

مفتاح

المنهاج الحسن الموروث

شرح ستر الإمام أبي داود

للعشرة الأجزاء التي تم طبعها من المنهل
من عمل

الفقير إليه تعالى مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيهقي الشافعي يابن بيبي
المصري الكندي المولود بمصر سنة ١٣٠٨ هجرية
واضع مفاتيح ونهاض كتب السنة الشريفة

أمين مجموع وخطاب

دار النشر
بيروت - لبنان
الطبعة الأولى ١٩٨٥

مفتاح

المنها العذب المورود

شرح سنن الإمام أبي داود

للعشرة الأجزاء التي تم طبعها من المنهل

من عمل

الفقيه إليه تعالى مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي الشهير بابن بيومي
المصري الكتبي المولود بمصر سنة ١٣٠٨ هجرية
واضع مفاتيح وفهارس كتب السنة الشريفة

يحتوي على :-

- (١) فهرس الكتب والأبواب (٢) فهرس أوائل الأحاديث القولية
- (٣) فهرس أوائل الأحاديث الفعلية (٤) فهرس الألفاظ
- (٥) فهرس الموضوعات والأعلام والأحكام المستنبطة من الأحاديث
- (٦) فهرس جوامع الأعداد .

راجعه وقام بطبعه من غلة وقف الشيخ الإمام المرحوم السيد محمود خطاب
نجله وخليفته السيد

أمين محمود خطاب

مؤسس ستر التلايح العربي

بيروت - لبنان

(تنبيه) مفتاح المنهل العذب المورود أكبر دليل ومرشد لسنن الإمام أبي داود .
ويمكن استخدامه لجميع نسخها المطبوعة والمخطوطة متونا وشروحا . ومن أخطأه
موضوع أو حديث في فهرس أمكنه الاستدلال عليه من فهرس الألفاظ

(التعريف بهذا المفتاح)

من أفلام حضرات أصحاب الفضيلة العلماء الذين اطلعوا عليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد - فقد أطلعني حضرة الشيخ مصطفى على بيومي على عمل له جليل وفقه الله إليه ، وأعانه عليه وهو عمل فهرس لجميع كتب الأحاديث النبوية الشريفة بطريقة تسهل على المراجع طريق الوقوف على موضع كل حديث والاهتداء إليه بأيسر عمل وأقرب وقت ، فهو يعمل فهرسا للأبواب التي يشتمل عليها الكتاب ، ثم فهرسا لآوائل الأحاديث القرآنية ، ثم آخر لآوائل الأحاديث الفعائية ، ثم آخر الألفاظ ، ثم آخر لمضامين مباحث الكتب والأبواب وما يؤخذ من كل حديث من الأحكام ، ثم فهرسا جامعا للأعداد

هذا العمل الجليل شاق عسر على من لم يرض نفسه عليه ، ويقف كل مجهود له في سبيله ، ولكن الشيخ مصطفى على بيومي أعرف فيه الجهد والدأب في كل ما يعود بالنفع العام على جمهور أهل العلم ، والمولعين بالبحث ليحصلوا على مرغوبهم بأيسر كلفة ولولم يكن له من مجهود على سوى هذا لكان دليلا على فضله ، وأوتيته من صبر وما اضطلع به من احتمال في سبيل النفع العام .
ومما أنمه وأبرزه على أكمل حال - مفتاح - المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود للعشرة الأجزاء الأول وهو عبارة عن دائرة معارف شرعية لقسم العبادات .

فجزاه الله عن الشرع والإسلام خير الجزاء ، وأثابه على عمله أجزل الثواب ، وإني لأرجو له إقبالا عظيما على أعماله النافعة من أهل العلم ومريدي السنة وأسأله تعالى أن يوفقه ويسدده ويتم نعمته عليه ظاهرة وباطنة إنه ولي التوفيق .
عبد الوهاب النجار

مدرس التاريخ الإسلامي بكلية أصول الدين

٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٤

وناظر مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر

١٤ مارس سنة ١٩٣٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المدبر العليم ، القادر الحكيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا في الله حق جهاده صابرين مخلصين
(أما بعد) فقليل من الناس من يعمل الخير للخير لا يريد عليه ثناء ولا جزاء من أحد إلا من

الله الغني الكريم الذي يعطى على الحسنة الواحدة عشر أمثالها ، ويكافئ على عمل الخير بحسب صدق النية والإخلاص لله فيه — وهؤلاء الذين يعملون الخير يشعرون لعمله بلذة في نفوسهم لا يشاركونهم فيها من ليس على شاكلتهم ، وأوائك تراهم يتبعون من قلوب الناس ، نزلة يغبطون عليها ، ويرجون من النفوس مكانة تصبو إليها نفوس ذوي الهمة والفضل في كل عصر وفي كل أمة ومن هذا الفريق النادر القليل حضرة الأستاذ الهمام الشيخ مصطفى على بيومي واضع مفاتيح ودلائل كتب السنة المحمدية ، فقد اتجهت نفسه الطيبة وهمته العالية إلى مثل هذا العمل العظيم الذي خدم به العلم وأهله ، وسهل على الباحثين سبل الانتفاع بالحكم النبوية وفتح لهم طريقاً واضحة للوصول إلى ما يهمهم الوقوف عليه من دررها الغالية

وعما لا ريب فيه أن هذا العمل العظيم كبير لا يتجه إليه إلا ذوو الهمة العالية والنفوس الكبيرة غير مباليين براحتهم في سبيل جلائل الأعمال — وهذا الأستاذ (حفظه الله ورعاه) قد ضحى براحته ليسترخ رواد الحكمة ، وبذل كل وقته في سبيل توفير الوقت على الناس ، فجراه الله تعالى جزاء المجاهدين الصابرين المخلصين ، وكتب له الفوز والفلاح على قدر ما بذل من مجهود ، في صدق وإخلاص ، إن ربى لسميع الدعاء وقريب مجيب . على محفوظ

تحريراً في يوم الاثنين ٢٥ من ربيع الثاني سنة ١٣٥٦ المدرس بقسم التخصص في الوعظ والخطابة بالأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين (أما بعد) فقد اطلعت على مجموعة الفهارس القيمة التي وضعها الأستاذ المفهرس الكبير الشيخ مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البيومي لكتاب المنهل العذب المورود لشرح سنن الإمام أبي داود ، تأليف المرحوم العلامة الكبير والمرشد السافي الأستاذ الشيخ محمود خطاب الذي أفاض فيه في ذكر المذاهب الفقهية وأدلتها

وهذا الشرح لا تساعه واستبحار بحوثه كان في حاجة شديدة إلى هذه الفهارس لتسهيل الوقوف على ما جاء فيه من التحقيقات الشافية في الموضوعات العديدة والأحكام الفرعية الفقهية وذكر المذاهب فيها وفن الفهارس فن أتقنه الإفرنج الآن إتقاناً بالغاً فلا يصدر كتاب من مطالبهم إلا مع فهارسه العديدة المتقنة وربما كلفوا الفهارس نصف نفقة الكتاب لعلهم أن فائدة الكتاب إنما هي في فهارسه لأن الفارئ أو الكاتب أو المؤلف الذي يصدر مسألة يريد أن يدرسها إنما يهتم بما يتعلق بها خاصة ومن المشقة عليه ومن ضياع الوقت أن يدرس الكتاب كله لأجل أن يظفر أثناء مطالعة الكتاب بكلمة على موضوعه فكان وضع الفهارس العديدة

للكتاب الواحد لما فيه من مضامين ولما فيه من أعلام وتراجم ولما فيه من لغة من أشد
الضرورات العلمية في هذا العصر للباحثين

شعر الغرب بذلك وجروا عليه منذ النهضة العلمية عندهم وجرى على ذلك مؤلفهم
ومطابعهم وكتابهم وأصبح فنا معنيا به عندهم

أما الشرق ومصر والبلاد الإسلامية فلا يعرف ذلك مؤلفهم ولا مطابعهم ولا كتابهم
ويرون أن وضع الفهارس عبء ثقل وأنه كلفة جديدة وأن القارئ إذا كان يريد أن ينتفع
من الكتاب وجب عليه أن يقرأه من أوله إلى آخره وإذا كان يريد أن يدرس مسألة بعينها
ما عليه إلا أن يدرس مئات المجلدات الضخمة حتى يعثر على ما يريد مما يتعلق بهذه المسألة
وهكذا سبيل العلم والبحث في مصر والشرق سبيل عناء ومشقة على كثرة الكتب فيها واستبحار
المؤلفات الموروثة عن الأجيال السابقة مما لا يوجد نظيره في الغرب لكنهم وجدوا في فن
الفهارس الذي اخترعوه وسيلة لسهولة الاطلاع ووجدنا نحن عقبات كأداء دون الانتفاع
بعلتنا الواسع الموروث، ولم يدر في خلدنا إلى الآن أن فن الفهارس هذا فن يجب أن يعتنى به
وأن يخصص بالدراسة وأن نشجع عليه أهله المشتغلين به في مصر وهم قلة أو لا يكاد يوجد
منهم القدر الكافي لما يوجد في مصر من علم ونشر وطبع وتأليف

ومن العيب الذي لا يغتفر أن تكون مصر هي المصدر الشرقي الكبير لنشر الكتب
الإسلامية والكتب العربية ثم لا نجد في مطبعة واحدة من مطابعها موظفا فنيا لوضع الفهارس
للكتب التي تطبع فيها

وأصحاب المطابع لا يرون الإنفاق على جودة التصحيح والعناية برصد الأصول المختلفة
بأسفل الصحيفة والعناية بوضع الفهارس إلا ضربا من المغم

ولولا الأستاذ صاحب هذه الفهارس الذي عنى بهذا الفن من تلقاء نفسه حتى أجاده وفاق
فيه الإفرنج لكان الذنب كبيرا على أهل مصر وأهل العلوم الإسلامية خاصة حيث يعنى
الإفرنج الآن بطبع الكتب الإسلامية في الحديث والتفسير والتاريخ الإسلامى، ويعنون إلى
ذلك بإخراج الفهارس العديدة لها المسهلة للانتفاع بها. فجزى الله العالم المفهرس الإسلامى
الجليل خير الجزاء عن رفع هذه الوصمة عن مصر وعن الأمة الإسلامية ووفق الله الكثير من
أهل العلم أن يخصصوا أنفسهم مثله لهذا الفن ليضعوا الكتب الحديث وكتب الفقه والتفسير
وسائر دواوين الإسلام الواسعة الفهارس المقربة للانتفاع بها لأن الكتب كثرت والجهل
لا زال فاشيا لصعوبة الانتفاع بهذه الكتب، وجزى الله بفضل الجمعية الشرعية خير الجزاء

تحريراً في يوم الجمعة ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٥٥ محمد عبد السلام القباني

٢٦ فبراير سنة ١٩٣٧ المدرس بكلية الشريعة بالأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم الوهاب ، الكريم الجواد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد من أوتي جوامع الكلم ، وروائع الحكم ، وعلى آله الذين ظهرت في الناس آثارهم ، وزهرت في الآفاق أنوارهم ، ومن اقتدى بهديه ، واعتصم بسنته

(أما بعد) فإن للسنة المطهرة سلطانا على القلوب ، ونورا يشع على أفئدة المحبين من رجالها الأفاضل الذين عرفوا بمتابعتها ، والاعتصام بأوامرها ، والتجافي عن منيائنها . ولقد قام الأوائل - رحمهم الله ورضي عنهم - بجمع صحاح السنة . ومنهم الإمام الذي يشار إليه بالبنان ، أبو داود السجستاني صاحب السنن التي طبق ذكرها الخافقين ، ومع ذبوع صيتها كان لا يعرفها بمصر إلا النزر اليسير من أعلام الأزهر المعمور ، وعلى رأسهم المرحوم الإمام الكبير محي السنة الشيخ محمود خطاب السبكي ، من شمر عن ساعدي الجد والنشاط فعد هذه السنن درسا خاصا بمسجده الكبير مهد السنة في هذا الجيل الحاضر ، وكان الدرس للعام قبل الخاص حتى عرف الأمل فضل الكتاب بله فضل شارحه ومفسره

وما أحب المرحوم الإمام أن يذهب تفسيره لسنن أبي داود أدراج الرياح ، وما رضى أن تستمتع به الآذان وحدها بل ومعها البصائر والأبصار فوضع شرحا جامعا جليل القدر غزير المادة ، وإن شئت فقل إنه موسوعة كبرى من موسوعات شراح كتب السنة التي ياقى بها رواد السنة المطهرة ضائهم المنشودة . وظهر من هذا الشرح الموسوم (بالمهمل العذب المورود) ستة أجزاء قبل وفاة المؤلف المرحوم الإمام . وطبعت أربعة أخرى بإشراف فضيلة نجله وخليفته الأستاذ الجليل الشيخ أمين خطاب من كبار أساتذة كلية أصول الدين .

هذه الأجزاء العشرة شرح وتفسير لقسم العبادات بالسنن وهي نصف الشرح ، وبقي نصفه ، وعمما قريب تظهر أجزاءه تباعا بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه .

لكل جزء من الأجزاء المطبوعة فهرس يبين محتوياته ونقطه ، وما الفهرس إلا كمنهاج عام ، وبرنامج يحوى عناصره العديدة التي تسهل طريق المراجعة ، وتحبب الاستدكار لطلاب الفوائد ورواد البحث والتنقيب .

وألفنا كما ألف الناس الفهارس العامة لشتى العلوم والفنون وظللنا على هذا المؤلف حتى طلع علينا في هذه الأيام تلميذ من تلامذة المرحوم الإمام ، وابن بار من أبنائه العديدين ، هو الشيخ مصطفى بن علي الشهير بابن يبرمى المصرى السكتي ، بذاتة معارف شرعية للعشرة الأجزاء أسماها «فتح المهمل العذب المورود» هذا المفتاح يحوى ستة فهارس هامة كل فهرس بمثابة معجم

مختصر وقاموس قريب المنال . والفهارس الستة على الطراز الآتى : -

(١) فهرس الكتب والأبواب (٢) فهرس أوائل الأحاديث النبوية (٣) فهرس أوائل الأحاديث الفعلية (٤) فهرس الألفاظ (٥) فهرس الموضوعات والأعلام والأحكام المستنبطة (٦) فهرس جوامع الأعداد .

وليس صاحب المفتاح ، مصطفى ، أستاذاً بمعهد أو جامعة أو مدرسة إنما هو من الوراقين تجار الكتب العصاميين الذين قد كتب الله لهم العيش بثاقب أفكارهم ، وتناجح قرائحهم . ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، نعم إن الرجل ، ابن ييومي ، يمتاز عن إخوانه الذين اتكوا على مهمة البيع والشراء بالدأب والمثابرة وحسن الابتكار ، وإن كان الفرنجة قد سبقوه إلى مفاتيح كثيرة إلى مغاليق العلوم والمعارف ، لكنهم ماسبقوه إلى هذا الصنيع فهو مبتكره ، وابن بجدته ، وابن البيت أدرى بما فيه ، وليس الرجل بحاجة إلى تقييد أو إذاعة صيت ، فعمله يقرظه ، وهمته تعلو شأنه . وليس بطالب صامت أو ناطق فحسبه شكر الله له والله شاكر عليم .

وإنه لصنيع يفخر به المعتصمون بالسنة ، وأبناء الجيل الحاضر بل وأبناء الأجيال المقبلة وإنا نسأل الله المنعم الوهاب أن يزيده فضواجا في تفكيره ، ويسبغ عليه نعمة التوفيق والإجابة ، ويسيطر له رزقه ، وينسئ له في أجله حتى يسعد بما يبتكره ، وينتفع محبو السنة والحديث بما يمنحه ربه الذى له مقاليد السموات والأرض يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر إنه بكل شيء عليم .

أبو القاسم إبراهيم
المدرس بمعهد القاهرة الدينى

١٥ ربيع الآخر ١٣٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ومن عمل على تنمية حربه (أما بعد) فإن أولى ما يتنافس فيه المتنافسون وأعظم ما يسارع إليه المخلصون الكاملون الاشتغال بدين الله قولا وفعل والدعوة إليه سرا وعلنا ليلا ونهارا ولا يتسنى ذلك إلا بالرجوع إلى كتاب الله تعالى المقدس ، وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصحيحة المطهرة ، ومن أنفس ما ألف في السنة الغراء سنن الإمام أبى داود ، وقد وضعت عليها شروح عدة ، بيد أنها لم تشف الغلة ولم يكن بها الغناء الكافى . فأنبرى إلى خدمة ذلك خدمة حقة صائبة ذلکم العالم الذائع الصيت الخالد الأثر محبى السنة ومبیت البدعة المغفور له مولانا الشيخ محمود خطاب فشرحا شرحا وافيا لا يدرك شأوه ولم يسبق بمثل
وكانت نظر يمنة ويسرة وتطلع إلى من يأتي بما يكون كاتكملة لهذه الخدمة ، فيضع مفتاحا

حافلا كافيا يكون مفتاح سعادة ، دائما لهذا الكنز الثمين ، وإذا بالاستاذ الشيخ (مصطفى على بيومي) قام بما يروى غتنا واضعا في أيدينا مفتاحا هو طبق أمنية تماما . منه ظهر أنه كرس حياته ليل نهار على إراز هذه الضالة المنشودة ودأب صباح مساء على خدمة هذا العمل المبرور المشكور ، فأتى بما فيه الكفاية . وقد بز - بصنعه هذا - المستشرقين . ففته دره وأكثر الله من أمثاله . وحق لمصر . وغيرها أن تفتخر به وتقدر عمله ، وهذا العمل ينظم مباحث ومضامين وأعلام وأحكام ذلك الكتاب النادر الوجود بحيث لا يغيب عن الناظر في هذا المفتاح أية طائفة يطلبها من أحكام العبادات دقيقةا وعظيمةا ، وقد رتبته على حروف المعجم لسهولة البحث وتوفير الزمن . هذا إلى لفته النظر بأخذ ما يطلبه الإنسان من أوائل الأحاديث القولية أو الفعلية أو غريب اللفظ أو اسم عضو من أعضاء الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الجراد أو أسماء المعاني كالروح والعقل والإحسان أو القصص أو الحوادث التاريخية التي بنيت عليها الأحكام . . . الخ

فهو والحق يقال دائرة معارف شرعية يغترف منها المنتهى والمنوسط والمبتدئ في العلم ، إذ فيه ماتشبهه الأنفس وتلد الأعين وفساره كمن سمعاه

ومن ثم أمر حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل السيد أمين محمود خطاب نجلى وخليفة الإمام المرحوم الشيخ محمود خطاب بطبع هذا المفتاح من غلة وقف الشيخ الإمام مع العناية التامة في تصحيحه

ولا غرو فهو الإمام الذى لا يألو جهدا فى العمل على إظهار ما يعود على الإسلام والمسلمين بالخير الكثير والنفع العميم ما استطاع إلى ذلك سبيلا . فجراه الله أحسن الجزاء وأدام النفع به وأجرى الخير على يديه على الدوام ؟

محمد موسى

من علماء التخصص بالأزهر الشريف

فى ٢٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤٦

(خطبة المفتاح)

بسم الله الرحمن الرحيم

(هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا ٢٨ : ٤٨) الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تباهم بإحسان إلى يوم الدين

(أما بعد) فيقول العبد الفقير الراجى عفوره القدير ، مصطفى بن على بن محمد بن مصطفى البيومي الشهير بابن يومي المصرى الكتبي

لما كان علم الحديث من أشرف العلوم وأعلىها مرتبة ، وأقواها حجة وبيانا ، وأوضحها للحق منارا ، وكانت دواوينه الواسعة المستبحرة تعجز الباحثين والمنقبين لاختلاف اصطلاحاتها وتساها مظان الحديث الواحد فيها ، واستغناء المؤلفين بإيراده في موطن واحد من تلك المظان عن إيراده في المناصب الأخرى ، فإذا راجعها المراجع في مظنه ولم يجد، ظن أن المؤلف لم يخرجها وهكذا يجد المحب للاطلاع على السنة عقبات كأداء أمامه في الوقوف على الأحاديث المطلوبة وأصبح العلم بالحديث عسر الحصول لهذه العقبات ، رأيت الحاجة ماسة إلى وضع الفهارس العديدة المتنوعة لأكثر أمهات كتب السنة المحمدية ، وشغفت بهذا الفن وقضيت فيه عمري وبذلت فيه ثروتي وراحتي حتى خرجت بثروة طائلة من هذه الفهارس المتنوعة المتضمنة لكل مضامين كتب السنة الستة وغيرها ، وهي عندي الآن أنفوس من السكنوز عند أصحابها ، فلا يكاد الباحث المريد الوقوف على أى حديث إلا وجاهد فيها إن شاء الله تعالى وعرف راويه ومخرجه وهكذا أعلام الرواة وغريب الحديث وأهم المطالب الشرعية التي جاءت في كتب السنة والمسائل الفقهية ، كل ذلك استخرجت له الفهارس العديدة وعرضتها على الدوائر العلمية وأرباب المطابع العربية في مصر رجاء أن أجد من يساعدني على نشر هذا العمل الجليل الذي تتم به الحياة العلمية في مصر وغيرها ولكنني وجدت الأمر بالعكس ، فالأوساط العلمية لا تكاد تقدر هذه الأعمال ولا الحاجة إليها القلة اشتغال الناس بالبحث والعلم ووجدت أرباب المطابع لا يهمهم إلا إخراج الكتاب كيفما كان خاليا عن هذه المنهات الهامة ، والتجار إنما همهم الأول العمل على تصريف المطبوع ويرون في زيادة الفهارس وطبعها مع الكتب كلفة جديدة عليهم ، حتى هدانا الله تعالى إلى شيخنا الإمام الجليل ، محي السنة وقامع البدعة المرحوم الشيخ محمود خطاب فأطلعته على عملي وفهارسي وعرضت عليه أن أضع مفتاحا لشرح المستبحر على سنن الإمام أبي داود المسمى (المنهل العذب المورود) فاستحسن - رحمه الله - ذلك

ولما توفي رحمه الله تعالى وقام بالأمر بعده نجله وخليفته الأستاذ الجليل الشيخ أمين محمود خطاب ، ذا كرتة بما وعدني به الوالد رحمه الله عليه فإني طلبي وساعدني بالمال وأرشدني إلى أمور كثيرة لتحسين هذا الفن ، وأمر بطبع المفتاح على جيد الورق في أحدث المطابع الراقية بنفقة طيبة تربو المائتي جنيه . كل ذلك خدمة لأمم وأهله وحبا لنشر العلوم والمعارف بين أفراد المسلمين . جزاه الله عنا أحسن الجزاء وبارك فيه وفي ذريته وأكثر من أمثاله آمين ؟ مصطفي على بيومي

المفهرس

تحريرا في غرة المحرم سنة ١٣٥٤

فتح الملك المعبود

تكملة

المنهاك العبد الموروث

شرح سنن الإمام أبي داود

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير والعالم المحقق الجليل السيد

أمين محمود خطاب

من علماء الأزهر الشريف ورئيس الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب

والسنة المحمدية

الجزء الأول

عنى بضبط الآيات والأحاديث وترقيمها برقم مسلسل بالمصنف والشرح وبيان غريبها
وحالها ومراجعتها ومراجع النصوص العلمية

١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

مؤسسة التليخ العري

بيروت، لبنان

فتح الملك المعبود
تكملة

المنها العبد الموروث
شرح سنن الإمام أبي داود
تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير والعالم المحقق الجليل السيد

أمين محمد خطاب

من علماء الأزهر الشريف و رئيس الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب
والسنة المحمدية

الجزء الأول

عنى بضبط الآيات والأحاديث وترقيمها برقم مسلسل بالمصنف والشمح وبيان غريبها
وحالها ومراجعها ومراجع النصوص العلمية

١٩٧٤ - ١٣٩٤ هـ

بمؤسسة التلايح العربي

بيروت لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الفتح العليم ، الفرد الصمد ، ذى القوة المتين ، القائل : « كل شيء هالك إلا وجهه ، له الحكم وإليه ترجعون (١) » ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ؛ غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، بعثه الله بالحق بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله يأذنه وسراجاً منيراً ، مبيناً لنا طريق الهدى والصواب ، هادياً إلى صراط الله المستقيم لننال جزيل الثواب ، محذراً من غضبه حتى لا تقع في العذاب ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ، (٢) وجاهد في الله حق الجهاد حتى أتاه اليقين ، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار ، وصحابه الأخيار ، والتابعين لهم بإحسان ، صلاة وسلاماً دائماً متلازمين ما تعاقب الليل والنهار ، وضاء مصباح وهبت نسائم الأسحار ، وغردت ورقاء على غصون الأشجار .

(أما بعد)

فيقول الفقير إلى رحمة ربه الوهاب ، أمين بن محمود بن محمد بن أحمد بن خطاب - تجاوز الرحمن عن ذنوبه ؛ وأسبل الستر على عيوبه - إن خير ما يُسرَّح الإنسان فيه نظره ، ويشغل به فكره ، كتابُ الله الكريم وحديث رسول الأمين ، عليه الصلاة وأتم التسليم ، ففيها ما تشبهه الأنفس وتلذ الأعين ؛ من بدائع الحكم ، وجوامع الكلم ، ومحاسن الأفعال . من اقتدى بهما سلم . ومن حاد عنها ، والعياذ بالله ، ندم .

ولقد سبقت الإرادة الإلهية ، والمشيتة الربانية ، بوفاة سيدى الوالد قبل إكمال المنهل العذب المورود . شرح سنن الإمام أبى داود ، فإنه - عمه الله تعالى بالرحمة والرضوان - لما وصل إلى باب الهدى ، من كتاب المناسك ، اشتاق إلى اللحاق بالرفيق الأعلى ، فانتقل من دار الغرور والفناء إلى دار السرور والبقاء ، يوم الجمعة الرابع عشر من ربيع الأول سنة ١٣٥٢ من هجرة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم . فرأيت من الواجب - بعد أن قرع (رحمه الله) الباب دون إتمام هذا الكتاب - أن أقوم بإتمام ذلك العمل الفاجر ، راجياً أن أحشر مع خير الأوائل والأواخر صلى الله عليه وسلم ، وإجابة لرغبة الكثير من أهل العلم والفضل ، الذين بادروا إلى ورود المنهل العذب ، فارتووا منه وقدروه قدره ، ورأوا أنه لا يكمل ربيهم ، ولا يذهب ظمؤهم إلا بورود كل أبوابه منهلاً عذباً سائغاً للشاربين ؛ فاستخرت الله تعالى ، وشمرت عن ساعد الجد ، وعزمت على أن أقوم بشرح ما بقى من سنن الإمام أبى داود شرحاً يهدى إلى كشف الاستار عن بعض الأسرار ، طبق ما تهدى إليه العقول الصحيحة ، وما يوافق النقول الصريحة ، سالكا مسلك الشيخ الإمام الوالد - عمه الله تعالى بالرحمة والإنعام - معتمداً في كل عمل على الله تعالى .

والله أسأل أن يقدرني على ذلك ، ويعينني على إتمام ما أرجوه ، ويوفقني لإكمله على أحسن الوجوه ، وأن يحفظني من الخطأ والزلل ، ويلهمني الصواب والسداد ، وما توفيق إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

وأرجو القارىء الكريم أن ينظر هذه التكملة بعين الرضا والقبول ، ويتذكر جامعها وذريته وقارئها بدعائه ، وأن يصلح ما كتب به القلم ، أو زلت به القدم ، وليذكر حديث « كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون » (١) ، [١] وأن الله لا يضيع أجر المحسنين . وقد سميت هذه التكملة « فتح الملك المعبود ، تكملة المنهل العذب المورود ، شرح سنن الإمام أبي داود ، وأرجو من الله تعالى ذى الفضل والإنعام ، أن تكون هذه التكملة قررة لأعين القارئ ، وحجة للمفتين ، ومحجة للمستفتين ، حاوية لدرر الفوائد خالية من مستكرات الزوائد . وقد اقتبستها من شروح صحيح البخارى ومسلم ، وجامع الترمذى ومعالم السنن للإمام الخطابى وغيرها ، مقتصراً على ما تدعو إليه الحاجة من بيان سند الحديث ولفظه ومعناه ، وما يرمى إليه من حكم وأحكام ، مبيناً أقوال الأئمة الأعلام وأدلتها ، ومن خرّج الحديث غير الإمام أبي داود من أئمة الحديث . وأردت بالإمامين مالكا وأحمد ، وبالأئمة الإمامين والشافعى ، وبالشيوخ البخارى ومسلماً ، وبالثلاثة أبا داود والنسائى والترمذى ، وبالأربعة الثلاثة وابن ماجه . وبالخمس الشيخين والثلاثة ، وبالسنة الشيخين والأربعة ، وبالسبعة أحمد والسته ، وبالجماعة السبعة ومالكا رضى الله تعالى عنهم .

هذا وإنى أروى سنن الإمام أبي داود وباقي الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث عن الشيخ الإمام سيدى الوالد المرحوم الشيخ محمود بن محمد بن أحمد بن خطاب السبكي بأسانيد - إلى مؤلفي كتب السنة المحمدية - المبينة في مقدمة المنهل .

وأرجو من الله تعالى ذى الفضل والكرم أن ينفع به كما نفع بأصله .

المؤلف

١٩ من المحرم سنة ١٣٧١ ٢٠٥٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ م

(١) أخرجه أحمد والترمذى وابن ماجه والحاكم ومصححه عن أنس . وانصر ابن القطان لتصحيفه . انظر رقم ٦٢٩٢ ص ١٦

وبالسند إلى المصنف الإمام أبي داود قال :

باب في الهدى (١)

الهدى - بفتح فسكون فياء مخففة أو بفتح فكسرى فياء مشددة - لغة وشرعاً اسم لما يهدى إلى الحرم على جهة القرية . ولا يكون إلا من النعسم ، الإبل والبقر والغنم ، بالإجماع ، وهو في الفضل على هذا الترتيب . وحكمة ذبح الهدى والفدية ما فيه من طاعة الله تعالى وامتنال أمره وإظهار نعمته بتوسعة المسلمين على أنفسهم وعلى المحتاجين في أيام العيد التي هي أيام ضيافة الله للمؤمنين . وفيه تطهير للنفوس من دنس الشح وتذكير لنا « بنزول » الفداء لإسماعيل حين جاد بنفسه تصديقاً لرؤيا أبيه عليها الصلاة والسلام ، و « بقيام » سيدنا إبراهيم بما أمر به ، وبأن من يمثل أمر ربه مع الإخلاص لا يصاب بأذى ، بل ينال كل الخير والسعادة قال تعالى « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب » (٢) . وأقله شاة (قال) على وابن عباس رضى الله تعالى عنهما : ما استيسر من الهدى هو شاة . أخرجه مالك (٣) [٢] (وقال) أبو جمرة : سألت ابن عباس رضى الله عنهما عن المتعة فأمرني بها ، وسألته عن الهدى فقال : فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم . أخرجه البخارى (٤) [٣] .

(٢٩) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا الْفَيْلِيُّ نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ح وَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ الْمَعْنَى قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي هَدَايَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي رَأْسِهِ بُرَّةٌ فَضَّضَهُ . قَالَ ابْنُ مُنْهَالٍ بُرَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ . زَادَ الْفَيْلِيُّ : يَغِیْظُ بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ .

﴿ ش ﴾ (السند) (الفيلی) عبد الله بن محمد . تقدم ص ٤٣ ج ١ منهل . و (محمد بن سلمة) الباهلي . تقدم ص ٢٣٨ منه . و (محمد بن إسحاق) تقدم ص ٥٧ منه . و (ح) إشارة إلى تحويل السند . و (ابن المنهال) تقدم ص ١٦٦ ج ٣ منهل . و (ابن زُرَيْعٍ) تقدم ص ٢٢٧ ج ١ منه . و (أبو نجيح) بفتح فكسرى ، اسمه يسار المسكى (وابنه) أبو يسار الثقفى مولا هم . روى عن أبيه وعطاء ومجاهد وعكرمة وطاوس وجماعة . وعنه شعبة وأبو إسحاق ومحمد بن مسلم الطائفي

(١) هذا الباب الثالث عشر من كتاب الماسك (٢) الطلاق : آية ٢ (٣) انظر ص ٢٣١ ج ٢ زرقاني الموطأ . ما استيسر من الهدى (٤) انظر صفحة ٣٤٦ ج ٣ فتح الباري « فن تمتع بالعمرة إلى الحج » و (فيها) أى في الذمعة دم (أو شرك) بكسر فسكون (في دم) يعنى في بقرة أو بدنة .

جواز الهدى من ذكور الإبل . استعمال الفضة أو الذهب في زمام ما يركب هـ

والسفيانان وابن علية وغيرهم . وثقه أحمد والنسائي وغيرهما . وذكره ابن حبان في الثقات . رُئِيَ
بالقدر ، وربما دلس . مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها . روى له الستة . و (مجاهد) بن جبر
تقدم ص ٥٨ ج ١ منهل . و (ابن عباس) تقدم ص ٢٦ منه .

(المعنى) (أهدي) أى ساق الهدى (عام الحديبية) - بضم الحاء وفتح الدال المهملتين
وسكون المثناة التحتية وكسر الباء وتخفيف المثناة التحتية الثانية أو بتشديدها - اسم لموضع في
الشمال الغربي من مكة على بعد خمسة عشر (كيلومترا) منها . وهى قرية من الحل وقعت بها بيعة
الرضوان وصلح الحديبية في السنة السادسة من الهجرة . وسيأتى حديثه في (باب في صلح العدو)
من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . وانظر تفصيله بهامش ص ٢٣٨ - ٢٤٣ ج ٥ الدين الخالص
و (فى هدايا) أى جعل النبي صلى الله عليه وسلم في هديه عام الحديبية (جملا كان لأبى جهل)
عمرو بن هشام المخزومي ، اغتنمه النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر . وكان (فى رأسه برة فضة) بالإضائة ،
وفى المشكاة برة من فضة ، أى كان فى أنفه حلقة من فضة . والبرة - بضم الباء وفتح الراء المخففة -
حلقة توضع فى أنف البعير يشد فيها الزمام . وقد تكون من شعر وغيره . ولما كان الأنف من الرأس
قال : فى رأسه . إطلاقا لاسم الكل على الجزء . وعلى أن الأنف ليس من الرأس يكون مجازاً مرسلأ
علاقته المجاورة ، لقرب الأنف من الرأس . و (قال ابن منهل إلخ) أى قال محمد بن منهل فى
روايته : برة من ذهب بدل من فضة . ويحتمل أنه كان فى أحد المنخرين برة من فضة وفى الآخر
برة من ذهب . و (يغيط بذلك المشركين) بفتح الياء أى يوصل الغيط إلى قلوبهم بنحر جمل رهيس
من رؤسائهم ، وبذكيرهم أول هزيمة هزموا فيها بقتل سبعين من رهوسهم وأسر سبعين مع
كثرة عددهم وعددهم وقلة عدد المسلمين وعددهم . قال الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا
الله ينصركم ويثبت أقدامكم ، (١) .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز الهدى من ذكور الإبل ، وهو مذهب الجمهور .
وعن ابن عمر كراهته . ويرى أنه إنما تهدي الإناث منها (ب) على جواز استعمال اليسير من الفضة
أو الذهب فى زمام ما يركب من الإبل ونحوها .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه من طريق مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وسلم أهدي فى بُدْنِه جملا لأبى جهل بُرْتُهُ من فضة (٢) . وأخرجه البيهقي من طريق محمد بن
إسحاق عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال : أهدي النبي صلى الله عليه وسلم جمل
أبى جهل فى هديه عام الحديبية . وفى رأسه برة من فضة . وكان أبو جهل استلب يوم بدر .
ثم روى عن على المديني قال : كنت أرى أن هذا من صحيح حديث ابن إسحاق فإذا هو قد دلّسه
فإذا الحديث مضطرب . وأخرجه من طريق جرير بن حازم عن ابن أبى نجيح وقال : هذا
إسناد صحيح إلا أنهم يرون أن جرير بن حازم أخذه من محمد بن إسحاق ثم دلّسه . فإن بين فيه

سماع جرير من ابن أبي نجيح صار الحديث صحيحاً . وأخرجه من طريق منصور عن مقسم عن ابن عباس قال : ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل . قال : ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس . واختلف عليه في مثله (١) .

١٤ — باب في هدى البقر

أى في بيان جواز الهدى من البقر والاشتراك في الواحدة منها كما يؤخذ من الحديث .

(٣٠) (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ نَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً وَاحِدَةً .

(ش) (السند) (ابن السرح) أحمد بن عمر بن السرح . تقدم ص ٣٢٤ ج ١ منهل . و (ابن وهب) عبد الله . تقدم بص ٣٢٥ منه . و (يونس) بن يزيد الأيلي تقدم بص ١٠٢ ج ٢ منه . و (ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري . تقدم بص ٤٨ ج ١ منه . و (عمرة) انظر ص ٨٢ ج ٣ منهل . و (عائشة) انظر ص ٧٢ ج ١ منه .

(المعنى) (نحر) أى ذبح (عن آل محمد ...) أى عن أزواجه اللاتي كن معه في حجة الوداع (بقرة واحدة) وفي رواية مسلم عن جابر قال : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة في حجته (٢) [٤] أى نحرها عن اعتمر من أزواجه في حجة الوداع — كما في الحديث الآتي — وكن سبعة غير عائشة ، لأنها لم تعتمر وقتئذ .

(الفقه) دل الحديث على جواز الاشتراك في الهدى إذا كان من البقر . وبه قال الجمهور . ومنهم سفيان الثوري والشافعي وأحمد . قالوا : تجزى البقرة والبدنة عن سبعة ، سواء في ذلك هدى التطوع والواجب . وسواء أكان الكل متقرراً أم البعض يريد القرية والبعض يريد اللحم (وقال) الحنفيةون : تجزى البدنة والبقرة عن سبعة إذا كان كل يريد بنصيبه — الذى لا ينقص عن السبع — القرية ، سواء في ذلك هدى التطوع والواجب (وقال) داود وبعض المالكية : يجوز الاشتراك في هدى التطوع دون الواجب . ومشهور مذهب مالك أنه لا يجوز مطلقاً . والأحاديث ترده . والإجماع على عدم جواز الاشتراك في الشاة . (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه (٣) .

(١) انظر صفحة ٢٢٩ ، ٢٣٠ ج ٥ بهي (٢) انظر صفحة ٦٩ ج ٩ شرح مسلم « الاشتراك في الهدى »
(٣) انظر صفحة ٤٠ ج ١٣ — الفتح الرباني . صفحة ١٤٢ ج ٢ — ابن ماجه « عن كم تجزى البدنة والبقرة — الأضاحي »

(٣١) (ص) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَا نَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَبَحَ عَمْرًا اعْتَمَرَ مِنْ نَسَائِهِ بَقْرَةً يَنْهَنَ .

(ش) (السند) (عمر و بن عثمان) تقدم ص ٢٠٩ ج ٢ منهل (وابن مهران) بكسر الميم وسكون الهاء . تقدم ص ٢٧٦ منه . و (الوليد) بن مسلم الدمشقي . تقدم ص ٥١ منه . و (الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو . تقدم ص ٢٩٠ منه . و (يحيى) بن أبي كثير كما في ابن ماجه . تقدم ص ٦٢ منه . و (أبو سلة) بن عبد الرحمن بن عوف . تقدم ص ٢٣ منه . و (أبو هريرة) تقدم ص ٤٤ ج ١ منه .

(المعنى) (ذبح عن اعتمر من نسائه ...) أى ذبح عمن أذى العمرة منهن قبل الحج في حجة الوداع . وكن سبعة غير عائشة كما تقدم . وظاهر حديثي الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح عنهن بقرة واحدة .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن المتمتع يلزمه دم . وهو واجب بالإجماع لقوله تعالى : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » (١) ولما تقدم عند البخاري عن ابن عباس رضى الله عنهما (٢) (ب) على مشروعية قيام الرجل بذبح ما يلزم امرأته من دم التمتع وغيره . (والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه (٣) .

١٥ — باب الإشعار

هذه الترجمة ساقطة من نسخة الخطابي . والإشعار بكسر الهمزة . لغة الإدماء . وشرعا شق سنام البعير حتى يسيل دمه ليعرف أنه هدى .

٣٢ (ص) حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْمَعْنِيُّ قَالَا ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ : سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ دَعَا بِدَنَّةٍ فَأَشْعَرَهَا مِنْ صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْإِيْمَنَ ثُمَّ سَلَّتْ عَنْهَا الدَّمَ وَقَلَدَهَا بِنَعْلَيْنِ ثُمَّ أَتَى بِرَاحِلَتِهِ . فَلَمَّا قَعَدَ عَلَيْهَا وَاسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ ، أَهَلَ بِالْحَجِّ .

(١) البقرة آية ١٩٦ (٢) تقدم رقم ٢ س ٤ (شرح) (في الهدى) (٣) انظر صفحة ١٤٢ ج ٢ - ابن ماجه (عن كم تجزي البدنة والبقرة - الأضاحي) .

﴿ ش ﴾ (السند) (أبو الوليد الطيالسي) هشام بن عبد الملك . تقدم ص ٣١٩ ج ١ منهل .
و (حفص بن عمر) تقدم ص ٩٠ منه . و (شعبة) بن الحجاج . تقدم ص ٣٢ منه . و (قتادة) بن
دعامة . تقدم ص ٣٤ منه (قال أبو الوليد ...) أى قال فى حديثه : قال قتادة سمعت أبا حسان .
وغرضه بهذا نفي تدليس قتادة . وأما حفص بن عمر فقال فى روايته : عن قتادة عن أبى حسان .
و (أبو حسان) مسلم بن عبد الله البصرى الأعرج أو الأجرد . روى عن على وأبى هريرة وعائشة
وابن عمر والأسود بن يزيد وجماعة . وعنه قتادة وعاصم الأحول . قال أحمد مستقيم الحديث .
ووثقه ابن معين وابن سعد وإسحاق بن منصور . وقال أبو زرعة : لا بأس به . قتل يوم الحرورية
سنة ثلاثين ومائة . روى له مسلم والأربعة . و (ابن عباس) تقدم ص ٢٦ ج ١ منهل .

﴿ المعنى ﴾ (صلى الظهر بذى الحليفة) أى صلاه ركعتين فى اليوم الثانى لخروجه من المدينة
فانه خرج منها لخمس بقين من ذى القعدة فى السنة العاشرة بين الظهر والعصر ، وصلى بذى الحليفة
العصر ركعتين . وأقام بها حتى صلى المغرب والعشاء والصبح والظهر ، ولا ينافيه ، ما فى حديث
أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالبيداء ثم ركب . أخرجه النسائى (١) [٥]
لاحتمال أنه صلى الظهر بآخر ذى الحليفة وأول البيداء (ثم دعا ببدته) وفى نسخة : ببدته . وفى
رواية النسائى : يبدنه ، بضم فسكون جمع بدته ، وهو الظاهر . والبدنة تطلق على الجمل والناقة
والبقرة . سميت بذلك لسمنها وعظمها . وهى بالإبل أشبه (فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن)
أى شقها من جانب سنامها الأيمن لتعرف أنها هدى فلا يتعرض لها . وإن ضلت ردها واجدها .
وإن اختلطت بغيرها تميزت . والسنام كسحاب جمعه أسنمة وهو ما ارتفع من ظهر البعير .
والأيمن صفة للصفحة بمعنى الجانب . فلا يقال إن فيه وصف المؤنث بالمذكر (ثم سلت الدم عنها)
أى مسحها (وقلدها بنعلين) أى علق فى عنقها نعلين كالقلادة ، لتعرف أنها هدى ، ولينفع فقراء
الحرم بالنعلين . والحكمة فيه أن العرب تعد النعل مركوبة ، لكونها تقي صاحبها وتحمل عنه وعن
الطريق . فكأن الذى أهدى خرج عن مركوبه لله تعالى كما خرج حين أحرم عن ملبوسه . ومن
ثم استحبت تقليد نعلين لا واحدة عند الجمهور . واشترطه الثورى . وقال الجمهور : تجزئ
الواحدة أو قطعة جلد . والتقليد أولى من التجليل ، لذكره فى القرآن . قال تعالى : « والهدى
والقلائد » ، (٢) . وقالوا يستحب أن تكون النعل ذات قيمة ليتصدق بها بعد ذبح الهدى (ثم أتى
براحلته) أى ناقته وهى غير البدنة التى أشعرها (واستوت به على البيداء) أى علت به الناقة
على البيداء . وهى فى الأصل المفازة التى لا شئ بها . والمراد بها هنا موضع فوق على ذى الحليفة
لمن صعد من الوادى (٣) و (أهل بالحج) أى أحرم به وبالعمره أيضاً كما فى رواية لمسلم عن
أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بها جميعاً لبك عمرة وحجاً لبك عمرة

وجاء . وفي رواية له : لَبَّيْكَ بِعُمَرَةَ وَحَجٍّ (١) [٦] ويأتى للمصنف فى باب الإقران .
 ((الفقه)) دل الحديث (١) على مشروعية سوق الهدى للحرم وإشعاره من الميقات فى شقه
 الأيمن . وهو الأفضل عند الشافعى وروى عن أحمد . ويؤيده حديث أبى حسان عن ابن عباس
 رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم أشعر فى الشق الأيمن . أخرجه الشافعى (٢) [٧]
 (وقال) مالك : الأفضل إشعاره فى الشق الأيسر . وروى عن أحمد ، لحديث أبى حسان عن ابن عباس
 رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتى ذا الحليفة أشعر بدنته فى شقها الأيسر
 ثم سلت الدم بأصبعه . أخرجه أبو يعلى فى مسنده (٣) [٨] وعن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما
 كان إذا أهدى هديا من المدينة يقلده بنعلين ويشعره فى الشق الأيسر . أخرجه مالك (٤) [٩]
 ولشوت كل منهما قال محمد وأبو يوسف : يخير فى الإشعار بين الشق الأيمن والأيسر . ويؤيده
 ما روى نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان لا يبالي فى أى الشقين أشعر فى الأيسر أو
 فى الأيمن . أخرجه الشافعى (٥) [١٠] .

والأقرب إلى الصواب هو الأيسر ، لأن البدن كانت تساق إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهو
 يستقبلها فيدخل من قبل رموسها والخربة بيمينه . والطعن حينئذ إلى جهة اليسار أمكن . ثم يعطف
 طاعنا يمين البعير الآخر تبعا للأول لا قصدا . فصار الأول أحق بالاعتبار فى الهدى إذا كان واحدا (٦) .
 (قال) الخطابى : ويشبه أن يكون هذا من المباح ، لأن المراد به التشهير والإعلام فبأيهما
 حصل هذا المعنى جاز (٧) .

هذا . وبمشروعية إشعار الهدى من الإبل والبقر قال عامة العلماء . وما روى عن أبى حنيفة من
 كراهيته ، فإنما كره إشعار أهل زمانه لمبالغتهم فيه (قال) أبو السائب : كنا عند موكب فقال لرجل
 أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال الرجل : قد روى عن إبراهيم النخعى أنه قال : إنه
 مثله . فغضب وقال : أقول لك قال النبى صلى الله عليه وسلم وتقول : قال إبراهيم . ما أحقك بأن
 تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا (٨) والإشعار يستحب فى الإبل والبقر عند غير
 مالك واختاره ابن حبيب المالكى ، لأن لفظ البدن يشمل البقر (وقال) مالك : إن كان للبقر
 سنام أشعرت وإلا فلا . واتفقوا على أن الغنم لا تشعر ، لضعفها عن الجرح ولأنه يستتر
 بالصوف والشعر .

(ب) دل الحديث أيضا على أنه يستحب تقليد الهدى من الإبل بنعلين أو بجلد أو خيوط
 أو نحوها . وكذا البقر والغنم عند الجمهور ، لو روو الأحاديث الصحيحة فى ذلك (وقال) الحنفىون :

- (١) انظر ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ ج ٨ نووى مسلم (جواز التمتع فى الحج والقران) (٢) انظر ص ٧٩ ج ٢ بدائع المن .
 (٣) انظر صفحة ١١٦ ج ٣ نصب الراية (التمتع) (٤) انظر صفحة ٢٢٦ ج ٢ زرقانى الموطأ (العمل فى الهدى)
 (٥) انظر صفحة ٨٠ ج ٢ بدائع المن (٦) انظر صفحة ٢١٣ ج ٢ فتح القدير والنهاية (التمتع) .
 (٧) انظر صفحة ١٥٤ ج ٢ معالم السنن . (٨) انظر صفحة ١٠٦ ج ٢ تحفة الأحوذى .

لايسن تقليد الغنم . ومشهور مذهب مالك أنه يكره تقليدها . وهو مردود ، لقول عائشة رضي الله عنها : أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة غنما إلى البيت فقلدها . أخرجه السبعة إلا البخارى والترمذى (١) [١١] .

(ج) دل على استحباب الركوب في الحج وأنه أفضل من المشى .
(والحديث) أخرجه أيضاً الدارمى وباقي السبعة إلا البخارى (٢) .

وقال الترمذى : حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم يرون الإشعار . وهو قول الشافعى والثورى وأحمد وإسحاق .

(٣٣ ك) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَى أَبِي الْوَلِيدِ قَالَ :
ثُمَّ سَلَتِ الدَّمَ بِيَدِهِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ . رَوَاهُ هَمَامٌ قَالَ : سَلَتِ الدَّمَ عَنْهَا بِأَصْبَعِهِ : قَالَ أَبُو دَاوُدَ
هَذَا مِنْ سُنَنِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ الَّذِينَ تَقَرَّدُوا بِهِ .

﴿ش﴾ هذا الحديث مكرر مع الحديث السابق (السند) (مسدد) بن مسرهد . تقدم ص ٢٤
ج ١ منهل . و (يحيى) بن سعيد القطان . تقدم ص ٢٤٨ منه . و (شعبة) بن الحجاج . تقدم في سند
حديث ٢٢ . و (همام) بن يحيى البصرى . تقدم ص ٧٤ ج ١ منهل .

﴿المعنى﴾ (بمعنى حديث أبي الوليد) يعنى أن حديث مسدد عن يحيى بمعنى حديث أبي الوليد
الطيب السلي السابق ، إلا أن يحيى قال في روايته : ثُمَّ سَلَتِ الدَّمَ بِيَدِهِ . أى أَمَاطَهُ بِأَصْبَعِهِ . فزاد لفظ يده
و (رواه همام قال : سلت الدم عنها بأصبعه) أى روى الحديث همام بن يحيى عن قتادة قال في
روايته : سلت عنها الدم بأصبعه . فزاد لفظ : بأصبعه . و (هذا من سنن أهل البصرة الذين تفرّدوا
به) أى أن حديث الإشعار والتقليد بالنعلين من الأحاديث التى تفرّد بها البصريون . فإن رجال
طرقه كلهم بصريون ولم يروه غيرهم . وغرض المصنف بهذا بيان لطيف سند الحديث .

(٣٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ
عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ أَنَّهُمَا قَالَا : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْحُدَيْيَةِ
فَلَمَّا كَانَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ قَلَدَ الْهُدَى وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ .

(١) انظر صفحة ٢٩ ج ١٣ - الفتح الربانى . وصفحة ٧٢ ج ٩ نووى مسلم (بعث الهدى إلى الحرم) وصفحة ٢٢
ج ٢ مجتبى . وصفحة ٢٣٧ ج ١ - ابن ماجه (تقليد الغنم) وبأى العنصت رقم ٣٥ ص ١٠ بلفظ : أهدى غنما مفلاة
(٢) انظر صفحة ٦٥ و ٦٦ ج ٢ دارمى (الإشعار) وصفحة ٢٨ ج ١٣ - الفتح الربانى (إشعار البدن) وصفحة ٢٢٧
ج ٨ نووى مسلم (إشعار الهدى وتقليده) وصفحة ٢١ ج ٢ مجتبى (سلت الدم عن البدن) وصفحة ١٣٧ ج ٢ - ابن ماجه . وس
١٠٦ ج ٢ تحفة الأحوذى .

(ش) (السند) (عبد الأعلى) تقدم ص ١٣٢ ج ٨ منهل . و (ابن عينة) تقدم ص ٤٧ ج ١ منه . و (الزهري) محمد بن مسلم . تقدم في سند حديث ٣٠ . و (عروة) بن الزبير . تقدم ص ٧٢ ج ١ منهل . و (المسور) بن مخزومة . تقدم ص ١٦٥ ج ٧ منه . و (مروان) بن الحكم . تقدم ص ١٩١ ج ٢ منه .

﴿ المعنى ﴾ (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) من المدينة (عام الحديبية) سنة ست من الهجرة . ومعه أربع مائة وألف من أصحابه قاصدين مكة للعمرة . وكان معه صلى الله عليه وسلم سبعون بدنة ومع أصحابه سبع مائة (فلما كان بذى الحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم) بالعمرة . ففي رواية البخاري والنسائي : خرج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه (الحديث) وفيه : وأحرم بالعمرة . وفي رواية الدارقطني : أن النبي صلى الله عليه وسلم ساق يوم الحديبية سبعين بدنة عن سبع مائة رجل . وفي رواية : كانوا بالحديبية أربع عشرة مائة . وفي رواية : خمس عشرة مائة .

﴿ الفقه ﴾ دل الحديث على مشروعية تقليد الهدى وإشعاره قبل الإحرام .
(والحديث) أخرجه أيضا البخاري والنسائي (١) وهو مرسل فان المسور - وإن كان صحابيا - كان سنه عام الحديبية أربع سنين . ومروان لم تصح له صحبة .

(٣٥) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا هَنَادٌ ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى غَنَمًا مُقْلَدَةً .

(ش) (السند) (هناد) بن السري . تقدم ص ٧٨ ج ١ منهل . و (وكيع) بن الجراح . تقدم ص ٣٢ منه . و (سفيان) بن عيينه . تقدم في سند حديث ٣٤ . و (منصور) بن المعتمر . تقدم ص ٨٤ ج ١ منهل . و (الأعمش) سليمان بن مهران . تقدم ص ٣٦ منه . و (إبراهيم) النخعي . تقدم ص ٣٦ منه . و (الأسود) بن يزيد . تقدم ص ١٢٧ منه .

﴿ المعنى ﴾ (أهدي غنما مقلدة) أى معلقا في عنقها قطعة جلد أو خيوط مفتولة . ولا تقلد الغنم بالنعل ، لأنه يثقل عليها حملها فتضعف . وفي رواية للبخاري عن عائشة قالت : كنت أقتل قلائد الغنم للنبي صلى الله عليه وسلم فيبعث بها ثم يمكث حلالا . وفي رواية : فيقلد الغنم ويقيم في أهله حلالا (٢) .

﴿ الفقه ﴾ دل الحديث على مشروعية الهدى من الغنم . وهو متفق عليه . وعلى مشروعية تقليدها . وبه قال إسحاق والشافعي وأحمد وابن حبيب المالكي على ما تقدم بيانه .

(١) انظر ص ٣٥٢ ج ٣ فتح الباري (من أشعر وفلد ثم أحرم) وس ٢١ ج ٢ مجزي (إشعار الهدى) .

(٢) انظر ص ٣٥٦ ج ٣ فتح الباري (تقليد الغنم) .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقي السبعة . ولفظ البخارى تقدم . ولفظ الترمذى عن عائشة قالت : كنت أقتل هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها غنائم لا يحرم . ولفظ غيرهما عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى مرة غنما إلى البيت فقلدها (١) . وهو حديث غريب . تفرد به الأسود . لم يروه عن عائشة غيره . ولكنه ثقة فتفرده لا يضر . ولذا قال الترمذى : حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم . يرون تقليد الغم (٢) .

١٦ — باب تبديل الهدى

أى أيجوز أم لا ؟

(٣٦) (ص) حَدَّثَنَا الثُّفَيْلِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ خَالَ مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ . رَوَى عَنْهُ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَهْمِ ابْنِ الْجَارُودِ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَهْدَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بُخْتِيًّا فَأَعْطَى بِهَا ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَهْدَيْتُ بُخْتِيًّا فَأَعْطَيْتُ بِهَا ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ أَفَأَبِيعُهَا وَأَشْتَرِي بِشَمْنِهَا بَدْنًا؟ قَالَ لَا أَنْحَرُهَا إِلَّا بِهَا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا لِأَنَّهُ كَانَ أَشْعَرَهَا .

(ش) (السند) (الثفيلي) عبد الله بن محمد . و (خالد بن أبي يزيد) هذا هو المشهور . ويقال خالد بن يزيد بن سمالك بن رستم . وقيل بن سَمَّال - بفتح السين وتشديد الميم وباللام - الأموى مولاهم . روى عن زيد بن أبي أنيسة ومكحول الشامى وعبد الوهاب بن بخت وغيرهم . وعنه ابن أخيه محمد بن سلة الحرانى ووکیع وعيسى بن يونس وغيرهم . وثقه ابن معين والبقوى وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال : حسن الحديث متقن فيه . وقال أحمد وأبو حاتم : لا بأس به . توفى سنة أربع وأربعين ومائة . روى له مسلم وأبو داود والنسائى والبخارى فى الأدب . و (حجاج بن محمد) تقدم ص ٩٥ ج ١ منهل . و (جهم بن الجارود) بالجيم ، وقيل . نهم بالنون . وقيل شهم . بالشين المعجمة . روى عن سالم بن عبد الله . وقال البخارى : لا يعرف له سماع منه . وعنه خالد بن أبي يزيد . توقف ابن خزيمة فى الاحتجاج به . وقال الذهبي فيه جهالة . وفى التقريب مقبول من الثالثة . وذكره ابن حبان فى الثقات . روى له المصنف هذا الحديث فقط . و (سالم بن عبد الله) تقدم ص ٧٨ ج ٣ منهل . و (أبو سالم) هو ابن عمر . تقدم ص ٥١ ج ١ منه .

((المعنى)) (أهدى عمر بُخْتِيبًا) - بضم فسكون فكسر المثناة الفوقية . هي جمال طوال الأعناق متولدة بين العربي والعجمي - منسوب إلى يختنصر والآثى بختية والجمع بخت وبختى . وفي بعض النسخ : نجيبا . بفتح النون وكسر الجيم . من نجب نجابة إذا كان نفيساً فاضلاً في نوعه . وهو من الإبل القوى والسريع (فأعطى بها) أى أعطى عمر رضى الله عنه بدل البختى ثلثمائة دينار . وأنث الضمير باعتبار البدنة (وأشترى بضمها بدنا) جمع بدنة . هي الواحدة من الإبل ذكر أو أنثى (قال) النبي صلى الله عليه وسلم لعمر (لا) أى لا تبعها بل (انحرها) هي خاصة ولا تبدلها . و (إياها) تأكيد لها ، مفعول انحر . و (هذا لأنه كان أشعرها) أى إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه عن إبدال الهدى ، لأنه بإشعاره تعين هديا .

((الفقه)) دل الحديث على أنه يطلب من الإنسان أن لا يقدم على عمل حتى يعلم حكم الله فيه . وعلى أنه لا يجوز بيع الهدى ولا إبداله ولو بأفضل منه وأكثر منه عددا . وقد اختلف العلماء في ذلك (قال) الحنفيون : إن كان الهدى تطوعا لا يجوز إبداله ، لأنه لما جعله هديا تعين لذلك وإن كان واجبا بأن كان مندورا أو دم قران أو تمتع أو جنابة أو إحصار عن النسك بعدو ونحوه جاز تبديله ، لأنه واجب في الذمة فلا يتعين بالشراء . والأولى ترك إبداله . وعلى هذا التفصيل حملوا الحديث فقالوا : إن كان الهدى الذى أهده عمر رضى الله عنه تطوعا . فقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : لا ، محمول على عدم الجواز . وإن كان واجبا فهو محمول على الأولى والأفضل (وقالت) المالكية : إن قلد الهدى أو أشعر أو كان مندورا بعينه ، لا يجوز تبديله وإلا جاز ، لقول المصنف : هذا لأنه كان أشعرها (وقالت) الشافعية : هدى التطوع باق على ملك صاحبه فله التصرف فيه بالأكل والبيع والتبديل ونحوها ولو قلده وأشعره ، لأنه لم يوجد منه إلا مجرد نية ذبحه هديا . وهذا لا يزيل الملك كمالونوى أن يتصدق بماله أو يعتق عبده أو يطلق امرأته أو يقف داره . وكذا لو كان واجبا في ذمته وعينه بغير نذر كأن قال : جعلت هذا عما في ذمتي . أما لو عينه بالنذر كأن قال : لله على أن أذبحه عن الدم الواجب في ذمتي أو نذر هدى حيوان معين ، زال ملكه عنه بمجرد النذر وصار حقا للساكين . فلا يجوز التصرف فيه ببيع وهبة وتبديل ونحوها

(وقالت) الحنبلية : إذا أوجب الشخص على نفسه هديا بقوله : هذا هدى أو بتقليده أو بإشعاره ناويا الهدى جازله إبداله بما هو خير منه ، لحصول المقصود مع نفع الفقراء بالزيادة . وإما إذا تطوع به ولم يوجهه بنحو ما ذكر . فلا يلزمه إمضاؤه وله نماؤه وأولاده وله الرجوع فيه ما لم يذبحه ، لأنه نوى الصدقة بشيء من ماله . فأشبه ما لو نوى الصدقة بدرهم (١) والحديث حجة عليهم .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما والبيهقي بسند جيد (٢)

لكن لا يعرف لجهم سماع من سالم .

(١) انظر ص ٥٥٩ ج ٣ معنى ابن قدامة .

(٢) انظر ص ٣٥٣ ج ١٣ - الفتح الرباني (عدم إبدال الهدى المعين) وص ٢٤١ ج ٥ بيهقي (لا يبدل ما أوجه من الهدايا) .

١٧ — باب من بعث بهديه وأقام

أى بيان أنه يجوز للشخص أن يرسل هديه إلى الحرم ويستمر ببلده حلالاً .

(٣٧) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ ثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَتَلْتُ قَلَانْدَ بَدَنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيَّ ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَدَهَا ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حَلَالًا .

(ش) (السند) (القعنبي) تقدم ص ٢٢ ج ١ منهل . و (أفلاح بن حميد) تقدم ص ٢٨٣ ج ١٠ منه و (القاسم) بن محمد بن أبي بكر . تقدم ص ٥٩ ج ١ منه .

(المعنى) (قتل قلاتد بدن رسول الله) « القلاتد » جمع قلادة وهى ما تعلق بالعنق . والبدن ، جمع بدنة . وهى ناقة أو بقرة تنحر بالحرم (ثم بعث بها إلى البيت) أى أرسلها النبي صلى الله عليه وسلم مع أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى السنة التاسعة إلى الحرم (فما حرم عليه شىء الخ) أى ما حرم على النبي صلى الله عليه وسلم شىء مما كان حلالاً له قبل تقليد الهدى وإرساله . وسبب هذا الحديث ما روت عمرة بنت عبد الرحمن أن زياد بن أبى سفيان كتب إلى عائشة رضى الله عنها أن عبد الله بن عباس قال : من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه . فقالت عائشة رضى الله عنها : ليس كما قال ابن عباس أنا قتل قلاتد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي . ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديه . ثم بعث بها مع أبى . فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شىء أحله الله له حتى نحر الهدى . أخرجه البخارى والطحاوى (١) [١٢] .

وقد أخرج الطحاوى هذا الحديث من ثمانية عشر طريقاً ، لبيان حجة من قال : لا يجب على من بعث هدياً أن يتجرد عن ثيابه ولا يترك شيئاً من محظورات الإحرام إلا بدخوله فيه بحج أو عمرة . وإلى هذا ذهب أكثر الصحابة والحنفيون ومالك والأوزاعى والثورى والشافعى وأحمد . وعن ابن عباس وعمر وعلى والنخعى وعطاء وابن سيرين : أن من أرسل هدياً إلى الحرم يلزمه إذا قلده الإحرام . ويحرم عليه كل ما يحرم على المحرم ، لحديث عبد الرحمن بن عطاء بن أبى لبيبة عن عبد الملك بن جابر عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم جالساً فقد قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجله . فنظر القوم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أمرت بيدي التى بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على ماء كذا وكذا فلبست قميصى ونسيت

(١) انظر ص ٣٥٤ ج ٣ فتح البارى (من قلد القلاتد بيده) وص ٤٣٩ ج ١ شرح معاني الآثار . و (حتى نحر الهدى)

أى نحره أبو بكر . و بروي : حتى نحر بصيفة المجهول .

فلم أكن لأخرج قيسى من رأسى. وكان قد بعث بيده من المدينة فأقام بالمدينة. أخرجه أحمد والطحاوى والبخاري (١) [١٣] لكن ابن أبي لبيبة ليس ممن يحتج به فيما ينفرده به. فكيف فيما خالفه فيه من هو أثبت منه (قال الطحاوى فى شرح معانى الآثار: إسناده حديث عائشة صحيح لا تنازع بين أهل العلم فيه. وليس حديث جابر بن عبد الله كذلك، لأن من رواه دون من روى حديث عائشة (٢) لكن قال فى مجمع الزوائد بعد أن ذكر الحديث: ورجال أحمد ثقات (وعن عطاء) بن يسار عن نفر من بنى سلة قالوا: كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا فشق ثوبه فقال: إني واعدت هديا يشعر اليوم رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح (٣) [١٤] وبهذا يرد على من قال: الظاهر أنه لا أصل لهذا الحديث (وعن سعيد) بن المسيب أن من أرسل هديا إلى الحرم وقلده ولم يسافر معه لا يحرم عليه شيء من محرمات الإحرام إلا النساء ليلة المزدلفة. ولا دليل له على ذلك. بل حديث الباب يردّه. ويرده أيضاً حديث أبي العالية قال: سألت ابن عمر عن الرجل يبعث بهديه أيملك عن النساء؟ فقال ابن عمر: ما علينا المحرم يحل حتى يطوف بالبيت. أخرجه الطحاوى (٤) [١٥]. وقال: معناه أن المحرم الذى يحرم عليه النساء هو الذى يحل من ذلك بالطواف بالبيت. وهذا لا طواف عليه فلا معنى لاجتنابه ذلك.

﴿الفقه﴾ دل الحديث على استحباب إرسال الهدى إلى الحرم لمن لم يرد نسكا. وعلى استحباب إشعاره وتقليده من بلده. بخلاف من أراد الحج أو العمرة وساق معه هديا فإنه يستحب تأخير تقليده وإشعاره إلى حين يحرم من الميقات. وعلى استحباب قتل قلائد الهدى وعلى أن من أرسل هديه إلى الحرم لا يصير محرما ولا يحرم عليه شيء من محرمات الإحرام (والحديث) أخرجه أيضاً باقى السبعة والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٥) وقال الترمذى حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا: إذا قلد الرجل الهدى وهو يريد الحج لم يحرم عليه شيء من الثياب والعلاب حتى يحرم. وقال بعضهم إذا قلد الرجل الهدى فقد وجب عليه ما وجب على المحرم. (٣٨) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ الرَّمْلِ الْهَمْدَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ بَنَاتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ فَأَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِهِ ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ.

(١) انظر ص ٣٣ ج ١٣ - الفتح الربانى. وص ٢٢٧ ج ٣ مجمع الزوائد (من بعث هديا وهو مقيم) وص ٤٣٩ ج ١ شرح معانى الآثار.
(٢) انظر ص ٤٤٠ منه. (٣) انظر ص ٢٢٧ ج ٣ مجمع الزوائد (٤) انظر ص ٤٤١ ج ١ شرح معانى الآثار.
(٥) انظر ص ٣٢ ج ١٣ - الفتح الربانى. وص ٣٥٣ ج ٣ فتح البارى (إشعار البدن) وص ٧١ ج ٩ نووى مسلم (بعث الهدى إلى الحرم ...) وص ٢١ ج ٢ مجتبى (قتل القلائد) وص ١٠٧ ج ٢ تحفة الأحوذى (تقليد الهدى للعقيم) وص ١٣٧ ج ٢ - ابن ماجه. وص ٤٤٠ ج ١ شرح معانى الآثار.

(ش) (السند) (يزيد الرملي) تقدم ص ١٣٤ ج ١ منهل . و (قتيبة بن سعيد) تقدم ص ٩٨ منه . و (الليث بن سعد) تقدم ص ٥٨ ج ٢ منه . و (عروة) بن الزبير .
 ﴿المعنى﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث هديه من المدينة إلى مكة ولا يحرم فلا يحتنب شيئاً من محظورات الإحرام (والحديث) أخرجه أيضاً باقي الستة إلا الترمذى (١) .

(٣٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ثَنَا ابْنُ عُونٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا جَمِيعاً وَلَمْ يَحْفَظْ حَدِيثَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ هَذَا وَلَا حَدِيثَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ هَذَا . قَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْهَدْيِ فَأَنَا قَتَلْتُ قَلَائِدَهَا بِيَدَيَّ مِنْ عَيْنٍ كَانَ عِنْدَنَا ثُمَّ أَصْبَحَ فِينَا حَلَالاً يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ
 (ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (بشر بن المفضل) تقدم ص ٥٥ ج ٢ منهل . و (ابن عون) عبد الله البصري . تقدم ص ٣٢٠ منه . و (إبراهيم) النخعي . و (زعم) أنه سمعه منهما (الح) أى قال عبد الله بن عون : إنه سمع هذا الحديث من القاسم بن محمد وإبراهيم النخعي ولكنه لم يميز اللفظ الذى سمعه من أحدهما بما سمعه من الآخر . و (أم المؤمنين) عائشة رضى الله عنها .
 ﴿المعنى﴾ (قتلت قلائدها) أى البدن أو الهدايا ودالعن، الصوف المصبوغ ألواناً . و (يأتى ما يأتى الرجل من أهله) كناية عن الجماع ومقدماته . وأحاديث الباب حجة للجمهور على أن من بعث هديه لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شئ مما يحرم على المحرم . ومنهم الحنفيون ومنه يعلم رد ما حكاه الخطابي عن أصحاب الراى أن من فعل ذلك يلزمه اجتناب ما يحتنبه المحرم .
 ﴿الفقه﴾ دل الحديث على استحباب كون القلائد من صوف . وإليه ذهب الجمهور . وقال مالك وربيعة : الأولى أن تكون من نبات الأرض كحلفاء ، خشية أن يتعلق الهدى بشئ فيؤذيه لكنه مردود بالحديث . ولعله لم يبلغهما (والحديث) أخرجه أيضاً الشيوخ والنسائي (٢) .

١٨ — باب فى ركوب البدن

أى هل يجوز ركوب البدن التى تساق للهدى . والبدن جمع بدنة وهى تشمل الذكر والأنثى من الإبل والبقر .

(٤٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(١) انظر ص ٣٥٣ ج ٣ فتح البارى (قتل القلائد للبدن) وص ٧٠ ج ٩ نووى مسلم . وص ٢١ ج ٢ مجتبى . وص ١٣٧

ج ٢ ما بين ماجه (تقليد البدن) .

(٢) انظر ص ٣٥٦ ج ٣ فتح البارى (القلائد من العهن) وص ٧١ ج ٩ نووى مسلم . وص ٢١ ج ٢ مجتبى (ما يقتل من القلائد) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً . فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ .
قَالَ : ارْكَبْهَا وَيْلَكَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ .

﴿ش﴾ (السند) (القنعيني) عبد الله بن مسلبة . و (مالك) بن أنس . تقدم ص ٥٣ ج ١ منهل .
و (أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان . تقدم ص ١٦٨ منه . و (الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز . تقدم
ص ١٦٨ منه .

﴿المعنى﴾ (رأى رجلاً) لم يعرف اسمه (فإنها بدنة) يعنى هدياً . فى رواية لمسلم : بينما
رجل يسوق بدنة مقلدة (١) ولعل الرجل لم يبادر إلى الامتثال بالركوب بعد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم لإياه ، لظنه أن ركوب الهدى فيه غرم ولو حال الضرورة . فلما أغلظ النبي صلى الله عليه
وسلم له القول امتثل (اركبها ويلىك) وفى رواية لمسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة
ويلىك اركبها (٢) وفى رواية أحمد قال : اركبها ويحك قال : إنها بدنة قال اركبها ويحك (٣) . و (ويلىك)
كلمة تقال لمن وقع فى هلاك . قالها له تأديباً لمراجعته له صلى الله عليه وسلم إذ أبى ركوبها أول مرة
وقال إنها بدنة ، أو لأنه صلى الله عليه وسلم فهم أنه ترك ركوبها على عادة الجاهلية فى السائبة
وغيرها فزجره عن ذلك (قال) القاضى عياض وغيره : والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد ولكنه
استحق الذم لتوقفه عن امتثال الأمر . وقيل إن الرجل كان فى جهد ومشقة فلما رآه صلى الله عليه وسلم
أشرف على الهلاك أمره بالركوب . فالمعنى أشرفت على الهلاك فاركب . وعليه فهى إخبار وقيل هى
كلمة تدعى بها العرب كلامها ولا يقصد معناها كقولهم : لا أم لك . ويقويه ما فى رواية أحمد من قوله
ويحك بدل ويلىك . و (فى الثانية أو فى الثالثة) أى قال له صلى الله عليه وسلم ويلىك فى المرة الثانية
أو الثالثة . وهو شك من الراوى . وفى رواية للترمذى عن أنس فقال له فى الثالثة أو الرابعة : اركبها
ويحك أو ويلىك .

﴿النفقه﴾ دل الحديث (١) على جواز ركوب الهدى وأجبا كان أو مندوباً ولو بلا حاجة
إن لم يضره الركوب ، لإطلاق الحديث . وبه قال مالك فى المشهور عنه (وقال) الحنفىون :
لا يركب الهدى بلا ضرورة . وقال الشافعى وأحمد فى المشهور عنه : يجوز ركوب الهدى للحاجة
وروى عن مالك ، لحديث أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة
وقد جهده المشى قال اركبها . قال إنها بدنة قال : اركبها وإن كانت بدنة . أخرجه النسائى (٤) [١٦]
(وأجابوا) عن الإطلاق فى حديث الباب بأنه محمول على المقيد . والراجح أنه لا يركب الهدى
إلا عند الحاجة (ب) وعلى مشروعية تكرير العالم الفتوى وتوبيخ من لم يبادر بالامتثال وزجره

(٢، ١) انظر ص ٧٤ ج ٩ نووى مسلم (٣) انظر ص ٤٣ ج ١٣ فتح الربانى . (٤) انظر ص ٢٣ ج ٢ مجتبى
(ركوب البدنة إن جهده العبد) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وباقي السبعة غير أن الترمذي أخرجه من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة فقال « اركبها » ، فقال إنها بدنة فقال له في الثالثة أو في الرابعة : اركبها ويحك أو ويلك . وقال : حديث حسن صحيح . وقد رخص قوم من أهل العلم في ركوب البدنة إذا احتاج إلى ظهرها وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقال بعضهم : لا يركب ما لم يضطر إليه (١) .

(٤١) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً .

(ش) (السند) (أحمد بن حنبل) تقدم ص ١٠٤ ج ١ منهل . و (ابن جرير) عبد الملك ابن عبد العزيز . تقدم ص ٧٤ منه . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم المكي . تقدم ص ٢٤ منه . و (جابر بن عبد الله) تقدم ص ٢٥ منه .

(المعنى) (اركبها بالمعروف ...) أى اركب بدنة الهدى بالرفق ولا تلحق بها ضرراً إذا اضطررت إلى ركوبها حتى تجد غيرها .

(الفقه) دل الحديث على جواز ركوب الهدى عند الضرورة مقدراً بقدرها . وقد اختلف فيه على أقوال (الأول) جوازه مطلقاً وبه قال عروة بن الزبير والظاهرية والفقهاء والمالكية . وروى عن أحمد وإسحاق مستدلين بإطلاق الحديث السابق . وردّ بأنه مقيد بما في هذا الحديث ونحوه . فلا يصلح حجة على الجواز مطلقاً (الثانى) كراهة ركوب الهدى لغير حاجة وهو مروي عن النعمان ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق (الثالث) أنه لا يركب إلا للضرورة وهو مذهب الحنفيين غير أنه إن ركب أو حمل عليه متاعه للضرورة ونقص شيء بركوبه أو بحمله ضمن ما نقص . ووافقهم الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب . وحكى ابن العربي عن مالك أنه يركب للضرورة فإذا استراح نزل ، لحديث جابر المذكور . ولكن المشهور عن مالك أنه إذا ركب للضرورة فله أن يستمر راكباً بعد زوالها . ووجهه أنه قد استباح ركوبها للحاجة فكان له ركوبها بعد رفع تلك الحاجة كالمضطر إذا أكل الميتة لا يأكلها حتى يضطر إليها ويخاف على نفسه الهلاك بالامتناع عن أكلها ثم يزول تلك الضرورة بالشبع ؛ فيها يستديم استباحة أكلها حتى

(١) انظر ص ٨١ ج ٢ بدائع المنن . وص ٤٣ ج ١٣ الفتح الرباني (ركوب البدن المهداة) وص ٣٤٨ ج ٣ فتح الباري . وص ٧٣ ج ٩ نووى مسلم . وص ٢٢ ج ٢ مجتبى . وص ١٣٧ ج ٢ - ابن ماجه . وص ١٠٨ ج ٢ تحفة الأحوف (ركوب البدنة) .

يجد ما يغنيه عنها (الرابع) وجوب ركوبه مطلقاً قاله بعض الظاهرية تمسكاً بظاهر الأمر (اركبها) ولخالفه ما كان عليه الجاهلية من تحريم ركوب البحيرة والسائبة (١) ولحديث على رضي الله عنه - وقد سئل يركب الرجل هديه ؟ - فقال : لا بأس به قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب بالرجال يمشون فيأمرهم يركبون هديه وهدى النبي صلى الله عليه وسلم قال : ولا تتبعون شيئاً أفضل من سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم . أخرجه أحمد . وفيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع . وثقه ابن حبان وضعفه جماعة (٢) [١٧] ورد بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالركوب للحاجة فلا يصلح دليلاً للوجوب مطلقاً . قال عطاء : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالهدية إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها أو يركبها غير منهكها . أخرجه أبو داود في المراسيل [١٨] .

هذا واختلف من أجاز الركوب . هل يجوز أن يحمل عليها متاعه ؟ فمنعه مالك وأجازه الجمهور عند الحاجة ، وهل يحمل عليها غيره ؟ أجازه الجمهور أيضاً على التفصيل السابق . وأجمعوا على أنه لا يؤجرها . واختلفوا في اللبن إذا احتلب منه شيئاً (فقال) الخنفزيون ومالك والشافعي والجمهور : يكره شرب لبن الهدى بعد رى فصيله بل يتصدق به . فإن شربه تصدق بضمنه عند غير مالك فقد قال : لا يغرم شيئاً (وقال) أحمد : لا يكره شرب لبن الهدى بعد رى فصيله لقول المغيرة بن شعبة : أتى رجل علياً ببقرة وقد أولدها . فقال له : لا تشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها (الأثر) أخرجه البيهقي (٣) [١٩] فإن شرب ما يضر بالأم أو ما يحتاج إليه الفصيل ضمنه ، لأنه تعدى بأخذه (٤) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي (٥) .

١٩ — باب في الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ

أى ماذا يفعل به إذا هلك قبل أن يصل أرض الحرم ؟ وعطب - من باب تعب - هلك . (٤٢) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَاجِيَةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مَعَهُ بَهْدِي فَقَالَ «إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَانْحَرَهُ ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ ثُمَّ خَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ» .

(ش) (السند) (محمد بن كثير) العبدى . تقدم ص ١٩٩ ج ١ منهل . و (سفيان) بن عيينة

(١) (البحيرة) هي التي يمنع لبنها للأضنام فلا يشربه إلا خدمتها (والسائبة) هي التي كانوا يطلقونها لآلهتهم فلا يحمل عليها شيء . (٢) انظر ص ٤٢ ج ١٣ الفتح الرباني . و (يركبون هديه إلخ) أى يركبون هدى على رضى الله عنه وهدى النبي صلى الله عليه وسلم . (٣) انظر ص ٢٣٦ ج ٥ البيهقي (٤) انظر ص ٥٦٣ ج ٣ مفتي ابن قدامة (٥) انظر ص ٤٧ ج ١٣ الفتح الرباني . و ص ٧٢ ج ٩ نووى . و ص ٢٣ ج ٢ مجزئ (ركوب البدنة بالمعروف) .

كما في مسند الشافعى . تقدم ص ٤٧ منه . و (هشام) بن عروة . تقدم ص ١٤٩ منه . و (ناجية) ابن كعب بن جندب . وقيل ابن جندب بن كعب . كان اسمه ذكوان فسماه النبي صلى الله عليه وسلم ناجية لما نجا من قریش . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فقط . وعنه عروة بن الزبير ومجزأة بن زاهر وعبد الله بن عمرو الأسلى . روى له الأربعة . مات بالمدينة في خلافة معاوية . و (الأسلى) هكذا عند أبي داود والبيهقى . وعند الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه : عن ناجية الخزاعى . قال الحافظ في الإصابة : ولا يبعد التعدد فقد ثبت من حديث ابن عباس أن ذؤيباً الخزاعى حدثه أنه كان مع البدن أيضاً . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ناجية الخزاعى عيناً في فتح مكة . وقد جزم أبو الفتح الأزدى وأبو صالح المؤذن بأن عروة تفرد بالرواية عن ناجية الخزاعى . فهذا يدل على أنه غير الأسلى (١)

وهذا يؤيد أن الصواب رواية الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه .

﴿ المعنى ﴾ (بعث معه بهدى) أى بعث النبي صلى الله عليه وسلم مع ناجية بهدى إلى الحرم والنبي صلى الله عليه وسلم مقيم بالمدينة ، لما تقدم في « باب من بعث بهديه وأقام » من قول عائشة : فقلت فلاند بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم أشعرها وقلدها ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة (٢) (فقال إن عطب منها شيء ...) أى إن عجز عن المشى أو قرب من العطب - وهو الهلاك - حتى خيف عليه الموت ، فأنحره واغمس فلالده بدمه ليعلم أنه هدى ذكى فلا يقربه إلا لمن يحل له تناوله ثم اتركه لمن يستحقه من الفقراء ولا تأخذ منه شيئاً .

﴿ الفقه ﴾ دل الحديث على أن الهدى إذا قرب من العطب طلب نحره والتخلية بينه وبين المحتاجين . وظاهره عدم الفرق بين هدى التطوع والواجب ويأتى بيان المذهب في هذا إن شاء الله

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى وأحمد وابن ماجه والترمذى وقال : حديث ناجية حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم قالوا في هدى التطوع : إذا عطب لا يأكل منه هو ولا أحد من رفقته ويخلى بينه وبين الناس يأكلونه وقد أجزأ عنه . وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق وقالوا : إن أكل منه شيئاً غرم مقدار ما أكل منه . وقال بعضهم : إذا أكل من هدى التطوع شيئاً فقد ضمن (٣) أى لا يحزى الهدى ويلزمه البدل . أما الهدى الواجب إذا عطب قبل محله . أو تعيب عيباً يمنع جواز الأضحية به ، فيأكل منه صاحبه والأغنياء ، لأنه التحق بملكه وتعلق بدمته .

(٤٣) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا : ثَنَا حَمَّادُ ح وَثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا

عَبْدُ الْوَارِثِ وَهَذَا حَدِيثُ مُسَدَّدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :

(١) انظر ص ٥٤٢ ج ٣ - الإصابة (٢) انظر رقم ٣٧ ص ١٤ (٣) انظر ص ٨٢ ج ٢ بدائع المنن . وص ٤٧ ج ١٣ -

الفتح الربانى (الهدى يعطى قبل الهل) وص ١٣٨ ج ٢ - ابن ماجه . وص ١٠٨ ، ١٠٧ ج ٢ تحفة الأحوذى .

بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَانًا الْأَسْلَمِيَّ وَبَعَثَ مَعَهُ بَنَانُ عَشْرَةَ بَدَنَةً فَقَالَ: أَرَأَيْتَ
 إِنْ أَزْحَفَ عَلَى مِنْهَا شَيْءٌ؟ قَالَ: تَنْحَرُهَا ثُمَّ تَصْبِغُ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ثُمَّ أَضْرِبُهَا عَلَى صَفْحَتِهَا
 وَلَا تَأْكُلُ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ أَوْ قَالَ: مَنْ أَهْلُ رُقَّتِكَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الَّذِي
 تَقَرَّدَ بِهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: وَلَا تَأْكُلُ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ. وَقَالَ فِي
 حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ: ثُمَّ أَجْعَلُهُ عَلَى صَفْحَتِهَا مَكَانَ: أَضْرِبُهَا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَةَ
 يَقُولُ: إِذَا أَقَمْتَ الْإِسْنَادَ وَالْمَعْنَى كِفَاكَ.

﴿ش﴾ (السند) (سليمان بن حرب) تقدم ص ٦٧ ج ٢ منهل . و (مسدد) بن مسرهد
 و (حماد) بن سلة . تقدم ص ٢٦ ج ١ منه . و (عبد الوارث) بن سعيد . تقدم ص ٢٩ منه
 و (أبو التياح) بمشاة غوقية ثم مشاة تحتية مشددتين . هو يزيد بن حميد البصري . تقدم ص ٢٦ منه
 و (موسى بن سلة) بن الحبيق بمهملة وموحدة «كمحمد» البصري روى عن ابن عباس . وعنه ابنه
 مشى وقتادة وأبو التياح . وثقه أبو زرعة . وذآره ابن حبان في الثقات . وقال في التقریب : ثقة
 من الرابعة . روى له مسلم وأبو داود والنسائي . وفي سنن الشافعي : موسى بن عقبة . و (أبو سلة)
 موسى بن إسماعيل المنقري . تقدم ص ٢٠ ج ١ منهل .

﴿المعنى﴾ (فلاناً الأسلمى) هو ناجية في الحديث السابق (وبعث معه بنان عشرة بدنة)
 هكذا في رواية لمسلم . وبنان بخذف الباء في لغة مع فتح النون والأفصح إثبات الياء مفتوحة . وفي
 أخرى لمسلم : بعث رسول الله صلى عليه وسلم بست عشرة بدنة ولا منافاة بينهما لجواز تعدد القصة .
 ويجوز أن تكون القصة واحدة وترجع الرواية المشتبهة على الزيادة ، لأن اسم العدد لا مفهوم له .
 وما في رواية الراقدى من أنه بعث سبعين بدنة ، لا يعارض ما في الصحيح . و (إن أزحف على منها
 شيء) بالبناء للمفعول ، أى أعيأ وكل عن المشى . يقال زحف البعير إذا جر فرسَه (استه) على الأرض
 من الإعياء . وأزحفه السير إذا جده فبلغ به هذا الحال . وفي رواية مسلم : فأزحفت عليه . بفتح الهمزة
 وإسكان الزاى وفتح الحاء المهملة . هذا رواية المحدثين . قال الخطابي : وصوابه فأزحفت بضم
 الهمزة . يقال زحف البعير إذا قام . وأزحفه وقال الهروي وغيره : يقال أزحف البعير وأزحفه
 السير بالآلف فيها . فحصل أن إنكار الخطابي ليس بمقبول . بل الجميع جائز ومعنى أزحف وقف
 من الكلال والإعياء (١) (ثم تصبغ) بضم الموحدة ويجوز فتحها وكسرهما أى تغمس (نعلمها
 في دمها) والمراد بالنعل معلق بعنق الهدى نعلا أو نعلين كما هي السنة . (ثم اضربها على صفحتها) أى

اضرب النعل المصبوغ بالدم على صفحة سنام البدنة ليعلم أنها هدى فياً كل منها الفقير دون الغنى (ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أصحابك) أى رفقتك الذين يخاطونك فى الأكل وغيره ولو فقراء دون بقية القافلة . ورجح النووى أن المراد بالأصحاب والرفقة جميع القافلة . قال : وهو الذى يقتضيه ظاهر الحديث وظاهر نص الشافعى وجمهور أصحابه ، لأن السبب الذى منعت به الرفقة هو خوف تعطيبيهم إياه . وهذا موجود فى جميع القافلة (فإن قيل) إذا لم تجوزوا لأهل القافلة أكله وترك فى البرية كان طعمة للسباع . وهذا إضاعة مال (قلنا) ليس فيه إضاعة بل العادة الغالبة أن سكان البوادر وغيرهم يتبعون منازل الحجيج لالتقاط ساقطة ونحوها . وقد تأتى قافلة فى إثر قافلة (١) (أو قال من أهل رفقتك) شك من الراوى وأهل زائدة . ورفقة بضم الراء فى لغة تميم . والجمع رفاق مثل برمة وبرام . وصحبة وصحاب . وبكسرها فى لغة قيس . ويجمع على رفق كسدره وسدر (قال أبوداود : الذى تفرد به من هذا الحديث قوله : ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقتك) أى هذا ما تفرد بروايته عبد الوارث عن أبى التياح . وهذه الزيادة لم يتفرد بها عبد الوارث . فقد روى الحديث سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس أن ذؤيباً أبا قبصة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ثم يقول : إن عطب منها شئ غشيت عليه موتاً فأنحرها ثم اغمس نعلها فى دمها ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقتك أخرجه مسلم وابن ماجه (٢) [٢٠] ورواه الشافعى عن إسماعيل بن إبراهيم قال : حدثنا أبو التياح عن موسى بن عقبة عن ابن عباس وفيه : ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقتك . ورواه أحمد من طريق شهر بن حوشب عن عمرو بن خارجة عن النبى صلى الله عليه وسلم وفيه : لا تأكل منه شيئاً أنت ولا أهل رفقتك (٣) فهذه الجملة ثابتة لضعف فيها . ويؤيده قوله : (قال أبو داود سمعت أبا سلمة يقول : إذ أقت الإنسان والمعنى كفالك) يعنى أن رواية الحديث بالمعنى جائزة بشرطين : استقامة الإسناد واستقامة المعنى بأن لا يتغير . فالظاهر أن المصنف ساق هذا لبيان أن ما أشار إليه بالزيادة السابقة من دعوى التفرد لا يوجب ضعف الحديث ، لأن إسناده مستقيم ومعناه صحيح لم يتغير .

(الفقه) دل الحديث على أن هدى التطوع إذا عطب قبل وصوله الحرم لا يلزم المهدى بدله . وإن أشرف على العطب يطلب نحره وصبغ قلادته بدم وضرب جانب سنامه ليعلم أنه هدى فياً كل منه الفقراء . ولا يأكل منه سائقه ولا من معه من الرفقة ولا غنى . وبه قال الحنفيون غير أنهم جوزوا أكل الرقيق الفقير . أما الهدى الواجب كهدى المتعة والقران وما لزم من ارتكاب محظور من محظورات الإحرام إن عطب أو تعيب عيباً فاحشاً يمنع جواز الاضحية به فيلزمه غيره ويصنع بالمعيب ما شاء لأنه التحق بملكه . وإن ذبحه فى غير الحرم وجب غرم ما أكل

(١) انظر من ٧٧ نووى مسلم (٢) انظر من ٧٨ منه . ومن ١٣٨ ج ٢ . ابن ماجه (الهدى إذا عطب)

(٣) انظر من ٨١ ج ٢ بدائع المتن . ومن ٤٩ ج ١٣ . الفتح الربانى .

لقول ابن عمر رضي الله عنهما : من أهدى بدنة ثم ضلت أو ماتت فإنها إن كانت نذراً أبدلها ، وإن كانت تطوعاً فإن شاء أبدلها وإن شاء تركها (١) [٢١] (وقال) سعيد بن المسيب : من ساق بدنة تطوعاً فعطبت فنحرها ثم خلى بين الناس وبينها يأكلونها فليس عليه شيء وإن أكل منها أو أمر من يأكل منها غرمها . أخرجه مالك (٢) [٢٢] . أما ما ذبح في الحرم فيستحب الأكل والتصدق منه إذا كان هدى متعة أو قران أو تطوع لقوله تعالى « فإذا وجبت ، أى سقطت » جنوبها فكلوا منها وأطعموا الفقاع ، الراضى بما يعطى ولا يسأل « والمعتمر ، السائل أو المتعرض للسؤال . ولا يأكل من غيرها لأنها دماء كفارة . (وقالت) المالكية : هدى التطوع قسمان (الأول) ما نواه للمساكين كأن قال : هذا الهدى تطوع لله أو على هدى تطوع الله ونوى به المساكين أو عيّنهم باللفظ كهذا تطوع للمساكين أو على هدى تطوعاً للمساكين . فهذا يحرم على المهدى والغنى والسائق الأكل منه مطلقاً بلغ محله أم لا (الثاني) ما لم يجعله للمساكين بلفظ ولا نية . فهذا إذا عطب في الطريق بنحو تغمس قلانده في دمه ويترك للناس يأكلون منه ولو أغنياء وكفاراً وليس للمهدى ولا السائق الأكل منه فإن أكل أو أمر من لا يستحق بالأكل منه غرمه . أما إذا وصل الحرم سالماً فللمهدى والسائق الأكل منه (وقالت) الشافعية : إذا عطب هدى التطوع قبل وصوله الحرم فله التصرف فيه بما شاء من يبيع وذبح وأكل وإطعام وتركه لأنه ملكه ولا شيء عليه . أما الواجب في الذمة كأن وجب لترك واجب من واجبات الحج أو فعل محظور أو كان نذراً غير معين فعطب قبل بلوغه الحرم أو سرق أو ضل فعليه بدله ، لأنه متعلق بذمته . وإن كان مندوراً معيناً فتلف بدون تفريط لا يلزمه بدله ولا يجوز له ولا للسائق ولا لأحد من رفقته وإن كان فقيراً الأكل منه .

(وقالت) الحنبلية : من تطوع بهدى بأن لم يوجهه بلسانه ولا بإشعاره ولا بتقليده فلا يلزمه إمضاؤه وله نماؤه والرجوع فيه متى شاء ما لم يذبحه . وإن أوجهه بلسانه بأن قال : هذا هدى أو قلده أو أشعره ناوياً إهداءه فإن تلف بلا تفريط أو ضل فلا يلزمه بدله . وإن خاف عطبه أو عجز عن المشي نحره موضعه وخلى بينه وبين الفقراء ولا يباح له ولا لأحد من رفقته الأكل منه وإن كان فقيراً (والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي ومسلم (٣)

وهذا آخر الجزء العاشر من تجزئة الخطيب البغدادي .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه البسمة ثابتة في النسخة المصرية دون غيرها :

٢٠ — باب من نحر الهدى بيده واستعان بغيره

يعنى أنه نحر بعض البدن بيده واستعان بغيره في ذبح الباقي . وهذه الترجمة ساقطة في أكثر النسخ

(٢٤١) انظر ص ٢٢٩ ج ٢ زرقاني الموطأ (الهدى إذا عطب) (٣) انظر ص ٨١ ، ٨٢ ج ٢ بدائع المن (ركوب الهدى وما يفعل به إذا عطب) وس ٧٥ - ٧٨ ج ٩ نووى مسلم (ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق)

(٤٤) (ص) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا مُحَمَّدٌ وَيَعْلَى ابْنَا عُبَيْدٍ قَالَا : ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَنَهُ فَحَرَ ثَلَاثِينَ يَدَهُ وَأَمَرَنِي فَحَرْتُ سَائِرَهَا .

(ش) (السند) (هارون) بن عبد الله . تقدم ص ٢٥ ج ٢ منهل . و (محمد) بن عبيد بن أبي أمية . تقدم ص ٢٨٥ ج ٥ منه . و (يعلى) تقدم ص ٣٢٠ ج ٤ منه . و (ابن أبي نجيح) عبد الله بن يسار . و (مجاهد) بن جبر . و (ابن أبي ليلى) تقدموا ص ٣٤ ج ٢ منه . و (علي) بن أبي طالب . تقدم ص ٢١٢ ج ١ منه .

(المعنى) (فحَرَ ثَلَاثِينَ يَدَهُ ...) وفي حديث جابر الآتي في باب صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم : فحَرَ يَدَهُ ثَلَاثًا وَسْتِينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا فَحَرَ مَا غَبَرَ . وعند البيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر : فلما كان يوم النحر نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثَلَاثًا وَسْتِينَ وَنَحَرَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا غَبَرَ . وكانت معه مائة بدنة (١) « ولا منافاة » بينها لاحتمال أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح يده بلا استعانة ثَلَاثِينَ بَدَنَةً وَنَحَرَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ بِمُسَاعَدَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَحَرَ عَلِيٌّ مَا بَقِيَ وَهُوَ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ . أو يقال : إن التنصيص على عدد لا ينفي الزائد عنه وعلى فرض عدم إمكان الجمع فيرجح حديث جابر لأنه في الصحيح فقد رواه مسلم وابن ماجه . وأما حديث الباب فعولل بعننة محمد بن إسحاق وهو مدلس .

(الفقه) دل الحديث على جواز التوكيل في نحر بعض الهدى والقيام بنحر البعض .
(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وقال : كذا رواه محمد بن إسحاق بن يسار . ورواية جعفر أصح (٢) وهي رواية البيهقي المذكورة آنفاً .

(٤٥) (ص) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ أَخْبَرَنَا عِيسَى ح وَثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهَذَا لَفْظُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ لُحْيٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِنَّ أَعْظَمَ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَوْمُ الْقَرِّ » قَالَ عِيسَى قَالَ ثَوْرٌ : وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي . قَالَ : وَقُرْبَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَنَاتٍ خَمْسٌ أَوْ سِتٌّ فَطَفَقْنَ يَزْدَلِفْنَ إِلَيْهِ بَايِتَهُنَّ يَدًا

فَلَمَّا وَجَبَتْ جُوبَهَا قَالَ: فَتَكَلَّمْ بِكَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا فَقُلْتُ مَا قَالَ؟ قَالَ: مَنْ شَاءَ أَقْطَعُ .

(ش) (السند) (إبراهيم بن موسى) تقدم ص ١٢٧ ج ١ منهل . و (مسدد) بن مسرهد و (عيسى) بن يونس السبعي . تقدم ما ص ٢٤ منه . و (ثور) بن يزيد الكلاعي . تقدم ص ١٢٨ منه . و (راشد) بن سعد . تقدم ص ٩٦ ج ٢ منهل . و (عبد الله بن عامر بن لحي) بضم ففتح ويقال عبد الله بن لحي الحميري أبو عامر الحمصي . روى عن عمر بن الخطاب ومعاذ وبلال ومعاوية وغيرهم . وعنه ابنه عامر وراشد بن سعد وحيثوة بن عمرو وأزهر بن عبد الله الحرازي قال العجلي: شامئ ثقة من كبار التابعين . وقال أبو زرعة والدارقطني: لا بأس به . وثقه شعبة بن عمار تليذه وذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب ثقة مخضرم (١) من الثانية . روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه . و (عبد الله بن قرط) بضم فسكون الأزدي كان اسمه شيطانا فسماه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عبدالله . روى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخالد بن الوليد وعمرو بن سعيد بن العاص وغيرهم . وعنه عبد الله بن نجى الهوزني وغضيف بن الحارث وشريح ابن عبيد وسليم بن عامر وآخرون . كان أميراً على حمص في عهد معاوية وقتل بأرض الروم سنة ٥٦ هـ . روى له أبو داود والنسائي .

(المعنى) (إن أعظم الأيام الخ .) أى أعظم أيام النحر منزلة عند الله تعالى أولها وهو اليوم العاشر من شهر ذي الحجة ، أو المعنى : إن أعظم أيام عشر ذي الحجة يوم النحر ، وعند ابن حبان: أفضل الأيام عند الله يوم النحر ، ولا ينافيه ، حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من يوم أفضل عند الله تعالى من يوم عرفة ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا فيباهي بأهل الأرض أهل السماء فلم ير يوم أكثر عتقاً من النار من يوم عرفة . أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢) [٢٣] ولا حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، أخرجه أحمد ومسلم والثلاثة (٣) [٢٤] ، لما تقدم ، في باب فضل الجمعة ، من أن تفضيل يوم الجمعة بالنسبة لأيام الأسبوع . وتفضيل يوم عرفة أو يوم النحر بالنسبة لأيام السنة . وقد صرح العراقي بأن حديث أفضلية يوم الجمعة أصح . أو يجمع بأن أفضلية يوم عرفة من حيث الصيام وأفضلية يوم النحر من حيث ما فيه من ذبح الأضاحي والهدايا وكثرة الصدقة وضيافة الله لعباده (ثم يوم القر) بفتح القاف وشد الراء وهو اليوم الثاني من أيام النحر وفي رواية البيهقي : ثم يوم القر يستقر فيه الناس . وهو الذى يلى يوم النحر . سمي بذلك ، لأن الناس يقرون فيه بمنى وقد فرغوا

(١) المخضرم ، من أدرك الجاهلية والإسلام . (٢) انظر ص ٢٢٢ ج ٥ نيل الأوطار (من أذن في اتها بأمشيته)

(٣) انظر ص ٥ ج ٤ - الفتح الرباني . و ص ١٤١ ج ٦ نووى مسلم (كتاب الجمعة) و ص ١٨٠ ج ٦ - المنهل العذب المورود (فضل يوم الجمعة) و ص ٢٠٣ ج ١ مجتبى . و ص ٣٥٤ ج ١ تحفة الأحوذى .

من طواف الإفاضة والنحر فاستراحوا وقرّوا (قال وقُتْرَبَ لِرَسُولِ اللَّهِ (خ)) أى قال عبد الله ابن قرط : وقرب - بالبناء للمفعول - للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خمس بدنات أوست من هديه لينحرهن . فشرعت البدن (يزدلفن) أى يقتربن إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ليبدأ بنحر أيتن مسارعة للتبرك بيده صلى الله عليه وسلم . وفيه معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم حيث إن الحيوانات العجم كانت تتسابق إليه ليريق دمها تبركا به صلى الله عليه وسلم . فيأله العجب من هذا النوع الإنسانى كيف يكون هذا النوع البهيمى أهدي من أكثره وأعرف . تقترب إليه هذه العجم لإزهاق أرواحها وفري أوداجها وتتنافس فى ذلك وتتسابق إليه مع كونها لاترجو جنة ولا تخاف ناراً . ويبعد ذلك الناطق العاقل عن العمل بشريعته واتباع طريقته مع كونه ينال بالقرب منه النعيم الآجل والعاجل ولا يصيبه ضرر فى نفس ولا مال . فانظر إلى هذا التفاوت الذى يضحك منه إبليس . ولأمر ما كان الكافر شر الدواب عند الله (١) (فلما وجبت جنوبها) أى زهقت أنفسها فسقطت جنوبها - على الأرض بعد نحرها ، لأنه صلى الله عليه وسلم نحرها وهى قائمة معقولة اليد اليسرى كما فى الباب الآتى . وقال : وجبت جنوبها بالجمع مع أن البعير إنما يسقط على جنب واحد ، لأنه من مقابلة الجمع بالجمع . فكأنه قال : كل بدنة تسقط على جنبها (قال فتكلم بكلمة خفية (خ) أى قال عبد الله بن قرط : فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلمة خفية لم أفهمها . فسألت عنها فقيل قال : من شاء اقتطع . أى من أراد أن يأخذ من لحم هذه البدن فليأخذ . وفى رواية أحمد فسألت بعض من يلينى ما قال ؟ قالوا قال : من شاء اقتطع ، وفى رواية البيهقي : فقلت للذى إلى جنبى ما قال ؟ قال : من شاء اقتطع ، وفى رواية المصنف حذف .

﴿ الفقه ﴾ دل الحديث على مزيد فضل يوم النحر والذى يليه . وعلى أن الأفضل فى حق من يحسن الذبح أن ينحر هديه بيده وكذا الأضحية . وعلى جواز أكل الفقير وغيره من الهدى إذا ذبح فى الحرم . وكذا من الأضحية على ما تقدم بيانه (والحديث) أخرجه أيضا البيهقي وابن حبان (٢) .

(٤٦) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَزْدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ غُرْفَةَ بْنَ الْحَارِثِ الْكَنْدِيَّ قَالَ : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَتَى بِالْبُذْنِ فَقَالَ : أَدْعُوا لِي أَبَا حَسَنٍ فَدَعِيَ لَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ : خُذْ بِأَسْفَلِ الْحَرْبَةِ وَاخْذُ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَعْلَاهَا ثُمَّ طَعَنَّا بِهَا الْبَدْنَ فَلَمَّا فَرَّغَ رَكِبَ بَعْلَتَهُ وَأَرْدَفَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

﴿ش﴾ (السند) (محمد بن حاتم) تقدم ص ١٢٦ ج ١ منهل . و (ابن مهدي) تقدم ص ٦١ منه و (ابن المبارك) تقدم ص ٤٣ منه . و (حرمله بن عمران) بن قراد بضم القاف وفتح الراء التَّجْبِيّ بضم المثناة فكسر الجيم أبو حفص المصري . روى عن عبد الرحمن بن شماسه ويزيد بن أبي حبيب وعبد الله بن الحارث الأزدي وسليم بن جبير وغيرهم . وعنه جرير بن حازم وابن المبارك وابن وهب والليث بن سعد وجماعة . وثقه أحمد وابن معين وأبو داود . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب ثقة من السابعة . مات سنة ٦٠ هـ وله ثمانون سنة . روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . و (عبد الله بن الحارث الأزدي) الكندي المصري . روى عن غُرْفَةَ بن الحارث الكندي وعروبة التجبي . وعنه حرمله بن عمران . قال ابن القطان : مجهول وذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب مقبول من الثالثة . روى له أبو داود هذا الحديث فقط وكذا مسلم في غير الصحيح . و (غرفة) بضم الغين المعجمة وسكون الراء (بن الحارث الكندي) وضبطه في القاموس وأسد الغابة بفتح الغين والراء . أبو الحارث اليماني نزيل مصر . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فقط . وعنه عبد الله بن الحارث الأزدي وعبد الرحمن بن شماسه وكعب بن علقمة التنوخي . شهد فتح مصر وكان كاتباً لعمر بن الخطاب . ذكره ابن قانع في العين المهملة . وكذا ابن حبان ثم أعاده في الغين المعجمة . وهو الصواب . روى له أبو داود .

﴿المعنى﴾ (وأتى بالبدن) أى التى ساقها النبي صلى الله عليه وسلم هدياً في حجة الوداع وكانت مائة و (أبو حسن) كنية على رضى الله عنه (خذ بأسفل الحربة الخ) إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم علياً بأخذ أسفلها لئلا تسقط على الأرض فلا يتمكن من الطعن بها . وإنما خصه بذلك لأنه أشركه في الهدى فأشركه في نحرها ليحصل له الأجر (ثم طعننا بها البدن) أى في لبتها وفي نسخة ثم طعننا بها في البدن يعنى طعننا بالحربة في لبة كل بدنة .

﴿الفقه﴾ دل الحديث على جواز الاستعانة في ذبح الهدى وعلى أن الأفضل في ذبح الإبل طعنها في أسفل العنق ، وعلى جواز ركوب اثنين الدابة إذا أطاقت ذلك ، وعلى مزيد رأفته صلى الله عليه وسلم وكال تواضعه (والحديث) أخرجه البيهقي بسند المصنف (١) .

٢١ - باب كيف تنحر البدن

أى فى بيان أن المطلوب نحرها قائمة معقولة اليد اليسرى .

(٤٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَابِطٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيُسْرَى قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا .

﴿ش﴾ (السند) (عثمان بن أبي شيبة) . تقدم ص ٦٥ ج ١ منهل . و(أبو خالد الأحمر) سليمان ابن حيان . تقدم ص ٣٣٢ ج ٤ منهل . و(ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . تقدم ص ٧٤ ج ١ منه و(أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس . تقدم ص ٢٤ منه . و(ابن سابط) تقدم ص ١٦ ج ٤ منهل (وأخبرني عبد الرحمن بن سابط) أى قال ابن جريج : وأخبرني بالحديث عبد الرحمن بن سابط عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا كما أخبرني به أبو الزبير عن جابر موصولًا «وقول ، الشوكاني : حديث عبد الرحمن بن سابط هو فى سنن أبي داود من حديث جابر بن عبد الله فلا إرسال (١) «مردود ، بأنه لا دليل على أن عبد الرحمن بن سابط يرويه عن جابر . وإن سلم فهو منقطع فقد قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : قيل ليحيى بن معين : سمع عبد الرحمن من جابر ؟ قال لا هو مرسل .

﴿المعنى﴾ (كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى الخ) أى كانت عادة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم ينحرون الإبل قائمة على ثلاث معقولة اليد اليسرى لقوله تعالى : «و البدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ، فاذكروا اسم الله عليها صواف» (٢) أى قياماً كما ذكره البخارى عن ابن عباس معلقاً . وصواف بتشديد الفاء جمع صافة أى مصطفة فى قيامها وروى الحاكم من طريق آخر عن ابن عباس فى قوله صوافن - بكسر الفاء وفتح النون - أى قياماً على ثلاثة قوائم معقولة . وهى قراءة ابن مسعود . والصوافن جمع صافته وهى التى رفعت إحدى يديها بالعقل لثلا تضطرب (٣) ونحرها قائمة على هذه الصفة أظهر فى معنى السقوط المفاد بقوله تعالى «فإذا وجبت جنوبها» .

﴿الفقه﴾ دل الحديث على استحباب نحر الإبل قائمة معقولة اليد اليسرى ، وإليه ذهب الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة . وحكى القاضى عن طاوس أن نحرها بركة أفضل . والأحاديث صريحة فى خلافه . أما البقر والغنم فيستحب ذبحها مضطجعة على جنبها الأيسر وترك رجلها اليمنى

(١) انظر ص ٢١٣ ج ٥ نيل الأوطار (نحر الإبل قائمة) (٢) انج آية ٣٦ (٣) انظر ص ٣٥٩ ج ٢ فتح البارى (نحر البدن قائمة) .

وتشهد قوا ثلثها الثلاث (١) (والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي بسند صحيح . وقال : حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موصول . وحديثه عن عبد الرحمن بن سابط مرسل (٢)

(٤٨) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ : كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِمَنَى فَمَرَّ بِرَجُلٍ وَهُوَ يَنْحَرُ بَدَنَهُ وَهُوَ بَارِكَةٌ فَقَالَ : أَبْعَثْهَا قِيَامًا مُقِيدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (السند) (هشيم) بن بشير . تقدم ص ٢٠١ ج ١ منهل . و (يونس) بن عبيد . تقدم ص ١٧٢ ج ٢ منه . و (زياد بن جبير) تقدم ص ٣٣٨ ج ٩ منه .

(المعنى) (فقال ابعتها قياماً الخ) أى أرسلها ، وانحرها حال كونها قائمة ، لما فى رواية الإسماعيلي عند البخارى انحرها قائمة . و (مقيدة) أى معقولة اليد اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها . وهى حال ثانية . و (سنة محمد) منصوب بمحذوف أى اتبع سنة محمد صلى الله عليه وسلم فى ذلك . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو سنة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم . فى رواية الحربى فى المناسك : فقال انحرها قائمة فإنها سنة محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم . (الفقه) دل الحديث - زيادة على سابقه - على أنه يطلب من العالم تعليم الجاهل وإرشاده إلى طريق السنة وعدم السكوت على مخالفتها (والحديث) أخرجه أحمد والشيخان والدارمى (٣) .

(٤٩) (ص) : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنِهِ وَأَقِيمَ جُلُودَهَا وَجِلَالَهَا وَأَمَرَنِي إِلَّا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا وَقَالَ : نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا .

(ش) (السند) (عمرو بن عون) تقدم ص ١٥٣ ج ١ منهل . و (عبد الكريم الجزري) بن مالك أبو سعيد الحرّاني . روى عن عطاء وعكرمة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وكثير بن . وعنه أيوب السخيتاني وابن جريج ومالك والسفيانان وجماعة . قال ابن عبد البر : كان ثقة مأمونا كثير الحديث ووثقه أحمد وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم وابن عمار العجلي . روى له البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه والترمذى وأبوداود . و (مجاهد) بن جبر .

(١) انظر ص ٦٩ ج ٩ نووى مسلم . (٢) انظر ص ٢٣٧ ج ٥ بيهقي (نحر الابل قياماً ...) (٣) انظر ص ٥٠ ج ١٣ الفتح الرباني (نحر الابل قائمة ...) وص ٣٥٩ ج ٣ فتح الباري (نحر الابل مقيدة) وص ٦٩ ج ٩ نووى مسلم . وص ٦٦ ج ٢ دارمى (نحر البدن قياماً) .

(المعنى) (أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه الخ) أى أتولى أمر بدنه التى ساقها هدياً فى حجة الوداع وكانت مائة كما تقدم . وأقسم جلودها وجلالها على الفقراء وكذا لحومها فى رواية للبخارى : فقسمت لحومها . و « الجلال » بكسر الجيم جمع جُلّ بضمها وهو ما يطرح على ظهر الحيوان من الإبل والخيل والبغال والخيـر عرفاً . وخصه العلماء بالإبل وينبغى أن تكون قيمة الجلال بحسب حال المهدي . فقد كان بعض السلف يحلل بالوشى والثياب المنقوشة ، وبعضهم بالحبرة وهى كساء مخطط . وبعضهم بالقباطى (١) وهى ثياب رقيقة من الكتان . وبعضهم بالملاحف والأزرد جمع إزار . . ويطلب شق الجلال على السنام إن كان قليل الثمن لئلا يسقط . وإن كان مرتفع القيمة فلا يشق استبقاء له . قال مالك : وما علت من ترك ذلك إلا ابن عمر استبقاه للثياب ، لأنه كان يحلل بالجلال المرتفعة القيمة من الأنماط والبرد والخبرة . وكان لا يحلل حتى يغدو من منى إلى عرفات . وعنه أنه كان يحلل من ذى الحليفة . وكان يعقد أطراف الجلال على أذنانها . فإذا مشى ليلة نزعها . فإذا كان يوم عرفة جللها . فإذا كان يوم النحر نزعها لئلا يصيبها الدم . (وأمرني ألا أعطى الجزار منها شيئاً) أى لا أعطيه منها أجرة جزارته بل تكون أجرته من مال صاحب الهدى ، لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث (نحن نعطيه من عندنا) أى أجرة عمله . وبه قال أكثر أهل العلم . فإن أخذ الجزار أجرته كاملة وكان فقيراً جاز إعطاؤه من لحم الهدى صدقة عند الجمهور . قال الحافظ : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة . وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه ، فالقياس الجواز ولكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا يتسامح فى الأجرة لأجل ما يأخذه . فيرجع إلى المعاوضة (٢).

(الفقه) دل الحديث على استحباب سوق الهدى وعلى جواز الإنابة فى القيام بمصالحة من ذبحه وقسمه لحمه وجلاله وجلوده بين الفقراء . وعلى استحباب تجليله . وبه قال الحنفيون ومالك والشافعى وأبو ثور وإسحاق . قالوا : يحلل بعد الإشعار لئلا يتلطح بالدم . وعلى أنه لا يعطى الجزار من لحم الهدى أجرة عمله . وعلى جواز الاستئجار على النحر ونحوه . واختلفوا فى بيع الجلال والجلد فعند الجمهور لا يجوز بيع شيء منها . لحديث الباب ولما روى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى أن علياً أخبره أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها فى المساكين ولا يعطى فى جزارتها منها شيئاً . أخرجه الشيخان (٣) [٢٥] . وعطف ، الجلود والجلال على اللحم وهو ممنوع بيعه اتفاقاً . يدل ، على منع بيعهما . وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور . هذا وبيع الجلد باطل عند أبى يوسف وأحمد . ومكروه تحريماً عند أبى حنيفة ومحمد بن الحسن . وحرام عند مالك والشافعى ، لحديث أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من باع جلد أضحيته فلا أضحية له » أخرجه البيهقى والحاكم وقال صحيح . ورد بأن فى سنده عبد الله بن عياش وقد ضعف . وقد خرج له مسلم (٤) [٢٦] . قال النووي : وحكى ابن المنذر

(١) القباطى ضم التاف وتنحما (٢) انظر ص ٣٦١ ج ٣ فتح البارى (شرح باب يتصدق بجلود الهدى) (٣) انظر ص ٣٦٠ ج ٣ منه . وص ٦٥ ج ٩ نووى . سلم (٤) انظر ص ٣٨٩ ج ٢ مستدرک . ورقم ٨٥٥٤ ص ٩٣ ج ٦ فيض القدير

عن ابن عمر وأحمد وإسحاق: أنه لا بأس ببيع جلده هديه ويتصدق بثمنه . قال : ورخص في بيعه أبو ثور . وقال النخعي والأوزاعي : لا بأس أن يشتري به الغربال والمنخل والفأس والميزان ونحوها . يعني من كل ما ينتفع به مع بقائه ، وقال الحسن البصري يجوز أن يعطى الجزار جلدها . وهذا منابذ للسنة (١) ومن قال بجواز بيع الجلد والجلال قال : يصرف ثمنها مصرف الأضحية ، لاتفاقهم على جواز الانتفاع بهما وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه . «ورد» بالاتفاق على جواز أكل لحم هدى التطوع وعدم جواز بيعه (وقال) عطاء : إن كان الهدى واجباً تصدق بجلده . وإن كان تطوعاً باعه في الدين إن شاء ، وكان ابن عمر رضى الله عنها يكسو بجلال الهدايا الكعبة . فلما كسبت الكعبة تصدق بها (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان وابن ماجه (٢) .

٢٢ — باب في وقت الإحرام

أى فى أى وقت وأى مكان يكون الإحرام بالحج .

(٥٠) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ يَا أَبَا الْعَبَّاسِ عَجِبْتُ لاختلاف أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَوْجَبَ . فَقَالَ إِنِّي لَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِذَلِكَ إِلَّا مَا كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِجَّةً وَاحِدَةً . فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجًّا . فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْهِ أَوْجَبَ فِي مَجْلِسِهِ فَأَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَغَ مِنْ رَكَعَتَيْهِ فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفَظَتْهُ عَنْهُ ثُمَّ رَكِبَ . فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ أَهْلٌ وَأَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ . وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِذَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالَ فَمَسَعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ يَهْلُ فَقَالُوا : إِنَّمَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ . ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبِدَاءِ أَهْلَ

(١) انظر ص ٦٥ ج ٩ شرح مسلم (٢) انظر ص ٥٣ ج ١٣ الفتح الرباني (نحر الابل قائمة ...) وص ٣٦٠

ج ٣ فتح الباري (لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً) وص ٦٤ ج ٩ نووى مسلم (الصدقة بلحوم الهدايا) وص ١٣٧

ج ٢- ابن ماجه (من جمل البدنة) .

وَأَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلٌ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ. وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ أَوْجَبَ فِي مُصَلَّاهُ. وَأَهْلٌ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، وَأَهْلٌ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ. قَالَ سَعِيدٌ: فَنَ أَخَذَ بِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَهْلٌ فِي مُصَلَّاهُ إِذَا فَرَغَ مِنْ رَكَعَتِهِ.

(ش) (السند) (محمد بن منصور) تقدم ص ١٣٠ ج ٤ منهل. و (يعقوب بن إبراهيم). تقدم ص ١٥٢ ج ٣ منه. و (أبو) (إبراهيم بن سعد الزهري). تقدم ص ١٧٦ ج ١ منه. و (ابن إسحاق) محمد المدني. و (خفيف) مصغر. تقدم ص ٥٠ ج ٣ منه. و (سعيد بن جبير). تقدم ص ٦٦ ج ٢ منه.

(المعنى) (عجبت) وفي رواية أحمد، عجبا لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلال، أى في وقت إحرام (رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب) أى حين أثبت الإحرام والتزم به اجتناب محظوراته. ويحتمل أن المعنى: حين أوجب لنفسه الجنة والثواب بإحرامه. فإن من مات وهو محرم ولم يتم الحج، كتب له ثواب الحج. والإهلال فى الأصل رفع الصوت. واصطلاحا رفع الصوت بالتلبية عند الإحرام. و (لأنى لأعلم الناس بذلك) أى بسبب اختلافهم فيما ذكر (إنما إنما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة) أى أنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج إلا حجة الوداع. ولذا كثر الناس فيها فقيل: إنهم كانوا تسعين ألفاً أو مائة وثلاثين ألفاً. وكثرتهم اختلفوا في وقت إحرامه صلى الله عليه وسلم. فروى كل منهم ما فهم (فلما صلى فى مسجده بذي الحليفة ركعته) أى ركعتي الظهر، لما تقدم فى حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة (الحديث) وفيه: ثم أتى براحلته فلما قعد عليها واستوت به على البيداء أهل بالحج (١) وصلى الظهر ركعتين، لأنه صلى الله عليه وسلم كان مسافرا. والمراد بالمسجد مكان الصلاة، فإنه لم يبن وقتئذ مسجد بذي الحليفة. ويحتمل أنه صلى ركعتي الإحرام. و (أوجب فى مجلسه) أى أحرم بالحج فى مصلاه عقب صلاة الركعتين (فأهل بالحج) أى رفع صوته بالتلبية فسمع تلييته أقوام فقلوا عنه أنه صلى الله عليه وسلم أحرم حين فرغ من ركعته فى مصلاه (فلما استقلت به ناقته) أى فلما استوت به قائمة (أهل) أى رفع صوته بالتلبية فسمع ذلك منه أقوام لم يسمعه فى المرة الأولى فظنوا أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج حينئذ (وذلك) أى سبب اختلافهم فى مكان ابتداء إحرامه صلى الله عليه وسلم (أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا) جمع رسل بفتحين، أى أفواجا وجماعات متفرقة يتبع بعضهم بعضاً (فسمعه حين استقلت به ناقته يهل) أى يرفع صوته بالتلبية (فقالوا إنما أهل

رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أحرم (حين استنقأت به ناقته) لأنهم إنما جاءوا وهو على الناقة فظنوا أنه لم يحرم قبل ذلك (فلما علا على شرف البيداء) أى لما صعد أعلى مكان بالبيداء (أهل) أى رفع صوته بالتلبية . والمراد بالبيداء المكان المرتفع قرب ذى الحليفة إلى جهة مكة (فقالوا إنما أهل) أى أحرم (حين علا على شرف البيداء) لأنهم إنما جاءوا حينئذ ولم يسمعه من قبل فقالوا : إنما أحرم حينئذ بالحج (وأيم الله لقد أوجب في مهلاء) أى أقسم بالله أنه صلى الله عليه وسلم أنشأ الإحرام في مهلاء (وأهل) أى رفع صوته بالتلبية (حين استنقأت به ناقته وأهل) حين دلا على شرف البيداء (وبهذا يزول الإشكال ويجمع بين الروايات المختلفة في مكان إحرامه صلى الله عليه وسلم . وأيم الله من ألفاظ القسم وهمزتها مفتوحة وقد تكسر وهى همزة وصل وقد تقطع . وقال الكوفيون : إنه جمع بين (قال سعيد : فنأخذ بقول عبد الله بن عباس أهل في مهلاء إذا فرغ من ركعتيه) أى قال سعيد بن جبير : إن من وافق ابن عباس وأخذ بحديثه قال : يطالب من أهل المدينة ومن يمر عليها أن يحرم من ذى الحليفة عقب صلاة ركعتي الإحرام وهو جالس قبل ركوب دابته .

((الفقه)) دل الحديث (١) على أنه يستحب إيقاع الإحرام بالحج بعد صلاة ركعتي الإحرام أو الفريضة وهو جالس مستقبل القبلة . وبه قال الحنفيون والحنابلة وإسحاق وبعض الشافعية . الحديث الباب ولما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل في دبر الصلاة . أخرجه النسائي والترمذي وقال : حديث غريب وهو الذى يستحبه أهل العلم أن يحرم الرجل في دبر الصلاة (١) [٢٧] (وقالت) المالكية : الأفضل للراكب أن يحرم إذا استوى على ظهر دابته وللراجل إذا شرع في السير وهو المشهور عند الشافعية لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل حين استوت به ناقته قائمة . أخرجه الشيخان (٢) [٢٨] وفى رواية لمسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع رجله في الغرز انبعثت به راحلته قائمة أهل من ذى الحليفة (٣) [٢٩] (وقال) أنس : صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً وبذى الحليفة ركعتين فلما ركب راحلته واستوت به أهل . أخرجه البخارى (٤) [٣٠] قال النووي : هذه الروايات كلها متفقة المعنى وفيها دليل لمالك والشافعية والجمهور أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته (٥) . وقد اتفق الفقهاء على جواز ذلك كله وإنما الخلاف في الأفضل (ب) دل الحديث على استحباب رفع الصوت بالتلبية عند الإحرام وعند ركوب الراحلة أو الباكسة أو الطائرة وكلما صعد على مكان مرتفع .

(١) انظر ص ١٨ ج ٢ مجتبى (العمل في الأهلال) وص ٨١ ج ٢ تحفة الأحوذى (متى أحرم النبي صلى الله عليه وسلم) (٢) انظر ص ٢٦٦ ج ٣ فتح البارى (من أهل حين استوت به راحلته) وص ٩٧ ج ٨ نووى مسلم (٣) انظر ص ٩٦ منه (٤) انظر ص ٢٦٢ ج ٣ فتح البارى (من بات بذى الحليفة حتى أصبح) (٥) انظر ص ٩٤ ج ٨ نووى مسلم .
[٥ م - ج ١ - فتح الملك المبود]

٣٤ يسمن لمن أراد الإحرام صلاة ركعتين . إنما أحرم النبي صلى الله عليه وسلم من مسجد ذي الحليفة

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمدو البيهقي وقال : خفيف الجزرى غير قوى وقد رواه الواقدي إلا أنه لا تنفع متابعة الواقدي . لكن المصنف سكت عن الحديث فهو صالح وأخرجه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . وخفيف وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وقال النسائي : صالح . وهذا يرد دعوى أنه غير قوى وأخرج الحديث أيضاً الطحاوى عن سعيد بن جبير قال : قيل لابن عباس كيف اختلف الناس في إهلال النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت طائفة : أهلّ في مصلاه وقالت طائفة : حين استوت به راحلته . وقالت طائفة : حين علا على البيداء فقال : سأخبركم عن ذلك . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلّ في مصلاه فشهده قوم فأخبروا بذلك ، فلما استوت به راحلته أهلّ فشهده قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فقالوا : أهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعة فأخبروا بذلك ، فلما علا على البيداء أهلّ فشهده قوم لم يشهدوه في المرتين الأوليين فقالوا : أهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعة فأخبروا بذلك . وإنما كان إهلال النبي صلى الله عليه وسلم في مصلاه . قال الطحاوى : فبين ابن عباس الوجه الذى منه جاء اختلافهم . وأما إهلال النبي صلى الله عليه وسلم الذى ابتدأ به الحج ودخل به فيه كان في مصلاه فهذا نأخذ . ينبغى للرجل إذا أراد الإحرام أن يصلى ركعتين ثم يحرم في دبرهما كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

(٥١) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : يَدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا . مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ .

(ش) (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسلمة . و (مالك) بن أنس . و (موسى بن عقبة) تقدم ص ٢٣٠ ج ٤ منهل .

(المعنى) (يبدأؤكم هذه الخ) أى هذه يبدأؤكم التى تزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم منها وليس كذلك وإنما أحرم صلى الله عليه وسلم عند مسجد ذي الحليفة بعد أن استوى على راحلته (قال) سالم : كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال : البيداء تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره . أخرجه مسلم (٢) [٣١] كانت الشجرة عند مسجد ذي الحليفة . وسام ابن عمر كاذبين لأنهم أخبروا بالشئ على خلاف ما هو وإن لم يتعمدوه فهم غير آئمين لظنهم أنه ما أحرم إلا من البيداء ولم يعلموا أن ابتداء إحرامه كان من المسجد بعد الصلاة . وأشار ابن عمر بقوله : يبدأؤكم هذه التى تكذبون فيها إلى حديث الحسن عن أنس الآتى (٣) وحديث جابر

(١) انظر ص ١١٨ ج ١١ ألفتح الربانى (فى المكان الذى أهل منه النبي صلى الله عليه وسلم) وص ٣٧ ج ٥ يهوى (من قال يهل خلف الصلاة) وص ٤٥٠ ج ١ مستدرك . وص ٣٦٢ ج ١ شرح معاني الآثار (الاعمال من أين يكون ؟) (٢) انظر ص ٩١ ج ٨ نووى مسلم (إحرام أهل المدينة) . (٣) يأتى رقم ٥٤ ص ٣٩ .

ابن عبد الله قال : لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم الحج أذّن في الناس فاجتمعوا فلما أتى البيداء أحرم . أخرجه البخاري والترمذي وقال : حديث حسن صحيح (١) [٣٢] .

(الفقه) دل الحديث على أن الأفضل لأهل المدينة أن يحرموا من مصلّى ذى الخليفة . وعلى أن الإحرام من الميقات أفضل من الإحرام من بلده ، لأنه صلى الله عليه وسلم ترك الإحرام بمسجد المدينة مع كمال شرفه وأحرم من مسجد ذى الخليفة .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وباقي السبعة إلا ابن ماجه وقال الترمذي : حديث حسن صحيح (٢) .

(٥٢) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا قَالَ : مَا هُنَّ يَا بْنَ جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتُكَ لَا تَمْسُ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ . وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ . وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالْصَفْرَةِ . وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ تُهَلَّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانِينَ . وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَتَوَضَّأَ فِيهَا . فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا . وَأَمَّا الصَّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْبُغُ بِهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا . وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ حَتَّى تَلْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ .

(ش) (السند) (سعيد ... المقبري) تقدم ص ٢٥ ج ٣ منهل . و (عبيد بن جريح) بالتصغير فيها التيمى مولا هم المدني . روى عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة والحارث بن مالك بن برصاء وعنه زيد بن عتاب ويزيد بن أبي حبيب وسليمان بن موسى وعمر بن عطاء . وثقه النسائي وأبو زرعة

(١) انظر ص ٨٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (في أى موضع أحرم النبي صلى الله عليه وسلم) (٢) انظر ص ٣٨ ج ٥ : بهقي . و ص ١٢٠ ج ١١ - الفتوح الرباني . و ص ٢٥٨ ج ٣ فتوح الباري (الإهلال عند مسجد ذى الخليفة) و ص ٩١ ج ٨ نووى مسلم . و ص ١٦ ج ٢ مجتبى (العمل في الإهلال) . و ص ٨٠ ج ٢ تحفة الأحوذى .

٣٦ لم كان ابن عمر لا يستلم حال الطواف إلا الركنين اليمانيين ولم كان ابن الزبير يستلم الأركان كلها؟

والعجلى وقال تابعى وذكره ابن حبان فى الثقات. روى له الشيخان وأبو داود والنسائى هذا الحديث فقط .

(المعنى) (لم أر أحداً من أصحابك يصنعها) يعنى لم أر بعض الصحابة والتابعين المعاصرين لك يفعل هذه الأمور مجتمعة . و (لا تمس من الأركان إلا اليمانيين) أى لا تمس فى طوافك بالكعبة إلا الركنين اليمانيين بتخفيف الياء الأولى على اللغة الفصحى لأنه نسبة إلى اليمن فحقه أن يقال اليمنى بشد ياء النسب فلما قالوا اليماني بزيادة الألف بدلا من إحدى ياءى النسب حذفوا أحدهما لئلا يلزم الجمع بين البدل والمبدل منه . وحكى عن سيبويه والجوهري تشديد الياء فتكون الألف فى يمان زائدة لا بدلا . والركنان اليمانيان هما الركن اليماني وركن الحجر الأسود ويقال له العراقى لأنه جهة العراق ويقال للذى قبله اليماني لأنه جهة اليمن وقيل لهما اليمانيان تغليبا . وإنما خصا بالاستلام لبقائهما على قواعد إبراهيم بخلاف الركنين الآخرين المقابلين لها جهة الحطيم . ويقال لهما الشاميان لأنها جهة الشام . وظاهره أن غير ابن عمر من الصحابة والتابعين الذين رأهم عبيد كانوا يستلمون الأركان كلها . وقد صح ذلك عن الحسن والحسين وابن الزبير وجابر بن عبد الله وأنس وعروة بن الزبير ومعاوية وجابر بن زيد وسويد بن غفلة قال ، أبو الطفيل . كنا مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن إلا استلمه فقال له ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني . فقال معاوية : ليس شئ من البيت مهجورا . أخرجه الحاكم والترمذى وقال حديث حسن صحيح (١) [٣٣] وأخرجه أحمد من طريق مجاهد وزاد : فقال ابن عباس : لقد كان اسمك فى رسول الله أسوة حسنة ، فقال معاوية : صدقت (٢) وهذا يدل على أن معاوية رجع عن استلام هذين الركنين . وعن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها . أخرجه مالك (٣) [٣٤] (وأجاب) الشافعى عن قول معاوية - ليس شئ من البيت مهجورا - بأننا لم ندع استلامهما هجرا للبيت وكيف نهجره ونحن نظوف به ولكننا نتبع السنة فعلا وتركنا . ولو كان ترك استلامهما هجرا لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرا لها ولا قائل به . قال ، ابن عمر : إنما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم . وعلى هذا حمل ابن التين - تبعاً لابن القصار - استلام ابن الزبير لهما لأنه لما عمّر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم . فقد أخرج الأزرقى فى كتاب مكة أن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه ورد الركنين على قواعد إبراهيم خرج إلى التنعيم واعتمر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير . وأخرج من طريق ابن إسحاق قال : بلغنى أن آدم لما حج استلم الأركان كلها . وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت

(١) انظر ص ٩٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (استلام الحجر والركن اليماني دون سواهما) (٢) انظر ص ٤١ ج ١٢

الفتح الربانى (استلام الأركان كلها) (٣) انظر ص ٢١١ ج ٢ زرقانى الموطأ (الاستلام فى الطواف) .

طافا به سبعا يستلبان الأركان . وقال الداودي : ظن معاوية أنهما ركنا البيت الذي وضع عليه من أول وليس كذلك (١). لما روى عبد الله بن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم ؟ فقلت : يا رسول الله ألا تردها على قواعد إبراهيم ؟ قال : لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت . فقال عبد الله : لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله ترك استلام الركنتين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يستعم على قواعد إبراهيم . أخرجه الشافعي والبخاري (٢) [٣٥] . والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر من أنه لا يستلم إلا الركنان اليمانيان . وقد اتفق عليه بعد عصر الصحابة والتابعين قال القاضي أبو الطيب : وقد اتفق أئمة الأمصار والفقهاء اليوم على أن الركنتين الشاميين لا يستلبان وإنما كان الخلاف في العصر الأول من بعض الصحابة والتابعين ثم ذهب (٣) . (و رأيتك تلبس النعال السبئية) بكسر السين المهملة وسكون الباء الموحدة نسبة إلى السبئية وهي جلود البقر التي لا شعر فيها المدبوغة بالقرظ . وسميت بذلك لأنها انسبئت أي لانبت بالدباغ . وكانت عادة العرب لبس النعال بشعرها غير مدبوغة وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره وإنما كان يلبسها أهل الرافاهية . فلعل عبيد بن جريح اعترض على ابن عمر لا اعتقاده أنها نعال أهل الترفه ولعدم علمه بأنه صلى الله عليه وسلم لبسها . ولما أخبره ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبسها اقتنع (و رأيتك تصبغ بالصفرة) تصبغ من باني نصر وفتح أي تصبغ الثياب أو الشعر بالصفرة كما يدل عليه ما يأتي للمصنف عن زيد بن أسلم أن ابن عمر كان يصبغ لحيته بالصفرة ف قيل له : لم تصبغ بالصفرة ؟ فقال : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب إليه منها وقد كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته (٤) [٣٦] . وما يأتي له أيضاً عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس السبئية ويصبغ لحيته بالورس والزعفران . وكان ابن عمر يفعل ذلك (٥) [٣٧] (و رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس) أي أحرموا بالحج (إذا رأوا الهلال) أي هلال ذي الحجة (ولم تحرم أنت حتى كان يوم التروية) وهو اليوم الثامن منها . وسمى يوم التروية لأن الناس كانوا يرتوون فيه من الماء ويحملونه معهم من مكة إلى عرفة (وأما الإهلال الخ) أي أما إحرامى بالحج يوم الثامن من ذي الحجة فلأني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إنما يحرم إذا انبعثت به راحلته أي قامت . وأنا إذا كنت بمكة لا تنبعث بي راحلتي إلا يوم التروية فأهل حينئذ . فقد استدلل على هذه بالقياس بخلاف الثلاثة الأول فإنه استدلل عليها بفعل النبي صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج إلا مرة واحدة أحرم بها من ذي الحليفة . قال النووي : ووجه قياسه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب إليه

(١) انظر ص ٣٠٨ ج ٣ فتح الباري (الفرح - من لم يستلم إلا الركنتين اليمانيين) . (٢) انظر ص ٤٦ ج ٢ بدائع المنن (الطواف من وراء الحجر) وص ٢٨٥ ج ٣ فتح الباري (فضل مكة وبيانها - الحج) . (٣) انظر ص ٩٠ ج ٨ نوى . (٤) انظر ص ٥٢ ج ٤ سنن أبي داود . (المصبوغ بالصفرة - اللباس) . (٥) انظر ص ٨٦ منه (في خضاب الصفرة) .

فأخبر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه وهو يوم التروية، فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى (١).

(الفقه) دل الحديث على استحباب استلام الركنين اليمانيين لا غير حال الطواف، وعلى مشروعية لبس النعال السبتية، ولبس المصبوغ بالصفرة، وعلى أن الأفضل لمن أحرم بالحج من مكة - وكذا من كان داخل الميقات - أن يحرم في الثامن من ذي الحجة حين توجهه إلى منى. وهو مذهب ابن عمر والشافعية وبعض المالكية. وقال الجمهور: الأفضل أن يحرم من أول ذي الحجة نقله القاضي عياض عن أكثر الصحابة والعلماء. والخلاف في الأفضل وإلا فكل منهم جائز إجماعاً. (والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي ومسلم والبيهقي (٢).

(٥٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ. فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلٌ (ش) (السند) (محمد بن بكر) تقدم ص ٣١٧ ج ٦ منهل. و (ابن جريج) عبد الملك ابن عبد العزيز. و (ابن المنكدر) تقدم ص ٢١٨ ج ٢ منهل.

(المعنى) (وصلى العصر بذي الحليفة ركعتين) صلاة قصر، لأنه صلى الله عليه وسلم كان مسافراً. والمسافر إذا خرج من بلده قصر وإن لم يبلغ موضع المشقة منه (ثم بات بذي الحليفة) أي ليلحق به من تأخر عنه في السير ويدركه من لم يمكنه الخروج معه. فهذا المبيت ليس من سنن الحج وإنما فعله صلى الله عليه وسلم رفقا بأمته. (فلما ركب راحلته) أي بعد أن صلى ظهر اليوم الثاني كما يدل عليه (١)، حديث ابن عباس السابق في «باب الإشعار»، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بيدته فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن ثم سات الدم عنها وقلدها بنعلين. ثم أتى براحلته فلما قعد عليها واستوت به على البيداء، أهل بالحج (٣) «ب» وحديث الحسن عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالبيداء ثم ركب (الحديث) أخرجه النسائي (٤) [٣٨] و (أهل) أي أحرم بالحج أو رفع صوته بالتلبية على ما تقدم.

(الفقه) دل الحديث على مشروعية قصر الصلاة لمن خرج مسافراً وإن لم يبلغ موضع المشقة من سفره. ولا حجة فيه لأهل الظاهر على جواز قصر الصلاة في السفر القصير، لأنه كان مبدأ سفر لا منتهاه. وتقدم بيانه في (باب متى يقصر المسافر؟) (٥).

(١) انظر ص ٩٦ ج ٨ شرح مسلم (٢) انظر ص ٤٨ ج ٢ بدائع المن (الطواف من وراء الحجر) وص ٩٣ ج ٨ نووي مسلم. وص ٣٧ ج ٥ يهيم (من قال يهل إذا انبعث به راحلته) (٣) تقدم بالمصنف رقم ٣٢ ص ٧ (٤) انظر ص ١٩ ج ٢ مجتبه (العمل في الأهل) والمراد بالبيداء ذوالحليفة (٥) انظر ص ٥٣ ج ٧ منهل.

(والحديث) أخرجه أيضاً البخارى والبيهقى (١).

(٥٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا رَوْحٌ ثَنَا أَشْعَثُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ. فَلَمَّا عَلَا عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ أَهَلَ.

﴿ش﴾ (السند) (روح) بن عبادة . تقدم ص ١٤٠ ج ١ منهل . و (أشعث) بن عبد الملك تقدم ص ٢٣٨ ج ٣ منه . و (الحسن) بن يسار البصرى . تقدم ص ٦٩ ج ١ منه .

﴿المعنى﴾ (صلى الظهر) أى بذى الحليفة (فلما علا على جبل البیداء) بالجيم المعجمة وفتح الباء فى أكثر النسخ . وفى بعض النسخ بالخاء المبهمة وسكون الباء . وهو الرمل المستطيل أو الضخم منه (أهل) ظاهره أن النبى صلى الله عليه وسلم إنما أحرم بعد صعوده جبل البیداء . وقد تقدم فى حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أهل من ذى الحليفة عقب صلاة الركعتين بمسجد ذى الحليفة . ولعل أنساً رضى الله عنه لم يسمع إهلاله صلى الله عليه وسلم بالمسجد . وإنما سمعه على جبل البیداء فأخبر بما سمع .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وكذا النسائى عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالبیداء ، ثم ركب وصعد جبل البیداء وأهل بالحج والعمرة حين صلى الظهر (٢) ورجاله رجال الصحيح إلا أشعث بن عبد الملك . وهو ثقة .

(٥٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَنَا وَهْبٌ يَعْنِي ابْنَ جَرِيرٍ قَالَ ثَنَا أَبِي قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَتْ : قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ : كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَخَذَ طَرِيقَ الْفُرْعِ أَهَلَ إِذَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ وَإِذَا أَخَذَ طَرِيقَ أَحُدٍ أَهَلَ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ .

﴿ش﴾ (السند) (محمد بن بشار) تقدم ص ٥٦ ج ١ منهل . و (وهب) بن جرير تقدم ص ٥٧ منه و (أبو ه) جرير بن حازم . تقدم ص ٥٧ منه . و (أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان . و (عائشة بنت سعد) تقدمت ص ١٦٣ ج ٨ منهل . و (سعد بن أبى وقاص) تقدم ص ١٩٧ ج ٤ منه .

﴿المعنى﴾ (إذا أخذ طريق الفرع الخ) أى إذا اجتاز فى السير أحرم رافعاً صوته بالتلبية

(١) انظر ص ٢٦٢ ج ٣ فتح البارى (من بات بذى الحليفة حتى أصبح) وص ٣٨ ج ٥ بيهقى (٢) انظر ص ١٢٠ ج ١١ الفتح الربانى (اختلاف الصحابة فى المكان الذى أهل منه صلى الله عليه وسلم) وص ١٩ ج ٢ مجتبى (العدل فى الاهلال)

حين ركوبه ناقته . والفرع - بضم الفاء وسكون الراء - موضع بين مكة والمدينة وقرية كبيرة من نواحي
الربذة بينها وبين المدينة ثمانية برد . « بضمين جمع بريد . والمسافة بينهما نحو ١٧٨ كيلو متر ،
وقال السبكي : هي بضمين . ويقال هي أول قرية مارت إسماعيل وأمه التمر بمكة . وفيها عينان :
الربض والنخف تسقيان عشرين ألف نخلة (١) . (ولذا أخذ طريق أحد الخ) أى إذا اجتاز في
السير إلى مكة طريق أحد ، أحرم صلى الله عليه وسلم رافعا صوته بالتلبية إذا علا جبل البيداء
ولكن الذهاب إلى مكة من طريق أحد لا يأتي فإن أحدا شمال المدينة ومكة جنوبها . ولعل
في هذه الرواية غلطاً . والصواب رواية البيهقي من طريق يحيى بن أبي طالب عن وهب فيها « وإذا
أخذ طريق الأخرى أهل إذا علا على شرف البيداء ، فالغاط من محمد بن بشار .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي . وفي سنده محمد بن إسحاق . وهو مدلس ثقة قد صرح
بالتحديث فروايته مقبولة (٢) .

٢٣ — باب الاشتراط في الحج

أى فى بيان حكم ما لو اشترط المحرم أن يتحلل من الإحرام حيث مرض أو عجز عن إتمام
النسك .

(٥٦) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ هَلَالِ بْنِ خَبَّابٍ عَنْ عِكْرَمَةَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أُنْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ أَشْتَرُطُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَتْ : فَكَيْفَ أَقُولُ ؟ قَالَ :
قُولِي لَيْلِيكَ اللَّهُمَّ لَيْلِيكَ وَحَلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي .

(ش) (السند) (عباد بن العوام) تقدم ص ١٥٤ ج ٩ منهل . و (هلال بن خباب)
تقدم ص ٨٣ ج ٨ منه . و (عكرمة) مولى ابن عباس . تقدم ص ٢٤١ ج ١ منه . و (ضباعة) بضم
الضاد المعجمة وفتح الباء الموحدة والعين المهملة أم حكيم (بنت الزبير) عم النبي صلى الله عليه
وسلم . وهى زوجة المقداد . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن زوجها . وعنها ابنتها كريمة
وابن عباس وعائشة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وغيرهم . روى لها الأربعة .

(المعنى) (أشترط) على تقدير همزة الاستفهام . فى رواية الترمذى فقالت : يا رسول الله
إنى أريد الحج أفأشترط ؟ أى أأشترط فى إحرامى أن أتحلل منه إن أصابنى مانع من إتمام الحج؟

وسياتى في حديث عائشة أن سبب هذا الاشتراط أن ضباغة كانت وجعة^(١) (ومحلى من الأرض إلخ) بفتح الميم وكسر الحاء ، أى مكان تحللى من الإحرام حيث منعنى وعجزت عن إتمام النسك . وفى رواية النسائي قالت : يا رسول الله إني أريد الحج فكيف أقول ؟ قال : قولى لبيك اللهم لبيك ومحلى من الأرض حيث تحبسنى . فإن لك على ربك ما استثنيت^(٢) . وفى رواية لأحمد : قال : فأدركت^(٣) . أى أدركت الحج ولم يحصل لها ما يلجئها للتحلل .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يجوز لمن أحرم بحج أو عمرة أن يشترط فى إحرامه أنه إذا مرض أو أصابه ما يمنعه من إتمام نسكه ، يتحلل حيث أصابه ذلك المانع . وحينئذ له التحلل (ب) على أنه لا يجوز له التحلل إن لم يشترطه . وقد اختلف العلماء فيما ذكر . قالت الظاهرية : يجب اشتراط التحلل لظاهر الأمر وأولاء ، فى حديث عائشة رضى الله عنها قالت : دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباغة بنت الزبير فقال لها : لعلك أردت الحج ؟ قالت : والله لا أجدنى إلا وجعة فقال : حجى واشترطى قولى : اللهم محلى حيث حبستنى . أخرجه الشيخان^(٤) [٣٩] ، ثانياً ، فى حديث هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بضباغة بنت الزبير فقال : أما تريدن الحج ؟ فقالت : إني شاكية . فقال لها : حجى واشترطى أن محلى حيث حبستنى . أخرجه الشافعى^(٥) [٤٠] . والصحيح من مذهب الشافعى وأحمد استحباب الاشتراط ، لحديث الباب ونحوه قال البيهقى : قال الشافعى فى كتاب المناسك : لو ثبت حديث عائشة فى الاستثناء لم أعده إلى غيره لأنه لا يحل عندى خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال البيهقى : قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٦) (وقال) الحنفيون ومالك وبعض التابعين : لا يصح الاشتراط ولا ينفع صاحبه إذا أصابه مانع . بل يلزمه ما يلزم غيره . وهو مروى عن ابن عمر وعائشة ، لحديث الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان ينكر الاشتراط فى الحج ويقول : أليس حسبكم سنة نبيكم ؟ أخرجه الترمذى . وقال : حديث حسن صحيح . وأخرجه البخارى والبيهقى . وزادا : إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حل من كل شيء حتى يحج عاماً قابلاً ويهدى أو يصوم إن لم يجد هدياً^(٧) [٤١] قال البيهقى : وعندى أن أبا عبد الرحمن عبد الله بن عمر لو بلغه حديث ضباغة بنت الزبير لصار إليه ولم ينكر الاشتراط كما لم ينكره أبوه (وأجاب) من لم يقل بالاشتراط عن حديث ضباغة بأنه خاص بها قال الخطابى : ويشبه أن يكون بها مرض أو حال كان غالب ظنها أنها تعوقها عن إتمام الحج

(١) هو حديث رقم ٣٩ فى الفرج أعلاه (٢) انظر ص ٢٠ ج ٢ مجتى (٣) انظر ص ١٣٤ ج ١١ - الفتح الربانى (٤) انظر ص ١٠٥ ج ٩ فتح البارى (الأكفاء فى الدين - النكاح) وص ١٢١ ج ٨ نووى - مسلم (اشتراط المحرم التحلل لعذر المرض ونحوه) (٥) انظر ص ٢ ج ٢ بدائع المن (الاشتراط فى الاحرام) (٦) انظر ص ٢٢١ ج ٥ - يهقى (الاستثناء فى الحج) (٧) انظر ص ١١٧ ج ٢ تحفة الأحرذى (الاشتراط فى الحج) وص ٦ ج ٤ فتح البارى (الاحصاء فى الحج) وص ٢٢٣ ج ٤ يهقى (من أنكر الاشتراط فى الحج) .

فقدت الاشتراط فيه وأذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، كما أذن لأصحابه في رفض الحج وليس ذلك لغيرهم (١) ويدل على أنها واقعة خاصة لا عموم لها الروايات التي فيها حكم التحلل من غير اشتراط. وروى عن ابن عباس أن الاشتراط منسوخ، لكن بإسناد فيه الحسن بن عمارة وهو متروك (٢) (ج) وفي قوله: «وَحَلَّى مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي» دليل، على أن المحصر يحل حيث يجلس وينحر هديه حيث أحصر ولو كان في الحل. كذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية حين أحصر نحر هديه وحل. وهو مذهب الأئمة الثلاثة (وقال) الخنفزيون: دم الإحصار لا يراق إلا في الحرم: يقيم المحصر على إحرامه ويبعث بالهدي ويواعدهم يوماً يقدر فيه بلوغ الهدى المنسك. فإذا كان ذلك الوقت حل (٣) ودليلهم على اشتراط ذبحه في الحرم قوله تعالى: «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَاَسْتَبَسَّرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِقُوا رءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ»، (٤).

(والحديث) أخرجه أيضاً باقي الجماعة إلا البخاري، وأخرجه الدارمي والبيهقي من عدة طرق. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: يرون الاشتراط في الحج يقولون: إن اشترط فعرض له مرض أو عذر فله أن يحل ويخرج من إحرامه. وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق (٥) وأخرجه الشيخان من حديث عائشة بلفظ تقدم (٦). وأخرجه الشافعي من حديث عروة بلفظ تقدم (٧). قال النووي: وما قاله الأصيلي من تضعيف الحديث غلط فاحش جداً، لأن هذا الحديث مشهور في الكتب الستة وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة. وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية (٨).

٢٤ — باب في إفراد الحج

إفراده هو الإحرام به وحده في أشهره والإتيان بأفعاله في وقتها.

(٥٧) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

(ش) (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسلبة. و (مالك) بن أنس. و (عبد الرحمن بن القاسم) تقدم ص ٧٤ ج ٣ منهل. و (أبو) محمد بن أبي بكر.

(١) انظر ص ٤٥٩ ج ٢ معالم السنن (٢) انظر ص ٣٨ ج ٥ نيل الأوطار (٣) انظر ص ١٥٩ ج ٢ معالم السنن (٤) البقرة آية ١٩٦ (٥) انظر ص ١٣٤ ج ١١ الفتح الرباني (الاشتراط في الإحرام) وص ١٣١ ج ٥ نووي مسلم. وص ٢٠ ج ٢ مجتبى (كيف يقول إذا اشترط) وص ١١٧ ج ٢ تحفة الأحوذى. وص ١١٤ ج ٢ ابن ماجه (الفرط في الحج) (٦) تقدم بالمرح رقم ٣٩ ص ٤١ (٧) تقدم رقم ٤٠ ص ٤١ (٨) انظر ص ١٣٢ ج ٨ شرح مسلم

(المعنى) (أفرد الحج) أى أحرم به وحده فى أشهره وأتى بأعماله فى وقتها . وفى رواية أحمد : وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج ولم يعتمر .

(الفقه) دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم حج مفرداً . ولذا قالت المالكية والشافعية والأوزاعى وغيرهم : الأفراد بالحج أفضل من القران والتمتع ، مستدلين بأحاديث الباب وبحديث نافع عن ابن عمر قال : أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفرداً . أخرجه أحمد ومسلم (١) [٤٢] . وبحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ببدة فأشعرها . فلما قعد عليها واستوت به على البداة ، أهل بالحج . أخرجه السبعة إلا البخارى (٢) . وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل عتّاب بن أسيد على الحج فأفرد . ثم استعمل أبا بكر سنة تسع فأفرد بالحج . ثم حج رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة عشر فأفرد الحج . ثم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر فبعث عمر فأفرد الحج . ثم حج أبو بكر فأفرد الحج . وتوفى أبو بكر واستخلف عمر فبعث عبد الرحمن بن عوف فأفرد الحج ثم حج عمر سنه كلها فأفرد الحج . ثم توفى عمر واستخلف عثمان فأفرد الحج . ثم حصر عثمان فأقام عبد الله بن عباس بالناس فأفرد بالحج . أخرجه الدارقطنى (٣) [٤٣] . وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه أمر بإفراء الحج قال : نساكن أحب أن يكون لكل واحد منها شعث وسفر [٤٤] . وعن علي رضى الله عنه أنه قال : يا بنى أفرد بالحج فإنه أفضل . أخرجهما البيهقى (٤) [٤٥] . (والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى والدارمى وباقي الجماعة إلا البخارى . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . وروى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج وأفرد أبو بكر وعمر وعثمان (٥) .

(٥٨) (ص) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ تَنَاَحَدَ بَنُ زَيْدٍ ح وَثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَادُ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ ح وَثَنَا مُوسَى ثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوَافِينَ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ . فَلَمَّا كَانَ بِذِي الْحَلِيفَةِ قَالَ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَهْل . وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلَ بِعُمْرَةٍ . قَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِ وَهَيْبٍ : فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، وَقَالَ فِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ

(١) انظر ص ١٤٦ ج ١١ - الفتوح الربانى . وص ٢١٦ ج ٨ نووى - مسلم (الأفراد والقران) (٢) تقدم رقم ٣٢ ص ٧

(٣) انظر ص ٢٦٣ الدارقطنى (٤) انظر ص ٥ ج ٥ - بيهقى (من اختار الأفراد وراه أفضل) (٥) انظر ص ٣٠٠

ج ١ بدائع المنن . وص ٣ ج ٥ - بيهقى . وص ٣٥ ج ٢ دارمى (أفراد الحج) . وص ١٦٨ ج ٢ زرقانى الموطأ . وص ١٤٥ ج ١١ - الفتوح الربانى . وص ١٤٩ ج ٨ نووى - مسلم . وص ١٣ ج ٢ - مجتبى . وص ٨١ ج ٢ تحفة الأحوذى . وص ١١٧ ج ٢ - ابن ماجه .

سَلَمَةَ: وَأَمَّا أَنَا فَأَهْلٌ بِالْحَجِّ فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ. ثُمَّ اتَّفَقُوا: فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بَعْمَرَةَ فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ حَضْتُ فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ قُلْتُ: وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ. قَالَ: ارْضَى عُمَرَتُكَ وَانْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتَشَطَى. قَالَ مُوسَى: وَأَهْلِي بِالْحَجِّ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ: وَاصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْمُسْلِمُونَ فِي حَجِّهِمْ فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الصَّدَرِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى التَّعِيمِ. زَادَ مُوسَى: فَأَهَلَّتْ بَعْمَرَةَ مَكَانَ عُمَرَتِهَا وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ. فَقَضَى اللَّهُ عُمَرَتَهَا وَحَجَّهَا. قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيً. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: زَادَ مُوسَى فِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْبَطْحَاءِ طُهِّرَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(ش) (السند) (حماد بن زيد) تقدم ص ٢٩ ج ١ منهل . و (موسى) بن إسماعيل تقدم ص ٢٦ منه . و (وهيب) - بالتصغير - بن خالد الباهلي . تقدم ص ٣٣ منه .

(المعنى) (خرجنا موافين لhal ذى الحجة) أى مقاربين طلوع هلاله . فقد كان خروجهم من المدينة لخمس بقين من ذى القعدة كما فى رواية الشافعى ومسلم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (١) فوافاهم الهلال فى الطريق ودخلوا مكة فى اليوم الرابع من ذى الحجة (قال من شاء أن يهلّ بحج) أى أنه صلى الله عليه وسلم خيّر كل واحد من أصحابه أن يحرم بما شاء من حج أو عمرة (قال موسى فى حديث وهيب إلخ) أى قال موسى بن إسماعيل فى روايته عن وهيب ابن خالد بسنده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال - حين أمر من لم يسبق الهدى من أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة - (فلولا أنى أهديت لأهلت بعمرة) منفردة عن الحج ثم تحللت بعد إتمامها لكن سوق الهدى يمنع التحلل قبل تأدية أعمال الحج . وبهذا استدل من قال : إن التمتع أفضل كما يأتى فى « باب الإقران » ، إن شاء الله تعالى (وقال فى حديث حماد بن سلمة) أى قال موسى ابن إسماعيل فى روايته عن حماد بن سلمة بسنده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال (وأما أنا فأهلّ بالحج فإن معى الهدى) بدل قوله فى روايته عن وهيب : لولا أنى أهديت لأهلت بعمرة . وبهذا استدل من قال : إنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً بالحج . ورد بأنه لا يلزم من إهلاله

بالحج ألا يكون أدخل عليه العمرة فيكون قارناً (ثم اتفقوا) أى اتفق الحادان ووهيب على قول عائشة : (فكنت فيمن أهلّ بعمرة فلما كان) النبي صلى الله عليه وسلم (في بعض الطريق حضت) قبل أن أدخل مكة كما في رواية أحمد والبخارى (قلت وددت) أى تمنيت (أنى لم أكن خرجت) حاجة هذا (العام قال) لها النبي صلى الله عليه وسلم (أرفضى عمرتك) أى اتركيها أصلاً أو اتركي أعمالها من طواف وسعى (وانفضى رأسك) أى حلى ضفائرها (وامتشطى) أى أصلحى شعرك بالمشط (قال موسى) بن إسماعيل في روايته (وأهلى بالحج) أى أحرى به (وقال سليمان) بن حرب (واصنعى ما يصنع المسلمون في حجهم) من الإحرام به والإتيان بأعماله . وفى هذا دليل على أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بترك إحرام العمرة لا بترك أفعالها فقط ، فإن الامتناع يستلزم تنف الشعر وهو ممنوع للمحرم (فلما كانت ليلة الصدر) بفتحتين أى ليلة الرجوع إلى المدينة بعد الفراغ من أعمال الحج (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن) بن أبي بكر (فذهب بها) أى بعائشة (إلى التمتع) بفتح المثناة الفوقية وسكون النون، موضع على حدود الحرم في الشمال على طريق المدينة بينه وبين مكة نحو ثلاثة أميال ونصف ميل « ستة كيلو مترات » به سقايا ومساجد . منها مسجد عائشة (زاد موسى) بن إسماعيل في روايته (فأهلت) أى أحرمت (بعمرة مكان عمرتها) التى رفضتها . ثم عادت إلى مكة (وطافت بالبيت) وسعت للعمرة (ففضى الله عمرتها وحجها) هذا مدرج في كلام عائشة ، فقد روى الحديث مسلم من طريق وكيع عن هشام وفيه : قال عروة في ذلك إنه قضى الله حجها وعمرتها (١) (قال هشام : ولم يكن فى شيء من ذلك هدى) أى لم يكن فى رفض عائشة العمرة وإحرامها بالحج شيء من الهدى ، لأنها صارت مفردة بالحج فلا يلزمها هدى . وفى رواية لمسلم : قال هشام : ولم يكن فى ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة (٢) قال القاضى : فيه دليل على أنها كانت فى حج مفرد لا تمتع ولا قران ، لأن العلماء مجمعون على وجوب الدم فيها إلا داود الظاهرى . فقال : لا دم على القارن (٣) ولكن لزم عائشة دم لرفض العمرة فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح عنها الدم ، قال جابر : ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر ، أخرجه مسلم وقال : وفى حديث ابن بكر عن عائشة بقرة فى حجته (٤) [٦٤] (زاد موسى) بن إسماعيل فى روايته عن حماد بن سلمة (فلما كانت ليلة البطحاء ظهرت عائشة) وهى ليلة الرابع عشر من ذى الحجة التى نزل فيها النبي صلى الله عليه وسلم بالمحصب بعد رجوعه من منى . والبطحاء واد بالشمال الشرقى لمكة بين جبلى النور والحجون . ويسمى المحصب والأبطح وخيف بنى كنانة . والنزول به سنة ، لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر

٤٦ تخيير مريد الإحرام بين الإحرام بالحج أو العمرة. من اعتمرت في أشهر الحج ثم حاضت فلها رخص العمرة

والمغرب والعشاء بالبطحاء ثم هجع هجعة ثم دخل مكة. فكان ابن عمر يفعلها. أخرجه أحمد وأبو داود وهذا لفظه (١) [٤٧]. وسيأتي الكلام في هذا في باب التحصيب إن شاء الله تعالى وسيأتي ما زاده موسى في حديث حماد بن سلمة، صريح في أن عائشة رضي الله عنها إنما طهرت ليلة الرابع عشر من ذي الحجة. وينافيه ما في حديث القاسم عن عائشة قالت: فلما كان يوم النحر طهرت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفوضت (الحديث) أخرجه مسلم (٢) [٤٨]. وهذا هو الصحيح لأنه من كلام عائشة وهي أعلم بنفسها. وما زاده موسى من كلام غيرها فلا يعول عليه. وأما ما في حديث مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة. أخرجه مسلم (٣) [٤٩] فلا ينافي حديث القاسم عنها، لأن المراد بتطهرها في عرفة الاغتسال للوقوف وهو غير الطهر من الحيض الذي كان يوم النحر. ولذا قال ابن حزم: إنها حاضت يوم السبت بسرف لثلاث خلون من ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشره.

(الفقه) دل الحديث (١) على أن من أراد الإحرام بالنسك يخير بين الإحرام مفرداً بالحج أو بالعمرة. (ب) دل قوله صلى الله عليه وسلم «لولا أني أهديت لأهلك بعمرة» على أن التمتع أفضل. (ج) دل قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة «ارفضي عمرتك وانقضي رأسك لحج» على أن المرأة إذا اعتمرت في أشهر الحج ثم حاضت قبل الشروع في طواف العمرة، فلها رفض العمرة والإحرام بالحج. وبعد فراغها من أعماله تقضي العمرة. وبه قال الحنفيون وأن عليها دماً لرفض العمرة لما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح عن عائشة بقرة يوم النحر (٤) ولما يأتي في حديث عروة عن عائشة قالت. فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت فقال: (هذه مكان عمرتك الحديث) (٥) فهذا صريح في أنها رفضت عمرتها وأحرمت بالحج وقضت العمرة (وقال) الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة: إن المعتمرة إذا حاضت قبل الطواف وخشيت فوات الحج، أدخلته على العمرة وصارت قارئة، لما في حديث أبي الزبير عن جابر: ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدها تبكي فقال: ما شأنك؟ قالت: شأنني أني قد حضت فقال: إن هذا أمر كتبته الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلي بالحج ففعلت. ووقفت أنواقف حتى إذا طهرت طافت بالبيت وبالصفاء والمروة ثم قال: قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً. (٦) والحديث طاووس عن عائشة أنها أهلت بعمرة فقدمات ولم تطف بالبيت حتى حاضت فنسكت المناسك كلها وقد أهلت بالحج. فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر: يسعك طوافك للحجك

(١) انظر ص ٢٣٠ ج ١٢ - الفتح الرباني « نزول المحصب » وص ٢١٠ ج ٢ سنن أبي داود « التحصيب »

(٢) انظر ص ١٤٧ و ١٤٨ ج ٨ نووي مسلم « وجوه الاحرام » (٣) انظر ص ١٥٦ منه (٤) انظر رقم ٤٦

ص ٤٥ الشرح (٥) يأتي في الحديث ٦١ بالمصنف إن شاء الله تعالى (٦) يأتي في الحديث رقم ٦٥ بالمصنف إن شاء الله

بيان أن عائشة رضى الله عنها لم تبطل عمرتها التي أحرمت بها أولاً بل أدخلت عليها الحج ٤٧

وعمرتك (الحديث) أخرجه مسلم ^(١) [٥٠] . فظاهر هذين الحديثين أنها لم تبطل عمرتها بل كانت قارئة . وأيضاً فإن إدخال الحج على العمرة جائز بالإجماع وإن لم يخش الفوات . والعمرة لا يجوز رفضها لقوله تعالى « وآتوا الحج والعمرة لله » ^(٢) (وأجابوا) عن قوله في حديث الباب : ارفضى عمرتك . بأن معناه : اتركى أعمالها من طواف وسعى وتقصير شعر الرأس . فأمرها صلى الله عليه وسلم بالإعراض عن أفعال العمرة وأن تحرم بالحج فتصير قارئة وتدخل أفعال العمرة في أفعال الحج . ويؤيد هذا التأويل ما في حديث طاوس عن عائشة من قول النبي صلى الله عليه وسلم لها يوم النفر : يسعك طوافك لحجك وعمرتك ^(٣) فهذا تصريح بأن عمرتها باقية صحيحة مجزئة وإنها لم تلغها . وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأخرى - لمّا مضت مع أخيها عبد الرحمن لتعتمر من التنعيم - هذه مكان عمرتك . فعنه أنها أرادت أن يكون لها عمرة منفردة عن الحج كما حصل لغيرها من فسخوا الحج إلى العمرة وأتموها وتحلوا منها قبل يوم التروية . ثم أحرموا بالحج من مكه يوم التروية فحصل لهم عمرة منفردة وحجة منفردة . وأما عائشة فكان لها عمرة مدرجة في حجة القران . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : يسعك طوافك لحجك وعمرتك . أى وقد تما وحسبك فأبّت وأرادت عمرة منفردة كغيرها . فلما اعتمرتها قال لها : هذه مكان عمرتك التي أردت تحصيلها منفردة فنحك الحيز منها . وأما قوله صلى الله عليه وسلم « انقض رأسك وامتشطى » فلا يلزم منه إبطال العمرة ، لأن نقض الرأس والامتشاط جائزان في الإحرام إن لم ينتف شعر ، غير أنه يكره الامتشاط لغير عذر فلعل عائشة كانت معذورة بأن كان في رأسها أذى فأباح لها الامتشاط . وقيل : ليس المراد بالامتشاط حقيقته بل تسريح الشعر بالأصابع حال الغسل لإحرامها بالحج ، لأنها كانت لبست رأسها كما هو السنة . فلا يصح غسلها إلا بإيصال الماء إلى جميع شعرها . ويلزم من هذا نقضه . قاله النووي ^(٤) وهذا تأويل بعيد فدعوى أنها كانت معذورة لا دليل عليها . وحمل الامتشاط على مجرد تسريح الشعر بالأصابع حال الغسل ، صرف للفظ عن حقيقته بلا قرينة .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى السبعة إلا الترمذى بالفاظ متقاربة (٥) .

(٥٩) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا

(١) انظر ص ١٥٦ ج ٨ نووى مسلم (٢) البقرة آية ١٩٦ (٣) انظر الحديث رقم ٥٠ بالكراخ أعلاه (٤) انظر ص ١٣٩ ، ١٤٠ ج ٨ شرح مسلم . (٥) انظر ص ١٤١ ج ١١ - الفتح الربانى (التخيير فى الاحرام) وص ٣٩٤ ج ٣ فتح البارى (الاشتهار بعد الحج) وص ١٤٣ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) وص ١٣ ج ٢ مجتبى (أفراد الحج) انظر على صدر الحديث . وص ١٢١ ج ٢ - ابن ماجه (العمرة من التنعيم) .

٤٨ الصحيح أن عائشة أحرمت بعمره أولاً في حجة الوداع . رد دعوى أنها أحرمت بالحج

مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَمَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ . وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ .
قَالَمَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ .

(ش) (السند) (أبو الأسود) تقدم ص ٨٧ ج ٤ منهل .

(المعنى) (فنا من أهل بعمره) ومنهم عائشة . فعند الشافعي والبخاري عنها : وكنت من أهل بعمره (١) . وظاهره أنهم أهلوا بها عند إحرامهم من الميقات . وليس كذلك . بل المراد أن من لم يكن معه هدى أهل بعمره بعد أن كان مشهلاً بالحج كما يأتي في حديث القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت : لبينا بالحج حتى إذا كنا بسرف (الحديث) وفيه : فلما دخلنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة إلا من كان معه الهدى (الحديث) (٢) ونحوه في حديث الأسود عن عائشة (٣) . (وقال) جابر بن عبد الله رضي الله عنها : أهللتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً لا يخالطه شيء (الحديث) وفيه : ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحل . وقال : لولا هدي لخلت (٤) . وعن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذي القعدة لا نرى إلا الحج . فلما كنا بسرف أو قريباً منها ، أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة (الحديث) وفيه : قال يحيى : تحدثت به القاسم بن محمد فقال : جاءك والله بالحديث على وجهه . أخرجه الشافعي ومسلم (٥) [٥١] يريد القاسم أن هذه الرواية عن عائشة هي الراجحة المحفوظة عنها (قال) الحافظ : وأما عائشة نفسها فسيأتي في « أبواب العمرة » ، عن هشام بن عروة عن أبيه عنها قالت : وكنت ممن أهل بعمره . وزاد أحمد من وجه آخر عن الزهري : ولم أسق هدياً فادعى إسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة . وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعمرة عنها أنها أهلت بالحج مفرداً « وتعب » ، بأن قول عروة عنها إنها أهلت بعمره صريح . وأما قول الأسود وغيره عنها : لا نرى إلا الحج . فليس صريحاً في إهلالها بحج مفرد ثم قال : ويحتمل في الجمع أن يقال : أهلت عائشة بالحج مفرداً كما فعل غيرها من الصحابة . وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه . ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعاً . وعلى هذا ينزل حديث عروة . ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لأجل الحيض ، أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحرم بالحج (٦) يعني فصارت قارئة (قال) النووي : فالحاصل أنها أحرمت بحج ثم فسخته إلى

(١) انظر ص ٣٠٣ ج ١ بدائع المن (التنخير في ذلك) وص ٣٩٢ ج ٣ فتح الباري (العمرة ليلة الحصة) (٢) يأتي رقم ٦٢ بالمصنف (٣) يأتي رقم ٦٣ بالمصنف (٤) يأتي رقم ٦٧ بالمصنف (٥) انظر ص ٣٠٤ ج ١ بدائع المن (التنخير في ذلك) وص ١٥١ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) (٦) انظر ص ٢٧٢ ج ٣ فتح الباري (الفرج - المنع والقران والافراد) .

عمرة حين أمر الناس بالفسخ . فلما حاضت وتعذر عليها إتمام العمرة والتحلل منها وإدراك الإحرام بالحج ، أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالإحرام بالحج فأحرمت فصارت مدخلة الحج على العمرة وقارئة^(١) (وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج) أى مفرداً أو مع العمرة على ما تقدم بيانه (فلم يحلوا حتى كان يوم النحر) هذا محمول على من أحرم بالحج وساق معه الهدى فإنه لا يحل له التحلل حتى ينحر هديه يوم النحر . أما من أحرم بالحج مفرداً ولم يسق الهدى فقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم بفسخ الحج إلى العمرة . وسيأتى بيانه فى شرح آخر حديث لجابر فى هذا الباب إن شاء الله تعالى^(٢) .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز الإحرام بالعمرة فقط أو بالحج فقط أو بهما معاً (ب) على أن من أهل بالحج وساق الهدى لا يحل له التحلل حتى ينحر هديه يوم النحر (والحديث) أخرجه أيضاً الإمامان البخارى والنسائى والبيهقى بألفاظ متقاربة^(٣) .

(٦٠) (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ يَاسَنَادَهُ مِثْلُهُ زَادَ : فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَأَحَلَّ .

(ش) (السند) (ابن السرح) أحمد بن عمرو . و (ابن وهب) عبد الله . و (أبو الأسود) محمد بن عبد الرحمن بن نوفل . و (يأسناده) يعنى عروة عن عائشة .

(المعنى) (مثله) أى روى ابن وهب مثل الحديث المتقدم غير أنه (زاد) فى روايته عن مالك (فأما من أهل بعمره فأحل) وفى نسخة فحل . يعنى أن من كان أحرم منهم بعمره فقد تحلل منها قبل يوم النحر بعد أن طاف لها وسعى وحلق أو قصر .

(وهذه الرواية) أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك بسنده إلى عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع . ففنا من أهل بعمره . ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بالحج وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج . فأما من أهل بعمره فحل ، وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر . وأخرجها الشافعى وزاد : وكنت ممن أهل بعمره . ولم يذكر : وأهل رسول الله الخ^(٤) .

(١) انظر ص ١٣٩ ج ٨ شرح مسلم (وجوه الاحرام) (٢) يأتى رقم ٦٩ بالمتن إن شاء الله تعالى .
(٣) انظر ص ١٦٨ ج ٢ زرقانى الموطأ (الأفراد) و ص ١٤٣ ج ١١ - الفتح الربانى . و ص ٢٧٣ ج ٣ فتح البارى (التمتع والقران . . .) و ص ٤٣ ج ٢ بحجى (ما يفعل من أهل مرة وأهدى) و ص ٢ ج ٥ بهقى (الخيار بين أن يفرد أو يقرن أو يتمتع) (٤) انظر ص ١٤٥ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) و ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ١ بدائع المنى (التخيير فى ذلك)

(٦١) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: انْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتَشَطَى وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِيَ الْعُمْرَةَ قَالَتْ: فَقَعَلْتُ فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ فَقَالَ: هَذِهِ مَكَانٌ عُمَرْتُكَ قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلَّوْا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ - بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى - لِحَجَّتِهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

(ش) (المعنى) (خرجنا في حجة الوداع) بفتح الواو. كان ذلك سنة عشر من الهجرة ولم يحج النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة غيرها . سميت بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم ودّع الصحابة فيها فقال: لتأخذوا منا سكمكم فإنى لا أدرى لعلنى لا أحج بعد حجتي هذه . أخرجه مسلم عن جابر (١) [٥٢] (فأهللنا بعمره) أى أحرم بعضنا بها لقول عائشة في الحديث السابق: فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج وعمره ومنا من أهل بالحج ، وقولها ، فيما يأتى من رواية الأسود عنها : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نثرى إلا أنه الحج (٢) ، لا ينافى ، هذا ، لأن معناه لا نلظن عند الخروج إلا أننا سنحرم بالحج . ثم خبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بين أنواع الإحرام . فاختار كل ما أحب . و (من كان معه هدى) أى من كان أحرم بالعمره ومعه هدى (فليهل بالحج مع العمره) أى فليدخل الحج عليها ليصير قارنا ويبقى على إحرامه (ثم لا يحل) له

(١) انظر ص ٤٤ ج ٩ نووى مسلم (رى جرة العقبة يوم النحر...) (لتأخذوا) الام لام الأمر ومعناه : خذوا

مناسككم كما في رواية غير مسلم . (٢) يأتى رقم ٦٢ ص ٥٦ .

المذاهب في حكم الطهارة للطواف . يشترط للسعي كونه بعد طواف صحيح أو واجب ٥١

شئ من محظورات الإحرام (حتى يحل منهما) أى يتحلل من الحج والعمرة (جميعا) بعد رمى جرة العقبة والحلق أو التقصير (ولم أظف بالبيت) لأن الحائض لا يحل لها دخول المسجد ولا الطواف لأن الطهارة من الحدث والنجس شرط لصحته عند مالك والشافعى والجمهور وهو المشهور عن أحمد (وقال) الحنفيون : الطهارة من الحدث واجبة للطواف وهو رواية عن أحمد فلو طاف محدثا حدثا أصغر صح طوافه ولزمه شاة . وإن طاف جنبا أو حائضا صح ولزمه بدنة ويعيده مادام في مكة (١) (ولا بين الصفا والمروة) أى ولم أسع بينهما لأن شرط السعى أن يكون بعد طواف صحيح عند الجمهور واختاره من الحنفيين صاحب البدائع والسندى في لباب المناسك . والأصح عندهم أن كون السعى بعد طواف صحيح واجب . فإن لم يتقدمه طواف فهو باطل عند الجمهور وفيه دم عند الحنفيين إن لم يعده بعد طواف صحيح (٢) (انقضى رأسك إلخ) أى حلى شعر رأسك وامشطيه وأحرى بالحج وأتركى أفعال العمرة أو أرفضها على ما تقدم بيانه في الحديث الثانى من الباب (٣) (هذه مكان عمرتك) برفع مكان خبر اسم الإشارة أى هذه العمرة التى اعتمرت من التمتع بدل عمرتك التى رفضتها أو التى أردت الإتيان بها مفردة ومنعك من تأديتها الحيض فأدخلت عليها الحج . فهى عمرة قضاء عند الحنفيين وعمرة تطوع عند غيرهم كما تقدم . ويصح نصب مكان على الظرفية متعلق بمحذوف خبر . قال القاضى عياض : والرفع أوجه إن لم يرد بها الظرف بل أراد أنها بدل عمرتك (فطاف الذين أهلوا بالعمرة) أى طاف بالبيت من أحرم بالعمرة ولم يصبهم ما أصاب عائشة (و) سعوا (بين الصفا والمروة ثم أحلوا) أى تحللوا منها ثم أحرموا بالحج فصاروا متمتعين . ولما رجعوا من منى طافوا بالحج طواف الإفاضة . ففى رواية للبخارى : فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى (٤) (وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا) أى للحج والعمرة . وبه استدل مالك والشافعى على أن القارن يكفيه لحجه وعمرته طواف وسعى واحد وتندمج أفعال العمرة فى أفعال الحج . وهو الصحيح عن أحمد (وقال) الحنفيون : لا بد للقارن من طوافين وسعين . وهو مروى عن أبى بكر وعمر وعلى وابن مسعود وأحمد ، لحديث مجاهد عن ابن عمر أنه جمع بين حجته وعمرته معا فطاف لهما طوافين وسعى سعين وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت . أخرجه الدارقطنى وقال : لم يروه عن الحكم غير الحسن بن عماره وهو متروك الحديث (٥) [٥٣] وأجابوا عن حديث الباب بأن معناه : وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا للإحلال لأنهم لم يحلوا إلا بعد طواف الإفاضة . فلا ينافى أنهم طافوا للعمرة طوافا قبله . ويأتى تمام الكلام فى هذا فى باب الإقران ، إن شاء الله تعالى

(١) انظر بيانه بس ١١٠ إرشاد الناسك (شروط الطواف) (٢) انظر تمامه بس ١٤٢ منه (شروط السعى)

(٣) تقدم رقم ٥٨ ص ٤٣ (٤) انظر ص ٣٢١ ج ٣ فتح البارى (طواف القارن) (٥) انظر ص ٢٧١ الدارقطنى

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز إفراد الحج عن العمرة وجواز التمتع والقران . وهو مجمع عليه . وأما نهى عمر وعثمان رضى الله عنهما عن التمتع ، فالجواب أنها إنما نهيا عن المتعة المعروفة وقتئذ وهي الاعتبار في أشهر الحج ثم الحج من عامه . وهو نهى تنزيهه للترغيب في الإفراد الذى يريانه أفضل . ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع بلا كراهة (وقيل) إنما كره عمر المتعة خشية أن يكون المتمتع مُعسرًا بالمرأة (١) ثم يشرع في الحج فإنه كان يرى عدم الترفه للحاج بأى طريق فكره له قرب عهده بالنساء لئلا يستمر ميله إلى ذلك بخلاف من بعد عهده منهن . ويدل له حديث أبى موسى الأشعرى أنه كان يفتى بالمتعة فقال له رجل : رويك ببعض فتياك فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى النسك بعدُ حتى لقيه بعدُ فسأله فقال عمر رضى الله عنه : قد علمت أن النبى صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه ولكن كرهت أن يظنوا معسرين بهنّ فى الأرائك ثم يروحون فى الحج تقطر رءوسهم . أخرجه مسلم (٢) [٥٤] و (معسرين) بضم فسكون وتخفيف الراء ، أى كرهت التمتع لأنه يقتضى التحلل ووطء النساء إلى حين الخروج إلى عرفة . وقول ، أبى ذر : كانت المتعة فى الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . أخرجه مسلم (٣) [٥٥] ، فهو ، قول صحابى يخالف الكتاب والسنة والإجماع فلا عبرة به . قال تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ، وهو عامٌ . وفى حديث جابر : ثم قام سراقة فقال : يا رسول الله أرأيت متعتنا هذه ألعامنا هذا أم للأبد ؟ فقال : « بلى هى للأبد ، أخرجه البخارى وغيره (٤) » (ب) دل قوله « ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً ، على أن المتمتع إذا كان معه هدى وفرغ من أعمال العمرة لا يحل حتى يحرم بالحج ويتحلل منه بنحر الهدى يوم النحر . وهو مذهب الحنفيين وأحمد (وقال) مالك والشافعى : إذا طاف المتمتع وسعى وحلق حل من عمرته وحل له كل شيء فى الحال ولو كان قد ساق هدياً . والحديث حجة عليهما . (ج) وفى قول عائشة « فقدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت والصفاء والمروة ، دليل على أن طواف المحدث لا يجوز . وقد اختلفوا فيه فعن أحمد روايتان فقيل : لا يصح طواف المحدث والجنب . وقيل يصح (وقال) الحنفيون : الطهارة ليست شرطاً لصحة الطواف . فلو طاف متنجساً أو محدثاً أو جنباً صح طوافه لإطلاق قوله تعالى : « وليطوفوا بالبيت العتيق ، قالوا : وتقييده بالطهارة بخبر الآحاد ، زيادة على النص فلا يجوز . لكن إن طاف محدثاً فعليه شاة وإن طاف جنباً فعليه بدنة ويعيده مادام فى مكة (وقال) مالك والشافعى : الطهارة شرط للطواف فلا يصح بدونها . أما السعى فيصح من المحدث والجنب والحائض عند الجمهور (د) وفى قول عائشة : « فلما قضينا الحج أرسلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التعميم ، دليل على أن المرأة

(١) يقال : أعسر بالمرأة أى دخل بها . والمراد الجماع . (٢) انظر ص ٢٠١ ج ٨ نووى مسلم (تعليق الاحرام)

(٣) انظر ص ٢٠٣ منه (جواز التمتع) . (٤) يأتى للمصنف تاماً فى الحديث رقم ٦٧ .

من أراد العمرة وهو بالحرم لزمه الإحرام من الحل . يتحلل معتمر لم يسق الهدى بعد العمرة ٥٣

إذا أحرمت بالعمرة ثم حاضت قبل أن تطوف فلها رفضها ثم تحرم بالحج وتؤدي أعماله ثم تقضى العمرة التي رفضتها على ما تقدم بيانه ، وعلى أن من كان بمكة أو بالحرم وأراد العمرة لزمه الخروج إلى الحل ليحرم بها . والأفضل أن يكون من التنعيم عند الجمهور (وقال) مالك : يشترط الإحرام بها من التنعيم . وإنما وجب الخروج إلى الحل ليجتمع المعتمر بين الحل والحرم . فإن أحرم بالعمرة من الحرم وخرج إلى الحل قبل الطواف أجزأه ولا دم عليه . فإن لم يخرج وطاف وسعى وحاق فعمرته صحيحة عند الجمهور وعليه دم لتركه الإحرام من الميقات (وقال) مالك : لا يجزئه حتى يخرج إلى التنعيم . قال القاضي عياض : وهو شاذ مردود (هـ) وفي قول عائشة رضي الله عنها : « فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ، دليل على أن المتمتع الذي لم يسق الهدى يؤدي أعمال العمرة ويتحلل بالحل أو التقصير ثم يحرم بالحج ويؤدي أعماله كالمفرد » (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان والبيهقي (١).

﴿ص﴾ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَمَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ نَحْوَهُ. لَمْ يَذْكُرُوا

طَوَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَطَوَافَ الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. ﴿ش﴾ هَذَانِ تَعْلِيْقَانِ

﴿المعنى﴾ أن إبراهيم بن سعد ومعمر بن راشد رويا الحديث عن محمد بن شهاب الزهري نحو حديث مالك عنه غير أنها اقتصرا في روايتهما إلى قوله : هذه مكانُ عمرتك . ولم يذكرا قول عائشة : فطاف الذين أهلوا بالعمرة إلى الحديث (ورواية معمر) وصلها مسلم عن عبد بن حميد بالسند إلى عائشة قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأهلتُ بعمرة ولم أكن سقت الهدى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً . قالت : لحضت فلما دخلتُ ليلةُ عرفة قلت يا رسول الله إني كنت أهلت بعمرة فكيف أصنع بحجتي ؟ قال : انقضي رأسك وامتشطي وأمسكي عن العمرة وأهلي بالحج قالت : فلما قضيتُ حجتي أمر عبد الرحمن بن أبي بكر فأردفتي فأعمرني من التنعيم مكان عمرتي التي أمسكت عنها (٢) .

(٦٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ

عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَبَيْنَا بِالْحَجِّ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ حَضَّتْ فَدَخَلَ عَلَى رَسُولُ اللَّهِ

(١) انظر ص ١٦٧ ج ١١ - الفتح الرباني (التمتع) وص ٣٢٠ ج ٣ فتح الباري (طواف القارن) وص ١٣٤ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) وص ١٠٥ ج ٥ يرقى (المفرد والقارن) . (٢) انظر ص ١٤١ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ : مَا يُبْكِيكَ يَا عَائِشَةُ ؟ فَقُلْتُ حَضْتُ لَيْتَنِي لَمْ أَكُنْ حَجَّجْتُ فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَقَالَ : انْسُكِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ إِلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ فَلَمَّا دَخَلْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ . قَالَتْ : وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ يَوْمَ النَّحْرِ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْبَطْحَاءِ وَطَهَّرَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَرْجِعُ صَوَاحِي بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِالْحَجِّ ؟ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فَلَبَّتْ بِالْعُمْرَةِ .

(ش) (السند) (حماد) بن سلة . و (أبو عبد الرحمن) القاسم بن محمد بن أبي بكر .
 (المعنى) (لينا بالحج) أى رفع بعضنا صوته بالتلبية ناوياً الحج ، لقول عائشة في الحديث الثالث من هذا الباب : فثنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج وعمره ومنا من أهل بالحج (١) .
 وظاهر حديث الباب أنها أحرمت بالحج مفردة . ولا ينافية قولها في الحديث الثانى من الباب : فكنت بمن أهل بعمره ، لاحتمال أنها أهلت بالحج أولاً ثم لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة فعلت عائشة مثلهم فصارت معتمرة ثم لما دخلت مكة وهى حائض ولم تتمكن من الطواف أمرها النبي صلى الله عليه وسلم برفض العمرة والإحرام بالحج كما تقدم (٢) .
 (حتى إذا كنت بسرف) بفتح فكسر موضع شمال مكة بينه وبينها ستة أميال أو سبعة ، أى عشرة كيلومترات أو اثنا عشر ، (حضت) أى قبل دخولهم مكة (فقلت حضت ليتنى لم أكن حججت) أى ليتنى لم أكن خرجت لأداء الحج فى هذا العام . ولعلها قالت ذلك لظنها أن الحيض لا يصح معه شيء من أعمال الحج ولو غير الطواف . ولذا قال لها النبي صلى الله عليه وسلم تسليه لها (إنما ذلك) أى الحيض (شيء كتبه الله على بنات آدم) لا يمنع شيئاً من أعمال الحج غير الطواف و (انسكى) أى أدى (المناسك) أى أعمال الحج (كلها غير ألا تطوفى بالبيت) لأنه لا يصح أو لا يحل طواف المحدث (من شاء أن يجعلها عمرة) أى من أراد أن يحول حجته إلى عمرة فليفعل (إلا من ساق الهدى) فلا يجوز له التحلل من حجه حتى يرمى جمره العقبة ويحلق وينحر

أفسخ الحج إلى العمرة عام لمن لم يسق الهدى أم خاص بمن كان معه صلى الله عليه وسلم ؟ ٥٥

الهدى يوم النحر . وسيأتي الكلام على تحويل الحج إلى العمرة في آخر حديث الجابر في هذا الباب (١) (وذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر) كذا في جميع النسخ . والمراد بالبقر الفرد لا الجنس . ويحتمل أن التاء سقطت من النسخ . والأصل البقرة . فقد تقدم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعتمر من نسائه بقرة بينهن (٢) (فلما كانت ليلة البطحاء) أى ليلة نزول الحاج من منى وهى ليلة الرابع عشر من شهر ذى الحجة (وطهرت عائشة) قبلها يوم النحر كما تقدم (قالت يا رسول الله أترجع صواحبى) تعنى أزواجه صلى الله عليه وسلم (بحج وعمره وأرجع أنا بالحج) فقط لرفضها العمرة (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر فذهب بها إلى التنعيم فلبست بالعمرة) أى أحرمت بها ثم طافت وسعت .

﴿ الفقه ﴾ دل الحديث (١) على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من مزيد الرأفة وكال الشفقة على الأمة ولا سيما النساء . وفى قوله ، صلى الله عليه وسلم : من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة وحجة ، للحنابلة والظاهرية على أن فسخ الحج إلى العمرة جائز لكل من يسوق الهدى ، وذهب الجمهور إلى أن ذلك خاص بمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . وسيأتى لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى (ب) على أن للرجل أن يهدى عن نسائه وعلى ما كانت عليه السيدة عائشة من الحرص على الخير والرغبة فيه .

(والحديث) أخرج البيهقي نحوه وكذا الشيخان من طريق أفلق بن حميد عن القاسم عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج في أشهر الحج وفى حُرْم الحج وليالى الحج حتى نزلنا بمنى فخرج إلى أصحابه فقال : من لم يكن معه منكم هدى فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل ومن كان معه هدى فلا . ففهم الآخذ بها والتارك لها من لم يكن معه هدى . فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان معه الهدى ومع رجال من أصحابه لهم قوة فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكى فقال : ما يبكيك ؟ قلت : سمعت كلامك مع أصحابك فمُنِعْتُ العمرة قال : وما لك ؟ قلت : لا أصلى . قال : فلا يضرك فكونى فى حجك فعسى الله أن يرزقكها وإنما أنت من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهن قالت : فخرجت فى حجتي حتى نزلنا منى فتطهرت ثم طفنا بالبيت ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن ابن أبي بكر فقال : اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ثم لتطف بالبيت فإنى أنتظر كما هاهنا قالت : فخرجنا فأهللت ثم طفت بالبيت وبالصفا والمروة فحُتْنَا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى منزله من جوف الليل فقال : هل فرغت ؟ قلت : نعم فأذن فى أصحابه بالرحيل فخرج فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم خرج إلى المدينة . وهذا لفظ مسلم (٣) .

(١) بآى بالمصنف رقم ٦٩ (٢) تقدم بالمصنف رقم ٣١ ص ٧ (هدى البقر) . (٣) انظر ص ٣ ج ٥ يهقي (من اختار الافراد) وص ٣٩٦ ج ٣ فتح البارى (المعتمر إذا طاف طواف العمرة) وص ١٤٩ ج ٨ نوى مسلم (وجوه الاحرام) وقوله فى رواية مسلم فمُنِعْتُ العمرة أى منعت منها البعض .

(٦٣) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ فَلَمَّا قَدَمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يُحِلَّ فَأَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ .

(ش) (السند) (جرير) بن عبد الحميد . و (منصور) بن المعتمر . و (إبراهيم) النخعي . و (الأسود) بن يزيد .

(المعنى) (ولا نرى إلا أنه الحج) وفي نسخة يأسقاط الواو ، أى لا نظن إلا أن النسك الذى خرجنا له الحج . فترى بضم النون وضبطه بعضهم بفتحها . أى لا نعتقد إلا ذلك ، لأنهم كانوا لا يعرفون نسكا في أشهر الحج إلا الحج ويعبدون العمرة في أشهره مخالفة . فلما وصلوا إلى ذى الحليفة بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الإحرام وجوز لهم العمرة في أشهر الحج يدل لذلك ما تقدم في حديث عروة عن عائشة قالت : فنام من أهل بعمره ، ونام من أهل بجمع وعمره . ونام من أهل بالحج (١) هذا ، وقد اختلفت الروايات في إحرام عائشة كما رأيت . ففي رواية عروة عنها قالت : فكنت فيمن أهل بعمره (٢) . وفي رواية القاسم عنها قالت : لبينا بالحج (٣) . وفي رواية الأسود عنها قالت : خرجنا ولا نرى إلا أنه الحج (٤) والكل صحيح . والجمع بينها ممكن . فقد أحرمت أولا بالحج كما صح من رواية الأكثرين . ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بسرف بفسخ الحج إلى العمرة . فلما حاضت وتعدت عليها إتمام العمرة ، أمرها النبي صلى الله عليه وسلم برفضها أو بترك أعمالها وبالإحرام بالحج فأحرمت به . وهذا هو الصواب وبه يعلم أن عروة إنما أخبر عن آخر أمر عائشة (٥) (فلما قدمنا تطوفنا بالبيت) أى طاف الناس بالبيت عند قدومهم مكة يعنى إلا عائشة فإنها قد حاضت بسرف قبل وصول مكة كما تقدم (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يحل) أى أمره بأن يتحلل من الحج بعمل عمرة . ويحل بضم الياء من الإحلال وهو الخروج من الإحرام ، وفتحها أى يصير حلالا (فأحل من لم يكن ساق الهدى) وفي نسخة فحل أى تحلل من الحج وأحرم بعمره وصار متمتعا من كان أحرم بالحج مفردا ولم يكن ساق الهدى . ومنهم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم غير عائشة

(١) تقدم بالمصنف رقم ٥٩ ص ٤٧ (٢) تقدم بالمصنف رقم ٥٨ ص ٤٣ (٣) تقدم رقم ٦٢ ص ٥٣

(٤) هو هذا الحديث رقم ٦٣ (٥) تقدم بيانه تلمبا بس ٤٨ شرح الحديث رقم ٥٩ (إفراد الحج)

ففي رواية الشيخين : ونساؤه لم يسقن الهدى فأحلن (١) « والحديث ، من أدلة القائلين ببقاء جواز فسخ الحج إلى العمرة .

(والحديث) أخرجه أيضا النسائي مختصراً والشيخان مطولاً بزيادة : ونساؤه لم يسقن الهدى فأحلن . قالت عائشة : فحُضت فلم أطف بالبيت . فلما كانت ليلة الحصبة قلت : يا رسول الله يرجع الناس بعمرة وحجة وأرجع أنا بحجة . قال : أو ما كنت طفت لبالي قدمنا مكة ؟ قلت : لا . قال : فاذهبي مع أخيك إلى التنعيم فأهلي بعمرة . ثم موعدك مكان كذا وكذا . قالت صفية : ما أراي إلا حابستكم . قال : عقرى وحاقى ، أو ما كنت طفت يوم النحر ؟ قالت : بلى . قال : لا بأس انفري (الحديث) (٢) و « عقرى وحلقى ، معناه : عقرها الله وأصابها وجع في حلقها . على ما يرويه المحدثون . وهو صحيح فصح . وقيل معناه : جعلها الله عاقراً لا تلد . وحلقى ، أى مششومة على أهلها . وهذا باعتبار الأصل . وقد اتسعت العرب فيها فصارت تطلقها ولا تريد حقيقة ما وضعت له .

(٦٤) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ . أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرٍ مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمَّا سَقَتُ الْهَدْيَ . قَالَ مُحَمَّدٌ : أَحْسَبُهُ . قَالَ : وَلَحَلَّتْ مَعَ الَّذِينَ أَحَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ . قَالَ : أَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَمْرُ النَّاسِ وَاحِدًا .

﴿ ش ﴾ (السند) (محمد بن يحيى) تقدم ص ٥١ ج ١ منهل . و (عثمان بن عمر) بن فارس تقدم ص ٢٨ ج ٥ منهل . و (يونس) بن يزيد الأيلي . و (الزهري) محمد بن مسلم .

﴿ المعنى ﴾ (قال : لو استقبلت من أمرى إلخ) أى قال النبي صلى الله عليه وسلم - لما رأى تباطؤ الصحابة عن فسخ الحج إلى العمرة - لو علمت أول الأمر ما علمت أخيراً من جواز العمرة في أشهر الحج ، لما سقت الهدى ولتحللت من الإحرام بالحج مع الذين أحلوا وجعلته عمرة ، لكنه يمتنع الإحلال لصاحب الهدى - مفرداً أو قارناً - حتى يبلغ الهدى محله ، وينحر يوم النحر (قال محمد أحسبه إلخ) أى قال محمد بن يحيى : أظن شيخى عثمان بن عمر قال فى روايته بسنده : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ولحلت مع الذين أحلوا من الحج وفسخوه ليحرموا

(١) هذا من حديث يأتى تمامه فى تفريج الحديث (٢) انظر ص ١٣ ج ٢ عتبي (إفراد الحج) و ص ٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٣ فتح البارى (التمتع والقران والافراد) و ص ١٥٣ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام)
(٨ م - ج ١ - فتح الملك المعبود)

بالعمرة . فن - في قوله : من العمرة تعليلية - . (قال : أراد أن يكون أمر الناس واحدا) أى قال محمد بن يحيى : أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : لو استقبلت من أمرى إلخ . أن يكون أمر الناس في النسك متحدا .

(الفقه) دل الحديث على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من كمال حرصه على مصلحة الأمة وجمع كلمتهم والمبالغة في نصحتهم . وبه احتج أحمد على أن التمتع أفضل . وهو رواية عن مالك ويأتى تمامه في باب الإقرا ن ، إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضا البخارى في « كتاب التمنى » (١)

(٦٥) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَقْبَلْنَا مُهْلَيْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَأَقْبَلْتُ عَائِشَةَ مُهَلَّةً بِعُمْرَةٍ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بِسَرَفٍ عَرَكْتُ حَتَّى إِذَا قَدَمْنَا طِفْنَا بِالْكَعْبَةِ وَبِالصَّافَا وَالْمُرْوَةِ . فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ . قَالَ فَقُلْنَا : حَلُّ مَاذَا ؟ فَقَالَ : الْحُلُّ كُلُّهُ . فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ وَتَطَيَّبْنَا بِالطِّيبِ وَلَبَسْنَا ثِيَابَنَا وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ فَوَجَدَهَا تَبْكِي فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَتْ : شَأْنِي أَنِّي قَدْ حَضْتُ وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَحِلَّ وَلَمْ أَطْفَ بِالْبَيْتِ وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ . فَقَالَ : إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَعْتَسَلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمُرْوَةِ ثُمَّ قَالَ : قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفَ بِالْبَيْتِ حِينَ حَجَجْتُ . قَالَ : فَاذْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَغْرِهَا مِنَ التَّنْعِيمِ وَذَلِكَ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ .

(ش) (السند) (الليث) بن سعد . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس .

(المعنى) (أقبلنا مهلين بالحج) أى محرمين به (مفرداً) وعائشة محرمة بعمره . وهو صريح

في أنهم كانوا جميعاً مفردين بالحج إلا عائشة ، فإنها كانت محرمة بعمره . وتقدم عنها أن بعضهم كان محرماً بالحج مع العمرة ، وبعضهم كان محرماً بالحج فقط ، وبعضهم كان محرماً بالعمرة ، وتقدم الجمع بين هذه الروايات (١) و (عركت) بفتح العين والراء . أى حاضت . يقال : عركت المرأة عركاً وعروكا من بابي قتل وقعد ، وعراكا بفتح العين . أى حاضت (حتى إذا قدمنا) مكة (طفنا بالكعبة) طواف القدوم أو العمرة (وبالصفاء والمروة) أى سعيها بينهما . و (أن يُحِلَّ) من الإحلال ، أى يتحلل من الحج (من لم يكن معه هدى فقلنا : حل ماذا ؟) بكسر الحاء وشد اللام بلام تنوين للإضافة ، وما استفهامية . أى أى نوع من أنواع الحل هذا ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : (الحل كله) حتى الجماع . وإنما سألوا عن نوع الإحلال ولم يحملوه على ما عرف لهم ، لاستبعادهم إياه لدنو أيام منى وعرفات (ثم أهللنا) أى أحرمتنا بالحج (يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة (فاغتسلي) أى للإحرام بالحج . وهو للتنظيف يستحب لكل من أراد الإحرام بحج أو عمرة ولو حائضاً أو نفساء (حتى إذا طهرت طافت بالبيت) أى لما انقطع حيضها اغتسلت وطافت طواف الإفاضة (وبالصفاء والمروة) أى سعت بينهما (قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً) أى خرجت منهما بتأدية أعمالهما . وهو صريح في أن عمرتها لم تبطل وأنها كانت قارئة . وفيه دليل لما ذهب إليه الشافعي من أن قوله صلى الله عليه وسلم لها في بعض الروايات : ارفضي عبرتك محمول على الأمر بتأخير أعمالها لا بتركها أصلاً كما تقدم . و (إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حججت) أى حين أردت الحج وقدمت مكة من أجله ، لأنني لم أتمكن من الطواف للحيض وفي رواية مسلم والبيهقي : أني لم أطف بالبيت حتى حججت . وهي واضحة (وذلك ليلة الحصبة) بفتح الحاء وسكون الصاد المهملة . أى ليلة نزوله صلى الله عليه وسلم في المحصب . وهي ليلة الرابع عشر من شهر ذي الحجة .

((الفقه)) دل الحديث (١) على أن المتمتع الذي لم يسق الهدى إذا طاف وسعى للعمرة يستحب له أن يتحلل منها بالخلق أو التقصير ثم يحرم بالحج في اليوم الثامن من شهر ذي الحجة . (ب) وعلى استحباب الغسل لمن يريد الإحرام بحج أو عمرة ولو حائضاً أو نفساء (ج) وعلى أن أعمال الحج غير الطواف لا تتوقف على الطهارة (د) وعلى أن عائشة رضي الله عنها كانت قارئة ولم تبطل عمرتها . وأما عمرتها من التمتع فهي تطوع . أراد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك تطيب نفسها . (هـ) وعلى أن القارن يكفيه طواف وسعى واحد للحج والعمرة . وهو مذهب الجمهور (وقال) الحنفيون : يلزمه طوافان وسعيان ، لقول إبراهيم بن محمد بن الحنفية : طفت مع أبي - وقد جمع الحج والعمرة - فطاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعيين . وحدثني أن علياً

رضي الله عنه فعل ذلك . وحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك . أخرجه النسائي في الكبرى . وفي سنده حماد بن عبد الرحمن ضعفه الأسدي . لكن ذكره ابن حبان في الثقات . فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن (١) .
(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والنسائي والبيهقي (٢) :

(٦٦) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ : ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ بَعْضَ هَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ثُمَّ حُجِّي وَأَصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ غَيْرَ إِلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلَا تَصَلِّي .

(ش) (حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى ...) وفي نسخة : حدثنا أحمد بن حنبل ومسدد قالا : ثنا يحيى (بعض هذه القصة) أي حدث عبد الملك بن جريج عن أبي الزبير - محمد بن مسلم - ببعض القصة التي حدث بها الليث عن أبي الزبير غير أن ابن جريج زاد في روايته - بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة : وأهلي بالحج - ثم حجى وأصنعى ما يصنع الحاج من الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمى الجمار وغيرها . واستثنى الطواف والصلاة ، لأن الحائض ممنوعة منهما (وهذه) الرواية أخرجه أيضاً مسلم (٣) .

(٦٧) (ص) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ مَزِيدٍ أَخْبَرَنِي أَبِي حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ خَالِصًا لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ فَقَدِمْنَا مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ فَطَفْنَا وَسَعِينَا ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَحُلَّ وَقَالَ : لَوْلَا هَذِهِ لَحَلَلْتُ . ثُمَّ قَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مُتَعَتْنَا هَذِهِ الْعَامَنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَلْ هِيَ لِلْأَبَدِ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : سَمِعْتُ

(١) انظر من ١١٠ ج ٣ نصب الراية . (٢) انظر من ١٥٨ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) . وس ٣٤٧

ج ٤ يهتدى . (٣) انظر من ١٥٩ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) .

عطاء بن أبي رباح يحدث بهذا فلم أحفظه حتى لقيت ابن جريج فأثبتته لي .

(ش) (السند) (العباس بن الوليد) تقدم ص ٢٦٥ ج ٣ منهل (وأبوه) الوليد بن مزيد . تقدم ص ٢٦٦ منه . و (الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو . و (من سمع عطاء) هو عبد الملك بن جريج كما نبّه عليه المصنف بعد . و (عطاء بن أبي رباح) تقدم ص ٢٨٨ ج ١ منهل .

(المعنى) (أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً) أى أحرمانا به وحده ليس معه عمرة . وفي رواية أحمد والنسائي : أهللنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً ليس معه غيره . وفي رواية مسلم : أهللنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً وحده . وهذا حكاية عن حال غالب من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . وإلا فقد تقدم أن منهم من كان قارناً ومنهم من كان معتمراً (فطفنا وسعينا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحل) فيه تقديم وتأخير . والأصل : ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - أى أمر من لم يكن معه هدى - أن نحل . أى نحول الحج إلى العمرة فطفنا وسعينا وتحللنا من إحرامنا . ويؤيده ما روى عطاء عن جابر أنه حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ساق الهدى معه وقد أهلوا بالحج مفرداً . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصّروا وأقيموا حللاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة . الحديث ، أخرجه الشيخان (١) [٥٧] .

وهو ظاهر في أن الطواف والسعى بعد الأمر بالإحلال . وظاهر هذا أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بجعل الحج عمرة بمكة . ولا ينافية ما تقدم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك وهم بسرف ، لاحتمال تعدد أمره صلى الله عليه وسلم بذلك (لولا هديي لحلت) وفي نسخة : لأحلت أى من الإحرام بالحج وتمتعت ، لأن من ساق الهدى لا يجوز له التحلل حتى يبلغ الهدى محله وينحر يوم النحر . و (أرأيت تمتعتنا هذه) أى أخبرنا أن انتفاعنا بالحل بعد الطواف والسعى للعمرة (ألعاننا هذا أم للأبد؟) أى أهو مختص بهذا العام أم مشروع على الإطلاق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (بل هي للأبد) والمقصود به إبطال ما كانت تزعمه الجاهلية من امتناع العمرة في أشهر الحج وبيان أن جواز فعل العمرة في أشهر الحج مستمر إلى يوم القيامة . وهذا هو الأصح وبه قال الجمهور .

وقيل معناه : دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إلى يوم القيامة (قال الأوزاعي : سمعت عطاء ابن أبي رباح يحدث بهذا فلم أحفظه حتى لقيت ابن جريج فأثبتته لي) غرض المصنف بهذا بيان

قوة حديث عطاء عن جابر وأن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي رواه عن عطاء بلا واسطة وبواسطة عبد الملك بن جريج .

(الفقه) دل الحديث على أن غالب الصحابة رضى الله عنهم كان محرماً بالحج فقط . وبه استدل من قال : إن التمتع أفضل . وسيأتى تمام الكلام عليه في الباب الآتى إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً من طريق ابن جريج عن عطاء أحمد ومسلم ، وأخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً لا نخلطه بعمرة فقدمنا مكة لأربع ليال خلون من ذى الحجة . فلما طفنا بالبيت وسعينا بين الصفا والمروة ، أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجعلها عمرة وأن نحل إلى النساء فقلنا — فيما بيننا — ليس بيننا وبين عرفة إلا خمس فنخرج إليها ومذاكيرنا تقطر منياً . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إني لأبركم وأصدقكم ولولا الهدى لأحللت ، فقال سراقه بن مالك : أمتعتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد ؟ قال : لا بل للأبد الأبدي (١) .

(٦٨) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ فَلَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ قَدِمُوا فَطَافُوا بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ .

(ش) (السند) (حماد) بن سلة . و (قيس بن سعد) تقدم ص ١٨٣ ج ٥ منهل . (المعنى) (اجعلوها عمرة) أى اجعلوها ما أدبتم من أعمال الحج من طواف وسعى عمرة . وهو أمر لمن أحرم بالحج مفرداً ولم يكن معه هدى . أما من كان معه هدى فلا يصح منه فسخ الحج ولا جعله عمرة (فلما كان يوم النحر قدموا) مكة (فطافوا بالبيت) أى طواف الإفاضة (ولم يطوفوا) أى لم يسعوا (بين الصفا والمروة) وهذا (١) مخالف لما فى حديث ابن عباس رضى الله عنهما . من قوله : فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اجعلوها إهلالكم

(١) انظر ص ١٤٥ ج ١١ - الفتح الربانى (الافراد) وص ١٦٣ ج ٨ نووى مسلم . وص ١١٩ ج ٢ ابن ماجه (فسخ الحج) .

فسنخ الحج إلى العمرة خاص بحجة الوداع. المتمتع يتحلل من عمرته بعد السعى ثم يحرم بالحج يوم التروية ٦٣

بالحج عمرة . إلى أن قال : ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة فقد تم حجنا وعلينا الهدى (الحديث) أخرجه البخارى (١) [٥٨] (ب) ومخالف لما عليه الأئمة من أن المتمتع يجب عليه بعد طواف الإفاضة السعى بين الصفا والمروة للحج ولا يكفيه سعى العمرة ، ويمكن ، الجواب عما في حديث المصنف من عدم سعيهم بأنه محمول على من كان قارناً أو مفرداً وساق الهدى وسعى عقب طواف القدوم فإنه لا يلزمه سعى عقب طواف الإفاضة على خلاف في القارن واتفاقاً في المفرد الذي لم يسق الهدى . وعلى فرض عدم إمكان الجمع يرجح حديث ابن عباس رضى الله عنهما لقوته وموافقته لإجماع الأئمة . وعليه فقوله في رواية المصنف : ولم يطوفوا بين الصفا والمروة . زاده بعض الرواة غلطاً .

(الفقه) دل الحديث (١) على مشروعية فسخ الحج إلى العمرة . وهو خاص بمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع كما يأتي في باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة ، (ب) وعلى أن الأفضل للمتمتع التحلل من عمرته بالحلقة بعد السعى إن لم يكن معه هدى . ثم يحرم بالحج يوم الثامن من شهر ذى الحجة .
(والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان مختصراً (٢) .

(٦٩) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ثنا حَبِيبُ بْنُ يَغْنِى الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلًا هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ هَدًى إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةُ وَكَانَ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ قَدَمٌ مِنَ النَّبِيِّ وَمَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ : أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً : يَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحْلُوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ . فَقَالُوا : أَنْتَ تَلْقَى إِلَى مِنَى وَذُكُورُنَا تَقْطُرُ ؟ فَلَمَّا ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَلْتُ .

(١) انظر ص ٢٨٠ ج ٣ فتح الباري (قول الله : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) . (٢) انظر ص ٢٧٩ ج ٣ فتح الباري (من لبى بالحج وسماه) وس ١٦٧ ، ١٦٨ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) .

(ش) (السند) (عبد الوهاب) بن عبد المجيد بن الصلت . تقدم ص ١٤٦ ج ٥ منهل .
و (حبيب) بن زائدة . تقدم ص ٢١٩ منه . و (عطاء) بن أبي رباح .

(المعنى) (وليس مع أحد منهم يومئذ هدى إلا النبي صلى الله عليه وسلم وظلحة) وفي رواية مسلم عن القاسم عن عائشة قالت : فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وذوى اليسارة (١) وفي رواية للبخارى عن عائشة وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم ورجال من أصحابه - ذوى قوة - الهدى (٢) ولا منافاة بينهما وبين رواية المصنف ، لأن كل راو أخبر بما وصل إليه عليه . و (أمر أصحابه أن يجعلوها عمرة) أى أمرهم بفسخ الحجة التى أهلوا بها وأن يجعلوها عمرة (فيطوفوا) لها ويسعوا بين الصفا والمروة (ثم يقصروا) رءوسهم (ويحلوا) يعنى يصيرون حلالة بالحلل أو التقصير (إلا من كان معه الهدى) فليس له التحلل بما أحرم به حتى ينحر الهدى يوم النحر كما تقدم (أنطلق إلى منى ؟) هو استفهام تعجى . أى كيف نحل ونجامع النساء ثم نحرم بالحج فنخرج إلى منى ونحن قريبو عهد بالنساء ؟ وقولهم (وذكورنا تقطر) استبعاد . أى ذكر أحدنا لقربه من ملامسة زوجته كأنه يقطر منياً . وحالة الحج تنافى الترفه وتناسب الشدة فكيف يكون ذلك ؟ وفي رواية البراء بن عازب قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأحرمنا بالحج . فلما قدمنا مكة قال : اجعلوا حجكم عمرة . فقال الناس : يا رسول الله قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة ؟ قال : انظروا ما أمركم به فافعلوا . فردوا عليه القول فغضب فانطلق ثم دخل على عائشة وهو غضبان . فرأت الغضب فى وجهه فقالت : من أغضبك ؟ أغضبه الله . قال : ومالى لا أغضب وأنا أمر بالأمر فلا أتبع ؟ أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح (٣) [٥٩] (وقال) عطاء : سمعت جابراً فى ناس معى قال : أهللنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً وحده فقدم النبي صلى الله عليه وسلم صباح رابعة مضت من ذى الحجة فأمرنا أن نحل قال : حلوا وأصيبوا النساء ولم يعزم عليهم ولكن أحلّهن لهم . فقلنا : لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نفضى إلى نساتنا فتأتى عرفة تقطر مذاكيرنا المنى . فقام النبي صلى الله عليه وسلم فينا فقال : قد علمتم أنى أتقاكم لله وأصدقكم وأبرّكم ولولا هدىي لحملت كما تحلون ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى فحللنا وسمعنا وأطعنا (الحديث) أخرجه مسلم (٤) [٦٠] .

وإنما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بفسخ الحج إلى العمرة رداً لما كان يعتقد أهل الجاهلية من أن العمرة فى أشهر الحج من أجر الفجور . قال ، ابن عباس رضى الله عنهما : كانوا يرون

(١) انظر ص ١٤٧ ج ٨ نووى مسلم . (٢) انظر ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ ج ٣ فتح البارى (المعتمر إذا طاف طواف العمرة) . (٣) انظر ص ٩٣ ج ١٢ - الفتح الربانى . وص ١١٩ ج ٢ - ابن ماجه (فسخ الحج) وص ٢٣٣ ج ٣ مجمع الزوائد . (٤) انظر ص ١٦٣ ج ٨ نووى مسلم (وجوه الاحرام) .

العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفراً ويقولون : إذا برأ الدبر وعفا الأثر وانسلخ صفر فقد حلت العمرة لمن اعتمر . فقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أى الحل ؟ فقال : الحل كله . أخرجه أحمد والشيخان (١) [٦١] . و(لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت) أى لو عرفت أول الأمر ما عرفت أخيراً من جواز العمرة في أشهر الحج (ما أهديت) أى ما سقت الهدى . ولولاه لتحللت بعمل عمرة كأصحابي .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متمتعاً لقوله صلى الله عليه وسلم لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت . ولم يكن مفرداً ، لأن الهدى الذى ساقه كان واجبا وهو لا يكون إلا للقارن (ب) وعلى جواز فسخ الحج إلى العمرة لكل أحد كما قال أحمد والظاهرية . والجمهور على أن هذا خاص بمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . ويأتى تمامه في باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة ، (ج) وفي قول على رضى الله عنه : أهلت بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دلالة على جواز تعليق شخص إحرامه على إحرام غيره : فإن كان الآخر محرماً بحج أو عمرة أو بهما كان إحرام المعلق مثله . وإن كان مطلقاً فكذلك وله أن يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ولا يلزمه موافقة المعلق عليه . وهو مذهب الخنفيين والشافعي وأحمد وقول لمالك أخذاً بظاهر حديث الباب وبحديث أبى موسى الأشعري قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منيع بالبطحاء فقال لى : أحججت ؟ فقلت : نعم فقال : بم أهلت ؟ . قلت : لبيك ياهلال كياهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال : فقد أحسنت (الحديث) أخرجه مسلم والنسائي (٢) [٦٢] (وقال) بعض المالكية : لا يجوز الإحرام المعلق ولا المبهم . وروى عن عمر ، لقوله تعالى « وآتموا الحج والعمرة لله » ، ولقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » ، (وأجابوا) عن حديث الباب ونحوه بأن هذا كان خاصاً بذلك الزمن دعت إليه الحاجة لأن علياً وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان إليه في كيفية الإحرام فأحالا على إحرام النبي صلى الله عليه وسلم . فأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت كيفية الإحرام فليس لأحد أن يحرم كما أحرم فلان بل لا بد أن يعين العبادة التى يريد بها . وهذا الخلاف يرجع إلى قاعدة أصولية وهى : أياكون خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لواحد أو جماعة مخصوصة في حكم

(١) انظر س ٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ٣ فتح البارى (التمتع والقران) وس ٢٢٠ ج ٨ نووى مسلم (العمرة في أشهر الحج) (والهدى) بقتنتين ما يحصل بظهور الابل من الحمل عليها أو مشقة السفر .

(٢) انظر س ١٩٨ ج ٨ نووى مسلم (تعليق الاحرام) . وس ١٧ ج ٢ مجتبى (الحج بغير نية بقصده المحرم)

(م) — ٩ ج ١ — فتح الملك المبود

الخطاب العام للأمة أم لا ؟ فن ذهب إلى الأول جعل حديث عليّ وأبي موسى شرعا عاما ولم يقبل دعوى الخصوصية إلا بدليل ولا دليل . ومن ذهب إلى الثاني قال : إن هذا الحكم يختص بهما . والظاهر الأول (١) وهو مذهب الجمهور ومنهم الحنفيون .

وأما قول البدر العيني على البخارى في شرح قصة علي رضي الله عنه : وفي هذا دليل لمذهب الشافعى ومن وافقه في أنه يصح الإحرام معلقاً ولا يجوز عند سائر العلماء والأئمة الإحرام بالنية المبهمة لأن هذا كان لعلي وأبي موسى خصوصاً (٢) فظاهره أنه لا يجوز عند الحنفيين الإحرام المعلق ولا المبهم . وهو مخالف لما في كتب المذهب (قال) في لباب المناسك وشرحه : وتعيين النسك ليس بشرط بل يكفي في صحته أن ينوى بقلبه ما يحرم به من حج أو عمرة أو قرآن أو نسك من غير تعيين . فيصح إحرامه مبهما وبما أحرم به الغير معلقا به كما في حديث علي كرم الله وجهه قال : أهلت بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) (وقال) في البدائع : ولو لبى ينوى الإحرام ولا نية له في حج ولا عمرة مضى في أيهما شاء ما لم يطف بالبيت شوطا . فإن طاف شوطا كان إحرامه للعمرة . والأصل في انعقاد الإحرام بالمجهول ما روى أن عليا وأبا موسى الأشعري رضي الله عنهما لما قدما من اليمن في حجة الوداع قال لهما النبي صلى الله عليه وسلم : « بماذا أهلتما ؟ » فقالا : يا هلال كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، (٤) (والحديث) أخرجه أيضا الشافعى وأحمد والبخارى مطولا (٥) .

(٧٠) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلِّ الْحِلَّ كُلَّهُ وَقَدْ دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا مُنْكَرٌ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(ش) (السند) (محمد بن جعفر) تقدم ص ٣٠٧ ج ١ منهل . و (شعبة) بن الحجاج . و (الحكم) بن عتيبة الكندى . تقدم ص ١٢٥ ج ٢ منهل . و (مجاهد) بن جبر .

(١) انظر ص ٥٢ ج ٥ نيل الأوطار (من أحرم مطلقا أو بما أحرم به فلان) .

(٢) انظر ص ١٨٥ ج ٩ عمدة القارى . (٣) انظر ص ٦٢ إرشاد السارى إلى مناسك على قارى (الإحرام) .

(٤) انظر ص ١٦٣ ج ٢ بدائع الصنائع . (٥) انظر ص ٣٠٩ ج ١ بدائع اللين (فخ الحج . .) وص ١٠١

ج ١٢ - الفتح الربانى . وص ٣٩٣ و ٣٩٤ ج ٣ فتح البارى (عمرة النعيم) .

﴿ المعنى ﴾ (هذه عمرة استمتعنا بها) أى تمتعنا بها في أشهر الحج . والاشارة إلى العمرة التي أحرم بها بعضهم من الميقات أو إلى العمرة التي فسخ الحج إليها من كان محرما به . ونسبة التمتع إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجاز ، لأن الصحيح أنه كان قارنا . وكان المتمتع غيره ممن لم يكن ساق الهدى . قال الخطابي : وهذا كما يقول الرئيس في قومه فعلنا كذا وهو لم يباشر بنفسه فعل شيء . من ذلك وإنما هو حكاية عن فعل أصحابه يضيفه إلى نفسه على معنى أن أفعالهم صادرة عن رأيه ومنصرفه إلى إذنه (١) (ومن لم يكن عنده هدى فليحل الحل كله) أى فليتحلل بكل ما يحل لغير المحرم حتى النساء أما من ساق الهدى فلا يتحلل وإن كان يشمله قوله تعالى : فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، (٢) (وقد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة) يعنى أن جواز العمرة في أشهر الحج مستمر إلى يوم القيامة . ويحتمل أن المعنى دخلت أعمال العمرة في أعمال الحج لمن كان قارنا فيكفيه طواف وسعى واحد للحج والعمرة . وقيل : المراد بدخولها فيه سقوط فرضها به وهو بعيد .

﴿ الفقه ﴾ دل الحديث على جواز الاعتناء في أشهر الحج وهو متفق عليه . ولا يدل قوله صلى الله عليه وسلم (هذه عمرة استمتعنا بها) على أنه كان متمتعا ، لما تقدم أن المرد به من تمتع من أصحابه (وهذا منكر) المنكر ما تفرّد به الضعيف أو خالف فيه الثقات . ولعل المصنف يريد أن رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم منكر . و (إنما هو من قول ابن عباس) رضى الله عنهما . وفي هذا نظر فإن أحمد ومسلم والبيهقي قد رووا الحديث من طريقين عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعا (٣) ، ويحتمل أن المصنف أراد بقوله : هذا منكر أن جعل قوله : دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، من جملة حديث ابن عباس منكر . ويؤيده ما عند مسلم من قوله : فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة . فقد ذكره دليلا . والظاهر أن إيراد من ابن عباس لا من رسول الله صلى الله عليه وسلم (والحديث) أخرجه أيضا أحمد ومسلم والبيهقي (٤) .

(٧١) (ص) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي ثَنَا النَّهَّاسُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا أَهَلَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ

(١) انظر ص ١٦٥ ج ٢ من معالم الدين . (٢) البقرة آية : ١٩٦

(٣) انظر ص ٩٦ ج ١٢ - الفتح الرباني (فسخ الحج ..) ص ٢٢٦ ج ٨ نووى . (جواز العمرة في أشهر

الحج) ص ١٨ ج ٥ . يهق (من اختار التمتع بالعمرة إلى الحج) .

وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ حَلَّ وَهِيَ عُمْرَةٌ. (قَالَ) أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَطَاءٍ « دَخَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ خَالِصًا لِمَعْمَلِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمْرَةً ».

(ش) (السند) (عبيد الله بن معاذ) تقدم ص ١١٥ ج ٢ منهل (وأبوه) معاذ بن معاذ . تقدم ص ١١٦ منه . و (النهاس) بشد الهاء ابن فهم بفتح القاف وسكون الهاء القيسي أبو الخطاب البصري . روى عن أنس بن مالك وشداد بن عامر وعطاء بن أبي رباح وقتادة والقاسم بن عوف وغيرهم . وعنه يزيد بن زريع ووكيع ومعاذ بن معاذ وأبو أسامة وأبو عاصم وآخرون . ضعفه النسائي وابن معين . وقال ابن حبان : كان يروى المناكير عن المشاهير ويخالف الثقات لا يجوز الاحتجاج به . وقال الدارقطني : مضطرب الحديث . وقال أبو داود : ليس بالقوي . وقال ابن عدي : لا يساوي شيئاً وأحاديثه التي ينفرد بها عن الثقات لا يتابع عليها . وفي التقريب : ضعيف من الثالثه . و (عطاء) بن أبي رباح .

(المعنى) (إذا أهل الرجل بالحج) أي إذا أحرم به مفرداً ولم يكن معه هدى (ثم قدم مكة فطاف بالبيت و) سعى (بالصفا والمروة فقد حل) أي جاز له أن يتحلل من إحرامه بالحل أو التقصير (وهي عمره) أي يعد عمله هذا عمره .

(الفقه) دل الحديث على أنه إذا أحرم الرجل بالحج ثم قدم مكة وطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة جاز له التحلل من إحرامه ويكون عمله عمره . وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما . قال ابن جرير أخبرني عطاء قال : كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل . قلت لعطاء : من أين يقول ذلك ؟ قال من قول الله تعالى « ثم محلها إلى البيت العتيق » قال : قلت فإن ذلك بعد المعرف فقال : كان ابن عباس يقول : هو بعد المعرف وقبله . وكان يأخذ ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع . أخرجه مسلم (١) [٦٣] . قال النووي : هذا الذي ذكره ابن عباس هو مذهبه وهو خلاف مذهب الجمهور من السلف والخلف فإن الذي عليه العلماء كافة سوى ابن عباس أن الحاج لا يتحلل بمجرد طواف القدوم بل لا يتحلل

(١) انظر ص ٢٣٠ ج ٨ نووى مسلم (ما هذه الفتيا ؟) و (بعد المعرف) بشد الراء مفتوحة يعني بعد الوقوف برفة . والمعرف في الأصل موضع التعريف . ويكون بمعنى المفعول . نهاية

حتى يقف بعرفات ويرمى ويحلق ويطوف طواف الزيارة فحينئذ يحصل له التحللان . ويحصل الأول باثنين من هذه الثلاثة التي هي رمى جرة العقبة والحلق والطواف . وأما احتجاج ابن عباس بالآية فلا دلالة له فيها ، لأن قوله تعالى « ثم محلها إلى البيت العتيق » ، معناه لا تنحرف إلا في الحرم . وليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام ، لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام لكان له أن يتحلل بمجرد وصول الهدى إلى الحرم قبل أن يطوف . وأما احتجاجه بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم في حجة الوداع بأن يحلوا ، فلا دلالة فيه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة في تلك السنة فلا يكون دليلاً في تحلل من هو متلبس بإحرام الحج (١) .

والظاهر أن ابن عباس رضي الله عنهما لم يستدل بالآية وإنما هو فهم من عطاء بن أبي رباح (وأجاب) الجمهور عن حديث الباب بأن رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم غير صحيح . بل هو من قول ابن عباس ، لأنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله . وفي سنده النهاس وهو متفق على ضعفه . فالظاهر أن رفعه منكر . والصواب رواية عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : من قدم حاجاً وطاف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد انقضت حجته وصارت عمرة (الأثر) أخرجه أحمد بسند جيد (٢) [٦٤] وبهذا قال بعض الظاهرية واستحبه أحمد . ولكن لم يوافق ابن عباس في مذهبه أحد من الصحابة . فقد روى ابن أبي مليكة أن عروة بن الزبير أتى ابن عباس فقال : يا ابن عباس طالما أضللت الناس . قال : وما ذاك يا عريّة ؟ . قال : الرجل يخرج محرماً بحج أو عمرة فإذا طاف زعمت أنه قد حل . فقد كان أبو بكر وعمر ينهيان عن ذلك . فقال : أهما ويحك أثر عندك أم ما في كتاب الله وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وفي أمته ؟ فقال عروة : هما كانا أعلم بكتاب الله وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مني ومنك . قال ابن أبي مليكة : غصمه عروة . أخرجه الطبراني في الأوسط بسند حسن (٣) [٦٥]

و (رواه) أي روى حديث ابن عباس عبد الملك (بن جريج عن رجل) لم يسم (عن عطاء) يعني ابن أبي رباح . وفي نسخة : رواه ابن جريج عن عطاء . يعني بإسقاط عن رجل قال جابر (دخل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) مكة (مهلين بالحج) أي محرمين به (خائفاً فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم عمرة) أي أمر من أحرم بالحج مفرداً ولم يسق الهدى أن يجعله عمرة ، لإبطال ما كان عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج . ولعل المصنف ساق هذه الرواية كدليل

(١) انظر ص ٢٣٠ ج ٨ شرح مسلم . (٢) انظر ص ٩٧ ج ١٢ - الفتح الرباني .

(٣) انظر ص ٢٣٤ ج ٣ مجمع الزوائد (فسخ الحج إلى العمرة) .

٧٠ امر النبي صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع - من لم يسق الهدى بفسخ الحج إلى العمرة

لمذهب ابن عباس ولكنه لا دلالة فيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة في تلك السنة فلا يكون دليلا على جواز تحلل من أحرم بالحج بمجرد طواف القدوم .

وهذه الرواية تقدمت عن ابن جريج عن عطاء عن جابر بلفظ آخر أتم (١) ولفظ أحد عن جابر قال : أهلا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا ليس معه غيره خالصا وحده فقدمنا مكة صبح رابعة مضت من ذى الحجة فقال النبي صلى الله عليه وسلم حلوا واجعلوها عمرة (٢)

(٧٢) (ص) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ شَوْكِرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا ثنا هُشَيْمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ قَالَ ابْنُ مَنِيعٍ : أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْمَعْنَى عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَهْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ فَلَبَّاءُ قَدِمَ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَقَالَ ابْنُ شَوْكِرٍ : وَلَمْ يَقْصُرْ ثُمَّ اتَّفَقَا وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ الْهَدْيِ وَأَمْرٌ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يَطُوفَ وَأَنْ يَسْعَى وَبُقِصِرَ ثُمَّ يَحِلُّ زَادَ ابْنُ مَنِيعٍ فِي حَدِيثِهِ : أَوْ يَحْلِقُ ثُمَّ يَحِلُّ .

(ش) (السند) (الحسن بن شوكر) تقدم ص ١١ ج ٣ منهل و (أحمد بن منيع) تقدم ص ١١٠ ج ٦ منه . و (هشيم) بالتصغير ابن بشير . و (يزيد بن أبي زياد) تقدم ص ٣٠٥ ج ١ منه . و (مجاهد) بن جبر .

(المعنى) (أهل النبي بالحج) أى أحرم به مع العمرة لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا على الصحيح (فلما قدم) النبي صلى الله عليه وسلم مكة (طاف بالبيت) طواف العمرة (و) (سعى) بين الصفا والمروة وقال (الحسن بن شوكر) في روايته (ولم يقصر) يعنى شعره (ثم اتفقا) يعنى ابن شوكر وابن منيع في الرواية على قول ابن عباس (ولم يحل من أجل الهدى) أى لم يتحلل النبي صلى الله عليه وسلم لسوقه الهدى (وأمر من لم يكن ساق الهدى أن يطوف وأن يسعى ويقصر) شعره (ثم يحل) من إحرامه . وجعل هذه الأعمال للعمرة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج (زاد ابن منيع في حديثه) وفي نسخة قال : أى زاد أحمد بن منيع في روايته بعد قوله : ويقصر (أو يحلق) وأما ابن شوكر فلم يذكر الحلق .

(الفقه) (١) استدل بالحديث من قال بجواز فسخ الحج إلى العمرة . وسيأتي تمامه في باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة . (ب) وفيه دليل على أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحرم بالحج ويفرغ منه وينحر هديه يوم النحر . وهو مذهب الحنفيين وأحمد . (ج) ودل على أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد . وفي سنده يزيد بن أبي زياد . تكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم في الشواهد (١) .

(٧٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي حَيَّوَةُ أَخْبَرَنِي أَبُو عِيْسَى الْخُرَّاسَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ يَنْهَى عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ .

(ش) مناسبة الحديث للترجمة (الإفراد) في قوله : ينهى عن العمرة قبل الحج . فهو يدل بظاهره على مشروعية الإفراد دون التمتع .

(السند) (أحمد بن صالح) تقدم ص ٩٨ ج ٢ منهل . و (حيوة) بن شريح . تقدم ص ١٠١ ج ١ منه . و (سعيد بن المسيب) تقدم ص ١٧٥ ج ٢ منه . و (أبو عيسى) سليمان بن كيسان (الخراساني) وقيل محمد بن عبد الرحمن أو محمد بن القاسم . روى عن الحسن البصري والضحاك ابن مزاحم وعبد الله بن القاسم وعطاء الخراساني وغيرهم . وعنه معاوية بن صالح ويحيى بن أيوب ونافع بن يزيد وعبد الله بن لهيعة وغيرهم . قال ابن القطان : حاله مجهولة . وفي التقريب : مقبول من السادسة وحديثه عن ابن عمر مرسل . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له أبو داود . و (عبد الله بن القاسم) التيمي البصري . مولى أبي بكر رضى الله عنه . روى عن جابر وابن عباس وابن الزبير وسعيد بن المسيب وغيرهم . وعنه فضيل بن غزوان وقره بن خالد وأبو عيسى الخراساني . ذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب : مقبول من الثالثة . وقال ابن القطان مجبول . روى له أبو داود وابن حبان .

(المعنى) (ينهى عن العمرة قبل الحج) أى ينهى عن الاعتناء فى أشهر الحج قبله . بل المطلوب تقديم الحج لأنه أعظم وأهم ووقته محصور وقد يخاف فواته بخلاف العمرة لا تساع وقتها وهو العام كله . وقد قدم الله الحج عليها فى قوله : وأتموا الحج والعمرة لله . والنهى عن تقديمها للتنزيه لإجماع العلماء على جوازها قبله فى أشهره .

(الفقه) بالحديث استدلل من كره التمتع وقال إن الأفراد أفضل . ورد بأنه ضعيف لا تقوم به الحجة . فإن فى سنده أباعيسى الخراسانى وعبد الله بن القاسم وفيهما مقال كما تقدم . قال الخطابى فى إسناد هذا الحديث قال وقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرتين قبل حجه والامر الثابت المعلوم لا يترك بالامر المظنون . وجواز ذلك إجماع من أهل العلم لم يذكر فيه خلاف (١)

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقى وابن حبان وفى سنده مقال (٢) .

(٧٤) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى أَبُو سَلَةَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي شَيْخٍ الْهَنْتَانِيِّ خِيَوَانَ بْنِ خَلْدَةَ مِّنْ قَرَأَ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كَذَا وَكَذَا وَعَنْ رُكُوبِ جُلُودِ الثُّمُورِ؟ قَالُوا نَعَمْ قَالَ: فَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟ فَقَالُوا: أَمَّا هَذِهِ فَلَا. فَقَالَ أَمَّا إِنَّهَا مَعْنَى وَلَكِنَّكُمْ نَسِيتُمْ.

(ش) (السند) (موسى أبو سلة) بن إسماعيل المنقرى . و (حماد) بن سلة . و (قتادة) ابن دعامة . تقدم ص ٣٤ ج ١ منهل . و (أبو شيخ) كنية (خيوان) بالخاء المعجمة (ابن خلدة) بفتح فسكون وفى البيهقى : واسمه حيوان بن خالد . روى عن ابن عمر ومعاوية . وعنه مولاة عبيد وقادة ويحيى بن أبى كثير ومطر الوراق . وثقه ابن سعد والعجلي وذكره ابن حبان فى الثقات . وفى التقریب : ثقة من الثالثة . مات بعد المائة . روى له أبو داود والنسائى . و (الهنائى) بضم الهاء وتخفيف النون بمدوداً نسبة إلى هناة بن مالك الهمداني .

(المعنى) (نهى عن كذا وكذا) كناية عن أشياء عددها معاوية . ولعل الراوى لم يذكرها

اختصاراً أو نسياناً . ومنها ما صرح به في رواية البيهقي . قال : أتعلون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الذهب إلا مقطوعاً؟ (١) قالوا : اللهم نعم (وعن ركوب جلود النور) جمع نمر ككتف . وهو حيوان مفترس . وفي رواية البيهقي : نهى عن صُفَف النور . جمع صُفَّة . وهي ظاهرة السرج . وإنما نهى عن الركوب عليها ، لأنه يورث العجب والخيلاء . ومن زى الأعاجم (فتعلون أنه نهى أن يقرن) أى قال معاوية : فهل تعلون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القرآن (بين الحج والعمرة ؟ فقالوا : أما هذه فلا) نعله نهى عنها (فقال إنها) أى مسألة القرآن (معن) أى قد نهى عنها مع الأشياء التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولكنكم نسيتم) وفي رواية البيهقي : والله إنها لمعن

(الفقه) بالحديث استدل من قال بكراهة القرآن . ويرى معاوية أنه منهى عنه . ولم يوافق على هذا أحد من الصحابة . ولعله استدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ، حين أمر أصحابه في حجة الوداع بالإحلال فشق عليهم . وكان صلى الله عليه وسلم قارناً . فحمل معاوية هذا القول على النهى . والجمهور حملوا النهى فيه - لو ثبت - على التنزيه ، لا تفاهيم على جواز القرآن . قال الخطابي : جواز القرآن بين الحج والعمرة لإجماع من الأمة . ولا يجوز أن يتفقوا على جواز شيء منى عنه . ولم يوافق الصحابة معاوية على هذه الرواية ولم يساعده عليها (٢) وقيل أنه محمول على الأفضل ، لأن الأفراد أفضل على بعض المذاهب ، لما في أفراد كل من العمرة والحج من كثرة العمل وتكرر القصد إلى البيت ، فقد قال عمر رضي الله عنه . افصلوا بين الحج والعمرة فإنه أتم لحجكم وعمرتكم . وروى أن عثمان سئل عن التمتع بالعمرة إلى الحج . فقال : إن أتم الحج والعمرة ألا يكونا في أشهر الحج ، فلو أفردتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان أفضل . ذكره الخطابي (٣) أو يقال : إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إدخال إحرام العمرة على إحرام الحج قبل طوافه للقدوم ولو شوطاً ، لما فيه من إدخال الضعيف على القوى . وهو مكروه عند الحنفية . وباطل عند المالكية وكذا عند الشافعية في أصح القولين على ما يأتي بيانه في باب الإقران ، إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أبو داود الطيالسي والبيهقي من طريقه قال : ثنا هشام عن قتادة عن أبي شيخ الهنائي - واسمه حيوان بن خالد - أن معاوية قال لنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتعلون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صُفَف النور ؟ قالوا اللهم نعم . قال : وأنا أشهد . قال : أتعلون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الذهب إلا مقطوعاً ؟ قالوا : اللهم نعم . قال : أتعلون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرن بين الحج والعمرة ؟ قالوا :

(١) الظاهر أن هذا النهى للرجال خاصة . ولعل المراد بالقطع الدنانير المضروبة للمعاملة لا الاستعمال

(م) - ١٠ ج ١ - فتح الملك المبود

(٢ ، ٣) انظر من ١٦٧ ج ٢ معالم السنن .

اللهم لا . قال والله إنها لمعمن . قال البيهقي : وكذلك رواه حماد بن سلمة والأشعث بن بزاز عن : قتادة وحماد بن سلمة في حديثه : ولكنكم نسيتم . ورواه مطر الوراق عن أبي شيخ في متعة الحج (١)

٢٥ — باب في الإقران

بكسر الهمزة من أقرن . وفي نسخة القرآن من قرن . وهما بمعنى واحد . وهو لغة الجمع . قال في القاموس : وقرن بين الحج والعمرة قراناً جمع كأقرن في لُغَيْتِهِ . «فقول» القاضي عياض : الإقران خطأ من حيث اللغة «مردود» ، وقال ابن الأثير : ويروى نهى عن الإقران . فإذا روى الإقران في كلام الفصيح كيف يقال إنه غلط (٢) والقران اصطلاحاً أن يجمع بين الحج والعمرة في إحرام واحد ، أو يدخل إحرام الحج على إحرام العمرة قبل الإتيان بأكثر طوافها . أو يدخل إحرامها على إحرامه قبل طوافه للقدوم ولو شوطاً . وهو مكروه عند الحنفيين وباطل عند المالكية . وفيه للشافعي قولان أصحهما لا يصح إحرامه بالعمرة حينئذ وثانيهما يصح ويصير قارناً بشرط أن يكون الإحرام بها قبل الشروع في أسباب التحلل من الحج . وقيل قبل الوقوف بعرفة .

(٧٥) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ ثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ وَحَمِيدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبِي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعاً يَقُولُ : لَيْتَكَ عُمْرَةً وَحَجًّا لَيْتَكَ عُمْرَةً وَحَجًّا .

(ش) (السند) (هشيم) بن بشير . و (يحيى بن أبي إسحاق) تقدم ص ٩٢ ج ٧ منهل . و (عبد العزيز بن صهيب) تقدم ص ٢٩ ج ١ منه . و (حميد الطويل) بن أبي حميد . تقدم ص ١٧٢ ج ٢ منه .

(المعنى) (ليتك عمرة وحجا) هكذا في أكثر النسخ . وفي نسخة : ليك حجا وعمرة ليك عمرة وحجا .

(١) انظر ص ١٩ و ٢٠ ج ٥ يهقي (ن كره القرآن والتمتع ...) (٢) انظر ص ١٩٥ ج ٩ عمدة القاري (التمتع والإقران والأفراد ...)

(الفقه) دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا بين الحج والعمرة في وقت واحد . وبه استدلل الحنفيون والثوري وإسحاق على أفضلية القرآن ثم التمتع ثم الأفراد ورجحه من الشافعية النووي والمزني وابن المنذر وتقي الدين السبكي مستدلين (١) بأحاديث الباب

(ب) وبما روى بكر بن عبد الله المزني عن أنس رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعاً . قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي بالحج وحده . قال فلقيت أنساً فحدثته بذلك فقال : ماتعدونا لإلصيقنا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لبيك عمرة وحجاً » أخرجه مسلم والنسائي (١) [٦٦] ولا تنافي بين قول ابن عمر وأنس ، لأن قول ابن عمر محمول على أول إحرامه صلى الله عليه وسلم أو على أنه سمعه لبي بالحج فقط فأخبر بما سمع . وقول أنس محمول على آخر أمره بعد أن أدخل العمرة على الحج أو على أنه سمعه صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة معاً . وسيأتى لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى .

(ج) وبما روى مطرف قال : قال لي عمران بن حصين : أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به : إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين حج وعمرة ثم لم يمه عنه حتى مات ولم ينزل قرآن يحرمه (الحديث) أخرجه أحمد ومسلم (٢) [٦٧] فهذه الأحاديث صريحة في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا وقد روى هذا عن جمع من الصحابة منهم ابن عمر وعائشة وجابر وعمر بن الخطاب وعلي وعمران ابن حصين وسراقة بن مالك . وظاهر أحاديث الباب السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مفرداً (ويجمع) بين الأحاديث بأن من روى أحاديث الأفراد سمع النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج ففهم أنه مفرد . ومن روى أحاديث القرآن سمعه صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة لحفظ ما لم يحفظه غيره . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . هذا والراجع أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا لأمر (منها) أن رواة القرآن أكثر (ومنها) أن أحاديث القرآن مشتملة على زيادة والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا ثبتت من طرق صحيحة كثيرة عن جمع من الصحابة (ومنها) أن روايات القرآن لا تتحمل التأويل بخلاف رواية الأفراد (ومنها) أن القرآن هو النسك الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم كل من ساق الهدى ولا ينبغي أن يأمرهم به ويفعل خلافه وقد ساق الهدى (ومنها) أن من روى الأفراد اختلف عليهم فيه ومن روى القرآن لم يختلف عليهم . والآن بقرول من لا يختلف عليه أولى . قال ابن حزم : روى القرآن عن جميع من روى الأفراد وروى القرآن أيضاً عن علي وعمران بن حصين . قال : ووجدنا أم المؤمنين حفصة والبراء بن عازب وأنس بن مالك لم تضطرب الرواية عنهم ولا اختلاف عنهم في رواية

(١) انظر ص ٢١٦ ج ٨ نووى مسلم (الأفراد والقرآن) و ص ١٥ ج ٢ مجتبى (القرآن) (٢) انظر ص ١٤٧ ج ١١

الفتح الرباني (القرآن) و ص ٢٠٥ ج ٨ نووى مسلم (جواز التمتع)

القران . فترك رواية من اضطربت الرواية عنهم ويرجع إلى رواية من لم تضطرب عنهم . وهذا وجه العمل بقول من يرى إسقاط ما تعارض من الروايات والأخذ بما لم يتعارض منها . أفاده البدر العيني (١) .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي وباقي الستة إلا البخارى . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح (٢) .

(٧٦) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا وَهَيْبٌ ثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاتَ بِهَا - يَعْنِي بَذَى الْخَلِيفَةِ - حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ حَمَدَ اللَّهَ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ثُمَّ أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَأَهْلَ النَّاسُ بِهِمَا فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلَوْا بِالْحَجِّ وَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ بَدَنَاتٍ يَدُهُ قِيَامًا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ - يَعْنِي أَنَسًا - مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ بَدَأَ بِالْحَمْدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ .

﴿ش﴾ (السند) (وهيب) بن خالد . و (أيوب) السخيتاني . تقدم ص ٢٥٧ ج ١ منهل و (أبو قلابة) عبد الله بن زيد البصرى . تقدم ص ٤٢ ج ٢ منهل .

﴿المعنى﴾ (بات بذى الخليفة حتى أصبح) وبقى بها حتى صلى الظهر (ثم ركب) راحلته (حتى إذا استوت به على البيداء) أى لما قامت به ناقته مستوية على الشرف «بفتحيتين» الذى أمام ذى الخليفة (حمد الله وسبح وكبر ثم أهل) أى أحرم ملبياً (بحج وعمره) «وفى جمعه» صلى الله عليه وسلم بين الحمد والتسبيح وعدم اكتفائه بالتسبيح ونحوه «رد» على من زعم الاكتفاء به عن التلبية «وما قيل» من أن هذا مذهب أبى حنيفة «مردود» بأن المنصوص عليه فى المذهب أنه لا ينقص شيئاً من ألفاظ تلبية النبي صلى الله عليه وسلم . وإن زاد عليها بما أقره النبي صلى الله عليه وسلم فستحب (وأهل الناس بهما) أى أحرم بعضهم بالحج والعمره وبعضهم بحج فقط وبعضهم أحرم بالعمره كما تقدم فى «باب فى

(١) انظر ص ١٧٥ - ٩ عمدة القارى (التحميد والتسبيح والتكبير قبل الاهلال) (٢) انظر ص ٩ ج ٢ . يهقى . و ص ٢٢٢ ج ٢ نووى مسلم (التمتع والقران) و ص ١٥ ج ٢ مجتبى (القران) و ص ١١٨ ج ٢ - ابن ماجه . و ص ٨٢ ج ٢ تحفة الأحمذى (الجمع بين الحج والعمره)

أفراد الحج ، (فلما قدمنا) مكة (أمر الناس) أى أمر من أحرم بالحج ولم يسق هديا (فخلوا) أى تخللوا بعمل عمرة (حتى إذا كان يوم التروية) اليوم الثامن من شهر ذى الحجة (أهلوا) أى أحرهوا (بالحج ونحر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع بدنات بيده قياما) أى نحرها حال كونها قائمة . واسم العدد لا مفهوم له . فلا ينافى ما تقدم عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثين بيده (١) وما سيأتى فى باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نحر بيده ثلاثا وستين بدنة . ولذا لم يذكر العدد فى حديث الباب عند البخارى . فيحمل الأمر على أن بعضهم رأى النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح أنه ذبح سبع بدنات ثم انصرف الرأى . وآخر استمر حتى أتمها ثلاثين ثم انصرف واستمر الثالث حتى نحر ثلاثا وستين (قال أبو داود : والذي تفرد به يعنى أنسا - من هذا الحديث أنه بدأ بالحمد والتسبيح والتكبير ثم أهل بالحج) وهذا ساقط من أكثر النسخ . ولا يضر تفرد أنس بما ذكر لأن الصحابة كلهم عدول وزيادة الثقة مقبولة . وقد ذكر البخارى الحديث فى « باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب على الدابة ، أى بعد الاستواء عليها لا حال وضع الرجل فى الركاب كما فى حديث المصنف .

(الفقه) دل الحديث (١) على استحباب المييت بميقات الإحرام (ب) وعلى أنه يطلب من مرید الإحرام أن يحمده الله ويسبحه ويكبره قبل الإحرام بالنسك (ج) وعلى أنه يسن فى الإبل نحرها وهى قائمة ، لأنه أمكن لنحرها وتكون معقولة اليد اليسرى كما تقدم (د) وعلى أن الأفاضل لمن يحسن النحر أن يتولى نحرها بنفسه . وقوله « ثم أهل بحج وعمرة ، صريح فى أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا « وأما ، ما روى زيد بن أسلم أن ابن عمر أنكر على أنس رواية القرآن وقال : إن أنس بن مالك كان يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس وإنى كنت تحت ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسنى لعابها أسمعها يلبي بالحج . أخرجه البيهقي (٢) [٦٨] « فقد أنكر ، ابن حزم أن يكون ابن عمر قال هذا . وكيف وهو لا يزيد عمره على أنس إلا عاما واحدا ! فقد كانت سن أنس « فى حجة الوداع ، نحو العشرين فكيف يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس وقد ثبت فى الصحيح أنه منع من الدخول عليهن حين بلغ خمس عشرة سنة . وذلك قبل حجة الوداع بنحو خمس سنين . على أن ابن عمر روى القرآن وأنه اختاره . فى الصحيح عنه قال : أشهدكم أنى قد أوجبت الحج مع العمرة . وفى موطن مالك عن صدقة بن يسار أن رجلا من أهل اليمن

(١) تقدم بالمصنف رقم ٤٤ ص ٢٤ (من نحر الهدى بيده واستعان بغيره)

(٢) انظر ص ٩ ج ٥ . يهقي (من اختار القرآن)

قال لابن عمر : إني قدمت بعمره فقال : لو كنت معك لأمرتك أن تقرن . وتماه في الجوهر النقي (١)

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وكذا البخاري عن أبي قلابه عن أنس قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين ثم بات بها حتى أصبح ثم ركب حتى استوت به على البداء حمد الله وسبح وكبر . ثم أهل بحج وعمره وأهل الناس بهما (الحديث) (٢)

(٧٧) (ص) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ ثَنَا حَجَّاجٌ ثَنَا يُونُسُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ قَالَ : كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ حِينَ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِيمَنِ قَالَ : فَأَصَبْتُ مَعَهُ أَوَاقِي ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ مِنَ الْإِيمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ لَبَسَتْ ثِيَاباً صَیْغاً وَقَدْ نَضَحَتْ الْبَيْتَ بِنُضُوحٍ فَقَالَتْ : مَا لَكَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَأَحْلُوا . قَالَ قُلْتُ لَهَا : إِنِّي أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَاتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : كَيْفَ صَنَعْتَ ؟ فَقَالَ قُلْتُ أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَإِنِّي قَدْ سَقْتُ الْهَدْيَ . وَقَرَنْتُ قَالَ فَقَالَ لِي : انْحَرِ مِنَ الْبُذْنِ سَبْعًا وَسِتِّينَ أَوْ سِتًّا وَسِتِّينَ وَأَمْسِكْ لِنَفْسِكَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَأَمْسِكْ لِي مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ مِنْهَا بَضْعَةً .

(السند) (يحيى بن معين) تقدم ص ١٨٣ ج ١ منهل . و (حجاج) بن محمد الأعور . تقدم ص ٩٥ منه . و (يونس) بن أبي إسحاق السبيعي . تقدم ص ١١٢ ج ٢ منه . و (أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي . تقدم ص ٣٤ ج ٢ منه . و (البراء بن عازب) تقدم ص ٢٠١ ج ٢ منهل .

(المعنى) (فأصببت معه أواق) جمع أوقية . وفي نسخة زيادة : من ذهب (فلما قدم على) أى إلى مكة حاجا (قد لبست ثيابا صبيغا) فعيل بمعنى مفعول أى لبست ثيابا مصبوغات (وقد نضحت) أى طيبت البيت (بنضوح) بفتح النون نوع من الطيب تفوح رائحته (فقالت) فاطمة لعلى (مالك ؟) مرتب على محذوف : ففي رواية النسائي : قال فخطبته أى النضوج فقالت لى مالك ؟ أى أى شيء منعك من التحلل (فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر أصحابه فأحلوا) أى تحللوا (قال) على (قلت لها) أى لفاطمة (إني أهلت بإهلال) أى أحرمت بإحرام (النبي صلى الله عليه وسلم) وهو لم يتحلل . وفي حديث جابر الآتي في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم : « وقد علم على رضى الله عنه من أين يئذن النبي صلى الله عليه وسلم فوجد فاطمة ممن حلّ ولبست ثيابا صبيغا وكتحلّت فأنكر على ذلك عليهما وقال من أمرك بهذا ؟ فقالت أبى . قال فكان على يقول بالعراق : ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم محرّشا على فاطمة في الأمر الذي صنعتّه مستفتيا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي ذكرت عنه وأخبرته أنى أنكرت ذلك عليها ، فقالت إن أبى أمرنى بهذا فقال صدقت صدقت (قال) على (فأتيته النبي صلى الله عليه وسلم) وأخبرته بما كان من فاطمة (فقال لى كيف صنعت ؟) أى فى إحرامك ، وفي حديث جابر الآتى « ماذا قلت حين فرضت الحج ؟ قال : قلت اللهم إني أهل بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فإن معى الهدى فلا تحلل » (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (فإني سقت الهدى وقرنت) أى جمعت بين الحج والعمرة فى الإحرام ، فقد علق على إحرامه بإحرام النبي صلى الله عليه وسلم فأمره بالبقاء على إحرامه قارنا كما بقى النبي صلى الله عليه وسلم على إحرامه (قال) على رضى الله عنه (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (لى انحر من البدن سبعا وستين أو ستا وستين) بالشك . فكان مجموع البدن مائة . ففي حديث جابر الآتى « وكان جماعة الهدى الذى قدم به على من أين والذى أتى به النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة مائة ، وظاهر حديث الباب أن عليا رضى الله عنه نحر سبعا وستين أو ستا وستين ، ولكن فى حديث جابر المذكور « ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المنحر فنحر بيده ثلاثا وستين وأمر عليا فنحر ما غير يقول : ما بقى » (قال) النووى : إن هذا هو الصواب لا ما وقع فى رواية أبى داود . ولذا لم يذكر فى رواية النسائي والبيهقي قوله : انحر من البدن سبعا وستين أو ستا وستين . وقد يقال : إن المراد فى حديث الباب بقوله : انحر من البدن سبعا وستين الخ أى هيتها لى فى المنحر لاتولى نحرها . أو أنه بعد أن أمر عليا بنحرها بداله صلى الله عليه وسلم أن ينحرها بيده فنحر ثلاثا وستين وأمر عليا بنحر الباقي (وأمسك لى من كل بدنة منها بضعة) بفتح الباء أى قطعة من اللحم . وفي حديث جابر المذكور « ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت فى قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها ، وإنما فعل ذلك لأنه يسن الأكل من

كل واحدة . ولما كان في الأكل من كل واحدة من المائة منفردة مشقة جعلت القطع كلها في قدر ليكون آكلا من مرق الجميع الذي فيه جزء من كل واحدة .

(الفقه) دل الحديث (١) على استحباب التطيب لمن تحلل من إحرامه (ب) وعلى جواز تعليق الشخص إحرامه بإحرام الغير . فإذا قال : أحرمت كإحرام فلان صح إحرامه على ما تقدم بيانه في الباب السابق (١) (ج) وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا بين الحج والعمرة . قال الخطابي : وفي هذا أنه كان قارنا ، لأنه أعلم بما نواه . وفيه دليل على أن عقد الإحرام مبهما من غير تعيين جائز وأن صاحبه بالخيار إن شاء صرفه إلى الحج والعمرة معا وإن شاء صرفه إلى أحدهما (٢) (د) وعلى استحباب تكثير الهدى وعلى جواز الإنبابة في نحره . وهو يجمع عليه إذا كان النائب مسلما ، وكذا يجوز عند الدافعي أن يكون النائب كتابيا إن نوى صاحب الهدى - عند دفعه إليه أو عند ذبحه - نيابة عنه (٣) (هـ) وعلى استحباب الأكل من هدى التطوع . وهو يجمع عليه ، ومثله الأضحية .

(والحديث) أخرجه أيضا النسائي والبيهقي إلى قوله : فإني سقت الهدى وقربت . وفي سنده أبو إسحاق السبيعي وهو مدلس وقد عنعن . فالحديث ضعيف (٤) .

(١) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ بْنِ أَعِينٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا : ثنا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحميد عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : قَالَ الضَّبِّيُّ بْنُ مَعْبُدٍ : كُنْتُ رَجُلًا أَعْرَافِيًّا نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمْتُ فَأَتَيْتُ رَجُلًا مِنْ عَشِيرَتِي يُقَالُ لَهُ هُذَيْمٌ بْنُ ثُرْمَلَةَ فَقُلْتُ لَهُ : يَا هَئِهِ إِنِّي حَرِيصٌ عَلَى الْجِهَادِ وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ فَكَيْفَ لِي بِأَنْ أَجْعَلَهُمَا ؟ قَالَ : أَجْعَلُهُمَا وَأَذْنِخْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَأَهْلَكْتُ بِهِمَا مَعَ فَلَبَّا أَتَيْتُ الْعَذِيبَ لَقِيتَنِي سَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَأَنَا أَهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : مَا هَذَا بِأَفْقَهُ مِنْ

(١) تقدم بمس ٦٥ (فه الحديث رقم ٦٩ ص ٦٣) . (٢) انظر ص ١٦٨ ج ٢ معالم السنن .

(٣) انظر ص ١٩٢ ج ٨ شرح مسلم (حجة النبي صلى الله عليه وسلم) .

(٤) انظر ص ١٤ ج ٢ مجتبى (القرآن) و ص ١٥ ج ٥ سبهي (من اختار القرآن) .

بَعِيرِهِ ، قَالَ : فَكَأَنَّمَا أُلْقِيَ عَلَى جَبَلٍ حَتَّى أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا نَصْرَانِيًّا وَإِنِّي أَسْلَمْتُ وَأَنَا حَرِيصٌ عَلَى الْجِهَادِ وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَسْكُوتَيْنِ عَلَى فَأَتَيْتُ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي فَقَالَ لِي : اجْمَعُهُمَا وَأَذْبَحْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ وَإِنِّي أَهْلَلْتُ بِهِمَا مَعًا. فَقَالَ لِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) هذا الأثر ساقط من بعض النسخ . وهو من رواية أبي بكر محمد بن بكر بن محمد التمار البصري المعروف بابن داسة . لا من رواية اللؤلؤي أبي علي محمد بن أحمد البصري .

(السند) (محمد بن قدامة بن أعين) تقدم ص ١٧ ج ٤ مهمل . و (منصور) بن المعتمر . و (أبو وائل) شقيق بن سلمة . تقدم ص ٨٩ ج ١ مهمل . و (الصبي) بالتصغير (بن معبد) التغلبي بكسر اللام . روى عن عمر بن الخطاب هذا الأثر . وعنه أبو وائل ومسروق وأبو إسحاق السبيعي والشعبي وإبراهيم النخعي . قال مسلم بن قاسم : تابعي ثقة . وفي التقريب ثقة مخضرم من الثانية . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه . و (هذيم) بضم الهاء وفتح الدال المعجمة (بن ثرملة) بضم التاء والميم بينهما راء ساكنة . ويقال : هديم بالدال المهملة ابن عبد الله التغلبي . واختاره في التهذيب والتقريب . ويقال أديم بالهمزة بدل الهاء . وفي النسائي : هريم بالراء مصغرا . روى عنه الصبي بن معبد . وقال في التقريب : مخضرم مقبول من الثانية . روى له أبو داود والنسائي . و (سلطان بن ربيعة) بن يزيد بن عمر الباهلي المعروف بسلطان الحنبل . قيل له صحبة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر . وعنه سويد بن غفلة والصبي بن معبد وأبو وائل وأبو ميسرة . قال العجلي : ثقة من كبار التابعين . وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة وقال : كان ثقة قليل الحديث ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . روى له مسلم . و (زيد بن صوحان) بضم الصاد المهملة بن حُجر بن الحارث العبدي أبو سليمان . قال الحافظ في الإصابة : قال ابن الكلبي : أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه . وتعبه ابن عبد البر فقال : لا أعلم له صحبة ، وإنما أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم . وكان سيدا فاضلا حكى معمر بن المنثري أن له وفادة ، ويؤيده ما رواه عبد الرحمن بن مسعود العبدي قال : سمعت عليا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سره أن ينظر إلى من يسبقه بعض

(م — ١١ ج ١ — فتح الملك المبود)

أعضائه إلى الجنة فليُنظر إلى زيد بن صوحان ، أخرجه أبو يعلى وابن مندة (١) [٦٩] .
قطعت يده يوم القادسية . وقتل يوم الجبل فقال : ادفنوني في ثيابي فإنى مخاصم .

(المعنى) (ياهناه) يعنى ياهذا ، وأصله هنا بفتح النون ألحقت بها هاء التأنيث لبيان حركة النون ثم أشبعت الحركة فصار ياهناه بسكون الهاء وقد تضم . ومثناه هنان وجمعه هنون ويقال فى المؤنثة : هنتاه وفى مثناها هنتان وجمعها هنوات وهنات (إني وجدت الحج والعمرة مكتوبين على) أى مفروضين . ولعله أخذه من قوله تعالى « وآتوا الحج والعمرة لله » وهو مذهب الشافعى وأحمد وقول للحنفيين ومالك . والصحيح عندهم أنها سنة وقالوا : المراد من الآية الإتمام بعد الشروع وهو واجب . وسيأتى بيانه فى « باب العمرة » إن شاء الله تعالى (فكيف لى بأن أجمعهما ؟) أى على أى حال يكون جمعهما ؟ أو هل يسوغ لى جمعهما فى إحرام واحد ولا شىء على ؟ (قال) له هذيم (اجمعهما واذبح ما استيسر من الهدى) وهو شاة (فلما أتيت العذيب) تصغير عذب ، اسم ماء لبني تميم على مرحلة من الكوفة (ما هذا بأفقه من بعيره) أى أن الصبي ابن معبد هو والبعير سواء فى عدم إدراك أن الأفراد بالحج أفضل . ولعل سليمان وزيدا قالوا ذلك لظنهما أن عمر كان يكره القرآن ، ولكن هذا خلاف الحق ، فإن عمر رضى الله عنه إنما كان ينهى عن المتعة أو عن فسخ الحج إلى العمرة . ولذا أقر الصبي على القرآن وحسن عمله (فكأنما ألقى على جبل) وفى رواية ابن ماجه : فكأنما حملا على جبلا بكلمتهما . يعنى قد أحزننى وثقل على قوليها .

(الفقه) دل الأثر (١) على ما كان عليه الصبي بن معبد من الفضل والرغبة فى الخير والحرص على الطاعة والجد فى العمل بأسباب السعادة (ب) وعلى أنه ينبغى لمن جهل شيئا أن يرجع فيه لأهل الفضل والمعرفة (فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) (٢) . (ج) وعلى أن سيدنا عمر رضى الله عنه كان يرى أن القرآن سنة .

(والأثر) أخرجه أيضا أحمد والنسائى . وكذا البيهقى وابن ماجه عن عبدة بن أبى لبابة قال : سمعت أباوائل شقيق بن أبى سلة يقول : سمعت الصبي بن معبد يقول : كنت رجلا نصرانيا فأسلمت فأهلكت بالحج والعمرة ، فسمعنى سليمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وأنا أهل بهما جميعا بالقادسية فقالا : لهذا أضل من بعيره فكأنما حملا على جبلا بكلمتهما . فقدمت على عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فأقبل عليهما فلامهما ثم أقبل على فقال : هديت لسنة النبى صلى الله عليه وسلم (٣) .

(١) انظر ص ٨٢ ج ١ — الاصابة فى تمييز الصحابة (حرف الزاى القسم الثالث) (٢) الأنبياء : آية ٧ :

(٣) انظر ص ١٤٩ ج ١١ — الفتح الربانى . وص ١٣ ج ٢ مجئى (القرآن) وص ١٦ ج ٥ بيهقى . وص ١١٨ ج ٢ — ابن ماجه .

(٧٨) (ص) حَدَّثَنَا الثُّفَيْلِيُّ حَدَّثَنَا مَسْكِينٌ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ عِنْدِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ وَهُوَ بِالْعَقِيقِ - وَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقَالَ عُمَرَةُ فِي حَجَّةٍ .

(ش) (السند) (الثفيلي) عبدالله بن محمد . و (مسكين) بن بكير ، تقدم ص ٦٤ ج ٤ منهل . و (الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو . و (يحيى بن أبي كثير) تقدم ص ٦٢ ج ١ منهل .

(المعنى) (أتاني الليلة آت من عند ربي) هو جبريل كما في رواية البيهقي . والعندية عندية مكانة وشرف لا عندية مكان (قال وهو بالعقيق) أي قال عمر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالعقيق يقول : أتاني الخ كما يأتي في تخريج الحديث . والعقيق وادٍ بينه وبين المدينة أربعة أميال أي عشرون وأربعمائة متر وسبعة كيلومترات . وهو في الأصل كل موضع شق من الأرض (قال) الحافظ : روى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن تبسعا لما رجع من المدينة انحدر في مكان فقال : هذا عقيق الأرض فسمى العقيق (١) وفي بلاد العرب مواضع سميت به . وقال الوليد ابن مسلم - راوى الحديث عن الأوزاعي عند أحمد والبخاري وابن ماجه - يعني «أى بالعقيق» ذا الخليفة (صلّ) أي صل ركعتي الإحرام وقيل صلاة الصبح . والاول أظهر . قال الطبري : والمراد الإعلام بفضل المكان لا بإيجاب الصلاة فيه ، للإجماع على أن الصلاة في هذا الوادي ليست بفرض . فالأمر فيه للإرشاد (وقال عمرة في حجة) أي قال الملك للنبي صلى الله عليه وسلم : قل هذه عمرة مع حجة . فهو على حذف صيغة الأمر ورفع عمرة على أنه خبر مبتدأ محذوف . وفي رواية للبخاري بنصب عمرة بتقدير فعل ، أي قل جعلتها عمرة مع حجة . وفي نسخة : وقل عمرة في حجة عطف على صل . وهو الظاهر وأولى من رواية : وقال عمرة في حجة ، لأن الملك لا يلي وإنما يعلم التلبية . ولو صححت هذه الرواية فالمراد وقال : قل عمرة في حجة فاختصره الراوى .

(الفقه) دل الحديث (١) على فضل وادي العقيق وعلى فضل الصلاة فيه واستحبابها عند الإحرام وهو متفق عليه إلا إن كان إحرامه في وقت منى عن الصلاة فيه فلا يصلى ركعتي

(١) انظر ص ٢٥٢ ج ٣ فتح الباري (المرج) - قول النبي صلى الله عليه وسلم: العقيق وادٍ مبارك .

الإحرام عند غير الشافعية حيث قالوا : يصليهما فيه لوجود السبب وهو قصد الإحرام (ب) وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يجمع بين الحج والعمرة من الميقات ، ولا بد أن يفعل ما أمر به . وهو يدل على أن القرآن أفضل من التمتع والإفراد « ولا ينافية » . أولا ما تقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم : لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ، ولو لا أن معي الهدى لأهلت (١) ثانيا ولا ما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يكن معه هدى من أصحابه أن يتحلل بعمل عمرة . وهو يدل بظاهره على أن التمتع أفضل من القرآن « لأن ، النبي صلى الله عليه وسلم إنما تني التمتع وأمرهم به ليبطل ما كان عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج ، لا لأن التمتع أفضل ، إذ يبعد أن الله تعالى يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بغير الأفضل . قال الحافظ : وأبعد من قال : معنى «وقل عمرة في حجة» ، أنه يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك (٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي بلفظ المصنف (٣) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ : وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ : وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ .

(ش) هذه ثلاثة تعاليق ، الغرض من ذكرها بيان ما في لفظ الحديث من الاختلاف . وحاصله (١) أن مسكين بن بكير رواه عن الأوزاعي بلفظ «وقال عمرة في حجة» بصيغة الماضي (ب) وأن الوليد ابن مسلم وعمر بن عبد الواحد رواه عن الأوزاعي بلفظ «وقل عمرة في حجة» بصيغة الأمر (ج) وأن علي بن المبارك رواه عن يحيى بن أبي كثير بلفظ «قال وقُلْ عمرة في حجة» بالجمع بين صيغتي الماضي والأمر . وهذا الاختلاف لا يضر لأنه لا يؤدي إلى اختلاف المعنى .

(هذا) وأخرج رواية الوليد بن مسلم أحمد والبخاري والطحاوي وابن ماجه (٤) ولم نقف على من أخرج رواية عمر بن عبد الواحد . وأخرج رواية علي بن المبارك الطحاوي والبيهقي

(١) تقدم بالمصنف رقم ٦٩ ص ٦٣ . (٢) انظر ص ٢٥٢ ج ٣ فتح الباري (المرج - قول النبي صلى الله عليه وسلم : الف بى واد مبارك) . (٣) انظر ص ١٤ ج ٥ يهقي (من اخذ القرآن) .

(٤) انظر ص ١٥١ ج ١١ - الفتح الرباني (القرآن) و ص ٢٥٢ ج ٣ فتح الباري (قول النبي صلى الله عليه وسلم : العتيق واد مبارك) و ص ٣٧٤ ج ١ شرح مناني الآثار . و ص ١١٨ ج ٢ - ابن ماجه (التمتع بالعمرة إلى الحج) .

والبخارى بالسند إلى عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتاني جبريل وأنا بالعقيق فقال : صلّ في هذا الوادي المبارك ركعتين وقل عمرة في حجة » وفي رواية « وقل عمرة وحجة » (١) (قال) البدر العيني : رواية البخارى وغيره : قل عمرة في حجة . وهى الصحيحة . وتدل على أنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يجعل العمرة في الحجة وهى صفة القران والرواية التى بواو العطف تدل على ذلك ، لأن الواو لمطلق الجمع . والجمع بين الحج والعمرة هو القران . فيدل أيضا على أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا (٢) .

(٧٩) (ص) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْسَفَانَ قَالَ لَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ الْمُدَلِّجِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ لَنَا قَضَاءَ قَوْمٍ كَأَنَّمَا وَلِدُوا الْيَوْمَ . فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَدْخَلَ عَلَيْكُمْ فِي حَجِّكُمْ هَذَا عُمْرَةً . فَإِذَا قَدِمْتُمْ فَمَنْ تَطَوَّفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ حَلَّ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ .

(ش) مناسبة الحديث للترجمة (القران) فى قوله : إن الله تعالى قد أدخل عليكم فى حجكم هذا عمرة . وهذا هو القران .

(السند) (هناد بن السرى) تقدم ص ٧٨ ج ١ منهل . و (ابن أبى زائدة) يحيى بن زكريا . تقدم ص ٧١ منه . و (عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز) تقدم ص ١٨٧ ج ٨ منه . و (الربيع بن سبرة) تقدم ص ١٢٠ ج ٤ منه . و (أبوه) سبرة بن معبد الجهنى . تقدم ص ١٢٠ منه .

(المعنى) (حتى إذا كان بعسفان) على وزن عثمان . موضع بين مكة والمدينة على مرحلتين من مكة — نحو عشرين ومائة كيلو متر — وفى نسخة : حتى إذا كنا (قال له) أى للنبي صلى الله عليه وسلم (سراقه بن مالك) بن جُعثُشُم — بضم الجيم والشين المعجمة بينهما عين مهملة ساكنة ابن مالك بن عمرو صحابى مشهور . أسلم عام الفتح . وله قصة مشهورة فى هجرة النبي صلى الله

(١) انظر ص ٣٧٤ ج ١ شرح معاني الآثار . و ص ١٣ ج ٥ . يهقى . و ص ٢٤٢ ج ١٣ فتح البارى (ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وحض . . .)

(٢) انظر ص ١٤٨ ج ٩ عمدة القارى (الفرح — قول النبي صلى الله عليه وسلم : العقيق واد مبارك) .

عليه وسلم . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه جابر بن عبد الله وابن عباس وعبد الله ابن عمرو بن العاص وسعيد بن المسيب وغيرهم . توفي في عهد عثمان سنة ٢٤ هـ . روى له البخاري والأربعة . و (المدلجي) نسبة إلى مدلج بن مرة أحد أجداده (اقض لنا قضاء قوم) أي يسئ لنا أحكام الحج بيانا وإفيا واضحا كالبيان لقوم (كأنما ولدوا اليوم) أي لا يعلنون شيئا من أحكامه (إن الله قد أدخل عليكم في حجكم هذا عمرة) أي أن الله تعالى قد شرع لكم العمرة وأدخلها في وقت الحج وشهوره وأبطل ما كان عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج ، فاجمعوا بينهما في أشهره . وقيل : المعنى أنه أدخل عمل العمرة في عمل الحج فلا يجب على القارن إلا لإحرام وطواف وسعى واحد . وهذا تأويل من أوجب العمرة . ومن لم يوجبها قال : المعنى أنه أدخل العمرة في الحج وأسقط وجوبها به (فقد حل) أي تحلل من إحرام العمرة إلا من كان معه هدى) أما هو فلا يتحلل من إحرامه حتى ينحر هديه . (والحديث) يدل على جواز فسخ الحج إلى العمرة (وأخرجه) أيضاً الدارمي . وسكت عنه المصنف والمنذرى ورجالهم رجال الصحيح (١).

(٨٠) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ ثنا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ ثنا يَحْيَى - الْمَعْنَى - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : قَصَرْتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَشْقَصٍ عَلَى الْمَرْوَةِ أَوْ رَأَيْتُهُ يَقْصُرُ عَنْهُ عَلَى الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ . قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ : إِنَّ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَذْكُرْ : أَخْبَرَهُ

(ش) الحديث غير مناسب للترجمة (القران) قال الخطابي : هذا صنيع من كان متمتعاً وذلك أن المفرد والقارن لا يحلق رأسه ولا يقصر شعره إلا يوم النحر . والمعتمر يقصره عند الفراغ من السعى . وفي الروايات الصحيحة أنه لم يحلق ولم يقصر إلا يوم النحر بعد رمي الجمار وهي أولى . ويشبه أن يكون ما حكاه معاوية إنما هو في عمرة اعتمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الحجة المشهورة له (٢) .

(السند) (عبد الوهاب بن نجدة) تقدم ص ٤٥ ج ٥ منه . و (شعيب بن إسحاق) تقدم ص ٢٩٤ ج ١ منه . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (أبو بكر بن خلاد) تقدم

يصح أن يكون معاوية قص شعر النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الجعرانة أو القضية ٨٧

ص ١٩١ ج ٥ منهل . و (يحيى) بن سعيد . و (الحسن بن مسلم) تقدم ص ٣٠ ج ٣ منه
و (طارس) بن كيسان البجلي . تقدم ص ٧٩ ج ١ منه . و (معاوية بن أبي سفيان) تقدم
ص ٥٣ ج ٢ منه .

(المعنى) (قهرت عن النبي صلى الله عليه وسلم) أى أخذت من شعر رأسه شيئاً (بمشقص)
بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وفتح القاف فصل عريض . وقيل فصل طويل غير عريض
(على المروءة) هذا كان في عمرة . ففي رواية النسائي عن معاوية أنه قصر عن النبي صلى الله عليه وسلم
بمشقص في عمرة على المروءة (١) . وقال ، النووى : الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في عمرة الجعرانة ، لأنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قارناً
وثبت أنه حلق بمنى . وفرّق أبو طلحة رضى الله عنه شعره بين الناس . فلا يجوز حمل تقصير
معاوية على حجة الوداع ولا حمله على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة ، لأن معاوية إنما
أسلم يوم الفتح سنة ثمان (٢) قال الحافظ : وقد أشار النووى إلى ترجيح كونه في الجعرانة
وصوّبه المحب الطبري وابن القيم . وفيه نظر ، لأنه جاء أنه حلق في الجعرانة واستبعاد بعضهم
أن معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لأنه لم يكن أسلم ، ليس يبعد ، أى لما قاله الحافظ قبل :
لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية ولم يتمكن من إظهار إسلامه إلا يوم الفتح . وقد أخرج
ابن عساكر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه
كان يخفى إسلامه خوفاً من أبويه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل في عمرة القضية مكة
خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظروا وأصحابه يطوفون بالبيت فلعل معاوية كان ممن تخلف
بمكة لسبب اقتضاه ، ولا يعارضه أيضاً ، حديث غنيم بن قيس قال : سألت سعد بن أبي وقاص
عن المتعة فقال : فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش . يعنى معاوية . أخرجه أحمد ومسلم (٣) [٧٠]
« لأنه ، يحمل على أنه أخبر بما عرفه من ظاهر حال معاوية ولم يطلع على إسلامه لكونه كان
يخفيه (٤) وعليه فلا مانع أن يكون معاوية قصر شعر النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضية .
ولا يعكر عليه إلا رواية قيس بن سعد عن عطاء أن معاوية قال : أخذت من أطراف شعر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بمشقص كان معى بعد ما طاف بالبيت وبالصفاء والمروءة في أيام العشر .
أخرجه النسائي وأحمد وزاد : وهو محرم (٥) [٧١] لكنها رواية شاذة . قال قيس بن سعد عقبها :

(١) بأتى في تخريج الحديث .

(٢) انظر ص ١٥٨ ج ١١ — الفتح الرباني . و ص ٢٠٤ ج ٨ نووى مسلم (جواز التمتع) (وعذا) يشير إلى معاوية (كافر)
يعنى أنا تمتعنا ومعاوية كافر مقيم (بالعرش) بضمين أى بيوت مكة سميت بذلك لأنها عيدان تنصب وتظلل .

(٣) انظر ص ٣٦٧ ج ٣ فتح الباري (الشرح — الحلق والتقصير عند الإحلال) .

(٤) انظر ص ٤٣ ج ٢ مجتبى (كيف يقهر المعتزم؟) و ص ٣٦٦ ج ٣ فتح الباري (الفرج) والمراد بأيام المشرع ورمى الحجرة .

والناس ينكرون هذا على معاوية « قال » الحافظ : وأظن قيسا رواها بالمعنى ثم حدث بها وقع له ذلك (١) وإنما أنكر الناس ذلك على معاوية لثبوت أن النبي صلى الله عليه وسلم ما حلق في حجة الوداع إلا في منى يوم النحر (أو رأيته يقصر عنه) الأقرب أنه شك من ابن عباس . ويقصر بالبناء للفعول من التقصير (قال ابن خلاد) أي قال أبو بكر بن خلاد في روايته (إن معاوية) ابن أبي سفيان قال : قصرت عن النبي صلى الله عليه وسلم . و (لم يذكر) في روايته لفظ (أخبره) وهذه العبارة ساقطة من بعض النسخ .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز الاقتصار على تقصير الشعر عند التحلل وإن كان الحلق أفضل في حق الحاج والمعتمر إلا أنه يستحب للتمتع أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أكمل العبادتين (ب) وعلى أنه يستحب أن يكون تقصير المعتمر أو حلقه عند المروة لأنها موضع تحلله ، كما أنه يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في منى ، لأنها موضع تحلله . وفي أي مكان من الحرم حلق أو قصر في حج أو عمرة أجزأه ذلك (٢) .
(والحديث) أخرجه أيضا الشيخان والنسائي (٣) .

(٨١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى - الْمَعْنَى - قَالُوا : ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ لَهُ : أَمَا عَلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَشْقَصِ أَعْرَابِيٍّ عَلَى الْمَرْوَةِ . زَادَ الْحَسَنُ فِي حَدِيثِهِ : لِحَجَّتِهِ .

(ش) مناسبة الحديث للترجمة «القران» في قوله : لحجته . فإنه يدل بظاهره على التمتع . وهو داخل في القران لما في كل من الجمع بين النسكين في سفر واحد .

(السند) (الحسن بن علي) الخلال . تقدم ص ١٠٦ ج ١ منهل . و (محمد بن خالد) ابن يزيد . تقدم ص ٣٢٢ ج ٢ منه . و (عبد الرزاق) بن همام . تقدم ص ١٠٦ ج ١ منه . و (معمر) ابن راشد . و (ابن طاووس) عبد الله بن طاووس بن كيسان . تقدم ص ١٣١ ج ٣ منهل .

(١) انظر ص ٣٦٧ ج ٣ فتح الباري (الشرح - الحلق والتقصير عند الاحلال) .

(٢) انظر ص ٢٣١ ج ٨ شرح مسلم (تقصير المعتمر من شعره) .

(٣) انظر ص ٣٦٦ ج ٣ فتح الباري (الحلق والتقصير عند الاحلال) . و ص ٢٣١ ج ٨ نووى مسلم (تقصير المعتمر من شعره) و ص ٤٣، ٤٢ ج ٢ مجتبى (أين يقصر المعتمر ؟) .

(المعنى) (أما علمت أني قصرت) وفي رواية لمسلم: عن هشام بن حجير، بالتصغير، عن طاوس قال ابن عباس: قال لي معاوية: أعلمت أني قصرت من رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المروة بمشقص؟ فقلت له: لا أعلم هذا إلا حجة عليك (١) [٧٢] وقد بين المراد من هذا ما في رواية النسائي عن هشام بن حجير عن طاوس قال: قال معاوية لابن عباس: أعلمت أني قصرت من رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المروة؟ قال: لا. يقول ابن عباس: هذا معاوية ينهى الناس عن المتعة وقد تمتع النبي صلى الله عليه وسلم (٢) [٧٣] وفي رواية لأحمد عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات (الحديث) وفيه: وكان أول من نهى عنها معاوية. قال ابن عباس: فعجبت منه وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص (٣) [٧٤] قال الحافظ: وهذا يدل على أن ابن عباس حل ذلك على وقوعه في حجة الوداع، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان فيها متمتعاً، لقوله لمعاوية: لا أعلم هذا إلا حجة عليك، إذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة. وفي كونه في حجة الوداع نظر، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحل فيها حتى بلغ الهدى محله، فكيف يقصر عنه على المروة؟ (٤) وقد تقدم أن الصحيح الثابت أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً وأنه ما تحلل إلا يوم النحر بالخلق. وأن تقصير معاوية شعر النبي صلى الله عليه وسلم على المروة كان في عمرة (زاد الحسن) بن علي الخلال (لحجته) وفي نسخة: زاد الحسن في حديثه بحجته. والمراد بها العمرة؛ لأن معناهما القصد ولا اشتراكهما في أكثر الأعمال. ويأتي عن حفصة قالت: يارسول الله ما شأن الناس قد حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك؟ (٥) يعني من حجتك.

(الفقه) استدلل بالحديث من يقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً. والصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصر من شعره شيئاً ولا أحل من إحرامه إلى أن حلق بمنى يوم النحر، للأحاديث الصحيحة الكثيرة الدالة على ذلك. ولعل معاوية عني بالحجة عمرة الجمرات، لأنه قد أسلم حينئذ وقد تقدم ما فيه (٦).

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائي عن محمد بن يحيى (٧) وأخرجه هو ومسلم من طريق هشام بن حجير عن طاوس بلفظ تقدم (٨) وما قيل، إن الحسن بن علي الخلال أخطأ في سند هذا الحديث فجعله عن معمر. والمحفوظ أنه عن هشام بن حجير. وهشام ضعيف يردّه، ما أشار إليه المصنف من أن الحسن بن علي لم ينفرد بروايته بل رواه معه مخلد ابن خالد ومحمد بن يحيى.

(١) انظر ص ٢٣١ ج ٨ نوى مسلم (تقصير المعتمر من شعره). (٢) انظر ص ١٦ ج ٢ مجتبى (التمتع).

(٣) انظر ص ١٥٧، ١٥٨ ج ١١ — الفتح الرباني (التمتع بالعمرة إلى الحج).

(٤) انظر ص ٣٦٦ ج ٣ فتح الباري (الشرح — الخلق والتقصير عند الإحلال). (٥) يأتي بالمصنف رقم ٨٤ ص ٦٩.

(٦) تقدم في شرح الحديث السابق. (٧) انظر ص ٤٣ ج ٢ مجتبى (أين يقصر المعتمر؟).

(٨) هدم بالشرح رقم ٧٢، ٧٣ أعلاه.

(٨٢) (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا أَبِي . ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُسْلِمِ الْقُرَى سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : أَهْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْلَ أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ

(ش) مناسبة الحديث للترجمة (القران) في قوله : أهل بعمره . أى ثم بالحج كما في الحديث الآتى . وهذا هو القران

(السند) (ابن معاذ) عبيد الله . و (أبوه) معاذ بن معاذ . و (شعبة) بن الحجاج . و (مسلم) بن مخراق العبدي (القرى) بضم القاف وتشديد الراء . مولى بنى قرة — حى من عبد القيس — ويقال المازنى القرىابى أبو الأسود البصرى . روى عن ابن عباس وابن الزبير وابن عمر ومعاقل بن يسار وغيرهم . وعنه ابنه سواده وابن عون والقاسم بن الفضل وشعبة . وثقه العجلي والنسائى . وقال أحمد : لا بأس به . وذكره ابن حبان فى الثقات . وفى التقريب صدوق من الرابعة . روى له مسلم وأبو داود والنسائى .

(المعنى) (أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمره) أى أحرم أولا بها ثم أدخل الحج عليها بلا تحلل بينهما فصار قارنا . أو المعنى أحرم بها وبالحج معا ، لما تقدم من أن الصحيح أنه كان قارنا وذكر أحدهما لا يبنى الآخر (وأهل أصحابه) أى أحرم بعضهم (بحج) فقط . وأحرم بعضهم بالعمره وبعضهم بهما . فاقصر فى الحديث على ما فعله بعضهم

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد ومسلم عن ابن عباس بلفظ : أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمره وأهل أصحابه بحج فلم يحلّ النبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق الهدى من أصحابه وحل بقيتهم (١) .

(٨٣) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَأَهْدَى وَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ . وَمِنْهُمْ

(١) انظر ص ١٧٢ ، ١٧٣ ج ١١ — الفتح الربانى (إدخال الحج على العمره) وص ٢٢٤ ج ٨ نووى مسلم (المحرم بعمره لا يتحلل بالطواف قبل السعى) .

مَنْ لَمْ يَهْدِ فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ شَيْءٌ حُرِّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئِ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ وَلْيَهْدِ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ. وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ ثُمَّ رَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ فَانْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ فِي شَيْءٍ حُرِّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ وَتَحْرِمَ هَدْيُهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حُرِّمَ مِنْهُ وَفَعَلَ النَّاسُ - مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ

((ش)) مناسبتة للترجمة (القران) في قوله: تمتع. فإن التمتع بلغة القرآن يشمل القران.

(السند) (عبد الملك بن شعيب بن الليث) بن سعد تقدم ص ١٢٨ ج ٣ منهل (حدثني أبي) هوشعيب ابن الليث. تقدم ص ١٦٩ منه (عن عقيل) بالتصغير بن خالد. تقدم ص ٢٢٨ ج ٢ منهل. والسند هكذا في كل نسخ المصنف. وصوابه: حدثني أبي عن جدى عن عقيل، كما في مسلم وغيره، لأن شعيب بن الليث لم يرو عن عقيل. و (ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى.

((المعنى)) (تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة) أى أنه صلى الله عليه وسلم انتفع بإدخال العمرة على الحج بأن أحرم بالحج أولاً ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً. فالمراد بالتمتع التمتع اللغوي. وهو الانتفاع بإدراج عمل العمرة في أعمال الحج. ولا بد من هذا التأويل جمعاً بين الأحاديث، كيف وقد ثبت عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مفرداً. وأما قوله (وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل بالعمرة ثم أهل بالحج) فهو محمول على التلبية أى أنه صلى الله عليه وسلم بدأ في التلبية بالعمرة حين أدخلها على الحج فقال: لبيك بعمرة وحج «وما تقدم» من إنكار ابن عمر على أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً، محمول، على نفي القرآن ابتداءً. وليس المراد هنا أنه أحرم أولاً بعمرة ثم أحرم بالحج، لأنه نفى إلى مخالفة

الأحاديث الآخر . ويؤيد هذا التأويل قوله (وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج) فإنه معلوم أن أكثرهم أحرم بالحج أولا ثم فسخته إلى العمرة آخرا وصاروا متمتعين . فقوله : وتمتع الناس . أى تمتع من لم يكن ساق الهدى منهم آخرا . فلا ينافى أن منهم من أحرم بالحج . ومنهم من أحرم بالعمرة وحدها . ومنهم من قرن كما تقدم . وما قيل ، من أن المراد بقوله : تمتع . أى أمر بالتمتع بأن يحرموا بالعمرة في أشهر الحج وبعد إتمام أعمالها يتحللون ثم يحرمون بالحج كما يقال : رجم الأمير الزانى . أى أمر برجه ، فبعيد ، لأن الرجم وظيفة الإمام ويتولاه نائبه بأمره بخلاف أنواع الإحرام من أفراد وقران وتمتع ، فإنها وظيفة كل واحد يتولاها بنفسه ، لا فرق بين أمير وغيره (فلما قدم مكة) أى قارب دخولها . فقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم (قال للناس) ذلك بسرف (من كان منكم أهدي) أى قدّم الهدى سواء كان قارنا أم معتمرا (فإنه لا يحل له شئ حرم) أى منع (منه) للإحرام (حتى يقضى) أى يؤدي (حجه) بإتمام أعماله (ومن لم يكن منكم أهدي) أى قدّم هديا (فليطف بالبيت) للعمرة (و) لیسع (بالصفاء والمروة وليقصّر) شعر رأسه (وليحلل) أمر بمعنى الخبر أى يصير بالتقصير حللا من العمرة فله فعل ما كان محظورا عليه في الإحرام من الطيب واللباس وإتيان الحلائل والعصيد وغير ذلك . وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتقصير دون الحلق مع أنه أفضل ، لبقى للتمتع شعر يحلقه في الحج . فإن الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة . وقيل : إن قوله : وليحلل . أمر باق على حاله . وهو أمر بإباحة (ثم ليهلّ بالحج) أى يحرم به وقت خروجه إلى منى يوم الثامن من شهر ذى الحجة . وليس المراد أنه يحرم بالحج عقب تحلله من العمرة . ولذا أتى بـم المقيدة للتراخي (وليهد) أى ينحر هدى التمتع وهو شاة تذبح بعد الإحرام بالحج . والأفضل أن يكون في يوم النحر عند مالك والشافعى . وقال الحنفيون : لا يجزى ذبحه قبل رمى جمره العقبة يوم النحر وهو دم واجب شكرا لنعمة التمتع . ولوجوبه شروط خمسة (أ) أن يحرم بالعمرة ويؤديها أو أكثر طوافها في أشهر الحج (ب) أن يتحلل من العمرة قبل الإحرام بالحج . فإن أدخل الحج على العمرة قبل التحلل منها صار قارنا ولا يلزمه دم التمتع (ج) ألا يرجع إلى بلده بعد الفراغ من العمرة وقبل الحج ، وإلا بطل تمتعه عند الحنفيين . وإن رجع إلى غير بلده لم يبطل تمتعه عند أبي حنيفة . ويبطل عند صاحبيه . وقال مالك : إن رجع إلى بلده أو أبعد منه بطل تمتعه وإلا فلا (وقال) الشافعى : إن رجع إلى الميقات بطل تمتعه (وقالت) الحنبلية : شرط التمتع ألا يسافر سفرا تقصر في مثله الصلاة . فإن فعل بطل تمتعه (وقال) الحسن البصرى : لا يبطل تمتعه بالرجوع إلى بلده أو غيرها . واختاره ابن المنذر ، لعموم قوله تعالى : **وَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** ، (د) أن يكون آفاقيا لا من حاضرى المسجد الحرام . وحاضروه عند الحنفيين

من هم حاضرو المسجد الحرام عند الأئمة . متى وأين يصوم المتمتع إذا عجز عن الهدى ؟ ٩٣

هم أهل المواقيت فمن دونهم إلى مكة . وهو قول الشافعي في القديم (وقال) مالك : هم أهل مكة . وقال الشافعي في الجديد وأحمد : هم أهل الحرم ومن بينهم وبين مكة دون مسافة القصر . (هـ) ألا يعود إلى ميقات بلده ليحرم منه بالحج . فمن فقد شرطاً من هذه الشروط لم يكن متمتعاً فلا يلزمه دم (فمن لم يجد هدياً) أى من عجز عنه بأن لم يجده أو لم يقدر على ثمنه فاضلاً عن حاجته أو امتنع صاحبه من بيعه أصلاً أو إلا بأزيد من ثمن مثله (فليصم ثلاثة أيام في الحج) أى في أشهره قبل يوم النحر . والأفضل عند الحنفيين وأحمد أن يصومها متوالية بعد الإحرام بالحج وأن يكون آخرها يوم عرفة ، لأن الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخيرها إلى آخر وقته رجاء أن يقدر على الهدى . ويصح صومها بعد الإحرام بالعمرة وقبل طوافها ولو في شوال وقبل الإحرام بالحج ، اكتفاء بتحقيق سبب الصيام وهو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج (وقالت) الشافعية : يجب صوم هذه الثلاثة الأيام قبل يوم النحر والأفضل ألا يصومها حتى يحرم بالحج بعد الفراغ من العمرة وأن يكون صومها قبل يوم عرفة . فإن صامها بعد فراغه من العمرة وقبل الإحرام بالحج أجزاء على الصحيح عندهم . وهو رواية عن أحمد . ولا يجوز عند المالكية صيامها قبل الإحرام بالحج ، لأنه وقت وجوبها فلا يجوز صيامها قبله . وهو قول للشافعي . وإن صامها بعد الإحرام بالعمرة وقبل فراغه منها لم يجزه عند المالكية وعلى الصحيح عند الشافعية . فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم ولا يجزى الصوم عند الحنفيين لفوات وقته . ولو عجز عن الهدى تحلل ولزمه دمان : دم للتمتع ودم للتحلل قبل الهدى . وهو قول عمر وابن عباس وإبراهيم النخعي (وقال) مالك : إن لم يصمها قبل يوم النحر صام أيام التشريق الثلاثة . وبه قال الأوزاعي وإسحاق وأحمد والشافعي في القديم ، لقول ابن عمر وعائشة : لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى . أخرجه البخاري (١) [٧٥] (وقال) ابن عمر : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق . أخرجه الدارقطني . وفيه يحيى بن سلام ليس بالقوى (٢) [٧٦] وإن لم يصم الثلاثة الأيام حتى مضت أيام التشريق . فقال مالك : إن وجد هدياً فهو أحب وإلا صام . وقال بعض الشافعية : يلزمه قضاؤها . وقال أحمد : يلزمه صيامها وعليه دم ، لأنه آخر الواجب في الحج عن وقته ولو كان ذلك بعذر في المشهور عنه . وقيل إنما يلزمه الدم إذا أخر الصيام بغير عذر (و) يصوم (سبعة) إذا رجع إلى أهله (أى إلى وطنه أو إلى منى أو فرغ من الحج . وبالأول قالت الشافعية . وهو الأفضل عند الحنبلية وروى عن مالك . والمختار عنده صومها إذا رجع إلى منى وهو قول للشافعي) وقال ، الحنفيون : يصومها إذا فرغ من أعمال الحج حيث شاء . فالمراد بالرجوع الفراغ من أعمال الحج مجازاً ، لأن الفراغ سبب الرجوع . ويشترط لصحة صومها تبييت النية وتقديم الثلاثة وأن يصوم

(١) انظر ص ١٧٣ ، ١٧٤ ج ٤ فتح الباري (صيام أيام التشريق) . (٢) انظر ص ٢٤٠ — الدارقطني .

السبعة بعد أيام التشريق ، ويجوز صيامها بعد الفراغ من أعمال الحج بمكة أو غيرها . والأفضل صومها بعد الرجوع إلى وطنه مراعاة لخلاف الشافعي ولأنه الظاهر من الحديث والآية . والعبرة في العجز عن الهدى والقدرة عليه لأيام النحر . فلو قدر على الهدى فيها بعد الصوم بطل ولزمه الهدى . ولو قدر عليه بعدها قبل صوم السبعة صامها ولا يلزمه الهدى . وإن لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى رجع إلى وطنه تعين الدم عند الحنفيين ولا يحجزه الصوم كما لو لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر ، وقالت ، المالكية : يلزمه صوم عشرة أيام يستحب متابعتها . وهل يشترط التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا أراد صومها ؟ خلاف : قيل يشترط . والصحيح عند الشافعية أنه يجب التفريق بقدر التفريق الواقع في الأداء وهو أربعة أيام ومسافة الطريق بين مكة ووطنه (١) ، وقالت ، الحنبلية : لا يجب التتابع في صيام المتمتع لا في الثلاثة ولا في السبعة ، لأن الأمر ورد بها مطلقا (وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، طواف القدوم (حين قدم مكة فاستلم الركن) أى الحجر الأسود (أول شيء) أى قبل شروعه في الطواف (ثم خب) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء أى أسرع (ثلاثة أطواف) أى أشواط (من السبع ومشى) على هيئته بسكينة ووقار (أربعة أطواف ثم ركع حين قضى) أى أدى (طوافه بالبيت عند المقام ركعتين) للطواف (ثم سلم) وهما واجبتان عند الحنفيين . وهو قول لمالك والشافعي للأمر بهما في قوله تعالى : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » (٢) ولمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما . وقال أحمد : صلاة الطواف سنة . وهو الأصح عند الشافعية . حملوا الأمر في الآية على الاستحباب . ويسن أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة : قل يا أيها الكافرون . وفي الثانية : قل هو الله أحد . والمراد بالمقام مقام سيدنا إبراهيم . وهو حجر كان يقوم عليه وقت بناء الكعبة . ففي حديث ابن عباس في قصة إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام : ثم قال « يعنى إبراهيم ، إسماعيل إن الله أمرنى أن أبني هاهنا بيتا وأشار إلى أكمة مرتفعة على ما حولها . فعند ذلك رفعوا القواعد من البيت فجعل إسماعيل يأتى بالحجارة وإبراهيم يبني حتى إذا ارتفع البناء جاء بهذا الحجر فوضعه له فقام عليه وهو يبني (الحديث) أخرجه البخارى (٣) [٧٧] .

هذا . والمقام على حدود المطاف شرق الكعبة . عليه الآن قبة مقامه على أربعة أعمدة محاطة بمقصورة نحاسية مربعة (فانصرف فأتى الصفا) ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم توجه إلى الصفا عقب ركعتي الطواف قبل أن يستلم الحجر وأنه لم يستلمه حال الطواف ، لكن حديث جابر في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم فيه « ثم رجع إلى البيت فاستلم الركن ثم خرج من الباب إلى الصفا »

(١) البقرة : آية ١٢ .

(٢) انظر ص ٢١١ ج ٨ شرح مسلم .

(٣) انظر ص ٢٥٥ ج ٦ فتح الباري (قول الله : واتخذ الله إبراهيم خليلا — أحاديث الأنبياء) وأول الحديث : أول

ما اتخذ النساء المنطق من قبل أم إسماعيل ص ٢٥١ منه (والمنطق) بكسر فسكون ففتح . ما يشده الوسط .

ويأتى فى حديث ابن عمر آخره باب استلام الأركان ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر فى كل طوفة (فطاف) أى سعى (بالصفا والمروة سبعة أطواف) أى أشواط رمل فيها بين الميلين الأخضرين (ثم لم يحلل من شيء حرم منه) أى بقى على إحرامه لم يحل له شيء من محظورات الإحرام (حتى قضى حجه) أى أدى أكثر أعمال حجه من الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ورى جمره العقبة يوم النحر وحلقه رأسه . فإنه إن أدى ما ذكر يحل له محظورات الإحرام إلا النساء (ونحر هديه يوم النحر وأفاض) أى نزل إلى مكة (فطاف بالبيت) طواف الإفاضة (ثم حل من كل شيء حرم منه) أى مُنِع منه المحرم . ومنه إتيان الحلائل (وفعل الناس مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى وساق الهدى من الناس) أى فعل من ساق الهدى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مثل فعله . فقوله : من أهدى النخ بدل وعطف بيان للناس من قوله ، وفعل الناس ، أما من لم يسق الهدى فقد تحلل بعمل عمرة كما تقدم

(الفقه) دل الحديث (١) على مشروعية سوق الهدى من الميقات لمن تيسر له ذلك (ب) وعلى أن من تمتع ولم يسق الهدى يتحلل بعد الطواف والسعي (ج) ودل قوله «وليسُقصّر» على أن التقصير أو الحلق من مناسك الحج . وبه قال الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة . وقيل : لأنه يستباح به محظور وليس بنسك وهو ضعيف (د) ودل قوله «وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قد مكة الخ» على مشروعية طواف القدوم واستحباب الرَّمْل فى ثلاثة أشواط منه . وعلى طلب ركعتي الطواف وكونهما عند مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام . وعلى مشروعية السعي بين الصفا والمروة وطواف الإفاضة يوم النحر . وعلى أنه يحل به للمحرم كل شيء من محظورات الإحرام (هـ) «وقوله» ثم لم يحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه . «يرد» على من قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعا بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء . وهو الإحرام بالعمرة فى أشهر الحج والإحلال منها وإردافها بأعمال الحج (قال) البدر العيني : وفى شرح الموطأ لأبى الحسن الإشبيل : ولا يصح عندي أن يكون صلى الله عليه وسلم متمتعا إلا تمتع قرآن ، لأنه لا خلاف فى أنه لم يحل من عمرته حين أمر من لم يسق الهدى من أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة^(١) وقال، البيهقي : وقد روينا عن ابن عمر وعائشة رضى الله عنهما فى أفراد النبي صلى الله عليه وسلم ما يعارض هذا . وحيث لم يتحلل من إحرامه حتى فرغ من حجه فى هذه الرواية أيضاً ، ففيه دلالة على أنه لم يكن متمتعا (٢) .

﴿والحديث﴾ أخرجه أيضا الشيخان والنسائي والبيهقي (٣) .

(١) انظر ص ٣٢ ج ١٠ عمدة القارى (من ساق البدن مع) (٢) انظر ص ١٨ ج ٥ يهقي (من اختار التمتع) .

(٣) انظر ص ٣٥٠ ج ٣ فتح البارى (من ساق البدن مع) وص ٢٠٨ ج ٨ نووى مسلم (وجوب الدم على المتمتع) وص ١٥

ج ٢ تحفه (التمتع) وص ١٧ ، ١٨ ج ٥ يهقي (من اختار التمتع) .

(٨٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ قَدْ حَلُّوا وَلَمْ تَحُلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَدْيِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ الْهَدْيَ

(ش) مناسبة للترجمة (القران) في قول حفصة « ولم تحل أنت من عمرتك » أي العمرة المضمومة للحج . وهذا هو القران . و (القعنبي) عبد الله بن مسلبة . و (مالك) ابن أنس الإمام (المعنى) (قد حلوا) هو هكذا في مسلم وابن ماجه . وفي رواية البخاري والنسائي « حلوا بعمرة » أي تحللوا بجعل الحج عمرة (ولم تحل) بكسر اللام الأولى بالفك وهو هنا جائز أي لم تحل (أنت من عمرتك) أي العمرة المضمومة إلى الحج ، لما ثبت أن الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا . وقد تأوله من يقول إنه صلى الله عليه وسلم كان مفردا تأويلات ضعيفة (منها) أن حفصة أرادت بالعمرة الحج لتقاربهما في المعنى اللغوي وهو القصد وإن كان كل منهما يراد به نوع مخصوص من القصد والنسك . أو أنها لما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر الناس بسرف بفسخ الحج إلى العمرة ظنت أنه صلى الله عليه وسلم فسخ حجه أيضا . أو أنها اعتقدت أنه كان محرما أولا بعمرة . وقيل إن من في قولها « من عمرتك » بمعنى الباء أي ولم تحل من حجك بجعله عمرة ، على حد « يحفظونه من أمر الله » أي بأمره . قال النووي : وكل هذا ضعيف والصحيح ما سبق (١) . هذا وما زعمه ، بعضهم من أنه لم يذكر أحد في حديث نافع لفظ : من عمرتك إلا مالك « مردود » بأن عبيد الله بن عمر وأيوب بن أبي تيمة ذكراه أيضا وهما ومالك من حفاظ أصحاب نافع (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (إني لبدت رأسي) من التليد وهو جمع شعر الرأس بنحو صمغ منعنا لتنفه وكثرة القمل بقلة الدهن وطول مدة الإحرام « ولو قيل » ما دخل التليد في الإحلال وعدمه « يقال » الغرض بيان أنه صلى الله عليه وسلم مستعد من أول الأمر لأن يبقى محرما حتى يبلغ الهدى محله (وقلدت هديي) من التقليد وهو تعليق شيء من جلد ونحوه في عنق الهدى ليعلم أنه هدى كما تقدم (فلا أحل حتى أنحر الهدى) يوم النحر . وفي رواية لمسلم : فلا أحل حتى أحل من الحج .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع لقول حفصة : ولم تحل أنت من عمرتك . قال الخطابي : هذا يبين لك أنه قد كانت هناك عمرة

ولكنه قد أدخل عليها حجة وصار بذلك قارناً . ولم يختلف الناس في أن إدخال الحج على العمرة جائز ما لم يفتح الطواف للعمرة . واختلفوا في إدخال العمرة على الحج . فقال مالك والشافعي : لا يجوز . وقال أصحاب الرأي : يجوز ويصير قارناً (١) .

(ب) وعلى أن من ساق الهدى لا يتحلل من العمرة حتى يفرغ من حجه وينحر الهدى يوم النحر . وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد . (ج) وعلى استحباب تليد شعر الرأس وتقليد الهدى

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك والشافعي والبيهقي وباقي السنة إلا الترمذي (٢) .

٢٦ — بَابُ الرَّجُلِ يَهْلُ بِالْحَجِّ ثُمَّ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً

أى يحرم بالحج ثم يحوله عمرة . وفى بعض النسخ إسقاط هذه الترجمة .

(٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا هَنَادٌ يَعْنِي ابْنَ السَّرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ سَلِيمِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ كَانَ يَقُولُ فِيمَنْ حَجَّ ثُمَّ فَسَخَهَا بِعُمْرَةٍ : لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلرَّكْبِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

﴿ش﴾ هذا أثر (السند) (ابن أبي زائدة) يحيى بن زكريا . و (عبد الرحمن بن الأسود) ابن يزيد . تقدم ص ٦٠ ج ٣ منهل . و (سليم بن الأسود) بن حنظلة المحاربي الكوفي أبو الشعثاء . روى عن عمر وحذيفة وابن مسعود وسليمان الفارسي وأبي ذر وغيرهم . وعنه ابنه أشعث وإبراهيم النخعي وإبراهيم بن مهاجر وعبد الرحمن بن الأسود وجامع بن شداد وغيرهم . وثقه أحمد والنسائي وابن معين والعجلي وابن خراش . وقال أبو حاتم : لا يسأل عن مثله . وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة . قيل توفى سنة اثنتين وثمانين . روى له الجماعة . و (أبو ذر) جندب بن جنادة الغفاري . تقدم ص ١٧٥ ج ٣ منهل

(المعنى) (فيمن حج ثم فسخها بعمرة) أى فسخ حجته بعمل عمرة . وتأنيث الضمير

(١) انظر ص ١٦٩ ج ٢ معالم السنن .

(٢) انظر ص ٣١٢ ج ١ بدائع المن (فسخ الحج إلى العمرة) وص ١٢ ج ٥ يهتقى (من اختار القرآن) وص ٢٧٤ ج ٣ فتح الباري (التمتع والقران) وص ٢١٢ ج ٨ نووى مسلم (الفارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الفرد) وص ٢١ ج ٢ يجتبي (تقليد الهدى) وص ١٢٧ ج ٢ — ابن ماجه (من لبّد رأسه) .
(م ١٣ — ج ١ — فتح الملك المعبود)

في «فسخها» باعتبار الحجة أو باعتبار العبادة (لم يكن ذلك) أى لم يكن فسخ الحج للعمرة (إلا للركب) أى للجماعة (الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حجة الوداع فلا يبعدها إلى غيرهم . والركب بفتح فسكون اسم جمع كنفر ورهط . والراكب في الأصل خاص براكب الإبل ثم توسع فيه فأطلق على كل راكب دابة .

(الفقه) استدلل الجمهور بالآثر على أن فسخ الحج إلى العمرة خاص بمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . وقال، أحمد وجماعة من الظاهرية : إنه جائز لكل واحد . وسيأتى تمامه في الحديث الآتى إن شاء الله (قال) النووي : ليس مراد أبى ذر بإبطال التمتع مطلقاً بل مراد بفسخ الحج إلى العمرة . وحكمته إبطال ما كانت عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج (١) .

(والآثر) أخرجه أيضاً البيهقي من طريق المصنف . وأخرجه مسلم وابن ماجه من طريق إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبى ذر قال . كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . وأخرجه النسائي عن أبى ذر قال في متعة الحج : ليست لكم ولستم منها في شيء إنما كانت رخصة لنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (٢) .

(٨٥) (ص) حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنِي رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَخُ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةً أَوْ لِمَنْ بَعْدَنَا؟ قَالَ : بَلْ لَكُمْ خَاصَّةً .

(ش) (السند) (الثقيل) عبد الله بن محمد . و (الحارث بن بلال بن الحارث) المزني . روى عن أبيه . وعنه ربيعة بن أبي عبد الرحمن . قال في التقريب : مقبول من الثالثة ووثقه الحافظ ابن حجر . وقال أحمد : إسناده ليس بالمعروف . وقال المنذرى : يشبه المجهول . روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه هذا الحديث فقط . و (أبو) بلال بن الحارث أبو عبد الرحمن المزني . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب وابن مسعود . وعنه ابنه الحارث وعلقمة بن وقاص وعمر بن عوف والمغيرة بن عبد الله . ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين . توفي سنة ٦٠ هـ وله ثمانون سنة . روى له الأربعة .

(١) انظر ص ٢٠٣ ج ٨ شرح مسلم (٢) انظر ص ٢٢ ج ٥ يهقي (من كره القرآن والتمتع) وص ٢٠٣ ج ٨ نووى مسلم (جواز التمتع) وص ١٢٠ ج ٢ - ابن ماجه (من قال كان فسخ الحج لهم خاصة) وص ٢٣ ج ٢ مجتبى (إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدى) .

﴿المعنى﴾ (فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا؟) أى أفسخه إلى العمرة خاص بنا أم عام .
وفي رواية النسائي : أفسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال : بل لنا خاصة . وفي رواية ابن
ماجه : أرأيت فسخ الحج في العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟

﴿الفقه﴾ دل الحديث على أن جواز فسخ الحج إلى العمرة كان خاصاً بمن كان مع النبي
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فلا يجوز لغيرهم . وهو مذهب العلماء ومنهم الحنفيون ومالك
والشافعي . وإنما أمروا به في تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة
في أشهر الحج . قال الخطابي : إنما وقع الفسخ إلى العمرة ، لأنهم كانوا يحرمون العمرة في أشهر
الحج ففسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج عليهم وأمرهم بالعمرة في زمان الحج ليزولوا
عن سنة الجاهلية وليتمسكوا بما سن لهم في الإسلام . وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس
لمن بعدهم ممن أحرم بالحج أن يفسخه . وقد اتفق أهل العلم على أنه إذا فسد حجه مضى فيه مع
الفساد (١) (وقال) أحمد ومجاهد والحسن وجماعة من الظاهرية : يجوز لكل أحد فسخ الحج
إلى العمرة وليس خاصاً بجماعة دون أخرى ، لحديث طاوس عن سراقه بن مالك أنه قال :
يا رسول الله أرأيت عمرتنا هذه لعامنا أم لأبد ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي لأبد .
أخرجه النسائي (٢) [٧٨] . وفي رواية له عن عطاء قال : قال سراقه : تمتع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وتمتعنا معه . فقلنا : ألنا خاصة أم لأبد ؟ قال : بل لأبد (٣) [٧٩] وتقدم حديث عطاء
ابن أبي رباح عن جابر وفيه : ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحلّ وقال : لولا هدي
لحللت . ثم قام سراقه بن مالك فقال : يا رسول الله أرأيت تمتعنا هذه ألعامنا هذا أم للأبد ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بل هي للأبد (٤) .

(وأجاب) هؤلاء (١) عن أثر أبي ذر بأنه ضعيف ، لأن في سنده محمد بن إسحاق وهو
مدلس وقد عنعن . وقد اتفقوا على أن المدلس إذا عنعن لا يحتج به . وعلى فرض صحته فهو
موقوف على أبي ذر وللرأى فيه مجال فلا يكون حجة على أحد على فرض أنه لم يعارضه غيره
فكيف إذا عارضه — أولاً — صريح السنة في حديث جابر الآتي في باب صفة حجة النبي صلى الله
عليه وسلم ، أنه قال : إني لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة . فمن كان
منكم ليس معه هدى فليحلل وليجعلها عمرة . فحلّ الناس كلهم وقصروا إلا النبي صلى الله عليه
وسلم ومن كان معه هدى . فقام سراقه بن جعشم فقال : يا رسول الله ألعامنا هذا أم للأبد ؟
فنبّك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه في الأخرى . ثم قال : دخلت العمرة في الحج هكذا

(١) انظر ص ١٧٠ ج ٢ معالم السنن . (٢) انظر ص ٢٢ ج ٢ مجتبى (إباحة فسخ الحج بعمرة . . .) .

(٤) تقدم بالمصنف رقم ٦٧ ص ٦٠ (الافراد) .

مرتين : لا بل لأبد أبداً . لا بل لأبد أبداً — ثانياً — يعارضه قول ابن عباس : لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل . أخرجه مسلم (١) [٨٠] . (ب) وعن حديث بلال بن الحارث بأنه ضعيف . قال أحمد بن حنبل : حديث بلال بن الحارث عندي ليس يثبت ولا أقول به ولا يُعرف هذا الرجل . يعني الحارث بن بلال ، وقال : رأيت لو عُرف الحارث بن بلال أين يقع من أحد عشر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرون الفسخ . وقال في رواية أبي داود : ليس يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة . وهذا أبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر وشطر من خلافة عمر (٢) . (وقال) ابن القيم : نشهد بالله أن حديث الحارث ابن بلال لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه . ثم كيف يكرن هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس رضي الله عنه يفتي بخلافه وينظر عليه طول عمره بمشهد من الخاص والعام وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون ولا يقول له رجل واحد منهم : هذا كان مختصاً بنا ليس لغيرنا (٣) .

(وهذا) الخلاف إنما هو في فسخ الحج إلى العمرة . وأما الإحرام بالعمرة في أشهر الحج فجاز اتفاقاً وجملة القول : أن العلماء اتفقوا على جواز كل من الأفراد والقران والتمتع . واختلفوا في الأفضل منها . (فقال) المالكية وأكثر الشافعية وجماعة من الصحابة والتابعين : الأفراد أفضل ، لما تقدم في بابه من الأدلة . وقال ، ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة وجابر بن زيد والحسن البصري والبخمي من المالكية وبعض الشافعية : التمتع أفضل . وهو المشهور عن أحمد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم تمنى أن يكون تمتع وأمر به أصحابه . وعن أحمد أن من ساق الهدى فالقران له أفضل ، ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم . ومن لم يسقه فالتمتع له أفضل ليوافق ما تمناه النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ، الحنفيون وإسحاق والثوري : القران أفضل من الأفراد والتمتع . لما تقدم من الأدلة الكثيرة الدالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً (وأجابوا) عن الأحاديث الدالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً بأن أحاديث القران مشتملة على زيادة من ثقة وزيادة الثقة مقبولة . وهي أيضاً لا تحتمل التأويل بخلاف الروايات الدالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً أو متمتعاً . وأيضاً فإن الذين رويوا أنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً ، اختلف عليهم ولم يختلف على من روى القران . والأخذ بقول من لم يختلف عليه أولى (وأجابوا) عما استدل به أحد ومن معه على أفضلية التمتع بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر من لم يكن معه هدى بالتحلل لإبطال ما كان عليه الجاهلية من

(١) انظر ص ٢٣٠ ج ٨ نوى مسلم (ماهذه المقتضا) (٢) انظر ص ٦٣ ج ٥ متفق الأخبار . (٣) انظر

ص ٢٠٥ ج ١ زاد للماد (فسخ الحج بالعمرة) .

تحريم العمرة في أشهر الحج وأنهم كانوا يعدّونها من أجّر الفجور . وأنه صلى الله عليه وسلم إنما قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة » تطيبها لقلوب أصحابه . أفاده النووي (١) . فالراجح القول بأفضلية القرآن لقوة أدلته . هذا .

وقد اتفق العلماء على أن المفرد لا يلزمه دم وعلى أن المتمتع يلزمه دم . وكذلك القارن عند الجمهور خلافا لداود الظاهري وطاوس . والظاهر مذهب الجمهور .

(تتمة) قال الخطابي : اختلفوا فيمن أهل بحجتين . فقال الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه : لا يلزمه إلا حجة واحدة . ومن حجتهم في ذلك أن المضىّ فيهما لا يلزم ولو فعله لم يصح بالإجماع . وقال أصحاب الرأي : يرفض إحداهما إلى قابل ويمضى في الأخرى وعليه دم . قلت لو لزمناه لم يكن له رفض إحداهما إلى قابل لأنه يكون في معنى الفسخ . وقد أخبر صلى الله عليه وسلم أن فسخ الحج كان لهم خاصا دون من بعدهم . وقال ، سفيان : يلزمه حجة وعمرة من عامه ويهريق دما ويحج من قابل . وحكى عن مالك أنه قال : يصير قارنا وعليه دم . ولا يلزمه على مذهب الشافعي شيء من عمرة ولا دم ولا قضاء من قابل (٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والنسائي وابن ماجه والدارمي بسند رجاله ثقات (٣) « وقول أحمد » : حديث بلال بن الحارث عندي لا يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحارث بن بلال (٤) « يبعده » ما تقدم أن الحافظ ابن حجر وثق الحارث .

باب الرجل يحج عن غيره ﷺ ٢٧ —

أى أيجوز أم لا ؟

(٨٦) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفِيهِ . فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ . فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ

(١) انظر ص ١٦٥ ج ٧ شرح المذهب . (٢) انظر ص ١٧٠ ج ٢ معالم السنن . (٣) انظر ص ٤٦٩ ج ٣ مسند أحمد . وص ١٠٤ ج ١٢ - الفتح الرباني . وص ٢٣ ج ٢ مجتبى (لإباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يبق الهدي) وص ١٢٠ ج ٢ - ابن ماجه (فسخ الحج كان لهم خاصة) وص ٥٠ ج ٢ دارمي (فسخ الحج) (٤) قدم ص ١٠٠ من عبارة منتقى الأخبار .

الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: نعم. وذلك في حجة الوداع.

(ش) (السند) هكذا رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة عن مالك. ومسلم عن يحيى ابن يحيى عن مالك^(١) ومداره على ابن شهاب وقد اختلف عليه في إسناده: فرواه عنه مالك كما ترى. وظاهره أنه من حديث ابن عباس. ورواه الأوزاعي عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن أخيه الفضل أنه كان ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة النحر فأتته امرأة من خثعم فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يركب أفأحج عنه؟ قال: نعم فإنه لو كان على أهلك دين قضيته. أخرجه ابن ماجه^(٢) [٨١] ورواه ابن جريج عن ابن شهاب. حدثنا سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لحجبي عنه. أخرجه مسلم [٨٢]، وأخرج نحوه البخاري والبيهقي والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. وروى عن ابن عباس أيضاً عن سنان بن عبد الله الجهني عن عمته عن النبي صلى الله عليه وسلم. وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وسألت محمداً «يعني البخاري» عن هذه الروايات فقال: أصح شيء في هذا ما روى ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال محمد: ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم. ثم روى هذا فأرسله ولم يذكر الذي سمعه منه^(٣). وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ. وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة. وقد دل غير شاهد على أن ابن عباس لم يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة وإنما سمع ذلك من الفضل (قال ابن عباس: إن أسامة كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى المزدلفة ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى قال: فكلاهما قال: لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمرة العقبة. أخرجه البخاري^(٤) [٨٣].

(المعنى) (كان الفضل رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي كان ركباً خلفه

(١) انظر ص ٤٨ ج ٤ فتح الباري (حج المرأة عن الرجل) وص ٩٧ ج ٩ نووى مسلم (الحج من العاجز لزمانة).
(٢) انظر ص ١١١ ج ٢ - ابن ماجه (الحج من الحي إذا لم يستطع). (٣) انظر ص ٩٨ ج ٩ نووى مسلم. وص ٤٧ ج ٤ فتح الباري (الحج ممن لا يستطيع الثبوت على الراحلة) وص ٣٢٨ ج ٤ يهقي (المضنو في بدنه لا يثبت على مركب) وص ١١٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (الحج من الشيخ الكبير واليت). (٤) انظر ص ٣٤٦ ج ٣ فتح الباري (التلبية والتكبير غداة النحر).

على الراحلة (فجاءته امرأة من خثعم) بفتح الخاء وسكون المثناة وفتح العين المهملة غير منهرف للعلية ووزن الفعل أو التأنيث لأنه اسم قبيلة باليمن (فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه) وفي رواية للبخاري عن ابن عباس قال : أردف النبي صلى الله عليه وسلم الفضل يوم النجر خلفه على عجز راحلته . وكان الفضل رجلاً وضيقاً فوقب النبي صلى الله عليه وسلم للناس بقتيهم وأقبلت امرأة من خثعم وضيفة تستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنهما فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر إليها فأخلف يده فأخذ بذقن الفضل فعدل وجهه عن النظر إليها (الحديث)^(١) [٨٤] (فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف وجه الفضل إلى الشق الآخر) أى ليكشف عن النظر إليها . وإنما لم يأمرها بصرف النظر عنه لأن صرف وجه أحدهما يفنى عن الآخر (فقالت يا رسول الله إن فريضة الحج أدركت أبى شيخاً كبيراً) هذا ظاهر في أن السائل امرأة وأن المسئول عنه أب . وعليه أكثر طرق حديث الفضل وابن عباس وعلى رضى الله عنهم . وقد ورد أن رجلاً سأل عن أمه . (روى) سليمان بن يسار عن الفضل بن عباس أنه كان رديف النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل . فقال : يا رسول الله إن أُمى عجوز كبيرة وإن حملتها لم تستمسك وإن ربطتها خشيت أن أقتلها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيه ؟ قال : نعم . قال : فحج عن أمك . أخرجه النسائي^(٢) . [٨٥] وورد أن رجلاً سأل عن أبيه . روى ابن عباس أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : إن أبى أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يثبت على راحلته فإن شددته خشيت أن يموت أفأحج عنه ؟ (الحديث) أخرجه النسائي^(٣) . [٨٦] وورد أن امرأة سألت عن أمها (قال) بريدة : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أُمى ماتت ولم تحج أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجي عنها . أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح^(٤) . [٨٧] ولا منافاة بين هذه الروايات بل يجمع بينها بتعدد السؤال (أفأحج عنه) أى فهل يجوز أن أحج عنه أو فهل يحصل لى وله الثواب والأجر بحجى عنه ؟ ويؤيد الأول ما روى على رضى الله عنه أن امرأة من خثعم شابة قالت : يا رسول الله : إن أبى شيخ كبير أدركته فريضة الله على عباده في الحج لا يستطيع أداءها فيجزي عني أن أؤديها عنه ؟ قال : نعم . أخرجه البيهقي^(٥) [٨٨] .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة ، وعلى جواز الإرداف خلف السادة والرؤساء ، وعلى أن الركوب في الحج أفضل ، وعلى ما كان عليه النبي

(١) انظر ص ٨ ج ١ فتح المبرى (قول الله : يأها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم . . .) .
(٢) انظر ص ٥ ج ٢ مجتبى (حج الرجل عن المرأة) . (٣) انظر ص ٥ منه (تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين) .
(٤) انظر ص ١١٣ ج ٢ تحفة الأخوذى (الحج عن الشيخ الكبير والبت) . (٥) انظر ص ٣٢٩ ج ٤ يهقي .
(المنصو في بدنه لا يثبت على مركب) .

صلى الله عليه وسلم من التواضع . (ب) وعلى أنه يطلب من المرأة كشف وجهها في الإحرام . وعلى جواز سماع صوت الأجنبية عند الحاجة كالاستفتاء والمعاملة . وعلى تحريم النظر إلى المرأة الأجنبية ووجوب غض البصر . (ج) وفي نظر الفضل بن عباس إلى الختعية دليل على مغالبة الطبع البشري لابن آدم وضعفه لما رُكِّب فيه من الشهوة . (د) ودل على لزوم تغيير المنكر باليد لمن أمكنه ذلك . وعلى جواز حج المرأة عن الرجل . (هـ) وفيه الترغيب في بر الوالدين بالقيام بمصالحهما وقضاء الدين والحج عن العاجز . (و) ودل بظاهره على جواز حج المرأة بلا محرم إذا أمنت على نفسها وهو مذهب الجمهور . وتقدم تمام الكلام عليه في « باب في المرأة تحج بغير محرم » (١) . (ز) وعلى جواز الحج عن الغير إذا عجز عنه لمانع ميثوس من زواله . وبه قال الحنفيون والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وابن المنذر وابن حبيب من المالكية سواء أوجب عليه الحج حال الصحة أم حال العذر بأن قدر على الإجابة . وعن أبي حنيفة أنه لا تجزى النيابة في الحج لمن عجز عنه إلا إذا لزمه الحج حال الصحة فلم يؤده حتى عجز (وحاصل) مذهب الحنفيين أنه تجوز النيابة في نفله مطلقاً ولا تجوز في فرضه إلا بشرط العجز المستمر إلى الموت ويقع عن المحجوج عنه لما تقدم ، ويشترط النية عنه ويندب ذكره في التلبية بأن يقول النائب ليك عن فلان والأفضل أن يكون النائب حراً ذكراً عالماً بالمناسك قد حج عن نفسه ويكره إنابة العبد والمرأة ومن لم يحج عن نفسه . وليس للنائب أن يوكل غيره في الحج عن الأمر وإن مرض في الطريق إلا إن قيل له : اصنع ماشئت فله حينئذ أن يوكل غيره بالحج عن الأمر وإن كان المأمور صحيحاً (وقال) مالك والليث : لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام وأوصى بها لقوله تعالى : « وَنَحْنُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ بَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » قالوا الاستطاعة إنما تكون بالنفس . فمن لم يستطع بنفسه لا يلزمه الحج . وأيضاً فإن الحج عبادة لا تدخله النيابة مع القدرة فلا تدخله مع العجز كالصلاة ، لأن العبادة فرضت للابتلاء وهو لا يوجد في العبادة البدنية إلا ياتعب البدن فيها بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها بنقص المال وهو حاصل بالنفس وبالغير (وأجابوا) عن حديث الباب « أولاً ، بأنه معارض للآية والعمل بما في القرآن أرجح لتواتره (ورد) بأن الآية والحديث من قبيل العام والخاص فإن مفهوم الآية أن الحج غير واجب على غير المستطيع وهو عام خص منه المعذور بعذر لا ينقطع بحديث الباب . ولا معارضة بين عام وخاص . وأيضاً فإن الاستطاعة في الآية كما تكون بالنفس تكون بالغير . وقصرها على الاستطاعة بالنفس غير مسلم . فإن قول الختعية في حديث الباب : « إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً ، يفيد أن افتراض الحج لا يشترط له القدرة على السفر وقد أقرها النبي صلى الله عليه وسلم فهو يؤيد

أن الاستطاعة المعتبرة في افتراض الحج ليست بالبدن خاصة وإنما هي بالزاد والراحلة . وكذا الحديث الآتي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة . قال : « حججت عن نفسك ؟ » قال : لا . قال : « حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » وفي رواية . قال : « هذه عن نفسك ثم احجج عن شبرمة » (١) . (وثانياً) بأن هذه القصة مختصة بالخشعية . (فقد) روى ابن حزم عن محمد بن عبد الله بن كريمة عن إبراهيم بن محمد العدوي النجاري أن امرأة قالت : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لتحجني عنه وليس لأحد بعده . رواه عبد الملك بن حبيب في الواضحة بإسنادين مرسلين . ورواه محمد بن حبان الأنصاري (٢) . [٨٩] وردّ بأنه لا حجة فيه لضعف الإسنادين مع إرسالهما (٣) . وقد عارضه ما في حديث ابن عباس : أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت . أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجني عنها أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته ؟ اقضوا الله فإله أحق بالوفاء . أخرجه البخاري (٤) [٩٠] . هذا - وقياسهم الحج على الصلاة قياس في مقابلة النص فلا يعول عليه . وأيضاً فإن الحج عبادة مالية بدنية فلا يرجع إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة . ولذا قال المازري : من غلب حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة . ومن غلب حكم المال ألحقه بالصدقة وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجيزوا ذلك في الصلاة . ودعواهم حصر الابتلاء في الحج بالمباشرة مردودة بأنه يوجد في الأمر ببذله المال في الأجرة . أفاده الحافظ (٥) . وما تقدم تعلم أن الراجح القول بجواز النيابة في الحج عند الداعية . قال الخطابي : في هذا الحديث بيان جواز حج الإنسان عن غيره حياً وميتاً وأن لا يمس كالصلاة والصيام وسائر الأعمال البدنية التي لا تجرى فيها النيابة . وإلى هذا ذهب الشافعي . وكان مالك لا يرى ذلك وقال لا يجوز إن فعل . وهو الذي روى حديث ابن عباس . وكان يقول في الحج عن الميت - إن لم يوص به - إن تصدق عنه وأعتق عنه أحب إلى من أن يحج عنه . وكان إبراهيم النخعي وابن أبي ذئب يقولان : لا يحج أحد عن أحد . والحديث حجة عليهم . وفيه دليل على أن فرض الحج يلزم من استفاد مالا في حال كبره وزمانته إذ كان قادراً به على أن يأمر غيره فيحج عنه كما

(١) يأتي بالمصنف رقم ٨٨ ص ١٠٧ . (٢) انظر ص ٥٩ ج ٧ - المحلى (مسألة ٨١٥) . (٣) قال ابن حزم : ولا حجة في مرسل والأول فيه مجهولان لا يدري من هما ؟ وما : محمد بن عبد الله بن كريمة وإبراهيم بن محمد العدوي . والآخريان من طريق عبد الملك بن حبيب وكفي . وهذا خبر حرفة عبد الملك لأننا روينا من طريق سعيد بن منصور - بنده إلى محمد بن إبراهيم التيمي أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله أبي مات ولم يحج أفأحج عنه ؟ قال : نعم ولك مثل أجره . وتماه بص ٦٠ ج ٧ المحلى . (٤) انظر ص ٤٥ و ٤٦ ج ٤ فتح الباري (الحج والنذر عن الميت) (٥) انظر ص ٤٩ ج ٤ فتح الباري (الشرح - حج المرأة عن الرجل) .

لو قدر على ذلك بنفسه . وقد يتأول بعضهم قول الخثعمية : « إن فريضة الله أدركت أبي شيخاً ، أن معناه : أنه أسلم وهو شيخ كبير . وفيه دليل على أن حج المرأة عن الرجل جائز . وقد منع ذلك بعض أهل العلم وزعم أن المرأة تلبس في الإحرام ما لا يلبسه الرجل فلا يحج عنه إلا رجل مثله . وحكى عن مالك وأبي حنيفة أنهما قالاً : الزمن لا يلزمه فرض الحج إلا أن أبا حنيفة قال : إن لزمه الفرض في حال الصحة ثم زمن لم يسقط عنه بالزمان . وقال مالك يسقط (١) .

هنا - وقد اختلف من قال بالنيابة في الحج عن المعضوب فيما إذا عوفى وتمكن من أداء الحج بعد أن حج عنه النائب . فذهب أكثرهم إلى أنه يلزمه أن يحج عن نفسه ، لأنه تبين ببرئه أنه غير ميتوس منه . « وقال ، أحمد وإسحاق : لا تلزمه الإعادة لأنه يفضى إلى إيجاب حجتين . ورد ، بأن ما ذكر غير لازم إذ أحدهما تقع نفلاً قطعاً .

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك والشافعي والشيخان والنسائي . وأخرجه الدارمي بسنده إلى ابن عباس أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع والفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوى على الرحلة فهل يقضى أن أحج عنه ؟ قال : نعم (٢) .

(٨٧) (ص) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ وَمُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ بِمَعْنَاهُ قَالَا : ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عُمَرَ وَبْنِ أَوْسٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ - قَالَ حَفْصُ فِي حَدِيثِهِ : رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ - أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَلَا الظَّنَّ قَالَ : احْجُجْ عَنْ أَيْكَ وَاعْتَمِرْ .

(ش) (السند) (بمعناه) أى حدث مسلم بن إبراهيم بمعنى حديث حفص بن عمر لا بلفظه . و (شعبة) بن الحجاج . و (أبو رزين) - بفتح الراء وكسر الزاى - لقيط بن عامر ابن صبرة العقيلي بالتصغير (قال حفص في حديثه) أى قال حفص بن عمر أحد شيوخ المصنف

(١) انظر ص ١٧١ ج ٢ معالم السنن . (٢) انظر ص ١٩٩ ج ٢ زوائد الموطأ (الحج عن معناه) وص ٢٨٧ ج ١ بدائع المنن (جواز الحج من البيت وعن عجزه) وص ٤٨ ج ٤ فتح الباري (حج المرأة عن الرجل) وص ٩٧ ج ٩ نووى مسلم (الحج عن العاجز لزمانه ...) وص ٥ ج ٢ مجتبى (حج المرأة عن الرجل) وص ٤٠ ج ٢ دارى (الحج عن الهى) .

في روايته - مبيناً صفة أبي رزين - إنه رجل من بني عامر ولم يذكره مسلم بن إبراهيم .
 ﴿ المعنى ﴾ (ولا الظعن) بفتح الظاء المعجمة وسكون العين المهملة مصدر ظعن من بابي
 نفع ونصر . والاسم الظعن بفتحين ، أى لا يقوى على السير ولا على الركوب لكبر سنه .

﴿ الفقه ﴾ دل الحديث (١) على جواز النيابة في الحج والعمرة عن العاجز عن تأديتهما
 (ب) وبقوله : واعتمر . استدلل الشافعية والحنبلية على وجوب العمرة . قال البيهقي : قال مسلم
 ابن الحجاج : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا
 ولا أصح منه (١) . (وقال) الحنفيون ومالك : العمرة سنة (وأجابوا) عن الحديث بأن الحج والعمرة
 عن الغير ليسا بواجبين على الفاعل . فالظاهر حمل الأمر على الندب . وعليه فلا يدل الحديث على
 وجوب العمرة . وسيأتى تمام الكلام على هذا في بابها إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال : على
 شرطهما . وأخرجه باقى الأربعة وقال الترمذى : حديث حسن صحيح (٢) .

(٨٨) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الطَّالْقَانِيُّ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ - الْمُعْنَى
 وَاحِدٌ - قَالَ إِسْحَاقُ : تَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ عَنْ
 سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَيْتَكَ عَنْ
 شُبْرُمَةَ قَالَ : مَنْ شُبْرُمَةَ ؟ قَالَ : أَخٌ لِي أَوْ قَرِيبٌ لِي . قَالَ : حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؟ قَالَ :
 لَا . قَالَ : حَجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حَجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ .

﴿ ش ﴾ (السند) (ابن أبي عروبة) سعيد . و (قتادة) بن دعامة . و (عزرة) بفتح
 فسكون ابن عبد الرحمن الخزاعى تقدم ص ١٦٧ ج ٣ مهمل . و قول ، البيهقي : هو عزرة
 ابن يحيى « مردود » ، بأنه ليس فى أحد الكتب الستة عزرة بن يحيى . وقد ترجم المزي فى أطرافه
 لهذا الحديث . فقال : عزرة بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . وكذا ذكر
 البخارى فى تاريخه (٣) .

(١) انظر ص ٣٥٠ ج ٤ يهقى (وجوب العمرة) . (٢) انظر ص ٣٢٩ منه (المصنوع فى بدنه لا يثبت على مركبه)
 و ص ٤ ج ٢ مجتبى (العمرة عن الرجل الذى لا يستطيع) و ص ١١٠ ج ٢ - ابن ماجه (الحج عن الحى إذا لم يستطع)
 و ص ١١٣ ج ٢ تحفة الأخوذى . (٣) انظر ص ٣٢٦ ج ٤ الجوهر النقى .

(المعنى) (سمع رجلاً) قيل هو نَيْشَة ، بالتصغير ، ابن عبد الله (ليك عن شبرمة) بضم فسكون فضم . وهو هكذا عند أحمد وابن ماجه وأبي يعلى وغيرهم . وهو الصواب «وأما ما روى» طاوس عن ابن عباس قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يلبي عن نيشة فقال : يأياها الملبى عن نيشة هذه عن نيشة واحجج عن نفسك ، فقد ، أخرجه الدارقطني . وقال : تفرد به الحسن ابن عماره وهو متروك الحديث : والمحفوظ عن ابن عباس حديث شبرمة (١) [٩١] و (حججت عن نفسك ؟) بتقدير همزة الاستفهام . ففي رواية ابن ماجه : هل حججت قط ؟ قال : لا . قال : فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة . قال الخطابي : وقد روى في حديث شبرمة هذا أنه قال له : فاجعل هذه عن نفسك ثم احجج عن شبرمة . هكذا قال ابن عباس لم يذكر فيها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يوجب أن يكون إحرامه عن شبرمة قد انقلب عن فرضه بنفسه (٢) .

(الفقه) دل الحديث على أن من لم يحج حجة الإسلام إذا أحرم بغيرها يجب عليه أن يصرف ذلك الإحرام إليها ، لأن جعل تلك الحجة عن نفسه لا يكون إلا كذلك . وعليه فلا يجوز لمن لم يحج عن نفسه - ولو غير مستطيع - أن يحج عن غيره حياً أو ميتاً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل من الملبى عن شبرمة . وترك الاستفصال منزلة منزلة العموم . وبهذا قالت الشافعية والحنبلية والأوزاعي وإسحاق وقالوا : من أحرم عن غيره وقع عن نفسه لا عن الغير . وفي رواية عن أحمد : لا يصح إحرامه لا عن نفسه ولا عن غيره (وقال) الحنفيون ومالك : يكره أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه . وحملوا الأمر في الحديث على الندب . (وقال) الثوري : إن كان قادراً على الحج لا يجوز أن يحج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه . وإن لم يكن قادراً جاز (وأجاب) الحنفيون ومن معهم عن حديث الباب بأنه ضعيف . قال الإمام أحمد : رفعه عبدة بن سليمان . وهو خطأ . وقال ابن المنذر : لا يثبت رفعه . وقال الطحاوي : الصحيح أنه موقوف (وأجاب) الأولون بأن الراجح رفع الحديث وأن عبدة ابن سليمان الذي رفعه ثقة محتج به في الصحيحين . وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر العبدى ومحمد بن عبد الله الأنصارى والرفع زيادة من ثقة وهي مقبولة . وقال البيهقي : إسناده صحيح . وقال أبو عمر بن عبد البر : الذي رفعه حافظ حفظ ما قصر عنه غيره فوجب قبول زيادته (وقال) ابن القطان : الرافعون له ثقات فلا يضرهم وقف غيرهم ، لأنهم حفظوا ما لم يحفظه أولئك . أو يقال : إن الواقفين رووا عن ابن عباس رأيه والرافعون رووا روايته (٣) (وقال) .

(١) انظر ص ٢٧ الدارقطني . (٢) انظر ص ١٧٢ ج ٢ معالم السنن . (٣) انظر ص ١٢٧ ج ٩ عمدة

القارى (المرح - وجوب الحج وفنله) .

بيان حال وروايات حديث ابن عباس في الحج عن شبرمة . الجمع بين روايتي رفعه ووقفه ١٠٩

الحافظ في التلخيص : ورواه سعيد بن منصور عن سفیان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو كما قال . وخالفه ابن أبي ليلى . ورواه عن عطاء عن عائشة . وخالفه الحسن بن ذكوان ، فرواه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس . وقال الدارقطني : إنه أصح وهو كما قال ، لكنه يقوى المرفوع ، لأنه عن غير رجاله . وقد رواه الإسماعيلي في معجمه من طريق أخرى عن أبي الزبير عن جابر . وفي إسنادها من يحتاج إلى النظر في حاله . فيجتمع من هذا صحة الحديث (١) على أنه يمكن الجمع بين المرفوع والموقوف بما قاله ابن القطان . وبأن ابن عباس كان موجوداً مع النبي صلى الله عليه وسلم وقت القصة فكان تارة يحدث بها مرفوعة وتارة يحدث بها من نفسه . وبالله التوفيق .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن حبان وصححه والبيهقي وقال : هذا لإسناد صحيح ليس في هذا الباب أصح منه (٢) . وفي سنده عزرة بن عبد الرحمن وثقه ابن معين وابن المديني وغيرهما . وروى له مسلم . وأخرجه الشافعي موقوفاً عن أبي قلابة قال : سمع ابن عباس رجلاً يقول ليك عن شبرمة فقال ابن عباس : ويحك ما شبرمة ؟ قال فذكر قرابة له فقال له : أحججت عن نفسك ؟ قال : لا . قال : فاحجج عن نفسك ثم احجج عن شبرمة (٣) [٩١] .

٢٨ — باب كيف التلية

أى في بيان كيفيتها الواردة . وهى مصدر لى بمعنى أجاب .

(٨٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ تَلِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ . لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ . لَا شَرِيكَ لَكَ . قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِي تَلِيَّتِهِ : لَيْتَكَ لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بَيْنَيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

﴿ش﴾ (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسleme .

(المعنى) (ليتك) هو لفظ مثنى عند سبويه وجماعة . والمراد به التكرير في العدد والعود مرة بعد مرة لا حقيقة التثنية بحيث لا يتناول إلا فردين (وقال) يونس : هو لفظ

(١) انظر ص ٢٠٣ تلخيص الحبير . (٢) انظر ص ١١٠ ج ٢ ابن ماجه : (الحج عن البيت) وص ٣٤٦

ج ٤ يهتق (من ليس له أن يحج عن غيره) . (٣) انظر ص ٢٨٧ ج ١ بدائع المنى (الحج عن البيت)

وهفرد قلبت ألفه ياء لاتصالها بالضمير كلديك وعليك (وردّ) ببقاء الياء عند إضافتها لاسم ظاهر . وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً . أى أجيبك إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة . وقيل معناه : أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة من لى بالمكان وألب به إذا أقام به ولزمه . وقيل غير ذلك . والاول أظهر وأشهر لأن المحرم يجب لدعاء الله إياه في حج بيته . فإن الله تعالى هو الداعى حقيقة والمبلغ عنه الأمر بالحج سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام « روى » قابوس عن أبيه « حصين بن جندب » عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء البيت قيل له : أذّن في الناس بالحج . قال : رب وما يبلغ صوتي ؟ قال : أذّن وعلى البلاغ . فنادى إبراهيم : أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فحجوا ، فسمعه ما بين السماء والأرض أفلا ترى الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبون ؟ . أخرجه ابن جرير وأحمد ابن منيع في مسنده وابن أبي حاتم . وفي رواية لهما عن ابن عباس : فأجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء . وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ . ذكره الحافظ (١) [٩٣] . (إن الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل . أى لبيك لأن الحمد والنعمة لك . والكسر أجود عند الجمهور لأنه يقتضى أن تكون الإجابة مطلقة غير معللة ، وأن الحمد والنعمة لله على كل حال . والفتح يدل على التعليل فكأنه يقول : أجبتك لهذا السبب . والاول أعم فهو أكثر فائدة . ونقل الزمخشري أن أبا حنيفة اختار الكسر والشافعى اختار الفتح . أفاده الحافظ (٢) (والنعمة لك) بالنصب على المشهور . ويجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : إن الحمد لك والنعمة كذلك . وفي تقديم الحمد على النعمة إشارة إلى عموم معنى الحمد ، فإن الله تعالى يستحق الحمد لذاته لا لخصوص الإنعام (والملك) بالنصب على المشهور ويجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف . أى والملك كذلك . وقرن بين الحمد والنعمة في الخبر وأفرد الملك ، لأن الحمد متعلق بالنعمة . ولذا يقال : الحمد لله على نعمه ، فكأنه قال : لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا منك . وأما الملك فهو معنى مستقل ذكر لتحقيق أن النعم كلها من الله لأنه صاحب الملك (لا شريك لك) أى فى استحقاق الثناء وإيصال النعمة . قال الله تعالى : وما يسكم من نعمة فمن الله ، (٣) (قال) أى نافع (وكان عبد الله بن عمر يزيد) أى كان يلبي بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويزيد عليه : (ليك ليك ليك) ثلاث مرات . وفي رواية مسلم : وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : كان عمر يهمل ياهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول : ليك اللهم ليك ، ليك وسعديك والخير في يدك ليك والرغباء إليك

(١) انظر ص ١٠٦ ج ١٧ جامع البيان . وص ٢٦٣ ج ٣ فتح البازن (الشرح — التلبية) . (٢) انظر

ص ٢٦٣ و ٢٦٤ ج ٣ فتح البارى (الشرح) . (٣) النحل : آية ٥٣ .

والعمل (١) [٩٤] وفي رواية ابن أبي شيبة عن مسور بن مخرمة قال : كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد : لبيك مرهوباً ومرغوباً إليك والنعماء والفضل الحسن . فعلم أن ابن عمر اقتدى في هذه الزيادة بأبيه (وسعديك) منصوب بمحذوف أى أسعدنى إسعاداً بعد إسعاد . أو أسعدنى بإجابتك وطاعتك سعادة بعد سعادة . ولم يسمع لفظ سعديك إلا مقروناً بليبيك . ويقال فيه ما قيل في لبيك من التثنية والإفراد (والخير في يدك) فيه اكتفاء . فإن الأمر كله خيراً وشراً بقضاء الله تعالى وقدره . فاقصر على ذكر الخير تأدباً على حد قوله : « وإذا مرضت فهو يشفين » (٢) (والرغباء إليك) يروى بفتح الراء والمد وبضمها والقصر ففي رواية الشافعى : وفي لفظ : والرغبي إليك أى أن الضراعة والمسألة والرغبة إليك يا من يجب المضطر إذا دعاه (والعمل) أى العمل إنما يكون لوجهك ومرضاتك وتوفيقك وإقدارك .

(الفقه) دل الحديث على مشروعية التلبية وهو مجمع عليه . والحكمة فيه التنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه عز وجل . واختلف في حكمها (قال) الحنفيون : هي شرط من شروط الإحرام لا يصح إلا بها للأمر بها في حديث أم سلمة رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يا آل محمد من حج منكم فليل في حجه » أخرجه أحمد وابن حبان بسند جيد (٣) [٩٥] « فليل » أى فليلب ويقوم مقامها ما في معناها من تسبيح وتهليل وسوق الهدى وتقليده والتوجه معه (قال) في شرح لباب المناسك : وشرط التلبية أن تكون باللسان . فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها . والآخرس يلزمه تحريك لسانه لو قدر . فقد نص محمد على أنه شرط . وقيل لا يلزم بل يستحب تحريكه . ويقوم مقام التلبية كل ذكر يقصد به تعظيم الله تعالى ولو مشوباً بالدعاء كالتهيل والتسبيح والتحميد والتكبير . ويجزى فيها : اللهم . على الأصح . وتجوز التلبية والذكر بغير العربية ولو من يحسن العربية على الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عند الصالحين . والفرق أن باب الحج أوسع . والتلبية مرة فرض عند الشروع . وتكرارها سنة إذا ذكرها . وعند تغير الحالات كالإصباح والإمساء والخروج والدخول والقيام والقعود وملاقة الناس مستحب مؤكداً . والإكثار منها مطلقاً مندوب (٤) (ومشهور) مذهب مالك أنها واجبة وفي تركها هدى وحكاة الماوردى عن بعض الشافعية والخطابي عن أبي حنيفة (وقال) ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر وعطاء : إنها ركن في الإحرام لا ينقصد بدونها . وحكاة ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة (وقال) الشافعى وأحمد : التلبية سنة . وهو رواية عن مالك . قالوا : إن مجرد فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يفيد الوجوب . لكن علمت أن النبي صلى

(١) انظر ص ٨٩ ج ٨ نووى مسلم (التلبية) ٠ (٢) الشعراء : آية ٨٠ . (٣) انظر ص ١٧٨ ج ١١ - الفتح الرباني (حكم التلبية) . (٤) انظر ص ٧٠ - إرشاد السارى إلى مناسك القارى .

الله عليه وسلم أمر بها . فالظاهر القول بالوجوب . هذا وقد اختلف العلماء في حكم الزيادة على الوارد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والأوزاعي والثوري وأحمد : لا بأس بالزيادة على ما ورد . وهو مشهور مذهب الشافعي . فقد زاد فيها جماعة من الصحابة منهم عمر وابنه عبدالله وابن مسعود . روى عنه أنه لبي فقال : لبيك عدد الحصى والتراب وفي حديث جابر الآتي بعد هذا : والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً (وقال) مالك وأبو يوسف : تكره الزيادة على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول للشافعي . (قال) الترمذي : وقال الشافعي : إن زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله تعالى فلا بأس وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) واختاره الطحاوي ، لما روى عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلاً يلبي يقول : لبيك ذا المعارج لبيك . قال سعد : ما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجه الطحاوي وأحمد والبزار وكذا البيهقي بسند صحيح عن عبد الله بن أبي سلة أن سعد بن أبي وقاص أبصر بعض بني أخيه وهو يلبي بذي المعارج قال سعد : إنه لذو المعارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) [٩٦] قال الطحاوي : فهذا سعد قد كره الزيادة على ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمهم من التلبية فبهذا نأخذ « واختاره مشروعية الزيادة ، لما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرها ، ولأن التلبية المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تنحصر في لفظ خاص فقد قال ابن عباس : إن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفات فلما قال : لبيك اللهم لبيك قال : إنما خير خير الآخرة . أخرجه البيهقي والحاكم وقال : حديث صحيح (٣) [٩٧] (وقال) أنس بن مالك : كانت تلبية النبي صلى الله عليه وسلم : لبيك حجا حقاً تعبداً ورقاً . أخرجه البزار مرفوعاً وموقوفاً ولم يسم شيخه في المرفوع (٤) [٩٨] « وروى ، عبد العزيز ابن أبي سلة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم : لبيك إله الحق . أخرجه الدارقطني وابن ماجه والبيهقي والنسائي وقال : لا أعلم أحداً أسند هذا عن عبد الله بن الفضل إلا عبد العزيز ورواته ثقات (٥) [٩٩] (وقال) مجاهد : كان النبي صلى الله عليه وسلم يظهر التلبية : لبيك اللهم لبيك . فذكر التلبية قال : حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه فزاد فيها : لبيك إن العيش يش الآخرة . أخرجه البيهقي [١٠٠] (٦) .

(١) انظر ص ٨٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (التلبية) . (٢) انظر ص ٣٦٣ ج ١ شرح معاني الآثار (التلبية) وص ١٧٧ ج ١١ - الفتح الرباني . وص ٢٢٣ ج ٣ مجمع الزوائد (الاهلال والتلبية) : وص ٤٥ ج ٥ يهقي (من استحب الاقتصار على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم) . (٣) انظر ص ٤٥ ج ٥ يهقي (كيف التلبية) وص ٤٦٥ ج ١ مستدرک . (٤) انظر ص ٢٢٣ ج ٣ مجمع الزوائد (الاهلال والتلبية) . (٥) انظر ص ٢٥٨ - الدارقطني . وص ١١٢ ج ٢ - ابن ماجه (التلبية) وص ٤٥ ج ٥ يهقي . وص ١٨ ج ٢ يهقي (كيف التلبية) . (٦) انظر ص ٤٥ ج ٥ يهقي .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى وباقي الجماعة والبيهقى والدارمى (١) .

(٩٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا جَعْفَرُ ثَنَا أَبِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ التَّلْبِيَةَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ ذَا الْمَعَارِجِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمَعُ فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا .

﴿ش﴾ (السند) (جعفر) بن محمد الصادق . و (أبوه) محمد بن علي بن حسين الباقر .
﴿المعنى﴾ (أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى رفع صوته بالتلبية (فذكر التلبية)
أى ذكر جابر تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم (مثل) ما فى (حديث ابن عمر) السابق
(قال) جابر (والناس يزيدون ذا المعارج) أى بعد أن يأتوا بالتلبية المشهورة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يزيدون ذا المعارج (ونحوه) من الكلام المفيد للتعظيم والثناء على الله تعالى .
والمعارج المصاعد التى تخرج الملائكة فيها وهى السموات . وقيل هى الفواضل والنعيم لأن
أفضال الله تعالى وإنعامه له مراتب متفاوتة (والنبي يسمع) يعنى أنه صلى الله عليه وسلم كان
يسمعهم يأتون بهذه الزيادة (فلا يقول لهم شيئاً) أى لا ينكر عليهم .

﴿الفقه﴾ دل الحديث على جواز الزيادة في التلبية على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم .
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد مطولاً وكذا البيهقى بسنده إلى جعفر بن محمد عن أبيه قال :
أتينا جابر بن عبد الله وهو فى بنى سلبه فسألناه عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث
قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرجنا معه حتى استوت ناقته على البداء وأهل
بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك . لبيك لا شريك لك لبيك . إن الحمد والنعمة لك . والملك لا شريك
لك . قال : والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع
فلم يقل لهم شيئاً (الحديث) (٢) .

(٩١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ

(١) انظر ص ٩ ج ٢ بدع المن (ما جاء فى التلبية . .) وس ١٦٠ ج ٢ زرقانى الموطن (العمل فى الاملا) وس ١٧٤ ج ١١ - الفتح الربانى (التلبية) وس ٢٦٣ ج ٣ فتح البارى . وس ٨٧ ج ٨ نوى . وس ١٨ ج ٢ مجتبى (كف التلبية) . وس ٨٤ ج ٢ تحفة الأحوذى . وس ١١٢ ج ٢ - ابن ماجه . وس ٤٤ ج ٥ يهقى . وس ٣٤ ج ٢ دارمى . (٢) انظر ص ٧٤ ج ١١ - الفتح الربانى (حج النبي صلى الله عليه وسلم) وس ٤٥ ج ٥ يهقى (كيف التلبية) . (٣) ١٥٠ - ج ١ - فتح الملك المعبود

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَتَانِي جَبْرِيلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي وَمَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ قَالَ بِالتَّلْيَةِ يُرِيدُ أَحَدَهُمَا .

(ش) (السند) « عبد الملك بن أبي بكر ، الخزومي المدني . روى عن أبيه وخارجه بن زيد وخلاد بن السائب وعبد الله بن حنظلة . وعنه ابن جريج وعبد الرحمن بن حميد وعراك بن مالك والزهرى وغيرهم . وثقه النسائي والعجلي وابن سعد . وذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب ثقة من السابعة . روى له الجماعة لإماماً . و (خلاد بن السائب) بن خلاد بن سويد الخزرجي . روى عن أبيه وزيد بن خالد الجهني . وعنه ابنه خالد ومحمد بن كعب وحبان بن واسع وغيرهم قال ابن عبد البر يختلف في صحبته . وقال ابن أبي حاتم : له صحبة . وقال العجلي : مدني ما نعرفه . وذكره ابن حبان مرة في الصحابة ومرة في التابعين . وفي التقريب ثقة من الثالثة ووهم من زعم أنه صحابي . و (أبوه) السائب بن خلاد الأنصاري .

(المعنى) (فأمرني أن أمر أصحابي) أى أمره جبريل أمر بإيجاب أن يأمر أصحابه أمر نذب عند الجمهور . وأمر بإيجاب عند الظاهرية . فإنهم يقولون بوجوب رفع الصوت بالتلية (ومن معي) هكذا بالواو عند المصنف . وفي رواية مالك وإسحاق : أو من معي بالشك من أحد الرواة . وعلى رواية المصنف يحتمل أن المراد بأصحابه الملازمون له صلى الله عليه وسلم . وبمن معه غيرهم ممن قدم للحج من غير الأنصار والمهاجرين . ويحتمل أنه أتى به لزيادة التأكيد لدفع ما يتوهم من أن المراد بأصحابه من طالت ملازمتهم له دون من رافقه في وقت ما . فجمع بينهما لإفادة أن المراد كل من لقيه ولو مرة (أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال) هو في الأصل رفع الصوت بالتلية . والمراد منه هنا التلية (أو قال بالتلية) شك من أحد الرواة فيما قاله النبي صلى الله عليه وسلم . ثم زاد ذلك بيانا بقوله (يريد أحدهما) ولا خلاف بينهما من حيث المعنى . وقد وردت روايات من غير شك . ففي رواية ابن ماجه : فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال . وفي رواية النسائي : يا محمد مُرْ أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلية « وعن ، زيد ابن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : جاءني جبريل فقال : يا محمد مُرْ أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلية فإنها من شعائر الحج . أخرجه أحمد وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال : صحيح الإسناد (١) [١٠١] .

(١) انظر ص ١٨٠ ج ١١ - الفتح الرباني (حكم التلية) وص ١١٢ ج ٢ - ابن ماجه (رفع الصوت بالتلية) وص ٤٥٠ ج ١ - مستدرک

(الفقه) دل الحديث (١) على غرضية التلبية . وهو مذهب الحنفيين وعلى مشروعية رفع الصوت بها . واختلف في حكمه (قالت) الظاهرية بوجوبه أخذاً بظاهر أحاديث الأمر به ، ولأن أفعاله صلى الله عليه وسلم في الحج وقعت بياناً لواجب وهو قوله تعالى : «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» وقوله صلى الله عليه وسلم : «لَتَأْخُذُوا مِنَّا سَكَمًا» أخرجه مسلم من حديث جابر (١) [١٠٢] . (وقال) الحنفيون والشافعي في الجديد والجمهور : يستحب رفع الصوت بالتلبية وحملوا الأمر به في الأحاديث على الندب ، لحديث ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الحج العج والثج . أما العج فالتلبية والثج نحر البدن . أخرجه ابن أبي شيبة وأبو يعلى . وفيه رجل ضعيف . وكذا الدارمي عن أبي بكر قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الحج أفضل ؟ قال : العج والثج . العج يعنى التلبية . والثج يعنى إهراق الدم (٢) [١٠٣] .

وجه الدلالة : أن لفظ «أفضل» مشعر بعدم الوجوب . ومشهور مذهب مالك أنه يستحب التوسط بها فلا يجهر جداً ولا يُسر حتى لا يسمع من يليه . (قال) مالك في الموطأ : لا يرفع المحرم صوته بإهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يليه إلا في المسجد الحرام ومسجد منى فإنه يرفع صوته فيهما (٣) وهو قول الشافعي في القديم واستثنى الشافعي أيضاً مسجد عرفة . قال الزرقاني : وجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتمر وغيرهما فكان الملبى إنما يقصد إليه فكان وجه الخصوصية . وكذا مسجد منى . (وقال) أحمد : لا يستحب رفع الصوت بالتلبية في الأمصار ومساجدها إلا في مكة والمسجد الحرام ومسجد منى وعرفة لما روى أن ابن عباس رضى الله عنهما سمع رجلاً يلبي بالمدينة فقال : إن هذا لمجنون إنما التلبية إذا برزت [١٠٤] ولأن المساجد إنما بنيت للصلاة . وكراهة رفع الصوت فيها عامة إلا للإمام . فأما مكة فتستحب التلبية فيها لأنها محل النسك . وكذا مساجد الحرم وعرفة (٤) وهذا بالنسبة للرجال . وأما النساء فلا ترفع صوتها بالتلبية عند جمهور السلف والخلف ، بل تسمع نفسها ، بل قال البدر العيني : أجمعوا على أن المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية وإنما عليها أن تسمع نفسها . ودليله قول ابن عباس : لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية [١٠٥] . وعن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ليس على النساء أن يرفعن أصواتهن بالتلبية . أخرجهما ابن أبي شيبة (٥) [١٠٦] وقال ابن عمر : لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة ولا ترفع صوتها بالتلبية . أخرجه البيهقي (٦) [١٠٧] . وعن مالك أنه

(١) انظر ص ٤٤ ج ٩ نووى مسلم (رى جرة العقبة) (٢) انظر ص ٢٢٤ ج ٣ مع الزوائد (الاهلال والتلبية) وص ٣١ ج ٢ دارى (أى الحج أفضل ؟) (٣) انظر ص ١٦٧ ج ٢ زرقاني الموطأ (رفع الصوت بالاهلال) . (٤) انظر ص ٣٥٩ ج ٣ مفتى ابن قدامة . (٥) انظر ص ١٧١ ج ٩ عمدة القارى (الفرح - رفع الصوت بالتلبية) . (٦) انظر ص ٤٦ ج ٥ يهقي (المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية) .

سمع أهل العلم يقولون : ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لتسمع المرأة نفسها (١) وهذا مجمع عليه ، فإن رفعت صوتها لا يحرم بل يكره ، لأنه ليس بعورة على الصحيح « ولا يعارضه » (أولاً) قول القاسم بن محمد : خرج معاوية ليلة النفر فسمع صوت تلبية . فقال : من هذا ؟ قالوا : عائشة اعتمدت من التنعيم . فذكر ذلك لعائشة فقالت : لو سألتني لأخبرته . أخرجه ابن أبي شبة (٢) [١٠٨] (ثانياً) ولا ما روى عن ميمونة أم المؤمنين أنها كانت تجهر بالتلبية . أخرجه ابن المنذر في الإشراف (٣) [١٠٩] ، لأن ، عائشة وميمونة من أمهات المؤمنين ويغتفر لهن ما لا يغتفر لغيرهن . ويحتمل أنهما رفعتا صوتهما للتعليم . وقد أمرنا بأخذ العلم عنهن .

(والحديث) أخرجه أيضاً الأئمة وباقي الأربعة والدارمي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححوه . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح (٤) .

٢٩ — باب متى تقطع التلبية ؟

أى فى بيان الزمان الذى يقطع الحاج التلبية فيه .

(٩٢) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

(ش) (السند) (وكيع) بن الجراح . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (عطاء) ابن أبي رباح .

(المعنى) (لبي حتى رمى جرة العقبة) أى لبي إلى أن رماها يوم النحر . فلما رماها قطع التلبية (قال) الفضل بن عباس : كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم فزال أسمع لبي حتى رمى جرة العقبة . فلما رماها قطع التلبية . أخرجه النسائي وابن ماجه بسند صحيح (٥) [١١٠] .

(الفقه) دل الحديث على أنه يطلب من الحاج أن يستمر ملياً حتى يرمى جرة العقبة يوم النحر ، ثم يقطع التلبية . وبه قال بعض العلماء . قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من

(١) انظر ص ١٦٧ ج ٢ زرقاني الموطأ (رفع الصوت بالاهلال) . (٢ و٣) انظر ص ١٧١ ج ٩ عمدة القارى .
(٤) انظر ص ١٦٦ ج ٢ زرقاني الموطأ (رفع الصوت بالاهلال) وص ١١ ج ٢ بدائع المنى (الجهر بالتلبية) وص ١٧٩ ج ١١ الفتح الرباني . وص ١٨ ج ٢ مجتبى (رفع الصوت بالاهلال) . وص ١١٢ ج ١٢ - ابن ماجه (رفع الصوت بالتلبية) وص ٨٥ ج ٢ تحفة الأحوذى . وص ٣٤ ج ٢ دارمي (رفع الصوت بالتلبية) وص ٤٢ ج ٥ يهيمى . وص ٤٥٠ ج ١ مستدرك .
(٥) انظر ص ٥١ ج ٢ مجتبى (قطع الحرم التلبية) وص ١٢٧ ج ٢ - ابن ماجه (متى يقطع الحاج التلبية ؟) .

من قال يقطع الحاج التلبية برمي جمرة العقبة أول حصاة ومن قال يقطعها بزوال شمس يوم عرفة ١١٧

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم - أن الحاج لا يقطع التلبية حتى يرمى الجمرة . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق (١) (وقال) الحنفيون والشافعي في رواية والثوري والجمهور : إن الحاج مفرداً أو متمتعاً أو قارناً يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جمرة العقبة ، لقول ابن مسعود رضي الله عنه : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة . أخرجه البيهقي [١١١] . ثم قال : وقوله : يلبي حتى رمى جمرة العقبة . أراد به حتى أخذ في رمي الجمرة (٢) وفيه شريك وعامر بن شقيق وهما ضعيفان ، قال ، يحيى بن معين : عامر بن شقيق ضعيف . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ووثقه غيرهما . وروى الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة . أخرجه الشيخان من حديث طويل (٣) [١١٢] . (وقال) مالك وسعيد بن المسيب والأوزاعي والليث : يلبي الحاج إلى زوال شمس يوم عرفة . وهو مروى عن عليّ وابن عمر وعائشة وجمهور فقهاء المدينة (روى) جعفر بن محمد عن أبيه أن عليّ بن أبي طالب كان يلبي في الحج حتى إذا زاغت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية (٤) [١١٣] (وروى) القاسم بن محمد عن عائشة أنها كانت تترك التلبية إذا رجعت إلى الموقف «أى بعرفة بعد الزوال» أخرجهما مالك [١١٤] . وقال : ذلك الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا (٥) (قال) الزرقاني في فعل عائشة وعليّ ذلك - وهما بالمكانة من النبي صلى الله عليه وسلم - أقوى دليل على ترك العمل بحديث الفضل وإن كان صحيحاً (٦) . (وقال) الحسن البصري : يلبي حتى يصلي الصبح يوم عرفة ثم يقطعها . ولم نقف له على دليل والراجح ما ذهب إليه الحنفيون ومن معهم (قال) الحافظ في التلخيص : حديث أنه صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند أول حصاة رماها لم أجده هكذا . لكن روى البيهقي من حديث الفضل بن عباس : فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة وكبر مع كل حصاة . قال البيهقي : وتكبيره مع كل حصاة دليل على قطع التلبية بأول حصاة (٧) وفي الصحيحين من حديث ابن عباس : أن أسامة بن زيد كان ردّف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى مزدلفة ثم أردف الفضل إلى منى وكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمرة العقبة . وفي رواية حتى بلغ الجمرة لكن في رواية النسائي فلم يزل يلبي حتى رمى فلما رمى قطع التلبية (٨) .

«ويحاج ، عما استدل به مالك ومن معه بأن ترك عليّ وعائشة التلبية عند زوال شمس يوم

(١) انظر ص ١١٠ ج ٢ تحفة الأخوذى (متى يقطع التلبية في الحج ؟) . (٢) انظر ص ١٣٧ ج ٥ يهقي (التلبية حتى يرمى جمرة العقبة بأول حصاة) . (٣) انظر ص ٢٣٨ ج ٣ فتح الباري (النزول بين عرفة وجمع) وص ٢٦ ج ٩ نووي مسلم (إدانة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة) . (٤) و٦٥ و٦٦ انظر ص ١٣٧ ج ٢ زرقاني الموطأ (قطع التلبية) و (بلدنا) يمتي المدينة . (٥) انظر ص ١٣٧ ج ٥ يهقي . (٦) انظر ص ٢١٨ التلخيص الحبير .

عرفة يحتمل أنه كان لاشتغالها بعرفة بالدعاء والاستغفار وأنها عادا إلى التلبية بعد ذلك لاذيبعد كل البعد أن يخفى عليهما صنيع النبي صلى الله عليه وسلم وهما منه صلى الله عليه وسلم بالمسكنة المعروفة .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي والطحاوي وباقي السبعة . وقال الترمذي : حسن صحيح . وأخرجه الشافعي عن ابن عباس قال : أخبرني الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفده من جمع إلى منى فلم يزل يلبي حتى رمى الجرة (١) .

(٩٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ . مِنَّا الْمَلْبِي . وَمِنَّا الْمُكَبِّرُ .

(ش) مناسبتة للترجمة (متى يقطع التلبية) (أ) في قوله : منا الملبى . فإنه يدل على أن التلبية لا تقطع حال الذهاب من منى إلى عرفة . (ب) أو في قوله : ومنا المكبر : فقد أخذ بظاهره بعضهم فقال : تقطع التلبية حين التوجه إلى عرفة .

(المعنى) (منا الملبى ومنا المكبر) يعنى وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولم ينكر عليهم . «روى» محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة : كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان يهلُّ المهمل متاً فلا يُنكرُ عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه . أخرجه مالك والشيخان والطحاوي وابن ماجه والبيهقي (٢) [١١٥] . والمراد أنهم كانوا يجمعون بين التلبية والتكبير فيكبر بعضهم ويلبي الآخرون وبالعكس لا أن البعض كان يلبي فقط والبعض يكبر فقط كما يوهمه ظاهر الحديث . فعلموا ذلك اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (قال) ابن مسعود : لقد خرجت مع

(١) انظر ص ١٣٧ ج ٥ بيهقي وص ٤١٦ ج ١ شرح معاني الآثار (التلبية متى يقطعها الحاج) وص ١٨٤ ج ١١ الفتح الرباني (مدة التلبية) وص ٣٤٥ و ٣٤٦ ج ٣ فتح الباري (التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى الجرة) وص ٢٧ ج ٩ نووى مسلم . وص ٥١ ج ٢ مجتبى (قطع الحرم التلبية) وص ١١٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (متى يقطع التلبية في الحج ؟) وص ١٢٧ ج ٢ - ابن ماجه . وص ١١ و ١٢ ج ٢ بدائع المنى (مدة التلبية) . (٢) انظر ص ١٧٢ ج ٢ زرقاني الوطأ (قطع التلبية) وص ٣٣١ ج ٣ فتح الباري (التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة) وص ٣٠ ج ٩ نووى مسلم (التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات) وص ١٤٦ ج ١ شرح معاني الآثار (التلبية متى يقطعها الحاج) وص ١٢٢ ج ٢ - ابن ماجه (الغدو من منى إلى عرفات) وص ١١٢ ج ٥ بيهقي (التلبية يوم عرفة وقبله وبعده) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك التلبية حتى رمى جرة العقبة إلا أنه يخاطبها بتكبير أو تهليل . أخرجه أحمد وابن أبي شيبة (١) [١١٦] . وبهذا البيان يعلم أنه لا تنافي بين حديثي الفضل وابن عمر . وأن ، قول الخطابي : ذهب عامة أهل العلم في هذا إلى حديث الفضل بن عباس دون حديث ابن عمر (٢) ، لا وجه له ، وكذا قول العراقي : ظاهر كلام الخطابي أن العلماء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث وأن السنة في العُدُوّ من منى إلى عرفات التلبية فقط . فإن حديث ابن عمر صريح في جواز التكبير مع التلبية . وكذا حديث ابن مسعود .

(الفقه) دل الحديث على استحباب التكبير والتلبية حال الذهاب من منى إلى عرفات والتلبية أفضل . وفيه رد على من قال بقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة . قاله النووي (٣) .

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والبيهقي . وكذا الطحاوي مطولاً عن ابن عمر قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة يوم عرفة ففنا المهمل ومنا المكبر . فأما نحن فكنا نكبر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال فقلت له : العَجَبُ لكم . كيف لم تسألوه ما قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل في ذلك (٤) .

٣٠ — باب متى يقطع المعتمر التلبية ؟

(٩٤) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : يُلْبِي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ .

(ش) (السند) (هشيم) بالتصغير ابن بشير . و (ابن أبي ليلى) محمد بن عبد الرحمن . و (عطاء) ابن أبي رباح .

(المعنى) (يلبي المعتمر) أى يستمر المحرم بالعمرة يلبي من حين إحرامه بها (حتى يستلم الحجر) الأسود في بدء الطواف للعمرة . والخبر فيه بمعنى الأمر . وهو للاستحباب . وظاهره أنه يلبي حال دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وحال مشيه حتى يشرع في استلام الحجر ثم يقطعها . ويستثنى منه الأوقات التي ورد فيها دعاء مخصوص .

(الفقه) دل الحديث على أنه يطلب من المعتمر أن يستمر ملياً حتى يشرع في استلام

(١) انظر ص ١٨٢ ج ١١ - الفتح الرباني (مدة التلبية) . (٢) انظر ص ١٧٤ ج ٢ . مالم للمتن . (٣) انظر ص ٣٠ ج ٩ شرح مسلم . (٤) انظر ص ٢٩ ج ٩ نووى مسلم (التلبية) و ص ١٢٢ ج ٥ يهقي (التلبية يوم عرفة) و ص ١٤٦ ج ١ شرح معاني الآثار .

الحجر الأسود ثم يقطعها . وبه قال ابن عباس والحنفيون والشافعي في الجديد وأحمد . (قال) الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم . قالوا : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر . وبه يقول سفيان والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال بعضهم : إذا انتهى إلى بيوت مكة قطع التلبية (١) وعن أحمد أنه لا يترك التلبية عند استلام الحجر ، بل يستمر ملياً خافضاً بها صوته وهو قول الشافعي في القديم . (وقال) مالك : إن أحرم بالعمرة من الميقات قطع التلبية بدخول الحرم . وإن أحرم من الجمرات أو التمتع قطعها إذا دخل بيوت مكة «روى» نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم . أخرجه مالك (٢) [١١٧] . وقال الزرقاني : وبه قال مالك في المحرم من الميقات وسئل عطاء : متى يقطع المعتمر التلبية ؟ فقال : قال ابن عمر : إذا وصل الحرم . أخرجه البيهقي (٣) [١١٨] . وقال مجاهد : كان ابن عمر رضي الله عنهما يلبي في العمرة حتى إذا رأى بيوت مكة ترك التلبية وأقبل على التكبير والذكر حتى يستلم الحجر . أخرجه البيهقي (٤) [١١٩] .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر . وفي الحج حتى يرمى الجرة . وأخرجه الترمذي عن عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث : أنه كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر . وقال : حديث صحيح (٥) . وفي تصحيحه نظر . فإن في سنده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى تكلم فيه جماعة . (وقال) الحافظ في التقریب : صدوق سيء الحفظ جداً .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهَمَامٌ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا .

(ش) هذان تعليقان لاثر .

(المعنى) أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهَمَامَ بْنَ مِنْبِهِ رَوِيَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (وهذان) التعليقان وصلهما البيهقي قال : أخبرنا أبو طاهر الفقيه . أنبأ أبو بكر محمد بن الحسين القطان ثنا يعلى بن عبيد ثنا عبد الملك بن أبي سليمان قال : سئل عطاء متى يقطع المعتمر التلبية ؟ فقال : قال ابن عمر : إذا دخل الحرم . وقال ابن عباس : حتى يمسح

(١) انظر ص ١١٠ و ١١١ ج ٢ تحفة الأحوذى (متى يقطع التلبية في العمرة ؟) . (٢) انظر ص ١٧٣ ج ٢ زوفاي الموطأ (قطع التلبية) . (٣ و ٤) انظر ص ١٠٤ ج ٥ يهقي (لا يقطع المعتمر التلبية حتى يفتح الطواف . (٥) انظر ص ١٠٥ منه . وص ١١٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (متى يقطع التلبية في العمرة) و (قال يرفع الحديث) أي قال عطاء يرفع ابن عباس الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

الحجر. قلت : يا أبا محمد : أيهما أحب إليك ؟ قال : قول ابن عباس . ثم قال البيهقي : وكذلك رواه ابن جريج وهمام عن عطاء عن ابن عباس موقوفا . ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء فرفعه (١) . ثم قال : رفعه خطأ . وكان ابن أبي ليلى هذا كثير الوهم وخاصة إذا روى عن عطاء فيخطئ كثيرا . ضعفه أهل النقل مع كبر محله في الفقه . وقد روى عن المثني بن الصباح عن عطاء مرفوعا . وإسناده أضعف مما ذكرنا (٢) .
(والآثر) أخرج الشافعي نحوه عن مجاهد عن ابن عباس في المعتمر يلبي حتى يستلم الركن (٣)

٣١ — باب المحرم يؤدب غلامه

يعنى إذا أخطأ خادم المحرم أيجوز له تأديبه ؟

(٩٥) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّاجًا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْعَرَجِ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلْنَا فَجَلَسْتُ عَائِشَةُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي وَكَانَتْ زِمَالَةُ أَبِي بَكْرٍ وَزِمَالَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحِدَةً مَعَ غُلَامٍ لِأَبِي بَكْرٍ فَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ يَنْتَظِرُ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ فَطَلَعَ وَلَيْسَ مَعَهُ بَعِيرُهُ قَالَ : أَيْنَ بَعِيرُكَ ؟ قَالَ أَضَلَّاهُ الْبَارِحَةَ قَالَ : فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : بَعِيرٌ وَاحِدٌ تُضَلُّهُ ؟ قَالَ : فَطَفِقَ يَضْرِبُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَبَسَّمُ وَيَقُولُ : انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ . قَالَ ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ : فَمَا يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ يَقُولَ : انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ . وَيَتَبَسَّمُ .

(ش) (المعنى) (خرجنا مع رسول الله) أى فى حجة الوداع (حتى إذا كننا بالعرج) بفتح

(١) انظر ص ١٠٤ ج ٥ يهوى (لا يقطع المعتمر التلبية حتى يفتح الطواف) . (٢) انظر ص ١٠٥ منه .

(٣) انظر ص ١١ ج ٢ بدائع المن (مدة التلبية) و (الركن) الحجر الأسود .

(م ١٦ — ج ١ — فتح الملك المعبود)

فسكون قرية كبيرة في الجنوب الغربي من المدينة على نحو عشرين ومائة كيلومتر منها) جلست عائشة إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعند البيهقي: فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلست عائشة إلى جنبه وجلس أبو بكر رضى الله عنه إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشق الآخر (وجلست إلى جنب أبي) تنتظر غلامه وزمالة حتى يأتينا (وكانت زمالة أبي بكر) أى كان البعير الذى عليه طعام النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وأمتعتهما (واحدة) والزمالة بالكسر البعير يحمل عليه الطعام والمتاع (جلس أبو بكر ينتظر أن يطلع عليه) غلامه الذى معه الزمالة (فطلع) أى ظهر الغلام . وعند البيهقي : فاطلع الغلام (وليس معه بعيره) الذى كلف بحفظه ورعايته (قال) أبو بكر للغلام (أين بعيرك ؟) أضيف إليه باعتبار أنه في رعايته (قال) الغلام (أضلته البارحة) أى ضيعته أو وجدته ضالاً أى ضائعاً . يقال : أضلكت الشيء إذا لم أهد إليه . وعند البيهقي : أضلني الليلة أى غاب عني . يقال : أضل فلان البعير إذا غاب عنه (قال) أى ابن الزبير الراوى عن أسماء (فقال أبو بكر : بعير واحد تضله ؟) أى تضيعه . وعند البيهقي : قالت أى أسماء : فقام أبو بكر رضى الله عنه يضربه ويقول : بعير واحد أضلك ، أى ضاع منك ، وأنت رجل (قال) عبد الله بن الزبير (فطلق) أى أخذ أبو بكر (يضربه) تأديباً لتفريطه (ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتبسم) لفعل أبي بكر ولم ينه عن ضرب الغلام ، لأن تأديب المحرم خادمه ليس محظوراً ، لكن العفو أفضل . وإلى هذا أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (انظروا إلى هذا المحرم ما يصنع قال ابن أبي رزمة) محمد بن عبد العزيز أحد شيوخ المصنف (فايزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يقول الخ) فزاد هذا ابن أبي رزمة . وزاد أيضاً قوله (ويتبسم) . (الفقه) دل الحديث على جواز تأديب المحرم خادمه وأنه ليس داخل في قوله تعالى : فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ، فقد فعله أبو بكر رضى الله عنه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والبيهقي بسند رجاله ثقات ، غير أن ابن إسحاق مدلس وقد عنعن (١) .

٣٣ — باب الرجل يحرم في ثيابه

أى في بيان حكم الإحرام في الثياب المحيطة التي لا تباح للمحرم بحج أو عمرة
(٩٦) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ أَخْبَرَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ وَعَلَيْهِ أَثَرُ

(١) انظر ص ٢١٥ ج ١١ - الفتح الرباني (ضرب المحرم خادمه) و ص ١١٣ ج ٢ - ابن ماجه (التوق في الاحرام) و ص ٦٧ ، ٦٨ ج ٥ - يهقي (المحرم يؤدب بهذه)

خَلُوقٍ أَوْ قَالَ صُفْرَةٍ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟
فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيَ فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : أَيْنَ
السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ قَالَ : اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الْخَلُوقِ أَوْ قَالَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ وَاخْلَعْ الْجُبَّةَ عَنْكَ
وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا صَنَعْتَ فِي حَجَّتِكَ .

(ش) (السند) (همام) بن مبنة . و (عطاء) بن أبي رباح

(المعنى) (أن رجلاً) قيل إنه عطاء بن منية . وقيل إنه سودة بن عمرو كما أخرجه
عبد الرزاق في مصنفه والبخاري في معجم الصحابة . وذكر الطحاوي أنه يعلى بن أمية « روى »
بسنده إلى قتادة عن عطاء بن أبي رباح أن رجلاً يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره
النبي صلى الله عليه وسلم أن ينزعها . قال قتادة : قلت لعطاء : إنما كنا نرى أن يشقها فقال عطاء :
إن الله لا يحب الفساد (١) [١٢٠] (وهو بالجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين المهملة
وفتح الراء مخففة ، وقد ثكسر العين وتشدد الراء وخطأه الشافعي . وهو موضع بين مزدلفة وعرفة
على حد الحرم المكي في الشرق بينه وبين مكة ستة عشر كيلو مترا (وعليه أثر خلوق) بفتح
الخاء . طيب مركب من زعفران وغيره . وظاهر الحديث أن الخلوق أو الصفرة كان على بدن
الرجل لا على ثوبه . ويدل عليه قوله فيما يأتي : وهو مضفر لحيته ورأسه (٢) . وفي رواية
للبخاري : وعليه قميص فيه أثر صفرة . ولمسلم عن عطاء أنه رأى رجلاً عليه جبة عليها أثر
خلوق . ولا تنافي بين هذه الروايات وروايتي المصنف ، لاحتمال أن يكون الخلوق على بدنه
وعلى ثوبه فأمره بغسل بدنه ونزع جبته (فأُنزل الله) عطف على محذوف أي فسكت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يجبه انتظار الوحي فأُنزل الله (على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي
فلما سُرِّيَ عنه) بضم السين وشد الراء مكسورة أي كشف الوحي عنه صلى الله عليه وسلم شيئاً فشيئاً
يقال سروت الثوب وسريته إذا خلعته . والتشديد فيه للبالغة (اغسل عنك أثر الخلوق) أي
أزله عن بدنك أو ثوبك (واصنع في عمرتك ما صنعت في حجتك) وفي رواية البخاري : واصنع
في عمرتك ما تصنعه في حجتك . والمراد ما عدا الأعمال الخاصة بالحج كالوقوف بعرفة والمبيت
بمزدلفة ورمي الجمار بمنى . وهذا يدل على أن أعمال الحج كانت معلومة لهم بخلاف أعمال العمرة
قال ابن العربي : كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويجتنبون الطيب في الإحرام إذا

حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة ، فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن مجراهما واحد (١) **(الفقه)** دل الحديث (١) على أن المستول إذا لم يعلم حكم ما مثل عنه لا يجيب حتى يعلم الحكم (ب) وعلى أنه يحرم على الرجل المحرم لبس الخيط وأن من لبسه ناسيا أو جاهلا لزمه نزع . واختلف العلماء في كيفية نزع . قال الجمهور : ينزعه من رأسه ، لما يأتي في حديث صفوان بن يعلى عن أبيه من قوله : نخلعها من رأسه (٢) ولا يلزمه دم عند الشافعي وأحمد ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بذلك . قال الخطابي : وعن إبراهيم النخعي أنه قال : يشقه ولا ينزعه من قبل رأسه . وقال الشعبي : يمزقه . وهذا خلاف السنة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بخلع الجبة وخلعها الرجل من رأسه فلم يوجب عليه غرامة . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال . وتمزيق الثوب تضييع له فهو غير جائز (٣) ويرده أيضا حديث قتادة عن عطاء عن يعلى بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عليه جبة عليها أثر خلوق أو صفرة فقال : اخلعها واجعل في عمرتك ما تجعل في حجتك . قال قتادة فقلت لعطاء : كنا نسمع أنه قال : شقها قال : هذا فساد والله عز وجل لا يحب الفساد . أخرجه أبو داود الطيالسي والبيهقي (٤) [١٢١] وتقدم نحوه للطحاوي (٥) .

« وأما حديث ، جابر بن عبد الله قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في المسجد فقد قيضه من جبيه حتى أخرجه من رجله فنظر القوم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أمرت يئدني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على كذا وكذا فلبست قبضي ونسيت فلم أكن لأخرج قبضي من رأسي . أخرجه الطحاوي (٦) [١٢٢] » فهو ضعيف ، لا تقوم به حجة ، لأن في سنده عبد الرحمن ابن عطاء متكلم فيه . قال الأزدي : لا يصح حديثه . وقال الحاكم وابن عبد البر : ليس بالقوى عندهم . وترك مالك الرواية عنه . وعلى فرض صحته فلا يقاوم حديث يعلى ، لأنه من رواية الشيخين وغيرهما . قال الطحاوي : حديث يعلى معه من صحة الإسناد ما ليس مع حديث جابر (ج) دل قوله : اغسل عنك أثر الخلوق . على كراهة التطيب بما يبق أثره بعد الإحرام ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الرجل بغسل أثره من الثوب والبدن . وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وروى عن عمر وعثمان وابن عمر . ولا يكره ذلك عند الجمهور مستدلين بحديث عائشة قالت : كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت . أخرجه الجماعة والدارمي (٧) [١٢٣] (وقالت) عائشة رضي الله عنها : كأنني أنظر إلى ويص الطيب

(١) انظر ص ٢٥٣ ج ٣ فتح الباري (المرح - غسل الخلوق) . (٢) يأتي المصنف رقم ٩٧ ص ١٢٥ . (٣) انظر ص ١٧٥ ج ٢ معالم السنن . (٤) انظر ص ٥٧ ج ٥ يهقي (الرجل يحرم في قميص أو جبة فيزعمها) . (٥) تقدم بالمرح رقم ١٢٠ ص ١٢٣ . (٦) انظر ص ٢٧٠ ج ١ شرح معاني الآثار (الرجل يحرم وعليه قميص . .) . (٧) انظر ص ١٥٣ ج ٢ زرقاني الموطأ (الطيب في الحج) و ص ١٢٤ ج ١١ - الفتح الرباني . و ص ٢٥٦ ج ٣ فتح الباري (الطيب عند الإحرام) و ص ٩٨ ج ٨ نووي مسلم . و ص ٢٩٣ ج ١٠ منهل (الطيب عند الإحرام) و ص ١٠٢ ج ٢ ابن ماجه . و ص ٣٣ ج ٢ دارمي (إباحة الطيب عند الإحرام) (وقبل أن يطوف) أي طواف الأفاضة . وفي رواية لبخاري : وطيبته بمنى قبل أن يغيب .

في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم . أخرجه السبعة إلا الترمذى (١) [١٢٤] (وأجابوا) عن حديث الباب بأنه منسوخ بحديث عائشة ، لأنه كان بالجعرانة سنة ثمان وحديث عائشة كان في حجة الوداع سنة عشر ، أو أنه صلى الله عليه وسلم أمر الرجل بغسل ما عليه من الطيب ، لأنه كان زعفرانا وقد نهي الرجل عن التطيب بالزعفران ولو غير محرم . قال ، أنس نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزعرفر الرجل . أخرجه النسائي (٢) [١٢٥] قال الخطابي : وقد يتوهم من لا ينعم النظر أن أمره بإياه بغسل أثر الخلق والصفرة إنما كان من أجل أن المحرم لا يجوز له أن يتطيب قبل الإحرام بما يبقى أثره بعده . وليس هذا من أجل ذلك ولكن من قبل أن التضمخ بالزعفران حرام على الرجل في حُرْمِهِ وَحِلَّتِهِ (٣) وما قيل : إن ما كان على النبي صلى الله عليه وسلم من الطيب وهو محرم خصوصية ، فهو دعوى لا دليل عليها . والراجح قول الجمهور ، لكثرة أدلته وقوتها . أما أمره صلى الله عليه وسلم الرجل بخلع الجبة فلأنها مخيطة والمخيطة منهي عنه للمحرم كما يأتي بيانه إن شاء الله (د) وعلى أن من لبس ثوبا أو أصاب طيبا وهو محرم ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر بإزالته فلا فدية عليه ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر الرجل بها . وكذا من ارتكب أى محذور من محظورات الإحرام ناسيا أو جاهلا فأقلع عنه عند العلم لا فدية عليه عند الشافعى والثورى وعطاء وإسحاق وداود وكذا عند أحمد في رواية (وقال) الحنفىون ومالك والمزنى : ليس الخطأ والنسيان والإكراه والإغماء والنوم عذرا يرفع الفدية . وهو الأصح عن أحمد ، لعموم الأدلة على لزومها (وأجابوا) عن حديث الباب بأنه كان قبل تحريم لبس المخيط على المحرم . وأما بعده فلا فرق بين الجاهل والناسى وغيرهما

(والحديث) أخرجه أيضا الشافعى والبيهقى والطحاوى وباقي الجماعة إلا ابن ماجه بالفاظ متقاربة . وزاد النسائي : وأما الطيب فاغسله ثم أحدث إحراما . قال أبو عبد الرحمن - ثم أحدث إحراما - ما أعلم أحدا قاله غير نوح بن حبيب ولا أحسنه محفوظا . والله سبحانه وتعالى أعلم (٤)

(٩٧) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى ثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ

(١) انظر ص ١٢٤ ج ١١ - الفتح الربانى . وص ٢٥٦ ج ٣ فتح البارى (الطيب عند الاحرام) . وص ١٠٠ ج ٨ نووى مسلم (الطيب قبل الاحرام) . وص ٢٩٢ ج ١٠ منيل . وص ١١ ج ٢ مجتبى (الطيب عند الاحرام) . وص ١١٣ ج ٢ - ابن ماجه (والوييم) البريق وزنا ومعنى . (٢) انظر ص ٢٩٤ ج ٢ مجتبى (التزفر) . (٣) انظر ص ١٧٥ ج ٢ معالم السنن . (٤) انظر ص ١٥ ، ١٦ ج ٢ بدائع المنن . وص ٥٦ ج ٥ بهقى (لبس المحرم وطيبه جاهلا) . وص ٣٦٤ ج ١ شرح ، مائى الآثار (التطيب عند الاحرام) . وص ١٥٤ ، ١٥٥ ج ٢ زرقانى اللوطا (الطيب في الحج) . وص ٢٥٢ ج ٣ فتح البارى (غسل الخلق) . وص ٧٩ ، ٨٠ ج ٨ نووى مسلم (تحريم الطيب عليه) . وص ٨ ج ٢ مجتبى (الجبة في الاحرام) . و (أبو عبد الرحمن) كنية أحمد بن شعيب النسائي . و (نوح بن حبيب) شيخه . وص ٨٧ ج ٢ تحفة الأخوذى (الذى يحرم وعليه قيم) .

أُمِّيَّةٌ وَهَشِيمٌ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ فِيهِ : فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخْلَعْ جُبَّتَكَ تَخْلَعَهَا مِنْ رَأْسِهِ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ

(ش) (السند) روى الحديث محمد بن عيسى شيخ المصنف من طريقين ، الأول ، طريق أبي عوانة الوضاح بن عبد الله الواسطي (عن أبي بشر) جعفر بن أبي وحشية (عن عطاء) بن أبي رباح (عن يعلى بن أمية) وهكذا رواه البيهقي والترمذي عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن يعلى بإسقاط صفوان بين عطاء ويعلى . قال البيهقي : قصر عبد الملك بإسناده . فلم يذكر صفوان بن يعلى فيه (١) . وقال ، الترمذي : وهكذا روى قتادة والحجاج ابن أرطاة وغير واحد عن عطاء عن يعلى بن أمية . والصحيح ما روى عمرو بن دينار وابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) . أما حديث قتادة فقد تقدم في فقه الحديث السابق عند أبي داود الطيالسي والبيهقي (٣) . وأما حديث حجاج بن أرطاة فهو ما ذكره المصنف في هذا الحديث من طريق هشيم بن بشير ولكن في سنده صفوان ابن يعلى كما ترى . فلعل ذكر الحجاج في عبارة الترمذي فيمن روى عن عطاء عن يعلى بإسقاط صفوان وهم من النسخ ، الثاني ، طريق (هشيم) بالتصغير ابن بشير (عن الحجاج) بن أرطاة (عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه) يعلى بن أمية . وهكذا رواه الشافعي والترمذي من طريق عمرو بن دينار عن عطاء . وقال الترمذي : وهذا أصح . وفي الحديث قصة (٤) وهي ما روى صفوان ابن يعلى أن يعلى قال لعمر : أرني النبي صلى الله عليه وسلم حين يوحى إليه قال : فبينما النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه نفر من أصحابه جاءه رجل فقال : يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره وهو متضمن بطيب فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ساعة فجاءه الوحى فأشار عمر رضي الله عنه إلى يعلى فجاء يعلى وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوب قد أظلم به فأدخل رأسه فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم محمراً الوجه وهو يغط ثم سُرِّي عنه فقال : أين الذى سأل عن العمرة ؟ فأتى برجل فقال : اغسل الطيب الذى بك ثلاث مرات وانزع عنك الجبة واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك . أخرجه البخارى (٥) [١٢٦] .

(المعنى) (بهذه القصة) المبينة في الحديث السابق . وهى : أن رجلاً أتى النبي صلى الله

(١) انظر ص ٥٦ ج ٥ يهتدى (لبس المحرم وطيبه جاهلاً أو ناسياً لأحكام) (٢) انظر ص ٨٧ ج ٢ تحفة الأحوذى . (ما جاء في الذى يحرم وعليه قديم أوجبة) (٣) تقدم بالفرح رقم ١٢١ ص ١٢٤ . (٤) انظر ص ١٥ ، ١٦ ج ٢ بدائع المتن . و ص ٨٧ ج ٢ تحفة الأحوذى . (٥) انظر ص ٢٥٢ ج ٣ فتح البارى (غسل الملوّق ..) .

عليه وسلم وهو بالجمرة وعليه جبة فقال يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمري؟ (قال) يعلى بن أمية (فيه) أي في حديثه (فقال له) أي للسائل عن العمرة (النبي صلى الله عليه وسلم اخلع جبتك فخلعها من) قبل (رأسه) ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم (وساق) أي ذكر يعلى بن أمية (الحديث) أي تمام الحديث السابق وهو واصنع في عمرتك ما صنعت في حجتك ، (الفقه) دل الحديث على مشروعية خلع القميص ونحوه للمحرم الذي لبسه ناسيا أو جاهلا من قبل رأسه . وفيه رد على من حتم شقه أو خلمه من قبل رجله

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي بسند المصنف (١) وأخرج الطحاوي نحوه عن هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان ومنصور وابن أبي ليلى عن عطاء عن يعلى بن أمية أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني أحرمت وعلى جبتى هذه وعلى جبتى ردوع من خلوق والناس يسخرون مني فأطرق عنه ساعة ثم قال: اخلع عنك هذه الجبة واغسل عنك هذا الزعفران واصنع في عمرتك ما كنت صانعا في حجتك (٢) .

(٩٨) (ص) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الْهَمْدَانِيُّ الرَّمْلِيُّ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ يَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الْخَبَرِ قَالَ فِيهِ : فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْزِعَهَا نَزْعًا وَيَغْتَسِلَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَسَاقَ الْحَدِيثَ

(ش) (السند) (الليث) بن سعد . و (ابن يعلى) صفوان بن أمية . و (منية) بضم الميم وسكون النون وفتح الياء التحتية ، أم يعلى وقيل جدته . و (أمية) أبوه

(المعنى) (بهذا الخبر) أي حدث يعلى بالحديث السابق (قال) يعلى (فيه) أي في حديثه (فأمره رسول الله أن ينزعها) أي الجبة (نزعا ويغتسل) هكذا في نسخ المصنف والبيهقي من باب الافتعال . والمراد يغسل بدنه من أثر الطيب . ويحتمل أن يكون المراد يغسل أثر الطيب ، لما تقدم في الرواية الأولى : اغسل عنك أثر الخلق . وفي رواية البخاري : اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات (مرتين أو ثلاثا) أو للشك أو التخير . والتكرار للبالغة في إزالة أثر الطيب للتنجاسة (وساق الحديث) أي ساق الليث بن سعد حديث يعلى بن أمية السابق أول الباب

(وهذه الرواية) أخرجه أيضا البيهقي بلفظ المصنف . وأخرجها الطحاوي بسنده إلى مطر الوراق عن عطاء عن يعلى بن منية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا لبني بعمرة وعليه جبة وشيء

(١) انظر ص ٥٧ ج ٥ يهقي (الرجل يحرم في قميص أو جبة) .

(٢) انظر ص ٣٦٤ ج ١ شرح معاني الآثار (التطيب عند الاحرام) (والردوع) آثار الطيب .

من خلوق فأمره أن ينزع الجبة ويمسح « يعني يغسل » خلوقة ويصنع في عمرته ما يصنع في حجته (١)
 (٩٩) (ص) حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ ثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ثَنَا أَبِي قَالَ سَمِعْتُ قَيْسَ
 ابْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجِغَرَانَةِ وَقَدْ أَحْرَمَ بِعُمَرَةِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحْيَتُهُ وَرَأْسُهُ وَسَاقُ
 الْحَدِيثِ .

(ش) (أبو وهب) جرير بن حازم . و (عطاء) بن أبي رباح
 (المعنى) (أن رجلاً) تقدم بيانه بشرح حديث رقم [٩٦] (٢) (وساق الحديث) أى ذكر
 يعلى بن أمية تمام الحديث . وهو كما فى مسلم والطحاوى فقال: يارسول الله إني أحرمت بعمره وأنا
 كما ترى فقال: انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعه فى حجك فاصنعه فى عمرتك .
 (الفقه) دل الحديث على أن الرجل إذا أحرم فى ثيابه يزعهما ولا يشقها . وقد تقدم بيان ذلك وأما (٣)
 (والحديث) أخرجه أيضا مسلم والطحاوى (٤)

باب ما يلبس المحرم

أى ما يحل لبسه للحرم بحج أو عمرة أو بهما وما لا يحل .

(١٠٠) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَا : ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ
 سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَتْرُكُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟
 فَقَالَ : لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْبُرْنُسَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ
 وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخَفَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ . فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ
 وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (سفيان) بن عيينة . و (الزهري) محمد بن مسلم
 و (سالم) بن عبد الله بن عمر .

(المعنى) (سأل رجل) لم نقف على اسمه . والظاهر أن سؤاله كان قبل الإحرام ، لقول

(١) انظر ص ٥٧ ج ٥ . يهتدى (الرجل يحرم فى قميص أو جبة فيتزعمها) . و ص ٣١٤ ج ١ شرح معاني الآثار .
 (٢) تقدم بص ١٢٣ (٣) تقدم بص ١٢٤ (فقه الحديث رقم ٩٦) (٤) انظر ص ٧٩ ، ٨٠ ج ٨ نووى مسلم (ما يباح
 لبسه للمحرم) و ص ٣٦٣ ج ١ شرح معاني الآثار (التطيل عند الاحرام) .

ابن عمر : نادى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال : مانلبس إذا أحرمتنا ؟ (الحديث) أخرجه النسائي ^(١) [١٢٧] وكان السؤال في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، لقول ابن عمر : نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان وأشار نافع إلى مقدم المسجد فقال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس السراويل (الحديث) أخرجه البيهقي ^(٢) [١٢٨] « ولا ينافيه ، حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات فقال : من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين . أخرجه البخارى ^(٣) [١٢٩] « لتعدد ، القصة . قال الحافظ : ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل وحديث ابن عباس ابتدأ به في الخطبة ^(٤) و (ما يترك المحرم من الثياب) هكذا رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع : وهى رواية شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع . وفى رواية البخارى والبيهقى من طريق مالك عن نافع : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ وهى المشهورة . وفى رواية أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة من طريق سالم عن ابن عمر : ما يحتجب المحرم من الثياب . وأخرجه أحمد عن ابن عيينة عن الزهري فقال مرة : ما يترك المحرم ؟ ومرة : ما يلبس ؟ فالاختلاف فيه على الزهري يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى . فاستقامت رواية مالك عن نافع لعدم الاختلاف فيها . أفاده الحافظ ^(٥) و (لا يلبس القميص) برفع يلبس خبر بمعنى النهى . وروى بالجزم على النهى . أى يحرم على الرجل المحرم لبس ما ذكر دون المرأة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر إلا أنه يحرم عليها تغطية وجهها ، لما ساقى عن نافع عن ابن عمر وفيه : ولا تنتقب المرأة الحرام ^(٦) . وإنما تشترك مع الرجل فى منع الثوب الذى مسه الزعفران أو الورس (ولا البرنس) بضم فسكون ، ثوب رأسه منه أو قلنسوة طويلة (ولا السراويل) فارسى معرب ، وهو ما يستر نصف البدن الأسفل . « ونبه » بالنهى عن لبس القميص والسراويل على ما فى معناهما من كل محيط شامل للبدن كلاً أو بعضاً كالجبة والقفازين والقباء . « ونبه » بالنهى عن البرنس والعمامة على كل ما يغطى الرأس مخطأ أو غيره كالقلنسوة والتاج والطربوش والطاقية والعصابة (ولا ثوب مسه ورس ولا زعفران) أى لا يلبس المحرم ولو امرأة ثوباً طيب بزعفران أو ورس - بفتح الواو وسكون الراء - نبت أصفر يزرع باليمن يصبغ به . يقال : ورست الثوب بالورس صبغته به . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب الذى ضمخ بما ذكر ، لأنه من الطيب . وكذا كل ثوب صبغ بما له رائحة طيبة .

(١) انظر من ١٠ ج ٢ مجتبى (النهى عن لبس العمامة فى الإحرام) (٢) انظر من ٤٩ ج ٥ يهق (ما يلبس المحرم)

(٣) انظر من ٤١ ج ٤ فتح البارى (إذا لم يجد الإزار ...) (٤) انظر من ٢٥٨ ج ٣ منه (المرح

- ما يلبس المحرم) (٥) انظر من ٢٥٩ منه (٦) يأتى بالمصنف رقم ١٠٢ من ١٣٣

(م - ١٧ - ج ١ - فتح الملك المبرور)

«وبنه» بالزعفران والورد على ما هو أطيب رائحة منهما كالمسك والعنبر . وإذا حرّم في الثوب ففي البدن أولى . وكذا يحرم عليه وضع الطيب في المأكول ، لأن الناس يقصدون تطيب طعامهم كما يقصدون تطيب لباسهم . وفي هذا تفصيل وخلاف حاصله أنه إذا وضع الطيب في مطبوخ أو مشروب ولم يبق له طعم ولا لون ولا ريح وتناوله المحرم فلا فدية عليه اتفاقاً . وإن بقيت رائحته وجبت الفدية بأكله عند الشافعية . وقال الحنفيون : لا فدية عليه ، لأنه لم يقصد به الترفه بالطيب ولأن النهي الوارد عن اللبس والتطيب إنما هو في الثوب والبدن . وفيه القولان عند المالكية . أفاده النووي ^(١) .

ومما يتصل بهذا البحث شم الورد ونحوه . فيحرم على المحرم استعمال وشم ما ينبته الآدمي للطيب ويتخذ منه طيب عند الشافعي وأحمد ، كالورد والبنفسج والياسمين والريحان والترجس فإن فعل ذلك ففيه الفدية . وعن أحمد أنه لا فدية في شم الورد ، لأنه زهر كسائر الأزهار . والأولى تحريمه لأنه يستنبت للطيب ويؤخذ منه فأشبهه الزعفران والعنبر . وإن مس من الطيب ما يعلق يده كما ورد والمسك المسحوق ، فعليه الفدية لأنه استعمل الطيب . وعن أبي الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يسأل عن الريحان : أيشمه المحرم والطيب والدهن ؟ فقال : لا . أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة ^(٢) [١٣٠] وقال جابر : إذا شم المحرم ريحانا أو مس طيباً أهرق لذلك دماً ^(٣) [١٣١] وقال الحنفيون ومالك : يكره شم ما ذكر ولا فدية فيه . وروى عن أحمد لأنه لا يتخذ منه طيب فأشبهه العصفور . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يكره شم الريحان للمحرم . أخرجه البيهقي بسند صحيح ^(٤) [١٣٢] (ولا الحنفين إلا لمن لا يجد النعلين) أى لا يجوز للرجل المحرم لبس الحنفين لأنهما من المحيط إلا إذا لم يجد النعلين بأن كان فاقداً لهما حساً أو عاجزاً عن ثمنهما أو أجرتهما أو وجدتهما بثمن أكثر (فليلبس الحنفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين) والمراد كشف الكعبين في الإحرام وهما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم «روى» هشام بن عروة عن أبيه قال : إذا اضطر المحرم إلى الحنفين خرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك به رجلاه . أخرجه ابن أبي شيبة ^(٥) [١٣٣]

وقال محمد بن الحسن : الكعب هنا هو العظم الذى فى وسط القدم عند معقد الشراك ، وقيل ، إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ^(٦) «ورّد» بأن محمد بن الحسن إمام فى اللغة . وقد اختار قوله الأصمى . هذا (والحكمة) فى منع المحرم من اللباس والطيب البعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها وجمع همه لمقاصد الآخرة والاتصاف بصفات الخاشع الذليل وليتذكر بالتجرد

(١) انظر من ٢٨٢ ج ٧ شرح المذهب (٢) انظر من ٥٧ ج ٥ : بيهقي (من كره شمه للمحرم)

(٣) انظر من ١٥٣ ج ٩ عمدة القارى (٤) انظر من ٥٧ ج ٥ : بيهقي

(٥ ، ٦) انظر من ٢٥٩ ج ٣ فتح البارى ٣ (المرح - ما لا يلبس المحرم ٠٠)

القُدوم على الله تعالى فيسكون أقرب إلى مراقبة ربه وامتناعه من ارتكاب المحظورات وليتذكر به الموت ولبس الأكفان والبعث يوم القيامة حافيا عاريا وليتفأمل بتجزده عن ذنوبه وخلوه عنها (الفقه) دل الحديث (أولا) على أنه يحرم على الرجل المحرم لبس الخيط والمحيط بالبدن كلا أو بعضا لبسا معتادا كالجبة والسر اويل والقفازين . وعليه إجماع الأمة . فإذا لم يجد إلا القميص أو السراويل شقه وارندى به أو اتزر (ثانياً) على أنه يحرم على الرجل المحرم تغطية رأسه بمعتاد كالعمامة والقلنسوة وبغير معتاد كالمسكتل يجمعه على رأسه كالقلنسوة . أما لو حمله على رأسه لحاجته أو ستر رأسه بيده أو ظللها بمظلة أو انغمس في الماء فلا يضرب ، لأنه لا يسمى لبسا عرفا (ثالثاً) على أنه يحرم على المحرم ولو أنثى التطيب في الثوب والبدن . وظاهر الحديث أنه لا يجوز للمحرم لبس مامسه الورس أو الزعفران ولو انقطعت رائحته وذهب أثره بحيث لا ينفض . وبه قال مالك ، فقد سئل عن ثوب مسه طيب ثم ذهب ريح الطيب منه هل يُحرم فيه ؟ قال : نعم لا بأس بذلك ما لم يكن فيه صباغ زعفران أو ورس^(١) فيحرم لبس ما صبغ بزعفران أو ورس ولو ذهب ريحه لقوله في الحديث ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران (وقال) الشافعي : إن كان بحيث لو أصابه الماء فاحت رائحته لم يحز استعماله . وحكى إمام الحرمين فيما لو بقي اللون فقط وجهين مبنيين على الخلاف في أن يجزّد اللون هل يعتبر ؟ والصحيح أنه لا يعتبر (وقال) الحنفيون : ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفض فلا بأس بلبسه للذرة المحرمة واستعماله للمحرم لأعلى وجه اللبس . وحكى هذا عن النخعي والثوري وأحمد وإسحق وأبي ثور . والتعويل على زوال الرائحة فلو لم يتناثر صبغه ولكنه يفوح ريحه يمنع المحرم من استعماله ، لأن ذلك دليل بقاء الطيب (روى) سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تلبسوا ثوبا مسه ورس أو زعفران يعنى في الإحرام . أخرجه الطحاوى وقال : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استثنى مما حزمه على المحرم من ذلك فقال : إلا أن يكون غسिला^(٢) [١٣٤]

ثم قال : قال ابن أبي عمران : رأيت يحيى بن معين يتعجب من الحناني أن يحدث بهذا الحديث فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي : هذا الحديث عندى ثم وثب من فوره فجاء بأصله فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكره عنه يحيى الحناني فكتبه عنه يحيى بن معين^(٣) .

(قال) البدر العيني : وكفى لصحة هذا الحديث شهادة عبد الرحمن وكتابة يحيى بن معين ورواية أبي معاوية . وأما قول ابن حزم : لانهلمه صحيحاً ، فهو نفي لعله بصحته وهذا لا يستلزم نفي صحة

(١) انظر ص ١٥١ ج ٢ زرقاني الموطأ (لبس الثياب المصبغة في الإحرام)

(٢) انظر ص ٣٦٩ ج ١ شرح معاني الآثار (لبس الذوب الذى مسه ورس أو زعفران في الإحرام) .

(٣) انظر ص ٢٧٠ منه

الحديث في علم غيره . وقد روى أحمد في مسنده من حديث ابن عباس رضي الله عنهما حديثاً يدل على جواز لبس المزعفر للحرم إذا لم يكن فيه نفض ولا ردع^(١) (رابعاً) دل الحديث على أن المحرم إذا لم يجد نعلين يباح له لبس الخفين بشرط قطعهما أسفل من الكعبين . وبه قال الحنفيون ومالك والشافعي والجمهور . قال الخطابي : وليس ذلك مما نهى عنه من تضييع المال ، لأن كل إتلاف للصلحة فليس بتضييع وليس في أمر الشريعة إلا الاتباع^(٢) وقال عطاء وأحمد في المشهور عنه : يجوز لبس الخفين للحرم من غير قطع ولا فدية عليه وروى عن علي وعكرمة محتجين بإطلاق ما يأتي عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : السراويل لمن لا يجد الإزار والخف لمن لا يجد النعلين^(٣) ولأن في قطع الخفين فساداً والله لا يحب الفساد ، ولأنه ملبوس أبيح لعدم غيره فأشبهه السراويل (وأجاب) الجمهور عنه بأنه مطلق وحديث ابن عمر مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد . ويؤيده أن ابن عباس روى أيضاً القطع في الخفين (روى) جابر بن زيد أن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا لم يجد إزاراً فليلبس السراويل . وإذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين . أخرجه النسائي بسند صحيح^(٤) [١٣٥] والزيادة من الثقة مقبولة . وعلى فرض عدم إمكان الجمع وعدم ورود التقييد بالقطع في حديث ابن عباس فيرجح حديث ابن عمر ، لأنه أصح (قال) الحافظ : ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس ، لأن سند حديث ابن عمر أصح الأسانيد واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم ، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد عنه^(٥) ، وقولهم ، إن قطع الخفين فساد ، مردود ، بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشارع عنه لافياً أذن فيه . وقياس الخف على السراويل قياس في مقابلة النص فلا يعول عليه ، على أن المقيس عليه غير مسلم عند الجمهور . قال الخطابي : واختلفوا فيه إذا قطع الخفين هل يلزمه دم ؟ قال بعضهم : لا شيء عليه ، لأنه صار بذلك في معنى النعل . وقال آخرون : يلزمه الدم ، لأنه لم يؤذن فيه إلا عند عدم النعل^(٦) (والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي ومسلم والدارقطني والبيهقي^(٧) .

(١) انظر ص ١٦٤ ج ٩ عمدة القاري (مالا يلبس المحرم ..) (٢) انظر ص ١٧٦ ج ٢ معالم السنن (٣) يأتي للمصنف رقم ١٠٥ (٤) انظر ص ١٠ ج ٢ مجتبى (الرخصة في لبس الخفين ...) (٥) انظر ص ٢٦٠ ج ٣ فتح الباري (الشرح - مالا يلبس المحرم) (٦) انظر ص ١٧٧ ج ٢ معالم السنن (٧) انظر ص ١٢ ج ٢ بدائع المنى (مالا يجوز لبسه المحرم) و ص ٧٣ ج ٨ نووى مسلم (ما يباح المحرم وما لا يباح) و ص ٢٦٠ الدارقطني . و ص ٤٩ ج ٥ بيهقي (مالا يلبس المحرم من الثياب)

(١٠١ ك) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ .

﴿ش﴾ أى حدث مالك عن نافع عن ابن عمر بمعنى حديث الزهري عن سالم عنه (وهذه) الرواية أخرجهما مالك والشيخان والنسائي والبيهقي وابن ماجه عن ابن عمر أن رجلاً قال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فيلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسّه زعفران أو ورس .^(١)

(١٠٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ : زَادَ : وَلَا تَتَنَقَّبُ الْمَرْأَةُ الْحَرَامُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ .

﴿ش﴾ (المعنى) (بمعناه) أى حدث الليث بن سعد عن نافع بمعنى حديث الزهري عن سالم ولفظه : عن الليث عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : قام رجل فقال يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمامة ولا البرانس ولا الخفاف إلا أن يكون أحد ليست له نعلان فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسّه الزعفران ولا الورس . ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين . أخرجه البخاري والنسائي والبيهقي .^(٢) و(زاد) أى زاد نافع فيما رواه عن ابن عمر على حديث سالم (ولا تنتقب المرأة الحرام) أى لا تغطي المرأة المحرمة وجهها بالنقاب بحيث لا يبدو منه إلا العينان . وسمى نقاباً لأن فيه نقبين على العينين تنظر المرأة منهما (ولا تلبس القفازين) أى يحرم على المرأة المحرمة لبس القفازين . مثني قفاز - بضم القاف وشدّ الفاء - وهو جورب تلبسه النساء في اليدين يغطي الأصابع والكف وبعض الساعد .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يحرم على المرأة المحرمة تغطية وجهها . وهو مجمع

(١) انظر ص ١٤٧ ج ٢ زرقاني الموطأ (ما ينهى عنه من لبس في الإحرام) وص ٢٥٨ ج ٣ فتح الباري (ما لا يلبس المحرم من الثياب) وص ٧٢ ج ٨ نووي مسلم (الحج) وص ٩ ج ٢ مجتبى (النهي عن لبس القميص للمحرم) وص ٤٩ ج ٥ يهقي (ما يلبس المحرم من الثياب) . وص ١١٣ ج ٢ - ابن ماجه (ما يلبس المحرم من الثياب) (٢) انظر ص ٣٧ ج ٤ فتح الباري (ما ينهى عن الطيب المحرم والمحرمة) وص ٩ ج ٢ مجتبى (النهي أن تنتقب المرأة الحرام) وص ٤٦ ج ٥ يهقي (المرأة لا تنتقب في إحرامها ...) .

عليه . وسيأتي تمام الكلام على هذا في «باب في المحرمة تغطي وجهها» إن شاء الله (ب) وعلى أنه لا يجوز لها لبس القفازين وكذا كل محيط يستر اليدين . وبه قالت المالكية والحنبلية وابن عمر وإسحاق وهو الأصح عن الشافعي والمشهور عند الحنفيين . ويؤيده ما يأتي عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران (الحديث) ^(١) . قال الخطابي : وإذا لبست المرأة القفازين فقد اختلفوا في ذلك هل يجب عليها شيء ؟ فذكر أكثر أهل العلم أنه لا شيء عليها . وعللوا حديث ابن عمر بأن ذكر القفازين إنما هو من قول ابن عمر ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعلق الشافعي القول في ذلك وقد قال في المرأة إذا اختضبت إنه لا شيء عليها فإن لفّت على يديها خرقة لزمتهما الفدية ^(٢) (وقال) محمد بن الحسن والثوري : لا يحرم على المحرمة لبس القفازين وهو قول عليّ وعائشة ورواه المزني عن الشافعي وروى عن مالك ، لقول ابن عمر رضى الله عنهما : إحرام المرأة في وجهها وإحرام الرجل في رأسه . أخرجه الدارقطني والبيهقي وقال : هكذا رواه الدراوردي وغيره موقوفا على ابن عمر [١٣٦] وأخرجه من طريق أيوب بن محمد أبي الجبل - ثقة - عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على المرأة حُرْمٌ إلا في وجهها . وقال : أيوب بن محمد أبو الجبل ضعفه يحيى بن معين وغيره ^(٣) [١٣٧] لكن قد وثقه البيهقي في السند كما نرى . وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال الذهبي في الضعفاء : ضعفه ابن معين ووثقه غيره . قاله في الجواهر النقي . غير أن الأولى للمحرمة ألا تلبس القفازين (قال) علاء الدين مسعود الكاساني : ولنا ما روى أن سعد بن أبي وقاص كان يلبس بنائه وهن محرمات القفازين ولأن لبس القفازين ليس إلا تغطية يديها بالمخيط وهي غير ممنوعة من ذلك فإن لها أن تغطيها بقميصها وإن كان مخيطا فكذا بمخيط آخر بخلاف وجهها . وقوله : ولا تلبس القفازين . نهى ندب حملناه عليه جمعا بين الأدلة ^(٤) .

(وأجاب) الجمهور (أ) بأن حديث الباب مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم صحيح . دل بمنطوقه على تحريم لبس القفازين على المحرمة وقول ابن عمر : إحرام المرأة في وجهها . موقوف ضعيف . فلا يعارض المرفوع الصحيح . وقد دل بمفهومه على جواز لبس المحرمة القفازين ودلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم (ب) وعن حديث أيوب أبي الجبل بأن فيه مقالا . فلا يقوى على معارضة حديث الباب (ج) وعما روى عن سعد بن أبي وقاص

(١) يأتي بالمصنف رقم ١٠٤ (٢) انظر من ١٧٧ ج ٢ معالم السنن

(٣) انظر من ٢٨٦ الدارقطني . ومن ٤٧ ج ٥ بهيقي (المرأة لا تنتقب في إحرامها ولا تلبس القفازين)

(٤) انظر من ١٨٦ ج ٢ بدائع الصنائع (ما يحظره الإحرام)

بأنه لم يعلم من طريق صحيح ، على أنه فعل صحابي فلا يعارض حديث الباب .
 (وأجاب) القائلون بجواز لبس القفازين للمحرمة (١) بأن ذكر القفازين في حديث الباب - وإن رواه الليث عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً - فقد رواه موسى بن عقبة وعبيد الله ابن عمر ومالك وأيوب عن نافع من قول ابن عمر (ب) وعن حديث ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى النساء في إحرامهن عن القفازين لأن في سنده ابن إسحاق وهو لا شك دون عبيد الله بن عمر في الحفظ والإتقان وقد فصل الموقوف من المرفوع . قال البخاري بعد حديث الباب : وقال عبيد الله : ولا ورس وكان يقول : لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين . فقد بين عبيد الله أن الحديث إلى قوله : ولا ورس مرفوع . وأن ما بعده من قول ابن عمر . فلعل ابن إسحاق ظنه مرفوعاً فقدّمه والتقديم والتأخير في الحديث جائز بناء على جواز الرواية بالمعنى . ولكن الدليل يشهد للقول بمنع المحرمة من لبس القفازين : لما فيه من الترفه المنافي للإحرام . والأصل في النهي التحريم . والاختلاف في رفع ووقف نهى النساء عن النقاب والقفازين لا يضر ، لاحتمال أن ابن عمر رضي الله عنهما بعد أن رواه مرفوعاً كان يفتي به فروى عنه حينئذ من قوله (والحديث) أخرجه أيضاً البخاري والنسائي والبيهقي بلفظ تقدم (١) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَلَى مَا قَالَ اللَّيْثُ .

(ش) هذان تعليقان (والمعنى) أن الحديث السابق وفيه النهي عن تغطية المحرمة وجهها ولبسها القفازين رواه حاتم بن إسماعيل ويحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كما رواه الليث بن سعد عن نافع .

هذا . ولم نر من وصل روايتهما عن موسى بن عقبة غير أنه (١) وصلها النسائي قال : أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قام فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام ؟ (الحديث) وفيه : ولا تنتقب المرأة الحرام ولا تلبس القفازين (٢)

(ب) ووصلها البيهقي بسنده إلى حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن نافع فذكر الحديث بنحو من حديث الليث زاد : قال : وكان عبد الله بن عمر يأمر المرأة تَزَرُّ الجلباب إلى جبهتها (٣)

(ج) ووصلها أيضاً بسنده إلى فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر

(١) تقدم ص ١٣٣ (معنى الحديث) (٢) انظر ص ١٠ ج ٢ مجتبى (النهي عن أن تلبس المحرمة القفازين)

(٣) انظر ص ٤٦ و ٤٧ ج ٥ بهقي (المرأة تنتقب في إحرامها)

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنتقب المرأة وتلبس القفازين وهي محرمة ^(١)
(٤) (ص) ورواه موسى بن طارق عن موسى بن عقبة موقوفاً على ابن عمر .

(ش) هذا تعليق لأثر (السند) (موسى بن طارق) أبو قرة اليماني الزبيدي . روى عن موسى بن عقبة وابن جريج والمفضل بن يونس وعثمان بن الأسود . وعنه أحمد وإسحاق بن راهويه وعلي بن زياد والحسن بن صالح وجماعة . قال أبو حاتم : محله الصدق . وقال الحاكم : ثقة مأمون . وقال الخليل : ثقة قديم . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان ممن جمع وصنف وتفقه . وفي التقريب ثقة يغرب من التاسعة . روى له النسائي .

(المعنى) أن موسى بن طارق روى عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه بعض حديث الليث وهو زيادة : لا تنتقب المرأة الحرام ولا تلبس القفازين (وهذه) الرواية لم أقف على من وصلها
(٥) (ص) وكذلك رواه عبيد الله بن عمر ومالك وأيوب موقوفاً .

(ش) هذه ثلاث تعليقات لأثر (المعنى) أنه كما روى هذه الزيادة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة من كلام ابن عمر رواها عبيد الله بن عمر العمرى ومالك بن أنس وأيوب السخيتاني ، أما رواية ، عبيد الله العمرى فقد أخرجها البخاري معلقة قال : وقال عبيد الله ولا ورش وكان يقول : لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين ^(٢) أى ذكر عبيد الله الحديث مرفوعاً إلى قوله ولا ورش . ثم بين أن بقية الحديث من قول ابن عمر . ووصلها إسحاق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحماد بن مسعدة وكذا ابن خزيمة من طريق بشر بن المفضل ثلاثهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر فساق الحديث إلى قوله ولا ورش . قال : وكان عبد الله يعني ابن عمر يقول : ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين ^(٣) . ومعنى لا تنتقب لا تستر وجهها بالنقاب .

وأما رواية ، مالك فقد أخرجها في الموطأ عن نافع قال : إن عبد الله بن عمر كان يقول : لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين ^(٤) . وقال البخاري : وقال مالك عن نافع عن ابن عمر : لا تنتقب المحرمة وتابعه ليث بن أبي سليم ^(٥) أى تابع مالكاً في وقفه ليث بن أبي سليم . بالنصير - أنس مولى عتبة ابن أبي سفيان ، وأما رواية ، أيوب السخيتاني فلم نقف على من وصلها .

(ص) وإبراهيم بن سعيد المديني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

(١) انظر ص ٤٦ و ٤٧ ج ٥ بيهق (٢) انظر ص ٣٨ ج ٤ فتح الباري (ما ينهى من الطيب المحرم والمحرمة)

(٣) انظر ص ٣٨ منه (المرح) (٤) انظر ص ١٥٢ ج ٢ زرقاني الموطأ (تخمير المحرم وجهه)

(٥) انظر ص ٣٨ ج ٤ فتح الباري

وَسَلَّمَ : الْمُحَرَّمَةُ لَا تَنْتَقِبُ وَلَا تَلْبَسُ الْقُقَازِينَ .

﴿ش﴾ هذا تعليق (المعنى) (و) روى (إبراهيم بن سعيد المديني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) مرفوعا (الحرمة لا تنتقب الخ) كما رواه الليث بن سعد وموسى بن عقبة فيما رواه عنه حاتم بن إسماعيل ويحيى بن أيوب .

﴿ص﴾ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدِينِيُّ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَيْسَ لَهُ كَبِيرٌ حَدِيثٌ .

﴿ش﴾ وفي نسخة ليس له كثير حديث . وغرض المصنف بهذا بيان حاله . وهو أبو إسحاق المديني . روى عن نافع الحديث الآتي . وعنه قتيبة وزكريا بن يحيى بن حمويه . قال ابن عدي : ليس بالمعروف رفع حديثا لا يتابع على رفعه . وقال في الميزان : منكر الحديث . وفي التقريب مجهول الحال من السابعة . روى له أبو داود هذه الرواية فقط وقد وصلها بقوله .

(١٠٣) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْمُحَرَّمَةُ لَا تَنْتَقِبُ وَلَا تَلْبَسُ الْقُقَازِينَ .
﴿ش﴾ تقدم شرحه وافيا (وأخرجه) أيضا البيهقي (١) .

(١٠٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَعْقُوبُ ثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ : فَإِنَّ نَافِعًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدَّثَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقُقَازِينَ وَالنَّقَابِ وَمَا مَسَّ الْوَرُسُ وَالزَّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ وَلَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ الْوَانِ الثِّيَابِ مُعْصَفَرًا أَوْ خَزَا أَوْ حُلِيًّا أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ قَمِيصًا أَوْ خُفًّا .

(١) انظر ص ٤٧ ج ٥ : البيهقي (المرأة لا تنتقب في إحرامها ...)

(ش) (السند) (يعقوب) بن إبراهيم بن سعد الزهري . و (ابن إسحاق) محمد (المعنى) (وما مسّ الورس) عطف على القفازين أى ونهاهن عن لبس مامسه الورس . وهو نبت طيب الرائحة يصنع به كاتقدم (ولتلبس بعد ذلك) أى بعد القفازين والنقاب وما مسه ورس أوزعفران (ما أحببت من ألوان) أى أنواع (الثياب معصفرا) أى مصبوغا بالمعصفر (أو خزا) أى متخذاً من الخز وهو الإبريسم خالصاً أو مخلوطاً بغيره (أو حلياً) بفتح الحاء وسكون اللام أو بضم الحاء وكسر اللام وشدة الياء وهو ما تتحلى به المرأة من سوار وخلخال وتزين به من ذهب وفضة وغيرهما (الفقه) دل الحديث (١) على أنه يجوز للحرمة لبس الحليّ والمخيط والمحيط من الثياب إلا القفازين والنقاب وما مسه ورس أوزعفران (ب) وعلى جواز لبس المعصفر . وبه قال جابر وابن عمر والشافعية والحنبلية أخذاً بحديث الباب ، وحديث ابن أبي مليكة أن عائشة رضى الله عنها كانت تلبس الثياب الموردة بالمعصفر الخفيف وهى محرمة . أخرجه البيهقي ^(١) [١٣٨] (وقال) القاسم بن محمد كانت عائشة تلبس الثياب المعصفرة وهى محرمة . رواه سعيد بن منصور بسند صحيح كما فى الفتح ^(٢) [١٣٩] وعن أبي الزبير عن جابر أنه قال : لا تلبس المرأة ثياب الطيب وتلبس الثياب المعصفرة لا أرى المعصفر طيباً . أخرجه البيهقي ^(٣) [١٤٠] (وقال) مالك : يكره للحرمة لبس المعصفر إذا كان يتحلل منه شيء على البدن ولا فدية فيه ، لكن الحديث لا دليل فيه على هذه التفرقة (وقال) الحنفيون والثورى : يحرم لبس المعصفر إلا إذا كان غسلاً لا ينفض ولا ريح له ، لأنه صبيغ طيب الرائحة كالورس والزعفران ، لحديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة (الحديث) أخرجه أبو داود بسند صحيح فى «باب فيما تجتنبه المعتدة فى عتتها»

والممشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهى المغرة . قال الطحاوى : وفيه دليل على أن المعصفر طيب ولذا نهيت عن المعصفر إذ لو كان النهى لكونه زينة لنهيت عن ثوب العصب لأنه فى الزينة فوق المعصفر . والعصب بُرود يَمْنِيَّة يُعَصَّب غزلها ثم تصبغ ثم تنسج . واستدلوا أيضاً بحديث ابن عمر أن عمر رضى الله عنه رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً وهو محرم . فقال له عمر : ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة ؟ فقال طلحة : يا أمير المؤمنين إنما هو مَدَرٌ . فقال عمر : إنكم أيها الرهط أئمة يقتدى بكم الناس لو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال : إن طلحة بن عبيد الله قد كان يلبس الثياب المصبغة فى الإحرام فلا تلبسوا أيها الرهط شيئاً من هذه

(١) انظر ص ٥٩ ج ٥ بيهقي (المعصفر ليس بطيب) (٢) انظر ص ٢٦١ ج ٣ فتح البارى (الفرج) - ما يلبس المحرم من الثياب (٣) انظر ص ٥٩ ج ٥ بيهقي

الثياب المصبغة . أخرجه مالك والبيهقي ^(١) [١٤١] « والمدر ، بفتحيتين الطين اليابس . والمراد به المَعْرَة وهو طين أحمر يصبغ به قال ابن الهمام في فتح القدير : فإن صح أن ما قاله عمر بمحض من الصحابة ، أفاد منع المتنازع فيه وغيره ثم يخرج الأزرق ونحوه بالإجماع عليه ويبقى المتنازع فيه داخلا في المنع . وقال قبله : فبني الخلاف على أنه « أى العُصْفَر ، طيب الرائحة أو لا . فقلنا نعم فلا يجوز . ولذا قلنا لا يتحتى المحرم ، لأن الحناء طيب (ثم أجاب) عن حديث الباب بأن قوله فيه : ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب الخ مدرج فإن المرفوع صريحا هو قوله : سمعته نهى عن كذا . وقوله : ولتلبس بعد ذلك ليس من متعلقاته ولا يصح عطفه على نهى ، لكمال الانفصال بين الخبر والإنشاء . فالظاهر أنه مستأنف من كلام ابن عمر فتخلو تلك الدلالة عن المعارض الصريح أعنى منطوق المورس ومفهومه الموافق فيجب العمل به ^(٢) ويؤيده رواية عبدة بن سليمان ومحمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق الآتية فإنهما لم يذكرافيا قوله : ولتلبس بعد ذلك ما أحببت الخ والظاهر ما قاله الأولون من أنه يحل للمحرم لبس المعصفر وأن قوله : ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب معصفراً أو خزا ، الخ من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وعدم ذكره في الرواية الآتية لا يستلزم أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل هو زيادة من ثقة وهي مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وعلى فرض أنه من كلام ابن عمر فقول الصحابي حجة عند الخنفين .

(والحديث) أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي بسند صحيح ^(٣) .

﴿ص﴾ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ إِلَى قَوْلِهِ : وَمَا مَسَّ الْوَرُسُ وَالزَّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ . وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

﴿ش﴾ يعنى أنه اختلف في الحديث السابق على محمد بن إسحاق : فرواه إبراهيم بن سعد عنه تاما كما تقدم . ورواه عنه عبدة بن سليمان ومحمد بن سلمة عنه لم يذكرافيه قوله : ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب الخ (وقد أخرجه) بدون هذه الزيادة أحمد عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على هذا المنبر وهو ينهى الناس - إذا أحرموا - عما يكره لهم : لا تلبسوا العمام ولا القمص ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفين إلا أن يضطر مضطرا إليهما فيقطعهما أسفل من الكعبين ولا ثوبا مسه

(١) انظر ص ١٥١ ج ٢ زرقاني الموطأ (لبس الثياب المصبغة في الإحرام) وص ٦٠ ج ٥ يهقي (من كره لبس المصبوغ بغير طيب في الإحرام) (٢) انظر ص ١٤٤ ج ٢ فتح القدير
(٣) انظر ص ٢٧ ج ٤ فتح الباري (المرح - ما ينهى من العيب للمحرم) وص ٤٧ ج ٥ يهقي (الرأه لانتقبة في إحرامها)

الورس ولا الزعفران قال : وسمعتة ينهى النساء عن القفاز والنقاب ومامس الورس والزعفران من الثياب^(١) (تنبيه) علم مما تقدم أن نهى المحرمة عن النقاب ولبس القفازين في حديث ابن عمر مختلف في رفعه ووقفه فرواه (١) الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر مرفوعا . وتابع الليث موسى بن عقبة . « أولا ، من رواية حاتم بن إسماعيل ويحيى بن أيوب عن موسى ابن عقبة عند المصنف^(٢) » وثانيا ، من رواية عبد الله بن المبارك عن موسى عند النسائي^(٣) » وثالثا ، من رواية حفص بن ميسرة وفضيل بن سليمان عند البيهقي^(٤) .

(ب) ورفع أيضا إبراهيم بن سعيد المديني ومحمد بن إسحاق عند المصنف وأحمد^(٥)

(ج) ورفع إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية بن أسماء وابن إسحاق عند البخاري^(٦)

(د) ووقفه موسى بن عقبة من رواية موسى بن طارق عن ابن عقبة وتابعه

« أولا ، عبيد الله بن عمر العمرى ومالك وأيوب السخيتاني عند المصنف^(٧) »

« وثانيا ، الليث بن أبي سليم عند البخاري . وأشار إلى ترجيح رواية الرفع^(٨) »

ورجح الحاكم وغيره رواية الوقف . والحق أنه لا منافاة بينهما ، لاحتمال أن ابن عمر - بعد أن رواه مرفوعا - كان يفتى به فروى عنه حينئذ من قوله .

(٦) ﴿ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ

وَجَدَ الْقُرَّ فَقَالَ : أَلْقِ عَلَى ثَوْبِي يَا نَافِعُ فَالْقَيْتُ عَلَيْهِ بُرْنَسًا فَقَالَ : تَلْقَى عَلَى هَذَا وَقَدْ

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَهُ الْمُحْرَمُ ؟

(ش) هذا أثر (السند) (حماد) بن سلمة . و (أيوب) بن كيسان السخيتاني .

(المعنى) أنه وجد القر - بضم القاف وشد الراء - أي أحس ببرد الشتاء (وقد نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن لبسه) إنما قال ذلك توزعا وإلا فاللقاء البرنس ونحوه على المحرم - لدفع

برد أو غيره - ليس بلبس ولا منهى عنه . وبجمله أن ابن عمر كان يرى كراهة طرح المخيط على

المحرم وإن لم يلبسه . ويؤيده ما في رواية البيهقي : فقال ما هذا ؟ فقلت برنس فقال : أبعد عني

(والأثر) أخرجه أيضا أحمد بسند جيد . وكذا البيهقي عن نافع عن ابن عمر أنه أصابه برد

(١) انظر ص ١٩٤ ج ١١ - الفتح الرباني (ما يجوز فعله للمحرمة ولا يجوز له) (٢) انظر الحديث رقم ١٠٢

ص ١٢٣ والتعليق بعده ص ١٣٥ (٣) انظر ص ١٠ ج ٢ مجتبى (النهي عن أن تلبس المحرمة القفازين) وتقدم

لفظه بشرح التعليق من موسى بن عقبة ص ١٣٥ (٤) انظر ص ٤٦ ، ٤٧ ج ٥ بهقي (المرأة تنتقب في

إحرامها) وتقدم لفظه ص ١٣٥ (٥) انظر رقم ١٠٣ ، ١٠٤ بالمصنف ص ١٣٧ (٦) انظر ص ٣٧ ، ٣٨ ج ٤ فتح الباري (ما ينهى من الطيب للمحرمة) (٧) انظر التعليق بالمصنف رقم ٤ ، ٥ ص ١٣٦ (٨) انظر ص ٣٨ ج ٤ فتح الباري (ما ينهى من الطيب للمحرمة)

وهو محرم فألقيت عليه برنسا فقال : ماهذا ؟ فقلت برنس . فقال : أبعد عني ، أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى المحرم أن يلبس البرنس ^(١) .

(١٠٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ

جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :

السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْإِزَارَ وَالْخُفُّ لِمَنْ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ

﴿ش﴾ (الفقه) دل الحديث على أنه يجوز للمحرم إذا لم يجد الإزار والنعل أن يلبس السراويل والخف على حالهما بلا قطع . وبه قال عطاء وأحمد وإسحاق وحكى عن الثوري ولا فدية عليه ولو صلح السراويل للاتزار به . ووافقهم مالك والشافعي في لبس السراويل لمن لم يجد الإزار . واشترطا قطع الخفين أسفل من الكعبين . واشترط الحنفيون قطع الخف وفتق السراويل ثم الاتزار به إن صلح لذلك ، لما تقدم في حديث سالم عن أبيه من قوله صلى الله عليه وسلم : فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ^(٢) فخلوا المطلق في الخفين على المقيد بقطعهما . وألقوا السراويل بالخف لأنه نظيره . فلو لبس شيئا منهما على حاله حرم وعليه الفدية إن صلح السراويل أن يكون إزارا . وقولهم في الخف مسلّم لورود النص بقطعه دون السراويل وقياسه على الخف قياس مع الفارق . قال الخطابي : والأصل في المسال أن تضييعه حرام والرخصة إذا جاءت في لبس السراويل فظاهرها اللبس المعتاد وستر العورة واجب . وإذا فتق السراويل وائتزربه لم تُستّر العورة . وأما الخف فإنه لا يغطي عورة وإنما هو لباس رفق وزينة فلا يشتبهان . ومطلق الإذن في لبس السراويل لمباحة لا تقتضي غرامة ^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضا النسائي وكذا أحمد والشيخان والبيهقي والدارمي عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات فقال : من لم يجد الإزار فليلبس السراويل . ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين . وأخرجه الشافعي والبيهقي عن أبي الشعثاء . جابر بن زيد ، قال : سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول : إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين . وإذا لم يجد إزارا لبس سراويل . وأخرجه أيضاً مسلم عن أبي الزبير عن جابر ^(٤) .

(١) انظر ص ١٩٦ ج ١١ - الفتح الرباني . وص ٥٢ ج ٥ - بهقي (من كره أن يطرح على نفسه بحيط ، وهو محرم)

(٢) تقدم بالمصنف رقم ١٠٠ ص ١٢٨ (٣) انظر ص ١٧٨ ج ٢ معالم السنن (٤) انظر ص ٩ ج ٢ =

(١٠٦) (ص) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَنِيدٍ الدَّامَغَانِيُّ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهَا قَالَتْ : كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ فَنُضَمُّدُ جِبَاهَنَا بِالسَّكِّ الْمُطِيبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ . فَإِذَا عَرَقْتَ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا فَيَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَنْهَاهَا .

(ش) الحديث غير مناسب للترجمة « ما يلبس المحرم ، فكان ينبغي ذكره في «باب الطيب عند الإحرام» ، وقد ذكره البيهقي في «باب المرأة تختضب قبل إحرامها وتمشط بالطيب» .

(السند) (الحسين بن جنيد) وفي نسخة : ابن الجنيد . روى عن أبي أمامة وجعفر بن عون ويزيد بن هارون وعتاب بن زياد . وعنه أبو داود وابن ماجه والنسائي وعبد الله بن عبيد بن شريح . قال النسائي : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : مستقيم الأمر فيما يرويه ووثقه مسلمة بن قاسم . وفي التقريب : لا بأس به من الحادية عشرة . و (الدامغانى) نسبة إلى دامغان مدينة من بلاد قومس - بضم القاف وفتح الميم - صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل وإقليم بالاندلس ^(١) . و (أبو أسامة) حماد بن أسامة .

(المعنى) (نضمد جباهنا بالسك) أى نلطنها بالسك - بضم السين وشد الكاف - نوع من الطيب مخلوط بغيره (فإذا عرقت) بكسر الراء من باب تعب، أى إذا أصابها العرق (سال) السك المطيب مع العرق (على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهها) عن استدামته .

(الفقه) دل الحديث على أن بقاء أثر الطيب واستدامته بعد الإحرام لا يضر . وهو قول الجمهور . وقال ، مالك ومحمد بن الحسن والزهري وبعض الشافعية : لا يجوز التطيب عند الإحرام بما يبقى أثره بعده ، والحديث ، حجة عليهم . وتقدم تمام الكلام على هذا في باب «الطيب عند الإحرام» ^(٢) (والحديث) أخرجه أيضا البيهقي وأخرج أحمد نحوه ^(٣) .

== مجتبى (الرخصة في لبس السراويل لمن لم يجد الإزار) وص ١٩٥ ج ١١ - الفتح الرباني وص ٤١ ج ٤ فتح الباري (إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل) وص ٧٤ ، ٧٥ ج ٨ نووى - مسلم . وص ٥٠ ج ٥ يهقي (من لم يجد الإزار لبس سراويل) وص ٣٢ ج ٢ دارى . وص ١٣ ج ٢ بدائع المن (ما لا يجوز لبسه للحرم) وص ٧٦ ج ٨ نووى - مسلم (ما يباح لبسه للحرم) (١) انظر ص ٢٤٢ ج ٢ قاموس (٢) انظر ص ٢٩٢ ج ١٠ منهل (٣) انظر ص ٤٨ ج ٥ يهقي (المرأة تختضب قبل إحرامها ...) وص ١٢٥ ج ١١ - الفتح الرباني (ما يصنع من أراد الإحرام ...)

(١٠٧) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ :
ذَكَرْتُ لِابْنِ شَهَابٍ فَقَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ كَانَ
يَصْنَعُ ذَلِكَ يَعْنِي يَقْطَعُ الْخَفَيْنَ لِلرَّأَةِ الْمُحْرَمَةِ ثُمَّ حَدَّثَنِي صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ عَائِشَةَ
حَدَّثَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ رَخِصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخَفَيْنِ فَتَرَكَ ذَلِكَ
(ش) (السند) (ابن أبي عدى) محمد بن إبراهيم . و (صفية بنت أبي عبيد) بن مسعود
الثقفية امرأة ابن عمر . روت عن حفصة وعائشة وأم سلمة والقاسم بن محمد . وعنها سالم بن عبد الله
ونافع مولى ابن عمر وعبد الله بن دينار وموسى بن عقبة وغيرهم . ذكرها ابن عبد البر في الصحابة .
وقال ابن منده : أدركت النبي صلى الله عليه وسلم ولم تسمع منه . وقال الدارقطني : لم تدركه .
وقال العجلي : تابعة ثقة . وذكرها ابن حبان في الثقات . روى لها مسلم والأربعة .

(المعنى) (قال) ابن إسحاق (ذكرت لابن شهاب) أى ذكرت له قطع الخفين للرأَةِ المحرمة
(فقال : حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله) يعنى أباه (كان يصنع ذلك) أى يقطع الخف ويفتى
بقطع الخفين للرأَةِ المحرمة عملاً بإطلاق النهى عن لبس الخفين إلا بالقطع باعتبار أنه شامل
للرجال والنساء (فلما حدثته) زوجها (صفية بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد كان رخص للنساء في) لبس (الخفين) بلا قطع (فترك) ابن عمر (ذلك) أى
الحكم بقطع الخفين للرأَةِ المحرمة . روى الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتى النساء إذا
أحرمن أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها تفتى النساء ألا يقطعن . فأنتهى عنه .
أخرجه البيهقي ^(١) [١٤٢] (والحديث) أخرجه أيضا البيهقي وأخرجه أحمد مطولاً ^(٢) .

باب المحرم يحمل السلاح ————— ٣٤ —————

أى يجوز له حمله أم لا ؟

(١٠٨) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ : لَمَّا صَاحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الْحَدِيثِ

(١) انظر ص ٥٢ ج ٥ بيهقي (ما يلبس المحرم من الثياب)

(٢) انظر ص ٥٢ منه . وص ١٩٦ ج ١١ - الفتح الرباني (ما يجوز فعله للمحرم وما لا يجوز له)

صَالِحُهُمْ عَلَى أَلَّا يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ فَسَأَلْتُهُ : مَا جُلْبَانُ السَّلَاحِ ؟ قَالَ : الْقَرَابُ بِمَا فِيهِ .

(ش) (السند) (شعبة) بن الحجاج . و (أبو إسحاق) عبدالله بن عمر السديعي . و (البراء) بن عازب (المعنى) (لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية) بضم الحاء وفتح الدال وسكون المشاة التحتية وتخفيف الياء الثانية وتشدد ، قرية في الشمال الغربي من مكة على بعد خمسة عشر كيلو مترا منها . سميت باسم بئر أو شجرة حذباء وهى من الحرم . وقيل بعضها في الحل وبعضها في الحرم . وكان صلحها في ذى القعدة سنة ست من الهجرة . وسيأتى حديثه في باب صلح العدو من كتاب الجهاد ، إن شاء الله (إلا بجلبان السلاح) - بضم الجيم وسكون اللام وتخفيف الباء أو بضم الجيم واللام مع شد الباء - جراب من الجلد يغمد فيه السيف (فسألته) أى سأل شعبة أبا إسحاق كما في رواية البيهقي والشيخين (ما جلبان السلاح ؟ قال) أبو إسحاق : هو (القراب بما فيه) القراب - بكسر القاف - وعاء يضع فيه الراكب سيفه وسوطه وأداته ويعلقه في الرحل . قال الخطابي : جاء تفسير الجلبان في هذا الحديث ولم أسمع فيه من ثقة شيئا . وزعم بعضهم أنه إنما سمي جلباناً لجفائه وارتفاعه من قولهم : رجل جلبان وامرأة جلبانة إذا كانت جسيمة جافية الخلق . ويشبه أن يكون المعنى في مصالحتهم على ألا يدخلوها إلا بالسيوف في القرب أنهم لم يكونوا يأمنون أهل مكة أن يخفروا الذمة فاشتراط حمل السلاح في القرب معهم ولم يشترط شهر السلاح ليكون سمة للصلح وأما رة له ^(١) أقول هذا ظاهر لو كان الشرط منه صلى الله عليه وسلم . وأما لو أنه منهم فوجهه ألا يظهر منه صلى الله عليه وسلم حال دخوله مكة منعة الغلبة والقهر لهم وألا يسهل استعدادده للقتال إذا عرضت فتنة أدت إليه .

(الفقه) دل الحديث على أنه يجوز للمحرم حمل السلاح بمكة للحاجة والضرورة ولا فدية عليه حينئذ عند جمهور العلماء . أما حمله لغير حاجة فلا يجوز . وعليه يحمل حديث جابر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح . أخرجه مسلم ^(٢) [١٤٣] قال القاضي عياض : هذا محمول على حمل السلاح لغير ضرورة فإن كانت جاز . وهذا مذهب مالك والشافعي وعطاء والجمهور . وكرهه الحسن البصري تمسكا بظاهر حديث النهي ^(٣)

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والشيخان والبيهقي بآتم من هذا . ولفظه عند البيهقي عن البراء

(١) انظر ص ١٧٨ ج ٢ معالم السنن (٢) انظر ص ١٣٠ ج ٩ نووى مسلم (النهي عن حمل السلاح بمكة

من غير حاجة) (٣) انظر ص ١٣١ منه

قال : لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركي قريش كتب بينهم كتابا : هذا ما صالح عليه محمد رسول الله . قالوا : لو علمنا أنك رسول الله لم نقاتلك . قال لعلنى : امحه فأبى . فمحا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وكتب : هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله . واشتروا عليه أن يقيموا ثلاثا ولا يدخلوا مكة بسلاح إلا جلبان السلاح . قال شعبة : قلت لأبي إسحاق : ما جلبان السلاح ؟ قال : السيف بقرابه أو بما فيه ^(١) .

— ﴿٣٥﴾ — باب في المحرمة تغطي وجهها —

أى يجوز لها ذلك ؟

(١٠٩) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْرِمَاتٌ فَإِذَا حَازُوا بِنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا ، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ .

(ش) (السند) (هشيم) بن بشير . و (مجاهد) بن جبر .

(المعنى) (ونحن محرمات) يعنى وكاشفات الوجوه (فإذا حازوا بنا) هو هكذا في جميع النسخ بالحاء المهملة والذال المعجمة وبالباء الداخلة على ضمير المتكلم . أى إذا قابلونا (أسدلت) أى أرسلت (إحدانا جلبابها) يعنى طرف ملاءتها (من رأسها على وجهها) لثلا ينظرها الرجال الأجانب (فإذا جاوزونا) وتبعدوا عنا (كشفناه) أى الوجه قال في النهاية : الجلباب الإزار والرداء . وقيل الملحفة . وقيل هو كالمقنعة تغطي به المرأة رأسها وظهرها وصدرها وجمعه جلايب (الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يجوز للمرأة المحرمة أن تستر وجهها إذا دعت الحاجة إلى ذلك كمرور الرجال قريبا منها . وبه قال الأئمة الأربعة وعطاء والثوري وإسحاق . لكن قال الحنفيون والشافعية : يكون ذلك بسدل شئ على وجهها متجاف عنه بحيث لا يصيب البشرة . وبه قال بعض الحنبلية . فإن أصابها ثم زال أو أزالته بسرعة فلا شئ عليها . فإن لم ترفعه مع القدرة افتدت ، لأنها استدامت الستر . قال ابن قدامة : ولم أر هذا الشرط عن أحد ولا هو في الخبر مع أن الظاهر خلافه فإن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة . فلو كان هذا

(١) انظر ص ١٩٢ ج ٥ فتح الباري (كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ٠٠) وص ١٣٤ ، ١٣٥ ج ١٢ نوى مسلم (صباح الحديثية) وص ٦٩ ج ٥ يهيق (المهرم يتقلد السيف)

شرطاً للبُيِّن . وإنما منعت المرأة من البرقع والنقاب ونحوهما مما يعد لستر الوجه ^(١)

(ب) وعلى أن المرأة منبهة عن كشف وجهها للأجانب لغير ضرورة .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي وابن ماجه وابن خزيمة وقال : في القلب من يزيد ابن أبي زياد شيء ^(٢) ولكن يزيد هذا قد أخرج له مسلم وقال الذهبي : إنه صدوق . وقد أعل الحديث أيضاً بأن مجاهداً لم يسمع من عائشة . لكن احتج الشيخان في صحيحهما بأحاديث من رواية مجاهد عن عائشة . أفاده في النيل ^(٣)

— ٣٦ — باب في المحرم يظلل —

أى فى بيان ما يدل على أنه يجوز للمحرم اتخاذ مظلة يستظل بها

(١١٠) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَصِينٍ عَنْ أُمِّ الْحَصِينِ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ : حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالَ وَاحِدَهُمَا أَخَذُ بَخَطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ لِيَسْتَرَهُ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

(ش) (السند) (أبو عبد الرحيم) خالد بن أبي يزيد تقدم ص ١٢ . و (يحيى بن حصين) الأحمسي البجلي . روى عن جده أم الحصين وطارق بن شهاب . وعنه شعبة وزيد بن أبي أنيسة وأبو إسحاق السبيعي . وثقه النسائي وابن معين والعجلي . وقال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب : ثقة من الرابعة . روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه و (أم الحصين) بنت إسحاق الأحمسي صحابية سمعت خطبة حجة الوداع . روى عنها يحيى ابن ابنها والعيزار بن حريث . روى لها مسلم والأربعة

(المعنى) (واحدهما) هو بلال (أخذ بخطام) ككتاب أى زمام (ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخر) هو أسامة بن زيد (رافع ثوبه) على رأس النبي صلى الله عليه وسلم . فى رواية النسائي : قالت أم الحصين : حججت فى حجة النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت بلالاً يقود بخطام راحلته وأسامة

(١) انظر ص ٣٠٥ ج ٣ معنى (٢) انظر ص ٢١٥ ج ١١ - الفتح الرباني (تغطية الرأس للرجل والوجه للمرأة) .

وص ١١٤ ج ٢ - ابن ماجه (المحرمه تسدل الثوب على وجهها) وص ٤٨ ج ٥ : يهيق (المحرمه تلبس الثوب من علو ..)

(٣) انظر ص ٧١ ج ٥ نيل الأوطار

ابن زيد رافع عليه ثوبه يستره من الحز (حتى رمى جرة العقبة) بفتحيتين . وهي حائط حجرى فى مبدل منى من جهة مكة على يسار الداخل .

(الفقه) دل الحديث : (١) على جواز رمى المحرم جرة العقبة وهو راكب

(ب) وعلى جواز استظلاله بثوب وغيره نازلا أو راكباً . وهو مذهب جمهور العلماء ومنهم الحنفيون والشافعى . وقالت المالكية : يجوز للمحرم اتقاء الشمس والريح والمطر والبرد عن وجهه أو رأسه بغير ملتصق بهما بل بمرتفع ثابت كبناء وشجر وخباء وسقف ويد وبغير ومحمل مقبب بقبة ثابتة بتسمير ونحوه . وإن كان غير مقبب بأن رفع عليه ثوبا واستتر به اقتدى وجوباً أو ندبا وإن كان مريضاً . وكذا يفتدى لو ألصق يده أو غيرها برأسه أو وجهه وطال الإلصاق ويجوز الاتقاء بثوب ونحوه ينصب على عصا ومنه المظلة فى المطر والبرد لافى غيرهما كريح وشمس فلا يجوز سائراً اتفاقاً ولا نازلاً عند مالك ، لأنه لا يثبت . وقال أحمد : يباح للمحرم أن يظلل رأسه بثوب ونحوه . ويكره له تنزيها الاستظلال بالمحمل والهودج ونحوهما . وعن ابن عمر ومالك وأحمد كراهة التظلل للمحرم راكباً . وقد يحتجون بحديث عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة قال : صحبت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الحج فسا رأيت مضرى فسطاطا حتى رجع . أخرجه الشافعى والبيهقى بسند حسن ^(١) [١٤٤] وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه أبصر رجلا على بغير وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال له : أضح لمن أحرمت له . أخرجه البيهقى بسند صحيح ^(٢) [١٤٥] (وأجاب) الجمهور : (١) بأن عدم ضرب عمر فسطاطا لا يدل على كراهة التظلل به (ب) وعن أثر ابن عمر بأنه ليس فيه نهى عن التظلل ، ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه . فالراجح القول بجواز تظلل المحرم مطلقا لقوة دليله .

هذا وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز وإن دخل تحت أستار الكعبة حتى غطته ، فإن كانت لا تصيب رأسه ولا وجهه فلا بأس وإلا كره تحريما (ج) قال الخطابى : وفى الحديث دليل على جواز الوقوف على ظهر الدابة للحاجة تعرض ريثما تقضى . وأما قول النبى صلى الله عليه وسلم : لا تتخذوا ظهور الدواب مقاعد ، [١٤٦] فإنما هو أن يستوطن ظهورها لغير أرب فى ذلك ولا حاجة إليه ^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد ومسلم والنسائى والبيهقى ^(٤)

(١) انظر ص ٧٠ ج ٥ بيهقى (المحرم يستظل) (٢) انظر ص ٧٠ منه (من استعجب للمحرم أن يضج للشمس) و (أضح) أى ابرز (٣) انظر ص ١٨٠ ج ٢ معالم السنن (٤) انظر ص ٢١٤ ج ١١ - الفتح الربانى (تظلل المحرم) و ص ٤٦ ج ٩ نووى مسلم (رمى جرة العقبة راكبا) و ص ٤٩ و ٥٠ ج ٢ مجتبى (الركوب إلى الجار واستظلال المحرم) و ص ٦٩ ج ٥ بيهقى (المحرم يستظل)

— ٣٧ — باب المحرم يحتجم —

أى يجوز له ذلك أم لا ؟

(١١١) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .
(ش) (السند) (سفيان) بن عيينة كما في الترمذى . و (عطاء) بن أبي رباح . و (طاووس) ابن كيسان اليماني .

(الفقه) دل الحديث على جواز الحجامة للمحرم ولو بلا حاجة . وبه قال عطاء وإبراهيم النخعي والشعبي والثوري والحنفيون والشافعي وأحمد وإسحاق . قالوا : ولا فدية عليه ما لم يقطع الشعر وإلا ففيه الفدية لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مُسْكٍ ﴾ (١) .

(وقال) مالك : لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة للتقييد بها في الحديثين بعد . وقال ابن عمر : لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه مما لا بد له منه . أخرجه مالك في الموطأ (٢) [١٤٧]
قال الزرقاني : أى يكره له الحجامة لأنها قد تؤدي لضعفه كما كره صوم يوم عرفة للحاج مع أن الصوم أخف من الحجامة (٣) (وقال) الحسن البصري : على المحتجم الفدية وإن لم يقطع شعرا . وقالت الظاهرية : لا فدية عليه إلا أن يخلق رأسه . وتسامه يأتي في « باب الفدية ، إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضا باقى السبعة والبيهقي . وقال الترمذى حسن صحيح (٤)

(١١٢) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ فِي رَأْسِهِ مِنْ دَاءٍ كَانَ بِهِ .

(١) سورة البقرة آية ١٩٦ (٣٠٢) انظر ص ١٨٧ ج ٢ زرقاني الموطأ (حجامة المحرم) (٤) انظر ص ٣٧ ج ١٠ - الفتح الرباني . و ص ٣٦ ج ٤ فتح الباري (الحجامة للمحرم) و ص ١٢٢، ١٢٣ ج ٨ نووي - لم (جواز الحجامة للمحرم) و ص ٢٨ ج ٢ مجتبى (الحجامة للمحرم) . و ص ١٣٥ ج ٢ - ابن ماجه . و ص ٨٨ ج ٢ تحفة الاحوذى . و ص ٦٤ ج ٥ : بهي

(ش) (السند) (هشام) بن حسان .

(المعنى) (احتجم وهو محرم في رأسه من داء كان به) وفي رواية النسائي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم من وثة^(١) وفي رواية ابن ماجه : احتجم وهو محرم عن رخصة أخذته^(٢) وفي رواية أحمد : من صداع وبتدده . وفي رواية البخاري عن ابن بَجِينَةَ قال : احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم بلحى جمل في وسط رأسه^(٣) .

« ولحى جمل » بفتح اللام وكسرها وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم والميم : موضع بطريق مكة كما في رواية أحمد والنسائي .

وفي تعليق البخاري : احتجم من شقيقة كانت به . وهي نوع من الصداع يعرض في مقدم الرأس وفي أحد جانبيه .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يجوز للمحرم الحجامة لعذر وهو مجمع عليه (ب) وعلى جواز الفصد له وفتح الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوى إذا لم يكن في ذلك ارتكاب مانهى عنه المحرم من التطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء من ذلك (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد^(٤) .

(١١٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ .

(ش) (السند) (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (قتادة) بن دعامه .

(المعنى) (احتجم من وجع كان به) أى بالقدم . وفي رواية النسائي : احتجم وهو محرم على ظهر القدم من وثة كان به . وهذه قصة أخرى غير التي في حديث ابن عباس وعبد الله بن بَجِينَةَ .

(الفقه) بهذا الحديث وسابقه استدل مالك على أنه لا يجوز للمحرم الحجامة إلا من ضرورة كما تقدم .

(١) انظر ص ٣٨ ج ٢ مجتبى (حجامة المحرم من علة تكون به) و(وثة) بفتح فسكون . وجع في الرجل دون الخلع والكسر (٢) انظر ص ١٣٥ ج ٢ - ابن ماجه (الحجامة للمحرم) (والرهم) وجع في باطن الرجل (٣) انظر ص ٣٦ ج ٤ فتح الباري (الحجامة للمحرم) (٤) انظر ص ٢٠٧ ج ١١ - الفتح الرباني (الحجامة والاكتحال للمحرم)

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والحاكم وقال: صحيح على شرطهما^(١)
 ﴿ص﴾ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ أَرْسَلَهُ يَعْزِي عَنْ قَتَادَةَ
 ﴿ش﴾ أَيْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ مَرْسِلًا
 بِإِسْقَاطِ أَنْسٍ. وَالْغَرَضُ بَيَانُ أَنَّ الْحَدِيثَ رَوَى عَنْ قَتَادَةَ مَوْصُولًا وَمَرْسِلًا.

— باب يكتحل المحرم — ٣٨ —

وفي نسخة: باب المحرم يكتحل، أى هل يجوز له الاكتحال؟

(١١٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ نُبَيْهِ
 ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: اشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ عَيْنَيْهِ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ
 - قَالَ سُفْيَانُ: وَهُوَ أَمِيرُ الْمَوْسِمِ - مَا يَصْنَعُ بِهِمَا؟ قَالَ: اضْمُدَّهُمَا بِالْصَّبْرِ فَإِنِّي سَمِعْتُ
 عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

﴿ش﴾ (السند) (سفيان) بن عيينة. و (نبيه) بالتصغير (ابن وهب) بن عثمان بن طلحة
 ابن عبد العزيز العبدي المدني. روى عن أبان بن عثمان وكعب مولى سعيد بن العاص ومحمد بن
 الحنفية وأبي هريرة. وعنه نافع مولى ابن عمر ومحمد بن إسحاق وأبو الزناد وأيوب بن موسى
 القرشي وغيرهم. وثقه النسائي وابن معين وابن سعد وقال: أحاديثه حسنة. وذكره ابن حبان
 في الثقات. وفي التقريب: ثقة من صغار الثالثة. مات سنة ست وعشرين ومائة. روى له مسلم
 والأربعة. و (أبان بن عثمان) بن عفان الأموي أبو سعيد أو أبو عبد الله. روى عن أبيه
 وأسامة بن زيد وزيد بن ثابت. وعنه ابنه عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز والزهرى وأبو الزناد
 وغيرهم. قال العجلي: ثقة من كبار التابعين. وقال ابن سعد ثقة وله أحاديث. وقال عمر بن
 شعيب: ما رأيت أعلم بحديث ولا فقه منه. وفي التقريب ثقة من الثالثة. مات سنة خمس ومائة.
 روى له مسلم والأربعة والبخارى في الأدب

(المعنى) (اشتكى عمر.. عينيه) أى رمدتهما (وهو) أى أبان بن عثمان (أمير الموسم) أى

(١) انظر ص ٢٠٨ ج ١١ - الفتح الرباني (الحجامة والاكتحال للمحرم). وص ٢٨ ج ٢ مجتبى (حجامة المحرم
 على ظهر القدم) وص ٤٥٣ ج ١ مستدرک.

الحج يسأله (ما يصنع بهما) أى بعينه (قال) أبان (اضمدهما بالصبر) أى لطح العينين بالصبر وشد عليهما عصابة . و اضمده - أمر من ضمد بالتخفيف - من بابى نصر وضرب . يقال ضمد الجرح يضمده . وضمده بالتشديد شده بالضادة وهى العصابة ، ثم قيل لوضع الدواء على الجرح وغيره وإن لم يشد . والصبر - بكسر الباء - ككتف ولا يسكن إلا فى ضرورة الشعر . وهو عصابة شجر مر (فإني سمعت عثمان) بن عفان رضى الله عنه (يحدث ذلك) أى يخبر به (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) (روى) أبان بن عثمان عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى الحرم - إذا اشتكى عينيه - يضمدها بالصبر . أخرجه الدارمى ^(١)

(الفقه) دل الحديث على أنه يجوز للحرم مداواة عينه بالصبر ونحوه من كل ما لطيب فيه . ولا فدية عليه فى ذلك إجماعاً . قال ، النووى : واتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها بالصبر ونحوه مما ليس بطيب . ولا فدية فى ذلك . فإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز له فعله . وعليه الفدية . واتفق العلماء على أن الحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية عليه فيه . وأما الاكتحال للزينة فمكروه عند الشافعى وآخرين ومنعه جماعة منهم أحمد وإسحاق . وفى مذهب مالك قولان كالمذهبين . وفى إيجاب الفدية عندهم بذلك خلاف ^(٢)

(أقول) ومشهور مذهب المالكية أنه يحرم على الحرم الكحل للزينة . وفيه الفدية . ومذهب الحنفيين أنه لا بأس بالكحل للمحرم إن لم يكن مطيباً ولا فدية فيه لكن الأولى تركه لتغير ضرورة ، لما فيه من الزينة . أما إذا كان الكحل مطيباً فإن اكتحل به ثلاث مرات فعليه دم . وإن مرة أو مرتين فعليه صدقة كصدقة الفطر . والدم شاة تجزئ فى الأضحية . فإن عجز عنها حساً أو شرعاً ، لزمه صيام عشرة أيام ثلاثة قبل يوم النحر وسبعة بعد تمام أعمال الحج

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقى من ثلاث طرق عن أيوب بن موسى . وأخرجه الدارمى بلفظ تقدم والنسائى بسنده إلى أبان عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحرم إذا اشتكى رأسه وعينه أن يضمدهما بصبر . وأخرجه مسلم بسنده إلى نبيه بن وهب قال : خرجنا مع أبان بن عثمان حتى إذا كنا بملل اشتكى عمر بن عبيد الله عينيه . فلما كنا بالروحاء اشتد وجعه فأرسل إلى أبان بن عثمان يسأله فأرسل إليه أن اضمدهما بالصبر فإن عثمان حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الرجل إذا اشتكى عينيه وهو محرم ضمدهما بالصبر . و ملل ، بفتح تين موضع على ثمانية وعشرين أو اثنين وعشرين ميلاً جنوب المدينة . والميل ١٨٥٥ متر . فتكون المسافة بالمترو والكيلو ٥١٩٤٠ أربعين وتسعمائة متر وواحداً وخمسين كيلومتراً . أو ٨١٠ . عشرة وثمانمائة متر وأربعين

(١) انظر ص ٧١ ج ٢ دارمى (ما يصنع الحرم إذا اشتكى عينيه) (٢) انظر ص ١٢٤ ج ٨ شرح مسلم

كيلو مترا . و «الروحاء» موضع على ٣٠ أو ٤٠ ميلا جنوب المدينة « ٥٥٦٥٠ خمسين وستمائة متر وخمسة وخمسين كيلو مترا . أو ٧٤٢٠٠ مائتي متر وأربعة وسبعين كيلو مترا ، وأخرجه الترمذى . وقال : حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بأسا أن يتداوى المحرم بدواء مالم يكن فيه طيب ^(١)

(١١٥) ك (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ

نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ

(ش) (السند) (ابن علية) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم . وعلية أمه . و (أيوب) بن موسى أو ابن كيسان . و (نافع) مولى ابن عمر أو ابن عاصم
(المعنى) (بهذا الحديث) أى حدث أبان بن عثمان عن أبيه بهذا الحديث . ولفظه عند أحمد : عن نافع عن نبيه بن وهب قال : أرسل عمر بن عبيد الله إلى أبان بن عثمان رضى الله عنه أيكحل عينيه وهو محرم أو بأى شئ يكحلها وهو محرم ؟ فأرسل إليه أن يضمدَهما بالصبر فإني سمعت عثمان بن عفان رضى الله عنه يحدث ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢) .
وغرض المصنف بسياق هذا الطريق بيان قوة هذا الحديث بتعدد طرقه وأنه رواه عن نبيه أيوب بن موسى في الطريق الأول ونافع في الطريق الثانى .

— ٣٩ — باب المحرم يغتسل —

أى بيان أنه يجوز له الاغتسال

(١١٦) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوَّرِينَ مَخْرَمَةً اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ . وَقَالَ الْمُسَوَّرُ : لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ . فَأَرْسَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ فَوَجَدَهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ وَهُوَ يُسْتَرُ ثَوْبٍ

(١) انظر ص ٦٢ ج ٥ يهق (المحرم يكتحل بما ليس بطيب) وص ١٢ ج ٢ مجتبى (الكحل للمحرم) وص ١٢٤

ج ٨ نووى مسلم (مداواة المحرم عينيه) وص ١٢٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (المحرم يشكوى عينه)

(٢) انظر ص ٢٠٨ ج ١١ - الفتح الربانى (الحجامة والاكتحال للمحرم)

قَالَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ . فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قُلْتُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنِينٍ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ؟ قَالَ : فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ثُمَّ قَالَ - لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ - اضْبُطْ قَالَ فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ حَرَّكَ أَبُو أَيُّوبَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَادْبَرَ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) مناسبة الحديث للترجمة أنه لما جاز غسل الرأس وهي محل الشعر الذي يخشى نفيه بالغسل ، فَغَسَّلُ باقى البدن أولى بالجواز .

(السند) (إبراهيم بن عبد الله بن حنين) بالتصغير الهاشمي مولا هم المديني أبو إسحاق . روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي مرة مولى عقيل وعن علي مرسل . وعنه نافع وابن عجلان والزهرى وشريك بن أبي نمر وغيرهم . وثقه ابن سعد والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب : ثقة من الثالثة . مات سنة بضع ومائة . روى له الجماعة . و(أبوه) عبد الله بن حنين مولى العباس على المشهور . وقيل مولى علي . روى عنهما وعن أبي أيوب وابن عمر والمسور بن مخرمة . وعنه ابنه إبراهيم ومحمد بن المنكدر وأسامة بن زيد الليثي ونافع مولى ابن عمر وشريك بن عبد الله وغيرهم . قال العجلي تابعي ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب ثقة من الثالثة . مات في عهد يزيد بن عبد الملك

(المعنى) (اختلفا) أي ابن عباس والمسور بن مخرمة في جواز غسل المحرم رأسه وهما (بالأبواء) قرية شمال الجحفة بينهما ثلاثه وعشرون ميلا ٢٦٥٠ ٤٢٠ خمسة وستون وستمائة متر واثنا وأربعون كيلومترا . بها قبر آمنة بنت وهب أم النبي صلى الله عليه وسلم . وذلك أن عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى المدينة يمتار بها وكانت زوجته آمنة تخرج في كل عام تزور قبره فخرجت وللنبي ست سنين فلما زارته ورجعت ماتت بالأبواء . وسميت بذلك لتبوء السيول ونزولها بها (فأرسله عبد الله بن عباس) أي أرسل ابن عباس عبد الله بن حنين (إلى أبي أيوب الأنصاري) ليسأله هل للمحرم غسل رأسه ؟ لأن له علما بذلك (فوجدته) أي وجد ابن حنين أبا أيوب (يغتسل بين القرنين) أي قرني البئر وهما جانب البناء الذي على رأس البئر يوضع عليهما خشب البكرة (وهو يُستَر) بالبناء للفعول (بثوب) قال ابن حنين (فسلمت عليه) أي على أبي أيوب (فقال من هذا؟) المسلم فاجابه ابن حنين وقال (أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك) أي لأسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم؟) (قال) ابن حنين (فوضع أبو أيوب يده على الثوب) الساتر له (فطاطاه) أي

خفض الثوب (حتى بدالى رأسه) ووجهه . وفى رواية : جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه (ثم قال) أبو أيوب (لإنسان) لم أقف على اسمه (اصبب قال) ابن حنين (ثم حرك أبو أيوب رأسه) أى شعره (بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال : هكذا رأيته) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (يفعل) مثل فعلى هذا . وزاد فى رواية للبخارى : فرجعت إليهما فأخبرتتهما فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبداً، أى لا أجادلك . وخص الرأس بالاختلاف فى غسله والسؤال عنه لأنه موضع الشعر الذى يخشى سقوطه غالباً بخلاف بقية الجسد .

(الفقه) دل الحديث على جواز التناظر فى المسائل والتحاكم فيها إلى العارف بها والرجوع إلى النص الوارد فيها . وعلى قبول خبر الواحد الثقة . وعلى أنه يطلب من المغتسل الستر حال الغسل . وعلى جواز الاستعانة بالغير فى الطهارة . وعلى جواز الكلام والسلام حال الغسل . وعلى جواز غسل المحرم وذلك رأسه يده إذا أمن سقوط شعر منه . وبه قال الحنفيون والشافعى وأحمد وإسحاق والجمهور . وروى عن عمر وجابر وابن عباس ومالك . وعنه كراهته للمحرم ، لأن ذلك رأسه يده قد يسقط بعض الشعر أو يقتل بعض الحوام . وعن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام . قال ، الخطابي : قد رخص للمحرم فى غسل رأسه أكثر أهل العلم . وكرهه مالك بن أنس . وقال : لا يغيب رأسه فى الماء . ولعله يكون قد خاف أنه إذا ذلك رأسه يديه ذهب شئ من شعره فكره له ذلك من أجله . وأجمعوا على أنه إذا احتلم لزمه الغسل . فأما كراهيته تغييب الرأس فى الماء فلعله شبهه بتغطية الرأس بالثياب ونحوها . ومن شبه الماء فى مواراته بدن المتغمس فيه بتغطيته بالثياب لزمه أن يجيز للعريان إذا انغمس فى الماء فغمر عورته أن يصلّى وهو فى الماء بلا ثياب لأن الماء قد ستر عورته عن الأبصار . وما أرى أحداً يقول ذلك إلا بعض من لا يعابى بقوله . وقد استحب بعض أهل العلم للعريان إذا لم يجد ثوباً يصل فيه أن يطلى موضع العورة من بدنه بالطين ويصل^(١)

هذا . وحاصل مذهب المالكية فى غسل المحرم رأسه أن الغسل إما أن يكون ترفها أو لوسخ أو لنجاسة ، وفى كل إما أن يتحقق وجود الدواب أو عدمه أو يشك . وفى كل إما أن يغسل بالماء فقط أو مع غيره كصابون . فهذه ثمانى عشرة صورة . فإن تحقق نى الدواب جاز مطلقاً سواء أكان الغسل ترفها أم لوسخ أم لنجاسة بالماء فقط أو مع غيره . وكذا إذا كان الغسل لنجاسة بالماء فقط وتحقق وجود القمل أو شك فيه . وأما إذا كان الغسل ترفها أو لوسخ وتحقق وجود القمل أو شك فيه فلا يجوز الغسل بالماء فقط أو مع غيره . ومثلها إذا

كان الغسل لنجاسة وكان بالماء مع غيره مع تحقق وجود القمل أو الشك وقالوا بكراهة غمس رأس المحرم في الماء لغير غسل مطلوب ولو ندبا خشية قتل الدواب (والحديث) أخرجه أيضا الشافعي والدارمي والبيهقي وباقي الجماعة إلا الترمذي^(١)

— ﴿٤٠﴾ — باب المحرم يتزوج —

أى يجوز له ذلك أم لا ؟

(١١٧) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَخِي بَنِي عَبْدِ الدَّارِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ يَسْأَلُهُ - وَأَبَانُ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ وَهُمَا مُحْرَمَانِ - إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ طَلْحَةَ بِنْتُ عُمَرَ ابْنَةَ شَيْبَةَ بِنْتِ جُبَيْرٍ فَأَرَدْتُ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ . فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانٌ وَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ أَبِي عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ » .

(ش) (السند) (القعنبي) عبدالله بن مسleme . و (نافع) مولى ابن عمر . و (أخى بنى عبدالدار) ابن قصى أى واحد منهم

(المعنى) (يسأله) أى يسأل أبان عن تزويج المحرم (وهما) أى عمر بن عبيد الله وأبان (أن أنكح) بضم فسكون فكسر أى أزوج ابني (طلحة بن عمر ابنة شيبه) اسمها أمة الحميد (فأردت أن تحضر ذلك) أى تزويج طلحة بن عمر ابنة شيبه (فأنكر ذلك عليه أبان) أى أنكر أبان التزويج حالة الإحرام على عمر بن عبيد الله . وفى رواية لمسلم : فقال له أبان ألا أراك عراقياً جافياً ؟ أى أخذاً بمذهب أهل العراق تاركاً للسنه . وفى رواية له : ألا أراه أعراياً ؟ أى جاهلاً بالسنة كالأعراب (وقال) أبان (إنى سمعت أبى) عثمان وفيه رد على من قال : إن أبان لم يسمع من أبيه (لا ينكح المحرم) بفتح الياء وكسر الكاف (ولا ينكح) بضم الياء وكسر الكاف أى لا يعقد لنفسه ولا يزوج امرأة بولاية أو وكالة مدة إحرامه بحج أو عمرة أو بهما . ولا نافية

(١) انظر ص ٢٣ ج ٢ بدائع المن (ما يجوز للمحرم قتله وفعله) وص ٣٠ ج ٢ دارى (الاغتسال فى الإحرام) وص ٦٣ ج ٥ بيهقي . وص ١٤٤ ج ٢ زرقانى الموطن (غسل المحرم) وص ٢٠٩ ج ١١ - اللقن الرافى . وص ٤٠ ج ٤ فتح البارى (الاغتسال للمحرم) وص ١٢٥ ج ٨ نووى مسلم (غسل المحرم بدنه أو رأسه) وص ٨ ج ٢ مجتبى (غسل المحرم) وص ١١٣ ج ٢ - ابن ماجه (المحرم بغسل رأسه)

أو ناهية والنفي بمعنى النهي بل أبلغ . وهو نهى تنزيه عند الخنفين وللتحريم عند الثلاثة والجمهور (الفقه) دل الحديث على أنه لا يحل للمحرم عقد النكاح لنفسه ولا لغيره وبه أخذ الجمهور ومالك والشافعي وأحمد . فإن عقد لم يصح ويفسخ ولو بعد الدخول بطلقة عند مالك للاختلاف فيه فيزال الاختلاف بالطلاق احتياطاً للفرج . وقال الشافعي وأحمد : يفسخ بلا طلاق ^(١)

(وقال) الخنفون : يصح للمحرم عقد النكاح لنفسه ولغيره . والحديث ، ابن عباس الآتي أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ^(٢) . وسيأتي تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً الأئمة وأخرج المرفوع الطحاوي وأخرج الحديث مسلم في النكاح عن يحيى بن يحيى عن مالك والبيهقي وزادوا فيه : ولا يخطب . وأخرجه ابن ماجه في النكاح والنسائي بلفظ : سمعت عثمان بن عفان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا ينكح المحرم ولا يخطب ولا ينكح ، وأخرجه الدارمي بسنده إلى أيوب عن نافع عن نبيه بن وهب أن رجلاً من قریش خطب إلى أبان بن عثمان - وهو أمير الموسم - فقال أبان : لأراه عراقياً جافياً إن المحرم لا ينكح ولا ينكح أخبرنا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه الترمذي من طريق أيوب بن موسى عن نافع عن نبيه بن وهب قال : أراد ابن معمر ، عمر بن عبيد الله ، أن ينكح ابنه فبعثني إلى أبان بن عثمان وهو أمير الموسم فأتيته فقلت : إن أخاك يريد أن ينكح ابنه فأحب أن يشهدك ذلك فقال : لا أراه إلا أعرايياً جافياً . إن المحرم لا ينكح ولا ينكح أو كما قال . وقال : حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر . وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق لا يرون أن يتزوج المحرم فإن نكح فنكاحه باطل ^(٣)

(١١٨) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ ثَنَا سَعِيدٌ عَنْ

مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّ

(١) انظر ص ١٨٦ ج ٢ زرقاني الموطأ (٢) يأتي للمصنف رقم ١٢٠ ص ١٥٨ (٣) انظر ص ١٨٥ ج ٢ زرقاني الموطأ (نكاح المحرم) وص ١٩ ج ٢ بدائع المنى (نكاح المحرم وإنكاحه) وص ٢٢٦ ج ١١ - الفتح الرباني (نكاح المحرم وإنكاحه) وص ٤٤١ ج ١ شرح ممان الأناور (نكاح المحرم) وص ١٩٣ ج ٩ نووى مسلم (نكاح المحرم وإنكاحه) وص ٦٥ ج ٥ بيهقي (المحرم لا ينكح...) وص ٣١٠ ج ١ - ابن ماجه (المحرم يتزوج) وص ٢٧ ج ٢ بخاري (النهي عن ذلك) أي عن النكاح للمحرم. وص ٣٧ ج ٢ دارمي (تزوج المحرم) وص ٨٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (كراهية تزويج المحرم)

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ مِثْلَهُ زَادَ وَلَا يَخْطُبُ

(ش) (السند) (أن محمد بن جعفر حدثهم) أى حدث قتيبة بن سعيد ومن معه . و (سعيد) بن أبي عروبة . و (مطر) بن طهمان الوراق . و (يعلى بن حكيم) الثقفى مولاهم المكي روى عن عكرمة وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر وسليمان بن يسار وآخرين . وعنه يحيى بن أبي كثير وأيوب السختياني وجريير بن حازم وحامد بن زيد وابن جريج وغيرهم . وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي . وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال ابن خراش : كان صدوقا . وذكره ابن حبان فى الثقات . وفى التقريب : ثقة من السادسة . روى له الستة إلا الترمذى

(المعنى) (ذكر مثله) أى ذكر قتيبة أو كل من مطر ويعلى مثل الحديث المتقدم . و (زاد) فى هذه الرواية (ولا يخطب) من الخطبة - بكسر الخاء المعجمة - أى لا يطلب المحرم امرأة يتزوجها . وظاهر كلام المصنف أن هذه الزيادة لم تقع فى رواية مالك عن نافع . لكن تقدم أن كلا من الطحاوى ومسلم والبيهقى رووه من طريق مالك وفيه ولا يخطب

(الفقه) دل الحديث زيادة على سابقه على نهى المحرم عن الخطبة للزواج وهو نهى تنزيه عند الشافعية والحنفية والحنبلية ونهى تحريم عند مالك كما هو ظاهر الحديث .

(وهذه) الرواية أخرجهما أيضاً أحمد والشافعى والبيهقى وكذا مسلم والنسائي فى النكاح عن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب^(١)

(١١٩) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ عَنْ

مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ابْنِ أَخِي مَيْمُونَةَ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرَفٍ

(ش) مناسبة الحديث للترجمة باعتبار أنه صلى الله عليه وسلم عقد على ميمونة بسرف حال الذهاب إلى مكة وهما محرمان ودخل بها بعد الرجوع وهما حلالان

(السند) (حماد) بن سلمة كما فى الطحاوى والدارمى و (ابن أخى ميمونة) هكذا عند المصنف ولعله تحريف من الناسخ . والصواب أنه ابن أختها فسيأتى فى تخريج الحديث عن يزيد قال : وكانت خالتي . وعلى هذا أجمع المحدثون فى كتب الرجال

(١) انظر ص ١٨ ج ٢ بدائع المنى (نكاح المحرم وإنكاحه) وص ٢٢٦ ج ١١ ... اللع الرابى (نكاح المحرم وإنكاحه وخطبته) . وص ٦٥ ج ٥ بيهقى . وص ١٩٤ ج ٩ نووى . وص ٧٩ ج ٢ مجتبى (النهى من نكاح المحرم)

(المعنى) (تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى عقد على (ونحن حلالان بسرف) بفتح فكسر : موضع فى الشمال الغربى لمكة . قيل عقد عليها بعد رجوعه من عمرة القضاء سنة سبع . قالت ، ميمونة : تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم بسرف ونحن حلالان بعد أن رجع من مكة . أخرجه الطحاوى والدارمى ^(١) [١٤٨] وقيل : إنه عقد عليها بالمدينة قبل الإحرام (روى) سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج . أخرجه الشافعى والطحاوى ^(٢) [١٤٩] يعنى ثم دخل بها بسرف بعد الرجوع من مكة . وقيل عقد عليها بسرف حال الذهاب إلى مكة وهما محرمان . ثم دخل بها بعد الرجوع وهما حلالان

(الفقه) الحديث صريح فى أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهما حلالان . وبه رد الجمهور حديث ابن عباس الآتى أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم . وسيأتى بيانه وإفيا ^(٣) (والحديث) أخرجه أيضا مسلم وابن ماجه والبيهقى عن يزيد بن الأصم قال : حدثتني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس ^(٤) . قال الطحاوى : حديث يزيد بن الأصم ضعفه عمرو بن دينار . وأقره الزهرى (قال) عمرو بن دينار : قلت لابن شهاب أخبرنى أبو الشعثاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم فقال ابن شهاب أخبرنى يزيد بن الأصم أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال . وهى خالته قال ، أى عمرو ، فقلت لابن شهاب : أتجعل أعرابيا بؤالا على عقيقه ، يريد يزيد بن الأصم ، إلى ابن عباس وهى خالة ابن عباس أيضا . أخرجه البيهقى وأخرج الشافعى نحوه ^(٥) [١٥٠]

(١٢٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ

﴿ش﴾ (السند) (أيوب) السخيتاني .

(المعنى) أن النبي صلى الله عليه وسلم عقد على ميمونة وهو محرم بسرف ذاهب إلى مكة فى عمرة القضاء ثم بنى بها بعد أن رجع بسرف (روى) مجاهد وعطاء عن ابن عباس أن النبي

(١) انظر ص ٤٤٢ ج ١ شرح معاني الآثار (نكاح المحرم) وص ٣٨ ج ٢ دارمى (تزوج المحرم)

(٢) انظر ص ١٨ ج ٢ بدائع المنى (نكاح المحرم وإنكاحه) وص ٤٤٢ ج ١ شرح معاني الآثار (٣) يأتى ص ١٥٩ ، ١٦٠

(٤) انظر ص ١٩٦ ، ١٩٧ ج ٩ نووى مسلم (محرم نكاح المحرم وكراهية خطبته) وص ٣١٠ ج ١ - ابن ماجه (المحرم يتزوج) وص ٦٦ ج ٥ بيهقى (المحرم لا ينكح ولا ينكح) (٥) انظر ص ٦٦ منه . وص ١٨ ، ١٩ ج ٢ بدائع المنى

صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حرام فأقام بمكة ثلاثاً فأتاه حويطب بن عبد العزى في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا : إنه قد انقضى أجلك فاخرج عنا فقال : وما عليكم لو تركتموني فعرست بين أظهركم فصنعنا لكم طعاماً فحضرتوه ؟ فقالوا : لا حاجة لنا في طعامك فاخرج فخرج نبي الله صلى الله عليه وسلم وخرج ميمونة حتى عرس بها بسرف . أخرجه الطحاوى ^(١)

[١٥١]

(الفقه) دل الحديث على أنه يجوز للمحرم عقد النكاح حال إحرامه وبه قال إبراهيم النخعي والثوري والحنفيون . وروى عن ابن عباس وابن مسعود مستدلين بحديث الباب . وبما روى مسروق عن عائشة قالت : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم ^(٢) [١٥٢] وبقول أبي هريرة : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم . أخرجهما الطحاوى ^(٣) [١٥٣] وميمونة هي المرادة وإن لم تسم في الحديثين لأنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج غيرها وهو محرم (وقال) الليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق : لا يجوز للمحرم أن يعقد النكاح له ولا لغيره فإن فعل ذلك فالعقد باطل . وهو مروى عن عمر وعلى وزيد بن ثابت محتجين بحديث عثمان السابق أول الباب وفيه : لا ينكح المحرم ولا ينكح ^(٤) . وبحديث يزيد بن الأصم عن ميمونة السابق ^(٥) . وبحديث سليمان بن يسار عن أبي رافع قال : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة حلالاً وبني بها حلالاً وكنت الرسول بينهما . أخرجه أحمد والبيهقي والطحاوى والدارمي والترمذي وقال : حديث حسن ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق ^(٦)

[١٥٤]

(وأجاب) هؤلاء عما استدل به الحنفيون ومن معهم (١) أن أبا رافع كان بالغاً وابن عباس كان إذ ذاك صبيلاً له عشر سنين فأبو رافع أحفظ وهو كان الرسول بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ميمونة فهو أعلم بالقصة من ابن عباس لاسيما وأن ابن عباس لم يحضر عمرة القضاء التي وقع فيها نكاح ميمونة (ب) وأن ميمونة وهي صاحبة القصة أخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهما حلالان كما تقدم . وهي أدري . قال النووي : وأجاب الجمهور بأجوبة أصحها أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالاً كما رواه أكثر الصحابة . قال القاضي وغيره : ولم يزوأنه صلى الله عليه وسلم تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده . وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالاً وهم أعرف بالقضية لتعلقهم بها بخلاف ابن عباس

(٢٠٢٠١) انظر ص ٤٤٣ ج ١ شرح معاني الآثار (٤) تقدم بالمصنف رقم ١١٧ ص ١٥٥ (٥) تقدم رقم ١١٩ ص ١٥٧ (٦) انظر ص ٢٢٩ ج ١١ - الفتح الرباني (نكاح المحرم) وص ٦٦ ج ٥ يهقي . وص ٤٤٢ ج ١ شرح معاني الآثار . وص ٢٨ ج ٢ دارمي (تزوج المحرم) وص ٨٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (كراهية تزوج المحرم)

ولأنهم أحفظ من ابن عباس وأكثر^(١) (وقال) ابن عبد البر : الرواية بأنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال متواترة عن ميمونة نفسها وعن أبي رافع وعن سليمان بن يسار مولاها وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها وما أعلم أحدا من الصحابة روى أنه صلى الله عليه وسلم نكحها وهو محرم إلا ابن عباس . ورواية من ذكر معارضة لزوايته . والقلب إلى رواية الجماعة أميل ، لأن الواحد أقرب إلى الغلط^(٢) . وقال ، الزرقاني : وعلى تقدير الإغضاء عن هذا كله فقد تعارض هو وحديث ميمونة وأبي رافع فسقط الاحتجاج بالخبرين ووجب الرجوع إلى حديث عثمان وفيه : لا ينكح المحرم ولا ينكح ؛ لأنه لا معارض له^(٣) (وقال) ميمون بن مهران : دخلت على صفية بنت شيبة وهي عجوز كبيرة فسألتها تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم ؟ فقالت لا والله لقد تزوجها ولأنهما لحلالان . أخرجه ابن سعد^(٤) [١٥٥]

(ورد) الحنفيون هذه الأجوبة : (أولا) بأن ابن عباس لا خلاف في أنه أحفظ من أبي رافع وميمونة . وأن الراوى عن ميمونة يزيد بن الأصم . وهو ضعيف . وبأن حديث ابن عباس أخرجه الأئمة السبعة وغيرهم من المحدثين (ثانيا) بأن ابن عباس على فرض أنه لم يحضر زواج ميمونة فقد سمع القصة ممن حضرها وعرفها من الصحابة (وأقرب) ما يقال في هذا : إن حديث عثمان المصرح بالنهي عن نكاح المحرم متعلق بالأئمة . وحديث ابن عباس حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم . والصحيح عند الأصوليين أنه متى تعارض القول والفعل كان الفعل خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم والقول مختصا بالأئمة . ولذا كان المعتمد عند المالكية والشافعية أن حل عقد النكاح حال الإحرام خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم^(٥) لكن قال الحنفيون : لا دليل على الخصوص (وقال) الطبري : الصواب من القول أن نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان . وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أيوب قال : أثبت أن الاختلاف في زواج ميمونة إنما وقع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحه . فقال بعضهم : أنكحها قبل أن يحرم النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم : بعد ما أحرم وقد ثبت أن عمر وعلياً وغيرهما من الصحابة فزقوا بين محرم نكح وبين امرأته . ولا يكون هذا إلا عن ثبت^(٦)

(والحديث) أخرجه أيضا باقي السبعة والطحاوى مع اختلاف في الراوى عن ابن عباس^(٧)

(١) انظر ص ١٩٤ ج ٩ شرح مسلم (تحريم نكاح المحرم) (٢) انظر ص ١٨٥ ج ٢ زرقاني الموطن (نكاح المحرم)

(٣) انظر ص ١٨٦ منه (٤) انظر ص ١٨٥ منه (٥) انظر ص ١٨٦ منه (٦) انظر ص ١٣١

ج ٩ فتح الباري (الشرح نكاح المحرم) (٧) انظر ص ٢٢٨ ج ١١ - الفتح الرباني (نكاح المحرم) وص ٢٧

ج ٤ فتح الباري (تزوج المحرم) وص ١٩٦ ج ٩ نووى - سلم وص ٧٨ ج ٢ مجتبى (الرخصة في نكاح المحرم) =

(٧) (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ
ابْنِ أُمَيَّةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ : وَمِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ
وَهُوَ مُحْرَمٌ .

(ش) هذا أثر (السند) (ابن بشار) محمد . و (سفيان) الثوري (عن رجل) لم يعرف
(المعنى) (قال) ابن المسيب (وَمِ) عبد الله (ابن عباس) رضى الله عنهما (في) (دعوى
(تزوج) النبي صلى الله عليه وسلم (ميمونة وهو محرم) وأراد المصنف بهذا تقوية مذهب إليه
الجمهور وتضعيف مذهب إليه ابن عباس رضى الله عنهما من أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج
ميمونة وهو محرم .

(وهذا الأثر) وإن كان ضعيفا - لأن فيه رجلا مجهولا - يقويه ماروى لإسماعيل بن أمية
عن سعيد بن المسيب قال : مانكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة إلا وهو حلال .
قال أبو جعفر (يعنى الطحاوى) وسمعت المزني يقول : قال محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله :
ومما يستدل به على تقوية هذا أن عمر وزيد بن ثابت رضى الله عنهما رذا نكاح محرمين وأن
ابن عمر قال : لا ينكح المحرم ولا يخطب . أخرجه الشافعي في السنن ^(١) [١٥٦]

(والأثر) سكت عنه أبو داود والمنذرى . وقال الزرقاني في شرح الموطأ : وفي البخارى
 وغيره عن سعيد بن المسيب : ومِ ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم وإن كانت خالته .
ما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد ما حل ^(٢) لكنى لم أقف على هذا الأثر في
البخارى . بل نسبه الحافظ للإمام أحمد . قال : قال الأثرم : قلت لأحمد إن أبا ثور يقول : بأى
شئ يدفع حديث ابن عباس ؟ أى مع صحته . فقال : الله المستعان ابن المسيب يقول : ومِ ابن
عباس وميمونة تقول : تزوج وهو حلال ^(٣) .

== وس ٨٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (الرخصة في ذلك) أى في تزويج المحرم . وس ٣١٠ ج ١ - ابن ماجه (المحرم
يتزوج) وس ٤٤٢ ج ١ شرح معاني الآثار (نكاح المحرم)

(١) انظر ص ٢٠ ج ٢ بدائع المنى (نكاح المحرم وإنكاحه) و (أبو جعفر) أحمد بن سلامة بن سلمة الأزدي
المصري الطحاوى ابن أخت المزني . راوى - بن الشافعي عن خاله الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني عن
الإمام الشافعي رحمه الله تعالى . انظر ص ٣ منه (٢) انظر ص ١٨٥ ج ٢ زرقاني الموطأ (نكاح المحرم) (٣) انظر ص ١٣٠
ج ٩ فتح البارى (الفرج - نكاح المحرم)

٤١ — باب ما يقتل المحرم من الدواب —

أى باب فى بيان ما يباح للمحرم قتله من الدواب البرية

(١٢١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ . فَقَالَ : خَمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِهِنَّ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْحِدَاةُ وَالْغَرَابُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ

﴿ش﴾ (السند) (سالم) بن عبد الله بن عمر .

(المعنى) (ستل عما يقتل المحرم) أى عما يجوز للمحرم قتله (من الدواب) البرية . وأما دواب البحر فلا خلاف فى جواز قتلها للمحرم لقوله تعالى ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا هُمُكُمْ حُرْمًا^(١)﴾ والدواب - بتشديد الباء الموحدة - جمع دابة وهى مادب على وجه الأرض من الحيوان . وأخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ^(٢)﴾ .

(ويمكن) الجواب بأن ذكر الطائر فى الآية من باب ذكر الخاص بعد العام . ويؤيده حديث الباب فإنه ذكر فى الدواب الخمس الغراب والحدأة ويؤيد العموم قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا^(٣)﴾ وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ^(٤)﴾ و (خمس لا جناح فى قتلهن) أى خمس من الدواب لا حرج ولا لثم على من قتلهن فى أرض الحل والحرم محرما كان أو حلالا . واسم العدد لا مفهوم له كما هو رأى الأكثر فلا ينافيه ذكر الحية والسبع فى الحديث الآتى . وعلى فرض اعتباره فيكون صلى الله عليه وسلم أخبر عن هذه الخمس أولا ثم بين بعد ذلك أن غيرها يشترك معها فى الحكم . وقوله لا جناح ، مفيد لإباحة قتل المذكورات وقد ورد الأمر بقتلها فى رواية زيد بن جبير قال : سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ قال حدثتني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر

(١) سورة المائدة : آية ٩٦ (٢) سورة الأنعام : آية ٣٨

(٣) سورة هود : آية ٦ (٤) سورة النور : آية ٤٥

بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحديد والغرابة والحية قال وفي الصلاة أيضا . أخرجه مسلم ^(١) [١٥٧] والأمر فيه للإباحة أو التدب لحديث الباب . ويحتمل أن يكون للوجوب ويكون قوله في الحديث لاجتناح رفعاً للحرص فلا ينافي الوجوب . فيكون نظير قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(٢) فيه الخلاف الجارى في الأمر الوارد بعد النهى . أيفيد الوجوب أم لا ؟ و (العقرب) بدل من خمس . هو يطلق على الذكر والأنثى . وقد يقال للأنثى عقربة وللذكر عقربان . وقيل العقربان دروية كثيرة القوائم . والعقرب تلدغ وتولم لإيلاما شديداً وربما ماتت بلسعتها الأفعى . وتقتل الفيل والبعير بلسعتها . وقد لعننا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بقتلها (قالت) عائشة رضى الله عنها : لدغت النبي صلى الله عليه وسلم عقرب وهو في الصلاة فلما فرغ قال : لعن الله العقرب ماتدع المصلّى وغير المصلّى اقتلوهما في الحبل والحرم . أخرجه ابن ماجه بسند ضعيف لكنه يقوى بوروده من عدة طرق ^(٣) [١٥٨] ومن خواصها أنها لا تلدغ الميت وكذا النائم حتى يتحرك . (والفأرة) بالهمزة وقد تسهل وهي أنواع منها الجرذ - بضم ففتح - على وزن عمر . وهي الذكر منها وقال بعضهم الضخم منها يسكن الفلوات ولا يألف البيوت . ومنها الخلد - بضم المعجمة وسكون اللام - وهي نوع من الجرذ خلقت عيما تسكن الفلوات (والحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين بعدها همزة مفتوحة . والتاء فيها للوحدة لا للتأنيث . وتجمع على حداء كعنب وحدآن كغزلان وهي طائر خبيث يخطف الأفراخ وصغار الكلاب وربما يخطف ما لا يصلح له إن كان أحمر يظنه لحماً (والكلب العقور) من أبنية المبالغة وهو الجراح المفترس (واختلف) العلماء في المراد بالكلب العقور (فقال) مالك والشافعى وأحمد وأكثر أهل العلم هو كل ماعقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والفهد والنمر والذئب . يؤيد هذا ما روى أبو نوفل بن أبي عقرب عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم دعا على عتية بن أبي لهب فقال : اللهم سلط عليه كلباً من كلابك . فعدا عليه الأسد فقتله . أخرجه الحاكم في الإكليل والترمذى وحسنه ^(٤) [١٥٩] (وقال) أبو حنيفة : المراد بالكلب العقور الكلب المعروف . ويلحق به الأسد والذئب والفهد والنمر وغيرها من كل ما يبتدئ بالأذى لأنها في معنى الكلب . والتقييد بالعقور لا مفهوم له بل غير العقور يجوز للمحرم قتله إذا كان مؤذياً (قال) الحافظ : واختلف العلماء في غير العقور مما لم يؤمر باقتنائه . فصرح بتحريم قتله القاضيان : حسين والماوردى

(١) انظر ص ١١٦ ج ٨ نووى مسلم (ما يندب للمحرم قتله) والحداء بضم الحاء المهملة وفتح الدال المهملة والياء المنة النعنية الشديدة المفتوحة مصغر حدأة فلبت همزة ياء وأدغمت فيها ياء التصغير وحذفت تاء التأنيث وعوض منها الألف

(٢) سورة البقرة : آية ١٥٨ (٣) انظر رقم ٧٢٦١ ص ٢٧٠ ج ٥ فيض القدير

(٤) انظر ص ٢٨ ج ٤ فتح البارى (المرح - ما يقتل المحرم من الدواب)

وغيرهما . ووقع في الأم للشافعي الجواز . واختلف كلام النووي . فقال في البيع من شرح المذهب : لا خلاف بين أصحابنا في أنه محترم لا يجوز قتله . وقال في التيمم والغصب : إنه غير محترم . وقال في الحج : يكره قتله كراهة تنزيه . وهذا اختلاف شديد . وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي ^(١) (والحق) الشافعي وأحمد بالخسة المذكورة في الحديث ما في معناها من كل ما يؤذى الناس في أموالهم وأنفسهم مثل سباع البهائم المحترمة أكلها والطير الجارح كالبازي والعقاب والصقر والحشرات المؤذية والزنبور والبق والبعوض والبراغيث والذباب حتى قال الشافعي باستحباب قتل هذه الأشياء لأنه يدفع بذلك ضرراً عن نفسه وغيره (والحق) الحنفيون بما ذكر في الحديث هوام الأرض كالزنبور والقراد والسلحفاة والقنفذ والوزغ قالوا لأنها ليست صيدا ولا متولدة من البدن (ولم تلحق) المالكية هوام الأرض بما ذكر في الحديث إلا الزنبور فألحقوه بالعقرب .

(الفقه) دل الحديث على أنه يجوز للبحرم قتل هذه الدواب الخمس في الحل والحرم . وغير المحرم يجوز له ذلك بالطريق الأولى . «أما العقرب» فلا خلاف في جواز قتلها إلا ما حكى عن الحكم وحماد من عدم جواز قتلها وكذا الحية . قالوا لأنهما من هوام الأرض . والحديث يرد عليهما . «وأما الغراب» فظاهر حديث الباب أنه يقتل مطلقاً بجميع أنواعه في الحل والحرم للبحرم والحلال . وبه قالت المالكية في المشهور عندهم «وما جاء» في رواية لمسلم عن عائشة رضي الله عنها من تقييد الغراب بالأبقع «فهو» ذكر فرد من أفراد العام لا يخصه . وقال بعضهم إن الغراب في الحديث مطلق مقيد بهذا القيد فيكون المأذون في قتله خصوص الأبقع وهو الذي في بطنه أو ظهره سواد أو بياض . وبه قال الحنفيون والشافعي وأحمد إلا أنهم قالوا : المراد بالأبقع ما يأكل الجيف . فيشمل الغداف وهو المسمى بغراب البين كما قاله ابن قدامة.

(قال) الحافظ : وسمى غراب البين لأنه بان عن نوح عليه السلام لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض فاقى جيفة فوق عليهما ولم يرجع إلى نوح عليه السلام . وكان أهل الجاهلية يتشائمون به فكانوا إذا نَعَبَ مرتين قالوا آذن بشر وإذا نَعَبَ ثلاثاً قالوا آذن بخير . فأبطل الإسلام ذلك . وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا سمع الغراب قال : اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك ^(٢) قالوا : وأما غراب الزرع وهو المسمى بالزاغ وهو غراب أسود نحو الحمامة برأسه عُغْبَرَة لا يأكل الجيف ، فلا يجوز للبحرم قتله . وعليه يحمل حديث أبي سعيد الآتي وفيه : ويرى الغراب ولا يقتله ^(٣) (قال) الحافظ : قد اتفق العلماء على

(١) انظر ص ٢٨ ج ٤ فتح الباري (الشرح - ما يقتل المحرم من الدواب) (٢) انظر ص ٢٧ منه

(٣) يأتي للمصنف رقم ١٢٢ ص ١٦٦

إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ وأفتوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغربان ملتحقاً بالابقع^(١) لكن قد علمت أن مشهور مذهب مالك أن الغراب يباح قتله مطلقاً ، وأما الفأرة ، فاتفق العلماء على جواز قتلها للحرم وشذ إبراهيم النخعي فقال لا يجوز له قتلها فإن قتلها فعليه الفدية . وأحاديث الباب ترد عليه ، وأما الحداة ، فلا تعلم خلافاً في جواز قتلها للحرم . وكذا الكلب العقور على ما تقدم بيانه .

(والحديث) أخرج نحوه الشيخان والنسائي^(٢)

(١٢٢) (ص) حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ بَحْرٍ ثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : خَمْسٌ قَتَلُهُنَّ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ : الْحِيَّةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْحِدَاةُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ .

(ش) (السند) (على بن بحر) البرى - بفتح الموحدة وشذ الراى المكسورة بعدها مثناة تحية - القطان أبو الحسن البغدادي فارسي الأصل . روى عن عيسى بن يونس وبقية بن الوليد وجريز بن عبد الحميد وأبي خالد الأحمر وغيرهم . وعنه البخارى تعليقاً وأحمد ومحمد بن يحيى الذهلى وكثيرون . وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والعجلي والدارقطنى . وقال الحاكم : ثقة مأمون . وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان من أقران أسد بن حنبل فى الفضل والصلاح . وقال فى التقريب : ثقة فاضل من العاشرة . مات سنة أربع وثلاثين ومائتين . روى له البخارى فى التاريخ والترمذى وأبو داود .

(المعنى) (خمس قتلهن حلال) ذكر الحية فى هذا الحديث لا ينافى ذكر الخمس فى الحديث السابق ، لما علمت من أن اسم العدد لا مفهوم له .

(الفقه) يؤخذ من الحديثين أن الذى يجوز قتله فى الحرم للحرم وغيره ست . والحية يجوز قتلها بجميع أنواعها لافرق بين صغيرها وكبيرها .

(والحديث) أخرجه أيضاً الطحاوى والبيهقى . وفى سنده محمد بن عجلان وفيه مقال^(٣) .

(١) انظر ص ٢٦ ، ٢٧ ج ٤ فتح البارى (المرج - ما يقتل المحرم من الدواب)

(٢) انظر ص ٢٤ منه . وص ١١٠ ج ٨ نووى مسلم (ما يندب المحرم قتله) وص ٢٧ ج ٢ محبى (قتل الغراب)

(٣) انظر ص ٣٨٤ ج ١ شرح معانى الآثار (ما يقتل المحرم من الدواب) وص ٢١٠ ج ٢ • يهيق

(ما للمحرم قتله ..)

(١٢٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا هُشَيْمٌ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
أَبْنُ أَبِي نُعْمٍ الْبُجْلِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَمَّا يَقْتُلُ
الْمَحْرَمُ . قَالَ : الْحَيَّةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفُؤَيْسِقَةُ وَيَرْمِي الْغَرَابَ وَلَا يَقْتُلُهُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ
وَالْحِدَاةُ وَالسَّبُعُ الْعَادِي

(ش) (السند) (هشيم) بالتصغير ابن بشير . و (عبد الرحمن بن أبي نعم) بضم النون
وسكون العين المهملة . تقدم ص ١٢٤ ج ٢ منهل

(المعنى) (سئل) مبنى للمفعول ولم يعلم السائل (عما يقتل المحرم) من الدواب البرية
(قال) النبي صلى الله عليه وسلم (الحية) بالرفع مبتدأ والخبر محذوف تقديره يقتلها المحرم .
ويحوز النصب مفعولاً محذوف تقديره يقتل المحرم الحية (والعقرب والفويسقة) تصغير فاسقة
للتحقير . والمراد بها الفأرة . سميت فاسقة لكثرة إفسادها في حديث الباب عند الطحاوي قال
يزيد : قلت يعني لأبي سعيد : ولم سميت الفأرة الفويسقة ؟ قال : استيقظ رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذات ليلة وقد أخذت فأرة فتيلة لتحرق على رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت .
فقام إليها فقتلها وأحل قتلها لكل محرم أو حلال ^(١) قال الزرقاني : وليس في الحيوان أفسد من
الفأر ، لأنه لا يبقى على حقير ولا جليل إلا أهلكه وأتلفه ^(٢) . ووصفت الفأرة وحدها في هذا
الحديث بالفسق . وجاء في رواية وصف الخمسة بالفسق . قالت عائشة رضي الله عنها : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : خمس فواسق يقتلن في الحرم : الفأرة والعقرب والغراب والحديثا والكلب
العقور . أخرجه الشيخان والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ^(٣) [١٦٠]

وأصل الفسق الخروج . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا لِبَلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ ﴾
عن أمر ربه ^(٤) أي خرج عن طاعة ربه . لهذا سمي من ارتكب المعاصي فاسقاً ووُصفت
هذه الخمسة بالفسق قبل لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في جواز قتل المحرم إياها ولو
في الحرم . وقيل لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد (ويرمي الغراب ولا يقتله) حمله

(١) انظر ص ٣٨٥ ج ١ شرح معاني الآثار (ما يقتل المحرم من الدواب) (٢) انظر ص ١٩٦ ج ٢
زرقاني الوطلي (ما يقتل المحرم من الدواب) (٣) انظر ص ٢٥ ج ٤ فتح الباري (ما يقتل المحرم من الدواب)
وص ١١٤ ج ٨ نووي مسلم (ما يندب للحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم) وص ٨٧ ج ٢ تحفة الأحوذى
(ما يقتل المحرم من الدواب) (٤) سورة الكهف : آية ٥٠

بعضهم على غراب الزرع لما تقدم في الحديث السابق من إباحة قتل الغراب لأنه محمول على أنه لا يئأ كد ندب قتله كئأ كده في الحية وغيرها . على أن في هذا الحديث يزيد بن أبي زياد وفيه مقال (قال) الحافظ في التلخيص . فيه لفظة منكرة وهي قوله : ويرمى الغراب ولا يقتله (والسبع العادى) أى الذى يعدو على الناس ويبتدئهم بالأذى . وهذا يؤيد قول أبي حنيفة : إن المراد بالكلب العقور في الأحاديث الكلب المعروف (وزاد) في هذا الحديث السبع العادى فيؤخذ من مجموع الأحاديث أن الذى يجوز للحرم قتله سبع .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقى والترمذى وقال : حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم . قالوا : المحرم يقتل السبع العادى والكلب وهو قول سفيان الثورى والشافعى . وقال الشافعى كل سبع عدا على الناس أو على دوابهم فللمحرم قتله (١) .

— ٤٢ — باب لحم الصيد للحرم —

أيجوز له أكله أم لا ؟

(١٢٤) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ وَكَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الطَّائِفِ فَصَنَعَ لِعُثْمَانَ طَعَامًا فِيهِ مِنَ الْحَجَلِ وَالْيَعَاقِبِ وَلَحْمِ الْوَحْشِ فَبَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِقَاءَهُ الرَّسُولُ وَهُوَ يَخْبِطُ لِأَبَاعٍ لَهُ لِقَاءَهُ وَهُوَ يَنْفُضُ الْخَبْطَ عَنْ يَدِهِ فَقَالُوا لَهُ كُلْ فَقَالَ أَطْعَمُوهُ قَوْمًا حَلَالًا فَإِنَّا حُرْمٌ فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَشُدُ اللَّهَ مَنْ كَانَ هَاهُنَا مَنْ أَشْجَعَ أَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى إِلَيْهِ رَجُلٌ حِمَارًا وَحَشٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَهُ؟ قَالُوا نَعَمْ .

(ش) (السند) (إسحاق بن عبد الله بن الحارث) بن نوفل بن الحارث . روى عن أبيه

وابن عباس وأبي هريرة وصفية وزوج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وعنه قتادة ودأود بن أبي هند وسعيد المقبري وعلي بن زيد وطائفة . وثقه المعجلى . وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وذكره محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من أهل المدينة . وقال في التقريب : ثقة من الثالثة (وأبوه) عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي أبو محمد المدني . لقبه تيمية بموحدتين ثانيتهما مشددة . وأمه هند بنت أبي سفيان . ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فحنكه صلى الله عليه وسلم . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وعن عمر وعثمان وعلي والعباس بن عبد المطلب وابن عباس وكثيرين . وعنه عبد الملك بن عمير وأبو إسحاق السبيعي والزهرى وغيرهم . وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة وابن المديني . وذكره ابن حبان في الثقات (وقال) ابن سعد : توفي بعمان سنة ٨٤ أربع وثمانين هجرية . وكان خرج إليها هاربا من الحجاج . روى له الأربعة .

(المعنى) (وكان الحارث) بن نوفل بن الحارث . . الهاشمي الصحابي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة . روى عنه ابنه عبد الله وحفيده الحارث بن عبد الله وأبو مجلز . واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض عمله بمكة وأقره أبو بكر وعمر وعثمان . وكان (خليفة عثمان) ابن عفان رضي الله عنه (على الطائف) بلاد ثقيف في الجنوب الشرقي من مكة . ثم انتقل إلى البصرة وبني بها داراً ومات بها في آخر خلافة عثمان . له عند النسائي حديث واحد في الطهارة (فصنع) الحارث بن نوفل أو ابنه عبد الله الراوي للحديث فإنه كان أميراً بمكة زمن عثمان كما ذكره ابن سعد في الطبقات (لثمان طعاماً) ضيافة (فيه) أى في هذا الطعام (من الحجل) بفتحين - أى من لحمه وهو طائر قدر الحمامة أحمر المنقار والرجلين (و) فيه أيضاً لحم (اليعاقب) جمع يعقوب وهو الذكر من الحجل (و) فيه أيضاً (لحم) حمار (الوخش فبعث) عثمان (إلى علي) ابن أبي طالب رضي الله عنه يدعو لتناول هذا الطعام (لجاءه الرسول وهو) أى علي (ينخط) كيف ضرب أى يسقط ورق الشجر (لأباعر له) جمع بعير وهو كالإنسان يقع على الذكر والأنثى (لجاء) علي (وهو ينفض) من باب نصر (الخبيط) بفتحين بمعنى المنحبط وهو ورق الشجر الساقط أى يحركه ليزول أثره (عن يده فقالوا له) أى قال عثمان ومن معه لعلي رضي الله عنه (كل) من هذا الطعام (فقال : أطعموه قوماً حلالاً فإننا حرّم) فلا يحل لنا أكله لأننا محرمون ثم أراد أن يثبت ما قاله بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (فقال علي رضي الله عنه أنشد) أى أسأل (الله من كان هاهنا من أشجع) قبيلة . ولعله رضي الله عنه علم أن أشجع علموا بذلك كما عليه (أعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إليه رجل) هو الصعب بن جثامة (حمار وحش) فأبى أن يأكله) لأنه صلى الله عليه وسلم كان محرماً (روى) ابن عباس رضي الله عنهما أن الصعب

ابن جثمارة أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً وهو بالأبواء أو بوذان فردّه عليه . فلما رأى مافى وجهه قال : إنا لم نرده إلا أننا نحرم . أخرجه الشافعى وأحمد والبخارى والنسائى ^(١)

[١٦١]

(الفقه) دل الحديث على أنه يحرم على المحرم أكل لحم صيد البر مطلقاً . ويأتى بيانه فى الحديث بعده .

(والحديث) أخرجه أيضاً الطحاوى عن عبد الله بن الحارث بن نوفل أن عثمان بن عفان رضى الله عنه نزل قديداً فتأتى بالحجل فى الجفان شائلة بأرجلها فأرسل إلى على رضى الله عنه فجاءه والخبط يتحات من يديه فأمسك على رضى الله عنه فأمسك الناس فقال على : من هاهنا من أجمع ؟ هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابى ببضات وبتمير أو بحمير وحش فقال : أطعمهن أهلك فإننا نحرم ؟ قالوا نعم ^(٢) .

(١٢٥) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ قَيْسٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : يَزِيدُ بْنُ أَرْقَمٍ هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى إِلَيْهِ عُضْوً صَيْدٍ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَقَالَ : إِنَّا نَحْرُمُ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

(ش) (حماد) بن سلة و (قيس) بن سعد أبو عبد الملك الحبشى . تقدم ص ١٨٣ ج ٥ منهل . و (عضو) فى نسخة : عضد صيد

(الفقه) هذا الحديث والذى قبله يدلان على أنه لا يجوز للحرث أن يأكل من لحم صيد البر مطلقاً سواء أصاده محرم أم حلال صاده لنفسه أم للحرث فإنه صلى الله عليه وسلم اقتصر فى سبب الامتناع من أكله على كونه محرماً (وبهذا) قال على وابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم . وهو مذهب الليث بن سعد والثورى وإسحاق . أخذوا بظاهر حديثى الباب . وبقول الله تعالى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ^(٣) ﴾ وبحديث ابن عباس عن الصعب بن جثامة المذكور آنفاً ^(٤) (وقال) الشافعى وأحمد والجمهور : صيد البر حرام على المحرم إذا صاده

(١) انظر ص ٢٥ ج ٢ بدائع الن . وص ٢٢٧ ج ١١ - الفتح الربانى (تحريم صيد البر على المحرم وص ٢٢ ج ٤ فتح البارى (إذا أهدى - الحلال - للحرث حماراً وحشياً حلالاً يقبل) وص ٢٥ ج ٢ مجتبى (ملا يجوز للحرث أكله من الصيد) (والأبواء) جبل أو موضع شمال رابع (وودان) بفتح الواو . موضع قرب الجحفة (٢) انظر ص ٣٨٦ ج ١ شرح معانى الآثار (الصيد يذبحه الحلال فى الحل هل للحرث أن يأكل منه ؟) و (قديد) بالكسفرة . موضع بين مكة والمدينة . و (الجفان) جمع جفنة كقصة . و (التمير) لحم يحمل قطعاً صغيرة كالتمر بجف وقيل المقدم من لحوم الوحش (٣) سورة المائدة : آية ٩٦ (٤) تقدم بالدرج رقم ١٦١ أعلاه .

أو صاده الغير له . أما إذا صاده غير المحرم لنفسه من غير إعانة من المحرم فله أن يأكل منه لما سيأتى للمصنف عن جابر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : صيد البر لكم حلال مالم تصيدوه أو يصاد لكم ^(١) «وهو» وإن كان في إسناده عمرو بن أبي عمرو ، وقد قال فيه النسائي : ليس هو بقوى . وقال فيه يحيى بن معين : هو ضعيف وليس بحجة . وأشار الترمذى إلى تضعيفه من وجه آخر فقال : لا نعرف للمطلب سماعاً من جابر ، فقد قال ، النوى : أما تضعيف عمرو بن أبي عمرو فتغير ثابت ، لأن الشيخين رويا له في صحيحهما واحتجا به وهما القدوة في هذا الباب . وقد احتج به مالك أيضاً وروى عنه وهو القدوة وقد عرف من عاداته أنه لا يروى في كتابه إلا عن ثقة . وقال أحمد بن حنبل وأبو حاتم وابن عدى فيه : ليس به بأس . وقال أبو زرعة : هو ثقة . وقد ضعفه النسائي وابن معين ولم يبيّنا وجه ضعفه ، وأما قول ، الترمذى : لا نعرف للمطلب سماعاً من جابر ، فقال ، ابن أبي حاتم : وروى عن جابر ويشبه أن يكون أدركه . فحصل شك في إدراكه . ومذهب مسلم بن الحجاج أنه لا يشترط في اتصال الحديث اللقاء بل يكفي إمكانه والإمكان هنا حاصل . فعلى مذهب مسلم الحديث متصل . وعلى مذهب البخارى وابن المدينى والجمهور الذين يشترطون ثبوت اللقاء يكون الحديث مرسلًا لبعض كبار التابعين . وهو محتج به إذا اعتضد بقول الصحابة أو أكثر العلماء . وقد اعتضد هنا بقول أكثر العلماء . وبه قال من الصحابة عثمان بن عفان رضى الله عنه ^(٢) (واستدلوا) أيضاً بما روى عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجاً فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقى فأخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم فينما هم يسرون إذ رأوا حُمُرَ وحش . فحمل أبو قتادة على الحمر ففقر منها أتاناً ففزلوا فأكلوا من لحمها وقالوا : أناكل لحم صيد ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقى من لحم الأتان . فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : يا رسول الله إنا كنا أحرماً وقد كان أبو قتادة لم يحرم فرأينا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة ففقر منها أتاناً ففزلنا فأكلنا من لحمها ثم قلنا : أناكل لحم صيد ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقى من لحمها . قال : أنتم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا لا . قال فكلوا ما بقى من لحمها . أخرجه الشيخان ^(٣) [١٦٢]

ويأتى نحوه للمصنف ^(٤) . وإلى ذلك ذهب مالك وسئل عن الرجل يضطر إلى أكل الميتة وهو محرم أيصيد الصيد فيأكله أم يأكل الميتة ؟ فقال : بل يأكل الميتة . وذلك أن الله تعالى

(١) يأتى الحديث رقم ١٢٦ من ١٧٢ (٢) انظر ص ٣٠١ ج ٧ شرح المذهب

(٣) انظر ص ٢٠ ج ٤ فتح البارى (لا يهزم المحرم إلى الصيد لى يصطاده الحلال) وص ١٠٩ ج ٨ نوى مسلم

(٤) يأتى للمصنف رقم ١٢٧ من ١٧٤ - إن شاء الله تعالى

أدلة من قال: يجوز للمحرم أكل ما صيد لأجله إن لم يكن منه إشارة إلى الصيد أو إعانة على صيده ١٧١

لم يرخص للمحرم في أكل الصيد ولا في أخذه على حال من الأحوال . وقد أرخص في الميتة على سأل الضرورة^(١) . ويعنى بعدم الرخصة للمحرم قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ^(٢) ﴾ وقوله : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَاذُمْتُمْ حُرْمًا ^(٣) ﴾ ويعنى بترخيص الميتة قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٤) ﴾ .
« وأجاب ، هؤلاء : ، أولا ، عن حديث الباب بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما امتنع

عن أكل الصيد لاحتمال أنه علم أن الصيد إنما صيد لأجله ، أو أنه أعان على صيده مُحْرِم
« ثانيا ، وعن الدليل القرآني بأنه عام بخصوص بحديث جابر المذكور « وقال ، الحنفيون :
يجوز للمحرم أكل ما صيد لأجله إن لم يكن من المحرم إشارة إلى الصيد أو إعانة على صيده ،
لما في حديث أبي قتادة الآتي من أنه صاد حماراً وحشيا وهو حلال وأكل منه بعض الصحابة
وهم محرمون وقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هي طعمة أطعمكموها الله تعالى ^(٥) .

وجه الدلالة أن أبا قتادة لم يصد الصيد لنفسه خاصة بل له ولمن كان معه . وهذا مذهب عمر
« روى ، أبو هريرة أن رجلا من أهل الشام استغفاه في لحم الصيد وهو محرم فأمره بأكله . قال
« أى أبو هريرة ، فلقيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأخبرته بمسألة الرجل فقال : بم أفتيته ؟
فقلت بأكله . فقال : والذي نفسى بيده لو أفتيته بغير ذلك لعلوتك بالدرة . إنما نهيت أن
تصطاده . أخرجه الطحاوى [١٦٣] وقال : فلم يكن عمر رضى الله عنه ليعاقب رجلا من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتياء في هذا بخلاف ما يرى ^(٦) . واحتجوا أيضا :

(أ) بما روى عبد الرحمن بن عثمان قال : كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حُرُم فأهديى له
طير وطلحة راقد فننا من أكل ومنا من توزع . فلما استيقظ طلحة وفتق من أكل وقال : أكلناه
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجه أحمد ومسلم والنسائي ^(٧) [١٦٤]

(ب) وبما روى عمير بن سلمة الضمرى عن الهزى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج يريد مكة وهو محرم حتى إذا كانوا بالروحاء إذا حمار وحش عفير فذكر لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : دعوه فإنه يوشك أن يأتى صاحبه فجاء الهزى وهو صاحبه إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن شأنكم بهذا الحمار . فأمر رسول الله

(١) انظر ص ١٩٤ ج ٢ زرقانى الموطأ (ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد)

(٢) سورة المائدة : آية ٩٥ (٣) سورة المائدة : آية ٩٦ (٤) سورة الأنعام : آية ١٤٥ (٥) يأتي
للمصنف رقم ١٢٧ ص ١٧٤ - إرشاد الله تعالى (٦) انظر ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ج ١ شرح معاني الآثار (الصيد يذبحه الحلال
في الحل . هل للمحرم أن يأكل منه ؟) و (الدرة) بكسر الدال وتشديد الراء آلة يضرب بها (٧) انظر ص ٢٤٧
ج ١١ - الفتح الربانى . وص ١١٢ ، ١١٣ ج ٨ نووى مسلم (تحريم الصيد البرى المسأ كول على المحرم) وص ٢٤ ج
٢ مجتبى (ما يجوز للمحرم أكله من الصيد) و (وفق) بشد الفاء أى صوب رأى من أكل

صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضى الله عنه قسمه بين الرفاق . (الحديث) أخرجه الإمامان والنسائي والبيهقي وصححه ابن خزيمة ^(١) [١٦٥]

«وأجاب ، الحنفيون عن حديث جابر بأن ، أو ، فى قوله صلى الله عليه وسلم : أو يصاد لكم ، بمعنى ، إلا أن . وهو استثناء من مفهوم قوله : ما لم تصيدوه . فكانه صلى الله عليه وسلم قال : لحم صيد البر حلال لكم فى الإحرام إلا أن تصيدوه فحرام إلا أن يصاد لكم خلال » ورده ، الجمهور ، أولاً ، بأن أحاديث أبى قتادة وطلحة والبهزى ليست نصاً فى أن الصيد صيد لأجل المحرم . بل محتملة له ولأن يكون صاده الحلال لنفسه فلا تصلح حجة على حل الصيد للمحرم إذا صيد من أجله » ثانياً ، جعل أو - فى قوله : أو يصاد لكم - بمعنى إلا أن خلاف الظاهر وعلى فرض صلاحية الأحاديث المذكورة للاحتجاج بها على ما قاله الحنفيون فهى معارضة بالأحاديث الدالة على تحريم أكل الصيد للمحرم إذا صاده أو صيد لأجله وعلى جوازه إذا لم يكن كذلك . فالراجع مذهب إليه الجمهور ؛ لما فيه من الجمع بين الأدلة

(والحديث) أخرجه أيضا النسائي والطحاوى . وأخرجه مسلم والنسائي عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس يستذكره كيف أخبرتنى عن لحم صيد أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام ؟ قال نعم أهدى له رجل عضواً من لحم صيد فردّه وقال : إنا لاناكله إنا نحرم ^(٢)

(١٢٦) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي الْإِسْكَندَرَانِي - عَنْ عَمْرِو

عَنِ الْمُطَّلِبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَادَ لَكُمْ .

(ش) (السند) (يعقوب الإسكندراني) ابن عبد الرحمن . تقدم ص ١٤٧ ج ١ منهل . و (عمرو) بن أبى عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب شيخه تقدم ص ٢١٩ ج ٣ منهل (المعنى) (صيد البر لكم) لفظه عند الشافعى : لحم الصيد لكم فى الإحرام (حلال ما لم تصيدوه) فيكون حراماً (أو) أى إلا أن (يصاد لكم) فيكون حلالاً . فهو استثناء من مفهوم

(١) انظر ص ١٨٩ ج ٢ زرقانى الموطن (ما يجوز المحرم أكله من الصيد) و ص ٢٤٦ ج ١١ - الفتح الرباني . و ص ٢٥ ج ٢ مجتبى (ما يجوز المحرم أكله ...) و ص ١٨٨ ج ٥ بيهقي . و (الروحاء) بفتح فسكون . موضع بين مكة والمدينة . و (عقير) أى معقور مقبول (٢) انظر ص ٢٥ ج ٢ مجتبى (ما لا يجوز المحرم أكله) و ص ٣٨٧ ج ١ شرح معاني الآثار (الصيد يذبحه الحلال فى الحل هل المحرم أن يأكل منه ؟) و ص ١٠٦ ج ٨ نووى مسلم (تحريم الصيد المأكول البرى على المحرم)

قوله : مالم تصيدوه . وهو هكذا عند المصنف في أكثر النسخ : أو يصاد بالنصب على أن أو .
بمعنى إلا أن . وهي رواية الشافعي والنسائي والطحاوي والحاكم والبيهقي والدارقطني . وفي النسخة
المصرية : أو يصد ، بالجزم عطفًا على المجزوم . وهي رواية أحمد والترمذي وهي أظهر .
(الفقه) دل الحديث على أن صيد البر حرام على المحرم إذا صاده وهو متفق عليه . وكذا
إذا صاده الغير له عند الجمهور خلافا للحنفيين على ما تقدم بيانه . أما إذا صاده غير المحرم لنفسه من
غير إعانة من المحرم فله أن يأكل منه . وهو مذهب الحنفيين والجمهور كما تقدم .
(والحديث) أخرجه أيضا الشافعي وأحمد والنسائي والترمذي والحاكم والدارقطني والطحاوي
والبيهقي . وفي سنده عمرو بن أبي عمرو مختلف فيه وإن كان من رجال الصحيح ^(١) قال الترمذي :
حديث جابر حديث مُفَسَّر . والمطلب لا نعرف له سماعا من جابر . والعمل على هذا عند بعض
أهل العلم لا يرون بأكل الصيد للحرم بأسا إذا لم يصطده أو يُصد من أجله . قال الشافعي :
هذا أحسن حديث روى في هذا الباب وأقيس . وهو قول أحمد وإسحاق . و (مفسر) يشد السين
مكسورة ، أى واضح في التفرقة بين أن يصيده المحرم أو يصيده غيره له فلا يحل له ، وبين
ألا يصيده المحرم ولا يصاد له فيحل له .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ إِذَا تَنَازَعَ الْخَبْرَانِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ بِمَا

أَخَذَ بِهِ أَصْحَابُهُ .

(ش) (المعنى) أنه إذا تعارض الحديثان ولم يمكن الجمع بينهما ، رجح ما عمل به الصحابة
رضي الله عنهم . ولعل المصنف يريد ترجيح حديث عليّ وابن عباس على حديث جابر
رضي الله عنهم ^(٢) . لكن قد علمت إمكان الجمع بين الأحاديث بأن حديثي عليّ وابن عباس من
قبيل العام وقد خص بحديث جابر فلا معارضة ولا مقتضى للترجيح إذ لا يصار إليه
إلا عند عدم إمكان الجمع . على أن الصحابة رضي الله عنهم لم يتفقوا على العمل
بحديثي عليّ وابن عباس . بل منهم من قال بحديث جابر كطلحة بن عبيد الله وقتادة وجابر وكذا
عثمان في رواية .

(١) انظر ص ٢٦ ج ٢ بدائع المنن (قصة الصوب بن جثامة وأبي قتادة في صيد حمار الوحش) وص ٢٤١ ج ١١ - الفتح
الرباني (جواز أكل صيد البر إذا لم يصده أو يصده له) وص ٢٦ ج ٢ مجتبى (إذا أشار المحرم إلى الصيد فقتله
الحلال) وص ٩٠ ج ٢ تحفة الأخوذى (ما جاء في أكل الصيد) وص ٢٨٥ الدارقطني وص ٣٨٨ ج ١ شرح معاني الآثار
(الصيد يذبحه الحلال هل للحرم أن يأكل منه ؟) وص ١٩٠ ج ٥ بيهقي (ما لا يأكل المحرم من الصيد) .

(٢) حديث على تقدم بالمصنف رقم ١٢٤ ص ١٦٧ . وحديث ابن عباس تقدم بالمصنف رقم ١٢٥ ص ١٦٩ وحديث
جابر تقدم رقم ١٢٦ ص ١٧٢ .

(١٢٧) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرَمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ. فَرَأَى حِمَارًا وَخَشِيَ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى فَرَسِهِ قَالَ: فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَازِلُوهُ سَوَاطِئَهُمْ فَابْتَدَأَ. فَسَأَلَهُمْ رُحْمَهُ فَابْتَدَأُوا. فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ. فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَعْضُهُمْ. فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ تَعَالَى.

(ش) (السند) (أبو النضر) سالم بن أبي أمية. و (نافع) بن عباس. ويقال ابن عياش - بالمشاة التحتية والشين المعجمة - أبو محمد الأقرع المدني (مولى أبي قتادة الأنصاري) نسب إليه - ولم يكن مولاه - لكونه كان زوج مولاته أو للزومه إياه. روى عن أبي قتادة وأبي هريرة. وعنه أبو النضر والزهرى وصالح بن كيسان وعمر بن كثير بن قيس. وثقه النسائي. وقال أحمد: معروف. وقال ابن سعد: من الطبقة الثانية وكان قليل الحديث. وفي التقريب: ثقة من الثالثة

(المعنى) (أنه) أى أبا قتادة (كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فى عمرة الحديبية على الصحيح كما صرح به فى رواية للبخارى والنسائي والدارقطنى عن عبد الله بن أبي قتادة «وما تقدم»، فى رواية الشيخين من قول أبي قتادة: خرج حاجاً^(١) «أراد» بالحج العمرة مجازاً وهو مجاز شائع. وقد روى البيهقي هذا الحديث من طريق أبي عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً أو معتمراً^(٢) (قال) الحافظ: فتبين أن الشك فيه من أبي عوانة. وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان فى عمرة الحديبية. وهذا هو المعتمد^(٣) (حتى إذا كان) أبو قتادة (يبعض طريق مكة تخلف) أبو قتادة ولعل سبب تخلفه ما تقدم فى رواية الشيخين عن أبي قتادة من قوله: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة. فقال:

(١) تقدم بالمرح رقم ١٦٢ من ١٧٠ (٢) انظر من ١٨٩ ج ٥ بهيقي (مالايأكل المحرم من الصيد)

(٣) انظر من ٢٠ ج ٤ فتح الباري (الشرح - لا يشير المحرم إلى الصيد)

خذوا ساحل البحر حتى نلتقى ، الحديث ، ^(١) (مع أصحاب له) أى لأبي قتادة (محرمين وهو غير محرم) لعل أبا قتادة أخر الإحرام ، لأنه لم يتحقق دخول مكة . أو أن ذلك كان قبل تحديد النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت (فراى حماراً وحشياً) بالافراد وفى رواية : حمرأ وحشية بالجمع (فاستوى على فرسه) يعنى علا عليها ونسى سوطه (فسأل أصحابه أن ينالوه سوطه فأبوا) أى فامتنعوا لأنهم محرمون . فنزل (فأخذه) أى الرمح . قال الحافظ : فى رواية محمد بن جعفر : فقامت إلى الفرس فأسرجه ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم : ناولونى السوط والرمح فقالوا : والله لانعينك عليه بشىء فغضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبت ^(٢) . وفى رواية لمسلم عن أبي قتادة قال : فنظرت فإذا حمار وحش فأسرجت فرسى وأخذت رمحى ثم ركبت فسقط منى سوطى فقلت لأصحابى - وكانوا محرمين - ناولونى السوط فقالوا : والله لانعينك عليه بشىء . الحديث ، ^(٣) ولا تنافى بينهما لإمكان الجمع بأنه أراد بالنسيان السقوط فإنه سببه (ثم شدة) أى أغار (على الحمار) وكانت أتاناً فطعنه (فقتله) فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتماداً على أنهم ما اصطادوه ولا أمروا به ولا دلوا عليه ولا أشاروا إليه (رأى) أن يأكل منه (بعضهم) توزعاً أو عملاً بعموم قوله تعالى ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(٤) و (سألوه عن ذلك) أى عن حكم أكل المحرم لحم الصيد (فقال) صلى الله عليه وسلم (إنما هى طعمة أطعمكموها الله تعالى) وكفى هنا الجرح ، لأنها ذكاة اضطرارية . وزاد فى رواية للطحاوى عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : هل معكم من لحمه شىء ؟ (الفقه) دل الحديث على أنه لا يجوز للمحرم أن يعين الحلال على قتل الصيد . وعلى جواز الاجتهاد فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم . وعلى أنه يجوز للمحرم أن يأكل من صيد الحلال . وقد علمت ما فيه .

(والحديث) أخرجه أيضاً الأئمة ومسلم والبيهقى والطحاوى من عدة طرق ^(٥)

(١) تقدم بالمرح رقم ١٦٢ ص ١٧٠ (٢) انظر ص ١٧ ج ٤ فتح البارى (المرح - إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله) (٣) انظر ص ١٠٧ ج ٨ نووى . مسلم (تحريم الصيد المأكول البرى على المحرم) (٤) سورة المائدة : آية ٩٦ (٥) انظر ص ١٨٧ ، ١٨٨ ج ٢ زرقانى الموطن (ما يجوز للمحرم أكله من الصيد) وص ٢٥ ج ٢ بدائع المنى (قصة الصبغ بن جثامة وأبي قتادة ...) وص ٢٤٤ ج ١١ - الفتح الربانى (جواز أكل صيد البر إذا لم يصد أو يصد له) وص ١٠٧ ج ٨ نووى . مسلم (تحريم الصيد المأكول البرى على المحرم) وص ١٨٧ ج ٥ يهينى (ما يأكل المحرم من الصيد) وص ٣٨٩ ج ١ شرح معاني الآثار

— ٤٣ — باب الجراد للمحرم —

وفي نسخة : باب في الجراد للمحرم - أى في بيان أنه هل يجوز له صيده وأكله ؟

(١٢٨) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى ثَنَا حَمَّادُ عَنْ مِيمُونِ بْنِ جَابَانَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ

(ش) (السند) (حماد) بن زيد كما قاله المزني . و (ميمون بن جابان) بالجيم والموحدة . البصري أبو الحكم . روى عن أبي رافع ومسلم بن يسار . وعنه الجمادان ومبارك بن فضالة . وثقه المعلى وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الأزدي . لا يحتج بحديثه وقال العقيلي : لا يصح حديثه . وقال البيهقي : لا يُعْرَفُ . روى له المصنف هذا الحديث لاغير . و (أبو رافع) نفيح بن الحارث .

(المعنى) (الجراد من صيد البحر) يعنى أنه من حيوانات البحر (روى) جابر وأنس من حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الجراد نثرة الحوت في البحر . أخرجه ابن ماجه ^(١) [١٦٦] « وعن ، عطاء بن يسار أن كعب الأحبار أقبل من الشام في ركب حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فأفتاهم كعب بأكله فلما قدموا على عمر بن الخطاب بالمدينة ، ذكروا ذلك له . فقال : من أفتاكم بهذا ؟ قالوا كعب . قال : فإنى قد أمرته عليكم حتى ترجعوا . ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرّت بهم رجل من جراد فأفتاهم كعب أن يأخذوه فيأكلوه . فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا له ذلك . فقال : ماحلك على أن تفتيهم بهذا يعنى « أكل الجراد وهم محرمون ، قال هو من صيد البحر . قال وما يدريك ؟ قال : يا أمير المؤمنين والذي نفسى بيده إن هى إلا نثرة حوت ينثره في كل عام مرتين . أخرجه مالك ^(٢) [١٦٧]

(الفقه) دل الحديث على أن حكم الجراد كحكم صيد البحر في أنه يحلّ للمحرم اصطياؤه وأكله وأنه يحلّ أكله بلا ذكاة . ولا جزاء على من صاده أو أكله . وبه قال عروة بن الزبير وأبو سعيد الخدرى (وقال) عمر وعثمان وابن عباس ومالك والحنفيون والشافعى وأحمد : الجراد من صيد البر وفيه الجزاء في قتله واصطياده (قال) عبد الله بن أبي عمار : أقبلت مع معاذ بن جبل

(١) انظر ص ١٥٢ ج ٢ - ابن ماجه (صيد الحيتان والجراد) و (نثرة الحوت) أى عطسته

(٢) انظر ص ١٩٠ ج ٢ زرقانى الموطن (ما يجوز للمحرم أكله من الصيد) و (رجل) بكسر فسكون أى قطع من جراد وجمه أرجال . و (ينثره) من بآى ضرب وقتل أى يرميه متفرقا

وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعُمره حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جراد فأخذ جرادتين فقتلهما وقد نسي لإحرامه ثم ذكره فألقاهما فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر فقص كعب قصة الجرادتين على عمر . فقال : ما جعلت في نفسك ؟ قال درهمين قال : بخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك . أخرجه الشافعي والبيهقي بسند صحيح أو حسن ^(١) [١٦٨]

(فهذا يدل) على أن عمر جعل في الجراد الجزاء وأن كعبا رجع عن قوله بأنه لا جزاء فيه . ويدل له أيضا مارواه القاسم بن محمد قال : كنت عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم . فقال ابن عباس : فيها قبضة من طعام . أخرجه الشافعي والبيهقي وسعيد بن منصور بسند صحيح ^(٢) [١٦٩] ، وأجابوا ، عن أحاديث الباب بأنها ضعيفة كما يأتي .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وفي سنده ميمون بن جابر وهو ضعيف كما تقدم في ترجمته ^(٣) .

(١٢٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ أَبِي الْمُهْزَمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَصَبْنَا صِرْمًا مِنْ جَرَادٍ فَكَانَ رَجُلٌ مِنَّْا يَضْرِبُ بِسَوْطِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَمِيلَ لَهُ : إِنَّ هَذَا لَا يَصْلَحُ فذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ .

﴿ش﴾ (السند) (عبد الوارث) بن سعيد . و (حبیب المعلم) بن زائدة . و (أبو المهزم) بكسر الزاى المشددة . اسمه يزيد أو عبد الرحمن بن سفيان التميمي البصري . روى عن أبي هريرة وعنه عباد بن منصور وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم . ضعفه ابن معين وأبو حاتم والدارقطني والمصنف وشعبة وقال : كتبت عنه مائة حديث ما حدثت عنه بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال الساجي : عنده أحاديث مناكير ليس بحجة . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه ينسكروا عليه . وحكى في التهذيب جرحه عن المحدثين . كأنهم أجمعوا على تضعيفه .

(المعنى) (أصبنا صِرْمًا) بكسر فسكون . أى جماعة (من جراد) ويجمع على أصرام وأصارم

(١) انظر ص ٢٩ ج ٢ بدائع المنن (صيد الجراد ...) وص ٢٠٦ ج ٥ بيهقي (ماورد في جزاء ما دون الحمام)

(٢) انظر ص ٣٠ ج ٢ بدائع المنن (صيد الجراد ..) وص ٢٠٦ ج ٥ بيهقي (جزاء ما دون الحمام) وص ٢٢٨ -

التلخيص الجبير (٣) انظر ص ٢٠٧ ج ٥ بيهقي (الجراد من صيد البحر)

(٢ - ٢٣ - ج ١ - فتح الملك المعبود)

وَصُرْمَانِ بِالضَّمِّ (إن هذا) أى قتل الجراد (لا يصلح) أى لا يجوز للمحرم لأنه صيد (فذكر ذلك) أى ما وقع من بعض المحرمين من ضرب الجراد (لنبي صلى الله عليه وسلم فقال) مبيناً جوازه (لأنه) أى الجراد (من صيد البحر) فيجوز للمحرم صيده . قال الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ^(١) ﴾ لكن الحديث ضعيف لا يحتاج به « قال » النووي : اتفقوا على ضعف هذا الحديث لضعف أبي المهزم .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَبُو الْمُهَزَّمِ ضَعِيفٌ . وَالْحَدِيثَانِ جَمِيعًا وَمَمْ

(ش) وفي نسخة (سمعت) يعنى أبا علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤى ^(١) تلاميذ المصنف (أبا داود يقول أبو المهزم ضعيف . والحديثان) هذا والذي قبله (جميعاً وهم) أى غلط فلا يحتاج بهما ، لأن فى سند الأول ميمون بن جابان . وفى سند الثانى أبا المهزم وكلاهما ضعيف كما تقدم (والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وقال : وبمناه رواه حماد بن سلمة عن ^(٢) أبي المهزم . وأبو المهزم ضعيف ، وميمون بن جابان غير معروف ^(٣) . وأخرجه أحمد والترمذى بأتم من هذا عن أبي هريرة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حج أو عمرة فاستقبلنا رجل من جراد فجعلنا نضربه بأسيا فانا وعصيتنا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كلوه فإنه من صيد البحر . قال الترمذى : حديث غريب لانعرفه إلا من حديث أبي المهزم عن أبي هريرة . وأبو المهزم تكلم فيه شعبة . وقد رخص قوم من أهل العلم للمحرم أن يصيد الجراد فيأكل . ورأى بعضهم أن عليه صدقة إذا اصطاده أو أكله ^(٤) .

(٨) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ جَابَانَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ

عَنْ كَعْبٍ قَالَ : الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ

(ش) (حماد) بن سلمة كما فى البيهقي . و (كعب) الأحبار . وهذا الأثر ساقط من أكثر النسخ . وفى بعضها تقديمه على حديث أبي المهزم . وهو « موافق » لما تقدم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار قال فى الجراد : هو من صيد البحر ^(٥) ، ومخالف ، لما تقدم عن كعب من أنه جعل فى الجرادتين درهمين ^(٥) وهذا هو الحق وبه رجح كعب عن قوله بأن الجراد لا جزاء

(١) سورة المائدة آية : ٩٦ (٢) انظر ص ٢٠٧ ج ٥ يهقي « وقوله » وميمون غير معروف « مردود » فقد تقدم فى ترجمته أنه روى عنه الحمادان وغيرهما ووثقه العجل وغيره
(٣) انظر ص ٢٦١ ج ١١ - الفتح الربانى (أكل صيد البحر) وص ٩٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (صيد البحر للمحرم)
(٤) تقدم بالمرح رقم ١٦٧ ص ١٧٦ (٥) تقدم بالمرح رقم ١٦٨ ص ١٧٧

في قتله . والجمهور على أن في قتله الجزاء . واختلفوا في تقديره ، فقال ، الحنفيون ومالك : من قتل جرادة تصدق بما شاء لما تقدم أن ابن عباس قال : فيها قبضة من طعام ^(١) . وعن زيد ابن أسلم أن رجلا قال لعمر : إني أصبت جرادات بسوطي وأنا محرم . فقال له عمر : أطعم قبضة من طعام . أخرجه مالك ^(٢) [١٧٠] . وقال ، مالك والشافعي وأحمد : جزاء الجراد قيمته يُتصدق بها على كل فقير مد أو كالفطرة أو يصوم عن طعام كل فقير يوما (والآثر) أشار إليه البيهقي قال : وقد قيل : عن حماد بن سلمة عن ميمون عن أبي رافع عن كعب من قوله ^(٣) .

— باب في الفدية — ٤٤ —

أى في الجزاء عن الجنابة في الحج أو العمرة

(١٣٠) (ص) حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ خَالِدِ الطَّحَّانِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ فَقَالَ قَدْ أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ ؟ قَالَ نَعَمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَلِّقْ ثُمَّ اذْهَبْ شَاةَ نُسْكَأَ أَوْ صُمِّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعِ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينٍ .

(ش) (أبو قلابة) - بكسر القاف - عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي . تقدم ص ٤٢ ج ٣ منهل .

(المعنى) (قد أذاك هوامُ رأسك) أى أذاك فهو على تقدير الاستفهام وقال له ذلك صلى الله عليه وسلم لما رأى برأسه قلا يتناثر ففي رواية للبخاري قال كعب بن عجرة : وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ورأسى يتهاق قلا ، أى يتساقط منه شيئا فشيئا ، فقال : يؤذيك هوامُك ؟ قلت نعم . وفي رواية أخرى له أيضا : لحمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي . والهومام جمع هامة وهي فى الأصل ماله سم يقتل كالحيات . والمراد بها هنا

(١) تقدم بالمرح رقم ١٦٩ ص ١٧٧ (٢) انظر ص ٢٧٠ ج ٢ زرقاني الموطأ (فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم) (٣) انظر ص ٢٠٧ ج ٥ بيهقي (الجراد من صيد البحر)

القمل كما تقدم في رواية البخارى (اخلق) شعر رأسك (ثم اذبح) فداء ذلك (شاة نسكا) أى تقربا إلى الله عز وجل (أو) للتخيير (أطعم ثلاثة آصع) جمع صاع . وهو قدحان بالكيل المصرى كما تقدم بيانه في الزكاة ^(١) .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن من كان به أذى في رأسه وهو محرم بحج أو عمرة جاز له أن يحلقه ويفتدى بذبح شاة أو بصوم ثلاثة أيام أو بإطعام ستة مساكين ثلاثة آصع من تمر . ويلحق بشعر الرأس بقية شعر الجسد ويلحق بالخلق مطلق الإزالة (قال) ابن قدامة : ولا فرق في ذلك بين إزالة الشعر بالخلق أو النورة أو قصه أو غير ذلك لانعلم فيه خلافا ^(٢)

وبهذا قال أهل العلم إلا ما حكى عن داود الظاهرى من قوله: تجب الفدية في إزالة شعر الرأس فقط حتى قال الشافعى وأحد في إزالة الشعر الفدية ولو أزاله جاهلا بحكمه أو ناسيا لإحرامه

(وظاهر) الحديث أن الفدية تكون على حلق الرأس كلها . وهو يجمع عليه . أما حلق البعض ففيه خلاف ، فقال ، الحنفيون : إن حلق الربع فأكثر ففيه الفدية وإلا ففيه صدقة لأن الربع يقوم مقام الكل ، وقالت ، الشافعية : إن حلق ثلاث شعرات متوالية فأكثر ففيه الفدية لأن الثلاث أقل الجمع . وإن حلق شعرة ففيها مذ في الشعرتين مدان . والمذ ربع صاع

«وقالت ، الحنبلية : إن حلق أربع شعرات فأكثر ففيه الفدية ، لأن الأربع كثير فوجب به الدم كالربع فصاعدا . أما الثلاثة فهي آخر القلة وآخر الشيء منه فأشبهه الشعرة والشعرتين وإلا ففي كل شعرة مذ » وقالت ، المالكية : إن حلق إحدى عشرة شعرة فأكثر مطلقاً ففيه الفدية وإن حلق أقل فإن كان لإمالة الأذى ففيه الفدية وإلا ففيه حفنة . وهذه التفاصيل لا دليل عليها من كتاب ولا سنة بل قد نهى الله تعالى عن حلق الرأس فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ^(٣) ﴾ واسم الرأس يطلق على جميعه فن أزال من رأسه ثلاث شعرات أو أربع شعرات لا يقال إنه حلق رأسه لا لغة ولا عرفا بل الظاهر أن المذار على ما يسمى حلقا لإزالة الأذى ، وهذا كله ، في حلق رأس المحرم . أما إذا حلق المحرم رأس حلال فلا فدية على واحد منهما عند مالك والشافعى وأحمد وعن أبى حنيفة أنه ليس للمحرم أن يحلق رأس الحلال فإن فعل فعليه صدقة . أفاده البدر العيني ^(٤) وهذا إن كان عامداً لغير ضرورة . فإن كان الحلق لاهرورة فلا إثم عليه . وإن لم يكن عامداً بأن كان ناسيا أو جاهلا فلا إثم عليه وعليه الفدية عند عامة أهل العلم إلا ما حكى عن إسحاق وداود من أنه لا فدية عليه . وقال ابن حزم : إن حلق رأسه عامداً لغير ضرورة فسد حجه (ب) (وظاهر) قوله صلى الله عليه وسلم : أو صم ثلاثة

(١) انظر ص ٢٢٣ ج ٩ منهل (كم يؤدى في صدقة الفطر؟) (٢) انظر ص ٢٢٠ ج ٣ منى ابن قدامة

(٣) سورة البقرة : آية ١٩٦ (٤) انظر ص ١٥٢ ج ١٠ عمدة القارى

أيام الخ . أن صوم المحرم في فدية الحلق لا يتقيد بزمان ولا بالتوالي لأنه صلى الله عليه وسلم أمره بالصيام ولم يبين شيئاً من ذلك ويستثنى من ذلك الأيام المنهى عن صومها كالعيدين . أما أيام التشريق ففيها خلاف ، فقال ، مالك : له أن يصوم فيها صوم الفدية . وهو مشهور المذهب ورواية عن أحمد ، وقال ، الحنفيون والشافعي : لا يجوز صومها عن الفدية ولا عن غيرها وهي رواية عن أحمد أيضاً

(ج) « وبظاهره ، قوله صلى الله عليه وسلم : أطعم ثلاثة أصع على ستة مساكين » قال ، أكثر أهل العلم . وروى عن أبي حنيفة أن الأصع الثلاثة تدفع لمسكين واحد ، وقال ، نافع والحسن وعكرمة : يصوم عشرة أيام ويطعم عشرة مساكين . والحديث يرد عليهم . وذكر في هذا الحديث التمر . ويأتي في حديث آخر عن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بفرق من زبيب ^(١) . ويقاس على الزبيب والتمر البر والشعير فإن كل موضع أجزأ فيه التمر أجزأ فيه ذلك . ولا يجزئ من هذه الأصناف أقل من ثلاثة أصع . وبهذا قالت المالكية والشافعية وهو مشهور مذهب أحمد . وعنه أنه يجزئ مدبر لكل مسكين ونصف صاع من غيره كما في كفارة اليمين ^(٢) ولا دليل على هذه التفرقة واتباع الوارد أولى ، وخص ، الحنفيون نصف الصاع بالبر . أما غيره من التمر والشعير والزبيب فلكل مسكين صاع ولا دليل على هذه التفرقة . واتباع الوارد الصحيح أحق .

(د) « وبظاهره ، الحديث أن الفدية بأنواعها الثلاثة تجزئ في أى مكان ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبين مكانها . وبه قال العلماء كافة في الصوم . أما الذبح والإطعام فقال مالك هما كذلك » وقال ، الحنفيون : الإطعام لا يتقيد بمكان أما الذبح فيختص بالحرم لأن إراقة الدم لم تعرف

قربة إلا في زمان أو مكان . وهذا الدم لا يختص بزمان فتعين اختصاصه بالمكان

« وقال ، الشافعي : الإطعام والذبح يختصان بالحرم . وهذا كله لا دليل عليه . والراجح ما قاله مالك عملاً بظاهر الحديث » قال ، البدر العيني : قال أبو عمر بن عبد البر : عامة الآثار عن كعب ابن عجرة وردت بلفظ التخيير . وهو نص القرآن العظيم وعليه مضى عمل العلماء في كل الأمصار . وقال : إذا كان التعبير بلفظ أو فبأية خصلة أخذت أجزأك . وروى عن مجاهد وعكرمة وعطاء وطاوس والضحاك نحو ذلك . وذهب أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور إلى أن التخيير لا يكون إلا في الضرورة فإن فعل ذلك من غير ضرورة فعليه دم ^(٣) . ووجهه أن التخيير في حال الضرورة للتيسير والتخفيف . والجاني لا يستحق التخفيف (هـ) دل الحديث على أنه ينبغي للرئيس أن يراعى حال مروضيه ويرشدهم إلى ما فيه صلاحهم .

(١) يأتي بالمصنف رقم ١٣٤ ص ١٨٥ (٢) انظر ص ٢٢١ ج ٣ شرح المنع

(٣) انظر ص ١٥٢ ج ١٠ عمدة القارى

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وباقي الجماعة من عدة طرق بألفاظ متقاربة وقال الترمذي: حديث حسن صحيح^(١).

(١٣١) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ دَاوُدَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: إِنْ شِئْتَ فَأَنْسُكَ نَسِيكَهُ وَإِنْ شِئْتَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ شِئْتَ فَاطْعِمِ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمَرٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينٍ.

(ش) (السند) (حماد) بن سلمة . و (داود) بن أبي هند . و (الشعبي) عامر بن شراحيل (المعنى) (إن شئت فأنسك نسيكه) أى اذبح ذبيحة . وقد بينت الذبيحة بأنها شاة في الرواية السابقة . وفي رواية: اذبح نسكا وفي رواية اذبح شاة ، قال ، القرطبي : فهذا يدل على أنه ليس بهدى فعلى هذا يجوز أن يذبحها حيث شاء ولا تختص بالحرم لما تقدم عن مالك . وردّه الحافظ بأنه لا دلالة فيه إذ لا يلزم من تسميتها نسكا أو نسيكه ألا تسمى هدياً أو لاتعطى حكم الهدى وقد سميت هدياً في رواية البخاري حيث قال : أو تهدي شاة^(٢) وفي رواية للطبري : هل لك هدى ؟ قلت : لا أجد . فظهر أن ذلك من تصرف الرواة . ويؤيده قوله في رواية مسلم : أو اذبح شاة . واستدل به على أن الفدية لا يتعين لها مكان وبه قال أكثر التابعين^(٣) وقد سمي النسك هدياً أيضاً في حديث كعب بن عجرة أنه أصابه داء في رأسه فسأل النبي صلى الله عليه وسلم بماذا أنسك ؟ فأمره أن يهدي هدياً يقلدها . (الحديث) أخرجه الطبراني في الكبير . وفيه رجل لم يسم^(٤)

[١٧١]

(وإن شئت فاطعم ثلاثة أصع) بمد الهمزة وضم الصاد جمع صاع على القلب . ووزنه أعفل والصاع يذكر ويؤنث والقياس في جمعه أصوع بقصر الهمزة وسكون الصاد وضم الواو . قال الجوهرى : وإن شئت أبدلت الواو همزة فقلت أصوع . وذكر ابن مكى في كتاب تشقيف اللسان

(١) انظر من ٣٦ ج ٢ بدائع المن (حلق رأس الحرم) ومن ٢٧٢ ج ٢ زرقان الموطأ (فدية من حلق قبل أن ينحر) ومن ٢١٩ ج ١١ - الفتح الرباني (حديث كعب بن عجرة) ومن ١١ ج ٤ فتح الباري (قول الله تعالى : أو صدقة) ومن ١٢٠ ج ٨ نووى . سلم (حلق رأس الحرم إذا كان به أذى) ومن ٢٨ ج ٢ مجتبى (الحرم يؤذيه فله) ومن ١٢٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (الحرم يحلق رأسه ... ما عليه ...) ومن ١٣٥ ج ٢ - ابن ماجه (فدية المحصر)
(٢) انظر من ١٣ ج ٤ فتح الباري (النسك شاة) (٣) انظر من ١٤ منه (الفرح)
(٤) انظر من ٢٣٤ ج ٣ مجمع الزوائد (من حلق رأسه لعله)

أن قولهم أصع بالمد لحن من خطا العوام والصواب أصوع . وقال النووي : هذا غلط منه مردود وذهول . قال البدر العيني : القياس ما ذكره ابن مكي وما ورد محمول على القلب ^(١)

(الفقه) الحديث صريح في أن فدية الحلق تكون على التخيير في أنواعها الثلاثة . وهو صريح قوله تعالى : ﴿ فَتَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ^(٢) . (وبهذا قال) أكثر أهل العلم كما تقدم بيانه في الحديث السابق .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وابن حزم ^(٣)

(١٣٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ح وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ . وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْمُثَنَّى عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحَدِيثِ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ فَقَالَ أَمَعَكَ دَمٌ ؟ قَالَ لَا . قَالَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ تَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ مِنْ تَمَرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بَيْنَ كُلِّ مَسْكِينَيْنِ صَاعٌ .

﴿ش﴾ (السند) صدره ذو طريقين : (١) (ابن المثنى) محمد عن (عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفي (ب) نصر بن علي عن يزيد بن زريع (وهذا) أي المذكور (لفظ ابن المثنى) لا لفظ نصر بن علي . وكل من عبد الوهاب وي زيد يروى عن (داود) بن أبي هند . و (عامر) الشعبي .

(المعنى) (مر به زمن الحديث) يعني فرآه صلى الله عليه وسلم وبه أذى في رأسه . وفي رواية للبخاري عن عبد الله بن معقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إلى كعب فرآه . ولا تنافي بينهما لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم مر به أولاً ورآه على تلك الحالة فتركه ثم أرسل إليه فخطبه في حلق رأسه فنقل كل واحد من الرواة ما اطلع عليه (أمعك دم ؟) ظاهره أن الدم مقدم على الصيام والإطعام وأنه لا ينتقل إليهما إلا إذا عدمه . وبه قال سعيد بن جبير . وقال ابن عبد البر . إن فيه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا لإيجابه أي فلا منافاة بينه وبين الروايات السابقة التي فيها التخيير بين الثلاثة . ويمكن ، الجمع بأنه صلى الله عليه وسلم سأل عن ذلك أولاً لكونه أفضل

(١) انظر ص ١٥٤ ج ١٠ عمدة القاري (المرح) - قول الله تعالى أو صدقة ومن إطعام ستة مساكين

(٢) سورة البقرة : آية ١٩٦ (٣) انظر ص ٥٥ ج ٥ بهقي (من احتاج إلى حلق رأسه للأذى) وص ٢٠٩ ج ٧ المحل

لا لوجوب الترتيب « وما رواه » عطاء عن كعب وفيه : فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : هل عندك فَرَقٌ تقسمه بين ستة مساكين - والفرق ثلاثة أصع - أو نسكٌ شاةٌ أو صوم ثلاثة أيام ؟ فقلت : يا رسول الله خِرْ لِي قال : أطعم ستة مساكين . أخرجه الطبراني في الكبير « في سنده » محمد بن عبيد الله العَرُزَمِيُّ . وهو متروك ^(١) [١٧٢]

أو أنه صلى الله عليه وسلم سأله ليخيره بين الذبح وبين الإطعام والصيام . أو أنه صلى الله عليه وسلم أفناه أولاً بالذبح باجتهاده فأعلمه بأنه لا يجده فنزلت الآية بالتخير بين الذبح والإطعام والصيام فغيره صلى الله عليه وسلم حينئذ بين الإطعام والصيام لعلمه بأنه لا ذبح معه .

(ويقويه) ما قال عبد الله بن معقل : قعدت إلى كعب وهو في المسجد فسألته عن هذه الآية : ﴿ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ فقال كعب : نزلت في . كان بي أذى من رأسي فحُملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال : ما كنتُ أرى أن الجهد بلغ معك ما أرى أنجد شاة ؟ فقلت لا . فنزلت هذه الآية : ﴿ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ قال : صومُ ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين . قال : فنزلت في خاصة وهي لكم عامة . أخرجه مسلم ^(٢) [١٧٣]

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن حزم من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى ^(٣)

(١٣٣) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَخْبَرَهُ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ وَكَانَ قَدْ أَصَابَهُ فِي رَأْسِهِ أَذَى فَحَلَقَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَهْدِيَ هَذِيًّا بِقَرَّةٍ .

(ش) (السند) (الليث) بن سعد الإمام . و (نافع) مولى ابن عمر كما قاله في التقريب و (الرجل من الأنصار) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى كما في التقريب .

(الفقه) الحديث صريح في أنه صلى الله عليه وسلم أمر كعباً أن يهدي بقرة . وجام في هذا أيضاً : (١) ماروى عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن عمر قال : حلق كعب بن عجرة رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتدي فافتدى ببقرة . أخرجه الطبراني ^(٤) [١٧٤] (ب) ماروى ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار قال : سأل عمر ابنا لكعب بن عجرة

(١) انظر ص ٢٣٥ ج ٢ مجمع الزوائد (فيمن حلق رأسه لعله)

(٢) انظر ص ١٢٠ ج ٨ نووى مسلم (جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى)

(٣) انظر ص ٢٠٩ ج ٧ - المجل (مسألة ٨٧٤) (٤) انظر ص ١٢ ج ٤ فتح الباري (المرح - الذك شاة)

ما صنع أبوك حين أصابه الأذى في رأسه ؟ قال ذبح بقرة . أخرجه سعيد بن منصور . وسليمان بن يسار لم يدرك عمر ^(١) [١٧٥] (ج) ماروى أبو معشر عن نافع عن ابن عمر قال : افندى كعب - من أذى كان برأسه لخلقه - ببقرة قلدها وأشعرها . أخرجه عبد بن حميد . وأبو معشر ضعيف ^(٢) [١٧٦] . فهذه الروايات ، كلها صريحة في أن كعب بن عجرة افندى ببقرة عن حلق رأسه . وتقدم في رواية أبي قلابة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب : احلق ثم اذبح شاة ^(٣) . وبين النسك في رواية لمسلم قال ابن أبي نجيح : أو اذبح شاة ^(٤) . وتقدم في رواية لمسلم عن عبد الله بن معقل أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب : أتجد شاة ^(٥) . فهذه الروايات تدل على أن كعب بن عجرة افندى في حلقه رأسه بشاة لا بقرة . وهذه الروايات أصح (قال) عياض تبعاً لأبي عمر يعني ابن عبد البر : كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً فإنما ذكروا شاة . وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء ^(٦) (قال) البدر العيني : قال شيخنا زين الدين : لفظ البقرة « يعني في حديث كعب بن عجرة ، منكر شاذ (وقال) ابن حزم خبر كعب بن عجرة الصحيح فيما رواه ابن أبي ليلى . والباقون روايتهم مضطربة موهومة فوجب ترك ما اضطرب فيه والرجوع إلى رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى التي لم تضطرب . ولو كان ما ذكر في هذه الأخبار عن قضايا شتى لوجب الأخذ بجميعها وضم بعضها إلى بعض . ولا يمكن هنا جمعها لأنها كلها في قصة واحدة في مقام واحد في رجل واحد في وقت واحد . فوجب أخذ ما رواه أبو قلابة والشعبي عن عبد الرحمن عن كعب بن عجرة لثقتها ^(٧) . ومنه يعلم أن الراجح أن كعب بن عجرة افندى بشاة .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن حزم وقال : وهذا مرسل عن مجهول ^(٨)

(١٣٤) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبَانُ يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ ابْنِ عَجْرَةَ قَالَ : أَصَابَنِي هَوَامٌ فِي رَأْسِي وَأَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْحَدِيثِ حَتَّى تَخَوَّفْتُ عَلَى بَصَرِي فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي : فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ

(٢٤١) انظر ص ١٣ ج ٤ فتح الباري (الفرج - النسك شاة)

(٣) تقدم بالمصنف رقم ١٣٠ ص ١٧٩ (٤) انظر ص ١١٩ ، ١٢٠ ج ٨ نووى مسلم (جواز حلق الرأس

المعمر إذا كان به أذى) (٥) تقدم بالمرج ص ١٨٤ رقم ١٧٣ (٦) انظر ص ١٣ ج ٤ فتح الباري (الفرج - النسك شاة)

(٧) انظر ص ١٥٦ ج ١٠ عمدة القاري (النسك شاة) (٨) انظر ص ٢١١ ج ٧ المحلى (مسألة ٨٧٤)

(م - ٢٤ - ج ١ - فتح الملك المعبود)

أَذَى مِنْ رَأْسِهِ . الْآيَةُ - فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : اخْلُقْ رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ زَبِيبٍ أَوْ أَنْسَكٍ شَاةً . فَخَلَقْتُ رَأْسِي ثُمَّ نَسَكْتُ .

(ش) (السند) (يعقوب) بن إبراهيم (حدثني أبي) إبراهيم بن سعد

(المعنى) (أصابني هوام) من القمل (في رأسي) فكثرت الهوام حتى تخوفت على بصرى منها لشدة الحر ولا أستطيع غسل رأسي فأقتل القمل وأنا محرم (فأنزل الله تعالى في) أى بسبب ما أصابني (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من) أى في (رأسه الآية) تمامها: ففدية من صيام أو صدقة أو نسك. أى خلقت رأسه فلزمه فدية بأحد هذه الثلاثة (أو أطعم ستة مساكين فرقاً من زبيب) الفرق - بفتحتين وقد تسكن الراء - مكيال يسع ستة عشر رطلاً ، فلا ينافي ، الروايات السابقة وفيها : أو أطعم ثلاثة أصع ، أو تصدق بثلاثة أصع ، لأن الصاع ، على المشهور خمسة أرطال وثلاث رطل كما تقدم في ، باب مقدار الماء الذي يجزئ به في الغسل ، ^(١) وذكر الزبيب ، في هذا الحديث ، مناف ، (١) لما تقدم في أحاديث الباب من قوله صلى الله عليه وسلم : أو أطعم ثلاثة أصع من تمر (ب) ولما روى أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن معقل وفيه : أو إطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع ط. ام لكل مسكين ^(٢) (ج) ولما ذكر الحافظ من قوله : ولبشر بن عمر عن شعبة : نصف صاع حنطة . قال ابن حزم : لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد . قال الحافظ : المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث : نصف صاع من طعام . والاختلاف عليه في كونه تمرأ أو حنطة لعله من تصرف الرواة . وأما الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم بن عتيبة وقد أخرجه أبو داود . وفي سندها ابن إسحاق وهو حجة في المغازي لافي الأحكام إذا خالف ، يعنى الثقات ، والمحفوظ رواية التمر . فقد وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة ولم يختلف فيه على أبي قلابة ^(٣) أقول : وهذا فيما طلب من كعب بن عجرة أن يطعمه . فلا يمنع جواز الإطعام في الفدية بما يجوز في صدقة الفطر (ثم نسكت) أى ذبحت شاة . وهو مخالف (١) لما تقدم في رواية عامر الشعبي عن كعب من قوله صلى الله عليه وسلم : أمعك دم ؟ قال : لا ^(٤)

(١) تقدم بالمصنف ص ٣٣٤ ج ٢ منهل (٢) انظر ص ٢٢١ ج ١١ - الفتح الرباني (حديث كعب بن عجرة...)

(٣) انظر ص ١٢ ج ٤ فتح الباري (المرح - الإطعام في الفدية نصف صاع)

(٤) تقدم للمصنف بالحديث رقم ١٣٢ ص ١٨٣

(ب) ولما عند أحمد ومسلم عن عبد الله بن معقل عن كعب من قوله صلى الله عليه وسلم :
أتقدر على نسك ؟ قلت لا . وفي رواية لأحمد ومسلم أتجد شاة ؟ فقلت : لا ^(١) ، وبجمع ، بين
الروايات بأن كعباً لم يكن عنده الشاة حين سأله النبي صلى الله عليه وسلم . ثم وجدها بعد فذبحها
(الفقه) دل الحديث - كغيره من أحاديث الباب - على أن المحرم إذا دعاه ضرر أو مرض
إلى حلقه رأسه وهو محرم فله حلقه ولزمته الفدية على ما تقدم بيانه

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي ^(٢)

(١٣٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ
مَالِكِ الْجَزَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ زَادَ :
أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ

﴿ش﴾ هذا الحديث ساقط من بعض النسخ . وهو من رواية أبي الحسن بن العبد ،
وأبي بكر محمد بن بكر بن داسة

(السند) (عبد الكريم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) كذا رواه القعنبي ومطرف والشافعي
عن مالك عن عبد الكريم عن ابن أبي ليلى بلا واسطة بينهما . ورواه ابن وهب وابن القاسم عن
مالك عن عبد الكريم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى وهو الصواب . ومن أسقط مجاهداً فقد أخطأ
فإن عبد الكريم لم يلق ابن أبي ليلى ولا رآه . وهذا الخطأ من غير مالك على ما يأتي

(المعنى) (في هذه القصة) أي قصة كعب بن عجرة وهي : أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
محرم فأذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق رأسه وقال : صم ثلاثة
أيام أو أطعم ستة مساكين مدين مدين لكل إنسان أو أنسك بشاة كما رواه مالك والشافعي
(زاد) عبد الكريم الجزري في روايته (أي ذلك فعلت أجراً عنك) صرح بهذا بعد ذكر أو
الدالة على التخيير لزيادة البيان .

(الفقه) دل الحديث على أن من حلق رأسه لعذر وهو محرم مخير بين أنواع الفدية الثلاثة
وهو متفق عليه .

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك والشافعي تماماً . غلط مالك بن أنس في الحديث . الحفاظ

(١) انظر ص ٢٢١ ج ١١ - الفتح الرباني (حديث كعب بن عجرة) . ص ١٢٠ ، ١٢١ ج ٨ نووى مسلم (جواز
حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى) (٢) انظر ص ٥٥ ج ٥ : يهقي (من احتاج إلى حلق رأسه للأذى...)

حفظوه عن عبد الكريم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى ^(١) (أقول) الغلط من غير مالك قال أبو جعفر الطحاوي : حدثنا يونس أنبأنا ابن وهب أن مالكا أخبره عن عبد الكريم بن مالك عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب مرفوعا . ولعل القراءة التي حضرها الشافعي لم يذكر مالك فيها مجاهداً ^(٢) . فقال الشافعي ما قال حسبنا سمع .

— ٤٥ — باب الإحصار —

هو لغة المنع والحبس . ومنه قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) وشرعا المنع عن الوقوف بعرفة أو طواف الركن في الحج وعن طواف العمرة .

(١٣٦) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ . قَالَ عِكْرِمَةُ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا : صَدَقَ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (يحيى) بن سعيد القطان . و (حجاج الصواف) ابن أبي عثمان . و (الحجاج بن عمرو الأنصاري) بن غزية - بفتح فكسر - المازني . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فقط . وعنه ضمرة بن سعيد وعبد الله بن رافع وعكرمة . وفي تجريد أسد الغابة : له صحبة . وذكره العجلي وابن البرقي في التابعين . روى له الأربعة هذا الحديث .

(المعنى) (من كسر) مبنى للمفرد (أو عرج) بفتحتين - أى أصابه شيء في رجله وليس بخلقة . فإذا كان خلقة قيل عرج كفرح أو يثلث الراء في غير الخلقة . أى من أصابه كسر شيء من جسده أو عرج يمنعه من إتمام ما أحرم به (فقد حل) أى جاز له التحلل مما أحرم به من حج أو عمرة لا أنه تحلل بمجرد الكسر أو العرج (وعليه الحج من قابل) أى يقضى الحج في السنة القابلة إذا لم يتسع له الوقت بعد زوال الحصر في تلك السنة الحج جديد (قال عكرمة) مولى ابن عباس (سألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك) أى عما قاله الحجاج بن عمرو (فقالا صدق) فيما نسبته

(١) انظر ص ٢٧١ ج ٢ زرقان الموطأ (فدية من حلق قبل أن ينحر) وص ٣٦ ج ٢ بدائع المنن (الرخصة في حلق رأس المحرم ...) (٢) انظر ص ٣٧ منه (القول الحسن ...) (٣) سورة البقرة : آية ٢٧٣

إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فالحديث قوياً وإن ذكر بعضهم الحجاج بن عمرو في التابعين (الفقه) دل الحديث (أولاً) على أن من سبب الحصر المرض والسكر والعرج . وبه قال ابن مسعود وزيد بن ثابت وعطاء بن أبي رباح وسفيان الثوري والحنفيون . وروى عن أحمد فهم يرون أن الحصر يكون بكل ما يمنع المحرم من المضى إلى البيت من عدو ولو مسلماً أو مرض يزيد بالذهاب أو الركوب أو هلاك نفقة أو موت محرم أو زوج لامرأة في الطريق عملاً بحديثي الباب وبعموم قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(١) والإحصار يتحقق بكل ما يمنعه من المضى في موجب الإحرام من مرض ونحوه كلدغ وجراحة وذهاب نفقة وكسر راحلة . ومنع العدو والحبس يسمى حصراً لا إحصاراً . يقال : أحصره المرض إحصاراً فهو محصر . وحصره العدو حصراً فهو محصور (روى) عن ابن عباس في قوله : فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى . يقول : من أحرم بحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يُجهده أو عذر يحبسه فعليه قضاؤها . أخرجه ابن جرير^(٢) [١٧٧] . وقال ، مالك وإسحاق : الإحصار لا يكون إلا بالعدو . وروى عن أحمد ، لأن آية : فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى نزلت في حصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الحديبية من العدو . قال ، الشافعي : فن حال بينه وبين البيت مرض حابس ، فليس بداخل في معنى الآية لأنها نزلت في الحائل من العدو . ذكره البيهقي^(٣) بدليل قوله تعالى : فإذا أمنتم^(٤) والأمن لا يكون إلا من العدو . وقال ، عبد الله بن عمر : المحصر بمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة . فإذا اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي لا بد منها أو الدواء صنع ذلك وافتدى . أخرجه مالك^(٥) [١٧٨]

وعن ، أيوب السخيتاني عن رجل من أهل البصرة قال : خرجت إلى مكة معتمراً ، حتى إذا كنت ببعض الطريق كسرت نخذي فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس وابن عمر والناس فلم يرخص أحد أن أحل فأقمت على ذلك الماء الذي كسر نخذه عنده سبعة أشهر حتى أحللت بعمره . أخرجه مالك^(٥) [١٧٩] (وأجاب) الأولون : (١) عن الآية بأنه تقدم أن الإحصار يكون بالمرض والحصر بالعدو . ولما كان سبب نزول الآية العدو وعدل عن لفظ الحصر - المختص بالعدو - إلى الإحصار المختص بالمرض دل على أنه أريد باللفظ ظاهره وهو المرض . ويدخل فيه العدو بالمعنى . وأيضاً فإن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب (ب) وبأن الأمن كما يكون من العدو يكون من المرض وغيره من الموانع .

(١) سورة البقرة : آية ١٩٦ (٢) انظر ص ١٢٤ ج ٢ جامع البيان (فعلية قضاؤها) أى الحجاة أو العمرة

(٣) انظر ص ٢١٩ ج ٥ . بيهقي (من لم ير الإحصار بالإحصار بالمرض) (٤) انظر ص ٢٠٢ ج ٢ ذرقاني

الموطأ (من أحصر بغير عدو) (٥) انظر ص ٢٠٣ منه

(ج) وعما قاله ابن عمر ومن ذكر معه من الصحابة بأنه قول صحابي وهو لا يعارض الحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم (وقال) الشافعي وأحمد : لا يتحلل المحصر بغير عدو من مرض ونحوه إلا إذا شرطه وقت الإحرام ، لما روت عائشة قالت : دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقالت : إني أريد الحج وأنا شاكية فقال : حببي واشترطي أن محلي حيث حبستني . أخرجه أحمد وغيره ^(١) [١٨٠]

وتقدم للبهمن نحوه من حديث ابن عباس ^(٢) فلو كان المرض يبيح التحلل مطلقا ما احتاجت إلى الشرط (وأجابوا) عن حديث الباب بأنه محمول على ما إذا شرطه جمعا بين الأحاديث (لكن هذا) غير مسلم . وحديث ضباعة واقعة حال فلا تعم . والراجح أن المحصر يكون بالمرض وغيره أخذاً بظاهر حديث الباب (قال) ابن حزم : وأما الإحصار فإن كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته - قارنا كان أو متمتعا - من عدو أو مرض أو كسر أو خطأ طريق أو خطأ في رؤية الهلال أو سجن أو أي شيء كان فهو محصر . فإن كان اشترط عند إحرامه أن محله حيث حبسه الله عز وجل فليحل من إحرامه ولا شيء عليه سواء أشرع في عمل الحج أو العمرة أو لم يشرع بعد قريبا كان أو بعيدا . مضى له أكثر فرضهما أو أقله كل ذلك سواء ولا هدى في ذلك ولا غيره ولا قضاء عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج ويعتمر ولا بد . فإن كان لم يشترط فإنه يحل أيضا وعليه هدى ولا بد ^(٣)

ثانيا - دل قوله صلى الله عليه وسلم « وعليه الحج من قابل » على أن المحصر الذي لم يتسع وقته - بعد زوال المحصر - لحج جديد ، يجب عليه قضاء ما أحصر عنه عند الحنفيين على البيان الآتي : (١) فعلى المحصر عن الحج ولو نفلا إن تحلل ولم يؤدّه في عامه حج من قابل للزومه

بالشروع وعمرة للتحلل لحديث الباب ولقول ابن عمر رضي الله عنهما : أليس حسبكم سنة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيُهدى أو يصوم إن لم يجد هديا . أخرجه البخاري والنسائي ^(٤) [١٨١]

(ب) وعلى المحصر عن العمرة إعادة لقول ابن عباس رضي الله عنهما : أحصر النبي صلى الله عليه وسلم فخلق رأسه وجامع نساءه ونحر هديه حتى اعتمر عاما قابلا . أخرجه البخاري ^(٥) [١٨٢] (ج) والقارن المحصر إذا تحلل بغير عمرة وقدر على الذهاب إلى الحرم

(١) انظر ص ١٣٥ ج ١١ - الفتح الرباني (الاشترائط في الإحرام) (٢) تقدم في « باب الاشتراط في الحج » ص ٤٠

(٣) انظر ص ٢٠٣ ج ٧ - المحلى (مسألة ٨٧٣)

(٤) انظر ص ٦ ج ٤ - فتح الباري (الإحصار في الحج) ص ٢١ ج ٢ مجنب (ما يفعل من حبس عن الحج ولم يكن اشترط) و (سنة رسول الله) منصوب على أنه خبر ليس أو على إضمار فعل أي الزموا

(٥) انظر ص ٥ ج ٤ - فتح الباري (إذا أحصر المعتمر)

لزمه حجة وعمرتان : حجة وعمرة لإعادة ما لزمه بالشروع . وعمرة للتحلل . ولا تلزمه الإعادة قارنا (وقال) مالك والشافعي وأحمد في الصحيح عنه : لا يلزم المحصر قضاء ما أحصر عنه إلا أن يكون فرضاً عليه من قبل ، لأن الله تعالى لم يذكر القضاء ولو كان واجباً لذكره .

• وهذا ، ضعيف لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوجوب (روى) علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما : فإن أحصرتُم فما استيسر من الهدي يقول : من أحرم بحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يُجهد أو عذر يجسه فعليه ذبح ما استيسر من الهدي : شاة فما فوقها يذبح عنه . فإن كانت حجة الإسلام فعليه قضاؤها . وإن كانت حجة بعد حجة الفريضة أو عمرة فلا قضاء عليه . أخرجه ابن جرير وابن المنذر ^(١) [١٨٣]

(وأجاب) الأولون : بأن قول الصحابي ليس بحجة إذا انفرد فكيف إذا عارض المرفوع ؟ والمختار عند الجمهور أن عمرة القضاء كانت قضاء لعمرة الحديبية التي صد عنها النبي صلى الله عليه وسلم سنة ثنت من الهجرة . أما من اتسع وقته بعد زوال الإحصار لحج جديد ، فإنه يلزمه الحج عند مالك والشافعي وأحمد إن كانت حجة الإسلام أو كانت واجبة في الجملة . أما إن كانت تطوعاً فلا شيء عليه سوى دم الإحصار . وللشافعية في هذا تفصيل قالوا : إن كان الحج مستقراً في ذمته قبل عام الإحصار وجب عليه الحج من قابل على الفور . وإن كان قد استطاع في عام الإحصار فإن استطاع بعد ذلك لزمه الحج وإلا فلا . وإن كان متطوعاً في سنة الإحصار فلا شيء عليه عند الأكثر . وقال بعضهم : يجب عليه الحج من قابل كما لو أفسده . وعن أحمد روايتان القضاء وعدمه

(وقال) أبو حنيفة : إن بقي وقت الحج بعد زوال الإحصار وقبل إرسال الدم إلى الحرم حج ولا عمرة عليه . ولا دم . وروى أبو يوسف عنه أن عليه دماً لرفضه الإحرام الأول . وإن لم يحج في عامه لزمه حج وعمرة . وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه حجاً وعمرة في الوجهين وهو قول زفر . وأما إن زال الإحصار عن محرم بالحج بعد إرساله الدم إلى الحرم فله عند الحنفيين أربع أحوال ، لأنه إما أن يدرك الحج والهدي أو لا يدركهما أو يدرك أحدهما .

(١) فإن أمكنه إدراك الهدي قبل ذبحه وإدراك الحج بإدراك الوقوف بعرفة ، لا يصح له التحلل ويلزمه التوجه لتأدية الحج ويصنع بالهدي ماشاء (ب و ج) وإن لم يمكنه إدراكهما أو أمكنه إدراك الهدي فقط ، تحلل ولا يلزمه التوجه إلى الكعبة لكنه أفضل ليحلل بعمرة

(د) وكذا لو أمكنه إدراك الحج فقط عند أبي حنيفة استحساناً لأننا لو ألزمناه التوجه لصنع عليه الهدي الذي أرسله بلا حصول مقصوده . والقياس ألا يصح التحلل في هذه الصورة

١٩٢ ما يفعل من زال إحصاره عن العمرة . الحق أن الحصر يكون بالمرض والعرج وفقد النفقة وغيرها

وبه قال زفر ، لأنه قدر على الأصل - وهو الحج - قبل حصول المقصود وهو الهدى . وهذه الصورة لا تنأتى عند الصاحبين ، لأن دم الإحصار عندهما يتوقت ذبحه بيوم النحر . فمن يدرك الحج يدرك الهدى « ولو زال ، الإحصار عن محرم بالعمرة بعد إرسال الهدى . فإن كان يدركهما لزمه التوجه لأداء العمرة . وإن كان يدركها فقط جاز له التحلل . والأفضل التوجه إلى البيت لأداء العمرة .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد وباقي الأربعة والطحاوى والبيهقى والحاكم وقال : صحيح على شرط البخارى وحسنه الترمذى ^(١) .

(١٣٧) ك ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْعَسْقَلَانِيُّ وَسَلَمَةُ قَالَ : ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ أَوْ مَرِضَ فَذَكَرَ مَعْنَاهُ . قَالَ سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ : قَالَ : أَنَا مَعْمَرٌ .

﴿ش﴾ (السند) (سلمة) بن شبيب . و (معمر) بن راشد . وقد زاد في روايته (عبد الله بن رافع) مولى أم سلمة . بين عكرمة والحجاج . فهو من المزيدي متصل الأسانيد ^(٢) (المعنى) (أو مرض) هذه زادها معمر في المتن (فذكر) معمر (معناه) أى معنى الحديث السابق . ولفظه عند ابن ماجه عن عبد الله بن رافع قال : سألت الحجاج بن عمرو عن حبس المحرم فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كَسِرَ أَوْ مَرِضَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ . قال عكرمة : فحدثت به ابن عباس وأبا هريرة فقالا صدق . (قال سلمة بن شبيب) أحد شيوخ المصنف (قال) عبد الرزاق (أنا) أى أخبرنا (معمر) أما محمد بن المتوكل فقال : حدثنا عبد الرزاق عن معمر .

(الفقه) دل الحديث كسابقه على أن الإحصار يكون بالمرض والعرج والكسر وغيرها من الموانع كالعدو .

(١) انظر ص ٢ ج ١٣ - الفتح الرباني (الفوات والإحصار) وص ٢٩ ج ٢ مج ٢ (من أحصر بدو) وص ١١٦ ج ٢ تحفة الأحرذى (الذى يهل بالحج فيكسر ..) وص ١٣٤ ج ٢ - ابن ماجه (الحصر) وص ٤٢١ ج ١ شرح مناني الآثار (الحصر بالحج) وص ٢٢٠ ج ٥ بين (الإحصار بالمرض) وص ٤٧٠ ج ١ مستدرک
(٢) (المزيد في متصل الأسانيد) هو ماخلف راويه الثقات بزيادة راو فأكثر في موضع من سنده صرح فيه الأكثر إفتاناً بالسماع كما قال هنا الأئمة حجاج الصراف : حدثني يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال : سمعت الحجاج بن عمرو . وقال الأقل إفتاناً معمر : عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن عبادة بن رافع عن الحجاج بن عمرو . بزيادة عبادة بن رافع

(والحديث) أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال : حديث حسن . وروى معمر ومعاوية ابن سلام هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحجاج الصواف لم يذكر في حديثه عبد الله بن رافع . وحجاج ثقة حافظ . وسمعت محمداً يعني البخاري ، يقول : رواية معمر ومعاوية بن سلام أصح^(١)

(١٣٨) (ص) حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حَاضِرٍ الْحَنْفِيَّ يُحَدِّثُ أَبِي مَيْمُونٍ بْنُ مَهْرَانَ قَالَ : خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا عَامَ حَاصِرِ أَهْلِ الشَّامِ ابْنَ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ وَبَعَثَ مَعِيَ رِجَالًا مِنْ قَوْمِي بِهَدْيٍ فَلَمَّا أَتَيْنَا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ مَنَعُونَا أَنْ نَدْخُلَ الْحَرَمَ فَتَحَرَّزْتُ الْهَدْيَ مَكَانِي ثُمَّ أَهَلْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ . فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ خَرَجْتُ لِأَقْضِيَ عُمْرَتِي فَاتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ أَبْدِلِ الْهَدْيَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُبَدِّلُوا الْهَدْيَ الَّذِي نَحَرُوا عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ .

(ش) (السند) (النفيلي) عبدالله بن محمد . و (محمد بن سلمة) الباهلي الحاراني . و (أبو حنيفة الحنفي) عثمان بن حنيفة روى عن ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وجابر وغيرهم . وعنه عمرو بن ميمون وابن إسحاق وإسماعيل بن أمية ويونس بن خباب وجماعة . وثقه أبو زرعة وقال الحاكم : مقبول صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حزم : مجهول . وقال في التقريب : هو وهم صدوق من الرابعة . روى له ابن ماجه والمصنف . و (ميمون) بدل من أبي أو خبر مبتدأ محذوف .

(المعنى) (قال) أبو حنيفة (خرجت معتمراً عام حاصر أهل الشام) الحجاج الثقفي وعسكره . وكان ذلك سنة ثلاث وسبعين من الهجرة . وكان عبد الملك بن مروان أميراً على العراق والشام فأرسل جيشاً بقيادة الحجاج بن يوسف فحاصر عبد الله (بن الزبير بمكة) وقتله حتى قتل رضي الله عنه في السنة المذكورة (وبعث) أي أرسل (مع رِجال من قومي) الذين لم يخرجوا

(١) انظر ص ١٣٥ ج ٢ - ابن ماجه (المعمر) وس ١١٦ ج ٢ عمدة الأحقاف (الذي يهل الحج فيكسر ..)

(م - ٢٥ - ج ١ - فتح الملك العمود)

إلى الحج (بهدي) أنحره بالحرم (فنحرت الهدى مكانى) أى فى المكان الذى أحصرت فيه (خرجت لأقضى عمرتى) التى حصرت عنها (فقال) ابن عباس رضى الله عنهما (أبدل الهدى) أى اذبح هديا بدل الهدى الذى ذبحته فى العام الماضى (فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر) بعض أصحابه وهم الذين ذبحوا هداياهم عام الحديبية خارج الحرم (أن يبدلوا الهدى الذى نحروا) خارج الحرم، أى يأتوا بهدى بدل ذلك الهدى ليذبح فى الحرم لعدم إجزاء ماذبح فى غير الحرم . وكان أمره صلى الله عليه وسلم لهم بذلك (فى عمرة القضاء) سنة سبع من الهجرة

(الفقه) دل الحديث على أن من أحصر عن النسك وذبح هديه عند الإحصار ثم حج أو اعتمر من قابل يطلب منه أن يأتى بهدى آخر بدل الهدى الذى ذبحه عند الإحصار . وبهذا أخذت المالكية والشافعية . فقالوا : إذا حج من قابل أهدي ولا يجزئه ذبحه الإحصار . وهو رواية عن أحمد (وقال) الحنفيون : إن ذبح هدى الإحصار فى الحرم لا شئ عليه وإلا لزمه هدى آخر ، لأن الأول وقع فى غير محله (قالوا) وحديث الباب محمول على بعض الصحابة الذين ذبحوا خارج الحرم . أما رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من الصحابة فقد ذبحوا فى أرض الحرم المتصلة بالحديبية وهى موضع بعضه فى الحل وبعضه فى الحرم (روى) مسور أن النبى صلى الله عليه وسلم كان بالحديبية خباؤه فى الحل ومصلاه فى الحرم . أخرجه الطحاوى ^(١) [١٨٤]

وقال : ولا يجوز لمن قدر على دخول شئ من الحرم أن ينحر هديه دون الحرم . فلما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلئى فى الحرم استحال أن يكون نحر الهدى فى غيره . وعلى فرض أنه صلى الله عليه وسلم لم يذبح الهدى فى الحديبية فقد أرسله فذبح فى الحرم (قال) جندب بن ناجية : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم حين صُذ الهدى فقلت : يا رسول الله ابعث معى الهدى لأنحره بالحرم قال : كيف تصنع به ؟ فقلت آخذ به فى مواضع وأردية لا يقدرُونَ عليه فانطلقت به حتى نحرته فى الحرم وكان قد بعث به لينحر فى الحرم فصدوه . أخرجه رزين بن معاوية والطحاوى بسند صحيح ^(٢) [١٨٥] . قال ، الخطابى : أما من لا يرى عليه «أى على المحصر» القضاء فى غير الفرض فإنه لا يلزمه بدل الهدى . ومن أوجبها فإنه يلزمه البدل لقوله عز وجل : هَذَا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ . ومن نحر الهدى فى الموضع الذى أحصر فيه وكان خارجا من الحرم فإن هديه لم يبلغ الكعبة فيلزمه إبداله وإبلاغه الكعبة . وفى الحديث حجة لهذا القول ^(٣) . وقال ، ابن القيم : عمرة الحديبية كانت سنة ست فصته المشركون عن البيت فنحر البُدن

(١) انظر ص ٤٢٧ ج ١ شرح معاني الآثار (الهدى : صد من الحرم هل يذبح فى غيره ؟)

(٢) انظر ص ٢٨٨ ج ١ تفسير الوصول (من أحصره العدو) وص ٤٢٧ ج ١ شرح معاني الآثار

(٣) انظر ص ١٩٠ ج ٢ معالم السنن

حيث صد بالحديبية وحلق هو وأصحابه رؤوسهم وحلّوا من إحرامهم ورجع من عامه إلى المدينة . وعمرة القضاء ويقال لها عمرة القضية كانت سنة سبع . دخل مكة فأقام بها ثلاثاً ثم خرج بعد إكمال عمرته (واختلف) أكانت قضاء للعمرة التي صد عنها في العام الماضي أم عمرة مستأنفة؟ على قولين للعلماء . وهما روايتان عن الإمام أحمد (إحداهما) أنها قضاء وهو مذهب أبي حنيفة . (والثانية) ليست بقضاء وهو قول مالك . والذين قالوا كانت قضاء احتجوا بأنها سميت عمرة القضاء وهذا الاسم تابع للحكم وقال آخرون : القضاء هنا من المقاضاة لأنه صلى الله عليه وسلم قاضي أهل مكة عليها لا أنه من قضى بقضى قضاء . ولهذا سميت عمرة القضية . والذين صدوا عن البيت كانوا ألفاً وأربعمائة وهؤلاء كلهم لم يكونوا معه صلى الله عليه وسلم في عمرة القضية . ولو كانت قضاء لم يتخلف منهم أحد . وهذا القول أصح ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر من كان معه بالقضاء ^(١) ويأتي تمام ذلك وإفيا في (باب العمرة) إن شاء الله تعالى . (والحديث) سنده حسن . ولم نقف على من أخرجه غير المصنف .

— ٤٦ — باب دخول مكة ^(٢) —

أى في بيان آداب دخولها .

(١٣٩) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ بَاتَ بِذِي طُوًى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَعَلَهُ

(١) انظر ص ١٧١ ج ١ زاد المعاد (هدية صلى الله عليه وسلم في حجه و عمره) (٢) مكة حاصفة الحجاز وهي بطن واد محاط بسور جبل ومداخلها أربعة : في الشمال الطريق إلى منى . وفي الجنوب الطريق إلى المنى . وفي الشمال الغربي الطريق إلى وادي فاطمة . وفي الغرب الطريق إلى جدة (وجبالها) سلسلتان «الأولى» شمالية تتكون من الفلج غرباً . ثم قبة ثمان ثم جبل الملح ثم جبل كداء «بالفتح والماء» وهو في أعلى مكة «الثانية» جنوبية تتكون من جبل عمر غرباً ثم جبل كدى يضم الكاف مقصوراً ثم كدى مصغراً بجبل إلى الجنوب ثم جبل أبي قبيس شرقهما ثم جبل خندمة هذا والمكة أسماء ذكر في القرآن منها أربعة (١) مكة قال الله تعالى (وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظهمكم عليهم) ٢٤ - الفتح . سميت مكة لقلعة مائها (ب) بكاء - قال تعالى (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك وهدى للعالمين) ٩٦ - آل عمران . سميت بكاء لازدحام الناس في الطواف بها بفلك بك القوم ، ازدحموا . (ج) أم القرى . قال تعالى : وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه ولننذرهم القربى ومن حولها ٩٢ - الأنعام يعني مكة وخصت بالذكر لأنها أعظم القرى شأناً (هـ) البلد الأمين . قال تعالى وهذا البلد الأمين ٣ - التين يعني مكة سماه أمينا لأنه آمن قال تعالى : أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ٦٧ - العنكبوت . يقال آمن الرجل أمانة فهو أمين . انظر رسم مكة الميكروم ص ٢١٦ لإرشاد الناسك .

(ش) (السند) (أيوب) بن أبي تيممة السخيتاني (المعنى) (كان إذا قدم مكة) أى كان عبد الله بن عمر إذا قارب مكة وأراد دخولها (بات بذي طوى) - مثلث الطاء مخفف الواو مقصور مصروف وغير مصروف - واد أو موضع غرب مكة في مدخل طريق كداء وبالفتح والمدة وبه آبار الزاهر . نزل به النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وبات به ليلة الأحد لأربع خلون من ذى الحجة سنة عشر من الهجرة (حتى يصبح) أى يدخل في الصباح (ويغتسل) بعد صلاة الصبح احتراماً لدخول مكة . وعند البخارى : حتى إذا جاء ذا طوى بات به حتى يصبح فإذا صلى الغداة اغتسل (ثم يدخل مكة نهاراً) واقتدى ابن عمر في فعله هذا بالنبي صلى الله عليه وسلم كما قال نافع (ويذكر) ابن عمر (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله) أى المبيت بذي طوى والاغتسال ودخول مكة نهاراً .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يستحب للمحرم المبيت بذي طوى . وعلى أنه يستحب له ولو حائضاً أو نفساء - عند غير المالكية - الغسل عند دخول مكة وليس في تركه فدية ويجزئ عنه الوضوء عند أكثر العلماء . ويستحب الغسل بذي طوى لمن مثر بها وبمحاذاها لمن مرّ بغيرها . وقالت الشافعية : من عجز عن الغسل تيمم . وقالت : المالكية : يندب الغسل لدخول غير حائض ونفساء مكة ، لأنهم يرون أن هذا الغسل لدخول المسجد والطواف وهذا غير مسلم . فالظاهر أن الغسل لدخول مكة يستوى فيه الحائض وغيره (ب) وعلى استحباب دخول المحرم مكة نهاراً وهو مذهب ابن عمر وغطاء وإسحاق والحنفيين وهو الأصح عند الشافعية . ولعل الحكمة في هذا إظهار الشعائر الدينية ولا سيما إذا كان الداخل مكة ممن يقتدى به

(وقالت) عائشة وسعيد بن جبير : يستحب دخول مكة ليلاً ، لما روى مُحَرَّشُ الكعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلاً من الجعرانة حين أمسى معتمراً فدخل مكة ليلاً فقضى عمرته ثم خرج من ليلته فأصبح بالجعرانة كبائن (الحديث) أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه ^(١)

[١٨٦]

(وقال) طاوس والثوري والماوردي : يستوى في الفضل دخولها ليلاً ونهاراً . والأولى العمل بظاهر الحديث . وأما دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ليلاً في عمرة الجعرانة فليبيان الجواز .

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم وكذا أحمد والترمذي عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة نهاراً . وقال الترمذي : حديث حسن ^(٢)

(١) انظر ص ٦٨ ج ١١ - الفتح الرباني (عمرة الحديبية) و ص ٢٩ ج ٢ مجتبى (دخول مكة ليلاً) و ص ١١٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (العمرة من الجعرانة) (٢) انظر ص ٥ ج ٩ نووى . مسلم (المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة) و ص ٧ ج ١٢ - الفتح الرباني (من أين يدخل مكة؟) و ص ٩١ ج ٢ تحفة الأحوذى (دخول مكة نهاراً) .

(١٤٠) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الْبَرْمَكِيِّ ثَنَا مَعْنٌ عَنْ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَحْيَى، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا . قَالَا عَنْ يَحْيَى إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ ثَنِيَةِ الْبَطْحَاءِ وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى زَادَ الْبَرْمَكِيُّ : يَعْنِي ثَنِيَّتِي مَكَّةَ . وَحَدِيثُ مُسَدَّدٍ أَمَّ

(ش) (السند) صدره ذو طرق ثلاثة وح إشارة لتحويل السند (عبد الله بن جعفر) بن يحيى بن خالد بن برمك (البرمكي) أبو محمد البصري . روى عن معن بن عيسى وسفيان بن عيينة ووكيع وعقبة بن خالد وجماعة . وعنه مسلم والبخاري وجعفر الفريابي وكثيرون . وثقه الدارقطني ومسلم بن قاسم . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : مستقيم الحديث . وقال في التقريب : ثقة من الحادية عشرة . مات سنة ثمان وسبعين ومائتين . و (معن) بن عيسى . و (مالك) بن أنس . و (يحيى) القطان . و (أبو أسامة) حماد بن أسامة . روى هو ويحيى (جميعا عن عبيد الله) العمرى . وأما مالك وعبيد الله فرويا (عن نافع) مولى ابن عمر .

(المعنى) (كان يدخل مكة من الثنية) هي في الأصل كل عقبة في جبل أو طريق عال . والمراد بها هنا كداء - بفتح الكاف والمذ غير مصروف - (العليا) التي ينزل منها إلى المَعْلَى «مقبرة أهل مكة» وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية وغيره . و (قالا) أى مسدد وابن حنبل (عن يحيى) القطان عن عبيد الله عن ابن عمر (إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من كداء من ثنية البطحاء) أى من الثنية العليا التي بالبطحاء كما في البخاري (ويخرج من الثنية السفلى) وهي كدى - بضم الكاف والقصر - موضع عند باب شبيكة قرب شعب الشاميين (زاد البرمكي) عبد الله بن جعفر (يعنى ثنيتي مكة) تفسير معلوم من السياق . وحكمة مخالفة الطريق أن يتبرك به صلى الله عليه وسلم أهل الطريقين . أو أنه صلى الله عليه وسلم خرج من مكة مخفياً عند الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهراً عالياً (وحديث مسدد) بن مسرهد وابن حنبل (أتم) من حديث ابن جعفر وابن أبي شيبه . فإن فيه : دخل مكة من كداء من الثنية العليا التي بالبطحاء كما في البخاري بزيادة : من كداء . والتي بالبطحاء .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب لكل محرم دخول مكة من الثنية العليا وإن لم تكن

في طريقه اعتدل إليها . والخروج من الثنية السفلى

(والحديث) أخرجه أيضا البخاري من طريقين : (١) طريق معن عن مالك
(ب) طريق يحيى عن عبيد الله . وأخرجه النسائي من هذا الطريق . وأخرجه أحمد وابن
ماجه من طريق أبي معاوية عن عبيد الله ^(١) .

(١٤١) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ
عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ
مِنْ طَرِيقِ الْمَعْرَسِ .

(ش) الحديث غير مناسب للترجمة « دخول مكة » - لأنه خاص بالخروج من المدينة
ودخولها - إلا أن يكون في ترجمة المصنف اختصار . والأصل « باب دخول مكة والمدينة والخروج
منهما » كما في مسلم . فقد جعل هذا الحديث والذي قبله حديثا واحدا ذكره في « باب استحباب دخول مكة
من الثنية العليا والخروج منها من الثنية السفلى ودخول بلده من طريق غير التي خرج منها » .

(السند) (أبو أسامة) حماد بن أسامة . و (عبيد الله) العمرى . و (نافع) مولى ابن عمر
(المعنى) (كان) صلى الله عليه وسلم (يخرج) من المدينة إذا أراد السفر إلى مكة (من طريق
الشجرة) التي كانت بذى الحليفة . وهو جنوب غربى المدينة (ويدخل) المدينة إذا رجع (من
طريق المعرس) بضم ففتح فراء مشددة مفتوحة . وهو شمال شرقى ذى الحليفة وجنوب المدينة
على ستة أميال منها « ١١٣٠ ثلاثين ومائة متر وأحد عشر كيلو متر » سمي المعرس لأن النبي
صلى الله عليه وسلم يعرس فيه إذا خرج من المدينة لغزو أو غيره . والتعريس النزول
في الطريق للاستراحة .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب لمريد السفر أن يخرج من بلده من طريق
ويرجع من أخرى .

(والحديث) أخرجه مسلم صدر حديث ^(٢) .

(١٤٢) (ص) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ

(١) انظر ص ٢٨٢ ج ٣ فتح الباري (من أين يدخل مكة ، من أين يخرج من مكة؟) ، وص ٣٠٠ ج ٢ بحجتي (من أين يدخل
مكة؟) ، وص ٦١٢ - الفتح الرباني (من أين يدخل مكة؟) ، وص ١٤٤ ج ٢ - ابن ماجه (دخول مكة) .
(٢) انظر ص ٣ ج ٩ نووى مسلم (دخول مكة من الثنية العليا)

أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ وَدَخَلَ فِي الْعُمْرَةِ مِنْ كُدَى . قَالَ : وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا . وَكَانَ أَكْثَرُ مَا كَانَ يَدْخُلُ مِنْ كُدَى . وَكَانَ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ

(ش) (المعنى) (دخل) مكة (عام الفتح من كداء) بالفتح والمذكور على الصحيح . وقيل بالقصر . وغلطه النووي (من أعلى مكة) وهى الثنية العليا كما تقدم (ودخل في العمرة) يعنى عمرة الجعرانة (من كُدَى) بالضم والقصر . وهى السفلى كما تقدم . وهو هكذا فى رواية للبيهقى . وفى رواية له : وخرج فى العمرة من كدى . ولا منافاة بينهما ، لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة للعمرة من كدى ولم يخالف الطريق . وفى رواية للبخارى : وخرج من كدا من أعلى مكة . فقد خالف المصنف فى ثلاثة أمور : (١) أن البخارى قال : وخرج بدل دخل (ب) أنه لم يذكر العمرة (ج) أنه قال : من كدا من أعلى مكة وهذا وهم .

وقال ، الحافظ : كذا رواه أبو أسامة فقلبه . والصواب ما رواه عمرو بن الحارث وحاتم بن إسماعيل عن هشام : دخل من كداء من أعلى مكة . ثم ظهر لى أن الوهم من دون أبى أسامة . فقد رواه أحمد عن أبى أسامة على الصواب (١) (وكان عروة يدخل منهما جميعا) أى كان تارة يدخل مكة من الثنية العليا وتارة من السفلى (وكان أكثر ما كان يدخل) أى كان أكثر دخوله مكة (من كدى) بضم الكاف والقصر . وكذا فى رواية للبخارى . وعند مسلم : وكان أبى أكثر ما يدخل من كداء . قال النووي بفتح الكاف فهذا أشهر وقيل بالضم ولم يذكر القاضى عياض غيره (٢) فهو المختار . وفى قول هشام ، (وكان) كدا (أقربهما) أى أقرب الثنتين (إلى منزله) واعتذاره لآبيه لكونه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل من الثنية العليا وخالفه ، لأنه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان ربما فعله وكثيراً ما يفعل غيره للتيسير .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يستحب لمن يؤم مكة محرماً أو غيره أن يدخلها من الثنية العليا . ويخرج من السفلى (ب) وعلى أنه يستحب للمعتمر أن يدخلها من الثنية السفلى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقى وكذا الشيخان مقتصرين على الدخول والخروج يوم الفتح (٣) .

(١) انظر ص ٢٨٢ ج ٣ فتح البارى (الفرج) (٢) انظر ص ٩ ج ٩ شرح مسلم
(٣) انظر ص ٦ ج ١٢ - الفتح الربانى (من أين يدخل مكة؟) وص ٧١ ج ٥ بيهقى (الدخول من ثنية كداء) وص
وص ٢٨٢ ج ٣ فتح البارى (من أين يخرج من مكة؟) وص ٩ ج ٩ نووى مسلم (استحباب دخول مكة من الثنية العليا)

(١٤٣) (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ثَمَّا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا .

(ش) (ابن المثنى) محمد . و (دخل من أعلاها) هو ثنية كدء بفتح الكاف والمذ . و (خرج من أسفلها) هو ثنية كدنى بالضم والقصر .
(الفقه) دل الحديث على استحباب دخول مكة من أعلاها والخروج من أسفلها سواء في ذلك الناسك وغيره والخارج للوقوف بمرفة وغيره .
(والحديث) أخرجه باقي الخمسة والبيهقي . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ^(١)

— باب في رفع اليدين إذا رأى البيت — ٤٧ —

أهو مشروع أم لا ؟

(١٤٤) (ص) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ ثَمَّا شُعْبَةُ سَمِعَتْ أَبَا قُرَظَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَسْكِيِّ قَالَ : سَأَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ فِيرْفَعُ يَدَيْهِ فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا الْيَهُودَ وَقَدْ حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ

(ش) (السند) (شعبة) بن الحجاج . و (أبو قزعة) بفتح القاف وسكون الزاى ثم عين مهملة . اسمه سويد بن حجير بن بيان الباهلي البصرى . روى عن صخر بن الققعاق وأنس بن مالك والحارث بن عبد الله والحسن البصرى وجماعة . وعنه ابن جريج وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم . وثقه أحمد والنسائي والمصنف والمجلى وابن المدينى . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال أبو حاتم : صالح . وقال أبو بكر البزار فى السنن : ليس به بأس . وقال فى التقریب : ثقة من الرابعة . روى له مسلم والأربعة . و (المهاجر) بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث (المسكى) القرشى المخزومى .

(١) انظر ص ٢٨٢ ج ٣ فتح البارى (من أين يخرج من مكة؟) . وص ٤٤ ج ٩ نووى مسلم . وص ٩٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (دخوله صلى الله عليه وسلم مكة من أعلاها . . .) وص ٧١ ج ٥ يهيق (الدخول من ثنية كدء) .

روى عن جابر وعبد الله بن أبي بكر والزهرى . وعنه سويد بن حجير ويحيى بن أبي كثير وجابر ابن يزيد قال . أحمد والثورى وابن المبارك : مجهول . وقال أبو حاتم : ليس بالمشهور . وقال في التريب : مقبول من الرابعة ووثقه ابن حبان . روى له الثلاثة .

(المعنى) (سئل جابر عن الرجل يرى البيت يرفع يديه؟) بتقدير الاستفهام أى أرفع يديه احتراماً للبيت وتعظيماً؟ (فقال) جابر (ما كنت أرى) أى أعلم (أحداً) من الناس (يفعل هذا) أى يرفع يديه إذا رأى البيت (إلا اليهود) فإنهم كانوا إذا رأوا البيت رفعوا أيديهم ، لكن لا للتعظيم بل لتحقيره وإشارة منهم إلى عدم بقاءه لأنهم أعداؤه فلا يريدون تعظيمه ولا بقاءه . ثم أثبت جابر رضى الله عنه ما يقول واستدل عليه بقوله (وقد حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن يفعله) أى رفع اليدين عند رؤية البيت

(الفقه) دل الحديث على عدم مشروعية رفع اليدين عند رؤية البيت الحرام . وهو مذهب الحنفيين ومالك أخذاً بظاهر الحديث ، فإن جابراً أخبر بأن ذلك من فعل اليهود

، وقالت ، الشافعية وأحمد والثورى وإسحاق : إنه مشروع . وهو مروى عن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم (قال) ابن جريج : حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحارث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ترفع الأيدي في الصلاة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشبة عرفة ويجمع وعند الجمرتين وعلى الميت . أخرجه الشافعى والبيهقى . وكذا الطحاوى عن الحكم عن مقسم وقال : وروى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ^(١) [١٨٧] (قال) الطحاوى : فكان هذا الحديث مأخوذاً به لا نعلم أحداً خالف شيئاً منه غير رفع اليدين عند البيت فإن قوما ذهبوا إلى ذلك واحتجوا بهذا الحديث . وقال البيهقى : وهو منقطع لم يسمعه ابن جريج من مقسم . ورواه ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعن نافع عن ابن عمر مرة موقوفاً عليهما ومرة مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر الميت . وابن أبي ليلى هذا غير قوى في الحديث (وعن) سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة . وزد من شرفه وكرمه وعظمه من حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً . أخرجه الشافعى والبيهقى ^(٢) [١٨٨] وقال : هذا منقطع وله شاهد مرسل عن أبي سعيد الشامي عن مكحول قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل مكة فرأى البيت رفع يديه وكبر وقال :

(١) انظر ص ٣٩ ج ٢ بدائع المنى (الدعاء عند رؤية البيت ورفع اليدين) وص ٧٢ ج ٥ يهيق (رفع اليدين إذا رأى البيت) وص ٣٩٠ ج ١ شرح معاني الآثار (رفع اليدين عند رؤية البيت) (٢) انظر ص ٣٨ ج ٢ بدائع المنى . وص ٧٢ ج ٥ يهيق (القول عند رؤية البيت) (والمنقطع) ما سقط منه راو واحد قبل الصحابي (م- ٢٦- ج ١ - فتح الملك المعبود)

اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام . اللهم زد هذا البيت تشريفاً (الحديث) [١٨٩] (قال) الحافظ في التلخيص : وأبو سعيد هو محمد بن سعيد المصلوب كذاب . وحديث ابن جريج مُعْضَلٌ فيما بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم . قال الشافعي : ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء فلا أكرهه ولا أستحبّه . قال البيهقي : فكأنه لم يهتمد على الحديث لانقطاعه ^(١) . وأجاب ، هؤلاء عن حديث الباب الذي استدل به من قال بكراهة رفع اليدين عند رؤية البيت «بأن في سنده» المهاجر المسكّي وهو مجهول «ورد» بأنه غير مجهول . فقد وثقه ابن حبان . وقال في التقریب : مقبول من الرابعة . كما تقدم في ترجمته . وقال ، النووي : رواية المُنْبِت للرفع «أى رفع اليد عند رؤية البيت» أولى ؛ لأن معه زيادة علم . قال البيهقي : ورواية غير جابر في إنبات الرفع أشهر عند أهل العلم من رواية المهاجر المسكّي . والقول في مثل هذا قول من رأى وأثبت ^(٢) . ورد ، بأنك قد علمت أن ما دل على الرفع مطعون فيه وأن الشافعي رحمه الله قال : ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء . «فالراجح» القول بكراهته . قال الطحاوي : فهذا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يخبر أن ذلك من فعل اليهود وليس من فعل أهل الإسلام وأنهم قد حججوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يفعل ذلك . فإن كان هذا يؤخذ من طريق الإسناد فإن هذا الإسناد أحسن من إسناد الحديث الأول . وإن كان يؤخذ من طريق تصحيح معاني الآثار فإن جابراً قد أخبر أن ذلك من فعل اليهود . فقد يجوز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر به على الاقتداء منه بهم إذ كان حكمه أن يكون على شريعتهم لأنهم أهل كتاب حتى يحدث الله عز وجل له شريعة تنسخ شريعتهم ثم حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فخالفهم فلم يرفع يديه . لحديث جابر أولى . وتمامه فيه ^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائي والطحاوي وقال : هذا الإسناد أحسن من إسناد الحديث الأول ^(٤) . «يعني حديث مقسم عن ابن عباس ^(٥)» . وأخرجه الترمذي عن المهاجر المسكّي قال : سئل جابر بن عبد الله : أيرفع الرجل يديه إذا رأى البيت ؟ فقال : حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكنا نفعله ^(٦) ؟ وهو استفهام إنكارى .

(١) انظر ص ٢١٠، ٢١١ التلخيص الحبير (والمفضل) ماسقط من سنده اثنان فأكثر على التوالي .
(٢) انظر ص ٩ ج ٨ شرح المذهب . وص ٧٣ ج ٥ بيهقي (٣) انظر ص ٣٩١ ج ١ شرح معاني الآثار (رفع اليدين عند رؤية البيت) (٤) انظر ص ٣٣ ج ٢ بجي (ترك رفع اليدين عند رؤية البيت) وص ٣٩١ ج ١ شرح معاني الآثار (رفع اليدين عند رؤية البيت) (٥) وهو الحديث رقم ١٨٧ بالمرح ص ٢٠١ .
(٦) انظر ص ٩١ ج ٢ تحفة الأحوذى (كراهية رفع اليدين عند رؤية البيت)

(١٤٥) (ص) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ثَنَا سَلَامُ بْنُ مَسْكِينٍ ثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ . يَعْنِي يَوْمَ الْفَتْحِ

(ش) مناسبة الحديث للترجمة في أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة ابتداء بطواف البيت . فدل على أنه لم يرفع يديه عند رؤيته ولو كان لذكر .

(السند) (سلام) بتشديد اللام (بن مسكين) بن ربيعة الأزدي النخعي أبو روح البصري . روى عن ثابت البناني والحسن البصري وقتادة وعقيل بن طلحة وطائفة . وعنه عبد الصمد بن عبد الوارث ويحيى القطان وابن مهدي والمعتز بن سليمان وآخرون . وثقه ابن معين وأحمد بن صالح . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال الثوري : لم أر شيخاً مثله . وقال النسائي : لا بأس به . وقال المصنف : كان يذهب إلى القدر . وقال في التقريب : ثقة من السابعة . مات سنة سبع أو أربع وستين ومائة . روى له الشيخان وأبو داود

(المعنى) (وصلى ركعتين خلف المقام) هاتان الركعتان سنة الطواف . والمقام الحجر الذي كان يقوم عليه سيدنا إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم وقت بناء الكعبة . وهو المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ .

(الفقه) دل الحديث على أن تحية المسجد الحرام الطواف . وعلى أنه يطلب بعد الطواف صلاة ركعتين خلف المقام .

(والحديث) لم أقف على من أخرجه غير المصنف .

(١٤٦) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو حَنِبَلٍ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي سَرْجٍ وَهَاشِمُ بْنُ عَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ مَكَّةَ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ أَتَى الصَّفَا فَعَلَّاهُ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ فَرَفَعَ يَدَيْهِ لِفَعْلٍ يَذْكُرُ اللَّهُ

عَزَّ وَجَلَّ مَا شَاءَ أَنْ يَذْكُرَهُ وَيَدْعُوهُ قَالَ وَالْأَنْصَارُ نَحْتَهُ . قَالَ هَاشِمٌ : فَدَعَا وَحَمِدَ اللَّهَ
وَدَعَا بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو .

(ش) (السند) (بهز بن أسد) أبو الأسود البصري . روى عن حماد بن سلة وشعبة
وهارون بن موسى وهيب بن خالد وكثيرين . وعنه أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن بشر وغيرهما .
وثقه ابن معين وابن سعد وقال : كان كثير الحديث حجة . وقال أحمد : إلهه المنتهى في الثبوت .
وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث . روى له الجماعة . و (ثابت) البناني .

(المعنى) (أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم) من المدينة إلى مكة (فدخل مكة فأقبل إلى
الحجر) الأسود (فاستلمه) بيده وقبله (ثم طاف بالبيت) سبعا وصلى ركعتي الطواف خلف المقام
(ثم أتى الصفا فعلاه) أى ارتفع عليه (حيث ينظر إلى البيت) أى الكعبة . ولم يكن صعوده
صلى الله عليه وسلم على الصفا للسعى بين الصفا والمروة ، لأن طوافه كان تطوعا لا للعمرة حتى
يسعى بعده (فرفع) صلى الله عليه وسلم (يديه فجعل يذكر الله عز) أى قوى . يقال : عزَّ عزَّا
بالكسر قوى (وجلَّ) يجلُّ بالكسر جلالة أى عظم قدره (و) شرع صلى الله عليه وسلم
(يدعوه) تعالى ويثنى عليه بما هو أهله (قال) أبو هريرة (والأنصار) مجتمعون (تحته) صلى الله
عليه وسلم في الوادي ليعظهم ويرشدهم . وقد بايع الحاضرين على السمع والطاعة فيما استطاعوا .
وفي نسخة . والأنصاب بالباء وهى الأصنام التى كانت على الصفا ، جعلها النبي صلى الله عليه وسلم
تحته وصعد فوقها لإذلالها ولعابديها (قال هاشم) بن القاسم في روايته (فدعا) النبي - صلى الله
عليه وسلم - الله (وحده) أى أثنى عليه بما هو أهله (ودعا) الله (بما شاء أن يدعوه) وغرض
المصنف بيان الفرق بين لفظ بهز وهاشم

(الفقه) دل الحديث : (أ) على مشروعية استلام الحجر الأسود بوضع اليد عليه
وتقيله بلا صوت إن استطاع بلا إيذاء . وهو سنة (ب) وعلى أنه يباح للعلم والمرشد
الجلوس على مرتفع عند الداعية (ج) بقول أبي هريرة : فرفع يديه . استدل من قال :
يستحب رفع اليدين لمن رأى الكعبة إعظاما وإجلالا (د) وعلى أنه يطلب ممن دخل مكة
أن يبدأ بالطواف ولو غير محرم . فقد دخلها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح غير محرم
بالإجماع وبدأ بالطواف .

(والحديث) أخرجه أيضا : (أ) أبو داود الطيالسي في مسنده مطولا عن عبد الله بن
رباح عن أبي هريرة أنه ذكر فتح مكة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد

على إحدى الْمُجْتَبَيْنِ (الحديث) وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن. فألقى الناس سلاحهم ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ بالحجر فاستلمه ثم طاف سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين . ثم جاء ومعه قوس أخذ بسيتها فجعل يطعن بها في عين صنم من أصنامهم وهو يقول : جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً . ثم انطلق حتى أتى الصفا فعلاً منه حتى يرى البيت (الحديث) وأخرجه أيضاً مسلم عن أبي هريرة أنه ذكر فتح مكة فقال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قدم مكة (الحديث) وفيه : وأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبل إلى الحجر فاستلمه ثم طاف بالبيت . فأتى على صنم إلى جنب البيت كانوا يعبدونه وفي يد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوس وهو أخذ بِسِيَةِ الْقَوْسِ . فلما أتى على الصنم جعل يطعنه في عينه ويقول : جاء الحق وزهق الباطل . فلما فرغ من طوافه أتى على الصفا فعلاً عليه حتى نظر إلى البيت ورفع يديه فجعل يحمد الله ويدعو بما شاء أن يدعو (١) .

— ٤٨ — باب في تقبيل الحجر —

أى في بيان مشروعية تقبيل الحجر الأسود

(١٤٧) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ .

(ش) (السند) (سفيان) الثوري و (الأعمش) سليمان بن مهران . و (إبراهيم) بن يزيد النخعي . و (عابس) بالباء الموحدة والسين المهملة (ابن ربيعة) النخعي الكوفي . روى عن عمر وحذيفة بن اليمان وعليّ وعائشة . وعنه بنوه عبد الرحمن وإبراهيم وأسماء وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم . وثقه النسائي وابن سعد وقال : له حديث يسير . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة مخضرم من الثانية روى له الجماعة .

(١) انظر ص ٣٢٠ مسند أبي داود الطيالسي (عبد الله بن رباح) وص ١٢٦ ج ١٢ نووى . سلم (فتح مكة) و (المجتبان) بضم الميم وفتح الجيم وشذذون مكسورة، هما ميمنة الجيش وميسرة، ويكون القلب بينهما، و (سبه القوس) بكسر السين وفتح الباء ولاهما محذوفتان، عوضاً عنهما طرفه المنحني . و (يطعن) بضم العين وفتحها لغة . دل على الله عليه وسلم هذا إذ لا لأصنام وعابديها وإظهارا لكونها لا تضر ولا تنفع ولا تدفع عن نفسها، قال تعالى : وإن يسألهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه .

(المعنى) (إني أعلم أنك حجر لا تنفع الخ) يعنى في الواقع ونفس الأمر . فلا ينافى أنه ينفع من استلمه بالشهادة له يوم القيامة بإذن الله تعالى « قال ، ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يأتى هذا الحجر يوم القيامة له عيتان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق . أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم وصححه وابن ماجه والترمذى وقال : حديث حسن ^(١) [١٩٠] وإنما قال عمر رضى الله عنه ذلك لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام نخشى أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب عبادة الأصنام كما كانت العرب تفعله في الجاهلية . فأراد أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوئان (ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك) روى نافع عن ابن عمر قال : استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر واستلمه ثم وضع شفتيه عليه يسكى طويلا فالتفت فإذا عمر يسكى . فقال : يا عمر هاهنا تسكب العبرات . أخرجه الحاكم وقال صحيح الإسناد وابن ماجه وفي سنده محمد بن عون الخراساني ضعفه ابن عون وأبو حاتم وغيرهما ^(٢) [١٩١] . وفي قول عمر ، هذا تسليم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم تظهر لنا حكمته .

(الفقه) دل الحديث : (١) على مشروعية استلام الحجر الأسود باليد وتقيله . وعلى شرفه وفضله على غيره من الجمادات (وقد ورد) في فضله أحاديث (منها) ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا : إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب . أخرجه أحمد والترمذى وقال : هذا يروى عن ابن عمرو موقوفا . وأخرجه الحاكم وقال : هذا حديث تفرد به أيوب بن سويد عن يونس . وأيوب ممن لم يحتجوا به ويعنى الشيخين ، إلا أنه من أجلة مشايخ الشام وصححه ابن حبان وفي سنده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف ^(٣) [١٩٢] (ومنها) ما روى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم . أخرجه أحمد والترمذى وقال حديث حسن صحيح ^(٤) [١٩٣] وفي سنده عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط . وجري من سمع منه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها . وقد رواه النسائي مختصرا عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحجر الأسود

(١) انظر ص ٢٥ ج ١٢ - الفتح الرباني (فضل الطواف والركن الباني والحجر الأسود) وص ٤٥٧ ج ١ - مستدرک .
 وص ١١٥ ج ٢ - ابن ماجه (استلام الحجر) وص ١٢٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (آخر أبواب الحج) .
 (٢) انظر ص ٤٥٤ ج ١ - مستدرک . وص ١١٥ ج ٣ - ابن ماجه (استلام الحجر) (٣) انظر ص ٢٨ ج ١٢ - الفتح الرباني (فضل الطواف والركن الباني والحجر الأسود...) وص ٩٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (فضل الحجر الأسود...) وص ٤٥٦ ج ١ - مستدرک (٤) انظر ص ٢٦ ج ١٢ - الفتح الرباني . وص ٩٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (فضل الحجر الأسود...) .

لم سودت الحجر الأسود خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات الموحدين؟ يلزم اتباع الوارد وإن لم تعلم حكمته ٢٠٧

من الجنة^(١). وحامد بن سمع من عطاء قبل الاختلاط «وقال، الحافظ، «اعترض، على هذا الحديث بعض الملحدين فقال: كيف سودته «يعني الحجر الأسود» خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد؟ «وأجيب، بما قال ابن قتيبة: لو شاء الله لكان ذلك وإنما أجرى الله العادة بأن السواد يصبغ ولا ينصبغ على العكس من البياض. وقال المحب الطبري: في بقائه أسود عبرة لمن له بصيرة، فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد قال: وروى عن ابن عباس: إنما غيَّره بالسواد لثلاث ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة. فإن ثبت فهذا هو الجواب. قلت: أخرجه الحميدي في فضائل مكة بسند ضعيف^(٢) (ب) وعلى أن متابعة السنة واجبة ولو لم يوقف لها على علل معلومة وأسباب معقولة وأن أعيانها حجة على من بلغته وإن لم يفقه معانيها إلا أن من المعلوم أن تقبيله صلى الله عليه وسلم الحجر إنما هو إكرام له وإعظام لحقه: وقد فضل الله بعض الأحجار على بعض كما فضل بعض البقاع والبلدان وكما فضل بعض الليالي والأيام والشهور. وباب هذا كله التسليم وهو أمر سائغ في العقول جائز فيها غير ممنوع ولا مستنكر. وقد روى في بعض الحديث أن الحجر يمين الله في الأرض.

«والمعنى، أن من صاحفه في الأرض كان له عند الله عهد. فكان كالعهد تعقده الملوك بالمصافحة لمن تريد مولاته والاختصاص به، وكما يصفق على أيدي الملوك للبيعة، وكذلك تقبيل اليد من الخدم للسادة والكبراء. فهذا كالتمثيل بذلك والتشبيه به. قاله الخطابي^(٣) (والحديث) أخرجه أيضا باقي السبعة^(٤) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم: يستحبون تقبيل الحجر فإن لم يمكنه أن يصل إليه استلمه بيده وقبَّل يده. وإن لم يصل إليه استقبله إذا حاذى به وكبر وهو قول الشافعي^(٥)

— ٤٩ — باب استلام الأركان —

أى في بيان ما شرع استلامه منها وما لم يشرع. وهى أربعة: الركن الذى فيه الحجر الأسود وهو فى الجنوب الشرقى من الكعبة. والركن اليماني فى الجنوب الغربى. والركن الشامى فى الشمال الغربى. والركن العراقى فى الشمال الشرقى. والأولان يسميان اليمانيين. والآخران الشاميين

(١٤٨) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ ثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ

(١) انظر ص ٣٧ ج ٢ مجتبى (ذكر الحجر الأسود) (٢) انظر ص ٣٠١ ج ٣ فتح البارى (الفرج - ما ذكر فى الحجر الأسود) (٣) انظر ص ٩١ ج ٢ معالم السنن (٤) انظر ص ٣٤ ج ١٢ - الفتح الربانى (استلام الركن الأسود ...) وص ٣٠٠ ج ٣ فتح البارى (ما ذكر فى الحجر الأسود) وص ١٧ ج ٩ نووى مسلم (تقبيل الحجر الأسود) وص ٣٨٤، ٣٧ ج ٢ مجتبى (تقبيل الحجر) وص ٩٢ ج ٢ تحفة الأحوذى. وص ١١٤، ١١٥ ج ٢ - ابن ماجه (استلام الحجر) (٥) انظر ص ٩٣ ج ٢ تحفة الأحوذى. (ذكر الحجر الأسود)

ابن عمر قال: لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح من البيت إلا الركنين اليمانيين

(ش) (ليث) هو ابن سعد الإمام .

(المعنى) (لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح) أى كان صلى الله عليه وسلم لا يستلم (إلا الركنين اليمانيين) والمراد بهما الركن الذى فيه الحجر الأسود والركن اليماني . ففي العبارة تغليب . أما الأول فلأن فيه فضيلتين . كون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم، فلذا يُستلم ويُقبَّل . وأما الثاني : فلـكونه على قواعد إبراهيم فلذا يستلم فقط . وعن مالك وأحمد أنه يقبل أيضاً .

(الفقه) دل الحديث على مشروعية استلام الركنين اليمانيين . وأما الشامي والعراقي فلا يستلزمان ولا يقبلان ، لأنهما ليسا على قواعد إبراهيم . وهذا قول الجمهور منهم عمر وابن عباس والحنفيون ومالك والشافعي وأحمد ، وقال ، معاوية وعبد الله بن الزبير وجابر بن زيد وعروة ابن الزبير وسويد بن غفلة : إن الأركان كلها تستلم وليس شيء منها مهجوراً . والحديث ، حجة عليهم . وترك الركنين الشاميين لا يعد هجراً للبيت حيث إنه صلى الله عليه وسلم تركهما . وتنبع سنته فعلاً وتركاً . ولو كان ترك استلامهما هجراً لهما لكان ترك استلام ما بين الأركان هجراً لهما . ولا قائل به .

(والحديث) أخرجه أيضاً الطحاوى وباقي السبعة إلا الترمذى (١) .

(١٤٩) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ

عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِقَوْلِ عَائِشَةَ: إِنَّ الْحَجَرَ بَعْضُهُ مِنَ الْبَيْتِ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَاللَّهِ إِنِّي لَا ظَنُّ عَائِشَةَ إِنْ كَانَتْ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي لَا ظَنُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتْرِكْ اسْتِلَامَهُمَا إِلَّا أَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى قَوَاعِدِ الْبَيْتِ وَلَا طَافَ النَّاسُ وَرَاءَ الْحَجَرِ إِلَّا لَذَلِكَ .

(١) انظر ص ٣٩٤ ج ١ شرح معاني الآثار (ما يستلم من الأركان) وص ٣١ ج ١٢ - الفتح الرباني (استلام الركن الأسود واليماني) . وص ٣٠٨ ج ٢ فتح الباري (من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين) وص ١٣ ج ٩ نووى مسلم (استلام الركنين اليمانيين) وص ٣٩ ج ٢ مجتبى (مسح الركنين اليمانيين) وص ١١٥ ج ٢ - ابن ماجه (استلام الحجر) .

(ش) (السند) (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب .

(المعنى) (أنه) أى عبد الله بن عمر (أخبر) بالبناء للفعول . أخبره عبد الله بن محمد بن أبي بكر (بقول عائشة إن الحجر) بكسر الحاء المهملة . وقد تفتح وسكون الجيم . وهو فضاء شمال الكعبة محاط بقوس من البناء على شكل نصف دائرة ، طرفاه إلى زاويتي البيت الشماليتين شرقا وغربا . وارتفاعه ١٣١ متر وواحد وثلاثون سنتيمتر . وسمكه ٢٥٢ متران واثنا وخمسون سنتيمتر . والفضاء بينه وبين البيت معروف بحجر إسماعيل ، ويُدخل إليه من فتحتين بينه وبين البيت : شرقية واتساعها ٢٣٠ متران وثلاثون سنتيمتر . وغربية واتساعها ٢٢٣ متران وثلاثة وعشرون سنتيمتر . والمسافة بين طرفي محيط الحجر - وهو الحطيم - ثمانية أمتار . وبين منتصف جدار الكعبة الشمالى ووسط تجويف الحطيم ٨٤٤ ثمانية أمتار وأربعة وأربعون سنتيمتر^(١) (بعضه) أى بعض الحجر (من البيت) الذى بناه سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام . وهو نحو ثلاثة أمتار قدرت فى الحديث بستة أذرع ، تركتها قريش شمال الكعبة حين بنتها قبل البعثة بخمس سنين . روت ، عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة فالزقتها بالأرض وجعلت لها بابين باباً شرقياً وباباً غربياً وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فإن قريشا اقتصرتها حيث بنت الكعبة . أخرجه مسلم والبيهقي^(٢) [١٩٤]

(فقال ابن عمر) رضى الله عنهما (والله إنى لأظن) أى أتيقن أن (عائشة إن) مخففة من الثقيلة أى أنها (كانت سمعت هذا) أى أن الحجر بعينه من البيت (من رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقول ابن عمر : لى لأظن ليس شكاً فى سماع عائشة فإنها صديقة حافظة رضى الله عنها . ومثل هذا يقع كثيراً فى كلام العرب والمراد به اليقين . ولذا قال ابن عمر (لنى لأظن) أى أعتقد أن (رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك استلامهما) أى الركنين الشماليين (إلا أنهما ليسا على قواعد البيت) لأن قريشا قصرت بهم النفقة الحلال عن إكمال الكعبة على قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام (لا طاف الناس وراء الحجر) أى الحطيم (إلا لذلك) أى لأن البيت لم يبن على قواعد إبراهيم . ومنه يعلم أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الشماليين ولم يعلم السبب فلما أخبر بقول عائشة رضى الله عنهما علم أن السبب كونهما ليسا على قواعد إبراهيم ، لقول عائشة : سألت النبي صلى الله عليه

(١) انظر رسم الكعبة والحطيم ص ١٤ لإرشاد الناسك .

(٢) انظر ص ٩١ ج ٩ نووى - مسلم (تقص الكعبة وبنائها) وص ٨٩ ج ٥ بيهقي (موضح الطواف) .

وسلم عن الجَدْرُ أَمِنَ الْبَيْتَ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ فَمَا لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : إِنْ قَوْمَكَ قَصَّرَتْ بِهِمُ النِّفَقَةُ . قُلْتُ فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مَرْتَفَعًا ؟ قَالَ : فَعَلْ ذَلِكَ قَوْمَكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَاءُوا . وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِجَاهِلِيَّةٍ - فَأَخَافُ أَنْ تَنْسَكِرَ قُلُوبُهُمْ - لَنْظَرْتُ أَنْ أَدْخُلَ الْجَدْرُ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أَلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ . أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ ^(١) [١٩٥]

(الفقه) دل الحديث على عدم مشروعية استلام الركنين الشاميين . وإلى ذلك ذهب الجمهور وتقدم تمامه في الحديث السابق .

(والحديث) أخرجه أيضا مالك والشافعي والشيخان والطحاوي عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أَلَمْ تَرَى أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا السَّكْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَتْ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا حَدَّثَانِ قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : لَئِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلْبِغَانِ الْحَجَرَ إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ^(٢)

(١٥٠) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَدْعُو أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْبِجَانِيَّ وَالْحَجَرَ فِي كُلِّ طَوَافٍ قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ

(ش) (السند) (مسند) بن مسرهد . و (يحيى) القطان .

(المعنى) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يترك استلام الركن البجاني واستلام الحجر الأسود في كل شوط من أشواط الطواف (قال) نافع (وكان ابن عمر يفعله) اقتداء به صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ج ٣ فتح الباري (فضل مكة وبنائها) وص ٩٦ ج ٩ نووى مسلم (نقض السكبة وبنائها) و (الجدري) بفتح فسكون لفة في الجدار . والمراد به حجر لإسماعيل .
(٢) انظر ص ٢٠٥ ج ٢ زرقاني الموطأ (بناء السكبة) وص ٤٦ ج ٢ بدائع المنى (الطواف من وراء الحجر ..) وص ٢٨٥ ج ٣ فتح الباري . وص ٨٨ ج ٩ نووى مسلم (نقض السكبة وبنائها) وص ٣٩٥ ج ١ شرح معاني الآثار (ما يستلم من الأركان)

(الفقه) دل الحديث على استحباب استلام الركنتين اليمينين في كل شوط من أشواط الطواف . وهذا متفق عليه .
(والحديث) أخرجه أيضا النسائي ^(١) .

— ﴿٥٠﴾ — باب الطواف الواجب ﴿٥٠﴾ —

يعنى طواف الإفاضة ، أو طواف القدوم

(١٥١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ يُعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ .

﴿ش﴾ (السند) (ابن وهب) عبد الله . و (يونس) بن يزيد . و (ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري . وشهاب جَدُّ أَعْلَى لَهُ .

(المعنى) (طاف في حجة الوداع) راكبا (على بعير يستلم الركن) أى الحجر الأسود (بمِخْجَنٍ) بكسر فسكون ففتح . وهو عصا معوجة الرأس .

(الفقه) دل الحديث : (١) على جواز الطواف راكبا ولو بلا عذر . وبه قال الشافعى وابن المنذر وابن حزم وهو الصحيح عن أحمد ولا دم عليه . والمشى أفضل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه طافوا في غير حجة الوداع مشاة ، وقال ، الحنفيون ومالك : المشى في الطواف واجب إلا لعذر . فلو ركب فيه بلا عذر أعاده وإلا لزمه دم . وإن ركب لعذر فلا شيء عليه اتفاقا ، وعن ، أحمد في رواية أنه لا يجزئ الطواف راكبا بلا عذر لأنه عبادة تتعلق بالبيت فلا يجوز فعلها راكبا بلا عذر كالصلاة (وأجابوا) عن حديث الباب بأن ركوب النبي صلى الله عليه وسلم كان لعذر لما يأتى : (أولا) في حديث جابر قال : طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفاء والمروة ليراه الناس وليشرف وليسألوه ^(٢) .

(ثانيا) حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو يشتكى فطاف على راحلته (الحديث) ^(٣) قال الحافظ فيحتمل أن يكون فَعَلَ ذلك للأمرين وحينئذ فلا دلالة فيه - أى في حديث الباب - على جواز الطواف راكبا لغير عذر . وكلام الفقهاء يقتضى الجواز

إلا أن المشى أولى والركوب مكروه تنزيها . والذي يترجح المنع لأن طوافه صلى الله عليه وسلم « يعني راكبا » كان قبل أن يحوط المسجد ووقع في حديث أم سلمة « طوف من وراء الناس » وهذا يقتضى منع الطواف راكبا في المطاف . وإذا حوط المسجد امتنع الطواف راكبا داخله إذ لا يؤمن التلويت فلا يجوز بعد التحويط بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلويت كما في السعي^(١)

(ب) وعلى جواز استلام الركن بعضا ونحوها . وهذا محمول على أنه صلى الله عليه وسلم لم يتمكن من استلامه بيده . وإلا فالأفضل استلامه بيده ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر ما يستلمه بيده (وبهذا) قال الجمهور : فإن لم يتمكن بيده فبشيء آخر كالعصا وإن لم يتمكن منه بشيء أشار إليه وكبر الله عز وجل (أقول) ابن عباس : طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بصير كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر . أخرجه البخاري^(٢) [١٩٦] وإن لم يشر إليه فيستقبله مهللا مكبرا (روى) عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا عمر إنك رجل قوى لا تزاحم على الحجر فتؤذى الضعيف إن وجدت خلوة فاستأهه وإلا فاستقبله . وهليل وكبر ، أخرجه أحمد وفيه راو لم يسم^(٣) [١٩٧]

(ج) وعلى جواز دخول البعير المسجد للحاجة . ومحلّه إذا أمن التلويت كأن كان المسجد محصيا أو متربا (ولا وجه) لمن قال إن ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم معللا بأن راحلته عصمت من تلويت المسجد كرامة له فلا يقاس عليه غيره ، لأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل ولا دليل .

(والحديث) أخرجه أيضا الشافعى وباقي السبعة إلا الترمذى^(٤)

(١٥٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُصَرِّفُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي ثَنَا يُونُسُ يَعْنِي ابْنَ بَكْرِ ثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ الزَّيْبَرِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَطْمَأَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ طَافَ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَخْجَنٍ فِي يَدِهِ قَالَتْ: وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ .

(١) انظر ص ٣١٨ ج ٢ فتح الباري (الفرج - المريض يطوف راكبا) وحديث أم سلمة يأتي بالمصنف رقم ١٥٦ ص ٢١٦

(٢) انظر ص ٣٠٩ ج ٣ فتح الباري (التسكير عند الركن) والمراد بالشيء المحجن كما في حديث الباب

(٣) انظر ص ٣٤ ج ١٢ - الفتح الرباني (استلام الحجر الأسود)

(٤) انظر ص ٤٤ ج ٢ بدائع المن (من طاف راكبا...) وص ٤٥ ج ١٢ - الفتح الرباني (الطواف على بعير ..)

وص ٣٠٧ ج ٣ فتح الباري (استلام الركن بالمحجن) وص ١٨ ج ٩ نووى مسلم (الطواف على بعير ..) وص ٣٩ ج ٢ مجتبى (استلام الركن بالمحجن) وص ١١٥ ج ٢ - ابن ماجه (من استلم الركن بمحجنه) .

(ش) (السند) (مصنف) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء مشددة آخره فاء (ابن عمرو) ابن السري بتشديد الراء (اليامي) بالمشناة التحتية . أبو القاسم الهمداني . روى عن عبد الله بن إدريس ويونس بن بكير . وأبي أسامة . وعنه المصنف . وثقه أبو زرعة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من العاشرة . مات سنة أربعين ومائتين .

و (عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور) مولى بني نوفل القرشي المدني . روى عن صفية بنت شيبة وابن عباس . وعنه محمد بن جعفر والزهرى . ذكره مسلمة بن قاسم في الطبقة الثالثة من أهل المدينة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من الثالثة . روى له الجماعة .

(المعنى) (لما اطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح) أى فتح مكة قاله ابن مسعود : دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة وحول البيت ستون وثلاثمائة نُصِبَ لجعل صلى الله عليه وسلم يطعمها يعود في يده ويقول : جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا . جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعيد . أخرجه الشيخان ^(١) [١٩٨] فكانت الأصنام تتساقط على وجوهها . وكان صلى الله عليه وسلم يومئذ غير محرم ؛ فلذا اقتصر على الطواف

(الفقه) دل الحديث على أنه يطلب الطواف بالبيت من دخل مكة ولو غير محرم . وعلى جواز الركوب في الطواف لعذر ولغيره على ما تقدم بيانه في فقه الحديث السابق . وعلى جواز استلام الحجر الأسود بعصا ونحوها لمن لم يتمكن من استلامه بيده . وتقدم تفصيله ^(٢)

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه عن صفية بنت شيبة قالت : لما اطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح طاف على بعيره يستلم الركن بمحجن بيده ثم دخل الكعبة فوجد فيها حمامة عيدان فكسرها ثم قام على باب الكعبة فرمى بها وأنا أنظره ^(٣)

(١٥٣) (ص) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ الْمَعْنَى قَالَا ثَنَا

أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مَعْرُوفٍ يَعْنِي ابْنَ خَرْبُودَ الْمَسْكِيُّ ثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْلُمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنٍ ثُمَّ يَقْبَلُهُ . زَادَ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) انظر ص ١٢ ، ١٣ ج ٨ فتح الباري (أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح) وص ١٣٣ ج ١٢ نووى . سلم (فتح مكة) و (نسب) بضمين وقد تسكن الصاد واحد الأنساب وهو ما ينصب للعبادة .

(٢) تقدم بس ٢١١ (فقه الحديث رقم ١٥١)

(٣) انظر ص ١١٥ ج ٢ - ابن ماجه (من استلم الركن بحججه) و (حمامة عيدان) بالإضافة وفتح دين عيدان . والمراد صورة كصورة الحمامة وكانت من عيدان وهو النخل الطويل واحدها عيدانة .

رَافِعٍ : ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَطَافَ سَبْعًا عَلَى رَاحِلَتِهِ

(ش) (السند) (أبو عاصم) الضحاك بن مخلد النبيل . و (معروف بن خربوذ) بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة وضم الموحدة وسكون الواو ثم ذال معجمة (المسكى) مولى عثمان . روى عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ومحمد بن علي بن الحسين ومحمد بن عتبة . وعنه وكيع وأبو داود الطيالسي وأبو عاصم النبيل وغيرهم . ضعفه ابن معين وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وقال ابن حبان تغير حفظه فكان يحدث على التوهم . وقال في التقريب : صدوق ربما وهم . روى له المصنف والشيخان وابن ماجه . و (أبو الطفيل) عامر بن واثلة (المعنى) (ثم يقبله) أي المحجن (زاد محمد بن رافع) أي زاد في روايته (ثم خرج) رسول الله صلى الله عليه وسلم (إلى الصفا والمروة فطاف) أي فسمى بينهما (سبعاً) أي سبعة أشواط (على راحلته) وذلك في حجة الوداع .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن من لم يتمكن من استلام الحجر بيده يستلته بعود ونحوه ثم يقبله . وبهذا قال أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وأبو هريرة وابن عباس والثوري والحنفيون والشافعي وأحمد . وكذلك إن لم يتمكن من تقبيله ففيه يستلته بيده ويقبلها (وقال) مالك : لا يقبل يده ولا شيئاً آخر بل يضعها على فمه من غير تقبيل (ب) وعلى جواز السعى بين الصفا والمروة راكباً . وسيأتى تمام الكلام على ذلك في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، إن شاء الله تعالى (والحديث) أخرجه أيضاً مسلم وابن ماجه (١) .

(١٥٤) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ

(ش) (السند) (يحيى) بن سعيد القطان . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس . (المعنى) (طاف النبي صلى الله عليه وسلم) راكباً (على راحلته) وسعى كذلك (ليراه الناس)

وليشرف) من الإشراف . يقال : أشرفته علوته وأشرفت عليه اطلعت عليه . فالمعنى ركب صلى الله عليه وسلم ليعلو على الناس فيسهل عليهم رؤيته وليطلع على أحوالهم (وليسألوه) أى وليتمكنوا من سؤاله عما يحتاجون إليه (فإن الناس غشوه) بفتح الشين مخففة . أى ازدحموا عليه . وعند مسلم من حديث عائشة قالت : طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على بعيره كراهية أن يضرب عنه الناس . وفي بعض النسخ : يصرف بالصاد والفاء وكلاهما صحيح ^(١) .

(الفقه) في الحديث بيان السبب الذي من أجله طاف وسعى صلى الله عليه وسلم راكباً . وهو من أدلة جواز الركوب في الطواف والسعي لعذر كما تقدم ^(٢) .

هذا واستدلال، المالكية والحنبلية بطوافه صلى الله عليه وسلم راكباً على طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه ، لأنه لو كان نجساً ما عارض المسجد له «مردود» بوجوه : (أ) أن المسجد لم يكن حوطاً وقتئذ (ب) وأنه لا يلزم من طواف البعير أن يبول وإذا بال يظهر موضع بوله بصب الماء عليه (ج) وأنه يحتمل عصمة راحلته صلى الله عليه وسلم من تلويث المطاف معجزة له صلى الله عليه وسلم .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد ومسلم والنسائي والبيهقي ^(٣) .

(١٥٥) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي فَطَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمَجْجَنٍ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَنَاخَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ (ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و(عكرمة) مولى ابن عباس (المعنى) (قدم مكة) في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة (وهو يشتكى) أى من وجع كان به صلى الله عليه وسلم (فطاف) بالبيت وهو راكب (على راحلته) من أجل ذلك (فلما فرغ) صلى الله عليه وسلم (من طوافه أناخ) راحلته (فصلى ركعتين) للطواف خلف المقام .

(الفقه) في هذه الرواية بيان أن سبب ركوبه صلى الله عليه وسلم في الطواف هو المرض . لكن أنكر الشافعي قوله (وهو يشتكى) وقال : لأعليه صلى الله عليه وسلم اشتكى في تلك الحجة

(١) انظر ص ١٩ ج ٩ نووى مسلم (جواز الطواف على بعير وغيره) . (٢) تقدم في فقه الحديث رقم ١٥١ ص ٢١١ (٣) انظر ص ٤٤ ج ٢ بدائع المن (من طاف راكباً) وص ٨٣ ج ١٢ - الفتح الرباني (الركوب في الطواف بين الصفا والمروة لحاجة) وص ١٩ ج ٩ نووى مسلم (جواز الطواف على بعير وغيره) . وص ٤٢ ج ٢ مجتبى (الطواف بين الصفا والمروة على الراحلة) وص ١٠٠ ج ٥ يهقي (الطواف راكباً) .

يعنى فى حجة الوداع (وقال) البيهقي : كذا قال يزيد بن أبى زياد وهذه زيادة تفرد بها . وبهذا يتبين أن هذا الحديث لا يصلح حجة لمن قال إنه لا يجوز الركوب فى الطواف من غير عذر، وأنه لا ينافى ما ذكر فى حديث جابر السابق من أنه صلى الله عليه وسلم ركب ليراه الناس الخ (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي وفى سنده يزيد بن أبى زياد وفيه مقال ^(١) .

(١٥٦) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ : طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ . قَالَتْ فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ .

(ش) (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسleme . و (مالك) بن أنس .

(المعنى) (أنى أشتكى) أى مريضة أو ضعيفة فكيف أطوف ؟ (فقال) صلى الله عليه وسلم (طوفي من وراء الناس) أمرها صلى الله عليه وسلم أن تطوف من وراء الناس ليسكون أسترها، ولئلا تؤذيهم بدايتها، ولئلا تقطع صفوفهم (وأنت راكبة) بعيرك (قالت فطفت) طواف الوداع (ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ) أى حين كانت أم سلمة تطوف (يصلى) صلاة الصبح (إلى جنب البيت) أى السكبة . ويدل على هذا البيان ما روى عروة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من القيلولة ، وهو بمكة ، وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت . أخرجه البخارى ^(٢) [١٩٩] (الفقه) دل الحديث على جواز الركوب فى الطواف لعذر . وهو متفق عليه .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى وباقى السبعة إلا الترمذى ^(٣) .

(١) انظر ص ٤٤ ج ١٢ - الفتح الربانى (الطواف على بعير) وص ٩٩ ج ٥ يهقي (الطواف راكباً)
(٢) انظر ص ٣١٦ ج ٣ فتح البارى (من صلى ركعتي الطواف خارج المسجد) (فلم تصل) ركعتي الطواف (حتى خرجت) من المسجد أو من مكة (٣) انظر ص ٤٥ ج ٢ بدائع المنى (من طاف راكباً) . وص ٤٥ ج ١٢ - الفتح الربانى (الطواف على بعير) وص ٣١٨ ج ٣ فتح البارى (المريض يطوف راكباً) وص ٢٠ ج ٩ نوى مسلم (الطواف على بعير وغيره) وص ٢٧ ج ٢ مجتبى (طواف الرجال مع النساء) وص ١١٧ ج ٢ - ابن ماجه (المريض يطوف راكباً)

— ﴿ص﴾ ٥١ — باب الاضطباع في الطواف —

الاضطباع أن يجعل الناسك وسط الرداء تحت إبطه الأيمن ويلقى طرفه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره . سمي بذلك لإبداء أحد ضبعيه .

(١٥٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ أَبِي جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ يَعْلَى عَنْ يَعْلَى قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَبِعًا بِرِدَائِهِ أَخْضَرَ

﴿ش﴾ (السند) (سفيان) الثوري . و (ابن جرير) عبد الملك بن عبد العزيز . و (ابن يعلى) صفوان بن يعلى بن أمية التيمي . روى عن أبيه . وعنه عطاء بن أبي رباح والزهرى وغيرهما . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من الثالثة . روى له المصنف والشيخان والترمذى .

(المعنى) (طاف النبي صلى الله عليه وسلم مضطبعاً) فعل هذا لإظهار القوة والجلادة ولأنه يعين على الإسراع في المشى .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب للرجل الاضطباع في كل أشواط الطواف وهو سنة عند الحنفيين والشافعى وأحمد والجمهور . وقد اتفقت النصوص على أنه يسن في طواف العمرة وطواف الحج الذى فيه الرَّمْل وهو طواف القدوم أو طواف الإفاضة إن لم يكن سَعَى بعد طواف القدوم . وهذا مذهب الحنفيين والشافعى . وخص الحنبلية الاضطباع بطواف القدوم . ولا دليل على هذا التخصيص ، وقال ، مالك : لا يستحب لأنه لا يعرف ولم ير أحداً يفعله . ورد ، بثبوته بالأحاديث الصحيحة الكثيرة . ولا يسن في صلاة الطواف ولا للرأفة اتفاقاً لأن حالها مبنى على الستر .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والدارى والبيهقى والترمذى وقال : لا نعرفه إلا من حديث الثورى وهو حديث حسن صحيح (١) .

(١٥٨) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ

(١) انظر ص ١٩ ج ١٢ - الفتح الربانى (طواف القدوم . . .) وص ١١٦ ج ٢ - ابن ماجه (الاضطباع) وص ٤٣ ج ٢ دارى (الاضطباع في الرمل) وص ٧٩ ج ٥ بيهقى (الاضطباع للطواف) وص ٩٢ ج ٢ تحفة الأحوزى (ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مضطبعاً)

« تنبيه » وقع بهامش (١) ص ٢٠٩ خطأ - صوابه ص ١١٤ .

(٢ - ٢٨ - ج ١ - فتح الملك المعبود)

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجَمْرَانَةِ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ وَجَعَلُوا أُرْدِيَتَهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ قَدْ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْبُسْرَى .

(ش) (السند) (أبو سلمة موسى) بن إسماعيل المنقري . و (حماد) بن سلمة . و (عبد الله ابن عثمان بن خثيم) بالخاء المعجمة ثم ثاء مثناة تحتية ثم ميم مصفراً المكى أبو عثمان حليف بنى زهرة . روى عن صفية بنت شيبة وأبي الطفيل وعطاء وأبي الزبير وكثيرين . وعنه ابن جريج ومعمربن راشد وحفص بن غياث والسفيانان وجماعة . وثقه النسائي والمجلى وابن معين وقال ابن عدى : أحاديثه حسان . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان يخطئ . وقال أبو حاتم : مابه بأس صالح الحديث . وقال علي بن المديني : منكر الحديث . روى له مسلم والأربعة والبخارى في التعاليق .

(المعنى) (اعتَمَرُوا من الجمرانة) بكسر فسكون ففتح الراء مخففة . موضع بين مزدلفة وعرفة على حد الحرم المكى من الشرق بينه وبين مكة ١٦ ستة عشر كيلومتراً^(١) . اعتمر منها النبي صلى الله عليه وسلم ليلاً - حين رجوعه من الطائف - في القعدة سنة ثمان من الهجرة . روى ، مُحَرَّشُ الكعبيّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ لَيْلًا مِنَ الْجَمْرَانَةِ حِينَ أَمْسَى مُعْتَمِرًا فَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا فَقَضَى عِمْرَتَهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ . (الحديث) أخرجه أحمد والبيهقي والنسائي والترمذي وقال : حديث حسن غريب . ويأتى للمصنف نحوه^(٢) [٢٠٠] (فرملوا) أى أسرعوا المشى مع تقارب الخطأ وهز الكتفين حال الطواف (بالبيت) فى الثلاثة الأشواط الأول (و) اضطبعوا بأن (جعلوا أُرْدِيَتَهُمْ) جمع رداء (تحت آباطهم) من الجانب الأيمن (قد قذفوها) أى طرحوا الأردية (على عواتقهم) جمع عاتق وهو ما بين التئكب والعنق (البسرى) وهذه صفة الاضطباع .

(الفقه) دل الحديث : (١) على مشروعية الرمل فى طواف العمرة . وسيأتى بيانه

(١) انظر رسم المواقيت والأعلام « حدود الحرم » ص ٥٨ - إرشاد الناسك .

(٢) انظر ص ٦٨ ج ١١ - الفتح الربانى (عمرة الجمرانة) وص ٣٥٧ ج ٤ بيهقى (الإحرام بالعمرة من الجمرانة) وص ٢٩ ج ٢ مجتبى (دخول مكة ليلاً) وص ١١٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (العمرة من الجمرانة) وص ٢٠٦ ج ٢ سنن أبى داود (المهلة بالعمرة تحبض)

في الباب الآتي إن شاء الله تعالى (ب) وعلى طلب الاضطباع في طواف العمرة . وتقدم تفصيله في فقه الحديث السابق (١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي بسند رجاله رجال الصحيح (٢)

— ٥٢ — باب في الرمل —

أهو جائز أم لا ؟ والرمل - بفتح الراء والميم - الإسراع في المشي مع تقارب الخطأ وتحريك المنكبين وهو دون العدو .

(١٥٩) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادُ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْغَنَوِيُّ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ قُلْتُ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ : يَزْعُمُ قَوْمُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ رَمَلَ بِالْبَيْتِ وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ . قَالَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا . قُلْتُ : وَمَا صَدَقُوا وَمَا كَذَبُوا ؟ قَالَ : صَدَقُوا قَدْ رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَكَذَبُوا لَيْسَ بِسُنَّةٍ إِنَّ قُرَيْشًا قَالَتْ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ : دَعُوا مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ حَتَّى يَمُوتُوا مَوْتَ النَّعْفِ . فَلَمَّا صَالَحُوهُ عَلَى أَنْ يَجِئُوا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فَيُقِيمُوا بِمَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَشْرُكُونَ مِنْ قَبْلِ قُعَيْقِعَانَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : أَرْمَلُوا بِالْبَيْتِ ثَلَاثًا . وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ . قُلْتُ : يَزْعُمُ قَوْمُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ . فَقَالَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا . قُلْتُ : مَا صَدَقُوا وَمَا كَذَبُوا ؟ قَالَ : صَدَقُوا قَدْ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى بَعِيرِهِ . وَكَذَبُوا لَيْسَ بِسُنَّةٍ كَانَ النَّاسُ لَا يُدْفَعُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) تقدم ص ٢١٧ (٢) انظر ص ١٩ ج ١٢ - الفتح الرباني (طواف القدوم والاضطباع والرمل فيه)

وص ٧٩ ج ٥ بهيقي (الاضطباع للطواف)

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُصْرَفُونَ عَنْهُ فَطَافَ عَلَى بَعِيرٍ لِيَسْتَمِعُوا كَلَامَهُ وَلِيرَوَا مَكَانَهُ
وَلَا تَنَالُهُ أَيْدِيهِمْ .

(ش) (السند) (حماد بن سلمة . و (أبو عاصم الغنوي) بفتح المعجمة والنون . روى عن أبي الطفيل . وعنه حماد بن سلمة . وثقه ابن معين وقال في التقريب : مقبول من الخامسة . وقال أبو حاتم : لا أعرفه ولا اسمه ولا حدث عنه إلا حماد . و (أبو الطفيل) عامر بن وائلة . (المعنى) (يزعم) أى يقول (قومك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رمل بالبيت .. وإن ذلك) أى الرمل في الطواف (سنة قال) ابن عباس (صدقوا) فى قول (وكذبوا) فى قول (قلت) أى قال أبو الطفيل (وما صدقوا وما كذبوا؟) أى ما تعنى بقولك : صدقوا وكذبوا (قال) ابن عباس (صدقوا) فى قولهم (قد رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم) فى الطواف (وكذبوا) فى قولهم : إن ذلك سنة لأنه (ليس بسنة) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله تشريعاً وبين وجهه بقوله (إن قريشا قالت زمن الحديبية دعوا) أى اتركوا (محمداً وأصحابه حتى يموتوا موت النصف) أى موت الإبل والغنم بالنصف - بفتح النون والغين المعجمتين واحده نغفة - وهو دود يوجد فى أنوف الإبل والغنم فتموت به فى أقرب وقت (فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم) مكة فى العام المقبل معتمراً عمرة القضاء (والمشركون من قبل) بكسر ففتح - أى كانوا فى جهة (قبيعان) بضم القاف الأولى وكسر الثانية وفتح العينين المهملتين مصغراً . وهو أحد جبال السلسلة الشمالية بمكة مقابل جبل أبى قبيس فى السلسلة الجنوبية بها (ارملوا) بضم الميم - أمر من رمل من باب طلب - أى أسرعوا فى الطواف (بالبيت ثلاثاً) أى فى الأشواط الثلاثة الأولى (وليس بسنة) هو من كلام ابن عباس . ومقصوده أن الرمل فى الطواف ليس مشروعاً يتكرر بتكرر السنين ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم إنما أمر به فى تلك السنة ليرى المشركون أن أصحابه فى قوة ولم تضعفهم الحمى كما زعموا (قلت يزعم) أى قال أبو الطفيل لابن عباس يقول (قومك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف) أى سعى (بين الصفا والمروة على بعيره وإن ذلك) أى الركوب فى السعى (سنة قال) ابن عباس (صدقوا) فى قول (وكذبوا) فى قول (قلت) أى قال أبو الطفيل لابن عباس (ما صدقوا وما كذبوا) أى ما تريد بقولك : صدقوا وكذبوا؟ (قال) ابن عباس (صدقوا) فى قولهم (قد طاف) أى سعى (بين الصفا والمروة على بعيره وكذبوا) فى قولهم الركوب فى السعى سنة لأنه (ليس بسنة) وبين وجهه بقوله (كان الناس لا يدفعون) بالبناء للمفعول أى لا يمنعون (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصرفون عنه فطاف على بعير ليسمعوا كلامه وليروا مكانه) أى ليروه

صلى الله عليه وسلم في مكانه (ولا تناله أيديهم) وهذا تعليل ليكون الركوب في السعى بين الصفا والمروة ليس بسنة. وهو مذهب كافة العلماء فإن المشى في السعى أفضل لأنه أقرب إلى التواضع . والركوب إنما يكون عند الضرورة . فلو ركب بدونها كان خلاف الأولى

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن ابن عباس يرى أن الرمل في الطواف غير مطلوب الآن . وخالفه في ذلك جميع العلماء فقالوا : هو سنة في الأشواط الثلاثة الأول من السبع فإن تركه فقد ترك سنة وفاتته فضيلة ويصح طوافه ولادم عليه . وقال عبد الله بن الزبير : يسن الرمل في الطوافات السبع. قاله النووي^(١) ولكن أحاديث الباب ترد ما قاله ابن الزبير . ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور من مشروعية الرمل الآن « ما يأتي ، في حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رمل في حجة الوداع^(٢) » وقول ، ابن عباس رضي الله عنهما : رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته وفي عمره كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء . أخرجه أحمد بسند جيد^(٣) [٢٠١] ولذا رجع ابن عباس عن قوله : الرمل ليس بسنة ووافق الجمهور على أنه سنة .

هذا وحكمة مشروعية الرمل : «أولاً، إظهار القوة والنشاط ولا يسن عند الحنفين إلا في طواف العمرة وفي طواف يعقبه سعى في الحج وهو طواف القدوم أو الإفاضة ولا يشرع تداركه . فلو تركه في الثلاثة الأول لم يقضه في الأربعة الباقية لأن هيئتها السكينة والتمهل ولا يشرع الرمل للنساء ، لقول ابن عمر رضي الله عنهما : ليس على النساء سعى « أي رمل ، بالبيت ولا بين الصفا والمروة . أخرجه الشافعي والبيهقي^(٤) [٢٠٢] وقالت المالكية والشافعية والحنبلية : إنما يشرع الرمل للمحرم بحج أو عمرة في طواف القدوم ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول « يعني طواف القدوم ، رمل ثلاثاً ومشى أربعاً من الحَجَر إلى الحَجَر . وكان ابن عمر يفعلهُ . أخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه وهذا لفظه^(٥) [٢٠٣] وللشافعية قول آخر وهو أن الرمل يكون في طواف يعقبه سعى ويتصور ذلك في طواف القدوم والإفاضة ولا يتصور في طواف الوداع . وعليه فإن لم يكن سعى بعد طواف القدوم اضطلع ورمل في طواف الإفاضة وسعى بعده .

(ب) وعلى طلب المشى في أربعة الأشواط الأخيرة من الطواف.

(١) انظر ص ١٠ ج ٩ شرح مسلم (الرمل في الطواف والعمرة) (٢) يأتي بالمصنف رقم ١٧٧ (سفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم)

(٣) انظر ص ١٧ ج ١٢ - الفتح الرباني (طواف القدوم والرمل) .

(٤) انظر ص ٤١ ج ٢ بدائع المنن (طواف القدوم والرمل فيه) وص ٨٤ ج ٥ بيهقي (لا رمل على النساء)

(٥) انظر ص ١٧ ج ١٢ - الفتح الرباني (طواف القدوم والرمل) وص ٦ ج ٩ نووي مسلم (الرمل في الطواف

والعمرة) وص ١١٥ ج ٢ - ابن ماجه (الرمل حول البيت) .

(ج) وعلى أنه ينبغى لمن سئل عن حكم أن يبين وجهه (د) وعلى أن المشى فى السعى بين الصفا والمروة أفضل من الركوب .

(والحديث) أخرجه أيضا مسلم بسنده إلى أبي الطفيل قال : قلت لابن عباس رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف ومشى أربعة أطواف أسنة هو ؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة فقال : صدقوا وكذبوا . قال قلت : ما قولك صدقوا وكذبوا ؟ قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فقال المشركون إن محمداً وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال وكانوا يحسدونه . فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثاً ويمشوا أربعاً . قال : قلت له : أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكباً أسنة هو ؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة . قال : صدقوا وكذبوا . قال قلت : وما قولك صدقوا وكذبوا ؟ قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر عليه الناس يقولون : هذا محمد هذا محمد حتى خرج العواتق من البيوت . قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثروا عليه ركب والمشى والسعى أفضل (١) .

(١٦٠) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ وَقَدَّ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدَّ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَى وَلَقُوا مِنْهَا شَرًّا فَأَطْلَعَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا قَالُوا فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ . فَلَمَّا رَأَوْهُمْ رَمَلُوا قَالُوا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدَّ وَهَنَتْهُمْ . هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنَّا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا إِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (أيوب) بن كيسان السخيتاني .

(المعنى) (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة) أى فى عمرة القضاء (وقد وهنتهم حمى يثرب) بتخفيف الهاء من باب وعد أى أضعفتهم حمى المدينة يقال وهن الإنسان بالتخفيف يهن ، ووهنه غيره وهنا وأوهنه ووهنه بالتشديد . ويثرب اسم المدينة فى الجاهلية . وسميت

في الإسلام المدينة فطية فطابة والدار قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ^(١) ﴾ فالمراد بالدار المدينة وهي دار الهجرة : وقال تعالى : ﴿ يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ^(٢) ﴾ (وقال) أبو هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس أي الأشرار ، كما ينفي الكير خبث الحديد : أخرجه الشيخان ^(٣) [٢٠٤] وكره النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها يثرب وسمائها طابة . روى البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من سمى المدينة يثرب فليستغفر الله هي طابة هي طابة . أخرجه أحمد وأبو يعلى ورجاله ثقات ^(٤) [٢٠٥]

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ورده ابن حجر ^(٥) والمدينة في الأصل مشتقة من دان إذا أطاع أو من مدن إذا ثبت بالمكان وقام به . وتجمع على مدن - بضم الدال وإسكانها - وعلى مدائن : وكره النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها يثرب لما في هذا اللفظ من التثريب الذي هو التوبيخ والملامة . قال تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح (وما ورد) في القرآن من تسميتها يثرب فإنما هو حكاية عن قول المنافقين . وأما تسميتها بطيبة وطابة فن الطيب وهو الرائحة الحسنة . وقيل هو من الطيب - بفتح الطاء وتشديد الياء - وهو الطاهر . سميت بهما لخلوصها من الشرك وطهارتها . وقيل سميت طيبة لطيب العيش بها (فقال المشركون) من أهل مكة (لأنه يقدم) بفتح الدال المهملة من باب تعب يقال قدم من سفره قدوما . أي يأتي (عليكم قوم قد أوهنتهم) أي أضعفتهم (الحمى) وكانت المدينة وقتئذ أوبأ أرض وقد طهرها الله من ذلك بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم . قالت عائشة رضي الله عنها : قدمنا المدينة وهي وبئة فاشتكى أبو بكر واشتكى بلال . فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شكوى أصحابه قال : اللهم حبب إلينا المدينة كما حبيت مكة أو أشد وصحبها وبارك لنا في صاعها ومذها وحول حماها إلى الجحفة . أخرجه مسلم ^(٦) [٢٠٦]

(ولقوا) بضم القاف أصله لقيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء للتخلص من الساكنين وضمت القاف لمناسبة الواو (منها) أي من الحمى (شرا) أي شدة كافي رواية مسلم (فأطلع) أي أخبر (الله نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوا) أي بقول المشركين إنه يقدم عليكم قوم قدوهنتهم

(١) الحمر : آية ٩ (٢) المنافقون : آية ٨ (٣) انظر ص ٦٢ ج ٤ فتح الباري (فضل المدينة - الحج) و ص ١٥٤ ج ٩ نووى - مسلم (المدينة تنفي خبيثها) (٤) انظر ص ٣٠٠ ج ٣ مجمع الزوائد (باب في اسمها) (٥) انظر ص ١٥٦ ج ٦ فيض القدير (٦) انظر ص ١٥٠ ج ٩ نووى - مسلم (فضل المدينة ...) وإنما قال صلى الله عليه وسلم : وحول حماها إلى الجحفة . لأن ساكنها وقتئذ كانوا يهودا . وقد أجاب الله دعاء النبي صلى الله عليه وسلم فقد صارت الجحفة من يومئذ مجتنب ولا يقرب أحد من ماها إلا حم .

الحمي (فأمرهم أن يرملوا) أى أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يسرعوا (في الأشواط الثلاثة) الأول أى في بعضها ولذا قال (وأن يمشوا بين الركنين) أى الركن اليماني والحجر الأسود ، لأن المشركين كانوا جهة حجر إسماعيل فلا يرون من كان بين الركنين كما يأتي في تخريج الحديث (فلما رأوهم) أى لما رأى المشركون الصحابة (رملوا قالوا) أى المشركون (هؤلاء أجلد) أى أقوى وأشد (منا ولم يأمرهم) أى لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه (أن يرملوا الأشواط) السبعة (كلها إلا إبقاء) أى رحمة بهم وشفقة (عليهم) وفي نسخة إلا الإبقاء .

(الفقه) دل الحديث : (ا) على بقاء مشروعية الرمل في الطواف وهو مذهب الجمهور وعن ابن عباس أنه ليس بسنة وتقدم أنه رجع إلى قول الجمهور ^(١) (ب) وعلى جواز تسمية الطوفة شوطاً ، وعن مجاهد والشافعي كراهته . والحديث ظاهر في أنه لا كراهة في ذلك . ويؤخذ منه أنه ينبغي للإنسان أن يظهر أمام عدوه القوة والشجاعة لإدهاباً له كي لا يطمع فيه . ولا يُعَدُّ ذلك من الرياء المذموم (ج) دل قوله : وأن يمشوا بين الركنين . على أن الرمل لا يستوعب الطوفة . ويخالفه ، مافي حديث ابن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يخب ثلاثة أطواف من السبع . أخرجه البخاري ^(٢) [٢٠٧] فإن ظاهره أن الرمل يستوعب الطوفة (ويمكن) الجمع بينهما بما قاله الحافظ : إنهم رأى الصحابة اقتصرُوا - عند مرآة المشركين - على الإسراع إذا مروا من جهة الركنين الشاميين ، لأن المشركين كانوا بإزاء تلك الناحية فإذا مروا بين الركنين اليمانيين مشوا على هيتهم كما هو بين في حديث ابن عباس . ولما رملوا في حجة الوداع أسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ^(٣) (د) وعلى إثبات معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم حيث أعلمه الله بما قاله المشركون على أنه ينبغي للرئيس أن يكون رءوفاً رحيماً بأصحابه .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان عن ابن عباس قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة وقد وهنتهم حمى يثرب فقال المشركون : إنه يقدم عليكم غداً قوم قد وهنتهم الحمى ولقنوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر وأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركنين ليرى المشركون جلدكم . فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم؟ هؤلاء أجلد من كذا وكذا . قال ابن عباس ولم يمنعهم أن يأمرهم أن يرملوا

(١) تقدم من ٢٢١ (فقه الحديث رقم ١٥٩) (٢) انظر من ٣٠٦ ج ٣ فتح الباري (استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة . . .) (٣) انظر من ٣٠٦ منه (الشرح - الرمل في الحج والعمرة) .

الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم . ورواه النسائي مختصراً ^(١)

(٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو ثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: فِيمَ الرَّمْلَانِ الْيَوْمَ وَالْكَشْفُ عَنْ الْمَنَاكِبِ وَقَدْ أَطَّأَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَنَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) هذا أثر (السند) (عبد الملك بن عمرو) القيسي العَقْدِي - بفتحتين - (عن أبيه) أسلم العدوي ، مولا هم أبو خالد ويقال أبو زيد . قيل إنه حبشي . وقيل من سبي عين التمر وهى بلد بالحجاز . أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم . روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم وغيرهم . وعنه ابنه زيد والقاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر وطائفة . حج عمر بن الخطاب بالناس سنة إحدى عشرة من الهجرة وابتاع فيها أسلم مولاة . وثقه أبو زرعة ويعقوب بن شعبة . وثقه أيضاً العجلي وقال : هو من كبار التابعين . قيل مات سنة ثمانين وهو ابن أربع عشرة سنة ومائة . (المعنى) (فيم الرملان) فيم بحذف الألف فى بعض النسخ على ما هو المشهور فى ما الاستفهامية إذا نُجِرَتْ . وفى أكثر النسخ بإثبات الألف على خلاف الأصل . والرملان مصدر رمل من باب طلب . يقال : رمل رملًا ورملنا إذا أسرع فى مشيه . وفى رواية البخارى مالنا وللرمل (والكشف) بالرفع عطف على الرملان (عن المناكب) جمع منكب كجلس . وهو جمع عظم العضد والكتف . والمراد المنكب الأيمن لأنه الذى يكشف عند الاضطباع (وقد أطأ الله الإسلام) أى ثبته وأرساه . وهمزة أطأ الأولى بدل من واو إذ أصله وطأ . ونظيره أفت (ومع ذلك) أى ومع كون الله تعالى قَوَّى الإسلام ونفى الكفر (لاندع شيئاً كنا نفعله) أى لا نترك الرمل ولا الاضطباع ، لاحتمال أن يكون له حكمة أخرى سوى قوة الكفر فى مبدأ الأمر (وحاصله) أن عمر رضى الله عنه كان قد هم بترك الرمل فى الطواف لزوال سببه وهو قوة الكفر . ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن يكون له حكمة لم يطالع هو عليها . فقرأى أن الاتباع أولى وأيضاً فإن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله عليه بإعزاز

(١) انظر ص ١٥ ج ١٢ - الفتح الربانى (طواف القدوم والرمل) وص ٣٠٥ ج ٣ فتح البارى (بدء الرمل)

وص ١٢ ج ٩ نووى مسلم (الرمل فى الطواف) وص ٣٩ ج ٢ مجتبى (علة سمي النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت)

«تذنيه» بآخر سطر بس ٢٢٤ : ولم ينهم . والصواب : ولم يمنهم

(م - ٢٩ - ج ١ - فتح الملك المعبود)

الإسلام وأهله . أفاده الحافظ (١) .

(الفقه) دل الأثر : (١) على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد يسن الشيء لمعنى فيزول وتبقى السنة على حالها . وكان سفيان الثوري يرى أن الرمل سنة مؤكدة وأن على من تركه دما (وقال) عامة العلماء : ليس على تاركه شيء . قاله الخطابي (٢) (ب) وعلى قوة إيمان الصحابة رضي الله عنهم وتمسكهم بما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وإن لم يطلعوا على حكمته وعلى أن الرمل سنة باقية . وتقدم تمام الكلام عليه

(والأثر) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه وكذا البخاري عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للركن : أما والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك ما استلمتك فاستلمه ثم قال : مالنا وللرمل ؟ إنما كنا راينا المشركين - وقد أهلكتهم الله - ثم قال : شيء صنعته النبي صلى الله عليه وسلم فلا نجح أن تتركه (٣) . وأخرجه الشافعي عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استلم الركن ليسعى ثم قال : لمن نبدي الآن منا كبنا ومن نرائي ؟ وقد أظهر الله الإسلام ومع ذلك لا سعين كما سعى .

(١٦١) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثنا عيسى بن يونس ثنا عبيد الله بن أبي زياد عن القاسم عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله .

(ش) (الحديث) غير مناسب للترجمة ، الرمل ، فكان ينبغي ذكره في باب الدعاء في الطواف ، كما ذكره الدارمي في باب الذكر في الطواف والسعي بين الصفا والمروة . (السند) (مسند) بن مسرهد . و (القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم (المعنى) (إنما جعل الطواف) أي إنما شرع الله الطواف بالبيت (و) السعي (بين الصفا والمروة ورمي الجمار) الثلاث (لإقامة ذكر الله) أي ليذكر الله تعالى في هذه المواضع المباركة لا لأنها هي المعبودة . وخص هذه الثلاثة بالذكر مع أن جميع العبادات إنما يقصد بها ذكر الله تعالى ، لأن هذه الأعمال الثلاثة ليست عبادة بحسب ظاهرها ، فينبغي لمن تلبس بها

(١) انظر ص ٣٠٦ ج ٣ فتح الباري (المرح - الرمل في الحج والعمرة)

(٢) انظر ص ١٩٤ ج ٢ معالم السنن (٣) انظر ص ٢٠ ج ١٢ - الفتح الرباني . وص ١١٥ ج ٢ - ابن ماجه

(الرمل حول البيت) وص ٣٠٦ ج ٣ فتح الباري (الرمل في الحج والعمرة) و (راينا) بوزن فاعلنا من الرؤية أي

أرناهم بذلك قوتنا . وص ٤١ ج ٢ بدائع المنن (طواف القدم والرمل فيه) والمراد بالركن الحجر الأسود

أن يكثُر فيها من ذكر الله تعالى وأن يحذر من الغفلة .

(الفقه) في الحديث الحث على الإكثار من ذكر الله تعالى في هذه الأعمال لا لأنها لا تصح إلا به (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والدارمي وكذا الترمذي مقتصرأ على السعي والرمي وقال : حديث حسن صحيح (١) .

(١٦٢) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْبَارِيُّ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اضْطَبَعَ فَاسْتَلَمَ وَكَبَّرَ ثُمَّ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ . وَكَانُوا إِذَا بَلَغُوا الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَتَغَيَّرُوا مِنْ قُرَيْشٍ مَشَوْا ثُمَّ يَطْلَعُونَ عَلَيْهِمْ يَرْمُلُونَ تَقُولُ قُرَيْشٌ : كَأَنَّهُمْ الْغَزَلَانُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَكَانَتْ سُنَّةً

(ش) (السند) (ابن خثيم) عبد الله بن عثمان بن خثيم بالتصغير . و (أبو الطفيل) عامر بن وائلة .

(المعنى) (فاستلم) أى الحجر الأسود بيديه وقبله كما تقدم (وكانوا إذا بلغوا) أى كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إذا وصلوا (الركن اليماني) في طوافهم وتغيروا عن قريش فإنهم كانوا جهة حجر إسماعيل (مشوا) إلى الحجر الأسود على مهل بلا رمل ، لتغييرهم في هذا المكان عن قريش (ثم) إذا جاوزوا الحجر الأسود (يطلعون) أى يظهرون (عليهم) أى على المشركين (يرملون) ليظهروا القوة والشجاعة أمامهم . ولذلك عجب المشركون من قوتهم ونشاطهم حينما رأوهم يرملون وقالوا (كأنهم) في نشاطهم (الغزلان) كغلمان - جمع غزال - وهو ولد الظبية إذا قوى وطلع قرنائه واستغنى عن أمه (قال ابن عباس) رضى الله عنهما (فكانت) هذه الهيئة وهى الإسراع فى المشى فى الأشواط الثلاثة الأولى (سنة) ثابتة . وتقدم عن ابن عباس أنه قال فى الرمل : ليس بسنة . والظاهر أن ما ذكره هنا رجوع منه إلى قول الجماعة ، لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم رمل فى حجة الوداع بعد أن أذهب الله الشرك وأهله

(الفقه) دل الحديث على مشروعية الاضطباع فى الطواف . وعلى استحباب استلام الحجر الأسود والتكبير عنده . وعلى استحباب الرمل فى الطواف فى الثلاثة الأشواط الأولى فيما عدا

(١) انظر ص ٦٨ ج ١٢ - الفتح الرباني (الذكر فى الطواف) وص ٥٠ ج ٢ - دارى (الذكر فى الطواف والسعى ..) وص ١٠٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (كيف ترمى الجمار ؟)

ما بين الركنين اليمانيين . وسيأتى أن هذا منسوخ وأن الرمل يكون في الثلاثة الأولى بتامها . وعلى طلب إظهار الشجاعة والقوة أمام العدو .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه - حين أرادوا دخول مكة في عمرته بعد الحديبية - إن قومكم غداً سيرونكم فليرونكم جُلُداً . فلما دخلوا المسجد استلبوا الركن ورمَلوا والنبي صلى الله عليه وسلم معهم حتى إذا بلغوا الركن اليماني مشوا إلى الركن الأسود . ثم رمَلوا حتى بلغوا الركن اليماني . ثم مشوا إلى الركن الأسود . ففعل ذلك ثلاث مرات ثم مشى الأربع ^(١) .

(١٦٣) ك (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ أَبِي الطَّفَيْلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ثَلَاثًا وَمَشَوْا أَرْبَعًا .

(ش) (أبو الطفيل) عامر بن وائلة . وهذا الحديث مما حمل ابن عباس على الرجوع عن قوله : إن الرمل في الطواف ليس سنة . وقد تقدم الكلام عليه في الباب السابق ^(٢) .

(١٦٤) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ ذَلِكَ

(ش) (السند) (أبو كامل) فضيل بن حسين الجحدري . و (عبيد الله) بن عمر بن حفص (المعنى) (أن ابن عمر رمل) أى ابتداء الرمل (من الحجر) الأسود حتى انتهى (إلى الحجر) الأسود . يعنى أنه رضى الله عنه رمل في كل الطوفة (وذكر) أى ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك) أى رمل في كل الأشواط الثلاثة الأولى . ويؤيده ما روى جابر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف . أخرجه مسلم والنسائي ^(٣)

[٢٠٨]

(الفقه) دل الحديث على أن الرمل مشروع في الثلاثة الأشواط الأولى بتامها . وهذا كان

(١) انظر ص ١٦٦ ج ٢ - ابن ماجه (الرمل حول البيت) (٢) تقدم بالمصنف رقم ١٥٨ ص ١٧٢ و ٢١٨ وفى السند هناك سميدين جبير بن عبد الله بن الطفيل هنا (٣) انظر ص ٩٩ ج ٩ نووي - لم (الرمل في الطواف والمعدة) وص ٣٩٩ ج ٢ مجتبى (الرمل من الحجر إلى الحجر)

في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة « وأما ما تقدم ، عن ابن عباس من أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يمشوا بين الركنتين في أشواط الرمل « فإنه ، كان في عمرة القضاء سنة سبع . فهو منسوخ بهذا الحديث لتأخره كما قال النووي . ولا نعلم فيه مخالفاً (والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وباقي السبعة إلا البخاري والترمذي . ولفظ ابن ماجه : عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول « يعني الطواف الذي يكون عند دخول مكة ، رمل ثلاثاً ومشى أربعاً من الحجر إلى الحجر . وكان ابن عمر يفعلهُ . ورواه ابن ماجه أيضاً من طريق جابر . وأخرجه النسائي من طريق كثير بن فرقد عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يُحِبُّ أي «يرمل» في طوافه حين يقدم في حج أو عمرة ثلاثاً ويمشي أربعاً قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ^(١) .

— ﴿٥٣﴾ — باب الدعاء في الطواف —

(١٦٥) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثنا عيسى بن يونس ثنا ابن جريج عن يحيى بن عبيد عن أبيه عن عبد الله بن السائب قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ : رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَدْ آذَابَ النَّارُ

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (يحيى بن عبيد) المسكي مولى السائب المخزومي . روى عن أبيه . وعنه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وواصل مولى ابن عينة . وثقه النسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من السادسة روى له المصنف والنسائي . و (عن أبيه) عبيد بن رحيب مصغر الجهنى مولى السائب بن أبي السائب المخزومي . روى عن عبد الله بن السائب . وعنه ابنه يحيى . ذكره ابن قانع وابن منده وأبو نعيم في الثقات . روى له النسائي والمصنف .

(المعنى) (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين الركنتين) أي الركن اليماني وركن الحجر الأسود (ربنا ما كنا في الدنيا حسنة) هي كل خير يوافق الطبع السليم ويعين على عمل الآخرة . ومنه المرأة الصالحة (وفي الآخرة حسنة) وهي دخول الجنة بلا سابقة عذاب ولا مناقشة

(١) انظر ص ٣٩ ج ٢ دلائل المنن (طواف القدوم والرمل فيه) وص ٦٣ ج ٥ بهيقي (الابتداء بالطواف من الحجر الأسود...) وص ١٨ ج ١ - المتع الرباني (طواف القدوم والرمل ولاضطباع فيه) وص ٩ ج ٩ نووي مسلم (الرمل في الطواف والسيرة) وص ٣٨ ج ٢ مجتبى (كم يسمى) وص ١١ ج ٢ - ابن ماجه (الرمل حول البيت) وص ٣٨ ج ٢ مجتبى (الرمل في الحج والعمرة)

حساب (وقنا) من الوقاية (عذاب النار) أى احتفظنا من دخولها بالتوفيق للعمل بما ينجننا من عذابها .

(الفقه) دل الحديث على استحباب دعاء الطائف - بين الركنين - بما اشتملت عليه الآية . وهو سنة لادم على من تركه عند جمهور العلماء . وعن الحسن البصرى والثورى وابن الماجشون المالكي أنه يلزمه دم .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى وأحمد والبيهقى وابن حبان والحاكم وصحاه . ولفظه عند الشافعى : عن عبد الله بن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركن بنى جُمح والركن الأسود : ربنا ماتنا في الدنيا حسنة (الآية) ^(١) .

(١٦٦) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا يَعْقُوبُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْمَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَيَمْشَى أَرْبَعًا ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ .

(ش) لعل مناسبة الحديث للترجمة ، الدعاء في الطواف ، مافى الصلاة من الدعاء (السند) (يعقوب) بن عبد الرحمن المدني . و (نافع) مولى ابن عمر .

(المعنى) (كان إذا طاف) للقدوم (في الحج) أى في حجة الوداع (والعمرة) أى عمرة القضية - سنة سبع - لأن الحديث لم يُمكن فيها النبي صلى الله عليه وسلم من الطواف ، والجوارنة لم يكن ابن عمر معه فيها ولذا أنكرها . والعمرة التى مع حجة الوداع اندرجت أفعالها في الحج . فلم يبق إلا عمرة القضية . نعم عند الحاكم من حديث أبى سعيد : رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته وعمرته كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء . قاله الحافظ ^(٢) وأخرجه أحمد عن ابن عباس بسند جيد ^(٣) (أول ما يقدم) بفتح الدال . يعنى أول ما يدخل مكة (فإنه يسعى ثلاثة أطواف) أى يرمل في ثلاثة أشواط من الطواف (ويمشى أربعا) أى بلا رمل (ثم يصلى سجدتين) هما ركعتا الطواف (الفقه) دل الحديث على مشروعية الرمل في طواف القدوم وطواف العمرة ومشروعية

(١) انظر ص ٤٤ ج ٢ بدائع المتن (عدم الكلام في الطواف وما يقال فيه) وص ٦٧ ج ١٢ - الفتح الرباني (الذكر في الطواف ...) وص ٨٤ ج ٥ . بهيقي (القول في الطواف) وص ٤٥٥ ج ١ مستدرك . و (ركن بنى جُمح) هو الركن اليماني . ونسب إلى بنى جُمح لأن بيوتهم كانت إلى جهته . (٢) انظر ص ٣٠٦ ج ٣ فتح الباري (الفرح - الرمل في الحج والعمرة) . (٣) تقدم بالمرح رقم ٢٠١ ص ٢٢١ (فقه الحديث رقم ١٥٩)

ركعتي الطواف . وهما سنة عند المالكية والحنبلية وداود . وهو المشهور عند الشافعية . وقال الحنفيون : هما واجبتان وهو قول لمالك والشافعي ، لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُّصَلًّى ^(١) ﴾ ولما طاعة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما .
(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي والشيخان والنسائي وزادوا فيه : ثم يطوف بين الصفا والمروة ^(٢) .

— ٥٤ — باب الطواف بعد العصر —

أيجوز أم لا ؟

(١٦٧) (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ وَالْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ وَهَذَا لَفْظُهُ قَالَا : ثنا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا يَطُوفُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَيُصَلِّيْ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ . قَالَ الْفَضْلُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا .

(ش) (السند) (ابن السرح) أحمد بن عمرو . و (الفضل بن يعقوب وهذا لفظه قالا: ثنا سفیان) هذا ساقط في النسخ الهندية ونسخة الخطابي، وثابت في النسخ المصرية . قال في الأطراف وحديث الفضل بن يعقوب في رواية ابن العبد، وهو أبو الحسن علي بن الحسين بن العبد أحد رواة سنن أبي داود عنه . و (سفیان) بن عيينة . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس المكي . و (عبد الله ابن باباه) ويقال بابيه ^(٣) (يبلغ به النبي) أي يرفعه إليه صلى الله عليه وسلم . (المعنى) (لا تمنعوا) خاطب النبي صلى الله عليه وسلم بذلك بنى عبد مناف لقوله بعد (قال الفضل) بن يعقوب في روايته (يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً) وفي الترمذي : عن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار .

(١) سورة البقرة : آية ١٢٥ (٢) انظر ص ٢٩ ج ٢ بدائع الزمان (طواف القدوم والرمل فيه) وص ٣١١ ج ٣ فتح الباري (من طاف بالبيت إذا قدم مكة) وص ٧ ج ٩ نووى مسلم (الرمل في الطواف) وص ٣٨ ج ٢ مجني (كم يمشي) . (٣) تقدم ص ٥٠ ج ٧ منهل

(الفقه) دل الحديث : (١) على جواز الطواف بالبيت في الأوقات التي تكره فيها الصلاة وغيرها . وهو متفق عليه (ب) وعلى جواز صلاة الطواف في جميع الأوقات . وبه قالت الشافعية وأحمد ، لحديث الباب ولما روى مجاهد عن أبي ذر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة إلا بمكة إلا بمكة . أخرجه أحمد والدارقطني والبيهقي ^(١) [٢٠٩] وفي سنده عبد الله بن مؤمل وهو ضعيف إلا أن إبراهيم بن طهمان قد تابعه في ذلك عن حميد وأقام إسناده . قاله البيهقي ، ولأن الصلاة كالطواف وهو متفق على جوازه في جميع الأوقات

(قال) البيهقي : يحتمل أن يكون المراد بالصلاة صلاة الطواف خاصة وهو الأشبه بالآثار ويحتمل جميع الصلوات . ويؤيد الأول حديث الباب وهو مذهب أحمد والمشهور ، عند الشافعية أنه لا تكره الصلاة بمكة في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها سواء في ذلك صلاة الطواف وغيرها . وقال ، الحنفيون ومالك : مكة كغيرها من البلدان تكره الصلاة فيها بعد العصر وبعد الصبح لعموم أحاديث النهى عن الصلاة في هذه الأوقات ورجحوها على حديث الباب ونحوه (والظاهر) مذهب إليه الأولون لكثرة أدلته وقوتها وإمكان الجمع بينها وبين أحاديث النهى بأنها مخصصة لها (ج) وعلى مزيد شرف الكعبة المكرمة وامتيازها عن غيرها

(د) وعلى أن من عرف حكما وظن خفاءه على الغير ينبغي له بيانه . (والحديث) أخرجه أيضا الشافعي وأحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي والترمذي وقال : حديث جبير بن مطعم حديث حسن صحيح . وقدرناه عبد الله بن أبي نجیح عن عبد الله بن باباه أيضا ^(٢) . وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح بمكة . فقال بعضهم : لا بأس في الصلاة والطواف بعد العصر وبعد الصبح وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . واحتجوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم . وقال بعضهم : إذا طاف بعد العصر لم يصل حتى تغرب الشمس . وكذا إذا طاف بعد صلاة الصبح لم يصل حتى تطلع الشمس . واحتجوا بحديث عمر أنه طاف بعد صلاة الصبح فلم يصل وخرج من مكة حتى نزل بذي طوى فصلى بعد ما طلعت الشمس [٢١٠] وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس ^(٣)

(١) انظر ص ٢٩٩ ج ٢ - الفتح الرباني (الرخصة في ذلك) وس ٢٧٤ الدارقطني وس ٤٦١ ج ٢ يهقي (هذا النهى مخصوص ببعض الأماكن) (٢) انظر ص ٥٠ ج ٢ بدائع المنن (السمى بين الصفا والمروة ...) وس ٥٤ ج ١٢ - الفتح الرباني (الطواف بالبيت في أي وقت ...) وس ٣٦ ج ٢ مجني (الطواف في كل الأوقات) وس ٢٧٤ الدارقطني وس ٩٢ ج ٥ يهقي (من ركب ركعتي الطواف حيث كان) وس ٩٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (الصلاة بعد العصر في الطواف) (٣) انظر ص ٩٥ منه

— ه — باب طواف القارن —

وهو من أحرم بحج وعمره معا ، أو أحرم بالحج بعد الإحرام بالعمرة قبل الإتيان بأكثر طوافها ، أو أحرم بالعمرة بعد الإحرام بالحج قبل طواف القدوم ولو شوطا . وهو مسمى في هذا والمقصود من الباب بيان أن القارن أيكفيه طواف واحد لحجه وعمرته أم لا ؟

(١٦٨) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا طَوَافَهُ الْأَوَّلُ .

(ش) (السند) (يحيى) بن سعيد القطان . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم .

(المعنى) (لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم) أى لم يسع صلى الله عليه وسلم (ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه) أى سعيه (الأول) الذى هو عقب طواف القدوم . وهذا ظاهر باعتبار أنه صلى الله عليه وسلم ومن معه كانوا مفردين بالحج ، فإن الحج ليس له إلا سعى واحد اتفاقا . وعلى أنهم كانوا قارنين ففيه دلالة على أن القارن يكفيه سعى واحد . وعلى هذا فالحديث مطابق للترجمة بخلافه على الأول .

(الفقه) دل الحديث على أن السعى بين الصفا والمروة لا يتكرر وهو بالنسبة للمفرد بالحج والمعتزم متفق عليه . وأما القارن ففيه خلاف يأتى بيانه بعد حديث إن شاء الله تعالى . (والحديث) أخرجه أيضا أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي^(١) .

(١٦٩) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ لَمْ يَطُوفُوا حَتَّى رَمَوْا الْجِمْرَةَ .

(١) انظر ص ٦٠ ج ١٢ - الفتح الرباني (طواف القارن) ص ٢٤ ، ٢٥ ج ٩ نووى مسلم (السعى لا يتكرر) ص ٤٢ ج ٢ مجتبى (كم طواف القارن والمنع بين الصفا والمروة؟) ص ١٠٦ ج ٥ يهقي (المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد وسعى واحد ...)

(ش) (السند) (ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري . و (عروة) بن الزبير (المعنى) (أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين كانوا معه) في حجة الوداع ولم يكن معهم هدى وكانوا قارنين (لم يطوفوا) للحج والعمرة (حتى رموا الجمرة) أى جمرة العقبة . وأما من كان معهم الهدى فلم يطوفوا طواف الإفاضة حتى رموا الجمرة . ويحتمل أنه أراد بالطواف السعى بين الصفا والمروة . وهو ظاهر بالنسبة لمن لم يكن ساق الهدى ؛ لأن السعى الذى وقع منهم قبل الحج إنما كان للعمرة حيث كانوا متمتعين فسعيهم للحج بعد رمى جمرة العقبة . وأما بالنسبة لمن كان معه هدى ، فيحتمل أن يكونوا ماسعوا إلا بعد رمى جمرة العقبة ، أو أنهم سعوا بعد طواف القدوم (قال) البيهقي : وإنما أرادت عائشة بقولها فيهم - أى فيمن جمعوا بين الحج والعمرة لأنهم إنما طافوا طوافا واحداً - السعى بين الصفا والمروة . وذلك بين في حديث جابر بن عبد الله ^(١) .

(الفقه) دل الحديث على أن الأفضل في طواف الركن كونه بعد رمى جمرة العقبة .

(١٧٠) (ص) حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَذِّنُ أَخْبَرَنِي الشَّافِعِيُّ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نُجَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: طَوِّفِي بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحْجَتُكَ وَعُمْرَتُكَ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : كَانَ سُفْيَانُ رُبَّمَا قَالَ : عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ . وَرُبَّمَا قَالَ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(ش) (السند) (الربيع بن سليمان) الأزدي أبو محمد (المؤذن) تقدم ص ٢٥٦ ج ٥ منهل و (الشافعي) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبي أبو عبد الله نزيل مصر اجتمع نسبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في جده عبد مناف . وأمه السيدة فاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب . روى عن مالك بن أنس ومسلم بن خالد وابن علقمة وإبراهيم بن سعد وحاتم بن إسماعيل وكثيرين . وعنه أحمد بن حنبل وسليمان بن داود وإبراهيم بن المنذر ويونس ابن عبد الأعلى وطوائف . قال عمرو بن سويد قال لى الشافعي : ولدت بعسقلان . فلما أتى على سنتان حملتني أمي إلى مكة (وقيل) ولد بغزة بفلسطين (قال) ابن عبد الحكم : لما حملت أم الشافعي به رأت كأن كوكب المشتري خرج منها حتى انقض بمصر ثم وقع في كل بلد منه شظية (قطعة) فتأول أصحاب الرؤيا أنه يخرج منها عالم يخصه عليه أهل مصر ثم يتفرق في سائر البلدان . ولد رضى الله عنه

في شهر رجب سنة ١٥٠ خمسين ومائة من الهجرة . ولما بلغ من العمر سنتين رأت أمه أنه إذا بقي بعيداً عن مكة ضاع نسبه من قريش فحملته إليها ونزلت بشعب الخيف بجوار الحرم وقال أبو نعيم عبد الملك بن محمد الفقيه : إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً ، »^(١) [٢١١] المراد منه الإمام الشافعي والله أعلم ، لأنه من قريش ومن علماء هذه الأمة . وقد ظهر علمه وانتشر في البلاد فضله ، وكتبت كتبه ودرسها المشايخ وجعلوها إماماً لهم واستظهروا أقاويله وأجروها في مجالس الأمراء والحكام ، وحكموا بها في الدماء والفروج . قال : وهذه صفة لا نعلمها أحاطت بأحد إلا الشافعي رحمه الله تعالى ، إذ كان كل واحد من قريش من علماء الصحابة والتابعين وإن ظهر علمه وانتشر ، فإنه لم يبلغ مبلغاً يقع تأويل هذه الرواية عليه ، إذ ليس للواحد منهم غير تنف وقطع من المسائل ، بخلاف الشافعي القرشي فإنه صنف الكتب وشرح الأصول والفروع ووعت القلوب كلامه وازداد على مرور الأيام حسناً وبيانا وبلغ الحد الذي جاز للتأول أن يتأول هذه الرواية عليه وأنه هو المراد منها وقال ، الشيخ تقي الدين السبكي في الطبقات الكبرى : وهذا الذي ذكره أبو نعيم ذكره غيره ، ولا مزية في صحته . ثم قال : وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها^(٢) [٢١٢]

وفي لفظ : يبعث الله في رأس كل مائة سنة رجلاً من أهل بيتي يجدد لهم أمر دينهم . ذكره الإمام أحمد رضي الله عنه [٢١٣] وقال : نظرت في سنة مائة فإذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه . ونظرت في رأس المائة الثانية فإذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن إدريس الشافعي . ومن كلام أحمد رضي الله عنه : إذا سئلت عن مسألة لا أعلم فيها خبراً قلت فيها بقول الشافعي رضي الله عنه

(١) لفظ الحديث كان الجامع الصغير للسيوطي : اللهم اهد قريشاً فإن عالمها يملأ طباق الأرض علماً ، اللهم كأذقتهم عذاباً فأذقتهم نوالاً . أخرجه الخطيب وابن عساكر بإسناد حسن من أبي هريرة رضي الله عنه . انظر رقم ١٤٦٠ ص ١٠٥ ج ٢ فيض القدير للناوي . وفيه : قال الزين العراقي : وله شاهد رواه أبو داود الطيالسي من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً بلفظ : لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً . اللهم إنك أذقت أولها عذاباً أو وبلاً . فأذق آخرها نوالاً (انظر ص ٣٩ ، ٤٠ مسند أبي داود الطيالسي) وذكر البيهقي في المدخل أنه ورد هذا الحديث من حديث علي وابن عباس . ورواه البزار من حديث العباس أيضاً مرفوعاً بلفظ : اللهم فقه قريشاً في الدين وأذقتهم من يوى هذا إلى آخر الدهر نوالاً فقد أذقتهم نكالاً . قال البزار : حديث حسن صحيح

(٢) أخرجه أبو داود في الملاحم والحاكم في الفتن وصححه والبيهقي في المعرفة بسند صحيح . انظر ص ١٠٩ ج ٤ سنن أبي داود (ما يذكر في قرن المائة - الملاحم) ورقم ١٨٤٥ ص ٢٨١ ج ٢ فيض القدير . و (يجدد) أى يحيي مائتة من العمل بالكتاب والسنة وبين السنة من البدعة . والحديث يعم جملة من العلماء من كل طائفة وكل صنف من مفسر ومحدث وفقه ونحوى ولنوى وغيرهم

لأنه عالم قريش . وذكر الحديث وتأوله كما قلناه ^(١) (وقال) العارف الشعرائي في الطبقات الكبرى : نشأ الشافعي رضي الله عنه يتيمًا في حجر أمه في قلة عيش وضيق حال . وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيد في العظام ونحوها لعجزه عن الورق حتى ملأ منها خبايا . وتفقه في مكة على مسلم بن خالد الزنجي . ثم قدم المدينة فلزم الإمام مالكا رضي الله عنه وقرأ عليه الموطأ حفظاً فأعجبه قراءته وقال له : اتق الله فإنه سيكون لك شأن وكان سنه إذ ذاك ثلاث عشرة سنة ثم رحل إلى اليمن حين تولى عمه القضاء بها واشتهر بها . ثم رحل إلى العراق وجَدَّ في الاشتغال بالعلم وناظر محمد بن الحسن وغيره ، ونشر علم الحديث وأقام مذهب أهله . ونصر السنة واستخرج الأحكام منها ورجع كثير من العلماء عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه . ثم خرج إلى مصر آخر سنة تسع وتسعين ومائة وألف كتابه الجديد ، والام ، والإملاء الصغير والامالي الكبرى ومختصر الربيع ومختصر المزي ومختصر البويطي وكتاب الرسالة وكتاب قتال أهل البغي وكتاب الجزية . وأحبه أهل مصر لعلبه وفضله وتقواه ولقربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورحل الناس إليه من سائر الأقطار (قال) الربيع بن سليمان رحمه الله : رأيت على باب دار الإمام الشافعي سبعمائة راحلة تطلب سماع كتبه وكان يقول مع ذلك : إذا صح الحديث فهو مذهبي . وكان يقول : وددت أن الخلق تملؤوا هذا العلم على ألا ينسب إليّ منه حرف (قال) شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وقد أجابه الحق إلى ذلك فلا يكاد يسمع في مذهبه إلا مقالات أصحابه . قال الرافعي . قال النووي . قال الزركشي . ونحو ذلك . وكان يقول : وددت أني إذا ناظرت أحداً أن يظهر الله تعالى الحق على يديه . وكان يقول : طلب العلم أفضل من صلاة النافلة . وكان يقول : من أراد الآخرة فعليه بالإخلاص في العلم . وكان يقول : أظلم الظالمين لنفسه من تواضع لمن لا يكرمه ورغب في مودة من لا ينفعه وقبل مدح من لا يعرفه . وقال : لا شيء أزين بالعلماء من الفقر والقناعة والرضا بهما . وقال : من يسمع بأذنه صار حاكياً ومن أصغى بقلبه صار واعياً ومن وعظ بفعله كان هادياً (وقال) الربيع : دخلت على الشافعي ليلة مات فقلت له كيف أصبحت؟ قال : أصبحت من الدنيا راحلاً ، وإخواني مفارقاً ، ول كأس المنية شارباً ، ولسوء أعمال ملاقياً ، وعلى الكريم واردة ، ثم بكى . ومناقبه رضي الله عنه كثيرة ^(٢) . وزاره تلميذه المزي فسأله عن حاله فقال له : أصبحت والله لا أدري أتساق روحى إلى الجنة فأهنيها أم إلى النار فأعزيها ثم رفع بصره إلى السماء وقال : تعاظمنى ذنبى فلما قرنته * بعفوك ربى كان عفوك أعظماً وفى ليلة الجمعة الأخيرة من شهر رجب سنة ٢٠٤ أربع ومائتين بعد العشاء الأخيرة ، فاضت

(١) انظر ص ١٠٤ ، ١٠٥ ج ١ طبقات الشافعية الكبرى (ماورد في الإمام العاصي) .

(٢) انظر ص ٤٩ - ٥١ ج ١ طبقات الشعرائي .

روحه الطاهرة إلى ربها راضية مرضية فأصبح يوم الجمعة وذهب أهله إلى الوالى وكان وقتئذ محمد بن السرى بن الحكم وطلبوا منه الحضور لتغسيله كما أوصى فقال لهم الوالى هل على الإمام دين؟ قالوا نعم. ففضاه عنه وقال لهم: هذا معنى تغسيل له رضى الله تعالى عنه (المعنى) (طوافك بالبيت) يعنى طواف الإفاضة يوم النحر والسعى بعده (يكفيك لحجتك وعمرتك) قال لها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بعد أن فرغت من أعمال الحج وذلك أنها كانت أحرمت أولا بالعمرة فلما وصلت إلى سرف حاضت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدخل الحج على العمرة فصارت قارئة ولم تطف ولم تسع للعمرة قبل الحج لأنها كانت حائضا (قال الشافعى: كان سفيان) بن عيينة (ربما قال) فى روايته (عن عطاء عن عائشة ...) يعنى أن ابن عيينة روى الحديث متصلا بذكر عائشة ومرسلا بإسقاطها.

(الفقه) دل الحديث: (١) على أن القارن يكفيه لحجه وعمرته طواف واحد وسعى واحد وبه قال مالك والشافعى وأحمد وإسحاق. وحكى عن ابن عمر وجابر وعائشة محتجين بأحاديث الباب وبما روى ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا. أخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه والطحاوى والترمذى وهذا لفظه وقال: حديث حسن صحيح ^(١) [٢١٤] وبما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة فطاف لهما طوافا واحدا. أخرجه ابن ماجه والترمذى وقال: حديث حسن [٢١٥] والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ^(٢) (وقال) الحنفىون والثورى والحسن بن صالح: يلزم القارن طوافان وسعيان. وبه قال ابن مسعود والشعبى والنخعى مستدلين بما رواه منصور ابن المعتمر عن إبراهيم النخعى عن أبى نصر السلى عن على رضى الله عنه قال: إذا أهلت بالحج والعمرة فطف لهما طوافين واسع لهما سعيين بين الصفا والمروة. قال منصور: فلقيت مجاهدا وهو يفتى بطواف واحد لمن قرن لحدثه بهذا الحديث فقال: لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين. وأما بد فلا أفتي إلا بهما. أخرجه محمد بن الحسن والطحاوى بسند لا شبهة فيه ^(٣) [٢١٦] وروى زياد بن مالك عن على وابن مسعود قالوا: القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين. أخرجه الطحاوى بسند رجاله ثقات ^(٤) [٢١٧]

(١) انظر ص ١٥٤ ج ١١ - الفتح الربانى (القران) وص ٢١٤ ج ٨ نووى مسلم (اقتصار القارن على طواف واحد) وص ١١٨ ج ٢ - ابن ماجه (طواف القارن) وص ٤٠٢ ج ١ شرح معانى الآثار (القارن كم عليه من الطواف ٢٠٠) وص ١١٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (القارن يطوف طوافا واحدا).

(٢) انظر ص ١١٨ ج ٢ - ابن ماجه. وص ١١٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (القارن يطوف طوافا واحدا).

(٣) انظر ص ١١١ ج ٣ نصب الراية. وص ٤٠٦ ج ١ شرح معانى الآثار (٤) انظر ص ٤٠٦ منه.

هذا . والراجح القول باكتفاء القارن بطواف واحد وسعى واحد لقوة أدلته وكثرتها
(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي والطحاوي وأخرجه الشافعي عن مسلم عن ابن جريج
عن عطاء مرسلًا^(١) .

— باب الملتزم — ٥٦ —

الملتزم - بضم الميم وفتح الزاي - ما بين الحجر الأسود وباب الكعبة. سمي بذلك لأن الحاج
إذا أراد الرجوع إلى أهله التزمه للدعاء عند الوداع .

(١٧١) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ
أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قُلْتُ : لَأَلْبَسَنَّ ثِيَابِي وَكَأَنْتَ دَارِي عَلَى الطَّرِيقِ فَلَا أَنْظُرَنَّ كَيْفَ يَصْنَعُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَانْطَلَقْتُ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَرَجَ
مِنَ الْكَعْبَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَدْ اسْتَلَمُوا الْبَيْتَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الْحِطِّيمِ وَقَدْ وَضَعُوا خُدُودَهُمْ
عَلَى الْبَيْتِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطُهُمْ

(ش) (السند) (مجاهد) بن جبر المكي . و (عبد الرحمن بن صفوان) بن قدامة الجعفي .
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب . وعنه مجاهد . ذكره ابن حبان في الصحابة
روى له أبو داود وابن ماجه .

(المعنى) (وقد استلموا البيت) أى وقد استلموا حائط الكعبة (من الباب إلى) نهاية (الحطيم)
وهو ما بين الحجر الأسود والباب. سمي حطيمًا لأن الناس كانوا يحطمون هنالك بالإيمان أى
يكثرون الحلف هناك . ويستجاب فيه الدعاء . ومن حلف هناك كاذبًا عجلت له العقوبة .

ويقال له الملتزم ، لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما بين الركن
والمقام ملتزم ما يدعو به صاحب عاهة إلا برأ . أخرجه الطبراني في الكبير . وفيه عباد بن كثير

(١) انظر ص ١٠٦ ج ٥ . البيهقي (المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد ...) وص ١٠٤ ج ١ شرح معاني الآثار
(القارن كم عليه من الطواف ... ٢) . وص ٥١ ، ٥٢ ج ٢ بدائع المنن (طواف المتمتع والمفرد والقارن) .

الثقفي وهو متروك^(١) [٢١٨] ويقال له المدعى أى مكان الدعاء . والمعروف أن الحطيم حجر إسماعيل ، سمي به لأن البيت رفع بناؤه وترك هو محطوما . وقيل لأن العرب كانت تطرح فيه ما طافت به من الثياب فتبقى حتى تنحطم بطول الزمان . وقال ابن حبيب : الحطيم ما بين الحجر الأسود إلى الباب وقيل : هو الشاذروان (قد وضعوا خدودهم على البيت) فعلوا ذلك تبركا بالبيت الحرام وتواضعوا لله عز وجل (ورسول الله وسطهم) يسكنون السنين أى بينهم . يقال جلست وسط القوم أى بينهم . أما وسط - بفتح السين - فيكون فى متصل الأجزاء كوسط الدار والرأس . ولم يصرح فى هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم وضع خذله مع الصحابة رضى الله عنهم وقد صرح به فى الحديث الآتى .

(الفقه) دل الحديث : (١) على استحباب دخول الكعبة ويؤيده حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من دخل البيت دخل فى حسنة وخرج من سيئة وخرج مغفورا له . أخرجه الطبرانى فى الكبير والبخارى والبيهقى وقال : تفرد به عبد الله بن مؤمل وليس بقوى . وقال الهيثمى : وثقه ابن سعد وغيره . وفيه ضعف^(٢) [٢١٩]

هذا . ودخول الكعبة ليس من مناسك الحج عند الجمهور . لقول ابن عباس رضى الله عنهما : أيها الناس إن دخولكم البيت ليس من حجكم فى شيء . أخرجه الحاكم بسند صحيح^(٣) [٢٢٠] (ب) وعلى استحباب التبرك بجدار الكعبة ووضع الخد عليها .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقى وأحمد وزاد فيه : قال عبد الرحمن فقلت لعمر : كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة ؟ قال : صلى ركعتين . وفى سنده يزيد ابن أبى زياد لا يحتج به . وقال الدارقطنى : تفرد به يزيد بن أبى زياد عن مجاهد . وأخرجه أيضا أحمد بلفظين آخرين (١) عن عبد الرحمن بن صفوان قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ملتزما الباب ما بين الحجر والباب ورأيت الناس ملتزمين البيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) (ب) عن عبد الرحمن بن صفوان قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحجر والباب واضعا وجهه على الباب^(٥) .

ففى هذين اللفظين تصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلتزم إلا الملتزم . وأما أصحابه فلكثرتهم وازدحامهم لما لم يتمكن بعضهم من التزام الملتزم التزموا جدار الكعبة يمين الباب .

(١) انظر ص ٢٤٦ ج ٣ مجمع الزوائد (الملتزم) (٢) انظر ص ٢٩٣ منه (دخول الكعبة) وص

١٥٨ ج ٥ . يهيق (دخول البيت ...) (٣) انظر ص ٢٢١ - إرشاد الناسك .

(٤) انظر ص ٩٢ ج ٥ . يهيق (الملتزم) وص ٤٣١ ج ٣ مسند أحمد (حديث عبد الرحمن بن صفوان) .

(٥) انظر ص ٤٣٠ منه .

ويجمع بين هذين اللفظين وحديث الباب باحتمال أن الراوى رواه بالمعنى وكان لفظه : قد استلبوا البيت من الباب إلى الحجر ، بفتحيتين يعنى الحجر الأسود ، وفهم الراوى أنه الحجر ، بكسر فسكون وهو الحطيم ، فرواه بالمعنى على ما فهم وأورد لفظ : الحطيم . والله وليّ التوفيق .

(١٧٢) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَلَبَّا جِئْنَا دُبَرَ الْكَعْبَةِ قُلْتُ : أَلَا تَتَعَوَّذُ؟ قَالَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ . ثُمَّ مَضَى حَتَّى اسْتَسَلَّمَ الْحَجَرَ وَأَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَكَفَّيْهِ هَكَذَا وَبَسَطَهُمَا بَسْطًا ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ

(ش) (السند) (المثنى بن الصباح) البياضى أبو عبد الله المكي . روى عن مجاهد وطلوس وعطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار وجماعة وعنه ابن المبارك وعيسى بن يونس وأيوب بن سويد والوليد بن مسلم وآخرون . قال أحمد : مضطرب الحديث حديثه لا يساوى شيئاً . وضعفه أبو حاتم والترمذى والدارقطنى والنسائى وقال متروك الحديث . وقال ابن عدى : له حديث صالح عن عمرو بن شعيب . وقد ضعفه الأئمة . والضعف على حديثه بين . وقال الساجى : ضعيف الحديث جدا حدث بمنابر وكان يهيم . روى له أبو داود والترمذى وابن ماجه . توفي سنة تسع وأربعين ومائة . و (عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو . وهذا آخر السند عند المصنف والبيهقى . وزاد ابن ماجه : عن جده . وهو محمد بن عبد الله بن عمرو . والظاهر أن لفظ : عن جده غير محفوظ . فقد روى على بن عاصم قال : أنبأ ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال : كنت أطوف مع أبي عبد الله بن عمرو بن العاص فرأيت قوما قد التزموا البيت فقلت له : انطلق بنا نلتزم البيت مع هؤلاء فقال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فلما فرغ من طوافه التزم ما بين الباب والحجر قال : هذا والله المكان الذى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم التزمه . أخرجه البيهقى [٢٢١] وقال : كذا قال : مع أبي . وإنما هو جده فإنه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو . ولا أدري سمعه ابن جريج من عمرو أم لا ؟ والحديث مشهور بالمثنى بن الصباح (١)

(١) انظر ص ٩٢ ، ٩٣ ج ٥ بيهقى (المتزم) وقوله (لا أدري سمعه ابن جريج الخ . .) بنيانه ما ذكر في « باب وجوب الفطرة على أهل البادية » أن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب .

(المعنى) (قال) شعيب بن محمد (طفت مع) جدى (عبدالله) بن عمرو (فلما جئنا دُبرَ الكعبة) أى أتينا جنوبها لصلاة ركعتي الطواف ، ففي رواية ابن ماجه : فلما فرغنا من السبع ركعنا فى دبر الكعبة . أى لما طفنا السبعة الأشواط صلينا ركعتي الطواف دبر الكعبة . وهو يدل على أن صلاة الطواف خلف المقام غير متعين (قلت) أى قال شعيب لجده عبدالله بن عمرو (ألا تنعوذ بالله من النار ؟ كما فى رواية ابن ماجه) (قال) عبد الله بن عمرو (نعوذ بالله من النار) أى من عذابها (ثم مضى) عبدالله بن عمرو (حتى استلم) أى لمس (الحجر) الأسود وتناوله . وعند ابن ماجه : فاستلم الركن (وأقام بين الركن) أى ركن الحجر الأسود (والباب) أى باب الكعبة . وهذا هو الملتزم (فوضع) عبد الله بن عمرو (صدره ووجهه وذراعيه وكفيه) على الملتزم . وعند ابن ماجه : فألصق صدره ويديه وخده إليه . ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل . (الفقه) دل الحديث على أنه يستحب بعد طواف الوداع استلام الملتزم - وهو ما بين الحجر الأسود وباب الكعبة - بأن يلصق بطنه وصدره وخده الأيمن بحائط البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر الأسود ويدعو بما أحب من أمر الدنيا والآخرة ، باكياً أو متباكياً تحسراً على فراق البيت قائلاً : اللهم إن البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، حملتني على ما سخرت لى من خلقك وسيرتني فى بلادك حتى بلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك . فإن كنت راضيت عنى فازدد عنى رضا وإلا فتن على الآن قبل أن تنأى عن بيتك دارى . فهذا أو انصرافى إن أذنت لى غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك . اللهم أصحبنى العافية فى بدنى والعصمة فى دينى ، وأحسن منقلبى وارزقنى طاعتك ما أبقيتنى ^(١) واجمع لى خير الدنيا والآخرة إنك على كل شىء قدير . وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وسلم ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير ، آيئون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده . ثم يخرج من باب الوداع

(فائدة) ذكر الحسن البصرى فى رسالته لأهل مكة أن الدعاء يستجاب فى خمسة عشر موضعاً فى الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفى البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفى السعى وخلف المقام وفى عرفات وفى المزدلفة وفى منى وعند الجمرات الثلاث ^(٢)

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقى وكذا ابن ماجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : أى شعيب ، طفت مع عبد الله بن عمرو فلما فرغنا من السبع ركعنا فى دبر الكعبة .

(١) هذا الدعاء ذكره البيهقى وقال : وهذا من قول الشافعى رضى الله عنه وهو حسن . انظر ص ١٦٤ ج ٥ . يهيق

(الوقوف فى الملتزم) (٢) انظر ص ٢٦١ ج ٨ شرح المذهب .

فقلت: ألا تتعوذ بالله من النار؟ قال أعوذ بالله من النار ثم مضى فاستلم الركن ثم قام بين الحجر والباب فالصق صدره ويديه وخذه إليه ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل (١). وهو وإن كان ضعيفاً - لأن المثنى بن الصباح لا يحتاج به كما علمت - فضعف الحديث لا يمنع العمل به في الفضائل.

(١٧٣) (ص) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا السَّائِبُ بْنُ عُمَرَ الْمُخْزُومِيُّ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُودُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَيَقِيمُهُ عِنْدَ الشُّقَّةِ الثَّلَاثَةِ مِمَّا يَلِي الرُّكْنَ الَّذِي يَلِي الْحَجَرَ مِمَّا يَلِي الْبَابَ فَيَقُولُ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتُبْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي هَاهُنَا؟ فَيَقُولُ نَعَمْ. فَيَقُومُ فَيُصَلِّي.

(ش) (السند) (السائب بن عمر) بن عبد الرحمن بن السائب (المخزومي) الحجازي . روى عن عبد الله بن أبي مليكة ويحيى بن عبيد الله وغيرهما . وعنه يحيى القطان ووكيع وابن المبارك وأبو عاصم وجماعة . وثقه أحمد وابن معين . وقال النسائي وأبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له المصنف والنسائي والبخاري في الأدب . و (محمد بن عبد الله بن السائب) المخزومي . روى عن أبيه هذا الحديث . وعنه السائب بن عمر المخزومي . قال أبو حاتم : مجهول . وقال في التقريب : مجهول من السادسة . روى له المصنف والنسائي (عن أبيه) عبد الله بن السائب .

(المعنى) (كان) أي عبد الله بن السائب (يقود ابن عباس) بعدما كف بصره في آخر حياته (فيقيم) أي يجلس ابن عباس (عند الشقة) بضم الشين وتكسر ، الناحية أو القطعة (الثالثة) يعني الملتزم . وصفت بالثالثة لأن جدار الكعبة الذي فيه الباب ثلاث قطع : (أ) من حجر إسماعيل إلى الباب (ب) القطعة التي فيها الباب (ج) ما بين الباب والحجر الأسود . لذا جعلت ثالثة (مما يلي) أي يقارب (الركن الذي يلي الحجر) الأسود (مما يلي الباب) يعني من الركن إلى الباب ومن الباب إلى الركن وهو الملتزم (فيقول) ابن عباس (له) أي لعبد الله بن السائب (أتبنت) بفتح التاء على تقدير همزة الاستفهام . فعند النسائي : فقال ابن عباس : أما أتبنت (أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان يصلي ركعتي الطواف (هاهنا) أى عند الملتزم : كان ابن عباس يتحرى المكان الذى صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ليقترى به (فيقول) عبد الله بن السائب (نعم فيقوم) ابن عباس (فيصلي) عند الملتزم .

(الفقه) دل الحديث على استحباب الصلاة عند الملتزم .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي عن عبد الله بن السائب أنه كان يقول ابن عباس ويقيمه عند الشقة الثالثة مما يلي الركن الذى يلي الحجر مما يلي الباب فقال ابن عباس: أما أنبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي هاهنا ؟ فيقول نعم فيتقدم فيصلي ^(١) . وفى سنده محمد بن عبد الله بن السائب . تقدم أنه مجهول .

— باب أمر الصفا والمروة — ٥٧ —

أى بيان كيف شرع السعى بينهما . والصفا فى الأصل جمع صفاة . وهى الحجر العريض الأملس . والمراد به هنا مكان عال فى أصل جبل أبى قُبَيْس ، جنوب المسجد الحرام ، قريب من باب الصفا . طوله ستة أمتار وعرضه ثلاثة وارتفاعه نحو مترين يُصعد إليه بأربع درجات . والمروة فى الأصل واحدة المرو . وهى الحجرة البيض . والمراد به هنا مكان مرتفع فى أصل جبل قُعَيْقِعَان فى الشمال الشرقى للمسجد الحرام . قرب باب السلام . طوله أربعة أمتار وعرضه متران وارتفاعه نحو مترين . يُصعد إليه بخمس درجات ^(٢) . والطريق بين الصفا والمروة هو المسعى . وسيأتى وصفه ^(٣) .

(١٠) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ - أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : إِنَّ الصَّافَاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ . فَمَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا إِلَّا يَطُوفُ بِهِمَا . قَالَتْ عَائِشَةُ : كَلَّا لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا . إِنَّمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ فِي الْأَنْصَارِ .

(١) انظر ص ٧٣ ج ١٢ - الفتوح الرباني (باب ركعتي الطواف ...) (٢) انظر رسم الحرم المكي والطريق بين الصفا والمروة ص ١٤١ - إرشاد الناسك (٣) يأتي آخر الباب ص ٢٥١ إن شاء الله تعالى

كَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذْوَ قَدِيدٍ وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفاِ
وَالْمَرْوَةِ . فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ : إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ .

(ش) هذا أثر (السند) صدره ذو طريقين . و(ح) فيه للتحويل من طريق إلى أخرى .
و(القنبي) عبد الله بن مسلمة . و (مالك) بن أنس . و (ابن السرح) أحمد بن عمرو . و (ابن
وهب) عبد الله .

(المعنى) (قال) عروة (قلت لعائشة ... وأنا يومئذ حديث) أى صغير (السنن) قاله اعتذاراً
منه فى السؤال وأن التباس الأمر عليه لصغر سنه (أرأيت) أى أعلمت (قول الله عز وجل إن الصفا
والمروة) أى أن السعى بينهما (من شعائر) أى من علامات التدين بدين (الله) تعالى حيث إنه
من أعمال الحج والعمرة المأمور بها التى جعلها الله تعالى لعباده معلماً ومشعراً يعبدونه عندها
بالدماء والذكر وبأداء ما فرض عليهم من العمل عندها (فأرى على أحد) حج أو اعتمر
(شيئاً) لازماً من إثم وجناية (ألا يطوف بهما) أى ألا يسعى بينهما . فأرى عروة أن رفع
الجناح عن سعى بين الصفا والمروة علامة لإباحة السعى . ولو كان واجباً لما اكتفى فيه برفع
الجناح عن فعله . بل كان يأمر به أو ينهى عن تركه (قالت) أى لعروة (عائشة) رضى الله عنها (كلا)
أى ليس الأمر كما تقول . وعند مسلم : فقالت له : بنس ما قلت يا ابن أختى (لو كان) معنى الآية
(كما تقول كانت) أى لكان نظمها (فلا جناح عليه) أى على الناسك (ألا يطوف بهما) أى
لإثم عليه فى عدم السعى بينهما . فتكون نصاً فى عدم وجوبه . أما نظم الآية فقيه رفع الحرج
عن سعى، وساكت عن الوجوب وعدمه . وبينت عائشة رضى الله عنها سبب نزول الآية والحكمة
فى نظمها فقالت (إنما أنزلت هذه الآية) بهذا النظم (فى) شأن (الأنصار كانوا) قبل الإسلام
(يهلون) أى يحرمون (لمناة) صنم كانوا يعبدونه نصبه عمرو بن لحي قريباً من البحر الأحمر .
ومناة من منى بمنى أى صب، لأن دماء النساء كانت تصب عندها تقرباً إليها (وكانت مناة حذو)
بفتح فسكون ، أى مقابل (قديد) بالتصغير، قرية بين مكة والمدينة كثيرة المياه (وكانوا) أى
الأنصار (يتحرجون) أى يمتنعون فى الجاهلية (أن يطوفوا) أى أن يسعوا (بين الصفا والمروة)
فكانوا يعبدونه حرجاً وإثمًا تعظيماً لمناة ، كما ذكره البخارى تعليقا (فلما جاء الإسلام سألوا)
أى الأنصار (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) أى عن السعى بين الصفا والمروة (فأنزل

الله عز وجل : إن الصفا والمروة من شعائر الله) فنفت الآية ما كانوا يعتقدونه من منع السعى بينهما . وحاصل جواب السيدة عائشة رضي الله عنها أن الآية ساكنة عن حكم السعى مصرحة برفع الإثم عن سعى . وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك . والحكمة في التعبير بذلك مطابقة السؤال ، لأنهم توهّموا من كونهم كانوا يسعون في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام مخالفة لما كانوا عليه في الجاهلية . فبينت الآية أنه لا إثم في السعى . هذا ما يفيد حديث الباب ومثله ما روى عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن الأنصار كانوا قبل أن يسلموا هم وغسان يهلون لمناة فخرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك ستة في آبائهم . من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة وأنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك حين أسلموا فأمرهم الله عز وجل في ذلك : إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما الآية . أخرجه مسلم ^(١) [٢٢٢] . وأما ما روى ، أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال : قلت لها إني لأظن رجلا لو لم يطف بين الصفا والمروة ما ضره . قالت لم ؟ قلت لأن الله تعالى يقول : إن الصفا والمروة من شعائر الله إلى آخر الآية . فقالت : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة ، ولو كان كما تقول لكان . فلا جناح عليه ألا يطوف بهما . وهل تدري فيم كان ذلك ؟ إنما كان ذلك أن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما : إساف ونائلة . ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون . فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية . فأمرهم الله عز وجل : إن الصفا والمروة من شعائر الله إلى آخرها . قالت : فظافوا . أخرجه مسلم ^(٢) [٢٢٣] . فهو ، صريح في أن تحريمهم عن السعى بين الصفا والمروة إنما كان لئلا يفعلوا في الإسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية فإن الإسلام أبطل أفعال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع . نخافوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع ، ولا تنافي بين هذه الرواية وحديث الباب وما مثله ، لأن الأنصار كانوا في الجاهلية على فرق . فمنهم من كان يطوف بين الصفا والمروة فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما خشية أن يفعلوا في الإسلام ما كانوا يفعلونه في الجاهلية . ومنهم من كان لا يطوف بينهما تعظيما لمناة . فلما جاء الإسلام وقع في نفوسهم كراهية السعى بينهما لما تأسس في النفوس زمن الجاهلية فاشترك الفريقان في الإسلام في التوقف عن السعى بينهما . لكونه كان عندهم جميعاً من أفعال الجاهلية . فأمرهم الله تعالى : إن الصفا والمروة . الآية وقوله ، في رواية مسلم المذكورة : كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين الخ « غلطه ، القاضي عياض وقال : الصواب ما جاء في الروايات الآخر يهلون لمناة . وأما إساف

ونائلة فلم يكنا قط في ناحية البحر . وإنما كانا - فيما يقال - رجلا وامرأة زنيا داخل الكعبة فسخهما الله حجرين فنصبنا عند الكعبة . وقيل على الصفا والمروة ليعتبر الناس بهما ^(١) ويؤيده (١) مارواه النسائي بسند قوى عن زيد بن حارثة قال : كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما إساف ونائلة كان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما ، الحديث ^(٢) ، [٢٢٤] (ب) وما رواه داود عن الشعبي أن وثناً كان في الجاهلية على الصفا يسمى إسافا ووثناً على المروة يسمى نائلة فكان أهل الجاهلية إذا طافوا بالبيت مسحوا الوثنين . فلما جاء الإسلام وكسرت الوثنان قال المسلمون : إن الصفا والمروة إنما كان يطاف بهما من أجل الوثنين وليس الطواف بهما من الشعائر ، فأنزل الله تعالى : أنهما من الشعائر فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما . أخرجه ابن جرير ^(٣) [٢٢٥]

(الفقه) دل الحديث على مشروعية السعي بين الصفا والمروة وهو متفق عليه . واختلف العلماء في حكمه (قال) مالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وداود : إنه ركن من أركان الحج والعمرة لا يتم واحد منهما إلا به ولا يجبر تركه بدم . وروى عن عائشة وأحمد محتجين بحديث الباب ، وبما روت حبيبة بنت أبي تيجرة قالت : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم يسعى حتى أرى ركبتيه من شدة السعي يدور به لإزاره وهو يقول : استعوا فإن الله كتب عليكم السعي . أخرجه أحمد والطبراني في الكبير والدارقطني والبيهقي ^(٤) [٢٢٦] وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال : يخطئ وضعفه غيره (قال) ابن المنذر : إن ثبت فهو حجة في الوجوب . ويقويه حديث صفية بنت شيبة أن امرأة أخبرتها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كتب عليكم السعي فاسعوا . أخرجه أحمد . وفيه موسى بن عبيدة . وهو ضعيف ^(٥) [٢٢٧]

أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسعي والأمر للفرضية عند مالك والشافعي ومن وافقهما ، ولأنه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ترك السعي في حج ولا عمرة . وقد قال : لتأخذوا مناسككم فإني لأدرى لعلي لأحج بعد حجتي هذه . أخرجه مسلم عن جابر ^(٦)

(١) انظر ص ٢١، ٢٢ ج ٩ شرح مسلم (السعي بين الصفا والمروة ركن) (٢) انظر ص ٣٢٥ ج ٣ فتح الباري (المرح - وجوب الصفا والمروة...) (٣) انظر ص ٢٨ ج ٢ جامع البيان (القول في تأويل قوله تعالى: فلا جناح عليهما أن يطوف بهما) (٤) انظر ص ٧٧ ج ١٢ - الفتح الرباني (الطواف بالصفا والمروة) وص ٢٤٧ ج ٣ مجمع الزوائد (السعي) وص ٢٧٠ الدارقطني . وص ٩٨ ج ٥ بيهقي (وجوب الطواف بين الصفا والمروة) و (أبو تيجرة) بكسر التاء أو فتحها فسكون الجيم فراء مهمة . و (بدوربه) الضمير يرجع إلى الركبتين أى تدور لإزاره بركبتيه . (٥) انظر ص ٢٤٧ ج ٣ مجمع الزوائد . ولعل المرأة المبهمة هي حبيبة في الحديث السابق . (٦) تقدم بالمرح رقم ٥٢ ص ٥٠ .

« وقال ، الحنفيون والثوري : السعى بين الصفا والمروة واجب في الحج والعمرة إذا ترك يجبر بدم وليس بركن ، لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ وجه الدلالة أن رفع الجناح والتخير ينفي الفرضية . ويؤيده ما في مصحف ابن مسعود وأبي ﴿ فلا جناح عليه ألا يطوف بهما ﴾ وهو وإن لم يثبت قرآنًا فلا ينزل عن الخبر المسموع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحديث ظني فلا يفيد إلا الوجوب . قال الترمذي : واختلف أهل العلم فيمن لم يطف بين الصفا والمروة حتى رجع فقال البعض : إن لم يطف بينهما حتى خرج من مكة ، فإن ذكر وهو قريب منها رجع فطاف بينهما . وإن لم يذكر حتى أتى بلاده أجزأه وعليه دم وهو قول الثوري . وقال بعضهم : لا يجوز وهو قول الشافعي ، لأن الطواف بينهما ركن لا يجوز الحج إلا به ^(١) . وفي رواية عن أحمد أن السعى سنة لا يجب بتركه دم . وروى عن ابن عباس وأنس وابن الزبير ، لقول الله تعالى : ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ ونفي الحرج عن الفاعل دليل عدم وجوبه وعدم ركنيته فإن هذا رتبة المباح « وأجاب الجمهور عن ذلك (١) بأن قوله تعالى ﴿ فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ لا دلالة فيه على وجوب السعى ولا عدمه لأن الآية إنما سيقنت لنفي الحرج المتوهم كونه مانعاً من السعى كما تقدم ^(٢) .

(ب) وعن قراءة ابن مسعود وأبي بأنها محمولة على القراءة المشهورة وه لا ، فيها زائدة ، على أنه لاحجة في الشاذ إذا خالف المشهور . فالظاهر ما ذهب إليه الجمهور من أن السعى بين الصفا والمروة في الحج والعمرة « ركن ، يبطل كل منهما بتركه .

هذا . وسبب مشروعية السعى بين الصفا والمروة ما ثبت أن هاجر أم إسماعيل سعت بينهما سبعا عند حاجتها للباء حتى هداها الله تعالى إلى زمزم (قال) ابن عباس رضي الله عنهما : أقبل إبراهيم بإسماعيل عليهما السلام وأمه وهي ترضعه ومعها شاة حتى وضعها عند البيت عند دوحه فوق زمزم في أعلا المسجد ووضع عندهما جرابا فيه تمر وسقاء فيه ماء . ثم قفأ إبراهيم منطلقاً وجعلت أم إسماعيل ترضعه وتشرب من ذلك الماء . فلما نفذ عطشت وعطش ولدها فجعلت تنظر إليه يتلوى فانطلقت كراهة أن تنظر إليه . فوجدت الصفا أقرب جبل يليها فقامت عليه ثم استقبلت الوادي تنظر هل ترى أحداً ؟ فلم تر أحداً فهبطت من الصفا حتى إذا بلغت الوادي رفعت طرف درعها ثم سعت سعى الإنسان المجهود حتى جاوزت الوادي ثم أتت المروة فقامت عليها فنظرت هل ترى أحداً ؟ فلم تر أحداً ففعلت ذلك سبعا . فلذلك سعى الناس بينهما

(١) انظر ص ٩٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما جاء أنه يبدأ بالصفا ...) (٢) تقدم ص ٢٤٥ (شرح الأثر رقم ١٠)

سبعا (الحديث) أخرجه البخارى ^(١) [٢٢٨] فجعل ذلك نسكا لإظهاراً لشرف إسماعيل وهاجر وتفخيماً لأمرهما . وكانت هاجر تسعى فى بطن الوادى، لأنه منخفض فكان ولدها يغيب عنها فكانت إذا جاءت بطن الوادى أسرع فى مشيها لتخرج منه تنظر ولدها (والأثر) أخرجه أيضاً باقى الجماعة إلا الترمذى . ولفظه عند مسلم عن عروة بن الزبير قال : قلت لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : ما أرى على أحد لم يطوف بين الصفا والمروة شيئاً وما أبالى ألا أطوف بينهما . قالت : بئس ما قلت يا ابن أختى طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة . وإنما كان من أهل لمناة الطاغية التى بالمُشَلَّل لا يطوفون بين الصفا والمروة . فلما كان الإسلام سألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فأنزل الله عز وجل : **إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا** . ولو كانت كما تقول لكانت « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » ، قال الزهرى : فذكرت ذلك لأبى بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك وقال : إن هذا العلم . ولقد سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون إنما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يقولون : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية . وقال آخرون من الأنصار إنما أمرنا بالطواف بالبيت ولم تؤمر به بين الصفا والمروة ، فأنزل الله عز وجل : **إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** ، قال أبو بكر بن عبد الرحمن فأراها قد نزلت فى هؤلاء وهؤلاء ^(٢) .

(١٧٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ وَمَعَهُ مَنْ يَسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ فَقِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ : ادْخُلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَعْبَةَ ؟ قَالَ : لَا .

﴿ش﴾ لا مناسبة فى الحديث للترجمة وأمر الصفا والمروة ، إلا إن لاحظ قوله - فى الرواية الآتية - ثم أتى الصفا والمروة فسعى بينهما سبعا .

(١) انظر من ٢٠٣ ج ٣ تفسير الوصول (قصة إبراهيم وإسماعيل) و (شنة) بفتح فشد ، أى قربة خلق صغيرة (والدوحة) الشجرة العظيمة (٢) انظر من ٢١٨ ج ٢ زرقانى الموطن (جامع السبي) و من ٧٤ ج ١٢ - الفتح الربانى (الطواف بالصفا والمروة) و من ٣٠٣ ج ٣ فتح البارى (وجوب الصفا والمروة) و من ٢٢ ج ٢٣ - ٩ نووى مسلم (السعى بين الصفا والمروة) و من ٤١ ج ٢ مجتبى (الصفا والمروة) و من ١٢٠ ج ٢ - ابن ماجه (السعى بين الصفا والمروة) و (المشلل) بضم ففتح فشد اللام الأولى ، جبل معروف على قيد .

(المعنى) (اعتمر) صلى الله عليه وسلم عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة (فطاف بالبيت) سبعة أشواط (وصلى خلف المقام) أى مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام (ركعتين) للطواف (ومعه) من الصحابة (من يستره) صلى الله عليه وسلم (من الناس) أى الكفار خشية أن يرميه أحدهم بما يؤذيه (ف قيل) أى قال إسماعيل بن أبي خالد (لعبد الله) بن أبي أوفى - كما فى رواية أحمد - (أَدْخَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم) فى عمرة القضاء (الكعبة ؟ قال) عبد الله بن أبي أوفى (لا) أى لم يدخلها وقتئذ ، لأن الأصنام كانت فيها ، ولا يمكنه المشركون من إزالتها ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يشترط على المشركين فى صلح الحديبية دخول الكعبة . فلما جاء الفتح الأعظم دخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة وأزال ما فيها من الأصنام

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن العمرة يطلب فيها الطواف بالبيت . ويشترط أن يكون سبعة أشواط من الحجر الأسود إليه . وهو ركن لا يجبر بدم ولا بغيره عند مالك والشافعى وأحمد والجمهور ، وقال ، الحنفيون : ركن الطواف أربعة أشواط وباقيه واجب يجبر بالدم (ب) وعلى مشروعية صلاة ركعتين خلف المقام بعد طواف العمرة . وتقدم بيان المذاهب فى حكم صلاة الطواف ^(١) (ج) وعلى أنه ينبغى الحذر من الأعداء ، وعلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل الكعبة فى عمرة القضاء .

(والحديث) أخرجه أيضاً البخارى . وأخرج أحمد : (١) صدره من طريق يعلى حدثنا إسماعيل (ب) وعجزه من طريق هشيم أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد . وأخرج ابن ماجه صدره ومسلم عجزه ^(٢) .

(١٧٥) ك (ص) حَدَّثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُثَنِّهِ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا شَرِيكُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى بِهَذَا الْحَدِيثِ . زَادَ : ثُمَّ أَتَى الصَّفَاَ وَالْمَرْوَةَ فَسَعَى بَيْنَهُمَا سَبْعًا ثُمَّ حَلَقَ رَأْسَهُ

(ش) (شريك) بن عبد الله النخعى (سمعت عبد الله بن أبي أوفى) يحدث (بهذا الحديث) السابق (زاد) شريك (ثم أتى) النبي صلى الله عليه وسلم (الصفا والمروة فسعى بينهما سبعا) من الأشواط (ثم) بعد السعى (حلق رأسه) تحللاً من العمرة .

(١) تقدم بفقهِ الحديث رقم ١٦٦ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ (الدعاء فى الطواف) (٢) انظر ص ٣٠٤ ج ٣ فتح البارى (من لم يدخل الكعبة) وص ٦٧ ج ١١ - الفتح الربانى (عمرة القضاء) وص ٢٢٠ ج ٢ - ابن ماجه (العمرة) وص ٨٧ ج ٩ نووى مسلم (دخول الكعبة)

(الفقه) دل الحديث - زيادة على ما تقدم في فقه الحديث السابق - على : (١) أن السعى بين الصفا والمروة سبعاً مطلوب في العمرة . وهو ركن عند مالك والشافعي وأحمد ، وواجب - يجبر بالدم - عند الحنفيين (ب) وأن حلق الرأس مطلوب في العمرة . وهو ركن عند الشافعية وواجب عند غيرهم . ويقوم مقام الحلق قص شعر الرأس (والحديث) أخرجه البخاري عن جرير عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي أوفى قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتمرنا معه ، فلما دخل مكة طاف وطفنا معه وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد . فقال له صاحب لي : أكان دخل الكعبة ؟ قال لا . قال لخذنا ما قال لخديجة ؟ قال : بشروا خديجة ببيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب ^(١) .

(١٧٦) (ص) حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ ثَنَا زُهَيْرٌ ثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ جُهَانَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ - يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي أَرَاكَ تَمْشِي وَالنَّاسُ يَسْعَوْنَ . قَالَ : إِنْ أَمْشَى فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي ، وَإِنْ أَسْعَى فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْعَى وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ .

(ش) (السند) (زهير) بن معاوية . و (كثير بن جهمان) - بضم الجيم وسكون الميم - السلمي أبو جعفر الكوفي . روى عن أبي هريرة وابن عمر وأبي عياض . وعن الليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب . قال في التقريب : مقبول من الثالثة . وقال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له الأربعة هذا الحديث لا غير .

(المعنى) (أن رجلاً) هو كثير بن جهمان . ففي رواية الترمذي عن كثير قال : رأيت ابن عمر يمشي في المسعى فقلت له : أتمشي في المسعى ؟ وفي رواية النسائي عن كثير قال : رأيت ابن عمر يمشي بين الصفا والمروة فقال إن أَمْشَى الخ فليس فيها تصريح بالسؤال وإن كان منوياً (إني أراك تمشي) أي في بطن الوادي بين العمودين الأخضرين (والناس يسعون) بينهما فكيف تخالفهم ؟ (قال) ابن عمر مجيباً (إن أَمْشَى) بإثبات الياء للإشباع . وفي نسخة بحذفها على الأصل أي

(١) انظر ص ٣٩٩ ج ٣ فتح الباري (متى يحل المعتكف) . و (القص) بفتحين . المراد به الأول والمجوف و (الصخب) الضجة والجلبة . و (النصب) التنب .

إن أمشى في هذا المكان فلا حرج على (فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى) فيه (وإن أسعى) فكذلك . وهذا محتمل لأن يكون ابن عمر رآه صلى الله عليه وسلم في حج أو عمرة أو فيهما (وأنا شيخ كبير) اعتذار من ابن عمر عن ترك السعى على فرض أن المشى لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم في هذا المكان .

(الفقه) دل جواب ابن عمر رضى الله عنهما : (أ) على أنه يرى أن كلا من المشى في السعى بين الميلين الأخضرين والرمل بينهما مباح (ب) وعلى فرض أن الرمل بينهما ستة فهو للقادر القوى لا للشيخ الضعيف . ومذهب الأئمة الأربعة والجمهور أنه يسن في السعى مشى الساعى على هينته من الصفا إلى الميل الأول - وهو عمود بجوار باب البغلة - ثم يرمل الرجل إلى الميل الثانى - وهو بجوار باب على - ثم يمشى على مهله إلى المروة ، لحديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نزل من الصفا مشى حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادى سعى حتى يخرج منه . أخرجه الإمامان والنسائي بسند جيد (١)

[٢٢٩]

(فائدة) مكان السعى شارع عمومى بين الصفا والمروة طوله ٢٠٠ عشرون وأربعمائة متر : من الصفا إلى الميل الأول ٨٠ ثمانون متراً . وبين الميلين ٧٠ سبعون متراً . وبعدهما إلى المروة ٢٧٠ سبعون ومائتا متر . وعرضه بين عشرة أمتار واثني عشر متراً (٢) . (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وباقي الأربعة . وقال الترمذى حسن صحيح (٣) ورد بأن في إسناد عطاء بن السائب وفيه مقال .

تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه طبع الجزء الأول من فتح الملك المعبود * تكلمة المنهل العذب المورود * شرح سنن الإمام أبى داود السجستاني . ويليهِ إن شاء الله تعالى الجزء الثانى وأوله (باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم) ونسأله تعالى أن يوفق إلى إتمامه بعونه وفضله إنه ولى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل ،

(١) انظر ص ٢٢١ ج ٢ زرقانى الموطأ (جامع السعى) وص ٨٠ ج ١٢ - الفتح الربانى (المشى والرمل فى السعى) وص ٤٢ ج ٢ مجتبى (موضع المشى) يعنى فى السعى . و (انصبت قدماه) بشد الباء أى انحدرتا بسهولة . و (سعى) أى أسرع فى المشى (حتى يخرج منه) أى من بطن الوادى فيمشى على العادة

(٢) انظر رسم الحرم المسمى والطريق بين الصفا والمروة ص ١٤١ - إرشاد الناسك

(٣) انظر ص ٨٢ ج ١٢ - الفتح الربانى (المشى والرمل فى السعى) وص ٤٢ ج ٢ مجتبى (الذى بينهما) أى بين الصفا والمروة وص ٩٤ ج ٢ تحفة الأخوذى (السعى بين الصفا والمروة) وص ١٢٠ ج ٢ - ابن ماجه (السعى بين الصفا والمروة)

تعريف بأهم مراجع الجزء الأول من (فتح الملك المعبود)
التي استعنا بها في تخريج الأحاديث والنصوص العلمية وبيان مطابعتها تيسيراً للرجوع إليها

المطبعة	المراجع
الأميرية ببولاق سنة ١٣٥٨ هـ	القرآن الكريم
مصطفى محمد سنة ١٣٥٦ هـ	فيض القدير - شرح الجامع الصغير للعلامة عبد الرؤوف المناوي
المصرية الكسطنطينية سنة ١٢٧٩ هـ	شرح العلامة محمد الزرقاني على صحيح موطأ الإمام مالك رحمه الله
العلمية سنة ١٣١٣ هـ	سنن الإمام أبي عبد الله محمد بن ماجه القزويني وحاشية السندی عليه
المصرية سنة ١٣٤٧ هـ	صحيح الإمام مسلم وشرح الإمام محيي الدين يحيى النووي عليه
دار الانوار للطباعة والنشر سنة ١٣٦٩ هـ	بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا
دار المأمون ببيروت سنة ١٣٥٧ هـ	نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي
الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٥ هـ	فتح القدير شرح الهداية للإمام كمال الدين محمد بن الهمام الحنفي
العلمية بحلب سنة ١٣٥١ هـ	معالم السنن شرح سنن الإمام أبي داود لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي
الهند سنة ١٣٤٣ هـ	جامع الإمام الترمذي وشرحه تحفة الاحوذى للعلامة محمد بن عبد الرحمن
الفتح الرباني سنة ١٣٥٣ هـ	الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا
الميمنية سنة ١٣١٢ هـ	السنن الصغرى (المجتبى) لأبي عبد الرحمن النسائي وشرحه زهر الربا
الاعتدال بدمشق سنة ١٣٤٩ هـ	للسيوطى وبهامشه شرح السندی
الخيرية سنة ١٣١٩ هـ	سنن الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ
المنيرة	صحيح الإمام البخاري وشرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني
المنار سنة ١٣٤١ هـ	عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين أبي محمد العيني الحنفي
الهند سنة ١٣٤٤ هـ	المغنى للعلامة أبي محمد عبد الله بن قدامة شرح مختصر أبي القاسم الخرق
الهند	ومعه الشرح الكبير على متن المقنع للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن قدامة
القدس سنة ١٣٥٢ هـ	السنن الكبرى للحافظ البيهقي والجوهرة النقي لابن التركاني
السعادة سنة ١٣٢٨ هـ	شرح معاني الآثار للحافظ أبي جعفر الطحاوي
المنيرة سنة ١٣٤٤ هـ	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي
الهند سنة ١٣٣٤ هـ	الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
الهند سنة ١٣١٠ هـ	نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني
	المستدرك للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري
	سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر بن أحمد مع التعليقات المغنى لأبي الطيب
	محمد شمس الحق الصدقي

المطبعة	المراجع
الاستقامة سنة ١٣٦٦ هـ	إرشاد الناسك إلى أعمال المناسك للشيخ أمين محمود خطاب
المطبوعات العلمية سنة ١٣٢٧ هـ	إرشاد السارى إلى مناسك على قارى الحنفى
المنيرية	بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين مسعود الكاسانى الحنفى
الميمنية سنة ١٣٠٦ هـ	المجموع شرح المذهب للإمام أبى زكريا يحيى النووى الشافعى
المصرية سنة ١٣٤٧ هـ	مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى
المنيرية سنة ١٣٤٩ هـ	زاد المعاد فى هدى خير العباد للعلامة ابن القيم
الهند	المحلى للعلامة أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
الاميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢٣ هـ	تلخيص الخبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير للحافظ ابن حجر العسقلانى
الجمالية سنة ١٣٣١ هـ	جامع البيان فى تفسير القرآن للعلامة أبى جعفر الطبرى وبالهامش
دائرة المعارف النظامية بالهند	غرائب القرآن ورغائب الفرقان للعلامة نظام الدين النيسابورى
سنة ١٣٢١ هـ	تيسير الوصول إلى جامع الاصول للمحدث عبدالرحمن بن على الشيبانى
مصطفى محمد	مسند الإمام الحافظ أبى داود الطيالسى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ أربع ومائتين
	سنن الإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الاشعث السجستانى المولود فى سنة ٢٠٢ هـ والمتوفى سنة ٢٧٥ هـ

مفتاح الجزء الأول

من فتح الملك المعبود . تكملة المنهل العذب المورود . شرح سنن الإمام أبي داود السجستاني
تسهيلاً للمراجعة وإتماماً للفائدة ، وضعت هذا المفتاح مشتملاً على :

(١) دليل عام لأبواب وموضوعات الكتاب (ب) دليل خاص بتراجم الرجال على ترتيب الحروف
(١) دليل أبواب وموضوعات الجزء الأول من فتح الملك المعبود . تكملة المنهل العذب المورود

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢	خطبة الكتاب	٢٦	معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم في اقتراب
٤	(باب في الهدى) تعريفه . حكمة ذبحه		الحيوانات العجم منه
٥	جواز هدى الجمل . استعمال يسير الفضة أو	٢٧	جواز الاستعانة في ذبح الهدى
	الذهب في زمام ما يركب	٢٨	(باب كيف تنحر البدن ؟)
٦	(باب في هدى البقر) المذاهب في حكم الاشتراك فيه	٣٠	حكم تجليل الهدى وبيع الجلال والجلد
٧	وجوب دم التمتع (باب الإشعار) ٨ التقليد . حكمته	٣١	(باب في وقت الإحرام)
٩	في أي الشقين يشعر الهدى ؟ مثل يشعر البقر ؟	٣٢	بيان سبب اختلاف الصحابة في وقت إحرامه
١٠	حكم الركوب في الحج . من ساق الهدى يقلده		صلى الله عليه وسلم
	ويشعره في الميقات	٣٣	المذاهب في الأفضل في مكان الإحرام
١١	تقليده وإشعاره قبل الإحرام . تقليد الغنم	٣٤	صلاة الإحرام
١٢	(باب تبديل الهدى) ١٣ المذاهب في إبداله	٣٥	ذو الحليفة ميقات أهل المدينة ومن يمر عليها
١٤	(باب من بعث بهديه وأقام)	٣٦	لم كان ابن عمر لا يستلم حين الطواف إلا الحجر
١٥	استحباب إرسال الهدى إلى الحرم لمن لم يرد نسكا		الأسود والركن اليماني ؟
١٦	من بعث هدياً إلى الحرم لا يصير محرماً	٣٧	الركنان الشاميان لا يستلزمان حال الطواف
	(باب في ركوب البدن)	٣٨	متى يحرم بالحج من كان داخل الميقات ؟
١٧	المذاهب في حكم ركوب الهدى	٣٩	اختلاف الصحابة في المكان الذي أحرم منه
١٨	الراجح كراهته لغير حاجة .		النبي صلى الله عليه وسلم
	هل إذا نقص بركوبه يضمن النقص ؟	٤٠	(باب الاشتراط في الحج)
١٩	المذاهب في حكم الحمل عليه وشرب لبنه	٤١	لا يتحلل من الإحرام من لم يشترطه .
	(باب في الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ)		المذاهب في حكم اشتراطه
٢٢	ما يفعل به إذا أشرف على العطب في الطريق	٤٢	المذاهب في مكان تحلل المحصر ونحر هديه
٢٣	(باب من نحر الهدى بيده واستعان بغيره)		(باب في أفراد الحج)
٢٤	نحر الناسك بعض الهدى والتوكيل في ذبح الباقي	٤٣	أدلة من اختار الأفراد بالحج ورآه أفضل
٢٥	الجمع بين ما ورد في فضل أيام الجمعة وعرفة والنحر	٤٤	سوق الهدى يمنع التحلل من الحج قبل تأدية أعماله

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٦	أم المؤمنين عائشة اعتمرت في أشهر الحج ثم حاضت فأمرت برفض العمرة	٧٦	لا يكتفى بالتسبيح ونحوه عن التلبية
٤٨	رد دعوى أنها أحرمت في حجة الوداع أولاً بالحج	٧٧	رد دعوى أن ابن عمر أنكر أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً
٤٩	تخيير مريد النسك بين وجوه الإحرام	٧٩	أهل علي رضي الله عنه بما أهل به صلى الله عليه وآله وسلم .
٥٠	لم يحج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الهجرة إلا حجة الوداع	٨٠	جواز الإناابة في نحر الهدى .
٥١	المذاهب في حكم الطهارة للطواف . يشترط للسمي كونه بعد طواف صحيح	٨٢	استحباب الأكل منه
٥٢	بيان التمتع الذي كرهه عمر وعثمان رضي الله عنهما	٨٣	عمر رضي الله عنه يرى أن القرآن سنة
٥٣	من أراد العمرة وهو بالحرم لزمه الإحرام من الحل	٨٣	استحباب صلاة ركعتي الإحرام في وادي العقيق لمن مر به
٥٤	الحيض لا يمنع من تأدية شيء من أعمال النسك غير الطواف	٨٦	جواز الجمع بين الحج والعمرة في أشهره
٥٥	هل فسخ الحج إلى العمرة عام لمن لم يسق الهدى ؟	٨٨	الأفضل للمعتمر أن يقصر شعره أو يحلقه عند المروة وللحاج أن يفعل ذلك بمنى
٥٦	الجمع بين الروايات الواردة في إحرام عائشة رضي الله عنها	٨٩	قصر معارية شعر النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة لافي حجة
٥٨	من يرى أفضلية التمتع	٩٠	المحرم بعمرة لا يتحلل منها إلا بعد السعي
٥٩	ما يطلب من المتمتع بعد أداء العمرة . أيلزم القارن طواف وسعى أم طوافان وسعيان ؟	٩٢	شروط وجوب هدى التمتع
٦١	جواز العمرة في أشهر الحج مستمر إلى الأبد	٩٣	من هم حاضرو المسجد الحرام ؟ متى وأين يصوم المتمتع إذا عجز عن الهدى ؟
٦٣	فسخ الحج إلى العمرة خاص بعام حجة الوداع	٩٤	ما يلزمه إذا رجع إلى وطنه ولم يصم
٦٥	المذاهب في جواز تعليق الإحرام وعدمه	٩٦	الحق أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارناً في حجته لا مفرداً
٦٦	يصح الإحرام مبهما ومعلقاً عند الجمهور والحنفيين	٩٧	(باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة)
٦٨	لا يجوز للحاج التحلل بعمل عمرة بعد طواف القدوم عند كافة العلماء	٩٩	الراجح أن جواز فسخ الحج إلى العمرة خاص بمن كان في حجة الوداع ولم يسق الهدى
٧٢	حديث النبي عن العمرة قبل الحج ضعيف	١٠٠	المذاهب في الأفضل من وجوه الإحرام
٧٤	(باب في الإقرا ن) تعريفه . أنواعه	١٠١	المذاهب فيما يلزم من أحرم بحجتين (باب الرجل يحج عن غيره)
٧٥	أدلة أفضاليته . مرجحات أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً	١٠٣	أدلة جواز الحج عن العاجز والميت
		١٠٤	المذاهب في هذا . هل للنائب توكيل غيره ؟
		١٠٥	الراجح القول بجواز النيابة في الحج عند الداعية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٣	في قطعه حينئذ أصح	١٠٦	إذا حج عن المعضوب ثم عوفى وتمكن من الحج بنفسه هل يلزمه الحج ؟
١٣٤	المحرمة لا تغطي وجهها ولا تلبس القفازين	١٠٧	المذاهب في حكم العمرة
١٣٦	هل يلزمها شيء إذا لبستهما ؟	١٠٨	من لم يحج عن نفسه هل له أن يحج عن غيره ؟
١٣٨	تعليقات لأثر عن ابن عمر	١٠٩	(باب كيف التلبية)
١٣٩	لا تلبس المحرمة النقاب والمطيب	١١٠	أمر سيدنا إبراهيم عليه السلام أن يؤذن في الناس بالحج
١٤١	الظاهر أنه يحل للمحرم لبس المعصفر	١١١	المذاهب في حكم التلبية . شرطها
١٤٢	هل للمحرم إذا لم يحج الإزار والنعل لبس السراويل والخف بلا قطع ؟	١١٢	الراجح جواز الزيادة على تلبية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
١٤٣	هل يجوز التطيب عند الإحرام بما يبقى أثره بعده ؟	١١٣	دليل جواز ذلك
١٤٤	المحرمة تلبس الخف بلا قطع (باب المحرم يحمل السلاح)	١١٥	حكم رفع الصوت بالتلبية للرجل والمرأة
١٤٥	لا يحمله بمكة لغير حاجة	١١٦	(باب متى تقطع التلبية ؟)
١٤٦	(باب في المحرمة تغطي وجهها)	١١٨	تلبية الحاج وتكبيره حال ذهابه من منى إلى عرفة
١٤٧	(باب في المحرم يظلل)	١١٩	(باب متى يقطع المعتمر التلبية ؟)
١٤٨	ما يباح منه وما لا يباح عند مالك .	١٢٠	المذاهب في هذا
١٤٩	الراجح جوازه مطلقا	١٢١	(باب المحرم يؤدب غلامه)
١٥٠	(باب المحرم يحتجم)	١٢٢	(باب الرجل يحرم في ثيابه)
١٥١	متى يجوز له الفصد وفتح الجرح والدمل والتداوى ؟	١٢٣	يحرم على المعتمر ما يحرم على الحاج
١٥٢	(باب يكتحل المحرم)	١٢٤	كيف يخلع المحرم ثوبا لبسه ناسيا أو جاهلا ؟
١٥٣	يجوز له مداواة عينه بغير المطيب .	١٢٥	هل يتطيب مريد الإحرام بما يبقى أثره ؟
١٥٤	حكم اكتحاله للزينة	١٢٦	على المحرم فدية إذا لبس ثوبا أو تطيب ناسيا ؟
١٥٥	(باب المحرم يغتسل)	١٢٧	قصة رؤية يعلى بن أمية النبي صلى الله عليه وسلم حين يوحى إليه
١٥٦	ماتت أم النبي صلى الله عليه وسلم بالأبواء	١٢٨	(باب ما يلبس المحرم)
١٥٧	المذاهب في حكم غسل المحرم رأسه وبدنه	١٢٩	لا يلبس المحيط ولا يغطي رأسه ولا يلبس المطيب
١٥٨	(باب المحرم يتزوج)	١٣٠	هل يمنع من تطيب الطعام وثمن الورد ونحوه ؟
١٥٩	المذاهب في حكم عقده النكاح لنفسه وغيره	١٣١	المذاهب في لبسه مامسه ورس أو زعفران
١٦٠	نفيه عن خطبة النكاح حكمها عند الأئمة	١٣٢	متى يباح له لبس الخف . حديث ابن عمر
١٦١	متى وأين تزوج النبي صلى الله عليه وسلم		
١٦٢	ميمونة ؟		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٩	أدلة جواز عقد نكاح المحرم وعدم جوازه .	١٨٨	والمحفوظ رواية الترمذى
١٦٠	الجواب عن أدلة الجواز	١٨٩	(باب الإحصار)
١٦١	رد هذا الجواب . لم الاختلاف في قصة زواج ميمونة ؟	١٩٠	الحق أنه يكون بالعدو والمرض وقصد النفقة وغيرها
١٦٢	الحق أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهما حلالان .	١٩٠	من قال لا يتحلل المحصر بالمرض إلا إذا اشترطه . ما يفعل من حبس عن الحج والعمرة
١٦٣	(باب ما يقتل المحرم من الدواب)	١٩٠	هل يقضى المحصر نفلا أحصر عنه ؟ أحوال من زال إحصاره
١٦٤	لعمته صلى الله عليه وسلم العقر . ما المراد بالكلب العقور ؟	١٩٣	حصار الحجاج ابن الزبير
١٦٥	هل يباح قتل غير العقور ؟ لا يقتل غراب الزرع	١٩٤	من صد عن الحرم فذبح الهدى في مكان إحصاره هل يلزمه ذبح غيره في القضاء ؟
١٦٦	يباح قتل الحية مطلقاً	١٩٥	هل عمرة القضية كانت قضاء لعمرة الحديبية ؟
١٦٧	(باب لحم الصيد للحرم)	١٩٦	الراجح لا (باب دخول مكة) وصفها .
١٦٨	أدلة لإطلاق حرمة	١٩٦	جبالها . أسماؤها (هامش)
١٦٩	أدلة حل أكله له ما لم يصد أو يصد له	١٩٦	المبيت بذى طوى قبل دخول مكة . الفصل لدخولها
١٧٠	أدلة حل أكل ما صيد له ما لم يشر له أو يعن على صيده	١٩٧	من أين يدخلها المحرم ومن أين يخرج ؟
١٧١	الراجح حرمة أكل ما صيد له	١٩٨	يستحب لمريد السفر الخروج من بلده من طريق والرجوع من أخرى
١٧٢	روايات حديث أبي قتادة . الجمع بينها	١٩٩	المعتمر يدخل مكة من الثنية السفلى
١٧٣	(باب الجراد للحرم) أهو من صيد البحر أم البر ؟	٢٠٠	(باب في رفع اليدين إذا رأى البيت)
١٧٤	من يرى أن في صيده فدية على المحرم	٢٠١	حكم رفع اليدين عند رؤية الكعبة . الدعاء حينئذ
١٧٥	من يرى أنه من صيد البحر	٢٠٢	الراجح كراهة رفعهما حينئذ
١٧٦	الجهور على أنه من صيد البر . الفدية فيه (باب في الفدية)	٢٠٣	تحية المسجد الحرام الطواف
١٧٧	فدية حلق المحرم رأسه	٢٠٤	استحباب استلام الحجر الأسود وتقبيله إن تيسر
١٧٨	هل تصام أيام التشريق في هذه الفدية ؟	٢٠٥	(باب في تقبيل الحجر)
١٧٩	أنواعها لا تقيد بمكان	٢٠٦	بعض ما ورد في فضله
١٨٠	هل ما يذبح فيها يسمى هدياً ؟ الحق نعم	٢٠٧	لم سودته خطايا المشركين ولم تبديسه طاعات
١٨١	ما ورد في أن النسك فيها يكون من البقر		الموحدين ؟ (باب استلام الأركان)
١٨٢	ما ورد في أنه شاة . وهو الراجح		
١٨٣	رواية أمر كعب بإطعام الزبيب شاة		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٨	لم شرع استلام الركنتين الجانبتين دون الشاميتين	٢٣١	(باب الطواف بعد العصر)
٢٠٩	وصف حجر إسماعيل	٢٣٢	حكم الصلاة بمكة في أوقات النهي عن الصلاة
٢١١	(باب الطواف الواجب) حكم الركوب في الطواف	٢٣٣	في غيرها (باب طواف القارن)
٢١٢	الراجح منعه لغير عذر . أحوال استلام الحجر الأسود وتقبيله	٢٣٤	الأفضل في طواف الركن كونه بعد رمي الجرة
٢١٣	يطلب الطواف من دخل مكة ولو غير محرم	٢٣٥	بعض ما ورد في فضل الشافعي
٢١٤	ماذا يفعل من لم يتمكن من استلام الحجر الأسود بيده ؟	٢٣٦	نشأته . تفقهه . رحلته إلى مصر وغيرها . مؤلفاته
٢١٥	الركوب في الطواف والسمي لعذر	٢٣٧	أبكنى القارن طواف وسعى واحد أم يلزمه طوافان وسعيان
٢١٦	جواز صلاة الطواف خارج المسجد . أين تطوف المرأة ؟	٢٣٨	(باب الملتزم)
٢١٧	(باب الاضططباع في الطواف) فيم يكون ؟	٢٣٩	دخول الكعبة مستحب وليس من النسك
٢١٨	عمرة الجمرات . الرمل في طواف العمرة	٢٤٠	بيان الاختلاف في سند حديث المثنى بن الصباح
٢١٩	(باب في الرمل)	٢٤٢	استلام الملتزم . الدعاء عنده . مواضع يستجاب فيها الدعاء
٢٢٠	معاودة بين أبي الطفيل وابن عباس في حكم الرمل في الطواف والركوب في السعي	٢٤٣	(باب أمر الصفا والمروة) وصفهما
٢٢١	الحق أن الرمل في الطواف سنة باقية . رجوع ابن عباس إلى هذا . لا رمل للنساء	٢٤٤	معاودة بين عروة وعائشة في شأن السعي بينهما
٢٢٢	المثنى في السعي أفضل من الركوب	٢٤٥	آية وإن الصفا والمروة . لم تبين حكم السعي ومصرحة برفع الإثم عن سعي
٢٢٣	أسماء المدينة . قول الله حمها إلى الجحفة	٢٤٦	ما لإساف ونائلة ؟ . المذاهب في حكم السعي
٢٢٤	الرمل في الطواف أيستوعب الطوافات الثلاث أم لا ؟	٢٤٧	دليل رجوبه . الجواب عنه . أصل مشروعيته سبعا
٢٢٥	لم هم عمر رضي الله عنه بترك الرمل في الطواف ثم رجع عما هم به ؟	٢٤٩	حكم طواف العمرة . صلاة الطواف بعده
٢٢٦	الرمل فيه سنة ليس في تركه دم عند غير الثوري	٢٥٠	حكم السعي والحلق فيها . تبشير السيدة خديجة ببنت في الجنة
٢٢٨	الرمل فيه مشروع في الطوافات الثلاث الأولى بتمامها	٢٥١	حكم الرمل بين الميادين . كيفية السعي . وصف المسمى
٢٢٩	(باب الدعاء في الطواف)	٢٥٢	بيان أهم مراجع الكتاب
		٢٥٤	دليل أبواب وموضوعات الكتاب
		٢٥٩	دليل تراجم الرجال على ترتيب الحروف

(ب) دليل خاص بتراجم رجال سنن الإمام أبي داود السجستاني
التي بالجزء الأول من فتح الملك المعبوده تسكلمة المنهل العذب المورد على ترتيب الحروف

الصفحة	الاسم	الصفحة	الاسم
		(أ) الحمزة	
١٨٨	الحجاج بن عمرو الانصاري	١٥٠	أبان بن عثمان بن عفان
١٤٢	الحسين بن جنيد الدامغاني	١٣٧	إبراهيم بن سعيد المديني
	(الحاء)	١٥٣	إبراهيم بن عبد الله بن حنين
١١٤	خلاد بن السائب الانصاري	٢١٧	ابن يعلى صفوان بن يعلى بن أمية التميمي
	(الزاي)	١٦١	أبو جعفر أحمد الطحاوي (هامش)
٨١	زيد بن صوحان العبدى	١٩٣	أبو حاضر الحميري
	(السين)	٨	أبو حسان مسلم بن عبد الله البصري
٢٤٢	السائب بن عمر المخزومي	٧٢	أبو شيخ الهنائي خيوان بن خلدة
٨٥	سراقة بن مالك المدلجي	١٢	أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد الاموي
٢٠٣	سلام بن مسكين الازدي	٧١	أبو عيسى سليمان بن كيسان الخراساني
٨١	سلمان بن ربيعة الباهلي	٢٢٠	أبو عاصم الغنوي
٩٧	سليم بن الاسود المحاربي	٢٠٠	أبو قزعة سويد بن حجير البصري
	(الفين)	١٧٧	أبو المهزم يزيد بن سفيان التميمي
٢٣٤	الشافعي محمد بن إدريس	٤	أبو يسار الثقفي
	(الصاد)	١٦٧	إسحاق بن عبد الله بن الحارث
٨١	الصبي بن معبد التغلبي	٢٢٥	أسلم العدوي
	(المين)	(الباء)	
٢٠٥	عابس بن ربيعة النخعي	٩٨	بلال بن الحارث المزني
٢٣٨	عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة	٢٠٤	بهز بن أسد البصري
١٩٧	عبد الله بن جعفر البرمكي		(الجيم)
٢٧	عبد الله بن الحارث الازدي	١٢	جهم بن الجارود
١٦٨	عبد الله بن الحارث بن نوفل		(الحاء)
١٥٣	عبد الله بن حنين	٢٧	حرملة بن عمران التميمي
٢٥	عبد الله بن عامر بن الحفي	٩٨	الحارث بن بلال بن الحارث المزني
٢١٨	عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي	١٦٨	الحارث بن نوفل بن الحارث

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
المهاجر بن عكرمة المكي	٢٠٠	عبد الله بن القاسم	٧١
موسى بن سلمة	٢١	عبد الله بن قرط	٢٥
موسى بن طارق	١٣٦	عبد الكريم الجزري	٢٩
ميمون بن جابان البصري	١٧٦	عبد الملك بن أبي بكر الخزومي	١١٤
(النون)		عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور القرشي	٢١٣
ناجية الاسلمي	٢٠	عبيد بن جريج	٣٥
نافع مولى أبي قتادة الانصاري	١٧٤	عبيد بن رحيب الجهني	٢٢٩
نبيه بن وهب المدني	١٥٠	علي بن بحر البري	١٦٥
الثناس بن قهم	٦٨	(الغني)	
(الهاء)		غرفة بن الحارث السكندري	٢٧
هذيم بن ثرملة التغلبي	٨١	(الفاء)	
(الياء)		الفضل بن يعقوب البصري	٢٦٠
يحيى بن حصين الاحمسي	١٤٦	(الكاف)	
يحيى بن عبيد المكي الخزومي	٢٢٩	كثير بن جهمان	٢٥٠
يعلى بن حكيم الثقفي	١٥٧	(الميم)	
النساء		المثنى بن الصباح البجلي	٢٤٠
أم الحصين الاحمسية	١٤٦	محمد بن إدريس بن العباس الشافعي	٢٣٤
صفية بنت أبي عبيد الثقفية	١٤٣	محمد بن عبد الله بن السائب الخزومي	٢٤٢
ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب	٤٠	مسلم القرني	٩٠
		مصرف بن عمرو الياشي	٢١٣
		معروف بن خربوذ المكي	١١٤

استدراك

بسند الحديث رقم ١٦٧ ص ٢٣١ فالتنا ذكر ترجمة (الفضل بن يعقوب) البصري أبو العباس الجزري . روى عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى وابن عينة وابن أبي عدي ومحمد بن يزيد وإبراهيم بن صدقة وجماعة . وعنه أبو داود وابن ماجه وعبد الله بن محمد بن ناجية وأبو بكر البزار وعلي بن الجنيدي الرازي وأبو حامد الحضرمي وغيرهم . قال أبو حاتم : محله الصدق . وقال الخطيب : كان صدوقا . وذكره ابن حبان في الثقات وفي التقریب : صدوق من العاشرة . مات في شعبان سنة ست وخمسين ومئتين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية .

فتح الملك المعبود

تكملة

المنها العبد الموروث

شرح سنن الإمام أبي داود

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير ، والعالم المحقق الجليل ، السيد

أمين محمد خطاب

من علماء الأزهر الشريف و رئيس الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية

الجزء الثاني

عنى فيه بضبط الآيات والاحاديث ، وترقيعها برقم مسلسل بالمصنف والشرح . وبيان غريبها
وحالها ومراجعتها ، ومراجع النصوص العلمية

٥١٣٩٢ - ١٩٧٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

— ٥٨ — باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم —

أى فى بيان كيفية حجة الوداع . وفى نسخة « باب صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم »

(١٧٧) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشَقِيُّانَ . وَرُبَّمَا زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِ الْكَلِمَةِ وَالشَّيْءَ . قَالُوا : ثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا أَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِ سَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى أَتَيْنَاهُ إِلَى فَقَالَ : أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُسَيْنٍ فَأَهْوَى يَدَهُ إِلَى رَأْسِي فَتَزَعَ زِرِّي الْأَعْلَى ثُمَّ نَزَعَ زِرِّي الْأَسْفَلَ ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ يَدَيَّ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌ . فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا يَا بَنَ أَخِي سَلْ عَمَّا شِئْتَ . فَسَأَلْتُهُ وَهُوَ أَعْمَى . وَجَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ مُلْتَحِفًا بِهَا يَعْنِي ثَوْبًا مُلَفَّقًا كُلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبِهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صَغَرِهَا . فَصَلَّى بِنَا وَرَدَّأَوْهُ إِلَى جَنْبِهِ عَلَى الْمَشْجَبِ فَقُلْتُ : أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ بِيَدِهِ فَعَقَدَ نِسْعًا . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ . ثُمَّ أَذِنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجٌّ . فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بِشَرِّ كَثِيرٍ كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعْمَلَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ فَوَلَدَتْ اسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ

ابْنُ أَبِي بَكْرٍ فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ فَقَالَ : اغْتَسِلِي
وَأَسْتَذْفِرِي بِثُوبٍ وَأُخْرَى . فَصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ
الْقَصْوَاءَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ . قَالَ جَابِرٌ : فَنَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي مِنْ بَيْنِ
يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلُ
ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ وَهُوَ يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ فَمَا عَمَلٌ مِنْ شَيْءٍ عَمَلْنَا بِهِ . فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّوْحِيدِ لَبَّيْكَ
اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ
وَأَهْلَ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي يَهْلُونَ بِهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا
مِنْهُ وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَلْبِيَّتَهُ . قَالَ جَابِرٌ : لَسْنَا نَتَوَى إِلَّا الْحَجَّ لَسْنَا
نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَمَلَّ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ثُمَّ تَقَدَّمَ
إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ : وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى . فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ .
قَالَ : فَسَكَانَ أَبِي يَقُولُ : قَالَ ابْنُ نَفِيلٍ وَعُثْمَانُ : وَلَا أَعْلِيهِ ذِكْرُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ سُلَيْمَانُ : وَلَا أَعْلِيهِ إِلَّا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، وَبِقُلْ يَسْأَلُهَا الْكَافِرُونَ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَاسْتَمَلَّ
الرُّكْنَ . ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّافَا . فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّافَا قَرَأَ : إِنَّ الصَّافَا وَالْمُرْوَةَ مِنْ
شَعَائِرِ اللَّهِ ، نَبْدًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَبَدَأَ بِالصَّافَا فَرَفَعَ عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَكَبَّرَ اللَّهُ
وَوَحْدَهُ وَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ .

٤ السعى . فسبح الحج إلى العمرة . الإحرام بما أحرم به الغير . ماساقه النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى

ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ . وَقَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي حَتَّى إِذَا صَعِدَ مَشَى حَتَّى آتَى الْمَرْوَةَ فَصَنَعَ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ مَا صَنَعَ عَلَى الصَّفَا حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ الطَّوَافِ عَلَى الْمَرْوَةِ قَالَ : إِنِّي لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً . فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً ، فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ جَعْشِمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْعَامَنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَابِعَهُ فِي الْأُخْرَى ثُمَّ قَالَ : دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ هَكَذَا مَرَّتَيْنِ ، لَا بَلَ لَأَبَدٍ أَبَدٍ ، لَا بَلَ لَأَبَدٍ أَبَدٍ . قَالَ : وَقَدِمَ عَلَى مِنَ النِّمَنِ . يُبْدِنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ حَلٍّ وَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَدِيقًا وَاسْتَحَلَّتْ ، فَأَنْكَرَ عَلَى ذَلِكَ عَلَيْهَا . وَقَالَ : مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا ؟ فَقَالَتْ أَبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَكَانَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْأَمْرِ الَّذِي صَنَعْتَهُ مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي ذَكَرْتُ عَنْهُ . فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ : إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا . فَقَالَ : صَدَقْتَ صَدَقْتَ : مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ ؟ قَالَ : قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَإِنَّ مَعَ الْهَدْيِ فَلَا تَحْلِلْ . قَالَ : وَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَى مِنَ النِّمَنِ وَالَّذِي آتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ مَائَةً ، فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَالَ : فَلَبَّأَ كَانَ يَوْمُ

التَّوْبَةِ وَوَجَّهُوا إِلَى مَنْى أَهْلُوا بِالْحَجِّ. فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى بِمَنْى
الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ. ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَمَرَ
بِقَبَةِ لَهُ مِنْ شَعَرٍ فَضُرِبَتْ بِنَمْرَةٍ. فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَلَا تَشْكُ
قُرَيْشٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ كَمَا كَانَتْ
قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَاجَّازَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ
قَبَةً قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ فَنَزَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقِصَافِ فَرُحِلَتْ لَهُ
فَرَكَبَ حَتَّى أَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ
كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَّا إِنْ كُنْ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ
قَدَمِي مَوْضُوعٌ. وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ. وَأَوَّلُ دَمٍ أَضَعُهُ دِمَاؤُنَا: دَمُ. قَالَ عُثْمَانُ:
دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ وَقَالَ سُلَيْمَانُ: دَمُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. كَانَ مُسْتَرْضِعًا
فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلَتْهُ هَذِيلُ. وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ. وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُهُ رَبَانَا: رَبَا عَبَّاسِ
ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ. فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ
وَأَسْتَحْلِلنَّ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ. وَإِنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ إِلَّا يُوطِئَنَّ فُرُوشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ
فَإِنْ فَعَلَنْ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ. وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ.
وَلِإِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ مَسْئُولُونَ
عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَيْتَ وَنَصَحْتَ ثُمَّ قَالَ بِأَصْبَعِهِ
السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكِتُهَا إِلَى النَّاسِ. اللَّهُمَّ أَشْهَدُ. اللَّهُمَّ أَشْهَدُ. اللَّهُمَّ أَشْهَدُ.
ثُمَّ أَذِنَ بِلَالٍ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ. ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَهْضِلْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا. ثُمَّ رَكَبَ

الْقَصَوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصَوَاءَ إِلَى الصَّخَرَاتِ . وَجَعَلَ حَبْلَ
 الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ
 قَلِيلًا حِينَ غَابَ الْقُرْصُ وَأَرْدَفَ أَسَامَةَ خَلْفَهُ فَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصَوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ وَهُوَ يَقُولُ بِيَدِهِ الْبُيْتِي
 السَّكِينَةَ أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةَ أَيُّهَا النَّاسُ . كُلُّمَا أَتَى حَبْلًا مِنْ الْحَبَالِ أَرَخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى
 تَصْعَدَ حَتَّى أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَجَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ . قَالَ عُمَانُ :
 وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا . ثُمَّ اتَّفَقُوا : ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى
 طَلَعَ الْفَجْرُ . فَصَلَّى الْفَجْرَ . حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ . قَالَ سُلَيْمَانُ : بِنْدَاءٍ وَإِقَامَةٍ . ثُمَّ اتَّفَقُوا :
 ثُمَّ رَكِبَ الْقَصَوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَرَقِيَ عَلَيْهِ . قَالَ عُمَانُ وَسُلَيْمَانُ : فَأَسْتَقْبَلَ
 الْقِبْلَةَ لِحَمْدِ اللَّهِ وَكِبْرِهِ وَهَلْلِهِ . زَادَ عُمَانُ : وَوَحْدَهُ . فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَصْفَرَ جَدًّا .
 ثُمَّ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَأَرْدَفَ الْفَضْلُ بْنُ
 عَبَّاسٍ . وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَيْضًا وَسِيمًا . فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مَرَّ الظُّلُعَيْنِ يَحْرِيْنِ فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنِ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ
 عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ وَصَرَفَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ . وَحَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ وَصَرَفَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ حَتَّى
 أَتَى مُحَسَّرًا فَحَرَّكَ قَلِيلًا ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّذِي يُخْرِجُكَ إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى
 حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا بِمِثْلِ
 حَصَى الْخَذَفِ . فَرَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي . ثُمَّ انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى

الْمَنْحَرِ فَنَحَرَ يَدَهُ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا فَحَرَ مَاغَبَرَ . يَقُولُ : مَا بَقِيَ . وَأَشْرَكَهُ فِي هَذِيهِ . ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قَدَرٍ فَطُبِخَتْ فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا . قَالَ سَلِيمَانُ : ثُمَّ رَكِبَ ثُمَّ أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ . ثُمَّ أَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ فَقَالَ : أَنْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ فَنَآوَلُوهُ دَلُّوا فَشَرِبَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (السند) (وربما زاد بعضهم) أى بعض شيوخ المصنف (الكلمة والثى) أى الحرف يعنى أن أحاديثهم متفقة المعنى مختلفة في اللفظ. فزاد بعضهم الكلمة والحرف على بعض (عن أبيه) محمد بن علي الباقر .

(المعنى) (قال) محمد بن علي (سأل) جابر (عن القوم) الداخلين عليه واحداً فواحداً (حتى انتهى) أى وصل في السؤال (إلى) وكان قد كف بصره (فقلت) له (أنا محمد بن علي بن حسين) ابن علي بن أبي طالب (فأهوى) أى أمال جابر (بيده إلى) جهة (رأسى فنزع) أى فك (زرى الأعلى) من أزرار قبضى (ثم نزع زرى الأسفل ثم وضع كفه) على صدرى (بين يدي وأنا يومئذ غلام شاب) فعل جابر ذلك تأنيساً لمحمد بن علي وإكراماً له وجبا في أهل البيت . قال ، النووي : فعل جابر ذلك التأنيس ، لكونه صغيراً وأما الكبير فلا يحسن إدخال اليد في جيبه ولا المسح بين يديه ^(١) (فقال) جابر (مرحباً بك) أى نزلت مكاناً رحباً واسعاً (و) أتيت قوماً (أهلاً) لإكرامك (يا بن أخى) فى الدين أو جرياً على عادة العرب من أن الكبير يقول للصغير يا بن أخى عطفاً ورحمة . ويؤخذ ، من فعل جابر رضى الله عنه أنه يطلب ممن جاءه زائرون أن يترفع بهم بالسؤال لينزلهم منازلهم . قالت عائشة رضى الله عنها : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم ذكره مسلم فى خطبة صحبته بلفظ : وقد ذكر عن عائشة أنها قالت ^(٢) [٢٣٠] ولما شعر جابر رضى الله عنه أنهم أتوا لسؤاله عن شيء ، قال لمحمد بن

(١) انظر ص ١٧١ ج ٨ شرح مسلم (حجة النبي صلى الله عليه وسلم) (٢) انظر ص ٥٥ ج ١ . وقد وصله أبو داود والسنن بسنده إلى ميمون بن أبي شبيب أن عائشة عليها السلام مر بها سائل فأعطته كسرة وصر بها رجل عليه ثياب وهبته فأهدته فأكل . فقيل لها في ذلك . فقالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزلوا الناس منازلهم . قال أبو داود : ميمون =

على (سل عما شئت) وفي بعض النسخ : سل عمّ شئت بحذف ألف ما (فسألته) عن صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم (وهو أعمى وجاء وقت الصلاة فقام) جابر (في نساجة) بكسر النون وفتح السين المهملة والجيم ، كافي رواية مسلم . وفي بعض النسخ : في ساجة بحذف النون . ونقله القاضي عياض عن الجمهور ، وصوبه ، لكن قال النووي في شرح مسلم : كلاهما صحيح . وفسر جعفر بن محمد النساجة بقوله (يعنى) محمد بن علي بالنساجة (ثوبا ملفقا) من أنواع مختلفة من الثياب . وقال ابن الأثير : هي ضرب من الملاحف منسوجة كأنها سميت بالمصدر . يقال : أنسج نسجاً ونساجة . وقال القاضي عياض : الساج والنساجة جميعاً ثوب كالطيلسان . وكانت تلك النساجة صغيرة . فكان جابر رضى الله عنه (كلباً وضعها على منكبيه) على وزن مجلس . وهو مجتمع رأس العضد والكتف (رجع) أى سقط (طرفاها) عن المنكبين (إليه) أى إلى لابسها (من صغرها فصلى بنا) إماماً . وفيه دليل على جواز إمامة الأعمى للبصير . ولا خلاف فيه . وإنما الخلاف في الأفضل ^(١) . (ورداؤه) الكبير (إلى جنبه على المشجب) بكسر فسكون ففتح . وهو عيدان تنصب ليوضع عليها الثياب . ولعله رضى الله عنه صلى في النساجة مع وجود الرداء إما لبيان الجواز أو لشدة الحر (فقلت) القائل محمد بن علي الباقر لجابر (أخبرني عن حجة) بفتح الحاء وتسكسر . أى أخبرني عن كيفية حج (رسول الله صلى الله عليه وسلم) حجة الوداع (فقال) أى أشار جابر رضى الله عنه (بيده فعقد) أنامله (تسعاً) بأن ضم أنامل الخنصر والبنصر والوسطى يشير إلى التسع السنين التي أقامها النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد الهجرة بلا حج (ثم قال) جابر مبيناً ذلك (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث) بالمدينة (تسع سنين لم يحج) حجة الإسلام ، لأن مكة لم تفتح إلا في السنة الثامنة من الهجرة ، لكنه أراد أن يؤدي عمرة الحديبية في القعدة سنة ست فصُد عنها ثم أذى عمرة القضية سنة سبع ثم عمرة الجعرانة سنة ثمان . وفي سنة تسع أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضى الله عنه فحج بالناس (ثم أذن) بالبناء للفعول ، أى نودى بإذن النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز بناؤه للفاعل . أى أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادى (في الناس) المسلمين (في) السنة (العاشرة) من الهجرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج) هذا العام ، ليتأهبوا للحج معه فيتعلوا منه المناسك والأحكام ويشهدوا أقواله وأفعاله فيبلغ الشاهد الغائب ، وتنتشر دعوة الحج بين المسلمين (فقدم المدينة بشر) أى خلق (كثير) لإجابة النداء . قيل ، قد بلغ جملة من حج

== لم يدرك عائشة . انظر ص ٢٦١ ج ٤ سنن أبي داود (تنزيل الناس منازلهم - الأدب) وفيما قاله أبو داود ونظره ، فإن ميمونا هذا كوفي أدرك المغيرة بن شعبة . ومات المغيرة قبل عائشة . وعند مسلم المتأخر مع إمكان التلاقى كاف في ثبوت الإدراك . انظر ص ١٩ ج ١ شرح مسلم

(١) تقدم بيانه بص ٣١٨ ج ٤ منهل (إمامة الأعمى)

مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع تسعين ألفاً وقبل ثلاثين ومائة ألف (كلهم يلتمس) أى يطلب ويريد (أن يأتهم) أى يقتدى (برسول الله صلى الله عليه وسلم) في حجه (ويعمل بمثل عمله) وذلك تحقيقاً لقول الله تعالى: وَأُذِّنُ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا مُمَشَاءً، وعلى كلٍّ ضامير، فرس أو بغير مهزول، يَأْتِينَ من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم^(١) (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) من المدينة - لخمس بقين من شهر ذي القعدة سنة عشر من الهجرة - بين الظهر والعصر كما في النسائي . وعند أحمد: فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم لعشر بقين من ذي القعدة . ولعل الصواب لخمس . قال جابر (وخرجنا معه) صلى الله عليه وسلم (حتى أتينا) أى وصلنا (ذا الحليفة) وهى موضع في الجنوب الغربى للمدينة بيته وبين مسجدها نحو ١٨ ثمانية عشر كيلو متر . فنزل بها فصلى بها العصر ركعتين والمغرب والعشاء ركعتين وبات بها ثم صلى الصبح وكان معه صلى الله عليه وسلم نسائه كلهن . واغتسل للإحرام (فولدت أسماء بنت عيسى ومحمد بن أبى بكر فأرسلت) أسماء (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أصنع؟) بالإحرام (فقال) صلى الله عليه وسلم لها (اغتسلي) للإحرام وهو غسل للنظافة لا للطهارة، ولذا يطلب من النفساء والحائض ولا ينوب عنه التيمم (واستدفري) بالذال المعجمة (بثوب) وعند مسلم: واستدفري - بالثاء المثناة - وهما بمعنى واحد وهو أن تشد المرأة على وسطها شيئاً وتضع خرقة عريضة على موضع الدم وتشد طرفيها من أمام ومن خلف فيما شدت على وسطها (وأحرمت) بالنسك وفى هذا دليل: (١) على صحة إحرام النفساء وهو مجمع عليه (ب) وعلى استحباب غسلها للإحرام (فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) الظهر ركعتين (فى المسجد) أى مسجد ذى الحليفة لما تقدم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعا بيدته فأشعرها (الحديث)^(٢) وقد اكتفى النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة الظهر عن صلاة الإحرام . قال ابن القيم: لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر^(٣) (ثم ركب) صلى الله عليه وسلم ناقته (القصواء) بفتح فسكون بمدوداً . وهى التى قطع ربع أذنها . فإن قطع أكثر من الربع فهى العصابة . وإن قطعت الأذن كلها فهى الجداء . وهى أسماء لنوق أو ناقة له صلى الله عليه وسلم (حتى إذا استوت به ناقته على البيداء) هى فى الأصل المفازة التى لا شئ فيها وهى هنا اسم لموضع بذى الحليفة (قال جابر) راوى الحديث (فنظرت إلى مد بصرى) أى غايته ومنتهاه . و (من بين يديه) متعلق بنظرت . وعند مسلم: نظرت إلى مد بصرى بين يديه بإسقاط من . وعند أحمد: وبين يديه . أى أمام النبي صلى الله عليه وسلم (من

(١) سورة الحج: آية ٢٧، ٢٨ (٢) تقدم المصنف رقم ٣٤ من ٧ ج ١ - فتح الملك المبرود (باب الإشارات)

(٣) انظر من ١٧٧ ج ١ زاد المعاد (فصل ولما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحج أعلم الناس الخ .

(م - ٢ - ج ٢ - فتح الملك المبرود)

راكب وماش) أى منهم الراكب ومنهم الماشي (و) نظرت (عن يمينه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (مثل ذلك) في الكثرة (وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك) أى قد بلغوا في الكثرة منتهى البصر من جميع الجهات (ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا) أى بيننا. زيد لفظ : أظهر لتحسين الكلام (وعليه ينزل القرآن وهو يعلم تأويله) أى معانيه (ففاعمل به) صلى الله عليه وسلم (من شيء عملنا به) أى لا يعمل عملاً إلا عملنا مثله ، وفي هذا ، دليل على جواز الحج راكباً وماشياً وهو يجمع عليه ، وبه نطق الكتاب. قال الله تعالى : وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ^(١) . والركوب أفضل عند الأئمة والجمهور اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم. ولأنه أكثر نفقة وأعون على تأدية المناسك . وقال داود الظاهري : المشي أفضل لمشقته . والراجح الأول (فأهل بالتوحيد) أى رفع صوته بالتلبية المشتملة على توحيد الله تعالى ونفي الشريك . و (لبيك) لفظ مثنى . والمراد به التكرير والتكثير (اللهم) أى أجبتهك يا الله إجابة بعد إجابة (إن الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وفتحها على التعليل . أى لبيك لأن الحمد (والنعمة لك) والكسر أجود عند الجمهور لما تقدم في « باب كيف التلبية ^(٢) » ، (والملك) لك (لا شريك لك) في استحقاق الثناء وإيصال النعمة . وفي هذا مخالفة للمشركين وما كانت عليه الجاهلية في التلبية فإنهم كانوا يثبتون الشريك « قال ، ابن عباس : كان المشركون يقولون : لبيك لا شريك لك فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويلكم قد قُد . فيقولون : لا شريكاً هو لك تملكه وما ملك . يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت . أخرجه مسلم ^(٣) » (وأهل الناس) أى رفعوا أصواتهم (بهذا) الكلام (الذي يهلون) أى يرفعون (به) أصواتهم [٢٣١]

والمراد زيادتهم في التلبية على تلييته صلى الله عليه وسلم من قولهم : لبيك لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك والرغبة إليك والعمل ونحوه مما تقدم (فلم يرد) أى لم ينكر (عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه) أى مما زادوه في التلبية فهو جائز (ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلييته) وما زاد عليها شيئاً وكان يكررها فهي أفضل (قال جابر : لسنا نؤي) بالإحرام (إلا الحج) فقط (لسنا نعرف العمرة) مقرونة بالحج أو لسنا نعرف العمرة مشروعة في أشهر الحج بل هي ممنوعة فيها . وكانوا يعدونها فيها من أجر الفجور . فبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم

(١) سورة الحج آية : ٢٧ .

(٢) انظر ص ١١٠ ج ١ فتح الملك المعبود شرح الحديث رقم ٨٩ (٣) انظر ص ٩٠ ج ٨ نووى مسلم (التلبية وصفتم او وقتها) و(لقد) يسكون الدال وكسرها متونة أى كما هم هذا ولا تزيدوا عليه . وهذا آخر كلام النبي صلى الله عليه وسلم . « وأما لا شريكاً هو لك الخ فنقول المشركين . والمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لهم : اقتصروا على قولكم : لبيك لا شريك لك ولكنهم كانوا يزيدون : لا شريكاً هو لك الخ

وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتبار في أشهر الحج فقال : من شاء أن يهل بحج فليهل . ومن شاء أن يهل بعمره فليهل بعمره . كما تقدم ^(١) وسرنا (حتى إذا أتينا البيت) الكعبة صبيحة الأحد رابع ذى الحجة سنة عشر من الهجرة (معه) صلى الله عليه وسلم (استلم الركن) أى الحجر الأسود ولم يصل تحية المسجد، لأن تحية الكعبة الطواف (فرمل) أى أسرع مع هز الكتفين (ثلاثاً) أى فى الثلاثة الأطواف الأول من طواف القدوم (ومشى) على الهينة والطمأنينة (أربعاً) أى فى الأربعة الأطواف الباقية . وفى هذا دليل على أنه يسن للحاج أن يدخل مكة قبل الوقوف بعرفات ليطوف طواف القدوم . وعلى دوام مشروعية الرمل فى الأشواط الثلاثة الأول وإن زال سببه . وتقدم بيانه فى باب الرمل ^(٢) ، (ثم تقدم إلى مقام إبراهيم) أى تقدم صلى الله عليه وسلم إلى الحجر الذى كان يقوم عليه سيدنا إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم وقت بناء الكعبة المكرمة المسمى بمقام إبراهيم (فقرأ واتخذوا) قرأ الجمهور - بكسر الخاء - على الأمر . وقرأ نافع وابن عامر - بفتحها - على الخبر (من) أى عند (مقام إبراهيم مصلى) أى مكاناً للصلاة الطواف عنده ثم صلى ركعتين خلف المقام ، بيانا للأفضل كما أشار إليه بقوله (لجعل المقام بينه وبين البيت) وقرأ فى الركعة الأولى بعد الفاتحة : قل بآيها الكافرون . وفى الثانية بعد الفاتحة : قل هو الله أحد . وقيل المراد بمقام إبراهيم جميع الحرم . وقيل جميع مشاهد الحج كعرفة ومزدلفة والرمى . والصحيح الأول . قيل ، سبب نزول هذه الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عمر رضى الله عنه فقال : هذا مقام إبراهيم فقال عمر رضى الله عنه : أفلا نتخذ مصلى ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لم أمر بذلك . فلم تغب الشمس حتى نزلت . قال أنس رضى الله عنه . قال عمر رضى الله عنه : وافقت ربى فى أربع : قلت يارسول الله لو صليت خلف المقام . فنزلت هذه الآية : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى . وقلت : يا رسول الله لو ضربت على نساءك الحجاب فإنه يدخل عليهن البر والفاجر فأنزل الله تعالى : وإذا سألتهم عن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب . ونزلت هذه الآية : ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين . فلما نزلت قلت أما : تبارك الله أحسن الخالقين . فنزلت فتبارك الله أحسن الخالقين . ودخلت على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لَتَتَمَنَّينَ أَوْ لَيُبَدِّلَنَّهُ اللَّهُ بِأَزْوَاجٍ خَيْرٍ مِنْكُمْ . فنزلت هذه الآية : عسى ربه إن طلقكن الآية . أخرجه أبو داود الطيالسى ^(٣) [٢٣٢] وقال ، عمر رضى الله عنه : وافقت ربى فى ثلاث . قلت : يارسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فنزل : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى . وقلت :

(١) تقدم بالمصنف من الحديث رقم ٥٨ س ٤٣ ج ١ فتح الملك المعبود (أفراد الحج)

(٢) انظر ص ١٩٤ (فهو الحديث رقم ١٥٩) (٣) انظر ص ٩ مسند أبى داود الطيالسى (أحاديث مبررى الخطاب ..)

يارسول الله يدخل عليك البرّ والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين يحتجبن فنزلت آية الحجاب . واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الخيرة فقلت : عسى ربّه إن طلقك أن يبده أزواجاً خيراً منك . فنزلت كذلك . أخرجه الشيخان . وزاد في رواية وفي أسارى بدر ^(١) [٢٣٣] (قال) جعفر بن محمد (فكان أبي) محمد بن علي بن الحسين (يقول - قال) عبدالله بن محمد (ابن نفيّل وعثمان) بن أبي شيبه في حديثهما - (ولا أعلمه) مقول قوله : يقول ^(٢) . أي كان أبي يقول : ولا أعلم جابراً (ذكره) أي ما يُقرأ في ركعتي الطواف (إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم) ويوافقه ما في حديث مسلم : قال جعفر بن محمد : فكان أبي يقول : ولا أعلمه ذكره « يعني قراءة السورتين » إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد وقل يأيها الكافرون « يعني أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة : قل يأيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد . و (قال سليمان) بن عبد الرحمن في روايته عن محمد ابن علي (ولا أعلمه) أي جابراً (إلا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين) أي ركعتي الطواف بعد الفاتحة (بقل هو الله أحد) وفي الركعة الثانية (بقل يأيها الكافرون) وغرض المصنف بهذا بيان الفرق بين ألفاظ شيوخه : (أ) فابن نفيّل وعثمان قالا : ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم (ب) وسليمان بن عبد الرحمن قال : ولا أعلمه إلا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين بالسورتين . قال النووي : معنى هذا أن جعفر بن محمد روى الحديث عن أبيه عن جابر قال : كان أبي يعني محمداً يقول : إنه قرأ هاتين السورتين . قال جعفر : ولا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر في صلاة جابر بل عن جابر عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة هاتين الركعتين ^(٣) . فقول محمد بن علي : ولا أعلمه إلا ذكره الخ ليس شكاً في رفع الحديث ، لأن العلم ينافي الشك بل هو جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ويؤيده ما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثاً ثم صلى ركعتين قرأ فيهما : قل يأيها الكافرون وقل هو الله أحد . أخرجه البيهقي بسند صحيح على شرط مسلم ^(٤) [٢٣٤] (ثم رجع) النبي صلى الله عليه وسلم بعد صلاة ركعتي الطواف (إلى البيت) أي الكعبة (فاستلم الركن) أي الحجر الأسود . وفي هذا دليل على استحباب استلام الحجر الأسود بعد صلاة ركعتي الطواف مرة أخرى غير مرات الطواف وهذا متفق عليه (ثم خرج من الباب)

(١) انظر ص ٧٩ ج ٣ تيسير الوصول (ذكر عمر بن الخطاب) (٢) « وأما قول » المصنف : قال ابن نفيّل وعثمان

« ففترض » بين القول والمقول (٣) انظر ص ١٧٦ ج ٧ شرح مسلم (حجة النبي صلى الله عليه وسلم)

(٤) انظر ص ٩١ ج ٥ بيهقي (باب ركعتي الطواف)

أى باب الصفاء جنوبى المسجد (فلما دنا) أى قرب (من الصفاء قرأ : إن الصفاء والمروة من شعائر الله) جمع شعيرة . وهى العلامة أى من أعلام مناسكه المأمور بها فى الحج كالوقوف والرمى والطواف والسعى والنحر (نبداً) السعى (بما بدأ الله به) فى الآية (فبدأ بالصفاء) فى سعيه وختمه بالمروة وهو شرط لصحة السعى عند مالك والشافعى وأحمد . واختاره صاحب اللباب من الحنفيين والأصح عندهم أنه واجب ، لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف سبعاً ورمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم قرأ : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ، فصلى سجدتين وجعل المقام بينه وبين السكعة ثم استلم الركن ثم خرج فقال : إن الصفاء والمروة من شعائر الله . فأبدوا بما بدأ الله به ، أخرجه النسائى والدارقطنى من عدة طرق وصححه ابن حزم ^(١) [٢٣٥]

(فرقى) أى صعد (عليه) أى على جبل الصفاء (حتى رأى البيت) كان هذا فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن المسجد حوط . وأما الآن فلا تمكن رؤية السكعة من على الصفاء لحيلولة الجدران (فكبر الله) أى قال الله أكبر (ووحده وقال : لا إله إلا الله وحده) حال مؤكدة أى منفرداً (لا شريك له) فى الألوهية ولا فى صفات الربوبية ولا يستحق العبادة معه أحد . وهذا ثابت عقلاً ونقلاً . قال تعالى : وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ^(٢) ، وقال : قل إنما هو إله واحد وإننى بريء مما تشركون ^(٣) ، وقال : قل هو الله أحد ، (له الملك) بضم الميم - أى أصناف المخلوقات مملوكة له (وله الحمد) فى الأولى والآخرة (وهو على كل شئ) تعلقت به إرادته (قدير) كامل القدرة لا يعجزه شئ فى الأرض ولا فى السماء (أنجز وعده) أى وفى بما وعده به نبيه صلى الله عليه وسلم من إعلاء كلمته وإظهار دينه القويم (ونصر عبده) أى حبيبه ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم على أعدائه (وهزم الأحزاب) الذين تجمعوا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فى شوال سنة أربع أو خمس من الهجرة (وحده) بلا قتال من الناس . قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءتكم جنود فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها ^(٤) ، ويحتمل أن المراد بالأحزاب كل من تحزب لحرب النبي صلى الله عليه وسلم فإن الله تعالى هزمهم (ثم) للترتيب دون التراخى (دعابين ذلك) أى دعا النبي صلى الله عليه وسلم فى خلال كل مرة من مرات الذكر (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (مثل هذا) الذكر والدعاء (ثلاث مرات) ويوضحه ما قال جابر : طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت سبعاً رمل منها ثلاثاً ومشى أربعاً ثم قام عند المقام فصلى ركعتين وقرأ :

(١) انظر ص ٤٠ ج ٢ مجتبى (القول بعد ركعتي الطواف) وص ٢٧٠ - الدارقطنى

(٢) سورة البقرة آية : ١٦٣ (٣) سورة الأنعام آية ١٩ (٤) سورة الأحزاب آية ٩

« واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى ، ورفع صوته يسمع الناس ثم انصرف فاستلم ثم ذهب فقال
« نبدأ بما بدأ الله به ، فبدأ بالصفا فرقى عليها حتى بدا له البيت وقال ثلاث مرات « لا إله إلا
الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، وكبر الله وحده ثم
دعا بما قدر له (الحديث) أخرجه النسائي بسند صحيح ^(١) [٢٣٦]

وظاهره أن الدعاء كان عقب الذكر ثلاثاً (ثم نزل) النبي صلى الله عليه وسلم يمشي على
هيفته (إلى) جهة (المروة حتى إذا انصب) بشد الباء - أي انحدرت بسهولة (قدماء رمل) أي
أسرع المشي (في بطن الوادي) أي ما انخفض منه . وهو ما بين الميلين الأخضرين . الأول عمود
بجوار باب البعثة من أبواب المسجد الشرقية . والثاني بجوار باب علي (حتى إذا صعد) من بطن
الوادي (مشى) على عادته (حتى أتى المروة فصنع على المروة مثل ما صنع على الصفا) من الصعود
عليها واستقبال القبلة والذكر والدعاء . وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم في كل شوط من
أشواط السعي السبعة . ودل ما ذكر : (١) على أنه يطلب للسعي الصعود على كل من الصفا
والمروة وهو واجب لا يصح السعي بدونه عند ابن الوكيل الشافعي ، لفعل النبي صلى الله عليه
وسلم ، ولقوله : خذوا عني مناسككم . وقال الجمهور : هو سنة فقط ، لما تقدم عن جابر رضي الله
عنه قال : طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفا والمروة
ليراه الناس وليشرف وليسألوه ، فإن الناس غشوه ^(٢) . وجه الدلالة أن الراكب لا يصعد
الصفا (قال) ابن قدامة : فإن لم يرق - يعني الساعي على الصفا - فلا شيء عليه لكن يجب
عليه أن يستوعب ما بين الصفا والمروة فليصق عقيقه بأسفل الصفا ثم يسعى إلى المروة
فإن لم يصعد عليها ألصق أصابع رجله بأسفلها . والصعود عليهما أفضل اقتداء بالنبي صلى الله
عليه وسلم . فإن ترك مما بينهما شيئاً لم يجزئه حتى يأتي به . والمرأة لا يسن لها أن ترقى لثلاث
تراحم الرجال ، وتركة أسترها ، ولا ترمل في طواف ولا سعي ، والحكم في وجوب استيعابها
ما بين الصفا والمروة بالمشي كحكم الرجل ^(٣) (ب) وعلى أنه يسن الذكر والدعاء على الصفا
والمروة بما أحب . والمأثور أفضل لما في الحديث ، ولحديث جابر رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا وقف على الصفا يكبر ثلاثاً ويقول : لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو
ويصنع على المروة مثل ذلك . أخرجه الإمامان والنسائي والبيهقي ^(٤) [٢٣٧]

(١) انظر ص ٤١ ج ٢ مجتي (الذكر والدعاء على الصفا) (٢) تقدم بالمصنف رقم ٢٥٤ ص ٢١٤ ج ١ فتح
الملك المبرور (الطواف الواجب) (٣) انظر ص ٤٠٥ ج ٣ مفتي (٤) انظر ص ٢١٧ ج ٢ زرقاني الموطأ
(البدء بالصفا السعي) ص ٨٥ ج ١٢ - الفتح الرباني (الوقوف على الصفا والمروة ...) ص ٤١ ج ٢ مجتي (التكبير على
الصفا) ص ٩٣ ج ٥ يهقي (الخروج إلى الصفا ...)

قوله «ويدعو» أى يدعو ثلاث مرات على المشهور عند الجمهور . وقيل يكرر الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين . ومن المأثور في الدعاء حينئذ ما قال نافع : سمعت ابن عمر وهو على الصفا يدعو ويقول : اللهم إني أتكلم بك : ادعوني أستجب لكم . وإني أسألك كما هديتني للإسلام ألا تنزعني منى حتى تتوفاني وأنا مسلم . أخرجه مالك والبيهقي بسند صحيح ، على شرط الشيخين ^(١) [٢٣٨] وعن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يقول على الصفا : اللهم اعصمنا بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك وجنبنا حدودك . اللهم اجعلنا نحبك ونحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك ونحب عبادك الصالحين . اللهم حينئذ إليك وإلى ملائكتك وإلى أنبيائك ورسلك وإلى عبادك الصالحين . اللهم يسرنا لليسرى ، وجنبنا العسرى ، واغفر لنا في الآخرة والأولى ، واجعلنا من أئمة المتقين . أخرجه البيهقي ^(٢) [٢٣٩]

والمرأة في ذلك كالرجل إن لم تزاحم (ج) وعلى أنه يستحب في السعى المشى على هيئته من الصفا إلى الميل الأول ، ثم يرمل الرجل إلى الميل الثانى ، ثم يمشى إلى المروة على هيئته ، لما في الحديث ولحديث جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل من الصفا مشى حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادى سعى حتى يخرج منه . أخرجه الإمامان والنسائي بسند جيد ^(٣) [٢٤٠] ولو مشى أو رمل في كل المسعى أجزأه وفاته الفضيلة عند الثلاثة وهو مشهور مذهب مالك .

ويستحب أيضاً الذكر والدعاء في السعى بما أحب . ومن المأثور : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، وأنت الأعز الأكرم . اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (د) وعلى أنه يشترط لصحة السعى كونه بالمسعى فلا يجوز في غيره وتقدم وصف المسعى بفقهاء الحديث السابق ^(٤) (حتى إذا كان) أى وجد وتحقق (آخر الطواف) يعنى السعى (على المروة) وعند مسلم : حتى إذا كان آخر طوافه على المروة (قال) جواب إذا . أى قال النبي صلى الله عليه وسلم (إنى لو استقبلت من أمرى ما استدبرت) أى لو علمت في بادئ الأمر ما علمته الآن من جواز تأدية العمرة في أشهر الحج (لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة) أى لجعلت الحجة التى أحرمت بها عمرة ، لأن من ساق الهدى لا يجوز له فسخ الحج . قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه تطيباً لقلوبهم ، وليعلموا أن الأفضل لهم مادعاهم إليه إذ كان يشق عليهم عدم الاقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم . وبقوله في الحديث : حتى إذا كان آخر الطواف على المروة استدل الأئمة والجمهور على أن الذهاب من الصفا إلى المروة يحسب شوطاً من السعى والإياب

(١) انظر ص ٢١٨ ج ٢ زرقانى الموطأ (البدء بالصفا في السعى) وص ٩٤ ج ٥ يهقي (الخروج إلى الصفا ...)

(٢) انظر ص ٩٤ منه (٣) تقدم بالشرح رقم ٢٢٩ ص ٢٥١ ج ١ فتح الملك المبرور

(٤) تقدم ص ٢٥١ منه

شوطاً . وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وختمها بالمروة . وحكى عن بعض الشافعية أن الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا يعد شوطاً واحداً (قال) ابن قدامة : وهذا غلط لأن جابراً قال في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم : ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماه رمل في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا . فلما كان آخر طوافه على المروة قال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة . وهذا يقتضى أنه آخر طوافه ولو كان على ما ذكره كان آخر طوافه عند الصفا ، ولأنه في كل مرة طائف بهما فينبغى أن يحتسب بذلك مرة كما أنه إذا طاف بجميع البيت احتسب مرة ^(١) قال النبي صلى الله عليه وسلم (فمن كان منكم ليس معه هدى) يعنى وكان ناوياً للحج (فليحلل) بسكون الحاء وكسر اللام - أى ليصر حلالاً يفسخ الحج (وليجعلها) أى الحجة التى أحرم بها (عمرة) ويحل منها بعد الفراغ من أعمالها ويباح له محظورات الإحرام حتى يحرم بالحج (لحل الناس) الذين لم يكن معهم هدى (كلهم) أى تحللوا من العمرة (وقصروا) شعر رؤسهم (إلا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه هدى) من الصحابة ومنهم أبو بكر وعمر وعليّ وطلحة والزبير فلم يحلوا ، لأن الهدي مانع من التحلل حتى يُنحر . وفيه دليل على جواز فسخ الحج إلى العمرة . وقد تقدم بيانه في باب « الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة » ^(٢) (فقام سراقه) بن مالك (ابن جعشم) بضم فسكون فضم (فقال يا رسول الله ألعاننا هذا أم للأبد ؟) أى أفسخ الحج إلى العمرة وتأديتها في أشهر الحج يختص بهذا العام أم هو حكم عام مستمر إلى يوم القيامة ؟ مشروع لمن بعدنا ؟ (فشبك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه) أى أصابع إحدى يديه (فى) أصابع اليد (الأخرى) مبالغة فى إفادة أن الحكم عام فى كل الأعوام . ثم قال لزيادة التأكيد (دخلت العمرة فى) أشهر (الحج هكذا) أى كدخول أصابع إحدى اليدين فى الأخرى . وشبك أصابعه وقال ما ذكر (مرتين) وقال (لا) يختص هذا الحكم بهذا العام (بل لأبد أبداً) بالإضافة (لا بل لأبد أبداً) كرره للتأكيد وفى رواية أحمد : ثم قال « دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة » (قال) جابر (وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن ببئذ) بضم فسكون - جمع بدنة واحدة الإبل وتطلق على الجمل والناقة وقد تطلق على البقرة (النبي صلى الله عليه وسلم) نسبت له صلى الله عليه وسلم لأن علياً رضى الله عنه اشتراها له صلى الله عليه وسلم لا أنها من إبل الصدقة . وكان عددها ٣٧ سبعة وثلاثين بدنة وفى رواية أحمد : وقدم على من اليمن فقدم بهدى وساق رسول الله صلى الله عليه وسلم معه من المدينة هدياً . وكان هذا الهدي ٦٣ ثلاثاً وستين بدنة « روى » جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج

حجتين قبل أن يهاجر، وحجة بعد ما هاجر معها عمرة، فساق ثلاثاً وستين بدنة وجاء على من اليمن ببيقيتها (الحديث) أخرجه الترمذى وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد ابن حبان ^(١) [٢٤١] (فوجد) على رضى الله عنه (فاطمة رضى الله عنها من حل) من إحرامه بالعمرة (ولبست ثياباً صبيغاً) يعنى مصبوغة (واكتحلت) لأنها لم تسق هدياً (فأنكر على ذلك) أى الإحلال (عليها) اعتقاداً منه أنها حملت من تلقاء نفسها بلا علم أبيها صلى الله عليه وسلم (وقال) على لها (من أمرك بهذا) الإحلال (فقالت : أبى) صلى الله عليه وسلم أمرنى بالإحلال (قال) جابر (فكان على يقول بالعراق) حين كان خليفة فيها يحدث عن ذلك (ذهبى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم محترساً) من التحريش أى محرضاً (على فاطمة فى الأمر الذى صنعت) بسبب إحلالها (مستفتياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى الذى ذكرت عنه) وفى رواية أحمد : أستفتى به النبى صلى الله عليه وسلم فى الذى ذكرت فاطمة (فأخبرته أنى أنكرت ذلك) الإحلال (عليها) فقالت : إن أبى أمرنى بهذا . فقال (النبى صلى الله عليه وسلم) صدقت صدقت (فيما قالت . وفى رواية أحمد : قال : صدقت صدقت صدقت أنا أمرتها به . قال جابر : وقال النبى صلى الله عليه وسلم لعلى (ماذا قلت حين فرضت الحج ؟) أى حين أحرمت به ، كأنه صلى الله عليه وسلم استشعر بأنه نوى الحج فسأله : هل ضم إليه فى النية العمرة ؟ (قال) على رضى الله عنه (قلت اللهم إنى أهل بمأهل) أى أحرم بما أحرم (به رسول الله صلى الله عليه وسلم) فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بالحج والعمرة ، على ما هو الأصح فى إحرامه صلى الله عليه وسلم ، كما تقدم تحقيقه فى باب الإقران ، ^(٢) وعلم النبى صلى الله عليه وسلم أن علياً ساق الهدى معه إلى اليمن فلذا (قال فإن معنى) بسكون الياء وفتحها . أى حيث علقت إحرامك بإحرامى فعنى (الهدى) ولا يباح لى التحلل مما أحرمت به (فلا تحلل) أنت أيضاً مما أحرمت به حتى تفرغ من أعمال الحج والعمرة جميعاً . وفى هذا دليل على جواز تعليق الإحرام بأن يحرم بما أحرم به فلان . وتقدم بيانه فى باب الأفراد ، ^(٣) (وكان جماعة الهدى الذى قدم به على من اليمن) وهو سبع وثلاثون (والذى أتى به النبى صلى الله عليه وسلم) وهو ثلاث وستون (مائة) من الإبل (فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبى صلى الله عليه وسلم ومن كان معه هدى) هذا مكرر وتقدم بيانه . هذا . وقد تقدم عن أبى موسى الأشعرى أنه قال : لبيك يا هلال كإهلال النبى صلى الله عليه وسلم ^(٤) فقد علق إحرامه على إحرام النبى صلى الله عليه وسلم وقد أمره بالإحلال وقال لى رضى الله عنه : فلا تحلل . فما الفرق ؟ أقول : الفرق أن علياً كان من ساق الهدى

(١) انظر ص ٧٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (كم حج النبى صلى الله عليه وسلم) (٢) تقدم ص ٧٥ ج ١ فتح الملك المبرود (فقه الحديث

رقم ٧٥) (٣) تقدم ص ٦٥ منه (فقه الحديث رقم ٦٩) (٤) تقدم بالشرح رقم ٦٢ ص ٦٥ منه

(٢ - ٣ - ج ٢ - فتح الملك المبرود)

فلم يحل . وأبو موسى لم يكن معه هدى فحلّ (قال) جابر (فلما كان يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذى الحجة (ووجهوا) أى لما أراد الناس أن يتوجهوا أو يوجهوا رواحلهم (إلى منى أهلوا) أى أحرم من كان قد تحلل بعمره (بالحج فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء) من ذلك اليوم (والصبح) أى صبح التاسع بمنى (ثم مكث) بعد صلاة الصبح شيئاً (قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر) رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة (بقبة له) أى أمرهم بإقامة خيمة له (من شعر) بفتح العين وسكونها (فضربت بنمرة) بفتح فكسر غير مصروف، موضع قرب عرفة خارج الحرم (فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) من منى متوجهاً إلى عرفة (ولا تشك قريش أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) لاحالة (واقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة) ولا يجاوزها إلى عرفات (كما كانت قريش تصنع في الجاهلية) كانوا لا يجاوزون مزدلفة ولا يخرجون إلى الحل، ويقولون: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه (فأجاز) أى تجاوز النبي صلى الله عليه وسلم المزدلفة إلى عرفة، لأن الله أمره بذلك قال: ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس^(١) - أى سائر العرب غير قريش - واستمر صلى الله عليه وسلم في سيره (حتى أتى عرفة) أى قاربها لأن نمرة قبل عرفة (فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها) أى بالقبة . واستمر صلى الله عليه وسلم بها (حتى إذا زاغت) أى مالت (الشمس) عن كبد السماء ودخل وقت الظهر (أمر بالقصواء) ناقته (فرحلت له) أى شدّ عليها الرحل (فركب) وسار (حتى أتى بطن الوادي) موضع بجوار عرفة، يسمى عُرَّة . وهو ليس من عرفة عند الشافعي والجمهور . وقال، مالك: هو من عرفة . ويردّه قوله في الحديث - بعد أن خطب صلى الله عليه وسلم - ثم ركب حتى أتى الموقف يعني أرض عرفة (نخطب الناس) أى وعظهم وحثهم على الخير وعلّمهم المناسك (فقال: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام) أى إن سفك بعضكم دم بعض وأخذ بعضكم أموال بعض عدواناً حرام عليكم دائماً (حكمة يومكم هذا) أى يوم عرفة (في شهركم هذا) يعني شهر ذى الحجة (في بلدكم هذا) يعنى مكة . وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بهذا التشبيه، لأنهم كانوا يعتقدون أن سفك الدماء وسلب الأموال في يوم عرفة وفي شهر ذى الحجة وفي مكة محرم أشدّ التحريم . والغرض زيادة تقبيح القتل وسلب الأموال حيث شبه حرمتهما بما إذا ارتكبت في هذه الأوقات والأماكن (ألا) للتنبيه (إن كل شيء) أى كل فعل (من أمر الجاهلية تحت قدمي) بالثنائية (موضوع) أى باطل لا يعمل به في الإسلام جعل النبي صلى الله عليه وسلم ترك العمل وبطلانه كالشيء الموضوع تحت القدم من حيث إهماله وعدم المبالاة به (ودماء الجاهلية موضوعة) أى باطلة لا قصاص فيها ولا دية ولا كفارة

(وأول دم أضمه) أى أتركه (دماؤنا) هكذا فى نسخ المصنف . وعند مسلم : وإن أول دم أضمه من دماننا (دم) هذا متفق عليه فى روايات شيوخ المصنف . ثم اختلفوا (قال عثمان) بن أبى شبة أحد الشيوخ (دم) إياس (بن ربيعة) بن الحارث (وقال سليمان) بن عبد الرحمن الشيخ الآخر للمصنف (دم ربيعة) (ياسقاط ابن (بن الحارث) عم النبي صلى الله عليه وسلم (بن عبد المطلب) جده . والصواب دم ابن ربيعة كما روى عثمان ، لأن ربيعة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى زمن عمر رضى الله عنه . وتأوله أبو عبيد فقال : دم ربيعة لأنه ولى الدم فنسبه إليه ^(١) ولم يذكر المصنف لفظ شيخه : النفيلي وهشام بن عمار . وابن ربيعة (كان مسترضعاً فى بنى سعد فقتلته هذيل) كان طفلاً يحبو بين بيوت بنى سعد . فأصابه حجر فى حرب كانت بين بنى سعد وبين هذيل فمات (وربما الجاهلية موضوع) أى الزيادة التى كان يشترطها رب الدين فى الجاهلية زيادة على رأس ماله باطلة لا يستحقها ، بل له رأس المال فقط قال الله تعالى : وإن نبتكم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تُظلمون ^(٢) . وقيل المراد برأى الجاهلية أموالهم المنصوبة وغير المشروعة . وإنما خص الربا تأكيداً للنهي ، لأنهم يزعمون أنه مشروع كالبيع ذلك بأنهم قالوا : إنما البيع مثل الربوا ^(٣) (وأول ربا أضعه ربانا ربا عباس بن عبد المطلب) بدل من ربانا (فإنه) أى الربا (موضوع كله) أى متروك . وفيه دليل على أنه ينبغى لإمام القوم أن يبدأ بنفسه وأهله بالامتنال فإنه أقرب إلى قبول قوله وأدعى إلى امتثال أمره (اتقوا الله فى النساء) أى ارفقوا بهن وأحسنوا العشرة معهن وراعوا حقوقهن . وفى نسخة : فاتقوا الله وهو عطف على ما قبله باعتبار المعنى فكأنه قال : اتقوا الله فى استباحة الدماء ونهب الأموال واتقوا الله فى النساء . وفيه التحذير مما كانت عليه الجاهلية من تضييع حقوق النساء . كانوا إذا مات الرجل وترك امرأة جاء ابنه من غيرها أو قريبه فرمى عليها ثوبه ثم يخير فيها فيما أن يتزوجها بلا مهر أو يزوجه غيرها ويأخذ مهرها أو يعضلها حتى تفتدى منه أو تموت ويأخذ ميراثها (فإنكم أخذتموهن بأمانة الله) أى بعهده من الفرق وحسن العشرة . قال أبو هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج شيء فى الضلع أعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج . فاستوصوا بالنساء . أخرجه الشيخان ^(٤) وهذا اللفظ البخارى [٢٤٢] أى اقبلوا وصيتي فيهن واعملوا بها وارفقوا

(١) انظر ص ١٨٣ ج ٨ شرح مسلم (٢) سورة البقرة عجز آية ٢٧٩ وصدرها : فإن لم تعلموا فاذنوا بحرب من الله ورسوله (٣) سورة البقرة من آية : ٢٧٥ وصدرها : الذين يأكلون الربا ... (٤) انظر ص ٢٣١ ج ٦ فتح البارى (خلق آدم) وس ٥٧ ، ٥٨ ج ١٠ نووى مسلم (الوصية بالنساء - الرضاع) (فإن المرأة خلقت من ضلع) يشير إلى أن حواء خلقت من ضلع آدم الأيسر أو القصير

بين وأحسنوا عشرتهن (واستحللتم فروجهن بكلمة الله) أى بأمره وهو قوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء»^(١)، وقوله : «وأنكحوا الأيتام منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم»^(٢)، أو بالكلمة التى أمر الله بها وهى صيغة العقد من الإيجاب والقبول (وإن لكم عليهن) من الحقوق (ألا يوطئن) بهمة من الإبطاء (فرشكم أحداً تكرهونه) أى لا يأذن لأحد من الرجال أو النساء تكرهون أن يدخل منازلكم سواء أكان الرجل محرماً أو غير محرم . قال النووى : وهذا حكم المسألة عند الفقهاء أن المرأة لا يحل لها أن تأذن لرجل ولا امرأة ولا محرم ولا غيره فى دخول منزل الزوج إلا من علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه ، لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يأذن فى ذلك أو يرضى به أو يعلم رضاه بالعرف . ومتى حصل الشك فى الرضا لا يحل الدخول إلا بإذن^(٣) . وليس المراد من هذا أنها لا يمكن أحداً من نفسها، لأن ذلك يوجب الحد لاضربها فقط، ولأن ذلك حرام مع من يكرهه الزوج ومن لا يكرهه . قال الخطابى : معناه ألا يأذن لأحد من الرجال يدخل فيتحدث إليهن . كان الحديث من الرجال إلى النساء من عادات العرب لا يرون ذلك عيباً ولا يعدونه ريبة. فلما نزلت آية الحجاب وصارت النساء مقصورات نهى عن محادثتهن والقفود إليهن^(٤) (فإن فعلن) أى فإن أبحن لأحد دخول منزلكم بدون إذنكم (فاضربوهن ضرباً) خفيفاً (غير مبرح) بضم ففتح فشد الراء مكسورة - أى ليس بشديد ولا شاق (ولهن عليكم رزقهن) أى يجب عليكم معشر الأزواج نفقة نساءكم من ما كل ومشرب ومسكن (وكسوتهن بالمعروف) أى باعتبار حالكم فقراً و غنى «لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ»^(٥) ، أو بالوجه المعروف من التوسط الممدوح. وهذا يجمع عليه (وإني قد تركت فيكم ما) أى قد تركت بينكم أمراً (لن تضلوا) أى لن تخطئوا طريق الجنة (بعده) أى بعد تمسككم به (إن اعتصمتم به) أى تمسكتم به فى الاعتقاد والعمل . وهو (كتاب الله) الذى لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فكتاب خبر مبتدأ محذوف . ويجوز نصبه بدل من ما . وسكت عن السنة إشارة إلى أن القرآن هو الأصل فى الدين ، أو لأن القرآن أمر باتباع السنة قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول^(٦) وقال : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾^(٧) وقال : ﴿ فاسموا بالله ورسوله النبي الأمي الذى يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾^(٨) (وأنتم مسئولون عنى) يوم القيامة أى عن تبليغى إياكم الأحكام التى أمرت بتبليغها. قال تعالى :

(١) سورة النساء آية : ٣ (٢) سورة النور آية ٣٢ (٣) انظر ص ١٨٤ ج ٧ شرح مسلم (حجة النبي صلى الله عليه وسلم) (٤) انظر ص ٢٠٠ و ٢٠١ ج ٢ معالم السنن (٥) سورة الطلاق آية : ٧ (٦) سورة النساء آية : ٥٩ (٧) سورة الحفر آية : ٧ (٨) سورة الأعراف آية : ١٥٨

﴿ فَلَمْ تَسْتَلَنْ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنْسَلْتَنَ الْمُرْسَلِينَ ^(١) ﴾ (فإنا أقمنا قولهم) في هذا (قالوا :
نشهد أنك قد بلغت) ما أمرت به (وأذيت) الأمانة التي أودعها الله تعالى للخلق عندك
(ونصحت) الأمة إلى ما فيه صلاحها وسعادتها (ثم قال) أي أشار صلى الله عليه وسلم (بأصبعه
السبابة يرفعها) حال من فاعل قال أو من السبابة أي رافعاً إياها أو مرفوعة (إلى السماء وينكتها)
بضم الكاف والمثناة الفوقية في رواية ابن الأعرابي أي يخفضها مشيراً بها (إلى الناس) وفي رواية
أبي بكر التمار ينكتها - بضم الكاف والباء الموحدة - أي يميلها إليهم يريد بذلك أن يشهد الله
عليهم إذ يقول (اللهم اشهد) على عبادك بأنهم أقروا بأنهم قد بلغت ما أمرتني به (اللهم اشهد
الله اشهد) كررها ثلاثاً لزيادة التأكيد والإعلام بأنه لم يكتم شيئاً . وفيه دليل على أنه يستحب
للإمام أن يخطب الحجاج يوم عرفة قبل صلاة الظهر بوادي عرنة . يعظم فيها بما يناسب حالهم
ويعلمهم مناسك الحج . وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور . وسيأتي تمام الكلام فيها في باب
الخطبة بعرفة ^(٢) . فإن قيل ، ليس في هذه الخطبة التي خطبها النبي صلى الله عليه وسلم شيء من
المناسك ، قلنا ، اكتفى النبي صلى الله عليه وسلم بفعله المناسك لأن الفعل أوضح من القول .
ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لهم ما يلزم من المناسك ثم خص هذه الخطبة بأهم الأحكام
العامة التي يحتاج الناس إليها ولا يسعهم جهلها ، لأن اليوم يوم اجتماع عام وإنما تنتهز مثل هذه
الفرصة لمثل هذه الأحكام التي ينبغي تعليمها وتبليغها إلى جمهور الناس (ثم) بعد أن انتهى النبي
صلى الله عليه وسلم من خطبته (أذن بلال) بأمره صلى الله عليه وسلم (ثم أقام فصلي) النبي
صلى الله عليه وسلم بالناس (الظهر) مقصورة (ثم أقام) بلال (فصلي) بهم النبي صلى الله عليه وسلم
(العصر) مقصوراً وجمع بينهما جمع تقديم (ولم يُصلَّ بينهما شيئاً) من النوافل ، لأن الموالاة بين
الصلاتين المجموعتين واجبة .

(فوائد) (الأولى) هذا الجمع بعرفة ومزدلفة سببه الحج عند الحنفيين ومالك وبعض
الشافعية وهو الحق . فيجوز لكل من بعرفة من مكى وغيره . وهو الصحيح عند الحنبلية . قال ،
ابن قدامة : وذكر أصحابنا أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخاً إلحاقاً له
بالقصر وليس بصحيح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع فجمع معه من حضره من المكين
وغيرهم ، ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر حين قال « أتومأ فإنا سَفَرُ » ولو حرم
الجمع لبينه لهم إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولا يقتر النبي صلى الله عليه وسلم على
الخطأ ^(٣) . وقال ، أكثر الشافعية : الجمع بهما للسفر فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مسافة
القصر كأهل مكة لم يجز له الجمع . وأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة ومن دون مسافة القصر

عند الحنفيين والشافعي وأحمد . وقال مالك : لهم القصر كما أن لهم الجمع ، لما روى زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب صلى للناس بمكة ركعتين فلما انصرف قال : يا أهل مكة أتوا صلاتكم فإنا قوم سفر ثم صلى عمر ركعتين بمكة ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئا . أخرجه مالك ^(١) [٢٤٣] وسئل مالك عن أهل مكة كيف صلاتهم بعرفة أركعتان أم أربع ؟ وكيف بأمر الحاج إن كان من أهل مكة أيصلي الظهر والعصر بعرفة أربع ركعات أو ركعتين ؟ وكيف صلاة أهل مكة في إقامتهم ؟ فقال مالك : يصلي أهل مكة بعرفة ومنى ما أقاموا بهما ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة . قال : وأمر الحاج أيضا إذا كان من أهل مكة قصر الصلاة بعرفة وأيام منى . وإن كان أحد ساكنا بمكة مقيم بها فإن ذلك يتم الصلاة بمكة . وإن كان أحد ساكنا بعرفة مقيم بها فإن ذلك يتم الصلاة أيضا . قاله في الموطأ ^(٢) .

وهذا هو الحق لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل صحيح صريح يفيد تحديد مسافة القصر ، بل الرخصة منوطة بالسفر مطلقا ^(٣) .

(الثانية) يجمع الإمام بين الصلاتين بعرفة ويصلي الأولى منهما ظهرا ولو يوم جمعة عند مالك . قال في الذخيرة : جمع الرشيد مالكا وأبا يوسف فسأله أبو يوسف عن إقامة الجمعة بعرفة فقال مالك : لا يجوز ، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يصلها في حجة الوداع . فقال أبو يوسف : قد صلاها ، لأنه خطب خطبتين فصلى بعدهما ركعتين وهذه جمعة . فقال مالك : أجهز بالقراءة كما يجهر بالجمعة ؟ فسكت أبو يوسف وسلم . أي فالخطبة لمجرد التعليم لأنها خطبة جمعة ^(٤) .

(الثالثة) قوله في الحديث : فلما كان يوم التروية إلى قوله : ثم أقام فصلى العصر يدل على : (١) أن من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج فالأفضل إحرامه يوم التروية وألا يتوجه أحد من الحجيج إلى منى قبله (ب) وعلى أن ركوب الحاج أفضل من المشي . وأنه يسن له أن يصلي بمكة خمس صلوات من ظهر يوم الثامن من ذي الحجة إلى صبح يوم التاسع . وأن يبيت بمكة ليلة التاسع وألا يخرج من منى إلا بعد طلوع الشمس (ج) وعلى استحباب نزول الحاج بنمرة . وأن من كان له خيمة استظل بها وهو جائز للنازل اتفاقا . واختلفوا في جوازه للراكب فقال الحنفيون والشافعي والجمهور : يجوز . وكرهه مالك وأحمد . وتقدم تمامه في باب في المحرم يظلل ، ^(٥) (د) وعلى أنه يسن للإمام أن يخاطب الناس بعد زوال يوم عرفة بيطن عرنة . وهذه إحدى خطب الحج وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى (هـ) وعلى أن الحاج لا يدخل عرفة إلا

(١) انظر ص ٢٥٦ ج ٢ زرقاني الموطأ (صلاة منى)

(٢) انظر ص ٢٥٦ منه (٣) انظر تحقيقه ص ٤٨ ج ٤ - الدين الخالص (٤) انظر ص ٧٣١ ج ١ - الفجر

النتير (٥) تقدم ص ١٤٧ ج ١ فتح الملك المعبود (فهو الحديث رقم ١١٠)

بعد الزوال وصلاة الظهر والعصر مقصورتين بمجموعتين جمع تقديم بلا فصل بينهما (ثم ركب) النبي صلى الله عليه وسلم (القصواء) ناقته وسار (حتى أتى الموقف) أى مكان الوقوف بعرفة (لجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات) بفتحات وهى حَجَرَات مَفْرَشَات فى أسفل جبل الرحمة. وهو الجبل الذى بوسط أرض عرفات فهذا هو الموقف المستحب، فإن عجز عن الوقوف به فليقرب منه بحسب الإمكان . وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود جبل الرحمة وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه، فغلط بل الصواب جواز الوقوف فى كل جزء من أرض عرفة^(١) (وجعل جبل المشاة بين يديه) الحبل - بالحاء - الطريق يسلك فى الرمل أى جعل النبي صلى الله عليه وسلم طريق المشاة الذى يسلكونه فى الرمل أى أمامه. وقيل الجبل التل اللطيف من الرمل المستطيل وأضافه إلى المشاة، لأنه لا يستطيع الصعود إليه إلا المشاة، أو لأن المشاة يجتمعون عليه توقيا من الركبان . وفى نسخة جبل المشاة - بالجيم - وهو بمعنى جبل . والاول أشبه بالحديث (فاستقبل القبلة فلم يزل واقفاً) أى استمر النبي صلى الله عليه وسلم قائماً بعرفة وهو راكب ناقته (حتى غربت الشمس) أى كادت أن تغرب، لقوله (ودهب الصفرة) أى صفرة شمعائها ذهاباً (قليلاً حين) وفى نسخة : حتى (غاب القرص) وهو ما فى نسخ مسلم. قيل صوابه حين غاب . ويحتمل أن الكلام على ظاهره ويكون قوله : حتى غاب القرص بيانا لقوله : غربت الشمس وذهبت الصفرة فإن هذه تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله : حتى غاب القرص^(٢) (وأردف) أى أركب النبي صلى الله عليه وسلم (أسامة) بن زيد (خلفه) على ناقته (فدفع) أى ارتحل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو دفع ناقته وحملها على السير (وقد شق) بتخفيف النون (للقصواء الزمام) أى شد النبي صلى الله عليه وسلم زمام ناقته شداً قويا وضمه إليه (حتى إن رأسها ليصيب) أى كاد رأس الدابة يلمس (مورك) بفتح فسكون فكسر (رحله) بالحاء المهملة . وفى رواية : رجله - بكسر الراء وسكون الجيم . والمورك الموضع الذى فى مقدم الرحل يجعل الراكب رجله عليه إذا ملّ الركوب . وضبطه القاضى عياض بفتح الراء وهو قطعة جلد يتوزك عليها الراكب تجعل فى مقدم الرحل شبه الخدعة الصغيرة^(٣) (وهو يقول) أى يشير صلى الله عليه وسلم (بيده اليمنى) إلى الناس يقول لهم (السكينة أيها الناس) أى الزموا الطمأنينة والخضوع (السكينة أيها الناس) كثرها حثاً للناس على لزوم الخضوع والتأني. وأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك لما رآهم يضربون الإبل، كما روى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه دفع مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فسمع صلى الله عليه وسلم وراءه زجراً شديداً وضرباً

(١) انظر ص ١٨٥ ج ٨ شرح مسلم (حجة النبي صلى الله عليه وسلم)

(٢،٣) انظر ص ١٨٦ منه

للإبل فأشار بسوطه إليهم وقال : أيها الناس عليكم بالسكينة فإن البر ليس بالإيضاع . أخرجه البخارى ^(١) [٢٤٤] ويأتى نحوه للبصنف ^(٢) (كلما أتى جبلا) بالخاء المهملة وفى نسخة : جبلا بالجيم أى كلما وصل النبي صلى الله عليه وسلم مكانا مرتفعاً (من الجبال) أى من الرمال (أرخى لها) أى للناقة الزمام (قليلا حتى تصعد) أى ليسهل صعودها ذلك المكان المرتفع . واستمر النبي صلى الله عليه وسلم هكذا (حتى أتى المزدلفة) بضم فسكون ففتح فكسر ، وادى تمتد من محسر غربا إلى المأزمين شرقا . طوله أربعة كيلو مترات . سمى بذلك لمحى الحجاج إليه فى زلف من الليل أى ساعات قريبة من أوله ، أو لقربه من عرفة يقال : أزلفه قربه فازدلف . ويأتى تمام وصفه فى « باب الصلاة بجمع » وهو علم على البقعة لا يقرن بأل إلا لمحا للصفة (لجمع بين المغرب والعشاء) جمع تأخير أى صلاهما جميعاً فى وقت العشاء (بأذان واحد) للأولى (وإقامتين) لكل منهما إقامة ، وبه قال زفر . وعبد الملك بن الماجشون المالكي وأبو ثور الشافعى وأحمد فى الصحيح عنه . واختاره الطحاوى . وهذا أرجح الأقوال فى المسألة ، والثانى مشهور مذهب الحنفيين أنه يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة ، لحديث أشعث بن سليم عن أبيه قال : أقبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة فلم يكن يفتر عن التكبير والتهيل حتى أتينا مزدلفة فأذن وأقام أو أمر إنساناً فأذن وأقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال « الصلاة » فصلى بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائه فقيل لابن عمر فى ذلك فقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا . أخرجه أبو داود ^(٣) .

« الثالث » قول مالك وإسحاق بن راهويه وعمر وابن مسعود : يجمع بينهما بأذنين وإقامتين وروى عن الشافعى وأحمد ، لقول عبد الرحمن بن يزيد : حج عبد الله بن مسعود فأتىنا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك فأمر رجلا فأذن وأقام ثم صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين ثم دعا بعشائه فنعشى ثم أمر رجلا فأذن وأقام ثم صلى العشاء ركعتين (الأثر) أخرجه البخارى ^(٤) [٢٤٥] . ورد ، بأنه عمل صحابى مخالف لعمل النبي صلى الله عليه وسلم :

(أولاً) فى فصله بين الصلاتين بالصلاة والعشاء (ثانياً) فى أذانه للثانية . فلا يحتاج به .

« الرابع » قول الشافعى فى الجديد وأحمد فى رواية : أنه يجمع بينهما بإقامة لكل صلاة بلا أذان ، وهو آخر قولى أحمد ، لما روى موسى بن عقبة عن كريب أنه سمع أسامة بن زيد يقول :

(١) انظر ص ٣٣٩ ج ٣ فتح البارى (أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسكينة عند الإقامة) (والإيضاع) السير السريع (٢) يأتى رقم ١٩٠ (الدفع من عرفة) (٣) يأتى رقم ٢٠٤ (الصلاة بجمع) ومضى بفتح فسكون المزدلفة (٤) انظر ص ٣٤٠ ج ٣ فتح البارى (من أذن وأقام لكل واحدة منهما)

دفع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة حين وقعت الشمس حتى إذا كان بالشَّعْب نزل فبال ثم تَوْضاً ولم يسبغ الوضوء ، فقلت الصلاة يارسول الله فقال : الصلاة أمامك . فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضاً فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره ثم أقيمت الصلاة فصلى العشاء ولم يصل بينهما شيئاً . أخرجه المصنف وغيره ^(١)

(وأجاب) الأقولون بأن عدم ذكر الأذان في هذه الرواية لعله اختصار من الراوى فقد ذكر في رواية إبراهيم بن عتبة عن كريب عن أسامة بن زيد قال : أفضت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ الشعب الذى ينزل عنده الأمراء نزل فبال فتوضاً . قلت : الصلاة . قال : الصلاة أمامك . فلما انتهى إلى جمع أذن وأقام ثم صلى المغرب ثم لم يحل أحد من الناس حتى قام فصلى العشاء . أخرجه ابن ماجه ^(٢)

[٢٤٦]

« الخامس ، قول الثورى وأحمد في رواية : يجمع بينهما بإقامة الأولى فقط . وروى عن ابن عمر لقوله : جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع . صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة . أخرجه أحمد ومسلم والنسائى ^(٣)

[٢٤٧]

وقد جاء عن ابن عمر ما هو صريح في الجمع بينهما بإقامتين قال : جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما بإقامة . أخرجه البخارى والنسائى . وكذا الطحاوى بلفظ : جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع . وهى المزدلفة : صلى المغرب ثلاثاً ثم سلم ، ثم أقام العشاء فصلها ركعتين ثم سلم ليس بينهما سبعة ^(٤)

[٢٤٨]

وقال الطحاوى : فهذا يخبر أنه صلاهما بإقامتين ثم قال : والذى رويناه عن جابر رضى الله عنه « يعنى حديث الباب ، من هذا أحب إلينا يعنى من غيره . وذلك لتعارض روايات ابن عمر وعدم إمكان الجمع بينهما ^(٥) فالوجه الأخذ بحديث الباب كما عليه الجمهور (قال عثمان) بن أبى شبة شيخ المصنف (ولم يسبح بينهما) أى لم يصل بين المغرب والعشاء (شيئاً) من السنن ، لكن يصلى بعدهما سنة المغرب والعشاء والوتر عند الحنفيين والشافعى وأحمد « قال ، التنوى : ومذهبننا استحباب السنن الراتبة لكن بفعلها بعدهما لا بينهما ويفعل سنة الظهر التى قبلها قبل الصلاتين ^(٦)

(١) يأتى للمصنف رقم ١٩٥ (الدفع من عرفة) (والشعب) بكسر فسكون، الطريق بين الجبلين (ولم يسبغ الوضوء) يعنى لم يكمل عدده بل تَوْضاً مرة (٢) انظر ص ١٢٥ ج ٢ - ابن ماجه (الزول بين عرفات وجمع) (٣) انظر ص ١٤٦ ج ١٢ الفتح الربانى (الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة) . (٤) من نووى مسلم (الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة) . (٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (١١) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢١) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٢٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣١) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٣٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤١) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٤٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥١) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٥٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦١) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٦٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧١) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٧٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨١) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٨٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٠) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩١) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٢) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٣) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٤) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٥) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٦) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٧) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٨) من جمع بينهما ولم يتطوع (٩٩) من جمع بينهما ولم يتطوع (١٠٠) من جمع بينهما ولم يتطوع

« وقال ، الحافظ : قوله « ولم يسبح بينهما ولا على إثر كل واحدة منهما » ، يستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء . ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة ، صرح بأنه لم يتنفل بينهما بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل . ومن ثم قال الفقهاء : تؤخر سنة العشاءين عنهما . ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة ، لأنهم اتفقوا على أن السنة تجمع بين المغرب والعشاء بهما . ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما اهـ . ويعبر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود (١) .

(ثم اتفقوا) أى شيوخ المصنف على قول جابر (ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) للنوم بعد ما صلى سنة المغرب والعشاء والوتر . قال القسطلاني : وترك عليه الصلاة والسلام قيام الليل تلك الليلة ونام حتى أصبح ، لما تقدم له من الأعمال بعرة من الوقوف من الزوال إلى ما بعد الغروب واجتهاده عليه الصلاة والسلام في الدعاء وسيره بعد الغروب إلى المزدلفة واقتصر فيها على صلاة المغرب والعشاء قصرأ لها وجمعاً لهما جمع تأخير ورقد بقية ليلته (٢) (حتى طلع الفجر) تقوية للبدن ورحمة بالامة (فصلى الفجر) أى الصبح (حين تبين له الصبح) أى حين طلع الفجر (قال سليمان) بن أبي شبة (بنداء) أى أذان (ولإقامة) ولم يذكر هذا سائر شيوخ المصنف (ثم اتفقوا) كلهم على قول جابر (ثم ركب) النبي صلى الله عليه وسلم ناقته (القصواء) وسار (حتى أتى المشعر الحرام) بفتح فسكون . وهو جبل صغير في آخر المزدلفة . سمي بذلك لأن الجاهلية كانت تُشعر عنده الهدايا أى تضربها في صفحة سنامها حتى يسيل منها الدم . ويسمى قزح (فرق عليه) أى صعد النبي صلى الله عليه وسلم على قزح (قال عثمان) بن أبي شبة (وسليمان) ابن عبد الرحمن (فاستقبل) النبي صلى الله عليه وسلم (القبلة لحمد الله وكبره وهله) أى أتى على الله تعالى بقوله : الحمد لله والله أكبر ولا إله إلا الله (زاد عثمان) في روايته (ووحده) أى قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير (فلم يزل واقفاً حتى أسفر جدا) أى انتشر ضوء النهار انتشاراً تاماً (ثم دفع) أى سار (رسول الله صلى الله عليه وسلم) من مزدلفة إلى منى (قبل أن تطلع الشمس) وفيه استحباب الدفع من مزدلفة إلى منى بعد الإسفار ، وهو مذهب الحنفيين والشافعي وأحمد . وقالت المالكية : يدفع قبل الإسفار . والحديث حجة عليهم (وأردف الفضل بن عباس) أى أركبه خلفه بدل أسامة بن زيد (وكان) الفضل (رجلاً حسن الشعر أبيض وسيماً) أى جميل الصورة (فلما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم) من مزدلفة (مزاظمن) بضم الظاء والعين وتسكن . جمع ظمينة كسفيينة .

(١) انظر ص ٣٣٩ ج ٣ فتح الباري (المرح - من جمع بينهما ولم يتطوع) وما فعله ابن مسعود تقدم بالمرح رقم

٢٤٥ ص ٢٤ (٢) انظر ص ١٨٥ ج ٨ زرقاني المواهب (ذكر حجه وعمره)

وهي في الأصل البعير عليه امرأة وتسمى به المرأة مجازاً (يجرين) بفتح فسكون ، أى يسرن مسرعات (فطفق) أى جعل (الفضل ينظر إليهن) أى إلى النسوة وهن في الهودج (فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل) ليحول بينه وبين النظر إليهن ولا ينظرن إليه . وفي حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم لوى عنق الفضل فقال له العباس : لويت عنق ابن عمك قال : رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما (الحديث) أخرجه الترمذى وقال : حسن صحيح ^(١) [٢٤٩] (وصرف الفضل وجهه إلى الشق الآخر) لا لقصد النظر إليهن (و) إنما (حوّل رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الشق الآخر) أى وضع يده على وجه الفضل لئلا ينظر الظعن إليه (وصرف الفضل وجهه إلى الشق الآخر ينظر) إلى الجانب الآخر لا إلى الظعن ، لأنه يبعد من الفضل النظر إليهن بعد أن منعه النبي صلى الله عليه وسلم من النظر إليهن . ولذا لم يذكر هنا وضع يده صلى الله عليه وسلم على وجهه . وفي هذا دليل على أن من رأى منكراً أزاله بيده إن استطاع . وفيه الحث على غض البصر عن النساء الأجنبية وغضهن عن الرجال الأجانب ، وفيه حسن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الخير بالحكمة . وسار صلى الله عليه وسلم (حتى أتى محسراً) بضم ففتح فكسر السين مشددة ، واد بين مزدلفة ومنى (لحرك ناقته) لتسرع تحريكاً (قليلاً) أو زماناً قليلاً أو مكاناً قليلاً قدر رمية حجر ، أى أسرع النبي صلى الله عليه وسلم حتى قطع الوادى . ففي حديث علي رضي الله عنه عند الترمذى : ثم لما أفاض حتى انتهى إلى وادى محسر فقرع ناقته فخبث حتى جازت الوادى ^(٢) . وعن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يحرك ناقته في بطن محسر قدر رمية حجر . أخرجه مالك والبيهقي ^(٣) [٢٥٠] . وسمى هذا الوادى محسراً ، لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أى كدلّ وأعياء ومنه قوله تعالى : ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير ^(٤) . وعليه يكون عذاب أصحاب الفيل قد حلّ بهم بأرض الحرم . وهي حكمة إسراعه صلى الله عليه وسلم بهذا الوادى . وقال المفسرون : إن نفيل ابن حبيب الخثعمي جاء إلى الفيل الأعظم فأخذ بأذنه وقال : ابرك محمودا وارجع رشيدا فإنك يبلى الله الحرام فبرك . وقيل : إن أصحاب الفيل لم يدخلوا أرض الحرم وإنما أصابهم العذاب خارجه قرب عرفة فلم ينج منهم إلا واحد رجع وأخبر ملك الحبشة ثم رماه الطير بحجره فقتل . وقيل حكمة الإسراع في وادى محسر نزول نار على من اصطاد فيه ، ولذا يسمى أهل مكة هذا الوادى وادى النار (ثم سلك الطريق الوسطى) أى سار النبي صلى الله عليه وسلم في طريق المأزمين (الذى يخرجك إلى الجرة الكبرى) أى جرة العقبة وهو غير طريق ضب الذى

(٢٠١) . انظر ص ١٠٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (عرفة كلها موقف) (٣) انظر ص ٢٣٨ ج ٢ زرقاني الوطواط

(السير في الدفة) وص ١٢٦ ج ٥ بيهقي (الإيضاح في وادى محسر) (٤) سورة الملك آية : ٤

ذهب منه النبي صلى الله عليه وسلم إلى عرفات . ولعله فعل ذلك ليخالف بين الطريق تفاؤلا بتغير الحال كما فعل في دخول مكة وخروجه منها . دخلها من الثنية العليا وخرج من الثنية السفلى كما تقدم ^(١) (حتى أتى الجرة التي عند الشجرة) هي جرة العقبة وكان وقتئذ عندها شجرة (فرماها بسبع حصيات - يكبر مع كل حصاة منها - مثل حصى الخذف) بفتح الحاء والذال المعجمتين - وهو قدر حبة الفول (فرمى من بطن الوادي) أى من أسفله لآمن فوق الجرة . وفي هذا دليل على أن الحاج إذا دفع من مزدلفة ووصل منى يبدأ برمي جرة العقبة ولا يفعل شيئا قبل رميها . وربما بسبع حصيات متفرقة يقول مع كل حصاة : الله أكبر . وفيه أن السنة أنه يقف لرمى هذه الجرة في بطن الوادي بحيث تكون منى وعرفات ومزدلفة عن يمينه ومكة عن يساره . وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة . وقيل يقف مستقبل السكبة وكيفما رمى أجزأه ^(٢) (ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المنحر) أى بعد أن رمى جرة العقبة ذهب إلى مكان المنحر بمنى . وهو قريب من جرة العقبة ويسمى بالمذبح لقلة نحر الإبل فيه أو تغليبا للأكثر . وفيه دليل على أن المنحر موضع معين من منى وحيث ذبح منها أو من الحرم أجزأه ^(٣) (فنحر بيده ثلاثا وستين) وهي التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة (وأمر عليا فنحر ماغير يقول) الراوى في تفسيره (مابقى) من تمام المائة وهو سبع وثلاثون التي جاء بها علي رضي الله عنه من اليمن (وأشركه في هديه) أى أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه بعض الهدى ينحره عن نفسه وهو ما جاء به من اليمن . قال النووي : ظاهر قوله : وأشركه في هديه . أنه صلى الله عليه وسلم أشركه في نفس الهدى . قال القاضي : وعندى أنه لم يكن تشريكا حقيقة بل أعطاه قدراً يذبحه ^(٤) . وفيه دليل على أنه يستحب تكثير الهدى، وأنه يستحب للهدى أن يذبح هديه بنفسه، وأنه يستحب له التعجيل بذبحه ولا يؤخره عن يوم النحر وإن كثرت الهدى . (ثم) بعد أن ذبح النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الهدايا (أمر) أن يؤخذ (من كل بدنة ببضعة) بفتح الباء وسكون الضاد . أى قطعة من اللحم (فجعلت) القطع (في قدر) بكسر فسكون (فطبخت فأكلها) أى النبي صلى الله عليه وسلم وعلي رضي الله عنه (من لحمها) أى الهدايا (وشربا من مرقها) وفيه دليل على أنه يستحب الأكل من هدى التطوع وهو جمع عليه . ولما كان الأكل من كل هدى سنة وفي الأكل من كل واحدة من المائة على حدتها كلفة، جمع النبي صلى الله عليه وسلم من كل واحدة قطعة وجعلت في قدر ليكون آكلا من مرق الجميع (قال سليمان) بن عبد الرحمن شيخ المصنف (ثم ركب) النبي صلى الله عليه وسلم (ثم أفاض رسول الله صلى الله

(١) تقدم من ١٩٧ ج ١ فتح الملك الملبود باب دخول مكة . (٢) انظر من ١٩١ ج ٨ شرح مسلم

(حجة النبي صلى الله عليه وسلم) (٤٣) انظر من ١٩٢ ج ٨

عليه وسلم) أى نزل من منى (إلى البيت) الحرام لطواف الإفاضة ويسمى طواف الزكن والزيارة . وهو ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به بالإجماع . ويأتى بيانه فى باب الإفاضة فى الحج ، وقد طافه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الرمي والنحر . قالت عائشة رضى الله عنها : أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى (الحديث) أخرجه المصنف ^(١) (فصلى بمكة الظهر) معطوف على محذوف ، أى أفاض النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم صلى الظهر فلم يذكر الطواف لدلالة الكلام عليه . وهو صريح فى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم النحر بمكة .

« وأما ، ماروى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى . أخرجه مسلم وأبو داود ^(٢) » فوجه ، الجمع بينهما أنه صلى الله عليه وسلم طاف للإفاضة قبل الزوال ثم صلى الظهر بمكة فى أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه فيكون متنفلاً بالظهر الثانية . أفاده النووي ^(٣) . وقال القارى : أو يقال إذا تعارضت الروايتان ترجح صلاته صلى الله عليه وسلم بمكة لكونها أفضل . ويؤيده ضيق الوقت ، لأنه صلى الله عليه وسلم رجع قبل طلوع الشمس من المشعر الحرام ورمى بمنى ونحر مائة من الإبل وطبخ لحماً وأكل منها ثم ذهب إلى مكة وطاف وسعى . فلا شك أنه صلى الله عليه وسلم أدرك الوقت بمكة . وما كان صلى الله عليه وسلم يؤخرها عن الوقت المختار لنغير ضرورة ولا ضرورة هنا ^(٤) (ثم أتى بنى عبد المطلب) والمراد أولاد العباس ، لأن السقاية كانت لهم (وهم) أى والحال أنهم (يسقون) الناس (على زمزم) أى يغرفون منها بالدلاء ويصبونه فى الحياض ونحوها (فقال انزعوا) الماء أو الدلاء (بنى عبد المطلب) فيه حذف ياء النداء . وهو أمر استحباب (فلولاً أن يغلبكم الناس على سقائكم) أى لولا مخافة الازدحام عليكم ومخافة اعتقاد الناس أن ذلك من مناسك الحج فيغلبونكم ويدفعونكم عن الاستسقاء (لنزعت) أى لسقيت (معكم) قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ترغيباً لهم فى السقاية وتشجيعاً وإشارة إلى أن ذلك عمل صالح مرغوب فيه لكثرة ثوابه (فناولوه) أى أعطوه (دلوا فشرب منه) يفيد أنهم نزعوا له ولم ينزع هو . ويؤيده ماروى ابن عباس قال : جاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى زمزم فنزعنا له دلواً فشرب ثم حج فيها ثم أفرغناها فى زمزم ثم قال : لولا أن تغلبوا عليها لنزعت يدي . أخرجه أحمد والطبرانى ^(٥) [٢٥١] « وينافيه ، ماروى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أفاض

(١) يأتى بالمصنف رقم ٢٣٦ (روى الجمار) (٢) يأتى بالمصنف رقم ٢٦١ (الإفاضة فى الحج)

(٣) انظر ص ١٩٣ ج ٨ شرح مسلم (حجة النبي صلى الله عليه وسلم) (٤) انظر ص ١٩٨ ج ٣ مرقات الفاتح

(٥) انظر ص ١٨٩ ج ٢ فتح القدير شرح الهداية

نزع بالدلو يعني من زمزم لم ينزع معه أحد فشرب ثم أفرغ باقي الدلو في البئر وقال : لولا أن يغلبكم الناس على سقايكم لم ينزع منها أحد غيري . قال فنزع هو بنفسه الدلو فشرب منها لم يعنه على نزعها أحد . أخرجه ابن سعد في الطبقات مرسلًا^(١) [٢٥٢] وقد يجمع بينهما بأن ما في هذا كان عقب طواف اللوداع، وما في حديث جابر وابن عباس كان عقب طواف الإفاضة . ولفظهما صريح في هذا .

(الفقه) هذا حديث عظيم الفوائد مشتمل على جل من نفائس القواعد وهو السراج الوهاج الذي يستضيء به الناسك في أعماله ويسترشد به في أحواله . وهو مرجع العلماء في الاستدلال به على ما يذكرون من الأحكام، ويستلهمون منه ما يعز عليهم من الأفهام . وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا . وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً وخرج فيه من الفقه مائة ونيفا وخمسين نوعاً . ولو تُقَصَّى لزيد على هذا القدر قريب منه^(٢) . وقد ذكرنا - في أثناء الشرح - كثيراً مما دل عليه الحديث من الأحكام . وهاك بعضاً مما لم نذكره . ولم يعقد له المصنف باباً ، فإننا نكتفي في هذا ببيانه في بابه (أولاً) في صلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين خلف مقام إبراهيم دليل على مشروعيتهما . واختلف العلماء في حكمهما . قال الحنفيون : صلاة الطواف واجبة وهو قول لمالك والشافعي للأمر بها في قوله تعالى ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾^(٣) ولمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها، ولحديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة طاف بالبيت سبعاً وأتى المقام فقرأ : وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى . فصلى خلف المقام ثم أتى الحجر فاستلمه . (الحديث) أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح^(٤) [٢٥٣]

ومشهور مذهب مالك أنها تابعة للطواف . فإن كان واجباً فهي واجبة وإلا فسنة . ويندب صلاتها خلف المقام فإن صلاها في غيره أعاد مادام متوضئاً . وقال أحمد : صلاة الطواف سنة وهو الأصح عند الشافعية . وقالوا : الأمر في الآية للاستحباب . وهذا هو الراجح . وتصح في أى مكان عند الجمهور . وأما صلاته صلى الله عليه وسلم هاتين الركعتين خلف المقام فليبان الأفضل . قال النووي : السنة أن يصلحها خلف المقام ، فإن لم يفعل ففي حجر إسماعيل ، وإلا ففي المسجد وإلا ففي مكة وسائر الحرم . ولو صلاهما في وطنه وغيره جاز وفاته الفضيلة . ولا تفوت هذه الصلاة مادام حياً^(٥) . هذا ولا يقوم مقام صلاة الطواف غيرها - كركعتي الفجر - عند الحنفيين ومالك وهو قول للشافعي ، قال ، إسماعيل بن أمية . قلت للزهري : إن عطاء يقول : تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف فقال : السنة أفضل لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ١٨٩ ج ٢ فتح القدير شرح الهداية (٢) انظر ص ١٧٠ ج ٨ شرح مسلم (٣) سورة البقرة آية : ١٢٥

(٤) انظر ص ٩٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (يبدأ بالصفا قبل المروة) (٥) انظر ص ١٧٠ ج ٨ شرح مسلم

أسبوعاً إلا صلى . أخرجه البخارى ^(١) [٢٥٤] ومشهور مذهب أحمد أن المكتوبة تجزئ عنها وهو الصحيح عند الشافعية . وتقدم بيان حكم صلاتها في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ^(٢) (مسائل) (الأولى) إذا قلنا صلاة الطواف واجبة فلا تجوز من قعود مع القدرة على القيام على الأصح كسائر الواجبات . وقيل تجوز كما يجوز الطواف راكباً ومحمولاً مع القدرة على المشى . وعلى أنها سنة يجوز فعلها قاعداً كسائر النوافل ^(٣) ويجهر فيها ليلاً ويسر نهاراً .

(الثانية) تطلب الصلاة عقب كل طواف . فإن طاف أكثر من طواف ثم صلى لكل طواف ركعتين جاز، ولكنه ترك الأفضل عند الشافعى وأحمد وإسحاق وأبى يوسف ، لأن الطواف يجري مجرى الصلاة يجوز جمعها ويؤخر ما بينها من النوافل فيصليه بعدها . ويكره ذلك عند أبى حنيفة ومالك والثورى ومحمد بن الحسن وابن المنذر . ونقله القاضى عياض عن جمهور الفقهاء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، ولأن تأخير الركعتين عن الطواف يخل بالموالاة بينهما . وأجاب ، الأولون بأن كون النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله لا يستلزم كراهته ، لأنه لم ينه عنه . ومجرد الترك إنما يفيد خلاف الأولى ، ولأن الموالاة غير مشترطة بين الطواف والركعتين فقد صلاهما عمر بنى طوى وأم سلمة أخرت ركعتى الطواف حين طافت راكبة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم (الثالثة) تمتاز هذه الصلاة بأنها تدخلها النيابة فإن النائب في الحج يصليها وتقع عن المحجوج عنه على الأصح ، لأنها من أعمال الحج .

(الرابعة) إذا حج الصبي فإن كان مميزاً طاف بنفسه وصلى ركعتى الطواف . وإن كان غير مميز طاف به وليه وصلى ركعتى الطواف . وتقع عن الصبي على الأصح تبعاً للطواف ^(٤)

(الخامسة) يستحب الدعاء عقب صلاة الطواف خلف المقام بما أحب من أمر الدنيا والآخرة، ويستحب أن يدعو بما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف المقام ركعتين ثم قال : اللهم هذا بلدك والمسجد الحرام وبينك الحرام، وأنا عبدك ابن عبدك ابن أمّتك أتيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة وأعمال سيئة . وهذا مقام العائذ بك من النار فاغفر لى إنك أنت الغفور الرحيم . اللهم إنك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام وقد جئتُ طالباً رحمتك مبتغياً مرضاتك وأنت منّنت علىّ بذلك فاغفر لى وارحمنى إنك على كل شيء قدير . ذكره النووى ^(٥) (ثانياً) دل قوله فى الحديث : ثم ركب القصواء حتى أتى الموقف الخ الحديث على :

(١) انظر ص ٣١٥ ج ٣ فتح البارى (صلى الله عليه وسلم أسبوعه ركعتين) و(سبوع) بضمين ، لغة قليلة فى الأسبوع . وقيل هو جمع سبع يضم فسكون كبرد وبرود . وضبطه بعضهم بفتح السين
(٢) تقدم ص ٢٣٢ ج ١ فتح الملك المعبود (فقه الحديث رقم ١٦٧) (٣) انظر ص ٥٢ ج ٨ شرح المذهب
(٤) انظر ص ٥٤ منه (٥) انظر ص ٥٥ منه

(أ) أنه يطلب من الحاج الوقوف بعرفة من زوال يوم التاسع من ذى الحجة إلى الغروب أكثر من التهليل والتكبير والدعاء . وسيأتي تمام الكلام على الوقوف في باب الوقوف بعرفة ، إن شاء الله تعالى .

(ب) وعلى أنه يطلب من الحجيج الإفاضة من عرفة وقت غروب الشمس يوم عرفة مع الإمام فلا يتقدمون عليه ولا يتأخرون إلا للزحام . ويسن أن يسير كل على هيئته وإذا وجد فرجة يسرع بلا إيداء أحد . ويأتي تمام الكلام في باب الدفع من عرفة ، إن شاء الله .
(ج) وعلى أنه يطلب من الحاج الجمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء جمع تأخير بأذان واحد وإقامتين ولا يتنفل بينهما . وتقدم بيانه ^(١) ويأتي تمامه في باب الصلاة بجمع ، إن شاء الله .

(د) دل - اضطجاع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة النحر بمزدلفة - على مشروعية المبيت بها إلى الفجر . وهو سنة عند الحنفيين ومالك وقول للشافعي . وعن مالك أن النزول بمزدلفة ليلة النحر بمقدار حط الرجال واجب . وقالت الحنبلية : المبيت بها واجب إلى ما بعد نصف الليل . وبه قال بعض الحنفيين . وقالت الشافعية : أقل ما يجزئ من المبيت ساعة من النصف الثاني من الليل وقيل معظم الليل . وقال علقمة والأسود والشعبي والنخعي والحسن البصري : المبيت بمزدلفة ركن لا يصح الحج إلا به (هـ) وعلى أنه يسن التعجيل بصلاة صبح يوم النحر بمزدلفة بأذان وإقامة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن وظائف العبادة في هذا اليوم كثيرة ، فتسن المبالغة في التكبير بصلاة الصبح ليتسع الوقت لأعمال المناسك (و) ودل قوله : حتى أتى المشعر الحرام فرقى عليه - على أن المشعر الحرام جزء من مزدلفة لا أنه المزدلفة كلها . ويؤيده ما في حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحرنا هاهنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم . ووقفت هاهنا وعرفة كلها موقف : ووقفت هاهنا وجمع كلها موقف . أخرجه مسلم ^(٢) [٢٥٥] وجمع - بفتح فسكون - اسم لمزدلفة كلها . وقال المحدثون وأكثر المفسرين : المشعر الحرام جميع المزدلفة (ز) ودل على مشروعية الوقوف بالمشعر الحرام بعد صلاة الصبح من يوم النحر . وسيأتي الكلام عليه في باب الصلاة بجمع ، إن شاء الله . وعلى مشروعية الدعاء والذكر على المشعر الحرام إلى أن ينتشر ضوء النهار ثم ينصرف إلى منى قبل أن تطلع الشمس خلافا لما كان عليه المشركون فإنهم ما كانوا يدفعون من المشعر الحرام حتى تطلع الشمس

قال ، عمرو بن ميمون : شهدت عمر صلى الله عليه وسلم يجمع الصبح ثم وقف فقال : إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون : أشرق ثبير كيما نغير . وإن النبي صلى الله عليه وسلم

خالفهم فأفاض من قبل أن تطلع الشمس . أخرجه البخارى ^(١) [٢٥٦] ويأتى للمصنف نحوه ^(٢) وبه قال الجمهور . وقال مالك : يدفع منه قبل الإسفار . والحديث أولى بالاتباع (والحديث) أخرجه أيضاً مسلم وابن ماجه . وكذا أحمد مختصراً ^(٣)

تتميم في بيان الأمكنة التى نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم
والمساجد التى صلى فيها وهو ذاهب إلى مكة للحج وآيب منها

« روى ، نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل من طريق المعرس . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج إلى مكة صلى فى مسجد الشجرة . وإذا رجع صلى بذى الحليفة ببطن الوادى وبات حتى يصبح . أخرجه البخارى ^(٤) [٢٥٧] وطريق الشجرة موضع فى الجنوب الغربى من المدينة شمال ذى الحليفة . كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منه إلى ذى الحليفة فبقيت بها . وإذا رجع بات بها أيضاً ودخل على طريق المعرس - بفتح الراء المشددة - وهو مكان جنوب المدينة وشمال ذى الحليفة . كان النبي صلى الله عليه وسلم يذهب من طريق ويرجع من أخرى كما كان يفعل فى العيد « وعن ، ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أناخ بالبطحاء بذى الحليفة فصلى بها . وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يفعل ذلك . أخرجه الشيخان ^(٥) [٢٥٨]

« وقال ، موسى بن عقبة : رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق فيصلى فيها ويحدث أن أباه كان يصلى فيها ، وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى فى تلك الأمكنة . « قال ، موسى : وحدثني نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يصلى فى تلك الأمكنة وسألت سالماً فلا أعلمه إلا وافق نافعاً فى الأمكنة كلها إلا أنهما اختلفا فى مسجد بشرف الروحاء . أخرجه البخارى ^(٦) [٢٥٩] وحاصله أن ابن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن وتشدده فى الاتباع مشهور « ولا يعارض ، ذلك ما ثبت عن أبيه عمر أنه رأى الناس فى سفر

(١) انظر ص ٣٤٥ ج ٣ فتح البارى (مق يدفع من جمع) (وثبير) كأثير ، جبل عظيم شمال منى (٢) يأتى أثر رقم ١٣ باب الصلاة يجمع . (٣) انظر ص ١٧٠ إلى ١٩٤ ج ٨ نووى مسلم (حجة النبي صلى الله عليه وسلم) وص ١٣١ ج ٢ - ابن ماجه (حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) وص ٣٢٠ ج ٣ - سند أحمد (مسند جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) وص ٧٤ ج ١ - الفتح الربانى (صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم) (٤) انظر ص ٢٥١ ج ٣ فتح البارى (خروج النبي صلى الله عليه وسلم على طريق الشجرة) (٥) انظر ص ٢٥١ منه . وص ١١٤ ج ٩ نووى مسلم (النزول يبطحاء ذى الحليفة) (والبطحاء) المسيل الواسع يجتمع فيه دقاق الحصى من سيل المساء (٦) انظر ص ٣٧٩ ج ١ فتح البارى (المساجد التى على طرق المدينة) (وحدثني وسألت) عطف على رأيت ، أى قال موسى : وحدثني نافع وسألت سالماً . (وشرف الروحاء) أى أعلاها . والروحاء بفتح الراء مشددة ، موضع فيه قرية جامعة على ليلتين من المدينة جنوب ذى الحليفة

يتبادرون إلى مكان . فسأل عن ذلك فقالوا : قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض ، فإنما هلك أهل الكتاب لأنهم تتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعا ، لأن ذلك ، من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشك ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر ، فيظنه واجبا . وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر ^(١) ، نافع أن ابن عمر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل تحت سرحة ضخمة دون الروثة عن يمين الطريق في مكان يقطع سهل حيث يفضى من الأكمة دون بريد الروثة بميلين وقد انكسر أعلاها وهي قائمة على ساق . أخرجه أحمد والبخاري ^(٢) [٢٦٠]

وقال ، نافع : إن عبد الله بن عمر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى من وراء العرج - وأنت ذاهب على رأس خمسة أميال من العرج - في مسجد إلى هضبة . عند ذلك المسجد قبران أو ثلاثة . على القبور رضم من حجارة على يمين الطريق عند سلمات الطريق بين أولئك السلمات كان عبد الله يروح من العرج بعد أن تميل الشمس بالهجرة فيصلي الظهر في ذلك المسجد . أخرجه أحمد والبخاري ^(٣) [٢٦١] ، نافع أن ابن عمر حدثه أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل بذى طوى يبيت به حتى يصلي صلاة الصبح حين قدم إلى مكة ومُصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك على أكمة غليظة ليس في المسجد الذي بُني ثم ، ولكن أسفل من ذلك على أكمة خشنة غليظة . قال : وأخبرني أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل فرضى الجبل الطويل الذي قبل الكعبة فجعل المسجد الذي بُني يسار المسجد بطرف الأكمة ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء ، يدع من الأكمة عشرة أذرع أو نحوها . ثم يصلي مستقبل القرضتين من الجبل الطويل الذي بينه وبين الكعبة . أخرجه أحمد والشيخان ^(٤) [٢٦٢]

(١) انظر ص ٣٧٩ ج ١ فتح الباري (المرج - المساجد التي على طرق المدينة)

(٢) انظر ص ٩١ ج ١١ - الفتح الرباني (الأمكنة التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم والمساجد التي صل فيها في طريقه بين المدينة ومكة ..) وص ٣٨٠ ج ١ فتح الباري (المساجد التي على طرق المدينة) و (سرحة) بفتح فسكون أي شجرة عظيمة . و (الروثة) بالراء والهاء المثناة مضرا ، قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخا أي ٩٤ر٦٠٥ أربعة وتسعون كيلومترا وخمسة وستة مائة متر . و (يطح) بفتح فسكون أي واسع . و (دون بريد الروثة بميلين) أي بينه وبين المكان الذي ينزل فيه البريد بالروثة ميلان . وقيل المراد بالبريد سكة الطريق (وقد انكسر أعلاها) يعني أعلى الشجرة المبر عنها بالسرحة . و (العرج) بفتح فسكون ، قرية جامعة بينها وبين الروثة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا . و (رضم) بفتح فسكون ، سخور بعضها فوق بعض . و (سلمات) بفتح اللام جمع سلمة . وهو شجر تمر الفرج وأضيفت السلمات للطريق ، لأنها على جانبه (٤) انظر ص ٩٣ ج ١١ - الفتح الرباني . وص ٣٨٠ ج ١ فتح الباري (المساجد التي على طرق المدينة) وص ٩٠ ج ١ نووى مسلم (استحباب البيت بذى طوى عند إرادة دخول مكة) و (ذوطوى) بضم الطاء موضع غرب مكة على طريق كداء . و (الفرضة) بضم فسكون ، مدخل الطريق إلى الجبل . والمراد بالجبل الطويل ، سلسلة =

قال ، الحافظ : هذه المساجد لا يعرف منها اليوم غير مسجد ذى الحليفة . والمساجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية . وفي الترمذى من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادى الروحاء . وقال : لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبيا . وقال البغوى الشافعى : إن المساجد التي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها لوندرا أحد الصلاة في شيء منها تعين كما تتعين المساجد الثلاثة (١) .

(١٧٨) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ ح وَثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ بِعَرَفَةَ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَإِقَامَتَيْنِ وَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا الْحَدِيثُ أَسَنُّهُ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ . وَوَأَقْبَحُ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَلَى إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعَتَمَةَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ .

(ش) (السند) صدره ذو طريقين . وح فيه للتحويل من طريق إلى أخرى . و (عبد الوهاب) بن عبد المجيد . و (المعنى) أى معنى حديث سليمان بن بلال وحديث عبد الوهاب الثقفى (واحد) وإن اختلفا فى اللفظ . و (عن أبيه) هو محمد بن على بن الحسين الباقر .

(المعنى) (صلى الظهر والعصر) مقصورتين بمسجد نمرة (بأذان واحد) للظهر (بعرفة) أى بقرىها (ولم يسبح) أى لم يتنفل (بينهما وإقامتين) لكل واحدة منهما إقامة (وصلى المغرب) ثلاثا (والعشاء) ركعتين (بجمع) بفتح فسكون ، أى بمزدلفة (بأذان واحد) للأولى (وإقامتين) لكل واحدة منهما إقامة (ولم يسبح بينهما) لما تقدم أن الموالاة بين الصلاتين المجموعتين واجبة

== الجبال العمالية بمكة المسكونة من جبل الفلج غربا ثم جبل الهندي ثم جبل الملع ثم جبل كداء . وهو فى أهل مكة . والسلسلة قرب المسجد الحرام (لجبل المسجد الح) من كلام نافع

(١) انظر ص ٣٨١ ج ١ فتح البارى (الفرج - المساجد التى على طرق المدينة ...) وانظر رسم طريق المصطفى

صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ص ٢٢٣ - إرشاد الناسك

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يطلب الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة بلا فصل بينهما . وهو سنة إجماعاً (ب) وعلى أنه يؤذن للأولى ويقام لكل منهما . وبه قال الحنفيون والشافعي وهو رواية عن أحمد . وعنه أنه يقام لكل بلا أذان . وقال مالك : يؤذن لكل ويقام . وما صرح به الحديث أولى بالاتباع (ج) وعلى أنه يطلب الجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير بمزدلفة بلا فصل بينهما . وهو واجب عند الحنفيين وسنة عند غيرهم .

(د) وعلى أنه يؤذن للأولى ويقام لكل منهما . وبه قال زفر وابن الماجشون المالكي والشافعي في الصحيح عنه وأحمد في رواية واختاره الطحاوي . وهو أصح أقوال في هذا . تقدم بيانها ^(١) (والحديث) مرسل ، لأن محمد بن علي بن الحسين لم يدرك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وقد وصله المصنف في الحديث السابق وأكد ذلك بقوله (هذا الحديث أسنده حاتم بن إسماعيل في الحديث الطويل) وأيد المصنف الطريق الموصول بقوله ((ووافق حاتم بن إسماعيل على إسناده) أى وصله (محمد بن الجعفي عن جعفر عن أبيه عن جابر) وساق محمد بن علي الجعفي مثل الحديث الطويل (إلا أنه قال) في روايته (فصلى) رسول الله صلى الله عليه وسلم (المغرب والعتمة) أى العشاء (بأذان وإقامة) واحدة للأولى . فيكون حجة للحنفيين في أنه يؤذن ويقام للمغرب والعشاء أذاناً واحداً وإقامة واحدة . وتقدم بسط الكلام في هذا ^(٢) .

(ولم نقف) على من خرج رواية محمد بن علي الجعفي ولا على من ترجمه . وفي بعض النسخ زيادة (قال أبو داود قال لي أحمد : أخطأ حاتم في هذا الحديث الطويل) وفي صحة نسبة هذا للمصنف ثم إلى أحمد بن حنبل نظر . فقد صحح الحديث جماعة من الأئمة المتقدمين والمتأخرين ولم ينسب أحد منهم حاتم بن إسماعيل إلى الوهم ولم يخطئه أحد . وعلى فرض صحة نسبة هذا الكلام إلى المصنف وأحمد ، فيحتمل أن يكون الخطأ أن حاتم بن إسماعيل أدخل كلام محمد بن علي بن الحسين في قصة فاطمة رضي الله عنها - وهي قوله : قال علي بالكوفة فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم محزناً على فاطمة إلى قوله صدقت - في حديث جابر الطويل ، وهو ليس بداخل فيه ، لما سيأتى في حديث يحيى القطان من قول جعفر : قال أبي «محمد بن علي» : هذا الحرف لم يذكره جابر «وهو قوله» ، فذهبت محزناً ، وذكر قصة فاطمة رضي الله عنها ^(٣) . والظاهر أن محمد بن علي بن الحسين روى هذه الجملة عن علي رضي الله عنه حين كان بالكوفة ولم يروها عن جابر ففهم حاتم بن إسماعيل أنها من حديث جابر فأدرجها فيه خطأ . ويحتمل أن يكون المراد من الخطأ أن حاتم بن إسماعيل ذكر في حديثه في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامتين

ولم يذكره يحيى القطان في حديثه عن جعفر عن أبيه . والله ولي التوفيق .

(١٧٩) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا جَعْفَرُ ثَنَا أَبِي عَنْ جَابِرٍ قَالَ : ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمِنِّي كُلُّهَا مِنْحَرًا . وَقَفَّ بِعَرَفَةَ فَقَالَ : قَدْ وَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفًا . وَقَفَّ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَقَالَ : قَدْ وَقَفْتُ هَاهُنَا وَمُزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفًا .

(ش) (السند) (يحيى بن سعيد) القطان . و (جعفر) بن محمد بن علي بن الحسين . (المعنى) (ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم) مراتب على قول جابر في الحديث الطويل : فرمى بعنق النبي صلى الله عليه وسلم ، من بطن الوادي ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المنحر فنحر بيده ثلاثا وستين (قد نحرته هاهنا) يعني قرب جرة العقبة . وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن هذا المكان غير متعين للنحر بقوله (ومني كلها منحر) أي في أي موضع منها يجزئ النحر . والأفضل النحر في المكان الذي نحر فيه النبي صلى الله عليه وسلم (ووقف) النبي صلى الله عليه وسلم (بعرفة فقال قد وقفت هاهنا) يعني عند الصخرات المنتشرة في أصل جبل الرحمة وهذا هو المكان الأفضل فإنه يجوز الوقوف في أي موضع من عرفة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (وعرفة كلها موقف) وهذا يجمع عليه . وسميت عرفة ، لأن جبريل عليه السلام عزف آدم المناسك فيها (ووقف) النبي صلى الله عليه وسلم (بالمزدلفة فقال قد وقفت هاهنا) أي بالمشعر الحرام (ومزدلفة كلها موقف) فمن وقف في أي موضع منها أجزأه . والأفضل المكان الذي وقف فيه النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قَرْح ، لقول علي رضي الله عنه : لما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة غدا فوقف على قَرْح وأردف الفضل ثم قال : هذا الموقف وكل المزدلفة موقف ، حتى إذا أسفردفع . أخرجه الطبري وكذا الترمذي دون قوله : حتى إذا أسفردفع ^(١) [٢٦٣]

(الفقه) دل الحديث : (أ) على أنه يجوز للمحرم ذبح الهدى في أي موضع من منى غير أن الأفضل ذبحه في المكان الذي ذبح فيه النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند الجرة الصغرى التي تلي مسجد الخيف (ب) وعلى أنه يجوز الوقوف بعرفة في أي موضع منها . والأفضل الوقوف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم . وهو عند الصخرات المنتشرة في أصل جبل الرحمة

أو بالقرب منها . وأما ما اشتهر من الاهتمام بالوقوف على جبل الرحمة وترجيحه على غيره فخطأ مخالف للسنة (ج) وعلى أنه يصح الوقوف بمزدلفة في أى موضع منها . والأفضل الوقوف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قرح .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد بن حنبل جابر الطويل . وأخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل عرفة موقف ، وارتفعوا عن بطن عرنة . وكل المزدلفة موقف وارتفعوا عن بطن محسر . وكل منى منحر إلا ما وراء العقبة . (١)

(١٨٠) ك (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ يَأْسَنَاهُ زَادَ : فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ .

(ش) (عن جعفر) بن محمد (ياسناده) السابق وهو ثنا أبي يعنى محمد بن علي بن الحسين ، عن جابر وانفط الحديث عند مسلم : عن جابر في حديثه ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحرنا هاهنا ومنى كلها منحر . و (زاد) حفص بن غياث في روايته عن جعفر هنا (فانحروا في رحالكم) أى لينحر كل واحد منكم في منزله . قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك دفعاً للخرج والمشقة عن الحجاج ، لأنه لو كلف كل النحر في الموضع الذى نحر فيه النبي صلى الله عليه وسلم لآذى ذلك إلى الحرج والزحام . وتما الحديث عند مسلم : ووقفت هاهنا يعنى عند الصخرات ، وعرفة كلها موقف ووقفت هاهنا يعنى بالمشعر الحرام ، وجمع يعنى المزدلفة ، كلها موقف (الفقه) في الحديث بيان رفق النبي صلى الله عليه وسلم بأمته وشفقته عليهم ، حيث نبههم على مصالح دينهم ودنياهم . فذكر لهم الأكل والجائز في نحر الهدى والوقوف بعرفة ومزدلفة . فالأكل موضع نحره ووقوفه صلى الله عليه وسلم . والجائز كل جزء من أجزاء منى وعرفة ومزدلفة . (والحديث) أخرجه أيضاً مسلم وتقدم لفظه (٢)

(١٨١) (ص) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ جَعْفَرٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَابِرٍ فَقَدْ كَرَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَاتَّخَذُوا مِنْ

(١) انظر ص ٨١ ج ١١ - الفتح الرباني (مفحةج النبي صلى الله عليه وسلم) وص ١٢٣ ج ٢ - ابن ماجه (الموقف بعرفات)

(٢) انظر ص ١٩٥ ج ٨ نووى مسلم (حجة النبي صلى الله عليه وسلم)

مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى . قَالَ فَقَرَأَ فِيهِمَا بِالتَّوْحِيدِ . وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . وَقَالَ فِيهِ
قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسُّكُوفَةِ . قَالَ أَبِي : هَذَا الْحَرْفُ لَمْ يَذْكُرْهُ جَابِرٌ . فَذَهَبَتْ
مَحْرُشًا . وَذَكَرَ قِصَّةَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(ش) (عن جعفر) بن محمد (حدثني أبي) محمد بن علي بن الحسين

(المعنى) (فذكر) أي يحيى بن سعيد (هذا الحديث) أي حديث جابر الطويل (وأدرج) أي
زاد (في الحديث عند) أي بعد (قوله : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى قال) أي جعفر بن محمد
ابن علي (فقرأ فيهما) أي في ركعتي الطواف (بالتوحيد) أي بسورة التوحيد وهي قل هو الله أحد
قرأها بعد الفاتحة في الركعة الثانية (و) قرأ (قل يا أيها الكافرون) بعد الفاتحة في الركعة الأولى . وقد صرح
الإمام أحمد في مسنده بأن هذا من قول جعفر بن محمد ففيه - قال عبد الله بن أحمد - قال أبي قال أبو عبد الله
يعني جعفرًا فقرأ فيهما بالتوحيد وقل يا أيها الكافرون . ففي الكلام تقديم وتأخير والواو لا تقتضي
ترتيبًا (وقال) أي جعفر بن محمد (فيه) أي في الحديث (قال علي رضي الله عنه بالكوفة قال أبي)
أي محمد بن علي (هذا الحرف) أي قوله فذهبت محرشا الخ (لم يذكره جابر) وقوله (فذهبت محرشا)
بيان لقوله : هذا الحرف وللضمير في قوله : لم يذكره (وذكر) أي جابر (قصة فاطمة رضى الله
عنها) - أي قصة تحللها ولباسها الصبيغ واكتحالها وإنكار علي عليها - المتقدمة في الحديث الطويل
ماعدًا قول علي رضي الله عنه : فذهبت محرشا أستفتي به . . إلى قوله صلى الله عليه وسلم : صدقت
أنا أمرتها به . وقد فصل أحمد ذلك في روايته من طريق يحيى القطان قال : وقدم علي من اليمن
فإذا فاطمة رضى الله عنها قد حلت ولبست ثيابها صبيغا واكتحلت فأنكر ذلك علي رضي الله
عنه عليها . فقالت : أمرني به رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا كلام جابر في قصة فاطمة ،
وقال : قال علي بالكوفة - قال جعفر قال أبي هذا الحرف لم يذكره جابر - : فذهبت محرشا
أستفتي به النبي صلى الله عليه وسلم في الذي ذكرت فاطمة . قلت إن فاطمة لبست ثيابها صبيغا
واكتحلت وقالت : أمرني به أبي . قال : صدقت صدقت صدقت أنا أمرتها به . وهذا كلام محمد
ابن علي . وهو لم يدرك جد أبيه علي بن أبي طالب . فلعله سمع هذا الكلام من غير جابر بن عبد الله
ففهم حاتم بن إسماعيل أنه من حديث جابر فأدرجه فيه خطأ كما تقدم (١) .

(الفقه) دل الحديث على أنه يسن في صلاة الطواف أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة

قل يأيها الكافرون . ويقرأ في الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد .
(والحديث) بعض حديث أخرجه أحمد تاماً (١) .

— باب الوقوف بعرفة — ٥٩ —

أى كيف شرع . وعرفة واد بين مزدلفة والطائف يمتد من على عرفة إلى جبل عرفات الذى يحيط بالوادي من الشرق على هيئة قوس ، وفي طرفه من الجنوب الطريق إلى الطائف ، وفي طرفه من الشمال لسان يبرز إلى المغرب يسمى جبل الرحمة وسفحه الجنوبي هو حد عرفة الشمال ، وفي طرفه الغربى صخرة عالية هى موقف الخطيب . وفي أسفلها مصلى تسمى مسجد الصخرات . والمسافة من على عرفة إلى سفح جبل الرحمة تبلغ نحو كيلو متر ونصف كيلو (٢) . وسمى هذا الوادي عرفة لتعترف العباد إلى الله تعالى بالعبادة فيه . وقيل لتعارف آدم فيه بحواء . وقيل لأن العباد يعرف بعضهم بعضاً فيه ، حيث اجتمعوا فيه من أقطار الأرض . وقيل لأن جبريل عليه السلام عزف إبراهيم صلى الله عليه وسلم المناسك فيه فى ذلك اليوم . فكان يقول له : أعرفت هذا ؟ فيقول : نعم . وقيل لأن الله تعالى يعرفهم فى ذلك اليوم بالكرامة والمغفرة ويطيهم . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَها لَهُم ﴾ (٣) أى طيها لهم .

(١١) (ص) حَدَّثَنَا هَنَادٌ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ قَالَتْ : فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ .

(ش) هذا أثر (السند) (حماد) بن السرى . و (أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير (المعنى) (كانت قريش) هم أولاد النضر بن كنانة (ومن دان دينها) أى تبع طريقها (يقفون) فى اليوم التاسع من ذى الحجة (بالمزدلفة) ويقولون : نحن أهل الحرم فلا نخرج منه

(١) انظر ص ٣٢٠ ج ٣ مسند أحمد (مسند جابر بن عبد الله) وص ٧٤ ج ١١ - الفتح الربانى (صفحة حج النبي صلى الله عليه وسلم)

(٢) انظر رسم جبل عرفات ص ٩٩ - إرشاد الناسك إلى أعمال المناك (٣) سورة محمد آية : ٦ .

وسمى أولاد النضر بقريش لتقرشهم واجتماعهم إلى الحرم من القَرَش وهو الجمع (وكانوا) أى قريش ومن تابعهم من كنانة ومجذيلة قيس (يسمون الحس) بضم فسكون . جمع أحسن من الجماسة . وهى القوة والشجاعة . سموا بذلك لحماستهم وشجاعتهم فى دينهم ، فكانوا إذا أهلوا بحج أو عسرة لا يأتون لحماً ولا يضربون بيتاً من وبر ولا شعر . وكانوا لا يدخلون البيوت من أبوابها وهم محرمون . وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم : إنكم إن عظمتهم غير حرمكم استخف الناس به فكانوا لا يخرجون من الحرم ترفماً (وكان سائر العرب يقفون بعرفة) على عادتهم القديمة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف معهم قبل البعثة بعرفة يومه ثم يصبح فيقف بمزدلفة مع قريش . روى نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا الموقف بعرفة . فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا . أخرجه ابن خزيمة ^(١) [٢٦٤] (وروى) محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : أضلكت بعيراً لى فذهبت أطلبه يوم عرفة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم واقفاً بعرفة فقلت : هذا والله من الحس فما شأنه ها هنا . أخرجه أحمد والبخارى وكذا الشافعى فى السنن وزاد : فما له خرج من الحرم . يعنى بالحس قريشا . وكانت قريش تقف بمزدلفة وتقول : نحن الحس لا نجاوز الحرم ^(٢) [٢٦٥] (فلما جاء الإسلام) أى فلما بعث الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم وشرع الحج (أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يأتى) فى الحج (عرفات فيقف بها ثم يفيض منها) كما كانت الأنبياء السابقون يفعلون . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أمر لأمته (فذلك قوله تعالى : ثم أفيضوا) أى ادفعوا وارجعوا (من حيث أفاض الناس) وهذا أمر لسائر المسلمين . والمراد بالناس الأنبياء السابقون . وقيل المراد بقوله : أفيضوا . من كان لا يقف بعرفات كقريش ومن تبعهم . والمراد بالناس سائر العرب ما عدا الحس . وهذا هو ظاهر سياق الأثر .

(الفقه) دل الأثر على وجوب الوقوف بعرفة والإفاضة منها وإبطال ما كانت عليه قريش من الاكتفاء بالوقوف بمزدلفة . وهاك حكم الوقوف ووقته وحكمته :

(١) الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج إجماعاً ، لقول عبد الرحمن بن يعمر : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة وأتاه ناس من أهل نجد فقالوا : يا رسول الله كيف الحج ؟ فقال : الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه . أخرجه المصنف وغيره وصححه الترمذى وغيره ^(٣) [٢٦٦] وقال الترمذى : والعمل عليه عند أهل العلم

(١) انظر ص ٣٣٤ ج ٣ فتح البارى (الشرح - الوقوف بعرفة) (٢) انظر ص ٣٣٤ منه . وص ١٢٢ ج ١٢

الفتح الربانى (وجوب الوقوف بعرفة ..) وص ٥٦٠ ج ٢ بدائع المنى . وكان ذلك فى حجة حبيبها النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة « وجب » كان حينئذ كافراً . وقد أسلم يوم الفتح أو يوم خيبر .

(٣) يأتى للمصنف نحوه رقم ٢١٧ (من لم يدرك عرفة)

أن من لم يقف بعرفات قبل طلوع الفجر ، يعنى فجر يوم النحر ، فقد فاته الحج . ولا يجزئ عنه أنه جاء بعد طلوع الفجر ويجعلها عمرة . وعليه الحج من قابل وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وكذا باقي العلماء . (ب) ووقت الوقوف بعرفة هو ما بين زوال شمس يوم عرفة وطلوع فجر يوم النحر عند الحنفيين ومالك والشافعي والجمهور ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقف بعد الزوال وكذا الخلفاء الراشدون . ويكفي عند الحنفيين والشافعي الوقوف في أى جزء من هذا الوقت ليلاً أو نهاراً واختاره جمع من المالكية ، غير أنه إن وقف بالنهار وجب عليه عند الحنفيين وبعض المالكية مد الوقوف إلى ما بعد الغروب . ومشهور مذهب الشافعي أن مد الوقوف إلى الليل سنة . ومشهور مذهب مالك أنه لا بد من الوقوف جزءاً من الليل فلو فاته بطل حجه ولا يكفى الوقوف نهاراً فقط ، لقول ابن عمر : من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج ، فمن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج . أخرجه مالك ^(١) [٢٦٧] (وأجاب) الجمهور بأن مراد ابن عمر أن الحج يفوت بعدم الوقوف بعرفة في وقته قبل طلوع فجر يوم النحر لا أنه يفوت بعدم الوقوف ليلاً فقط . فقد روى عروة بن مضر الطائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من صلى معنا صلاة الغداة بجمع ووقف معنا حتى نفيض وقد أفاض قبل من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه . أخرجه المصنف وغيره . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ^(٢) [٢٦٨] . فقوله صلى الله عليه وسلم : وقد أفاض قبل من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه ، صريح في أن الوقوف نهاراً كاف . قال أبو الحسن اللخمي المالكي : ليس يظهر أن يكون الفرض يعنى فرض الوقوف بعرفة ، من الغروب إلى طلوع الفجر . وما قبله من الزوال إلى الغروب تطوعاً . ويكلف النبي صلى الله عليه وسلم أمته الوقوف من الزوال إلى المغرب مع كثرة ما فيه من المشقة فيما لم يفرض عليهم ثم يكون حظه من الفرض - لما دخل بغروب الشمس - الانصراف لا مساواه . فإن الأحاديث جاءت أنه لما غربت الشمس دفع ولم يقف ويكون الفرض المشى حتى يخرج من الحل والوقوف عبادة يؤتى بها على صفة ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم وقد أتى بالناس ليبين لهم معالم دينهم وقد علموا أنه فرض عليهم الوقوف بعرفة وأتوا لامتنال ما فرض عليهم . وهو المبين للأمة . فلو كان في تطوع والفرض من الغروب لبيته ، لأنه لا يفهم من مجرد فعله أنه كان في تطوع بل المفهوم أنهم كانوا في امتثال ما أمروا به وأتوا إليه ^(٣) (وقال) أحمد وقت الوقوف بعرفة ما بين طلوع فجر يوم عرفة وفجر يوم النحر . ويكفى الوقوف في أى جزء من هذا الوقت ليلاً

(١) انظر ص ٢٣٥ ج ٢ زرقاني الموطأ (وقوف من فاته الحج بعرفة) (٢) يأتي للمصنف رقم ٢١٨ (من لم يدرك عرفة)

(٣) انظر ص ٢٣٦ ج ٢ زرقاني الموطأ (وقوف من فاته الحج بعرفة)

أو نهاراً ، لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عروة بن مضرس : وقد أفاض قبل من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه . قال أحمد : لفظ الليل والنهار مطلق يشمل كل النهار والليل (وأجاب) الجمهور عنه بأن المراد بالنهار ما بعد الزوال ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقفوا إلا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة أنه وقف قبل الزوال . فالراجح الذي يؤيده النقل ما ذهب إليه الجمهور من أن وقت الوقوف بعرفة يتبدئ من زوال شمس يوم عرفة (ج) وحكمة مشروعية الوقوف بعرفة أن الحجاج إذا اجتمعوا بها آملين رغباً ورهباً سائلين خوفاً وطمعاً وهم بين مقبول ومخذول يتذكرون موقف القضاء (يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنٍ فمنهم شقي وسعيدٌ) ولا تخفى الثمرات العمرانية المترتبة على اجتماع أطراف العالم الإسلامي في ساحة تجمع وفودهم وتضم شتيهم ويقوم فيها خطيبهم يدلم على ما فيه سماعتهم الباقية وهدايتهم الخالدة فلو شاءوا لانتفعوا أعظم انتفاع في الدين والدنيا والآخرة (والآثر) أخرجه أيضاً البخارى وكذا الترمذى عن عائشة قالت : كانت قريش ومن كان على دينها وهم الخمس يقفون بالمزدلفة يقولون نحن قطين الله د أى سكان بيته ، وكان من سواهم يقفون بعرفة فأنزل الله : ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . وأخرجه البخارى بلفظ قال عروة : كان الناس يطوفون في الجاهلية عراة إلا الخمس . والخمس قريش وما ولدت . وكانت الخمس يحسبون على الناس : يعطى الرجل الرجل الثياب يطوف فيها . وتعطى المرأة المرأة الثياب تطوف فيها . فمن لم تعطه الخمس طاف بالبيت عرياناً . وكان يفيض جماعة الناس من عرفات وتفيض الخمس من جمع ، قال د يعنى هشام بن عروة ، : فأخبرني أبي عن عائشة رضى الله عنها أن هذه الآية نزلت في الخمس : ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس . قال : كانوا يفيضون من جمع فدفنوا إلى عرفات (١) .

— ٦٠ — باب الخروج إلى منى —

أى باب بيان الوقت الذى يستحب فيه الخروج من مكة إلى منى . وهى قرية من الحرم بينها وبين الملع (٢) ٥٥٠٧ متر يرى داخلها في مبدأ طريقها جرة العقبة على اليسار . وهى حذ منى من جهة مكة ثم يرى على يساره مسجد البيعة فى المكان الذى بايع فيه الأنصارُ النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة عمه العباس رضى الله عنه ثم يتسع الوادى اتساعاً عظيماً بعرض ٦٣٧ متر .

(١) انظر ص ١٢٩ ج ٨ فتح البارى (ثم أفيضوا) وص ١٠٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (الوقوف بعرفات) و ص

٣٣٤، ٣٣٥ ج ٣ فتح البارى (الوقوف بعرفة) (٢) (المل) بفتح فسكون مقبرة مكاف العمال بينها وبين باب السلام

١٠٤٢ متر انظر رسم مشاعر الحج بين مكة وعرفة ص ٢٥٥ — إرشاد الناسك

وطوله من جرة العقبة إلى وادي محسر ٣٥٢٨ متر . وهذا الوادي يشقه طريق من الغرب إلى الشرق في أوله جرة العقبة ثم الجرة الوسطى ثم الصغرى . ويُرى في جنوبه مسجد الخيف (١)

(١٨٢) (ص) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا الْأَحْوَصُ بْنُ جَوَابِ الضَّبِّيُّ ثَنَا عَمَارُ

أَبْنُ رُزَيْقٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَالْفَجَرَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمَنَى

(ش) (السند) (الأحوص بن جواب) بفتح الجيم وشد الواو (الضبي) الكوفي أبو الجواب . روى عن سفيان الثوري . وعنه محمد بن عبد الله بن نمير وابن المديني وابن أبي شيبة وغيرهم . قال ابن حبان : كان متقنا وربما وهم . وقال أبو حاتم : صدوق ووثقه ابن معين . وقال : ليس بذلك القوي . وقال في التقريب : كوفي صدوق ربما وهم من التاسعة . مات سنة إحدى عشرة ومائة . روى له مسلم والثلاثة . و (عمار بن رزيق) بتقديم الراء على الزاي مصغرا الضبي التيمي أبو الأحوص . روى عن سليمان بن مهران الأعمش وأبي إسحاق السبيعي وعطاء بن السائب وفطر بن خليفة وغيرهم . وعنه سلام بن أبي سليم ومعاوية بن هشام ويحيى بن آدم . ووثقه ابن معين وأبو زرعة وابن المديني . وقال النسائي وأبو حاتم والبزار : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أحمد : كان من الأثبات . قيل توفي سنة تسع وخمسين ومائة . روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . و (الحكم) بن عتيبة . و (مقسم) بكسر الميم - ابن بجرة - بضم فسكون - ويقال ابن نجدة .

(المعنى) (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر) أى خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى منى فأدى الظهر (يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذى الحجة مشتق من الرى وهو سقى الماء . سمي بذلك لأن الناس كانوا يعدون فيه الماء ليوم عرفة . وكذا صلى العصر والمغرب والعشاء (والفجر) أى الصبح (يوم عرفة بمنى) ثم توجه إلى عرفات .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب للحاج الخروج من مكة بعد شمس ثامن ذى الحجة راكبا إلى منى ملبيا داعيا بما شاء متجها إلى الشمال مارا بالمعل على يساره في نهاية مكة . وقصر الشريف عبد المطلب على يمينه وفي جنوبه الشرق جبل الحجون . وهو حد المحصب من جهة مكة ثم يتجه إلى الشرق فيجد على يساره جبل النور في الشمال الشرق لمكة ثم يسير حتى يجد على

يساره سبيل الست وهو حدّ المحصب من جهة منى ^(١) . فإذا وصل إلى منى قال : اللهم هذا منى وهذا ما دللتنا عليه من المناسك ، فمن علينا بجوامع الخيرات وبما مننت به على إبراهيم خليلك ومحمد حبيبك ويصلى فى مسجد الخيف الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت بمنى حتى يصلى صبح يوم عرفة . هذا .

والبيات بمنى ليلة التاسع سنة بالإجماع . فلا شىء على من تركه . روى ابن المنذر عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه . ولا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين . وكرهه مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا إن أدركه وقت الجمعة بمكة فعليه أن يصلحها قبل أن يخرج . هذا هو هدى النبي صلى الله عليه وسلم . ولكن غالب الحجاج قد أماتوا هذه السنة وابتدعوا الذهاب من مكة إلى عرفة رأساً يوم التاسع أو قبله .

(والحديث) أخرجه أيضاً الترمذى . وزاد : ثم غدا إلى عرفات وقال : قال يحيى قال شعبة : لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث وعدّها وليس هذا الحديث منها ^(٢) .

(١٨٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ

عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ ؟ فَقَالَ : بَيْنِي قُلْتُ : فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ ؟ قَالَ بِالْأَبْطَحِ ثُمَّ قَالَ : أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أُمَرَاؤُكَ

(ش) (السند) (أحمد بن إبراهيم) الدورى . تقدم ص ٢٦٧ ج ٣ منهل . و (إسحاق) بن يوسف (الأزرق) تقدم ص ٢٤٦ ج ٤ منهل . و (سفيان) الثورى .

(المعنى) (أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية) وفى رواية لأحمد : أين صلى الظهر والعصر (قال) أنس (بمنى قلت فأين صلى العصر يوم النفر) النفر هو النزول من منى إلى مكة بعد رمى الجمار . والمراد هنا النفر يوم الثالث عشر من ذى الحجة ويسمى النفر

(١) (جبل النور) جبل شامخ فى أعلاه قمة عالية وفى مبصرتها غار حراء الذى كان يقعد فيه النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وابتدأ نزول الوحي عليه فيه وطول المحصب ٢٣٨٧ متر وبينه وبين منى ٣٢١٠ متر . انظر رسم مشاعر الحج بين مكة وعرفة ص ٢٥٥ - إرشاد الناسك (٢) انظر ص ٩٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (الخروج إلى منى)

الثاني . وهو الذى فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم عملاً بالأكل (قال) أنس : صلى العصر يوم النفر (بالأبطح) وهو فى الأصل كل مكان متسع . والمراد به أبطح مكة ، ويسمى البطحاء وخيف بنى كنانة ^(١) والمحصب كحمد . وهو واد بين جبل النور والحجون ^(٢) (ثم قال) أنس ابن مالك (افعل كما يفعل أمراؤك) ولا تخالفهم فإن صلاة الظهر يوم التروية بمنى والعصر يوم النفر بالأبطح ليس بواجب وإن كان هو الأفضل . وفيه إشارة إلى أن الأمراء وقتئذ ما كانوا يواطبون على هذه السنن .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يسن للحاج يوم التروية أن يصلى الظهر بمنى وكذا العصر والمغرب والعشاء وصبغ يوم عرفة كما دل عليه الحديث السابق . قال ابن المنذر : وبه قال علماء الأنصار ، ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً (ب) وعلى أن النفر بعد رمى الجمار مشروع وهو نوعان :

(الأول) الخروج من منى بعد رمى الجمار فى اليوم الثانى عشر من ذى الحجة قبل غروب شمس عند مالك والشافعى وأحمد . وقال الحنفىون : للحاج النفر إلى مكة ما لم يطلع فجر اليوم الثالث عشر من ذى الحجة ، لأنه لم يدخل اليوم الآخر فجاز له لكن يكره له النفر بعد الغروب فلو نفر قبل طلوع الفجر فلا شيء عليه وقد أساء لأنه ترك السنة ^(٣) .

(الثانى) النفر بعد رمى جمار اليوم الثالث عشر من ذى الحجة وإليهما الإشارة بقول الله تعالى : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ﴾ ^(٤) . (ج) وعلى أنه يسن للحاج إذا نفر من منى إلى مكة أن ينزل بالأبطح وأن يصلى فيه العصر وكذا الظهر والمغرب والعشاء ويهجع هجعة ليلة الرابع عشر من ذى الحجة ثم يدخل مكة ويطوف طواف الوداع ، لحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركب رقة بالمحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به . أخرجه البخارى والبيهقى ^(٥) [٢٦٩] ويأتى تمامه فى باب التحصيب ، إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان والنسائى ^(٦) .

(١) (الحيف) بفتح فسكون ما انحدر من الجبل وارتفع عن المسيل (٢) انظر رسم معاصر الحج بين مكة ومعرفة ص ٢٥٥ - إرشاد الناسك (٣) انظر ص ١٥٩ ج ٢ بدائع الصنائع (٤) سورة البقرة آية : ٢٠٣ (٥) انظر ص ٣٨٣ ج ٣ فتح البارى (من صلى العصر يوم النفر بالأبطح) ص ١٦٠ ج ٥ بيهقى (الصلاة بالمحصب والزول بها) (٦) انظر ص ١١١ ج ١٢ - الفتح الربانى (مضى يتوجه الناس إلى منى) ص ٣٨٣ ج ٣ فتح البارى (من صلى العصر يوم النفر بالأبطح) . ص ٥٨ ج ٩ نووى مسلم (نزول المحصب يوم النفر ..) ص ٤٤ ج ٢ مجمى (أين يصلى الإمام الظهر يوم التروية) .

— ٦١ — باب الخروج إلى عرفة —

هذا أول الجزء الثاني عشر من تجزئة الخطيب البغدادي . والمراد الخروج من منى إلى عرفة

(١٨٤) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَعْقُوبُ ثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي

نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : غَدَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ صَبِيحَةَ يَوْمِ عَرَفَةَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَنَزَلَ بَنِمْرَةَ وَهِيَ مَنْزِلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِ بِعَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهْجَرًا جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ رَاحَ فَوَقَفَ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ عَرَفَةَ .

(ش) (السند) (يعقوب) بن إبراهيم . و (أبوه) إبراهيم بن سعد . و (ابن إسحاق) محمد (المعنى) (غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى سار أول النهار (من منى) إلى عرفة (حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفة) أى ومكث قليلا حتى طلعت الشمس كما تقدم في حديث جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم . ف قوله : حين صلى الصبح . ليس على ظاهره (حتى أتى عرفة) أى قرب عرفة كما يشعر بذلك قوله (فنزل بنمرة) بفتح فكسر ، موضع قرب عرفة خارج الحرم نزل فيه النبي صلى الله عليه وسلم (وهى منزل الإمام الذى ينزل به بعرفة) أى بقربها . والنزول به سنة ، وما زال النبي صلى الله عليه وسلم به (حتى إذا كان عند صلاة الظهر) أى وقت زوال الشمس (راح رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أمر بالناقة فرحلت له فركب (مهجرا) أى ذاهبا وقت الهاجرة حتى أتى بطن الوادى (جتمع بين الظهر والعصر) جمع تقديم مقصورين بأذان للأولى وإقامتين لكل إقامة بلا تنفل بينهما كما تقدم (ثم خطب الناس) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم خطب بعد أن صلى الظهر والعصر . . وهو يخالف ما تقدم في حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم خطب قبل الصلاة ويخالف ما في حديث جابر أيضاً قال : سار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له حتى إذا انتهى إلى بطن الوادى خطب الناس ثم أذن بلال ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا . أخرجه

النسائي ^(١) [٢٧٠] ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وسلم خطب قبل الصلاة ثم بعد الفراغ منها أمر الناس بما يطلب منهم ووعظهم فأخبر كل ببعض ما وقع . وعلى فرض عدم إمكان الجمع فيرجع حديث جابر ، لاتفاق أهل العلم على العمل به (ثم راح فوقف على الموقف من عرفة) أى وقف عند الصخرات عند جبل الرحمة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس .

(الفقه) دل الحديث : (١) على مشروعية المسير من منى بعد طلوع شمس يوم عرفة والنزول بوادى نمرة إلى الزوال ثم القيام من نمرة والنزول ببطن عرفة . وكل هذا متفق على استحبابه (ب) وعلى مشروعية الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بوادى عرفة . وهو سنة إجماعاً . ويؤذن للأولى ويقام لكل منهما عند الحنفيين والشافعي وهو رواية عن أحمد وعنه أنه يقام لكل بلا أذان . وقال مالك : يؤذن لكل ويقام . وما دل عليه الحديث أولى بالاتباع

(ج) وعلى أنه يستحب للإمام أن يخطب الحجيج يوم عرفة بعد الزوال في بطن عرفة وهو سنة اتفاقاً (د) ودل حديث جابر على أن الأذان بعد الخطبة وبه قال مالك وأحمد . فبعد الخطبتين يؤذن ويقام للظهر والإمام جالس على المنبر ثم ينزل فيصلى الظهر ثم يؤذن ويقام للعصر ^(٢) . وقال النعمان ومحمد بن الحسن : يؤذن قبل الخطبة كالجمعة بعد صعود الإمام المنبر ثم يقوم الإمام ويخطب . وقال الشافعي : يؤذن والإمام يخطب الثانية لقول الشافعي : أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر في حجة الإسلام قال : فراح النبي صلى الله عليه وسلم إلى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من الأذان ثم أقام بلال فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر . أخرجه الشافعي والبيهقي وقال : تفرد بهذا التفصيل إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى ^(٣) [٢٧١] ويرده قول الشافعي : أخبرنا إبراهيم وغيره .

وحديث جابر أصح فهو أولى بالاتباع . ويسر بالقراءة في صلاتي الظهر والعصر ولا يتنفل بينهما إجماعاً . فإن اشتغل بينهما بتطوع أو غيره أعادوا الأذان للعصر ، لأن الأصل أن يؤذن لكل مكتوبة . وإنما عرف ترك الأذان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يتنفل بينهما . فبقى الأمر عند الصلاة بينهما على الأصل ^(٤) هذا : ويشترط لجواز الجمع بعرفة عند النعمان صلاتهما مع الإمام أو نائبه وكونه محرماً فيهما بحج لا بعمره وصحة صلاة الظهر . فلو فسدت أعادها منفردة ويعيد العصر في وقته . ولو صلى الظهر وحده أوفى جماعة مع غير الإمام أو كان غير محرم فيهما

(١) انظر ص ١٠٠ ج ١ مجتبى (الجمع بين الظهر والعصر بعرفة) (٢) انظر ص ٧٣١ ج ١ - الفجر المنبر

(٣) انظر ص ٥٤ ج ٢ بدائع المنى (الذهاب إلى منى ... والوقوف بعرفة) و ص ١٥٢ ج ٥ بيهقي (الخطبة يوم

عرفة ..) (٤) انظر ص ١٥٢ ج ٢ بدائع الصنائع

بحج ثم أحرم به فصلى العصر في وقت الظهر لا يجوز، لأن تقديم الصلاة على وقتها شرع على خلاف القياس - بعرفة - لمن صلى مع الإمام وكان محرماً بهما، وما شرع على خلاف القياس بنص يقتصر عليه (وقال) أبو يوسف ومحمد بن الحسن ومالك والشافعي وأحمد : لا يشترط لجواز الجمع بعرفة إلا الإحرام بالحج في العصر. ولا تشترط الجماعة فيهما ، لما روى همام أن نافعاً حدثه أن ابن عمر كان إذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله . أخرجه إبراهيم الحارثي في المناسك ^(١) (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد بسند جيد ^(٢) .

[٢٧٢]

— ٦٢ — باب الرواح إلى عرفة —

الرواح : السير بعد الزوال . والمراد الذهاب من نمرة إلى مكان الوقوف بعرفة . والفرق بين هذه الترجمة وما قبلها، أن الأولى في بيان أن الخروج من منى إلى عرفة يكون بعد صلاة الصبح يوم عرفة. والثانية في بيان أن الذهاب من نمرة إلى وادي عرفة للخطبة والصلاة . ثم إلى عرفات يكون بعد الزوال يوم عرفة .

(١٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : لَمَّا أَتَى قَتْلَ الْحَجَّاجِ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ : أَيُّ سَاعَةٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُوحُ فِي هَذَا الْيَوْمِ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ ذَلِكَ رُحْنَا . فَلَمَّا أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ أَنْ يَرُوحَ قَالُوا : لَمْ تَزِغِ الشَّمْسُ . قَالَ : أَزَاغَتْ ؟ قَالُوا لَمْ تَزِغْ أَوْ زَاغَتْ قَالَ : فَلَمَّا قَالُوا قَدْ زَاغَتْ ارْتَحَلْ .

(ش) هذا أثر (السند) (وكيع) بن الجراح . و (نافع بن عمر) الجمحي . و (سعيد بن حسان) الحجازي . روى عن ابن عمر . وعنه نافع بن عمر الجمحي وإبراهيم بن نافع الصائغ . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ في التقریب : مقبول من الرابعة . روى له أبو داود وابن ماجه هذا الحديث فقط .

(١) انظر ص ٣٣٣ ج ٣ فتح الباري (المشرح - الجمع بين الصلاتين بعرفة) (٢) انظر ص ١١٤ ج ١٢ - الفتح الرباني (وقت السير من منى ...)

(المعنى) (لما أن قتل الحجاج ابن الزبير) قتله وصلبه بمكة في النصف الثاني من جمادى الثانية سنة ٧٣ من الهجرة . وهو ابن اثنتين وسبعين سنة . ولما أخبر الحجاج عبد الملك بن مروان بقتله كتب إليه عبد الملك أن يقتدى بابن عمر رضى الله عنهما في الحج (روى) سالم بن عبد الله أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج بن يوسف يأمره ألا يخالف أمر ابن عمر في أمر الحج فلما كان يوم عرفة جاءه ابن عمر حين زالت الشمس وأنا معه فصاح عند سرادقه : أين هذا ؟ فخرج إليه الحجاج وعليه ملحفة معصفرة فقال له : مالك يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : الروح إن كنت تريد السنة . فقال له : هذه الساعة ؟ فقال له نعم . فقال له : أنظرنى أفيض على ماء ثم أخرج إليك ، فانتظره حتى خرج فسار بيني وبين أبي . فقلت : إن كنت تريد أن تصيب السنة فأقصر الخطبة وعجل الوقوف . فجعل ينظر إلى ابن عمر كيما يسمع ذلك منه . فلما رأى ذلك ابن عمر قال : صدق . أخرجه البخارى والنسائى وكذا مالك وفيه : وعجل الصلاة بدل وعجل الوقوف^(١) [٢٧٣] (أرسل) أى الحجاج (إلى ابن عمر) يسأله (آية ساعة) أى فى أى وقت (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يروح) أى ينتقل من نمرة إلى وادى عرنة للصلاة والخطبة (فى هذا اليوم) أى يوم عرفة (قال) عبد الله بن عمر (إذا كان ذلك) أى إذا جاء الوقت الذى كان يذهب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (رحنا) وأخبرناك به (فلما أراد ابن عمر أن يروح) أى يذهب للوقوف (قال) أى سعيد بن حسان (قالوا) أى من مع ابن عمر له (لم ترغ الشمس) أى لم تزل عن وسط السماء . ثم (قال) ابن عمر رضى الله عنهما (أزاحت) الشمس ؟ (قالوا : لم ترغ) وإنما سألهم ابن عمر عن ذلك ، لأنه قد كف بصره وقتئذ (قال) سعيد بن حسان (فلما قالوا) لابن عمر بعد سؤاله الرابع ، كما فى رواية ابن ماجه (قد زاحت) أى زالت الشمس (ارتحل) ابن عمر للخطبة وصلاة الظهر والعصر .

(الفقه) دل الأثر (١) على فضل ابن عمر رضى الله عنه ومعرفة الخلفاء نبهه وفقهه حيث أمر عبد الملك الحجاج بالاعتداء به فى أمر الحج (ب) وعلى أن الوقوف بعرفة إنما يكون بعد الزوال (والأثر) أخرجه أيضاً أحمد وكذا ابن ماجه عن سعيد بن حسان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل بعرفة فى وادى نمرة . قال : فلما قتل الحجاج ابن الزبير

(١) انظر ص ٣٣١ ج ٣ فتح البارى (التهجير بالروح يوم عرفة) وص ٤٥ ج ٢ معجمي (الروح يوم عرفة) وص ٢٤٩ ج ٢ زرقانى الموطن (تعجيل الخطبة بعرفة) قوله (وعجل الصلاة) مكذرواه عن مالك يحمي وابن القاسم وابن وهب . ورواه عنه عبد الله بن يوسف وعبد الله بن مسعود القنبي عند البخارى وأشهب عند النسائى (وعجل الوقوف) قال ابن عبد البر : وهو غلط لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا : وعجل الصلاة : قال : ورواية القنبي لها وجه ، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة . قال الحافظ : فظاهر أن الاختلاف من مالك . وكأنه ذكره باللازم لأن الفرض من تعجيل الصلاة حينئذ تعجيل الوقوف انظر ص ٣٣٢ ج ٣ فتح البارى (المرح)

أرسل إلى ابن عمر : أي ساعة كان النبي صلى الله عليه وسلم يروح في هذا اليوم ؟ قال : إذا كان ذلك رحنا . فأرسل الحجاج رجلاً ينظر إلى ساعة يرتحل . فلما أراد ابن عمر أن يرتحل قال : أزاغت الشمس ؟ قالوا : لم تزغ بعد . فجلس ثم قال : أزاغت الشمس ؟ قالوا : لم تزغ بعد . فجلس ثم قال : أزاغت الشمس ؟ قالوا : لم تزغ بعد . فجلس ثم قال : أزاغت الشمس ؟ قالوا : نعم . فلما قالوا قد زاغت ارتحل ^(١) .

— ٦٣ — باب الخطبة بعرفة —

وفي نسخة : باب الخطبة على المنبر بعرفة

(١٨٥) (ص) حَدَّثَنَا هَنَادٌ عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَمِّهِ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ بِعَرَفَةَ .

(ش) (السند) (هناد) بن السري . و (ابن أبي زائدة) يحيى بن زكريا (عن رجل من بني ضمرة) بفتح فسكون، لم يعرف اسمه ولا حاله (وأبوه أو عمه) مجهولان أيضاً غير أن جهالة الصحابي لا تضر .

(المعنى) (وهو على المنبر بعرفة) يعني يخطب . وذكر المنبر غير محفوظ، لأنه في ذلك الوقت لم يكن له صلى الله عليه وسلم منبر بعرفة . ولعل المراد بالمنبر مطلق مرتفع . فقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب على بغيره كما في الرواية الآتية .

(الفقه) دل الحديث على مشروعية الوقوف على مرتفع بعرفة . وهو مستحب عند الجمهور وأفضل من الوقوف على القدم ، لأنه أعون على الدعاء . وقالت الشافعية : الركوب أن أفضل لمن يشق عليه الوقوف ماشياً . أما من لم يشق عليه المشي ففيه أقوال ثلاثة . الأصح أن الوقوف راكباً أفضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولأنه أعون على الدعاء . والثاني ترك الركوب أفضل ، لأنه أشبه بالتواضع والخضوع . والثالث هما سواء لتعادل الفضيلتين ^(٢) وللحنبلية تفصيل نحو هذا . قال ابن قدامة : والأفضل أن يقف راكباً على بغيره كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ١١٥ ج ١٢ - الفتح الرباني (السير من منى إلى عرفة) وص ١٢٢ ج ٢ - ابن ماجه (المنزل بعرفة)

(٢) انظر ص ١١١ ج ٨ شرح المذهب

فإن ذلك أعون له على الدماء . وقيل الراجل أفضل ، لأنه أخف على الراحلة . ويحتمل التسوية بينهما ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد عن رجل عن أبيه أو عن عمه أنه قال : شهدت النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة فسنن عن العقيقة فقال : لا أحب العقوق . ولكن من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل . وفيه رجل مجهول ^(٢) .

(١٨٦) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ نُبَيْطٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْحَيِّ عَنْ أَبِيهِ نُبَيْطٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ أَحْمَرَ يَخْطُبُ .

(ش) (السند) (مسند) بن مسرهد . و (سلمة بن نبيط) بالتصغير ابن شريط - كأمير - ابن أنس الأشجعي الكوفي . روى عن أبيه أو عن رجل عن أبيه والضحاك بن مزاحم ونعيم بن أبي هند وغيرهم . وعنه الثوري وابن المبارك ووكيع وأبو نعيم وغيرهم . وثقه أحمد وأبو داود والنسائي وابن معين والعجلي ووكيع وعثمان بن أبي شيبة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال البخاري : قيل إنه اختلط أخيراً . روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن رجل من الحي) هكذا في نسخ المصنف بذكر واسطة بين سلمة وأبيه . وقال أحمد : ثنا وكيع ثنا سلمة بن نبيط عن أبيه بلا واسطة . ورجحه الحافظ . فلعل ذكر : عن رجل هنا خطأ من بعض النساخ . و (نبيط) بن شريط الأشجعي الكوفي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أنس بن مالك وسالم بن عبيد . وعنه ابنه سلمة ونعيم بن أبي هند وأبو مالك الأشجعي . روى له الأربعة إلا الترمذي (المعنى) (أنه) أي نبيط (رأى النبي صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفة على بعير أحمر يخطب) في حجة الوداع . وعند أحمد والنسائي : على جمل أحمر . وفي الحديث الآتي نحوه «ولا ينافيه» ما تقدم في حديث جابر الطويل من أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب على ناقته القصواء «لاحتمال» أن نبيطاً رآه صلى الله عليه وسلم على بعد فظن أنه على بعير فأخبر به .

(الفقه) دل الحديث على مشروعية الخطبة بعرفة على شيء مرتفع . وتقدم في حديث جابر نص خطبة النبي صلى الله عليه وسلم . وهي من سنن الحج إجماعاً . فيستحب للإمام - عند الحنفيين ومالك والشافعي - أن يخطب يوم عرفة قبل صلاة الظهر خطبتين خفيفتين يعلم الناس فيهما

(١) انظر ص ٤٢٨ ج ٣ مفتى (٢) انظر ص ٤٣٠ ج ٥ مسند أحمد (حديث رجل من بني ضمرة عن رجل من قومه)

المناسك التي من زوال يوم عرفة إلى ظهر يوم النحر، كالجمع بين الظهر والعصر يوم عرفة جمع تقديم والوقوف بعرفة والإفاضة منها إلى مزدلفة وجمع المغرب والعشاء بها جمع تأخير والمبيت والوقوف بها والرمي والذبح يوم النحر بمبنى وطواف الركن . ويحثهم في الخطبة على كثرة الدعاء والتهليل والتلبية في الموقف ، لما تقدم في حديث جابر الطويل ^(١) . وقال أحمد : يخطب بعد الزوال خطبة واحدة يفتحها بالتكبير ويعلم الناس فيها المناسك ثم يأمر بالأذان ويصلي الظهر مبكرا . واستدل على أنها خطبة واحدة خفيفة بما تقدم في حديث سالم بن عبد الله من قوله للحجاج : إن كنت تريد أن تصيب السنة فأقصر الخطبة وعجل الوقوف ^(٢) . أخذ من قوله : فأقصر الخطبة . أنها خطبة واحدة خفيفة .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والنسائي . وأخرجه أحمد أيضا من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن الحناني . قال : ثنا سلمة بن نبيط قال : أخبرني أبي قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب عشية عرفة على جبل أحر . قال سلمة : أوصاني أبي بصلاة السحر . قلت : يا أبت إني لا أطيقها قال فانظر ركعتين قبل الفجر فلا تدعهما ولا تشخصن في الفتنة ^(٣) .

(١٨٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَعَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا : ثَنَا وَكِيعٌ

عَنْ عَبْدِ الْمُجِيدِ قَالَ : حَدَّثَنِي الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْذَةَ . قَالَ هَنَادُ : عَنْ عَبْدِ الْمُجِيدِ أَبِي عَمْرٍو قَالَ : حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ الْعَدَاءِ بْنِ هَوْذَةَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخُطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ قَائِمٍ فِي الرُّكَابِينَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ ابْنُ الْعَلَاءِ عَنْ وَكِيعٍ كَمَا قَالَ هَنَادُ .

﴿ش﴾ (السند) (وكيع) بن الجراح . و (عبد المجيد) بن وهب العقيلي العامري أبو وهب البصري . روى عن ربيعة بن زرارة وخالد بن العداء أو العداء بن خالد . وعنه وكيع وهارون ابن موسى وحامد بن زيد وعباد بن الليث وجماعة . وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات روى له أبو داود هذا الحديث فقط . و (العداء) بفتح العين وشَدَّ الدال المهملتين (بن خالد بن

(١) تقدم رقم ١٧٧ ص ٢ (صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم) (٢) تقدم بالمرح رقم ٢٧٣ ص ٥٠

(الرواح إلى عرفة) (٣) انظر ص ١٢٧ ج ١٢ - الفتح الرباني (الوقوف على الدابة بعرفة ...) وص ٤٤٥ ج ٢ مجتبى (الخطبة يوم عرفة على الناقة) وص ٣٠٦ ج ٤ - سند أحمد (حديث نبيط بن شريط) و (الحناني) بكسر الحاء وشَدَّ الميم نسبة إلى حنانيقة من تميم

هوذة) بفتح الهاء وسكون الواو بعدها ذال معجمة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه عبد المجيد العقيلي وأبو رجاء العطاردي وجهضب بن الضحاك وشعيب بن عمرو الأزرق . أسلم ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم وأقطعه مياهاً كانت لبني عامر وكان سيد قومه . روى له الأربعة والبخارى في التعاليق . هكذا روى عثمان بن أبي شيبة بالسند إلى العداء بن خالد . و (قال هناد) بن السرى في روايته (عن عبد المجيد أبي عمرو) فزاد كنيته (حدثني خالد بن العداء ابن هوذة) قال في تهذيب التهذيب : الصواب العداء بن خالد

(المعنى) (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم عرفة) في عرفات (على بعير) وهو صلى الله عليه وسلم (قائم في الركابين) لسمع الناس . وفي نسخة : قائماً بالنصب على الحال . وهي رواية أحمد (قال أبو داود رواه) أي روى الحديث محمد (بن العلاء) بن كريب (عن وكيع) بن الجراح بذكر كنية عبد المجيد وأن شيخه خالد بن العداء (كما قال هناد) بن السرى . وقد علمت أنه خطأ . والصواب ما قال عثمان بن أبي شيبة أن شيخ عبد المجيد العداء بن خالد (الفقه) دل الحديث على مشروعية خطبة يوم عرفة قائماً على بعير

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد بذكر كنية عبد المجيد كما قال هناد^(١)

(١٨٨) ك (ص) حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ أَبُو عَمْرٍو عَنْ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ بِمَعْنَاهُ .

(ش) (عباس بن عبد العظيم) العنبري . و (عثمان بن عمر) بن فارس (بمعناه) أي روى هذا الحديث عثمان بن عمر بمعنى حديث وكيع بن الجراح . وغرض المصنف بذكر هذا السند تقوية رواية عثمان بن أبي شيبة بأن شيخ عبد المجيد هو العداء بن خالد .

(تنميم في خطب الحج) هي عند الشافعي أربع : يوم السابع من ذي الحجة بمكة ، ويوم عرفة ، ويوم النحر بمنى ، ويوم الثاني عشر من ذي الحجة بها أيضاً ، روى ، أبو الزبير عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين رجع من الجعرانة بعث أبا بكر رضي الله عنه على الحج فأقبلنا معه فقدمنا مكة فلما كان قبل يوم التروية يوم ، قام أبو بكر رضي الله عنه فخطب الناس فحدثهم عن مناسكهم حتى إذا فرغ ، قام على رضي الله عنه فقرأ على الناس براءة حتى ختمها . ثم خرجنا معه حتى إذا كان يوم عرفة ، قام أبو بكر رضي الله عنه

خطب الناس فحدثهم عن مناسكهم حتى إذا فرغ : قام على رضى الله عنه فقرأ على الناس براءة حتى ختمها . ثم كان يوم النحر فأفضنا فلما رجع أبو بكر رضى الله عنه خطب الناس فحدثهم عن إفاضتهم وعن نحرهم وعن مناسكهم . فلما فرغ قام على رضى الله عنه فقرأ على الناس براءة حتى ختمها . فلما كان يوم النفر الأول ، قام أبو بكر رضى الله عنه فخطب الناس فحدثهم كيف ينفرون وكيف يرمون فعلهم مناسكهم . فلما فرغ قام على رضى الله عنه فقرأ على الناس براءة حتى ختمها . أخرجه النسائي والبيهقي مختصراً ^(١) . وفى سنده عبد الله بن عثمان بن خثيم . قال على بن المديني : منكر الحديث [٢٧٤] (وقال) الحنفيون ومالك : خطب الحج ثلاثة يوم السابع والتاسع والحادى عشر من ذى الحجة . وقال أحمد : خطب الحج ثلاثة يوم عرفة ويوم النحر بمنى ويوم الثانى عشر من ذى الحجة بها . وهاك بيانها :

(١) خطبة السابع - يسنن للإمام أو أمير الحج عند الحنفيين ومالك والشافعى أن يخطب الناس فى اليوم السابع من ذى الحجة خطبة واحدة بمكة بعد صلاة الظهر يعلم الناس فيها مناسك الحج من الخروج إلى منى والبيات بها ليلة التاسع ثم الإفاضة إلى عرفة والصلاة بهما وسائر الأعمال المطلوبة من الحاج إلى زوال يوم عرفة . قال ، ابن عمر رضى الله عنهما : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم . أخرجه البيهقي بسند جيد ^(٢) [٢٧٥] ولو كان اليوم السابع يوم الجمعة خطب للجمعة وصلّاها . ثم خطب هذه الخطبة ، لأن السنة فيها التأخير عن الصلاة . وشرط خطبة الجمعة تقديمها على الصلاة . فلا تدخل إحداها فى الأخرى ^(٣) ولم يقل أحمد بهذه الخطبة ، لأن الظاهر أنه لم يصح عنده الحديث فيها

(ب) وخطبة يوم عرفة ذكرت فى هذا الباب وفى حديث جابر الطويل ^(٤)

(ج) وخطبة يوم النحر تأتى فى « باب من قال : خطب يوم النحر ، والباين بعده » ^(٥)

(د) وخطبة التشريق تأتى فى « باب أى يوم يخطب بمنى ؟ » ^(٦)

— باب موضع الوقوف بعرفة — ٦٤ —

(١٨٩) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو نُفَيْلٍ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ

عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ : أَنَا أَبُو مَرْبِيعٍ الْأَنْصَارِيُّ وَنَحْنُ

(١) انظر ص ٤٣ ج ٢ مجتبى (الخطبة قبل يوم التروية) وص ١١١ ج ٥ بيهقي (الخطب التي يستحب للإمام أن يأتي بها فى الحج)

(ويوم النفر الأول) اليوم الثانى عشر من ذى الحجة (٢) انظر ص ١١١ منه (٣) انظر ص ٨١ ج ٨ شرح

المهذب (٤) انظر نصها ص ٥ (٥) تأتى أبواب ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ (٦) يأتى باب ٧٢ .

بَعْرَةَ فِي مَكَانٍ يُبَاعِدُهُ عَمْرُو عَنْ الْإِمَامِ . فَقَالَ : أَمَا إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْكُمْ يَقُولُ لَكُمْ : قِفُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ .

(ش) (السند) (ابن نفيل) عبد الله بن محمد النفيلي . و (سفيان) بن عيينة . و (عمرو بن ابن عبد الله بن صفوان) بن أمية بن خلف الجهمي المكي . روى عن عبد الله بن السائب وخاله يزيد بن شيبان . وعنه عمرو بن دينار وعمرو بن أبي سفيان والحكم بن جميع السدوسي . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن سعد : كان قليل الحديث . روى له الأربعة والبخاري في الأدب . و (يزيد بن شيبان) الأسدي . روى عنه عمرو بن عبد الله بن صفوان . له حجة . وقال البخاري : له رؤية . روى له الأربعة . و (ابن مربع) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة (الانصارى) هو زيد أو يزيد أو عبد الله بن مربع بن قيطى - بفتح فسكون - بن عمرو بن زيد ابن جشم الأوسى الصحابي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه يزيد بن شيبان . روى له الأربعة .

(المعنى) (ونحن بعرة في مكان يباعده) أى يعده (عمرو) بن عبد الله بن صفوان بعيداً (عن الإمام) أى عن المكان الذى يقف فيه الإمام بعرة وهو قرب جبل الرحمة . وعند الشافعى : عن يزيد بن شيبان قال : كنا فى موقف لنا بعرة يباعده عمرو من موقف الإمام جذا . وعند أحمد : أتاننا ابن مربع ونحن فى مكان من الموقف بعيد . أى عن موقف النبي صلى الله عليه وسلم . وعند النسائي والبيهقي : أن يزيد بن شيبان قال : كنا وقوفا بعرة مكاناً بعيداً من الموقف . فأتى ابن مربع الانصارى فقال : إني رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا يدل على أن قوله : مكاناً بعيداً من الموقف . من كلام يزيد لامن كلام عمرو (فقال) ابن مربع (أما إني رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم يقول لكم : قفوا على مشاعركم) أى على مواضع نسككم ومواضعكم القديمة التى عهدتم الوقوف فيها بعرة (فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم) أى وافقتم ما كان عليه إبراهيم عليه الصلاة والسلام . وهو علة للأمر بالاستقرار والتثبت على الوقوف فى مواضعهم . علل ذلك بأن موقفهم موقف إبراهيم ورثوه عنه ولم يخطئوا فى الوقوف فيه عن سنته . فإن عرفة كلها موقف . والواقف بأى جزء منها آت بسنته متبع لطريقته ولو بعد موقفه عن موقف النبي صلى الله عليه وسلم . وقال لهم ذلك تطييباً لقلوبهم لئلا يحزنوا

على بعدهم عن موقفه صلى الله عليه وسلم فيظنون أن ذلك نقص في حجهم أو يتوهموا أن ذلك المكان ليس موقفا يعتد به لبعده عن موقف النبي صلى الله عليه وسلم .

(الفقه) دل الحديث على أنه يجوز الوقوف فى أى جزء من أرض عرفة . وهو يجمع عليه ولا يجزئ الوقوف ببطن عرنة ، لحديث جبير بن مطعم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل عرفات موقف وارفعوا عن بطن عرنة (الحديث) أخرجه أحمد والبخاري والطبراني فى الكبير بسند رجاله موثقون ^(١) [٢٧٦] قال ابن عبد البر : أجمع العلماء أن من وقف بعرنة لا يجزئه .

(والحديث) أخرجه أيضا الشافعى وأحمد والبيهقى وباقي الأربعة . وقال الترمذى : حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث ابن عينة عن عمرو بن دينار ^(٢)

— ٦٥ — باب الدفع من عرفة —

وفى بعض النسخ باب الدفعة أى الانصراف من عرفة بعد الوقوف بها إلى مزدلفة

(١٩٠) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ ح وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ يَزَانَ ثَنَا عُبَيْدَةُ ثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ الْمَعْنَى عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَرَدِيْفُهُ أُسَامَةُ وَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِإِجَافِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ قَالَ : فَمَا رَأَيْتُهَا رَافِعَةً يَدَيْهَا عَادِيَةً حَتَّى أَتَى جَمْعًا زَادَ وَهْبٌ : ثُمَّ أَرَدَفَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ وَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِإِجَافِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ . قَالَ فَمَا رَأَيْتُهَا رَافِعَةً يَدَيْهَا حَتَّى أَتَى مِنَى .

(١) انظر ص ٢٥١ ج ٣ مجمع الزوائد (الخروج إلى منى وعرفة) (وعرنة) يضم ففتح وادفرب عرفة . انظر رسم جبل عرفات ص ٩٩ — إرشاد الناسك (٢) انظر ص ٥٤ ج ٢ بدائع المنى (الذهاب إلى منى ... والوقوف بعرفة) وص ١٢٢ ج ١٢ — الفتح الرباني (وجوب الوقوف بعرفة .) وص ١١٥ ج ٥ بهيقي (حيث ما وقف من عرفة أجزاء) وص ٤٥ ج ٢ مجنبى (رفع اليدين فى الدعاء بعرفة) وص ١٢٣ ج ٢ — إن ماجه (الموقف بعرفات) وص ٩٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (الوقوف بعرفة ...)

(ش) (السند) صدره ذو طريقين وح للتحويل من سند لآخر (سفيان) بن سعيد الثوري . و (عبدة) بن حميد. و (المعنى) أى معنى حديث سفيان وعبدة واحد . و (الحكم) ابن عتيبة . و (مقسم) بكسر فسكون ، ابن بجرة بضم فسكون .

(المعنى) (أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى نزل من عرفات وخرج منها ليلة النحر إلى مزدلفة (وعليه السكينة) أى الطمأنينة (ورديفه أسامة) بن زيد أى راكب خلفه صلى الله عليه وسلم على راحلته (وقال : أيها الناس عليكم بالسكينة) أى الزموا التؤدة والتأني في السير (فإن البر) أى الخير (ليس يابحاف) أى إسراع (الخيول والإبل) قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى الحجاج يزجرون الخيل زجراً شديداً ويضربون الإبل فأشار بسوطه إليهم وقال كما تقدم : أيها الناس عليكم بالسكينة فإن البر ليس بالإيضاع^(١) أى السير السريع (قال) ابن عباس كما يدل عليه رواية البخارى عنه أنه دفع مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة . أو القائل أسامة بن زيد فإن الحديث من روايته عند أحمد والبيهقى (فما رأيته) أى فما رأيت الإبل والخيول بعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسكينة (رافعة يديها عادية) من عدا يعدو أى مسرعة في السير بل اطمأن الناس وسكنوا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم (حتى أتى جمعا) بفتح فسكون . أى المزدلفة (زاد وهب) بن بيان في روايته (ثم أردف) النبي صلى الله عليه وسلم (الفضل بن عباس) حين خروجه من مزدلفة إلى منى (وقال أيها الناس إن البر ليس يابحاف الخيل والإبل فعليكم بالسكينة قال) ابن عباس أو الفضل أخوه (فما رأيته رافعة يديها) للعدو (حتى أتى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (منى) إلا في بطن محسر فإنهم أسرعوا كما تقدم .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب للحاج التزام السكينة والوقار والتؤدة حال الإفاضة من عرفة ومزدلفة . وعلى مشروعية الركوب حينئذ والإرداف على الدابة إذا كانت قوية (والحديث) أخرجه أيضا البخارى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ تقدم^(٢) وأخرج البيهقى صدره بلا زيادة وهب^(٣) .

(١٩١) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ثَنَا زُهَيْرٌ وَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ زُهَيْرٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ أَنَّهُ سَأَلَ

(٢١) تقدم بالمرح رقم ٢٤٤ ص ٢٤٣، ٢٤ شرح حديث جابر (٣) انظر ص ١١٩ ج ٥ بيهقى (ما يفعل من دفع من عرفة) .

أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ قُلْتُ أَخْبَرَنِي كَيْفَ فَعَلْتُمْ أَوْصَنَعْتُمْ عَشِيَّةَ رَدِفَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: جِئْنَا الشَّعْبَ الَّذِي يُبْنِخُ النَّاسُ فِيهِ لِلْمُعَرَّسِ فَأَنَاخَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَتَهُ ثُمَّ بَالَ. وَمَا قَالَ زُهَيْرٌ: أَهْرَاقَ الْمَاءَ ثُمَّ دَعَا بِالْوَضُوءِ. فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِالْبَالِغِ جِدًّا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الصَّلَاةَ قَالَ: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ قَالَ: فَرَكِبَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَزْدَلِفَةَ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ وَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ وَصَلَّى ثُمَّ حَلَّ النَّاسُ. زَادَ مُحَمَّدٌ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ قُلْتُ: كَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصْبَحْتُمْ؟ قَالَ: رَدِفَهُ الْفَضْلُ وَأَنْطَلَقْتُ أَنَا فِي سُبَّاقٍ قُرَيْشٍ عَلَى رَجُلٍ.

(ش) (السند) صدره ذو طريقين (زهير) بن معاوية بن حُذَيْجٍ بالحاء المهملة مصفرا . و (سفيان) الثوري (وهذا) المذكور هنا (لفظ حديث زهير) لالفظ حديث سفيان . و (كريب) بالتصغير ، ابن أبي مسلم مولى ابن عباس . و (أسامة بن زيد) بن حارثة بن شراحيل الكلبي الحبّ ابن الحبّ أبو محمد أو أبو زيد . وأمه أم أيمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم . أمره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش عظيم ومات صلى الله عليه وسلم قبل أن يتوجه فأنفذه أبو بكر رضي الله عنه . وفضله عمر في العطاء على ولده عبد الله . واعتزل أسامة الفتن بعد قتل عثمان رضي الله عنه إلى أن مات في آخر خلافة معاوية . وكان قد سكن المزة من عمل دمشق ثم رجع فسكن وادي القرى . ثم نزل إلى المدينة فمات بها سنة أربع وخمسين . روى عنه من الصحابة أبو هريرة وابن عباس ومن كبار التابعين أبو عثمان النهدي وأبو وائل وآخرون . وفضائله كثيرة .

(المعنى) (قال) أسامة (جئنا الشعب) بكسر الشين المعجمة . الطريق بين الجبلين . والمراد الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة كما في رواية البخاري (الذي يبنخ فيه الناس) أي الأمراء (للمعمر) بفتح الراء مشددة . وهو موضع التعريس وهو نزول المسافر للراحة ليلا أو نهرا . وفي رواية أحمد ومسلم قال : جئنا الشعب الذي يبنخ الناس فيه للمغرب . قال الحافظ : وروى الفاكهي من طريق ابن جريج قال : قال عطاء : أردف النبي صلى الله عليه وسلم أسامة فلما جاء

الشعب الءى يصلل الءلاء فله الآن المغرب ^(١) . والمراد ءلفاء بنى أمة . ولاة المغرب فى هذا الموضع مءالف : (١) لقول النبى صلى الله عله وسلم لأسامة فى الءىء : الصلاة أمامك

(ب) ولعله صلى الله عله وسلم من الاء بين المغرب والعشاء فى مزءلة . ولذا لم يوافقه ابن عمر . قال نافع : كان عبء الله بن عمر ياء بين المغرب والعشاء باءع غير أنه يمر بالشعب الءى آءه رسول الله صلى الله عله وسلم فىءءل فىءففء وىءوضاً ولا يصلل ءى يصلل باءع . آءرجه البخارى ^(٢) [٢٧٧] وقء أنكر علهم ذلك عكرمة (روى) الفاكهى عن ابن أبى نجىء قال : سمعت عكرمة يقول : آءه رسول الله صلى الله عله وسلم مبالا وآءءءءوه مصلل ^(٣) [٢٧٨]

قال الءافء : أنكر بءلك على من ترك الاء بين الصلاءىن بمزءلة لمءالفءة قول وفعل النبى صلى الله عله وسلم فى ذلك . وكان ءابر يقول : لا صلاة إلا باءع . آءرجه ابن المنءر بسند صءىء ^(٤) [٢٧٩] (وما قال زهير) بن معاوىة فى رواىءه بالسند إلى أسامة (أهراق الماء) أى لم يكن أسامة بن زىء عن البول بإراقة الماء بل صرح بقوله : بال . وفى رواىة مسلم : ولم يقل أسامة : أهراق الماء . قال النووى : فى اسءءمال الالفاظ الءى قد سءبشع ولا يكنى عنها إذا ءعت الءااة إلى الصرىء بأن ءىف لبس المعنى أو اسءباء الالفاظ أو غير ذلك (ثم ءعا) النبى صلى الله عله وسلم (بالوضوء) بفتح الواو أى الماء الءى يءوضاً به (فءوضاً وضوءاً ليس بالبالغ ءءاً) يعنى وضوءاً ءفىفاً كما فى رواىة البخارى بأن ءوضاً مرة مرة على ءلاف عاءءه صلى الله عله وسلم الغالبة . وهو معنى قوله فى ءءىء يأتى : ولم يسبغ الوضوء ^(٥) وليس المراد أنه ءوضاً وضوءاً ناقصاً (قلت) القائل أسامة (يارسول الله الصلاة) بالنصب أى أءرىء الصلاة ؟ وبالرفع على أنه مبتءأ ءبر مءءوف أى الصلاة ءضر وقءها يعنى صلاة المغرب (فقال) له النبى صلى الله عله وسلم (الصلاة) بالرفع (أمامك) يعنى فى مزءلة (قال) أسامة (فركب) النبى صلى الله عله وسلم ناقءه (ءى ءءمنا مزءلة فأقام المغرب) أى أمر النبى صلى الله عله وسلم بإقامة الصلاة للمغرب فأقامت أى بعء أن أذن المؤذن كما ءءءم فى ءءىء ءابر الطويل وءءىء أسامة بن زىء عءء ابن ماآه ^(٦) . وفى ءءىء أسامة الآتى : فلما آاء المزءلة نزل فءوضاً فأسبغ الوضوء ثم أقىءم الصلاة فصولى المغرب ثم أناء كل إنسان بعىره فى منزله ثم أقىءم العشاء فصلاها ^(٧) وهو . يفىء أنه صلى الله عله وسلم ءوضاً وضوءاً آءر غير وضوءه فى الشعب (ثم أناء الناس) رواءلهم (فى منازلهم) رفقاء بالدواب ولأمنوا من ءشوشهم بها

(١) انظر ص ٣٣٧ ء ٣ فءء البارى (الفرء . الزول بن عرفة واءع) (٢) انظر ص ٣٣٧ منه و (الءى آءه) أى سلكه (فىءففء) بفاء وضاء معءء بن أى بسءءر (٤٤٣) انظر ص ٣٣٧ منه (الءرء) (٥) يأتى بالءصف رقم ١٩٥ ص ٦٤ (٦) ءءم بالءرء رقم ٢٤٦ ص ٢٥ شءر ءءىء ءابر الطويل (٧) يأتى بالءصف رقم ١٩٥ ص ٦٤

(ولم يحلوا) الرجال بل تركوها على ظهور الدواب (حتى أقام العشاء) أى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإقامة العشاء (وصلى ثم حل الناس) عن رواحله (زاد محمد) بن كثير فى روايته (قال) أى كريب (قلت) لأسامة (كيف صنعت حين أصبحت) بمزدلفة وسرتم إلى منى (قال ردفه) أى ركب خلف النبي صلى الله عليه وسلم (الفضل) بن عباس (وانطلقت أنا فى سباق قريش) بضم السين وشد الباء . أى من سبقوا إلى منى (على رجلى) أى ماشيا .

(الفقه) دل الحديث : (أ) على أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل حال إفاضته من عرفة بالطريق . وكان هذا لقضاء الحاجة وليس من النسك (ب) وعلى أنه لا يجوز للحاج صلاة المغرب والعشاء فى غير مزدلفة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : الصلاة أمامك ، فإن صلاهما فى غيرها لزمه إعادتهما عند الزمان ومحمد ، لأنه صلى الله عليه وسلم قبل الوقت الثابت بالحديث (١) . ولذا قالوا : يشترط لجواز الجمع بينهما كونه بمزدلفة وأن يكون محرما بحج . وقال مالك : يشترط لجواز هذا الجمع الوقوف بعرفة مع الإمام . والدفع من عرفة معه بلا عذر . وكون الجمع بعد مغيب الشفق بمزدلفة . فإن قدمهما عنه فسدت العشاء فعيدها وجوباً . ويعيد المغرب ندباً . وإن صلاهما فى غير مزدلفة بعد الشفق أعادهما ندباً بها . وقال أبو يوسف والشافعى وأحمد : يشترط لجواز هذا الجمع السفر فقط فيجوز الجمع بينهما فى وقت المغرب أو العشاء بمزدلفة وغيرها . والخلاف مبنى على أن الجمع للنسك أم للسفر ؟ فعند هؤلاء الجمع للسفر . وعند الأولين الجمع للنسك (٢) . وهذا ما يشهد له الدليل (ج) وعلى مشروعية الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة . ويأتى تمام الكلام عليه فى باب الصلاة بجمع ، إن شاء الله تعالى . (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم (٣) .

(١٩٢) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : ثُمَّ أَرْدَفَ أُسَامَةَ فَعَمَلَ يُعْنِقُ عَلَى نَاقَتِهِ وَالنَّاسُ يَضْرِبُونَ الْإِبِلَ يَمِينًا وَشِمَالًا لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ . وَيَقُولُ السَّكِينَةَ أَيُّهَا النَّاسُ وَدَفَعَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ .

(ش) (السند) (سفيان) الثورى . و (عبد الرحمن) بن الحارث بن عبد الله (بن عياش) جد أبيه

(١) انظر ص ١٧١ ج ٢ فتح القدير شرح الهداية (٢) انظر ص ١٤٨ ج ٨ شرح المذهب (٣) انظر ص ١٣٧ ج ١٢ الفتح

الربانى (وقت الدفع من عرفة) وص ٣٢ ج ٩ نووى مسلم (الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة)

و (زيد بن علي) بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسين . روى عن أبيه وأبان بن عثمان وعبيد الله بن أبي رافع وعروة بن الزبير . وعنه ابنه حسن وعيسى والأعمش وشعبة والزهرى وكثيرون . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال : هو من التابعين رأى جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وإليه تنسب الزيدية من الشيعة . وذكر السدّي عنه قال : الرفضة حربى وحرب أبي في الدنيا والآخرة . وقال في التقريب : ثقة من الرابعة : خرج في خلافة هشام بن عبد الملك إلى الكوفة فقتل بها سنة ١٢٢ من الهجرة وكان عمره اثنتين وأربعين سنة (وأبوه) عليّ ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب المشهور بزين العابدين . و (عبيد الله بن أبي رافع) تقدم ص ١٥٠ ج ٥ منهل .

(المعنى) (ثم أردف) أى دفع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات حين غابت الشمس ثم أردف (أسامة) بن زيد خلفه (لجعل يعدنق) بضم فسكون . من الإعناق وهو السير الوسط (على ناقته والناس) خلفه وعن يمينه وعن شماله (يضربون الإبل يمينا وشمالا) ويسرعون في سيرهم . فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليهم أحيانا وأحيانا (لا يلتفت إليهم ويقول : السكينة أيها الناس) أى الزموا الطمأنينة أيها القوم . وفي رواية ابن أحمد والترمذى والبيهقى : وجعل الناس يضربون يمينا وشمالا وهو يلتفت ويقول : السكينة أيها الناس . ولا منافاة بينها وبين رواية المصنف بإثبات لا ، لما علت من أنه صلى الله عليه وسلم كان يلتفت أحيانا وأحيانا لا يلتفت ، أو أن المعنى أنه كان لا يلتفت إلى مشيهم ولا يشاركهم فيه (ودفع) أى نزل النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى مزدلفة (حين غابت الشمس)

(الفقه) دل الحديث على أنه يسّر للحاج أن يسير على هينته حال الإفاضة من عرفة وأنه يطلب من الإمام أن يطلب منهم ذلك وأن يكون الدفع حين الغروب (والحديث) أخرجه ابن أحمد في زوائد المسند والبيهقى والترمذى مطولا عن عليّ رضى الله عنه قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال : هذه عرفة وهو الموقف وعرفة كلها موقف . ثم أفاض حين غربت الشمس وأردف أسامة بن زيد وجعل يشير يديه على هينته والناس يضربون يمينا وشمالا وهو يلتفت إليهم ويقول : السكينة أيها الناس . ثم أتى جمعا فصلّى بهم الصلاتين جميعا (١) .

(١٩٣) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ :

(١) انظر ص ٨٤ ج ١١ - الفتح الرباني (صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم) وص ١٢٢ ج ٥ : بهي (حيث ما وقف من المزدلفة أجزاءه) وص ١٠٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (عرفة كلها موقف)

كان السير من عرفة إلى مزدلفة على أحوال : السكينة عند الزحام . والإسراع عند عدمه ٩٣

سُئِلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَنَا جَالِسٌ - كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسِيرُ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ ؟ قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ فَإِذَا وَجَدَ لَجْوَةً نَصَّ . قَالَ هِشَامٌ : النَّصُّ فَوْقَ الْعَنَقِ .

(ش) (القعنبي) عبد الله بن مسلبة .

(المعنى) (أنه) أى عروة (قال سئل أسامة) أى سأله رجل (وأنا) أى عروة (جالس) مع أسامة . وفي رواية الشافعي عن هشام عن أبيه أنه سأل أسامة بن زيد وأنا جالس معه ^(١) . وفي رواية مسلم عن هشام عن أبيه : سئل أسامة وأنا شاهد أو قال سألت أسامة بن زيد (كان يسير العنق) بفتحين . وهو السير الوسط بين الإبطاء والإسراع (فإذا وجد لجوة) بفتح فسكون . أى فرجة كما في رواية للشافعي (نص) أى أسرع قال أبو عبيد : النص تحريك الدابة حتى تستخرج أقصى ما عندها . وأصله غاية الشيء ثم استعمل في نوع سريع من السير وهو المراد هنا كما فسره هشام بقوله (والنص فوق العنق) أى فوق السير الوسط .

(الفقه) دل الحديث على أن سير النبي صلى الله عليه وسلم حين أفاض من عرفات كان على أحوال : فتارة كان على مهل وتارة كان متوسطا . وتارة كان فوق ذلك على حسب خلو الطريق وازدحامه . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث كيفية الدفع في السير من عرفة إلى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بمزدلفة فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الإسراع عند عدم الزحام . وقال الحافظ : وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع حركاته وسكونه ليقصدوا به ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا مالك والشافعي وباقي الستة إلا الترمذي ^(٣) .

(١) قال أبو جعفر الطحاوي - راوى السنن عن المزني عن الشافعي - : « كذا حدثنا إسحاق بن يحيى عن هشام بن عروة عن أبيه أنه سأل أسامة بن زيد وأنا جالس معه . وهذا غلط ، لأن هشاما لم ير أسامة . وإنما هو عندنا واه » أعلم أنه سأل أسامة بن زيد رجلا وأنا جالس معه ، حتى يرجع الجلوس إلى عروة . ويؤيد هذا ما في رواية غير الشافعي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال سئل « بالبناء المفمول » أسامة بن زيد - وأنا جالس معه - كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (الحديث) انظر ص ٥٨ ج ٢ بدائع المن (وقت الدفع من عرفة) .

(٢) انظر ص ٣٣٦ ج ٣ فتح الباري (الفرج) (٣) انظر ص ٢٣٧ ج ٢ زرقاني الموطأ (السير في الدفعة) وص ٣٣٦

ج ٣ فتح الباري (السير إذا دفع من عرفة) وص ٣٤ ج ٩ نووي - سلم (الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة) وص ٤٦ ج ٢ مجتبى (كيف السير من عرفة ؟) وص ١٢٤ ج ٢ - ابن ماجه (الدفع من عرفة) .

(١٩٤) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَعْقُوبُ ثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي
إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ قَالَ : كُنْتُ رَدَفَ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا وَقَعَتِ الشَّمْسُ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (السند) (يعقوب) بن إبراهيم بن سعد . و (ابن إسحاق) محمد .
(المعنى) (كنت ردف) بكسر فسكون أى كنت راكبا خلف (النبي صلى الله عليه وسلم)
على ناقته حين سار من عرفة إلى مزدلفة (فلما وقعت) أى غربت (الشمس دفع) أى سار
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مزدلفة ليلة النحر .
(الفقه) دل الحديث على أنه يسن للحاج الإفاضة من عرفة عقب غروب الشمس .

(١٩٥) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ
كُرَيْبٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ فِتْوَضًا وَلَمْ يَسْبِغِ الْوُضُوءَ
قُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ . فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ فَرَكِبَ فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فِتْوَضًا فَاسْبِغِ
الْوُضُوءَ ثُمَّ أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أَقِمْتَ
الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا .

(ش) (السند) (عن كريب عن أسامة بن زيد) قال ابن عبد البر : رواه أصحاب مالك
عنه هكذا إلا أشهب وابن الماجشون فإنهما أدخلوا بين كريب وأسامة عبد الله بن عباس
أخرجه النسائي^(١) . والصحيح إسقاط ابن عباس من السند .

(المعنى) (أنه) أى كريبا (سمعه) أى سمع أسامة (يقول دفع) أى نزل (رسول الله صلى الله
عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب) الذى دون المزدلفة كما تقدم (نزل فتوضأ ولم يسبغ
الوضوء) أى خففه بأن توضأ مرة مرة ليكون مستصحبا للطهارة فى طريقه . وقال ابن عبد البر :

المراد أنه استنجى ، وأطلق عليه اسم الوضوء اللغوي لأنه من الوضوء . وهي النظافة . ويرده ما في رواية للبخاري من قوله : أناخ فبال ثم جاء فصببت عليه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً ^(١) فإنها صريحة في الوضوء الشرعي دون الاستنجاء (قلت له الصلاة) بالنصب على الإغراء أو بتقدير : أتريد الصلاة ؟ ويؤيده رواية : أتصلي يا رسول الله ؟ (فقال الصلاة) بالرفع مبتدأ خبره (أمامك) أى موضع هذه الصلاة قدامك وهو مزدلفة . فهو من ذكر الحال وإرادة المحل ، أو التقدير وقت الصلاة أمامك ففيه حذف مضاف (فركب) النبي صلى الله عليه وسلم (فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأصبغ الوضوء) أى توضأ وضوءاً كاملاً (ثم أقيمت الصلاة) للمغرب يعنى بعد الأذان كما تقدم (فصلى المغرب) بالناس قبل حط الرحال كما في رواية (ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله) رفقا بالدواب وللأمن من تشويشها عليهم وهم يصلون ولم يحلوا عنها الرحال حتى صلوا العشاء كما تقدم (ثم أقيمت العشاء) أى أقيمت صلاة العشاء (فصلها) بالناس . وتقدم في حديث زهير ثنا إبراهيم بن عقبة أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الإناخة ولفظه : فأقام المغرب ثم أناخ الناس في منازلهم ولم يحلوا حتى أقام العشاء وصلى ثم حل الناس ^(٢) وفيه إشعار بأن النبي صلى الله عليه وسلم خفف القراءة في الصلاتين (ولم يصل) أى لم يتنفل (بينهما شيئاً) لأنه يخل بالجمع ، لأن الجمع يجعلهما كصلاة واحدة ، فوجب الولا كركعات الصلاة . ولولا اشتراط الولا مترك النبي صلى الله عليه وسلم الرواتب .

(الفقه) في الحديث أمور : (١) استدلل بقوله صلى الله عليه وسلم - الصلاة أمامك - من قال بوجوب إعادة المغرب إن صلاها في غير المزدلفة . وحمله غيرهم على الترخيص دون الإيجاب وتقدم بيانه ^(٣) (ب) دل قوله - ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله - على جواز الفصل بالعمل اليسير بين الصلاتين المجموعتين (ج) ظاهر الاختصار في الحديث على الإقامة أنه لا يؤذن للمغرب والعشاء بمزدلفة . وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد في رواية . وتقدم بيان المذاهب في هذا ^(٤) .

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك والشافعي والشيخان ^(٥) .

(١) انظر ص ٣٣٧ ج ٣ فتح الباري (النزول بين هرفة وجمع) (٢) تقدم بالمصنف رقم ١٩١ ص ٥٩٥٨

(٣) تقدم ص ٦١ (فقه الحديث رقم ١٩١) (٤) تقدم ص ٢٤ (شرح حديث جابر الطويل)

(٥) انظر ص ٢٥٢ ج ٢ زرقاني الموطأ (صلاة مزدلفة) وص ٥٩ ج ٢ بدائع المن (وقت الدفع من عرفة ..)

وص ٣٢٩ ج ٣ فتح الباري (الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة) وص ٣٠ ، ٣١ ج ٩ نوى مسلم (الإفاضة من عرفات)

(٢ - ٩ - ج ٢ - فتح الملك المبود)

(١٩٦) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَاصِمٍ بْنُ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّرِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : أَفْضَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا مَسَّتْ قَدَمَاهُ الْأَرْضَ حَتَّى أَتَى جَمْعًا .

(ش) هذا الحديث ساقط من أكثر النسخ (السند) (يعقوب بن عاصم بن عروة) بن مسعود الثقفي . روى عن الشريد بن سويد الثقفي وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وغيرهم . وعنه النعمان بن سالم وغضيف بن سفيان ومحمد بن عبد الله بن ميمون وغيرهم . ذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب : مقبول من الثالثة . روى له مسلم وأبو داود والنسائي و (الشريد) بوزن الطويل ابن سويد بالتصغير الثقفي أو الحضرمي . له صحبة وقيل اسمه مالك فسمى الشريد ، لأنه شرد من المغيرة بن شعبة لما قتل الرقعة الثقفيين . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه ابنه عمرو وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعمرو بن نافع الثقفي وغيرهم . قال أبو نعيم : أردفه النبي صلى الله عليه وسلم وراه ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم وشهد بيعة الرضوان . روى له مسلم والأربعة . وعلق البخاري له حديثاً في باب القرض

(المعنى) (أفضت) أي نزلت (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي من عرفات إلى مزدلفة . وعند أحمد : أشهد لوقفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات . قال (فما مسّت قدماه الأرض حتى أتى جمعاً) أي مزدلفة يعني أنه صلى الله عليه وسلم قطع تلك المسافة راكباً ولم يمش فيها ولو يسيراً . وليس معناه أنه لم ينزل عن الراكبة . فلا يعارض ما في حديث أسامة من أنه صلى الله عليه وسلم نزل في الشعب فبال وتوضاً

(الفقه) دل الحديث على أنه يسن للحاج الركوب حال الإفاضة من عرفة إلى مزدلفة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الركوب أفضل من المشي . (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ^(١) .

(خاتمة) يسن للحاج الإكثار من الذكر والتلبية حال الإفاضة من عرفة ، لقوله تعالى : ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ^(٢)﴾ وقوله : ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ

(١) انظر ص ٣٨٩ ج ٤ مسند أحمد (حديث الشريد بن سويد الثقفي ...) (٢) سورة البقرة من آية : ١٩٨ وأولها : ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم .

مَنَاسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا^(١) ﴿﴾ ويسيرون من طريق المأزمين إلى مزدلفة . ويستحب لهم النزول بقرب جبل قزح . ويقول الحاج عند دخول مزدلفة : اللهم هذا جمع أسألك أن ترزقني فيه جوامع الخير كله ، فإنه لا يعطيها غيرك . اللهم رب المشعر الحرام ، ورب زمزم والمقام ، ورب البيت الحرام ، والبلد الحرام ، أسألك أن تصلح لي ديني وذريتي وتشرح لي صدري وتطهر قلبي وترزقني الخير كله . وأن تقيني من الشر كله لأنك ولي ذلك والقادر عليه . ويكثر من الاستغفار .

— ﴿﴾ ٦٦ — باب الصلاة بجمع ﴿﴾ —

جمع - بفتح فسكون - المزدلفة . سميت بذلك لاجتماع الناس فيها . وهو واد ممتد من محسر غربا إلى المأزمين شرقا . طوله نحو أربعة كيلومترات . وهو من الحرم وفيه يرى على يمين السائر إلى عرفة المشعر الحرام على بعد ٢٥٤٨ متر من أول الوادي من جهة المحسر وهو جبل بالمزدلفة يسمى قزحا يحيط به جداران ارتفاع كل منهما أربعة أمتار في عرض ثلاثة . والمسافة بينهما ستون متراً . وفي نهاية المزدلفة يضيق الوادي إلى خمسين متراً عرضاً في مسافة طولها ٤٣٧٢ متر . تنتهي إلى العلين اللذين هما حد الحرم من جهة عرفة . وهما بناءان أقل من بناء المشعر الحرام . والمسافة بينهما مائة متر . وهذا الوادي يسمى وادي المأزمين مثني مأزم - بكسر الزاي . وهو الطريق بين الجبلين . وفي جنوبهما طريق ضب يستحب سلوكه حال الذهاب إلى عرفة ثم يتسع الوادي ويسمى وادي عرنة وبه مسجد نمرة ويسمى جامع إبراهيم . وهو مسجد كبير طوله تسعون متراً في عرض ثمانين محاط بالبواكي وفي وسطه مجرى ماء يأتيه الماء من مجرى عين زبيدة . وفي شماله إلى الشرق قليلاً علبان وهما عمودان أقبا للدلالة على حد عرفة الغربي . بينهما وبين العلين المحددين للحرم من المشرق ١٥٥٣ متر^(٢) .

(١٩٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا .

(١) سورة البقرة آية : ٢٠٠ .

(٢) انظر رسم مشاعر الحج بين مكة وعرفة ص ٢٥٥ ورسم جبل عرفات ص ٩٩ - إرشاد الناسك .

(ش) (المعنى) أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما بمزدلفة جمع تأخير كما دل عليه حديث جابر الطويل وحديث أسامة السابق وغيرهما .

(الفقه) دل الحديث على مشروعية جمع المغرب والعشاء بمزدلفة ليلة النحر . وهو مجمع عليه إلا أنهم اختلفوا في حكمه قال ، الحنفيون والثوري وداود : هو واجب . وقال غيرهم هو سنة . واختلفوا أيضاً أهذا الجمع للسفر أم للنسك ؟ وتقدم بيانه ، وأن الحق أنه للنسك . فمن كان من أهل مزدلفة ومكة وما قاربها ممن لم يكن مسافراً سفر قصر لا يباح له الجمع عند الشافعية وأبي يوسف وأحمد . ويسن له ذلك عند الجمهور . والحجة معهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالناس بمزدلفة ولم يفرق بين المسافرين وغيره . ولو كان الجمع بها مختصاً بالمسافر لبينه صلى الله عليه وسلم .

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك والشافعي ومسلم ^(١) .

(١٩٨) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ يَأْسِنَاهُ وَمَعْنَاهُ . وَقَالَ : بِإِقَامَةِ إِقَامَةِ جَمْعٍ بَيْنَهُمَا . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ وَكَيْعٌ : صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِإِقَامَةٍ .

(ش) (ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن . و (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (ياسناده) أي روى الحديث المتقدم ابن أبي ذئب عن الزهري ياسناده السابق (ومعناه) ولفظه عند البخاري والنسائي عن ابن عمر قال : جمع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما بإقامة لم يسيح بينهما ولا على إثر كل واحدة منهما (وقال) ابن أبي ذئب عن الزهري : صلى النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء (بإقامة لإقامة) أي أقام لكل واحدة منهما (جمع بينهما) بجمع تأخير (قال أحمد) بن حنبل (قال وكيع) بن الجراح عن ابن أبي ذئب : إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما بالمزدلفة . و (صلى كل صلاة) منهما (بإقامة) ولم يتطوع قبل كل واحدة منهما ولا بعدها كما في البخاري والنسائي وسنن البيهقي .

(الفقه) دل الحديث على أنه يجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بإقامة لكل منهما بلا أذان . وهو قول الشافعي في الجديد وأحمد في رواية وقد تقدم بيانه ^(٢) .

(١) انظر ص ٢٥٢ ج ٢ زرقاني الموطأ (صلاة مزدلفة) وص ٥٩ ج ٢ بدائع المن (وقت الدفع من عرفة...) وص ٣٥ ج ٩ نووي مسلم (الإقامة من عرفات إلى المزدلفة) (٢) تقدم ص ٢٤ ، ٢٥ (شرح حديث جابر الطويل)

(والحديث) أخرجه أيضاً البخارى والنسائى والبيهقى^(١) .

(١٩٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا شَبَابَةُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْمَعْنَى أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ ابْنِ حَنْبَلٍ عَنْ حَمَادٍ وَمَعْنَاهُ قَالَ : بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَلَمْ يُنَادَ فِي الْأُولَى وَلَمْ يُسَبِّحْ عَلَى لَأْثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَالَ مُحَمَّدٌ : لَمْ يُنَادَ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

﴿ش﴾ (السند) صدره ذو طريقين (شبابة) بن سوار الفزارى . و (المعنى) أى معنى حديث شبابة ومحمد واحد . واللفظ اشبابة (بإسناد ابن حنبل عن حماد) بن خالد فى الحديث السابق وهو عن ابن أبي ذنب عن الزهرى عن سالم بن عبد الله عن أبيه (ومعناه) ولفظه عند أحمد : عن سالم عن أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بالمزدلفة المغرب والعشاء بإقامة جمع بينهما .

(المعنى) (قال) شبابة بن سوار فى روايته (بإقامة واحدة) أى أقام (لكل صلاة) لإقامة (ولم يناد) أى لم يؤذن (فى الأولى) قَيْدٌ لإفادة أنه إذا لم يناد فى الأولى فالثانية أولى بالأى ينادى لها (ولم يسبح) أى لم يتنفل (على لَأْثَرٍ) بكسر فسكون ويجوز فتحهما . أى عقب (واحدة منهما) وهذا لا ينافى أنه صلى الله عليه وسلم تنفل بعد ذلك أثناء الليل كما تقدم^(٢) .

(قال محمد) بن خالد فى روايته (لم يناد) أى لم يؤذن (فى واحدة منهما) . (الفقه) دل الحديث : (١) على أنه لا يؤذن للجمع بمزدلفة ويكتفى بالإقامة لكل صلاة . وهذا مناف لما تقدم عن جابر فى صفة حجته صلى الله عليه وسلم من أنه جمع بين المغرب والعشاء بأذان للأولى وإقامة لكل منهما . وحديث جابر أرجح ، لأنه مثبت والمثبت مقدم على النافى (ب) وعلى أنه لا يتنفل بين الصلاتين ولا عقب العشاء . قال النووى فى شرح حديث جابر وأما قوله : لم يسبح بينهما . ففيه الموالاة بين الصلاتين المجموعتين ولا خلاف فى هذا لكن اختلفوا . أهو شرط للجمع أم لا ؟ والصحيح عند الشافعية أنه ليس بشرط بل سنة . وقال بعضهم : هو شرط . أما إذا جمع بينهما فى وقت الأولى فالموالاة شرط بلا خلاف^(٣) .

(١) انظر ص ٣٣٩ ج ٣ فتح البارى (من جمع بينهما ولم يتطوع) و ص ٤٧ ج ٢ مجتهى (الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة) و ص ١٢٠ ج ٥ بيهقى (الجمع بينهما بإقامة لكل صلاة) (٢) انظر ص ٢٥ ، ٢٦ (شرح حديث جابر الطويل) (٣) انظر ص ١٨٨ ج ٨ شرح مسلم

وقال : قال أصحابنا : ولو جمع بينهما في وقت المغرب في أرض عرفات أو في الطريق أو في موضع آخر أو صلى كل واحدة في وقتها جاز جميع ذلك لكنه خلاف الأفضل ^(١) . وتقدم بيان المذاهب في هذا ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا الشافعي في السنن عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا لم يناد في واحدة منهما إلا بالإقامة ولم يسبح بينهما ولا على إثر واحدة منهما . وأخرجه أحمد مختصراً بلفظ تقدم ^(٣) .

(٢٠٠) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ . فَقَالَ لَهُ مَالِكُ ابْنُ الْحَارِثِ : مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَكَانِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ .

(ش) (السند) (سفيان) بن سعيد الثوري . و (أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله . و (عبد الله بن مالك) بن الحارث الهمداني الكوفي . روى عن عليّ وابن عمر . وعنه أبو إسحاق السبيعي وأبو روق الهمداني . قال في التقريب : مقبول من الثالثة وذكره ابن حبان في الثقات . روى له أبو داود والترمذي .

(المعنى) (صليت مع ابن عمر) بمزدلفة (المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين) مجموعتين بإقامة واحدة (فقال له) أي لابن عمر (مالك بن الحارث) الهمداني الكوفي . وعند أحمد : قال فسأله خالد بن مالك (ما هذه الصلاة ؟) مستغربا عمل ابن عمر على خلاف المعروف من الأذان للأولى والإقامة لكل واحدة منهما (قال) ابن عمر (صليتهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان بإقامة واحدة) للصلاتين .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن الحاج يجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة جمع تأخير بإقامة واحدة للأولى فقط . وبه قال الثوري وروى عن أحمد (وقد علمت) أن الراجح ما دل عليه حديث جابر بن عبد الله الطويل من أنهما يصليان بأذان للأولى وإقامتين لهما

(١) انظر ص ١٨٧ ج ٨ شرح مسلم (٢) تقدم ص ٦١ (فقه الحديث رقم ١٩١)

(٣) انظر ص ٥٩ ج ٢ بدائع المنى (وقت الدفع من مرفة ...) وص ١٥٧ ج ٢ مسند أحمد (مسند عبادة بن عمر ابن الخطاب رضي الله عنهما) .

(ب) ودل قوله : والعشاء ركعتين . على أن الحاج يقصر الصلاة بمزدلفة وإن كان السفر قصيراً . وهو مذهب مالك والأوزاعي وابن عيينة . قالوا : يقصر الحاج الصلاة الرباعية بمنى ومكة ومزدلفة وعرفات ما لم يكن مقيماً بواحدة منها ، فإنه يتم فيها لأن سبب القصر عندهم النسك لا السفر مستلدين بحديث الباب ، ويقول ابن عمر رضي الله عنهما : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين وأبو بكر بعده وعمر بعد أبي بكر وعثمان صدراً من خلافته . ثم إن عثمان صلى بعد أربعاً . فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً . وإذا صلى وحده صلاها ركعتين . أخرجه مسلم والبخاري ولم يذكر : فكان ابن عمر الخ^(١) [٢٨٠]

«وقال» ابن مسعود : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين ومع أبي بكر ومع عمر وعثمان ركعتين صدراً من إمارته . أخرجه الترمذي وأخرجه مسلم ولم يذكر : وعثمان صدراً من إمارته^(٢) [٢٨١] وقال الترمذي : وقد اختلف أهل العلم في تقصير الصلاة بمنى لأهل مكة فقال بعض أهل العلم : ليس لأهل مكة أن يقصروا الصلاة بمنى إلا من كان بمنى مسافراً وهو قول ابن جريج وسفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال بعضهم : لا بأس لأهل مكة أن يقصروا الصلاة بمنى وهو قول الأوزاعي ومالك وسفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدى (قال) ابن المنير : السر في القصر في هذه المواضع المتقاربة لإظهار الله تعالى فضله على عباده حتى اعتد لهم بالحركة القريبة اعتداده بالسفر البعيد لجعل الوافدين من عرفة إلى مكة كأنهم سافروا إليها ثلاثة أسفار : إلى مزدلفة ، ولهذا يقصر أهل عرفة بمزدلفة . وسفر إلى منى ، ولهذا يقصر أهل مزدلفة بمنى وسفر إلى مكة ، ولهذا يقصر أهل منى بمكة ، فهي على قربها من عرفة معدودة بثلاث مسافات كل مسافة منها سفر طويل . وسر ذلك والله أعلم أنهم وفد الله تعالى وأن القريب كالبعيد في إسباغ الفضل . وقال ، الحنفيون والشافعي وأحمد والجمهور : الحاج كغيره لا يقصر الصلاة بمزدلفة ولا بغيرها إلا إذا كان مسافراً سفر قصر «وأجابوا» عن حديث الباب ونحوه بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مسافراً سفرأ يبيع قصر الصلاة ولم يُقم بمكة ولا فيما حولها إقامة تقطع حكم السفر «روى» يحيى بن أبي إسحاق أن أنس بن مالك قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصلى ركعتين ركعتين حتى رجع . قلت كم أقام بمكة ؟ قال : عشرة . أخرجه مسلم^(٣) [٢٨٢]

قال النووي : معناه أنه أقام بمكة وما حولها لا في نفس مكة فقط . وكان هذا في حجة

(١) انظر ص ٢٠٣ ج ٥ نووى مسلم (صلاة المسافر وقصرها) وص ٣٨١ ج ٢ فتح الباري (الصلاة بمنى)

(٢) انظر ص ٢٠٤ ج ٥ نووى مسلم . وص ٩٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (تقصير الصلاة بمنى)

(٣) انظر ص ٢٠٢ ج ٥ نووى مسلم (صلاة المسافر وقصرها)

الوداع فقدم مكة في اليوم الرابع من ذى الحجة فأقام بها الخامس والسادس والسابع وخرج منها في الثامن إلى منى . وذهب إلى عرفات في التاسع وعاد إلى منى في العاشر فأقام بها الحادى عشر والثانى عشر ونفر في الثالث عشر إلى مكة . وخرج منها إلى المدينة في الرابع عشر . فدة إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة وما حولها عشرة أيام . وكان يقصر الصلاة فيها كلها . ففيه دلالة على أن المسافر إذا نوى إقامة دون أربعة أيام سوى يومى الدخول والخروج يقصر . وأن الثلاثة ليست إقامة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام هو والمهاجرون ثلاثاً بمكة . وأن يومى الدخول والخروج لا يحسبان منها ^(١) . ويجب ، عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم قصر بمزدلفة وقصر معه الناس ولم يبين لأهل مكة ومن حولها أن يتموا إلا أن يقال : لأنه صلى الله عليه وسلم ترك البيان في حجة الوداع اتسكالا على بيانه صلى الله عليه وسلم لأهل مكة أن يتموا عام الفتح . قال ، عمران بن حصين : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين ويقول : يا أهل البلد صلوا أربعاً فإننا قوم سفر . أخرجه أبو داود والبيهقى . وفيه على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ^(٢) [٢٨٣]

وقال ، الحافظ : ولو صح فالقصة كانت في الفتح وقصة منى في حجة الوداع وكان لابد من بيان ذلك لبعده العهد . ولا يخفى أن أصل البحث مبنى على تسليم أن المسافة التى بين مكة ومنى لا يقصر فيها وهو من محال الخلاف ^(٣) . والحق أنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل صحيح صريح يفيد تحديد مسافة القصر بل الرخصة منوطة بالسفر مطلقاً ^(٤) . فالراجح الذى يشهد له الدليل ما ذهب إليه مالك ومن معه من أن القصر للنسك وأنه يكون للسفر وإن قل .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والطحاوى والترمذى وقال : حديث حسن صحيح . وأخرجه مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء يجتمع ، صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة ^(٥) .

(٢٠١) ك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ ثَنَا إِسْحَاقُ يَعْنِي ابْنَ يَوْسُفَ

عَنْ شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ قَالَا : صَلَّيْنَا مَعَ ابْنِ

(١) انظر ص ٢٠٢ ج ٥ شرح مسلم (٢) انظر ص ٨٨ ج ٧ منهل (من يه المسافر) وص ١٥٧ ج ٣ بهي (المسافر يصل بالمسافرين والمقيمين) (٣) انظر ص ٣٨١ ج ٢ نتج الباري (الفرح - الصلاة بمنى) (٤) انظر تحقيقه ص ٤٨ ج ٤ - الدين الخالص (٥) انظر ص ١٤٦ ج ١٢ - الفتح الرباني (الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة) وص ٤١٠ ج ١ شرح معاني الآثار (الجمع بين الصلاتين بجمع) وص ١٠١ ج ٢ تحفة الأحوذى (الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة) وص ٣٦٣ ج ٩ نووى مسلم (الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة)

عُمَرَ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ كَثِيرٍ .

(ش) (السند) (شريك) بن عبد الله النخعي . و (أبو إسحاق) السبيعي عمرو بن عبد الله (المعنى) (فذكر معنى حديث ابن كثير) أى ذكر محمد بن سليمان الأنباري معنى حديث محمد بن كثير . ولفظه عند مسلم . قال سعيد بن جبير : أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعا . فصلينا المغرب والعشاء بإقامة واحدة ثم انصرف فقال : هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان (الفقه) دل الحديث على جواز الجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير بمزدلفة بإقامة للأولى فقط .

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والطحاوى وكذا البيهقي عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ف قيل له : ماهذه الصلاة يا أبا عبد الرحمن ؟ قال صليتهما - صلاة المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين - مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان بإقامة واحدة (١) .

(٢٠٢) (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ الْعَلَاءِ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : أَفَضْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَلَمَّا بَلَغْنَا جَمْعًا صَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا وَاثْنَتَيْنِ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَنَا ابْنُ عُمَرَ : هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَكَانِ .

(ش) (السند) (ابن العلاء) محمد . و (أبو أسامة) حماد بن أسامة . و (إسماعيل) ابن أبي خالد .

(المعنى) (أفضنا) أى رجعنا من عرقات (فلما بلغنا جمعا) أى بمزدلفة (صلى) ابن عمر (بنا المغرب والعشاء بإقامة واحدة) صلى المغرب (ثلاثا و) صلى العشاء (اثنتين) . (الفقه) دل الحديث : (١) على أن المغرب لا تقصر . وعليه الإجماع . (ب) وعلى أن القصر في العشاء وغيرها من الرباعيات أفضل .

(والحديث) أخرجه أيضا الترمذى وقال : حديث حسن صحيح وأخرج نحوه أحمد عن سعيد بن

(١) انظر ص ٣٦ ج ٩ نووى مسلم . و ص ٤١٠ ج ١ شرح معاني الآثار (الجمع بين الصلاتين بجمع) و ص ١٢١ ج ٥ يهقي (الجمع

بينهما بإقامة لإقامة لكل صلاة) وهو لا يناسب هذا الترجمة

جبير قال : كنا مع ابن عمر حيث أفاض من عرفات إلى جمع فصلى بنا المغرب ومضى ثم قال : الصلاة فصلى ركعتين ثم قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان كما فعلت^(١) .

(٢٠٣) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ قَالَ : رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَقَامَ بِجَمْعٍ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ : شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ صَنَعَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِثْلَ هَذَا وَقَالَ : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا فِي هَذَا الْمَكَانِ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (يحيى) بن سعيد القطان . و (شعبة) بن الحجاج (المعنى) (أقام) للمغرب (بجمع فصلى المغرب ثلاثاً) لأنها لا تقصر (ثم صلى العشاء ركعتين) مقصورة بلا إقامة ، لقوله (شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع مثل هذا في هذا المكان) أى صلى المغرب والعشاء بمزدلفة بإقامة واحدة .

(الفقه) دل الحديث على الاختصار - في الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة - على إقامة واحدة للمغرب .
(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والطحاوى^(٢) .

(٢٠٤) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَقْبَلْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ فَلَمْ يَكُنْ يَفْتَرُ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ حَتَّى أَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ أَوْ أَمَرَ إِنْسَانًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ انْفَتَحَ إِلَيْنَا فَقَالَ : الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِنَا الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ دَعَا بِعَشَائِهِ قُلَ : وَأَخْبَرَنِي عَلَاجُ بْنُ عَمْرِوٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ .

(١) انظر ص ١٠١ ج ٢ تحفة الأحوذى (الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة) وص ١٤٦ ج ١٢ - الفتح الرباني (الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة) (٢) انظر ص ٣٥ ج ٩ نووى مسلم (الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة) وص ٤١٠ ج ١ شرح مسائل الآثار (الجمع بين الصلاتين بجمع كيف هو؟)

فَقَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا .

(ش) (السند) (أبو الأحوص) سلام بن سليم (عن أبيه) سليم بن الأسود بن حنظلة المحاربي . تقدم ص ٩٧ ج ١ نكلمة المنهل . و (علاج) بكسر الميم المهملة وتخفيف اللام (بن عمرو) روى عن ابن عمر . وعنه جامع بن شذاد وأشعث بن سليم . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الذهبي : لا يعرف ، له حديث واحد . وقال في التقريب : مقبول من الرابعة وذكر البخاري أنه رأى ابن عمر . وهذا يدل على أنه لم يسمع منه .

(المعنى) (فلم يكن يفتر) كينصر أى لم يمل ابن عمر (من التكبير والتهليل) ولم يتركهما بل داوم عليهما (حتى أتينا المزدلفة فأذن) ابن عمر (وأقام) الصلاة بنفسه (أو أمر إنساناً فأذن وأقام) شك الراوى (فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال : الصلاة) أى صلوا صلاة العشاء (فصلى بنا العشاء ركعتين) وظاهره أنه لم يقم لها إقامة ثانية بل اكتفى بقوله : الصلاة (ثم دعا) ابن عمر (بعشائه) بفتح الميم . أى طعام العشبة (قال) أشعث بن سليم (أخبرني علاج بن عمرو بمثل حديث أبي) سليم بن الأسود (عن ابن عمر قال) علاج : (فقيل لابن عمر في ذلك) أى فى اقتصاره على إقامة واحدة (فقال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) يعنى المغرب والعشاء بمزدلفة (هكذا) أى كما صليت بكم . وغرض المصنف بهذا تقوية حديث سليم فى أن ابن عمر صلى الصلاتين بأذان واحد وإقامة واحدة .

(الفقه) دل الحديث على أنه يجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامة واحدة للأولى وهو مشهور مذهب الحنفيين . وهو مخالف : (١) للأحاديث الصحيحة عن ابن عمر فى هذا ومنها قوله : جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما بإقامة . أخرجه البخارى والنسائى^(١) (ب) ولحديث جابر الطويل . ولذا قال الطحاوى : والذي روينا عن جابر رضى الله عنه أحب إلينا . وذلك لتعارض روايات ابن عمر وعدم إمكان الجمع بينها^(٢) (والحديث) لم نقف على من أخرجه غير المصنف .

(٢٠٥) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَنَّ عَبْدَ الْوَاحِدِ بْنَ زِيَادٍ وَأَبَا عَوَانَةَ وَأَبَا مُعَاوِيَةَ حَدَّثُوهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لَوْقَهَا إِلَّا بِجَمْعٍ فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ

وَالْعِشَاءُ بِجَمْعٍ وَصَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مِنَ الْغَدِ قَبْلَ وَقْتِهَا .

(ش) (السند) (أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله . و (أبو معاوية) محمد بن خازم الضير
و (حدثهم) أى حدث هؤلاء الثلاثة مسدد بن مسرهد ومن كان معه من التلاميذ . و (الاعمش)
سليمان بن مهران . و (عمارة) بن عمير التيمي .

(المعنى) (مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة) من الصلوات الخمس في سفر
ولا حضر (إلا لوقتها) المحدد لها (إلا) ليلة النحر (بجمع) أى مزدلفة بعد أن دفع من عرفة
(فإنه جمع بين المغرب والعشاء) فصلاهما في وقت العشاء (بجمع وصلى صلاة الصبح من الغد)
أى صبح يوم النحر (قبل وقتها) المعتاد لا قبل طلوع الفجر ، لأن ذلك لا يجوز بالإجماع فيتعين
تأويله بما ذكره قال ، عبد الرحمن بن يزيد : خرجت مع عبد الله بن مسعود إلى مكة ثم قدمنا
جماً فصلّى الصلاتين كل صلاة وحدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما . ثم صلى الفجر حين طلع الفجر
قائل يقول : طلع الفجر وقائل يقول : لم يطلع الفجر . ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : إن هاتين الصلاتين حولتا عن وقتيهما في هذا المكان - المغرب والعشاء - فلا يقْدَمُ الناس
بجماً حتى يُعْنَمُوا . وصلاةُ الفجر هذه الساعة . (الحديث) أخرجه أحمد والبخارى . وهذا
لفظه ^(١) [٢٨٤] وقوله ، قائل يقول طلع الفجر الخ ، كناية عن التبكير بصلاة الصبح في الغلس .

(الفقه) دل الحديث : (أ) على مشروعية الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء جمع تأخير
بمزدلفة ليلة النحر . وهو يجمع عليه (ب) وعلى أنه يسن للحاج التبكير بصلاة صبح يوم النحر
بمزدلفة بصلاتها أول الوقت . وهو متفق عليه . قال النووي : فيه حجة لأبي حنيفة في استحباب صلاة
الصبح في آخر الوقت في غير هذا اليوم . ومذهب الجمهور استحباب الصلاة في أول الوقت في كل
الأيام وفي هذا اليوم أشد استحباباً . وأجاب الجمهور عن هذه الروايات بأن معناها أنه صلى الله عليه وسلم
كان في غير هذا اليوم يتأخر عن أول طلوع الفجر لحظة إلى أن يأتيه بلال وفي هذا اليوم لم يتأخر
لكثرة المناسك فيه فاحتاج إلى المبالغة في التبكير ليتسع الوقت لفعل المناسك . وقد يحتج الحنفيون
بهذا الحديث على منع الجمع بين الصلاتين في السفر في غير عرفة ومزدلفة ، لأن ابن مسعود ممن لازم
النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخبر أنه ما رآه يجمع إلا في هذه الليلة . ومذهب الجمهور جواز الجمع في كل سفر
مباح . والجواب عن هذا الحديث أنه مفهوم وهم لا يقولون به وغيرهم يقول بالمفهوم إن لم يعارضه
منطوق ، وإلا قدم على المفهوم وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على جواز الجمع في السفر . ثم إن حديث

(١) انظر ص ١٤٧ ج ١٢ - الفتح الرباني (الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة .) و ص ٣٤٤ ج ٣ فتح الباري
(من يصلّي الفجر بجمع ؟)

ابن مسعود متروك الظاهر بالإجماع على جواز الجمع بين الظهر والعصر بعرفات^(١) (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان والنسائي^(٢).

(٢٠٦) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابْنِ عِيَّاشٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : فَلَمَّا أَصْبَحَ يَعْنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَقَفَ عَلَى قُزَحَ فَقَالَ : هَذَا قُزَحُ وَهُوَ الْمَوْقِفُ . وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ . وَنَحَرْتُ هَاهُنَا وَمَنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ .

(ش) الحديث غير مناسب للترجمة ، الصلاة بجمع ، لأنه لا ذكر للصلاة فيه ، ولذا ذكره الترمذي ضمن حديث تحت ترجمة ، عرفة كلها موقف ، وذكره البيهقي تحت باب حيث وقف من المزدلفة أجزأه ، فلعل هذه الترجمة أو نحوها سقطت من الناسخ .

(السند) (سفيان) بن سعيد الثوري . و (عن أبيه) علي بن الحسين . و (علي) بن أبي طالب رضي الله عنه .

(المعنى) (فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم) بمزدلفة (ووقف على قزح) بضم القاف وفتح الزاي والحاء كعمر ممنوع من الصرف للعلمية والعدل . وهو الجبل الذي يقف الإمام عنده بمزدلفة (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (هذا قزح وهو الموقف) الأكل (وجمع كلها موقف) أى حيث وقف منها كان وقوفه صحيحاً إلا بطن محسر (ونحرت هاهنا) أى قريباً من جمرة العقبة . وعند البيهقي : وقال يعنى بمنى : هذا المنحر (ومنى كلها منحر) فحيث ذبح منها أو من الحرم أجزأه (فانحروا في رحالكم) حيث لأنها من منى .

(الفقه) دل الحديث على طلب الوقوف - بعد صبح يوم النحر - على قزح بمزدلفة وهو الأفضل وأنه يجوز في أى موضع منها لقوله : وجمع كلها موقف . وليس منها وادى محسر ، لحديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل عرفات موقف وارفعوا عن بطن عرنة . وكل مزدلفة موقف وارفعوا عن محسر . (الحديث) أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير بسند رجاله موثقون^(٣)

[٢٨٥]

(١) انظر ص ٣٧ ج ٩ شرح - سلم (٢) انظر ص ١٤٨ ج ١٢ - الفتح الرباني (الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ..) وص ٣٤٤ ج ٣ فتح الباري (من يصل الفجر بجمع ؟) وص ٢٦ ج ٩ نووى - سلم (زيادة التفلّيس بصلاة الصبح يوم النحر) وص ٤٧ ج ٢ مجتبى (لوقت الذي يصل فيه الصبح بالمزدلفة) (٣) انظر ص ١٢٢ ج ١٢ - الفتح الرباني (وجوب الوقوف بعرفة ووقته ..) وص ٢٥١ ج ٣ مجمع الزوائد (الخروج إلى منى وعرفة)

وقد اختلف العلماء في حكمه (قال) الحنفيون وأحمد وإسحاق والثوري : يجب الوقوف بمزدلفة بعد طلوع فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس . وروى عن الشافعي ، لعمل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولحديث عروة بن مضر بن الطائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من صلى معنا صلاة الغداة بجمع ووقف معنا حتى نفيض وقد أفاض قبل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه . أخرجه أحمد والنسائي والترمذي . وقال : حديث حسن صحيح ^(١) [٢٨٦]

وجه الدلالة أنه علق تمام الحج بهذا الوقوف والواجب هو الذي يتعلق التمام بوجوده فمن ترك الوقوف بمزدلفة لزمه دم ، وقال ، مالك : الوقوف بها سنة لادم في تركه وهو المشهور عند الشافعية ، وقال ، علاء الدين الكاساني : اختلف أصحابنا في الوقوف بمزدلفة . قال بعضهم : إنه واجب . وقال الليث إنه فرض ^(٢) . وركنه ، وجود الحاج بوادي مزدلفة ولو محمولا أو نائماً أو مغمى عليه أو على دابة وإن لم يعلم أنها مزدلفة ، لأنه لا يفوته حينئذ إلا النية ، وهي ليست شرطاً . ولو مر بها بلا وقوف كفى . ولا يشترط له الطهارة عن الجنابة والحيض والحدث الأصغر ، لأنه عبادة لا تتعلق بالكعبة فتصح بلا طهارة كالوقوف بعرفة .

(فائدة) يسن للوقوف بجمع أمور : (أ) يسن الغسل للوقوف بمزدلفة بعد نصف الليل . فإن لم يجد ماء تيمم . ويطلب إحياء هذه الليلة بأنواع العبادة من صلاة وتلاوة وذكر ودعاء وتضرع (ب) ويسن التعجيل بصلاة الصبح ، ليتسع وقت الوقوف بمزدلفة ، ولما تقدم في حديث ابن مسعود ^(٣) (ج) ويسن أن يأتي المشعر الحرام ويقف عنده أو يرقى عليه مستقبل القبلة داعياً ذا كراً ملبياً ، كقول جابر في الحديث الطويل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم : فصلى الفجر ، يعني بمزدلفة ، حين تبين له الصبح بنداء وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فرقى عليه فاستقبل القبلة فدعا وكبر وهلل ووحد . فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس ^(٤) . ومن الدعوات المسأورة في المشعر الحرام : اللهم كما وقفنا فيه وأرقتنا إياه فوقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا ، وارحنا كما وعدتنا بقولك : فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هذاكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين . ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ^(٥) . ويكثر من قوله : اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .

(١) انظر ص ١٢٠ ج ١٢ - الفتح الرباني (وجوب الوقوف بعرفة) وص ٤٨ ج ٢ مج ٢ (من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة) وص ١٠٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج)

(٢) انظر ص ١٣٥ ج ٢ بدائع الصنائع (٣) تقدم بالمصنف رقم ٢٠٥ ص ٧٥ (٤) انظر ص ٢٦ شرح حديث جابر الطويل رقم ١٧٧

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٨ ، ١٩٩

(والحديث) أخرجه أيضاً الترمذى من حديث طويل فيه : فلما أصبح أتى قُزَحَ ووقف عليه وقال : هذا قُزَحَ وهو الموقف وجمع كلها موقف . ثم أفاض حتى انتهى إلى وادى محسر ففرع ناقته فخبَّت حتى جاوز الوادى فوقف وأردف الفضل . ثم أتى الجرة فرماها . ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر ومنى كلها منحر . وقال : حديث حسن صحيح وأخرج أحمد نحوه ^(١)

(٢٠٧) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : وَقَفْتُ هَاهُنَا بِعَرَفَةَ وَعَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ . وَوَقَفْتُ هَاهُنَا بِجَمْعٍ وَجَمْعُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ . وَنَحَرْتُ هَاهُنَا وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ .

(ش) الحديث غير مناسب للترجمة ، الصلاة بجمع ، كسابقه ولاحقه . فكان المناسب ذكرها تحت باب الوقوف بمزدلفة والدفع منها ،

(السند) (جعفر بن محمد) الملقب بالصادق (عن أبيه) محمد بن علي الملقب بالباقر .

(المعنى) (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال) وهو بعرفات (وقفت هاهنا) في موقفي عند الصخرات قرب جبل الرحمة (وعرفة كلها موقف) إلا بطن عرنة (و) قال صلى الله عليه وسلم وهو بجمع (وقفت هاهنا) أى على قُزَحَ (بجمع وجمع كلها موقف) إلا وادى محسر ، لما تقدم في حديث جبير بن مطعم ^(٢) (و) قال صلى الله عليه وسلم وهو بمنى (نحرنا هاهنا) قريباً من جرة العقبة (ومنى كلها منحر) أى مكان للنحر كسائر الحرم (فانحروا في رحالكم) أى في منازلكم ، أمر بإباحة رفقا وتسهلا لهم .

(الفقه) في الحديث دليل : (أ) على جواز الوقوف بعرفة في أى جزء منها يعنى إلا بطن عرنة (ب) وعلى جواز الوقوف بمزدلفة في أى جزء منها يعنى إلا وادى محسر (ج) وعلى جواز نحر الهدى في جزء من منى وسائر الحرم .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه بسند آخر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل عرفة موقف وارتفعوا عن بطن عرنة . وكل المزدلفة موقف وارتفعوا

(١) انظر ص ١٠٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (مرة كلها موقف) وص ١٥١ ج ١٢ - الفتح الرباني (الوقوف بالشعر الحرام وآدابه) (٢) تقدم بالمرح رقم ٢٨٥ ص ٧٧ (فه الحديث رقم ٢٠٦)

عن بطن محسر. وكل منى منحرا إلا ما وراء العقبة ^(١) .

(٢٠٨) (ص) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ

عَطَاءٍ قَالَ : حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٍ . وَكُلُّ مَنَى مَنَحْرٍ . وَكُلُّ الْمَزْدَلِفَةِ مَوْقِفٍ . وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنَحْرٌ .

(ش) (أبو أسامة) حماد بن أسامة (وعطاء) بن أبي رباح

(المعنى) (وكل فجاج مكة طريق ومنحر) الفجاج جمع فج، وهو الطريق الواسع . والمعنى أن مكة يجوز دخولها والخروج منها من سائر جهاتها. فيدخل الإنسان من أى جهة فيها. ويخرج كذلك. والأفضل دخولها من الثنية العليا والخروج من الثنية السفلى كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم. ويجوز النحر بكل أرض مكة كسائر الحرم .

(الفقه) دل الحديث زيادة على سابقه : (أ) على أن مكة يجوز دخولها والخروج منها من أى جهة منها. والأفضل اتباع ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (ب) وعلى أنه يجوز نحر الهدى فى أى مكان من مكة وإن كان الأكل للمعتمر أن ينحر فى المروة . قال فى المراقبة : يجوز ذبح جميع الهدايا فى أرض الحرم بالاتفاق، إلا أن منى أفضل لدماء الحج ومكة لدماء العمرة والأفضل أن يكون بالمروة ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا ابن ماجه ^(٣) .

(١٣) (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ

قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُفِيضُونَ حَتَّى يَرَوْا الشَّمْسَ عَلَى ثَبِيرٍ نَخَالَفُهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

(ش) هذا أثر (السند) (ابن كثير) محمد . و (سفيان) بن عيينة . و (أبو إسحاق) السبيعي

(المعنى) (كان أهل الجاهلية لا يفيضون) من الإفاضة أى لا يرجعون (من المزدلفة) إلى منى (حتى يروا الشمس) قد أشرقت (على ثبير) كعظيم وهو جبل شمال منى على يمين الذهاب منها

(١) انظر من ١٢٣ ج ٢ - ابن ماجه (الموقف بعرفات) .

(٢) انظر من ٢١٨ ج ٣ شرح المفكاة (٣) انظر من ١٢٨ ج ٢ - ابن ماجه (الذبح) .

إلى مكة (بخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم فدفع) من مزدلفة إلى منى (قبل طلوع الشمس)
 (الفقه) دل الأثر على مشروعية الإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس . ويستحب أن
 يكون بعد الإسفار جدا عند الحنفيين والشافعي وأحمد والجمهور، لما في حديث جابر الطويل من قوله :
 فصلى الفجر ، يعنى بمزدلفة ، حين تبين له الصبح ببناء وإقامة . ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر
 الحرام فرقى عليه فاستقبل القبلة فدعا وكبر وهلل ووحد، فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا . ثم دفع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تطلع الشمس ^(١) . وقال مالك : يدفع من مزدلفة قبل
 الإسفار . والحجة مع غيره .
 (والأثر) أخرجه أيضا باقى السبعة بألفاظ متقاربة إلا مسلما . وقال الترمذى :
 حسن صحيح ^(٢) .

— باب التعجيل من جمع — ٦٧ —

أى باب بيان جواز تعجيل الدفع من مزدلفة إلى منى للضعفة آخر الليل رآه بهم
 من الازدحام .

(١٤) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا سَفْيَانُ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَزِيدٍ
 أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ
 فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ .

(ش) هذا أثر (سفيان) بن عيينة .

(المبنى) أن ابن عباس رضى الله عنهما كان ممن أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يفيضوا من مزدلفة ليلا إلى منى مع ضعفه أهله وهم النساء والصبيان . قال عطاء : أخبرني
 ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس ليلة مزدلفة : اذهب بضعفائنا ونسائنا فليصلوا
 الصبح بمنى وليرموا جرة العقبة قبل أن يصيبهم دفعة الناس . قال : فكان عطاء يفعل بعد ما كبر
 وضعف . أخرجه الطحاوى ^(٣) .

[٢٨٧]

(١) تقدم ص ٦ متن الحديث رقم ١٧٧ .

(٢) انظر ص ١٥٥ ج ١٢ - الفتح الربانى (الوقوف بالمشعر الحرام وآدابه...) وص ٤٨ ج ٢ مجتبى (وقت الإفاضة
 من جمع) وص ١٠٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (الإفاضة من جمع قبل طلوع الشمس) وص ١٢٥ ج ٢ - ابن ماجه (الوقوف بجمع) وتقدم
 لفظ البخارى بالمرح رقم ٢٥٦ ص ٣٢ ، ٣٣ (٣) انظر ص ٤١٢ ج ١ شرح معاني الآثار (وقت رمى جرة العقبة للضعفاء...)

(٤) - ١١ - ج ٢ - فتح الملك المبرود

(الفقه) دل الأثر على سقوط المبيت بمزدلفة والوقوف بها لعذر لضعف أو خوف زحام أو فوات رفقة . وهو إذن عام لكل ضعيف في الدفع إلى منى قبل الفجر لرمى جمرة العقبة قبل الزحام . وهذا متفق عليه .

(والأثر) أخرجه الشافعى وأحمد والشيخان وابن ماجه ^(١) .

(٢٠٩) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ : حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ عَنِ الْحَسَنِ الْعَرَنِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَدِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ أَغْيَلَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُرَّاتٍ فَعَمَلَ يَلْطَحُ أَخْذَانًا وَيَقُولُ : أَيُّنَى لَا تَرَوْهَا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : اللَّطْحُ الضَّرْبُ اللَّيْنُ .

(ش) (السند) (سفيان) بن سعيد الثورى . و (الحسن) بن عبد الله (العرنى) بضم العين المهملة وفتح الراء . نسبة إلى عرينة بطن من بجيلة البجلي الكوفى . روى عن ابن عباس وعمر بن حريث وسعيد بن جبير وغيرهم . وعنه الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل ويحيى بن ميهون وعزرة بن عبد الرحمن . وثقه أبو زرعة وابن سعد والعجلى وابن حبان وقال : يخطئ . وقال أحمد بن حنبل : لم يسمع من ابن عباس شيئا . وقال أبو حاتم : لم يدركه . روى له الستة إلا الترمذى .

(المعنى) (أغيلة بنى عبد المطلب) هو منصوب على البدلية من مفعول قدمنا أو على الاختصاص . وأغيلة : تصغير أغيلة جمع غلام قياسا . والمسموع فى جمعه غيلة - بكسر فسكون - والمراد ههنا صبية بنى عبد المطلب . وفى الحديث تغليب الصبيان على النساء ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بتقديمهن مع الصبيان ، لما سأتى عن عائشة أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ فَرَمَتْ الْجُمُرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ^(٢) (على حمرات) بضمهم - جمع حمر - وهو جمع حمار (فجعل) أى شرع النبي صلى الله عليه وسلم (يلطح) بالطاء والحاء المهملتين . أى يضرب (أخذاً) ضرباً لنا بباطن الكف (ويقول أيبى) بضم الهمزة وفتح الباء الواحدة وسكون الياء المثناة وكسر النون وفتح الياء المثناة مشددة ، وقد تكسر ، تصغير أبناء جمع ابن ، أو بسكون الياء

(١) انظر ص ٦٢٦٦ ج ٢ بدائع المنى (وقت الدفع من مزدلفة إلى منى) وص ١٦٤ ج ١٢ - الفتح الربانى (تقديم وقت الدفع) وص ٤٣٢ ج ٣ فتح البارى (من قد ضمعة أهله بليل) وص ٤٠ ج ٩ نووى - لم (تقديم دفع الضمعة من النساء وغيرهن) وص ٢٢٦ ج ٢ - ابن ماجه (من تقدم من جمع إلى منى) (٢) يأتي بالمتصف رقم ٢١١ ص ٨٤

الآخيرة، تصغير ابن مضاف إلى ياء المتكلم . وكان القياس بنى بحذف الهمزة، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها . وأصل ابن بنو وتصغيره بنو . ولما أضيف لياء المتكلم قلبت الواو ياء وأدغمتا . والمعنى : يا أولادى (لا ترموا الجرة) أى جرة العقبة (حتى تطلع الشمس) لأنه أول وقت استحباب رميها .

(الفقه) دل الحديث : (أ) على أنه يجوز للضعفة والنساء أن يفيضوا من مزدلفة قبل الفجر (ب) وعلى أنه يدخل وقت رمى جرة العقبة بطلوع شمس يوم النحر . وفيه خلاف يأتي بيانه في « باب الجمار »، إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه . والطحاوى وهو منقطع ^(١) . لأن الحسن العرفى لم يدرك ابن عباس ، لكن أخرج الحديث الترمذى والطحاوى من طرق عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس . وأخرج المصنف الحديث الآتى عن حبيب بن أبى ثابت عن عطاء عن ابن عباس . وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها . ولذا صحح الحديث ابن حبان . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . والعمل عليه عند أهل العلم لم يروا بأساً أن يتقدم الضعفة من المزدلفة بليل يصيرون إلى منى . وقال أكثر أهل العلم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنهم لا يرمون حتى تطلع الشمس . ورخص بعض أهل العلم فى أن يرموا بليل . والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الثورى والشافعى .

(٢١٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ ثَنَا حَمْزَةُ الزِّيَّاتُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْدُمُ ضُعَفَاءَ أَهْلِهِ بِغُلَسٍ وَيَأْمُرُهُمْ بِعَنِ لَا يَرْمُونَ الْجِمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

﴿ش﴾ (السند) (الوليد بن عقبة) بالقاف والباء الموحدة ابن المغيرة أو ابن كثير الشيباني أبو عبد الله الكوفي الطحان . روى عن زائدة والثورى وحمزة الزيات وداود بن نصير وحفظه ابن أبى سفيان . وعنه أحمد وإسحاق وعلى بن المدبني ومحمد بن رافع وآخرون . قال أبو زرعة : لا بأس به . وقال أبو حاتم : لا بأس به صالح الحديث ، وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال فى

(١) انظر ص ١٧٣ ج ١٢ - الفتح الربانى (وقت رمى جرة العقبة) وص ٥٠ ج ٢ مجتبى (النهى عن رمى جرة العقبة قبل الطلوع) وص ١٢٥ ج ٢ - ابن ماجه (من تقدم من جمع إلى منى) وص ١٠٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (تقديم الضعفة من جمع) وص ٤١٢ و ٤١٣ ج ١ شرح معاني الآثار (وقت رمى جرة العقبة للضعفاء ...)

التقريب : صدوق من التاسعة . و (عطاء) بن أبي رباح .

(المعنى) (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم) من مزدلفة (ضعفاء أهله بفلس) يعنى آخر الليل قبل الفجر . وقال عطاء (يعنى) لأنه لم يحفظ لفظ ابن عباس (لا يرمون الجرة حتى تطلع الشمس) هو خبر بمعنى النهى . وعند النسائي : وأمرهم ألا يرموا الجرة حتى تطلع الشمس (الفقه) دل الحديث على أنه يباح تقديم الضعفاء من مزدلفة ليلا إلى منى ولا يرمون الجرة استحبابا حتى تطلع الشمس .
(والحديث) أخرجه أيضا النسائي (١) .

(٢١١) (ص) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا أَبُو فُذَيْكٍ عَنْ الضَّحَّاكِ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ أَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ فَرَمَتِ الْجَرَّةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْنِي عِنْدَهَا .

(ش) (السند) (ابن أبي فديك) بالتصغير . محمد بن إسماعيل بن مسلم الديلمي

(المعنى) (أرسل النبي صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة النحر) من مزدلفة إلى منى (فرمت الجرة) أى جرة العقبة (قبل الفجر ثم مضت) أى ذهبت إلى مكة (فأفاضت) أى طافت طواف الإفاضة (وكان ذلك اليوم) أى يوم النحر (اليوم) بالنصب خبر كان (الذى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم تعنى) عائشة (عندها) أى كان يوم النحر يوم نوبة أم سلمة . وأرسلها صلى الله عليه وسلم لتكمل أعمال حجها وتنحل التحلل الأكبر قبل قدومه صلى الله عليه وسلم . ولعل هذا هو السبب فى استعجالها فى الرمي والإفاضة دون سائر أمهات المؤمنين

(الفقه) دل الحديث على جواز رمى جرة العقبة قبل فجر يوم النحر وهو مذهب الشافعية والمشهور عن أحمد وأجابوا ، عن حديث ابن عباس - وفيهما النهى عن رميها قبل طلوع الشمس - بأنهما محمولان على الاستحباب جمعا بين الروايات وقال ، الحنفيون ومالك : لا يجوز رميها لغیر الرعاة قبل طلوع فجر يوم النحر ، لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر نساءه وثقله من صبيحة جمع أن يفيضوا مع أول الفجر بسواد وألا يرموا الجرة إلا مصباحين .

أخرجه النسائي والطحاوي والبيهقي ^(١) [٢٨٨] «والثقل، بفتحين . متاع المسافر وحشمه . أما الرعاة فلهم الرمي ليلاً ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة الإبل أن يرموا بالليل . أخرجه البزار . وفي سنده مسلم بن خالد الزنجي ضعيف وقد وثق ^(٢) [٢٨٩] وحملوا أحاديث النهي عن الرمي قبل طلوع الشمس على الاستحباب . وأجابوا عن رمي أم سلمة قبل الفجر : (أ) باحتمال أن معناه قبل صلاة الفجر . فلا يدل على جواز الرمي قبل طلوع الفجر (ب) وأنه ليس في الحديث ما يدل على أن رميها كان بإذن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة في فعلها (ج) وأنه خاص بأم سلمة كالرعاة (والحديث) أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي بسند صحيح ورجالهم رجال الصحيح . وأخرج نحوه النسائي عن عطاء بن أبي رباح قال : حدثتني عائشة بذت طلحة عن خالتها عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر إحدى نسائه أن تنفر من جمع ليلة جمع فتأتي جمرة العقبة فترميها وتصبح في منزلها . وكان عطاء يفعلها حتى مات ^(٣) .

(٢١٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ ثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَخْبَرَنِي مُخَبَّرٌ عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا رَمَتْ الْجُمُرَةَ قُلْتُ إِنَّا رَمَيْنَا الْجُمُرَةَ بِلَيْلٍ قَالَتْ : إِنَّا كُنَّا نَصْنَعُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

﴿ش﴾ (السند) (محمد بن خلاد) أبو بكر البصري (الباهلي) نسبة إلى باهلة اسم قبيلة . روى عن الوليد بن مسلم وابن عيينة وابن أبي عدى ووكيع بن الجراح وآخرين . وعنه النسائي وابن ماجه وأبو داود وبقية بن مخلد وغيرهم . وثقه مستد ومسلمة بن قاسم وذكره ابن حبان في الثقات . قيل مات سنة أربعين ومائتين . روى له مسلم والأربعة إلا الترمذي . و (يحيى) بن سعيد القطان . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (عطاء) بن أبي رباح . هكذا في سند المصنف : عن ابن جريج أخبرني عطاء أخبرني مخبر عن أسماء . وعند أحمد والشيخين والطحاوي والبيهقي : عن ابن جريج قال حدثني عبد الله مولى أسماء عن أسماء . بإسقاط عطاء . قال ، الحافظ : فالظاهر أن ابن جريج سمعه من عطاء ثم اتى عبد الله مولى أسماء فأخذه عنه ^(٤) (أخبرني مخبر)

(١) انظر ص ٤١٢ ج ١ - شرح معاني الآثار (وقت رمي الجمرة للضعفاء) وص ١٣٢ ج ٥ . يهني (الوقت المختار لرمي جمرة العقبة) (٢) انظر ص ٢٦٠ ج ٣ مجمع الزوائد (رمى الرعاة ليلاً) .

(٣) انظر ص ١٣٣ ج ٥ . يهني (من أجاز رميها بعد نصف الليل) وص ٥٠ ج ٢ مجتبى (الرخصة في ذلك للنساء)

(٤) انظر ص ١٤٢ ج ٣ فتح الباري (الشرح - من قدم ضففة أهله بليل ...) .

هو عبد الله بن كيسان مولى أسماء كما في رواية أحمد والشيخين والبيهقي والطحاوي . وفي رواية مالك . عن عطاء بن أبي رباح أن مولاة لأسماء بنت أبي بكر أخبرته «الحديث» ولا منافاة بينهما، لاحتمال أن كلا من الخادم والخادمة سأل السيدة أسماء في عام أو عامين .

(المعنى) (أنها رمت الجرة) يعني قبل الفجر أو بغلس (قلت) أى قال لها خادمها عبد الله ابن كيسان (إنا رمينا الجرة بليل) يعنى عجّلنا بالرمي قبل وقته . وعند البخارى : فقلت لها : يا هتاه ما أرانا إلا قد غلّسنا. أى رمينا الجرة بغلس - بفتحين - وهو ظلام آخر الليل وأول النهار ولعله فهم أن الرمي لا يكون إلا بعد طلوع الشمس ، لما تقدّم في رواية ابن عباس من قوله صلى الله عليه وسلم : أتيتني لآتموا الجرة حتى تطلع الشمس . فردت عليه إنكاره عليها (قالت إنا كنا نصنع هذا) أى نرمي الجرة بليل أو بغلس (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) . (الفقه) استدلل الشافعى وأحمد في المشهور عنه بقوله : إنا رمينا الجرة بليل . على أنه يجوز رميها قبل الفجر (وقال) الجمهور : لا يجوز رميها قبل الفجر . والمراد بقوله : إنا رمينا بليل : أى بغلس بعد طلوع الفجر . لقوله في رواية البخارى : ما أرانا إلا قد غلّسنا . وتقدّم أن حديث النهي عن الرمي قبل الشمس محمول على الاستحباب، وحديث الرمي بغلس محمول على الجواز

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي بلفظ المصنف . وأخرجه أحمد والشيخان والطحاوي والبيهقي عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلى فصلت ساعة ثم قالت : يا بنى هل غاب القمر ؟ قلت لا . فصلت ساعة ثم قالت : يا بنى هل غاب القمر ؟ قلت نعم . قالت : فارتحلوا . فارتحلنا فضيئنا حتى رمت الجرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت لها : يا هتاه ما أرانا إلا قد غلّسنا قالت : يا بنى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظعن ^(١) .

(٢١٣) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي أَبُو الزَّيْثَرِ عَنْ جَابِرٍ

قَالَ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ وَأَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسِّرٍ .

(١) انظر ص ١٣٣ ج ٥ يهقي (من أجاز رميها بعد نصف الليل) وص ١٦٣ ج ١٢ - الفتح الرباني (تقديم وقت الدفع للضفة) وص ٤٣٢ ج ٣ فتح الباري (من قدم ضفة أهله بليل) وص ٣٩ ج ٩ نووى مسلم (تقديم دفع الضفة...) وص ٤١٢ ج ١ - شرح معاني الآثار (وقت رمى جرة العقبة للضعفاء) و (هتاه) بفتح الهاء وسكون النون. وقد تفتح أى يأخذوه. و (الظعن) بضم الظاء والعين جمع ظنية وهى المرأة فى المودج ثم أطلق على المرأة مطلقاً .

(ش) الحديث غير مناسب للترجمة « التمجيل من جمع ، ولذا ذكره البيهقي تحت ترجمة « الإيضاع في وادى محسر » .

(السند) (سفيان) الثوري . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس . و (جابر) بن عبد الله (المعنى) (أفاض) أى نزل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) من مزدلفة إلى منى (وعليه السكينة) وزاد أحمد وابن ماجه : وأمرهم بالسكينة (وأمرهم أن يرموا) الجمار (بمثل حصي الخذف) بفتح فسكون وهى صغار الحصى . والخذف رمى الحصى أو النواة بطرفي الإبهام والسبابة (فأوضع) أى أسرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سيره حين مروره (فى وادى محسر) يقال وضع البعير وأوضعه راكبه إذا أسرع به السير . وكان لإسراع النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا الوادى قدر رمية حجر ؛ لما روى نافع أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يحرك راحلته فى بطن محسر قدر رمية بحجر . أخرجه مالك والبيهقي ^(١) [٢٩٠]

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب للحاج أن يسير من مزدلفة إلى منى بسكينة وتأن ووقار فى غير وادى محسر ، فإنه يسرع فيه لو ماشيا ، ويحرك دابته لو راكبا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

وحكمة مشروعية الإسراع ببطن محسر أن النصارى كانت تقف به ، فغالفهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإسراع (روى) عروة بن الزبير أن عمر رضى الله عنه كان يحرك فى محسر ويقول : إليك تعدو قِلْمًا وَضِيْئُهَا . مخالفا دين النصارى دينها

أخرجه الشافعى . وكذا البيهقي عن المسور بن مخرمة أن عمر رضى الله عنه كان يوضع ويقول الخ ^(٢) [٢٩١] (والحديث) أخرجه أيضا أحمد والبيهقي وزاد : وقال خذوا عنى مناسككم لعلى لا أراكم بعد عاى هذا . وأخرجه ابن ماجه وزاد : وقال : لتأخذ أمتى نسكها فإنى لأدرى لعلى لا ألقاهم بعد عاى هذا . وأخرجه النسائى مختصرا بلفظ : أوضع فى وادى محسر . وسند الحديث جيد على شرط الشيخين ^(٣) .

(١) انظر ص ٢٣٨ ج ٢ زرقانى الموطن (السير فى الدفعة) . وص ١٢٦ ج ٥ بيهقي (الإيضاع فى وادى محسر) .
(٢) انظر ص ٦٣ ج ٢ بدائع المنى (وقت الدفع من مزدلفة إلى منى) . وص ١٢٦ ج ٥ بيهقي (الإيضاع فى وادى محسر) (والوضين) الجبل كالحزام . والمعنى أن ناقى تعدو إليك ياربى مسرعة فى طاعتك قلعا جبلها من كثرة السير والإجهااد البالغ فى طاعتك . والمراد صاحب الناقة . و (مخالفا دين النصارى دينها) بنصب دين ورفع دينها ، أى أنى لا أفعل فعل النصارى ولا أعتقد اعتقادهم ، لأنهم كانوا يقفون فى محسر فغالفهم صلى الله عليه وسلم وأسرع فيه .
(٣) انظر ص ١٦١ ج ١٢ - الفتح الربانى (الأمر بالسكينة عند الدفع من مزدلفة ...) . وص ١٢٥ ج ٥ بيهقي (الإيضاع فى وادى محسر) . وص ١٢٥ ج ٢ - ابن ماجه (الوقوف بجمع) . وص ٤٩ ج ٢ مجتبى (الإيضاع فى وادى محسر)

— ٦٨ — باب يوم الحج الأكبر —

(٢١٤) (ص) حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ الْفَضْلِ ثَنَا الْوَلِيدُ ثَنَا هِشَامُ يَعْنِي ابْنَ الْغَزَّ ثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجُرَاتِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ . فَقَالَ : أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ قَالُوا يَوْمُ النَّحْرِ . قَالَ : هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ .

(ش) (السند) (الوليد) بن مسلم . و (هشام بن الغاز) بغين معجمة وزاى مخففة . (المعنى) (وقف يوم النحر بين الجمرات) الثلاث (في الحجة التي حج) وهي حجة الوداع (هذا يوم الحج الأكبر) سمي يوم النحر يوم الحج الأكبر، لأن معظم أفعال الحج تكون فيه كالرمي والنحر والخلق أو التقصير وطواف الإفاضة . وقال، ابن سيرين: يوم الحج الأكبر هو يوم النحر الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، لأنه اجتمع فيه حج المسلمين وعيد اليهود والنصارى وعيد المشركين . فودع النبي صلى الله عليه وسلم الناس فيه وخطبهم وعلمهم مناسكهم وذكر أن الزمان قد استدار ، وأبطل النسيء^(١) وأحكام الجاهلية ولم يجتمع مثل ذلك في يوم قبله ولا بعده . فعظم هذا اليوم عند المؤمنين وغيرهم . وإنما قيل : الحج الأكبر للاحتراز من الحج الأصغر وهو العمرة

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن يوم النحر هو يوم الحج الأكبر . وهو الصحيح عند الأئمة والجمهور وتظاهرت عليه الأحاديث ومنها : أثر أبي هريرة الآتي^(٢) ومنها ما روى الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج الأكبر فقال : يوم النحر . أخرجه الترمذى مرفوعاً وموقوفاً وقال : هذا أصح . هكذا روى غير واحد من الحفاظ عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي موقوفاً . والحارث ضعيف^(٣) [٢٩٢] ومنها قول ابن أبي أوفى : يوم النحر يوم الحج الأكبر يوم تهارق

(١) (النسيء) تأخير حرمة شهر إلى آخر . كانت الجاهلية يؤخرون حرمة القتال في الحرم - إذا هل وحم في القتال - إلى صفر (٢) يأتي رقم ١٥ ص ٨٩ (٣) انظر ص ١٢٢ ج ٢ تحفة الأخوذى . وفيه « تنبيه » قد اشتهر بين العوام أن يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة كان الحج حجاً أكبر . ولا أصل له . نعم روى طلحة بن عبيد الله بن كرز قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفضل الأيام يوم عرفة وافق يوم الجمعة . وهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة . أخرجه أبو الحسن رزين بن معاوية . انظر ص ١١٥ ج ٣ تيسير الوصول (يوم عرفة) والحديث مرسل .

فيه الدماء ويوضع فيه الشعر ويُقضى فيه التفت . أخرجه أبو الحسن رزين بن معاوية ^(١) [٢٩٣]
وروى عن عمر وابنه رضى الله عنهما أن الحج الأكبر يوم عرفة . قال المسور بن مخرمة :
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعرفات فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد، فإن
هذا اليوم يوم الحج الأكبر . أخرجه ابن مردويه في تفسيره ^(٢) [٢٩٤]

وهو لا يعارض الأحاديث المذكورة لورودها من عدة طرق صحيحة . وحديث المسور
فرد يؤول كقوله : الحج عرفة على معنى أن الوقوف هو المهم من أفعال الحج لكونه يفوت
بفواته ^(٣) (ب) وبالحديث استدلل الشافعي وأحمد على أنه يسن لإمام الحج أن يخطب
الحجاج يوم النحر خطبة يعلمهم فيها مناسك اليوم وما بعده من الذبح والحلق والإفاضة إلى
مكة وطواف الركن والبيات بمنى ليالى التشريق ورمى الجمار أول أيام التشريق . ويأتى تمام
الكلام فى هذا فى د باب من قال خطب يوم النحر .

(والحديث) أخرجه أيضاً البخارى معلقاً وكذا ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات فى الحجة التى حج فيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
«أى يوم هذا؟ قالوا يوم النحر قال : فأى بلد هذا؟ قالوا: هذا بلد الله الحرام . قال: فأى شهر
هذا؟ قالوا: شهر الله الحرام . قال هذا يوم الحج الأكبر ودماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم
حرام كحرمة هذا البلد فى هذا الشهر فى هذا اليوم ثم قال : هل بلغت ؟ قالوا نعم . فطفق النبي
صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم اشهد ثم ودع الناس فقالوا : هذه حجة الوداع ^(٤) .

(١٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ نَافِعٍ حَدَّثَهُمْ ثَنَا

شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِى حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : بَعَثَنِى أَبُو بَكْرٍ
فِيمَنْ يُؤْذَنُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْىَ الْأَحْجِ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ . وَيَوْمَ
الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمَ النَّحْرِ . وَالْحَجُّ الْأَكْبَرُ الْحَجُّ .

﴿ش﴾ هذا أثر (السند) (الحكم بن نافع) البهراني أبو اليان مولا مام الحصى . روى عن
شعيب بن أبي حمزة وسعيد بن عبد العزيز وحريز بن عثمان وغيرهم . وعنه أحمد بن حنبل

(١) انظر ص ١٢٥ ج ١ تيسير الوصول (سورة براءة) (وقضاء التفت) إذهاب الشعر والوسخ .

(٢،٣) انظر ص ٨٣ ج ١٠ عمدة القارى (شرح مثل حديث المصنف)

(٤) انظر ص ٣٧٤ ج ٣ فتح البارى (الخطبة أيام منى) وص ١٢٩ ج ٢ - ابن ماجه (الخطبة يوم النحر) .

(٢ - ١٢ - ج ٢ - فتح الملك المبهود)

والبخارى ويحيى بن معين وأبو حاتم وآخرون . وثقه العجلي وقال أبو حاتم : ثقة صدوق . قيل مات سنة إحدى عشرة ومائتين . و (شعيب) بن أبي حمزة . و (الزهري) محمد بن مسلم .

(المعنى) (بمعنى أبو بكر فيمن يؤذن) أى بعث أبو بكر الصديق رضى الله عنه أباهريرة فيمن أمرهم بإعلام الناس (يوم النحر بمنى ألا يحج) لانهية ويحج مجزوم وفتحت الجيم للتخلص من التقاء الساكنين . ويحتمل أن تكون لا للنفي بمعنى النهى ويحج منصوب بأن . والراجع الأول . ففي رواية للبخارى ألا يحج (بعد العام مشرك^(١)) ويؤيده قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا^(٢) ﴾ والمراد بالمسجد الحرام الحرم المكي كله . فلا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال حتى لوجه برسالة أو أمر مهم لا يمكن من الدخول . ولو دخل خفية ومرض فمات نبش قبره وأخرج من الحرم^(٣) وكان ذلك سنة تسع من الهجرة حينما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يحج فقيل له : إن المشركين يحضرون ويطوفون بالبيت عراة فقال : لا أحب أن أحج حتى لا يكون ذلك فبعث أبا بكر في تلك السنة أميراً على الموسم ثم بعث علياً ليقرا على الناس صدر براءة . فلما كان اليوم السابع من ذى الحجة قام أبو بكر رضى الله عنه فخطب الناس وعلّمهم مناسكهم . ولما كان يوم النحر قام على رضى الله عنه فأذن في الناس بما أمر به وقرأ عليهم أول سورة براءة .. قال يزيد بن يُثَينَع : سألت علياً رضى الله عنه بأى شئ بعثت ؟ قال بأربع : لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة . ولا يطوف بالبيت عريان . ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا . ومن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعده إلى مدته . ومن لا مدة له فأربعة أشهر . أخرجه سعيد بن منصور والطبري والنسائي والترمذى . وهذا لفظه . وقال : حديث حسن^(٤) [٢٩٥] (ولا يطوف بالبيت عريان) سبب هذا الحديث : (١) ما ذكره ابن إسحاق من أن قريشاً ابتدعت قبل عام الفيل أو بعده ألا يطوف بالبيت بمن يقدم عليهم من غيرهم إلا في ثياب أحدهم فإن لم يجد طاف عريانياً . فإن خالف وطاف بثيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم ينتفع بها . وكانوا يفعلون ذلك زعماً منهم أنهم لا يعبدون ربهم في ثياب أذنبوا فيها (ب) وما قال ابن عباس رضى الله عنهما : كانت المرأة تطوف بالبيت وهى عريانة فتقول : من يعيرنى تطوافا فتجعله على فرجها وتقول :

اليوم يبدو بعضه أو كله . فما بدا منه فلا أحله

(١) انظر ص ٢٢٢ ج ٨ فتح البارى (قوله: وأذان من الله ورسوله) (٢) التوبة آية: ٢٨.

(٣) انظر ص ١١٦ ج ٩ شرح مسلم (لا يحج البيت مشرك) (٤) انظر ص ٩٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (كراهة الطواف عريانا) وص ٢٢١ ج ٨ فتح البارى (الشرح - قوله : وأذان من الله ورسوله)

فزلت هذه الآية دِيْنِي ، أَدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ (١) [٢٩٦] (الفقه) دل الأثر : (١) على منع دخول المشرك الحرم المكي ومنه المسجد الحرام وبه قال مالك والزنبي . ومثل المسجد الحرام غيره من بقية المساجد فلا يدخلها إلا لحاجة . وتقدم تمام الكلام على هذا في باب المشرك يدخل المسجد ، (٢) (ب) وعلى وجوب ستر العورة في الطواف واختلاف العلماء في حكمه . فقال مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه والجمهور : إنه شرط لا يصح الطواف بدونه كالصلاة . وقال الحنفيون : هو واجب وليس بشرط ، فلو طاف عريانا أعاد ما دام في مكة . فإن خرج منها لزمه دم . وهذه فائدة عِدَّ ستر العورة واجبا هنا مع أنه فرض في الحج وغيره (والأثر) أخرجه أيضاً الشيخان والنسائي والبيهقي (٣)

— ٦٩ — باب الأشهر الحرم —

(٢١٥) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ ثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ : إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ . السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ثَلَاثُ مَوَالِيَاتٍ : ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ . وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ .

(ش) (السند) (إسماعيل) بن إبراهيم المعروف بابن عُلَية أمه . و (أيوب) بن كيسان السخيتاني . و (محمد) بن سيرين . و (ابن أبي بكرة) عبد الرحمن الثقفي أبو بحر أو أبو حاتم البصري . وهو أول مولود في الإسلام بالبصرة . روى عن أبيه وعليّ وعبد الله بن عمرو بن الأسود بن سريع والأشجع المصري . وعنه ابن أخيه ثابت بن عبيد الله بن أبي بكرة وابن ابنه بحر بن مرار بن عبد الرحمن وخالد الخذاء ومحمد بن سيرين وغيرهم . ذكره ابن حبان في الثقات

(١) انظر ص ١٦٢ ج ١٨ نووى مسلم (التفسير) ص ٣٩ ، ٤٠ ج ٢ مجتبى (قوله تعالى : خذوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (والطواف) بكسر الهمزة فوق ، الثوب تلبسه المرأة تطوف به . و (اليوم يبدو ..) أى يوم الطواف يبدو بعض الفرج أو كله لضرورة الطواف ولا يحل لأحد أن ينظر إليه قصدا . تريد أنها إنما كشفت الفرج لضرورة الطواف لا لإباحة النظر إليه فلا يحل لأحد أن يفعل ذلك (٢) انظر ص ١٠٩ ج ٤ منهل (٣) انظر ص ٣١٤ ج ٣ فتح الباري (لا يطوف بالبيت عريان) ص ١٥ ج ٩ نووى مسلم (لا يعج البيت مشرك ..) ص ٤٠ ج ٢ مجتبى (خذوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) ص ٨٧ ج ٥ يهقي (لا يطوف بالبيت عريان)

وقال ابن سعد : ثقة وله أحاديث ورواية . ولد سنة أربع عشرة . ومات سنة ٩٦ ست وتسعين روى له الجماعة .

(المعنى) (خطب في حجته) أى يوم النحر بمنى في حجة الوداع (فقال) صلى الله عليه وسلم (إن الزمان قد استدار كهيئته) أى إن أشهر السنة في هذا العام قد رجعت إلى ترتيبها الذى كانت عليه (يوم خلق الله السموات والأرض) وهو أن يكون كل عام اثني عشر شهراً وكل شهر ما بين تسعة وعشرين إلى ثلاثين يوماً . وذلك أن أهل الجاهلية كانت تعتقد حرمة الأشهر الحرم وتعظيمها . وكانت معاشهم من الغزو وكان يشق عليهم الكف عن ذلك ثلاثة أشهر متوالية . فكانوا يؤخرون تحريم شهر إلى شهر آخر . وكانوا يؤخرون تحريم المحرم إلى صفر ويلغون المحرم . فإذا احتاجوا إلى القتال أخرؤا التحريم إلى ربيع الأول وهكذا حتى استدار التحريم على السنة كلها . فما من شهر من السنة إلا جعلوه محرماً . وكانوا يحجون في كل شهر عامين فحجوا في ذى الحجة عامين وفي المحرم كذلك . وهكذا باقى الشهور فوافقت حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع شهر الحج وهو ذو الحجة فوقف بعرفة في اليوم التاسع منه وخطب الناس في اليوم العاشر بمنى . وقال إن الزمان قد استدار كهيئته الخ

وقال ، الخطابي : معناه أن العرب في الجاهلية قد بدلت أشهر الحرم وقدمت وأخرت أوقاتها من أجل النسيء الذى كانوا يفعلونه وهو تأخير رجب إلى شعبان والمحرم إلى صفر واستمر ذلك بهم حتى اختلط عليهم وخرج حسابه من أيديهم فكانوا ربما يحجون في بعض السنين في شهر ويحجون من قابل في شهر غيره إلى أن كان العام الذى حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصادف حجهم شهر الحج المشروع وهو ذو الحجة فوقف بعرفة اليوم التاسع ثم خطبهم فأعلمهم أن أشهر النسيء قد تناهخت باستدارة الزمان وعاد الأمر إلى الأصل الذى وضع الله حساب الأشهر عليه يوم خلق السموات والأرض وأمرهم بالمحافظة عليه لئلا يتغير أو يتبدل فيما يستأنف من الزمان ^(١) (السنة اثنا عشر شهراً) أى السنة العربية الهلالية . قال ذلك صلى الله عليه وسلم ردالمالكانوا عليه في الجاهلية من جعلها ثلاثة عشر شهراً أو اثني عشر شهراً وخمسة وعشرين يوماً كما ذكره الطبرى (منها أربعة حرم) أى حرام فيها القتال . قال الله تعالى : فلا تطلبوا فيها أنفسكم . وسميت حرماً لتعظيمها ومضاعفة الأجور فيها ، ولأن الله سبحانه وتعالى حرّم فيها على المؤمنين دماء المشركين والتعرض لهم (ثلاث متواليات) كان القياس ثلاثة بالناء ، لأن المعدود وهو الشهر مذكر . إلا أن يقال : ثلاث مدد

متواليات ، على أن العدد الذي لا يذكر تمييزه يجوز فيه التذكير والتأنيث (ورجب مضر)
أضافه إليهم لأنهم كانوا متمسكين بتمظيمه بخلاف غيرهم من العرب . فإن منهم من يجعل بدله
رمضان . ومنهم من كان يجعل في رجب وشعبان ماذكر في المحرم وصفر فيحلون رجب
ويحرمون شعبان . ووصفه صلى الله عليه وسلم بكونه بين جمادى وشعبان للتأكيد والإيضاح
وإزالة للشك الحادث فيه من النسيء ، وذكر ، بعضهم في ترتيب الأشهر الحرم على هذه الهيئة
مناسبة لطيفة : هي أن للأشهر الحرم مزية على غيرها من الأشهر . فناسب أن يبدأ بها للعام
فبدئ بالمحرم وأن يتوسط برجب وأن يختم بذي القعدة وذى الحجة . وكان الختم بشهرين منها
لوقوع الحج ختاماً لأركان الإسلام الأربعة بعد الشهادتين ، لأن منها ما هو مالى محض وهو
الزكاة . ومنها ما هو بدنى محض وهو الصلاة والصيام . ومنها ما هو مالى وبدنى وهو الحج .
فناسب أن يكون له ضعف ما لكل منها ^(١) .

(الفقه) دل الحديث على : (١) أنه يسن لإمام الحج أن يخطب يوم النحر وبه قال
الشافعى وأحمد ويأتى تمام الكلام فى هذا إن شاء الله ^(٢) (ب) ودل على تحريم القتال فى الأشهر
الحرم . وهو متفق عليه بين العلماء . واختلفوا فى نسخه فذهب الجمهور إلى جواز القتال فيها
وقالوا إن قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ الآية ^(٣)
منسوخة بقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ ^(٤) (وذهب) عطاء إلى أن الآية الدالة
على تحريم القتال فى الأشهر الحرم محكمة غير منسوخة فلا يجوز القتال فيها إلا أن يبتدئ العدو
المؤمنين بالقتال فيقاتلونهم حينئذ على سبيل الدفع قال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ
يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ ^(٥) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البخارى ^(٦) .

(٢١٦) ك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَيَاضٍ ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ثَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ

(١) انظر ص ٢٢٦ ج ٨ فتح البارى (قوله : إن عدة المهور عند الله اثنا عشر شهرا)

(٢) يأتى فى (باب من قال خطب يوم النحر) (٣) سورة البقرة آية : ٢١٧ (٤) سورة التوبة من آية ٣٦
وأولها : إن عدة الصهور (٥) سورة البقرة آية : ١٩٠ (٦) انظر ص ٢٢٥ ج ٨ فتح البارى (قوله إن عدة
المهور عند الله اثنا عشر شهرا)

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمَاءُ ابْنُ عَوْنٍ فَقَالَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

(ش) (السند) (عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفي . و (ابن عون) عبد الله (بمعناه) ولفظه عند مسلم عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض . السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم ثلاثة متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب شهر مضر الذي بين جمادى وشعبان (الحديث) (١١)

(وسماء) أي سمي ابن أبي بكرة عبد الله (بن عون) في روايته فقال : (عن عبد الرحمن بن أبي بكرة) (وهذه الرواية) أخرجها الشيخان عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : لما كان ذلك اليوم ، يعني يوم النحر ، فقد « يعني النبي صلى الله عليه وسلم ، على بعيره وأخذ إنسان بخطامه فقال : أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم حتى ظننا أنه سيسميه سمي اسمه فقال : أليس بيوم النحر ؟ قلنا بلى يا رسول الله . قال : فأى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : أليس بذى الحجة ؟ قلنا بلى يا رسول الله . قال : فأى بلد هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : أليس بالبلدة ؟ قلنا : بلى يا رسول الله . قال : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ، فليبلغ الشاهد الغائب (الحديث) وهذا لفظ مسلم (١٢) .

— ٧٠ — باب من لم يدرك عرفة —

أى باب بيان أن من فاتته الوقوف بعرفات في وقته فقد فاتته الحج

(٢١٧) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ثنا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدَّبَلِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِعَرَفَةَ لَجَاءِ نَاسٌ أَوْ تَقَرُّ مِنْ أَهْلِ تَجْدٍ فَأَمَرُوا رَجُلًا فَنَادَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَيْفَ الْحَجُّ؟ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا فَنَادَى الْحَجُّ الْحَجُّ يَوْمَ عَرَفَةَ مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ

(١) انظر ص ١٦٧ ج ١١ - نووى مسلم (تحريم الدماء والأعراض - القسامة) (٢) انظر ص ١١٦، ١١٧ ج ١ فتح الباري (قول النبي صلى الله عليه وسلم: رب مبلغ أوعى من سامع - العلم) وص ١٧٠ ج ١١ نووى مسلم (تخليط تحريم الدماء والأعراض والأموال)

الصُّبْحِ مِنْ لَيْلَةٍ جَمَعَ قَتَمٌ حَجَّهُ أَيَّامُ مَنْى ثَلَاثَةٌ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ. قَالَ ثُمَّ أَرَدَفَ رَجُلًا خَلْفَهُ لَجَعَلُ يُنَادِي بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مِهْرَانُ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ الْحُجُّ الْحُجُّ مَرَّتَيْنِ وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: الْحُجُّ مَرَّةً

(ش) (السند) (سفيان) الثوري . و (بكير) مصغراً (بن عطاء) الليثي الكوفي . روى عن عبد الرحمن بن يعمر وحريث بن سليم . وعنه شعبة وسفيان الثوري . وثقه النسائي وأبو داود وابن معين ويعقوب بن سفيان . وقال أبو حاتم : شيخ صالح لا بأس به . وقال في التقريب : ثقة من الرابعة . روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه . و (عبد الرحمن بن يعمر) بفتح فسكون ففتح الميم أو ضمها غير منصرف . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه بكير ابن عطاء فقط . قال في التقريب صحابي نزل الكوفة ويقال : مات بخراسان . روى له الأربعة . و (الدبلي) بكسر الدال المهملة وسكون الياء نسبة إلى ديلة قبيلة . و (مهران) بكسر فسكون ابن عمر العطار أبو عبد الله الرازي . روى عن سعيد بن أبي عروبة وإسماعيل بن أبي خالد وزمعة بن صالح وعمرو بن أبي قيس وغيرهم . وعنه سعيد بن سليمان وإبراهيم بن موسى ومحمد ابن حميد ويحيى بن معين وجماعة . وثقه أبو حاتم وابن معين وقال : كان عنده غلط كثير في حديث سفيان . وقال الساجي : في حديثه اضطراب . وقال العقيلي : روى عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها . وقال النسائي والحاكم : ليس بالقوي . روى له أبو داود وابن ماجه

(المعنى) (وهو) واقف (بمرقة لجاء ناس أو نفر) شك من الراوى (فأمروا رجلاً) لم أقف على اسمه . وعند أحمد : فقالوا يا رسول الله . وعند الترمذي : فسألوه (كيف الحج) أى كيف حج من لم يدرك الوقوف بعرفات (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فتأدى الحج) مبتدأ . و (الحج) تأكيد . و (يوم عرفة) خبر أى الحج الصحيح حج من أدرك الوقوف يوم عرفة . فن أدركه فقد أمن فوت الحج . والحصر فيه للبالغة . وقيل معناه : ملاك الحج ومعظم أركانه وقوف عرفة ، لأنه يفوت بفوته . وفي رواية أحمد والنسائي وابن ماجه : الحج عرفة بلا تكرار (من جاء) أى أتى عرفات (قبل صلاة الصبح من ليلة جمع) وهى ليلة عيد النحر (قتم) وعند أحمد والنسائي : فقد تم (حجه) وعند النسائي والترمذي : من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج (أيام منى) مبتدأ خبره (ثلاثة) هى الحادى عشر والثانى عشر

والثالث عشر من ذى الحجة . وهى الايام المعدادات . وأيام التشريق وأيام رمى الجمار . وليس يوم النحر منها ، للإجماع على أنه لا يجوز النفر فى اليوم التالى ليوم النحر . ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء فى ثانيه (فمن تعجل فى يومين) أى تعجل ونفر من منى إلى مكة فى اليوم الثانى من أيام التشريق بعد الزوال ورمى الجمار (فلا إثم عليه) فى تعجله (ومن تأخر) عن النفر فى اليوم الثانى وبقي إلى الثالث ونفر بعد رمى الجمرات بعد الزوال (فلا إثم عليه) فى التأخير بل هو الأفضل ، لأنه الذى فعله النبي صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع . والمراد فلا إثم عليه فى ترك رخصة التعميل ، أو أنه نفي الإثم عن المتأخر . مما كلة (ثم أردف) أى بعث (رجلا خلفه) أى خلف من بعثه أولاً ينادى (فجعل) هذا الرجل (ينادى بذلك) مع الأول . ويحتمل أن يكون المنادى الأول على دابة فأردف الثانى عليها (وكذلك رواه مهران) بن أبى عمر (عن سفيان) الثورى (قال الحج الحج مرتين) أى وافق مهران محمد بن كثير فروى عن سفيان تكرير لفظ الحج (ورواه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان قال الحج مرة) أى بلا تكرار .

(الفقه) دل الحديث : (أ) على أهمية الوقوف بعرفات وأنه ملاك الحج وأهم أركانه بفوات الحج بفوته بخلاف سائر أركانه (ب) وأنه يكفى الوقوف فى جزء من أرض عرفات ولو فى لحظة لطيفة من ليلة النحر . وبه قال الجمهور . وحكى الثورى قولاً أنه لا يكفى الوقوف ليلاً ومن اقتصر عليه فقد فاته الحج . والآحاديث الصحيحة تردده (ج) وعلى أن آخر وقت الوقوف بعرفة طلوع فجر يوم النحر وهو متفق عليه . وتقدم بيان المذاهب فى أول وقته (د) وعلى أنه يجوز الخروج من منى إلى مكة فى اليوم الثانى عشر من ذى الحجة ولكن بشرط أن يكون بعد الزوال ورمى الجمار وقبل غروب الشمس . فإن غربت عليه وهو بمنى لزمه المبيت بها لرمى الجمار فى اليوم الثالث عشر وهو مذهب الجمهور ومنهم مالك والشافعى وأحمد . وقال الحنفىون : يجوز له النفر إلى مكة ما لم يطلع فجر اليوم الثالث عشر ، لأنه لم يدخل وقت الرمى بمسد فجاز له النفر كما قبل الغروب ولكنه يكره بعد الغروب فلو نفر قبل طلوع الفجر فلا دم عليه وقد أساء لأنه ترك السنة (١) .

(والحديث) أخرجه نحوه أحمد وباقي الأربعة والبيهقى والدارقطنى والحاكم وصححه هو والترمذى والذهبي وابن حبان (٢) . وقال الترمذى . قال ابن أبى عمر قال سفيان بن عيينة : وهذا أجود

(١) تقدم ص ٤٢ فقه الأثر رقم ١١ (الوقوف بعرفة) (٢) انظر ص ١٥٩ ج ٢ بدائع الصنائع (٣) انظر ص ١١٩ ج ١٢ - الفتح الرباني (وجوب الوقوف بعرفة ..) وص ٤٥ ج ٢ مجتبى (فرض الوقوف بعرفة) وص ١٠٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج) وص ١٢٤ ج ٢ .. ابن ماجه (من أتى عرفه قبل الفجر ليلة جمع) وص ١١٦ ج ٥ بيهقى (وقت الوقوف لإدراك الحج) وص ٢٦٤ - الدارقطنى وص ٤٦٤ ج ١ مستدرک

حديث رواه سفيان الثوري . وقال ابن ماجه : قال محمد بن يحيى : ما أرى للثوري حديثاً أشرف منه .

(٢١٨) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا عَامِرٌ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ الطَّائِيُّ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَوْقِفِ يَعْنِي بِجَمْعٍ قُلْتُ : جِئْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ جَبَلٍ طَيٍِّّ أَكَلْتُ مَطِيئِي وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي وَاللَّهُ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَدْرَكَ مَعْنَا هَذِهِ الصَّلَاةِ وَأَتَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَهُهُ

(ش) (السند) (يحيى) بن سعيد القطان و (إسماعيل) بن أبي خالد . و (عامر) الشعبي و (عروة بن مضر) بضاد معجمة وراء مشددة مكسورة ، أبو أوس بن حارثة بن لام . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الباب وشهد معه حجة الوداع . وروى عنه عامر الشعبي . روى له الأربعة .

(المعنى) (أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف يعنى بجمع) أى أتيت وهو واقف بالمشعر الحرام بمزدلفة . وعند أحمد : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو بجمع . قلت جئت يارسول الله (من جبل طيئ) هما (١) سَلَمَى كسرى جبل شرقى المدينة (ب) وأجأ بجبل وزنا ومعنى وبينهما وبين المدينة ثلاث مراحل . وفى نسخة : من جبل طيئ وهو بفتح الطاء وشذ الياء بعدها همزة . و (أكملت مطيئ) أى أتعبت ذاتى (والله ما تركت من جبل) بالخاء المهملة المفتوحة وسكون الباء الموحدة . وهو ما اجتمع من الرمل مستطيلاً مرتفعاً . أى ما تركت تلاً من التلال فى طريقى (إلا وقفت عليه) وفى رواية الترمذى والطحاوى والدارقطنى : ما تركت من جبل بالجيم والباء الموحدة المفتوحين . أى ما تركت جبلاً من الجبال فى طريقى إلا وقفت عليه (فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أدرك معنا هذه الصلاة) يعنى صلاة صبح يوم النحر بمزدلفة . وعند أحمد : فقال من صلى معنا صلاة الغداة بجمع ووقف معنا حتى نفيض (وأتى عرفات) يوم التاسع من ذى الحجة أو ليلة النحر (قبل ذلك) أى قبل المبيت والوقوف بمزدلفة (ليلاً أو نهراً فقد تم حجه) أى أمن من فوته . ومن لم يدرك ما ذكر فلا حج له (وقضى تفهه) بفتح المشاة الفوقية والمثلثة . وهو ما يفعله المحرم إذا تحلل من إحرامه من قص الشارب والأظفار وتنف الإبط وحلق العانة . وقيل هو الشعث والدرن والوسخ

مطلقاً . والمراد أنه آن أو أن تحلله من إحرامه .

(الفقه) استدل أحمد بقوله صلى الله عليه وسلم : «وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه ، على أن وقت الوقوف بعرفة من فجر يوم عرفة إلى فجر يوم النحر ، لأن لفظ الليل والنهار في الحديث مطلق يشمل كل الليل والنهار» وأجاب الجمهور عنه : بأن المراد من النهار ما بعد الزوال ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين لم يقفوا بعرفة إلا بعد الزوال . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «يا أيها الناس خذوا مناسككم فإنني لا أدري لعلى لأحج بعد عامي هذا» . أخرجه النسائي وغيره ^(١)

[٢٩٧]

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي وباقي الأربعة . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ^(٢)

— باب النزول بمنى — ٧١ —

أى بيان مكان النزول بمنى .

(٢١٩) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ حُمَيْدِ

الْأَعْرَجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ بِمِنَى وَنَزَلَهُمْ مَنَازِلَهُمْ فَقَالَ : لِيَنْزِلَ الْمُهَاجِرُونَ هَاهُنَا وَأَشَارَ إِلَى مَيْمَنَةِ الْقِبْلَةِ . وَالْأَنْصَارُ هَاهُنَا وَأَشَارَ إِلَى مَيْسَرَةِ الْقِبْلَةِ ثُمَّ لِيَنْزِلَ النَّاسُ حَوْلَهُمْ .

(ش) (السند) (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (محمد بن إبراهيم) ابن الحارث التيمي . و (عبد الرحمن بن معاذ) بن عثمان بن عمرو بن كعب التيمي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة وبدونها . وجزم البخاري والترمذي وابن حبان بأن له صحبة . وذكره في الصحابة ابن عبد البر وأبو نعيم وابن منده وغيرهم . وعذه ابن سعد فيمن شهد الفتح روى له أبو داود والنسائي (عن رجل) لم يعرف اسمه وجهالة الصحابي لا تنضر .

(المعنى) (خطب النبي صلى الله عليه وسلم الناس بمنى) أى بين لهم مناسكهم وغيرها مما

(١) انظر ص ٥٠ ج ٢ مجتبى (الركوب إلى الجمار) وهو عجز حديث يأتي للمصنف رقم ٢٣٤ (رى الجمار)

(٢) انظر ص ١٢٠ ، ١٢١ ج ١٢ - الفتح الرباني (وجوب الوقوف بعرفة) و ص ١١٦ ج ٥ بيهقي (وقت

الوقوف لإدراك الحج) و ص ٤٨ ج ٢ مجتبى (من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة) و ص ١٠٢ ، ١٠٣ ج ٢ تحفة

الأحرصى (من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج) و ص ١٢٤ ج ٢ - ابن ماجه (من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع)

سيعلم في الباب الآتي . ويأتي في حديث عبد الوارث عن حميد الأعرج عن محمد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن معاذ قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى ^(١) . فقد رواه النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة (ونزلهم) من التنزيل (منازلهم) أي عين لكل طائفة منهم مكانها اللائق بها وهو يحمل فصله (فقال لينزل المهاجرون هاهنا وأشار إلى ميمنة القبلة) أي إلى ميمنة الشخص المستقبل لها لأن القبلة لا ميمنة لها ولا ميسرة إلا باعتبار المستقبل لها . وسيأتي في حديث عبد الوارث عن حميد : ثم أمر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد ، وأمر الأنصار فنزلوا من وراء المسجد ^(٢) ووجه الجمع بين الروایتين أن المهاجرين نزلوا على يمين القبلة في مقدم المسجد . والأنصار نزلوا في يسار القبلة من مؤخره (ثم لينزل الناس حولهم) أي غير المهاجرين والأنصار . ولعل الحكمة في أن النبي صلى الله عليه وسلم عين لكل طائفة منزلها ، ليكون بعضهم قريباً من بعض فيتعاونون على قضاء مصالحهم ولا يلحقهم ضيق في منازلهم . فإن المؤمنين وإن كانوا كلهم إخوة فلا يخفى ما بين كل طائفة من شدة الرابطة زيادة عن رابطة الإيمان .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يستلزم لإمام الحج أن يخطب الحاج بمنى يوم النحر على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى (ب) وعلى أنه ينبغي للإمام أن ينظر في مصالح أتباعه وينزلهم منازلهم .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد بسند رجاله ثقات وزاد : وعلمهم مناسكهم ففتحت أسماع أهل منى حتى سمعوه في منازلهم . قال : فسمعتة يقول : ارموا الجرة بمثل حصي الخذف ^(٣) .

— باب ٧٢ — باب أي يوم يخطب بمنى —

أي باب في بيان اليوم الذي تلقى فيه الخطبة بمنى .

(٢٢٠) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ثَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرِ قَالَا : رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ بَيْنَ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَنَحْنُ عِنْدَ رَاحِلَتِهِ وَهِيَ خُطْبَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي خَطَبَ بِمَنَى .

(٢٠١) يأتي بالمصنف رقم ٢٢٥ ص ١٠٦ ما يذكر الإمام في خطبته بمنى . (٢) انظر ص ٦١ ج ٤ مستند أحمد (حديث

رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) وس ٢١٢ ج ١٢ - الفتوح الرباني (الخطبة يوم النحر بمنى) .

(ش) (السند) (ابن المبارك) هو عبد الله . و (ابن أبي نجیح) بفتح النون ، عبد الله بن يسار . و (أبوه) يسار مولى الأخنس بن شريق المسكى أبو نجیح الثقفی . روى عن أبي هريرة وابن عباس وأبي سعيد وابن عمر ومعاوية وغيرهم . وعنه ابنه عبد الله وعبد الرحمن بن خضير وعمر بن دينار . وثقه أحمد ووكيع وابن معين وابن أبي حاتم وأبو زرعة . وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث . مات سنة تسع ومائة . روى له مسلم والثلاثة (عن رجلين) لم نقف على اسميهما وجهالة الصحابي لا تقصر .

(المعنى) (يخطب بين أوسط أيام التشريق) أى يخطب فى أوسطها . وهو اليوم الثانى عشر من ذى الحجة . وأيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر (ونحن عند راحلته) أراد بهذا أنهم تمسكوا من سماع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم لقربهم من مكانه (وهى خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى خطب بمنى) أى أن الخطبة التى خطب بها صلى الله عليه وسلم فى ثانى أيام التشريق مثل الخطبة التى خطبها يوم النحر بمنى .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب للإمام أن يخطب الناس خطبة وسط أيام التشريق بمنى يعلم الناس فيها المطلوب منهم من المناسك من رمى الجمار فى أيام التشريق والرجوع من منى إلى مكة والنزول بالمحصب وطواف الوداع . وبهذا قال الشافعى وأحمد وقال الحنفيون ومالك : هذه الخطبة تكون يوم الحادى عشر من ذى الحجة . والحديث لا يساعدهم .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقى وسكت عنه المصنف والمنذرى ورجالهم رجال الصحيح^(١)

(٢٢١) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُصَيْنٍ حَدَّثَنِي جَدَّتِي سَرَاءُ بِنْتُ نَبَّاهَانَ - وَكَانَتْ رَبَّةً يَبْتَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - قَالَتْ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الرُّؤْسِ فَقَالَ : أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : أَلَيْسَ أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؟

(ش) (السند) (أبو عاصم) الضحاك بن مخلد النبيل . و (ربيعة بن عبد الرحمن) وقيل ابن أعصر الغنوى - بفتح الغين والنون - روى عن جده سراء هذا الحديث . وعنه أبو عاصم النبيل . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال فى التقريب مقبول من الخامسة . روى له البخارى

وأبو داود . و (سرّاء) بفتح السين وشدّ الراء والمدّ . وضبطها بعضهم بالقصر (بنت نهبان) بنون فوحدة الغنوية . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعن ربيعة بن عبد الرحمن بن حصين وساكنة بنت الجعد الغنوية . قال ابن حبان : لها صحبة . روى لها البخاري وأبو داود وابن ماجه (وكانت ربة بيت في الجاهلية) أى صاحبة بيت من بيوت الأصنام

(المعنى) (يوم الروس) بضم الراء والهمزة . هو اليوم الثاني عشر من ذى الحجة . وقال ابن حزم الظاهري : هو أول أيام التشريق . ويرده تصريح الحديث بأنه أوسط أيام التشريق . سمى يوم الروس ، لأنهم كانوا يأكلون فيه روس الأضاحي (قلنا الله ورسوله أعلم) هذا من حسن الأدب في جواب الأكابر . ولعلمهم قالوا ذلك ، لأنهم ظنوا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سيسميه بغير اسمه .

(الفقه) بالحديث استدلل الشافعي وأحمد على أن خطبة أيام التشريق تكون في أوسطها وهو اليوم الثاني عشر من ذى الحجة .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي مطولاً : عن سرّاء بنت نهبان قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع : هل تدرون أيّ يوم هذا ؟ - قال وهو اليوم الذي يدعونه يوم الروس - قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : هذا أوسط أيام التشريق . قال : هل تدرون أيّ بلد هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : هذا المشعر الحرام . ثم قال : إني لأدري لعلي لا ألقاكم بعد هذا . ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا حتى تلقوا ربكم فيسألكم عن أعمالكم . ألا فليبلغ أدناكم أنصاكم . ألا هل بلغت ؟ فلما قدم المدينة لم يلبث إلا قليلاً حتى مات صلى الله عليه وسلم ^(١) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَلِكَ قَالَ عَمُّ أَبِي حَرَةَ الرَّقَاشِيُّ إِنَّهُ خَطَبَ أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

(ش) هذا تعليق (السند) (عم أبي حرة) بفتح الحاء . وقد تضم . وشدّ الراء . اسمه حنيفة بالتصخير أبو حرة (الرقاشي) بشدّ الراء مفتوحة وتخفيف القاف . نسبة إلى رقاش بنت أبي ضبيعة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث . وعنه ابن أخيه أبو حرة قيل اسمه حكيم بن أبي يزيد . وقيل محمد بن عبد الله بن أبي حرة . روى له أبو داود .

(المعنى) (وكذلك) أى كما روت الحديث سرّاء بنت نبهان (قال) عم أبي حرة الرقاشى (إنه) صلى الله عليه وسلم (خطب أوسط أيام التشريق) بدل قول سرّاء : يوم الرموس . وهو اليوم الثانى عشر من ذى الحجة .

(الفقه) دل الحديث كسابقه على أن خطبة يوم الثانى عشر من ذى الحجة من خطب الحج وهو مذهب الشافعى وأحمد . وقال الخنفيون ومالك : ليست هذه الخطبة من خطب الحج . بل هى من قبيل الفتيا والتعليم . وإطلاق الخطبة عليها باعتبار المعنى اللغوى باعتبار أنه صلى الله عليه وسلم خاطب بها بعض السائلين .

(والتعليق) وصله أحمد وذكر الحديث مطوّلاً قال : ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة أخبرنا على بن زيد عن أبي حرة الرقاشى عن عمه قال : كنت آخذاً بزمام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فى أوسط أيام التشريق أذود عنه الناس فقال : يا أيها الناس : أتدرون فى أى شهر أنتم . وفى أى يوم أنتم . وفى أى بلد أنتم ؟ قالوا : فى يوم حرام وشهر حرام وبلد حرام . قال : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا إلى يوم تلقونه ثم قال : اسمعوا منى تعيشوا . ألا لا تظلموا ألا لا تظلموا ألا لا تظلموا ، إنه لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه . ألا وإن كل دم ومال ومأثرة كانت فى الجاهلية تحت قدمى هذه إلى يوم القيامة وإن أول دم يوضع دم ريبة بن الحارث بن عبد المطلب ، كان مسترضعاً فى بنى ليث فقتلته هذيل . ألا وإن كل ربا كان فى الجاهلية موضوع ، وإن الله عز وجل قضى أن أول ربا يوضع ربا العباس بن عبد المطلب . لكم رموس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . ألا وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض . ثم قرأ : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خُلِقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضُ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ألا لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض . ألا إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلون ، ولكنه فى التحريش بينكم ؟ فاتقوا الله عز وجل فى النساء . فإنهن عندكم عوان لا يملكن لأنفسهن شيئاً ، وإن لمن عليكم ولكم عليهن حقاً ، ألا يوطئن فرشكم أحداً غيركم ولا يأذن فى بيوتكم لأحد تكثرهونه . فإن خفتم نشوزهن فعضوهن وأجروهن فى المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح . قال حميد : قلت للحسن : ما المبرح ؟ قال المؤثر . ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف . وإنما أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله عز وجل . ومن كان عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها . وبسط يديه صلى الله عليه وسلم فقال : ألا هل بلغت ألا هل بلغت . ألا هل بلغت ؟ ثم قال : ليبلغ الشاهد

الغائب ، فإنه رب مُبْلَغٍ أَسْعَدُ من سامع . قال حميد : قال الحسن حين بلغ هذه الكلمة : قد والله بلغوا أقواما كانوا أسعد به ^(١) .

— ٧٣ — باب من قال خطب يوم النحر —

(٢٢٢) (ص) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ثَنَا عِكْرَمَةُ حَدَّثَنِي الْهَرْمَاسُ بْنُ زِيَادٍ الْبَاهِلِيُّ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى نَاقَتِهِ الْعَضْبَاءِ يَوْمَ الْأَضْحَى بِمَنَى .

(ش) (السند) (عكرمة) بن عمار الحنفي . و (الهرماس) بكسر فسكون (بن زياد) البصري أبو حديد بمهملتين مصغرا (الباهلي) نسبة إلى باهلة قبيلة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه ابنه القعقاع وحبيل بن عبد الله وعكرمة بن عمار . قال في التقريب : هو آخر من مات من الصحابة باليمامة بعد المائة .

(المعنى) (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس) وعند أحمد : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي مردف خلفه على حمار فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب بمنى (على ناقته العضباء) سميت بذلك ، لأنها كانت صغيرة الأذنين لا أنها كانت مقطوعتهما كما هو الأصل في العضب . قال الأصمعي : كل قطع في الأذن جدد ، فإن جاوز الربع فهو عضباء (يوم الأضحى) وعند أحمد : يوم النحر (بمنى)

(الفقه) دل الحديث على أنه يسن لإمام الحج أن يخطب الحجاج يوم النحر خطبة يعلمهم فيها المناسك التي أمامهم كالمبيت بمنى ورمى الجمار أيام التشريق وغير ذلك . وسيأتي بيان المذاهب فيها في فقه الحديث الآتي إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي بسند صحيح على شرط مسلم ^(٢) .

(١) انظر ص ٧٢ ج ٥ مسند أحمد (حديث أبي حرة الرقاشي عن عمرو بن عبد الله عنهما) (والأثر) المسكرة . سميت بذلك ، لأنها تنقل ويتحدث بها (والنحرش) الإغواء وتهيج الفتن بين الناس . يعني أن الشيطان لم ييأس من ذلك . و (هوان) بكوار جمع طانية . وهي الأسيرة الذليلة (٢) انظر ص ٧ ج ٥ مسند أحمد (حديث الهرماس بن زياد الباهلي رضي الله عنه) و ص ٢١٣ ج ١٢ - الفتح الرباني (الخطبة يوم النحر بمنى) و ص ١٤٠ ج ٥ . يهني (الخطبة يوم النحر)

(٢٢٣) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ يَعْنِي ابْنَ الْفَضْلِ الْخَرَّائِيُّ ثَنَا الْوَلِيدُ ثَنَا ابْنُ جَابِرٍ ثَنَا سُلَيْمٌ بْنُ عَامِرٍ السَّكَلَاعِيُّ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنَى يَوْمَ النَّحْرِ .

﴿ش﴾ (السند) (الوليد) بن مسلم . و (ابن جابر) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر . و (سليم) بالتصغير (بن عامر) الحمصي أبو يحيى (السكلاعي) بكسر الكاف . نسبة إلى ذى السكلاع يزيد بن النعمان رئيس قبيلة . روى عن عبد الله بن الزبير وأبي هريرة وأبي الدرداء والمقداد بن الأسود وغيرهم . وعنه عبد الرحمن بن يزيد بن سنان وصفوان بن عمرو ومعاوية بن صالح الحضرمي وجماعة . وثقه النسائي والعجلي وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال يعقوب بن سفيان : ثقة مشهور . وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن سعد : كان ثقة معروفا . مات سنة ثلاثين ومائة . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة . و (أبو أمامة) صَدَقَ بن عجلان الباهلي (الفقه) دل الحديث كسابقه على مشروعية الخطبة في الحج يوم النحر . وبه قال الشافعي وأحمد وداود وابن المنذر وزفر الحنفي وقال الحنفيون ومالك وبعض الحنابلة : لا خطبة يوم النحر . وما وقع منه صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم إنما كان من قبيل الفتيا وليس بخطبة وردة ، بأن الرواة سموها خطبة كالتى بعرفات . (والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي (١) .

— ﴿٧٤﴾ — باب أى وقت يخطب يوم النحر —

أى باب في بيان الوقت الذى كان يخطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم الناس بمِنَى

(٢٢٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الدِّمَشْقِيُّ ثَنَا مَرْوَانُ عَنْ هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ الْمُزْنِيِّ حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ عَمْرٍو الْمُزْنِيُّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنَى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغَاةٍ شَهْبَاءَ ، وَعَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ يُعْبَرُ عَنْهُ وَالنَّاسُ بَيْنَ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ .

(ش) (السند) (عبد الوهاب بن عبد الرحيم) بن عبد الوهاب بن محمد الاشجعي أبو عبد الله الجوبري - بفتح فسكون ففتح - روى عن مروان بن معاوية وعقبة بن علقمة والوليد بن مسلم وابن عينة وغيرهم . وعنه أبو الدحداح وأبو الجهم أحمد بن حسين ومحمد بن الحسن بن قتيبة وكثيرون ذكره ابن حبان في الثقات . و (الدمشقي) نسبة إلى دمشق . قيل مات سنة تسع وأربعين ومائتين . و (مروان) بن معاوية . و (هلال بن عامر) بن عمرو السكوني . روى عن أبيه ورافع بن عمرو المزني . وعنه أبو معاوية الضرير وسيف بن عمر التيمي ويعلى بن عبيد ويحيى بن سعيد الأموي وغيرهم . وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات . روى له المصنف والنسائي . و (المزني) نسبة إلى مزينة قبيلة . و (رافع بن عمرو) أخو عائد بن عمرو . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه عمرو بن سليم وعطية بن يعلى الضبي . روى له المصنف والنسائي وابن ماجه

(المعنى) (يخطب الناس بمنى) كان ذلك في يوم النحر . فقد روى البخاري في التاريخ والبيهقي في السنن بالسند إلى رافع بن عمرو المزني قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم النحر يخطب على بغلة شهباء (حين ارتفع الضحى) قبل الزوال (على بغلة شهباء) أى بياضها مشوب بسواد ، وهذا ، لا ينافى ما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر على ناقته العضباء ، لاحتمال ، أن يكون صلى الله عليه وسلم تكثرت منه الخطبة في هذا اليوم لشدة احتياج الناس إلى التعليم والتذكير في ذلك الحين لكثرتهم ، فقد بلغ عددهم في ذلك العام مائة وثلاثين ألفاً حتى إن صوت النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يبلغ جميعهم (و) لذا كان (على رضى الله عنه يعبر عنه) أى يبلغ كلام النبي صلى الله عليه وسلم من لم يسمعه من الناس (والناس بين قائم وقاعد) أى بعضهم كان قائماً والبعض كان قاعداً

(الفقه) دل الحديث : (أ) على أن خطبة يوم النحر كانت وقت الضحى قبل طواف الإفاضة ، ولكن القائلين بمشروعية هذه الخطبة يقولون : إنها تكون بعد الظهر يوم النحر بمنى بعد طواف الإفاضة . والحديث أولى بالاتباع . ويستحب للحاج حضور هذه الخطبة والاعتساف لها والتطيب بعد التحلل ولو الأول^(١) (ب) وعلى مشروعية الخطبة على الدابة . وعلى جواز التبليغ عن الخطيب إذا لم يصل صوته إلى جميع الحاضرين . ومثله التبليغ في الصلاة عند الحاجة . وتقدم بيان ذلك في الصلاة^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائي بسند صحيح والبيهقي بسند حسن^(٣) .

(١) انظر ص ٢١٩ ج ٨ شرح المذهب (٢) انظر ص ٣٣٤ ج ٤ المنهل العذب (الإمام يصل من قمود) (٣) انظر ص ٩٠ ج ٨ شرح المذهب . وص ١٤٠ ج ٥ بيهقي (الخطبة يوم النحر) .

— ٧٥ — باب ما يذكر الإمام في خطبته بمنى —

(٢٢٥) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذِ التَّمِيمِيِّ قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ بِمَنَى فُفْتُحَتْ أَسْمَاعُنَا حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا فَطَفِقَ يُعَلِّمُهُمْ مَنَاسِكَهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجِمَارَ فَوَضَعَ أَصْبَعِيهِ السَّبَّابَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ بِحَصَى الْخَذْفِ . ثُمَّ أَمَرَ الْمُهَاجِرِينَ فَزَلُّوا فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ فَزَلُّوا مِنْ وَرَاءِ الْمَسْجِدِ . ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ .

(ش) (السند) (عبد الوارث) بن سعيد التميمي

(المعنى) (خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) يعنى يوم النحر (ففتحت أسماعنا) بضم الفاء الثانية وكسر التاء مبنيًا للجهول ، يعنى حينما خطب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك المكان قوى الله أسماعهم وبارك فيها معجزة له صلى الله عليه وسلم فصار يسمعه القاصي والداني (حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا) أى بعضنا بمن كان عنده عذر يمنعه من الحضور في مكان خطبته صلى الله عليه وسلم . وليس المراد أنهم جلسوا لسماع الخطبة فيها من غير ضرورة كما هو اللائق بأداب الصحابة رضوان الله عليهم مع النبي صلى الله عليه وسلم (فطفق يعلمهم مناسكهم) أى شرع صلى الله عليه وسلم يعلمهم أعمال الحج وأحكامه واسترسل في التعليم (حتى بلغ الجمار) أى الكلام على رميها (فوضع) صلى الله عليه وسلم (إصبعيه السبابتين) في أذنيه كما صرح به في بعض النسخ ، ليكون ذلك أبلغ وأجمع لصوته صلى الله عليه وسلم في خطبته ليسمع الناس ، كما كان يفعله بلال رضى الله عنه حين الأذان . وعند البيهقي : ووضع إصبعيه السبابتين إحداهما على الأخرى ، أى ليريم مقدار الحصى الذى ترمى به الجمار . وهذا بيان بالفعل . وقوله (ثم قال) لهم ارموا الجمار (بحصى) قدر حصى (الخذف) بيان بالقول . ويحتمل أن يكون المعنى : ثم رمى بحصى الخذف ففيه إطلاق القول على الفعل . ويكون المعنى أنه صلى الله عليه وسلم حين وصل إلى الجمرة وضع إصبعيه المسبختين على باطن إبهاميه ورمى الجمار

بحصى الخذف. فعلى هذا يكون بياننا من الراوى لسكيفية رميه صلى الله عليه وسلم الجرة (ثم أمر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد) أى في جهة مقدم مسجد الحيف^(١) وهى الجهة اليمنى (وأمر الأنصار فنزلوا من وراء المسجد) أى من جهة خلفه مما يلى الأيسر كما تقدم (ثم نزل الناس) بالرفع فاعل ويحتمل أن يكون بالنصب مفعولا لنزل بتشديد الزاى .

(الفقه) فى الحديث : (١) أنه يسن لإمام الحج أن يخطب الحجاج يوم النحر بمنى خطبة يعلمهم مناسك يوم النحر وما بعده على ما تقدم بيانه (ب) وفيه معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم حيث بارك الله تعالى فى صوته حتى سمعه القاصى والدانى (ج) وفيه أنه يطلب من الراعى أن يعنى بمصالح الرعية وأن ينزل الناس منازلهم .
(والحديث) أخرجه أيضا النسائى والبيهقى وكذا أحمد بلفظ تقدم^(٢) .

— ٧٦ — باب بيت بمكة ليالى منى —

أى يجوز للحاج ذلك أم لا ؟

(٢٢٦) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ ثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي حَرِيرٌ أَوْ أَبُو حَرِيرٍ - الشُّكُّ مِنْ يَحْيَى - أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ فَرْوَخٍ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنَّا نَتَّبَاعُ بِأَمْوَالِ النَّاسِ فَيَأْتِي أَحَدُنَا مَكَّةَ فَيَبِيتُ عَلَى الْمَالِ فَقَالَ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَاتَ بِنَمِي وَظَلَّ .

(ش) (السند) (يحيى) بن سعيد الأنصارى . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (حرير أو أبو حرير) كأمير . روى عن ابن عمر هذا الحديث . وعنه ابن جريج قال فى التقريب :

(١) (الحيف) بفتح فسكون سفح الجبل المرتفع من مسيل الماء سمى به مسجد الحيف وهو مسجد عظيم فسبح من عظيم الشكلى فى الجنوب الشرقى من الجرة العنبرى بمنى هل بعد ٦٤٧ متر يتخذ حجاج المنارة والكارثة كبيت لى أيام منى ينصبون فيه خيامهم ويؤدبون به أعمالهم من طبخ وغسل وغير ذلك . وقد زادوا الطين بلة فجعلوا الجهة العالية منه محل قضاء حاجتهم . وهذا أمر شتهر منه الطباع ويمتدحه الفروع الذى أمر بتطهير المساجد وتطهيرها . وكان الأجدر بالحكومة الحجازية أن تمنى بذلك المسجد العناية اللازمة به وتأمين من يقوم بتنظيفه وتمنع السائين به مما يحدثونه فيه ولعلها سمع رجاء الراجين . انظر رسم منى ص ١٧١ - إرشاد الناسك (٢) انظر ص ٤٤ ج ٢ بحتى (مذكر فى منى) وص ١٢٧ ج ٥ بيهقى (أخذ الحصى لرمى جرة العنبرة) وص ٢١٢ ج ١٢ - الفتح الربانى (الخطبة يوم النحر بمنى) وتقدم لفظه بالمصنف رقم ٢١٩ ص ٩٨

حجازي مجهول من الثالثة. روى له أبو داود (الشك) في أن شيخ ابن جريج حر يز أو أبو حريز (من يحيى) بن سعيد. و (عبد الرحمن بن فروخ) بفتح الفاء وشد الراء. العدوي مولى عمر. روى عن أبيه وصفوان بن أمية ونافع بن عبد الحارث. وعنه عمرو بن دينار. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقريب: «قبول من الثالثة».

(المعنى) (إنا نتبائع بأموال الناس) أى نشترى لهم ببذل أموالهم أموالاً (فبأى أحدنا مكة فبييت) بها (على المال) لحفظه ولا يبيت بمنى في ليالى التشريق أيجوز له ذلك؟ (فقال) ابن عمر رضى الله عنهما (أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات بمنى وظل) يعنى لم يترك المبيت بمنى ليالى التشريق وكان يمسك فيها نهاراً إلا يوم النحر فإنه صلى الله عليه وسلم بعد أن رمى جرة العقبة أفاض إلى مكة فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم رجع إلى منى.

(الفقه) دل الحديث على أنه ينبغى للحاج البيات بمنى ليالى التشريق اتباعاً للنبي صلى الله عليه وسلم، وأن التخلف بمكة لحفظ المال ليس عذراً يبيح ترك المبيت بمنى فإن أكثر الناس يتركون أموالهم بمكة ويتخلفون معتردين بحفظها وعليه تضع هذه الشعيرة. وبه قال ابن عمر والشافعى ومالك. وقال الحنفيون وأحمد: يرخص لذى العذر من مرض وحفظ مال ونحوه في ترك المبيت بمنى ليالى التشريق. قال الخطابي: وكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول: لا بأس إذا كان للرجل متاع بمكة يخشى عليه إن بات بمنى [٢٩٨] وقال أصحاب الرأى: لا شئ على من كان بمكة أيام منى إذا رمى الجرة وقد أساء. وقال الشافعى: ليست الرخصة في هذا إلا لأهل السقاية^(١). وكذا الرعاة على ما يأتى.

هذا. وقد اختلفوا في حكم البيات بمنى ليالى التشريق. قال، مالك: يجب البيات بها ثلاثاً لمن لم يتعجل. وليأتى الحادى عشر والثانى عشر من ذى الحجة لمن تعجل. وهو الصحيح عند الشافعى وأحمد، لهذا الحديث، ولما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر كان ينهى أن يبيت أحد من وراء العقبة وكان يأمرهم أن يدخلوا منى. أخرجه ابن أبى شيبه والبيهقى^(٢) [٢٩٩] والواجب بيات معظم الليل. فمن ترك مبيت ليلة لزمه دم. وإن ترك ليلتين لزمه دمان. وإن لم يتعجل وترك البيات ليلة الثالث عشر من ذى الحجة لزمه ثلاثة دماء عند مالك.

وقالت، الشافعية والحنبلية في المشهور عنهم: إن ترك مبيت ليلة لزمه مد طعام وإن ترك ليلتين لزمه مدان، وإن ترك الليالى الثلاث لزمه دم. ولم نقف على دليل لهذا التفصيل. وترك المبيت ناسياً كتركه عامداً. وقال الحنفيون وابن عباس والحسن البصرى: البيات بمنى سنة

(١) انظر ص ٢٠٩ معالم السنن

(٢) انظر ص ٨٧ ج ٣ نصب الراية. وص ١٥٣ ج ٥ بيهقى (لارخصة في البيوتة بمكة ليالى منى)

مؤكدة . وروى عن أحد ، لقول ابن عباس رضى الله عنهما : إذا رميت الجرة - يبنى جرة العقبة - فبت حيث شئت . أخرجه ابن أبي شيبة [٣٠٠] ولأنه قد حل من حجه فلا يجب عليه المبيت بموضع معين كليلة المحصب . وهى ليلة الزول من منى . فإن ترك المبيت بمنى ليالى التشريق أساء لتركه السنة ولا دم عليه . والراجح أن المبيت بها واجب لقوة أدلته . وفى الحديث : « خذوا ؟ مناسككم » .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي (١) .

(٢٢٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : أَسْتَأْذِنُ الْعَبَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلَى مَنْ مَنِ أَجَلَ سَقَايَتِهِ فَأَذِنَ لَهُ .

﴿ش﴾ (السند) (ابن نمير) محمد بن عبد الله . و (أبو أسامة) حماد بن أسامة . و (عبيد الله) ابن عمر العمرى .

(المعنى) (أن يبيت بمكة ليالى منى) وهى ليالى الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من ذى الحجة . وعند أحد أيام منى . والمراد ليالىها (من أجل سقايته) أى لأجل سقيه الحجاج من ماء زمزم . وللى العباس السقاية من بعد عبد المطلب فلم تزل فى يده حتى قام الإسلام وأقره النبي صلى الله عليه وسلم عليها . فهى اليوم لبني العباس . والسقاية فى الأصل مصدر كالرعاية وتطلق على الموضع الذى يجعل فيه الشراب فى الموسم . كانوا ينبذون الزبيب فى ماء زمزم ويسقونه الناس أيام الحج . قال ، بكر بن عبد الله المزنى : كنت جالسا مع ابن عباس عند الكعبة فأتاه أعرابى فقال : مالى أرى بنى عمكم يسقون العسل واللبن وأنتم تسقون النبيذ أمن حاجة بكم أم من بخل ؟ فقال ابن عباس : الحمد لله ما بنا من حاجة ولا بخل . قدم النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته وخلفه أسامة فاستسقى فأتيناه بإياه من نبيذ فشرب وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم وأجلمتم كذا فاصنعوا . فلا تريد تغيير ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجه مسلم والبيهقي (٢) [٣٠١] ويأتى نحوه للمصنف فى باب نبيذ السقاية ، (٣) (فأذن له) وعند

(١) انظر ص ١٥٣ ج ٥ . يهقي (لا رخصة فى البيتوة بمكة ليالى منى) (٢) انظر ص ٦٣ ج ٩ نووى مسلم (وجوب المبيت بمنى ليالى التشريق والترخيص فى تركه لأهل السقاية) (٣) ج ٥ . يهقي (سقاية الحاج...) .

أحمد : فرخص له : أى رخص النبي صلى الله عليه وسلم للعباس فى البيات بمكة ليالى منى للسقاية (الفقه) دل الحديث : (١) على مشروعية المبيت بمنى ليالى أيام التشريق وهو متفق عليه. وتقدم بيان المذاهب فى حكمه (ب) وعلى أنه يسقط المبيت بها ليالى منى عن ذوى الأعدار كالسقاة ورعاة الإبل فلا يلزمهم شئ بتركه وهو متفق عليه. وإذا غربت الشمس والرعاة بمنى لزهم المبيت تلك الليلة ورمى الغد عند غير الحنفيين. ويجوز لأهل السقاية أن ينفروا بعد الغروب، لأن عملهم بالليل بخلاف الرعى (١).

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان وابن ماجه وكذا الشافعى بسنده إلى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا بمكة ليالى منى من أجل سقائهم (٢).

— ٧٨ — باب الصلاة بمنى —

أى فى أيام الرمى هل تقصر الصلاة فيها؟ ومنى بالقصر مُدَكَّرٌ إذا قصد بها الموضع وتصرف وتكتب بالآلف . وتؤنث إذا قصد بها البقعة وتمنع من الصرف وتكتب بالياء . سميت منى لما معنى أى يراق بها من الدماء . وقد منى بها الكعبش الذى فدى به إسماعيل عليه الصلاة والسلام .

(٢٢٨) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ وَحَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ حَدَّثَاهُ - وَحَدِيثُ أَبِي مُعَاوِيَةَ أَثَمٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : صَلَّى عُثْمَانُ بْنُ أَبِي أَرْبَعًا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَ عُمَرَ رَكْعَتَيْنِ . زَادَ عَنْ حَفْصٍ : وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ . ثُمَّ أَتَمَّهَا زَادَ مِنْ هَاهُنَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ : ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطُّرُقُ فَلَوَدِدْتُ أَنْ لِي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ رَكْعَتَيْنِ مُتَقَبِّلَتَيْنِ .

(١) انظر ص ٢٤٧ ج ٨ شرح المذهب (٢) انظر ص ٢٢٣ ج ١٢ - المنع الرباني (الرخصة فى المبيت بمكة أيام منى لذوى الحاجات بها) وص ٣٧٥ ج ٣ فتح البارى (هل يبيت أهل السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى؟) وص ٦٢ ج ٩ نووى مسلم (الترخيص فى تركه) المبيت بمنى لأهل السقاية) وص ١٣٠ ج ٢ - ابن ماجه (البيت بمكة ليالى منى) وص ٧٠ ج ٢ بدائع المنن (وأهل بيته) صلى الله عليه وسلم العباس ومن يعاونه فى السقاية من أقاربه

﴿ش﴾ (السند) (أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير . و (حدثاه) أى حدث أبو معاوية وحفص مسنداً . وفي نسخة : حدثاهم . أى حدث أبو معاوية وحفص مسنداً ومن معه من الرواة (وحدث أبو معاوية أئمة) من حديث حفص . وهما روي (عن الأعمش) سليمان بن مهران . و (إبراهيم) ابن يزيد النخعي .

(المعنى) (صلى عثمان بمنى أربعاً) أى أربع ركعات في الصلاة الرباعية . وكان ذلك بعد رجوعه من مزدلفة حال إقامته بمنى للرمى (فقال عبد الله) بن مسعود (صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ...) يشير بهذا إلى أن القصر - الذى كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان أول الأمر - أولى من الإتمام الذى فعل عثمان (زاد) مسند في روايته (عن حفص) بن غياث : قول ابن مسعود (و) صليت (مع عثمان ركعتين صدرأ) أى مدة (من) أول (إمارته) أى خلافته قيل : كانت ست سنين . وقيل : ثمانى سنين (ثم أتمها) عثمان . و (زاد) مسند (من هاهنا) أى من قوله الآتى : ثم تفرقت الخ نقلاً (عن أبي معاوية) الضرير (ثم تفرقت بكم الطرق) أى طرق أداء الصلاة . فبعضكم يقصر وبعضكم يتم (فلوددت) اللام موطئة للقسم أى فوالله لتمتيت (أن لى من أربع ركعات) أصلها متابعة لعثمان رضى الله عنه مخافة الفتنة وأتمنى على الله تعالى أن يقبل منى (ركعتين متقبلتين) ويحتمل أن مراد ابن مسعود : ووددت أن عثمان صلى ركعتين بدل الأربع كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يصلون . فغرضه التعريض بعمل عثمان رضى الله عنه . وفي رواية البخارى : فليت حظى من أربع ركعات ركعتان متقبلتان . قال ، الحافظ : وهذا يدل على أنه ، أى ابن مسعود ، كان يرى إتمام الصلاة جائزاً وإلا لما كان له حظ من الأربع ولا من غيرها فإنها كانت تكون فاسدة كلها ^(١) .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يطلب من الحاج قصر الصلاة بمنى وإن كان السفر قصيراً . وهو قول مالك والأوزاعى وابن عيينة ، لأن سبب القصر عندهم النسك لا السفر . وقال الحنفيون والشافعى وأحمد والجمهور : الحاج كغيره لا يقصر الصلاة بمنى ولا بغيرها إلا إذا كان مسافراً سفر قصر ، لأن سبب القصر عندهم السفر لا النسك . والحق الأول كما تقدم ^(٢) .

(ب) وعلى أن عثمان رضى الله عنه كان يرى أن القصر في السفر رخصة لا عزيمة ، ولذا أتم في منى . ولكن ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر من قصر الصلاة في منى أيام رمى الجمار أولى بالاتباع . وهو قول جمهور الصحابة والتابعين والأئمة .

(١) انظر ص ٣٨٢ ج ٢ فتح البارى (الشرح - الصلاة بمنى)

(٢) تقدم ص ٧١ فقه الحديث رقم ٢٠٠ - الصلاة بجمع

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وكذا النسائي مختصراً . وأخرجه الشيخان بالسند إلى عبد الرحمن بن يزيد قال : صلى بنا عثمان بن عفان رضى الله عنه بمى أربع ركعات فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود رضى الله عنه فاسترجع وقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمى ركعتين . وصليت مع أبي بكر الصديق رضى الله عنه بمى ركعتين . وصليت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ركعتين فليت حظى من أربع ركعات ركعتان متقبلتان (١) .

(١٦) (ص) قَالَ الْأَعْمَشُ : حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ عَنْ أَشْيَاخِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ صَلَّى أَرْبَعًا قَالَ : فَقِيلَ لَهُ : عِبْتَ عَلَى عُثْمَانَ ثُمَّ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا . قَالَ : الْخِلَافُ شَرٌّ

(ش) هذا تعليق لأثر (السند) (قال الأعمش) سليمان بن مهران . ولعل هذا من من رواية أبي معاوية الضرير أحد شيوخه مستد . و (معاوية بن قرة) بن إياس بن هلال المزني البصري أبو إياس . روى عن أبي أيوب الأنصاري ومعاقل بن يسار المزني وعبد الله بن مغفل وغيرهم . وعنه ثابت البناني وسماك بن حرب وقرة بن خالد وشعبة وآخرون . وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من عقلاء الرجال . وقال الشافعي : روايته عن عثمان منقطعة . و (عن أشياخه) معقل بن يسار وعبد الله بن مغفل وغيرهما (المعنى) (أن عبد الله) بن مسعود (صلى) بمى مع عثمان (أربعاً) بعد ما أنكر عليه الإتمام (قال) أبو معاوية (فقبل له عبت على عثمان) الإتمام (ثم صليت أربعاً فقال : الخلف) أى مخالفة الإمام (شرٌّ) أى فتنه وبلية . وغرض المصنف بذكر هذا التعليق بيان أن صلاة عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه أربعاً بمى رواها الأعمش من طريق آخر . وإنما صلى عثمان أربعاً لأنه أخذ نفسه بالعزيمة والشدّة ورأى أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بالآيسر من هذا تيسيراً للأمة . قال البيهقي : الأشبه أن يكون عثمان رآه رخصة فرأى الإتمام جائزاً كما رآه عائشة ، وقد روى ذلك عن غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم مع اختيارهم القصر (٢) وما روى ، عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه أن عثمان بن عفان رضى الله عنه صلى بمى أربع ركعات فأنكره الناس عليه فقال : يأبها الناس إني تأملت بمكة منذ قدمت وإني

(١) انظر ص ١٤٣ ج ٢ بهيقي (من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة) وص ٢١٢ ج ١ مجتبي (الصلاة بمى)

وص ٣٨٢ ج ٢ فتح الباري (الصلاة بمى) وص ٢٠٤ ج ٥ نووي - سلم (صلاة المسافرين وقصرها)

(٢) انظر ص ١٤٤ ج ٣ بهيقي (من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة)

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم . أخرجه أحمد ^(١) [٣٠٢] « فلا يصح ، لأنه منقطع وفي رواه من لا يحتج به . قاله الحافظ ^(٢) وسيدكر المصنف أسبابا آخر لإتمام عثمان رضى الله عنه ^(٣) .

(الفقه) دل الأثر على ما كان عليه الصحابة رضى الله عنهم من الحرص على السمع والطاعة واتباع الإمام والبعيد عن أسباب الفرقة والخلاف .

(والأثر) أخرجه البيهقي معلقا كالمصنف . وأخرجه موصولا إلى بشر بن موسى بن صالح ثنا أبو نعيم عن الأعمش ثنا معاوية بن قرة بواسط عن أشياخ الحمى قال : صلى عثمان بمنى الظهر أربعاً فبلغ ذلك عبد الله بن مسعود فعاب عليه ثم صلى بأصحابه في رحله العصر أربعاً . فقلت له : عبت على عثمان وصليت أربعاً . قال : إني أكره الخلاف ^(٤) « وروى ، عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال : كنا مع عبد الله بن مسعود بجمع فلما دخل مسجد منى قال : كم صلى أمير المؤمنين ؟ قالوا : أربعاً فصلى أربعاً . قال : فقلنا : ألم تحدثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وأبأ بكر صلى ركعتين ؟ فقال : بلى وأنا أحدثكموه الآن ، ولكن عثمان كان إماماً فما أخالفه ، والخلاف شر . أخرجه البيهقي ^(٥) .

(١٧) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُثْمَانَ لَمَّا صَلَّى بِمِنَى أَرْبَعًا لَأَنَّهُ أَجْمَعَ عَلَى الْإِقَامَةِ بَعْدَ الْحَجِّ .

(ش) هذا أثر. وغرض المصنف من ذكره وذكر ما بعده من الآثار. بيان الأسباب التي من أجلها أتم عثمان الرباعية بمنى .

(السند) (ابن المبارك) عبد الله . و (معمر) بن راشد . و (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (المعنى) (لأنه) أى عثمان (أجمع) أى عزم عزمًا قويا (على الإقامة) أياما (بعد الحج) وحاصله أن عثمان رضى الله عنه لما تأهل بمكة واتخذ الأموال بالطائف أراد أن يقيم بمكة وبالطائف أياما ثم يرجع إلى المدينة ، فلذا أتم الصلاة ، لأنه صار مقبلا بالتأهل « ويرد ، هذا قول السائب بن يزيد : أخبرني ابن الحضرمي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : للهاجرين إقامة بعد الصّدر ثلاثا . أخرجه المصنف وغيره . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ^(٦) [٣٠٣]

(١) انظر ص ٦٢ ج ١ مسند أحمد (مسند عثمان بن عفان رضى الله عنه) (٢) انظر ص ٣٨٦ ج ٢ فتح الباري (الترج - يقصر إذا خرج من موضعه) (٣) تأتي في الآثار إن شاء الله تعالى من رقم ١٧ إلى رقم ٢٠
(٤١٤) انظر ص ١٤٤ ج ٣ بيهقي (من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة) (٦) يأتي رقم ٢٨٢ (الإقامة - مكة)
(٢ - ١٥ - ج ٢ - فتح الملك المعبود)

والمعنى أنه يجوز للمهاجرين أن يقيموا بمكة بعد طواف الوداع ثلاثة أيام فقط . ولذا روى النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن خولة أن مات بمكة « ويمكن » الجواب بأن الحديث محمول على ما قبل فتح مكة . قال النووي : معنى الحديث أن الذين هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة عند الجمهور . وأجازة جماعة بعد الفتح . لحملوا هذا على الزمن الذي كانت الهجرة فيه واجبة . وانفق الجميع على أن الهجرة قبل الفتح كانت واجبة عليهم وأن سكنى المدينة كانت واجبة ، لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ومواساته بالنفس . وأما غير المهاجرين فيجوز له سكنى أى بلد بالاتفاق (١) .

(والأثر) أخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه وهو منقطع . فإن الزهري لم يدرك عثمان رضى الله عنه فلا يصلح دليلا (٢) .

(١٨) (ص) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : إِنَّ عُثْمَانَ صَلَّى أَرْبَعًا لِأَنَّهُ اتَّخَذَهَا وَطَنًا .

(ش) هذا أثر (السند) (أبو الأحوص) سلام بن سليم . و (المغيرة) بن مقسم الضبي و (إبراهيم) النخعي .

(المعنى) (لأنه) أى عثمان (اتخذها) أى مكة (وطنا) بتأهله فيها . وهذا التأويل يوافق مذهب الحنفيين من أن من تزوج أو قصد التعميش في بلد غير بلده بلا ارتحال منها صارت وطنًا أصليا له فيتم فيه الرباعية . ولكن الأثر منقطع ، لأن النخعي لم يدرك عثمان فلا يصلح دليلا . وقال ، البيهقي : ذلك مدخول ، لأنه لو كان إتمام عثمان لهذا المعنى لمتاخى ذلك على سائر الصحابة ، ولما أنكروا عليه ترك السنة . ولما صلى ابن مسعود في منزله « وأيضا ، فقد جاء عن عثمان رضى الله عنه ما ينافي هذا ، فإنه لما حوَّصر قال له المغيرة بن شعبه : اركب رواحلك إلى مكة . فقال : لن أفارق دار هجرتي . أفاده الحافظ (٣) .

(١٩) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ

(١) انظر ص ١٨٩ ج ٧ فتح الباري (المرج - إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه)

(٢) انظر ص ٣٨٦ ج ٢ فتح الباري (المرج - يقصر إذا خرج من موضعه) (٣) انظر ص ٣٨٧ منه

قَالَ : لَمَّا أَخَذَ عُثْمَانُ الْأَمْوَالَ بِالطَّائِفِ وَأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا صَلَّى أَرْبَعًا قَالَ ثُمَّ أَخَذَ بِهِ الْأَمَّةُ بَعْدَهُ .

(ش) هذا أثر (السند) (يونس) بن يزيد .

(المعنى) (وأراد أن يقيم) أيأما (بها) أي بالطائفة (صلى أربعا قال) أي الزهري (ثم أخذ به) أي بعمل عثمان (الأمّة بعده) يعني من جاء بعده من بني أمية . ولعلمهم اختاروا متابعتة ، لأنهم كانوا مقيمين بمكة . وهذا الأثر منقطع أيضا ، لأن الزهري لم يدرك عثمان . فلا يحتاج به .

(٢٠) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ بِمَنْى مِنْ أَجْلِ الْأَعْرَابِ لِأَنَّهُمْ كَثُرُوا عَامَئِذٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ أَرْبَعًا لِيُعَلِّمَهُمْ أَنَّ الصَّلَاةَ أَرْبَعٌ .

(ش) هذا أثر (السند) (حماد) بن زيد . و (أيوب) السخيتاني .

(المعنى) حاصله أن عثمان رضى الله عنه إنما أتم الرباعية بمضى ، لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يُعَلِّمَهُمْ أن الصلاة الرباعية تامة . وهذا التأويل مردود بأن الأعراب كانوا بأحكام الصلاة أجهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يتم بهم لتلك العلة ، ولم يكن عثمان رضى الله عنه يخاف عليهم ما لم يخفه النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يكن بأرق ولا أرحم عليهم منه صلى الله عليه وسلم .

قال ، ابن بطال : الوجوه التي ذكرت عن الزهري كلها ليست بشيء . ومنه تعلم أن الراجح في سبب إتمام عثمان الرباعية بمضى ما تقدم من أنه أخذ بالعزيمة والشدة على نفسه ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بالأيسر على أمته . وما قيل ، من أن عثمان كان أمير المؤمنين وكل موضع له دار مردود ، بأن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بذلك من عثمان رضى الله عنه . ومع ذلك لم يتم الصلاة .

(والأثر) أخرجه أيضاً البيهقي وهو منقطع (١) فلا يحتاج به .

— ٧٩ — باب القصر لأهل مكة —

أى يجوز لهم القصر خلف الإمام فى موسم الحج ؟

(٢٢٩) (ص) حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ ثَنَا زُهَيْرٌ ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ حَدَّثَنِى حَارِثَةُ بْنُ وَهْبٍ الْخَزَاعِىُّ - وَكَانَتْ أُمُّهُ تَحْتَ عُمَرَ فَوَلَدَتْ لَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنَى وَالنَّاسُ أَكْثَرُ مَا كَانُوا وَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَارِثَةُ مِنْ خِزَاعَةَ وَدَارُهمْ بِمَكَّةَ .

(ش) (السند) (النفيلي) عبد الله بن محمد . و (زهير) بن معاوية . و (أبو إسحاق) عمرو ابن عبد الله السبيعي (وكانت أمه تحت عمر) يعنى كانت زوجها لعمر بعد وهب الخزاعي . واسمها أم كلثوم بنت جرول .

(المعنى) (والناس أكثر ما كانوا) أى أكثر مما كانوا عليه قبل ذلك . فإمصدرية (فصل) بنا ركعتين) ظاهره أن أهل مكة صلوا ركعتين بمنى خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسافر وهم مقيمون . و (حارثة من خزاعة ودارهم بمكة) يريد المصنف أن يبين أن حارثة بن وهب كان مقيماً بمكة وأن خزاعة قبيلة من قبائلها . وفى بعض النسخ زيادة : حارثة بن وهب أخو عبيد الله بن عمر لأمه ، عبيد الله مصغر . وفى بعض أصول مسلم . عبد الله بالتكبير . وهو خطأ .

(الفقه) دل الحديث على أن من كان بمنى فى أيامها واقتدى بمسافر يقصر وإن كان مقيماً لأن القصر للنسك . وبه قال مالك والأوزاعي وإسحاق ، وقال ، الحنفيون والشافعي وأحمد وعطاء ومجاهد والزهري وسفيان الثوري : القصر لا يكون إلا للسفر . فالمقيم يتم وإن اقتدى بمسافر (قال) أبو نضرة : سألت شاباً عمران بن حصين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السفر . فقال : إن هذا الفتى يسألنى عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السفر فاحفظوه عنى : ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سافراً قط إلا صلى ركعتين حتى يرجع . وشهدت معه حينئذ والطائف فكان يصلى ركعتين . ثم حججت معه واعتمرت فصلى ركعتين ثم قال : يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر (الحديث) أخرجه البيهقي (٣٠٤)

« وعن ، سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا قدم مكة صلى لهم ركعتين ثم يقول : يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر . أخرجه البيهقي ^(١) [٢٠٥] (وأجاب) الجمهور عن حديث الباب بأنه ليس نصاً في أن أهل مكة اقتصروا على ركعتين بل يحتمل أن يكونوا صلوا الركعتين الآخرين بعد سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وباقي الخمسة إلا الترمذى ^(٢) .

— ٨٠ — باب في رمى الجمار —

أى فى بيان وقت الرى وكيفيته وعدده وما يرمى به . والجمار - جمع جرة - وهى صغار الحجر . ورميها لغة القذف بالحصى . وشرعا القذف بالحصى فى زمان ومكان وعدد مخصوص ، كما يأتى إن شاء الله . والجمار ، التى ترمى ثلاث بمنى : الأولى التى تلى مسجد الخيف . والوسطى بينها وبين جرة العقبة . والكبرى جرة العقبة . وهى بأول منى من جهة مكة على يسار الداخل إلى منى . وهى حائط مبنى بالحجر ارتفاعه نحو ثلاثة أمتار فى عرض مترين ، أقيم على صخرة مرتفعة عن الأرض بنحو متر ونصف . وأسفل هذا الحائط حوض من البناء تسقط به حجارة الرى . بينها وبين الجرة الوسطى نحو ١١٧ متر . وبين الوسطى والصغرى نحو ١٥٦ متر . وليس لموضع الرى حد معلوم ، غير أن كل جرة من الثلاث عليها علم . وهو عمود مرتفع يرمى تحته وحوله ولا يبعد عنه احتياطاً . وحده بعضهم بثلاثة أذرع من كل جانب إلا فى جرة العقبة فليس لها إلا وجه واحد ، لأنها تحت جبل ^(٣) .

وحكمة مشروعية رمى الجمار لإظهار الخضوع والتذلل والعبودية لرب البرية ، وامتنال الأوامر الدينية ، وإظهار الأسف على ما ارتكبه الإنسان من الخطايا ، والتغيط على المغرى بها وهو الشيطان الذى يتمثله الإنسان فى موضع الجمرات ويتخيل أنه يغريه بالمعاصى وهو يزجره ويطرده ولسان حاله يقول : اخساً يالعين فإنى وإن أطعتك فى الماضى فقد صممت على عدم طاعتك فى المستقبل فاذهب عنى . ومنه يعلم أن المقصود من رمى الجمار الانقياد والتعبد لله وحده بما لاحظ للنفس فيه اقتداء بسيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام .

« روى ، سالم بن أبى الجعد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لما أتى إبراهيم عليه السلام المناسك عرض له الشيطان عند جرة العقبة فرماه بسبع حصيات

(١) انظر ص ١٢٦ ج ٣ بيهقي (الإمام المسافر يؤم المقيمين) (٢) انظر ص ١٠١ ج ٥ الفتح الربانى (هل يصر الصلاة بمنى أهل مكة ؟) وص ٣٨١ ج ٢ فتح البارى (الصلاة بمنى) وص ٢٠٥ ج ٥ نووى مسلم (صلاة المسافرين وقصرها) وص ٢١٢ ج ١ مجتبى (الصلاة بمنى) (٣) انظر رسم منى ص ١٧١ - لإرشاد الناسك

حتى ساخ في الأرض . ثم عرض له عند الجمرة الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض
ثم عرض له في الثالثة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض . قال ابن عباس رضي الله
عنهما : الشيطان ترجون وملة أيكم تتبعون . أخرجه البيهقي ^(١) [٣٠٦]

وحكم الرمي الوجوب فيجبر بالدم عند الأئمة الأربعة والجمهور ، لقول عبد الرحمن بن عثمان
التيمي : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرمي الجمار بمثل حصي الخذف في حجة الوداع .
أخرجه الطبراني في الكبير بسند رجاله رجال الصحيح ^(٢) [٣٠٧]

(٢٣٠) (ص) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ
أَبِي زِيَادٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي الْجِمْرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَهُوَ رَاكِبٌ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ
وَرَجُلٍ مِنْ خَلْفِهِ يَسْتُرُهُ فَسَأَلْتُ عَنْ الرَّجُلِ فَقَالُوا : الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ وَأَزْدَحَمَ
النَّاسُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا يَقْتُلْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَإِذَا رَمَيْتُمُ
الْجِمْرَةَ فَأَرْمُوا بِمِثْلِ حَصِي الْخَذْفِ .

(ش) (السند) (إبراهيم بن مهدي) المصيصي . و (سليمان بن عمرو بن الأحوص) الجشمي
الكوفي . روى عن أبيه وأمه . وعنه شبيب بن غرقدة ويزيد بن أبي زياد . قال ابن القطان :
مجهول . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له الأربعة . و (أمه) أم جندب الأزدي . روت
عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنها ابنها سليمان وعبد الله بن شداد وأبو يزيد مولى عبد الله بن
الحارث . روى لها أبو داود وابن ماجه .

(المعنى) (يرمي الجمرة) أي جمرة العقبة (من بطن الوادي) أي من أسفل وهو مسيل الماء
(وهو راكب يكبر مع) رمى (كل حصاة ورجل من خلفه يستره) خشية أن يصيبه الناس
بالحجارة كما في رواية أحمد والبيهقي (فسألت عن الرجل) الذي يستر النبي صلى الله عليه وسلم
(فقالوا) هو (الفضل بن العباس) هذا بظاهره يخالف ما في حديث أم الحصين قالت : حججت
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت حين رمى جمرة العقبة وانصرف وهو

على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود به راحلته والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشمس أخرجه مسلم والبيهقي ^(١) [٣٠٨]

والواقع أنه لا مخالفة بين الحديثين. فإن العادة أن من يدفع عن ظهر غيره شيئاً يكون خلفه أما من يظله فقد يكون من أحد الجانبين (وازدحم الناس) للرمى (فقال النبي صلى الله عليه وسلم يأبى الناس لا يقتل بعضهم بعضاً) بالازدحام. ويحتمل أنهم كانوا يرمون بالحجارة الكبيرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم (وإذا رميتهم فارموا بمثل حصى الخذف) بالخاء والذال المعجمتين. وهى الحجارة الصغار. وقال عطاء: حصى الخذف مثل الأنملة. وقال جميل بن زيد: رأيت ابن عمر رضى الله عنهما يرمى الجمار بمثل بعير الغنم. أخرجه البيهقي ^(٢) [٣٠٩]

(الفقه) دل الحديث: (١) على استحباب الركوب حال رمى جرة العقبة بخلاف غيرها، فيندب رميها راجلاً كما يؤخذ من الأحاديث بعد. ويؤيده حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمى الجمار على راحلته. أخرجه البيهقي ^(٣) [٣١٠] وأل في الجمار للمعهد والمعهود جرة العقبة. فقد ذكر البيهقي الحديث في باب رمى جرة العقبة راكباً، ويأتى بيان المذاهب في هذا إن شاء الله (ب) وعلى أنه يستحب التكبير مع رمى كل حصاة. وهو متفق عليه. ويستحب أن يقول: باسم الله والله أكبر ترغياً للشيطان وحزبه، اللهم اجعل حجبى مبروراً وسعياً مشكوراً وذنبى مغفوراً، لقول عبد الرحمن بن يزيد: كنت مع عبد الله ابن مسعود حتى انتهى إلى جرة العقبة فقال: ناولنى أحجاراً فناولته سبعة أحجار. فقال لى: خذ بزمام الناقة ثم عاد إليها فرمى بها من بطن الوادى بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال: اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً. ثم قال: ها هنا كان يقوم الذى أنزلت عليه سورة البقرة. أخرجه أحمد ^(٤) [٣١١] قال الحافظ: قد أجمعوا على أن من ترك التكبير حال الرمي لا يلزمه شيء إلا الثورى فقال: يطعم وإن جبره بدم أحب إلى ^(٥). وقال ابن القاسم: فإن سبغ بدل التكبير فلا شيء عليه. وقال البدر العيني: قال أصحابنا: يكبر مع كل حصاة ويقول: باسم الله والله أكبر رغباً للشيطان وحزبه. وكان على رضى الله عنه يقول كلما رمى حصاة: اللهم اهدنى بالهدى وقنى بالتقوى واجعل الآخرة خيراً لى من الأولى ^(٦).

(ج) ودل على ما كان عليه الصحابة رضى الله عنهم من حبهم للنبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٤٥ ج ٩ نووى مسلم (رمى جرة العقبة يوم النحر راكباً) وص ١٣٠ ج ٥ بيهقي (رمى جرة العقبة راكباً) (٢) انظر ص ١٢٨ منه (أخذ الحصى لرمى جرة العقبة) (٣) انظر ص ١٣٠ منه. (٤) انظر ص ١٧٨ ج ١٢ - الفتح الربانى (رمى جرة العقبة) (٥) انظر ص ٣٧٩ ج ٣ فتح البارى (الشرح - الدعاء عند الجمرتين) (٦) انظر ص ٩٠ ج ١٠ عمدة القارى (يكبر مع كل حصاة)

وحرصهم على راحته وحمايته من أن يصله أذى . وعلى كمال شففته صلى الله عليه وسلم ورحمته بالامة وإرشادهم إلى البعد عن أسباب الأذى (د) وعلى أنه يستحب رمى جرة العقبة من بطن الوادى . وبه قال عطاء وسالم بن عبد الله والثوري والشافعى وأحمد وإسحاق . فلو رماها من أعلاها كره . قال الترمذى : والعمل على هذا عند أهل العلم يختارون أن يرمى الرجل من بطن الوادى . وقد رخص بعض أهل العلم أنه إن لم يمكنه أن يرمى من بطن الوادى ، رمى من حيث قدر . وقال ، الحنفيون وابن بطال المالكي : يرميها من حيث شاء من أسفلها أو أعلاها أو وسطها . كل ذلك واسع (هـ) وعلى أنه ينبغي رمى الجمار بالجمرة الصغار . ويستحب أن تكون طاهرة . وأن يأتي بها من المزدلفة . ولو أخذها من منى كفى . روى ، الفضل بن عباس رضى الله عنهما قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة يوم النحر : هات فلقط لى حصى فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف فوضعتن فى يده فقال : بأمثال هؤلاء بأمثال هؤلاء ، وإياكم والغلو فى الدين . فإيما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين . أخرجه البيهقى بسند حسن أو صحيح على شرط مسلم ^(١) [٣١٢] ثم قال البيهقى : قال الشافعى : ومن حيث أخذ أجزأه ، إلا أنى أكرهه من المسجد لئلا يخرج حصى المسجد منه ، ومن الخُشْ وبَيْت الخلاء ، لنجاسته ، ومن الجمرة ، لأنها حصى غير متقبل ^(٢) . وبهذا قال الحنفيون وأحمد . قال ، أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه : قلنا يارسول الله : هذه الجمار التى يرمى بها كل عام ، فنحتسب أنها تنقص فقال : إنه ما تقبل منها يرفع ، ولولا ذلك لرأيتموها أمثال الجبال . أخرجه الدارقطنى والبيهقى والطبرانى فى الأوسط بسند فيه يزيد بن سنان التيمى وهو ضعيف . وأخرجه الحاكم وصححه وقال : يزيد بن سنان ليس بالمتروك ^(٣) [٣١٣] . وقال ، مالك : إن رمى بحصاة أخذها من الجمرة لا يجزئه ، لأنها حصى مستعملة . وهذا لا يستقيم على أصله ، لأن الماء المستعمل عنده مظهر يجوز الوضوء به . فالجمرة المستعملة أولى ^(٤) .

(فائدة) يجوز عند الحنفيين الرمى بكل ما كان من جنس الأرض حجرا أو طينا أو آجرا أو ترابا أو غيرها ، للأحاديث المطلقة فى الرمى . ورمى النبي صلى الله عليه وسلم بالحصى محمول على الأفضلية جمعا بين الأدلة . وقال ، مالك والشافعى وأحمد : لا يجوز الرمى إلا بالحجر بأنواعه من الصوان والرخام وغيرهما . فلا يجوز بالرصاص والحديد والذهب والفضة والزرنخ والكحل ونحوها ، لما تقدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالرمى بالحصى . قال ابن قدامة :

(١) انظر ص ١٢٧ ج ٥ . بيهقى (أخذ الحصى لرمى جرة العقبة) . (٢) انظر ص ١٢٨ منه .

(٣) انظر ص ٢٨٩ - الدارقطنى . وص ١٢٨ ج ٥ . بيهقى (أخذ الحصى لرمى جرة العقبة) . وص ٢٦٠ ج ٣ مجمع

الروايد (رمى الجمار) وص ٤٨٦ ج ١ مستدرک (٤) انظر ص ١٥٦ ج ٢ بدائع الصنائع .

إن النبي صلى الله عليه وسلم رمى بالحصى وأمر بالرمى بمثل حصى الخذف . فلا يتناول غير الحصى ويتناول جميع أنواعه . فلا يجوز تخصيصه بغير دليل ولا إلحاق غيره به ، لأنه موضع لا يدخل القياس فيه ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهق وأخرج ابن ماجه نحوه . وفي سنده زياد بن أبي زياد ضعيف ^(٢) . ويقويه حديث عبد الرحمن بن يزيد قال : رمى عبد الله ، يعنى ابن مسعود ، جمرة العقبة من بطن الوادى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة فقليل له : إن أناساً يرمونها من فوقها . فقال : هذا والذي لا إله غيره مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . أخرجه أحمد والشيخان ^(٣)

[٣١٤]

(٢٣١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْرٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ وَوَهْبُ بْنُ يَيَانَ قَالَا : ثَنَا عُبَيْدَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ رَاكِبًا وَرَأَيْتُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ حَجْرًا فَرَمَى وَرَمَى النَّاسُ .

﴿ش﴾ (السند) (عبيدة) بفتح العين المهملة وكسر الباء الموحدة . ابن حميد بن صهيب الخذاء (عن أمه) أم جندب الأزدية .

(المعنى) (ورأيت بين أصابعه) الإبهام والسبابة والوسطى (حجرا) أى حصى (رمى) بها الجرة (رمى الناس) ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم جعل الحصى بين إبهام اليمنى وسبابتها ، أو أنه جعله على صفة الخذف فوضع الحصاة على بطن إبهامه ورماها برأس السبابة . وبه قطع البغوى والرافعى من الشافعية .

(الفقه) دل الحديث على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الحرص على إرشاد الأمة وتعليمها عمليا (والحديث) أخرجه أيضا البيهق مطولا من طريق عبيدة بن حميد حدثني يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمه قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٤٤٦ ج ٣ معنى (٢) انظر ص ١٨٠ ج ١٢ - الفتح الربانى (رمى جمرة العقبة من بطن الوادى) وص ١٣٠ ج ٥ - بهيق (رمى جمرة العقبة راكبا) وص ١٢٦ ج ٢ - ابن ماجه (قرر حصى الرمى) .
(٣) انظر ص ١٧٩ ج ١٢ - الفتح الربانى (رمى جمرة العقبة من بطن الوادى) وص ٣٧٦ ج ٣ فتح البارى (رمى الجمار من بطن الوادى) وص ٤٢ ج ٩ نووى مسلم (رمى جمرة العقبة من بطن الوادى) .
(م - ١٦ - ج ٢ - فتح الملك المعبود)

عند جرة العقبة راكبا ووراءه رجل يستره من رمى الناس فقال : يأبى الناس لا يقتل بعضهم بعضا. ومن رمى الجرة فليرمها بمثل حصى الخذف. قالت : ورأيت بين أصابعه حجرا فرمى ورمى الناس ثم انصرف . وفي سنده يزيد بن أبي زياد ضعيف ^(١) .

(٢٣٢) ك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ يَأْسَنَاهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ . زَادَ : وَلَمْ يَقُمْ عِنْدَهَا .

(ش) (السند) (ابن إدريس) عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الأسود . و (ياسناده) أى بسند ابن أبي زياد عن سليمان بن عمرو عن أمه (زاد) ابن إدريس فى روايته قول أم سليمان (ولم يقم عندها) أى لم يقف النبي صلى الله عليه وسلم عند جرة العقبة - بعد الفراغ من رميها - للذكر والدعاء ، اضيق المكان ، وللغراغ من رمى اليوم . والأصل فى هذا أن كل رمى بعده رمى فى ذلك اليوم لا يقف بعده . وكل رمى بعده رمى فى اليوم يقف عنده ، اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال ، الزهرى : سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجرة الأولى التى تلى المسجد رماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم ينصرف ذات اليسار إلى بطن الوادى فيقف ويستقبل القبلة رافعا يديه يدعو . وكان يطيل الوقوف . ثم يرمى الثانية بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة . ثم ينصرف ذات اليسار إلى بطن الوادى فيقف ويستقبل القبلة رافعا يديه . ثم يمضى حتى يأتى الجرة التى عند العقبة فيرميها بسبع حصيات يكبر عند كل حصاة . ثم ينصرف ولا يقف . أخرجه أحمد والبخارى والبيهقى ^(٢)

[٣١٥]

(٢٣٣) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْجِمَارَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَاشِيًا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا . وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

(١) انظر ص ١٣٠ ج ٥ بيهقى (رمى جرة العقبة راكبا) (٢) انظر ص ٢١٩ ج ١٢ - الفتح الرباني (وقت رمى الجمار فى غير يوم النحر وآداب) وص ٣٧٨ ج ٣ فتح البارى (الدعاء عند الجمرتين) وص ١٤٨ ج ٥ بيهقى (الرجوع إلى منى أيام التشريق ...) و (قال الزهرى سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم) ذكره البخارى ومن معه بعد المتن فقيه تقدم المتن على بعض السند . والسند بمثل هذا السياق موصول اتفاقا .

(ش) (يعني ابن عمر) بن حفص .

(المعنى) أن عبد الله بن عمر كان يرمي الجمار الثلاث في الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من ذى الحجة ماشيا حال الذهاب إلى الجرة والرجوع منها . ويستدل على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم . وأما يوم النحر فكان يرمي فيه جرة العقبة راكبا كما تقدم . وصرح به عند أحمد .

(الفقه) دل الحديث على أن الأفضل في الذهاب إلى رمي الجمار أيام التشريق الثلاثة المشى بخلاف رمي جرة العقبة يوم النحر فإن الأفضل فيه الركوب كما سبق . وبه قال أحمد وأكثر أهل العلم ، وقال ، الحنفيون : يستحب الركوب لرمي جرة العقبة في كل أيام الرمي والمشى في رمي الأولى والوسطى . قال أبو يوسف : كل رمي بعده رمي فالمشى أفضل وكل رمي لارمى بعده فالركوب أفضل . وقال مالك والشافعى : يستحب لمن وصل منى راكبا أن يرمي جرة العقبة يوم النحر راكبا . وأما من وصلها ماشيا فيرميها ماشيا . وأما اليومان الأولان من أيام التشريق فالسنة أن يرمي فيهما كل الجمرات ماشيا . وفي اليوم الثالث يرمي راكبا . وينفر إلى مكة . وحديث الباب يؤيد مذهب أحمد ومن معه . وهو أولى بالاتباع .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي وكذا أحمد عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يرمي جرة العقبة على دابته يوم النحر . وكان لا يأتي سائرهما بعد ذلك إلا ماشيا ذاهبا وراجعا . وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يأتيها إلا ماشيا ذاهبا وراجعا . وفي سنده عبد الله بن عمر بن حفص وفيه مقال . وقد أخرج له مسلم مقرونا بأخيه عبيد الله (١) .

(٢٣٤) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي

أَبُو الزُّبَيْرِ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ يَقُولُ : لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ .

(ش) هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى ، ولذا لم يذكره المنذرى بل هو من رواية

أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة .

(١) انظر ص ١٣١ ج ٥ . البيهقي (التزول في الرمي في اليومين الأخيرين) وص ١٨٢ ج ١٢ - الفتح الرباني (الركوب

لرمي جرة العقبة والمشى لغيرها) (وكان لا يأتي سائرهما) أى كان لا يأتي الجمرات الثلاث بعد يوم النحر إلا ماشيا .

(السند) (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس المكي (المعنى) (لتأخذوا مناسككم) جمع منسك - بفتح السين المهملة أو كسرهما ، في الأصل الموضع تذبح فيه الذبائح في الحج . ثم توسع فيه فأطلق على أعمال الحج . واللام في قوله « لتأخذوا » لام الأمر . ومعناه : خذوا مناسككم كما في رواية النسائي . والمعنى أن هذه الأمور التي أتيت بها في حجتي من الأقوال والأفعال والهيئات هي أمور الحج وصفته . وهي مناسككم فخذوها عني واقبلوها واحفظوها واعملوا بها وعلوها الناس . وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم أمته على أن يأخذوا مناسك الحج عنه خوف فوات الفرصة بدم اللقاء بعد هذا العام ، كما يشعر بذلك قوله (فإني لأدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه) التي هي حجة الوداع . (الفقه) دل الحديث : (١) على وجوب تعلم المناسك وأخذها من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم (ب) وفي الحديث إشارة من النبي صلى الله عليه وسلم إلى توديع الناس وإعلامهم بقرب وفاته صلى الله عليه وسلم، وحثهم على الاعتناء بالأخذ عنه ، وانتهاز الفرصة في ملازمته وتعلم أمور الدين منه صلى الله عليه وسلم . (والحديث) أخرجه أيضا أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي ^(١) .

(٢٣٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ضَحًى . فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ .

(ش) (المعنى) (يرمي) جمرة العقبة (على راحلته ضحى) بالنون . أى وقت الضحى . وهو بعد طلوع الشمس وارتفاعها (فأما بعد ذلك) أى بعد يوم النحر (فبعد) أى فترى الجمار الثلاث بعد (زوال الشمس) وهذا متفق عليه .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن وقت رمي جمرة العقبة وقت الضحى وهو الوقت المختار لرميها ، ولذا ذكر البيهقي الحديث تحت ترجمة الوقت المختار لرمى جمرة العقبة ، قال ابن عبد البر : أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما رماها ضحى يوم النحر . أما وقت الجواز فاختلف فيه . قال الحنفيون ومالك وأحمد في رواية : يجوز رميها

(١) انظر ص ١٨٣ ج ١٢ - الفتح الرباني الركوب لرمى جمرة العقبة ...) وص ٤٤ ج ٩ نووى مسلم (رمى جمرة العقبة يوم النحر راكبا) وص ٥٠ ج ٢ مجتهي (الركوب إلى الجمار ...) وص ١٣٠ ج ٥ بيهقي (رمى جمرة العقبة راكبا)

من طلوع فجر يوم النحر ، لحديث عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس ليلة المزدلفة : اذهب بضعتائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بمنى وليرموا جرة العقبة قبل أن يصيبهم دفعة الناس . أخرجه الطحاوى ^(١) [٣١٦] . وقالت ، الشافعية وأحمد في المشهور عنه : يجوز رمى جرة العقبة من بعد نصف ليلة النحر ، لقول عائشة رضى الله عنها : أرسل النبي صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت . (الحديث) تقدم بالمصنف ^(٢) .

وهذا أول وقت رمى جرة العقبة . وأما آخره بلا كراهة فإلى غروب شمس يوم النحر . قال ، ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل المغرب فقد رماها في وقتها وإن لم يكن ذلك مستحباً لها . فإن أخر رميها إلى الليل رمى ليلاً مع الكراهة ولا دم عليه عند الحنفيين ومالك والشافعية وابن المنذر وابن عمر ، روى ، نافع أن ابنة أخ لصفية بنت أبي عبيد ، امرأة ابن عمر ، نفست بالمزدلفة فتخلفت هي وصفية حتى أتيتها منى بعد أن غربت الشمس من يوم النحر فأمرهما عبد الله بن عمر أن ترميا الجرة حين قدمتا ولم ير عليهما شيئاً . أخرجه مالك والبيهقي ^(٣) [٣١٧] . لكن استحباب مالك لمن عرض له مثل هذا العذر أن يهدى لأنه لم يرم في الوقت المطلوب قاله الزرقاني ، وقال ، أحمد وإسحاق : من أخر رمى جرة العقبة إلى الليل لا يرميها حتى تزول شمس اليوم الثاني ، لقول ابن عمر : من نسي الجمار إلى الليل فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد أخرجه البيهقي ^(٤) [٣١٨]

والذى دلت عليه الأحاديث أن وقت رمى جرة العقبة من بعد طلوع الشمس إلى أن لا رخصة له . ومن كان له رخصة كالنساء والصبيان والضعفة جاز له الرمي من نصف ليلة النحر ولا يجزئ قبله إجماعاً (ب) دل قوله - فأما بعد ذلك فبعد زوال الشمس - على أن زمان الرمي في أيام التشريق الثلاثة بعد الزوال . وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور : غير أن النعمان أجاز الرمي في اليوم الثالث قبل الزوال ، لما روى طلحة بن عمرو عن عبد الله بن أبي مليكة أن ابن عباس قال : إذا انتفخ النهار من يوم النفر الآخر حل الرمي والهدى . أخرجه البيهقي . وقال : طلحة ابن عمرو المكي ضعيف ^(٥) [٣١٩] فالراجح ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا يجوز الرمي في اليوم الثالث من أيام التشريق قبل الزوال كالْيَوْمَيْنِ قبله . وقال ، عطاء وطاوس : يجوز الرمي

(١) انظر ص ٤١٢ ج ١ شرح معاني الآثار (وقت رمى جرة العقبة للضعفاء) (٢) تقدم رقم ٢١١ ص ٨٤ (الامجيل من جمع) (٣) انظر ص ٢٦٢ ج ٢ زرقاني الموطأ (الرخصة في رمى الجمار) وص ١٥٠ ج ٥ بيهقي (أخير الرمي عن وقته ...) (٤) انظر ص ١٥٠ منه . (٥) انظر ص ١٥٢ منه (من غربت له الشمس يوم النفر الأول بمنى أقام حتى يرمى الثالث بعد الزوال)

في أيام التشريق قبل الزوال . والأحاديث تردّه . واتفقت الأئمة الأربعة على أنه إذا مضت أيام التشريق وغابت الشمس من آخرها ولم يرم، فقد فات وقت الرمي وعليه دم، لأنه ترك نسكا واجباً، ولقول عطاء بن أبي رباح : من نسي جرة واحدة أو الجمار كلها حتى يذهب أيام التشريق فدم واحد يحزنه . أخرجه البيهقي ^(١) (والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والنسائي والترمذي . وقال : حديث حسن صحيح . وأخرجه البيهقي . وأخرجه البخاري معلقاً ^(٢) .

(٢١) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَسْعَرٍ عَنْ وَبَرَةَ قَالَ : سَأَلْتُ أَبْنَ عُمَرَ مَتَى أَرْمِي الْجِمَارَ ؟ قَالَ : إِذَا رَمَى إِمَامُكَ فَارْمِ فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ فَقَالَ : كُنَّا نَتَحَيَّنُ زَوَالَ الشَّمْسِ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمِينَا .

(ش) هذا أثر (السند) (سفيان) بن عيينة . و (مسعر) بكسر فسكون ففتح . ابن كدام و (وبرة) بفتححات كشجرة - ابن عبد الرحمن المسلي - بضم الميم وسكون السين المهملة - نسبة إلى بني مسلة قبيلة من بني الحارث . أبو خزيمة الكوفي . روى عن ابن عباس وابن عمر . وعاصم ابن عبد الله بن الزبير والشعبي . وعنه أبو إسحاق السبيعي وبيان بن بشر والأعمش والعلاء بن زهير وجماعة . وثقه ابن معين وأبو زرعة والدجلى . توفي سنة ١١٦ ست عشرة ومائة . روى له الشيخان وأبو داود والنسائي .

(المعنى) (متى أرمي الجمار ؟) يعني في أيام التشريق الثلاثة (إذا رمى إمامك فارم) أراد بالإمام أمير الحج . ولعل ابن عمر خاف على وبرة أن يخالف أمير الحج فيترتب عليه ضرر وفتنة (فأعدت عليه المسألة فقال) ابن عمر (كنا نتحين) أى نترقب وقت (زوال الشمس فإذا زالت الشمس) أى إذا تيقنا زوالها (رمينا) الجمار .

(الفقه) دل الأثر على أن رمي الجمار في الأيام الثلاثة التالية ليوم النحر كان بعد الزوال وهو متفق عليه . وتقدم تمامه .

(والأثر) أخرجه أيضاً البخاري والبيهقي ^(٣) .

(١) انظر ص ١٥٢ ج ٥ بيهقي (من ترك شيئاً من الرمي ..) (٢) انظر ص ٤٧ ج ٩ نووي مسلم (وقت الرمي) وص ٥٠ ج ٢ مجتبى (وقت رمي جرة العقبة) وص ١٠٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (باب) وقت الرمي وص ١٣١ ج ٥ بيهقي (الوقت المختار لرمي جرة العقبة) وص ٣٧٦ ج ٣ فتح الباري (رمي الجمار) .
(٣) انظر ص ٣٧٦ ج ٣ فتح الباري (رمي الجمار) وص ١٤٨ ج ٥ بيهقي (الرجوع إلى متى أيام التشريق ...)

يستحب طواف الإفاضة يوم النحر وصلاة الظهر بمكة . المشروع رمى الجمار بالحصى فلا يكنى وضعه ١٢٧

(٢٣٦) (ص) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَعْنَى قَالَا : ثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنَى فَمَكَثَ بِهَا لَيْلًا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَيُطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ وَيَرْمِي الثَّلَاثَةَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا .

(ش) (السند) (أبو خالد) سليمان بن حيان (الأحمر) . و (القاسم) بن محمد . (المعنى) (أفاض رسول الله) أى طاف صلى الله عليه وسلم طواف الإفاضة (من آخر يومه) أى بعد مضي النصف الأول من يوم النحر (حين) أى بعد أن (صلى الظهر بمكة ثم رجع إلى منى) لرمى الجمار . وهذا يوافق ما في حديث جابر الطويل من قوله : ثم أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البيت فصلى بمكة الظهر (يكبر مع) أى حال رمى (كل حصاة) يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله والله أكبر . الله أكبر والله الحمد . حكاه الماوردى عن الشافعى . ويستقبل القبلة (ويقف) النبي صلى الله عليه وسلم (عند الجمرة الأولى) التى تلى مسجد الخيف بعد تمام الرمي مستقبلاً القبلة حامداً مهلاً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو طويلاً رافعاً يديه حذو منكبيه مستغفراً لنفسه والمؤمنين خاضعاً خاشعاً حاضر القلب (و) يتوجه بعدُ إلى الجمرة (الثانية) وهى الوسطى فيرميها ويقف عندها أيضاً كالأولى (فيطيل القيام ويتضرع) ويدعو طويلاً (ويرمى) الجمرة (الثالثة) أى جمرة العقبة من بطن الوادى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة (ولا يقف عندها) للدعاء والذكر بل كان يرجع إلى منزله .

(الفقه) دل الحديث : (أ) على أن من هدى النبي صلى الله عليه وسلم تأديته طواف الركن يوم النحر وصلاة الظهر بمكة . ولكن غالب الحجاج قد أماتوا هذه السنة فى هذا الزمان فلا يطوفون طواف الركن إلا بعد نزولهم من منى بعد رمى الجمار فى اليوم الثانى أو الثالث من أيام التشريق (ب) وعلى أنه يطلب من الحاج البيات بمنى ليل إلى أيام التشريق . وتقدم يياه (ج) وعلى أن المشروع رمى الجمار بالحصى فلا يكنى وضعه عند الجمهور . ولا يكنى رميها

بعيداً عن محل الرمي . وإن رمي حصاة فشك أو قعت في المرمى أم لا لم يجزئه ، لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته فلا يزول بالشك (د) وعلى أنه يجب رمي كل جرة بسبع حصيات وهو مذهب الحنفيين ومالك والشافعي والجمهور وروى عن أحمد . والمشهور عنه أن الأولى ألا ينقص الرمي عن سبع حصيات ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رمي بسبع حصيات . فإن نقص الرمي حصاة أو حصاتين فلا بأس ولا ينقص أكثر من ذلك . وهو قول عطاء ومجاهد وإسحاق . ولا ينبغي أن يتعمده . فإن تعمد ذلك تصدق بشيء . وكان ابن عمر يقول : ما أبالي رميت بست أو سبع ^(١) [٣٢١] . وقال ، سعد بن مالك : رجعنا في الحجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وبعضنا يقول : رميت بست حصيات . وبعضنا يقول : رميت بسبع حصيات فلم يعب بعضنا على بعض . أخرجه النسائي والبيهقي ^(٢) [٣٢٢] . وقال ، ابن عباس رضي الله عنهما : ما أدرى أرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بست أو بسبع . أخرجه أبو داود والنسائي ^(٣) . وأجاب الجمهور - أولاً - عن قول ابن عمر وسعد بن مالك بأنه ليس مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون دليلاً بمجرد عدم إنكار الصحابة بعضهم على بعض - ثانياً - وعن قول ابن عباس بأنه ورد بالشك وشك الشاك لا يقدح في جزم الجازم . فالصحيح ما عليه الجمهور من أن الواجب سبع حصيات كما جاء في الأحاديث الكثيرة الصحيحة .

(هـ) ودل قوله : يكبر مع كل حصاة . على أن السبع حصيات ترمى متفرقات . فلو رماها دفعة واحدة لاتكنى إلا عن واحدة عند مالك والشافعي وأحمد وكذا أبو حنيفة كما نقله عنه صاحب المحيط . وذكر صاحب التوضيح أنه يجزئه عن السبع . وبه قال عطاء ^(٤) : لكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اكنى رميها مجتمعة وهو القائل : خذوا مناسككم .

(و) ودل قوله : ويقف عند الأولى والثانية على مشروعية الوقوف والدعاء عند الجرة الأولى والثانية . وهو سنة عند الأئمة الأربعة والجمهور . وقد اختلفوا في مقدار هذا الوقوف . قال وبرة : قام ابن عمر حين رمي الجرة عن يسارها نحو ما لو شئت قرأت سورة البقرة . أخرجه البيهقي وقال : وروينا عن أبي مجلز أن قيام ابن عمر كان قدر قراءة سورة يوسف ^(٥) [٣٢٣]

وعن ابن عباس أنه كان يقوم بقدر سورة من المثني ^(٦) [٣٢٤]

وقال ، ابن قدامة : فإن ترك الوقوف عندهما والدعاء ترك السنة ولا شيء عليه ولا نعم

(١) انظر ص ٤٧٨ ج ٣ معنى ابن قدامة .

(٢) انظر ص ٥١ ج ٢ مجتبي (عدد الخصى التي يرمى بها) وص ١٤٩ ج ٥ . بيهقي (من شك في عدد ما رمي)

(٣) يأتي رقم ٢٤٠ ص ١٣٤ (٤) انظر ص ٨٩ ج ١٠ عمدة القاري (رمي الجمار بسبع حصيات) .

(٥) انظر ص ١٤٩ ج ٥ . بيهقي

فيه مخالفاً إلا الثوري فإنه قال : يطعم شيئاً وإن أراق دماً أحب إلى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله فيكون نسكاً . ولنا أنه دعاء ووقوف مشروع له فلم يجب بتركه شيء كحالة رؤية البيت وكسائر الادعية . والنبي صلى الله عليه وسلم يفعل الواجبات والمندوبات ^(١)

(ز) وعلى أنه صلى الله عليه وسلم كان يرمي الجرة الأولى التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة . وهذا الترتيب شرط عند مالك والشافعي وأحمد . فإن نكس فبدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالأولى أعاد الثانية ثم العقبة . واختلف الحنفيون في حكم هذا الترتيب واختار الكمال ابن الهمام أنه سنة «روى» ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قدم من نسكه شيئاً أو أخره فلا شيء عليه . أخرجه البيهقي ^(٢) [٣٢٥]

«وأجاب، الأولون عن هذا الحديث بأنه إنما ورد في تقديم نسك على نسك لافي تقديم بعض النسك على بعض» ورد ، بأنه عام فالظاهر ما دل عليه حديث ابن عباس من أن الترتيب سنة .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي وابن حبان والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ^(٣) «ورد» بأن في سنده ابن إسحاق وهو ثقة مدلس قد عنعن . فلا يحتج بروايته . «ويؤيده» حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجرة الأولى التي تلي المسجد رماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم ينصرف ذات اليسار إلى بطن الوادي فيقف ويستقبل القبلة رافعاً يديه يدعو . وكان يطيل الوقوف . ثم يرمي الثانية بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم ينصرف ذات اليسار إلى بطن الوادي فيقف ويستقبل القبلة رافعاً يديه . ثم يمضي حتى يأتي الجرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات يكبر عند كل حصاة ثم ينصرف ولا يقف . أخرجه أحمد والبخاري والبيهقي ^(٤) .

(٢٣٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ وَمُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ الْمَعْنَى قَالَا : ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : لَمَّا أَتَيْنَاهُ إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنِّي عَنْ يَمِينِهِ وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ وَقَالَ : هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

(١) انظر ص ٤٧٧ ج ٣ مفي (٢) انظر ص ١٤٣ ، ١٤٤ ج ٥ يهقي (التقديم والتأخير في عمل يوم النحر)

(٣) انظر ص ٢١٧ ج ١٢ الفتح الرباني (وقت رمى الجمار في غير يوم النحر) وص ١٤٨ ج ٥ يهقي (الرجوع إلى

في أيام التشريق) وص ٤٧٧ ج ١ مستدرک (٤) تقدم بالشرح رقم ٣١٥ ص ١٢٢

(ش) (السند) (مسلم بن إبراهيم) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها سلم - بفتح فسكون - ابن إبراهيم . والصواب الأول ، كما تقدم للمصنف في « باب البول قائماً » من كتاب الطهارة . (المعنى) أى معنى حديث حفص ومسلم واحد : و (شعبة) بن الحجاج . و (الحكم) بن عتيبة . و (إبراهيم) ابن يزيد النخعي .

(المعنى) (قال) عبد الرحمن بن يزيد (لما انتهى) ابن مسعود (إلى الجمرة الكبرى) يعنى جمره العقبة . وهى التى بايع النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار عندها على النصره ومنعه مما يمنعون منه نساءهم وأولادهم (هكذا روى الذى أنزلت عليه سورة البقرة) وعند الشيخين قال عبد الرحمن بن يزيد : فقلت يا أبا عبد الرحمن إن الناس يرمونها من فوقها فقال : هذا والذى لا إله غيره مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . وفيه بيان أن الحديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما خص ابن مسعود سورة البقرة بالذكر وقد أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم كل سور القرآن ، لأن معظم المناسك مبين في سورة البقرة . فكأنه قال : هكذا روى من أنزل عليه أحكام المناسك . فهو أولى بالاتباع صلى الله عليه وسلم .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يطلب من الحاج إذا رمى جمره العقبة أن يجعل الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه . وبه قال الحنفيون ومالك وأحمد والجمهور . وهو الصحيح عند الشافعية . وقيل يستدبر القبلة ويستقبل الجمره مما يلي مكة وتكون منى أمامه . وبه قطع الشيخ أبو حامد . وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجمره عن يمينه . أما حال رمى الجمرتين الأولى والوسطى فإن الحاج يستقبل القبلة كما في رواية ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يرمى الجمره الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يُسهل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه . ثم يرمى الوسطى . ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً . ثم يرمى الجمره ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل . أخرجه البخارى ^(١) [٣٢٦]

(ب) وعلى أنه لا كراهة في قول الإنسان : سورة البقرة وسورة آل عمران وهكذا . وهو قول كافة العلماء . وقد جاءت به الأحاديث الصحيحة الكثيرة . (والحديث) أخرجه أحمد والشيخان ^(٢) .

(١) انظر من ٣٧٨ ج ٣ فتح البارى (رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى) (والدنيا) الجمره الأولى (ويسهل) أى يقصد مكاناً سهلاً (٢) انظر من ١٧٩ ج ١٢ - الفتح الربانى (رمى جمره العقبة من بطن الوادى) ومن ٣٧٧ ج ٣ فتح البارى (رمى الجمار بسبع حصيات) ومن ٤٤٣ ، ٤٤٤ ج ٩ نووى مسلم (رمى جمره العقبة من بطن الوادى)

(٢٣٨) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ ح وَثَنَا ابْنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِرَعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَوْمُونَ الْغَدَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ لِيَوْمَيْنِ وَيَوْمُونَ النَّفَرِ .

﴿ش﴾ (السند) صدره ذو طريقين . وح للتحويل من طريق إلى أخرى (ابن السرح) عبد الله . وكذا (ابن وهب) . و (أبو البداح) بفتح الموحدة وشد الدال المهملة (بن عاصم) بن عدى قيل اسمه عدى حليف الأنصار . قال في التقريب: هو ابن عاصم بن عدى بن الجعد - بفتح الجيم - يقال اسمه عدى ويقال كنيته أبو عمر . وأبو البداح لقب . ثقة من الثالثة . روى عن أبيه . وعنه ابنه عاصم وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الملك بن أبي بكر . وقول ، ابن عبد البر : له صحبة ، غلط ، روى له الأربعة . مات سنة عشر ومائة . و (أبوه) عاصم بن عدى بن الجعد بن عجلان القضاى حليف الأنصار . شهد أحداً وما بعدها . وكان قد خرج إلى بدر فكسر فرده النبي صلى الله عليه وسلم من الروحاء واستخلفه على أهل قباء والعالية لشيء بلغه عنهم . لذا ذكر في البدرين وضرب له النبي صلى الله عليه وسلم بسهم . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه سهل بن سعد والشعبي وابنه أبو البداح . قيل توفي سنة أربعين . روى له الأربعة .

(المعنى) (رخص لرعاة الإبل) بكسر الراء جمع راع ، أى أذن النبي صلى الله عليه وسلم لهم (في) ترك (البيتوتة) بمبنى ليالى التشريق . والتقييد بالإبل لا مفهوم له . بل الرعاة مطلقاً مخصص لهم في ذلك . وإنما خص الإبل بالذكر ، لأنها أكثر مواشيهم (يرمون) أى الرعاة (يوم النحر) جمرة العقبة فقط (ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين) وعند النسائي : رخص للرعاة في البيتوتة يرمون يوم النحر واليومين اللذين بعده يجمعونهما في أحدهما . ومعناه أنهم يجمعون رمى اليوم التالى ليوم النحر مع اليوم الذى يليه وهو يوم الثانى عشر من ذى الحجة ، جمع ، تقديم . فيرمون جمار اليومين فى اليوم الحادى عشر ، ولا يرمون فى اليوم الثانى عشر ، أو جمع ، تأخير . فيرمون جمار اليومين فى اليوم الثانى عشر . واختار هذا مالك . ولذا قال : ظننت أنه

في الآخر منهما. وفسره في الموطأ بعبارة أرواح فقال: تفسير الحديث فيما نرى - والله أعلم - أنهم يرمون يوم النحر ، يعنى جمرة العقبة ، فإذا مضى اليوم الذى يلى يوم النحر ، الحادى عشر من ذى الحجة ، رموا من الغد . وذلك يوم النفر الأول . فيرمون لليوم الذى مضى ثم يرمون ليومهم ذلك ، لأنه لا يقضى أحد شيئاً حتى يجب عليه . فإذا وجب عليه ومضى كان القضاء بعد ذلك . فإن بدا لهم النفر فقد فرغوا . وإن أقاموا إلى الغد رموا مع الناس يوم النفر الآخر ونفروا ^(١) . وسياق أحمد والترمذى أوضح من سياق المصنف ولفظهما : عن أبى البذاح بن عاصم عن أبيه قال : أرواح رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الإبل فى البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمى يومين بعد النحر فيرمونه فى أحدهما . قال مالك : ظننت أنه فى الآخر منهما . ثم يرمون يوم النفر (ويرمون يوم النفر) بسكون الفاء . أى يوم الانصراف الثانى من منى فى اليوم الثالث عشر من ذى الحجة لمن لم يتعجل . أما من تعجل فى يومين فلا يلزمه رمى الثالث .

(الفقه) دل الحديث : (١) على سقوط المبيت بمنى ليالى التشريق عن السقاة والرعاة فلا يلزمهم شيء بتركه . ويلحق بهم ذوو الأعداء كالمرض ومن لهم مال يخافون ضياعه إذا باتوا بمنى عند الخنفيين وأحمد . قال فى شرح المقنع : وأهل الأعداء من غير الرعاة كالمرضى ومن له مال يخاف ضياعه ونحوهم كالرعاة فى ترك البيتوتة بمنى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لهؤلاء تنبيهاً على غيرهم . فوجب إلحاقهم بهم لوجود المعنى فيهم ^(٢) . وقال ، مالك : لا يلحق غير السقاة والرعاة بهم فى جواز ترك المبيت بمنى ليالى التشريق . وهو المشهور عند الشافعية . لكن قال الحافظ : وجزم الشافعية بإلحاق «من له مال» يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاهده «بأهل» السقاة ، كما جزم الجمهور بإلحاق الرعاة خاصة ^(٣) . ولعل ما ذكره الحافظ رواية أخرى عن الشافعى (ب) وعلى أنه يروى للرعاة فى جمع رمى يومين فى يوم فيرمون يوم النحر ثم يرمون فى الثانى عشر من ذى الحجة جمار الحادى عشر والثانى عشر عند الخنفيين ومالك والشافعى وروى عن أحمد . وقيل هم بالخيار إن شاءوا قدموا رمى جمار يومى الحادى عشر والثانى عشر فيرمونها يوم الحادى عشر . وإن شاءوا أخرها بأن يرموها يوم الثانى عشر .

(١) انظر من ٢٦٢ ج ٢ زرقانى الموطأ (الرخصة فى رمى الجمار) .

(٢) انظر من ٤٨١ ج ٣ - المرح الكبير (٣) انظر من ٣٧٦ ج ٣ فتح البارى (المرح - هل بيت أهل السقاة بمكة ليالى منى ؟)

(والحديث) أخرجه أيضا الإمامان وبقاى الأربعة والبيهقى وابن حبان والحاكم وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ^(١) .

(٢٣٩) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدٍ أَبِي أَبِي بِشْرٍ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَدَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا .

(ش) (السند) (سفيان) بن عيينة . و (أبو بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (المعنى) (رخص للرعاة) أى أذن لهم (أن يرعوا يوما) أى يوم النحر . فعند أحمد : أَرَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرُعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ (ويدعوا يوما) أى يتركوا الرمى يوم الحادى عشر من ذى الحجة ويذهبوا إلى إبلهم فيبيتوا عندها . ثم يأتوا منى اليوم الثانى عشر فيرموا فيه جمار اليومين الحادى عشر والثانى عشر . وعند أحمد : ثم يدعوا يوما وليلة . أى لا يبيتون بمنى ليلة الحادى عشر ولا يرمون فيه . وهذه الرواية تؤيد اختيار الإمام مالك فى أن جمع الرمى يكون جمع تأخير .

(الفقه) دل الحديث على جواز ترك المبيت بمنى بعض ليالى الرمى لذوى الأعذار . وعلى أنه يجوز لهم تأخير رمى جمار أول أيام التشريق إلى ما بعده . وكذا يجوز للرعاة أن يرعوا الجمار ليلا . روى ، ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الراعى يرمى بالليل ويرعى بالنهار [٣٢٧] وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة أن يرعوا بالليل . أخرجهما البيهقى ^(٢) [٣٢٨]

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والنسائى وابن ماجه والبيهقى ^(٣)

(١) انظر ص ٢٦١ ج ٢ زرقانى الموطأ (الرخصة فى رمى الجمار) وص ٢٧٢ ج ١٢ - الفتح الربانى (الرخصة لرعاة الإبل فى جمع رمى يومين فى يوم ...) وص ٥٠ ج ٢ مجتبى (رمى الرعاة) وص ١٢٧ ج ٢ - ابن ماجه (تأخير رمى الجمار من عذر) وص ١٢١ ج ٢ تحفة الأخوذى (الرخصة للرعاة أن يرعوا يوما ويدعوا يوما) وص ١٥٠ ج ٥ يهيق (الرخصة لرعاة الإبل فى تأخير رمى الفند من يوم النحر إلى يوم النفر الأول) وص ٤٧٨ ج ١ مستدرک .

(٢) انظر ص ١٥١ ج ٥ يهيق (الرخصة للرعاة فى أن يرعوا نهارا ويرموا ليلا) .

(٣) انظر ص ٢٢٢ ج ١٢ - الفتح الربانى (الرخصة لرعاة الإبل فى جمع رمى يومين فى يوم ...) وص ٥٠ ج ٢ مجتبى (رمى الرعاة) وص ١٢٦ ج ٢ - ابن ماجه (تأخير رمى الجمار من عذر) وص ١٥١ ج ٥ يهيق .

(٢٤٠) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ ثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مَجْلَزٍ يَقُولُ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجِمَارِ فَقَالَ : مَا أَدْرِي أَرَمَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسِتٍّ أَوْ بِسَبْعٍ

(ش) (السند) (شعبة) بن الحجاج . و (قتادة) بن دُعامة . و (أبو مجلز) بكسر فسكون ، لاحق بن حميد .

(المعنى) (سأل ابن عباس عن شيء من أمر الجمار) لعنه سأل عن عدد الحصيات التي ترمى بها كل جمرة (فقال) ابن عباس (ما أدرى أرمَاهَا رسول الله صلى الله عليه وسلم بست أو بسبع) من الحصيات .

(الفقه) بالحديث استدل أحمد ومن قال بجواز الاكْتفاء برمى ست حصيات . وقد ثبت عند أحمد والشيخين والمصنف عن ابن مسعود ^(١) . وعند أحمد والبخاري عن ابن عمر ^(٢) . وعند مسلم والمصنف وابن ماجه عن جابر بن عبد الله ^(٣) . وكذا عند النسائي ^(٤) . وعند أحمد والبخاري والمصنف عن عائشة ^(٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى بسبع حصيات . فهذا هو الأول بالأخذ به . وأما ابن عباس فهو متردد في عدد الحصيات فلا يعارض ما ذكر . (والحديث) أخرجه أيضا النسائي ^(٦) .

(٢٤١) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ . الْحَجَّاجُ لَمْ يَرِ الزُّهْرِيُّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (الحجاج) بن أرطاة . و (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب .

(١) تقدم للمصنف رقم ٢٣٧ ص ١٢٩ (٢) تقدم بالمرح رقم ٣١٥ ص ١٢٢
(٣) تقدم للمصنف رقم ١٧٧ ص ٢ (٤) انظر ص ٥١ ج ٢ مجتبى (عدد الحصى التي يرمى بها الجمار)
(٥) تقدم للمصنف رقم ٢٣٦ ص ١٢٧ (٦) انظر ص ٥١ ج ٢ مجتبى (عدد الحصى التي يرمى بها الجمار)

(المعنى) (إذا رمى أحدكم جرة العقبة) أى وذبح غير المفرد الهدى وحلق المحرم أو قصر . فعند أحمد والبيهقى : إذا رميت وحلقتم . وعند الدارقطنى : إذا رميت وحلقتم وذبحتم (فقد حل له كل شيء) من محرمات الإحرام كالطيب ولبس المخيط (إلا النساء) أى وطء النساء الحلال . فلا يحل إلا بعد طواف الركن .

(الفقه) دل الحديث على أن المحرم إذا رمى جرة العقبة يعنى وحلق، حل له كل شيء كان ممنوعاً منه بالإحرام إلا وطء النساء الحلال فيبقى ممنوعاً من مقاربتها - ولو بمقدمات الجماع - إلى أن يطوف . وبه قال الخنفزيون والشافعى وطاوس والنخعى . وهو الصحيح من مذهب أحمد . وقال مالك : يحل له كل شيء ما عدا النساء والطيب والصيد . ومشهور المذهب كراهة الطيب مستندلين

(١) بما روى القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال : من سنة الحج إذا رمى الجمرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يزور البيت . هذا عجز حديث أخرجه الحاكم وقال : حديث على شرط الشيخين ^(١) [٣٢٩] وهذا قول صحابى لا يصلح حجة ولا يعارض المرفوع (ب) وبما روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قال عمر بن الخطاب : إذا رميت الجمرة فقد حل لكم ما حرم إلا النساء والطيب . ذكره الشيخ والحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد ، فى كتاب الإمام وقال : هذا منقطع ، فإن عمرو بن دينار لم يسمع من عمر ^(٢) [٣٣٠] «وردة على مالك : «أولاً ، بما روى القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت : طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ، ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت . أخرجه الجماعة ^(٣) [٣٣١] «وثانياً ، بحديث الباب وهو وإن كان ضعيفاً فقد تقوى «بما روت ، عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب . أخرجه سعيد بن منصور [٣٣٢] «وبما روى ، الحسن العرفى عن ابن عباس قال : إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء . فقال رجل : والطيب ؟ قال : أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضمخ رأسه بالمسك أفطبت ذلك أم لا ؟ . أخرجه النسائى وابن ماجه والبيهقى . وكذا أحمد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء (الحديث) وسنده حسن غير أن الحسن العرفى

(١) انظر ص ٤٦١ ج ١ مستدرک (٢) انظر ص ٨٢ ج ٣ نصب الراية .

(٣) انظر ص ١٥٣ ج ٢ زرقانى الموطأ (الطيب والحج) وص ١٢٤ ج ١١ - الفتح الربانى (ما يصنع من أراد الإحرام) وص ٣٧٩ ج ٣ فتح البارى (للطيب بعد رمى الجمار والحلق قبل الإفاضة) وص ٩٨ ج ٨ نووى مسلم (استعجاب الطيب قبل الإحرام) وص ٢٩٢ ج ١٠ - المنهل العذب (الطيب عند الإحرام) وص ١٠٢ ج ٢ مجتبى (إباحة الطيب عند الإحرام) وص ١١٢ ج ٢ - ابن ماجه (الطيب عند الإحرام) وص ١١٠ ج ٢ تحفة الأخوذى (الطيب عند الإحلال قبل الزيارة)

لم يسمع من ابن عباس ^(١) [٣٣٣] وهذا هو التحلل الأصغر . أما التحلل الأكبر فيكون بطواف الإفاضة بعد الرمي والحلق بالسعي بين الصفا والمروة إن لم يكن سعى عقب طواف القدوم . فتى أذى المحرم ذلك حل له كل شيء من محرمات الاحرام بالاجماع .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والدارقطني والبيهقي عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء ^(٢) . (قال أبو داود : حديث ضعيف . الحجاج لم ير الزهري ولم يسمع منه) فهو منقطع . والحجاج ابن أرمطة متكلم فيه وقد تقوى الحديث بغيره كما تقدم .

— ٨١ — باب الحلق والتقصير

يعنى بعد رمى جرة العقبة وذبح الهدى كما يؤخذ من الأحاديث .

(٢٤٢) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُمَّ أَرْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ . قَالَ : اللَّهُمَّ أَرْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ . قَالَ : (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسleme .

(المعنى) (قالوا يا رسول الله والمقصرين ؟) لم يعلم السائل . وقوله : والمقصرين - عطف تلقين كأنهم قالوا قل : والمقصرين (قال) في المرة الثالثة (والمقصرين) كذا في معظم الروايات عن مالك بتكرير الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين في المرة الثالثة . وعند أحمد قال في الرابعة : والمقصرين . وعن ، أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اللهم اغفر للمحلقين . قالوا وللمقصرين . قال : اللهم اغفر للمحلقين . قالوا وللمقصرين . قال : اللهم اغفر للمحلقين . قالوا وللمقصرين . قالها ثلاثاً . قال : وللمقصرين . أخرجه أحمد والبخاري ^(٣) [٣٣٤] فهذه الرواية تفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا للمحلقين ثلاثاً وفي الرابعة دعا للمقصرين

(١) انظر ص ٥٢ ج ٢ مجتبى (ما يحل للمحرم بعد رمى نجرار) وص ١٢٧ ج ٢ - ابن ماجه (ما يحل للرجل إذا رمى جرة العقبة) وص ١٣٦ ج ٥ بيهقي (ما يحل بالتحلل الأول ...) وص ١٨٥ ج ١٢ - الفتح الرباني (ما يحل للتعاق وما يغضله بعد رمى جرة العقبة) (٢) انظر ص ١٨٦ منه . وص ٢٧٩ الدارقطني . وص ١٣٦ ج ٥ بيهقي (ما يحل بالتحلل الأول) (٣) انظر ص ١٩٤ ج ١٢ - الفتح الرباني (ما ورد في فضل الحلاق على التقصير) وص ٣٦٤ ج ٣ فتح الباري (الحلاق والتقصير عند الإحلال) .

أين كان دعاء النبي صلى الله عليه وسلم للمخلقين؟ المذاهب في حكم حلق من لبد شعره أو عقصه ١٣٧

ويمكن الجمع بتعدد القصة. هذا. وكان دعاؤه صلى الله عليه وسلم لهم في عمرة الحديبية وفي حجة الوداع، كما دل على كل واحد من أحاديث إلا أن السبب مختلف. فالدعاء في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن التحلل لما دخل عليهم من الحزن لمنعهم من دخول مكة مع قدرتهم على ذلك. فرأى النبي صلى الله عليه وسلم المصلحة في الصلح فصالح قريشا على أن يرجع ويعود من العام القابل. والقصة مشهورة. فلما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالتحلل توقفوا فأشارت أم سلمة رضي الله عنها أن يحل النبي صلى الله عليه وسلم قبلهم ففعل فتبعوه فحلق بعضهم وقصر بعض. وكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر من قصر. قال، ابن عباس رضي الله عنهما قيل: يارسول الله لم ظهرت للمخلقين ثلاثا وللمقصرين واحدة؟ قال: لأنهم لم يشكوا. أخرجه ابن ماجه ^(١) [٣٣٥] وأما السبب في تكرير الدعاء للمخلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في النهاية: كان أكثر من حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسق الهدى. فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رؤوسهم شق عليهم. ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير أخف من الحلق ففعله أكثرهم فرجع النبي صلى الله عليه وسلم فعل من حلق لكونه أبين في امتثال الأمر ^(٢).

(الفقه) دل الحديث: (أ) على أنه يجوز الدعاء بالرحمة للأحياء وعدم اختصاصه بالأموات (ب) وعلى أن التقصير يجزئ في التحلل وهو يجمع عليه. قال، ابن عباس: لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبالصفاء والمروة ثم يحلوا ويحلقوا أو يقصروا. أخرجه البخاري ^(٣) [٣٣٦]

(ج) وعلى أن الحلق أفضل من التقصير، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كثر الدعاء للمخلقين والدعاء يشعر بكثرة الثواب. والثواب لا يكون إلا على العبادة. ولو أخذ الحاج بالتقصير فالأفضل في حقه أن يقصر من جميع شعر رأسه ولا ينقص عن قدر الأنملة. واختلف فيمن لبد شعره أو ضفره أو عقصه. فقال مالك والشافعي في القديم والثوري وأحمد وإسحاق: يجب عليه الحلق، لما روى عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من لبد رأسه للإحرام فقد وجب عليه الحلق. أخرجه البيهقي ^(٤) [٣٣٧] وقال: عبد الله بن نافع هذا

(١) انظر ص ١٢٧ ج ٢ - ابن ماجه (الحلق) و (ظاهرت للمخلقين) أى أعنتهم وأيدتهم بالماء لهم ثلاث مرات. و (لأنهم لم يشكوا) أى في أن الاتباع أحسن. وأما من قصر فقد عرمل معاملة الشاك في ذلك حيث ترك فعل النبي صلى الله عليه وسلم (٢) انظر ص ٣٦٥ ج ٣ فتح الباري (الشرح - الحلق والتقصير) (٣) انظر ص ٣٦٨ منه (تقصير المتنع بعد العمرة). (٤) انظر ص ١٣٦ ج ٥ بيهقي (من لبد أو ضفر أو عقص . حلق).

ليس بالقوى والصحيح أنه من قول عمر وابن عمر رضى الله عنهما
«وروى» سعيد بن المسيب أن عمر رضى الله عنه قال : من عقَص أو ضفّر أو لبّد فقد
وجب عليه الحلاق . أخرجه مالك والبيهقي ^(١)

«وقال» الحنفيون والشافعي في الجديد : يجزئه التقصير . لكن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الحلق (د) وعلى أن الحلق أو التقصير نسك من مناسك الحج . وهو واجب فيه يجبر بالدم عند الحنفيين ومالك وهو ظاهر مذهب أحمد والأصح عند الشافعية أنه ركن يفسد الحج بتركه ولا يجبر بالدم . وروى عن أحمد وأبي يوسف والشافعي أنه ليس بنسك وإنما هو استباحة محظور كان محرما عليه بالإحرام . فلو ترك فلا شيء على تاركة ولا يتوقف التحلل عليه مستدلين «بقول» أبي موسى الأشعري : قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو منيع بالبطحاء فقال لى : أحججت ؟ فقلت نعم . فقال : بم أهلت ؟ ، قلت : لبيك يا هلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم . قال : فقد أحسنت . طف بالبيت وبالصفا والمروة وأحلّ . ففعلت ما أمرنى . (الحديث) أخرجه أحمد والشيخان والنسائي ^(٢) [٣٣٩] أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالإحلال من العمرة قبل الحلق . فدل على أنه ليس بنسك «ورد» بأن الأمر بالإحلال يحمل بينه النبي صلى الله عليه وسلم بما كان منه من الحلق والذبح . فلما كان الحلق مشهوراً عندهم استغنى عن ذكره . والصحيح أنه نسك فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر به . «وروى» جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال لهم : أهلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا . (الحديث) أخرجه الشيخان ^(٣) [٣٤٠] والأمر يقتضى الوجوب ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ترحم على المحلقين ثلاثاً والمقصرين مرة . ولو لم يكن الحلق من النسك لما دخله التفضيل كالمباحات ، ولأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه فعلوه في جميع حججهم ومعمّريهم ولم يخلوا به . فلو لم يكن نسكاً ماداموا عليه ^(٤) .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى الجماعة إلا النسائي . وقال الترمذى : حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم يختارون للرجل أن يحلق رأسه وإن قصر يرون أن ذلك يجزئ عنه

(١) انظر ص ٢٤٥ ج ٢ زرقانى الموطأ (التليد) وص ١٢٦ ج ٥ يهقي (من لبّد أو ضفر أو عقص حلق)

(٢) انظر ص ١٣٨ ج ١١ - الفتح الرباني (من أحرم مطلقاً أو قال أحرمت بما أحرم به فلان) وص ٣٦٣ ج ٣

فتح البارى (الفتح قبل الحلق) وتقدم الحديث بالمرح رقم ٦٢ ص ٦٥ ج ١ فتح الملك المعبود .

(٣) انظر ص ٢٧٨ ج ٣ فتح البارى (الفتح والقرآن والإفراد) وص ١٦٦ ج ٨ نووى مسلم (وجوه

الإحرام) (٤) انظر ص ٤٥٨ ج ٣ مفتى ابن قدامة .

ظاهر الأدلة أنه يلزم المحرم حلق كل الرأس أو تقصيره لتحلل. المذاهب فيها يطلب من لا شعر له كالأصلح ١٣٩

وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق (١)

(٢٤٣) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ثَنَا يَعْقُوبُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ

عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

(ش) (السند) (قتيبة) بن سعيد . و (يعقوب) بن عبد الرحمن الإسكندراني .

(المعنى) (حلق رأسه) أى أمر بحلقه (في حجة الوداع) ولفظه عند البخارى : حلق النبي

صلى الله عليه وسلم وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم .

(الفقه) دل الحديث على أنه يطلب من الحاج حلق جميع الرأس ، لأنه مقتضى مسمى

الرأس . ولا يقال عن حلق بعضه إنه حلق رأسه إلا مجازاً . ولذا قال مالك وأحمد ومحققو

الحنفيين : يجب حلق كل الرأس أو تقصيره ، قال ، ملأ على قارى : ثبت في الصحيحين

وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قصر في عمرة القضاء ، وقال ، تعالى : ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ

وَمُقَصِّرِينَ﴾ فدل على جواز كل منهما ، إلا أن الحلق أفضل بلا خلاف . والظاهر وجوب

استيعاب الرأس . وحكى الثوري الإجماع عليه . والمراد به إجماع الصحابة والسلف رحمهم الله

ولم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه الكرام الاكتفاء ببعض شعر الرأس

وأما القياس على مسح الرأس في الوضوء فغير صحيح للفرق بينهما ، وهو أن مسح الرأس فيه

الباء الدالة على التبعية في الجملة . ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه قط أنهم اكتفوا بحلق

بعض الرأس أو تقصيره . فالظاهر أنه لا يخرج من الإحرام إلا بحلق الرأس كله أو تقصيره

كله كما قال مالك وتبعه ابن المهام في ذلك (٢) . هذا ومن لا شعر له بأن كان أقرع أو أصلع

يجب عليه أن يمز موسى على رأسه عند الحنفيين . وهو المشهور عن مالك ، لقوله صلى الله عليه

وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، وهذا هو المستطاع ، لتعذر الحلق أو التقصير .

وقال أبو ثور والنخعي والشافعي وأحمد : يستحب إمرار المولى إن أمكن . وهو رواية عن

مالك ، لأن الحلق محل الشعر فسقط بعده كما يسقط غسل العضو في الوضوء بفقده . قال ابن

المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الأصلع يمز موسى على رأسه وليس ذلك

(١) انظر ص ٢٤٢ ج ٢ زرقاني الموطأ (الحلاق) وص ١٩٣ ج ١٢ - الفتح الرباني (فضل الحلق على التقصير)

وص ٣٦٣ ج ٣ فتح الباري (الحاق والتقصير ..) وص ٤٩ ج ٩ نووى - لم (تفضيل الحلق على التقصير ...) وص

١٠٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (الحلق والتقصير) وص ١٢٧ ج ٢ - ابن ماجه (الحلق) .

(٢) انظر ص ٢٣٨ ج ٣ مرآة المفاتيح

واجباً . وعن ابن عمر أنه قال في الأصلع : يمرّ موسى على رأسه . أخرجه البيهقي بسند فيه يحيى ابن عمر الجارودي ضعيف ^(١) [٣٤١] ويستحب لمن حلق أو قصر أن يأخذ من شاربه وأظفاره . قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قلّم أظفاره . وروى نافع أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه . أخرجه مالك والبيهقي وقال : ورواه ابن جريج عن نافع زاد فيه : وأظفاره . قال ابن جريج : فقلت لعطاء . أرايت إن لم يأخذ ؟ قال : إنما قال الله تعالى : ﴿مُحْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ ^(٢) [٣٤٢] يعني أنه لا شيء عليه في ترك أخذ شيء من الشارب والأظفار . فإن الله تعالى لم يذكر ذلك في الآية ^(٣) (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان والبيهقي ^(٤) .

(٢٤٤) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ثَنَا حَفْصٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ بِمَنَى فَدَعَا بِذَبْحٍ فَذَبَحَ ثُمَّ دَعَا بِالْحِلَاقِ فَأَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْيَمِينِ فَخَلَقَهُ لَجَعَلَ يَقْسِمُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ الشَّعْرَةُ وَالشَّعْرَتَيْنِ ثُمَّ أَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْاَيْسَرِ فَخَلَقَهُ ثُمَّ قَالَ : هَا هُنَا أَبُو طَلْحَةَ ؟ فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ .

(ش) (السند) (حفص) بن غياث . و (هشام) بن حسان . و (ابن سيرين) محمد . (المعنى) (رمى جمرة العقبة يوم النحر) وقت الضحى كما تقدم (ثم رجع إلى منزله) أى مكان نزوله (بمنى) وهو قرب مسجد الحيف على يمين الذهاب إلى عرفات (فدعا بذبح) بكسر الهمزة الممجمة ما يذبح . ومنه قوله تعالى : ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ (فذبح) أطلق الذبح وأراد النحر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يهد غنماً ولا بقراً . بل أهدى بدناً . والأفضل في الإبل النحر . وفي رواية مسلم والبيهقي : ثم أتى منزله ونحر (ثم دعا بالحلاق) هو معمر بن عبد الله كما ذكره البخارى في صحيحه . وعن معمر بن عبد الله العدوى قال : كنت أرحل

(١) انظر ص ١٠٣ ج ٥ بيهقي (الأصلح أو المخلوق يمر موسى على رأسه)

(٢) انظر ص ٢٤٤ ج ٢ زرقاني الموطأ (التقصير) وص ١٠٤ ج ٥ بيهقي (من أحب أن يأخذ من شعر لحية وشاربه ...) (٣) انظر ص ٤٦١ ج ٣ مفتى ابن قدامة (٤) انظر ص ١٨٧ ج ١٢ - للفتح الرباني (النحر والحلاق والتقصير) وص ٣٦٤ ج ٣ فتح الباري (الحلق والتقصير) وص ٥٢ ج ٩ نووى مسلم (تفضيل الحلق على التقصير ...) وص ١٣٤ ج ٥ بيهقي (الحلق والتقصير ...)

لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال لى ليلة : يا معمر لقد وجدت في أنساعى اضطرابا . فقلت : أما والذي بعثك بالحق لقد شددتها كما كنت أشدها، ولكنه أرخاها من قد كان نفس على لمكانى منك ، لتستبدل بى غيرى . فقال : أما لى غير فاعل . فلما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه بمنى أمرنى أن أحلقه . فأخذت موسى فقممت على رأسه . فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وجهى . وقال لى : يا معمر أمكنك رسول الله صلى الله عليه وسلم من شحمة أذنه وفى يدك موسى . فقلت : أما والله يا رسول الله إن ذلك لمن نعمة الله علىّ ومنه . فقال : أجل إذا أقرّ لك . ثم حلقت رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير . وفيه عبد الرحمن بن عقبة مولى معمر . ذكره ابن أبى حاتم ولم يوثق ولم يجرح ^(١) [٣٤٣] وما قيل ، هو خراش بن أمية بن ربيعة ، فوم ، فإن خراشاً حلق للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية لافى حجة الوداع (فأخذ) الحالق (بشق رأسه الايمن فخلقه) ولفظ مسلم : ثم قال للحلاق : خذ . وأشار إلى جانبه الايمن ثم الايسر . ثم جعل يعطيه الناس (فجعل) النبي صلى الله عليه وسلم (يقسم بين من يليه الشعرة والشعرتين) أى يعطى بعضهم شعرة وبعضهم شعرتين (ثم أخذ) الحالق (بشق رأسه الايسر فخلقه ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم (هاهنا) بحذف الاستفهام (أبو طلحة) زيد بن سهل الانصارى (فدفعه) أى سلم شعر الشق الايسر (إلى أبى طلحة) وفى رواية لمسلم : ثم أشار إلى الحلاق وإلى الجانب الايسر فخلقه فأعطاه أم سليم بالتصغير سهلة بنت ملحام الانصارية امرأة أبى طلحة وأم أنس بن مالك . ولا منافاة بينهما ، لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم أعطاه أم سليم لتعطيه أبى طلحة زوجها فنسب الإعطاء إلى أبى طلحة تارة ، لأنه الموزع ، وإليها تارة لتسليمها الشعر لأبى طلحة . هذا .

وظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم وزع بنفسه شعر شقه الايمن ، وأن أبى طلحة وزع شعر الشق الايسر . وفى رواية لمسلم والترمذى عن أنس قال : لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجرة نحر نسكه ثم ناول الحالق شقه الايمن فخلقه فأعطاه أبى طلحة ، ثم ناوله شقه الايسر فخلقه فقال : اقسمه بين الناس ^(٢) . فظاهر هذه الرواية أن أبى طلحة قسم جميع شعر رأس النبي صلى الله عليه وسلم . ولا منافاة بينهما ، لاحتمال أن يكون المراد من قوله : فجعل

(١) انظر ص ١٨٧ ج ١٢ - الفتح الربانى (النحر والحلاق ...) وص ٢٦١ ج ٣ مجمع الزوائد (الحلق والتقصير) و (أنساعى) جمع نسع بكسر فسكون ، سير تشد به الرجال . و (نفس) بفتح فسكسر ، أى أن من حصدنى على منزلى عندك أرخاها بعد أن شددتها لتستبدل بى غيرى . و (منه) أى من نعم الله تعالى وإحسانه إلى أن خصنى بخدمة . و (إذا أقر لك) أى حيث علمت أن هذا من نعم الله عليك حيثئذ أسكن لك لتخلق رأسى .

(٢) انظر ص ٥٤ ج ٩ نووى مسلم (السنن يوم النحر أن يرى ثم ينحر ثم يحلق ...) وص ١٠٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (بأى جانب الرأس يبدأ فى الحلق)

يقسم بين من يليه الشعرة والشعرتين . أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقسمه كذلك على حد قوله :
 بنى الأمير المدينة .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن من أعمال الحج يوم النحر : رمى جرة العقبة ثم
 النحر ثم الخلق أو التقصير على هذا الترتيب . وهو متفق عليه عند الأئمة ، لكنهم اختلفوا في
 حكمه . فقال الشافعي وعطاء وأحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وإسحاق : الترتيب بين هذه
 الأعمال سنة . فإن قدم بعضها على بعض فلا شيء عليه ، لحديث ابن عباس الآتي (٢) فإنه صريح
 في أنه لا حرج في ترك الترتيب فلا دم ولا إثم على من خالف هذا الترتيب . ولا فرق في ذلك
 بين عالم وجاهل وعامد وناس عند الجمهور . وقرئ أحمد في رواية بين الناس والجاهل وغيرهما
 فقال : إن ترك الترتيب ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه . وإن أخل به عامداً عالماً ففي وجوب
 الدم روايتان (٣) وقالت ، المالكية : يجب تأخير الخلق والإفاضة عن رمى جرة العقبة .
 فتقديم أحدهما على الرمي يوجب دماً . وأما تقديم الرمي على النحر وتقديم النحر على الخلق
 وتقديمهما على طواف الركن فمندوب . وهو يحمل الحديث (٤) وقال ، ابن عباس والنعمان وابن
 الماجشون المالكي والنعني والحسن البصري وقتادة : الترتيب بين أعمال يوم النحر واجب
 وهو قول للشافعي . فلو قدم الخلق على الرمي أو النحر لزمه دم لظاهر حديث الباب ، ولقول
 ابن عباس رضي الله عنهما : من قدم شيئاً من حجه أو آخر فليهرق لذلك دماً . أخرجه الطحاوي
 وابن أبي شيبة بسند صحيح على شرط مسلم (٥) [٣٤٤] . ولكن ثبت عن ابن عباس مرفوعاً يخالفه
 « روى ، العلاء بن المسيب عن رجل يقال له الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال : من قدم من نسكه شيئاً أو أخره فلا شيء عليه . أخرجه البيهقي (٦) [٣٤٥]
 فالظاهر القول الأول . قال النووي : وأجمعوا على أنه لو نحر قبل الرمي لأشئ عليه (٧)

(ب) وعلى أن الوقت الفاضل للخلق بعد طلوع شمس يوم النحر فإن النبي صلى الله عليه
 وسلم رمى جرة العقبة وقت الضحى ثم خلق . أما وقت جواز الخلق فقال ، الحنفيون
 والشافعي وأحمد : يدخل من نصف ليلة النحر . وقالت المالكية : يدخل من طلوع الفجر
 ويجوز تأخيره إلى آخر أيام النحر اتفاقاً .

هذا . ويجب كون الخلق في الحرم وفي أيام النحر عند النعمان ومالك ، وروى عن أحمد

(١) يأتي بالمصنف رقم ٢٤٦ ص ١٢٤ (٢) انظر ص ٤٦١ ج ٣ شرح المنع

(٣) انظر ص ٧٣٥ ج ١ - الفجر المنير (٤) انظر ص ٤٢٤ ج ١ شرح ، ماني الآثار (من قدم من حجة نسكا

قبل نك) وص ١٤٢ ج ٥ - الجمهور النقي (التقديم والتأخير في عمل يوم النحر) (٥) انظر ص ١٤٤ ج ٥ بيهقي

(التقديم والتأخير في عمل يوم النحر) (٦) انظر ص ٢١٧ ج ٨ شرح المذهب

لما تقدم عن معمر بن عبد الله العدوي من قوله : فلما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه بمنى أمرني أن أحلقه (الحديث) ^(١) فكان فعله صلى الله عليه وسلم بيانا للطلق في قوله تعالى : ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ؕ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ^(٢)﴾ فَإِنْ أُخْرِهَ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ وَلَوْ قَلِيلاً أَوْ نَاسِياً فَعَلَيْهِ دَمٌ ، لِأَنَّهُ نَسَكَ أُخْرَهَ عَنْ وَقْتِهِ وَقَالَ ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيُّ : يَجِبُ كَوْنُ الْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ بِالْحَرَمِ دُونَ أَيَّامِ النَّحْرِ . وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ أَحْمَدَ . أَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالْحَرَمِ ، فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ^(٣)﴾ وَمَحَلُّهُ الْحَرَمُ وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ يَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ^(٤)﴾ أَيْ مَحَلُّ ذَبْحِ الْهَدْيِ حَيْثُ يَنْتَهِي إِلَى الْبَيْتِ وَمَا يَلِيهِ مِنَ الْحَرَمِ . وَأَمَّا عَدَمُ اخْتِصَاصِهِ بِأَيَّامِ النَّحْرِ ، فَلَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : زَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرَى قَالَ : لَا حَرَجَ . قَالَ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ . قَالَ : لَا حَرَجَ . قَالَ ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرَى . قَالَ : لَا حَرَجَ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٥) [٣٤٦]

وجه الدلالة أنه أجاز تقديم الحلق على الرمي والرمي يدخل وقته من نصف ليلة النحر أو بطالع فجر يوم النحر على ما تقدم . فَإِنْ أُخِّرَ الْحَلْقُ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ جَازٌ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ بِقَوْلِهِ : ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ وَلَمْ يَبَيِّنْ آخِرَهُ . فَمَنْ أَتَى بِهِ بَعْدَ أَيَّامِ النَّحْرِ أَجْزَأُهُ (ج) وَعَلَى أَنَّ الْإِفْضَالَ فِي الْحَلْقِ الْبَدءَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ مِنْ رَأْسِ الْمَحْلُوقِ وَإِنْ كَانَ عَلَى يَسَارِ الْحَاقِّ . وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَنَقَلَ الْكِرْمَانِيُّ عَنِ النَّعْمَانِ أَنَّهُ قَالَ : يَبْدَأُ بِالشَّقِّ الْأَيْسَرِ لِيَكُونَ عَلَى يَمِينِ الْحَاقِّ . وَصَحَّحَ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ أَنَّ النَّعْمَانَ قَالَ بِمَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ وَرَجَعَ عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ (د) وَعَلَى اسْتِحْبَابِ التَّبَرُّكِ بِآثَارِ الصَّالِحِينَ . وَعَلَى أَنْ شَعَرَ الْإِدْمَى طَاهِرٌ . وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّءِيسِ أَنْ يَفْضَلَ بَعْضَ الْقَوْمِ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمَةِ لِأَمْرِ يَرَاهُ (وَالْحَدِيثُ) أَخْرَجَهُ أَيْضاً مُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٦) .

(١) تقدم بالمرح رقم ٣٤٣ ص ١٤١ (٢) سورة الفتح : آية ٢٧

(٣) سورة البقرة : آية ١٩٦ (ولا تحلقوا رؤوسكم ...) منطوق على : وآتوا الحج لا على قوله : فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ لَمَّا حُوصِرُوا بِالْحَدْيِيَّةِ حَلَقُوا خَارِجَ الْحَرَمِ . أَمَّا فِي حَالِ الْأَمْنِ فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ وَيُفْرَغَ مِنْ أَعْمَالِ النَّسَكِ (٤) سورة الحج : آية ٢٣ . وَ (لَكُمْ فِيهَا) أَيْ فِي الْأَنْعَامِ . (٥) انظر ص ٣٦٢ ج ٣ فتح الباري (الذبح قبل الحلق) .

(٦) انظر ص ٥٢ ، ٥٣ ج ٩ نووى مسلم (السنة يوم النحر أن يرمى ثم ينحر ثم يحلق) وص ١٠٣ ج ٥ يهنيق (البداء بالعق الأيمن) .

(٢٤٥ك) (ص) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ بْنُ حَسَّانِ الْحَلَبِيِّ وَعَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْمَعْنَى قَالَا : ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ بِإِسْنَادِهِ بِهَذَا قَالَ فِيهِ : قَالَ لِلْحَالِقِ أَبَدًا بِشَقِّ الْإِيمَنِ فَاحْلَقَهُ .

(ش) هذا الحديث من رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة . ولم يذكره أبو علي اللؤلؤي . ولذا لم يوجد في بعض النسخ . ولم يذكره المنذرى في مختصره .

(السند) (عبيد بن هشام بن حسان الحلبي) العَلَانِي . روى عن مالك وعيسى بن يونس وعتاب بن بشير وابن عيينة وجماعة . وعنه أبو زرعة وأبو حاتم وجعفر الفريابي وبقية بن مخلد وآخرون . قال أبو داود : ثقة تغير في آخر أمره ولقن أحاديث لأصل لها . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال الحاكم : حدث عن ابن المبارك عن مالك أحاديث لا يتابع عليها . روى له المصنف هذا الحديث فقط . و (المعنى) أى معنى حديثي عبيد بن هشام وعمرو بن عثمان ، واحد ، وإن اختلف لفظهما . و (سفيان) بن عيينة . و (ياسناده) أى حدث سفيان بن عيينة عن هشام بسند حديث حفص عنه عن ابن سيرين عن أنس (بهذا) أى بمثل حديث حفص إلا أن سفيان (قال فيه) أى في حديثه (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (للحالق : أبداً بشق الأيمن) وفي رواية : بالشق الأيمن (فاحلقه) بلفظ الأمر .

(الفقه) دلت هذه الرواية على أنه يسن في خلق الرأس البداءة بالجانب الأيمن (وهذه الرواية) أخرجه أيضاً مسلم والترمذي عن سفيان بن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال : لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجرة ونحر نسكه وحلق ناول الحالق شقه الأيمن فحلقه . ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه إياه . ثم ناوله الشق الأيسر فقال : احلق فحلقه فأعطاه أبا طلحة فقال : أقسمه بين الناس ^(١) .

(٢٤٦) (ص) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ عَمْرِوَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَالُّ يَوْمَ مَنَى فَيَقُولُ لَا حَرَجَ

(١) انظر ص ٥٣ ، ٥٤ ج ٩ نووى مسلم (السنة يوم النحر أن يرى ثم ينحر ثم يحلق) وص ١٠٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (بأى جانب الرأس يبدأ في الحلق) .

فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ قَالَ : أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . قَالَ إِنِّي أَمْسَيْتُ وَلَمْ أُرْمِ . قَالَ : أُرْمِ وَلَا حَرَجَ .

(ش) (السند) (خالد) الحذاء . و (عكرمة) مولى ابن عباس .

(المعنى) (كان يُسأل) أى كان الناس يسألون النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض مسائل الحج (يوم منى) أى يوم النحر فى حجة الوداع ، كما فى رواية البخارى فكانت يجيب (فيقول لاحرج) أى لا مانع من تقديم بعض المناسك على بعض . ولا إثم ولا فدية (فسأله رجل) لم يعرف اسم السائل . وفى رواية الطحاوى : كان الأعراب يسألونه . وكأن هذا هو السرفى عدم ذكر اسم السائل (فقال إني حلقت) ناسياً أو جاهلاً (قبل أن أذبح) الهدى . فعند البخارى عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف فى حجة الوداع فجعلوا يسألونه . فقال رجل : لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح (قال اذبح ولا حرج) أى لا إثم عليك فيما وقع منك . وقد ترجم البخارى لحديث الباب . باب إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسياً أو جاهلاً ، (قال) السائل (إني أمسيت) أى دخلت فى المساء . والمراد به بعد الغروب . وإن كان يطلق على ما بعد الزوال - لأن رمى جمره العقبة بعد الزوال وقبل الغروب جائز اتفاقاً بلا كراهة وإن كان المستحب رميها قبل الزوال (ولم أرم قال) النبي صلى الله عليه وسلم (أرم ولا حرج) أى لا إثم عليك .

(الفقه) استدلل بالحديث من قال بعدم وجوب الترتيب بين الرمي والذبح والحلق يوم النحر . قال الطبرى : لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لو لم يحزى لأمره بالإعادة ، لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المرء الحكم الذى يلزمه فى الحج ^(١) . وأجاب ، من قال بوجوب الترتيب بين أعمال يوم النحر بأن المراد بنفى الحرج نفي الإثم ولا يلزم منه نفي الفدية . ورد ، بأنه كما لا يستلزم عدم الفدية لا يستلزم وجوبها . ولو كانت الفدية واجبة لعدم الترتيب لبيها النبي صلى الله عليه وسلم إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . ويقويه ما روى عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني حلقت قبل أن أذبح فقال : لا حرج . فقال آخر : إني رميت بعد ما أمسيت . قال : لا حرج . فما علمته سئل عن شيء يومئذ إلا قال : لا حرج . ولم يأمر بشيء من الكفارة . أخرجه البيهقى وقال : هذا إسناد صحيح ^(٢) [٣٤٧] . ورد ، بأن فيه لإبراهيم بن طهمان

(١) انظر ص ٣٧٠ ج ٣ فتح البارى (الشرح - الفتاوى على الدابة عند الجمره) .

(٢) انظر ص ١٤٢ ج ٥ بيهقى (التقديم والتأخير فى عمل يوم النحر) .

وهو متكلم فيه إلا أن الحديث يتقوى بحديث الباب . هذا
والراجع القول بعدم وجوب الترتيب بين أعمال يوم النحر . هذا . وقد اشتمل الحديث
على أمرين : الحلق قبل الذبح ، ورمى جرة العقبة ليلاً . وكل منهما إما ناسياً أو جاهلاً بحكمه .
«أما الأول ، فإن من حلق قبل الذبح فلا شيء عليه عند مالك والشافعي وأحمد والجمهور .
«وقال الحنفيون : عليه دم إن لم يكن قارناً ، ودمان إن كان قارناً . والحديث يشهد
لمذهب الجمهور » وأما الثاني ، فقد أجمع العلماء على أن من رمى جرة العقبة من طلوع الشمس
إلى الزوال يوم النحر فقد أصاب السنة والوقت المختار . وعلى أن من رماها يوم النحر قبل
مغيب الشمس فقد رماها في وقتها المباح وإن لم يكن مستحباً ^(١) . ومن أخر رميها إلى الليل
رمى ليلاً مع الكراهة . ولا دم عليه عند الحنفيين ومالك والشافعي . وقال أحمد وإسحاق :
لا يرميها حتى تزول الشمس من اليوم الثاني . وتقدم الكلام على وقت الرمي وآخره والمذاهب
فيه مستوفى في «باب الجمار» ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البخاري والنسائي وابن ماجه والبيهقي ^(٣) .

(٢٤٧) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَتَكِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ
قَالَ : بَلَغَنِي عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ عُمَانَ قَالَتْ : أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عُمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ
أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ إِنَّمَا
عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ .

(ش) (السند) (محمد بن الحسن) هكذا في أكثر النسخ . وفي بعضها الحسين بالتصغير
وفي سنن البيهقي : ثنا أبو داود ثنا محمد بن الحسين بن الحسن بن تسنيم - بفتح التاء - الأزدي
أبو عبد الله البصري . روى عن روح بن عبادة ومحمد بن بكر والحسين بن حفص وأبي عاصم
وغيرهم . وعنه أبو داود وأبو بكر بن خزيمة وأحمد بن محمد بن صدقة البغدادي وجماعة . قال ابن
خزيمة : كوفي ثبت . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : مستقيم الحديث يغرب : مات

(١) انظر ص ٧١ ج ١٠ عمدة القاري (الشرح - إذا رمى بعد ما أمسى) .

(٢) تقدم ص ١٢٤ ، ١٢٥ (فقه الحديث رقم ٢٣٥) .

(٣) انظر ص ٣٦٩ ج ٣ فتح الباري (إذا رمى بعد ما أمسى) وص ٥٠ ج ٢ مجتبى (الرمي بعد المساء) وص ١٢٨

ج ٢ - ابن ماجه (من قدم نسكا قبل نساك) وص ١٤٢ و ١٤٣ ج ٥ بيهقي (التقديم والتأخير في عمل يوم النحر) .

في رجب سنة ٢٥٦ هـ ست وخمسين ومائتين . و (العتكي) بفتح تين . نسبة إلى عتيك أبو وزن أمير نغذ . بفتح فكسر أو سكون ، من الأزد . و (محمد بن بكر) بن عثمان . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال) أي ابن جريج (بلغني عن صفية) يعني أنه لم يسمعها . ففي الحديث انقطاع وقد ذكر الواسطة في السند الآتي فلا يضر و (أم عثمان بنت أبي سفيان) ويقال بنت سفيان . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس . وعنها صفية بنت شيبة . روى لها المصنف

(المعنى) (ليس) أي لا يجب (على النساء حلق) في التحلل (إنما) الواجب (على النساء التقصير) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على ذلك لأن الحلق في حقهن مثله .

(الفقه) دل الحديث على أن المحرمة يتعين في حقها التقصير . ويكره لها الحلق عند الحنفيين والشافعي ، لأنه بدعة في حقهن . وقال الجمهور : يحرم عليهن الحلق ولو بنت عشر سنين . فعلى وليها منعها من الحلق ، لحديث على رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تحلق المرأة رأسها . أخرجه النسائي والترمذي وقال : حديث على فيه اضطراب [٣٤٨] وروى هذا الحديث عن حماد بن سلمة عن قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تحلق المرأة رأسها . والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون على المرأة حلقاً ويرون أن عليها التقصير ^(١) قال النووي : فلو حلقت أجزأها وأساءت ^(٢) وتقصر من كل قرن قدر الأئمة عند الحنفيين والشافعي وأحمد . وقال مالك : تأخذ من جميع قرونها أقل جزء . ولا يجوز الاقتصار على بعضها قال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن المرأة تقصر من كل رأسها ؟ قال : نعم تجمع شعرها إلى مقدم رأسها ثم تأخذ من أطراف شعرها قدر أئمة . وعن ، نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في المحرمة تأخذ من شعرها مثل السبابة . أخرجه البيهقي ^(٣) [٣٤٩] وقال : ويذكر عن عائشة أنها قالت : كنا نحج ونعتمر فما نزيد على أن تطرف قدر أصبع ^(٤) [٣٥٠] وهذا إذا لم يكن برأسها أذى . فإن كان جاز لها الحلق للضرورة كما يجوز لولي الصغيرة جدا حلق رأسها .

(والحديث) أخرجه أيضا الدارقطني والطبراني والبيهقي . وقد قوى إسناده البخاري في التاريخ وأبو حاتم في العلل وحسنه الحافظ ^(٥) وأعله ابن الفطان ورد عليه ابن المواق فأصاب .

(١) انظر ص ٢٧٦ ج ٢ مجتبى (النهي عن حلق المرأة رأسها) وص ١٠٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (كراهية الحلق للنساء) (٢) انظر ص ٤٠٨ ج ٨ شرح المذهب .

(٤٣) انظر ص ١٠٤ ج ٥ يهقي (ليس على النساء حلق ...) و (تطرف) أي تأخذ من طرف الشعر قدر أصبع

(٥) انظر ص ٢٧٧ - الدارقطني . وص ٩٦ ج ٣ نصب الراية . وص ١٠٤ ج ٥ يهقي

(٢٤٨ك) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيُّ ثِقَةً ثَابِتًا هَشَامُ بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ : أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عُثْمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ إِلَّا مَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ .

(ش) (السند) (أبو يعقوب) هو إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم . روى عن هشام بن يوسف وسفيان بن عيينة وعبد الواحد بن زباد وغيرهم . وعنه البخاري في الأدب والمصنف ويعقوب بن شيبه والبخاري وجماعة وثقه المصنف وابن معين وقال : ما كتب حديثاً قط إلا خطه في ألواح أو كتابه . وقال أبو زرعة : عندي أنه لا يكذب وحدث بحديث منكر . وذكره ابن حبان في الثقات . وكان ممن اتهم أيام الحنة بالقول بخلق القرآن ، لأنه كان يقول : القرآن كلام الله ويقف . قيل توفي سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين هجرية . روى له أبو داود والنسائي والبخاري في الأدب . و (البغدادى) نسبة إلى بغداد عاصمة العراق . و (هشام بن يوسف) الصنعاني . و (عبد الحميد بن جبير بن شيبه) بن عثمان بن أبي طلحة العبدي المكي . روى عن أخيه شيبه وعمته صفية وسعيد بن المسيب وغيرهم . وعنه زرارة بن مضع وابن جريج وابن عيينة وآخرون . وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد . روى له الجماعة . (والحديث) كسابقه أخرجه الدارقطني والبيهقي (١) .

— باب العمرة — ٧٢ —

العمرة لغة من الاعتبار وهو الزيارة. وشرعا زيارة الكعبة على وجه مخصوص مع الإحرام والطواف والسعى بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير بشروط يأتي بيانها إن شاء الله تعالى . ولها فضل عظيم وثواب جزيل ، روى ، أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما . (الحديث) أخرجه السبعة إلا أبا داود وقال الترمذي : حديث حسن صحيح (٢)

[٣٥١]

(١) انظر ص ٢٧٧ - الدارقطني . وص ١٠٤ ج ٥ بيهقي (ليس على النساء حلق)

(٢) انظر ص ٩٠ ج ١١ - الفتح الرباني (فضل الحج والعمرة) وص ٣٨٧ ج ٣ فتح الباري (وجوب العمرة وفضلها) وص ١١٧ ج ٩ نووي مسلم (فضل الحج والعمرة) وص ٣ ج ٢ مجني (فضل الحج المبرور) وص ١٠٨ ج ٢ ابن ماجه (فضل الحج والعمرة) وص ١١٥ ج ٢ تحفة الأخوذى (فضل العمرة)

وقد أجمع العلماء على مشروعيتهما واختلفوا في حكمهما . فقالت المالكية في المشهور عنهم وأبو ثور والحنفيون على المختار عندهم : إن العمرة سنة مؤكدة . وقيل إنها واجبة . وبه جزم صاحب البدائع . قال : إنها واجبة كصدقة الفطر . وعن بعض أصحابنا أنها فرض كفاية مستدلين بحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : لا وأن يتهروا هو أفضل ، أخرجه أحمد والبيهقي والدارقطني والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ^(١) [٣٥٢] وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه مقال ، وقد وثق . وقد تقوى الحديث بمجيئه من طريق عبيد الله بن المغيرة عن أبي الزبير عن جابر قال : قلت : يا رسول الله العمرة واجبة فريضة كفريضة الحج ؟ قال : لا وأن تعتمر خير لك . أخرجه البيهقي والدارقطني ^(٢) [٣٥٣] . وعن ، أبي صالح الحنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحج جهاد والعمرة تطوع . أخرجه الشافعي بسنده . وأخرجه ابن ماجه بسند آخر عن طلحة بن عبيد الله وفيه الحسن بن يحيى وعمر بن قيس ضعيفان ^(٣) [٣٥٤] . وقال ، الشافعي وأحمد في المشهور عنهما : العمرة فرض . وروى عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء وطاوس والثوري وإسحاق مستدلين : (١) بقول الله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ^(٤) ﴾ والأصل في الأمر للوجوب وقد عطفتم العمرة على الحج . والأصل التساوي بين المداطوف والمعطوف عليه في الحكم ، ورد ، بأن المأمور به في الآية الإتمام بعد الشروع وكلامنا فيما قبل الشروع . وقد أجمعوا على أن من دخل في حج أو عمرة يجب عليه الإتمام ^(٥) ويؤيد ذلك اقتصار النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه بني الإسلام على خمس ، على الحج وعدم ذكر العمرة في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ^(٦) ﴾ (ب) ومحدث أبي رزين العقيلي أنه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن . قال : احجج عن أبيك واعتمر ، أخرجه المصنف وغيره بأسانيد صحيحة . وقال الترمذي حديث حسن صحيح ^(٧) وقال البيهقي : قال مسلم بن الحجاج : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه ، ورد ، بأنه لا دلالة فيه على وجوب العمرة ، لأنه صلى الله عليه

(١) انظر ص ٥٨ ج ١١ - الفتح الرباني (حكم العمرة) وص ٣٤٩ ج ٤ بيهقي (من قال العمرة تطوع) وص ٢٨٣ الدارقطني . وص ١١٣ ج ٢ تحفة الأخوذى (ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا) .

(٢) انظر ص ٣٤٩ ج ٤ بيهقي . وص ٢٨٣ الدارقطني (٣) انظر ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ١ بدائع المن (كتاب الحج والعمرة) وص ١٢٠ ج ٢ ابن ماجه (العمرة) و (الحج جهاد) أي جهاد الضيف لأن في الجهاد تحمل الآلام بالبدن والمال وبذل النفس بالعبادة . والحج ليس فيه بذل النفس (٤) سورة البقرة : آية ١٩٦ (٥) انظر ص ٣٥٠ ج ٤ الجوهر النقي (٦) سورة آل عمران : آية ٩٧ (٧) تقدم بالمصنف رقم ٨٧ ص ١٠٦ ج ١ فتح الملك المعبود (الرجل يحج عن غيره) . (والظن) بفتح فسكون من ظن من بابي نفع ونصر أي لا يستطيع السير ولا الركوب على الدابة

وسلم أمر الابن أن يحج عن أبيه ويعتمر ولا يجبان على الابن عن أبيه إجماعاً . ومنه تعلم أن الراجح أن العمرة سنة وهو الحق ، لأن البراءة الأصلية لا ينتقل عنها إلا بدليل يثبت به التشكيك ولا دليل يصلح لذلك ، وما قال ، ابن عمر سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء رجل فقال : يا محمد ما الإسلام ؟ قال : الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن تُقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعمّر (الحديث) أخرجه الدارقطني والبيهقي^(١) [٣٥٥] « فلا يصلح ، دليلاً على الوجوب لما تقرر في الأصول من ضعف دلالة الاقتران ، لاسيما وقد عارضتها الأدلة القاضية بعدم الوجوب » وكذا ، مارواه زيد بن ثابت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الحج والعمرة فريضتان لا يضرّك بأيهما بدأت . أخرجه الدارقطني^(٢) [٣٥٦] « فإن ، في سنده إسماعيل بن موسى المكي وهو ضعيف . رواه عن ابن سيرين عن زيد وهو منقطع . والصحيح أنه موقوف كما قال البيهقي^(٣) » وكذا ، مارواه عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحج والعمرة فريضتان واجبتان . أخرجه البيهقي^(٤) [٣٥٧] « لا يصلح ، دليلاً على الوجوب ، لأن في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف جداً لا يحتج بحديثه . هذا . والحاجة ماسة لبيان أربعة أمور تتعلق بالعمرة لم يشر إليها المصنف في هذا الباب وهي : « أولاً ، ميقات العمرة - قد حدّد الشارع الإحرام بالنسك أمكنة لا يحل لمريد مكة مجاوزتها بلا إحرام وهي خمسة ، الأول ، ذوالحليفة ميقات لأهل المدينة وكل من يمرّ به ، الثاني ، ذات عرق ميقات لأهل العراق وكل من يمرّ به ، والثالث ، الجحفة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر . وقد ذهبت أعلامها . ولذا صار الناس الآن يحرمون من رابغ - مدينة في شمال الجحفة - احتياطاً . وهي ميقات لأهل مصر والشام ومن يمرّ عليها ، الرابع ، قرن المنازل ميقات لأهل نجد ومن سلك طريقهم ، الخامس ، يلم ، ميقات لأهل اليمن ومن يمرّ بطريقهم .

(١) انظر ص ٢٨١ - الدارقطني . وص ٣٥٠ ج ٤ يهقي (من قال بوجوب العمرة).

(٢) انظر ص ٢٨٢ - الدارقطني . (٣) انظر ص ٣٥١ ج ٤ يهقي (من قال بوجوب العمرة) (٤) انظر ص ٣٥٠ منه

(٥) (ذو الحليفة) بضم الحاء مصغراً موضع في الجنوب الغربي للمدينة بينه وبين مسجدها نحو ثمانية عشر كيلومتر وشمال مكة بينهما خمسون وأربعمائة كيلو متر . و (ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء ، موضع في الشمال الغربي لمكة على أربعة وتسعين كيلومتر . و (الجحفة) بضم فسكون قرية في الشمال الغربي لمكة على سبعة وعشرين ومائة كيلو متر . و (رابغ) قرية في الشمال الغربي لمكة على أربعة ومائتي كيلو متر . و (قرن المنازل) بفتح الفاف وسكون الراء ، جبل مطل على عرفات شرقي مكة يميل قليلاً إلى الشمال على أربعة وتسعين كيلو متر و (يلم) بفتحين فسكون بفتح - جبل جنوب مكة على أربعة وتسعين كيلو متر . وهو ميقات لأهل تهامة اليمن والهندود الذين يمرّون عليه أو يجاذونه . أما أهل نجد اليمن فيمرّون على قرن المنازل أو يجاذونه فهو بمقاتهم دون يلم (انظر رسم المواقيت والأعلام ص ٥٨ إرشاد الناسك) وتقدم الكلام على هذه المواقيت ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ١٠ - المنهل المذنب (باب المواقيت)

هكذا وقت النبي صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لأهلها ومن يتر بها ، عائشة رضي الله عنها : إن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام ومصر الجحفة ولأهل العراق ذات عرق ولأهل نجد قرنا ولأهل اليمن يللم . أخرجه النسائي وأخرج البيهقي نحوه ^(١) [٣٥٨] وفي حديث ابن عباس فنه لهم ولمن أتى عليهن من غير أهلهم ممن كان يريد الحج والعمرة . أخرجه المصنف ^(٢) فمن كان خارج هذه المواقيت - وهو يريد العمرة - فلا يحل له مجاوزتها بلا إحرام وقال، زيد بن جبير : سألت ابن عمر : من أين يجوز أن أعتمر ؟ قال : فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل نجد قرنا . ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة . أخرجه البخاري ^(٣) [٣٥٩] أما من كان داخل المواقيت فيقاته في العمرة الحل ولو كان بالحرم ، لحديث الأسود أن عائشة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله يصدر الناس بنفسكين وأصدُر بنفسك ؟ فقيل لها انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلى التعميم فأهلي ثم اتينا بمكان كذا . ولكنها على قدر نفقتك أو نصبك . أخرجه البخاري ^(٤) [٣٦٠]

«ثانياً، شروط العمرة - يشترط لصحتها شيان : «الأول» الإحرام عند الحنفيين وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها . وقال غيرهم : الإحرام ركن «الثاني» عدم الجماع في أحد سبيلي آدمي حتى مشتهى قبل أن يؤدي أكثر طواف العمرة ، فإن ذلك يفسدها .

«ثالثاً، أركان العمرة - هي خمسة : «الأول» الإحرام عند مالك والشافعي وأحمد «الثاني» الطواف بالبيت سبعة أشواط عند مالك والشافعي وأحمد والجمهور «وقال» الحنفيون : الركن أربعة أشواط . والثلاثة الباقية واجب «الثالث» السعي بين الصفا والمروة سبعا . وهو ركن عند مالك والشافعي وأحمد وواجب عند الحنفيين . ودليل ذلك قول عبد الله بن أبي أوفى : أعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتمرنا معه فلما دخل مكة طاف وطفنا معه وأتى الصفا والمروة وأتيناهما معه (الحديث) أخرجه البخاري . وتقدم للمصنف نحوه . وفيه : ثم أتى الصفا والمروة فسعى بينهما سبعا . ثم حلق رأسه ^(٥) .

«الرابع» الحلق أو التقصير كما في الحج . وهو ركن عند الشافعية وواجب عند غيرهم ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن معاوية قصّر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص في عمرة على المروة . أخرجه النسائي ^(٦) [٣٦١] (الخامس) الترتيب بين الأركان كما فعلها

(١) انظر ص ٧ ج ٢ مجي (مقات أهل العراق) وص ٢٨ ج ٥ بيهقي (مقات أهل العراق)

(٢) انظر ص ٢٨٠ ج ١٠ منهل (المواقيت) .

(٣) انظر ص ٢٤٦ ج ٣ فتح الباري (فرض مواقيت الحج والعمرة) . و (فرضها) أي قدر ميقات العمرة .

(٤) انظر ص ٣٩٦ منه (أجر العمرة على قدر النصب) . و (يصدر الناس) أي يرجعون . و (مكان كذا) هو الإبطح

(٥) تقدم رقم ١٧٥ ج ٢٤٩ ج ١ فتح الملك المعبود (باب أمر الصفا والمروة) وتقدم لمطالب البخاري تماماً ص ٢٥٠

ج ١ فتح الملك المعبود (٦) انظر ص ٤٣٤٢ ج ٢ مجي (أن يقصر المعتمر ؟)

النبي صلى الله عليه وسلم وهو ركن عند الشافعية وواجب عند غيرهم
 رابعاً ، واجبات العمرة وسننها - يجب ويسن للعمرة ما يجب ويسن للحج في الإحرام
 والطواف والسعى . وعلى الجملة فهي كالحج غير أنها تخالفه في أنها ليست متفقا على فرضيتها وليس
 لها وقت معين ولا وقوف فيها بعرفة ولا مزدلفة ولا رمى فيها ولا خطب ولا طواف
 قدوم ولا وداع وأن ميقاتها الحل ولو لمن في الحرم .
 (تنبيه) علم أن ركن العمرة عند الحنفيين أكثر الطواف وهو أربعة أشواط . وواجبها
 عندهم باقي الطواف والسعى والحلق أو التقصير ، وكون الإحرام من الميقات لمن كان خارج
 المواقيت ومن الحل لمن كان داخلها ، وركنهما ، عند المالكية والحنبلية الإحرام والطواف
 بالبيت والسعى بين الصفا والمروة ، وواجبهما ، كون الإحرام من الميقات لمن كان خارج
 المواقيت . ومن الحل لمن كان داخلها والحلق أو التقصير . وعند الشافعية أركانها خمسة : الإحرام
 والطواف والسعى بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير والترتيب بين الأركان (وواجبها)
 كون الإحرام من الميقات لمن كان خارج المواقيت ومن الحل لمن كان داخلها .

(٢٤٩) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ وَيَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا
 عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ .

(ش) (السند) (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز .
 (المعنى) أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل حجة الوداع ثلاث عمر (١) عمرة
 الحديبية في السنة السادسة وصدته المشركون عن البيت (ب) وعمرة القضية في السنة السابعة (ج) وعمرة
 الجعرانة في السنة الثامنة بعد فتح مكة . وكلها كانت في ذى القعدة ، كما يأتي إن شاء الله تعالى .
 (الفقه) دل الحديث على جواز العمرة بلا كراهة في جميع أيام السنة قبل الحج وكذا بعده
 لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن عائشة حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف
 بالبيت . فلما طهرت وطافت قالت : يا رسول الله أتنتلقون بحج وعمرة وأنطلق بالحج ؟ فأمر
 عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم فاعتمرت بعد الحج في ذى الحجة . أخرجه
 أحمد والبخاري ^(١) [٣٦٢] وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور ، وقال ، النعمان :

(١) انظر ص ٥٢ ج ١١ - الفتح الرباني (جواز العمرة في جميع السنة قبل الحج وبعده) وص ٣٩٣ ، ٣٩٤ ج ٣ فتح الباري (عمرة
 التنعيم) ، و (أنتلقون ...) تعني أنهم يرجعون بحج وعمرة منفردين وترجع هي بحج مقرون بعمرة .

وقت العمرة جميع السنة، لكنها تكره تحريماً في خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق الثلاثة ، لقول ابن عباس رضي الله عنهما : خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق اعتَمِرْ قبلها أو بعدها ما شئت . أخرجه ابن دقيق العيد في كتاب الإمام ^(١) [٣٦٣]

، وقال ، أبو يوسف : تكره في أربعة أيام يوم عرفة وثلاثة أيام بعده ، لقول عائشة رضي الله عنها : حلت العمرة في السنة كلها إلا أربعة أيام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعد ذلك . أخرجه البيهقي [٣٦٤] وقال : وهذا موقوف . وهو محمول عندنا على من كان مشغلاً بالحج ، فلا يدخل العمرة عليه ولا يعتمر حتى يكمل عمل الحج كله ^(٢) .

وأفضل أوقاتها رمضان لغير النبي صلى الله عليه وسلم . وأما النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يعتمر إلا في أشهر الحج وهو في حقه أفضل ، لأنه فعله للرد على أهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتمار في أشهر الحج

(والحديث) أخرجه أيضا البخاري ومعلقا والبيهقي . وأخرج أحمد نحوه عن عكرمة بن خالد بن العاصي قال : قدمت المدينة في نفر من أهل مكة نريد العمرة منها ، أي من المدينة ، فلقيت عبد الله بن عمر فقلت : إنا قوم من أهل مكة قدمنا المدينة ولم نحج قط أفنعتهم منها ؟ قال : نعم وما يمنعكم من ذلك ؟ فقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرته كلها قبل حجته واعتمرنا ^(٣)

(٢٥٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ ثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ وَمُحَمَّدُ

ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : وَاللَّهِ مَا أَعْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ إِلَّا لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ أَهْلِ الشَّرْكِ ، فَإِنْ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : إِذَا عَفَا الْوَبْرُ ، وَبَرَّ الدَّبْرُ ، وَدَخَلَ صَفَرٌ فَقَدْ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ أَعْتَمَرَ . فَيَكُونُوا يُحَرِّمُونَ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَنْسَاحَ ذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمُ

﴿ش﴾ (السند) (ابن أبي زائدة) ذكرها . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز

(المعنى) (ما أعمر) أي ما أمر (رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة) أن تعتمر هي وغيرها

(١) انظر ص ١٤٧ ج ٣ نصب الراية (٢) انظر ص ٣٤٦ ج ٤ بهقي (العمرة في أشهر الحج) .

(٣) انظر ص ٣٨٨ ج ٣ فتح الباري (من أعمر قبل الحج) وص ٣٤٥ ج ٤ بهقي (العمرة في أشهر الحج) وس

٥١ ج ١١ - الفتح الرباني (جواز العمرة في جميع أشهر السنة ..)

(م - ٢٠ - ج ٢ - فتح الملك المعبود)

(في ذى الحجة) وعند أحمد : ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة ليلة الحصة ^(١) إلا قطعاً لأمر أهل الشرك. فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة ومن لم يكن معهم هدى بفسخ الحج بالإحرام بعمرة (إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك) أى ليبطل ما كان عليه المشركون من اعتقادهم أن العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور وأشنع الأمور. فقد تقدم عن عائشة أنها قالت : لبينا بالحج حتى إذا كنا بسرف حضت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكى فقال : ما يبكيك يا عائشة ؟ فقلت : حضت ليتنى لم أكن حججت فقال : انسكى المناسك كلها غير ألا تطوفى بالبيت . فلما دخلنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة إلا من كان معه الهدى . فلما كانت ليلة البطحاء وطهرت عائشة قالت : يا رسول الله أترجع صواحبي بحج وعمرة وأرجع أنا بالحج ؟ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبى بكر فذهب بها إلى التنعيم فلبت بالعمرة ^(٢) . وكذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم غير عائشة ممن لم يكن معه هدى أن يحولوا الحج إلى العمرة ليبطل بذلك أمر الجاهلية (فإن هذا الحى من قریش ومن داب) أى تبع (دينهم) أى طريقهم (كانوا يقولون : إذا عفا الوبر) بفتحتين . أى كثر الشعر على ظهر البعير الذى حلقتة الأسفار وكثرة الأحمال فى سبيل الحج (وبرأ الدبر) بفتحات . وهو الجرح الذى يكون فى ظهر البعير من أثر الحل عليه . وكان يبرأ بعد انصرافهم من الحج . وعند أحمد والشيخين : إذا برأ الدبر وعفا الأثر . أى انمحي واندثر أثر الإبل وغيرها فى سيرها (ودخل صفر) بالتنوين اتفاقاً . سمي صفرًا لأنهم كانوا يخرجون فيه للقتال فيتركون منازلهم صفرًا أى خالية من المتاع وغيره . وقيل سمي بذلك لأنهم كانوا يغزون القبائل فيتركون من قاتلوهم خلوا من المتاع وقيل غير ذلك (فقد حلت العمرة لمن اعتمر) أى لأنها لا تحل فى ظنهم إلا بعد دخول صفر (فكانوا يحرمون العمرة حتى ينسلخ) أى ينتهى (ذو الحجة والمحرم) أى أنهم كانوا يحرمون العمرة فى الأشهر الحرم تمسكاً بتحكيمهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة . فلما جاء الإسلام أبطل ذلك وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يعتمروا فى أشهر الحج التى منها ذو الحجة والمحرم (الفقه) دل الحديث على مشروعية العمرة فى أشهر الحج وإبطال ما كانت عليه الجاهلية

(١) (الحصة) بفتح فسكون ، أى ليلة المبيت بالمحصب . وهى ليلة الرابع عشر من ذى الحجة

(٢) تقدم بالمصنف رقم ٦٢ ص ٥٣ ج ١ فتح الملك العبود (أفراد الحج) .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والبيهقي ^(١) وأخرجه الشيخان والنسائي والبيهقي مطولا بلفظ تقدم ^(٢).

(٢٥١) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنِي رَسُولُ مَرْوَانَ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَى أُمِّ مَعْقِلٍ قَالَتْ : كَانَ أَبُو مَعْقِلٍ حَاجًّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَلَمَّا قَدِمَ قَالَتْ أُمُّ مَعْقِلٍ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ عَلَى حَجَّةٍ فَأَنْطَلَقَا يَمْشِيَانِ حَتَّى دَخَلَا عَلَيْهِ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَى حَجَّةٍ وَإِنَّ لَأَبِي مَعْقِلٍ بَكْرًا . قَالَ أَبُو مَعْقِلٍ : صَدَقْتَ جَعَلَنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَعْطَاهَا فَلْتَحُجَّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَأَعْطَاهَا الْبَكْرَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمْرَأَةٌ قَدْ كَبُرْتُ وَسَقِمْتُ فَهَلْ مِنْ عَمَلٍ يُجْزِي عَنِّي مِنْ حَجَّتِي ؟ قَالَ عُمَرَةُ فِي رَمَضَانَ تُجْزِي حَجَّةً .

(ش) (السند) (أبو كامل) فضيل بن حسين الجحدري . و (أبو عوانة) (الوضاح) . و (أخبرني رسول مروان) لم نقف على اسم ذلك الرسول الذي أرسله مروان بن الحكم (الذي) صفة لرسول . و (أرسل) مبنى المفعول . والمرسل مروان . ويحتمل أن يكون لفظ الذي صفة مروان . وأرسل بصيغة المعلوم وفاعله مروان . وهذا احتمال قوى يؤيده رواية ابن منده من طريق أبي عوانة وفيها : الذي أرسله إلى أم معقل . وظاهر هذه الرواية أن مروان أرسل إلى أم معقل . وهكذا في رواية لأحمد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : أرسل مروان إلى أم معقل الأسدية يسألها . وفي رواية له أيضا عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : كنت فيمن ركب مع مروان حين ركب إلى أم معقل . وكنت فيمن دخل عليها من الناس معه وسمعتها حين حدثت بهذا الحديث . فظاهرها ، أنه توجه إليها بنفسه ، ولا منافاة بينهما ، لاحتمال أن مروان

(١) انظر ص ٥٤ ج ١١ - الفتح الرباني (جواز العمرة في أشهر السنة) وص ٣٤٤ ج ٤ بيهقي (العمرة في أشهر الحج)

(٢) تقدم بالشرح رقم ٦١ ص ٦٤ ، ٦٥ ج ١ فتح الملك المبود (شرح الحديث رقم ٦٩ - لأفراد الحج) وانظر

ص ٢٤ ج ٢ مجي (إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدى) وص ٣٤٥ ج ٤ بيهقي . (العمرة في أشهر الحج)

أرسل أولا إلى أم معقل فحدثت الرسول بالحديث وسمع منه أبو بكر بن عبد الرحمن حين حدث مروان به . ثم أراد مروان أن يتثبت من الحديث فذهب إليها بنفسه لتشافهه وركب معه أبو بكر بن عبد الرحمن فسمعها منها الحديث « وفي رواية » لأحمد عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن معقل بن أبي معقل أن أمه أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث « فني هذه ، الرواية أن أبا بكر سمع من معقل بخلاف رواية المصنف ففيها أنه سمع من رسول مروان . وبخلاف رواية أحمد السابقة فإن فيها أنه سمع منها بنفسه » ولا تنافي ، بينها ، لاحتمال أنه تارة حدث عن الرسول . وتارة حدث عنها بغير واسطة . وأخرى حدثت عنها بواسطة معقل ولدها و (أم معقل) بفتح الميم وكسر القاف ، الأسدية أو الأنصارية . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الباب . وعنها الأسود بن يزيد وأبو بكر بن عبد الرحمن ويوسف بن عبد الله بن سلام . روى لها الثلاثة و (أبو معقل) قيل اسمه الهيثم بن نهيك بن إساف ، حليف بني أسد الأنصاري . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه الأعمش وجامع بن شداد . شهد أحداً روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه .

(المعنى) (قالت) أم معقل (كان أبو معقل حاجا) أى عازما على الحج (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدم) أبو معقل إلى بيته يخبر بوجه بعزمه على الحج (قالت) له (أم معقل قد علمت أن على حجة) أحجها مع النبي صلى الله عليه وسلم لأحوز شرف الصحبة وكثرة الثواب . فعند النسائي : إن أم معقل جعلت عليها حجة معك . وزاد ابن منده : فلم يتيسر لها ذلك (فانطلقا) أى أم معقل وزوجها (يمشيان حتى دخلا عليه) أى على رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقالت يا رسول الله : إن على حجة وإن لأبي معقل بكرا) بفتح فسكون . وهو الفتى من الإبل ، تعنى وسألته أن يعطينيه لأحج عليه كما تشير بذلك الرواية الآتية . فأمره بذلك (قال أبو معقل صدقت جعلته) حبسا ووفقا (فى سبيل الله) لعله اعتقد أو ظن أن سبيل الله خاص بالجهاد فامتنع من أن يعطيها البكر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطها) البكر (فلتحج عليه فإنه) أى حجها عليه (فى) أى من (سبيل الله) فإنه عام فى الجهاد وغيره (فأعطاها البكر) ولكنها مرضت ومات أبو معقل ولم تتمكن من الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك العام كما بينته الحديث الآتى (فقالت يا رسول الله إني امرأة قد كبرت وسقمت) أى ضعفت (فهل من عمل يجزئ) أى يكفى (عني من حجتي ؟ قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (عمرة فى رمضان تجزئ) أى تعدل (حجة) كما صرح به فى رواية الترمذى . والمعنى على التشبيه ، أى إن العمرة فى رمضان كالْحِجَّة . أى تعدل الحج فى الثواب ، لأنها تقوم مقامه فى إسقاط الفرض ، للإجماع على أن العمرة لا تجزئ عن حج الفرض وقال ، ابن بطال : فيه دلالة على أن

الحج الذي عزمته عليه كان تطوعاً ، وما قيل ، من أن تلك الحجة التي أرادت أن تصحب فيها النبي صلى الله عليه وسلم هي حجة الوداع وكانت أول حجة أقيمت في الإسلام . فتكون أم معقل لم تؤد فريضة الحج قبل هذا ، غير مسلم ، لاحتمال أن تكون أم معقل حجت أولاً مع أبي بكر رضي الله عنه في السنة التاسعة . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون قيام العمرة مقام الحج مخصوصاً بأم معقل . ويؤيده (١) ما يأتي في آخر الحديث الآتي من قول يوسف بن عبد الله ابن سلام : فكانت أم معقل ، تقول : الحج حج والعمرة عمرة ، وقد قال هذا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما أدري إلى خاصة ؟ (ب) وقول سعيد بن جبير : ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها . أخرجه أحمد بن منيع بسند صحيح (٢) .

(الفقه) دل الحديث : (١) على جواز وقف الحيوان ، فإن أبا معقل وقف بعيره في سبيل الله تعالى وأقره النبي صلى الله عليه وسلم (ب) وعلى أن الحج من سبيل الله فيجوز الانتفاع بما أوقف في سبيل الله فيه . وكان ابن عباس وابن عمر لا يريان بأساً من إعطاء الرجل شيئاً من زكاة المال يستعين به في الحج . وبه قال النعمان وأحمد وإسحاق (وقال) الثوري ومالك وأبو يوسف ومحمد والشافعي : لا تصرف الزكاة إلى الحج وخصصوا سبيل الله تعالى بالغزاة والمجاهدين ، وأجابوا ، عن حديث الباب بأنه لا يمتنع أن يكون الحج من سبيل الله . والمراد بالآية غيره لأن سبيل الله عند الإطلاق إنما ينصرف إلى الجهاد (٣) (ج) وعلى أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت الذي يقع فيه . كما يزيد بحضور القلب وخلوص المقصد . قال ابن العربي : حديث العمرة حديث صحيح وهو فضل من الله ونعمة حيث نزلت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد من عدة طرق بألفاظ مختلفة . وأخرجه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم (٤) ، وروى ، بأن في سنده إبراهيم بن مهاجر ضعيف ورسول مروان لم يسم . وفيه اضطراب كما ترى .

(٢٥٢) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ

أَبْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عِيسَى بْنِ مَعْقِلِ بْنِ أُمِّ مَعْقِلِ الْأَسَدِيِّ أَسَدِ خُزَيْمَةَ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ

(١) انظر ص ٣٩٢ ج ٣ فتح الباري (الشرح - عمرة في رمضان) .

(٢) انظر بيانه وافي ص ٢١٤ ، ٢١٥ ج ٨ - الدين الخالص (سبيل الله) .

(٣) انظر ص ٣٤ ج ١١ - الفتح الرباني (الزاد والراحلة من الاستطاعة) وص ٤٨٢ ج ١ مستدرك .

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ مَعْقِلٍ قَالَتْ : لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ لَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَصَابَنَا مَرَضٌ، وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ جِئْتُهُ . فَقَالَ : يَا أُمُّ مَعْقِلٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا ؟ قَالَتْ : لَقَدْ تَهَيَّأْنَا فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الَّذِي نَحْجُّ عَلَيْهِ، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقَالَ : فَهَلَّا خَرَجْتَ عَلَيْهِ ؟ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَأَمَّا إِذْ فَاتَتْكَ هَذِهِ الْحَجَّةُ مَعَنَا فَأَعْتَمَرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّهَا كَحَجَّةٍ . فَكَانَتْ تَقُولُ : الْحَجَّ حَجَّ وَالْعُمْرَةَ عُمْرَةً وَقَدْ قَالَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَذْرِي إِلَى خَاصَّةٍ ؟ .

(ش) (السنند) (عيسى بن معقل ابن أم معقل) الأسدي المجازي . روى عن جدته أم معقل ويوسف بن عبد الله بن سلام . وعنه موسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : مقبول من الرابعة . و (يوسف بن عبد الله بن سلام) بتخفيف اللام (عن جدته) الضمير عائد على عيسى بن معقل لا على يوسف كما هو ظاهر السياق ، لأنها ليست جدة يوسف .

(المعنى) (قالت لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم) تعنى : وكنت أود أن أحج معه فعرض لي موانع أشارت إلى أولها بقولها (وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله . و) الثاني (أصابنا) أما وزوجي (مرض . و) الثالث (هلك) أى مات (أبو معقل) فلم أخرج للحج (وخرج النبي صلى الله عليه وسلم . فلما فرغ من حججه جئته فقال : يا أم معقل ما مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا ؟ قالت تَهَيَّأْنَا) للحج فأصابنا مرض (فهلك أبو معقل وكان لنا جمل هو الذى نحج) أى نريد أن نحج (عليه فأوصى به) أى جعله (أبو معقل في سبيل الله قال) (النبي صلى الله عليه وسلم) (فهلا خرجت عليه فإن الحج في سبيل الله . فأما إذ فاتتك هذه الحججة معنا فاعتري في رمضان فإنها) أى العمرة في رمضان (كحجة) تطوعا في الثواب والفضل (فكانت تقول الحج حج) وفي نسخة : الحج حجة (والعمرة عمرة) أى أنهما لا يستويان في المنزلة . فكيف

سوى بينهما النبي صلى الله عليه وسلم وهي لا تشك في قوله صلى الله عليه وسلم. ولذا قالت (وقد قال هذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدرى ألى خاصة ؟) أم للناس عامة . واستظهر الحافظ في الفتح أن ذلك للناس عامة . وقد علمت تأويل الحديث وبيان المراد منه . وظاهر هذا الحديث أن أبا معقل مات قبل أن يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن أم معقل ذهبت وحدها وتكلمت مع النبي صلى الله عليه وسلم في شأن حجها . وظاهر حديث إبراهيم بن مهاجر السابق أن أبا معقل حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأنه هو وزوجه أم معقل ذهبا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلمتا معه في أمر حجها « ولا منافاة » بينهما ، لأن قول أم معقل في حديث ابن مهاجر السابق « كان أبو معقل حاجا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أي كان عازما على الحج ومريدا له . وقولها فيه « فلما قدم » ، تعنى به إلى بيته لامن الحج (وبذلك) انفتحت الروايتان على أن أبا معقل لم يحج « وأما » ما يفيد الحديث الأول من أن أبا معقل وأم معقل ذهبا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم للتحدث معه في شأن حجها فأفتاها بركوها بالجل الموقوف في سبيل الله تعالى « فمحول » على أول مرة ذهبت إليه . وذهابها وحدها بعد مجيئه صلى الله عليه وسلم من الحج ، فمحمول على ثنى مرة « وذلك » أنها لما علمت من زوجها أنه يريد الحج وأرادته هي أيضا ولم تعلم أن عند زوجها ما تركبه سوى جمل وقفه في سبيل الله زائد على ما أعده لركوبه في حجه ، ذهبت معه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليدلها على ما يوصلها إلى مرغوبها من الحج . فأفتاها صلى الله عليه وسلم بجواز ركوبها بالجل الموقوف ، لأن الحج من سبيل الله . ثم لما رجعت من عند النبي صلى الله عليه وسلم رأت أنها عجز مريضة لا تقوى على السفر فأرسلت إليه زوجها يسأله صلى الله عليه وسلم في شأن عدم سفرها لعله يرخص لها فيه كما يؤخذ من الحديث الآتي ، فأخبره أنها تعتذر في رمضان وذلك لحجة معه صلى الله عليه وسلم . ثم قبل الخروج إلى الحج مرض زوجها فمات فاعتزتها خطوب ومصائب حالت دون تنفيذ مرادها . ثم لما قدم من الحج ذهبت إليه بخاطبها في شأن تأخيرها فأخبرته بما منعها . وسألته ثانية عما يقوم مقام الحجة لعله يجيبها بأيسر مما أجاب به أولا فأعاد صلى الله عليه وسلم لها الجواب بعينه (الفقه) دل الحديث : (أ) على فضل أم معقل وحرصها على الخير والحج مع النبي صلى الله عليه وسلم (ب) وعلى فضل العمرة في رمضان وأن ثوابها كثواب حجة ، لكنها لا تسقط الحجة المفروضة . بل لا بد من الإتيان بهما من قابل . وأن ما فاتها تطوعا فالعمرة في رمضان تقوم مقام الحج التطوع . وهذا فضل من الله ونعمة حيث جعل العمرة في منزلة الحج إذا أدت في رمضان . وتماه في فتح الباري ^(١) (والحديث) لم نقف على من أخرجه غير المصنف

(٢٥٣) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَجَّ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ لَزَوْجِهَا أَحِجْنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَمَلِكَ. فَقَالَ مَا عِنْدِي مَا أَحِجُّكَ عَلَيْهِ. قَالَتْ أَحِجْنِي عَلَى جَمَلِكَ فُلَانٌ. قَالَ ذَلِكَ حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي تُقَرِّئُ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَإِنَّهَا سَأَلَتْنِي الْحَجَّ مَعَكَ قَالَتْ: أَحِجْنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقُلْتُ: مَا عِنْدِي مَا أَحِجُّكَ عَلَيْهِ. قَالَتْ: أَحِجْنِي عَلَى جَمَلِكَ فُلَانٍ فَقُلْتُ: ذَلِكَ حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَحِجَجْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: وَإِنَّهَا امْرَأَتِي أَنْ أَسْأَلَكَ مَا يَعْدُلُ حَجَّةً مَعَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَقْرَبُهَا السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ وَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا تَعْدُلُ حَجَّةً مَعِي - يَعْنِي عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ.

(ش) (السند) (عبد الوارث) بن سعيد العنبري و (عامر) بن عبد الواحد (الأحول) (المعنى) (أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج) أى حجة الوداع (فقالت امرأة لزوجها) هى أم سنان الأنصارية كما فى البخارى عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال . لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجته ، قال لأم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج ؟ والحديث ، ^(١) فهذه قصة أخرى غير قصة أم معقل ، فإنها أسدية وأم سنان أنصارية . ويحتمل أن تكون هى أم معقل ، فقد قيل إنها أنصارية أيضا . ويقال : إنها تكنى بأم سنان كما تكنى بأم معقل . ووقع مثل هاتين القصتين لأم طليق . روى طلق بن حبيب أن أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له - وله جمل وناقة - أعطنى جملك أحج عليه . قال : جملى حبيس فى سبيل الله . قالت : إن فى سبيل الله أن أحج عليه ، والحديث ، وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدقت أم طليق . وفيه : ما يعدل الحج ؟ قال : عمره فى رمضان . أخرجه ابن السكن وابن منده ^(٢) [٣٦٤]

(١) انظر ص ٥٥ ج ٤ فتح البارى (حج النساء) (٢) انظر ص ٣٩١ ج ٣ منه (الفرح - عمره فى رمضان)

وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق، ولكنه غير مسلم. فإن أبا معقل مات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب. وهو من صفار التابعين فدل ذلك على تغاير المرأتين. ويؤيده تغاير السياقين ^(١) (أحجني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعند الحاكم: «حجج بي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) الزوج (ماعندي ما أحجك عليه قالت أحجني على جملك فلان) وعند الحاكم. قالت: فحجج بي على ناضحك. فقال: ذاك نعتقه أنا وولديك. قالت: فحجج بي على جملك فلان ^(٢) (قال ذاك حبيس) أي وقف (في سبيل الله) للجهاد. وزاد أحمد. قالت: فأعطني صرام نخلك. قال: قد علمت أنه قوت أهلي ^(٣) وعند الحاكم. قالت: فبيع ثمر رقلك. قال: ذاك قوتي وقوتك ^(٤) (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (أما إنك لو أحجبتها عليه كان في سبيل الله) زاد الحاكم فقال: فضحك النبي صلى الله عليه وسلم تعجبا من حرصها على الحج (قال) الزوج (ولمّا أمرتني أن أسألك: ما يعدل حجة) أي أي عبادة يكون ثوابها كالحج (معك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرنها السلام ورحمة الله وبركاته وأخبرها أنها) أي العمرة في رمضان (تعديل) في الثواب (حجة) تطوعا (معنى يعنى) بالضمير في إنها (عمرة في رمضان) فهو بدل من الضمير. ولذا سقط عند الحاكم لفظ يعنى.

(الفقه) دل الحديث: (أ) على فضل هذه المرأة وحرصها على الحج وتعرف ما يعدله في الفضل والثواب (ب) وعلى مشروعية إرسال السلام إلى الغير وإرسال الرد بأحسن منه مع الرسول. وعلى فضل العمرة في رمضان. (والحديث) أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح: على شرط الشيخين «ورده» الذهبي بأن فيه عامرا الأحوال ضعفه غير واحد. وقواه بعضهم. ولم يحتج به البخاري ^(٥).

(٢٥٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ ثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آتَمَرَ عُمَرَتَيْنِ عُمَرَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمَرَةَ فِي شَوَّالٍ .

(١) انظر ص ٣٩١ ج ٣ فتح الباري (الفرح - عمرة في رمضان).

(٢) (الناضح) في الأصل البعير يحمل الماء لائق. ثم استعمل في كل بعير وإن لم يحمل الماء. و (نعتقه) أي نتأوب ركوبه. (٣) (الصرام) قطع الثمرة واجتناؤها والماء أعطني ما جنبته من ثمرة نخلك.

(٤) (الرق) بالكسر ما اتسع من الأرض ولان. (٥) انظر ص ٤٨٣، ٤٨٤ ج ١ مستدرک

(استدراك) بآخر ص ١٦٠ رقم ٣٦٤ خطأ والصواب ٣٦٥

(ش) (السند) (داود بن عبد الرحمن) العطار أبو سليمان العبدى المكي . روى عن معمر وابن جريج وعمرو بن دينار وهشام بن عروة وغيرهم . وعنه ابن المبارك وابن وهب وسعيد بن منصور . وقتيبة بن سعيد . وثقه أبو داود والعجلي والبخاري وابن معين . وقال أبو حاتم : لا بأس به صالح . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان متقنا من فقهاء أهل مكة ونقل الحاكم عن ابن معين تضعيفه . وقال الأزدى : يتكلمون فيه . قيل توفي سنة أربع أو خمس وسبعين ومائة . روى له الستة

(المعنى) (اعتمر عمرتين) اسم العدد لا مفهوم له . فلا ينافى أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر كما سيأتى ^(١) وإنما اقتضت عائشة رضى الله عنها على ذكر ثنتين ، لأنهما وقعتا مستقلتين تامتين (عمرة في ذى القعدة) المراد بها عمرة القضية سنة سبع من الهجرة (وعمرة في شوال) لعلها أرادت عمرة الجعرانة سنة ثمان ، لأنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى غزوة حنين في شوال . ثم اعتمر من الجعرانة في ذى القعدة . فلو قوع هذه العمرة في هذا الخروج نسبت إلى وقته . فلا ينافى ما بأتى من أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر إلا في ذى القعدة .

(الفقه) دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر بعد الهجرة عمرتين مستقلتين : عمرة القضية وعمرة الجعرانة .

(والحديث) لم نقف على من أخرجه غير المصنف . ورجاله رجال الصحيح .

(٢٥٥) (ص) حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ ثَنَا زُهَيْرٌ ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : سَأَلَ ابْنَ

عُمَرَ : كَيْمَ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : مَرَّتَيْنِ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا سِوَى الَّتِي قَرَنَهَا بِحَجَّةِ الْوَدَاعِ .

(ش) (السند) (الثقفي) عبد الله بن محمد . و (زهير) بن معاوية . و (أبو إسحاق) عمرو ابن عبد الله السبيعي . و (مجاهد) بن جبر

(المعنى) (كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال) ابن عمر : اعتمر (مرتين) أراد العمرتين التامتين المستقلتين ، كما قيل في الحديث السابق . ولم يعد عمرة الحديبية ، لأنه صلى الله عليه وسلم صد عنها ، ولا العمرة التي مع حجته صلى الله عليه وسلم ، لعدم استقلالها (لقد علم) يقينا (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ثلاثا) هي عمرة الحديبية والقضاء والجعرانة (سوى

التي قرنها بحجة الوداع) وهي العمرة الرابعة .
(الفقه) دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر . ويأتى بيانها في الحديث الآتى
(والحديث) أخرجه أيضا أحمد ^(١) .

(٢٥٦) (ص) حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ وَقُتَيْبَةُ قَالَا : ثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ
عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَرْبَعَ عُمَرٍ عُمَرَةَ الْحَدَيْبِيَّةِ . وَالثَّانِيَةَ حِينَ تَوَاطَّأُوا عَلَى عُمَرَةٍ مِنْ قَابِلٍ . وَالثَّلَاثَةَ
مِنَ الْجَعْرَانَةِ . وَالرَّابِعَةَ الَّتِي قَرَنَ مَعَ حَجَّته .

(ش) (السند) (النفيلي) عبدالله بن محمد و(قتيبة) بن سعيد (المعنى) (عمرة) بالنصب بدل من
أربع ، أو بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . ويؤيده قوله : والثانية . و(الحديبية) بضم الحاء وفتح
الدال المهملتين وسكون المشناة التحتية وكسر الباء الموحدة وتخفيف الياء الثانية وتشدد ، قرية
على مرحلة من مكة وتسعة مراحل من المدينة . سميت باسم بئر أو شجرة حديباء . وهي من الحرم .
وقيل بعضها في الحل وبعضها في الحرم . وكانت هذه العمرة في السنة السادسة من الهجرة في
ذى القعدة . خرج إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة يوم الاثنين غزوة ذى القعدة
في أربعمئة وألف من أصحابه الكرام رضى الله عنهم ، قاصدين مكة للاعتبار وتعظيم البيت الحرام
فأحرموا بالعمرة من ذى الحليفة . وساق النبي صلى الله عليه وسلم معه سبعين بدنة هديا للحرم . وساق
أصحابه سبعمئة بدنة فلما وصلوا الحديبية أرسل النبي صلى الله عليه وسلم خراش بن أمية الخزاعى إلى
قريش بمكة وحمله على بعيه ليبلغ أشرافهم أنه جاء صلى الله عليه وسلم وأصحابه معتمرين
لأحبارين . فلما وصل إليهم وأخبرهم الخبر ، عقروا جمل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأرادوا
قتل خراش فنعهم الأحابيش ^(٢) نفلوا سبيله . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره
الخبر . فدعا النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب لبيعته إلى مكة فاعتذر إليه عمر قائلا : يا رسول الله
إني أخاف على نفسى من قريش وليس لى فى مكة أحد يحمينى منهم . وقد عرفت قريش عداوتى
إياها وغلظتى عليها . وأشار يارسال عثمان بن عفان رضى الله عنه لوجود عشيرته . فبعثه إلى
أبى سفيان وأشراف قريش يخبرهم أنه صلى الله عليه وسلم لم يأت لحرب وإنما جاء زائرا للبيت

(١) انظر ص ٦٤ ج ١١ - الفتح الربانى (كم حج النبي صلى الله عليه وسلم واعتمر ؟) .

(٢) (الأحابيش) الجموع وهم حلفاء قريش : بنو الهون بن خزيمه . وبنو الحارث ابن عبد مناة . وبنو المصطلق من خزاعة

تخالفوا تحت جبل يقال له حبش . فسموا بذلك .

معظمها لحرمة . فخرج عثمان إلى مكة فلقبه أبان بن سعيد بن العاص حين دخل مكة أو قبل أن يدخلها ، فنزل عن دابته وحمله بين يديه ثم أردفه وأجاره حتى بلغ رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال عظماء قريش لعثمان حين فرغ من رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن شئت أن تطوف بالبيت فطف به . فقال : ما كنت لأفعل حتى يطوف به رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاحتبسته قريش عندها وأشيع أنه قتل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نبرح حتى تناجز القوم ودعا الناس إلى البيعة فكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة . ووضع النبي صلى الله عليه وسلم شماله في يمينه وقال : هذه عن عثمان مشعرا بأنه لم يقتل . فلما عدت قريش بذلك أخذهم الرعب وأطلقوا عثمان وطلبوا الصلح من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ألا يدخل مكة هذا العام ، ويدخلها من العام القابل بلا سلاح ويقيم فيها ثلاثة أيام فقط . وعلى وضع الحرب بينهم عشر سنين أو عشرين سنة . وعلى أن من أتاهم من المسلمين مرتدا لا يردونه على المسلمين . ومن أتى المسلمين من المشركين مسلما يردونه إليهم . فصالحهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . وتحلل هو وأصحابه بالحلقة وذبح مامعهم من الهدى . ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بهذه العمرة وتحلل منها ، عدت عمرة وإن صدعنا (والثانية حين تواطئوا على عمرة من قابل) وهي التي تسمى عمرة القضاء والقضية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاضى أهل مكة حين صدع عن البيت عام الحديبية على أن يعتمر من العام المقبل . وليس المراد أن المسلمين قضاها عن عمرة الحديبية ، قال ، ابن عمر : لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كان شرطاً على المسلمين أن يعتمروا من قابل في الشهر الذي صدّم المشركون فيه . أخرجه البيهقي ^(١) [٢٦٦]

وتسمى أيضا عمرة القصاص ، لأن الله تعالى أنزل فيها قوله : ﴿ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ﴾ ^(٢) وقيل لأنه من القصاص الذي هو أخذ الحق . فكانهم اقتصوا من المشركين وأخذوا حقهم الذي منعه في السنة السادسة . فاعتمروا في ذى القعدة سنة سبع كما في حديث أنس الآتي (والثالثة) العمرة التي أحرم بها النبي صلى الله عليه وسلم (من الجمرانة) بكسر الجيم وسكون العين المهملة وفتح الراء مخففة . وقد تشدّ وخطأه الشافعي . وهو موضع بين مزدلفة وعرفة على حد الحرم في الشرق ^(٣) . وكانت في ذى القعدة من السنة الثامنة من الهجرة بعد فتح مكة . خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الجمرانة ليلا فاعتمر . ثم عاد من ليلته فأصبح بالجمرانة كانت (الرابعة التي قرن مع حجته) أي العمرة التي قرنها صلى الله عليه وسلم مع حجة الوداع وأدى أعمالها في ذى الحجة ، لأنه صلى الله عليه وسلم قدم مكة في الرابع من

(١) انظر ص ٢١٩ ج ٥ يهقي (لأقضاء على المحصر) (٢) سورة البقرة آية : ١٩٤

(٣) انظر رسم المواقيت والأعلام ص ٥٨ إرشاد الناسك

ذى الحجة . أما إحرامها فالصحيح أنه كان في ذى القعدة ، لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه خرجوا من المدينة لخمس بقين من ذى القعدة . وأحرم بالحج والعمرة في وادى العقيق ، كما تقدم في حديث عمر من دباب في الإقران ^(١) .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر بعد الهجرة أربع عمر في سنين مختلفة غير أن الأولى - عمرة الحديبية - صد عنها فتحلل منها والرابعة كانت مع حجة الوداع . فالمستقل التام منها عمرة القضية والجمرات . وعليه يحمل حديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذى القعدة قبل أن يحج مرتين . أخرجه البخارى ^(٢) [٣٦٧] (ب) وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا . وإنما اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم هذه العمر في ذى القعدة لفضيلة هذا الشهر ومخالفة الجاهلية في ذلك . فإنهم كانوا يرون العمرة في ذى القعدة من أجزء الفجور .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والترمذى وابن ماجه والدارمى بسند جيد رجاله ثقات ^(٣)

(٢٥٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ وَهْدَبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَا : ثَنَا هَمَّامٌ عَنْ

قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : اتَّفَقْتُ مِنْ هَاهُنَا مِنْ هَدَبَةَ وَسَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي الْوَلِيدِ وَلَمْ أَضْبُطْهُ : عُمَرَةٌ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ أَوْ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ . وَعُمَرَةٌ الْقَضَاءِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ . وَعُمَرَةٌ مِنَ الْجَمْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمَرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ

﴿ش﴾ (السند) (أبو الوليد) هشام بن عبد الملك . و (هدبة) بضم فسكون . وعند مسلم : هذاب ، بشد الدال . و (همام) بن يحيى العوذى . و (قنادة) بن دعامة .

(المعنى) (كلهن في ذى القعدة) فدل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، لفضل شهر ذى القعدة ومخالفة المشركين . فإنهم كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أجزء الفجور (إلا التي مع حجته) فإنه صلى الله عليه وسلم أذى أعمالها في ذى الحجة وإن كان أحرم بها مع الحج في ذى القعدة (قال أبو داود : اتفقت) الحديث (من هاهنا من) أى من رواية (هدبة) بن خالد

(١) تقدم بالمصنف رقم ٧٨ من ٨٣ ج ١ - فتح الملك المبود (٢) انظر من ٣٩٠ ج ٣ فتح البارى (كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟) (٣) انظر من ٦٤ ج ١١ - الفتح الربانى (كم حج النبي صلى الله عليه وسلم واعتمر ؟) ومن ٨٠ ج ٢ تحفة الأخوذى (كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟) ومن ١٢٢ ج ٢ - ابن ماجه (كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟) ومن ٢٠١ ج ٢ دارى (كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟)

من قوله : عمرة زمن الحديبية الخ (وسمعت من أبي الوليد) أيضا (و) لكن (لم اضبطه) الضبط التام . ولذا ترك لفظ حديث أبي الوليد . وذكر لفظ حديث هذبة وهو قوله (عمرة زمن الحديبية أو) عمرة (من الحديبية) شك من الراوى (وعمرة من الجعرانة حيث) أى فى المكان الذى (قسم) فيه صلى الله عليه وسلم (غنائم حنين) غنائم - جمع غنيمة - وهى ما يؤخذ من الكفار قهرا بحرب . وحنين واد بين مكة والطائف على بضعة عشر ميلا من مكة . وكانت غزوتها فى شوال سنة ثمان من الهجرة بعد الفتح ^(١) (وعمرة القضاء فى ذى القعدة) فى أكثر النسخ إسقاط هذه العمرة . وهو سهو من النساخ . فقد روى الحديث أحمد والشيخان وفيه ذكرها (وعمرة مع حجته) سنة عشر من الهجرة .

(الفقه) دل ما تقدم من الأحاديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكرر العمرة فى سنة . ولذا قال أكثر المالكية : يكره تكريرها فى سنة . وبه قال الحسن البصرى وابن سيرين والنخعى . وقال : الحنفيون والشافعى وأحمد : يستحب تكرير العمرة فى السنة الواحدة . وبه قال على وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وطاوس وعكرمة مستدلين :

«أولا ، بأن عائشة رضى الله عنها اعتمرت عمرتين : عمرة مقرونة بالحج وأخرى بعد حجها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، كما تقدم فى «باب فى أفراد الحج» ^(٢) .

«ثانيا ، وبما روى مجاهد أن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : فى كل شهر عمرة .

أخرجه البيهقى ^(٣) [٣٦٨] «ثالثا ، بقول نافع : اعتمر عبد الله بن عمر رضى الله عنهما

أعواما فى عهد ابن الزبير عمرتين فى كل عام . أخرجه البيهقى ^(٤) [٣٦٩]

«رابعا ، بما روى صدقة بن يسار عن القاسم عن عائشة أنها اعتمرت فى سنة ثلاث مرات قلت :

هل عاب ذلك عليها أحد ؟ قال يحيى بن الربيع : قال سفيان من يعيب على أم المؤمنين ؟ .

أخرجه البيهقى ^(٥) [٣٧٠] (والظاهر) أنه يندب تكرير العمرة فى السنة . وعدم تكرير

(١) انظر حاصل غزوة حنين بهامش ص ٢٩٠ - ٢٩٢ ج ٦ من الدين الخالص . ونكتفى هنا بذكر حديث

أنس بن مالك رضى الله عنه فيها . قال : لما كان يوم حنين أقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بذراريهم ونعمهم . ومع

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يومئذ عشرة آلاف . ومعه الطلقاء (م أهل مكة الذين أسلموا يوم الفتح

وقال لهم النبي : اذهبوا فأنتم الطلقاء وكانوا ألفين) فأدبروا عنه حتى بقى وحده . فنادى يومئذ ندا بين لم يخطأ بينهما

شيئا . قال : التفت من يمينه . فقال : يا معشر الأنصار . فقالوا : لبيك يا رسول الله نحن معك أبهر . ثم التفت عن يساره . فقال :

يا معشر الأنصار . فقالوا : لبيك يا رسول الله أبهر نحن معك . وهو على بقة بيضاء فزل فقال : أنا عبد الله ورسوله فأنهزم

المركون . وأصاب غنائم كثيرة . فقسمها بين المهاجرين والطلاء . ولم يسط الأنصار منها شيئا . فقالوا : إذا كانت الشدة فنحن

ندعى وبعلى الغنائم غيرنا . فلهذا ذلك فجعلهم وقال : يا معشر الأنصار ما شئ . بلفى عنكم . فسكنوا . فقال : يا معشر الأنصار

أما ترضون أن يذهب الناس بالدنيا وتذهبون بجمعة صلى الله عليه وسلم تحوزونه إلى بيوتكم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله

رضينا . فقال صلى الله عليه وسلم : لو سلك الناس واديا وسلك الأنصار شعبا لسلك شعب الأنصار . أخرجه الشيخان والترمذى

انظر ص ٥٥ ج ٣ تيسير الوصول (غزوة حنين) (٢) تقدم بالمصنف رقم ٦٥ ص ٥٨ ج ١ فتح الملك المعبود (٣) (٥٤٤) انظر ص ٣٤٤ ج ٤ بيهقى (من اعتمر فى السنة صارا) .

النبي صلى الله عليه وسلم لها في سنة لا ينافي ندبه ، لأن المندوب لا ينحصر في فعله صلى الله عليه وسلم . فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته . وقد رغب صلى الله عليه وسلم في العمرة . فثبت الاستحباب من غير تقييد . ولذا خالف مالكاً مطرف وطائفة من أتباعه (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وكذا البخاري عن أبي الوليد وهدي . وأخرجه مسلم عن هذاب . والبيهقي عن هدي . وأخرجه الترمذي عن حبان بن هلال عن همام وقال : حديث حسن صحيح وحبان بن هلال جليل ثقة ^(١) .

— ٨٣ — باب المهلة بالعمرة تحيض —

(فيدركها الحج فتتقض عمرتها وتهل بالحج هل تقضى عمرتها ؟)

أى بيان أن المرأة إذا أحرمت بالعمرة لحاضت فأدركها وقت الحج فأحرمت به ورفضت العمرة ، أوجب عليها قضاؤها أم لا ؟

(٢٥٨) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ ثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَرَدَفَ اخْتِكَ عَائِشَةُ فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْجِيمِ . فَإِذَا هَبَطَتْ بِهَا مِنَ الْأَكْمَةِ فَلْتَحْرِمِ . فَإِنَّهَا عُمَرَةٌ مُتَقَبِّلَةٌ

(ش) هذا الحديث بظاهره غير مناسب للترجمة فإنه لم يذكر فيه أن عائشة حاضت ونقضت عمرتها . إلا أن يقال : إن المصنف روى هذا الحديث هنا مختصراً . وتقدم في باب في الأفراد ، مطولاً . وفيه حيض عائشة ورفض عمرتها ^(٢) وبه تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة (السند) (حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق زوجة المنذر بن الزبير . روت عن أبيها وعمتها عائشة وأم سلمة وعنها عراك بن مالك وعبد الرحمن بن سابط . ويوسف بن مَاهَكَ وعون بن عباس . قال العجلي : تابعية ثقة . وذكرها ابن حبان في الثقات . روى لها مسلم والمصنف والترمذي وابن ماجه

(١) انظر ص ٦٣ ج ١١ - الفتح الرباني (كم حج النبي صلى الله عليه وسلم واعتذر؟) و ص ٣٨٩ ج ٣ فتح الباري (كم اعتذر النبي صلى الله عليه وسلم؟) و ص ٢٣٤ ج ٨ نووى مسلم (عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزلماتها) و ص ٣٤٥ ج ٤ يهقي (العمرة في أشهر الحج) و ص ٧٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (كم حج النبي صلى الله عليه وسلم؟)
(٢) تقدم رقم ٦١ ص ٥٠ ج ١ - فتح الملك المبود .

(المعنى) (أردف أختك عائشة) أى اجعلها خلفك على الناقة (فأعمرها من التمتع) موضع من الحل على حد الحرم من الشمال على طريق المدينة . بينه وبين مكة نحو ستة كيلو مترات . وإنما سمى التمتع ، لأن الجبل الذى عن يمين الداخل يقال له ناعم ، والذى عن اليسار يقال له منعم . والوادى نعيان . ذكره الفاكهى (فإذا هبطت بها من الأكمة) بفتح الهمزة والكاف ، ما اجتمع من الحجارة فى مكان . والجمع أكم - بفتح تين وضمين - وأكأت مثل قصبة وقصبات . قال ابن جريج : رأيت عطاء يصف الموضع الذى اعتمرت منه عائشة . فأشار إلى الموضع الذى بنى فيه محمد بن على بن شافع المسجد الذى وراء الأكمة . وهو الآن مسجد خرب . ذكره الأزرقي (فلتحرم) عائشة بالعمرة . فإن هذه الأكمة من الحل .

(الفقه) دل الحديث : (١) على جواز الخلوة بالمحارم سفرا وحضرا ، وعلى جواز إرداف المحرم خلفه (ب) وعلى أن من كان بمكة وأراد أن يحرم بعمرة فلا بد أن يخرج منها إلى الحل ليحرم منه . فيكون جامعا بين الحل والحرم . وبه قال الحنفيون ومالك والشافعي وأحمد ، لا فرق بين التمتع وغيره . وإنما عين فى عمرة عائشة ، لأنه أقرب إلى الحرم من غيره وقال بعضهم لا بد أن يكون إحرامه من التمتع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج بعائشة إلى التمتع . لكن قد علمت أن إحرام عائشة من التمتع كان لقربه من الحرم . (ج) دل ظاهر الحديث على أن عائشة رفضت العمرة الأولى عند ما حاضت . فتكون العمرة التى أحرمت بها من التمتع قضاء عنها ، كما تدل عليه الترجمة وبهذا قال الحنفيون . ويؤيده ما تقدم فى حديث عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت : فلما قضينا الحج أرسلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التمتع فاعتمرت فقال : هذه مكانُ عمرتك ^(١) فهذا صريح فى أنها رفضت عمرتها وأحرمت بالحج وقضت العمرة . وقال ، مالك والشافعي وأحمد : إن عائشة رضى الله عنها لم ترفض عمرتها الأولى . وإنما أدخلت عليها الحج فاندرجت أعمالها فى أعمال الحج . ويؤيده ما تقدم فى حديث أبي الزبير عن جابر قال : ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدها تبكى فقال : ما شأنك ؟ قالت : شأنى أنى قد حضت فقال : إن هذا أمر كتب الله على بنات آدم ، فاغتسلى ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة . ثم قال : قد حلت من حجك وعمرتك جميعا ^(٢) فهذا صريح فى أنها لم تكن قد أحلت من عمرتها . وأنها بقيت محرمة بها ثم أدخلت عليها الحج . وإنما أعمرها النبي صلى الله عليه وسلم من التمتع ، تطييبا لقلبها وجبرا لحاظها كما طلبت . وتقدم

تمام الكلام على هذا في «باب في الإفراء» (١).

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي. وأخرجه الشيخان والنسائي والبيهقي عن عمرو بن أرس عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يُردف عائشة ويُعمرها من التمتع (٢).

(٢٥٩) (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُزَاحِمٍ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ حَدَّثَنِي أَبِي مُزَاحِمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَيْدٍ عَنْ مُحَرِّشِ الْكَعْبِيِّ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجِعْرَانَةَ فَجَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَرَكِعَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَحْرَمَ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ فَاسْتَقْبَلَ بَطْنَ سَرِفٍ حَتَّى لَقِيَ طَرِيقَ الْمَدِينَةِ فَأَصْبَحَ بِمَكَّةَ كَبَائِتٍ

(ش) هذا الحديث غير مناسب للترجمة المهمة بالعمرة تحيض... وكان الأولى أن يجعله المصنف تحت ترجمة «باب ما جاء في العمرة من الجعرانة» كما صنع الترمذي وغيره. ولعل المصنف أثبتها وسقطت من النسخ (السند) (سعيد بن مزاحم) بضم الميم. ابن أبي مزاحم الأموي مولى عمر بن عبد العزيز. روى عن أبيه وعنه قتيبة بن سعيد. قال في التقريب: مقبول من الثامنة. روى له النسائي وأبو داود هذا الحديث فقط. و (مزاحم) بن أبي مزاحم المكي. روى عن موله عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن عبد الله وعبيد الله بن أبي يزيد. وعنه الزهري وابن جريج وميمون ابن مهران وداود بن عبد الرحمن وغيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقريب: مقبول من السادسة. روى له الثلاثة. و (عبد العزيز بن عبد الله) بن خالد (بن أسيد) مكبرا ابن أبي العيص الأموي روى عن أبيه وأبي سلمة بن سفیان ومحرش الكعبي. وعنه حميد الطويل وابن جريج ومزاحم بن أبي مزاحم. وثقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقريب: ثقة من الثالثة. ولى أمر مكة. ومات في خلافة هشام. ووهب من ذكره في الصحابة. روى له الثلاثة. و (محرش) بضم الميم وفتح الحاء المهمة وتشديد الراء المكسورة. يقال ابن سويد بن عبد الله (الكعبي) الخزاعي. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الباب. وعنه عبد العزيز ابن عبد الله. روى له الثلاثة.

(المعنى) (فجاء إلى المسجد) أي جاء صلى الله عليه وسلم إلى المسجد الذي كان بالجعرانة

(فرج) أى فصلى به (ما شاء الله) من الصلاة (ثم أحرم) بالعمرة وذهب إلى مكة ليلا فطاف وسعى ثم رجع إلى الجمرات ليلا (ثم) لما زالت الشمس من الغد (استوى) أى ركب (على راحلته فاستقبل بطن) أى توجه إلى أسفل وادى (سرف) ككتف مصروفاً ومنوماً، موضع في الشمال الغربي من مكة قريب من التنعيم (حتى لقي طريق المدينة) الذى يسلكه السائر إلى مكة (فأصبح بمكة كبائت) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم كان بمكة ثم أتى الجمرات ليلا واعتمر ثم رجع إلى مكة فأصبح بها . لكن هذا يخالف رواية الشافعى وأحمد والترمذى والنسائى والبيهقى من أن الرجوع كان إلى الجمرات ليلا وأنه أصبح بها كبائت . وهذا هو الصحيح . ولعل بعض رواة المصنف غلط فيه فقال : فأصبح بمكة بدل الجمرات .

(الفقه) دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر من الجمرات ليلا . وذلك حين رجوعه من الطائف في القعدة سنة ثمان من الهجرة . دخل مكة ليلا وأدى العمرة ثم خرج من ليلته فأصبح في الجمرات كبائت . ولذا خفيت على بعض الناس كابن عمر ومولاه نافع . قال ، ابن كثير في البداية : روى مسلم عن أيوب عن نافع قال : ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمرات فقال : لم يعتمر منها [٣٧١]

قال ابن كثير : وهذا غريب جدا عن ابن عمر وعن مولاه نافع في إنكارهما عمرة الجمرات . وقد أطبق النقلة ممن عداهما على رواية ذلك من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد . وهذا أيضا كما ثبت في الصحيحين من حديث عطاء بن أبي رباح عن عائشة أنها أنكرت على ابن عمر قوله : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر في رجب . وقالت : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو شاهد . وما اعتمر في رجب قط ^(١) [٣٧٢]

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والنسائى والترمذى والبيهقى عن محترش الكعبى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجمرات ليلا معتمرا فدخل مكة ليلا فقضى عمرته ثم خرج من ليلته فأصبح بالجمرات كبائت . فلما زالت الشمس من الغد خرج في بطن سرف حتى جاء مع الطريق طريق جمع يبطن سرف . فن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ولا نعرف لمحترش الكعبى عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث . وأخرج الشافعى صدره ^(٢) .

(١) انظر ص ٣٦٦ ج ٤ - البداية والنهاية (عمرة الجمرات في ذى القعدة) (٢) انظر ص ٦٨ ج ١١ - الفتح الربانى (عمرة الجمرات) و ص ٢٩٦ ج ٢ مج ٢ (دخول مكة ليلا) و ص ١١٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (العمرة من الجمرات) و ص ٣٥٧ ج ٤ يهتق (الإحرام بالعمرة من الجمرات) و ص ٢٩٨ ج ١ بدائع المن (عمرة الجمرات) .

— ٨٤ — باب المقام في العمرة —

أى فى بيان المدة التى أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة بعد الفراغ من عمرة القضاء كما ستعرفه .

(٢٦٠) (ص) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ وَعَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ فِي عُمَرَةِ الْقَضَاءِ ثَلَاثًا

(ش) (السند) (داود بن رشيد) مصفرا . و (ابن أبي نجيح) بفتح النون وكسر الجيم . عبد الله بن يسار . و (مجاهد) بن جبير .

(المعنى) (أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عمرة القضاء ثلاثا) بتذكير اسم العدد فى أكثر النسخ . فيكون المعدود اللبالي . وفى بعض النسخ ثلاثة بتأنيث العدد فيكون المعدود الأيام ، أى أقام صلى الله عليه وسلم بمكة بعد أداء هذه العمرة ثلاثة أيام بلياليها ، لأنه لما صالح قريشا فى عمرة الحديبية صالحهم على أن يأتى هو وأصحابه العام القابل ويقم بمكة ثلاثة أيام ، نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج معتمرا لخال كفار قريش بينه وبين البيت . فنحر هديه وحلق رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحا عليهم ولا يقيم بها إلا ما أحبوا . فاعتمر من العام المقبل . فدخلها كما كان صالحهم . فلما أن أقام بها ثلاثا أمره أن يخرج فخرج . أخرجه البخارى ^(١) [٣٧٣]

(وحاصل) قصة عمرة القضية أنه صلى الله عليه وسلم فى السنة السابعة من الهجرة فى ذى القعدة نادى فى الناس بالخروج إلى مكة لأداء عمرة القضية فسار صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه الكرام حتى قارب مكة فوضع السلاح بمكان يقال له يابج . ودخلوا مكة على حسب شرط الصلح فى الحديبية وهو ألا يدخلها بشيء من السلاح إلا السيوف فى أغمدتها . فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة أمر أصحابه فقال : اكشفوا عن المناكب واسعوا فى الطواف ليرى المشركون جلدكم وقوتكم . وكان يكادهم بكل ما استطاع . فوقف أهل مكة الرجال والنساء ينظرون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه

وهم يطوفون بالبيت . « قال ، أنس بن مالك : دخل النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء . وابن رواحة بين يديه يقول :

خلوا بني الكفار عن سييله اليوم نضربكم على تأويله
ضربا يزيل الهام عن مقيله ويذهل الخليل عن خليله

قال عمر : يا ابن رواحة في حرم الله وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول هذا الشعر فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خلّ عنه فوالذي نفسي بيده لسلامه أشد عليهم من وقع النبل . أخرجه النسائي ^(١) [٣٧٤] وتغيب رجال من المشركين خشية أن ينظروا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حنقا وغيظا فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثا . فلما أصبح من اليوم الرابع أتاه سهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس الأنصار يتحدث مع سعد بن عبادة . فصاح حويط بن عبادة : نناشدك الله والعقد لما خرجت من أرضنا فقد مضت الثلاث . فقال سعد بن عبادة : كذبت لا أتم لك ليست بأرضك ولا أرض آبائك . والله لا نخرج . ثم نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم حويطا أو سهيلا فقال : إني قد نكحت منكم امرأة فما يضركم أن أمكث حتى أدخل بها ونصنع الطعام فناكل وتأكلون معنا ؟ فقالوا : نناشدك الله والعقد إلا خرجت عنا . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبارافع فأذن بالرحيل وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل بطن سرف فأقام بها وخلف أبارافع مولاه ليحمل ميمونة إليه حتى يمسي . فأقام حتى قدمت ميمونة ومن معها . وقد لقوا أذى وعناء من سفهاء المشركين وصبيانهم - فبنى بها بسرف ثم أذلج وسار حتى قدم المدينة . وقدر الله تعالى أن يكون قبر ميمونة رضى الله عنها بسرف حيث بنى بها صلى الله عليه وسلم . هذا واختلف في تسمية هذه العمرة بعمرة القضاء هل هو لكونها قضاء للعمرة التي صدوا عنها أو من المقاضاة على قولين « قال ، الحنفيون : كانت قضاء لعمرة الحديبية . وروى عن أحمد . وقال مالك والشافعي : هي عمرة مستقلة وهو قول لأحمد . وروى عن ابن عمر أنه قال : لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كانت شرطا على المسلمين أن يعتمروا من قابل في الشهر الذي صدّم المشركون فيه . أخرجه البيهقي ^(٢) [٣٧٥] هذا . وقد اختلف الفقهاء فيما يلزم من أحصر عن العمرة « قال ، الحنفيون : يلزمه الهدى والقضاء . وهي رواية مشهورة عن أحمد « قال ، ابن عباس رضى الله عنهما : قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاق رأسه وجامع نساءه ونحو هديه حتى اعتبر عاما قابلا . أخرجه البخاري ^(٣) [٣٧٦] « وقال ، مالك والشافعي وأحمد في

(١) انظر ص ٣ ج ٢ مجتبى (استقبال الحاج) (٢) انظر ص ٢١٩ ج ٥ بهيقي (لأقضاء على المحصر) و (هذه العمرة) يعني عمرة القضاء (٣) انظر ص ٥ ج ٤ فتح الباري (إذا أحصر المعتصر)

الصحيح عنه : من أحصر عن حج أو عمرة عليه الهدى ، اقله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(١) ولا يلزمه قضاء ما أحصر عنه إلا أن يكون فرضا عليه من قبل ، لأن الله تعالى لم يذكر القضاء ، ولو كان واجبا لذكره . وهذا ضعيف ، لأن عدم الذكر لا يستلزم العدم ، قال ، ابن عباس ، فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ، يقول : من أحرم بحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يجهد أو عذر يحبس عليه ذبح ما استيسر من الهدى شاة فما فوقها يذبح عنه . فإن كانت حجة الإسلام فله قضاؤها ، وإن كانت حجة بعد حجة الفريضة أو عمرة فلا قضاء عليه . أخرجه ابن جرير وابن المنذر^(٢) [٣٧٧]
ورد ، بأن قول الصحابي ليس بحجة إذا انفرد فكيف إذا عارض المرفوع . وقد رواه هو

— ٨٥ — باب الإفاضة في الحج —

أى بيان طواف الإفاضة في الحج . والإفاضة فى الأصل الصب استعير للدفع فى السير بكثرة . وسمى طواف الإفاضة بذلك لأن الحاج يفيض من منى إلى مكة فيطوف بالبيت ثم يرجع إلى منى . ويسمى طواف الركن وطواف الزيارة .

(٢٦١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ بِنِيَّ يَعْنِي رَاجِعًا

﴿ش﴾ (السند) (عبد الرزاق) بن همام . و (عبيد الله) بن عبد الله بن عمر (المعنى) (أفاض) أى نزل النبي صلى الله عليه وسلم من منى إلى مكة بعد رمى جرة العقبة والنحر والخلق (يوم النحر) لطواف الإفاضة (ثم) بعد الطواف (صلى الظهر بمنى - يعنى) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر (راجعا) أى بعد رجوعه من مكة إلى منى . وفى حديث جابر : ثم أفاض رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إلى البيت فضلى بمكة الظهر وتقدم الجمع بينهما^(٣) .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب الإفاضة من منى إلى مكة يوم النحر لطواف الإفاضة فإن آخره عنه وفعله أيام التشريق أجزاءه ولا دم عليه إجماعا . وإن آخره عن أيام التشريق وأتى به أجزاءه ولا دم عليه عند مالك والشافعى وأحمد والجمهور ، وقال ، الحنفىون : عليه دم

(١) سورة البقرة : آية ١٩٦ (٢) النظر ص ١٣٠ ج ٢ جامع البيان .

(٣) تقدم ص ٢٩ (شرح حديث جابر رقم ١٧٧)

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد ومسلم والبيهقي ^(١).

(٢٦٢) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالَا : ثنا
ابن أبي عدي عن محمد بن إسحاق ثنا أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن أبيه وعن أمه
زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة يحدثانه جميعا ذاك عنها قالت : كانت ليلى التي يصير
إلي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مساء يوم النحر فصار إلى. ودخل على وهب
ابن زمعة ومعه رجل من آل أبي أمية متقمصين. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لوهب : هل أفضت أبا عبد الله ؟ قال : لا والله يارسول الله. قال صلى الله عليه وسلم :
أنزع عنك القميص قال : فنزعته من رأسه ونزع صاحبه قميصه من رأسه . ثم قال :
ولم يارسول الله ؟ قال : إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتُم الجمرَةَ أن تحلوا -
يعني من كل ما حرمتُم منه إلا النساء . فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم
حرما كهيتنكم قبل أن ترموا الجمرَةَ حتى تطوفوا به .

(ش) (السند) (ابن أبي عدي) محمد بن إبراهيم. (أبو عبيدة بن عبد الله) القرشي الأسدي
لا يعرف اسمه . روى عن أبيه وأمه زينب بنت أبي سلمة وجدته أم سلمة وأم قيس بنت محسن
وعنه موسى بن يعقوب والزهرى ومحمد بن إسحاق قال فى التقریب : مقبول . من
الثالثة . روى له مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه . و (أبوه) عبد الله بن زمعة بن الأسود
ابن المطلب بن أسد الأسدي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أم سلمة .
وعنه ابنه أبو عبيدة وأبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عمر . روى له
الجماعة : (يحدثانه) أى أن أبا عبيدة وأمه حدثاه (جميعا ذاك) الحديث (عنها) أى عن
أم سلمة .

(١) انظر ص ٢٠٠ ج ١٢ - الفتح الربانى (الإفاضة من منى للطواف يوم النحر) وص ٥٨ ج ٩ نووى مسلم
(استحباب طواف الإفاضة يوم النحر) وص ١٤٤ ج ٥ بيهقي (الإفاضة للطواف) .

من لبس المحيط وهو محرم جاهلا أو ناسيا لزمه نزع . الحق أن من رمى جمره العقبة يحل له كل شيء إلا النساء ١٧٥

(المعنى) (كانت ليلتي التي يصير) أى يأتى (إلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مساء يوم النحر) وهى ليلة الحادى عشر من ذى الحجة (فصار إلى) أى دخل على النبي صلى الله عليه وسلم (ودخل على وهب بن زمعة) بئى . وفى نسخة : فدخل (ومعه رجل من أهل أبي أمية) لم نقف على اسمه (متقصد) أى لا بسين كل قبضه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو هب هل أفضت ؟) أى طفت طواف الإفاضة (أبا عبد الله) بحذف حرف النداء . وهو كنية وهب ابن زمعة (قال) وهب (لا والله يا رسول الله) أى لم أطف (قال صلى الله عليه وسلم انزع) بكسر الزاى (عنك القميص قال) أى الراوى . والظاهر قالت أى أم سلمة (فنزعه من رأسه) أى من قبل رأسه وليس فى رواية البيهقي لفظ قال (ونزع صاحبه قبضه من رأسه ثم قال) أى وهب (ولم يا رسول الله) أمرتنا بخلع القميص ؟ (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (إن هذا) أى يوم النحر (يوم رخص) الله (لكم) فيه (إذا أتمم رميت الجمره) أى جمره العقبة وذبحتم إن كان عليكم ذبح وحلقتم (أن تحلوا) بكسر الحاء أى تتحللوا (يعنى) مدرج من بعض الروايات للتفسير (من كل ما حرمتهم) أى منعتم (منه) الإحرام (إلا النساء) بشرط أن تطوفوا طواف الإفاضة بعد رمى جمره العقبة يوم النحر قبل غروب شمس (فإذا أمسيت) أى دخل عليكم الليل (قبل أن تطوفوا هذا البيت) طواف الإفاضة (صرتم) أى عدتم (حرما كهيتنكم) أى كما كنتم محرمين (قبل أن ترموا الجمره حتى تطوفوا به) أى بالبيت طواف الإفاضة .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين زوجته وإظهارا للنصفة وتشريعا للأمة . وإلا فالقسم لم يكن واجبا عليه صلى الله عليه وسلم . وعلى أنه ينبغي للرئيس أن يلاحظ مرؤسيه . فإن وجد مخالفة أمر بالكف عنها . وعلى أن للرؤوس أن يسأل رئيسه عما خفى عليه من أمر الدين والدنيا . وأن الرئيس يبين لهم ما سألوا عنه .

(ب) وعلى أن من لبس المحيط وهو محرم جاهلا أو ناسيا وجب عليه أن ينزعه بعد العلم أو التذكر . ويجوز له نزع القميص من رأسه وإن لزم منه تغطيته الرأس . فقد أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك . وتقدم تمام الكلام فى هذا وأما (ج) وعلى أن من رمى جمره العقبة حل له كل شيء ما عدا النساء إن طاف طواف الإفاضة قبل غروب شمس يوم النحر . ومن لم يطف بقى على إحرامه ولا يحل له شيء مما كان ممنوعا منه من قبل . وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور . ومناف لما تقدم عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رمى أحدكم جمره العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء (٢) . وهو وإن كان فى سنده الحجاج

(١) تقدم ص ١٢٤ ج ١ فتح الملك المعبود (فه الحديث رقم ٩٦ - الرجل يحرم فى ثيابه)

(٢) تقدم بالمصنف رقم ٢٤١ ص ١٣٤ (رمى الجمار)

ابن أرطاة وهو ضعيف فقد تقوى : « أولاً ، بحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا رميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء . أخرجه أحمد بسند حسن ^(١) » ثانياً ، وبقول عائشة : كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم وإلا حلّاله قبل أن يطوف بالبيت . أخرجه أبو داود والشيخان ^(٢) . فإن تطييبها النبي صلى الله عليه وسلم قبل طواف الإفاضة دليل على أنه حل من إحرامه قبل ذلك بالرمي والحلق . ولذا قال جمهور الأئمة سلفاً وخلفاً : إن المحرم متى رمى جرة العقبة وحلق وذبح، تحلل من إحرامه وحل له كل شيء ماعدا النساء قبل طواف الإفاضة . ولا نعلم أحداً قال بظاهر حديث الباب . فالراجح ما ذهب إليه الجمهور

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي بسند جيد . وزادا : قال محمد - يعنى ابن إسحاق - قال أبو عبيدة : وحدثني أم قيس ابنة مخضن وكانت جارة لهم قالت : خرج من عندي عكاشة بن محصن في نفر من بنى أسد متقمصين عشية يوم النحر ثم رجعوا إلى عشاء وقمصهم على أيديهم يحملونها قال : فقلت أى عكاشة ما لكم خرجتم متقمصين ثم رجعتهم وقمصكم على أيديكم تحملونها؟ فقال : خيراً يا أم قيس كان هذا يوماً قدر خص رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا فيه إذا نحن رمينا الجرة حللنا من كل ما حرّمنا منه إلا ما كان من النساء حتى نطوف بالبيت . فإذا أمسينا ولم نطف به صرنا حرماً كهيتتنا قبل أن نرمى الجرة حتى نطوف به ولم نطف فجعلنا قصصاً كما ترين ^(٣) .

(٢٦٣) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَّرَ طَوَافَ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى اللَّيْلِ

(ش) (السند) (عبد الرحمن) بن مهدي . و (سفيان) (الثوري) . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم المكي .

(المعنى) (آخر طواف يوم النحر إلى الليل) ظاهره مناف لما تقدّم عن جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عمر في « باب في الإقران » من أنه صلى الله عليه وسلم طاف طواف الإفاضة نهاراً يوم النحر . وهما صحيحان كما تقدم ^(٤) . وحديث الباب ضعيف لأن فيه

(١) تقدم بالمرح رقم ٣٣٣ ص ١٣٥ (نقه الحديث رقم ٢٤١) (٢) تقدم بالمصنف رقم ٢٥ ص ٢٩٢ ج ١٠ - المنهل المذنب (الطبيب عند الإحرام) (٣) انظر ص ٢٠١ ج ١٢ - الفتح الرباني (الإفاضة من متى لطواف يوم النحر) وص ١٣٧ ج ٥ - يهيق (ما يحل بالتحلل الأول من محظورات الإحرام) (٤) حديث جابر تقدم رقم ١٧٧ ص ٢ وحديث ابن عمر تقدم (١) رقم ٨٣ ص ٩٠ ج ١ فتح الملك المعبود (ب) ورقم ٢٦١ ص ١٧٣ (الإفاضة في الحج)

الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما طاف طواف الزيارة نهاراً وطاف طواف الوداع ليلاً ١٧٧

أبا الزبير وهو مدلس لم يذكر سماعاً . والمدلس إذا عنعن لا يحتج بحديثه . وقد غلط فيه أبو الزبير فوضع طواف الإفاضة موضع طواف الوداع . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف ليلاً كما يأتي في « باب طواف الوداع » عن عائشة (١) « وعن ، أبي حسان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت أيام منى . ذكره البخاري معلقاً » قال ، الحافظ : وصله الطبراني من طريق قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى (٢) [٣٧٨] فهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يطوف طواف الإفاضة . فيترجح القول بما في حديثي جابر وابن عمر رضى الله عنهم . قال ابن القيم : وهذا الحديث - يعنى حديث أبي الزبير - غلط بين خلاف المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم في حجته (٣) وعلى فرض صحة حديث أبي الزبير فيحمل على أن المراد منه أنه صلى الله عليه وسلم أباح تأخير طواف الإفاضة إلى الليل . ولا يلزم منه أنه أخره إليه . وقال ، الحافظ : فكان البخاري عقب هذا « يعنى حديث الباب » بطريق أبي حسان ليجمع بين الأحاديث بذلك . فيحمل حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول . وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام (٤) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي والترمذي . وكذا البخاري معلقاً وحسنه الترمذي . وفيه نظر لما علمت من أن أبا الزبير مدلس . وقال البيهقي وأبو الزبير سمع من ابن عباس وفي سماعه من عائشة نظر . قاله البخاري (٥) .

(٢٦٤) (ص) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرْمِلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَقَاضَ فِيهِ .

(ش) (السند) (ابن وهب) عبد الله . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز .
(المعنى) (لم يرمل في) وفي نسخة لم يرمل من (السبع) أى لم يسمع صلى الله عليه وسلم في

(١) يأتي بالمصنف رقم ٢٦٨ من ١٨٥ (٢ ، ٣) انظر من ٣٦٨ ج ٣ فتح الباري (الزيارة يوم النحر)
(٤) انظر من ٣٣٤ ج ١ - زاد المعاد (فصل في طواف الإفاضة) (٥) انظر من ٢٠١ ج ١٢ - الفتح الرباني (الإفاضة من منى للطواف يوم النحر) ومن ١٤٤ ج ٥ بيهقي (الإفاضة للطواف) ومن ٣٦٨ ج ٣ فتح الباري (الزيارة يوم النحر) ومن ١١١ ج ٢ تحفة الأحوذى (طواف الزيارة بالليل)

(استدراك) بهامش من ١٧٢ رقم ١ من ٣ خطأ وصوابه من ٣٣

مشبه في الاشواط السبع في الطواف (الذي أفاض فيه) وهو طواف الإفاضة لأن الرمل إنما يسن في طواف يعقبه سمي .

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يسن الرمل في طواف الإفاضة إذا لم يعقبه سمي .
(والحديث) أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والبيهقي^(١)

— ٨٦ — باب الوداع —

بفتح الواو . ويسمى طواف الوداع - بفتحتين - وطواف آخر عهد بالبيت . وهو الطواف عند إرادة السفر من مكة .

(٢٦٥) (ص) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ .

(ش) (السند) (سفيان) بن عيينة . و (طاوس) بن كيسان البجلي .

(المعنى) (كان الناس) إذا جاءوا مكة للحج وأدوا أعماله (ينصرفون) بعد طواف الركن وانقضاء أيام منى (في كل وجه) أي جهة . منهم من يطوف بالبيت ومنهم من لا يطوف طواف الوداع (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفرون) أي لا يخرجون (أحد) غير مكّي من مكة (حتى يكون آخر عهده) بها (الطواف بالبيت) . وفي رواية أحمد ومسلم (حتى يكون آخر عهده بالبيت) .

(الفقه) دل الحديث على وجوب طواف الوداع على من أتم حجه مفردا كان أو متمتعا أو قارنا . وبه قال الحنفيون والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم أخذا بظاهر الحديث ، ولقول ابن عمر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينفّر الرجل حتى يكون آخر عهده بالبيت . أخرجه ابن ماجه^(٢) [٣٧٩] ولقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت ، فإنه آخر النسك الطواف بالبيت . أخرجه البيهقي^(٣) [٣٨٠] وقالوا : يلزم بتركه دم ولكنه لا يجب على الحائض والنفساء ومن كان داخل المواقيت ،

(١) انظر من ١٢٩ ج ٢ - ابن ماجه (زيارة البيت) ومن ٨٤ ج ٥ . يهقي (الرمل في أول طواف وسمي)

(٢) انظر من ١٣٠ ، ١٣١ ج ٢ - ابن ماجه (طواف الوداع) (٣) انظر من ١٦١ ، ١٦٢ ج ٥ . يهقي

(طواف الوداع) .

لقول ابن عباس رضى الله عنهما : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض . أخرجه الشيخان ^(١) [٣٨١] وقال مالك وداود : طواف الوداع سنة ولا شيء على من تركه . وهو قول للشافعى ، لأنه لو كان واجبا لما خفف عن الحائض . ورد ، بأن التخفيف دليل الإيجاب على غيرها . فالحق أنه واجب . وقال ابن المنذر : هو واجب للأمر به إلا أنه لا يجب بتركه شيء . وليس على المعتمر طواف وداع لأنه لم يرد إلا فى الحج ، ولا على من فاته الحج ، لأن الواجب عليه العمرة وليس لها طواف وداع .

(فائدتان) (الأولى) لطواف الوداع وقتان : (١) وقت استحباب وهو عند إرادة السفر (ب) ووقت جواز . وأوله بعد طواف الزيارة إذا عزم على السفر . فلو طاف له ثم أطل الإقامة بمكة بلا نية الإقامة لا يلزمه إعادته عند الحنفيين . ولا آخر له مادام بمكة . فلو طاف فى أى وقت وقع أداء . ولو سافر ولم يطف لزمه الرجوع لطوافه مالم يجاوز الميقات . فإن جاوزه فله أن يمضى وعليه دم . وهو أفضل وله أن يرجع محرما بعمرة . فإذا فرغ منها طاف للوداع . ولا شيء عليه بتأخيره عند الحنفيين . وقال غيرهم : شرط الاعتداد بطواف الوداع ألا يقيم بعده فوق ساعة فلسكية وإلا أعاده . ومن سافر ولم يطفه رجع إن كان قريبا بأن كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وإلا أرسل دما عند من يرى وجوبه . وكذا من لم يمكنه الرجوع لعذر . ولو لم يرجع القريب الذى يمكنه الرجوع لا يلزمه أكثر من دم . وقال ابن حزم : من أراد أن يخرج من مكة معتمرا أو متمتعا أو قارنا ففرض عليه أن يجعل آخر عمله الطواف بالبيت . فإن تردّد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بد . فإن خرج ولم يطف بالبيت ففرض عليه الرجوع ولو كان بلده بأقصى الدنيا حتى يطف بالبيت . فإن خرج عن منازل مكة فتردد خارجا ماشيا فليس عليه أن يعيد الطواف إلا التى تحيض بعد طواف الإفاضة فليس عليها أن تنتظر طهرها لتطوف لكن تخرج كما هى ^(٢) (الثانية) هل طواف الوداع من المناسك أم عبادة مستقلة ؟ فيه خلاف . قال ، إمام الحرمين والغزالي : هو من المناسك . وقال البغوى والرافعى وغيرهما : هو عبادة مستقلة يؤمر بها كل من أراد مفارقة مكة سواء أكان مكيا أو غير مكى ولا يؤمر بها المكى ومن يقيم بها . وهو الأصح عند الشافعية ، لحديث العلاء بن الحضرمى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا . أخرجه مسلم ^(٣) [٣٨٢] وجه الدلالة أن طواف الوداع يكون عند الرجوع وسماه قبله قاضيا

(١) انظر ص ٣٧٩ ج ٢ فتح البارى (طواف الوداع) و ص ٧٩ ج ٩ نوى مسلم (وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض) (٢) انظر ص ١٧١ ج ٧ - المحلى (٣) انظر ص ١٢١ ج ٩ نوى مسلم (جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج ثلاثة أيام بلا زيادة) .

للبناسك. وحقيقته أن يكون قضاها كلها، ولأنه لا يطلب من المكي ولا من نوى الإقامة بمكة. ولو كان من جملة المناسك لطلب من كل حاج ولو أراد الإقامة بمكة^(١) (والحديث) أخرجه أيضا أحمد ومسلم وابن ماجه والطحاوي والبيهقي^(٢)

— ٨٧ — باب الحائض تخرج بعد الإفاضة —

يعنى تخرج من مكة بعد طواف الركن ولم تطف طواف الوداع أيجوز لها ذلك أم لا ؟

(٢٦٦) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُجَيٍّ فَقِيلَ : إِنَّهَا قَدْ حَاضَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَلَّهَا حَاسِبَتُنَا ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ فَقَالَ : فَلَا إِذَا .

(ش) (ذكر صفية) - هي إحدى زوجاته صلى الله عليه وسلم - بالسؤال عنها (فقيل) أى قالت عائشة (إنها قد حاضت) فقد قالت عائشة رضى الله عنها : حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فأفضنا يوم النحر فحاضت صفية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض (الحديث) أخرجه البخارى^(٣) [٣٨٣]

(لعلها حابستنا) فى رواية أحمد والبخارى : أحابستنا هى ؟ أى أمانعتنا من التوجه إلى المدينة قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ظنا منه أنها لم تطف طواف الركن فتحتاج إلى الإقامة بمكة حتى تطهر وتطوف طواف الركن (فقالوا يا رسول الله إنها قد أفاضت) أى طافت طواف الإفاضة (فقال) صلى الله عليه وسلم (فلا إذا) أى لا حبس ولا منع من السفر إلى المدينة حينئذ . قال الحافظ : وهذا مشكل ، لأنه صلى الله عليه وسلم إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول : أحابستنا هى ؟ . وإن كان لم يعلم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثانى . ويجاب ، بأنه صلى الله عليه وسلم ما أراد ذلك منها إلا بعد أن استأذنه نساؤه فى طواف

(١) انظر من ٢٥٦ ج ٨ شرح المذهب (٢) انظر من ٢٣٣ ج ١٢ - الفتح الرباني طواف الوداع وسقوطه من الحائض. ومن ٧٨ ج ٩ نووى مسلم (وجوب طواف الوداع) ومن ١٣٠ ج ٢ - ابن ماجه (طواف الوداع) ومن ٤٢١ ج ١ شرح معاني الآثار (المرأة تحبض بعد ما طافت للزيارة ...) ومن ١٦١ ج ٥ بيهقي (طواف الوداع) .
(٣) انظر من ٣٦٨ ج ٣ فتح البارى (الزيارة يوم النحر) .

الإفاضة فأذن لمن فكان بانيا على أنها قد حلت. فلما قيل له : إنها حائض جوز أن يكون حيضها قبل ذلك حتى منعها من طواف الإفاضة فاستفهم عن ذلك فأعلمته عائشة أنها طافت معها فزال عنه ماخشيه من ذلك ^(١) .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن طواف الإفاضة ركن وأن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وعلى أن طواف الوداع ساقط عن الحائض ولا فدية عليها في ذلك عند أكثر أهل العلم. واختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في هذا ، طاوس : كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : أنت تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ قال : نعم . قال : فلا تفت بذلك . قال ابن عباس : إنما لافسل فلانة الأنصارية هل أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ؟ قال : فرجع إليه زيد بن ثابت يضحك ويقول : ' ما أراك إلا قد صدقت . أخرجه الشافعي وأحمد ومسلم والبيهقي ^(٢) [٣٨٤] وروى عن عمر وابنه أنهما أمرا الحائض بالإقامة بمكة حتى تطهر وتطوف طواف الوداع . وقد رجع ابن عمر عن هذا ، روى ، طاوس عن ابن عباس قال : رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت . قال : وسمعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفر ثم سمعته يقول بعد : إن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لمن . أخرجه البخاري ^(٣) [٣٨٥]

قال الشافعي : كأن ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولا . فلما بلغته عمل بها وقاله ابن قدامة : إذا نفرت الحائض بغير وداع فظهرت قبل مفارقة البنيان رجعت فاغتسلت وودعت ، لأنها في حكم المقيمة بدليل أنها لا تستبيح الرخص . فإن لم يسكنها الإفاضة . فضت أو مضت لغير عذر فعليها دم . وإن فارقت البنيان لم يجب الرجوع إذا كانت قريبة كالخارج من غير عذر ^(٤) (ب) وعلى أن المرأة إذا حاضت ولم تكن طافت طواف الإفاضة فعليها الانتظار حتى تؤديه . وأن رئيس الرفقة يؤخر الرحيل لأجل هذه المرأة لإكراما ولا وجوبا . وأما ، حديث : أميران وليسأ بأمرين : المرأة تحج أو تعتمر مع القوم فتحيض قبل أن تطوف بالبيت طواف الزيارة فليس لأصحابها أن ينفروا حتى يستأمروها . والرجل يتبع الجنازة فيصلي عليها ليس له أن يرجع حتى يستأمر أهل الجنازة . أخرجه البزار عن جابر . وقال : لافعله بهذا

(١) انظر ص ٣٨٠ ج ٣ فتح الباري (الشرح - إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) .

(٢) انظر ص ٦ ج ٢ بدائع المنن . وص ١٠ ج ١٣ - الفتح الرباني (من حاضت بعد طواف الإفاضة) وص ٧٩ ج ٩ نووي مسلم (وجوب طواف الوداع ...) وص ٣٦٣ ج ٥ بيهقي (ترك الحائض الوداع) و (إمالة) بكسر الهزة وفتح اللام وإمالة الخفيفة. وأصلها إن الشرطية وما الزائدة أدغمت النون في الميم وقد أمالت العرب لا إمالة خفيفة . والموام يهيمون إمالتها فصير ألها ياء . وهو خطأ . والمعنى إن كنت لاتعرف فاسأل فلانة الأنصارية وهي أم سليم

(٣) انظر ص ٣٨١ ج ٣ فتح الباري (إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) (٤) انظر ص ٤٨٩ ج ٣ معنى

اللفظ من وجه أحسن من هذا . وأخرجه البيهقي في فوائده عن أبي هريرة ^(١) [٣٨٦] « فلا دلالة ، في قوله « فليس لهم أن ينصرفوا » ، على الوجوب ، لأن نفي الانصراف في الحديث لا يدل على حرمة إذ المروءة تقضى بالانتظار ، على أنه لا يحتاج به فإن في سنده ضعفا شديدا . وقد ذكر مالك في الموطأ أنه يلزم الجمال أن يحبس لها إلى انقضاء أكثر مدة الحيض ومثلها النفساء . واستشكله ابن المواز بأن في ذلك تعريضا للفساد كقطع الطريق . وأجاب ، عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق . وأن يكون مع المرأة محرم ^(٢) . وقال ، النووي : إذا حاضت الحاجة قبل طواف الإفاضة ونقر الحجاج بعد انقضاء مناسكهم وأرادت أن تقيم إلى أن تطهر وكانت مستأجرة جملا لم يلزم الجمال انتظارها بل له النفر بجملة مع الناس . ولها أن تتركب في موضعها مثلها . وعن مالك أنه يلزم أن ينتظرها أكثر مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام . واستدل أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » ، وهو حديث حسن من رواية أبي سعيد الخدري ، وأخرجه أحمد وابن ماجه عن ابن عباس بسند رجاله ثقات ^(٣) [٣٨٧] وبالقياص على ما لو مرضت فإنه لا يلزمه انتظارها بالإجماع . قال ، القاضي عياض المالكي : موضع الخلاف في هذه المسألة إذا كان الطريق آمنا ومعها محرم لها . فإن لم يكن آمنا أو لم يكن محرم لم ينتظرها بالاتفاق ، لأنه لا يمكنه السير بها وحده ولا يحبس لها الرفقة إلا أن يكون اليوم واليومين . والله أعلم ^(٤) .
(والحديث) أخرجه أيضا مالك والشافعي والبيهقي والطحاوي . وأخرجه مالك والشيخان والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة . وأخرجه أيضا مسلم وابن ماجه من طريق أبي سلة وعروة عن عائشة ^(٥) .

(٢٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ : أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ تَحِيضُ قَالَ : لَيْسَ بِهَا عَهْدُهَا بِالْبَيْتِ

(١) انظر ص ٢٨١ ج ٣ مجمع الزوائد (المرأة تحيض قبل قضاء نسكها) وص ٣٨٢ ج ٣ فتح الباري (الفرح إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) (٢) انظر ص ٣٨٢ منه (٣) انظر رقم ٩٨٩٩ ص ٤٣١ ج ٦ فيض القدير . (٤) انظر ص ٢٥٧ ج ٨ شرح المذهب .

(٥) انظر ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٢ زرقاني الموطأ (إفاضة الحائض) وص ٥ ج ٢ بدائع المنى . وص ١٦٢ ج ٥ بيهقي (ترك الحائض الوداع) وص ٣٨٠ ج ٣ فتح الباري (إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) وص ٧٩ ، ٨٠ ج ٩ نووى مسلم (وجوب طواف الوداع) وص ٤٢٢ ج ١ شرح معاني الآثار . وص ١٣١ ج ٢ - ابن ماجه (الحائض تنفر قبل أن تودع)

قَالَ فَقَالَ الْحَارْثُ : كَذَلِكَ أَفْتَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَقَالَ عُمَرُ :
أَرَبْتَ عَنْ يَدَيْكَ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ سَأَلْتَ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَكَيْمًا أَخَالَفُ .

(ش) هذا صدره أثر وعجزه مرفوع (السند) (أبو عوانة) الوضاح . و (الحارث بن عبد الله بن أوس) الثقفي . ويقال الحارث بن أوس بإسقاط عبد الله . قيل إنه صحابي . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . قال في تهذيب التهذيب : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر . وعنه الوليد بن عبد الرحمن الجرشي وعمر بن أوس الثقفي وفرق ابن سعد بينهما فقال : الحارث بن أوس . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وخسب . وقال : الحارث بن عبد الله بن أوس : روى عن عمر وعن النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا فرق بينهما أبو حاتم بن حبان روى له الثلاثة .

(المعنى) (فسألته عن المرأة تطوف بالبيت) طواف الإفاضة (يوم النحر ثم تحيض) قبل طواف الوداع هل تنتظر حتى تطهر فتطوف ؟ (قال) عمر رضى الله عنه (ليكن آخر عهدا بالبيت) يعنى ليكن طواف الوداع آخر عهدا بالبيت فلا ترجع إلى وطنها حتى تطوفه (قال) الوليد بن عبد الرحمن (فقال الحارث) بن أوس (كذلك) أى كما أفيت يا عمر (أفتانى رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما سألته عن تلك المرأة ، فقد ، قال الحارث بن أوس : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من حج هذا البيت أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت . فقال له عمر : خررت من يدك سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تخبرنا به . أخرجه أحمد والترمذي بسند ضعيف ^(١) [٣٨٨] (قال) الوليد (فقال عمر أربت) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة (عن يدك) أى سقطت آراك أى أعضاؤك وأراد اليدين خاصة . وقيل معناه : سقطت أنت من أجل مكروه أصاب يدك من قطع أو وجع فعن فى قوله ، عن يدك ، بمعنى بآه السببية . وقيل هو كناية عن الخجل . والأظهر أنه دعاء عليه وليس المقصود حقيقته . وإنما المقصود نسبة الخطإ إليه ؛ لأنه لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم تلك المرأة كان ينبغى له أن يقتصر على ذلك . ولا يسأل أحدا بعده . ولذا قال عمر

(١) انظر ص ٢٣٤ ج ١٢ - الفتح الرباني (طواف الوداع وسقوطه عن الحائض) . وص ١١٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت) (أو اعتمر) هذا غير محفوظ ولا يوجد فى غير هذه الرواية فلا يمول عليه . وقد علمت أن طواف الوداع لم يرد من طريق صحيح إلا فى الحج . ولعل الثورى استند لهذه الرواية فقال : يجب على المتعمر طواف الوداع . و (خررت من يدك) أى سقطت من أجل مكروه يصيب يدك من قطع أو وجع

(سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكيما أخالف) وما زائدة يعني أنه كان ينبغي لك أن سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تخبرني بذلك ولا تسألني مخافة أن أقول خلاف ما قال الرسول صلى الله عليه وسلم .

(الفقه) استدلل بالحديث من يقول بوجوب طواف الوداع على الحائض كالثوري لكنه منسوخ بحديث عائشة السابق، وبما روى أنس عن أم سليم أنها حاضت بعد ما أفاضت يوم النحر فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنفر . أخرجه الطحاوي والطبراني في الأوسط بسند رجاله رجال الصحيح ^(١) [٣٨٩] والأحاديث الدالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للحائض إذا طافت طواف الإفاضة أن تخرج من مكة قبل طواف الوداع كثيرة . ولعل عمر رضي الله عنه لم يبلغه هذه الأحاديث وإلا كان أول الناس عملا بها .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والطحاوي بسند جيد وسند المصنف حسن ^(٢) .

— باب طواف الوداع — ٨٨ —

الفرق بين هذه الترجمة والترجمة السابقة : باب الوداع ، أن الأولى المقصود منها بيان الأمر بطواف الوداع . والثانية لبيان الطواف الفعلي إذ فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف طواف الوداع فعلا .

(٢٦٧) (ص) حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَفْلَحَ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَحْرَمْتُ مِنَ التَّنْعِيمِ بِعُمْرَةٍ فَدَخَلْتُ فَقَضَيْتُ عُمْرَتِي وَانْتِظَرْتَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْطَحِ حَتَّى فَرَغْتُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالرَّحِيلِ قَالَتْ : وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ فَطَافَ بِهِ ثُمَّ خَرَجَ .

(ش) (السند) (خالد) بن عبد الله الطحان . و (أفلاح) بن حميد . و (القاسم) بن محمد ابن أبي بكر الصديق .

(المعنى) (أحرمت من التنعيم بعمره) تعني لما جاءها الحيض وفسخت عمرتها التي أحرمت

(١) انظر ص ٤٢٢ ج ١ شرح معاني الآثار (المرأة تحيض بعد ما طافت لزيارة ..) وص ٢٨١ ج ٣ مجمع الزوائد (المرأة تحيض قبل الوداع) (٢) انظر ص ٢٣٣ ج ١٢ الفتح الرباني (طواف الوداع وسقوطه عن الحائض) وص ٤٢١ ج ١ شرح معاني الآثار

بها أولا . وأحرمت بالحج . ثم سألت النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتمر . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخاها عبد الرحمن أن يخرج بها إلى التنعيم فأحرمت بعمرة (فدخلت مكة (فقضيت) أى أدبت (عمرت) أى طفت وسعيت لها (وانتظرتنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأبطح) وهو موضع بين مكة ومنى يسمى المحصب . وأصله ما انبطح من الأرض واتسع . سمي به ذلك المكان لاتساعه (حتى فرغت) من عمل العمرة (وأمر الناس بالرحيل) أى بالتوجه إلى المدينة وغيرها (قالت) عائشة (وأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت فطاف به) طواف الوداع (ثم خرج) من مكة راجعا إلى المدينة .

(الفقه) دل الحديث على أن ميقات العمرة لمن كان بالحرم الحل . وعلى أنه يطلب ختم أعمال الحج بطواف الوداع . وتقدم بيانه . وعلى أنه يطلب من الناسك الإسراع بالرجوع إلى الموطن . وعلى أنه يطلب من رئيس الرفقة العمل على راحة الحجاج وتأخير الرحيل إذا دعت إليه الحاجة .

(والحديث) أخرج الشيخان والبيهقي نحوه مطولا . قال ، البيهقي : أنبا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليالى الحج وذكرت الحديث . وقالت : حتى قضى الله الحج ونفرنا من منى فنزلنا المحصب فدعا عبد الرحمن بن أبى بكر فقال : اخرج بأختك من الحرم ثم افرغا من طوافكما ثم تأتيا نى هاهنا بالمحصب . قالت : فقضى الله العمرة وفرغنا من طوافنا من جوف الليل فأتيناه بالمحصب فقال : فرغت . قلت : نعم . فأذن في الناس بالرحيل . فز بالبيت فطاف به ثم ارتحل متوجها إلى المدينة ^(١) .

(٢٦٨) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَنَا أَبُو بَكْرِ يَعْنِي الْحَنْفِيَّ ثَنَا أَفْلَحُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَرَجْتُ مَعَهُ دَعْنِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِي النَّفَرِ الْآخِرِ فَنَزَلَ الْمُحْصَبَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ بَشَّارٍ قِصَّةَ بَعْثِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَتْ : ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ فَارْتَحَلَ فَرَّ بِالْبَيْتِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَطَافَ بِهِ حِينَ خَرَجَ ثُمَّ انْصَرَفَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ .

(١) انظر ص ٢٧١ ج ٣ فتح البارى (قوله تعالى الحج أشهر معلومات ...) وس ١٤٩ ج ٨ نوى مسلم (وجوه الإحرام) وس ١٦١ ج ٥ يهيق (طواف الوداع)
(م - ٢٤ - ج ٢ - فتح الملك المعبود)

(ش) (السند) (أبو بكر الحنفى) الصغير هو عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله أبو يحيى البصرى . روى عن أسامة بن زيد وأفلح بن حميد وسعيد بن أبي عروبة وسفيان الثورى وجماعة . وعنه أحمد وإسحاق وعباس بن عبد العظيم وعمرو بن على . وثقه أحمد وأبو زرعة وابن سعد والعجلي والعقيلي . روى له الجماعة . و (أفلح) بن حميد .

(المعنى) (خرجت فى النفر الآخر) تعنى اليوم الثالث عشر من ذى الحجة (فزل المحصب) كعظم هو الأبطح فى الحديث السابق . ويقال له : البطحاء وخيف بنى كنانة (ولم يذكر) محمد (ابن بشار قصة بعثها) أى إرسال عائشة مع أخيها عبد الرحمن (إلى التمتع) لتحرم منه بعمره (فى هذا الحديث) بل الذى فى رواية البخارى : فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال له : اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمره وفى بعض النسخ إسقاط قوله : قال أبو داود الخ . واقتصر فيها على قوله فى هذا الحديث (قالت) عائشة (ثم جثت) أى جثت النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن فرغت من العمرة (بسمجر) بفتح حاء . أى آخر الليل (فأذن) أى أعلم (فى أصحابه بالرحيل فارتحل) النبي صلى الله عليه وسلم وارتحل أصحابه معه إلى المدينة (فز بالبيت) لطواف الوداع ، لأنه خرج من طريق كدى : أسفل مكة (قبل صلاة الصبح فطاف به) للوداع (حين خرج) أى وقت خروجه إلى المدينة (ثم انصرف) بعد الطواف متوجها (إلى المدينة) .

(الفقه) دل الحديث على أن من كان بمكة وأراد العمرة فبقائه الحل . وتقدم تمامه . وعلى مشروعية نزول الحاج بالمحصب ليلة النفر . ويأتى بيانه . وعلى ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الرحمة والرأفة بالأمة عامة وبأمهات المؤمنين خاصة . ولذا أخر الرحييل لإكراما لعائشة رضى الله عنها .

(والحديث) أخرجه البيهقى من طريق المصنف وقال : رواه البخارى عن محمد بن بشار "

(٢٦٩) (ص) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ثَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسُفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي

عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ طَارِقٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا جَاَزَ مَكَانًا مِنْ دَارِ يَعْلَى - نَسِيَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ - اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ فَدَعَا

(ش) هذا الحديث غير مناسب للترجمة وطواف الوداع، إلا أن يقال : لأنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو بعد طواف الوداع (السند) (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (عبد الرحمن بن طارق)

ابن علقمة بن غنم بن خالد السكاني المكي . روى عن أمه . وعنه عبيد الله بن أبي يزيد . قال ابن سعد : كان قليل الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة . روى له أبو داود والنسائي . و (أمه) صحابية لم يعرف اسمها . روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فقط .

(المعنى) (كان إذا جاز مكانا) أى تجاوز وتباعد عنه . ولفظ جاز تصحيف من النسخ والصواب : جاء . وفي رواية لأحمد والنسائي : كان إذا جاء مكانا في دار يعلى استقبل القبلة فدعا . وفي رواية لأحمد : كان إذا دخل مكانا (من دار يعلى نسيه) أى المكان (عبيد الله) بن أبي يزيد . وأعله المكان المعروف بموضع استجابة الدعاء في السوق إلى جهة المعلى كما قاله السندی (استقبل) النبي صلى الله عليه وسلم (البيت) السكبة فدعا . وفي الإصابة من طريق ابن أبي عاصم من رواية عبيد الله بن أبي يزيد عن عبد الرحمن بن طارق عن أمه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي مكانا في دار يعلى فيستقبل البيت فيدعو ونخرج معه ونحن مسلمات ^(١) [٣٩٠]

(الفقه) دل الحديث على استحباب الدعاء بعد طواف الوداع مستقبلا القبلة ولا سيما في الموضع الذى دعا فيه النبي صلى الله عليه وسلم وعند الملزم كما تقدم ^(٢) .
(والحديث) أخرجه أيضا أحمد من عدة طرق وأخرجه البخارى في التاريخ والنسائي ^(٣)

— باب التحصيب — ٨٩ —

أى بيان حكم نزول الحاج راجعا من منى بالمكان المسمى بالحصب - كحمد وهو واد بين الحجون وجبل النور - أهو سنة أم لا ؟ وسمى بالحصب لكثرة الحصى فيه من جر السيول

(٢٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِذْ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَصَّبَ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لخُرُوجِهِ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ . فَمَنْ شَاءَ نَزَلَهُ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَنْزِلْهُ .

(ش) هذا أثر (السند) (هشام) بن عروة بن الزبير :
(المعنى) (ليكون أسمع) أى أسهل (الخروجه) أى لتوجهه إلى المدينة ليستوى في ذلك

(١) انظر ص ٢٥٦ ج ٨ - الإصابة في تمييز الصحابة (٢) تقدم ص ٢٣٨ ٢٣٩ ج ١ فتح الملك المبرور (معنى الحديث رقم ١٧١ - الملزم) (٣) انظر ص ٤٣٦ ٤٣٧ ج ٦ مسند أحمد (حديث أم عبد الرحمن بن طارق رضى الله عنها)

البطيء في السير والمعتدل فيه ويبيتوا فيه مجتمعين . ثم يقوموا في السحر ليتوجهوا إلى المدينة مصبحين جميعا ^(١) . وقال بعضهم : كان نزوله صلى الله عليه وسلم بالمحصب شكرا لله تعالى على الظهور بعد الخفاء ، وعلى إظهار دين الله تعالى وإتمام نوره بهد ما أراد المشركون إطفاءه ورد كيد الكفار في نحورهم (وليس) النزول بالمحصب (بسنة) من سنن النبي صلى الله عليه وسلم المؤكدة . بل هو بخير فيه (فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله) ولذا كان من أهل العلم من لا ينزله . قال الخطابي : التحصيب هو أنه إذا نفر من منى إلى مكة للتوديع يقيم بالمحصب حتى يجمع به ساعة ثم يدخل مكة وكان هذا شيئا يفعل ثم ترك ^(٢) .

(الفقه) دل الأثر على أن التحصيب ليس من مناسك الحج وإنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه للاستراحة . وبه قال ابن عباس وعائشة وأسماء بنت أبي بكر وعروة بن الزبير وقالوا : إن نزول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المكان كان اتفاقا ، وقال ، الأئمة الأربعة والجمهور : النزول به سنة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . وكان أبو بكر وعمر وابن عمر رضى الله عنهم ينزلون به . ويدل على هذا سائر أحاديث الباب . (والأثر) أخرجه أيضا أحمد والشيخان والبيهقي ^(٣) .

(٢٤) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْمَعْنَى ح وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالُوا : ثَنَا سُفْيَانُ ثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : قَالَ أَبُو رَافِعٍ : لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَنْزِلَهُ وَلَكِنْ ضَرَبْتُ قَبْضَتَهُ فَنَزَلَ . قَالَ مُسَدَّدٌ وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ عُثْمَانُ : يَعْنِي فِي الْإِبْطَاحِ .

(ش) هذا أثر (السند) صدره ذو طريقتين . وح للتحويل من طريق إلى أخرى . و (المعنى) أى معنى حديثي عثمان وأحمد بن حنبل واحد وإن اختلف اللفظ (قالوا) أى أحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة ومسدد . و (سفیان) بن عيينة . و (أبو رافع) مولى النبي صلى الله عليه وسلم . (المعنى) (قال أبو رافع لم يأمرني) النبي صلى الله عليه وسلم (أن أنزله) أى المحصب ولكن

(١) انظر من ٣٨٣ ج ٣ فتح الباري (المرح - المحصب)

(٢) انظر من ٢١٦ ج ٢ معالم السنن (٣) انظر من ٢٣٠ ج ١٢ - الفتوح الرباني (نزول المحصب)

ومن ٣٨٣ ج ٣ فتح الباري (المحصب) ومن ٥٩ ج ٩ نووى مسلم (استجاب نزول المحصب يوم النفر)

ومن ١٦١ ج ٥ يهني (النزول بالمحصب ليس بنسك)

نزله بتوفيق الله تعالى وتحقيقاً لقوله صلى الله عليه وسلم : نحن نازلون بخيف بني كنانة (ولكن ضربت قبته) أى نصبت له فيه خيمة (فنزل) بها (فيه وكان) أبو رافع قائماً ومحافظة (على ثقل) بفتحين . أى متاع (النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا قد تفرد به مسند في روايته عن سفيان، كما أن عثمان بن أبي شيبة تفرد عنه بزيادة قوله (يعنى في الأبطح) بعد قوله ضربت قبته .
(الفقه) دل الأثر على مشروعية النزول بالمحصب حال النفر من منى إلى مكة .
(والأثر) أخرجه أيضاً مسلم والبيهقي (١) .

(٢٧٠) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : قُلْتُ - يَارَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزُلُ غَدَاً؟ - فِي حَجَّتِهِ . قَالَ : هَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلًا ؟ ثُمَّ قَالَ : نَحْنُ نَازِلُونَ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ قَاسَمَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ - يَعْنِي الْمَحْصَبَ - وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ حَالَفَتْ قُرَيْشًا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ إِلَّا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُؤْوُوهُمْ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَالْخَيْفُ الْوَادِي .

(ش) (السند) (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب . و (علي بن حسين) بن علي . و (عمرو بن عثمان) بن عفان الأموي . روى عن أبيه وأسماء بن زيد . وعنه ابنه عبد الله وسعيد بن المسيب وأبو الزناد . وثقه العجلي وقال : من كبار التابعين وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى وقال : ثقة وله أحاديث . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له الجماعة .

(المعنى) (قلت يارسول الله أين تنزل غداً في حجته) الجار والمجرور متعلق بقلت . فهو يفيد أن أسماء قال هذا القول في حجة الوداع . وفي رواية البخاري : أين تنزل في دارك بمكة ؟ (قال) الحافظ : أخرج هذا الحديث الفاكهي من طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره فقال إن الدار التي أشار إليها كانت دار هاشم بن عبد مناف ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسمها بين ولده حين عمر فن ثم صار للنبي صلى الله عليه وسلم حق أبيه عبد الله وفيها ولد

(١) انظر ص ٦٠ ج ٩ نووي مسلم (نزول المحصب يوم النفر) وص ١٦١ ج ٥ بيهقي (النزول بالمحصب ليس بنسك)

النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) « وفي رواية ، للبخاري أيضا عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم - من الغد يوم النحر وهو بمنى - نحن نزلون غدا بخيف بنى كنانة ، الحديث ، ^(٢) فظاھرہ أيضا أن هذا كان في حجته صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية ، له عن أسامة بن زيد أنه قال زمن الفتح : يا رسول الله أين تنزل غدا ؟ ^(٣) وفي رواية له أيضا عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - حين أراد حيننا - منزلنا غدا إن شاء الله بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر ^(٤) ، فهذان الحديثان ، ظاهران في أن أسامة بن زيد وأبا هريرة قالاً للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك في عام الفتح ، ولا منافاة ، بين هذه الروايات . فإن ذلك محمول على تعدد القصة . فسأله أسامة مرة زمن الفتح وأخرى في حجة الوداع وكذلك أبو هريرة (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (هل ترك لنا عقيل منزلا) يحتمل أن المعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على ما خلفه أبو طالب . وكان أبو طالب قد وضع يده على ما خلفه عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان شقيقه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم في كفالته بعد موت جده عبد المطلب . فلما مات أبو طالب ولم يسلم طالب وتأخر إسلام عقيل إلى أن أسلم بالحديبية استوليا على ما خلف أبو طالب ومات طالب وبقي عقيل : ولم يرث عليّ وجعفر أبا طالب لإسلامهما . ففي حديث أسامة بن زيد رضى الله عنه أنه قال : يا رسول الله أين تنزل بدارك بمكة ؟ فقال : وهل ترك عقيل من ربيع أو دور ؟ وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا عليّ رضى الله عنهما شيئا ، لأنهما كانا مسلمين . وكان عقيل وطالب كافرين . فكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا يرث المؤمن الكافر . أخرجه البخاري ^(٥) [٣٩١] ولذا ترك النبي صلى الله عليه وسلم ما يخصه من الدور لعقيل . ويحتمل أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم ما يخصه لعقيل كان لاستثلاف قلبه وتطبيب خاطره فباعها عقيل بعد ذلك . وأمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم تصرفاته كرما وجودا منه أو تصحيحا لتصرفات الجاهلية ^(٦) . وحكى الفاكهي أن الدار لم تزل بأيدي أولاد عقيل إلى أن باعوها لمحمد بن يوسف الثقفي أخى الحجاج بمائة ألف دينار . ولذا كان علي بن الحسين يقول : تركنا نصيبنا من الشعب يعنى حصّة جدّهم عليّ بن أبي طالب من أبيه أبي طالب ^(٧) (ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم (نحن نازلون بخيف) بفتح فسكون (بنى كنانة) وهو المحصب (حيث قاسمت

(١) انظر ص ٢٩٢ ج ٣ فتح الباري (توريت دور مكة) (٢) انظر ص ٢٩٣ منه (نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة) (٣) انظر ص ١١ ج ٨ منه (أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح) (٤) انظر ص ١٢ منه . (٥) انظر ص ٢٩٢ ج ٣ منه (توريت دور مكة) (٦) انظر ص ١١ ج ٨ منه (٧) انظر ص ٣٩٣ ج ٣ منه .

قريش) أي تحالفوا (على الكفر يعني) بخيف بني كنانة (المحصب) وقد فسر الزهري التحالف بقوله (وذلك أن بني كنانة حالفت قريشا) أي تعاهد كفارهم واتفقوا (على بني هاشم) وبني المطلب (الآبنا كهم) يعني لا يقع بينهم عقد نكاح بألا يتزوج قريش وكنانة امرأة من بني هاشم وبني المطلب ولا يزوجوا امرأة منهم إياهم (ولا يؤروهم) أي لا ينزلوهم مكة ولا ينصروهم (ولا يبايعوهم) أي لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم . وفي رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي عند أحمد : **الآبنا كهم ولا يخالطوهم . وفي رواية الإسماعيلي : ولا يكون بينهم وبينهم شيء حتى يسلموا - بضم فسكون - رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قريش ليقتلوه** ، وحاصل القصة ، أنه لما رأت قريش عز النبي صلى الله عليه وسلم وعز أصحابه عند النجاشي بالحبشة وإسلام عمر وحمزة وفشق الإسلام في القبائل وأن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم ويتزايد شأنه وشأن المسلمين أجمعوا على أن يقتلوا النبي صلى الله عليه وسلم . فبلغ ذلك أبا طالب فجمع بني هاشم وبني المطلب فأدخلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبهم ومنعوه عن أرادوا قتله فأجابوه لذلك حتى كفارهم إلا أبا لهب . فلما ذلك حمية على عادة الجاعلية . فلما رأت قريش ذلك تعاقبوا على بني هاشم وبني المطلب **الآبنا كهم ولا يكلموهم ولا يجالسوهم حتى يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه وسلم . وفي ليلة هلال المحرم سنة سبع من البعثة - ٦١٧ ميلادية - كتبوا بذلك صحيفة وعلقوها في سقف الكعبة . يقال كتبها منصور بن عكرمة بن عامر أو غيره . والصحيح أنه بغيض بن عامر بن هاشم . فدعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فشلت يده فأنحاز بنو هاشم وبنو المطلب مؤمنهم وكفارهم إلا أبا لهب إلى أبي طالب فدخلوا معه في شعبه وبقوا محصورين ومحبوسين به مضيقا عليهم جدا مقطوعا عنهم الميرة والمادة نحو ثلاث سنين حتى أنفقوا مامعهم وتضجروا جوعا وعريا ولحقهم مشقة عظيمة وبلغهم من الجهد ما بلغهم وسمع أصوات صبيانهم بالبكاء من وراء الشعب . ثم أطلع الله النبي صلى الله عليه وسلم أن الأرضة قد لحست ما في الصحيفة من جور وقطيعة رحم ولم يبق فيها إلا اسم الله . وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم عمه أبا طالب بذلك وأخبر أبو طالب من معه فخرجوا إلى المسجد فقال أبو طالب لقريش : أخبرني ابن أخي - وهو لا يكذب - أن الأرضة لحست ما في الصحيفة إلا اسم الله تعالى . فإن كان صادقا نزعتم عن سوء رأيكم . وإن كان كاذبا دفعته إليكم لتفعلوا معه ما ترون فأتوا بالصحيفة فإذا هي كما قال الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم فسقط في أيديهم ولكن لم يؤثر ذلك فيهم لشقوتهم . فقال أبو طالب : علام نحبس ونحصر وقد بان الأمر ؟ ثم دخل هو ومن معه بين الكعبة وأستارها وقال : اللهم انصرنا على من ظلمنا وقطع أرحامنا واستحل ما يحرم منا . ثم انصرفوا إلى الشعب . وهنا تلاوم رجال من قريش على ما صنعوا**

بني هاشم والمطلب . واجتمع خمسة من ساداتهم على طرف الحجون بأعلى مكة وتعاقدوا على نقض الصحيفة . وهم هشام بن عمرو العامري وزهير بن أمية المخزومي - وكانا من المؤلفة - والمطعم بن عدى النوفلي - كان كافرا - وأبو البحتري بفتح فسكون ابن هشام - مات كافرا يوم بدر - وزمعة بن أسود الأسدي . ولما أصبحوا جاء زهير فطاف بالبيت ثم قال : يا أهل مكة إنا نأكل الطعام ونلبس الثياب وبنو هاشم هلكوا والله لا أقعد حتى تشق هذه الصحيفة . فقال أبو جهل : كذبت والله . فقال له زمعة : وأنت والله أكذب . مارضينا كتابتها حين كتبت . وقال الآخرون مثله . فقال أبو جهل : هذا أمر قضى بليل . ثم قام المطعم إلى الصحيفة فشقها ثم خرجوا إلى من بالشعب وأمروهم بالخروج إلى مساكنهم ففعلوا . وكان ذلك في السنة العاشرة من البعثة . ومات أبو طالب بعد ذلك بستة أشهر وماتت السيدة خديجة رضي الله عنها بعده بثلاثة أيام . وقيل غير ذلك ^(١) .

(الفقه) دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل بالمحصب يوم النفر ، وكذا فعل الخلفاء . وهو مستحب عند الأئمة الأربعة والجمهور .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي وكذا البخاري مختصرا ومطولا بلفظ تقدم ^(٢) .

(٢٧١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ثَنَا عُمَرُ ثَنَا أَبُو عَمْرِو يَعْنِي الْأَوْزَاعِيَّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَنْفِرَ مِنْ مَنًى : نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَهُ وَلَا ذَكَرَ الْحَيْفَ الْوَادِي .

﴿ش﴾ (السند) (عمر) بن عبد الواحد . و (الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو . و (أبو سلمة) بن عبد الرحمن .

(المعنى) (قال حين أراد أن ينفر) بكسر الفاء . أى يرجع (من منى) يوم النفر الثاني (فذكر نحوه) أى ذكر الأوزاعي عن الزهري نحوه حديث معمر عنه . ولفظه عند أحمد والشيخين والبيهقي : نحن نازلون غدا إن شاء الله بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر يعنى بذلك

(١) انظر ص ١٢٣ ج ٧ فتح الباري (تقاسم المعركين على النبي صلى الله عليه وسلم) .

(٢) انظر ص ١٦٠ ج ٥ يهقي (الصلاة بالمحصب والتزول بها) و ص ١١ ج ٨ فتح الباري (أبى ركر النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح) و ص ٢٩٢ ج ٣ منه (تورث دور مكة) وتقدم لفظ البخاري بالمرح رقم ٣٩١ ص ١٩٠

المحصب. وذلك أن قریشا وبنی كنانة تقاسموا على بنی هاشم وبنی المطلب ألا ينالكهم ولا يكون بينهم وبينهم شيء حتى يسلموا إلیهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولم يذكر) الأوزاعي في روايته عن الزهري (أوله) أى قول أسامة بن زيد : يا رسول الله أين تنزل غدا؟ وجواب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (ولا ذكر) الأوزاعي تفسير الزهري (الخيف الوادى) أى لم يذكر هذا اللفظ .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والشيخان والبيهقي ^(١) .

(٢٧٢) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى ثَنَا حَمَادٌ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -

وَأَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَجْعُجُ هَجْمَةً بِالْبَطْحَاءِ ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

(ش) (السند) (أبوسلمة موسى) بن إسماعيل ، و (حماد) بن سلمة . و (حميد) بن أبي حميد . و (بكر بن عبد الله) المزني . يروى عن ابن عمر بلا واسطة نافع، كما بينه المصنف في السند الآتي (وأيوب) بن كيسان السخيتاني . روى (عن نافع) بن عاصم عن ابن عمر . فقوله : وأيوب . معطوف على حميد . أى قال حماد بن سلمة : وأخبرنا أيوب عن نافع عن ابن عمر . وعطفه على بكر بن عبد الله غلط ومشكل يوم خلاف الواقع . ولذا ذكر المصنف السند الآتي مفصلا السندين منعا للغلط ودفعًا للإشكال .

(المعنى) (أن ابن عمر كان) إذا رجع من منى يوم النفر الثاني (يجمع هجمة) أى ينام نومة خفيفة بعد العشاء (بالبطحاء) وهو المحصب (ثم يدخل مكة ويزعم) وعند أحمد . وبذكر (أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كان يفعل ذلك) فكان ابن عمر يفعله اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

(الفقه) دل الحديث على أنه يسن للحاج إذا نزل المحصب أن يبيت به بعض الليل أو كله اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد . وكذا البخاري والبيهقي مطولا عن خالد بن الحارث ثنا

(١) انظر ص ٢٢٨ ج ١٢ - الفتح الرباني (نزول المحصب إذا نفر من منى) و ص ٢٩٣ ج ٣ فتح الباري (نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة) و ص ٦١ ج ٩ نووى مسلم (نزول المحصب يوم النفر) و ص ١٦٠ ج ٥ يهقي (الصلاة بالمحصب والنزول بها) .

عبيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بها - يعني المحصب - الظهر والعصر . قال خالد : وأحسبه المغرب والعشاء . قال : ويهجع هجعة ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك أو كان يفعل ^(١) .

(٢٧٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَفَّانُ ثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ : أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ عَنْ بِشْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْبَطْحَاءِ ثُمَّ هَجَعَ هَجْعَةً ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ .

(ش) (السند) (عفان) بن مسلم . و (أيوب) معطوف على حميد . أى قال حماد بن سلمة . وأخبرنا أيوب عن نافع عن ابن عمر كما تقدم . (المعنى) (ثم دخل مكة) وعند مالك : ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت أى طواف الوداع .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب للحاج النزول بالمحصب حال رجوعه من منى إلى مكة . وأن يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء . وأن يبيت به بعض ليلة الرابع عشر من ذى الحجة . ثم يدخل مكة ويطوف طواف الوداع اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . ولما روى أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركب رقة بالمحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به . أخرجه البخارى والبيهقى ^(٢) [٣٩٢] (والحديث) أخرجه أيضا الإمامان ^(٣) .

— ٩٠ — باب من قدم شيئاً قبل شيء فى حجه —
أى قدم نسكا على نسك .

(٢٧٤) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ

(١) انظر ص ٢٣١ ج ١٢ - الفتح الربانى (نزول المحصب إذا نفر من منى) و ص ٣٨٤ ج ٣ فتح البارى (النزول بنى طوى) و ص ١٦٠ ج ٥ يهيق (الصلاة بالمحصب والنزول بها) (٢) انظر ص ٣٨٣ ج ٣ فتح البارى (من صلى العصر يوم النفر بالأبطح) و ص ١٦٠ ج ٥ يهيق (الصلاة بالمحصب والنزول بها) (٣) انظر ص ٢٥٨ ج ٢ زرقانى الموطن (صلاة المرس والمحصب) و ص ٢٣٠ ج ١٢ - الفتح الربانى (نزول المحصب إذا نفر من منى)

عَبِيدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ بِمَنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ لِحَاثِهِ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . وَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ . قَالَ : أَرْمِ وَلَا حَرَجَ . قَالَ : فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ إِلَّا قَالَ : أَصْنَعْ وَلَا حَرَجَ .

(ش) (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسلمة . و (مالك) بن أنس . و (ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري . و (عيسى بن طلحة بن عبيد الله) التيمي أبو محمد المدني . روى عن أبيه ومعاذ ابن جبل وابن عمرو بن العاص وأبي هريرة وعائشة ومعاوية وغيرهم . وعنه الزهري وخالد بن سلمة المخزومي ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم . وثقه ابن معين والنسائي والعجلي . وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل المدينة وقال : كان ثقة كثير الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من أفاضل أهل المدينة . مات سنة مائة .

(المعنى) (وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى) وعند أحمد : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بمنى عند الجرة (للناس يسألونه) وعند مالك : والناس يسألونه (لحاثة رجل) لم يعرف اسمه ولا غيره ممن سأل في هذه القصة (فقال يا رسول الله إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ) بضم العين أى لم أعلم . ولم يذكر هنا متعلق الشعور . وبينه في رواية أحمد بلفظ : إِنِّي كُنْتُ أَرَى أَيْ أَظُنُّ أَنَّ الْخَلْقَ قَبْلَ الذَّبْحِ (خَلَقْتُ) شعر رأسى (قبل أن أذبح) وفي رواية قبل أن أنحر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أذبح) وفي رواية أنحر (ولا حرج) وليس هذا أمرا بإعادة ما فعل وإنما هو لإباحة لما فعل ، لأنه سأل عن أمر فرغ منه . فالمعنى أفعل ذلك متى شئت . والمراد بنفى الحرج دفع الفدية عن العامد والساهى ورفع الإثم عن الساهى . وأما العامد فالأصل أن تارك السنة عمدا لا يَأْثِمُ إِلَّا أَنْ يَتَهَاوَنَ فَيَأْثِمَ لِلتَّهَوُّنِ لَا لِلتَّرْكِ (وجاء رجل) آخر (فقال يا رسول الله لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ) الهدى (قبل أن أرمي) الجرة (قال ارم ولا حرج) أى لا ضيق عليك في ذلك . وزاد في رواية عند مسلم : وقال آخر : أفضت إلى البيت قبل أن أرمي . قال : ارم ولا حرج . وفي رواية عند أحمد زيادة الخلق قبل الرمي . لخاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء : الخلق قبل الذبح ، والنحر قبل الرمي ، والخلق قبل الرمي ، والإفاضة

قبل الرمي (قال) عبد الله بن عمرو (فأ سئل) النبي صلى الله عليه وسلم (يومئذ عن شيء قدم) على غيره من المناسك (أو آخر) بالبناء للفعول (إلا قال اصنع ولا حرج) عليك . وهذا ظاهر في نفي الإثم والفدية والدم لأن اسم الضيق يشمل ذلك .

(الفقه) دل الحديث على عدم وجوب الترتيب بين الرمي والذبح لغير المفرد والحلق وطواف الإفاضة وهي أفعال يوم النحر . والسنة ترتيبها عند أبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد والجمهور فلو قدم بعضها على بعض جاز ولا فدية عليه ولا إثم . وتقدم في باب الحلق والتقصير، بيان المذاهب في هذا ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضا الأئمة والشيخان والبيهقي ^(٢) .

(٢٧٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكَ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجًّا فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ . فَمَنْ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ أَوْ قَدَمْتُ شَيْئًا أَوْ أَخَرْتُ شَيْئًا فَكَانَ يَقُولُ : لَا حَرَجَ لَا حَرَجَ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ اقْتَرَضَ عِرْضَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ ظَالِمٌ فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ .

﴿ش﴾ (السند) (جرير) بن عبد الحميد . و (الشيباني) سليمان بن فيروز المكنى بأبي سليمان و (أسامة بن شريك) الثعلبي له أحاديث . روى عنه زياد بن عِلَاقَةَ وَعَلِيُّ بْنُ الْأَقْرَعِ عَلَى خِلافٍ فِيهِ . قَالَ الْبُخَارِيُّ لَهُ صَحِيحَةٌ . رَوَى حَدِيثَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَأَحْمَدُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ . وَمِنْ حَدِيثِهِ أَنَّهُ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رِمَوسِهِمُ الطَّيْرُ . وَذَكَرَ الْأَزْدِيُّ وَابْنُ السَّكَنِ أَنَّ زِيَادَ بْنَ عِلَاقَةَ تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ . رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ .

(المعنى) (فكان الناس يأتونه) سائلين (فمن قال) هكذا في جميع نسخ المصنف التي بأيدينا بلفظ الماضي . والمعنى : فهم من قال . وفي رواية البيهقي والطحاوي : فمن قائل بلفظ اسم الفاعل وهو واضح (سعيت قبل أن أطوف) أي سعيت للحج بعد طواف القدوم وقبل الإفاضة . وهذه

(١) تقدم ص ١٤٢ (فه الحديث رقم ٢٤٤) (٢) انظر ص ٢٧٥ ج ٢ زرقاني الموطأ (جامع الحج) وص ٢٠٧ ج ١٢ - الفتح الرباني (جواز تقديم أعمال يوم النحر بعضها على بعض) وص ٦٦ ج ٢ بدائع المنى (ما جاء في جرة العقبة والنحر والحلاق ...) وص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ج ٣ فتح الباري (الفتيا على الدابة عند الجرة) وص ٥٤ ج ٩ نووي مسلم (جواز تقديم القبع على الرمي والحلق على الذبح وعلى الرمي ...) وص ١٤١ ج ٥ بيهقي (التقديم والتأخير في عمل يوم النحر)

الجملة تفرد بها جرير عن الشيباني . والمحفوظ تقديم الرمي والنحر والحلق بعضها على بعض . ولذا قال البيهقي بعد أن ذكر الحديث : هذا اللفظ « سعت قبل أن أطوف ، غريب تفرد به جرير عن الشيباني . فإن كان محفوظا فكأنه سأل عن رجل سعى عقيب طواف القدوم قبل الإفاضة فقال : لا حرج (أو) أى ومنهم من قال (قدمت شيئا) من عمل يوم النحر على غيره (أو أخرت شيئا) منه عن غيره (فكان) النبي صلى الله عليه وسلم (يقول) في الجواب (لا حرج لا حرج) أى لا إثم (إلا على رجل اقترض) أى اقتطع (عرض) بكسر فسكون (مسلم) ونال منه بالظمن فيه والسب والإيذاء (وهو ظالم) احترز به عن جرح الرواة والشهود فإنه ليس ظالما بل هو مباح لبيان الحقيقة (فذلك) الشخص (الذى حرج) كفرح (وهلاك) أى وقع في الحرج والهلاك . فهو عطف تفسير .

(الفقه) في الحديث - زيادة عن سابقه - التنفير والتحذير من طعن المسلم وإيذائه بالغيبة وغيرها .

(والحديث) أخرجه أيضا الطحاوى والبيهقي (١) .

— ٩١ — باب في مكة —

أى يحمل فيها ما لا يحمل في غيرها .

(٢٧٦) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ كَثِيرٍ

ابْنُ الْمُطَّلَبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِمَّا يَلِي بَابَ بَنِي سَهْمٍ وَالنَّاسُ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرَةٌ . قَالَ سُفْيَانُ : لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّكْبَةِ سِتْرَةٌ . قَالَ سُفْيَانُ : كَانَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا عَنْهُ قَالَ : أَخْبَرَنَا كَثِيرٌ عَنْ أَبِيهِ فَسَأَلْتُهُ . فَقَالَ : لَيْسَ مِنْ أَبِي سَمِعْتُهُ وَلَكِنْ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ عَنْ جَدِّي .

(ش) (السند) (كثير بن كثير) القرشي السهمي . روى عن أبيه وسعيد بن جبير . وعنه ابن جريج وابن عيينة ومعمّر بن راشد وغيرهم وثقه أحمد وابن معين وذكره ابن حبان في الثقات . وقال النسائي : لا بأس به . روى له المصنف والبخاري والنسائي وابن ماجه .

(١) الغار ص ٤٢٣ ج ١ شرح معاني الآثار (من قدم نسكا قبل نسك) وص ٤٦ ج ١ . يهق (التحلل بالطواف)

و (بعض أهله) هو كثير بن المطلب والده كما أخرجه أحمد من طريق سفيان عن ابن جريج قال : حدثني كثير بن كثير عن أبيه عن المطلب . روى كثير عن أبيه المطلب . وعنه بنوه كثير وجعفر وسعيد . ذكره ابن حبان في الثقات . روى له المصنف والنسائي وابن ماجه هذا الحديث (جده) هو المطلب ابن أبي وداعة الحارث بن أبي صبيرة بن سعيد السهمي القرشي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن حفصة أم المؤمنين . وعنه أولاده كثير وجعفر وعبد الرحمن وعكرمة بن خالد والسائب بن يزيد وآخرون . روى له مسلم والأربعة . أسر أبوه أبو وداعة يوم بدر فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن له ابناً كيساً تاجراً إذا مال كأنكم به قد جاء في فداء أبيه فخرج المطلب سرا حتى فدى أباه بأربعة آلاف درهم . ولامته قريش على ذلك فقال : ما كنت لأدع أبي أسيراً . فكان ذلك فتح باب لفداء الناس أسراهم بعد أن اتفقوا على عدم التعجيل بالفداء قائلين : لاتعجلوا بالفداء خشية أن يطمع محمد في أموالكم . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز .

(المعنى) (أنه) أى المطلب بن أبي وداعة (رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى) ركعتي الطواف بعد الفراغ منه (مما) أى من جانب البيت الذى (يلى باب بنى سهم) فى الشمال الغربى من المسجد الحرام . وهو المعروف بباب العمرة ، لأن الناس يخرجون منه إلى التنعيم للإحرام بالعمرة . وبنو سهم بن عمرو بن هصص بن كعب بن لؤى بن غالب ، قبيلة من قريش (والناس يمزون بين يديه) طائفين (وليس بينهما) أى ليس بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الطائفتين (ستر) فى رواية البيهقي : والناس يمرون بين يديه ليس بينه وبين الطواف ستر . وعند أحمد : وليس بينه وبين الكعبة ستر . وعليه فالضمير فى بينهما عائد على رسول الله صلى الله عليه وسلم والكعبة المفهومة من السياق ، كما (قال سفيان) بن عيينة فى رواية أخرى (ليس بينه وبين الكعبة ستر) وعند أحمد : وقال سفيان مرة أخرى : حدثني كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن سمع جده يقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى مما يلى باب بنى سهم والناس يمزون بين يديه ليس بينه وبين الكعبة ستر (قال سفيان) من طريق آخر (كان ابن جريج أخبرنا عنه) أى عن كثير . وفى نسخة : أخبرنا به . أى هذا الحديث . وعند أحمد : أنبأ عنه أى عن كثير (قال أخبرنا كثير عن أبيه) كثير بن المطلب . فهو المراد ببعض أهله فى السند الأول . فأراد سفيان التحقق مما قال ابن جرير قال : فسألته أى سألت كثير بن كثير . أسمعت الحديث من أبيك ؟ (فقال ليس من أبى سمعته ولكن سمعته) (من بعض أهلى عن جدى) فلم يزل فى السند مجهول . وذكر أحمد لفظ الحديث من الطريق الثانى باللفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى مما يلى باب بنى سهم ليس بينه وبين الطواف ستر .

(الفقه) دل الحديث على أنه يباح ترك اتخاذ السترة فى المسجد الحرام ولا سيما فى محل

الطواف . وحينئذ يجوز المرور أمام المصلي وإن اتخذ سترة . وبه قالت الشافعية والحنبلية . قيل لأحمد : الرجل يصلي بمكة ولا يستتر بشيء ؟ فقال : قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى ثم « يعني بمكة ، ليس بينه وبين الطواف سترة »^(١) . وحكم الحرم كله حكم مكة في هذا عندنا ، وقال الحنفيون : يجوز المرور أمام المصلي في المسجد الحرام حول المطاف وداخل الكعبة وخلف مقام إبراهيم ، وقالت المالكية : يجوز للطائف المرور أمام مصلي لم يتخذ سترة . ويكره المرور أمامه إذا اتخذ سترة وكان للطائف مندوحة . وأما مرور غير الطائف أمام المصلي في المسجد الحرام فحكمه أنه إن صلى لسترة حرم المرور بينه وبينها . وإن صلى لغير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط . وحكمة لإباحة ترك السترة بالمسجد الحرام ازدحام الناس فيه وكثرة الطائفتين به فلو منع المرور بين يدي المصلي لكان فيه حرج ومشقة وقد قال الله تعالى : ﴿ وما يجعل عليكم في الدين من حرج ﴾ .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والبيهقي وفي سنده مجهول . ولفظه عند البيهقي : قال سفيان : سمعت ابن جريج يقول : أخبرني كثير بن كثير عن أبيه عن جده قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي والناس يمرون . قال سفيان : فذهبت إلى كثير فسألته قلت : حديث تحدّثه عن أبيك قال : لم أسمع من أبي حدثني بعض أهلي عن جدي المطلب . قال علي : « يعني ابن المديني » : قوله : لم أسمع من أبي . شديد على ابن جريج . قال أبو سعيد عثمان : يعني ابن جريج لم يضبطه . هذا . وقد أخرج الحديث من طريق آخر النسائي وابن ماجه عن المطلب ابن أبي وداعة قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من سبعة جاء حاشية المطاف فصلى ركعتين وليس بينه وبين الطوافين أحد . قال ابن ماجه : هذا بمكة خاصة^(٢) .

— باب تحریم مكة — ٩٢ —

أى تحریم القتال فيها وتنفيذ صيدها وقطع شجرها إلى غير ذلك .

(٢٧٧) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي

يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ

(١) انظر ص ٦٣٢ ج ١ شرح المنعم (والطواف) بعد الواو جمع طائف

(٢) انظر ص ٤٥ ج ٣ - الفتوح الرباني (من صلى إلى غير سترة) وص ٢٧٣ ج ٢ يهتي (من صلى إلى غير سترة)

وص ٤٠ ج ٢ مجتبى (أين يصلي ركعتي الطواف) وص ١١٦ ج ٢ - ابن ماجه (باب الركعتين بعد الطواف) و (سبعة) ينتفع فسكران أى مسافر من أشواط الطواف السبعة . وحاشية المطاف جوانبه

قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمْ خَمْدَ اللَّهِ وَأَتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَإِنَّمَا أَهَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا تَحُلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُشَدِّدٍ فَقَامَ عَبَّاسٌ أَوْ قَالَ : قَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرُ فَإِنَّهُ لِقُبُورِنَا وَيُوتِنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِلَّا الْإِذْخَرُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : زَادَ ابْنُ الْمُصَنِّفِ عَنِ الْوَلِيدِ . فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْتُبُوا لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ . قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ : مَا قَوْلُهُ : أَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ ؟ قَالَ : هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (السند) (الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو . و (أبو سلمة) بن عبد الرحمن . و (أبو هريرة) عبد الرحمن بن صخر . و (ابن مصنف) محمد . و (أبو شاه) بهاء منونة رجل قدم اليمن بصحبة من وفدوا إليها لنصرة سيف بن ذي يزن . ومعناه بالفارسية الملك .

(المعنى) (لما فتح الله على رسوله مكة) في رمضان من السنة الثامنة من الهجرة . وتقدم بيان قصة الفتح ^(١) (قام النبي صلى الله عليه وسلم فيهم) خطيباً (حمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس) أي منع (عن مكة الفيل) حينما أراد أبرهة - أمير اليمن من قبل النجاشي - هدم الكعبة فحبس الله الفيل احتراماً للبيت . وكانت قصته في المحرم قبل ميلاد النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ٥٠ خمسين يوماً . فقد كان قدوم الفيل مكة لثلاث عشرة بقيت من المحرم . وولد رسول الله صلى الله عليه وسلم لثمان خلت من ربيع الأول يوم ٢٠ أغسطس سنة ٥٧٠ ميلادية . وحاصل ، قصة الفيل أن أبرهة رأى الناس يتجهزون أيام الموسم إلى مكة لحج بيت الله الحرام فحسد العرب على ذلك . فبنى كنيسة بصنعاء من الرخام الأبيض والحجارة المنقوشة بالذهب والفضة . وكتب إلى النجاشي : إني قد بنيت لك بصنعاء كنيسة لم يبن لك مثلاً ، ولست منتها حتى أصرف إليها حج العرب . فسمع بذلك مالك بن كنانة من العرب فخرج لها ليلاً فغوطفها ولطخ بالعذرة قبلتها ونا

بها وغضبا للكعبة. فبلغ ذلك أبرهة فقال : من اجترأ على هذا؟ فقيل له : صنع ذلك رجل من العرب من أهل ذلك البيت. فخلف أبرهة ليهدم الكعبة . فكتب إلى النجاشي يخبره بذلك وسأله أن يبعث إليه بفيله، وكان فيلا قويا يقال له محمود لم ير مثله عظيما وجسما وقوة. فبعث به إليه . فخرج أبرهة سائرا إلى مكة بالقيل واثني عشر فيلا أخرى . فسمعت العرب بذلك فأعظموه ورأوا جهاده حقا عليهم فخرج إليه ملك من ملوك اليمن يقال له ذو نفر بمن أطاعه من العرب وقتلوا أبرهة فهزمهم وأسر ذا نفر وأخذه معه. ثم سار حتى إذا كان بأرض خثعم خرج إليهم نفيل بن حبيب الخثعمي في قومه فقاتلوه فهزمهم أبرهة وأسر نفيل وأخذه معه . ولما مر بالطائف خرج إليه أهلها وصانعوه فأكرمهم وبعثوا معه أبا رغال دليلا . فلما وصل المغمس بالقرب من مكة مات أبو رغال . ولما دنا أبرهة من مكة بعث رجلا من الحبشة يقال له الأسود بن مقصود مقدمة خيله وأمره بالغارة على نعيم الناس . فجمع الأسود إليه أموال أصحاب الحرم وأصاب لعبد المطلب مائتي بعير . ثم إن أبرهة أرسل حناطة الحميري إلى أهل مكة وقال له : سل عن شريفها ثم أبلغه أن الملك لم يأت الحربكم وإنما جاء لهدم هذا البيت. فانطلق حتى دخل مكة فلقى عبد المطلب فقال له : إن الملك أرسلني إليك لأخبرك أنه لم يأت لقتال إلا أن تقاتلوه. وإنما جاء لهدم هذا البيت ثم الانصراف عنكم . فقال عبد المطلب : ماله عندنا قتال وما لنا يد أن ندفعه عما جاء له، فإن هذا بيت الله الحرام وبيت إبراهيم خليله عليه السلام . فإن يمنعه فهو بيته وحرمة . وإن يخل بينه وبين ذلك فوالله ما لنا بدفعه قوة . ثم توجه عبد المطلب إلى أبرهة وكان رجلا جسيما وسيما . فلما رآه أبرهة عظمه وأكرمه . ثم قال لرجلانه قل له : ما حاجتك إلى الملك ؟ فقال له الترجمان ذلك. فقال : حاجتي إلى الملك أن يرد علي مائتي بعير أصابها . فقال أبرهة له : قد كنت أعجبتي حين رأيتك ولقد زهدت الآن فيك . قال لم ؟ قال جئت إلى بيت هو دينك ودين آبائك وهو شرفكم وعصمتكم لا هدمه لم تكلمني فيه وتكلمني في مائتي بعير غضبتها لك ! قال عبد المطلب : أنا رب هذه الإبل . ولهذا البيت رب سيمنعه منك . قال : ما كان ليمنعه مني قال : فأنت وذاك . فأمر أبرهة بإبله فردت عليه. فرجع عبد المطلب إلى قريش وأمرهم أن يتفرقوا في الشعاب ويتحصنوا في رؤس الجبال خوفا عليهم من معرة الحبش ففعلوا . وأتى عبد المطلب باب الكعبة فأخذ بحلقته وقام معه نفر من قريش يدعون الله عز وجل ويستنصرونه على أبرهة وجنده . فقال عبد المطلب وهو أخذ بحلقة الكعبة :

يا رب لا أرجو لهم سواك يا رب فامنع منهم حماكا

إن عدو البيت من عاداكا امنعهم أن يخربوا قراكا

وقال أيضا :

لا هُمَّ إن المرء يمنع رحله فامنع رحالك
وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك
لا يغلبن صليبههم وتحالهم أبدا تحالك
قصدا حماك لكيدهم جهلوا وما رقبوا جلالك
إن كنت تاركهم وكه بنتنا فأمر ما بدالك

ثم خرجوا إلى رموس الجبال . وتهيأ أبرهة لدخول مكة . فلما وجهوا الفيل الأكبر إلى مكة أقبل نفيل بن حبيب الخثعمي حتى قام إلى جنبه ثم أخذ بأذنه فقال : ابرك محمود وارجع راشدا من حيث جئت فإنك ببلد الله الحرام . ثم أرسل أذنه . فبرك الفيل . وخرج نفيل يشتد حتى أصعد في الجبل . وضربوا الفيل ليقوم فأبى . فضربوه بالمعول في رأسه ليقوم فأبى . فوجهوه راجعا إلى اليمن فقام يهرول . ووجهوه إلى الشام ففعل مثل ذلك . ووجهوه إلى المشرق ففعل مثل ذلك ووجهوه إلى مكة فبرك وأرسل الله عز وجل عليهم طيرا مثل الخطاطيف مع كل طائر ثلاثة أحجار : حجران في رجله وحجر في منقاره أكبر من العدسة وأقل من الحصاة . فلم تصب تلك الحجارة أحدا إلا هلك وخرجوا هارين لا يهتدون إلى الطريق الذي جاؤا منه ويسألون عن نفيل بن حبيب ليدلهم على الطريق . ونفيل مع قريش على رأس الجبل ينظرون ما أنزل الله بأصحاب الفيل . وجعل نفيل يقول :

أين المفتر والباله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب

وصرخ القوم وماج بعضهم في بعض يتساقطون بكل طريق ويهلكون على كل منهل . وبعث الله على أبرهة داء في جسده فجعلت تتساقط أنامله كلما سقطت أنملة تبعته مدة من قبح ودم . فانتهى إلى صنعاء وهو مثل فرخ الطير وما مات حتى انصدع صدره عن قلبه ثم هلك . وانفلت وزير أبرهة أبو يكسوم وطائره فوق رأسه حتى وقف بين يدي النجاشي . فلما أخبره الخبر سقط عليه الحجر فمات بين يديه . قال ، ابن كثير في تفسير سورة الفيل : هذه من النعم التي امتن الله بها على قريش فيما صرف عنهم من أصحاب الفيل الذين كانوا قد عزموا على هدم الكعبة ومحو أثرها من الوجود فأبادهم الله وأرغم آنافهم وخيب سمعهم وأضل عملهم وردهم بشر خيبة . وكانوا قوما نصارى . وكان دينهم إذ ذاك أقرب حالا مما كان عليه قريش من عبادة الأوثان . ولكن كان هذا من باب الإرهاص والتوطئة لمبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإنه في ذلك العام ولد على أشهر الأقوال . ولسان حال القدر يقول : لم ينصركم الله بامعشر قريش على الحبشة لخيريتكم عليهم ولكن صيانة للبيت العتيق الذي سنشره ونعظمه

ونوقره ببعثة النبي الأمي محمد صلوات الله وسلامه عليه خاتم الأنبياء ^(١) ، وقال ، الخطابي « وقد قال ، بعض الملحدين : لم كان حبس الفيل في زمان الجاهلية عن مكة ومنعه منها ومن الإفساد فيها ولم يمنع الحجاج بن يوسف في زمان الإسلام عنها وقد نصب المنجنيق على الكعبة وأضررها بالنار وسفك فيها الدم الحرام وقتل عبد الله بن الزبير وأصحابه في المسجد ؟ وكيف لم يحبس عنها القرامطة وقد سلبوا الكعبة ونزعوا حليتها . وقلعوا الحجر الأسود وقتلوا الحبيص وخيار المسلمين ؟ » فأجاب ، بعض العلماء بأن حبس الفيل عنها في الجاهلية كان علما لنبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتنويه بذكر آياته إذ كانوا عمار البيت وسكان الوادي . فكان ذلك إرهاصا للنبوة وحجة عليهم في إثباتها . فلو لم يقع الحبس عنها والذب عن حريمها لكان في ذلك أمران ، أحدهما ، فناء أهل الحرم وهم الآباء والأسلاف لعامة المسلمين وكافة من قام به الدين ، والآخر ، أن الله تعالى أراد أن يقيم به الحجة عليهم في إثبات نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأن يجعله مقدمة لتحقيقها وظهورها فيهم . فكان مولد النبي صلى الله عليه وسلم عامنذ . وكانوا قوما أهل جاهلية ليست لهم بصيرة في العلم ولا دراية بالحكمة . وإنما كانوا يعرفون من الأمور ما كان يدرك بالحس والمشاهدة . فلو لم يجر الأمر في ذلك على ما جرى لم يكن أمامهم شيء من دلائل النبوة تقوم به الحجة عليهم في ذلك الزمان . فأما وقد أظهر الله الدين ورفع أعلامه ونشر أدلته وأكثر أنصاره فلم يكن ما حدث عليها من ذلك الصنيع أمرا يضر بالدين أو يقدرح في بصائر المسلمين . وإنما كان ما حدث منه امتحانا من الله لعباده ليبلو فيه صبرهم واجتهادهم وليبد لهم من كرامته ومغفرته ما هو أهل التفضيل به . والله يفعل ما يشاء وله الخلق والأمر ^(٢) (وسلط عليها) أي على مكة (رسوله والمؤمنين) يشير بذلك صلى الله عليه وسلم إلى أن مكة فتحت عنوة . وهو قول الخنفين والجمهور (وإنما أحلت لي ساعة من النهار) أي وإنما أحل الله تعالى لي القتال فيها وقتا من الزمن مقدرًا من طلوع الشمس إلى صلاة العصر . فالمراد بالساعة الزمانية لا الفلسكية « روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : لما فتحت مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كفوا السلاح إلا خزاعة عن بني بكر فأذن لهم . يعني في القتال ، حتى صلى العصر ثم قال : كفوا السلاح فلقى رجل من خزاعة رجلا من بني بكر من غد بالمزدلفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام خطيبا فقال : إن أعدى الناس على الله من قتل في الحرم ، الحديث ، أخرجه أحمد ^(٣) [٣٩٣] (ثم هي) أي مكة (حرام إلى يوم القيامة) أي لا يحل فيها قتال ولا غيره مما فيه انتهاك

(١) انظر الفصة تامة بهامش ص ١٣٣ إلى ص ١٣٦ ج ٥ من الدين الخالص (٢) انظر ص ٢١٩ ج ٢ معالم السنن

(٣) انظر ص ١٧٩ ج ٢ مسند أحمد (مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما)

حرّمات الله عز وجل . وفي حديث أبي شريح العدوي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن مكة حرّمها الله ولم يحرمها الناس . فلا يحل لا مرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعضد بها شجرة (الحديث) أخرجه البخاري ^(١) [٣٩٤] وتحريم الله إياها ألا يقا تل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له بأذى . ومن هذا قوله تعالى ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(٢) وليس تحريم مكة لأحد من الناس بل هو بالشرع لا مدخل للعقل فيه . ولا ينافيه ، ما روى عبد الله بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن إبراهيم حرم مكة ودعا لها . وحرمت المدينة ودعوت لها (الحديث) أخرجه البخاري ^(٣) [٣٩٥] . لأن إبراهيم ، حرّمها بأمر من الله تعالى لا باجتهاده . أو أنه أدل من أظهر تحريمها بين الناس . و (لا يعضد شجرها) بضم الياء وفتح المعجمة مبنيًا للفعل ، أى لا يقطع أحد شجرها . وأصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء في عضده (ولا ينفر صيدها) بضم المشاة التحتيّة وتشديد الفاء المفتوحة بالبناء للفعل ، أى لا يزجج أحد الصيد من مكانه الذى هو فيه (ولا تحل لقطتها إلا لمنشد) أى لا يحل أخذ اللقطة فيها لأحد إلا لمن يريد التعريف عنها ليردها على صاحبها . ولا يجوز له تملكها بأى حال من الأحوال بخلاف لقطة غير مكة فإنه يحل الانتفاع بها بعد التعريف المناسب لها . وسيأتى تفصيله فى بابها إن شاء الله تعالى (فقال العباس أو) شك من الراوى (قال) الراوى (قال العباس يا رسول الله إلا الإذخر) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الخاء . ثبت معروف عند أهل مكة طيب الرائحة ينبت فى السهل والحزن يستعمله أهل مكة يسقفون به البيوت ويستندون به الفرج والثقوب التى بين اللبّات فى القبور . ويستعملونه فى الوقود . وهو منصوب على الاستثناء من الشجر ، لأنه وقع بعد النفي ويجوز فيه الرفع على البدلية من الشجر ، لكن المختار النصب ، لأن المستثنى وقع متراخياً عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية . ولكون الاستثناء عرض فى آخر الكلام . ولم يكن مقصوداً . كان استثناء تلقينياً . لأن العباس ما أراد الاستثناء بنفسه ولكن أراد أن يلقن النبي صلى الله عليه وسلم ليقول إلا الإذخر . واستثناءؤه صلى الله عليه وسلم الإذخر إما بإلهام من الله تعالى أو بنزول جبريل به ولا يحتاج نزوله إلى مدة طويلة خلافاً لمن زعم ذلك . أو أن الله أوحى إليه إن طلب أحد منك الاستثناء فأجب سؤاله . ولا يقال ، إن الاستثناء هنا للضرورة ، لأنه لا غنى عنه كاستثناء الميتة من المحرم عند الاضطرار إليها . لأن الذى ، يباح للضرورة يشترط فيه حصولها . ولو كان الإذخر مثل الميتة لامتنع استعماله إلا

(١) انظر ص ٢٩ ، ج ٤ فتح البارى (لا يعضد شجر الحرم) (٢) سورة آل عمران من آية : ٩٨

(٣) انظر ص ٢٣٨ ج ٤ فتح البارى (بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده)

حرمة قطع شجر الحرم للمكي. المذاهب فيما يجب على قاطعه. الحق منع قطع شوكه بإباح الانتفاع بما كسر من أغصانه ٢٠٥

عند الضرورة. والإجماع على أنه مباح مطلقا. أفاده الحافظ^(١) (قلت للأوزاعي) أي قال الوليد بن مسلم لعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ما قوله) أي ما يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله (اكتبوا لأبي شاه فقال) له الأوزاعي يريد أن يكتب له (الخطبة التي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم).

(الفقه) دل الحديث : (١) على مشروعية بداءة الخطبة بحمد الله تعالى والثناء عليه وإن لم تكن خطبة الجمعة. وعلى أن الله تعالى حفظ مكة وأهلها من كيد الكائدين واعتداء الظالمين. وعلى أن الله تعالى حرم فيها القتال إلا في الساعة التي أبيحت له صلى الله عليه وسلم عند دخوله إياها. وعلى أنه يحرم قطع شيء من أشجارها إلا الإذخر (ب) وعلى حرمة قطع الشجر جميعه لافرق بين مانبت بنفسه وما ينبت للناس. ولا فرق في القاطع بين أن يكون محرما أو غير محرر. وبهذا قال الشافعي. وخص الجمهور النهي بما نبت بنفسه. أما ما ينبت للناس فيجوز قطعه ولا شيء فيه، واختلفوا، فيما يجب على قاطع الشجر. فقال، أبو حنيفة: عليه قيمة هدى، وقال، الشافعي وأحمد: في الشجرة الكبيرة بقرة وفيما دونها شاة، وقال، مالك وعطاء وأبو ثور: عليه الإثم وليس عليه فدية. بل يستغفر الله عز وجل، قال، ابن العربي: اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم إلا أن الشافعي أجاز قطع السواك من فروع الشجر. وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها. وبهذا قال عطاء ومجاهد. وأجازوا قطع الشوك لأنه يؤذى بطبعه فأشبهه الفواسق: الحداة والغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور والجمهور على منع قطع الشوك^(٢)، لما روى، ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة: «لا هجرة ولكن جهاد ونية». وإذا استنفرتم فانفروا فإن هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض. وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه لا يحل القتال فيه لأحد قبلي ولن يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعصده شوكه. (الحديث) أخرجه البخاري^(٣) [٣٩٦] وقد ذهب جماعة من الشافعية إلى التحريم أيضا. وصححه المتولي والنووي في شرح مسلم، وأجابوا، بأن القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك، لأن غالب شجر الحرم كذلك، ولقيام الفارق أيضا فإن الفواسق المذكورة تقصد بالأذى بخلاف الشجر^(٤)، قال، ابن قدامة: ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم

(١) انظر ص ٣٥ ج ٤ فتح الباري (المرح - لا يحل القتال بمكة)

(٢، ٤) انظر ص ٣١ ج ٤ فتح الباري (المرح - لا يعصده شجر الحرم) (٣) انظر ص ٣٣ منه (لا يحل القتال بمكة)

فيه خلافاً^(١) ، وقال ، البدر العيني : أجمع كل من يحفظ عنه العلم على إباحة أخذ كل ما ينبت به الناس في الحرم من البقول والزرع والرياحين وغيرها^(٢) (ج) وعلى حرمة تنفير صيد مكة لأنه يتسبب عنه تلفه فيؤخذ منه تحريم التلف بالأولى . وقال ابن قدامة : وإن وقف صيد بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فقتله قاتل ضمنه تغليبا للحرم . وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي . وإن نفر صيدا من الحرم فأصابه شيء في حال نفوره ضمنه لأنه تسبب في إتلافه ، فأشبهه ما لو تلف بشركة أو شبكته . وإن سكن من نفوره ثم أصابه شيء فلا شيء على من نفّره . نص عليه أحمد . وهو قول الثوري ، لأنه لم يكن سببا لإتلافه . وقد روى عن عمر أنه وقعت على رداءه حمامة فأطارها فوقعت على شاخص فانتزتها حية فاستشار في ذلك عثمان ونافع بن عبد الحارث فحكما عليه بشاة^(٣) . وما أشار ، إليه من قصة عمر رضي الله عنه أخرج نحوها ابن أبي شيبة من طريق الحكم عن شيخ من مكة أن حماما كان على البيت فذرق على يد عمر فأشار عمر بيده فطار فوقع على بعض بيوت مكة فجاءت حية فأكلته فحكى عمر على نفسه بشاة . وروى عن عثمان نحوه . وتقدم تمام الكلام على صيد الحرم في « باب الصيد للحرم »^(٤) .

(د) وعلى أنه لا يحل لأحد أن يلقط لقطة مكة إلا لمن يريد تعريفها تعريفها مبالغا فيه ولا يجوز إن يملكها بحال بخلاف لقطة غيرها فإنه يجوز الانتفاع بها بعد التعريف المناسب لها كما ستعرفه في باب إن شاء الله تعالى . وإلى هذا ذهب الجمهور ، وقالت ، المالكية وبعض الشافعية : إن لقطة مكة كغيرها من البلدان . والمراد من النهي في حديث الباب المبالغة في التعريف ، لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتيج فيها إلى المبالغة في التعريف ، قال ، ابن المذير : الغالب أن لقطة مكة يئأس ملقطها من صاحبها وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق إلى الآفاق البعيدة فرمما دخل الملتقط الطمع في تملكها من أول وهلة فلا يعرفها فهي الشارع عن ذلك وأمر ألا يأخذها إلا من عرفها^(٥) (هـ) ودل الحديث أيضا على جواز كتابة الحديث وهو يجمع عليه .

(والحديث) أخرجه أيضا الشيخان^(٦) . ولفظ البخاري (إن الله حبس عن مكة القتلى)
بالقاف والمثناة الفوقية . والصواب ، الفيل ، بالقاف والياء التحتانية .

(١) انظر ص ٣٦٥ ج ٣ معنى (٢) انظر ص ١٨٩ ج ١٠ عمدة القاري (الفرح- لا يعضد شجر الحرم)

(٣) انظر ص ٣٦٣ ج ٣ معنى (٤) تدم ص ١٦٧ إلى ص ١٧٥ ج ١ فتح الملك المعبود

(٥) انظر ص ٥٤ ج ٥ فتح الباري (كف تعرف لقطة أهل مكة) وص ١٢٨ ج ٩ نووى مسلم (تحريم مكة

(٢٧٨ك) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ : وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا .

(ش) (السند) (جرير) بن عبد الحميد . و (منصور) بن المعتمر . و (مجاهد) بن جبير . و (طاوس) بن كيسان اليماني .

(المعنى) (في هذه القصة) أى فى قصة تحريم مكة (قال) ابن عباس فى روايته قال صلى الله عليه وسلم فيما حرم فى مكة (ولا يختلى خلاها) بالقصر وقد يمد أى لا يقطع نباتها الرطب . أما اليابس فهو حشيش .

(الفقه) دل الحديث على تحريم قطع النبات الرطب ورعيه بمكة . وبه قال مالك والكوفيون والنعمان ومحمد بن الحسن . وروى عن أحمد ، وقال ، الشافعى وأحمد فى رواية : لا بأس بالرعى لمصلحة البهائم . وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش فإنه المنهى عنه فلا يتعدى إلى غيره . وقال ، الخطابي : وتفصيل مذهب الشافعى فى ذلك أن ينظر إلى الحشيش . فإن كان يستخلف إذا قطع كان جائزا قطعه وكذا القضيبي من أغصان الشجر . وإن كان لا يستخلف لم يجز وفيه القصاص ^(١) . يعنى الفدية

(وهذه الرواية) أخرجه أيضا الشيخان والبيهقى . ولفظها عند البخارى عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم افتتح مكة : لا هجرة ولكن جهاد ونية فإذا استنفرتهم فانفروا فإن هذا بلد حرم الله يوم خلق السموات والأرض وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة . وإنه لا يحل القتال فيه لأحد قبلى ولم يحل لى إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله تعالى إلى يوم القيامة ، لا يعصده شوكه ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ، ولا يختلى خلاها قال العباس : يا رسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم ويوتهم . قال إلا الإذخر ^(٢) .

(٢٧٩) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قُلْتُ

(١) انظر ص ٢٢١ ج ٢ معالم السنن (٢) انظر ص ٣٣ ج ٤ فتح البارى (لا يحل القتال بمكة) وص ١٢٣ ج ٩ نووى مسلم (تحريم صيدها وخلوها وشجرها ..) وص ١٩٥ ج ٥ بيهقى (لا ينفر صيد الحرم) (فإن هذا بلد حرم الله) هكذا فى رواية الأكثر بدون هاء الضمير . وفى رواية الكشميهنى : حرمة الله (فإنه لقينهم) بفتح القاف وسكون اللام الفوقية ، الحداد والصانع

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَبَى لَكَ بِمَنَى بَيْتًا أَوْ بِنَاءٍ يُظْلِكُ مِنَ الشَّمْسِ ؟ فَقَالَ : لَا إِنَّمَا هُوَ مَنَاخٌ
مَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ .

(ش) هذا الحديث غير مناسب للترجمة وتحريم مكة، إلا أن يقال : إن منى من مكة فيحرم فيها ما يحرم بمكة (السند) (إسرائيل) بن يونس . و (أم يوسف بن ماهك) مسيكة بالتصغير المكية قال في التقريب : لا يعرف حالها . وقال ابن خزيمة : لا أعرف راويا عنها غير ابنها ولا أعرفها بعدالة ولا جرح .

(المعنى) (ألا نبى لك بمنى بيتا أو) شك من الراوى (بناء يظلك من الشمس) ظلا وفيرا ويكون لك أبدا تنزله متى شئت ، لأن الخيمة التي كان يضربها النبي صلى الله عليه وسلم في سفره لاتقيه حر الشمس تمام الوقاية بخلاف ظل البناء (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (لا) تبناوا إلى بناء (إنما هو) أى منى (مناخ) بضم الميم . أى موضع إناخة (من سبق إليه) فلا يختص به واحد دون آخر : لأنه موضع لأداء الذسك من نحر الهدايا ورعى الجمار. فلو بنى فيها النبي صلى الله عليه وسلم لتأسى به الناس فتكثر فيها الأبنية فتضيق وتضيع المنفعة العامة سيما وأنها من أرض الحرم المحبسة للعموم .

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يجوز لأحد أن يحدث بناء بمنى . ولكن الناس خالفوا هذا فاتخذوا فيها مساكن كثيرة مخالفين منهج النبي صلى الله عليه وسلم فلا حول ولا قوة إلا بالله وما قيل ، من أنه صلى الله عليه وسلم لم يأذن فى البناء لأنها دار هاجروا منها فلم يرض بالعودة إليها ، مردود ، بأنه تعليل فى مقابلة النص .

(تنبيه) لم يذكر فى الحديث قوله : بمنى . فى نسخة الخطاين . فاعتبر الحديث عاما فى الحرم ومنه مكة . ولذا قال : قد يحتاج بهذا من لا يرى دور مكة مملوكة لأهلها ولا يرى بيعها وعقد الإجارة عليها جائز^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقى والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . والترمذى وحسنه «ورد» بأن فيه مسيكة وهى مجهولة^(٢) .

(٢٨٠) (ص) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ ثَوْبَانَ

(١) انظر ص ٢٢١ ج ٢ معالم السنن (٢) انظر ص ١٢٢ ج ٢ - ابن ماجه (الزول بمنى) وص ١٣٩ ج ٠ بيهقى (الزول بمنى) وص ٤٦٦ ج ١ مستدرک . وص ٩٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (منى مناخ من سبق)

أَخْبَرَنِي عُمَارَةُ بْنُ ثَوْبَانَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ بَاذَانَ قَالَ : أَتَيْتُ يَعْلَى بْنَ أُمِيَّةَ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَحْتَسَكَرُ الطَّعَامِ فِي الْحَرَمِ لِخَلَادٍ فِيهِ .

(ش) (السند) (أبو عاصم) الضحاك بن مخلد النبيل . و (موسى بن باذان) الحجازي . روى عن أبيه وعلى بن أبي طالب ويعلى بن أمية . وعنه عمارة بن ثوبان . قال ابن القطان : لا يعرف . وقال في التقريب : مجهول من الثالثة . روى له أبو داود (المعنى) (احتكار الطعام) أى حبس قوت الآدمي وعدم بيعه حال الرخص انتظارا للغلاء (في الحرم إلحاد فيه) أى ظلم وعدوان . وأصله الميل والعدول عن الحق .

(الفقه) دل الحديث على حرمة الاحتكار والتنفير منه ولا سيما في الحرم . وهو وإن كان حراما في كل مكان إلا أنه خص الحرم بالذكر مبالغة في شدة التحريم فيه . وقد تواعد الله من يقصد الحرم وأهله بالأذى والضرر . قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِذْ فِيهِ بِالْخَادِ يُظْلَمْ بُذْقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ^(١) ﴾ فاحتباس ما يقتاته الآدمي ليقول فيرفع ثمنه حرام في جميع البلاد وبمكة أشد تحريما ، فإنها في واد غير ذى زرع فيعظم الضرر .

(والحديث) ضعيف لأن جعفرًا وعمارًا وموسى مجهولون . وقال في الميزان حديث واهى السند . وأخرجه البخارى في التاريخ الكبير عن يعلى بن أمية أنه سمع عمر بن الخطاب يقول احتكار الطعام بمكة إلحاد ^(٢) .

— ٩٣ — باب في نبيذ السقاية —

أى في فضل سقى الحاج النبيذ . وهو شراب يتخذ من التمر أو الزبيب أو العسل أو الخنطة أو الشعير . يقال نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذا . والانتباز أن يجعل نحو تمر أو زبيب في الماء ليحلو فيشرب . والسقاية في الأصل المحل الذى فيه الشراب ثم استعمل في الفعل وهو السقى .

(٢٨١) (ص) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ ثَنَا خَالِدٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لَأَبْنِ عَبَّاسٍ : مَا بَالُ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ يَسْقُونَ النَّبِيذَ وَبَنُو عَمِّهِمْ يَسْقُونَ

(١) الحج عجز آية : ٢٥ . وصدروا : إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام

(٢) انظر ص ١٨٢ ج ١ فيض القدير رقم ٢٣٢، ٢٣٣

اللبن والعسل والسويق؟ أنخل بهم أم حاجة؟ قال ابن عباس: ما بنا من بخل ولا بنا من حاجة ولكن دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وخلفه أسامة بن زيد فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراب فأنى بنيد فشرب منه ورفع فضله إلى أسامة فشرب منه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أحسنتم وأجملتم كذلك فافعلوا. فنحن هكذا لا نريد أن نغير ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(ش) (السند) (خالد) الخذاء . و (حميد) الطويل . و (رجل) وفي رواية مسلم والبيهقي فأتاه أعرابي . ولم نقف على اسمه .

(المعنى) (ما بال أهل هذا البيت) يعنى بهم بنى العباس بن عبد المطلب . وهو الذى كان يتولى السقاية ، والأصل ، فيها ما ذكره الأزرقي وابن إسحاق من أن عبد مناف كان ينقل الماء في الروايا والقرب إلى مكة ويسكبه في حياض من آدم ، أى جلد ، بفناء الكعبة للحاج . ثم فعله ابنه هاشم بعده . ثم عبد المطلب . فلما حفر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقى الناس . ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس . فلم تزل بيده حتى قام الإسلام فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم معه . فهى اليوم إلى بنى العباس ، روى ، الفاكهى من طريق ابن أبى مليكة عن ابن عباس أن العباس لما مات أراد على أن يأخذ السقاية فقال له طلحة : أشهد لرأيت أباه يقوم عليها ، وإن أباك أبا طالب لتازل في إلبه بالأراك بعرفة . فكف على عن السقاية (يسقون النبيذ) وهو ماء محلى بزبيب أو تمر أو نحوه بحيث يطيب طعمه ولا يكون مسكرا . فأما إذا طال زمنه وصار مسكرا فهو حرام ^(١) (وبنو عمهم) وعند مسلم : مالى أرى بنى عمكم . يريد بهم بنى عبد الدار الذين كانت لهم حجابة الكعبة واللواء ، فكانت الكعبة لا تفتح إلا بمعرفةهم . وكان اللواء وهو راية الحرب لا تعقد إلا برأيهم . وكانت لهم رئاسة دار الندوة . وفيها يتشاورون في مهام أمورهم . وذلك أن عبد مناف بن قصي قد ساد في حياة أبيه فأراد أبوه أن يلحق به ابنه الآخر عبد الدار الذى كان أسن من عبد مناف فأوصى له بما كان يليه من مصالح قريش : السقاية والحجابة والرفادة والندوة واللواء . فلم ينازع عبد مناف في ذلك لاحترام وصية أبيه . ولما مات عبد مناف كان له أربعة أولاد : هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل

فنافسوا بنى عمهم عبد الدار فى تلك المصالح ورأوا أنفسهم أنهم أحق بها لشرفهم وكثرة عددهم . وافتقرت فريش فرقتين : فرقة تساعد بنى عبد مناف . وفرقة تساعد بنى عبد الدار . وكاد أن يكون بينهم القتال لولا أنهم ألهموا الصلح على طريق لا يضر بمصلحة الطرفين . فجعلوا لبنى عبد الدار الحجابة واللواء ورياسة دار الندوة ولبنى عبد مناف السقاية والرفادة التى هى تقديم الطعام للحاج . ثم حكم بنو عبد مناف القرعة فيما أصابهم فخرجت لهاشم السقاية والرفادة ومن بعده بنوه حتى جاء الإسلام . والأمر على ذلك كما تقدم (يسقون) الحجاج (اللبن والعسل والسويق) هو دقيق القمح أو الشعير المقلى يلبت بالسمن (أبخل بهم) استفهام من السائل لابن عباس . يعنى أن اقتصار آل بيت العباس على سقاية النبيذ بخل منهم (أم حاجة) أى فقر قائم بهم (قال ابن عباس) الحمد لله كما فى مسلم (ما بنا) شئ . (من بخل ولا بنا) شئ . (من حاجة) وبين السبب الذى حملهم على صنيعهم هذا بقوله (ولكن) تؤثر سقاية النبيذ على سقاية اللبن والعسل والسويق لأنه (دخل) علينا (رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته) ومدحهم على عملهم هذا (ثم قال أحسنتم وأجملتم) أى فعلتم الحسنى الجميل . وأقرم عليه وأمرم بالاستمساك به بقوله (كذلك) أى كما فعلتم فى الماضى (فافعلوا) فيما يستقبل (فنحن هكذا) نفعل (لا نريد أن نغير ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) واستحسنه .

(الفقه) دل الحديث على أن من خفى عليه شئ يستحب له أن يسأل عنه العالم به . وعلى أنه ينبغي للمسئول أن يبين الجواب بيانا شافيا ليقنع السائل . وعلى جواز إرداف الراكب أحدا خلفه . ومحل ما إذا أطاقت الدابة ذلك . وعلى مشروعية إدخال الرئيس السرور على مرءوسيه يتناوله شيئا مما عندهم . وعلى فضل القيام بسقاية الحاج فإنه صلى الله عليه وسلم مدح صنيع العباسيين . وعلى أنه يستحب للحاج أن يشرب من ماء السقاية . وعلى استحباب الثناء على أربابها وكل صانع يحسن عمله . (والحديث) أخرجه نحوه مسلم والبيهقى (١) .

— ٩٤ — باب الإقامة بمكة —

أى يجوز للمهاجر أن يقيم بمكة بعد أداء النسك حج أو عمرة أم لا ؟

(٢٨٢) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

أَبْنُ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ هَلْ سَمِعْتَ فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا ؟ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَضَرَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لِلْمُهَاجِرِينَ إِقَامَةٌ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا .

(ش) (السند) (القنعبي) عبد الله بن مسleme . و (عبد الرحمن بن حميد) بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري المدني ، روى ، عن أبيه والسائب بن يزيد وعروة بن الزبير . وعنه سفيان ابن عيينة وحاتم بن إسماعيل وصالح بن كيسان وغيرهم . وثقه المصنف وأبو حاتم والنسائي والمجلى وابن سعد وقال : له أحاديث . وقال ابن معين : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات . توفي سنة ١٣٧ سبيع وثلاثين ومائة . روى له الجماعة و (ابن الحضرمي) العلاء بن عبد الله بن عمار بن أكبر . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الباب . وعنه أبو هريرة والسائب بن يزيد وزباد بن حدير . ولى البحرين لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ثم بعد النبي صلى الله عليه وسلم أقره أبو بكر وعمر على ذلك . قيل : مات سنة أربع عشرة . روى له الجماعة .

(المعنى) (للمهاجرين إقامة بعد الصدر) بفتحيتين (ثلاثًا) أى أباح النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين الإقامة بمكة بعد الرجوع من منى ثلاثة أيام لا يزيدون عنها . ففي رواية لمسلم : مكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاث .

(الفقه) دل الحديث على أن الإقامة بمكة كانت حراما على من هاجر منها قبل الفتح ، لكن أبيع لمن قصد مكة منهم لحج أو عمرة أن يقيم بها بعد قضاء نسكه ثلاثة أيام لا يزيد عليها . ولذا روى النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن خولة أن مات بمكة . قال النووي : معنى الحديث أن الذين هاجروا من مكة قبل الفتح إلى المدينة حرم عليهم استيطان مكة والإقامة بها . ثم أبيع لهم إذا وصلوها لحج أو عمرة أو غيرهما أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام فقط ^(١) . ويستثنى من ذلك من أذن له النبي صلى الله عليه وسلم بالإقامة في غير المدينة ، وقال ، القرطبي : المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة إلى المدينة لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ، لا من هاجر من غير مكة . والخلاف في هذا كان فيما مضى . وهل ينبغي عليه خلاف فيمن فر بدينه من موضع يخاف أن يفتن فيه في دينه فهل له أن يرجع إليه بعد انقضاء تلك الفتنة ؟ قد يقال : إن كان تركها لله كما فعل المهاجرون إلى المدينة فليس له أن يرجع . وإن كان تركها فرارا بدينه ولم يقصد تركها

لذاتها فله الرجوع إلى ذلك المكان وهو حسن متبجّه (١) .

(والحديث) أخرجه أيضا الشافعي وباقي السبعة . وقال الترمذي : حسن صحيح (٢) .

— ٩٥ — باب الصلاة في الكعبة —

وفي نسخة باب في دخول الكعبة . وهي البيت الحرام قال الله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ﴾ (٣) . والكعبة شكل مربع تقريبا مبني بالحجارة الزرقاء وارتفاعه خمسة عشر مترا . وطول ضلعه الشمالي نحو عشرة أمتار . والغربي ١٥ و ١٢ مترا . والجنوبي ٢٥ و ١٠ أمتار . والشرقي ٨٨ و ١١ مترا . وفيه الباب مرتفع عن الأرض بنحو مترين . ويحيط بالكعبة من أسفلها بناء من الرخام يسمى الشاذروان (٤) .

(٢٨٣) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَّيُّ وَبِلَالٌ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِمْ . فَمَكَثَ فِيهَا . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : فَسَأَلْتُ بِلَالَ حِينَ خَرَجَ : مَاذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : جَعَلَ عُمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعُمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمَدَةٍ وَرَأَاهُ . وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْئِدُ عَلَى سِتَّةِ أَعْمَدَةٍ . ثُمَّ صَلَّى

(ش) (المعنى) (دخل الكعبة) كان ذلك عام الفتح كما روى يونس بن يزيد قال : أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته مردفا أسامة بن زيد ومعه بلال ومعه عثمان بن طلحة من الحجبة حتى أناخ في المسجد فأمره أن يأتي بفتح البيت أي الكعبة ، ففتح ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه

(١) انظر من ١٨٩ ج ٧ فتح الباري (الشرح ... إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه)

(٢) انظر من ٧٢ ج ٢ بدائع المنن (كم يمكث المهاجر بعد أداء نسكه) ومن ٢٣٢ ج ١٢ ... الفتح الرباني (كم يمكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه) ومن ١٨٩ ج ٧ فتح الباري (إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه) ومن ١٢٢ ج ٩ نووي مسلم (الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج ...) . ومن ١١٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (المهاجر يمكث بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا) ومن ٢١٢ ج ١ مجتبى (الأمم الذي يقصر بمكة الصلاة) ومن ١٧١ ج ١ ابن ماجه (كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلده) وتقدم بالشرح رقم ٣٠٣ من ١١٣ (شرح الآثار رقم ١٧) (٣) سورة المائدة : آية ٩٧

(٤) انظر رسم الكعبة والحطيم من ١١٤ ... إرشاد الناسك

أسامة وبلال وعثمان فكث فيها نهارا طويلا ثم خرج . (الحديث) أخرجه البخارى ^(١) [٣٩٧] (هو) أى النبي صلى الله عليه وسلم (وأسامة بن زيد) بن حارثة الكلبي (وعثمان بن طلحة) بن أبي طلحة القرشى (الحجبي) بفتححتين ، نسبة إلى حجابة الكعبة (وبلال) بن رباح بفتح الراء . وإنما خص هؤلاء الثلاثة بالدخول معه صلى الله عليه وسلم لأن أسامة كان يتولى خدمته وهو الحب ابن الحب ، وبلال بن رباح كان مؤذنه وخادم أمر صلاته ، وعثمان بن طلحة كان حاجب الكعبة ومفتاحها بيده . فأدخله لثلاثتهم الناس أنه عزله عن منصبه . وهو الذى قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم - بعد أن سلمه المفتاح - خذوها ، يعنى حجابة الكعبة ، يا آل أبي طلحة خالدة تالدة أى مقيمة (متأصلة فيكم) لا ينزعها منكم إلا ظالم . و (الحجبي) بفتح الحاء المهملة والجيم . نسبة إلى حجابة الكعبة ، أى خدمتها (فأغلقها) الحجبي (عليهم) وفى رواية فأغلقوا عليهم الباب . وفى نسخة فأغلقها عليه . وإنما أغلقها لثلاثهم الناس عليه صلى الله عليه وسلم لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه ، أو ليكون أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه (فكث) النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه (فيها) أى فى الكعبة . زاد فى رواية البخارى : نهارا طويلا (فسألت بلالا حين خرج) من الكعبة (ماذا صنع) وفى رواية للبخارى عن سالم بن عبد الله عن أبيه : فلما فتحو كنت أول من ولى فلقيت بلالا فسألت : هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ^(٢) «فظاهر» هاتين الروایتين أن المسئول بلال وحده وفى رواية ، لأبي عوانة عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالا وأسامة بن زيد ^(٣) . فالمستعمل فى هذه الرواية بلال وأسامة «ولا منافاة» لاحتمال أنه ابتدأ بلالا بالسؤال ثم أراد زيادة الاستثبات فسأل أسامة : على أن رواية أبي عوانة لا تقوى قوة رواية الصحيحين فتقدم عليهما روايتهما (فقال) بلال (جعل) النبي صلى الله عليه وسلم (عمودا عن يساره وعمودين عن يمينه) وفى رواية للبخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك : جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه ^(٤) (وثلاثة أعمدة وراه) فتكون الأعمدة خمسة، ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه حيث نثي أشار إلى ما كان عليه البيت فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم . وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك . ويرشد إلى ذلك قوله (وكان البيت إذ ذاك على ستة أعمدة) لأن فيه إشعارا بأنه تغير عن حالته الأولى . وقال الكرماني : لفظ العمود جنس يشمل الواحد والاثنين فهو يحمل بيئته رواية وعمودين عن يمينه قاله الحافظ ^(٥) «ولا يعارض» رواية المصنف

(١) انظر ص ٨١ ج ٦ فتح البارى (الردف على الحار - الجهاد) (٢) انظر ص ٣٠١ ٣٠٢ ج ٣ منه

(إفلاق البيت ويصل فى أى نواحي البيت شاء) (٣) انظر ص ٣٠٢ منه (الفرح)

(٤) انظر ص ٣٨٦ ج ١ منه (الصلاة بين السورى فى شهر جمادى)

رواية البخارى عن سالم عن أبيه وفيها : أن بلالا قال : نعم صلى بين العمودين اليمانيين ^(١) . فظاهرها أنه صلى الله عليه وسلم جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره « لأن الراوى ، اقتصر على ذكر اليمانيين ولم يذكر السارية الثالثة التى هى مع اليماني الذى على اليمين لأنها لم تكن مسامطة للعمودين . ويحتمل أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فجعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره وصلى إلى جنب الأوسط . فن قال فى روايته : جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره . لم يعتبر الذى صلى إلى جنبه . ومن قال عمودين اعتبر الوسط الذى صلى إلى جنبه . هذا « ورواية المصنف ، فيها أنه صلى الله عليه وسلم جعل عمودا عن يساره وعمودين عن يمينه « وفى رواية ، لمسلم عن مالك أيضا العكس قال « أى بلال ، جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه ^(٢) » قال ، الحافظ : وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروایتين باحتمال تعدد الواقعة . وهو بعيد لاتحاد مخرج الحديث . وقد جزم البهقي بترجيح رواية إسماعيل « بن أبى أويس ، ومن وافقه ^(٣) . وهى المصرحة بجعل عمودين عن يمينه وعمود عن يساره . وهى موافقة لرواية المصنف كما علمت (ثم صلى) النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين . فسيأتى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قال : صلى ركعتين ^(٤) » وقال ، فى شرح الموطأ : « ثم صلى ركعتين كما رواه الشيخان عن مجاهد عن ابن عمر . وأحمد وغيره عن عثمان بن طلحة . قال ابن عبد البر : هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ ^(٥) » ولا يعارضه ، « أولا ، ما قال ابن جريج قلت لعطاء : أسمعت ابن عباس يقول : إنما أمرتم بالطواف ولم تؤمروا بدخوله . قال : لم يكن ينهى عن دخوله . ولكنى سمعته يقول : أخبرنى أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا فى نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج (الحديث) أخرجه مسلم ^(٦) » [٣٩٨]

« ثانيا ، ولا ما يأتى عن ابن عباس قال : ثم دخل البيت فكبر فى نواحيه وفى زواياه ثم خرج ولم يصل فيه ^(٧) » فقد ، أجمع المحدثون على الأخذ برواية بلال ، لأنه مثبت معه زيادة علم فوجب ترجيح روايته . وأما نفي أسامة بن زيد فسيببه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب واشتغلوا بالدعاء . فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعو . ثم اشتغل أسامة بالدعاء فى ناحية من نواحي البيت والنبي صلى الله عليه وسلم فى ناحية أخرى . وبلال قريب منه ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فراه بلال لقربه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله بالدعاء : وكانت صلاة خفيفة

(١) انظر ص ٣٠١، ٣٠٢ ج ٣ فتح البارى (إغلاق البيت ويصل فى أى نواحي البيت شاء)

(٢) انظر ص ٨٢، ٨٣ ج ٩ نووى مسلم (دخول الكعبة) (٣) انظر ص ٣٨٦ ج ١ فتح البارى (الشرح - الصلاة بين السوادي

فى غير جماعة) (٤) يأتى بالمصنف رقم ٢٨٦ ص ٢١٩ (٥) انظر ص ٢٤٧ ج ٥ زرقانى الموطأ (الصلاة فى البيت ..)

(٦) انظر ص ٨٦، ٨٧ ج ٩ نووى مسلم (دخول الكعبة فى الحج وغيره) (٧) يأتى بالمصنف رقم ٢٨٧ ص ٢١٩

فلم يرها أسامة فجاز له نفيها عملاً بظنه . وأما بلال فحقها فأخبر بها ^(١) . وكذا لإثبات بلال أرجح من نقي ابن عباس ، لأن هذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما استند في نفيه الصلاة تارة إلى أسامة وتارة إلى أخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة . فترجح رواية بلال لأنه مثبت وغيره نافي .

(الفقه) دل الحديث : (١) على جواز رواية الصحابي عن الصحابي فإن ابن عمر روى عن بلال . وعلى جواز سؤال المفضل مع وجود الفاضل والاكتفاء بخبره . فإن ابن عمر سأل بلالا مع وجود النبي صلى الله عليه وسلم . وعلى اهتمام ابن عمر وشدة حرصه على تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم ليعمل على مقتضاها (ب) وعلى استحباب دخول الكعبة ولو لغير الحاج « روى » ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة وخرج مغفوراً له . (الحديث) أخرجه الطبراني في الكبير والبخاري والبيهقي . وقال : تفرد به عبيد الله بن المؤمل وليس بقوي ^(٢) [٣٩٩] هذا . ودخول الكعبة ليس من مناسك الحج عند الجمهور ، لقول ابن عباس رضي الله عنهما : أيها الناس إن دخولكم البيت ليس من حجكم في شيء . أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ^(٣) [٤٠٠] (وينبغي) لداخل الكعبة أن يكون متأذبا متواضعا وأن يجعل بصره موضع سجوده « روى » سالم بن عبد الله أن عائشة كانت تقول : عجبا للبرء المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف ، يدع ذلك لإجلال الله عز وجل وإعظاما . دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة ماخلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها . أخرجه البيهقي والحاكم وقال صحيح ^(٤) [٤٠١] (ج) وعلى استحباب الصلاة داخل الكعبة . وللعلماء في ذلك تفصيل ، فقال ، الحنفيون والشافعي وأحمد والثوري والجمهور : يصح فيها صلاة الفرض والنفل . وبه قال ابن عبد الحكم المالكي وصححه ابن عبد البر وابن العربي مستدلين بحديث الباب ، لأنه لا فرق بين صلاة وصلاة « وبأن » الكعبة مسجد ومحل لصلاة النفل فكان محلا للفرض كحارجها ، وقال ، مالك : لا يصح فيها إلا النفل المطلق . وهو رواية عن أحمد ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٥) ﴾ والمصلي فيها غير

(١) انظر ص ٨٢ ج ٩ شرح مسلم (دخول الكعبة في الحج وغيره)

(٢) انظر ص ٢٩٣ ج ٣ مجمع الزوائد (دخول الكعبة) وص ١٥٨ ج ٥ البيهقي (دخول البيت ..)

(٣) انظر ص ٣٠٣ ج ٣ فتح الباري (الفرج - لإغلاق البيت ويصل في أي نواحيه شاء)

(٤) انظر ص ١٥٨ ج ٥ البيهقي وص ٤٧٩ ج ١ مستدرک (٥) سورة البقرة من آية : ١٤٤ وأولها : قد نرى

مستقبل لجهتها ، ولا يقال ، إن المنفل كذلك غير مستقبل ، لأن النافلة ، مبناها على التخفيف والمساحة . ولذا جازت من قعود وإلى غير القبلة في السفر على الراحة . فلو صلى الفرض داخل الكعبة أعاد أبدا أوفى الوقت . وهو المشهور عند المالكية ، وقال ، ابن عباس : لا تصح الصلاة فيها مطلقا نفلا أو فرضا . وبه قال بعض المالكية والظاهرية ، لأن الصلاة داخلها يلزم منه استدبار بعضها . والمطلوب استقبالها كلها . وأما النفل المؤكد كالوتر والعيدين فمكروه فيها عند المالكية ، والظاهر ، القول الأول لوقوعه من الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأنه لم ينه عن الصلاة فيها ولم يأت ما يدل على التفرقة بين الفرض والنفل .
(والحديث) أخرجه أيضا مالك والشيخان والبيهقي ^(١) .

(٢٨٤) ك (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَذْرَمِيُّ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ السَّوَارِي قَالَ : ثُمَّ صَلَّى وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ
ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ .

(ش) (المعنى) (لم يذكر) عبد الرحمن بن مهدي في روايته عن مالك (السواري) جمع سارية وهي العمود . أى لم يبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل بعض أعمدة الكعبة عن يمينه وعن شماله حين دخل الكعبة وصلى فيها . ولكن ذكر البيهقي خلافا . قال : وكذلك قاله عبد الرحمن بن مهدي عن مالك : عمودين عن يمينه وعمودا عن يساره . وهو الصحيح ^(٢) ولعلها رواية أخرى لم يطلع عليها المصنف (قال) ابن مهدي في روايته (ثم صلى) النبي صلى الله عليه وسلم (وبينه وبين القبلة) قدر (ثلاثة أذرع) والمراد بالقبلة الكعبة ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في جوفها ، روى ، موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حين يدخل ويجعل الباب قبل الظهور يمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاث أذرع حتى يتوخى المكان الذي أخبره به بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه . وليس على أحد بأس أن يصلي في أى نواحي البيت شاء . أخرجه البخارى ^(٣) . [٤٠٢] (ولم نقف) على من أخرج رواية عبد الرحمن بن مهدي غير ما ذكره البيهقي آنفا .

(١) انظر ص ٢٤٥ ج ٢ زرقاني الموطأ (الصلاة في البيت ..) وص ٣٨٦ ج ١ فتح الباري (الصلاة بين السواري في غير جماعة) وص ٨٢ ج ٩ نووي مسلم (دخول الكعبة للحاج وغيره) وص ١٥٧ ج ٥ يهقي (دخول البيت والصلاة فيه)
(٢) انظر ص ١٥٧ منه (٣) انظر ص ٣٠٤ ج ٣ فتح الباري (الصلاة في الكعبة) وص ٣٨٦ ج ١ منه (الصلاة بين السواري) و (قبل) بكسر ففتح ، أى مقابل

(٢٨٥) ك (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْقَعْنَبِيِّ قَالَ : وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى .

(ش) (السند) (أبو أسامة) (حماد بن أسامة . و (عبيد الله) (ابن عمر . و (القعنبي) عبد الله بن مسلمة .

(المعنى) (بمعنى حديث القعنبي) ولفظه عند مسلم : عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت ومعه أسامة وبلال وعثمان بن طلحة فأجافوا عليهم الباب طويلاً ثم فتح فكنت أول من دخل فلقيت بلالا فقلت: أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: بين العمودين المقدمين. ونسيت أن أسأله كم صلى (قال) ابن عمر (ونسيت أن أسأله) أى بلالا (كم) ركعة (صلى) رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة . وفي هذا دليل على أن بلالا أخبر ابن عمر ببيان موقف النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ولم يخبره كم صلى . ونسي ابن عمر أن يسأل بلالا عن كمية الصلاة ، وهذا مناف ، لما روى مجاهد عن ابن عمر قال : فسألت بلالا أصلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ؟ قال نعم ركعتين بين السارين اللتين على يسارك إذا دخلت . ثم خرج فصلى وجه الكعبة ركعتين . أخرجه البخاري والنسائي ^(١) مختصراً [٤٠٣] ، والجواب ، أنه يحتمل أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية : ركعتين على القدر المتحقق له ، لأن بلالا أثبت له أنه صلى . ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم تنفل نهاراً بأقل من ركعتين . وعليه فقوله : ركعتين من ابن عمر لا من بلال . ويؤيده ما روى عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : فاستقبلني بلال فقلت : ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم هاهنا ؟ فأشار بيده - أن صلى ركعتين - بالسبابة والوسطى . أخرجه عمر بن شعبة في كتاب مكة ^(٢) [٤٠٤] وعليه فقوله ، نسيت أن أسأله كم صلى ؟ ، محمول ، على أنه لم يسأله لفظاً ولم يحبه لفظاً . وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بالإشارة . أو يحمل على أنه لم يتحقق أزيد على ركعتين أم لا ؟ وتماه في الفتح ^(٣) ، وهذه الرواية ، أخرجهما مسلم بلفظ تقدم ^(٤) .

(١) انظر من ٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ١ فتح الباري (قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم موطئاً) وس ٣٥ ج ٢ مجتبى (وضع الصلاة في البيت) (٣٠٢) انظر من ٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ١ فتح الباري (الشرح) .
(٤) انظر من ٨٥ ج ٩ نووى مسلم (دخول الكعبة للحاج وغيره)

(٢٨٦) (ص) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ
مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ قَالَ : قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ ؟ قَالَ : صَلَّى رَكَعَتَيْنِ .

(ش) (السند) (جرير) بن عبد الحميد . و (مجاهد) بن جبر .

(الفقه) دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة ركعتين . وهو
وإن كان ضعيفا، لأن في سنده يزيد بن أبي زياد وفيه مقال فقد تقوى : (١) بما تقدم عن
مجاهد عن ابن عمر ^(١) (ب) وبما تقدم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع ^(٢) .
(ج) وبما روى ابن أبي مليكة أن ابن عمر قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الكعبة (الحديث) وفيه : فسألت بلالا أصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة ؟ قال :
نعم ركعتين بين السارين . أخرجه النسائي ^(٣) [٤٠٥] (ولم نقف) على من أخرج هذا
الحديث غير المصنف .

(٢٨٧) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ
عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَبِي
أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلِهَةُ فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ قَالَ : فَأَخْرَجَ صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ
وَفِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَاتِلْهُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ لَقَدْ عَلِمُوا
مَا اسْتَقْسَمُوا بِهَا قُتِلَ . ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ وَفِي زَوَايَاهُ ثُمَّ خَرَجَ
وَلَمْ يَصَلِّ فِيهِ .

(ش) (السند) (عبد الوارث) بن سعيد . و (أيوب) بن كيسان السخنياني .

(المعنى) (لما قدم مكة) زمن الفتح (أبي) أي امتنع (أن يدخل البيت وفيه الآلهة) أي

(١) تقدم بالمرح رقم ٤٠٣ من ٢١٨ (٢) تقدم رقم ٤٠٤ من ٢١٨

(٣) انظر من ٣٥ ج ٢ مجتبى (وضع الصلاة في البيت) .

الأصنام . وأطلق عليها آلهة على حسب زعمهم الفاسد . قال الحافظ : وفي جواز إطلاق ذلك وقفة . والذي يظهر كراهته . وكانت تمثال على صور شتى فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من دخول البيت وهي فيه لأنه لا يقتر على باطل ، ولأنه لا يحب فراق الملائكة وهي لا تدخل ما فيه صورة ^(١) (فأمر بها فأخرجت) أخرجها عمر بن الخطاب رضى الله عنه . روى ، جابر أنا صلى الله عليه وسلم نهى عن الصور في البيت ونهى الرجل أن يصنعها . وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عمر بن الخطاب زمن الفتح بالبطحاء أن يأتي الكعبة فيمحو كل صورة فيها . ولم يدخل البيت حتى حجت كل صورة فيه . أخرج البيهقي ^(٢) [٤٠٦] (قال) ابن عباس (فأخرج) أي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإخراج الصور . وعند البخاري والبيهقي : فأخرجوا (صورة إبراهيم وإسماعيل) وعن ابن عباس قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت فوجد فيه صورة إبراهيم وصورة مريم . فقال : أما هم فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة . هذا إبراهيم مصور فما يستقسم ؟ أخرج البخاري والبيهقي ^(٣) [٤٠٧] . ولا منافاة ، بينهما لأن البيت كان فيه صور منها صورة إسماعيل وصورة مريم (وفي أيديهما الأزلام) جمع زلم « بفتحين » سهم صغير لا تصل له . كان الرجل في الجاهلية إذا أراد نحو سفر أو تجارة أو زواج يعتمد إلى أقداح ثلاثة مكتوب على أحدها : افعل . وعلى الآخر : لا تفعل . وعلى الثالث : لا شيء . فإن خرج : افعل . مضى فيما أراد . وإن خرج : لا تفعل . رجع . وإن خرج : لا شيء ، أعاد الضرب مرة أخرى . وهكذا حتى يخرج افعل أو لا تفعل . وقال ، الفراء : كان على الأول أمرني ربي . وعلى الثاني نهاني ربي . والثالث غفل . فإن أراد أحدهم الأمر أخرج واحدا . فإن كان الأمر ففعل أو الناهي ترك أو الغفل أعاد . فلما جاء الإسلام أبطل الله ذلك . قال : ﴿ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فَسُقُورٌ ﴾ ^(٤) فإنهم كانوا يخرجون إلى الأصنام ويقولون : يا إلهنا أخرج لنا الحق من ذلك . ثم يعملون على ما خرج . فأضافوا ما كان من خطايا أو صواب إلى ما لا يضر ولا ينفع (قاتلهم) أهلكهم (الله والله لقد علموا) أقسم صلى الله عليه وسلم على أن كفار قريش يعملون يقينا أن إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام (ما استقسما) أي لم يطلبنا ما قسم لهما (بها) أي بالأزلام (قط) لأنه عمل جاهلي . بل كانا يفوضان أمرهما إلى الله تعالى الذي يضر وينفع . وهو القادر على كل

(١) انظر ص ٣٠٥ ج ٣ فتح الباري (الفرج - من كبر في نواحي السكبة) .

(٢) انظر ص ١٥٨ ج ٥ . يهقي (دخول البيت والصلاة فيه)

(٣) انظر ص ٢٤٤ ج ٦ فتح الباري (واتخذ الله إبراهيم خليلا - خلق آدم وذريته) وص ١٥٨ ج ٥ . يهقي

(دخول البيت والصلاة فيه) (فأباله يستقسم) استفهام سخرية وإنكار لفعلهم .

(٤) سورة المائدة من آية : ٣ وأولها : حرمت عليكم البينة والدم .

شئ . والاستقسام استفعال من القسم - بكسر القاف - أى طلب إظهار القسم من الرزق وما يلتمسونه . ونسبتهم الاستقسام إلى إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام ما هو إلا محض افتراء وكذب عليهما . فإنهم كانوا يعلمون أن أول من أحدث الاستقسام بالأزلام عمرو بن لحي وهو متأخر في الزمن كثيرا عنهما . وهو أيضا أول من أحدث الأصنام في الكعبة . وذلك أنه لما سار إلى بلاد الشام ورأى أهله يعظمون التماثيل ويتقربون بها مالت نفسه الخبيثة إلى الاقتداء بهم فأخذ بعض هذه التماثيل وأقامها على الكعبة ودعا العرب لتعظيمها فأجابوه وصاروا يقيمون التماثيل للعظماء وذوى الأثر الصالح فيهم . فكانت الأصنام العديدة حول الكعبة حتى أزالها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) ابن عباس (ثم دخل) النبي صلى الله عليه وسلم (البيت) الكعبة (فكبر في نواحيه وفي زواياه) أى قال : الله أكبر في جوانب البيت وفي أركانه (ثم خرج) منه (ولم يصل فيه) تقدم عن بلال وعمر رضى الله عنهما إثبات أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة ، وأنه مقدم على نفي أسامة بن زيد وابن عباس رضى الله عنهم ^(١) وبيان المذاهب في حكم الصلاة في الكعبة ^(٢) .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه يجب على المؤمن أن يتباعد عن محل المنكر وأن يعنى بإزالته والرد على مرتكبيه وإبطال ما يزعمون من تضليل وافتراء .

(ب) وعلى أنه يستحب دخول الكعبة والتكبير في نواحيها وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيها . وهذا معارض لما تقدم عن ابن عمر . فيمكن الجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت مرتين : مرة صلى كما في حديث ابن عمر . وأخرى لم يصل بل كبر . وهو ما في حديث ابن عباس ، قال ، الحافظ : قال ابن حبان : الأشبه عندى في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين . فيقال : لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال . ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجة التي حج فيها ، لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة . وابن عمر أثبتها وأسنده لإثباته إلى أسامة أيضا . فإذا حمل الخبر على ما بيننا بطل التعارض . وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح لافي حجة الوداع . ويشهد له ما روى الأزرقي في كتاب مكة عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وسلم إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح . ثم حج فلم يدخلها . وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخاها عام الفتح مرتين . ويكون المراد بالواحدة في خبر ابن

(١) انظر ص ٢١٤ (شرح الحديث رقم ٢٨٣) وص ٢١٩ (فقه الحديث رقم ٢٨٦) .

(٢) تقدم ص ٢١٦ (فقه الحديث رقم ٢٨٣) .

عينة وحدة السفر لا الدخول^(١) . ويؤيد صلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة أن من أثبتها أكثر من نفاها . فقد أثبتها بلال وعمر وعثمان بن طلحة وشيبة بن عثمان . ونفاها ابن عباس ولم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ . وإنما أسنده « تارة » لأسامة وقد جاء عنه خلافه فقد قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت . أخرجه أحمد^(٢) [٤٠٨]

« وعن ، ابن عمر قال : أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين السارين ومكثت معه عُمرا لم أسأله كم صلى ؟ أخرجه ابن حبان بسند صحيح^(٣) » [٤٠٩] « وتارة ، أسند عدم الصلاة لأخيه الفضل بن عباس « روى ، عمرو بن دينار أن ابن عباس كان يخبر أن الفضل بن عباس أخبر أنه دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم البيت وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في البيت حين دخله ولكنه لما خرج فنزل ركع ركعتين عند باب البيت . أخرجه أحمد بسند جيد^(٤) » [٤١٠] « ويقال ، في نفي الفضل الصلاة ما قيل في نفي أسامة (والحديث) أخرجه أيضا البخاري والبيهقي^(٥) .

— باب الصلاة في الحجر — ٩٦ —

وفي بعض النسخ «باب في الحجر» وفي بعضها إسقاط الترجمة . وهو خطأ من النسخ، لأن الحديث غير مناسب للترجمة السابقة . وهي «الصلاة في الكعبة» ، إلا أن يقال إن الحجر قطعة من الكعبة . والحجر - بكسر فسكون - الحطيم . وتقدم بيانه^(٦) .

(٢٨٨) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ فَأُصَلِّيَ فِيهِ . فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي فِي الْحَجَرِ فَقَالَ : صَلَّى فِي الْحَجَرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ فَإِنْ قَوْمَكَ اقْتَصَرُوا حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ .

(١) انظر ص ٣٠٥ ج ٣ فتح الباري (المرح - من كبر في نواحي الكعبة) .

(٢) انظر ص ١٤ ج ١٣ - الفتح الرباني (دخول الكعبة ...) .

(٣) انظر ص ٣٢٠ ج ٢ نصب الراية (٤) انظر ص ١٣ ج ١٣ - الفتح الرباني .

(٥) انظر ص ٣٠٤ ج ٣ فتح الباري (من كبر في نواحي الكعبة) وص ١٥٨ ج ٥ بيهقي (دخول البيت والصلاة فيه) .

(٦) تقدم ص ٢٠٩ ج ١ فتح الملك المبود (مضى الحديث رقم ١٤٩ - استلام الأركان) .

(ش) (السند) (القعنبى) عبد الله بن مسلمة . و (عبد العزيز) بن محمد الدراوردي . و (علقمة) بن أبي علقمة بلال المدنى مولى عائشة . روى عن أمه وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب . وعنه سليمان بن بلال ومالك بن أنس وحمزة بن عبد الواحد وجماعة . وثقه النسائي وأبو داود وابن معين وابن عبد البر . وقال أبو حاتم : صالح الحديث لأبأس به . روى له الجماعة و (عن أمه) هكذا فى رواية النسائي . ورواية الترمذى عن علقمة عن أبيه . لكن لم يذكر فى تهذيب التهذيب أن أباه من مشايخه . وعلى فرض صحة رواية الترمذى ، يحتمل أن علقمة روى مرة عن أمه . ومرة عن أبيه . وأمها سرجانة المدنية . روت عن عائشة ومعاوية . وعنها بكير بن الأشج وابنها علقمة . قال العجلي : تابعة ثقة . وذكرها ابن حبان فى الثقات . وقال فى التقريب : مقبولة من الثالثة . روى لها الثلاثة . وكذا البخارى تعليقا .

(المعنى) (كنت أحب أن أدخل البيت) أى الكعبة (فأصلى فيه) وكأنها قالت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فأدخلني فى الحجر) أى حجر إسماعيل . أضيف إليه لأنه تربى بجواره . وبه دفنت أمه هاجر (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (صلى فى الحجر فإنيما هو قطعة من البيت) ولذا ؛ جب على الطائف الخروج بكل بدنه عن الحجر وقت طوافه . وهو الآن محاط ببناء من حجر أصفر يميل إلى البياض على شكل قوس تحت ميزاب الرحمة . والمطاف خارجه . وإذا كان خروج البدن كله شرطاً فى صحة الطواف . يجب على المقبل للحجر الأسود أن ينصب قامته معتدلاً بعد التقبيل ثم يطوف لأنه لو طاف مطأطأ كان بعض بدنه فى البيت فلا يصح طوافه (فإن قومك اقتصروا) بين فى رواية البخارى السابقة أن سبب الاقتصار هو أن النفقة قصرت بهم ، لأنهم كانوا لا ينفقون فى بناء الكعبة إلا ما كانوا يعتقدونه حلالاً خالصاً . ذكر ابن إسحاق أن أبا وهب بن عابد قال لقريش لا تدخلوا فيه أى فى بناء البيت من كسبكم إلا الطيب ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس .

(الفقه) دل الحديث : (١) على استحباب الصلاة فى الحجر وأن الصلاة فيه كالصلاة فى الكعبة لأنه من البيت . فيستحب الإكثار من دخوله والدعاء فيه لأنه مستجاب فيه كما تقدم ^(١) (ب) وظاهر قوله : فإنيما هو قطعة من البيت أن الحجر كله من الكعبة : وكذا قول عائشة : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجندر أمن البيت هو ؟ قال نعم . قلت فما لهم لم يدخلوه فى البيت ؟ قال : ألم ترى قومك قصرت بهم النفقة ؟ قلت : فما شأن بابه

مرتفعاً ؟ قال : فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا . ولولا أن قومك حديث عهدهم بجاهلية فأخاف أن تنسكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن ألصق بابه في الأرض . أخرجه البخاري ^(١) [٤١١] يعني لفعلت فجواب لولا محذوف (وقال) الرافعي : الصحيح أنه ليس كله من البيت بل الذي منه قدر ستة أذرع متصل بالبيت لما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت السكبة فأزقتها بالأرض وجعلت لها بابين باباً شرقياً وباباً غربياً وزدت فيها ستة أذرع من الحجر . فإن قرئشا اقتصرتها حيث بنت السكبة ^(٢) . وستة الأذرع المذكورة مقدرة بثلاثة أمتار . وإذا ثبت أن الحجر كله أو بعضه من البيت فلا تصح صلاة من استقبل شيئاً منه وهو غير مستقبل لشيء من السكبة ، لأن الأحاديث المتعلقة بالحجر أحاديث آحاد تفيد الظن . وقد أمرنا باستقبال البيت الحرام يقيناً . وهذا مذهب الحنفيين ومالك وصححه الرافعي والنووي ^(٣) . وكذا يشترط لصحة الطواف عند مالك والشافعي وأحمد كونه خارج الحجر والشاذروان ^(٤) . لقرول ابن عباس رضي الله عنهما : من طاف بالبيت فليطف وراء الحجر ولا تقولوا الخطيم . أخرجه البخاري ^(٥) [٤١٢] فإن طاف ماشياً على الشاذروان ولو في خطوة لم تصح طوفته ، لأنه طاف في البيت لا بالبيت ، وقال ، الحنفيون : الطواف وراء الحجر واجب يجبر بدم لأن الذي منه من السكبة ستة أذرع كما تقدم في حديث عائشة ، قال ، النووي : فإن طاف في الحجر وبينه وبين البيت أكثر من ستة أذرع ففيه وجهان لأصحابنا : أحدهما يجوز لظواهر هذه الأحاديث . ورجحه جماعات من الخراسيين . والثاني : لا يصح طوافه في شيء من الحجر ولا على جداره ولا يصح حتى يطوف خارجاً من جميع الحجر . وهذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي . وبه قال جميع علماء المسلمين سوى أبي حنيفة فإنه قال : إن طاف في الحجر وبقي في مكة أعاده . وإن رجع منها بلا إعادة أراق دماً وأجزأه طوافه . واحتج الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر وقال : لتأخذوا مناسككم . ثم أطبق المسلمون عليه من زمنه صلى الله عليه وسلم إلى الآن . وسواء أكان كله من البيت أم بعضه فالطواف يكون من ورائه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ^(٦) .

(١) انظر ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ج ٣ فتح الباري (فضل مكة) و (الجدر) بفتح فسكون لفه في الجدار كما في رواية المستمل والمراد به الحجر (٢) تقدم بالشرح رقم ١٩٤ ص ٢٠٩ ج ١ فتح الملك المعبود (في الحديث رقم ١٤٩) (٣) انظر ص ٢١٩ ج ٩ عمدة القاري (المرح - فضل مكة) (٤) (الشاذروان) بشين معجمة وذال مفتوحة أو مكسورة وراء ساكنة ، القدر الذي ترك من عرض أساس السكبة خارجاً عن عرض الجدار مرتفعاً عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع (٥) انظر ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ١ تيسير الوصول (الطواف وراء الحجر) (٦) انظر ص ٩١ ج ٩ شرح مسلم (نفق السكبة وبنائها)

(والحديث) أخرجه أيضا النسائي والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ^(١) .

— باب في دخول الكعبة — ٩٧ —

هكذا في بعض النسخ . وفي بعضها إسقاط الترجمة . وهو خطأ من النساخ .

(٢٨٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَهُوَ مُسْرُورٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ وَهُوَ كَثِيبٌ فَقَالَ : إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا دَخَلْتُهَا. إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ شَقَقْتُ عَلَى أُمَّتِي .

﴿ش﴾ (المعنى) (خرج من عندها وهو مسرور) وعند أحمد : قالت : خرج النبي صلى الله عليه وسلم من عندي وهو قرير العين طيب النفس . وهو كناية عن الفرح والسرور (ثم رجع إلي وهو كتيب) أي حزين من كتب بوزن سليم، أي حزن (فقال إني دخلت الكعبة) جواب لمقدر ذكره أحمد بلفظ : فقلت : يا رسول الله إنك خرجت من عندي وأنت قرير العين طيب النفس ورجعت : أنت حزين فقال : إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلت (ولو استقبلت من أمري) أي لو علمت أول أمري مثل ما علمته آخرها (مادخلتها) أي الكعبة . قال ذلك صلى الله عليه وسلم رافة بأمته لعلهم يُعْتَنُونَ بالاعتناء به في أفعاله . فقد يشق عليهم دخول الكعبة كما قال (إني أخاف أن أكون قد شقق على أمتي) وعند أحمد والترمذي : ووددت أني لم أكن فعلت إني أخاف أن أكون أتعبت أمتي من بعدى . ندم النبي صلى الله عليه وسلم على دخوله الكعبة وعزم على عدم الدخول في المستقبل إشفافاً على أمته من التنافس في الدخول والازدحام الذي ربما أدى إلى ضرر أو حرمان بعض الناس من الدخول . فيرجع إلى بلده غير مسرور كما في رواية لأحمد دخلت البيت فأخشي أن يجيء الرجل من أُنْفُق من الآفاق فلا يستطيع دخوله فيرجع وفي نفسه منه شيء .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح ، لأن عائشة لم تكن معه صلى الله عليه وسلم عام الفتح بل في حجته . وبه جزم البيهقي .

(١) انظر س ٣٥ ج ٢ بحني (الصلاة في الحج) وس ٩٧ ج ٢ تحفة الأحاديث (مأجاء في الصلاة في الحج)

(م - ٢٩ - ج ٢ - فتح الملك المبود)

وقال ابن القيم وجماعة : لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع الكعبة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخلها إلا عام الفتح « وأجابوا » ، عن حديث الباب باحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح . وهو بعيد جدا (ب) ودل قوله صلى الله عليه وسلم : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما دخلتها ، على أن دخول الكعبة ليس من المناسك . وهو قول الجمهور . وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك . وإنما يستحب دخولها إذا لم يتأذ الداخل ولم يؤذ أحد بدخوله . فإن تأذى أو آذى لم يدخل . وهذا مما يخطئ فيه كثير من الناس يتزاحون زحاما شديدا يؤذى بعضهم بعضا وربما انكشفت عورة بعضهم أو زاحم المرأة ولا مسها . وهذا خطأ شنيع . وكيف يحاول العاقل فعل سنة بارتكاب محرم من الأذى وغيره ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والترمذي والحاكم وصحاحه وابن ماجه والبيهقي بلفظ تقدمت الإشارة إليه . وقال البيهقي : وهذا يكون في حجته . وحديث ابن أبي أوفى في عمرته فلا يكون أحدهما مخالفا للآخر ^(٢) . وفي تصحيح الحديث نظر ، فإن في سنده إسماعيل بن عبد الملك . قال ابن حبان : يقلب ما روى فكان ابن مهدي يحدث عنه ثم أمسك وقال : اضرب على حديثه . وكان يحكي لا يحدث عنه فإذا لا حاجة إلى التوفيق بين الحديثين ^(٣) . وحديث ابن أبي أوفى الذي أشار إليه البيهقي هو ما روى إسماعيل بن أبي خالد : قلت لعبد الله بن أبي أوفى : أدخل النبي صلى الله عليه وسلم في عمرته البيت ؟ قال لا . أخرجه مسلم والبيهقي ^(٤) [٤١٣]

(٢٩٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَبُو السَّرْحِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمُسَدَّدُ قَالَُوا : ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورِ الْحَجَّيِّ حَدَّثَنِي خَالِي عَنْ أُمِّ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ الْأَسْلَمِيَّةَ تَقُولُ : قُلْتُ لِعُثْمَانَ : مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ دَعَاكَ ؟ قَالَ : إِنِّي نَسِيتُ أَنْ أَمْرَكَ أَنْ تُخَمَّرَ الْقَرْنَيْنِ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْبَيْتِ شَيْءٌ يَشْغَلُ الْمُصَلِّيَ . قَالَ أَبُو السَّرْحِ : خَالِي مُسَافِعُ بْنُ شَيْبَةَ .

(١) انظر من ٢٧٠ ج ٨ شرح المذهب (٢) انظر من ١٤ ج ١٣ - الفتح الرباني (دخول الكعبة ..) ومن ٩٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (دخول الكعبة) ومن ٤٧٩ ج ١ مستدرک . ومن ١٣٠ ج ٢ - ابن ماجه (دخول الكعبة) ومن ١٥٩ ج ٥ - بيهقي (ما يستدل به على أن دخوله ليس بواجب) (٣) انظر من ١٥٩ ج ٥ - الجوهر النقي (٤) انظر من ٨٧ ج ٩ نووى مسلم (دخول الكعبة للحاج وغيره) ومن ١٥٩ ج ٥ - بيهقي

(ش) (السند) (ابن السرح) أحمد بن عمرو . و (سفيان) بن عيينة . و (منصور) بن عبد الرحمن (الحجبي) بفتحين . نسبة إلى حجة - جمع حاجب على غير قياس والقياس حاجبي نسبة إلى المفرد . والمراد أنه من بني عبد الدار بن قصي حجة الكعبة . و (حدثني خالي) هكذا في نسخ المصنف التي رأيناها . وعند أحمد عن خاله مسافع يعني ابن عبد الله بن شيبة . والصحيح أنه ابن خال منصور لخاله . قال الخافظ في ترجمة مسافع : روى عن أبيه وجده وعمته صفية . وعنه ابن عمته منصور والزهرى . ومصعب بن شيبة وغيرهم . فإطلاق الخال على مسافع مجاز أو سقط من النسخ لفظ ابن . روى له مسلم والمصنف والترمذى . و (الاسلمية) امرأة من بني سليم لا يعرف اسمها ولا حالها . روت عن عثمان بن طلحة بن أبي طلحة حديث الباب . روى لها المصنف وأحمد والبيهقى . و (عثمان) بن طلحة بن أبي طلحة عبد الله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي العبدري الحجبي . أسلم بعد صلح الحديبية وهاجر مع خالد بن الوليد ثم سكن مكة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه ابن عمه شيبة بن عثمان الحجبي وابن عمر وامرأة من بني سليم لها صحبة وعروة بن الزبير . وفيه نزل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ^(١) ﴾ . قال ، ابن عمر : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح على ناقه لأسامة بن زيد حتى أناخ بفناء الكعبة . ثم عثمان بن طلحة فقال : اتقنى بالمفتاح فذهب إلى أمه فأبّت أن تعطيه . فقال : والله لَتُعْطِيَنَّهُ أَوْ لَيُخْرِجَنَّ هَذَا السِّيفَ مِنْ صُلْبِي فَأُعْطِيَهُ إِيَّاهُ . فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدفعه إليه ففتح الباب (الحديث) أخرجه مسلم ^(٢) [٤١٤] ثم سأل العباس النبي صلى الله عليه وسلم أن يعطيه المفتاح فنزلت الآية . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عليا أن يرّد المفتاح إلى عثمان ففعل . مات بمكة سنة ٤٢ هـ . وقيل مات في أول ولاية معاوية . وما قيل ، إنه استشهد بأجنادين ، باطل ، روى له مسلم حديثا وأبو داود آخر .

(المعنى) (ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دعاك) أى طلبك بعد خروجه من الكعبة (قال) عثمان : قال لى النبي صلى الله عليه وسلم (إني نسيت أن أمرك أن تخمر) بضم التاء وشد الميم مكسورة . أى تغطى (القرنين) أى قرنى الكبش الذى فدى به إسماعيل عليه الصلاة والسلام . يعنى فاسترهما (فإنه) أى الحال والشأن (ليس ينبغى أن يكون فى البيت شيء يشغل المصلى) ولا يضرب نسيان النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا ، لأنه ليس من الأمور التى أمر بتبليغها (قال) أحمد بن عمرو (بن السرح) أحد شيوخ المصنف فى روايته : قال منصور

(١) سورة النساء آية ٨ : (٢) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ج ٩ نوى مسلم (دخول الكعبة للحاج وغيره ..)

حدثني (خالي مسافع بن شيبه) فصرح باسم خاله ونسبه إلى جده، وقد علمت أنه ابن خاله (الفقه) دل الحديث على أنه ينبغي لمن تلبس بمخالفة وأقلع عنها ألا يبق على شيء من آثارها بل يمحوها بالكلية

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي . وأحمد عن امرأة من بني سليم قالت : أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عثمان بن طلحة . وقال مرة : إنها سألت عثمان بن طلحة لم دعاك النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : إني كنت رأيت قرني الكعبش حين دخلت البيت فنسيت أن أمرك أن تخمرهما فخرهما فإنه لا ينبغي أن يكون في البيت شيء يشغل المصلي . قال سفيان : لم تزل قرنا الكعبش في البيت حتى احترق البيت فاحترقا ^(١) .

— باب في مال الكعبة — ٩٨ —

أى فى المال الذى يهدى للكعبة أيجوز صرفه فى وجوه الخير غير شئونها ؟

(٢٥) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ شَيْبَةَ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ قَالَ : قَعَدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي مَقْعَدِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ فَقَالَ : لَا أَخْرُجُ حَتَّى أَقْسِمَ مَالِ الْكَعْبَةِ قَالَ : قُلْتُ مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ قَالَ : بَلَى لَا فَعْلَنَ . قَالَ : قُلْتُ مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ قَالَ لَمْ ؟ قُلْتُ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ رَأَى مَكَانَهُ وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا أَخَوُجُ مِنْكَ إِلَى الْمَالِ فَلَمْ يَحْرَكَاهُ فَقَامَ فَخَرَجَ .

(ش) هذا أثر (السند) (عبد الرحمن بن محمد) بن زياد أبو محمد الكوفي . روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش ويحيى بن سعيد الأنصارى وفطر بن خليفة وجماعة . وعنه هناد بن السرى وأحمد بن حنبل وهارون بن إسحاق ومحمد بن سلام وثقه ابن معين والدارقطنى والنسائى

(١) انظر ص ٤٣٨ ج ٢ يهقي (كيفية بناء المساجد) وص ٦٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث امرأة من بني سليم رضى الله عنها) وص ٦٦ ج ٣ - الفتح الرباني (ماتصان عنه المساجد) و (احتراق البيت) كان ذلك في عهد يزيد بن معاوية بعد وقعة الحرة بالمدينة سرى الجيش إلى مكة وحاصروا ابن الزبير وقتلوه ودموا البيت بالانجنيق في صفر سنة ٦٤ هـ وأحرقت شرارة نيرانهم أستار الكعبة وسقفها وقرني الكعبش الذى فدى الله به إسماعيل وكان فى السقف . وأهلك الله يزيد بن معاوية فى نصف شهر ربيع الأول سنة ٦٤ هـ

وقال : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق إذا حدث عن الثقات : وروى عن المجهولين أحاديث منكورة فيفسد حديثه . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الغلط وقال الساجي : صدوق يمس . قيل توفي سنة ١٩٥ خمس وتسعين ومائة . روى له الجماعة . و (المحاربي) نسبة إلى محارب قبيلة . و (الشيباني) أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان فيروز . و (واصل) بن حيان (الأحدث) و (شقيق) بن سلمة بن وائل . و (شذبة بن عثمان) بن عبد الله ابن عبد العزى بن عثمان الحنظلي العبدي المكي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر وعثمان بن طلحة . وعنه ابنه مصعب وابن ابنه مسافع بن عبد الله وعكرمة . كان من حجاب الكعبة الذين دفع إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاحها يوم فتح مكة . وقال له : أنت أمين الله على بيته . توفي سنة ٥٩ تسع وخمسين . روى له البخاري وأبو داود وابن ماجه .

(المعنى) (قال) شذبة لشقيق وهو جالس معه في الكعبة (قعد عمر بن الخطاب في مقعدك الذي أنت فيه) ففي رواية البخاري عن واصل عن أبي وائل « شقيق بن سلمة » قال : جلست مع شذبة على الكرسي في الكعبة فقال : لقد جلس هذا المجلس عمر رضي الله عنه « الحديث » وقد بين في رواية ابن ماجه والطبراني سبب ذهاب شقيق إلى الكعبة « فقد روى » واصل عن شقيق قال : بعث رجل معي بدراهم هدية إلى البيت . فدخلت البيت وشذبة جالس على كرسي فناولته إياها . فقال : ألك هذه ؟ فقلت لا . ولو كانت لي لم آتتك بها . فقال : أما لئن قلت ذلك لقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذي أنت فيه « الحديث » (لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة) أي أفرق المال المهدى للكعبة على فقراء المسلمين . وفي رواية للبخاري : لقد هممت ألا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمته . يريد بذلك الذهب والفضة المدفونين في الكعبة لا الحلي . قال ، القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة . وإنما أراد الكنز الذي بها . وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة . وأما الحلي فحبيسة عليها كالتقاديل . فلا يجوز صرفها في غيرها ^(١) (قال) شذبة (قلت) لعمر (ما أنت بفاعل قال) عمر (بلى لأفعلن قال) شذبة (قلت ما أنت بفاعل قال) عمر (لم) قلت ذلك ؟ (قلت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رأى مكانه) أي علم بوجوده هذا المال (و) كذلك (أبو بكر) علم بوجوده (وهما) أي والحال أنهما (أحوج منك إلى المال فلم يحزكاه) أي لم يخرجاه من مكانه مع حاجتهما إلى المال دونك (فقام) عمر رضي الله عنه (فخرج) ولم يقسم المال ، لأنه كان وقتا فاعدا عند الحق خصوصا عندما

٢٣٠ لم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر مال الكعبة ؟ متى يقسم ؟ حكم التصرف في كسوتها

يعلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم شيئا لا يتفق وما عزم عليه . وفي رواية البخارى : قال هما المرءان يقتدى بهما . وإنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه قسمة مال الكعبة ، لاحتمال أن يكون رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم لهذا الغرض . ويؤيده ما عند مسلم عن عائشة في بناء الكعبة : « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لانتفعت كنز الكعبة في سبيل الله عز وجل ولجعلت بابها بالارض » (الحديث) . وهذا التعليل هو المعتمد لا ما قيل : إنما تركا ذلك لأن ما جعل في الكعبة ووقف عليها يجرى مجرى الأوقاف فلا يغير عن وجهه وفي ذلك تعظيم الإسلام وترهيب العدو . وقد وقع مثل هذه القصة لعمر رضى الله عنه مع أبي بن كعب « روى » عن الحسن البصرى أن عمر أراد أن يأخذ كنز الكعبة فينفقه في سبيل الله . فقال له أبي بن كعب : قد سبقك صاحبك . فلو كان فضلا لفعلاه . أخرج عبد الرزاق وعمر بن شبة^(١)

[٤١٥]

(الفقه) دل الأثر : (١) على ما كان عليه الصحابة رضى الله عنهم من التناصح والرجوع إلى الحق (ب) وعلى أنه لا يجوز التعرض لمال الكعبة ولا إخراجها ولا التصرف فيه لغير مصلحتها خشية الفتنة كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناءها على قواعد إبراهيم لذلك . حكى الفاكهي في كتاب مكة أن النبي صلى الله عليه وسلم وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية قليل له : لو استعنت بها على حربك فلم يحركه^(٢) . « أى المال ، وإن أمنت الفتنة جاز إنفاق مال الكعبة في وجوه البر وعلى الفقراء والمساكين ، كما جاز لابن الزبير بناؤها على قواعد إبراهيم لزوال سبب الامتناع . هذا .

وقد اختلف العلماء في تصرف في كسوة الكعبة فقال بعض الشافعية : لا يجوز قطع أستار الكعبة ولا نقل شيء منها ولا بيعها ولا شراؤها خلاف ما يفعله العامة . يشترونه من بنى شيبة . ومن حمل منه شيئا لزمه رده وارتضاه الرافعى . وقال ابن الصلاح : الأمر فيها إلى الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المال يباع وعطاء واحتج بما رواه الأزرقي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج^(٣) . وروى علقمة بن أبى علقمة عن أمه عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل على شيبة بن عثمان الحجبي فقال : يا أم المؤمنين إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر فنعمد إلى آبار فنحفرها فنغمقها ثم ندفن ثياب الكعبة فيها كي لا يلبسها الجنب والحائض . فقالت له عائشة : ما أحسنت ولبسها صنعت . إن ثياب الكعبة إذا نزع منها لم يضرها أن يلبسها الجنب والحائض ولكن بعها واجعل ثمنها في المساكين وفي سبيل الله فكان شيبة بعد ذلك يرسل بها إلى اليمن فتباع

(١) انظر ص ٢٩٥ ج ٣ فتح البارى (المرج - كسوة الكعبة) (٢) انظر ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ منه

(٣) انظر ص ٤٥٩ ج ٧ شرح المذهب

هناك ثم يجعل ثمنها في المساكين وفي سبيل الله وابن السبيل . أخرجه الفاكهي بسند حسن والبيهقي بسند فيه ضعيف ^(١) [٤١٦] . قال ، النووي : وهذا حسن متعين لئلا يؤدي إلى تلفها لطول الزمان . وروى الأزرقي عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهما قالا : تباع كسوتها وتجعل في سبيل الله والمساكين وابن السبيل . وقال ابن عباس وعائشة وأم سلمة : ولا بأس بأن يلبس كسوتها من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما . ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره . ومن أخذ شيئاً منه لزمه رده إليها . فإن أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحها به ثم أخذه ^(٢) .

(والحديث) أخرجه نحوه أحمد والبخاري وابن ماجه والبيهقي ^(٣) .

— باب ٩٩ —

أى باب في حرمة الجناية على صيد وشجر وج^١ بالطائف وفي بعض النسخ إسقاط : باب . ولعله سهو من النساخ . فإن الحديث الآتي غير مناسب للترجمة السابقة . وقد بوب البيهقي لهذا الحديث . باب كراهية قتل الصيد وقطع الشجر بوج^٢ من الطائف ، وهى أنسب بالحديث . وقد ذكر الخطابي الحديث في . باب تحريم المدينة ، وليس بمناسب .

(٢٩١) (ص) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الزُّبَيْرِ قَالَ : لَمَّا أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ لَيْلَةٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا عِنْدَ السُّورَةِ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَرَفِ الْقَرْنِ الْأَسْوَدِ حَذَوْهَا فَاسْتَقْبَلَ نَجْبًا بَيْصَرَهُ . وَقَالَ مَرَّةً وَادِيَهُ وَوَقَفَ حَتَّى اتَّقَفَ النَّاسُ كُلُّهُمْ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ صَيْدَ وَجٍ وَعِصَاهُ حَرَمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ

(١) انظر ص ٢٩٧ ج ٣ فتح الباري (الشرح - كسوة الكعبة) وفي ١٥٩ ج ٥ يهقي (مال الكعبة وكسوتها)

(٢) انظر ص ٤٦١ ج ٧ شرح المذهب . وانظر تمام الكلام على كسوة الكعبة ص ٣٣٦ ج ٦ - الدين الخالص

(٣) انظر ص ٤١٠ ج ٣ - من أئمة الحديث (أحاديث شعبة بن عثمان الحافظي رضى الله عنه) وص ٢٩٥ ج ٣ فتح الباري

(كسوة الكعبة) وص ١٤٠ ج ٢ - ابن ماجه (مال الكعبة)

تَعَالَى . وَذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِهِ الطَّائِفَ وَحَصَارِهِ لثَقِيفَ .

(ش) (السند) (عبد الله بن الحارث) بن عبد الملك المخزومي المكي أبو محمد . روى عن الضحاك بن عثمان وداود بن قيس وابن جريج ويونس بن يزيد وجماعة . وعنه حامد بن يحيى البلخي والشافعي وقتيبة بن سعيد ويعقوب بن حميد وآخرون . وثقه يعقوب بن شيبة . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له مسلم والأربعة . و (محمد بن عبد الله بن إنسان) الثقفى . روى عن أبيه وعبد الله بن عبد ربه . وعنه عبد الله بن الحارث . قال ابن معين : ليس به بأس . وقال في التقريب : لئن من السادسة . وقال أبو حاتم : ليس بالقوى في حديثه نظر . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال البخارى لما ذكر حديث الباب : لم يتابع عليه . روى له المصنف هذا الحديث . و (أبوه) عبد الله بن إنسان الثقفى الطائفى . روى عن عروة بن الزبير . وعنه ابنه محمد . قال البخارى : لم يصح حديثه . وقال ابن حبان : كان يخطئ . وقال في التقريب : لئن من السادسة . روى له المصنف هذا الحديث فقط .

(المعنى) (لما أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من لية) بكسر اللام وشذ الياء ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . فإنه علم على واد بالطائف . مر به النبي صلى الله عليه وسلم حين انصرافه من حنين وأمر بهدم حصن مالك بن عوف النصري رئيس غطفان (حتى إذا كنا عند السدرة) شجرة النبق (في طرف القرن الأسود) أى في آخر القرن - بفتح فسكون - الجبل الصغير أو القطعة المنفردة عن الجبل قرب الطائف (حذوها) أى مقابل السدرة التي كانت هناك وقتئذ (فاستقبل نخبا) - بفتح النون وكسر الحاء المعجمة - واد بالطائف . فعند أحمد : يعنى واديا . ينظر إليه (ببصره وقال) الراوى (مرة) فاستقبل (واديه) أى الطائف ببصره (ووقف) النبي صلى الله عليه وسلم طويلا (حتى اتقف الناس) أى توقفوا معه صلى الله عليه وسلم (كلهم) ثم قال : إن صيد وج) بفتح الواو وشذ الجيم - أرض بالطائف (وعضاهاه) - بكسر العين - وهو شجر عظيم له شوك أى وقطع أشجاره (حرم) بفتح الحين ، أى حرام (محزم) أى مؤكد تحريمه . قال عروة (وذلك) أى أن تحريمه صلى الله عليه وسلم لصيد وج وقطع شجره كان (قبل نزوله) أى نزول النبي صلى الله عليه وسلم (الطائف وحصاره لثقيف) لعله يشير بهذا إلى أن التحريم المذكور كان ثم نسخ ، لكن لا دليل على النسخ ، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم التحريم أيضا بعد الطائف ، قال ، محمد بن إسحاق : إن رجلا من ثقيف قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بعد وقعة الطائف وإسلامهم فضرب عليهم قبة في ناحية مسجده . وكان خالد بن سعيد بن العاص هو الذى يمشى بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى

كتبوا كتابهم وكان هو الكاتب له . ونص الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي رسول الله إلى المؤمنين : إن عِصَّةَ وَجٍ وصيده حرام لا يعصده . من وجد يصنع شيئا من ذلك فإنه يجلد وينزع ثيابه . فإن تعدى ذلك فإنه يؤخذ فيبلغ به النبي محمد ، وإن هذا أمر النبي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكتب خالد بن سعيد بأمر الرسول محمد بن عبد الله . فلا يتعداه أحد فيظلم نفسه فيما أمر به محمد رسول الله ^(١) .

(الفقه) دل الحديث على تحريم صيد وج وقطع شجره . وبه قال جماعة من الشافعية . ونقل عن الشافعي أنه مكروه تحريما . فمن صاد فيه أوقف شجرا منه فهو آثم يؤذبه الحاكم بما يرى . ولا يلزمه ضمان ، لأنه لم يرد شيء عن الشارع يفيد ذلك . ولأن الأصل عدمه . وقال بعضهم : حكمه في الضمان حكم صيد مكة والمدينة وشجرهما ، وقال ، الخنفون ومالك وأحمد والجمهور : لا يحرم صيده ولا قطع شجره ، قال ، الخطابي : ولست أعلم لتحريمه صلى الله عليه وسلم وجا معنى إلا أن يكون ذلك على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين . وقد يحتمل أن يكون ذلك التحريم إنما كان في وقت معلوم وفي مدة محصورة . ثم نسخ . ويدل على ذلك قوله : وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره لثقيف . ثم عاد الأمر إلى الإباحة كسائر بلاد الحل . ومعلوم أن عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزلوا بحضرة الطائف وحاصروا أهلها ارتفعوا بما نالته أيديهم من شجر وصيد ومرفق . فدل ذلك على أنها حل مباح ^(٢) . وقال ، في النيل : والظاهر من الحديث تأييد التحريم . ومن ادعى النسخ فعليه الدليل ، لأن الأصل عدمه . وأما ضمان صيده وشجره على حد ضمان صيد الحرم المكي ، فموقوف على ورود دليل يدل على ذلك ، لأن الأصل برائة الذمة ولا ملازمة بين التحريم والضمان ^(٣) . وأجاب الجمهور بأن الحديث ضعيف لا يثبت به تحليل ولا تحريم .

(والحديث) أخرجه أحمد والبخاري في التاريخ الكبير والبيهقي ^(٤) .

وفي سنده : (١) محمد بن عبد الله بن إنسان . قال فيه أبو حاتم : ليس بالقوى وفي حديثه نظر . وذكر البخاري له هذا الحديث وقال : لا يتابع عليه (ب) وأبوه لا يعرف . روى عنه غير ابنه . وقال البخاري وابن حبان والأزدى : لا يصح حديثه وذكر الخلال في العلل أن أحمد ضعفه . وصحح الشافعي حديثه واعتمده . كذا في الميزان ^(٥) .

(١) انظر ص ١٩٨ ج ٢ زاد المعاد (غزوة الطواف) (٢) انظر ص ٢٢٥ ج ٢ معالم السنن
(٣) انظر ١٠٧ ج ٥ نيل الأوطار (ما جاء في صيد وج) (٤) انظر ص ١٦٥ ج ١ مسند أحمد (مسند الزبير
ابن العوام رضى الله عنه) ص ٢٠٠ ج ٥ بهقي (كراهية قتل الصيد وقطع الشجر بوج من الطائف)
(٥) انظر ص ٢٠٠ ج ٥ - الجوهر النقي

— ١٠٠ — باب في إتيان المدينة —

أى حضورها لاغتنام الأجر وتحصيل الثواب. وهى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم. وهى العاصمة الثانية للحجاز وهى شمال مكة على بعد ٧٠ كيلومتر. وهى فى صحراء مستوية متسعة مكشوفة من جهاتها الأربع. ولها أسماء أشهرها ما نطق به القرآن والسنة وتقدم بيانها (١).

(٢٩٢) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَمَسْجِدِي هَذَا . وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى .

(ش) (السند) (سفيان) بن عيينة . و (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب .

(المعنى) (لا تشد) مبنى للفعل (الرحال) جمع رحل . وهو للبعير كالسرج للفرس . وشدها كناية عن السفر ولو ماشيا . وذكر الرحال خرج مخرج الغالب . فى رواية لمسلم : إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد . وعدل عن النهى إلى النهى لإظهار الرغبة فى الامتثال ، ولحمل السامع على الترك بالطف وجه فإن النهى أبلغ من صريح النهى كأنه قال : لا ينبغي أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع ، لاختصاصها بالفضل الكثير والثواب الجزيل (إلا إلى ثلاثة مساجد) الاستثناء فيه مفرغ . قيل : وتقديره لا تشد الرحال إلى أى موضع إلا إلى هذه المساجد الثلاثة . فالمستثنى منه عام . فيكون السفر إلى أى موضع غير المساجد الثلاثة ممنوعا ، لكنه ، غير مسلم . وحق الكلام أن يقدر المستثنى منه عاما مناسبا للمستثنى فى نوعه أو وصفه فيقال هنا : لا تشد الرحال إلى مسجد إلا إلى ثلاثة مساجد . ونظيره : ما رأيت إلا محمدا فيقدر فيه ما رأيت أحدا أو رجلا إلا محمدا . ولا يقال : ما رأيت شيئا أو حيوانا إلا محمدا (مسجد الحرام) بالجزء على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف . وفى رواية الشيخين : المسجد الحرام بأل . قيل المراد به موضع الصلاة دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم . قال الطبرى : ويتأيد بقوله : ومسجدي هذا لأن الإشارة إلى مسجد الجماعة فينبغى أن تكون المستثنيات كذلك ، وقيل ، المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم . ويؤيده ما رواه الطيالسى من طريق عطاء أنه قيل له : هذا الفضل فى المسجد

(١) تقدم ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ج ١ فتح الملك المعبود (معنى الحديث رقم ١٦٠ - باب فى الرمل) وانظر تمام وصف المدينة بهامش ص ٢٣٥ وما بعدها بكتاب إرشاد الناسك .

وحده أو في الحرم ؟ قال : بل في الحرم لأنه كله مسجد . وصحح هذا النووي ^(١) (ومسجدي هذا) يعني به مسجد المدينة . وفي رواية للبخاري : ومسجد المدينة بإضافة المسجد إلى الاسم الظاهر . ولعل العدول عن إضافته إلى ضمير المتكلم من تصرفات الراوي أو إشارة إلى التعظيم . قال النووي : ينبغي أن يحرص المصلي على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعده ، لأن التضعيف إنما ورد في مسجده وقد أكد صلى الله عليه وسلم بقوله هذا ^(٢) (والمسجد الأقصى) يعني به مسجد بيت المقدس . ووصف بالأقصى لبعده عن المسجد الحرام ، أو لأنه أقصى موضع من الأرض ارتفاعاً وقرباً إلى السماء .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أنه لا تشد الرحال إلى مسجد غير هذه المساجد الثلاثة واختلف العلماء في هذا فذهب الجمهور من السلف والخلف إلى جواز شد الرحال لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم للإجماع على جواز شد الرحال إلى الجهاد وطلب العلم والتجارة وسائر مطالب الدنيا . قالوا فشدد الرحال إلى زيارة قبره صلى الله عليه وسلم أولى . وللاتفاق على مشروعية زيارة القبور وأمره صلى الله عليه وسلم بذلك كما تقدم بيانه في كتاب الجنائز ، وقال ، الجويني الشافعي : إن شد الرحال إلى غير هذه المساجد الثلاثة حرام . واختاره القاضي عياض . ومال إليه ابن تيمية فقال : إنها غير مشروعة لأن المعنى في حديث الباب أن الرحال لا تشد إلى موضع من المواضع سوى هذه المساجد الثلاثة ، لكنه ، غير مسلم للاتفاق على مشروعية شد الرحال إلى الجهاد وطلب العلم والتجارة كما تقدم . ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أن المستثنى منه في الحديث عموم المساجد لا المواضع - ماروي شهر بن حوشب قال : سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه وذكرته عنده صلاة في الطور فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينبغي للبطي أن تشد رحاله إلى مسجد يتنغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا أخرجه أحمد بسند حسن . وشهر بن حوشب قد وثقه جماعة من الأئمة ^(٣) [٤١٧]

(ب) وعلى فضيلة هذه المساجد الثلاثة ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم . وعلى فضل الصلاة فيها . ولو نذر الذهاب إلى المسجد الحرام لزمه قصده للحج أو عمرة . ولو نذر الذهاب إلى المسجد الآخرين فقولان للشافعي أحدهما : يستحب قصدهما ولا يجب . والثاني يجب . وبه قال كثير من العلماء . وأما باقي المساجد سوى الثلاثة فلا يجب قصدها بالنذر ولا ينعقد نذر قصدها . وهذا مذهب العلماء كافة إلا محمد بن مسلمة المالكي

(١) انظر ص ٤٢ ج ٣ فتح الباري (الفرج - فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) (٢) انظر ص ٤٤ منه

(٣) انظر ص ٦٤ ج ٣ مسند أحمد (مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) وص ٣ ج ٤ جمع الزوائد (لا تشد

الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)

فقال : إذا نذر الذهاب إلى مسجد قباء لزمه قصده ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتيه كل سبت راكباً وماشيئاً وقال ، الليث بن سعد : يلزمه قصد ذلك المسجد أى مسجد كان . وعلى مذهب الجماهير لا ينعقد نذره ولا يلزمه شيء . وقال أحمد : يلزمه كفارة يمين ^(١) . ووجه ، فضل هذه المساجد الثلاثة أن المسجد الحرام قبله الناس وإليه حجهم . ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم خصه الله تعالى بهذه المزية لإكرامه صلى الله عليه وسلم . فإنه أفضل الخلق على الإطلاق . والمسجد الأقصى كان قبله للأمم السابقة ، ولأن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد . وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بألف صلاة . وفي المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة . قال ، أبو الدرداء : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدي بألف صلاة . والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة . أخرجه الطبراني في الكبير والبخاري . وقال : إسناده حسن ^(٢) [٤١٨]

(وقال) جابر بن عبد الله : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام . وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه ، أخرجه أحمد وابن ماجه بسند جيد ^(٣) [٤١٩]

ولا يعارض هذين الحديثين ما روى أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الرجل في بيته بصلاة . وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين صلاة . وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه بخمسمائة صلاة . وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة . وصلاته في مسجدي بخمسين ألف صلاة . وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة . أخرجه ابن ماجه ^(٤) [٤٢٠] . لأنه ، حديث ضيف في سنده أبو الخطاب الدمشقي لا يعرف . وقال الحافظ : مجهول وفيه زريق أبو عبد الله الألهاني . فيه مقال وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال : ينفرد بالأشياء لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوفاق ^(٥) . وقال ، ابن حجر : قيل إنه حديث منكر لأنه مخالف لما رواه الثقات . وقد يمكن الجمع بينه وبين ما رويته بأن رواياتهم أن صلاة الجماعة تعدل صلاة المنفرد بخمس أو سبع وعشرين تحمل على أن هذا كان أولاً ثم زيد هذا المقدار في المسجد الذي تقام فيه الجمعة . وكذا ما جاء أن صلاة في المسجد الأقصى بألف في سائر المساجد . وصلاة بمسجده عليه الصلاة والسلام بألف صلاة في المسجد الأقصى

(١) انظر ص ١٠٦ ج ٩ شرح مسلم (سفر المرأة مع محرم ..) (٢) انظر ص ٧ ج ٤ مجمع الزوائد (الصلاة في المسجد الحرام ..) (٣) انظر ص ٣٤٣ ج ٣ مسند أحمد (مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه) وص ٢٢١ ج ١ - ابن ماجه (فضل الصلاة في المسجد الحرام ..) (٤) انظر ص ٢٢٢ منه (ما جاء في الصلاة في المسجد الجامع) و (مسجد القبائل) مسجد الحى و (الذى يجمع فيه) أى يصلى فيه الجمعة . (٥) انظر ص ٢٢٢ ج ١ سندى ابن ماجه

كان أولاً ثم زيد فيهما فجعل الأول بخمسين ألفاً في سائر المساجد . والثاني بخمسين ألفاً في المسجد الأقصى . ومسجد مكة بمائة ألف في مسجده عليه الصلاة والسلام . وحينئذ تزداد المضاعفة في مسجد مكة بأضعاف مضاعفة فتأمله ضارباً مائة ألف في خمسين ألف ألف ثم الخاصل في خمسين ألفاً تجد صحة ما ذكرته . قاله العلامة على القارى (١) . وهذا التفضيل خاص بالمكتوبة دون النافلة ، لحديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : صلاة المرة في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة . أخرجه أبو داود (٢) [٤٢١]

« وظاهر ، هذه الأحاديث أن المسجد الحرام أفضل من مسجد المدينة . وبه قال الجمهور » وقال ، مالك في المشهور عنه : مسجد المدينة أفضل من مسجد مكة . ولا دليل له على ذلك هذا . واختلفوا أيضاً في تفضيل مكة والمدينة « فقال ، الحنفيون والشافعي وأحمد والجمهور وابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحاب مالك : إن مكة أفضل البلاد ، لحديث عبد الله بن عدى بن الحمراء أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بالحزورة في سوق مكة يقول : والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت . أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال : حسن صحيح (٣) [٤٢٢]

« وقال ، الحافظ : هو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم (٤) . والمشهور عن مالك تفضيل المدينة على مكة » لحديث ، أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة . أخرجه مالك والشيخان والترمذي وصححه (٥) [٤٢٣] « ولقول ، رافع بن خديج : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المدينة خير من مكة . أخرجه الطبراني وفيه محمد بن عبد الرحمن بن داود يجمع على ضعفه (٦) [٤٢٤] » وأجاب ، الجمهور : (١) عن حديث أبي هريرة بأنه خارج عن محل النزاع . فإن الكلام في تفضيل مكة على غيرها لا في خصوص الروضة الشريفة . قال ابن عبد البر : هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص

(١) انظر ص ٤٧٧ ج ١ مرقات الفاتح (الفصل الثالث من باب المساجد)

(٢) انظر ص ١٧٧ ج ٦ - المنهل العذب المورود (صلاة الرجل التطوع في بيته) (٣) انظر ص ٣٠٥ ج ٤ - مسند أحمد (حديث

عبد الله بن عدى رضي الله عنه) وس ١٣٨ ج ٢ - ابن ماجه (فضل مكة) وس ٣٧٥ ج ٤ تحفة الأحوذى (فضل مكة) . و (الحزورة) فتح فسكون كقصوره - وق كان بمكة أدخل في المسجد (٤) انظر ص ٤٥ ج ٣ فتح الباري (المرح . فضل الصلاة في مسجد مكة) . (٥) انظر ص ٣٥٧ ج ١ زرقاني الموطأ (مسجد النبي صلى الله عليه وسلم) وس ٧٠ ج ٤ فتح الباري (باب) وس ١٦٢ ج ٩ نووي مسلم (فضل ما بين قبره صلى الله عليه وسلم ومنبره) (وبيت) هو الذي دفن فيه النبي صلى الله عليه وسلم . و (روضة) أى كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة . هذا وبين القبر والمنبر ٥٣ ذراعاً وشبر

(٦) انظر ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ج ٣ مجمع الزوائد (فضل المدينة)

الوارد في فضل مكة . وساق حديث عبد الله بن عدى وقال : هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه ^(١) (ب) وعن حديث رافع بأنه ضعيف لا يقاوم الأحاديث الصحيحة الواردة في تفضيل مكة . ولذا رجح عن هذا القول كثير من المالكية . ومحل الخلاف في غير البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم . فهي أفضل البقاع بإجماع العلماء . حكاه عياض وغيره ^(٢) . هذا وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على فضل المدينة والترغيب في سكنها ودفع الضرر عن أهلها ، منها ، حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إني أحرّم ما بين لابتى المدينة أن يقطع عِضاهها أو يقتل صيدها وقال : المدينة خير لو كانوا يعلمون لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولا يثبت أحد على لأوائها وجهدها إلا كنت له شفيها أو شهيدا يوم القيامة . أخرجه مسلم ^(٣) [٤٢٥]

، وحديث ، أبي هريرة قال : كان الناس إذا رأوا أول الثمرة جاءوا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فإذا أخذه قال : اللهم بارك لنا في ثمرنا . وبارك لنا في مدينتنا . وبارك لنا في صاعنا . وبارك لنا في مدنا . اللهم إن إبراهيم عبدك وخليفك ونبيك وإني عبدك ونبيك . وإنه دعاك لمكة وأنا أدعوك للمدينة بمثل مادعاك لمكة ومثله معه (الحديث) أخرجه مسلم ^(٤) [٤٢٦]

، وحديث ، سفيان بن أبي زهير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يفتح الشام فيخرج من المدينة قوم بأهلهم ييسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون . ثم يفتح اليمن فيخرج من المدينة قوم بأهلهم ييسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون . ثم يفتح العراق فيخرج من المدينة قوم بأهلهم ييسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون . أخرجه مسلم ^(٥) [٤٢٧]

إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة الكثيرة الدالة على فضل المدينة والترغيب في الإقامة بها حبا في ساكنها سيد الكائنات وقربانه عليه الصلاة وأتم التسليمات وآله ومن نهج نهجه القويم (والحديث) أخرجه أيضا باقي السبعة والبيهقي ^(٦) .

(١) انظر ص ٤٥ ج ٣ فتح الباري (الشرح - فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) (٢) انظر ص ٣٥٨ ج ١ زرقاني الموطن (الشرح - ما جاء في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم) (٣) انظر ص ١٣٦ ج ٩ نووي مسلم (فضل المدينة) (والأبواب) ثلثة لابة وهي أرض ذات حجارة سود . والمدينة لابن شرقية وغريبة «والضياء» بكسر وفتح شجر له شوك . ود لأواؤها» يسكنون الهمة الأولى شدتها «وجهدها» بفتح الجيم أو ضمها مشقتها مما يجد فيها شدة الحر وكربة القرية وإيذاء أهلها «وشفيها أو شهيدا» أو لتقسيم أى شفيها للعاصين من أهلها شفاعاة خاصة زائدة على الشفاعاة العامة وشهيدا للطائفتين (٤) انظر ص ١٤٥ ، ١٤٦ منه (٥) انظر ص ١٥٨ منه «الترغيب في سكنى المدينة» ود ييسون» بفتح فكسر أو ضم وضم فكسر يقال يست الفاقة وأبستها إذا سقتها وزجرتها

(٦) انظر ص ٢٧٨ ج ٢ مستند أحمد (مستند أبي هريرة رضى الله عنه) وس ٢٤٤١ ج ٣ فتح الباري (فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) وس ١٦٧ ج ٩ نووي مسلم (فضل المساجد الثلاثة) وس ١١٤ ج ١ مجتبى (مائتة إليه الرحال من المساجد) وس ٢٢٢ ج ١ - ابن ماجه (الصلاة في مسجد بيت المقدس) وس ٢٧٠ ج ١ تحفة الأحوذى (ما جاء في أى المساجد أفضل)

— ١٠١ — باب في تحريم المدينة —

أى فى تحريم صيدها وقطع شجرها وإحداث بدعة فيها .

(٢٩٣) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : مَا كَتَبْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْقُرْآنَ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى ثَوْرٍ . فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَّثًا أَوْ آرَى مُحَدَّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ . وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ . فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ . وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ . لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ ، لَا صَرْفٌ

(ش) (السند) (سفیان) الثوری . و (الأعمش) سليمان بن مهران . و (إبراهيم التيمي) ابن يزيد . و (أبوہ) يزيد بن شريك بن طارق التيمي السكوني . روى عن عمر بن زعلی وأبي ذر وابن مسعود وغيرهم . وعنه إبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة وهمام بن عبد الله وجماعة . وثقه ابن معين وابن سعد وذكره ابن حبان في الثقات . روى له الجماعة .

(المعنى) (ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) شيئا من أحكام الشريعة (إلا القرآن وما في هذه الصحيفة) يشير إلى صحيفة كانت عنده في قراب سيفه . فعند أحمد ومسلم عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : خطبنا على بن أبي طالب فقال : من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة (قال وصحيفة معلقة في قراب سيفه) فقد كذب (قال) على رضى الله عنه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة حرام ما بين عائر إلى ثور) عائر بالهمز على وزن فاعل جبل جنوب المدينة ويقال له عير - بسكون الياء - وثور : جبل شمالها . قال في القاموس : وثور جبل بالمدينة . ومنه الحديث الصحيح : المدينة حرم ما بين عير إلى ثور . وأما قول أبي عبيد ابن سلام وغيره من الأكابر : إن هذا تصحيف . والصواب إلى أحد ، لأن ثورا إنما هو بيمكة ، فقير جيد لما أخبرني الشجاع البعلی الشيخ الزاهد عن الحافظ أبي محمد عبد السلام

البصري أن جذاء أحد جانحا إلى ورائه جبلا صغيرا يقال له ثور . وتكثر سؤالي عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الأرض فكل أخبرني أن اسمه ثور . وكتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ الثقة قال : إن خلف أحد عن شماليه جبلا صغيرا مدقورا يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلفا عن سلف (فمن أحدث حدثا) وعند الشيخين : فمن أحدث فيها حدثا أى من ابتدع في المدينة بدعة ليست من الشرع أو أمرا منكرًا (أو آوى) أى ضم إليه (محدثا) بكسر الدال المهملة ، أى مبتدعا في الدين أو بفتحها ، أى أمرا محدثا وعملا مبتدعا لم تجر به سنة ولم يتقدم به عمل (فعليه لعنة الله) أى غضبه وطرده عن رحمته (:) لعنة (الملائكة والناس أجمعين لا يقبل) بالبناء للمفعول (منه صرف ولا عدل) وفي رواية لمسلم : لا يقبل الله منه صرفا - بفتح الصاد والعين المهملتين - أى لا يقبل الله الفرض ولا النفل من هذا المبتدع . بل يردهما عليه فالصرف الفرض والعدل النفل . وعليه الجمهور . وقال الحسن البصري : الصرف النفل والعدل الفرض . ووجهه أن معنى العدل الواجب الذى لا بد منه ومعنى الصرف الربح والزيادة . ومنه صرف الدراهم والدنانير والنوافل زيادات على الأصول فلذا سميت صرفا ^(١) . وقال الأصمعي : الصرف التوبة والعدل الفدية . وقيل فيهما غير ذلك . قال القاضى عياض : وقيل المعنى لا تقبل فريضته ولا نافلته قبول رضا وإن قبلت قبول إجزاء . وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما . ومعنى الفدية هنا ألا يجد في القيامة فداء يفتدى به . بخلاف غيره من المذنبين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يفديه من النار بيهودى أو نصرانى كما ثبت في الصحيح ^(٢) (بذمة المسلمين) أى أمانهم وعهدهم (واحدة يسعى بها) أى يتولاه (أدنانهم) فإذا أقمن واحد من المسلمين كافرا مضى أمانه ويحرم التعرض له بأذى لا فرق في ذلك بين شريف ووضيع وذكر وأنثى وحر وعبد ، لأن المسلمين كنفس واحدة . وهذا خاص بأمان بعض الكفار دون جماعتهم فلا يجوز لمسلم أن يعطى أمانا عاما لجماعة الكفار . فإن فعل ذلك لا ينفذ أمانه لأن ذلك يؤدي إلى تعطيل الجهاد أصيلا وهذا غير جائز ^(٣) (فمن أخفر مسلما) أى من نقض عهده الذى عاهده عليه (فعليه لعنة الله الخ) يقال أخفرت الرجل إذا نقضت عهده . أما أخفر بدون همز فمعناه الأمان . يقال أخفرتة إذا أمنتته (ومن والى قوما بغير إذن مواليه) أى من اتخذ من المعتقين أولياء له بغير إذن معتقه (فعليه لعنة الله الخ) والتقيد بالإذن ليس شرطاً في ذلك . بل لأنه الغالب وللتنبية على المانع من اتخاذ أولياء آخر وهو إبطال حق مواليه ، قال ، الخطابي : ظاهر قوله بغير إذن مواليه يوم أنه شرط حتى يجوز له أن يوالى غير

(١) انظر ص ١٢٤ ج ٢ معالم السنن (٢) انظر ص ١٤١ ج ٩ شرح مسلم (نقل المدينة ودعاء النبي صلى الله

عليه وسلم فيها بالبركة) (٣) انظر ص ٢٢٤ ج ٢ معالم السنن

مواليه إذا أذنوا له في ذلك ، وليس كذلك . وإنما هو بمعنى التوكيد لتحريمه والتنبيه على بطلانه والإرشاد إلى السبب فيه . وذلك أنه إذا استأذن أوليائه في موالاة غيرهم منعه من ذلك . وإذا استبذ به دونهم خفي أمره عليهم . فلو قيل بجواز ذلك وتطاول الوقت وامتد به الزمان عُرف بولاء من انتقل إليهم فيكون سببا لبطلان حق مواليه ^(١) فقلوه : المدينة حرام إلى آخر الحديث مكتوب في الصحيفة التي كانت عند علي رضي الله عنه . وفيها أيضا بيان الجراحات وأسنان الإبل كما في رواية مسلم .

(الفقه) دل الحديث : (١) على رد ما زعمه الشيعة من أنه كان عند علي وآل بيته أمور كثيرة أعلم بها النبي صلى الله عليه وسلم سرا تشتمل على كثير من قواعد الدين وشئون الإمارة ليست في كتاب الله تعالى . وزعموا أنها ألف باب من العلم كل باب منه يفتح ألف باب . وهذا من خرافاتهم الزائفة وترهاتهم الباطلة (ب) وعلى أن حرم المدينة حرم مكة يحرم صيده وقطع شجره . وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق أخذوا بظاهر الحديث . وقد بين مالك سبب النهي عن ذلك فقال : إنما نهى عن قطع سدر المدينة لئلا توحش وليبقى فيها شجرها يستأنس ويستظل به من هاجر إليها . غير أنه لا ضمان ولا فدية على من فعل شيئا من ذلك عند مالك وأحمد والشافعي في الجديد ، لأن حرم المدينة ليس محلا للنسك ، وقال ، الشافعي في القديم : يؤخذ سلب من فعل شيئا من ذلك لما يأتي أن سعد بن أبي وقاص أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة فسلبه ثيابه فجاء مواليه فكلموه فيه فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال : من أخذ أحدا يصيد فيه فليسلبه ثيابه فلا أرد عليكم طعمة أطعمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم (الحديث) ^(٢) وقال ، ابن حزم : من فعل شيئا من ذلك يؤخذ سلبه وكل مامعه إلا ما يستر عورته ، لما يأتي أن سعد بن أبي وقاص وجد عبيدا يقطعون من شجر المدينة فأخذ متاعهم وقال لمواليهم : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى أن يقطع من شجر المدينة شيء وقال : من قطع منه شيئا فلن أخذه سلبه ^(٣) وقال ، ابن أبي ذئب وبعض المالكية : يجب فيه الجزاء حرم مكة ، لظاهر حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها . أخرجه مسلم ^(٤) [٤٢٨] (وقال) الحنفيون والثوري وابن المبارك : ليس للمدينة حرم فيجوز اصطياد صيدها وقطع شجرها ، لقول أنس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا وكان لي أخ يقال له أبو عُمَيْر كان فطيا فمكنا إذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) انظر ص ٢٢٤ ج ٢ معالم السنن (٢) يأتي بالمصنف رقم ٢٩٦ ص ٢٤٥ (٣) يأتي رقم ٢٩٧ ص ٢٤٧ (٤) انظر ص

١٣٦ ج ٩ نووى مسلم « فضل المدينة وتحريمها » و « إني حرمت المدينة » أي حرمت صيد حرمها وقطع شجرها

(٢ - ٣١ - ج ٢ - فتح الملك المعبود)

فراه قال : أبا عمير ما فعل النغير ؟ فكان يلعب به . أخرجه مسلم والطحاوي ^(١) [٤٢٩]
وقال الطحاوي : فهذا قد كان بالمدينة ولو كان حكم صيدها حكم صيدهم لما أباح له رسول الله
صلى الله عليه وسلم حبس النغير ولا اللعب به كما لا يباح ذلك بمكة . وما قيل من أنه يحتمل أن
يكون ذلك النغير من صيد الحل فغير مسلم ، لأن الحجة لا تقوم بالاحتمال الذي لا ينشأ عن
دليل . قالوا وإنما حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم إبقاء على زينتها وليستطيبوها وبألفوها
كما حرم هدم آطام المدينة . قال ، ابن عمر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آطام المدينة
أن تهدم . أخرجه الطحاوي [٤٣٠] وفي رواية له عن ابن عمر مرفوعا : لا تهدموا الآطام
فإنها زينة المدينة ^(٢) [٤٣١] . والراجح ، قول الجمهور بحرمة صيد حرم المدينة وقطع
شجره للوعيد الشديد في حديث الباب ونحوه من الأحاديث الصحيحة الكثيرة الدالة على ذلك
« وأجابوا ، عن حديث أنس في النغير باحتمال أنه كان قبل تحريم المدينة » ولا يقال ، إن الحجة
لا تقوم بالاحتمال « لأننا نقول ، هذا في الاحتمال بلا دليل وهنا الدليل قائم وهو الأحاديث
الصحيحة الدالة على حرمة صيد حرم المدينة (ج) ودل الحديث على جواز كتابة العلم
وعلى أن من ابتدع في الدين بدعة أو آوى محدثا فهو آثم مطرود عن رحمة الله عز وجل . وعلى
جواز إعطاء الأمان للكفار من أدنى المسلمين مع وجود أعلام . وعلى أن نقض العهد حرام .
وعلى ذم انتفاء الإنسان إلى غير أبيه أو المعتق إلى غير معتقه ، لما فيه من كفران النعمة .
(والحديث) أخرجه أيضا أحمد وباقي الخمسة والبيهقي . وقال الترمذي : حديث
حسن صحيح ^(٣)

(٢٩٤) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى ثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ثَنَا هَمَّامٌ ثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ
عَنْ عَلِيٍّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا وَلَا يُنْفَرُ
صَيْدُهَا وَلَا تُلْقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمَنْ أَنْشَدَهَا وَلَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَحْمِلَ فِيهَا السَّلَاحَ
لِقِتَالٍ وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَقْطَعَ مِنْهَا شَجَرَةٌ إِلَّا أَنْ يَعْلَفَ رَجُلٌ بَعِيرَهُ

(١) انظر ص ١٢٨ ج ١٤ نووى . مسلم « تكتية الصغير - الآداب » ص ٣١٣ ج ٢ شرح معاني الآثار (صيد
المدينة) « والنغير » صغير نقر بضم ففتح ، وهو طائر يشبه الصفور أحمر المنقار (٢) انظر ص ٣١٢ ج ٢ شرح معاني
الآثار « والآطام » بالجمع أطام بضم طين ، البناء المرتفع (٣) انظر ص ٨١ ج ١ مسند أحمد (مسند على رضي الله عنه)
وص ٦٠ ج ٤ فتح الباري « حرم المدينة » وص ١٤٢ ، ١٤٣ ج ٩ نووى . مسلم « فضل المدينة وتعميرها » وص ١٩٦
ج ٥ بهقي (ما جاء في حرم المدينة) وص ١٩٢ ج ٣ نعمة الأحوذى (من تولى غير موابله أو ادعى إلى غير أبيه - الولاء)

(ش) (السند) (ابن المثنى) محمد . و (عبد الصمد) بن عبد الوارث . و (همام) بن يحيى العوذى . و (قتادة) بن دعامه . و (أبو حسان) مسلم بن عبد الله الأعرج .
(المعنى) (في هذه القصة) يعنى قصة تحريم المدينة المنورة . ولفظ أحمد عن أبي حسان أن عليا رضى الله عنه كان يأمر بالامر فيؤتى فيقال قد فعلنا كذا وكذا فيقول : صدق الله ورسوله . فقال له الأشر : إن هذا الذى تقول قد تنفّس دأى فشا وانتشره فى الناس . أفشى عهده إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال على رضى الله عنه : ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا خاصة دون الناس إلا شيئا سمعته منه فهو فى صحيفة فى قراب سبى . قال فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها : من أحدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل قال : وإذا فيها : إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرمت المدينة حرام ما بين حرتيها وحماها كله (لا يختلى) أى لا يقطع (خلاها) بالخاء المعجمة والقصر، الرطب من النبات (ولا ينفر صيدها) نبه بالتنفير على أنه لا يجوز إتلافه لأنه إذا حرم تنفيره فإتلافه أولى . فمن نفره أثم وإن تلف ضمنه (ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (لقطتها إلا لمن أنشدها) أى عزفها . وفى بعض النسخ إلا لمن أشاد بها أى رفع صوته بالتعريف بها . وسيأتى الكلام على اللقطة وأما فى بابها إن شاء الله تعالى (ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال) صريح فى أنه يحرم البداءة بالقتال فى المدينة . قال ابن رسلان : هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة . وإن كانت هناك حاجة جاز (ولا يصلح أن يقطع منها شجرة) وعند مسلم من حديث أبي سعيد : ولا يخطب فيها شجرة (إلا أن يعلف رجل بعيره) فيجوز قطعه لعلف الدواب للحاجة إلى ذلك . والنهى فيه محمول على ما أنبته الله من الشجر مما لا صنع لآدمى فيه . أما ما استنبته الآدمى فلا بأس بقطعه . أو محمول على ما يحصل بقطعه الإفساد . أما ما يكون للإصلاح بأن يراد غرس بستان فيه فلا يمنع من قطعه لأن فى بقاءه مفسدة . والشرعية السمحة جاءت بالإصلاح (١) .

(الفقه) دل الحديث على أن حرم المدينة يحرم مكة يحرم قطع نباته الرطب وأخذ صيده ولقطته إلا للتعريف وبدء القتال فيه وقطع شجره . ويجوز أخذ أوراق شجره لعلف الدواب (والحديث) أخرجه أيضا أحمد والبيهقى (٢) .

(١) انظر ص ٥٩ ج ٤ فتح البارى « الشرح - حرم المدينة » (٢) انظر ص ١١٩ ج ١ مسند أحمد (مسند على رضى الله عنه) و ص ٢٠١ ج ٥ بيهقى (جواز الرعى فى الحرم)

(٢٩٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ الْحَبَابِ حَدَّثَهُمْ ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ

كَنَانَةَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : حَمَى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ نَاحِيَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ بَرِيدًا بَرِيدًا لَا يَخْبُطُ شَجَرُهُ وَلَا
يُعْصِدُ إِلَّا مَا يُسَاقُ بِهِ الْجَلُّ

﴿ش﴾ (السند) (حدثهم) أى حدث محمد بن العلاء ومن معه . و (سليمان بن كنانة)
الأموي . روى عن عبد الرحمن الأشهلي وعبد الله بن أبي سفيان . وعنه الواقدي وأبو عامر
العقدي وزيد بن الحباب . قال أبو حاتم : لا أعرفه . وقال في التقريب : مجهول الحال من
السابعة . روى له المصنف هذا الحديث فقط . و (عبد الله بن أبي سفيان) الحجازي . روى عن
أبيه يزيد بن طلحة وعدى بن زيد . وعنه ابن إسحاق وعيسى بن كنانة وإبراهيم بن إسماعيل .
قال ابن القطان : لا يعرف حاله . وقال في التقريب : مقبول من الرابعة . وذكره ابن حبان في
الثقات . روى له المصنف هذا الحديث فقط . و (عدى بن زيد) صحابي . روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم هذا الحديث . وعنه عبد الله بن أبي سفيان وداود بن الحصين . روى له أبو داود
هذا الحديث .

(المعنى) (حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية) أى جعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم حمى المدينة من كل ناحية من نواحيها الأربع (بريدا بريدا) والبريد أربعة فراسخ والفرسخ
ثلاثة أميال . يعنى أن طول كل جهة من جهات حرم المدينة بريد ، أما قول ، أبو هريرة حرم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة . قال أبو هريرة : فلو وجدت الظباء ما بين
لابتها ماذعرتها . وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حمى . أخرجه أحمد ومسلم ^(١) [٤٣٢]
، فمحمول ، على أنه تحديد لجهة من جهات المدينة الأربع فيكون مجموعها ثمانية وأربعين
ميلا . وبذلك تتفق الروايات . هذا والميل أربعة آلاف ذراع فلكى . وهو ٦٦٠٠ سنتيمتر . فيكون
الميل ١٨٥٥ متر . والبريد ٧٤٢٠ متر . ويكون مجموع نواحي حرم المدينة ٢٩٦٨٠ مترا
(لا يخطط) بالبناء للفعل . أى لا يضرب (شجره) بالعصا ليتناثر ورقه . والخطط - بفتح الحاء -
بفتح الحاء -

(١) انظر ص ٢٧٩ ج ٢ مستند أحمد (مسند أبي هريرة رضى الله عنه) و ص ١٤٥ ج ٩ نووى مسلم (فضل
المدينة) والحمى مكان يمنع القرب منه . والمراد هنا حرم المدينة . جاء النبي صلى الله عليه وسلم لأبل الصدقة ومنع العامة
أن يروا فيه دوابهم

الورق الساقط بمعنى المخبوط (ولا يعضد) بالبناء للمفعول . أى لا يقطع من الشجر (إلا ما) كان بقدر علف الدواب فيحمل على البعير (يساق به الجمل) استثنى النبي صلى الله عليه وسلم علف الدواب من الشجر المحظور قطعه رحمة ورأفة بالامة .

(الفقه) دل الحديث : (١) على أن حرم المدينة يريد من كل ناحية من نواحيها الأربع وقد اختلفت الروايات في تحديد حرم المدينة . فعند مسلم عن أنس مرفوعا : اللهم إني أحرم ما بين جبليها . وعند البخارى عن أبي هريرة وأنس : ما بين لابتيها . وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد بن أبي وقاص وجابر عند مسلم . واللابتان مثنى لابة بتخفيف الموحدة . وهى الحرة وهى الحجارة السود . وعند أحمد عن جابر : وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها . وفى بعض طرق حديث أبي سعيد : ما بين مأزميها . والمأزم - بكسر الزاى - المضيق بين الجبلين . ولهذا ادعى بعض الحنفيين أن الحديث مضطرب وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن الجمع بين روايات الحديث واضح . وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة . فإن الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ولا شك أن رواية ما بين لابتيها أرجح . لتوارد الرواة عليها . ورواية جبليها لا تنافيا فيكون عند كل لابة جبل أو لابتيها من جهة الشرق والغرب . وجبلاها من جهة الجنوب والشمال . وتسمية الجبلين فى رواية أخرى لا تضر . والمأزم قد يطلق على الجبل نفسه ^(١) (ب) وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم خص حرم المدينة لرعى لإبل الصدقة ومنع العامة أن يرعوا فيه دوابهم . (والحديث) لم نقف على من أخرجه غير المصنف .

(٢٩٦) (ص) حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ قَالَ : حَدَّثَنِي يَعْلَى ابْنُ حَكِيمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ الَّذِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَبَهُ ثِيَابَهُ لِحَافٍ مَوَالِيهِ فَكَلَّمُوهُ فِيهِ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ وَقَالَ : مَنْ وَجَدَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ ثِيَابَهُ . فَلَا أَرُدُّ عَلَيْكُمْ طُعْمَةً أَطْعَمَنِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنْ إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ ثَمَنَهُ

(ش) (السند) (أبو سلمة) موسى بن إسماعيل . و (يعلى بن حكيم) الثقفى . و (سليمان بن أبي عبد الله) روى عن أبي هريرة وصهيب وسعد بن أبي وقاص . وعنه يعلى بن حكيم . قال فى التقريب : مقبول من الثالثة . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال أبو حاتم : ليس بالمشهور فيعتبر حديثه . روى له المصنف هذا الحديث فقط .

(المعنى) (أخذ رجلا يصيد) لم يعرف اسمه وكان مولى كابدل عليه قوله فجاء مواله (الذى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى بتحريم الله له . وقد علمت حدوده فى الحديث السابق (فسلبه ثيابه) أى أخذ سعد بن أبي وقاص ثياب العبد الذى وجده يصطاد فى الحرم المدنى (فجاء مواله فكلّموه فيه) أى فى أن يرد عليهم سلب عبدهم (فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم) أى حرم المدينة (وقال من أخذ أحدا يصيد فيه فليسلبه ثيابه فلا أرد عليكم طعمة أطعمناها) أى منحناها (رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن إن شئتم دفعت إليكم ثمنه) أى ثمن ما أخذه من العبد . وهذا تبرع منه رضى الله عنه لا واجب . وفى رواية البيهقى : ولكن سلوني من مالى ما شئتم .

(الفقه) دل الحديث على أنه يطلب ممن وجد من يصيد من حرم المدينة أو يقطع شجرها أن يأخذ سلبه . وهو قول الشافعى فى القديم . وروى عن أحمد وابن أبي ذئب وابن المنذر وسعد ابن أبي وقاص وجماعة من الصحابة : وهذا يرد قول القاضى عياض : ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعى فى القديم وخالفه أئمة الأمصار . قال النووى : وهذا القول هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه . وإذا قلنا به فى كيفية الضمان وجهان :

أحدهما ، يضمن الصيد والشجر والكلا كضمان حرم مكة . وأصحهما ، أنه يسلب الصائد وقاطع الشجر والكلا . والمراد بالسلب قيل الثياب فقط . والأصح أنه كسلب القتل من الكفار . فيشمل الفرس والسلاح والنفقة وغيرها مما يدخل فى سلب القتل . وفى مصرفه ثلاثة أوجه ، الأصح ، أنه للسالب وهو الموافق للحديث . والثانى ، أنه لمساكين المدينة . والثالث ، لبيت المال . هذا والسالب يأخذ كل ما عليه من الثياب إلا ساتر العورة . وقيل يؤخذ أيضا . ويسلب بمجرد الاصطياد سواء أتلّف الصيد أم لا ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقى . وفى سننه سليمان بن أبي عبد الله . وفيه مقال ، لكن أخرجه أحمد ومسلم عن عامر بن سعد أن سعدا ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخيّطه فسلبه . فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلّموه أن يردّ على غلامهم أو عليهم

ما أخذه من غلامهم . فقال معاذ الله أن أردّ شيئاً نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي أن يرده عليهم ^(١) .

(٢٩٧) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَمَةِ عَنْ مَوْلَى لِسَعْدٍ أَنَّ سَعْدًا وَجَدَ عَبِيدًا مِنْ عَبِيدِ الْمَدِينَةِ يَقْطَعُونَ مِنْ شَجَرِ الْمَدِينَةِ فَأَخَذَ مَتَاعَهُمْ وَقَالَ - يَعْنِي لِمَوَالِيهِمْ - سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى أَنْ يُقْطَعَ مِنْ شَجَرِ الْمَدِينَةِ شَيْءٌ وَقَالَ : مَنْ قَطَعَ مِنْهُ شَيْئًا فَلَنْ أَخْذَهُ سَلْبُهُ

(ش) (السند) (ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن . و (صالح) بن نبهان (مولى التوامة) بفتح فسكون . و (مولى لسعد) لم يعرف اسمه ولا حاله .

(المعنى) (وقال) سعد (يعنى لمواليهم) أتى الراوى بالعناية لعدم ضبطه لفظ شيخه (ينهى أن يقطع من شجر المدينة شىء) قال لهم ذلك لما أتوه وكذبوه فى أن يرده عليهم ما أخذه من متاع العبيد كما صرح به فى الروايات الأخرى .

(وهذه) الرواية أخرجهما البيهقى بآتم مما هنا عن صالح مولى التوامة حدثنى بعض ولد سعد بن سعد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أخذتموه يقطع من الشجر شيئاً يعنى شجر حرم المدينة ، فلکم سلبه لا يعضد شجرها ولا يقطع قال : فرأى سعد غلماناً يقطعون فأخذ متاعهم فأتوا إلى مواليتهم فأخبروهم أن سعداً فعل كذا وكذا . فقالوا : يا أبا إسحاق إن غلمانك أو مواليك أخذوا متاع غلماننا قال : بل أنا أخذته سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أخذتموه يقطع من شجر الحرم فلکم سلبه ولكن سلونى من مالى ما شئتم ^(٢) . والحديث ضعيف ، لأن صالحاً مولى التوامة قال فيه مالك : ليس بثقة . ولكن قال ابن معين : ثقة سمع منه ابن أبي ذئب قبل أن يخرف . وفيه مولى لسعد مجهول .

(٢٩٨) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَطَّانُ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ

(١) انظر ص ١٩٩ ج ٥ يهقى « سلب من قطع من شجر حرم المدينة » وص ١٦٨ ج ١ مسند أحمد (مسند أبي إسحاق سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه) وص ١٣٨ ج ٩ نووى مسلم « فضل المدينة وتحريمها »
(٢) انظر ص ١٩٩ ج ٥ يهقى (سلب من قطع من شجر المدينة)

أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ الْحَارِثِ الْجُهَنِيُّ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا يَخْبُطُ وَلَا يُعْضِدُ حِمَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَلَكِنْ يَهْشُ هَشًّا رَفِيقًا

(ش) (السند) (محمد بن خالد) بن رافع الجهني . روى عن خارجة بن الحارث . وعنه أحمد بن ثابت ومحمد بن حفص القطان . قال في التقريب : مستور من الرابعة . وذكره ابن حبان في الثقات . قال المزي : ليس محمد بن خالد هذا هو محمد بن خالد بن رافع بل غيره . لكن قال الحافظ في التقريب : وهم من جعلهما اثنين . روى له المصنف . و (خارجة بن الحارث) بن رافع بن مكيث - بفتح الميم - المزي . روى عن أبيه الحارث وسالم بن سرح . وعنه محمد بن الحسن وابن مهدي وإسماعيل بن أبي أويس . وثقه ابن معين . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال في التقريب : صدوق من الثالثة . و (الجهني) نسبة إلى جهينة قبيلة مشهورة . روى له الستة . و (أبوه) الحارث بن رافع بن مكيث الجهني . روى عن جابر بن عبد الله وسنان بن وبرة . وعنه ابنه خارجة وابن أخيه محمد بن خالد بن رافع . قال ابن القطان : لا يعرف . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة . وله رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له المصنف .

(المعنى) (لا يخبط ولا يعضد حِمَى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى لا يضرب شجر حِمَى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعصا ليتناثر ورقه ولا يقطع . والحِمَى - بكسر الحاء مقصورا - أصله ما يحميه الإمام لمواشى الصدقة من الأرض . والمراد منه هنا حرم المدينة المنورة (ولكن يهش هشا رفيقا) بقاء وقاف . وفي بعض النسخ رقيقا بقافين . أى ولكن ينثر نثرا خفيفا بلين ورفق . يقال هش الشجرة هشا من باب قتل ضربها ضربا خفيفا بعصا ليتساقط ورقها بخلاف الخبط فإنه ما كان بشدة ، ولعله ، صلى الله عليه وسلم استدرك بهذا الحاجة الناس إليه في علف دوابهم كما تشعر بذلك الرواية السابقة .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي من طريق المصنف ولفظه . وأخرجه مطولا من طريق ابن أبي أويس قال : حدثني خارجة بن الحارث عن أبيه الحارث بن رافع بن مكيث الجهني ثم الربيعي أنه سأل جابر بن عبد الله السلمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن لنا غنما وغلمانا وهم يخبطون على غنمهم من هذه الثمرة الحسلة . قال خارجة : وهى ثمرة السمرة . قال

جابر : لا ثم لا ، لا يُحِط ولا يُعَصَّد حَمَى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن هشا هشا قال جابر : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى أن يقطع المسد . قال جابر : والمسد مرود البكرة . قال ابن أبي أويس : الحمى حول المدينة ^(١) .

(٢٩٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا . زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ : وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ .

﴿ش﴾ مناسبة الحديث للترجمة ، وتحريم المدينة ، أن قباء من حرم المدينة . وهي التي نزل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين الهجرة قبيل دخوله المدينة .

(السند) (يحيى) بن سعيد القطان . و (ابن نمير) عبد الله . و (عبيد الله) بن عمر العمرى . (المعنى) (كان يأتي قباء) وفي رواية لمسلم : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزور قباء راكبا و ماشيا . وفي رواية له : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء - بضم القاف - يمشي ويقصر ويصرف ولا يصرف - وأصله اسم بئر هناك - عرفت القرية بها - على ميلين من المدينة المنورة على يسار القاصد إلى مكة . وهي مساكن بني عمرو بن عوف من الأنصار . وفيها آبار ومياه عذبة (ماشيا) مرة (وراكبا) مرة أخرى ، فإن قيل ، كيف الجمع بين إتيان النبي صلى الله عليه وسلم مسجد قباء راكبا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ؟ فالجواب ، أن قباء لقربه من المدينة لا يحتاج إلى شد الرحال (زاد) عبد الله (بن نمير) في روايته (و) كان النبي صلى الله عليه وسلم (يصلى ركعتين) نفلا في مسجد قباء ^(٢) قيل هو المسجد الذي أسس على التقوى ، وقيل هو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم . ويقويه : (١) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من

(١) انظر ص ٢٠٠ ج ٥ يهقي (كراهية قطع الشجر بكل موضع حماه النبي صلى الله عليه وسلم) و (الحيلة) بضم الحاء وسكون الباء ، تمر السمر . بضم الميم يشبه اللوبيا . وقيل تمر العضا . و (السمر) بضم الميم هي الشجرة التي كانت عندها بيعة الرضوان . و (المسد) بفتح الميم ، الحبل المسود أى المغتول . وقيل هو مرود البكرة التي تدور عليه . (٢) هو أول مسجد بني في الاسلام . وهو في الجنوب الغربي من المدينة مربع الشكل . وضمه أربعون مترا . وارتفاعه ستة أمتار . به تسعة وعشرون عمودا . وفي وسطه مبرك الناقة بالنبي صلى الله عليه وسلم وعليه حظير : قصيرة تشبه روضة صغيرة . وفي منتهى يمين القبة شبه محراب عليه مصنبة . وله باب من جهة الغرب . وفي غره روضة فيها بئر هي منبع عين الأزرق ويسمى العامة العين الزرقاء . وقد جدد السلطان محمود خان الثاني سنة ١٢١٠ هـ

أول يوم . فقال رجل : هو مسجد قباء . وقال الآخر : هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو مسجدى هذا . أخرجه النسائي ^(١) [٤٣٣]
(ب) وقول أبي سعيد : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض نسائه فقلت : يا رسول الله أى المسجدين الذى أسس على التقوى ؟ قال : فأخذ كفا من حصباء فضرب به الأرض ثم قال : هو مسجدكم هذا . لمسجد المدينة ، أخرجه مسلم ^(٢) [٤٣٤]
قال العراقي في شرح الترمذى : قد وردت أحاديث تدل على أنه مسجد قباء . وهذا الحديث أرجح وأصح وأصرح ^(٣) .

(الفقه) دل الحديث على فضل قباء ومسجده وعلى استحباب الصلاة فيه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . وعلى فضل زيارته راكبا وماشيا . وقد جاء في فضل الصلاة فيه أحاديث منها ، حديث سهل بن حنيف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من خرج حتى يأتي مسجد قباء فصلى فيه كان له عدل عمرة . أخرجه النسائي ^(٤) [٤٣٥] وحديث سهل أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ فأحسن الوضوء ثم دخل مسجد قباء فركع فيه أربع ركعات كان ذلك عدل رقة . أخرجه الطبراني في الكبير . وفي سنده موسى بن عبيدة ضعيف ^(٥) [٤٣٦]
ويقويه ما أخرجه ابن ماجه من طريق آخر عن أبي أمامة بن سهل قال سهل بن حنيف : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء فصلى فيه صلاة كان له كأجر عمرة ^(٦) [٤٣٧]

(والحديث) أخرجه أيضا مالك والشيخان والنسائي والبيهقي ^(٧) .

(١) انظر ص ١١٣ ج ١ مجتبى (المسجد الذى أسس على التقوى) (٢) انظر ص ١٦٨ ، ١٦٩ ج ٩ نووى مسلم (المسجد الذى أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم) و (الخصباء) بالمد صغار الحصى . وضرها النبي صلى الله عليه وسلم في الأرض مبالغة في الإيضاح (٣) انظر ص ١١٣ ج ١ زهر الرى (٤) انظر ص ١١٣ ج ١ مجتبى (فضل مسجد قباء والصلاة فيه)
(٥) انظر ص ١١ ج ٤ مجمع الزوائد (مسجد قباء)
(٦) انظر ص ٢٢٢ ج ١ - ابن ماجه (ما جاء في الصلاة في مسجد قباء) و (من تطهر في بيته) هذا القيد غير معتبر في نيل هذا الثواب . وإنما ذكر للتنبيه على أن الذهاب إلى مسجد قباء ليس إلا لمن كان قريب الدار منه بحيث يمكن أن يطهر في بيته ويصل في تلك الطهارة كمن بالمدينة .
(٧) انظر ص ٤٦ ج ٣ فتح البارى (إتيان مسجد قباء) و ص ١٦٩ ج ٩ نووى مسلم . و ص ١١٣ ج ١ مجتبى (فضل مسجد قباء والصلاة فيه) و ص ٢٤٨ ج ٥ بيهقى (إتيان مسجد قباء والصلاة فيه) .

— ١٠٢ — باب زيارة القبور —

وفي أكثر النسخ إسقاط هذه الترجمة . والأولى إثباتها .

(٣٠٠) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ ثَنَا الْمُقَرِّيُّ ثَنَا حَيَوَةُ عَنْ أَبِي صَخْرٍ حُمَيْدِ بْنِ زَبَادٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَى إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَى رُوحِهِ حَتَّى أُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(ش) مناسبة الحديث للترجمة من حيث إن المسلم على النبي صلى الله عليه وسلم يكون عند زيارة قبره صلى الله عليه وسلم .

(السند) (المقرئ) عبد الله بن يزيد . و (حيوة) بن شريح .

(المعنى) (ما من أحد يسلم على) عند فبري كما في رواية أحمد (إلا رد الله على) وعند أحمد والبيهقي : إلى . وهو اللطف وأنسب . فإن رد يتعدى بعلى في الإهانة ويألى في الإكرام (روحى) أى نطقى ، لأنه صلى الله عليه وسلم حتى في قبره على الدوام وروحه لا تفارقه أبداً ، لما ثبت أن الأنبياء أحياء في قبورهم . وإطلاق الروح على النطق مجاز علاقته اللزوم . وقال الحافظ : الأحسن أن يؤول رد الروح بحضور الفكر كما قالوه في خبره يغان على قلبى ، وقال عياض : لعل معناه أن روحه صلى الله عليه وسلم تكون متعلقة بالحضرة الإلهية فإذا بلغه سلام أحد رد الله روحه من تلك الحالة (حتى) أى لأن (أرد عليه السلام) وهذا ظاهر في استمرار حياته صلى الله عليه وسلم لاستحالة خلو الوجود كله من أحد يسلم عليه عادة . ومن خص الرد بوقت الزيارة فعليه البيان . أفاده المناوى (١) .

(الفقه) دل الحديث على فضل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى أنه ينبغي لزائر الروضة أن يلاحظ أنه صلى الله عليه وسلم يسمع كلامه ويرد عليه السلام . وعلى أنه صلى الله عليه وسلم حتى في قبره . وقد جاء في أحاديث كثيرة أن الأنبياء أحياء في قبورهم لا تفارقهم أحياء (منها) ما روى شذاد بن أوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة على . فقال رجل : يا رسول الله كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت ؟ يعنى بليت . فقال : إن الله

قد حُزِمَ على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء . أخرجه ابن ماجه بسند جيد رجاله ثقات ^(١) [٤٣٨]
(وحدّث) أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أتيت ليلة أُسرى بي على موسى قائماً يصلي في قبره عند الكتيّب الآخر ، أخرجه مسلم والنسائي ^(٢) [٤٣٩]

قيل المراد بالصلاة التوسيع والذكر والدعاء وهي من أعمال الآخرة قال الله تعالى : ﴿ دَعُواْهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيتُهمْ فِيهَا سَلَامٌ ﴾ ^(٣) (وحدّث) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لقد رأيته في الحُجُرِ وقريش تسألني عن مسراي . (الحديث) وفيه : وقد رأيته في جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلي . وإذا عيسى ابن مريم عليه السلام قائم يصلي أقرب الناس به شها عروة بن مسعود . وإذا إبراهيم عليه السلام قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم ، يعني نفسه . أخرجه مسلم ^(٤) [٤٤٠] وفي حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كُنْى أنظر إلى موسى عليه السلام هابطاً من الثنية وله جوار إلى الله بالتلبية وكُنْى أنظر إلى يونس بن متى عليه السلام على ناقة حمراء تجعدة عليه جبة من صوف وهو يلبي (الحديث) أخرجه مسلم ^(٥) [٤٤١] فإن قيل : كيف يصلون ويلبون وهم في الدار الآخرة وليست دار عمل ؟ فالجواب أنهم يعملون ذلك تلذذاً . والذكر والدعاء من عمل الآخرة كما تقدّم . وقال الله تعالى في حق الشهداء : ﴿ وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أحياءٌ عند ربِّهم يُرزقونَ ﴾ ^(٦) والأنبياء أولى فإنه مامن نبي إلا وقد جمع مع النبوة وصف الشهادة فيدخلون في عموم الآية . وقال ابن مسعود : لأن أحلف تسعاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل قتلاً أحب إليّ من أن أحلف واحدة أنه لم يقتل . وذلك أن الله اتخذ نبياً واتخذ شهيداً أخرجه أحد والطبراني والحاكم والبيهقي في دلائل النبوة ^(٧) [٤٤٢] وقالت عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في مرضه الذي مات فيه : يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخير وهذا أوان وجدت انقطاع أبهري من ذلك السم . أخرجه البخاري والبيهقي ^(٨) [٤٤٣] فثبت كونه صلى الله عليه وسلم حياً في قبره بنص القرآن ، وإما من عموم اللفظ وإما من مفهوم الموافقة . قال البيهقي في كتاب الاعتقاد : الأنبياء بعد ما قبضوا ردت أرواحهم فهم أحياء عند

(١) انظر ص ١٧٤ ج ١ - ابن ماجه (فصل الجمعة) والمراد بالدفعة دفعة البعث . وهي الثانية . وبالصدمة الصدمة الأولى التي يموت بها كل حي إلا رؤساء الملوك . وأقل الإكثار ثمانية مرة . وقد ورد في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم صيغة من أفضلها « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » وأرمت كثرية . وتكرر الزاء (٢) انظر ص ٣٢٦ ج ٣ تفسير الوصول (الإبراء) (٣) سورة يونس آية ١٠ (٤) انظر ص ٢٢٧ (٥) ٢٣٨ ج ٢ نووي - (ذكر المسيح بن مريم) (٥) انظر ص ٢٢٨ منه (الإبراء) (٦) سورة آل عمران : آية ١٦٩ (٧) انظر ص ٣٣٠ ج ٢ - الخاوي لفناوى (٨) انظر ص ٩٢ ج ٨ فتح الباري (مرض النبي صلى الله عليه وسلم)

رهبهم كالشهداء^(١) . وقد ألف السيوطى رسالة سماها : إنباء الأذكياء بحياة الأنبياء . ذكر فيها حديث الباب وقال : ولا شك أن ظاهر هذا الحديث مفارقة الروح لبدنه الشريف صلى الله عليه وسلم فى بعض الأوقات . وهو مخالف للأحاديث السابقة . وأجاب عنه بأوجه منها ، أن لفظ الرد قد لا يدل على المفارقة بل كنى به عن مطلق الصيرورة ، كما قيل - فى قوله تعالى حكاية عن سيدنا شعيب عليه الصلاة والسلام : ﴿ قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾^(٢) ، وإن لفظ العود أريد به مطلق الصيرورة لا العود بعد الانتقال ، لأن شعيبا لم يكن فى ملتهم قط . وأتى فى الحديث بلفظ الرد مراعاة للنسبة اللفظية بينه وبين قوله حتى أرد عليه السلام ، ومنها ، أنه ليس المراد برد الروح عودها بعد مفارقتها للبدن . فإن النبى صلى الله عليه وسلم فى البرزخ مشغول بأحوال الملوك مستغرق فى مشاهدة ربه . بل المراد بردها الإفاقة من تلك المشاهدة وذلك الاستغراق^(٣) . وذكر أجوبة أخرى فانظرها إن شئت .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والبيهقى بسند صحيح ورواه ثقات^(٤) .

(٢٠١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا . وَلَا تَجْعَلُوا قُبُورَ عِيدًا . وَصَلُّوا عَلَى فَإِنْ صَلَاتَكُمْ تَبْلَغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ .

﴿ش﴾ (السند) (ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن .

(المعنى) (لا تجعلوا بيوتكم قبورا) تدفنون فيها ، أو لا تجعلوها كلقبور خالية من العبادة والذكر بل اجعلوها نصيبا من الصلاة والطاعة لتعود بركة العبادة عليكم وعلى بيوتكم . ولا تكونوا كالموتى الذين لا يصلون فى قبورهم ، روى ، أبو موسى الأشعرى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : مثل البيت الذى يذكر الله فيه والبيت الذى لا يذكر الله فيه كمثل الحى والميت . أخرجه مسلم^(٥) [٤٤٤] ويحتمل أن يكون المعنى لا تجعلوا القبور مساكن لكم فتفسدوا

(١) انظر ص ٢٣٠ ج ٢ - الحاوى لفتاوى (٢) - سورة الأعراف آية : ٨٩ (٣) انظر ص ٢٣١ ، ص ٢٣٢ ج ٢ - الحاوى لفتاوى

(٤) انظر ص ٣١١ ج ١٤ - الفتح الربانى (فضل الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم) و ص ٢٤٥ ج ٥ - بيق

(زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم) (٥) انظر ص ٦٨ ج ٦ - نوى مسلم (صلاة النافلة فى بيته)

قلوبكم لكثرة التردد فيها . بل زوروا القبور وارجعوا إلى مساكنكم . وعلى هذا يكون الحديث مناسباً للترجمة (ولا تجعلوا قبري عيداً) أى لا تجعلوا زيارة قبري في الفرح والسرور كالعيد بل اجعلوها زيارة عظيمة واعتبار . روى ، أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة . أخرجه ابن ماجه ^(١) [٤٤٥] . قال الطيبي : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاجتماع لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم اجتماعهم للعيد نزهة وزينة . وكانت اليهود والنصارى تفعل ذلك بقبور أنبيائهم فأورثهم ذلك القسوة والغفلة (وصلوا على) في مكانكم وفي رواية : وصلوا على وسلوا ولا تتكلفوا الحجى . لقبري (فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم) في أى مكان وإن كان بعيداً .

(الفقه) دل الحديث : (أ) على النهى عن الدفن في البيوت . وإنما دفن النبي صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة مخافة اتخاذ قبره مسجداً . وفيه النهى عن إخلاء البيوت من صلاة النافلة في الحديث : صلوا في بيوتكم ولا تتركوا النوافل فيها . أخرجه الدارقطني في الأفراد عن أنس وجابر . وصححه السيوطي ^(٢) [٤٤٦] (ب) وعلى النهى عن اتخاذ قبر النبي صلى الله عليه وسلم مظهر عيد وعن الاجتماع للزيارة كاجتماعهم للعيد ، إما لدفع المشقة أو كراهة أن يتجاوزوا حد التعظيم . ويؤخذ منه أن اجتماع العامة في بعض أضرحة الأولياء في يوم أو شهر مخصوص - ويقولون إنه يوم مولد الشيخ ويأكلون ويشربون وربما يرقصون فيه - منهي عنه ويفعلون ذلك بالمساجد ونحوها فيرتكبون ما لا يليق بها من التلوين وهناك الحرمات مما لا بدخل تحت حصر كما هو مشاهد في كثير من الأضرحة . وهذا كله منهي عنه شرعاً يجب على ولي الأمر ردعهم عن ذلك وإنكاره عليهم وإبطال مثل هذه العوائد الشاذة ^(٣) .

(ج) وعلى الترغيب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبيان أنها تبلغه فإنه صلى الله عليه وسلم حى في قبره تصل إليه أعمال الأمة . والحديث وإن كان فيه عبد الله بن نافع وهو ضعيف إلا أن له شواهد (منها) ما روى على بن الحسين أنه رأى رجلاً يحجى إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيدخل فيها فيدعو فيها وقال : ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تتخذوا قبري عيداً ولا بيوتكم قبوراً وسلوا على ، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم . أخرجه الضياء المقدسي في المختارة وأبو يعلى وفيه حفص بن إبراهيم الجعفرى . ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً . وبقية رجاله ثقات ^(٤) [٤٤٧] (ومنها) ما رواه الحسين عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله

(١) انظر ص ٢٤٥ ج ١ - ابن ماجه (زيارة القبور) (٣، ٢) انظر رقم ٥٠١٥ ص ١٩٩ ج ٤ فض القدير

(٤) انظر ص ٣ ج ٤ مجمع الزوائد (لا تجعل قبري وثناً) .

صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا قبوري عيداً ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً وصلوا علىّ وسلوا حيثما كنتم فتبلغني صلاتكم وسلامكم . أخرجه أبو يعلى والحكيم الترمذى ^(١) . [٤٤٨]
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والضياء المقدسى في المختارة وأبو يعلى وسعيد بن منصور بسند حسن . ولفظ أحمد : لا تتخذوا قبوري عيداً ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً وحيثما كنتم فصلوا علىّ فإن صلاتكم تبلغني ^(٢) .

(٣٠٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ الْمَدِينِيُّ أَخْبَرَنِي دَاوُدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رَبِيعَةَ يَعْنِي ابْنَ الْهَدِيرِ قَالَ مَا سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا قَطُّ غَيْرَ حَدِيثٍ وَاحِدٍ قَالَ : قُلْتُ : وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُرِيدُ قُبُورَ الشُّهَدَاءِ حَتَّى إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى حَرَّةٍ وَأَقِمْنَا فَلَمَّا تَدَلَّيْنَا مِنْهَا فَإِذَا قُبُورٌ بِمَحْنِيَّةٍ قَالَ : قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُبُورُ إِخْوَانِنَا ؟ قَالَ : قُبُورُ أَصْحَابِنَا . فَلَمَّا جِئْنَا قُبُورَ الشُّهَدَاءِ قَالَ : هَذِهِ قُبُورُ إِخْوَانِنَا

﴿ش﴾ (السند) (محمد بن معن) بن محمد بن معن بن فضالة الغفاري (المديني) روى عن أبيه وجده وداود بن خالد وموسى بن سعد وغيرهم . وعنه الحميدي ويونس بن عبد الأعلى وإبراهيم ابن المنذر وحامد بن يحيى وجماعة . وثقه المصنف وابن المديني والدارقطني وابن سعد وقال : قليل الحديث . وقال أبو حاتم صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن معين : ليس به بأس . روى له البخاري والمصنف والترمذي وابن ماجه . و (داود بن خالد) بن دينار المدني . روى عن محمد بن المنكدر وإبراهيم بن عبيد وربيعه بن الهدير . وعنه محمد بن معن . وثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات . وقال يعقوب بن شيبة : مجهول لا نعرفه ولعله ثقة . وقال ابن عدى : كل أحاديثه لإفرادات وأرجو أنه لا بأس به . روى له المصنف هذا الحديث فقط . و (ربيعه) بن عبد الله (بن الهدير) مصغرا . روى عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري وطلحة بن عبيد الله التيمي . وعنه ابن أبي مليكة وربيعه بن أبي عبد الرحمن وعثمان

(١) انظر ص ٤٦٧ راموز الأحاديث .

(٢) انظر ص ٣٠٧ ج ١٤ - الفتح الرباني (وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) .

ابن عبد الرحمن وغيرهم . ولد في عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . ولذا ذكره ابن عبد البر في الصحابة . وقال العجلي : تابعي ثقة من كبار التابعين . وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث . روى له البخاري والمصنف . قبل مات سنة ثلاث وتسعين .

(المعنى) (قال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن (قلت) لربيعة بن الهدير (وما هو) هذا الحديث ؟ قال (قال) لي طلحة (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نريد قبور الشهداء) أى نقصد زيارتها (فلما أشرفنا) أى علونا (على حرة واقم) بالإضافة . والحرة الأرض ذات الحجارة . وحرة واقم إحدى حرتي المدينة وهي الشرقية . سميت باسم رجل من العمالق اسمه واقم - بكسر القاف - كان قد نزلها في الجاهلية . وقيل واقم أطم بالمدينة تضاف إليه الحرة (فلما تدلينا منها) أى لما هبطنا من الحرة (فاذا قبور بمحنة) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وكسر النون وشدة الياء، أى منعطف الوادى (قال) طلحة بن عبيد الله (قلنا يا رسول الله أقبور إخواننا) من النسب (هذه ؟ قال) لا إنما هي (قبور أصحابنا) نفي النبي صلى الله عليه وسلم أخوة النسب ، لأنهم لم يكن بينهم وبين السائلين قرابة (فلما جئنا قبور الشهداء) بأحد (قال) لهم النبي صلى الله عليه وسلم (هذه قبور إخواننا) أى من النسب ، لأنه كان بين السائلين والشهداء قرابة نسبية إذ كانوا من المهاجرين والأنصار . وعليه فلا إشكال في إطلاق الأخوة على من يأتي بعد من المسلمين ونفيها عن هؤلاء فلها أخوة إيمان وإسلام .

(الفقه) دل الحديث على استحباب زيارة قبور الشهداء بأحد وكذا يستحب زيارة قبور البقيع وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يزورها ويقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون . اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد^(١) . اللهم اغفر لنا ولهم ويرحم المتقدمين منا ومنكم والمتأخرين . نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم . وليحذر العاقل من بدع الزيارة كاستلام القبر وتقبيله والطواف به وسؤال من به والصلاة عنده بل المشروع الدعاء والاستغفار لهم . أما طلب الحاجات من الأنبياء والصالحين أو دعاؤهم والإقسام بهم على الله تعالى أو ظن أن الدعاء أو الصلاة عند قبورهم أفضل منه في المساجد والبيوت ، فهو ضلال وبدعة باتفاق أئمة المسلمين . ولم يكن أحد من الصحابة يفعل ذلك ولا كانوا يقفون على قبر النبي صلى الله عليه وسلم يدعون لأنفسهم . ولذلك كرهه مالك وغيره من العلماء ، لأنه من البدع التي لم يفعلها السلف . واتفق الأئمة على أنه إذا أراد أن يدعو يستقبل القبلة ولا يستقبل القبر . وأما إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم

فيستقبلوا القبر عند مالك والشافعي وأحمد . وقال الحنفيون : يستقبل القبلة ويكون القبر عن يساره ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والبيهقي ^(٢) .

(٣٠٣) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْخَلِيفَةُ فَصَلَّى بِهَا فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ

﴿ش﴾ هذا الحديث غير مناسب للترجمة «باب زيارة القبور» ، إلا إذا روعي ما في كثير من النسخ من إسقاط هذه الترجمة وإدخال هذه الأحاديث تحت ترجمة «تحریم المدينة» ، ففي نزول النبي صلى الله عليه وسلم بالبطحاء التي بذى الخليفة وصلاته بها لتعظيم المدينة احترامها فتظهر المناسبة .

(المعنى) (أناخ) بالنون والحاء المعجمة . أى أبرك بعيره . والمراد أنه نزل (بالبطحاء) بالمد . حين رجع من الحج كما في رواية الصحيحين . و(التي بذى الخليفة) احتراز عن بطحاء مكة ومنى «روى» ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل من طريق المعترس . وكان إذا خرج إلى مكة صلى في مسجد الشجرة . وإذا رجع صلى بذى الخليفة ببيت الوادى وبات حتى يصبح . أخرجه البخارى . وتقدم صدره للمصنف ^(٣) [٤٤٩] (فصلى بها) نافلة أو فريضة لفضل ذلك الموضع «قال» موسى بن عقبة حدثني سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أرى وهو معرّس بذى الخليفة ببيت الوادى قيل له : إنك يبطحاه مباركة . وقد أناخ بنا سالم يتوخى بالمناخ الذى كان عبد الله ينيخ يتجرى معرّس رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو أسفل من المسجد الذى ببيت الوادى بينه وبين الطريق وسط من ذلك . أخرجه الشيخان ^(٤) [٤٥٠] (فكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك)

(١) انظر ص ١٧٣ تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية

(٢) انظر ص ١٦١ ج ١ مسند أحمد (مسند أبي محمد طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه) وص ٢٤٩ ج ٥ بيهقي (زيارة قبور الصحابة)

(٣) انظر ص ٢٥١ ج ٣ فتح البارى (خروج النبي صلى الله عليه وسلم على طريق الشجرة) وتقدم صدره رقم

١٤١ ص ١٩٨ ج ١ فتح الملك المبود (دخول مكة) . (٤) انظر ص ٢٥٢ ج ٣ فتح البارى (قول النبي صلى الله عليه وسلم المبيتق واده بارك)

وص ١١٤ ج ٩ نووى مسلم (الزول ببطحاء ذى الخليفة والصلاة بها) (وهو أسفل من المسجد) المراد به المسجد الذى كان هناك وقتئذ . و (بينه) أى بين المعرّس (وبين الطريق وسط من ذلك) بفتح السين المهملة أى متوسط بين بيت الوادى وبين الطريق .

تأسيًا بالنبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم .

(الفقه) دل الحديث على استحباب النزول بيطحاء ذى الحليفة والصلاة بها إذا صدر من الحج والعمرة وغيرهما فترها . قال القاضى عياض : النزول بيطحاء ذى الحليفة فى رجوع الحاج ليس من مناسك الحج وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تبركا بآثار النبي صلى الله عليه وسلم ولأنها بطحاء مباركة واستحب مالك النزول به والصلاة فيه . وإن نزل به فى غير وقت صلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة فيصلى . وقيل إنما نزل به النبي صلى الله عليه وسلم فى رجوعه حتى يصبح لثلا يفجأ الناس أهلهم ليلا . فقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم ^(١) . قال ، أنس بن مالك : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يطرق أهله . كان لا يدخل إلا غدوة أو عشية . أخرجه الشيخان ^(٢) [٤٥١] . وعن جابر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلا حتى تمتشط الشعنة وتستحد المغيبة . أخرجه الشيخان ^(٣) [٤٥٢]

(والحديث) أخرجه أيضا مالك والشيخان والنسائي والبيهقي ^(٤) .

(٢٦) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ قَالَ قَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَجَاوِزَ الْمُعْرَسَ إِذَا قَفَلَ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهَا مَبْدَأًا لَهُ لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَسَ بِهِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ الْمَدِينِيَّ قَالَ: الْمُعْرَسُ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ

﴿ش﴾ هذا أثر (السند) (محمد بن إسحاق المديني) المسيبي نسبة إلى مسيب - اسم مفعول من سيب - جمده الرابع .

(المعنى) (أن يجاوز المعرس) بضم الميم وفتح العين المهملة وشد الراء مفتوحة . وبسكون العين وفتح الراء مخففة، فى الأصل موضع نزول المسافرين آخر الليل . والمراد به مسجد ذى الحليفة (إذا قفل) أى رجع من الحج (راجعاً) مؤكد لقفل لأنه بمعناه . ولم يذكر فى الموطأ راجعاً . وهو أولى (حتى يصلى فيها) أنت الضمير نظراً للبقعة . وفى الموطأ فيه (مابدا له) أى ما تيسر له

(١) انظر ص ١١٥ ج ٩ شرح مسلم (٣، ٢) انظر ص ٤٠١ ج ٣ فتح البارى (الدخول بالعنى - كتاب الحج) (والاستعداد) إزالة العانة بالموسى (والغنية) بضم الميم وفتح المعجمة ، من قاب عنها زوجها (٤) انظر ص ٢٥٨ ج ٢ زرقانى الموطأ (صلاة المعرس والمحبس) و ص ٢٥١ ج ٣ فتح البارى (باب) و ص ١١٤ ج ٩ نووى مسلم (النزول بيطحاء ذى الحليفة والصلاة بها) و ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ج ٥ بيهقي (كسابقه) .

من فرض أو نفل إن مرّ به في وقت صلاة . وفي الموطأ : وإن مرّ به في غير وقت صلاة فليقم حتى تحل الصلاة ثم صلى ما بدا له (لأنه بلغني أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به) بشدّ الرام . أى نزل بهذا المكان ليستريح ويصلى . وأصل التعريس نزول المسافر آخر الليل للنوم والراحة . وقال أبو زيد : هو نزول المسافر أى وقت كان من ليل أو نهار . هذا ويشير مالك بقوله : بلغني أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به . إلى حديث سالم عن أبيه المذكور في شرح الحديث السابق^(١) (قال) محمد بن إسحاق (المعرّس على ستة أميال من المدينة) أى نحو أحد عشر كيلومتراً . وأراد المصنف بهذا بيان أنّ المعرّس داخل في حرم المدينة . ويؤيده ما تقدم من تحديد النبي صلى الله عليه وسلم لحرمها بأنه يريد من كل ناحية من نواحيها .

(الفقه) دل الأثر على الحث على المحافظة على آثار الرسول صلى الله عليه وسلم وأن ابن عمر كان من أشدّ الصحابة اتباعاً لها ، روى ، عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصلى فيها حتى إنّ النبي صلى الله عليه وسلم نزل تحت شجرة فكان ابن عمر يصب الماء تحتها حتى لا تيبس . ذكره البيهقي^(٢) [٤٥٣]

(وهذا) الأثر أخرجه أيضاً مالك قال : لا ينبغي لأحد أن يجاوز المعرّس إذا قفل حتى يصلى . وإن مرّ به في غير وقت صلاة فليقم حتى تحل الصلاة ثم صلى ما بدا له ، لأنه بلغني أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به وأن عبد الله بن عمر أناخ به^(٣) .

(٣٠٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ حَدَّثَنِى عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي الْعُمَرِيَّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَدَّمَ بَاتَ بِالْمُعْرَسِ حَتَّى يَغْتَدِي

﴿ش﴾ هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى بل من رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر ابن داسة . ولذا لم يذكره المنذرى ولم يذكر في أصل نسخ المتن بل كتب في هامش بعض النسخ (والمعنى) أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رجع إلى المدينة بات بمعرّس ذى الحليفة حتى يصبح وهو المراد بقوله (حتى يغتدى) يقال غدا الرجل يغدو إذا ذهب غدوة أى صباحاً .

(١) تقدم بالشرح رقم ٤٤٩ ص ٢٥٧ (٢) انظر ص ٢٤٥ ج ٥ بهيقي (الزّول بالطعام التي يذى الحليفة والصلاة فيها) .

(٣) انظر ص ٢٥٨ ج ٢ زرقاني الموطأ (صلاة المعرّس والمصّب)

(فائدتان) - الأولى - اشتمل كتاب المناسك - من سنن الإمام أبي داود السجستاني - على ١٠٢ بابين ومائة باب فيها :
 (أولاً) ٣٠٤ أربعة وثلاثمائة حديث موصولة . المكثّر منها فيه ١٣ ثلاثة عشر حديثاً
 (ثانياً) ٩ تسعة أحاديث معلقة .
 (ثالثاً) ٢٦ ستة وعشرون أثراً . المعلق منها ثلاثة .
 - الثانية - اشتمل شرح المناسك على ٤٥٣ دليلاً من السنة غير ما بالمصنف . منها ٣٢٧ سبعة وعشرون وثلاثمائة حديث مرفوعة ، ١٢٦ ستة وعشرون ومائة أثر موقوفة .
 والله ولي التوفيق والهداية .

تمّ بعون الله تعالى وحسن توفيقه طبع الجزء الثاني من فتح الملك المعبود . تكملة المنهل العذب المورود . شرح سنن الإمام أبي داود السجستاني . في المحرم سنة ١٣٧٦ هجرية . ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث وأوله (كتاب الضحايا) نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى إتمامه بعونه وفضله ، إنه وليّ التوفيق . وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(تنبيه) قد بينا أهم المراجع التي استعنا بها في تخريج أحاديث هذا الجزء ومراجع النصوص العلمية بصفتي ٢٥٢ ، ٢٥٣ من الجزء الأول من فتح الملك المعبود . تكملة المنهل العذب المورود فلتنظر .

مفتاح الجزء الثاني

من فتح الملك المعبود * تكلمة المنهل العذب المورد * شرح سنن الإمام أبي داود السجستاني
تسهيلاً للمراجعة وإتماماً للفائدة وضعت هذا المفتاح مشتملاً على :-

- (١) دليل عام لأبواب وموضوعات الكتاب (ب) دليل خاص بتراجم الرجال على ترتيب الحروف .
(١) دليل أبواب وموضوعات الجزء الثاني من فتح الملك المعبود * تكلمة المنهل العذب المورد .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢	(باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم)	١٩	الحث على رعاية حقوق النساء وحسن عشرتهن
٣	غسل الإحرام . التلبية . الطواف : صلاته .	٢٠	لا يحل للراة أن تأذن لأحد بدخول منزل زوجها إلا برضاها
٤	السمي . فسخ الحج إلى العمرة . الإحرام بها أحرم به العبر .	٢١	الراجح أن الجمع بعرفة ومزدلفة سببه الحج لا السفر . قصر الصلاة بعرفة . لا جمعة بها
٥	الإحرام بالحج . التوجه إلى منى ثم إلى عرفة خطبة عرفة . جمع الظهر والعصر بها .	٢٣	وقوفه ﷺ بعرفة . إفاضته منها إلى مزدلفة
٦	الوقوف بعرفة . الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة . المبيت والوقوف بها . رمي جرة العقبة .	٢٤	الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة . المذاهب في الأذان والإقامة لها
٧	الذبح بمنى . طواف الركن . الشرب من زمزم .	٢٥	منى تصلى الراتبة بعرفة ومزدلفة ؟
٨	تعرف المذور بزائريه . إزال الناس منازلهم .	٢٦	لم لم يقم صلى الله عليه وسلم الليل بمزدلفة ؟ وقوفه بها . نزوله منها إلى منى
٩	اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع .	٢٧	حكمة إسراع الناسك في وادي محسر
١٠	غسل الإحرام للنظافة لا ينوب عنه التيمم الركوب في الحج أفضل من المشي . التلبية في الإسلام والجاهلية	٢٨	كيفية رمي جرة العقبة . يستحب الأكل من هدى التطوع
١١	كيفية الطواف . صلاه . موافقات عمر رضى الله عنه	٢٩	طواف الإفاضة . الشرب من زمزم
١٢	استلام الحجر الأسود بعد صلاة الطواف	٣٠	المذاهب في حكم صلاة الطواف . مكاتها . وقتها العمر
١٣	بدء السعي بالصفاء . الذكر والدعاء عليها	٣١	هل تؤدى من قعود ؟ هل تتكرر بتكرر الطواف ؟ الدعاء بعدها
١٤	كيفية السعي . حكم الصعود على الصفا والمروة فيه	٣٢	وقت الوقوف بعرفة . الإفاضة منها . حكم المبيت بمزدلفة
١٥	المأثور في الدعاء عليهما وفي السعي . يشترط كون السعي بالمسعى	٣٣	(بيان الامكنة التي نزل بها النبي ﷺ والمساجد التي صلى فيها وهو ذاهب إلى مكة للحج وآيب منها)
١٦	الاعتبار في أشهر الحج مشروع إلى الأبد	٣٥	الجمع بعرفة ومزدلفة بأذان وإقامتين
١٧	جواز تعليق الإحرام		
١٨	توجه الحاج إلى منى يوم النزوية . خطبة عرفة		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٧	مكان ذبح الهدى والوقوف بعرفة ومزدلفة	٦٧	(باب الصلاة بجمع) وصف مزدلفة
٣٩	ما يقرأ في ركعتي الطواف	٦٨	حكم الجمع فيها بين المغرب والعشاء
٤٠	(باب الوقوف بعرفة) وصفها	٦٩	من قال لا يؤذن فيها لهذا الجمع
٤١	إبطال ما كانت عليه قريش من عدم الوقوف بعرفة اكتفاء بالوقوف بمزدلفة	٧٠	من قال هذا الجمع غير واجب
٤٢	وقت الوقوف بعرفة حكم مده إلى الليل	٧١	المذاهب في أنه هل يقصر الحاج الصلاة بمنى وعرفة ومزدلفة ؟
٤٣	حكمة مشروعيته (باب الخروج إلى منى)	٧٢	كم أقام النبي ﷺ مكة وما حولها في حجة الوداع ؟
٤٤	وصف الطريق من مكة إلى منى	٧٣	قصر الصلاة الرباعية في السفر أفضل أو واجب
٤٥	حكم البيات بها ليلة التاسع من ذي الحجة	٧٤	الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامة
٤٦	استحباب صلاة ظهر يوم النحر إلى صبح يوم عرفة بمنى . النفر منها نوعان	٧٦	يسن للحاج التبكير بصلاة صبح يوم النحر
٤٧	(باب الخروج إلى عرفة) هل خطبة عرفة بعد الصلاة ؟	٧٧	الوقوف بمزدلفة بعدها
٤٨	المذاهب في الاذان والإقامة للظهر والعصر بعرفة . شرط الجمع بها	٧٨	المذاهب في حكم الوقوف بمزدلفة . سفته . الدعاء المسأثور فيه
٤٩	(باب الرواح إلى عرفة)	٨٠	يجوز ذبح الهدى بأرض الحرم
٥٠	إنما يكون الوقوف بها بد الزوال	٨١	(باب التعجيل من جمع)
٥١	(باب الخطبة بعرفة)	٨٢	سقوط المبيت بمزدلفة والوقوف بها لعذر
٥٢	من قال إنها خطبة واحدة	٨٣	إفاضة ذوى العذر من مزدلفة ليلاً . متى يرمون جرة العقبة ؟
٥٤	خطب الحج أربع	٨٤	النهي عن رمي جرة العقبة قبل طلوع الشمس . المذاهب في رميها ليلاً
٥٥	من قال إنها ثلاث (باب موضع الوقوف بعرفة) (٥٧) (باب الدفع من عرفة)	٨٧	الدفع من مزدلفة بسكينة . حكمة الإسراع في وادي محسر
٥٨	يسن للحاج السكينة والتؤدة حال الإفاضة من عرفة ومزدلفة	٨٨	(باب يوم الحج الأكبر)
٦٠	الإنكار على من ترك الجمع بين الصلاتين بمزدلفة	٨٩	خطبة يوم النحر في الحج
٦١	ما يشترط لجواز الجمع بها . الدليل ظاهر في أن هذا الجمع للسنك	٩٠	منع المشرك من دخول الحرم المكي
٦٣	المسير من عرفة يكون على مهل ومتوسطاً رفوقه على حسب الحال	٩١	منعه من دخول المساجد إلا الحاجة . حكم ستر العورة في الطواف (باب الأشهر الحرم)
٦٥	جواز الفصل بالعمل اليسير بين الصلاتين المجموعتين	٩٣	حكمة ترتيب الأشهر الحرم . هل نسخ تحريم القتال فيها ؟
٦٦	الركوب حال الإفاضة من عرفة أفضل	٩٤	(باب من لم يدرك عرفة)
		٩٦	فوات الحج بفوات الوقوف بعرفة . آخر وقته . شرط النفر الأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٩٧	من وقف بعرفات في وقته فقد تم حجه	١٢٣	يستحب الركوب لرمى جرة العقبة والمشى لرمى غيرها
٩٨	(باب النزول بمنى)	١٢٤	الوقت المستحب لرمى جرة العقبة
٩٩	(باب أى يوم يخطب بمنى)	١٢٥	المذاهب في وقت رميها . وقت الرمي والتشريق
١٠١	يخطب إمام الحج أوسط أيام التشريق .	١٢٧	يستحب طواف الإفاضة يوم النحر . المطلوب رمى الجمار بالحصى ولا يكفي وضعه
١٠٢	خطبة النبي صلى الله عليه وسلم فيه .	١٢٨	يجب رمى كل جرة بسبع حصيات متفرقات
١٠٣	(باب من قال خطب يوم النحر)	١٢٩	حكم الترتيب في رمى الجمرات . كيفية رميها
١٠٤	المذاهب في أنه هل في يوم النحر خطبة ؟ (باب أى وقت يخطب يوم النحر)	١٣٠	كيفية وقوف الحاج حال رميها
١٠٦	(باب ما يذكر الإمام في خطبته بمنى)	١٣١	الترخيص للرعاة في ترك المبيت بمنى ليالى التشريق
١٠٧	(باب يبيت مكة ليالى مى)	١٣٢	الترخيص لذوى الأعذار في ذلك . الترخيص للرعاة في جمع رمى يومين في يوم
١٠٨	المذاهب في أنه هل يرخص لذوى العذر في ترك المبيت بمنى ؟ وفي حكم المبيت بها	١٣٤	دليل من قال يكفي ست حصيات . الراجح خلافه
١١٠	(باب الصلاة بمنى)	١٣٥	بم يكون التحلل الاول للمحرم ؟ به يحل الطيب للمحرم . رد ما قيل بعدم حله
١١١	المذاهب في أنه هل يقصر الحاج الصلاة بمنى وما جاورها وإن كان السفر قصيرا ؟	١٣٦	بم يكون التحلل الاكبر ؟ (باب الحلق والتقصير)
١١٣	بعض الاسباب الى من أجلها أتم عثمان بمنى	١٣٧	المذاهب في حكم حلق من لبس شعره أو عقصه وهو محرم
١١٤	رد ما قيل إنه أتم بمكة لاتخاذهاوطنا	١٣٨	المذاهب في أن الحلق نسك في الحج أم استباحة محظورة ؟ وفي حكمه
١١٥	رد ما قيل إنه أتم بمنى للتعليم . الراجح أنه أتم أخذنا بالعزيمة	١٣٩	ظاهر الدليل أنه يلزم المحرم حلق كل الرأس أو تقصيره للتحلل . ما يطلب ممن لا شعره
١١٦	(باب القصر لأهل مكة) هل المقيم بمنى إذا اقتدى بالمسافر يقصر ؟	١٤٠	يستحب لمن حلق أو قصر أن يقص شاربه وأظفاره
١١٧	(باب في رمى الجمار) وصفها : حكمة مشروعية رميها	١٤٢	المذاهب في حكم ترتيب الحاج بين أعمال يوم النحر وفي وقت الحلق ومكانه
١١٨	رميها واجب	١٤٣	دليل اختصاصه بالحرم دون أيام النحر
١١٩	استحباب الركوب حال رمى جرة العقبة والتكبير مع كل حصاة والدعاء	١٤٥	دليل عدم وجوب الترتيب بين أعمال يوم النحر
١٢٠	من أين ترمى ؟ مقدار حصي الرمي . ما تقبل من الحصى يرفع	١٤٦	المذاهب فيما يلزم من حلق قبل الذبح ومن رمى جرة العقبة ليلا
١٢٢	يستحب الوقوف والدعاء بعد رمى الصغرى والوسطى لا بعد العقبة	١٤٧	نهى المرأة عن الحلق وعليها التقصير للتحلل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٨	(باب العمرة) فضلها	١٧٨	(باب الوداع)
١٤٩	المذاهب في حكمها	١٧٩	وقته . أهو من المناسك أم عبادة مستقلة
١٥٠	الراجع أنها سنة : الميقات المسكاني لها .	١٨٠	(باب الحائض تخرج بعد الإفاضة)
١٥١	شروطها . أركانها	١٨١	طواف الإفاضة ركن لا يسقط بالحيض
١٥٢	المذاهب في ركنها وأجها . جوازها في جميع السنة	١٨٢	من حاضت أو مرضت قبله لا يلزم الجلال
١٥٣	متى تكره ؟ فضلها في رمضان		والسائق انتظارها
١٥٤	لم شرعت في أشهر الحج ؟	١٨٤	نسخ ما يدل على وجوب طواف الوداع على
١٥٧	جواز رفق الحيوان والحج عليه . هل يعطى		الحائض (باب طواف الوداع)
	الحاج من الزكاة ؟	١٨٥	ميقات العمرة لمن كان بالحرم الحل
١٥٩	الجمع بين الروايات في حج أم معقل . العمرة	١٨٦	نزول الحاج بالمحصب ليلة النفر
	في رمضان كحج التطوع	١٨٧	(باب التحصيب)
١٦٢	اعتمر النبي ﷺ عمرتين مستقلتين	١٨٨	النزول به سنة عند الجمهور
١٦٣	عمرة الحديدية	١٩٠	لم يرث جعفر ولا علي أبا طالب لإسلامهما
١٦٤	صلحتها . عمرة الفضية . عمرة الجمرانة . عمرة القران	١٩١	تحالف قريش على مقاطعة بني هاشم . الأرضة
١٦٦	المذاهب في حكم تكرير العمرة في سنة .		لحست ما بصحيفة المقاطعة من جور وقطيعة
	غزوة حنين	١٩٢	نقض الصحيفة . خروج بني هاشم من الحصر
١٦٧	(باب المهلة بالعمرة تحيض فيدركها الحج	١٩٣	يسن للحاج البيات بالمحصب عند نزوله من منى
	فتنقض عمرتها ونهل بالحج هل تقضى عمرتها ؟)	١٩٤	يسن له أن يصلي به الظهر والعصر والمغرب
١٦٨	من كان داخل الحرم وأراد الإحرام بعمرة		والعشاء يوم النفر
	فبقائه الحل		(باب من قدم شيئاً قبل شيء في حجه)
١٧٠	الرد على ابن عمر إنكاره عمرة الجمرانة	١٩٦	يجوز للحاج تقديم بعض أعمال يوم النحر على بعض
	وقوله إن النبي ﷺ اعتمر في رجب	١٩٧	(باب في مكة)
١٧١	(باب المقام في العمرة)	١٩٨	يباح ترك اتخاذ السترة بالمسجد الحرام
١٧٢	هل كانت عمرة القضية قضاء عن عمرة الحديدية ؟	١٩٩	المذاهب في هذا (باب تحريم مكة)
	المذاهب فيما يلزم من أحصر عن العمرة	٢٠٠	قصة الفيل كانت قبل ميلاد النبي صلى الله
١٧٣	(باب الإفاضة في الحج)		عليه وسلم بنحو خمسين يوماً
١٧٥	الحق أن من رمى جمره العقبة وحلق وذبح يحل له	٢٠١	يقين عبد المطلب أن الله تعالى مانع بيته من
	كل شيء إلا النساء		أهل الفيل
١٧٧	الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم إنما طاف	٢٠٢	هلاكمهم . آية الله في قصتهم
	طواف الزبارة نهاراً	٢٠٣	حبس الله الفيل عن مكة في الجاهلية علم لنبوته النبي

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٤	تحريم القتال بمكة بالشرع لا بالعقل . لفظها	٢٣٠	متى يقسم مالها ؟ حكم التصرف في كسوتها .
٢٠٥	لا تحل ولا تملك	٢٣١	يحرم أخذ شيء من طيبها (باب) في حرمة
٢٠٥	المذاهب فيما يجب على قاطع شجر الحرم المكي .		الجناية على صيد وفجر وج بالطائف
	جواز الانتفاع بما كسر من أغصانه .	٢٣٣	تحريم صيد وج وقطع شجره . لم يرد في ضمانه
٢٠٦	حرمة تنفير صيد مكة وقتله . المذاهب في أنه		دليل . الحق عدم تحريمه
	هل يجوز تملك لقطة الحرم .	٢٣٤	(باب في إتيان المدينة) هل المراد
٢٠٧	حرمة قطع النبات الرطب بمكة . المذاهب		بالمسجد الحرام مسجد مكة أو عموم الحرم ؟
	في أنه يجوز رعيه أم لا ؟	٢٣٥	لا يحل السفر إلى مسجد للصلاة فيه غير
٢٠٨	لا يجوز إحداث بناء في منى		المساجد الثلاثة
٢٠٩	التنفير من الاحتكاك سيما في الحرم (باب	٢٣٦	وجه فضلها . ما ورد في مضاعفة ثواب
	في نبذ السقاية)		الصلاة فيها
٢١٠	فضل سقاية الحجيج	٢٣٧	مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة عند
٢١١	(باب الإقامة بمكة)		الجمهور . المذاهب في تفضيل مكة على المدينة
٢١٢	مدة إقامة المهاجر بمكة بعد أداء النسك	٢٣٨	ما ورد في فضل المدينة والترغيب في سكنها
٢١٣	(باب الصلاة في الكعبة) وصفها	٢٣٩	(باب في تحريم المدينة)
٢١٥	الراجح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فيها	٢٤٠	التنفير من الابتداء وإيواء المبتدع . عهد المسلمين
٢١٦	ما ورد في فضل دخولها . دخولها ليس من		واحد يتولاه أدنام
	المناسك . المذاهب فيما يصلى فيها	٢٤١	هل حرم المدينة كرم مكة ؟ هل في قتل صيده
٢١٨	الجمع بين ما ورد عن ابن عمر من أنه نسي		وقطع شجره ضمان ؟
	أن يسأل بلالا كم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة وقوله صلى ركعتين	٢٤٣	حرمة تنفير صيد المدينة متى تؤخذ لفظها ؟
٢١٩	ما يثبت أنه <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small> صلى في الكعبة عام الفتح		جواز علف الدواب من ورق شجرها
٢٢١	استحباب دخول الكعبة والتكبير فيها . الجمع	٢٤٥	ما ورد في تحديد حرم المدينة . يجوز فيه رعي
	بين ما ورد من نفي صلاته بالكعبة وإثباتها		إبل الصدقة دون دواب العامة
٢٢٢	(باب الصلاة في الحجر)	٢٤٦	من قال يسبح أخذ سلب من يصيد بحرم
٢٢٣	يشترط لصحة الطواف أن يكون خارج الحجر		المدينة . مصرفه
٢٢٤	المذاهب في حكم الطواف خارجه	٢٤٩	زيارة مسجد قباء والصلاة فيه
٢٢٥	(باب الدخول في الكعبة)	٢٥٠	المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي
٢٢٦	لم يدخل النبي <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small> الكعبة في حجة الوداع		صلى الله عليه وآله وسلم
٢٢٨	(باب في مال الكعبة)	٢٥١	(باب زيارة القبور) . الأنبياء أحياء في قبورهم

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٥٤	الهمى عن الدفن في البيوت وعن الاجتماع في أضرحة الأولياء	٢٥٨	يستحب لمن ميقاته ذو الحليفة النزول بطحائها والصلاة فيه حال رجوعه
٢٥٦	زيارة قبور الشهداء والقبور . التنفير من بدع الزهارة كاستلام القبر وتقبيله	٢٥٩	الترغيب في المحافظة على آثار الرسول ﷺ
٢٥٧	يستحب للحاج الخروج من بلده من طريق والرجوع من أخرى	٢٦٠	عدد أبواب كتاب لسانك والاحاديث والآثار التي به
		٢٦١	دليل أبواب وموضوعات الكتاب
		٢٦٦	دليل تراجم الرجال على ترتيب الحروف

(ب) دليل خاص بتراجم رجال سنن الإمام أبي داود السجستاني التي بالجزء الثاني من فتح الملهل المورود
تكملة المهمل العذب المورود على ترتيب الحروف

الصفحة	الاسم	الصفحة	الاسم
	(حرف الهمزة)		(حرف الخاء)
٩١	ابن أبى بكرة عبد الرحمن الثقفي	٢٤٨	الحارث بن رافع بن مكيت الجهني
٢١٢	ابو الحضرمي العلاء بن عبد الله بن عمار	١٨٣	الحارث بن عبد الله بن أسد الثقفي
٥٦	ابن مريع يزيد أو زيد الانصاري	١٠٧	حريز أو أبو حريز
١٣١	أبو البداح بن حاصم بن عدي القضاي	٨٢	الحسن بن عبد الله العرفي
١٨٦	أبو بكر الحنفي الصغير عبد الكبير البصري	٨٩	الحكم بن نافع الهراقي
١٧٤	أبو هبيرة بن عبد الله بن زمعة القرشي		(حرف الحاء)
١٥٦	أبو معقل الهيثم بن مهيك الانصاري	٢٤٨	خارجة بن الحارث بن رافع المدني
١٤٨	أبو يعقوب إسحاق بن أبي إسرائيل		(حرف الدال)
٤٤	الاحوص بن جواب الضبي	٢٥٥	داود بن خالد المدني
٥٩	أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي	١٦٢	داود بن عبد الرحمن المكي
١٩٦	أسامة بن شريك اللعيلي		(حرف الزاء)
	(حرف الباء)	١٠٥	رافع بن عمرو
١٩٨	بعض أهله كنه بن المطالب بن أبي وداعة السهمي	١٠٠	ربيعة بن عبد الرحمن القنوي
٩٥	بكير بن عطاء الليثي	٢٥٥	ربيعة بن عبد الله بن الهدير

الصفحة	الاسم	الصفحة	الاسم
	(حرف الزاي)		
٥٣	عبد المجيد بن وهب العامري	٦٢	زيد بن علي بن الحسين الهاشمي
١٠٥	عبد الوهاب بن عبد الرحيم الدهشقي		(حرف السين)
١٤٤	عبيد بن هشام بن حسان الحلبي	٤٩	سعيد بن حسان الحجازي
٥٣	العداء بن خالد بن هرزة	١٦٩	سعيد بن مزاحم الاموي
٢٤٤	عدي بن زيد	٥٢	سلة بن نبيط الاشجعي
٢٢٧	عثمان بن طلحة العبدري	١٠٤	سليم بن عامر الكلاعي
٩٧	عروة بن مضر	٢٤٦	سليمان بن أبي عبد الله
٧٥	علاج بن عمرو	١١٨	سليمان بن عمرو بن الاحوص الجشمي
٢٢٣	علقمة بن أبي علقمة المدني	٢٤٤	سليمان بن كنانة الاموي
٥٦	عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحي		(حرف الشين)
١٨٩	عمرو بن عثمان الاموي	٦٦	الشريد بن سويد الثقفي
٤٤	عمار بن زريق الضبي	٢٢٩	شعبة بن عثمان بن عبد الله العبدري
١٠١	عم أبي حرة الرقاشي		(حرف العين)
١٩٥	عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي	١٣١	عاصم بن عدي القضاعي
١٢٨	عيسى بن معقل الاسدي	١٤٨	عبد الحميد بن جبير العبدري
	(حرف الكاف)	٢١٢	عبد الرحمن بن حميد الزهري
١٩٧	كثير بن كثير القرشي	١٨٦ ، ١٨٧	عبد الرحمن بن طارق الكناني
١٩٨	كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي	١٠٨	عبد الرحمن بن فروخ العدوي
	(حرف الميم)	٢٢٨	عبد الرحمن بن محمد الكوفي
١٦٩	محرش الكمي الخزاعي	٩٨	عبد الرحمن بن معاذ التيمي
١٤٦	محمد بن الحسن بن تسنين الازدي	٩٥	عبد الرحمن بن يغمر الديلي
٢٤٨	محمد بن خالد بن رافع الجهني	١٦٩	عبد العزيز بن عبد الله بن أسيد الاموي
٨٥	محمد بن خلاد الباهلي	٢٤٤	عبد الله بن أبي سفيان الحجازي
٢٣٢	محمد بن عبد الله بن إسماعيل الثقفي	٢٣٢	عبد الله بن إسماعيل الثقفي
٢٥٥	محمد بن معن المديني	٢٣٢	عبد الله بن الحارث الخزومي
١٦٩	مزاحم بن أبي مزاحم المكي	١٧٤	عبد الله بن زمعة بن الأسود الاسدي
٢٢٧	مسافع بن عبد الله بن شعبة	٧٠	عبد الله بن مالك بن الحارث الحمداني
١٩٨	المطلب بن أبي وداعة السهمي		
٩٥	مهران بن أبي عمر العطار الرازي		
٢٠٩	موسى بن باذان الحجازي		

الصفحة	الاسم	الصفحة	الاسم
٥٦	يزيد بن شيبان الاسدي	(حرف النون)	
١٠٠	يسار أبو نعيم الثقفي	٥٢	نبيط بن شريط الاشجعي
٦٦	يعقوب بن عاصم بن عروة الثقفي	(حرف الهاء)	
	(النساء)	١٠٣	المرماس بن زياد الباهلي
٢٢٧	الاسلية (امرأة من بني سليم)	١٠٥	هلال بن عامر المزني
١١٨	أم جندب الازدية	(حرف الواو)	
١٨٧	أم عبد الرحمن بن طارق	١٢٦	وبرة بن عبد الرحمن المسلي
١٤٧	أم عثمان بنت أبي سفيان	٨٣	الوليد بن عقبة القبياني
١٥٦	أم معقل الاسدية	(حرف الياء)	
١٦٧	حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق	٢٣٩	يزيد بن شريك بن طارق النيمي
١٠١	سراء بنت نهران الغنوية		
٢٢٣	مرجانة المدنية		
٢٠٨	مسيكة المكية		

كتب قيمة تطلب من مكتبة الجمعية الشرعية

منزل رقم ١٠ عطفة الشيخ السبكي بالتحياية بمصر

المهمل المذهب المورد . شرح سنن الإمام أبي داود ومفتاحه .
فتح الملك المعبود : تكملة المهمل المذهب المورد . جزءان .
الدين الخالص وتكملته إرشاد الناسك إلى أعمال المناسك .
هداية الأمة المحمدية (خطب منبرية) ومعه المنح الإلهية بتخرج أحاديث هداية الأمة المحمدية .
فتاوى أئمة المسلمين بقطع لسان المبتدعين . ومعه فتح الملك المبين بإيضاح وتتميم فتاوى أئمة المسلمين
لتحاف الكائنات ببيان مذاهب السلف والخلف في المتشابهات .
إرشاد الرافض إلى علم الفرائض . فتح الملك الجليل بتفسير بعض آيات التنزيل .
الرسالة البديعة الرقيقة في الرد على من طغى بخالف الشريعة ، المقالة الشرعية للرأسة الإسلامية . تعجيل
القضاء المبرم بحق من سعى ضد سنة الرسول الأعظم .
منحة الرحمن في فقه النعمان ، العضب المنظوم . العضب الثمين .
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الكائنات وعلى آله
الاطهار . وصحبه الأخيار .

فَتْحُ الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ
تَكْمِلَةٌ
الْمِنْهَالِ الْعَذِيبِ الْمُفَوَّرِ
شرح مسند الإمام أبي داود

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير والعالم المحقق الجليل السيد

أمين محمود خطاب

من علماء الأزهر الشريف

ورئيس الجمعية الشرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية

الجزء الثالث

عنى فيه بضبط الآيات والأحاديث والآثار وترقيمها برقم مسلسل بالمصنف والشرح
وبيان غريبها ومراجعتها ومراجع النصوص العلمية

١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

مؤسسة التلايح العربي

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الهادي إلى الصواب . والصلاة والسلام على من أنزل الله عليه الكتاب . وعلى آله والأصحاب .

(ص) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(ش) ثبتت البسملة في بعض النسخ وأسقطت في بعضها .

(٧ - كتاب الضحايا)

هذا الكتاب مؤخر في أكثر النسخ عن كتاب الجهاد . وذكر في نسخة الخطابي وسنن ابن ماجه بعد المناسك . وهو المناسب ؛ لاتحاد الضحايا والهدى في كثير من الأحكام . وذكره الشيخان والترمذي والنسائي بعد الصيد والذبايح ، لأن الضحايا من الذبايح . والضحايا جمع ضحية بفتح الضاد وكسرها مع شد الياء . وهي لغة اسم لما يذبح أيام الأضحية . وشرعا اسم لما يذبح من النعم ، الإبل والبقر والغنم ، في أيام النحر تقربا إلى الله تعالى بنية الأضحية . وقد شرعت في السنة الثانية من الهجرة . وهي ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى : (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) على أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالنحر نحر الأضحية . ثم الكلام هنا في أحد عشر بابا .

(١ - باب ما جاء في إيجاب الأضاحي)

أى في بيان ما يدل على وجوبها من الأحاديث . والأضاحي بتشديد الياء وتخفيفها جمع أضحية بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديد الهمزة . ويقال فيها أيضا أضحاة بفتح الهمزة وكسرها ويجمع على أضحي كأرطاة وأرطى .

(١) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَزِيدُ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ثَنَا يَشْرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ عَامِرِ أَبِي رَمْلَةَ قَالَ أَسْأَلُ عَنْ ضَحْيَةِ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ : وَنَحْنُ وَقُوفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَافَاتٍ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحِيَّةً وَعَتِيرَةً . أَتَذَرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ ؟ هَذِهِ الَّتِي يَقُولُ النَّاسُ الرَّجِيَّةُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : الْعَتِيرَةُ مَنْسُوخَةٌ ، هَذَا خَبَرٌ مَنْسُوخٌ .

(ش) (السند) (يزيد) بن زريع . و (ح) رمز للتحويل والانتقال من سند إلى سند . و (بشر) بن المفضل . و (عبد الله بن عون) بن أرطبان المزني . و (عامر أبو رملة) روى عن مخنف بن سليم . وعنه عبد الله بن عون . قال في التقريب : لا يعرف . وقال الذهبي في الميزان وابن القطان : مجهول . روى له الأربعة . و (مخنف) بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح النون (بن سليم) بن الحارث بن عون الأزدي الغامدي روى عن النبي ﷺ حديث الباب وعن علي بن أبي طالب وأبي أيوب . وعنه أبو صادق الأزدي وعون بن أبي جحيفة . أسلم في عهد النبي ﷺ فكان له بذلك حجة . ونزل الكوفة واستعمله علي رضي الله عنه على أصبهان وكان معه راية الأزدي يوم صفين . وكان ممن خرج مع سليمان بن صرد في وقعة عين الوردة وقتل بها سنة ٦٤ هـ أربع وستين . روى له الأربعة (المعنى) (قال) أي مخنف (ونحن وقوف مع رسول الله) أي والحال أننا واقفون معه (ﷺ) (بمرقات) فقلوه ونحن وقوف حال مقدمة على عامله ، وهو (قال) رسول الله ﷺ (بأيها الناس) هكذا في بعض النسخ بإفراد لفظ قال . وفي كثير من النسخ تكرار قال مرتين . والأولى أقرب للصواب . وهي موافقة لرواية الإمام أحمد (إن على أهل كل بيت) وفي بعض النسخ تقديم لفظ كل على أهل . أي يلزم أهل كل بيت (في كل عام أضحية) فلفظ على اسم فعل أمر وهو يفيد الوجوب (وعتيرة) عطف على الأضحية . وقد فسر لها النبي ﷺ بقوله (هذه) أي العتيرة هي الشاة (التي) كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب و (يقول الناس) أي يسمونها (الرجبية) وكانت هذه العتيرة في بدء الإسلام ثم نسخت كما قال المصنف وسيأتي تمام الكلام عليها في بابها إن شاء الله تعالى .

(الفقه) ظاهر الحديث يدل على أن الضحية واجبة على كل مسلم لافرق بين غني وفقير . ولكنه مخصوص بالموسرين منهم ولما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : من وجد سعة لأن يضحي فلم يضح فلا يقربن مصلانا . أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه وأقره الذهبي [١] وروى ، أن في سنده عبد الله بن عياش تكلم فيه بعض الحفاظ . ووجه الاستدلال به أنه لما نهى ﷺ من كان ذا سعة عن قربان المصلّى إذا لم يضح ، دل على أنه قد ترك واجباً (قال) الحفاظ : ورجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب ومع ذلك فليس صريحاً في الإيجاب [٢] واختلف العلماء في حكمها : فقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد : إنها واجبة على الموسر المقيم . وبه قال الليث بن سعد والأوزاعي وروى عن مالك مستدلين بحديث الباب « وبما روى ، جندب بن سفيان البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : من كان ذبح أضحيته قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن كان لم يذبح فليذبح باسم الله . أخرجه الشيخان [٣] [٢]

(١) ص ٥٨ ج ١٣ - الفتح الرباني . وص ١٤١ ج ٢ - سنن ابن ماجه (الأضاحي واجبة أم لا) وص ٥٤١ سنن الدارقطني .

وص ٣٨٩ ج ٢ مستدرك (٢) ص ٢ ج ١٠ - فتح الباري (الشرح - سنة الأضحية) .

(٣) ص ١٥ ج ١٠ - فتح الباري (من ذبح قبل الصلاة أعاد) وص ١٠٩ ، ١١٠ ج ١٢ نووى مسلم (وقتها) .

(وقال) إبراهيم النخعي : إنها واجبة على الموسر إلا الحاج بنى «وقال» الشافعي وأحمد وإسحاق وداود وأبو ثور : إنها سنة . وروى عن أبي يوسف وجماعة من الصحابة والتابعين . وذكر الطحاوي أنها واجبة عند أبي حنيفة سنة عند صاحبيه . واختاره رضي الدين النيسابوري . وهو المشهور عن مالك قال : لا أحب لأحد من قوى على ثمنها أن يتركها «واستدلوا» (١) بحديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال : إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئاً . أخرجه الشافعي وأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه (٢) [٣]

فإن ظاهره عدم وجوب الأضحية . قال الشافعي : فيه دليل على عدم وجوب الأضحية لأنه علقه بالإرادة . والإرادة تنافي الوجوب (ب) وبما روى حذيفة بن أسيد الغفاري قال : لقد رأيت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وما يضحيان مخافة يستن (الآثر) أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح (٣) وذكره ابن حزم وفيه : كراهية أن يقتدى بهما . وقال : لا يصح عن أحد من الصحابة أن الأضحية واجبة (٣) [١]

(وقوله كراهية أن يقتدى بهما) من كلام أبي حذيفة فهم منه . فيحتمل أن يكون الأمر كما قال ، أو أن يكون ذلك لعدم يسارهما إذ ذاك . وهو الأقرب لما علم من شدة حرصهما على آثار الرسول ﷺ . وقد ورد في هذا أحاديث وإن كان في طرقها مقال إلا أنها أكثرتها يقوى بعضها بعضها (وقال) سويد بن غفلة : قال لي بلال رضي الله عنه : ما كنت أبالي لو ضحيت بديك ولأن أخذ ثمن الأضحية فأصدق به على مسكين مفضل أحب إلي من أن أضحي (١) [٢]

(وروى) عبد الله بن عمير مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه أعطى مولى له درهمن وقال : اشتر بهما لحماً ومن لقيك فقل له : هذه أضحية ابن عباس . أخرجهما سعيد بن منصور (٢) [٣]

(وأجيب) عن أدلة الأولين بأنها غير ناهضة للاحتجاج بها على الوجوب (١) أما حديث الباب فضعيف ، لأن في سنده أبا رملة وهو مجهول كما علمت (ب) وحديث أبي هريرة موقوف لا مرفوع كما تقدم في كلام الحافظ (ج) وقوله ﷺ في حديث جندب بن سفيان : من كان ذبح أضحيته قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى . ويحتمل ، أن يكون الأمر فيه للوجوب لأن الذابح شرع في عبادة فأفسدها فتقررت في ذمته فأمره ﷺ بإعادتها كما لو شرع في صلاة أو صوم فأفسده فإنه مأمور وجوباً بإعادته ثانياً (د) وقوله : ومن كان لم يذبح فليذبح . ويحتمل ، أن

(١) ص ٨٣ ج ٢ بدائع المنن (الأضحية وما جاء فيها) وص ٩٦ ج ١٣ - الفتح الرباني . وص ١٣٨ ج ١٣ نووي مسلم (من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو مرید التضحية . . .) وص ٢٠٢ ج ٢ مجتبی (الضحايا) وص ١٤٤ ج ٢ سنن ابن ماجه (من أراد أن يضحي فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره) .

(٢) ص ١٨ ج ٤ مجمع الزوائد (في الأضحية) (٣) ص ٣٥٨ ج ٧ - المحلى (الأضاحي) .

(٤ ، ٥) ص ٣٥٨ منه . و (مقتدر) من الإقتار وهو التضييق على الإنسان في الرزق .

يكون ذلك الأمر على تقدير إرادة المضحي ليُجمع بينه وبين حديث أم سلمة المذكور^(١) فالظاهر القول بسنية الأضحية كما ذهب إليه الجمهور .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وباقي الأربعة وقال الترمذى : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث ابن عون^(٢) .

(٢) - (ص) **مَدَن** هَارُوتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيُّ عَنْ عِيسَى بْنِ هِلَالٍ الصِّيرَفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أُمِرْتُ بِيَوْمِ الْأَضْحَى عِيدًا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ . قَالَ الرَّجُلُ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا مَنِحَةً أَنْتَى أَفَأَضْحِي بِهَا ؟ قَالَ : لَا وَلَكِنْ تَأْخُذُ مِنْ شَعْرِكَ وَأَظْفَارِكَ وَتَقْصُ شَارِبَكَ وَتَحْلِقُ عَانَتَكَ فَتِلْكَ تَمَامُ أَضْحِيَّتِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

(ش) (القتباني) نسبة إلى قتيبان موضع بعدن . و (الصدفي) نسبة إلى صدف بفتح فكسر موضع باليمن (المعنى) (أمرت بيوم الأضحي عيدا) أى أمرنى الله تعالى أن أجعل يوم الأضحي عيدا (جعلله الله) عيدا (لهذه الأمة) وعند الناس أن رسول الله ﷺ قال لرجل : أمرت بيوم الأضحي عيدا . الخ . ولما كان من أعمال هذا اليوم نحر الأضاحي (قال الرجل) أحد الصحابة (أرأيت) أى أخبرنى يا رسول الله (إن لم أجد إلا منيحة أنى) أى شاة أعطيها لبعض الناس لينتفع بلبنها أو صوفها أو وبرها زمانا ثم يردّها . ووصفها بأننى لأنها قد تكون ذكرا وإن كان فيها علامة التأنيث . ونظيره حمامة فيقال حمامة أنى وحمامة ذكر (أفأضحي بها؟) أى أفكفيني أضحية ؟ (قال) له النبي ﷺ : (لا) تكفيك . وقال ، الطيبي : ولعل المراد من المنيحة ها هنا ما ينج بها دأى تملك ذاتها ، وإنما منعه لأنه لم يكن عنده شيء سواها ينتفع به (ولكن تأخذ من شعرك) لئلا علم رسول الله ﷺ إخلاص الرجل وصدق نيته وأنه غير مستطيع للتضحية أرشده إلى أن يشارك المسلمين في العيد والسرور وإزالة الوسخ وأن هذه النية تحصل له ثواب الأضحية (و) تأخذ من (أظفارك) وعند الناس أن تقلم أظفارك . وصيغة الخبر بمعنى الأمر (فتلك) الأعمال (تمام أضحيتك) أى أنه يكتب لك بها أضحية تامة فلك ثوابها كاملا . وليس المعنى أن لك أضحية ناقصة إن لم تفعل هذه الأفعال وإن فعلتها تصير تامة .

(الفقه) ظاهر الحديث يدل على وجوب الأضحية إلا على العاجز حتى قال جمع من السلف :

(١) هو الحديث رقم ٣ بالشرح ص ٤ (٢) ص ١١٦ ج ١٣ - الفتح الرباني . وص ١٨٩ ج ٢ مجتبى (الفرع والعتبة) وص ١٤١ ج ٢ سنن ابن ماجه (الأضاحي واجبة على أم لا) وص ٢٦٣ ج ٢ تحفة الأحوذى .

تجب على المعسر . ويؤيده حديث يا رسول الله أستدين وأضحى ؟ قال : نعم فإنه دين مقضى . قال ابن حجر : ضعيف مرسل [٤] قال ملاعلى قارى : أما المرسل فهو حجة عند الجمهور . وأما كونه ضعيفا لو صح سيصلح أن يكون مؤيدا . والجمهور على أنه محمول على الاستحباب بطريقة أبلغ . وقال أبو حنيفة : لا تجب إلا على من يملك نصابا . والجمهور على أنها سنة مؤكدة وقيل سنة كفاية^(١) (والحديث) أخرجه أيضا النسائي^(٢) .

(٢ - باب الأضحى عن الميت) أتجوز أم لا ؟

(٣) - (ص) **حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ حَنْشٍ قَالَ : رَأَيْتُ عَلِيًّا يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْصَانِي أَنْ أُضْحِيَ عَنْهُ . فَأَنَا أُضْحِي عَنْهُ .**

(ش) (السند) (شريك) بن عبد الله النخعي . و (أبو الحسن) الكوفي اسمه الحسن أو الحسين روى عن الحكم بن عتيبة . وعنه شريك النخعي . قال فى التقريب : مجهول . وقال الذهبي : لا يعرف . روى له المصنف والترمذى . (والحكم) بن عتيبة . و (حنش) بن المعتمر بن ربيعة الكنانى أبو المعتمر الكوفى . روى عن على ووابصة بن معبد وأبى ذر وعليم الكندى . وعنه أبو إسحاق السبيعى وسماك بن حرب والحكم بن عتيبة وإسماعيل بن أبى خالد وغيرهم . وثقه المصنف والعجلي . وقال أبو حاتم : هو عندى صالح لا أراه يحتجون بحديثه . وقال ابن حبان : كان كثير الوهم فى الأخبار ينفرد عن على بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتاج بحديثه . وضعفه غير واحد . روى له المصنف والترمذى

(المعنى) (ما هذا) أى لم تضحى بكبشين ؟ (فقال) على رضى الله عنه (إن رسول الله ﷺ أوصانى) أى أمرنى قبل مماته (أن أضحى عنه) بعد وفاته (فأنا أضحى عنه) بكبش وأضحى عن نفسه بكبش آخر ولا أدع ذلك ما عشت فعند الترمذى فلا أدعه أبدا : وعند الحاكم فأنا أضحى أبدا . وفى رواية للحاكم أنه كان يضحى بكبشين عن النبى ﷺ «ولا منافاة» بين الروایتين ، لأن النبى ﷺ أوصاه بالتضحية عنه من غير تقييد بكبش أو اثنين . فكان على رضى الله عنه تارة يضحى بكبش وأخرى يضحى بكبشين .

(الفقه) الحديث ظاهر فى جواز التضحية عن الميت ، وبه قال بعضهم . قال الترمذى : قد رخص بعض أهل العلم أن يضحى عن الميت ولم ير . بعضهم أن يضحى عنه «وقال» عبد الله ابن المبارك : أحب إلى أن يتصدق عنه ولا يضحى وإن ضحى فلا يأكل منها شيئا ويتصدق

(١) ص ٢٧١ ج ٢ مرقة المفاتيح (الفصل الثالث من باب العترة) .

(٢) ص ٢٠٢ ج ٢ مجتبى (من لم يجد الأضحية) .

بها كلها^(١) لكن الحديث ضعيف ، لأن فيه (١) أبا الحسناء وهو مجهول (ب) وحش بن المعتمر وفيه مقال . فلا يصلح للاحتجاج به . وقال ، في تحفة الأحوذى : لم أجد في التضحية عن الميت منفردا حديثا مرفوعا صحيحا . وأما حديث علي فضيف . فإذا ضحى الرجل عن الميت منفردا فلا احتياط أن يتصدق بها كلها^(٢) . لكن قال في غنية الألعى : ولم ينقل عن النبي ﷺ أن الأضحية التي ضحى بها عن نفسه وأهل بيته وعن أمته الأحياء والأموات تصدق بجمعها أو تصدق بجزء معين بقدر حصة الأموات . بل قال ، أبو رافع : إن رسول الله ﷺ كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين . فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول : اللهم هذا عن أمتي جميعاً من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ . ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول : هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهما جميعا المساكين ويأكل هو وأهله منهما . فمكثنا سنين ليس رجل من بني هاشم يضحي قد كفاه الله المونة برسول الله ﷺ والغرم . أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير بسند حسن^(٣) [٥]

(والحديث) أخرج الترمذي نحوه وقال : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك وأخرج الحاكم نحوه وقال : حديث صحيح الإسناد . وأبو الحسناء هو الحسن بن الحكم النخعي^(٤)

(٣) — باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي

أى أياح له أن يأخذ من شعره في عشر ذى الحجة الأول أم لا ؟

(٤) - (ص) **حدثنا** عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا محمد بن عمرو ثنا عمرو بن مسلم الليثي سمعت سعيد بن المسيب يقول : سمعت أم سلمة تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذى الحجة فلا يأخذن من شعره ولا من أظفاره شيئا حتى يضحي .

(ش) (السند) (أبو عبيد الله) معاذ بن معاذ . و (محمد بن عمرو) بن علقمة . و (عمرو بن مسلم) ابن عمارة كما في كتب الرجال . وعند مسلم ابن عمار بن أكيمه بالتصغير (الليثي) روى عن سعيد ابن المسيب حديث الباب . وعنه مالك ومحمد بن عمرو بن علقمة وسعيد بن أبي هلال . وثقه ابن معين . وقال في التقريب : صدوق من السادسة .

(١) (٢٤١) ص ٢٥٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (الأضحية بكشين) .

(٢) ص ٦١ ج ١٢ الفتح الرباني . وص ٢١ ، ٢٢ ج ٤ مجمع الزوائد (أضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(٣) ص ٣٥٢ ، ٣٥٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (الأضحية بكشين) وص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ج ٤ مستدرک .

(المعنى) (من كان له ذبح) بكسر الهمزة والفتح (بكسر الذال المعجمة أى مذبح فهو فاعيل بمعنى مفعول (يذبحه) أى يريد ذبحه أضحية) فلا يأخذ من شعره (أى لا يخلق ولا يقص شعره (ولا) يأخذ (من) أظفاره شيئاً) من أول شهر ذى الحجة (حتى يضحى) وبعد ذلك يفعل ما ذكر . والحكمة في ذلك التشبه بالحرم أو ليبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار .

(الفقه) دل الحديث على أنه يحرم على من أراد أن يضحى أن يأخذ شيئاً من شعره أو أظفاره حتى يذبح أضحيته في وقت الأضحية . وبه قال أحمد وإسحاق وسعيد بن المسيب وداود الظاهري وبعض الشافعية . وقال مالك في رواية : إنه يحرم في ضحية التطوع دون الواجبة . وقال الحنفية : يكره ذلك كراهة تنزيه . وهو مشهور مذهب الشافعي ورواية عن مالك وقالوا : النهي في الحديث للتنزيه لا للتحريم . والصارف له عن التحريم أن النبي ﷺ كان يبعث هديه إلى الحرم وهو بالمدينة ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر هديه . وتقدم بيان ذلك في (باب من بعث بهديه ثم أقام^(١)) (قال) الخطابي : في حديث عائشة دلالة على أن ذلك أى النهي عن أخذ الشعر وتقليم الأظفار ليس على الوجوب . وهو قولها : أَمَا قَتَلْتُ قَلَانْدَهْدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ثُمَّ قَلَنْدَهَا بِيَدِي ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ^(٢) [٦] وأجمعوا على أنه لا يحرم عليه اللباس والطيب كما يحرم على المحرم فدل على أن ذلك على سبيل التذنب والاستحباب دون الحتم والإيجاب^(٣) (والحديث) أخرجه أيضاً مسلم وأخرج النسائي والدارمي والترمذي نحوه بلفظ : من رأى هلال ذى الحجة وأراد أن يضحى فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره وقال الترمذي : حديث حسن^(٤) .

(٥) (ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : اِخْتَلَفُوا عَلَى مَالِكٍ وَعَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ بَعْضُهُمْ عَمْرٌو وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ عَمْرٌو . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ عَمْرٌو بْنُ مُسْلِمَ بْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ الْجَنْدَعِيُّ

(ش) هذا ساقط في بعض من النسخ .

(المعنى) (اختلفوا) أى الرواة (على مالك) بن أنس (وعلى محمد بن عمرو) الراويين عن مسلم (في عمرو بن مسلم قال بعضهم) اسمه (عمر) بضم العين كما في رواية لشعبة عن مالك ورواية معاذ الغنبري عن محمد بن عمرو عند مسلم (وأكثرهم قال عمرو) بن مسلم (قال أبو داود) مؤيداً رواية الأكثر (وهو عمرو بن مسلم بن أكيمة) بالتصغير (الليثي الجندعي) بضم فسكون ففتح نسبة لجندع بطن من بني ليث

(١) تقدم ص ١٤ ج ١ تكملة المنهل . (٢) تقدم بالتكملة رقم ١٢ ص ١٤ منه . (٣) ص ٢٢٧ ج ٢ معالم السنن .

(٤) ص ١٢٩ ج ١٣ نووى مسلم (من دخل عليه عمر ذى الحجة وهو يريد التوضيحية . . .) وص ٢٠٦ ج ٢ مجتبى

(الضحايا) وص ٧٦ ج ٢ سنن الدارمي . وص ٣٦٥ ج ٢ نعمة الأحوذى (آخر باب في الأضاحي) .

وقال النووي : كذا رواه مسلم : عُمَرُ بَعْضُ الْعَيْنِ فِي كُلِّ هَذِهِ الطَّرِيقِ إِلَّا طَرِيقَ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلْوَانِيِّ فَفِيهَا عَمْرُو بْنُ بَقِيعٍ الْعَيْنِ ، وَإِلَّا طَرِيقَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ فَفِيهَا عَمْرُو أَوْ عَمْرُو . وقال العلماء : الوجهان منقولان في اسمه ^(١)

(٤ - باب ما يستحب من الضحايا)

أى بيان ما هو أحب وأفضل من الضحايا .

(٥) (ص) **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي حَيَّوَةُ حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ فَأَتَى بِهِ فَضَحَّى بِهِ فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ هَلَّى الْمُدْيَةَ ثُمَّ قَالَ أَشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ فَفَعَلْتُ فَأَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ فَذَبَحَهُ وَقَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (السند) (حيوة) بن شريح . و (أبو صخر) بدون تاء على ما في بعض النسخ ، هو حميد بن زياد . وفي بعض النسخ أبو صخرة بزيادة التاء جامع بن شداد وهو غلط ، لأن الممدود من تلاميذ ابن قسيط حميد بن زياد . و (ابن قسيط) بالتصغير يزيد بن عبد الله بن قسيط .

(المعنى) (أمر بكبش) هو ذكر الضأن (أقرن) أى ذى قرنين عظيمين وعند الترمذى : أقرن خيل . أى كريم منجب فى ضرابه (يطأ) الأرض ويمشى (فى سواد وينظر فى سواد ويبرك فى سواد) أى أن قوائمه سود وما حول عينيه أسود وبطنه سوداء وسائر بدنه أبيض (فأتى) النبى صلى الله عليه وسلم (به) أى بالكبش (فضحى به) أى أراد أن يضحى . وفى رواية لمسلم : ليضحى به ، وهى أوضح . و (هللى المديّة) أى أحضرى السكين . وإنما قيل لها مديّة لأنها تقطع مدى الحياة (ثم قال اشحذها) أمر من شحذ من باب فتح وعند أحمد : استحذها . بسين مهملة وحاء مهملة مكسورة ودال مهملة مكسورة مشددة معنهما واحد أى أحذها (بحجر ففعلت) ما أمر به ﷺ (فأخذها) أى المديّة (وأخذ الكبش فأضجعه) على شقه الأيسر لأنه أعون على الذبح (فذبحه) أى شرع فى ذبحه (وقال باسم الله . الخ) وإنما أمر بجد السكين وأضجع الكبش لأن فى ذلك إراحة للذبوح وإحساناً إليه ، كما يأتى فى حديث شداد بن أوس أن النبى ﷺ قال : إن الله كتب الإحسان على كل شئ . فإذا قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته ويأرح

(١) ص ١٢٩ ج ١٠ شرح مسلم (نهى صريد التضحية أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً) .

ذبيحته ^(١) (ثم ضحى به) الكلام في حاجة إلى إيضاح وبيان : فأضجعه وأخذ في ذبحه قائلاً :
باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمته مضجياً به .

(الفقه) دل الحديث (١) على استحباب التضحية بالكبش الاقرن لأنه أتم . وعلى إحسان الذبح بإحداد المذبة . وعلى ندب إضجاع الذبيحة على جانبها الأيسر ، لأنه أسهل للذابح فإنه يتناول السكين باليمين ويقبض على رأس الذبيحة باليسار . قال في المذهب : والمستحب أن يوجه الذبيحة إلى القبلة ، لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : ضحوا وطيّبوا أنفسكم فإنه ما من مسلم يستقبل بذبيحته القبلة إلا كان دمه وفروها وصوفها حسنات في ميزانه يوم القيامة . ذكره البيهقي وقال : إسناده ضعيف ^(٢) [٧]

(ب) وعلى أن الاضحية الواحدة تجزئ عن الرجل وأهله وإن كثروا . وسيأتي تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في باب الشاة يضحي بها جماعة ، (ج) وعلى مشروعية قول المضحي : باسم الله اللهم تقبل من فلان وآله . وكذلك يطلب التسمية في سائر الذبائح . وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب إن شاء الله تعالى (د) وعلى استحباب مباشرة الإنسان ذبح أضحيته بنفسه إن كان يحسن الذبح (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم ^(٣)

(٦) (ص) **حدثنا** موسى بن إسماعيل ثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر سبع بدنا ببيده قياماً وضحى بالمدينة بكبشين أقرنين أملحين (ش) (السند) (وهيب) بن خالد الباهلي . و (أيوب) السخيتاني . و (أبو قلابة) بكسر القاف : عبد الله بن زيد بن عمرو .

(المعنى) (نحر سبع بدنا) جمع بدنة وهي الواحدة من الإبل . سميت بذلك لعظمها وسمها من البدانة وهي كثرة اللحم . وتقع على الجمل والناقة . وقد تطلق على البقرة . والسنة في الإبل النحر قياماً . وفي البقر والكبش والشاة الذبح (وضحى بالمدينة بكبشين أقرنين أملحين) تثنية أملح . وهو ما يياضه أكثر من سواده ، وقال ، الخطابي : الأملح من الكباش هو الذي في خلال صوفه الأبيض طاقات سود ، وقال القاري : الأملح أفعل من المملحة وهي بياض يخالطه السواد . وعليه أكثر أهل اللغة . وأحد الكبشين ضحى به ﷺ عن نفسه والثاني ضحى به عن أمته . وهذا لا يسقط الطلب عن الموسر منهم ولا يجزئه بل يطالب بها القادر عليها والذي فعله الرسول ﷺ إنما هو لأجل الثواب لا لإسقاط التعبد .

(١) يأتي بالمصنف رقم ١ (الذبايح) . (٢) ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ ج ٨ المذهب وشرحه .

(٣) ص ٦٤ ج ١٣ الفتح الرباني . و ص ١٢١ ج ١٣ نووى مسلم (استحباب الضحية وذبحها مباشرة) .

(الفقه) دل الحديث (أ) على جواز تضحية الإنسان عن نفسه وعن أتباعه وأهله .
وبه قال الجمهور (ب) على الترغيب في الخير إذ أن النبي ﷺ نحر سبع بدنات يوم العيد
ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة .
(والحديث) أخرج البخاري عجزه عن أنس أن رسول الله ﷺ انكفأ إلى كبشين
أقرنين أملحين فذبحهما بيده .^(١)

(٧) (ص) **حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ يَذْبَحُ وَيُكَبِّرُ وَيُسَمِّي وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَتَيْهِمَا .**

(ش) (السند) (هشام) بن أبي عبد الله الدستوائي . و (قتادة) بن دعامه :
(المعنى) (يذبح ويكبر ويسمى) أى يقول : باسم الله والله أكبر عند الشروع في الذبح
(ويضع رجله) اليمنى (على صفحتيهما) أى على الصفحة اليمنى من كل منهما . وفي رواية غير
المصنف : ووضع رجله على صفاحهما . أى على صفاح كل منهما عند ذبحه . والصفاح بكسر
الصّاد المهملة وتخفيف الفاء الجوانب . والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية . وهذا على
أن أقل الجمع اثنان نظير قوله تعالى (فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا) فكأنه قال : على صفحتيهما .
وإضافة المثنى إلى المثنى تفيد التوزيع . والمعنى وضع رجله على صفحة كل منهما ، والحكمة ،
في وضع الرجل على الصفحة الإجهاز بسرعة على إزهاق روحها والتقوى عليها . وليس ذلك
من التعذيب المنهى عنه بل هو من الرفق بها والإحسان إليها .

(الفقه) دل الحديث على استحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن . وعلى
استحباب مباشرة ذبح الإنسان أضحيته بنفسه وذلك لمن يحسن الذبح . وإلا فليحضرها عند
ذبحها بعد توكيل من يباشر ذلك ، لحديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال : يا فاطمة
قومي إلى أضحيتك فاشهديها فإنه يُغفر لك عند أول قطرة تقطر من دمه كل ذنب عملته ، وقولي :
إن صلاتي ونسبي ومحباي وبناتي رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين .
قال عمران : يا رسول الله هذا لك ولأهل بيتك خاصة فأهل ذلك أتم أم للمسلمين عامة ؟ قال :
لا بل للمسلمين عامة . أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط والحاكم وقال : هذا حديث صحيح
الإسناد ، ورُدَّ ، (أ) بأن في سنده أبا حمزة الثمالي . قال الذهبي ضعيف جدا .

(ب) وإسماعيل بن قتيبة قال الذهبي : ليس بذلك ^(٢)

[٨]

(١) ص ٧ ج ١٠ فتح الباري (أضحية النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين . . .) .

(٢) ص ١٧ ج ٤ مجمع الزوائد (فضل الأضحية وشهود ذبحها) وص ٢٢٢ ج ٤ مستدرک .

وروى من طرق أخرى في إسنادها مقال ، قال ، ابن قدامة : يستحب ألا يذبح الأضحية إلا مسلم لأنها قربة فلا يليها غير أهل القرية . فإن استناب ذبها في ذبحها أجزاء مع الكراهة . وهو قول الشافعي وأبي ثور وابن المنذر . وعن أحمد : لا يجوز أن يذبحها إلا مسلم وهو قول مالك . وتمن كره ذلك على وابن عباس وجابر رضي الله عنهم . وبه قال الحسن وابن سيرين وقال جابر : لا يذبح النسل إلا مسلم ، لما في حديث ابن عباس الطويل عن النبي ﷺ : ولا يذبح ضحايكم إلا طاهر^(١) [٩]

(والحديث) أخرجه أيضا باقي السبعة والدارمي وقال الترمذي : حديث حسن صحيح^(٢)

(٨) (ص) قدس إبراهيم بن موسى الرازي ثنا عيسى ثنا محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي عياش عن جابر بن عبد الله قال : ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجوءين فلما وجههما قال : إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض على ملة إبراهيم حنيفا وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . اللهم منك ولك عن محمد وأمة باسم الله والله أكبر ثم ذبح .

(ش) (السند) (عيسى) بن يونس . و (أبو عياش) بن النعمان الماعزى المصرى . قال الحاكم أبو أحمد : لا أعرف اسمه . روى عن جابر بن عبد الله في الأضحية وعن علي بن أبي طالب وأبي هريرة وسهل بن سعد . وعنه يزيد بن أبي حبيب وغالد بن أبي عمران وبكر بن سوادة . قال في التقريب : مقبول من الثالثة . روى له المصنف وابن ماجه .

(المعنى) (يوم الذبح) أى يوم الأضحية (كبشين أقرنين أملحين موجوءين) ثنية موجوء . وهو مقطوع الأنثيين من وجأ الشئ إذا قطعه . والوجه أن ترض أنثيا الفحل رضا شديدا يذهب شهوة الجماع (فلما وجههما) نحو القبلة وهما للذبح (قال) صلى الله عليه وسلم (إني وجهت وجهي) أى توجهت بقلبي (للذي فطر) أى خلق (السموات والأرض) حال كوني (على ملة إبراهيم

(١) م ٥٥١ ج ٢ - الفرح الكبير لابن قدامة (٢) م ٦٢ ، ٦٣ ج ١٣ - الفتح الرباني . وم ١٧ ج ١٠ فتح الباري (الكبير عند الذبح) وم ١١٩ ، ١٢٠ ج ١٣ نووى - لم (استعاب الضحية وذبحها بلا توكيل . . .) وم ٢٠٤ ، ٢٠٥ ج ٢ مجتبى (الكبش) وم ٣٥٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (الأضحية بكشين) وم ١٤٠ ج ٢ سنن ابن ماجه (أضاحى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .) وم ٧٥ ج ٢ سنن الدارمي (السنة في الأضحية) .

حنيفاً) أى مائلاً عن جميع الأديان إلى دين الإسلام دين إبراهيم ولا أشرك بالله سواء (إن صلاتى ونسكى) أى سائر عبادتى أو تقربى بالذبح وغيره (ومحباى ومماق) أى ما أعمله فى الحياة وما أموت عليه من الإيمان والعمل الصالح خالص (لله رب العالمين لا شريك له) أى لا يستحق العبادة سواء (وبذلك) أى بالتوحيد والإخلاص لله تعالى فى عبادته (أمرت وأنا من المسلمين) أى المتقدين لأمره وحكمه عز وجل (اللهم منك ولك) أى أن هذه الأضحية عطية منك خالصة لك وقد جعلتها (عن محمد وأمه) أى العاجزين عن الأضحية . وهذا يحتمل أن يكون خاصاً بأهل زمانه عليه السلام وأن يكون عاماً . وهو أظهر لشمول إحسانه وعموم رحمته بأمره . ثم المشاركة إما محمولة على الثواب وإما على الحقيقة فيكون من خصوصياته عليه السلام . وتقدم ما هو صريح فى أنه عليه السلام ذبح أحد الكبشين عن نفسه وآله والآخر عن أمته ^(١) . ثم قال عليه السلام (باسم الله والله أكبر ثم) بعد التسمية والتكبير (ذبح)

(الفقه) دل الحديث زيادة على ما تقدم (١) على أن الخصى من النعم يجوز ضحية بلا كراهة بل هو أفضل عند العلماء كافة لأن الخصاء يفيد اللحم طيباً وينفى منه الزهومة وسوء الرائحة . قال ، النووي : كذا قطع به الأصحاب وهو الصواب . وشذ ابن كعب الخفى فى الخصى قولين وجعل المنع من إجزائه قول الشافعى فى الجديد . وهذا ضعيف منابذ للحديث الصحيح . فإن قيل ، فقد فات منه الخصيتان وهما مأكولتان ، قلنا ، ليستا مأكولتين فى العادة بخلاف الأذن ، ولأن ذلك ينجر بالسمن الذى يتجدد فيه بالإخصاء ^(٢) . وكره بعضهم التضحية بالخصى لنقصه . لكنه مردود منابذ للحديث الصحيح . (ب) وعلى استحباب توجيه الذبيحة نحو القبلة وعلى استحباب الدعاء قبل الذبح . وعلى استحباب الجمع بين التسمية والتكبير عنده (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والدارمى ^(٣) وفى سنده (١) محمد بن إسحاق وفيه مقال إذا عنعن كما هنا (ب) أبو عياش وهو ضعيف .

(٩) (ص) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ثَنَا حَفْصٌ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُضَحِّي بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ يَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَأْكُلُ فِي سَوَادٍ وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ .**

(ش) (السند) (حفص) بن غياث . و (جعفر) بن محمد . و (أبوه) محمد بن علي بن الحسين

(١) تدم بالفرح فى حديث أبي رافع رقم ٥ ص ٧ (فقه الحديث رقم ٢) (٢) ص ٤٠٢ ج ٨ شرح المذهب

(٣) ص ٦٢ ج ١٣ - الفتح الربانى . و ص ١٤١ ج ٢ سنن ابن ماجه (أضاحى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

و ص ٧٥ ج ٢ سنن الدارمى (السنن فى الأضحية) .

(المعنى) (بكش أقرن فحبل) بفتح الفاء وكسر الحاء المهملة أى غير خصى مُنجب فى ضرابه وتقدم شرح قوله ينظر فى سواد... الخ .

(الفقه) دل الحديث على جواز التضحية بغير الخصى . وفضله بدضمهم على غيره لكماله . ولا ينافى ، هذا ما تقدم من أنه ﷺ ضحى بخصى ، لأنه ، ضحى بكلّ لبيان الجواز .
(والحديث) أخرجه أيضاً النسائى وابن ماجه والترمذى وقال : حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حفص بن غياث ^(١) .

(٥ - باب ما يجوز فى الضحايا من السن)

(١٠) (ص) **حدثنا أحمد بن أبي شعيب الحراني ثنا زهير بن معاوية ثنا أبو الزبير**
عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن
يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن .
(ش) (السند) (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس .

(المعنى) (لا تذبحوا إلا مسنة) بضم الميم وكسر السين المهملة وتشديد النون أى إلا كبيرة السن . وهو الثنى . وهو من الإبل ما دخل فى السنة السادسة اتفاقاً . ومن البقر والجاموس ما دخل فى الرابعة عند مالك وفى الثالثة عند الجمهور . ومن الضأن ما دخل فى الثانية اتفاقاً وكذا من المعز عند الأكثر ، وقالت ، الشافعية : ماله سنتان ودخل فى الثالثة وانفقت الجماهير من السلف والخلف على أن التضحية إنما تكون من النعم الإبل والبقر . ومنه الجاموس . والغنم . ومنه المعز . فتجوز التضحية بما ذكر إذا كان مسنة (إلا أن يعسر عليكم) ذبح المسنة بأن لم تجدوها (فتذبحوا جذعة من الضأن) والجذع شرعاً ماله أكثر من ستة أشهر وكان سمينا بحيث لو خلط بالثنايا لا يمكن تمييزه من بعد . فلو كان هزبلا لا تجوز التضحية به إلا أن يتم له سنة . وقيد فى الحديث بالضأن لأن الجذع من المعز والإبل والبقر لا تجوز التضحية به اتفاقاً . هذا واختلف العلماء فى أفضل الضحايا . ولأصل فيه عند الحنفية أن أفضلها أطيها لحماً إن استويا فى اللحم والقيمة . وإذا اختلفا فهما فالأكثر قيمة أو لحماً أفضل . ولذا قالوا : الشاة أفضل من سبع البسنة إذا استويا فى القيمة واللحم وكذا الشاة السمينة التى تساوى البقرة قيمة ولحماً أفضل منها . والكبش أفضل من النعجة إذا استويا فهما . والآثى من المعز والإبل والبقر أفضل من الذكر إذا استويا قيمة . أفاده الحصكى وقال ابن وهبان : الذكر من المعز أفضل من الأنثى إذا كان خصياً ^(٢) . ومشهور ، مذهب مالك أن التضحية

(١) ص ٢٠٥ ج ٢ مجتى (الكبش) وص ١٤٢ ج ٢ - سنن ابن ماجه (ما يستحب من الأضاحى) وص ٣٥٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (٢) انظر ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٥ رد المحتار (الأضحية)

بالضأن أفضل ، لما تقدم عن عائشة وأبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ ضحى بكبش يعنى عن نفسه وآله^(١) وعن أنس وجابر أنه ﷺ ضحى بكبشين أملحين أقرنين^(٢) ولأن الضأن أطيب لحماً . وبلى الضأن المعز ثم البقر ثم الإبل . وذكر كل نوع أفضل من أنثاه وقالت الشافعية والحنبلية : الأفضل الإبل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ، لأن البدنة تجزئ في التضحية عن سبعة أو عشرة والبقرة تجزئ عن سبعة . وأما الشاة فلا تجزئ إلا عن واحد بالاتفاق . وما يجزئ عن الجماعة إذا ضحى به الواحد كان أفضل مما يجزئ عن الواحد فقط . ورد ، بأن هذا ليس محل الخلاف فإن الحنفيين إنما وازنوا في الفضل بين الشاة وسبع البدنة وبين شاة سمينة وبقرة استويا قيمة ولحماً ، ولما تقدم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة . ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة . ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن (الحديث) أخرجه المصنف وغيره^(٣) [١٠]

ولأن الإبل في الهدى أفضل اتفاقاً . فيقاس عليه الأضحية . ورد ، بأن هذا قياس في مقابلة فعله ﷺ فلا يعول عليه وبأن حديث أبي هريرة في الهدى لا في الأضحية . هذا والذكر من كل نوع أفضل من الأثني على الصحيح عند الشافعية وهما سواء عند الحنبلية .

(الفقه) دل الحديث بظاهره على أنه لا تجزئ التضحية بالجذع من الضأن مع وجود المسنة من النعم . ولكن ، قد قام الإجماع على أن هذا النهى ليس على ظاهره . لقول ، أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول : نِعِمَّتِ الأضحية الجذعُ من الضأن . أخرجه أحمد والترمذي وقال : حديث غريب وقد روى عن أبي هريرة موقوفاً^(٤) [١١]

وقال ، الحافظ في سنده ضعف^(٥) . ولما روت ، أم بلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال : يجوز الجذع من الضأن ضحية . أخرجه الشافعي وأحمد وابن ماجه بسند فيه أم محمد بن أبي يحيى وهى مجهولة^(٦) [١٢]

ولما يأتى ، عن مجاشع أنه ﷺ قال : إن الجذع يوتى مما يُوتى منه الثنى^(٧) والاحاديث في هذا كثيرة . ولذا قال عامة العلماء : إن الجذع من الضأن يجزئ وجدت المسنة أم لا . وحملوا حديث الباب على الاستحباب والأفضل : بل قال بعض الأئمة كالك بأفضلية جذع الضأن وتقديمه

(١) حديث عائشة تقدم بالمصنف رقم ٥ من ٩ . وحديث أبي سعيد تقدم بالمصنف رقم ٩ من ١٣ .

(٢) حديث أنس تقدم بالمصنف رقم ٦ من ١٠ ورقم ٧ من ١١ . وحديث جابر تقدم بالمصنف رقم ٨ من ١٢ .

(٣) تقدم من ٢١٥ ج ٤ - المنهل المذنب (الفصل يوم الجمعة)

(٤) من ٧٢ ج ١٣ - الفتح الرباني . ومن ٣٥٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (الجذع من الضأن في الأضاحى) .

(٥) من ١٢ ج ١٠ فتح الباري (الفرح - قول النبي صلى الله عليه وسلم : ضح بالجذع من المزم . .) .

(٦) من ٨٤ ج ٢ بدائع المنى (الأضحية) ومن ٧٥ ج ١٣ - الفتح الرباني . ومن ١٤٣ ج ٢ سنن ابن ماجه (ما يجزئ

من الأضاحى) . (٧) يأتى بالمصنف رقم ١٢ من ١٧ .

على كل ما سواه من باقى النعم . فكانه ﷺ قال : يستحب لكم ألا تذبخوا إلا مسنة . فإن عجزتم لجذعة ضأن وقال، النووى : قد أجمعت الأمة على أن الحديث ليس على ظاهره ، لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه ^(١) . وعن ابن عمر والزهرى : أنه لا يجرى الجذع من الضأن ولا من غيره مطلقا سواء أوجدت المسنة أم لا . والحديث حجة عليهما ، لأنه ليس فيه تصريح بمنع الجذعة وعدم كفايتها بأى حال .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد ومسلم وابن ماجه . وفي سنده أبو الزبير وهو مدلس ^(٢)

(١١) (ص) **حدثنا** محمد بن صدران ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى أخبرنا محمد بن إسحاق حدثني عماره بن عبد الله بن طعمة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن خالد الجهني قال : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه ضحايا فأعطاني عتودا جذعا قال فرجعت به إليه فقلت : إنه جذع فقال : ضح به فضحيت به

(ش) (السند) (محمد بن صدران) بضم الصاد وسكون الدال المهملتين هو ابن إبراهيم فتنسبه المصنف إلى جده صدران . روى عن المعتمر بن سليمان وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ويزيد بن زريع وبشر ابن المفضل وغيرهم . وعنه النسائي والترمذى وأبو حاتم وابن خزيمة . قال أبو حاتم : شيخ صدوق . ووثقه المصنف . وقال النسائي : لا بأس به . قيل توفى سنة ٢٤٧ هـ - سبع وأربعين ومائتين . روى له الثلاثة . و (عماره بن عبد الله بن طعمة) بضم الطاء وسكون العين المهملتين المدنى . روى عن عطاء بن يسار وسعيد بن المسيب . وعنه يزيد بن أبي حبيب ومالك وأبو إسحاق . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال فى التقريب : مقبول من السادسة . روى له المصنف هذا الحديث فقط .

(المعنى) (قسم رسول الله ﷺ فى أصحابه) أى جعل بينهم ما يصلح أن يكون (ضحايا) بإطلاق الضحايا على ما قسم باعتبار ما يؤول إليه الأمر . فإنه ربما وقعت القسمة قبل يوم الأضحى . ويحتمل أنه عتبن عند القسمة أن هذه ضحايا . وفى رواية الترمذى وابن ماجه عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ أعطاه غنما يقسمها فى أصحابه ضحايا فبقى عتود أو جذى فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : ضح به أنت . وصحح هذه الرواية الترمذى ^(٣) (فأعطاني عتودا) بفتح العين المهملة : الصغير من ولد المعز إذا قوى ورعى وأتى عليه حول وجمعه أعتدة .

(١) ص ١١٧ ج ١٢ شرح مسلم (سن الأضحية) (٢) ص ٧١ ج ١٣ - الفتح الرباني . ص ١١٧ ج ١٢ نووى مسلم . ص ١٤٢ ج ٢ سنن ابن ماجه (ما يجرى من الأضاحى) (٣) ص ٣٥٦ ج ٢ تحفة الأحوفى (الجذع من الضأن فى الأضاحى) . ص ١٤٢ ج ٢ سنن ابن ماجه (ما يجرى من الأضاحى) .

(جذعا) هو من المعز ما دخل في السنة الثانية . وقال ابن بطال : العتود الجذع من المعز ابن خمسة أشهر (فرجعت إليه) لعله رجع إليه ﷺ لعله أن الجذع من المعز لا يكنى في التضحية فأمره رسول الله ﷺ أن يضحي به . قال ، المنذرى : وقد وقع لنا حديث عقبة ابن عامر وفيه : ولا رخصة لأحد فيها بعدك . قال ، البيهقي : فهذه الزيادة إذا كانت محفوفة كانت رخصة له .

(الفقه) دل الحديث على جواز التضحية بالعتود من المعز . وبه قال عطاء والأوزاعي . وهو وجه لبعض الشافعية . وقال ، جمهور من السلف والخلف : لا تجزئ التضحية بالعتود . وأجابوا عن حديث الباب وأشباهه بأنه خصوصية لزبد بن خالد كما خص بذلك عقبة بن عامر وأبو بردة بن نيار كما يأتي للمصنف (١) .
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وفيه : فأعطاني عتوداً جذعاً من المعز (٢) .

(١٢) (ص) **قدش** الحسن بن علي ثنّا عبّيد الرزاق ثنّا الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه قال : كنّا مع رجلٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له مجاشع من بني سليم فعزّت الغنم فأمر منادياً فنادى : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : إن الجذع يوفى بما يوفى منه الثني . قال أبو داود : وهو مجاشع بن مسعود

(ش) (السند) (عبد الرزاق) بن ممام . و (الثوري) سفيان . و (عاصم بن كليب) بن شهاب . و (مجاشع) بن مسعود بن ثعلبة بن وهب السلمي (من بني سليم) روى عن النبي ﷺ . وعنه عبد الملك بن عمير وكليب بن شهاب وأبو عثمان النهدي . استخلفه المغيرة بن شعبة على البصرة في خلافة عمر . قتل يوم وقعة الجمل وكان مع عائشة . روى له المصنف والشيخان وابن ماجه .
(المعنى) (فعزّت) أى قلت (الغنم) المسمات وقتلت (فأمر) مجاشع (منادياً فنادى) في الناس (إن الجذع) أى من الضأن (يوفى) بشد الفاء ، أى يجزئ في التضحية (بما يوفى) أى بما يجزئ (منه) أى فيه (الثني) وهو المسنة . وأصل الجذع ما كان من الدواب شاباً فتياً . فن الإبل ما دخل في السنة الخامسة اتفاقاً . ومن البقر والجاموس ما دخل في السنة الثانية عند الجمهور وفي الثالثة عند مالك . والجذع من الضأن ما له أكثر من ستة أشهر وكان سمينا على ما تقدم . ومن المعز ما لم يدخل في السنة الثانية عند الأكثر . وقالت الشافعية : الجذع من المعز ما لم يدخل في الثالثة . والثني من الكل تقدم بيانه أول الباب (٣) .

(الفقه) الحديث يدل على جواز التضحية بالجذع من الضأن وبه قال الجمهور كما علمت . ويرد

(١) يأتي رقم ١٣ ص ١٨ (٢) ص ٧٣ ج ١٣ - الفتح الرباني (٣) تقدم في معنى الحديث رقم ١٠ ص ١٤

على من قال إن الجذع لا يجرى في التضحية «ولا يقال، إن الحديث ضعيف، لأن في سنده عاصم بن كليب وفيه مقال، لأنه، قد تقوى بأحاديث أخر كما علمت .
(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه (١) .

(١٢) - (ص) **قدش** مسدد ثنا أبو الأحوص ثنا منصور عن الشعبي عن البراء قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم . فقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله لقد نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فتعجلت وأكلت وأطعمت أهلي وجيرانى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تلك شاة لحم . فقال : إن عندي عناقاً جذعة وهى خير من شاتى لحم فهل تجزئ عني ؟ قال : نعم ولن تجزئ عن أحد بعدك .

(ش) (السند) (أبو الأحوص) سلام بن سليم . و (منصور) بن المعتمر . و (الشعبي) عامر بن شرحبيل .

(المعنى) (من صلى صلاتنا أى صلاة العيد (ونسك) أى وضئى بعدها (نسكنا) مثل أضحيتنا (فقد أصاب النسك) أى العمل الموافق للسنة (ومن نسك قبل الصلاة) أى من ذبح أضحيته قبل صلاة العيد (فتلك شاة لحم) قدمه لأهله للانتفاع به لا شاة نسك فلا يجرى عن الأضحية لذبحه قبل وقتها (فقام أبو بردة بن نيار) بكسر النون وتخفيف المثناة التحتية ، اسمه هانى على الأصح . وقيل اسمه كثير كما أخرجه ابن منده من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن البراء قال : كان اسم خالى قليلاً فسماه النبي ﷺ كثيراً ، لكن الحديث ضعيف ، لأنه من طريق جابر الجعفي وقد ضعفه غير واحد (لقد نسكت) أى ذبحت أضحيتى (قبل أن أخرج إلى الصلاة) وفى رواية الطبرانى من طريق سهل بن أبى حشمة أن أبا بردة ذبح ذبيحته بسحر الحديث ، فعل ذلك اجتهداً منه ، لأنه لم يكن وقف على شئ فى ذلك عن رسول الله ﷺ كما يشعر بذلك قوله (عرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فتعجلت) فى ذبح أضحيتى (فقال) أبو بردة (إن عندي عناقاً جذعة) هكذا فى أكثر النسخ بتأنيث جذعة . وفى بعضها جذعا بالتذكير . وفى نسخة عناق جذعة بالإضافة البيانية . والعناق بفتح العين المهملة وتخفيف النون الاثنى من ولده المعز

ابن خمسة أشهر أو نحوها ، وما قاله ، الداودي من أن العناق هي التي استحققت أن تحمل وأنها تطلق على الذكر والأنثى ، غلط ، عند أهل اللغة ، لما في رواية مسلم من قوله : عندي عناق لبن . فإضافتها إلى اللبن مشعر بأنها صغيرة ترضع . ووصف العناق بالجذعة إما توسعا أو على خلاف الغالب (وهي خير من شاتي اللحم) وفي رواية للبخاري : هي خير من مسنتين . يريد أنها أطيب لحماً وأنفع الآكلين لسمنها ونفاستها (فهل تجزئ عني ؟ قال) رسول الله ﷺ (نعم ولن تجزئ) بهضم التاء وبالهزمة أي ان تكفي (عن أحد بعدك) وفي رواية الطبراني : وليست فيها رخصة لأحد بعدك . وفي رواية للبخاري : ولا تصلح لغيرك . وضبطه بعضهم بفتح التاء وترك الهزمة ، أي لا تقضى عن أحد سواك في التضحية . يقال جزى عني فلان كذا أي قضاه ومنه قوله تعالى : « لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ، أي لا تقضى عنها » قال ، ابن بري : الفقهاء يقولون لا تجزئ بالضم والهمز في موضع لا تقضى . والصواب بالفتح وترك الهمز . وظاهر الحديث تخصيص أبي بردة بإجزاء العناق من المعز في الأضحية . وثبت نحو ذلك لعقبة بن عامر ^(١) وزيد ابن خالد الجهني كما تقدم ^(٢) .

(الفقه) دل الحديث على أن وقت التضحية يدخل بعد صلاة العيد والخطبة . وهو مذهب مالك قال : لا يجوز ذبح التضحية قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه إن ذبح . وإلا فبعد مضى مقدار الذبح . لافرق عنده في ذلك بين أهل القرى والأمصار ، لكن الحديث إنما يدل على منع الذبح قبل صلاة العيد بلا توقف على ذبح الإمام ، وقال ، الحنفيون : يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر ، لعدم وجوب صلاة العيد عليهم . فلا يفوتهم بالاشتغال بالذبح واجب . ولا يدخل وقتها في حق أهل الأمصار حتى يصلي الإمام العيد أو يمضي وقتها بالزوال إن لم تصل لعذر . فإن ذبح قبل ذلك لم يجزئه ، لكن قوله ، ﷺ ومن نسك قبل الصلاة فهي شاة لحم ويرد ، الشق الأول . فلا وجه للفرقة بين أهل الأمصار وغيرهم ، وقال ، الشافعي وداود وابن المنذر : يدخل وقت التضحية بطلوع الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين . فإن ذبح بعد هذا الوقت أجزاء سواء أصلي الإمام والمضحي أم لا وسواء ذبح الإمام أم لا . لافرق بين أهل القرى والبوادي والأمصار ولا بين المقيم والمسافر . وهو ظاهر كلام الخرقي من الحنبلية . والأفضل ألا يذبح إلا بعد صلاته مع الإمام ، وقال ، أحمد والأوزاعي وإسحاق والحسن البصري : لا تجوز التضحية قبل صلاة الإمام وتجاوز بعدها ولو قبل ذبح الإمام ، لظاهر قوله ﷺ : ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم . فإنه يفيد أن من ذبح بعد الصلاة أجزاء ذلك ، لكن السنة ألا يذبح قبل ذبح الإمام ، لافرق بين أهل القرى والأمصار (والراجح) ما دل عليه الحديث من أن وقت التضحية يدخل بعد صلاة العيد والخطبة ، أما آخر ، وقت الأضحية عند

(١) تقدم لترمذي وابن ماجه ص ١٦ (مضى الحديث رقم ١١) (٢) تقدم بالمصنف رقم ١١ ص ١٦ .

الشافعية والظاهرية « فأخره أيام التشريق وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر » روى جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال : وكل أيام التشريق ذبح . أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير بسند رجاله موثقون ^(١) [١٣] وبه قال علي وجبير بن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر ابن عبدالعزيز رضي الله عنهم (وقال) الحنفيون ومالك وأحمد والثوري : وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده . وروى عن عمر وابنه وأنس وأبي هريرة . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار يجوز التضحية في جميع ذى الحجة « لقول » سهل بن حنيف : كان الرجل من المسلمين يشتري أضحيته فيسمنها حتى يكون آخر ذى الحجة فيضحي بها . أخرجه أحمد وقال : هذا حديث عجيب . أيام الأضحية التي أجمع عليها ثلاثة أيام ^(٢) [٤]

« وقال » سعيد بن جبير وجابر بن زيد : وقته يوم النحر لاهل الأمصار ، ولاهل القرى يوم النحر وأيام التشريق « وقال » ابن سيرين : وقت الذبح يوم النحر خاصة ، لأنه اختص بهذه التسمية فدل على اختصاص حكمها ، ولأن العيد يضاف إلى النحر وهو يوم واحد كما يقال عيد الفطر « ولا دليل ، قائم على هذه الأقوال غير القول الأول « واختلف ، هل يجوز الذبح في ليالي أيام التشريق ؟ فقال مالك في المشهور عنه لا يجوز الذبح ليلا . وروى عن أحمد « الحديث » ابن عباس أن النبي ﷺ نهى أن يضحي ليلا . أخرجه الطبراني في الكبير ^(٣) [١٤] وفي سنده (١) سليمان بن أبي سلمة الجنائزي . وهو متروك (ب) ومبشر بن عبيد . وهو ضعيف متهم بالوضع . « وقال » الحنفيون والشافعية وإمامنا والجمهور : يجوز ذبحها ليلا مع الكراهة وروى عن أحمد ، لأن الليل داخل في مدة الذبح ويصح فيه الرمي لجواز الذبح فيه كالنهار ، ولأن التعبير بالأيام عن مجموع الليالي والأيام مشهور متداول بين أهل اللغة لا يكاد يتبادر غيره عند الإطلاق . وإنما كره لاحتمال الغلط ليلا « وأجابوا » عن الحديث بأنه ضعيف فلا يحتاج به . (والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان ^(٤) .

(١٤) (ص) **هَذَا حَدِيثٌ مُسَدَّدٌ نَسَاهُ خَالِدٌ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : ضَحَّى خَالِدٌ لِي يُقَالَ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : شَأْنُكَ شَاءَ لَحْمٍ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عِنْدِي دَاجِنَ جَذَعَةٍ مِنَ الْمُغْزِرِ فَقَالَ : اذْبَحْهَا وَلَا تَصْلُحْ لِغَيْرِكَ .**

(١) هذا جزء الحديث رقم ٢٨٥ ص ٧٧ ج ٢ تذكرة المهمل (٢) ص ٥٥٥ ج ٢ - الفرح الكبير لابن قدامة .
(٣) ص ٢٣ ج ٤ مجمع الزوائد (لأنه من التضحية بالليل) (٤) ص ٢٧١ ج ٢ فتح الباري (كلام الإمام والناس في خطبة العيد ...) ص ١١٤ ، ١١٥ ج ١٢ نووى مسلم (الأضاحي) .

(ش) (السند) (خالد) بن عبد الله الطحان و (مطرف) بن طريف . و (عامر) الشعبي .
 (المعنى) (إن عندى داجن جذعة) هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا برسم داجن بدون ألف
 لإضافته لما بعده إضافة بيانية . وتقدم أن الجذع من المعز ماله سنة ودخل في الثانية . وفهم
 بعض الشراح أن داجن مرفوعة فقال إنها غير مطابقة للقواعد . وفي رواية البخارى : إن
 عندى داجنا جذعة بإثبات الألف وهي الأقعد لدفع الاشتباه . والداجن بكسر الجيم الشاة التي
 تألف البيوت وتسكنها وليس لها سن معين . ولما صار هذا الاسم علما على ما تألف البيوت زال
 الوصف عنه فاستوى فيه المذكر والمؤنث . فلا يقال أن التاء كان حقها أن تدخل على داجن
 لأنها مما يفرق بين جنسه وواحد بالتاء .

(الفقه) دل الحديث على أن الجذع من المعز لا يجرى في الأضحية . قال ، الحافظ : وفي هذا
 الحديث تخصيص أبي بردة بإجزاء الجذع من المعز في الأضحية . لكن وقع في عدة أحاديث
 التصريح بنظر ذلك لغير أبي بردة . وفي حديث ، عقبة بن عامر - كما تقدم قريبا - ولا رخصة فيها لأحد
 بعدك . قال البيهقي : إن كانت هذه الزيادة محفوظة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لأبي
 بردة . قلت ، وفي هذا الجمع نظر ، لأن في كل منهما صيغة عموم فأيهما تقدم على الآخر اقتضى
 انتفاء الوقوع للثاني . وأقرب ما يقال فيه إن ذلك صدر لئلا يكل منهما في وقت واحد ، أو تكون
 خصوصية الأول نسخت بخصوصية للثاني ولا مانع من ذلك لأنه لم يقع في السياق
 استمرار المنع لغيره صريحا . ثم قال : وقد وقع في كلام بعضهم أن الذين ثبتت لهم الرخصة
 أربعة أو خمسة واستشكل الجمع وليس بمشكل فإن الأحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها
 التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة في الصحيحين ^(١) . وفي قصة عقبة بن عامر في البيهقي ^(٢) .
 وأما ما عدا ذلك فقد أخرج أبو داود وأحمد وصححه ابن حبان من حديث زيد بن خالد أن
 النبي ﷺ أعطاه عثودا جذعا فقال : ضح به فقلت : إنه جذع أفاضحى به ؟ قال : نعم ضح به فضحيت
 به . وهذا لفظ أحمد ^(٣) . وفي صحيح ابن حبان وابن ماجه من طريق عباد بن تميم عن عويمر بن أشقر
 أنه ذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحية فأمره النبي ﷺ أن يعيد أضحية أخرى ^(٤) [١٥]
 وفي الطبراني الأوسط من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سعد بن أبي وقاص
 جذعا من المعز فأمره أن يضحي به . وأخرجه الحاكم من حديث عائشة وفي سنده ضعف ^(٥) [١٦]
 ولأبي يعلى والحاكم من حديث أبي هريرة أن رجلا قال : يا رسول الله هذا جذع من الضأن

(١) هدم للمصنف رقم ١٣ ص ١٨ . (٢) وتقدم للترمذي ص ١٦ (معنى الحديث رقم ١١) .

(٣) وتقدم لفظ المصنف رقم ١١ ص ١٦ (٤) ص ١٤٥ ج ٢ سنن ابن ماجه (النهي من ذبح الأضحية قبل الصلاة)
 ورجاله ثقات غير أنه منقطع ، لأن عباد بن تميم لم يسمع عويمر بن أشقر (٥) ص ٢٠ ج ٤ مجمع الزوائد وفيه ابن لهيعة
 وفيه ضعف ، لكنه حسن الحديث (ما يجرى في الأضحية) ص ٢٢٧ ج ٤ مستدرک . وفيه إبراهيم بن إسماعيل قال الذهبي :
 عطل في عدلته .

مهزول وهذا جذع من المعز سمين وهو خيرهما أفأضحي به؟ قال ضح به فإن لله الخير . وفي
سنده ضعف ^(١) [١٧] . والحق ، أنه لا منافاة بين هذه الأحاديث وبين حديث أبي بردة
وعقبة ، لاحتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم تقرر أن الجذع من المعز لا يجزئ .
واختص أبو بردة وعقبة بالرخصة في ذلك . وإنما قلت ذلك لأن بعض الناس زعم أن
هؤلاء شاركوا عقبة وأبا بردة في ذلك . والمشاركة إنما وقعت في مطلق الإجزاء لا في خصوص
منع الغير . ومنهم من زاد فيهم عويم بن أشقر وليس في حديثه إلا مطلق الإعادة لكونه
ذبح قبل الصلاة وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي زيد الأنصاري أن رسول الله ﷺ
قال لرجل من الأنصار : اذبحها وإن تجزئ جذعة عن أحد بعدك ^(٢) [١٨]

فهذا يحمل على أنه أبو بردة بن نيار فإنه من الأنصار . وكذا ما أخرجه أبو يعلى والطبراني
من حديث أبي جحيفة أن رجلا ذبح قبل الصلاة فقال رسول الله ﷺ : لا تجزئ عنك .
فقال : إن عندي جذعة فقال : تجزئ عنك ولا تجزئ بعدك ^(٣) [١٩]
فلم يثبت الإجزاء لأحد ونفيه عن الغير إلا لأبي بردة وعقبة . وإن تعذر الجمع الذي قدمته لحديث
أبي بردة أصح مخرجا . والله أعلم ^(٤) .

(والحديث) أخرجه أيضا البخاري إلى قوله : ولا تصلح لغيرك ثم قال : من ذبح قبل الصلاة
فإنما يذبح لنفسه . ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين . وأخرج الدارمي
نحو حديث المصنف ^(٥)

٦ - باب ما يكره من الضحايا

(١٥) - (ص) **حدثنا** حفص بن عمر النمري ثنا شعبه عن سليمان بن عبد الرحمن
عن عبيد بن فيروز قال : سألت البراء بن عازب : ما لا يجوز في الأضاحي ؟ فقال :
قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصابني أقصر من أصابعه وأنا ملي أقصر
من أنامله فقال : أربع لا يجوز في الأضاحي : العوراء بين عورها . والمریضة بين
مرضها والعرجاء بين ظلعها . والكسير التي لا تنقي . قال : قلت فإني أكره أن
يكون في السن نقص . فقال : ما كرهت فدعه ولا تحرمه على أحد .

(١) ص ٢٢٧ ج ٤ مستدرک وفيه قرعة بن سويد . قال الذهبي : ضعيف . وص ٢٠ ج ٤ مجمع الزوائد . وفيه حش

العبدی . قال الهيثمي : لم أجد من ترجمه (٢) ص ١٤٥ ج ٢ سنن ابن ماجه (التي من ذبح الأضحية قبل الصلاة) .

(٣) ص ٢٤ ج ٤ مجمع الزوائد (فيمن ذبح قبل الصلاة) (٤) ملخصا من ص ١١٤١٠ ج ١٠ فتح الباري (المرح) - قول

التي صلى الله عليه وسلم لأبي بردة : ضح بالخذع . . (٥) ص ٩ منه . وص ٨٠ ج ٢ سنن الدارمي (الذبح قبل الإمام) .

(ش) (السند) (حفص بن عمر) بن الحارث (القرى) بفتح النون وكسر الميم . نسبة إلى جده الثمر بن غيخان . تقدم ص ٩٠ ج ١ منهل . روى له البخارى والمصنف والنسائى . و (شعبة) بن الحجاج .

(المعنى) (ما لا يجوز فى الاضاحى) أى أى شئ لا يمكن ضحية لكونه معيبا . فما استفهامية وهو تصوير للسؤال . ويحتمل أن تكون عن مقدرة فى الكلام أى سألته عن الشئ الذى لا يجوز فى الاضاحى . فتكون ما اسما موصولا أو مفعولا موصوفا (وأصابى أقصر من أصابعه الخ) يحتمل أن يكون ذلك على الحقيقة أو على المجاز . وقاله تأدبا منه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لما أراد أن يحدث أشار بأصابعه كما أشار النبي ﷺ بها حين قال (أربع لا تجوز فى الاضاحى العوراء بين) أى ظاهر (عورها) بفتح المهملة والواو . هكذا بتكثير بين وما بعده من الأوصاف . ورواية ابن ماجه : أربع لا تجزئ فى الاضاحى العوراء البين عورها الخ بتعريف الأوصاف . وهى الموافقة للقواعد . فلعل آل فى نسخ المصنف سقطت من النسخ . والعوراء الظاهر عورها فى إحدى عينها . (والمریضة بين مرضها) التى لا تستطيع عماشاة صواحباتها عادة (والعرجاء بين ظلمتها) بفتح فسكون أو بفتح تين أى بين عرجها بحيث لا تلحق أخواتها (والكسیر) هكذا بالسين المهملة فى بعض النسخ ، أى العجفاء (التى لا تنقى) من الإنقاء ، أى التى لا تنقى بكسر فسكون ، أى لا منخ لعظامها لضعفها . فالكسیر هى العجفاء كما صرح بذلك فى رواية الترمذی . وقيل الكسیر فعيل بمعنى مفعول أى المكسورة الرجل البين كسرهما . وفى بعض النسخ والكسيرة التى لا تنقى وهى قريبة من الأولى (قال) عبيد بن فيروز (قلت) للبراء بن عازب . (فإنى أكره أن يكون فى السن) بكسر السين (نقص) وفى رواية ابن ماجه : فإنى أكره أن يكون نقص فى الأذن بدل السن (فقال) البراء (ما كرهت) أن تضحى به لعيب غير ما ذكر فى الحديث (فدعه) أى لا تضح به (ولا تحرمه على أحد) أى لا تمنع أحدا من التضحية به فإن الشرع لم يمنع ذلك . يؤيد هذا ما فى المستدرک عن يزيد بن أبى حبيب عن البراء بن عازب رضى الله عنه أن رجلا قال له : إنا نسكركه النقص فى القرون والأذن . فقال له البراء : أكره لنفسك ما شئت ولا تحرمه على الناس . هذا وفى بعض النسخ زيادة (قال أبو داود) فى تفسير التى لا تنقى (ليس لها منخ) لضعفها .

(الفقه) دل الحديث على أنه يشترط سلامة الاضحية من عيب ينقص اللحم أو الدهن أو غيرهما ، كالعور والعرج البينين والمرضى الشديد . فلا يجزئ فيها ظاهرة العور أو العرج أو المرض أو الضعف من النعم . أما ما كان يسيرا من ذلك فلا يضر . قال ، النووى : وأجمعوا على أن العيوب الأربعة المذكورة فى حديث البراء وهى المرض والعجف والعور والعرج البينات لا تجزئ التضحية بها وكذا ما كان فى معناها أو أقبح منها كالعمنى وقطع

الرجل وشبهه^(١) وقال، الخطابي : وفيه دليل على أن العيب الخفيف في الضحايا معفو عنه .
 ألا تراه يقول : بين عورها وبين مرضها وبين ظلمها . فالقليل منه غير بين فكان معفوا عنه^(٢)
 (والحديث) أخرجه أيضاً مالك وأحمد والنسائي والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان
 والحاكم والدارمي^(٣) .

(١٦) - (ص) **حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي ح** وحدثنا علي بن بحر ثنا عيسى
 المعنى عن ثور حدثني أبو حميد الرعيني قال : أخبرني يزيد ذو مصر قال : أتيت
 عتبة بن عبد السلمي فقلت يا أبا الوليد إني خرجت ألتمس الضحايا فلم أجد شيئاً
 يعجبني غير ثرماء فكرهتها فما تقول ؟ فقال : أفلا جشيتي بها ؟ قلت سبحان الله
 تجوز عنك ولا تجوز عني ؟ قال : نعم إنك تشك ولا أشك . إنما نهي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن المصفرة والمستأصلة والبخقاء والمشيمة والكسراء .
 فالمصفرة التي تستأصل أذنّها حتى يندو صماخها والمستأصلة التي استؤمّل قرنّها
 من أصله . والبخقاء التي تبحق عينها . والمشيمة التي لا تتبع الغنم عجفاً وضعفاً
 والكسراء الكسيرة .

(ش) (السند) (حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي ح) وفي بعض النسخ حدثنا إبراهيم بن
 موسى الرازي قال أخبرنا ح . وعليها فالمعنى أن إبراهيم بن موسى الرازي روى عن عيسى
 ابن يونس بالإخبار وعلى بن بحر روى عنه بالتحديث . والمعنى على النسخة الأولى أن كلا
 منهما روى عن عيسى بالتحديث . و (عيسى) بن يونس . و (ثور) بن يزيد . و (أبو حميد
 الرعيني) بضم الراء وفتح العين المهملة وسكون الياء . روى عن يزيد ذى مصر . وعنه ثور
 ابن يزيد . قال ابن حزم : مجهول . وقال في التقريب : مجهول من السادسة . وقال الذهبي في الميزان :
 لا يعرف . روى له المصنف . و (يزيد ذو مصر) بكسر الميم وسكون الصاد المهملة المقرأى بفتح
 فسكون وفتح الراء . وهو هكذا عند أحمد والمصنف . وعند الحاكم : حدثني يزيد بن خالد المصري . كان

(١) ص ١٢٥ ج ١٣ شرح مسلم (استحباب الضحية وذبحها مباشرة . . .) . (٢) ص ٢٣٠ ج ٢ معالم السنن .

(٣) ص ٢٤٤ ج ٢ زرقاني الموطأ . ص ٨٠٤٧٩ ج ١٣ الفتح الرباني . ص ٢٠٣ ج ٢ مجتبى (ما ينهى عنه من الأضاحي)

وص ٣٥٤ ج ٢ تحفة الأحمدي . وص ١٤٣ ج ٢ سنن ابن ماجه (ما يكره أن يضحي به) وص ٢٢٢ ج ٤ مستدرک . وص ٧٦ ،

٧٧ ج ٢ سنن الدارمي (مالا يجوز في الأضاحي) .

من وجوه أهل الشام . روى عن عتبة بن عبد السلمي وصفوان بن عمرو . وعنه أبو حميد الرعيني . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حزم : مجهول . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة روى له المصنف . و (عتبة بن عبد السلمي) أبو الوليد كان اسمه في الجاهلية عتلة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم بعتبة . روى عن النبي ﷺ . وعنه ابنه يحيى وحكيم بن عمير وإسماعيل بن عامر ويزيد ذو مصر المقراني وجماعة . قيل توفي سنة اثنتين وتسعين . روى له المصنف وابن ماجه .

(المعنى) (باأبا الوليد) كنية عتبة بن عبد (غير ثراء) بفتح الثاء وسكون الراء والمد من الثرم وهو سقوط الثنية من الأسنان أو سقوطها مع الرابعة . وقيل أن تقاع السن من أصلها مطلقاً . (فكرتها) أى التضحية بها لضعفها من نقصان أكلها ، فاستفهم من عتبة عن إجزائها في الضحية بقوله (فما تقول) فأجابه بما يفيد الإجزاء بقوله (ألا جئتني بها ؟) وفي رواية أحمد : ألا جئتني أضفى بها ؟ فتعجب يزيد من هذا بقوله (سبحان الله) أ (تجوز عنك ولا تجوز عنى ؟ قال) له عتبة (نعم) تجوز (إنك تشك) في إجزائها (و) أنا (لا أشك) ثم بين له وجه الإجزاء بقوله (إنما نهى رسول الله ﷺ عن المصفرة) اسم مفعول من أصفر . ويحتمل أن يكون بالتشديد من أصفر المضعف . سميت بذلك لأن صماخها صار صُفراً أى خلوا من الأذن (والمستأصلة) بصيغة اسم المفعول (والبخقاء) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة بعدها قاف . وهى التى أصابها بخق بفتححتين . وهو ذهاب ضوء العين وهى قائمة (والمشيعة) بفتح الياء بصيغة اسم المفعول . أو بكسر الياء على صيغة الفاعل . وهى التى تمشى تابعة للغنم لضعفها (والكسراء) أى مكسورة الرجل لا تقدر على المشى . ثم فسر الراوى هذه الألفاظ فقال (فالمصفرة التى تستأصل) بالبناء للمفعول أى تقلع من الأصل (أذنهما حتى يبدو) أى يظهر (صماخها) بالصاد وفى بعض النسخ سماخها بالسين المهملة (والمستأصلة التى استأصل) بالبناء للمفعول أى أخذ (قرنها من أصله) وقيل من الأصل بمعنى الهلاك (والبخقاء التى تبخق) بالبناء للمفعول أى تذهب (عينها) بذهاب ضوئها وصورة العين صحيجة قائمة فى موضعها (والمشيعة التى لا تتبع الغنم) بنفسها (عجفا) بفتححتين ، أى هزالا (وضعفا) فتحتاج إلى من يشيعها ويرسلها وراء الغنم . وهذا التفسير يؤيد أنها مبنية للمفعول (والكسراء الكسيرة) أى مكسورة الرجل . وفى نسخة الكبيرة .

(الفقه) الحديث يدل على أنه لا يجزئى فى الضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة . وهو متفق عليه . ومن ادعى أنه يجزئى مطلقاً أو يجزئى مع الكراهة يحتاج إلى دليل يصرف النهى عن معناه الحقيقى وهو التحريم المستلزم لعدم الإجزاء ، ولا سيما بعد التصريح فى حديث البراء بعدم الجواز . (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبخارى فى التاريخ والحاكم وقال : هذا حديث صحيح الإسناد . وسكت عنه المصنف والمنذرى ^(١) .

(١٧) (ص) **حدثنا** عبد الله بن محمد السفيلى ثنا زهير ثنا أبو إسحاق عن شريح ابن نعمان وكان رجل صدق عن علي قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ولا نضحى بعوراء ولا مقابلة ولا مدبرة ولا شرقاء ولا خرقاء قال زهير : فقلت لأبي إسحاق أذكر عضاء ؟ قال لا . قلت : فما المقابلة ؟ قال : يقطع طرف الأذن . قلت : فما المدبرة ؟ قال : يقطع من مؤخر الأذن . قلت : فما الشرقاء ؟ قال : تشق الأذن . قلت : فما الخرقاء ؟ قال : تخرق أذنهما للسمه .

(ش) (السند) (زهير) بن معاوية . و (أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي . و (شريح بن نعمان) وفي نسخة ابن النعمان الصائبي بالصاد المهملة نسبة إلى صائب بطن من همدان الكوفي . روى عن علي حديث الباب . وعنه ابنه سعيد وسعيد بن عمرو بن أشوع وأبو إسحاق السبيعي . وهو القائل (وكان رجل صدق) بإضافة رجل إلى صدق مبالغة على حد قولهم محمد عدل . وقيل إنه لم يسمع من علي . وإنما سمع من ابن أشوع عنه . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن سعد : قليل الحديث . وقال أبو حاتم : شبه المجهول . وقال في التقريب : صدوق من الثالثة . روى له الأربعة حديث الباب .

(المعنى) (أن نستشرف العين والأذن) وفي نسخة الأذنين أى تنظر فيهما وتأملهما مخافة أن يكون فيهما عيب . وقال الشافعي معناه أن نضحى بواسع العينين طويل الأذنين (ولا نضحى بعوراء) أى بينة العور كما في حديث البراء . وإلا فيسير العور لا يمنع الإجزاء (ولا مقابلة) بفتح الباء ، التى قطع من قبل أذنهما شئ وترك معلقا من مقدمها (ولا مدبرة) بفتح الباء ، التى قطع من دبرها وترك معلقا من مؤخرها (ولا خرقاء) بالمد . وهى مثقوبة الأذن ثقباً مستديراً (ولا شرقاء) من الشرق بفتحين وهو الشق طولا (قال زهير) بن معاوية (فقلت لأبي إسحاق) السبيعي (أذكر) (عضاء) أى مكسورة العين . (قال) أبو إسحاق (لا) أى لم يذكرها . قال زهير (قلت) لأبي إسحاق (فما المقابلة ؟) قال أبو إسحاق : ما يقطع طرف الأذن (أى من مقدمها) (فقلت) لأبي إسحاق (فما المدبرة) قال ما يقطع من مؤخر الأذن (ويبقى معلقا) (قلت فما الشرقاء) قال ما (تشق) منها (الأذن) طولا (قلت فما الخرقاء) قال أبو إسحاق ما (تخرق أذنهما) خرقا مستديرا (للسمه) أى للعلامة تعرف بها .

(الفقه) ظاهر الحديث أنه لا تجزئ التضحية بمقطوعة بعض الأذن وبقي معلقا ولا بمشققتها طولا أو عرضا . وبه قالت الظاهرية . وبعض الشافعية . وحمل الجمهور النهي

في الحديث على التنزيه لأن اشتراط السلامة من هذه الأشياء يشق على المضحي إذ لا يكاد يوجد سالم منها . قال الله تعالى «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» ، وقال ابن حزم : لا تجزئ التي في أذننا شيء من النقص أو القطع أو الثقب النافذ . ولا التي في عينا شيء من العيب أو في عينها كذلك ولا البتر في ذنبا . ثم كل عيب سوى ما ذكرنا فإنها تجزئ معه الأضحية كالخصى ومكسورة القرن دمي أو لم يدم والهناء والمقطوعة الآلية وغير ذلك ^(١) (وقال) الخطابي : اختلاف العلماء في مقادير هذه العيوب وما يجوز منها في الضحايا وما لا يجوز . فقال مالك : إذا كان القطع قليلا والشق لم يضر . فإن كثر لم يجز (وقال) أصحاب الرأي : إذا بقي أكثر من النصف من الأذن والذنوب والعين أجزأ (وقال) إسحاق بن راهويه : إذا كان الثلث فادونه أجزأ وإن كان أكثر من الثلث لم يجزئ ^(٢) وقد قدرت المسالك القليل في قطع الأذن وشقها بالثلث والكثير الذي يمنع من الأضحية بالأكثر من الثلث (وقال) في المذهب : ويكره أن يضحي بالجلحاء وهي التي لا يخلق لها قرن وبالعصماء وهي التي انكسر غلاف قرنها وبالعصباء وهي التي انكسر قرنها ، وبالشرقاء وبالخرقاء لأن ذلك كله يشينها فإن ضحى بما ذكر أجزأ ، لأن ما بها لا ينقص من لحمها ^(٣) . وقال النووي : ومنه المقابلة والمدبرة يكرهان ويجزئان ^(٤) . وقال ابن قدامة : وتكره المعيبة الأذن بخرق أو شق لأقل من النصف ^(٥) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وبقاى الأربعة وصححه الترمذى والحاكم والدارمى وابن حبان ^(٦)

(١٨) (ص) **حدثنا** مسلم بن إبراهيم ثنا هشام عن قتادة عن جري بن كليب عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يضحي بعصباء الأذن والقرن ، قال أبو داود جري سدوسي بصرى لم يحدث عنه إلا قتادة .

(ش) (السند) (هشام) وفي نسخة : ابن أبي عبد الله الدستوائى ويقال له هشام بن سببر - بفتح فسكون ففتح . و(قتادة) بن دعامه . و (جري) مصفر جرو (بن كليب) بالتصغير (سدوسي بصرى) روى عن علي وبشير بن الخصاصة . وعنه قتادة ويونس بن أبي إسحاق وعاصم بن أبي النجود كما في تهذيب التهذيب . فقول المصنف : لم يحدث عنه إلا قتادة باعتبار ما وصل إليه علمه . فلا ينافى ما ذكر . قال العجلي : تابعى ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : شيخ لا يحتج بحديثه . وقال ابن المدينى : مجهول . روى له الأربعة حديث الباب فقط .

(المعنى) (نهى أن يضحي بعصباء) أى بمقطوعة أكثر (الأذن و) مكسورة أكثر (القرن)

(١) من ٢٥٨ ج ٧ - المحل (مسألة ٩٧٤) والهناء ما انكسرت ثناياها من أصلها (٢) من ٢٣١ ج ٢ معالم الدين .

(٣) من ٢٩٩ ج ٨ شرح المذهب (٤) من ٤٠٢ منه (٥) من ٥٤٦ ج ٣ - الفرج الكبير (٦) من ٧٧ ج ١٣

الفتح الربانى . و من ٢٠٤ ج ٢ مجتبى (المدبرة . .) من ٢٥٥ ج ٢ نعمة الأحوذى (ما لا يجوز من الأضاحى) من ١٤٣

ج ٢ سنن ابن ماجه (ما يكره أن يضحي به) من ٢٢٤ ج ٤ مستدرک . و من ٧٧ ج ٢ سنن الدارمى (ملا يجوز من الأضاحى) .

فالعصب يستعمل فيهما إلا أن استعماله في القرن أكثر .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه لا يجزئ في التضحية مقطوع الأذن أو أكثرها . وهذا متفق عليه (ب) وكذا لا يجزئ فيها مكسور القرن أو أكثره . وبهذا قال النخعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وقال أبو حنيفة : تجزئ التضحية بمكسور القرن وكذا قال الشافعي إن لم يؤثر ذلك في اللحم . «وفصل ، مالك فقال : إن كان قرنها يدمى لم تجز وإلا جازت » قال ، النووي : واختلفوا في ذاهبة القرن ومكسورته فذهبنا أنها تجزئ . وقال مالك : إن كانت مكسورة القرن وهو يدمى لم تجزه وإلا فتجزئه^(١) . «وقال ، ابن قدامة : وتجزئ الجاه وهي التي لم يخاق لها قرن والصمعا . وهي الصغيرة الأذن والبراء وهي التي لا ذنب لها سواء أكان خلقه أم مقطوعا . وكره الليث أن يضحي بالبراء ما فوق القبضة^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه والطحاوي من عدة طرق^(٣) .

(١) (ص) **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى ثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَا الْأَعْصَبُ ؟ قَالَ : النِّصْفُ فَمَا فَوْقَهُ .**

(ش) هذا أثر (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (يحيى) بن سعيد القطان . و (هشام) بن سنبتر الدستوائي . و (قنادة) بن دعامه .

(المعنى) (النصف فما فوقه) أى ما قطع نصف قرنه أو أذنه فأكثر . وعند الطحاوي : ما عصباء الأذن ؟ قال : إذا كان النصف فأكثر من ذلك مقطوعا . هذا وقد ذكر المصنف تفسير سعيد هذا بسند مستقل . وذكره أحمد والنسائي والطحاوي ضمن الحديث بلا سند مستقل . وأخرج ابن ماجه الحديث بدون تفسير سعيد .

(٧ — باب البقر والجزور عن كم تجزئ ؟)

وفي بعض النسخ : باب في البقر الخ أى في بيان عن كم شخص تجزئ الواحدة مما ذكر في الأضاحى . والجزور بفتح الجيم ما يحزور وينحر من الإبل خاصة ذكرا كان أو أنثى .

(١٩) (ص) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا هُشَيْمٌ ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا نَتَمَتَّعُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَذْبَحُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْجَزُورَ عَنْ سَبْعَةٍ نَشْتَرِكُ فِيهَا .**

(١) ص ٤٠٤ ج ٨ شرح المذهب . (٢) ص ٥٤٧ ج ٢ — الفرج الكبير . (٣) ص ٧٧ ج ١٣ — الفتح الرباني . وص ٢٠٤ ج ٢ مجتبى (المضاه) وص ١٤٤ ج ٢ سنن ابن ماجه . (ما يكره أن يضحي به) وص ٢٩٧ ج ٢ شرح معاني الآثار (اليوب التي لا تجوز الهدايا والضحايا إذا كانت بها) .

(ش) هذا الحديث موضوعه الهدى من كتاب الحج فكان المناسب ذكره هناك . وذكره المصنف هنا ، لأن الأضاحي كالهدي . فسيجزي في أحدهما يجزي في الآخر . وقد ذكره النسائي تحت ترجمة (ما تجزي عنه البقرة في الضحايا)

(السند) (هشيم) بن بشير . و (عبد الملك) بن عبد العزيز بن جريج . و (عطاء) بن أبي رباح . (المعنى) (كنا نتمتع) أى كنا ننتفع بأداء العمرة ثم الحج في أشهره في عام واحد (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيجب علينا دم التمتع (نذبح البقرة) هديا لذلك (و) نحر (الجزور) أى البعير ذكرنا أو أنثى (عن سبعة نشترك فيها) أى في البقرة أو البعير .

(الفقه) هذا الحديث صريح في أن كلا من البقرة والواحدة من الإبل يكفي عن سبعة أشخاص في الهدى . ومثله الأضحية وهو مذهب الحنفيين . فالبقرة والبدنة تجزي عن سبعة إذا كان كل منهم يريد بنصيبه - الذى لا ينقص عن السبع - القرية وهو من أهلها بالإسلام . فلو أراد أحدهم بنصيبه اللحم أو كان كافرا أو نقص نصيبه عن سبع لا تجزي عن واحد (وقالت) الشافعية والحنبلية : يجوز اشتراك سبعة في البدنة وإن كان بعضهم يريد اللحم . قال النووي : يجوز أن يشترك سبعة في بدنة أو بقرة للأضحية سواء أكانوا كلهم أهل بيت واحد أم متفرقين أو بعضهم يريد اللحم فيجزئ عن المتقرب وسواء أكانت أضحية مندورة أم تطوعا . هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود والجمهور . إلا أن داود جوزة في التطوع دون الواجب . وبه قال بعض أصحاب مالك . وقال أبو حنيفة : إن كانوا كلهم متقربين جاز^(١) ومشهور مذهب المالكية أن البدنة لا تجزي إلا عن واحد كالشاة ولا يجوز أن يشرك المضحي غيره معه في الأضحية إلا في الأجر فيجوز مهما بلغ العدد بشرط أن يكون المقصود تشريكه قريبا أو زوجا ساكنا معه وفي نفقته سواء أكانت واجبة كالابن والأبوين الفقيرين أم غير واجبة كالأخ وابن العم فتسقط الأضحية عنه ولو كان غنيا . وفي اشتراط عليه بالتشريك قولان . وأحاديث الباب ونحوها الدالة على جواز التشريك في الأضحية ولو في الثمن ترد عليهم . وأما لو ضحى عن جماعة لم يدخل نفسه معهم فخاثر مطلقا وجدت هذه الشروط أم لم توجد وإن كانوا مائة ، وقال ، سعيد بن المسيب وإسحاق بن راهويه وابن خزيمة إن البدنة تجزي عن عشرة أنفس والبقرة عن سبعة في الأضحية لقول ابن عباس : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الأضحية فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة . أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الفضل بن موسى^(٢)

[١٩]

وَأَجَابُوا عَنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الْهَدْيِ . وَقِيَاسُ الضَّحِيَّةِ عَلَيْهِ قِيَاسُ فِي مَقَابِلَةِ النَّصِّ وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ . فَلَا يَحُولُ عَلَيْهِ . وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ . وَالْحَقُّ فِي بَابِ الْهَدْيِ أَنَّ الْبَدَنَةَ

(١) ص ٢٩٨ ج ٨ شرح المذهب . (٢) ص ٨٤ ج ١٢ - الفتح الرباني . وص ٢٠٥ ج ٢ مجتبى (ما تجزي عنه البدنة في الضحايا) وص ١٤٢ ج ٢ سنن ابن ماجه (من كم تجزي البدنة والبقرة) وص ٢٥٦ ج ٢ عملة الأحوذى (الاشتراك في الأضحية) .

تجزئ عن سبعة فقط كالبقرة في الأضحية ، لاحاديث الباب .
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي^(١) .

(٢٠) (ص) **حدثنا** موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن قيس عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البقرة عن سبعة والجوزور عن سبعة

(ش) (السند) (حماد) بن سلمة . و (قيس) بن سعد المكي أبو عبد الملك . تقدم ص ١٨٣ ج ٥ منهل . و (عطاء) بن أبي رباح .

(المعنى) (البقرة) تجزئ في الضحية والهدى (عن سبعة) من الأشخاص (والجوزور) أى البعير ذكرنا أن أنثى تجزئ (عن سبعة) كذلك . وعن أبي الزبير عن جابر قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدنة . أخرجه مسلم^(٢) [٢٠]

وقال، جابر : اشتركنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة فقال رجل لجابر : أيشترك في البدنة ما يشترك في الجوزور ؟ فقال : ما هي إلا من البدن . أخرجه مسلم^(٣) [٢١]

وهذا في الهدى كما ترى .

(الفقه) دل الحديث على أن البدنة تعدل سبع شياه وعلى أنها تجزئ في الهدى والأضحية عن سبعة . وتقدم بيانه مفصلاً . (والحديث) قال المنذرى وأخرجه النسائي^(٤) .

(٢١) (ص) **حدثنا** القعني عن مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله أنه قال : نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة

(ش) (السند) (القعني) عبد الله بن مسلمة و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس . (المعنى) (نحرنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية البدنة) البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وهي بالإبل أشبه . سميت بذلك لعظم بدنها (والبقرة عن سبعة) كان ذلك سنة ست من الهجرة حين صدم المشركون عن دخول مكة وكأوا معتمرين ونحروا الهدى بالحديبية وفيهم نزل

(١) ص ٢٨ ج ١٣ - الفتح الرباني . وص ٦٨ ج ٩ نووى مسلم (جواز الاشتراك في الهدى . .) وص ٢٠٥ ج ٢ مجتبى (ما تجزئ عنه البقرة في الضحايا) (٢، ٣) ص ٦٧ ج ٩ نووى مسلم (جواز الاشتراك في الهدى . .) .
(٤) ص ٥٦ ج ٢ عون المبرود .

قول الله تعالى : « هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَيْدَى مَكْفُوفًا أَنْ يَبْلُغَ حِلُّهُ »^(١) ، وروى ابن عمر أن النبي ﷺ خرج معتمرا لخال كفار قريش بينه وبين البيت فحجر هديه وحلق رأسه بالحديبية فصالحهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل السلاح عليهم إلا سيوفاً ولا يقيم بها إلا ما أحبوا . فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم . فلما أن أقام ثلاثاً أمره أن يخرج فخرج . أخرجه أحمد بسند جيد وأخرج البخاري والبيهقي نحوه^(٢) [٢٢] (الفقه) دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأن كلا منهما تجزئ عن سبعة في الهدى وكذا في الأضحية على ما تقدم بيانه .

(والحديث) أخرجه أيضاً الأئمة ومسلم وباقي الأربعة . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح^(٣)

(٨ - باب في الشاة يضحى بها عن جماعة) أيجزئ أم لا ؟

(٢٢) (ص) **قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** ثَنَا **يَعْقُوبُ** يَعْنِي **الْإِسْكَنْدَرَانِيَّ** عَنْ **عَمْرِو بْنِ الْمُطَّلِبِ** عَنْ **جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ** قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَضْحَى بِالْمُصَلَّى . فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ مِنْ مِنْبَرِهِ وَأَتَى بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وَقَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي (ش) (السند) (يعقوب) بن عبد الرحمن . و (عمرو) بن أبي عمرو . و (المطلب) بن عبد الله ابن حنطب .

(المعنى) (نزل من منبره) وتقدم في صلاة العيدين ، في حديث عطاء عن جابر : ثم خطب الناس فلما فرغ نبي الله ﷺ نزل^(٤) بلا ذكر المنبر . والمراد به المكان المرتفع فإنه ﷺ ما خطب في العيد على منبر ، بل كان يخطب قائماً على رجله تارة . وأخرى على بعيره ، قال ، أبو سعيد الخدري : كان رسول الله ﷺ يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين ثم يسلم فيقف على رجله فيستقبل الناس وهم جلوس فيقول تصدقوا تصدقوا . (الحديث) أخرجه ابن ماجه^(٥) [٢٣] وقال ، قيس بن عائذ : رأيت النبي ﷺ يخطب على ناقه حسناء وحشي أخذ بخطامها . أخرجه ابن ماجه^(٦) [٢٤]

(١) الفتح آية ٢٥ . و (مكفوفاً) أي محبوساً (أن يبلغ حله) وهو الحرم (٢) ص ٦٥ ج ١١ - الفتح الرباني . و ص ١٣ منه . و ص ٤٤٣ ج ٤ ، فتح الباري (إذا أحصر القصر) و ص ٢١٦ ج ٥ - السنن الكبرى (٣) ص ٣٤٩ ج ٢ ذوقاني الموطأ (المكره في الضحايا) و ص ٢٩٧ ج ١ بدائع المنى . و ص ٣٨ ج ١٣ - الفتح الرباني . و ص ٦٦ ج ٩ نووى مسلم (جواز الاشتراك في الهدى) . و ص ١٠٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (الاشتراك في البدنة والبقرة) و ص ١٢٢ ج ٢ سنن ابن ماجه (من كم تجزئ البدنة والبقرة) (٤) تقدم ص ٢١٧ ج ٦ - المنهل العذب (الخطبة يوم العيد) . (٥) (٦٠٥) ص ٢٠١ ج ١ سنن ابن ماجه (ما جاء في الخطبة في العيدين) .

وقال، الهرماس بن زياد : رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته العضباء يوم الأضحى بمنى .
أخرجه المصنف وغيره بسند صحيح^(١) [٢٥]

«وأول» من أخرج المنبر في العيد مروان حين كان أميراً على المدينة كما تقدم في «باب الخطبة يوم العيد»^(٢) ، (وأتى) رسول الله ﷺ (بكباش) وتقدم عن أنس وجابر أنه ﷺ ضحى بكباشين^(٣) وما هنا لا ينبغي أنه ﷺ أتى بكباش آخر ذبحه عن نفسه .

(الفقه) دل الحديث (أ) على أن المسلم الفقير الذي لا يستطيع التضحية لا يحرم من ثوابها لأن النبي ﷺ ضحى عنه (ب) وعلى أنه يستحب للمضحى الذي يحسن الذبح أن يذبح أضحيته بيده ويقول : باسم الله والله أكبر اللهم هذا عن فلان ويسمى نفسه . ويندب لمن لم يحسن الذبح أن يشهدها ، لما تقدم في حديث عمران بن حصين^(٤) . هذا ويكره عند الحنفيين ذبح الكتابي لها بلا أمر من المضحى ، لأنه ليس من أهل القرية أما لو ذبح بأمره فلا يكره . لأن القرية أقيمت بالإقامة والأمر . وهو من أهل الذكاة بخلاف ما لو أمر بجوسيا فلا تحل لأنه ليس من أهل الذكاة . وقال ، الشافعي وأحمد : يكره ذبح الكتابي ولو بأمر المضحى . قال ، النووي : والأفضل أن يوكل مسلماً فقيها بيباب الصيد والذباح والضحايا ، لأنه أعرف بالشروط والسنن ، ولا يجوز أن يوكل وثنيا ولا بجوسيا ولا مرتداً . ويجوز أن يوكل كنيايا وامراً وصيباً . لكن قال أصحابنا : يكره توكيل الصبي وفي كراهية توكيل المرأة الحائض وجهان أحدهما لا يكره لأنه لم يصح فيه نهى والحائض أولى من الصبي والصبي أولى من الكافر الكتابي^(٥) ثم قال : أجمعوا على أنه يجوز أن يستنبد في ذبح أضحيته مسلماً . وأما الكتابي فذهبنا ومذهب جماهير العلماء صحة استنابته وتقع ذبيحته ضحية عن الموكل مع أنه مكروه كراهة تنزيه . وقال ، مالك : لا تصح وتكون شاة لحم . دليلاً أنه من أهل الذكاة كالمسلم^(٦) (ج) على أن الشاة الواحدة تجزئ ضحية عن الرجل وأهل بيته . وبه قال مالك والليث والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق للحديث . واقول ، عطاء : سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله ﷺ قال : كان الرجل في عهده صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى . أخرجه مالك وابن ماجه والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح^(٧) [٢٦]

والصحابة ما كانوا يفعلون ذلك من غير علمه ﷺ بل الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم

(١) تقدم ٢٢٢ ص ١٠٢ ج ٢ تكلم المنهل (من قال خطب يوم النحر) . (٢) تقدم ص ٣١٥ ج ٦ - المنهل المذبح .
(٣) تقدم بالمصنف في الأحاديث رقم ٦ ص ١٠ رقم ٧ ص ١١ رقم ٨ ص ١٢ (ما يستحب من الضحايا)
(٤) تقدم بالشرح رقم ٨ ص ١١ (٥) ص ٤٠٥ ج ٨ شرح المذهب (٦) ص ٤٥٧ منه
(٧) ص ٣٤٩ ج ٢ زرقاني الموطأ (المكره في الضحايا) وص ١٤٤ ج ٢ سنن ابن ماجه (من ضحى بشاة عن أهله)
وص ٢٥٧ ج ٢ تحفة الأحوذى (الشاة تجزئ عن أهل بيت) (فصار كما ترى) وعند مالك : فصارت مباهاة .

ولم ينكر عليهم ، ولما تقدم أول الضحايا من قوله ﷺ إن على أهل كل بيت في كل عام أضحية^(١) ، ولقول ، عبد الله بن هشام : كان النبي ﷺ يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله أخرجه أحمد والطبراني في الكبير . ورجاله رجال الصحيح والحاكم وصححه سننه^(٢) [٢٧]

(وقال) هذه الأحاديث كلها صحيحة الأسانيد في الرخصة في الأضحية بالشاة الواحدة عن الجماعة خلافا لمن يتوهم أنها لا تجزئ إلا عن الواحد ، وقال ، القرطبي : لم ينقل أن النبي ﷺ أمر كل واحدة من نسائه بأضحية مع تكرر سني الضحايا ومع تعددهن . والعادة تقضى بنقل ذلك لو وقع ، وقال ، الحنفيون والثوري : لا تكفي الشاة عن أهل بيت واحد مستلدين .

(١) بقياس الأضحية على الهدى (ولكنه) قياس في مقابلة النص فلا يعمل عليه .

(ب) وبأن الاشتراك في الأضحية خلاف القياس لأن القرية فيها إراقة الدم . وهي لا تحتمل التجزئة لأنها ذبيح واحد . وإنما جاز الاشتراك في الإبل والبقر بالنص فبعض الأمر في الغنم على القياس ، وأجابوا ، عن الأحاديث الدالة على إجزاء الشاة عن أهل البيت الواحد ، بأنها ، محمولة على الاشتراك في الثواب ، ورد ، بأنه لا دليل على هذا الحمل . ولذا قال الحافظ جمال الدين الزيلعي : ويشكل على المذهب في منعههم الشاة لأكثر من واحد بالأحاديث المتقدمة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبش عنه وعن أمته^(٣) ومنه يعلم أن النص ورد في اشتراك أهل البيت وإن كثروا في شاة واحدة . فلم يبق الأمر في الغنم على القياس ، وما قاله ، الطحاوي من أن هذه الأحاديث مخصوصة أو منسوخة ، فسلم ، أن تضحيتها ﷺ عن أمته وإشراكهم في أضحيته مخصوص به ﷺ . وأما تضحيتها عن نفسه وآله فليس مخصوصا به ﷺ ولا منسوخا ، لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يضحون بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته كما تقدم ، فالراجح ، القول بإجزاء الشاة عن أهل بيت واحد لقوة أدلته ، وقال ، الخطابي : وفي قوله صلى الله عليه وسلم تقبل من محمد وآل محمد ، دليل على أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وعن أهله وإن كثروا . وروى عن أبي هريرة وابن عمر أنها كانتا يفعلان ذلك^(٤) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد . وقال المنذري : وأخرجه الترمذي وقال : حديث غريب من هذا الوجه . والمطلب بن عبد الله بن حنطب يقال إنه لم يسمع من جابر . هذا آخر كلامه . وقال أبو حاتم الرازي : يشبه أن يكون أدركه^(٥) .

(١) تقدم رقم ١ ص ٢ (إيجاب الأضاحي) (٢) ص ٨٥ ج ١٣ - الفتح الرباني . وص ٢١ ج ٤ ، مجمع الزوائد (الاشتراك في الأضحية) وص ٢٢٩ ج ٤ ، مستدرک . (٣) ص ٢١٠ ج ٤ ، نصب الراية لأحاديث الهداية . (٤) ص ٢٢٨ ج ٢ معالم السنن (٥) ص ٦٣ ج ١٣ - الفتح الرباني . وص ٥٧ ج ٢ عون المعبود .

(٩ - باب الإمام يذبح بالمصلى)

أى يذبح أضحيته بمكان صلاة العيد .

(٢٣) (ص) **قَدْ** عَثَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ حَدَّثَهُمْ عَنْ أُسَامَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَذْبَحُ أُضْحِيَّتَهُ بِالْمُصَلَّى . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ .

(ش) (السند) (أبو أسامة) حماد بن أسامة . و (أسامة) بن زيد الليثي .

(الفقه) الحديث يدل على استحباب ذبح الضحية بالمكان الذى يُصَلَّى فيه العيد (والحكمة) فى ذلك أن يكون بمراى من الفقراء فيصيبون من لحم الأضحية (قال) ابن بطال : إن ذلك سنة للإمام خاصة عند مالك . قال مالك فيما رواه ابن وهب : إنما يفعل ذلك لثلاث يذبح أحد قبله . زاد المهلب : وليذبحوا بعده على يقين . وليتعدوا منه صفة الذبح^(١) هذا . والمذكور فى المذهب وهو المشهور نذب لإبراز الضحية للمصلى لكل من يستطيعها من المصلين . وهذا فى حق الإمام أكيد . ويكره فى حقه عدم إبرازها فى البلد الكبير . وبهذا قال الجمهور وقال، النووى : الأفضل أن يضحي فى داره بمشهد أهله . وذكر الماوردى أنه يختار الإمام أن يضحي للمسلمين كافة من بيت المال بمدينة فى المصلى . فإن لم تيسر فشاة ، وأنه ينحرها بنفسه وإن ضحي من ماله ضحي حيث شاء وقال أيضا : محل التضحية موضع المضحي سواء أكان بلده أم موضعه من السفر . وفى نقل الأضحية وجهان حكاهما الرافعى وغيره تخريجا من نقل الزكاة^(٢) (وقال) الحنفيون : يجوز نقلها بلا كراهة لقريب أو أحوج كالزكاة .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه ولم يذكر : وكان ابن عمر يفعل . وأخرجه أحمد عن نافع أن ابن عمر كان يذبح أضحيته بالمصلى يوم النحر وذكر أن النبي ﷺ كان يفعل . وفى سنده أسامة بن زيد الليثي ، ضعفه الإمام أحمد وابن معين من قبل حفظه ، لكن أخرجه البخارى والنسائى من طريق كثير بن فرقد عن نافع أن ابن عمر أخبره قال : كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى^(٣) . وهو يؤيد حديث المصنف .

(١) ص ٦ ج ١٠ فتح البارى (المرح - الأضحية والنحر بالمصلى) (٢) ص ٤٢٥ ج ٨ شرح المذهب .
(٣) ص ١٠٥ ج ٢ سنن ابن ماجه (الذبح بالمصلى) وص ٦٤ ج ١٣ - الفتح الربانى . وص ٦ ج ١٠ فتح البارى (الأضحية والنحر بالمصلى) وص ٢٠٢ ج ٢ مجتى (ذبح الإمام أضحيته بالمصلى) .

(١٠ - باب حبس لحوم الأضاحي)

أى ادخارها أيجوز أم لا ؟ .

(٢٤) (ص) **حدثنا** القعني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت: سمعت عائشة تقول: دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **ادخروا لثلاث وتصدقوا بما بقي** . قالت: فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم ويحملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وما ذاك؟ أو كما قال . قالوا: يا رسول الله نهيت عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما نهيتكم من أجل الدابة التي دفّت عليكم . فكلوا وتصدقوا وادخروا .

(ش) (السند) (القعني) عبدالله بن مسلمة . و (عبدالله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم . هذا . وعند أحمد والمصنف والنسائي أنه روى عن عمرة بنت عبد الرحمن . وعند مالك والشافعي ومسلم: أنه روى عن عبد الله بن واقد قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث . قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمرة فقالت: صدق سمعت عائشة تقول: دف ناس .

(المعنى) (دف ناس) بفتح الدال وشد الفاء أى أقبل جماعة ضعفاء مسرعين (من أهل) أى من سكان (البادية) لمناسبة (حضرة) مثلث الحاء والضاد ساكنة ، أى قرب حضور عيد (الأضحى) في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم (للمواساة وطلب الإحسان) (ادخروا لثلاث) أى اجعلوا من الضحية جزءا يكفيكم مدة ثلاثة أيام (وتصدقوا بما بقي) منها . وفي نسخة: ادخروا الثلث وينافيا آخر الحديث . والصواب النسخة الأولى (قالت) عائشة (فلما كان بعد ذلك) أى لما كان العام التالي للعام الذى حصل فيه الأمر بادخار ما ذكر (قيل) أى قال بعض الصحابة (يا رسول الله كان الناس ينتفعون من ضحاياهم) بالادخار والتزود (و) كانوا (يحملون) بفتح الباء وسكون الجيم مع كسر الميم وضمها . ويقال بضم الباء وكسر الميم أى يذبيون (منها) أى من الضحايا (الودك)

بفتح الواو والدال، الدهن يقال: جملت الشحم وأجملته إذا أذنته واستخرجت دهنه. وجملت أفصح. ومنه الحديث: يأتوننا بالسقاء يجمعون فيه الودك. ويروى بالخاء المهملة. وعند الأكثر يجمعون فيه الودك. (و) كانوا (يتخذون منها) أى من جلودها (الاسقية) جمع سقاء. ويكون اللبن والماء بخلاف القرية فإنها للباء خاصة (وما ذاك) الذى منعه من الانتفاع (أو) للشك (كما قال) كأن الراوى نسي لفظ النبي ﷺ (نهيت) فى السنة الماضية (عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث) أى نهى ﷺ عن ذلك نهياً ضمنياً حيث أمر بالادخار إلى ثلاثة أيام، فإنه يتضمن النهى عن الادخار فوق ثلاث. وقد تقدم النهى صريحاً عند مالك والشافعى ومسلم. وورد النهى أيضاً (١) فى حديث على بن أبى طالب كرم الله وجهه قال: سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يمسك أحد من نسكه شيئاً فوق ثلاثة أيام. [٢٨]

(ب) وفى حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى أن تؤكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث. أخرجهما النسائى (١)

[٢٩]

(إنما نهيتكم) عن ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاثة أيام (من أجل الدابة) أى الجماعة التى (دفت) أى أقبلت (عليكم) للبواسة. وقد زال ذلك السبب (فكلوا وتصدقوا وادخروا) ما شئتم. (الفقه) دل الحديث على (١) مزيد رافته صلى الله عليه وسلم بالفقراء ومساعدتهم وسد حاجاتهم. وعلى إباحة الأكل والادخار والتصدق من الضحية وبه قال الجمهور. لحملوا الأمر بذلك فى الحديث على الإباحة (ب) وعلى نسخ النهى عن الادخار فوق ثلاثة أيام. وإليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة (وروى) عن على وابن عمر أن تحريم الادخار باق ولم ينسخ (ولعلمهما) لم يبلغهما الناسخ. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قال) الحازمى قد أجمع العلماء على جواز الأكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر المخالفين فى ذلك ولا أعلم أحداً بعدم ذهب إلى ما ذهبوا إليه (واختلف) العلماء فى أمره صلى الله عليه وسلم بالأكل من الأضحية فى هذا الحديث. فقال، الجمهور إنه للندب. وقال، بعض أصحاب الشافعى إنه للوجوب. وبه قال بعض السلف. قال، النووى: والراجح أنه للندب لأنها ذبيحة يتقرب بها إلى الله تعالى فلم يجب الأكل منها كالعقيقة. وكالأمر فى قوله تعالى: وكلوا من ثمره إذا أنتمر، فإنه للإباحة (ج) وعلى أنه ينبغى للمضحى أن يأكل من أضحيته ويتصدق ويدخر من غير تحديد (واختلف) العلماء فى ذلك. فقالت الشافعية: يستحب أن يتصدق بمعظمها وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث. ويوافقهم فى مرتبة الكمال الحنبلية لما روى ابن عباس فى صفة أضحية النبي ﷺ قال: يطعم أهل بيته الثلث، ويطعم فقراء جيرانه الثلث، ويتصدق على السّؤال بالثلث. أخرجه الحافظ أبو موسى الأصفهاني فى الوظائف (١) [٣٠]

(وعند) المالکية یندب المضحی الاکل من الضحیة والتصدق والإهداء منها من غیر تحديد بثلاث أو غیره (وعند) الحنفیین : یتحب ألا ینقص التصدق عن الثلاث أما الاکل والهدیة فلیس فیهما تحديد (قال) علاء الدین الکاسانی : التصدق أفضل إلا أن یکون الرجل ذا عیال و غیر موسع الحال فإن الأفضل له حیثئذ أن یدعه لعیاله ویوسع به علیهم ، لأن حاجته وحاجة عیاله مقدمة علی حاجة غیره ^(١) .

(والحدیث) أخرجه ایضا الأئمة ومسلم والنسائی ^(٢) .

(٢٥) - (ص) **عَدَشًا مُسَدَّدٌ ثَنَاءً یَزِيدُ بْنُ زُرَیْعٍ ثَنَاءً خَالِدُ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي الْمَلِیحِ**
عَنْ نُبَيْشَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا كُنَّا نَهَيِّنَاكُمْ عَنْ لَحُومِهَا أَنْ
تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثٍ لِكَيْ تَسْمَعَكُمْ فَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالسَّعَةِ فَكُلُوا وَادْخَرُوا وَأَتَجَرُوا
أَلَا وَإِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرَبٍ وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

(ش) (السند) (أبو الملیح) عامر أو زید بن أسامة الهذلي . و (نبیشة) بنون فوحدة فتحیة ساكنة فشین معجمة مصغرا . هو نبیشة الخیر بن عبد الله بن عمرو بن عتاب الهذلي . روى عن النبی صلى الله علیه وسلم . وعنه أبو الملیح الهذلي وأم عاصم جدة أبي الیمان الملعلي بن راشد النبال . روى له مسلم والأربعة .

(المعنى) (إنا كنا نهينناكم عن لحومها) أى عن لحوم الأضاحى (أن تأكلوها) وتدخروها (فوق ثلاث) من الأيام والليالي (لكي تسمعكم) أى لأجل أن یعم نفعها من ضحی ومن لم یضح (فقد جاء الله بالسعة) أى یسر علیکم وبسط لكم الرزق وكثر المضحون (فكلوا وادخروا) ما شئتم (وأتجروا) بالهمز من الأجر ، أى وتصدقوا طالبین من الله تعالى الأجر والمثوبة . ولا يجوز اتجروا بالإدغام ، لأن الهمزة لاتدغم فی التاء وإنما هو من الأجر لا التجارة . وقد أجازوه الهروى قال الخطابی : قوله وأتجروا . أصله إیتجروا علی وزن افتعلوا یرید الصدقة التى یتغى أجرها وثوابها ولس من التجارة ، لأن البیع فی الضحایا فاسد إنما یؤكل یتصدق منها ^(٣) (ألا) للتنبيه (وإن الأيام) أى أيام النحر (أيام أكل وشرب) لأن الناس فیها ضیوف الکریم (و) أيام (ذكر الله عز وجل) شکرا لله علی ما أولاهم من فضل وضيافة وإحسان

(الفقه) دل الحدیث (١) علی نسخ النهی عن الادخار فوق ثلاثة أيام وقد جاءت

(١) ص ٨١ ج ٥ بدائع الصنائع (٢) ص ٢٤٧ ج ٢ زرقانی الموطأ (ادخار لحوم الأضاحی) وص ٨٧ ج ٢ بدائع المن . وص ١٠١ ج ١٣ - الفتح الربانی . وص ١٣٠ ج ١٣ نوى مسلم (النهی عن أكل لحوم الأضاحی بعد ثلاث وادخارها) وص ٢٠٩ ج ٢ مجملی (الادخار من الأضاحی) (٣) ص ٢٢٢ ج ٢ معالم السنن .

أحاديث كثيرة دالة على النسخ أيضاً غير أحاديث الباب (منها) حديث أبي سعيد الخدري أن قتادة بن النعمان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فقال : إني كنت أمرتكم ألا تأكلوا الاضاحي فوق ثلاثة أيام لتسعكم ، وإني أحله لكم فاكلوا ما شئتم ولا تبيعوا لحوم الهدى والاضاحي . واكلوا وتصدقوا واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها وإن أطعتم من لحومها شيئاً فاكلوا إن شئتم . أخرجه أحمد وهو مرسل صحيح الإسناد^(١) . [٣١]

وفيه دلالة على تحريم بيع لحوم الهدى والاضاحي . وعلى أنه ينتفع بجلودها ولا يبيع شيئاً منها . وهو قول الأئمة والجمهور . وتقدم بيان المذاهب في حكم بيع الجلال والجلد^(٢) وقال النووي : مذهبننا أنه لا يجوز بيع جلد الاضحية ولا غيره من أجزائها لا بما ينتفع به في البيت ولا بغيره . وبه قال عطاء ومالك وأحمد . ورخص في بيعه أبو الثور^(٣) ثم قال : قال الشافعي : يجوز أن ينتفع بجلد الاضحية بجميع وجوه الانتفاع بعينه فيتخذ منه خفاً أو نعلاً أو دلواً أو فرواً أو سقاءً أو غربالاً أو نحو ذلك . وله أن يعيره وليس له أن يؤجره^(٤) وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : يجوز مع الكراهة التحريمية بيع جلد الاضحية ولحمها إذا اشترى بشئ ما ينتفع به مع بقاء عينه كغربال أو منخل وقربة . ولا يجوز أن يشتري به ما يستهلك كاللحم والخبز . ولا يجوز بيعها بدرهم ليصرفها على نفسه وأهله . ويجوز ذلك مع الكراهة إذا صرفها للفقراء . وقال ابن قدامة : لا يجوز بيع شيء من الاضحية واجبة كانت أو تطوعاً ، لأنها تعينت بالذبح . قال أحمد : لا يبيعها ولا يبيع شيئاً منها . وقال : سبحانه الله كيف يبيعها وقد جعلها لله تبارك وتعالى وقال الميموني قالوا : لأبي عبدالله يعني أحمد ، جلد الاضحية نعطيها السلاح ؟ قال : لا وحكي قول النبي ﷺ : لا تعطى في جزارتها شيئاً منها . ثم قال : إسناد جيد . وبه قال الشافعي . وروى عن أبي هريرة «ورخص الحسن والنخعي في الجلد أن يبيعه ويشتري به الغربال والمنخل وآلة البيت . وروى نحو ذلك عن الأوزاعي ، لأنه ينتفع به هو وغيره . فجري مجرى تفريق اللحم » وروى عن ابن عمر أنه يبيع الجلد ويتصدق بشئ منه (وحكاه) ابن المنذر عن أحمد وإسحاق^(٥) . والراجح ، القول الأول ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقسم جلودها وجلالها . ونهى أن يعطى الجازر منها شيئاً^(٦) . ولأنه جعله لله تبارك وتعالى فلم يجوز بيعه كالوقف . وما ذكرناه في شراء آلة البيت يبطل باللحم لا يجوز بيعه بآلة البيت وإن كان ينتفع به . فأما جواز الانتفاع بجلودها وجلالها فلا خلاف فيه ، لأنه جزء منها . فجاز للمضحي الانتفاع به كاللحم . وكان علقمة ومسروق يدبغان

(١) ص ٥٣ ، ٥٤ ج ١٣ - الفتوح الرباني . وص ٢٦ ج ٤ مجمع الزوائد (جواز الأكل بعد ثلاث) .

(٢) ص ٣٠ ج ١ تكملة المنهل (فقه الحديث رقم ٤٩ - كيف تنحر البدن) (٣) ص ٤٠ ج ٨ شرح المذهب

(٤) ص ٤٢١ منه (٥) ص ٥٦٨ ج ٣ شرح المقنع (٦) تقدم (١) بالمصنف رقم ٤٩ ص ٢٩ ج ١

تكملة المنهل (ب) بالمرح رقم ٢٥ ص ٣٠ منه (كيف تنحر الإبل) .

جلد أضيحتهما ويصليان عليه^(١) (ب) قال الخطابي : قوله هذه الأيام أيام أكل وشرب ، فيه دليل على أن صوم أيام التشريق غير جائز ، لأنه قد سميها بالآكل والشرب كما وسم يوم العيد بالفطر ثم لم يحز صيامه فكذلك أيام التشريق وسواء أكان ذلك تطوعاً من الصائم أم نذراً أم صامها الحاج عن التمتع^(٢) وتقدم الكلام في هذا وإفياً^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد . وأخرج ابن ماجه والدارمي صدره^(٤) .

(١١ - باب في المسافر يضحى)

هكذا في بعض النسخ تقديم هذا الباب على ما بعده . وفي كثير من النسخ عكس هذا . وما هنا هو الاوفق بنظم الكلام .

(٢٦) - (ص) **حدثنا** عبد الله بن محمد الثفيلي ثنا حماد بن خالد الخياط ثنا معاوية ابن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن ثوبان قال : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : يا ثوبان أصلح لنا لحم هذه الشاة . قال : فما زلت أطعمه منها حتى قدمنا المدينة .

(ش) (السند) (أبو الزاهرية) جبير بن كريب الحضرمي . و (ثوبان) بن بُجهد بضم فسكون فضم ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(المعنى) (ضحى رسول الله) أى ذبح ضحيته في حجة الوداع (ثم قال يا ثوبان أصلح) أى هيئ (لنا لحم هذه الشاة) قال ثوبان فهيأته (فما زلت أطعمه منها) أى من لحمها (حتى قدمنا المدينة) .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز ادخار الأضحية أزيد من ثلاثة أيام . وعلى جواز النزود في السفر . ولا يقدر هذا في التوكل على الله تعالى (ب) وعلى أن التضحية مشروعة للمسافر كالمقيم وبه قال جماهير العلماء (وقال) الحنفيون والنخعي : لا تجب على المسافر دفعا للمشقة وإن تطوع بها أجزاءه وروى عن علي رضي الله عنه . وقالوا : تضحيته صلى الله عليه وسلم وهو حاج تطوع «وقالت» المالكية : يطالب بها الحر الموسر الذي لا يحتاج لثمنها في عامه سواء أكان مسافراً أم مقبلاً ما عدا الحاج فإن سلته الهدى «والحديث» حجة عليهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى وهو حاج «ودعوى» أن ضحيته تطوع لا دليل عليها .

(١) ص ٥٦٧ ج ٣ شرح المقنع (٢) ص ٢٣٣ ج ٢ معالم السنن (٣) ص ١٦٦ ، ١٦٧ ج ١٠ - المنهل العذب

(صيام أيام التشريق) (٤) ص ٨٨ ج ٢ بدائع المنن . وص ٧٦ ج ٥ مسند أحمد (حديث نبيلة الهذلي ..) وص ١٤٥

ج ٢ سنن ابن ماجه (ادخار لحوم الأضاحي) وص ٧٨ ، ٧٩ ج ٢ سنن الدارمي (لحوم الأضاحي) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم واللساني وأخرج الدارمي نحوه مجزؤه^(١)

(فوائد) (الأولى) قال ابن قدامة : وإن اشترى أضحية فلم يوجبها ويعني لم يجعلها أضحية ، حتى علم بها عيباً . فله إن شاء ردها وإن شاء أخذ أرشها . ثم إن كان عيبها يمنع إجزائها لم يكن له التضحية بها وإلا فله أن يضحي بها والأرش له . وإن أوجبها ثم علم أنها معيبة فقبل إنه غير بين ردها وأخذ أرشها فإن أخذه فهو له وقيل يلزمه التصديق به . ثم ننظر فإن كان عيبها لا يمنع إجزائها فقد صح إيجابها والتضحية بها . وإن كان عيبها يمنع إجزائها وجب عليه ذبحها ، لأن إيجابها كالنذر لذبحها فيلزمه الوفاء به ولا تجزئه عن الأضحية لعيبها^(٢) .

(الثانية) إن ولدت الأضحية ولداً حياً قبل ذبحها أو بعده وفيه حياة مستقرة ذبح وفعل به ما يفعل بأمه . فإن لم يذبحه حتى مضت أيام النحر ، تصدق به حياً عند الحنفيين . فإن ضاع أو ذبحه وأكله تصدق بقيمته . وإن لم يذبحه في عامه بل تركه حتى جاء عام آخر وذبحه أضحية لا يجزئ بل يتصدق به مذبحاً مع قيمة ما نقص بالذبح ، وعليه أضحية أخرى على المفتي به عندهم «وقالت» المالكية : ولد الأضحية إن خرج حياً قبل ذبح أمه أو بعده وفيه حياة مستقرة ندب ذبحه وفعل به ما يفعل بأمه . وإن لم يذبح وبقي لعام قابل صح أن يضحي به «وقالت» الشافعية والحنبلية : إن كانت الأضحية معينة بنذر أو بقوله : هذه أضحية وولدت قبل الذبح أو بعده ولداً فيه حياة مستقرة ذبح معها وفعل به ما يفعل بها ولا يجوز ذبحه قبل يوم النحر ولا تأخيره عن أيامه كأمه «وقد روى» عن علي رضي الله عنه أن رجلاً سأله فقال : يا أمير المؤمنين إني اشتريت هذه البقرة لأضحي بها وإنها وضعت هذا العجل ؟ فقال علي : لا تحلبها إلا فضلاً عن تيسير «أى» عن حاجة ، ولدها . فإذا كان يوم الأضحية فاذبحها وولدها عن سبعة . أخرجه سعيد بن منصور^(٣)

(الثالثة) يكره عند الحنفيين جز صوف الأضحية قبل الذبح لا بعده ، لحصول المقصود فإن جزه تصدق به . ويكره ركوبها والحل عليها وتأجيرها والانتفاع بلبنها فإن كان ذبحها قريباً نضح ضرعها بالماء البارد وإلا حلبه وتصدق به . فإن فعل شيئاً من ذلك تصدق بالثمن أو الأجرة أو ما نقص ، لأنه بشرائها تعينت للقربة بجميع أجزائها فلا يحل الانتفاع بها . ويكره إيداعها بغيرها «وقالت» المالكية : يكره جز صوف أضحية التطوع قبل الذبح إن لم ينو جزه عند شرائها لينتفع به لغير البيع وإن لم ينبت مثله أو قرب منه قبل الذبح وإلا فلا كراهة أما المنذورة فيحرم جز صوفها مطلقاً لتعيناها للقربة . وقيل هي كغيرها «وقالت» الشافعية والحنبلية : لا يكره جز صوفها ووبرها إذا كان أنفع لها كأن تسمن بجزه فله جزه والتصدق

(١) س ١٠٥ ج ١٣ - الفتح الرباني . وس ١٣٣ ج ١٣ نووى مسلم (التهى عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ولسفه) وس ٧٩ ج ٢ سنن الدارمي (لحوم الأضاحي) (٢٦٤) س ١٠٤ ج ١١ منى بتصرف .

به . وإن كان يضرها الجز أو كان بقاء صوفها أنفع لها لكونه يقيها الحر والبرد فلا يجوز جزه . ويجرم شرب لبنها المحتاج إليه ولدها لا الزائد عنه . وله ركوبها عند الحاجة إن لم يضرها ، قال ، ابن قدامة : ولا يشرب المضحى من لبنها إلا الفاضل عن ولدها ، فإن لم يفضل عنه شيء أو كان الحلب يضرها أو ينقص لحما لم يكن له أخذه ، وإن لم يكن كذلك فله أخذه والانتفاع به . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يحلبها ويرش على الضرع الماء حتى ينقطع اللبن . فإن احتلبها تصدق به ، لأن اللبن متولد من الاضحية الواجبة فلم يجوز للمضحى الانتفاع به كالولد . ولنا قول على رضى الله عنه : لا تحلبها إلا فضلا عن تيسير ولدها . ولأنه انتفاع لا يضرها فأشبهه الركوب . ويفارق الولد فإنه يمكن إيصاله إلى محله . أما اللبن فإن حلبه وتركه فسد ، وإن لم يحلبه تعقد الضرع وأضر بها ، فجوز له شربه وإن تصدق به كان أفضل . وإن احتلب ما يضر بها أو بولدها لم يجوز له . وعليه أن يتصدق به « فإن قيل ، صوفها وشعرها ووبرها إذا جزه تصدق به ولم ينتفع به فلم أجزتم له الانتفاع باللبن ؟ » قلنا ، الفرق بينهما من وجهين ، أحدهما ، أن لبنها يتولد من غذائها وعلفها وهو القائم به فجاز صرفه إليه ، كما أن المرتن إذا علف الرهن كان له أن يحلب ويركب وليس له أن يأخذ الصوف ولا الشعر ، ثانيهما ، أن الصوف والشعر ينتفع به على الدوام فجرى مجرى جلدها وأجزائها ، واللبن يشرب شيئا فشيئا فجرى مجرى منافعها وركوبها ولأن اللبن يتجدد كل يوم والصوف والشعر عين موجودة دائمة في جميع الأحوال ^(١)

(تنبيهان) الأول : يشتمل كتاب الضحايا - من سنن الإمام أبي داود السجستاني - على أحد عشر بابا فيها (١) ستة وعشرون حديثا موصولة (ب) واثرا لسعيد بن المسيب في تفسير الأعصاب . (باب ما يكره من الضحايا) الثاني : يشتمل شرح الضحايا على ستة وثلاثين دليلا من السنة غير ما بالمصنف . منها واحد وثلاثون حديثا مرفوعة . وخمسة آثار موقوفة . والله تعالى ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل .

(٨) - ﴿كتاب الذبائح﴾

هذه الترجمة ساقطة من أكثر النسخ ، ثابتة في نسخة الخطابي وهي الصواب ، لمناسبة الأبواب الآتية للذبائح . وهي جمع ذبيحة فعيلة بمعنى مفعولة فهي اسم للشئ المذبوح كالذبح بكسر الدال قال الله تعالى (وَفَدَّيْنَاهُ بِذَبِيحٍ عَظِيمٍ ^(٢)) والذبح بفتح فسكون مصدر ذبح يذبح . ويسمى الذكاة . قال تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ - إلى قوله - وما أكل السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ^(٣)) أي ذبحتهم . ثم الكلام هنا في عشرة أبواب .

(٢) المائدة : ٣ .

(٣) الصافات : ١٠٧ .

(١) م ١٥٥ ج ١١ معنى .

(١ - باب في النهى عن أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة)

هكذا في بعض النسخ وهو الموافق لحديثي الباب . وفي أكثرها باب الرفق بالذبيحة . وصبر البهائم إمساكها ورميها حتى تموت .

(١) (ص) **عَدْنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ : خَصَلَتَانِ سَمِعْتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ اللَّهُ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا . قَالَ غَيْرُ مُسْلِمٍ : يَقُولُ : فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ ، وَلْيَجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرْخِ ذَبِيحَتَهُ .**

(ش) (السند) (شعبة) بن الحجاج . و (أبو قلابة) عبد الله بن زيد . و (أبو الأشعث) شراحيل بن آده - بالمد والتخفيف - الصنعاني .

(المعنى) (إن الله كتب الإحسان) أى أمر بالإحسان أمر استجباب . وأكد (على) أى فى (كل شيء) والرفق فيه . فعلى بمعنى فى على حد قوله تعالى . وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكِهِ سُلَيْمِينَ^(١١) . أى فيه . ويحتمل أنها باقية على معناها . وضمن الإحسان معنى التفضيل فعده يعلى (فإذا قتلتم فأحسنوا) هكذا قال مسلم بن إبراهيم شيخ المصنف بحذف المفعول (قال) المصنف (غير مسلم) من روى الحديث (يقول : فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة) بذكر المفعول . فقد روى الإمام أحمد (١) من طريق خالد الحذاء وأيوب عن أبي قلابة . . (ب) من طريق محمد بن جعفر ثنا شعبة عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس قال : ثنا حافظهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ . فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ (الحديث^(١٢)) . فى كل ذلك الطرق : فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ بكسر القاف . أى إذا أردتم أن تقتلوا قصاصاً أو حداً فاختراروا أهمل الأصوات وأدوها إيلاماً ، فلا تمتلوا بالمقتول ولا تزيدوا فى عدد ضربات إذا كان حداً ولا تضربوا فى غير المقاتل ، لأن ذلك يؤدى إلى زيادة التعذيب . (وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح) بفتح الدال المعجمة وحذف الهاء . وفى رواية مسلم فأحسنوا الذبحة . والإحسان ألا يصرعها ولا يجزها للذبح بعنف . وألا يذببحها بحضرة الأخرى . وأن يعرض عليها المساء قبل الذبح (وليجد أحدكم) بضم المثناة التحتية من أحد الرباعى . وقد تفتح الياء فيكون من حد الثلاثى (شفرته) بفتح المعجمة وقد تضم وسكون الفاء ، أصلها حد

السكين . سميت السكين شفرة من ناب تسمية الشيء باسم جزئه . وأمر ﷺ بحد الشفرة للإمراع بإزهاق روح المذبوح فيستريح من ألم الذبح . وينبغي مواراة السكين عن الذبيحة وقت الإحداد (وليرح ذبيحته) بإضجاعها على محل سهل وإمرار السكين عليها بسرعة والصبر عليها من غير سائح حتى تبرد . وتسميتها ذبيحة باعتبار ما يؤول إليه الأمر وتأوها للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، لأنها تحذف من فعل إذا كان وصفاً كقضاء بتأنيث الموصوف تقول : امرأة قتيل وشاة ذبيح . فإذا حذفت الموصوف أتى بالتاء فقتيل : ذبيحة بنى فلان ويصير اسماً .

(الفقه) دل الحديث على أنه ينبغي الرفق والإحسان في كل شيء سيما الحيوانات . وعلى طلب سلوك أسهل الطرق وأحسنها في قتل القصاص والحد وغيرهما . وعلى طلب أمثل الطرق في الذبح . وعلى استحباب إعداد آلة الذبح الحادة واستعمال الرأفة عند الذبح وإراحة الذبيحة . (والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه ^(١) .

(٢) (ص) **حدثنا** أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن هشام بن زيد قال : دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب فرأى فتية أو غلماناً قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصبر البهائم .

(ش) (السند) (أبو الوليد الطيالسي) هشام بن عبد الملك . و (شعبة) بن الحجاج . و (أنس) بن مالك ، جد هشام بن زيد . فعند مسلم عن شعبة قال : سمعت هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال : دخلت مع جدى أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب . و (الحكم بن أيوب) بن أبي عقيل الثقفي ابن عم الحجاج بن يوسف الثقفي ونائبه على البصرة وزوج أخته زيلب . وكان يضاهى الحجاج في الجور ولكنه لم يشتهر شهرته فيه .

(المعنى) (فرأى) أنس رضى الله عنه (فتية) بكسر الفاء جمع فتى (أو غلماناً) بالشلك من الراوى . ولم نقف على أسمائهم . والظاهر أنهم من أتباع الحكم . (قد نصبوا دجاجة) حية بفتح الدال وتكسر (يرمونها) أى جعلوها غرضاً يرمى (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصبر) بضم فسكون أى تحبس (البهائم) وترمى حتى تموت . ولعل النهى الذى ذكره أنس ماروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال : لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً . أخرجه مسلم ^(٢) [١] (الفقه) فى الحديث النهى عن صبر البهائم وهو نهى تحريم ، لأنه تعذيب للحيوان وإتلاف

(١) من ٤٢٩ ج ٢ بدائع المنى (فى الذبح وآدابه) وص ١٢٢ ، ١٢٥ ج ٤ مسند أحمد . وص ١٠٦ ج ١٣ نووى مسلم (الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة) وص ٢٥٧ ج ٢ مجتبى (الأمر بإحداد الشفرة) وص ١٤٧ ج ٢ سنن ابن ماجه (إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح) (٢) من ١٠٨ ج ١٣ نووى مسلم (النهى عن صبر البهائم) .

له وتفويت لذكاته إن كان مذكى ولمنفعة إن لم يكن مذكى . ويؤيده ما قال سعيد بن جبير : مرَّ ابن عمر بنفر قد نصبوا دجاجة يترامونها فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها . فقال ابن عمر : من فعل هذا ؟ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا . أخرجه الشيخان . وهذا لفظ مسلم . وفي رواية له : إن رسول الله ﷺ لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً ^(١) [٢] (ومن هذا) تعلم أن ما يفعله كثير من الناس في زمننا من اللعب بالحمام وجعله غرضاً يرمى ، ضلال وفاعله ملعون مطرود عن رحمة الله عز وجل . (والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان واللساني وابن ماجه ^(٢) .

(٢ - باب في ذبائح أهل الكتاب)

أكل لنا أم لا ؟ .

(١) - (ص) **هذه** أحمد بن محمد بن ثابت المروزي حدثني علي بن حسين عن أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فنسخ هذا واستثنى من ذلك فقال : وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم .

(ش) هذا أثر (السند) (عن أبيه) حسين بن واقد . و (يزيد النحوي) بن أبي سعيد المروزي . (المعنى) (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) يعنى قوله تعالى (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بنيانته مؤمنين) ^(٣) ، أى كلوا أيها المؤمنون من ذبائحكم إذا ذكرتم اسم الله عليها (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) أى لا تأكلوا أيها المؤمنون مما مات من غير ذبح أو ذبح وذكر عليه اسم غير الله تعالى . وسبب نزول هذه الآية ما رواه عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أتى ناس النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : يا رسول الله أنا كل ما نقتل أى نذبح ، ولا تأكل ما يقتل الله ؟ ، يعنون الميتة ، فأزل الله : فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بنيانته مؤمنين . . إلى قوله وإن أطعمتموهم إنكم لم تكونوا كفراً . أخرجه الترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب ^(٤) وتعقب بأن عطاء بن السائب اختلفوا في الاحتجاج بحديثه

[٣]

(١) ص ١٠٨ ١٠٩ ج ١٢ نووى مسلم (النهى من صبر البهائم) . وص ٥٠٨ ج ٩ فتح البارى (ما يكره من الملة والمصبورة) (٢) ص ٥٠٨ منه . وص ١٠٧ ج ١٢ نووى مسلم . وص ٢١٥ ج ٢ مجتبى (النهى عن الميتة) وص ١٤٨ ج ٢ سنن ابن ماجه (النهى من صبر البهائم . .) (٣) الأنعام : ١١٨ (٤) ص ١٠٥ ج ٤ تحفة الأحوذى (سورة الأنعام) .

(فنسخ) الله التعميم في قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، (واستثنى من ذلك) العموم (فقال) في سورة المائدة (١) : « الْيَوْمَ أَحْلَلْتُ لَكُمْ الْطَيِّبَاتِ (وطعام الذين أوتوا الكتاب) أى ذبائح اليهود والنصارى الذين أوتوا التوراة والإنجيل فدانوا بهما (حل لكم) أيها المؤمنون دون ذبائح من لا كتاب لهم من الوثنيين والمجوس وإن سموا عليها (وطعامكم) أى ذبائحكم أيها المؤمنون (حل لهم) أى لأهل الكتاب وقال، ابن كثير : والصواب أنه لا تعارض بين حل طعام أهل الكتاب وبين تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه . ومن أطلق من السلف الفسخ ها هنا فإنما أراد التخصيص (٢) » وقال، ابن جرير : واختلف أهل العلم في هذه الآية هل نسخ من حكمها شيء ؟ فقال بعضهم : لم يفسخ منها شيء . وهو قول عامة أهل العلم . والصواب عندنا أنها محكمة فيما أنزلت لم يفسخ منها شيء وأن طعام أهل الكتاب حلال وذبائحهم ذكية وذلك بمنزل مما حرم الله على المؤمنين أكله بقوله : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، لأن الله إنما حرم علينا بهذه الآية الميتة وما أهل به للطواغيت . وذبائح أهل الكتاب ذكية سموا عليها ولم يسموا ، لأنهم أهل توحيد وأصحاب كتب الله يدينون بأحكامها ويذبحون الذبائح بأديانهم كما يذبح المسلم بدينه سمي الله على ذبيحته أو لم يسمه ، إلا أن يكون ترك من ذكر تسمية الله على ذبيحته لدينوته بالتعطيل أو بعبادة شيء سوى الله فيحرم حينئذ أكل ذبيحته سمي الله عليها أو لم يسم (٣) » وقال، البدر العيني : وأورد هذه الآية في معرض الاستدلال على جواز أكل ذبائح أهل الكتاب من اليهود والنصارى من أهل الحرب وغيرهم ، لأن المراد من قوله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب ، ذبائحهم . وهذا أمر يجمع عليه بين العلماء أن ذبائحهم حلال للمسلمين لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله تعالى ولا يذكرون على ذبائحهم إلا اسم الله تعالى وإن اعتقدوا فيه ما هو منه عنه . ولا تباح ذبائح من عدا من أهل الشرك ، لأنهم لا يذكرون اسم الله تعالى على ذبائحهم (٤) » (وقال) ابن العربي : قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) في ذكر الطعام قولان وأحدهما ، أنه كل مطعوم على ما يقتضيه اللفظ وظاهر الاشتقاق . وكان حالهم يقتضى ألا يؤكل طعامهم لقلة احترامهم عن النجاسات ، لكن الشرع سمح في ذلك لأنهم أيضاً يتوقون القاذورات ولهم في دينهم مروءة يوصلونها ، ألا ترى أن المجوس الذين لا تؤكل ذبائحهم لا يؤكل طعامهم ويستقدرون ويستنجسون في أوانيهم . روى عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس فقال : أنقوها غسلًا واطبخوا فيها . وهو حديث مشهور ذكره الترمذى وغيره (٥)

[٤]

وعن أبي ثعلبة أنه قال : يا رسول الله إنا بأرض أهل كتاب فنطبخ في قدورهم ونشرب

(١) آية : (٢) من ٢٨٨ ج ٣ تفسير ابن كثير . (٣) من ١٦ ، ١٧ ج ٨ جامع البيان . (٤) من ١١٨ ج ٢١ عمدة القارى (ذبائح أهل الكتاب . . .) . (٥) من ٧٩ ج ٣ تحفة الأحوذى (الأكل في آية الكفار) .

في آيتهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لم تجدوا غيرها فأرحضوها بالماء . أخرجه الترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح وخبره البخارى وغيره ^(١) [٥]
وغسل آية المجوس فرض وغسل آية أهل الكتاب فضل وندب . والدليل على صحة ما قلنا ما رواه الدارقطنى وصححه أن عمر رضى الله عنه توطأ من جرة نصرانية [١] وربما ظن بعضهم أن أكل طعامهم رخصة . فإذا احتيج إلى آيتهم فغسلها عزيمة ، لأنه ليس بوضع للرخصة (قلنا) رخصة أكل طعامهم أصل تأصل في الشريعة واستقر فلا يقف على موضعه بل يسترسل على محاله كلها كسائر الأصول في الشريعة ، فإنهم ما أن المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبائحهم ^(٢) .
(الفقه) دل الأثر (١) على أنه يجوز أكل ذبيحة المسلم إذا ذكر اسم الله عليها . وعلى أنه لا يجوز أكلها إذا لم يذكر اسم الله عليها سواء أكان ذلك عمدا أم سهوا . وبه قال ابن عمر وجماعة . وسيأتى تمام الكلام على ذلك إن شاء الله في باب أكل اللحم لا يدرى أذكر اسم الله عليه أم لا ؟ ^(٣)
(ب) على حل ذبيحة أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى (قال) ابن كثير : وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء أن ذبائحهم حلال للمسلمين ، لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله ^(٤) (وقال) أكثر العلماء : محل ذلك ما لم يذكروا عليها اسم غير الله تعالى (وقال) الحنفىون : تحل ذبيحة كتابى لم يسمع منه ذكر غير الله تعالى ، لقوله تعالى : **وَوَطَّعُوا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلًّا لَكُمْ** . والمراد مذكتهم ، لأن ما لا يذكى كالسمك يحل من أى كافر كان . وقال الزهرى : لا بأس بذبيحة نصارى العرب فإن سمعته يسمى لغير الله فلا تأكل . وإن لم تسمعه فقد أحله الله وعلم كفرهم . ويذكر عن علي رضى الله عنه نحوه . أخرجه أبو الحسن رزين بن معاوية . وذكره البخارى في ترجمة ^(٥) [٢]

(وقال) مالك : إن جمع الكتابى بين اسم الله تعالى واسم غيره أكلت ذبيحته ^(٦) بخلاف ما إذا جمع المسلم بينهما على وجه الشريك في العبادة فيكون مرتدا لا تؤكل ذبيحته (وقال) الشافعى : لا تحل ذبيحتهم إن ذكروا عليها اسم غير الله كال مسيح . وإن ذكروا المسيح على معنى الصلاة عليه لا تحرم . وقال الحلبي : إن أهل الكتاب إنما يذبحون لله تعالى وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله . فإن قصدوا ذلك حلت ذبيحتهم ولا يضر قول بعضهم : باسم المسيح ، لأنه لا يريد بذلك إلا الله وإن كان قد كفر بذلك الاعتقاد ^(٧) (واختلف) العلماء فيما

(١) م ٨٥ ج ٣ تحفة الأحوذى (الأكل في آية الكفار) وم ٤٩٢ ج ٩ فتح البارى (آية المجوس والميتة - الذبايح) وبأنى نحوه المصنف م ٣٦٣ ج ٣ سنن أبي داود (الأكل في آية أهل الكتاب - الأطمعة) (٢) م ٢٢٨ ج ١ - أحكام القرآن (الآية الخامسة - سورة المائدة) (٣) هو الباب الثامن من كتاب الذبايح (٤) م ٧٨ ج ٣ تفسير ابن كثير . (٥) م ٤٧ ج ٢ تفسير الوصول (فيما نهى عن أكله من الذبايح) وم ٥٠٣ ج ٩ فتح البارى (ذبائح أهل الكتاب ..) (٦) قال العلامة الأمير : وما ذبحوه لميسى وصليب وصنم إن ذكروا عليه اسم الله أكل ولو قدموا غيره ، لأنه يملو ولا يمل عليه . وإلا فإن قصدوا إهداء الثواب من الله فكذلك يؤكل بمنزلة الذبح لولى . وإن قصدوا التقرب أو التبرك بالألوهية أو تخليها بذلك حرم أكله م ٣٥٢ ج ١ مجموع الأمير (٧) م ٣٥٥ ج ٩ فتح البارى . الفرح (ذبائح أهل الكتاب)

أحل لنا من ذبائحهم ، فقال ، الخفيون والشافعي وأحمد : تحل ذبائحهم لنا مطلقا لافرق بين ما كان حلالا لهم في شرعهم أو محرما عليهم ، لاثر ابن عباس . ولما روى أنس بن مالك أن امرأة يهودية أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها فجيء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها عن ذلك فقالت : أردت لأقتلك . فقال : ما كان الله ليسألك على . فقالوا : ألا تقتلها ؟ قال : لا . (الحديث) أخرجه مسلم والمصنف^(١) . [٦]

(وجه الدلالة) أنه صلى الله عليه وسلم أكل من الشاة ولم يسأل هل نزع منها ما يعتقدون تحريمه من شحمها ؟ (وقالت) المالكية : يحل لنا من ذبائح أهل الكتاب ما كان منها حلالا لهم في شرعهم . ولا يحل لنا من ذبائحهم ما ثبت تحريمه عليهم بشرعنا وهو (١) ماله ظفر لم تفرق أصابعه كإبل وبط وأوز ونعام وحرار وحش في حق اليهود ، بخلاف الدجاج لتفرق أصابعه (ب) وكل ما حرم عليهم بقوله تعالى : وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ^(٢) ، فلا يحل لنا من شحم بقر أو غنم ذبحه يهودي إلا شحم الظهر والأعضاء وما كان مختلطاً بعظم ، لقوله تعالى : وَطَعْنَاهُمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَرْقًا لَكُمْ ، فما كان مطعوما لهم يحل لنا وما لا فلا (ويجواب) بأن المراد ذبائحهم مطلقا كما قاله ابن عباس وغيره . ويرد عليهم أيضاً بحديث الشاة المسمومة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل أخرجوا منها الشحم أم لا (فالظاهر) ما ذهب إليه الجمهور لقوة أدلته . أما ما لم يثبت تحريمه عليهم بشرعنا بل أخبرونا بأن هذا الحيوان محرم عليهم في شرعهم . فيكرهه عند مالك لنا أكله وشراؤه منهم . ويكرهه جعل الكتابي جزارا في الأسواق أو في بيت من بيوت المؤمنين . ويكرهه بيعه في الأسواق طعاما أو غيره ، لعدم نصحه (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم) .

(والأثر) أخرجه أيضاً ابن مردويه والبيهقي . وأخرجه ابن جرير عن عكرمة والحسن البصري ولم يذكر ابن عباس^(٣) .

(٢) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ ثَنَا سِمَاكٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ : وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ . يَقُولُونَ مَا ذَبَحَ اللَّهُ فَلَا تَأْكُلُوهُ وَمَا ذَبَحْتُمْ أَنْتُمْ فَكُلُوهُ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ : وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) ص ١٧٨ ج ١٤ نووى مسلم (الدم - الطيب) وص ١٧٣ ج ٤ سنن أبي داود (من سقى رجلا سماً أو أطعمه فمات

أبقاد منه ٢) . (٢) الأنعام آية ١٤٦ و (الحواء) الأسماء . (٣) ص ١٥١ ج ٢ تفسير الفوكاني . وص ١٦

(ش) هذا أثر (السند) (إسراءيل) بن يونس . و (سماك) بن حرب . و (عكرمة) بن عمار مولى ابن عباس .

(المعنى) (وإن الشياطين) من الجن (ليوحون) أى ليوسوسون (إلى أوليائهم) أى من تولوه من الإنس المشركين يقولون لهم : يقول محمد لأصحابه ما ذبح الله فلا تأكلوه وما ذبحتم أنتم بأيديكم فكلوه . روى ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال : شياطين الجن يوحون إلى شياطين الإنس يوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم . وقال ابن عباس : قوله تعالى «وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم» قال : إبليس الذى يوحى إلى مشركى قريش . ذكره الطبرى ^(١)

(وقال) جماعة : المراد بالشياطين شياطين الإنس . روى عمرو بن دينار عن عكرمة أن مشركى قريش كاتبوا فارساً وكاتبهم فارس وكتب فارس إلى مشركى قريش : إن محمداً وأصحابه يزعمون أنهم يتبعون أمر الله فما ذبح الله بسكين من ذهب فلا يأكله محمد وأصحابه المدينة وأما ما ذبحوا هم يأكلون . وكتب بذلك المشركون إلى أصحاب محمد عليه السلام فوقع في أنفس ناس من المسلمين من ذلك شئ فنزلت (وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم) الآية . ونزلت : يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا . ذكره الطبرى ^(٢) . [٤]

(يقولون) أى الشياطين لأوليائهم (ما ذبح الله) أى أماته بلا ذكاة (فلا تأكلوه) لقوله تعالى : حرمت عليكم الميتة (وما ذبحتم أنتم فكلوه) لقوله تعالى : إلا ما ذكيتم . وعند ابن ماجه عن عكرمة عن ابن عباس أن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم قال : كانوا يقولون : ما ذكر عليه اسم الله فلا تأكلوا . أى تعظيماً لاسمه وتأديباً معه ، وما لم يذكر اسم الله عليه فكلوه (فأنزل الله) تعالى ردأ عليهم (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) أى لا تأكلوا أيها المؤمنون مما لم يذبحه مسلم أو كتابى فإنه فسق أى معصية . وروى ، يزيد النحوى عن عكرمة أن ناساً من المشركين دخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : أخبرنا عن الشاة إذا ماتت من قتلها ؟ فقال : الله قتلها قالوا : فترحم أن ما قتلت أنت وأصحابك حلال . وما قتله الله حرام فأنزل الله : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه . أخرجه الطبرى ^(٣) . [٧]

(الفقه) دل الأثر على أن التحليل والتحريم إنما هو بالشرع لا بالعقل . وعلى أن الشياطين يلبسون على الناس أمر دينهم . فعلى العاقل ألا يعمل شيئاً حتى يعلم حكم الله فيه مخافة الوقوع في مثل ذلك .

(والأثر) أخرجه أيضاً ابن جرير وكذا ابن ماجه بلفظ تقدم ^(٤) .

(٣) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا إِيمَرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَتِ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : نَأْكُلُ مِمَّا قَتَلْنَا وَلَا نَأْكُلُ مِمَّا قَتَلَ اللَّهُ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ . وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

(ش) (السند) (عمران بن عيينة) الهلالى أبو الحسن الكوفى أخو سفيان . روى عن أبي إسحاق وعطاء بن السائب وحسين بن عبد الرحمن وغيرهم . وعنه ابنه الحسن ومحمد بن طريف وعثمان بن أبي شيبة وجماعة . قال ابن معين وأبو زرعة : صالح الحديث . وقال أبو حاتم : لا يحتج بحديثه لأنه يأتي بالمناكير . وقال المصنف : صالح وحديثه قريب . وقال العقبلى : فى حديثه وهم وخطأ . وذكره ابن حبان فى الثقات . روى له الأربعة .

(المعنى) (جاءت اليهود) وعند الترمذى : أتى ناس النبى صلى الله عليه وسلم (فقالوا نأكل مما قتلنا) أى ذبحنا (ولا نأكل مما قتل الله) أى مات حتف أنفه بلا ذكاة شرعية . قال الحافظ بن كثير : وهذا ديعنى قوله : جاءت اليهود ، فيه نظر من وجوه ثلاثة (أحدها) أن اليهود لا يرون لباحة الميتة حتى يجادلوا . (الثانى) أن الآية من الأنعام وهى مكية .

(الثالث) أن هذا الحديث رواه الترمذى بلفظ : أتى ناس النبى صلى الله عليه وسلم فذكره . ورواه الطبرانى عن ابن عباس قال : لما نزلت : وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، أرسلت فارس إلى قریش أن خاصموا محمدا وقولوا له : فما تذبح أنت بيدك بسكين فهو حلال وما ذبح الله عز وجل بسكين من ذهاب يعنى الميتة فهو حرام فنزلت هذه الآية : وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم . وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ، [٨]

أى وإن الشياطين من فارس ليوحون إلى أوليائهم من قریش ثم قال : ورواه ابن جرير من طرق متعددة عن ابن عباس وليس فيه ذكر اليهود . فهذا هو المحفوظ ، لأن الآية مكية : واليهود لا يحلون الميتة^(١) (فأنزل الله) ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ، يعنى الميتة وهى ما مات حتف نفسها أو ذبح وثنى أو مجوسى أو مرتد . وقد أفادت الآية أنه ليس المقصود من ذكر اسم الله على الذبيحة ، الذكر باللسان وإنما المقصود تحريم ما لم يذكر من الحيوان . فإذا كان الذابح ممن يعتقد الاسم وإن لم يذكره بلسانه فقد سمى . وإلى هذا ذهب ابن عباس فى تأويله الآية . قاله الخطابى^(٢) .

(الفقه) قد أشارت الآية إلى الفرق بين الميتة والمذكاة . وهو أن الميتة ماتت حتف أنفها أو ذبحها من لا دين له ، لأنها لم يذكر عليها اسم الله تعالى . والمذكاة ما ذبحها ذو دين

(١) من ٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٣ تفسير ابن كثير . (سورة الأنعام آية ١٢١) (٢) من ٢٧٧ ج ٤ معالم السنن .

[٢ - ٧ فتح الملك المبود ج ٣]

سماوى ذكر اسم الله عليها حقيقة أو حكماً بأن قصد ذبحها لله تعالى .
(والحديث) أخرجه أيضاً ابن جرير وكذا الترمذى بلفظ تقدم . وقال : هذا حديث حسن غريب
وقال بعضهم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا^(١)

(٣ - باب ما جاء فى أكل معاقرۃ الأعراب)

أى فى بيان النهى عما كان يصنعه الأعراب من عقيرهم الإبل رياءً وغفراً لا لوجه الله تعالى . كان يتبارى الرجلان فى الجود فيعقر هذا إبلاً ويقر هذا إبلاً حتى يُعجز أحدهما الآخر . فشبه بما أهل لغیر الله تعالى .

(٤) (ص) **عَدْنُ** هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ عَوْفٍ عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : اسْمُ أَبِي رِيحَانَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ .

(ش) (السند) (عوف) بن أبي جميلة . و (أبو ریحانة) عبد الله بن مطر كما ذكره المصنف بعد . ويقال اسمه زياد . والاول أكثر وأشهر . روى عن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس . وكان صاحب ابن عمر . وعنه عوف الأعرابى وهيب بن خالد وسليمان بن كثير وبشر بن المفضل وإسماعيل بن علية وعلى بن حاصم وغيرهم . قال فى التقریب : صدوق من الثالثة تغير فى آخر حمزه . وقال ابن معين : ليس به بأس . وقال النسائى ليس بالقوى . وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : ربما أخطأ . روى له مسلم والأربعة إلا النسائى .
(المعنى) (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاقرۃ الأعراب) أى نهى صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الإبل التى كانت تعقرها الأعراب للمفاخرة والرياء والسمعة ولا يقصدون به وجه الله تعالى فشبه بما ذبح لغیر الله تعالى ، الخطائى : وفى معناه ما جرت به عادة الناس من ذبح الحيوان بحضرة الملوك والرؤساء عند قدومهم البلدان وأوان حدوث نعمة تنجد لهم ونحو ذلك^(٢) وقد وقعت المعاقرۃ كذلك فى عهد على رضى الله تعالى عنه . قال الجارود بن أبى سبرة : كان من بنى رباح رجل يقال له ابن وثيل شاعرا . نافر أبا الفرزدق الشاعر بماء بظهر الكوفة على أن يعقر هذا مائة من إبله وهذا مائة من إبله إذا وردت الماء . فلما وردت الإبل الماء قاما إليها بأسيا فهما فجعلتا ينسفان عراقبيها فخرج الناس على الحمر والبغال يريدون اللحم وعلى بالكوفة فخرج على بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ص ١٥ ج ٨ جامع البيان . ولفظ الترمذى تقدم بالمرح حديث رقم ٣ ص ٤٤ (٢) ص ٢٧٨ ج ٤ . معالم السنن .

البيضاء وهو ينادى : يا أيها الناس لا تأكلوا من لحومها فإنها أهل بها لغير الله . ذكره ابن تيمية ^(١) [٥] (الفقه) دل الحديث على حرمة أكل لحم ما ذبح رياء ومفاخرة ، لئلا يكون مما أهل به لغير الله . وكذا ما يذبح تحت السرير والنعش ، عند خروج الميت . وما يذبح عند القبر ، لأنه من عمل الجاهلية . وروى ، أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا عقر في الإسلام . قال عبد الرزاق : كانوا يعقرن عند القبر بقرة أو شاة . أخرجه أبو داود والبيهقي ^(٢) . [٩] (والحديث) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في تفسيره موقوفا . قال : حدثنا وكيع عن أصحابه عن عوف الأعرابي عن أبي ربحانة قال : سئل ابن عباس عن معاقرة الأعراب فقال : إني أخاف أن تكون مما أهل لغير الله به ^(٣) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَغُنْدَرٌ أَوْقَفَهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

(ش) (غندر) محمد بن جعفر . وأشار المصنف بهذا إلى الاختلاف في رفع الحديث ووقفه . فرواه حماد بن مسعدة عن عوف مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه محمد بن جعفر الملقب بغندر موقوفا على ابن عباس رضي الله عنهما (ولم نقف) على من أخرج رواية غندر .

(٤ — باب الذبيحة بالمروة)

وفي نسخة باب في الذبيحة بالمروة ، أى في بيان حكم المذبوحة بالمروة - بفتح الميم وسكون الراء - حجر أبيض يجعل منه آلة كالسكين . وقيل هى الحجر الذى يقذف منه النار .

(٥) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى أَفَنْذِجُ بِالْمَرَّةِ وَشِقَّةِ الْعَصَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرِنِ أَوْ أَعْجِلْ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظَفْرًا . وَسَاحِدُكُمْ عَنْ ذَلِكَ . أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ وَأَمَّا الظَّفَرُ فَعُذَى الْحَبَشَةِ . وَتَقَدَّمَ بِهِ سَرَّعَانُ مِنَ النَّاسِ فَتَعَجَّلُوا فَأَصَابُوا مِنَ الْغَنَائِمِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِ النَّاسِ فَنَصَبُوا قُدُورًا فَرَّ رَسُولُ اللَّهِ

(١) انظر القضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم . (٢) ص ٧٦ ج ٩ - المنهل العذب (كراهية الذبح

عند القبر) وقام الكلام هناك . (٣) ص ٦٠ ج ٣ هون المبود .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُدُورِ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِفَتْ وَقَسَمَ بَيْنَهُمْ فَدَلَّ بَعِيرًا بِعَشْرِ شِيَاهٍ .
وَنَدَّ بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ وَأَمَّ يَسْكُنَ مَعَهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ لَخْبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ لِهَذِهِ النَّبَاهِمِ أَوَايِدَ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا .
هَذَا فَافْعَلُوا بِهِ مِثْلَ هَذَا .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (أبو الأحوص) سلام بن سليم . و (سعيد بن مسروق)
والد سفيان الثوري الكوفي . روى عن سلمة بن كهيل والشمعي وأبي وائل وجماعة . وعنه
الأعمش وأولاده سفيان وعمر والمبارك وأبو الأحوص وآخرون . وثقه النسائي وأبو حاتم
والعجلي وابن معين وابن المديني . قيل توفي سنة ١٢٨ ثمان وعشرين ومائة . روى له الجماعة .
(وعباية) بفتح العين المهملة والباء الموحدة والثنائة التحتية بعد الألف (بن رفاعه) بن رافع بن
خديج . أبو رفاعه الأنصاري المدني . روى عن جده رافع والحسن بن علي . وعنه يحيى بن سعيد
التيامي وعاصم بن كليب وجعفر بن أبي وحشية وطائفة . وثقه النسائي وابن معين . وذكره ابن
حبان في الثقات . روى له الجماعة . و (عن أبيه) هو رفاعه بن رافع بن خديج الأنصاري . روى
عن أبيه حديث الباب . وعنه ابنه عباية . ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . روى له البخاري
والثلاثة هذا . وقد زاد أبو الأحوص في السند عند المصنف والنسائي عن أبيه . وتابعه على
زيادته حسان بن إبراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق عند البيهقي . وكذا رواه ليث بن
أبي سليم عن أبي سليم عن عباية عن أبيه عن جده . قاله الدارقطني في العمل^(١) . وقال أبو عروانة
وعمر بن عبيد وسفيان الثوري وشعبة عن سعيد بن مسروق عن عباية عن جده . وهو المحفوظ
(وعن جده) أي جد عباية (رافع بن خديج) عطف بيان أو بدل من جده .

(المعنى) (إنا نأقو العدو غدا) يحتمل أن يكون حقيقة . وعرف ذلك من القرائن أو أخبره
صديق به . وفي رواية للبخاري : إنا لنرجو أو نخاف . بالشك . والتعبير (١) بالرجاء إشارة
إلى حرصهم على لقاء العدو لما يرجونه من فضل الشهادة في سبيل الله أو الغنيمة .

(ب) وبالخوف إشارة إلى أنهم لا يحبون أن يهجم عليهم العدو بغتة^(٢) . ويحتمل أن المراد
بالغد الزمان المستقبل فيكون مجازا (وليس معنا مدى) جمع مدية وهي السكين . سميت بذلك لأنها
تقطع مدى الحيوان وعمره . والمناسبة بين هذه الجملة والتي قبلها أنهم إذا لاقوا العدو يحتاجون
إلى ما يذبحونه ليتقوا به على الجهاد . أو أنهم إذا لاقوه صاروا بصدد أن يغنموا ما يحتاج
للذبح (أنذبح بالمرؤة وشقة العصا) بكسر الشين المعجمة أي نصف العصا . والواو فيه بمعنى

(١) ص ٤٩٤ ج ٩ فتح الباري (المرح - التسمية على الذبيحة ومن ترك متمدا) (٢) ص ٤٩٦ منه .

أو . وهذه الجملة ساقطة من بعض النسخ . وسألوا عن جواز الذبح بهما ولم يذبحوا بسبب فهم خشية ضعف حدها . والحاجة ماسة لقوته (فقال رسول الله ﷺ أرن) بفتح فكسر فسكون (أو) بالشك من الراوى (أعجل) بكسر الجيم قال العلامة ابن الأثير: هذه اللفظة «أرن» قد اختلفت في صيغتها ومعناها . قال الخطابي : هذا حرف طال ما استثبت فيه الرواة وسألت عنه أهل العلم باللغة فلم أجد عند واحد منهم شيئا يقطع بصحته . وقد طلبت له مخرجا فرأيت أنه يتجه لوجوه أحدها ، أن يكون من قولهم : أران القوم فهم مُرينون إذا هلكت مواشيهم . فيكون معناه أهلكها ذبحا وأزهق نفسها بكل ما أنهر الدم غير السن والظفر على مارواه أبو داود في السنن والثاني ، أن يكون لأرن بوزن إعرن من أرن يأرن إذا نشط وخف يقول خِفَّ وأعجل لئلا تقتلها خنقا وذلك أن غير الحديد لا يقطع في الذكاة قطعه ^(١) . وقال ، النووي : ورد عليه قوله : إنه لأرن إذ لا تجتمع همزتان إحداهما ساكنة في كلمة واحدة . وإنما يقال في هذا إرن بالياء ^(٢) . وقال ، المنذرى : اختلف في هذه اللفظة أمي بوزن أعط أو بوزن أطلع أو هي فعل أمر من الرؤية . فعلى الأول المعنى أدم الحز من رتوت إذا أدمت النظر . وعلى الثاني أهلكها ذبحا من أران القوم إذا هلكت مواشيهم . وتعقب بأنه لا يتعدى . وأجيب بأن المعنى كن ذا شاة هالكة إذا أزهقت نفسها بكل ما أنهر الدم «قلت» ولا يخفى تكلفه . وأما على أنه فعل أمر فعنائه أرنى سيلان الدم ومن سكن الرأه اختلس الحركة . وقوله : وأعجل بهمزة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة ^(٣) (ما أنهر الدم) أى أساله بكثرة ففيه تشبيه كثرة الدم بجرى في النهر (وذكر اسم الله عليه) حقيقة أو حكما كما في الناسي (فكلوا) مذبوحة . وفيه اشتراط التسمية لأنه علق حل الأكل من الذبيحة بمجموع الأمرين إسهار الدم والتسمية . والمعلق على شيئين لا يحصل إلا باجتماعهما وبذنى بانفاء أحدهما وبهذا الحديث وأشباهه أخذ أبو حنيفة ومالك فقالا : بوجوب التسمية عند الذبح مع الذكر والقدرة . وبأنى تمام الكلام في ذلك مستوفى إن شاء الله تعالى في (باب اللحم لا يدرى أذكر اسم الله عليه أم لا) (ما لم يكن) ما أنهر الدم (سنا أو ظفرا) بضمتين وبسكون الفاء . وهذا في غير المزروعين فلا يحل المذبوح بهما . وأما المزروعان فيكره المذبوح بهما . وهما هكذا بالنصب في بعض النسخ . وفي كثير من النسخ ما لم يكن سن أو ظفر بالرفع فهما على أن يكن تامة . والظاهر النسخة الأولى ، لأنها الموافقة للأقوال . ويؤيدها ما في رواية الشيخين : ليس السن والظفر . وهو استثناء من عموم ما أنهر الدم . وقد بين صلى الله عليه وسلم وجه عدم أجزاء الذبح بهما بقوله : (وسأحدثكم عن ذلك) أى أبين لكم علته لتتفقوا في الدين (أما السن فعظم) وهو يتنجس

(١) ص ٢٧ ج ١ - النهاية . (٢) ص ١٢٣ ج ١٣ شرح مسلم (جواز الذبح بكل ما أنهر الدم . . .) .

(٣) ص ٥٠٠ ج ٩ فتح الباري (المرج - ما ند من البهائم . . .)

بالدم عند الذبح به . وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالعظم ، لئلا يقتبس من غير تيقن زاد إخواننا الجن . أو لأن العظم شأنه عدم القطع وإنما يخرج فتزهد الروح من غير تيقن الذكاة . وكأنه قد تقرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فكان معهودا عندهم أنه لا يجوز فلذا اقتصر صلى الله عليه وسلم على قوله : أما السن فعظم (وأما الظفر فعدى الحبشة) وهم كفار وقد نهينا عن التشبه بهم فيما هو مختص بهم بخلاف السكين فلا يقع بها التشبه لأنها غير مختصة بهم . وقيل نهى عن الذبح بهما لأنه تعذيب للحيوان ولا يقع به غالبا إلا الخنق الذي ليس هو على صورة الذبح . وقد قالوا إن الحبشة تدمى مذايح الشاة بالظفر حتى تزهد نفسها خنقا . ذكره الحافظ^(١) ومدى بضم الميم مقصور جمع مدية بضم الميم وكسرهما . وقيل بتلايث الميم وسكون الدال وهى السكين (وتقدم به) هكذا فى بعض النسخ . وفى بعضها إسقاط به وهى أحسن أى تقدم (سرعان من الناس) أى أوائلهم والمستعجلون منهم (فتعجلوا فأصابوا) أى أخذوا (من الغنائم) قبل أن يأذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما أصابهم من الجوع فى رواية البخارى : فأصاب الناس جوع فأصبنا إبلا وغنما^(٢) . ولم يتمكنوا من استئذانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان متأخرا عنهم كما ذكره المصنف بقوله (ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى آخر الناس) وكان يتأخر عنهم صونا لهم فإنه لو تقدمهم لخشى أن ينقطع الضعيف منهم . وكان حرص القوم على مرافقته فى السير شديدا . فيلزم من سيره فى آخر الناس صون الضعفاء بوجود من يتأخر معه قصدا من الأقوياء (فصبوا) أى أقاموا (قدورا) لينضجوا فيها ما أخذوا من الغنائم قبل الإذن (فأمر) رسول الله صلى الله عليه وسلم (بها) أى بالقدور (فأكفشت) بضم الهمزة وسكون الكاف ، أى قلبت وأفرغ ما فيها . هذا وقد اختلف هنا فى أمرين : الأول ، ما سبب الإراقة ؟ قال عياض : السبب أنهم كانوا قد انتهوا إلى دار الإسلام وهى لا يجوز فيها الأكل من الغنيمة المفتركة إلا بعد القسمة . وإنما يجوز الأكل منها قبل القسمة ماداموا فى دار الحرب وقيل ، أكفشت القدور ، لأنهم انتهبوها ولم يأخذوها باعتدال على قدر الحاجة وقيل ، أمره صلى الله عليه وسلم بإكفاء القدور يجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكيا ، أو أنه صلى الله عليه وسلم أكفأها عقوبة لهم . ورجح هذا الإسماعيلي وجنح البخارى إلى الأول والثانى ، هل أ تلف اللحم ؟ قال النووى : المأمور به من إراقة القدور إنما هو لإتلاف المرق عقوبة لهم . وأما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على أنه يجمع وُرْد إلى المغنم ولا يظن أنه صلى الله عليه وسلم أمر بإتلافه مع أنه نهى عن إضاعة المال . وهذا من مال الغانمين . وأيضا فالجناية بطبخه لم تقع من جميع مستحقى الغنيمة . فإن منهم من لم يطبخ ومنهم

(١) ص ٤٩٧ ج ٩ فتح البارى (الفرح - التسمية على الذبيحة . . .) . (٢) ص ٤٩٤ ج ٩ منه (التسمية على

الذبيحة . . .) .

المستحقون للخمس ، فإن قيل ، لم ينقل أنهم حملوا اللحم إلى المغنم وقتلناه ، ولم ينقل أنهم أحرقوه أو أتلّفوه فيجب تأويله على وفق القواعد ؛ لكن يرد عليه ما يأتي للمصنف عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصاب الناس حاجة شديدة وجهدوا أصابوا غنما فأتهموها ، فإن قدورنا لتغلي إذ جاء رسول الله ﷺ يمشي على قوسه فأكفأ قدورنا بقوسه ، ثم جعل يُرمّل اللحم بالتراب ثم قال : إن النبهة ليست بأحل من الميتة ^(١) [١٠] .
 « فإن ، ظاهر الحديث يقضى بأنه ﷺ فوت عليهم منفعة اللحم والمرق جميعا حيث عاملهم بنقيض مقصودهم من أجل استعجالهم كما عومل القاتل لمورثه بالمنع من الميراث . أفاده الحافظ ^(٢) (وقسم) الغنائم (بينهم) أي بين المجاهدين (فعدل بعيرا بعشر شياه) جمع شاة . وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم إذ ذاك . فلعل الإبل كانت قليلة أو نفيسة والغنم كانت كثيرة أو هزيلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه . وتقدم الخلاف في أن البعير يكفي عن عشرة أو سبعة ^(٣) (وند) بفتح فشد أي وشرذ (بعير من إبل القوم) المقسومة (ولم يكن معهم خيل) كثيرة أو سريعة يدركون بها ذلك البعير الناد فالنفي هنا لصفة الخيل لا لاصلها ، فلا ينافي ما في رواية للبخاري من قوله : وكان في القوم خيل يسيرة . والغرض من ذكر هذه الجملة بيان عذرهم في كون البعير الذي شرذ أعيامهم في الطلب ، كما في رواية البخاري (فرماه رجل) لم يعرف اسمه (بسهم لحبسه) أي قتله (الله) فعند الطبراني : فلما أعيامهم رماه رجل بسهم فأصاب مقتله (إن لهذه البهائم) وفي رواية للشيخين : إن لهذه الإبل (أو ابد) جمع آبدة بالمد وكسر الموحدة أي أمور اغريبة . يقال تأبدت أي توحشت . والمراد أن لها توحشا وأمورا غريبة (كأو ابد الوحش) أي كالأموال الصادرة من السباع وغيرها من الحيوانات المتوحشة (فما فعل) أي فأنذ (منها هذا) الشرود (فافعلوا) أي فاصنعوا (به مثل هذا) أي مثل ما صنعتهم بهذا البعير . وعند الطبراني : فإذا حبستم منها شيئا فاصنعوا به مثل ما صنعتهم بهذا ثم كلوه ^(٤) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن من جهل شيئا من أمر دينه يطلب منه أن يسأل عنه من يعلمه ويفيده إياه (ب) وعلى أنه يجب إراقة الدم من المذبوح وذكر اسم الله عليه (ج) وعلى أنه يجوز الذبح بكل محدد يقطع إلا الظفر والسن وسائر العظام فيدخل في ذلك السيف والسكين والحجر والخشب والزجاج والقصب والخزف والنحاس ونحوها ، قال ، النووي : فكلها تحصل بها الذكاة إلا السن والظفر والعظام كلها . أما الظفر فيدخل فيه ظفر الأدمى وغيره من

١) يأتي في « باب في النهي من النهي » - إذا كان في الطعام قلة - في أرض العدو من كتاب الجهاد .

(٢) من ٤٩٥ ج ٩ فتح الباري (المرج - التسمية على الذبيحة ...) (٣) تقدم في فقه الحديث رقم ١٩ من ٢٩

(البهر والجوزور عن كم تهزى ٢) . (٤) من ٣٤ ج ٤ مجمع الزوائد (ذكاة المتردى ونحوه) .

كل الحيوانات . وسواء المتصل والمنفصل الطاهر والنجس فكله لا تجوز الذكاة به للحديث .
وأما السن فيدخل فيه سن الآدمي وغيره الطاهر والنجس والمتصل والمنفصل . ويلحق به سائر
العظام من كل الحيوان المتصل منها والمنفصل الطاهر والنجس . فكله لا تجوز الذكاة بشيء منه
قال أصحابنا : وفهمنا العظام من بيان النبي ﷺ العلة في قوله : أما السن فعظم أى نهيتكم عنه
لكونه عظماً . فهذا تصريح بأن العلة كونه عظماً . فكل ما صدق عليه اسم العظم لا تجوز الذكاة
به . وقد قال الشافعي وأصحابه بهذا الحديث في كل ما تضمنه على ما شرحته . وبهذا قال النخعي
والحسن بن صالح والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وفقهاء الحديث وجمهور العلماء وقالوا ،
الحنفيون : لا يجوز بالسن والعظم المتصلين ويجوز بالمنفصلين « وعن ، مالك روايات « أشهرها ،
جوازها بالعظم مطلقاً لا بالسن مطلقاً ، والثانية ، لا يجوز بهما مطلقاً ، والثالثة ، كأي حنيفة يجوز
بالمنفصلين لا بالمتصلين ، والرابعة ، يجوز بالسن والظفر مطلقاً . وهذا باطل منابذ للسنة (١)
(د) وعلى أنه يحرم التصرف في الأموال المشتركة من غير إذن ولو كانت قليلة أو احتيج إليها .
(هـ) وعلى أن للإمام أن يعاقب الرعية بما فيه إتلاف منفعة إذا رأى أن المصلحة في هذا (و) وعلى أن
قسمة الغنائم يجوز فيها التعديل والتقويم (ز) وعلى أن ما توحش من البهائم المستأنسة أو نذ
أو تردى في بئر يعطى حكم المتوحش من جواز تذكّيته بجرحه جرحاً مميّناً في أى موضع منه . وبذا
يحل أكله إجماعاً إذا علم موته بالجرح وكذا لو شك في موته به لأنه الظاهر . وعليه لو تعلقت دجاجة
بفرع شجرة وخيف موتها فذكاتها جرحها في أى موضع للضرورة .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وباقي السبعة مختصراً ومطولاً بألفاظ متقاربة (٢) .

(٦) (ص) **قَدْ شَأْنُ** مُسَدَّدُ أَنَّ عَبْدَ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ وَحَمَادًا ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ حَدَّثَاهُمَا عَنْ
عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ أَوْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : اضْطَدْتُ أَرْبَعِينَ
فَذَبَحْتُهُمَا بِمِرْوَةٍ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمَا فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهِمَا .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (حماد) بن سلمة . المعنى ، أى معنى حديثهما
(واحد) وإن كان اللفظ مختلفاً . و (حدثاهم) أى حدث عبد الواحد وحماد مسدداً
ومن كان معه (عن عاصم) (الأحول) (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (عن محمد بن

(١) مس ١٢٣ ج ١٣ شرح مسلم (٢) مس ٤٤٠ ج ٢ بدائع المن . ومس ٤٦٣ ج ٣ مسند أحمد (حديث رافع بن خديج)
ومس ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ج ٩ فتح الباري (التسمية على الذبيحة . .) ومس ٤٠٥ منه (ماند من البهائم فهو بمنزلة الوحش)
ومس ١٢٢ ج ١٣ نووى مسلم (جواز الذبح بكل ما أنهر الدم . .) ومس ١٩٦ ج ٢ مجمل (الإنسية / توحش)
ومس ٢٥٧ منه (في الذبح بالسن) ومس ٣٥١ ج ٢ تحفة الأحوذى (آخر باب في الصيد) ومس ١٤٨ ج ٢ سنن ابن ماجه
(ذكاة الناذ من البهائم) .

صفوان أو صفوان بن محمد) بالشك من الراوى . والذي فى مسند أحمد والنسائى وابن ماجه
محمد بن صفوان بدون شك . ويقال إنه محمد بن صيفى وقال، الحافظ فى تهذيب التهذيب : والأشبه
أنهما اثنان . وقال الطبرانى : محمد بن صفوان هو الصواب . وهو أنصارى من بنى مالك بن
أرس ولا يعرف له غير هذا الحديث . روى له المصنف والنسائى وابن ماجه .

(المعنى) (قال) محمد بن صفوان (اصطدت) بإظهار الطاء فى بعض النسخ . وفى أكثرها :
اصدت بتشديد الصاد المهملة أصله اصطدت قلبت الطاء صاداً وأدغمت فى الصاد (أرنبين)
تنثية أرنب وهو حيوان معروف (فذبحتهما مروة) أى بحجر محمد .

(الفقه) دل الحديث على جواز أكل المذكى بحجر محمد . وهذا مجمع عليه .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ^(١) .

(٧) - (ص) **قَدَشًا** قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا يَعْقُوبُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ
يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ أَنَّهُ كَانَ يَرْعَى لِقَحَّةَ بَشْعَبٍ مِنْ شِعَابِ أَحَدٍ فَأَخَذَهَا
الْمَوْتُ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَنْحَرُّهَا بِهِ فَأَخَذَ وَتَدًّا فَوَجَّأَ بِهِ فِي لَبَتِهَا حَتَّى أَهْرِيَقَ دَمَهَا ثُمَّ
جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا .

(ش) (السند) (يعقوب) بن عبد الرحمن الإسكندراني . و (رجل من بنى حارثة) لم نقف على
اسمه . وجهالة الصحابي لا تضر .

(المعنى) (كان يرعى لقحمة) بكسر اللام وفتحها هى الناقة القريبة العهد بالناتج يقال ناقة لقوح
إذا كانت عزبة اللبن والجمع لقاح ولقح - بكسر ففتح - ولواقح . وتطلق اللقحة على الحامل يقال
ناقة لافح إذا كانت حاملاً (بشعب) بكسر الشين المعجمة ، الطريق فى الجبل ومسيل الماء
فى بطن الأرض وما انفرج بين الجبلين . و (أحد) بضم تين جبل فى الشمال الشرقى المدينة
المنورة على ثلاثة أميال منها . كانت غزونه فى شوال سنة ٣ ثلاث من الهجرة ^(٢) (فأخذها) يعنى نزل
(الموت) بها وكانت أن تفارق الحياة (ولم يجد شيئاً) أى آلة (ينحرها به فأخذ وتدا) بفتح الواو
وكسر التاء وقد تفتح وهو واحد الأوتاد . وكان هذا الوتد محمد الطرف (فوجأ به) أى ضرب
بالوتد (فى لبتها) بفتح اللام وشد الباء أى فى منحرها (قوله حتى أهرىق) أى أريق وأسيل
(دمها ثم جاء) الرجل الصحابي (النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك) أى بذبح الشاة بالوتد

(١) ص ٤٧١ ج ٣ مسند أحمد (حديث محمد بن صفوان .) وس ٤٩٩ ج ٩ فتح البارى (الشرح - ما أنهر الدم من
الغضب والمروة والحديد) وس ٢٠٦ ج ٢ مجتبى (إباحة الذبح بالمروة) وس ١٤٧ ج ٢ سنن ابن ماجه (ما يذكى به) .

(٢) انظر بيان غزوة أحد ص ٦٠ وما بعدها ج ٧ هامش الدين الخالص .

(فأمره بأكلها) لأنه أسال دمها بمحدد .

(الفقه) دل الحديث على أنه يجوز أكل ما يذبح بالوتد المحدد من الخشب (ولم نقف) على من أخرجه غير المصنف .

(٨) (ص) **حدثنا** موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن سماك بن حرب عن مري بن قطري عن عدي بن حاتم قال : قلت يا رسول الله أرايت إن ألدنا أصاب صيدا وليس معه سكين أيدبح بالمروة وشقة العصا ؟ فقال أمرير الدم بما شئت وأذكر اسم الله عز وجل .

(ش) (السند) (حماد بن سلمة . و (مري) بضم فكسر فياء مشددة كياء النسب (بن قطري) بفتح القاف والطاء المهملة الكوفي . روى عن عدي بن حاتم . وعنه سماك بن حرب . قال الذهبي : لا يعرف . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة . وذكره ابن حبان في الثقات روى له الأربعة .

(المعنى) (أرايت إن ألدنا) أى أخبرني عما يصنعه أحدنا إذا (أصاب صيدا) أى تمكن منه (وليس معه سكين أيدبح) أى يجوز له أن يذبح (بالمروة) أى بحجر محدد (وشقة العصا) محددة (فقال) صلى الله عليه وسلم يجيبا بالجواز (أمرير) برأين بلا إدغام في أكثر النسخ . وفي بعضها : أمر بشد الرأ (الدم) أى أسله (بما شئت) إلا السن والظفر كما تقدم . وفي رواية أحمد أمر الدم بفتح الهمزة وكسر الميم وبراء مخففة من أمار الشيء . ومار إذا جرى وسال . قال ابن الأثير : أمرير الدم بما شئت أى استخرجه وأجره يريد الذبح . وهو من مري الضرع يمتريه . ويروى : أمرير الدم من مار يمور إذا جرى وأماره غيره . قال الخطابي : أصحاب الحديث يروونه بشد الرأ وهو غلط . وقد جاء في سنن أبي داود والنسائي : أمرير برأين مظهرتين . ومعناه اجعل الدم يمز أى يذهب . فعلى هذا من رواه مشدد الرأ يكون قد أدغم وليس بغلط ^(١) . (الفقه) دل الحديث على جواز الذكاة بماله حد يسيل الدم كحجر وشقة العصا وأن التسمية مطلوبة عند الذبح .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد . وأخرجه النسائي عن سماك قال : سمعت مري بن قطري عن عدي بن حاتم قال : قلت يا رسول الله أرسل كلبي فيأخذ الصيد ولا أجد ما أذكيه به فأذكيه بالمروة والعصا ؟ قال : أهرق الدم بما شئت وأذكر اسم الله عز وجل . وأخرجه أحمد وابن ماجه عن سماك عن مري عن عدي قال : قلت يا رسول الله إنا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً إلا الظرارة

وشقة العصا قال : أمرر الدم بما شئت واذكر اسم الله ^(١) .

(٥ - باب ما جاء في ذبيحة المتردية)

وفي بعض النسخ : باب في ذبيحة المتردية ، أى في بيان الأحاديث الواردة في كيفية ذبح الساقطة من علو أو في بئر .

(٩) (ص) **حديث** أحمد بن يونس ثنا حماد بن سلمة عن أبي العشراء عن أبيه أنه قال : يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا من اللبة أو الحلق ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو طعنت في فخذه لأجزأ عنك قال أبو داود : أبو العشراء اسمه عطارد بن بكر ويقال ابن قهطم ويقال : عطارد بن مالك بن قهطم قال أبو داود : وهذا لا يصلح إلا في المتردية والمتوحش .

(ش) (السند) (أبو العشراء) بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة الدارمي ، هو عطارد ابن بكر أو ابن قهطم أو عطارد بن مالك بن قهطم كما ذكره المصنف بعد . وقيل اسمه يسار بن بكر بن مسعود من بني دارم بن مالك . وقيل أسامة بن مالك بن قهطم . وهذا أشهر ما قيل في اسمه : روى عن أبيه . وعنه حماد بن سلمة . قال البخاري : في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : اسمه عبد الله وقيل هامر . وقال الطبراني . اسمه بلال بن يسار . وقال في التقریب : مجهول من الرابعة . وقال ابن سعد : مجهول . روى له الأربعة . و (أبوه) مالك بن قهطم أو يسار . قال الترمذي : ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث .

(المعنى) (أما تكون الذكاة) الهمزة للاستفهام وما نافية أى أما يحصل الذبح (إلا من) أى في (اللبة) بفتح اللام وشد الموحدة . وهى أسفل العنق (أو الحلق) أعلى العنق . وعند أحمد وغيره : إلا في الحلق أو اللبة . وأو للتنويع يعنى أن النحر في اللبة يكون للإبل والذبح في الحلق يكون لغيرها (قال) الراوى (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لو طعنت في فخذه لأجزأ عنك) أى لكنى طعنها عن ذبحك إياها . وهذا محمول على ذكاة الضرورة بالأى يتمكن الذابح من محل الذبح . ولذا قال المصنف . (وهذا لا يصلح إلا في المتردية) أى التى سقطت من علو أو في بئر (و) الحيوان البرى المأكول (المتوحش) ومثله الناذ الذى لم يقدر عليه إلا

(١) ص ٢٥٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث عدى بن حاتم . .) وص ١٩٧ ج ٢ مجتبى (الصبيد إذا أنث) وص ٢٥٦ ج ٤

مسند أحمد . وص ١٩٧ ج ٢ سنن ابن ماجه (ما يذكر به) . و (الظفارة) حجر صلب محدد .

بجرحه جرحاً يميتاً في أى عضو منه . وكذا إذا تعلقت دجاجة بفرع شجرة وخيف موتها ، فذكاتها جرحها للضرورة .

(الفقه) أفاد الحديث أن الذكاة بوعان (١) اختيارية وهي أن ما قدر على ذبحه فذكاته بين الحلق واللبة (ب) اضطرابية وهي أن ما لم يقدر على ذبحه فذكاته جرحه جرحاً يميتاً في أى عضو منه . وبذلك يحل أكله إجماعاً إذا علم موته بالجرح . وكذا لو شك في موته به ، لأنه الظاهر . هذا وظاهر الحديث أنه يكفي في الذكاة الطعن في الفخذ ولو كان المطعون مستأنساً مقدوراً على ذبحه . وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة وإجماع الأمة . ولذا أوله المصنف بالمرتدية والمتوحش . وهذا صحيح إذا لم يُدرك الحيوان المذكور وفيه حياة مستقرة . أما إذا أدرك وفيه هذه الحياة فلا يحل إلا بذبحه لقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ » (٢) ، يعنى إلا ما ذبحتم من هؤلاء . وفيه روح فكلوه فهو ذكى . قاله ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن البصرى « وقال ، على رضى الله عنه في هذه الآية : إن مَصَعَتْ بِذَنْهَا دَأَى حَرَكَته وَضَرَبَتْ بِهِ ، أَوْ رَكَضَتْ بِرِجَالِهَا أَوْ طَرَفَتْ بِعَيْنِهَا فَكُلْ ، يعنى بعد ذبحها . أخرجه ابن أبى حاتم » (٣)

وقال على أيضاً : إذا أدركت ذكاة الموقوذة بالمرتدية والنطيحة وهي تحرك يدا أو رجلا فكلها . أخرجه ابن جرير (٤)

وهكذا روى عن طاوس والحسن وقتادة والضحاك وغيرهم ، أن المذكاة متى تحركت بحركة تدل على بقاء الحياة فيها بعد الذبح فهي حلال . وهذا مذهب جمهور الفقهاء . وبه قال أبو حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل (وقال) ابن وهب : سئل مالك عن الشاة التى يخرق جوفها السبع حتى تخرج أمعاؤها فقال مالك : لا أرى أن تذكى أى شئ يذكر منها ؟ وقال أشهب : سئل مالك عن الضبع يعدو على الكبش فيدق ظهره أنرى أن يذكرى قبل أن يموت فؤكل ؟ فقال : إن كان قد باغ الحشوة (٥) فلا أرى أن يؤكل وإن كان أصاب أطرافه فلا أرى بذلك بأساً . قيل له : وثب عليه فوق ظهره . فقال : لا يعجبني هذا لا يعيش منه . قيل له : فالذئب يعدو على الشاة فيثقب بطنها ولا يثقب الأمعاء . فقال : إذا شق بطنها فلا أرى أن تؤكل . هذا مذهب مالك . وظاهر الآية عام فيما استثناه مالك من الصور التى يبلغ الحيوان فيها إلى حال لا يعيش بعدها . فيحتاج إلى دليل يخصص للآية . وأما حديث أبى العشراء عن أبيه فهو حديث صحيح . ولعله محمول على ما لا يقدر

(١) المسألة آية ٢ (وما أهل لغير الله به) أى ما رفع الصوت بغير اسم الله تعالى عند ذبحه . والمراد ما ذكر عند ذبحه غير اسم الله (والموقوذة) المقتولة بالضرب . ومنها الصيد المقتول برصاص البنادق عند المغنبيين والشافعى . وعن أحمد روايتان بالسكراة ومدها . وهو حلال عند مالك . (٢) ص ٦٣ ج ٣ - تفسير ابن كثير .

(٣) ص ٤٧ ج ٦ جامع البيان . (٤) (الحشوة) بضم الحاء وكسرهما ، الأمعاء .

على ذبحه في الحلق واللبة . أفاده ابن كثير ^(١) وجملة المذاهب فيما ذكر أن المتردية والموقوذة والمنخقة ومشقة البطن والحيوان المريض إذا ذبحت فلها حالان (أ) أن تدرك ولم يبق فيها إلا حياة المذبوح ، فلا تحل عند مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد والجمهور . وقال أبو حنيفة وداود : تحل . وعليه الفتوى عند الحنفيين ، لقوله تعالى : «إلا ما ذكيتم ، أى إلا ما أدركتموه بالذكاة وفيه روح . وقال الأولون : المعنى إلا ما أدركتم ذكاته وفيه حياة فوق حياة المذبوح (ب) أن يدركها وفيها حياة فوق حياة المذبوح ويذبحها فتحل عند الحنفيين والشافعي وأحمد وإن نفذت مقاتلتها قبل الذبح ، وقال ، مالك : تحل إن لم تنفذ مقاتلتها وإن نفذت لا تحل لأنها حينئذ ميتة حكما ، فلا تفعل فيها الذكاة . والمقاتل هى قطع النزاع الذى فى فقار الظهر أو العنق وقطع ودج وشر ما تحويه الجمجمة وشر خشوة (بضم الخاء المهملة وكسرها وسكون المعجمة) وهى ما حوته البطن من قلب وكبد وطحال وكولة وأمعاء ، أى إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يمكن عادة رده لموضعه وخرق مصران أو قطعه . وفى شق الودج قولان وأما ثقب الكرش فليس بمقتل فالهيممة المنتفخة إذا ذكيت فوجدت مثقوبة الكرش تؤكل على المعتمد .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والترمذى . وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ولا نعرف لأبى العشرى عن أبيه غير هذا الحديث ^(٢) (وقال) الميمونى : سألت أحمد عن حديث أبى العشرى فى الذكاة . قال : هو عندى غلط ، لا يعجبني ولا أذهب إليه إلا فى موضع ضرورة (وقال) الخطابى : ضعفوا هذا الحديث ، لأن راويه مجهول وأبو العشرى لا يدرى من أبوه ؟ ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة ^(٣) .

(٦ — باب فى المبالغة فى الذبح)

أى بقطع الحلقوم والودجين وكذا المرىء عند من قال به ، فتسكون الذبيحة حلالا .

(١٠) (ص) **حَدَّثَنَا** هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَالْحَسَنُ بْنُ عِيسَى مَوْلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - زَادَ ابْنُ عِيسَى : وَأَبَى هُرَيْرَةَ قَالَا : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَرِيطَةِ الشَّيْطَانِ زَادَ ابْنُ عِيسَى فِي حَدِيثِهِ : وَهِيَ الَّتِي تُذْبَحُ فَيُقَطَّعُ الْجِلْدُ وَلَا تُقْرَى الْأَوْدَاجُ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى يَمُوتَ

(١) ص ٦٣ ج ٣ تفسير ابن كثير (آية حرمت عليكم الميتة) (٢) ص ٢٤٤ ج ٤ مسند أحمد (حديث أبى العشرى) و ص ١٤٨ ج ٢ سنن ابن ماجه (ذكاة الناد من الجاهل) و ص ٢٤٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (الذكاة فى الحلق واللبة) .
(٣) ص ٢٨٠ ج ٤ معالم السنن .

(ش) (السند) (الحسن بن عيسى) بن ماسرجس ، بفتح السين المهملة وسكون الراء وكسر الجيم ، النيسابوري (مولى) عبد الله (ابن المبارك) روى عنه وعن أبي بكر بن عياش وابن عيينة وجرير بن عبد الحميد وجماعة . وعنه مسلم وأحمد بن حنبل والبغوي وكثيرون . وثقه الدارقطني وقال الخطيب : كان من أهل الثروة والقدم في النصرانية ثم أسلم على يد ابن المبارك ورحل في العلم ولقى المشايخ فكان ديناً ورعاً ثقة . وقال الحاكم : كان الحسن من أحسن الشباب وجهاً فسأل عنه ابن المبارك فقيل : إنه نصراني فقال : اللهم ارزقه الإسلام فاستجاب الله دعوته فيه . توفي سنة ٢٣٩ تسع وثلاثين ومائتين . روى له المصنف ومسلم والنسائي . و (معمر) بن راشد . و (عمرو ابن عبد الله) بن الأسوار . ويقال عمرو بن برق بفتح الباء اليماني . روى عن عكرمة . وعنه معمر بن راشد وهشام بن يوسف . قال الأزدي : متروك الحديث . وقال أحمد : له أشياء منكيرة . وقال ابن معين : كان سيئ الأخذ حال تحمله عن عكرمة . وقال ابن عدى : لا يتابعه على أحاديثه الثقات . روى له المصنف هذا الحديث فقط (زاد) الحسن (بن عيسى) شيخ المصنف (وأبي هريرة) فروى عن ابن عباس وأبي هريرة . أما هناد فروى عن ابن عباس فقط .

(المعنى) (قالا) أى ابن عباس وأبو هريرة : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان) وهى الشاة التى شرطت ، أى أثر فى حلقها أثر يسير كشرط الحجام من غير قطع الأوداج وترك حتى تموت . كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية (زاد) الحسن (بن عيسى) فى حديثه (تفسير شريطة الشيطان بقوله : (وهى التى تذبح فيقطع الجلد) أى وبعض الخلقوم (ولا تفرى) أى لا تقطع (الأوداج) جمع وذج بفتح الحين . وهما عرقان غليظان يكتنفان العنق . والمراد بالجمع ما فوق الواحد . أو الجمع منظور فيه لمجموع الذبائح (ثم يترك) أى المذبوح (حتى يموت) وشريطة بمعنى مشروطة . كان أهل الجاهلية يقطعون بعض حلق الذبيحة ويتركونها حتى تموت . وأضيف ذلك إلى الشيطان ، لأنه هو الذى حملهم عليه وحسنه لهم .

(الفقه) يؤخذ من الحديث أنه لا بد من قطع الخلقوم وهو مجرى النفس ، والودجين فى الذكاة ، إذ لا يتأتى فى العادة قطع الودجين بدون قطع الخلقوم . وبه قال مالك وأبو حنيفة : أخذوا بظاهر حديث الباب ، ولأن المقصود إنهار الدم وإزهاق الروح وهو يحصل بما ذكره وقال ، أبو يوسف : لا بد من قطع الخلقوم والمرى وأحد الودجين ، لأن الخلقوم مجرى النفس والمرى وعرق أسفل منه ، مجرى الطعام والشراب . والودجين مجرى الدم ، فيقطع أحدهما يحصل المقصود من قطعهما ، وقال ، محمد بن الحسن : لا بد من قطع أكثر كل واحد من الأربعة ، لأن كل واحد منها منفصل عن الآخر . والأمر ورد بقطعه فقام الأكثر مقام الكل . وقال ، الشافعي وأحمد : يشترط قطع الخلقوم والمرى . وفى رواية عن أحمد زيادة الودجين . والأفضل قطع الأربعة الخلقوم والمرى والودجين خروجاً من الخلاف ، قال ، ابن رشد : وسبب اختلافهم أنه لم

يأت في ذلك شرط منقول وإنما جاء في ذلك أثران أحدهما يقتضي إنهار الدم فقط . والآخر يقتضي قطع الأوداج مع إنهار الدم . ففي حديث رافع بن خديج أنه عليه الصلاة والسلام قال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا . وهو حديث متفق على صحته ^(١) وروى عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أنه قال : ما فرى الأوداج فكلوا ما لم يكن رَضْ ناب أو نخر ظفر ^(٢) [١١] فظاهر الحديث الأول يقتضي قطع بعض الأوداج فقط ، لأن إنهار الدم يكون بذلك . وفي الثاني قطع جميع الأوداج . فالحديثان والله أعلم متفقان على قطع الودجين . إما أحدهما أو البعض من كليهما أو من واحد منهما . ولذلك وجه الجمع بين الحديثين « أن يفهم ، من لام التعريف في قوله عليه الصلاة والسلام : ما فرى الأوداج ، البعض ، لا الكل ، إذ كانت لام التعريف في كلام العرب قد تدل على البعض . وأما من اشترط قطع الحلقوم أو المريء فليس له حجة من السماع . وأكثر من ذلك من اشترط قطع المريء والحلقوم دون الودجين . ولهذا ذهب قوم إلى أن الواجب هو قطع ما وقع الإجماع على جوازه ، لأن الذكاة لما كانت شرطاً في التحليل ولم يكن في ذلك نص فيما يجرى وجب أن يكون الواجب في ذلك ما وقع الإجماع على إجزائه وهو قطع الأربع إلا أن يقوم الدليل على جواز الاستثناء من ذلك وهو ضعيف ^(٣) . (والحديث) لم نقف على من أخرجه غير المصنف . وفي سنده عمرو بن عبد الله . قال ابن القطان : لم تثبت عدالته .

(٧ - باب ما جاء في ذكاة الجنين)

أى في حكم الولد إذا ذبحت أمه أيجب أم لا ؟ .

(١١) (ص) **قَدْ شَأْنُ الْقَعْنَبِيِّ ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ح وَثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ : كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ . وَقَالَ مُسَدَّدٌ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَخْرُ النَّاقَةَ وَنَذْبَحُ الْبَقَرَةَ وَالشَّاةَ فَنَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ أَنْتَلِقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ .**

(١) تقدم بالمصنف في الحديث رقم ٥١ (الديعة بالمروءة) (٢) هذا مجز حديث أخرجه الطبراني في الكبير من أبي أمامة قال : كانت جارية لأبي مسعود عقبة بن عمرو تمرى غنما فغطت . منها شاة فكسرت حجرا من المروءة فذكتها فأنت بها إلى عقبة بن عمرو فأخبرته . فقال : اذهبي بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أنت . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل أقرب الأوداج ؟ قالت : نعم . قال : كل ما فرى الأوداج ما لم يكن مرمى سن أو حد ظفر . وفي الجامع الصغير ما لم يكن مرمى سن أو حد ظفر . وفيه على بن يزيد وهو ضعيف وقد وثق . انظر ص ٢٤ ج ٤ مجمع الزوائد (ما تجوز به الذكاة) والرواية (كل) أمر بالأكل . وقد ردها أبو عبيد وغيره وقالوا : إنما هو كل ما أفرى الأوداج أى كل شيء أفرى . والفرى القطع . انظر ص ٤٢ ج ٥ فيض القدير .

(٣) ص ٣٦١ ج ١ بداية المجتهد (الباب الثاني في الذكاة) .

(ش) (السند) صدره ذو طريقين وح للتحويل من سند إلى سند . و (القنبي) عبد الله ابن مسلمة . و (مسدد) بن مسرهد . و (هشيم) بالنصغير ابن بشير . وقد روى هو وابن المبارك (عن مجالد) بن سعيد . و (أبو الودك) جبر بن نوف الهمداني . و (أبو سعيد) سعد بن مالك الخدرى . (المعنى) (سألت) وعند أحمد وابن ماجه (سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجنين) أى عن حكم أكله بعد انفصاله عن أمه المذكاة (فقال) صلى الله عليه وسلم : (كلوه إن شئتم) وهذا لفظ القنبي . ولم يذكر فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علل حل أكله بقوله : فإن ذكاته ذكاة أمه . (وقال مسدد) فى روايته عن أبي سعيد (قلنا : يا رسول الله ننحر الناقة) فى اللبة (ونذبح البقرة والغنم) فى الحلق كما هو السنة (فوجد فى بطنها الجنين) قد تم خلقه وليس فيه حياة (أنلقيه أم نأكله ؟ قال) صلى الله عليه وسلم (كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه) بالرفع خبر إن ، يعنى أن ذكاة أمه ذكاة له . فما طيبها من الذبح طيبه وأحلّه .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن ذكاة الجنين تحصل بذكاة أمه لأنه جزء منها فيحل بحالها إذا وجد ميتاً فى بطنها أو كانت حركته كحركة المذبوح . وبه قال سعيد بن المسيب والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد ، سواء أنبت له شعر أم لم ينبت ، لما رواه البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً أنه قال : ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر . وفى سنده مبارك بن مجاهد ضعيف^(١) [١٢] (وقال مالك) والليث : ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر ، لقول ابن عمر : إذا نحرمت الناقة فذكاة ما فى بطنها فى ذكاتها إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره . فإذا خرج من بطن أمه ذبح حتى يخرج الدم من جوفه . أخرجه مالك ومحمد بن الحسن^(٢) [٨]

وذبحه مندوب لإخراج الدم ولا يتوقف الحل عليه . وبهذا أخذ مالك ولم يأخذ بما تقدم أراد عن ابن عمر اضعفه . ولتعارض الحديثين لم يأخذ بهما الشافعى ومن معه (وقال) أبو حنيفة : لا يحل الجنين بذكاة أمه إذا لم يدرك حياً ، لأنه ميت وقد حرم الله الميتة (وحمل) حديث الباب على التشبيه أى ذكاة الجنين إذا خرج حياً كذكاة أمه ، لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين وفى هذا نظر ، لأن الميتة فى الآية من قبيل العام المخصوص بحديث الباب وقد جرى الإمام فى المسألة على ترجيح العام على الخاص . والمقرر فى الأصول بطلانه ، ولأن الحديث لو كان على التشبيه لكان منصوباً بنزع الخافض . والرواية (ذكاة أمه) بالرفع . ويؤيده ما تقدم عن ابن عمر عند مالك ، وما روى : ذكاة الجنين فى ذكاة أمه أى حاصلة فى ذكاة أمه (وروى) أيضاً ذكاة الجنين بذكاة أمه . ولأن الجنين متصل بها اتصال خلقة يتغذى بغذائها فتكون ذكاته كذكاة أعضائها . ولا شك أن الجزء لا يخرج عن أصله . ولأن الذكاة فى الحيوان تختلف على حسب الإمكان فيه والقدرة عليه . والجنين لا يتوصل إلى ذبحه بأكثر من ذبح أمه (قال) ابن المنذر : لم يرو

عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة إلا ما روى عن أبي حنيفة ^(١) «ولا يقال، إن الحديث ضعيف، لأنه من طريق مجالد بن سعيد وفيه مقال» لأن الحديث، قد روى من عدة طرق يقوى بعضها بعضاً. وقد أخرجه أحمد من طريق ليس فيها مجالد ^(٢) واستحب أحمد أن يذبحه وإن خرج ميتاً ليخرج الدم الذي في جوفه، ولأن ابن عمر كان يعجبه أن يريقوا من دمه وإن كان ميتاً ^(٣) أما إذا خرج الجنين حياً حياة مستقرة فلا بد من ذكاته وإلا فلو مات بدونها لا يؤكل. ولا نعلم في ذلك خلافاً.

(ب) (ودل) الحديث أيضاً بمفهومه على أنه إذا علم أو ظن موت الجنين في بطنها قبل ذكاة أمه أنه لا يحل أكله. ولا نعلم في ذلك خلافاً.

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والترمذي وحسنه وابن ماجه والدارقطني وابن حبان ^(٤) وصححه هو وابن دقيق العيد. وضعفه عبد الحق وقال: لا يحتج بأسانيد كلها، لأن في بعضها مجالداً، لكن أقل أحوال الحديث أن يكون حسناً لغيره، لكثرة طريقه.

(١٢) (ص) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ قَارِسٍ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهُوَيْهَ ثَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْقَدَّاحُ الْمَكِّيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ.**

(ش) علم شرحه بما تقدم.

(والحديث) أخرجه أيضاً الدارمي. وفيه قيل لأبي محمد «كنية الدارمي، يؤكل؟ قال: نعم». وأخرجه أبو يعلى وفي سنده عبيد الله بن أبي زياد القداح وفيه مقال، إلا أنه قد روى من طرق كثيرة يقوى بعضها بعضاً ^(٥) «منها» أنه أخرجه الدارقطني عن علي وابن مسعود وأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم ^(٦) وأخرجه الحاكم عن أبي أيوب رضي الله عنه. وأخرجه البيهقي عن البراء رضي الله عنه.

(١) سنن ٢٨٢ ج ٤ معالم السنن. (٢) سنن ٣٩ ج ٤ مسند أحمد. (٣) سنن ٥٢ ج ١١ مني ابن قدامة.
(٤) سنن ٣١ ج ٤ مسند أحمد (مسند أبي سعيد الخدري) وسنن ٣٤٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (ذكاة الجنين) وسنن ١٤٩ ج ٢ سنن ابن ماجه (ذكاة الجنين ذكاة أمه) وسنن ٥٤١ سنن الدارقطني. (٥) سنن ٨٤ ج ٢ سنن الدارمي (ذكاة الجنين ذكاة أمه) وسنن ٣٥ ج ٤ مجمع الزوائد وزاد: إذا أشمر (ذكاة الجنين). (٦) سنن ٥٤١ سنن الدارقطني (الصبد والقبائح).

(٨ - باب اللحم لا يدرى أذكر اسم الله عليه أم لا ؟)

وفي نسخة : باب ما جاء في أكل اللحم لا يدرى . . الخ أى يجوز أكله أم لا ؟ .

(١٣) (ص) **حدثنا** موسى بن إسماعيل ثنا حماد ح وحدثنا القعنبي عن مالك ح وحدثنا يوسف بن موسى ثنا سليمان بن حيان ومحاضر المعنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ولم يذكر عن حماد ومالك عن عائشة أنهم قالوا : يا رسول الله إن قوماً حديثو عهد بجاهلية يأتوننا بلحمان لا ندرى أذكروا اسم الله عليها أم لم يذكروا أنأكل منها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سموا الله وكلوا

(ش) (السند) صدره له ثلاث طرق . و (حماد) بن سلمة . و (القعنبي) عبد الله بن مسلمة . و (مالك) بن أنس . و (يوسف بن موسى) بن راشد . و (محاضر) بكسر الضاد معطوف على سليمان فهو شيخ أيضاً ليوسف بن موسى . وهو بضم الميم وكسر الضاد المعجمة ابن المورع بضم الميم وكسر الراء المشددة الحمداني أو السلولي أو السكوني الكوفي . روى عن هشام بن عروة والأعمش وعاصم الأحول وطائفة . وعنه أحمد بن حنبل وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة ومحمد ابن عبد الله بن نمير . قال أحمد : سمعت منه أحاديث ولم يكن من أصحاب الحديث كان مغفلاً جداً . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين يكتب حديثه . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً . ووثقه ابن قانع ومسلمة بن قاسم . وقال ابن عدى : روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة ولم أر في حديثه حديثاً منكراً . وقال أبو زرعة : صدوق صدوق . وقال النسائي : ليس به بأس . توفي سنة ٢٠٦ ست ومائتين . روى له المصنف ومسلم والنسائي والبخاري في التاريخ . و (المعنى) أى أن معنى حديث حماد ومالك وسليمان بن حيان ومحاضر واحد وإن اختلفت ألفاظها . وكلهم أخذوا عن هشام بن عروة و (لم يذكروا) أى لم يذكر موسى بن إسماعيل في روايته (عن حماد و) لم يذكر القعنبي في روايته عن (مالك عن عائشة) في السند فروايتها مرسله . أما رواية يوسف بن موسى عن سليمان بن حيان ومحاضر فوصولها بذكر عائشة .

(المعنى) (أنهم) أى الصحابة (قالوا يا رسول الله إن قوماً حديثو عهد بجاهلية) أى قريب زمان لإسلامهم ولا يعرفون أحكام الشرع (يأتوننا بلحمان) بضم اللام جمع لحم . و (لا ندرى أذكروا اسم الله عليها) عند الذبح (أم لم يذكروا) اسم الله (أنأكل منها ؟) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سموا الله (عليها) (وكلوا) منها ولا حرج عليكم . وليس المراد من هذا أن التسمية عند الأكل قائمة مقام التسمية عند الذبح ، بل المراد طلب التسمية عند الأكل كأنه

صلى الله عليه وسلم يقول لهم : لا تهتموا بعدم علمكم بالتسمية على ما أناكم من لحم واهتموا بذكر اسم الله تعالى عليه عند الأكل . قال مالك : وذلك في أول الإسلام . أى قبل نزول قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) (قال) ابن عبد البر : هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يعرف وجهه . والحديث نفسه يرد ، لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل . فدل على أن الآية كانت نزلت . وقد اتفقوا على أنها مكية وأن هذا الحديث بالمدينة وأن المراد أهل باديتها . وأجمعوا على أن التسمية على الأكل إنما هي للتبرك لا مدخل فيها للذكاة بوجه ، لأنها لا تدرك الميت ^(١) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن ما ذبحه المسلم ولم يعلم اسمى عليه أم لا ؟ . يجوز أكله حملا على أنه سمى ، إذ لا يظن بالمؤمن إلا الخير والصلاح (ب) وعلى أن التسمية على الذبيحة ليست شرطا بل مستحبة وهو مذهب الشافعية . فإن تركها عمدا أو نسيانا لا يضر . وهو رواية عن أحمد ، لحديث الباب ولحديث ثور بن يزيد عن الصلت السدوسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذبيحة المسلم حلال ذكّر الله عليها أو لم يذكر ، إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله عز وجل . أخرجه . أبوداود في المراسيل ^(٢) [١٣]

وهذا حديث مرسل يعضده قول ابن عباس : إذا ذبح المسلم ولم يذكر اسم الله فليأكل فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله . أخرجه الدارقطنى ^(٣) [٩]

« وقال ، ابن عمر ونافع والشعبي وابن سيرين : التسمية على الذبيحة شرط ، فلو تركها عمدا أو نسيانا لا تحل . وهو رواية عن أحمد واختاره أبو ثور وداود الظاهري وأبو الفتوح الطائى من متأخري الشافعية ، لقوله تعالى : وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ^(٤) . ولقوله تعالى فى آية الصيد . فاكلوا مما أمسكن عليكم وأذكروا اسم الله عليه ^(٥) ولما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ^(٦) » وقال ، الحنفيون وعطاء وطاوس والحسن البصرى : التسمية على الذبيحة شرط عند الذكر ، فإن تركها عمدا لا تحل وهو مشهور مذهب مالك وأحمد ، لظاهر قوله تعالى : وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ . وإن تركها نسيانا حلت الذبيحة ، لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المسلم يكفيه اسمه فإن نسى أن يسمي حين يذبح فليسمي وليذكر اسم الله ثم ليأكل . أخرجه الدارقطنى والبيهقى . وفى سنده محمد بن يزيد بن سنان صدوق ضعيف الحفظ ^(٧) [١٤]

« وقال ، ابن عباس : من نسى التسمية فلا بأس ومن تعمد فلا تؤكل . أخرجه أبو الحسن رزين ابن معاوية ^(٨) [١٠]

(١) من ٣٥٧ ج ٢ زرقانى الموطن (ما جاء فى التسمية على الذبيحة) (٢) من ١٨٢ ج ٤ نصب الراية (الذبايح) .
(٣) من ٤٩ سنن الدارقطنى (٤) الأنعام : ١٢١ (٥) المائدة آية : ٤ (٦) تهديم بالحديث رقم ٥ من ٥١ (الذبيحة بالروية) (٧) من ٤٩ سنن الدارقطنى . من ١٨٢ ج ٤ نصب الراية (الذبايح) (٨) من ٤٥ ج ٢ تيسير الوصول (الذبايح)

« وقال ، ابن عباس : إن في المسلم اسم الله فإن ذبح ونسى أن يذكر اسم الله فليأكل وإن ذبح المجوسى وذكر اسم الله فلا تأكل . أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح » [١١]

(وأجاب) الشافعي عن قوله تعالى : وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ . بأن المراد النهي عما أهل به لغير الله عز وجل (قال) ابن عباس : الآية واردة في تحريم الميتات وما في معناها كالمنخنقة (وأجيب) عن آية الصيد وقوله صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فأكلو ، وأشباههما من الأدلة الدالة على طلب التسمية على الذبيحة ، بأنها محمولة على الاستحباب جمعا بين الأدلة . قال المهلب : هذا الحديث يعنى حديث الباب أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب إذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال . وقد أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضا . فلما نابت عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة ، لأن السنة لا تنوب عن الفرض . ودل هذا على أن الأمر في حديث عدى وأبي ثعلبة محمول على التنزيه من أجل أنهما كانا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلمتهما النبي صلى الله عليه وسلم أمر الصيد والذبح فرضه ومندوبه لئلا يواقعا شبهة من ذلك وليأخذا بأكمل الأمور فيما يستقبلان . وأما الذين سألوا عن هذه الذبائح فإنهم سألوا عن أمر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه قدرة على الأخذ بالأكمل فعرفهم بأصل الحل فيه (وقال) ابن التين : يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند الأكل . وبذلك جزم النووي قال ابن التين : وأما التسمية على ذبح تولاه غيرهم من غير علمهم فلا تكليف عليهم فيه . وإنما يحمل على غير الصحة إذا تبين خلافها . ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن تستبديجون بها أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا ؟ إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمي . ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين ، لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية (وبهذا) الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه : إن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمي لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك . وعكس الخطابى هذا فقال : فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة ، لأنها لو كانت شرطاً لم تستبح الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كما لو عرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعبرة أولا . وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه : فسموا أنتم وكلوا ، كأنه قيل لهم : لا تهتموا بذلك بل الذى يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا . وهذا من أسلوب الحكيم . وما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى : وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ . فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا ؟ قاله الحافظ (١٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك مرسلًا والبخاري والنسائي والبيهقي والطحاوي والدارمي^(١)

(٩ - باب في العتيرة)

العتيرة بفتح العين المهملة بكبيرة ، تطلق على شاة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمون بها الرجبية . والترجمة فيها حذف الواو مع ما عطف ، أى باب في العتيرة والفرع . فيحصل التطابق بينها وبين الأحاديث . والفرع بفتح الحين أول ما تلد الناقة . كانوا في الجاهلية يذبحونه لألهتهم ثم نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم .

(١٤) (ص) **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ الْمَعْنَى ثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ قَالَ : قَالَ نُبَيْشَةُ : نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا كُنَّا نَعْتِرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ : اذْبَحُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ وَبَرُّوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا . قَالَ : إِنَّا كُنَّا نَقْرِعُ فَرَعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرَعٌ تَغْذُوهُ مَا شِئْتَكَ حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ . قَالَ نَصْرٌ : اسْتَجْمَلَ لِلْمَحْجِيجِ ذَبَحْتُهُ فَصَدَقَتْ بِلَحْمِهِ قَالَ خَالِدٌ : أَحْسِبُهُ قَالَ : عَلَى ابْنِ السَّيْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ . قَالَ خَالِدٌ : قُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ : كَمْ السَّائِمَةُ؟ قَالَ : مِائَةٌ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (نصر بن علي) كلاهما روى (عن بشر بن المفضل المعنى) أى معنى حديثهما واحد . و (أبو قلابة) عبد الله بن زيد الجرمي البصري . و (أبو المليح) بفتح الميم وكسر اللام . عامر بن أسامة الهذلي . و (نبيشة) مصفرا هو نبيشة الخير الهذلي .

(المعنى) (نادى رجل) لم يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) قائلا : (إنا كنا نعتر) من باب ضرب (عتيرة) أى نذبح ذبيحة (في الجاهلية) قبل الإسلام (في رجب فما تأمرنا) الآن أتركها أم نفعلها؟ (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذبحوا لله) تعالى ذاكرين اسمه على مذبحكم (في أى شهر كان) لا فرق بين رجب وغيره وهو أمر نذ

(١) ص ٣٥١ ج ٢ زرقاني الموطأ (النسبة على القديعة) وص ٥٠١ ، ٥٠٢ ج ٩ فتح الباري وص ٢٠٩ ج ٢ مجتبى (ذبيحة من لم يعرف) وص ٨٣ ج ٢ سنن الدارمي (الهم يوجد فلا بدري أذكر اسم الله عليه أم لا ؟) .

(وبروا) بكسر الباء الموحدة وفتحها أمر من بر من باب ضرب وعلم أى أطيعوا (الله تعالى . وفي نسخة وبروا لله (وأعلموا) الفقراء والمساكين (قال) الرجل : (إنا كنا) فى الجاهلية (نفرع) بضم النون وكسر الراء من أفرع أى كنا نذبح (فرعا) بفتحيتين . وهو أول ما تلد الناقة . كانوا (فى الجاهلية) يذبحونه للطواغيت (فما تأمرنا) وقد أسلمنا أنفعله أم نتركه ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (فى كل سائمة) من النعم . وهى الرسالة فى كل مباح (فرع) أى واحد من نتائجها (تغذوه) بفتح فسكون أى تغذية (ماشيتك) بلبانها أو تغذوه أنت أى تغلفه . فماشية منصوبة بتقدير مثل ماشيتك أو مع ماشيتك . قال ، فى النهاية : الفرع أول ما تلد الناقة . كانوا يذبحونه لأهلهم فهى المسلمون عنه . وقيل كان الرجل فى الجاهلية إذا تمت لإبله مائة قدم بكرة لصنمه وهو الفرع ، والبكر بالفتح الفتى من الإبل والأثني بكرة ، وقد كان المسلمون يفعلونه فى صدر الإسلام ثم نسخ ، فظاهر ، هذا أن الفرع مختص بالإبل ، وينافيه ، ما فى رواية المسانى لهذا الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : فى كل سائمة من الغنم فرع تغذوه غنمك ، والحديث ، وقالظاهر ، أن المراد من السائمة العموم (حتى إذا استحبل) أى قوى على الحمل أو المعنى إذا بلغ مبلغ الضراب إن كان ذكرا أو حمل الجنين إن كانت أنثى (قال نصر) بن على فى روايته حتى إذا (استجمل) بالجيم (للجبيج) أى صار جملا يقدر على حمل مرید الحج وصار مستطاب اللحم (ذبحته وتصدقت بلحمه) على الفقراء والمساكين بخلاف ما كانت عليه الجاهلية ، فإنهم كانوا يذبحونه وقت ولادته فيلرق شعره بلحمه فتعافه النفوس (قال خالد) الحذاء (وأحسبه) أى أظن أبا قلابة قال : بعد قوله تصدقت بلحمه (على ابن السبيل) وهو من مصارف الزكاة . والأولى التعميم (فإن ذلك) فيه (خير) كثير وأجر كبير (قال خالد قلت لأبي قلابة : كم) وفى نسخة : وكم (السائمة) التى فيها الفرع (قال مائة) وعليه فالفرع أول النتاج لمن بلغت ، إبله مائة يذبح ويتصدق به . (الفقه) فى هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يبطل العتيرة ولا الفرع من أصلهما . وإنما أبطل من العتيرة خصوص الذبح فى رجب وللطواغيت . وأبطل من الفرع كون المذبح أول مولود يذبح للأصنام . فهو يدل على إباحة العتيرة والفرع يذبحان فى أى وقت لله تعالى . وبه قالت الشافعية والحنبلية . وكان ابن سيرين يذبح العتيرة فى رجب . وفى شرح الآثار للطحاوى : وكان ابن عمر يعتر . وقال النووي : الصحيح عند أصحابنا استحباب الفرع والعتيرة . وأجابوا عن حديث : لا فرع ولا عتيرة بثلاثة أوجه ، أحدها ، جواب الشافعى الآتى أن المراد نفي الوجوب ، والثانى ، أن المراد نفي ما كانوا يذبحونه لأصنامهم ، والثالث ، أنهما ليسا كالأضحية فى الاستحباب أو فى ثواب إراقة الدم . فأما تفرقة اللحم على المساكين فبر وصدقة . وقد نص الشافعى أنها إن تيسرت كل شهر كان حسناً ^(١) . وقال الشافعى فيما نقله عنه البيهقى : الفرع شئ . كان أهل

الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم . فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاته رجاء البركة فيما يأتي بعده . فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمه فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه وأمرهم استحباباً أن يتركوه حتى يُحْمَل عليه في سبيل الله تعالى . وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : الفرع حق ، معناه ليس يبطل . وهو كلام خرج على جواب السائل . ولا مخالفة بينه وبين حديث : لا فرع ولا عتيرة . فإن معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة ^(١) (وقال) جماعة من أهل العلم منهم الحنفيون والمالكيون : إن العتيرة والفرع منسوخان بما يأتي للمصنف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا فرع ولا عتيرة ^(٢) فإنه متأخر عن حديث العمل بهما ، لأن أبا هريرة أسلم في السنة السابعة من الهجرة . وادعى القاضي عياض أن جماهير العلماء على نسخ الأمر بالفرع والعتيرة . وبه جزم الحازمي . وما تقدم عن الشافعي يرد عليهم ويرده أيضاً قول الحارث بن عمرو : لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال رجل : يا رسول الله العتائر والفرائع قال : من شاء عتر ومن شاء لم يعتر ومن شاء فرّع ومن شاء لم يفرّع . أخرجه النسائي والبيهقي ^(٣) [١٥]

(فهذا) الحديث كان في حجة الوداع . وهو صريح في الإباحة (ويمكن) الجمع بين هذه الأحاديث بأن أحاديث النهي محمولة على عدم الوجوب والأحاديث الأخرى دالة على الاستحباب أو الإباحة .
(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي بأسانيد صحيحة ^(٤) .

(١٥) (ص) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ .**

(ش) (السند) (سفيان) بن عيينة . و (الزهري) محمد بن مسلم . و (سعيد) بن المسيب كما صرح به في رواية النسائي .

(المعنى) (لا فرع ولا عتيرة) النفي بمعنى النهي . وقد ورد بصيغة النهي في رواية النسائي : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع والعتيرة . وفي رواية لأحمد : لا عتيرة في الإسلام ولا فرع . وقد اقتصر المصنف في روايته على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . وزاد في رواية البخاري تفسير العتيرة والفرع من بعض الرواة قال : الفرع أول النتاج كانوا يذبحونه

(١) ص ٤٧٣ ج ٩ فتح الباري (الفرع - العتيرة) (وقوله الفرع حق) يدير إلى ما في حديث عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه وزيد بن أسلم قالوا يا رسول الله الفرع ؟ قال : حق (الحديث) أخرجه النسائي انظر ص ١٨٩ ج ٢ مجتي (الفرع والعتيرة) (٢) يأتي رقم ١٥ ص ٧١ (٣) ص ١٩٠ ج ٢ مجتي (الفرع والعتيرة) (٤) ص ٩٣ ج ٢ بدائع المنى . وص ٧٥ ج ٤ مسند أحمد (حديث نبيلة الهندلي) وص ١٩٠ ج ٢ مجتي (تفسير العتيرة) وص ١٤٦ ج ٢ سنن ابن ماجه (الفرعة والعتيرة) .

لطواغيهم . والعتيرة في رجب (وقد تمسك) بهذا الحديث من قال بنسخ العتيرة والفرع .
وقد علمت الجمع بين أحاديث النهي وغيرها .
(والحديث) أخرجه أيضاً باقي السبعة إلا الترمذى ^(١) .

(٣) (ص) **حديث** الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن
سعيد قال : الفرع أول التاج كان ينتج لهم فيذبحونه .

(ش) هذا أثر (السند) (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (سعيد) بن المسيب .
(المعنى) (كان ينتج) بضم أوله وفتح ثالثة من تقجت الناقة على صورة المبنى للمفعول
ولا يستعمل إلا هكذا وإن كان مبنيًا للفاعل (وهذا) التفسير أخرجه مسلم موصولاً بالحديث
وقيل الفرع أن الرجل في الجاهلية كان إذا تمت إبله مائة قدم بكرها فنهزه لصنمه . كما تقدم .

(١٦) (ص) **حديث** موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن عبد الله بن عثمان بن خثيم
عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت :
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل خمسين شاة شاة .

(ش) (حماد) بن سلمة . و (ابن ماهك) بفتح الهاء غير مصروف . تقدم ص ٤٤ ج ٥ منهل
(المعنى) (أمرنا صلى الله عليه وسلم) أن نذبح (من كل خمسين شاة) منصوب تمييز (شاة)
منصوب على المفعولية أى نذبح في كل عام شاة شكراً لله تعالى . وهذا هو المسمى بالفرع في
الجاهلية . وبهذا ناسب الحديث الترجمة .

(الفقه) دل الحديث على أن الفرع كالعتيرة لم ينسخا . وقد تقدم بيانه .
(والحديث) أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي بسند صحيح بلفظ : أمرنا رسول الله صلى الله عليه
بالفرعة من كل خمسين واحدة ^(٢) .

(٤) (ص) **حديث** قال أبو داود : قال بعضهم : الفرع أول ما تنتج الإبل كانوا يذبحونه
لطواغيهم ثم يأكلونه ويلقى جلده على الشجر . والعتيرة في العشر الأول من رجب

(١) ص ١١٨ ج ١٣ - الفتح الرباني (الفرع والعتيرة) وص ٤٧٢ ج ٩ فتح الباري (الفرع) وص ١٣٥ ج ١٣ نووى
مسلم (الفرع والعتيرة) وص ١٨٩ ج ٢ مجتبى . وص ١٤٦ ج ٢ سنن ابن ماجه . (٢) ص ١٣٦ ج ١٣ شرح مسلم
وص ١٧٤ ج ٩ فتح الباري (الفرع - العتيرة) .

(ش) هذا أثر معلق .

(المعنى) (قال بعضهم) لم يعرف هذا البعض . ولعله سعيد بن المسيب أو الزهري (قال) الخطابي : أحسب هذا التفسير من قول الزهري (وقال) الحافظ : قد أخرج أبو قرة في السنن الحديث عن عبد المجيد بن أبي دارد عن معمر . وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعنبرة من قول الزهري ^(١) (الفرع) بفتحين (أول ما تنتج) أى تلد (الإبل كانوا يذبحونه لطواغيتهم) تبركا بهم (ثم يأكله) الذابح وفي نسخة : ثم يأكلونه (ويلقى جلده على الشجر) علامة على أن هذا جلد الفرع الذى ذبح للأصنام (والعنبرة) ماتذبح (في العشر الأول من) شهر (رجب) ويسمونها الرجبية . وقد استنبط الشافعى منه الجواز إذا كان الذبح لله تعالى ، جمعا بينه وبين الأحاديث الدالة على إباحة الفرع والعنبرة .

(١٠ — باب فى العقيقة)

بفتح العين المهملة فعيلة بمعنى مفعولة . هى لغة اسم للشعر يكون على رأس المولود . وشرعا ما يذبح عن المولود يوم سابع ولادته مأخوذة من العق وهو الشق والقطع . سميت بذلك لأنها تُعَق مَذابِجُها أى تشق وتقطع . وقيل أصلها الشعر الذى يخرج على رأس المولود . سميت الشاة التى تذبح عنه عقيقة لأنه يحلق شعر المولود عند ذبحها . فالشاة التى تذبح والشعر كل منهما يسمى عقيقة . يقال : عق يعق من باب رد يرد إذا حلق عن ابنه عقيقته وذبح للمساكين شاة . وجاء تسمية الشاة عقيقة فيما روى عطاء عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : للغلام عقيقتان وللجارية عقيقة . أخرجه البزار وقال : لانهلم بهذا اللفظ لإلهذا الإسناد . والطبرانى فى الكبير . وفيه عمران بن عيينة وثقه ابن معين وابن حبان . وفيه ضعف ^(٢) [١٦]

(١٧) (ص) **هذه** مُسَدَّدٌ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ مَيْسَرَةَ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ : مُكَافَتَانِ مُسْتَوِيَتَانِ أَوْ مُتَقَارِبَتَانِ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (سفیان) بن عيينة . و (عطاء) بن أبى رباح . و (حبيبة بنت ميسرة) بن أبى خيشمة من موالى بنى فهر . روت عن أم كرز الكعبية . وعنها مولاها

(١) ص ٤٧٣ ج ٩ فتح البارى (المرح - العنبرة) . (٢) ص ٤٦٥ منه (المرح - العقيقة) وص ٥٨ ج ٤

جمع الزوائد (العقيقة) .

عطاء بن أبي رباح . ذكرها ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : مقبولة من الرابعة .
 روى لها النسائي والمصنف هذا الحديث فقط . و (أم كرز) بضم الكاف وسكون الراء
 (الكعبية) الخزاعية المكية . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنها عروة بن الزبير وعطاء
 وطاوس وغيرهم . روى لها الأربعة .

(المعنى) (عن الغلام) أى يذبح في العقيدة عن الذكر (شاتان مكافئتان) بكسر الفاء أو
 فتحها . أى متماثلتان في السن (وعن الجارية) أى الأنثى (شاة) واحدة (قال أبو داود : سمعت
 أحمد بن حنبل (قال : مكافئتان متساويتان أو متقاربتان) في السن يريد شاتين تميزتان في الضحايا
 وقال الزمخشري : معناه متعادلتان لما يجزئ في الذكاة والأضحية . وأولى من ذلك كله ما يأتي
 للمصنف عن أم كرز مرفوطا : عن الغلام شاتان مثلان ^(١) .

(الفقه) دل الحديث (١) على مشروعية العقيدة عن الذكر والأنثى وهو مذهب أكثر
 أهل العلم سلفا وخلفا . قال مالك في الموطأ : وهى من الأمر الذى لم يزل عليه الناس عندنا
 وقال يحيى الأنصاري التابعي : أدركت الناس وما يدعون العقيدة عن الغلام والجارية . قال
 ابن المنذر : ومن يرى مشروعية العقيدة الحنفيون ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور
 مستدلين بأحاديث الباب وأشباهها . واختلفوا في حكمها فذهب الجمهور إلى أنها سنة . وسيأتى تمامه
 في فقه حديث سلمان بن عامر الضبي ^(٢) (ب) وعلى أنه يعق عن الذكر بشاتين ، وعن الأنثى
 بشاة . وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم . وقال الحنفيون ومالك : يذبح
 عن كل واحد من الذكر والأنثى شاة . وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير . روى نافع أن عبد الله
 ابن عمر لم يكن يسأله أحد من أهله عقيدة إلا أعطاه إياها . وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن
 الذكور والإناث . أخرجه مالك ^(٣) [١٢]

وروى هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان يعق عن بنيه الذكور والإناث بشاة
 شاة . أخرجه مالك ^(٤) [١٣]

ويأتى المصنف عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشا
 كبشا ^(٥) . وأجاب الجمهور بأنه مضطرب فلا حجة فيه . فقد أخرجه النسائي عن ابن عباس قال :
 عق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين بكبشين كبشين ^(٦) أى عق عن كل
 واحد بكبشين . ويحتمل أن التكرير للتأكيد والكبشان عن الاثنين . وعلى تقدير ثبوت
 رواية المصنف فتحمل على جواز الاختصار على الواحدة ، فإن الأحاديث الكثيرة الصحيحة عند
 المصنف وغيره صريحة في أن الغلام يعق عنه بشاتين ، لكن على جهة الاستحباب . وذكر الحلبي
 أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر أن المقصود من العقيدة استبقاء النفس فأشبهت

(١) يأتي رقم ١٩ ص ٧٧ (٢) يأتي فقه الحديث رقم ٢٢ ص ٨٥ (٣) (٤ ، ٥) ص ٣٦٤ ج ٢ زرقاني الموطأ
 (العمل في العقيدة) . (٥) يأتي رقم ٢٣ ص ٨٦ (٦) ص ١٨٩ ج ٢ مجتهي (كم يعق عن الجارية) .

الدية . وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكر اعتق كل عضو منه . ومن أعتق جارتين كذلك ^(١) . وكان الحسن وقتادة ، لا يريان عن الجارية عقيدة لأن العقيدة شرعت شكرا لنعمة السرور الحاصلة بالذكر . والجارية لا يحصل بها سرور ، ولكن ، الأحاديث الكثيرة ترد عليهما ، والأثر نعمة كالذكر فينبغي الشكر عليها بالعقيدة ، ولأن ذلك فعل اليهود ، فقد روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن اليهود تعق عن الغلام كبشا ولا تعق عن الجارية فعقوا أو اذبحوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشا . أخرجه البزار من رواية أبي حفص الشاعر عن أبيه . قال الهيثمي : ولم أجد من ترجمهما ^(٢) [١٧]

(واختلف) الفقهاء فيما تكون منه العقيدة . فقال البندنيجي الشافعي وابن حزم الظاهري : لا تكون إلا من الشياه أخذًا بظاهر الأحاديث الواردة بها . قال ابن حزم : ولا يجزئ في العقيدة إلا ما يقع عليه اسم شاة إما من الضأن وإما من المعز فقط ولا يجزئ فيها شيء من الإبل والبقر وغيرها . ولا يجزئ فيها جذعة أصلا ولا يجزئ ما دونها مما لا يقع عليه اسم شاة ويجزئ الذكر والأثر من كل ذلك ^(٣) . وقال الحنفيون : يجزئ في العقيدة شاة تصلح للأضحية . قال العلامة محمد أمين (ابن عابدين) يستحب لمن ولد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه ويخلق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً ثم يعق عنه عند الخلق عقيدة لإباحة أو تطوعا . وهي شاة تصلح للأضحية تذبح للذكر والأثر سواء فرق لهما نثراً أو طبخه مع كسر عظمها أولا واتخاذ دعوة أولا . وبه قال مالك . وسنها الشافعي وأحمد سنة مؤكدة شأنان عن الغلام وشاة عن الجارية ^(٤) وقالت المالكية والشافعية والجمهور : يجزئ في العقيدة ما يجزئ في الأضحية فيجزئ فيها الإبل والبقر والغنم ، لما روى أنس مرفوعا : من ولد له غلام فليعق عنه من الإبل والبقر والغنم . أخرجه الطبراني في الصغير ، وفيه مسعدة بن اليسع وهو كذاب ^(٥) [١٨]

فلا حجة في حديثه ، وقال ، أحمد : يشترط أن تكون الذبيحة كاملة فلا يكنى سُبُعُ بقرة ولا بدنة . وذكر الرافعي أنه يكنى السُّبُعُ من الإبل أو البقر قياسا على الأضحية ، قال ، مالك في الموطأ : العقيدة كالأهدايا والضحايا لا يجوز فيها عوراء ولا عجفاء ولا مكسورة ولا مريضة ^(٦) (وبه قال) أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين فن بعدهم ، وقال ، ابن العربي : لم يثبت اشتراط كون العقيدة كالضحية بحديث صحيح ولا ضعيف . فالذين قالوا بالاشتراط ليس لهم دليل غير القياس . وقال ابن حزم : يجزئ المعيب في العقيدة . سواء أكان مما يجوز في

(١) م ٤٦٩ ج ٩ فتح الباري (الشرح - إمامة الأذى من الصبي في العقيدة) . (٢) م ٥٨ ج ٤ مجمع الزوائد

(العقيدة) . (٣) م ٥٢٣ ج ٧ - المحلى (العقيدة) . (٤) م ٢٢٢ ج ٥ رد المحتار على الدر المختار (قبيل

كتاب الحظر والإباحة) . (٥) م ٥٨ ج ٤ مجمع الزوائد (العقيدة) . (٦) م ٢٦٥ ج ٢ زرقاني الموطأ

(العمل في العقيدة) .

الاضاحى أم كان عما لا يجوز فيها . والسلام أفضل^(١) وقال الشوكاني : وقد استدل بإطلاق الشانين على عدم الاشتراط وهو الحق ، لكن لا لهذا الإطلاق بل لعدم ورود ما يدل هنا على تلك الشروط والخلو من العيوب المذكورة في الأضحية . وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل^(٢) وهذا هو الظاهر من حيث الدليل .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى وأحمد والنسائى^(٣) .

(١٨) (ص) **قَدْ شَأْنُ مُسَدَّدُ ثَنَا سَفِيَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَقْرِوْا الطَّيْرَ عَلَى مَكَائِنِهَا قَالَتْ : وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ لَا يَضُرُّكُمْ أَذْكَرَانَا كُنَّ أَمْ إِنَانَا .**

(ش) (السند) (سفيان) بن عيينة . و (عبيد الله بن أبي يزيد) مولى آل قارظ بن شيبة المكي . روى عن ابن عمر وابن عباس وابن الزبير والحسين بن علي وغيرهم . وعنه ابن جريج وحماد ابن زيد وابن المنكدر وابن عيينة وآخرون . وثقه النسائى وابن معين وابن المدينى والمعجل وأبو زرعة وابن سعد وقال : كان كثير الحديث . قيل توفى سنة ٢٢٦ ست وعشرين ومائتين . روى له الجماعة . و (أبو يزيد) المكي لم يعرف اسمه . وكان حليف بنى زهرة . روى عن عمر بن الخطاب وسباع بن ثابت . وعنه ابنه عبيد الله . قيل له صحبة وذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب ثقة من الثانية . روى له المصنف والترمذى وابن ماجه . و (سباع) بكسر السين المهملة (بن ثابت) حليف بنى زهرة . روى عن عمر وأم كرز الكعبية . وعنه أبو زيد أو ابنه عبيد الله . ذكره البغوى وابن قانع في الصحابة . وقال ابن سعد : كان قليل الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له الأربعة .

(المعنى) (أقروا الطير على مكائنها) بفتح الميم وكسر الكاف وقد تفتح وشد النون وتخفف جمع مكنة بكسر الكاف . وهى فى الأصل بيض الضباب والمراد : أماكنها أى أقروها فى أوكارها فلا تنفروها عن بيضها ، أو هى جمع مكنة بضم الميم والكاف بمعنى التمكن أى أقروها على كل حال ترونها عليها ودعوا التطير بها . كان أحدهم إذا أراد حاجة أتى طيراً فى وكره فنفره . فإن طار ذات اليمين مضى لحاجته ، وإن طار ذات الشمال رجع . فنهوا عن ذلك وقيل لهم : لا تزجروها

(١) ص ٥٢٢ ج ٧ - المجلد (المعقبة) . (٢) ص ٢٣١ ج ٥ - نيل الأوطار (المعقبة) .

(٣) ص ٩٠ ج ٢ بدائع المنى (المعقبة والفرع . .) وص ٢٨١ ج ٦ مسند أحمد (حديث أم كرز الكعبية) وص ١٨٩

ج ٢ مجتهى (المعقبة من الجارية) .

وأقروها على مواضعها التي جعلها الله لها فإنها لا تضر ولا تنفع (قالت) أم كرز (وسمعتها) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (يقول) يجرى في العقيقة (عن الغلام) أي الصبي في العقيقة (شاتان و) يجرى (عن الجارية) أي الأنثى (شاة لا يضركم أذكرانا كنّ أم إناثا) .

(الفقه) دل الحديث (أ) على التحذير من إزعاج الطير وتغييرها عن بيضها ومن التطير والتشاؤم (ب) وعلى أنه ينسك عن الذكر بشاتين وعن الأنثى بشاة ذكر أو أنثى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وقال : سفيان يهمل في هذه الأحاديث . عبيد الله سمعها من سباع بن ثابت . والحاكم وقال : حديث صحيح الإسناد وأقره الذهبي في التلخيص . لكنه قال في الميزان : سباع لا يكاد يعرف وأخرج ابن ماجه عجزه وكذا النسائي . وليس في سنده واسطة بين عبيد الله وبين سباع (١) .

(١٩) (ص) **حديث** مُسَدَّدٌ ثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ سَبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مِثْلَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ وَحَدِيثُ سُفْيَانَ وَهُمْ .

(ش) (هذا) أي حديث حماد بن زيد الذي ليس في سنده واسطة بين عبيد الله بن أبي يزيد وبين سباع بن ثابت (هو الحديث) الصواب (وحديث سفيان) بن عيينة الذي فيه أبو يزيد واسطة (وهم) بفتحيتين أي غلط . (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد (٢) .

(٢٠) (ص) **حديث** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النَّمَرِيُّ ثَنَا هَمَّامٌ ثَنَا قَتَادَةُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ تَذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُدْمَى . فَكَانَ قَتَادَةُ إِذَا سُئِلَ عَنِ الدَّمِ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ ؟ قَالَ : إِذَا ذُبَحَتِ الْعَقِيقَةُ أَخَذْتَ مِنْهَا صَوْفَةً وَاسْتَبَلْتِ بِهِ أَوْدَاجَهَا ثُمَّ تَوَضَّعَ عَلَى يَافُوخِ الصَّيِّ حَتَّى يَسِيلَ عَلَى رَأْسِهِ مِثْلَ الْخِيطِ ثُمَّ يُغْسَلُ رَأْسُهُ بَعْدَ وَيُحْلَقُ . قَالَ

(١) ص ٢٨١ ج ٦ مستند أحمد (حديث أم كرز السكبية) وص ٢٢٧ ج ٤ مستدرک (الذباغ) وص ١٤٥ ج ٢ سنن ابن ماجه (العقيقة) وص ١٨٩ ج ٢ مجني (كم يعق عن الجارية ؟) : (٢) ص ٢٨١ ج ٦ مستند أحمد .

أَبُو دَاوُدَ : هَذَا وَهُمْ مِنْ هَمَامٍ ، وَيَدْمَى ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : خُولِفَ هَمَامٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ وَهُوَ وَهُمْ مِنْ هَمَامٍ وَإِنَّمَا قَالُوا : يُسَمَّى فَقَالَ هَمَامٌ : يَدْمَى قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَلَيْسَ يُؤْخَذُ بِهَذَا .

(ش) (السند) (همام) بن يحيى العوذى . و (قتادة) بن دعامه . و (الحسن) البصرى . و (سمرة) ابن جندب .

(المعنى) (كل غلام رهينة) أى مرهون . فالتاء فيه للبالغه (بعقيقته) أى لا ينمو نمو من نسل عنه . وقيل المعنى أن كل غلام لازمة له العقيقة لا تنفك عنه . فشبه المولود ولزوم العقيقة له وعدم انفكاكها عنه بالرهن فى يد المرتهن ، أى أن المولود كالشئ المرهون لا يتم الانتفاع به إلا إن عاق عنه فإنه نعمة من الله عز وجل لا تتم إلا بالشكر عليها . والشكر عليها هنا ما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله (تذبح عنه) العقيقة (يوم السابع) من ولادته . وقيل معناه أنه مرهون بأذى شعره حتى يحلق عنه . وهو ما علق به من دم الرحم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : وأميطوا عنه الأذى ^(١) وقال أحمد بن حنبل : يريد صلى الله عليه وسلم أن المولود إذا لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع فى أبويه . وقيل : إن المراد أن العقيقة تخلّص للمولود من الشيطان الذى طعنه حين خروجه من حبسه له فى أسره ومنعه له من سعيه فى مصالح آخرته (ويحلق رأسه) استحباباً يوم السابع (ويدمى) بالبناء للمفعول وتشديد الميم ، أى تلتطخ رأس المولود بدم العقيقة وقيل يدمى أى يخن . وقد ذكر همام عن قتادة كيفية الإدماء فقال (فكان قتادة) بن دعامه (إذا سئل عن الدم) أى عن معنى قوله فى الحديث : ويدمى (كيف يصنع به) أى بالدم (قال) قتادة (إذا ذبحت) مبنى للفاعل (العقيقة أخذت منها) أى من شعر الذبيحة (صوفة وأستقبلت به) أى بالصوف (أوداجها) أى دم عروقها التى تقطع عند الذبح (ثم توضع) الصوفة (على يافوخ) أى وسط رأس (الصبي حتى يسيل) الدم (على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق قال أبو داود هذا) أى قوله : ويدمى (وه) أى غلط (من همام) بن يحيى تليد قتادة (ويدمى) بيان لاسم الإشارة . وبين المصنف وجه غلط همام فقال : (وإنما قالوا) أى أصحاب قتادة غير همام (يسمى) يوم السابع أو غيره (وليس يؤخذ بهذا) أى بالتدمية لما سأتى فى حديث بريدة الأسلمى أن هذا كان فى الجاهلية فلما جاء الإسلام أبطله ^(٢) (لكن) يبعد أن هماماً غلط فى قوله : ويدمى مع تفسير قتادة هذا التفسير الذى يزيل الخفاء واللبس .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يسن ذبح العقيقة للمولود يوم سابع ولادته ويدخل

وقتها - عند الحنفيين والشافعي وأحمد - بخروج جميع الولد (وقالت) المالكية : أولها اليوم التالي ليوم الولادة إلا إن ولد قبل الفجر فيحسب ذلك اليوم . قال ابن قدامة : السنة أن يذبح يوم السابع فإن فات ففي أربع عشرة فإن فات ففي إحدى وعشرين . ويروى هذا عن عائشة . وبه قال إسحاق . ولا نعلم خلافاً بين القائلين بمشروعية العقيقة في استحباب ذبحها يوم السابع . وأما كونه في أربع عشرة ثم في إحدى وعشرين فالحجة فيه قول عائشة رضي الله تعالى عنها . والظاهر أنها لا تقول مثل ذلك إلا بتوقيف من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وإن ذبح قبل ذلك أو بعده أجزأه لأن المقصود يحصل بذلك ^(١) ويؤيد ما قالته عائشة ما روى عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : العقيقة تذبح لسبع ولأربع عشرة ولإحدى وعشرين . أخرجه البيهقي والطبراني في الصغير والأوسط . وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف لكثرة غلطه ^(٢) [١٩]

والحكمة ، في ذبح العقيقة يوم السابع أن أهل المولود مشغولون بإصلاح الوالدة والولد في أول الأمر فلا يكلفون حينئذ بما يضاعف شغلهم ، وأيضاً قرب إنسان لا يجد شاة إلا يسعى فلوسن كونها في أول يوم لضاق الأمر عليهم وأدى إلى الحرج والمشقة فذبحها يوم السابع مدة صالحة للفصل ^(٣) وأيضاً فإن الطفل لا يغلب ظن سلامة بليته وصحة خلقته وقبوله للحياة إلا بمضي الأسبوع واختلاف الفقهاء أيضاً فيمن يطالب بذبح العقيقة . قال الحنفيون والشافعي وأحمد : يطالب بها من تلزمه نفقة ذلك المولود وقالت ، المالكية : لا يتعين ذلك بل أي شخص علق عن المولود أجزأ ويطلب أن يسمى الله تعالى عند ذبحها ويقول : اللهم لك وإليك عقيقة فلان ، لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم علق عن الحسن والحسين وقال : قولوا باسم الله والله أكبر اللهم لك وإليك عقيقة فلان . أخرجه البيهقي بسند حسن ^(٤) [٢٠]

(ب) ودل الحديث على أنه يستحب حلق رأس المولود يوم السابع من ولادته . وهو متفق عليه . (ج) (ودل ظاهر قوله : ويدعى) على أنه يلطخ رأس المولود من دم عقيقته . وبه قال الحسن البصري وقتادة وابن حزم الظاهري . وعزاه إلى ابن عمر وعطاء (وقال) الحنفيون ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور : هذا غير مشروع لأنه من أعمال الجاهلية وقد أبطله الإسلام كما سيأتي آخر الباب عن بريدة الأسلمي رضي الله عنه قال : كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ووطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ونلطنه بزعفران . قال ابن القيم : وهذا الحديث وإن كان في إسناده الحسين بن واقد ولا يحتج به فإذا

(١) من ١٢١ ج ١١ مني (القبائح) . (٢) من ٥٩ ج ٤ مجمع الزوائد (زمن العقيقة) .

(٣) من ٢٢٧ - الروضة الندية . (٤) من ٤٢٧ ج ٨ شرح المذهب .

انضاف إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم : أميطوا عنه الأذى . والدم أذى فكيف يأمرهم أن يلطخوه بالأذى . ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم عني عن الحسن والحسين بكبش كبش ولم يدمهما ولا كان ذلك من هديه ولا هدى أصحابه ، وكيف يكون من سنته تنجيس رأس المولود . وأين لهذا شاهد ونظير في سنته صلى الله عليه وسلم وإنما يليق هذا بأهل الجاهلية (١) قال الحافظ : ولهذا كره الجمهور التدمية . ونقل ابن حزم استحباب التدمية عن ابن عمر وعطاء . ولم ينقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن وقتادة بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التدمية (٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد (٣) .

(٢١) (ص) **عَدِيّ** ابْنُ الْمُثَنَّى ثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كُلُّ غُلَامٍ رَهْنَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ تُذْبِحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُحْلَقُ وَيُسَمَّى . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَيُسَمَّى أَصَحُّ . كَذَا قَالَ سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ عَنْ قَتَادَةَ وَإِيَّاسِ بْنِ دَغْفَلٍ وَأَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ .

(ش) (السند) (ابن المثني) محمد وكذا (ابن أبي عدى) و (سعيد) بن أبي عروبة . و (قتادة) ابن دعامة . و (الحسن) البصرى . و (سلام) بشد اللام (بن أبي مطيع) الخزاعي مولا لم أبو سعيد البصرى . روى عن قتادة وأيوب السخيتاني وهشام بن عروة ومعمربن راشد وآخرين . وعنه ابن المبارك وابن مهدي ووهب بن جرير وطائفة . وثقه أحمد والمصنف وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن عدى : ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة ولم أر أحدا نسبته إلى الضعف وأكثر ما فيه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة . وقال الحاكم : منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ . روى له الستة . و (إياس بن دغفل) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة والفاء المفتوحة على وزن جعفر - الحارثي . روى عن الحسن البصرى وعطاء . وعنه أبو داود الطيالسي والمعتمر ابن سليمان وأبو نعيم . وثقه أحمد والمصنف وابن معين وأبو زرعة . وقال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له المصنف . و (أشعث) بن عبد الله .

(المعنى) (ويسمى أصح) أى ذكر التسمية في هذه الرواية أصح من ذكر التدمية في الرواية السابقة . واسم التفضيل ليس على بابيه بل المراد المبالغة في تصحيح لفظ ويسمى فلا يقال إن

(١) ص ٢ ، ٣ ج ٢ زاد الماد (هديه صلى الله عليه وسلم في العقيقة) . (٢) ص ١٧ ج ١ فتح الباري

(الفرج - إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة) . (٣) ص ١٧ ج ٥ مسند أحمد (حديث سمرة بن جندب) .

هذا يقتضى اعتراف المصنف بصحة لفظ ويدئى (كذا قال) أى روى ويسمى (سلام بن أبى مطيع عن قتادة وإياس بن دغفل وأشعث) بن عبد الله (عن الحسن) البصرى كما روى سعيد ابن أبى عروبة .

(الفقه) فى الحديث الترغيب فى النسيكه تذبح عن المولود يوم سابع ولادته ، وحلق رأسه وتسميته فى اليوم السابع ، يعنى إذا أراد أن ينسك عنه . أما إذا لم يرد أن ينسك عنه لفقر فيسمى غداة ولادته . ولذا ترجم البخارى فقال : «باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه» قال الحافظ : وقضيته أن من لم يرد أن يعق عنه لا يؤخر تسمية المولود إلى السابع كما وقع فى قصة إبراهيم بن أبى موسى وعبد الله بن أبى طلحة ، وكذا إبراهيم ابن النبى صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن الزبير ، فإنه لم ينقل أنه عق عن أحد منهم . ومن أريد أن يعق عنه تؤخر تسميته إلى السابع كما سيأتى فى الأحاديث الأخرى . وهو جمع لطيف لم أره لغير البخارى ^(١) . وساق البخارى بسنده إلى أبى بردة عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : ولد لى غلام فأنيت به النبى صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم ، فحنكه بتمر ودعاه بالبركة ودفعه إلى ^(٢) [٢١] قال الحافظ : فيه إشعار بأن أباموسى أسرع بإحضار ولده إلى النبى صلى الله عليه وسلم وأن تحنيكه كان بعد تسميته . ففيه تعجيل تسمية المولود ولا ينتظر بها إلى السابع . وأما ما فى حديث الحسن عن سمرة : الحقيقة تذبح عنه يوم السابع ويسمى ، فقد اختلف فى هذا اللفظ ، هل هو يسمى أو يدئى بالدال بدل السين ؟ وتقدم الكلام فى هذا . ويدل على أن التسمية لا تختص بالسابع (١) ما تقدم فى النكاح من حديث أبى أسيد أنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم بابنه حين ولد فسماه المنذر . [٢٢]

(ب) وما أخرجه مسلم من حديث ثابت عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ولد لى الليلة غلام فسميته باسم أبى إبراهيم ، ثم دفعه إلى أم سيف (الحديث) [٢٣] قال البيهقى : أحاديث تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث فى تسميته يوم السابع .

(ج) وما فى البزار ومحيى ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت : عق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما [٢٤]

(د) وما للترمذى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسمية المولود لسابعه ^(٣) [٢٥]

هذا . والتحنيك مضغ شئ ووضع فى فم الصبي وذلك حنكه به والأولى أن يكون بالتمر . فإن لم يتيسر فبالرطب وإلا فشيء حلوا وأولاه عسل النحل . ويفتح فم الصبي ليدخل الحلوا إلى جوفه

(١) ص ٤٦٥ ج ٩ فتح البارى (المرح) - تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه . (٢) ص ٤٦٦ منه .

(٣) ص ٤٦٦ منه (المرح) .

ويفعله الصالحون كما يؤخذ من فعله صلى الله عليه وسلم .

(والحديث) أخرجه من طريق سعيد أيضاً أحمد وباقي الأربعة وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح^(١) . وهو من رواية الحسن عن سمرة . وقد ذكر البخارى أن حبيب بن الشهيد سأل الحسن بن سمع حديث العقيقة ؟ فقال : من سمرة بن جندب^(٢) وبهذا انتفى تدليس الحسن . (فوائد) (الاولى) يسن - بعد خلق رأس المولود - التصديق بزنة شعره فضة ، لما روى جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال : وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فضة . أخرجه مالك وأبوداود فى المراسيل^(٣) [١٤] وعن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن رضى الله عنهم قال : حق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن بشاة وقال : يا فاطمة اخلقى رأسه وتصدقى بزنة شعره فضة . فوزنته فكان وزنه درهما أو بعض درهم . أخرجه الترمذى وقال : هذا حديث حسن غريب . وإسناده ليس بمتصل ، محمد بن علي لم يدرك علي بن أبي طالب . وأخرجه الحاكم^(٤) [٢٦] وقال ، الحافظ : الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس فى شيء منها ذكر الذهب بخلاف ما قال الرافعى : إنه يستحب أن يتصدق بوزن شعره ذهباً فإن لم يفعل ففضة . واستدل له بمحدث عطاء عن ابن عباس قال : سبعة من السنة فى الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الأذى وتثقب أذنه ويعق عنه ويخلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة . أخرجه الطبرانى فى الأوسط بسند رجاله ثقات . وفيه رواد بن الجراح وهو ضعيف^(٥) [٢٧] وقد تعقبه بعضهم فقال : كيف يقول يماط عنه الأذى مع قوله تالطخ رأسه بدم عقيقته ، قلت ، ولا إشكال فيه فلعل إمطة الأذى تقع بعد اللطخ . والواو لا تستلزم الترتيب^(٦) وتقدم أن اللطخ بدم العقيقة كان فى الجاهلية . فذكره فى الحديث منكر .

(الثانية) يستحب لمن ولد له ولد أن يسميه بالاسماء الحسنة . وأولاهما عبد الله وعبد الرحمن لما سأتى للمصنف عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحب الاسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن^(٧) [٢٨]

وعن ، جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : سم ابنك عبد الرحمن أخرجه الشيخان^(٨) [٢٩]

(١) م ١٢٧ ج ١٣ - الفتح الرباني (وقت العقيقة وتسمية المولود .) . م ١٨٩ ج ٢ مج ٢ (متى يلقى ؟) م ٢٦٥ ج ٢ تحفة الأحوذى . م ١٤٦ ج ٢ سنن ابن ماجه (العقيقة) . (٢) م ١٧٠ ج ٩ فتح البارى (إمطة الأذى عن الصبي فى العقيقة) . (٣) م ٣٦٣ ج ٢ زرقانى الموطن (العقيقة) م ٣٨٧ تلخيص الحبير . (٤) م ٢٦٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (آخر أبواب العقيقة) م ٢٢٧ ج ٤ مستدرک . (٥) م ٥٩ ج ٤ مجمع الزوائد (ما يقبل بالمولود) (٦) م ٣٨٨ تلخيص الحبير (العقيقة) . (٧) م ٢٨٧ ج ٤ سنن أبي داود (تغيير الاسماء - كتاب الأدب) . (٨) م ٤٣٥ ج ١٠ فتح البارى (سموا باسمى ولا تكتنوا بكنيتى - الأدب) م ١١٦ ج ١٤ نووى مسلم (ما يستحب من الاسماء - الأدب) .

« وسياقي ، للمصنف عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
إنكم تُدْعَوْنَ يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم »^(١) [٢٠]

(الثالثة) يكره تسمية المولود بالأسماء القبيحة والأسماء التي يتطير بنفيها في العادة عند السؤال عنها ، لما سياتي للمصنف عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تسمين غلامك أفلح ولا نجيجا ولا يسارا ولا رباحا ، فإنك إذا قلت أُمُّم هو ؟ قالوا : لا^(٢) [٣١]

(وقد) كان صلى الله عليه وسلم إذا رأى اسما قبيحا غيره فقد غير اسم عاصية وقال : أنت جميلة . وكان اسم جويرية برة فغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم جويرية (وقالت) زينب بنت أم سلمة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسمى بهذا الاسم «يعنى برة» فقال : لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم . ذكره ابن القيم [٣٢]

وغير صلى الله عليه وسلم اسم أصرم بزرعة . وغير اسم أبي الحكيم بأبي شريح وغير اسم حزن جد سعيد وجعله سهلا . وغير اسم شهاب فسماه هشاما . وسمى حربا سِلْمًا . وسمى المضطجع المنبعث وأرضا عفرة سماها خضرة وشعب الضلالة سماه شعب الهدى^(٣) وفي زاد المعاد : لما كانت الأسماء قوالب للمعاني ودالة عليها ، اقتضت الحكمة أن يكون بينها وبينها ارتباط وتناسب . وألا يكون منها بمنزلة الاجنبى المحض الذى لا تعلق له بها ، فإن حكمة الحكيم تأبى ذلك . والواقع يشهد بخلافه بل للأسماء تأثير في المسميات وللسميات تأثر عن أسمائها في الحسن والقبح والخفة والثقيل واللطافة والكثافة كما قيل :

وَقَلَّ إِن ابْهَرْتَ عَيْنَاكَ ذَا لَقَبٍ * إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِن فَكَّرْتَ فِي لَقَبِهِ

وكان صلى الله عليه وسلم يستحب الاسم الحسن . وكان يأخذ المعاني من أسمائها في المنام واليقظة كما رأى أنه وأصحابه في دار عقبة بن رافع فأتوا برطب من رطب ابن طاب . فأوله بأن لهم العاقبة في الدنيا والرفعة في الآخرة ، وأن الدين الذى اختاره الله لهم قد أرطب وطاب . وتأول سهولة أمرهم يوم الحديبية من مجى سهيل بن عمرو . وكان يكره الأمكنة المنكرة الأسماء ويكره العبور فيها كما مر في بعض غزواته بين جبلين فسأل عن أسمائهما فقالوا : فاضح ومخز ، فعدل عنهما ولم يمر بينهما . ولما كان بين الأسماء والمسميات من الارتباط والتناسب والقرابة ما بين قوالب الأشياء وحقائقها وما بين الأرواح والأجسام ، عبر العقل من كل منهما إلى الآخر كما كان إياس بن معاوية وغيره يرى الشخص فيقول : ينبغى أن يكون اسمه كيت وكيت فلا يكاد يخطئ . وضد هذا العبور من الاسم إلى المسماة كما عبر النبي صلى الله عليه وسلم من اسم سهيل إلى سهولة . أمرهم يوم الحديبية . فكان الأمر كذلك . وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بتحسين أسمائهم

(١) ص ٢٨٧ ج ٤ سنن أبي داود (تغيير الأسماء) . (٢) ص ٢٩٠ ج ٤ منه (تغيير الاسم القبيح) .

(٣) ص ٤ ج ٢ زاد المعاد (هدية صلى الله عليه وسلم في الأسماء والكنى) .

وأخبر أنهم يدعون يوم القيامة بها . وفي هذا والله أعلم تنبيه على تحسين الأفعال المناسبة لتحسين الأسماء ، لتكون الدعوة على ر.وس لأشهاد بالاسم الحسن والوصف المناسب له . وتأمل كيف اشتق للنبي صلى الله عليه وسلم من وصفه اسمان مطابقان لمعناه وهما أحمد ومحمد فهو لكثرة ما فيه من الصفات المحمودة محمد ، ولشرفها وفضلها على صفات غيره أحمد . فارتبط الاسم بالمسمى ارتباط الروح بالجسد . وكذلك تكتيته صلى الله عليه وسلم لأبي الحكم بن هشام بأبي جهل ، كنية مطابقة لوصفه ومعناه وهو أحق الخلق بهذه الكنية . وكذلك تكتية الله عز وجل لعبد العزى بأبي لهب ، لما كان مصيره نار ذات لهب ، كانت هذه الكنية أليق به وأوفق وهو بها أحق وأخلق . ولما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة واسمها يثرب ، غيره بطيبة لما زال عنها ما في لفظ يثرب من التثريب بما في معنى طيبة من الطيب ، استحققت هذا الاسم وازدادت به طيباً آخر فأثر طيبها في استحقاق الاسم وزادها طيباً إلى طيبها^(١) .

(الرابعة) ينبغي اختيار الأسماء الحسنة البعيدة عن التحريف عادة كأحمد وطه ويس وحامد ومحمود . ويجب التبعاد عن تحريف الأسماء المعظمة كما يفعله كثير من الناس من إسقاط الألف والهاء من لفظ الجلالة في عبد الله وكأبداهم القاف همزة من عبد القادر وككسرهم الميم من عبد المجيد وككسرهم الراء من عبد الرحيم وكضمهم الراء من عبد الرحمن . وما إلى ذلك .

(الخامسة) يستحب أن يؤذن للولود عند ولادته في أذنه اليمنى وأن تقام الصلاة في أذنه اليسرى حفظاً له من تابعة الجن التي يقال لها أم الصبيان ، لما روى عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسين بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة . أخرجه الترمذي وقال : هذا حديث صحيح^(٢) [٣٣]

ورد بأن في سنده عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف لا يحتاج بحديثه ، لكنه يتقوى بحديث الحسين بن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ولد له ولد فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى ، لم تضره أم الصبيان . أخرجه أبو يعلى وابن السني . وفيه مروان بن سالم الغفاري وهو متروك^(٣) [٣٤]

(٢٢) (ص) **عَدْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَّابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَعَ الْغُلَامِ عَقِيَّةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى .**

(١) ملخصاً من ص ٥ ج ٢ زاد المعاد (فقه هذا الباب) . (٢) ص ٣٦٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (الأذان في أذن الولود) . (٣) ص ٥٩ ج ٤ مجمع الزوائد .

(ش) (السند) (الحسن بن علي) الخلال . و (عبد الرزاق) بن همام . و (الرباب) بنت صليح تقدمت ص ٧٨ ج ١٠ منهل . وكذا (سليمان بن عامر) .

(المعنى) (مع الغلام عقيقة) وعند ابن ماجه : إن مع الغلام . وعند النسائي : في الغلام وفي بمعنى مع . ومعنى كون العقيقة مع الغلام أنه سبب لها . والمراد بالغلام المولود ذكراً أم أنثى . والظاهر أن المراد بالعقيقة هنا الشعر أى ينبغى إزالته مع إراقة الدم . وإليه الإشارة بقوله : وأميطوا عنه الأذى ، أى ذلك الشعر بحلق رأسه . ومن قال : إن العقيقة اسم لما يذبح عن المولود يقول : لما كانت ولادة الغلام سبباً لنذب الذبح صار كأن الذبح معه وهو يستصحبه (فأهريقوا) بهمة قطع أى أسيلوا (عنه دما) هكذا جاء بالتنكير والإفراد عند غير الشافعى . وعنده : الدماء بالجمع المعروف . وقد أبهم الدم في هذه الرواية . وبين في الأحاديث الآخر بأنه شأنان عن الذكر وشاة عن الأنثى (وأميطوا) أى أزيلوا (عنه الأذى) وهو شعر الرأس فيحلق عنه كما فسره بذلك الحسن البصري بعد . وجزم به الأصمعى . وقال محمد بن سيرين : إن لم يكن الأذى حلق الرأس فما هو ؟ لكن هذا ليس بمتعين . والاولى حمله على ما هو أعم من حلق الرأس كالختان وتطهيره من الأوساخ التى تلتطخ به عند الولادة . وبؤيده ما تقدم عن ابن عباس وفيه : ويماط عنه الأذى ويحلق رأسه ^(١) فعطف حلق الرأس على الأذى .

(الفقه) في الحديث أمور (١) بمفهوم قوله : مع الغلام عقيقة تمسك الحسن البصري وقتادة فقالا : يعق عن الذكر ولا يعق عن الأنثى . ولكن تقدم أن المراد بالغلام المولود ذكراً كان أم أنثى . ولذا قال سائر العلماء : يعق عن الأنثى أيضاً كما دلت عليه أحاديث الباب الكثيرة الصحيحة (ب) تمسك بظاهر الأمر - فأهريقوا عنه دما - الحسن البصري والظاهرية فقالوا : إن العقيقة واجبة حتى قال ابن حزم : إنها فرض يجبر الإنسان عليها إذا فضل له من قوته مقدارها ، وقال ، مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور : إنها سنة ، والأمر ، في الحديث محمول على النذب ، قال ، أحمد : هى أحب إلى من التصديق بشمها على المساكين وأنها من الأمر الذى لم يزل عليه أمر الناس عندنا . وقال يحيى بن سعيد : أدركت الناس وما يدعونها عن الغلام والجارية . وهو الراجح . والصارف للأمر من الوجوب إلى النذب ما يأتى للمصنف من قوله صلى الله عليه وسلم : من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فلينسك ^(٢) (فقد) فوض صلى الله عليه وسلم الأمر فيها إلى الاختيار . وهذا يقتضى عدم الوجوب ، وقال ، الحنفيون : إنها مشروعة بإباحة أو تطوعاً (ج) الترغيب في تنظيف المولود بإزالة ما به من قدر .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشافعي والبخاري وباقي الأربعة . وقال الترمذي :
هذا حديث صحيح^(١) .

(٥) (ص) **قَدْ شَأْنُ يَحْيَى بْنِ خَلْفٍ ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ثَنَا هِشَامٌ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِمَاطَةُ الْأَذَى حَلَقُ الرَّأْسِ .**

(ش) هذا أثر (السند) (عبد الأعلى) بن عبد الأعلى البصري السامي . و (هشام) بن حسان .
و (الحسن) البصري .

(المعنى) (إماطة) أى إزالة (الأذى) المراد به (حلق الرأس) وتقدم أنه ليس بمتمين . والاولى
حمله على ما يعم حلق الرأس وغيره .

(٢٣) (ص) **قَدْ شَأْنُ أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ثَنَا أَيُّوبُ
عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ
وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَبْشًا كَبْشًا .**

(ش) (السند) (عبد الوارث) بن سعيد . و (أيوب) السخيتاني . و (عكرمة) مولى ابن عباس .
(المعنى) (عق) أى ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم (عن الحسن والحسين) ابني علي
رضي الله عنهم (كبشا كبشا) أى عن كل منهما كبشا .

(الفقه) تمسك الحنفيون ومالك بهذا الحديث وقالوا : إنه يذبح في العقيقة عن الذكر شاة
واحدة ، لكن قد علمت أن هذا الحديث مضطرب . وعلى فرض ثبوته فيحمل على جواز
الاقتصار على شاة واحدة ، فلا ينافي أن الشاتين أفضل .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائي : بلفظ بكبشين كبشين . أى عق عن كل واحد بكبشين^(٢) .

(٢٤) (ص) **قَدْ شَأْنُ الْقَعْنَبِيِّ ثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ يَعْنِي ابْنَ
عَمْرِو عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ أَرَاهُ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ**

(١) ص ١٧ ، ١٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث سلمان بن عامر . . .) و ص ٩٠ ج ٢ بدائع المنى و ص ٤٦٨ ج ٩ فتح
البارى (إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة) و ص ١٨٨ ج ٢ مجتبى (العقيقة عن الغلام) و ص ٣٦٢ ج ٢ تحفة الأحوذى
(العقيقة) و ص ١٤٦ ج ٢ سنن ابن ماجه (العقيقة) . (٢) ص ١٨٩ ج ٢ مجتبى (كم بقى عن الجارية) .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ : لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْعُقُوقَ كَأَنَّهُ كَرِهَ الْأَسْمَ وَقَالَ : مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ فَلْيَنْسُكَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ . وَسُئِلَ عَنِ الْفَرَعِ قَالَ : وَالْفَرَعُ حَقٌّ وَأَنْ تَذْكُوهُ حَتَّى يَكُونَ بِكْرًا شُغْرُبًا ابْنُ مَخَاضٍ أَوْ ابْنُ لَبُونٍ فَتُعْطِيَهُ أَرْمَلَةً أَوْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذْبَحَهُ فَيَلْزَقَ لَحْمُهُ بِوَبَرِهِ وَتَكْفَأَ إِنْاءَكَ وَتَوَلَّهَ نَاقَتَكَ .

(ش) قد ذكر المصنف للحديث طريقين إحداهما معضلة سقط منها راويان : عن أبيه عن جده ، عبد الله بن عمرو ، والآخرى موصولة . و (القعنبي) عبد الله بن مسleme . و (أراه) بضم الهمزة من كلام عمرو بن شعيب ، أى أظن شعيباً زاد في السند (عن جده) كما عند غير المصنف بلا ظن .

(المعنى) (لا يحب الله العقوق) وعند الحاكم : لا أحب العقوق (كأنه) صلى الله عليه وسلم (كره الاسم) أى اسم العقيقة التى هى الذبيح ، لأنها والعقوق الآباء يرجعان إلى أصل واحد وهو العوق الذى هو الشق والقطع (و) لذا (قال من ولد له ولد فأحب أن ينسك) بضم السين ، أى يذبح (عنه) ذبيحة فعبر بالنسيك ولم يعبر بالعقيقة . وما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من التعبير بالعقيقة فى الأحاديث ، فمن باب البيان للمخاطبين بما يعرفون ، لأن ذلك اللفظ كان هو المتعارف عند العرب . أو أنه صلى الله عليه وسلم تكلم بها لبيان الجواز ، فلا ينافى الكراهة التى أشار إليها بقوله : لا يحب الله العقوق (فلينسك عن الغلام شاتان) ظاهره يدل على أن العقيقة إنما تكون من الغنم . والجمهور يقولون : إن ذكر الغنم فى هذا الحديث وأشباهه ، لا مفهوم له . فلا ينافى أجزاء الإبل والبقر كما تقدم (وسئل) النبى صلى الله عليه وسلم (عن الفرع) بفتح الحاء (قال الفرع حق) أى ثابت . وتقدم الكلام فيه فى باب العتيرة ^{١١} ، (وأن تتركوه) أى وتركه (حتى يكون بكراً) بفتح فسكون ، أى شاباً من الإبل . (شغروباً) بشين مضمومة وغين معجمة ساكنة وزاى مضمومة وباء موحدة مشددة . هكذا رواه المصنف وأحمد . قال الخطابى : وهو غلط والصواب حتى يكون بكراً زُخْرُباً ، بالزاى المضمومة والحاء المعجمة الساكنة والراء المضمومة . وهو القوى من الإبل يقال : ولد الناقة صار زخرباً إذا غلظ جسمه واشتد لحمه . و (ابن مخاض) بدل من بكراً وهو من الإبل ما دخل فى السنة الثانية (أو ابن لبون) وهو ما دخل فى السنة الثالثة (فتعطيه) أى البكر (أرملة) بفتح الميم . وهى من لا زوج لها (أو تحمل عليه فى سبيل الله) أى الجهاد أو الحج (خير) خبر المبتدأ المنسبك بأن من الفعل فى قوله : وأن تتركوه (من أن تذبحه)

صغيراً (فيلوق) أى يلبق (لحمه بوبره) أى صوفه ليكونه غير سمين (تكماً) بفتح فسكون ففتح من باب نفع أى تقلب (إناءك) الذى تحلب فيه الناقة ، لأنها بعد ذبح ولدها وهو صغير لاتدر اللبن (وتولته) بتشديد اللام (نأقك) أى تفجعها بفقد ولدها ، مأخوذ من الوله بفتحتين وهو ذهول العقل وذهابه لأمر عظيم . ولاشئ أعظم من فقد الولد . وفى النهاية : أى تجعلها والهة بذبحك ولدها وقد أولهتها وولتهتها توليها .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يكره تسمية ما يذبح عن المولود عقيقة ، لما فيها من الإشعار بالعقوق بل يسمى نسبته (ب) دل قوله : من ولده ولد فأحب أن ينسك عنه . على أن النسب سنة واجبة بل سنة . وهو مذهب الجمهور على ما تقدم بيانه (ج) وعلى أن الفرع مشروع . وأنه يستحب ترك ذبح ابن الناقة حتى يكبر فيعطى للفقراء أو يحمل عليه فى سبيل الله تعالى . وتقدم تمام الكلام فى هذا .^{١١}

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وزاد : وسئل عن العتيرة . فقال : العتيرة حق . قال بعض القوم لعمر بن شعيب : ما العتيرة ؟ قال : كانوا يذبحون فى رجب شاة فيطبخون ويأكلون ويطعمون . وأخرجه النسائى بدون ذكر الفرع وفيه : قال داود : سألت زيد بن أسلم عن المكافئتان قال : الشانان المشتهتان تذبحان جميعاً . وأخرج مجزه الشافعى من حديث رجل من بنى ضمرة عن أبيه . وأخرج الحاكم صدره وقال : حديث صحيح الإسناد^{١٢} .

(٢٥) (ص) **حدثنا** أحمد بن محمد بن ثابت ثنا علي بن الحسين حدثني أبي ثنا عبد الله بن بريدة قال : سمعت أبي بريدة يقول : كننا فى الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة واطخ رأسه بدمها . فلما جاء الله بالإسلام كننا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطحه بزعفران .

(ش) (أبو على) الحسين بن واقد (سمعت أبي بريدة) بريدة بدل من أبي وهو بريدة بن الحصيب الأسلمى رضى الله تعالى عنه .

(الفقه) دل الحديث (١) عن أن تلطيخ رأس المولود بدم العقيقة كان من أعمال الجاهلية ثم أبطله الإسلام . ويؤيده ما روت عائشة رضى الله عنها قالت : كانوا فى الجاهلية إذا عقروا عن الصبي خضبوا قطعة بدم العقيقة فإذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على رأسه . فقال

(١) تقدم من ٧٠ فقه الحديث رقم ١٤ (فى العتيرة) . (٢) ص ١٨٢ ج ٢ مسند أحمد (مسند عبد الله بن عمرو) .

وص ١٨٨ ج ٢ مجتبه (العقيقة) وص ٩٢ ج ٢ بدائع المن (الفرع) وص ٢٣٨ ج ٤ مستدرک .

النبي صلى الله عليه وسلم : اجعلوا مكان الدم خلوقا . أخرجه ابن حبان وأبو الشيخ وزاد . ونهى
أن يمس رأس المولود بدم^(١)

(ب) وعلى استحباب تطليخ رأس الصبي بالزعفران . ومثله غيره بماله رائحة ذكية وأن
الزعفران طاهر .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد . وفي سننه الحسين بن واقد . وفيه مقال .

(تنبيهان) (الاول) اشتمل كتاب الذبائح وما معه من العتيرة والعقيقة - من سنن الإمام
أبي داود السجستاني - على عشرة أبواب فيها (١) خمسة وعشرون حديثاً مرفوعاً

(ب) خمسة آثار منها أربعة موصولة : اثنان عن ابن عباس رضي الله عنهما (ذبائح أهل
الكتاب) وأثر لسعيد بن المسيب في تفسير الفرع (في العتيرة) وأثر للحسن البصري في تفسير
إمطة الأذى (في العقيقة) وأثر معلق عن بعضهم في تفسير الفرع . وهو الأثر الرابع^(٢) .

(الثاني) اشتمل شرح (كتاب الذبائح) على تسعة وأربعين دليلاً من السنة غير ما بالمصنف
منها ثلاثة وثلاثون حديثاً موصولاً ، وحديثان مرسلان ، وأربعة عشر أثراً موقوفاً . والله تعالى
ولى الهداية والتوفيق .

﴿ ٩ - كتاب الصيد ﴾

الصيد لغة مصدر صاده . أى أخذه ، ويطلق على المصيد تسمية للفعل بالمصدر . واصطلاحاً
الحيوان المتوحش طبعاً الممتنع عن الأذى فلا يمكن أخذه إلا بحيلة . نخرج بالمتوحش مثل
الحمام فإن المتوحش ما لا يألف الناس ليلاً ونهاراً . وبطبعاً ما توحش من الأهل ، فإنه لا يحل
بالاصطياد ويحل بذكاة الضرورة . ودخل بطبعاً متوحش يألف كالظبي ، فهو وإن كان مما يألف
بعد الأخذ إلا أنه صيد قبله يحل بالاصطياد .

(ص) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(ش) البسملة ليست في أكثر النسخ . ثم الكلام هنا في أربعة أبواب .

﴿ ١ - باب اتخاذ الكلب للصيد وغيره ﴾

وفي نسخة «باب في اتخاذ... الخ» أى في بيان الأحاديث الدالة على حكم اقتناء الكلب
للاصطياد به وغيره كالحراسة .

(١) ص ١٧٠ ج ٩ فتح الباري (الفرج - إمطة الأذى من الصبي في العقيقة) . (٢) ص ٧٢

(١) (ص) **حدثنا** الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سنان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اتخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط :

(ش) (الحسن بن علي) الخلال . و (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (الزهري) محمد بن مسلم .

(المعنى) (من اتخذ) أى اقتنى (كلباً إلا كلب ماشية) وهو ما يتخذ لحفظ الماشية عند رعيها . والاستثناء فيه من عموم الكلب وهو وإن كان نكرة في سياق الإثبات . والأصل فيها أنها لا تعم فقد تعم كما هنا بقرينة الاستثناء . فإنه معيار العموم . ويحتمل أن تكون إلا بمعنى غير صفة الكلب (أو) كلب (صيد) أو للتنويع أى كلباً معلماً أخذ الصيد (أو) كلب (زرع) أى اتخذ لحراسة الزرع . وقد ذكر مسلم اتخذه للزرع (١) عن محمد بن حاتم عن يحيى بلفظ : ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع^(٢) (ب) ومن رواية سفيان بن أبي زهير مرفوعاً : من اقتنى كلباً لا يغنى عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط^(٣) .

(ج) ومن رواية أبي الحكم عن ابن عمر مرفوعاً : من اتخذ كلباً إلا كلب زرع أو غنم أو صيد ينقص من أجره كل يوم قيراط^(٤) (انتقص من أجره) وفي رواية : من عمله أى من أجر عمله (كل) بالنصب على الظرفية (يوم قيراط) وهو مقدار معلوم عند الله تعالى . والمراد نقص جزء من أجر عمله . ولم يبين في الحديث مقدار القيراط فيحتمل أن يراد أنه كجبل أحد . كما تقدم في فضل تشييع الجنائز^(٥) ويحتمل أن يكون دونه ، لأن ما في الجنائز من باب الفضل ، وما هنا من باب العقوبة ، وباب الفضل أوسع . وروى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم . أخرجه مسلم^(٥) [١]

واختلاف الرواية في قيراط وقيراطين يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر ولمعنى فيهما . واختلفوا في محل نقص القيراطين ، فقيل ينقص قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل أو قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النفل^(٦) هذا ونقص القيراط

(١) من ٢٣٧ ج ١٠ نوى مسلم (الأمر بقتل الكلاب وتحريم اقتنائها إلا لصيد) : (٢) من ٢٤١ منه .

(٣) من ٢٤٠ منه . (٤) تقدم في حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من تبع جنازة

فصل عليها فله قيراط ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان أصغرهما مثل جبل أحد أخرجه المصنف من ٣٣١ ج ٨

منهل (فضل الصلاة على الجنائز) . (٥) من ٢٤٠ ج ١٠ نوى مسلم (الأمر بقتل الكلاب وتحريم اقتنائها إلا

لصيد) . (٦) من ٣٣٩ ج ١٠ شرح مسلم .

أو القيراطين إن كان من عمله الماضى . فالحديث محمول على التهديد والزجر ، لأن حبط الحسنة بالسنة ليس مذهب أهل السنة والجماعة . ويحتمل أن يكون هذا النقص من ثواب عمله المستقبل . وهذا أقرب لأنه تعالى إذا نقص من ثواب عمله ولم يكتب له من المضاعفة كما يكتب لغيره لا يكون حبطا لعمله . وذلك لأنه اقتنى النجاسة مع وجوب التجنب عنها من غير ضرورة وحاجة وجعلها وسيلة لرد السائل والضيف . أفاده ملا على قارى^(١) (واختلفوا) في اختلاف الروايتين في القيراطين والقيراط فقيل الحكم للزائد لكونه حفظ ما لم يحفظه الآخر . أو أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أولا بنقص قيراط واحد فسمعه الراوى الأول ثم أخبر ثانيا بنقص قيراطين زيادة في التنفير من ذلك فسمعه الراوى الثانى . وقيل ينزل على حالين . فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الإضرار باتخاذها ، ونقص القيراط باعتبار قلته . وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة المنورة خاصة ، والقيراط بما عداها . وقيل يلحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى . ويختص القيراط بأهل البوادرى . وهو يرجع إلى معنى كثرة التأذى وقلته . ويحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب ففي مالا يسه آدمى قيراطان وفيما دونه قيراط^(٢) . وقال ، ابن عبد البر : وجه الحديث عندى أن المعانى المتعبد بها في الكلاب من غسل الإناث سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها فرما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك . ويروى أن المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور : لأنه ينبغ الضيف ويروع السائل . وقيل سبب النقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المازنين من الأذى أو لأن بعضها شياطين أو لولوجها في الأواني عند غفلة صاحبها فرما يتنجس الطاهر منها فإذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر . أفاده الحافظ^(٣) وقد تقدم الكلام في حكم اقتناء الكلب الغير المأذون فيه في باب الوضوء بسور الكلب^(٤) .

(الفقه) يؤخذ من الحديث جواز اتخاذ الكلب للصيد ولحراسة الزرع والماشية . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث ونحوه إباحة اتخاذ الكلب للصيد والماشية والزرع وكراهة اتخاذها لغير ذلك ، إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياسا فتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة ، لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة البيت الذى فيه الكلاب . وقد استدل ابن عبد البر بقوله : انتقص من أجره على جواز اتخاذها لغير ما ذكر وأنه ليس بمحرم ، لأن ما كان اتخاذها محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء أنقص الأجر أم لا . فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام . قال الحافظ : وما ادعاه من عدم التحريم واستدل له بما ذكره ليس بلازم بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق

(١) ص ٢٣٥ ج ٤ مرافاة المفاتيح (ذكر الكلب) . (٢) ص ٥ ج ٥ فتح البارى (الشرح . اقتناء الكلب للعثر) .

(٣) ص ٥٤٤ منه . (٤) تقدم ص ٢٦٢ ج ١ منه .

للعمل الصالح بمقدار قيراط بما كان يعمل من الخير لو لم يتخذ كلباً . ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراماً والمراد بالنقص أن الإنم الحاصل باتخاذ يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الإنم باتخاذ وهو قيراط أو قيراطان^(١) .
(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والنسائي والترمذي وقال : حديث صحيح ويروى عن عطاء ابن أبي رباح أنه رخص في إمساك الكلب وإن كان للرجل شاة واحدة^(٢) .

(٢) (ص) **عَدَس** مُسَدَّدٌ ثَنَّا يَزِيدُ ثَنَّا يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَأَقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (يزيد) بن زريع . و (يونس) بن يزيد . و (الحسن) البصري .

(المعنى) (لولا أن الكلاب أمة) أى جماعة خلقت لمنافع كغيرها (من الأمم) وتسبح مولاها (لأمرت بقتلها) وفي هذا إشارة إلى قول الله تعالى : وما من دابةٍ في الأرضٍ ولا طائرٍ يطيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ^(٣) ، أى أمثالكم فى كونها دالة على الصانع ومسبحة له كما قال تعالى وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ^(٤) أى يسبح بلسان الحال أو المقال . وحيث إنها كذلك فلا يجوز التعرض لها بالقتل والإفناء إلا إذا كان لدفع مضرة كقتل الفواسق الخمس ، فإنها وإن كانت أمة من الأمم ، تقتل دفعا لضررها . وكذلك الحيوانات المسأكولة اللحم ، فإنها وإن كانت أمة أيضاً ، تذبح للانتفاع بها (فاقتلوا منها الأسود البهيم) أى خالص السواد الذى ليس فيه شائبة بياض . وأمر صلى الله عليه وسلم بقتل الكلب الأسود ، لأنه شيطان كما قال جابر : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب حتى إن المرأة تَقْدُمُ من البادية بكلبها فنقتله . ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلها وقال : عليكم بالأسود البهيم ذى النقطتين فإنه شيطان أخرجه مسلم^(٥)

[٢]

أى كالشيطان فى الضرر والإيذاء فإنه شر الكلاب وأقلها نفعا وأسوأها حراسة وأبعدها من الصيد وأكثرها نعاسا فهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم فى الإبل : فإنها خلقت من الشياطين^(٦)

(١) س ٤ ، ج ٥ فتح البارى (المرح - إقتناء الكلب للحرث) . (٢) س ٢٤٠ ج ١٠ نووى مسلم (الأمر

بقتل الكلاب . . ونهزم إقتنائها إلا لصيد . .) وس ١٩٥ ج ٢ مجتبى (الرخصة فى إمساك الكلب للحرث) وس ٢٥٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (من أمسك كلباً ما ينقص من أجره) . (٣) الأنعام : ٣٨ . (٤) الإسراء : ٤٤ .

(٥) س ٢٣٦ ج ١٠ نووى مسلم (الأمر بقتل الكلاب . .) والمراد بالنقطتين عظمائى بضوان فوق عينيه .

(٦) يأتي فى التصريح من رواية أحمد .

(قال) الخطابي : معناه أنه صلى الله عليه وسلم كره إفناء أمة من الأمم وإعدام جيل من الخلق كله ، لأنه ما من خلق لله تعالى إلا وفيه نوع من الحكمة وضرب من المصلحة يقول : إذا كان الأمر على هذا ولا سبيل إلى قتلهم كلهم ، فاقتلوا شرارهم وهى السود البهيم وأبقوا ما سواها لتتفهموا بهم في الحراسة ^(١) .

(الفقه) دل الحديث (١) على حرمة قتل ما لا يضر ولا يؤذى من الحيوانات ، وعلى أنه يحل قتل المؤذى منها كالكلب الأسود الخالص السواد (ب) على أنه لا يجوز الاصطياد بالكلب الأسود البهيم ولا يحل بصيده إذا قتل المصيد لأنه شيطان . وبه قال أحمد وإسحاق وبعض الشافعية . وقال الحنفيون ومالك والشافعي والجمهور : يحل صيد الكلب الأسود كغيره وليس المراد من الحديث إخراجه عن جنس الكلاب ^(٢) بل المراد التنفير من اقتنائه .

(والحديث) أخرجه أيضاً الدارمي والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح . ويروى في بعض الحديث أن الكلب الأسود البهيم شيطان . وقد كره بعض أهل العلم صيد الكلب الأسود البهيم . وأخرجه أحمد والنسائي وزاد فيه : وأبما قوم اتخذوا كلباً ليس بكلب حرث أو صيد أو ماشية فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراط . وزاد أحمد قال : وكنا نؤمر أن نصلي في مرائب الغنم ولا نصلي في أعطان الإبل فإنها خلقت من الشياطين ^(٣) وأخرجه الترمذي من طريق آخر عن عبد الله بن مغفل قال : إني لممن يرفع أغصان الشجرة عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطف فقال : لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فاقتلوا منها كل أسود بهيم . وما من أهل بيت يرتبطون كلباً إلا نقص من عملهم كل يوم قيراط إلا كلب صيد أو كلب حرث أو كلب غنم . وقال : هذا حديث حسن . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤) .

(٣) (ص) **عَدْنُ يَحْيَى بْنِ خَلْفِ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ حَتَّى إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَقْدُمُ مِنَ الْبَادِيَةِ يَغْنِي بِالْكَلْبِ فَتَقْتُلُهُ ثُمَّ نَهَانَا عَنْ قَتْلِهَا وَقَالَ : عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ .**

(ش) هذا الحديث ساقط من بعض النسخ (السند) (أبو عاصم) الضحاك بن مخلد النبيل .

(١) ص ٢٨٩ ج ٤ معالم السنن . (٢) ص ٢٣٧ ج ١٠ شرح مسلم (الأمر بقتل الكلاب . . .) .
(٣) ص ٩٠ ج ٢ سنن الدارمي (قتل الكلاب) وص ٣٤٩ ج ٢ تحفة الأحوذى . وص ٨٥ ج ٤ مسند أحمد (حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه) وص ١٩٤ ج ٢ مجتبى (صفة الكلاب التي أمر بقتلها) . (٤) ص ٣٥٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (من أمسك كلباً ما ينقص من أجره ٢) .

و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس المكي .
و (جابر) بن عبد الله .

(المعنى) (أمر بقتل الكلاب) وفي حديث ابن عمر : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل . أخرجه مسلم ^(١) (حتى) غاية لمحذوف أى أمرنا بقتل الكلاب فلم نترك كلباً إلا قتلناه حتى (إن كانت المرأة تقدم) بفتح الدال المهملة مضارع قدم بكسرهما من باب تعب أى تجم . (من البادية يعنى بالكلب فقتله ثم نهانا عن قتلها) أى عن قتل الكلاب كلها إلا الأسود (وقال : عليكم بالأسود) البهيم أى عليكم بقتله فهو اسم فعل أمر بمعنى الزموا .

(الفقه) دل الحديث على عدم جواز قتل الكلاب مطلقاً إلا الأسود الخالص فإنه يقتل لما علمت . ومثل الكلب الأسود الكلب الكلب والكلب العقور . فقد أجمع العلماء على قتلها (واختلفوا) في قتل ما لا ضرر فيه . فقال إمام الحرمين : أمر النبي صلى الله عليه وسلم أولاً بقتلها كلها ثم نسخ ذلك ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم ثم استقر الشرع على النهى عن قتل جميع الكلاب التى لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره . ويستدل لذلك بقول ابن المغفل : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال : ما بالهم وبأل الكلاب . ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم . أخرجه مسلم . وتقدم للمصنف نحوه ^(٢) [٣]

وقال ، القاضي عياض : ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره . وهذا مذهب مالك والجمهور . وقال آخرون : يجوز اتخاذ جميعها . وقد نسخ الأمر بقتلها والنهى عن اقتنائها إلا الأسود البهيم . قال القاضي : وعندى أن النهى أولاً كان نهياً عاماً عن اقتناء جميعها وأمر ﷺ بقتل جميعها ثم نهى عن قتلها ما سوى الأسود ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية . وهذا هو ظاهر الأحاديث . ويكون حديث ابن المغفل مخصوصاً بما سوى الأسود ، لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر . وأما اقتناء الكلاب فذهب الجمهور أنه يحرم اقتناؤها لغير حاجة ويجوز اقتناؤها للصيد والزرع والماشية . وهل يجوز لحفظ الدور ونحوها ؟ قيل : لا يجوز لظاهر الأحاديث فإنها مصرحة بالنهى إلا لزرع أو صيد أو ماشية . والأصح أنه يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث وهى الحاجة . وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصيد أو الزرع أو الماشية ؟ فيه وجهان أصحهما جوازه . أفاده النووي ^(٣) . وقول ، إمام الحرمين : ثم استقر الشرع على النهى عن

(١) س ٢٢٤ ج ١ نووى مسلم (الأمر بقتل الكلاب ..) . (٢) س ٢٢٧ منه وس ٢٦١ ج ١ منهل (الوضوء بسور الكلب) . (٣) س ٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ١٠ شرح مسلم (الأمر بقتل الكلاب) .

قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره ، لم تر ، في شيء من الروايات ما يدل على عدم قتل الأسود منها .

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم بلفظ تقدم^(١) وهو من رواية أبي الحسن بن العبد وابن داسة وليس من رواية أبي القاسم اللؤلؤي . ولذا لم يذكره المنذري في مختصره .

(٢ - باب في الصيد)

أى في بيان حكم أخذ المصيد بالجراحة المعللة وبالمحدد والقوس والسكين . والاصل في إباحة الاصطياد الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب ، فقول الله تعالى : « وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا »^(٢) . وقوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ ؟ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ »^(٣) ، « وأما السنة ، فأحاديث الباب . وأجمع أهل العلم على إباحة الاصطياد والأكل من الصيد .

(٤) (ص) **حدثنا** محمد بن عيسى ثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عدي بن حاتم قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت : إني أرسل الكلاب المعللة فتمسك على أفأكل ؟ قال : إذا أرسلت الكلاب المعللة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك . قلت : وإن قتلن ؟ قال : وإن قتلن ما لم يشركها كلب ليس منها قلت : إني أرمي بالمعراض فأصيب أفأكل ؟ قال : إذا رميت بالمعراض وذكرت اسم الله فأصاب فخرق فكل . وإن أصاب بعرضه فلا تأكل .

(ش) (السند) (جرير) بن عبد الحميد . و (منصور) بن المعتمر . و (إبراهيم) النخعي . و (همام) بن الحارث .

(المعنى) (إني أرسل الكلاب المعللة) بفتح اللام المشددة . هكذا هنا بصيغته الجمع . وفي رواية للنسائي : إني أرسل الكلب المعلم ، بالإفراد . ويعتبر في كون الكلب معلماً ثلاثة شروط : إذا أرسله استرسل وإذا زجره انزجر وإذا أمسك لم يأكل على ما يأتي بيانه في الفقه (فتمسك على) أى تصيد لى ولا تأكل من الصيد (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا أرسلت) على المصيد (كلابك المعللة وذكرت اسم الله) عليه عند الإرسال أو الرمي ولو حكماً بأن لم تترك

التسمية عمداً (فكل مما أمسكن عليك) أى لك . وعمل ذلك ما لم يأكل منه فإن أكل منه فإنما أمسك لنفسه لما في رواية للبخارى : إذا أرسلت كلبك وسميت فكل . قلت : فإن أكل . قال : فلا تأكل فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه (قلت) أى قال عدى : أكل المصيد (وإن قتلن) الكلاب المصيد (قال) صلى الله عليه وسلم : كل المصيد (وإن قتلن) مبالغة في أن صيد الجارح المعلم يؤكل بالشروط السابقة . وإن قتل المصيد ولم يدركه الصائد حياً ولم يذبحه . فعند البخارى عن عدى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن أخذ الكلب ذكاة . ولو أدركه وبه رمق ولم يبق زمن يمكن ذبحه فيه حل . أما لو وجدته وفيه حياة مستقرة وأمکن ذبحه فلا يؤكل إلا بالتذكية ، لأن الرخصة جاءت في المقتول وما قاربه . فإذا لم يذبحه حينئذ حرم سواء أكان عدم الذبح اختياراً أم اضطراراً (ما لم يشركها كلب) أى يؤكل المصيد مدة عدم مشاركه كلب آخر له في الاصطياد (ليس منها) أى ليس من كلابك التى أرسلتها ، فإن شاركه كلب فلا يؤكل الصيد ، لأنه لا يدرى أيهما قتله ؟ وهل الكلب مستوف لشروط الاصطياد ؟ ومحلّه إذا استرسل الآخر بنفسه وكان غير معلّم أو أرسله من ليس أهلاً للتذكية فإن تحقق أنه أرسله من هو أهل للذكاة وكان الكلب معلماً حل الصيد . وهذا كله إذا لم يدركه حياً حياة مستقرة . أما إذا أدركه كذلك فلا بد من ذكاته ويكون الاعتماد حينئذ على الذكاة لا على إمساك الكلب (قلت) أى قال عدى (إنى أرمى بالمعراض) بكسر الميم وسكون العين المهملة ، سهم محدد الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده . وقال ابن التين : هو عصا في طرفها حديدة يرى الصائد الصيد بها . وقال الخليل وجماعة : هو سهم لا ريش له ولا فصل (فأصيب) الصيد به (أفأكل) المصيد به ؟ (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا رميت بالمعراض وذكرت اسم الله) عند الرمي (فأصاب) المعراض المصيد (نفخ) بالزأى . وبفتحات أى نفذ في المصيد بجمده (فكل) رتب صلى الله عليه وسلم حل أكل المصيد بالسهم على ذكر اسم الله عز وجل وعلى الإصابة التى تنفذ في المصيد . ويقال : خسق بالسهم المهملة أيضاً يقال : خرق السهم وخسق إذا أصاب المصيد ونفذ فيه . والحاصل أن السهم وما في معناه من كل محدد إذا أصاب الصيد بجمده كان ذلك ذكاته (وإن أصاب) المصيد (بعرضه) أى طرفه غير المحدد (فلا تأكل) لأنه موقوف لا يحل وإن جرح . هذا ويشترط في الصائد ما يشترط في الذابح بأن يكون ذا دين مسلماً أو كتابياً وأن يقصد الرمي . فلو رمى هدفاً أو قصد رمي إنسان أو رمى عبثاً فأصاب صيداً لم يحل أكله .

(الفقه) دل الحديث (١) على إباحة تعليم الكلاب الصيد . ويتحقق تعلمه - عند أبى حنيفة ومالك والشافعية - بغالب الرأى أو بالرجوع إلى أهل الخبرة ولا يقدر بالثلاث ، لأن المقادير بالنص لا بالاجتهاد . ولا نص هنا فيفوض إلى رأى المبتلى به . وقال أبو يوسف ومحمد

ابن الحسن وأحمد : يتحقق التعلم في ذى الذاب - كالكلب والفهد والنمر - بترك الأكل من المصيد ثلاثاً متواليات . ويتحقق في ذى المخلب - كالصقر والشاهين والبازي - بالرجوع إذا دُعي بعد الإرسال ، لقول ابن عباس رضي الله عنهما : كُلُّ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ الْكَلْبُ إِذَا كَانَ عَالِمًا وَلَا تَأْكُلْ مِمَّا أَكَلَ ، وكل ما أمسك البازي وإن أكل ، فإن تعلم البازي أن تدعوه فيجيبك ولا تستطيع أن تضربه فيدع الأكل كما تضرب الكلب فيدع الأكل . أخرجه أبو يوسف ومحمد في الآثار ^(١) [١] وذلك لأن جسد ذى الذاب يتحمل الضرب فيمكن ضربه حتى يترك الأكل ، وجسد ذى المخلب لا يتحمل الضرب فاكتمى فيه بغير الضرب بما يدل على التعلم . فلو أكل منه ذو المخلب حل أكل الباقي ، وإن أكل منه ذو الذاب لا يحل ، لما يأتي بعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعدي : إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليها فكل مما أمسكن عليك وإن قتل إلا أن يأكل الكلب فإن أكل فلا تأكل ^(٢) (ومثل) الكلب في ذلك جميع الجوارح المعلمة من السباع والطيور كالفهد والنمر والبازي والعقاب والصقور كلها . وهذا قال أكثر الفقهاء ، لقوله تعالى : وَمَا عَلَّمْتُمُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ، قالوا : فالجوارح ذوات الصيد من السباع والطيور . ومكلبين أى مرسلين الكلب ونحوه للصيد (وعن) ابن عمر ومجاهد أنهما كرها صيد البازي وغيره من الطيور قالوا : والمراد بقوله تعالى في الآية مكلبين أى مرسلين الكلاب المعلمة (وقال) الحسن البصري والنخعي وقتادة وأحمد وإسحاق : يجوز الصيد بذلك كله إلا الكلب الأسود البهيم . قال ابن المنذر : قال أحمد : ما أعلم أحدا يرخص فيه إذا كان بهيما

(ب) دل قوله صلى الله عليه وسلم : إذا أرسلت كلابك المعلمة أنه لا بد من قصد الإرسال فإن استرسلت بنفسها وقتلت الصيد فلا يؤكل . وهذا قال الحنفيون ومالك والشافعي وأحمد وأبو ثور (وقال) عطاء والأوزاعي : إذا أخرجه من بيته للصيد ثم استرسل من غير قصد أكل صيده (وقال) إسحاق : إذا استرسل من غير قصد ثم سمى عند انفلاته أبيع صيده (لكن) الحديث يردّه ، فإن فيه التعبير بإذا المفيدة تحقق وقوع الفعل ولا يكون كذلك إلا إذا كان مقصودا . وأيضاً إرسال الجارح بنزلة الذبح ، ولذا اعتبرت التسمية معه كما ذكره صلى الله عليه وسلم علقا على فعل الشرط بقوله : وذكرت اسم الله . ورتب الجواب عليهما فقال : فكل مما أمسكن عليك . فإن ترك التسمية عمدا أو سهوا لا يؤكل الصيد . وهو قول الشعبي وجماعة . والتسمية عند إرسال الكلب أو السهم ونحوها على الصيد كالسمية عند الذبح . وتقدم تمام الكلام على ذلك وأما في باب اللحم لا يدرى أذكر اسم الله عليه أم لا ؟ ^(٣) ، قال الخطابي : ظاهره يدل على أنه إذا أرسل الكلب ولم يسم لم يؤكل . وهو قول أهل الرأي إلا أنهم قالوا : إن ترك التسمية ناسيا حل . وذهب من لا يرى التسمية شرطا في الذكاة إلى أن المراد بقوله : وذكرت اسم الله ذكر القلب وهو أن يكون إرساله الكلب بقصد الاصطياد به لا يكون في ذلك لاهيا

(١) رقم ١٠٦٥ ص ٢٤١ - الآثار لأبي يوسف (٢) يأتي بالمصنف رقم ٥ ص ٩٩ (٣) تهذم ص ٦٧ (نقته الحديث رقم ١٣ بالذباغ)

أو لا عباً لا قصد له في ذلك^(١) (ج) دل قوله صلى الله عليه وسلم : فكل مما أمسكن عليك بمفهومه على أنه إن أمسك الجارح على نفسه بأن أكل منه أنه لا يحل . ويؤيده الرواية الآتية

(د) دل قوله صلى الله عليه وسلم : ما لم يشركها كلب ليس منها ، على أنه لو أرسل كلبه على صيد فوجد معه كلباً آخر قد اشترك معه في الصيد ووجد الصيد قليلاً لا يحل . قال ابن قدامة : معنى المسألة أن يرسل كلبه على صيد فيجد الصيد ميتاً ويجد مع كلبه كلباً لا يعرف حاله ولا يدرى هل وجدت فيه شروط الصيد أو لا . ولا يعلم أيهما قتله أو يعلم أنهما جميعاً قتلاه أو أن قاتله الكلب المجهول ، فإنه لا يباح إلا أن يدركه حياً فيذكيه . وبهذا قال عطاء . ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم لهم مخالفاً . فأما إن علم أن كلبه الذي قتل وحده أو أن الكلب الآخر بما يباح صيده أبيع بدلالة تعليل تحريمه بقوله : فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر . وقوله : فإنك لا تدرى أيهما قتل . ولأنه لم يشك في المبيع لم يحرم كما لو كان هو أرسل الكلبين وسمى . ولو جهل حال الكلب المشارك لكلبه ثم انكشف له أنه مسمى عليه مجتمعة فيه الشرائط حل الصيد . ولو اعتقد حله لجهله بمشاركة الكلب الآخر له أو لاعتقاده أنه كلب مسمى عليه ثم بان بخلافه حرم ، لأن حقيقة الإباحة والتحريم لا تتغير باعتقاده خلافها ولا الجهل بوجودها . وإن أرسل كلبه فأرسل مجرمي كلبه فقتلا صيدا لم يحل ، لأن صيد المجرمي حرام . فإذا اجتمع الحظر والإباحة غلب الحظر كالتوليد بين ما يؤكل وما لا يؤكل ، ولأن الأصل الحظر . والحل موقوف على شرط وهو تذكية من هو من أهل الذكاة أو صيده الذي حصلت التذكية به ولم يتحقق ذلك^(٢) هذا ويشترط في الصائد أن يكون من أهل الذكاة بأن يكون مسلماً أو كتابياً عاقلاً . فإن كان وثنياً أو مرتداً أو مجوسياً أو مجنوناً لم يبيع صيده لأن الاصطياذ أقيم مقام الذكاة والجارح آلة كالكسكين . وعقره للحيوان بمنزلة قطع الأوداج والحلقوم وبهذا قال الحنفيون والشافعي وأحمد (وقال) مالك : لا يؤكل صيد الكتاني وتحل ذبيجته (قال) النووي : وهذا ضعيف^(٣) (هـ) دل الحديث أيضاً على إباحة رمي الصيد بالسهم . وعلى جواز أكل ما رمى به إن إصابه بحذقه وسمى الله تعالى عند الرمي وإلا فلا يجوز (قال) ابن قدامة : وجملة ذلك أن الصيد بالسهم وكل محدد جائز بلا خلاف وهو داخل في مطلق قوله تعالى : وَإِذَا حَمَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما صدت بقوسك وذكرت اسم الله عليه فكل^(٤) (وعن) أبي قتادة رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى حمرا وحشيا فاستوى على فرسه وأخذ رمحه ثم شد على الحمار فقتله ، فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم سألوه عن ذلك

(١) من ٢٨٩ ٦ ٢٩٠ ج ٤ معالم السنن (٢) من ١٤ ، ١٥ ج ١١ منى (٣) من ١٠٢ ج ٩ شرح المذهب

(٤) هذا بعض حديث أبي ثعلبة الحنفي . أخرجه البخاري من ٤٨٠ ج ٩ فتح الباري (صيد الفوس) .

فقال : إنما هي طعمة أطعمكموها الله تعالى . متفق عليه^(١) [٤]
وتعتبر التسمية عند إرسال السهم والطلق إن كان برمح والضرب إن كان عما يضرب لأنه
الفعل الصادر منه . وإن تقدمت التسمية بزمان يسير جاز كما في النية في العبادات . ويعتبر أن
يقصد الصيد فلو رمى هدفا فأصاب صيدا أو قصد رمى إنسان أو حجر أو رمى عبثا غير قاصد
صيدا فقتله لم يحل . وإن قصد صيدا فأصابه وغيره حلا جميعا . والجراح من السباع في هذا
بمنزلة السهم . نص أحمد على هذه المسائل وهو قول الثوري وقادة وأبي حنيفة والشافعي^(٢) .
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وباقي الخمسة بالفاظ متقاربة . وقال الترمذي : حديث
حسن صحيح^(٣) .

(٥) (ص) **حديث** هناد بن السري أخبرنا ابن فضيل عن بيان عن عامر عن
عدي بن حاتم قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت : إنا نصيد بهذه
الكلاب فقال لي : إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليهما فكل مما
أمسكن عليك وإن قتل إلا أن يأكل الكلب . فإن أكل الكلب فلا تأكل فإني
أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه .

(ش) (السند) (ابن فضيل) محمد . و (بيان) بن بشر . و (عامر) الشعبي .

(المعنى) (إنا نصيد) أى نأخذ المصيد (بهذه الكلاب) المعلمة (فكل مما أمسكن) أى أخذت
الكلاب (عليك) أى لك بأن لم تأكل من المصيد (وإن قتل) المصيد (إلا أن يأكل الكلب) منه
فإنه إذا أكل فهو غير معلم (فإن أكل الكلب) من المصيد (فلا تأكل) المصيد وهو نهى تحريم
وقد علل صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله : (فإني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه) أى لما
والله تعالى يقول : **وَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ** ، فأباحه بشرط أن يكون قد أمسكه علينا
وإذا أكل منه لم نعلم هل أمسكه لنا أم لنفسه فلم يوجد شرط إباحته والأصل تحريمه ، ولأنه
يكون حينئذ غير معلم فيؤذّب ويعلم ، ولذا قال ابن عباس : إن أكل الكلب فقد أفسده إنما
أمسك على نفسه والله يقول : **وَتَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ** ، فتضرب وتعلم حتى تترك .
أخرجه البخارى معلوقاً^(٤) [٢]

(١) هذا مختصر الحديث رقم ١٢٧ ص ١٧٤ ج ١ تكملة المنهل المذنب (لحم الصيد المحرم) . (٢) ص ١٧ ج ١١
مضى . (٣) ص ٢٥٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث عدي بن حاتم . . .) و ص ٤٧٩ ج ٩ فتح الباري (ما أصاب المعراض
بمرضه) و ص ٧٣ ج ١٣ نووى مسلم (الصيد بالكلاب المعلمة) و ص ١٩٣ ج ٢ مجتبى (إذا قتل الكلب) و ص ٢٤٠ ج ٢ تحفة
الأحوذى (ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل) . (٤) ص ٤٨٣ ج ٩ فتح الباري (إذا أكل الكلب . . .) .

وقال ابن عباس : إذا أرسلت كلبك المعائم فسميت فأكل فلا تأكل . وإذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فليس بعالم ، لقول الله عز وجل : «مُكَلِّمِينَ تَعَلَّمُوا مِنْ رَبِّهِمْ عَلِيمًا اللَّهُ» ، وينبغي إذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق . أخرجه سعيد بن منصور ^(١) [٣]

(الفقه) دل الحديث على حرمة أكل الصيد الذي أكل منه الكلب المرسل إليه . وهو مذهب طاوس والشعبي وإبراهيم النخعي وعكرمة وسعيد بن جبير والحنفيين والضحاك وقتادة . وهو الراجح من قول الشافعي وأحمد (وقال) مالك : يحل الأكل منه ، لحديث أبي ثعلبة الآتي وفيه : إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل وإن أكل منه ^(٢) ولعموم قوله تعالى : «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» ، ولأنه صيد جارح معلّم فأبيح كما لو لم يأكل ، فإن أكل ، يحتمل أن يكون لفرض جوع أو غيظ على الصيد ^(٣) وبه قال سعد بن أبي وقاص وابن عمر وسلمان الفارسي وهو رواية لأحمد وقول الشافعي في القديم ، قالوا ، ويمكن الجمع بين الحديثين بأن حديث عدّي محمول على كراهة التنزيه وحديث أبي ثعلبة محمول على الجواز ، وأجاب الجمهور .

(١) بأن حديث أبي ثعلبة في سنده داود بن عمرو الأزدي . ضعفه الإمام أحمد ، بخلاف حديث عدّي وأشباهه فإنه متفق على صحته ، فيرجح العمل به (ب) وعن الآية بأنها لا تصلح دليلاً لهم ، لأن الله تعالى قال : «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» . وإذا أكل الكلب من الصيد فإنما أمسك على نفسه لا على مرسله (ج) وعن قولهم بأنه صيد جارح معلّم فأبيح الخ بأنه بحث عقلي في مقابلة النص فلا يعمل عليه (قال) الحافظ : وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقاً منها ، حمل حديث أبي ثعلبة على ما إذا قتله الكلب وتركه ثم عاد إليه فأكل منه ومنها ، الترجيح فرواية عدّي في الصحيحين متفق على صحتها ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها . وأيضاً فرواية عدّي صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأن الأصل في الميتة التحريم . فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل . وتتقوى أيضاً بالشاهد من حيث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه . وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فإنما أمسك على صاحبه . أخرجه أحمد ورجاله رجال الصحيح ^(٤) [٥]

ومنه يعلم أن الراجح القول الأول وهو ما ذهب إليه الجمهور ، لقوة أدلته .

(١) ص ٤٨٣ ج ٩ فتح الباري (الفرج - إذا أكل الكلب . . .) . (٢) يأتي بالمصنف رقم ٩ ص ١٠٦ .

(٣) ص ٨ ج ١١ مفتي . (٤) ص ٤٧٧ ج ٩ فتح الباري (الفرج - التسمية على الصيد) و ص ٣١ ج ٤ مجمع الزوائد (صيد الكلب) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان وابن ماجه وزادوا وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل^(١).

(٦) (ص) **قدش** موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا رميت بسهمك وذكرت اسم الله فوجدته من الغد ولم تجده في ماء ولا فيه أثر غير سهمك فكل. وإذا اختلط بـكـلابك كلب من غيرها، فلا تأكل، لا تدري لعله قتل الذي ليس منها

(ش) (السند) (حماد) بن زيد. و (عاصم) بن سليمان (الأحول). و (الشعبي) عامر.

(الفقه) دل الحديث على أنه إذا رمى الصيد بالسهم وغاب عنه ووجده ميتا ولم يجده في ماء ولا وجد فيه أثر سهم غير سهمه، حل أكله. وهو أحد أقوال للشافعي ومالك في الصيد والسهم والثاني يحرم وهو الأصح. والثالث يحرم في الكلب دون السهم. والاول أقوى وأقرب إلى الأحاديث الصحيحة. وأما الأحاديث المخالفة له فضعيفة ومحمولة على كراهة التنزيه. قاله النووي^(٢) والقول بالحل هو المشهور عن أحمد، لحديث الباب، ولما يأتي في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من قوله صلى الله عليه وسلم لا يثلمة: وإن تغيب عنك مالم يصل أو تجده فيه أثرا غير سهمك^(٣) ولما يأتي عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا رميت الصيد فأدركته بعد ثلاث ليال وسهمك فيه فكله مالم يثمن^(٤). قال ابن قدامة: يشترط في حله شرطان أحدهما أن يجد سهمه فيه أو أثره ويعلم أنه أثر سهمه، لأنه إذا لم يكن كذلك فهو شاك في وجود المبيع فلا يثبت بالشك والثاني ألا يجد به أثرا غير سهمه مما يحتمل أنه قتله، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: مالم تجد فيه أثر غير سهمك. وفي لفظ: وإن وجدت فيه أثر غير سهمك فلا تأكله فإنك لا تدري أقتلته أنت أو غيرك. رواه الدارقطني^(٥) وفي لفظ: إذا وجدت فيه سهمك ولم يأكل منه سبع فكل منه. رواه النسائي^(٦). وفي حديث عدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل. وإن وقع في الماء فلا تأكل. رواه البخاري^(٧) وقال عليه الصلاة والسلام: وإن وجدته غريقا في

(١) ص ٢٥٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث عدي بن حاتم ..) وص ٤٨٢ ج ٩ فتح الباري (إذا أكل الكلب) وص ٧٥ ج ١٣ نووى مسلم (الصيد بالكلاب العلة) وص ١٥٠ ج ٢ سنن ابن ماجه (صيد الكلب). (٢) ص ٧٩ ج ١٣ شرح مسلم (٣) يأتي بالمصنف رقم ١٤. و (يصل) بفتح فكسر وشدة اللام، أى مالم يثمن (٤) يأتي بالمصنف رقم ١٨ (٥) هو من حديث عدي بن حاتم ص ٥٤٩ سنن الدارقطني. (٦) هو من حديث عدي ص ١٩٧ ج ٢ مجتبى (في الذي يرمى الصيد فيغيب عنه) (٧) ص ٤٨٢ ج ٩ فتح الباري (الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة).

الماء فلا تأكل^(١) ولأنه إذا كان به أثر يصلح أن يكون قد قتله فقد تحقق المعارض فلم يباح كالماء وجد مع كلبه كلباً سواه . فأما إن كان الأثر مما لا يقتل مثله ، مثل أكل حيوان ضعيف كالسنور والتملب من حيوان قوى ، فهو مباح ، لأنه يعلم أن هذا لم يقتله فأشبهه ما لو تهشم من وقعته (قال) الخرق : وإذا رماه فوق في ماء أو تردى من جبل لم يؤكل . يعنى وقع في ماء يقتله مثله أو تردى تردياً يقتله مثله . ولا فرق في هذا بين كون الجراحة موجبة أو غير موجبة هذا المشهور عن أحمد وظاهر قول ابن مسعود وعطاء وربيعة وإسحاق وأصحاب الرأى . وأكثر أصحابنا المتأخرين يقولون : إن كانت الجراحة موجبة مثل أن ذبحه السهم أو أبان حشوته لم يضر وقوعه في الماء ولا ترديه . وهو قول الشافعى ومالك والليث وقتادة وأبى ثور . لأن هذا صار في حكم الميت بالذبح فلا يؤثر فيه ما أصابه . ووجه الأول قوله : وإن وقع في الماء فلا تأكل ، ولأنه يحتمل أن الماء أعان على خروج روحه فصار بمنزلة ما لو كانت الجراحة غير موجبة ، ولا خلاف في تحريمه إذا كانت الجراحة غير موجبة . ولو وقع الحيوان في الماء على وجه لا يقتله مثل أن يكون رأسه خارجاً من الماء أو يكون من طير الماء الذى لا يقتله أو كان التردى لا يقتل مثل ذلك الحيوان ، فلا خلاف في إباحته ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكل ، ولأن الوقوع في الماء والتردى إنما حرم خشية أن يكون قاتلاً أو معيناً على القتل وهذا منتفٍ فيما ذكرناه^(٢) (وقال) الحنفىيون : يشترط في حل المصيد الذى غاب عن بصر الرأى ووجد ميتاً (١) ألا يحمده في ماء .

(ب) ألا يحمده فيه أثر غير سهمه ، لحديث الباب (ج) ألا يقعد الرأى عن طلبه - بلا ضرورة - لو غاب عنه متكلفاً الطير أو المشى على مشقة وإعياء حاملاً السهم . فإن قعد عن طلبه بلا ضرورة ثم وجده ميتاً فإنه يحرم أكله ، لما روى عبد الله بن أبى رزين عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال - فى الصيد يتوارى عن صاحبه - امل هوام الأرض قتلتها . أخرجه ابن أبى شيبة والطبرانى فى معجمه^(٣) [٦]

وعن عائشة رضى الله عنها أن رجلاً أتى النبى صلى الله عليه وسلم بظبي قد أصابه بالأمس وهو ميت فقال : يا رسول الله عرفت فيه سهمى وقد رميته بالأمس . فقال : لو أعلم أن سهمك قتله أكلته ولكن لا أدري وهوام الأرض كثيرة . أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه . وفى سنده عبد الكريم بن أبى المخارق وهو واه^(٤) [٧]

وكذا لو غاب الصيد غير حامل السهم فوجده ميتاً لا يحل ما لم يتيقن جرحه بسهمه دون غيره . ولحديث ، عدى بن حاتم قال : قلت يا رسول الله أرمى الصيد فأجد فيه من الغد سهمى .

(١) هذا مجزئ حديث عدى أخرجه مسلم ص ٧٨ ج ١٢ نووى مسلم (الصيد بالكلاب العامة) . (٢) ص ٢٠ ،

٢١ ج ١١ منى . (٣) انظر ص ٣١٤ ج ٤ لصب الراية (فى الرأى) . (٤) ص ٢١٥ منه .

قال : إذا علمت أن سهمك قتله ولم تر فيه أثر سبع فكل . أخرجه النسائي والترمذي . وهذا لفظه . وقال : هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم ^(١) [٨]
وإن لم يقعد أو قعد لضرورة كقضاء حاجة أو أكل عن جوع وشرب عن عطش وصلاة فرض . ثم وجده ميتا ولم يجرح بغير سهمه ، حل أكله . وعليه يحمل حديث أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدر كته فكله ما لم يثن . أخرجه مسلم والنسائي ويأتي نحوه للمصنف ^(٢) . وقال ، الشافعي وداود : لا يؤكل الصيد إذا غاب عن الرأى ، لاحتمال أن غيره قتله . ولما روى ، عطاء بن السائب عن الشعبي أن أعرابيا أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ظبياً فقال : من أين أصبت هذا ؟ قال : رميته فطلبته فأعجزني حتى أدركني المساء فرجعت . فلما أصبحت اتبعت أثره فوجدته في غار وهذا مشقه في فيه أعرفه قال : بات عنك ليلة فلا آمن أن تكون هامة أعانتك عليه لا حاجة لي فيه . أخرجه أبو داود في مراسيله ^(٣) [٩]

وعن ابن عباس ، أن عبداً أسود جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يتر بي ابن السبيل وأنا في ماشية لسيدى فأسقى من ألباسها بغير إذنهم . قال : لا . قال : فإني أرمى فأصمى وأنمى . قال : كل ما أصميت ودع ما أنميت . أخرجه الطبراني في الكبير . وفيه عثمان بن عبد الرحمن القرشي وهو متروك ^(٤) [١٠]

(وحكى) البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه قال في قوله : كل ما أصميت ودع ما أنميت : معنى ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه وما أنميت ما غاب عنك مقتله . قال : وهذا لا يجوز عندي غيره إلا أن يكون جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأى ولا قياس . قال البيهقي : وقد ثبت الخبر يعني حديث الباب فيبغى أن يكون هو قول الشافعي . قاله الحافظ ثم قال قال النووي في شرح مسلم : إذا وجد الصيد في الماء غريقاً حرم بالاتفاق اه وقد صرح الرافعي بأن محله ما لم ينته الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبوح . فإن انتهى إليها بطل الحاقوم مثلاً ، فقد تمت ذكاته . وبؤيده قوله في رواية مسلم : فإنك لا تدري الماء قتله أم سهمك فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل ^(٥) . ولفظ مسلم عن عدى قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد قال : إذا رميت سهمك فاذكر اسم الله فإن وجدته قد قتل فكل إلا أن تجده قد وقع في ماء فإنك لا تدري الماء قتله أم سهمك ^(٦) ؟ وقال ، الخطابي : إنما نهاه صلى الله عليه وسلم عن أكل

(١) م ١٩٧ ج ٢ مجتبى (الذى يرى الصيد فينبى عنه) وم ٣٤٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (الرجل يرى الصيد فينبى عنه) . (٢) يأتي رقم ١٨ . (٣) م ٣١٥ ج ٤ نصب الراية (في الرأى) . (٤) م ٣٠ ج ٤ مجمع الزوائد (صيد القوس) . (٥) م ٤٨٢ ج ٩ فتح البارى (الفرح - الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) . (٦) م ٧٩ ج ١٣ نووى مسلم (الصيد بالكلاب الملقاة) .

الصيد إذا وجد في الماء لإمكان أن يكون الماء غزقه فيكون هلاكه من الماء لا من قتل الكلب وكذلك إذا وجد فيه أثر الغير سهمه . والأصل أن الرخص تراعى شرائطها التي لها وقعت الإباحة . فهما أدخل بشيء منها عاد الأمر إلى باب التحريم الأصلي^(١) وتقدم الكلام على مشاركة كلب آخر لـ كلب الصيد^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان مطولاً^(٣) .

(٧) (ص) **حدثنا** محمد بن يحيى بن فارس ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة أخبرني عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا وقعت رميتك في ماء ففرقت فماتت فلا تأكل

(ش) (المعنى) (إذا وقعت رميتك) أي وقع صيدك الذي رميته بسهمك (في ماء) (ففرقت) في الماء (فماتت) وفي نسخة ففرقت فمات أي المصيد (فلا تأكل) لوجود سببين أحدهما يفيد الحل وهو رمى السهم . والثاني يفيد الحرمة وهو الغرق ، فترجح الحرمة . وقد علمت أن محل عدم أكله إذا لم يمت الصيد بالرمية وإلا أكل .

(الفقه) دل الحديث على حرمة صيد احتمال موته بالغرق وهو متفق عليه .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد^(٤) .

(٨) (ص) **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن ميمر ثنا مجالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل بما أمسك عليك . قلت : وإن قتل ؟ قال : إذا قتله ولم يأكل منه شيئاً فبئس أمسك عليك . قال أبو داود : الباز إذا أكل فلا بأس به . والكلب إذا أكل كره . وإن شرب الدم فلا بأس به .

(ش) هذا البيان ساقط من بعض النسخ . وغرض المصنف به رد ما قيل : إن الباز كالكلب إذا أكل من الصيد لا يؤكل . و (مجالد) بن سعيد .

(١) ص ٢٩١ ج ٤ معالم السنن (٢) تقدم في فقرة من فقه الحديث رقم ٤ ص ٩٨ (في الصيد) .

(٣) ص ٣٧٩ ج ٤ مسند أحمد (حديث عدي بن حاتم . . .) وص ٤٨٣ ج ٩ فتح الباري (الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) وص ٧٨ ج ١٣ نووى مسلم (الصيد بالكلاب المملكة) (٤) ص ٣٧٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث عدي بن حاتم)

(المعنى) (ما علمت من كلب أو باز) أى الذى علمته منهما . فما موصولة . ويحتمل أن تكون شرطية جوابها فكل والباز بغير ياء ويقال فيه البازى بإثبات الياء مخففة أو مشددة ، طائر يشبه الصقر (ثم أرسلته) إلى المصيد (وذكرت اسم الله) عند إرساله (فكل بما أمسك عليك قلت) أى قال عدى بن حاتم : أكل المصيد (وإن قتل) الجارح المصيد ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : كله (إذا قتله) الجارح (ولم يأكل منه شيئاً فإنما أمسكه عليك) أى لك . وقد تقدم أن أكل ذى الناب من المصيد يحرمه عند الجمهور ، بخلاف أكل ذى الخلب كالباز . ولذا (قال أبو دارد : الباز) وكل ذى خلب من الطير (إذا أكل) من المصيد (فلا بأس به) أى بالأكـل منه ، لما تقدم أن تعلم ذى الخلب يتحقق بالرجوع إذا دعى بعد الإرسال وأن أكله من المصيد لا يحرمه (والكلب) وكل ذى ناب (إذا أكل) من المصيد قبل قتله (كره) أكله تحريماً ، لأنه حينئذ يكون جاهلاً غير معلم (وإن شرب) ذو الناب (الدم) أى دم المصيد (فلا بأس به) أى بأكله لأن شرب دمه يدل على زيادة تعلم ذى الناب .

• (الفقه) ظاهر الحديث أنه لا فرق بين الكلب والبازى في أنه إذا أكل من الصيد لا يحل : وبه قال الشافعى أخذاً بظاهر هذا الحديث ، ولأنه جارح أكل مما صاده عقيب قتله فأشبهه سباع البهائم ، وقاله الحنفيون والثوري والنخعي وحماة وأحمد بن حنبل : يشترط في الصيد بالبازى ما يشترط في الصيد بالكلب إلا ترك الأكل فلا يشترط نيباح صيد . وإن أكل منه ، لما تقدم أن ابن عباس قال : وكل ما أمسك البازى وإن أكل (الأثر) ^(١) ولقول ابن عباس : إذا أكل الكلب فلا تأكل من الصيد . وإذا أكل الصقر فكل ، لأنك تستطيع أن تضرب الكلب ولا تستطيع أن تضرب الصقر . أخرجه الخلال [٤]

ولأن جوارح الطير تعلم بالأكـل ويتعذر تعليمها بتركه ، فلم يقدح في تعليمها بخلاف الكلب والفهد . وأجابوا (١) عن حديث الباب بأن فيه مجالداً وفيه مقال . قال أحمد : كم من أعجوبة لمجالد بن سعيد . والروايات الصحيحة تخالفه (ب) وأنه لا يصح قياس الطير على السباع لما بينهما من الفرق . فإذا ثبت هذا فكل جارح من الطير أمكن تعليمه والاصطياد به من الباز والصقر والشاهين والعقاب ، حل صيده وإن أكل منه . أفاده ابن قدامة ^(٢) وقال الخطابي : فيه (أى في الحديث) بيان أن البازى والكلب سواء حكمهما في تحريم اللحم إذا أكلا من الصيد . وبه قال الشافعى . وفرق أصحاب الرأى بين الكلب والبازى فقالوا : يحرم في الكلب دون البازى . وإليه ذهب المزنى ، لأن البازى يعلم بالطعم ، والكلب يعلم بترك الطعم . وقد علق الشافعى قوله في تحريم الصيد الذى أكل منه الكلب فقال مرة : إنه لا يحرم . وهو قول مالك . وأحسبه ذهب إلى حديث أبى ثعلبة ^(٣) يعنى الحديث الآتى .

(١) هدم بالمرح رقم ١ ص ٩٧ . (٢) ن ١١ ج ١١ منى (الصيد) . (٣) من ٢٩٠ ج ٤ معالم السنن .

(والحديث) أخرجه أحمد مطولا عن عدي بن حاتم قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمني الإسلام ونعت لي الصلاة ، وكيف أصلي كل صلاة لوقتها ثم قال لي : كيف أنت يا ابن حاتم إذا ركبت من قصور اليمين لا تخاف إلا الله متى تنزل قصور الحيرة ؟ قلت يا رسول الله فأين مقاب طيئ ورجالها قال : بكفبك الله طيباً ومن سواها قلت : يا رسول الله إنا قوم نتصيد بهذه الكلاب والبزاة فما يحل لنا منها ؟ قال : يحل لكم ما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ، فما علمت من كلب أو باز ثم أرسلت وذكرت اسم الله عليه فكل مما أمسك عليك . قلت : وإن قتل قال : وإن قتل ولم يأكل منه شيئاً فإنما أمسكه عليك . قلت : أفرأيت إن خالط كلابنا كلاب أخرى حين نرسلها ؟ قال : لا تأكل حتى تعلم أن كلبك هو الذي أمسك عليك . قلت : يا رسول الله إنا قوم نرمي بالمعراض فما يحل لنا ؟ قال لا تأكل ما أصبت بالمعراض إلا ما ذكيت . وأخرجه الترمذي مختصراً عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال : ما أمسك عليك فكل . وقال : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مجالد عن الشعبي . والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد البزاة والصقور بأساً . وقال مجاهد : البزاة وهو الطير الذي يصاد به من الجوارح التي قال الله تعالى : وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ ، فسر الكلاب والطير الذي يصاد به . وقد رخص بعض أهل العلم في صيد البازي وإن أكل منه وقالوا : إنما تعليمه إجابته ، وكرهه بعضهم . والفقهاء أكثرهم قالوا : يؤكل وإن أكل منه . وأخرجه البيهقي وقال : تفرد مجالد بذكر الباز فيه وخالف الحفاظ .

(٩) (ص) **حدثنا محمد بن عيسى ثنا هشيم ثنا داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني قال :** قال النبي صلى الله عليه وسلم في صيد الكلب : إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل وإن أكل منه . وكل ما ردت عليك يداك .

(ش) (السند) (هشيم) بن بشير . و (داود بن عمرو) الأودي الدمشقي . روى عن عطية بن قيس ومكحول وعبد الله بن أبي زكريا وغيرهم . وعنه أبو عوانة وخالد الواسطي وهشيم بن بشير وآخرون . وثقه ابن معين ، وقال العجلي : يكتب حديثه وليس بالقوي . وقال أبو حاتم : شيخ ليس بالمشهور . وضعفه أحمد وقال : حديثه مقارب ، وقال أبو زرعة : لا بأس به .

وقال أبو داود : صالح . وذكره ابن حبان في الثقات . و (أبو إدريس الخولاني) عائد الله .
و (أبو ثعلبة) اختلف في اسمه . والأكثر على أنه جرثوم . و (الخشني) بضم الخاء المعجمة وفتح
الشين المعجمة نسبة إلى خشين بطن من النمر بن وهبة بن تغلب

(المعنى) (وذكرت اسم الله) تعالى عند الإرسال (فكل وإن أكل منه) هذا يخالف لما
تقدم عن عدى من قوله صلى الله عليه وسلم : فإن أكل الكلب فلا تأكل فإني أخاف أن
يكون إنما أمسكه على نفسه^(١) وتقدم الجمع بين حديث الباب وحديث عدى وترجيح العمل
به^(٢) قال النووي : وقدموا هذا ، يعني حديث عدى ، على حديث أبي ثعلبة ، لأنه أصح . ومنهم
من تأول حديث أبي ثعلبة على ما إذا أكل منه بعد أن قتله وفارقه ثم عاد فأكل منه . فهذا
لا يضر^(٣) وقال الخطابي : ويمكن أن يوفق بين الحديثين بأن يجعل حديث أبي ثعلبة أصلاً في
الإباحة وأن يكون النهى في حديث عدى على معنى التنزيه دون التحريم . ويحتمل أن يكون
الأصل في ذلك حديث عدى بن حاتم ويكون النهى على التحريم البات . ويكون المراد بقوله :
وإن أكل فيما مضى من الزمان لا في هذه الحال . وذلك لأن من الفقهاء من ذهب إلى أنه
إذا أكل الكلب المعلم من الصيد بعد أن كان لا يأكل ، فإنه يحرم كل صيد كان اصطاده قبل
فكأنه قال : كل منه وإن كان قد أكل فيما تقدم إذا لم يكن قد أكل في هذه الحالة^(٤) (وكل
ماردت عليك يداك) أى ما صدته بقوس ونحوه لا بالجوارح . وفي رواية لأحمد : كل
ماردت عليك يدك وقوسك وكلبك المعلم ذكياً وغير ذكياً^(٥) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يطالب من الصائد التسمية عند إرسال الجارحة ورعى
المصيد . وقد تقدم بيان المذاهب في حكم التسمية حينئذ^(٦) (ب) على أنه يحل أكل المصيد
وإن أكل منه الكلب الذى صاده وهو مذهب مالك وقول للشافعى . وقال الجمهور : لا يحل
أكله ، لما تقدم في أحاديث عدى بن حاتم وغيره ، وأجابوا ، عن حديث أبي ثعلبة

(١) بأنه ضعيف لأن في سننه داود بن عمرو وفيه مقال كما علمت (ب) بأن الإمام
أحمد روى حديث أبي ثعلبة من عدة طرق لم يذكر فيها قوله صلى الله عليه وسلم : وإن أكل
منه (ولم نقف) على من أخرج هذا الحديث غير المصنف

(١٠) (ص) **هَذَا** الْحُسَيْنُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ خُلَيْفٍ ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ثَنَا دَاوُدُ عَنْ
عَامِرٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدُنَا يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَقْتَفِي أثرَهُ

(١) تقدم رقم ٥ ص ٩٩ . (٢) تقدم في فقه الحديث رقم ٥ ص ١٠٠ . (٣) ص ٧٧ ج ١٢ شرح مسلم

(المصيد بالكلاب المملعة) . (٤) ص ٢٩١ ج ٤ معالم السنن . (٥) ص ١٩٥ ج ٤ مسند أحمد (حديث

أبي ثعلبة المعنى) . (٦) تقدم في فقه الحديث رقم ١٢ من كتاب الدبائح صفحة ٦٧ .

الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ثُمَّ يَجِدُهُ مَيْتًا وَفِيهِ سَهْمُهُ أَيَأْكُلُ؟ قَالَ : نَعَمْ إِنْ شَاءَ أَوْ قَالَ :
يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ

(ش) (السند) (عبد الأعلى) بن عبد الأعلى . و (داود) بن أبي هند . و (عاصم) الشعبي .
(المعنى) (فيقتنى) أى يتبع ، وفى نسخة الخطابى فنقتفر أى يتبع (أثر) يقال : افتقرت أثر
الرجل إذا اتبعته . وعند البخارى : فيفتقر بفاء ففتحة فقفاف أى يتبع فقاره حتى يتمكن منه . وفى
رواية للشيخين : فيقتنى أى يتبع ، وفى رواية للبخارى فيقفو وهى أوجه ^(١) (اليومين والثلاثة ثم
يجده) بعد ذلك (ميتا وفيه سهمه أياكل) منه أم لا ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(نعم) يأكل (إن شاء أو) شك من الراوى (قال) صلى الله عليه وسلم (يا كل إن شاء) ولعله
صلى الله عليه وسلم قيد الأمر بالمشيئة هنا . وأطلقه فى حديث عدى من طريق عاصم ^(٢) مع أن
الأمر فيهما للإباحة ، إشارة إلى الشبهة هنا ، فإن فى غيبة المصيد هذه المدة احتمال أن يكون
موته بسبب آخر غير معلوم للصائد .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يطلب من الرامى أن يتبع أثر المصيد وأنه إن لم يقتف
أثره ولم يعثر عليه إلا بعد يومين أو ثلاثة ، لا يحل أكله ، لاحتمال أنه حينئذ رمى بالسهم بقيت فى
المصيد حياة مستقرة . وحينئذ فلا بد من تذكيره . أو أنه مات بسبب آخر (قال) الخطابى فى
قوله : فنقتفر أثره دليل على أنه إن أغفل تتبعه وأتى عليه شيء من الوقت ثم وجده ميتا فإنه
لا يأكله لأنه إذا تتبعه فلم يلحقه إلا بعد اليوم واليومين فهو مقدور وكانت الذكاة بإصابة السهم
وهو ممتنع غير مقدور عليه . فأما إذا لم يتبعه وتركه يتجامل بالجراحة حتى هلك ، فهذا غير
مذكى ، لأنه لو اتبعه لأدركه قبل الموت فذكاه ذكاه المقدور عليه فى الحلق واللبة . وقال مالك
ابن أنس : إن أدركه من يومه أكله وإلا فلا . وقال وفيه دليل على أنه إذا علق به يعنى بالمصيد
سهمه فقد ملكه وصار سهمه كيدي فلو أنه رمى صيدا حتى أنشب سهمه فيه ثم غاب عنه فوجده
رجل كان سبيله سبيل اللقطة وعليه تعريفه ورد قيمته أو عينه إن كانت باقية ^(٣) قال الحافظ :
واختلف فى صفة الطلب ، فمن أن حنيفة إن أخر ساعة فلم يطلبه ، لم يحل . وإن اتبعه عقب
الرمى فوجده ميتا حل وعن الشافعية : لا بد أن يتبعه : وفى اشتراط الإسراع حال الطلب وجهان ،
أظهرهما يكفى المشى على عادته . وقال إمام الحرمين : لا بد من الإسراع قليلا ليتحقق صورة
الطلب ^(٤) وتقدم أنه يشترط عند الحنفية - فى حل المصيد إذا غاب عن بصر الرامى - ألا يقعد
عن طلبه بلا ضرورة . فإن قعد عن طلبه بلا ضرورة ووجده ميتا ، حرم أكله ^(٥)

(والحديث) أخرجه البخارى تعليقا ^(٦)

(١) ص ٤٨٤ ج ٩ فتح البارى (الشرح - الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) (٢) تقدم بالمصنف رقم ٦ ص ١٠١

(٣) ص ٢٩٢ ج ٤ معالم السنن . (٤) ص ٤٨٤ ج ٩ فتح البارى (الشرح - الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) .

(٥) تقدم فى فقه الحديث رقم ٦ ص ١٠١ (٦) ص ٤٨٤ ج ٩ فتح البارى (الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) .

(١١) (ص) **حديث** مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ : قَالَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمِعْرَاضِ فَقَالَ : إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ . فَقُلْتُ : أُرْسِلْ كُلِّي قَالَ : إِذَا سَمِيتَ فَكُلْ وَإِلَّا فَلَا تَأْكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا . أَمْسَكَ لِنَفْسِهِ . فَقَالَ : أُرْسِلْ كُلِّي فَأَجِدُ عَلَيْهِ كَلْبًا آخَرَ . فَقَالَ : لَا تَأْكُلْ لِأَنَّكَ إِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كَلْبِكَ

(ش) (السند) (شعبة) بن الحجاج . و (عبد الله بن أبي السفر) بفتح السين المهملة والفاء . وقد تسكن . اسمه سعيد بن محمد أو أحمد الحمداني الثوري الكوفي . روى عن أبي بردة بن أبي موسى والشعبي وأرقم بن شرحبيل ومصعب بن شيبة . وعنه الثوري وشريك وعمر بن أبي زائدة وشعبة وغيرهم . وثقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من السادسة . مات في خلافة مروان بن محمد . روى له المصنف والشيخان والنسائي وابن ماجه .

(المعنى) (فلا تأكل فإنه وقيد) بالقاف والذل المعجمة ، فاعيل بمعنى مفعول أى موقوف . وهو ما قتل بعصا أو حجر أو نحوهما بما لا حد له . ونهى صلى الله عليه وسلم عن أكله ؛ لأنه من الموقوفة وهي محرمة بنص القرآن . وتقدم تمام شرح الحديث^(١)
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان . وكذا باقى الأربعة مختصراً . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم^(٢)

(١٢) (ص) **حديث** هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ يَزِيدٍ الدَّمَشَقِيَّ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَائِدُ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيَّ يَقُولُ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصِيدُ بِكُلِّي الْمَعْلَمَ وَبِكُلِّي

(١) تقدم في شرح الحديث رقم ٤ ص ٩٥ . (٢) ص ٣٨٠ ج ٤ مسند أحمد (حديث عدى بن حاتم) وص ٤٧٩ ج ٩ فتح الباري (صيد المراض) وص ٧٦ ج ١٣ نووى . سلم (الصيد بالكلاب المعلة) وص ١٩٧ ج ٢ مجتبى (ما أصاب بعد فرض صيد المراض) وص ١٥١ ج ٢ سنن ابن ماجه (صيد المراض) وص ٤٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (فى صيد المراض) .

الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ . قَالَ : مَا صَدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمَ فَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَكُلْ . وَمَا صَدَّتْ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ فَأَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ .

(ش) (ابن المبارك) عبد الله .

(المعنى) (ما صدت بكلبك المعلم) وفي نسخة ما اصدت بتشديد الصاد اصله اصطدت قلبت الطاء صاداً وأدغمت الصاد في الصاد (فاذكر اسم الله) عليه عند الإرسال (وكل) إذا قتل (فأدركت ذكاته) أى ذبحه وذبحته وهو حي (فكل) وإن لم تدرك ذكاته فلا يحل .

(الفقه) الحديث صريح في التفرقة بين الكلب المعلم وغير المعلم بأن صيد المعلم حلال إذا سمى صاحبه عند إرساله سواء أوجد المصيد حياً أو فيه حياة غير مستقرة ، بخلاف غير المعلم فإنه لا يحل مصيده في هذه الحالة إلا إذا أدرك فيه حياة مستقرة وذبحه ، فإذا لم يذبحه لا يؤكل . وقد انفقت الأئمة على ذلك أخذاً بهذا الحديث وغيره من الأحاديث ؛ وبقوله تعالى « وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ » ، وتقدم تمامه .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائي . وأخرجه أحمد والشيخان وابن ماجه مطولاً بالسند إلى أبي ثعلبة الخشني قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إنا بأرض قوم من أهل الكتاب نأكل في آيتهم وأرض صيد أصيد بقوسى وأصيد بكلبي المعلم أو بكلبي الذى ليس بمعلم فأخبرنى ما الذى يحل لنا من ذلك ؟ قال : أما ما ذكرت أنكم بأرض قوم من أهل الكتاب تأكلون في آيتهم ، فإن وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها . وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا فيها . وأما ما ذكرت أنك بأرض صيد ، فما أصبت بقوسك فاذكر اسم الله ثم كل ، وما أصبت بكلبك المعلم فاذكر اسم الله ثم كل : وما أصبت بكلبك الذى ليس بمعلم فأدركت ذكاته فكل ^(١)

(١٣) (ص) **حديث** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَنِّفِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَنِّفِ ثَنَا بَقِيَّةُ عَنِ الزُّيْدِيِّ ثَنَا يُونُسُ بْنُ سَيْفٍ ثَنَا أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسْنِيُّ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا ثَعْلَبَةَ كُلْ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ وَكَلْبُكَ . زَادَ عَنِ ابْنِ حَرْبٍ الْمُعَلِّمُ وَيَدُكَ فَكُلْ ذَكِيًّا وَغَيْرَ ذَكِيٍّ

(١) س ١٩٣ ج ٢ مجتي (صيد الكلب الذى ليس بمعلم) وس ١٩٥ ج ٤ مسند أحمد (حديث أبي ثعلبة الخشني) وس ٤٨٤ ج ٩ فتح الباري (ما جاء في التصيد) وس ٧٩ ج ١٣ نووى مسلم (الصيد بالكلاب المعلمة) وس ١٥٠ ج ٢ سنن ابن ماجه (صيد الكلب) .

(ش) (السند) صدره ذو طريقين وح للتحويل . و (بقية) بن الوليد . و (الزبيدي) محمد ابن الوليد .

(المعنى) (كل ما ردت عليك قوسك) أى ما صدته بقوسك (وكلبك) أى ما صدت بكلبك وهذا لفظ ابن المصنف عن بقية . و (زاد) ابن المصنف (عن) شيخه محمد (ابن حرب) بعد قوله كلبك (المعلم) فزاد وصف الكلب بالمعلم . وزاد ابن المصنف عن ابن حرب (ويدك) قبل قوله : قوسك كما يأتي في رواية أحمد (فكل ذكيا) بأن أدركه وفيه حياة مستقرة وذبحته (وغير ذكي) بأن أدركته ميتا أو فيه حياة غير مستقرة . ويحتمل كما قاله الخطابي : أن يكون المراد بقوله ذكيا ما جرحه الكلب بسنه أو مخالبه فسأل دمه وغير الذكي ما لم يجرحه .

(الفقه) دل الحديث على أنه يباح الاصطياد بكل جراحة معلة ذات ناب من السباع ككلب وفهد ونمر ، أو ذات مخلب من الطيور كصقر وشاهين وباز كما يباح الاصطياد بالمحدد كسهم وسكين ورمح وفتح . هذا ويشترط في حل المصيد بما ذكر جرحه بالسهم أو الجراحة في أى موضع منه في ظاهر الرواية عند الحنفيين . وهو مذهب مالك وأحمد والمزني . وروى عن الشافعي . فإن مات المصيد غما أو خنقا أو بثقل الجراحة ولم يسل دمه ، لا يحل لقوله تعالى «وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ» لأنه من الجرح بمعنى الجراحة فيحمل على الجراح الكاسب بنباه ومخلبه حقيقة . وعن أبي يوسف أنه لا يشترط الجرح وهو الأصح عند الشافعية عملا بأن معنى الجوارح الكواسب «والجواب» أنه لا تنافي بينهما وفيه أخذ باليقين . وعن أبي حنيفة أنه إذا كسر من المصيد عضو يؤكل ، لأنه جراحة باطنة . والفتوى أنه لا يؤكل .

(والحديث) أخرجه أحمد مطولا من طريق ابن حرب بسنده إلى أبي ثعلبة قال : قلت يا رسول الله : إنا في أرض صيد فأرسل كلبى المعلم . فنه ما أدرك ذكاته ، ومنه ما لا أدرك ذكاته . وأرمى سهمى . فنه ما أدرك ذكاته ، ومنه ما لا أدرك ذكاته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل ما ردت عليك يدك وقوسك وكلبك المعلم ذكيا و غير ذكي . وأخرجه ابن ماجه مختصرا عن سميد بن المسيب عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل ما ردت عليك قوسك^(١)

(١٤) (ص) **حدثنا محمد بن المنهال الضريّر ثنا يزيد بن زريع ثنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابيا يقال له أبو ثعلبة قال :**
يا رسول الله إن لي كلابا مكلبة فافقتني في صيدها . فقال النبي صلى الله عليه

(١) ص ١٩٥ ج ٤ مسند أحمد (حديث أبي ثعلبة الخشني) وص ١٥١ ج ٢ سنن ابن ماجه (صيد القوس) .

وَسَلَّمَ : إِنْ كَانَ لَكَ كِلَابٌ مُكَلَّبَةٌ فَكُلْ بِمَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ قَالَ : ذِكْيَا أَوْ غَيْرَ ذِكْيَا ؟
 قَالَ : نَعَمْ قَالَ : فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ؟ قَالَ : وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتَنِي فِي
 قَوْسِي ؟ قَالَ : كُلْ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ . قَالَ : ذِكْيَا أَوْ غَيْرَ ذِكْيَا ؟ . قَالَ : وَإِنْ
 تَغَيَّبَ عَنِّي ؟ قَالَ : وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ مَا لَمْ يَصِلْ أَوْ تَجِدَ فِيهِ أَثَرًا غَيْرَ سَهْمِكَ قَالَ :
 أَفْتَنِي فِي آيَةِ الْمَجُوسِيِّ إِذَا اضْطُرَرْنَا إِلَيْهَا . قَالَ : اغْسِلْهَا وَكُلْ فِيهَا .

(ش) (عن جده) عبد الله بن عمرو كما عند أحمد .

(المعنى) (أن أعرابيا) عند أحمد أن أبانعلبة الخثني (قال إن لي كلابا مكلبة) على صيغة المفعول
 أي معلمة ومسلطة على المصيد . أما ما في قوله تعالى وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ، فهو
 على صيغة اسم الفاعل من كلبت الكلب بالتشديد أي علمته وأرسلته على الصيد . فغنى مكلبين
 معلمين الكلب ونحوه ومرسلينه للصيد (فأفتني في صيدها) أي فيما يحل من مصيدها وما يحرم
 (فكل بما أمسكن عليك) أي من أجلك لا لأنفسها بأن لم تأكل من المصيد قبل قتله . ولم
 يذكر التسمية في هذا الحديث لكونها معلومة من الأحاديث الأخر . (قال) ثعلبة : آكله
 سواء أكان (ذكيا) أي أدركته حيا فوق حياة المذبوح فذكيته (أو غير ذكي) أي أدركته قد
 مات أو فيه حياة المذبوح . وفي نسخة : ذكيا وغير ذكي بالواو . وهو استفهام من أبي ثعلبة
 فهو على تقدير همزة الاستفهام (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (نعم) يحل . وعند أحمد فقال :
 يا رسول الله ذكي وغير ذكي ؟ قال : ذكي وغير ذكي وفي بعض النسخ إسقاط السؤال والجواب
 وفي بعضها إسقاط لفظة نعم فقط . والنسخة الأولى أصح لموافقتها رواية أحمد (قال) أبو ثعلبة :
 (فإن أكل) الكلب (منه) أي من المصيد أنا آكله ؟ (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : يؤكل
 (وإن أكل منه) الكلب وبه استدلال مالك على أن المصيد يؤكل إذا أكل منه الكلب . ولكنه
 يخالف (١) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عدي بن حاتم : فإن أكل الكلب فلا تأكل (١)

(ب) وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عدي : وإن أكل فلا تأكل فإنما أمسك لنفسه (٢)
 وحديث عدي أصح . وحديث الباب ضعيف ، لأن في سنده عمرو بن شعيب وفيه مقال .
 وتقدم بيان ذلك وأقيا (٣) (قال) أبو ثعلبة (أفتني في قوسي) أي في حكم المصيد بمحدد (قال)
 النبي صلى الله عليه وسلم (كل ما ردت عليك قوسك) أي ما صدته به . وعند أحمد : كل ما أمسكت
 عليك قوسك (قال) أبو ثعلبة : آكله سواء أكان (ذكيا أو غير ذكي) ولم يذكر المصنف

(١) تقدم بالمصنف بالحديث رقم ٥ س ٩٩ . (٢) تقدم بالمصنف بالحديث رقم ١١ س ١٠٩ .

(٣) تقدم بفقهاء الحديث رقم ٥ س ١٠٠ .

الجواب . وعند أحمد : قال أى النبي صلى الله عليه وسلم : ذكى وغير ذكى . يعنى يؤكل فى الحالين (قال) أبو ثعلبة : أكل المصيد (وإن تغيب عني ؟ قال) النبي صلى الله عليه وسلم : كله (وإن تغيب عنك ما لم يصل) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة وشد اللام ، أى ما لم ينتن . يقال صل اللحم صلولاً وأصل أنتن . وعند أحمد : يعنى يتغير . وعند النسائي : أو تجده قد صل يعنى قد أنتن (أو تجد فيه أثر غير سهمك) عطف على يصل أى ما لم تجد فى الصيد أثر سهم غير سهمك . فإن وجدت فيه أثر سهم آخر أو سببا من الأسباب القاتلة فلا يؤكل ، لاحتمال أن يكون مات بغير سهمك (قال) أبو ثعلبة (أفتنى) من الإفتاء وعند أحمد : أفتنا (فى آنية المجوس) سأل عن الآنية ، لأن الغالب على أوانهم النجاسة . ولم يسأل عن ذبائحهم ، لعلمه بأنها لا تحل (إذا اضطربنا إليها) أى إلى استعمال أواني المجوس (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (اغسلوها وكل فيها) وعند أحمد قال : إذا اضطربتم إليها فاغسلوها بالماء واطبخوها فيها . وفى رواية الترمذى عن أبي ثعلبة قال : قلت : إنا أهل سفر نمرُّ باليهود والنصارى والمجوس فلا نجد غير آنيهم قال : فإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها بالماء ثم كلوا فيها واشربوا^(١)

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز أكل ما صيد بالكلب المعلم ونحوه من كل ذى ناب وكذا ما صيد بالمحدد من قوس ونحوه وإن تغيب المصيد عن الراى ما لم يجد فيه أثر غير سهمه أو ينتن لحمه فإن ذلك لا يؤكل . قال الخطابي : هذا على معنى الاستحباب دون التحريم ، لأن تغير ريحه لا يحرم أكله . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل إهالة سخنة وهى الورك المتغيرة الريح . ويحتمل أن يكون معنى قوله يصل أن تكون هامة نهشته فيكون تغير الرائحة لمسادب فيه من سمها فأسرع إليه الفساد . وفيه النهى من طريق الأدب عن أكل ما تغير من اللحم بمرور المدة الطويلة^(٢) وحل عدم التحريم ما لم يخش منه الضرر وإلا حرم . قال النووي : قوله صلى الله عليه وسلم «إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدركته فكل ما لم ينتن» وفى رواية فيمن يدرك صيده بعد ثلاث : فكله ما لم ينتن . هذا النهى عن أكله للنتن محمول على التنزيه لا على التحريم . وكذا سائر اللحوم والأطعمة المنتنة يكره أكلها ولا يحرم إلا أن يخاف منها الضرر خوفاً معتمداً . وقال بعض أصحابنا : يحرم اللحم المنتن وهو ضعيف^(٣) (ب) على جواز الأكل فى آنية المجوس إذا لم يوجد غيرها بعد غسلها . وفى رواية أبي داود عن أبي ثعلبة أنه سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون فى قدورهم الخنزير ويشربون فى آنيهم الخمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن وجدتكم غيرها فكلوا فيها واشربوا وإن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء وكلوا واشربوا^(٤) [١١]

(١) ص ٣٤١ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل) . (٢) ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ٤ معالم السنن . (٣) ص ٨١ ج ١٣ شرح مسلم (الصيد بالكلاب المعلمة) . (٤) ص ٢٦٣ ج ٣ سنن أبي داود (الأكل فى آنية أهل الكتاب - الأطعمة) .

«وقد يقال، هذا الحديث مخالف لما يقوله الفقهاء من أنه يجوز استعمال أواني المشركين إذا غسلت ولا كراهة فيها بعد الغسل سواء أوجد غيرها أم لا . وهذا الحديث يقتضى كراهة استعمالها إن وجد غيرها ولا يكفي غسلها في نفي الكراهة . وإنما يغسلها ويستعملها إذا لم يجد غيرها » والجواب ، إن المراد النهى عن الأكل في آنيهم التي كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير ويشربون فيها الخمر كما في رواية أبي داود . وإنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل للاستقذار وكونها معتادة للنجاسة كما يكره الأكل في المحجمة المفسولة . وأما الفقهاء فإداهم آنية الكفار التي لم تستعمل في النجاسات فهذه يكره استعمالها قبل غسلها فإذا غسلت فلا كراهة فيها ، لأنها طاهرة وليس فيها استقذار ولم يريدوا نفي الكراهة عن آنيهم المستعملة في الخنزير وغيره من النجاسات ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وكذا النسائي مختصراً لم يذكر ما يتعلق بالآية ^(٢) .

(٣ — باب إذا قطع من الصيد قطعة)

أى بيان حكم ما قطع من الصيد والحيوان وهو حى .

(١٥) (ص) **عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** ثنا **هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ** ثنا **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ** عَنْ **زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ** عَنْ **عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ** عَنْ **أَبِي وَقْدٍ** قَالَ : قَالَ **النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** : مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ .

(ش) (أبو واقد) الحارث بن عوف الليثي .

(المعنى) (ما) أى الجزء الذى تحمله الحياة إذا قطع من البهيمة) وهى تعيش بدونه عادة كاليد والرجل واللحم والشحم (وهى حية) جملة حالية (فهى) كذا عند المصنف وأحمد بتأنيث الضمير أى القطعة . وعند الترمذى والحاكم وابن ماجه : فهو ، أى ما قطع (ميتة) أى حكمه حكم الميتة لا يحل أكله ، لأن لإباحة الجزء إنما تكون بذبج الحيوان . وقطعه منه وهو حى ليس بذبج . وهو محمول على جزء تحمله الحياة كاللحم والشحم .

(الفقه) دل الحديث على أن العضو الذى تحمله الحياة إذا قطع من البهيمة حال حياتها يحرم أكله لأنه ميتة . وكذلك إذا قطع عضو من صيد قبل موته لم يؤكل المقطوع وإن مات المصيد بعد ذلك لما قلنا . وقال الشافعى رحمه الله : يؤكل المقطوع إذا مات الصيد بذلك وإن لم ينفصل

(١) ص ٨٠ ج ١٣ شرح مسلم . (٢) ص ١٨٤ ج ٢ مسند أحمد (مسند عبد الله بن عمرو . . .) وص ١٩٦ ج ٢ مجتبى (الرخصة فى ثمن الكلب) .

العضو وأمكن التشاهه أو قطع من المصيد ما لا يعيش بدونه عادة كأن شق نصفين أو قطع قطعتين والاقفل مع الرأس والأكثر مع العجز أو قطع نصف الرأس أو أكثره ، أكل كل المصيد إذا لا يمكن في هذه الصور بقاء حياة المصيد فلا يتناولها الحديث ، بخلاف ما إذا كان الثلثان مع الرأس والثلث مع العجز أو قطع أقل من نصف الرأس فإنه لا يحل أكل المقطوع لانفصاله من حي ، وبؤكل المصيد ، لاحتمال أن يكون حيا فوق حياة المذبوح «روى» أبو حنيفة عن إبراهيم النخعي أنه قال : إذا قطعت الصيد نصفين فكله كله وإذا كان مما يلي الرأس أكثر فكل مما يلي الرأس ودع الآخر . وإذا قطعت منه شيئاً فكله كله غير ذلك الشيء إلا أن يكون متعلقاً بجلد فتأكله كله . أخرجه أبو يوسف ومحمد في الآثار وقال : وبه نأخذ^(١) [٥]

«وقال» الخطابي في شرح الحديث : هذا في لحم البهيمة وأعضائها المتصلة بها دون الصوف والشعر ونحوه . وكذلك هذا في الكلب يرسله فينتف «يعنى يقطع» من الصيد نتفة قبل أن يزهق نفسه أو تصيبه الرمية فيكسر منه عضو وهو حي فإن ذلك كله محرم ، لأنه بان من البهيمة وهي حية فصار ميتة . فأما إذا فصله نصفين فإنه بمنزلة الذكاة له وبؤكلان جميعاً «وقال» أبو حنيفة : إن كان النصف الذي فيه الرأس أصغر كان ميتة ، وإن كان الذي يلي الرأس حلت القطعتان وعند الشافعي لا فرق وكلتاها حلال ، لأنه إذا خرج الروح من القطعتين معاً فليس هناك إبانة ميتة عن حي بل هو ذكاة للكل ، لأن الكل صار ميتاً بهذا العقر فليس شيء منه تابعاً لشيء بل كله سواء في ذلك^(٢) (فائدة) اتفق العلماء على حل الصوف والشعر والوبر إذا جز من مأكول اللحم . لا فرق فيمن جزه بين أن يكون مسلماً أو كتابياً أو مجوسياً أو وثنياً (قال) النووي قال إمام الحرمين : وكان القياس نجاسته كسائر أجزاء الحيوان المنفصلة في الحياة . ولكن أجمعت الأمة على طهارتها لمسيس الحاجة إليها في ملابس الخلق ومفارشهم . وليس في شعور المذكيات كفاية لذلك . قالوا ونظيره اللبن محكوم بطهارته مع أنه مستحيل في الباطن كآدم^(٣) (واختلفوا) في الشعر والصوف والوبر والزغب وهو الريش أول ما يبدو إذا كان من ميتة فذهبت المالكية إلى طهارة ذلك لا فرق بين أن تكون أخذت من حي أم من ميت ولو كان كلباً أو خنزيراً . وسواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير تنف . أما لو أزيلت بالتنف فأصولها نجسة والباقي طاهر ، وقالوا بنجاسة قصبة الريش من غير المذكي . أما الزغب الثابت عليها الشبيه بالشعر فهو طاهر مطلقاً (وبهذا) قالت الحنفية والحنبلية إلا في الخنزير فإن شعره نجس مطلقاً سواء أكان حياً أم ميتاً متصلاً أم منفصلاً ، لأنه نجس العين . ومثله الكلب عند الحنبلية . والدليل على طهارة ما ذكر من غير الكلب والخنزير قوله تعالى : وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا

تَسْتَحْفِئُهَا وَيَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأُزُبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَمًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ^(١) فإنه عام في حالتي الحياة والموت . وقاسوا الريش على ما في الآية (وقالت) الشافعية بنجاسة جميع ذلك إذا كان من ميت أو حى غير مأكول ما عدا الآدمي . وبنجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما مطلقاً حياً أو ميتاً (قال) النووي قال البغوى : لو قطع جناح طائر مأكول في حياته فما عليه من الشعر والريش نجس تبعاً لميخته . وإذا جز الصوف والشعر والوبر والريش من حيوان لا يؤكل أو سقط بنفسه أو نتف فاتفق أصحابنا على أنه نجس كشعر الميتة لأن ما أبين من حى فهو ميت^(٢) ثم قال : وإذا رأى شعراً ولم يدر أنه طاهر أو نجس . فقال الماوردى : إن علم أنه من حيوان يؤكل فهو طاهر عملاً بالأصل وإلا فهو نجس^(٣) . وسيأتى لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى في باب أُهْب الميتة^(٤) هذا . وانظر بيان المذاهب في عظام الميتة ونحوه ولبنها وأنفحتها وبيضها - بالدين الخالص^(٥) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الحاكم . وقال : صحيح على شرطهما وأخرجه أحمد والداري والترمذي مطولاً . وقال : هذا حديث حسن غريب والعمل على هذا عند أهل العلم . وأخرجه ابن ماجه عن ابن عمر^(٦) وهذه الطرق كلها فيها مقال إلا أنها لكثرتها يقوى بعضها بعضها .

(٤ - باب في اتباع الصيد)

أى في التحذير من الاشتغال به والانهماك في صيده .

(١٦) (ص) **مُسَدَّدٌ** ثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنْبَهٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ مَرَّةً سُفْيَانُ وَلَا أَعْلَهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَا . وَمَنْ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ . وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ افْتِنَ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (يحيى) القطان . و (سفيان) الثوري . و (أبو موسى) لم يعرف اسمه . وهو شيخ يمانى . روى عن وهب بن منبه . وعنه سفيان الثوري ، قال ابن القطان : مجهول . وقال في التقريب : مجهول من السادسة ، وقال الكرايىسى : حديثه ليس بالقائم وروى عن قال إنه إسماعيل بن موسى . روى له الثلاثة حديث الباب فقط (وقال) يحيى

(١) الجهل : ٨٠ (٢) ص ٢٤١ ج ١ شرح المذهب (٣) ص ٢٤٢ منه (٤) انظر ص ٦٥ ج ٤ سنن أبي داود (٥) ص ٣٥٩ ، ٣٥٨ ج ١ طبعة ثانية (٦) ص ٢٥٩ ج ٤ مستدرک . وص ٢١٨ ج ٥ مستند أحمد (حديث أبي واقد الليثي) وص ٩٣ ج ٢ سنن الدارمي (الصيد بين منه المضو) وص ٢٤٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما قطع من الحى فهو ميت) وص ١٥١ ج ٢ سنن ابن ماجه (ما قطع من البهيمة وحى حية) .

القطان (مرة) قال (سفيان ولا أعلمه) أى الحديث (إلا) مرويا (عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعنى أن سفيان الثوري روى الحديث مرتين مرة جزم فيها برفعه وأخرى مترددا في رفعه .

(المعنى) (من سكن البادية جفا) أى غاظ واشتد طبعه وقسا قلبه ، لأن سكان البادية لا يخاطبون العلماء إلا قليلا فلا يتعلمون مكارم الاخلاق ولين الطبع وراقة القلب وتحمل المشاق على الأذى (ومن اتبع الصيد) أى من تلهى واشتغل بالاصطياد (غفل) عن طاعة الله تعالى ولا سيما إذا كان لغير حاجة بل لا تباع الهوى والنفس والشيطان (ومن أتى السلطان) أى من طرق أبواب السلاطين والحكام (افتتن) في دينه ودنياه ولا سيما إذا كان السلطان فاجرا لأنه إن وافق السلطان في غرضه فقد خاطر بدينه . وإن خالفه فقد خاطر بروحه .

(الفقه) في الحديث (١) التنفير من سكنى البوادی لما فيه من البعد عن أهل العلم والفضل فيفسد قلبه فلا يرق لمعروف كبير وصلة رحم . وفيه إيماء إلى أن سكنى المدن والحوضر يحمل الإنسان على العطف والرحمة والتواؤم والتناصح . وهو يوجب كون سكنى المدن أفضل من سكنى البوادی وقد يتخلف هذا المقتضى لمانع (ب) أنه يكره الإكثار من الاصطياد لأنه قد يشغل عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات . وقال ابن المنير : والاشتغال بالصيد لمن عيشه به مشروع ولمن عرض له وعيشه بغيره مباح . وأما التهديد لمجرد اللهو فهو محل النهي ^(١)

(ج) تحذير الناس ولا سيما العلماء من مخالطة السلاطين فإنهم إن خالطوهم ووافقوهم اقتدت بهم العامة فإنهم أمناء الرسل على العباد . روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العلماء أمناء الرسل ما لم يخالطوا السلاطين ويدخلوا الدنيا . فإذا خالطوا السلاطين ودخلوا الدنيا فقد خانوا الرسل فاحذروهم . أخرجه الحسن بن سفيان والعقيلي بسند حسن ^(٢) وله شواهد فوق الأربعين [١٢]

و (العلماء أمناء الرسل) لحفظهم الشريعة من تحريف المبطلين وتأويل الجاهلين . والأمناء الثقات الحفاظ . ولذا أوجب الله تعالى على الناس أن يرجعوا إليهم فيما لا يعلمون ، قال تعالى : فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ^(٣) ، فإذا خالطوا السلاطين فقد خانوا الرسل فاحذروهم فإنهم إنما يتقربون إلى السلطان بما يوافق هواه ويطلبون الدنيا بالدين ، ومن طلب الدنيا بالدين طمس وجهه وعفى ذكره وأثبت اسمه في النار كما رواه الطبراني عن الجارود وقد ورد ، الوعيد الشديد عن النبي صلى الله عليه وسلم لمن خالط السلطان وأصحاب الولايات في عدة روايات منها ، ما رواه ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سيكون أمراء تعرفون وتشكرون . فمن نابذهم نجا ومن اعتزلهم سلم ومن خالطهم ذلك . أخرجه

ابن أبي شيبة والطبراني في الكبير . وفي سنده هشام بن بسطام وهو ضعيف ^(١) [١٣]

(ومنها) ما رواه كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سيكون بعدى أمراء يكذبون ويظلمون فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه ولم يرد على الحوض . أخرجه النسائي والترمذي والحاكم وصحاحه ^(٢) [١٤]

وقد ورد في هذا آثار منها قول حذيفة بن اليمان رضى الله عنه : إياكم ومواقف الفتن . قيل وما هي ؟ قال : أبواب الأمراء يدخل أحدكم على الأمير فيصدقته بالكذب ويقول ما ليس فيه . أخرجه أبو نعيم في الحلية وابن أبي شيبة في المصنف والبيهقي في الشعب ^(٣) [٦]

« وقول ، أبي ذر الغفاري رضى الله عنه لسلسلة : يا سلسلة لا تغش أبواب السلاطين فإنك لا تصيب من دنياهم شيئاً إلا أصابوا من دينك أفضل منه . أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي في الشعب ^(٤) [٧]

« وقول ، سفيان الثوري : في جهنم واد لا يسكنه إلا القراء الزوارون للبلوك . أخرجه البيهقي ^(٥) [٨]

« وقول ، ابن مسعود رضى الله عنه : إن الرجل ليدخل على السلطان ومعه دينه فيخرج ولا دين له . قيل له ولم ؟ قال : لأنه يرضيه بسخط الله عز وجل . أخرجه البخاري في التاريخ وابن سعد في الطبقات مختصراً ^(٦) [٩]

(ولما خالط) الزهري السلطان كتب أخ له في الدين إليه : عافانا الله وإياك أبا بكر من الفتن فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك أن يدعو لك الله ويرحمك . أصبحت شيخاً كبيراً قد أثقلتك نعم الله تعالى لما فهمك من كتابه وعلمك من سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم . وليس كذلك أخذ الله الميثاق على العلماء قال الله تعالى : وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ^(٧) . واعلم أن أيسر ما ارتكبت وأخف ما احتملت أنك أنست وحشة الظالم وسهلت سبيل البغي بدنوك ممن لم يؤد حقاً ولم يترك باطلاً . حين أدنوك اتخذوك قطباً تدور عليك رحا ظلمهم ، وجسراً يعبرون عليك إلى بلادهم ، وسلياً يصعدون فيه إلى ضلاتهم ويدخلون بك الشك على العلماء ، ويقتادون بك قلوب الجُهلاء . فما أيسر ما عمروا

(١) رقم ٤٧٨١ ص ١٣٢ ج ٤ ، فيض القدير « تعرفون » أى تعلمون ما يرضى من أفعالهم وأقوالهم لكونه معروفاً (وتسكرون) بعضها ألقبه شرعاً (فن نابذهم) أى أنكروا بلسانه مالا يوافق الفروع (نجا) من النفاق والمداينة (ومن اعتزلهم) منكرها بقلبه (سلم) من المقوبة على ترك المنكر (ومن خالطهم) راضياً بنفسهم (هلك) أى وقع في الهلاك الأخرى لدعاتهم والرضا بأفعالهم والنشبة بأحوالهم (ولا تركوا إلى الدين ظموا فتسكم النار) .

(٢) ص ١٨٧ ج ٢ مجتبه (ذكر الوعيد لمن أعان أميراً على الظلم) ص ٢٢٧ ج ١ تبدير الوصول (في أهوان الأئمة والأمرءاء) ص ١٢٥ ج ٦ - تخاف السادة المغيثين (٢، ٤، ٥، ٥) ص ١٢٧ منه . (٦) ص ١٢٨ منه .

(٧) آل عمران : ١٨٧ .

لك في جنب ما خربوا عليك ، وما أكثر ما أخذوا منك فيما أفسدوا عليك من دينك . فما يؤمنك أن تكون ممن قال الله تعالى فيهم : فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا ^(١) . وإنك تعامل من لا يجهل وهو الله تعالى ويحفظ عليك من لا يفعل . قد آوى دينك فقد دخله السقم ، وهي زادك فقد حضر سفر بعيد . وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء والسلام . أورده أبو نعيم في الحلية ^(٢) فهذه الأخبار والآثار تدل على ما في مخالطة السلاطين من الفتن وأنواع الفساد نسأله تعالى الحفظ والنجاة والتوفيق لما فيه رضاه . وسيأتى لذلك مزيد بيان إن شاء الله تعالى في باب طلب العلم لغير الله ^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والترمذي وحسنه . ورد بأن في سنده أبا موسى مجهول نعم أخرج له البزار حديثاً سنده حسن ^(٤) .

(١٧) (ص) **حديث** محمد بن عيسى ثنا محمد بن عبيد ثنا الحسن بن الحكم النخعي عن عدي بن ثابت عن شيخ من الأنصار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى مسدد قال : ومن لزم السلطان افتتن . وزاد : وما ازداد عبد من السلطان دنواً إلا ازداد من الله بعداً .

(ش) هذا الحديث من رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة . وليس من رواية اللؤلؤي ولذا سقط في بعض النسخ ولم يذكره المنذرى في مختصره (عن شيخ من الأنصار) لعله أبو حازم الأشجعي الذي في سند أحمد (عن أبي حازم) واسمه سلمان الكوفي وما تقدم في المنهل العذب بص ٢٧ ج ٦ من أن اسمه سليمان خطأ مطبعي .

(المعنى) (بمعنى) حديث (مسدد) عن يحيى . ولفظه عند أحمد والبيهقي : من بدا جفا ديعنى سكن البادية ، (قال) محمد بن عيسى في حديثه (ومن لزم) بدل قول مسدد : ومن أتى (السلطان افتتن) مبنى للفعول أى أصابته فتنة في دينه ودنياه . (وزاد) محمد بن عيسى (وما ازداد عبد من السلطان دنواً) أى قرباً (إلا ازداد من الله بعداً) عن الخير والرحمة ، لأن الدنيا كلما كثرت شواغلها عند العبد كلما تباعد عن رحمة الله عز وجل .

(الفقه) في الحديث التنفير من التقرب إلى الأحكام .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي بسند صحيح ^(٥) .

(١) سورة صريم : ٥٩ (٢) ص ١٢٨ ج ٦ إتحاف السادة المتقين (٣) ص ٢٢٢ ج ٣ سنن أبي داود .
(٤) ص ١٩٧ ج ٢ مجتبى (اتباع الصيد) ورقم ٨٧٥٢ ص ١٥٢ ج ٦ فيض القدير . (٥) ص ٢٧١ ج ٢ مسند أحمد (سند أبي هريرة رضي الله عنه)

(١٨) (ص) **حديث** يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَأَدْرَكَتَهُ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ وَسَهْمَكَ فِيهِ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَنْتِنَ .

(ش) هذا الحديث غير مناسب للترجمة إلا أن يقال أنه اتبعه هذه المدة للبحث عنه . وفي بعض النسخ ذكره في باب اتخاذ الكلب للصيد .

(المعنى) (إذا رميت الصيد) بالسهم (فأدركته) ميتا (بعد ثلاث ليال) وأيام . واسم العدد لا مفهوم له (فكله ما لم ينتن) من أنتن إذا صار ذا نتن .

(الفقه) في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أباح أكل الصيد الذي غاب عن صائده بثلاثة شروط (١) إذا وجد سهمه فيه ولم يشاركه سهم آخر . (ب) عدم تغييره .

(ج) ألا يقعد عن طلبه بلا ضرورة عند الحنفيين . فإن تشاغل عنه ولم يطلبه لا يحل . وعن مالك إن غاب نهارا أكل وإن غاب ليلا لا يؤكل . والمشهور عن أحمد حله . وعنه أنه إن غاب مدة طويلة لم يباح وقيل له : إن غاب يوما . قال يوم كثير (وقال) الشافعي : لا يؤكل الصيد إن غاب عن الرامي . وتقدم وأولا ، لذلك مزيد بيان في فقه حديث لعدى بن حاتم^(١) وثانيه أن النهى عن أكل المذتن للتنزيه لا للتحريم^(٢)

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وأخرج نحوه مسلم والنسائي^(٣) .

وتنبيهان ، (الأول) اشتمل كتاب الصيد من سنن الإمام أبي داود السجستاني على أربعة أبواب فيها ثمانية عشر حديثا مرفوعة .

(الثاني) اشتمل شرح كتاب الصيد على ثلاثة وعشرين دليلا من السنة غير ما بالمصنف . منها أربعة عشر حديثا مرفوعا أحدها مرسل . وتسعة آثار موقوفة . والله ولى التوفيق والهداية والصلاة والسلام على صاحب الشفاعة وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه .

﴿ ١٠ - كتاب اللقطة ﴾

هكذا في بعض النسخ وضع كتاب اللقطة بعد كتاب المناسك والضحايا . وفي أكثر النسخ

(١) هو الحديث رقم ٦ من كتاب الصيد ص ١٠١ . (٢) تقدم في فقه الحديث رقم ١٤ ص ١١٣ .

(٣) ص ١٩٤ ج ٤ مستند أحمد (حديث أبي ثعلبة الحنفى . . .) و ص ٨٠ ج ١٣ نووى مسلم (الصيد بالكلاب المعلقة) و ص ١٩٧ ج ٢ معجمي (الصيد إذا أنتن) .

جعل كتاب اللقطة بعد كتاب الزكاة . وإنما اخترنا وضع اللقطة بعد المناسك والصيد ، لأن في كل فعل الخير ، إذ في المناسك صرف المال وحصول المشقة الشديدة فيه ابتغاء مرضاة الله تعالى وثوابه . وفي الصيد واللقطة حفظ المال والعناية به رجاء المثوبة . وأيضاً فإن من المناسك أن لقطة الحرم لا يجوز التقاطها إلا لمعرف فإنه يجوز له أن يلتقطها لتعريفها وإيصالها لصاحبها . وفي ذلك من حفظ المال مالا يخفى . فناسب ذكر لقطة غير الحرم إثر ذلك بجامع طلب التعريف في كل . هذا واللقطة ، بضم اللام وفتح القاف على الأشهر . وقيل بسكون القاف . وقيل لقاطه . وهى لغة اسم للمال الملقوط . وشرعا مال يوجد في غير الحرز معرض للضياع لا يعرف مالكة . والالتقاط مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة . قال الله تعالى : وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ^(١) وفي أخذ اللقطة وردّها على مالكها بر وإحسان . وفي حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه أخرجه مسلم ^(٢) [١]

وبعتبره أحكام (الأول) الإباحة إذا علم من نفسه الأمانة والحفظ لها وأمن عليها الضياع إذا تركها (الثاني) النذب إذا شك في ضياعها (الثالث) الوجوب كفاية إن غلب على ظنه ضياعها لولم يرفعها وعلم بها غيره وإلا فرفعها فرض عين (الرابع) الحرمة إذا علم من نفسه أنه يضيعها على صاحبها ولا يبرأ من الضمان إلا بردها لصاحبها (الخامس) كراهة أخذها إذا شك في إضاعته إياها . وقد ذكر المصنف هنا عشرين حديثاً .

(١) (ص) **حديث** محمد بن كثير أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال : غزوت مع زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فوجدت سوطاً فقال لي : اطرحه فقلت : لا ولكن إن وجدت صاحبه وإلا استممت به فحججت فمررت على المدينة فسألت أبي بن كعب فقال : وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : عرفها حولاً فعرفتها حولاً ثم أتيتها فقال : عرفها حولاً فعرفتها حولاً ثم أتيتها فقال عرفها حولاً فعرفتها حولاً ثم أتيتها فقلت : لم أجد من يعرفها فقال : احفظ عددها ووعاءها ووكاءها فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها . وقال : ولا أدري أثلاثاً قال : عرفها أو مرة واحدة .

(١) المائدة من آية : ٢ . (٢) س ٢١ ج ١٧ نوى مسلم (فضل الاجتماع على تلاوة القرآن - الذكر) .

(ش) (السند) (شعبة) بن الحجاج . و (سويد) بالتصغير (بن غفلة) بفتح الغين والفاء . تقدم ص ١٧٥ ج ٩ منهل . و (زيد بن صوحان) بضم الصاد المهملة وسكون الواو (وسلمان بن ربيعة) تقدم ص ١٨ ج ١ تكلمة المنهل .

(المعنى) (فوجدت سوطا) بفتح السين المهملة وسكون الواو ، جمعه أسواط وسياط (فقالا لي أطرحه) أي أمرني زيد وسلمان بطرح السوط بعد التقاطه (فقلت لا) أطرحه (ولكن إن وجدت صاحبه) وعرفه أخذه (وإلا استمعت به) وفي رواية أبي داود الطيالسي : قلت لا ولكن أعزفه فإن وجدت من يعرفه أخذه وإلا استمعت به . فأبيا عليّ وأبيت عليهما (لحججت) أي أدت الحج (فررت على المدينة) وهذا ظاهره أن اجتماعه بأبي بن كعب بالمدينة بعد فراغه من الحج . ويحتمل أنه قبل فعل الحج فيكون اجتماعه به في البدء . وعلى ذلك يكون المراد من حججت أردت الحج . ولفظ الطيالسي : فلما رجعنا من غزاتنا قضى لي أن حججت (فسألت أبا بن كعب) عن اللقطة (فقال وجدت، صرة) هذا الحديث فيه اختصار . وقد ورد مفصلا في رواية الطحاوي الآتية في التخريج وفيها : قال سويد بن غفلة : فأصببت سوطا فأخذتها فقال لي زيد بن صوحان : دعها عنك فقلت : والله لا أدعها للسباع ولا أخذنها فلا استنفعن بها فلقيت أبا بن كعب فذكرت له ذلك فقال لي : لقد أحسنت في ذلك إني قد كنت وجدت صرة فيها مائة دينار (فقال) صلى الله عليه وسلم (عرفها حولا) أي سنة كاملة وهو أمر من التعريف وهو أن ينادى عليها في الموضع الذي وجدها فيه وفي الأسواق والشوارع وأبواب المساجد بأن يقول : من ضاع له شيء فليطلبه عندي (فقال) صلى الله عليه وسلم (احفظ عددها) أمره صلى الله عليه وسلم بذلك ، لئلا تختلط بماله ولشكون الدعوى فيها معلومة وأن يعرف صدق المدعى من كذبه (ووعاها) أمره بحفظ الوعاء لأن العادة جرت بإلقائه إذا أخذ ما فيه . وفيه التفتية على حفظ المال من باب أولى . والوعاء بكسر الواو ما يجعل ظرفا لغيره سواء أكان من جلد أم من خشب أم من غيرها (ووكاها) بكسر الواو والمد : وهو الخيط الذي يشد به الوعاء ، والامر ، بمعركة هذه الأشياء للوجوب عند أكثر أهل العلم . وقال بعضهم : هو الاستحباب . وقال بعضهم : يجب معرفة هذه الأشياء عند الالتقاط ويستحب بعده (وقال) سلمة بن كهيل شيخ شعبة (ولا أدري أثلاثا) من المرات (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي (عرفها) حولا (أو) قال له صلى الله عليه وسلم ذلك (مرة واحدة) ويؤيد هذا رواية أبي داود الطيالسي وفيها : قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال : لا أدري أثلاثا أحوال أو حولا واحدا .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن اللقطة إذا كانت نحو مائة دينار تعرف إلى ثلاثة أعوام إلا أن الحديث مضطرب ولذا لم يقل بمقتضاه الأئمة . وجزم ابن حزم بأن زيادة ثلاثة أعوام غلط . قال : والذي يظهر أن سلمة بن كهيل أخطأ فيها ثم ثبتت واستذكر فثبت على عام

واحد بعد أن شك فصيح أنه وهم ثم استذكر فشك ثم استذكر فتيقن وثبت على وجوب تعريف العام وبطل تعريف ما زاد^(١) ومعلوم أنه لا يؤخذ بما يشك فيه رواية . والرواية التي أشار إليها ابن حزم أخرجها الطحاوي من طريق سفيان بن سعيد الثوري عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة أنه قال : خرجت حاجا فأصبت سوطا فقال لي زيد بن صوحان : دعها . فقلت : لا أدعها للسباع ، لأخذنها فلا تستنفعن بها فلقيت أبي بن كعب فذكرت ذلك له . فقال لي : لقد أحسنت في ذلك إني قد كنت وجدت صرة فيها مائة دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذتها فذكرتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي : عزفها حولا فإن وجدت من يعرفها فادفعها إليه وإلا فاستنفع بها^(٢) (وقال الخطابي : وقد اختلفت هذه الرواية (يعني رواية سلمة بن كهيل) في تحديد المدة فقال فيها : لا أدري قالها مرة أو ثلاثاً . وجاء في خبر زيد بن خالد الجهني الآتي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : عزفها سنة من غير شك فيه . وهو مذهب عامة الفقهاء^(٣) (وقال النووي) أجمع العلماء على الاكتفاء بتعريف سنة ولم يشترط أحد تعريف ثلاثة أعوام إلا ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ولعله لم يثبت عنه^(٤) وحكى ابن المنذر عن عمر أيضاً أربعة أقوال الأول ما ذكر . والثاني تعرف عاما . والثالث ثلاثة أشهر . والرابع ثلاثة أيام . وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامساً وهو أربعة أشهر (ويمكن) حمل هذا الاختلاف على عظم اللقطة وحقارتها (واختلاف) الفقهاء في ذلك (فقال) الحنفيون في ظاهر الرواية : يعرفها حولا كاملا لا فرق بين قليل وكثير . والصحيح الذي عليه الفتوى عندهم أنه يعرفها في مكان وجدها فيه وفي الأسواق وأبواب المساجد والمجامع بأن ينادى إني وجدت لقطة فليأت مالكةا يصفها ويأخذها . ويستمر على ذلك مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعدها أو أنها تفسد إن بقيت بعد ذلك كالأطعمة وبعض الثمار وروى ، عن أبي حنيفة أنها إن كانت أقل من عشرة دراهم عزفها أياما . وإن كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا . وقال السرخسي : ما يجده الملتقطون عن أحدهما ما يعلم أن مالكة لا يطلبه كقشر الرمان والنوى . والثاني ما يعلم أن مالكة يطلبه . فالنوع الأول له أن يأخذه وينتفع به إلا أن صاحبه إذا وجده في يده كان له أن يأخذه منه لأنه عين ملكه فهو أحق به لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : في حديث زيد بن خالد : فإن جاء ربها فادعها إليه . والنوع الثاني وهو ما يعلم أن صاحبه يطلبه فن يلتقطه فعليه أن يحفظه ويعرفه ليوصله إلى صاحبه . وروى عن إبراهيم النخعي قال : يعرفها حولا فإن جاء صاحبها وإلا تصدق بها . فإن جاء صاحبها فهو بالخيار إن شاء أنقذ الصدقة وإن شاء ضمته .

(١) س ٢٦٣ ج ٨ - المحلى (اللقطة) وس ٤٩ ج ٥ فتح الباري الدرر . (٢) س ٢٧٦ ج ٢ شرح معاني الآثار

(اللقطة) (٣) س ٨٥ ج ٢ معالم السنن . وخبر زيد يأتي بالصفة رقم ٤ (٤) س ٢٦ ج ١٢ شرح مسلم (اللقطة)

والتقدير بالحول ليس بلازم في كل شيء . وإنما يعرفها مدة يتوهم أن صاحبها يطلبها . وذلك يختلف بقلة المال وكثرته حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حولا ، لأن هذا مال خطير تقطع اليد بسرقة والحول الكامل لذلك حسن . وفيما دون العشرة إلى ثلاثة يعرفها شهرا . وفيما دون ذلك إلى الدرهم يعرفها جمعة . وفيما دون الدرهم يعرفها يوما . وفي فلس أو نحوه ينظر يمينه ويسرة ثم يضعه في كف فقير . وقالت ، المالكية : إنه يعرفها سنة إن كان لها بال بأن كانت أكثر من دينار وما كان دينارا فأقل يعرف الأيام إن كان له قدر ومنفعة يشح به ربه ويطلبه . وإن لم يكن كذلك فلا يحتاج إلى تعريف كدون الدرهم الشرعى وعصا وسوط وقليل من تمر أو زبيب فله أكله إذا لم يعلم ربه وإلا بأن ظهر صاحبه منع من أكله وضمنه (وفرت) الشافعية أيضاً بين العظيم والحقير فقالوا : تعرف اللقطة العظيمة إلى سنة والحقيرة أقل من ذلك . واختلفوا في الحقيرة فقليل دينار وقليل ربع دينار وقليل درهم . والأصح أن الحقيرة هي ما يظن أن صاحبها لا يكثر أسفه عليها ولا يطول طلبه لها غالبا فلا يلزم الملتقط أن يعرفها إلا زمنا يظن أن فاقدها يعرض عنها غالبا قال النووي : وأما تعريف سنة فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطة ليست تافهة ولم يرد حفظها لصاحبها بل أراد تملكها . فأما إذا أراد حفظها لصاحبها فهل يلزمه التعريف ؟ فيه وجهان أحدهما لا يلزمه والأصح أنه يلزمه التعريف لئلا تضيع على صاحبها فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها . والثاني الحقير يجب تعريفه زمنا يظن أن فاقده لا يطلبه في العادة أكثر منه ^(١) وهذا فيما له قيمة . وأما مالا قيمة له كحبة زبيب وتمر فإن واجده يتصرف فيه من غير تعريف ولو وجده في حرم مكة . قال أنس : مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمررة في الطريق فقال : لولا أنى أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها . أخرجه الشيخان ^(٢) [٢]

(وقالت) الحنبلية : إن كان درهما فأكثر أو ما قيمته ذلك يعرفه سنة وإن كانت تافهة كالسكر والتمر وسير النعل والرغيف والعصا والسوط والخرق والحبل وما لا خطر له بما لا تتبعه همة أوساط الناس فلا يحتاج إلى تعريفه ويمالك الملتقط بلا تعريف . والأفضل أن يتصدق به فإن ظهر صاحبه وكان الملتقط باقيا لزمه دفعه وإن كان قد تلف فلا تلزمه قيمته وظاهر مذهبهم عدم التفرقة في تعريف اللقطة بين القليل والكثير إلا اليسير الذي لا تتبعه النفس كالتمر والسكر والخرق وما لا يؤسف له فإنه لا بأس بأخذه والانتفاع به من غير تعريف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على واجد التمرة حيث أكلها بل قال له : لو لم

(١) ص ٢٢ ج ١٢ شرح مسلم - (اللقطة) . (٢) ص ٥٤ ج ٥ فتح الباري (إذا وجد تمررة في الطريق -

اللقطة) وص ١٧٧ ج ٧ نووى مسلم (تحريم الزكاة على الرسول صلى الله عليه وسلم)

تأنها لا تملك . ورأى النبي صلى الله عليه وسلم ثمرة فقال : لولا أنى أخشى أن تسكون من الصدقة لا كلتها . ولا خلاف بين العلماء فى إباحة أخذ اليسير والانتفاع به . وليس عن أحمد وغيره تحديد اليسير الذى يباح . أفاده ابن قدامة^(١)

(ب) ودل الحديث أيضاً على أن الملتقط أن يتملك اللقطة بعد تعريفها المدة المشروعة غنياً أو فقيراً ، فإن أبى بن كعب رضى الله عنه كان من مياسير الأنصار وأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتملك اللقطة بعد تعريفها . وبهذا قال الشافعى وأحمد وإسحاق بن راهويه . وهو رواية عن مالك (وقال) الحنفيون : لا يجوز للغنى الانتفاع باللقطة ويتصدق بها ويجوز إن كان فقيراً (وأجابوا) عن حديث الباب بأن أياً لم يكن وقتئذ من المياسير بل كان فقيراً ، قال ، أنس : لما نزلت هذه الآية : *لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ* ، قال أبو طلحة : أرى ربنا يسألنا من أموالنا فأشهدك يا رسول الله أنى قد جعلت أَرْضَى بِرِيحًا لله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلها فى قرابتك . فجعلها فى حسان بن ثابت وأبى بن كعب . أخرجه الشيخان وهذا لفظ مسلم^(٢) [٣]

فهذا صريح فى أن أياً كان فقيراً وقتئذ . ويحتمل أنه أيسر بعد ذلك وقضايا الأحوال متى تطرق إليها الاحتمال سقط منها الاستدلال^(٣) هذا وقد اختلف العلماء فيما إذا تصرف فى اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمها له ؟ فالجمهور على وجوب الرد إذا كانت العين موجودة أو البديل إن كانت استهلك . ومن حجبتهم قوله صلى الله عليه وسلم : اعرف وكأها وعفاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف ، يعنى صاحبها ، فاستنفقها ولتكن ودبعة عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدأها إليه . أخرجه مسلم عن زيد بن خالد^(٤) فقوله : فإن جاء طالبها .. الخ بعد قوله فاستنفقها يقتضى وجوب ردها بعد استنفاقها فيحمل على رد البديل . وأصرح من ذلك رواية المصنف عن زيد بن خالد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال : عرفها سنة فإن جاء باغيها فأدأها إليه . وإلا فاعرف عفاصها وكأها ثم كلاً فإن جاء باغيها فأدأها إليه^(٥) فأمر صلى الله عليه وسلم بأدائها إلى صاحبها قبل الإذن فى أكلها وبعده . وهى أقوى حجة للجمهور . أفاده الحافظ^(٦) (د) ودل الحديث أيضاً على أن الملتقط يتولى تعريف اللقطة بنفسه وله أن يستنيب فيه فإن وجد متبرعاً بذلك . وإلا إن احتاج إلى أجر فهو على الملتقط عند أحمد والشافعى وأصحاب الرأى . واختار أبو الخطاب أنه إن قصد الحفظ لصاحبها دون تملكها

(١) س ٣٢٢ ج ٦ معنى (التفريق بين كثير اللقطة وبسرها) (٢) س ٢٥١ ج ٥ فتح البارى (من أصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه . الوصايا) وس ٨٥ ج ٧ بوى مسلم (فضل الفقمة والصدقة على الأقربين . الزكاة) و (برجاء) بفتح فسكسر مقصوراً . وروى : برجاء بكسر الباء وفتحها وفتح الراء والمد وهى حذيفة . (٣) س ٤٦٩ ج ٣ نصب الرأى . (٤) س ٢٥٥ ج ١٢ بوى مسلم (اللقطة) . (٥) هذا بأنى رقمه ٦ (٦) س ٥٣ ج ٥ فتح البارى الشرح (إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهو لمن وجدها) .

رجع بالأجر على مالِكها . وكذلك قال ابن عقيل فيما لا يُملك بالتعريف لأنه من مؤنة إيصالها إلى صاحبها فكان على مالِكها كأجر مخزنها ورعيها وتخفيفها . قاله ابن قدامة ^(١) ثم قال : وإذا أخر التعريف عن الحول الأول مع إمكانه أثم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به فيه . والأمر يقتضى الوجوب . وقال صلى الله عليه وسلم في حديث عياض بن حمار ولا تسكنم ولا يُعَيَّب ^(٢) ولأن ذلك وسيلة إلى ألا يعرفها صاحبها فإن الظاهر أنه بعد الحول بيأس منها ويسلو عنها ويترك طلبها . ويسقط التعريف بتأخيرها عن الحول الأول في المنصوص عن أحمد ، لأن حكمة التعريف لا تحصل بعد الحول الأول وإن تركه في بعض الحول عَرَفَ بقيته ولا يسقط التعريف لتأخره لأنه واجب فلا يسقط بتأخيرها عن وقته ، ولأن التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نوع من القصور فيجب الإتيان به ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ^(٣) [٤]

فعلى هذا إن أخر التعريف بعض الحول أتى بالتعريف في بقيته وأتمه من الحول الثاني ^(٤) (فوائد) (الأولى) إذا أخذ اللقطة أحد ثم ردها إلى موضعها ضمها عند الشافعي وأحمد (وقال) مالك : لا ضمان عليه لما روى الأثرم بالسند إلى عمر أنه قال لرجل وجد بعيرا : أرسله حيث وجدته [١] ولما روى عن جرير بن عبد الله أنه رأى في بقره بقرة قد لحقت بها فأمر بها فطردت حتى توارت ^(٥) [٢] ودليل الشافعي وأحمد أنها أمانة حصلت في يده فلزمه حفظها فإذا ضيعها لزمه ضمانها كما لو ضيع الوديعة . ولأنها لما حصلت في يده لزمه حفظها وتركها تضيعها . فأما أثر عمر ، فهو في الضالة التي لا تحل . فأما ما لا يحل التقاطه إذا أخذه فيحتمل أن له رده إلى مكانه ولا ضمان عليه لهذه الآثار ، ولأنه كان واجبا عليه تركه في مكانه ابتداء فكان له ذلك بعد أخذه . ويحتمل ألا يبرأ من ضمانه برده إلى مكانه كالمسروق وما يجوز التقاطه فعلى هذا لا يبرأ إلا برده إلى الإمام أو نائبه . وأما عمر فهو كان الإمام فإذا أمر برده كان كأخذه منه . وأثر جرير لا حجة فيه لأنه لم يأخذ البقرة ولا أخذها غلامه إنما لحقت بالبقر من غير فعله ولا اختياره . قاله ابن قدامة ^(٦) .

(الثانية) إن صاد غزالا فوجده مخضوبا أو في عنقه حرز أو في أذنه قرط ونحو ذلك مما يدل على ثبوت اليد عليه فهو لقطة لأن ذلك دليل على أنه كان مملوكا . وقال أحمد - فيمن ألقى شبكة

(١) مس ٣٢٢ ج ٦ مئى (من يتولى التعريف) . (٢) يأتي بالمصنف رقم ٩ (٣) هذا بعض حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة . وأوله : ذروني ما تركتكم . انظر مس ١٠٠ ج ٩ نووى مسلم (فرض الحج مرة في العمر) مس ٢ ج ٢ مجتبه (وجوب الحج) وانظر رقم ٤٢٥ مس ٥٦٢ ج ٣ فيض القدير (٤) مس ٣٢٤ ج ٦ مئى (حكم ما إذا أخر التعريف عن الحول الأول) . (٥) يأتي نحوه للمصنف رقم ٢٠ . (٦) مس ٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٦ مئى (إذا أخذ اللقطة ثم ردها) .

في البحر فوقعت منها سمكة فجذبت الشبكة فمرت بها في البحر فصادها رجل - أن السمكة للذي حازها . والشبكة يعرفها ويدفعها إلى صاحبها . فجعل الشبكة لقطة لأنها مملوكة لأدمى والسمكة لمن صادها لأنها كانت مباحة ولم يملكها صاحب الشبكة لكون شبكتها لم تثبتها فبقيت على الإباحة . وهكذا لو نصب فخا أو شركا فوقع فيه صيد من صيود البر فأخذه وذبح به وصاده آخر فهو لمن صاده . ويرد الآلة إلى صاحبها فهي لقطة يعرفها . وقال أحمد في رجل انتهى إلى شرك فيه حمار وحش أو ظبي قد شارف الموت فخلصه وذبحه هو لصاحب الاحبولة وما كان من الصيد في الاحبولة فهو لمن نصبها (١)

(الثالثة) الجمالة على رد الضالة والابق وغيرهما جائزة . واغتفر فيها جهالة العمل للضرورة ولا نعلم في ذلك خلافاً (الرابعة) إن كان الذي وجد اللقطة سفيه أو طفلاً قام وليه بتعريفها فإن تمت السنة ضمها إلى مال واجدها فإن تلفت في يده بغير تفريط فلا ضمان عليه لأنه أخذ ماله أخذه . وإن تلفت بتفريطه ضمها في ماله . وإذا علم بها وليه لزمه أخذها لأنه ليس من أهل الحفظ والأمانة . فإن تركها في يده ضمها لأنه يلزمه حفظ ما يتعلق به حق الصبي وهذا يتعلق به حقه فإذا تركها في يده كان مضيعاً لها . وإذا أخذها الولي عرفها ، لأن واجدها ليس من أهل التعريف (٢) (الخامسة) من ترك دابة بمهلكة فأخذها إنسان فأطعمها وسقاها وخلصها مملكها . وبه قال اللبث والحسن بن صالح وإسحاق لما روى الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من وجد دابة قد عجز عنها أهلها فسيبوها فأخذها فأحياها فهي له (قال) عبد الله ابن عبد الرحمن فقلت يعني للشعبي من حدثك بهذا ؟ قال غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه أبو داود في المراسيل [٥]

(وفي لفظ) عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من ترك دابة بمهلكة فأحياها رجل فهي لمن أحياها [٦]

ولأن في الحكم بملكها لإحيائها وإنقاذها من الهلاك وحفظاً للمال عن الضياع ومحافظة على حرمة الحيوان (وقال) مالك هي لمالكها الأول ويغرم ما أنفق عليها (وقال الشافعي) وابن المنذر : هي لمالكها والآخر متبرع بالنفقة لا يرجع بشيء ، لأنه ملك غيره فلم يملك بغير عوض من غير رضاه كما لو كانت في غير مهلكة ولا يملك الرجوع لأنه أنفق على مال غيره بغير إذنه فلا يرجع بشيء كما لو بنى داره (والظاهر) القول الأول . وفي القول بأنها لا تملك تضييع لذلك كله من غير مصلحة تحصل ، ولأنه نبذ رغبة عنه وعجزاً عن أخذه فملكه أخذه كالمساقط من السفيل وسائر ما ينبذه الناس رغبة عنه . أفاده ابن قدامة (٣) .

(١) م ٣٤٥ ج ٦ مفتي (إذا أخذ اللقطة ثم ردها) . (٢) م ٣٥٩ منه (إذا وجد اللقطة سفيه أو طفل عرفها وليه) . (٣) م ٣٧١ منه (حكم أخذ الدابة من المهلكة وتملكها) .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقي السبعة وأبو داود الطيالسي والطحاوي مختصراً ومطولاً وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح^(١)

(٢) مك (ص) **مُسَدَّدٌ** ثَنَا **يَحْيَى** عَنْ **شُعْبَةَ** بِمَعْنَاهُ قَالَ : **عَرَفَهَا حَوْلًا وَقَالَ** **ثَلَاثَ مَرَارٍ قَالَ فَلَا أَدْرَى قَالَ لَهُ ذَلِكَ فِي سَنَةٍ أَوْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ .**

(ش) هذا الحديث تكرير للحديث السابق (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (يحيى) بن سعيد و (شعبة) ابن الحجاج عن سلمة بن كهيل (بمعناه) أى بمعنى الحديث المتقدم (المعنى) (قال) سلمة فى حديثه (عرفها حولاً) ثم (قال) سلمة فى روايته (ثلاث مرار قال) سلمة (فلا أدرى قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (له) أى لآبى بن كعب (ذلك) أى ثلاث مرار (فى سنة أو فى ثلاث سنين) وغرض المصنف بسوق هذه الرواية بيان الفرق بين حديث محمد بن كثير السابق عن شعبة وبين حديث يحيى بن سعيد عنه بأن محمد بن كثير ذكر فى روايته أن آيياً كرر الإتيان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤاله عن تعريفها فى ثلاث سنين فأجابه صلى الله عليه وسلم فى كل مرة بأن يعرفها حولاً . أما رواية يحيى عن شعبة ففيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لآبى يعرفها حولاً ثلاث مرار . وهذا يحتمل أن يعرفها ثلاث مرات فى ثلاث سنين فيكون موافقاً لحديث محمد بن كثير . ويحتمل أن يكون المراد منه عرفها ثلاث مرات فى سنة واحدة فيكون مخالفاً له . وهو الأقرب لما علمت من كلام ابن حزم والنووى فى الحديث السابق (ورواية يحيى) أخرجه أيضاً أحمد من حديث يحيى بن سعيد عن سعيد عن شعبة حدثنى سلمة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة قال : غزوت مع زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فوجدت سوطاً فأخذته فقالا لى اطرحه فقلت لا ولكن أعرفه فإن وجدت من يعرفه وإلا استمعت به فأبىأت على وأبىأت عليهما فلما رجعنا من غزائنا حججت فأبىأت المدينة فلقيت أبى بن كعب فذكرت له قولهما وقولى لهما فقال : وجدت صرة فيها مائة دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبىأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال : عرفها حولاً فعرفتها حولاً فلم أجد من يعرفها فأبىأتته فقلت له : لم أجد من يعرفها فقال : عرفها حولاً ثلاث مرات ولا أدرى قال له ذلك فى سنة أو فى ثلاث سنين فقال لى فى الرابعة اعرف عددها ووكاهها فإن رجدت من يعرفها وإلا فاستمتع بها^(٢) .

(١) . ص ١٢٦ ج ٥ مسند أحمد (حديث سويد بن غفلة عن أبى بن كعب . .) وس ٤٨ ج ٥ فتح البارى (القطعة)
وس ٢٦ ج ١٢ نووى مسلم وس ٥٢ ج ٢ سنن ابن ماجه . وس ٢٩٤ ج ٣ تحفة الأحوذى . وس ٧٥ مسند الطيالسى (أحاديث
أبى بن كعب . .) وس ٢٧٦ ج ٢ شرح معاني الآثار . (٢) ص ١٢٦ ج ٥ مسند أحمد (حديث سويد بن غفلة عن
أبى بن كعب . .) .

(٣) مك (ص) **حدثنا** موسى بن إسماعيل ثنا حماد ثنا سلمة بن كهيل بإسناده ومعناه قال في التعريف قال عامين أو ثلاثة . وقال : أعرف عددها ووعاءها ووكاءها زاد فإن جاء صاحبها فعرف عددها ووكاءها فادفعها إليه .

(ش) هذا مكرر أيضاً مع الحديث الأول (السند) (حماد) بن سلمة (بإسناده) أي سويد بن غفلة (ومعناه) أي معنى الحديث السابق . ولفظه عند أحمد : قال : أي سويد بن غفلة ، حججت أنا وزيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة . فذكر الحديث قال : أي أبي بن كعب ، فعرفتها عامين أو ثلاثة (الحديث) وغرض المصنف بذكر هذه الرواية ، بيان الفرق بين رواية شعبة عن سلمة ابن كهيل في الحديث الأول ، ورواية حماد عن سلمة . بأن شعبة ذكر في روايته أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبي بن كعب أن يعرف اللقطة ثلاث مرات في ثلاث سنين . وأما حماد فذكر في روايته أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبي بن كعب أن يعرفها عامين أو ثلاثة . ولم يذكر هذا إلا حماد .

(المعنى) (قال) أي حماد بن سلمة في روايته عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة (في التعريف) أي تعريف اللقطة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) لأبي بن كعب عرفها (عامين أو ثلاثة) بالشك في سني التعريف . وقد روى الحديث جماعة عن سلمة بذكر الأعوام الثلاثة . ولم يذكر عامين إلا حماد (وقال) النبي صلى الله عليه وسلم لأبي (اعرف) وفي الحديث الأول : احفظ (عددها ووعاءها) ماتحفظ فيه (ووكاءها) الخيط يربط به الوعاء . و (زاد) حماد في روايته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي (فإن جاء صاحبها) أي اللقطة (فعرف عددها ووكاءها فادفعها إليه) ولا تؤخرها عنه . وأشار المصنف إلى ضعف هذه الزيادة بقوله .

قال أبو داود : ليس يقول هذه الكلمة إلا حماد في هذا الحديث ، يعني فعرف عددها (ش) لكنه غير مسلم . فقد أخرج الحديث مسلم وقال : وفي حديث سفيان الثوري وزيد بن أبي نيسة وحماد بن سلمة : فإن جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فأعطها إياه (١) (قال) الحافظ «وأما قول أبي داود : إن هذه الزيادة زادها حماد بن سلمة وهي غير محفوظة فتمسك به ، من حاول تضعيفها فلم يصب . بل هي صحيحة وقد عرفت من وافق حمادا عليها وليست شاذة (٢) . (الفقه) يؤخذ من هذه الزيادة أن من ادعى أن اللقطة له وعرف هذه الأوصاف الثلاثة تدفع إليه من غير أن يكلف بيئته أخرى . وبه قال مالك وأحمد وداود والليث بن سعد والبخاري

ولذا ترجم الحديث أبي هذا (باب إذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفعت إليه) (وقال) الحنفيون والشافعي : إن وقع في نفسه صدقه جاز دفعها إليه . ولا يجب دفعها لمن عرف أوصافها إلا بالبينة . وقالوا : الأمر في حديث الباب للإباحة ، لأن وجوب الدفع إنما هو بالبينة عملاً بحديث البينة على المدعى واليمين على من أنكر . أخرجه البيهقي عن ابن عمرو^(١) [٧]

« وقال ، الأولون : لو كانت البينة شرطاً لوجوب الدفع لم يحز الإخلال به ولا أمر بالدفع بدونه ، ولأن إقامة البينة على اللقطة تتمتع ، لأنها إنما سقطت حال الغفلة فتوقف دفعها على البينة منع لوصولها إلى صاحبها أبداً . وهذا يفوت مقصود الالتقاط ويفضي إلى تضييع أموال الناس . وما هذا سبيله يسقط اعتبار البينة فيه ، فلو لم يجب دفعها بالصفة لم يحز التقاطها لما ذكرناه . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : البينة على المدعى . يعني إذا كان ثم منكر . ولا منكر هاهنا ، على أن البينة تختلف . وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بينة مدعى اللقطة وصفها . فإذا وصفها فقد أقام بينته . وقياس اللقطة على المغصوب غير صحيح ، فإن النزاع يتم في كونه مغصوباً والأصل عدمه . وقول المنكر يعارض دعواه فاحتيج إلى البينة . وها هنا قد ثبت كون هذا المال لقطة وأن له صاحباً غير من هو في يده ولا مدعى له إلا الواصف . وقد ترجح صدقه فينبغي أن يدفع إليه . هذا . وإن وصفها اثنان أقرع بينهما . فمن وقعت له القرعة حلف أنها له وسلمت إليه . وهكذا إن أقاما بينتين أقرع بينهما . فمن وقعت له القرعة حلف ودفعت إليه وقال ، أبو الخطاب : تقسم بينهما ، لأنهما تساويان فيما يستحق به الدفع فتساويا فيها ، كما لو كانت في أيديهما . والأول أصح وأشبه بالأصول . وإن وصفها إنسان فأقام آخر البينة أنها له فهي لصاحب البينة ، لأنها أقوى من الوصف . فإن كان الواصف قد أخذها انتزعت منه وردت إلى صاحب البينة ، لأننا تبينا أنها له . وإن كانت قد هلكت فلصاحبها تضمين من شاء من الواصف أو الدافع إليه عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وقال ابن القاسم صاحب مالك : لا يلزم الملتقط شيء ، لأنه فعل ما أمر به وهو أمين غير مفرط ولا مقصر فلا يضمن كما لو دفعها بأمر الحاكم ولأن الدفع واجب عليه فصار الدفع بغير اختياره فلم يضمنها كما لو أخذت منه كرها . وقال ، الأولون : إنه دفع مال غيره إلى غير مستحقة اختياراً منه فضمنه كما لو دفع الوديعة إلى غير مالسكها إذا غلب على ظنه أنه مالسكها . فأما إن دفعها بحكم حاكم لم يملك صاحبها مطالبة الدافع ، لأنها مأخوذة منه قهراً فلا يضمنها كما غصبها غاصب . فإن ضمن الدافع رجع على الواصف ، لأنه كان سبب تغريمه . وإن كانت اللقطة قد تلفت عند الملتقط فضمته الواصف إليها رجع على الواصف بما غرمه وليس لمالكها تضمين الواصف ، لأن الذي قبضه إنما هو مال الملتقط لا مال صاحب اللقطة ، بخلاف ما إذا سلم الدين للواصف فإن

صاحبها يرجع عليه . فأما إن وصفها لإنسان فأخذها ثم جاء آخر فوصفها وادعاهما لم يستحق شيئاً لأن الأول استحقها لوصفه إياها وعدم المنازع فيها وثبتت يده عليها ولم يوجد ما يقتضى انتزاعها منه فوجب إبقاؤها له كسائر ماله . ولو جاء مدع للقطة فلم يصفها ولا أقام بينة أنها له لم يجوز دفعها إليه سواء أغلب على ظنه صدقه أم كذبه ، لأنها أمانة فلم يجوز دفعها إلى من لم يثبت أنه صاحبها كالوديعة . فإن دفعها لجاء آخر فوصفها أو أقام بينة لزم الملتقط غرامتها له ، لأنه فوتها على مالكها بتفريطه وله الرجوع على مدعيها لأنه أخذ مال غيره . وإصاحبها تضمنين أخذها فإذا ضمنه لم يرجع على أحد . وإن لم يأت أحد يدعيها فللملتقط مطالبة أخذها بها ، لأنه لا يأمن من مجرى صاحبها فيغرمه إياها ولأنها أمانة في يده فلك أخذها من غاصبها كالوديعة . أفاده ابن قدامة ^(١) (وهذه الرواية) أخرجها أيضاً أحمد ^(٢) .

(٤) (ص) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ : عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَهَا وَعِفَّاصَهَا ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا . فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةٌ الْغَنَمِ ؟ فَقَالَ : خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةٌ الْإِبِلِ ؟ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْتَتَاهُ أَوْ احْمَرَّ وَجْهُهُ وَقَالَ : مَا لَكَ وَلَهَا ؟ مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا رَبُّهَا .**

(ش) (السند) (يزيد مولى المنبعث) بضم الميم وسكون النون وفتح الواحدة وكسر العين المهملة المدني . روى عن زيد بن خالد وأبي هريرة . وعنه يحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وبشير بن سعيد وغيرهم . ذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب صدوق من الثالثة . روى له الجماعة .

(المعنى) (أن رجلاً سأل رسول الله) السائل هو سويد الجهنى ، فى الطبرانى والحمدى والبعغوى من طريق محمد بن معن الغفارى عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهنى عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة ، الحديث ، أفاده الحافظ ^(٣) ، وما قيل ، من أن السائل بلال ، فردود ، لأن بلالا ليس بأعرابى . وقد جاء فى رواية البخارى عن زيد بن خالد قال : جاء أعرابى سأل رسول الله

(١) انظر ص ٢٣٦ - ٢٣٩ ج ٦ منى . (٢) ص ١٢٧ ج ٥ . مسند أحمد (حديث سويد بن غفلة عن أبي بن كعب)

(٣) ص ٥٠ ج ٥ . فتح البارى - المرح (ضالة الإبل)

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (عن اللقطة) أى عن حكمها وما يصنع بها واجدها (فقال عرفها سنة ثم اعرف وكأها وعفاصها) بكسر العين المهملة وتخفيف الفاء الوعاء الذى تكون فيه النفقة جلدا أو غيره ، مأخوذ من العفص وهو الشئ ، لأن الوعاء يشئ على ما فيه ووظاهر ، التعبير ثم فى رواية المصنف والبخارى يقتضى تعريف اللقطة أولا ثم يعرف علاماتها ثانيا . وجاء فى رواية للبخارى عن سليمان بن بلال عن يحيى عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال : اعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة ^(١) ، وفيها ، أن التعريف لاحق . ولا منافاة بينهما . قال النووى : يجمع بينهما بأن يكون (الملتقط) مأمورا بالمعرفة فى الحالتين فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها له . ثم بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يملكها يعرفها مرة أخرى معرفة وافية محققة ليعلم قدرها وصفها لاحتمال أن يحجى صاحبها فيقع الاختلاف فى ذلك . فإذا عرفها الملتقط وقت التملك يكون القول قوله لأنه أمين واللقطة وديعة عنده ويحتمل ، أن تكون ثم فى الروايتين بمعنى الواو على رأى الكوفيين فلا تقتضى ترتيبا ولا تخالفا يحتاج إلى الجمع . ويقويه كون المخرج واحدا وهو زيد بن خالد ، والقصة واحدة . أفاده الحافظ ^(٢) (ثم استنفق بها) أى تملكها وانتفع بها وأنفقها على نفسك . فالسين والتاء زائدتان وكذا الباء فعند البخارى وإلا فاستنفقها . واستدل به على أن الملتقط يتصرف فيها ولو كان غنيا . وقال الحنفيون : إن كان غنيا تصدق بها . وإن جاء صاحبها تخير بين إمضاء الصدقة أو تغريم الملتقط . قال صاحب الهداية : إلا إن كان بإذن الإمام فيجوز للغنى كما فى حديث أبى بن كعب . وبهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين ^(٣) . وتقدم بيانه (فإن جاء ربها) قبل إنفاقها (فأدها إليه) لأنه وجد عين حقه . وإن جاء بعد إنفاقها فليؤد إليه بدلها إن شاء . وفى هذا دليل ظاهر على أن اللقطة وديعة عند الملتقط وأن أمره بإنفاقها لم يكن على سبيل التملك بل على سبيل التصدق (قال) السائل (يا رسول الله فضالة الغنم) ما حكمها ؟ ولم يقل فلقطة الغنم ، لأن الضالة تختص بالحيوان عند الأكثر بخلاف غيره فيقال له لقطة . وسوى الطحاوى بينهما فى أن كلا منهما يطلق على ما يطلق عليه الآخر من حيوان أو غيره (فقال خذها) أى ضالة الغنم (فإنما هى) ضعيفة معرضة لأن تكون (لك) إن أخذتها (أو) تكون (لأخيك) إن لم تأخذها . والمراد بالأخ ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر (أو) تكون (للذئب) إن لم يأخذها أحد . والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع . وفى هذا حث للملتقط على أخذ اللقطة من الغنم ، لأنه إذا علم أنه إن لم يأخذها أخذها الذئب لأنها ضعيفة معرضة للهلاك ولا تستطيع أن تدافع عن نفسها فكان ذلك أدعى لأخذها (قال) السائل (يا رسول الله فضالة الإبل) ما حكمها (فغضب

رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت وجنتاه) ثنية وجنة بفتح فسكون وقد تبدل الواو همزة . وهي ما ارتفع من الخدين (أو احمر وجهه) صلى الله عليه وسلم شك من الراوى (وقال مالك ولها؟ معها حذاؤها) بكسر الحاء المهملة والمد أى خُفُّها (وسقاؤها) جوفها . وأشار بذلك صلى الله عليه وسلم إلى استغنائها عن الحفظ لها بما كمن في طباعها من الجلادة على العطش فإنها تصبر أياما من غير حاجة إلى الماء . وقيل سقاؤها عنقها ، لأنها تتناول به الماء كول والمشروب من غير عناء لطوله فلا تحتاج إلى ملتقط فلتترك (حتى يأتيا ربها) صاحبها .

(الفقه) دل الحديث على (١) جواز أخذ اللقطة . وعلى أنها تعرف سنة لا فرق بين قليلها وكثيرها . وتقدم بيانه . وعلى أنه يجب على الملتقط أن يعرف أوصافها وعلى مشروعية انتفاع الملتقط بها بعد تعريفها سنة . وعلى وجوب إعطائها لربها إن جاء قبل فواتها وإلا ضمن قيمتها . وعلى ذلك جمهور أهل العلم . قال النووى : إن جاء صاحبها قبل أن يتملكها الملتقط أخذها بزوائدها المتصلة والمنفصلة . وأما بعد ذلك فإن لم يجع صاحبها فهي لمن وجدها ولا مطالبة عليه فى الآخرة . وإن جاء صاحبها فإن كانت موجودة بعينها استحقها بزوائدها المتصلة وما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك وهو قول الجمهور . ذكره الحافظ^(١) (وخالف) فى ذلك البخارى وداود الظاهرى فقالا : لا يضمها بعد تعريفها سنة . والأحاديث حجة عليهم .

(ب) وعلى جواز التقاط ضالة الغنم . وهو مذهب الحنبلية والجمهور للحديث المذكور . وبه يرد أولاء على الليث بن سعد وما روى عن أحمد من أنه لا يلتقطها غير الإمام وثانياً ، على من فرق بين الصحراء وغيرها ، فقال بالتقاطها فى الصحراء وبعدمه فى غيرها ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بأخذها ولم يفرق ولم يستفصل . ولو كان هناك فرق بين الصحراء والعرمان لسأل أو استفصل . ولا يقال : إن الذئب لا يكون إلا فى الصحراء ، لأن كونها فى الصحراء لا يمنع كونها لغير الذئب فى العرمان . ولأنها لا تخرج عن كونها لقطة فيستوى فيها الصحراء وغيرها . وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : إنما هى لك أو لأخيك أو للذئب ، أنه يجوز لمن التقط الشاة أن يفتع بها (قال) ابن قدامة : ويتخير ملتقطها بين ثلاثة أشياء ، الأول ، أكلها فى الحال . وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعى وغيرهم . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن ضالة الغنم فى المواضع المخوف عليها له أكلها . والأصل فى ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم : هى لك أو لأخيك أو للذئب . فجعلها له فى الحال وسوى بينه وبين الذئب . والذئب لا يستأنى بأكلها . ولأن فى أكلها فى الحال إغناء عن الإنفاق عليها وإبقاء قيمتها على صاحبها إذا جاء فإنه يأخذ قيمتها بكاملها من غير نقص . وفى إبقائها تضييع المال بالإنفاق عليها والغرامة فى علفها فكان

أكلها أولى . ومتى أراد أكلها حفظ صفتها فتى جاء صاحبها غريمها له في قول عامة أهل العلم إلا مالكا فإنه قال : كلها ولا غرم عليك لصاحبها ولا تعريف لها ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : هي لك . ولم يوجب فيها تعريفا ولا غرما . وسوى بينه وبين الذئب . والذئب لا يعرف ولا يغرم . قال ابن عبد البر : لم يوافق مالكا أحد من العلماء على قوله . وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمرو : رد على أخيك ضالته ^(١) دليل على أن الشاة على ملك صاحبها . ولأنها لقطة لها قيمة وتتبعها النفس فتجب غرامتها لصاحبها إذا جاء كغيرها ، ولأنها ملك لصاحبها فلم يحز تملكها عليه بغير عوض من غير رضاه . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : هي لك - لا يمنع وجوب غرامتها فإنه قد أذن في لقطة الذهب والورق بعد تعريفها - في أكلها وإنفاقها وقال : هي كسائر مالك . وقد أجمعوا على وجوب غرامتها . فكذلك الشاة . ولا فرق في إباحة أكلها بين وجدانها في الصحراء أو في المصر . وقال مالك وأبو عبيد والشافعية وابن المنذر : ليس لها أكلها في المصر لأنه يمكن بيعها بخلاف الصحراء ولللجمهور ، أن ما جاز أكله في الصحراء أيسح في المصر كسائر المأكولات ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : هي لك ولم يفرق ولأن أكلها معلل بما ذكرنا من الاستغناء عن الإنفاق عليها . وهذا في المصر أشد منه في الصحراء .

(الثاني) أن يملكها على صاحبها وينفق عليها من ماله ولا يملكها . وإن أحب أن ينفق عليها محسبا بالنفقة على مالكيها وأشهد على ذلك فهل له أن يرجع بالنفقة ؟ على روايتين « إحداهما ، يرجع بها » والثانية ، لا يرجع بشيء . وهو قول الشعبي والشافعية ، لأن النفقة على الحيوان تتكرر فرما استغرقت قيمته فكان بيعه أو أكله أحظ فلذلك لم يحسب المنفق عليها بما أنفق .

(الثالث) أن يبيعها ويحفظ ثمنها لصاحبها وله أن يتولى ذلك بنفسه . وقال بعض أصحاب الشافعية يبيعها بإذن الإمام . وللجمهور أنه إذا جاز له أكلها بغير إذن فبيعهما أولى . وإذا أكلها ثبتت قيمتها في ذمته ولا يلزمه عزلها لعدم الفائدة في ذلك فإنها لا تنتقل من الذمة إلى المال المعزول « وإذا التقط ، ما لا يبقى عاما فذلك نوعان : أحدهما ما لا يبقى بعلاج ولا غيره كالبطيخ والفاكهة التي لا تجفف والخضروات ، فهو مخير بين أكله وبيعه وحفظ ثمنه . ولا يجوز إبقاؤه ، لأنه يتلف فإن تركه حتى تلف فهو في ضمانه ، لأنه فرط في حفظه فلزمه ضمانه كالودعة . فإن أكله ثبتت القيمة في ذمته . وإن باعه وحفظ ثمنه جاز . وهذا ظاهر مذهب الشافعية وله أن يتولى بيعه بنفسه . وعن أحمد له بيع اليسير . وإن كان كثيرا دفعه إلى السلطان « وقالت ، الشافعية : ليس له بيعه

(١) حديث ابن عمرو ، يأتي بالمصنف رقم ١٠ وفيه : فإن جاء طالبها فادفعها إليه .

إلا بإذن الحاكم . فإن عجز عنه جاز البيع بنفسه ، لأنه حال ضرورة . فأما مع القدرة على استئذانه فلا يجوز من غير إذنه لأنه مال معصوم لا ولاية عليه فلم يجوز لغير الحاكم بيعه وللحنبلية . أنه مال أبيح للملئقط أكله فأبيح له بيعه كاله . ولأنه مال أبيح له بيعه عند العجز عن الحاكم فجاز عند القدرة عليه كاله . إذا ثبت هذا فإنه متى أراد أكله أو بيعه حفظ صفاته ثم عزفه عاما . فإذا جاء صاحبه فإن كان قد باعه وحفظ ثمنه دفعه إليه . وإن كان قد أكله وأكل ثمنه غرمه له بقيمته يوم أكله النوع الثاني ، ما يمكن إبقاؤه بالعلاج كالغلب والرطب فينظر ما فيه الحظ لصاحبه . فإن كان في التجفيف جففه ولم يكن له إلا ذلك ، لأنه مال غيره فزومه ما فيه الحظ لصاحبه كولى اليتيم . وإن احتاج في التجفيف إلى غرامة باع بعضه في ذلك . وإن كان الحظ في بيعه باعه وحفظ ثمنه كالطعام والرطب . فإن تعذر بيعه ولم يمكن تجفيفه تعين أكله كالبطيخ . وإن كان أكله أنفع لصاحبه فله أكله أيضاً لأن الحظ فيه ^(١) .

(ب) ودل الحديث أيضاً على أنه لا يجوز التقاط ضالة الإبل . وهو مذهب مالك والأوزاعي والشافعي (وقال) الحنفيون : يكره التقاطها (وقال) الليث بن سعد : من وجدها في القرى أخذها وعرفها ، ومن وجدها في الصحراء لا يقر بها ، وهو رواية عن مالك ورواه المزني عن الشافعي (وقالت) الشافعية : الأصح أنه إن وجدها بمغارة فملكها للتقاضى التقاطها للحفظ وكذا لغيره . ويحرم التقاطها للتملك . وإن وجدها بقرية فيجوز التقاطها للتملك (وقال) طاوس والأوزاعي والحنفيون وبعض أصحاب مالك : ضالة البقر كضالة الإبل (وقال) مالك والشافعي في ضالة البقر : إن وجدت في موضع يخاف عليها فهي في منزلة الشاة وإلا فكالبعير . وقيل إن كانت لها قرون تمتنع بها فكالبعير وإلا فكالشاة . حكاه ابن التين . وقال القرطبي : عندنا في البقر والغنم قولان : رأى مالك إلحاقها بالغنم . ورأى ابن القاسم إلحاقها بالإبل إذا كانت بموضع لا يخاف عليها من السباع . وكأن هذا تفصيل أحوال لا اختلاف أقوال (واختلف) في التقاط الحيل والبغال والحمير ، فظاهر قول ابن القاسم الجواز ومنعه أشهب وابن كنانة وقال ابن حبيب : والحيل والبغال والعيبد وكل ما يستقل بنفسه ويذهب داخل في الضالة (وقال) ابن الجوزي : الحيل والإبل والبقر والبغال والحمير والشاة والظباء لا يجوز عندنا التقاطها إلا أن يأخذها الإمام للحفظ . ذكره البدر العيني ^(٢) (وقال) ابن قدامة : كل حيوان يقوى على الامتناع بنفسه من صغار السباع وورود الماء كالإبل والحيل والبقر أو لطيرانه كالطيور كلها أو لسرعه كالظباء والصيد أو بناه كالكلاب والفهود ، لا يجوز التقاطها ولا التعرض لها ^(٣) .

(١) ص ٣٦٤ - ٣٦٧ ج ٦ مني . (٢) ص ٢٧٠ ج ١٢ عمدة القارى (ضالة الإبل) .

(٣) ص ٣٦٧ ج ٦ مني .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان والترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح^(١).

(٥) مك (ص) **حديث** ابن السرح ثنا ابن وهب أخبرني مالك بإسناده ومعناه زاد سقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر ولم يقل : خذها في ضالة الشاء وقال في اللقطة : عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها ولم يذكر استنفق .

(ش) هذا مكرر مع ما قبله (ابن السرح) أحمد بن عمرو . و (ابن وهب) عبد الله . و (مالك) بن أنس (بإسناده) أى روى الحديث مالك بإسناد حديث إسماعيل بن جعفر . وهو عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهني (ومعناه) أى معنى الحديث السابق . ويأتى لفظه في التخريج . و (زاد) مالك في روايته عن ربيعة على رواية إسماعيل ابن جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر بعد قوله : معها حذاؤها وسقاؤها قوله (ترد الماء وتأكل الشجر) فهذا هو المزيد فقط . أما لفظ : سقاؤها فليس مزيداً لوجوده في الروايتين (ولم يقل) مالك في روايته قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (خذها في ضالة الشاء) بخلاف رواية إسماعيل بن جعفر فقد زيد فيها لفظ : خذها (وقال) مالك في روايته : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (في) شأن (اللقطة عرفها سنة فإن جاء صاحبها) أى فأعطها له (وإلا) أى وإن لم يجئ صاحبها (فشأنك) بالنصب أى الزم شأنك أى حالك (بها) بالتصرف فيها بحسب ما ترى . ويجوز رفع شأن على الابتداء خبره بها أى شأنك متعلق بها (ولم يذكر) مالك في روايته قوله صلى الله عليه وسلم ثم (استنفق) بها مكنتها هنا بقوله صلى الله عليه وسلم : وإلا فشأنك بها . ومعناها واحد .

(الفقه) في هذا دلالة على أن اللفظ يملك اللقطة بعد انقضاء مدة التعريف . فإن قوله : شأنك بها تفويض منه صلى الله عليه وسلم إلى اختيار اللفظ في التصرف فيها .

(وهذه الرواية) أخرجها أيضاً مالك والشافعى وكذا البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك . وأخرجها مسلم والبيهقى عن يحيى بن يحيى التميمى قال : قرأت على مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال : اعرف عفاصها ووكاها ثم عرفها سنة . فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها . قال فضالة الغنم ؟ قال : هى لك أو لأخيك أو للذئب قال :

(١) ص ١١٧ ج ٤ مسند أحمد (بقية حديث زيد بن خالد الجهني . .) وص ٥٧ ج ٥ فتح البارى (إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه . . .) وص ٢١ ج ١٢ نووى مسلم (اللقطة) وص ٢٩٥ ج ٣ تحفة الأحوذى (في اللقطة وضالة الإبل والغنم) .

فضالة الأبل ؟ قال : مالك ، ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها^(١) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَسَلْيَانُ بْنُ بِلَالٍ وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ رَبِيعَةَ مِثْلَهُ لَمْ يَقُولُوا : خُذْهَا .

(ش) هذه ثلاثة أحاديث معلقة (رواه) أى روى حديث زيد بن خالد سفیان (الثورى) . و (ربيعه) ابن أبى عبد الرحمن (مثله) أى مثل ما روى مالك عن ربيعة (لم يقولوا) أى الثورى و ربيعة وحماد فى ضالة الغنم (خذها) و غرض المصنف بذكر هذه التعاليق تقوية رواية مالك فى الحديث : أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل فى ضالة الغنم : خذها بل قال (هى لك .. الخ) كما علمت . ولم يقل خذها إلا إسماعيل بن جعفر . وهى زيادة من الثقة فتقبل .

(أما حديث) سفیان الثورى فقد وصله الشيخان والبيهقى^(٢) وحديث سليمان بن بلال أخرجه البخارى فى العلم ومسلم والبيهقى فى اللقطة^(٣) وأما رواية سليمان عن يحيى بن سعيد الأنصارى التى أخرجهما البخارى فى اللقطة ، ففيها خذها^(٤) (وحديث) حماد بن سلمة يأتى المصنف بعد^(٥) .

(٦) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْنَى قَالَا : ثنا ابن أبي فديك عن الضحاک یعنی ابن عثمان عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال : عرفها سنة . فإن جاء باغيها فأدّها إليه وإلا فأعرف عفاصها ووكاءها ثم كلّها . فإن جاء باغيها فأدّها إليه .

(ش) (المعنى) أى معنى حديثهما متفق . و (ابن أبى فديك) بالتصغير ، محمد بن إسماعيل (عن الضحاک بن عثمان عن بسر بن سعيد) هكذا فى نسخ المصنف التى بأيدينا رواية الضحاک عن بسر بدون واسطة . ورواه أحمد والطحاوى من طريق ابن أبى فديك بواسطة أبى النضر سالم ابن أبى أمية بين الضحاک وبسر . وكذا رواه مسلم وابن ماجه والبيهقى من طريق عبد الله بن

(١) ٢٢٥ ج ٢ زرقانى الموطن (القضاء فى اللقطة) وس ٢١٢ ج ٢ بدائع المنى . وس ٥٢ ج ٥ فتح البارى (إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهى لمن وجدها) وس ٢٠ ج ١٢ نووى مسلم (اللقطة) وس ١٨٥ ج ٦ - السنن الكبرى .

(٢) س ٤٩ ج ٥ فتح البارى (ضالة الأبل) وس ٢٢ ج ١٢ نووى مسلم (اللقطة) وس ١٨٥ ج ٦ السنن الكبرى .

(٣) س ١٢٥ ج ١ فتح البارى (الغضب فى المومة والنمل إذا رأى ما يكره) وس ٢٤ ج ١٢ نووى مسلم

وس ١٨٥ ، ١٨٦ ج ٦ - السنن الكبرى (٤) س ٥٢ ج ٥ فتح البارى (ضالة الغنم) (٥) يأتى رقم ٨ س ١٤٠ .

[م ١٨ - فتح الملك المعبود - ج ٣]

وهب عن الضحاك عن أبي النضر عن بسر . ورواه أحمد ومسلم وابن ماجه من طريق أبي بكر الحنفي عن الضحاك عن أبي النضر عن بسر . وذكر الحافظ في تهذيب التهذيب ترجمة الضحاك ابن عثمان ولم يذكر من شيوخه بسر بن سعيد . بل ذكر أبا النضر . وكذلك لم يذكر الضحاك من تلاميذ بسر بن سعيد . فلعل ما في نسخ المصنف من إسقاط أبي النضر ، غلط من النساخ .

(المعنى) (فإن جاء باغيا) أى طالب اللقطة (فأدأها إليه) إذا عرف أوصافها كما في الروايات الآخر (ولاً) أى وإن لم يجئ صاحبها (فاعرف) أوصافها (عفاصها ووكاهها ثم كلها) أى انتفع بها (فإن جاء باغيا) بعد التصرف فيها (فأدأها) أى ادفع قيمتها (إليه) .

(الفقه) دل الحديث على أنه يطلب من الملتقط أن يدفع اللقطة لمن عرف صفاتها إن وقع في قلبه صدقه وهو واجب عدم مالك وأحمد . وقال الحنفيون والشافعي والجمهور : إن وقع في نفسه صدقه جاز الدفع إليه ولا يجبر على الدفع إلا ببينة . وحملوا الأمر في الحديث على الندب . وهو صريح في أن اللقطة ودیعة عند الملتقط حيث أمر صلى الله عليه وسلم بدفعها إليه قبل التصرف فيها وبعده . وقال الخطابي : قوله ثم كلها ، يصرح بإباحته الملتقط بشرط أن يؤدي ثمنها إذا جاء صاحبها . فدل على أنه لا وجه لكره الاستمتاع بها . وقال مالك : إذا أكل الشاة التي وجدها بأرض الفلاة ثم جاء صاحبها لم يغرمها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعلها له ملكا بقوله : هي لك وأولادك . وكذلك قال داود . والحديث حجة عليهما . وهو قوله بعد إباحة الأكل : فإن جاء باغيا فأدأها إليه . وقال الشافعي : يغرمها كما يغرم اللقطة يلتقطها في المصر سواء ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والطحاوي من طريق ابن أبي فديك . وأخرجه مسلم وابن ماجه والبيهقي من طريق عبد الله بن وهب عن الضحاك كما تقدم ^(٢) وفي بعض النسخ زيادة هي .

(ص) وروى هبة بن خالد أيضاً حديث بسر بن سعيد قال فيه : عرفها سنة .

(ش) أى روى حديث بسر بن سعيد هبة بن خالد كما رواه عن بسر الضحاك بن عثمان (قال) هبة (فيه) أى في الحديث (عرفها) أى اللقطة (سنة) وهذا التعليق ذكره الحافظ خليل بن أحمد في شرحه بذل المجهود قبل قول المصنف : وحديث عقبة بن سويد . الخ الآتي قبل الحديث رقم ٩ ورأينا وضعه بعد حديث بسر بن سعيد ، لأن المصنف إنما ذكره تقوية لحديث بسر (ولم نر) من خرج رواية هبة غير المصنف .

(١) ص ٨٩ ج ٢ معالم السنن . (٢) ص ١٩٣ ج ٥ مسند أحمد (حديث زيد بن خالد الجهني) وص ١١٦ ج ٤ منه (بقية حديث زيد بن خالد ..) وص ٢٧٦ ج ٢ شرح معاني الآثار (اللقطة) وص ٢٥ ، ٢٦ ج ١٢ نووى مسلم وص ٥٤ ج ٢ سنن ابن ماجه . وص ١٨٦ ج ٦ - السنن الكبرى .

(٧) مك (ص) **حدثنا** أحمد بن حفص حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان عن عباد بن إسحاق عن عبد الله بن يزيد عن أبيه يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو حديث ربيعة قال : وسئل عن اللقطة فقال : تعرفها حولا فإن جاء صاحبها فدفعها إليه وإلا عرفت وكأها وعفاصها ثم أفوضها في مالك . فإن جاء صاحبها فدفعها إليه .

(ش) هذا مكرر مع ما قبله (السند) (أحمد بن حفص) بن عبد الله بن راشد السلمي . تقدم هو وأبوه ص ٣٢٤ ج ٧ منهل . و (إبراهيم بن طهمان) تقدم ص ٦٩ ج ٦ . و (عباد بن إسحاق) تقدم ص ٢٦٠ ج ٥ . و (عبد الله بن يزيد) مولى المنبعت مدني . روى عن أبيه وزيد بن خالد الجهني وصالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وغيرهم . وعنه ربيعة بن أبي عبد الرحمن وعبد الله بن عبيد العزيز الليثي وعباد بن إسحاق وسليمان بن بلال وكثيرون . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : صدوق من الثالثة . روى له أيضاً النسائي وابن ماجه .

(المعنى) (فذكر) عبد الله بن يزيد (نحو حديث ربيعة) بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعت ولفظه عند البيهقي : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشاة الضالة فقال : لك أو لأخيك أو للذئب . وسئل عن البعير فغضب واحمر وجهه وقال : معه سقاؤه وحذاؤه يرد الماء ويرعى الشجر (قال) عبد الله بن يزيد في روايته عن أبيه (وسئل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (عن اللقطة فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (تعرفها حولا فإن جاء صاحبها فدفعها إليه) إن عرف أو صافها (وإلا) أي وإن لم يحج صاحبها (عرفت وكأها وعفاصها ثم أفوضها) بالفاء والضاد المعجمة . ومعناه ألقها (في مالك) وأخلطها به من قولهم أفاض الأمر وأفاض فيه . وقال الخطابي : من قولك فاض الأمر والحديث إذا شاع وانتشر . فيقال : ملك فلان فائض إذا كان شائعا مع أملاك شركائه غير مقسوم ولا متميز منها . وهذا يبين لك أن المراد بقوله : اعرف عفاصها وكأها ، إنما هو ليكنه تمييزها بعد خلطها بماله إذا جاء صاحبها^(١) وفي نسخة : ثم اقبضها من القبض أي احفظها في مالك (فإن جاء صاحبها) بعد إفاضتها في مالك وعرف أو صافها (فادفعها إليه) بلا توقف على بيينة .

(الفقه) دل الحديث على أن الملتقط لا يملك اللقطة بل تبقى على ملك صاحبها .

(وهذه) الرواية أخرجهما أيضاً البيهقي^(٢) .

(٨) مك (ص) **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ بِإِسْنَادٍ قُتَيْبَةَ وَمَعْنَاهُ وَزَادَ فِيهِ : فَإِنْ جَاءَ بَاغِيهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَّهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ .

(ش) هذا مكرر مع الحديث رقم ٤^(١) و (ربيعه) بن عبد الرحمن (بإسناد قتيبة) أى روى الحديث حماد بن سلمة بإسناد حديث قتيبة بن سعيد وهو : ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد كما سبق فى سند الحديث رقم ٤ (ومعناه) ولفظه يأتى فى التخرىج (وزاد) حماد (فيه) أى فى الحديث (فإن جاء باغيها) أى طالب اللقطة (فعرّف عفاصها وعددها فادفعها إليه) بلا توقف على بينة عند مالك وغيره ممن يقول يجب دفع اللقطة لمن وصفها بلا بينة وقالت الشافعية والحنفيون : لا يجب دفعها إليه إلا بينة . ويقولون المراد بالحديث أنه إذا صدقه جاز له الدفع إليه ولا يجب . فالأمر بدفعها إليه إذا صدقه ليس للوجوب^(٢) .

(ورواية حماد) هذه أخرجها مسلم من طريق حماد بن سلمة حدثني يحيى بن سعيد وربيعه الراى بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهنى أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضالة الإبل زاد ربيعة : فغضب حتى احمرت وجنتاه واقتص الحديث بنحو حديثهم وزاد : فإن جاء صاحبها فعرّف عفاصها وعددها ووكاها فأعطها إياه وإلا فهي لك^(٣) .

(ص) **وَقَالَ** حَمَادٌ أَيْضاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلُهُ .

(ش) هذا معلق (حماد) بن سلمة (عن جده) عبد الله بن عمرو (مثله) أى مثل ما قال حماد عن يحيى بن سعيد وربيعه بن أبي عبد الرحمن من زيادة قوله : فإن جاء باغيها فعرّف عفاصها وعددها . الخ . ففرض المصنف بهذا التعلق تقوية الزيادة التى زادها حماد بن سلمة فى روايته بأنها جاءت من طريق عبد الله بن عمر كما جاءت من طريق يحيى بن سعيد وربيعه . (ولم نقف على) من أخرج هذا التعلق غير المصنف .

(ص) **قَالَ** أَبُو دَاوُدَ : هَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي زَادَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَرَبِيعَةَ : إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا

وَوَكَاءَهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ : فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا .

﴿ش﴾ (ليست بمحفوظة) قد عرفت أن هذه الزيادة ثابتة صحيحة من رواية سفيان الثوري وزيد بن أبي أنيسة كما رواه مسلم . وتقدم عن الحافظ^(١) وقال ابن حزم : أخطأ أبو داود في قوله : هي غير محفوظة بل هي محفوظة ، لأنها لو لم يروها إلا حماد بن سلمة لكانت لثقتها وإمامته وكيفية وقد وافقه عليها سفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد مولى المنبعث . وسفيان أيضاً عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة . فهي مشهورة محفوظة^(٢) (فعرف عفاصها ووكاءها) يشير بهذا إلى أن الزيادة من قوله : فعرف عفاصها إلى قوله : فادفعها إليه . أما قوله : إن جاء صاحبها فليس زائدا .

﴿ص﴾ وَحَدِيثُ عَقْبَةَ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَيْضاً قَالَ : عَرَفَهَا سَنَةً .

﴿ش﴾ غرض المصنف بهذا التعليق وما بعده تقوية حديث زيد بن خالد الجهني . وإن مدة التعريف سنة (وتعليق سويد) بن عقبة وصله الطبراني والبخاري والبيهقي والبارودي وابن السكن من طريق محمد بن معن الغفاري عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهني عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ أَوْثَقَ وَعَاهَا (الحديث)^(٣)

﴿ص﴾ وَحَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَيْضاً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : عَرَفَهَا سَنَةً .

﴿ش﴾ هذا التعليق وصله البيهقي والطحاوي بسندهما إلى عمرو بن شعيب عن عمرو وعاصم ابني سفيان بن عبد الله بن ربيعة أن أباهما سفيان بن عبد الله قد كان وجد عيبة فأتى بها عمر بن الخطاب فقال له : عَرَفَهَا سَنَةً . فَإِنْ عُرِفَتْ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ . فَعَرَفَهَا سَنَةً فَلَمْ تُعْرِفْ . فَأَتَى بِهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَامَ الْمُقْبِلَ أَوْ الْقَابِلَ فِي الْمَوْسَمِ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : هِيَ لَكَ وَقَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَمَرَنَا بِذَلِكَ فَأَبَى سَفِيَانُ أَنْ يَأْخُذَهَا فَأَخَذَهَا مِنْهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِيَجْعَلَهَا فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ^(٤) .

(١) تقدم من ١٢٩ (قبل فقه الحديث الثالث) (٢) ٢٦٥ ج ٨ - المحلى (اللقطة) (٣) من ٥٠ ج •

فتح الباري ، الصرح (ضالة الإبل) (٤) من ١٨٧ ج ٦ - السنن الكبرى (اللقطة) و من ٢٧٦ ج ٢ شرح معاني

الآثار (اللقطة) . و (هيبة) ما يحمل فيه الثياب وزيل من جلد .

(٩) (ص) **قَدْ شَأْنُ** مُسَدَّدٌ ثَنَّا خَالِدٌ يَعْنِي الطَّحَّانَ ح وَحَدَّثَنَا مُوسَى يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ ثَنَّا وَهَيْبٌ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ الْمَعْنَى عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ مُطَرِّفٍ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَا عَدْلٍ أَوْ ذَوَى عَدْلٍ وَلَا يَكْتُمُ وَلَا يُغَيِّبُ فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيُرِدْهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ .

(ش) (السند) (المعنى) أى معنى حديث خالد الطحان ووهيب بن خالد واحد . و (أبو العلاء) يزيد بن عبد الله بن الشخير . و (عياض) بكسر أوله وتخفيف المثناة التحتيّة (بن حمار) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم ابن أبي حمار بن ناجية المجاشعي نزيل البصرة . وأبوه باسم الحيوان المشهور حمار ، وقد صحفه بعض الفقهاء لظنه أن أحدا لا يسمى بذلك . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه مطرف ويزيد ابنا عبد الله بن الشخير وغيرهم . روى له أيضاً مسلم وباقي الأربعة والبخارى فى الأدب .

(المعنى) (فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل) بالشك من الراوى فى إشهاد الواحد أو الاثنين عند المصنف وابن ماجه والبيهقى وأبى داود الطيالسى . وعند أحمد والطحاوى : فليشهد ذوى عدل بلا شك . وفى كيفية الإشهاد على اللقطة أقوال (الأول) أن يشهد أنه وجد لقطة ولا يخبر بصفاتها لئلا يتوصل الكاذب إلى أخذها ظلماً (الثانى) أن يشهد على صفاتها كلها حتى إذا مات لم يتصرف فيها الوارث (وقال) بعض الشافعية : يتوسط فى الإشهاد فيذكر بعض الأوصاف ويترك البعض (قال) النووى : وهو الأصح (ولا يكتُم) أى لا يخفى الملتقط للقطة (ولا يغيب) بضم المثناة التحتيّة وفتح الغين المعجمة ، أى لا يغيبها عن مكانها الذى وجدت فيه وعند الطحاوى : ولا يكتُمها ولا يغيرها . وعند أحمد : فليشهد ذوى عدل وليحفظ عفاصها ووكاها فإن جاء صاحبها فلا يكتُم .

(الفقه) دل الحديث (١) على طلب الإشهاد على اللقطة . واختلاف العلماء فى حكمه فقال الحنفىون : هو شرط لكون اللقطة أمانة عند الملتقط لا يضمها إلا بالتعدى أو المنع بعد الطلب . فإذا أشهد فلا ضمان عليه . وكذا إذا لم يشهد وصدقه المالك بأنه أخذها ليردها . وأما إذا كذبه لزمه الضمان عند أبى حنيفة . وقال الصاحبان : يرتفع الضمان أيضاً عن الملتقط بيمينه أنه أخذها ليردها على صاحبها . وعن الشافعى أن الإشهاد واجب أخذاً بظاهر الأمر فى حديث الباب . ولأنه إن لم يشهد كان الظاهر أنه أخذها لنفسه (وقال) مالك وأحمد والشافعى

في المشهور عنه : يستحب الإشهاد . وحملوا الأمر في الحديث على الاستحباب نظرا لعدم ذكره في الأحاديث الصحيحة . قال الخطابي : قوله فليشهد أمر تأديب وإرشاد . وذلك لمعنيين أحدهما ما يتخوفه في العاجل من تسويل النفس وانبعاث الرغبة فيها فتدعوه إلى الخيانة بعد الأمانة ثانيهما مالا يؤمن من حدوث المنية به فيدعيها ورثته ويحوزونها في جملة تركته ^(١)

(ب) استدلال الهادوية بقوله فهو مال الله يؤتية من يشاء على أن اللقطة تصير ملكا للملتقط الفقير بعد تعريفها حولا ولم يأت صاحبها ، لأن مال الله إنما يملكه من يستحق الصدقة . وتقدم بيانه وأما في فقه حديث أبي بن كعب رضى الله عنه ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والطيالسي والنسائي وابن ماجه والبيهقي والطحاوي ^(٣)

(١٠) (ص) **حدثنا** قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الثمر المعلق فقال : من أصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه . ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع . وذكر في ضالة الغنم والإبل كما ذكره غيره قال : وسئل عن اللقطة فقال : ما كان منها في طريق الميأاء أو القرية الجائعة فعرفها سنة فإن جاء صاحبها فادفعها إليه وإن لم يأت فمى لك وما كان في الخراب يغني ففيتها وفي الركاز الخمس .

(ش) (الليث) بن سعد . ورواه محمد (عن جده) أي جد أبيه شعيب (عبد الله بن عمرو) . عطف بيان أو بدل من جده . أو مرفوع خبر ضمير مقدر .

(المعنى) (سئل عن الثمر المعلق) أي المدلى أي عن حكم تناوله قبل أن يقطعه صاحبه من الشجر (فقال) صلى الله عليه وسلم (من أصاب) أي أكل من الثمر (بفيه من ذى حاجة) بيان لمن ، أي من كان فقيرا ومضطرا فأخذ بفيه من الثمر للضرورة الداعية إليه (غير متخذ) حال من فاعل أصاب أو مجرور صفة لذى حاجة (خبنة) بضم الخاء وسكون الباء ، وهو طرف الثوب ومعطف الإزار

(١) ص ٩٠ ج ٢ معالم السنن . (٢) انظر ص ١٢٥ (٣) ص ١٦٢ ج ٤ مسند أحمد (حديث عياض بن

حمار .) وص ١٤٦ مسند الطيالسي . وص ٥٢ ج ٢ سنن ابن ماجه (اللقطة) وص ١٨٧ ج ٦ - السنن الكبرى . وص

٢٧٥ ج ٢ شرح معاني الآثار .

أى لا يأخذ منه فى ثوبه ولا تحت إبطه (فلا شيء) أى لا حرج (عليه) ولكن عليه ضمان ما أخذ . وكان فى أول الإسلام لا ضمان عليه ثم نسخ . والثر اسم جامع للرطب واليابس (ومن خرج بشيء منه) ونقله إلى مكان آخر ولو مضطراً (فعلیه غرامة) أى قيمة (مثليه والعقوبة) بالرفع أى التعزير (ومن سرق منه) أى من الثمر (شيئاً) تبلغ قيمته ربع دينار أو عشرة دراهم (بعد أن يؤويه) بضم فسكون أى يضمه ويجمعه (الجرين) بفتح فكسر الموضع الذى يحفف فيه الثمر كالبيدر للحنطة . وهو حرز عادة (فبلغ) قيمة ذلك الشيء المسروق (ثمن المجن) بكسر ففتح ، الترس . سمي بذلك لأنه يستر صاحبه . وقيمة المجن ربع دينار أو عشرة دراهم وهو نصاب السرقة (فعلیه القطع) أى قطع يده . قال الخطابي : وإنما سقط القطع عن سرق الثمر المعلق ، لأن حوائط المدينة ليس عليها حيطان ، أى أسوار ، وليس سقوطه عنه من أجل أنه لا قطع فى عين الثمر فإنه مال كسائر الأموال ، ألتست ترى أنه قد أوجب القطع فى ذلك الثمر بعينه إذا كان أواد الجرین فإنما كان الفرق بين الأمرين الحرز^(١) (وذكر) عبدالله بن عمرو (فى ضالة الغنم والإبل كما ذكره غيره) وهو زيد بن خالد الجهنى (قال) عبد الله بن عمرو (وسئل) صلى الله عليه وسلم (عن اللقطة فقال ما كان) أى ما وجد (منها فى طريق الميتاء) بالإضافة . وفى نسخة فى الطريق الميتاء أى فى الطريق المسلوک للناس وعند النساءى : ما كان فى طريق مأتى كرمى أى مسلوک . هذا والميتاء مفعال من الإتيان أى يأتیه الناس ويسلوکونه . قالوا فى الميتاء أصله همزة أبدلت ياء جوازا والهمز فيه أصله ياء أبدلت همزة وجوبا (أو) وجد فى (القرية الجامعة) أى العامرة بالسكان (فعرها سنة) وجوبا إذ الغالب أنها مملوكة (فإن جاء طالبها) وفى نسخة صاحبها (فادفعها إليه وإن لم يأت) طالبها (فهى لك) تلتفع بها أو تعطىها لفقير على ما تقدم بيانه (وما كان) أى وجد (فى المكان) الخراب الذى ليس بعامر . وقال الراوى (يعنى) لأنه لم يحفظ اللفظ . وعند النساءى : وما كان فى الخراب العادى أى الذى لم يجر عليه عمارة إسلامية ولم يدخل فى ملك مسلم (ففيها) أى فى لقطة الخراب (وفى الركاز) بكسر الراء أى دفن^(٢) . من الركز وهو الإثبات (الخمس) بضم تين أو بضم فسكون ، أى خمس لله تعالى فيصرف فى سبيله وباقيه لواجده على تفصيل عند الأئمة انظره فى الزكاة^(٣) . قال الخطابي : قوله وما كان منها فى الخراب يريد بالخراب العادى الذى لا يعرف له مالك . وسبيله سبيل الركاز وفيه الخمس . وسأثره لواجده فأما الخراب الذى كان مرة عامراً ملكاً لمالك ثم خرب ، فإن المال الموجود فيه ملك لصاحب الخراب ليس لواجده منه شيء فإن لم يعرف صاحبه فهو لقطة^(٤) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يباح للبضطر أن يأكل من ثمرة غيره بقدر الحاجة من

(١) ص ٩١ ج ٢ معالم السنن . (٢) ص ١٨٧ ج ٨ - الدين الخالص (ما يجب فى الركاز) .

(٣) ص ٩١ ج ٢ معالم السنن .

غير أن ينقل منه شيئاً لمكان آخر . وهذا مشروط بما إذا علم الآكل رضا صاحب المال بإذن صريح أو قرينة ^(١) (ب) وعلى أن من أخذ شيئاً من ثمر غيره بدون ضرورة ، عليه قيمة مثليه مع التعزير ، وكان ، عمر رضى الله عنه يضاعف الغرامة بالمال أخذاً بظاهر الحديث وبه قال الإمام أحمد والشافعي في القديم . والجمهور على أن الغرامة لا تضاعف . والتضعيف في الحديث جاء للبالغ في الزجر (قال) ابن الملك تضعيف العقوبة على سبيل الزجر والوعيد وإلا فالمتلف لا يُضمن بأكثر من قيمته أو كان . هذا في صدر الإسلام ثم نسخ بحديث حرام بن محبصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطاً فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها . أخرجه أحمد وأبو داود ^(٢) [٨]

(و) ضامن) أى مضمون بقيمته مرة واحدة (قال) الخطابي : والأصل أن لا واجب على متلف الشيء أكثر من مثله ^(٣) (ج) وعلى أن من سرق من حرز مثله مقدار نصاب السرقة تقطع يده . (د) وعلى أن ضالة الغنم تلتقط وتعترف بخلاف ضالة الإبل على ما تقدم بيانه . (هـ) وعلى أن لقطة العمران تعترف سنة بخلاف لقطة الخراب والصحراء . (والحديث) أخرج أيضاً النسائي صدره في السرقة وعجزه في الزكاة . وأخرج البيهقي عجزه ^(٤)

(١١) مك (ص) **حدثنا محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة عن الوليد بن يحيى ابن كثير**
حدثني عمرو بن شعيب بإسناده بهذا قال في ضالة الشاء قال : فاجمعها

(ش) هذا مكرر مع ما قبله (السند) (أبو أسامة) حماد بن أسامة بن يزيد . تقدم ص ١٥٢ ج ١ منهل (بإسناده) أى بسند عمرو بن شعيب (بهذا) الحديث (قال) عبد الله بن عمرو أو الوليد بن كثير (في ضالة الشاء قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (فاجمعها) وغرض المصنف بهذا بيان الفرق بين رواية ابن عجلان السابقة وبين رواية ابن كثير . وهو أنه لم يذكر في رواية ابن عجلان حكم ضالة الغنم صراحة بل أحاله على ما سبق . وفي رواية الوليد بن كثير ذكره بقوله صلى الله عليه وسلم : فاجمعها ، يعنى خذها واحفظها عندك أو تصرف فيها حتى يأتى ربها على ما تقدم بيانه (وهذه) الرواية أخرجها البيهقي بسنده إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت رجلاً من مزينة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم - وأنا أسمع - عن الضالة من الإبل فقال :

(١) ص ١١٢ ج ٦ روح المعاني (تفسير آية ٦١ سورة النور) . (٢) ص ٤٣٥ ج ٥ مسند أحمد (حديث محبصة بن مسعود . .) وص ٢٩٨ ج ٣ سنن أبي داود (المواشي تفسد زرع قوم) (٣) ص ٩٠ ج ٢ معالم السنن . (٤) ص ٢٦٠ ج ٢ مجتبى (التمر يسرق بعد أن يؤويه الجربن) وص ٣٤٥ ج ١ منه (المدن) وص ١٨٧ ج ٦ - السنن الكبرى (اللقطة) .

معهما سقاؤهما وحذاؤهما لا يأكلها الذئب ترد المساء وتأكل الشجر فدعها مكانها حتى يأتي باغيها .
قال فضالة الغنم ؟ قال : لك أو لأخيك أو للذئب اجمعها حتى يأتي باغيها . قال : اللقطة يجدها قال
ما كان في العامرة والسبيل العامرة فعرّفها سنة ، فإن جاء باغيها فأدّها إليه وإلا فهي لك . قال :
يا رسول الله فما يوجد في القرية الخراب العادي قال : فيه وفي الركاز الخمس ^(١) .

(١٢) مك (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ
عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهَذَا يَأْسَنَادُهُ قَالَ فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ : لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ
خُذْهَا قَطْ .

(ش) هذا مكرر أيضاً (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (أبو عوانة) الوضاح . و (عبيد الله
ابن الأخنس) بفتح الهززة وسكون الخاء المعجمة وفتح النون ، أبو مالك السكوني النخعي . روى
عن نافع وابن أبي مليكة وأبي الزبير ويحيى بن أبي كثير وآخرين . وعنه يحيى القطان وسعيد بن
أبي عروبة وأبو قدامة الحارث بن عبيد وطائفة . وثقه أحمد والنسائي والمصنف وابن معين وذكره
ابن حبان في الثقات وقال : يخطئ كثيرا . روى له أيضاً باقي السنة (بهذا) الحديث (بإسناده) أي
عن أبيه عن جده .

(المعنى) (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (في ضالة الغنم : لك أو لأخيك أو للذئب .
خذها) أي الشاة (قط) بسكون الطاء بمعنى فقط . وهي من كلام بعض الرواة
(ورواية) ابن الأخنس أخرجها النسائي في السرقه بلفظ : لا تقطع اليد في ثمر معلق . فإذا ضمه
الجرين قطعت في ثمن المجن . ولا تقطع في حريسة الجبل . وليس فيه : وقال في ضالة الغنم .. الخ ^(٢)

(ص) وَكَذَآ قَالَ فِيهِ أَيُّوبُ وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَخُذْهَا .

(ش) هذان معلقان . و (أيوب) السخيتاني (ويعقوب) بن عطاء بن أبي رباح المكي ضعيف .
وذكر المصنف في هذين التعليقين أن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في ضالة الغنم على قوله
فخذها . فاتفق عبيد الله بن الأخنس وأيوب السخيتاني ويعقوب بن عطاء على عدم الزيادة
(ولم تقف) على من وصل هذين المعلقين .

(١) ص ١٩٠ ج ٦ - السنن الكبرى (ما يجوز له أخذه وما لا يجوز مما يجده) . (٢) ص ٢٦٠ ج ٢ مج ٢
(الثمر الملق يسرق) وحريسة الجبل ما يحرس به ويعفظ .

(١٣) مك (ص) **حدثنا** موسى بن إسماعيل ثنا حماد وحديثنا ابن العلاء ثنا ابن إدريس عن ابن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا قال في ضالة الشاة فأجمعها حتى يأتيا باغيها .

(ش) هذا مكرر أيضاً . و (حماد) بن سلمة . و (ح) للتحويل . و (ابن العلاء) محمد . و (ابن إدريس) عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي . تقدم ص ٢٥٣ ج ٢ - المنهل العذب . وكل من حماد وابن إدريس يروى (عن) محمد (بن إسحاق) بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم (بهذا) الحديث . ويأتى لفظه في التخريج (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (في ضالة الشاة) أى الغنم (فأجمعها) أى خذها . وعند أحمد : قال : لك أو لأخيك أو للذئب تجمعها (حتى يأتيا) أى اللقطة (باغيها) أى طالبا . وغرض المصنف بهذا بيان الفرق بين الروايات السابقة وبين هذه الرواية . وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتصر فيما سبق على الأمر بأخذ ضالة الشاة . وفي هذه الرواية زاد قوله حتى يأتيا باغيها . فتكون الروايات السابقة مقيدة بهذه الرواية . فيفيد الجميع أن الملتقط يأخذ الشاة لحفظها لربها ولا يملكها (ورواية ابن إسحاق) أخرجها أيضاً أحمد قال : حدثنا يعلى ثنا محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت رجلاً من مزينة يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا رسول الله جئت أسألك عن الضالة من الإبل . قال : معها حذاؤها وسقاؤها تأكل الشجر وترد الماء فدعها حتى يأتيا باغيها . قال : الضالة من الغنم ؟ قال : لك أو لأخيك أو للذئب تجمعها حتى يأتيا باغيها . قال : الحريسة التى توجد في مراتعها ؟ قال : فيها ثمنها مرتين وضرب نكال . وما أخذ من عطنه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن . قال : يا رسول الله فالنمار وما أخذ منها في أكمامها ؟ قال : من أخذ بقمه ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء . ومن احتمل فعليه ثمنه مرتين وضرباً نكالا . وما أخذ من أجرانه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن . قال : يا رسول الله واللقطة نجدها في سبيل العامرة ؟ قال : عزفها حولاً فإن وجد باغيها فأدها إليه وإلا فهي لك . قال : ما يوجد في الخراب العادى ؟ قال : فيه وفي الركاز الخمس (١) .

(١٤) (ص) **حدثنا** محمد بن العلاء ثنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن عبيد الله بن مقسم حدثه عن رجل عن أبي سعيد

أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَجَدَ دِينَارًا فَأَتَى بِهِ فَاطِمَةَ. فَسَأَلَتْ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : هُوَ رِزْقُ اللَّهِ فَأَكَلَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلَ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَنْشُدُ الدِّينَارَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَلِيُّ أَدِّ الدِّينَارَ .

(ش) (السند) (عبيد الله بن مقسم) - بكسر فسكون - القرشي مولى ابن أبي نمرٍ المدني . روى عن جابر وابن عمر وأبي هريرة والقاسم بن محمد وآخرين . وعنه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وأبو حازم ويحيى بن أبي كثير وبكير بن عبد الله بن الأشج وغيرهم . وثقه المصنف ويعقوب بن سفيان والنسائي وأبو حاتم وقال : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له أيضاً الشيخان والنسائي وابن ماجه (حدثه) أى حدث ابن مقسم بكبير بن الأشج (عن رجل) لم نقف على اسمه .

(المعنى) (فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكل على فاطمة) ظاهره أنهم أكلوا منه قبل تعريفه ، قال ، جمال الدين الزيلعي : قال المنذرى : واستشكل هذا الحديث من جهة أن علياً أنفق الدينار قبل تعريفه . وأحاديث التعريف أكثر وأصح . ولعل تأويله أن التعريف ليس له صيغة يعتد بها فراجعته لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ملا الخاق إعلان به . فهذا يؤيد إلا كنفاء بالتعريف مرة واحدة . قلت : رواه عبد الرزاق في مصنفه وفيه أنه عرفه ثلاثة أيام^(١) (فلما كان بعد ذلك) أى بعد أكل ما اشترى بالدينار (أنته امرأة تنشد الدينار) أى تنفقده وتطلبه بالسؤال عنه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي أد) أى أعطها (الدينار) فأعطاهما إياه .

(الفقه) دل الحديث على أنه يجوز للماتق الانتفاع باللقطة بعد التعريف ولو غنيا . وهو مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما كما تقدم^(٢) لأن علياً وفاطمة رضى الله عنهما أكلتا من اللقطة وهم من بني هاشم ولا تحل لهم الصدقة . والغنى كذلك يحل له الانتفاع باللقطة (وقال) الحنفية : لا يحل له الانتفاع بها (وأجابوا) عن الحديث (١) بأنه روى من طرق كلها فيها طعن كما يأتي في التخريج (ب) وبأنه يحتمل أنه إنما أيسح لعل وفاطمة الانتفاع للضرورة . قال البيهقي : والقصة تدل عليه^(٣) (ج) وبأن حديث علي رضى الله تعالى عنه قد قيل فيه إن ما وجده لم يكن لقطة وإنما ألقاه ملك ليأخذه علي رضى الله تعالى عنه . فقد كانوا لم يصيبوا

(١) من ٤٦٩ ج ٢ نصب الراية (اللقطة) . (٢) تقدم من ١٢٥ (ب) فقه الحديث رقم ١ من اللقطة) .

(٣) من ١٩٤ ج ٦ - السنن الكبرى (بيان مدة التعريف) .

طعاماً أياً ما وعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بالوحي ، فلهذا تناولوا منه على أن الصدقة الواجبة هي التي لا تحل لهم . وهذا لم يكن منها . فلهذا استجاز علي رضي الله عنه الشراء به لحاجته^(١) والدليل إذا تطرقه الاحتمال سقط به الاستدلال .

(والحديث) أخرجه أيضاً عبد الرزاق عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن علي بن أبي طالب وجد ديناراً في السوق فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : عرفه ثلاثة أيام قال : فعرفه ثلاثة أيام فلم يجد من يعرفه فرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال : شأئك به . قال : فباعه علي فابتاع منه بثلاثة دراهم شعيراً وثلاثة دراهم تمرًا وقضى ثلاثة دراهم وابتاع بدرهم لحماً وبدرهم زيتاً . وكان الدينار بأحد عشر درهماً . فلما كان بعد ذلك جاء صاحبه فعرفه فقال له علي : قد أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلته فانطلق صاحب الدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له . فقال لعلي : ردّه إليه فقال : قد أكلته . فقال النبي صلى الله عليه وسلم للرجل : إذا جاءنا شيء أديناك إليك . وكذا أخرجه إسحق بن راهويه وأبو يعلى الموصلي والبخاري^(٢) وفي سنده . (١) أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة وهو ضعيف جداً لين الحديث (ب) وشريك بن عبد الله بن أبي نمر متكلم فيه . وقد ذكر البيهقي الحديث من عدة طرق وقال : في متنه اختلاف وفي أسانيده ضعف^(٣) .

(١٥) (ص) حدثنا الهيثم بن خالد الجهني ثنا وكيع عن سعد بن أوس عن بلال بن يحيى العنسي عن علي أنه التقط ديناراً فاشتري به دقيقاً فعرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار فأخذه علي فقطع منه قيراطين فاشتري به لحماً .

(ش) (وكيع) بن الجراح .

(المعنى) (التقط ديناراً) وهو المثلقال ووزنه ١٣ درهم أو ٤٤٤ جرام أو ٢٢٧ قيراطاً (فعرفه) أي عرف علياً (صاحب الدقيق) وكان يهودياً . ففي الحديث الآتي : فقال اليهودي : أنت ختن الذي يزعم أنه رسول الله ؟ قال علي رضي الله عنه : نعم (فرد عليه الدينار) وأعطاه الدقيق مجانا لكراما لرسول الله ﷺ (فقطع) علي رضي الله عنه (منه) أي من الدينار (قيراطين) مثني قيراط بكسر القاف . ويقال فيه القراط . ويختلف وزنه باختلاف البلاد . فبمكة ومصر والشام ١٢ جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الدينار . وبالعراق ١٢ من الدينار (فاشتري) علي (به) أي بالمقطوع من الدينار (لحماً) فجاء علي بالدقيق واللحم إلى فاطمة رضي الله عنهما فمجننت وخبزت

(١) ص ٨ ج ١١ - الميسوط (اللقطة) . (٢) ص ١٧٠ ج ٣ نصب الرتبة .

(٣) ص ١٨٨ ج ٦ - الجوهر النقي .

وطبخت كما يأتي في الحديث بعد (وهذا) الحديث مختصر من الحديث الآتي .
(والحديث) أخرجه البهقي من طريق المصنف وقال : في متن هذا الحديث اختلاف وفي
أسانيده ضعف ^(١) (وقال) المنذرى : في سماع بلال بن يحيى العباسي من علي نظر . وهو مشهور
بالرواية عن حذيفة (وقال) الحافظ في التلخيص : مات قبل علي رضي الله عنه .

(١٦) (ص) **حدثنا** جعفر بن مسافر التنيسي ثنا ابن أبي فديك ثنا موسى بن
يعقوب الزمعي عن أبي حازم عن سهل بن سعد أخبره أن علي بن أبي طالب
دخل على فاطمة وحسن وحسين يسيان فقال ما يبكيهما ؟ قالت الجوع . فخرج
علي فوجد ديناراً بالسوق فجاء إلى فاطمة فأخبرها فقالت أذهب إلى فلان اليهودي
نخذ لنا دقيقاً . فجاء اليهودي فاشترى به دقيقاً . فقال اليهودي : أنت خن هذا الذي
يزعم أنه رسول الله ؟ قال : نعم . قال : نخذ ديناراً ولك الدقيق فخرج علي حتى
جاء به فاطمة فأخبرها فقالت أذهب إلى فلان الجزار نخذ لنا بدرهم لحمًا فذهب
فرهن الدينار بدرهم لحم فجاء به ففجئت ونصبت وخبرت وأرسلت إلى أبيها فجاءهم
فقالت : يا رسول الله أذكر لك فإن رأيته حلالاً أكلناه وأكلت معنا . من شأنه كذا
وكذا . فقال : كلوا باسم الله . فاكلوا فبينما هم مكانهم إذا غلام ينشد الله والإسلام
الدينار . فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعى له فسأله فقال : سقط مني في
السوق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا علي أذهب إلى الجزار فقل له : إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لك : أرسل إلى بالدينار ودرهمك علي فأرسل به فدفعه
رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه .

(ش) (السند) (جعفر بن مسافر التنيسي) بكسر المشاة الفوقية والنون المشددة ، نسبة إلى
تندس جزيرة في فرع دمياط قريبة من البر بين الفرما ودمياط . تقدم ص ١٧٤ ج ٣ منهل .
و (ابن أبي فديك) بالتصغير محمد بن إسماعيل . تقدم ص ١٧ ج ٣ منهل . و (موسى بن يعقوب)

ابن عبد الله بن وهب بن زمعة الأسدي أبو محمد المدني (الزمعي) بفتحيتين نسبة إلى جده زمعة روى عن أبي حازم سلمة بن دينار وعبد الرحمن بن إسحاق وعمر بن سعيد بن شريح وطائفة . وعنه ابن أبي فديك وابن مهدي ومعن بن عيسى ومحمد بن خالد وكثيرون . وثقه ابن معين ويحيى القطان وقال المصنف : صالح . وقال ابن عدى : لا بأس به ولا بروايته . وقال ابن المديني : ضعيف منكر الحديث . روى له الأربعة والبخاري في الأدب . و (أبو حازم) سلمة بن دينار . تقدم ص ١٤٧ ج ١ منهل (أخبره) أي أخبر سهل بن سعد أبا حازم .

(المعنى) (وحسن وحسين) جملة حالبة (فقال) على رضى الله عنه (ما يبكيهما) بضمير الغيبة مستفهما من فاطمة رضى الله عنها . وفي نسخة ما يبكيكما وجهها الخطاب إليهما (قالت) فاطمة (الجوع) مبتدأ خبره محذوف أي يبكيهما ، أو خبر محذوف المبتدأ أي سبب بكائهما الجوع (فخرج على) رضى الله عنه (فوجد دينارا بالسوق) فالتقطه (لجاء) به (إلى فاطمة وأخبرها) بالتقاطه (فقالت اذهب إلى فلان اليهودي) لم نقف على اسمه (فخذلنا) منه (دقيقا لجاء) على رضى الله عنه (اليهودي فاشترى) أي أراد أن يشتري (به) أي بالدينار (دقيقا فقال اليهودي أنت) بتقدير الاستفهام أي أنت (ختن) بفتحيتين أي زوج بليت (هذا الذي يزعم) أي يقول (أنه رسول الله ؟) صلى الله عليه وسلم (قال) على رضى الله عنه (نعم قال) اليهودي (فخذ دينارك ولك الدقيق) هدية مني (فخرج على) من عند اليهودي (حتى جاء به) أي بما معه من الدينار والدقيق (فاطمة) رضى الله عنها (فأخبرها) بما كان من اليهودي (فقالت) فاطمة رضى الله عنها (اذهب) بالدينار (إلى فلان الجزار فخذ لنا) منه (بدرهم لحما فذهب) على رضى الله عنه إلى الجزار (فرهن الدينار بدرهم لحم لجاء) على رضى الله عنه (به) أي باللحم (فعمجت) فاطمة رضى الله عنها الدقيق (ونصبت) القدر على النار لإنضاج اللحم (وخبزت) العجين (وأرسلت إلى أبيها) صلى الله عليه وسلم تدعوه (لجاءهم) النبي صلى الله عليه وسلم (فقالت) فاطمة رضى الله عنها (يا رسول الله أذكر لك) قصة الدينار والطعام الذي أعدناه (فإن رأيته لنا حلالا أكلناه وأكلت معنا . من شأنه) أي ما ذكر من الدينار والطعام (كذا وكذا) كناية عن بيان القصة (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (كلوا) متبركين (باسم الله) عز وجل (فأكلوا) أي النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه من أهل بيت على رضى الله عنهم (فبينما هم مكانهم إذا غلام ينشد الله والإسلام) أي يطلب (الدينار) مذكرا ومستعظما بالله والإسلام (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أحدا أن يدعو الغلام (فدعى) مبنى المفعول أي الغلام (له) أي لرسول الله صلى الله عليه وسلم (فسأله) عن الدينار وأوصافه (فقال) الغلام (سقط) الدينار (مني في السوق) أي سوق المدينة وذكر أوصافه . و (أرسل إلى) بالدينار) الذي رهنه على عندك (ودرهمك) الذي أخذ به على اللحم (على فأرسل) الجزار (به) أي بالدينار (فدفعه رسول الله

صلى الله عليه وسلم إليه) أى إلى الغلام ولم يذكر، في هذه الرواية كالسابقة أن علياً كرم الله وجهه عزّف الدينار . وقد تقدم الجواب عن هذا وأن في رواية عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يعزّفه ثلاثة أيام فلم يُعرف .

(الفقه) يؤخذ من الحديث (١) أنه ينبغي للراعى أن يتفقد حال رعيته وينظر فيما يؤلمهم وأن يحسن العشرة مع أهله فيعاملهم معاملة طيبة ويعمل ما يكون مناسباً شرطاً . وعلى أنه ينبغي لإكرام أهل البيت الطاهرين الأبرار رضوان الله عليهم أجمعين . وعلى أن هدية غير المسلم مقبولة . وأن من يشك في حل شيء يطلب منه أن يتثبت منه بالرجوع إلى أهل العلم . وعلى أن من دعى إلى شيء يجيب الدعوة . وعلى أن إنشاد الضالة مشروع . وعلى أنه ينبغي التثبت من ناشد اللقطة بالسؤال عن مكان ضيعته (ب) ويؤخذ منه أيضاً مشروعية تحمل الدين عن المدين . وأن من وجد لقطة ثم جاء صاحبها ردها إليه (ج) ودل أيضاً على حقارة الدنيا وخستها عند الله تعالى حيث زواها عن آل بيت نبيه صلى الله عليه وسلم الكرام وقد جعلها عند كثير من أعدائه الظالمين «فانظر، رحمك الله - يا من أصابتك الفاقة وقلة الدنيا - إلى الحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما سبطى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يتضوران جوعاً . وانظر إلى أمهما فاطمة الزهراء كيف تبصر منهما الجوع فتصبر على ذلك راضية بالقليل من حطام الدنيا الفانية مع أنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإلى أبيهما سيدنا على كرم الله وجهه - وهو كثير العلم والمعرفة بالله عز وجل ومالك زمام الشجاعة فكم له من مشاهد حفظها له التاريخ - يستفهم عما أبكى ولديه فلم يجب إلا بالجوع فيخرج رضى الله عنه متلبساً باب رزق لينفق على فلذة كبده وثمرة فؤاده صابراً محتسباً وراضياً قائماً، فلم يجد إلا ديناراً كان من أمره ما علمت «تجد ما فيه، العبرة والعظة بالافتان . وتدرّك من ذلك التسليمة الحقّة وما يهون عليك أمر الدنيا الحقيرة التى ما رضىها الله دار جزاء لأوليائه وأحبابه وأصفياه مع العلم بأن الله تعالى قادر على أن يمنح بيت النبوة من المال ما لا يحصى . ويأتيه من حطام الدنيا ما لا يستقصى . ولكن لله فى خلقه شئون . فقد يزوى الدنيا عن الأحباب مذخراً لهم الثواب كاملاً يوم المسآب كرامة لهم وبياناً لحقارة الدنيا وأن العاقل لا يرضأها لنفسه «وقد روى، أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «عرّض علىّ ربى عز وجل ليجعل لى بطحاء مكة ذهباً فقلت : لا يارب ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً أو نحو ذلك . فإذا جمعتُ تضرعتُ إليك وذكرتك وإذا شبعت حمدتك وشكرتك . أخرجه أحمد والترمذى وحسنه (٩)

«وقال، ابن عباس رضى الله عنهما : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وجبريل

على الصفا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا جبريل والذي بعثك بالحق ما أمسى لآل محمد سفة من دقيق ولا كف من سويق فلم يكن كلامه بأسرع من أن سمع هدة من السماء أزعته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمر الله القيامة أن تقوم ؟ قال : لا ولكن أمر إسماعيل فنزل إليك حين سمع كلامك . فأتاه إسماعيل فقال : إن الله سمع كلامك فبعثني إليك بمفاتيح خزائن الأرض وأمرني أن أعرض عليك أسير معك جبال تهامة زمرداً وياقوتاً وذهبا وفضة . فإن رضيت فعلت . فإن شئت نبيا ملكا . وإن شئت نبيا عبدا . فأوماً إليه جبريل أن تواضع فقال : بل نبيا عبداً ثلثاً . أخرجه الطبراني في الأوسط . وفيه سعدان بن الوليد . قال الهيثمي : لم أعرفه وبقيته رجاله رجال الصحيح ^(١) [١٠]

(فانظر) رعاك الله إلى سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم العملية : كيف عرضت عليه مفاتيح كنوز الأرض فأبأها . ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لو أخذها لأنفقها في طاعة ربه عز وجل . فيألفها من همة شريفة رفيعة ما أسناها ، ونفس ذكية ما أبهاها (فينبغي) للدؤمن أن يقتدى به صلى الله عليه وسلم ليكون من الفائزين . قال الله تعالى : وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وقال : ظاهر الحديث عن علي رضي الله عنه في هذا الباب يدل على أنه أنفق الدينار قبل التعريف في الوقت . وقد روينا عن عطاء بن يسار عن علي رضي الله عنه في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يعرفه فلم يُعرف فأمره أن يأكله وظاهر تلك الرواية أنه شرط التعريف في الوقت وأباح أكله قبل مضي السنة . والأحاديث التي وردت في اشتراط التعريف سنة - في جواز الأكل - أصح وأكثرفهي أولى . ويحتمل أن يكون إنما أباح له لإنفاقه قبل مضي سنة للاضطرار إليه ، والقصة تدل عليه . ويحتمل أنه لم يشترط مضي سنة في قليل اللقطة ^(٣) .

(١٧) (ص) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشَقِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَصَا وَالْحَبْلِ وَالسُّوْطِ وَأَشْبَاهِهِ يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ .

(ش) (السند) (المغيرة بن زياد) أبو هشام أو أبو هاشم البجلي الموصل . روى عن عكرمة

(١) ص ٣١٥ ج ١٠ مجمع الزوائد (في عيش رسول الله صلى الله عليه وسلم والسف) و (سفة) بضم فسد أي قبضة . و (هدة) بفتح فسد ، أي صوت قوى . و (أسير) بضم فسد فتح الباء مكسورة بدل من أعرض أو بتقدير أن أي أن أسير ملك . الخ (٢) الأحزاب : ٢١ (٣) ص ١٩٤ ج ٦ - السنن الكبرى (بيان مدة التعريف) . [م ٢٠ - فتح الملك المبرور - ج ٣]

ومكحول ونافع وأبي الزبير محمد بن مسلم وطائفة . وعنه عيسى بن يونس وحيد بن عبد الرحمن ووكيع وآخرون . وثقه العجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان وابن معين ووكيع . وقال أحمد : مضطرب الحديث أحاديثه منكبر . وقال ابن حبان : كان ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات فوجب مجانبته ما انفرد به وترك الاحتجاج بما يخالف . وقال الدارقطني : ليس بالقوى يعتبر به . توفي سنة ١٥٢ اثنتين وخمسين ومائة . روى له الأربعة . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم (المكي أنه) أي أبا الزبير (حديثه) أي حدث المغيرة بن زياد .

(المعنى) (رخص) أي سهل (لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الانتفاع بما يلتقط من (العصا والحبل والسوط وأشباذه) مما هو تافه ويسير (يلتقطه الرجل) وغيره (ينتفع به) إذا كان فقيرا .

(النقطة) دل ظاهر الحديث على جواز الانتفاع بمثل هذه الأشياء من غير احتياج إلى تعريف ، لأن الشأن في مثلها ألا ينظر إليها ، لأنها ليست من ذوات البال التي تتشوف إليها النفوس عادة ولكن ، روى يعلى بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من التقط لقطة يسيرة حبلا أو درهما أو شبه ذلك فليعرفه ثلاثة أيام . فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام . أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي وقال : تفرد به عمر بن عبد الله بن يعلى . وقد ضعفه يحيى بن معين ^(١) [١١] . فيحمل ، الانتفاع المطلق في حديث الباب على حديث يعلى المفيد بالتعريف ثلاثة أيام أو ستة (قال) ابن رسلان : ينبغي أن يكون حديث يعلى بن مرة معمولا به ، لأن سنده ثقات وليس فيه معارضة للأحاديث الصحيحة بتعريف سنة ، لأن التعريف سنة هو الأصل المحكوم به عزيمة . وتعريف الثلاثة رخصة تيسيرا للملتقط ، لأن الملتقط لليسير يشق عليه التعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي إلى أن أحدا لا يلتقط اليسير . والرخصة لا تعارض العزيمة بل لا تكون إلا مع بقاء حكم الأصل . قال الإمام الرخسى : ثم ما يجده نوعان أحدهما ما يعلم أن مالكه لا يطلبه كفشور الرمان والنوى ، فله أن يأخذه وينتفع به إلا أن صاحبه إذا وجده في يده كان له أن يأخذه منه ، لأن إلقاء ذلك من صاحبه فيه إباحة الانتفاع به للواجد ولم يكن تمليكاً ، فإن التمليك من المجهول لا يصح . وملك المبيح لا يزول بالإباحة . والباح له أن ينتفع به مع بقاء ملك المبيح . فإذا وجده في يده فقد وجد عين ملكه . قال صلى الله عليه وسلم : من وجد عين ماله فهو أحق به

[١٢]

(الثاني) ما يعلم أن صاحبه يطلبه . فن يرفعه فعليه أن يحفظه ويعرفه وليوصله إلى صاحبه ^(٢)

(١) ص ١٧٢ ج ٤ مسند أحمد (حديث يعلى بن مرة) وص ١٦٩ ج ٤ مجمع الزوائد (النقطة) وص ١٩٥ ج ٦ - السنن السكبرى (ما جاء في قليل النقطة) . (٢) ص ٢ ، ٢ ، ج ١١ الميسوط (النقطة) .

وعليه فالعصا والحبل والسوط إن كانت تدخل في الأشياء النافهة التي لا يطلبها المالك فلا يجب تعريفها ويجوز للملتقط الانتفاع بها . وإن كانت من النوع الثاني فلا يجوز الانتفاع بها ويجب تعريفها على حسب قيمتها ومحل التعريف ، ثلاثة أيام إذا لم يكن الشيء الحقيقير ماكولا . فإن كان ماكولا جاز أكله ولا يجب تعريفه كالثمرة ونحوها ، لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بتمرة في الطريق فقال : لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها . أخرجه الشيخان ^(١)

[١٣]

فإن قوله : لا أكلتها أى في الحال ، لأنه يبعد أن يزيد لا أكلتها بعد التعريف ثلاثا . ولما روى عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها وجدت تمرة فأكلتها وقالت : لا يحب الله الفساد أخرجه ابن أبي شيبة ^(٢)

[٣]

(يعنى) أنها لو تركتها فلم تؤخذ فتوكل لنفسدت .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف وقال : في رفع هذا الحديث شك وفي إسناده ضعف ، أى لأن فيه المغيرة بن زياد وفيه مقال ^(٣) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ النُّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَنِ الْمُغِيرَةِ أَبِي سَلَمَةَ بِإِسْنَادِهِ

(ش) هذا معلق (السند) (النعمان بن عبد السلام) بن حبيب بن حطيظ أبو المنذر التيمي الأصهباني . روى عن ابن جريج ومالك والثوري وشعبة وكثيرين . وعنه ابن مهدي وعفان بن مسلم وسليمان بن داود وصالح بن مهران وجماعة . قال أبو حاتم : محله الصدق وقال الحاكم : ثقة مأمون . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو نعيم : كان أحد العباد الزهاد . توفي سنة ١٨٣ ثلاث وثمانين ومائة . روى له أيضاً النسائي . و (المغيرة أبو سلمة) هو ابن مسلم القسمل «بقاف وميم مفتوحتين بينهما مهملة ساكنة» السراج «بشد الراء» روى عن عكرمة وأبي الزبير وأبي إسحاق السبيعي ويونس بن عبيد وطائفة . وعنه الثوري . وابن المبارك وأبو داود الطيالسي وغيرهم . وثقه ابن معين والعجلي وقال أبو حاتم : صالح الحديث صدوق . وقال أحمد والدارقطني : لا بأس به . روى له الأربعة (بإسناده) أى بإسناد المغيرة عن أبي الزبير المكي .

(وهذا التعليق) ذكره البيهقي وقال : وكأن محمد بن شعيب «يعنى في السند السابق» ، عنه «أى عن النعمان بن عبد السلام» أخذه ^(٤) «أى الحديث» .

(١) ص ٥٤ ج ٥ فتح الباري (إذا وجد تمرة في الطريق) وص ١٧٧ ج ٧ نووى مسلم (تحريم الركعة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . . .) . (٢) ص ٥٤ ج ٥ فتح الباري (المرج) . (٣) (٤، ٢) ص ١٩٥ ج ٦ - السنن الكبرى (ما جاء في ليل القطة)

(ص) وَرَوَاهُ شَبَابَةُ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : كَانُوا لَمْ يَذْكُرُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(م) هذا معلق (شبابة) بن سوار الفزاري . تقدم ص ١٢٩ ج ٤ - المنهل العذب . و (المغيرة ابن مسلم) هو المغيرة أبو سلمة السابق (قال) شبابة (كانوا) أى مشايخ شبابة (لم يذكروا) فى الحديث (النبي صلى الله عليه وسلم) بل يذكرونه موقوفا على جابر بن عبد الله . وبين المصنف بهذا التعليق الاختلاف فى سند الحديث . وهو أن شبابة بن سوار رواه عن المغيرة بن مسلم موقوفا على جابر . فوافق شبابة النعمان فى اسم شيخه المغيرة بن مسلم . وخالف شبابة محمد بن شعيب فى الرفع لجمعه ، موقوفا على جابر ، بخلاف النعمان بن عبد السلام فإن الظاهر أن حديثه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً (وهذا التعليق) ذكره أيضاً البيهقي عن المصنف^(١) .

(١٨) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ أَحْسِبُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ضَالَّةُ الْإِبِلِ الْمَكْتُومَةُ غَرَامَتُهَا وَمِثْلُهَا مَعَهَا .

(م) (السند) (عبد الرزاق) بن همام و (معمر) بن راشد و (عمرو بن مسلم) الجندى بفتح الجيم والتون اليماي . روى عن عكرمة وطاوس . وعنه ابن جريج ومعمر وابن عيينة . ضعفه أحمد . وقال النسائي وابن معين : ليس بالقوى . وقال ابن عدى : منكر جدا . وقال الساجى : صدوق بهم . روى له مسلم والثلاثة . و (عكرمة) بن عبد الله مولى ابن عباس (حسبه) أى قال عمرو بن مسلم : أحسب عكرمة قال (عن أبي هريرة) أى ويحتمل أنه رواه عن صحابي آخر . ومثل هذا لا يقدر فى صحة الحديث ، لأن الصحابة كلهم عدول . (المعنى) (ضالة الإبل) أى أن الإبل التى تضل وبلتقطها الملتقط (المكتومة) أى التى يخفيها ولا يعرفها (غرامتها) أى ضمانها أن يغرم ملتقطها قيمتها (ومثلها معها) .

(الفقه) دل الحديث على أن من أخذ ضالة الإبل فسكتها ولم يعرفها حتى تلفت ، لزمه قيمة مثلها . وبه قال أحمد والشافعى فى القديم . وهو مذهب عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وكان يعمل به حتى إن الضوال من الإبل فى وقته كانت كثيرة الإنتاج . روى مالك أنه سمع ابن شهاب يقول : كانت ضوال الإبل فى زمن عمر بن الخطاب إبلا ، وبلت تناج لا يمسكها أحد حتى إذا كان زمن عثمان رضى الله عنه أمر بمعرفتها وتعريفها ثم تباع . فإذا جاء صاحبها أعطى

[٤]

ثمها . أخرجه مالك والبيهقي^(١)

« وقال ، عامة الفقهاء : إن الغرامة لا تضاعف . وهذا الحديث وأشباهه محمول على الزجر والوعيد . وتقدم تمام الكلام على ذلك في فقه حديث ابن عمرو^(٢) .
(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف^(٣) .

(١٩) (ص) **حدثنا** يزيد بن خالد بن موهب وأحمد بن صالح قالاً : ثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن بكير عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن ابن عثمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لقطة الحاج .

(ش) (السند) (قالا) أي يزيد بن خالد وأحمد بن صالح (ثنا ابن وهب) عبدالله . و (عمرو) بن الحارث . و (بكير) بن عبد الله بن الأشج . و (يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) بن أبي بلتعة اللخمي المدني . روى عن أسامة وابن عمر وعائشة وابن الزبير وغيرهم . وعنه هشام بن عروة وعروة بن الزبير ويحيى بن سعيد الأنصاري وكثيرون . قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ووثقه النسائي والمجلي والدارقطني . وقال ابن خراش : جليل رفيع القدر . توفي سنة ١٠٤ أربع ومائة . روى له مسلم والأربعة . و (عبد الرحمن بن عثمان التيمي) بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن طلحة بن عبيد الله وعثمان بن عفان . وعنه ابنه عثمان ومعاذ وابن المسيب وغيرهم . أسلم رضى الله عنه يوم الحديبية وقتل مع عبدالله ابن الزبير بمكة سنة ٧٣ ثلاث وسبعين . روى له أيضاً مسلم والنسائي .

(المعنى) (نهى عن لقطة الحاج) لعنه صلى الله عليه وسلم أراد لقطة الحرم المكي ، فإنه لا يجوز التقاطها إلا لمعرف . ويحتمل أنه نهى عن التقاط لقطة الحاج مطلقاً سواء أكانت في الحرم أم في غيره إلا لمعرف .

(الفقه) بالحديث استدل من قال : إن لقطة الحاج والحرم المكي لا تحل ولو للتعريف . بل ترك حتى يهدا صاحبها « وقال ، الجمهور : يجوز التقاطها للتعريف أبداً لا للتملك ، لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في شأن مكة : لا يلتقط لقطتها إلا معترف . علقه البخاري^(٤) .

[١٤]

(١) ص ٢٣٠ ج ٢ زرقاني الموطأ (الغناء في الضوال) و ص ١٩١ ج ٦ - السنن الكبرى (الرجل يجد ضالة يريد ردها على صاحبها . .) و (مؤلة) بضم ففتح فشد الباء . أي كثيرة متخذة لفتنة (٢) هو الحديث رقم ١٥ من القطة انظر ص ١٤٥ . (٣) ص ١٩١ ج ٦ - السنن الكبرى (ما يجوز له أخذه وما لا يجوز . .) . (٤) ص ٥٥٤ . ج ٥ فتح الباري (كيف تعرف لقطة أهل مكة) .

وفي حديث أبي هريرة : ولا تحل ساقطها إلا للمشد . ذكره البخاري ^(١) [١٥]
والمشد المعروف . ففي الحديثين دليل على أن لقطة مكة إنما تؤخذ للتعريف لا للتملك . وإنما
خصت بذلك ، لإمكان إيصالها إلى صاحبها ، لأنها إن كانت للسكي فظاهر . وإن كانت للآخر
فلا يخلو أفق غالباً من وارد منه إليها . فإذا عثرها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة
صاحبها . وقال الحنفيون والمالكية وبعض الشافعية : لقطة مكة كغيرها من البلاد في التعريف
والانتفاع بها بعده . وإنما تختص لقطة مكة بالمبالغة في التعريف ، لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد
لا يعود فاحتاج الملتقط بمكة إلى المبالغة في التعريف ^(٢) . وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأنه
مقيد بما في حديثي ابن عباس وأبي هريرة من أنه لا يحل التقاطها إلا للمشد . فالذي أختصت به
لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبداً ولا تجوز للتملك ، قال ، علاء الدين الكاساني :
يصنع في لقطة الحرم ما يصنع في لقطة الحل من التعريف وغيره . وهذا عندنا . وعند الشافعي
رحمه الله : لقطة الحرم تعرف أبداً ولا يجوز الانتفاع بها بحال . واحتج بما روى عن النبي عليه الصلاة
والسلام أنه قال في صفة مكة : ولا تحل لقطةها إلا للمشد ، أي لمعرف . فالمشد المعروف . والناشد
الطالب وهو المالك . ومعنى الحديث أنه لا تحل لقطة الحرم إلا للتعريف . ولنا ما ذكرنا من
الدلائل من غير فصل بين لقطة الحل والحرم . ولا حجة له في الحديث ، لأننا نقول بموجبه إنه
لا يحل التقاطها إلا للتعريف . وهذا حال كل لقطة إلا أنه عليه الصلاة والسلام خص لقطة
الحرم بذلك ، لما أنه لا يوجد صاحبها عادة . فتبين أن ذا لا يسقط التعريف ^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والبيهقي ^(٤) ثم قال : قال عبيد : ليس للحديث عندى
وجه إلا ما قال عبد الرحمن بن مهدي : أنه ليس لواجدها منها شيء إلا الإنشاد أبداً ، وإلا فلا
يحل له أن يمسها .

(ص) قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ ابْنُ وَهْبٍ يَعْنِي فِي لُقْطَةِ الْحَاجِّ : يَتْرُكُهَا حَتَّى يَجِدَهَا صَاحِبُهَا قَالَ
ابْنُ مَوْهَبٍ عَنْ عَمْرِو .

(ش) (قال أحمد) بن صالح أحد شيوخ المصنف في روايته (قال) عبد الله (بن وهب يعني في
لقطة الحاج) زيادة بعد : نهي عن لقطة الحاج هي (يتركها) أي لقطة الحاج (حتى يجدها
صاحبها) بين المصنف بهذا أن أحمد بن صالح زاد عن عبد الله بن وهب قوله : يتركها حتى
يجدها صاحبها . و (قال) يزيد بن خالد (بن وهب) في روايته (عن عمرو) بن الحارث بالنعنة .

(١) ص ٥٤ ، ٥٥ ج ٥ فتح الباري (كيف تعرف لقطة أهل مكة) . (٢) ص ٥٥ منه الدرر .

(٣) ص ٢٠٢ ج ٦ بدائع الصنائع (اللقطة) . (٤) ص ٤٩٩ ج ٣ مسند أحمد (حديث عبد الرحمن بن عثمان)

وس ٢٨ ج ١٢ نوى مسلم (اللقطة) وس ١٩٩ ج ٦ - السنن الكبرى (لا تحل لقطة مكة إلا للمشد) .

وأما أحمد بن صالح فقال في روايته : أخبرني عمرو .

(٢٠) (ص) **حدثنا** عمرو بن عون أخبرنا خالد عن أبي حيان التيمى عن المنذر ابن جرير قال : كنت مع جرير بالبوازيج فجاء الراعى بالبقر وفيها بقرة ليست منها . فقال له جرير : ما هذه ؟ قال لحقت بالبقر لا ندرى لمن هي ؟ فقال جرير : أخرجوها . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يأوى الضالة إلا ضالاً .

(ش) (السند) (خالد) بن عبد الله الطحان (عن أبي حيان) هكذا في بعض النسخ . وفي بعضها عن ابن أبي حيان . وهو خطأ . والصواب النسخة الأولى . فإن الحافظ ذكر من شيوخ خالد الطحان أبا حيان . ولم نثر على لفظ ابن أبي حيان في شيء من كتب الرجال . هذا . و (أبو حيان) هو يحيى بن سعيد بن حيان (التيمى) من تيم الرباب الكوفي كان عابداً . روى عن عمه يزيد بن حيان والشعبي وأبي زرعة الضحاك بن المنذر . وعنه الأعمش والثوري وشعبة ويحيى القطان وجماعة . وثقه النسائي ويعقوب بن سفيان وابن معين والعجلي والثوري والفلاس . توفي سنة ١٤٥ خمس وأربعين ومائة . روى له السبعة . وقال الإمام أحمد في المسند وابن ماجه والبيهقي : ثنا أبو حيان التيمى عن الضحاك بن منذر عن منذر . فزادوا في السند الضحاك بين أبي حيان . و (المنذر بن جرير) بن عبد الله البجلي الكوفي . روى عن أبيه . وعنه أبو إسحاق السبيعي والضحاك بن المنذر وعبد الملك بن عمير . ذكره ابن حبان في الثقات . وفي التقريب : مقبول من الثالثة . روى له أيضاً مسلم والنسائي وابن ماجه .

(المعنى) (كنت مع جرير) بن عبد الله (بالبوازيج) بالبلاء الموحدة وبعد الألف زاي ، بلد قديمة قريب من دجلة تابعة للدوصل . تخرج منها جماعة من العلماء قديما وحديثا . وقال المنذر بالبوازيج الأنبار فتحها جرير بن عبد الله وبها قوم من مواليه (جاء الراعى) أى راعى بقر جرير (بالبقر وفيها بقرة ليست منها) أى ليست من بقر جرير (فقال له) أى للراعى (جرير ما هذه) أى ما لهذه البقرة دخلت في البقر وليست لنا (قال) الراعى (لحقت بالبقر) و (لاندرى لمن هي ؟ فقال جرير أخرجوها) من البقر (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يأوى) أى لا يضم (الضالة) من البقر ونحوها ويخطئها بماله ويتملكها ولا يعرفها (إلا ضال) عن طريق الحق والصواب . فالضال في الحديث من لم يعرفها . أما من أخذها ليعرفها فليس ضالا وحائدا عن الصراط السوى كما يدل عليه حديث زيد بن خالد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها . أخرجه مسلم ^(١)

[١٦]

(الفقه) دل الحديث على أن جرير بن عبد الله رضى الله عنه كان يرى أن البقر كالإبل تمتنع بنفسها من صغار السباع فلا تلتقط . فلهذا أمر بإخراجها . وتقدم الكلام على ذلك وإفيا^(١) (قال) الخطابي هذا الحديث ليس بمخالف للأخبار التي جاءت في أخذ اللقطة . وذلك أن اسم الضالة لا يقع على الدراهم والدنانير والمتاع ونحوها . وإنما الضالة اسم للدابة التي تضل كالإبل والبقر والطيور وما في معناها . فإذا وجدها المرء لم يجر له أن يلتقطها ما دامت بحال تمتنع بنفسها وتستقل بقوتها حتى يأخذها ربه^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد واللساني وابن ماجه والبيهقي^(٣) والله سبحانه وتعالى أعلم .
(تنبيهان) (الاول) اشتمل كتاب اللقطة من سنن الإمام الحافظ أبي دارود سليمان بن الأشعث السجستاني (١) على ٢٠ حديثاً موصولاً المكرر منها ثمانية
(ب) أحد عشر حديثاً معلقاً .

(الثاني) اشتمل شرح اللقطة على ٢٠ عشرين دليلاً من السنة غير ما بالمصنف منها ١٦ ستة عشر حديثاً مرفوعاً وأربعة آثار موقوفة . والله تعالى ولي الهداية والتوفيق .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١١) (كتاب النكاح)

ذكر النكاح بعد المناسك ، وتوابعها ، لما فيه من معنى العبادة . فإن الاشتغال به أفضل من التخلي عنه للعبادة ، لحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكنني أصلي وأصوم وأفطر وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني . أخرجه الشيخان من حديث طويل^(٤)

ولما فيه من حفظ النفس عن الوقوع في الزنا كما سيأتي في الحديث الأول للمصنف ، ولأنه سبب لكثرة أمة النبي محمد صلى الله عليه وسلم . قال أنس رضى الله عنه : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : تزوجوا الولود الودود إني مكاثرت بكم الأنبياء يوم القيامة . أخرجه أحمد والطبراني

(١) تقدم في فقه الحديث الرابع ص ١٣٥ . (٢) ص ٩١ ج ٢ معالم السنن (٣) ص ٣٦٠ ج ٤ مسند أحمد (من حديث جرير بن عبد الله ..) وص ٥٢ ج ٢ سنن ابن ماجه (ضالة الإبل والبقر والغنم) وص ١٩٠ ج ٦ - السنن الكبرى (ما يجوز له أخذه وما لا يجوز ..) . (٤) ص ٨٣ ج ٩ فتح الباري (الترغيب في النكاح) وص ١٧٦ ج ٩ نووى مسلم (استحباب النكاح لمن تأتت نفسه إليه) .

في الأوسط والبيق والحاكم ومصححه^(١) [٢]
 هذا . والنكاح في اللغة الضم ويطلق على العقد والوطء . واختلف أهل حقيقة في كل من العقد والوطء أم حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر ؟ قال، الأزهري : أصل النكاح في كلام العرب الوطء وقيل للتزويج نكاح ، لأنه سبب الوطء . يقال نكح المطر الأرض ونكح النعاس العين أصابها وقال، أبو القاسم الزجاجي : النكاح في كلام العرب الوطء والعقد جميعاً^(٢) وقال، الحافظ : النكح بضم فسكون ، اسم الفرج ويجوز كسر أوله . وكثر استعماله في الوطء . وسمى به العقد لكونه سببه . والنكاح في الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء على القول الصحيح ، لكثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد . ثم قال : وفي وجه للشافعية كقول الحنفية : إنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد . وقيل إنه حقيقة فيهما . وبه جزم الزجاجي . وهذا الذي يرجع في نظري وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد^(٣) والنكاح ثابت بالكتاب والسنة والإجماع . قال الله تعالى (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ^(٤)) وقال تعالى (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ حِبَائِكُمْ وَإِمَائِكُمْ)^(٥) وعن، ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من استطاع منكم الباءة فليزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج (الحديث)^(٦) والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة وأجمع المسلمون على أن النكاح مشروع (وحكمة) مشروعيته حفظ النفس من الوقوع في الزنا وغض البصر وتكثير الأمة واستبقاء النوع الإنساني على الوجه الأكمل بحفظ الأنساب ومنع الظلم وسفك الدماء وتمازج الأنس بين الزوجين . قال الله تعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَجْعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً^(٧)) (وثمرته) حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع من حل الوطء في القبل دون الدبر في غير أيام حيضها ونفاسها وإحرامها . ولزوم وطئها مرة قضاء وديانة فيما زاد على المرة لإعفافها ، وملكة منافع جميع أعضائها ومنعها من الخروج لغير ضرورة والظهور أمام الغير ووجوب المهر والنفقة عليها واستحباب معاشرتها بالمعروف ، وحرمة المصاهرة وثبوت التوارث والتناسل وتعاون الزوجين على مصالحهما . وهذا لا يكون إلا بدوام العشرة وكال اللفة والمحبة . ثم الكلام هنا في خمسين باباً .

(١) ص ٢٥٢ ج ٤ مجمع الزوائد (المث على النكاح) وص ٨١ ج ٧ - السخا الكبير (التزوج بالودود الولود) وسيأتي نحوه للمصنف رقم ٤ . من حديث مطل بن يسار ص ١٧٠ (النهي عن تزويج من لم يلد من النساء)

(٢) ص ١٧١ ج ٩ شرح مسلم (النكاح) (٣) ص ٨١ ج ٩ فتح الباري الفرح (النكاح) (٤) النساء : ٢

(٥) النور : ٦٢ . (٦) يأتي بالمصنف رقم ١ . ص ١٦٢ (٧) الروم : ٢١ .

[م ٢١ - فتح الملك المبرود - ج ٢]

(١ - باب التحريض على النكاح)

أى الترغيب فى الزواج والحث عليه .

(١) (ص) **حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال :** إني لأمشي مع عبد الله بن مسعود بنى إذ لقيه عثمان فاستخلاه فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة قال لى : تعال يا علقمة فحئت فقال له عثمان : ألا تزوجك يا أبا عبد الرحمن جارية بكرًا لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد ؟ فقال عبد الله لئن قلت ذاك لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من استطاع منكم الباءة فليزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع منكم فعليه بالصوم فإنه له وجاء .

(ش) (جرير) بن عبد الحميد . و (الأعمش) سليمان بن مهران . و (إبراهيم) بن يزيد النخعى . و (علقمة) بن قيس .

(المعنى) (فاستخلاه) أى طلب عثمان بن عفان من ابن مسعود أن يكون معه على انفراد فعرض عثمان على ابن مسعود أمر زواجه كما يأتى (فلما رأى عبد الله) بن مسعود (أن ليست له) أى لعثمان (حاجة) إلا طلب تزويج ابن مسعود وهو لا حاجة له فى النكاح (قال) عبد الله (لى) أى لعلقمة (تعال يا علقمة فحئت فقال له) أى لعبد الله (عثمان) ألا تزوجك يا أبا عبد الرحمن (كنية ابن مسعود رضى الله تعالى عنه) جارية بكرًا (وفى نسخة) ألا تزوجك بجارية بكر (لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد) من نشاط وقوة شباب . ولعل عثمان رضى الله عنه رأى ضعفا بابن مسعود ما كان يعهده عليه من قبل فقال له ذلك . ويحتمل أنه رأى به تشفا ورثانة هيئة لحمل ذلك على فقده الزوجة التى ترفهه . وفى رواية البخارى عن علقمة قال : كنت مع عبد الله فلقبه عثمان بنى فقال : يا أبا عبد الرحمن إن لى إليك حاجة فخلينا فقال عثمان : هل لك يا أبا عبد الرحمن فى أن تزوجك بكرًا تذكر ما كنت تعهد ؟ فلما رأى عبد الله رضى الله عنه أن ليس له حاجة إلا هذا ، أشار إلى فقال : يا علقمة فاتهيت إليه وهو يقول : أما لئن قلت ذلك لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم (الحديث) .

(وظاهر) رواية المصنف أن محادثة عثمان مع ابن مسعود فى أمر الزواج كانت بعد استدعاء علقمة ، بخلاف رواية البخارى فإن ظاهرها أن ذلك كان قبل استدعاء علقمة ويمكن الجمع بأن

يكون عثمان أعاد على ابن مسعود ما كان قاله له بعد أن استدعى علقمة لكونه فهم منه إرادة إعلام علقمة بما كانا يتحادثان فيه . و (لأن قلت ذلك) إشارة إلى ما عرضه عثمان على ابن مسعود من الترغيب في الزواج (من استطاع منكم الباءة) وعند الشيخين والنسائي : يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة .. الخ . وهذا يحتمل أن ابن مسعود حدث عثمان بهذا تأييدا له ، أى أن ما ذكرت من الترغيب في الزواج قد حدث عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن لا حاجة لى إليه . ويحتمل أنه قصد الرد عليه بناء على أن خطابه صلى الله عليه وسلم في الحديث للشباب . فالمدعى إنما يحث على النكاح من هو في سن الشباب . وأنا لست كذلك . هذا والباءة فيها أربع لغات . الفصيحة المشهورة الباءة بالهمز والتاء (والثانية) الباءة بالتاء بلا همز (والثالثة) الباءة بالهمز بلا تاء (والرابعة) الباءة بهاء وتاء بلا همز . وأصلها في اللغة الجماع مشتقة من الباءة وهي المنزل . ومنه مباءة الإبل وهي موطنها . ثم قيل لعقد النكاح بباءة ، لأن من تزوج امرأة بواها منزلا .

(واختلف) العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أحدهما ، أن المراد معناها اللغوى وهو الجماع ، فتقديره من استطاع منكم الجماع بقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح (فليتزوج فإنه) أى الزوج (أغض للبصر وأحصن) أى أحفظ (للفرج) من ارتكاب المحرم (ومن لم يستطع منكم) الجماع لعجزه عن مؤنه (فعليه بالصوم فإنه له) أى لشهوة الجماع (وجاء) بكسر الواو والمد ، أى كسر شديد يذهب بشهوته ويقطع شر منه . والوجه في الأصل رضى أنثى الفحل رضى شديدا يذهب الشهوة . والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة كما يقطعها الوجه وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالبا . والقول الثانى ، أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح . وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج . ومن لم يستطعها فليصم ليدفع شهوته . قالوا هذا لأن العاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب حمل الباءة على المؤن . وأجاب ، الأولون بما تقدم من أن تقدير الكلام : ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه وهو محتاج إلى الجماع ، فعليه بالصوم .

(الفقه) دل الحديث (أ) على استحباب عرض الصاحب على صاحبه أمر الزواج إذا رأى حالته تدعو إلى ذلك (ب) وعلى استحباب نكاح الغابة لأنها أبلغ في الوصول إلى مقاصد الزواج ، فإنها لذ استمتاعا وأطيب نكحة وأرغب في الاستمتاع بها الذى هو مقصود النكاح وأحسن عشرة وأفكه محادثة وأجمل منظرا وألين ملبسا وأقرب إلى أن يعودها زوجها الأخلاق التى ترضيه . وسيأتى إن شاء الله تعالى لذلك مزيد بيان في باب تزويج الإبكار ، (ج) وعلى أنه ينبغي لمن لا يقدر على الوطء أو قدر ولم يجد مؤن النكاح ، أن يترك الزوج ويكثر من الصوم ليضعف شهوته (د) وعلى استحباب النكاح لمن تأقت إليه نفسه وقدر على نفقائه . وهو

مذهب الجمهور . وقالت الظاهرية : إنه واجب ، لظاهر الأمر به في الكتاب والسنة . ورد بأن الأمر به صرفه عن الوجوب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر النكاح من الفرائض بل صرح بأنه من السنة فقد قال : وأنزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ^(١) وقد كان من الصحابة من لم يتزوج ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك . والصحابة رضى الله عنهم فتحوا البلاد ونقلوا ما عظم ودق من الفرائض ولم يذكروا منها النكاح . فالحق أن الأصل في النكاح الاستحباب . وقد يكون فرضاً وواجباً وسنة مؤكدة ومباحاً وحراماً ومكروها . فهو (١) فرض عند شدة الاشتياق إليه مع تيقن الوقوع في الزنا بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه إلا بالنكاح (٢) وواجب عند الاشتياق إليه مع خوف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج ، أو لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستمناء بالكف إلا بالنكاح . وكل من هذين القسمين مشروط بعدم خوف الجور وبملك المهر والنفقة أو القدرة على الكسب .

(٣) وسنة مؤكدة حال الاعتدال أى القدرة على الوطء والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنن لما تقدم من رد النبي صلى الله عليه وسلم على من أراد التخلي للعبادة بقوله : وأنزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ^(٢) (٤) ومباح مع الاعتدال إذا لم يخف شيئاً ولم يقصد بالنكاح إقامة السنة بل قصد مجرد الشهوة ومع ذلك ففيه ثواب من جهة أنه كان متمكناً من قضاء الشهوة بطريق غير مشروع . ففي العدول إلى النكاح قصد ترك المعصية فيثاب (٥) وحرام مع تيقن الجور ، أى عدم رعاية الحقوق الزوجية ، لأن النكاح إنما شرع لتحصيل النفس والثواب بالولد ، وبالجور يأثم ويرتكب المحرم . ودره المفسدة مقدم على جلب المصلحة (٦) ومكروه تحريماً عند خوف الجور دفعاً للفسدة المظنونة .

(قال) ابن قدامة : والناس في النكاح على ثلاثة أضرب : منهم من يخاف على نفسه الوقوع في المحذور إن ترك النكاح ، فهذا يجب عليه النكاح في قول عامة العلماء ، لأنه يلزمه إعفاف نفسه وصونها عن الحرام . وطريقه النكاح (الثاني) من يستحب له وهو من له شهوة يأمن معها الوقوع في محذور . فهذا الزوج له أولى من التخلي لنوافل العبادة . وهو قول الحنفية وهو ظاهر قول الصحابة وفعلهم رضى الله عنهم (قال) ابن مسعود : لو لم يبق من أجل إلا عشرة أيام وأعلم أنى أموت في آخرها ولى طول النكاح فيهن ، لتزوجت مخافة الفتنة . [١]

وطول النكاح القدرة على تكاليف الزواج (وقال) ابن عباس لسعيد بن جبير : تزوج فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء . [٢]

(وقال) أحمد : ليست العزبة من أمر الإسلام في شيء . وقال : من دعاك إلى غير النكاح

فقد دعاك إلى غير الإسلام . ولو تزوج أمرؤ كان قد تم أمره [٣]
 (وقال) الشافعي التخلي لعبادة الله تعالى أفضل ، لأن الله تعالى مدح يحبي عليه السلام بقوله
 وسيدا وحسورا^(١) . والحصور الذي لا يأتي النساء مع القدرة . فلو كان النكاح أفضل لما
 مدح بتركه . وقال تعالى (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ)^(٢) وهذا في معرض
 الذم ، ولأنه عقد معاوضة فكان الاشتغال بالعبادة أفضل منه كالبيع «ودليل» الجمهور ما تقدم من أمر
 الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم بالنكاح وحثهما عليه وقوله صلى الله عليه وسلم :
 لكنتي أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني^(٣) .
 «وقال» سعد بن أبي وقاص : لقد رد النبي صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو أذن له
 لا اختصينا . متفق عليهما^(٤)

[٤]
 «وقال أنس ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالبلاء وينهى عن التبتل نهياً شديداً
 ويقول : تزوجوا الودود الولود ، فإنى مكأثر بكم الأمم يوم القيامة . رواه سعيد بن منصور^(٥) .
 وهذا حث على النكاح شديد ووعيد على تركه يقربه إلى الوجوب . ولو كان التخلي أفضل
 لانعكس الأمر ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وبالعقد وفعل ذلك أصحابه . ولا
 يشتغل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلا بالأفضل . ولا تجتمع الصحابة على ترك الأفضل
 والاشتغال بالأدنى ، ولأن مصالح النكاح أكثر فإنه يشتمل على تحصين الدين وإحرازه وتحسين
 المرأة وحفظها والقيام بحقوقها وإيجاد النسل وتكثير الأمة ، وتحقيق مباحاة النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم القيامة ، وغير ذلك من المصالح الراجحة أحدها على نفل العبادة فجموعها أولى . وأما
 ما ذكر عن يحبي عليه السلام فهو شرعه . وشرعنا وارد بخلافه فهو أولى . والبيع لا يشتمل
 على مصالح النكاح ولا يقاربها (القسم الثالث) من لا شهوة له إما لأنه لم يخلق له شهوة كالغنيين
 أو كانت له شهوة فذهبت بكبر أو مرض ونحوه ، فقيه وجهان (أحدهما) يستحب له النكاح
 لعموم ما ذكرنا (والثاني) التخلي للعبادة له أفضل ، لأنه لا يحصل مصالح النكاح ولا يمنع
 زوجته من التحسين بغيره ويضربها بحبسها على نفسه ويعرض نفسه لواجبات وحقوق لعله
 لا يتمكن من القيام بها ، ويشغل عن العلم والعبادة بما لا فائدة فيه . والأخبار تحمل على من له
 شهوة ، لما فيها من القرائن الدالة عليها . وقال أحمد في رجل قليل الكسب يضغف قلبه عن العيال : الله
 يرزقهم الزوج أحسن له ، ربما أتى عليه وقت لا يملك قلبه فيه . وهذا في حق من يمكنه
 الزوج . فأما من لا يمكنه فقد قال الله تعالى «وَالَّذِينَ يَشْتَعِفُونَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمْ»

(١) آل عمران من آية ٢٩ (٢) آل عمران : ١٤ (٣) تقدم بالمرح رقم ١ ص ١٦٠ (٤) ص ١٢
 ج ٩ فتح الباري (ما يكره من التبتل والخصاء) وس ١٧٦ ج ٩ نووى مسلم (استحباب النكاح لمن نالت نفسه إليه ..)
 (٥) تقدم بالمرح رقم ٢ ص ١٦٠ وبأني بالحنف من مقل بشار رقم (٤) ص ١٧٠ (المنهي من تزويج من لم يملك من النساء)

اللهُ مِنْ مُضْلِهِ^(١) (هـ) استدلل الخطابي بالحديث على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية، يعنى الأدوية المسكنة للشهوة دون ما يقطعها أصالة، لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه. وقد صرح الشافعية أنه لا يكسرها بالكافور ونحوه^(٢) واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمناء بالكف. وقد أباحه الحنفيون عند العجز للمسكين الشهوة.

(والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان والنسائي والبيهقي^(٣). هذا وقد وردت أحاديث أخرى في الترهيب في النكاح منها: حديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين فليتيق الله في النصف الباقي. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان^(٤) [٣] ومنها، حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاثة حق على الله عونهم: المجاهد في سبيل الله، والمكاتب الذى يريد الأداة، والناكح الذى يريد العفاف. أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، والترمذى وقال: هذا حديث حسن^(٥) [٤] ومنها، حديث أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أربع من سنن المرسلين الحياء، والتعطر والسواك والنكاح. أخرجه الترمذى وقال: هذا حديث حسن غريب^(٦) [٥]

(٢ - باب ما يؤمر به من تزويج ذات الدين)

(٢) (ص) **عَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: تُنْكَحُ النِّسَاءُ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِإِجْمَالِهَا وَلِدِينِهَا. فَظَفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ.**

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد. و (يحيى بن سعيد) القطان. و (عبيد الله) بن عمر العمرى. و (سعيد بن أبي سعيد) كيسان المقبرى (المعنى) (تنكح النساء) بضم المشاة الفوقية مبنيًا لمالم يسم فاعله. والنساء نائمه. وفي رواية الشيخين: تنكح المرأة (لأربع) يعنى أن هذه الخصال الأربع هى التى يرغب فى نكاح المرأة لأجلها (لمالها) بدلا من أربع. فإن كان عقد النكاح للمال وهو أقوى الدواعى، فالمال إذا هو المنكوح. فإن تجرد العقد عن غير المال من الأسباب الموجبة للائتلاف، فأخلق بالعقد أن ينحل وبالألفة أن تزول، سيما إذا غلب الطمع وقل الوفاء (ولحسبها) بفتح المهملة. والحسب الشرف بالأباء والأقارب، مأخوذ من الحساب، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وحسبوها فيحكم

(١) ملخص من ص ٢٢٤ - ٢٢٧ ج ٧ مئى. والآية ٢٢ من سورة النور (٢) ص ٨٩ ج ٩ فتح البارى. العرج (قول النبي صلى الله عليه وسلم: من استطاع الباءة فليتزوج ..) (٣) ص ٨٤ مئى. و ص ١٧٢ ج ٩ نووى مسلم (استعجاب النكاح لمن نالت نفسه إليه ..) و ص ٦٩ ج ٢ مجتبى (الحث على النكاح) و ص ٧٧ ج ٧ - السنن الكبرى (الرضا فى النكاح) (٤) ص ٨٥ ج ١ كلف الحفاء رقم ٢١٤ (٥) ص ٧٠ ج ٢ مجتبى (موتة الله الناكح الذى يريد العفاف) ورقم ٣٤٩٧ ص ٣١٧ ج ٢ فيض القدير (٦) ص ١٦٦ ج ٢ تحفة الأحولفى (النكاح)

لمن زاد عدده على غيره . وقيل المراد بالحسب هنا أفعالها الحسنة الجميلة (ولجمالها) أى حسنها . فإن كان العقد رغبة فيه فذاك أدوم ألفة من المال ، لأن الجمال صفة لازمة والمال صفة زائلة . فإن سلم الجمال من الإدلال المفضى للملل دامت الألفة واستحكمت الوصلة . وقد ذكر هو أشدة الجمال البارع لما يحدث عنه من الإدلال الشديد المؤدى إلى الإذلال (ولدينها) ختم به إشارة إلى أن المرأة وإن كانت تنكح لتلك الأغراض ، لكر اللائق الضرب عنها صفحاً وجعلها تبعاً وجعل الدين هو المقصود بالذات . فمن ثم قال (فاظفر بذات الدين) أى اخترها من بين سائر النساء (تربت) بكسر الراء (يدك) أى افترقنا أو لصقنا بالتراب من شدة الفقر إن لم تفعل . وهذه الكلمة تقولها العرب عند اللوم . ومعناها الدعاء عليه بالفقر ، لأنه إن لم يتزوج بذات الدين وتزوج غيرها استحق أن يدعى عليه حيث عرض نفسه للخطر في دينه . قال ، النووي : الصحيح في معنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس في العادة فإنهم يقصدون هذه الخصال الأربع . وآخرها عندهم ذات الدين فاظفر أنت أيها المسترشد بذات الدين ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ^(١) . وقال ، المحدث الدهلوى : اعلم أن المقاصد التى يقصدها الناس في اختيار المرأة أربع خصال غالباً : تنكح لمالها ، بأن يرغب في المال ويرجو مواساتها معه في مالها وأن يكون أولاده أغنياء لما يمجدون من قبل أمهم . ولحسبها بفتح تحتين يعنى مفاخر آباء المرأة . فإن التزوج من الأشراف شرف وجه . ولجمالها فإن الطبيعة البشرية راغبة في الجمال . وكثير من الناس تغلب عليهم الطبيعة . ولدينها أى لعفتها عن المعاصى وبعدها عن الريب ، وتقربها إلى بارئها سبحانه بالطاعات . فالجمال والجاه مقصد من غلب عليه حجاب الطمع والفخر . والجمال وما يشبهه من الشباب مقصد من غلب عليه حجاب الطبيعة . والدين مقصد من تهذب بالفطرة فأحب أن تعاونه المرأة في دينه ورغب في صحبة أهل الخير ^(٢) . ولذلك حث عليه النبي ﷺ بأبلغ وجه وأكد فأمراً بالظفر - بذات الدين - الذى هو غاية البغية ، فقال : فاظفر بذات الدين ، أى فز بها فإنك تسكتسب بزواجها منافع الدارين (الفقه) في الحديث (١) الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء ، لأن من صاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركاتهم ويأمن المفسدة من جهتهم ^(٣) (ب) الحض على اختيار ذات الدين وتقديعها على غيرها من ذوات المال والجمال والحسب ، وذم من يرغب في المرأة لمجرد مالها أو جمالها أو حسبها غير ملتفت لدينها وآدابها . فإن من فعل ذلك عرض نفسه للخطر في دينه . روى ، أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلاً . ومن تزوجها لمالها لم يزد إلا فقراً . ومن تزوجها لحسبها لم يزد إلا دناءة . ومن تزوج امرأة لم يرد بها إلا أن يفض بصره ويحصن فرجه أو يصل رحمه ، بارك الله فيها

(١) ص ٥١ ج ١٠ شرح مسلم (استعجاب نكاح ذات الدين) (٢) ص ٩٢ ج ٢ حجة الله البالغة (المطبعة وما

يتعلق بها) (٣) ص ٥٢ ج ١٠ شرح مسلم

وبارك لها فيه . أخرجه الطبراني في الأوسط وأبو نعيم . وفيه عبد السلام بن عبد القدوس وهو ضعيف^(١)

[٦]

«وعن، عبدالله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تزوجوا النساء الحسنين فمسي حسنن أن يردين . ولا تزوجوهن لما هن فمسي أموالهن أن تطفين . ولكن تزوجوهن على الدين . ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل . أخرجه ابن ماجه والبيهقي بسند فيه عبدالرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف . وأخرجه أيضا البيهقي . وابن حبان بسند آخر^(٢)

[٧]

«وعن، عبدالله بن عمرو بن العاصي رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الدنيا كلها متاع وغير متاع الدنيا المرأة الصالحة . أخرجه أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي . وأخرجه ابن ماجه بلفظ : إنما الدنيا متاع وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة^(٣)

[٨]

«وعن أبي أمامة ، رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول : ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرا له من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعته . وإن نظر إليها سرتة . وإن أقسم عليها أبرته . وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله . أخرجه ابن ماجه . وفيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف . وعثمان ابن أبي عاتكة مختلف فيه^(٤) .

[٩]

«وعن سعد، بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث من السعادة وثلاث من الشقاوة . فمن السعادة : المرأة الصالحة تراها تعجبك وتقرب منها على نفسها ومالك . والدابة تكون وطيفة فتلحقك بأصحابك . والدار تكون واسعة كثيرة المرافق . ومن الشقاوة المرأة تراها فتسوؤك وتحمل لسانها عليك . وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك . والدابة تكون قطوما . فإن ضربتها أنعمت عليك وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك . والدار تكون ضيقة قليلة المرافق . أخرجه الحاكم . وقال : تفرد به محمد بن بكير فإن كان حفظه فإنه صحيح على شرط الشيخين . وقال الذهبي : قال أبو حاتم : محمد بن بكير صدوق يغلط . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة^(٥)

[١٠]

هذا . وكما ينبغي للزوج تخير المرأة الصالحة ، ينبغي لولي المرأة أن يتخير لها الزوج الصالح الكريم الخلق ذا الدين والمروءة ، فلا يزوجهما من ساء خلقه أو ضعف دينه . فإن النكاح رق لا مخلص للمرأة منه إلا بسلطان الدين . ومن زوج ابنته فاسقا أو سيئ الخلق ، فقد جنى عليها وأساء إليها وتعرض لخطأ الله وقال ، رجل للحسن البصري : قد خطب ابنتي جماعة فنزوجهما ؟ قال : ممن يتقى الله فإنه إن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها

[٥]

(١) ص ٢٥٤ ج ٤ مجمع الزوائد (نية الزواج) (٢) ص ٢٩٣ ج ١ سنن ابن ماجه (تزوج ذات الدين) وص ٨٠ ج ٧ - السنن الكبرى (التزوج بذات الدين) و (خرماء) يفتح فسكون أى مقطوعة بض الألف ومقطوعة الأذن (٣) انظر رقم ٤٢٧٩ ص ٥٤٨ ج ٣ فيض البدير . وص ٧٢ ج ٢ مجتبى (المرأة الصالحة) وص ٨٠ ج ٧ - السنن الكبرى وص ٢٩٣ ج ١ سنن ابن ماجه (أفضل النساء) (٤) ص ٢٩٣ منه . (٥) ص ١٦٢ ج ٢ مستدرک . و (وطيئة) أى هيئة سرية المعنى سهلة الانقياد : و (قطوفا) يفتح القاف ، أى بطيئة السير .

«وعن ابن عمر أن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : تأيمت حفصة بملت عمر من حُنَيْنِ بن حذافة السهمي فتوفي بالمدينة فلقيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة فقلت : إن شئت أنكحك حفصة . فقال : سأنظر في ذلك . فلبثت ليالي فلقيته فقال : ما أريد أن أتزوج بوى هذا . قال عمر : فلقيت أبا بكر الصديق رضى الله عنه فقلت : إن شئت أنكحك حفصة . فلم يرجع إلي شيئاً فكنت عليه أوجد منى على عثمان رضى الله عنهما . فلبثت ليالي فخطبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكحها إياه . فلقيني أبو بكر فقال : لعلك وجذت على حين عرضت على حفصة فلم أرجع إليك شيئاً . قلت نعم . قال فإنه لم يمنعني حين عرضت على أن أرجع إليك شيئاً إلا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرها ولم أكن لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو تركها نكحتها . أخرجه النسائي ^(١) [١١]

(والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان والنسائي وابن ماجه ^(٢) .

{ ٣ - باب في تزويج الأبكار }

جمع بكر وهي التي لم توطأ واستمرت على حالتها الأولى . وكان الأولى المصنف أن يقول . باب في نكاح الأبكار ، كما ترجم البخاري لأن المراد أن يتزوج الرجل بالبكر لأنه يتولى زواجها

(٣) (ص) **حدثنا** أحمد بن حنبل ثنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزوت ؟ قلت : نعم . قال : بكر أم ثيبا ؟ فقلت : ثيبا . قال : أفلا بكرًا تلاعها وتلاع بك ؟ .

(ش) (أبو معاوية) الضرير محمد بن خازم . و (الأعمش) سليمان بن مهران .

(المعنى) (بكرًا أم ثيبا) هكذا في أكثر النسخ بالنصب على أنه مفعول لفعل محذوف أى أنزوت (بكرًا أم ثيبا) وفى بعض النسخ بكر أم ثيب بالرفع أى أم بكر أم ثيب . والظاهر الأول (فقلت ثيبا) يروى بالنصب والرفع والأولى أولى كما قيل فى سابقه (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (أفلا) أى فهلا تزوجت (بكرًا تلاعها وتلاع بك) من اللعب . ويؤيده رواية تضاحكها

(١) ص ٧٥ ج ٢ مجتبى (مرض الرجل ابنته من مرض) و (تأيمت) أى صارت أيمًا بلا زوج والمراد به (بوى)

مطلق الوقت . (٢) ص ١٠٦ ج ٩ فتح الباري (الأكفاء فى الدين) وص ٥١ ج ١٠ نووى مسلم (نكاح ذات الدين)

وص ٧٢ ج ٢ مجتبى (كراهية تزويج الزناة) وص ٢٩٣ ج ١ سنن ابن ماجه (تزوج ذات الدين) .

[م ٢٢ - فتح الملك المبود - ج ٢]

وتضاحكك . ورواية المصنف مختصرة وقد رواه مسلم مطولا من طريق عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن عبد الله يعني والده، هلك وترك تسع بنات أو سبع بنات فتزوجت امرأة ثيبا فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا جابر تزوجت ؟ قلت : نعم . قال : فبكر أم ثيب ؟ قلت : بل ثيب يا رسول الله قال : فهلا جارية تداعبها وتداعبك أو قال : تضاحكها وتضاحكك ؟ قلت له : إن عبد الله هلك وترك تسع بنات أو سبع بنات وإني كرهت أن آتين أو أجينن بمثلهن فأحببت أن أجيء بامرأة تقوم عليهن وتصلهن قال : فبارك الله لك أو قال لى خيرا^(١) (قال) الحافظ ووقع فى رواية المستملى : مالك وللعدارى ولعابها بضم اللام . والمراد به الريق . وفيه إشارة إلى مص لسانها ورشف شفيتها وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل وليس هو يبعد ثم قال : ووقع فى رواية وهب بن كيسان . قلت : كن لى أخوات فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهم وتمشطهن وتقوم عليهن . أى فى غير ذلك من مصالحهن . وهو من ذكر العام بعد الخاص ثم قال : وفى رواية سفيان عن عمرو فى المغازى وترك تسع بنات كن لى تسع أخوات فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن . قال أصبت ثم قال : ولم أقف على تسميتهن يعنى أخوات جابر ، وأما امرأة جابر المذكورة فاسمها سهلة بنت مسعود بن أوس^(٢) .

(الفقه) دل الحديث (١) على إباحة ملاعبة الرجل امرأته وملاطفتها ومضاحكتها (ب) وعلى أنه يستحب للكبير أن يسأل أصحابه عن أمورهم ويتفقد أحوالهم ويرشدهم إلى مصالحهم (ج) وفى الحديث فضيلة ظاهرة لجابر رضى الله تعالى عنه حيث إنه أثر مصلحة أخواته على حظ نفسه (د) وفيه استحباب الدعاء لمن فعل خيرا وطاعة سواء تعلقت بالداعى أم لا (هـ) وفيه جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده عنها . وأما من غير رضاها فلا . قاله النووى^(٣) (و) وعلى فضيلة تزوج الأبكار . وشيئ من أفضل .

(والحديث) أخرجه مسلم من حديث عمرو بن دينار عن جابر بلفظ تقدم وأخرجه مسلم واللسانى وابن ماجه من حديث عطاء بن أبى رباح عن جابر^(٤) .

(٤ — باب النهى عن تزويج من لم يلد من النساء)

(٤) (ص) **هذه** أحمد بن إبراهيم ثنا يزيد بن هارون أخبرنا مسلم بن سعيد ابن أخت منصور بن زاذان عن منصور يعنى ابن زاذان عن معاوية بن قرة

(١) ص ٥٢ ج ١٠ نووى مسلم (استحباب نكاح البكر) . (٢) ص ٩٦ ، ٩٧ ج ٩ فتح البارى المرح (تزويج الثيبات) . (٣) ص ٥٢ ج ١٠ شرح مسلم (استحباب نكاح البكر) . (٤) ص ٥٢ منه . وص ٧٠ ج ٢ مجتهي (نكاح الأبكار) وص ٢٩٤ ج ١ سنن ابن ماجه (تزوج الأبكار) .

عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي أَصْبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ جَمَالٍ وَحَسَبٍ وَإِنَّمَا لَا تَلِدُ أَفَاتَزَوُّجُهَا ؟ قَالَ : لَا . ثُمَّ أَنَاهُ الثَّانِيَةَ فَنَاهُ ثُمَّ أَنَاهُ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ : تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ .

(ش) (السند) (أحمد بن إبراهيم) بن كثير تقدم ص ٢٦٧ ج ٣ منهل . و (مستلم) بضم الميم وسكون السين المهملة بعدها مثناة فوقية مفتوحة هكذا في التقريب وتهذيب التهذيب . وفي النسخة المصرية مسلم بحذف التاء ولعله تحريف من النساخ . وهو مستلم (بن سعيد) الثقفي الواسطي العابد . روى عن خاله منصور بن زاذان والأوزاعي وزباد بن كسيب العدوي وأبي عمار صاحب أنس وحسين بن قيس الرحبي وغيرهم . وعنه محمد بن يزيد الواسطي وأبو النضر عبد الحميد بن سليمان ومحمد بن جعفر المدائني وكثيرون . وثقه أحمد وقال : قليل الحديث . وقال ابن معين : صويلح . وقال النسائي : ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما خالف . وقال في التقريب : صدوق عابد ربما وهم من التاسعة . روى له الأربعة . و (معاوية بن قرة) بن إياس بن هلال المزني . روى عن علي مرسلًا وابن عباس وابن عمر ومعقل بن يسار . وعنه قتادة وشعبة وأبو عوانة وغيرهم . وثقه ابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي وابن سعد . وقال في التقريب : ثقة عالم من الثالثة . مات سنة ١١٣ ثلاث عشرة ومائة وهو ابن ست وسبعين سنة . روى له أيضاً مسلم والنسائي .

(المعنى) (جاء رجل) لم نقف على اسمه (إني أصبت امرأة ذات جمال وحسب) زاد الحاكم : ومال (وأنها لا تلد) لعله علم ذلك من عادات أقاربها كأمها وخالتها وأختها . أو أنها كانت لا تحيض . أو كانت متزوجة قبله بن ج ولم تلد منه . أو أنها لم تنهض ثديها وترتفع (ثم أَنَاهُ الثَّانِيَةَ فَنَاهُ) لعله كرر الإتيان إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن نهاه عن الزواج بها ليظهر له رغبته في زواجها رجاء أن يبيح له الزواج بها (فقال) له صلى الله عليه وسلم (تزوجوا الودود) أى التى تبالغ فى محبة زوجها . و (الودود) كثيرة الولادة . ويعرف هذان الوصفان فى الأبقار من عادة أقاربهم إذ الغالب مراية طباع الأقارب بعضهم إلى بعض . وجمع صلى الله عليه وسلم بين هذين الوصفين لأنها إذا كانت ودودا غير ولود لم يحصل المطلوب من تكثير الأمة . وإن كانت ولودا غير ودود لم يرغب الزوج فيها . قال المحقق الدهلوى : تواد الزوجين به تتم المصلحة المنزلية . وكثرة النسل بها تتم المصلحة الدنيوية والدينية . وود المرأة لزوجها دال على صحة مزاجها وقوة طبيعتها ومانع لها من أن يطمح بصرها إلى غيره وباعث لها على تحملها له بالامتناسط وغيره من أنواع الرفاهية . وفيه تحصين فرجه ونظرة . هذا ويستحب أن تكون

المرأة من قبيلة عادات نساها صالحة فإن الناس معادن كمدان الذهب والفضة وطادات القوم ورسومهم غالبية على الإنسان وبمنزلة الأمر المجبول هو عليه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : خير نساء ركن الإبل صالح نساء قريش أحناه على ولد في صفه وأرعاه على زوج في ذات يده أخرجه أحمد والشيخان عن أبي هريرة ^(١) [١٢]

بَيَّنَّ صلى الله عليه وسلم أن نساء قريش خير النساء من جهة أنهم أحق إنسان على الولد في صفه وأرعاه على الزوج في ماله ورقيقه ونحو ذلك . وهذان من أعظم مقاصد النكاح وبهما انتظام تدبير المنزل ^(٢) (فإن مكائركم بالأمم) أى مفاخر بكم تكم أنبياء الأمم السابقة ، فالكلام على حذف مضاف . وعند ابن حبان : فإن مكائركم بالأمم يوم القيامة .

(الفقه) دل الحديث على كراهة الزوج بالمرأة العقيم وعلى أنه يستحب له أن يختار امرأة من نساء يعرفن بكثرة المحبة إلى أزواجهن وبكثرة الولادة (قال) ابن قدامة : ويستحب له أن يختار ذات العقل ويتجنب الحمقاء ، لأن النكاح يراد للعشرة ولا تصلح العشرة مع الحمقاء ولا يطيب العيش معها . وربما تعدى ذلك إلى ولدها وقد قيل : اجتنبوا الحمقاء فإن ولدها ضياع وصحبتهما بلاء . ويستحب له أن يختار المرأة الحسنية ليكون ولدها نجيباً فإنه ربما أشبه أهلها ونزع إليهم . وكان يقال : إذا أردت أن تتزوج امرأة فانظر إلى أبيها وأخيها . وعن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تخيروا لنطفكم وأنكحوا الأكفأ وأنكحوا إليهم . أخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقي ^(٣) [١٣]

ويستحب أن يختار الأجنبية فإن ولدها أنجب . ولهذا قال بعضهم : اغتربوا يعنى أنكحوا الغرائب كي لا تضعف أولادكم . وقال بعضهم : الغرائب أنجب وبنات العم أصبر ^(٤) . (والحديث) أخرجه أيضاً النسائي ^(٥)

(٥ - باب في قوله تعالى الزانى لا ينكح إلا زانية)

(٥) (ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : كَتَبَ إِلَى حُسَيْنِ بْنِ حُرَيْثِ الْمُرُوزِيِّ ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ امْرَأَتِي لَا تَمْنَعُ يَدَ لَامِسٍ قَالَ : غَرِّبَهَا . قَالَ : أَخَافُ أَنْ تَتَّبِعَهَا نَفْسِي قَالَ : فَاسْتَمْنَعِ بِهَا .

(١) رقم ٤٠٩٠ من ٤٩٢ ج ٣ فيض القدير . (٢) من ٩٢ ج ٢ حجة الله البالغة (الخطبة وما ينطق بها) .

(٣) من ٢١٠ ج ١ سنن ابن ماجه (الأكفأ) ورقم ٢٢٦٨ من ٢٢٧ ج ٣ فيض القدير . (٤) من ٤٦٩ ج ٧ معنى

(ما ينبغي لمريد الزواج أن يتخيره من النساء) . (٥) من ٧١ ج ٢ مهمل (كراهية تزويج العم) .

(ش) ذكر هذا الحديث في أكثر النسخ في باب في تزويج الأبقار، وهو غير مناسب له إلا أن يقال إنه متضمن للترغيب في تزويج الأبقار لشدة حيائهم وهو يحتمل على التبعاد عن ملامسة الرجال. وفي نسخة ذكر هذا الحديث في باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، وهو غير مناسب له أيضاً. ولذا جعلته في باب في قوله تعالى: الزاني لا ينكح إلا زانية، كما ذكر النسائي نحوه تحت ترجمة (تزويج الزانية).

(السند) (حسين بن حريث) بن الحسن بن ثابت بن قطبة الخزاعي مولاهم (المروزي) أبو عمار. روى عن ابن عينة وابن المبارك والفضيل بن عياض وابن علية والدروري وغيرهم. وعنه الجماعة وكثيرون غير أن المصنف وابن ماجه روي عنه كتابة كما في هذا الحديث. قال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقریب: ثقة من العاشرة. مات سنة ٢٤٤ أربع وأربعين ومائتين. روى له الجماعة. و (الفضل بن موسى) تقدم ص ١٥٣ ج ٦ منهل. و (عمار بن أبي حفصة) ثابت بالنون. وقيل بالمثلثة. وكنية عمار أبو روح. وقبل أبو الحكم الأزدي العتكي مولاهم. روى عن عكرمة مولى ابن عباس وأبي عثمان النهدي والضحاك بن مزاحم وأبي مجلز لاحق بن حميد وغيرهم. وعنه شعبة ويزيد بن هارون ويزيد بن زريع وعلي بن عاصم وكثيرون. وثقه أحمد والدارقطني وابن معين وأبو زرعة وابن سعد والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقریب: ثقة من السادسة. مات سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة. روى له المصنف لا غير. و (عكرمة) بن عبدالله، أصله من البربر كما في التقریب. وفي تهذيب التهذيب: عكرمة أبو عبدالله مولى ابن عباس. (المعنى) (جاء رجل) هو هشام مولى بني هاشم كما قاله الحافظ في التلخيص (إن امرأتى) لم تقف على اسمها (لا تمنع يد لامس). وعند الشافعي: لا ترد يد لامس. قال، الحافظ: اختلف العلماء في معنى هذا الحديث. فقليل معناه الفجور وأنها لا تمتنع ممن يطلب منها الفاحشة وبه قال النسائي والخطابي والغزالي والثوري. وقيل معناه التبذير وأنها لا تمتنع أحدا طلب منها شيئاً من مال زوجها. وبهذا قال أحمد وابن الجوزي وأنكر على من ذهب إلى القول الأول. ولكن رجح القاضي أبو الطيب الأول بأن السخاء مندوب إليه فلا يكون موجبا لقوله: غربها. وبأن التبذير إن كان من مالها فلها التصرف فيه وإن كان من ماله فعليه حفظه. ولا يوجب شيء من ذلك الأمر بطلاقها^(١) وقال، العلامة السندي: (لا تمنع يد لامس) أي أنها مطاوعة لمن أرادها. وهذا كناية عن الفجور. وقيل بل هو كناية عن بذلها الطعام. قيل وهو الأشبه وقال أحمد: لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأمره بإمساكها وهي تفجر ورد، بأنه لو كان المراد السخاء لقل لا ترد يد ملتمس إذ السائل يقال له ملتمس لا لامس. وأما اللمس فهو الجماع أو بعض مقدماته. وأيضا السخاء مندوب إليه فلا تكون المرأة معاقبة لأجله

مستحقة للفراق فإنها إما أن تعطى من مالها أو من مال الزوج . وعلى الثاني فللزواج صونه وحفظه وعدم تمكينها منه . فلم يتعين الأمر بتطليقها . فأرشد الشارع إلى مفارقتها احتياطاً . فلما علم أنه لا يقدر على فراقها لمحبتها لها وإنه لا يصبر على ذلك ، رخص له في إمساكها ، لأن محبتها لها محقة ووقوع الفاحشة منها متوهم ^(١) (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (غربها) أمر من الغريب ، أى أبعدها بالطلاق . وعند النسائي : طلقها (قال) الرجل (أخاف أن تتبعها نفسى) لمحبتى لها . وعند النسائي : لا أصبر عنها (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (فاستمتع بها) وعند الخطابي : فاستمتع منها أى لا تمسها إلا بقدر ما تقضى متعة النفس منها ومن وطئها والاستمتاع من الشيء الانتفاع به إلى مدة ^(٢) . خشى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن هو أوجب عليه طلاقها أن تنوق نفسه إليها فيقع في الحرام فأباح له إبقائها والتمتع بها بقدر الحاجة .

(الفقه) دل الحديث على أنه يطلب مفارقة المرأة المشكوك في حصانتها إلا أن تدعو ضرورة المحبة إلى الاستمتاع بها على قدر الحاجة . ولا دلالة فيه على جواز نكاح الزانية ابتداء ضرورة أن البقاء أسهل من الابتداء ، على أن الحديث محتمل كما تقدم . وقال الخطابي : وفيه دليل على جواز نكاح الفاجرة وإن كان الاختيار غير ذلك . وأما قوله : والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحُرم ذلك على المؤمنين ، فإنما نزلت في امرأة من الكفار خاصة يقال لها . عناق . فأما الزانية المسلمة فإن العقد عليها لا يفسخ ^(٣) وسيأتى تمام الكلام على هذا في الحديث الآتى إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى من طريق عبد الله بن عمير قال : جاء رجل فذكره مرسلًا وأخرجه النسائي من طريق هارون بن دياب وعبد الكريم كلاهما عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن عباس : عبد الكريم يرفعه إلى ابن عباس وهارون لم يرفعه قالوا : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن عندي امرأة هى من أحب الناس إلى وهى لا تمنع يد لامس قال : طلقها قال : لا أصبر عنها قال : استمتع بها قال أبو عبد الرحمن : كنية النسائي ، هذا الحديث ليس بثابت وعبد الكريم ليس بالقوى وهارون ابن دياب أثبت منه وقد أرسل الحديث . وهارون ثقة وحديثه أولى بالصواب من حديث عبد الكريم ^(٤) (قال) الحافظ فى التلخيص : وأسند النسائي من رواية عبد الله المذكور عن ابن عباس فذكره بمعناه . واختلف فى إسناده وإرساله قال النسائي : المرسل أولى بالصواب وقال فى الموصول : إنه ليس بثابت ، لكن رواه هو أيضاً وأبو داود من رواية عكرمة عن ابن عباس نحوه وإسناده أصح . وأطلق النووي عليه الصحة

(١) ص ٧٢ ج ٢ تطبيق السندى على المجتهى (تزويج الزانية) . (٢ ، ٢) ص ١٨١ ج ٢ معالم السنن .

(٤) ص ٧٢ ج ٢ مجتهى (تزويج الزانية) .

ولكن نقل ابن الجوزي عن أحمد بن حنبل أنه قال : لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء وليس له أصل . وتمسك بهذا ابن الجوزي فأورد الحديث في الموضوعات مع أنه أورده بإسناد صحيح وله طريق أخرى . قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه معقل عن أبي الزبير عن جابر فقال : حدثنا محمد بن كثير عن معمر عن عبد الكريم حدثني أبو الزبير عن مولى بني هاشم قال : جاء رجل فذكره . ورواه الثوري فسمى الرجل هشاماً ، مولى بني هاشم وأخرجه الخلال والطبراني والبيهقي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر ^(١) .

(٦) (ص) **حدثنا إبراهيم بن محمد التيمي ثنا يحيى بن عبيد الله بن الأخنس** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة وكان بمكة بغى يقال لها : عناق وكانت صديقه قال : جئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أنكح عناق ؟ قال : فسكت عني فنزلت والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك ، فدعاني فقرأها علي وقال : لا تنكحها .

(ش) (السند) (إبراهيم بن محمد) بن عبد الله بن عبيد الله (التيمي) أبو إسحاق البصري قاضياً . روى عن يحيى بن سعيد القطان وابن هادي وأبي عامر العقدي وغيرهم . وعنه الدسائي والمصنف والبخاري وأبو حاتم وابن ناجية وجماعة . وثقه الدسائي وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أحمد : ما بلغني عنه إلا الجميل وقال في التقريب : ثقة من الحادية عشرة . مات سنة ٢٥٠ خمسين ومائتين . روى له أيضاً الدسائي . و (يحيى) القطان . و (عز جده) أي جد شعيب وهو عبد الله بن عمرو بن العاص و (مرثد بن أبي مرثد) ابن حصين . له ولأبيه محبة وشهدا بدرًا . وكانا حليفين حمزة بن عبد المطلب . قتل مرثد رضي الله عنه سنة أربع من الهجرة . روى له أيضاً الترمذي والدسائي . و (الغنوي) بفتحين نسبة إلى غنى بفتح فكسر ابن يصغر .

(المعنى) (كان يحمل الأسارى) أي يحمل أسرى المسلمين الذين كانوا تحت أيدي مشركي قريش (بمكة) فيوصلهم إلى المدينة . وعند الدسائي : من مكة . و (بغى) أي زانية (يقال لها عناق) بفتحين (وكانت صديقه) يزنى بها في الجاهلية وقبل تحريم الزنا (قال) مرثد (جئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أنكح عناق) هو على تقدير الاستفهام (قال) مرثد (فسكت) رسول الله صلى الله عليه وسلم (عني) ولم يجبني (فنزلت والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك فدعاني فقرأها) أي الآية (على) وهي قوله تعالى : الزانية لا ينكح إلا زانية

أَوْ مُشْرِكَةٍ وَالزَّانِيَةَ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ حُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(١) ، والمعنى أن الزاني لا يرغب إلا في نكاح الزانية أو المشركة . والزانية لا ترغب إلا في نكاح زان أو مشرك وهذا النكاح محرم على المؤمنين . وأما جعل الإشارة إلى الزنا فضعيف جدا إذ يصير معنى الآية : الزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة . والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك . وهذا بما يسان عنه القرآن . ولا يعارض هذا حديث ابن عباس السابق قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن امرأتى لا تمنع يد لامس قال : غزبها قال : أخاف أن تقبها نفسي قال : فاستمتع بها ، فإنه في الاستمرار على نكاح الزوجة الزانية . والآية في ابتداء النكاح . فيجوز للرجل أن يستمر على نكاح من زنت وهي تحته ويحرم عليه التزوج بالزانية (وقال) صلى الله عليه وسلم (لا تنكحها) وفي بعض النسخ : لا تتزوجها أى عناق حيث إنها زانية .

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يحل للرجل العفيف التزوج بالزانية . ولا يحل لعفيفة التزوج بالزاني لقوله في الآية : وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ . وقوله في الحديث لا تنكحها . وبه قال الحسن البصري وقنادة وأحمد وغيرهم ، إلا إذا تابا لارتفاع سبب التحريم وقال ، الحافظ ابن كثير : ذهب الإمام أحمد إلى أنه لا يصح العقد من الرجل العفيف على المرأة البغى ما دامت كذلك حتى تستتاب . وإن تاب صحت العقد عليها وإلا فلا . وكذلك لا يصح تزويج المرأة الحرة العفيفة بالرجل الفاجر المسافح حتى يتوب توبة صحيحة ، لقوله تعالى : وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(٢) . وقال ، الشيخ منصور بن إدريس الحنبلي : وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب وتنقض عدها لقوله تعالى : وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وهو خبر ومعناه النهي ولمفهوم قوله تعالى : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ^(٣) . ومن العفاف . ولقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين : لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقى ماءه زرع غيره ، يعنى إتيان الحبلى . رواه أبو داود والترمذي وحسنه^(٤) فإن كانت الزانية حاملا من الزنا ، لم يحل نكاحها قبل الوضع وتوبتها ندم وإقلاع وعزم ألا تعود . فإذا تابت من الزنا وانقضت عدها حل نكاحها للزاني وغيره عند أكثر أهل العلم وروى عن ابن مسعود والبراء بن عازب وعائشة : أن الزانية لا تحل للزاني بحال . فيحتمل أنهم أرادوا بذلك ما قبل التوبة أو قبل استبرائها . فيكون كقولنا . ولا يشترط لصحة نكاحها توبة الزاني بها إذا أراد أن ينكحها كالزاني بغيرها^(٥)

وقال ، الحنفيون ومالك والشافعي والجمهور : يحل تزوج العفيف بالزانية وتزوج الزاني بالعفيفة ، لقوله تعالى : وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ^(٦) وقالوا : آية النور منسوخة بقوله تعالى :

(١) النور : ٣ . (٢) من ٥٤ ج ٦ تفسير ابن كثير (سورة النور) . (٣) النساء : ٢٤ (٤) هذا بعض الحديث رقم ١١٤ يأتي في (باب وطء السبايا) إن شاء الله تعالى .
(٥) من ٤٧ ج ٣ كشاف القناع (الحرمانات لمرض يزول) . (٦) النساء : ٢٤ .

وَأَنْكِحُوا الْإِبَامَى مِنْكُمْ^(١) فدخلت الزانية في أيامى المسلمين ، أو محمولة على امرأة بغية مشركة (قال) الإمام أبو جعفر النحاس : فمن قال هي منسوخة . سعيد بن المسيب قال في قول الله تعالى : الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك . لأنها نسخت بالآية التي بعدها : وَأَنْكِحُوا الْإِبَامَى مِنْكُمْ . وهذا القول عليه أكثر العلماء يقولون : إن من زنى بامرأة فله أن يتزوجها . وهو قول ابن عمر وسالم وجابر بن زيد وعطاء ومالك بن أنس . روى عنه ابن وهب أنه سئل عن الرجل يزنى بامرأة ثم يريد نكاحها . قال : ذلك له بعد أن يستبرئ من وطئها وهو قول أبي حنيفة وأصحابه^(٢) وقال الشافعى : أخبرنا سفيان عن يحيى عن سعيد بن المسيب أنه قال : هي منسوخة^(٣) نستشهد وأنكحوا الإيامى منكم ، فهي من أيامى المسلمين يعنى قوله : الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة . الآية^(٤) [٦]

والظاهر الراجح عموم تحريم نكاح الزانية على العفيف والعفيفة على الزانى . ودعوى نسخ الآية أو تخصيصها غير مسلم . قال ، ابن القيم . وأما نكاح الزانية فقد صرح الله تعالى بتحريمه في سورة النور فقال : وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ . ولا يخفى أن دعوى النسخ للآية بقوله : وَأَنْكِحُوا الْإِبَامَى مِنْكُمْ ، من أضعف ما يقال . وكذلك حمل الآية على امرأة بغية مشركة في غاية البعد عن لفظها وسياقها . كيف وهو تعالى إنما أباح نكاح الحرائر والإماء بشرط الإحصان وهو العفة فقال : فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآمَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَخِفَاتٍ أَخَذَانِ^(٥) وإنما أباح نكاحها في هذه الحالة دون غيرها . وليس هذا من باب دلالة المفهوم ، فإن الإيضاح في الأصل على التحريم فيقتصر في إباحتها على ما ورد به الشرع وماعداه فعلى أصل التحريم . وأيضاً فإنه سبحانه قال : الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ^(٦) والخبيثات الزواني . وهذا يقتضى أن من تزوج بهن فهو خبيث مثلهن . وأيضاً فإن البغية لا يؤمن أن تُفسد على الرجل فراشه وتعلق عليه أولاداً من غيره . والتحريم يثبت بدون هذا وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الرجل وبين المرأة التي وجدها حبلً من الزنا وأيضاً فإن مرثد بن أبى مرثد الغنوى استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج عناق وكانت بغية فقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم آية النور وقال : لَا تَنْكِحُهَا^(٧) .

(والحديث) أخرجه أيضاً مختصراً الحاكم وصححه . وأخرجه الترمذى والنسائى والبيهقى مطولاً ولفظه : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان رجل يقال له مرثد بن أبى مرثد رضى الله عنه وكان رجلاً يحمل الأسرى من مكة حتى يأتى بهم المدينة فكانت امرأة بغية بمكة

(١) النور : ٣٢ . (٢) ص ١٩٣ - الناسخ والمنسوخ (سورة النور) (٣) يعنى قوله : الزانى لا ينكح

إلا زانية أو مشركة كما صرح به هــ . (٤) ص ٢٤٦ ج ٢ بدائع المن . (٥) النساء : ٢٥ . (٦) النور : ٢٦ .

(٧) ص ٢١٢ ج ٢ زاد المعاد (حكم نكاح الزانية) .

يقال لها عناق وكانت صدقة له وكان وعد رجلا من أسرى مكة يحمله قال لجننت حتى انتهيت إلى ظل حائط من حوائط مكة في ليلة مقمرة فجأت عناق فأبصرت سواد ظلي تحت الحائط . فلما انتهت إلى عرفتني فقالت : مرئد ؟ قلت مرئد . فقالت مرحبا وأهلا هلم فبت عندنا الليلة فقلت يا عناق قد حرم الله تعالى الزنا قالت : يا أهل الحيام هذا الرجل الذي يحمل أسراكم فبعضي ثمانية فأنتهيت إلى غاري فجاءوا حتى قاموا على رأسي وبالوا فظل بولهم على رأسي وأعمامهم الله تعالى عني ثم رجعوا ورجعت إلى صاحبي لحملته حتى قدمت المدينة فأبیت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أنكح عناق ؟ فأمسك ولم يرد على شيئا حتى نزل : الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا مرئد لا تنكحها ^(١) .

(٧) (ص) **حدثنا** مسدد وأبو معمر قال : ثنا عبد الوارث عن حبيب حدثني عمرو بن شعيب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله . وقال أبو معمر : حدثني حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب .

(ش) (أبو معمر) عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج . تقدم ص ١٠٦ ج ٣ منهل . و (عبد الوارث) بن سعيد .

(المعنى) (لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله) أي يحرم على الزاني أن يتزوج إلا بامرأة زانية وبالعكس . والوصف بالمجلود بناء على أن الأغلب في حق من ظهر منه الزنا أن يجلد (وقال أبو معمر) أحد شيوخ المصنف في روايته (حدثني حبيب المعلم بن عمرو بن شعيب) أشار المصنف بهذا إلى أن بين لفظي شيخيه اختلافا من ثلاثة أوجه (١) قال مسدد في سنده : عن حبيب بلفظ عن . وقال أبو معمر : حدثني حبيب (ب) لم يذكر مسدد لفظ : المعلم وصفا لحبيب وذكره أبو معمر (ج) قال مسدد : حدثني عمرو بن شعيب بالتحديث . وقال أبو معمر : عن عمرو بن شعيب بالنعنة .

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يحل للزاني المجلود التزوج إلا بزانية مجلودة أو مشركة . وكذا الزانية . وبه قال الحسن البصري «روى» وكيع بن يزيد بن إبراهيم عن الحسن قال : المجلود الزاني لا ينكح إلا زانية مجلودة أو مشركة والزانية المجلودة لا ينكحها إلا زان مثلها أو مشرك ^(٢) [٧]

(١) ص ١٦٦ ج ٢ مستدرک . و ص ١٤٥ ج ١ تفسير الوصول (سورة النور) و ص ١٥٢ ج ٧ - السنن الكبرى (الزاني لا ينكح إلا زانية) (٢) ص ١٩٤ - الناسخ والنسخ (سورة النور) .

« وقال ، الجمهور : يحل للزاني التزوج بالعفيفة على ما تقدم بيانه . والحديث منسوخ بقوله تعالى : وأحلّ لكم ما وراء ذلكم . وقوله تعالى : وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم . قال أبو جعفر النعمان : وهذا الحديث يجوز أن يكون منسوخاً كما نسخت الآية (١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والحاكم وقال : صحيح الإسناد (٢) .

(٦ - باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها)

أى في الترغيب في عتق الأمة ثم التزوج بها .

(٨) (ص) **حَدَّثَنَا** هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ثَنَا عَبَثُ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ وَتَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ .

(ش) (ص) بفتح فسكون ابن القاسم أبو زيد كما صرح به في بعض النسخ . تقدم ص ٣٦ ج ٤ منهل . و (مطرف) بن طريف أبو بكر . تقدم ص ٢٩١ ج ٥ منه . و (عامر) بن شرحبيل الشعبي . و (أبو بردة) الحارث أو عامر بن أبي موسى الأشعري . و (أبو موسى) عبد الله بن قيس رضي الله تعالى عنه .

(المعنى) (من) أعتق جاريته وتزوجها كان له أجران (أجر على عتقه إياها . وأجر على تزوجها .

(الفقه) دل الحديث على فضل من أعتق جاريته ثم تزوجها (والحديث) ذكره المصنف مختصراً . وأخرجه الشيخان عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة لهم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنية وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم والعبد المملوك إذا أدى حق الله تعالى وحق مواليه . ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران (الحديث) وهذا لفظ البخاري (٣) .

(٩) (ص) **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ

(١) ص ١٩٤ - النسخ والنسخ (٢) ص ١٦٩ ج ٢ سبل السلام (نكاح الزاني والزانية) وص ١٦٦ ج ٢ مستدرک

(٣) ص ١٣٧ ج ١ فتح الباری (تعليم الرجل أمته وأهله) وص ١٧٨ ج ٢ نووى . سلم (وجوب الإيمان برسالة

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم) .

ابنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا .

(ش) (أبو عوانة) الوضاح الإشكري و (قتادة) بن دعامة .

(المعنى) (أعتق صفية) هي أم المؤمنين بنت حيي بن أخطب بن شعبة بن ثعلبة بن عبيد من بني إسرائيل من سبط هارون بن عمران . وأمها برة بنت سموال . كانت صفية تحت كنانة بن أبي الحقيق فقتل يوم خيبر «روى» أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جمع سبي خيبر جاءه دحية فقال : أعطني جارية من السبي فقال : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية بنت حيي فقبل : يا رسول الله إنها سيدة قرىظة والنضير ما تصلح إلا لك . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ جارية من السبي غيرها . ذكره ابن عبد البر^(١)

[١٤]

(وقال) إسحاق بن يسار : لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم القموص و حصن بني أبي الحقيق ، أتى بصفية بنت حيي فأمر بها فجعلت خلفه وغطى عليها ثوبه فعرف الناس أنه صلى الله عليه وسلم اصطفاها لنفسه . وكانت صفية رأت قبل ذلك أن القمر وقع في حجرها فذكرت هذه الرؤيا لأمها فلطمت وجهها وقالت : إنك لتدين عنقك إلى أن تكوني عند ملك العرب . فلم يزل ذلك الأثر في وجهها حتى أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأها عنه فأخبرته بالرؤيا . ذكره الحافظ^(٢)

[٨]

«وقالت» أم سنان الأسلمية : وكانت صفية من أضول ما يكون من النساء . وكان عمرها إذ ذاك نحواً من سبع عشرة سنة . ويروى أن رسول الله ﷺ دخل على صفية وهي تبكي فقال لها : ما يبكيك ؟ قالت : بلغني أن عائشة وحفصة تنالان مني وتقولان : نحن خير من صفية . نحن بنات عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه قال : ألا قلت لهن كيف تكن خيراً مني وأبي هارون وعمي موسى وزوجي محمد عليهم الصلاة والسلام . ذكره ابن عبد البر^(٣) [١٥]

وقال : كانت صفية رضى الله تعالى عنها حليلة عاقلة فاضلة وروينا أن جارية لها أتت عمر بن الخطاب فقالت : إن صفية تحب السبت وتصل اليهود فبعث إليها عمر فسأها فقالت : أما السبت فإنني لم أحبه منذ أبدلني الله به يوم الجمعة . وأما اليهود فإن لي فيهم رحماً وأنا أصلها . قال ثم قالت للجارية : ما حملك على ما صنعت ؟ قالت : الشيطان . قالت : اذهبي فأنت حرة^(٤) [٩]

روت صفية رضى الله عنها عن النبي ﷺ . وعنها علي بن الحسين وإسحاق بن عبد الله بن الحرث . ماتت سنة خمسين في خلافة معاوية «وما قيل» إنها ماتت سنة ست وثلاثين في خلافة علي رضى الله عنه «قال» الحافظ : هو غلط فإن علي بن الحسين لم يكن ولداً وقتئذ وقد ثبت سماعه منها في الصحيحين^(٥)

(١) من ٧٤٢ ج ٢ - الاستيعاب . (٢) من ١٢٦ ج ٨ - الإصابة . (٣) من ٧٤٢ ج ٢ - الاستيعاب .

(٥) من ١٢٧ ج ٨ - الإصابة .

(وجعل) النبي صلى الله عليه وسلم (عتقها) أى صفية (صداقها) وعند النسائي : وجعل عتقها مهرها . وفي رواية لمسلم : فقال له - يعنى لانس - ثابت : يا أباحزة ما أصدقها ؟ قال : نفسها أعتقها وتزوجها .

(الفقه) دل الحديث بظاهره على أنه يجوز للسيد أن يجعل عتق جاريته صداقها . وبه قال سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وطائفة وطائفة والزهري والثوري وأحمد وإسحاق والحسن البصري وأبو يوسف . قالوا : إذا فعل ذلك صح العتق والعقد والمهر . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي ومحمد بن الحسن وزفر : لا يصح جعل العتق صداقا بل يكون لها مهر سوى العتق كإعهاد من فعل النبي ﷺ وأصحابه الكرام . فإنهم كانوا يتزوجون بالدرهم والدنانير كما ستمره في «باب الصداق» (١) ، إن شاء الله تعالى . قال علاء الدين الكاساني : إذا أعتق أمته على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فإن زوجت نفسها منه ولم يُسم لها سوى الإعتاق فالها مهر مثلها في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف : صداقها إعتاقها ليس لها غيره . وجه قوله أن العتق بمعنى المال بدليل أنه يجوز أخذ العوض عنه بأن أعتق عبده على مال . فجاز أن يكون مهرها . ولها أن العتق ليس بمال حقيقة ، لأن الإعتاق إبطال الملكية فكيف يكون العتق مالا ؟ إلا أنه يجوز أخذ عوض عنه هو مال . وهذا لا يدل على كونه مالا بنفسه (٢)

(وأجاب) من لم يأخذ بظاهر الحديث بأجوبة (منها) أن قوله : وجعل عتقها صداقها من قول أنس ، لأنه لم يسنده . فلعلة تأويل منه إذ لم يُسم لها صداق (ومنها) أنه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم وليس لغيره أن يفعل ذلك . وأيد الطحاوى هذا بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه فعل في جويرية بنت الحارث مثل ما فعله في صفية . ثم قال ابن حجر : من بعد النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا أنه يجدد لها صداقا قال الطحاوى : فهذا ابن عمر رضي الله عنهما قد ذهب إلى أن الحكم في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على غير ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فيحتمل أن يكون ذلك سماعاً سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ويحتمل أن يكون دله على ذلك المعنى الذي استدللنا به نحن على الخصوصية وعلى كلا التقديرين تقوم الحجة لمن لم يأخذ بظاهر الحديث . أفاده البدر العيني (٣) وبما يؤيد كلام ابن عمر ما روت عليلة بنت الكعيت عن أمها أميمة عن أمة الله بنت رزينة عن أمهارزينة قالت : لما كان يوم قريظة والنضير جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفية يقودها سبية حتى فتح الله عليه وذراعها في يده . فلما رأت النبي صلى الله عليه وسلم قالت :

(١) هو باب ٢٩ (٢) ص ٢٨١ ج ٢ بدائع الصنائع (ما يصح تسميته مهرًا وما لا يصح) .

(٣) ص ٨١ ج ٢٠ همدان الفارسي (من جعل عتق الأمة صداقها) .

أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله فأرسل ذراعها من يده فأعتقها فخطبها فتزوجها وأمهرها رزينة . أخرجه البيهقي ^(١)

[١٦]

وقال، ابن المرباط - قول أنس: أصدقها نفسها - إنه من رأيه وظنه . قاله مدافعة للسائل ، ألا ترى أنه قال : فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين فكيف علم أنس أنه أصدقها نفسها قبل ذلك وقد صح عنه أنه لم يعلم أنها زوجته إلا بالحجاب . فدل أن قوله هذا لم يسنده إلى النبي ﷺ ولا إلى غيره . وإنما ظنه أنس وكتاب الله أحق أن يتبع . قال : وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي الآية . فهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم أعتقها وخيرها في نفسها فاخترته صلى الله عليه وسلم فنكحها بما خصه الله تعالى بغير صداق . وتماه في عمدة القاري ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى السبعة والطحاوى وقال الترمذى : هذا حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق . وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهر سوى العتق . والقول الأول أصح ^(٣) . وروى الترمذى الشافعى من القائلين بصحة جعل العتق صداقاً فيه نظر ، قال النووي : قال الشافعى : فإن أعتقها على هذا الشرط يعنى أن يتزوجها بلا مهر فقبلت عتقت ولا يلزمها أن تزوجه بل له عليها قيمتها ، لأنه لم يرض بعتقها مجانا . فإن رضيت وتزوجها على مهر يتفقان عليه فله عليها القيمة ولها عليه المهر المسمى . وإن تزوجها على قيمتها فإن كانت معلومة له ولها صح الصداق ولا تبقى له عليها قيمة ولا لها عليه صداق . وإن كانت القيمة مجهولة ففيه وجهان : أحدهما يصح الصداق ، لأن هذا العقد فيه ضرب من المساحة والتخفيف . وأصحهما لا يصح الصداق بل يصح النكاح ويجب لها مهر المثل ^(٤) .

(٧ - باب يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب)

(١٠) (ص) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ .**

(ش) أى يحرم من أجل الرضاة ما يحرم من أجل الولادة بكسر الواو وهى النسب كما

(١) ص ١٢٨ ج ٧ - السنن الكبرى (الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها) و(رزينة) بضم ففتح فسكون خادمة رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢) ص ٨٢ ج ٢٠ عمدة القاري . (٣) ص ٩٩ ج ٢ مسند أحمد (حديث أنس بن مالك) وص ١٠١ ج ٩ فتح الباري (من جعل عتق الأمة صداقها) وص ٢٢٣ ج ٩ نووى مسلم (فضيلة إعطائه أمته ثم يتزوجها) وص ٨٧ ج ٢ مجتبه (الأزواج على العتق) وص ٣٠٨ ج ١ سنن ابن ماجه (الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها) وص ١٨٤ ج ٢ تحفة الأحوذى . وص ١١ ج ٢ شرح معاني الآثار (الرجل يعتق أمته على أن يهبها صداقها) (٤) ص ٢٢١ ج ٩ شرح مسلم .

صرح به في رواية ابن ماجه . فالذى يحرم بسبب النسب والقربة سبعة وهي المذكورة في قوله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ^(١) فيحرم على المرء أن يتزوج بأمه . ومثلها جدته من جهة أمه وأبيه وإن علون . ويحرم عليه بنته . ومثلها بنت ابنته وبنت ابنه وإن سفلن . ويحرم عليه نكاح أخته شقيقة أو لأب أو لأم . ويحرم عليه نكاح عمته وهي أخت أمه . ومثلها أخت الجد وإن علت . ويحرم عليه نكاح خالته وهي أخت أمه ومثلها أخت جدته أم أمه وإن علت . ويحرم عليه نكاح بنت أخيه سواء أكان شقيقا أم لأب أم لأم . ومثلها بنت ابن أخيه وبنت ابنة أخيه وإن سفلن . ويحرم عليه نكاح بنت أخته شقيقة كانت أم لأب أم لأم . ومثلها بنت ابن أخته وبنت ابنة أخته وإن سفلن . ويحرم بسبب الرضاع نظير السبعة المذكورات . فلو أرضعت امرأة ولدا صارت أمأ له من الرضاعة . فيحرم عليه نكاحها ونكاح ابنتها . إلى نهاية السبعة المذكورة على التفصيل المتقدم .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب . وأجمعت الامة على ثبوت الحرمة بين الرضيع والمرضعة وأنه يصير ابنها ، يحرم عليه نكاحها أبدا ويحل له النظر إليها والخلوة بها والسفر معها . ولا يترتب عليه أحكام الامومة من كل وجه . فلا يتوارثان ولا يجب على كل منهما نفقة الآخر ولا يعتق عليه بالملك ولا ترد شهادته لها ولا يعقل عنها أى لا يتحمل عنها الدية ، ولا يسقط عنها القصاص بقتلها إياه . فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام^(٢) (ب) على أن الرضاع يلش الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها يعنى الذى وقع الإرضاع بلبن ولده منها . فتحرم على الصبي لأنها تصير أمه وأداتها لأنها جدته فصاعدا وأختها لأنها خالته وبنتها لأنها أخته وبنت بنتها فنأزلا لأنها بنت أخته وبنت صاحب اللبن لأنها أخته وبنت بنته فنأزلا لأنها بنت أخته . وأمها فصاعدا لأنها جدته وأخته لأنها عمته . ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع . فليست أخته من الرضاعة أختا لأخيه ولا بنتا لأبيه إذ لا رضاع بينهم . قاله القرطبي^(٣) واستثنى العلماء من عموم قوله صلى الله عليه وسلم : يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة أربع نسوة يحرم من في النسب والمصاهرة مطلقا وفي الرضاع قد لا يحرم من

(الاولى) أم الأخ في النسب حرام على أخيه ، لأنها إما أم وإما زوج أب . وفي الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الأخ فلا تحرم على أخيه (الثانية) أم الحفيد والسبب (ابن الابن وابن البنت) ذكرها كان أو أنثى . وهي حرام على الجد في النسب ، لأنها إما بنت له أو زوجة ابن . وفي الرضاع

(١) النساء : ٢٣ . (٢) ص ١٩ ج ١٠ شرح مسلم (الرضاع) . (٣) ص ١١٠ ج ٩ فتح الباري (الرضاعة

تحرم ما تحرم الولادة) .

قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم على جده (الثالثة) أم مرضعة ولده فتحرم على أبيه في النسب، لأنها أم زوجته. وفي الرضاع قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لو ولدته أن يتزوجها (الرابعة) أخت الولد وهي حرام على أبيه في النسب، لأنها إما بنت أو ربيبة. وفي الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الوالد. والمحققون على أن هذه الصور الأربع غير مستثناة، لأنها إنما حرمت في النسب والمصاهرة لمعنى لم يتحقق في الرضاع. واستثنى بعض المتأخرين أم العم وأم العمة فإنها الجدة من جهة الأب فتحرم على أب الرضيع، لأنها أمه وقد لا تحرم عليه في الرضاع إذا كانت أجنبية. هذا. (والحكمة) في أن الرضاع يحرم ما يحرمه النسب أن المرأة التي أرضعت الولد تشبه الأم من حيث إنها سبب اجتماع أجزاء بنيتها وقيام هيكله غير أن الأم جمعت خلقته في بطنها والمرضعة دزت عليه بلبنها ما أمسك رmqه وشد عظمه وأثبت لحمه. فهي أم بعد الأم وأولادها إخوة بعد الإخوة. وقد قاست في حضانتها من الشدائد ما قاسته أمه في حملها. وقد ثبت في ذمتها من حقوقها ما ثبت. وقد رأت منه في صغره ما رأت. فيكون تزوجه بها ووثوبه عليها بما تمجج الفطرة السليمة. وكم من بهيمة عجماء لا تلتفت إلى مرضعتها هذه اللفتة فما ظنك بالرجال. وأيضاً العرب كانوا يسترضعون أولادهم في حى من الأحياء فيشرب فيهم الوليد ويخالطهم كمخالطة المحارم ويكون عندهم لحمه كلحمة النسب. فجاء الشرع مقررًا لذلك^(١).

(ج) على أن الزانية إذا أرضعت بلبن الزنا رضيعاً لا تثبت الحرمة بين الرضيع وبين الزاني ومحارمه كما لا يثبت به النسب.

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى ومسلم. وأخرج نحوه النسائى والترمذى وقال: هذا حديث حسن صحيح^(٢).

(١١) (ص) **حدثنا** عبد الله بن محمد النخعي ثنا زهير بن هشام بن عروة عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أن أم حبيبة قالت: يا رسول الله هل لك في أختي؟ قال: فأفعل ماذا؟ قالت: فتتكحها قال: أختك؟ قالت: نعم. قال: أو تحبين ذلك؟ قالت: لست بمخلية بك وأحب من شركتي في خير أختي قال: فإنها لا تحل لي. قالت: فوالله لقد أخبرت أنك تخطب درة أو ذرة - شك زهير - بنت أبي سلمة. قال: بنت أم سلمة؟ قالت: نعم قال: أما والله لو لم تكن ربيبتى

(١) ص ٩٨ ج ٢ حجة الله البالغة (الحرمان). (٢) ص ٢٣٣ ج ٢ بدائع المن (تحريم الرضاع كتعريم النسب) وص ١٩ ج ١٠ نووى مسلم (الرضاع) وص ٨٢ ج ٢ مجتبى (ما يحرم من الرضاع) وص ١٩٨ ج ٢ تحفة الأحوذى.

فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي لِنَمَّا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبِيَّةٌ فَلَا تَعْرِضَنَّ
عَلَيَّ بَنَاتِيكَنَّ وَلَا أَخَوَاتِيكَنَّ .

(ش) (زهير) بن معاوية . و (أم سلمة) هند بنت أبي أمية أم المؤمنين رضى الله عنها . تقدمت
ص ٣٣١ ج ٢ منهل . و (أم حبيبة) رة بنت أبي سفيان زوج النبي صلى الله عليه وسلم
تقدمت ص ٢٢٤ منه .

(المعنى) (هل لك) (رغبة) (في) (زوج) (أختي) وفي رواية لمسلم : أنكحك أختي عزة . بفتح
العين المهملة وشد الزاى . وعند الطبراني : هل لك في حملة بنت أبي سفيان . وعند أبي موسى في الذيل :
درة بنت أبي سفيان . وجزم المذرى بأن اسمها حملة كما في الطبراني . وقال أبو موسى : الأشهر فيها
عزة . أفاده الخافظ^(١) (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (فأفعل ماذا ؟) هكذا بتقديم الفعل على
ما الاستفهامية . وأنكره بعض النحاة . والحديث يرد عليه (قالت) أم حبيبة (فتنكحها قال)
النبي صلى الله عليه وسلم (أختك ؟) أى أنكحك أختك ؟ فهو منصوب بفعل محذوف على تقدير
الاستفهام (أو تحبين ذلك ؟) استفهام تعجبي ، لكونها تطلب منه صلى الله عليه وسلم أن يتزوج
عليها غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة في ذلك . والهمزة فيه إما مقدمة من تأخير أو داخلية
على محذوف والواو عاطفة عليه تقديره : أى أنكحها وتحبين ذلك . وفي نسخة ذلك (قالت)
أم حبيبة (لست بمخلية) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر اللام اسم فاعل من أخلى يخلئ
أى لست بمفردة (بك) ولا خالية من ضرة (وأحب من شركنى) بكسر الراء من باب علم .
وأحب مبتدأ . و (أختي) خبره ، أى أحب شخص شاركنى في صحبتك أختي يا رسول الله ، لأن في
ذلك سعادة الدارين (قال) صلى الله عليه وسلم (فإنها لا تحل لى) لأن الجمع بين أختين في الزواج
لا يجوز ، لقوله تعالى : وَأَنْ تَحْتَمَمُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ (قالت) أم حبيبة (فوالله لقد أخبرت) بضم
الهمزة مبنيًا للفعل . ولم يعلم المخبر (أنك تخطب درة) بضم الدال المهملة وتشديد الراء (أو ذرة)
بفتح الذال المعجمة وقد خطأه النووى (شك زهير) بن معاوية . وهى جملة معترضة بين المبدل
منه والمبدل (بنت أبي سلمة) منصوب بدل من درة (قال) صلى الله عليه وسلم : أتعنين درة (بنت
أم سلمة) فهو منصوب بفعل محذوف على تقدير الاستفهام ولا يقال ، كيف قالت أم حبيبة :
هذا مع أن الربيبة محرمة بنص القرآن ولأننا نقول ، يحتمل أنها ظنت أن هذا جائز للنبي صلى الله عليه
وسلم على سبيل الخصوصية ، كما جاز له أن يتزوج زيادة عن أربع نسوة (قالت) أم حبيبة :
(نعم) أخبرنا أنك تخطب درة (قال) صلى الله عليه وسلم (أما) بالتحفيف ، حرف تلمية (والله)

(١) ص ١١١ ج ٩ فتح البارى المرح (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) .

أتى بالنبيه مع القسم لزيادة التأكيد (لو لم تكن) درة (ريبتى) أى بنت زوجى ، سأخوذ من الرب وهو الإصلاح يقال : ربه يربه من باب نصر إذا أصلحه . وقيل من التربة . وهو غلط من جهة الاشتقاق ، لأن التربة مصدر ربي كزكى زكاه . و (فى حجرى) بفتح الحاء المهملة أو كسرهما وهو فى لأصل مقدم الثوب . ولعله صلى الله عليه وسلم أتى به مراعاة للفظ الآية الشريفة . وهو لا مفهوم له . فإن بنت الزوجة تحرم على الزوج مطافا سواء أكانت فى الحجر أم لا . وسواء أكانت من نسب أم رضاع قريبة أم بعيدة وارثة م غير وارثة (ما حلت) درة (لى إنها ابنة أخى) أى أبى سلمة (من الرضاة) والمراد أن بنت أم سلمة تحرم على من جهتين إحداهما أنها ريبة . والثانية أنها بنت أبى سلمة وهو أخى من الرضاة . نبه صلى الله عليه وسلم بهذا على أنها لو كان بها مانع واحد لكفى فى التحريم فكيف وبها مانعان . وبين النبي صلى الله عليه وسلم المانع الثانى فقال (أرضعتنى وأبامها) أى أبادرة وهو أبو سلمة . ثوبية (يضم اشاء المثلثة مصغرا . وهى مولاة أبى لهب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، أعتقها حين بشرته بولادة النبي صلى الله عليه وسلم . ويؤيده ما ذكره البخارى بعد الحديث قال : قال عروة : وثوبية مولاة أبى لهب . وكان أبو لهب أعتقها فأرضعت النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ، الحافظ : ظاهره أن عتقه لما كان قبل إرضاعها للنبي صلى الله عليه وسلم . والذي فى السير يخالفه وهو أن أباهب أعتقها قبل الهجرة ذلك بعد الإرضاع بدهر طويل ^(١) وقال ، ابن مندة : اختلف فى إسلام ثوبية . وقال ، أبو نعيم : لأعلم أحدا أثبت إسلامها . وأخرج ، ابن سعد من طريق برة بنت أبى تجرة أن أول من أرضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبية . بل بن ابن لها يقال له مسروح أرضعته أياما قبل أن تقدم حليلة السعدية . وأرضعت قبله حمزة وبعده أباسلمة بن عبد الأسد . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها وهو بمكة . وكانت خديجة تكرمها وهى على ملك أبى لهب . وسألته أن يبيعها لها فامتنع . فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقها أبو لهب . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث إليها بصلّة وبكسوة حتى جاءه الخبر أنها ماتت سنة سبع . مرجعه صلى الله عليه وسلم من خيبر ومات ابنها مسروح قبلها . وذكر السهيلي : أن العباس قال : لما مات أبو لهب رأيت فى منامى بعد حول فى شر حال فقال : ما لقيت بعدكم راحة إلا أن العذاب يخفف عنى كل يوم اثنين قال : وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين وكانت ثوبية بشرت أباهب بمولده فأعتقها ^(٢) .

[١٠]

(فلا تعرضن) بفتح المشاء الفوقية وسكون العين المهملة وكسر الراء بعدها ضاد معجمة ساكنة وهو خطاب لجماعة النسوة . ويحتمل أن يكون بكسر الضاد المعجمة وتشديد النون خطابا لأم حبيبة رضى الله تعالى عنها . والاول أنسب (على بناتكن ولا أخواتكن) جاء بلفظ

الجمع . إن كانت الفصة لأختين وهما أم حبيبة وأم سلمة ، ردعا وزجرا أو تعود لإحداهما أو غيرهما إلى مثل ذلك .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يحرم على الرجل أن يتزوج بأخت زوجته أي مادامت أختها في عصمته حقيقة أو حكما . فإن ماتت أو طلقها طلاقا بانئا حلّت له أختها . وإن طلقها طلاقا رجعيا لا تحل له أختها حتى تلحق بعصمتها ، فإن المطلق طلاقا رجعيا زوجة حكما . ولا فرق في الأختين بين أن تكونا شقيقتين أو لأب أو لأم أو من الرضاع . ومثل أخت الزوجة في ذلك عصمتها وخالتها . وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء^(٢) ، إن شاء الله تعالى . (ب) على أنه يحرم على الرجل أن يتزوج بابنة زوجته التي دخل بها . لقوله تعالى : وَرَبِّتُكُمْ السَّنَى فَمَا تَكُونُ إِلَّا نِسَاءً لِّرِجَالٍ لَّا يَحِلُّ لَكُنَّ لَهُنَّ وَلَدٌ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ ذُلَّ الْيَتَامَى وَالنِّسَاءِ فِي الْأَوَّلَى وَالْآخِرَى وَلَكِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ . لم تكنوا دخلتكم منهن فلا جناح عليكم . واختلاف العلماء في المراد بالدخول الذي يقع به تحریم الربائب . فقال طائفة وعمر بن دينار : المراد به الوطء وهو الأصح من قول الشافعي . وروى عن ابن عباس وقال ، الحفيون ومالك وأحمد : المراد بالدخول الجماع أو دواعيه . ومنها الخلوة . وقال الأوزاعي : إن دخل بالأم فعزاها ولمسها بيده أو أغلق بابا أو أرخى سترا فلا يحل له نكاح ابنتها (ج) أخذ داود الظاهري بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : ربيتي في حجرى فقال : إن الربيبة لا تحرم إلا إذا كانت في حجر زوج أمها . فإن لم تكن في حجره فهي حلال له . وهو موافق لظاهر قوله تعالى : وَرَبِّتُكُمْ السَّنَى فِي حُجُورِكُمْ . وأجمع غيره من العلماء على أن الربيبة حرام ولو لم تكن في حجر زوج أمها . وقالوا ذكر الحجور في الآية والحديث ، خرج مخرج الغالب ، فلا مفهوم له يعمل به فلا يقصر الحكم عليه .

(د) على تحریم بنت الأخ من الرضاعة . وتقدم تمام الكلام على ذلك .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان والنسائي وابن ماجه^(٣)

(٨ — باب في لبن الفحل)

بفتح الفاء وسكون الحاء المهملة ، المراد به الزوج . أى في بيان حكم لبن زوج المرأة المرضعة ونسبة اللبن إليه مجازية ، لأنه السبب فيه .

(١٢) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ

(١) هو باب ١٣ . (٢) ص ١١١ ج ٩ فتح الباري (وأمهاتكم اللائي أرضعنكم . . .) وص ٢٥ ج ١٠ نووى مسلم (الرضاع) وص ٨٠ ، ٨١ ج ٢ مجتبى (تحریم الربيبة . والجمع بين الأم والبنت) وص ٣٠٦ ج ١ سنن ابن ماجه (يحرم من الرضاع ما يحرم من الفص) .

عَائِشَةَ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَى أَفْلَحُ بْنُ أَبِي الْقَعِيسِ فَاسْتَتَرْتُ مِنْهُ فَقَالَ : تَسْتَتِرِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمَّكَ ؟ قَالَتْ : قُلْتُ مِنْ أَيْنَ ؟ قَالَ : أَرْضَعْتِكِ امْرَأَةً أُخِي . قَالَتْ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلُ . فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثَتْهُ فَقَالَ : إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ .

(ش) (سفيان) بن سعيد الثوري .

(المعنى) (دخل على أفلح بن أبي القعيس) هكذا عند مسلم من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة . وفي رواية له من طريق أبي معاوية عن هشام استأذن عليها أبو القعيس . وفي رواية للشيخين من عدة طرق أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها . وفي رواية لمسلم من طريق عطاء عن عروة عن عائشة قالت : استأذن علي عمي من الرضاعة أبو الجعد فرددته . والصواب رواية من قال : أفلح أخو أبي القعيس . والمعروف في كتب الحديث وغيرها أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس . وكنيته أبو الجعد . وأبو القعيس بضم القاف وفتح العين مصغر ، اسمه وائل بن أفلح الأشعري (فاستترت منه) أي احتجبت من أفلح . وفي رواية للشيخين : أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب قالت فأبيت أن آذن له (قال) أفلح (تستترين مني) أي أحتجبين مني . فهو على تقدير الاستفهام (وأنا عمك) جملة حالية (قالت) عائشة (قلت من أين ؟) أي من أي ناحية أنت عمي ؟ أم من جهة النسب أم من جهة الرضاع ؟ (قال) أفلح (أرضعتك امرأة أخي) أبي القعيس . فأنا عمك من الرضاع (قالت) عائشة (إنما أرضعتني المرأة) فلعل الحرمة مقصورة عليها (ولم يرضعني الرجل) فكيف ثبتت الحرمة ؟ وهذا استغراب من عائشة رضي الله عنها واستبعاد أن يكون الرضاع مؤثرا من جهة زوج المرضعة (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديثه) (عليك) ولعل النبي صلى الله عليه وسلم علم بالرضاع بينهما قبل ذلك أو أخبر بوحي إلهي بصدق أفلح . وروى مسلم عن عراك عن عروة عن عائشة أنها أخبرته أن عمها من الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها فحجبتها فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها : لا تحتجبي منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب (١) .

(الفقه) في الحديث دلالة على أن حرمة الرضاع تنتشر من جهة زوج المرضعة وهو المسمى بالفعل كما تنتشر من جهة المرضعة . قال النووي : وأما الرجل المنسوب اللبن إليه ، لكونه زوج

المرأة أو واطئها بملك أو شبهة، فذهب العلماء كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع وبسير ولداله. وأولاد الرجل إخوة لرضيع وأخواته. وإخوة الرجل أعمام الرضيع. وأخواته عمته. وتكون أولاد الرضيع أحفاد الرجل. ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن عبيدة الواسطي لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضع. وروى عن ابن عمر وعائشة. واحتجوا بقوله تعالى: وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة. ولم يذكر البنت والعمة كما ذكرهما في النسب. واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وهم حفصة وقوله صلى الله عليه وسلم: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة^(١). وأجابوا: أن الآية أنه ليس فيها نص بإبادة البنت من الرضاع والعمة ونحوهما، لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لولم يعارضه دليل آخر، كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة^(٢) وقال ابن قدامة: إذا أرضعت امرأة طفلاً بلبن نشأ من رطه رجل غير أبيه من النسب حرم هذا الطفل على ذلك الرجل وأما ما يحرم ولده من النسب، لأن اللبن من الرجل كما هو من المرأة فيصير الطفل ولد الرجل. والرجل أباه. وأولاد الرجل إخوانه سواء أكانوا من تلك المرأة أم من غيرها. ولم يحرر الرجل وأخواته أعمام الطفل وعماته. وآباؤه وأمهات أجداده وجداته. قال أحمد: ابن الفحل أن يكون للرجل امرأة أنان فترضع هذه صبية وهذه صبيا. لا يزوج هذا من هذا^(٣) وسئل ابن عباس عن رجل له امرأتان أرضعت إحداهما جارية والأخرى غلاماً هل يتزوج الغلام الجارية؟ فقال: لا. اللقاح واحد. أخرجه الشافعي والترمذي وقال: هذا تفسير ابن الفحل^(٤) [١١] وبهذا أخذ علي بن أبي طالب وابن عباس وجمهور الصحابة والتابعين.

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك والشافعي وباقي السنة وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(٥).

(٩ - باب في رضاعة الكبير)

أى في بيان أن الرضاع بعد الحولين لا يحرم النكاح.

(١٣) (ص) **حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو ثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ الْمَعْنَى وَاحِدٌ أَنَّ**

(١) تقدم المصنف رقم ١٠ ص ١٨٢. (٢) ص ١٩ ج ١٠ شرح مسلم. (٣) ص ٤٧٦ ج ٧ - المعنى. (٤) ص ٢٢٧ ج ٢ بدائع المنى. وص ١٩٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (ابن الفحل). (٥) ص ٨٧ ج ٣ زرقاني الموطأ (رضاعة الصبية) وص ٢٢٦ ج ٢ بدائع المنى وص ١١٨ ج ٩ فتح الباري (ابن الفحل) وص ٢٠ ج ١٠ نووى مسلم (الرضاع) وص ٨٢ ج ٢ مجتبى (ابن الفحل) وص ٣٠٧ ج ١ سنن ابن ماجه. وص ١٩٨ ج ٢ تحفة الأحوذى.

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ . قَالَ حَفْصُ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ . ثُمَّ اتَّفَقَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . فَقَالَ : انْظُرَنَّ مَنْ إِخْوَانُكَ ؟ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ .

(ش) (شعبة) بن الحجاج . و (سفيان) الثوري كلاهما روى الحديث (عن أشعث بن سليم) تقدم ص ٦ ج ٦ مهمل (عن أبيه) سليم بن الأسود . تقدم ص ٢١٧ ج ٤ منه . و (مسروق) ابن الأجدع (المعنى واحد) أى أن معنى حديث حفص بن عمر ومحمد بن كثير واحد وان اختلفا في بعض الالفاظ .

(المعنى) (دخل عليها) أى على عائشة (وعندها رجل) قال الحافظ : لم أقف على اسمه . واطفه ابنا لأبي القعيس . وغلط من قال : هو عبد الله بن يزيد أخو عائشة من الرضاعة أيضاً ، لأن عبد الله هذا نابغى بالاتفاق . وكان أمه التى أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم فولدته فلهذا قيل هو أخوها من الرضاعة^(١) (قال حفص) بن عمر فى روايته (فشق ذلك) أى وجود الرجل عند عائشة (عليه فتغير وجهه) على الله عليه وسلم . وهذا لفظ حديث حفص . وليس فى حديث محمد بن كثير . وفى رواية مسلم قالت عائشة : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندى رجل قاعد فاشتد ذلك عليه ورأيت الغضب فى وجهه . وفى رواية للبخارى عن سفيان فى الشهادات فقال : يا عائشة من هذا ؟ (ثم اتفقا) أى اتفق شيخا المصنف حفص بن عمر ومحمد بن كثير على ما بأتى (قالت) عائشة (يا رسول الله إنه أخى من الرضاعة فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (انظرون من إخوانكم) أى انظرون فى سبب هذه الأخوة (فإنما الرضاعة) التى تثبت بها الحرمة وتحل بها الخلوة ما تكون (من المجاعة) أى حين يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعته ، لأن معدته ضعيفة يكفها اللبن وينبت لحمه بذلك فيصير كجزء من أجزاء المرضعة فيكون كسائر أولادها فى الحرمة . قال الخطابي : معناه أن الرضاعة التى تقع بها الحرمة ما كانت فى الصغر والرضيع طفل يقويه اللبن ويسد جوعه . فأما ما كان منه بعد ذلك فى الحال التى لا يسد جوعه اللبن ولا يشبعه إلا الخبز واللحم وما كان فى معنهما فلا حرمة له^(٢) وصيأتى بيان الخلاف فى تحديد المدة التى تعتبر فى تحريم الرضاع آخر الباب .

(الفقه) دل الحديث على (١) أن الرضاعة المعتبرة فى تحريم الرضيع هى المغنية من المجاعة بأن تكون فى مدة الرضاع . ويؤيده حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء فى الثدي وكان قبل الفطام . أخرجه الترمذى وقال : هذا حديث

حسن صحيح ، العمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن الرضاعة لا تحرم إلا ما كان دون الحولين وما كان بعد الحولين الكاملين فإنه لا يحرم شيئاً^(١) [١٧]

(ب) على أن التغذية بلبن المرضعة تحرم سواء أكان بشرب أم أكل أم مصّ أم وجور أم سَعوط أم ثرد^(٢) أم طبخ وغير ذلك ، لأن ما ذكر يطرد الجوع . وبهذا قال الجمهور . واشترط الحنفيون أن يكون وصول لبن المرضعة إلى جوف الطفل من فم أو أنف فلا يثبت التحريم بالحقن باللبن ولا بإفطاره في الأذن والعين والآمة . وهي الجرح يكون في الرأس والجائفة . وهي الجرح في البطن . لأن اللبن بهذه الكيفية لا يكون مغذياً ، كما لا يثبت التحريم لو أخذ الصبي حلبة الثدي ولم يعلم وصول اللبن إلى جوفه ، لأن الأحكام تنبنى على اليقين لا على الشك . وقال الليث والظاهرية : الرضاعة المحرمة إنما تكون بالنقام الثدي ومص اللبن منه وقاله الحافظ : ويمكن أن يستدل بالحديث على أن الرضعة الواحدة لا تحرم ، لأنها لا تغني من جوع . وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأدلى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات^(٣) ويأتى في (باب هل يحرم ما دون خمس رضعات^(٤)) بيان المذاهب في هذا . (والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان^(٥) .

(١) (ص) **حدثنا** عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ الْمُغِيرَةَ حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ وَأَثَبَتِ اللَّحْمَ . فَقَالَ أَبُو مُوسَى : لَا تَسْأَلُونَا وَهَذَا الْجِبْرُ فَيْسَكُمُ .

(ش) هذا أثر (السند) (حدثهم) أي حدث سليمان بن المغيرة عبد السلام بن مطهر ومن كان معه وقت التحديث . و (أبو موسى) الهلالي . روى عن أبيه هذا الأثر وعن كعب بن عجرة في الإسراء . وعنه سليمان بن المغيرة وأبو هلال الراسبي . قال ابن المدبني : لا أعلم روى عنه غير سليمان بن المغيرة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم والذهبي : مجهول . وقال في التقریب : مقبول من الثانية . و (أبود) لم نقف له على ترجمة . وقال أبو حاتم الرازي : هو مجهول . و (ابن عبد الله بن مسعود) لم نقف على ترجمته .

(المعنى) (لا رضاع) مؤثر في التحريم (إلا ما شد) أي قوى (العظم وأثبت اللحم) ولا يحصل

(١) ص ٢٠١ ج ٢ تحفة الأحوذى (الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين) . و (فتى الأعمام) أي دخل فيها . و (في الثدي) أي في زمن الرضاع قبل الفطام كما صرح به بعد . (٢) (وجور) بفتح وضم ، دواء يصب في الحلق . و (سَعوط) بفتح فس ، دواء يصب في الأنف وبضم أوله مصدر . و (ثرد) يقال ثردت الحَبْرُ ثرداً من باب قتل إذا فتنه وبللته بمرق (الريد) . (٣) ص ١١٦ ج ٩ فتح الباري (من قال لا رضاع بعد حولين) . (٤) هو باب ١١ . (٥) ص ١١٥ ج ٩ فتح الباري . و ص ٣٣ ج ١٠ نووى مسلم (الرضاع) .

ذلك إلا إذا كان الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعه ، لأن معدته ، تكون ضعيفة يكفيها اللبن وينبت به لحمه ويشدد عظمه فيصير كجزء من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها (فقال أبو موسى) الأشعري (لا تسألونا وهذا الخبر فيكم) الخبر بكسر الحاء المهملة وفتحها ، هو العالم يعني عبد الله بن مسعود .

(الفقه) دل الأثر على أن الرضاع المحرم ما كان في الصغر دون الحولين .
(والأثر) ذكره المصنف مختصراً . وذكره علاء الدين الكاساني مطولاً قال : وروى أن رجلاً من أهل البادية ولدت امرأته ولداً فأتت ولدها فورم ثدى المرأة فجعل الرجل يمصه ويمججه فدخلت جرعة منه حلقه فسأل عنه أبا موسى الأشعري رضى الله عنه فقال : قد حرمت عليك ثم جاء إلى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فسأله فقال : هل سألت أحداً ؟ فقال : نعم سألت أبا موسى الأشعري فقال : حرمت عليك . فجاء ابن مسعود أبا موسى الأشعري رضى الله عنهما فقال له : أما علمت أنه إنما يحرم من الرضاع ما ألبت اللحم . فقال أبو موسى : لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر بين أظهركم^(١) [١٢]

وروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل أبا موسى الأشعري فقال : إني مصصت من امرأتى من ثديها لبناً فذهب في بطني فقال أبو موسى : لا أراها إلا قد حرمت عليك . فقال عبد الله بن مسعود : انظر ماذا تفتى به الرجل ؟ فقال أبو موسى : فإذا تقول أنت ؟ فقال عبد الله بن مسعود : لا رضاعة إلا ما كان في الحولين . فقال أبو موسى : يا أهل الكوفة : لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهركم^(٢) . [١٣]

(والأثر) أخرجه البيهقي من طريق المصنف^(٣) .

(١٤) مك (ص) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيُّ ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْهَلَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ أَنْشَرَ الْعَظْمَ .**

(ش) هذا حديث مكرر مع الأثر السابق (وكيع) بن الجراح (بمعناه) أي روى وكيع الأثر المتقدم بالمعنى فقط . ولفظه يأتي في التخريج وقدر فعه وكيع (وقال) في روايته (أنشَرَ العظم) بدل قول عبد السلام بن مطهر في روايته : إلا ما شد العظم . وقد أنشَرَ العظم ، بفتح الهمزة بعد هانوت ثم شين معجمة آخره زاي ، معناه رفع العظم وأعلاه وأكبر حجمه . وأصل النشز الارتفاع من الأرض يقال نشز الرجل إذا كان قاعداً فقام . وفي بعض النسخ أنشَرَ بالراء من الإنشاز وهو الإحياء . وهذا الحديث مخالف

(١) ص ٥ ج ٤ بدائع الصنائع (صفة الرضاع المحرم) . (٢) ص ٩٣ ج ٢ زرقاني الموطأ (ما جاء في الرضاعة بعد الكبير) . (٣) ص ٤٦١ ج ٧ - السنن الكبرى (رضاع الكبير) .

للأثر السابق من وجهين (الأول) أن هذا مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . والأثر موقوف على ابن مسعود (الثاني) أن سند الأثر فيه واسطة بين والد أبي موسى الهلالي وابن مسعود . وليست في سند الحديث .

(الفقه) في أحاديث الباب دلالة على أن الرضاع لا يُحرّم النكاح إلا إذا كان في حال الصغر لأنها الحال التي لا يمكن دفع الجوع فيها إلا باللبن . وهذا مذهب الجماهير من السلف والخلف . (واختلف) العلماء في حد الصغر فقال الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد وإسحاق وأبو ثور : مدة الرضاع المحرم حولان ولا يُحرّم ما وقع بعدهما . وهو مروى عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وسعيد بن المسيب وأبي حنيفة وزفر . ورواه ابن وهب عن مالك . وروى غيره عنه زيادة أيام يسيرة بعد الحولين وزيادة شهر وشهرين وثلاثة ، لافتقار الطفل بعد الحولين إلى مدة يحال فيها فطامه ، لأن العادة أنه لا يفطم دفعة واحدة بل على التدريج فحكم رضاعه في تلك المدة حكم الحولين ^(١) ودليل أن مدة الرضاع حولان (أ) قوله تعالى وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ^(٢) وليس بعد التمام زيادة (ب) وقوله تعالى : وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ^(٣) وأقل مدة الحمل ستة أشهر . فيبقى للفصال حولان (ج) وماروى ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعاً من طريق الهيثم بن جميل عن سفيان وموقوفاً قال : لا رضاع إلا ما كان في الحولين . أخرجه ابن عدى والدارقطنى . وقال في المرفوع : لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة ^(٤) [١٣]

وأخرجه البيهقي عن عمر وابن مسعود رضى الله عنهما موقوفاً وقال : هذا وإن كان مرسلًا فله شواهد عن ابن مسعود ^(٥) (د) وماروى إبراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال سعيد : كل ما كان في الحولين وإن كان قطرة واحدة فهو يُحرّم وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله . قال إبراهيم بن عقبة : ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب . أخرجه مالك ^(٦) [١٤]

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : مدة الرضاع المؤثرة في التحريم ثلاثون شهراً من وقت الولادة فإن كانت في أول الشهر يعتبر بالأهلة وإن كانت في أثنائه يعتبر كل شهر ثلاثين يوماً واستدل له بآية دَحْمِلْهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا أفادت أن مدة كل منهما ثلاثون شهراً غير أن النقص في مدة الحمل ثبت بقول عائشة رضى الله عنها : لا يكون الحمل أكثر من سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل . أخرجه الدارقطنى والبيهقى ^(٧) [١٥]

(١) س ٨٩ ج ٣ زرقاني الموطأ (الرضاع) . (٢) البقرة : ٢٣٣ . (٣) الأحقاف : ١٥ . و (الفصال) الفطام

(٤) س ٤٩٨ سنن الدارقطنى (الرضاع) . (٥) س ٤٦٢ ج ٧ - السنن الكبرى (ما جاء في تحديد ذلك بالحولين)

(٦) س ٩٠ ج ٣ زرقاني الموطأ (الرضاع) . (٧) س ٤٢٥ سنن الدارقطنى (قبيل الطلاق) وس ٤٤٣ ج ٧

السنن الكبرى (أكثر الحمل) .

ومثله لا يعرف إلا سماعا فتبقى مدة الرضاع على أصلها وأجاب الجمهور ، أن ظاهر الآية أن الثلاثين شهرا مدة للحمل والفصال لكل منهما ، لقوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » قال العلامة محمد البارقي : ويؤيده ما روى أن رجلا تزوج امرأة فولدت لسته أشهر فجئى بها إلى عثمان فشاور في رجحها فقال ابن عباس : إن خاصمتكم بكتاب الله خصمتكم قالوا كيف ؟ قال إن الله تعالى يقول : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » . وقال : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » لحمله ستة أشهر وفصاله ثلاثون شهرا ^(١) [١٦]

هذا والخلاف إنما هو في مدة الرضاع المحترمة للشكاح . أما مدته في حق لزوم أجره الرضاع المطلقة لحولان اتفاقا . فإذا مضت مدة الرضاع فلا تحريم به لأحاديث الباب .

(فائدة) يجب إحياء المولود بالإرضاع حولين كاملين إلا إذا اجتمع رأى الوالدين عن تشاور منهما على أن الفطام لا يضره فيلتمذ يجوز الفطام قبل الحولين . والمرضع يجوز أن تكون الوالدة أو الظئر . وهى المسترضعة . فإن لم تتيسر هذه أو لم يقدر الوالد على استئجارها ، تعينت الوالدة . فإن أرضعت الوالدة فليس لها إلا النفقة والكسوة بالمعروف بما كان بسبب الزوجية . وإن أرضعت الظئر فلها أجرها قال الله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أراد فصالا عن تراضٍ منهما وتشاورٍ فلا جناح عليهما . وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتن بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير ^(٢) .

(١) ص ٥ ج ٢ شرح العناية على الهداية (الرضاع) (٢) ص ٢٢٧ - الروضة الندية (الرضاع) والآية رقم ٢٢٢ من سورة البقرة و (يرضعن) أى يرضعن . فهو خبر بمعنى الأمر . وهو لندب بثلاثة شروط : إن كان الولد أب موسر أو مال ووجد من ترضعه غير أمه وقبلها . فإن فقد شرط منها وجب عليها الإرضاع . وخص الوالدات بالذكر ، لأن تربية الطفل بلبن الأم أصلح له من لبن غيرها ولكمال شفقها عليه . فإن رغب الأم في إرضاع ولدها فهى أولى من غيرها . والتحديد بالحوالين ليس تحديد إيجاب . لقوله « لمن أراد أن يتم الرضاعة » فلما عاق سبحانه الإنعام بإرادتنا علمنا أن هذا الإنعام غير واجب . والقصود من هذا التحديد قطع النزاع بين الزوجين في مقدار زمن الرضاعة . فإذا أراد أحدهما أكثر من الحولين أو أقل والآخر الحولين ، فإنه يقضى لمن أرادهما (قال ابن عباس : الحولان حد اكمل مولود في أى وقت ولد لا ينقص رضاعه من حولين إلا باتفاق من الأبوين . فأبهما أراد فطام الولد قبل الحولين فليس له ذلك إلا إذا اتفاقا عليه . يدل ذلك قوله تعالى « فإن أرادا فصالا عن تراضٍ منهما » ذكره الخازن . و « لمن أراد أن يتم الرضاعة » أى هذا منتهى إرضاع لمن أراد إتمامه . وليس فيما دون ذلك حد محدود . وإنما هو على مقدار صلاح الطفل وما يعيش به « وعلى المولود له » أى الأب (رزقهن) أى إطعام الوالدات (وكسوتهن) على الإرضاع إذا كن مطلقات طلاقا بائنا . وأما الرجعيات واللاتى والعصمة ، فلا يلزم الأب أجره لرضاع عند الخنفيين والثانئ . وكذا عند مالك في غير من شأنها عدم الإرضاع بنفسها كغشاء الأسراء . وأما هى فلها أن تأخذ الأجرة على ذلك . وقال بعضهم : للزوجة أن تأخذ الأجرة على الرضاع ولو تاشزأ و (لا تضار والدة بولدها) أى لا ينزع الولد من أمه بعد أن رضيت بإرضاعه ولا يدفع إلى غيرها . وقيل : معناه لا نسكركم الأم على إرضاع الولد إذا قبل لبن غيرها ، لأن ذلك ليس بواجب عليها (ولا مولود له بولده) أى لا تلقى المرأة الولد إلى أبيه وقد ألفها تضاره بذلك . وقيل : معناه لا يلزم الأب أن يعطى أم الولد أكثر مما =

(والحديث) أخرجه مطولا أحمد والدارقطني من حديث أبي موسى الهلالي عن أبيه أن رجلا كان في سفر فولدت امرأته فاحتبس لبنها نفثى عليها فجعل يمصه ويمججه فدخل في حلقه . فسأل أبا موسى الأشعري فقال : حرمت عليك . فأقى ابن مسعود فسأله فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم^(١) . وتقدم أن أبا موسى الهلالي وأباه مجهولان . لكن الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي من وجه آخر عن أبي حصين عن أبي عطية قال : جاء رجل إلى أبي موسى فقال : إن امرأتى ورم ثديها فمصصته فدخل حاتي شيء سبقتني فشدد عليه أبو موسى فأقى عبد الله بن مسعود فقال : سألت أحدا غيري ؟ قال : نعم أبا موسى فشدد على . فأقى أبا موسى فقال : أرضيع هذا ؟ فقال أبو موسى : لا تسألوني ما دام هذا الخبر بين أظهركم^(٢) .

(١٠ - باب من حرم به)

أي برضاع الكبير هكذا في أكثر النسخ . وفي بعضها باب من حرم برضاع الكبير .

(١٥) (ص) **حدثنا أحمد بن صالح ثنا عنبسة حدثني يونس عن ابن شهاب**
حدثني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأم سلمة أن
أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبنى سائما وأنكحه ابنة أخيه هند
بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى لامرأة من الأنصار كما تبنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم زيدا : وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث

== يجب لها عليه إذا لم يرضع الولد من غير أمه . فمل هذا يرجع الضرر إلى الوالدین فيكون المني لا يضار كل واحد منهما صاحبه بسبب الولد (وعلى الوارث مثل ذلك) يعني وعلى وارث أبي الولد إذا مات مثل ما كان يجب عليه من النفقة والسكوة فيلزم وارث الأب أن يقوم مقامه في القيام بحق الولد . وقيل المراد بالوارث وارث الصبي القوي لومات الصبي ورثه . فمل هذا الوارث مثل ما كان على أبي الصبي في حال حياته . واختلف العلماء في أي وارث هو ؟ فقيل هم عصبة الصبي كالجدة والأخ والعم وابنه . وقيل هو كل وارث له من الرجال والنساء . وبه قال أحمد فيجبرون على نفقة الصبي كل على قدر سهمه منه . وقيل هو من كان ذا رحم منه . وبه قال أبو حنيفة . وقيل المراد بالوارث الصبي نفسه . فمل هذا تكون أجرة رضاع الصبي في ماله فإن لم يكن له مال فلي الأم . ولا يجبر على نفقة الصبي غير الأبوين وبه قال مالك والشافعي . وقيل معناه وعلى الوارث ترك المضارة (فإن أرادوا أي الوالدان فصلا) يعني فظام الولد قبل الحولين (عن تراش منهما وتشاور) بينهما ليظهر ما فيه مصلحة الصبي (فلا جناح عليهما) في ذلك (وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم) أي نتملوا لأولادكم مرضع غير أمهاتهم إذا أبت أمهاتهم إرضاعهم أو تمرد ذلك لمة بهن من انقطاع لبن أو غير ذلك أو أردن الزوج (فلا جناح عليكم إذا سلمتم) إلى المرضع (ما آتيت) أي ما أردتم إتياءه المرضع لمن من أجرة وليس هذا شرطا لصحة الإجارة بل هو بيان للأكل (١) من ١٨٧ ج ١٦ - الفتح الرباني . وس سنن الدارقطني (الرضاع) (٢) من ٤٩٨ منه . وس ٤٦١ ج ٧ - السنن الكبرى (إرضاع الكبير) .

مِيرَاتُهُ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ « أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ : فَأَخَوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ، فَرُدُّوهُ إِلَى آبَائِهِمْ » فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلَى وَأَخًا فِي الدِّينِ . لِحَاضَاتِ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ بْنِ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ ثُمَّ الْعَامِرِيُّ وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حَذِيفَةَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا وَكَانَ يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حَذِيفَةَ فِي بَيْتِ وَاحِدٍ وَيَرَانِي فَضَّلًا وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتَ فَكَيْفَ تَرَى فِيهِ ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْضِعِيهِ فَأَرْضَعْتُهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَأْمُرُ بَنَاتِ أَخَوَاتِهَا وَبَنَاتِ إِخْوَتِهَا أَنْ يَرْضِعْنَ مَنْ أَحَبَّتْ عَائِشَةُ أَنْ يَرَاهَا وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا . وَأَبَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَرْضَعَ فِي الْمَهْدِ وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ مَا نَدْرِي لَعَلَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسَالِمٍ دُونَ النَّاسِ .

(ش) (عنبسة) بن خالد بن يزيد الأموي . تقدم ص ٣٢٧ ج ٢ منهل . و (يونس) بن يزيد الأبل

(المعنى) (أن أبا حذيفة) اسمه مهشم أو هشيم أو قيس . كان من السابقين إلى الإسلام أسلم بعد ثلاثة وأربعين إنسانا . وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وصلى إلى الكعبة وإلى بيت المقدس . وشهد بدرًا وأحدا والمجاهد كلها . وقتل يوم اليمامة شهيدا وسنه ست وخمسون سنة (بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان) أبو حذيفة (تبنى سالمًا) أى اتخذه ابنا له . وسالم هذا مولى أبي حذيفة تقدمت ترجمته ص ٣٠٦ ج ٤ منهل (وأنكحه) أى زوج أبو حذيفة سالمًا (ابنة أخيه هند) هكذا فى رواية يونس عن ابن شهاب . وفى رواية مالك عنه : فاطمة . وهو الصواب (بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة) وهى من المهاجرات الأول الفاضلات (وهو) أى سالم (مولى لامرأة من الأنصار) هى لبل أو ثبيته بضم المثناة وفتح الموحدة وسكون المشاة التحتية . بليت يعار بفتح التحتية والعين المهملة ابن زيد بن عبيد . وكانت امرأة أبي حذيفة كما جزم به ابن سعد . وقيل اسمها سلمى أعتقت سالمًا فلازم أبا حذيفة فتبناه (كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا) بن حارثة بن شراحيل الكلبي أبو أسامة . أشهر موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم . سبي فى الجاهلية وأتى به سوق عكاظ وهو ابن ثمانى سنين فاشتراه

حكيم بن حزام بن خويلد لعنته خديجة بنت خويلد بأربع مائة درهم . فلما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهبته له فأعتقه . فخرج أبوه وعمه كعب ابنا شراحيل لفدائه وقدموا مكة فسللا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقبل هو في المسجد فدخل عليه فقالا : يا بن عبد المطلب يا بن هاشم يا بن سيد قومه أنتم أهل حرم الله وجيرانه تفككون العاني وتقطعون الأسير جئناك في ابننا عندك فامتن علينا وأحسن إلينا في فدائه . قال : ومن هو ؟ قالوا : زيد بن حارثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهلا غير ذلك قالوا ما هو ؟ قال : أدعوه فأخبره فإن اختاركم فهو لكم . وإن اختارني فوالله ما أنا بالذي أختار على من اختارني أحدا . قالوا : قد زدتنا على النصف وأحسن . فدعاه فقال : هل تعرف هؤلاء ؟ قال : نعم . قال : من هذا ؟ قال هذا أبي وهذا عمي قال : فأنا من قد علمت ورأيت صحبتي لك فاخترني أو اخترهما . قال زيد : ما أنا بالذي أختار عليك أحدا أنت منى مكان الأب والعم . فقالا : ويحك يا زيد تختار العبودية على الحرية وعلى أبيك وعمك وعلى أهل بيتك . قال : نعم قد رأيت من هذا الرجل شيئا ما أنا بالذي أختار عليه أحدا أبدا . فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أخرجه إلى الحجر فقال : يا من حضر اشهدوا أن زيدا ابني يرثني وأرثه . فلما رأى ذلك أبوه وعمه طابت نفوسهما وانصرفا . وتمام ترجمته بالدين الخالص ^(١) (وكان من تبني رجلا في الجاهلية دعاه) أى نسبه (الناس إليه) أى قالوا هو ابن فلان كما قالوا زيد بن محمد صلى الله عليه وسلم (وورث) بشد الراء مبليا للمفعول أى أعطى (ميراثه حتى أنزل الله سبحانه وتعالى في ذلك) أى في التبني لإبطالاً له (ادعوم) أى انسبوم (لآبائهم) تمام الآية : (هو أوسط) أى أعدل (عند الله فإن لم تعلموا آباءهم) إلى قوله تعالى (فإخوانكم في الدين) قال الله تعالى : إنما المؤمنون إخوة (ومواليكم) أى بنو عمكم . فإن المولى يطلق على ابن العم (فردوا) بالبناء للمفعول ، أى أمر الناس أن ينسبوا المتبنيين (إلى آباءهم) من النسب ولا ينسبوم إلى من تبناهم وصار المتبني لا يرث من تبناه وإنما يرث من أبيه (فمن لم يعلم له أب) من النسب (كان مولى وأخا في الدين) وفي رواية مالك : فإن لم يعلم أبوه رد إلى مولاه (وجاءت) إليه صلى الله عليه وسلم (سهلة) بفتح فسكون (بلت سهيل) بضم السين مصغرا (بن عمرو القرشي ثم العامري) نسبة إلى بني عامر بن أوى فهى قرشية عامرية وأبوها صحابي شهير (وهى امرأة أبي حذيفة) بن عتبة (فقال يا رسول الله إنا كنا نرى) بالفتح أى كنا نعتقد (سالمنا ولدا) بالتبني (وكان يأوى) أى يسكن (معى ومع أبى حذيفة) زوجها (في بيت واحد) كما يأوى الأولاد مع آبائهم وأمهاتهم (ويرانى فضلا) بضمين أو بضم فسكون ، أى مبتذلة في ثوب واحد لا إزار تحته . وقيل يرانى فضلا أى مبتذلة في ثياب مهنتي فتسكون منكشفة الرأس والصدر والساقين والذراعين والوجه والعنق (وقد

أنزل الله فيهم) أى فى الادعاء (ما قد علمت) وهو قوله تعالى : وَمَا جَعَلَ أَذْيَاءَكُمْ أَنْبَاءَكُمْ إِلَى قَوْلِهِ : أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ (فكيف ترى فيه) أى فى سالم متبنى أبى حذيفة . وفى رواية مالك : وكان يدخل على وأنا فضل وليس لنا إلا بيت واحد فإذا ترى فى شأنه ؟ (فقال لها) أى لسهلة بنت سهيل (النبى صلى الله عليه وسلم أرضعته) وفى رواية مالك : أرضعته خمس رضعات . وفى رواية يحيى بن سعيد أرضعته عشر رضعات . والصواب رواية مالك . وفى رواية لمسلم عن القاسم عن عائشة فقالت «بغنى سهلة» إن سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوا وإنه يدخل علينا وإنى أظن أن فى نفس أبى حذيفة من ذلك شيئا . فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم : أرضعته تحرجى عليه ويذهب الذى فى نفس أبى حذيفة فرجعت فقالت : إني قد أرضعته فذهب الذى فى نفس أبى حذيفة . وفى رواية المصنف اختصار . وفى رواية لمسلم : أرضعته قالت : وكيف أرضعته وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : قد علمت أنه رجل كبير ^(١) (فأرضعته) أى أرضعت سهلة سالما (خمس رضعات) «قال» أبو عمر بن عبد البر . صفة لإرضاع الكبير أن يحلب له اللبن ويسقاه . فأما أن تلقمه المرأة ثديها فلا ينبغى عند أحد من العلماء «وقال» عياض : لعل سهلة حلبت لبنها فشربه سالم من غير أن يمس ثديها ولا التقت بشرتاها ، إذ لا يجوز للأجنبي رؤية الثدي ولا مسه ببعض الأعضاء «قال» النووي : وهو حسن . ويحتمل أنه عفى عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبير . وأبده بعضهم بأن ظاهر الحديث أنه رضع من ثديها ، لأنه صلى الله عليه وسلم تبسم وقال : قد علمت أنه رجل كبير ولم يأمرها بالحلب وهو موضع بيان . ومطلق الرضاع يقتضى مص الثدي فكانه صلى الله عليه وسلم أباح لها ذلك ، لما تقرر فى نفسها أنه ابنها وهى أمه فهو خاص بهما لهذا المعنى . وكأنهم رحمهم الله تعالى لم يقفوا فى ذلك على شيء . وقد روى ابن سعد عن الواقدي عن محمد بن عبد الله ابن أخ الزهري عن أبيه قال : كانت سهلة تحلب فى مسقط أو إناء قدر رضعته فيشربه سالم فى كل يوم حتى مضت خمسة أيام فكان بعد ذلك يدخل عليها وهى حاسر رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسهلة ^(٢) [١٧]

(فكان) سالم (بمنزلة ولدها) أى ولد سهلة (من الرضاع) لقوله صلى الله عليه وسلم : أرضعته تحرمى عليه (فبذلك) أى بقصة سهلة وسالم (كانت عائشة) أم المؤمنين (رضى الله عنها) تأمر بنات أخواتها وبنات إخوتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها) بلا حجاب من الرجال الأجانب (وإن كان كبيرا) وفى رواية مالك : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين

فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال . فكانت تأمر أختها أم كلثوم بنت أبي بكر وبنت أخيها تغنى عبد الرحمن أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال (ثم يدخل عليها) أى على عائشة رضی الله عنها (وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) ظاهره أنه لم يقل بقول عائشة أحد من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم غيرها . غير أن الطبري ذكر في تهذيب الآثار بسند صحيح عن حفصة أم المؤمنين مثل قول عائشة . وهو مما يخص به عموم قول أم سلمة : أبى سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحدا . أخرجه مسلم وغيره ^(١) . (أن يدخلن) بضم أوله من الإدخال (عليهن بتلك الرضاعة) أى الرضاعة في الكبير (أحدا من الناس) الأجانب (حتى يرضع في المهد) المعنى أن باقى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا يرين الرضاعة مؤثرة في التحريم إلا في حالة الصغر (وقلن) أى باقى أزواجه صلى الله عليه وسلم غير حفصة (لعائشة) لما استدلت بقصة سالم (والله ما ندرى لعلها) أى قصة سالم (كانت رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسالم) الفارسي الانصاري (دون) سائر (الناس) وفي رواية مالك : وأبى سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس . وقلن ولعائشة ، لا والله ما نرى الذى أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل إلا رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في رضاعة سالم وحده ، لا والله لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد . فعلى هذا كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير يعنى أجازته عائشة . ومنعه سائرهن .

(الفقه) دل الحديث بظاهره على أن رضاع الكبير يثبت به التحريم . وهو مذهب عائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وابن حزم . ويؤيده الإطلاقات القرآنية كقوله تعالى : **وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ** . (وقال) جماهير السلف والخلف : لا يثبت التحريم بالرضاع إلا إذا كان في حال الصغر ، لأحاديث الباب السابق **وَأَجَابُوا** ، عن حديث الباب بأجوبة منها أنه خاص بسالم وامرأة أبي حذيفة ، لقول أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة : والله ما ندرى لعلها كانت رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس ، بأن دعوى الاختصاص تحتاج إلى دليل وقد اعترفت أمهات المؤمنين بصحة الحجة التي جاءت بها عائشة ولا حجة في أقوالهن إذا خالفت المرفوع . ولو كانت هذه السنة مختصة بسالم لبيّنها رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بين اختصاص أبي بردة بالتضحية بالجذع من المعز ^(٢) ، وقاله الحافظ ابن تيمية :

(٢) قصة أبي بردة تقدمت في

(١) ص ١١٧ ج ٩ فتح الباري المرح (من قال لا رضاع بعد الحولين) .

حديث البراء بن عازب رقم ١٣ من الضعفاء ص ١٨ (ما يجوز في الضعفاء من السن) .

الرضاع يعتبر فيه الصغير إلا فيما دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها منه . قال الشوكاني : وهذا هو الراجح وبه يحصل الجمع بين الأحاديث بأن تجمل قصة سالم مولى أبي حذيفة مخصصة لعموم : فإنما الرضاعة من الجماعة ^(١) ولا رضاع إلا ما كان في الحولين ^(٢) ولا يحزم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام ^(٣) ولا يحزم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم ^(٤) . وهذه طريق متوسطة بين طريقة من استدل بهذه الأحاديث على أنه لا حكم لرضاع الكبير مطلقاً وبين من جعل رضاع الكبير كرضاع الصغير مطلقاً ، لما لا يخلو عنه كل واحدة من هاتين الطريقتين من التعسف ^(٥) (وقال أبو الطيب صديق ابن حسن بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة والحاصل : أن حديث قصة سالم صحيح وقد رواه الجهم الغفير خلفاً عن سلف ولم يقدح فيه من رجال هذا الشأن أحد . وغاية ما قاله من يخالفه إنه ربما كان منسوخاً ويحجب عنه بأنه لو كان منسوخاً لوقع الاحتجاج على عائشة بذلك . ولم ينقل أنه قال قائل به مع اشتها الخلاف بين الصحابة . وأما الأحاديث الواردة بأنه لا رضاع إلا في الحولين وقبل الفطام فع كونها فيها مقال لا معارضة بينها وبين حديث سالم ، لأنها عامة وهذا خاص . والخاص مقدم على العام ولكنه يختص بمن عرض له من الحاجة إلى إرضاع الكبير ما عرض لأبي حذيفة وزوجته سهلة فإن سالماً لما كان لهما كالابن وكان في البيت الذي هما فيه . وفي الاحتجاب منه مشقة عليهما ، رخص صلى الله عليه وسلم في الرضاع على تلك الصفة . فيكون رخصة لمن كان كذلك . وهذا لا يحيص عنه ^(٦) .

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك والشافعي وأحمد والبخاري . وكذا مسلم والنسائي من عدة طرق ^(٧)

(١١ — بَابُ هَلْ يُحْرَمُ مَا دُونَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ)

أى أنه لو رضع صبي من غير أمه أقل من خمس رضعات أيؤثر ذلك في التحريم أم لا ؟ سيأتى جواب هذا الاستفهام في الكلام على الحديث . والرضعات جمع رضعة كسجدة يقال رضع ثديها من باني سمع وضرب إذا امتصه . والمص الشرب الرفيق . وتحقق الرضعة عرفاً بالتقام الصبي الثدي وامتصاصه منه ثم تركه باختياره لغير عارض . قال ابن القيم : متى التقم الصبي الثدي فامتص منه ثم تركه باختياره من غير عارض ، كان ذلك رضعة ، لأن الشرع ورد بذلك مطلقاً

(١) هذا مجز الحديث رقم ١٣ بالمصنف ص ١٨٩ (في رضاعة الكبير) (٢) تقدم بالمرح رقم ١٨ ص ١٩٢ .
(٣) تقدم بالمرح رقم ١٧ ص ١٩٠ (٤) تقدم بالمرح ص ١٩٥ (تخرج الحديث رقم ١٤) (٥) ص ١٢٠ ج ٧
نيل الأوطار (رضاعة الكبير) (٦) ص ٨٨ ج ٢ الروضة الندية (٧) ص ٩١ ج ٣ زرقاني الموطأ (الرضاعة بعد
الكبر) ص ٣٣٨ ج ٢ بدائع المن . ص ١٨٤ ج ١٦ — الفتح الرباني . ص ١٠٢ ج ٩ فتح الباري (الأكفاء في الدين)
ص ٢١ ج ١٠ نووى مسلم (الرضاع) ص ٨٢ ، ٨٤ ج ٢ مجتبه (رضاع الكبير) .

لحمل على العرف . والعرف هذا . والقطع العارض لتنفس أو استراحة يسيرة أو لشيء يلهيه ثم يعود عن قرب لا يخرج منه عن كونه رضعة واحدة ، كما أن الأكل إذا قطع أكلته بذلك ثم عاد عن قرب لم يكن ذلك أكلتين بل واحدة . هذا مذهب الشافعية ولهم فيها إذا قطعت المرضعة عليه ثم أعادته وجهان ، أحدهما ، أنها رضعة واحدة ولو قطعته مرارا حتى يقطع باختياره ، لأن الاعتبار بفعله لا بفعل المرضعة . ولهذا لو ارتضع منها وهي نائمة حسب رضعة فإذا قطعت عليه لم يعتد به كما لو شرع في أكلة واحدة أمره بها الطبيب لجاء شخص فقطعها عليه ثم أعاد فإنها أكلة واحدة ، وثانيهما ، أنها رضعة أخرى ، لأن الرضاع يصح من المرتضع ومن المرضعة ، ولهذا لو أوجرته ^(١) وهو نائم احتسب رضعة . ولهم فيها إذا انتقل من ثديها إلى ثدي غيرها وجهان ، أحدهما ، لا يعتد بواحد منهما ، لأنه انتقل من إحداهما إلى الأخرى قبل تمام الرضعة فلم تتم الرضعة من إحداهما ، ولهذا لو انتقل من ثدي المرأة إلى ثديها الآخر كانا رضعة واحدة وثانيهما ، أنه يحسب من كل واحد منهما رضعة ، لأنه ارتضع وقطعه باختياره من شخصين ^(٢) .

(٢) (ص) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ :** كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ يُحْرَمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ فَتَوَقَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهْنٌ يَمَّا يَقْرَأُ فِي الْقُرْآنِ .

(ش) هذا أثر .

(المعنى) (عشر رضعات يحرم من) بضم أوله وتشديد الراء المكسورة . وفي رواية لمسلم : عشر رضعات معلومات يحرم من (ثم نسخن بخمس معلومات) فيه إشارة إلى أنه إذا كانت الرضعات الخمس مظنونة أو مشكوكا فيها لا يثبت بها التحريم بل يرجع إلى الأصل وهو العدم (وهن) أي خمس الرضعات (يما يقرأ في القرآن) وفي رواية لمسلم : وهي ، أي آية خمس رضعات يما يقرأ بضم أوله مبليا للمجهول (قال) النووي : معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر نزوله جدا حتى إنه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا متلوا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده . فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك . وأجمعوا على أن هذا لا يتلى . والنسخ ثلاثة أنواع ، أحدها ، ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات ، والثاني ،

(١) يفتح فسكون أى صبت اللبن من ثديها في فم الصبي وهو نائم .

(ما هي الرضعة) .

مانسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات ، وكالشيع والشيخة إذا زنيا فارجموهما ، والثالث ، مانسخ حكمه وبقيت تلاوته . وهذا هو الأكثر ومنه قوله تعالى : **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ** ^(١) . ومعنى هذه الآية أنه كان في صدر الإسلام يجب على الرجل إذا حضرته الوفاة أن يوصي بالنفقة والكسوة والسكنى لزوجته سنة . وكانت السنة عدة من توفي عنها زوجها ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** ^(٢) وهذه الآية وإن كانت مقدمة على تلك في التلاوة فهي مؤخرة عنها في النزول .

(الفقه) دل الأثر على أن المحرم في الرضاع خمس رضعات محققات . وبه قال ابن مسعود وعائشة وعروة وعبد الله ابنا الزبير وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير والليث بن سعد والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه وإسحاق وابن حزم من الظاهرية وجماعة من أهل العلم . وهو مروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لهذا الأثر ، ولما تقدم في قصة سالم مولى أبي حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بلبت سهيل أن ترضع سالمًا خمس رضعات ^(٣) . قالوا : ويشترط في الرضعات الخمس أن تكون متفرقات عرفًا . فإذا ارتضع الصبي وقطع قطعًا بينا باختياره كان ذلك رضعة على ما تقدم بيانه في الترجمة (وقال) أبو ثور وأبو عبيد وداود وابن المنذر : المحرم ثلاث رضعات . وبه قال زيد بن ثابت وأحمد في رواية ، لما يأتي للمصنف عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان ^(٤) ولحديث أم الفضل (قالت) دخل أعرابي على نبي الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال : يا نبي الله . إني كنت لي امرأة فتزوجت عليها أخرى فزعمت امرأتي الأولى أنها أرضعت امرأتي الحُدثى رضعة أو رضعتين . فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم : لا تحرم الإملاجة والإملاجتان . أخرجه أحمد ومسلم ^(٥) [١٩]

قالوا : دلت هذه الأحاديث بمنطوقها على أن الرضعة والرضعتين لا تحرم . وبمفهومها على أن ما زاد عن الرضعتين يحرم . قالوا : ولأن ما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه الثلاث (وأجاب) الأولون بأن هذا معارض بأثر عائشة وبما تقدم في الباب السابق في قصة سالم مولى أبي حذيفة من قوله صلى الله عليه وسلم سهلة بلبت سهيل : أرضع به خمس رضعات تحرم عليه . فإنهما يدلان بمنطوقهما على أن المحرم خمس رضعات . وبمفهومهما على أن ما دون الخمس لا يحرم وهو معارض لمفهوم حديث لا تحرم المصاة ولا المصتان ، ويمكن ترجيح مفهوم أثر عائشة بما

(١) ص ٢٩ ج ١٠ شرح مسلم (الرضاع) والآية ٢٤٠ من سورة البقرة . (٢) سورة البقرة : ٢٣٤ .

(٣) تقدم بالمصنف رقم ١٥ ص ١٩٥ (٤) يأتي بالمصنف رقم ١٦ ص ٢٠٥ . (٥) ص ٣٢٩ ج ٦ مسند أحمد .

وص ٢٨ ج ١٠ نووى مسلم (الرضاع) والإملاجة بكسر الميم المصاة للمصاة ، يقال : ملج المصاة أمه كصبر وسمع : تناول شيئا بأدنى فيه ، واملج اللبن : امتصه ، واملجته : أرضعته .

تقدم في قصة سالم من قول سهلة للنبي صلى الله عليه وسلم : كيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ وفي لفظ : وهو ذو لحية ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : قد عرفت أنه رجل كبير . فلو كان تحريم الرضاع يحصل بأقل من خمس رضعات لأرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم إليه ، لأن الكبير محل شهوة . وكذا يقال فيما تقدم أن عائشة رضيت الله عنها كانت إذا أرادت أن يدخل عليها أحد أمرت إحدى بنات أخواتها أو بنات إخوتها أن ترضعه خمس رضعات . ولو سلم استواء المفهومين وعدم انتهاض أحدهما تساقطا ، فيتعين الأخذ بحديث خمس رضعات إذ لا دليل صريحا يدل على تحريم ما دونها (وقال) الحنفيون ومالك وجهور العلماء : يثبت تحريم الرضاع برضعة واحدة وإن قلت . وروى عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمرو والثوري وسعيد بن المسيب والحسن والزهرى وقتادة مستدلين بعموم قوله تعالى . وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ . وبعموم ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة^(١) وبحديث عقبة بن الحارث قال : تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب لجماء امرأة سوداء فزعمت أنها أرضعتنا جميعاً فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فأعرض عني فقلت : يا رسول الله إنها لكاذبة . قال : وما يدريك وقد قالت ما قالت ؟ دعها عنك . أخرجه أحمد والبخارى واللساني والمصنف وهذا لفظه^(٢) [٢٠]

وجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل عن الكيفية ولا عن عدد الرضعات . ولأنه فعل يتعلق به التحريم فاستوى قليله وكثيره . ولأن إنشاء العظم وإنبات اللحم يحصل بقليل الرضاع وكثيره (قال الحافظ) وذهب آخرون إلى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة . ثم اختلفوا ؛ فجاء عن عائشة وحفصة عشر رضعات . وجاء عن عائشة أيضاً سبع رضعات . أخرجه ابن أبي خيثمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وعبد الرزاق من طريق عروة قال : كانت عائشة تقول : لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات . وجاء عن عائشة أيضاً خمس رضعات . فعند مسلم عنها : كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات (الحديث)^(٣) ثم قال : وقوى مذهب الجمهور أن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم : ويعضده من حيث انظر أنه معنى طارئ يقتضى تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر . أو يقال مانع يلج

(١) تقدم بالمصنف رقم ١٥ ص ١٨٢ (باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب) (٢) ص ٢٨٣ ج ٤ مسند أحمد (حديث

هبة بن الحارث) . وص ١٢٥ ج ٩ فتح الباري (شهادة الرضعة) وص ٨٥ ج ٢ مجتهي (العقادة في الرضاع) وص ٢٠٦

مسند أبي داود (الشهادة على الرضاع) . (٣) ص ١١٥ ج ٩ فتح الباري (الفرج - لا رضاع بعد الحولين) .

الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمثني . وأيضاً فنقول عائشة : عشر رضعات معلومات ثم نسجن بخمس معلومات فمات النبي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ ، لا ينتهض الاحتجاج به على الأصح من قولي الأصوليين ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر . والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآناً ولا ذكر الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه ^(١) (وقال) ابن القيم بعد أن ذكر الخلاف في هذه المسألة : قال أصحاب الخمس : قد أخبرت عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي والامر على ذلك . قالوا ويكفى في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم أسهله بنت سهيل : أرضعنى سائماً خمس رضعات تحرمى عليه . وعائشة أعلم الأمة بحكم هذه المسألة هى ونساء النبي صلى الله عليه وسلم . وكانت عائشة رضى الله عنها إذا أرادت أن تدخل عليها أجنيبا أمرت إحدى بنات إخوتها أو أخواتها فأرضعته خمس رضعات . قالوا ونفى التحريم بالرضعة والرضعتين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيره وهى ثلاثة أحاديث صحيحة صريحة بعضها خرج جواباً للسائل وبعضها تأسيس حكم مبتدأ . قالوا : وإذا علقنا التحريم بالخمس لم نكن قد خالفنا شيئاً من النصوص التى استدللتم بها ، وإنما نكون قد قيدنا مطلقها بالخمس . وتقييد المطلق بيان لا نسخ ولا تخصيص . وأما من علق التحريم بالقليل والكثير فإنه يخالف أحاديث نفى التحريم بالرضعة والرضعتين . وقال من لم يقيده بالخمس : حديث الخمس لم تنقله عائشة رضى الله عنها نقل الأخبار فيحتاج به ، وإنما نقلته نقل القرآن . والقرآن إنما يثبت بالتواتر ، والأمة لم تنقل ذلك قرآناً فلا يكون قرآناً وإذا لم يكن قرآناً ولا خبراً امتنع إثبات الحكم به . وقال أصحاب الخمس : الكلام فيما نقل من القرآن أحاداً في فصلين أحدهما كونه من القرآن . والثانى وجوب العمل به . ولا ريب أنهما حكمان متغايران . فإن الأول يوجب انعقاد الصلاة به وتحريم مسه على المحدث وقراءته على الجنب وغير ذلك من أحكام القرآن . فإذا انتفت هذه الأحكام لعدم التواتر لم يلزم انتفاء العمل به فإنه يكفى فيه الظن وقد احتج به كل واحد من الأئمة الأربعة فى موضع فاحتج به الشافعى وأحمد رحمهما الله فى هذا الموضع ، واحتج به أبو حنيفة رحمه الله فى وجوب التتابع فى صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود : فصيام ثلاثة أيام متتابعات . واحتج به مالك والصحابة قبله فى فرض الواحد من ولد الأم أنه السدس بقراءة أبي : وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس . فالناس كلهم احتجوا بهذه القراءة ولا مستند للإجماع سواها ^(٢) وقال ابن عبد البر : وبه (أى بأثر عائشة) تمسك الشافعى لقوله لا يقع التحريم إلا بخمس رضعات

(١) ص ١١٦ ج ٩ فتح البارى (المرح - لا رضاع بعد الحولين) . وقوله : كالصهر أى كالمصاهرة وهى الزوجية بحيث إذا دخل الرجل بالمرأة حرمت عليه أمها . (٢) ص ٢٦٧ ج ٢ زاد المعاد (لا تحرم المصاة والمصتان) .

تصل إلى الجوف (وأجيب) بأنه لم يثبت قرآناً وهي قد أضافته إلى القرآن واختلِفَ عنها في العمل به فليس بسنة ولا قرآن. وقال المازري : لا حجة فيه لأنه لم يثبت إلا من طريقها والقرآن لا يثبت بالأحاد . ولذا قال مالك : وليس العمل على هذا أى بل على التحريم ولو بمصة وصلت الجوف عملاً بظاهر القرآن وأحاديث الرضاع . وبهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة حتى قال الليث : أجمع المسلمون أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد كما يفطر الصائم^(١) هذا واحتياطاً للدين أن من أراد الزواج بامرأة وبلغه أن بينه وبينها رضاعاً ينبغي له أن يتجنبها ولا يتزوج بها بخلاف من بلغه ذلك بعد الدخول بها فلا يتحتم عليه مفارقتها إلا إن ثبت الرضاع بينه وبينها بخمس رضعات معلومات . وبالله تعالى التوفيق .

(والأثر) أخرجه مالك والشافعي ومسلم وباقي الأربعة وقال الترمذي : وبهذا كانت تفتى عائشة وبعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الشافعي وإسحق . وقال أحمد بحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصة ولا المصتان ، وقال : إن ذهب ذاهب إلى قول عائشة في خمس رضعات فهو مذهب قوي^(٢) .

(١٦) (ص) **حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَحْرُمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ .**

(ش) (إسماعيل) بن أبي خالد . و (أيوب) بن كيسان السخيتاني و (ابن أبي مليكة) عبد الله . (المعنى) (لا تحرم المصة ولا المصتان) المصة : المرة من المص ، وهي أخذ اليسير من الشيء . يقال مصه مصاً من باب قتل ومن باب تعب لغة : أى شربه شرباً رفيقاً ، والمصة : الرضعة فقد زاد الشافعي في روايته : ولا الرضعة ولا الرضعتان تفسيراً للمصة والمصتين .

(الفقه) دل الحديث بمنطوقه على أن الرضعة والرضعتين لا يثبت بهما حكم الرضاع الموجب للتحريم ودل بمفهومه على أن الثلاث الرضعات تقتضي التحريم . وبه قال زيد بن ثابت وأبو ثور وابن المنذر وداود الظاهري وأحمد في رواية . وتقدم تمام الكلام على هذا في الآثار السابقة

(١) س ٩٥ ، ٩٦ ج ٢ - الزرقاني على الموطأ . (جامع ماجاه في الرضاعة) (٢) س ٩٥ منه . وس ٣٢٢ ج ٢ بدائع المن . وس ٢٩ ج ١٠ نووى مسلم (الرضاع) وس ٨٢ ج ٢ مجتبه (الفهر الذي يحرم من الرضاعة) وس ٣٠٦ ج ١ سنن ابن ماجه (لا تحرم المصة ولا المصتان) وس ١٩٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (لا تحرم المصة ولا المصتان) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى وأحمد ومسلم وباقى الأربعة وقال الترمذى: حديث حسن صحيح^(١)

(١٢ - باب فى الرضخ عند الفصال)

أى فى حكم إعطاء المارضة شيئاً يسيراً عند فطام الرضيع فالرضخ بالضاد والخاء المعجمة ين العطية اليسيرة .

(١٧) (ص) **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْعَلَاءِ ثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَذْهَبُ عَنِّي مَذْمَةُ الرِّضَاعَةِ ؟ قَالَ : الْغُرَّةُ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ . قَالَ النَّفِيلِيُّ : حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ الْأَسْلَمِيُّ ، وَهَذَا لَفْظُهُ .

(ش) (السند) (أبو معاوية) محمد بن غازم الضرير . و (ابن العلاء) محمد . و (ابن إدريس) عبد الله . و (حجاج بن حجاج) بن مالك الأسلمى الحجازى . روى عن أبيه وأبى هريرة . وعنه عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير على اختلاف فيه ، ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال فى التقريب : مقبول من الثالثة . روى له أيضاً الترمذى والنسائى . و (أبوه) حجاج بن مالك بن عويمر بن أبى أسيد بن رفاعة الأسلمى المدنى ، يكنى أبا حدرد كان يسكن العرج - بفتح فسكون - قرية جامعة على أيام من المدينة ، قال أبو القاسم البغوى : لا أعلم للحجاج بن مالك غير هذا الحديث .

(المعنى) (ما يذهب) من الإذهاب أى أى شىء يزيل عنى (مذمة) بكسر الهمزة والذال والضم وقيل هى بالكسر والفتح : الحق والحرمة التى يذم مضيقها . والمراد بمذمة (الرضاع) الحق اللازم بسببه ، فكانه سأل ما يسقط عنى حق المارضة حتى أكون قد أدبته كاملاً ؟ وكانوا يستحبون أن يعطوا المارضة عند فطام الصبي من الرضاعة شيئاً سوى أجرتها (قال) صلى الله عليه وسلم : (الغرة) بضم الغين وشد الراء فى الأصل : بياض فى جبهة الفرس ، والمراد بها هنا ما بينه النبى صلى الله عليه وسلم بقوله (العبد أو الأمة) هكذا بالتعريف . وفى رواية أحمد والنسائى والترمذى فقال : غرة عبد أو أمة ، بالتنكير (قال) عبد الله (النفيلى) أحد شيوخى المصنف فى تعريف (حجاج بن حجاج الأسلمى) أى ذكر لفظ الأسلمى ولم يذكره ابن العلاء . (وهذا) المذكور (لفظه) أى لفظ النفيلى لا لفظ ابن العلاء .

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب لولى الرضيع أن يعطى المارضة عند فطام الرضيع خادماً ذكراً أو أنثى ؛ فإن لم يستطع إعطاها ما يتيسر له . والحكمة فى ذلك أنه لما جعلت المارضة

(١) مر ٢٣٤ ج ٢ بدائع المنى و مر ١٨٧ ج ١٦ - الفتح الربانى . و مر ٢٧ ج ١٠ نووى مسلم (الرضاع) و مر ٨٢ ج ٢ مجتبى (المقدردلى يحرم من الرضاعة) و مر ٢٠٦ ج ١ سنن ابن ماجه (لا نحرى الأمة ولا المصان) و مر ١٠٨ ج ٢ نهج الأحرار .

نفسها خادمة للرضيع ، جوزيت بإعطائها خادما يخدمها مكافأة لها على حسن صنيعها (وقال)
الخطابي كأنه صلى الله عليه وسلم يقول : إن المروضة خدمتك وأنت طفل وحضنتك وأنت
صغير فكافئها بخادم يخدمها ويكفيها المهنة جزاء لها على إحسانها .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح . وروى
عن أبي الطفيل قال : كنت جالسا مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبلت امرأة فبسط لها النبي
صلى الله عليه وسلم رداءه فقعدت عليه . فلما ذهبت قيل : هذه كانت أرضعت النبي صلى الله
عليه وسلم . أخرجه الترمذي وأبو داود^(١)

[٢١]

وهذه المروضة السيدة حليلة السعدية كما في المواهب^(٢) .

(١٣ - باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء)

أى فى بيان النسوة اللاتى لا يجوز جمعهن فى عصمة واحدة . فداء بمعنى من ، ومن بيانية .
والمراد بالكراهة عدم الجواز .

(١٨) (ص) **حدثنا** عبد الله بن محمد النخعي ثنا زهير بن داود بن أبي هند عن عامر عن
أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تنكح المرأة على عمتها
ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا تنكح
الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى .

(ش) (زهير) بن معاوية . و (عامر) الشعبي .

(المعنى) (لا تنكح) بصيغة المجهول أى لا يجوز تزوج (المرأة على عمتها) سواء أكانت عمة
حقيقية وهى أخت الأب أم مجازية وهى أخت أب الأب وأب الجد وإن علا (ولا) تنكح
(العمة) حقيقية أو مجازية (على بنت أخيها) أى لا يجمع بين العمة وبين بنت أخيها سواء تقدم
نكاح العمة أو بنت الأخ (ولا) تنكح (المرأة على خالتها) حقيقية وهى أخت الأم أو مجازية
وهى أم الأم وأم الجدة من جهة الأم والأب وإن علت (ولا) تنكح (الخالة) حقيقية
أو مجازية (على بنت أخيها) أى لا يحل ذلك . فالنفي هنا بمعنى النهى ، ففي الحديث الآتى : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وخالتها وبين المرأة وعمتها (ولا تنكح) بصيغة
المجهول (الكبرى) أى سنّاً غالبا أو رتبة فهى بمنزلة الأم والمراد بها العمة والخالة (على

(١) ص ٤٥ ج ٣ مستند أحمد (حديث حجاج الأسلمى ..) وص ٨٥ ج ٢ مجع (حق الرضاع وحرمة) وص ٢٠١
ج ٢ نخبة الأحوذى (ما يذهب مذمة الرضاع) (٢) وروى عمرو بن السائب أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
جالسا فأقبل أبوه من الرضاعة فوضع له بعض ثوبه ففعد عليه . ثم أقبلت أمه من الرضاعة فوضع لها شق ثوبه من جانبه
الآخر فجلست عليه . ثم أقبل إليه أخوة من الرضاعة فقام صلى الله عليه وسلم فأجلسه بين يديه . أخرجه أبو داود .
انظر ص ٤٩ ج ١ تفسير الوصول (بر الوالدين) .

(الصغرى) وهى بنت الاخ أو بنت الاخت ، صغرى لأنها بمنزلة البنت (ولا) تنكح (الصغرى على الكبرى) كرر النفي للتأكيد . وحكمة تحريم الجمع بين من ذكر الاحتراز عن القطيعة . قال عيسى بن طلحة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة . أخرجه أبو داود في المراسيل ^(١) [٢٢]

وقد روى ابن حبان في صحيحه وابن عدى حديث الباب عن ابن عباس وزاد في آخره : إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم . ذكره الحافظ في التلخيص ^(٢) [٢٣]

(الفقه) دل الحديث على أنه يحرم الجمع بنكاح ولو في عدة من طلاق بائن بين امرأتين محرمين بنفس أو رضاع لو فرضت أيتما ذكرا حرمت عليه الأخرى أبداً ، فيحرم الجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها وبين عمتين بأن يتزوج كل من رجلين أم الأخرى ويولد لهما بنتان فلا يجوز لرجل الجمع بينهما ، لأنهما عمتان . ويحرم الجمع بين خالتيه بأن يتزوج كل من رجلين بنت الآخر ويولد لهما بنتان فلا يجوز الجمع بينهما ، لأن كلا منهما خالة الأخرى . فكل من ذكر يحرم الجمع بينهما بإجماع الصحابة والتابعين والأئمة ، لقوله تعالى : وأن تجمعوا بين الأختين ، ولأحاديث الباب وهى مخصصة لعموم قوله تعالى : وأحل لكم ما وراء ذلكم . فإن ظاهره إباحة الجمع بين المرأة وعمتها وبين خالتها . وشذ عثمان البتي - بفتح الباء وشذ التاء - وبعض الخوارج والشيعية فقالوا : يجوز الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ، لعموم قوله تعالى : وأحل لكم ما وراء ذلكم .

وأجابوا ، عن أحاديث الباب بأنها أخبار آحاد لا تخصص القرآن ولا تدل عليه ، بأن الصحيح الذى عليه جمهور الأصوليين جواز تخصيص القرآن بخبر الآحاد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله تعالى . ومن نقل الإجماع على حرمة الجمع بين المحارم القرطبي واستثنى الخوارج قال : اختار الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ولا يعتد بخلافهم ، لأنهم مرقوا من الدين ، قال ، الحافظ : وفى نقله عنهم جواز الجمع بين الأختين غلط بين فإن عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها ألبتة . ويردون الأحاديث لعدم نفهم بنقلها وتحريم الجمع بين الأختين بنصوص القرآن (وقال) ابن المنذر : لست أعلم اختلافاً في تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين خالتها . وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج . وإذا ثبت الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه . وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر ^(٣) (وقال) الترمذى بعد تخريج الحديث : والعمل على هذا عند

(٢٠١) ص ١٨٨ ج ٢ تحفة الأحوفى . (٢) ص ١٢٧ ج ٩ فتح البارى (المرح - لا تنكح المرأة

على عمتها) .

لا يجمع بين امرأتين لو فرضت أيتما ذكرًا حرمت عليه الأخرى . يحل الجمع بين زوجة الرجل وبنته ٢٠٩

عامة أهل العلم ، لا نعلم بينهم اختلافًا أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ^(١) (وقال) القرطبي بعد ذكر حديث الباب : هذا حديث يجمع على العمل به في تحريم الجمع بين من ذكر فيه بالنكاح . وأجاز الخوارج الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها . ولا يعتد بخلافهم ، لأنهم مرقوا من الدين وخرجوا منه . ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة ^(٢) (وقال) ابن قدامة : بلغنا أن رجلين من الخوارج أتيا عمر بن عبد العزيز فأنكرا عليه رجم الزاني وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها . وقالوا : ليس هذا في كتاب الله تعالى . فقال لهما : كم فرض الله عليكم من الصلاة ؟ قالا : خمس صلوات في اليوم والليلة . وسألهما عن عدد ركعاتها فأخبراه بذلك . وسألهما عن مقدار الزكاة ونصابها فأخبراه فقال : فهل تجدان ذلك في كتاب الله تعالى ؟ قالا : لا نجده في كتاب الله تعالى . قال : فمن أين صرتما إلى ذلك ؟ قالا : فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون بعده . قال : فكذلك هذا ^(٣) .

(فائدة) ذكرت في أول البحث ضابطا كلياً لمن يحرم الجمع بينهما من النساء المحارم وقيدته بقولي . لو فرضت أيتما ذكرًا حرمت عليه الأخرى ، لأنه لو جاز نكاح إحداهما على تقدير كأمراة وبلت زوجها من غيرها فإنه يجوز الجمع بينهما إجماعاً ، لأنه لو فرضت بلت الزوج ابن زوج لم يجوز له الزواج بالمرأة ، لأنها موطوءة أبيه . ولو فرضت المرأة ذكرًا جاز له الزواج بالبلت ، لأنها بلت أجنبي . قال الكمال ابن الهمام : ومسألة الجمع بين الربيبة وزوجة أبيها بما اتفق عليه الأئمة الأربعة . وقد جمع عبد الله بن جعفر بين زوجة عليّ وبلته ولم ينكر عليه أحد من الصحابة والتابعين . وهو دليل ظاهر على الجواز . أخرجه الدارقطني عن قُشَم مولى ابن عباس قال : تزوج عبد الله بن جعفر بلت عليّ وامرأة عليّ . وذكره البخاري تعليقاً قال : وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة عليّ وامرأة عليّ .

قال ابن سيرين : وكرهه الحسن مرة ثم قال : لا بأس به . هذا ولا بأس أن يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنه أمها أو بنتها ، لأنه لا مانع . وقد تزوج محمد بن الحنفية امرأة وزوج ابنه بنتها ^(٤) . وقال ، البدر العيني : إنما يحرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها إذا كانت العلاقة بينهما بسبب نسب أو رضاع . أما إذا كانت بسبب المصاهرة فلا يحرم على الصحيح . وذلك كالجمع بين المرأة وزوجة أبيها أو بينها وبين أم زوجها ، فإنه لو قدر إحداهما ذكرًا حرم عليه نكاح الأخرى ومع ذلك فلا يحرم الجمع بينهما ، لأن هذا بالمصاهرة وذلك بالقرابة . وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي

(١) سر ١٨٩ ج ٢ تحفة الأحوذى . (٢) سر ١٢٥ ج ٥ - الجامع لأحكام القرآن . (٣) سر ٤٧٨ ، ٤٧٩ ج ٢ حتى . (٤) سر ٣٦٤ ج ٢ فتح القدير على الهداية (ولا يجمع بين امرأتين لو كانت إحداهما رجلاً لم يجوز له الزواج بالأخرى) وأخرج أثر [١٨] البيهقي عن قُشَم مولى آل العباس قال : جمع عبد الله بن جعفر بين ليل بنت مسعود النهديّة وكانت امرأة على رضا الله منه وبين أم كلثوم بنت علي فكاتبنا امرأته . انظر سر ١٦٧ ج ٧ - السنن الكبرى (من يحل الجمع بين امرأة الرجل وبنته) .

والأوزاعي وغيرهم . وحكى ابن عبد البر عن قوم من السلف أنه يحرم الجمع أيضاً على هذه الصورة ^(١) وهذا في الجمع بين المحارم بنكاح . وأما الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها في الوطء بملك اليمين فهو حرام عند العلماء كافة ، لعموم قوله تعالى : وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ . وخالف في هذا الشيعة فقالوا : هو مباح . ويباح عندهم أيضاً الجمع بين الأختين بملك اليمين قالوا : وقوله تعالى : وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ : إنما هو في النكاح «ورد» ، بأن هذا التخصيص لا يقبل بل جميع المذكورات في الآية محرمات بالنكاح وبملك اليمين أيضاً ، لقوله تعالى : وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . فإن معناه أن ملك اليمين يحل وطؤها بملك اليمين لانكاحها . فإن عقد النكاح عليها ليسيدها لا يجوز ^(٢) فإن نكح امرأة على عمتها أو خالتها أو العمة على بنت أخيها فنكاح الأخرى منهما مفسوخ عند عامة أهل العلم . وهذا في النكاح . وإما إذا كانت إحداها بالنكاح والأخرى بملك اليمين فالحكم للنكاح وإن تأخر : لأنه أقوى كما إذا وطئ أمته بملك اليمين ثم تزوج عمتها أو خالتها أو بنت أخيها فإن النكاح صحيح . وتحرم عليه الموطرة بملك اليمين حتى تبين منه التي تزوجها آخرها . هذا . وإذا طلق العمة أو الخالة أو ابنة الأخ أو ابنة الأخت طلاقاً بائناً . فلا يحل له نكاح الأخرى ما دام زمن العدة عند الحنفيين وأحمد . وقال مالك والشافعي تباح له الأخرى بمجرد البيونة وإن لم تنقض العدة : لانقطاع الزوجية حينئذ . وليس فيه الجمع بينهما . أفاده البدر العيني ^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وكذا الترمذي بلفظ : نهى أن تنكح المرأة على عمتها (الحديث) وقال : هذا حديث حسن صحيح ^(٤) .

(١٩) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا عَنَبَسَةُ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي قَيْصَةُ بِنْتُ ذُوَيْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا .

(ش) (السند) (عنبة) بن خالد . و (يونس) بن يزيد .

(المعنى) (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع) بضم الياء مبنيًا للمجهول ، أى نهى الرجل أن يجمع في النكاح أو الوطء بملك اليمين (بين المرأة وخالتها وبين المرأة وعمتها) خشية القطيعة . وعند البخاري : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها والمرأة وخالتها

(١) ص ١٠٧ ج ٢٠ عمدة القاري (لا تنكح المرأة على عمتها) . (٢) ص ١٩١ ج ٩ شرح مسلم (نكح الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها) . (٣) ص ١٠٧ ج ٢٠ عمدة القاري (لا تنكح المرأة على عمتها) . (٤) ص ١٧٨ ج ١٦ - الفتح الرباني . وص ١٨٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (لا تنكح المرأة على عمتها) .

فترى خالة أبيها بتلك المنزلة . وعند مسلم : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها قال ابن شهاب : فترى خالة أبيها وعمه أبيها بتلك المنزلة (١) .

(الفقه) دل الحديث على حرمة الجمع بنكاح أو وطء بملك يمين بين امرأة وخالتها أو عمتها حقيقة أو مجازاً على ما تقدم بيانه . قال الخطابي : يشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يخاف من وقوع العداوة بينهما : لأن المشاركة في الحظ من الزوج توقع المنافسة بينهما . فيكون منها قطيعة الرحم . وعلى هذا المعنى تحريم الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطء . وهو قول أكثر أهل العلم (٢) . (والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد والنسائي والبيهقي . وكذا الشيخان وزادا ما تقدم (٣) .

(٢٠) (ص) **عَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ ثَنَا **خَطَّابُ بْنُ الْقَاسِمِ** عَنْ **خُصَيْفٍ** عَنْ **عِكْرِمَةَ** عَنْ **ابْنِ عَبَّاسٍ** عَنِ **النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** أَنَّهُ **كَرِهَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ وَبَيْنَ الْخَالَتَيْنِ وَالْعَمَّتَيْنِ** .

(ش) (السند) (خطاب بن القاسم) أبو عمر الحراني نسبة إلى حران . وكان قاضياً . روى عن الأعمش وزيد بن أسلم وعبد الكريم الجزري وغيرهم . وعنه محمد بن موسى بن أعينة ومعلل بن نفيل الحراني وعمرو بن خالد الحراني وأبو جعفر النفيلي وجماعة . وثقه ابن معين وكذا أبو زرعة مرة وقال مرة : إنه منكر الحديث . يقال أنه اختلط قبل موته . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقریب : ثقة اختلط قبل موته من كبار الثامنة . روى له أيضاً النسائي . و (خصيف) بضم الخاء المعجمة مصفراً ابن عبد الرحمن الحرزي .

(المعنى) (أنه) صلى الله عليه وسلم (كره أن يجمع) بضم فسكون ، أى كره أن يجمع الرجل في النكاح أو وطء اليمين (بين العممة) وبنت أخيها التي في عصمته (و) كره أن يجمع الرجل بين (الخالة) وبنت أختها التي في عصمته . فالطرف الثاني من مدخول بين متروك لظهوره . والمعنى أنه يحرم على الرجل أن يتزوج بعممة زوجته أو خالتها وهي في عصمته (و) كره صلى الله عليه وسلم أن يجمع في النكاح ووطء اليمين (بين الخالتين) بأن يتزوج كل من رجلين بنت الآخر ويولد لهما بنتان . فلا يجوز الجمع بينهما ، لأن كلا منهما خالة للأخرى (و) كره صلى الله عليه وسلم

(١) (فترى) بضم النون أى فظن وفتحها أى لمتقد . و (بتلك المنزلة) أى من التحريم . (٢) س ١٨٩ ج ٣ . عالم السنن . (٣) س ٣٢٩ ج ٢ بدائع المن . وس ١٧٨ ج ١٦ - الفتح الرباني . وس ٨١ ج ٧ مجتبه (الجمع بين المرأة وعمتها) وس ١٦٥ ج ٧ - السنن الكبرى . وس ١٢٧ ج ٩ فتح الباري (لا تسكح المرأة على عمتها) وس ١٩١ ج ٩ نووى مسلم (تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ...) .

أن نجمع في النكاح بين (العمتين) بأن يتزوج كل من رجلين أم الآخر ويولد لهما بدنان فلا يجوز لرجل الجمع بينهما ، لأنهما عمتان . وتقدم مثل هذا في فقه الحديث رقم [١٨] (١) ومن حمل الحديث على غير هذا فقد تعسف وأبعد النجعة .

(الفقه) دل الحديث على حرمة الجمع بنكاح أو وطء بملك يمين بين المحرمين بنسب أو رضاع كالعمة وبلت أخوها والحالة وبلت أختها والحاليتين والعمتين .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن حبان وفيه مقال . فقد تقدم أن أبا زرعة قال في خطاب ابن القاسم : منكر الحديث وأنه اختلط قبل موته . وخصيف ضعيف (٢) .

(٣) (ص) **هَذَا** أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ الْمَصْرِيُّ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » (٣) ، قَالَتْ يَا ابْنَ أُخْتِي هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حِجْرٍ وَلِهَا قَتَارِكُهُ فِي مَالِهِ فَيُعْجِبُهُ مَا لَهَا وَجَمَالُهَا فَيُرِيدُ لَهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يَقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا فَيُعْطِيَهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ . قَالَتْ هُوَ أَنْ يَنْكِحُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَقْسِطُوا لَهُمْ وَيَلْغَوْا بِهِمْ أَعْلَى سُنَّتِهِمْ مِنَ الصَّدَاقِ وَأَمَرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ . قَالَ عُرْوَةُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ فِيهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِمْ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَى النِّسَاءَ الَّتِي لَا تَوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » (٤) ، قَالَتْ : وَالَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُتْلَى عَلَيْهِمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةُ الْأُولَى الَّتِي قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِيهَا : وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ . قَالَتْ عَائِشَةُ : وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَةِ الْآخِرَةِ « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حِجْرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةً

(١) انظر ص ٢٠٨ وما بعدها (٢) ص ١٧٧ ج ١٦ - الفتح الرباني . ص ٢٠٠ تلخيص الحبير .

(٣) النساء : ٣ . (٤) النساء : ١٢٧ .

الْمَالِ وَالْجَمَالِ قَهُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغَبَتِهِمْ عَنْهُمْ. قَالَ يُونُسُ : وَقَالَ رَبِيعَةُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ :
وَأَنْ خِفْتُمْ إِلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى قَالَ : يَقُولُ أَتُرْكُوهُمْ إِنْ خِفْتُمْ فَقَدْ أَحَلَّتْ
لَكُمْ أَرْبَعًا .

(ش) هذا أثر . ومناسبة للترجمة « باب ما يكره أن يجمع بينهم من النساء ، أن اليتامى اللاتي يكنّ في حجر الولي قد يكنّ كثيرات . وقد أباح الله تعالى له نكاحهن إلا أنه لا يجمع بين المرأة وبين عمتها وبينها وبين خالتها إلى آخر ما تقدم (السند) (ابن وهب) عبد الله . و (يونس) بن يزيد الأيلي . و (ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري .

(المعنى) (أنه) أي عروة (سأل عائشة) رضى الله عنها (عن) تفسير قوله تعالى (وإن خفتم) أي ظننتم يا أولياء اليتامى (ألا تقسطوا) من أقسط أي لا تعدلوا . يقال قسط إذا جار وأقسط إذا عدل (في) مهور (اليتامى) إذا أردتم الزواج بهن فدعوهم وتزوجوا غيرهن ممن ترغبون من النساء الحلالات واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو أربعا . واليتامى جمع يقيم وهو من مات أبوه وهو دون الحلم (فانكحوا) مرتب على جواب الشرط ودليل عليه . وقيل هو الجواب . والمراد من النكاح هنا العقد (ما) بمعنى من (طاب) أي حل (لكم من النساء) الغير اليتامى . وقد قرأ ابن أبي هبة فانكحوا من طاب لكم من النساء . وما موضوعة في الأصل لمن لا يعقل ومن لمن يعقل . وقد يتعاقبان فتطلق كل منهما على ما تطلق عليه الأخرى . هذا . وقد اتفق العلماء على أن قوله تعالى « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى » ليس له مفهوم ، إذ قد أجمع المسلمون على أن من لم يخف العدل في اليتامى له أن ينكح أكثر من واحدة ثنتين أو ثلاثا أو أربعا كمن خاف . فدل على أن الآية نزلت جوابا لمن خاف ذلك وأن حكمها أعم من ذلك ^(١) (قالت) عائشة (يا ابن أخي) هي أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنهم (هي) أي اليتامى المذكورة في الآية (القيمة تكون في حجر) بفتح الحاء وكسرهما الحظن أي تكون في رعاية (وليها) القائم بأمرها . والحجر لا مفهوم له . فإن القيمة التي ليست في الحجر حكمها كذلك (فتشاركه) القيمة (في ماله) بأن يكون بينهما شركة في مال شائع كيراث (فيعجبها ماله وجمالها) فيريد (وليها) رغبة في المال والجمال (أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها) أي بغير أن يعدل في مهرها (فيعطيا) معطوف على معمول بغير أي أنه يريد أن يتزوجها بغير أن يعطيها (مثل

ما يعطيها غيره) من مهر المثل . ويدل على هذا قوله (فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا) أى يعدلوا (لهن) أى لليتامى فى المهر والنفقة . وهذا نهى ضمنى فإن المعنى والله أعلم وإن خفتم ألا تعدلوا فى نكاح اليتامى فلا تنكحوهن وانكحوا غيرهن من طاب لكم من النساء (ويبلغوا بهن أعلى سنتهن من الصداق) أى أعلى قيمة فى مهر المثل . مثلاً إذا كان مهر مثلها يختلف بين عشرة دنانير وأحد عشر واثني عشر فتعطى هذه القيمة اثني عشر (وأمرُوا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن) أى بأى مهر توافقوا عليه . وعن مجاهد فى مناسبة ترتب قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء على قوله : وإن خفتم ألا تقسطوا إلى اليتامى شيء . آخر قال فى معنى قوله : وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى ، أى إذا كنتم تخافون ألا تعدلوا فى مال اليتامى فتخرجتم ألا تقوموا بشأنها فتخرجوا من الزنا وانكحوا ما طاب لكم من النساء . أفاده الحافظ ^(١) (قال عروة) أى وقال عروة أيضاً فهو معطوف على قول الزهرى : أخبرنى عروة لحرف العطف مقدر فيه (قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى طلبوا منه الفتيا فى أمر النساء (بعد هذه الآية) يعنى بعد نزول آية وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع (فيهن) أى فى النساء (فأنزل الله عز وجل ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى) معطوف على لفظ الجلالة أو على الضمير المستتر فى يفتيكم والمعنى أن الله تعالى يفتيكم فى حقوق النساء وفيما يتلى (عليكم فى الكتاب) من قوله تعالى : وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى . الآية (فى) شأن (يتامى النساء اللاتى لا تؤتونهن) أى لا تعطونهن (ما كتب) أى ما قدر (لهن) من صداق المثل فيما إذا رغبتم فى نكاحهن إذا كن ذوات جمال ومال بل تنقصونهن عن ذلك (وترغبون أن تنكحوهن) أى وترغبون عن نكاحهن إذا كن دميات قليلات المال . فرغب يتغير معناه بتغير متعلقه . يقال رغب فيه إذا أحبه وأراد به ورغب عنه إذا كرهه ولم يرد (قالت) عائشة (والذى ذكر الله أنه يتلى عليكم فى الكتاب) أى القرآن المراد به (الآية الأولى التى قال الله سبحانه فيها : وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى .) الآية (قالت عائشة وقول الله عز وجل فى الآية الآخرة) هى آية ويستفتونك فى النساء (وترغبون) عن (أن تنكحوهن) قالت عائشة مبينة المراد منها (هى رغبة أحدكم عن بقيمته التى تكون فى حجره) أى رعايته وتربيته (حين تكون قليلة المال والجمال) وهذا بين أن الآية الأولى نزلت فى الغنية . وهذه نزلت فى الفقيرة (فنهوا أن ينكحوا ما) أى من (رغبوا فى) نكاحها (لما لها وجمالها من) بيان لما (يتامى النساء) والمراد بهن المذكورات فى آية : وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى (إلا بالقسط) أى بالعدل فى مهرهن بالأى ينقصوه عن مهر المثل (من أجل رغبتم عنهن) زاد البخارى : إذا كن قليلات المال والجمال . وحاصل الكلام أن اليتامى نوعان إحداها غنية كثيرة المال والجمال . وثانيتهما فقيرة ليس عندها مال ولا جمال . وكان أولياؤهن إذا رأوا أنهن قليلات المال والجمال أعرضوا عن نكاحهن فهام الله عن نكاحهن إذا كن كثيرات المال والجمال إلا أن يدفعوا

لهن مهر المثل «فقد روى، عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها قال لها : يا أمتاه وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى إلى ما ملكت أيمانكم . قالت عائشة : يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وإيها فيرغب في جمالها ومالها ويريد أن ينتقص من صداقها فتهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق وأمروا بنكاح من سواهن من النساء . قالت عائشة رضي الله عنها : استفتى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فأنزل الله : ويستفتونك في النساء إلى وترغبون أن تنكحوهن . فأنزل الله لهن في هذه الآية أن اليتيمة إذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في نكاحها ونسبها والصداق . وإذا كانت مرغوباً عنها في قلة المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء قالت فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهن أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الأولي من الصداق . أخرجه البخاري ^(١) [١٩]

(قال يونس) بن يزيد (وقال ربيعة) الرأي شيخ مالك بن أنس (في) تفسير (قول الله عز وجل وإن خفتم ألا تقسطوا) تعدلوا (في) مهور ونفقات (اليتامى قال) يونس (يقول) ربيعة (اتركوهن) فلا تزوجوهن (إن خفتم) ألا تعدلوا فيهن (فقد أحلت لكم أربعاً) من غيرهن وحاصل تفسير ربيعة أن جواب الشرط في قوله إن خفتم مقدر وهو تركوهن . وقوله فأنكحوها ما طاب لكم كالدليل على الجزاء . وهو متضمن لتسوية أولياء اليتامى حيث منعهم من التزوج بهن والحال أنهم قد تعبوا في القيام بمصالحهن فأباح لهن أربعاً من النساء سواهن .

(الفقه) دل الأثر (١) على اعتبار مهر المثل في اليتيمات وأن غيرهن يجوز نكاحهن بدون ذلك (ب) على أن للولي أن يتزوج من هي في حجره وتحت ولايته لكن يكون العاقد غيره . وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام على هذا في باب الولي ^(٢) (ج) على جواز تزويج اليتامى قبل البلوغ لأن بعد البلوغ لا يقال لهن ينكحن إلا أن يكون أطلق عليهن هذا الاسم استصحاباً لخالهن قبل البلوغ . وسيأتي تمام الكلام على ذلك أيضاً في باب الاستئثار ^(٣) .

(الأثر) أخرجه أيضاً الشيخان والمسانق ^(٤) .

(٢١) (ص) **حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد**
حدثني أبي عن الوليد بن كثير حدثني محمد بن عمرو بن حنبل الدؤلي أن ابن شهاب
حدثه أن علي بن الحسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية

(١) ص ١٥٦ ج ٩ فتح الباري . (تزويج اليتيمة) (يا أمتاه) بضم الهززة وتشديد الميم المفتوحة بعدها مثناة فوقية بدل عن ياء التكلم والألف زائدة والهاء فسكت (ورغبوا في نكاحها ونسبها والصداق) أي في تقليل صداقها (٢) الباب رقم ٢٠ . (٣) الباب رقم ٢٤ . (٤) ص ١٦٦ ج ٨ فتح الباري (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى) وص ١٥٤ ج ١٨ نووى مسلم (للتفسير) وص ٨٧ ج ٢ مجتبه (القسط في الأصدقة) .

مَقْتَلَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَقِيَهُ الْمُسَوَّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَقَالَ لَهُ : هَلْ لَكَ إِلَى
 مِنْ حَاجَةٍ تَأْمُرُنِي بِهَا ؟ قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ لَا قَالَ : هَلْ أَنْتَ مُعْطَى سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ ؟ وَأَيُّمُ اللَّهِ لَئِنْ أُعْطِيَني
 لَا يُخْلَصُ إِلَيْهِ أَبَدًا حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى نَفْسِي . إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُطِبَ
 بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَسَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ
 يَخْطُبُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى مِنْبَرِهِ هَذَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَمِلٌ فَقَالَ : إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي وَأَنَا
 أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا قَالَ ثُمَّ ذَكَرَ صَهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَأَتَتْهُ عَلَيْهِ فِي
 مُصَاهَرَتِهِ فَأَحْسَنَ قَالَ : حَدَّثَنِي فَصَدَقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَفَّى لِي وَإِنِّي لَسْتُ أُحْرِمُ حَلَالًا
 وَلَا أُحِلُّ حَرَامًا وَلَكِنَّ اللَّهَ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ مَكَانًا
 وَاحِدًا أَبَدًا .

(ش) مطابقة الحديث للترجمة (ما يكره أن يجمع بينهن من النساء) في قوله صلى الله عليه وسلم
 والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكانا واحدا . و (ابن حنبل) (بفتح فسكون ففتح
 (الدو لي) بضم ففتح ويروي : الدبلي بكسر الدال وسكون الياء . و (ابن شهاب) (محمد بن مسلم .
 و (علي بن الحسين) بن علي بن أبي طالب . الملقب بزین العابدين .

(المعنى) (حدثه) أى حدث علي بن الحسين ابن شهاب (أنهم) أى علي بن الحسين ومن معه
 من أهل البيت من النسوة والولدان (حين قدموا المدينة) (المذورة) (من عند يزيد بن معاوية)
 بالشام وقد أرسلهم إليه قائد جيشه بالكوفة عمر بن سعد بن أبي وقاص بعد (مقتل الحسين) بن
 علي رضي الله عنهما يوم طاشوراء سنة إحدى وستين . وذلك أنه لما خرج الحسين رضي الله
 عنه إلى الكوفة حينما بلغه أن أهلها يريدون مبايعته لقيه رئيس جيش يزيد بن معاوية عمر بن
 سعد بن أبي وقاص فقتل الحسين رضي الله عنه ومن كان معه وكانوا خمسة وأربعين فارسا ومائة
 راجل وكان علي بن الحسين مريضاً فأرسله عمر بن سعد هو ومن كان معه من الضعفة والنساء
 إلى يزيد بن معاوية بالشام لجهزم وأرسلهم إلى المدينة . وتقدم ترجمة الحسين رضي الله عنه
 ص ٣٠٩ إلى ٣١٢ ج ٩ منهل (لقيه) أى لقي علي بن الحسين (المسور) (بكسر فسكون) (بن
 مخرمة) (بفتح فسكون) (فقال) (المسور) (له) (أى لعلي بن الحسين رضي الله عنهما) (هل لك إلى)
 من حاجة تأمرني بها) فأقضيها . وغرض المسور رضي الله عنه من هذا إظهار الشفقة والمحبة لأهل

بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبر خاطرهم ومعاونتهم على قدر الإمكان (قال) على بن الحسين رضى الله عنهما (فقلت له) أى لمسور (لا) أى ليس لى إليك حاجة (قال) المسور (هل أنت معطى) بضم فسكون فكسر وشد الياء مضافاً إلى ياء المتكلم بمعنى هل أنت معطيتنى (سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولعل هذا السيف ذو الفقار بفتح الفاء . وكان النبی صلى الله عليه وسلم نقل علياً رضى الله عنه هذا السيف يوم أحد . ثم انتقل إلى آلِهِ حتى وصل إلى عليّ زين العابدين رضى الله عنه . وأراد المسور بن مخرمة بذلك صيانة سيف النبي صلى الله عليه وسلم من أن تصل إليه أيدي الأعداء (فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه) أى على السيف فيأخذونه بالقوة (وأيهم الله) هو قسم . ومهمته مفتوحة وقد تكسر . وهى همزة وصل وقد تقطع والنحاة من أهل الكوفة يزعمون أنها جمع يمين (لئن أعطيتني لا يخلص) بضم أوله مبنيًا للجهول أى لا يصل (إليه) أحد (أبداً حتى يبلغ) أى يصل مرید أخذ السيف (إلى نفسى) بالقتل فيأخذه بعد موتى . وعند الشيخين : حتى تبلغ نفسى بفتح فسكون فضم ، أى حتى تفيض روحى . ولم يذكر في الحديث جواب على بن الحسين عن قول المسور : هل أنت معطى سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولعل على بن الحسين لم يوافق على إعطاء السيف للمسور . قال المسور (إن على بن أبي طالب رضى الله عنه خطب بنت أبي جهل) اسمها جويرة تهذير جارية وقيل جميلة بفتح الجيم وقيل غير ذلك . وكانت مسلمة حصنة الإسلام (على فاطمة) الزهراء (رضى الله عنها فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس في ذلك) أى في خطبة على رضى الله عنه بنت أبي جهل (على منبره هذا) أى منبر مسجد النبي صلى الله عليه وسلم (وأنا يومئذ محتمل) أى كالمحتلم في الفهم والحفظ والإتقان . وذلك لأن المسور حين وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كان عمره ثمانى سنين أو تسعاً . فلم يكن حينئذ محتماً . فأجرى الكلام فيه على التشبيه والمبالغة (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (إن فاطمة منى) أى بضعة منى (وأنا أتخوف أن تفتن) بضم أوله مبنيًا للجهول (في دينها) بسبب الغيرة التى جبلت النساء عليها فرما وقع منها مع زوجها في حال الغيرة مالا يليق بمجالها في الدين . والسبب في خوفه صلى الله عليه وسلم على فاطمة رضى الله عنها الفتنة أنها كانت أصيبت بموت أمها خديجة ثم بموت لإخوتها فلم يبق لها من تأتس به ممن يخفف عليها الأمر إذا حصلت لها الغيرة^(١) وكان على بن أبي طالب رضى الله عنه أخذ بعموم قوله تعالى : فانكحوا ما طاب لكم من النساء فخطب بنت أبي جهل . فلما أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم أعرض عن الخطبة . ويقال تزوج بنت أبي جهل عتاب بن أسيد رضى الله عنه . هذا ومناسبة ذكر المسور لقصة خطبة بنت أبي جهل عند طلبه للسيف ، من جهة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب رفاة خاطر فاطمة عليها السلام فأنا أيضاً أحب رفاة خاطر كلك ابن

(١) ص ٢٦٤ ج ٩ فتح البارى المرح (ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف) .

ابنها ، فأعطى السيف حتى أحفظه لك . أفاده الحافظ ^(١) ويحتمل أن المسور فعل ذلك مع علي بن الحسين خداعا ومكرابه ، ليصل إلى سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإنه كان مع معاوية على علي كرم الله وجهه . ولذا قال الحافظ : ولا أزال أعجب من المسور كيف بالغ في تعصبه لعلي بن الحسين حتى قال : إنه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحدا منه حتى تزهق روحه رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب . ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث غضاظة على علي بن الحسين ، لما فيه من إيهام غض من جده علي بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من الإنكار ما وقع . بل أعجب من المسور تعجبا آخر أبلغ من ذلك . وهو أن يبذل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولد ابن فاطمة وما بذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والد علي الذي وقعت له معه القصة حتى قتل بأيدي ظلمة الولاة ، لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج إلى العراق ما كان المسور وغيره من أهل الحجاز يظنون أن أمره يؤول إلى ما آل إليه . والله تعالى أعلم ^(٢) (قال) المسور بن مخزومة (ثم ذكر) النبي صلى الله عليه وسلم (صهرا له من بني عبد شمس) هو أبو العاص بن الربيع زوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم والصهر زوج بنت الرجل وزوج أخته . والمصاهرة مقاربة بين الأجانب والاباعد . وكانت زينب رضي الله عنها أكبر بنات النبي صلى الله عليه وسلم زوجها أبا العاص قبل الرسالة وأمه هالة أخت السيدة خديجة رضي الله عنها (فأثنى) النبي صلى الله عليه وسلم (عليه) أي على الصهر (في مصاهرته) أي في حسن معاملته رسول الله صلى الله عليه وسلم (فأحسن) النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الثناء على الصهر (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (حدثني فصدقني) وذلك أن أبا العاص ابن الربيع كان شرط على نفسه ألا يتزوج على زينب وكذا على رضي الله عنهما . فإن كان كذلك فهو محمول على أن عليا نسي ذلك الشرط . فلذا أقدم على الخطبة أو لم يقع منه شرط لكن كان ينبغي له أن يراعى هذا القدر فلذا وقعت المعاتبة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قل أن يواجه أحدا بما يعاب به . وإنما جهر بمعاتبته عليا لمبالغة في رضاه فاطمة . وكانت هذه الواقعة بعد فتح مكة ^(٣) (ووعدني فوفى لي) وذلك أن أبا العاص أمر في غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة فبعثت السيدة زينب رضي الله عنها إلى أبيها في فدائه بقلادة لها كانت لأمها السيدة خديجة . فأعطتها إليها حين تزوج بها أبو العاص . فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم القلادة قال لأصحابه : إن رأيتم أن تطلقوها أسيرها وتردوها عليها الذي لها فافعلوا . قالوا نعم يا رسول الله فأطلقوه وردوها عليها قلادتها . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ص ١٢١ ج ٦ فتح الباري المرح (ما ذكر من درع النبي صلى الله عليه وسلم إلخ) . (٢) ص ٢٦٢ ج ٩

فتح الباري . (٣) ص ٦٢ ج ٧ منه المرح (ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) .

اشترط على أبي العاص أن يرسل إليه السيدة زينب بالمدينة فوفى أبو العاص بذلك . قال الحافظ وقد أمر أبو العاص بن الربيع ببدر مع المشركين وفدته زينب فشرط عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يرسلها إليه فوفى له بذلك . ثم أمر أبو العاص مرة أخرى فأجارت زينب فأسلم فردها النبي صلى الله عليه وسلم إلى نكاحه وولدت أمامة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يحملها وهو يصلي^(١) وفي ذكره صلى الله عليه وسلم قصة أبي العاص في خلال الكلام على زواج علي رضي الله عنه بابنة أبي جهل ، تمر بض لم يأت لعله ينحو نحوه فإن أبا العاص أحسن إلى زوجته السيدة زينب رضي الله عنها ولم يستألف في جاهلية ولا إسلام . وتقدمت قصة أبي العاص تامة بصفحة ١٣ ج ٦ منهل (وإنني لست أحرم حلالاً ولا أحل حراماً) أي ليس التحريم والتحليل من نفس بل هو من الله تعالى وإنما أنا مبلغ لما أنزل إلى (ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله) فاطمة الزهراء (وبنت عدو الله) أبي جهل (مكاناً واحداً أبداً) وفي هذا إشارة إلى إباحة نكاح علي ابنة أبي جهل على السيدة فاطمة رضي الله عنها . ولكن نهى صلى الله عليه وسلم عن الجمع بين ابنته وابنة أبي جهل ، لأن ذلك يؤذي صلى الله عليه وسلم وإيذاؤه حرام ، قال ، النووي : وقد أعلم صلى الله عليه وسلم بإباحة نكاح بنت أبي جهل لم يبق له صلى الله عليه وسلم : لست أحرم حلالاً . ولكن نهى عن الجمع بينهما لعنتين إحداهما أن ذلك يؤذي فاطمة فيتأذى النبي صلى الله عليه وسلم فيهلك من أذاه فنهى عن ذلك ليكامل شفقتة صلى الله عليه وسلم على علي وفاطمة . والثانية خوف الفتنة عليهما بسبب الغيرة . وقيل ليس المراد به النهي عن جمعهما بل معناه أعلم من فضل الله أنهما لا يجتمعان كما قال أنس بن النضر : والله لا تكسر ثنية الربيع . ويحتمل أن المراد تحريم جمعهما ويكون معنى لا أحرم حلالاً ، أي لا أقول شيئاً يخالف حكم الله . فإذا أحل شيئاً لم أحرمه وإذا حرّمه لم أحلله ولم أسكت عن تحريمه ، لأن سكوتي تحليل له . ويكون من جملة محرّمات النكاح الجمع بين بنت نبي الله وبنت عدو الله^(٢) وقال الحافظ : السياق يشعر بأن ذلك مباح لم يأت لكون منعه النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لحاظر فاطمة . وقبل علي ذلك امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم والذي يظهر لي أنه لا يبعد أن يعد في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ألا يتزوج على بناته ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بفاطمة عليها السلام^(٣) .

(الفقه) دل الحديث (١) على مزيد حرص الصحابة رضي الله عنهم على حفظ آمار النبي صلى الله عليه وسلم وعلى مزيد فضل السيدة فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم . وعلى مزيد حرصه صلى الله عليه وسلم على ما يرضيها (ب) يؤخذ منه أن فاطمة رضي الله عنها

(١) ص ٦١ ج ٧ فتح الباري . وحديث حل النبي صلى الله عليه وسلم أمامة في الصلاة تقدم بصفحة ١٢ ج ٦ - منهل

(العمل في الصلاة) . (٢) ص ٣ ج ١٦ شرح مسلم (فضائل فاطمة رضي الله عنها) . (٣) ص ٢٦٢ ج ٩

فتح الباري المرح (ذب الرجل عن ابنته في الغيرة) .

لو رضيت بزواج علي رضي الله عنه بنت أبي جهل لم يمنع علي من الزواج بها أو بغيرها .
(ج) وفيه تحريم إيذاء من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم بتأذيه ، لأن إيذاء النبي صلى الله عليه وسلم حرام اتفاقاً . وقد أخبر بأنه يؤذيه ما يؤذى فاطمة . وفيه حجة لمن يقول بسد الذريعة لأن تزوج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يتجاوز الأربع ومع ذلك فقد منع صلى الله عليه وسلم علياً من ذلك ، لما يترتب عليه من الضرر بفاطمة رضي الله عنها . وفيه بقاء عار الآباء في أعقابهم لقوله (بنت عدو الله) فإن فيه إشعاراً بأن للوصف تأثيراً في المنع مع أنها كانت مسلمة حسنة الإسلام . أفاده الحافظ (١) .
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان (٢) .

(٢٢) مك (ص) **حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة وعن أيوب عن ابن أبي مليكة بهذا الخبر قال : فسكت علي عن ذلك النكاح .**

(ش) هذا طريق آخر للحديث السابق . و (عبد الرزاق) بن همام الحميري . و (معمر) بن راشد . و (الزهري) محمد بن مسلم . و (عروة) بن الزبير (وعن أيوب) بإثبات الواو عطفاً على قوله عن الزهري ، أي حدث معمر بن راشد بالحديث المتقدم من طريقين إحداهما عن الزهري عن عروة بن الزبير . وثانيهما عن أيوب بن أبي تميمة السخيتاني عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة . والظاهر أن كلا من عروة وابن أبي مليكة روى الحديث عن المسور بن مخرمة . ورواه ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أيضاً عند الترمذي .

(المعنى) (بهذا الخبر) أي الحديث المتقدم (فسكت علي) رضي الله عنه (عن ذلك النكاح) وفي رواية البخاري من طريق شعيب عن الزهري : فترك علي الخطبة بكسر الخاء المعجمة (٣) (ورواية) أيوب السخيتاني أخرجهما الترمذي عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أن علياً ذكر بنت أبي جهل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما أذاها وينصبني ما أنصبها . وقال : هذا حديث حسن صحيح هكذا قال أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير . وقال غير واحد : عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة نحو حديث

(١) ص ٢٦٤ ج ٩ فتح الباري المرح (ذب الرجل عن أهنته في الفرية) (٢) ص ٢٢٦ ج ٤ مسند أحمد (حديث المسور بن مخرمة الزهري .) و ص ١٣١ ج ٦ فتح الباري (ما ذكر من درع النبي صلى الله عليه وسلم وسيفه . .) و ص ٢ ج ١٦ نووى مسلم (فضائل فاطمة رضي الله عنها) . (٣) ص ٦١ ج ٧ فتح الباري (ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) .

الليث^(١) قال الحافظ : والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبيع ولكون الحديث قد جاء عن المسور من غير رواية ابن أبي مليكة^(٢) .

(٢٣) (ص) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَعْنَى قَالَ أَحْمَدُ ثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ أَنَّ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُونِي أَنْ يَنْكِحُوا ابْنَتَهُمْ مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَلَا آذَنُ ثُمَّ لَا آذَنُ ثُمَّ لَا آذَنُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ . فَإِنَّمَا ابْنَتِي بَضْعَةٌ مِنِّي يُرِيدُنِي مَا أَرَاهَا وَيُوْذِنُنِي مَا آذَاهَا . وَالْإِخْبَارُ فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ .**

(ش) (المعنى) أى معنى حديثهما واحد (قال أحمد) بن يونس . و (الليث) بن سعد . (المعنى) (إن بنى هشام بن المغيرة) يريد أخوى أبى جهل سلة والحارث ابنى هشام وابنه هكرمة وقد أسلموا عام الفتح وحسن إسلامهم رضى الله عنهم (استأذنونى) هكذا فى بعض النسخ بإثبات النون . وفى أكثر النسخ استأذنوا بحذفها والأولى أوفى (أن ينكحوا) بهم الياء من أنكح أى يزوجوا (ابنتهم) جويرة بنت أبى جهل (من على بن أبى طالب) من هنا زائدة . وقد سقطت من رواية أحمد والبخارى وابن ماجه . وهكذا فى رواية ابن أبى مليكة أن سبب خطبة النبي ﷺ استئذان بنى هشام بن المغيرة النبي ﷺ فى تزويج ابنتهم من على . وفى رواية الزهرى عن على بن الحسين سبب آخر ولفظه : إن عليا خطب بنت أبى جهل على فاطمة . فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي ﷺ فقالت : إن قومك يتحدثون أنك لا تغضب لبناتك وهذا على ناكح بنت أبى جهل . أطلقت فاطمة عليه أنه ناكح مجازا لكونه أراد ذلك وصمم عليه فنزلته منزلة من فعله . قال ، المسور : فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث . ووقع عند الحاكم من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن أبى حنظلة أن عليا خطب بنت أبى جهل فقال له أهلها : لا تزوجك على فاطمة قال الحافظ : قلت فكأن ذلك كان سبب استئذانهم . وجاء أيضاً أن عليا استأذن بنفسه فأخرج الحاكم بإسناد صحيح إلى سويد بن خفلة قال : خطب على بنت أبى جهل إلى عمها الحارث بن هشام فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أهن حسبها تسألنى ؟ فقال لا ولكن أنا مرى بها ؟ قال : لا فاطمة مضغة منى ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تهزج فقال على : لا آتى شيئا تكرهه . ولعل

(١) ص ٣٦٤ ج ٤ تحفة الأحوذى (ما جاء فى فضل فاطمة رضى الله عنها) . (٢) ص ٢٦٢ ج ٩ نتج البارى

للمرجح (ذبح الرجل من ابنته الغيرة) .

هذا الاستئذان كان بعد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحضر على الخطبة فاستشار فلما قال له : لا ، لم يتعرض بعد ذلك لطلبها ، ولهذا جاء في حديث شعيب عن الزهري : فترك على الخطبة : وهي بكسر الخاء المعجمة ^(١) (فلا آذن ثم لا آذن) كرر ذلك تأكيداً . وفيه إشارة إلى تأييد مدة منع الإذن . وكأنه أراد رفع المجاز لاحتمال أن يحمل النبي على مدة بعينها فقال (ثم لا آذن) أى ولو مضت المدة المفروضة تقديراً لا آذن بعدها ثم كذلك أبداً ^(٢) (إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم) أى فآذن له حينئذ . والظاهر أن غرضه صلى الله عليه وسلم المبالغة في منع على رضى الله عنه من خطبة بنت أبي جهل وإلا فيبعد كل البعد أن علياً رضى الله عنه يقدم على زواج بنت أبي جهل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم لا آذن ثلاث مرات (فإنما ابنتي بضعة) بفتح فسكون أى قطعة . وفي رواية مضغة بضم فسكون (منى يريبنى ما أراها) بضم أوله من أراب رباعياً . وفي رواية مسلم : يريبنى ما أراها من راب ثلاثياً أى يؤلمنى ما آلمها . فقلوه (ويؤذنى ما آذاها) تفسير له . وفي رواية عبد الله بن الزبير وينصبنى ما أنصبها بنون ومهملة وموحدة من النصب وهو التعب . وفي حديث عبيد الله بن رافع عن المسور يقبضنى ما يقبضها ويبسطنى ما يبسطها . أخرجه الحاكم ^(٣) أى يسرقنى ما يسرها ويسينى ما يسيتها . قال المصنف (والإخبار) أى ذكر حدثى عبد الله بن أبي مليكة (فى) سند (حديث أحمد) بن يونس أحد شيوخ المصنف . وأما قتيبة بن سعيد فقد قال : حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة كما فى رواية البخارى .

(الفقه) فى هذا الحديث وما قبله دليل على مزيد فضل السيدة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلو شأنها عنده صلى الله عليه وسلم . وقد ورد فى فضائها أحاديث أخر (منها) حديث مسروق عن عائشة قالت : كن أزواجُ النبي صلى الله عليه وسلم عنده لم تغادر منهن واحدة فأقبلت فاطمة تمشى ما تخطى مشيتها من مشية رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً . فلما رآها رحب بها فقال : مرحباً بابنتى ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله ثم سارها فبكت بكاء شديداً . فلما رأى جزعها سارها الثانية فضحكت فقلت لها : خصك رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين نسائه بالسرار ثم أنت تبكين . فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم سألها ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : ما كنت أفشى على رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة . قالت : فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت : عزمت عليك بما لى عليك من الحق لَمَّا حدثتنى ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقالت : أما الآن فنعم أما حين سارتنى فى المرة الأولى فأخبرنى أن جبريل كان يعارضه القرآن فى كل سنة مرة أو مرتين ولأنه طارضه الآن مرتين

(١) ص ٢٦٢ ج ٩ فتح الباسوى الشرح (ذب الرجل عن ابنته فى القبرة) . (٢) ص ٢٦٣ منه .

(٣) ص ٢٦٤ منه .

ولمّا لا أرى الآجل إلا قد اقترب فاتق الله واصبري فإنه نعم السلف أنا لك . قالت : فبكيت بكائي الذي رأيت . فلما رأى جزعى سارني الثانية فقال : يا فاطمة أمّا ترصين أن تكوني سيّدة نساء المؤمنين أو سيّدة نساء هذه الأمة ؟ قالت : فضحك ضحكى الذي رأيت . أخرجه مسلم ^(١) [٢٤] (ومنها) حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت : ما رأيت أحدا أشبه سمّاً ولا هدياً برسول الله صلى الله عليه وسلم في قيامها وقعودها من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت إذا دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم قام إليها فقبلها وأجلسها في مجلسه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل عليها قامت من مجلسها فقبلته وأجلسه في مجلسها . فلما مرض النبي صلى الله عليه وسلم دخلت فاطمة فاكبت عليه فقبلته ثم رفعت رأسها فبكيت ثم أكبت عليه ثم رفعت رأسها فضحكت . فقلت : إن كنت لاظن أن هذه من أعقل نساءنا فإذا هي من النساء . فلما توفى النبي صلى الله عليه وسلم قلت لها : رأيت حين أكببت على النبي صلى الله عليه وسلم فرفعت رأسك فبكيت ثم أكببت عليه فرفعت رأسك فضحكت ما حملك على ذلك ؟ قالت : لى إذا لبذرة . أخبرني أنه ميت من وجعه هذا فبكيت ثم أخبرني أنى أسرع أهله لحوقاً به . فذاك حين ضحكت . أخرجه الترمذى وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عائشة ^(٢) [٢٥]

هذا . وقد تواترت الأخبار في ترتيب بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم أن زينب الأولى والثانية رقية والثالثة أم كلثوم والرابعة فاطمة الزهراء رضى الله عنهن .
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وباقي السبعة وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ^(٣)

(١٤ - باب فى نكاح المتعة)

المتعة بضم فسكون هى تزوج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت الفرة . فهو عقد على امرأة لا يراد به مقاصد النكاح من القرار للولد وتربيته . بل هو عقد إلى مدة معينة ينتهى بانتهائها أو غير معينة بمعنى أنه يبقى العقد مادام معها فيدخل فيه (أ) ما يكون بمادة المتعة كتمتع بك شهراً أو ما دمتُ معك (ب) والنكاح المؤقت بمدة طالت أو قصرت وإن عقد بلفظ التزوج وحضور الشهود . وخرج بالمؤقت ما لو تزوجها على أن يطلقها بعد شهر فإنه جائز والشرط باطل وقال عمار مولى الشريد : سألت ابن عباس عن المتعة أسفاح هى أم نكاح ؟ قال

(١) ص ٥ ج ١٦ نووى مسلم (فضائل فاطمة رضى الله عنها) . (٢) ص ٣٦٢ ج ٤ تحفة الأحوذى (فضل فاطمة رضى الله عنها) . و (إلى إذا لبذرة) مؤنث بذرك ككتف . وهو الذى يفهى السر ويظهر ما يسمه .
(٣) ص ٣٢٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث المسور بن مخزومة . .) وص ٢٦٢ ج ٩ فتح البارى (ذهب الرجل عن ابنته فى الفيرة . .) وص ٢ ج ١٦ نووى مسلم (فضائل فاطمة رضى الله عنها) وص ٢١٥ ج ١ سنن ابن ماجه (الفيرة) وص ٣٦١ ج ٤ تحفة الأحوذى (فضل فاطمة رضى الله عنها) .

لا يفسح ولا نكاح قلت فما هي ؟ قال المتعة كما قال الله تعالى : فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة^(١) قلت : هل عليها عدة ؟ قال : نعم حيضة قلت : يتوارثان ؟ قال لا . ذكره القرطبي [٢٠] وقال ، أبو عمر : لم يختلف العلماء أن المتعة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه . والفرقة تقع عند انقضاء الأجل من غير طلاق . وقال ابن عطية : وكانت المتعة أن يتزوج الرجل المرأة بشاهدين وإذن الولي إلى أجل مسمى . وعلى ألا ميراث بينهما ويعطيا ما اتفقا عليه . فإذا انقضت المدة فليس له عليها سبيل ويستبرئ رحمها ، لأن الولد لاحق فيه بلا شك . فإن لم تحمل حلت لغيره وقال النحاس : هذا خطأ فإن الولد لا يلحق في نكاح المتعة . قاله القرطبي^(٢) .

(٢٤) (ص) **حدثنا** مسدد بن مسرهد ثنا عبد الوارث عن إسماعيل بن أمية عن الزهري قال : كنا عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة : أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع .

(ش) (عبد الوارث) بن سعيد التيمي . و (الزهري) محمد بن مسلم . و (ربيع بن سبرة) وأبوه سبرة بن معبد . تقدما ص ١٢٠ ج ٤ منهل .

(المعنى) (نهي عنها) أي نهى صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء (في حجة الوداع) وكانت سنة عشر من الهجرة . وعند أحمد ومسلم عن الربيع بن سبرة أن أباه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح مكة قال : فأقمنا بها خمس عشرة بين ليلة ويوم . فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء الحديث ، وفي آخره فلم نخرج حتى حرّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) . وفي رواية لمسلم عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج منها حتى نهانا^(٤) . وفي رواية للبخاري عن محمد بن هلي وأخيه عبد الله عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال لابن عباس : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر^(٥)

وفي رواية لأحمد ومسلم عن سلية بن الأكوع قال : رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) النساء : ٢٤ والاستمتاع الفذة . والأجور المهور . من المهر أجرا ، لأنه أجر الاستمتاع (٢) ص ١٢٢ ج ٥ - الجامع لأحكام القرآن . (٣) ص ٤٠٥ ج ٢ مسند أحمد (حديث سبرة بن معبد رضي الله عنه) ومن ١٨٥ ج ٩ نووي مسلم (نكاح المتعة) . (٤) ص ١٨٧ منه . (٥) ص ١٢٢ ج ٩ فتح الباري (نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا) .

في متعة النساء عام أو طاس ثلاثة أيام . ثم نهى عنها^(١) [٢٧]
ولا منافاة بين هذه الروايات ، فإن الظاهر أن المتعة كانت أبيحت في خير سنة سبع ثم
نهى عنها ثم أبيحت عام الفتح سنة ثمان ثم نهى عنها ثم كرر النهى عنها أيضاً في حجة الوداع
سنة عشر وانتهى الأمر على ذلك .

(الفقه) دلت أحاديث الباب على أن نكاح المتعة حرام لا يجوز بحال وهو مذهب الجماهير
من الصحابة والتابعين فمن بعدهم . وكان مباحا للمسافرين فقط ثم نسخ وقال ، قيس بن أبي حازم :
سمعت عبد الله بن مسعود يقول : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء
فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رخص لنا أن ننكح المرأة
إلى أجل بالشئ . أخرجه الشافعي ومسلم والبيهقي وفيهما : إلى أجل بالشئ^(٢) [٢٨]
وإنما أباحها النبي صلى الله عليه وسلم لهم للسبب الذي ذكره ابن مسعود . وكان ذلك في أسفارهم .
ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح نكاح المتعة لهم وهم في بيوتهم . ولهذا نهى عنهم
غير مرة . ثم أباحها لهم في أوقات مختلفة حتى حرمها عليهم في آخر أيامه صلى الله عليه وسلم في
حجة الوداع . وكان تحريم تأييد لا نأقوت . فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار وأئمة
الامة إلا شيئاً ذهب إليه بعض الشيعة . وروى أيضاً عن ابن جريج جوازها . قاله الحازمي^(٣)
(وقال) ابن حزم : ولا يجوز نكاح المتعة وهو النكاح إلى أجل . وكان حلالاً على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم نسخها الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم نسخاً باتماً إلى
يوم القيامة . وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من السلف منهم من
الصحابة أسماء بنت أبي بكر الصديق وجابر بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاوية بن
أبي سفيان وأبو سعيد الخدري وغيرهم . ومن التابعين طاوس وعطاء وسعيد بن جبير وسائر فقهاء
مكة^(٤) . وأجيب ، بأن الخلاف إنما كان في الصدر الأول إلى آخر خلافة عمر رضي الله عنه .
والإجماع إنما هو فيما بعد . وهل يرجع ابن عباس إلى التحريم ؟ الصحيح أنه رجع إليه . قال الترمذي
وإنما روى عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي
صلى الله عليه وسلم . وأكثر أهل العلم على تحريم المتعة . وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعي
وأحمد أي وغيرهم . ثم روى عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : إنما كانت المتعة في أول الإسلام
كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه
وتصلح له شينته حتى إذا نزلت الآية : إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم . قال ابن عباس : فبكل

(١) ص ٥٥ ج ٤ - مسند أحمد (بقية حديث ابن الأكوع) وص ١٨٤ ج ٩ نووى مسلم . وطام أو طاس عام فتح مكة
وأوطاس واد بالطائف يصرف ولا يصرف . (٢) ص ٣١٤ ج ٢ بدائع الزين . وص ١٨٢ ج ٩ نووى مسلم (نكاح
المتعة) وص ٢٠٠ ج ٧ - السنن الكبرى (٣) ص ١٨٧ ج ٢ تحفة الإحوذى الفرح (نكاح المتعة) (٤) ص ٥١٩
ج ٩ المحل (مسألة ١٨٥٤) .

فرج سواهما فهو حرام . وأخرجه الحازمي وقال إسناد صحيح لولا موسى بن عبيدة ^(١) أى فإنه ضعيف [٢١] ويؤيده ما أخرجه الخطابي من طريق سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس : لقد سارت بفتياك الركبان وقال فيها الشعراء يعنى فى المتعة . فقال : والله ما بهذا أفنيت وما هى إلا كالميتة لا تحل إلا للمضطر . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد فى آخره : إلا إنما هى كالميتة والدم ولحم الخنزير [٢٢]

فهذه أخبار يقوى بعضها بعضاً . وحاصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة فى حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضى . قاله الحافظ ^(٢) وقال، النووى : والصواب المختار أن التحريم والإباحة كما مرّتين وكانت حلالاً قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر . ثم أبيحت يوم فتح مكة . وهو يوم أو طاس لاتصالهما . ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً ، وبدأ إلى يوم القيامة ولا يجوز أن يقال : إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر والتحريم يوم خيبر للتأيد وأن الذى كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح كما اختاره المازرى والقاضى ، لأن الروايات التى ذكرها مسلم فى الإباحة يوم الفتح صريحة فى ذلك فلا يجوز إسقاطها ولا مانع يمنع تكرير الإباحة ^(٣) والاحاديث فى هذا الباب كثيرة . ورواية من روى تحريمها إلى يوم القيامة هى الحجة فى هذا الباب . وهذا نهى مؤيد وقع فى آخر موطن من المواطن التى سافر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلقبه موته بعد أربعة أشهر فوجب المصير إليه . ولا يعارضه ما روى عن بعض الصحابة أنهم ثبتوا على حل المتعة فى حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبعد موته إلى آخر أيام عمر رضى الله تعالى عنه . فإن من علم النسخ المؤبد حجة على من لم يعلم . واستمرار من استمر عليها إنما كان لعدم علمه بالنسخ . وأما ما صار ، به قول به جماعة من المتأخرين من أن تحليل المتعة قطعى وحديث تحريمها على التأيد ظنى والظنى لا ينسخ القطعى ، فيقال ، إن كان كون التحليل قطعياً لكونه منصوصاً عليه فى الكتاب العزيز فذلك وإن كان قطعى المآل فليس بقطعى الدلالة لأمرين ، الأول ، أنه يمكن حمله على الاستمتاع بالنكاح الصحيح . الثانى أنه عموم وهو ظنى الدلالة ، على أنه قد روى الترمذى عن ابن عباس أنه قال : كانت المتعة حتى نزلت هذه الآية (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) قال ابن عباس : فكل فرج سواهما حرام . وهذا يدل على التحريم بالقرآن فيكون ما هو قطعى المآل ناسخاً لما هو قطعى المآل ، وإن كان ، التحليل قطعياً لكونه قد وقع الإجماع من الجميع عليه فى أول الأمر ، فيقال ، وقد وقع الإجماع أيضاً على التحريم فى الجملة عند الجميع . وإنما الخلاف فى التأيد هل وقع أم لا ؟ وكون هذا التأيد ظنياً لا يستلزم ظنية التحريم الذى وقع

(١) ص ١٨٧ ج ٢ تحفة الأحرفى . (٢) ص ١٣٦ ج ٩ فتح البارى المرح (نهى النبي صلى الله عليه وسلم من

نكاح الصفة أخيراً) . (٣) ص ١٨١ ج ٩ شرح مسلم (نكاح المتعة) .

المنسخ به . فالحاصل أن الناسخ للتجليل المجمع عليه هو التحريم المجمع عليه المقيد بقيد ظني وهو التأييد . فالناسخ والمنسوخ قطعياً . قاله العلامة صديق بن حسن خان^(١) (وقال الخطابي : تحريم نكاح المتعة كالإجماع بين المسلمين وقد كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حرمه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . فلم يبق فيه اليوم خلاف بين الأئمة إلا شيئاً ذهب إليه بعض الروافض . وكان ابن عباس يتأول في إباحته المضطر إليه بطول العزبة وقلة اليسار والجدة ثم توقف عنه وأمسك عن الفتوى به . فعن سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عباس هل تدري ما صنعت وبما أفيت ؟ قد سارت بفتياك الركبان وقالت فيه القمراء قال : وما قالت ؟ قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال مجلسه يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس ؟
هل لك في رخصة الأطراف آنسة تكون مثواك حتى تصدر الناس

فقال ابن عباس : إنا لله وإنا إليه راجعون . والله ما بهذا أفيت ولا هذا أردت ولا حلت إلا مثل ما أحل الله من الميتة والدم ولحم الخنزير . وما تحل إلا للمضطر . قال الخطابي : فهذا يبين لك أنه إنما سلك فيه مذهب القياس وشبهه بالمضطر إلى الطعام . وهو قياس غير صحيح ، لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهي في باب الطعام الذي به قوام الأنفس وبعدهم يكون التلف . وإنما هذا من باب غلبة الشهوة ومصابرتها بمكينة وقد تحسم مادتها بالصوم والعلاج فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر^(٢) .
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي^(٣) .

(٢٥) (ص) **قدش محمد بن يحيى بن فارس ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن**
الزهرى عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء .
(ش) (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (الزهرى) محمد بن مسلم بن شهاب .
(المعنى) (حرم متعة النساء) أى حرمها في حجة الوداع كما تقدم .
(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى من طريق سفيان بن عيينة عن الزهرى وأحمد من
طريق معمر عن الزهرى^(٤) .

(١) ص ١٦ ج ٢ الروضة الندية (نكاح المتعة) . (٢) ص ١٩٠ ج ٣ معالم الدين . وأثر ابن جبيرة أخرجه أيضاً الطبراني . وفيه الحجاج بن أرطاة ثقة مدلس انظر ص ٢٦٥ ج ٤ مجمع الزوائد (نكاح المتعة) و (رخصة) بفتح فـ تكون (الأطراف) أهلية الممس . يقال : رخص البدن بالضم رخصة ورخصة إذا لم ولان مله فهو رخص . و (تصدر) تنصرف . (٣) ص ٤٠٤ ج ٢ مسند أحمد (حديث سبرة بن معبد رضى الله عنه) وص ٢٠٤ ج ٧ - الدين السكبرى (نكاح المتعة) . (٤) ص ٢٤١ ج ٢ بدائع المنى . وص ٤٠٤ ج ٢ مسند أحمد .

(١٥ - باب في الشغار)

الشغار بالكسر لغة الرفع يقال : شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول . وقيل الشغار لغة الخلو من شفر البلد إذا خلا وسمى الشغار لخلوه عن الصداق . ويقال شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع . والشغار هرقا أن يقول الرجل للرجل شاعرني أي زوجني أختك أو بنتك أو من تلى أمرها حتى أزوجه أختي أو بنتي أو من ألى أمرها . ولا يكون بينهما مهر . ويكون بضع كل واحدة منهما في مقابلة بضع الأخرى . وقاله النووي : وأجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ والعلمات وبنات الأعمام والإماء كالبنات في هذا . وصورته الواضحة : زوجتك بنتي على أن تزوجني بفنك وبضع كل واحدة صداق الأخرى فيقول قبلت (١) .

(٢٦) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مَسْرُودٍ ثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الشَّغَارِ . زَادَ مُسَدَّدٌ فِي حَدِيثِهِ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا الشَّغَارُ ؟ قَالَ يَنْكِحُ ابْنَةُ الرَّجُلِ وَيَنْكِحُ ابْنَتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ وَيَنْكِحُ أُخْتَ الرَّجُلِ وَيَنْكِحُ أُخْتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ .

(ش) (القعنبي) عبد الله بن مسلمة . و (مالك) بن أنس . و (يحيى) بن سعيد القطان (كلاهما) أي يروى الحديث كل من مالك بن أنس وعبيد الله بن عمر العامري (عن نافع) .

(المعنى) (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن) نكاح (الشغار) نهى تحريم (قلت) أي قال عبيد الله (لنافع ما الشغار ؟ قال) نافع (ينكح) من نكح أي يتزوج الرجل (ابنة الرجل وينكحه) من أنكح أي يزوج الرجل (ابنته بغير صداق) بل يجعل كل منهما ابنته صداق زوجته (وينكح) من نكح أي يتزوج الرجل (أخت الرجل وينكحه) من أنكح أي يزوج الرجل (أخته بغير صداق) بل يجعل كل منهما أخته صداق زوجته . وهذا صريح في أن تفسير الشغار من نافع . وقد روى الحديث الشافعي وباقي الجماعة غير الترمذي عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار . والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق . ولم يذكر الترمذي تفسير الشغار في الحديث وقال الزرقاني ، وأكثر رواة مالك لم ينسبوا هذا التفسير لأحد . ولذا قال الشافعي رضي الله عنه : لا أدري أهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو من كلام ابن عمر رضي الله عنهما أو من كلام نافع أو مالك ؟ حكاه البيهقي . وقال الخطيب وغيره : هو قول مالك وصله بالمتن المرفوع . بين ذلك

(١) ص ٢٠١ ج ٩ شرح مسلم (تحريم نكاح الشغار) .

ابن مهدي والقنبي فيما أخرجه أحمد . وقال الباغي : قوله نهي عن الشغار مرفوع اتفاقاً وباقية من تفسير نافع . والظاهر أنه من جملة الحديث حتى يتبين أنه من قول الراوى اه وقد تبين ذلك ففي مسلم هنا والبخارى في ترك الحبل من طريق عبيد الله قلت لنافع : ما الشغار ؟ فذكره . ولذا قال الحافظ : الذي تحرر أنه من قول نافع^(١) وقال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي فقبول ، لأنه أعلم بالمقال^(٢) .

(الفقه) دل الحديث على تحريم نكاح الشغار وقد أجمع العلماء على ذلك واختلفوا في صحته وفساده . فقال الشافعي وأحمد وإسحق وكثيرون : هو باطل لأحاديث النهي عنه . وقال مالك : يفسخ نكاح الشغار قبل الدخول وبعده . وفي رواية عنه قبله لا بعده . وقال الحنفيون والثوري ومكحول وعمر بن دينار والزهري والليث بن سعد : يصح العقد لعموم قوله تعالى فأنكحوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ، ويحب مهر المثل ، لأن الفساد من قبل المهر لا يوجب فساد العقد كما لو تزوج على خمر أو خنزير . وأجابوا عن أحاديث الباب بأن متعلق النهي فيها مسمى الشغار الذي منه خلوه عن الصداق وكون البضع صداقاً . وهم لا يثبتونه كذلك بل يبطلونه فيبقى نكاحاً سمى فيه ما لا يصلح مهراً فينقصد موجبا لمهر المثل . والظاهر ما ذهب إليه الأولون ، لأن النهي في الأصل يقتضي الفساد على الراجح . قال أبو الحسن السندی الحنفى : والنهي عن الشغار محمول على عدم المشروعية بالاتفاق ، لما جاء : لا شغار في الإسلام . رواه الترمذى من حديث عمران بن حصين وقال : حديث حسن صحيح . ورواه المصنف د يعنى ابن ماجه من حديث أنس بسند صحيح رجاله ثقات وله شواهد صحيحة^(٣) [٢٩]

نعم عند الجمهور لا ينقصد أصلاً وعندنا د يعنى الحنفيين ، لا يبقى شغاراً بل يلزم فيه مهر المثل . وبه يخرج عن كونه شغاراً ، لأنه مأخوذ فيه عدم الصداق . والظاهر أن عدم مشروعية الشغار يفيد بطلانه وأنه لا ينقصد ، لأنه ينقصد نكاحاً آخر فقول الجمهور أقرب^(٤) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وباقي الجماعة وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح^(٥) .

(١) س ١٧ ج ٣ زرقاني الموطأ (ما لا يجوز من النكاح) . (٢) س ١٢٨ ج ٩ فتح الباري المصريح (المفاز) .

(٣) س ١٨٨ ج ٢ تحفة الأحوذى (النهي عن نكاح المفاز) وأخرجه أيضاً (١) أحمد س ٤٣٩ ج ٤ مسند أحمد

(ب) والنسائي س ٨٥ ج ٢ مجتبه . وأخرجه الشافعي عن مجاهد س ٣٤٥ ج ٢ بدائع المن . (٤) س ٢٩٨ ج ١

حاشية السندی (٥) س ٣٤٤ ج ٢ بدائع المن . وس ١٧ ج ٣ زرقاني الموطأ (ما لا يجوز من النكاح) وس ١٩٥

ج ١٦ - الفتح الرباني . وس ١٢٨ ج ٩ فتح الباري (الشغار) وس ٢٠٠ ج ٩ نووى مسلم (تحريم نكاح الشغار) وس

٨٦ ج ٢ مجتبه (تفسير المفاز) وس ٢٩٨ ج ١ سنن ابن ماجه . وس ١٨٨ ج ٢ تحفة الأحوذى .

(٤) (ص) **حدثنا** مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَارِسٍ ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجُ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ أَنْكَحَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكِيمِ ابْنَتَهُ وَأَنْكَحَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنَتَهُ وَكَانَا جَعَلَا صَدَاقًا. فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى مَرْوَانَ يَأْمُرُهُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ فِي كِتَابِهِ: هَذَا الشَّغَارُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(ش) هذا أثر (السند) (حدثنا أبي) هو إبراهيم بن سعد . و (ابن إسحاق) محمد .

(المعنى) (أن العباس بن عبد الله ... أنكحه) أى زوج العباس (عبد الرحمن بن الحكيم) مفعول أول لأنكح . و (ابنته) أى العباس مفعول ثان (وأنكحه) أى العباس (عبد الرحمن) فاعل أنكح (ابنته) أى بنت عبد الرحمن (وكانا) أى العباس وعبد الرحمن (جعلنا صداقا) أى دفع كل منهما لزوجته مهر سوى البضع . وعليه فقول معاوية في كتابه لمروان بن الحكم - هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم - مخالف لحقيقة الشغار المذكورة سابقا إلا أن يقال : إن مفعول جعل الأول محذوف وتقديره أى كانا جعلنا لنكاح كل واحد منهما الآخر ابنته صداقا . وعليه يتمشى ما فى منتقى الأخبار من قوله : فى هذه الرواية وكانا جعلناه صداقا بذكر الضمير وهو المفعول الأول ولم نجد فى نسخ أبى داود ومسنده أحمد والبيهقى . قال الشوكانى : وللشغار صورتان إحداهما المذكورة فى الأحاديث وهى خلو بضع كل منهما من الصداق . والثانية أن يشترط كل واحد من الوليين على الآخر أن يزوجه وليته . فن العلماء من اعتبر الأولى فقط فمنها دون الثانية . وليس المقتضى للبطلان عندهم مجرد ترك ذكر الصداق ، لأن النكاح يصح بدون تسميته . بل المقتضى لذلك جعل البضع صداقا^(١) واختلفوا فيما إذا لم يصرح بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة . ولكن للشافعى نص على خلافه ولفظه : إذا زوج الرجل ابنته أو المرأة بلى أمرها الآخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن ينكحه الأخرى ولم يسم أحدهما صداقا . وهذا هو الشغار الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منسوخ . هكذا ساقه البيهقى بإسناده الصحيح عن الشافعى قال : وهو الموافق للتفسير المنقول فى الحديث . واختلف نص الشافعى فيما إذا سمى مع ذلك مهرا فنص فى الإملاء . على البطلان . وظاهر نصه فى المختصر الصحة . وعلى هذا اختصر فى النقل عن الشافعى من ينقل الخلاف من أهل المذاهب . وقال القفال : العلة فى البطلان التعليق والتوقيت فكأنه يقول

لا ينعقد لك نكاح بلتي حتى ينعقد لي نكاح بنتك . وقال الخطابي : كان ابن أبي هريرة يشبهه
برجل تزوج امرأة ويستثنى عضوا من أعضائها وهو عما لا خلاف في فسادها . وتقرير ذلك أنه
يزوج وليته ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقا الأخرى . ذكره الحافظ^(١) وعلى هذا فعلة
البطلان أن البضع صار ملكا للأخرى . ومنه يعلم أن عقد تزويج العباس بن عبد الله بنته
لعبد الرحمن بن الحكم وعقد تزويج عبد الرحمن بنته للعباس ليس فيهما شاعبة الشغار الذي نهى عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن العقدین خاليان عن شرط تزويج كل واحدة منهما ابنته
للآخر وليس فيهما خلوص بضع كل منهما عن الصداق ولم يجعل بضع كل واحدة منهما صداقا
للأخرى بل فيهما تقرير الصداق لكل واحدة منهما غير البضع من المال . فهذه الصورة بظاهرها
ليس فيها علة الفساد عند أحد من العلماء (فكتب معاوية) بن أبي سفيان (إلى مروان) بن الحكم
ابن أبي العاص (بأمره بالتفريق بينهما) أي بين العباس بن عبد الله وزوجته بنت عبد الرحمن بن
الحكم وبين عبد الرحمن وزوجته بنت العباس . أمر معاوية بالتفريق احتياطا وسدا للذرائع
(وقال) معاوية (في كتابه) لمروان (هذا) أي ما وقع بين العباس بن عبد الله وعبد الرحمن بن
الحكم من تزويج كل ابنته الآخر (الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقد علمت
أن هذين العقدین بعيدان كل البعد عن نكاح الشغار وليس فيهما علة الفساد عند أحد من العلماء
فهذا فهم من معاوية لا يعتبر . وهو مخالف لمعنى الشغار لغة وعرفا .

(الفقه) دل الأثر على أنه إذا لم يجعل في عقد النكاح كل من البضعين صداقا عن الآخر
بأن قال الولي : زوجتك موليتي على أن تزوجني موليتك ولم يزد فقبل الآخر لا يكون شغارا
خلافا لما فهمه معاوية وإن حبذه ابن حزم قال : فهذا معاوية - بحضرة الصحابة لا يعرف
له منهم مخالف - يفسخ هذا النكاح وإن ذكرنا فيه الصداق ويقول إنه الذي نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فارتفع الإشكال جملة^(٢) .

(والأثر) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي وفي سنده محمد بن إسحق حدث فيه وهو مقبول^(٣) .

(١٦ - باب في التحليل)

أي في بيان حكم تزويج الرجل بامرأة طلقها زوجها الأول ثلاثا لتحل لزوجها الأول .

(٢٧) (ص) **هَذَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ عَامِرٍ عَنْ**
الْحَارِثِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِسْمَاعِيلُ وَأَرَاهُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) ص ١٢٩ ج ٩ فتح الباري المرح (الشغار) . (٢) ص ٥١٦ ج ٩ - المحلى (ولا يجل نكاح الشغار) .

(٣) ص ٩٤ ج ٤ مسند أحمد (حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما) وص ٢٠٠ ج ٧ - السنن الكبرى (الشغار)

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَعَنَ اللَّهُ الْمُحِلَّ وَالْمَحْلَلَّ لَهُ .

(مش) (السند) (زهير) بن معاوية . و (إسماعيل) بن أبي خالد . و (عامر) الشعبي . و (الحارث) ابن عبد الله الأعور . و (علي) بن أبي طالب رضي الله عنه (قال إسماعيل) بن أبي خالد (أراه) بضم الهمزة أى أظن الشعبي (قد رفعه) أى الحديث (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) ومقابل هذا الظن احتمال أنه من كلام علي رضي الله عنه .

(المعنى) (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (لعن الله المحلل) بلام واحدة مشددة من الإحلال يقال أحله إحلالاً فهو محل . وهو من تزوج مطلقة الغير ثلاثاً بقصد أن يطلقها بعد الوطء لتحل لزوجها الأول . وفي بعض النسخ : لعن الله المحلل بلامين الأولى مشددة على صيغة اسم الفاعل من التحليل يقال حلله تحليلاً فهو محلل وفي بعض النسخ : لعن بالبناء للجهول المحل (والمحلل له) بفتح اللام الأولى مشددة على صيغة اسم المفعول . وهو الزوج المطلق ثلاثاً . وعند الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المحل والمحلل له . وإنما لعنهما لما في ذلك من هتك المروءة وقلة الحمية وخسة النفس وسقوطها . أما بالنسبة إلى المحلل فلأنه يعير نفسه بالوطء لغرض الغير فإنه إنما يطاؤها لتحل للزوج الأول ولذلك مثله صلى الله عليه وسلم بالتيس المستمار . روى عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألا أخبركم بالتيس المستمار ؟ قالوا بلى يا رسول الله قال : هو المحلل والمحلل له . أخرجه البيهقي وابن ماجه والحاكم وفي سنده مشرح بن هاعان . ذكره ابن حبان في الثقات والضعفاء وقال : يخطئ وقد وثقه يحيى بن معين وهو أعلم بالرجال من ابن حبان . قال ابن القيم : وهو صدوق عند الحفاظ ولم يضعفه أحد من أهل الحديث ^(١) [٣٠]

(الفقه) بالحديث استدلل العلماء على أن نكاح التحليل حرام وباطل إذا تزوجها ليحلها للأول . وهو قول مالك والشافعي وأحمد ، لأحاديث الباب . وقال أبو يوسف : إن نكاح التحليل حرام وفاسد إذا تزوجها الثاني بشرط التحليل للأول بأن قال الثاني : تزوجتك لأهلك الأول ، لأنه في معنى النكاح المؤقت . ويؤيده (١) ما روى نافع مولى ابن عمر أن رجلاً سأل ابن عمر فقال : إن خالي فارق امرأته فدخله من ذلك هم وأمر وشق عليه فأردت أن أتزوجها ولم يأمرني بذلك ولم يعلم به فقال ابن عمر : لا إلا نكاح غبطة إن وافقتك أمسكت وإن كرهت فارقت وإلا فإننا نعد هذا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحاً . أخرجه الطبراني في الأوسط بسند رجاله رجال الصحيح . وأخرج البيهقي والحاكم نحوه وقال : هذا

(١) ص ٢٠٨ ج ٧ - السنن الكبرى (نكاح المحلل) وص ٢٠٥ ج ١ سنن ابن ماجه (المحلل والمحلل له) وص ١٩٩

ج ٢ مسند ربه . وص ٥٧ ج ٢ - إلام الموقنين .

[٢١] حديث صحيح على شرط الشيخين^(١).
(ب) وحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن المحلل والمحلل له . أخرجه أحمد والنسائي والبيهقي والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح . وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد^(٢) .
وقال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر ابن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم . وهو قول الفقهاء من التابعين . وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ووكيع . وقال الخطابي : إذا كان ذلك عن شرط بينهما فالنكاح فاسد ، لأنه عقد متناه إلى مدة كنكاح المنة . وإذا لم يكن ذلك شرطاً وكان نية وعقيدة فهو مكروه . فإن أصابها الزوج ثم طلقها وانقضت العدة فقد حلت الزوج الأول . وقال إبراهيم النخعي : لا يحللها لزوجها الأول إلا أن يكون نكاح رغبة . فإن كانت نية أحد الثلاثة الزوج الأول أو الثاني أو المرأة أنه محلل فالنكاح باطل ولا تحل للأول . وقال سفيان الثوري : إذا تزوجها وهو يريد أن يحللها لزوجها ثم بدا له أن يمسكها لا يعجبني إلا أن يفارقها ويستأنف نكاحاً جديداً . وكذا قال أحمد بن حنبل . وقال مالك بن أنس : يفرق بينهما على كل حال^(٣) .
ومشهور ، مذهب أبي حنيفة أنه يصح النكاح بشرط التحليل للزوج الأول وهو مكروه تحريماً لا حاديث الباب (ومنها) حديث أبي هريرة قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . أخرجه أحمد والبخاري والبيهقي وابن أبي شيبة . وفي سنده عثمان بن محمد الأحمسي وثقة ابن معين وابن حبان وقال ابن المديني : له عن أبي هريرة أحاديث مناكير^(٤) .
[٢٢] قال بعض الحنفيين : فهذه الأحاديث تدل على صحة نكاح التحليل مع الكراهة ، لأنه لو كان فاسداً لما سماه محلاً ولو كان غير مكروه لما لعنه . ولا يمكن الحكم بالحرمة لظنية الدليل ، لأنه خبر آحاد . على أن الحرمة لا تنافي الصحة . وأيضاً فإن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد . هذا والكراهة إنما تتحقق بالشرط . فلو نوى التحليل بلا شرط كان مباحاً لإصلاح ذات البين . فإن طلقها المحلل بعد وطئها وانقضت عدتها تحل للأول . وقال محمد بن الحسن : نكاح التحليل صحيح ، لأن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ولا تحل للأول ، لما تقدم أن ابن عمر مثل عن نكحت التحليل بلا شرط هل تحل الأول ؟ فقال : لا إلا نكاح غبطة كنا نعد هذا سفاحاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) . ولأبي حنيفة أن يجيب (أولاً) بأن عدم

(١) ص ٢٦٧ ج ٤ مجمع الزوائد (نكاح التحليل) وص ٢٠٨ ج ٧ - السنن الكبرى . وص ١٩٩ ج ٢ مستدرک .

(٢) ص ٩٨ ج ٢ مجتبى (إحلال المطلقة ثلاثاً) وص ٢٠٨ ج ٧ - السنن الكبرى . وص ١٨٦ ج ٢ تحفة الأحمدي

(مأجاء في المحل والمحلل له) . (٣) ص ١٩٣ ج ٣ معالم السنن (٤) ص ٢٦٧ ج ٤ مجمع الزوائد (نكاح التحليل)

وص ٢٠٨ ج ٧ - السنن الكبرى . وص ٥٦ ج ٣ - إلهام الموقعين .

(٥) تقدم رقم ٣١ بالمرح ص ٢٢٢

حلها الأول معارض بقوله تعالى (فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) ، فإن عدم الحل ينتهي بنكاح زوج غير الأول وقد وجد . فيثبت الحل (وثانيا) بأن قول ابن عمر غير مرفوع فلا يعارض الحديث . وقوله : كنا نعد هذا سفاحاً لا يستلزم أنهم كانوا لا يحكمون بحلها للأول لصدقه مع ثبوت الحرمة . هذا والاحاديث تؤيد مذهب الجمهور ومنهم أبو يوسف . فقد ذكر ابن القيم حديث علي وعقبة بن عامر وابن مسعود وأبي هريرة وقال : هؤلاء الأربعة من سادات الصحابة رضي الله عنهم وقد شهدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعنه المحلل والمحلل له . وهذا إما خبر عن الله تعالى فهو خبر صدق . وإما دعاء فهو دعاء مستجاب قطعاً وهذا يفيد أنه من السكابر الملعون فاعلموا . ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهائهم بين اشتراط ذلك بالقول أو بالتواطؤ والقصد فإن القصد في العقود عندهم معتبرة . والاعمال بالنيات . والشرط المتواطأ عليه الذي دخل عليه المتعاقدان كالمفوض عندهم . والالفاظ لاتراد لعينها بل للدلالة على المعاني . فإذا ظهرت المعاني والمقاصد فلا عبرة بالالفاظ لأنها وسائل وقد تحققت غاياتها فترتب عليها أحكامها ^(١) (وقال) أبو الطيب صديق بن حسن خان : حديث لعن المحلل مروي من طريق جماعة من الصحابة بأسانيد بعضها صحيح وبعضها حسن . واللعن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريعة المطهرة بل على ذنب هو من أشد الذنوب . فالتحليل غير جائز في الشرع ولو كان جائزاً لم يلعن فاعله والراضى به . وإذا كان لعن الفاعل لا يدل على تحريم فعله لم تبق صيغة تدل على التحريم قط . وإذا كان هذا الفعل حراماً غير جائز في الشريعة فليس هو النكاح الذي ذكره الله تعالى في قوله : حتى تنكح زوجاً غيره ^(٢) هذا ونكاح المحلل لم يبيح في ملة من الملل قط ولم يفعله أحد من الصحابة ولا أفتى به واحد منهم .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي بسند المصنف . وأخرجه أحمد من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الربا وآكله وكاتبه وشاهديه والمحلل والمحلل له . وأخرجه الترمذي من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله وعن الحارث عن علي قالا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المحل والمحلل له . وقال : حديث علي وجابر حديث معلول وليس إسناده بالقائم ، لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل ^(٣) أقول : والحارث الأعور كذاب . لكن الحديث يقوى لوروده من عدة طرق - منها الصحيح والحسن - عن جماعة من الصحابة كما عرفت .

(١) ص ٢١١ ج ٢ زاد المعاد (نكاح المحلل) . (٢) ص ١٧ ج ٢ - الروضة الندية (والتحليل حرام) .

(٣) ص ٢٠٨ ج ٧ - السنن الكبرى (نكاح المحلل) وص ٨٨ ج ١ مسند أحمد (مسند علي بن أبي طالب رضي الله

عنه) وص ١٨٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما جاء في المطل والمحلل له) .

(٢٨) مك (ص) حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَرَأَيْنَا أَنَّهُ عَلِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ .

(ش) (خالد) بن عبد الله الطحان الواسطي . و (حصين) مصغراً هو ابن عبد الرحمن السلمي (قال) لعل التماثل حصين (فرأينا) أى ظننا (أنه) أى الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (على) بن أبي طالب ، لأن غالب روايات الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه (بمعناه) أى بمعنى الحديث المتقدم . ولعل لفظه ما عند البيهقي من طريق قتادة عن عامر الشعبي عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له (١) .

(الفقه) الحديث من أدلة تحريم التحليل . وهو ضعيف لضعف الحارث بن الأعور . وقد علمت أنه أقوى لوروده من عدة طرق منها الصحيح والحسن .

{ ١٧ — باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه }

أى في بيان حكم تزوج العبد بغير إذن أسياده . والمراد من النكاح العقد . والموالى جمع مولى وهو السيد . وفى بعض النسخ بغير إذن سيده .

(٢٩) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَذَا لَفْظُ إِسْنَادِهِ وَكِلَاهُمَا عَنْ وَكِيعٍ ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَهُوَ عَاهَرٌ .

(ش) (وهذا لفظ إسناده) أى أن لفظ سند ابن أبي شيبه : عن وكيع ثنا الحسن بن صالح . وأما أحمد بن حنبل فسنده : عن وكيع ثنا حسين (وكلاهما) أى كل من ابن حنبل وابن أبي شيبه روى الحديث (عن وكيع) بن الجراح . وفى بعض النسخ : وهذا لفظ إسناده وكلامه بالرفع عطف على لفظ أى أن لفظ السند ولفظ الحديث لابن أبي شيبه . وأما أحمد بن حنبل فقد زاد فى الحديث : أو أهله . بعد قوله بغير إذن مواليه .

(المعنى) (أيما) ما زائدة للتأكيد (عبد) أى رقيق . وعند البيهقي : أيما مملوك (تزوج

بغير إذن مواليه) وهند الترمذى والبيهقى : بغير إذن سيده (فهو عاهر) أى زان . والمراد أنه بهذا العقد عرض نفسه للزنا .

(الفقه) دل الحديث على أن نكاح العبد بغير إذن سيده باطل ، لأن رقبته ومنفعته مملوكتان لسيده فإذا اشتغل بحق الزوجة لم يتفرغ لخدمة سيده . فأبطل صلى الله عليه وسلم زواجه إبقاء لمنفعته لسيده . وهذا مذهب الأوزاعى والشافعى وأحمد وإسحق بن راهويه . فلا يصح نكاحه وإن أجازاه السيد ، لأن العبد ليس أهلاً للولاية . وقال الحنفيون : لا ينفذ نكاح الرقيق ولو مكاناً أو مبعوضاً أو أم ولد إلا بإجازة الولي النكاح صريحاً أو دلالة ولو بعد الدخول . ويكره للرقيق وطء زوجته بلا تجديد عقد . وإن رده المولى بطل . وعليه فلا مهر للزوجة ولا على العبد ما لم يدخل بها . وإن دخل بها طواب بمهر المثل بعد عقته . وهو رواية عن أحمد . وقال مالك : العقد نافذ وللسيد فسخه . وقال داود الظاهرى : نكاح العبد بغير إذن مولاه صحيح ، لأن النكاح فرض عين وفروض الأعيان لا تحتاج إلى إذن . ورد بأنه بحث عقل فى مقابلة النص فلا يعول عليه . والحق القول الأول للتصريح فى رواية ابن ماجه بأنه زان .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد . وكذا الترمذى من طريقين وقال فى أحدهما : حسن والآخر : حسن صحيح . وأخرجه البيهقى وابن حبان والحاكم وصححا . ورد ، بأن فى سنده عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال . وقال الترمذى : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن نكاح العبد بغير إذن سيده لا يجوز . وهو قول أحمد وإسحق وغيرهما (١) .

(٣٠) (ص) **عَنْ عَقْبَةَ بْنِ مُكْرَمٍ ثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا نَكَحَ الْعَبْدُ بغيرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ وَهُوَ مَوْقُوفٌ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .**

(ش) (عقبه بن مكرم) بهضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء . و (أبو قتيبة) مسلم بن قتيبة الشعيرى . و (عبد الله بن عمر) (هذا الحديث ضعيف) لأن فى سنده عبد الله بن عمر

(١) من ٣٠١ ج ٣ مستند أحمد (مسند جابر بن عبد الله رضى الله عنه) وس ١٨٢ ج ٢ نسخة الأحوذى (نكاح العبد بغير إذن سيده) وس ١٢٧ ج ٧ - العين الكبرى . وس ١٩٤ ج ٢ مستدرک .

العمري وهو ضعيف - (وهو موقوف) أى ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وقال أحمد ابن حنبل : هذا حديث منكر . وصوب الدارقطني وقفه على ابن عمر . (وأخرجه) أيضاً البيهقي وكذا عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفاً وهو الصواب ^(١) .

(١٨ - باب في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه)

الخطبة بكسر الخاء المعجمة التماس النكاح . والمكروه أن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه ويتفقا على صداق معلوم ويتراضيا عليه ولم يبق إلا العقد فليس لغيره خطبتها . فأما إذا لم يتفقا ويتراضيا ولم يركن أحدهما إلى الآخر فلا مانع من خطبتها

(٣١) (ص) **حدثنا** أحمد بن عمرو بن السرح ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه .

(ش) (سفيان) بن عيينة كما في رواية مسلم .

(المعنى) (لا يخطب الرجل) بكسر الباء الموحدة للتخلص من التقاء الساكنين على أن لا ناهية . ويحتمل أن يكون بضم الباء على أن لا ناهية ويكون النفي بمعنى النهي (قال) مالك في الموطأ : وتفسيره فيما رُى أن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه ويتفقان على صداق معلوم وقد تراضيا فتلك التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخطبها الرجل (على خطبة أخيه) ولم يعن بذلك إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها أمره ولم تركن إليه ألا يخطبها أحد ^(٢) (وقال) ابن قدامة : ولا يخلو حال المخطوبة من ثلاثة أقسام : (الأول) أن تسكن إلى الخاطب لها فتجيبه أو تأذن لولها في إجابته أو تزويجه إياها . فهذه يحرم على غير خاطبها خطبتها ، لأن في ذلك إفساداً على الخاطب الأول وإيقاع العداوة بين الناس . ولا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم إلا أن قوماً حملوا النهي على الكراهية . والظاهر الأول (الثاني) أن ترده أو لا تركن إليه . فهذه يجوز خطبتها ، لما روت فاطمة بنت قيس أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن معاوية وأبا جهم خطباها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما معاوية فصعلوك لا مال له . وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه . انكحى أسامة بن زيد . متفق عليه ^(٣) [٣٤]

نخطبها النبي صلى الله عليه وسلم لأسامة بعد إخبارها إياه بخطبة معاوية وأبي جهم لها

(١) ص ١٢٧ ج ٧ - السنن الكبرى (نكاح العبد بغير إذن مالكة) وص ٢٠٤ ج ٣ نصب الراية (نكاح الرقيق)
 (٢) ص ٢ ج ٢ زرقاني الموطأ (ما جاء في الخطبة) (٣) أخرجه أحمد ومسلم الفار ص ١٤٢ ج ٦ مسند أحمد
 (حديث فاطمة بنت قيس .) وص ٩٤ ج ١٠ نوى مسلم (العلقمة البائس لا نفقة لها) وليس هذا الحديث في البخاري .
 ووم صاحب المدة فأورده بطوله في المتن . قاله الحافظ . الفار ص ٣٨١ ج ٩ تنوع الباري المرح (قصة فاطمة بنت قيس)

(الثالث) أن يوجد من المرأة ما يدل على الرضا والسكون تعريضاً لا تصريحاً كقولها : ما أنت إلا رضا وما عنك رغبة . فهذه في حكم القسم الأول لا يحل لغيره خطبتها . وهذا ظاهر كلام أحمد فإنه قال : إذا ركن بعضهم إلى بعض فلا يحل لأحد أن يخطب . والركون يستدل عليه بالتعريض تارة وبالتصريح أخرى . وقال القاضي : ظاهر كلام أحد إباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد ، لحديث فاطمة حيث خطبها النبي صلى الله عليه وسلم وزعموا أن الظاهر من كلامها ركونها إلى أحدهما . واستدل القاضي بخطبته لها قبل سؤاها هل وجد منها ما دل على الرضا أولا . ولنا عموم قوله عليه السلام : لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه . ولأنه وجد منها ما دل على الرضا به وسكونها إليه فحرمت خطبتها كما لو صرحت بذلك . وأما حديث فاطمة فلا حجة لهم فيه فإن فيه ما يدل على أنها لم تركز إلى واحد منهما لأنها ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالمستشارة له فيهما أو في العدول عنهما إلى غيرهما . وليس في الاستشارة دليل على ترجيح أحد الأمرين ولا ميل إلى أحدهما . على أنها إنما ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لترجع إلى قوله ورأيه وقد أشار عليها بتركهما لما ذكر من عيبهما فجرى ذلك مجرى ردها لهما وتصريحها بمنعهما . هذا والتعويل في الرد والإجابة على الولي إن كانت مجبرة وعليها إن لم تكن مجبرة لأنها أحق بنفسها من وليها . ولو أجاب هو ورغبت عن النكاح كان الأمر أمرها . وإن أجاب وليها فرضيت فهو كإجابتها ، وإن سخطت فلا حكم لإجابته لأن الحق لها ^(١) .

(الفقه) في الحديث دلالة (١) على تحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه . وهو مذهب الجمهور من السلف والخلف (قال) النووي : وأجمعوا على تحريم الخطبة إذا كان قد صرح للخطاب بالإجابة ولم يأذن الأول لغيره ولم يعرض عنها . فلو خطب على خطبته وتزوج بها والحالة هذه عصى وصح النكاح ولم يفسخ هذا مذهب الجمهور . وقال داود : يفسخ النكاح مطلقا . وهو رواية عن مالك أيضاً . ومشهور مذهبه أنه يفسخ قبل الدخول لا بعده ^(٢) (والظاهر) ما ذهب إليه الجمهور لقوة أدلته ، ولأن المنهى عنه الخطبة وهي ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة ^(٣) (ب) استدلل بقوله في الحديث : على خطبة أخيه أن محل التحريم إذا كان الخطاب مسلما فلو خطب الذمي ذمية فأراد المسلم أن يخطبها جاز له مطلقا وهو قول الأوزاعي وابن المنذر وابن جويرية والخطابي . ويؤيده حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر . أخرجه مسلم ^(٤) [٣٥] وقال الخطابي : قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم . وقال ابن المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع . وقد ورد المنع مقيدا بالمسلم فبق ما عدا ذلك على أصل

(١) ص ٥٧٠ ج ٧ - المنى (خطبة المرأة فنكاح .) (٢) ص ١٩٧ ج ٩ شرح مسلم (تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك) (٣) ص ١٥٧ ج ٩ فتح الباري المرح (لا يخطب على خطبة أخيه) (٤) ص ١٩٩ ج ٩ نووي مسلم (تحريم الخطبة على خطبة أخيه .)

(١) ص ١٥٨ ج ٩ فتح الباري للفرح (لايخطب على خطبة أخيه) (٢) ص ٣ ج ٢ زوفاي الموطن (ما جاء في الخطبة) وص ١٥٧ ج ٩ . فتح الباري و ص ١٩٨ ج ٩ نووي مسلم . و ص ٧٣ ، ٧٤ ج ٢ مجتبي (النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه) و ص ١٩٢ ج ٢ تحفة الأحوفى (لايخطب الرجل على خطبة أخيه) و ص ٢٩٥ ج ١ سنن ابن ماجه

لغيره أن يخطبها . فيكون الجواز للأذن له بالتنصيص وغير المأذنين له بالإلحاق . ويؤيده ما في حديث أبي هريرة مرفوعا : ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك . أخرجه البخاري ^(١) . ومحل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة فإن كانت بمنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها ، لأن الأول لم يثبت له بذلك حق ^(٢)

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم . وأخرجه البخاري من طريق ابن جريج قال : سمعت نافعاً يحدث أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب ^(٣) .

(١٩ - باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها)

أى من نفسها أو تزوجها كما بالحديث ، ولذا ترجم ابن ماجه لذلك بقوله : باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها . .

(٣٣) (ص) **قَدْ شَأْنُ** مُسَدَّدٌ ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ ابْنِ حُصَيْنٍ عَنْ وَاقدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ قَالَ : نَخْطُبُ جَارِيَةً فَكُنْتُ أَتَخَبَّأُ لَهَا حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا فَتَزَوَّجْتُهَا

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ) الانصاري . روى عن جابر بن عبد الله هذا الحديث . وعنه داود بن الحصين . ذكره ابن حبان في الثقات وقال في التقريب مجهول من الخامسة .

(المعنى) (إذا خطب) أى إذا أراد أن يخطب (أحدكم المرأة) ليتزوجها وتمكن من النظر إليها (فليفعل قال) أى جابر (نخطبت جارية) من بنى سلة كما عند أحمد (فكنت أتخبأ) أى أختفي (لها) لأنظر إليها (حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها) .

(الفقه) دل الحديث على أنه يباح للرجل النظر لمن يريد تزوجها ولو بلا إذنها وعلها ولا نعلم فيه خلافا . والحكمة فيه أنه أدهى لحسن العشرة وبقاء الزوجية (روى) المغيرة بن شعبه أنه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما . أخرجه باقي الأربعة ^(٤) [٣٦]

(١) مس ١٥٧ ج ٩ فتح الباري (لا يخطب على خطبة أخيه) (٢) مس ١٥٨ منه المرفوع

(٣) مس ١٥١ ج ١٦ - الفتح الرباني . مس ١٩٧ ج ٩ نروى مسلم . مس ١٥٦ ج ٩ فتح الباري (لا يخطب على خطبة أخيه . .) (٤) مس ٧٣ ج ٢ مجتبى (إباحة النظر قبل التزويج) مس ١٦٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (النظر إلى المخطوبة) مس ٢٩٥ ج ١ سنن ابن ماجه . و (يؤدم) مبنى المجهول من آدم بلا مد وبعد - أى يوفق ويؤلف بينكما

وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة منها ، مارواه زهير عن عبدالله بن عيسى عن موسى بن عبدالله عن أبي حميد أو حميدة الشك من زهير ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة وإن كانت لا تعلم . أخرجه أحمد ^(١) . [٣٧]

ومنها ، حديث محمد بن سلمة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا أتى الله عز وجل في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها . أخرجه أحمد وابن ماجه ^(٢) [٣٨] إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على جواز نظر الرجل إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها وهو متفق عليه . والامر في الأحاديث للإباحة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي حميد : فلا جناح عليه . وفي حديث محمد بن سلمة : فلا بأس . وحكى القاضى عياض كراهة النظر إليها عن جماعة من العلماء . وهو مردود بالأحاديث (قال) ابن قدامة : لانعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة النظر إلى المرأة لمن أراد نكاحها ، لأن النكاح عقد يقتضى التملك فكان للعائد النظر إلى المعقود عليه . ولا بأس بالنظر إليها بإذنها وغير إذنها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا بالنظر وأطلق . وفي حديث جابر : فكنت أتخبأ لها . وفي حديث المغيرة بن شعبه أنه استأذن أبويها في النظر إليها فكرهاه فأذنت له المرأة . رواه سعيد بن منصور . ولا يهوزله الخلوة بها لأنها محرمة . ولم يرد الشرع بغير النظر فبقيت على التحريم . ولأنه لا يؤمن مع الخلوة موقعة المحذور فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يَخْلُونَ رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان [٣٩]

ولا ينظر إليها نظرة تلذذ وشهوة . وله أن يردد النظر إليها ويتأمل محاسنها ، لأن المقصود لا يحصل إلا بذلك . ولا خلاف بين أهل العلم في إباحة النظر إلى وجهها ، لأنه ليس بعورة . وهو يجمع المحاسن وموضع النظر . ولا يباح له النظر إلى ما لا يظهر عادة . وعن الأوزاعي أنه ينظر إلى مواضع اللحم . وعن داود الظاهري أنه ينظر إلى جميعها ، لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : انظر إليها (ولنا) قوله تعالى . وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا . وعن ابن عباس أنه قال : الوجه وبطن الكف . ولأن النظر محرم أبيع للحاجة فيختص بما تدعو الحاجة إليه وهو ما ذكرنا والحديث مطلق . فأما ما يظهر غالبا سوى الوجه كالكفين والقدمين ونحو ذلك مما تظهره المرأة في منزلها فقيه روايتان (إحداهما) لا يباح النظر إليه لأنه عورة فلم يبع النظر إليه كالذى لا يظهر فإن عبد الله روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المرأة عورة . حديث حسن ^(٣) [٤٠] ولأن الحاجة تندفع بالنظر إلى الوجه فبقى ماعداه على التحريم (والثانية) له النظر إلى ذلك . قال أحمد في رواية حنبل : لا بأس أن ينظر إليها وإلى ما يدعوه إلى نكاحها من يد أو جسم

(١) من ٤٢٤ ج ٥ مسند أحمد (حديث أبي حميد السامدى رضى الله عنه) (٢) من ٤٩٣ ج ٢ منه (باقى حديث محمد بن سلمة) ومن ٢٩٤ ج ١ سنن ابن ماجه (النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها) (٣) هذا صدر حديث أخرجه الترمذى . انظر رقم ٢٧٠٦ من ٢٩٦ ج ٢ كشف الحفاء

قال أبو بكر : لا بأس أن ينظر إليها عند الخطبة حاضرة . وقال الشافعي : ينظر إلى الوجه والكفين . ووجه جواز النظر إلى ما يظهر غالباً أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن في النظر إليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر إلى جميع ما يظهر عادة إذ لا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره له في الظهور . ولأنها امرأة أبيع له النظر إليها بأمر الشارع فأبيع النظر منها إلى ذلك كذوات المحارم^(١) (وقال) النووي : دلت الأحاديث على استحباب النظر إلى وجه من يريد تزوجها . وهو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وجاهير العلماء . (وحكى) القاضي عن قوم كراهته . وهذا خطأ مخالف لصريح الأحاديث وإجماع الأمة على جواز النظر إلى المرأة للحاجة عند البيع والشراء ونحوها . ثم إنه يباح له النظر إلى وجهها وكفيها فقط ، لأنهما ليسا بعورة ولأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده . وبالكفين على خصوصية البدن أو عدمها . وهذا مذهبنا ومذهب الأكثرين . ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يشترط في جواز هذا النظر رضاها بل له ذلك في غفلتها ومن غير تقدم إعلام . وعن مالك رواية ضعيفة أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها . وهذا ضعيف . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن في ذلك طلقاً ولم يشترط استئذانها ولأنها تستحي غالباً من الإذن . ولأن في ذلك تغييراً فربما رآها فلم تمجبه فيتركها فتشكر وتنادى . ولهذا يستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة . وإذا لم يمكنه النظر استحب أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتخبره ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه^(٢) . (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد . قال الحافظ : وأعله ابن القطان بواقدين عبد الرحمن وقال : المعروف واقدين عمرو ، قلت ، رواية الحاكم فيها عن واقدين عمرو . وكذا هو عند الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي^(٣) .

(٢٠ — باب في الولي)

الولي لغة ضد العدو . واصطلاحاً المكلف الحر المسلم في نكاح مسلم . فخرج الصبي والمجنون والمعتوه والعبد والكافر في نكاح مسلم . والولاية بفتح الواو وكسرها لغة النصرة . واصطلاحاً حق تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى . وهي ولاية على المال وعلى النفس . وهذه المرادة هنا . وأسبابها القرابة والملك والولاء والإمامة . (الأول) القرابة فالمرأة الحرة وإيها في النكاح (١) أبوها عند الشافعي وأحمد وهو المشهور عن أبي حنيفة . وقال مالك وأبو يوسف وإسحق بن راهويه وابن المنذر : الابن أولى بالولاية من الأب . وهو رواية عن أبي حنيفة ، لأنه أولى منه بالميراث

(١) م ٤٥٢ ج ٧ - الفنى (النظر إلى من يريد تزوجها) (٢) م ٢١٠ ج ٩ شرح مسلم (نخب من أراه نكاح امرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وكفيها) (٣) م ٣٢٤ ج ٣ مسند أحمد (مسند جابر بن عبد الله .) م ١٦٥ ج ٢ مستدرک . م ٨٤ ج ٧ - السنن الكبرى (نظر الرجل إلى المرأة يريد أن يتزوجها) م ٢٩١ تلخيص الحبير

وأقوى تعصياً . ودليل الشافعي ومن معه أن الأب أكل نظراً وأشد شفقة فوجب تقديمه في الولاية على الابن كتقديمه على الجد ، ولأن الأب يلي ولده في صغره وسفهه وجنونه فبليه في سائر ما تثبت الولاية عليه فيه بخلاف ولاية الابن (ب) فإن لم يوجد الأب فالجد أبوه أحق بولاية النكاح من الابن وسائر الأولياء عند الشافعي ورواية عن أحمد . وعنه رواية أخرى أن الابن مقدم على الجد . وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم . وعن أحمد رواية ثالثة أن الأخ مقدم على الجد وهو قول لمالك ، لأن الجد يدلي بأبوة الأب والأخ يدلي ببنوته والبنوة مقدمة وعن أحمد أن الجد والأخ سواء في ولاية النكاح لاستوائهما في الميراث بالتعصيب فاستويا في القرابة . ودليل الشافعي ومن معه أن الجد له إيلاد وتعصيب فيقدم على الابن والأخ كالأب . ولأن الأخ يسقط بالجد وبالأب وابنه . وعليه فالجد وإن علا أولى من جميع العصبات غير الأب . وأولى الأجداد أقربهم وأحقهم في الميراث (ج) وإن عدم الأب وآبؤه فالأولى بتزويج المرأة ابنها ثم ابنه وإن نزل الأقرب فالأقرب عند الحنفيين وأحمد ومالك وقال الشافعي : لا ولاية للابن إلا أن يكون مولى أو حاكماً فبلى نكاح أمه بذلك لا بالبنوة لأنه ليس بمناسب لها فلا يلي نكاحها كحالكها . ودليل الأولين حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها لما انقضت عدتها بعث إليها أبو بكر يخطبها عليه فلم تزوجه فبعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب يخطبها عليه فقالت أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أني امرأة غَيْرِي وأنني امرأة مُصْنِيَة وليس أحد من أوليائي شاهداً فأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال : ارجع إليها فقل لها : أما قولك : إني امرأة غَيْرِي فسادعو الله لك فيذهب غَيْرَتُكَ . وأما قولك : إني امرأة مُصْنِيَة فستكفين صبيانك . وأما قولك : أن ليس أحداً من أوليائي شاهداً فليس أحداً من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك . فقالت لابنها يا عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجته . أخرجه النسائي ^(١) [٤١] قال الأثرم قلت لأبي عبد الله (يعني أحمد بن حنبل) لحديث عمر بن أبي سلمة حين تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أمه أم سلمة أليس كان صغيراً ؟ قال : ومن يقول كان صغيراً ؟ ليس فيه بيان وقولهم ليس بمناسب لها يبطل بالحكم والمولى . وعلى هذا فالابن مقدم على الأخ ومن بعده بلا خلاف عند من يقول بولاية الابن لأنه أقوى منه تعصياً . (د) وإن عُدِمَ الأب وإن علا والابن وإن سفل فالأولى بتزويج المرأة أخوها الشقيق عند الحنفيين ومالك والشافعي لأنه أقرب العصبه وأقواهم بعد الأصل الذكر والفرع الذكر . وهو الصحيح عن أحمد . والمشهور عنه أن الأخ لأب مثل الشقيق في ولاية النكاح . وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم ، لأنهما استويا في العصبه فاستويا في الولاية . ورُدُّ بأن الولاية حق مستفاد بالتعصيب فقدم فيه

(١) ص ٧٧ ج ٢ يعني (إنكاح الابن أمه) و (فبرى) بألف مفصولة أى ذات غيرة لا يمكنه الاجتماع مع باقي الزوجات . و (مصنية) بضم فسكون من أسبت المرأة أى ذات صبيان

الأخ الشقيق كالميراث وهكذا الخلاف في بنى الإخوة والأعمام وبنهم . فأما إذا كان ابناً عم لأب أحدهما أخ لأم فهما سواء ، لأنهما استويا في التعصيب والإرث به . هذا ولا ولاية في النكاح لغير العصبات من الأقارب كالأخ من الأم والحال وعم الأم والجدة أبي الأم عند مالك والشافعي وأحمد ورواية عن أبي حنيفة . وعنه أن كل من يرث بفرض أو تعصيب له ولاية نكاح المرأة لأنه يرثها فهو كعصبته . قال الكاساني : وإن لم يكن عصبية فلغيرها من القرابات من الرجال والنساء - نحو الأم والأخت والحالة - ولاية التزويج الأقرب فالأقرب إذا كان المزوج ممن يرث المزوج . وهو الرواية المشهورة عن أبي حنيفة ^(١) . (الثاني) من أسباب الولاية الملك . فالأمانة يتولى نكاحها سيدها ثم عصبته المتعصبون بأنفسهم اتفاقاً . (الثالث) الولاء فالمرأة المعتقة إذا لم يكن لها عصبية من نفسها فولى نكاحها معتقها فإن عدم المولى أو لم يكن من أهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فولى نكاحها عصبية المعتق الأقرب منهم فالأقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصبته من بعده كالميراث . فإن اجتمع ابن المعتق وأبوه فالابن أولى لأنه أحق بالميراث وأقوى في التعصيب . وإنما قدم الأب للمسبب لزيادة شفقتة وفضيلة ولادته . وهذا معدوم في أبي المعتق فرجع به إلى الأصل . (الرابع) الإمامة إذا عدم أولياء المرأة أو امتنعوا من تزويجها تولى تزويجها الإمام أو نائبه اتفاقاً ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الباب : فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له . أفاده ابن قدامة ^(٢)

(٣٤) (ص) **حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان أخبرنا ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت** : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . فَإِنْ دَخَلَ بِهَا قَالَهُنَّ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا . فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ**

(ش) (سفيان) الثوري (وابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (المعنى) (أيما امرأة) أى أى امرأة (نكحت) أى تولت عقد زواجها بنفسها (بغير إذن موالها) وعند الترمذي : بغير إذن وليها . وعند ابن ماجه : لم ينكحها الولي ، أى لم يأذن بنكاحها (فنكاحها باطل) وكرر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذه الجملة (ثلاث مرات) للتأكيد والمبالغة . وعند الترمذي وابن ماجه : فقال أيما امرأة لم ينكحها الولي فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل (فإن دخل) الزوج (بها) قالهن لها بما أصاب منها) أى بسبب تمتعه بوطئها . وعند الترمذي : بما استحل من فرجها . وإنما ثبت لها المهر مع

بطلان النكاح لانه وطء شبهة (فإن تشاجروا) وعند الترمذى : فإن اشتجروا أى إن اختلف أولياء المرأة وتنازعوا في شأن تزويجها حتى أدى ذلك إلى المنع (فالسُلطان ولي من لا ولي له) أى يفوض أمر نكاحها إلى السلطان أو نائبه . وصار الأولياء في هذه الحالة كالمدومين . وفي مجمع البحار : المراد المنع من العقد دون المشاحة في السبق إلى العقد . فأما إن تشاجروا في العقد ومرايتهم في الولاية سواء فالعقد لمن سبق إليه منهم إذا كان ذلك نظراً منه في مصلحتها ^(١) (الفقه) دل الحديث (١) على أنه لا يجوز للمرأة أن تزوج نفسها أو غيرها إلا بإذن وليها . فإن فعلت توقفت على إجازة الولي . فلا يحل للزوج وطؤها قبل الإجازة . ولو وطئها كان وطئاً حراماً ولا يقع عليها طلاقه وظهاره وإبلاؤه . ولو مات أحدهما لم ير أنه الآخر سواء زوجت نفسها من كفء أو غير كفء . وهذا قول ابن سيرين والقاسم بن محمد والحسن بن صالح ومحمد بن الحسن وهو قول أبي يوسف أخيراً رواه عنه الحسن بن زياد مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث : فنكاحها باطل . والباطل من التصرفات الشرعية ما لا حكم له شرعاً كالبيع الباطل ، ولأن الأولياء حقاً في النكاح لأن لهم حق الاعتراض والفسخ ومن لا حق له في عقد كيف يملك فسخه . والتصرف في حق الإنسان يتوقف جوازه على جواز صاحب الحق كالامة إذا زوجت نفسها بغير إذن وليها ^(٢) وقال أبو حنيفة وأبو يوسف أولاً : يصح للمرأة الحرة المكفئة أن تزوج نفسها وغيرها بلا ولي وينفذ نكاحها متى كان الزوج كفئاً وبمهر المثل ، لنصرفها في خالص حقها وهي من أهل التصرف ، ولقوله تعالى : فلا تمضواهن أن ينكحن أزواجهن فقد أسند إليهن النكاح ، ولما يأتي المصنف من قوله صلى الله عليه وسلم : الأئيم أحق بنفسها من وليها ^(٣) وجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم شارك بين المرأة وبين الولي في الولاية ورجحها بقوله : أحق . وقد صح العقد منه فوجب أن يصح منها . أما إذا تزوجت غير كفء أو بأقل من مهر مثلها ، فللولي حق فسخ النكاح . وقال الشافعي وأحمد والوزاعي وإسحق وغيرهم : لا يصح للمرأة أن تتولى عقد النكاح أصلاً ، لحديث لا نكاح إلا بولي ^(٤) وبه قال مالك في المشهور عنه وحكى عنه أن المرأة إن كانت دنيئة جاز أن تزوج نفسها أو توكل من يزوجه . وإن كانت شريفة فلا بد لها من ولي (وأجابوا) عن حديث الباب بأن يحيى بن معين روى عن ابن عليه عن ابن جريج أنه سأل عن الحديث ابن شهاب فلم يعرفه (وأجاب) الأولون عن هذا بأنه على تقدير صحة هذا عن ابن معين فلا شيء يلزم من انفراد ابن عليه بهذا وهو من الأئمة الحفاظ . قال ابن حنبل : إلیه المنتهى في التثبت بالبصرة . وقال شعبة : ابن علية سيد المحدثين على أنه لم ينفرد بذلك بل تابعه عليه بشر بن المفضل . قال أبو داود السجستاني : ما أحد من المحدثين إلا قد أخطأ إلا ابن علية وبشر بن المفضل ^(٥) . (ب) وأن ولي المرأة إذا امتنع عن تزويجها تولى زواجها

(١) من ١٧٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (٢) من ٢٤٧ ج ٢ دائع الصنائع (ولاية التدب والاستعجاب) (٣) يأتي رقم ٤٦ (باب في اللب) (٤) يأتي بالمصنف رقم ٣٦ من ٢٤٧ (باب في الولي) (٥) من ١٠٦ ج ٧ - الجوهر النقي .

الحاكم على ما دل عليه الحديث. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لو طلبت المرأة من الولي تزويجها من كف بمهر المثل فامتنع صح عقدها، لأنه حينئذ بمنزلة عقد الولي. وإذا زوجت نفسها من كف وبلغ الولي فامتنع من الإجازة فرفعت أمرها إلى الحاكم فإنه يجيزه في قول أبي يوسف وقال محمد: يستأنف العقد، لأنه كان موقوفا على إجازة الولي فإذا امتنع من الإجازة فقد رده فيرتد ولا بد من الاستئناف. ووجه قول أبي يوسف أنه بالامتناع صار طائلا فخرج عن أن يكون وليا وانقلبت الولاية إلى الحاكم^(١).

(والحديث) أخرجه الشافعي وأحمد والبيهقي وابن ماجه والترمذي وقال: حديث حسن. والطحاوي والحاكم وقال: فقد صح وثبت - بروايات الأئمة الأثبات - سماع الرواة بعضهم من بعض فلا تعلل هذه الروايات بحديث ابن علية وسؤاله ابن جريج عنه وقوله: إني سألت الزهري عنه فلم يعرفه فقد بلى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به^(٢).

(٣٥) مك (ص) **حدثنا** القعني ثنا ابن لهيعة عن جعفر يعني ابن ربيعة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه قال أبو داود: جعفر لم يسمع من الزهري كتب إليه.

(ش) (القعني) عبد الله بن مسلمة. و (ابن لهيعة) عبد الله (بمعناه) أي روى الحديث المتقدم القعني حدثنا ابن لهيعة حدثنا جعفر بن ربيعة عن الزهري بمعنى حديث ابن جريج عن سليمان ابن موسى لا بلفظه. ولفظه عند البيهقي من طريق مولى وابن أبي مريم قالا: حدثنا ابن لهيعة حدثنا جعفر بن ربيعة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا نكاح إلا بولي. فإن لم يكن ولي فاشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له. ورواه القعني عن ابن لهيعة على لفظ حديث سليمان بن موسى.

(الفقه) الحديث من أدلة من قال: لا يصح عقد النكاح إلا بولي.

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي^(٣) وفي مسنده ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة. وابن لهيعة ضعفه إلاكثر. وابن ربيعة قال ابن معين: ضعيف ليس بشيء^(٤) (قال أبو داود: جعفر) ابن ربيعة (لم يسمع) الحديث (من الزهري) وإنما (كتب) الزهري (إليه) أي إلى جعفر. وقال ابن عبد البر: لا أحفظه إلا من حديث ابن لهيعة عن جعفر^(٥).

(١) م ٢٤٧ و ٢٤٨ ج ٢ بدائع الصنائع (ولاية الذم والاستعجاب) (٢) م ٢١٧ ج ٢ بدائع المن. وس ١٥٤ ج ١٦ - الفتح الرباني. وس ١٠٥ ج ٧ - السنن الكبرى (لا نكاح إلا بولي) وس ٢٩٧ ج ١ سنن ابن ماجه وس ١٧٦ ج ٢ تحفة الأخوذ. وس ٤ ج ٢ شرح معاني الآثار (النكاح بشير ولي عصبة) وس ١٦٨ ج ٢ مستدرک. (٢) م ١٠٦ ج ٧ - السنن الكبرى (لا نكاح إلا بولي) (٤) م ١٠٦ ج ٧ - الجوهر النقي (٥) م ١٠٧ منه.

(٣٦) (ص) **حدثنا** محمد بن قدامة بن أعين حدثنا أبو عبيدة الحداد عن يونس وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نكاح إلا بولي . قال أبو داود : وهو يونس عن أبي بردة وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة .

(ش) (يونس) بن أبي إسحاق السبيعي . و (إسرائيل) بن يونس المذكور . و (أبو إسحاق) عمرو ابن عبد الله السبيعي . و (أبو بردة) عامر أو الحارث بن أبي موسى الأشعري . و (عن يونس وإسرائيل عن أبي إسحاق) ظاهره أن كلا من يونس وإسرائيل روى الحديث عن أبي إسحاق عن أبي بردة . وليس كذلك . بل رواه أبو عبيدة الحداد عن يونس عن أبي بردة بدون واسطة أبي إسحاق . ورواه أبو عبيدة عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة كما يأتي بالمصنف . ويؤيده ما في بعض النسخ في آخر هذا الحديث (قال أبا داود : يونس لقي أبو بردة) ويؤيده أيضاً ما قاله الترمذي . وروى أبو عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ^(١) ولم يذكر فيه عن أبي إسحاق . وأما غير أبي عبيدة الحداد فذكر من تلاميذ يونس أبا إسحاق واسطة بين يونس وأبي بردة (قال) الترمذي : ورواه أسباط بن محمد وزيد بن حباب عن يونس ابن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) وقد وافق أبا عبيدة الحداد جماعة على إسقاط أبي إسحاق بين يونس وأبي بردة . فقد روى الحاكم في مستدركه هذا الحديث (١) من طريق الحسن بن قتيبة قال : حدثنا يونس بن أبي إسحاق (ب) ومن طريق أسباط بن نصر قال : حدثنا يونس بن أبي إسحاق (ج) ومن طريق قبيصة بن عقبة قال : حدثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى ولم يذكروا أبا إسحاق . ثم قال الحاكم : لست أعلم بين أئمة العلم خلافا في عدالة يونس بن أبي إسحاق وأن سماعه من أبي بردة مع أبيه صحيح ^(٣) (المعنى) (لا نكاح إلا بولي) يحتمل أن النبي للحقيقة فإن العقد بدون الولي لا يتحقق شرطا . ويحتمل أن يكون النبي متوجها إلى الصحة التي هي أقرب إلى الحقيقة من نفي الكمال فيكون النكاح بغير ولي باطلا كما صرح بذلك في حديث عائشة المتقدم ^(٤) .

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يصح النكاح إلا بولي . وهو مذهب الشافعي وأحمد وغيرهم وهو المشهور عن مالك قالوا : لا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويجها . فإن فعلت لم يصح النكاح . وعند الحنفيين في هذا روايات (١) عن أبي حنيفة يجوز للحرة المكلفة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقا إلا أنه خلاف المستحب . وهو ظاهر المذهب :

وبه قال أبو يوسف ومحمد أخيراً (ب) رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنها إن عقدت مع كف وجاز ومع غيره لا يصح . وهو المختار للفتوى (ج) وعن محمد ينقذ نكاح المرأة موقوفاً على إجازة الولي ، إن أجازته نفذ وإلا بطل ، إلا أنه إذا كان كفناً وامتنع الولي يحدد القاضي العقد ولا يلتفت إليه . فتحصل أن الثابت هو اتفاق الإمام وصاحبيه على جواز عقد المرأة النكاح مطلقاً من الكف وغيره . وعلى المختار للفتوى لو زوجت المطلقة ثلاثاً نفسها بغير كف ودخل بها لاتحل الأول ، لأن المحلل في الغالب يكون غير كف . وأما لو باشر الولي عقد المحلل فإنها تحل للأول . وإذا جاز النكاح من غير الكف على ظاهر المذهب فللولي أن يفرق بينهما . أفاده ابن الهمام ^(١) واستدلوا (أولاً) بقوله صلى الله عليه وسلم : الأيم أحق بنفسها من وإياها . وهو حديث قوى السند متفق على صحته . أخرجه الجماعة ^(٢) بخلاف حديث الباب فإنه غير صحيح مضطرب السند في وصله وانقطاعه وإرساله . لذا لم يخرج الشيخان . قال الترمذي : وحديث أبي موسى فيه اختلاف ، وذكر الاختلاف الذي ذكرناه قبل . ويأتى نحوه في التخريج وأن من وصله لإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه ، ومن أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى . ثم قال : ورواية من رواه موصولاً أصح ، لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة . وشعبة وسفيان وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن أبي إسحاق ، لكنهما سمعاه في وقت واحد . ثم ساق الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة قال : سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق : سمعت أبا بردة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نكاح إلا بولي ؟ قال نعم . قال : وإسرائيل أثبت من أبي إسحاق . ثم ساق من طريق ابن مهدي قال : ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا لما أتكت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أنهم . قاله الحافظ ^(٣) (ثانياً) بقوله تعالى ، (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) ^(٤) وجه الدلالة (١) أنه أضاف النكاح إليها فيقتضى تصور النكاح منها (ب) أنه جعل نكاح المرأة غاية الحرمة فيقتضى انتهاء الحرمة عند نكاحها ، وبقوله ، عز وجل : فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ^(٥) أى يتنكحا . أضاف النكاح إليهما من غير ذكر المولى ، وبقوله ، تعالى (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي) ^(٦) فهذا نص في انعقاد النكاح بعبارة المرأة . وأيضاً فإن النكاح خالص حقها وهي من أهل المباشرة فصح تزويجها نفسها وغيرها كما صح بيعها وشراؤها . قال الحافظ : وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فقال الجمهور : إنه شرط فلا تزوج المرأة نفسها أصلاً . واحتجوا بأحاديث الباب ، ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك . وقال أبو حنيفة :

(١) ص ٢٩١ ج ٢ فتح القدير (الأولياء والأكفاء) (٢) يأتي بالمصنف رقم ٤٦ (في الثيب) (٣) ص ١٤٤

و ١٤٥ ج ٩ فتح الباري المرح (من قال لا نكاح إلا بولي) (٤) البقرة : ٢٣٠ (٥) الأحزاب : ٥٠ .

لا يشترط في النكاح الولي أصلاً . ويجوز أن تزوج المرأة نفسها ولو بغير إذن وليها إذا تزوجت كفناً . واحتج بالقياس على البيع فإنها تستقل به . وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة . وخصص بهذا القياس عموم الأحاديث وتخصيص العموم بالقياس جائز في الأصول^(١) لكن قد علمت أن الحنفيين لم يحتجوا هنا بالقياس فقط بل احتجوا أيضاً بالكتاب والسنة . وأجاب الجمهور : «أولاً، عن قوله صلى الله عليه وسلم : لا يمس أحق بنفسها من وليها ، بأن المراد رضاها فإنها شريكته في الحق بمعنى أنها لا تجبر . وهي أيضاً أحق بتعيين الزوج^(٢) فلا ينافي أن الذي يتولى إنكاحها إنما هو الولي جمعاً بين الأدلة . ثانياً ، وعن الآيات المذكورة ونحوها بأن إسناد النكاح إلى المرأة ، لأنها محله لا أنها تتولاه بنفسها جمعاً بين الأدلة . ولأن المرأة إنما منعت الاستقلال بالنكاح لفصور عقلها . فلا يؤمن خداعها ووقوعه منها على وجه المفسدة بخلاف ما لو تولاه وليها فإنه يؤمن من ذلك عادة ، ولأن مباشرة الولي تزويجها بصونها عن مباشرة ما يشعر برعوتها وميلها إلى الرجال . وهذا هو الاحوط للدين فإنه إذا وقع النكاح بولي كان متفقاً على صحته .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والترمذي وقال : وحديث أبي موسى فيه اختلاف . وأخرجه البيهقي (١) من طريق إسرائيل بن يونس وقال : هكذا رواه عبد الرحمن ابن مهدي وجماعة من الأئمة عن إسرائيل (ب) ومن طريق معلى بن منصور أنبأ أبو عوانة عن أبي إسحاق (الحديث) ثم قال : قال معلى : ثم قال أبو عوانة بعد ذلك : لم أسمعه من أبي إسحاق يذني وبينه إسرائيل . قال البيهقي : وقد روى عن زهير بن معاوية وشريك بن عبد الله وغيرهما عن أبي إسحاق كذلك موصولاً^(٣) (ج) وأخرجه أيضاً من طريق سلمان بن داود حدثني النعمان بن هب السلاط عن شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق . (الحديث) وقال : تفرد به سليمان بن داود الشاذكوني عن النعمان بن عبد السلام . ثم ذكر أن شعبة وسفيان أرسلاه . ثم ذكره من وجه آخر عنهما موصولاً . ثم قال : المحفوظ عنهما غير موصول^(٤) . وأخرجه الحاكم من طريق النعمان بن عبد السلام عن شعبة وسفيان الثوري وقال : قد جمع النعمان بين الثوري وشعبة في إسناد هذا الحديث ووصله عنهما . والنعمان ثقة مأمون . وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة وعن شعبة على حدة فوصلوه^(٥) . وأخرجه أيضاً الطحاوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق موصولاً . وقال : هذا الحديث

(١) ص ١٤٨ ج ٩ فتح الباري المرح (من قال لا نكاح إلا بولي) (٢) ص ٢٠٥ ج ٩ شرح مسلم (استئذان النبي في النكاح) (٣) ص ٢٩٤ ج ٤ مسند أحمد (حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه) وص ٢٩٧ ج ١ سنن ابن ماجه (لا نكاح إلا بولي) وص ١٧٥ ج ٢ تحفة الأحوذى . وص ١٠٧ ج ٧ - السنن الكبرى (٤) ص ١٠٩ منه . (٥) ص ١٦٩ ج ٢ مستدرك

لا يقوم به حجة . لأن من هو أثبت من إسرائيل وأحفظ منه مثل سفيان وشعبة قد رواه عن أبي إسحاق منقطعا . ثم قال : فصار أصل هذا الحديث عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم برواية شعبة وسفيان . وكل واحد منهما حجة على إسرائيل فكيف إذا اجتمعا ^(١) .

(٣٧) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَارِسٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ ابْنِ جَحْشٍ فَهَلَكَ عَنْهَا وَكَانَ فِيمَنْ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ فَرَوَّجَهَا النَّجَاشِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ عِنْدَهُمْ

(س) هذا حديث باعتبار أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر النجاشي على ما فعل . فسيأتي عن الزهري أن النجاشي زوج أم حبيبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم على صداق أربعة آلاف درهم ، وكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ^(٢) ومناسبتة للترجمة أن النجاشي تولى عقد النكاح باعتباره سلطانا . والسلطان ولي من لا ولي له . ولم يتول العقد أبو سفيان والد أم حبيبة ، لأنه لم يكن وقتئذ مسلما . وما قيل إن أخاها لأمها خالد بن سعد بن العاص ، تولى أمر نكاحها لم يثبت من طريق صحيح . و (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) ابن راشد . و (أم حبيبة) رملة بفتح الراء وقيل هند . تقدمت ترجمتها وقصة زواجها بالنبي صلى الله عليه وسلم صفحة ٢٢٤ ج ٢ منهل .

(المعنى) (أنها) أي أم حبيبة (كانت عند) عبيد الله (بن جحش) زوجته . وكان قد أسلم بمكة (فهلك) أي مات (عنها وكان) هو وزوجته (فيمن هاجر) الهجرة الثانية (إلى أرض الحبشة) فتصر ومات هناك وثبتت أم حبيبة رضى الله عنها على الإسلام . ثم أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي ليزوجه إياها (فزوجها النجاشي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأمهرها أربعة آلاف درهم . وقيل أربع مائة دينار (وهي) أي أم حبيبة (عندهم) بأرض الحبشة . وعند أحمد عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش وكان رحل إلى النجاشي فأتى وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة وأنها بأرض الحبشة . زوجها إياه النجاشي ومهرها أربعة آلاف . ثم جهزها من عنده وبعث بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ثمر حبيبل ابن حسنة وجهازها كله من عند النجاشي . ولم يرسل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء . وكان مهوور أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أربع مائة درهم . وعن ابن سعد أن ذلك كان سنة سبع أو ست والأول أشهر . ولما بلغ أبا سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح أم حبيبة قال : هو الفحل لا يجمع أنه . ولدت أم حبيبة قبل البعثة بسبعة عشر عاما وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ص ٥ ج ٢ شرح معاني الآثار (النكاح بغير ولي مذهب) (٢) يأتي بالمصنف رقم ٥٦ ص ٢٢٥ ج ٢ سنن أبي داود (الصداق) .

وسنها سبع وثلاثون سنة وتوفيت بالمدينة سنة أربع وأربعين من الهجرة . وعمرها أربع وسبعون سنة .

(الفقه) دل الحديث على أن السلطان يلي نكاح من لا ولي له . وعلى فضل النجاشي وشرفه حيث تولى عقد زواج السيدة أم حبيبة بالنبي صلى الله عليه وسلم . وعلى كرمه حيث أمهرها وجهرها . (والحديث) أخرجه أيضاً أحمد بلفظ تقدم . وكذا النسائي والبيهقي ^(١) .

(٢١ - باب في العضل)

العضل بفتح فسكون في الأصل المنع . يقال عضل الرجل موليته إذا منعها التزويج . وهو من بابي ضرب ونهر .

(٣٨) (ص) **قدش** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ ثَنَا عَبَادُ بْنُ رَاشِدٍ عَنِ الْحَسَنِ حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتُ تُخَطَّبُ إِلَيَّ فَأَتَانِي ابْنُ عَمِّ لِي فَأَنْكَحْتَهَا إِيَّاهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاً قَالَهُ رَجَعَتْ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَمَّا خُطِبْتُ إِلَيَّ أَنَا لِي يَخْطُبُهَا فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ لَا أَنْكِحُهَا أَبَدًا. قَالَ: فَقِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْفِرْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ. الْآيَةُ قَالَ: فَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ .

(ش) هذا حديث فعند البخاري فأُتِلَ اللهُ هذه الآية : فلا تعضلوهن فقلت : أي معقل ، الآن أفعل يا رسول الله . وفي رواية له : فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ عليه فترك الحية واستعاد لامرأته . و (أبو طاهر) عبد الملك بن عمرو العقدي . و (الحسن) البصري . و (معقل) ابن يسار) المزي . تقدم ص ٢٥٧ ج ٨ منهل

(المعنى) (كانت لي أخت) قبل اسمها جميل - بالتصغير - بنت يسار . وقيل بفتح الجيم مكبرا . وقيل اسمها فاطمة . وقيل لبلى (تخطب) مبنى للمفعول (إلى) أى طلب منى بعض الراغبين أن يتزوجها (فأتاني ابن عم لي) قيل هو أبو البتاح بن عاصم الأنصاري . واستشكل هذا بأن معقل بن يسار مزي وأبوالبتاح أنصاري . فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاة . وعند البخاري

(١) ص ٢٧ ج ٦ مسند أحمد (من حديث أم حبيبة رضى الله عنها) وص ٨٨ ج ٢ مجتبى (القطب في الأسدفة) و ص ٢٣٢ ج ٧ - المعنى الكبير (لا وقت في الصدقات كثير أو قل)

قال : أى معقل ، زوجت أختا لى من رجل (فأنكحتها إياه) فكانت عنده ما كانت (ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها) أى لم يراجعها (حتى انقضت عدتها) وعند الترمذى : فهوها وهويته أى أحبها وأحبته (فلما خطبت إلى) أى فلما خطبها بعض المسلمين (أتانى) زوجها الأول (بخطبتها فقلت) له (لا والله لا أنكحها) بضم الهمزة أى لا أزوجه إياها (أبدا) هكذا فى أكثر النسخ . وفى بعضها لا أنكحتكها أبدا . وفى رواية البخارى : فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت تخطبها لا والله لا تعود إليك أبدا . وكان رجلا لا بأس به . وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه . وعند الترمذى : فقال له : يا لكع أكرمتك بها وزوجتكها فطلقتها والله لا ترجع إليك أبدا آخر ما عليك ^(١) (قال) معقل بن يسار (ففى) نزلت هذه الآية : وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن (أى انقضت عدتهن . وهذا خطاب للأزواج فلا ينافى أن سبب نزولها عضل الأولياء لقوله تعالى فيها (فلا تعضلوهن) أى لا تمنعوهن (أن ينسكن أزواجهن) بمقد جديد إذا انقضت العدة . ويحتمل أن يكون الخطاب أولا وثانيا للأولياء . وعليه فيكون المعنى إذا رفعن أمرهن إليكم أيها الأولياء وتسبيتم فى طلاقهن من أزواجهن ثم زال ما فى النفوس وأرادوا العقد على أزواجهن فلا يكن منكم عضل لمن من ذلك . و (الآية) بالنصب أى اقرأ الآية بتامها وهو قوله : إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ذلكم أزكى لكم وأظهر والله يعلم وأنتم لا تعلمون ^(٢) . وقول معقل : ففى نزلت هذه الآية ، قال به أكثر المفسرين . وقال السدى : إنها نزلت فى جابر بن عبد الله زوج بنت عمه فطلقها زوجها تطليقة وانقضت عدتها ثم أراد تزوجها وكانت المرأة تريد فأتى جابر فنزلت ^(٣) : (قال) معقل (فكفرت عن يميني) هو قوله : والله لا أنكحها أبدا (فأنكحتها إياه) أى أعدت إليه أختي بمقد جديد . وهذا فيه تقديم وتأخير والأصل فزوجتها إياه ثم كفرت عن يميني . (الفقه) دل الحديث على أنه لا يجوز نكاح المرأة بغير ولي لأن أخت معقل كانت ثيباً فلو كان لها أمر نكاحها بدون وليها لزوجت نفسها ولم تحتج إلى وليها . وإنما خاطب الله فى الآية الأولياء فقال : فلا تعضلوهن أن ينسكن أزواجهن ، للدلالة على أن الأمر فى التزويج الأولياء مع رضا المرأة ^(٤) . وقال الحافظ : والآية أصلح دليل على اعتبار الولي فى النكاح وإلا لما كان لعضله معنى : ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلى أخيها . ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه ^(٥) .

(والحديث) أخرجه أيضا البخارى فى النكاح والطلاق . والترمذى فى التفسير وقال : هذا حديث حسن صحيح ^(٦) .

(١) (آخر) مرفوع ، أى ذلك آخر ما عليك من نكاحك إياها (٢) البقرة : ٢٢٢ (٣) (٤) من ١٤٨ ج ٩ فتح البارى ، الشرح (لا نكاح إلا بولي) (٤) من ٧٦ ج ٤ تحفة الأحوذى (من سورة البقرة) (٥) من ١٤٨ ج ٩ فتح البارى المرح (٦) من ١٤٧ منه (لا نكاح إلا بولي) ومن ٢٩٠ منه (وبهوتن أحق بردهن) ومن ٧٦ ج ٤ تحفة الأحوذى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا أول الجزء الثالث عشر من تجرئة الخطيب البغدادي .

(٢٢ - باب إذا أنكح الوليان)

أى بيان حكم تزويج الوليين المتساويين فى الولاية امرأة لهما عليها الولاية .

(٣٩) (ص) **عَدَّثَنَا** مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ثَنَا هِشَامُ ح وَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ ثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ح وَثَنَا حَمَّادُ الْمَعْنَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَانِ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ يَبِعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا

(ش) (هشام) بن أبى عبد الله الدستوائى . و (همام) بن يحيى العوذى . و (حماد) بن سلمة (المعنى) أى معنى حديث هشام و همام و حماد واحد . كلهم رووا (عن قتادة) بن دعامة . و (الحسن) البصرى . و (سمرة) بن جندب .

(المعنى) (أىما امرأة زوجها وليان) أى إذا كان للمرأة وليان متساويان فى المرتبة كالإخوة وبنهم والأعمام وبنهم وأذنت لكل واحد منهما فى تزويجها لمعين أو مطلقاً فزوجاها من رجلين (فهى) زوجة (الأول) أى للسابق (منهما) بيينة أو تصادق . وإن وقعاً معا أو جهل السابق بطلاً معا (وأيما رجل باع يبعاً من رجلين) أى باع الرجل أولاً ثم باع الآخر (فهو) أى المبيع (الأول) أى للمشتري السابق (منهما) بيينة أو تصادق والمبيع للثانى باطل . وإن وقع عقداً البيع معا أو جهل السابق بطلاً معا (وأيما رجل باع يبعاً من رجلين) أى باع لرجل أولاً ثم باع لآخر (فهو) أى المبيع (الأول) أى للمشتري السابق (منهما) بيينة أو تصادق . والمبيع الثانى باطل . وإن وقع عقداً البيع معا أو جهل السابق بطلاً معا .

(الفقه) دل الحديث (أولاً) على أنه إذا زوج أحد الوليين امرأة رجلاً قبل الآخر فأنكح الأول جائز ونكاح الآخر باطل . وإذا زوجها جميعاً فأنكحهما باطل . وهو قول الحنفيين والثورى والشافعى وإسحق ، لحديث الباب ونحوه . ولأن الثانى تزوج امرأة فى عصمة زوج فكان باطلاً كالأول علم أن لها زوجاً . (وقالت) المالكية : لو أذنت لوليئين فعقدا عليها فهى للأول ما لم يتلذذ الثانى بها غير عالم بعقد الأول . فإن تلذذ الثانى بها ولم تكن فى عدة وفاة

الأول ولم يتلذذ بها الأول قبله فهي للثاني . وإن كانت في عدة وفاة الأول رجعت لعنتها وورثت من الأول وبطل عقد الثاني وتأبّد تحریمها عليه . فعلم أن شروط كونها للثاني ثلاثة . أن يتلذذ بها غير عالم بأنه ثان وألا يكون عقد الثاني في عدة الأول وألا يسبقه ^(١) واستدلوا :

(١) بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : إذا أنكح الوليان فالأول أحق مالم يدخل بها الثاني . ذكره ابن قدامة . [٢٣]

(ب) وبأن الثاني اتصل بعقده قبض فكان أحق . والظاهر مذهب الأولين لقوة أدلته . وأما قول عمر رضي الله عنه فلم يصح عند أصحاب الحديث . وقد خالفه على رضي الله عنه وهو أيضاً مخالف لقول النبي صلى الله عليه وسلم . وما ذكروه من القبض لا معنى له . فإن النكاح يصح بغير قبض . هذا وإن دخل بها الثاني وهو لا يعلم أنها ذات زوج فرق بينهما وكان لها عليه مهر مثلها . ولا يصيبها زوجها حتى تحيض ثلاث حيض بعد آخر وقت وطء الثاني لها . وأما إذا علم الحال قبل وطء الثاني لها ، فإنها تدفع إلى الأول ولا شيء على الثاني ، لأن عقده فاسد لا يوجب شيئاً . وإن وطئها الثاني وهو لا يعلم فهو وطء شبهة يجب لها به المهر وترد إلى الأول . ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدتها بثلاث حيض إن كانت من ذوات الأقراء ولم تحمل . وهذا قول أحمد وقتادة والشافعي وابن المنذر . ولا يرد الصداق الذي يؤخذ من الداخل بها على زوجها الأول وذلك لأن الصداق في مقابلة الاستمتاع بها فكان لها دون زوجها ، كما لو وطئت بشبهة أو مكرهه . ولا يحتاج هذا النكاح الثاني إلى فسخ لأنه باطل ولا يجب لها المهر إلا بالوطء . وإذا جهل الأول منهما فسخ الحاكم النكاحين جميعاً . ثم تزوج من شامت منهما أو من غيرهما ^(٢) . وقال علاء الدين الكاساني : فأما إذا كانا دأى الوليان ، في الدرجة سواء كالآخرين والعميين فذلك واحد منهما أن يزوج رضي الآخر أو يخطف بعد أن كان الزوج من كفه بمهر وافر . وهذا قول عامة العلماء ، لأن الولاية لا يتجزأ لأنها ثبتت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة وما لا يتجزأ إذا ثبت جماعة بسبب لا يتجزأ يثبت لكل واحد منهم على الكمال كأنه ليس معه غيره . فإن زوجها كل واحد من الولتين رجلاً على حدة فإن وقع العقدان معاً بطلا جميعاً ، لأنه لا سبيل إلى الجمع بينهما وليس أحدهما أولى من الآخر . وإن وقعاً مرتباً فإن كان لا يدرى السابق فكذلك وإن علم السابق منهما جاز الأول ولم يحز الآخر ^(٣) . والراجح عند المالكية أنه إذا تساوى الأوليان في الرتبة فتقديم الأفضل واجب غير شرط لا يبطل العقد بمخالفته . وقيل تقديمه مندوب وعليه درج العلامة الدردير قال : والأولى تقديم الأفضل عند التساوى في الرتبة . وإن تنازع مقسرون فيها وفي الفضل كإخوة علماء نظر الحاكم فيمن يقدم إن كان حاكم وإلا أقرع بينهما ^(٤)

(١) ص ٢٢٢ ج ١ الشرح الصغير للدردير بها . حاشية الصاوي (٢) ص ٤٠٤ - ٤٠٦ ج ٧ مفتي ابن قدامة .

(٣) ص ٢٥١ ج ٢ دائع الصنائع (شرط التقدم) (٤) ص ٢٧١ ج ١ - المرح الصغير هامش حاشية الصاوي

(ثانيا) دل الحديث على أن من باع شيئاً لرجل ثم باعه لآخر فالبيع الثاني باطل ، لأنه باع غير ما يملك حيث قد صار المبيع ملكاً للبشترى الأول وهذا متفق عليه . وسيأتى تمام الكلام على هذا في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والدارمي والترمذي وقال : هذا حديث حسن والعمل عليه عند أهل العلم لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً : إذا زوج أحد الوليين قبل الآخر فنكاح الأول جائز ونكاح الآخر مفسوخ . وإذا زوجا جميعاً فنكاحهما جميعاً مفسوخ^(١) وقال الحافظ : وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم . وصحته موقوفة على سماع الحسن من سمرة فإن رجاله ثقات لكن اختلاف فيه على الحسن . ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة أيضاً عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي : الحسن عن سمرة في هذا أصح . وقال ابن المديني : لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً^(٢) .

(٢٣ — باب في قوله تعالى : لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن)

(٥) (ص) **قدش** أحمد بن منيع ثنا أسباط بن محمد ثنا الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس قال الشيباني : وذكره عطاء أبو الحسن السوائي ولا أظنه إلا عن ابن عباس في هذه الآية : لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً ولا تعضلوهن قال : كان الرجل إذا مات كان أولياؤه أحق بامرأته من ولي نفسه إن شاء بعضهم زوجها أو زوجها وإن شاءوا لم يزوجوها فنزلت هذه الآية في ذلك

(ش) هذا أثر (السند) (الشيباني) سليمان بن فيروز أبو إسحاق . و (عطاء أبو الحسن) روى عن ابن عباس هذا الأثر . وعنه أبو إسحاق الشيباني أخرج له هذا الأثر مقروناً بعكرمة . وقال ، الحافظ في تهذيب التهذيب : ما وجدت له راوياً إلا الشيباني ولم أقف فيه على تعديل ولا تجريح وروايته عن ابن عباس غير مجزوم بها فيه . وقال الذهبي لا يعرف . و (السوائي) بضم السين المهملة بمدوداً نسبة إلى سواء واد بالحجاز . روى له أيضاً البخاري والنسائي . (قال) أبو إسحاق (الشيباني وذكره) أي الأثر أبو الحسن (عطاء السوائي ولا أظنه) رواه (إلا عن ابن عباس) حاصله أن للشيباني في الحديث طريقين إحداهما موصولة وهي عكرمة عن ابن عباس والأخرى مشكوك في وصلها وهي عطاء السوائي عن ابن عباس

(١) ص ٨ ج ٥ مستند أحمد (من حديث سمرة بن جندب) وص ١٢٩ ج ٢ سنن الدارمي . وص ١٨١ ج ٢ تحفة الأحرفى (في الوليين بزواج) (٢) ص ٢٩٩ تلخيص الحبير . وص ٢٢٠ ج ٢ بدائع المنى

(المعنى) (لا يحل لكم أن ترثوا النساء) أى تأخذوهن بطريق الإرث فتزعمون أنكم أحق بهن من غيركم وتحبسوهن لأنفسكم (كرها) مصدر فى موضع الحال . قرأها حمزة والسكسائي بضم الكاف والباقون بفتحها (ولا) يحل لكم أن (تفضلوهن) أى تمنعوهن من الزوج بغيركم لتأخذوا ميراثهن إذا متن أو ليدفعن لكم صداقهن إذا أذتم لهن بالنكاح . وعن ابن عباس لا تفضلوهن لا تقهروهن لتذهبوا ببعض ما آيتهن من . يعنى الرجل يكون له المرأة وهو كاره لصحبته ولها عليه مهر فيضرها لتفتدى . أخرجه الطبري ^(١) [٢٤]

وقال البخوي : نزلت فى أهل المدينة كانوا فى الجاهلية وفى أول الإسلام إذا مات الرجل وله امرأة جاء ابنه من غيرها أو قريبه من ذوى عصبته فألقى ثوبه على تلك المرأة وعلى خباتها فصار أحق بها من نفسها ومن غيره فإن شاء تزوجها بغير صداق إلا الصداق الأول الذى أصدقها الميت وإن شاء زوجه غيره وأخذ هو صداقها وإن شاء عضلها ومنعها من الأزواج يضارها لتفتدى منه بما ورثته من الميت أو تموت هى فيرثها . فإن ذهبت المرأة إلى أهلها قبل أن يلقى عليها ولى زوجها ثوبه فهى أحق بنفسها . فكانوا على هذا حتى توفى أبو قيس بن الأسلت الأنصارى وترك امرأته كبيشة بنت معن الأنصارية ، فقام ابن له من غيرها يقال له حصن أو قيس ابن أبي قيس فطرح ثوبه عليها فورث نكاحها ثم تركها فلم يقربها ولم ينفق عليها يضارها بذلك لتفتدى منه فأنت كبيشة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن أبا قيس توفى وورث نكاحى ابنه فلا هو ينفق على ولا يدخل بى ولا يخلى بسبيلى . فقال : أقعدى فى بيتك حتى يأتى أمر الله نيك . فأنزل الله عز وجل : ^(٢) يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ^(٣) .

(وظاهره) أن هذا كان فى الزوجة مطلقا . دخل بها الزوج أو لم يدخل . وقال الحافظ : فى رواية أبي معاوية عن الشيباني عن عكرمة وحده عن ابن عباس - فى هذا الحديث - تخصيص ذلك بمن مات زوجها قبل أن يدخل بها ^(٤) (قال) ابن عباس فى تفسير الآية (كان الرجل) فى الجاهلية وأول الإسلام (إذا مات كان أولياؤه أحق بامراته من ولى نفسها) أى من ولى المرأة (إن شاء بعضهم زوجها) هكذا فى أكثر النسخ بحذف التاء . أى إن شاء قريب الزوج زوجها إلى شخص آخر . وفى النسخة المصرية إن شاء زوجها بإثبات التاء . وهى الصحيحة الموافقة لرواية البخارى فى التفسير . فلمل حذف التاء من أكثر النسخ تحريف من بعض النساخ (أوزوجوها) لواحد منهم أو من غيرهم (وإن شاءوا لم يزوجوها) لواحد منهم أو من غيرهم حتى تفتدى أو تموت فيرثونها

(١) ص ١٧٠ ج ٨ فتح البارى المرح (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها)

(٢) ص ٢٨١ ج ٢ تفسير البخوي (النساء) (٣) ص ١٧١ ج ٨ فتح البارى المرح

«وقال، ابن عباس : كان الرجل إذا مات وترك امرأة ألقى عليها حميمه ثوباً فمنعها من الناس . فإن كانت جميلة تزوجها . وإن كانت دميعة حبسها حتى تموت ويرثها . أخرجه الطبري^(١) [٢٥] فنزلت هذه الآية في ذلك) ونهى الله عنه

(الفقه) دلت الآية على حرمة ومنع ما كان في الجاهلية من أخذ النساء بطريق الإرث عن أزواجهن وإرث أموالهن ومنعهن من الزواج إلا بإذن أقارب الزوج المتوفى ومضايقتهم حتى يفندين أنفسهن فيتركن حقهن (والآثر) أخرجه أيضا البخاري في التفسير^(٢)

(٦) (ص) **حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي** حدثني **علي بن حسين** عن أبيه **عن يزيد النحوي** عن **عكرمة** عن **ابن عباس** قال : لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً ولا تفضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . وذلك أن الرجل كان يرث امرأة ذي قرأته فيفضلها حتى تموت أو ترد إليه صداقها فأحكم الله عن ذلك ونهى عن ذلك

(ش) هذا أثر . و (عن أبيه) هو حسين بن واقد . تقدم ص ٢٢٢ ج ٧ - المنهل . و (يزيد بن أبي سعيد) (النحوي) نسبة إلى نحو ، بطن من الأزد يقال لهم بنو نحو . تقدم ص ٢٢٢ ج ٧ منهل

(المعنى) (قال) ابن عباس (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها) بالفتح والضم قراءة ثان سبعيتان (ولا تفضلوهن) أي لا تمنعهن من التزوج بغيركم بعدم طلاقكم لهن . وهذا خطاب للأزواج . كان الرجل يكره زوجته ولها عليه صداقها فيسود عشرتها ولا يطلقها لتفندي منه بذلك (لتذهبوا ببعض) أي لتأخذوا بعض (ما آتيتموهن) من المهر (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) هو استثناء من عموم الأحوال ، أي لا يحل لكم عضل النساء لتأخذوا بعض ما آتيتموهن من المهور في حال من الأحوال إلا إذا أتت بفاحشة مبينة بفتح الباء وكسرهما قراءة ثان سبعيتان وقال، القرطبي : اختلف العلماء في معنى الفاحشة . فقال الحسن : هو الزنا وإذا زنت البكر فإنها تجلد مائة وتنفى سنة وزد إلى زوجها ما أخذت منه «وقال، أبو قلابة : إذا زنت امرأة الرجل فلا بأس أن يضارها ويشق عليها حتى تفندي منه «وقال، السدي : إذا فعلن ذلك غفدوا مهورهن «وقال، ابن مسعود والضحاك وقتادة : الفاحشة المبينة في هذه الآية البغض والنشوز . قالوا : فإذا نشزت حل له أن يأخذ مالها وهذا مذهب مالك «وقال، قوم : الفاحشة البذاء باللسان وسوء

(١) ص ١٧١ ج ٨ فتح الباري الفرح . و (حميمه) أي قريبه (٢) ص ١٧١ منه (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها)

العشرة قولاً وفعلًا . وهذا في معنى النشوز^(١) (وذلك) أى سبب نزول ذلك الحكم (أن الرجل) في الجاهلية (كان يرث امرأة ذى قرابته فيعضلها) أى يمنعها من الزوج (حتى تموت أو ترد إليه صداقتها) الذى أخذته من قريبه (فأحكم) أى منع (الله) عز وجل (عن ذلك) فإنه صنيع الجاهلية (ونهى عن ذلك) معطوف على ما قبله عطف تفسير من المصنف لأحكم . وفي تيسير الوصول : لحكم الله عز وجل فنهى عن ذلك وقال، الطبرى : «فإن قال، قائل كيف كانوا يرثونهن ، وما وجه تحريم وراثتهن فقد علم أن النساء موروثات كما أن الرجال موروثون ؟» قيل ، إن ذلك ليس فى وراثتهن إذا متن وتركن مالا . وإنما ذلك أنهن فى الجاهلية كانت إحداهن إذا مات زوجها كان ابنه أو قريبه أولى بها من غيره ومنها بنفسها إن شاء نكحها وإن شاء عضلها فمنعها من غيره ولم يزوها حتى تموت . لحرم الله تعالى ذلك على عباده وحظر عليهم نكاح حلائل آبائهم ونهاهم عن عضلهن عن النكاح^(٢) .

(الفقه) ذلك الآية زيادة على ما سبق (١) على أن الله تعالى لم يحرم على عباده أن يرثوا النساء فيما تركن من مال . وإنما حرم وراثته أقارب الزوج نكاحهن بعد موته وأبطل زعمهم أن ميتهم كان يملك عليهن أمرهن فى النكاح ملك الرجل منفعة ما استأجر أو ملك من الدور والأرضين ونحوها فأبان الله تعالى أن الذى يملكه الرجل من بضع زوجته معناه غير معنى ما يملك أحدهم من منافع سائر المملوكات التى يجوز لإجارتها (ب) على أن المرأة إذا ارتكبت فاحشة من زنا أو نشوز . فلزوج عضلها والتضييق عليها حتى تفقدى بما أخذته منه من مهر وله ضربها ضربا غير مبرح ولا نفقة لها إذا نشزت حتى تنوب إلى رشدها وترجع عن نشوزها وتماهى فى الطبرى^(٣) .

(والأثر) أخرجه الطبرى عن عكرمة والحسن البصرى قالا فى قوله : لا يحل لكم الخ^(٤) .

(٧) (ص) **حدثنا** أحمد بن شبيب المروزي ثنا عبد الله بن عثمان عن عيسى ابن عبيد عن عبيد الله مولى عمر عن الضحاك بمعناه قال : فَوَعَّظَ اللَّهُ ذَلِكَ .

(ش) (السند) (عبد الله بن عثمان) بن جبلة بفتح تين ابن أبي رواد ميمون أو أيمن الأزدي العتكي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي الحافظ . روى عن شعبة وحماد بن زيد وجري بن عبد الحميد ويزيد بن زريع وابن المبارك وغيرهم . وعنه داود بن غرق والعباس بن مصعب وعبيد الله بن واصل ويعقوب بن سفيان وجماعة . ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو رجاء : ثقة مأمون . وقال الحاكم : كان إمام أهل الحديث ببلده . وقال فى التقريب :

(١) ص ٩٥ ج ٥ - الجامع لأحكام القرآن (سورة النساء) (٢) ص ٢٠٧ ج ٤ جامع البيان فى تفسير القرآن

(٤) ص ٢٠٨ منه

(٣) ص ٢٠٩ - ٢١٢ منه

ثقة حافظ من العاشرة . مات سنة ٢٢١ إحدى وعشرين ومائتين . روى له أيضاً الشيخان والنسائي والترمذي . و (عيسى بن عبيد) بن مالك الكندي أبو المنيد المروزي . روى عن غيلان بن عبد الله العامري والربيع بن أنس وأبي مجلز ويحيى بن سعيد الأنصاري وطائفة . وعنه نعيم بن حماد وعيسى بن موسى وعبد العزيز بن أبي رزمة والفضل بن موسى السيناني وغيرهم . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال في التقريب : صدوق من الثانية . روى له أيضاً الترمذي والنسائي و (عبيد الله مولى عمر) بن مسلم الباهلي . روى عن الضحاك بن مزاحم . وعنه عيسى بن عبيد الكندي . ذكره ابن حبان في الثقات . و (الضحاك) بن زاحم الهلالي أبو القاسم . ويقال أبو محمد الخراساني . روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وزيد بن أرقم وأنس بن مالك والأسود بن يزيد النخعي وعطاء وغيرهم . وعنه الحسن بن يحيى البصري وعبد العزيز بن أبي رواد وعمار بن أبي حفصة وحكيم بن الديلم وجماعة . قال أحمد : ثقة مأمون ووثقه ابن معين وأبو زرعة وقال في التقريب : صدوق كثير الإرسال من الخامسة . قيل مات سنة ١٠٥ خمس ومائة . روى له أيضاً باقي الأربعة . و (بمعناه) أي روى الأثر المتقدم الضحاك بن مزاحم بمعناه . و (قال) فيه (فوعظ الله ذلك) وفي نسخة بذلك ، أي فوعظهم الله تعالى بالآية المذكورة ونهاهم عما كانوا يفعلونه في الجاهلية (والأثر) انفرد به المصنف .

(٢٤ - باب في الاستئثار)

أي في طلب الأمر من المرأة إذا أراد وليها تزويجها . قاله ابن والناء للطلب .

(٤٠) (ص) **قَدْ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ثَنَا أَبَانُ ثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُنْكَحُ الثَّيْبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا الْبَكْرُ إِلَّا بِإِذْنِهَا . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا إِذْنُهَا ؟ قَالَ أَنْ تَسْكُتَ**

(ش) (أبان) بن يزيد العطار . و (يحيى) بن أبي كثير . و (أبو سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف

(المعنى) (لا تنكح) بالبناء المفعول . والحاء مكسورة على أن لا نافية . ومرفوعة على أنها نافية . فيكون خبراً بمعنى النهي . أي لا يجوز للولي أن يعقد على المرأة (الثيب) وهي من زالت بكارتها بوطء بعقد صحيح أو فاسد أو وطء شبهة . وعند الشيخين : لا تنكح الأيم . والمراد بها الثيب كما عند الأربعة (حتى تستأمر) أي لا يعقد عليها الولي حتى يطلب الأمر منها بالنكاح ويؤخذ منه أنه لا يعقد إلا بعد أن تأمر بذلك وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها بل فيه إشعار باشتراطه (ولا) تنكح (البكر) وهي من لم تزول بكارتها أصلاً أو زالت بوثة

أو حيضة . واختلف فيمن زالت بكارتها بزنا . فقال أبو حنيفة ومالك : هي كالبكر . وقال الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد : هي كالثيب (إلا بإذنها) وعند الشيخين وباقي الأربعة : حتى تستأذن . وفيه التفرقة بين الثيب والبكر حيث عبر في الثيب بالاستئثار وفي البكر بالاستئذان ، لأن الاستئثار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأثرة . ولذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد . فإذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقاً . والإذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول (قالوا يا رسول الله) وفي رواية عمر بن أبي سلمة قلنا . وحديث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك ^(١) (وما إذنها) وعند الشيخين : وكيف إذنها ؟ (قال أن تسكت) وعند الترمذي : وإذنها الصموت ، أي السكوت يعني أنه لا حاجة إلى إذن صريح من البكر بل يكتفي بسكوتها لكثرة حياتها

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يجوز للولي أن يزوجه الثيب إلا إذا أمرته بذلك وهو متفق عليه . وسيأتي تمام الكلام على هذا في باب الثيب ^(٢) . وظاهر الحديث يدل على أن البكر البالغ إذا زوجت بغير إذنها لا يصح العقد وهو مذهب الحنفيين وكثيرين . وسيأتي تمام الكلام على هذا أيضاً في الباب بعد .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقي السبعة وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن الثيب لا تزوج حتى تستأمر . وإن زوجها الأب من غير أن يستأمرها فبكرهت ذلك فالنكاح مفسوخ عند عامة أهل العلم . واختلفوا في تزويج الأبكار إذا زوجهن لأباء فرأى أكثر أهل العلم أن الأب إذا زوج البكر وهي بالغة بغير أمرها فلم ترض بتزويج الأب فالنكاح مفسوخ . وقال بعض أهل المدينة : تزويج الأب البكر جائز وإن كرهت ذلك . وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحق ^(٣)

(٤١) (ص) **عَدْن** أَبُو كَامِلٍ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ح وَثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادُ الْمَعْنَى حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تُسْتَأْمَرُ الْيَقِيمَةُ فِي نَفْسِهَا . فَإِنْ سَكَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا . وَالْإِخْبَارُ فِي حَدِيثِ يَزِيدَ .

(١) ص ١٥١ ج ٩ فتح الباري المرح (لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها)

(٢) هو باب ٢٦ (٣) ص ١٥١ ج ٩ فتح الباري . وص ٢٠٢ ج ٩ نووي . سلم (استئذان الثيب في

النكاح) وص ٧٨ ج ٢ مجته (استئثار الثيب في نفسها) وص ٢٩٦ ج ١ سنن ابن ماجه . . (استئثار البكر والثيب) وص ١٧٩ ج ٢ تحفة الأحوذى

(ش) (أبو كامل) فضيل بن الحسين الجحدري . و (حماد) بن سلمة (المعنى) أى أن يزيد ابن زريع روى الحديث بالالفاظ المذكورة . وأما حماد فرواه بمعناه . و (محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص

(المعنى) (تستأمر اليتيمة) هى فى الأصل من مات أبوها وهى دون البلوغ . والمراد بها هنا البكر البالغة . وسماها صلى الله عليه وسلم يتيمة باعتبار ما كان . على حد قوله تعالى : وما تولى اليتيم أموالهم ، وليس المراد بها الصغيرة فإنه لا معنى لإذنها ولا لإبائها . وفائدة تسميتها بذلك بعد البلوغ مراعاة حقها والشفقة عليها فى تحرى الكفاة والصلاح . فإن اليتيم مظنة الرأفة والرحمة . فعنه لا تزوج اليتيمة حتى تبلغ وتستأمر (فإن سكنت) أى فإن عرض عليها أمر الزواج فسكنت ولم تصرح بشئ (فهو) أى سكوتها (إذنها) بالنكاح (وإن أبت) أى صرحت بالمنع أو أظهرت ما يدل عليه (فلا جواز) أى فلا تعدى (عليها) وليس للولي إجبارها (والإخبار) بكسر الهمزة (فى حديث يزيد) أى رواه يزيد عن محمد بن عمرو بلفظ أخبرنى . بخلاف حماد بن سلمة فإنه رواه عنه بالتحديث . والعبارتان متقاربتان فى القوة .

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يجوز للولي أن يزوج اليتيمة إلا بعد بلوغها رشدها وإذنها (قال) الترمذى وشارحه : واختلف أهل العلم فى تزويج اليتيمة .

(أ) (فرأى بعضهم أن اليتيمة إذا زوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ . فإذا بلغت فلها الخيار فى إجازة النكاح وفسخه) وهو قول أصحاب أبي حنيفة . ويدل عليه قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ، فقيه دلالة على تزويج الولي غير الأب التى دون البلوغ بكراً كانت أو ثيباً ، لأن حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا أب لها . وقد أذن فى تزويجها بشرط ألا يبخس من صداقها فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قوى (ب) (وقال بعضهم لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ ولا يجوز الخيار فى النكاح) وهو قول الشافعى واحتج بظاهر حديث الباب (ج) (وقال أحمد وإسحق إذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجت فرضيت فالنكاح جائز ولا خيار لها إذا أدركت . واحتجنا بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها وهى بنت تسع سنين) [٤٣]

ولا دليل لهما فى هذا الحديث فإن عائشة قد كانت أدركت وهى بنت تسع سنين (قالت عائشة : إذا بلغت الجارية تسع سنين فهى امرأة) [٢٦]

كأنها أرادت أن الجارية إذا بلغت تسع سنين فهى فى حكم المرأة البالغة ، لأنه يحصل

لها حينئذ ما تعرف به نفعها وضررها من الشعور والتمييز^(١) . وقال ، الخطابي : وقد اختلف أهل العلم في جواز إنكاح غير الأب للصغيرة . فقال الشافعي : لا يزوجه غير الأب والجد ولا يزوجه الأخ ولا العم ولا الوصي . وقال الثوري : لا يزوجه الوصي . وقال حماد بن أبي سليمان ومالك بن أنس : للوصي أن يزوجه اليقينة قبل البلوغ . وروى ذلك عن شريح . وقال أصحاب الرأي : لا يزوجه الوصي حتى يكون وليا لها . وللولي أن يزوجه وإن لم يكن وصيا لأن لها الخيار إذا بلغت^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الترمذي ، وقال : حديث حسن . وأخرجه الدسائي . قال في التلخيص : ورواه ابن حبان والحاكم من حديث أبي موسى الأشعري بلفظ : تستأمر اليقينة في نفسها فإن سكنت فهو رضاها . وإن كرهت فلا كره عليها^(٣) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو .

(ش) هذان معلقان ، أى كما روى الحديث يزيد بن ذريع وحماد بن سلمة عن محمد بن عمرو رواه عنه أيضاً أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر ومعاذ بن معاذ . (وروايتهما) ذكرهما البيهقي من طريق المصنف^(٤) .

(٤٢) مك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بِهَذَا الْحَدِيثِ بِإِسْنَادِهِ زَادَ فِيهِ قَالَ: فَإِنْ بَكَتْ أَوْ سَكَتَتْ: زَادَ: بَكَتْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَيْسَ بِكَتْ بِمَحْفُوظٍ . وَهُوَ وَهْمٌ فِي الْحَدِيثِ الْوَهْمُ فِيهِ مِنْ ابْنِ إِدْرِيسَ .

(ش) (ابن إدريس) عبد الله (بهذا الحديث) أى روى حديث أبي هريرة المتقدم عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمرو (بإسناده) أى بإسناد محمد بن عمرو وهو أبو سلمة عن أبي هريرة (زاد) ابن إدريس (فيه) أى فى الحديث (قال) أى النبى صلى الله عليه وسلم (فإن بكّت) اليقينة (أو سكنت) بأو التويع (زاد) ابن إدريس فى الحديث عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو لَفْظُ (بكّت) (بيان الدريد) (قال أبو داود) يضعف

(١) س ١٨١ ج ٢ تحفة الأحوذى (٢) س ٢٠٣ ج ٣ معالم السنن (٣) س ١٨١ ج ٢ تحفة الأحوذى (مجاها فى إكراه اليقينة على التزويج) وس ٧٨ ج ٢ مجتهى (البكر يزوجه أبوها كارهة) وس ٢٩٨ تلخيص الحبير . (٤) س ١٢٧ ج ٧ - السنن الكبرى (لأن البكر الصمت . . .)

ترجمة أبي عمرو ذكوان المدني . إذا ظهر من البكر علامة السخط أو الرضا ولم تتكلم هل تزوج ؟ ٢٦٣

هذه الزيادة (ليس) لفظ (بكيت) بمحفوظ وهو وهم في الحديث (و (الوهم فيه من)
عبد الله (ابن إدريس) وفي نسخة : أو من محمد بن العلاء . وحاصله أن حديث أبي هريرة
رواه عن محمد بن عمرو خمسة : يزيد بن زريع وحماد بن سلمة وفي الرواية الأولى ، وأبو خالد
الأحرر ومعاذ بن معاذ وفي التعليقاتين بعدها ، والأربعة لم يذكروا : أو بكيت . والخامس
عبد الله بن إدريس زاد في روايته أو بكيت . وهو غلط منه أو من محمد بن العلاء .
(وهذه الرواية) ذكرها البيهقي عن المصنف (١) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَاهُ أَبُو عَمْرٍو ذَكْوَانُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِنَّ الْبِكْرَ تَسْتَحِي أَنْ تَتَكَلَّمَ قَالَ : سُكَّانَهَا لِإِقْرَارِهَا .

(ش) هذا معلق وقد ذكر في بعض النسخ قبل حديث محمد بن العلاء (الحديث السابق) وفي
بعضها بعده وهو أولى ، لأن حديث ابن العلاء من طرق حديث أبي هريرة . وهذا التعليق
عن عائشة .

(السند) (أبو عمرو ذكوان) المدني مولى عائشة . روى عنها . وعنه عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام وابن أبي مليكة وعلي بن الحسين وعطاء وغيرهم . وثقه أبو زرعة . وذكره ابن
حبان في الثقات . قال العجلي : تابعي ثقة . وقال البخاري في التاريخ : كان يوم عائشة في
الصلاة عند غياب عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهم . وقال في التقريب : ثقة من الثانية .
روى له أيضاً الشيخان والنسائي .

(المعنى) (إن البكر) وفي حديث أبي هريرة : تستأمر البتيمة . وهي تشمل البكر فلا منافاة
بين الحديثين (تستحي أن تتكلم) أى تأذن بالكلام . وعند النسائي عن عائشة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : استأمروا النساء في أبضاعهن . قيل : فإن البكر تستحي وتسكت .
قال : هو إذنها (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (سكاتها) بضم السين المهملة على وزن غراب ، وهو
مداومة السكوت (إقرارها) وهند البخاري : قال رضاها صمتها .

(الفقه) دل الحديث على أن سكوت البكر إذن بالنكاح يعنى ما لم يقترن بما يدل على السخط
قال الحافظ : واختلفوا فيما إذا لم تتكلم البكر بل ظهرت منها قرينة السخط أو الرضا بالنسب
مثلاً أو البكاء . فعند المالكية إن نفرت أو بكيت أو قامت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة
لم تزوج . وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك في المنع إلا أن قرنت مع البكاء الصباح ونحوه .

وفرق بعضهم في الدمع . فإن كان حاراً دل على المنع وإن كان بارداً دل على الرضا . وفي الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذانها هي البالغ إذ لا معنى لاستئذان من لا تدرى ما الإذن ومن يستوى سكوتها وسخطها . ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر القيمة قبل إذنها وتفويضها لا يكون رضا منها بخلاف ما إذا كان بعد تفويضها إلى وليها . وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها ، لأنها تستحي منهما أكثر من غيرهما . والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة إلى جميع الأولياء . واختلفوا في الأب يزوج البكر البالغ بغير إذنها . فقال الأوزاعي والثوري والحنفيون وأبو ثور : يشترط استئذانها . فلو عقد عليها بلا استئذان لم يصح . وقال ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحق : يجوز للأب أن يزوجه ولو كانت بالغاً بلا استئذان . ومن حجبتهم حديث : الثيب أحق بنفسها من وليها ^(١) دل بمفهومه على أن ولي البكر أحق بها منها ^(٢) .

(وهذا التعليق) وصله البخاري من طريق الليث عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو . ووصله الدسائي من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة . وكذا مسلم من طريق ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال ذكوان مولى عائشة : سمعت عائشة تقول : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أن تستأمر أم لا ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم تستأمر . فقالت : عائشة فقلت له فإنها تستحي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذلك إذنها إذا هي سكنت ^(٣) .

(٤٣) (ص) **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام عن سفيان عن إسماعيل ابن أُمِّة حدثني الثقة عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **آمروا النساء في بناتهن** .

(ش) (معاوية بن هشام) الأزدي . و (سفيان) الثوري (حدثني الثقة) لم نقف على اسمه

(المعنى) (آمروا النساء) أي شاوروهن (في) (تزوج) (بناتهن) لأن الأم أعلم بحال البنت من الأب . والأمر للاستحباب . قال الشافعي : لا خلاف أنه ليس للأم أمر لكنه على معنى استطابة النفس ^(٤) .

(١) يأتي بالمصنف رقم ٤٧ ص ٢٦٩ (باب في الثيب) (٢) ص ١٥٢ ج ٩ فتح الباري للمرح (لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها) (٣) ص ١٥١ م ١٠٠٠ وص ٧٨ ج ٢ مجتبى (إذن البكر) وص ٢٣ ج ٩ نووى مسلم (استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت) (٤) ص ١٥٢ ح ٩ فتح الباري للمرح (لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها) .

(الفقه) دل الحديث على استحباب أخذ رأى الأم في أمر تزويج البنت تطيبها لحاظر الأم ، وهو ادعى إلى الالفة وأبعد عن وقوع الفتنة بينهما إذالم يكن برضا الأم . إذ البنات إلى الامهات أميل ، وفي سماع قولهن أرغب . ولأن المرأة ربما علت من حال ابنتها أمراً يخفى على أبيها لا يصلح معه النكاح من علة تكون بها أو سبب يمنع من الوفاء بحقوق النكاح .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي وفي سنده رجل مجهول إلا أنه يرفع من مقامه قول إسماعيل بن أمية : حدثني الثقة ^(١) .

(٢٥ - باب في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها)

أى ليس للأب تزويج البكر البالغ بلا إذنها .

(٤٤) (ص) **عَدْن** عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ جَارِيَةَ يَكْرَأُ أَنْتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ نَخَّرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (حسين بن محمد) بن بهرام . و (أيوب) بن أبي تيممة كيسان السخيتاني .

(المعنى) (أن جارية بكراً) بالغة وهى غير خنساء بنت خدام الانصارية بكسر الخاء ودال مهملة التى فى الحديث رقم ٤٩ ص ٢٧١ (زوجها) أبوها بلا إذنها (وهى كارهة) أى غير راغبة فى الزواج . (نخبرها النبي صلى الله عليه وسلم) أى بين البقاء فى هذا الزواج وفسخه .

(الفقه) دل الحديث على أنه ليس للأب أن يجبر ابنته البكر البالغ الرشيدة على الزواج . وبه قال الحنفيون والاوزاعى والثورى وروى عن أحمد ، وحكام الترمذى عن أكثر أهل العلم ، لهذا الحديث ولما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر إلا بإذنها ^(٢) . ولما يأتى للمصنف من قوله صلى الله عليه وسلم والبكر يستأمرها أبوها ^(٣) ولأنها لو كان لها مال لا يجوز لأبيها أن يتصرف فيه إلا بإذنها . فكذلك لا يجوز له أن يزوجه إلا بإذنها (وقال) مالك والشافعى وإسحاق : يجوز للأب إجبار ابنته البكر البالغ على النكاح . وروى أيضاً عن أحمد لما يأتى للمصنف من قوله صلى الله عليه وسلم : الثيب أحق بنفسها من وليها ^(٤) قالوا ففهومه أن غير الثيب ليست أحق بنفسها وأن الولي أحق بها .

والمراد به الأب الكمال شفقته والجد كالأب في ذلك . قال واستفثار البكر واستفثانها إنما هو على سبيل الاستحباب والاستطابة . ويؤيده ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : أمروا النساء في بناتهن . قال الشافعي : لا خلاف أنه ليس للأم أمر لكنه على معنى استطابة النفس^(١) . وأجاب البيهقي عن حديث الباب بأن الجارية المذكورة فيه كان قد زوجها أبوها من غير كفه . (قال) الحافظ : وهذا الجواب هو المعتمد فإنها واقعة عين فلا يثبت فيها الحكم تعمياً^(٢) . (وأجاب) الأولون (١) بأن ما استدل به هؤلاء من مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم الثيب أحق بنفسها من وليها معارض ، بمنطوق قوله صلى الله عليه وسلم : لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر إلا بإذنها^(٣) . (ب) وبأن ما قالوه ، في حديث الباب من أن الجارية كان قد زوجها أبوها من غير كفه . هو مجرد ، احتمال لا دليل عليه بل الظاهر من لفظ الحديث أنه صلى الله عليه وسلم إنما خير البكر لأجل كراهيتها هذا الزوج لا لأنه كان غير كفه . (قال) العلامة الصنعاني : كلام البيهقي والحافظ عمامة عن كلام الشافعي ومذهبه . وإلا فتأويل البيهقي لا دليل عليه . فلو كان كما قال لذكرته المرأة بل قالت إنه زوجها وهي كارهة . فالعلة كراهتها . وعليها علق التخيير لأنها المذكورة فكأنه صلى الله عليه وسلم قال : إذا كنت كارهة فأنت بالخيار . وقول المصنف د يعني الحافظ ابن حجر : إنها واقعة عين - كلام غير صحيح بل هو حكم عام لعموم علته . فأينما وجدت الكراهة ثبت الحكم^(٤) . (وقال) ابن حزم . ما نعلم لمن أجاز على البكر البالغة إنكاح أبيها لها بغير أمرها متعلقاً أصلاً إلا إن قالوا : قد ثبت جواز إنكاحها لها وهي صغيرة فهي على ذلك بعد الأكبر^(٥) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي وقال : أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السخيتاني . والمحفوظ عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ، ولا وجه لتخطئة جرير قال ابن الترمذي : جرير بن حازم ثقة جليل ، وقد زاد الرفع فلا يضره إرسال من أرسله كيف وقد تابعه الثوري وزيد بن حبان فروياه عن أيوب كذلك مرفوعاً^(٦) . وقال ابن القطان حديث ابن عباس هنا حديث صحيح^(٧) .

(٤٥) مك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ

(١) ص ١٥٢ ج ١ فتح الباري (٢) ص ١٥٥ منه (إذا زور الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود)

(٣) تقدم للمصنف رقم ٤٠ ص ٢٥٩ (في الاستفثار) (٤) ص ١٦٢ ج ٣ سبل السلام (تخيير من زوجت وهي كارهة)

(٥) ص ٤٦٢ ج ٩ - المحلى (آخر مسألة ١٨٢٢) (٦) ص ٧٧٣ ج ١ (مسند عبد الله بن عباس . . .)

وص ٢٩٦ ج ١ سنن ابن ماجه (من زوج ابنته وهي كارهة) وص ١١٧ ج ٧ - السنن الكبرى (إنكاح الآباء الأبنكار)

(٧) ص ١٩٠ ج ٣ نصب الراية .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ .
وهكذا رواه الناس مرسلًا معروف .

(ش) (أبوب) السخيتاني . و (عكرمة) مولى ابن عباس (بهذا الحديث) أى حديث جرير
ابن حازم عن أيوب و (لم يذكر) حماد بن زيد في هذا الطريق (ابن عباس) بل رواه مرسلًا
(وهكذا) أى كما روى حماد بن زيد الحديث مرسلًا (رواه) أيضاً (الناس) كالدارقطني والبيهقي
وغيرهما (مرسلًا) . والمرسل ما سقط منه الصحابي . وقد احتج بالمرسل بعضهم مطلقاً لأن
الصحابة كلهم عدول . واحتج به بعضهم إذا كان له ما يقصده . وهو هنا معضد بالرواية السابقة
(و معروف) خبر لمبتدأ محذوف أى وهو معروف مشتهر . والمعروف في العرف ما رواه
ثلاثة فأكثر أو إرساله معروف : وفي بعض النسخ مرسلًا معروفًا . وعلى كل فالحديث قوى
محتج به (قال) الحافظ قد أعلّ الحديث بالإرسال . ورواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب
موصولاً . وكذلك رواه معمر بن جلدان الرقي عن زيد الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولاً .
وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء ^(١) .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف وقال : وقد روى من وجه آخر عن عكرمة
موصولاً وهو أيضاً خطأ وذكره البيهقي عن يحيى بن أبي كثير عن ابن عباس رضى الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردّ نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان فردّ
النبي صلى الله عليه وسلم نكاحهما . وفي سنده عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري عن سفيان
الثوري وهم فيه على الثوري وليس بقوى ^(٢) . وهذا لا يضر الحديث فإن وصله زيادة من
الذماري وهو ثقة . فقد أخرج له الحاكم في المستدرک وذكره ابن حبان في الثقات وزيادة
الثقة مقبولة .

(٢٦ - باب في الثيب)

أى في حكم استئذان الثيب عند إرادة تزويجها .

(٤٦) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَا أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا . وَهَذَا لَفْظُ الْقَعْنَبِيِّ .

(ش) (عبد الله بن مسلمة) القعنبي . و (عبد الله بن الفضل) الهاشمي .

(المعنى) (الأيمة) هي في الأصل من لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً ومن لا زوجة له . والمراد بها هنا الثيب كما صرح به في الرواية الآتية . قال الحافظ : وظاهر الحديث أن الأيمة هي الثيب التي فارقت زوجها بموت أو طلاق لمقابلتها بالبكر . وهذا هو الأصل في الأيمة^(١) وهي (أحق بنفسها) في الزواج وغيره (من وليها) فلا يزوجها إلا بأمرها . ولفظ أحق يقتضي المفاضلة أي أن لها في نفسها في النكاح حقاً ولوليها حقاً . وحقها أوكد من حقه فإنه لو أراد تزويجها كفناً وامتنعت لم تجبر . ولو أرادت أن تتزوج كفناً فامتنع الولي أجبر . فإن أصر على امتناعه زوجها القاضي . فدل على تأكيدها ورجحانه^(٢) (والبكر تستأذن) أي يطلب الولي منها الإذن في النكاح . وفي نسخة والبكر تستأمر في نفسها (وإذنها صماتها) بضم الصاد ، أي سكوتها . (وهذا) الحديث (لفظ) عبد الله بن مسلمة (القعنبي) شيخ المصنف . وأما أحمد ابن يونس فرواه بالمعنى .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الثيب أحق بنفسها من وليها في ولاية عقد الزواج عليها . وهو مذهب الحنفيين وجمهور السلف والخلف . وقال الترمذي : العمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن الثيب لا تزوج حتى تستأمر . وإن زوجها الأب من غير أن يستأمرها فكرهت ذلك فالتكاح مفسوخ عند عامة أهل العلم^(٣) وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحق : يجوز للأب أن يزوجهما بغير استئذان ويرده (أولاً) ما في أحاديث الباب من قوله صلى الله عليه وسلم والبكر تستأمر (وثانياً) ما يأتي عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها^(٤) (قال) النووي : الثيب لا بد فيها من النطق بلا خلاف سواء أكان الولي أباً أم غيره لأنه زال كمال حياتها بممارسة الرجال . وسواء أزال بكارتها بنكاح صحيح أم فاسد أم بوطء شبهة أم بزنا . ولو زالت بكارتها بوثبة أو بأصبع أو بطول المكث أو وطئت في دبرها فلها حكم الثيب على الأصح . وقيل حكم البكر^(٥) (واختلف) في الثيب غير البالغ فقال مالك : يزوجهما أبوها كما يزوج البكر (وقال)

(١) س ١٥١ ج ٩ فتح الباري المرح (لا ينكح الأب وغيره البكر واليتيم إلا برضاها)

(٢) س ٢٠٤ ج ٩ شرح مسلم (استئذان الثيب في النكاح بالناطق والبكر بالسكوت) . (٣) س ١٧٩ ج ٢

تحفة الأحوذى (استئذان البكر واليتيم) (٤) يأتي للمصنف رقم ٢٧١ (باب في الثيب)

(٥) س ٢٠٤ ج ٩ شرح مسلم (استئذان الثيب في النكاح بالناطق . .)

أبو حنيفة والأوزاعي : يزوجها كل ولي فإذا بلغت ثبت لها الخيار (وقال) الشافعي وأبو يوسف ومحمد : لا تزوج حتى تبلغ وتستأمر (ب) دل الحديث على أنه لا يجوز تزويج البكر إلا بإذنها . وإذنها سكوتها إذا كانت بالغة رشيدة . ويستحب إعلامها أن سكوتها إذن لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صمتي إذن لم يبطل العقد عند الجمهور بذلك . وأبطله بعض المالكية (وقال) ابن شعبان منهم : يقال لها ثلاثاً إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فانطقي^(١)

(ج) ظاهر الحديث أن سكوت البكر يعتبر إذنا بالنسبة لجميع أوليائها وهو مذهب الجمهور . وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها من بقية الأولياء لأنها تستحي منهما أكثر من غيرهما . والصحيح الأول . وأما نكاح البكر الصغيرة فسيأتي تمام الكلام عليه في باب تزويج الصغار ، إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي^(٢)

(٤٧) مك (ص) **هذه** أحمد بن حنبل ثنا سفيان عن زياد بن سعد عن عبد الله ابن الفضل بإسناده ومعناه قال : الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها أبوها قال أبو داود : أبوها ليس بمحفوظ

(ش) (سفيان) بن عيينة . و (إسناده) أي روى زياد بن سعد هذا الحديث بإسناد حديث عبد الله بن الفضل وهو عن نافع بن جبير عن ابن عباس (ومعناه قال) زياد بن سعد في حديثه (الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها أبوها) زاد أحمد . في نفسها وإذنها صماتها . وعند البيهقي : والبكر يستأمرها أبوها في نفسها (قال أبو داود : أبوها) أي هذا اللفظ (ليس بمحفوظ) هكذا في أكثر النسخ . وفي بعضها زيادة : هذا من سفيان أي زيادة لفظ أبوها من سفيان بن عيينة . وقال البيهقي : زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة . قال الشافعي : زادها ابن عيينة في حديثه . وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الأبكار ولا يستأمرنهن . قال البيهقي : والمحفوظ في حديث ابن عباس : البكر تستأمر . ورواه صالح بن كيسان باللفظ : واليتيمة تستأمر . وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة . فدل على أن المراد بالبكر اليتيمة . وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ لفظ الأب

(١) ص ٢٥٤ ج ٦ نيل الأوطار (الإخبار والاستثمار) (٢) ص ٢٢١ ج ٢ بدائع المن . و ص ٢١٩ ج ١

(مسند عبد الله بن عباس . .) و ص ٢٠٤ ج ٩ نوى مسلم . و ص ٧٧ ج ٢ مجتهي (استئذان البكر في نفسها) و ص ٢٩٥

ج ١ سنن ابن ماجه (استثمار البكر واليتيم) و ص ١١٥ ج ٧ - السنن الكبرى (إن نكاح الآباء الأبكار)

قاله الحافظ (١).

(وهذه الرواية) أخرجهما أيضاً أحمد والنسائي والبيهقي بزيادة الأب . وأخرجها مسلم بلا ذكر الأب (٢).

(٤٨) (ص) **حدثنا** الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن صالح بن كيسان عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس للولي مع الثيب أمر . واليتيمة تستأمر وصمتها إقرارها .

(ش) (عبد الرزاق) بن همام بن نافع . و (معمر) بن راشد الأزدي . و (صالح بن كيسان) سقط هنا شيخه . وهو عبد الله بن الفضل وكذا عند النسائي والدارقطني في رواية . وإسقاطه خطأ . فقد أخرج الحديث أحمد والنسائي والدارقطني من طريق ابن إسحاق حدثني صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل بن عباس بن ربيعة عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الأيم أولى بأمرها واليتيمة تستأمر في نفسها وإذنها صماتها . قال الدارقطني : تابع ابن إسحاق سعيد بن سلمة عن صالح بن كيسان وخالفهما معمر في إسناده فأسقط منه رجلاً . يعني عبد الله بن الفضل ، وخالفهما أيضاً في منته فأتى بلفظ آخر وهم فيه ، لأن كل من رواه عن عبد الله بن الفضل وكل من رواه عن نافع بن جبير مع عبد الله بن الفضل . خالفوا معمرًا واتفاقهم على خلافه دليل على وهمه وأيضاً فإن صالحاً لم يسمعه من نافع بن جبير وإنما سمعه من عبد الله بن الفضل عنه (٣) .

(المعنى) (ليس للولي مع الثيب أمر) هذا النفي على الإطلاق وهم كما تقدم لا يتفق

(١) وقوله صلى الله عليه وسلم : الأيم أحق بنفسها من وليها (٤) وقوله صلى الله عليه وسلم : الثيب أحق بنفسها من وليها (٥) فإنهما يثبتان أن للولي حقاً وأمرًا (ب) وقوله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة نكحت بغير إذن موليا فنكاحها باطل (٦) فإنه يثبت أن نكاحها لا يصح بلا إذن وليها (واليتيمة) هي الصغيرة التي مات وليها قبل بلوغها . ويحتمل أن يراد بها البكر البالغة . وتسميتها بتيمة باعتبار ما كان (تستأمر) أي يأخذ الولي أمرها في النكاح (وصمتها إقرارها) أي إذنها .

(١) من ١٥٢ ج ٩ فتح الباري . المرح (لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها (٢) من ٢١٩ ج ١ مسند أحمد (مسند عبد الله بن عباس) من ٧٨ ج ٢ مج ٢ (استئثار الأب بالبكر) من ١١٥ ج ٧ . السنن الكبرى (إنكاح الآباء الأبناء) من ٥٠٢ ج ٩ نووى . مسند (استئذان الثيب في النكاح بالنطق) . (٣) من ٣٨٩ سنن الدارقطني (٤) تقدم رقم ٤٦ من ٢٦٧ (باب في الثيب) (٥) تقدم رقم ٤٧ من ٢٦٩ (٦) تقدم رقم ٢٤ من ٢٤٤ (في الولي) .

(الفقه) دل الحديث بظاهره (١) على جواز نكاح المرأة بلا أمر الولي . وقد تقدم الكلام في هذا وإفياً^(١) (ب) على جواز نكاح اليقظة الصغيرة بالاستئذان قبل البلوغ . ومن لا يجوز هذا يرى أن المراد باليقظة البالغة .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائي والبيهقي والدارقطني من طريق معمر بن سندا ومثنا . وأخرجه أحمد والنسائي والدارقطني بسند ابن إسحق ولفظ تقدم^(٢) .

(٤٩) (ص) **هَذَا الْقَتْنِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَجُمُعَ ابْنِي يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّينَ عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكْرِهَتْ ذَلِكَ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَرَدَّ نِكَاحَهَا .**

(ش) (السند) (القطنى) عبد الله بن مسلمة . و (عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق . و (عبد الرحمن) بن يزيد بن جارية بالجيم والتحتانية الأنصارى أبو محمد المدنى أخو عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه . ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن خنساء حديث الباب . وقيل روى هذه القصة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن عمه جمع بن جارية وعمر بن الخطاب وأبي أيوب وغيرهم . وعنه عبد الله بن عبد الله بن ثعلبة والزهرى وعبد الله بن محمد بن عقيل والقاسم بن محمد وجماعة . وثقه ابن سعد وقال : كان قليل الحديث وذكره ابن حبان في الثقات . وذكره المسكوى في فضيل من ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووثقه الدارقطني والمجلى وابن البرقي وابن خلفون . قيل مات سنة ٩٣ ثلاث وتسعين روى له أيضاً البخارى والنسائي والترمذى وابن ماجه . و (بجمع) بضم أوله وفتح الجيم وتشديد الميم المكسورة ابن يزيد بن جارية الأنصارى . روى عن عتبة بن عويم بن ساعدة وخنساء بنت خدام . وعنه ابنه يعقوب والقاسم بن محمد وعكرمة بن سلمة بن ربيعة . وهو ابن أخى بجمع الذى جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . روى له أيضاً البخارى والنسائي وابن ماجه . وقد وهم من زعم أن له صحبة . وإنما الصحبة لعمه بجمع بن جارية . و (خنساء) بالحاء المعجمة بعدها نون ثم سين مهملة على وزن حمراء (بنت خدام) بكسر الحاء المعجمة بعدها دال

(١) تقدم في فقه (١) الحديث رقم ٢٤٥ من (١) (في الولي) (ب) ورقم ٤٦ من ٢٦٨ (في الثيب) وظهرها .

(٢) من ٨٧ ج ٢ مجتهي فقه الحديث (استئذان البكر في نفسها) ومن ١٨٠ ج ٧ - المعنى الكبرى (إنكاح الثيب) ومن ٣٨٩ سنن الدارقطني . ومن ٢٦١ ج ١ مسند أحمد (مسند عبد الله بن عباس) .

مهملة ابن خالد الأنصاري من بنى عمرو بن عوف . وفي بعض النسخ : بنت خدام بالذال المعجمة . كما ضبطه الكرماني على البخاري ورجح الحافظ الأول وهي صحابية مشهورة .

(المعنى) (أن أباها) خدام بن خالد (زوجها وهي ثيب) وفي رواية الثوري : قالت أنكحنى وأنا كارهة وأنا بكر . والأول أرجح . فقد أخرج عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد أن رجلاً من الأنصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها يوم أحد فأنكحها أبوها رجلاً فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي أنكحنى وإن عم ولدي أحب إلي . فهذا يدل على أنها كانت ولدت من زوجها الأول وأنه أنصاري واسمه أنيس بن قنادة (فذكرت ذلك) أي كرهت تزويجها عن زوجها له أبوها . ولم نقف على اسمه . وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أن خداماً أنكح ابنته رجلاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لا تكرهوهن فتسكت بعد ذلك أبا لبابة وكانت ثيباً . ذكره الحافظ (١) . هذا . والحق أنه لامعارضه بين هذه الروايات حتى يحتاج إلى التجميع . فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت لها مرتين . مرة وهي بكر . وأخرى وهي ثيب ، وأيضاً فإن القائل إنها كانت ثيباً غيرها وهي القائلة : وأنا بكر فلا يرجع قول الغير على قولها (فذكرت) الخنساء (ذلك) أي عدم رغبتهما في تزويج أبيها لمن لا ترغب (له) أي للنبي صلى الله عليه وسلم (فرد) أي أبطل النبي صلى الله عليه وسلم (نكاحها) الذي كان من أبيها فتزوجت أبا لبابة بن عبد المنذر . وعلة الرد كراهة المرأة لمن زوجها له أبوها .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه ليس للولي إجبار البالغة ولو بكراً على النكاح . وبه قال الحنفيون والجمهور . واتفق أئمة الفتوى بالامتناع على أن الأب إذا زوج ابنته الثيب بلا رضاها لا يجوز ويرد . وخالف في هذا الحسن البصري والنخعي . قال الحسن : نكاح الأب جائز على ابنته ولو ثيباً كرهت . وقال النخعي : إن كانت البنت في عياله زوجها بلا استئثار وإن لم تكن في عياله أو كانت نائمة عنه استأمرها . وهما في هذا خالفاً السنة الثابتة في خنساء وغيرها . واختلف القائلون بهذا الحديث فيمن زوجها الولي بغير إذنها ثم بلغها فأجازت . فقال الحنفيون : إذا أجازته جاز وإذا أبطلته بطل . وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور : إذا زوجها بغير إذنها فالنكاح باطل وإن رضيت ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح خنساء . ولا يقبل إلا أن تجيزه . وقالت المالكية : إذا زوج الولي امرأة بالغة بكراً أو ثيباً بلا إذنها ثم بلغها فإن أجازت بالقول بلا رد للنكاح قبله وكانت بالبلد وقرب رضاها ، جاز إذنها وتم النكاح . ويبطل عقده إن لم تكن بالبلد أو بعد قبولها أو كانت ردت النكاح قبل ذلك . فإن عقده بلا أمرها حينئذ ليس بعقد ولا يقع فيه طلاق . (ب) استدلل به الشافعي على إبطال النكاح الموقوف على إجازة من له الإجازة .

وهو قول لمالك . ذكره البدر العيني ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد والبخاري وباقي الأربعة والبيهقي والدارقطني ^(٢)

(٢٧ - باب في الإكفاء)

الإكفاء جمع كف . كقفل . وهو المثل والنظير . والكفاءة كون الزوج نظير الزوجة في اللبس ونحوه .

(٥٠) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ ثَنَا حَمَادُ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَبَا هِنْدٍ حَجَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْيَأْفُوخِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا بَنِي بَيَاضَةَ أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ وَقَالَ: إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوُونَ بِهِ خَيْرٌ فَالْحِجَامَةُ .

(ش) (السند) (عبد الواحد بن غياث) بكسر الغين المعجمة وآخره ثاء مثلثة المربدى البصري أبو بحر الصيرفي . روى عن حماد بن زيد وحماد بن سلمة وعبد الله بن المثنى ، وعبد الواحد بن زياد وجماعة . وعنه أبو زرعة وموسى بن هارون الحافظ . ومحمد بن صالح التمار ويوسف القاضي وآخرون . قال أبو زرعة : صدوق . وقال صالح بن محمد : لا بأس به ووثقه الخطيب وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : صدوق من صغار التاسعة . قيل مات سنة ٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين . و (حماد) بن سلمة . و (محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص . و (أبو سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف . و (أبو هند) قيل اسمه عبدان وقيل يسار ، وقيل سالم الحجام مولى بني بياضة .

• روى ، عروة عن عائشة أن أبا هند مولى بني بياضة كان حججاً ما يحجم النبي صلى الله عليه وسلم . فقال صلى الله عليه وسلم : من سره أن ينظر إلى من صور الله الإيمان في قلبه فلي نظر إلى أبي هند . (الحديث) أخرجه الطبراني في الأوسط . قال الهيثمي : وفيه عبد الواحد ابن إسحق الطبراني ولم أعرفه . وبقي رجاله ثقات ^(٣)

[٤٤]

(١) ص ١٣٠ ج ٢٠ عمدة القاري (٢) ص ٣٢٢ ج ٢ بدائع المن . و ص ٢٢٨ ج ٦ مسند أحمد (حديث خفاء بنت خدام . . .) و ص ١٥٣ ج ٩ فتح الباري (لذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة ففكاحه مردود) و ص ٧٨ ج ٢ مجتبى (البت يزوجهما أبوها وهي كارهة) و ص ٢٩٦ ج ١ سنن ابن ماجه (من زوج ابنته وهي كارهة) و ص ١٨٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (ذكر الحديث بلا سند) . و ص ١١٩ ج ٧ - السنن الكبرى (إنكاح النيب) و ص ٣٨٦ سنن الدارقطني . (٣) ص ٣٧٧ ج ٩ مجمع الزوائد .

(المعنى) (حجم النبي صلى الله عليه وسلم) أى شرط رأسه (فى اليافوخ) وهو وسط الرأس وملتحق عظم مقدم الرأس ومؤخره . حجمه صلى الله عليه وسلم لمرض به . والافصح فى اليافوخ الهمز (بابى بياضة) بطن أى أمرة من الانصار (أنكحوا أبا هند) أى زوجته إذا أراد أن يتزوج من بناتكم ولا تأنفوا (وانكحوا إليه) بهمة وصل أى تزوجوا بناته ولا تأنفوا من مصاهرته . وقال صلى الله عليه وسلم فى أبى هند ذلك مخافة أن يستنكفوا من مصاهرته لكونه معتقاً لبني بياضة ، ولكونه حجاً . فكانه صلى الله عليه وسلم يشير إلى أن المعول عليه فى الكفاة الصلاح والدين فإن أبا هند كان من أجلاء الصحابة وشهد المشاهد كلها ما عدا بدرًا وقال ﷺ (إن كان فى شيء مما تدأبون به خير فالحجامة) أى فالحجامة خير ما يتداوى به (قال) ابن الملك فى شرح المشارق «فإن قلت ، الأصل فى إن الشرطية أن تستعمل فى المشكوك . وثبوت الخيرية فى شيء من أدويتهم لا على التعيين كان محققاً عندهم فكيف أورده يان قلت ، قد تستعمل إن لتأكيد تحقق الجزاء .

(الفقه) دل الحديث على أن المعول عليه فى كفاة النكاح قوة الإيمان والدين . وأن صنعة الحجامة وسبق الرق وما شابهها لا تؤثر فى الكفاة متى كان الشخص قوى الإيمان . قال الله تعالى : «إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ»^(١) . وقال تعالى : «أَفَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كُنْ كَانَ فَاسِقًا . لَا يَسْتَوُونَ»^(٢) . وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة فى الأرض وفساد عريض . أخرجه الترمذى . وفى رواية له قالوا يا رسول الله وإن كان فيه . قال : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب^(٣) . [٤٥]

«وإن كان فيه ، أى شيء من قلة المال أو دناءة الحرقة ، وفساد عريض ، أى كبير . وذلك لأنكم لو لم تزوجوها إلا من ذى مال أو جاء ربما تبقى أكثر نسائكم بلا أزواج وأكثر رجالكم بلا نساء فيكثر الافتتان بالزنا . وربما يلحق الأولياء عار فتهيج الفتنة والفساد ويترتب عليه قطع النسب وقلة الصلاح والعفة . هذا والكفاة فى الدين لازمة بالإجماع وتعتبر فى جانب الرجال للنساء ولا تعتبر فى جانب النساء للرجال لأن النصوص وردت بهذا . ولذا لا يجوز نكاح مسلمة كافراً ويجوز لمسلم نكاح كاتبة . وللحديث قال مالك : لا يراعى فى الكفاة إلا الدين . ومذهب الجمهور أنه يراعى فيها أربعة أشياء : الدين والحرية والنسب والصنعة ، فلا تزوج المسلمة من كافر ولا الصالحة من فاسق ولا الحرة من عبد ولا المشهورة النسب من الخامل

ولا بدت تاجر أو من له حرقة طيبة من له حرقة خبيثة أو مكروهة . فإن رضيت المرأة أو وليها الزواج بغير كفء صح النكاح^(١) .

(وقالت) الشافعية في المشهور عنهم : خصال الكفاءة خمسة : التقوى والحرية والاسب والحرقة والسلامة من الجنون والجذام والبرص ونحوها من العيوب التي يرد بها النكاح (وعن أحمد) روايتان إحداهما يعتبر في الكفاءة التقوى والنسب . وثانيتهما أن الكفاءة في النسب فقط . وقيل : يعتبر فيها أيضاً الحرية واليسار والصناعة . وقيل : هذه الثلاثة للكمال قال ابن قدامة : والدليل على اعتبار الدين قول الله تعالى : **أَفَنُكَانَ مُؤْمِنًا كُنَّا كَانَفًا قَالُوا لَا يَسْتَوُونَ** . ولأن الفاسق مرذول مردود الشهادة والرواية غير مأمون على النفس والمال مسلوب الولاية ناقص عند الله تعالى وعند خلقه قليل الحظ في الدنيا والآخرة فلا يجوز أن يكون كفناً لعفيفة لكن يكون كفناً مثله . والدليل على اعتبار النسب في الكفاءة قول عمر رضي الله تعالى عنه : **لَا مَنَعَنَ فُرُوجَ ذَوَاتِ الْأَحْسَابِ إِلَّا مِنَ الْإِكْفَاءِ** : قيل له وما إلا كفء؟ قال في الأحساب . أخرجه أبو بكر عبد العزيز [٢٧]

ولأن العرب يعدون الكفاءة في النسب ويأفنون من نكاح الموالى ويرون ذلك نقصاً وطاراً فإذا أطلقت الكفاءة وجب حملها على المتعارف^(٢) قال الحافظ : ولم يثبت في اعتبار النسب حديث . وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ مرفوعاً : العرب بعضهم أكفاء بعض ، والموالى بعضهم أكفاء بعض . فإسناده ضعيف [٤٦]

واحتج البيهقي بحديث واثلة مرفوعاً : **إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى بَنِي كِنَانَةَ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ** . (الحديث) وهو صحيح . أخرجه مسلم [٤٧]

لكن في الاحتجاج به لذلك نظر لكن ضم بعضهم إليه حديث : **قَدِّمُوا قَرِيبًا وَلَا تَقَدِّمُوا** أخرجه الطبراني عن عبد الله بن السائب^(٣) [٤٨]

وهو أيضاً في الاحتجاج به هنا نظر وكذلك ما روى عن عائشة مرفوعاً : العرب للعرب أكفاء والموالى أكفاء للموالى إلا حائك أو حجام . أخرجه البيهقي . وفي سننه الحكم بن عبد الله الأزدي هو ضعيف^(٤) . قال في المذهب : **التَّحْكُمُ عَدَمُ** [٤٩]

وأخرج البيهقي نحوه من طريق عروة الدمشقي عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وقال وهو ضعيف^(٥) وقال في المذهب : ولم يصح كأنه من وضع عروة . وقال في المطامح : حديث منكر^(٦) قال راجع ما ذهب إليه الإمام مالك من أن المعتبر في

(١) ص ١٦٩ ج ٢ تحفة الأحوذى . (٢) ص ٣٧٥ ج ٧ منى (٣) ص ١٠٤ ج ٩ فتح الباري المرح (الأ كفاء في الدين) وانظر حديث الطبراني رقم ١٨٦٦ ج ٩٣ ج ٢ كشف الخفاء (٤) ص ١٣٥ ج ٧ - السنن الكبرى (اعتبار للصناعة في الكفاءة) (٥) ص ١٣٤ منه . (٦) ص ٣٧٩ ج ٤ فيض التبريد للناوي .

الكفاة الدين فقط لقوة أدلته ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع : أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد لا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أبيض على أسود كلكم لآدم وآدم من تراب أكرمكم عند الله أتقاكم ليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى . ذكره ابن عبد ربّه (١)

[٥٠]

(والحديث) أخرجه مختصرا البيهقي والحاكم وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم (١٢).

(٢٨ — باب في تزويج من لم يولد)

وعند الخطابي من لم تولد بالناء . أى في بيان حكم تزويج البنت قبل ولادتها . وعند البيهقي : لا نسكاح لمن لم يولد .

(٥١) (ص) **حدثنا** الحسن بن علي ومحمد بن المثنى المعنى قالاً : ثنا يزيد بن هارون أخبرنا عبد الله بن يزيد بن مقسم الثقفي من أهل الطائف حدثني سارة بنت مقسم أنها سمعت ميمونة بنت كزدم قالت : خرجت مع أبي في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فدنا إليه أبي وهو على ناقه له فوق له واستمع منه ومعه درة كدرة الكتاب فسمعت الأعراب والناس وهم يقولون الطبطبية الطبطبية فدنا إليه أبي فأخذ بقدمه فأقر له ووقف عليه واستمع منه فقال : إني حضرت جيش عثران . قال ابن المثنى : جيش عثران فقال طارق بن المرقع من يعطيني رنحاً بثوابه . قلت وما ثوابه ؟ قال أزوجه أول بنت تكون لي فأعطيته رنحاً ثم غبت عنه حتى علمت أنه قد ولد له جارية وبلغت ثم جئت فقلت له أهلي جهزهن إلي فحلف ألا يفعل حتى أصدق صدقاً جديداً غير الذي كان بيني وبينه وحلف ألا أصدق غير الذي أعطيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقرن أي النساء هي اليوم ؟ قال : قد رأت القتيير . قال : أرى أن تتركها .

(١) ص ١٤٦ ج ٤ - المقد الفريد (خطبة حجة الوداع) . (٢) ص ١٣٦ ج ٧ - السنن الكبرى (لا برد

نسكاح غير الكفاء إذا رضيت به الزوجة ومن له الأمر معها وكان مسلماً) وص ١٦٤ ج ٢ مستدرک .

قَالَ: فَرَأَعَنِي ذَلِكَ وَنَظَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مِنِّي قَالَ لَا تَأْتُمُّ وَلَا صَاحِبُكَ يَأْتُمُّ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَالْقَتِيرُ الشَّيْبُ.

(ش) (السند) (عبد الله بن يزيد بن مقسم) بكسر الميم وسكون القاف ابن ضبة الثقفي مولا لم البصري. روى عن أبيه وعمته سارة. وعنه ابن مهدي ويعقوب بن إسحق الحضرمي وأبو طاهر العقدي وأبو حذيفة النهدي وغيرهم وثقه ابن المديني. روى له المصنف هذا الحديث. و (سارة بنت مقسم) الثقفية روت عن ميمونة بنت كردم هذا الحديث. و (ميمونة بنت كردم) بوزن جعفر ابن سفيان اليسارية. ويقال الثقفية. روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنهما يزيد ابن مقسم. قال ابن حبان: لها صحبة. روى لها أيضاً ابن ماجه.

(المعنى) (خرجت مع أبي) كردم (في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي حجة الوداع وكانت سنة عشر من الهجرة (فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم) بمكة كما عند أحمد (وهو على ناقته) القصواء (ومعه) وعند أحمد. وبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم (درة) بكسر الدال المهملة وشدة الراء أي بيده عصا صغيرة (كدرة الكتاب) أي معلى الصبيان (فسمعت الأعراب) أي سكان البوادي (والناس) عطف عام (وهم يقولون الطبطبية) بفتح الطاءين المهملتين بينهما باء ساكنة وبعد الثانية باء مكسورة ثم باء تحتانية مشددة ثم تاء تأنيث. وهو كناية عن الدرة لأنك إذا ضربت بها حكك صوت طب طب. وهي بالنصب على التحذير كقولك الأسد الأسد أي احذر الأسد. وقيل هي كناية عن وطء الأقدام أي أن الناس يسمعون ولافدهم صوت طب طب (فدنا إليه) أي قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (أبي) كردم (فأخذ) أبي (بقدمه) أي برجل النبي صلى الله عليه وسلم (فأقرله) أي لم يمنعه صلى الله عليه وسلم من أخذ القدم ولم ينزعه من يده (ووقف) النبي صلى الله عليه وسلم (له) أي لكردم (واستمع منه) أي استمع صلى الله تعالى عليه وسلم كلامه (فقال) أبي (إني حضرت جيش عثران) بكسر العين المهملة بعدها مثناة ساكنة. وهذا لفظ الحسن بن علي أحد شيوخ المصنف. و (قال) محمد (ابن المثنى جيش عثران) بالغين المعجمة. وهذا الجيش كان في زمن الجاهلية. وفي تهذيب التهذيب جيش عيزار (فقال طارق بن المرقع) بهضم الميم بعدها راه وكسر القاف المشددة الحجازي. ذكره ابن منده في الصحابة (من يعطيني رجلاً بثوابه) أي بعوضه وجزائه (قلت) وفي نسخة. قال أي كردم (وما ثوابه؟ قال) طارق (أزوجه أول بنت تكون لي فأعطيته رجلي) قال كردم (ثم غبت عنه) أي عن طارق بن المرقع مدة (حتى علمت أنه قد ولد له) فيها (جارية وبلغت) وكبرت سنها (ثم جنته فقلت له أهلي جهزهن) أي بنتك زوجتي فهينها (إلى) لأخذها. والتعبير بضمير جمع النسوة مبالغة للتعظيم. وفي بعض النسخ: جهزهم لي بضمير جمع الذكور.

(لحلف ألا يفعل حتى أصدقه صداقا) أى أدفع إليه مهرأ (جديداً غير الذى كان بيني وبينه) وهو الرخ . وفى أكثر النسخ حتى أصدق بحذف الضمير . والاولى هى الاقرب ، وعند أحمد : فأثبتته فقلت له : جهزلى أهلى فقال لا والله لا أجهزها حتى تحدث صداقا غير ذلك (وحلفت ألا أصدق) أى لا أدفع مهرأ (غير الذى أعطيته) وهو الرخ (وبقرن) بكسر القاف وسكون الراء أى بسن (أى اللسان فى اليوم) وفى رواية أحمد : وبقدر أى النساء هى والقرن بنو سن واحد يقال هؤلاء قرن زمان كذا (قال) كردم (قد رأت القتيير) بفتح القاف وكسر المشاة الفوقية بعدها مثناة تحتانية هو الشيب (قال) صلى الله عليه وسلم (أرى أن تتركها) وفى رواية أحمد : دعها عنك لا خير لك فيها . قال كردم (فراعنى ذلك) أى أفزعنى قوله دعها عنك لأجل الحلف الذى حلفته (ونظرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى ذلك) الفزع (منى قال) له (لا تأثم ولا صاحبك يأثم) وفى نسخة ولا يأثم صاحبك . أى ليس عليك فى حلفك إثم ولا على صاحبك إذا لم تتزوجها لعدم وقوع المحلوف عليه ، وفى قوله ، ولا صاحبك يأثم ، إيماء ، بأن طارقا كان مسلما (قال أبو داود : القتيير الشيب)

(الفقه) دل الحديث على أن النكاح قبل ولادة المرأة لا ينعقد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كردما بترك زواج بنت طارق بن المرقع ولم يأمره بطلاقها ولو انعقد النكاح لأمره بطلاقها ، قال الخطابى : يشبه أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم إنما أشار عليه بتركها لأن عقد النكاح على معدوم العين فاسد وإنما كان ذلك منه موعداً له فلما رأى أن ذلك لا يبنى بما وعد وأن هذا لا يقلع عما طلب أشار عليه بتركها والإهراس عنها لما خاف عليهما من الإثم إذا تنازعا وتخاصما إذ كان كل واحد منهما قد حلف أن يفعل غير ما حلف عليه صاحبه . وتلطف صلى الله عليه وسلم فى صرفه عنها بالمسألة عن سنها حتى قرر عنده أنها قد رأت الشيب وكبرت وأنه لا حظ له فى نكاحها . وفيه دليل على أن للحاكم أن يشير على أحد الخصمين بما هو ادعى إلى الصلاح وأقرب إلى التقوى ^(١) :

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقى ^(٢) .

(٥٢) مك (ص) **حدثنا** أحمد بن صالح ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة أن خالته أخبرته عن امرأة قال هي مصدقة امرأة صدق قالت بينا أبى فى غزاة فى الجاهلية أذرمضوا فقال رجل من يعطيني نعليه وأنسكه أول

(١) ص ٢٠٨ ج ٣ معالم السنن (٢) ص ٢٦٦ ج ٦ مستدرج (حديث مبينة بنت كردم رضى الله عنها) وص ١٤٥ ج ٧ - السنن الكبرى (لأنكاح لمن لم يولد) .

بِنْتٍ تُولَدُ لِي؟ فَخَلَعَ أَبِي نَعْلَيْهِ فَأَلْقَاهُمَا إِلَيْهِ فَوُلِدَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَلَبَغَتْ وَذَكَرَ نَحْوَهُ لَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ الْقَتِيرِ .

(ش) (عبد الرزاق) بن همام بن نافع . و (ابن جريج) بالتصغير عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج . و (إبراهيم بن ميسرة) الطائفي . و (خالته) قال الحافظ في التقریب : لم أقف على اسمها ولعلها سارة بنت مقسم المذكورة في الحديث السابق . و (عن امرأة) لعلها ميمونة بنت كرم المذكورة في الحديث السابق (قال) إبراهيم بن ميسرة وفي نسخة قالت : أى الخالة و (هى) أى المرأة (مصدقة) على صيغة اسم المفعول أى يصدقها الناس (امرأة صدق) هكذا بالإضافة وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة . والمراد بذلك المدح .

(المعنى) (بيننا أبى فى غزاة فى الجاهلية) لعلها المعبر عنها فى الحديث السابق بجيش عثران (إذ مضوا) بكسر الميم أى اشتد بهم الحر (فقال رجل) لعله طارق بن المرقع (من يعطيني نعليه الخ) الظاهر أن الحديثين فى قصة واحدة ، وأما الاختلاف فى النعلين والريح فيجتمعا أن طارق بن المرقع طلب الريح والنعلين ولكن الراوى للحديث ذكر الريح فى الحديث السابق وترك ذكر النعلين . وفى هذه الرواية ذكر النعلين وترك الريح . ويحتمل أنهما قصتان (فذكر) إبراهيم ابن ميسرة (نحوه) أى نحو الحديث السابق . و (لم يذكر قصة القتير) أى الشيب وهذه الرواية أخرجهما من طريق المصنف البيهقي (١) .

(٢٩ — باب الصداق)

هكذا فى أكثر النسخ بالإفراد . وفى نسخة أبواب الصداق . أى فى بيان مشروعية مهر النساء ومقداره . والصداق فيه لغات أكثرها فتح الصاد والثانية كسرهما ككتاب وجمعه صدق بضمين . والثالثة لغة أهل الحجاز صدقة بضم الدال ويجمع على صدقات ومنه قوله تعالى : وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً (٢) . والرابعة لغة تميم صدقة كفرقة . والخامسة صدقة كفرقة . والصداق ثابت مشروع بالكتاب والسنة والإجماع . قال الله تعالى : وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً (٣) . أى أحل لكم أن تزوجوا بغير النساء المحرمات بصداق أموالكم . ومن السنة أحاديث الباب . وقد أجمع المسلمون على مشروعية الصداق فى النكاح .

(١) ص ١٤٥ ج ٧ - السنن الكبرى (٢) النساء : ٤ . و (نحلة) أى عطية من طيب نفس .

(٣) من آية ٢٤ منها . وصدورها : والمحصنات .

(٥٣) (ص) **حدثنا** عبد الله بن محمد النخعي ثنا عبد العزيز بن محمد ثنا يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال: سألت عائشة عن صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: اثنتا عشرة أوقية ونش. فقلت: وما نش؟ قالت: نصف أوقية.

(ش) (يزيد) بن عبد الله بن أسامة (بن الهاد) فهذا جدد أبيه كما عند مسلم. و (أبو سلمة) ابن عبد الرحمن بن عوف. تقدم ص ٢٣ ج ١ منهل

(المعنى) (عن صداق) أزواج (رسول الله) فعند ابن ماجه: كم كان صداق نساء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم. قالت: صداقه لأزواجه (اثنتا عشرة أوقية) خبر مبتدأ محذوف. وعند مسلم: قالت كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية وهي بضم الهمزة وشد الياء. والمراد أوقية الحجاز وهي أربعون درهما (ونش) بفتح النون وشد الشين (فقلت) أى قال أبو سلمة (وما نش قالت) عائشة (نصف أوقية) أى عشرون درهما. وعند مسلم: فذلك خمسمائة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه وهو محمول على الأكثر والغالب وإلا لجويرية بنت الحارث أدى عنها النبي صلى الله عليه وسلم نجوم كتابتها وتزوجها. فقد قالت: يا رسول الله أنا جويرية بنت الحارث وإنى وقعت فى سهم ثابت بن قيس وإنى كاتبت على نفسى فحسبك فقال لها: فهل لك ما هو خير منه؟ قالت وما هو؟ قال أودى عنك كتابتك وأتزوجك قالت قد فعلت. أخرجه المصنف عن عائشة^(١) وصفيه بلت حي بن أخطب. كان صداقها عنقها. وأم حبيبة بنت أبي سفيان أصدقها النجاشي أربعة آلاف درهم تبرأ منه كما سيأتى^(٢)

(الفقه) دل الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم^(٣) لمن يقدر على هذا.

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعى ومسلم والنسائى وابن ماجه والبيهقى والدارمى^(٤)

(٥٤) (ص) **حدثنا** محمد بن عبيد ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن أبي الصنف السلمي قال: خطبنا عمر رضى الله عنه فقال: ألا لاتغالوا بصديق النساء فإياها

(١) انظر ص ٢٢ ج ٤ سنن أبي داود (العتق) (٢) يأتي بالمصنف رقم ٥٥ ص ٢٨٢ (٣) وهي نحو أحد عشر جنهما مصرىا وعشر جنيه باعتبار أن زنة الريال المصرى تسعة دراهم. (٤) ص ٣٢٢ ج ٢ بدائع المنى (الصداق) وص ٢٥١ ج ٩ نووى مسلم (الصداق واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به) وص ٨٧ ج ٢ مجتبى (القطب فى الأصدقاء) وص ٢٩٨ ج ١ سنن ابن ماجه (صداق النساء) وص ٢٣٢ ج ٧ - السنن الكبرى (القرض فى الصداق) وص ١٤١ ج ٢ سنن الدارمى (كم كان مهر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناها؟)

لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقَوَّى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَا أَصْدَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَلَا أَصْدَقَتْ امْرَأَةً مِنْ
بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَةِ أُوقِيَّةٍ

(مش) (السند) (أيوب) بن أبي تيممة السخيتاني . و (محمد) بن سيرين . و (أبو العجفاء) بالعين
المهملة بعدها جيم ساكنة ثم فاء ممدودا . قيل اسمه هرم بن نسيب . وقيل نسيب بن هرم
وقيل هرم بن نصيب . روى عن عمرو بن العاص وابنه . وعنه الحارث بن حصيرة وصالح
ابن جبير الشامي ومحمد بن صالح بن جبير ومحمد بن سيرين وغيرهم . قال ابن معين والدارقطني :
بصري ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال البخاري : في حديثه نظر . وقال الحاكم
أبو أحمد : ليس حديثه بالقائم . وقال في التقريب : مقبول من الثانية . روى له أيضاً
باقى الأربعة .

(المعنى) (ألا) للتفخيم (لا تغالوا) بضم التاء (بصدق) بضمهم . وفي بعض النسخ
بصدوق (النساء) وفي بعضها : في صدق النساء أى لا تغالوا في كثرة الصداق . وأصل
الغلاء الارتفاع ومجاوزة القدر في كل شيء . يقال غاليت الشيء وبالشئ وغلوت فيه أغلو غلوا
إذا جاوزت فيه الحد (فإنها) أى المغالاة في مهور النساء (لو كانت مكرمة) بفتح الميم وضم الراء
يحمد بها (في الدنيا أو تقوى عند الله) تعالى (لكان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وسلم)
النبي اسم كان وأولى خبرها ويجوز العكس . لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله فإنه
(ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نساؤه ولا أصدقته) بالبناء للجوهول
(امرأة من بناته) رضى الله عنهن (أكثر من ثنتي عشرة أوقية) هكذا في أكثر الروايات الاقتصار
على ثنتي عشرة أوقية . وعند البيهقي من رواية محمد بن سيرين : وهى أربع مائة درهم وثمانون
درهما . وإن أحدهم ليغالى به امرأته حتى تبقى عداوة في نفسه فيقول : لقد كلفت لك علق القرية .
ورواه أيضاً حماد بن زيد عن أيوب . وفي رواية بعضهم عن ابن سيرين : اثنتي عشرة أوقية
ونصف . فإن كان محفوظا وافق رواية أبي سلة عن عائشة رضى الله عنها^(١) وتقدم أن ما بالرواية
الأولى منظور فيه للغالب والأكثر . روى الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت :
ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً من نساؤه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية
إلا أم حبيبة فإن النجاشي زوجها إياها وأصدقها أربعة آلاف ونقد عنه ودخل بها النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يعطها شيئاً . أخرجه البيهقي^(٢) .

(١) (٢٤١) ص ٢٢٤ ج ٧ - السنن الكبرى (ما يستحب من القصد في الصداق) و (كلفت) أى تحملت (لك) أى

لأجلك (علق القرية) بفتح اللام أى حبلاها الذى تعلق به .

(الفقه) في الحديث النهي عن المغالاة في المهور وهو نهي إرشاد إلى الأفضل . فلا ينافي قول الله تعالى (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً^(١)) لأن الآية تدل على جواز زيادة المهر والكلام هنا في أن الأفضل عدم الزيادة . قال علي قارى : ورد في بعض الروايات أن عمر رضى الله عنه قال : لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية . فن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال . فقالت امرأة ماذك لك . قال ولم . قالت : لأن الله تعالى يقول (وآتيتم إحداهن قنطاراً) فقال عمر رضى الله عنه : امرأة أصابت ورجل أخطأ^(٢) [٢٨]

وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على الترغيب في قلة المهر (منها) حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة . أخرجه أحمد والبخاري وسنده ابن شخربة عيسى بن ميمون وهو متروك ، وأخرجه الحاكم بلفظ : أيسرهن صداقاً وقال : حديث صحيح على شرط مسلم^(٣) [٥١]

وحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن من يمن المرأة تيسير خطبتها وتيسير صداقها . أخرجه أحمد وفيه أسامة بن زيد بن أسلم . وهو ضعيف وقد وثق وبقيته رجاله ثقات^(٤) [٥٢]

وحديث عقبة بن عامر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير الصداق أيسره . أخرجه الحاكم وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين^(٥) [٥٣] ويأتى للمصنف بلفظ : خير النكاح أيسره . من حديث عقبة بن عامر^(٦) .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى الأربعة والبيهقى والدارى والحاكم وقال : حديث صحيح الإسناد ثم قال : وقد روى هذا الحديث من رواية مستقيمة عن سالم بن عبد الله ونافع عن ابن عمر وذكر للحديث عدة روايات وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح^(٧) .

(٥٥) مك (ص) حجاج بن أبي يعقوب الثقفى ثنا معلى بن منصور ثنا ابن المبارك ثنا معمر بن الزهرى عن عروة عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبيد الله

(١) النساء : ٢٠ . (٢) ص ٤٤٧ ج ٢ مرعاة المفاتيح . (٣) ص ٢٥٥ ج ٤ مجمع الزوائد (البن في المرأة) وص ١٧٨ ج ٢ مستدرك . (٤) ص ٢٥٥ ج ٤ مجمع الزوائد . (٥) ص ١٨٢ ج ٢ مستدرك . (٦) يأتي إن شاء الله تعالى رقم ٣٠٦ (من تزوج ولم يمس صداقاً حتى مات) (٧) ص ٤٠ و ٤١ ج ١ مسند أحمد (مسند عمر بن الخطاب) وص ٨٧ و ٨٨ ج ٢ مجتبى (اللمحط في الأصدقاء) وص ٢٩٨ ج ١ سنن ابن ماجه . وص ١٨٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (مهور النساء) وص ٢٣٤ ج ٧ - السنن الكبرى (الصدق في الصداق) وص ١٤١ ج ٢ سنن الدارى وص ١٧٥ و ١٧٦ ج ٢ مستدرك .

ابن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجه النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم وأمهرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة . قال أبو داود : حسنة أمه .

(ش) هذا الحديث تقدم مختصره رقم ٣٧ ص ٢٥٠ (الولى) وأعاده المصنف هنا (باب الصداق) لما زاده من قوله : وأمهرها عنه أربعة آلاف الخ . و (حجاج بن أبي يعقوب) كنية أبيه يوسف بن حجاج الثقفي البغدادي أبو محمد المعروف بابن الشاعر الحافظ . روى عن يونس المؤدب وروح بن عبادة وأبي النصر وأبي علي الحنفي وجماعة . وعنه مسلم وأبو داود . قال ابن أبي حاتم : ثقة . وقال في التقريب : ثقة حافظ من الحادية عشرة . مات سنة تسع وخمسين ومائتين . روى له أيضاً مسلم . و (ابن المبارك) عبد الله . و (معمر) بن راشد . و (الزهري) محمد بن مسلم . و (عروة) بن الزبير . و (أم حبيبة) رملة بنت أبي سفيان .

(المعنى) (أنها كانت تحت) أى أم حبيبة كانت متزوجة (عبيد الله بن جحش) هاجر إلى الحبشة فتنصر هناك (فمات بأرض الحبشة) وثبتت أم حبيبة على الإسلام (فزوجه النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم) بأمره (وأمهرها عنه أربعة آلاف) من الدراهم وقيل أمهرها أربعمائة دينار . وهو المشهور عند أهل الديار (وبعث النجاشي (بها) أى بأم حبيبة (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل) بعضهم ففتح فسكون (بن حسنة) هى أمه وأبوه عبد الله بن مطاع الكندي . له صحبة وهاجر إلى الحبشة وكان والياً على الشام لعمر بن الخطاب . توفي بها سنة ثمانى عشرة وسنه سبع وستون سنة (قال أبو داود : حسنة) هى (أمه) وقيل إنها تبنته هو وأخاه عبد الرحمن بن عبد الله .

(الفقه) تقدم بيانه في الحديث رقم ٣٧ ص ٢٥٠ (الولى)

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والبيهقي وزادوا في آخره : وجهها (يعنى النجاشي) من عنده وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة ولم يبعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ . وكان مهر نساءه أربعمائة درهم ^(١) .

(٥٦) (ص) **قدش** محمد بن حاتم بن بزيغ ثنا علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري أن النجاشي زوج أم حبيبة بنت أبي سفيان من

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صَدَاقٍ أَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَكَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَبِلَ .

(ش) هذا الحديث مرسل . و (ابن المبارك) عبد الله . و (يونس) بن يزيد الأيلي . و (الزهري) محمد بن مسلم .

(المعنى) (أن النجاشي) بفتح النون وكسرهما وتخفيف الجيم على الصحيح ، لقب ملك الحبشة وهو أصحمة بن بحر (أربعة آلاف درهم) وعند ابن أبي شيبة أربع مائة دينار . وهو المشهور عند أهل السير . وعن أنس بن مالك أن النجاشي زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة وأصدقها من ماله مائتي دينار : أخرجه الطبراني في الأوسط بسندين أحدهما ضعيف . وفي الآخر إسماعيل بن علي الأنصاري عن رواد بن الجراح وفيه ضعف . وإسماعيل قال الهيثمي : لم أعرفه وبقية رجال هذا ثقاة (١)

[٥٣]

(الفقه) دل الحديث بجميع رواياته على جواز زيادة المهر عن اثنتي عشرة أوقية : واستدل بقوله هنا : فقيل . على أن عقد النكاح إذا تولاها فضولي ينعقد موقفاً فإن أجازاه المعقود عليه نفذ وإلا بطل . (وهذه) الرواية لم نقف على من خرجها غير المصنف .

(٣٠ - باب قلة المهر)

(٥٧) (ص) **حدثنا** موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن ثابت البناني وحُميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه وعليه ردع زعفران فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مهمم ؟ قال : يا رسول الله تزوجت امرأة قال : ما أصدقها ؟ قال : وزن نواة من ذهب . قال : أولم ولو بشاة .

(ش) (حماد) بن سلمة . و (حميد) الطويل .

(المعنى) (وعليه ردع زعفران) بالإضافة . والردع بفتح الراء وسكون الدال المهملة الآخر أي به لون زعفران . و (مهمم) بفتح فسكون ففتح آخره مهم بوزن جعفر ، أي ما شأنك أو ما هذا ؟ فهي اسم استفهام مبني على السكون . وقال ابن مالك : هي اسم فعل بمعنى أخبر (قال) ابن عوف

(تزوجت امرأة) قيل هي بنت أبي اليسر أنس بن رافع بن امرئ القيس (قال) صلى الله عليه وسلم (ما أصدقتهما) وفي رواية النسائي: كم سقت إليهما؟ (قال وزن نواة من ذهب) أي أصدقتهما وزن نواة فهو مفعول لفعل محذوف . ويجوز الرفع على الخبرية أي هو وزن نواة . والنواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق . وجزم به الخطابي واختاره الأزهري ونقله عياض عن أكثر العلماء . ويؤيده ما في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة : وزن نواة من ذهب ثلث خمسة دراهم . وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم . حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البيضاوي الظاهر . وعن بعض المالكية : النواة عند أهل المدينة ربع دينار . ويؤيد هذا ما رقع عند الطبراني في الأوسط . قال أنس : جاء وزنها ربع دينار . وقد قال الشافعي : النواة ربع النش . والنش نصف أوقية والأوقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم . وكذا قال أبو عبيد إن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية . قاله الحافظ ^(١) (أولم) أمر من الوليمة وهي الطعام الذي يصنع عند العرس . قال ابن قدامة : الوليمة اسم للطعام في العرس خاصة لا يقع هذا الاسم على غيره عند أهل اللغة . وقال بعض الفقهاء : الوليمة تقع على كل طعام لسرور حادث إلا أن استعمالها في طعام العرس أكثر . وقول أهل اللغة أقوى ^(٢) (ولو بشاة) لو هذه ليست الامتناعية . وإنما هي للتقليل . وزاد حماد بن زيد وابن سلمة قبل قوله : أولم فقال بارك الله لك . وزاد ابن سلمة آخر الحديث قال عبد الرحمن فلقد رأيته ولو رفعت حجر الرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة . فكأنه قال ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له . وفي رواية معمر عن ثابت قال أنس : فلقد رأيته قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف دينار . وقد مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ومائتي ألف دينار . أفاده الحافظ ^(٣) . وكان نصيب نسائه الثمن .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز التزعفر للرجل ويتأفاه حديث أنس أن النبي صلى الله

عليه وسلم نهى عن التزعفر للرجال . أخرجه أبو داود ^(٤) . [٥٥]

وأجاب النووي عن حديث الباب بأن الصحيح في معناه أنه تعلق بابن عوف أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس ولم يقصده ولا تعتمد التزعفر . فقد ثبت في الصحيح النهي عن التزعفر والخلوق للرجال لأنه شعار الفسياء . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم الرجال عن التشبه بالنساء وهذا ما اختاره المحققون ^(٥) . وقال الحافظ : واستدل به على جواز التزعفر

(١) ص ١٨٦ ج ٩ فتح الباري للشرح (الوليمة ولو بشاة) (٢) ص ١٠٤ ج ٨ مكي (الوليمة)

(٣) ص ١٨٦ ج ٩ فتح الباري (٤) ص ٨٠ ج ٤ سنن أبي داود (الخلوق للرجل - العرجل)

(٥) ص ٢١٦ ج ٩ شرح مسلم (أقل الصداق) .

للعروس . وخص به عموم النهي عن التزعر للرجال . وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفرة كانت في ثيابه دون جسده . وهذا الجواب للمالكية على طريقته في جواز في الثوب دون البدن لحديث أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق . أخرجه أبو داود ^(١) [٥٦]

فإن مفهومه أن ما على الثوب لا يتناوله الوعيد . ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في القول بمنع التزعر في الثوب أيضاً وتمسكوا بالأحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة وفيها ما هو صريح في المدعى « وأجيب » عن قصة عبد الرحمن بأجوبة أحدها ، أن هذا كان قبل النهي . وبؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بأنها كانت في أوائل الهجرة . وأكثر من روى النهي عن تأخرت هجرته . « ثانيها ، أن أثر الصفرة التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من زوجته . فكان ذلك غير مقصود له . « ثالثها ، أنه كان قد احتاج إلى التطيب للدخول على أهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيء فتطيب من طيب المرأة وصادف أنه كان فيه صفرة فاستباح القليل فيه عند عدم غيره جمعا بين الدليلين . وقد ورد الأمر بالتطيب للجمعة ولو من طيب المرأة . « رابعها ، أنه كان يسيراً ولم يبق إلا أثره فلذلك لم ينكر عليه .

« خامسها ، أن المكروه من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب . وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز . « سادسها ، أن النهي عن التزعر للرجال ليس للتحريم بدلالة تقريره صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف في حديث الباب . « سابعها ، أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شاباً أيام عرسه ^(٢) (ب) دل الحديث على مشروعية قلة المهر . وهو متفق عليه بين العلماء إلا أنهم اختلفوا في حد القليل (فقال) الحنفيون : أقل المهر عشرة دراهم أو ما يساوي ذلك ، لحديث جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء . ولا مهر دون عشرة دراهم . أخرجه الدارقطني والبيهقي وقال : هذا حديث ضعيف بمرة ^(٣) [٥٧]

لأن في سنده مبشر بن عبيد وحجاج بن أرطاة . وهما ضعيفان . قال الدارقطني : مبشر بن عبيد متروك الحديث أحاديثه لا يتابع عليها . وقال أحمد : مبشر بن عبيد أحاديثه موضوعة كذب . « وأجاب » الحنفيون بأن الحديث روى من طريق آخر فهو حديث حسن . قال الكمال ابن الهمام : وجدنا في شرح البخاري للشيخ برهان الدين الحلبي ذكر أن البغوي قال إنه حسن وقال فيه رواه ابن أبي حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الأودي بسنده ثم وجدنا صورة السند عند الحافظ العسقلاني . قال ابن أبي حاتم : حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي حدثنا

(١) مس ٨٠ ج ٤ سنن أبي داود (الخلوق للرجال) (٢) مس ١٨٧ ج ٩ فتح الباري المرح (الوليمة ولو بشاة)

(٣) مس ٢٩٢ سنن الدارقطني (النكاح) مس ١٢٢ ج ٧ - السنن الكبرى (اعتبار الكفاءة)

وكيع عن عباد بن منصور . حدثنا القاسم بن محمد قال : سمعت جابرأرضى الله عنه يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ولا مهر أقل من عشرة دراهم . من الحديث الطويل قال الحافظ : إنه بهذا الإسناد حسن ولا أقل منه ^(١) واستدلوا أيضاً بما روى داود الأودي عن الشعبي عن علي بن رضى الله عنه قال : لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم . أخرجه الدارقطني ^(٢) [٢٩]

قال ابن حبان : داود الأودي ضعيف والشعبي لم يسمع من علي ، المسالكون : أقل المهر ربع دينار أو ثلاثة دراهم فضة أو قيمة ذلك من العروض . (قال) مالك : لا أرى أن تنكح المرأة بأقل من ربع دينار . وذلك أدنى ما يجب فيه القطع أى قطع يد السارق . ووافق مالكا على قوله جميع أصحابه إلا ابن وهب . واحتجوا له بأن الله تعالى شرط عدم الطول في نكاح الإمام . فدل على أن الطول لا يحدده كل الناس إذ لو كان الفلاس والداق ونحوهما طولاً لما عدمه أحد ، ولأن الطول المال . ولا يقع اسم المال على أقل من ثلاثة دراهم . قال الزرقاني : وهذا ليس بشيء ، لأنه لا فرق في أقل الصداق بين حر وأمة . والله إنما شرط الطول في نكاح الحر اتردون الإمام ، ولا أعلم أحداً قال ذلك بالمدينة قبل مالك . وقال له الدراوردي : تعرقت فيها يا أبا عبد الله أى ذهبت في مسألة المهر مذهب أهل العراق . قاله ابن عبد البر ^(٣) . وقال ، الشافعي وأحمد وإسحق والثوري والأوزاعي : أقل المهر ما يصح ثمناً أو أجره لما يأتي من قوله صلى الله عليه وسلم : فالتمس ولو خاتماً من حديد ^(٤) . وقوله صلى الله عليه وسلم : من أعطى في صداق امرأة ملء كفيه سويقاً أو تمرأ فقد استحل ^(٥) . وغير ذلك من الأحاديث الدالة على أن المهر يكفي فيه القليل والكثير (قال) الذووى : وهو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف منهم الليث بن سعد وابن أبي ليلى ودارد الظاهري وفقهاء أهل الحديث وابن وهب من أصحاب مالك أنه يجوز المهر بما تراضى عليه الزوجان من القليل والكثير كالسوط والنعل وخاتم الحديد ونحوه ثم قال : وهذه المذاهب سوى مذهب الجمهور مخالفة للسنة . وهم محجوجون بهذا الحديث الصحيح الصريح وهو قوله صلى الله عليه وسلم : التمس ولو خاتماً من حديد ^(٦) ورجحه أيضاً العلامة صديق بن حسن خان . قال : الحاصل أن الأدلة قد دلت على أنه يصح أن يكون المهر قليلاً بدون تقييد بمقدار بل ما كان له قيمة صح أن يكون مهرأ فإن ، حديث : التمس ولو خاتماً من حديد ، وحديث ، المرأة التى تزوجت بنعلين

(١) ص ٤١٧ ج ٢ فتح القدير (السكفانة) (٢) ٣٩٢ سنن الدارقطني (٣) ص ٩ ج ٣ زرقاني الموطأ

(الصداق) (٤) يأتي للمصنف رقم ٢٩٢ ٥٩ (التزويج على العمل بعمل) (٥) يأتي للمصنف رقم ٥٨ ص

٢٨٩ (قلة المهر) (٦) ص ٢١٢ ج ٩ شرح مسلم (أقل الصداق) .

وأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثه أنه صلى الله عليه وسلم قال : لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يديه طعاماً كانت حلالاً ، وحديث ، عبد الرحمن بن عوف أنه تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ، تدل ، على عدم التقييد بحد في جانب القلة . وهذه الأحاديث في الأمهات فالأول متفق عليه ^(١) والثاني أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه ^(٢) . والثالث أخرجه أحمد وأبو داود ^(٣) والرابع أخرجه أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه ^(٤) وأما في جانب الكثرة فكذلك لا حدة له ولذلك ذكر الله القنطار . وكانت مهور زوجته صلى الله عليه وسلم لكل واحدة اثنتا عشرة أوقية ونصف . وهي خمسمائة درهم . فن زعم أن المهر لا يكون إلا كذا فعليه الدليل الصحيح . ولا ريب أن المغالاة في المهور مكروهة ^(٥) (ج) دل الحديث أيضاً على وجوب الولية في العرس نظراً لظاهر الأمر فيه وبه قال جماعة من العلماء . واستدلوا أيضاً ، بحديث ، بريدة قال : لما خطب على رضى الله عنه فاطمة رضى الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنه لا بد للعروس من ولية . أخرجه أحمد وفي سنده عبد الكريم بن سليمان . وهو مستور وبقية رجاله رجال الصحيح . وقال الحافظ : سنده لا بأس به ^(٦) [٥٨]

وبان الإجابة إليها ، واجبة ، لقول ، أبي هريرة : الولية حق وسنة . فن دعى فلم يجب فقصد عصى الله ورسوله . أخرجه الطبراني في الأوسط . وفيه يحيى بن عثمان التميمي . وثقه أبو حاتم الرازى وابن حبان . وضعفه البخارى وغيره . وبقية رجاله رجال الصحيح . وذكر الحافظ رفعه ^(٧) [٥٩]

وقد روى ، القول بالوجوب القرطبي عن مذهب مالك . وقال : مشهور المذهب أنها مندوبة وروى ابن التين الوجوب أيضاً عن أحمد وكذلك حكى الوجوب في البحر عن أحد قولى الشافعى . وحكاه ابن حزم عن أهل الظاهر . وقال سليم الرازى : إنه ظاهر نص الام وحكاه في الفتح عن بعض الشافعية ^(٨) . وقال ، جمهور السلف والخلف : إنها سنة وليست بواجبة . وحملوا الأمر في حديث الباب وأشباهه على الاستحباب قياساً على الإصحية وسائر الولايات

(١) يأتي للمصنف رقم ٥٩ ص ٢٩٢ . (٢) ص ٤٤٥ ج ٣ مسند أحمد (حديث عامر بن ربيعة رضى الله عنه) وص ٢٩٩ ج ١ سنن ابن ماجه (صداق النساء) وص ١٨٢ ج ٢ تحفة الأخوذى (مهور النساء) (٣) يأتي نحوه بالمصنف رقم ٥٨ ص ٢٨٩ (قلة المهر) (٤) هو حديث الباب (٥) ص ٣٧ ج ٢ - الروضة البهية (المهر واجب) (٦) ص ٤٩ ج ٤ مجمع الزوائد (الولائم . .) (٧) ص ٥٢ ج ٤ مجمع الزوائد (المهورة في الولية والإجابة) . وص ١٨٢ ج ٩ فتح البارى المرح (الولية حق) (٨) ص ٣٢٢ ج ٦ نيل الأوطار (الولية) .

ولأنه صلى الله عليه وسلم قال في حديث الباب : أولم ولو بشاة . وهى غير واجبة اتفاقاً (قال) الحافظ : قوله صلى الله عليه وسلم : الولية حق ، أى ليست بباطل بل يندب إليها وهى سنة وليس المراد بالحق الوجوب . وقد اختلف السلف في وقت الولية لخصي عياض أن الأصح عند المالكية استحبابها بعد الدخول وهو مذهب الأئمة . وهو المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وصرح الماوردى بأنها عند الدخول . وحديث أنس صريح في أنها بعد الدخول لقوله فيه : أصبح النبي صلى الله عليه وسلم عروساً يزني فدعا القوم فأصابوا من الطعام^(١) واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء ويقع الدخول عقبها . وعليه عمل الناس اليوم (د) ويستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم : أولم ولو بشاة . طلب تكثير الولية لمن يقدر على ذلك . والجمهور على أنه لا أحد لاكثرها ولا لأقلها . ومهما تيسر أجراً . والمستحب أنها على قدر حال الزوج . وينبغي أن تكون ابتغاء مرضاة الله تعالى لا رياء ولا سمعة . وأن يدعى إليها الاتقياء فقراء وأغنياء ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تصاحب إلا مؤمناً ولا يأكل طعامك إلا تقي . أخرجه أحمد وابن حبان والترمذى وأبو داود والحاكم عن أبي سعيد الخدرى^(٢) [٦٠]

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى السبعة وقال الترمذى : حديث حسن صحيح^(٣) .

(٥٨) (ص) **قد مر** إسحاق بن جبرائيل البغدادي أخبرنا يزيد أخبرنا موسى بن مسلم بن رومان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أعطى في صدق امرأة ملء كفيه سويقاً أو تمرأ فقد استحل .

(ش) (السند) (إسحاق بن جبرائيل) وفي نسخة جبريل . روى عن يزيد بن هارون . وعنه المصنف . قال في التقريب : يقال إنه ابن أبي عيسى صدوق من الحادية عشرة . و (يزيد) بن هارون . تقدم ص ٦٦ ج ٢ منهل . و (موسى بن مسلم بن رومان) . قال الحافظ في تهذيب التهذيب : الصواب أن صالح بن رومان . أخطأ يزيد بن هارون في اسمه وقال في التقريب : صالح بن مسلم بن رومان وقد ينسب لجدته . روى عن أبي الزبير حديث الباب . وعنه يزيد ابن هارون . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم مجهول . وضعفه الأزدي والخزرجي

(١) حديث أنس أخرجه البخارى . انظر ص ١٨٢ ج ٩ فتح البارى (الوليةحق) (٢) انظر رقم ٩٨٠٨ ص ٤٠٤ ج ٦ قبض القدير (٣) ص ١٦١ ج ٩ فتح البارى (قوله تعالى : وماتوا النساء صدقاتهن . .) وص ١٨٣ ، ١٨٤ منه (الولية ولو بشاة) وص ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٩ نووى مسلم (أقل الصدقات) وص ٨٨ ج ٢ مجتهى (الزوج على نواة من ذهب) وص ٣٠٢ ج ١ سنن ابن ماجه (الولية) وص ١٧٢ ج ٢ تهفة الأحوذى .

و (أبو الزبير) محمد بن مسلم المسكي .

(المنى) (ملء كفيه سويقاً) السويق ما يتخذ من الشعير أو القمح بعد قليه ودقه وخلطه بماء أو عسل أو تمر . وعند الدارقطني والبيهقي من طريق أحمد بن سنان حدثنا يزيد بن هارون بسنده : من أعطى في صداق ملء كفيه برا أو تمرأ أو سويقاً أو دقيقاً (فقد استحل) النكاح يعني بما دفع

(الفقه) الحديث من أدلة الجمهور القائلين بأن المهر غير مقدر يستوى فيه القليل والكثير (وأجاب) عنه الحنفيون (أولاً) بأنه لا يحتاج به لضعفه كما سيأتي .

(ثانياً) بأن المسمى فيه جزء من المهر ويكمل باقي العشرة الدراهم . قال علاء الدين الكاساني وأما الحديث ففيه إثبات الاستحلال إذا ذكر فيه مال قليل لا تبلغ قيمته عشرة دراهم . وعندنا الاستحلال صحيح ثابت . ألا ترى أنه يصح من غير تسمية شيء أصلاً ، فعند تسمية قليل أولى ، لأن المسمى إذا كان دون العشرة يكمل عشرة . وليس في الحديث نفي الزيادة على القدر وعندنا قام دليل الزيادة إلى العشرة فيشكل هشرة^(١) . ولكن تقدم أن الأدلة الصحيحة المحكمة صريحة في جواز النكاح بأقل المهر ولو خاتماً من حديث مع موافقتها لمعجم القرآن وهذا هو الراجح .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والدارقطني والبيهقي^(٢) وفي سنده (أ) إسحاق بن جبريل قال الذهبي : لا يعرف وضعفه الأزدي (ب) موسى بن مسلم وتقدم أن الصواب في اسمه صالح وأنه مجهول وضعيف (ج) أبو الزبير وفيه كلام وهو مدلس في حديث جابر ولا يؤخذ من حديثه عنه إلا ما صرح فيه بالسماع ، أو كان من رواية حديث ابن سعد عنه^(٣) وقال عبد الحق : لا يعول على من أسنده .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ صَالِحِ بْنِ رُوْمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا .

(ش) فرض المصنف بهذا التعليق الطعن في الحديث السابق من وجهين (أ) أن يزيد بن رومان أخطأ في تسمية موسى بن مسلم ، والصواب أنه صالح بن مسلم (ب) أنه رواه مرفوعاً وهو موقوف . وهو أصح من المرفوع قبله كما قال الحافظ في التلخيص^(٤) (ولم نقف) على تخريج هذا التعليق .

(١) ص ٢٧٦ ج ٢ بدائع الصنائع (بيان أدنى مقدار المهر) (٢) ص ٢٩١ سنن الدارقطني (المهر) وص ٢٣٨ ج ٧ - السنن الكبرى (ما يجوز أن يكون مهرأ) (٣) ص ٢٣٨ ج ٧ - الجوهر النقي (٤) ص ٣١٠ تلخيص الحبير

(ص) وَرَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ رُوْمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَمْتَعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى مَعْنَى الْمُتَعَةِ

(ش) (أبو عاصم) الضحاك بن مخلد النبيل (المعنى) (كنا نستمتع) أى نتمتع بالمرأة مدة معينة (بالقبضة) بفتح فسكون . وهى ملء الكف (من الطعام على معنى المتعة) أى متعة النكاح المؤقت كما صرح به فى مسلم . ثم نسخ ذلك فى حجة الوداع كما تقدم وافياً فى نكاح المتعة . والغرض من هذا التعليق ، تأييد عبد الرحمن بن مهدى فى تسميته صالح بن رومان (وهذا التعليق) ذكره ابن الترمكافى وقال : وهذا من باب المتعة لا من باب الصداق ^(۱) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَلَى مَعْنَى أَبِي عَاصِمٍ

(ش) أى روى حديث جابر عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج فى المتعة على معنى حديث أبى عاصم النبيل . ولفظه عند مسلم قال جابر : كنا نستمتع بالقبضة من التمر والمذيق الايام على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر حتى نهبى عنه مهر فى شأن عمرو بن حريث (وغرض) المصنف بهذا التعليق تقوية تعليق أبى عاصم فى أن حديث جابر وارد فى شأن المتعة لا فى النكاح . وعليه فمعنى حديث جابر : من أعطى امرأة ملء كفيه سويقاً أو تمراً صداقاً فى المتعة فقد استحل . وقد علمت أن المتعة منسوخة ومحرمة إلى يوم القيامة .

(وهذان) التعليقان يفيدان أن حديث جابر إنما كان فى المتعة . وأما حديث يزيد بن هارون وتعليق عبد الرحمن بن مهدى ، فيفيدان أن حديث جابر كان فى صداق النكاح . وبما تقدم علم أن الحديث مضطرب فى السند والمتن ، لأن يزيد بن هارون سمى شيخه موسى بن مسلم بن رومان . وسماه ابن مهدى وأبو عاصم صالح بن رومان . وهو الصواب كما تقدم فى ترجمته . فلا يلتبس للاحتجاج به على قلة المهر إلا أنه يعضده حديث : التمس ولو خاتماً من حديد ونحوه كما تقدم (قال) أبو بكر البيهقى : وقد مضت الأدلة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرم نكاح المتعة بعد الرخصة . والنسخ إنما ورد بإبطال الأجل لا قدر ما كانوا ينكحون عليه من الصداق ^(۲) .

(ورواية) ابن جريج قد وصلها البيهقى وكذا مسلم . قال حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول : كنا نستمتع بالقبضة (الحديث) ^(۳) وتقدم

(۱) س ۲۳۸ ج ۷ - الجوهر النقي (۲) س ۲۳۸ ج ۷ - السنن الكبرى (ما يجوز أن يكون مهراً)

(۳) س ۲۳۷ منه وس ۱۸۴ ج ۹ نووى مسلم (نكاح المتعة) .

(٣١ - باب في التزويج على العمل يُعْمَلُ)

أى فى بيان مشروعية جعل مهر المرأة عملاً من الأعمال .

(٥٩) (ص) **حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا إِيَّاهُ ؟ فَقَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِزَارَكَ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمَسَ شَيْئًا . قَالَ : لَا أَجِدُ شَيْئًا . قَالَ : فَالْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورٍ سَمَّاهَا : فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ .**

(ش) (القعنبي) عبد الله بن مسلمة . و (أبو حازم) مسلمة (بن دينار) تقدم ص ١٤٧ ج ١ منهل

(المعنى) (جاءته امرأة) لم تنف على اسمها (قد وهبت نفسي لك) أى وهبت أمر نفسي لك فالكلام على تقدير مضاف . ولا يصح بقاء الحديث على ظاهره ، لأن رقة الحر لا تملك فكأنها قالت : أتزوجك بغير صداق . وقد ذكر المفسرون أن النساء اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع : ميمونة بنت الحارث وزينب بنت خزيمة أم المساكين الأنصارية وأم شريك بنت جابر وخولة بنت حكيم (فقامت قياماً طويلاً) وفى رواية مسلم فقالت : يا رسول الله جئت أهب لك نفسي . فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر إليها وصوبه ثم طأطأ رأسه . فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست . وتصعيد النظر رفعه وتصويبه خفضه : والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها مراراً . وفى رواية للبخارى عن سهل قال : لى لى القوم هند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قامت امرأة فقالت : يا رسول الله

إنها قد وهبت نفسها لك فَرَّ فيها رأيك فلم يجها شيئاً . ثم قامت فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك فَرَّ فيها رأيك . فلم يجها شيئاً ثم قامت الثالثة فقالت : إنها قد وهبت نفسها لك فَرَّ فيها رأيك . فقام رجل فقال يا رسول الله أنكحنيها الحديث^(١) . وقال الحافظ : وفي رواية حماد ابن زيد : إنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال : مالي في النساء حاجة . ويجمع بينها وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال . فكانه صمت أولاً لفهم أنه لم يردّها . فلما أعاتت الطلب أفصح لها بالواقع . وفي حديث أبي هريرة عند النسائي : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها : اجلسي فجلست ساعة ثم قامت . فقال : اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لنا فيك . فيؤخذ منه وفور أدب المرأة مع شدة رغبتها ، لأنها لم تبالغ في الإلحاح في الطلب وفهمت من السكوت عدم الرغبة . لكنها لما لم تياس من الرد جلست تنتظر الفرج . وسكوته صلى الله عليه وسلم إما حياء من مواجهتها بالرد ، وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شديد الحياء . وإما انتظاراً للوحي . وإما تفكيراً في جواب يناسب المقام^(٢) . (فقام رجل) وعند الطبراني : فقال رجل من الأنصار . وفي حديث ابن مسعود : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ينكح هذه ؟ فقام رجل . وفي حديث أبي هريرة عند النسائي - بعد قوله لا حاجة لي - ولكن تملكيني أمرك ؟ قالت : نعم فنظر في وجوه القوم فدما رجلاً فقال : إني أريد أن أزوجه هذا إن رضيت . قالت : ما رضيت لي فقد رضيت . وهذا إن كانت القصة متحدة يحتمل أن يكون وقع نظره صلى الله عليه وسلم في وجوه القوم بعد أن سأله الرجل أن يزوجه له فاسترضاها أولاً ثم تكلم معه في الصداق . وإن كانت متعددة فلا إشكال . أفاده الحافظ^(٣) و (هل عندك من شيء) من زائدة في المبتدأ . وعند خبره . و (تصدقها) بضم أوله من باب الإفعال صفة لشيء (فقال) الرجل (ما عندي إلا إزارى هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنك إن أعطيتها) أى المرأة (إزارك) بهراً (جلست) و (لا إزار لك) . وعند الطبراني : والله ما وجدت شيئاً غير ثوبي هذا أشققه بيني وبينها . قال : ما في ثوبك فضل عنك^(٤) (هل) وفي نسخة فهل (معلك من القرآن شيء) ؟ قال : نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها) وفي حديث ابن مسعود قال : نعم سورة البقرة وسورة المفضل . أى سورة من المفضل . وهو من الحجرات إلى آخر القرآن على خلاف تقدم في الصلاة . وفي حديث أبي حمزة أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً على سورة البقرة لم يكن عنده شيء . وفي حديث أبي أمامة : زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من أصحابه امرأة على سورة من المفضل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال : عليها . وفي حديث ابن عباس وجابر : هل تقرأ من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم إنا أعطيناك

(١) ص ١٦٢ ج ٩ فتح الباري (باب التزويج على القرآن وبغير صداق) (٢) ص ١٦٢ و ١٦٣ منه المصحح

(٣) ص ١٦٣ منه (٤) ص ١٦٤ منه

الكوثر . قال أصدقها إياها . ويجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة ^(١) (قد زوجها بما معك من القرآن) أى على أن تعلمها ما تحفظه من القرآن ، لقوله في الرواية الآتية : فعلمها عشرين آية وهى امرأتك .

(الفقه) دل الحديث على جمل من الفوائد (أولاً) جواز هبة المرأة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم . وهذا من خصوصياته ، لقوله تعالى : وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ^(٢) وقد استنبط البخارى من هذا جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح . وبوب على هذا الحديث بقوله باب جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ، قال ابن المنير : من لطائف البخارى أنه لما علم الخصوصية فى قصة الواهبة استنبط من الحديث مالا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة فى صلاحه . وإذا رغب فيها تزوجها بشرط النكاح . أفاده الحافظ ^(٣)

(ثانياً) دل الحديث على أنه لا بد فى النكاح من الصداق لقوله : هل عندك من شيء تصدقها . وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطاءً فرجاً وهب له - دون الأمة - بغير صداق . وفيه أن الأولى أن يذكر الصداق في العقد ، لأنه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة ، لأنه يثبت لها نصف المسمى لو طلقت قبل الدخول . وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر ^(٤) . (ثالثاً) (فى قوله هل عندك من شيء ؟ قال لا أجد شيئاً) دليل على تخصيص العموم بالقريضة ، لأن لفظ شيء يعمل الخطير والثافه . وهو كان لا يعدم شيئاً ثافها كالنواة ونحوها لكنه فهم أن المراد ماله قيمة فى الجملة فلذلك نفي أن يكون عنده . ونقل القاضى عياض الإجماع على أن مثل الشيء الذى لا يتمول ولا له قيمة لا يكون صداقاً ولا يحل به النكاح . فإن ثبت نقله فقد خرق هذا الإجماع أبو محمد بن حزم فقال : يجوز النكاح بكل ما يسمى شيئاً ولو كان حبة من شعير . ويؤيد ما ذهب إليه الكافة قوله صلى الله عليه وسلم : التمس ولو خاتماً من حديد ، لأنه أورده مورد التقليل بالنسبة لما فوقه . ولا شك أن الخاتم من حديد له قيمة وهو أعلى خطر من النواة وحبة الشعير . ومساق الخبر يدل على أنه لا شيء دونه يستحل به البضع . ذكره الحافظ ^(٥) .

(رابعاً) فى الحديث دلالة على أنه يكفى فى المهر أقل ما يتمول . وهو من أدلة الجمهور كما تقدم (وأجاب) عنه بعض المالكية بأجوبة (منها) أن قوله : ولو خاتماً من حديد خرج مخرج

(١) من ١٦٥ ج ٩ فتح البارى المرح (التزوج على القرآن وبغير صداق) (٢) الأحزاب من آية : ٥٠
(٢) من ١٢٩ ج ٩ فتح البارى المرح (عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) (٤) (٥٤) من ١٢٧ منه المرح
(التزوج على القرآن وبغير صداق) .

المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يرد عين الخاتم ولا قدر قيمته حقيقة ، لأنه لما قال : لا أجد شيئا عرف أنه فهم أن المراد بالشئ ما له قيمة فقبل له : التمس ولو أقل ما له قيمة كخاتم الحديد (ومنها) احتمال أنه صلى الله عليه وسلم طلب منه ما يجعل نفقه قبل الدخول لا أن ذلك جميع الصداق (ومنها) دعوى اختصاص هذا الرجل بهذا القدر دون غيره . وتعقب بأنه يبعد الأول قول الرجل في رواية البخاري : ما وجدت شيئا ولا خاتما من حديد فإنه نص في إرادة حقيقة الخاتم . ويبعد الثاني أنه لا يترك ظاهر الحديث لمجرد الاحتمال بل لا بد من قريضة مانعة . ولا قريضة هنا . ودعوى الخصوصية لا تقبل إلا بدليل . (خامسا) بظاهر قوله : التمس ولو خاتما من حديد استدل من قال يجوز التختم بخاتم من حديد بلا كراهة . وقال الجمهور : لا يحل التختم بالحديد ، لما يأتي للمصنف عن بريدة أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من حديد فقال صلى الله عليه وسلم : مالي أرى عليك حلقة أهل النار^(١) [٦١]

، وأجاب ، الجمهور عن حديث الباب بأنه كان قبل النهي عن التختم بالحديد أو بأن المراد منه المبالغة في طلب المهر فلا يستلزم جواز لبس خاتم الحديد . انظر تمام الكلام وبيان المذاهب في هذا بالدين الخالص^(٢) . (سادسا) دل الحديث أيضاً على جواز جعل تعليم القرآن صداقا وهو مذهب الشافعي ورواية عن أحمد . وجه الدلالة أن الباء في قوله : بما مملك للتعويض ولأن تعليم القرآن منفعة معينة مباحة لجاز جعلها صداقا . وقال ، الحنفيون ومالك والليث وإسحاق ومكحول وأحمد في رواية : لا يجوز جعل تعليم القرآن صداقا بل لا بد أن يكون الصداق مالا (قال) ابن قدامة : ووجهه أن الفروج لا تسباح إلا بالأموال ، لقوله تعالى : أن تبتغوا بأموالكم^(٣) . وقوله تعالى : ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات^(٤) . والطول المال . وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القرآن ثم قال : لا تكون لاحد بعدك مهرا . رواه النجاشي بإسناده^(٥)

[٦٢]

ولأن تعليم القرآن لا يجوز أن يقع إلا قرينة لفاعله فلم يصح أن يكون صداقا كالصوم والصلاة وتعليم الإيمان . ولأن التعليم من المعلم والمتعلم مختلف ولا يكاد ينضبط فأشبه الشيء

(١) يأتي ص ٩٠ ج ٤ سنن أبي داود (خاتم الحديد - كسب الخاتم) (٢) ص ٢٥٤ ج ٦ - الدين الخالص (التحل بنير الذهب والفضة) . (٣) النساء من آية : ٢٤ ومدرها : والمحصنات . (٤) النساء آية : ٢٥ . (٥) عزاه الحافظ لسعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان الأزدي وقال : وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف . انظر ص ١٦٨ ج ٩ فتح الباري المرح (التزويج على القرآن ..)

المجهول . فأما حديث الموهوبة فقد قيل معناه أنكحها بها بما معك من القرآن أى زوجتها لأنك من أهل القرآن كما زوج أبا طلحة على إسلامه . فروى ابن عبد البر بإسناده عن أنس أن أبا طلحة أتى أم سليم يخطبها قبل أن يسلم فقالت : أتزوج بك وأنت تعبد خشية نختها عبد بنى قلان ؟ إن أسلمت تزوجت بك فأسلم أبو طلحة فتزوجها على إسلامه ^(١) [٢٠]

وليس في الحديث الصحيح ذكر التعليم . ويحتمل أن يكون خاصاً بذلك الرجل بدليل ما رواه النجاد ^(٢) ، أقول ، وظاهر النصوص يؤيد مذهب الشافعى (قال) الخطائى : فيه دليل على جواز الأجرة على تعليم القرآن . والباء في قوله بما معك من القرآن للتعويض كما تقول بعثتك هذا الثوب بدينار أو بعشرة دراهم ولو كان معناها ما تأوله بعض أهل العلم من أنه إنما زوجه إياها لحفظه القرآن تفضيلاً له ، لجمعت المرأة موهوبة بلام مهراً . وهذه خصوصية ليست لغير النبي صلى الله عليه وسلم . ولولا أنه أراد به معنى المهر لم يكن لسؤاله إياها هل معك من القرآن شيء معنى ، لأن التزويج ممن لا يحسن القرآن جائز جوازه ممن يحسنه . وليس في الحديث أنه جعل المهر ديناً عليه إلى أجل . فكان الظاهر أنه جعل تعليم القرآن إياها مهراً لها ^(٣) .

(وقال) القرطبي قوله : عليها نص في الأمر بالتعليم . والسياق يشهد بأن ذلك لاجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال : إن ذلك كان لإكراماً للرجل . فإن الحديث مصرح بخلافه وقولهم إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقاً ^(٤) . (وقال) ابن القيم بعد ذكر حديث الباب وحديث أبي طلحة مع أم سليم : تضمن الحديث أن المرأة إذا رضيت بعلم الزوج وحفظه للقرآن أو بعضه من مهرها جاز ذلك وكان ما يحصل لها من انتفاعها بالقرآن والعلم هو صداقها كما إذا جعل السيد عتق الجارية صداقها . وكان انتفاعها بحريتها وملكها لرقيتها هو صداقها . وهذا هو الذى اختارته أم سليم من انتفاعها بإسلام أبي طلحة وبذلها نفسها له إن أسلم . وهذا أحب إليها من المال الذى يبدله الزوج . فإن الصداق شرع في الأصل حقاً للمرأة تلتفع به . فإذا رضيت بالعلم والدين وإسلام الزوج وقرأته للقرآن كان هذا من أفضل المهور وأنفعها وأجلها . فما خلا العقد عن مهر . وهذا مقتضى هذه الأحاديث . وقد خالف في بعضه من قال : لا يكون الصداق إلا مالا ولا يكون منافع أخرى ولا عليه ولا تعليمه صداقاً كقول أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى في رواية عنه . ومن قال لا يكون أقل من ثلاثة دراهم كمالك رحمه الله . وعشرة دراهم كإبي حنيفة رحمه الله . وفيه أقوال أخر شاذة

(١) أخرجه النسائي نحوه من أنس قال : تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الإسلام . أسلمت أم سليم قبله يخطبها فقالت : إنى قد أسلمت فإن أسلمت نكحتك فأسلم فكان صداق ما بينهما . انظر ص ٨٦ ج ٢ مجتهى (التزوج على الإسلام) (٢) ص ٩ ج ٨ مفتى (جعل الصداق لتعليم سورة من القرآن . . .) (٣) ص ٢١١ ج ٢ معالم السنن (٤) ص ١٦٩ ج ٩ فتح البارى المرح .

لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب . ومن ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها اختصاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم أو أنها منسوخة أو أن عمل أهل المدينة على خلافها ، فدعوى لا يقوم عليها دليل . والأصل يردها ^(١) .

(سابعاً) دل قوله صلى الله عليه وسلم : قد زوجتكم بما معكم من القرآن ، على أن النكاح ينعقد بهذه الصيغة ومثلها أنكحتك . وهاتان الصيغتان متفق عليهما الورودهما في الكتاب والسنة أما الكتاب فقال الله تعالى : د فلما قضى زيد منها وطراً زوجنكمها ، ^(٢) . وقال تعالى : د وأنكحوا الأيتام منكم ، ^(٣) . وأما السنة فقد علمتها من ألفاظ هذا الحديث . واختلف العلماء في تعيين هاتين الصيغتين (قال) الشافعي والزهرى وابن المسيب : لا يصح عقد النكاح إلا بلفظ الإنكاح أو التزويج أو ما تصرف منهما سواء اتحد الإيجاب والقبول أم اختلفا . فلو قال له زوجتك ابنتي فلانة . فأجابه بقوله : قبلت نكاحها صح (وقال) جمهور العلماء : النكاح ينعقد أيضاً بلفظ الهبة والصدقة والبيع والتليك د واحتجوا ، بقول الله عز وجل : د وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ، الآية . فإن الهبة لفظ انعقد به زواج النبي صلى الله عليه وسلم فينعقد به نكاح أمته . وبقوله ، صلى الله عليه وسلم في رواية للبخاري لحديث الباب : قد ملكتكم بما معكم من القرآن . ولأن هذه الألفاظ تدل على النكاح مجازاً لجاز استعمالها فيه كاستعمال الكنايات في الطلاق (وقالت) المالكية : إن وقع النكاح بلفظ الهبة صح إن سمى صداقاً . وإن وقع بلفظ يقتضى البقاء مدة الحياة كبعث أو ملكت أو أحللت أو أعطيت أو منحت فقال بعضهم ينعقد بها النكاح إن سمى صداقاً أيضاً (وقال) ابن رشد : لا ينعقد بها النكاح . وإن كان بلفظ لا يقتضى البقاء مدة الحياة فلا ينعقد به النكاح اتفاقاً كالوقف والإجارة (وأجاب) الأولون : -

(أولاً) بأن قوله تعالى : د وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ، خاص به صلى الله عليه وسلم ، لقوله تعالى : د خالصة لك من دون المؤمنين . وبأنه لفظ ينعقد به غير النكاح فلا ينعقد به النكاح كلفظ الإجارة والإباحة والإحلال وأنه ليس بصريح في النكاح فلا ينعقد به كالذي ذكرنا . وهذا لأن الشهادة شرط في النكاح . والكناية إنما تعلم بالنية . ولا يمكن الشهادة على النية لعدم اطلاعهم عليها ، فيجب ألا ينعقد بما ذكر . وبهذا فارق بقية العقود والطلاق .

(وثانياً) بأن الحديث قد روى زوجتكم وأنكحتكم وزوجنا كما من طارق صحيحة . والقصة واحدة . فالظاهر أن الراوى روى عند البخاري بالمعنى ظناً منه أن المعنى واحد فلا يكون حجة . وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الألفاظ فلا حجة لهم فيه أيضاً ، لأن النكاح

(١) س ٢٢٢ ج ٢ زاد المعاد (في قضاءه صلى الله عليه وسلم في الصداق .) (٢) الأحزاب من آية ٣٧ .
وسردها : وإذا قول لذي أسم الله عليه (٣) النور آية ٢٢ . و (الأيتام) جمع أيم وهو من لا زوج له .
(م ٢٨ - فتح الله المبرور - ٣)

انعقد بأحدها والباقي فضلة. أفاده ابن قدامة ^(١). (وقال) البغوى فى شرح السنة : لا حجة فى هذا الحديث لمن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك ، لأن العقد كان واحداً لم يكن اللفظ إلا واحداً . واختلف الرواة فى اللفظ الواقع . والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجتها إذ هو الغالب فى أمر العقود إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين . ومن روى بلفظ غير لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذى انعقد به العقد وإنما أراد الخبر عن جريان العقد على تعليم القرآن . وقيل إن بعضهم رواه بلفظ أمكنّا كما . وقد انفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ لا يصح . كذا قال . وما ذكر كافى فى دفع احتجاج المخالف بانعقاد النكاح بالتمليك ونحوه (وقال) العلائى : من المعلوم أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة فلم يبق إلا أن يكون قال لفظة منها . وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى . فن قال بأن النكاح ينعقد بلفظ التملك ثم احتج بمجيئه فى هذا الحديث إذا عورض بقية الالفاظ لم يذهب احتجاجه . فإن جزم بأنه هو الذى تلفظ به النبى صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالمعنى ، قلبه عليه مخالفه وادعى ضد دعواه . فلم يبق إلا الترجيح بأمر خارجى ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أميل ، لكونها رواية الأكثرين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجتها يا رسول الله . ذكره الحافظ وقال : وقد تقدم عن الدارقطنى أنه رجح رواية من قال زوجتكم . وبالنسبة لابن التين فقال : أجمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتكم وأن رواية ملكتكم وهم ^(٢)

(ثامناً) فى الحديث دلالة على أن الكفاءة إنما تعتبر فى الدين والحرية دون النسب والمال . ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم لم يسأل أهو كف . لها أم لا . وقد علم من حاله أنه لا مال له قاله الخطابى ^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى الستة والبيهقى . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وقد ذهب الشافعى إلى هذا الحديث فقال : إن لم يكن له شىء يصدقها فتزوجها على سورة من القرآن فالنكاح جائز ويعملها سورة من القرآن . وقال بعض العلماء : النكاح جائز ويعمل لها صداق مثلها . وهو قول أهل الكوفة وأحمد وإسحق ^(٤)

(١) س ٤٢٩ ج ٧ معنى (ما ينعقد به النكاح) . (٢) س ١٧٠ ج ٩ فتح البارى المرح (التزويج هل الفرقان وبغير صداق) . (٣) س ٢١١ ج ٣ معالم السنن (٤) س ١٦١ وما بعدها ج ٩ فتح البارى (التزويج هل الفرقان ..) وس ٢١١ ج ٩ نووى مسلم (الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ..) وس ٨٩ ج ٢ مجتبى (هبة المرأة لنفسها بغير صداق) وس ٢٩٩ ج ١ سنن ابن ماجه (صداق النساء) وس ١٨٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (مهور النساء) وس ٢٢٦ ج ٢ - السنن الكبرى (ما يجوز أن يكون مهرأ)

(٦٠) مك (ص) **هذه** أحمد بن حفص بن عبد الله حدثني أبي حفص بن عبد الله حدثني إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج الباهلي عن عسل عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة نحو هذه القصة لم يذكر الإزار والخاتم فقال: ما تحفظ من القرآن؟ قال سورة البقرة أو التي تليها. قال: فقم فعلمها عشرين آية وهي امرأتك.

(ش) (السند) (الحجاج بن الحجاج الباهلي) نسبة إلى باهلة قبيلة. روى عن أنس وابن سيرين وأبي الزبير ويونس بن عبيد وقتادة وغيرهم. وعنه محمد بن جعدة وابن أبي عروبة وإبراهيم بن طهمان وهو أثبت الناس عنه. وي زيد بن زريع وكثيرون. قال أحمد: ليس به بأس. وقال ابن معين وأبو حاتم: ثقة من الثقات صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقريب: ثقة من السادسة ووثقه المصنف. مات سنة ١٣١ إحدى وثلاثين ومائة. روى له أيضاً الشيخان والنسائي وابن ماجه. و (عسل) بن سفيان تقدم ص ٣٤ ج ٥ منهل.

(المعنى) (نحو هذه القصة) المذكورة في الحديث السابق. ولفظه عند النسائي: عن أبي هريرة قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها: اجلسي لجلست ساعة ثم قامت فقال: اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لنا بك ولكن تملكيني أمرك؟ قالت: نعم. فنظر في وجوه القوم فدا رجلًا فقال: إني أريد أن أزوجه هذا إن رضيت. قالت: ما رضيت لي فقد رضيت. قال: ما تحفظ من القرآن؟ قال: سورة البقرة أو التي تليها (الحديث) ذكره الحافظ (١) (لم يذكر) أبو هريرة رضي الله عنه في روايته (الإزار والخاتم) المذكورين في الحديث السابق (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي قال: يا رسول الله زوجنيها (ما تحفظ من القرآن؟ قال) الرجل: أحفظ (سورة البقرة أو التي تليها) كذا عند المصنف والنسائي بأو التي للشك. وعند البيهقي: والتي تليها بالواو (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقم فعلمها عشرين آية) من القرآن (وهي امرأتك) قال البيهقي: وفي رواية الرازي وقد زوجتكها.

(وهذه الرواية) أخرجها البيهقي من طريق المصنف وأخرجها النسائي بلفظ تقدم.

(١) ذكره مطراً بصلحة ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥ ج ٩ فتح الباري (المرج) (التزيين على القرآن وغير صدق).

قال البيهقي : ورواه شعبة عن عسل فارسه . وقال ابن الترمذاني : وكذا رواه محمد بن فضيل عن حجاج بن أرطاة عن عطاء فارسه . وفيه علة أخرى وهي أن عسلاً ضعفه ابن معين . وقال الرازي : منكر الحديث (١) .

(٦١) مك (ص) **هَذَا** هَارُونُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ ثَنَا أَبِي ثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَاشِدٍ عَنْ مَكْحُولٍ نَحْوَ خَبَرٍ سَهْلٍ قَالَ : وَكَانَ مَكْحُولٌ يَقُولُ لَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (السند) (محمد بن راشد) المكحول الخزاعي أبو عبد الله الدمشقي . ويقال أبو يحيى . سكن البصرة . روى عن سليمان بن موسى ويحيى بن يحيى النيسابوري وعبد الله بن محمد بن عقيل وعرف الأعرابي وغيرهم . وعنه الثوري وشعبة والوليد بن مسلم وابن المبارك وجماعة . قال ابن المبارك : صدوق اللسان وأراه أنهم بالقدر (٢) وقال أحمد : ثقة . وقال عبد الرزاق : ما رأيت أحدا أورع في الحديث منه . ووثقه ابن معين وقال : صدوق . وقال إبراهيم الجوزجاني : كان فيما سمعت متحريراً للصدق في حديثه . وقال يعقوب بن شعبة : صدوق . وقال أبو حاتم : كان صدوقاً حسن الحديث . وقال النسائي : ثقة وقال مرة ليس بالقوي . وقال ابن حبان : كان من أهل الورع والنسك ولم يكن الحديث من صنعه وأكثر المناكير في روايته فاستحق الترك . وقال ابن خراش : ضعيف الحديث . وقال في التقريب : صدوق يهيم روى بالقدر من السابعة . مات سنة ١٦٠ ستين ومائة . روى له أيضاً باقي الأربعة . و (مكحول) الشامي أبو عبد الله الإمام .

(المعنى) (نحو خبر) أي حديث (سهل) بن سعد الساعدي المذكور أول الباب (قال) محمد ابن راشد (وكان مكحول يقول) في هذا الحديث (ليس ذلك) أي تزويج امرأة على أن مهرها تعليمها شيئاً من القرآن (لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي أن هذا مختص به صلى الله عليه وسلم . واسبقه مكحول الاكتفاء في المهر بالتعليم ، لأن قوله تعالى : أن تبغوا بأموالكم . موجب لما يعد مالا بحسب العرف لحمل ما في الحديث على الخصوصية . ورد بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ولا دليل عليها كما علمت . (ورواية مكحول) لم نقف على من خرجها غير المصنف .

(١) ص ٢٤٢ ج ٧ السنن الكبرى (النكاح على تعليم القرآن) . (٢) أي أنه كان قد روى . والتقديرية صفان (الأول) من ينكرون تقدير الأشياء قبل حصولها . ومؤلاه انقضوا من آخرم كما قاله النووي . (والثاني) من ينسبون الخبر إلى الله تعالى والنسب إلى العبد .

(٣٢ - باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات)

أى فى بيان حكم نكاح من تزوج امرأة ولم يسم لها مهرًا حتى مات

(٦٢) (ص) **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق فقال : لها الصداق كاملاً وعليها العدة ولها الميراث . قال معقل بن سنان : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به في بروع بنت واشق .

(ش) (صفيان) الثوري . و (فراس) بكسر الفاء ابن يحيى الهمداني . و (الشعبي) طامر بن شرجيل . و (مسروق) بن الأجدع . و (عبد الله) بن مسعود .

(المعنى) (فى رجل تزوج امرأة) أى سئل عن رجل كما فى رواية الترمذى . ففى بعض عن . وعند أحمد : من علقمة قال : أتى عبد الله فى امرأة تزوجها رجل (ولم يدخل بها) تقدم أن المراد بالدخول الوطء ، وقيل الخلوة (ولم يفرض لها صداقا) بفتح أوله أى لم يسم لها مهرًا (فقال) ابن مسعود (لها الصداق كاملاً) وعند أحمد والترمذى : فقال : أرى لها مثل صداق نساءها (وعليها العدة) أى عدة وفاة وهى أربعة أشهر وعشرة أيام (ولها الميراث) أى نصيبها من ميراث زوجها (قال معقل) بفتح فسكون فكسر (بن سنان) بن مظهر الأشجعي أبو محمد . ويقال أبو عبد الرحمن . ويقال أبو سنان شهد فتح مكة وكان حاملًا لواء قومه . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الباب . وعنه مسروق والأسود وعبد الله بن هبة بن مسعود وعلقمة ونافع بن جبير بن مطعم وغيرهم . قتل فى الحرة سنة ٦٣ ثلاث وستين . و (بروع) بفتح الباء بوزن جعفر عند أهل اللغة وبكسرهما عند أهل الحديث . و بروع بنت واشق بكسر الشين المعجمة الكلاية الأشجعية امرأة هلال بن مرة . قال فى الإصابة : أخرج حديثها ابن أبى حاتم بسنده عن سعيد بن المسيب عن بروع بنت واشق أنها نكحت رجلاً وفوضت إليه فتوفى قبل أن يجمعها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بصداق نساءها ^(١) .

(الفقه) دل الحديث على أن المرأة تستحق بموت زوجها بعد العقد وقبل فرض الصداق جميع المهر وإن لم يدخل بها . وهو قول ابن مسعود والحنفيين وإسحق وأحمد والشافعي فى الجديد

(١) ص ٢٩ ج ٨ (بروع) (فوضت) أى جعلت (إليه) أى إلى زوجها أمر صداقها الذى لم يسمه عند العقد .

وهو الحق . وقال الاوزاعي والليث ومالك والشافعي في القديم : لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها ، لانه عوض . فإذا لم يستوف الزوج المعقوض عنه لم يلزم قياساً على ثمن المبيع ، ورد ، بأنه قياس مع النقص . وبأنى إن شاء الله تعالى مزيد بيان لهذا .

(والحديث) موقوف على ابن مسعود . وقد رفعه معقل بن سنان . وأخرجه أيضاً النسائي والبيهقي وقال : هذا إسناد صحيح . وقال الترمذي : حديث ابن مسعود حسن صحيح . وقد روى عنه من غير وجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . وبه يقول الثوري وأحمد وإسحق . وقال بعض أهل العلم منهم علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر : إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداق حتى مات ، قالوا : لها الميراث ولا صداق لها وعليها العدة . وهو قول الشافعي وقال : ولو ثبت حديث بروع بنت واشق لكانت الحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن الشافعي أنه رجع بمصر عن هذا القول وقال بحديث بروع بنت واشق ^(١) .

(٦٣) مك (ص) **عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ وَأَبْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَسَاقَ عُثْمَانُ مِثْلَهُ .**

(ش) (ابن مهدي) هبذ الرحمن . و (سفيان) الثوري . و (منصور) بن المعتمر . و (إبراهيم) النخعي . و (علقمة) بن قيس .

(المعنى) (فساق عثمان) بن أبي شيبه الحديث من هذا الطريق (مثله) أي مثل الحديث المتقدم عن مسروق . ولفظه عند أحمد : عن زيد بن هارون بسنده إلى علقمة قال : أتى جداه في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها قال : فاختلفوا عليه فقال : أرى لها مثل صداق نسايتها ولها الميراث وعليها العدة فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها في بروع ابنة واشق بمثل ما قضى ^(٢) ولفظه عند الترمذي من طريق زيد بن الحباب عن سفيان بسنده إلى ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات . فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نسايتها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث . فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق امرأة منا مثل ما قضيت . ففرح بها ابن مسعود ^(٣)

(١) س ٩٨ ج ٢ مئتي (إباحة الزوج بغير صداق) وس ٢٤٥ ج ٧ - السنن الكبرى (أحد الزوجين يموت ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها) وس ١٩٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (٢) س ٤٨٠ ج ٣ مسند أحمد (حديث معقل بن سنان الأشجعي رضي الله عنه) (٣) س ١٩٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها) .

(٦٤) (ص) **عَدْنُ** عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خَلَّاسٍ وَأَبِي حَسَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَتَى فِي رَجُلٍ بِهَذَا الْخَبَرِ قَالَ فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ شَهْرًا أَوْ قَالَ مَرَاتٍ قَالَ فَإِنِّي أَقُولُ فِيهَا : إِنَّ لَهَا صَدَاقًا كَصَدَاقِ نِسَائِهَا لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ . وَإِنَّ لَهَا الْمِيرَاثَ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ فَإِنْ يَكُ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ وَإِنْ يَكُ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنْ الشَّيْطَانِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِئَانٍ فَقَامَ نَاسٌ مِنْ أَشْجَعٍ فِيهِمُ الْجَرَّاحُ وَأَبُو سِنَانٍ فَقَالُوا : يَا ابْنَ مَسْعُودٍ : نَحْنُ نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَاهَا فِينَا فِي بَرُوعٍ بَذَتْ وَأَشَقَّ - وَأَنَّ زَوْجَهَا هَلَالُ بْنُ مَرْةٍ الْأَشْجَعِيِّ - كَمَا قَضَيْتَ قَالَ : فَقَرِحَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَرَحًا شَدِيدًا حَيْثُ وَافَقَ قَضَاؤُهُ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(ش) (قنادة) بن دعامنة . و (خلّاس) بكسر الخاء المعجمة ابن عمرو الهجري . تقدم ص ٥٥ ج ٣ منهل . و (أبو حسان) مسلم بن عبد الله البصري الأعرج أو الأجرد . تقدم ص ٨ ج ١ تكملة المنهل . و (عبد الله بن عتبة) بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني أو الكوفي . أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه وروى عنه وعن عمه عبد الله بن مسعود وعمر وعمار وأبي هريرة وغيرهم . و عنه حميد بن عبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن عبد الله بن جعفر والشعبي وابن سيرين وجماعة . وثقه ابن سعد وقال : كان رفيقاً كثير الحديث والفتيا فقيها . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان يؤم الناس بالكوفة . وقال العجلي : تابعي ثقة . وذكره العقيلي في الصحابة . ووثقه جماعة وهو من كبار الثانية . قبل مات سنة ٧٤ أربع وسبعين . روى له أيضاً الشيخان والنسائي وابن ماجه .

(المعنى) (أنى) بضم الهمزة مبنى للدفعول أى أتاه سائل يسأله (فى) شأن (رجل) هو هلال بن مربة الأشجعي كما فى الحديث (بهذا الخبر) المتقدم . ولفظه عند البيهقي أن ابن مسعود رضى الله عنه أتى فى رجل تزوج امرأة فات قبل أن يدخل بها ولم يسم لها صداقا (قال) عبد الله بن هبة بن مسعود (فاختلفوا) أى تردد أقارب الزوج الميت وأهل امرأته (إليه) أى إلى ابن مسعود ليستفتوه فيما تستحقه زوجته (شهرأ) وهو لا يجيبهم رجاء أن يصل إلى نص أو يؤدبه اجتهاده إلى رأى (أو) شك من الراوى (قال) عبد الله بن عتبة : فاختلفوا إلى ابن مسعود (مرات قال) ابن مسعود بعد ترددهم إليه كثيراً (فإنى أقول) باجتهادى (فيها) أى فى المسألة (إن لها) أى المرأة التى توفى عنها زوجها ولم يدخل بها ولم

يسم لها (صداق كصداق نسائها) أى نساء قومها كأخواتها وعماتها وبناتهن اللاتي تشاركها في المال والجمال والثبوبة والبكارة (لاوكس) بفتح فسكون أى لا نقص (ولا شطط) بفتح حين وهو الجور والزيادة على قدر الحق (وإن لها الميراث وعليها العدة فإن بك) حكى وما أفتيت به صواباً (فمن الله) أى من توفيقه إياي وتسديده وهدايته لي (وإن يك خطأ فني) أى من قصور علي (ومن) تسويل (الشيطان) وتلييسه علي (والله ورسوله) صلى الله عليه وسلم (بريتان) من الخطأ . يريد ابن مسعود رضى الله عنه أن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئاً لم يبيناه في الكتاب أو في السنة . بل بينا الصواب فيه إما نصاً أو دلالة فهما بريتان من أن يضاف إليهما الخطأ الذي يقع فيه المرء لمعجزه وتقصيره أفاده الخطابي ^(١) (فقام ناس) وعند البيهقي : فقام رهط (من أشجع منهم الجراح) الأشجعي ويقال أبو الجراح . وعند أحمد : فقام رجل من أشجع فقال : قضى فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك في بروع بنت واشق . فقال : لم شاهدان على هذا فشهد أبو سنان والجراح رجلان من أشجع (وأبو سنان) هو معقل بن سنان المتقدم آنفاً . وهو غير أبي سنان الأنصاري الذي مات في الخندق سنة أربع من الهجرة (فقالوا : يا ابن مسعود نحن نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاها) أى القضية التي قضى بها ابن مسعود (فينا) وعند البيهقي : قضى في امرأة منا (في بروع بنت واشق - وأن) أى والحال أن زوجها (هلال بن مرة الأشجعي - كما قضيت قال) أى عبد الله بن عتبة بن مسعود (ففرح عبد الله بن مسعود فرحاً شديداً حيث) وعند البيهقي : حين (وافق قضاؤه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعند النسائي : فسا رني عبد الله فرح فرحة يومئذ إلا بإسلامه .

(الفقه) دل الحديث (أولاً) على جواز الاجتهاد في الحوادث التي لم يوجد فيها نص (ثانياً) على أنه لو مات رجل عن امرأة لم يدخل بها ولم يسم لها صداقاً فلها نصيبها من الميراث وعليها أن تعتد عدة وفاة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام . وهذا متفق عليه ولها مهر مثلها عند الجمهور . وتقدم أنه الحق وأن من العلماء من قال : لا مهر لها ، لما روى سليمان بن يسار أن ابن عمر رضى الله عنهما زوج ابنة أخيه عبيد الله بن عمر وابنه صغير يومئذ ولم يفرض لها صداقاً فكث الغلام ما مكث ثم مات فخاصم حال الجارية ابن عمر إلى زيد بن ثابت فقال ابن عمر لزيد : إني زوجت ابني وأنا أحدث نفسي أن أصنع به خيراً فات قبل ذلك ولم يفرض للجارية صداقاً . فقال زيد : فلها الميراث إن كان للغلام مال وعليها العدة ولا صداق لها . أخرجه البيهقي ^(٢)

[٣١]

وقال : وبمعناه قال ابن عباس . وكذلك روى عن علي رضي الله عنه . ثم قال : أنبا أبو إسحق الكوفي عن مزينة بن جارية أن علياً رضي الله عنه قال : لا يقبل قول أعرابي من أشجع هلي كتاب الله . [٣٢]

وقال : وروينا عن أبي الشعثاء عن جابر بن زيد وعطاء بن أبي رباح أنهما قالوا : ليس لها إلا الميراث ^(١) . [٣٣]

ورد ، بأن أثر عليّ مطعون فيه من وجهين . (الأول) أن أبا إسحق هو عبد الله بن ميسرة وهو ضعيف جداً . قال يحيى بن معين والنسائي : ليس بثقة . وقال أبو زرعة : واهي الحديث . وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج بخبره . (الثاني) أن مزينة هذا قال فيه أبو زرعة : ليس بشيء . وذكر البخاري في تاريخه أنه يروى عن أبيه عن علي . فظاهر هذا أن روايته عن علي متقطعة . ولهذا قال المنذرى : لم يصح هذا الأثر عن علي ^(٢) . وأجاب ، من قال لا مهر لها عن حديث الباب بأن فيه اضطراباً . فقد روى مرة عن معقل بن سنان . ومرة عن معقل بن يسار . ومرة عن بعض أشجع لا يسمى . ومرة عن رجل من أشجع . وضعفه الوائدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فاعرفه أهل المدينة (وأجاب) الجمهور بأن هذا الاختلاف في تسمية من روى قصة بروع بنت واشق عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورن الحديث . فإن جميع هذه الروايات أساسيدها صحيح . وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك . فكان بعض الرواة سمي منهم واحداً وبعضهم سمي اثنين . وبعضهم أطلق ولم يسم . ومثله لا يرد الحديث . ولولا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لفرج عبد الله بن مسعود بروايته معنى . ذكره البيهقي ^(٣) . وأيضاً فقد روى الحديث ابن حبان في صحيحه وأخرجه الترمذي وقال : حسن صحيح . وحكى الحاكم في المستدرك عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ أنه قال : لو حضرت الشافعي لقمت على رءوس أصحابه وقلت له : وقد صح الحديث فقل به . ثم قال الحاكم : إنما حكم شيخنا بصحته ، لأن الثقة قد سمي فيه رجلاً من الصحابة وهو معقل بن سنان الأشجعي . ثم أخرج الحديث من طريق فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله ثم قال : فصار الحديث صحيحاً على شرط الشيخين ^(٤) ومنه تعلم أن الراجح مذهب الجمهور من أن للتوفى عنها زوجها قبل الدخول ولم يسم لها مهراً ، لها مهر مثلها .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . والترمذي

وقال : حسن صحيح^(١) وقال الحافظ في بلوغ المرام : وصححه الترمذى وجماعة . قال الصنعانى : منهم ابن مهودى وابن حزم وقال : لا مدخل فيه بصحة إسناده . وقال صاحب التحفة : قلت الحديث صحيح وكل ما أعلوه به فهو مدفوع^(٢) وأخرج الحديث النسائى ، طولا من طريق الشعبي عن علقمة عن عبد الله أنه أناد قوم فقالوا : إن رجلا منا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يجمعها إليه حتى مات . فقال عبد الله : ما سئلت منذ فارقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد على من هذه فأتوا غيرى فاختلفوا إليه فيها شهرا ثم قالوا له فى آخر ذلك : من نسال إن لم نسالك وانت من جلة أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا البلد ولا نحمد غيرك ؟ قال : سأقول فيها بجهد رأيي فإن كان صوابا فمن الله وحده لا شريك له . وإن كان خطأ فني ومن الشيطان . والله ورسوله منه براء . أرى أن أجعل لها صداق نساءها لا وكس ولا شطط ولها الميراث وعليها المدة أربعة أشهر . عشر . قال : وذلك بسمع أناس من أشجع فقاموا فقالوا : نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فى امرأة منا يقال لها بروع بنت واشق . قال : فما روى عبد الله فرح فرحة يومئذ إلا بإسلامه^(٣) .

(٦٥) (ص) **هذه** محمد بن يحيى بن فارس الذهبى وعمر بن الخطاب : قال محمد حدثني أبو الأصبغ الحراني عبد العزيز بن يحيى أخبرنا محمد بن سلفة عن أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله عن عتبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : أترضى أن أزوجك فلانة ؟ قال : نعم وقال للمرأة : أترضين أن أزوجك فلانا ؟ قالت : نعم . فزوج أحدهما صاحبه فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا . وكان بمن شهد الحديبية . وكان من شهد الحديبية له سهم بخيبر . فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلانة ولم افرض لها صداقا ولم أعطها شيئا وإنني أشهدكم أنني أعطيتها من صداقها سهمي بخيبر . فأخذت سهمها فباعته بمائة ألف . قال أبو داود : وزاد عمر في أول الحديث قال رسول الله

(١) ص ٢٤٦ ج ٧ السنن الكبرى . وص ١٨٠ ج ٢ مستدرک . وص ١٩٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (الرجل يتزوج المرأة فيموت منها قبل أن يفرض لها) (٢) ص ١٩٧ ج ٢ تحفة الأحوذى (٣) ص ٨٩ ج ٢ معجمي (إباحة الزوج بغير صداق) .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلرَّجُلِ
ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ .

(ش) (السند) (عمر بن الخطاب) أبو حفص السجستاني . تقدم ص ١٠٠ ج ١ منهل
و (أبو الأصمغ الحراني) وفي نسخة الجزري اسمه (عبد العزيز بن يحيى) تقدم ص ٢٣٨ ج ١
منهل . و (أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد) على المشهور . وقيل ابن يزيد بن سمالك بن رستم .
وقال الدارقطني : ابن سمال باللام الأموى مولاهم . الحراني نسبة إلى حران مدينة بالجزيرة .
روى عن عبد الوهاب بن بخت ومكحول الشامي وعدة . وعنه ابن أخته محمد بن سلمة الحراني
وعيسى بن يونس ووكيع وموسى بن أعين وغيرهم . قال أحمد وأبو حاتم : لا بأس به ووثقه
ابن معين والبخاري . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : حسن الحديث متقن وقال في التقریب :
ثقة من السادسة مات سنة ١٤٤ أربع وأربعين ومائة . روى له أيضاً البخاري في الأدب والمسلم والنسائي
(المعنى) (قال لرجل) بالتنكير في رواية محمد بن يحيى أحد شيوخ المصنف . وأما عمر
ابن الخطاب شيخه الآخر فقال في روايته : وقال للرجل بالتمريف كما ذكره المصنف
بعد . ولم نقف على اسم هذا الرجل (وقال) صلى الله عليه وسلم (للرأه) لم نقف على اسمها
(أترضين أن أزوجك) الحمزة للاستفهام . وهي مقصورة في بعض النسخ (فدخل بها
الرجل) أى جامعها (ولم يفرض) أى لم يسم (لها صداقاً) يجب في الذمة (ولم يعطها شيئاً) معجلاً
(وكان) ذلك الرجل المتزوج (من شهد الحديبية) أى عمرة الحديبية . وهي قرية قريبة من مكة
خرج إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ست من الهجرة في أربع مائة وألف من أصحابه
الكرام رضى الله تعالى عنهم قاصدين أداء العمرة وزيارة البيت الحرام فصدّهم المشركون
عن دخول البيت الحرام وكتبوا كتاب الصلح بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم فرجع
صلى الله عليه وسلم إلى المدينة . وتقدم تمام الكلام على هذه القصة بصفحة ١٦٣ ج ٢ تكملة
المنهل وباب العمرة (وكان من شهد الحديبية لهم سهم بخير) هكذا في بعض النسخ بالإفراد . وهي
رواية الحاكم . وفي بعضها لهم سهم بصيغة الجمع . وخير مدينة كبيرة ذات حصون بينها وبين
المدينة ثمانية برد إلى جهة الشام . وكان فتحها في المحرم سنة سبع من الهجرة . وتقدم ملخص غزوة خيبر
ص ١٣٩ ج ٣ منهل (١) (وإني أشهدكم أنى أعطيتها من صداقها) أى في صداقها . وفي رواية الحاكم
والبيهقي : (وإني أشهدكم أنى أعطيتها صداقها) (سهمى بخير فأخذت) المرأة (سهما بفاعته بمائة ألف)
أى مائة ألف درهم (قال أبو داود : وزاد عمر) بن الخطاب أحد شيوخ المصنف (في أول الحديث
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير النكاح أيسره) أى أسهله على الزوج ، لما فيه من

تخفيف المهر ومؤن النكاح . ولكن هذه الجملة أخرجها الحاكم والبيهقي في آخر الحديث لا في أوله (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل) بالتعريف . وتقدم في رواية محمد بن يحيى قال لرجل بالتشكير (ثم ساق) عمر بن الخطاب (معناه) أى معنى حديث محمد بن يحيى . وغرض المصنف بهذا أن ابن عمر السجستاني روى الحديث بالمعنى ولفظه لمحمد بن يحيى . وفي بعض النسخ زيادة (قال أبو داود : يُخَافُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مَلْزَقًا ، أَيْ غَيْرَ مُحْكَمٍ وَلَا مُتَقَنٍّ . يُقَالُ : أَلْزَقْتَهُ مَلْزَقًا ، أَيْ فَعَلْتَهُ مِنْ غَيْرِ إِحْكَامٍ وَلَا إِتْقَانٍ فَهُوَ مُلْزَقٌ . أَيْ غَيْرٌ وَثِيقٌ ، (لأن الأمر) المتأد في المهر (على غير هذا) من المغالاة . ولعل غرض المصنف بهذا تضعيف آخر الحديث وهو قوله : أشهدكم أنى أعطيتها من صداقتها سمى بخير . وقد تقدم أنها باعته بمائة ألف درهم ولم يعهد هذا المقدار صداقا في ذلك العهد .

(الفقه) دل الحديث على جواز النكاح بدون تسمية مهر وهو متفق عليه . واختلفوا فيما إذا اشترط عدم المهر . (فقال) الحنفيون والشافعي وأحمد : يجوز عدم اشتراطه ، لقول الله تعالى : وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ^(١) ففيه تصريح بصحة النكاح والطلاق بلا تسمية مهر . ثم هل يجب لها المهر بالعقد أو الدخول ؟ قولان أحدهما عند الشافعي بالدخول ^(٢) . وقال الحنفيون : يجب مهر المثل بالعقد . وقالت المالكية : لا يصح النكاح إذا شرط عدم المهر لقوله تعالى : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِنَّ نِخْلَةً ^(٣)) وقوله تعالى (فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) ^(٤) (والحديث) أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ^(٥)

(٣٣ - باب في خطبة النكاح)

بضم الحاء المعجمة ، أى فى بيان ما يقال عند عقد الزواج .

(٦٦) (ص) **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود في خطبة الحاجة في النكاح وغيره ح وحدثنا محمد بن سليمان الأنباري الملقب ثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله قال : علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة إن الحمد لله

(١) البقرة : ٢٣٦ . (٢) ص ٢١٢ ج ٩ شرح مسلم (الصادق) . (٣) النساء : ٤ . (٤) النساء من آية ٢٥ . وسدرها : ومن لم يستطع منكم طولا . (٥) ص ٢٢٧ ج ٧ - السنن الكبرى (النكاح عقد بنجر مهر) وص ١٨٦ ج ٧ مستدرک (خير الصادق أسره) .

لَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا . مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا . يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ . وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا . لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ بْنُ سُلَيْمَانَ : إِنَّ

(ش) (سفيان) الثوري و (أبو إسحق) عمرو بن عبد الله السبيعي . و (أبو عبيدة) حامر بن عبد الله بن مسعود . و (المعنى) أى أن محمد بن سليمان الأنباري روى الحديث بالمعنى . ولفظه لمحمد بن كثير العبدي . و (وكيع) بن الجراح . و (إسماعيل) بن يونس بن أبي إسحق السبيعي . و (أبو الأحوص) عوف بن مالك بن فضالة الجشمي .

(المعنى) (علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطبة الحاجة في النكاح وغيره إن الحمد لله) بفتح الهمزة مع تخفيف الزون أو بكسرهما مع شد الزون . قال القاري : قال الجزري في تصحيح المصاييح : يجوز مع التشديد رفع الحمد ونصبه . وروينا بذلك . ورفع الحمد مع التشديد يكون على الحكاية (نستعينه) أى نطلب منه العون على امتثال أوامره واجتناب نواهيه (ونستغفره) من جميع ذنوبنا الظاهرة والباطنة . فإن حذف المعمول يؤذن بالعموم (ونعوذ به من شرور أنفسنا) أى نتحصن بالله تعالى ونلجأ إليه من أن تقع في المخالفات التي تهواها النفوس الامارة (من يهده الله) هكذا بإثبات الضمير في أكثر النسخ . وفي النسخة المصرية بإسقاطه ، أى من يخلق الله فيه القدرة على الطاعة وبوفقه للعمل الصالح (فلا مضل له) أى فلا يقدر أحد على إضلاله ، وإن وقع في مخالفة وفقه سبحانه وتعالى للتوبة الصحيحة (ومن يضل) هكذا في أكثر النسخ بدون ذكر الضمير . وفي نسخة بإثباته . أى من أراد الله تعالى شقوته (فلا هادي له) أى لا يقدر أحد على هدايته . وإن وقعت منه طاعة تكون معلولة غير مقبولة وهذا بالنظر إلى الحقيقة على حد قوله تعالى : ^(١) «قل كل من عند الله» . ^(٢) فلا ينافيه قوله تعالى : ^(٣) «ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك» . فإن نسبة ذلك إلى

النفس مجاز باعتبار الكسب والشؤم من إسناد الشؤم إلى سببه (وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) سيد مخلوقاته . وزاد الناسأى : ويقرأ ثلاث آيات . وهو معطوف على محذوف والتقدير : يقول الحمد لله ويقرأ أى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث آيات (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الذى تساءلون) هكذا فى نسخ المصنف التى بأيدينا . ولعله هكذا فى مصحف ابن مسعود رضى الله عنه . فإن الذى فى أول سورة النساء . واتقوا الله الذى تساءلون به . بدون يا أيها الذين آمنوا . ويحتمل أن يكون هذا منه صلى الله عليه وسلم اقتباساً . ويحتمل أن يكون غلطاً من الراوى كما قال فى المرقاة . فالأولى أن نقرأ الآية على القراءة المتواترة كما فى نسخة من الحصن وهو : يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً . ويؤيد هذا (أ) ما عند الترمذى من قوله : ويقرأ ثلاث آيات . قال عيثر بن القاسم : ففسرها سفيان الثوري . اتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام (ب) ما عند الدارمي والبيهقي من قوله فى الحديث ثم يقرأ ثلاث آيات : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون . يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً . ثم يتكلم بحاجته . وفى البيهقي : قال قصبة : قلت لأبى إسحق : هذه فى خطبة النكاح أو فى غيرها ؟ قال فى كل حاجة . وتساءلون بمحذوف إحدى التامين وتشديد السين المهملة وتخفيفها ، قرأتان سبعيتان متواترتان ، أى تتساءلون فيما بينكم حوائجكم بالله تعالى كما تقول أسألك بالله أن تعينى على كذا . والأرحام بالنصب عند عامة القراء أى واتقوا الأرحام أن تقطعوها . وقرأ حمزة بالخفض أى به وبالأرحام . يقال : سألتك بالله وبالرحم . والعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار سائغ على الصحيح (إن الله كان عليكم رقيباً) أى حافظاً لأعمالكم خفيها وجليها سرها وجهرها فيجازيكم عليها (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) هو أن يُشكر فلا يُكفر وأن يطاع فلا يعصى وأن يذكر فلا ينسى ، قال ، أهل التفسير : لما نزلت هذه الآية شق ذلك عليهم فقالوا : يا رسول الله ومن يقوى على هذا ؟ فأنزل الله تعالى : فاتقوا الله ما استطعتم ، ففسخت هذه الآية . وقيل إنها ثابتة . والآية الثانية مبينة (ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) ظاهره أن النهى واقع على الموت . وليس مراداً بل المراد أنهم نهوا عن ترك الإسلام وأمروا بالمداومة عليه إلى أن يفارقوا الدنيا وهم مسلمون منقادون لله عز وجل (وقولوا قولا سديداً) أى صواباً وصداقاً . وقيل هو لا إله إلا الله (يصلح لكم أعمالكم) أى يوفقكم لإكمال العمل والإخلاص فيه فيثيبكم عليه الثواب الكامل (ويغفر لكم ذنوبكم) بأن يسترها عن أعين الملائكة ويحورها من صحف الأعمال فلا يؤخذكم

بها (ومن يطع الله ورسوله) أى ومن يفعل ما أمره الله به ورسوله ويترك المنهيات (فقد فاز) برضاء الله تعالى ورسوله بالنجاة من النار والوصول إلى فسيح الجنان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين (فوزاً عظيماً) أى خيراً كثيراً . و (لم يذكر) وفى نسخة : لم يقل (محمد بن سليمان) الأنبارى أحد شيوخ المصنف فى روايته لفظة (إن) بل قال الحمد لله .

(الفقه) دل الحديث على أنه بسن الخطبة لعقد النكاح وغيره قال الشافعى : بسن الخطبة فى كل العقود : النكاح والبيع وغيرهما . ويؤيده ما تقدم عن ابن مسعود من قوله : فى خطبة الحاجة فى النكاح وغيره وقال : بعضهم يحتمل أن المراد بالحاجة النكاح ، لأنه الذى تعورفت فيه الخطبة دون سائر الحاجات .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائى والدارمى والبيهقى . وأخرجه الترمذى وابن ماجه مطولاً . وافظه : عن عبد الله بن مسعود قال : أوتى رسول الله صلى الله عليه وسلم جوامع الخير وخواتمه أر قال : فواتح الخير فعلنا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة . خطبة الصلاة : التحيات لله والصلوات والطيبات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . وخطبة الحاجة : إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . ثم تصل خطبتك بثلاث آيات من كتاب الله : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته إلى آخر الآية . واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إلى آخر الآية . اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم إلى آخر الآية .^(١)

(٦٧) مك (ص) **قدش** محمد بن بشار ثنا أبو عاصم ثنا عمران بن قنادة عن عبدربه عن أبي عياض عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا تشهد ذكر تحوّه وقال بعد قوله : ورسوله . أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولا يضر الله شيئاً (ش) (السند) (أبو عاصم) الضحاك بن مخلد النبيل . و (عمران) بن داود القطان . و (قنادة) بن دعامه و (عبدربه) بن أبي يزيد . ويقال ابن زيد . روى عن أبي عياض . وعنه قنادة . روى له المصنف

(١) ص ٧٩ ج ٢ مجتهى (ما يستحب من الكلام عند النكاح) وص ١٤٢ ج ٢ سنن الدارمى (خطبة النكاح)

وص ١٤٦ ج ٧ - السنن الكبرى . وص ١٧٨ ج ٢ تحفة الأحوف . وص ٢٩٩ ج ١ سنن ابن ماجه .

هذا الحديث . وروى له النسائي حديثاً آخر في الصائم يصبح جنباً . قال ابن المديني : لم يرو عنه غير قتادة . وقال في التقريب : مستور . و (أبو عياض) المدني هو قيس بن ثعلبة . روى عن ابن مسعود وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وعنه قتادة . قال في التقريب : مجهول من السادسة . روى له أيضاً النسائي .

(المعنى) (كان إذا تشهد) أي خطب (ذكر) (أبو عياض) (نحوه) أي نحو الحديث المتقدم ولفظه عند البيهقي: كان إذا تشهد قال: الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق (الحديث) (وقال بعد قوله) صلى الله عليه وسلم : وأشهد أن محمداً عبده (ورسوله أرسله بالحق) أي الهدى (بشيراً) للمؤمنين (ونذيراً) للعاصين (بين يدي الساعة) أي قرب قيام القيامة (من يطع الله ورسوله فقد رشد) أي فاز بسعادة الدارين (ومن يعصم فإنه لا يضر إلا نفسه) أي فقد أوقع الضرر بنفسه (ولا يضر الله شيئاً) لأنه غني عن العالمين لا تنفعه طاعة الطائعين ولا تضره معصية العاصين : قال تعالى : ومن عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها^(١) ، وروى مسلم في صحيحه ضمن حديث قديمي : يا عبادي إن تبخلوا ضري فتضروني ولن تبخلوا ففعلت^(٢) ففعلت^(٣)

(الفقه) دل الحديث على استحباب الخطبة عند عقد النكاح وغيره من المهمات ولا نعلم في ذلك خلافاً وقال، المحدث الدهلوي : كان أهل الجاهلية يخطبون قبل العقد بما يرونه من ذكر مفاخر قوتهم ونحو ذلك يتوسلون بذلك إلى ذكر المقصود والتنويه به . وفي ذلك مصلحة فإن الخطبة مبناهما على التشهير . والتشهير بما يراد وجوده في النكاح لينمي من السفاح . وأيضاً فالخطبة لا تستعمل إلا في الأمور المهمة والاهتمام بالنكاح وجعله أمراً عظيماً بينهم من أعظم المقاصد فأبقى النبي صلى الله عليه وسلم أصلها وغير وصفها . وذلك أنه ضم مع هذه المصالح مصلحة دينية وهي أنه ينبغي أن يضم مع كل ارتفاق ذكر مناسب له فسن فيها أنواعاً من الذكر كالحمد والاستمانة بالله تعالى والاستغفار والتعوذ والتوكل عليه تعالى والتشهد وآيات من القرآن . وأشار إلى هذه المصلحة بقوله صلى الله عليه وسلم : كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء^(٤) [٦٤]

والمعنى أن الخطبة الخالية من الشهادتين قليلة الفائدة عديمة البركة . وقال الترمذي وقد قال

(١) فصل : ١٩ (٢) من الحديث رقم ٢٤ - الأربعين النووية من أبي ذر (٣) ص ٩٥ ج ٢ حجة الله البالغة (صفة النكاح) والحديث أخرجه أبو دود والترمذي وحسنه عن أبي هريرة . الظر رقم ٦٢٩٨ ص ١٨ ج ٥ فليس القدير . وس ١٧٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (خطبة النكاح) .

بعض أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خطبة . وهو قول سفيان الثورى وغيره من أهل العلم^(١) .
ويدل على الجواز حديث إسماعيل بن إبراهيم الآتى .
(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقى بلفظ تقدم . وفى سنده عمران بن داود القطان
وفيه مقال^(٢) .

(٦٨) (ص) **حدثنا** محمد بن بشار ثنا بدل بن المحبر أخبرنا شعبة عن العلاء
ابن أخى شعيب الرازى عن إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بنى سليم قال : خطبت
إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمامة بنت عبد المطلب فأنكحني من غير أن يتشهد .
(ش) (السند) (بدل) بفتح الموحدة وضم المهملة . وفى التقريب بفتحيتين (بن المحبر) بضم الميم وفتح
الحاء المهملة وشد الباء مفتوحة ، آخره راء . ابن المنبه التميمى اليربوعى البصرى أبو المنير بوزن
المطيع واسطى الأصل . روى عن ميمون والخليل بن أحمد ، واضع علم العروض ، وعبد الملك
ابن الوليد . وعنه البخارى وعبد الله بن الصباح وعمرو بن على وجاعة . وثقه أبو زرعة وقال
أبو حاتم : صدوق . وقال ابن عبد البر : ثقة حافظ . وقال الدارقطنى : ضعيف . وذكره ابن حبان فى
الثقات . وقال فى التقريب : ثقة ثبت من التاسعة . مات سنة بضع عشرة ومائتين . روى له أيضاً
البخارى وباقي الأربعة . و (شعبة) بن الحجاج . و (العلاء بن أخى شعيب) بن خالد البجلي أبو يحيى
(الرازى) روى عن إسماعيل بن إبراهيم حديث الباب . وعنه شعبة بن الحجاج . وذكره ابن حبان
فى الثقات . وقال الذهبي : لا يعرف تفرد عنه شعبة . و (إسماعيل بن إبراهيم) روى عن
رجل من بنى سليم حديث الباب . وعنه العلاء الأنصارى ابن أخى شعيب الرازى . وفيه اضطراب
وقال فى التقريب : مجهول من الثالثة . و (رجل من بنى سليم) هو عباد بن شيبان السلمى .
بفتح السين واللام . وفى التهذيب : الأسلى صحابى له حديثان . روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم . وعنه ابنه إبراهيم ويحيى وحفيده إسماعيل بن إبراهيم . روى له أيضاً ابن ماجه
(المعنى) (قال) الرجل من بنى سليم (خطبت) من الخطبة بالكسر وهى طلب التزويج .
(أمامة بنت) ربيعة بن الحارث بن (عبد المطلب) فلمسها المصنف إلى جد أبيها . ويقال لها أميمة
بالنصغير . لها صحبة (فأنكحني) أى زوجنى أمامة (من غير أن يتشهد) أى لم يخطب صلى الله
عليه وسلم حينئذ خطبة النكاح .

(الفقه) دل الحديث على أنه يجوز عقد النكاح بلا تقدم خطبة كلامية قبل العقد .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقى والبخارى فى التارخ^(٣) . وهو ضعيف ، لأن

(١) ص ١٧٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (خطبة النكاح) (٢) ص ١٤٦ ج ٧ - السنن الكبرى (خطبة النكاح)

(٣) ص ١٤٧ منه (من لم يزد على عقد النكاح) .

في سنده (١) العلاء ابن أخى شعيب . وفيه مقال (ب) وإسماعيل بن إبراهيم وهو مجهول .
وأما جهالة الصحابي وهو عباد بن شيبان فلا تقدر في الحديث ، لأن الصحابة كلهم عدول .

{ ٣٤ — باب في تزويج الصغار }

أى في بيان حكم تزويج الأولياء بناتهم الصغار

(٦٩) (ص) **حدث** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ
ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا
بِنْتُ سَبْعٍ . قَالَ سُلَيْمَانُ: أَوْ سِتٍ . وَدَخَلَ بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعٍ

(ش) (أبو كامل) فضيل بن حسين الجحدري .

(المعنى) (تزوجني) أى عقد على (رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع) من السنين من
غير شك . وهذا لفظ أبى كامل . و (قال سليمان) بن حرب شيخ المصنف : وأنا بنت سبع
(أو ست) بالشك . وفى أكثر الروايات قالت : تزوجني وأنا بنت ست . وجمع النوى بينهما
بأنهما عند العقد كان لها ست وكسر . فى أكثر الروايات ألغى الكسر وقيل : ست . وفى
البعض الآخر جبر الكسر وقيل : سبع (ودخل بي) وفى رواية : وبني بها . وفى رواية :
وزفت إليه (وأنا بنت تسع) وكان ذلك فى شوال من السنة الأولى من الهجرة . وقيل كان
دخوله صلى الله عليه وسلم بها فى شوال سنة اثنين من الهجرة على رأس ثمانية عشر شهرا .
والأول أوفق ، لحديث الباب ، قال ، ابن عبد البر : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
رأى عائشة رضى الله عنها فى المنام فى سرقة من حرير . فتوفيت خديجة رضى الله عنها فقال
صلى الله عليه وسلم : إن يكن هذا من الله يمضه فتزوجها بعد موت خديجة رضى الله عنها
بثلاث سنين فيما ذكر الزبير . وكان موت خديجة قبل مخرجه إلى المدينة مهاجرا بثلاث سنين .
هذا أولى ما قيل فى ذلك وأصح^(١) . وعن عائشة رضى الله عنها قالت : لما توفيت خديجة رضى الله
عنها جاءت خولة بنت حكيم وهى امرأة عثمان بن مظعون فقالت : يا رسول الله ألا تتزوج ؟
قال من ؟ قالت : إن شئت بكرا وإن شئت ثيبا . قال : فن البكر ؟ قالت : ابنة أحب خلق الله
إليك عائشة بنت أبى بكر . قال : فن الثيب ؟ قالت : سودة بنت زمعة آمنت بك واتبعك على
ما أنت عليه . قال : فاذهبي فاذهريهما على لجأت فدخلت بيت أبى بكر فوجدت أم رومان

أم عائشة فقالت : يا أم رومان ماذا أدخل الله عليكم من الخير والبركة ؟ أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم أخطب عليه عائشة . قالت : وددت انتظري أبا بكر فإنه آت بجاء أبو بكر فقالت : يا أبا بكر ماذا أدخل الله عليكم من الخير والبركة ؟ أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم أخطب عليه عائشة . فقال : هل تصلح له إسماءى بنت أخيه ؟ فرجعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له . فقال : ارجعنى إليه فقولى له أنت أختى فى الإسلام وأنا أخوك وابنتك تصلح لى . فأتت أبا بكر فقال : ادعى لى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجاء فأنكحه . أخرجه الطبرانى بسند رجاله رجال الصحيح غير محمد بن عمرو بن علقمة وهو حسن الحديث ^(١) [٦٥]

قال الإمام يحيى العاصمى : ودفع أبو بكر فى صداقتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثى عشرة أوقية ونشأ ^(٢) . وعن عروة ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : تزوجنى رسول الله وأنا بنت ست سنين فقدمنا المدينة فنزلنا فى بنى الحارث بن خزرج فوُعِكَتْ فتمزق شعبرى فوقى جزيمة فأتتنى أمى أم رومان وإبنى أبى أرجوحة وممى صواحب لى فصرخت بى فأتيتهما لا أدرى ما تريد بى . فأخذت يدي حتى أوقفتنى على باب الدار وإبنى لأنهج حتى سكن بعض نفسى ثم أخذت شيثا من ماء فمسحت به وجهى ورأسى ثم أدخلتنى الدار فإذا نسوة من الأنصار فى البيت فقلن : على الخير والبركة وعلى خير طائر فأسلمتنى إليهن فأصلحن من شأنى فلم يرعنى إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى فأسلمتنى إليه وأنا يومئذ بنت تسع سنين . أخرجه البخارى ^(٣) [٦٦] (وقالت) أسماء بنت يزيد بن السكن : كنت صاحبة عائشة التى هيأتها وأدخلتها عليه صلى الله عليه وسلم وممى نسوة فوالله ما وجدنا عنده قرى إلا قدحنا من لبن فشرب منه ثم ناوله عائشة فاستحيبت فقلت لها : لا تردى رسول الله صلى الله عليه وسلم خذى منه فأخذته على حياء فشربت ثم قال : ناولى صواحبك فقلن : لا نشتهيهِ فقال : لا نهمن من جوعا وكذبا . فقلت : يا رسول الله إنا إذا قلنا لشيء نشتهيهِ : لا نشتهيهِ بعد ذلك كذبا ؟ قال : إن الكذب يكتب كذبا حتى تكتب الكذب كذبا . أخرجه أحمد ^(٤) [٦٧]

(١) س ٢٢٥ ج ٩ مجمع الزوائد (فضل عائشة - تزويجها) ونسبه الحافظ إلى أحمد والطبرانى وقال : بإسناد حسن انظر س ١٦٠ ج ٧ فتح البارى المرح (تزويج عائشة) (٢) س ١٤٠ ج ٢ بهجة الماهل (أزواجه صلى الله عليه وسلم) والنش نصف أوقية عشرون درهما . (٣) س ١٥٩ ج ٧ فتح البارى (تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة) (فوُعِكَتْ) بضم الواو وسكون الكاف أى حمت (فوقى جزيمة) مضر جة أى كثر شعر ناصيتها حتى قارب منكبيها و (الأرجوحة) بضم الهزنة والجيم ، وهى المروفة بين العوام بالمرجبة (فصرخت بى) أى نادتنى أمى . و (على خير طائر) أى دخلت على خير حظ ونصيب . وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فلم يرعنى) بضم الراء أى لم يفزعنى شيء (إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى دخوله على غير إيعاد . (٤) س ٢٢٢ ج ٣ شرح المواهب (عائشة أم المؤمنين) وانظر نحوه بس ٤٥٨ ج ٦ مسند أحمد (من حديث أسماء ابنة يزيد رضى الله عنها)

« قال : الزرقاني : وروى ابن سعد والطبراني رجال الصحيح وابن أبي شيبة عن عائشة قالت : أعطيتُ تسع خلال ما أعطيتها امرأة والله ما أقول هذا غفرا : نزل الملك بصورتي وتزوجني النبي صلى الله عليه وسلم أسبغ وأهديت إليه لقمع وتزوجني بكرا وكان الوحي يأتيه وأنا وهو في الحاف واحد وكنت أحب الناس إليه وبنت أحب الناس إليه . ولقد نزلت في آيات من القرآن ^(١) . وقد كادت الأمة تهلك في ورأيت جبريل ولم يره أحد من نسائه غيري وقبض في يتي لم يله أحد غيري وغير الملك . وقبرته في بيتي وحفَّت الملائكة بيتي ونزل عليه الوحي في الحاف وأنا ابنة خليفته وصديقه ونزل عذري من السماء وخلقت طيبة وعند طيب [٣٤]

وكانت رضي الله تعالى عنها فقيمة جدا حتى قيل إن ربيع الأحكام الشرعية منقول عنها كما في الفتح « وأما حديث، خذوا شطر دينكم عن الخيراء . المذكور في النهاية بلا عزو . وحديث خذوا ثلث دينكم من بيت الخيراء . المذكور في مسند الفردوس بلا إسناد وذكر، الحافظ ابن كثير أنه سأل عنه المزي والذهبي فلم يعرفاه . وكذا قال الحافظ في تخريج ابن الحاجب لا أعرف له سنداً .

« وقال عروة ، ما رأيت أحدا أعلم بالقرآن ولا بفريضة ولا بحرام ولا بحلال ولا بفقه ولا بشعر ولا بطب ولا بحديث العرب ولا نسب من عائشة . أخرجه الحاكم والطبراني وغيرهما بسند حسن [٢٥] (وقال) عطاء بن أبي رباح : كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأيا في العامة . أخرجه الحاكم وغيره . [٣٦]

وكانت رضي الله عنها فصيحة . قال معاوية : والله ما رأيت خطيبا قط أبلغ ولا أفصح ولا أفطن من عائشة . أخرجه الطبراني . [٣٧]

وعنده رجال الصحيح عن موسى بن طلحة قال : ما رأيت أحدا كان أفصح من عائشة [٢٨] وكانت زاهدة كثيرة الكرم والصدقة . روى ابن سعد عن أم درة قالت : أتيت عائشة بمائة ألف ففرقتها وهي يومئذ صائمة فقالت لها : أما استطعت فيما أنفقت أن تشتري بدرهم لحما تططرين عليه ؟ فقالت لو أدركتني لفعلت . [٣٩]

روت رضي الله عنها عنه صلى الله عليه وسلم الكثير الطيب ^(٢) . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لها ليلتين ليلتها ولبلة سودة بنت زمعة رضي الله عنها التي وهبتها لعائشة لما علمت مزيد حبه صلى الله عليه وسلم إياها . وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى في باب القسم

(١) هو قوله تعالى في سورة النور في قصة الإنك : إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم . إلى قوله : أولئك مبرءون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم . (٢) انظره ملخصا من ص ٢٢٢ ، ٢٢٤ ج ٢ شرح الزرقاني على المواهب .

بين الدماء،^(١) وماتت بالمدينة رضى الله تعالى عنها وهي ابنة ست وستين سنة . وأوصت أن تدفن بالبقيع لبلأ . وصلى عليها أبو هريرة رضى الله تعالى عنه . وكان يومئذ خليفة مروان على المدينة وكانت تسمى أم عبد الله . وروى ابن الأعرابي أنها أسقطت من النبي صلى الله عليه وسلم سقطا فسماه عبد الله . ولم يثبت ذلك . والصحيح أنها كانت تسمى بعبد الله بن الزبير ابن أختها أسماء رضى الله تعالى عنها فإنه عليه الصلاة والسلام نفل في فيه لما ولد وقال لعائشة : هو عبد الله وأنت أم عبد الله . قالت : فما زلت أكنى به وما ولدت قط . أخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه وابن سعد وله طرق كثيرة عنها^(٢) . وتقدم جملة من ترجمتها ص ٧٢ ج ١ منهل

(الفقه) في الحديث دلالة على جواز تزويج الأب ابنته الصغيرة وهو متفق عليه . ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن الطحاوى حكى عن ابن شبرمة منعه فيمن لا يوطأ . وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة أن الأب لا يزوج ابنته الصغيرة حتى تبلغ وتأذن . وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي صغيرة كان من خصائصه . ولا يخفى أن دعوى الخصوصية لا تقبل إلا بدليل . ولأدليل هنا . ويرد دعوى الخصوصية أن عمر رضى الله تعالى عنه خطب إلى على رضى الله تعالى عنه ابنته أم كلثوم فاعتذر بأنها صغيرة فقال عمر : إن تعش تكبر فتزوجها . قال ، النووي : هذا الحديث صريح في جواز تزويج الأب ابنته البكر الصغيرة بغير إذنها لأنه لا إذن لها . والجد كالأب عندنا . وأجمع المسلمون على جواز تزويج الرجل ابنته البكر الصغيرة لهذا الحديث . وإذا بلغت فلا خيار لها في فسخه عند مالك والشافعى وسائر فقهاء الحجاز . وقال أهل العراق : لها الخيار إذا بلغت . أما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوها عند الشافعى والثورى ومالك وأحمد والجمهور فإن زوجها لم يصح . وقال الأولياء والخنفون وآخرون : يجوز لجميع الأولياء ويصح . ولها الخيار إذا بلغت إلا أبا يوسف فقال : لا خيار لها . وانفق الجماهير على أن الوصى الأجنبي لا يزوها . وقال شريح وعروة وحامد : له تزويجها قبل البلوغ . وحكام الخطابي عن مالك . واعلم أن الشافعى وأصحابه قالوا : يستحب ألا يزوج الأب والجد البكر حتى تبلغ ويستأذنها لئلا يوقعها في أمر الزوج وهي كارمة . وهذا لا يخالف حديث عائشة رضى الله عنها ، لأن مرادهم أنه لا يزوها قبل البلوغ إذا لم تكن مصلحة ظاهرة . أما إذا حصل مصلحة ظاهرة يخاف فوتها بالتأخير كما في حديث عائشة ، فيستحب تحصيل ذلك الزوج لأن الأب مأمور بمصلحة ولده فلا يفوتها . وأما وقت زفاف الصغيرة المزوجة والدخول بها . فإن انفق الزوج والولى على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به . وإن اختلفا ، فقال أحمد وأبو عبيد تجهز على ذلك بنت تسع سنين دون غيرها . وقال مالك والشافعى وأبو حنيفة : حد ذلك أن

تطبيق الجماع . ويختلف ذلك باختلافهن . ولا يضبط بسن . وهذا هو الصحيح . وليس في حديث عائشة رضي الله عنها تحديد لوقت الزفاف ولا المنع منه فيمن أطاقتة قبل تسع ولا الإذن فيه لمن لم تطقه وقد بلغت تسعا . قال الداودي : وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها قد شبت شبابا حسنا (١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان والنسائي والبيهقي (٢) .

تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه طبع الجزء الثالث من فتح الملك المعبود ه تكملة المنهل العذب المورود ه شرح سنن الإمام أبي داود السجستاني . في ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هجرية - ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الرابع وأوله . (باب في المقام عند البكر) .

نسأل الله تعالى أن يوفقنا لإتمامه بعونه وفضله : وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

ه تنبيه ، قد بينا أهم المراجع التي استعنا بها في تخريج أحاديث هذا الجزء ومراجع النصوص العلمية بصفحة ٢٥٢ ، ٢٥٣ من الجزء الأول من فتح الملك المعبود ه تكملة المنهل العذب المورود . فلتتظر .

(١) ص ٢٠٦ ج ٩ شرح مسلم (تزوج الأب البكر الصغيرة) . (٢) ص ٢٠٨ منه . وص ١٧٨ ج ٩ فتح الباري (من بنى بإمرأة وهي بنت تسع) وص ٢٧ ج ٢ مجتبى (إنكاح الرجل ابنته الصغيرة) وص ١١٤ ج ٧ - السنن الكبرى (إنكاح الآباء الأبكار) .

مفتاح الجزء الثالث من هذا الكتاب

تسهيلاً للمراجعة وإتماماً للفائدة وضعت هذا المفتاح مشتملاً على : (أ) دليل عام
لأبواب هذا الجزء وموضوعاته . (ب) دليل خاص بتراجم الرجال على ترتيب الحروف

(أ) دليل الأبواب والموضوعات :

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢	(كتاب الضحايا) تعريفها . دليلها (باب ما جاء في إيجاب الأضاحي) .	٣٢	حكم ذبح الكتاني الضحية .
٣	بيان العتيرة . حكم الأضحية .	٣٣	الراجع أن الشاة تجزئ عن أهل بيت واحد
٤	دليل عدم وجوبها . الجواب عنه . أدلة وجوبها	٣٤	(باب الإمام يذبح بالمصلي) حكم نقل الأضحية
٦	(باب الأضحية عن الميت) . حكمها .	٣٥	(باب حبس لحوم الأضاحي) .
٧	(باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي) .	٣٦	يستحب للبضحي الأكل والتصدق والإهداء والادخار منها .
٨	المذاهب في هذا .	٣٧	لسخ النهي عن الادخار منها .
٩	(باب ما يستحب من الضحايا) .	٣٨	يحرم بيع لحم الهدى والضحية وجلدهما يجوز الانتفاع بالجلد .
١٠ و ٢٢	ما يسن في الأضحية . تجزئ الشاة عن الرجل وأهله	٣٩	(باب في المسافر يضحي) .
١١	فضل شهود ذبحها .	٤٠	حكم ما لو اشترى أضحية فبانت معيبة .
١٢	هل لغير المسلم ذبحها ؟		ما يفعل بولدها . حكم جز صوفها .
١٣	التضحية بالخصي . توجيه الذبيحة نحو القبلة	٤١	حكم شرب لبنها . مشتملات كتاب الضحايا .
١٤	(باب ما يجوز في الضحايا من السن) المذاهب في أفضلها .	٤٢	(كتاب الذبائح) .
١٥	يجزئ جذع الضأن فيها مع وجود المسن .	٤٣	(باب في النهي عن أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة) آداب الذبح .
١٦ و ٣١	هل يجزئ فيها الجذع من المعز ؟	٤٤	(باب في ذبائح أهل الكتاب) .
١٨	لا يجزئ فيها ما ذبح قبل وقتها .	٤٥	حلالها . الأكل في آنيهم . حرمة ذبيحة من لادين له
١٩	المذاهب في وقتها .	٤٧	دليل أن ذبائح أهل الكتاب تحمل لنا مطلقاً
٢٠	المذاهب في حكم ذبحها ليلاً .	٤٩	الفرق بين الميتة والمذكاة .
٢٢	(باب ما يكره من الضحايا) .	٥٠	باب ما جاء في أكل معايرة الأعراب .
٢٣	العيوب التي تمنع من التضحية .		لا يؤكل ما ذبح بحضرة المولود افتخاراً .
٢٤	مالا يجزئ فيها .	٥١	لا يؤكل ما ذبح تحت النعش عند خروج الميت . وعند القبر (باب الذبيحة بالمروة)
٢٦	هل يجزئ فيها مقطوع بعض الأذن ؟	٥٢ و ٥٨	حكم القسمية عند الذبح .
٢٧	مقدار العيب المانع من التضحية .	٥٥	جواز الذبح بكل محدل لا الظفر والعظم والسن
٢٨	حكمها بمكسور القرن (باب البقر والجوزور عن كم تجزئ ؟) .	٥٦	زكاة المتوحش والنادو المتردى، جرحه جرحاً عتيماً
٢٩	المذاهب في هذا .	٥٩	(باب ما جاء في ذبيحة المتردية) .
٣٠	جواز الاشتراك في الأضحية .		
٣١	(باب في الشاة يضحي بها عن جماعة) .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٠	الذكاة اختيارية واضطرارية .	٨٨	الفرع المشروع .
٦١	المذاهب في حكم المتردية ونحوها إذا أدركت وفيها حياة المذبح أو فوقها . (باب في المبالغة في الذبح) .	٨٩	مشمولات كتاب الذبائح (كتاب الصيد)
٦٢	المذاهب فيما يلزم قطعه في الذكاة .	٩٠	(باب اتخاذ الكلب للصيد وغيره) .
٦٣	الجمع بين ما ورد في هذا (باب ما جاء في ذكاة الجنين) .	٩٢	يباح اقتناؤه لحراسة وصيد لا لغرضهما .
٦٤	الراجع أنها تحصل بذكاة أمه .	٩٣	حكمة الأمر بقتل الكلب الأسود .
٦٥	يلزم ذبحه إذا خرج وفيه حياة مستقرة .	٩٤	هل يحل صيده ؟
٦٦	(باب اللحم لا يدري أذكر اسم الله عليه أم لا ؟)	٩٥	حكم قتل ما لا ضرر فيه من الكلاب .
٦٧	المذاهب في حكم التسمية على الذبيحة .	٩٥	(باب في الصيد) ما يعتبر في تعلم الكلب .
٦٨	الجواب عن دليل لزومها .	٩٦ و ٩٨	يفترط في الصائد ما يشترط في الذابح .
٦٩	(باب في العترة) بيان الفرع .	٩٧	يحل المصيد بكل جارح معلم . يشترط قصد إرسال الجارح .
٧٠	ما أبطله النبي صلى الله عليه وسلم منهما وما لم يبطله .	٩٨	لا يحل المصيد إذا أكل منه الجارح .
٧١	دليل نسخهما . الجواب عنه .	٩٩	يفترط لحل المصيد التسمية عند إرسال السم ونحوه .
٧٢	دليل عدم نسخهما .	١٠٠	الراجع عدم حل المصيد إذا أكل منه الكلب متى يحل المصيد إذا غاب عن الصائد ثم وجده ميتا ؟
٧٣	(باب في العقيقة) يهرى بها .	١٠١	شروط حله عند الحنفيين .
٧٤	حكمها . المذاهب في كم يقع عن الذكر .	١٠٢	دليل عدم حله إذا غاب عن الرامي ثم وجده ميتا . الصحيح خلافه .
٧٥	رد القول بأن الأثر لا يقع عنها . ما تكون منه العقيقة .	١٠٣	يحرم صيده احتمال موته بسبب غير الرمي كالفرق .
٧٧	النهي عن التطير والتشاؤم .	١٠٤	إذا أكل ذو الخلب من المصيد هل يحل ؟
٧٨	تذبح العقيقة ويسمى المولود يوم السابع .	١٠٥	الراجع أنه يحل .
٧٩	المذاهب في وقتها . تدمية رأس المولود بدمها غير مشروع .	١٠٦	الراجع عدم حل المصيد إذا أكل منه ذو النساب .
٨١	حلق رأسه يوم السابع .	١٠٧	على رأي المصيد طلبه . المذاهب في صفة الطلب
٨٢	التصدق بزنة شهره فضة تسميته باسم حسن	١١٠	الفرق بين ما صيد بمعلم وغيره .
٨٣	كراهية تسميته باسم قبيح .	١١١	آلة الصيد . متى يحل المصيد بها ؟
٨٤	الأذان والإقامة في أذن المولود .	١١٢	ما ورد في حل المصيد وعدم حله إذا أكل منه ذو النساب .
٨٥	يعق عن الأثر .		
٨٦	يذبح عن الذكر شاة عند الحنفيين ومالك .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١١٣	يحل أكل الصيد المتغيب عن الراى مالم يجد فيه أثر غير سهمه .	١٣٤	وله إمساكها لصاحبها والإتفاق عليها أو بيعها وحفظ ثمنها .
١١٤	(باب إذا قطع من الصيد قطعة) . جريمة أكل ما قطع منه قبل موته .	١٣٥	المذاهب في حكم النقاط ضالة الإبل والبقر والخيل ونحوها .
١١٥	حل الصوف ونحوه مما لا تحل الحياة إذا جز من مأكول اللحم . المذاهب في هذا .	١٣٦	يتملك اللاقط اللقطة بعد انقضاء مدة التعريف .
١١٦	(باب في اتباع الصيد)	١٣٨	اللقطة ودومة عند الملتقط .
١١٧	التنفيذ من سكنى البوادي والإكثار من الصيد ومخالطة السلطان .	١٤٢	كيفية الإشهاد عليها . حكمه .
١١٨	الوعيد لمن أعان أميرا على الظلم .	١٤٣	هل الملتقط الفقير يتملكها بعد تعريفها إذا لم يعرف صاحبها ؟
١١٩	التنفيذ من التقرب إلى الحكام .	١٤٤	يباح المضطر الأكل من ثمر غيره بقدر الحاجة الشاة يأخذها الملتقط لحفظها ولا يتملكها .
١٢٠	شروط إباحة أكل ما غاب عن الصائد .	١٤٧	جواز تحمل الدين عن المدين .
١٢١	مشمولات كتاب الصيد (كتاب اللقطة) .	١٥٢	عرض على النبي صلى الله عليه وسلم مفاتيح كنوز الأرض فأبأها .
١٢٢	تعريفها . دليل الالتقاط . أحكامه .	١٥٣	هل يفتنح بيسير اللقطة قبل التعريف ؟
١٢٣	مدة تعريف اللقطة .	١٥٤	ما يلزم من أخذ ضالة الإبل فكتمها حتى تلفت .
١٢٤	الصحيح أن مدته لا تزيد عن سنة . مذهب الحنفيين في مدته .	١٥٦	حكم النقاط لقطه الحاج والحريم المكي .
١٢٥	مذهب غيرهم فيها .	١٥٨	المذاهب فيما يصنع بانقطه .
١٢٦	هل يتملك الغنى اللقطة بعد تعريفها ؟ وهل يضمها إذا تصرف فيها بعد تعريفها ؟	١٦٠	مشمولات كتاب اللقطة (كتاب النكاح)
١٢٧	حكم ما إذا أخر تعريفها عن الحول الأول .	١٦١	تعريفه . دليله . حكمته . ثمرته .
١٢٨	حكم ما إذا أخذها ملتقط ثم ردها إلى موضعها	١٦٢	(باب التحريض على النكاح) .
١٢٩	إباحة الجمالة على رد الضالة ونحوها . إذا وجد اللقطة سفية أو غير مكاف عرفها وليه .	١٦٣	من ينبغي له تركه ومن يستحب له .
١٣٠	دفع اللقطة لربها إذا وصفها .	١٦٤	النكاح تعريفه ستة أحكام .
١٣١	إذا وصفها اثنتان أقرع بينهما . إذا دفع لإنسان مال غيره إلى غير مستحقه ضمنه .	١٦٥	التخلي للمباذاة أفضل أم النكاح ؟
١٣٢	من ادعى اللقطة بلاينة ولا وصف لا تدفع إليه .	١٦٦	(باب ما يؤمر به من تزويج ذات الدين)
١٣٣	هل يتصرف الملتقط فيها ولو كان فقيرا ؟	١٦٧	المقاصد المرغوبة في النكاح . ذم من يرغب في المرأة لغير الدين .
	إذا لم يوجد صاحبها بعد سنة فهي لمن وجدها	١٦٨	الترغيب في اختيار المرأة الصالحة والزواج النقي
	لملتقط الغنم التصرف فيها قبل التعريف .	١٦٩	(باب في تزويج الأبكار) .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٠	سبب إيثار جابر بن عبدالله الثيب على البكر	١٩٦	قصة زيد بن حارثة .
	المرأة تخدم زوجها وأولاده برضاها (باب	١٩٧	لم اختار زيد النبي صلى الله عليه وسلم دون
	النهي عن تزويج من لم يلد من النساء) .		أبيه وعمه .
١٧١	حكمة اختيار الودود الولود .	١٩٨	كيفية إرضاع الكبير عند الداعية .
١٧٢	(باب في قوله تعالى : الزاني لا ينكح إلا زانية)	١٩٩	هل يثبت التحريم بإرضاع الكبير ؟
١٧٤	يطلب مفارقة المرأة المشكوك في عفتها .	٢٠٠	الجمع بين ما ورد في تحريم النكاح برضاع
١٧٦	حكم تزوج العفيف بالزانية وتزوج العفيفة		الكبير وأنه لا رضاع إلا ما كان في الحولين
	بالزاني .		(باب هل يحرم ما دون خمس رضعات) .
١٧٧	الراجع عموم تحريم تزوج الزانية	٢٠١	ما تنحقق به الرضعة .
	بالعفيف وعكسه .	٢٠٢	عدد الرضعات المحرمة للنكاح .
١٧٩	(باب في الرجل يمتق أمته ثم يتزوجها)	٢٠٣	دليل تحريمه بمطلق الرضاع .
١٨٠	صفية بنت حيي أعتقها النبي صلى الله عليه	٢٠٤	مناقشة أدلة التحريم بقليل الرضاع وبالحسن
	وسلم وتزوجها .		الرضعات .
١٨١	هل يجوز جعل عتق الأمة صداقها ؟	٢٠٥	دليل عدم التحريم بأقل من ثلاث رضعات
١٨٢	(باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)	٢٠٦	(باب في الرضخ عند الفصال) .
١٨٣	من يحرم من النسب ولا يحرم من الرضاع	٢٠٧	(باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء) .
١٨٤	حكمة أن الرضاع يحرم به ما يحرم بالنسب .	٢٠٨	حكمة تحريم الجمع بين المحارم في النكاح .
١٨٦	ثوبية أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم وأعتقها	٢١١	
	أبو لهب تخفف عنه العذاب كل يوم اثنين .	٢٠٩	يحل الجمع بين زوجة الرجل وبنته .
١٨٧	يحرم الجمع بين الأختين ونكاح الربية (باب	٢١٣	تفسير آية : وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى
	في ابن الفحل) .	٢١٦	قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما .
١٨٨	حرمة الرضاع تنتشر من جهة زوج المرضعة	٢١٩	لم ينهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الجمع بين
	كما تنتشر من جهتها .		بنته فاطمة وبنت أبي جهل ؟
١٨٩	(باب في رضاعة الكبير) .	٢٢٢	بعض ما ورد في فضل السيدة فاطمة .
١٩٠	الرضاع المعتبر في تحريم الرضيع ما كان	٢٢٣	(باب في نكاح المتعة) . أنواعه .
١٩٢	قبل القطام .	٢٢٥	هو حرام عند الأئمة .
١٩١	التفذية بلبن المرضعة تحرم النكاح مطلقا .	٢٢٧	
١٩٣	المذاهب في مدة الرضاع المحرم للنكاح .	٢٢٨	(باب في الفغار) .
١٩٤	مدته في حق أجرته حولان . مدة وجوب	٢٢٩	المذاهب في صحته وفساده .
	إرضاع المولود .	٢٣١	(باب في التحليل) .
١٩٥	(باب من حرم هـ) .	٢٣٢	المذاهب في حكم نكاحه .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٢٣	دليل من قال بصحة نكاحه مع الكرامة .	٢٥٥	(باب في قوله تعالى : لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن) .
٢٢٤	الإحاديث تؤيد القول بعدم صحته .	٢٥٦	سبب نزول هذه الآية .
٢٢٥	(باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه) .	٢٥٧	ما المراد بالفاحشة في قوله تعالى : إلا أن يأتين بفاحشة مبينة .
٢٢٦	علة بطلان نكاحه بغير إذن سيده .	٢٥٩	(باب في الاستنار) .
٢٢٧	(باب في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه) .	٢٦٠	لا يجوز للولي تزويج الثيب إلا بأمرها ولا البكر بلا إذنها .
٢٢٨	هل تحمل الخطبة على خطبة الذي ؟	٢٦٨	المذاهب في حكم تزويج الولي من دون البلوغ
٢٢٩	مذهب الجمهور أنها لا تحمل .	٢٦٢	المذاهب في حكم تزويج غير الأب الصغيرة
٢٤٠	(باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها) .	٢٦٣	إذا ظهر من البكر علامة السخط أو الرضا هل تزوج ؟
٢٤٢	المذاهب فيما يباح النظر إليه لذلك . (باب في الولي) .	٢٦٤	المذاهب في حكم تزويج الأب البكر البالغ بلا إذنها .
٢٤٣	ترتيب العصبية في الولاية .	٢٦٥	يسمح أخذ رأي الأم في تزويج ابنتها (باب في البكر يزوجها أبوها ولا يسأمرها) . هل للأب جبر ابنته المكلفة على النكاح ؟
٢٤٤	هل تغير العصبية من الأقارب ولاية نكاح المرأة ؟	٢٦٦	إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود .
٢٤٥	المذاهب في أنه هل للمرأة أن تزوج نفسها أو غيرها بلا إذن وإيها .	٢٦٧	(باب في الثيب) .
٢٤٦	إذا زوجت المرأة نفسها من كف . فلم يحرمه الولي أجازها الحاكم أو استوفى العقد .	٢٦٩	هل سكوت البكر يعتبر إذنا بالنكاح ؟
٢٤٧	المذاهب في حكم تزوج الحرة المكلفة بلا ولي .	٢٧٧	ليس للولي إجبار المكلفة على النكاح .
٢٤٨	أدلة من قال : لها عقد نكاحها وغيرها .	٢٧٣	المذاهب فيما إذا زوجها بلا إفتها فأجازت . (باب في الأكفاء) .
٢٤٩	جواب الجمهور من هذه الأدلة .	٢٧٤	المعتبر في كفاءة النكاح الدين .
٢٥٠	تزويج النجاشي أم حبيبة من النبي صلى الله عليه وسلم .	٢٧٥	بعض ما ورد في اعتبار النسب لم يثبت .
٢٥١	(باب في المضل) .	٢٧٦	(باب في تزويج من لم يولد) .
٢٥٢	دليل عدم جواز نكاح المرأة بلا ولي .	٢٧٨	عقد النكاح عليه باطل .
٢٥٣	(باب إذا أنكح الوليان) عقد الأول صحيح والثاني باطل .	٢٧٩	(باب في الصداق) . ثمره . دليله .
٢٥٤	دليل ما قلناه على أنه إذا أنكح الوليان امرأة فالأول أخت مأم يدخل بها الثاني . رده .	٢٨٠	صداق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٨١	الزهي عن المغالاة في المهور .	٣٠١	(باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات) ما تستحقه امرأته .
٢٨٢	ما ورد في الترغيب في قلة المهر .	٣٠٢	من مات عنها زوجها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا ترث .
٢٨٤	(باب قلة المهر) .	٣٠٤	الراجع أن لها مهر المثل .
٢٨٥	حكم التزويج للرجال .	٣٠٧	بجمل قصة حمرة الحديبية .
٢٨٦	دليل أن أقل المهر عشرة دراهم .	٣٠٨	يصح النكاح بلا تسمية مهر وكذا إذا اشترط عدمه عند الجمهور . (باب في خطبة النكاح)
٢٨٧	أقله عند الجمهور .	٣١١	هي ستة .
٢٨٨	المذاهب في حكم الولية .	٣١٢	حكمه مشروعيته .
٢٨٩	وقتها .	٣١٣	يصح عقد النكاح بلا خطبة .
٢٩٠	الجواب مما دل على أن المهر لاحد لأقله .	٣١٤	(باب في تزويج الصغار) أحاديث في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائفة .
٢٩٢	(باب في التزويج على العمل بعمل) .	٣١٦	بعض ما ورد في فضلها .
٢٩٣	التزويج على تعليم القرآن .	٣١٧	أقول العلماء في تزويج الأب ابنته الصغيرة .
٢٩٤	لا بد في النكاح من الصداق .	٣١٨	خاتمة الجزء الثالث من تسكلة المنهل .
٢٩٥	لا يحل التزويج بالحديد .	٣١٩	مفتاح الجزء الثالث. دليل الأبواب والموضوعات دليل تراجم الرجال على ترتيب الحروف .
٢٩٦	الحق أنه يجوز جعل تعليم القرآن مهرا .	٣٢٤	
٢٩٧	الالفاظ التي ينعقد بها النكاح .		
٢٩٨	الراجع أنه لا ينعقد بغير لفظ الإنكاح أو التزويج .		

(ب) دليل تراجم رجال سنن الإمام أبي داود السجستاني التي بالجزء الثالث من فتح الملك المعبود

تسكلة المنهل المطب المورد . على ترتيب الحروف

الصفحة	الاسم	الصفحة	الاسم
١٧٥	إبراهيم بن محمد التيمي .	٢٦٣	أبو عمرو ذكران المدني .
١٩٦	أبو حذيفة بن حنبل بن ربيعة .	٣١٢	أبو هياض المدني .
٦	أبو الحسن الكوفي .	١١٦	أبو موسى شيخ يمانى .
٢٤	أبو حميد الرهيني .	١٩١	أبو موسى الهلالي . وأبو مجهول .
١٥٩	أبو حيان التيمي .	٧٦	أبو يزيد المسكي .
٥٠	أبو ريمانة عبد الله بن مطر .	٢٨٩	إسحق بن جبرائيل .
٣٠٧	أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد الحارثي .	٣١٣	إسماعيل بن إبراهيم .
٢٨١	أبو العجفاء البصري .	٨٠	إياس بن دغفل الحارثي .
٥٩	أبو العشاء مطارد بن بكر .		

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
حرف العين		حرف الباء	
عبد الرحمن بن عثمان التيمي .	١٥٧	بدل بن المحبر البصري .	٣١٣
عبد الرحمن بن يزيد الانصاري .	٢٧١	حرف الحميم	
عبد الله بن أبي السفر الكوفي .	١٠٩	جرى بن كليب البصري .	٢٧
عبد الله بن عتبة بن مسعود .	٣٠٣	حرف الحاء	
عبد الله بن عثمان الأزدي .	٢٥٨	حجاج بن أبي يعقوب الثقفي .	٢٨٣
عبد الله بن يزيد بن مقسم .	٢٧٧	حجاج بن حجاج الأسلي .	٢٠٦
عبد الله بن يزيد مولى المنعم المدني .	١٣٩	الحجاج بن الحجاج الباهلي .	٢٩٩
عبيد الله بن أبي يزيد المسكي .	٧٦	حجاج بن مالك بن عويم الأسلي .	٢٠٦
عبيد الله بن الأخنس الكوفي .	١٤٦	الحسن بن عيسى مولى ابن المبارك .	٦٢
عبيد الله بن مقسم المدني .	١٤٨	حسين بن حريث المروزي .	١٧٣
عبيد الله مولى عمر الباهلي .	٢٥٩	حفش بن المعتمر الكنتاني .	٦
عبد الواحد بن غياث البصري .	٢٧٣	حرف الخاء	
عتبة بن عبد السلي .	٢٥	خطاب بن القاسم الحراني .	٢١١
عطاء أبو الحسن السواني .	٢٥٥	حرف الدال	
عمارة بن أبي حفصة الأزدي .	١٧٣	داود بن عمرو الدمشقي .	١٠٦
عمارة بن عبد الله بن طعمة المدني .	١٦	حرف الراء	
عمران بن عبيدة الحلالي الكوفي .	٤٩	رجل من بني سليم .	٣١٣
عمرو بن عبد الله اليماني .	٦٢	رفاعة بن رافع الأنصاري .	٥٢
عمرو بن مسلم الجندي اليماني .	١٥٦	حرف السين	
عمرو بن مسلم الليثي .	٧	سباع بن ثابت .	٧٦
هياض بن حمار المجاشعي .	١٤٢	سعيد بن مسروق الكوفي .	٥٢
عيسى بن عبيد الكندي .	٢٥٩	سلام بن أبي مطيع الخزاعي .	٨٠
العلاء بن أخى شعيب الرازي .	٣١٣	حرف الثين	
حرف الميم		شريح بن نعمان الكوفي .	٢٦
بجاشع بن مسعود السلي .	١٧	حرف الضاد	
بجمع بن يزيد الأنصاري .	٢٧١	الضحاك بن مزاحم الحلالي .	٢٥٩
محاضر بن المورق الحمدي .	٦٦	حرف العين	
محمد بن راشد المسكحول .	٣٠٠	حامر أبو رمة .	٣
محمد بن صدران .	١٦	هبابة بن رفاعة الأنصاري المدني .	٥٢
محمد بن صفوان الأنصاري .	٥٧	عبد ربه بن أبي يزيد .	٣١١

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
باقى حرف النون		باقى حرف الميم	
النهان بن عبد السلام التيمى .	١٥٥	مخنف بن سليم الازدى .	٣
حرف الواو		مرند بن ابى مرند الغنوى .	١٧٥
واقف بن عبد الرحمن بن سعد الانصارى .	٢٤١	مرى بن قطرى الكوفى .	٥٨
حرف الياء		مستلم بن سعيد الثقفى .	١٧١
يزيد ذو مصر المقرائى .	٢٤	معاوية بن قرية المرنى .	١٧١
يزيد مولى المنبعت المدينى .	١٣١	مقل بن سنان الاشجعى .	٣٠١
يحيى بن عبيد الرحمن بن حاطب المدينى .	١٥٧	المغيرة ابوسلمة القسملى .	١٥٥
النساء		المغيرة بن زياد الموصلى .	١٥٣
ام كرز الكعبية المكيية .	٧٤	المنذر بن جرير الكوفى .	١٥٩
حبشية بنت ميسرة .	٧٣	موسى بن مسلم بن رومان .	٢٨٩
خندساء بنت خدام الانصارية .	٢٧١	موسى بن يعقوب الزمعى .	١٥٠
سارة بنت مقسم الثقفية .	٢٧٧	حرف النون	
ميمونة بنت كردم اليسارية .	٢٧٧	نبيشة الخير بن عبد الله المدنى .	٣٧

تم مفتاح هذا الجزء والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات
والصلاة والسلام على سيد الكائنات وعلى آله وأصحابه الكرام

تعريف ببعض مصنفات المؤلف

نشأ المؤلف - حفظه الله ورعاه - في مهد العلم ودأب على العمل . فصنف كتباً في فنون شتى . ولعل القارئ الكريم اطلع عليها وعرف نفعها ، ولألا فليقبل على قراءتها يرما يسره وهامى ذه :-

(١) منحة الرحمن . في فقه النعمان - كتاب جمع ما يفشده كل راغب في تعرف مذهب الإمام النعمان من العبادات والمعاملات والفرائض في أسلوب واضح وتنسيق حسن ونظام جميل .

(٢) فتح الملك الجليل . بتفسير بعض آيات التذليل - عني في هذا الكتاب بتفسير آيات مختارة من كتاب الله تعالى بأسلوب سهل . يشرح غريب الالفاظ ويذكر سبب النزول ثم يحمل المعنى وما تضمنته الآية من أحكام مع بيان مذاهب العلماء فيها . (٣) المصباح المنهر . شرح أحاديث البشير - عني فيه بشرح أحاديث مختارة من صحيح الإمام البخارى . شرح غريبها وأجل المعنى والأحكام والحكم التي يدل عليها الحديث في أسلوب سهل التناول . ولم يفته أن يذكر نبذة من ترجمة الصحابي راوى الحديث .

(٤) إرشاد الناسك . إلى أعمال المناسك . أجمع كتاب عني ببيان أعمال الحج والعمرة والمشاعر والمناسك . موضح بالأدلة النقلية والحكم الشرعية والرسوم الفنية . ولم يفته أن يذكر نبذة من تاريخ بعض أئمة الحديث الأعلام وذكر ما يتصل بموضوع الكتاب . من الحوادث التاريخية . والأماكن المقدسة من مدن ومساجد وغيرها . وما هو ذا بين يديك قافراً واحكم ، والحكم لله الواحد الاحد . وهو الهادى إلى سبيل الرشاد . (٥) فتح الملك المعبود . تمكلة المنهل العذب المورود . شرح سنن الإمام أبي داود . تم منه ٣ أجزاء . شرح فيها تسعين باباً من كتاب المناسك وكتب الضحايا والذبايح والعقيقة والصيد واللقطة وأربعة وثلاثين باباً من كتاب النكاح شرحاً وافياً شافهاً . (٦) إرشاد الرائض . إلى علم الفرائض صدره بنص قانون المواريث وتعليق عليه . فيه بيان ما تناوله القانون بالدول عما كان معمولاً به في المحاكم المصرية من أحكام المواريث . وعني فيه بذكر أدلة الأحكام ومذاهب الأئمة في المسائل الخلافية وما عليه عمل محاكم الأحوال الشخصية . (٧) فتح الملك المبين . بإيضاح وتتميم فتاوى أئمة المسلمين . عني فيه بتخريج أحاديث الفتاوى وبيان غريبها ومراجعتها وحالها من صحة وحسن . (٨) المنح الإلهية . بتخريج أحاديث هداية الأمة المحمدية . عني فيه بيان غريب الأحاديث وبيان حالها . (٩) الإتحافات الإلهية . ببيان المقامات العلية . عني فيه ببيان . ما أشار إليه الشيخ الإمام من صفات ومعجزات وخصائص الرسول صلى الله عليه وسلم وتخرج أحاديث الهداية وبيان غريبها وحالها . وللمؤلف كتب أخرى تحت الطبع منها :

(١) فتح الملك المنان . بشرح منحة الرحمن . في فقه النعمان ٣ أجزاء . (٢) الدرر المنيفة . شرح الدرر اللطيفة . في فقه الإمام أبي حنيفة جزءان . (٣) القواعد النحوية . وما أخذها من الالفية .

(٤) المنح الإلهية . في المحسنات البديعية . (٥) التطبيقات البلاغية .

(٦) غنى ذى الفاقة . بشرح منظومة المستحاضة . في فقه الإمام الشافعى رضى الله عنه .

(٧) إرشاد العباد . إلى خلاصة الزاد . تعرض فيه لبيان سير كثير من الانبياء صلوات الله وسلامه

عليهم أجمعين ، وسير بعض الصالحين رحمهم الله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين .

كتب قيمة

هل علمت أيها المسلم ، الحريص على الثقافة الدينية - وتعرف الوارد عن خير البرية ، سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم - أن الشيخ الإمام السيد محمود محمد خطاب السبكي ، فقيد الإسلام قد خلف لك ثروة علمية تبقى مابق الدهر؟ وهل حرصت على اقتنائها والاطلاع عليها لتعلم طريق الهدى والسعادة والفوز والفلاح وتهتدى بهدى النبي عليه الصلاة والسلام؟

ها أنا ذا أدلك على هذه الأروة العظيمة لعلك تقبل عليها بقلب خالص وصدر منشرح فتفوز وتفلح والدال على الخير كفاعله :

- (١) المنهل العذب المورود . شرح سنن الإمام أبي داود . تم منه عشرة أجزاء . شرح فيها شرحا وافيا أحاديث الطهارة والصلاة والزكاة والصيام وبعض المناسك . (٢) فتح الملك المعبود * تسكلة المنهل العذب المورود . ثلاثة أجزاء . (٣) مفتاح المنهل العذب المورود . (٤) الدين الخالص ، أو إرشاد الخلق إلى دين الحق . تم منه تسعة أجزاء . التاسع لإرشاد الناسك * إلى أعمال المناسك
- (٥) إتحاف الكائنات * ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات . (٦) هداية الأمة المحمدية في الحكم المحمودية السنية (خطب منبرية) ومعه - المنح الإلهية * بتخريج أحاديث هداية الأمة المحمدية .
- (٧) الرسالة البديعة الرفيعة * في الرد على من طغى بخالف الشريعة . (٨) المقالة الشرعية * للرأسة الإسلامية . (٩) تحفة الأبصار والبصائر * في بيان كيفية السير مع الجنائز إلى المقابر .
- (١٠) غاية التبيان * لما به ثبوت الصيام والإفطار في شهر رمضان (١١) تعجيل القضاء المبرم * لمحق من سعى ضد سنة الرسول الأعظم . (١٢) فتاوى أئمة المسلمين * بقطع لسان المبتدعين . طبعة الثالثة . ومعه - فتح الملك المبين * بإيضاح وتتميم فتاوى أئمة المسلمين (١٣) فصل القضية * في المرافعات وصور التوثيقات والدعاوى الشرعية . (١٤) المقامات العلية * في النشأة الفخيمة النبوية (مدح) ومعه الإتحافات الإلهية * ببيان المقامات العلية (١٥) طريق الوصول * إلى إبطال البدع بعلم الأصول .
- (١٦) العضب الثمين * في نحو أعداء الدين (١٧) العضب المنظوم * للذب عن سنة المعصوم .
- (١٨) الحسام السامى * لمحق تقول الحامى (١٩) غاية التبيان * لما به ثبوت الصيام والإفطار في شهر رمضان . (٢٠) منحة الرحمن * في فقه النعمان . (٢١) إرشاد الرائض * إلى علم للفرائض (٢٢) فتح الملك الجليل * بتفسير بعض آيات التنزيل .

يمكن الحصول على هذه الكتب القيمة من دار الجمعية الشرعية الرئيسية بالخيامية تليفون ٥٧٣٦٣ وفروعها

نسأل الله تعالى أن يفقه الأمة في دينها وأن يلهمها رشدها . وأن يؤلف بين القلوب ، يشرح الصدور وأن يتم لها نعمه الظاهرة والباطنة . وصلى الله وسلم على النبي المختار ، وآله الأطهار ، وصحابه الأخيار ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الجزاء .

فتح الملك المعبود
تكملة
المنهاك العذب الموزون
شرح سنن الإمام أبي داود

تأليف

محاضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير والعالم المحقق الجليل السيد

أمين محمود خطيب

من علماء الأزهر الشريف

ورئيس الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية

للمعراج

عنى فيه (أ) بذكر أدلة الأحكام ومذاهب الأئمة فى المسائل الخلافية فى النكاح والطلاق
(ب) ببيان ما عليه العمل بالمحكم المصرية بمقتضى قوانين حديثة

بمناز بضبط الآيات والأحاديث والآثار وترقيمها برقم متسلسل بالمصنف والشرح وبيان
غريبها ومراجعتها ومراجع النصوص العلمية

١٩٧٤ - ١٣٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين الواحد الديان . والصلاة والسلام على الصادق الأمين سيد ولد عدنان . وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان .

(أما بعد) فقد تم الكلام على أربعة وثلاثين باباً من كتاب الفكاح ، وفيها (أولاً) بالمصنف (١) تسعة وستون حديثاً المكرر منها اثنا عشر حديثاً . والحديث رقم ٥٦ صفحة ٢٨٣ ج ٣ تسكلة المنهل مرسل (ب) سبعة آثار موصولة (ج) ثلاثة معلقة .

(ثانياً) بالشرح ١٠٦ ستة ومائة دليل من السنة غير ما بالمصنف منها سبعة وستون حديثاً مرفوعاً وتسعة وثلاثون أثراً موقوفاً .

(٣٥ - باب في المقام عند البكر)

أى في بيان مدة إقامة الزوج عند زوجه البكر إذا تزوجها على غيرها ، وكذا مدة إقامته عند الثيب إذا تزوجها على غيرها .

(٧٠) - (ص) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ : لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِلنِّسَاءِ .

(ش) (السند) (يحيى) بن سعيد القطان . و (سفيان) الثوري . و (محمد بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى البخارى المدنى أبو عبد الملك . روى عن أبيه وخالة أبيه حمرة بنت عبد الرحمن وعبد بن تميم الأنصارى . وعنه عبد الملك بن يزيد بن سعيد وعبد العزيز بن عبد الملك وأبو بكر بن نافع ووهيب وأبو أويس . قال أبو حاتم : صالح ثقة . وقال النسائي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات وقال في التقريب : ثقة من السادسة . مات سنة ١٣٢ وهو ابن ٧٢ سنة . و (عبد الملك بن أبي بكر) بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المدنى . روى عن أبيه وخاله بن زيد بن ثابت وخلاد بن السائب وعبد الله بن حنظلة وأبي البداح بن حاصم بن عدى

وأبى هريرة وغيرهم . وعنه ابن جريج وأبو حازم بن دينار وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وجماعة . وثقه النسائي والمجلى . وقال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث . وذكره ابن حبان في الثقات وقال في التقريب ثقة من الخامسة . روى له الجماعة . و (أبو) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث .

(المعنى) (لما تزوج أم سلمة) فيه وضع الظاهر موضع المضمحل على سبيل الالتفات ونسكنته هنا الحياء من أم سلمة رضى الله عنها (أقام عندها ثلاثاً) أى ثلاث ليال (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (ليس بك على أهلك هوان) وفي نسخة ليس لك على أهلك هوان أى احتقار . والمراد بالأهل قبيلتها أى لا يلحق أهلك بسببك هوان . وقيل : أراد صلى الله عليه وسلم بالأهل نفسه لأن كلا من الزوجين أهل أى ليس اختصارى على الثلاث لموانك على ولا لدم رغبتى فيك (إن شئت سمعت) أى أنتمت (لك) سبع ليال . (وإن سمعت لك سمعت للنسائي) أى بت عند كل واحدة منهن سبعاً . وظاهره أنه صلى الله عليه وسلم قال لما هذا بعد أن أقام عندها ثلاثاً « ولا ينافيه » ما رواه أبو بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها : ليس بك على أهلك هوان إن شئت سمعت عندك وسمعت عندهن وإن شئت ثلثت ثم درت قالت : ثلث . أخرجه مالك والشافعى ومسلم^(١) [٦٨] .

« لاحتمال » أنه قال لما هذا في اليوم الثانى أو الثالث « قال النووي » : بين لما النبي صلى الله عليه وسلم حقها وأنها مخيرة بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضى نظيرهن لباقي نساته لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء وفي السبع مزية لما بقوا إليها وكل الأنس فيها . فاختارت الثلاث لكونها لا تقضى وليقرب عوده صلى الله عليه وسلم إليها فإنه يطوف عليهن ليلة ليلة ثم يأتيها ولو أخذت سبعاً طاف عليهن بعد ذلك سبعاً سبعاً فتطول غيبته عنها^(٢) .

(الفقه) دل الحديث (١) على استحباب ملاطفة الزوجة وعلى تقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه . (ب) على مشروعية العدل بين الزوجات (ج) على مشروعية تخيير الثيب بين مقام الثلاث عندها بلا قضاء وبين مقام السبع والقضاء . وهذا مذهب الشافعى وأحمد والجمهور . « وقال » مالك لا تخيير الثيب عملاً بما يأتى عن أنس بن مالك قال : إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً^(٣) .

(١) س ١٠ ج ٣ زرقانى الموطن (المقام عند البكر والثيب) وس ٣٦٥ ج ٢ بدائع المنى . وس ٤٣ ج ١٠ نووى مسلم (ما نستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها) . (٢) س ٤٤ منه شرح مسلم . (٣) يأتى أثره بالمصنف س ٥ .

« وأجاب » عن حديث أم سلمة بأنه يحتمل أن يكون هذا التفسير من خصائصه ﷺ لأنه خص في النكاح بخصائص والمراد أن احتمال الخصوصية منع من الاستدلال به فرجع مالك إلى قول أنس^(١) « وقال » الحنفيون وحماد بن أبي سليمان : إنه إن سبيع للثيب سبع لساير نساؤه وإن ثلث لها ثلث لنساؤه لأن النبي ﷺ كان يقسم بين نساؤه فيعدل ووجه الدلالة أنه ﷺ لما قال لها : إن سمعت لك سبعة لنسائي أى أعدل بينك وبينهن فأجمل لكل واحدة منهن سبعا كما أقمت عندك سبعا كان كذلك إذا جمل لها ثلاثا جمل لكل واحدة منهن ثلاثا . « فإن قال الأولون » : فامعنى قوله ﷺ ثم درت ؟ « قيل » لهم : يحتمل ثم درت بالثلاث عليهن جميعا لأنه لو كانت الثلاث حقا لما دون ساير النساء لكان إذا أقام عندها سبعا كانت ثلاث منهن غير محسوبة عليها ولوجب أن يكون لسايرهن أربع أربع فلما كان الذى للنساء إذا أقام عندها سبعا سبعا لكل واحدة منهن كان كذلك إذا أقام عندها ثلاثا كان لكل واحدة منهن ثلاث ثلاث . وتامه بشرح معانى الآثار^(٢) .

« وأجاب » الجمهور بأن التساوى بينهن في الحديث إنما وقع في السبع فقط فقياس الثلاث على السبع قياس في مقابلة النص فلا يعتبر . فالظاهر مذهب الجمهور .
(والحديث) أخرجه أيضا الأئمة ومسلم وابن ماجه والطحاوى والبيهقى^(٣) .

(٧١) (ص) حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : أَمَّا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَفِيَّةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . زَادَ عُثْمَانُ : وَكَانَتْ نَيْبًا وَقَالَ : حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَنَسٌ .

(ش) : (هشيم) بالتصغير ابن بشير . و (حميد) مصفر ابن أبي حميد الطويل .
(المعنى) (لما أخذ) أى تزوج (رسول الله ﷺ صفية) بنت حبي بن أخطب تزوجها النبي ﷺ بعد أن قفل من خيبر في أثناء الطريق . وعند البيهقى : لما دخل بصفية (أقام عندها ثلاثا) أى ثلاث ليال حين دخل بها (زاد عثمان) بن أبي شيبة أحد شيوخ المصنف في روايته (وكانت) صفية (نيبا) لأنها

(١) ص ١١ ج ٣ زرقانى الموطن . (المقام عند البكر والثيب)

(٢) ص ١٧ ج ٢ شرح معانى الآثار (مقدار ما يقيم الرجل عند الثيب أو البكر) .

(٣) ص ١٠ ج ٣ زرقانى الموطن (المقام عند البكر والثيب) و ص ٣٦٥ ج ٢ بدائع المن . و ص ٢٣٧ ج ١٦ — الفتح الربانى . و ص ٤٢ ج ١٠ نووى مسلم (قدر ما تستحقه البكر والثيب) و ص ٣٠٣ ج ١ سنن ابن ماجه (الإقامة عند البكر والثيب) و ص ١٦ ج ٢ شرح معانى الآثار . و ص ٣٠١ ج ٧ سنن البيهقى (الحال التى يختلف فيها حال النساء) .

كانت تحت ابن أبي الحقيق فقتل عنها وهي عروس وتقدم تمام ترجمتها^(١) (وقال) أي عثمان بن أبي شيبة (حدثني هشيم) بن بشير (أخبرنا حميد) بن أبي حميد (أخبرنا أنس) بن مالك. والمعنى أن عثمان روى الحديث بالتحديث والإخبار بخلاف وهب بن بقية فإنه رواه بالعمنة .

(الفقه) دل الحديث على أن الرجل المتزوج إذا تزوج ثيباً خصها بثلاث لئلا . وهل يبیت مثلها عند باقي نسائه ؟ خلاف تقدم بيانه في فقه الحديث السابق .
(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف^(٢) .

(٨) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا هُشَيْمٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَلَوْ قُلْتُ إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ وَلَسَكُنْتُ قَالَ السُّنَّةُ كَذَلِكَ .

(ش) هذا أثر له حكم المرفوع لقول أنس : السنة كذلك . و (أبو قلابة) عبد الله بن زيد الجرمي .

(المعنى) (إذا تزوج) الرجل المرأة (البكر على) المرأة (الثيب) وعند البخاري عن أنس قال من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب (أقام عندها سبعمًا) وقسم كما في البخاري (وإذا تزوج) الرجل المرأة (الثيب) أي على البكر (أقام عندها) أي عند الثيب (ثلاثًا) ثم قسم (ولو قلت) وعند البخاري : وقال أبو قلابة ولو شئت أقلت (إنه) أي أنسًا (رفعه) إلى النبي ﷺ (لصدقت) ولسكنه (أي أنسًا) قال السنة كذلك (كأنه يشير إلى أنه لو صرح برفعه إلى النبي ﷺ لكان صادقًا ويكون روى الحديث بالمعنى وهو جائز عندهم) ولكن رأى أن المحافظة على اللفظ أولى .

(وقال) ابن دقيق العيد : قول أبي قلابة هذا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون غان أنه سمعه عن أنس مرفوعاً لفظاً فتحرز عنه تورعاً . والثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة في حكم المرفوع فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع . قال : والأول أقرب لأن قوله من السنة يقتضى أن يكون مرفوعاً بطريق اجتهدى محتمل . وقوله إنه رفعه نص في رفعه . وليس

(١) تقدم من ١٨٠ ج ٣ تسكئة المنهل (الرجل يمتق أمته ثم يتزوجها) .

(٢) من ٣٠٢ ج ٧ سنن البيهقي (الحال التي يختلف فيها حال النساء) .

لراوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل . قاله الحافظ^(١) : وبهذا يندفع ما قاله بعضهم من عدم الفرق بين قوله من السنة كذا وبين رفعه إلى رسول الله ﷺ .

(الفقه) دل الأثر على أن من تزوج بكراً وكانت له زوجة سواها استحب له أن يخصها بسبع ليال وهو حق زفافها . وإن كانت ثيباً خصها بثلاث ليال فقط ثم بعد المدة المذكورة يقسم بين أزواجه بالسوية ، وهذا مذهب مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجمهور العلماء .

وقال الحنفيون : إنه لا اختصاص للجديدة بكراً كانت أو ثيباً إلا بالبداة فإن أقام عند البكر سبعا قضى لكل واحدة من نسائه سبعا سبعا . وإن أقام عند الثيب ثلاثاً قضى لكل واحدة من نسائه ثلاثاً كذلك ، لعدم الأدلة على وجوب المدل بين الزوجات . وقد تقدم أن هذه العمومات مخصصة بأحاديث الباب وأشباهها ، فالراجع ما ذهب إليه الجمهور .

قال النووي : واختلفوا في أن هذا المقام عند البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب ؟ فذهب الشافعى وموافقيه أنه واجب ، وهى رواية ابن القاسم عن مالك . وروى عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحباب^(٢) .

هذا . ويكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجمعة وعن سائر أعمال البر التى يفعلها في النهار . وأما في الليل فلا لأن المندوب وهو أعمال البر لا يترك له الواجب ، وعلى الزوج أن يسوى بين الزوجات في الخروج إلى الجمعة وفي سائر أعمال البر فيخرج في ليالى الكل أو لا يخرج أصلاً فإن خصص حرم عليه . وعدوا هذا من الأعذار في ترك الجمعة .

(وقال) ابن دقيق العيد : أفرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذراً في إسقاط الجمعة . وبالغ في التشنيع « وأجيب » بأنه مقتضى القول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية ورواية عن مالك وعليه يتعارض الواجبان فيقدم حق الآدى . هذا توجيهه فليس بشنيع وإن كان مرجوحاً . وتجب الموالاة في السبع والثلاث فلو فرق لم يحسب على الراجح لأن الحشمة لا تزول به . ذكره الحافظ^(٣) .

(والأثر) أخرجه أيضاً الشيخان والبيهقى وأخرج الترمذى نحوه وقال : حديث أنس حسن صحيح وقد رفعه محمد بن إسحق عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ولم يرفعه بعضهم . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا : إذا تزوج الرجل امرأة بكراً على امرأته أقام عندها سبعا ثم قسم بينهما بعد المدل

(١) ص ٢٥٣ ج ٩ فتح البارى . الشرح (إذا تزوج الثيب على البكر) .

(٢) ص ٤٥ ج ١٠ شرح مسلم (ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها) .

(٣) ص ٢٥٤ ج ٩ فتح البارى الشرح (إذا تزوج الثيب على البكر) .

وإذا تزوج الثيب على أمراته أقام عندها ثلاثاً^(١) وأخرجه مرفوعاً الدارمى والبيهقى^(٢).

﴿ ٣٦ - باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينفقها ﴾

هكذا في أكثر النسخ بمحذف المفعول أى قبل أن يعطيها شيئاً وقد صرح به في بعض النسخ .
وينقد بضم القاف مضارع نقد من باب قتل يقال نقدت الرجل الدرهم إذا أعطيته إياها .

(٧٢) (ص) ﴿ حَرَّشْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الطَّالِقَانِيَّ ثَمَنًا عَبْدَةً ثَمَنًا سَمِيدٌ عَنْ أَبِي يُوْبَ عَنْ
عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَمَّا تَزْوِجَ عَلَى فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَعْطِيهَا شَيْئًا . قَالَ مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ أَيْنَ دِرْعُكَ الْحَطْمِيَّةُ ؟ ﴾

﴿ ش ﴾ (إسماعيل بن إسماعيل الطالقاني) بفتح اللام نسبة إلى طالقان بلد بالعجم . و (عبدة) بن سلمان
و (سميد) ابن أبي عروبة . و (أيوب) بن كيسان السخيتاني (عكرمة) مولى ابن عباس
(المعنى) لما تزوج على ابن أبي طالب كرم الله وجهه (فاطمة) بنت سيد العالمين ﷺ كان ميلادها سنة
خمس وثلاثين من ميلاده ﷺ وقيل سنة إحدى وأربعين . عقد عليها على رضى الله عنه فزوج ودخل
بها في ذى الحجة من السنة الثانية من الهجرة «وقول» ابن عبد البر في الاستيعاب : أنسكح رسول الله ﷺ
فاطمة على بن أبي طالب بعد وقعة أحد^(٣) «رده» الحافظ في الإصابة بأن حمزة بن عبد المطلب رضى الله
عنه كان موجوداً في زواجهما . وحمزة رضى الله عنه قتل في أحد وكانت في شوال سنة ثلاث على
الصحيح^(٤) (قال له) أى لعلى رضى الله عنه (رسول الله ﷺ أعطها شيئاً) من المهر تأنيساً لما
وجبراً لخطاها (قال) على رضى الله عنه (ما عندي شيء) أقدمه مهراً (قال) ﷺ (أين درعك الحطمية)
بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وكسر الميم وفتح الياء مشددة نسبة إلى حطمة بطن من عبد القيس
كانوا يعملون بها الدروع . سميت بذلك لأنها تحطم السيوف وتكسرها وهذا الدرع أعطاه النبي
ﷺ لعلى رضى الله عنه من مفاتيح بدر .

(الفقه) دل الحديث على أنه يطلب من الزوج أن يعطى امرأته قبل الدخول من المهر ما يدخل
عليها السرور ويطمئن قلبها ويشرح صدرها لتكون المودة والرحمة وسيأتى لهذا مزيد بيان إن شاء الله

(١) ص ٢٥٢ ج ٩ فتح الباري (إذا تزوج الثيب على البكر) . و ص ٤٥ ج ١٠ نووى مسلم . و ص ٣٠١ ج ٧ -
سنن البيهقي (الحال التي يختلف فيها حال النساء) و ص ١٩٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (القصة للبكر والثيب) .
(٢) ص ١٤٤ ج ٢ سنن الدارمى (الإقامة عند الثيب والبكر) و ص ٣٠٢ ج ٧ سنن البيهقي .
(٣) ص ٧٤٩ ج ٢ - الاستيعاب . (فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم)
(٤) ص ١٥٨ ج ٨ - الإصابة . (فاطمة الزهراء رضى الله عنها)

تعالى . وهاك حديثا في تزويج علي بفاطمة رضى الله عنهما . (قال) أنس رضى الله عنه : بينما أنا عند النبي ﷺ إذ غشيه الوحي فلما سُرى عنه قال : إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي فانطلق فادع لي أبا بكر وعمر وسمى جماعة من المهاجرين وبعدهم من الأنصار فلما اجتمعوا وأخذوا بحالهم وكان علي غائبا قال ﷺ : الحمد لله الحمود بنعمته المعبود بقدرته المطاع أمره المرهوب من عذابه وسطوته الغافذ أمره في سمائه وأرضه الذى خالق الخلق بقدرته وميزم بأحكامه وأعزم بدينه وأكرمهم بنبيه محمد ﷺ . إن الله تبارك اسمه وتمالت عظمتة جعل المصاهرة سببا لاحقا وأمرأ مفترضا أوشج به الأرحام وألزم به الأنام فقال عز من قائل : « وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا » ^(١) . فأمر الله يجرى إلى قضائه وقضاؤه يجرى إلى قدره ^(٢) ولكل قضاء قدر ولكل قدر أجل ولكل أجل كتاب : « يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِيْ وَيُعْذِرُهُ أُمُّ الْكِتَابِ » ^(٣) ثم إن الله تعالى أمرني أن أزوج فاطمة من علي بن أبي طالب فاشهدوا أني قد زوجته على أربعائة مثقال فضة إن رضى بذلك علي ثم دعا ﷺ بطبق من بسر ثم قال انتهبوا فانتهبنا ودخل علي فقبسم النبي ﷺ في وجهه ثم قال : إن الله عز وجل أمرني أن أزوجك فاطمة على أربعائة مثقال فضة أَرْضِيَتْ بِذَلِكَ ؟ فقال قد رَضِيَتْ بِذَلِكَ يا رسول الله . فقال عليه الصلاة والسلام : جمع الله شملكما وأعز جدكما وبارك عليكما وأخرج منكما كثيرا طيبا . أخرجه ابن عساكر ^(٤) [٦٩] .

والعقد لعل وهو غائب محمول على أنه كان له وكيل حاضر أو على أنه لم يرد به العقد بل إظهار ذلك ثم عقد معه لما حضر .

هذا وقد أخبر النبي ﷺ فاطمة رضى الله عنها أنها سيدة نساء العالمين . « روى » عمران بن حصين رضى الله عنه أن النبي ﷺ عاد فاطمة رضى الله عنها وهي مريضة فقال لها كيف تجدنيك يا بنية ؟ قالت إني لوجعة وإنه ليزيدني أني مالى طمام آكله قال يا بنية أما ترضين أنك سيدة نساء العالمين ؟ قالت يا أبت فأين مريم بنت عمران ؟ قال : تلك سيدة نساء عالمها وأنت سيدة نساء عالمك أما والله فقد زوجتك سيدا في الدنيا والآخرة . أخرجه ابن عبد البر ^(٥) [٧٠] .

(١) الفرقان : ٥٤ . (من الماء) أى من المني (بشرا) أى إنسانا سويا . و (النسب) القرابة التى تحرم النكاح . وصهر الرجل أقارب امرأته وصهر المرأة أقارب زوجها المحارم .

(٢) (القضاء) تعلق الإرادة بالأشياء أزلا . (والقدر) لإيجاد الله تعالى الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين فى ذاتها وأحوالها طبق علم الله تعالى .

(٣) الرعد : ٣٩ (يَمْحُو اللَّهُ) يَمْحُو (ما يشاء) نسخه . و (أُمُّ الْكِتَابِ) اللوح المحفوظ .

(٤) ص ٥٥ ج ٢ زرقانى المواهب (تزويج علي بفاطمة رضى الله عنهما) و (لاحقا) أى لارما لا يستغنى عنه . و (أوشج) أى أوصل (به الأرحام) أى القرابات .

(٥) ص ٧٥٠ ج ٢ — الاستيعاب (فاطمة الزهراء) .

عاشت رضى الله عنها بعد النبي ﷺ ستة أشهر وتوفيت ليلة الثلاثاء لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ٢١ هـ إحدى وعشرين من الهجرة وسنها تسع وعشرون سنة . ومناقبها رضى الله عنها أكثر من أن تحصر (والحديث) أخرجه أيضاً النسائي^(١) .

(٧٣) (ص) حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ الْحُمَيْمِيُّ، ثَنَا أَبُو حَيَوَةَ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ حَدَّثَنِي غِيلَانُ بْنُ أَنَسٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَمَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يُعْطِيَهَا شَيْئًا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي شَيْءٌ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطِيهَا دِرْعَكَ فَأَعْطَاهَا دِرْعَةً ثُمَّ دَخَلَ بِهَا .

(ش) (السند) : (أبو حيوته) شريح بن يزيد الحمصي . و (غيلان بن أنس) الكلبي مولاهم أبو يزيد الدمشقي . روى عن عمر بن عبد العزيز وعكرمة وأبي سلمة بن عبد الرحمن والقاسم بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وأبي سلام الحبشي والوليد بن عبد الرحمن الجرشي . وعنه الأوزاعي وعيسى بن موسى القرشي وشعيب بن أبي حمزة ومنصور الخولاني وغيرهم . قال في التقريب مقبول من السادسة . روى له أيضا ابن ماجه والبغاري في جزء رفع اليدين . و (رجل) صحابي لم يسم .

(المعنى) (ليس لي شيء) يعنى من الدراهم فلا ينافى أنه كان عنده فرس ودرع كما تقدم (فأعطاهها درعه) أى ثمنه وهو ثمانون وأربعمائة درهم .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف . وأخرجه أحمد عن علي رضى الله عنه قال : أردت أن أخطب إلى رسول الله ﷺ ابنته فقلت مالى من شيء فكيف ؟ ثم ذكرت صلاته وعائده فخطبتها إليه فقال : هل لك من شيء ؟ قلت لا قال فأبى درعك الحطمية التى أعطيتك يوم كذا وكذا ؟ قلت هى عندى ؟ قال : فأعطها إياه^(٢) وفى سننه صحابى لم يسم وجهالة الصحابى لاتضر .

(١) ص ٩٢ ج ٢ مجتى (نحلة الخلوة) .

(٢) ص ٢٥٢ ج ٧ سنن البيهقي (لا يدخل بها حتى يعطيها صداقها أو ما رضىت به) . وص ١٧٤ ج ١٦ —

الفتح الربانى (فكيف) أخطب منه صلى الله عليه وسلم ابنته وليس عندي صداق أقدمه (وعائده) إحسانه إلى الأقربين وتردده لزيارتهم .

(٩) (ص) حَدَّثَنَا كَثِيرٌ بَعْنِي ابْنُ عُيَيْنَةَ ثَنَا أَبُو حَيَوَةَ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ غِيلَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ .

(ش) هذا أثر . و (أبو حيوَةَ) شريح بن يزيد الحمصي . و (شعيب) بن أبي حمزة . و (غيلان) ابن أنس . و (عكرمة) بن عبد الله مولى ابن عباس (مثله) أى مثل الحديث السابق . ولفظه عند البيهقي : قال ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عكرمة يقول : قال ابن عباس رضى الله عنهما : إذا نسكح الرجل امرأة فسمي لها صداقا فأراد أن يدخل عليها فليلق إليها رداء أو خاتما إن كان معه^(١) . وغرض المصنف من سوق هذه الطريق تقوية الحديث .

(الفقه) ظاهر الحديث السابق وهذا الأثر يدل على أنه يجب على الزوج إذا أراد أن يدخل بامرأته أن يعطيها شيئا جبر) الخاطرها وتأنيسا لها . وهذا مذهب جماعة من العلماء . قال الخطابي : كان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : لا يحل لمسلم أن يدخل على امرأته حتى يقدم إليها ما قل أو كثر [٤٠] وروى عن ابن عباس وقتادة كراهة ذلك . وقال الزهري : مضت السنة أن لا يدخل بها حتى يعطيها شيئا . وقال مالك بن أنس : لا يدخل بها حتى يقدم شيئا من صداقها أدناه ربع دينار أو ثلاثة دراهم سواء فرض لها أو لم يكن فرض^(٢) .

(وقال) سعيد بن المسيب والحسن والنخعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق والحنفيون : يجوز الدخول بالمرأة قبل أن يعطيها شيئا لما تقدم عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال لرجل : أرضى أن أزوجك فلانة ؟ قال : نعم . وقال للمرأة : أرضين أن أزوجك فلانا ؟ قالت : نعم . فزوج أحدهما صاحبه . فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقا ولم يعطيها شيئا . (الحديث)^(٣) .

ولحديث عائشة بمدٌ ولأنه عوض في عقد معاوضة فلم يقف جواز تسليم المعوض على قبض شيء منه كالتن في البيع والأجرة في الإجارة . وأما الأخبار التي فيها الأمر بإعطاء المرأة شيئا من المهر فمحمولة على الاستحباب أن يعطيها قبل الدخول شيئا . ويمكن حمل قول ابن عباس ومن وافقه على الاستحباب فلا يكون بين القولين فرق . قاله ابن قدامة^(٤) .

(والأثر) أخرجه البيهقي بلفظ تقدم .

(١) ص ٢٥٣ ج ٧ سنن البيهقي (لا يدخل بها حتى يعطيها صداقها أو ما رزيت به) .

(٢) ص ٢١٥ ج ٣ معالم السنن (الرجل يدخل بامرأته قبل أن يتقدم) .

(٣) تقدم رقم ٦٥ بالمصنف ص ٣٠٦ ج ٣ تكلمة المهر (من تزوج ولم يسم صداقا) .

(٤) ص ٥٧ ج ٨ مفتي (السنة ألا يدخل بها حتى يعطيها شيئا) .

(٧٤) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ ثَنَا شَرِيكٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُدْخِلَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا .

(ش) (شريك) بن عبد الله الفخمي . و (منصور) بن المتمر . و (طلحة) بن مصرف . و (خيثمة) بن عبد الرحمن .

(الفقه) الحديث يدل على أنه يجوز للزوج أن يدخل بزوجه قبل أن يدفع لها شيئاً . وأنه ليس لها منع نفسها لذلك .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي وقال : وصله شريك وأرسله غيره^(١) وهو ضعيف (١) لأن شريكاً فيه مقال (ب) وخيثمة لم يسمع من عائشة . فيكون الحديث منقطعاً إلا أنه يعضده حديث عقبة بن عامر المذكور قبل .

(٧٥) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ أَوْ عِدَةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا . وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ . وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُه .

(ش) الحديث غير ظاهر المناسبة للترجمة « في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها » وقد ذكره ابن ماجه في (باب الشرط في النكاح) . والبيهقي في (باب الشرط في المهر) . و (البرسائي) بضم الباء نسبة إلى برسان بن كعب أبي قبيلة من الأزد . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز .

(المعنى) (أيما امرأة نكحت) أي تزوجت (على صداق) مسمى (أو حباء) بكسر الحاء والمد أي عطية يهبها الزوج لها سوى الصداق (أو عدة) بكسر ففتح ما بعد الزوج أن يعطيها المرأة (قبل عصمة) أي عقد (النكاح فهو) حق (لها) أي للزوجة خاصة (وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه) بالبناء المفعول أي لمن أعطاه له الزوج سواء أكان الولي أو غيره أو المرأة (وأحق ما أكرم) أي أحق شيء يكرم (عليه الرجل) أي لأجله (ابنته أو أخته) خبر أحق .

(١) ص ٣١٤ ج ١ سنن ابن ماجه (الرجل يدخل بأهله قبل أن يعطيها شيئاً) و ص ٢٥٣ ج ٧ — سنن البيهقي (المرأة ترضى بالدخول بها قبل أن يعطيها شيئاً) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الزوجة تستحق جميع ما يذكر قبل العقد من صداق أو عطية أو عدة ولو كان مذكوراً لغيرها . وأما ما يذكر بعد العقد من عطية أو هبة فهو إن جعل له سواء أكان ولياً أم غير ولي . وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز والثوري ومالك .

(قال) الخطابي : وهذا الحديث يتأول على ما يشترطه الولي لنفسه سوى المهر . واختاف الناس في وجوبه فقال سفيان الثوري ومالك بن أنس في الرجل ينكح المرأة على أن لأبيها كذا وكذا شيئاً انفقا عليه سوى المهر أن ذلك كله للمرأة دون الأب . وكذلك روى عن عطاء وطاوس (وقال) أحمد : هو للأب ولا يكون ذلك لغيره من الأولياء لأن يد الأب مبسوطة في مال الولد . وروى عن علي بن الحسين أنه زوج ابنته رجلاً واشترط لنفسه مالا . وعن مسروق أنه زوج ابنته رجلاً واشترط لنفسه عشرة آلاف درهم يجمعها في الحج والمساكين (وقال) الشافعي : إذا فعل ذلك فلها مهر المثل ولا شيء لوالى^(١) .

(ب) على استحباب صلة أقارب الزوجة وإكرامهم والإحسان إليهم ، وأن ذلك حلال لهم ، وليس من قبل الرسوم المحرمة إلا أن يمتنعوا من التزويج إلا به . أفاده الشوكاني^(٢) .
(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي بسند رجاله ثقات ، وفي سنده عمرو ابن شعيب وفيه مقال^(٣) .

﴿ ٣٧ — باب ما يقال للمتزوج ﴾

أى في بيان الدعاء الذى يستحب أن يقال لمن تزوج جديداً

﴿ ٧٦ ﴾ ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانَ إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ .

﴿ ش ﴾ (عبد العزيز بن محمد) الدرروردي . و (سهيل) بن أبي صالح ذكره كنوان للامان .

(المعنى) (كان) ﷺ (إذا رَفَأَ) بفتح الراء وشد الفاء آخره همزة وقد تقلب ألفاً (الإنسان)

(١) ص ٢١٦ ج ٣ معالم السنن (الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقد) .

(٢) ص ٣٢٠ ج ٦ نيل الأوطار (هدايا الزوج للمرأة وأوليائها)

(٣) ص ١٧٥ ج ١٦ — الفتح الرباني . و ص ٨٨ ج ٢ مجي (الزوج على نواة من ذهب) و ص ٣٠٨

ج ١ سنن ابن ماجه (الشرط في النكاح) و ص ٢٤٨ ج ٧ سنن البيهقي (الشرط في المهر)

أى إذا أراد أن يدعو له (إذا تزوج) بالرفاء بكسر الراء والمد وهو الالتئام وجمع الشمل ، وقيل المعنى إذا هنا ودعاه (قال) ﷺ (برك الله لك) البركة لكونها نافعة تتمدى باللام ولكونها نازلة من السماء تتمدى بملى كما قال (وبارك عليك) فجاء الحديث من وجهين للتأكيد والتفنن . وعنه ابن ماجه : برك الله لكم وبارك عليكم (وجمع بينكما) أى بين الزوجين (فى خير) وبركة ومودة واتلاف . وكانوا فى الجاهلية يقولون للمتزوج : بالرفاء والبنين ، والبهاء متملقة بمحذوف أى أعزست ، وأصله من الرثاء وهو على معنيين ، أحدهما التسكين ، يقال رفوت الرجل إذا سكنت ما به من روع ، والآخر بمعنى الموافقة والملازمة ، ومنه رفوت الثوب ورفأته .

وقد روى عن النبى ﷺ أنه نهى أن يقال للمتزوج بالرفاء والبنين . قاله الخطابى^(١) نهى عن ذلك كراهية لعادتهم لأهم يقولونه تفاؤلاً لا دعاء ، ولما فيه من التغير عن البنات . وأرشد النبى ﷺ إلى أن تهنئة الزواج المشروعة تكون (١) بما فى حديث الباب . (ب) بما روى الحسن عن عقيل بن أبى طالب أنه تزوج امرأة من بنى جشم فقالوا له بالرفاء والبنين . فقال : لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله ﷺ اللهم بارك لهم وبارك عليهم . أخرجه النسائى وابن ماجه والبيهقى^(٢) [٧١] ورجاله ثقات ، غير أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال . قاله الحافظ^(٣) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الدعاء بالترفية كان مشهوراً عندم حتى سى كل دعاء للمتزوج ترفية (ب) على استحباب الدعاء للمتزوج بما فى الحديث ونحوه كقوله : اللهم ألف بينهما وارزقهما أولاداً صالحين . أو ألف الله بينكما ورزقكما ذريةً صالحية^(٤) . (ج) على أن الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشهور ، وهى لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره .

« وأما ما قاله » عمر بن قيس : شهدت شريحاً وأتاه رجل من أهل الشام فقال لى تزوجت امرأة فقال له : بالرفاء والبنين . أخرجه ابن أبى شيبه [٤١] « فهو محمول » على أن شريحاً لم يبلغه النهى عن ذلك . ذكره الحافظ^(٥) .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه ، والبيهقى ، والترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح^(٦) .

(١) س ٢١٧ ج ٣ معالم السنن (ما يقال للمتزوج) .
(٢) س ٩١ ج ٢ مجتبى (كيف يدعى للرجل إذا تزوج) و س ٣٠٢ ج ١ سنن ابن ماجه (تهنئة النكاح) و س ١٤٨ ج ٧ سنن البيهقى (ما يقال للمتزوج) .
(٣) س ١٧٦ ج ٩ فتح البارى الشرح (كيف يدعى للمتزوج) .
(٤) و (٥) س ١٧٧ منه .
(٦) س ٣٠١ ج ١ سنن ابن ماجه (تهنئة النكاح) و س ١٤٨ ج ٧ سنن البيهقى (ما يقال للمتزوج) و س ١٧١ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما يقال للمتزوج) .

﴿ ٣٨ - باب الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلى ﴾

وفي نسخة : باب في الرجل . . . إلخ

(٧٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْمَعْنَى قَالُوا : ثَمًّا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ . قَالَ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ : مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يَقُلْ مِنَ الْأَنْصَارِ . ثُمَّ اتَّفَقُوا : يُقَالُ لَهُ بِصْرَةٌ قَالَ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً يَكْرَأُ فِي سِتْرِهَا فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا فَإِذَا هِيَ حُبْلَى فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا وَالْوَلَدُ عَبْدٌ لَكَ . فَإِذَا وَلَدَتْ قَالَ الْحَسَنُ : فَاجْلِدْهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ : فَاجْلِدُوهَا ، أَوْ قَالَ : فَحُدُّوهَا .

﴿ش﴾ (السند) (محمد بن خالد) بن يزيد الشهير . و (الحسن بن علي) الخلال الحلواني . و (محمد بن) المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان الهاشمي مولاهم أبو عبد الله بن (أبي السري) الحافظ العسقلاني . و (المعنى) أي معنى حديثهم واحد وإن اختلفت بعض ألفاظهم (قالوا) أي شيوخ المصنف (ثمنا عبد الرزاق) بن همام . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (عن رجل من الأنصار) هذا لفظ محمد بن خالد والحسن بن علي . و (قال) محمد (بن أبي السري) في روايته عن رجل (من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يقل) ابن أبي السري (من الأنصار ثم اتفقوا) أي شيوخ المصنف فقالوا (يقال له) أي لهذا الرجل الصحابي (بصرة) بفتح الباء وسكون الصاد ، وهو ابن أكثم الأنصاري وقيل الخزاعي . وقيل اسمه بُسْرَة بضم فسكون السين المهملة ، وقيل نضلة . والأول هو المحفوظ . روى له المصنف هذا الحديث .

(المعنى) (قال) بصرة (تزوجت امرأة بكرأ في سترها) حال من امرأة أي كأنها لم تخرج من بيتها إلى زوج آخر (فدخلت عليها فإذا هي حبلى) رفع بصرة خبر المرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) له (النبي صلى الله عليه وسلم لها الصداق بما استحللت) أي بما استمتعته (من فرجها ، والولد عبد لك) أي كالعبد ، فاستوص به خيراً وإحساناً (فإذا ولدت قال الحسن) بن علي شيخ المصنف (فاجلدها) بصيغة الإفراد (وقال ابن أبي السري) في روايته (فاجلدها) بصيغة الجمع (أو قال فحدوها) بالشك من بعض الرواة . وحكم صلى الله عليه وسلم بجلدها إما لأن الحبل من أقوى البينات على الزنا ، أو لأنها اعترفت بالزنا .

(الفقه) دل الحديث على (١) أن من تزوج امرأة فوجدها حبلى يسترق ولدها (قال) الخطابي : هذا الحديث لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به . وهو مرسل . ولا أعلم أحداً من العلماء اختلف في أن ولد الزنا حر إذا كان من حرة فكيف يستعبده ؟ ويشبه أن يكون معناه - إن ثبت الخبر - أنه ﷺ أوصاه به خيراً أو أمره بتربيته واقتنائه لينتفع بمخدمته إذا باع فيكون كالعبد له في الطاعة مكافأة له على إحسانه وجزاء لمعرفته^(١) .

(وقال) ابن القيم : وأما حكمه ﷺ بكون ولد الزنا عبداً للزوج فقد قيل إنه لما كان ولد زنا لا أب له وقد غرته أمه من نفسها وغرم صداقها أخدمه ولدها وجعله له بمنزلة العبد لا أنه أرقه له فإنه انعقد حراً تبعاً لحرية أمه وهذا محتمل ويحتمل أن يكون أرقه عقوبة لأمه على زناها وغرورها للزوج ويكون هذا خاصاً بالنبي ﷺ وبذلك الولد لا يتعدى الحكم إلى غيره . ويحتمل أن يكون هذا منسوخاً وقد قيل إنه كان في أول الإسلام يسترق الحر في الدين^(٢) .

(ب) دل الحديث أيضاً على أن من تزوج امرأة ووجدها حبلى من الزنا بطل نكاحه إياها وبه قال مالك وأبو يوسف والثوري وإسحاق وأحمد لحديث الباب . ولما يأتي للمصنف عن رويغ بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره يعني إتيان الحبالى^(٣) . ولأنها حامل من غيره فحرم عليه نكاحها كسائر الحوامل قالوا وإذا ثبت هذا لزمتها العدة وحرم عليها النكاح فيها لأنها في الأصل لمعرفة براءة الرحم . ولأنها قبل العدة محتمل أن تكون حاملاً فيكون نكاحها باطلاً فلم يصح كالموطوءة بشبهة . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي : النكاح جائز لقوله تعالى : « وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ »^(٤) . ولأنه وطء لا يلحق به النسب فلم يُحرّم النكاح كما لو لم تحمل . قالوا : ولا عدة عليها لأنه وطء لا تصير به المرأة فراشاً فأشبهه وطء الصغير . والظاهر القول الأول لأنه إذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها أولى لأن وطء الحامل لا يفرض إلى اشتباه النسب . بخلاف غيرها فإنها محتمل أن يكون ولدها من الأول . ويحتمل أن يكون من الثاني فيفرض إلى اشتباه الأنساب فكان بالتحريم أولى ولأنه وطء في القبل فأوجب العدة كوطء الشبهة ولا نسلم أنه كوطء الصغير الذي يمكن منه الوطء . أفاده ابن قدامة^(٥) . وتقدم الكلام في هذا وافياً^(٦) .

(١) ص ٢١٨ ج ٣ معالم السنن (من تزوج امرأة فوجدها حبلى) .

(٢) ص ٤ ج ٤ زاد المعاد (حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة فوجدها حبلى) .

(٣) يأتي رقم ١٠٣ بالنكاح (وطء السبايا) .

(٤) النساء من آية ٢٤ وصدورها : والمحصنات .

(٥) ص ٥١٥ ، ٥١٦ ج ٧ مفي (أحكام نكاح المرأة الزانية) .

(٦) تقدم ص ١٧٦ ج ٣ تكملة المنهل فقه الحديث رقم ٦ بالمصنف (الزاني لا ينكح إلا زانية) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي من طريق محمد بن أبي السرى وقال : فهذا الحديث إنما أخذه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم ، وإبراهيم مخفاف في عدالته^(١) ، وأخرجه من طرق أخرى^(٢).

﴿ص﴾ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ (١) قَتَادَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ (ب) وَرَوَاهُ بَحْنِي بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ (ج) وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَرْسَلُوهُ كَلِمُهُمُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي حَدِيثِ بَحْنِي بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ بَعْرَةَ بْنَ أَكْنَمَ نَسَّحَ امْرَأَةً وَكَلِمُهُمُ قَالَ فِي حَدِيثِهِ جَعَلَ الْوَلَدَ عَبْدًا لَهُ .

﴿ش﴾ غرض المصنف بذكر هذه المعالقات الثلاثة تقوية حديث بعرة بن أكنم .

(السند) (قتادة) بن دعامة . و (سعيد بن يزيد) لعنه البصرى . روى عن ابن المسيب . و عنه قَتَادَةُ : فقط . قال ابن المدينى . شيخ بصرى لا أعرفه وقال فى التقريب : قال أبو حاتم : لم يرو عنه غير قَتَادَةَ من السادسة . و (ابن المسيب) سعيد . و (يزيد بن نعيم) بن هزال الأسلمى الحجازى . روى عن سعيد بن المسيب وعن أبيه وجده وجابر . و عنه يحيى بن سعيد الأنصارى وهشام بن سعيد وعكرمة بن عمار ويحيى بن أبى كثير وآخرون . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال فى التقريب : مقبول من الخامسة . وروايته عن جده مرسله . روى له أيضاً مسلم والنسائى (وعطاء الخراسانى) أى وروى هذا الحديث عطاء بن أبى مسلم الخراسانى فهو معطوف على يحيى بن أبى كثير .

(المعنى) (أرسلوه) أى لم يذكروا الصحابى (كلهم) أى قَتَادَةُ ويحيى بن أبى كثير وعطاء الخراسانى بل رَوَاهُ عن سعيد بن المسيب (عن النبى صلى الله عليه وسلم) مرسله (وفى حديث يحيى بن أبى كثير أن بعرة بن أكنم نسح امرأة) أى لم يذكر والد بعرة إلا يحيى (وكلهم قال فى حديثه) عن ابن المسيب (جعل) النبى صلى الله عليه وسلم (الولد عبداً له) أى خادماً لبعرة بن أكنم .

(١) يشير البيهقى بهذا إلى أن فى سند الحديث انقطاعاً بإسقاط إبراهيم بن يحيى شيخ ابن جريج .

(٢) ص ١٥٧ ج ٢ — سنن البيهقى (لا عدة على الزانية ومن تزوج امرأة حبلى من زنا لم يفسخ النكاح) .

(وهذه) التعليل أخرجه البيهقي من طريق أبي بكر بن داسة عن المصنف^(١) .

وقد وصل المصنف تعليق يحيى بن أبي كثير قال :

(١٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ثَمَّاءُ ثَمَانُ بْنُ عُمَرَ ثَمَّاءُ عَلَى يَدَيْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ بَصْرَةُ بْنُ أَكْثَمَ نَكَحَ امْرَأَةً فَذَكَرَ مَعْنَاهُ زَادَ : وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا . وَحَدَّثَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّهُمْ .

﴿ش﴾ هذا أثر . و (ثمان بن عمر) بن فارس بن لقيط . و (على بن المبارك) الهنائي . و (يحيى) بن أبي كثير .

(المعنى) (أن رجلاً) صحابياً (يقال له بصرة بن أكثم نكح امرأة) لم يعرف اسمها (فذكر) محمد بن المثني شيخ المصنف (معناه) أى معنى حديث ابن جريج . ولفظه عند البيهقي : عن سعيد ابن المسيب أن رجلاً تزوج امرأة فلما أصابها وجدها حبلى فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما وجعل لها الصداق وجعلها مائة . و (زاد) ابن المثني (وفرّق) النبي صلى الله عليه وسلم (بينهما) أى بين الزوجين بطلبهما أو بطلب الزوج بالإذن له فى الطلاق . ويحتمل أن يكون التفريق بينهما بمنع الوطء فإنها كانت حبلى من الزنا ولا يجوز قربانها حتى تلد فأمر بالتفريق بينهما حتى تلد . (وحديث) عبد الملك بن عبد العزيز (ابن جريج) السابق (أنهم) من أثر سعيد بن يزيد . ويزيد بن نعيم . وعطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .

(وهذا) الأثر أخرجه البيهقي من طريق المصنف وأخرجه من طريق آخر بلفظ تقدم . وقال : هذا حديث مرسل وقد مرت الدلالة على جواز نكاح الزانية المسلمة وأنه لا يفسخ بالزنا وإنما جعل الله تعالى العدة فى النكاح وجعل النبي صلى الله عليه وسلم الاستبراء من الملك . وأجمع أهل العلم على أن ولد الزنا من الحرة يكون حراً . فيشبهه أن يكون هذا الحديث إن كان صحيحاً منسوخاً والله أعلم^(٢) .

(١) ، (٢) ص ١٥٧ ج ٧ سنن البيهقي (لا عدة على الزانية ومن تزوج امرأة حبلى من زنا لم يفسخ النكاح) .

(م — ٣ فتح الملك المعبود ج ٤)

أى فى بيان حكم القسم بين الزوجات فى المبيت والنفقة والكسوة .

﴿ ش ﴾ (أبو الوليد) هشام بن عبد الملك (الطلياسي) و (همام) بن يحيى الودزي . و (قنادة) ابن دعامة . و (الفضل بن أنس) بن مالك . و (بشير بن نهيك) أبو الشعثاء السدوسي .

(المعنى) (من كانت له امرأتان) أى زوجتان (فالإحداهما) أى فضلها على الأخرى
 فى البيت (جاء يوم القيامة وشقه) بكسر الشين (مائل) أى ساقط كما فى رواية الترمذى .
 وعند النسائى : جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل . أى يحىء يوم القيامة غير مستوى الطرفين
 بل يكون أحدهما مائلا كالراجح وزنا كما كان فى الدنيا غير مستوى الطرفين بالنظر إلى المراتين
 بل كان يرجح إحدهما (والظاهر) أن الحكم غير مقصور على امرأتين بل هو اقتضار على الأدنى .
 فن كانت له ثلاث أو أربع ومال إلى واحدة منهن جاء يوم القيامة وثلاثه أو ثلاثة أرباعه ساقطة .
 وأما التسوية بين الأزواج فى الميل القلبى والجماع فلا تجب لما يأتى بعد من قوله صلى الله
 عليه وسلم : اللهم هذا قسمى فيما أملك « أى فى البيت » فلا تلعن فيما تملك ولا أملك يعنى به الميل
 القلبى . وأما التسوية بينهما فى الكسوة والنفقة ففيه خلاف ستعرفه .

(الفقه) دل الحديث على جواز تعدد الزوجات . وعلى وجوب العدل بينهما في المبيت وعلى شدة عذاب من لم يعدل بينهما . وهذا متفق عليه لأحاديث الباب ولقوله تعالى : « وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » ^(١) . وليس مع الميل معروف . فمن كان له زوجتان فأكثر يجب عليه التسوية بينهما في المبيت دون الميل القلبي والجماع ومقدماته . ولكن يستحب التسوية بينهما في هذين . ومن له امرأة واحدة فشاغل عنها بالطاعة أو غيرها فقد اختار الطحاوى رواية الحسن عن أبى حنيفة

(١) النساء من آية ١٩ . وصدرها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا

أن لها يوما وليلة من كل أربع ليال ، وإن كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة في كل سبع . وظاهر مذهب الحنفيين أنه لا يتمين مقدار بل يؤمر أن يبیت معها أحيانا من غير توقیت . هذا وقد صرحوا بأن جماع الزوجة أحيانا واجب ديانة ، ويجب ألا يتركه مدة أربعة أشهر إلا برضاها وطيب نفسها ولا يلزمه قضاء إلا الوطأة الأولى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وباقي الأربعة وقال الترمذي : لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث هام . وأخرجه الدارمي والحاكم وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين^(١) .

﴿ ٧٩ ﴾ ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطَمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ قِيمَةً دَلِيلُ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ فِيمَا تَلْتَمِسُ .
﴿ ش ﴾ (حماد) بن سلمة . و (أيوب) السخيتاني . و (أبو قلابة) عبد الله بن زيد . و (عبد الله) ابن يزيد الخطمي) بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة نسبة إلى خطمة بطن من الأوس .

(المعنى) (يقسم فيعدل) أي كان صلى الله عليه وسلم يسوي بين أزواجه في المبيت (ويقول اللهم هذا قسمي) أي التسوية في المبيت عندهن (فيما أملك) أي أقدر عليه (فلا تلمني) أي لا تؤاخذني (فيما تملك ولا أملك) من الحب والميل القلبي إلى إحداهن دون غيرها فإن القلوب بيدك تغلبها كيف تشاء « فإن قيل » لا تكليف بميل القلب فلا لوم عليه . فما معنى هذا الدعاء ؟ « قيل » لعله مبني على جواز التكليف بمثله وأن رفع التكليف به تفضل منه تعالى فينبغي للإنسان أن يتضرع له تعالى ليديم هذا الإحسان . أو المقصود إظهار افتقار العبد لربه (يعني القلب) أي محبته .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين أزواجه في القسمة وجوبا وبه قال بعض العلماء وقال الاصطخري والمهدي : لم يكن القسم واجبا عليه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : (تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ)^(٢) ، وذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وسيأتي لهذا مزيد بيان في قصة سودة بنت زمعة رضى الله عنها « قال » أبو بكر بن العربي : فإن قيل فكيف يقال إن القسم غير واجب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو عليه الصلاة والسلام كان يعدل

(١) ص ٢٣٧ ج ١٦ — الفتح الرباني . و ص ١٥٧ ج ٢ مجتبی (١٠٠) دل الرجل إلى بعض نسائه — عشرة النساء (و ص ٣١٠ ج ١ سنن ابن ماجه (القسمة بين النساء) و ص ١٩٥ ج ٢ تحفة الأحوذی (في التسوية بين الضرائر) و ص ١٤٣ ج ٢ سنن الدارمی (في العدل بين النساء) و ص ١٨٦ ج ٢ مستدرک .
(٢) سورة الأحزاب : آية ٥١ .

بين أزواجه ويقول : هذه قدرتي فيما أملك فلا تلعني فيما تملك ولا أملك يعني قلبه في مزيد حبه صلى الله عليه وسلم وميله إلى عائشة « قلنا ذلك » من خلال النبي صلى الله عليه وسلم وفضله فإن الله عز وجل أسقط عنه وجوب القسم تفضيلاً منه تعالى وكرامة له صلى الله عليه وسلم . وكان هو يلتزم القسم تطييباً لنفوس أزواجه وصوناً لمن عن إثارة الغيرة التي ربما ترقّت إلى مالا ينبغي^(١) .

(ب) على أن المحبة وميل القلب لا كسب للعبد فيهما .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وقال : أرسله حماد بن زيد وأخرجه ابن ماجه والترمذي وقال : هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أيوب بسنده إلى عائشة . ورواه حماد بن زيد وغيره عن أيوب عن أبي قلابة مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة . وأخرجه الدارمي والحاكم وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم^(٢) .

(٨٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَنْبُغِي ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقَسَمِ مِنْ مَكْنِهِ عِنْدَنَا وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَدْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيَسٍ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَبِيتُ عِنْدَهَا . وَلَقَدْ قَالَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ — حِينَ أَسْنَتُ وَفَرِقْتُ أَنْ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — : يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ فَقِيلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا قَالَتْ : نَقُولُ فِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي أَشْبَاهِهَا أَرَاهُ قَالَ : وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا .

﴿ش﴾ (أحمد) بن عبد الله (بن يونس) نسب إلى جده .

(المعنى) (يا ابن أختي) هي أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم (لا يفضل بعضها) أي بعض أزواجه (على بعض في القسم) أي في العدل (من مكنته عندنا) أي كان

(١) ص ١٧٨ ج ٢ — أحكام القرآن (ترجى من نشاء منهن الآية) .

(٢) ص ٢٣٧ ج ١٦ — الفتح الرباني . و ص ١٥٧ ج ٢ مجتبى (ميل الرجل إلى بعض نسائه) و ص ٣١١

ج ١ سنن ابن ماجه (القسم بين النساء) و ص ١٩٥ ج ٢ تحفة الأحوذى و ص ١٤٤ ج ٢ سنن الدارمي .

و ص ١٨٧ ج ٢ مستدرک .

صلى الله عليه وسلم يسوى بينهم في الإقامة (وكان) صلى الله عليه وسلم (قل يوم إلا وهو يطوف) أى يدور (علينا جميعاً فيدنو) أى يقرب (من كل امرأة من غير ميس) أى جماع (حتى يبلغ إلى) المرأة (التي هو يومها) وهى صاحبة النوبة (فبييت عندها ولقد قالت سودة بنت زمعة) بفتح الزاى وسكون الميم وقد تفتح ابن قيس بن عبد شمس القرشية العامرية . أمها الشموس بنت قيس الأنصارية النجارية . كانت تزوجت ابن عمها السكران بن عمرو أخا سهيل بن عمرو العامرى . وكانت أسلمت هى وزوجها وهاجرت معه إلى الحبشة . « روى » ابن عباس رضى الله عنهما أن سودة رضى الله عنها رأت في المنام كأن النبی صلى الله عليه وسلم أقبل يمشى حتى وطئ عُنُقَهَا فأخبرت زوجها بذلك . فقال : إن صدقت رؤياك لأموتن وليتزوجنك . ذكره الزرقانى على المواهب [٤٢] وفيه فلم يلبث زوجها إلا قليلا حتى مات وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة بعد موت خديجة رضى الله عنها سنة عشر من البعثة^(١)

« وروى » أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قالوا : لما هاجت خديجة جاءت خولة بنت حكيم فقالت : يا رسول الله . ألا تزوج ؟ قال : من ؟ قالت : إن شئت بكراً وإن شئت ثيباً . قال : فمن البكر ؟ قالت : عائشة بنت أبى بكر . قال : ومن الثيب ؟ قالت : سودة بنت زمعة . قال : اذهبي فاذكريهما على فأتت أم رومان (الحديث) وفيه : ثم خرجت « بمعنى خولة » فدخلت على سودة بنت زمعة فقالت : ماذا أدخل الله عليك من الخير والبركة ؟ . قالت : وما ذاك ؟ قالت : أرسلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخطبك عليه . قالت : وددت ادخلى على أبى فاذا كرى ذلك له وكان شيخاً كبيراً قد أدركته السن . فدخلت عليه فحيمته بتحية الجاهلية فقالت : أنعم صباحاً فقال : من هذه ؟ فقالت : خولة بنت حكيم . قال : فما شأنك ؟ قالت : أرسلنى محمد بن عبد الله أخطب عليه سودة . فقال : كفء كريم فاذا تقول صاحبك ؟ قالت : تحب ذلك . قال : ادعيه لى . فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها إياه (الحديث) أخرجه أحمد بمضه صرح فيه بالاتصال عن عائشة وأكثره مرسل . وفيه محمد بن عمرو بن علقمة وثقه غير واحد وبقية رجاله رجال الصحيح^(٢) [٧٢] .

(١) ص ٢٢٧ ج ٣ زرقانى المواهب (سودة أم المؤمنين رضى الله عنها) .

(٢) ص ٢٢٥ و ٢٢٦ ج ٩ مجمع الزوائد (فضل عائشة - تزويجها) تقدم الحديث المتصل عن عائشة بالنسكاح رقم ٦٥ بالشرح ص ٣١٤ ج ٣ تكملة المنهل (في تزويج الصغار) . وتقدم بالمصنف رقم ٦٩ بالنسكاح ص ٣١٤ ج ٣ تكملة المنهل عن عائشة رضى الله عنها قالت : تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع ودخل =

أفاد الحديث أن أباه هو الذي زوجها النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن إسحاق : زوجته إياها سليط بن عمرو . وقيل : أبو حاطب بن عمرو . ورده ابن شهاب بأن ابن إسحاق نفسه ذكر أنها كانت غائبين بالحبشة في هذا الوقت^(١) . و (وحين) ظرف لقات (أسنت) أى كبرت سودة (وفرت) بكسر الراء أى خشيت (أن يفارقها) أى يطلقها (رسول الله صلى الله عليه وسلم) قالت : (يا رسول الله يومى) أى يوم نوبتى أهبه (لعائشة فقيل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم منها) وهذا صريح فى أن سودة بنت زمعة رضى الله عنها خشيت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلقها فوهبت نوبتها لعائشة « وما روى القاسم » بن أبى بزة أن النبي صلى الله عليه وسلم طلقها فقعدت له على طريقه فقالت : والذى بعنك بالحق مالى فى الرجال حاجة ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فأنشدك بالذى أنزل عليك الكتاب هل طلقتنى لموجدة وجدها على ؟ قال : لا . قالت : فأنشدك لما راجعتنى . فراجعها . قالت : فإنى قد جمعت يومى وليلتى لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجه ابن سعد بسند رجاله ثقات وهو مرسل^(٢) [٧٣] . « لا يعارض » حديث الباب لأنه روى موصولا من عدة طرق كما يأتى فى التخرج .

== بنى وأنا بنت تسع . قال النووي : هذا الحديث صريح فى جواز تزويج الأب ابنته الصغيرة بغير إذنها لأنه لا إذن لها والجد كالأب وعليه أجمع المسلمون . انظر ص ٢٠٦ ج ٩ شرح مسلم . هذا . ولما صدر قانون تحديد سن الزواج رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ منحه المحاكم الشرعية بمادته الأولى من سماع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة وسن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة وقت العقد إلا بأمر من ولي الأمر . ومنع بمادته الثانية مباشرة عقد الزواج والمصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد . ولا يتوهم أحد أن هذا القانون نسخ الولاية الشرعية على تزويج الصغار لأنه إنما جاء مقيداً للقضاء وما يتصل به من كتابة الوثائق والإشهادات بالزواج وذلك حق لولى الأمر على ما قرره العلماء من جواز تخصيص القضاء . أما الولاية الشرعية فهى باقية على ما كانت عليه من قبل إذ لم يعرض لها القانون أصلاً وكيف يعرض لها وهى حق أعطاه الإسلام للأفراد وله وحده إعطاء الحقوق ومنعها . ولما كانت عقود الزواج لا يجب أن تكون رسمية إلى الآن كان للأولياء شرعاً حق تزويج الصغار بعقود عرفية وبمحضرة الشهود ولا مانع يمنعهم من ذلك أصلاً كما أنه يجوز للكبار أيضاً ألا تكون عقودهم على يد مأذونى الشرع ولا غيرهم والزوجية تثبت بشهادة الشهود حال حياة الزوجين وأما بعد وفاة أحدهما أو فاتهما جميعاً فإنه يتبع فى إثباتها ما جاء فى المادة ١٠١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٠ وقد خفى هذا على كثير من الناس حتى بعض المستنيرين فلم يأبهوا له . غير أن عدم سماع الدعوى إذا كانت سن الزوجة أقل من ست عشرة سنة إلجأ من الناس من تزويج صغارهم بعقود عرفية والتمسوا الحيل والادعاءات الكاذبة فى تقدير السن . وأما الكبار الذين هم فى حكم الصغار من حيث الولاية عليهم فإن باب القضاء لم يوصد فى وجوه قضاياهم الزوجية . انظر ص ٢٣ الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية .

(١) ص ٢٢٨ ج ٣ شرح الزرقانى على المواهب (سورة أم المؤمنين).

(٢) ص ٢٥٢ ج ٩ فتح البارى - الشرح (المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها) .

(قالت) عائشة رضى الله عنها (نقول فى ذلك) أى فيما فعلت سودة من تفازلها عن نوبتها لعائشة (أنزل الله تعالى وفى أشباهها) أى أشباه حال سودة . قال هشام (أراه) بضم الهمزة أى أظن عروة (قال) نزلت فى ذلك آية (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً) أى نفوراً وترفعاً عنها لكبر سن أو مرض — أو إعراضاً — أى انصرافاً عنها بوجه من الوجوه — فلا جناح عليهما أن يَصْلِحَا بينهما صلحا — بأن تترك له شيئاً من نصيبها فى المبيت أو النفقة أو الكسوة ولا حرج على زوجها فى قبول ذلك منها — والصلح — بترك بعض الحق — خير — من الفرقة والطلاق . « روى » عروة عن عائشة رضى الله عنها وإن امرأة خافت من بعلها نُشُوزاً أو إعراضاً قالت : هى المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها ف يريد طلاقها ويتزوج غيرها تقول له : أمسكنى ولا تطلقنى ثم تزوج غيرى فأنت فى حل من النفقة على والقسمه لى . فذلك قوله تعالى : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا . أخرجه البخارى ^(١) [٤٣] .

(النفقة) دل الحديث (١) على أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يسوى بين نسائه فى القسمه والاعطاف عليهن يومياً بلا ميسيس لغير ذات النوبة . (ب) على أنه يجوز للمرأة أن تهب حقها فى المبيت لغيرتها برضا الزوج . (قال) أبو محمد عبد الله بن قدامة . ويجوز للمرأة أن تهب حقها من القسم لزوجها أو لبعض ضرائرها أو لمن جميعاً . ولا يجوز إلا برضا الزوج لأن حقه فى الاستمتاع بها لا يسقط إلا برضاه فإذا رضيت هى والزوج جاز لأن الحق فى ذلك لهما . فإن أبت الموهوبة قبول الهبة لم يكن لها ذلك لأن حق الزوج فى الاستمتاع بها ثابت فى كل وقت وإنما منعه المزاومة بحق صاحبته فإذا زالت المزاومة بهبتها ثبت حقه فى الاستمتاع بها وإن كرهت كما لو انفردت « وعن عائشة » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد على صفية بنت حيي شئ فقالت صفية يا عائشة هل لك أن تُرضى عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولك يومى ؟ قالت نعم فأخذت خماراً لها مصبوغاً بزعفران فرشته بالماء ليفوح ريحه ثم قدمت إلى جنب النبى صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إليك يا عائشة إنه ليس يومك قالت ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فأخبرته بالأمر فرضى عنها . أخرجه ابن ماجه . وفى سنده سمية البصريه . لا تعرف ^(٢) [٧٤] .

(١) ص ٢٤٤ ج ٩ فتح البارى (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً) . و (لا يستكثر منها) أى فى الهبة والعائشة واللازمة .

(٢) ص ٣١١ ج ١ سنن ابن ماجه (المرأة تهب يومها لصاحبته)

فإذا ثبت هذا فإن وهبت لياتها لجميع ضررها صار القسم بينهما كما لو طلق الواهبة . وإن وهبتها للزوج فله جعلها لمن شاء لأنه لا ضرر على الباقيات في ذلك . وحتى رجعت الواهبة في لياتها لها ذلك في المستقبل لأنها هبة لم تقبض وليس لها الرجوع فيما مضى لأنه بمنزلة المقبوض . ولو رجعت في بعض الليل كان على الزوج أن ينتقل إليها فإن لم يعلم حتى أتم الليلة لم يقض لها شيئاً لأن التفريط منها . فإن بذلت لياتها بمال لم يصح لأن حقها في كون الزوج عندها وليس ذلك بمال فلا يجوز مقابلاته بمال فإذا أخذت عليه مالا لزمها رده وعليه أن يقضى لها لأنها تركته بشرط العوض ولم يسلم لها . وإن كان عوضها غير المال مثل إرضاء زوجها أو غيره عنها جاز فإن عائشة رضي الله عنها أرضت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفيه وأخذت يومها وأخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره ^(١) .

(وقال) الحافظ : واختلف السلف فيما إذا تراضيا على ألا قسمة لها هل لها أن ترجع في ذلك ؟ فقال الثوري والشافعي وأحمد : إن رجعت فعليه أن يقسم لها وإن شاء فارقها ورواه البيهقي عن علي رضي الله عنه . وقال الحسن : ليس لها أن تنقض وهو قياس قول مالك في الإنظار والعارية ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وقال : هذا حديث صحيح الإسناد . وأخرج أحمد صدره عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً امرأة امرأة فيدنو ويلبس من غير مسيس حتى يقضى إلى التي هو يومها أي فيبيت عندها ^(٣) وفي سننه عبد الرحمن بن أبي الزناد وفيه مقال إلا أنه وثقه مالك بن أنس واستشهد به البخاري .

(٨١) (ص) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْمَعْنَى قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَادٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُنَا إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الرَّأَةِ مِنَّا بَعْدَ مَا نَزَلَتْ : تُرْجَى مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ . قَالَتْ مُعَاذَةُ : فَقَالَتْ لَهَا مَا كُنْتَ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَتْ كُنْتُ أَقُولُ : إِنْ كَانَ ذَاكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤْتِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي .

(١) ص ١٥٢ ج ٨ معنى (للمرأة أن تهب حقها من القسم لزوجه) .

(٢) ص ٢٤٤ ج ٩ فتح الباري الشرح (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً) .

(٣) ص ٧٤ ج ٧ سنن البيهقي . و ص ١٨٦ ج ٢ مستدرک . و ص ٢٣٨ ج ١٦ - الفتح الرباني .

(ش) (عامم) بن سليمان الأحول . و (معاذة) بنت عبد الله العدوية .
 (المعنى) (يستأذنا) بنونين هكذا في بعض النسخ وهي الموافقة للاقواعد . وفي أكثر النسخ
 يستأذنا بنون واحدة مشددة بعدها ألف . ويمكن تأويلها بأن النون التي هي لام الكلمة أدغمت
 في نون النسوة والألف للإشباع (إذا كان) النبي صلى الله عليه وسلم (في يوم المرأة منا) أى في اليوم
 الذى يكون فيه نوبتها إذا أراد أن يتوجه إلى الأخرى يستأذن صاحبة النوبة (بعد ما نزلت) آية
 (ترجي) تؤخر مضاجعة (من نشاء منهن) أى من أزواجك عن نوبتها (وتؤذى) (إليك) (وتضاجع)
 (من نشاء) منهن فيأتيها . وقيل إن ذلك في الطلاق . فالمنى لك طلاق من شئت منهن
 وإمساك من شئت . وقيل إن ذلك في الواهبات أنفسهن إليه صلى الله عليه وسلم . فالمنى تقبل من شئت
 من الواهبات وترد من شئت . وحديث الباب يؤيد هذا والذي قبله وظاهر ما حكته عائشة رضى الله عنها
 من استئذانه صلى الله عليه وسلم نساءه أنه لم يرجى أحداً منهن . قال ابن كثير: واختار ابن جرير أن الآية
 عامة في الواهبات وفي النساء اللاتي عنده أنه يخير فيهن إن شاء قسم وإن شاء لم يقسم . وهذا الذى
 اختاره حسن جيد قوى وفيه جمع بين الأحاديث . ولهذا قال تعالى : ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ تُقَرَّ أَهْلِيهِنَّ
 وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ . أى إذا علمن أن الله قد وضع عنك الحرج في القسم فإن شئت
 قسمت وإن شئت لم تقسم لاجتماع عليك فى أى ذلك فعلت . ثم مع هذا إن تقسم لمن اختياراً منك
 لأنه على سبيل الوجوب فَرِحْنَ بذلك واستبشرن به وحلن جميلك فى ذلك واعترفن بمقتك عليهن
 فى قسمك لمن وتسويتك بينهن^(١) ، ثم قال عند الكلام على قوله تعالى : لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ
 بَعْدُ الآية . ذكر غير واحد من العلماء كابن عباس ومجاهد والضحاك وقادة وغيرهم أن هذه الآية نزلت
 مجازاة لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضا عنهن على حسن صنيعهن فى اختيارهن الله ورسوله
 والدار الآخرة لما خيرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم . فلما اخترن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان جزاؤهن أن الله تعالى قصره عليهن وحرم عليه أن يتزوج بغيرهن أو أن يستبدل بهن أزواجا
 غيرهن ولو أجمعه حسنهن إلا الإمام فلا حرج عليه فيهن . ثم إنه تعالى رفع عنه صلى الله عليه وسلم
 الحرج فى ذلك ونسخ حكم هذه الآية وأباح له التزوج ولسكن لم يقع منه بعد ذلك تزوج لتسكون المنة له
 صلى الله عليه وسلم عليهن «قالت» أم سلمة رضى الله عنها: لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل
 الله له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم وذلك قوله تعالى : تُرْجَى مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْذَى
 إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ الآية . أخرجه ابن أبى حاتم [٤٤] .

وجعلت هذه الآية ناسخة لآية: لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ (قالت معاذة فقلت لها) أى لعائشة (ما كنت تقولين لرسول الله صلى الله عليه وسلم؟) حين يستأذنك (قالت) عائشة (كنت أقول إن كان ذاك) أى ذهابك إلى غيرى من النساء مفوضا (إلى لم أوتر) أى لم أقدم (أحداً) من نساك (على نفسى) هذه المنافسة فيه صلى الله عليه وسلم ليست لمجرد الاستمتاع وشهوات النفوس وحظوظها التى تكون من بعض الناس بل هى منافسة فى أمور الآخرة والقرب من سيد العالمين صلى الله عليه وسلم والرغبة فيه وفى خدمته ومعاشرته والاستفادة منه وفى قضاء حقوقه وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه صلى الله عليه وسلم عندها . قاله النووي^(١) .

(الفقه) فى الحديث التوسعة على النبي صلى الله عليه وسلم فى أنه لم يفرض عليه القسم بين نسائه كما فرض على أمته . وخص صلى الله عليه وسلم بحمل الأمر إليه إن شاء قسم بينهما وإن شاء ترك القسم ولكن مع هذا كان صلى الله عليه وسلم يقسم بينهما عدا سودة التى وهبت ليلتها لعائشة تطيباً لنفوسهن وصونا لمن عما تؤدى إليه الغيرة مما لا ينبغي . وقيل كان القسم واجباً عليه صلى الله عليه وسلم ثم نسخ وجوبه بآية: تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان^(٢) .

(٨٢) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَطَّارُ . حَدَّثَنِي أَبُو غِرَانَ الْجَوْنِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ بَابَنْدُوسَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ إِلَى النِّسَاءِ يَعْنِي فِي مَرَضِهِ - فَاجْتَمَعْنَ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدُورَ بَيْنَكُمْ فَإِنْ رَأَيْتُنَّ أَنْ تَأْذَنَ لِي فَأَكُونُ عِنْدَ عَائِشَةَ فَعَمَلْتُنَّ فَأَذِنَ لَهُ .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد . و (مرحوم بن عبد العزيز العطار) ابن مهران الأموى أبو محمد ويقال أبو عبد الله البصرى . روى عن ثابت البنانى ومالك بن دينار وهشام بن سفيان والقعقاع ابن عمرو وغيرهم . وعنه الثورى وهى بن المدينى وأبو نعيم وإسحاق بن راهويه وأبو بكر بن أبى شيبة وكثيرون . وثقه أحمد وابن معين والنسائى والبزار ويعقوب بن سفيان وأبو نعيم . وقال البزار :

(١) ص ٧٩ ج ١٠ شرح مسلم (تخيير الزوج امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية) .

(٢) ص ٢٤٣ ج ١٨ — الفتح الربانى . و ص ٣٧٢ ج ٨ فتح البارى (ترجى من تشاء الآية) . و ص ٧٩

ج ١٠ نووى مسلم (تخيير الزوج امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية) .

مشهور ثقة وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من الثامنة . قيل مات سنة ١٨٨ ثمان وثمانين ومائة . روى له الجماعة . و (أبو عمران الجوني) هو عبد الملك بن حبيب . و (يزيد بن بابنوس) بفتح الموحدين بينهما ألف تم نون مضمومة البصري . روى عن عائشة . وعنه أبو عمران الجوني قال البخاري : كان ممن قاتل علياً رضي الله عنه . وقال الدارقطني : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات أحاديثه مشاهير . وقال أبو حاتم : مجهول . وقال المصنف : كان شيعياً . وقال في التقريب : بهري مقبول من الثالثة . روى له أيضاً البخاري في الأدب والنسائي والترمذي في الشمائل .

(المعنى) (يعني في مرضه) هكذا في أكثر النسخ بالياء التحقمية . وفاعل يعني أحد الرواة . والظاهر أنه يزيد بن بابنوس وفي النسخة المصرية تعني بالتاء أي عائشة . ولعل هذا كان في مرضه صلى الله عليه وسلم الذي توفي فيه (فاجتمعن) عنده صلى الله عليه وسلم (فقال إني لا أستطيع) من المرض (أن أدور بينكن) في أيام نوبتكن (فإن رأيتم أن تأذن) بشد النون (لي فأكون عند عائشة) أيام مرضي (فملتن فأذن) بتشديد النون بصيغة جمع النسوة (له) صلى الله عليه وسلم . (الفقه) في الحديث بيان لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من حُسن العشرة وتطبيب قلوب نسائه وجبرخا طهرهن . وإلا فما كان القسم لمن واجباً عليه لاسيما في آخر أمره كما علمت .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف . وهو ضعيف لضعف يزيد بن بابنوس كما عرفت وأخرجه أحمد بسنده إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عائشة قالت : لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فأذن له ^(١) .

(٨٣) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرِّحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ .

(ش) (ابن وهب) عبد الله . و (يونس) بن يزيد الأيلي . و (ابن شهاب) محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري .

(١) س ٢٩٨ ج ٧ سنن البيهقي (قول الله : ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ..) و س ٢٣٨ ج ١٦ الفتح الرباني .

(المعنى) (إذا أراد سفرًا) أى سفر (أقرع بين نسائه) القرعة السهام توضع في نحو كيس لتعرف صاحب الحق. وظاهره أن القرعة مختصة بحالة السفر. وليس كذلك بل كما تكون حالة السفر تكون فيما إذا أراد أن يقسم بين أزواجه مقبلاً فلا يبدأ إلا بمن خرجت قرعتها إلا أن يرضين بشيء فيجوز بلا قرعة (فأيتهم خرج سهمها خرج) صلى الله عليه وسلم (بها معه) ولا قسم على الزوج في السفر. فلو سافر بإحداهن وقدم من السفر وطلبت الأخرى أن يبليت عندها مدة السفر فليس لها ذلك لأن مدة السفر لاحق لها فيها فإن له أن يسافر وحده ولكن القرعة أحب تطيباً لقلوبهن وجبراً لظواهرهن (وكان) صلى الله عليه وسلم (يقسم) في غير السفر (لكل امرأة منهن يوماً وليلتها) في نوبتها (غير أن سودة بنت زمعة) لما أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهبت يومها لعائشة) رضى الله عنها وعند أحمد والبخاري: تبتنى - بمعنى سودة - بذلك رضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعند مسلم عن ابن جريج: قال عطاء: التي لا يقسم لها صفة بنت حبي بن أخطوب. قال النووي: هو وم من ابن جريج وإنما الصواب سودة كما في الأحاديث^(١).

(الفقه) دل الحديث (١) على مشروعية القرعة بين الأزواج عند إرادة السفر ببعضهن فلا يجوز له أن يسافر بواحدة منهن إلا بقرعة عند الجمهور. وقال الحنفيون ومالك: له ذلك من غير قرعة. والقرعة أحب تطيباً لقلوبهن وعليه حملوا حديث الباب. وقال غيرهم: القرعة واجبة لأن في السفر ببعضهن من غير قرعة تفضيلاً لها وميلاً إليها فلا يجوز بلا قرعة كالبداة بها في القسم. وإن أحب السفر بأكثر من واحدة أقرع أيضاً. «روت» عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرًا أقرع بين نسائه فطارت القرعة لعائشة وحفصة. (الحديث) أخرجه البخاري^(٢) [٧٥].

ومتى سافر بأكثر من واحدة سوى بينهما كما في الحضر ولا يلزمه القضاء للحاضرات بعد قدومه. «قال» الخطابي: اتفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي يخرج بها في السفر لا تحسب عليها تلك المدة للبراق ولا تقضى لمن أيام الغيبة إذا كان خروجها بقرعة. وزعم بعضهم أن على الزوج أن يوفى للبراق ما فاتهن أيام غيبته. والقول الأول أولى لأنها إنما أرفقت بزيادة الحظ بما يلحقها من مشقة السفر وتعبه والقواعد خليات من ذلك. فلو سوى بينهما وبينهن لكان في ذلك العدول عن الإنصاف^(٣).

(١) ص ٥١ ج ١٠ شرح مسلم (جواز هبتها ونوبتها لضرتها)

(٢) ص ٢٥٠ ج ٩ فتح الباري (القرعة بين النساء إذا أراد سفرًا).

(٣) ص ٢١٩ ج ٣ معالم السنن (القسم بين النساء).

وإن سافر بإحداهن بغير قرعة أثم وقضى للبواقى بعد سفره عند الشافعى وأحمد . وقال الحنفىون ومالك . لا يقضى لأن قسم الحضر ليس مثل قسم السفر فيتعذر القضاء . قال ابن قدامة (ولنا) أنه خص بعضهم بمدة على وجه تلحقه التهمة فيه فلزمه قضاء المدة وإنما يقضى منها ما أقام منها معها بمبيت ونحوه فأما زمان السير فلم يحصل لها منه إلا التعب والمشقة فلو جمل للحاضرة في مقابلة ذلك مبيتا عندها واستمتاعا بها لمال كل الليل . وإذا خرجت القرعة لإحداهن لم يجب عليه السفر بها وله تركها والسفر وحده لأن القرعة لا توجب وإنما تعين من تستحق التقديم . وإن أراد السفر بغيرها لم يجز « يعنى عند من قال بوجوب القرعة » لأن من خرجت لها القرعة تعينت بها فلم يجز العدول عنها إلى غيرها . وإن وهبت حقها من ذلك لغيرها جاز إذا رضى الزوج لأن الحق لها فصحت هبتها له كما لو وهبت ليلتها في الحضر ولا يجوز بغير رضا الزوج . وإن وهبته للزوج أو لجميع جاز . وإن امتنعت من السفر معه سقط حقها إذا رضى الزوج . وإن أبى فله إكراهها على السفر معه لما ذكرنا . وإن رضى بذلك استأنف القرعة بين البواقى . وإن رضيت الزوجات كلهن بسفر واحدة معه من غير قرعة جاز ؛ لأن الحق لمن إلا ألا يرضى الزوج ويريد غير من اتفقن عليها فيصير إلى القرعة^(١) .

(ب) دل على استحباب كون القسم لكل زوجة يوما وليلة فإن أحب الزيادة على ذلك لم يجز إلا برضاهن . هذا ويقسم أيضا المريض والمحبوب والعين والخنثى والخصى وبذلك قال الثورى والشافعى وأحمد وأصحاب الرأى ، لأن القسم للأنس وذلك حاصل ممن لا يطاق فإن شق عليه ذلك استأذنه في السكون عند إحداهن كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة السابق ، فإن لم يأذن له أقام عند إحداهن بالقرعة أو اعتزلهن جميعا إن أحب ويقسم للمريضة والرتقاء والحائض والنفساء والحريم والصغيرة الممكن وطؤها وبذلك قال مالك والشافعى وأصحاب الرأى ولا نعلم عن غيرهم خلافهم . وكذلك التى ظاهر منها لأن القصد الإيواء والسكن والأنس . وهو حاصل لمن . وأما المجنونة فإن كانت لا يخاف منها فهى كالصحيحة . وإن خاف منها فلا قسم لها لأنه لا يأمنها على نفسه ولا يحصل لها أنس ولا بها . قاله ابن قدامة^(٢) وقال : وعماد القسم الليل اتفاقا فيقسم الرجل بين نساؤه ليلة وليلة ويكون في النهار في معاشه وقضاء حقوق الناس وما شاء مما يباح له إلا أن يكون ممن معاشه بالليل كالحراس فإنه يقسم بين نساؤه بالنهار ، ويكون الليل في حقه كالنهار في حق غيره والنهار يدخل في القسم تبعاً لليل لما في الحديث أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لمائشة . ويتبع اليوم الليلة الماضية لأن

(١) س ١٥٦ ج ٨ معنى (دليل أنه على من سافر بإحداهن بلا قرعة قضاء للبواقى) .

(٢) س ١٣٩ منه (القسم للمريضة والصغيرة والحائض والمجنونة) .

النهار تابع الليل ، ولهذا يكون أول الشهر الليل . وإن أحب أن يجعل النهار مضافاً إلى الليل الذي يعقبه جاز لأن ذلك لا يفتاوت^(١) (ثم قال) وأما الدخول على ضررتها في زمنها فإن كان ليلاً لم يجوز إلا لضرورة كأن تكون مريضة فيريد أن يحضرها أو توصى إليه أو ما لا بد منه . فإن فعل ذلك ولم يلبث أن خرج لم يقض . وإن أقام وبرئت المريضة قضى الأخرى من ليلتها بقدر ما أقام عندها . وإن خرج لحاجة غير ضرورية أثم . والحكم في القضاء كما لو دخل لضرورة لأنه لا فائدة في قضاء اليسير . وإن دخل عليها لجامعها في زمن يسير ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه قضاؤه لأن الوطاء لا يستحق في القسم . والزمن اليسير لا يقضى (والثاني) يلزمه أن يقضيه بأن يدخل على المظلومة في ليلة الجماعة فيجامعها ليعدل بينهما ولأن اليسير مع الجماع يحصل به السكن فأشبهه الكثير . وأما الدخول في النهار إلى المرأة في يوم غيرها فيجوز للحاجة من دفع نفقة أو عيادة أو سؤال عن أمر يحتاج إلى معرفته أو زيارتها لبعد عهده بها ونحو ذلك لما تقدم من قول عائشة : « كان صلى الله عليه وسلم » قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس^(٢) .

وإذا دخل عليها لم يجمعا ولم يطل عندها لأن السكن يحصل بذلك وهي لا تستحقه وفي الاستمتاع منها بما دون الفرج وجهان . أحدهما يجوز لحديث عائشة المذكور والثاني لا يجوز لأنه يحصل لها به السكن فأشبهه الجماع . فإن أطال المقام عندها قضاؤه^(٣) هذا ويقسم لزوجته الأمة ليلة . وللحررة ليلتين عند الشافعي وإسحاق والثوري والأوزاعي وأهل الرأي . وقال مالك في إحدى الروايتين عنه : يسوى بين الحررة والأمة في القسم لأنهما سواء في حقوق النكاح من النفقة والسكنى كذلك ها هنا . واستدل الأولون بما روى عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول : إذا تزوجت الحررة على الأمة قسم لها يومين والأمة يوماً . أخرجه الدارقطني^(٤) [٤٤] . والمسئلة والكتابية سواء في القسم لأنه من حقوق الزوجية فاستوت فيه المسئلة وغيرها^(٥) .

(وقال) النووى : مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم لنسائه بل له اجرة نابهن كلهن لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن . فإن أراد القسم لم يجوز له أن يبتدىء بواحدة منهن إلا بقرعة

(١) من ٤٤ ج ٨ مغنى (عماد القسم الليل) .

(٢) تقدم بالمصنف رقم ٨٠ من ٢٠ (القسم بين النساء) .

(٣) من ١٤٦ ج ٨ مغنى (حكم الدخول على ضررتها في زمنها) .

(٤) من ٤٠٩ سنن الدارقطني . وفي سننه التهال بن عمرو . وفيه مقال .

(٥) من ١٤٨ ، ١٤٩ ج ٨ مغنى (يقسم لزوجته الأمة ليلة والحررة ليلتين)

وانفقوا على أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن ويطأهن في الساعة الواحدة برضاهن ولا يجوز ذلك بغير رضاهن . وإذا قسم كان لها اليوم الذي بمد ليلتها . ويقسم للمريضة والحائض والنفساء لأنه يحصل لها الأنس به . ولأنه يستمتع بها بغير الوطء من قبلة ونظر ولمس وغير ذلك ^(١) .
(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والبخاري وأخرج الشافعي صدره ^(٢) .

(٤٠) — (باب في الرجل يشترط لها دارها)

أي في بيان أنه يجوز للرجل أن يشترط لزوجته أن يكون معها في دارها أم لا يجوز؟
(٨٤) (ص) حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ حَمَادٍ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ تَوْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ .

(ش) (الليث) بن سعد الإمام . و (أبو الخير) مرثد بن عبد الله البزني .
(المعنى) (إن أحق الشروط) وعند البخاري : أحق ما أوفيتم من الشروط (أن توفوا به) بتخفيف الفاء من الإيفاء ويجوز تشديدها من التوفية وهو بتقدير الباء متعلق بأحق أي أولى الشروط بالوفاء (ما استحللتم به الفروج) وهو خبر إن . والمراد شروط النكاح . وكانت أحق بالوفاء من غيرها لأن أمر النكاح أحوط وبابه أضيق (قال) النووي: قال الشافعي وأكثرا العلماء : إن هذا محمول على شروط لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والإنفاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها ويقسم لها كغيرها وأنها لا تخرج من بيته إلا بإذنه ولا تنشر عليه ولا تصوم تطوعا بغير إذنه ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ولا تنصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك . وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط ألا يقسم ولا ينفق عليها ولا يتسرى عليها ولا يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط ويصح النكاح بمهر المثل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل [٧٦] وقال أحمد وجماعة : يجب الوفاء بالشرط مطلقا لحديث الباب ^(٣) .

(١) ص ٤٦ ج ١٠ شرح مسلم (القيم بين الزوجات ..)
(٢) ص ٢٣٩ ج ١٦ — الفتح الرباني . و ص ١٣٨ ج ٥ . فتح الباري (هبة المرأة لغير زوجها ..)
و ص ١٨٧ منه (الفرقة في المشكلات ..) و ص ٣٦٤ ج ٢ بدائم اللز .
(٣) ص ٢٠٢ ج ٩ شرح مسلم (الوفاء بالشرط في النكاح) والحديث أخرجه البزار والطبراني عن ابن عباس وصححه السيوطي . انظر رقم ٦٣١٣ ص ٢٢ ج ٥ فيض القدير للناولي .

(الفقه) دل الحديث على أن شروط النكاح 'يعنى بها زيادة عن غيرها . هذا . والشروط في النكاح ثلاثة أقسام (الأول) ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . وعليه حمل الجمهور حديث الباب (الثاني) ما لا يوقى به اتفاقاً بل يبطل للشرط ويصح العقد كسؤاها طلاق أختها أو أن يشترط أن لا مهر لها أو أن لا نفقة لها أو إن أصدقها رجع عليها أو تشترط عليه ألا يطأها أو أن يمزل عنها أو شرط لها النهار دون الليل أو شرط عليها أن تنفق عليه أو تعطيه شيئاً . فهذه الشروط كلها باطلة اتفاقاً لأنها تنافي العقد (الثالث) ما هو مختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله أو لا يسافر بها فقد أبطل هذه الشروط الزهري وقتادة والخنفزيون ومالك والشافعي والليث بن سعد والثوري . قالوا الشرط باطل والعقد صحيح ولها المهر لأن هذه الشروط ليست في كتاب الله ولا من مصلحة العقد ولا مقتضاء فسكانت فاسدة كما لو شرطت ألا تسلم نفسها (وقال) الأوزاعي وإسحاق وأحمد : من تزوج على شرط مما ذكر يصح العقد ويلزمه الوفاء بالشرط فإن لم يفعل فلها فسخ النكاح وروى عن عمر ابن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعمر بن العاص رضى الله عنهم . واستدلوا بمعوم حديث الباب . وقد علمت أنه محمول على شروط لا تنافي مقتضى العقد .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى السقة وقال الترمذى حديث : هذا حسن صحيح^(١) .

{ ٤١ } - (باب في حق الزوج على المرأة)

(٨٥) (ص) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ عَنْ شَرِيكَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : أَتَيْتُ الْحَيْزَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِرِزْبَانَ لَهُمْ فَقُلْتُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَقُّ أَنْ يُسْجَدَ لَهُ ؟ قَالَتْ : فَاتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ إِنِّي أَتَيْتُ الْحَيْزَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِرِزْبَانَ لَهُمْ فَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ نَسْجُدَ لَكَ قَالَ : أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتَ بِقَبْرِى أَكُنْتُ تَسْجُدُ لَهُ ؟ قَالَ : قُلْتُ لَا . قَالَ : فَلَا تَفْعَلُوا لَوْ كُنْتُ أَمِيراً أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لِأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ .

(١) ص ١٧٣ ج ٩ فتح البارى (الشروط في النكاح) و ص ٢٠١ ج ٩ نووى مسلم (الوفاء بالشروط في النكاح) و ص ٧٩ ج ٢ مجتبى . و ص ٣٠٨ ج ١ سنن ابن ماجه . و ص ١٨٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (الشرط عند عقدة النكاح)

(ش) (السند) (إسحاق بن يوسف) الأزرق . و (شريك) بن عبد الله القاضي و (حصين) بن عبد الرحمن السلمي . و (الشعبي) عاصم بن شرحبيل . و (قيس بن سعد) بن عبادة ابن دليهم بضم ففتح فثناة مصفراً ابن حارثة الأنصاري الخزرجي أبو عبد الله أو أبو عبد الملك صحابي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وعبد الله بن حنظلة بن الراهب وهو أصغر منه ، وعنه أنس بن مالك وعمرو بن شرحبيل والشعبي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم . قال أبو عمر : كان قيس أحد الفضلاء ومن دهاة العرب وأهل الرأي والمكيدة في الحروب مع النجدة والبسالة والسخاء . وكان شريفاً في قومه غير مدافع هو وأبوه وجده . وكان من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة رئيس المسكر . قيل توفي في آخر خلافة معاوية سنة ستين أو بعدها . روى له الجماعة .

(المعنى) (أتيت الحيرة) بكسر الحاء المهملة وسكون الياء بلدة قديمة قرب الكوفة على ثلاثة أميال منها (فرأيتهم) أى أهل الحيرة (يسجدون لمرزبان لهم) بفتح الميم وسكون الراء وضم الزاى بعدها موحدة آخره فون . وهو أعجمي ومعناه بالعربية الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك . وأهل اللغة يضمون ميمه . وهو منصرف وقد لا ينصرف (فقلت) في نفسى (رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق) من هذا المرزبان (أن يسجد له) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم المخلوقات وأكرمهم على الله تعالى (قال) قيس بن سعد (فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون) تعظيماً وتسكريماً (لمرزبان لهم) فأنت رسول الله أحق أن تسجد لك (قال) صلى الله عليه وسلم (أرأيت) الهمة للاستفهام داخله على الماضى الذى هو بمعنى المضارع . فهو من الرأى والاعتقاد أى أتمتقد أنه يجوز لك (لو مررت بقبرى أكنت تسجد له) أى لا تبرأ أو من فيه؟ (قال) قيس (قلت لا قال) صلى الله عليه وسلم (فلا تفعلوا) أى لا تسجدوا لى لأن السجود لا يكون إلا لمن يحى ويميت ويبدئ ملكوت السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله وهو خطاب عام لقيس وغيره (لو كنت آمراً) بصيغة اسم الفاعل هكذا فى أكثر النسخ . وفى بعضها لو كنت آمرُ بصيغة المضارع أى لو جاز لى أن آمر (أحد أن يسجد لأحد) غير الله تعالى (لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن) تعظيماً لهم وتسكريماً (لما جعل الله لهم) أى للأزواج (عليهن من الحق) المشار إليه بقوله تعالى : (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) (١) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه لا يجوز السجود لمخلوق مهما عظم مقامه بل لا يكون السجود إلا لله العلي الكبير (ب) على عظم حق الرجل على زوجته . ويؤيد ذلك حديث حصين بن حصن أن عمه له أنت النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة . فقال لها أذات زوج أنت ؟ قالت نعم قال : كيف أنت له ؟ قالت ما آلوه إلا ما عجزت عنه . قال فانظري أين أنت منه ؟ فإنما هو جنتك ونارك . أخرجه أحمد والفسائي بإسنادين جيدين والحاكم وقال : وهو صحيح ^(١) [٧٧] (وحديث) عائشة رضي الله عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها . قلت فأى الناس أعظم حقا على الرجل ؟ قال أمه . أخرجه البزار بسند حسن والحاكم وصححه ^(٢) [٧٨] .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي من طريق أبي بكر النخعي عن حصين وقال : ورواه غيره عن شريك فقال : عن قيس بن سعد ^(٣) .

وشريك بن عبد الله تسكلم فيه بعضهم وأخرج له مسلم في المتابعات .

(٨٦) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّاظِيُّ ثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَضُيَّعَ .

(ش) (السند) (محمد بن عمرو) أبو غسان (الرازي) . و (جرير) بن عبد الحميد . (والأعمش) سليمان بن مهران . و (أبو حازم) سليمان الأشجعي الكوفي . روى عن ابن عمرو الحسن والحسين وابن الزبير ومولانته عزة الأشجعية وغيرهم . وعنه محمد بن مجلان وأبو مالك الأشجعي ونعيم بن أبي هند . وثقه أحمد والمصنف وابن معين والمجلى . وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث صالحة . وقال في التقريب : ثقة من الثالثة . مات على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز . روى له الجماعة .

(المعنى) (إذا دعا) أى طلب (الرجل امرأته إلى فراشه) ليستمتع بها (فلم تأت) وفي نسخة فأتت فلم تأت . وفي رواية للبخاري : فأتت أن تنجيء أى امتنعت من غير عذر شرعى كشدة مرض .

(١) ص ٣٤١ ج ٤ مسند أحمد (حديث حصين بن حصن رضي الله عنه) و ص ١٨٩ ج ٢ مستدرک .

(٢) ص ٣٠٨ ج ٤ مجمع الزوائد (حق الزوج على المرأة) .

(٣) ص ٢٩١ ج ٧ سنن البيهقي (عظم حق الزوج على المرأة) .

وليس الحيض والنفاس بعذر لأن له أن يستمتع بها حينئذ فيما عدا ما بين السرة والركبة (فبات غضبان عليها) لعصيانها ربها بمخالفة زوجها (لعنتها الملائكة حتى تصبح) بخلاف ما إذا لم يفضب عليها وترك حقه أو أنه عذرهما فلا تلعنهما الملائكة حينئذ . والمراد منهم الحفلة وقيل ملائكة السماء لظاهر حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها . أخرجه مسلم^(١) [٧٩] .

وقوله : فبات غضبان وحتى تصبح ظاهر في اختصاص اللعن بما إذا وقع ذلك منها ليلاً . وليس كذلك بل لو امتنعت منه نهائراً لعنتها الملائكة أيضاً . وإنما خص صلى الله عليه وسلم الليل بالذكر لأنه المظنة لذلك غالباً .

(الفقه) دل الحديث (ا) على تأكيد حق الرجل على امرأته وأنه يجب عليها طاعته إذا طلبها للاجتماع أو مقدماته وأنها إذا تأخرت عنه حرم عليها ذلك ولعننها الملائكة . ويقويه (حديث) ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاثة لا تُرفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً : رجل أمّ قوماً وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وأخوان متصارمان . أخرجه ابن ماجه بسند صحيح^(٢) [٨٠] . (وحديث) طلق بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا الرجل دعا زوجته لحاجته فلتأته وإن كانت على التنور . أخرجه النسائي والترمذي وحسنه^(٣) [٨١] (ب) على أن الملائكة تدعو باللعن على أهل المعصية ما داموا فيها . ومفهومه أنهم يدعون لأهل الطاعة ما داموا فيها (ج) على قبول دعاء الملائكة من خير أو شر لكونه صلى الله عليه وسلم خوفاً بذلك^(٤) .

(١) س ٧ ج ١٠ نووى مسلم (تحريم امتناعها من فراش زوجها) .

(٢) س ١٥٩ ج ١ سنن ابن ماجه (من أم قوماً وهم له كارهون) . و (متصارمان) أى متقاطعان فوق ثلاث لغير سبب شرعى .

(٣) س ٢٠٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (حق الزوج على المرأة) (وإن كانت) تحيز (على التنور) مع أنه شغل شاغل لا يتفرغ منه إلى غيره إلا بعد انقضائه . قال ابن الملك : هذا يشترط فيه أن يكون الحيز للزوج لأنه إذا دعاها في هذه الحالة فقد رضى بإتلاف ماله وتلف المال أسهل من وقوع الزوج في الزنا . انظر س ٣٤٧ ج ٣ صفة المفاتيح ويحتمل أن يكون هذا وأمثاله محمولا على المبالغة في تأكيد حق الزوج وطاعته على امرأته .

(٤) س ٢٣٧ ج ٩ فتح البارى — الشرح (إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان والنسائي^(١).

﴿٤٢﴾ — باب في حق المرأة على زوجها﴾

(٨٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا أَبُو قَزَعَةَ الْبَاهِلِيُّ عَنْ حَكِيمِ ابْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تَطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحَ وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ.

﴿ش﴾ (حماد) بن سلمة . و (أبو قزعة) بفتح فسكون سويد بن حجير بن بيانة. تقدم ص ٢٠٠ ج ١
تكملة المنهل . و (حكيم بن معاوية) تقدم هو وأبوه معاوية بن حيدة ص ١٧٠ ج ٩ - المنهل العذب.

(المعنى): (قلت يا رسول الله) وعند ابن ماجه: عن أبيه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم
ورواية المصنف واضحة في أن السائل هو معاوية أبو حكيم (ماحق زوجة أحدنا؟ قال) صلى الله
عليه وسلم (أن تطعمها) بضم المثناة الفوقية (إذا طعمت) بفتح تاء الخطاب (وتكسوها
إذا اكتسبت) فيه القفات من الفيبة إلى الخطاب اهتماماً بشأن الإطعام والكسوة . والأصل كما
عند ابن ماجه: أن يطعمها إذا طعم وأن يكسوها إذا اكتسب فهو عام في كل شخص . وفي بعض
النسخ: وتكسوها إذا اكتسبت أو اكتسبت بالباء الموحدة من الكسب . والمعنى عليها أنه يطلب
من الزوج الاهتمام بأمر زوجته والتوسعة في أمر الكسوة فينفق عليها ويكسوها ويقوم بمهمات حسب
ما يناسب حاله من يسر وعسر . وليس المقصود تقييد إطعامها وكسوتها بطعامه وكسوته بل الفرض
الحث على العناية بإطعامها وكسوتها كما يعنى الرجل بذلك في نفسه (ولا تضرب الوجه) أى إن
احسبت إلى ضربها للقاء ديب أو لتركها بعض الفرائض فلا تضرب الوجه فإنه أشرف الأعضاء لاشتغالها
على الحواس الجليلة من السمع والبصر والشم والذوق . فربما أدى ضرب الوجه إلى تعطيل شيء من
هذه الحواس (ولا تقبح) بضم أوله وتشديد الباء الموحدة المكسورة أى لا تقل لها قولاً قبيحاً
كقبح الله وجهك أو ذاك لأن الله تعالى صور وجهها وجسمها وأحسن كل شيء خلقه . وذم الصنعة
يمود إلى ذم الصانع (ولا تهجر) امرأتك إذا فعلت ما يقتضى الهجران (إلا في البيت) أى المصنوع

(١) ص ٢٢٦ ج ١٦ - الفتح الرباني . و ص ١٩٨ ج ٦ فتح الباري (ذكر الملائكة) و ص ٨ ج ١٠ نووى
مسلم (تحريم امتناعها من فراش زوجها) .

فلا تتحول عنها ولا تمحوها إلى دار أخرى لقوله تعالى : (وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ) ولعل ذلك فيما يعتاد وقوعه من الهجر بين الزوجين . وإلا فيجوز هجرهن في بيت آخر إذا عظمت المعصية كإيلاء النبي صلى الله عليه وسلم إياهن شهراً واعتزاله في المشربة . وفي بعض النسخ : قال أبو داود : ولا تُقبَّح أن تقول قَبَّحَكَ اللهُ . أى من غير حق .

(الفقه) دل الحديث على (١) أن من حق المرأة على زوجها أن يطعمها ويكسوها على حسب حاله وألا يضرب وجهها ولا يقبضها ولا يهجرها في غير البيت ويأتى مزيد بيان لذلك (ب) دل بمفهومه أن للزوج ضرب امرأته على غير الوجه إن اقتضى الحال ذلك وهو موافق لقول الله تعالى : (وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ)^(١) أى ضرباً غير مبرح إن لم يرجعن بالمجر في الفراش . وفي فتاوى قاضيه خان : للزوج أن يضرب امرأته على أربعة . (منها) ترك الزينة إذا أرادها الزوج (الثانية) ترك الإجابة إذا أراد الجماع وهى طاهرة . (الثالثة) ترك الصلاة وفي رواية عن محمد ليس له أن يضربها على ترك الصلاة . وترك الغسل من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة (الرابعة) الخروج من منزله بلا إذنه . « وقال » رجل له امرأة لا تصلى كان له أن يطلقها وإن لم يكن له مال يوفيهها مهرها (قال) أبو حفص البخارى : إن لقي الله ومهرها في عنقه أحب إلى أن يطا امرأة لا تصلى^(٢) [٤٦] وروى نحوه عن ابن مسعود رضى الله عنه .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وابن ماجه والحاكم وقال هذا حديث صحيح الإسناد^(٣) .

(٨٨) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاؤُنَا مَا نَأْتِي مِنْهُمْ وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ إِنْ تِ حَرَمْتُكَ أَنْتِ شِئْتَ وَأَطَعْتِهَا إِذَا طَعِمْتَ وَاكْسَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ وَلَا تُقَبِّحَ الْوَجْهَ وَلَا تُضْرِبَ .

(ش) . (يحيى بن سعيد) القطان . و (حدثني أبي) حكيم (عن جدى) معاوية بن حيدة .

(المعنى) (ما نأتى منهم وما نذر) وفي نسخة ما نأتى منها والأولى أوفق أى ما الحل الذى يحل

(١) النساء من آية ٣٤ وصدرها : الرجال قوامون على النساء .

(٢) س ٤٠٤ ج ١ هامش الفتاوى الهندية (حقوق الزوجية) .

(٣) س ٣٠٥ ج ٧ سنن البيهقي (لا يضرب الوجه ولا يقبض) . وس ٢٩١ ج ١ سنن ابن ماجه (حق المرأة

على الزوج) . وس ١٨٧ ج ٢ مستدرک .

لنا أن نطأ نساءنا فيه وما الحل الذي لا يحل لنا ذلك فيه ؟ (قال) صلى الله عليه وسلم (إئتِ حرثك) أى محل زرعك وهو القبل (أنى شئت) أى كيف أومن أين شئت أى محل للزوج أن يجامع امرأته فى قبلها الذى هو محل الحرث وهو الذرية قائمة وقاعدة وعلى جنبها مقبلة ومدبرة (ولا تضرب) وهذا أحمد : لا تضرب الوجه ولا تقبح وأطعم إذا طعمت واكس إذا اكتسبت ولا تهجر إلا فى البيت . كيف وقد أفضى بمضكم إلى بعض إلا بما حل عليها ^(١) .

(الفقه) مفهوم الحديث يدل على أنه لا يجوز للرجل أن يأتى امرأته فى الدبر وسيأتى التصريح بالتحذير من ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : ملعون من أتى امرأته فى دبرها ^(٢) . وسيأتى تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد مطولاً بلفظ تقدم ^(٣) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى شُعْبَةُ تَطْعِمُهَا إِذَا طَعِمَتْ وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَبَتْ .

(ش) يعنى أن شعبة بن الحجاج روى الحديث بصيغة المضارع . ويحيى بن سعيد رواه بصيغة الأمر (ومعلق شعبة) وصله أحمد والبيهقى وكذا ابن ماجه قال : حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا يزيد بن هارون عن شعبة عن أبى قزعة عن حكيم بن معاوية عن أبيه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : أن يطعمها إذا طعم وأن يكسوها إذا اكتسب ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهجر إلا فى البيت ^(٤) .

(٨٩) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْهَمَلِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ رَزِينَ ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ دَاوُدَ الْوَرَّاقِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ مَا تَقُولُ فِى نِسَائِنَا ؟ قَالَ أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَاكْسُوهُنَّ مِمَّا تَكْسُونَ وَلَا تَضْرِبُوهُنَّ وَلَا تَقْبَحُوهُنَّ .

(١) أى كيف تقصر فيما وجب عليك لها من الإطعام والكسوة ونحوهما وقد وصل بمضكم إلى بعض بالجماع ومقدماته . وقوله : (إلا بما حل عليها) هذا الاستثناء راجع إلى العقوبة أى لا تعاقب إلا بما حل أى وجب عليها فعله وقصرت فيه

(٢) يأتى بالمتن فى الحديث رقم ١٠٧ (فى جامع النكاح) .

(٣) س ٥ ج ٥ مسند أحمد (حديث معاوية بن حيدة رضى الله عنه) .

(٤) س ٢٣١ ج ١٦ — الفتح الربانى . وس ٢٩٥ ج ٧ سنن البيهقى . وس ٢٩١ ج ١ سنن ابن ماجه (حق المرأة على الزوج) .

(ش) (السند) (أحمد بن يوسف) بن خالد أبو الحسن (المهلبى) السلمى الأزدي (النيسابورى) المعروف بمحمدان . روى عن عبد الرزاق ومحمد ويعلى ابني عبيد وخالد بن مخلد وصفوان بن عيسى وغيرهم . وعنه يحيى بن يحيى وابن خزيمة وأبو عوانة وصالح بن جزرة وإبراهيم بن أبي طالب وكثيرون . وثقه مسلم والدارقطنى وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال النسائى : ليس به بأس . وقال فى التقريب : ثقة حافظ من الحادية عشرة . قيل مات سنة ٢٦٤ هـ وله ٨٠ سنة . روى له أيضاً مسلم والنسائى وابن ماجه . و (عمر بن عبد الله بن رزين) بن محمد بن برد السلمى أبو العباس النيسابورى . روى عن إبراهيم بن طهمان وأبى إسحاق وبكير بن معروف وأبى الأشهب وجعفر بن الحارث الواسطى وغيرهم . وعنه إسحاق بن عبد الله السلمانى وأيوب بن حسن والحسين بن منصور بن جعفر السلمى وسهل بن عمار العتسكى وجهامة . قال سهل بن عمار : لم يكن بخراسان أنبل منه . وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : روى عن سفيان بن حسين الغرائب . وقال فى التقريب : صدوق له غرائب من التاسعة . مات سنة ٢٠٣ هـ . روى له أيضاً مسلم . و (داود الوراق) أبو سليمان البصرى . روى عن سعيد بن حكيم بن معاوية بن حيدة وسماك بن حرب وعباد بن راشد . وعنه سفيان بن الحسين والحجاج بن فرافصة قال فى التقريب : قيل هو داود بن أبى هند . والصحيح أنه غيره فرقى بينهما ابن معين مقبول من السادسة . روى له أيضاً النسائى هذا الحديث لا غير . و (سعيد بن حكيم) بن معاوية بن حيدة القشبرى البصرى أخو بهز بن حكيم . روى عن أبيه عن جده . وعنه داود الوراق . ذكره ابن حبان فى الثقات ووثقه النسائى وقال فى التقريب : صدوق من السادسة . روى له أيضاً النسائى .

(المعنى) (ما تقول فى نساءنا) أى فى حقوقهن (ولا تضر بهن) أى ضرباً مبرحاً مطلقاً ولا غير مبرح إلا إذا نشزت . ويكون على غير الوجه .

(الفقه) دل الحديث بمجموع رواياته (١) على أن من حق المرأة على زوجها أن يُطعمها ويكسوها على حسب حاله . وهذا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ) (١) . وأما السنة فأحاديث الباب . (وروى) عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال : ألا فاستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن هوان عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ألا إن

لحكم على نساءكم حقاً ولنساءكم عليكم حقاً فأما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تسكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تسكرهون . ألا وحقن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن أخرجه ابن ماجه والترمذى وقال: هذا حديث حسن صحيح^(١) [٨٢] وتقدم نحوه المصنف في المفاسك من حديث جابر بن عبد الله^(٢) وأما الإجماع فاتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين إلا الناشز منهن . وحكمة ذلك أن المرأة محبوسة على الزوج بمنعها من التصرف والاكتساب فلا بد من أن ينفق عليها فإذا سلمت نفسها إلى الزوج على الوجه الواجب عليها فلم يعا عليه كل نفقتها من مأكل ومشروب وملبوس ومسكن . والمعتبر في فرض النفقة حال الزوج في ظاهر الرواية عند الحنفيين وهو الصحيح وعليه القضاء لقوله تعالى : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) الآية () وقالت المالكية () : المعتبر في نفقة الزوجة العادة بقدر وسع الزوج وحال الزوجة فإن كان غنياً رفع نفقتها عن الفقراء إن كانت فقيرة وإن كان فقيراً لزمه أن ينفق عليها نفقة معتبراً فيها حالها من فقر أو غنى فليس على الموسر أن ينفق على الفقيرة مثل نفقة الغنية . ولا يكفي من غير الموسر في الغنية نفقة الفقيرة بل لا بد من رفعها عن حال الفقيرة بقدر وسعه وبقدر حال البلد فإذا كانت عادتهم أكل الذرة فلا تجاب إلى طلب القمح وحال البدو والحضر فإذا كانت عادة البدو عدم الخبز فلا تجاب إلى الخبز ومثله في السكوة والمسكن وبقدر حال السفر فإذا كانت العادة فيه أكل الخبز اليابس فلا تجاب إلى خلافه . وتزاد الموضع ما تقوى به على الرضاع من نحو الدهان واستثنوا من اعتبار العادة قليلة الأكل والريضة فلا يلزمه إلا قدر أكلها لا المعتاد للناس إلا أن يقرر لها الحاكم شيئاً إذا كان يرى ذلك فيلزمه ما قرر لها ولا يلزمه الفاكه والدواء وأجرة طبيب أو حمام فلا يلزمه إلا أن تكون جنباً أو حائضاً وليس عنده من الماء ما تغتسل به أو كان بارداً يضرها وليس عنده ما تسخفه به فيلزمه أجرة الحمام لتوقف إزالة الجنابة عليه . ولا يلزمه كسوتها حريراً ولو اعتاده قوم ولا يلزمه ثوب الخروج كالملاء ولو اعتاده قوم وعلى اعتبار نفقة الزوجة بالعادة فيفرض لها الماء للشرب والغسل وغسل الثوب والإناء واليد والوضوء والزيت للدهان والأكل والوقود من حطب أو غيره على العادة ومصلح طعام من ملح وبصل وبذور ولحم المرأة للمرأة في الجملة على مقتضى الحال وفي الفقير على حسب قدرته ويلزمه حصير لفرشها وأجرة قابلة وزينة تستضر الزوجة بتركها كسكرحل ودهن من زيت أو غيره معقادين^(٣) .

(١) ص ٢٩١ ج ١ سنن ابن ماجه (حق المرأة على الزوج) و ص ٢٠٤ ج ٢ تحفة الأحوذى . و (عوان عندكم) أى أسرى في أيديكم

(٢) تقدم رقم ١٧٧ ص ٢ ج ٢ نكالة المنهل العذب (صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم) .

(٣) ص ٤٤٤ ج ١ حاشية الصاوى على صغير الدردير .

(وقالت) الشافعية : العبرة في نفقة المرأة بحال الزوج وتقدر بالأمداد فعلى المוסر كل يوم مُدَّان « نصف قدح » وعلى المعسر مُد وعلى المتوسط مد ونصف . ولا دليل على هذا التقدير بل يرد حديث عائشة رضي الله عنها قالت : دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه فهل عليّ في ذلك من جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك . أخرجه الشيخان ^(١) [٨٣] .

قال النووي : في هذا الحديث فوائد منها أن النفقة مقدرة بالكفاية لا بالأمداد ومذهب أصحابنا أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية ونفقة الزوجة مقدرة بالأمداد . والحديث يرد هذا ^(٢) .

وقال أحمد : نفقة المرأة معتبرة بحال الزوجين جميعاً . فإن كانا موسرين فلها عليه نفقة الموسرين وإن كانا معسرين فعليه نفقة المعسرين وإن كانا متوسطين فلها عليه نفقة المتوسطين وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً فعليه نفقة المتوسطين أيهما كان الموسر ^(٣) واختاره الخصاص الحنفى قال : فإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً لزمه نفقة الوسط فإن كان هو الموسر أمر بأداء ما فرض وإن كان هو المعسر أمر بأداء نفقة المعسرين والباقي يكون ديناً عليه يؤديه إذا أيسر . ووجهه أن آية « لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ » تقتضى اعتبار حال الزوج وحديث عائشة في شأن هند يقتضى النظر إلى حالها لقوله صلى الله عليه وسلم : خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك فقال أحمد والخصاص الحنفى باعتبار الحالين عملاً بالنصين .

والدليل يؤيد مذهب الحنفيين ومالك (ب) ودل الحديث على أنه لا يجوز للرجل أن يضرب زوجته على وجهها لأنه يجمع الحسن والحواش التي بها قوام الحياة . وعلى أنه يجوز ضربها على غير الوجه . ومحل إذا وقع منها ما يقتضى ذلك وسيأتى تمام الكلام على هذا في الباب الآتى إن شاء الله تعالى (ج) على أنه ينبغي للزوج أن يتجنب القول القبيح والألفاظ الجارحة بل المطلوب حسن القول والعشرة وابن الجانب لقول النبي صلى الله عليه وسلم : خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلى . أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس ^(٤) [٨٤] وعن أبي هريرة مرفوعاً : أكل المؤمن إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائهم . أخرجه أحمد

(١) س ٤٠٨ ج ٩ فتح البارى (إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف)
وس ٧ ج ١٢ نووى مسلم (قضية هند — الأفضية) .
(٢) س ٧ منه شرح مسلم (قضية هند — الأفضية) .
(٣) س ٢٣٠ ج ٩ مفتى ابن قدامة (النفقات) .
(٤) س ٣١١ ج ١ سنن ابن ماجه (حسن معاشره النساء) .

والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح^(١) [٨٥] (د) على أنه لو اقتضى الحال حجر الزوجة لا يجرها إلا في البيت ولا يلجئها إلى الخروج منه وسيأتي تمامه أيضاً في الباب بعد .

(والحديث) أخرجه البيهقي مطولاً^(٢) .

{ ٤٣ } — باب في ضرب النساء

أى في بيان حكم ضربهن .

(٩٠) { ص } حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَإِنْ خِفْتُمْ نُشُوزَهُنَّ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ . قَالَ حَمَّادٌ : يَعْنِي النَّكَاحَ .

{ ش } (السند) (حماد) بن سلمة . و (علي بن زيد) بن جدعان . و (أبو حرة) بجاء مهملة مضمومة وراء مشددة مفتوحة اسمه حنيفة مصغر . وقال في التقريب : مشهور بكنيته وقيل اسمه حكيم ثقة من الثالثة . روى عن عمه . وعنه علي بن زيد بن جدعان وسلمة بن دينار . قال ابن معين : ضعيف ووثقه المصنف . و (الرقاشي) بتشديد الراء مضمومة وتخفيف القاف نسبة إلى رقاش بن ضبيعة . و (عم أبي حرة) صحابي قيل اسمه حنيفة وقيل حذيم يفتح فسكون كجعفر ابن حنيفة .

(المعنى) (فإن خفتم) أى علمتم أو ظننتم (نشوزهن) أى عصيانهن وتعالينهن مما أوجب الله عليهن من طاعة الأزواج ، مأخوذ من النشز وهو الارتفاع ففى ظهر منها أمارات النشوز كأن تتناقل إذا دعاها ولا تجيب طلبه إلا بتكرره ودمدمة فإنه يمتظها ويخوفها الله تعالى ويذكرها ما أوجب الله له عليها من الحق والطاعة وما يلحقها من الإنثم بالخائفة والمصيبة وما يسقط بذلك من حقوقها كالنفقة والكسوة . فإن لم تتعظ وترجع عن النشوز بأن تمتنع من فراشه أو تخرج من منزله بنذر إذنه (فاهجروهن) أى تباعدوا عنهن ولا تقربوهن (في المضاجع) أى الفراش . قال ابن عباس رضى الله عنهما لا تضاجعوهن في الفراش وهذا حسن فإن الزوج إذا أعرض عن فراشها فإن كانت محبة له فذلك يشق عليها فترجع للصالح . وإن كانت مبغضة فيظهر النشوز منها . وعن ابن عباس وغيره أن المهرجر في المضاجع أن يؤلبها ظهره في الفراش ولا يكلمها ولا يجامعها كما (قال حماد) بن سلمة (يعنى) النبي

(١) س ٢٣٦ ج ١٦ — الفتح الرباني . و س ٢٠٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (حق المرأة على زوجها) .

(٢) س ٢٩٥ ج ٧ سنن البيهقي (حق المرأة على الرجل) .

سلى الله عليه وسلم بالمجر (النكاح) أى تركه . وعند أحمد : فإن خفتم نشوزهن فمظوهن وأهجووهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح .

(الفرقة) دل الحديث على أن المرأة إذا ظهرت منها أمارات النشوز فللزواج أن يهجرها بعد أن وعظها فلم تعتبر وتمتظ . فإن لم ترتدع بالمجر فله ضربها ضربا غير مبرح أى غير شديد «روى» عبد الله بن زمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يضاجعها في آخر اليوم . أخرجه البخارى ^(١) [٨٦] ولا يزيد في ضربها على عشرة أسواط «روى» أبو هريرة الأنصارى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى . أخرجه الشيخان ^(٢) [٨٧] قال أبو محمد عبد الله بن قدامة : وله تأديبها على ترك فرائض الله وسأل إسماعيل بن سعيد أحمد عما يجوز ضرب المرأة عليه قال : على فرائض الله تعالى وقال في الرجل له امرأة لا تصلى يضربها ضربا رفيقا غير مبرح . وقال على رضى الله عنه في تفسير قوله تعالى (قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) قال : علموم وأدبوم (٤٧) (وقال) جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله عبداً علق في بيته سوطا يؤدب به أهله . أخرجه الخلال [٨٨] فإن لم تصل فقد قال أحمد : أخشى أن لا يحل لرجل يقيم مع امرأة لا تصلى ولا تفتسل من جنابة ولا تعلم القرآن . وقال في الرجل يضرب امرأته لا ينهض لأحد أن يسأله ولو أبوها لم ضربتها ^(٣) والأصل في هذا ما يأتي المصنف من قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته ^(٤) ؟ والحكمة في هذا أنه قد يضربها لأجل الفراش فإن أخبر بذلك استحيها وإن أخبر بغيره كذب وفي هذا إحراج . نال الله السلامة والوقاية والتوفيق والهداية .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف ^(٥) .

(٩١) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ قَالَا : ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ ابْنُ السَّرْحِ : عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

(١) من ٢٤٣ ج ٩ فتح البارى (ما يكره من ضرب النساء) .

(٢) من ١٤٣ ج ١٢ فتح البارى (كم التعزير والأدب) وص ٢٢١ ج ١١ نووى مسلم : قدر أسواط التعزير - الحدود

(٣) من ١٦٤ ج ٨ مفتى (تأديب الرجل امرأته على ترك فرائض الله) .

(٤) يأتي رقم ٩٢ من ٤٥ آخر الباب .

(٥) من ٣٠٣ ج ٧ سنن البيهقي (ما جاء في هجرها) .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ذَبَابٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ . فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ذَرْنِ النَّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ . فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ فَأُطِيفَ بِأَلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَقَدْ طَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ لَيْسَ أُولَئِكَ بِخِيَارِكُمْ .

(ش) (السند) (أحمد بن) محمد بن محمد بن (أبي خلف) القطيعي البغدادي . روى عن سفيان ابن عيينة وحصين بن عمر الأحمسي وأبي عباد البصري . وعنه إبراهيم بن أبي بكر بن شيبه ومحمد بن عبد الله الحضرمي وقال : كان ثقة . وقال في التقريب : ثقة من العاشرة . مات سنة ٥٢٣ هـ . و (سفيان) ابن عيينة . و (عبد الله بن عبد الله) بالكسب فيهما . وهذا لفظ ابن أبي خلف أحد شيعي المصنف و (قال ابن السرح : عبید الله بن عبد الله) بتصغير الأول . وفي بعض النسخ قال أبو داود : عبد الله ابن عبد الله . وهي الصحيحة لموافقتهما رواية ابن ماجه . وقد تقدمت ترجمته ص ١٧٤ ج ١ منهل . و (إياس بن عبد الله بن أبي ذباب) بضم الذال المعجمة وموحدتين بينهما ألف الدوسى سكن مكة مختلف في صحبته . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وفي الصحابة . والراجح صحبته . روى له أيضاً النسائي وابن ماجه .

(المعنى) (لا تضربوا إماء الله) جمع أمة . والمراد بهن الزوجات . ونسبهن إلى الله تعالى لتعظيم حقوقهن والرافة بهن لأنهن ضعيفات العقول . وظاهر الحديث النهى عن ضرب النساء مطلقاً ويؤيده قوله (جاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال) له (ذرّن النساء) بفتح الذال المعجمة وكسر الميمزة أى نشرن واجترأن على أزواجهن . وفيه الجمع بين الاسم الظاهر وضمير جمع النسوة كقوله تعالى : وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا^(١) وعند ابن ماجه : ذرّن النساء بعدم ذكر الضمير . وهى الأوفى (فرخص) صلى الله عليه وسلم (في ضربهن) أى ضرباً غير مبرح للتأديب (فأطاف) بالميمزة . وهى لفة في طاف يقال : طاف بالشئ يطوف ويطيف من باب قال وباع إذا استدار به ونزل (بأل رسول الله) أى زوجاته (نساء كثير يشكون أزواجهن) من ضربهم نساءم ضرباً مبرحاً (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد طاف) بدون همز . و (ليس أولئك) أى ليس الرجال الذين

(١) من آية ٣ سورة الأنبياء وصدرها : لاهية قلوبهم .

يضر بهن نساءهم (بخياركم) بل خياركم من لا يضر بهن أصلاً ويحملهن أو يؤدبهن ولا يضر بهن ضرباً شديداً يؤدي إلى شكايتهن .

(الفقه) دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد نهى عن ضرب النساء مطلقاً فاجترأ على أزواجهن فرخص صلى الله عليه وسلم في ضرب بهن فبالغ الرجال في ذلك فاشتكت النساء إلى النبي صلى الله عليه وسلم من الضرب فأخبر صلى الله عليه وسلم أن ضرب النساء وإن كان مباحاً للتأديب ولسوء أخلاقهن فتركه وتحمل أذهن أفضل وأكمل .

(والحديث) أخرجه أيضاً الدارمي وكذا ابن ماجه من طريق محمد بن الصباح بلفظ : لا تضربن إماء الله فجاء عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله قد ذُر النساء على أزواجهن فأمر بضربهن فضر بن فطاف بآل محمد صلى الله عليه وسلم طائف نساء كثير فلما أصبح قال : لقد طاف الليلة بآل محمد سيمون امرأة كل امرأة تشتكي زوجها فلا تجدون أولئك خياركم . وأخرجه البيهقي من عدة طرق^(١) .

(٩٢) (ص) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُسْلِيِّ عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يُسْأَلُ الرَّجُلُ فِيمَا ضَرَبَ امْرَأَتَهُ .

(ش) (السند) (أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الواسطي و (عبد الرحمن) السكوني (المسلي) بضم فسكون نسبة إلى مسلية قبيلة من كنانة وقيل من مذحج . روى عن الأشعث بن قيس . وعنه داود بن عبد الله الأودي الزعافري هذا الحديث . وله حديث أيضاً في الخض على الوتر . ضعفه أبو الفتح الأزدي وقال فيه نظر . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة . روى له أيضاً النسائي وابن ماجه .

(المعنى) (لا يسأل الرجل) في الدنيا ولا نافية ويسأل بصيغة المجهول وهو نفى بمعنى النهي ويحتمل أن يكون مجزوماً على النهي أي لا يسأل الرجل (فيما) أي عن السبب الذي (ضرب امرأته) من أجله ففي بمعنى عن . وما عبارة عن سبب الضرب . ويحتمل أن تكون ما استفهامية أي لا يقال له لأي شيء ضربت زوجتك فقد يكون ذلك بسبب لا يحسن ذكره فيتحرج عن التصريح به أو يذكر خلاف الواقع فيقع في الإنم .

(١) ص ١٤٧ ج ٢ سنن الدارمي (النهي عن ضرب النساء) . و ص ٣١٣ ج ١ سنن ابن ماجه (ضرب النساء) . و ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٧ سنن البيهقي (الاختيار في ترك الضرب) .

(الفقه) دل الحديث على أنه يباح للرجل ضرب امرأته عند الداعية لذلك وأنه إذا ضربها لا ينبغي لأحد ولو أبوها أن يسأله لم ضربتها ؟ لما فيه من الحرج السابق .

(والحديث) أخرجه ابن ماجه والبيهقي عن الأشعث بن قيس قال : ضفت امرأتي فلما كان في جوف الليل قام إلى امرأته يضربها فحجرت بينهما فلما أوى إلى فراشه قال لي : يا أشعث احفظ عني ثلاثاً حفظتهن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسأل الرجل فيم يضرب امرأته ولا تنم إلا على وتر . ونسبت الثالثة^(١) .

﴿ ٤٤ - باب ما يؤمر به من غض البصر ﴾

أى فى بيان أمر النبى صلى الله عليه وسلم بغض البصر عن النساء الأجنبية فما مصدرية . ويحتمل أن تكون موصولة أى فى ذكر الأحاديث المشتملة على الأمر بغض البصر عن الأجنبية .

(٩٣) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَظَرَةِ الْفَجَاءِ فَقَالَ اصْرِفْ بَصْرَكَ .

﴿ش﴾ (السند) (سفيان) الثوري . و (عمرو بن سعيد) القرشي ويقال الثقفى مولاهم أبو سعيد البصرى . روى عن أنس وسعيد بن جبير وحديد بن عبد الرحمن وغيرهم . وعنه أيوب السخيتاني وابن عون وجريير بن حازم وسعيد الجريري وجماعة . قال ابن معين : مشهور وثقه ابن سعد والنسائي والعجلي وذكره ابن حبان فى الثقات وفى الضعفاء . وقال فى التقريب : ثقة من الخامسة . روى له أيضاً مسلم والنسائي والترمذى وابن ماجه والبخارى فى الأدب . و (أبو زرعة) هرم بن عمرو بن جرير . و (جرير) بن عبد الله البجلي الصحابى .

(المعنى) (عن نظرة الفجاءة) بفتح الفاء وسكون الجيم بعدها همزة ويقال الفجاءة بضم الفاء وفتح الجيم الممدودة يقال فجأه الأمر وفجأه إذا جاءه بفتة بلا تقدم سبب (اصرف) بكسر همزة الوصل وبصاء وفاء وفى رواية أطرق (بصرك) أى وجهه إلى جهة أخرى إذا وقع على أجنبية فجأة بلا قصد فإن

(١) م ٣١٣ ج ١ سنن ابن ماجه (ضرب النساء) و م ٣٠٥ ج ٧ سنن البيهقي (لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته) .

صرفته حالاً لم تأثم وإن استدمت النظر أثمت. قُلْ لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ . قال الخطابي :
الإطراق أن يقبل ببصره إلى صدره والعرف أن يقلبه إلى الشق الآخر .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يطلب ممن وقع نظره فجأة على امرأة أجنبية أن يحول بصره عنها
حالاً (ب) على أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها في الطريق إن لم تخف الفتنة ويجب على الرجال غض
البصر إلا الحاجة كشهادة وتطبيب ومعاملة .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي والدارمي والترمذي وقال : هذا حديث
حسن صحيح^(١) .

(٩٤) (ص) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ
الْإِيَادِيِّ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلِّي : مَا هَلَّى
لَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَآيَسْتَ لَكَ الْآخِرَةَ .

(ش) (السند) (إسماعيل بن موسى) أبو محمد ابن بنت السدي ويقال أبو إسحاق الكوفي (الفزاري)
روى عن مالك وإبراهيم بن سعد وأبي معمر وابن عيينة وغيرهم . وعنه ابن خزيمة والساجي وبقى بن غنله
وأبو يعلى وجماعة . قال أبو حاتم : صدوق . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن حبان في الثقات :
يخطئ . وقال في التقريب : صدوق يخطئ من العاشرة روى بالرفض مات سنة ٢٤٥ هـ . روى له أيضاً
البخاري في خلق أفعال العباد والترمذي وابن ماجه . و (شريك) بن عبد الله النخعي القاضي .
و (أبو ربيعة الإيادي) اسمه عمرو بن ربيعة روى عن عبد الله بن بريدة والحسن البصري . وعنه
الحسن وعلى ابنا صالح بن حي وشريك بن عبد الله القاضي النخعي ومالك بن مغول . وقال في
التقريب : مقبول من السادسة . روى له أيضاً الترمذي وابن ماجه . و (ابن بريدة) عبد الله بن بريدة
ابن الحصيب الأسلمي .

(المعنى) (لا تتبع) من الإلتباع (النظرة) الأولى الفجائية (النظرة) الثانية قصداً أي لا تعقب
الأولى بالثانية ولا تحمل أخرى بعد الأولى (فإن لك) (الأولى) أي لا إنهم عليك فيها إن
كانت من غير قصد (وليست لك) (النظرة) (الآخرة) لأنها باختيارك فيكون إثمها عليك وعند

(١) ص ٣٥٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث جرير بن عبد الله) و ص ٩٠ ج ٧ سنن البيهقي (نظر الفجأة)
و ص ٢٧٨ ج ٢ سنن الدارمي . و ص ١٤ ج ٤ تحفة الأحوذى .

الدارى : فإن الأولى لك والآخرة عليك .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الرجل إذا وقع بعمره فجأة على امرأة أجنبية فليعرف بعمره عنها ولا ينظر إليها مرة أخرى (ب) على أنه غير مؤاخذ بنظرة الفجأة وآثم بالنظرة الثانية .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والدارى والبيهقى والترمذى وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك^(١) .

(٩٥) ﴿ ص ﴾ **هَذَا مُسَدَّدٌ نَحْنُ أَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ لَتَنْتَعِمَ بِزَوْجِهَا كَأَنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا .**

﴿ ش ﴾ (مسدد) بن مسرهد . و (أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الواسطي . و (الأعمش) ساجان ابن مهران . و (أبو وائل) شقيق بن سلمة .

(المعنى) لا تباشر المرأة المرأة لا ناهية . ويحتمل أنها نافية بمعنى الناهية زاد النسائي : في انبوب الواحد . والمباشرة التقاء بشرتى الإنسان وهى بمعنى الخالطة واللامسة (لتنتعما) وعند البخارى فتنتعما وهو منصوب بأن المضمر بعد فاء السببية أى لا يجوز للمرأة أن تباشر امرأة تصفها (لزوجها) فتذكر له محاسنها من نعومة بدنها وسمنها وحسن قوامها ونحو ذلك (كأنما ينظر) زوج الواصفة (إليها) أى الموصوفة فيتعلق قلبه بها وتقع الفتنة .

(الفقه) ظاهر الحديث يدل على تحريم مباشرة المرأة المرأة لأجل أن تصفها لزوجها لما يترتب على ذلك من الفتنة . وهذا أصل فى سد الذرائع فإن الحكمة فى النهى عن هذا خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضى ذلك إلى تطبيق الواصفة أو الافتتان بالموصوفة^(٢) ومفهوم الحديث جواز المباشرة المذكورة إذا كانت لغير الوصف وكان هناك حائل . وأما إذا كانت بدون حائل فلا يجوز لحديث أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضى الرجل إلى الرجل فى ثوب واحد

(١) ص ٣٥١ ج ٥ مسند أحمد (حديث بريدة الأسلمى رضى الله عنه) وص ٢٩٨ ج ٢ سنن الدارى (حفظ السمع — الرفائق) والحديث عنده من حديث على رضى الله عنه . و ص ٩٠ ج ٧ سنن البيهقى (نظر الفجأة) و ص ١٤ ج ٤ تحفة الأحوذى .

(٢) ص ٢٧١ ج ٩ فتح البارى الشرح (لا تباشر المرأة المرأة فتنتعما لزوجها) .

ولا يُنفذ المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد . أخرجه مسلم ^(١) [٨٩] (قال) النووي : فيه تحريم نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة . وكذلك نظر الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع . ونبه صلى الله عليه وسلم بنظر الرجل إلى عورة الرجل على نظره إلى عورة المرأة وذلك بالتحريم أولى . وهذا التحريم في حق غير الأزواج . أما الزوجان فلا لكل واحد منهما النظر إلى عورة صاحبه بهيمهما إلا الفرج نفسه ففيه ثلاثة أوجه أصحها أنه مكروه لسكل واحد منهما النظر إلى فرج صاحبه من غير حاجة وليس بحرام والثاني أنه حرام عليهما . والثالث أنه حرام على الرجل مكروه للمرأة والنظر إلى باطن فرجها أشد كراهة وتحريماً . وأما السيد مع أمته فإن كان يملك وطأها فهما كالزوجين وإن كانت محرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة كأم الزوجة وبنتها وزوجة ابنه فهي كما إذا كانت حرة . وأما نظر الرجل إلى محارمه ونظرهن إليه فالمعصية أنه يباح فيما فوق السرة وتحت الركبة وقيل لا يحل إلا ما يظهر في حال الخدمة والتصرف . وأما ضبط العورة في حق الأجانب فعورة الرجل مع الرجل ما بين السرة والركبة وكذلك المرأة مع المرأة . وفي السرة والركبة ثلاثة أوجه أصحها ليستا بعورة والثاني هما عورة . والثالث السرة عورة دون الركبة . وأما نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية فحرام في كل شيء من بدننها . وكذلك يحرم عليها النظر إلى كل شيء من بدننه سواء أكان نظره ونظرها بشهوة أم بغيرها (وقال) بمضمم : لا يحرم نظرهما إلى وجه الرجل بغير شهوة . وليس هذا القول بشيء . ولا فرق أيضاً بين الأمة والحرة إذا كانتا أجنبيتين وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى وجه الأمرد إذا كان حسن الصورة سواء أكان نظره بشهوة أم لا سواء أمن الفتنة أم خافها . هذا هو الصحيح المختار نص عليه الشافعي . ودليله أنه في معنى المرأة فإنه يشتهى كما تشتهى . وصورته في الجمال كصورته بل ربما كان كثير منهم أحسن صورة من كثير من النساء بل هم في التحريم أولى لمعنى آخر وهو أنه يتمكن في حقهم من طرق الشر ما لا يتمكن من مثله في حق المرأة . وهذا الذي ذكرناه من تحريم النظر هو فيما إذا لم تكن حاجة . أما إذا كانت حاجة شرعية فيجوز النظر كما في حالة البيع والشراء والتطبيب والشهادة ونحو ذلك ولكن يحرم النظر في هذه الحال بشهوة فإن الحاجة تبيح النظر للحاجة إليه . وأما الشهوة فلا حاجة إليها . هذا والنظر بالشهوة حرام على كل أحد غير الزوج والسيد حتى يحرم على الإنسان النظر إلى أمه وبنته بشهوة . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : ولا يُفرض الرجل إلى الرجل في ثوب واحد . وكذلك في المرأة ، فهو نهى تحريم إذا لم يكن بينهما حائل . وفيه دلالة على تحريم لمس عورة غيره بأي موضع من بدننه كان . وهذا متفق عليه . ومما تم به الهوى

(١) ص ٣٠ ج ٤ نووى مسلم (تحريم النظر إلى العورات) .

ويقساهل فيه كثير من الناس اجتماعهم في الحمام . فيجب على الحاضر فيه أن يصون بصره ويده وغيرها عن عورة غيره وأن يصون عورته عن بصر غيره ويد غيره ويجب عليه إذا رأى من يحل بشيء من هذا أن يذكر عليه ولا يسقط عنه الإنكار بكونه يظن أن لا يقبل منه بل يجب عليه الإنكار إلا أن يخاف على نفسه أو غيره فتنة . وأما كشف الرجل عورته في حال الخلوة بحيث لا يراه آدمي فإن كان حاجة جاز . وإن كان لمير حاجة ففيه خلاف في كراهته وتحريمه . والأصح أنه حرام^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح^(٢) .

(٩٦) (ص) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى امْرَأَةً فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ فَنَ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلَيَاتِ أَهْلَهُ فَإِنَّهُ يُضْمِرُ مَا فِي نَفْسِهِ .

(ش) (هشام) بن أبي عبد الله الدستوائي . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس المسكي .

(المعنى) (رأى امرأة) أى وقع بصره صلى الله عليه وسلم عليها فجاءه (فدخل على) أم المؤمنين (زينب بنت جحش) بن دياب بن يعمر الأسدي . وأما أميمة بنت عبد المطلب عمته صلى الله عليه وسلم . تزوجها زيد بن حارثة ولما طلقها تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في صفر سنة خمس من الهجرة وعمرها خمس وثلاثون سنة . وكانت تفخر على نساء النبي صلى الله عليه وسلم بأنها بنت عمته وبأن الله تعالى زوجها له وهن زوجهن أولياؤه . وكانت صالحة صوامة كثيرة الخير والصدقة . وكان اسمها برة فسمّاها النبي صلى الله عليه وسلم زينب «قالت» عائشة رضى الله عنها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسرعكن لحاقاً بي أطولكن يدا . قالت : فكن يقطولن أيتهن أطول يدا . قالت : فسكات أطولنا يدا زينب لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق . أخرجه مسلم^(٣) [٩٠] .

والمراد بطول اليد كثرة الكرم والصدقة . وفضلها ومناقبها كثيرة . توفيت سنة عشرين من

(١) من ص ٣٠ — ٣٢ ج ٤ شرح مسلم (تحريم النظر إلى المورات) .

(٢) ص ٣٨٠ ج ١ (مسند عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) وص ٢٧١ ج ٩ فتح الباري (لناشر المرأة ..)

و ص ١٨ ج ٤ تحفة الأحوذى (كراهية مباشرة الرجل الرجل ..)

(٣) ص ٨ ج ١٦ نووى مسلم (فضائل زينب أم المؤمنين رضى الله عنها) .

المهجرة وصلى عليها عمر رضى الله عنهما . وهى أول من مات من نساء النبي صلى الله عليه وسلم بعده . ماتت وسنها خمسون سنة وقيل ثلاث وخمسون . هذا وقول جابر فى الحديث : فدخل على زينب بنت جحش . هكذا عند المصنف والترمذى . وعند مسلم : فأتى امرأته زينب وهى تَمَسُّ مَنِيَّةً لَهَا^(١) وفى حديث ابن مسعود عند الدارمى : فأتى سودة وهى تصنع طيباً وعندها نساء فأخلفنه^(٢) (فقضى) الذى صلى الله عليه وسلم (حاجته منها) أى من زينب بنت جحش رضى الله عنها . فعل هذا صلى الله عليه وسلم بياناً لأصحابه وإرشاداً لما يذنبى أن يفعلوه فعملهم بفعله وقوله . وما عند الدارمى من أنه صلى الله عليه وسلم دخل على سودة ، يُحْمَلُ على تعدد القصة أو على أنه وهم من بعض الرواة . و (إن المرأة تقبل) من الإقبال (فى صورة شيطان) شبه النبي صلى الله عليه وسلم المرأة بالشيطان فى الوسوسة والإضلال والدعاء إلى الفساد فإن رؤيتها داعية للشر (فمن) وقع بعصره على امرأة أجنبية . و (وجد من ذلك) أى من تحرك الشهوة والإحجاب بالمرأة شيئاً (فليأت) أى يواقع (أهله) وعند الترمذى : فليأت أهله فإن معها مثل الذى معها (فإنه) أى جماع الزوجة (يضر) من الإضرار وهو الهزال أى يضعف ويقل (ما فى نفسه) من الميل إلى الفساد .

(الفقه) فى الحديث (١) التحذير من النظر إلى المرأة الأجنبية لما يقترب عليه من الشر والفتنة والميل إليها والتعلق بها . وعليه فينبغى للرجل عدم النظر إلى ثياب المرأة الأجنبية ويلزمه الإعراض عنها مطلقاً (ب) تحذير المرأة من الخروج من بيتها إلا لحاجة لا تجدد منها بدا . قال الله تعالى : وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى . وروى ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان . أخرجه الترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح^(٣) [٩١] واستشرفها أى زينها فى نظر الرجال وقيل : نظر إليها ليفويها ويفوى بها وقيل : المراد بالشيطان شيطان الإنس من أهل الفسق والفجور فإنهم إذا رأوها بارزة استشرفوها بما يبدئه الشيطان فى نفوسهم من الشر . ولا مانع من إرادة كل منهما (ج) أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى الوقاع فى النهار وغيره وإن كانت مشغولة بما يمكن تركه لأنه ربما غلبت على الرجل شهوة يتضرر بتأخير قضائها (د) أنه يستحب لمن رأى امرأة أجنبية فأعجبته أن يأتي زوجه فيقضى شهوته

(١) (تمس) بفتح فسكون من المس وهو الداك . و (المنيئة) بيم مفتوحة فكسر فهزة مدودة على وزن

صفيرة ، الجلد ما دام فى الدباغ .

(٢) س ١٤٦ ج ٢ سنن الدارمى (الرجل يرى المرأة فيخاف على نفسه .)

(٣) س ٢٠٨ ج ٢ تحفة الأحوذى .

منها . والسرفى ذلك أن شهوة الفرج أعظم الشهوات وأرهاقها للقلب وموقعة في مهالك كثيرة . والنظار إلى النساء يهيجها . فينبغى ألا يهمل ذلك . أفاده الحديث الدهلوى^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب^(٢) .

(٩٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ثَنَا ابْنُ ثَوْرٍ عَنْ مَعْمَرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَشْبَهَ بِاللَّعْمِ مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنْ اللَّهُ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنا أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا حَالَةَ فَرِزَانَا الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ وَزِنَا اللِّسَانِ الْمَنْطِقُ وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهَى وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ وَيُكَذِّبُهُ .

﴿ش﴾ (محمد بن عبيد) أبو جعفر الحارثي . و (ابن ثور) هكذا في بعض النسخ وهو محمد بن ثور الصنعاني أبو عبد الله وفي أكثر النسخ : أبو ثور . والصواب النسخة الأولى . و (معمر) بن راشد . و (ابن طاووس) عبد الله (وأبوه) طاووس بن كيسان البجلي .

(المعنى) (ما رأيت شيئاً أشبه باللعم) أصل اللعم والإلغام الميل إلى الشيء وطلبه من غير مداومة . والمراد به هنا صفات الذنوب . وهو المذكور في قوله تعالى : الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّعْمَ إِنْ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ^(٣) ومعنى الآية والله أعلم : الذين يجتنبون المعاصي غير اللعم يغفر لهم اللعم كما في قوله تعالى : (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ)^(٤) فعنى الآيتين أن اجتناب الكبائر يسقط الصغائر وهي اللعم . وفسره ابن عباس بما في هذا الحديث من النظر واللمس ونحوهما . وهو الصحيح في تفسير اللعم . وقيل أن يلم بالشيء ولا يفعله . وقيل الميل إلى الذنب ولا يصر عليه . قاله النووي^(٥) (إن الله كتب) أى أثبت في اللوح المحفوظ (على ابن آدم حظه من الزنا) بالقصر على الأفصح . والمراد من الحظ مقدمات الزنا من التمني والنظر واللمس والتكلم في شأن الزنا . وقيل المعنى أثبت في ابن آدم سبب الزنا وهو الشهوة والميل إلى النساء وخلق فيه العينين والأذنين والقلب والفرج وهى التى نجد لذة الزنا (أدرك ذلك لا محالة)

(١) ص ٩٣ ج ٢ حجة الله البالغة (الخطبة وما يتعلق بها) .

(٢) ص ١٧٧ ج ٩ نووى مسلم (يندب لمن رأى امرأة أجنبية أن يأتى امرأته) . و ص ٢٠٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (فى الرجل يرى المرأة فتعجبه) .

(٣) سورة النجم آية ٣٢ .

(٤) سورة النساء آية ٣١ .

(٥) ص ٢٠٦ ج ١٦ شرح مسلم (قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره — القدر) .

بفتح الميم وقد تضم أى لا بد له ولا فرار منه فهو واقع فيه ألبتة (فزنا العينين) أى حظمها منه (النظر) إلى المرأة الأجنبية بقصد الشهوة (وزنا اللسان المنطق) أى ما يتكلم به من الحرام . وعند مسلم : النطق بضم الذون (والنفس تمنى) أى تتمنى ويحتمل أن يراد بالنفس القلب كما فى رواية لمسلم . وذلك أن النفس إذا مالت إلى شئ تبعها القلب . وعدل عن نظم الكلام السابق ولم يقل وزنا النفس تمنى واشتهاؤها للتفنن فى التعبير . هذا وإطلاق الزنا على النظر والنطق والتمنى من باب المجاز لأن ما ذكر مقدمات للزنا مؤذنة بوقوعه ولذا قال (والفرج يصدق ذلك ويكذبه) الواو هنا بمعنى أو . وقد صرح بها فى رواية مسلم . ونسب التصديق والتكذيب إلى الفرج لأنه منشؤه أى يصدقه بالإتيان بالمراد منه ويكذبه بالكف عنه . وقيل معنى كتب أنه أثبت على ابن آدم ذلك كله بأن خلق له الحواس التى يجذبها لذة ذلك الشئ وأعطاء القوى التى بها يقدر على ذلك الفعل فبالعينين وبما ركب فيهما من القوة الباصرة يجد لذة النظر . وعلى هذا فقس . وليس المعنى أنه سبحانه وتعالى ألجأ العبد إلى الزنا وأجبره عليه بل المعنى أنه ركز فى جبلته حب الشهوة . ثم إنه تعالى برحمته وفضله يعصم من يشاء .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الزنا حقيقى بإدخال الفرج فى الفرج الحرام . ومجازى بالنظر الحرام أو الاستماع إلى الزنا وما يتعلق بتحصيله أو بمس أجنبية بيد أو تقبيلها أو بالمشى إلى الزنا أو النظر أو اللمس أو الحديث الحرام مع الأجنبية أو الفسكر بالقلب . وعلى الماقل التحرز عما ذكر ونحوه وأن يجعل نصب عينيه ما ورد من الترهيب عن ذلك . « ومنه » ما روى ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل قال : النظرة سهم مسموم من سهام إبليس . من تركها من مخافتى أبدلتها إيماناً يجد حلاوته فى قلبه . أخرجه الطبرانى والحاكم وقال : صحيح الإسناد ورُدَّ بأن فى سنده عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى وهو واهٍ . قاله المنذرى^(١) [٩٢]

(ب) دل قوله : والنفس تمنى ونشهى إلخ على أن العبد لا يخلق أفعال نفسه لأنه قد يريد الزنا مثلاً وبشهيته فلا يطاوعه العضو الذى يريد أن يزنى به وتمجزه الحيلة فيه ولا يدرى لذلك سبباً . ولو كان خالفاً لفعله .

(والحديث) أخرجه الشيخان والبيهقى^(٢) .

(١) انظر رقم ١ من النكاح ص ٦٣ ج ٣ (الترغيب فى غض البصر والترهيب من إطلاقه) .
 (٢) ص ٤٠٠ ج ١١ فتح البارى (وحرام على قرية أهلكتها) و ص ٢٠٠ ج ١٦ نووى مسلم (قدر على ابن آدم حظه من الزنا أو غيره) و ص ٨٩ ج ٧ سنن البيهقى (تحريم النظر إلى الأجنبية بلا سهب ميسر) .

(٩٨) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لِكُلِّ ابْنِ آدَمَ حِفْظُهُ مِنَ الزَّنا بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ: وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ فَرِئَاهُمَا الْبَطْشُ وَالرَّجْلَانِ تَزْنِيَانِ فَرِئَاهُمَا اللَّذِي وَالْفَمُ يَزْنِي فَرِئَاهُ الْقَبِيلُ.

(ش) (حماد) بن سلمة . و (أبو صالح) ذكوان السَّمان .

(المعنى) (لكل ابن آدم حفظه من الزنا) أى أثبت الله لكل فرد من بنى آدم نصيبه من الزنا ما عدا الأنبياء ومن حفظه الله تعالى . وعند مسلم : كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ (بهذه القصة) أى حدث أبو صالح السمان بهذه القصة المذكورة فى الحديث السابق ولفظه عند مسلم : فالعيان زناها النظر والأذنان زناها الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البطش والرجل زناها الخطأ والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج ويكذبه (قال) صلى الله عليه وسلم (واليدان تزنيان فريئاهما البطش) أصل البطش الأخذ بشدة وهو هنا يشمل اللمس والكتابة ونحوهما (والفم يزنى فريئاه القبل) بضم ففتح جمع قبلة .

(والحديث) أخرجه مسلم والبيهقى مطولاً بلفظ تقدم^(١) .

(٩٩) مك (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ مَجْلَانَ عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ: وَلِأُذُنٍ زِنَاهَا الْاِسْتِمَاعُ.

(ش) (قتيبة) بن سعيد . و (الليث) بن سعد . و (ابن مجلان) محمد . و (أبو صالح) ذكوان السَّمان .

(المعنى) (بهذه القصة) ولفظه عند البيهقى من طريق حماد بن سلمة السابق : لكل ابن آدم حِفْظُهُ مِنَ الزَّنا فالعيان زناها النظر واليدان تزنيان وزناها البطش والرجلان تزنيان وزناها المشى والفم يزنى وزناه القَبِيلُ والقلب يهوى أو يتمنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه^(٢) (قال)

(١) ص ٢٠٦ ج ١٦ نوى مسلم (قدر على ابن آدم حفظه من الزنا وغيره) و ص ٨٩ ج ٧ سنن البيهقى .

(٢) ص ٨٩ منه (تحريم النظر إلى الأجنبية بلا سبب مبيح) .

صلى الله عليه وسلم (والأذن زناها الاستماع) هكذا في أكثر النسخ . وفي نسخة والأذنان زناها الاستماع .

(والحديث) بسند القمعاق بن حكيم لم أقف على من أخرجه غير المصنف .

{ ٤٥ } — (باب في وطء السبايا)

أى فى بيان حكم وطء النساء المسبيات فى الحرب . فسبايا جمع سبية فميلة بمعنى مفعولة .

(١٠٠) { ص } **هَذَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ثَنَا سَمِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي عِلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثًا إِلَى أَوْطَاسٍ فَلَقَوْا عَدُوَّهُمْ فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا فَسَكَنَ أَنَاثًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحَرَّجُوا مِنْ غِشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . أَى قَهْنٌ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ .

{ ش } (سميد) بن أبى عروبة . و (قتادة) بن دعامة . و (أبو علقمة) المعمرى (الهاشمى) مولى بنى هاشم .

(المعنى) (بعث يوم حنين) بالتصغير واد بين مكة والطائف على بضعة عشر ميلا من مكة . وكانت غزوة حنين بعد فتح مكة فى شوال سنة ثمان من الهجرة وتقدم حاصلها^(١) (بمثا) أى جيشا (إلى أوطاس) مصروف وقد لا يعرف واد فى ديار هوازن . وقيل هو موضع عند الطائف وهو غير وادى حنين على الراجح . وسبب هذا البعث أنه لما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة حنين فرّت طائفة من هوازن إلى أوطاس وعسكروا هناك مع ثقيف فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم فى طلبهم بمئارأس عليهم أبا عامر الأشعرى عم أبى موسى الأشعرى (فظهروا عليهم) أى على الفارين من هوازن (وأصابوا لهم سبايا) فبعد أن قسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين العسكر (تحرجوا) أى خاف بعض المسلمين الحرج والإثم (من غشيانهن) بكسر الغين المعجمة

(١) انظر هامش ١ ص ١٦٦ ج ٢ تكملة النهل (حاصل غزوة حنين).

أى من وطنهن (من أجل أزواجهن) أى لأن لمن أزواجاً (من المشركين) والزوجة لا تحمل لغير زوجها (فأنزل الله في ذلك) أى في إباحة السبايا قوله تعالى : (والمحصنات) أى وحرمت عليكم المحصنات أى ذوات الأزواج (من النساء) أن تفكحوهن قبل مفارقة أزواجهن سواء أكن حرائر مسلمات أم لا (إلا ما ملكت أيمنكم) من الإماء بالسبي (أى فهن لكم حلال) وطوئن وإن كان لمن أزواج في دار الحرب . وفي نسخة فهن لهم حلال (إذا انقضت عدتهن) بوضع الحمل إن كانت حاملاً وبحيضة إن كانت من ذوات الحيض .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الأمة متى سببت ينقطع نكاحها من زوجها سواء أسببت وحدها أم مع زوجها (قال) الخطابي : فيه بيان أن الزوجين إذا سباها معا فقد وقعت الفرقة بينهما كما لو سبي أحدهما دون الآخر . وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو ثور . واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم السبي وأمر ألا توطأ حامل حتى تضع ولا حائض حتى تميض ولم يسأل عن ذات زوج وغيرها ولا عمن كانت سببت منهن مع الزوج أو وحدها . فدل على أن الحكم في ذلك واحد . (وقال) أبو حنيفة : إذا سباها جميعاً فهما على نكاحهما الأول . وفي قوله صلى الله عليه وسلم : إذا انقضت عدتهن دلالة على ثبوت أنكحة أهل الشرك . ولولا ذلك لم يكن للعدة معنى ^(١) (وقال) النووي : واختلف العلماء في الأمة إذا بيعت وهي متزوجة مسلماً هل يفسخ النكاح وتحمل لمشتريها ؟ فقال ابن عباس : يفسخ لعموم قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » وقال سائر العلماء : لا يفسخ وخصوا الآية بالملوكة بالسبي . وهذا الخلاف مبني على أن العموم إذا خرج على سبب هل يقصر على سببه ؟ فمن قال يقصر على سببه لم يكن فيه هنا حجة للملوكة بالشراء لأن التقدير إلا ما ملكت أيمنكم بالسبي . ومن قال لا يقصر بل يحمل على عمومها قال يفسخ نكاح الملوكة بالشراء . لكن ثبت في حديث شراء عائشة بريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة في زوجها فدل على أنه لا يفسخ بالشراء . لكن هذا تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد . وفي جوازه خلاف ^(٢) (ب) على أن الأمة المسيبة لا توطأ حتى تستبرأ بحيض إن كانت عمن يحضن أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(١) ص ٢٢٣ ج ٣ معالم السنن (باب وطء السبايا) .

(٢) ص ٣٦ ج ١٠ شرح مسلم (جواز وطء المسيبة بعد الاستبراء) وقصة بريرة تأتي إن شاء الله تعالى في

(باب الملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد — الطلاق) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي والترمذي وقال: هذا حديث حسن^(١)

(١٠١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الثُّغَلِيُّ ثَنَا مَسْكِينٌ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُبَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى امْرَأَةً مُحِجًّا فَقَالَ: لَعَلَّ صَاحِبَهَا أَلَمَ بِهَا؟ قَالُوا نَعَمْ. فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنَةً تَدْخُلُ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ. كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ كَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟

﴿ش﴾ (السند) (الثغلي) عبد الله بن محمد . و (مسكين) بن بكير . و (شعبة) بن الحجاج . و (يزيد بن خبير) بالنصغير ابن يزيد الرحى . و (عبد الرحمن بن جبير بن نفير) الحضرمي أبو حميد أو أبو حمير الحمصي . روى عن أنس بن مالك وخالد بن معدان وكثير بن مرة وغيرهم . و عنه معاوية ابن صالح وإسماعيل بن عياش . ويحيى بن جابر الطائي وثور بن يزيد وزهير بن سالم وكثيرون . وثقه ابن سعد وأبو زرعة والنسائي وقال أبو حاتم : صالح الحديث وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة ١١٨ هـ . و (أبوه) جبير بن نفير . و (أبو الدرداء) هو يمر بن مالك الأنصاري .

(المعنى) (كان في غزوة) لم نقف على اسمها . ولعلها غزوة أوطاس كما تفيد الرواية الآتية . (فرأى امرأة محجاً) بضم الميم وكسر الجيم وتشديد الحاء المهملة، هي الحامل التي قربت ولادتها (فقال) صلى الله عليه وسلم (لعل صاحبها ألم بها) بفتح الهمزة واللام وتشديد الميم أي جامعها (فقال) صلى الله عليه وسلم (لقد همت أن ألعنه) أي قصدت أن أدعو عليه بالطرد عن الرحمة (لعنة تدخل معه في قبره) أي تستمر عليه إلى ما بعد الموت . وإنما هم صلى الله عليه وسلم بلعنه لأنه ترك استبراء أمته وهي حامل وهو واجب عليه (كيف يورثه) بتشديد الراء المسكورة أي كيف يحمل ولد أمته وارثاً (وهو) أي توريثه (لا يحل له) لسكونه ليس ابنه . والمعنى أنه قد تأخر ولادة أمته ستة أشهر فأكثر بحيث يحتمل كون الولد من هذا السابى وأن ما بها كان انتفاخاً ويحتمل أنه كان ممن قبله فعلى تقدير كونه من السابى يكون ولداً له ويتوارثان . وعلى تقدير كونه من غير السابى لا يتوارثان هو ولا السابى لعدم القرابة . وفيه مزاحمة لباقي الورثة . و (كيف يستخدمه؟) استخدام العبيد ويجعله عبداً له يملكه (وهو) أي استخدامه

(١) س ١١٢ ج ١٨ - الفتح الرباني . و س ٣٤ ج ١٠ نووى مسلم (جواز وطء المسبية بعد الاستبراء) و س ٨٥ ج ٢ مجتى (تأويل والمحضات من النساء ..) و س ١٦٧ ج ٧ سنن البيهقي . و س ١٩١ ج ٢ تحفة الأحوذى (يسبى الأمة ولها زوج هل يحل له وطؤها؟) .

(لا يحل له) لـكونه منه إذا وضعت له مدة محتملة كونه من كل واحد منهما . فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفاً من هذا المخطور . وهذا هو الظاهر في معنى الحديث . قاله النووي ^(١) .

(الفقه) دل الحديث كسابقه على أن من ملك أمة يحرم عليه وطؤها حتى يستبرئها .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والبيهقي ^(٢) .

(١٠٢) (ص) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ قَيْسِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَرَفَعَهُ أَنَّهُ قَالَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ : لَا تَوَطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً .

(ش) (شريك) بن عبد الله القاضي النخعي . و (أبو الوداع) جبر بن نوف البكالي (ورفعه) أى رفع أبو سعيد الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(المعنى) (أنه) صلى الله عليه وسلم (قال في سبایا أوطاس لا توطأ) أى لا تجامع امرأة (حامل) من السبي (حتى تضع) حملها (ولا) توطأ (غير ذات حمل) من السبایا (حتى تحيض حيضة) كاملة . فلو ملسكها وهى حائض لا تعد بتلك الحيضة .

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يجوز وطء المسبية حتى تعلم براءة رحمها . فإن كانت حاملاً فبوضع حملها . وإن كانت حائلاً فبأن تحيض حيضة . ولا فرق في ذلك بين أن يكون لها زوج في دار الحرب أم لا . وبه قال الجماهير من السلف والخلف . وقال الحسن بن صالح : عليها العدة حيزتان إذا كان لها زوج في دار الحرب (واختلفوا) في التي لم تحض وفي البكر وفي التي علم براءة رحمها بأن حاضت عند البائع ثم باعها عقب الحيض ولم يطأها ولم يخرجها عن ملكه أو كانت عند امرأة وهى مصونة فانتقلت عنها إلى رجل فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : يجب الاستبراء في ذلك كله بـمدة الأمة وهو خمسة وأربعون يوماً . أخذوا بعموم أحاديث الباب واعتباراً بالعدة حيث تجب مع العلم ببراءة الرحم (وروى) عطاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليتربص بها حتى تحيض . فإن كانت لم تحض فليتربص بها خمسة وأربعين ليلة . أخرجه

(١) ص ١٥ ج ١٠ شرح مسلم (تحريم وطء الحامل المسبية) .

(٢) ص ١٩٥ ج ٥ مسند أحمد (باقى حديث أبى الدرداء رضى الله عنه) و ص ١٤ ج ١٠ نووى مسلم و ص ٤٤٩ ج ٧ سنن البيهقي (استبراء من ملكه الأمة) .

عبد الرزاق^(١) [٤٨] (وقال) مالك وآخرون : المقصود من الاستبراء العلم ببراءة الرحم فحيث تيقن المالك براءة رحم الأمة فله وطؤها ولا استبراء عليه ، لما روى نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء . أخرجه البخارى وعبد الرزاق^(٢) [٤٩] .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد والدارى والبيهقى . وفى سنده شريك القاضى وفيه مقال^(٣) .

(١٠٣) (ص) حدثنا الثقفيلي ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق عن حش الصنعاني عن روفيع بن ثابت الأنصاري قال : قام فينا خطيبا قال : أما إننى لا أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حنين قال : لا يحل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يستقي ماءه زرع غيره يعني إتيان الحبالى ولا يحل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ولا يحل لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيع مَنَمًا حتى يُقسم .

(ش) (السند) (الثقفيلي) عبد الله بن محمد . و (أبو مرزوق) حبيب بن الشهيد التميمي بضم المثناة الفوقية وكسر الجيم نسبة إلى نجيب بطن من كنفدة ثم القتيرى نسبة إلى قتيرة بطن من نجيب مولا لم المصري . وقيل اسمه ربيعة بن سليم . روى عن سهل بن علقمة والمغيرة بن أبي بردة . وعنه جعفر بن ربيعة وسالم بن غيلان وسليمان بن أبي وهب وأبو عيسى محمد بن عبد الرحمن المدنى وغيرهم . قال العجلي مصرى تابعى وذكره ابن حبان فى الثقات وقال فى التقريب : ثقة من الخامسة . روى له أيضا ابن ماجه . مات سنة ٨١٠ هـ . و (حش) بن عبد الله . ويقال ابن على بن عمرو (الصنعاني) السبائي بفتح المهملة والموحدة نسبة إلى سبا . روى عن ابن مسعود وعلى رضى الله عنهما وفضالة بن عبيد وأبى سعيد وابن عباس وكثير بن . وعنه بكر بن سوادة وقيس بن الحجاج وخالد بن أبى عمران وعامر بن يحيى المعافى وجماعة . وثقه العجلي وأبو زرعة ويعقوب بن سفيان وابن حبان . وقال فى التقريب : ثقة من الثالثة . مات سنة مائة . روى له أيضا مسلم وباقي الأربعة . و (روفيع بن ثابت الأنصاري) الصحابي .

(١) (٢ ، ١) ص ٢٢٧ ج ٤ زاد المعاد (حكمه صلى الله عليه وسلم فى الاستبراء) و (عذراء) أى بكر .

(٣) ص ٥٥ ج ١٧ — الفتح الرباني . و ص ١٧١ ج ٢ سنن الدارى (استبراء الأمة) و ص ٤٤٩ ج ٧

سنن البيهقى (استبراء من ملك الأمة) .

(اللعني) (قال) حنش الصنعاني (قام) رويغ بن ثابت (فيينا خطيباً) وكان ذلك في غزوة كما يأتي لأحد (أما) بالتخفيف حرف تنبيه (إني لا أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حنين قال) صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي) بفتح أوله أي يدخل (ماء) أي نطقته (زرع) وعند الترمذي : ولد (غيره يعني) أي يريد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا (إتيان الحبال) أي لا يحل له أن يجامع امرأة حاملاً من غيره لأن الحمل في بطن أمه يتغذى بماء الواطئ شبه النبي صلى الله عليه وسلم الولد إذا علق بالرحم بالزرع إذا نبت في الأرض (ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي) أي يجامعها (حتى يستبرئها) بوضع الحمل إن كانت حاملاً أو بحيضه إن كانت من ذوات الحيض أو بشهر إن كانت صغيرة أو آيسة (ولا يحل) لمؤمن (أن يبيع مغمماً) أي شيئاً من الغنيمة (حتى يقسم) بين الغانمين .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه لا يحل وطء الحبال إذا كان الحبل من غير الواطئ (ب) على أنه لا يجوز وطء المسبية قبل وضع حملها أي حمل سواء أكان يلحق بالواطئ كحمل الزوجة والمملوكة والموطوءة بشبهة أو لا يلحق به كحمل الزانية فلا يحل وطء حامل من غير الواطئ ألبتة . وهذا يعم الزرع الطيب والخبيث . قاله ابن القيم^(١) (ج) على أنه لا يجوز لأحد أن يتصرف في شيء من الغنيمة قبل قسمتها ودخول المتصرف فيه في ملك المتصرف .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وأخرج الترمذي صدره وحسنه . وأخرجه أحمد بسنده إلى حنش الصنعاني قال : غزونا مع رويغ بن ثابت الأنصاري قرية من قرى المغرب يقال لها جربة فقام فيينا خطيباً فقال : أيها الناس إني لا أقول فيكم إلا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قام فيينا يوم حنين فقال : لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره يعني إتيان الحبال من السبايا وأن يصيب امرأة ثيباً من السبي حتى يستبرئها يعني إذا اشتراها وأن يبيع مغمماً حتى يقسم وأن يركب دابة من فئ المسلمين حتى إذا أمجفها ردها فيه وأن يلبس ثوباً من فئ المسلمين حتى إذا أخلقه رده فيه^(٢) .

(١) ص ٢٣٢ ج ٤ زاد المعاد (فصل الحكم الخامس) .

(٢) ص ٤٤٩ ج ٧ سنن البيهقي (استبراء من ملك الأمة) وص ١٩١ ج ٢ تحفة الأحوذى (الرجل يشتري الجارية

وهي حامل) وص ١٠٨ ج ٤ مسند أحمد (حديث رويغ بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه) .

(١٠٤) (ص) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضَةٍ . زَادَ : وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَغْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ . وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : الْحَيْضَةُ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ .

(ش) (أبو معاوية) محمد بن حازم الضرير . و (ابن إسحاق) محمد .

(المعنى) (بهذا الحديث) أى حدث أبو معاوية بهذا الحديث المتقدم (قال) أبو معاوية فى روايته (حتى يستبرئها) وزاد لفظ (بحيضة) وهى غير محفوظة فى هذا الحديث كما ذكره المصنف بعد وإنما هى ثابتة فى حديث أبى سعيد الخدرى المتقدم^(١) . وفى نسخة بعد قوله (حتى يستبرئها بحيضة) [زاد فيه بحيضة . وهو وهم من أبى معاوية . وهو صحيح فى حديث أبى سعيد] . والمعنى (زاد) أبو معاوية (فيه) أى فى الحديث لفظ (بحيضة وهو) أى زيادة بحيضة (وهم من أبى معاوية وصحيح فى حديث أبى سعيد) السابق (زاد) أبو معاوية أيضا (ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب) أى لا يجوز لأحد أن يركب (دابة من فية) أى غنيمة (المسلمين) لغير مصلحتهم (حتى إذا أضعفها) أى أضعفها (ردّها فيه) أى فى الفية . ومفهومه أنه إذا ركبها ولم يعجبها جاز له ذلك وليس مراداً لأنه تصرف فى ملك الغير وهو لا يجوز إلا بالإذن أو عند الضرورة . وكذا يقال فى الثوب (حتى إذا أخلقه) من الإخلاق وهو الإبلاء (رده) أى الثوب (فيه) أى فى الفية .

(الفقه) دل الحديث زيادة على ما تقدم على أنه لا يجوز لأحد أن ينتفع بشيء من الغنيمة قبل قسمتها (وهذه) الرواية أخرجه البيهقى من طريق المصنف مختصرة ليس فيها النهى عن ركوب دابة الفية ولبس ثوب منه . وقد تقدما فى رواية أحمد للحديث السابق^(٢) .

﴿ ٤٦ — باب فى جامع النكاح ﴾

أى فى ذكر عدة أحاديث تشتمل على أحكام تتعلق بالنكاح .

(١٠٥) (ص) حَدَّثَنَا هُثَيْلُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا ثَنَا أَبُو خَالِدٍ يَنْبَغِي

(١) تقدم بالمصنف رقم ١٠٢ ص ٥٨ (٢) ص ٤٤٩ ج ٧ سنن البيهقى (استبراء من ملك الأمة) .

سُلَيْمَانَ بْنِ حَيَّانَ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ . وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَأْخُذْ بِذِرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : زَادَ أَبُو سَعِيدٍ : ثُمَّ لْيَأْخُذْ بِفَاصِدَيْهَا وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ فِي الْمَرْأَةِ وَالْخَادِمِ .

﴿ ش ﴾ (عبد الله بن سعيد) أبو سعيد الأشج . و (ابن عجلان) محمد . و (جد عمرو بن شعيب) عهد الله بن عمرو بن العاص .

(المعنى) (إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادما) عبداً أو أمة (فليقل اللهم أنى أسألك خيرها) أنت الضمير باعتبار النفس أو النعمة . فلا ينافى أنه لو اشترى خادما ذكرا أو اشترى بعيرا أن يقول اللهم أنى أسألك خيرها الخ بالقد كبير (وخير ما جبلتها عليه) بفتح الجيم والموحدة أى خير ما خلقتها وطبعتها عليه من الجيلة وهى الخلقة (وإذا اشترى بعيرا فليأخذ بذروة) بكسر الهمزة والميم وقد تفتح . و (سنامه) بالفتح أعلى ظهر البعير (وليقول مثل ذلك) أى مثل الدعاء المتقدم (زاد) أحد شيخى المصنف (أبو سعيد) عبد الله بن سعيد فى روايته (ثم ليأخذ بفاصديها) أى مقدم رأسها (وليدع بالبركة فى المرأة والخادم) كأن يقول : اللهم بارك لى فى هذه المرأة أو فى هذا الخادم . (والحديث) أخرجه أيضا النسائى وابن ماجه ^(١) . وفى سننه عمرو بن شعيب وفيه مقال .

(١٠٦) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى ثَمَّارٌ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ثُمَّ قَدَّرَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا .

﴿ ش ﴾ (جرير) بن عبد الحميد . و (منصور) بن المعتمر . و (كريب) مولى ابن عباس .

(المعنى) (لو) بمقتل أن تكون شرطية وجوابها محذوف دل عليه جواب إذا . أى لو (أن أحدكم إذا أراد أن يأتى أهله) أى يجمع امرأته (قال باسم الله) أى استعين بالله ودعا بالدعاء

ورزق بمولود من هذا الجماع لسلم من الشيطان . ويحتمل أن تكون لوللتمنى على حد قوله تعالى .
 فَلَوْ أَنَّ كَرَّةً فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^(١) . وحينئذ فلا تحتاج إلى جواب أى ليت من يريد أن
 يجمع زوجته أن يدعو بقوله (اللهم جنبنا الشيطان) هكذا في رواية المصنف ومسلم والترمذي بضمير
 الجمع المتكلم وغيره . والمعنى اللهم باعد الشيطان عني وعن امرأتى . وفي رواية أحمد والبخاري : اللهم
 جنبني بالإفراد (وجنب الشيطان ما رزقتنا) أى باعده عما رزقنا به من الذرية . والتعبير بالماضي
 في قوله ما رزقتنا لرجاء التحقق ، وما هنا بمعنى من على حد قوله تعالى : والله أعلم بما وضعت (ثم قدر)
 أى إن قدر الله (أن يكون بينهما) أى بين الزوجين (ولد في ذلك) الإتيان (لم يضره شيطان أبداً)
 هكذا بالتنكير في رواية المصنف ورواية للشيخين . وفي رواية لأحمد : لم يضر ذلك الولد الشيطان
 أبداً . وعند الترمذي : لم يضره الشيطان . وعند ابن ماجه : لم يسلط الله عليه الشيطان أو لم يضره .
 قال الحافظ : وفي مرسل الحسن عند عبد الرزاق : إذا أتى الرجل أهله فليقل : باسم الله اللهم بارك لنا
 فيما رزقتنا ولا تجعل للشيطان نصيباً فيما رزقتنا فكان يرجى إن حملت أن يكون ولداً صالحاً^(٢) [٥٠]
 واختلف في الضرر المنفي - بعد الاتفاق على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر - وإن كان الحديث
 ظاهراً في حمل الضرر على عموم الأحوال أخذاً من صيغة النفي مع التأييد وكأن سبب ذلك الاتفاق
 ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من بنى آدم مولود
 إلا يمسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخاً من مس الشيطان غير مريم وابنها . أخرجه البخاري^(٣) [٩٣]
 فإن هذا المس نوع من الضرر في الجملة وهو سبب صراخ المولود ، ثم اختلفوا فقيل المعنى لم يسلط
 عليه من أجل بركة التسمية بل يكون من جملة العباد الذين قال الله فيهم : إن عبادي ليس لك عليهم
 سلطان^(٤) : وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضره في بدنه أو لم يفتنه عن دينه إلى الكفر . وليس المراد
 عصمته من الشيطان عن المعصية . وقيل لم يضره بمشاركة الشيطان لأبيه في جماع أمه . ويؤيده ما جاء عن
 مجاهد أن الذي يجمع ولا يسمى يلتف الشيطان على إحليله فيجتمع معه [٥١] ولعل هذا أقرب
 الأجوبة^(٥) (وقال) الزبيدي في معنى قوله : لم يضره الشيطان أى بإضلاله وإغوائه ببركة التسمية
 فلا يكون للشيطان عليه سبيل في بدنه ودينه . ولا يلزم عليه عصمة الولد عن الذنب لأن المراد من نفي

(١) سورة الشعراء آية ١٠٢ .

(٢) ص ١٨١ ج ٩ فتح الباري الشرح (ما يقول الرجل إذا أتى أهله) .

(٣) ص ٢٩٩ ج ٦ منه (قوله تعالى : واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً) .

(٤) سورة الحجر آية ٤٢ .

(٥) ص ١٨١ ج ٩ فتح الباري الشرح (ما يقول الرجل إذا أتى أهله) .

الضرر كونه مصنوعاً من أغوائه بالنسبة للولد الحاصل بلا نسيته أو بمشاركة أبيه في جماع أمه أو المراد لم يضره الشيطان في أصل التوحيد .

(الفقه) في الحديث (١) بشاره عظمى المولود الذي يسمى له عند الجماع الذي قضى بسببه وأنه يموت على التوحيد (ب) وفيه أن الرزق لا يختص بالغذاء والقوت بل كل فائدة ألهم الله بها على عبده رزق الله تعالى فالولد رزق وكذا العلم والعمل ^(١) (ج) فيه استحباب النسيئة والدعاء والحفاظ على ذلك حتى في حالة المسلاذ كالوقاع (د) فيه الاعتصام - بذكر الله تعالى ودعائه - من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع المضار (هـ) فيه إشعار بأنه تعالى هو الميسر لذلك العمل والمعين عليه (و) فيه إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينطرد عنه إلا إذا ذكر الله عز وجل ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقي السبعة إلا النسائي وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ^(٣) .

(١٠٧) (ص) حَدَّثَنَا هَنَادٌ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ الْحَارِثِ ابْنِ مُخَلَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَلْعُونٌ مَنْ أُنْثِيَ امْرَأَتُهُ فِي دُبُرِهَا .

(ش) (السند) (هناد) بن السري . و (وكيع) بن الجراح . و (سفيان) الثوري . و (الحارث) ابن مخلد (بضم أوله على وزن محمد . وهو الزرق الأنصاري . روى عن عمر وأبي هريرة . وعنه سهيل ابن أبي صالح وبسر بن سعيد . قال البزار : ليس بالمشهور . وقال ابن القطان : مجهول الحال . وقال في التقريب : مجهول الحال من الثالثة . روى له أيضاً النسائي وابن ماجه .

(المعنى) (ملعون من أنثى امرأته) أى مطرود عن رحمة الله تعالى من جامع زوجته (في دبرها) .

(الفقه) هذا الوعيد الشديد يدل على تحريم وطء المرأة في دبرها . وهذا مذهب الجماهير من السلف والخلف وفقهاء الأمصار والمحدثين مستدلين بحديث الباب ونحوه (ومنه ما قال الشافعي) أخبرنا عمي

(١) من ٣٧٢ ج ٥ — إتحاف المتقين (آداب الجماع) .

(٢) من ١٨٢ ج ٩ فتح الباري الشرح (ما يقول إذا أتى أهله) .

(٣) من ٢١٦ ج ١٦ — الفتح الرباني . و من ١٨١ ج ٩ فتح الباري . و من ١٠ ج ٥ نووى مسلم (ما يقوله هند الجماع) و من ١٧٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما يقول إذا دخل على أهله) و من ٣٠٣ ج ١ سنن ابن ماجه (ما يقول إذا دخلت عليه أهله) .

محمد بن علي بن شافع أخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح عن خزيمة بن ثابت أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن إتيان النساء في أدبارهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم حلال . فلما ولّى الرجل دعاه فقال : كيف قلت ؟ في أي الخُرْزَيْن أو في أي الخُصَفَيْن أمن دبرها في قبلها فنعم أمن دبرها في دبرها فلا ، فإن الله لا يستحي من الحق . لا تأتوا النساء في أدبارهن^(١) [٩٤] . قال الربيع : فقيل للشافعي فما تقول ؟ قال عني ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أثنى على الأنصاري خيراً يعني عمرو بن أحيحة بن الجلاح . وخزيمة ممن لا يشك في ثقته فلست أرخص فيه بل أنهى عنه . يعني أن الشافعي رحمه الله يرى حرمة إتيان المرأة في دبرها . ومن هنا نشأ الغلط على من نُقل عنه الإباحة من السلف والأئمة فإنهم أباحوا أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء في الفرج فيطأ من الدبر لا في الدبر فهذا الذي أباحه الساف والأئمة فغلط عليهم الغلط أقبح الملت وأخفشه . وقد قال الله تعالى : فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ وقد دلت الآية على تحريم الوطء في الدبر من وجهين (أحدهما) أنه تعالى أباح إتيانها في الحرث وهو موضع الولد لا في الحش الذي هو موضع الأذى . وموضع الحرث هو المراد من قوله : من حيث أمركم الله . قال : فاتوا حرثكم أني شئتم . وإتيانها في قبلها من دبرها مستفاد من الآية أيضاً ، لأنه قال : أني شئتم أي من حيث شئتم من أمام أو من خلف . قال ابن عباس : فاتوا حرثكم يعني الفرج . أفاده ابن القيم^(٢) (إلى غير ذلك) من الأدلة الدالة على تحريم وطء المرأة في دبرها . وهي وإن كان في بعضها مقال إلا أن مجموعها يقوى بعبء بعضها فتصلح للاستدلال بها على ذلك (وخالف) في ذلك الإمامية فقالوا : بجوازه في الزوجة والأمة . وهم محجوجون بهذه الأحاديث ونحوها . وبقوله تعالى : نسأؤكم حرث لكم الآية . وما نسب إلى مالك والشافعي من القول بإباحة ذلك لم يصح عنهما بل صح عنهما القول بالتحريم كالجمهور .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وكذا ابن ماجه بلفظ : لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها . قال البوصيري : سنده صحيح ، لأن الحارث بن عُثْلَد ذكره ابن حبان في الثقات وبقاى رجال السند ثقات^(٣)

(١) م ٣٦٠ ج ٢ بدائع المن . و (أحيحة) بمهملتين مصفرا . و (ابن الجلاح) بضم الجيم وتخفيف اللام و(الخرزتين) بضم الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح الموحدة . و(الخرزتين) بضم الخاء وبالزاي بدل الموحدة ، و(الخصفيتين) بصاد مهلهلة وفاء وضم الخاء . ومعناها واحد أي في الثقبين .

(٢) م ١٤٩ ج ٣ زاد اللام (كيفية الجماع المستحسنة) .

(٣) م ٢٢٤ ج ١٦ — الفتح الرباني . و ٣٠٤ ج ١ سنن ابن ماجه (النهي عن إتيان النساء في أدبارهن) (م — ه فتح الملك للمبوء ج ٤)

(١١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ : إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ فِي فَرْجِهَا مِنْ وَرَائِهَا كَانَ وَلَدُهُ أَحْوَلَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ .

﴿ش﴾ هذا أثر (ابن بشار) محمد . و (عبد الرحمن) بن مهدي . و (سفيان) الثوري .

(المعنى) (إذا جامع الرجل أهله في فرجها من ورائها) بأن يقف خلفها ويولج في قبلها (كان ولده أحول) من الحول بفتح الواو . وهو ظهور البياض في مؤخر العين . وكان اليهود يزعمون أن الولد يكون أحول حينئذ لأن الواطئ تحول عن هيئة الجماع المتعارفة وهو الإتيان من الأمام في القبل . ومصادم أن إتيان المرأة في قبلها من جهة دبرها يورث ضررا في عين الولد فيمتنع (فأنزل الله عز وجل) تكذيبا لهم (نساؤكم) أى أزواجكم وإماؤكم (حرث لكم) أى موضع زراعة أولادكم يعنى من لكم بمنزلة الأرض المعدة للزراعة ومحله القبل فإن الدبر موضع القرث لا موضع الحرث (فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى كيف شئتم من قيام أو قعود أو اضطجاع أو من ورائها في فرجها على أى هيئة كانت فهي مباحة لكم ولا يقرتب منها ضرر عليكم ولا على أولادكم .

(الفقه) دل الأثر (أ) على أنه يباح للرجل وطء امرأته في قبلها من أى جهة شاء من أمامها أو من ورائها أو مكبوبة على وجهها (ب) على أنه لو كان وطؤها في قبلها من خلفها يورث حولا في الولد لما أباحه رب العالمين .

(والأثر) أخرجه أيضاً باقى السقة إلا النساءى^(١) .

(١٠٨) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ يَحْيَى أَبُو الْأَصْبَغِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : إِنَّ ابْنَ عُمَرَ - وَاللَّهُ يَفْقِرُ لَهُ - أَوْهَمَ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ - مَعَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ يَهُودَ - وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ - وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ فَضْلًا عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ فَكَانُوا يَفْتَدُونَ بِكَتِبِهِمْ مِنْ فِعْلِهِمْ . وَكَانَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَلَّا يَأْتُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ وَذَلِكَ أَسْتَرُّ مَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ فَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذُوا بِذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِمْ . وَكَانَ هَذَا الْحَيُّ

مِنْ قُرَيْشٍ بِشَرَحُونَ النِّسَاءَ شَرَحًا مُنْكَرًا وَيَتَلَذَّذُونَ مِنْهُنَّ مُقْبِلَاتٍ وَمُذْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فَذَهَبَ يَصْنَعُ بِهَا ذَلِكَ فَأَنْكَرَتْهُ عَلَيْهِ وَقَالَتْ إِنَّمَا كُنَّا نَوْتِي عَلَى حَرْفٍ فَاصْنَعْ ذَلِكَ وَإِلَّا فَاجْتَنِبْنِي حَتَّى تَمُرَّيَ أَمْرُهُمَا فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ» أَيْ مُقْبِلَاتٍ وَمُذْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ يَعْنِي بِذَلِكَ مَوْضِعَ الْوَلَدِ .

﴿ش﴾ (مجاهد) بن جبر الإمام المسكي .

(المعنى) (إن ابن عمر والله يغفر له) جملة دعائية معترضة بين اسم إن وخبرها . ويقال (أوم) فلان ووم كوعد وورث إذا غلط . كذا في القاموس . وبهذا تعلم سقوط ما قاله بعض الشراح من أن الصواب وهم بإسقاط الهمزة . ولعل الحامل لابن عباس على تخطئة ابن عمر رضى الله عنهم ما روى ابن عون عن نافع قال : كان ابن عمر إذا قرئ القرآن لم يتكلم فقرأت ذات يوم هذه الآية : نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ . فقال : أَتَدْرِي فِيْمَ نَزَلَتْ ؟ قُلْتُ لَا قَالَ : فِي إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ . ذكره ابن جرير الطبري^(١) [٥٢] وسيأتى رد هذا (إنما كان هذا الحى من الأنصار وهم أهل وثني) أى كانوا يعبدون الأصنام في الجاهلية (مع هذا الحى من يهودهم) أى اليهود (أهل كتاب) هو التوراة (وكانوا) أى بعض الأنصار (يرون) أى يعتقدون أن (لهم) أى لليهود (فضلا عليهم في العلم) لأنهم أهل كتاب (فكانوا يعتقدون بكثير من فعلهم وكان من أمر أهل الكتاب ألا يأتوا) أى لا يجامعوا (النساء إلا على حرف) بفتح فسكون أى هيئة واحدة وهى أن يأتوهن مستلقيات (وذلك) الطريق الواحد (أستر ما تكون المرأة) في هذه الحالة (فكان هذا الحى من الأنصار قد أخذوا بذلك) أى يجامع النساء على حرف (من فعلهم) أى اليهود (وكان هذا الحى من قريش يشرحون النساء) أى يكشفونهن حال الوطء (شرحا منكرا ويقلدزون منهن) أى من نسائهم (مقبلات ومذبرات ومستلقيات) وكانت الأنصار تذكر هذه الهيئات ولا تعرف منها إلا حالة الاستلقاء (فلما قدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار فذهب يصنع بها ذلك) أى أراد زوجها أن يأتياها على عادتهم مقبلة ومذبرة

(١) ص ٢٣٣ ج ٣ جامع البيان . (تأويل قوله تعالى : فاتوا حرثكم أنى شئتم) .

(فأنكرته عليه وقالت إنما كنا نؤتى على حرف) أى على هيئة واحدة وهى حال الاستلقاء (فاصنع ذلك) أى إتيانها مستلقية (ولما فاجتنبنى حتى شرى أمرهما) بكسر الراء كرضى أى ارتفع وعظم النزاع بينهما وأصله من قولهم شرى البرق إذا جأ في لماعته (فبلغ ذلك) النزاع بين الزوجين (رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل) تكذيباً لليهود وتصديقاً لما عليه المهاجرون (نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ) أى موضع زرع أولادكم (فأتوا حرثكم أنى) أى كيف (شئتم أى مقبلات ومدبرات ومستلقيات يعنى بذلك) أى بقوله حرثكم (موضع الولد) وهو القبل.

(الفقه) دل الحديث على (أ) أنه يباح للرجل أن يطأ زوجته في قبلها على أى حال كان. ومثل الزوجة الأمة (ب) على تحريم إتيان النساء في أدبارهن حائضاً أو طاهراً. وقد اتفق العلماء على ذلك لأحاديث كثيرة مشهورة تقدمت. فلا يحل الوطء في الدبر من الآدميين ولا غيرهم في حال من الأحوال قال القرطبي: وهذا هو الحق المتبع والصحيح في المسألة. وقد روى عن ابن عمر تكفير من فعل هذا. وهذا هو اللائق به رضى الله عنه. وقد كذب نافع من نسب إليه إباحة ذلك^(١) (قال) أبو النضر لنافع مولى ابن عمر: قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر إنه أنفى بأن يؤتى النساء في أدبارهن قال نافع: لقد كذبوا على ولكن سأخبرك كيف كان الأمر: إن ابن عمر عرض على المصحف يوماً وأنا عنده حتى بلغ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ. فقال يا نافع هل تدري ما أمر هذه الآية؟ قلت لا قال: إنا كنا معشر قريش نُنْجِي النساء فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن ما كنا نريد من نسائنا فإذا هن قد كرهن ذلك وأهظمنه وكانت نساء الأنصار قد أخذن بحال اليهود إنما يؤتىن على جنوبهن فأنزل الله: نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ. أخرجه النسائي، وقال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح^(٢) [٥٣] قال القرطبي: وأنكر ذلك مالك رحمه الله واستعظمه وكذب من نسب ذلك إلى ابن عمر رضى الله عنهما «وعن» سعيد بن يسار أبي الحباب قال: قلت لابن عمر: ما تقول في الجوارى حين أحضهن لمن قال: وما التخميض فذكرت الدبر فقال هل يفعل ذلك أحد من المسلمين؟ أخرجه الدارمي^(٣) [٥٤].

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي^(٤).

(١) ص ٩٥ ج ٣ — الجامع لأحكام القرآن (تفسير قوله تعالى: نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ).
(٢) ص ٩٢ منه. و ص ١٧ ج ١ تفسير ابن كثير. و (نجي النساء) بتشديد الباء أى نكهن على وجوههن كهيئة السجود.

(٣) ص ٢٦٠ ج ١ سنن الدارمي (من أتى امرأته في دبرها).

(٤) ص ١٩٥ ج ٧ سنن البيهقي (إتيان النساء في أدبارهن).

﴿ ٤٧ - باب في إتيان الحائض ومباشرتها ﴾

أى فى حكم وطء المرأة ومباشرتها حال حيضها .

(١٠٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادُ أَخْبَرَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتْ مِنْهُمْ الْمَرْأَةُ أَخْرَجُوهَا مِنَ الْبَيْتِ وَلَمْ يَوْأَكِلُوهَا وَلَمْ يُشَارِبُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبَيْتِ فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : جَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ وَاصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ الْفِسَاحِ . فَقَالَتِ الْيَهُودُ : مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَّعَى شَيْئًا مِنْ أَمْرِنَا إِلَّا خَالَفْنَا فِيهِ فَبَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا أَفَلَا تَنْفَكِيهِنَّ فِي الْمَحِيضِ ؟ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ قَدْ وَجِدَ عَلَيْهِمَا فَخَرَجَا فَاسْتَفْتَيْتَهُمَا هَدِيَّةً مِنْ لَبَنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَعَثَ فِي آتَارِهِمَا فَسَقَاهُمَا فَظَنَنَّا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا .

﴿ش﴾ هذا الحديث تقدم بشرحه وافيا في الطهارة^(١) . ولعل مناسبة ذكره هنا من حيث وطء الحائض ومباشرتها .

(١١٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى عَنْ جَابِرِ بْنِ صُبَيْعٍ قَالَ : سَمِعْتُ خِلَاسًا الْهَجَرِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيتُ فِي الشَّعَارِ الْوَاحِدِ وَأَنَا حَائِضٌ طَامِثٌ فَإِنْ أَصَابَهُ مِثْقَى شَيْءٍ غَسَلَ مَسْكَانَهُ وَلَمْ يَغْدُهُ وَإِنْ أَصَابَ - تَغْفِي - نَوْبَهُ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَ مَسْكَانَهُ وَلَمْ يَغْدُهُ وَصَلَّى فِيهِ .

﴿ش﴾ تقدم هذا الحديث أيضا في الطهارة مع شرحه وافيا^(٢) .

(١) ص ٣٥ ج ٣ - المنهل العذب (باب مؤاكلة الحائض ومجامعتها) .

(٢) ص ٥٥ منه (باب فى الرجل يصيب منها مادون الجماع) .

(١١١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُسَدَّدٌ قَالَا ثَنَا حَفْصٌ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَايِسَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَهِيَ حَائِضٌ أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَيَّرَ ثُمَّ يُبَايِسُهَا.

﴿ش﴾ (مسدد) بن مسرهد . و (حفص) بن غياث و (الشيباني) ساجان بن فيروز أبو إسحاق وتقدم حديث ميمونة هذا بمعناه من طريق آخر مع شرحه وأفيا في الطهارة ولفظه : عن ميمونة . قالت إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبaiser المرأة من نسائه وهي حائض إذا كان عليها إزار إلى أنصاف الفخذين أو الركبتين تحتجز به^(١) (وقد أخرج) البغاري هذه الرواية أيضاً^(٢) .

﴿ ٤٨ — باب في كفارة من أتى حائضاً ﴾

(١١٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ غَيْرُهُ عَنْ سَعِيدٍ حَدَّثَنِي الْحَكَمُ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ .

﴿ش﴾ (يحيى) بن سعيد القطان . و (شعبة) بن الحجاج بن الورد . و (غيره عن سعيد) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها إسقاط هذه العبارة كما تقدم المصنف في الطهارة . والمعنى على إثباتها أن مسدداً يقول إن غير يحيى روى هذا الحديث عن سعيد عن الحكم بن عتيبة . وأما يحيى فرواه عن شعبة عن الحكم . وسعيد هذا لا ندرى من هو؛ فيحتمل أن يكون ابن أبي عروبة أو ابن عامر . وإلا فهو تصحيف .

(وهذا الحديث) تقدم مع شرحه وأفيا في الطهارة^(٣) .

(١٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَلِيِّ ابْنِ الْحَكَمِ الْبُنَّانِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْجَزَرِيِّ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : إِذَا أَصَابَهَا فِي أَوَّلِ الدَّمِّ فَدِينَارٌ وَإِذَا أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِّ فَنِصْفُ دِينَارٍ .

(١) ص ٥٢ ج ٣ المنهل العذب (باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع) .

(٢) ص ٢٧٨ ج ١ فتح الباري (مباشرة الحائض) .

(٣) ص ٤٥ ج ٣ المنهل العذب (باب في إتيان الحائض) .

﴿ش﴾ (مقسم) بن بَجْرَةَ أو ابن نَجْدَةَ . تقدم هذا الأثر بشرحه في الطهارة^(١) .

﴿ ٤٩ - باب ما جاء في العزل ﴾

أى في بيان حكم العزل وهو بسكون الزاى أن يجمع الرجل امرأته فإذا قارب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج . يقال عزل الشيء يعزله من باب ضرب إذا صرفه ونحاه عنه .

(١١٣) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِيْمَاعِيلَ الطَّائِفَانِيُّ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ قَزَعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ذَكَرَ ذَلِكَ - عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي الْعِزْلَ - قَالَ : فَلَمْ يَفْعَلْ أَحَدُكُمْ ؟ وَلَمْ يَقُلْ : فَلَا يَفْعَلْ أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَزَعَةُ مَوْلَى زِيَادٍ .

﴿ش﴾ (سفيان) بن عيينة كما في رواية لمسلم . و (ابن أبي نجيح) عبد الله بن يسار . و (مجاهد) ابن جبر . و (قزعة) بفتححات ابن يحيى مولى زياد بن أبي سفيان .

(المعنى) (ذكر ذلك) مبني للمجهول أى ذكر العزل (عند النبي صلى الله عليه وسلم يعنى العزل) بيان لذلك (قال) صلى الله عليه وسلم (لم يفعل أحدكم) هو استفهام إنكارى بمعنى النفي أى لا ينبغي العزل لأنه لا فائدة فيه ولا يمنع من العلوق إذا أراد الله تعالى (ولم يقل) صلى الله عليه وسلم (فلا يفعل أحدكم) بلا الناهية . لم يصرح صلى الله عليه وسلم بالنهى إشارة إلى أن الأولى ترك ذلك (فإنه ليست من نفس مخلوقة) أى قدر الله خلقها (إلا الله) تعالى (خالقها) سواء أعزل أحدكم أم لا فلا فائدة في العزل .

(الفقه) دل الحديث على أن العزل مكروه في كل حال وكل امرأة سواء أَرْضِيَتْ أم لا لأنه طريق إلى قطع النسل . وهذا مذهب الشافعى وروى عن أبى بكر وعمر (قال) عبد الله بن مسعود : كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال : التخنم بالذهب وجر الإزار والصفرة يعنى الخلق وتغيير الشيب والرقى إلا بالمعوذات وعقد التناثم والضرب بالسكعاب والتبرج بالزينة لغير محلها وعزل الماء عن محله وإفساد الصبي غير مُحَرَّمٍ . أخرجه البيهقى^(٢) [٩٥] .

(١) ص ٤٧ ج ٣ المنهل العذب (باب في إتيان الخائض) .

(٢) ص ٢٣٢ ج ٧ سنن البيهقى (من كره العزل . .) و (غير محرمة) بضم الميم وفتح الميم وشد الراء .

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح^(١) .

(١١٤) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَمَّاءُ أَبَانُ ثَمَّاءُ يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ حَدَّثَهُ أَنَّ رِفَاعَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارِيَةً وَأَنَا أَغْزَلُ عَنْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرِّجَالُ وَإِنَّ الْيَهُودَ تَحَدَّثُ أَنَّ الْعَزْلَ مَوْدُودَةُ الصَّغْرَى . قَالَ : كَذَبَتْ يَهُودُ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَاعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ .

(ش) (السند) (أبان) بن يزيد العطار . و (يحيى) بن أبي كثير سعيد الأنصارى . و (رفاعة) ويقال أبو رفاعه أو أبو مطيع بن عوف . روى عن أبي سعيد هذا الحديث . وعنه محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان . قال في التقريب : مقبول من الثامنة .

(المعنى) (أن رجلاً) لم نقف على اسمه (قال يا رسول الله إن لي جارية) لم نقف على اسمها (وأنا) أطؤها . و (أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل) علة لقوله أغزل عنها أى كراهية الحمل لما يترتب على ذلك من الضرر لأنها إن كانت مملوكة له وحملت منه امتنع عليه بيعها لأنها صارت أم ولد وإن كانت زوجة له وحملت منه صار ولده رقيقاً لغيره تبعاً لأمه (وأنا أريد ما يريد الرجال) من أداء الشهوة (وإن اليهود تحدث أن العزل) لا يجوز لأنه (مودة الصغرى) هكذا في جميع النسخ بإضافة مودة إلى الصغرى من إضافة الموصوف إلى الصفة . وعند أحمد : وإن اليهود تزعم أنها المودة الصغرى بإثبات أل في المودة فتكون الصغرى مرفوعة على أنها صفة والمودة البنت المدفونة وهى حية . كانت العرب تفعل ذلك خشية العار أو الفقر . والمعنى أن اليهود زعموا أن العزل نوع من الواد لأن فيه إضاعة النطفة التى جعلها الله تعالى وسيلة إلى النسل والذرية (قال) صلى الله عليه وسلم (كذبت يهود) أى فى زعمهم أن العزل وأد لأن الواد دفن البنات حية وهذا لا يكون إلا بعد الخلق ونفخ الروح « روى » هيب بن رفاعه عن أبيه قال : كنت عند عمر وعنده على وطلحة وهدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتذاكروا العزل فرآه بعضهم وكرهه بعضهم فقال : إنهم يزعمون أنها المودة الصغرى فقال على رضى الله عنه : إنها لا تكون مودة حتى تمر بالتارات السبع تكون تراباً ثم نطفة ثم حلقة ثم مضغة ثم لحائىم

(١) ص ١٢ ج ١٠ نوى مسلم (حكم العزل) و ص ١٩٤ ج ٢ تحفة الأحمدي (كراهية العزل) .

عظما ثم خلقا آخر . فقال عمر رضى الله عنه : صدقت أطل الله بقاءك . أخرجه الشافعى ^(١) [٥٥]
(لو أراد الله أن يخلقه) أى يخلق من ذلك الماء ولدا (ما استطعت أن تعرفه) بل لا بد من خلقه
وأن يسبقكم الماء فلا تقدرون على عزله ولا ينفعكم الحرص على ذلك .

(الفقه) دل الحديث على جواز العزل « ولا يعارضه » حديث جدامة بنت وهب الأصديه قالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسئل عن العزل فقال : هو الواد الخفى . أخرجه أحمد والبيهقى
وعزاه إلى مسلم ^(٢) [٩٦] وقال : وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم فى العزل خلاف هذا . ورواة
الإباحة أكثر وأحفظ فهمى أولى وتحتل كراهية من كرهه منهم التنزيه دون التحريم « لأنه »
يجمع بينهما بأن ما فى حديث جدامة محمول على التنزيه وتكذيب اليهود لأنهم أرادوا التحريم الحقيقى
وجمع ابن القيم بينهما بأن الذى كذب فيه صلى الله عليه وسلم اليهود هو زعمهم أن العزل لا يتصور
معه الحمل أصلا وجملوه لما فيه من قطع النسل من الواد . فكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله
خلقه . وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأدا حقيقة . وإنما سماه وأدا خفيا فى حديث جدامة لأن الرجل
إنما يعزل هربا من الحمل فأجرى قصده بذلك مجرى الواد . والفرق بينهما أن الواد ظاهر بالمباشرة اجتمع
فيه القصد والفعل . والعزل يتعلق بالقصد فقط ولذلك وصفه بكونه خفيا ^(٣) .

(والجديد) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقى بسند جيد رجاله ثقات ^(٤) .

(١١٥) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ أَبِي مُخَيْبِرٍ قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ
فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ
بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصْبَحْنَا سَبَايَا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَأَحْبَبْنَا
الْفِدَاءَ فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزَلَ ثُمَّ قُلْنَا : نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ
أَنْ نَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : مَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَانَتْ .

(١) س ٣٥٨ ج ٢ بدائع المن . (والتارات جمع تارة) وهى المرة والمعنى أنها لا تسكون مرة واحدة إلا بعد تمام
الخلق ونفخ الروح .

(٢) س ٣٦١ ج ٦ مسند أحمد (حديث جدامة بنت وهب) وس ٢٣١ ج ٧ سنن البيهقى (من كره العزل) .

(٣) س ٢٤٩ ج ٩ فتح البارى . الفرج (العزل) .

(٤) س ٢٢٠ ج ١٦ — الفتح الربانى . وس ٢٣٠ ج ٧ سنن البيهقى (العزل) .

(ش) (القمي) عبد الله بن مسلمة . و (ابن محيرز) عبد الله السكي .

(المعنى) (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق) بضم الميم وسكون الصاد وفتح الطاء المهملتين وكسر اللام بعد ها قاف . والمصطلق لقب لجذيمة بن سعد بن عمرو أبي تلك القبيلة وهي بطن من خزاعة . وتسمى غزوة المريسيع وهو ماء لبني خزاعة . وكانت هذه الغزوة سنة خمس من الهجرة في شعبان . وسببها أن النبي صلى الله عليه وسلم بلغه أن الحارث بن أبي ضرار رئيس بني المصطلق سار في قومه ومن قدر عليهم من العرب فدعاهم إلى حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجابوه وتجهتوا للسير معه . فبعث النبي صلى الله عليه وسلم إليهم بريدة بن الحصيب الأسدي رضي الله عنه ليكشف الخبر فأتاهم فوجدهم قد جمعوا الجموع فدخل فيهم متذكراً فسالوه من الرجل ؟ قال : منكم قدمت إليكم حين بلغني أنكم تتجمعون لقتال هذا الرجل فأسير معكم في قومي ومن أطاعني من العرب فسيكون يدا واحدة عليه حتى نستأصله . قال الحارث : فمنحن على ذلك فمجل علينا فقال بريدة أركب الآن وآتيكم بجمع كثير من قومي فسروا بذلك . فرجع بريدة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبرهم فندب النبي صلى الله عليه وسلم الناس لغزوم وخرج مسرعاً في عدد كثير من أصحابه الكرام . واستخلف على المدينة زيد بن حارثة رضي الله عنهما وقادوا الخيل . وكانت ثلاثين فرساً . وخرجت عائشة رضي الله عنها معه صلى الله عليه وسلم . فلما بلغ الحارث بن أبي ضرار مسيرة صلى الله عليه وسلم إليهم ساء بذلك الخبر هو ومن معه وخافوا خوفاً شديداً وتفرق عنهم من كان معهم من العرب . وسار صلى الله عليه وسلم حتى وصل إلى المريسيع فهجم صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم . وذكر أهل السير أنه صلى الله عليه وسلم لما وصل إلى المريسيع صف أصحابه ودفع راية المهاجرين إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وراية الأنصار إلى سعد بن عباد رضي الله عنه . وأمر صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ينادي بني المصطلق بأن قولوا : لا إله إلا الله تمنعوا بها أنفسكم وأموالكم فأبوا فتراموا بالنبل ساعة ثم أمر صلى الله عليه وسلم أصحابه فحملوا عليهم حملة رجل واحد فقتلوا منهم عشرة وأسروا سائرهم وكانوا نحواً من سبعمائة ولم يقتل من المسلمين إلا رجل واحد . فسبوا الرجال والنساء والذرية وساقوا الأنعم والشاء . وكانت الإبل ألفي بعير والشاء خمسة آلاف شاة . وفي رجوعه صلى الله عليه وسلم من هذه الغزوة حصلت قصة الإفك لعائشة رضي الله عنها . وحاصلها ما قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأيتن خرج سهمها خرج بها معه وإياه أقرع بيننا في غزاة فخرج سهمي فخرجت معه وأنا أحمل في هودج وأنزل فيه فسرنا

حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوته وقفل ودنونا من المدينة آذن ليلة بالرحيل فقامت حتى جاوزت الجيش . فلما قضيت من شأني أقبلت إلى الرجل فلمست صدرى فإذا عقد لى من جزع ظفار قد انقطع فرجعت فالتصتته فحبسنى ابتغاؤه وأقبل الرهط الذين كانوا يرّحلوننى فاحتملوا هودجى فرحلوه على بهيرى وهم يحسبون أنى فيه وكان النساء إذ ذاك خفافاً لم يشقطن اللحم وإنما نأكل العلفقة من الطعام^(١) فلم يستنكر القوم خفة الهودج حين رفعوه وكنت جارية حديثة السن فبعثوا الجمل وساروا فوجدت عقدى بعد ما استمر الجيش فحُت منزلهم وليس فيه أحد منهم فتييمت منزلى الذى كنت فيه وظننت أنهم سيفقدوننى فيرجعون إلىّ فبينما أنا جالسة غلبتنى عيناي فتمت . وكان صفوان ابن المطلب السلى قد عرس وراء الجيش فأدلى فأصبح عند منزلى فرأى سواد إنسان نائم فأتانى فمررنى فاستيقظت باسترجاعه حين عرفنى فحمرت وجهى بجلبابى ووالله ما كلنى كلمة ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه وهوى حتى أناخ راحلته فوطى على يديها فركبتها فانطلق يقود بى الراحلة حتى أتينا الجيش بعدما نزلوا معرسين^(٢) فهلك فى شأنى من هلاك . وكان الذى تولى كبر الإفك عبد الله بن أبى ابن سلول فقدمنا المدينة فاشتكت بها شهرا . والناس يفيضون فى قول أصحاب الإفك ولا أشعر ويرينى فى وجهى أنى لا أرى من النبى صلى الله عليه وسلم اللطف الذى كنت أرى منه حين اشتكى إنما يدخل فيسلم ثم يقول : كيف تيكم ؟ ثم ينصرف فذاك الذى يرينى منه ولا أشعر بالشر حتى نهت^(٣) فخرجت معى أم مسطح قبل الناصع وهو متبرزنا وكنا لا نخرج إلا ليلا إلى ليل . وذلك قبل أن نتخذ السكف فأقبلت أنا وأم مسطح وهى خالة أبى بكر الصديق رضى الله عنه وابنها مسطح بن أثانة حين فرغنا من شأننا نمشى فعثرت أم مسطح فى مرطها^(٤) فقالت تعس مسطح فقلت لها : بش ما قلت أنسبين رجلا شهد بداراً ؟ فقالت يا هنتاه ألم تسمى ما قال ؟ فقلت وما قال ؟ فأخبرتني بقول أهل الإفك فازددت مرضاً إلى مرضى فلما رجعت إلى بيتى دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف تيكم ؟ فقلت : لئن لى أن آنى أبوى وأنا حينئذ أريد أن أستيقن الخبر من قبلهما فأذن لى فأتيت أبوى فقلت لأمى يا أمته ماذا يتحدث الناس به ؟ فقالت : يا بنية هونى على نفسك الشأن فوالله لقل ما كانت امرأة قط وضيفة عند رجل يحبها ولها ضرأر إلا أكرثن عليها . (الحديث) وفيه : فأصبح

(١) (جزع) بفتح فسكون ، خرز فى سواده بياض . و (ظفار) بفتحين وراء مكسورة ، مدينة باليمن . وفى رواية أظفار . قيل : وهى خطأ . و (يرحلوننى) بفتح الياء وتخفيف الحاء يقال : رحلت البعير أى شددت عليه الرحل . وفى رواية بضم الياء وشد الحاء . و (العلفقة) بضم فسكون القليل من الطعام .

(٢) (معرسين) من التعريس وهو نزول المسافر للراحة .

(٣) (نهت) بكسر القاف وقد تفتح أى برئت عقب المرض .

(٤) (المرط) بكسر فسكون كساء من صوف أو خز .

أبوإى عندى . وقد بكيت ليلتين ويوماً حتى أظن أن البكاء فالق كبدى فبينما هما جالسان عندى وأنا أبكى إذ استأذنت امرأة من الأنصار فأذنت لها فجلست تبكى معى فبينما نحن كذلك إذ دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جلس ولم يجلس عندى من يوم قيل فى ما قيل قبلها . وقد مكث شهراً لا يوحى إليه فى شأنى بشئ فتشهد حين جلس ثم قال : أما بعد فإنه قد بلغنى عنك كذا وكذا . فإن كنت بريئة فسيبرئك الله تعالى وإن كنت بذنب فاستغفرى الله تعالى وتوبى إليه فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه . فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته قلص دمعى حتى ما أحس منه بقطرة فقلت لأبى : أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال . قال : والله ما أدرى ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت لأبى أجبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عني فيما قال . قالت : والله ما أدرى ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت : وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن فقلت : إنكم سمعتم حديثاً تحدث الناس به واستقر فى نفوسكم وصدقتم به فلئن قلت لكم : إنى بريئة لا تصدقوننى بذلك . ولئن اعترفت لكم بأمر والله يعلم أنى منه بريئة لتصدقوننى . فوالله ما أجدلى ولكم مثلاً إلا أبا يوسف إذ قال : « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ » ثم تحولات فاضطجعت على فراشى وأنا والله حينئذ أعلم أنى بريئة وأن الله تعالى مبزئى . (الحديث) وفيه قالت : فوالله ما رام رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) ولا خرج أحداً من أهل البيت حتى أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم فسرئى عنه الوحى وهو يضحك . فكان أول كلمة تسكلم بها أن قال لى : يا عائشة احدى الله تعالى فإنه قد برأك فأنزل الله تعالى : « إِنْ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ » العشر الآيات . فلما أنزل الله تعالى هذا فى براءتى قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه وكان ينفق على مسطح بن أثانة لقربائه منه وفقره : والله لا أنفق على مسطح شيئاً أبداً بعد ما قال لعائشة رضى الله عنها . فأنزل الله تعالى : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ » إلى قوله : « وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » فقال أبو بكر رضى الله عنه بلى والله إنى لأحب أن يغفر الله لى فرجع إلى مسطح الذى كان يجرى عليه وقال : والله لا أنزعها منه أبداً . (الحديث) أخرجه الشيخان والنسائى والترمذى^(٢) [٩٨] .

(١) (ما رام) أى ما فارق النبى صلى الله عليه وسلم مكانه حتى نزل الوحى ببراءة عائشة رضى الله عنها .

(٢) ص ١٤٦ — ١٥٠ ج ١ تيسير الوصول . (سورة النور) .

وفى هذه الغزوة أيضاً أنزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم رخصة التيمم كما تقدم المصنف^(١).
 (فأصبنا سبأيا) جمع سبى وسبئية . وفى نسخة فأصبنا سبياً (من سبى العرب فاشتبهوا النساء)
 أى رغبتنا فى الجماع (واشتدت علينا العزبة) بضم العين المهملة وسكون الزاى أى قلة الجماع (وأحببنا
 الفداء) بكسر الفاء أى رغبتنا فى قيمة الإمام وذلك أن الجارية لو حملت صارت أم ولد فيمتنع على
 سيدها بيعها فتضيق عليه قيمتها (فأردنا أن) نطأهن و (نعرل) عنهن التى مخافة الحبل لفحفظ قيمتها.
 (ثم قلنا) فى أنفسنا أو قال بعضنا لبعض (أنعرل) بحذف الاستفهام (ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين أظهرنا) أى بيننا . وهى جملة حالية (قبل أن نسأل عن ذلك) أى عن العزل (فسألناه) صلى الله
 عليه وسلم (عن ذلك فقال ما عليكم ألا تفعلوا) أى ما عليكم ضرر فى ترك العزل لأن كل نفس قدر
 الله تعالى خلقها لا بد أن يخلفها حتى لو أردتم العزل لا يمكنكم ذلك بل بسببكم النساء . وإن لم يقدر
 الله خلق النسمة لا يمكن أن تخلق فلا يضركم عدم العزل . وفى رواية للشيخين : لا عليكم ألا تفعلوا
 فلا فيها بمعنى ما . ويحتمل أن لا زائدة . والمعنى عليها : لا ضرر عليكم فى العزل . ومن منع العزل قال :
 لا نفى لما سألوا عنه . وعليكم ألا تفعلوا كلام مستأنف مؤكداً له . وعلى هذا تكون أن مفتوحة
 (ما من نسمة) أى نفس (كائنة إلى يوم القيامة إلا هى كائنة) لا محالة لا يمتنعها عزل ولا غيره .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الرق يجزى على العرب لأن بنى المصطلق عرب من خزاعة
 وقد استرقوم ووطئوا سبأياهم واستباحوا بيعهم وأخذ فدائهم . وبهذا قال الجمهور ومالك والشافعى
 فى الجديد . وقال فى القديم : لا يجزى عليهم الرق لشرفهم . قاله النووى^(٢) وقال الحنفىون : لا يجوز
 استرقاق رجال مشركى العرب ويجوز استرقاق نسائهم وصبيانهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم استرق
 ذرارى أوطاس وهوازن . وكذلك أبو بكر رضى الله عنه استرق بنى حنيفة (وقال) عبد الله بن عون :
 كتبت إلى نافع فكتب إلى : أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بنى المصطلق وهم غارتون وأنعامهم
 تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية « قال نافع » حدثنى به عبد الله
 ابن عمر . وكان فى ذلك الجيش . أخرجه البخارى^(٣) [٩٨] . (ب) على أن العزل مكروه غير حرام .
 (والحديث) أخرجه أيضا الشيخان . وأخرج أحمد نحوه^(٤) .

(١) س ١٥٢ ج ٣ النهل المذب (التيمم) .

(٢) س ١١ ج ١٠ شرح مسلم (حكم العزل) .

(٣) س ١٠٥ ج ٥ فتح البارى (من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجلهم وفدى القدية)

(٤) س ٣٠٥ ج ٧ فتح البارى (غزوة بنى المصطلق) و س ٩ ج ١٠ نووى مسلم (حكم العزل)

و س ٢١٨ ج ١٦ — الفتح الربانى .

(١١٦) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ فَقَالَ : اغْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا قَالَ : فَلَيْتَ الرَّجُلُ ثُمَّ أَنَاهُ فَقَالَ : إِنْ الْجَارِيَةَ قَدْ حَمَلَتْ قَالَ : قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا .

(ش) (الفضل بن دكين) مصنف . و (زهير) بن معاوية . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم ابن تدرس المسكي .

(المعنى) (إن لي جارية) زاد مسلم : هي خادمتنا وسانيتنا أى تسقى لنا الماء . شبهها بالبعير في ذلك (أطوف عليها) أى أجامعها (وأنا أكره أن تحمل فقال) صلى الله عليه وسلم (اغزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها) من الحمل وغيره عزات أم لا (قال) جابر (فليت الرجل) أياما (ثم أناه) أى أتى النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) الرجل (إن الجارية قد حملت قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها) .

(الفقه) دل الحديث (١) على إباحة العزل عن الجوارى . وقد رخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين . وكرهه بعض الصحابة . « روى » عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الجارية [٥٦] وبه قال الحنفيون والشافعي وأحمد . وقال مالك : لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها ولا يعزل عن الجارية إذا كانت زوجة إلا بإذن أهلها ويعزل عن أمته بغير إذن قاله الخطابي^(١) . (وقال) النووي : العزل مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء أرضيت أم لا . ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته الواد الخفي ، لأنه قطع طريق الولادة كما يقتل المولود بالواد . وأما التحريم فقال أصحابنا : لا يحرم في مملوكته ولا في زوجته الأمة سواء أرضيت أم لا . لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها أم ولد وامتناع بيها . وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير ولده رقيقاً تبعاً لأمه . وأما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم وإلا فوجهان أصحهما لا يحرم . ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها بأن ما ورد في النهي محمول على كراهة التنزيه . وما ورد

في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بمحرام وليس معناه نفى الكراهة . ومن حرّمه بغير إذن الزوجة الحرة قال : عليها ضرر في العزل فيشترط لجوازه إذنها^(١) .

(ب) دل على إلحاق النسب مع العزل لأن المني قد سبق . وأنه إذا اعترف الرجل بوطء أمته صارت فراشاً له وتلمحه أولادها إلا أن يدعى الاستبراء . وهو مذهب مالك والشافعي . قاله النووي^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والبيهقي^(٣) .

(٥٠ — باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله)

أى في بيان أنه يكره للرجل أن يذكر للناس ما يقع بينه وبين زوجته حالة الجماع . ومثل الرجل في ذلك المرأة كما ستعرفه .

(١١٧) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا بِشَرُّ ثَنَا الْجَرِيرِيُّ ح وَحَدَّثَنَا مُوَكَّلٌ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ ح وَحَدَّثَنَا مُوسَى ثَنَا حَمَّادٌ كُلُّهُمْ عَنِ الْجَرِيرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ طُفَاوَةَ قَالَ : تَنَوَّيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ بِالْمَدِينَةِ فَلَمْ أَرْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَدَّ نَشِيمًا وَلَا أَقْوَمَ عَلَى ضَيْفٍ مِنْهُ . فَبَيْنَمَا أَنَا عِنْدَهُ يَوْمًا وَهُوَ عَلَى سِرِيرٍ لَهُ وَمَعَهُ كَبَسٌ فِيهِ حَمَى أَوْ نَوَى وَأَسْفَلُ مِنْهُ جَارِيَةٌ لَهُ سَوْدَاءُ . وَهُوَ يُسَبِّحُ بِهَا حَتَّى إِذَا أَنْفَدَ مَا فِي السِّكِّيسِ أَفْلَاهُ إِلَيْهَا . فَجَمَعَتْهُ فَأَعَادَتْهُ فِي السِّكِّيسِ فَدَفَعَتْهُ إِلَيْهِ . فَقَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكَ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : قُلْتُ : بَلَى . قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا أُوْعَكُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ : مَنْ أَحْسَنُ الْفَتَى الدَّوْنِي ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ ذَا يُوْعَكُ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ يَمْشِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى فَوْضَعِ يَدِهِ عَلَى فَقَالَ لِي مَعْرُوفًا فَتَهَضَّتْ فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي حَتَّى أَتَى مُقَامَهُ الَّذِي يُعْتَلَى فِيهِ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ وَمَعَهُ صَفَّانِ مِنْ رِجَالٍ وَصَفٌّ مِنْ نِسَاءٍ أَوْ صَفَّانِ مِنْ نِسَاءٍ وَصَفٌّ مِنْ

(١) ص ٩ ج ١٠ شرح مسلم (حكم العزل) .

(٢) ص ١٣ منه .

(٣) ص ٢١٩ ج ١٦ — الفتح الرباني . وص ١٣ ج ١٠ نووى مسلم . و ص ٢٢٩ ج ٧ سنن البيهقي (العزل)

رَجَالٍ فَقَالَ : إِنَّ أَنْسَانِي الشَّيْطَانُ شَيْنًا مِنْ صَلَاتِي فَلْيُسَبِّحِ الْقَوْمُ وَلْيُصَلِّ النَّسَاءُ . قَالَ :
فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْسَ مِنْ صَلَاتِهِ شَيْنًا فَقَالَ : بِجَالِسِكُمْ بِجَالِسِكُمْ .
زَادَ مُوسَى : ثُمَّ حَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ . ثُمَّ أَنْفَقُوا ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الرِّجَالِ
فَقَالَ : هَلْ مِنْكُمْ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَأَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ وَأَلْقَى عَلَيْهِ سِتْرَهُ وَاسْتَتَرَ بِسِتْرِ اللَّهِ ؟
قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : ثُمَّ يَجْلِسُ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ : قَعَلْتُ كَذَا قَعَلْتُ كَذَا . قَالَ : فَسَكَتُوا .
ثُمَّ قَالَ : فَأَقْبَلَ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ : هَلْ مِنْكُنَّ مَنْ تُحَدِّثُ ؟ فَسَكَتْنَ . فَجَنَّتْ فَتَاةٌ عَلَى إِحْدَى
رُكْبَتَيْهَا وَتَطَاوَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَرَاهَا وَيَسْمَعَ كَلَامَهَا . فَقَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثُونَ وَإِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثُنَّهُ . فَقَالَ : هَلْ تَذَرُونَ مَا مَثَلُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ :
إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ شَيْطَانَةٍ لَقِيَتْ شَيْطَانًا فِي السُّكَّةِ فَقَضَى مِنْهَا حَاجَتَهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ
إِلَيْهِ . أَلَا وَإِنَّ طَيْبَ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَوْنُهُ . أَلَا وَإِنَّ طَيْبَ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ
وَلَمْ يَظْهَرْ رِيحُهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : مِنْ هَاهُنَا حَفِظْتُهُ عَنْ مُؤَمِّلٍ وَمُوسَى إِلَّا لَا يُفْضِلُ رَجُلٌ
إِلَى رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ إِلَى امْرَأَةٍ إِلَّا إِلَى وَلَدٍ أَوْ وَالِدٍ . وَذَكَرَ ثَلَاثَةً فَأَنْسَيْنَاهُمَا . وَهُوَ فِي حَدِيثِ
مُسَدَّدٍ . وَقَالَ مُوسَى : ثَنَا حَمَادٌ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنِ الطُّفَاوِيِّ .

(ش) (السند) مسدد بن مسرهد . و (بشر) بن المفضل . و (الجريري) بالتصغير اسمه سعيد
ابن إياس . و (مؤمل) بوزن محمد هو ابن الفضل . و (إسماعيل) بن إبراهيم المعروف بابن علي .
و (موسى) بن إسماعيل . و (حماد) بن سلمة (كلهم) أى يروى الحديث كل من بشر وإسماعيل
وحامد (عن الجريري) و (أبو نضرة) المنذر بن مالك . و (شيخ من طفاوة) بضم الطاء المهملة .
قال الحافظ في التهذيب : الطفاوى عن أبي هريرة . وعنه أبو نضرة العبدي لم يُسم . ومحمد بن
عبد الرحمن الطفاوى متأخر عن ذلك . وقال في التقريب : الطفاوى شيخ لأبي نضرة لم يُسم
ولا يعرف من الثالثة .

(المعنى) (قال) الطفاوى (تثويت أبا هريرة) أى ضفته (بالمدينة) يقال : تثويت فلاناً
إذا نزلت عنده ضيفاً . والثوى الضيف (فلم أر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أشد
تشميراً) أى أكثر اجتهاداً فى طاعة ربه (ولا أقوم على ضيف منه) أى ولا أشد إكراماً للضيف
من أبي هريرة . وهذا بحسب ما ظهر للطفاوى فلا ينفى أن غير أبي هريرة قد يكون مثله فيما ذكر

أو أكثر منه (فبينما أنا عنده) أى عند أبي هريرة (يوماً وهو على سرير له ومعه كيس فيه حمى أو) للشك من الراوى (نوى) التمر (وأسفل منه) أى أسفل السرير (جارية له سوداء) جالسة على الأرض (وهو يسبح) أى يعد التسبيح (بها) أى بالحمى والنوى . وعند أحمد : يقول سبحانه الله سبحانه الله (حتى إذا أفند) بفتح الهمزة وسكون النون أى لم يبق في الكيس شيئاً من الحمى . وفى بعض النسخ : حتى إذا نفذ أى فنى (ما فى الكيس) من الحمى والنوى (ألقاه إليها) أى ألقى أبو هريرة الكيس إلى الجارية (فجمعته) أى الحمى (فأعادته فى الكيس فدفعته) . وفى نسخة : فرفقته أى الكيس (إليه) أى إلى أبي هريرة على السرير (فقال ألا أحدثك عنى وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال) أى شيخ من طفاوة (قلت بلى) حدثنى عنك وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) أبو هريرة : (بينما أنا أوعك) بصيغة المجهول من الوعك أى أتألم وأتقلب (فى المسجد) من مرض الحمى (إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل المسجد فقال : من أحسن) أى أبهر (الفتى الدوسى) بفتح الدال وسكون الواو نسبة إلى قبيلة دوس (ثلاث مرات) أى كرر صلى الله عليه وسلم السؤال ثلاث مرات (فقال رجل) لم أفد على اسمه (يا رسول الله هو) أى الفتى الدوسى (ذاك يوعك فى جانب المسجد فأقبل) أى توجه صلى الله عليه وسلم (يمشى حتى انتهى إلى فوضع يده على) شفقة بنى ونسكيناً لقاى (فقال لى معروفاً) أى كلاماً حسناً يخفف المرض (فنهضت) أى فقامت من مرضى ببركة دعائه صلى الله عليه وسلم (فانطلق يمشى) صلى الله عليه وسلم (حتى أتى مقامه) أى مكانه (الذى يعلى فيه فأقبل عليهم) أى على أصحابه (ومعه صفان من رجال وصف من نساء أو) للشك من الراوى (صفان من نساء وصف من رجال فقال) صلى الله عليه وسلم (إن أنسانى) بالهمز وفى نسخة : نسانى بتشديد السين (الشيطان شيئاً من صلاتى فليسبح القوم) أى الرجال (وليصفق النساء) لأتذكر ما نسيت (قال) أبو هريرة (فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينس من صلاته شيئاً فقال بحالكم بحالكم) بالنصب أى الزموا مكانكم (زاد موسى) بن إسماعيل أحد شيوخ المصنف فى روايته بعد قوله صلى الله عليه وسلم بحالكم (ثم حمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد) إلى هنا ثم ما زاد موسى (ثم انفقوا) أى شيوخ المصنف الثلاثة : مسدد ومؤمل وموسى على قوله (ثم أقبل) صلى الله عليه وسلم (على الرجال فقال هل منكم الرجل إذا أتى أهله) أى إذا أراد الرجل وقاع زوجته (فأغلق عليه بابه وألقى عليه ستره) من نحو ملأه وسعى الله تعالى ليستتر به عن أعين الجن (واستتر بستر الله) تعميم بمد تخصيص إذ جميع ما ذكر من ستر الله تعالى (قالوا نعم) نستتر فى ذلك الوقت كمال الاستتار (قال) صلى الله عليه وسلم (م — ٦ فتح الله للمبود ج ٤)

(ثم يجلس) ذلك الرجل بين الناس (بعد ذلك فيقول فعمات الائلة) أو اليوم (كذافات كذا) فيذكر ما وقع بينه وبين زوجته وقت الجماع من كيفيته ومقدماته (قال) أبو هريرة (فسكتوا) حياء منه صلى الله عليه وسلم أو مخافة (قال فأقبل) صلى الله عليه وسلم (على النساء فقال هل منسكن من تحدث) عن ذلك؟ (فسكتن فجئت) أى جالست (فتاة على إحدى ركبتيها) على هيئة المستعد للكلام (وتطاولت) أى مدت عنقها (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليراها ويسمع كلامها فقالت يا رسول الله لمنهم) أى الرجال (ليتحدثون) بذلك (ولهن) أى النساء (ليتحدثنه) كذلك (فقال) صلى الله عليه وسلم (هل تدرون ما مثل) من فعل (ذلك) فى الوقاحة وعدم الحياء؟ (فقال) صلى الله عليه وسلم (إنما مثل ذلك) أى مثل من يتحدث بما يقع بينه وبين زوجته حال الجماع (مثل شيطانة أقيت شيطاناً فى السكة) أى الطريق (ففضى منها حاجته) أى جاممها (والناس ينظرون إليه) وهذا أمر قبيح لا شك فى تحريمه (ألا وإن طيب الرجال ما ظهر ريحه ولم يظهر لونه) كماء الورد والمسك والعنبر والعود والكافور (ألا إن طيب النساء ما ظهر لونه ولم يظهر ريحه) كالزعفران والحناء والخلوق. وهذا فيما إذا أرادت الخروج من بيتها وأما إذا كانت مع زوجها فى البيت فلها أن تطيب بما شاءت. وإنما امتنع عليها التطيب بما ظهر ريحه عند الخروج لأنه داعية إلى الفتنة وياقت أنظار الرجال إليها فى منعها من ذلك سد لذريعة الفساد «زوى» أبو موسى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: كل عين زانية والمرأة إذا استمطرت فرت بالجلاس فهى كذا وكذا يعنى زانية. أخرجه الترمذى وقال: هذا حديث حسن صحيح^(١) [٩٩]

(قال أبو داود من هاهنا) أى بعد قوله صلى الله عليه وسلم ولم يظهر ريحه (حفظته) أى الحديث (عن مؤمل) بن الفضل (وموسى) بن إسماعيل شيخى المصنف ولم يحفظه عن مسدد (ألا) لاتنبيه (لا يفضين) بضم الياء أى لا يصلن (رجل إلى رجل) أى لا يجوز لرجل أن يدخل مع رجل آخر فى ثوب واحد (ولا امرأة إلى امرأة) كذلك وهذا نهى تحريم إذا كانا متجردين أما إذا كانت المباشرة بمائل فهى تنزيه (إلا إلى ولد) صغير لا يطلع على العورات فإن كان كبيراً وهناك حائل فلا مانع أيضاً وأما بدون حائل فلا (أو والد) بمائل وأما بدونه فلا (وذكر) أى كل من مؤمل وموسى كلمة (ثلاثة فأنسيتهما وهو) أى ما حفظته عن مؤمل وموسى مذكور (فى حديث مسدد) وفى نسخة ولسكنى لم أتقنه كما أحب (وقال موسى) بن إسماعيل (ثنا حماد) غرض المصنف بهذا بيان الفرق بين حديث موسى وبين حديث مسدد ومؤمل بأن موسى قال فى سند حديثه: حدثنا حماد (عن الجريرى) بالعمنة ثم قال (عن أبى نضرة) المفذر بن مالك (عن الطفاوى) بزيادة ياء النسب

وحذف لفظ شيخ . وأما مسدّد فقال: حدثنا بشر حدثنا الجريري بالتحديث وكذا مؤمل قال: حدثنا إسماعيل حدثنا الجريري عن أبي نضرة حدثني شيخ من طفاوة بصيفة التحديث وزيادة لفظ شيخ وحذف ياء النسب .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز عد التسبيح بالخصى ونحوه كالسبحة وتقدم عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حمى تسبح به فقال : أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل ؟ فقال : سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ، ولا إله إلا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك . أخرجه أبو داود والحاكم والترمذي وحسنه ^(١) [١٠٠] . (ب) على أنه لو نسي الإمام شيئاً من صلاته يذكره الرجل بالتسبيح والمرأة بالتصفيق . وتقدم مزيد بيان لذلك ^(٢) (ج) على أنه يحرم على كل من الزوجين إفشاء ما يقع بينهما حال الجماع « روى » أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها . أخرجه أحمد ومسلم ^(٣) [١٠١] وإنما خص صلى الله عليه وسلم الرجل ولم يتعرض للمرأة لأن وقوع هذا يكون في الغالب من الرجال . وهذا التحريم إنما هو في نشر أمور الاستمتاع وإفشاء ما يجري من المرأة حالة الوقوع وأما مجرد ذكر نفس الجماع فإن لم يكن منه فائدة ولا إليه حاجة فذكره لأنه خلاف المروءة ومن التكلم بما لا معنى ، أما إن كان إلى ذكر ذلك حاجة أو ترتب عليه فائدة فلا كراهة في ذكره كأن تذكر المرأة جماع زوجها وتدعى عليه المعجز « روى » عكرمة أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن ابن الزبير القرظي فادعت عليه العنة وقالت والله مالى إليه من ذنب إلا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه وأخذت هدبة من ثوبها فقال زوجها كذبت والله يارسول الله إني لأنفضها بنفس الأديم ولكنها ناشز تريد رفاعة قال صلى الله عليه وسلم : فإن كان ذلك لم تحلى له حتى يذرق من عسيائك وأبصر صلى الله عليه وسلم معه ابنين فقال بفوك هؤلاء ؟ قال نعم . قال هذا الذي تزعمين ما تزعمين فوالله لهم أشبه به من الغراب بالغراب . أخرجه البخاري مختصراً [١٠٢] ^(٤) .

(١) ص ١٦٣ ج ٨ — المنهل المذهب (التسبيح بالخصى) . وتقدم هناك بيان حكم اتخاذ السبحة .

(٢) ص ٤٣ ج ٦ — المنهل المذهب (باب التصفيق في الصلاة) .

(٣) ص ٢٢٣ ج ١٦ — الفتح الرباني . و ص ٨ ج ١٠ نووى مسلم (تحريم إفشاء سر المرأة) .

(٤) ص ٢١٨ ج ١٠ فتح الباري (الثياب الخضر) و (إني لأنفضها إلخ) أى أجهدهما وأمرهما كما يفعل

بالجلد عند دباغته .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي^(١) .

(تنبيهان) (الأول) اشتمل كتاب النكاح - من سنن الإمام أبي داود السجستاني - على خمسين باباً . فيها (١) ١١٧ سبعة عشر ومائة حديث مرفوع المكرر منها ١٤ أربعة عشر حديثاً (ب) اثنا عشر أثراً موصولاً (ج) سبعة آثار مملقة .

(الثاني) اشتمل شرح كتاب النكاح على ١٥٨ ثمانية وخمسين ومائة دليل من السفة غير ما بالمصنف منها ١٢ اثنان ومائة حديث مرفوع . وستة وخمسون أثراً موقوفاً . والله تعالى الهادي إلى الصواب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٢ - كتاب الطلاق)

هكذا في أكثر النسخ . وفي النسخة المصرية تفريع أبواب الطلاق أي عدة أبواب وفروع مختلفة تتعلق بالطلاق . لما فرغ المصنف رحمه الله من النكاح وأحكامه وما يتعلق به أخذ يشكلم على الطلاق ، لأنه فرع إذ لا طلاق إلا بعد تحقق النكاح هذا . والطلاق لفظ جاهلي وليس من خصائصنا فإن أهل الجاهلية كانوا يستعملونه لكن بلا حصر في الثلاث « روى » هشام بن عروة عن أبيه قال : كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة . فعمد رجل إلى امرأة له فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها وقال : والله لا آويك إلى ولا تحلين أبداً . فأنزل الله : الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ . فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من كان منهم طلق أو لم يطلق أخرجه مالك والشافعي^(٢) [١] .

(الطلاق مرتان) أي الطلاق الذي بعده رجعة مرتان ولا رجعة بعد الثالثة حتى تسكح زوجا غيره ، وقيل معناه : الطلاق الذي لا حرمة فيه يجب أن يكون دفعتين تطليقة بعد أخرى (فإمساك بمعروف) أي فعليكم إمساكهن الرجعة الثانية بالمعروف (أو تسريح بإحسان) هو الطلقة الثالثة .

(١) ص ٢٢٧ ج ١٦ - الفتح الرباني . و ص ١٩٤ ج ٧ سنن البيهقي (ما يكره من ذكر الرجل إصابته أهله) .
(٢) ص ٧٢ ج ٣ زرقاني الموطن (جامع الطلاق) و ص ٣٦٧ ج ٢ بدائع المن . و (شارفت) أي قاربت .
والأثر مرسل ووصله الترمذي من طريق يعلى بن شبيب عن هشام عن أبيه عن عائشة . وقال الترمذي : المرسل أصح .
انظر ص ٢١٨ ج ٢ تحفة الأحوذى .

هذا. والطلاق لغة حل الوثاق. يقال: طلقت الدابة من باب قعد إذا انحل وثاقها. وشرعاً حل العصمة المنعقدة بين الزوجين بألفاظ مخصوصة كالطلاق ونحوه حالا في الطلاق البائن ومآلاً في الرجعي بعد انقضاء المدة . وهو مشروع بالسكتاب والسنة والإجماع . قال الله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ . أى إذا أردتم أن تطلقوا النساء فطلقوهن عند بداية الدخول في المدة فلا يطلقها وهي حائض . ولا في طهر جامعها فيه . وأما السنة فأحاديث الباب .

وأجمع العلماء على جواز الطلاق، لأنه ربما فسد الحال بين الزوجين فيصير بقاء الزوجية بينهما مفسدة وضرراً بإلزام الزوج النفقة وحبس المرأة مع سوء العشرة والخصومة الدائمة من غير فائدة فاقضى ذلك شرع ما يزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة منه . وحكمة مشروعيته الحاجة إلى الخلاص عند تباين الأخلاق وعروض البغضاء الموجبة عدم القيام بحقوق الزوجية ولكونه مشروعاً عند الحاجة جعله الرحيم الرحمن بيد الرجال دون النساء لأن الرجل أثبت رأياً وأكمل عقلاً وأحزم وأقدر على ضبط النفس . وأما المرأة فالتأثر فيها نقصان العقل وغلبة الهوى والتسرع في القول والفعل . ولذا يناب عليها سرعة الاغترار وسوء الاختيار . ولما كانت النفس كثيرة الأمانى السكاذبة وكثيراً ما يظمر لها عدم الحاجة إلى شيء أو الحاجة إليه والواقع خلاف ذلك شرع الله الطلاق ثلاثاً وأمرنا أن نؤقعه مفراً على الأطهار التي لا جماع فيها ولا نؤقعه جملة أو مفراً في طهر واحد بل نؤقع واحدة في طهر لا جماع فيه لأنه وقت الرغبة في المرأة والقدرة على جماعها شرعاً فتظهر الحاجة الداعية إلى الطلاق فإن تبين أنها حقيقية وأن النفس صادقة في دعواها لم يراجع امرأته حتى تنقضى المدة . وإن ظهر كذبها في دعوى الحاجة إلى الطلاق أمكنه التدارك بالرجعة ثم إن عادت النفس إلى دعوى الحاجة إليه عاد إلى طلاقها في وقت الرغبة إليها وحل جماعها كالأول . وكذلك يفعل في الطلقة الثالثة فلا تقع إلا ويكون قد جرب نفسه مراراً . وبالثلث تنقضي الأعذار . وشرط الطلاق في الزوج أن يكون أهلاً لإيقاعه بأن يكون ية ظان بالغنا عافلاً ولو تقديرراً كالسكران وأن يكون غير شاك . فلو شك أطلقها أم لا لا يقع . ولو شك أطلقها رجعيًا أم بائناً أم واحدة أم ننتين حـكم بالأخف . وشرطه في المرأة أن تكون أهلاً لوقوعه بأن تكون في العصمة أو المدة أو يضاف إلى النكاح كإبان تزوجت فلانة فهي طالق .

هذا والطلاق تعثره أحكام (أ) الإباحة إذا كان الرجل لا يريد المرأة ولا تطيب نفسه بهحمل . ثبوتها بلا استمتاع (ب) الاستحباب لو كانت مؤذية له أو لغيره بقولها أو فعلها أو تاركة صلاة «روى» عن

ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال : لأن ألقى الله تعالى وصداقها بذهبي خير من أن أعائثر امرأة لا تصل [٢] (ج) الوجوب إذا فات الإمساك بالمعروف كما لو كان لا يصلها لنحو جب أو عته (د) الكراهة وهو ما يقع بلا سبب مع استقامة الحال . وعليه يحمل ما يأتي عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أبغض الحلال إلى الله الطلاق ^(١) ، والمراد بكونه مبغضاً أنه لا ثواب فيه وبالحلال ما ليس بالحرام فيشمل المسكروه (هـ) الحرمة وهو الطلاق البدعي الآتي بيانه إن شاء الله تعالى ثم الكلام هنا في خمسين باباً .

﴿ ١ - باب فيمن خيب امرأة على زوجها ﴾

أى فى بيان ما ورد من الوعيد لمن أفسد امرأة على زوجها .

(١) ﴿ ص ﴾ حدثنا الحسن بن عليّ ثنا زيد بن الحباب ثنا عمار بن رزيق عن عبد الله بن عيسى عن عكرمة عن يحيى بن يعمّر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس منّا من خيب امرأة على زوجها أو عبداً على سيده .

﴿ ش ﴾ مناسبة الحديث والباب للطلاق أن التخييب سبب للفساد والنزاع بين الزوجين وذلك سبب للطلاق (السند) (عمار بن رزيق) بتقديم الراء على الزاى مصفراً أبو الأحوص الضبي التميمي الكوفي . روى عن أبي إسحاق السبيعي وعطاء بن السائب وفطر بن خليفة والأعمش ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وكثير بن . وعنه أبو الأحوص سلام بن سليم ومعاوية بن هشام وأبو أحمد الزبيدي وكثيرون . وثقه ابن معين وأبو زرعة وقال أبو حاتم والنسائي : لا بأس به . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال فى التقريب : لا بأس به من الثامنة . روى له أيضاً مسلم والنسائي وابن ماجه . و (عبد الله بن عيسى) بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . و (عكرمة) بن عمار . و (يحيى بن يعمّر) بفتح الميم وقد تضم .

(المعنى) (ليس منّا) أى ليس من أتباعنا ولا من أهل طريقتنا (من خيب) أفسد (امرأة على زوجها أو عبداً على سيده) بأى نوع من أنواع الإفساد . نخب بقتل الموحدة من التخييب وهو الإفساد . وصورته أن يذكر للمرأة مساوى زوجها أو محاسن رجل أجنبي . وكذلك الحكم فيمن

(١) يأتي بالمصنف رقم (٤) من أحاديث الطلاق ص ٨٩ (كراهية الطلاق) .

أفسد رجلا على زوجته . وإنما خص صلى الله عليه وسلم المرأة بالذكر لأن النساء جبلن على الميل إلى الإفساد والاعوجاج .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائي والحاكم وصححه ^(١) .

﴿ ٢ - باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأتها له ﴾

أى فى ذكر ما ورد من نهى المرأة أن تطلب من زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد هى به .

(٢) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا وَلِتُنْكَحَ فَإِنَّمَا لَهَا مَا قَدَّرَ لَهَا .

﴿ ش ﴾ (القعنبي) عبد الله بن مسleme . و (أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان . و (الأهرج) عبد الرحمن بن هُرَيمز .

(المعنى) (لا تسأل المرأة طلاق أختها) لا ناهية . ويحتمل أن تكون نافية بمعنى النهى . وهذه المرأة يحتمل أن تكون زوجة لهذا الرجل فتسأله طلاق ضررتها . وأن تكون مخطوبة له فتسأله أن يطلق من فى عصمته إذا أراد أن يتزوجها . والظاهر أن المراد أختها فى الإسلام كما فى رواية ابن حبان من طريق أبى كثير عن أبى هريرة بلفظ : لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها . فإن المسئلة أخت المسئلة . أفاده الحافظ ^(٢) [١] . (لتستفرغ صحفتها) أى لتأخذ منافع زوجها ونستقل هى بها . والصحفة إناء كالكسمة وجمعها صحاف وهذا مثل . يريد النبى صلى الله عليه وسلم أن هذه المرأة تسأثر على الزوج بحظها فتكون كمن استفرغ صحفة غيره وقلب ما فى إنائه فى إناء نفسه . وعند أحمد ومسلم : لتكنى « من الإكفاء » ما فى صحفتها (ولتنكح) بصيغة الأمر مبنياً للعلوم أو الجهول عطفاً على قوله لا تسأل . والمعنى لتثبت تلك المرأة على نكاحها السكائن مع الضررة قائمة بما يحصل لها منه ولتنزوج ذلك الرجل أو غيره من غير أن تسأل طلاق المرأة التى تحتها وترضى بما قدره الله لها . ولذا ختمه صلى الله عليه وسلم بقوله (فإنما لها ما قدر لها) وعند أحمد : فإنما لها

ما كتب الله لها . وفيه إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فإنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله تعالى فينبغي ألا تعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد إرادتها .
ويحتمل أن تكون اللام مكسورة وتفتح بالنصب فيكون معطوفاً على لتستفرغ فيه - كون تعاملاً لسؤال طلاقها . والمعنى على هذا أن المرأة الأجنبية منهية أن تسأل الزوج طلاق زوجته لتتزوج هي به ويصير لها ما كان للمطلقة من نفقة ومعروف ومعاشرة ونحو ذلك .

(الفقه) دل الحديث على أنه يحرم على المرأة أن تسأل الرجل أن يطلق زوجته . وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كريبة في المرأة المستول طلاقها لا ينبغي معها أن تستمر في عصمة ذلك الزوج . ويكون ذلك من قبيل النصيحة المحضة . أو لضرر يحصل لها من الزوج . أو يحصل للزوج منها . أو يكون سؤالها ذلك بموضع . وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالتخلع مع الأجنبية إلى غير ذلك من المقاصد المختلفة . قاله الحافظ^(١) . أما لو اشترطت عليه طلاق ضررتها إن تزوج بها . فإنه لا يلزمه الوفاء بذلك اتفاقاً . وتقدم بسط الكلام على ذلك^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البخاري والنسائي . وأخرجه أحمد ومسلم بحز حديث : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه^(٣) .

{ ٣ - باب في كراهية الطلاق }

(٣) { ص } حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ثَنَا مُعَرِّفٌ عَنْ مُحَارِبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ .

{ ش } (معرف) كمحمد . وفي التقريب بضم ففتح وتشديد الراء المكسورة آخره فاء . وفي المستدرک : معروف بن واصل السعدي . و (محارب) بن دينار أبو دينار .

(المعنى) (ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق) محل الأبغضية إذا طلقها بغير سبب بأن يكون الحال بينهما مستقيماً . وسيأتى بيانه في الرواية الآتية .

(١) ص ١٧٥ ج ٩ فتح الباري . المشرح (الشروط التي لا تحل في النكاح) .

(٢) تقدم ص ٣٧ فقه الحديث رقم ٨٤ بالنكاح - باب في الرجل يشترط لها دارها .

(٣) ص ١٧٤ ج ٩ فتح الباري (الشروط التي لا تحل في النكاح) و ص ١٥٢ ج ١٦ - الفتح الرباني .

و ص ١٩٨ ج ٩ نووى مسلم (تحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه)

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وهو مرسل لأن محارباً تابعي ولم تثبت صحبته . وقد وصله الحاكم وصححه عن ابن عمر^(١) .

(٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُرَّفِ بْنِ وَاصِلٍ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَبْضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ .

﴿ش﴾ (كثير بن عبيد) بن نمير .

(المعنى) (أبفض الحلال إلى الله تعالى الطلاق) الحلال ما ليس بالحرام فيصدق بالواجب والمندوب والمكروه والمباح . وليس المراد من الحلال ما استوى طرفاه .

(الفقه) دل الحديث كسابقه على أن الطلاق إذا كان بغير سبب كما تقدم فهو مكروه لأنه مزيل للفكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها . وعن القاضي عياض أنه محرم لأنه ضرر بنفسه وزوجته وفيه إعدام المصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة إليه . ورده السكال ابن الهمام بأن الحديث إنما يدل على إباحة الطلاق في هذه الحال لا على كراهته . قال : وأما وصفه « يعني حكم الطلاق » فهو أبفض المباحات إلى الله على ما رواه أبو داود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن أبفض المباحات عند الله الطلاق . فنص النبي صلى الله عليه وسلم على إباحة الطلاق وكونه مبهوضاً . وهو لا يستلزم أن يكون مكروهاً بالمعنى الشرعي . إذ لا يلزم ذلك إلا لو وصفه صلى الله عليه وسلم بالأبفضية ولم يصفه بالإباحة . لكنه وصفه بها لأن أفعل التفضيل بعض ما أضيف إليه . وغاية ما فيه أنه مبهوض إليه تعالى ولم يترتب عليه ما رتب على المكروه . ودليل نفي الكراهة قوله تعالى : « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ »^(٢) . ثم قال : وإنما أبيح للحاجة . والحاجة ما ذكرنا في سببه أنه الحاجة إلى الخلاص عند تباين الأخلاق وعروض البنضاء الموجبة عدم إقامة حدود الله وشرعه رحمة منه سبحانه وتعالى . فبين الحكيم تدافع والأصح حظه إلا الحاجة للأدلة المذكورة . ويحمل لفظ المباح والحلال على ما أبيح في بعض الأوقات أعني أوقات تحقق الحاجة المبيحة . وهو ظاهر في رواية لأبي داود : ما أحل الله شيئاً أبفض إليه من

(١) ص ٣٢٢ ج ٧ سنن البيهقي (كراهية الطلاق) و ص ١٩٦ ج ٢ مستدرک .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٩ .

الطلاق^(١) . فمن الحاجة المبيحة أن يلقي إلى الزوج عدم اشتهاها بحيث يعجز أو يتضرر بإكراهه نفسه على جماعها . فهذا إذا وقع فإن كان قادراً على طول غيرها مع استبقائها ورضيت بإقامتها في عصمته بلا وطء أو بلا قسم فيكره طلاقه . كما كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين سودة . وإن لم يكن قادراً على طولها أو لم ترض هي بترك حقها فهو مباح لأن مقلب القلوب رب العالمين . وكل ما نقل عن طلاق الصحابة كطلاق عمر أم عاصم ، وعبد الرحمن بن عوف تماضر فحمله وجود الحاجة مما ذكرنا . وأما إذا لم تكن حاجة فمحض كفران نعمة وسوء أدب فيكره والله تعالى أعلم^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي والحاكم وصححه^(٣) . (قال) في التلخيص : ورواه أبو داود والبيهقي مرسلًا ليس فيه ابن عمر . ورجع أبو حاتم والدارقطني في العمل والبيهقي المرسل . وأورده ابن الجوزي في العمل المتناهية بإسناد ابن ماجه وضعفه بعبيد الله بن الوليد الوصافي وهو ضعيف ولكن لم يفرد به فقد تابعه معروف بن الواصل . إلا أن المنفرد عنه بوصله محمد بن خالد الوهبي^(٤) .

﴿ ٤ — باب في طلاق السنة ﴾

أى في بيان الطلاق الموافق للكتاب والسنة . وهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه « قال » عبد الله ابن مسعود : طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع . أخرجه النسائي وابن ماجه^(٥) [٣] وعنه في قوله تعالى : فطلقوهن لمدتهن . قال : الطلاق في طهر من غير جماع . أخرجه الطبراني . وفيه إسحاق بن إبراهيم العبدى . قال الهيثمي : لم أعرفه^(٦) [٤] .

(٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ

(١) هو الحديث السابق رقم ٣ بالصف ٨٨ (كراهية الطلاق) .

(٢) ص ٢٢ ج ٣ فتح القدير (كتاب الطلاق) .

(٣) ص ٣١٨ ج ١ سنن ابن ماجه (الطلاق) و ص ٣٢٢ ج ٧ سنن البيهقي (كراهية الطلاق) و ص ١٩٦ ج ٢ مستدرک

(٤) ص ١٦ — التلخيص الحبير .

(٥) ص ٣١٨ ج ١ سنن ابن ماجه . و ص ٩٥ ج ٢ مجتبى (طلاق السنة) .

(٦) ص ٣٣٦ ج ٤ مجمع الزوائد (باب طلاق السنة وكيف الطلاق) .

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيَمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهُرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بِمَدَّةِ ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ فَبِمَدَّةِ الْمَدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ .

(شرح) (المعنى) (طلق امرأته) اسمها آمنة بالمد بنت غفار بكسر الغين الموحدة وتخفيف الفاء وقيل بنت عمار بتشديد الميم . وفي مسند أحمد أن اسمها النوار . ويمكن الجمع بأن اسمها آمنة والنوار لقبها . (وهي حائض) جملة حالية زاد الاليث عن نافع عن ابن عمر تطليقة واحدة وهي عند أحمد ومسلم (مره فليراجعها) أصله أمره بهمزتين سقطت الأولى لتحرك ما قبلها والثانية تخفيفاً . والأمر لا وجوب عند مالك وجماعة وصححه صاحب الهداية الحنفى وللندب عند الأئمة الثلاثة ولا حجة لهم في أن الأمر عمر لأنه أمر ابنه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وعمر مبالغ عنه . وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها في تلك الحالة لثلاث تطول عليها العدة (ثم ليسكها) بلام مكسورة ويجوز تسكينها فالكسر على الأصل في لام الأمر والسكون للتخفيف . والمراد يديم إمساكها (حتى تطهر) من الحيضة التي طلقها فيها (ثم تحيض) حيضة أخرى (ثم تطهر) من الحيضة الثانية (ثم إن شاء أمسك) امرأته أى لم يطلقها (بعد ذلك) أى بعد الطهر من الحيض الثانى (وإن شاء طلق) في الطهر الثانى (قبل أن يمس) أى قبل أن يجامع . وعند أحمد : فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر قبل أن يجامعها . قال الحافظ : وفي رواية عن الزهرى فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً . واختلف الفقهاء في المراد بقوله طاهراً هل المراد به انقطاع الدم أو التطهر بالفسل ؟ فيه قولان وهما روايتان عن أحمد والراجح الثانى لما روى نافع عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض تطليقة فانطلق عمر فأبى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مر عبد الله فليراجعها فإذا اغتسلت فليتركها حتى تحيض فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها فإن شاء أن يمسه فليمسكها فإنها المدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء . أخرجه النسائى^(١) [٢] وهذا مفسر لقوله فإذا طهرت يبنى اغتسلت فليحمل عليه^(٢) وهو مذهب مالك والحكمة في الأمر بإمساكها هذه المدة أن يكون تطليقه إياها وهي تعلم عدتها إما بحمل أو بحيض ويكون تطليقه بعد علمه بالحمل وهو غير جاهل بما يصنع أو يرغب

(١) ص ٩٥ ج ١ مجتى (ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض) .

(٢) ص ٢٨٠ ج ٩ فتح البارى — الشرح (الطلاق) .

في الحمل إذا تبين حملها فيمسكها لأجله (فتلك) أى الطلاق حال الطهر - من الحيضة الثانية - الذى لم يجامعها فيه هو (المدة) أى الطلاق للمدة (التي أمر الله) أى أذن (أن تطلق لها النساء) بقوله تعالى « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » أى إذا أردتم أن تطلقوا النساء فطلقوهن في وقت يصلح لابتداء عدتهن وهو الطهر الذى لم يجامع فيه .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن طلاق المرأة وهي حائض أو في طهر جامعها فيه حرام وعليه أن يراجعها وجوبا عند مالك وأحمد في رواية . والمشهور عنه وهو قول الجمهور أن المراجعة مستحبة لأن ابتداء النكاح غير واجب فاستدامته كذلك لكن صحيح صاحب الهداية من الحنفيين أن المراجعة واجبة لورود الأمر بها ولأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة فلو تمادى من طلق في الحيض حتى طهرت قال أكثر المالكية يجب عليه الرجعة . وقال أشهب : إذا طهرت فلا تجب رجعتها . وانفقوا على أنها إذا انقضت عدتها أن لا رجعة لها وأنه لو طلق في طهر قد مسها فيه لا يؤثر بمراجعتها كذا قال ابن بطلال لكن الخلاف فيه ثابت فقد حكى الحنابلة الشافعي فيه وجهاً بأنه يؤثر بالرجعة وانفقوا على أنه لو طلقها قبل الدخول وهي حائض لم يؤثر بالمراجعة ولا عبرة بخلاف زفر الحنفى لأن المطلقة قبل الدخول لا عدة عليها . أفاده الحافظ^(١) وقال النووي : لو كانت الحائض حاملا فالصحيح عند الشافعية أنه لا يحرم طلاقها لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل المدة لكونه لا يحسب قرءا وأما الحامل الحائض فعدها بوضع الحمل فلا يحصل في حقها تطويل^(٢) (ب) دل قوله صلى الله عليه وسلم - ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق - على أن من قال لامرأته وهي حائض : إذا طهرت فأنت طالق لا يكون مطلقاً للسنة لأن المطلق للسنة هو الذى يكون مخيراً عند وقوع طلاقه بين إيقاعه وتركه (ج) واستدل بقوله - قبل أن يمس - على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام وهو قول الجمهور فلو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض ؟ قال به بعض المالكية والمشهور عنهم إجباره في الحائض دون الطاهر وقالوا : إذا طلقها وهي حائض يجبر على الرجعة فإن امتنع أدبه الحاكم فإن أصر ارتجع الحاكم عليه . وهل يجوز له وطؤها بذلك ؟ روايتان لم أصحهما الجواز . وعن داود الظاهري : يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضا ولا يجبر إذا طلقها نساء . وهو جرد . أفاده الحافظ^(٣) (د) دل قوله - فتلك المدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء - على أن الأقراء التي تعتد بها هي الأظهار دون الحيض .

(١) ص ٢٧٩ ج ٩ فتح البارى الشرح (الطلاق) .

(٢) ص ٦١ ج ١٠ شرح مسلم (تحريم طلاق الحائض) .

(٣) ص ٢٨٠ ج ٩ فتح البارى الشرح (الطلاق) .

(والحديث) أخرجه أيضاً مالك والشافعي والشيخان والنسائي والترمذي . وقال : وقد روى هذا الحديث من غير وجه والعمل عليه عند أهل العلم أن طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جامع ، وقال بعضهم إن طلقها ثلاثاً وهي طاهر فإنه يكون للسنة أيضاً . وهو قول الشافعي وأحمد . وقال بعضهم : لا يكون ثلاثاً للسنة إلا أن يطلقها واحدة . وهو قول الثوري وإسحاق . وقالوا في طلاق الحامل يطلقها متى شاء . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال بعضهم : يطلقها عند كل شهر تطليقة^(١) .

(فائدة) يتعلق بهذا الحديث ونحوه مسألة أصولية وهي أن الأمر بالأمر بالشئ أمر بذلك الشئ فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضى الله عنه : مره فليراجعها . وهذا إذا كان الأمر الشارع وكل من المأمور الأول والثاني مكلف كحديث الباب . فالأمور الأول مباح محض والثاني مأمور من قبل الشارع فلو لم يمتثل عصي . وأما إن أمر مكلف أن يأمر غير مكلف كأمره صلى الله عليه وسلم أولياء الصغار أن يأمرهم بالصلاة لسبع سنين فلا يكون الأمر بالأمر بالشئ أمراً بذلك الشئ بل المأمور في هذه الصورة إنما هم الأولياء فقط . وتماه في الفتح^(٢) .

(٦) مك (ص) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَاقَ امْرَأَةً لَهَا وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيْقَةً بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ .

(ش) (المعنى) (تطليقة) أى واحدة (بمعنى حديث مالك) أى روى الحديث المذكور الليث ابن سعد عن نافع بمعنى حديث مالك بن أنس لا بلفظه . وقد رواه أحمد ومسلم مطولاً عن الليث ابن سعد عن نافع عن عبد الله أنه طلق امرأة له وهي حائض تطليقة واحدة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يمسها حتى تطهر من حيضتها فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء^(٣) قال مسلم : جود الليث في قوله تطليقة واحدة . قال النووي : يعني أن الليث بن سعد

(١) ص ٥٨ ج ٣ زرقاني الموطن (الأقراء وعدة الطلاق ..) و ص ٣٦٧ ج ٢ بدائع المن . و ص ٢٧٦ ج ٩

فتح الباري (الطلاق) و ص ٥٩ ج ١٠ نووى مسلم . (الطلاق) و ص ٩٤ ج ٢ مجتبى (وقت الطلاق للعدة ..) و ص ٢٠٩ ج ٧ تحفة الأحوذى (طلاق السنة) .

(٢) ص ٢٧٨ ج ٩ فتح الباري . الشرح (الطلاق)

(٣) ص ٤ ج ١٧ - الفتح الرباني . و ص ٦١ ج ١٠ نووى مسلم (تحريم طلاق الحائض بنهر رضاها) .

حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره ولم يمهله كما أهمله غيره ولا غلط فيه وجعله ثلاثاً كما غلط فيه غيره . وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طلقة واحدة^(١) .

(الفقه) ذات هذه الرواية على أن من طلق امرأته وهي حائض يؤمر بمراجعتها وإمساکها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلقها في ذلك الطهر قبل أن يمسه وإن شاء أمسكها . وبهذا قال مالك وأبو يوسف ومحمد وهو إحدى الروایتين عن الشافعي وأحمد .

(٧) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمرُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مُرُهُ فَلَمَّا رَاجَعَهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا إِذَا طَهَرَتْ أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ .

(ش) (وكيع) بن الجراح . و (محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة) ببد الهمة هكذا في جميع النسخ . وفي تهذيب التهذيب ، «فما وقع» للمصنف من أنه مولى أبي طلحة ص ١٦٦ ج ٨ - المنهل العذب «تحريف» من النسخ . و (سالم) بن عبد الله بن عمر .

(المعنى) (إذا طهرت) أى اغتسلت من حيضها (أو وهى حامل) وعند أحمد ومسلم : ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يحرم طلاق المرأة حال حيضها ويجب مراجعتها فقد أمر صلى الله عليه وسلم ابن عمر بمراجعتها (قال) النووي : أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائل بغير رضاها . فلو طلقها أثم ووقع طلاقه ويؤمر بالرجعة . وشذ بعض الظاهرية فقال : لا يقع طلاقه لأنه غير مأذون فيه والصواب الأول (ب) على أن من طلق امرأته وهي حائض يؤمر بمراجعتها وإمساکها حتى تطهر ثم يجوز له أن يطلقها في الطهر الثانى للحيضة التى وقع فيها الطلاق وهو قول أبى حنيفة ورواية للشافعي وأحمد قالوا : لأن المنع من الطلاق إنما كان لأجل الحيض فإذا طهرت زال موجب التحريم فجاز الطلاق في ذلك الطهر كما يجوز في غيره من الأطهار ولقول الله تعالى : فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ . أى في أول عدتهن وهو الطهر الذى لم يجامعها فيه . وهو بمومه شامل

(١) س ٦٣ ج ١٠ شرح مسلم (تحريم طلاق الحائض بغير رضاها) .

لهذه الصورة . وأجابوا عن زيادة : ثم تحيض ثم تطهر في رواية نافع السابقة بأنها محمولة على الاستحباب جمعا بين الروايات (ج) دل قوله - ثم ليطلقها إذا طهرت أو وهى حامل - على أن طلاق الحامل سُقِيَ وعن أحمد أنه ليس سُنيًا . ويطلقها أى وقت شاء في الحمل عند الجمهور . وقال النعمان وأبو يوسف يطلق الصغيرة والآيسة والحامل ثلاثا في ثلاثة أشهر بأن يطلقها في أول كل شهر طلاق رجعية ولا كراهة في طلاقهن عقب الجماع لما تقدم . وقال محمد بن الحسن : الحامل لا تطلق للثنية إلا طلاق واحدة كالمتمد طهرها لا تطلق للثنية إلا واحدة اتفاقا (د) على أن لزوج أن يستقل بالرجعة دون الولي ورضا المرأة لأنه صلى الله عليه وسلم جعل ذلك إلى ابن عمر دون غيره . ولقوله تعالى وَبُؤَلَّتْهُنَّ أَحْقُ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ^(١).

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وقال : حديث حسن صحيح^(٢).

(٨) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا عَنْبَسَةُ ثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ زُهَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَقَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ : مُرْهُ فَلَا يَرِاجِعُهَا ثُمَّ لِيُؤْمِسِكُمَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهُرَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ .

(ش) (عنبسة) بن خالد . و (يونس) بن يزيد الأيلي . و (ابن شهاب) محمد بن مسلم .

(المعنى) (فتقَيَّظ رسول الله) قال الحافظ : لم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم بن عبد الله . وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر . وفيه إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه . وإلا لم يقع التقَيَّظ منه صلى الله عليه وسلم على أمر لم يسبق النهي عنه . ولا يعمد على ذلك مبادرة عمر بالسؤال ، لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك وقال ابن دقيق العيد : وتقَيَّظ النبي صلى الله عليه وسلم إما لأن المعنى الذي يقتضيه المنع كان ظاهرا فكان يقتضى الحال التثبت في ذلك أو لأنه كان مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا

(١) سورة البقرة آية ٨٢٢ .

(٢) ص ٤ ج ١٧ - الفتح الرباني وس ٦٥ ج ١٠ نوى مسلم (تحريم طلاق العائض) وس ٩٥ ج ٢ مجتبى (ما يفعل إذا طلق تطليقة وهى حائض) وس ٢٠٩ ج ٢ تحفة الأحوذى (طلاق السنة) .

عنهم عليه^(١) (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (مره فليراجعها) لترتفع معصية الطلاق في الحيض (ثم ليسكنها حتى تطهر) وعند النساء: حتى تحيض حيضة وتطهر (ثم تحيض فتطهر ثم إن شاء طلقها طاهرا) بالنسل أو بانقطاع الدم (قبل أن يمس) أى يجماع في ذلك الطهر (فذلك الطلاق) في الطهر التالى للحيضة الثانية الذى لم يمس فيه هو الطلاق (للمدة كما أمر الله تعالى ذكره) بقوله تعالى . « فطلقوهن لمدتهن » .

(الفقه) دل الحديث كسابقه على حرمة الطلاق حال الحيض لأنه صلى الله عليه وسلم لا يفضى لغير حرام .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان والنسائي والبيهقي^(٢) .

(١) (ص) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ : كَمْ طَلَّقَتْ امْرَأَتُكَ ؟ فَقَالَ : وَاحِدَةً .

(ش) هذا أثر (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (أيوب) بن أبي نيمه السخيتياني . و (بن سيرين) محمد . و (يونس بن جبير) أبو غلاب البصرى .

(المعنى) (فقال واحدة) تقدم قول مسلم في رواية الليث : جود الليث في قوله : تطليقة واحدة وتقدم لذلك مزيد بيان في شرح الحديث رقم ٦ بالمصنف ص ٩٣ (ولم نف) على من أخرج هذا الأثر غير المصنف .

(٩) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : قُلْتُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : تَعْرِفُ ابْنَ عُمَرَ ؟ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ : فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَأَتَى مُحَرَّرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : مُرُهُ فَلَا يَرَا جَمْعَهَا ثُمَّ لَا يُطْلِقُهَا

(١) ص ٢٧٧ ج ٩ فتح البارى - المرح (الطلاق) .

(٢) ص ٦٤ ج ١٠ نووى مسلم (تحريم طلاق الحائض ..) و ص ٤٦٠ ج ٨ فتح البارى (سورة الطلاق) و ص ٩٤ ج ٢ مجتبى (وقت الطلاق للمدة ..) و ص ٣٢٤ ج ٧ سنن البيهقي (طلاق السنة ..)

فِرْ قُبُلِ عِدَّتِهَا . قَالَ : قُلْتُ فَيُعْتَدُّ بِهَا ؟ قَالَ : فَمَهْ أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ .

(ش) (السند) (قنعني) عبد الله بن مسلمة بن قعنب . و (يزيد بن إبراهيم) أبو سعيد البصري النخعي مولاهم التستري بضم المثناة الأولى وفتح الثانية وسكون الهمزة بينهما . روى عن عطاء وأبي الزبير وعبد الله بن يسار وقيس بن سعد وغيرهم . وعنه ابن المبارك وأبو أسامة ويزيد بن هارون وأبو الوليد الطيالسي وآخرون . وثقة أحمد وأبو حاتم وابن معين ووكيع وكثيرون . وقال ابن المديني : ثبت . وقال ابن سعد : كان ثقة ثبتا . وقال ابن عدي : ليزيد أحاديث مستقيمة عن كل من يروى عنه وإنما أنكرت أحاديث رواها عن قتادة عن أنس وهو ممن يكتب حديثه ولا بأس به وأرجو أن يكون صدوقا . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيه لين من كبار السابعة . مات سنة ١٦٣ هـ على الصحيح . روى له الجماعة .

(المعنى) (تعرف ابن عمر) على تقدير الاستفهام . وقد صرح بالهمزة في بعض النسخ (فإن عبد الله بن عمر طلق امرأته) حكى عن نفسه بلفظ النبية على سبيل الالتفات (في قبل) بضمتين أى في أول (عديتها) وهو الطهر الذي لم يحامعها فيه (قال) (يونس) (قات) لابن عمر (فيعتد بها) أى هل تحسب عليه هذه الطلقة ؟ (قال) (ابن عمر) (فه) أى فإذا استفهام بإبدال الألف هاء للوقف أى فأيكون إن لم تحسب تلك الطلقة . أو هو اسم فعل أمر بمعنى كف عن هذا القول وانزجر عنه فإنه لاشك في كونه محسوبا عليه في عدد الطلاق . و (أرأيت) من كلام ابن عمر وهو استفهام إنكارى أى نعم يحسب عليه الطلاق و (إن مجز) عن الصبر عن طلاقها حتى تطهر (واستحقم) بفتح اللام أى فعل فعل الأحمق بطلاقها في الحيض . وعند مسلم عن ابن عمر : ما لي لا أعتد بها وإن كنت مجزت واستحمت . وفي الكلام حذف أى أرأيت إن عجز واستحقم أو سقط عنه الطلاق حقه أو يبطله مجزه . وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه .

(الفقه) دل الحديث على أن من طلق امرأته وهي حائض يؤمر بمراجعتها ويحسب عليه ذلك الطلاق . ويؤيده ما روى سعيد بن جبيرة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : حسبت على بتطبيقه . أخرجه البخاري^(١) [٥] وعلى هذا أجمع الأئمة وجمهور العلماء . وشذ من قال بعدم الاعتداد بتلك الطلقة . وسأني تحقيقه بعد إن شاء الله تعالى .

(١) ص ٢٨٢ ج ٩ فتح الباري (إذا طلق الحائض تمتد بذلك الطلاق) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم وباقي الأربعة^(١).

(١٠) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ - قَالَ : كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ؟ قَالَ : طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . قَالَ فَرَدَّهَا عَلَى وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا وَقَالَ : إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمسِكْ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَقَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَيِّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ .

(ش) (السند) (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس و (عبد الرحمن بن أيمن) الخزومي مولاهم المكي ويقال مولى أيمن . روى عن ابن عمر . وعنه أبو الزبير وعمر بن دينار . ذكره ابن حبان في الثقات وأثنى عليه ابن عيينة خيراً . وقال في التقريب لا بأس به من الثالثة (مولى عروة) هكذا عند المصنف . وقد وقد أخرج مسلم الحديث (١) من طريق حجاج بن محمد قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة (ب) من طريق عبد الرزاق بسنده وفيه : مولى عروة . قال مسلم : أخطأ أي « عبد الرزاق » حيث قال عروة إنما هو مولى عزة . روى له أيضاً مسلم والنسائي .

(المعنى) (يسأل) أي عبد الرحمن بن أيمن (ابن عمر وأبو الزبير يسمع) جملة حالية (قال) عبد الرحمن بن أيمن (كيف ترى) خطاب لابن عمر (في رجل طلق امرأته حائضاً ؟ قال) ابن عمر (طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض قال) ابن عمر (فردّها) أي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بردها (على) ورجعتها (ولم يرها) صلى الله عليه وسلم هذه التعليل (شيثاً) محسوباً على المطلق (وقال) صلى الله عليه وسلم (إذا طهرت) من طهارة حائضاً (فليطلق) زوجها طلاقاً يحسب عليه (أو ليمسك) فلا يطلق (قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم : يا أيها

(١) ص ٤ ج ١٧ - الفتح الرباني . ص ٦٧ ج ١٠ نووى مسلم . ص ٩٥ ج ٢ مجتبى (الطلاق لنير العدة وما يحسب منه) و ص ٢٠٨ ج ٢ تحفة الأخوذى (طلاق السنة) و ص ٣١٩ ج ١ سنن ابن ماجه (طلاق السنة).

النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل (بضم تين أى فى استقبال) عدتهن (أى فى إقبال الطهر وأوله . وهذه قراءة ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم . وعند أحمد : قال ابن جريج وسمعت مجاهداً يقرؤها كذلك . وهى قراءة شاذة لا تثبت قرآنًا بالإجماع ولا يكون لها حكم خبر الواحد عند محققى الأصوليين قاله النووى ^(١) .

(الفقه) ظاهر قول ابن عمر : فردها على ولم يرها شيئاً . أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعد تلك الطالقة شيئاً ولم تحسب على ابن عمر . وبه قال ابن حزم وابن تيمية وابن القيم والشيعة وحكاه الخطابى عن الخوارج والروافض أخذاً بظاهر رواية أبى الزبير قالوا : ويؤيدها (١) ما رواه عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس ذلك بشيء . أخرجه سعد بن منصور ^(٢) [٣] (ب) ما رواه نافع عن ابن عمر أنه قال فى الرجل يطلق امرأته وهى حائض : لا يعتمد بذلك . أخرجه ابن حزم بسند صحيح ^(٣) [٦] .

« قال » الشوكانى : وقد رجح ذلك بمرجحات منها قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ أَمَدَّتِهِنَّ . والمطلق فى حال الحيض أو الطهر الذى وطئ فيه لم يطلق لملك العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء . ومنها قوله تعالى : الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجٌ إِحْسَانٌ ، ولا أفصح من التسريح الذى حرمه الله تعالى . وهو الطلاق لغير العدة فإن الله تعالى لم يشرع هذا الطلاق ولا أذن فيه ^(٤) وأجاب الجمهور (١) عن حديث الباب من رواية أبى الزبير بأنه معارض الأحاديث الكبيرة الصحيحة المتقدمة فهى أرجح منه كما أشار إلى ذلك المصنف بعد بقوله : روى هذا الحديث جماعة عن ابن عمر . والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير . وأيضاً فقد روى حديث أبى الزبير مسلم والنسائى ولم يذكر فيه قوله : ولم يرها شيئاً . وقال ابن عبد البر : قوله ولم يرها شيئاً منكر لم يقله غير أبى الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فسكيف بمن هو أثبت منه . ولو صح فمعناه عندى والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة .

(وقال) الخطابى : قال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا . وقد يحتمل أن يكون معناه ولم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة أو لم يرها شيئاً جائزاً فى السنة ماضياً فى الاختيار وإن

(١) س ٦٩ ج ١٠ شرح مسلم (تحريم طلاق الحائض) .

(٢) س ٢٨٤ ج ٩ فتح البارى . الفرح (إذا طلقت الحائض تعتمد بذلك الطلاق) .

(٣) س ١٦٣ ج ١٠ — المحلى (الطلاق) .

(٤) س ١٠ ج ٧ نيل الأوطار (يقول ابن تيمية والقيم الطلاق البدعى لا يقع) .

كان لازماً له مع السكراةة . نقله الحافظ^(١) (ب) (ويحجب) عن حديث سعيد بن منصور وأثر ابن حزم بمثل ما تقدم (ج) وعن الآيتين بأنه ليس فيهما التصريح بعدم الاعتداد بذلك التطليقة بل غاية ما فيهما الدلالة على أن من أراد أن يطلق زوجته فليطلقها في طهر لم يجامعها فيه كما تقدم بيانه . وجملة الحق في هذا ما قال أبو محمد عبد الله بن قدامة : فإن طلق لأبدعة وهو أن يطلقها حائضاً أو في طهر جامعها فيه ، أثم وقع طلاقه في قول عامة أهل العلم (قال) ابن المنذر وابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال فقالوا لا يقع طلاقه^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد وأخرجه مسلم وليس فيه قول ابن عمر : فردها على ولم يرها شيئاً^(٣) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ وَأَنَسُ بْنُ سِيرِينَ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَأَبُو الزُّبَيْرِ وَمَنْصُورٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ مَعْنَاهُمْ كُلُّهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَأَمَّا رِوَايَةُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ . وَرَوَى عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسِيِّ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ رِوَايَةِ نَافِعٍ وَالزُّهْرِيِّ . وَالْأَحَادِيثُ كُلُّهَا عَلَى خِلَافٍ مَا قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ .

(ش) هذه عشرة معلمات (المعنى) (روى هذا الحديث) أى حديث ابن عمر في تطليقه امرأته حائضاً (عن ابن عمر) رضى الله عنهما (يونس بن جبير وأنس بن سيرين وسعيد بن جبير وزيد بن أسلم وأبو الزبير) محمد بن مسلم (ومنصور) بن المقهر (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة (معناه كلهم) أى معنى رواياتهم جميعاً (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره) أى ابن عمر (أن يراجعها) أى امرأته (حتى تطهر) من الحيضة التي طلقها فيها (ثم إن شاء طلق) امرأته طليقة أخرى (وإن شاء أمسك) عن الطلاق ، وليس في رواياتهم ذكر حيضة أخرى (وكذلك) أى مثل هؤلاء (رواه) أى حديث ابن عمر

(١) ص ٢٨٣ ج ٩ فتح الباري . الشرح (إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق) .

(٢) ص ٢٣٧ ج ٨ معنى (حكم ما لو طلق للأبدعة) .

(٣) ص ٣٦٨ ج ٧ بدائع اللغ . و ص ٥ ج ١٧ — الفتح الرباني . و ص ٦٨ ج ١٠ نووى مسلم (تحريم طلاق الحائض ..)

(محمد بن عبد الرحمن) مولى آل طلحة (عن سالم عن ابن عمر) رضى الله عنهم لم يذكر في روايته حيضة أخرى (وأما رواية) محمد بن مسلم بن شهاب (الزهري عن سالم) بن عمر عن أبيه (و) رواية (نافع عن ابن عمر) ففيهما زيادة (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره) أى ابن عمر (أن يراجعها) أى امرأته (حتى تطهر) من الحيضة التي طلقها فيها (ثم تحيض) حيضة أخرى (ثم تطهر) من الحيضة الثانية (ثم إن شاء طلق) امرأته طلقة أخرى (وإن شاء أمسك) بلا طلاق . ففي رواية الزهري ونافع زيادة - عما في رواية الأولين - الحيضة الثانية (وروى) الحديث (عن عطاء الخراساني عن الحسن البصري) عن ابن عمر محور رواية نافع والزهري (بزيادة حيضة أخرى . ولعل غرض المصنف بذكر هذه الروايات ترجيح رواية من ذكر الطهر الواحد - لكثرة روايتها . وأما قوله (والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير) أى في قوله ولم يرها شيئاً ، ففرض المصنف بهذا ترجيح الروايات الكثيرة المتقدمة التي لم يذكر فيها قوله : ولم يرها شيئاً . وأن من طلق امرأته في الحيض يحسب عليه طلاقه وهو الممول عليه كما تقدم .

(التخريج) أفاد المصنف أن في حديث ابن عمر عشر روايات (الأولى) رواية يونس ابن جبير ، وقد تقدمت المصنف^(١) (الثانية) رواية أنس بن سيرين . وصلها مسلم بالسند إلى عبد الملك عن أنس بن سيرين قال : سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال : طلقها وهي حائض فذكر ذلك لعمر فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها ليطهرها قال فراجعها ثم طلقها ليطهرها . قلت فاعتددت بتلك التولية التي طلقت وهي حائض ؟ قال ما لي لا أعتد بها وإن كنت مجزئت واستجمعت^(٢) [٤] (الثالثة) رواية سميد بن جبير أخرجه البخاري بلفظ تقدم^(٣) وأخرجها النسائي عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلقها وهي طاهر^(٤) [٥] (الرابعة) رواية زيد بن أسلم لم نقف على من وصلها غير أن البيهقي ذكرها ضمن السكل كالمصنف^(٥) (الخامسة) رواية أبي الزبير محمد بن مسلم وقد تقدمت للمصنف^(٦) (السادسة) رواية منصور بن المعتمر عن أبي وائل . وقد وصلها البيهقي بسنده إلى محمد بن إسحاق ثنا قبيصة ثنا سفيان عن منصور عن أبي وائل أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يراجعها حتى تطهر فإذا طهرت فليطلقها^(٧) [٦]

(١) انظر رقم ٩ بالمصنف ص ٩٦ (باب طلاق السنة)

(٢) ص ٦٧ ج ١٠ نووى مسلم (تحريم طلاق الحائض .)

(٣) انظر الأثر رقم ٥ بالشرح ص ٩٧ (٤) ص ٩٥ ج ٢ مجتى (الطلاق لغير العدة) .

(٥) ص ٣٣١ ج ٧ سنن البيهقي (الاختيار للزوج ألا يطلق إلا واحدة) .

(٦) انظر رقم ١٠ بالمصنف ص ٩٨ (٧) ص ٣٢٦ ج ٧ سنن البيهقي (الطلاق يقع على الحائض وإن كان بدعيًا) .

(السابعة) رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم وقد تقدمت بالمصنف^(١) (الثامنة) رواية ابن شهاب الزهري عن سالم وقد تقدمت بالمصنف^(٢) (التاسعة) رواية نافع عن ابن عمر وقد تقدمت أيضاً^(٣) (العاشر) رواية عطاء الخراساني. وصلها البيهقي بسنده إلى شعيب بن زريق أن عطاء الخراساني حدثه عن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهى حائض ثم أراد أن يتبعها تطليقتين أخريين عند القرءين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله إنك قد أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء قال : فأمرني رسول الله فراجعتها ثم قال : إذا طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك فقلت : يا رسول الله أفرأيت لو أني طلقها ثلاثاً كان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : كانت تبينُ منك وتكون معصية . قال البيهقي : هذه الزيادات التي أتى بها عن عطاء الخراساني ليست في رواية غيره وقد تكلموا فيه وبشبه أن يكون قوله : وتكون معصية راجعاً إلى إيقاع ما كان يوقعه من الطلاق الثلاث في حال الحيض . والله أعلم^(٤) [٧] .

﴿ ٥ - باب الرجل يراجع ولا يشهد ﴾

(٢) ﴿ ص ﴾ حدثنا بشر بن هلال أن جعفر بن سليمان حدثهم عن يزيد الرشك عن مطرف بن عبد الله أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال : طَلَّقَتْ إِنْغَرِ سُنَّةً وَرَاجَعَتْ إِنْغَرِ سُنَّةً أَشْهَدُ عَلَى طَلَّاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا وَلَا تَعُدُّ .

﴿ ش ﴾ هذا أثر . و (حدثهم) أى أن جعفر بن سليمان حدث بشر بن هلال ومن معه من التلاميذ . و (يزيد) بن أبي يزيد الضبِّي (الرشك) بكسر الراء مشددة وسكون الشين ، في الأصل كبير الاحية . وقال الترمذي : الرشك القسم .

(المعنى) (سئل عن الرجل) وفي بعض النسخ سئل عن رجل (يطلق امرأته) طلاقاً رجعيًا (ثم يقع بها) أى يجامعها بقصد مراجعتها (ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها) فقال له عمران (طَلَّقَتْ)

(١) انظر رقم ٧ بالمصنف ص ٩٤ (باب طلاق السنة)

(٢) انظر رقم ٨ بالمصنف ص ٩٥

(٣) انظر رقم ٥ بالمصنف ص ٩٠

(٤) ص ٣٣٠ ج ٧ سنن البيهقي (الاختيار للزوج ألا يطلق إلا واحدة) .

بصيغة الخطاب (لغير سنة وراجعت لغير سنة) أى خالفت سنة النبي صلى الله عليه وسلم في طلاقك وفى رجعتك حيث لم تشهد على كل منهما (ولا تعد) بالنهي . أى لا تعد إلى ترك الإشهاد على الطلاق وعلى الرجعة .

(الفقه) دل الأثر على مشروعية الإشهاد على الطلاق وعلى الرجعة . وهو وإن كان من كلام عمران بن حصين . فهو فى حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لقوله فيه : طلقت لغير سنة الخ . وهذا متفق عليه . واختلاف العلماء فى هذا . فقال الشافعى وأحمد فى أحد قوليهما : الإشهاد واجب لظاهر هذا الأثر ولظاهر الأمر فى قوله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ » ^(١) أى إذا طلقت النساء المدخول بهن طلاقاً رجعيّاً وقاربن انقضاء العدة فأمسكوهن . أى راجعوهن قبل انتهاء العدة أو فارقوهن أى أتركوهن حتى تنقضى عدتهن ، وأشهدوا ذوى عدل منكم على كل من الرجعة أو الطلاق (وقال) الحنفيون ومالك وأحمد فى رواية : الإشهاد المذكور مستحب لأن الرجعة لا تنفقر إلى قبول المرأة فلم تنفقر إلى شهادة كسائر حقوق الزوج . ولأنها لا يشترط فيها الولي فلا يشترط فيها الإشهاد . ويحمل الأمر فى الآية على الاستحباب ^(٢) . وأما المراجعة فاتفقوا على أنها لا تكون إلا فى أثناء العدة . وأنها تكون بالقول كقوله : رددت زوجتى إلى نكاحى وأمسكتها وراجعتها . لأن هذه الألفاظ ورد بها الكتاب والسنة . قال الله تعالى : « وَبُوعَاتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ » . وقال : « فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ » . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعمر فيما تقدم : « رُءِىَ عَبْدُ اللَّهِ » فليراجعها ^(٣) . واختلف العلماء فى تعين القول فى المراجعة فقال الشافعى وأحمد فى أحد قوليه : يتعين لأنه لا بد من الإشهاد . والإشهاد إنما يكون على القول فى مثل هذا المقام فهمى كالزواج . وقال الجمهور : لا يتعين القول والمراجعة تحصل بالوطء أيضاً . إلا أن مالكا وإسحاق قالا : لا بد مع ذلك من النية لقوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات . وقال الحنفيون وسعيد بن المسيب والحسن والثورى والأوزاعى : تحصل المراجعة بالوطء وإن لم ينو . لأن مدة العدة مدة خيار . والاختيار يصح بالقول والوطء ولقوله تعالى : « وَبُوعَاتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ » أى وأزواجهن أحق بردهن إلى عصمتهم فى العدة . ولما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم لعمر : « رُءِىَ عَبْدُ اللَّهِ » فليراجعها .

(١) سورة الطلاق آية ٢

(٢) س ٤٨٢ ج ٨ معنى ابن قدامة (ما تحصل به الرجعة والإشهاد فيها) .

(٣) تقدم بالحديث رقم ٧ بالطلاق س ٩٤ (باب طلاق السنة) .

فظاهر الآية والحديث أن المراجعة لا تختص بالقول بل كما تسكون به تسكون بالوطء . فالظاهر ما ذهب إليه الحنفيون .

(وقال) ابن رشد : واختلفوا في مقدار ما يجوز للزوج أن يطلع عليه من المطلقة الرجعية ما دامت في العدة . فقال مالك : لا يخلو معها ولا يدخل عليها إلا بإذنها . ولا ينظر إلى شعرها . ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها . وقال أبو حنيفة : لا بأس أن تتزين الرجعية لزوجها وتتطيب له وتبدي البنان والكحل . وبه قال الثوري وأبو يوسف والأوزاعي . وكلمهم قالوا : لا يدخل عليها إلا أن تعلم بدخوله بقول أو حركة من تدفع أو خفق نعل . واختلفوا في الرجل يطلق زوجته طلبة رجعية وهو غائب . ثم يراجعها فيبيلنها الطلاق ولا تبلفها الرجعة . فتزوج إذا انقضت عدتها . فذهب مالك إلى أنها للذي عقد عليها الثاني دخل بها أو لم يدخل . هذا قوله في الموطأ . وبه قال الأوزاعي والليث . وروى عنه ابن القاسم أنه رجع عن القول الأول . وأنه قال الزوج الأول أولى بها إلا أن يدخل بها الثاني . وبالقول الأول قال المدنيون من أصحابه : ولم يرجع عنه لأنه أنبئته في موطئه إلى يوم مات وهو يقرأ عليه . وهو قول عمر بن الخطاب . ورواه عنه مالك في الموطأ . وأما الشافعي والكوفيون وأبو حنيفة وغيرهم فقالوا : زوجها الأول الذي ارتجعها أحق بها دخل بها الثاني أو لم يدخل . وبه قال داود الظاهري وأبو ثور وهو مروي عن عليّ وهو الأبين . وحجة مالك في الرواية الأولى ما رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : مضت الشئنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها . فيكتمها رجعتها حتى تحل فتكسح زوجها غيره . إنه ليس له من أمرها شيء . واسكنها إن تزوجها [٧] . وقيل : إن هذا الأثر إنما يروى عن ابن شهاب فقط . وحجة الفريق الأول أن العلماء قد أجمعوا على أن الرجعة صحيحة . وإن لم تعلم بها المرأة بدليل أنهم قد أجمعوا على أن الأول أحق بها قبل أن تزوج . وإذا كانت الرجعة صحيحة كان زواج الثاني فاسداً . فإن نكاح الغير لا تأثير له في إبطال الرجعة لا قبل الدخول ولا بعد الدخول . وهو الأظهر إن شاء الله تعالى . ويشهد لهذا (١) ما روى سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما ، وأيما رجل باع بيعاً من رجلين فهو للأول منهما ^(١) [٨] .

(١) ص ٧٠ ج ٢ بداية المجتهد . وحديث سمرة تقدم رقم ٣٩ بالنكاح ص ٢٥٣ ج ٣ تكملة للنهل . وانظر تخريجه ص ٢٥٥ منه (باب إذا أنكح الوليان) .

(ب) وما روى سعيد بن جبير عن عليّ رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته . ثم يشهد على رجعتها . ولم تعلم بذلك قال : هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل . أخرجه الشافعي ^(١) . [٨]

(والأنثر) أخرجه أيضاً ابن ماجه ^(٢) .

﴿ ٦ — باب في سنة طلاق العبد ﴾

(١١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ مَعْتَبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا حَسَنِ مَوْلَى بَنِي نُوْفَلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ اسْتَفْتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فِي مَمْلُوكٍ كَانَتْ تَحْتَهُ مَمْلُوكَةٌ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ عَتَقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ . هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَخْطُبَهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ قَضَى بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

﴿ش﴾ (السند) (عمر بن معتب) بضم ففتح وتشديد المثناة الفوقية المسكورة آخره موحدة . ويقال ابن أبي معتب المدني . روى عن أبي الحسن مولى بنى نوفل . وعنه يحيى بن أبي كثير . قال أحمد وأبو حاتم : لا نعرفه . وقال ابن المديني : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بالقوى . وقال ابن عدى : قليل الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . وذكره العقبلي وغيره في الضعفاء . وقال في التقريب : مدني ضعيف من السادسة . روى له أيضاً النسائي وابن ماجه . و (أبو حسن مولى بنى نوفل) روى عن ابن عباس وعنه الزهري وعمر بن معتب ويزيد بن عبد الله ابن قسيط . وثقه أبو حاتم وأبو زرعة . وقال ابن عبد البر : اتفقوا على أنه ثقة . وقال في التقريب : ثقة من الرابعة . روى له أيضاً النسائي وابن ماجه .

(المعنى) (أنه استفتى ابن عباس في) عبد (مملوك) هو أبو الحسن (كانت تحته مملوكة) زوجته فعمد النسائي عن عمر بن معتب أن أبا حسن مولى بنى نوفل أخبره قال : كنت أنا وإسرائي مملوكين (فطلقتها) وعمد النسائي : فطلقتها (تطليقتين ثم عتقا) بفتح العين المهملة مبنيا للفاعل ولا يقال بضمها مبنيا للفعول لأنه لازم بخلاف أعتق فإنه ممتد . فعند النسائي : ثم أعتقنا جميعاً

(١) ص ٣٨٤ ج ٢ بدائع المن (متى يملك الرجعة من طلق زوجته رجعيًا) .

(٢) ص ٣١٩ ج ١ سنن ابن ماجه (باب الرجعة) .

(بعد ذلك) أى بعد الطلاق (هل يصالح له أن يخطبها ؟) أى هل يجوز له أن يتزوج بها قبل أن يتزوج زوجاً آخر ؟ (قال) له ابن عباس رضى الله عنهما (نعم) يجوز له (قضى بذلك) أى بحل هذا الزواج (رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(الفقه) ظاهر الحديث أن العبد إذا أعتق صار له ثلاث طلاقات فيمكنه المراجعة بعد طلقتين لبقاء الطلاق الثالث الحاصل بالعتق . وبه قال ابن عباس : لسكن العمل على خلافه « وأجاب » الجمهور بأن هذا كان حين كانت الطلاقات الثلاث واحدة كما رواه ابن عباس . فالطائفتان للعبد حينئذ كانتا واحدة . وقد تقرر أن هذا منسوخ الآن فلا إشكال . قاله العلامة السدي (١) . وهذا لا وجه له لأن النسخ إنما يكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . فأما في زمن عمر رضى الله عنه فلا معنى للنسخ . وقد استقرت الأحكام وانقطع الوحي . قاله الخطابي (٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والبيهقي . وفي سنده عمر بن معتب . ضعفه غير واحد . ولذا قال البيهقي : وعامة الفقهاء على خلاف ما رواه « يعنى ابن عباس » ولو كان ثابتاً قلنا به إلا أننا لا نثبت حديثاً يرويه من تجهل عدالته « يعنى عمر بن معتب » . وروى عن ابن مسعود وجابر من قولها خلاف ذلك (٣) .

(١٢) مك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَمَعْنَاهُ إِبْلَاءُ إِخْبَارٍ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : بَقِيَتْ لَكَ وَاحِدَةٌ . قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (على) بن المبارك .

(المعنى) (بإسناده ومعناه) أى روى الحديث عثمان بن عمر عن على بن المبارك بسنده السابق « يحيى بن أبى كثير » عن عمر بن معتب عن أبى حسن مولى بنى نوفل ومعناه لا بلفظه . و (بلا إخبار) أى رواه بغير لفظ التحديث والإخبار . بل رواه بالنعنة . وحاصله أن هذا السند وقع فيه الإخبار والتحديث إلى على بن المبارك . وأما بعده فروى معناه .

(١) ص ٣٢٨ ج ١ سنن ابن ماجه (من طلق أمة تطليقتين ثم اشتراها) .

(٢) ص ٢٣٧ ج ٣ معالم السنن (باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث) .

(٣) ص ١٢ ج ١٧ — الفتح الرباني . و ص ٩٩ ج ٢ مجتبى (طلاق العبد) و ص ٣٧١ ج ٧ سنن

البيهقي (هدد طلاق العبد ..)

(قال ابن عباس) لأبي حسن مولى بنى نوفل السائل في السند السابق : (بقيت لك) طليقة (واحدة) لأن زوجته صارت حرة وطلاقها ثلاث .

(الفقه) ظاهر الحديث يدل على أن العبد إذا كانت تحته أمة وطلقها مرتين ثم اعتقا جميعاً يجوز له مراجعتها ويملك عليها طليقة ثالثة . وبهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما والظاهرية . وتقدم أن عامة العلماء على خلافه « قال » ابن رشد : وأما كون الرق مؤثراً في نقصان عدد الطلاق فإنه حكى قوم أنه لإجماع . وأبو محمد بن حزم وجماعة من أهل الظاهر مخالفون فيه ويرون أن الحر والعبد في هذا سوا . وسبب الخلاف معارضة الظاهر في هذا لقياس . وذلك أن الجمهور صاروا إلى هذا لمكان قياس طلاق العبد والأمة على حدودها . وقد أجمعوا على كون الرق مؤثراً في نقصان الحد . وأما أهل الظاهر فلما كان الأصل عندهم أن حكم العبد في التكليف حكم الحر إلا ما أخرجه الدليل . والدليل عندهم هو نص أو ظاهر من الكتاب أو السنة . ولما لم يكن هنا دليل مسموع صحيح وجب أن يبقى العبد على أصله . وبشبه أن يكون قياس الطلاق على الحد غير شديد لأن المقصود بنقصان الحد رخصة للعبد لمكان نقصه . وأن الفاحشة ليست تقبح منه قببحها من الحر^(١) .

(ولم أقف) على من أخرج هذه الرواية غير المصنف .

(٣) « قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ لِمَعْمَرٍ : مَنْ أَبُو الْحَسَنِ هَذَا ؟ لَقَدْ تَحَمَّلَ صَخْرَةً عَظِيمَةً . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَبُو الْحَسَنِ هَذَا رَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ . رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَحَادِيثَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَبُو الْحَسَنِ مَعْرُوفٌ وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ » .

(ش) هذا أثر . ولم يوجد في رواية أبي على اللؤلؤى . و (عبد الرزاق) بن همام الحميرى . و (معمر) بن راشد الأزدي .

(المعنى) (لقد تحمل) أبو الحسن مولى بنى نوفل (صخرة عظيمة) زاد ابن ماجه : على عنقه (وهذا الأثر) ذكر بعد حديث أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن أبي الحسن مولى بنى نوفل .

قال : سئل ابن عباس عن عبد طلق امرأته طليقتين ثم عتقا أيتزوجها ؟ قال : نعم . قيل : عمن ؟ قال : أفنتي بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أحمد : قيل لمعمر : يا أبا عروة من أبو الحسن هذا ؟ لقد تحمل صخرة عظيمة^(١) . (قال أبو داود : أبو الحسن هذا روى عنه) محمد بن شهاب (الزهري قال الزهري وكان من الفقهاء . روى الزهري عن أبي الحسن أحاديث . قال أبو داود : أبو الحسن معروف وليس العمل على هذا الحديث) لأن في سنده عمر بن معتب . تكلم فيه كثير . وهو مجهول ضعيف منكر الحديث كما تقدم في ترجمته .

(الفقه) في الأثر إنكار حديث أبي الحسن لخالفته مذهب عامة الفقهاء من أن المملوكة إذا كانت تحت مملوك فطلقها تطليقتين لا تحل له إلا بعد زوج . أفاده الخطابي^(٢) .

هذا وليس في المسألة إجماع . فقد روى عن أحمد القول بحديث الباب . روى عنه ابن منصور في عبد تحت مملوكة فطلقها تطليقتين ثم عتقا قال : يتزوجها ويكون على واحدة على حديث عمر بن معتب . وقال في رواية أبي طالب في هذه المسألة : يتزوجها ولا يبالي عتقا في العدة أو بعدها . وهو قول ابن عباس وجابر ابن عبد الله وأبي سلمة وقتادة . أفاده الشوكاني^(٣) .

(١٣) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُظَاهِرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : طَلَّاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَقَرُّوهُمَا حَيْضَتَانِ ، قَالَ أَبُو عَاصِمٍ : حَدَّثَنِي مُظَاهِرٌ حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : وَعِدَّتُهُمَا حَيْضَتَانِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ حَدِيثٌ مَجْهُولٌ .

(ش) (السند) (محمد بن مسعود) الفيسابوري . و (أبو عاصم) الضحاك ابن مخلد النبيل . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (مظاهر) بضم الميم . ابن أسلم ويقال ابن محمد بن أسلم الخزومي المدني . روى عن سميد المقبري والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وعنه ابن جريج والثوري وسعد بن سنان وأبو عاصم النبيل وسليمان بن موسى قال ابن معين : ليس بشيء مع أنه

(١) ص ١٢ ج ١٧ — الفتح الرباني . و ص ٩٩ ج ٢ مجتبى (طلاق العبد) و ص ٣٢٨ ج ١ سنن ابن ماجه . (من طلق أمة تطليقتين) و (قبل لمعمر) القائل هو ابن المبارك كما عند المصنف .

(٢) ص ٢٣٩ ج ٣ معالم السنن (باب في سنة طلاق العبد) .

(٣) ص ٢٥ ج ٧ نيل الأوطار (طلاق العبد) .

رجل لا يعرف. وقال أبو حاتم : منكر الحديث وضعيفه وقال المصنف : رجل مجهول وحديثه هذا منكر. وقال النسائي ضعيف وقال أبو عاصم النبيل : ليس بالبصرة حديث أنكر من حديث مظاهر. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقريب : ضعيف من السادسة. روى له أيضاً الترمذى وابن ماجه.

(المعنى) (طلاق الأمة) مصدر مضاف لمفعوله أى تطليقها (تطليقتان وقرؤها) أى عدتها (حيضتان) كما فى الرواية الآتية (قال أبو عاصم) النبيل هذا قول محمد بن مسعود شيخ المصنف . وعند الترمذى : قال محمد بن يحيى : وثنا أبو عاصم (حدثنى مظاهر) بن أسلم (حدثنى القاسم) بن محمد (عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله) أى مثل ما حدث ابن جريج عن مظاهر فى الرواية السابقة (إلا أنه) أى مظاهر (قال) فى هذه الرواية (وعدتها حيضتان) بدل قوله : وقرؤها حيضتان . وعند ابن ماجه : قال أبو عاصم فذكرته لمظاهر فقلت حدثنى كما حدثت ابن جريج فأخبرنى عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان . وحاصله أن أبا عاصم روى هذا الحديث عن مظاهر مرتين مرة بواسطة ابن جريج ومرة بلا واسطة (وهو حديث مجهول) أى لأن فى سنده مظاهراً وقد علمت ما فيه .

(الفقه) دل الحديث على أن الأمة يملك عليها زوجها طليقتين رقيقاً كان أحرراً . وهو مذهب الحنفيين . قالوا العبرة فى الطلاق والمدة بالمرأة فإن كانت رقيقة ملك عليها زوجها طليقتين وتمتد بقرين . وإن كانت حرة ملك عليها ثلاث تطليقات حرراً كان أورياً وتمتد بثلاثة قروء . وبه قال النورى والحسن وابن سيرين وعكرمة والزهرى . وهو مروي عن على بن أبى طالب وابن مسعود . مستدلين بحديث الباب . قالوا « وهو وإن كان فى سنده » مظاهر بن أسلم . وقد علمت أن أكثر الحفاظ على تضعيفه وأن ابن حبان وثقه وقال الترمذى بمد إخرجه : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم « فقد أخرجه » الحاكم وقال : مظاهر شيخ من أهل البصرة ولم يذكره أحد من متقدمى مشايخنا بمرح . فإذا الحديث صحيح قال ابن الهمام : وما يصححه عمل العلماء على وثقه . وقال مالك : شهرة الحديث بالمدينة تنفى عن صحة سنده ^(١) . وقال مالك والشافعى وأحمد وسميد بن المسيب وإسحاق : العبرة فى الطلاق بالزوج وفى المدة بالمرأة فإن كان

الزوج حرّاً ملك على زوجته ثلاث تطليقات حرة أو أمة . وإن كان رقيقاً ملك عليها تطليقتين . وروى ذلك عن عمر وابنه وهثمان وزبد بن ثابت وابن عباس قالوا لأن الله تعالى خاطب الرجال بالطلاق فكان حكمه معتبراً بهم . ولأن الطلاق خالص حق الزوج وهو مما يختلف بالرق والحرية فإن للحر أن يفتكح أربعاً من النساء وأما العبد فلا يفتكح إلا اثنتين فقط . ولا خلاف في أن الحر الذي زوجته حرة طلاقه ثلاث وأن العبد الذي زوجته أمة طلاقه اثنتان . وإنما الخلاف فيما إذا كان أحد الزوجين حرّاً والآخر رقيقاً .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي والدارقطني وابن ماجه والحاكم وصححه والترمذي وقال حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم وهو لا يعرف له غير هذا الحديث^(١) وقوله لا يعرف له غير هذا الحديث قال المنذرى : روى له أيضاً عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات من آخر آل عمران كل ليلة . أخرجه ابن عدي والطبراني^(٢) [٩] .

﴿ ٧ — باب في الطلاق قبل النكاح ﴾

أى في بيان حكم الطلاق قبل العقد . فالمراد بالنكاح العقد .

(١٤) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ ح وَثَنَا ابْنُ الصَّبَّاحِ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَا : ثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا طَلَّاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا عِقْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا بَيْعَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ . زَادَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَلَا وَفَاءَ نَذْرٍ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ .

﴿ ش ﴾ (السند) (هشام) بن أبي عبد الله الدستوائى . و (ابن الصباح) شيخ المصنف هو أحد ثلاثة : محمد بن الصباح الجرجرائى . ومحمد بن الصباح البزار . والحسن بن الصباح البزار . وكلهم عدول . وقد روى عنهم المصنف ولم نقف على ما يعين أحدهم في هذا الحديث . و (عبد العزيز بن عبد الصمد) العمى أبو عبد الصمد البصرى الحافظ . روى عن أبي عمران الجونى وداد بن أبي هند

(١) س ٣٧٠ ج ٧ سنن البيهقي (عدد طلاق العبد) و س ٤٤١ سنن الدارقطني . و س ٣٢٧ ج ١ سنن ابن ماجه (طلاق الأمة وعدتها) و س ٢٠٥ ج ٢ مستدرک . و س ٢١٤ ج ٧ تحفة الأحوذى (طلاق الأمة) .
(٢) س ٢١٥ ج ٢٢ تحفة الأحوذى . الشرح (طلاق الأمة تطليقتان) .

ومنصور بن المتمر وعطاء بن السائب وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم . وعنه أحمد وإسحاق وعلى ابن المديني والحيدى وكثيرون . وثقه أحمد وأبو زرعة والنسائي والمصنف والمجلى . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن معين : لم يكن به بأس . وقال أبو حاتم : صالح . قيل مات سنة ١٨٧ سيع وثمانين ومائة . روى له الجماعة (قالا) أى هشام الدستوائى وعبد العزيز بن عبد الحميد . و (مطار) بن طهمان الوراق (عن جده) عبد الله بن عمرو .

(المعنى) (لا طلاق) يصح من أحد (إلا فيما تملك) بمقد النكاح . فالمراد من الملك هنا عقد النكاح . والمخاطب بهذا مطلق المكلف . وعند أحمد : ليس على رجل طلاق فيما لا يملك (ولا عتق) يصح من شخص (إلا فيما تملك) من رقيق . وعند أحمد : ولا عتاق فيما لا يملك (ولا بيع) يصح منك (إلا فيما تملك) وعند أحمد : ولا بيع فيما لا يملك (زاد ابن الصباح) أحد شيخى المصنف فى روايته عن مسلم بن إبراهيم (ولا) يجب (وفاء نذر) أى مفذور (إلا فيما تملك) وذلك كما لو نذر شاة لله تعالى إن شفى مريضه فإن ذبح شاة مملوكة له وفى بنذره وإلا فلا .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الطلاق المنجز لا يقع قبل عقد النكاح لأن الطلاق فرع ملك المتعة (ب) على أن العتق المنجز لا يقع قبل ملك الرقيق (ج) على أن من باع سلعة لا يملكها فبيعه باطل (د) على أن من نذر التصديق بغير مملوك له وقت النذر فنذره باطل . وهذا كله متفق عليه «أما الطلاق» المعلق على النكاح والعتق المعلق على الملك كأن يقول لا امرأة إن تزوجتك فأنت طالق أو كل امرأة أتزوجها فهى طالق وكل رقيق أشتريه فهو حر «ففيه» خلاف . قال جمهور الصحابة والسلف : لا يقع المعلق إن وجد الشرط . وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق والظاهرية وجمهور أصحاب الحديث مستدلين بأحاديث الباب . وقال الحنفيون : الطلاق المعلق يقع مطلقا عند وجود الشرط كمن قال لا امرأة : إن تزوجتك فأنت طالق . أو كل امرأة أتزوجها فهى طالق يقع الطلاق إن تزوج ومثله العتق وهو المشهور عن مالك ، لما روى معمر عن الزهري قال فى رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهى طالق وكل أمة أشتريها فهى حرة : هو كما قال . فقال له معمر : أوليس قد جاء : لا طلاق قبل نكاح ولا عتق إلا بعد ملك ؟ قال : إنما ذلك أن يقول الرجل : امرأة فلان طالق وعبد فلان حر . أخرجه عبد الرزاق^(١) [٩] .

وأجاب الحنفيون (١) عن أحاديث الباب بأنها محمولة على الطلاق المنجز . (ب) «عن حديث» ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل قال : يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا قال : طلق مالا يملك . أخرجه الدارقطني^(١) [١٠] « بأنه باطل » لا يحتاج به . قال في تنقيح التحقيق : فيه أبو خالد الواسطي عمرو بن خالد وضاع . وقال أحمد وابن معين : كذاب^(٢) (ج) «عن حديث» أبي ثعلبة الخشني قال : قال عم لي : اعمل لي عملا حتى أزوجك ابنتي . فقلت : إن تزوجتها فهي طالق ثلاثا . ثم بدا لي أن أتزوجها . فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته . فقال لي : تزوجها فإنه لا طلاق إلا بعد نكاح . فتزوجتها فولدت لي سهما وسعيدا . أخرجه الدارقطني^(٣) [١١] « بأنه باطل » لا يحتاج به . قال في تنقيح التحقيق : فيه علي بن قرين كذبه ابن معين وغيره^(٤) .

(وقال) جمهور المالكية : فيه تفصيل (١) إن خص كأن يقول : كل امرأة أتزوجها من بني فلان أو بلد كذا وقع طلاقه (ب) وإن عمم بأن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع طلاقاً لأن فيه سد باب النكاح المندوب إليه . وبه قال ربيعة والثوري والليث بن سعد والأوزاعي . وروى عن مالك أنه توقف في هذه المسألة .

(وأجاب) الجمهور : بأن هذا التفصيل لا دليل عليه إلا مجرد الاستحسان العقلي . والأحاديث لا تخصص بمثل ذلك . فالظاهر مذهب الجمهور . قال الخطابي : وأسد الناس بهـ هذا الحديث « حديث الباب » من قال بظاهره وأجراه على عموميه إذ لا حجة مع من فرق بين حال وحال . والحديث حديث حسن^(٥) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح . وهو أحسن شيء روى في هذا الباب^(٦) .

(١) من ٤٣١ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

(٢) من ٢٣١ ج ٣ نصب الراية (الأيمن في الطلاق) .

(٣) من ٤٤٠ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

(٤) من ٢٣٣ ج ٣ نصب الراية (الأيمن في الطلاق) [.

(٥) من ٢٤١ ج ٣ معالم السنن (باب الطلاق قبل النكاح) .

(٦) من ١١ ج ١٧ — الفتح الرباني . و من ٣١٨ ج ٧ سنن البيهقي (الطلاق قبل النكاح) و من ٤٣١

سنن الدارقطني . و من ٢٠٥ ج ٢ مستدرک . و من ٢١٣ ج ٢ تحفة الأحوذى (لا طلاق قبل النكاح) .

(فائدة) الطلاق المعلق بالشرط قسمان (الأول) معلق على وجود النكاح فيقع بعده. وقد علمت بيانه (الثاني) طلاق معلق في النكاح أو في عدته كقوله لامرأته إن دخلت هذه الدار فأنت طالق أو إن قدم فلان فأنت حرام، فيقع الطلاق إن وجد الشرط والمرأة في نكاحه أو عدته، لقول نافع: طلق رجل امرأته البتة إن خرجت. فقال ابن عمر: إن خرجت فقد بُتت منه وإن لم تخرج فليس بشيء. أخرجه البخاري^(١) [٩] وعن ابن مسعود رضى الله عنه في رجل قال لامرأته: إن فعلت كذا وكذا فهي طالق ففعلته قال: هي واحدة وهو أحق بها. رواه سفيان الثوري. ذكره ابن القيم^(٢) [١٠] وقال: عروة بن الزبير: ضرب الزبير أسماء بنت أبي بكر فصاحت بعبد الله بن الزبير فأقبل فلما رآه قال أمك طالق إن دخلت. فقال له عبد الله: أتجعل أمتي عرضة ليمينك فأتجهم عليه نخاصها فبانت منه. أخرجه الطبراني. وفيه عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو ضعيف^(٣) [١١] ولعموم هذه الأدلة قالت الأئمة الأربعة والجمهور بوقوع الطلاق المعلق في النكاح أو في عدته متى وجد المعلق عليه في نكاحه أو عدته وإن قصد بالتعليق مجرد التخويف أو الحث على فعل شيء أو تركه. وقالت الظاهرية وابن حزم: لا يقع الطلاق المعلق الذي قصد به الحث على فعل شيء أو تركه. أو التخويف، لما روى أبو رافع أن مولاه ليلى بنت المعجم أرادت أن تفرق بينه وبين امرأته فقالت هي يومها يهودية ويوما نصرانية وكل مملوك لها حر وكل مال لها في سبيل الله وعليها المشى إلى بيت الله إن لم تفرق بينهما فسأت عائشة وابن عمر وابن عباس وحفصة وأم سلمة فكلهم قالوا لها: أتريدن أن تكفري مثل هاروت وماروت وأمروها أن تسكفرن عن يمينها وتحلى بينهما ذكره ابن القيم^(٤) [١٢] وقال: وحيث حفظ عن الصحابة رضى الله عنهم الافتاء بالوقوع في صور وبعدمه في صور أخرى. والأصل في جميع فتاويهم أن تكون صحيحة فوجب أن تحمل فتوهم بالوقوع على ما إذا قصد المعلق الطلاق عند وجود الشرط وفتوهم بعدمه على ما إذا قصد الحث أو المنع.

(١٥) مك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ زَادَ : مَنْ حَافَ عَلَى مَنَعِيَةٍ فَلَا يَمِينَ لَهُ وَمَنْ حَافَ عَلَى قَطِيعَةٍ رَحِمَ فَلَا يَمِينَ لَهُ .

(١) ص ٣١٥ ج ٩ فتح الباري (الطلاق في الإفلاق والإكراه).

(٢) ص ٦٣ ج ٣ — إعلام الموقعين (اليمين بالطلاق والعناق).

(٣) ص ٣٣٨ ج ٤ بمجم الزوائد (تعليق الطلاق).

(٤) ص ٦٥ ج ٣ — إعلام الموقعين (اليمين بالطلاق والعناق).

(ش) (أبو أسامة) حماد بن أسامة (بإسناده) أى روى الحديث عبد الرحمن بن الحارث بسنده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص (ومعناه) أى رواه بالمعنى وإن خالفه فى بعض الألفاظ. ولفظه عند الدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من يطاق مالا يملك فلا طلاق له ومن أعتق مالا يملك فلا عتاق له ومن نذر فيما لا يملك فلا نذر له (الحديث) (زاد) عهد الرحمن بن الحارث فى هذه الرواية عن مطر بن طهمان الوراق فى الرواية السابقة (من حلف على) فعل (معصية فلا يمين له) فلا يفعل المعصية بل يكفر عن يمينه (ومن حلف على قطيعة رحم) كأن يحلف أنه لا يكلم أباه أو أن يذبح ولده (فلا يمين له) فلا يقطع رحمه ويكفر عن يمينه. وهذا داخل فى عموم المعصية ونهيه عليه لأهميته. وهو يحتمل وجهين أحدهما أن يكون النهي صلى الله عليه وسلم أراد باليمين اليمين المطلقة فيكون معنى قوله لا يمين له أى لا يبر فى يمينه ولا كنه يحث فيه ويكفر، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه. أخرجه أحمد ومسلم والترمذى^(١) [١٢] والوجه الثانى أن يكون النهي صلى الله عليه وسلم أراد به النذر الذى مخرجه مخرج اليمين كقوله إذا فعلت كذا فلاه على أن أذبح ولدى فإن هذه يمين باطلة لا يلزمه الوفاء بها ولا يلزمه كفارة ولا فدية وكذلك من نذر أن يذبح ولده على سبيل التقرب إلى الله فالنذر لا ينمقد فيه والوفاء به لا يلزم وليس فيه كفارة. قاله الخطايب^(٢).

(الفقه) دل قوله صلى الله عليه وسلم: من حلف على معصية فلا يمين له. على أن من حلف على أنه يفعل معصية يطلب منه أن يكف عنها ويكفر عن يمينه. وحاصل الكلام فى هذا أن اليمين المعقودة وهى اليمين على المستقبل إن كانت على ترك واجب أو على فعل معصية بأن قال والله لا أصلى الظهر أو لا أصوم رمضان أو والله لأشربن الخمر أو لأزنين أو لا أكلم والذى فإنه يجب عليه الكفارة بالتوبة والاستغفار وأن يحث فى يمينه ويكفر لما تقدم عن أبي هريرة. وبهذا قال عامة العلماء وقال الشعبي: لا تنجب كفارة اليمين على المعاصى وإن حث نفسه فيها، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا حلف أحدكم على يمين فرأى ما هو خير منها فليأته فإنه لا كفارة بها»^(٣) [١٣] ولأن الكفارة شرعت لرفع الذنب. والحلف فى هذا اليمين ليس بذنب لأنه واجب فلا تنجب فيه الكفارة. واستدل الجمهور (١) بقوله تعالى: وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ

(١) انظر رقم ٨٦٤١ ص ١١٨ ج ٦ فيض القدير للمناوى.

(٢) ص ٢٤٢ ج ٣ معالم السنن (باب الطلاق قبل النكاح).

(٣) لم نقف على من أخرجه من المحدثين.

مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ (الآية) لم يفصل بين اليمين على المعصية وغيرها (ب) بما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة : وليكفر عن يمينه . وحديثه الذي استدلل به الشعبي على عدم الكفارة غير معروف ومعارض (أ) بحديث أبي هريرة السابق رقم ١٢ وهو معروف أفاده العلامة السكاساني^(١) (ب) وبحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نذر في معصية وكفارته كفارة اليمين . أخرجه أبو داود^(٢) [١٤] .

(والحديث) أخرجه أيضاً الدارقطني^(٣) .

(١٦) مك (ص) حدثنا ابن السرح ثنا ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في هذا الخبر زاد : ولا نذر إلا فيما ابتغى به وجهه الله تعالى ذكره .

(ش) (ابن السرح) أحمد بن عمرو . و (ابن وهب) عبد الله . و (يحيى بن عبد الله بن سالم) ابن عبد الله بن عمر .

(المعنى) (زاد) أي يحيى بن عبد الله بن سالم في روايته (ولا نذر) يجب الوفاء به (إلا فيما ابتغى به وجهه الله تعالى ذكره) بأن يكون في طاعة لا في معصية .

(الفقه) دل الحديث على أن النذر لا يصح إلا إذا كان في طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بأن يكون قرينة فلا يصح النذر بما ليس قرينة كالنذر بالمعاصي كأن يقول : الله علي أن أشرب الخمر أو أقتل فلاناً أو أضربه أو لا أصلي الفرض أو لا أصوم رمضان، لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه . أخرجه أبو داود^(٤) [١٥] .

(والحديث) يأتي المصنف بزيادة : ولا يمين في قطيعة رحم^(٥) .

(١) ص ١٧ ج ٣ بدائع الصنائع (حكم اليمين المعقودة) .

(٢) ص ٢٣٢ ج ٣ سنن أبي داود (من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية) .

(٣) ص ٤٣١ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

(٤) ص ٢٣٢ ج ٣ سنن أبي داود (النذر في المعصية) .

(٥) ص ٢٢٨ منه (اليمين في قطيعة الرحم) .

﴿ ٨ - باب في الطلاق على غيظ ﴾

هكذا في بعض النسخ بالنين المعجمة فياء فظاء معجمة أى على غضب . وفي بعضها على غلط أى في حالة يخاف عليه الغلط فيها وهي حالة الغضب . والصواب على غيظ .

(١٧) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ الزُّهْرِيُّ أَنَّ يَعْقُوبَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُمْ قَالَ ثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ الْحُمَيْمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُ إِيلِيَاءَ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ عَدِيِّ بْنِ عَدَى السِّكَنْدِيِّ حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ فَبَعَثَنِي إِلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ وَكَانَتْ قَدْ حَفِظَتْ مِنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : الْفِلَاقُ أَظْهَرُ الْغَضَبِ .

﴿ ش ﴾ (السند) (عبيد الله بن سعد) بن إبراهيم بن سعد (الزهري) و (يعقوب بن إبراهيم) ابن سعد (حدثهم) أى حدث تلاميذه (قال) يعقوب (ثنا أبي) إبراهيم بن سعد (عن) محمد (بن إسحاق) و (محمد بن عبيد بن أبي صالح) المسكى روى عن صفية بنت شيبة وعدى بن عدى الكندى ومجاهد بن جبير . وعنه ثور بن يزيد الحمصي وعبيد الله بن أبي جعفر المصري . قال أبو حاتم : ضعيف الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له أبو داود هذا الحديث ورواه ابن ماجه . وسماء عبيد ابن أبي صالح وهو وم (الذى كان يسكن إيلياء) بكسر فسكون فلام مكسورة فياء وألف ممدودة هي بيت المقدس ويقال إيليا بالقصر . وفي لغة ثالثة إليا بمحذف الياء الأولى وسكون اللام والقصر و (عدى بن عدى الكندى) بكسر الكاف نسبة إلى كندة قبيلة وهو ابن عميرة بفتح العين ابن فروة أبو فروة الجزرى فقيه عمل لعمر بن عبد العزيز على الموصل . روى عن أبيه . ورجاء بن حيوة . وعنه أبو الزبير المسكى وميمون بن مهران وجريز بن حازم . وثقه ابن سعد وابن معين . مات سنة عشرين ومائة . روى له أيضاً النسائى وابن ماجه .

(المعنى) (لا طلاق ولا عتاق في إغلاق) هكذا بإثبات الهمزة المكسورة في أكثر النسخ . وفي بعضها في غلاق بدون همزة . ولا نافية وقيل النفي فيه بمعنى النهى . والإغلاق الإكراه لأنه إذا أكره انفلق عليه رأيه . وقيل الإغلاق معناه الغضب كما أشار إلى ذلك المصنف بعد بقوله : الفلاق أظنه الغضب . وحكى البيهقى أنه روى على الوجهين الإكراه والغضب . فإن كانت الرواية بغير ألف هي الراجعة فهو غير الإغلاق (قال) المطرزي : قولهم إياك والفلق أى الضجر والغضب . ورد الفارسي على

من قال الإغلاق الغضب وغلطه في ذلك وقال إن طلاق الناس غالباً إنما هو في حالة الغضب . أفاده الحافظ^(١) قال راجح أن المراد من الإغلاق الإكراه . وأما الطلاق في حال الغضب ففيه تفصيل «قال» المحقق ابن القيم : الغضب على ثلاثة أقسام أحدها ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال . وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع . الثاني ما يكون في مبادئ الغضب بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول ولا من قصده . فهذا يقع طلاقه بلا نزاع . الثالث أن يستحكم ويشدد به فلا يزيل عقله بالسكاتية ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال الغضب . فهذا محل نظر وعدم الوقوع في هذه الحالة قوى متجه^(٢) (والفلاق) بكسر الفين (أظنه الغضب) ظاهره أن المصنف يرى وقوع الطلاق حال الغضب الذي يفلق العقل

(الفقه) دل الحديث على أن من أكره على الطلاق وطلق لا يقع طلاقه لأنه ألجى إليه بنذر اختيار . ويؤيده (١) ما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه . أخرجه ابن ماجه . وفي سنده محمد بن المصنف وثقه أبو حاتم وفيه كلام لا يضر وبقية رجاله رجال الصحيح . وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق بشر بن بكر بلفظ : إن الله تجاوز لى عن أمتي الخطأ والنسيان (الحديث) وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين . وقال البيهقي : جود إسفاده بشر بن بكر وهو من الثقات^(٣) [١٦]

(ب) قوله تعالى : مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ لَا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَسَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا^(٤) أى من تلفظ بكلمة الكفر مكرها ولم ينشرح صدره لها لا يؤاخذ على ذلك . فكذلك من أكره على مادون الكفر كالطلاق لا يؤاخذ عليه بالطريق الأولى . فلو أكره على الطلاق ولم ينو له لا يقع عليه . وبهذا قال عمر وعلى وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وجابر بن سمرة وغيرهم . وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق (قال) أبو محمد عبد الله بن قدامة : وإن طلق ونوى بقلبه غير امرأته أو تأول في يمينه فله تأويله ويقبل قوله في نيته ، لأن الإكراه دليل له على تأويله . وإن لم يتأول وقصدها بالطلاق لم يقع لأنه معذور . وذكر بعض الشافعية وجهاً أنه يقع في هذه الحالة لأنه لا مكره له على نيته . ولنا أنه مكره عليه فلم يقع لعموم ما ذكرنا من الأدلة ، ولأنه قد لا يحضره

(١) س ٣١٣ ج ٩ فتح الباري . الشرح (الطلاق في الإغلاق) .

(٢) س ٤٢ ج ٤ زاد المعاد (طلاق الإغلاق) .

(٣) س ٣٢٢ ج ١ سنن ابن ماجه (طلاق المسكروه والناسي) و س ١٩٨ ج ٢ مستدرک . و س ٣٥٦ ج ٢

سنن البيهقي (ما جاء في طلاق المسكروه) .

(٤) سورة النحل آية ١٠٦ .

التأويل في تلك الحالة فتفتت الرخصة^(١) (وقال) الحنفيون والثوري والزهري والشافعي وقتادة :
المكره يقع طلاقه اعموم قوله تعالى : فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ « وما روى » صفوان بن عمرو الطائي
أن امرأة كانت تبغض زوجها فوجدته نائماً فأخذت شطراً وجلست على صدره ثم حركته وقالت
لتطلقني ثلاثاً وإلا ذبحتك فنادى الله فأبى فطلقها ثلاثاً ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله
عن ذلك فقال عليه الصلاة والسلام : لا قيلولة في الطلاق . أخرجه محمد بن الحسن والعقيلي وسعيد
ابن منصور مرسلًا ورواه العقيلي عن صفوان عن رجل من الصحابة أن رجلاً كان نائماً مع امرأته
(الحديث)^(٢) [١٧] قالوا ولأنه طلاق من مكلف في محل يملكه فينفذ كطلاق غير المكره
ولأن الفأنت بالإكراه ليس إلا الرضا وهو ليس بشرط لوقوع الطلاق (وأجاب) الجمهور (١) عن
الآية بأنها عامة خصصت بالأحاديث المذكورة (ب) عن حديث صفوان الطائي بأن في سنده الغازی
ابن جبلة قال ابن حزم : مضموز . وقال ابن عدي : ليس له إلا هذا الحديث . وقال أبو حاتم : هو منكر
الحديث^(٣) فالراجح ما ذهب إليه الأولون من عدم وقوع طلاق المكره . وعليه عمل محاكم الأحوال
الشخصية الآن « قال » المحدث الدهلوي : اعلم أن السبب في هدر طلاق المكره شيان أحدهما أنه لم يرض به
ولم يرد فيه مصالحة منزلية وإنما هو لحادثة لم يجد منها بدا فصار بمنزلة النائم . ثانيهما أنه لو اعتبر طلاقه
طلاقاً لكان ذلك فتحاً لباب الإكراه فسمى أن يختطف الجبار الضعيف من حيث لا يعلم الناس
ويخيفه بالسيف ويكرهه على الطلاق إذا رغب في امرأته فإذا خيبتنا رجاءه وقلبنا عليه مراده كان
ذلك سبباً لترك نظام الناس فيما بينهم بالإكراه^(٤) . قال أبو محمد عبد الله بن قدامة : وشروط الإكراه
ثلاثة (أحدها) أن يكون من قادر بسلطان أو تغلب كالأص ونحوه (الثاني) أن يغلب على ظنه
نزول الوعيد به أن لم يجبه إلى ما طلبه (الثالث) أن يكون مما يستضر به ضرراً كثيراً كالقتل والضرب
الشديد والقيود والحبس الطويلين . فأما الشتم والسب فليس بإكراه رواية واحدة . وكذلك أخذ
المال البسر . فأما الضرر اليسير فإن كان في حق من لا يبالي به فليس بإكراه . وإن كان من ذوي
المروءات على وجه يكون إخراجاً بصاحبه وغضاً له وشهرة في حقه فهو كالضرب السكتير في حق غيره .

(١) ص ٢٦٢ ج ٨ مفتي (من أكره على طلاق امرأة فتوى غيرها) .

(٢) ص ٣٩ ج ٣ فتح القدير (وطلاق المكره واقع) و ص ٢٢٢ ج ٣ نصب الراية (أحاديث في طلاق المكره) .

(٣) ص ٢٢٢ منه .

(٤) ص ١٠٣ ج ٢ حجة الله البالغة (الطلاق) .

وإن تُوعِدَ بتمذيب ولده فقد قيل ليس بإكراه لأن الضرر لاحق بغيره . والأولى أن يكون إكراها لأن ذلك عنده أعظم من أخذ ماله والوعيد بذلك إكراه فكذلك هذا . وإن أكره على طلاق امرأة فطلق غيرها وقع لأنه غير مكره عليه . وإن أكره على طلاق فطلق ثلاثاً وقع أيضاً لأنه لم يكره على الثلاث . وإن طلق من أكره على طلاقها وغيرها وقع طلاق غيرها دونها وإن خلصت نيته في الطلاق دون دفع الإكراه وقع لأنه قصد به واختاره . ويحتمل ألا يقع لأن اللفظ مكره عليه فلا يبقى إلا مجرد النية فلا يقع بها طلاق^(١) .

هذا . ويقع الطلاق بالإكراه في مواطن منها ما لو حاف ألا يطأ زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر ولم يرجع في يمينه فللحاكم أن يكرهه على الطلاق ويقع عليه . ومنها ما لو عقد وليان على امرأة لرجاين ولم يعلم السابق منهما فللحاكم أن يكرههما على الطلاق . أفاده ابن قدامة^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم . ورد بأن في سنده محمد بن عبيد بن أبي صالح قال الذهبي : لم يحتج به مسلم . وقال أبو حاتم ضعيف . ورواه البيهقي من طريق ليس هو فيها^(٣) .

﴿ ٩ — باب في الطلاق على المزول ﴾

أى في بيان حكم طلاق المازل .

(١٨) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ مَاهَكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ النَّسْكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْمَةُ .

﴿ ش ﴾ (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسلمة . و (عبد العزيز بن محمد) الدراوردي . و (عبد الرحمن بن حبيب) بن أردك بفتح فراء ساكنة . المدنى مولى بنى نخزوم يقال هو أخو على بن الحسين لأمه . روى عن عطاء بن أبي رباح وعبد الواحد بن عبد الله النصرى . وعنه عبد الله بن جعفر

(١) ص ٢٦١ ج ٨ معنى (الشروط التي يتحقق بها الإكراه) .

(٢) ص ٢٦٠ منه (الإكراه بحق) .

(٣) ص ١١ ج ١٧ - الفتح الرباني . و ص ٣٢٢ ج ١ سنن ابن ماجه (طلاق المسكوه والناسي) و ص ٣٥٧ ج ٧ سنن البيهقي (ما جاء في طلاق المسكوه) و ص ١٩٨ ج ٢ مستدرک .

ابن نعيم وأبو المقدم وحاتم بن إسماعيل وأسامة بن زيد اللبني . ذكره ابن حبان في الثقات .
وقال الحاكم : من ثقات المدنيين . وقال النسائي : منكر الحديث . وقال في التقريب : لين الحديث
من السادسة . روى له أيضاً الترمذي وابن ماجه . و (ابن مالهك) بفتح الهاء هو يوسف بن مالهك
الفارسي المكي .

(المعنى) (ثلاث جدهن جد) الجدل بكسر الجيم ضد المزل (وهزلن جد) المزل المزاح . وقيل :
المزل أن يراد بالشئ غير ما وضع له بغير مناسبة بينهما . والجد يراد به ما وضع له أو ما صلح له
اللفظ مجازاً (النكاح والطلاق والرجعة) بفتح الراء وقد تسكسر هي عود المطلق إلى طليقته يعني أن
الرجل لو نكح أو طلق أو راجع زوجته ، وقال : كنت فيه لاعبا أو هازلا لا يقبل ذلك منه .

(الفقه) دل الحديث على أن من تلفظ بالنكاح أو الطلاق أو الرجعة ولو على سبيل المزل واللعب
لزمه ذلك . وهذا متفق عليه . « وقد روى » فضالة بن عبيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث
لا يجوز اللعب فيهن الطلاق والنكاح والعتق . أخرجه الطبراني . وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وباقي
رجالهم رجال الصحيح^(١) [١٨] . (قال) أبو محمد عبد الله بن قدامة : صريح الطلاق لا يحتاج إلى نية
بل يقع من غير قصد ولا خلاف في ذلك . (وقال) الخطابي : اتفق عامة أهل العلم على أن صريح
لفظ الطلاق إذا جرى على لسان البالغ العاقل فإنه مؤاخذ به ولا ينفعه أن يقول كنت لاعبا أو هازلا
أو لم أنوبه طلاقاً أو ما أشبه ذلك واحتج بعض العلماء في ذلك بقوله تعالى : (وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ
اللَّهِ هُزُوًا) وقال لو أطلق للناس ذلك لعمطلت الأحكام ولم يؤمن مطلق أو ناكح أو معتق أن يقول :
كنت في قولى هازلا فيكون في ذلك إبطال أحكام الله تعالى وذلك غير جائز فكل من تكلم
بشئ مما جاء ذكره في هذا الحديث لزمه حكمه ولم يقبل منه أن يدعى خلافه . وذلك تأكيد لأمر
الفروج واحتياط له^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب والعمل على هذا عند
أهل العلم وأخرجه الحاكم وصححه ورد بأن في سنده عبد الرحمن بن حبيب بن أركون وفيه مقال كما علمت^(٣)

(١) س ٣٣٥ ج ٤ بحم الزوائد (باب فيمن طلق لاعبا) .

(٢) س ٢٤٣ ج ٣ معالم السنن (باب الطلاق على المزل) .

(٣) س ٣٢١ ج ١ سنن ابن ماجه (من طلق أو نكح أو راجع لاعبا) و س ٢١٥ ج ٢ تحفة الأحوذى

(الجدل والمزل في الطلاق) و س ١٩٨ ج ٢ مستدرک .

﴿ ١٠ - باب في نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث ﴾

هكذا في نسخة . وفي أكثر النسخ باب بقية نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث . والأوفق بالوضع للنسخة الأولى . ومعنى الترجمة أنه كان في صدر الإسلام أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً جاز له أن يرجعها ثم نسخ ذلك وبقى جواز المراجعة لمن طلق مرة أو مرتين . وتقدم في هذا أثر (١) بالشرح ص ٨٤ (كتاب الطلاق) .

(٤) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّوَزِيُّ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ النَّخَوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ . الْآيَةُ . وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَتَنَسَخَ ذَلِكَ . فَقَالَ : الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ . الْآيَةُ .

﴿ ش ﴾ هذا أثر .

(المعنى) (والمطلقات) طلاقاً رجعيّاً أو بائناً وكانت مدخولاً بها . فإن غير المدخول بها لا عدة عليها لقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَكَّحْتُمُ الدُّوَابَّ فَإِنَّكُمْ طَائِفَةٌ مِمَّنْ قَبْلُ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا » ^(١) . و (يتربصن) أى ينتظرن (بأنفسهن) للعدة فلا يتزوجن . وهذا خبر والمراد الأمر أى فليتربصن (ثلاثة قروء) بالضم جمع قرء بالفتح وقد بضم فيجمع على أقراء كقفل وأقفال . وهو الطهر أو الحيض . قولان وسيأتى تمام الكلام على ذلك فى « باب نسخ ما استثنى من عدة المطلقات » . وهذا فى ذوات الحيض غير الحوامل . وأما التى لم تحض لصغر أو كبر فسيأتى أن عدتهما ثلاثة أشهر . والحامل عدتها بوضع الحمل (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن) من الحمل أو الحيض . ومعنى النهى عن الكتمان النهى عن الإضرار بالزوج وإذهاب حقه . فإن قالت المطلقة : حضت وهى لم تحض ذهبت بحقه من الارتجاع . وإذا قالت : لم أحض وهى قد حاضت ألزمته من النفقة ما لم يلزمه فأعترت به . أو تقصد بكذبها فى نفى الحيض ألا ترجع حتى تنقضى العدة ويقطع الشرع حقه . وكذلك الحامل

تكنم الحل لقطع حقه من الارتجاع . قال قتادة : كانت عادتهم في الجاهلية أن يكتنم الحل ليلحقن الولد بالزوج الجديد ففي ذلك نزلت هذه الآية . وحكى أن رجلاً من أشجع أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنى طلقت امرأتى وهى حبلى ولست آمن أن تزوج فيصير ولدى لغيرى . فأنزل الله الآية وردت امرأة الأشجعي إليه . ذكره القرطبي^(١) [١٩] (الآية) بالنصب أى اقرأ الآية . وتماها : « إِنْ كُنْ يَوْمِينَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^(٢) وَبُعُوتَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ زَبِيرٌ حَكِيمٌ »^(٣). (وذلك) أى سبب نزول الآية (أن الرجل كان) في الجاهلية وصدر الإسلام (إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها وإن طلقها ثلاثاً) أو أكثر (فمنسوخ) الله ذلك أى أبطله (فقال الطلاق) الذى يجوز معه الرجعة مرة أو (مرتان) فقط . فإن طلقها بعد ذلك فلا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً كما قال الله تعالى : « فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ »^(٤) و (الآية) بالنصب أى اقرأ الآية وتماها : « فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكما أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلّا أن يخاصا ألا يقبلا حدود الله فإن خفتم ألا يقبلا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افترت به . تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون »^(٥) .

(١) س ١١٨ ج ٣ — الجامع لأحكام القرآن (ولا يحل لمن أن يكتنم ما خلق الله فى أرحامهن) .
(٢) فيه وعيد شديد لتأكيد تحريم الكتان وإيجاب لأداء الأمانة فى الإخبار عن الرحم بحقيقة ما فيه
أى خلق المؤمنات ألا يكتنم الحق . وليس المراد من قوله : إن كن يؤمن بالله أنه يباح لمن لم يؤمن منهن أن يكتنم ذلك لأنه لا يحل ذلك لغير المؤمن كما لا يحل لمن آمن .

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ (وبعوتن) أى أزواجهن جمع بعول وهو السيد والمالك ويسمى الزوج بعلاً لملوه على امرأته لما قد ملكه من زوجيتها . و (أحق بردهن) أى أولى بمراجعتهن (فى ذلك) أى فى حال العدة ولا يتوقف ذلك على رضاها . فأفضل التفضيل ليس على بابها إذ لا يجوز لغير الزوج أن يرتجع امرأته وهى فى العدة . و (إن أرادوا إصلاحاً) أى أراد الزوج إصلاح حاله معها وإزالة الوحشة بينهما . فأما إذا قصد الإضرار بها وتطويل العدة عليها فيحرم عليه ذلك مع صحة الرجعة لقوله تعالى : ولا تمسكوهن ضراراً لعتدن (ولهن) على الأزواج من حسن الصلحة والعشرة بالمعروف (مثل الذى عليهن بالمعروف) من الطاعة لأزواجهن (والرجال عليهن درجة) أى منزلة زائدة على حقهن لما أعطوهن من المهر والنفقة .
(٤) سورة البقرة آية ٢٣٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٢٩ (فإمسك) مبتدأ خبره أمثل أو أحسن أو فعليكم إمساكن أى مراجعتن بعد التطليقتين (بمعروف) أى بما يعرف أنه الحق بلا ضرر (أو تسريح) بطلقة نائلة (ياحسان) بألا يظلمها شيئاً من حقها ولا يتعدى عليها فى قول ولا يذكرها بسوء . قال أبو رزين : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرايت قول الله عز وجل : فإمسك بمعروف أو تسريح . أين الثالثة؟ قال : التسريح بإحسان . أخرجه ابن أبى حاتم [٢٠] انظر ص ٣٦٧ ج ٢ — القول الحسن شرح بدائع المن . قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن قوله =

(الفقه) دل هذا الأثر على أن المطلقة الحائض الحائض بثلاثة قروء على ما تقدم بيانه . وعلى أنهم كانوا في صدر الإسلام يراجعون المطلقة مهما بلغ عدد التطايعات . ثم نسخ ذلك وجعلت المراجعة إلى تطليقتين فقط .

(والأثر) أخرجه أيضاً النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : « وبعولتهن أحق بردهن » قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتها وإن طلقها ثلاثاً . فنسخ ذلك بقوله تعالى : « الطلاق مرتان »^(١) . وفي سننه الحسين بن واقد وفيه مقال .

(١٩) (ص) حدثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة ونكح امرأة من مزينه فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ما يغني عني إلا كما تُغني هذه الشجرة لشجرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه . فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية فدعا بركانة وإخوته ثم قال لجلسائيه : أترون فلاناً يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد وفلاناً يشبه منه كذا وكذا قالوا : نعم . قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد : طلقها . ففعل . قال : راجع امرأتك أم ركانة وإخوته . فقال : إني طلقته ثلاثاً يا رسول الله . قال : قد علمت راجعها وتلا : يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن .

(ش) (السند) (عبد الرزاق) بن همام . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز

= تعالى : أو تبرج بإحسان هي الطلقة الثالثة وإياها عني بقوله تعالى : فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره . انظر ص ١٢٧ ج ٣ - الجامع لأحكام القرآن (ولا يحل لكم) أي الأزواج (أن تأخذوا مما آتيتهموهن شيئاً) من المهور إذا طلقتموهن (الا أن يخافا) أي الزوجان (ألا يقبها حدود الله) فيها يجب عليهما من حسن الصحة والعفة بالمعروف (فإن خفتم) خطاب لولاء الأمور أو من يقوم مقامهم في أمر الصلح بين الزوجين (ألا يقبها) أي الزوجان (حدود الله) فيها يجب عليهما (فلا جناح عليهما) أي لا حرج على الزوجين (فيما افتدت به) فلا حرج على الزوج فيما أخذه من زوجته ولا عليها فيما بذلته له افتداء وتخلصاً منه سواء أكان الدفوع أقل من المهر أم مساوياً له أم أكثر وهذا إذا كان النشوز من جهتها بأن كان الرجل لم يسئ إليها وأحببت فراقه . وأما إذا كان النشوز من قبله بأن ضيق عليها وأساء إليها ليحملها على الافتداء منه فلا يجوز أن يأخذ منها شيئاً وإذا أخذ منها شيئاً وجب عليه رده .

و (بعض بنى أبي رافع) لعنه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع. فقد روى الحاكم بسنده عن ابن جريج عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن ابن عباس (الحديث) مثل حديث الباب إلا أنه لم يذكر فيه لفظ ثلاثا. ومحمد بن عبيد الله هذا ضعيف قال البخارى : منكر الحديث. وقال ابن معين : ليس بشيء. وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث جدا ذاهب. وقال ابن عدى : هو فى عداد شيعه أهل السكوفة. وقال اليرقانى عن الدارقطنى : متروك وله معضلات. وقال فى التقريب : ضعيف من السادسة. وذكره ابن حبان فى الثقات.

(المعنى) (طلق عبد يزيد) بن هشام بن المطلب بن عبد مناف (أبو ركانة) أى والده (وإخوته) بالجر عطف على ركانة. و (أم ركانة) بضم الراء اسمها محجمة بنت مجلان من بنى سعد ابن بكر (ونكح امرأة من مزينة) قبيلة ولم نفق على اسم هذه المرأة (فجاءت النبی صلى الله عليه وسلم فقالت) المزنية (ما يغنى عنى إلا كما تغنى هذه الشجرة) هو كفاية عن أنه عنين (لشجرة أخذتها من رأسها ففرق بينى وبينه فأخذت النبی صلى الله عليه وسلم حية) بفتح فكسر فياه مشددة مكسورة أى أخذته غصبة وغيره لكذبها وافتراءها على زوجها بأنه عنين (فدعا) صلى الله عليه وسلم (بركانة وإخوته. ثم قال جلسائه أترون فلانا) يعنى بعض ولد عبد يزيد (يشبه منه) أى من عبد يزيد (كذا وكذا) أى أن ركانة وإخوته يشبهون أباهم عبد يزيد فى الخلقة والصورة فهم أولاده. ولا شك فى رجوليته وأنه ليس بعنين كما زعمت المزنية (قالوا) أى جلساؤه صلى الله عليه وسلم (نعم) ركانة وإخوته يشبهون أباهم وهذه المرأة كاذبة فى دعواها وعبد يزيد ليس بعنين (قال النبی صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد طلقها) أى المزنية (ففعل، قال) النبی صلى الله عليه وسلم (راجع أسراتك أم ركانة وإخوته فقال) عبد يزيد (إنى طلقتها ثلاثا) أى بلفظ واحد (يا رسول الله قال) صلى الله عليه وسلم (قد علمت) أنك طلقتها ثلاثا (راجعها) لأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يعتبر واحدة. وعند أحمد : طلق ركانة امرأته ثلاثا فى مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا فقال النبی صلى الله عليه وسلم : فإنما تلك واحدة فارجعها إن شئت (وتلا) صلى الله عليه وسلم (يا أيها النبی) قل لأمتك (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن) أى عند شروعهن فى المدة بالطهر من الحيض. وعدد أحمد : فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر. يعنى أن من أراد أن يطلق لاسنة فليطلق عند كل طهر مرة إن أراد الثلاث. ولعل استشهاده صلى الله عليه وسلم بهذه الآية على أمره عبد يزيد بمراجعة أم ركانة لأنه كان طلقها فى حال حيضها كما أمر

ابن عمر بمراجعة زوجته حين طلقها في حيضها كما تقدم . فيكون الحديث من أدلة من قال: إن الطلاق في الحيض لا يقع . وتقدم بيان ذلك وأفياً^(١) .

(الفقه) دل الحديث على أن من طلق امرأته ثلاثاً بلفظ واحد يقع واحدة وله مراجعتها . وبه قال سعيد ابن جبيرة وطاوس وعطاء وعمر بن دينار والظاهرية . وعليه عمل الحاكم الآن . انظر المسألة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . وهو رأى محمد بن إسحاق ونقل عن عليّ وابن مسعود وعبد الرحمن ابن عوف والزبير . وقال الأئمة وعامة العلماء : الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً وإن كان بدعيًا . وأجابوا (أولاً) عن حديث الباب بأنه ضعيف لجهالة بعض بنى أبي رافع . وعلى فرض أنه محمد ابن عبيد الله بن أبي رافع كما في رواية الحاكم فهو ضعيف كما علمت (قال) الخطابي : في إسناد هذا الحديث مقال لأن ابن جريج إنما رواه عن بعض بنى أبي رافع ولم يُسمه والمجهول لا تقوم به الحجة . وقد روى أبو داود هذا الحديث بإسناد أجود منه أن ركانة طلق امرأته البتة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة . فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما^(٢) (وثانياً) بأن من نقل عنه من الصحابة والتابعين أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة إنما كان قبل علمهم بالناسخ وانعقاد الإجماع على وقوع الثلاث وبعد ذلك لم يصح النقل عن أحد أنه خالف في ذلك .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف^(٣) . وأخرجه أحمد والبيهقي عن محمد بن إسحاق حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقها ؟ قال طلقها ثلاثاً . فقال في مجلس واحد ؟ قال نعم . قال : فإنما تلك واحدة فارجعها إن شئت فارجعها . وقد صحح الإمام أحمد إسنادَه وحسنه ومحمد بن إسحاق ثقة وقد صرح بالتحديث^(٤) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَحَدِيثُ نَافِيعِ بْنِ عُجَيْرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَّانَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رُكَّانَةَ إِنَّمَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ -

(١) تقدم في الأحاديث من رقم ٥ إلى ٩ بالطلاق (باب طلاق السنة) .

(٢) ص ٢٣٦ ج ٣ معالم السنن (نسخ المراجعة بعد التطلقات الثلاث) .

(٣) ص ٣٣٩ ج ٧ سنن البيهقي (من جمل الثلاث واحدة) .

(٤) ص ٦ ج ١٧ - الفتح الرباني . وص ٣٣٩ ج ٧ سنن البيهقي (من جمل الثلاث واحدة) .

لَأَنَّهُمْ وَلَدُ الرَّجُلِ وَأَهْلُهُ أَعْلَمُ بِهِ - أَنَّ رُكَّانَةَ إِنَّمَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ فَجَعَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحِدَةً .

(ش) هذان معلقان (السند) (نافع بن عجير) بضم العين المهملة مصغرا . كذا في التقريب . وفي تهذيب التهذيب : نافع بن عجير بزيادة تاء التأنيث وهو ابن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف . روى عن أبيه وهمه ركانة وعلى بن أبي طالب . وعنه ابنه محمد وعبد الله بن علي بن السائب ومحمد ابن إبراهيم التيمي . ذكره ابن حبان في الثقات وفي الصحابة . وقال في التقريب : قيل له محبة . و (عبد الله ابن علي) بالجر عطف على نافع (بن يزيد بن ركانة) بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب . روى عن أبيه عن جده حديث الباب . وعنه الزبير بن ساعد الهاشمي قال المعيلي : حديثه مضطرب ولا يتابع هاية . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : لين الحديث من السادسة . روى له أيضاً الترمذي وابن ماجه (عن أبيه) علي بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد روى عن أبيه وأرسل عن جده . قال البخاري : لم يصح حديثه . وذكره ابن حبان في الثقات . روى له أيضاً ابن ماجه (عن جده) ظاهره أن المراد بالجد يزيد . ولكن ينافيه ما سيأتي للمصنف في «باب في البتة» عن جده أنه طلق امرأته البتة ، فإن ظاهره أن المطلق هو يزيد مع أن المطلق في الحقيقة هو ركانة . ويمكن الجواب بأن المراد بقوله عن جده ، جده الأعلى وهو ركانة فيكون في الحديث انقطاع بسقوط يزيد من سنده .

(المعنى) (أن رُكَّانَةَ) بضم الراء ابن عبد يزيد (طلق امرأته) سهيمة (البتة) أى قال لها : أنت طالق البتة (فردها) أى سهيمة (إليه) أى إلى ركانة (النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية ابن جريج أن المطلق عبد يزيد أبو ركانة وأنه طلق امرأته العجلة بنت مجلان ثلاثاً . ولكن رواية نافع بن عجير وعبد الله بن علي (أصح) من رواية ابن جريج عن بعض بنى أبي رافع (لأنهم) أى نافعاً وعبد الله (ولد الرجل) أى ركانة (وأهله أعلم به) أى بحاله من غيرهم ، وقد بينا (أن) المطلق (ركانة) لا أبوه وأنه (إنما طلق امرأته البتة) لا ثلاثاً (فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم واحدة) وهذا إنما يتجه إذا كانت القستان منسوبتين إلى ركانة . ولكن قد عرفت أن صاحب القصة الأولى في رواية ابن جريج هو عبد يزيد . وصاحب هذه القصة ركانة ابنه . اللهم إلا أن يقال إن غرض المصنف ترجيح قصة ركانة على قصة عبد يزيد (قال) الحافظ في الإصابة : لكن إن كان خبر ابن جريج محفوظاً فلا مانع من تعدد القصة ولا سيما مع اختلاف السياقين وهذا لا يستلزم صحة حديث ركانة فإنه متكلم فيه أيضاً «قال» ابن القيم في حاشية السنن : إن أبا داود لم يحكم بصحة

حديث ركانة وإنما قال بعد روايته : هذا أصح من حديث ابن جريج أنه طلق امرأته ثلاثاً . وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح فإن حديث ابن جريج ضعيف . وهذا ضعيف أيضاً فهو أصح الضعيفين عنده . وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أنه أصح الحديثين الضعيفين^(١) وسيأتى تمام الكلام على حديث ركانة فى « باب فى البتة » إن شاء الله تعالى . (وتعليقاً) نافع بن عجير وعبد الله بن على بن يزيد وصلهما المصنف^(٢) .

(٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَالَ : فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادُّهَا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْحُمُوقَةَ ثُمَّ يَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَإِنَّكَ لَمِنَ تَتَّقِي اللَّهَ فَلَا أُجِدُ لَكَ مَخْرَجًا عَصَيْتَ رَبَّكَ وَبَانَ مِنْكَ امْرَأَتُكَ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ .

﴿ ش ﴾ هذا أنر (السند) (إسماعيل) بن إبراهيم المعروف بابن عليّة . و (أيوب) بن كيسان السخيتاني . و (عبد الله بن كثير) الدارى المسكى أبو معبد القارى مولى عمرو بن علقمة السكنانى . كان عطاراً بمكة وهم يقولون للعطار دارى . ويقال هو من رهط نعيم الدارى روى عن عكرمة مولى ابن عباس وأبى المنهال عبد الرحمن بن مطعم وأبى الزبير ومجاهد بن جبر المسكى وغيرهم . وعنه ابن جريج وحامد بن سلمة وابن عيينة وجريز بن حازم وجماعة . وثقه ابن سعد وعلى بن المدبني وابن معين . وقال فى التقريب : هو أحد الأئمة صدوق من السادسة مات سنة ١٢٠ هـ روى له الجماعة . و (مجاهد) بن جبر .

(للمعنى) (فجاءه رجل) لم نقف على اسمه (فقال : إنه طلق امرأته ثلاثاً) أى بلفظ واحد . (قال) مجاهد (فسكت) ابن عباس (حتى ظننت) بسكوته (أنه رادها إليه) أى إلى زوجها (ثم قال : ينطلق أحدكم فيركب الحموقة) أى يفعل فعل الحق بتطليقه زوجته ثلاثاً بلفظ واحد . (ثم يقول : يا ابن عباس . يا ابن عباس) أى أخرجنى من هذه الورطة (وإن الله تعالى قال : ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وإنك لم تتق الله) فى طلاقك زوجتك (فلا أجد لك مخرجاً عصى ربك)

(١) ص ٢٣٢ ج ٢ عون المعبود آخر (باب فى البتة) .

(٢) يأتى سندهما فى الحديثين رقى ٢٧ ، ٢٨ . (باب فى البتة) .

أى بتطليقك زوجتك ثلاثاً دفعة واحدة . أما الطلاق الثلاث مفرداً فأذون فيه شرعاً لقوله تعالى : الطلاق مرتان (وبانت منك امرأتك) أى حرم عليك مراجعتها فلا تحمل لك حتى تنكح زوجاً غيرك نكاحاً صحيحاً (وإن الله تعالى قال : يأيها النبي إذا طلقتم النساء) لعل غرض ابن عباس رضى الله عنهما من تلاوة هذه الآية لهذا الرجل إرشاده إلى أن طلاق السنة الذى كان ينبغي أن يفعله هو أن يطلق امرأته فى طهر لم يمسه فيها طلاقاً واحداً (فطلقوهن فى قبل عدتهن) بضميتين . وهذه قراءة ابن عباس وابن عمر وغيرهما وهى شاذة لا تثبت قرآنًا بالإجماع ولها حكم خبر الواحد .

(الفقه) دل الأثر على أن ابن عباس رضى الله عنهما يرى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد معصية تبين به المرأة بينونة كبرى . وهو قول الأئمة وعامة العلماء . وشذ طائوس وبعض الظاهرية فقالوا : إن الطلاق الثلاث فى كلمة واحدة يقع واحدة . وتقدم تمامه .

(ولم نقف) على من أخرج هذا الأثر سوى المصنف .

﴿ ص ﴾ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حُمَيْدُ الْأَعْرَجُ وَغَيْرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

﴿ ش ﴾ هذان طريقان ثان وثالث لأثر ابن عباس .

(السند) (روى هذا الحديث) يعنى أثر ابن عباس . و (حميد) بن قيس (الأعرج) المسكى (وغيره) هو سيف بن سليمان الخزومى مولا م المسكى . روى عن مجاهد . وعدى بن عدى . وعنه ابن المبارك وأبو نعيم وثقه القطان والنسائى وقال فى التقريب : ثقة ثبت روى بالقدر . وقال ابن معين : مات سنة ١٥١ هـ . روى له أيضاً الشيخان والنسائى وابن ماجه « ورواية حميد الأعرج » أخرجها البيهقى والدارقطنى بالسند إلى شعبة عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : سئل ابن عباس عن رجل طلق امرأته مائة . قال : عصيت ربك وبانت منك امرأتك لم تتق الله فيجعل لك مخرجاً ^(١) [١٣] « ورواية سيف » أخرجها الدارقطنى بسنده إلى سيف عن مجاهد قال : جاء رجل من قريش إلى ابن عباس فقال . يا أبا عباس : إني طلق امرأتى ثلاثاً وأنا غضبان فقال : إن أبا عباس لا يستطيع

أن يُحِلَّ لك ما حرم عليك عصيت ربك فخرمت عليك امرأتك إنك لم تتق الله فيجعل لك مخرجاً ثم قرأ : إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ . قال الدارقطنى قال سيف : وليس طاهراً من غير جماع في القلاوة ولكفه تفسيره ^(١) [١٤] .

﴿ ص ﴾ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

﴿ ش ﴾ هذا طريق رابع لأثر ابن عباس (شعبة) بن الحجاج .

(ولم نقف) على من أخرج رواية شعبة هذه لكن أخرج الدارقطنى من طريق سفيان عن عمرو ابن مرة عن سعيد بن جبير قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : إني طلق امرأتى ألفاً قال : أما ثلاث فتحرّم عليك امرأتك وبقيتهن وزر اتخذت بها آيات الله هنوا ^(٢) [١٥] .

﴿ ص ﴾ وَرَوَاهُ أَيُّوبُ وَابْنُ جُرَيْجٍ جَمِيعًا عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

﴿ ش ﴾ هذان طريقان خامس وسادس لأثر ابن عباس . و (أيوب) بن كيسان (وابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (ورواية) ابن جريج أخرجها البيهقي عنه قال : أخبرني عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير أخبره أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال : طلق امرأتى ألفاً فقال : تأخذ ثلاثاً وتدع تسماًنة وسبعة وتسعين ^(٣) [١٦] .

﴿ ص ﴾ وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَطَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

﴿ ش ﴾ هذا طريق سابع لأثر ابن عباس (السند) (عبد الحميد) بن جعفر بن عبد الله بن الحكم . (بن رافع) الأنصارى نسبه المصنف إلى جده الأعلى وكنيته أبو الفضل أو أبو حفص . روى عن وهب بن كيسان ويحيى بن سعيد الأنصارى وسعيد المقبرى والملاء بن عبد الرحمن والزهرى وغيرهم . وعنه ابن المبارك ووكيع ويحيى القطان وأبو عاصم . وثقه أحمد وابن معين وقالوا : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : محله الصدق . وقال النسائى : ليس به بأس . وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : ربما أخطأ . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . وكان الثورى يضعفه . وقال فى التقريب : صدوق روى

(١) م ٤٣٠ سنن الدارقطنى . وأبو عباس كنية عبد الله بن عباس رضى الله عنهما .

(٢) م ٤٣٠ سنن الدارقطنى (كتاب الطلاق)

(٣) م ٣٣٧ ج ٧ سنن البيهقى (من جمل الثلاث واحدة) .

بالقدر من السادسة. مات سنة ١٥٣ هـ وهو ابن سبعين سنة. روى له أيضا البخاري في التاريخ ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه.

(وهذه) الرواية أخرجهما البيهقي عن عطاء أن رجلا قال لابن عباس : طلقت امرأتى مائة قال : تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسمين ^(١) [١٧] .

(ص) وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ عَبَّاسٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَلَّمَهُمْ قَالُوا فِي الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ : إِنَّهُ أَجَازُهَا . قَالَ : وَبَآئَتْ مِنْكَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ .

(ش) هذان طريقان ثامن وتاسع لأثر ابن عباس (السند) (الأعمش) سليمان بن مهران . و (مالك بن الحارث) الرقي السلمي . روى عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وعلقمة بن قيس وعبد الله ابن ربيعة وأبي وائل وغيرهم وعنه إبراهيم الذمعي وعبد الملك بن ميسرة وطاحنة بن معمر وكثيرون . وثقه ابن معين والمعالي وذكره ابن حبان في الثقات مات سنة ٩٤ هـ روى له أيضا البخاري في الأدب ومسلم والنسائي .

(المعنى) (كلمهم) أى جميع تلاميذ ابن عباس المذكورين وهم مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء ومالك بن الحارث وعمرو بن دينار (قالوا) فى رواياتهم عن ابن عباس (فى الطلاق الثلاث) إنه أجازها (أى الثلاث) (قال) ابن عباس (وبانت) امرأتك (منك) بينونة كبرى (نحو حديث إسماعيل) بن علية (عن أيوب) السخيتاني (عن عبد الله بن كثير) المذكورين فى سند أثر ابن عباس (ورواية) الأعمش عن مالك أخرجهما البيهقي عن ابن عباس قال : أنا نأى رجل فقال : إن عى طلق امرأته ثلاثا فقال : إن عى الله فأندمه وأطاع الشيطان فلم يحمل له مخرجا . قال : أفلا يحملها له رجل ؟ فقال : من يخادع الله بخدعه ^(٢) [١٨] .

(٦) (ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِيسَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا بِفَمٍّ وَاحِدٍ فَهِيَ وَاحِدَةٌ .
(ش) هذا أثر . و (أيوب) السخيتاني .
(المعنى) (إذا قال) الرجل لامرأته (أنت طالق ثلاثا بفم) أى بلفظ (واحد فمى) طلاق (واحدة) .

(الفقه) فتوى ابن عباس هذه موافقة لروايته الآتية آخر الباب بخلاف فتواه الأولى .
(ولم نقف) على من أخرج هذه الرواية غير المصنف .

(٧) (ص) وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ هَذَا قَوْلُهُ لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَلَهُ قَوْلَ عِكْرِمَةَ .

(ش) هذا أثر (المعنى) (ورواه) أى الأثر السابق (إسماعيل بن إبراهيم) بن عليّة (عن أيوب) السخيتاني (عن عكرمة) مولى ابن عباس (هذا) أى كون الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة (قوله) أى قول عكرمة (لم يذكر) إسماعيل بن إبراهيم (ابن عباس) .

(الفقه) أفادت هذه الرواية أن عكرمة كان يفتى بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة .
(والأثر) لم نقف على من أخرجه غير المصنف .

(٨) (ص) وَصَارَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَتَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى وَهَذَا حَدِيثُ أَحْمَدَ قَالَا : ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَتَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ إِيَّاسٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ سُئِلُوا عَنِ الْبِكْرِ يُطَلِّقُهَا زَوْجَهَا ثَلَاثًا فَكَلَّمَهُمْ قَالُوا : لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ .

(ش) هذا أثر (السند) (محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الزهرى . و (عبد الرزاق) ابن همام . و (معمر) بن راشد . و (الزهرى) محمد بن مسلم . و (محمد بن إياس) بن البكير بن عهد باليل بن ناشب اللبثى المدنى . روى عن أبى هريرة وعائشة وابن عمرو بن العاص وابن عباس . وابن الزبير وعنه أبو سلمة بن عبد الرحمن ونافع مولى ابن عمر ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان . ذكره ابن حبان فى النقعات . وذكره ابن مندة فى معرفة الصحابة وقال : أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ولا تصح له محبة ولا تعرف له رواية . وأبوه كان من كبار الصحابة فيحتمل أن يكون له رؤية وذكر ابن سعد أن أمه ربيّ بنت معوذ . روى له أيضا البخارى فى التاريخ .

(المعنى) (سئلوا عن البكر) أى التى لم يدخل بها (يطلقها زوجها) قبل الدخول (ثلاثا) بلفظ واحد (فكلمهم) أى ابن عباس ومن معه (قالوا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره) .

(الفقه) دل الأثر (١) على أن ابن عباس ومن معه يرون أن المطلقة ثلاثا بلفظ واحد ولو قبل الدخول يقع عليها الطلاق ثلاثا . وهو قول الأئمة الأربعة وجمهور الصحابة وعامة العلماء وعليه العمل من عهد عمر رضى الله عنه إلى الآن . وتقدم بصفحة ١٢٥ أن محل محاكم الأحوال الشخصية على خلافه . والتقييد بالبكر في هذه الرواية واقعة حال لا مفهوم له (ب) على أن ابن عباس رضى الله عنهما ترك الإفتاء بكون الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة وصار يقول : إنه يقع ثلاثا ولا تحمل المرأة بعد الثلاث حتى تنكح زوجا غيره .

(والأثر) أخرجه مالك بأنتم من هذا من طريقين (١) عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس بن البكر أنه قال : طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن ينكحها فجاء يستفتى فذهبت معه أسأل فسأل عبد الله بن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا : لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيره . قال : وإنما طلاق إياها واحدة فقال ابن عباس : إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ^(١) [١٩] (ب) عن النعمان بن أبي عياش عن عطاء بن يسار أنه قال : جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن ينكحها قال عطاء : فقلت إنما طلاق البكر واحدة . فقال لي عبد الله بن عمرو : إنما أنت قاص الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره ^(٢) [٢٠] .

(٩) (ص) قال أبو داود : وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْجِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ أَنَّهُ شَهِدَ هَذِهِ الْقِصَّةَ حِينَ جَاءَ مُحَمَّدُ بْنُ إِيَّاسٍ بْنِ الْبَكْرِ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَاصِمِ بْنِ مُهْرٍ فَسَأَلَهُمَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا : أَذْهَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَأَوْنِي تَرَكَتُهُمَا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَصَاقَ هَذَا الْخَبَرَ .

(ش) هذا أثر (السند) (يحيى بن سعيد) الأنصارى . و (معاوية بن أبي عياش) الزرقى الأنصارى المدني . اسمه عبيد بن معاوية بن صامت . ذكره ابن سعد في الطبقات . روى عن محمد بن إياس بن البكر . وعنه محمد بن إسحاق وبكير بن عبد الله بن الأشج . وهو من رجال الموطأ وأبي داود . (وعاصم بن عمر) بن الخطاب .

(١) ص ٥٤ ج ٣ زرقاني الموطأ (طلاق البكر) .

(٢) ص ٥٥ منه . و (قاص) أى صاحب قصص ومواظ لا تعلم غرائب الفقه

(المعنى) (إنه) أي ابن أبي عياش (شهد هذه القصة) المذكورة بعد (حين جاء محمد بن إياس ابن البكر) الليثي (إلى ابن الزبير) عبد الله (وعاصم بن عمر فساءلها عن ذلك) أي عن بكر طلقها زوجها ثلاثاً قبل أن يدخل بها (فقالا) ابن الزبير وعاصم لمحمد بن إياس . وعقد مالك : قال ابن الزبير (أذهب إلى ابن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة) فسلهما ثم اتفقا فأخبرنا (ثم ساق) محمد بن إياس (هذا الخبر) ولفظ مالك : فقال أبو هريرة : الواحدة تبينها والثلاثة تحرمها ، وقال ابن عباس مثل ذلك .

(الفقه) دل الأثر (١) على أنه ينبغي للعالم إذا سئل عما لا يدري أن يقول : لا أدري ويكفل الأمر فيه لمن يعلمه . وفيه منقبة لعبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر حيث توقفا عن الفتيا فيما لم يظهر لهما صوابه وإن كانا من أهل الفقه . وهذا مما يجب أن يلزمه كل ذي دين . وقد قال على كرم الله وجهه : ما أبردها على كبدي إذا سئلت عما لا أدري أن أقول : لا أدري (ب) أن من طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول بها بانت منه بيدونة كبرى فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً . قال مالك : وهى ذلك الأمر عندنا والثيب في ذلك تجرى مجرى البكر . الواحدة تبينها والثلاثة تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره (وقال) في رخصة الأمة : واتفقوا على أن الزوج إذا قال لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثاً طلقت ثلاثاً . واختلفوا فيما إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق أنت طالق أنت طالق بالفاظ متتابة . فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا يقع إلا واحدة . وقال مالك يقع الثلاث . فإن قال ذلك للمدخول بها وقال أردت إفهامها بالثانية والثالثة . فقال أبو حنيفة ومالك : يقع الثلاث . وقال الشافعي وأحمد : لا يقع إلا واحدة . ولو قال لغير المدخول بها : أنت طالق وطالق وطالق . فقال أبو حنيفة والشافعي : يقع واحدة . وقال مالك وأحمد : يقع الثلاث (١) .

(والأثر) أخرجه أيضاً مالك والشافعي (٢) .

﴿ص﴾ « قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ تَبِينُ مِنْ زَوْجِمَا مَدْخُولَا بِهَا وَغَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ . هَذَا مِثْلُ خَبَرِ الصَّرَفِ قَالَ فِيهِ ثُمَّ إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ يَمْنَى ابْنُ عَبَّاسٍ » .

(١) ص ٣٧٠ ج ٢ — القول الحسن شرح بدائع المنن .

(٢) ص ٣٠٠ ج ٣ زرقاني الموطن (طلاق البكر) و ص ٣٧٠ ج ٢ بدائع المنن .

(ش) (المعنى) (أن الطلاق الثلاث) أى أن المطلقة ثلاثا بلفظ واحد (تبين من زوجها) بينونة كبرى (لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره) نسكا حاصيحا . و (هذا) أى إفتاء ابن عباس أولا بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يعتبر طلقة واحدة ثم رجع عن هذا وأفتى بأنه يقع ثلاثا (مثل خبر الصرف) وهو بيع النقود والموزون والمكيل بأجناسها (قال) ابن عباس (فيه) أى فى الصرف أولا : إنه لا ربا فيما كان يدا بيد وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين وصاع تمر بصاع تمر وكذا الحنطة وسائر الربويات . وكان معتمده حديث أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما الربا فى النسبة . أخرجه الشيخان والنسائي . وفى رواية : لا ربا إلا فيما كان يدا بيد^(١) [٢١] .

(ثم إنه) أى ابن عباس (رجع عنه) أى عن حل بيع الجنس بالجنس مفاضلة ، وقال بتحريمه لما ذكره أبو سعيد الخدرى بأنه من الربا « قال » حيان بن عبد الله العدوى : سألت أبا مجاز عن الصرف ، فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه يدا بيد فكان يقول : إنما الربا فى النسبة فلقية أبو سعيد الخدرى فقال له : يا ابن عباس ألا تتقى الله إلى متى توركل الناس الربا أما بلفك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وذكر الحديث وفيه : التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد مثلا بمثل فمن زاد فهو ربا ؟ فقال ابن عباس : جزاك الله يا أبا سعيد الجنة فإنك ذكرتنى أمرا كنت نسيته أستغفر الله وأتوب إليه فكان ينهى عنه بعد ذلك أشد النهى أخرجه الحاكم وقال : هذا حديث صحيح الإسناد^(٢) ، ورده الذهبي بأن حيان فيه ضعف وليس بالحجة [٢٢] وغرض المصنف بهذا بيان أن ابن عباس كان يقول أولا بجمل الطلاق الثلاث واحدة ثم رجع عنه وقال بوقوع الثلاث كما كان يقول أولا فى الصرف إنه لا ربا إلا فى النسبة ثم رجع عنه وقال بربا الفضل « ولا بشكل » على هذا ما رواه عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن أيوب قال : دخل الحكم بن عتيبة على الزهرى وأنا معهم فسألوه عن البكر تطلق ثلاثا فقال : سئل عن ذلك ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو فكلهم قالوا : لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره . قال فخرج الحكم فأتى طاوسا وهو فى المسجد فأكب عليه فسأله عن قول ابن عباس فيها وأخبره بقول الزهرى قال : فرأيت طاوسا رفع يديه تعجبا من ذلك وقال : والله ما كان

(١) س ٦٨ ج ١ تيسير الوصول (أحكام الربا) .

(٢) س ٤٢ و ٤٣ ج ٢ مستدرک .

ابن عباس يجعلها إلا واحدة . ذكره في عون المعبود^(١) [٢١] « فإن استغراب » طاوس إنما نشأ من أنه حفظ عن ابن عباس فتياه بأن الثلاث تقع واحدة ولم يبلغه رجوعه عن ذلك .

(٢٠) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ أَبُو الصَّهْبَاءِ كَانَ كَثِيرَ السُّؤَالِ لِابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَمَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَيُّ بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ عُمرَ ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَلَى كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَمَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَيُّ بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ عُمرَ فَلَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ تَنَابَعُوا فِيهَا قَالَ أُجِيزُوا هُنَّ عَلَيْهِمْ .

(ش) (السند) (محمد بن عبد الملك بن مروان) الواسطي أبو جعفر الدقيق بفتح الدال . روى عن أبي أحمد ويعلى بن عبيد الطنافسي وروح بن عبادة ويزيد بن هارون وغيرهم . وعنه أبو بكر بن أبي داود وأحمد بن كعب الواسطي وإسماعيل بن محمد الصفار وكثيرون . قال أبو حاتم : صدوق . وقال المصنف : لم يكن بمحكم العقل . ووثقه الدارقطني ومسلمة بن قاسم . وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة ٢٦٦ هـ . روى له أيضاً ابن ماجه . و (أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي البصري المعروف بمارم بالعين المهمله ثم راء . قال ابن الصلاح : كان عارم عبداً صالحاً . روى عن جرير بن حازم والحمدان والمعتز بن سليمان وابن المبارك وغيرهم . وعنه الدارمي وعبد بن حميد والبخاري وكثيرون . وثقه أبو حاتم وقال : اختلط في آخر عمره . وقال النسائي : كان أحد الثقات قبل أن يختلط وقال الدارقطني : تغير بآخره وهو ثقة . وقال ابن حبان : اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فوجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون فإن لم يعلم هذا من هذا ترك السكل ولا يحتج بشيء منها . ووثقه الذهلي والمجلى . روى له الجماعة . و (أيوب) بن كيسان السخيتاني (عن غير واحد) . أي روى أيوب عن عدد كثير . وجاء تعيين بعضهم عند مسلم والبيهقي من طريق أيوب نفسه عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس إلخ فلا يقال إن

الحديث ضعيف لجهالة من روى عنهم أيوب السخيتياني . و (طاوس) بن كيسان اليماني . و (أبو العصباء) مولى ابن عباس اسمه صهيب البكري البصري أو المدني .

(المعنى) (إذا طلق امرأته ثلاثاً) بلفظ واحد (قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة) تمسك بهذه الرواية من فرق بين المدخول بها وغيرها (قال) الشوكاني : ووجهوا ذلك بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها أنت طالق فإذا قال ثلاثاً لما العدد لوقوعه بعد البينونة . أى وأما المدخول بها فإنها لا تبين بمجرد قوله أنت طالق بل تكون رجمية فيلحقها المدد (وأجاب) القرطبي عن هذا التوجيه بأن قوله أنت طالق ثلاثاً كلام متصل غير منفصل فكيف يصح جملة كلمتين وتطلى كل كلمة حكماً (وصدراً) وفي رواية : وثنتين وفي أخرى وثلاثاً (من إمارة عمر) رضى الله عنه (فلما رأى الناس قد تقابموا فيها) بياض موحدة أى أكثروا من الطلاق . وفي بعض النسخ بياض مثناة من تحت أى وقموا في الشر بلا توقف (قال) النووي : وهذه رواية الجمهور وما بمعنى ومعناه أكثروا من الطلاق وأسرعوا إليه لكن بالثناة التحتية إنما يستعمل في الشر وبالوحدة يستعمل في الخير والشر . فالثناة هنا أجود (قال) عمر رضى الله عنه (أجزوهن عليهم) أى أمضوا الطلاق الثلاث على الناس .

(الفقه) استدلل بالحديث من يرى أن من طلق غير المدخول بها ثلاثاً يقع به واحدة وهو قول طاوس وبعض الظاهرية ومحمد بن إسحاق . وقال الأئمة وجمهور السلف والخلف : من قال لامرأته ولو غير مدخول بها أنت طالق ثلاثاً يقع الثلاث لعموم الأدلة السابقة .

(وأجابوا) عن حديث الباب بأن معناه أنه كان أولاً إذا قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيده ولا استثنافاً يحكم بوقوع طلقة لقله إرادتهم الاستثناف بذلك . فلما أكثر استعمال الناس لهذه الصيغة في زمن عمر وغلب منهم القاصيس حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها . قاله النووي ^(١) .

(والحديث) لم أقف على من أخرجه غير المصنف .

(٢١) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي

ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ أَتَنْتَلِمُ إِنَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَعَمْ .

{ش} (ابن طاووس) هو عبد الله .

(المعنى) (أتتلم) استفهام لتقرير . وعند النسائي : يا ابن عباس ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر ترد إلى الواحدة ؟ قال : نعم^(١) . وفي رواية لأحمد ومسلم والبيهقي عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استمجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيتماء عليهم فأمضاء عليهم^(٢) .

(الفقه) دل الحديث على أن الطلاق الثلاث في لفظ واحد كانت تجعل طائفة واحدة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلافة أبي بكر وثلاث سنين من خلافة عمر رضى الله عنهما . ثم إن عمر رضى الله عنه رأى أن يحمله ثلاثاً . وأزم الناس بذلك . واختاف العلماء في هذه المسألة . فذهب جماعة إلى العمل بظاهر هذا الحديث وأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة . قال به من الصحابة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف . وهو رواية عن ابن عباس وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود . ومن التابعين عكرمة مولى ابن عباس وطاوس ومحمد بن إسحاق . وأكثر الظاهرية . وعليه عمل محاكم الجمهورية العربية الآن . قال ابن القيم : وأفتى به بعض أصحاب مالك . وبعض الحنفية . وبعض أصحاب أحمد^(٣) . وهذا غير مسلم فإنه بعد أن نادى عمر رضى الله عنه في الناس بوقوع الثلاث وعلم الكل بالفاسخ لم ينقل عن أحد بعد أنه أفتى بخلاف ما نادى به عمر . ولولا وجود الفاسخ ما ساغ لعمر رضى الله عنه أن ينادى بإمضاء الثلاث وما ساغ لأحد من الصحابة والتابعين في زمنه أن يوافق على ذلك . هذا وقد استدل من قال بوقوع الثلاث واحدة رجعية بأدلة منها حديث الباب .

(١) س ٩٦ ج ٢ مجتبى (طلاق الثلاث المنفرقة قبل الدخول .)

(٢) س ٧ ج ١٧ — الفتح الرباني . و س ٧٠ ج ١٠ نووى مسلم (طلاق الثلاث) و س ٣٣٦ ج ٧ سنن

البيهقي (من جعل الثلاث واحدة ..)

(٣) س ٤٩ ج ٣ — إعلام الموقعين (إفتاء أن الثلاث واحدة جرى في كل قرن) .

« وأجاب » الجمهور عنه بمدة أجوبة :

(الأول) أنه حديث مضطرب مخالف لما تواتر عن ابن عباس وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حكمهم بوقوع الثلاث ثلاثاً فلا يجوز العمل به وترك ما عليه الأكثر . قال القرطبي في المفهم شرح مسلم : وقع في هذا الحديث - مع الاختلاف فيه على ابن عباس - الاضطراب في لفظه وظاهر سياقه أن هذا الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر . والعادة تقتضي أن يظهر ذلك . وينتشر ولا يفرد به ابن عباس . فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهره إن لم يقتض القطع ببطلانه^(١) .

(الثاني) أنه منصرف إلى طلاق البتة قال الخطابي : وبشبهه أن يكون معنى الحديث منصرفاً إلى طلاق البتة ، لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ركائنه أنه جعل البتة واحدة . وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يراها واحدة . ثم تتابع الناس في ذلك فألزمهم الثلاث . وإليه ذهب غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم . روى عن علي بن أبي طالب أنه جعلها ثلاثاً . وكذلك روى عن ابن عمر وسعيد بن المسيب وعروة وعمر بن عبد العزيز والزهرى . وبه قال مالك والأوزاعي وابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل^(٢) .

(الثالث) أن الحديث وارد في الطلاق الثلاث بلفظ مكرر . قال الخطابي : وفيه وجه آخر وهو أن الحديث إنما جاء في نوع خاص من الطلاق الثلاث وهو أن يفرق بين اللفظ كأن يقول : أنت طالق . أنت طالق . أنت طالق . فكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وعهد أبي بكر . والناس على صدقهم وسلامتهم . ولم يكن يظهر فيهم الخداع . فكانوا يصدقون أنهم أرادوا به التوكيد ولا يريدون الثلاث . فلما رأى عمر رضى الله عنه في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت منع من حمل اللفظ على التأكيد وألزمهم الثلاث^(٣) .

(الرابع) أنه وارد في طلاق غير المدخول بها . قال الخطابي : والحديث إنما جاء في طلاق غير المدخول بها . وقد ذهب إلى هذا الرأي جماعة من أصحاب ابن عباس منهم : سعيد بن جبير ، وطاوس ، وغطاء ، ومرو بن دينار وقالوا : من طلق البكر ثلاثاً فهي واحدة . وعامة أهل العلم

(١) ص ٢٩٢ ج ٩ فتح الباري . الفرح (من جوز الطلاق الثلاث) .

(٢ ، ٣) ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٣ معالم السنن (نسخ المراجعة بعد التطبيقات الثلاث) .

على خلاف قولهم . وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، ومالك بن أنس - فيمن تابع بين كلامه . فقال لامرأته التي لم يدخل بها : أنت طالق . أنت طالق . أنت طالق . ثلاثاً - لم تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره . غير أن مالكاً قال : إذا لم يكن له نية . وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي والشافعي وأحمد وإسحاق : تبين بالأولى ولا حكم لما بعدها^(١) .

(الخامس) أن الطلاق الثلاث كان يعتبر واحداً . ثم نسخ في عصره صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) الآية . وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً . فنسخ ذلك فقال (الطلاق مرتان)^(٢) .

وقال سويد بن غفلة : كانت عائشة الخنعمية عند الحسن بن علي رضي الله عنهما فقال لها بعد كلام : انطلقى فأنت طالق ثلاثاً . فكنت حتى انقضت عدتها . فبعث إليها ببقية بقيت لها من صداقها وبمئة عشرة آلاف . فلما جاءها الرسول قالت : متاع قليل من حبيب مفارق . فلما بلغه قوله ما بكى ثم قال : لولا أني سمعت جدي يقول : أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً عند الأقراء أو ثلاثاً مبهمه لم تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره لراجعتها . أخرجه الطبراني والبيهقي وفي رجاله ضعف وقد وثقوا^(٣) [٢٣] .

فهذه الأحاديث صريحة في أن المطلقة ثلاثاً ولو بلفظ واحد لا تحمل للمطلق حتى تنكح زوجاً غيره . وهي ناسخة لما كان أولاً من اعتبار الثلاث واحدة . وعليه فتقول ابن عباس رضي الله عنهما : كان الطلاق الثلاث واحدة معناه أنه كان يقع واحدة قبل نسخه .

ومما تقدم يتبين أن الحق ما عليه جمهور الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة من أن من طلق امرأته ثلاثاً بلفظ واحد يقع ثلاثاً . وهو مروى أيضاً عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو وابن مسعود وأنس بن مالك .

(١) ص ٢٣٨ ج ٣ معالم السنن (باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث) .

(٢) تقدم أثر ٤ بالمصنف ص ١٢١ (باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث) .

(٣) ص ٣٣٩ ج ٤ بحج الزوائد (متعة الطلاق) و ص ٢٥٧ ج ٧ سنن البيهقي (التمتع) وعنده : وبمئة مئتين ألف درهم .

« قال » أبو محمد عبد الله بن قدامة : وإن طلق ثلاثاً بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره . ولا فرق بين قبل الدخول وبعده . وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين والأئمة بعدهم ، لما روى عبادة بن الصامت قال : طلق بعض آبائي امرأته ألفاً . فانطلق بنوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله إن أبانا طلق أمنا ألفاً . فهل له مخرج ؟ فقال : إن أباًكم لم يتق الله فيجعل له مخرجاً : بانت منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبعة وتسعون إنم في عفته . أخرجه الدارقطني ^(١) [٢٤] . ولأن النكاح ملك يصح إزالته متفرقاً فصح مجتمعهما كسائر الأملاك . فأما حديث ابن عباس فقد صححت الرواية عنه بخلافه وأنتى أيضاً بخلافه . « قال » الأثرم : سألت أبا عبد الله (يعنى أحمد بن حنبل) عن حديث ابن عباس بأى شيء تدفعه ؟ قال : أدفعه برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وأخرج نحوه أحمد ومسلم والنسائي بلفظ تقدم ^(٣) .

﴿ ١١ — باب فيما عنى به من الطلاق والنيات ﴾

أى فى بيان الألفاظ التى يقصد بها الطلاق . وفى مشروعية النية فى الأعمال . فقوله : والنيات بالجبر عطف على ما . وقد بين المصنف بالحديث الأول ما يتعلق بالنيات . وبالثانى ما يتعلق بألفاظ الطلاق .

(٢٢) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ . وَإِنَّمَا لِمَنْ نَوَى . فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِلدُّنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ .

﴿ ش ﴾ (سفیان) الثورى . و (يحيى بن سعيد) الأنصارى .

(١) ص ٤٣٣ سنن الدارقطني وقال : رواه مجهولون وضعفاء إلا شيخنا وابن عبد الباقي .

(٢) ص ٢٤٣ ج ٨ معنى (تطبيق الثلاث بكلمة واحدة) .

(٣) تقدم ص ١٣٧ وانظر المراجع بهامش ١ ، ٢ منها .

(المعنى) (إنما الأعمال بالنية) هكذا في أكثر النسخ . وفي بعضها إنما الأعمال بالنيات . ولفظ إنما للحصر فهي بمعنى ما وإلا فتفيد إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه أى إنما صحة الأعمال بالنية ولا تصح بغيرها . ولما كانت حقيقة الأعمال قد توجد بغير النية قدرنا الوصف وهو الصحة لأنه أقرب إلى الحقيقة من السكال . والأعمال المراد منها أعمال العبادة البدنية كالطهارة والصلاة . وأما أعمال القلب فلا تحتاج إلى نية . وأما الأعمال العادية كالقيام والقعود والأكل والشرب فإنها لا تحتاج إلى نية إلا لحصول الثواب كأن يقصد بها التقوية على الطاعة أو الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . والأعمال شاملة للأقوال . وقيل لا تشملها . وأما ترك المنهيات فلا يحتاج إلى نية في سقوط المذاب ولكن يحتاج إليها في حصول الثواب « قال » النووي : وأما إزالة النجاسة فالمشهور عندنا أنها لا تنفقر إلى نية لأنها من باب التروك والترك لا يحتاج إلى نية . وقد نقلوا الإجماع فيها^(١) والنية بتشديد الياء على المشهور معناها القصد يقال نوى الشيء إذا قصده . ومعناها شرعا قصدا لشيء مقترنا بفعله مسبوقا بعلم النوى إلا في الصوم والزكاة فلا تلزم فيهما المقارنة لعدم ذلك . وهي محمولة في الحديث على المعنى اللغوي ليحسن تطبيقه على ما بعده وتقسيمه صلى الله عليه وسلم أحوال المهاجر فإنه تفصيل لما أوجله . وحكمة مشروعيتها تمييز العبادة من العادة كالفسل يكون للظافة والتبرد ويكون عبادة كالنسل من الجنابة وللجمعة والعيد وغير ذلك . وتكون لتمييز العبادات بعضها عن بعض كالصلاة فإنها تكون فرضاً ونفلاً (وإنما لا مسمى ما) أى جزاء الذى (نوى) وفي رواية للبغارى : وإنما لكل امرئ ما نوى . قال النووي : فائدة ذكره بعد إنما الأعمال بالنية بيان تعيين النوى إذ هو شرط في صحته فلو كان على إنسان صلاة فاتته لا يكفيه أن ينوى الصلاة الفاتئة بل يشترط أن ينوى كونها ظهراً مثلاً أو عصرراً ولولا اللفظ الثانى لا تقضى الأول صحة النية بلا تعيين أو أوم ذلك^(٢) (فمن كانت هجرته) أى انتقاله من وطنه (إلى الله ورسوله) نية وقصدا (فمجرته إلى الله ورسوله) ثواباً وأجراً فليس الشرط هنا عين الجزاء لأنهما وإن اتحدا لفظاً فقد اختلفا معنى وهو كاف في اشتراط تغاير الجزاء والشرط والمبتدأ والخبر . والهجرة في الأصل الترك . وشرعا مفارقة دار الكفر إلى دار الإسلام خوف الفتنة . وقيل حقيقتها ترك ما نهى الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم : والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه^(٣) [٢٥] هذا والهجرة في الإسلام قسمان (أ) الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن كمجرى الحبشة واجتماع الهجرة من مكة إلى المدينة (ب) الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام كالانتقال من مكة إلى المدينة

(١ ، ٢) ص ٥٤ ج ١٣ شرح مسلم (إنما الأعمال بالنيات) .

(٣) هذا مجزئ حديث يأتي للمصنف في أول الجهاد عن ابن عمرو . وصدره : المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه

بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إليها وكانت الهجرة إذ ذاك مختصة بالانتقال إلى المدينة حتى فتحت مكة فانقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر واجبا على من قدر عليه (ومن كانت هجرته لدنيا) وفي رواية للبخاري في الأيمان : ومن كانت هجرته إلى دنيا يضم الدال المهمة مقصوراً غير ممنون للزوم ألف التأنيث . وقيل بالتنوين من الدنو لسبقها الدار الآخرة وهي في الأصل كل مخلوق والمراد بها هنا ما يتمتع به من حطامها . و (يصيبها) أى يتحصل عليها ويتناولها (أو امرأة يتزوجها) وفي رواية يفكحها وخصت بالذكر وهي داخله في مسمى « دنيا » لمزيد الافتتان بها ولأن سبب الحديث آمنة أم قيس « قال » ابن مسعود رضى الله عنه : كان فينا رجل ضاعب امرأة يقال لها أم قيس فأبى أن يتزوجها حتى يهاجر فهاجر فتزوجها . أخرجه الطبراني في الكبير بسند رجاله ثقات ^(١) [٢٤] فذكر النبي صلى الله عليه وسلم الحديث تعريضا به . والمعبرة لعموم اللفظ . وإنما أحمد الشرط والجزاء لفظا في الجملة الأولى تبركا بذكر الله ورسوله وتمظيها لها بتكرير ذكرها . ولكونه أبلغ في الهجرة إليهما إذ من يسمى لخدمة الملك تمظيها له أجزل عطاء ممن يسمى لينال كسرة من مآدبه . وأجل في الجملة الثانية ذكر المرأة والدنيا تنبيها على حقارتها وزجراً عن قصدتها . هذا وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم هذا الحديث وأنه قاعدة من قواعد الإسلام وأنه ثلث الإسلام . ووجهه أن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه فالنية أحد أقسامه الثلاثة وأرجحها لأنها قد تكون عبادة مستقلة . وغيرها يحتاج إليها . ومن ثم ورد : نية المؤمن خير من عمله ^(٢) [٢٦] فإذا نظرت إليها كانت خير الأمورين « والثاني » حديث من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ^(٣) [٢٧] . « والثالث » حديث الحلال بين والحرام بين ^(٤) [٢٨] .

(الفقه) ذل الحديث (١) على أن المطلق إذا طلق بصريح لفظ الطلاق أو ببعض الكنايات التي يطلق بها ونوى عدداً من أعداد الطلاق كان ما نواه من العدد واقعا واحدة أو اثنتين أو ثلاثا . وبهذا قال مالك وإسحاق بن راهويه والشافعي وروى عن عروة بن الزبير « وقال » سفيان الثوري والأوزاعي وأحمد : يقع بصريح الطلاق وكنايته طلقة واحدة « وقال » الحنفية : صريح الطلاق

(١) من ٢٨ ج ١ عمدة القارى (بيان سبب حديث الباب) .

(٢) هذا صدر حديث وبجزة: وعمل المنافق خير من نيته وكل يعمل على نيته فإذا عمل المؤمن عملا ناره في قلبه نور. أخرجه الطبراني في الكبير عن سهل بن سعد الساعدي . ورجاله موثقون إلا حاتم بن عباد . قال الهيثمي : لم أر من ترجمه . انظر من ٦١ ج ١ مجمع الزوائد (نية المؤمن وعمل المنافق) .

(٣) أخرجه أحمد ومسلم عن عائشة . انظر رقم ٨٨٦٨ من ١٨٢ ج ٦ فيض القدير للناوى .

(٤) من ٧ ج ١ فتح البارى (شرح حديث النية) وحديث الحلال بين أخرجه الشيخان عن النعمان بن بشير . وهو الحديث السادس من الأربعين النووية .

قسمان (الأول) ما كان بافظ الطلاق كأنت طالق أو مطلقة وطلقتك ويقع بذلك طاعة واحدة رجعية وإن لم ينو شيئاً أو نوى أكثر من واحدة ، لأنه نوى ما لا يحتمله اللفظ ولما تقدم عن بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها (الحديث)^(١) . فلم يستفسره النبي صلى الله عليه وسلم ولو صح فيه نية أكثر من واحدة لاستفسره . وكذا يقع طاعة رجعية ولو نوى طلاقاً بائناً ولو واحدة لأنه خالف الشرع حيث قصد بنية البائن تنجيز ما علقه الشارع بانقضاء العدة قال الله تعالى : **وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ أَى فِي الْعِدَّةِ لِلْإِجْمَاعِ** على أن المراد بالبعولة في الآية المطلوقون صريحا (الثاني) ما كان بغير لفظ الطلاق لكنه لا يستعمل عرفاً إلا فيه كأنت حرام وحرمتك وأنت معى في الحرام . وبهذه الألفاظ تبين امرأته المخاطبة وحدها بلا نية لغاية استمالتها في الطلاق . وتحريمها لا يكون إلا بالبائن . وإن قال امرأتى على حرام فإن كان له امرأة واحدة بانت منه وإن كان له أكثر من امرأة وقعت طلاقه بائنة على واحدة منهن يهرقها من شاء . وألفاظ الكناية قسمان (الأول) ما يقع به واحدة رجعية وإن نوى ثنتين أو ثلاثا لعدم صلاحية اللفظ لذلك وهو اعتدى واستبرأى رحمك وأنت واحدة (الثاني) ما يقع به واحدة بائنة وإن نوى ثنتين في الحرة إلا إن نوى ثلاثا فيقمن لأنها من نوع البينونة وكذا لو نوى ثنتين في الرقبة ومنه حبلك على غاربك وألحق بأهلك وابتنى الأزواج وأنت خلية وبرية وبائن وبنه واعتدى واستبرأى رحمك وفارقتك وسرحتك . هذا وعمل المحاكم الآن على أن كل ألفاظ الكناية يقع بها واحدة رجعية أخذاً بمذهب الشافعى رحمه الله . هذا ولا يقع الطلاق بالكناية إلا بمعين كنية الطلاق بالنسبة للمطلق ودلالة الحال الظاهرة المفيدة لمقصود الزوج بالنسبة للقاضى وهى حال مذاكرة الطلاق أو الغضب . والأصل في توقفها على النية ما يأتى في حديث نافع بن عبيد بن ربيعة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال : **وَاللَّهِ مَا أَدْرَتْ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ** النبي صلى الله عليه وسلم (الحديث)^(٢) وعمل المحاكم الآن على أن الكنایات لا يقطع الطلاق بها إلا بالنية دون دلالة الحال كما هو مذهب الشافعى (ب) على مشروعية النية في العبادات وغيرها كالصلاة والصوم والوضوء والغسل والطلاق والعقاق عملاً بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** . وهو متفق عليه . واختاف في حكمها فذهب الجمهور إلى وجوبها في جميع العبادات لا فرق بين الوسائل والمقاصد «وقال» الحنفيون : هى فرض في المقاصد كالصلاة دون سائر الوسائل كالوضوء والغسل . وتقدم تمام الكلام على هذا في الطهارة^(٣)

(١) تقدم بالمصنف رقم ٥ من ٩٠ (طلاق السنة) .

(٢) يأتى بالمصنف رقم ٢٦ (باب في البتة) .

(٣) انظر ص ١٧ ج ٢ المنهل المذهب (أقوال العلماء في حكم النية) .

(ج) على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة الحكم لأن في الحديث أن العمل يكون مفتقيا إذا خلا عن النية ولا يصح نية فعل الشيء إلا بمعرفة حكمه وعلى أن الغافل لا تكايف عليه لأن القصد يستلزم العلم بالمقصود والغافل غير قاصد . وعلى أن من صام تطوعا بنية قبل الزوال لا يحسب له إلا من وقت النية . وهو مقتضى الحديث قاله الحافظ^(١) (د) احتج بالحديث مالك في اكتفائه بنية واحدة في أول شهر رمضان وهو رواية عن أحمد لأنه كله عبادة واحدة وقال الحنفيون والشافعي وأحمد في رواية لا بد من النية لكل يوم لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة بذاتها فلا يكتب في الشهر بنية واحدة^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا باقي السبعة وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح^(٣) .

(٢٣) (ص) حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وسليمان بن داود قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ابن مالك أن عبد الله بن كعب - وكان قائد كعب من بني حنيفة - قال : سمعت كعب بن مالك فساق قصته في تبوك قال حتى إذا مضت أربعون من الخمسين إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تغزى أمراؤك قال : فقلت أطلقها أم ماذا أفعل ؟ قال : لا بل اغز لها فلا تغز بها فقلت لا أمراؤي : ألحق بأهلك فكوني عندهم حتى يقضي الله تعالى في هذا الأمر .

(ش) (السند) (ابن وهب) عبد الله . و (يونس) بن يزيد الأيلي . و (عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ابن مالك) الأنصاري السلمي أبو الخطاب المدني . روى عن أبيه وجده وعمه عبيد الله وأبي هريرة وجابر وسلمة بن الأكوع . وعنه الزهري ومحمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وعبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى . قيل : إنه كان أعلم قومه وأوعاهم ووثقه النسائي . مات في خلافة هشام . روى له أيضا الشيخان والنسائي . و (عبد الله بن كعب) بن مالك الأنصاري السلمي المدني . روى

(١) ص ١٣ ج ١ فتح الباري (شرح حديث إنما الأعمال بالنيات) .

(٢) ص ٣٣ ج ١ عمدة القاري (الثالث مما استنبط من الحديث) .

(٣) ص ١٧ ج ٢ الفتح الرباني . و ص ٦ ج ١ فتح الباري (بدء الوحي) و ص ٥٣ ج ١٣ نووى مسلم

(إنما الأعمال بالنية) و ص ٢٤ ج ١ مجتبى (النية في الوضوء) و ص ٢٨٨ ج ٢ سنن ابن ماجه (النية) و ص

١٧ ج ٣ تحفة الأحوذى (من يغافل رياء وللدنيا) .

عن أبي أيوب وأبي أمامة وعثمان بن عفان وابن عباس وجابر وغيرهم . وعنه الأخرج والزهري وعبد الله ابن أبي أمامة وعبيد الله أبو يزيد وجعاعة . وثقه أبو زرعة والمجلى . وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن سمد : كان ثقة . ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . قيل مات سنة ٩٧ هـ روى له أيضا الشيخان والنسائي وابن ماجه .

(المعنى) (فساق) كعب (قصته) أى قصة تخلفه (فى) أى عن غزوة (تبوك) موضع بين المدينة ودمشق على أربع عشرة مرحلة من المدينة وإحدى عشرة من دمشق . وغزوتها كانت فى رجب سنة تسع من الهجرة . والمشهور فيها عدم الصرف للعلمية والتأنيث أو وزن الفعل . ومن صرفها أراد الموضع . وهاك طرفا من حديث كعب حين تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك قال : كان من خبرى حين تخلفت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك أنى لم أكن قط أقوى ولا أيسر منى حين تخلفت عنه فى تلك الغزوة والله ما جعت قبلها راحلتين قط حتى جعتهما فى تلك الغزوة ففزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حر شديد واستقبل سفراً بعيداً ومنازاً واستقبل عدواً كثيراً فجَـلَّـاَ للمسلمين أسرم ليتأهبوا أهبة عدوم فأخبرهم بوجههم الذى يريد والمسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ولا يجمعهم حافظ (الحديث) أخرجه مسلم^(١) [٢٩] وقال الترمذى : فذكر الحديث بطوله قال : فانطلقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإذا هو جالس فى المسجد وحوله المسلمون وهو يستنير كاستنارة القمر . وكان إذا سُر بالأسر استنار فجئت فجلست بين يديه فقال : أبشر يا كعب بن مالك بخير يوم أتى عليك منذ ولدتك أمك . قلت : يانبي الله أمن عند الله أو من عندك؟ فقال : بل من عند الله ثم تلا هؤلاء الآيات : (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ)^(٢) قال : وفيها نزلت أيضا : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ)^(٣) . قلت : يانبي الله إن من توبقى ألا أحدث إلا صدقا وأن أنخلع من مالى كله صدقة إلى الله وإلى رسوله . فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك قلت : فلانى أمسك سهمى الذى بخير . فما أنعم الله على نعمة بعد الإسلام أعظم فى نفسى من صدقى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدقته أنا وصاحبى

(١) ص ٨٧ ، ٨٨ ج ١٧ نووى مسلم (حديث توبة كعب بن مالك) .

(٢) سورة التوبة آية ١١٧ .

(٣) سورة التوبة آية ١١٩ .

(الحديث) ^(١) [٣٠] (حق إذا مضت أربعون) يوما (من الخمسين) التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس عن الكلام مع كعب وصاحبيه فيها (إذا) خزيمة بن ثابت (رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي) وفي نسخة يأتيني (فقال) الرسول (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تعتزل أمرأته) كعب (فقلت) لارسل (أطلقها أم ماذا أفعل؟ قال) الرسول (لا) (تطلقها) (بل اعتزلها) في الفراش (فلا تقربنها) أي لا تباشرها بوطء ولا مقدماته قال كعب: وكنت رجلا شابا نفشيت أن يقع مني مع امرأتى شيء من ذلك يكون سببا في زيادة غضب الرسول صلى الله عليه وسلم عليّ (فقلت لامراتي الحق بأهلك فكوني عندهم حتى يغض الله تعالى) أي يحكم (في هذا الأمر) وهو يغني عن غزوة تبوك.

(الفقه) دل الحديث على أن الرجل إذا قال لزوجته الحق بأهلك - ولم يرد به طلاقا - أنه لا يكون طلاقا. والكنایات كلها على قياسه عند الجمهور «وقال» مالك: الكنايات الظاهرة كقوله أنت بائن وبقعة وبقلة وحرام يقع به الطلاق من غير نية. وهذا ظاهر كلام أحد لأنها مستعملة في الطلاق في العرف. فصارت كالصريح. وقال الجمهور: هذه كناية لم تعرف بإرادة الطلاق بها ولا اختصت به فلم يقع الطلاق بها بمجرد اللفظ كسائر الكنايات. أفاده أبو محمد عبد الله بن قدامة ^(٢).

(والحديث) أخرجه أحمد والبيهقي والنسائي. وأخرجه الشيخان وأحمد والترمذي مطولا ^(٣).

(فائدة) قال محققو الحنفيين: يشترط في وقوع الطلاق (أ) إضافته إلى المرأة حقيقة كأنت طالق أو فلانة طالق أو هذه طالق وأنت حرام أو أنت على حرام أو هي على حرام أو فلانة حرام (ب) أو إضافته إلى جزء يعبر به عن المرأة مجازا كالرقبة. قال تعالى: فمحربر رقبة. أي مملوك. والعنق قال تعالى: فظلت أعناقهم لها خاضعين أي ذواتهم. والوجه. قال تعالى: ويبقى وجه ربك. أي ذاته. والرأس والروح والفرج، لأنه بفواته يفوت المقصود من النكاح. فلو قال: رقبتك أو عنقك أو وجهك أو رأسك أو روحك أو فرجك طالق، وقع

(١) س ١٢١ ج ٤ تحفة الأحوذى (سورة التوبة) وصاحبه مرارة بن الربيع وهلال بن أمية قال كعب: كنا خلفنا أيها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم النبي صلى الله عليه وسلم حين حلفوا له فبايعهم واستغفر لهم وأرجأ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا حتى قضى الله فيه بذلك. قال عز وجل: (وعلى الثلاثة الذين خلفوا). انظر س ١٣٢ ج ١ تيسير الوصول (سورة براءة).

(٢) س ٢٨٤ ج ٨ مفتي (حكم الطلاق غير الصريح).

(٣) س ١٠ ج ١٧ - الفتح الرباني. و س ٣٤٣ ج ٧ سنن البيهقي (كنایات الطلاق ..) و س ٩٩ ج ٢ عتبي (الحق بأهلك) و س ١٢٨ ج ١ تيسير الوصول (سورة براءة) و س ١٦٥ ج ١٨ - الفتح الرباني. و س ١٢٠ ج ٤ تحفة الأحوذى (ومن سورة التوبة).

الطلاق . أما لو قال : الرقبة أو العنق أو الرأس أو الوجه منك طالق لا يقع ، لأنه لم يصف الطلاق إليها وكذا لو قال : الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام أو قال : أنا منك طالق ، لا يقع الطلاق وإن نوى ، لأن الإضافة لا تثبت بالإضمار . قال ابن الهمام بعد كلام : فعلم من هذا أنه إذا لم يصف الطلاق إلى المرأة ولا إلى أى شيء من أجزائها لا يقع الطلاق اهـ وعمل الحاكم الآن على إلغاء الطلاق الذى لم يصف المرأة أخذا بما ذكر . وهو رأى الإمام على كرم الله وجهه وشريح ومذهب الظاهرية واختيار القفال من الشافعية وقول لأحمد ، لأنه لا بد من إضافة الطلاق إلى الزوجة وهو لا يلزم فى الذمة .

﴿ ١٢ — باب فى الخيار ﴾

أى فى بيان أنه إذا اختير للرجل زوجته بين بقائها معه وبين مفارقتها إياه ، هل بمجرد أن تختار نفسها يكون ذلك طلاقاً .

(٢٤) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَدْ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنِ الْأَنْعَشِيِّ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَنَاهُ فَلَمْ يَمُدَّ ذَلِكَ شَيْئًا .

﴿ ش ﴾ (مسدد) بن مسرهد . و (أبو عوانة) الواضح بن عبد الله الواسطي . و (الأنعشى) سليمان بن مهران . و (أبو الضحى) مسلم بن صبيح . و (مسروق) بن الأجدع .

(المعنى) (خبرنا) معشر أمهات المؤمنين (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بين البقاء معه وبين مفارقتها (فأخبرناه) صلى الله عليه وسلم دون الحياة الدنيا وزينتها (فلم يمد) النبي صلى الله عليه وسلم (ذلك) الاختيار (شيئاً) من الطلاق . وفى لفظ لمسلم : فلم يمهده طلاقاً . وفى أخرى له . فلم يكن طلاقاً . وعند أحمد : فلم تر ذلك طلاقاً . أى لم نعتبر هذا الاختيار طلاقاً لأننا اخترنا الله ورسوله . وأشار المصنف بهذا الحديث إلى القصة المذكورة فى قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِذْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنْتَهَا فَمِمَّا آتَيْنَ أُمَمٌ مَكَانَ وَأَسَرَّ خُسْنٌ مَرَّاحًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِذْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْحَسَنَاتِ مِمَّا كُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا) وسبب نزول الآيتين . ما قال جابر بن عبد الله : دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد الناس جلوساً يبابه لم يؤذن لأحد منهم فأذن لأبى بكر فدخل ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالساً - حوله نساؤه - واجها ساكها . فقال : لأقولن شيئاً أضحكك الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة « يعنى

زوجته « سألتني النفقة فقلت إليها فوجأت عنقها فضحك النبي صلى الله عليه وسلم وقال: هن حولي كما ترى بسألتني النفقة . فقام أبو بكر إلى عائشة يحاً عنقها . وقام عمر إلى حفصة يحاً عنقها كلاهما يقول : لا نسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده . قلن : والله لا نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً أبداً ليس عنده ثم اعتزلن شهرأ أو تسعاً وعشرين ثم نزلت هذه الآية : يا أيها النبي قل لأزواجك إن كفتن تردن . حتى بلغ . للمحسفات مفكن أجراً عظيماً . قال فبدأ بمائشة فقال: يا عائشة إني أريد أن أعرض عليك أمراً أحب أن لا تعجلي فيه حتى تستشيري أبويك . قالت: وما هو يا رسول الله ؟ فقلنا عليها الآية . قالت: أفيك يا رسول الله أستشير أبوي بل أخقار الله ورسوله والدار الآخرة وأسألك أن لا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت قال : لا نسألني امرأة منهن إلا أخبرتها إن الله لم يبعثني مُعْتَنّاً ولا متعنتاً ولكن بعثني معلماً ميسراً . أخرجه مسلم^(١) [٣١] .

(الفقه) دل الحديث على أن الرجل إذا خير امرأته بين بقائهامعه وبين أن تختار نفسها فاخترت زوجها لا يكون طلاقاً . وبه قال الأئمة والجمهور . لسكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاقاً رجعية أو بائناً أو يقع ثلاثاً . فحكى الترمذي عن علي إن اختارت نفسها فواحدة بائنة وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية . وعن زيد بن ثابت إن اختارت نفسها فثلاث وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين فلو كان اختيارها زوجها طلاقاً لا تحدا فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها زوجها بمعنى البقاء في العصمة . وقد أخرج ابن أبي شيبه عن طريق زاذان قال: كنا جلوساً عند علي فسئل عن الخييار فقال: سألتني عنه عمر فقلت: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة . وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية . قال: ليس كما قلت إن اختارت زوجها فلا شيء . قال: فلم أجد بداً من متابعته . فلما وليت رجعت إلى ما كنت أعرف . قاله الحافظ^(٢) [٢٣] وقال الخطابي : اختلف أهل العلم فيمن يخير امرأته فقال أكثر الفقهاء : أمرها بيدها ما لم تقم من محلها فإن قامت ولم تطلق نفسها فقد خرج الأمر من يدها . وإلى هذا ذهب مالك والثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي والشافعي . وقال الزهري وقتادة والحسن : أمرها بيدها في ذلك المجلس وفي غيره ولا يبطل خيارها بقيامها من المجلس . واختلفوا فيما إذا اختارت نفسها . فروى عن عمر وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا : هي واحدة وهي أحق بها وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحق . وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : هي واحدة بائنة . وبه قال أصحاب الرأي

(١) م ٨٠ ج ١٠ نووى مسلم (تخيير المرأة لا يكون طلاقاً إلا بالبينة) .

(٢) م ٢٩٥ ج ٨ فتح الباري . الشرح (من خير أزواجه) .

وقال الحسن : إذا اختارت نفسها فهي ثلاث . وإن اختارت زوجها يكون واحدة . وهو أحق بها^(١) وقالت المالكية : إن اختارت زوجها لا يكون طلاقاً . وإن اختارت نفسها وهي مدخول بها ثلاث . وإن لم تكن مدخولاً بها فواحدة .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد مطولاً وباقي السقة بلفظ المصنف . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح^(٢) .

{ ١٣ — باب في أمرك بيدك }

أى فى حكم من قال لزوجه أمرك بيدك هل يكون ذلك طلاقاً ثلاثاً ؟

(٢٥) { ص } حدثنا الحسن بن عليّ ثمالاً سليمان بن حرب عن حماد بن زيد قال قلت لأبيوب : هل تعلم أحداً قال بقول الحسن في أمرك بيدك ؟ قال لا إلا شئاً حدثناه فقادة عن كثيرة مولى ابن سمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه قال أبيوب : فقدم علينا كثير فساءلته . فقال : ما حدثت بهذا قط فذكرته فقادة . فقال : بلى واسكنه نسي .

{ ش } (السند) (أبيوب) بن أبي تيمية كيسان السخيتاني . و (الحسن) البصرى . و (فقادة) بن دعامة . و (كثير) بن أبي كثير البصرى (مولى) عبد الرحمن (ابن سمرة) روى عن مولاة وابن عباس وابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وغيرهم . وعنه ابن سيرين وأبيوب السخيتاني وعبد الله بن القاسم وكثيرون وثقه المعلى وذكره ابن حبان في الثقات . وذكره العقيلي في الضعفاء . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة وروى عنه صحابيا . روى له أيضاً النسائي والترمذى وابن ماجه في التفسير .

(المعنى) (قال) حماد بن زيد (قلت لأبيوب) السخيتاني (هل تعلم أحداً قال بقول الحسن)

(١) ص ٢٤٦ ج ٣ معالم السنن (باب في الخيار) .

(٢) ص ٨ ج ١٧ — الفتح الرباني . و ص ٢٩٥ ج ٩ فتح الباري (من خير أزواجه) و ص ٨٠ ج ١٠ نووى مسلم (تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية) و ص ١٠١ ج ٢ مجتبى (المحيرة تختار زوجها) و ص ٢٢٣ ج ١ سنن ابن ماجه (الرجل يخير امرأته) و ص ٢١١ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما جاء في الخيار) .

البصري (في) قول الرجل لامرأته (أمرك بيدك) أنها تكون مطلقة ثلاثاً ؟ (قال) أيوب (لا) أعلم أحداً قال بذلك (إلا شيء حدثناه قتادة) بن دعامة (عن كثير مولى ابن سمرة عن أبي سلمة) ابن عبد الرحمن بن عوف (عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه) أي نحو ما قال الحسن في أمرك بيدك (قال أيوب فقدم علينا كثير فسألته) هل حدثت قتادة في أمرك بيدك أنها ثلاث (قال) كثير (ما حدثت بهذا قط فذكرته لقتادة فقال بلى) أي حدثني بذلك (ولسكنه نسي) وفي رواية المصنف اختصار . يوضحه ما في رواية النسائي والترمذي عن حماد بن زيد قال : قلت لأيوب : هل علمت أحداً قال في أمرك بيدك إنها ثلاث إلا الحسن ، قال لا إلا الحسن . ثم قال : اللهم غفرا إلا ما حدثني قتادة عن كثير مولى ابن سمرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث . قال أيوب : فقلت كثير مولى ابن سمرة فسألته فلم يعرفه فرجعت إلى قتادة فأخبرته فقال نسي « واعلم » أن سنف هذا الحديث من قبيل من حدث ونسي حديثه . ومذهب الحديث فيه أن إنكار الشيخ مرويه إن كان جزماً كأن يقول : كذب عليّ أو ما رويت له هذا فهو علة قاذية . وإن كان إنكاره احتمالاً كأن يقول : لا أذكر هذا أولاً أعرفه . قيل ذلك الحديث في الأصح . وعلى هذا يكون الحديث مردوداً على رواية المصنف فإن كثيراً أنكر الحديث جزماً حيث قال : ما حدثت بهذا قط . وأما على رواية الترمذي والنسائي فيكون الحديث مقبولاً حيث لم يحزم فيها كثير بالإلحاح بل قال أيوب : فسألته فلم يعرفه .

(الفقه) دل الحديث على أن من قال لامرأته : أمرك بيدك تطلق ثلاثاً وهو مذهب الحسن البصري . وللملاء في هذه المسألة تفصيل . فخاص مذهب الحنفيين أن الأمر باليد باعتبار ما يقع به ثلاثة أقسام :

(الأول) لو قال لامرأته : أمرك بيدك أو لسانك في تطليقة أو قال : اختاري تطليقة فاخترت نفسها أو أهلها أو أباهما وقعت طلاق واحدة رجعية لتفويضه إليها بصريح الطلاق . والمقيد للبينونة إذا قرن بالصريح صار رجعياً . وعليه يحمل ما روى خارجة بن زيد قال : كفت جالسا عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعينه تدممان . فقال له زيد رضي الله عنه : ما شأنك ؟ فقال : ملكت امرأتى أمرها فقارفتني فقال : ما حملك على ذلك ؟ قال القدر قال . زيد : ارتجمها إن شئت إنما هي واحدة وأنت أمك بها . أخرجه مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ^(١) [٢٤] .

(١) ص ٣٨ ج ٣ زرقاني الموطن (ما فيه تطليقة واحدة) و ص ٣٧٨ ج ٣ بدائع النخ. و ص ٢١١ ج ٢ تحفة الأحوذى (في أمرك بيدك) .

(الثاني) لو قال لها أمرك بيدك لتطلق نفسك أو حتى تطاقي نفسك فاختارت نفسها وقعت طلاقة بائنة لأن الصريح لم يقع معمولاً للأمر باليد فلم يكن التفويض به وكذا لو قال لها : أمرك بيدك فقالت : طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي بطلقة وقعت عليها واحدة بائنة لأن الواحدة وقعت نكاحاً لمحذوف وهو طلاقة فوقعت واحدة . وإنما كانت بائنة لأن المعتبر تفويض الزوج وتفويضه إنما يكون بالبائن ، لأنها به تملك أمرها لا بالرجعي « وعن مالك » أنه بلغه أن رجلاً أتى ابن عمر رضي الله عنهما فقال : إني جعلت أمر امرأتي بيدها فطلقت نفسها فاذا ترى ؟ فقال ابن عمر : أراه كما قالت . فقال : يا أبا عبد الرحمن لا تفعل قال : أنا أفعل أنت فملته . ذكره في الموطأ^(١) [٢٥] .

(الثالث) لو قال لها أمرك بيدك أو يمينك ينوي به التفويض في ثلاث فقالت : اخترت نفسي بواحدة أو قبلت نفسي أو اخترت أمري أو أنت على حرام أو منى بأئن أو أنا منك بأئن ، وقع الطلاق الثلاث لأن الاختيار يصلح جواباً للأمر باليد على الأصح ، لأنه أبلغ منه في التفويض . والواحدة في قولها اخترت نفسي بواحدة صفة للاختيارة فكأنها قالت : اخترت نفسي باختيارة واحدة . وبذا يقع الثلاث التي نواها . وعليه يحمل حديث الباب والأثر بعده . وقال الترمذي : وقد اختلف أهل العلم في أمرك بيدك . فقال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود : هي واحدة . وبه قال سفيان وأهل الكوفة . وقال عثمان بن عفان وعليّ بن زيد بن ثابت : القضاء ما قضت . أي الحكم مانوت من رجعية أو بائنة واحدة أو ثلاثاً . وبه قال مالك بن أنس وأحمد . وقال ابن عمر : إذا جعل أمرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وأنكر الزوج وقال : لم أجعل أمرها إلا في واحدة استحل الزوج وكان القول قوله مع يمينه . وبه قال إسحاق^(٢) . وقال الشافعي : يقع طلاقة رجعية في المملكة والخيرة . وهو قول ابن مسعود . فقد تقدم قول زيد بن ثابت لحمد بن أبي عتيق : ارتجمها إن شئت إنما هي واحدة .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي . وقال : كثير هذا لم يثبت من معرفته ما يوجب قبول روايته . وأخرجه الترمذي والنسائي بلفظ تقدم . وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب عن حماد بن زيد . وإنما هو عن أبي هريرة موقوف . وقال النسائي : هذا حديث منكر أي منكر رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) .

(١) س ٣٨ ج ٣ زرقاني الموطأ (ما بين من التملك) .

(٢) س ٢١١ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما جاء في أمرك بيدك) .

(٣) س ٣٤٩ ج ٧ سنن البيهقي (في التملك) وطنه في كثير مردود بأنه معروف تقدمت ترجمته .

وس ٢١٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (في أمرك بيدك) وس ٩٧ ج ٢ مجتبى (أمرك بيدك) .

(١٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ فِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ قَالَ : ثَلَاثٌ .

﴿ش﴾ هذا أثر . (هشام) ابن أبي عبد الله الدستوائي . و (قتادة) ابن دعامه .

(المعنى) (عن الحسن) البصري (في) قول الرجل لامرأته (أمرك بيدك قال) الحسن : هي (ثلاث) أى تطلق ثلاثا .

(الفقه) دل الأثر على أن الرجل إذا قال لامرأته أمرك بيدك تطلق ثلاثا عند الحسن البصري سواء أنوى الطلاق أم لم ينو . وقال أحمد : لما أن تطلق نفسها ثلاثا ، لحديث أبي هريرة السابق وطلاقها لا يتقيد بالجلس . وقال الحنفيون : إذا قال الرجل لامرأته أمرك بيدك ينوى به ثلاثا فقالت اخترت نفسى بواحدة أو قبلت نفسى أو اخترت أمرى وقع الثلاث . وقال مالك : يقع ما أوقعت من عدد الطلاق إذا أقرها عليه . فإن نأكرها حلف وحسب من عدد الطلاق ما قاله . وقال الشافعى : لا يقع الثلاث إلا أن ينويها الزوج . فإن نوى دون ثلاث وقع ما نواه . (والأثر) لم نفه على من أخرجه غير المصنف .

﴿ ١٤ — باب فى البتة ﴾

أى فى بيان حكم قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة .

(٢٦) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ وَأَبِرَاهِيمُ ابْنُ خَالِدٍ السَّكَلَبِيُّ أَبُو ثَوْرٍ فِي آخِرِينَ قَالُوا ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ حَدَّثَنِي عُمَى مُحَمَّدُ بْنُ هَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ عَنْ نَافِيعِ بْنِ عَجَّازٍ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ رُكَّانَةَ أَنَّ رُكَّانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سَهْمِيَّةَ الْبَيْتَةِ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ وَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ رُكَّانَةُ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانٍ عَمَرَ وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَانٍ هُنَّكَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَوَّلُهُ لَفْظُ إِبْرَاهِيمَ وَآخِرُهُ لَفْظُ ابْنِ السَّرْحِ .

﴿ش﴾ (السند) (ابن السرح) أحمد بن عمرو . و (محمد بن إدريس الشافعى) الإمام المجتهد تقدم ص ٢٤٣ ج ١ تكملة المنهل . و (محمد بن هلى بن شافع) بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم

ابن المطلب بن عبد مناف المطلبى المسكى . روى عن ابن عم أبيه عبد الله بن علي بن السائب والزهرى . وعنه الشافعى وإبراهيم بن محمد الشافعى سبطه والحسن بن محمد بن أعين ويونس بن محمد المؤدب . وقال فى التقريب : وثقه الشافعى من السابعة . روى له أيضاً النسائى . و (عبد الله) وفى نسخة عبيد الله بالتصغير ، وهو خطأ (بن على بن السائب) بن عبيد بن عبد يزيد المطلبى . روى عن عثمان بن عفان وحسين بن محسن الأنصارى وعمر بن أحيحة بن الجلاح ونافع بن مجير وغيرهم . وعنه سميد بن أبى هلال وعمر بن عبد الله مولى عفرة وإبراهيم بن محمد بن أبى يحيى وطائفة . قال فى التقريب : مستور من الثالثة . روى له أيضاً النسائى . و (نافع بن مجير) تقدم . ص ١٢٦ و (ركانة) بضم الراء (بن عبد يزيد) بن هاشم المطلبى . أسلم عام الفتح . روى عنه نافع بن مجير وابن ابنه على بن يزيد بن ركانة . مات بالمدينة فى خلافة معاوية . وامراته (سهيمة) بالتصغير بنت حمير المزنية .

(المعنى) (طلق امرأته سهيمة البتة) بهمزة وصل من البت ، وهو القطع . فقد قطع امرأته عن الرجعة (فأخبر) ركانة (النبى صلى الله عليه وسلم بذلك) وعند الشافعى : ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني طلقت امرأتى سهيمة البتة (وقال : والله ما أردت إلا واحدة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله ما أردت إلا واحدة ؟) على حذف الاستفهام (فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أباح له مراجعتها (فطلقها) بعد مراجعتها الطلقة (الثانية فى زمان عمر . والثالثة فى زمان عثمان) رضى الله عنهما (قال أبو داود : أوله) أى أول الحديث إلى قوله : فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم (لفظ) حديث (إبراهيم) بن خالد أبى ثور السكلى أحد شيوخ المصنف (وآخره) من قوله : فطلقها الثانية فى زمان عمر إلخ (لفظ) حديث الشيخ الثانى أحمد بن عمرو (ابن السرح) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن من طلق زوجته بلفظ البتة ، وزعم أنه أراد واحدة لا يقبل قوله إلا بيمين . ومثل هذا كل دعوى يدعيها الزوج راجعة إلى الطلاق إذا كان له فيها نفع . (ب) على أن الزوج مصدق باليمين فيما يدعيه مالم يكذبه ظاهر اللفظ (ج) على أن طلاق البتة يقع واحدة إذا لم يرد بها أكثر . وأنها رجعية غير بائن . وقال أحمد : أخشى أن يكون ثلاثاً . ولا أجتري أفق به . ذكره الخطابى^(١) . وقال الشافعى : طلاق البتة واحدة رجعية ، وإن نوى

(١) ص ٢٤٧ و ٢٤٨ ج ٣ معالم السنن (باب فى البتة) .

بها اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى . وعند أبي حنيفة يقع واحدة باثثة ، وإن نوى ثلاثا فثلاث .
وعند مالك ثلاث (د) على أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثا لأن النبي صلى الله عليه وسلم
حلّقه أنه أراد بالثثة واحدة . فدل على أنه لو أراد بها أكثر وقع ما أراد (هـ) على أن من
توجه عليه يمين خلف قبل أن يحلّقه الحاكم لم يعتبر حلّقه إذ لو اعتبر لاقتصر صلى الله عليه وسلم
على حلف ركابة الأول ولم يحلّقه ثانياً .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي والدارقطني والحاكم وقال : قد صح الحديث بهذه الرواية .
فإن الإمام الشافعي قد أتقنه وحفظه عن أهل بيته^(١) . سكن البخاري أعله بالاضطراب . وقال
ابن عبد البر : ضعفه^(٢) .

(٢٧) مك (ص) حدثنا محمد بن يونس النسائي أن عبد الله بن الزبير حدثهم عن
محمد بن إدريس الشافعي حدثني عمي محمد بن علي عن ابن السائب عن نافع بن عجلون
عن ركانة بن عبد يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث .

(ش) (السند) (عبد الله بن الزبير) بن عيسى بن عبيد الله الحميدي المكي . روى عن
ابن عيينة والوليد بن مسلم ووكيع ومروان بن معاوية وجماعة . وعنه البخاري وهارون الجمال والذهلي
وأبوزرعة وأبو حاتم وغيرهم . قال أحمد : الحميدي عندنا إمام . وقال أبو حاتم : هو ثقة إمام . وقال يعقوب
ابن سفيان : ما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . وذكره ابن
حبان في الثقات وقال ابن عدي : كان من خيار الناس . وقال الحاكم : ثقة مأمون . روى عنه البخاري
خمس وسبعين حديثاً . وقال في التقريب : ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة من العاشرة . مات
سنة تسع عشرة ومائتين هـ . قال الحاكم : كان البخاري إذا وجد الحديث عن الحميدي لا يمدوه إلى
غيره . روى له الجماعة . و (حدثهم) أي حدث ابن الزبير محمد بن يونس ومن معه من التلاميذ .
(و ابن السائب) عبد الله بن علي .

(المعنى) (بهذا الحديث) المتقدم . والفرق بين هذه الطريق والتي قبلها أن ركانة في هذه
هو الذي روى القصة . والذي رواها في السند السابق نافع بن مجير .

(١) ص ٣٧٠ ج ٢ بدائع المن . و ص ٤٣٨ سنن الدارقطني . و ص ١٩٩ ج ٧ مستدرک .

(٢) ص ٤٣٨ — التعليق المعنى على سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

(وهذه) الرواية أخرجها البيهقي من طريق المصنف^(١) .

(٢٨) (ص) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْقَتَيْبِيُّ ثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ سَمِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَّانَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا أَرَدْتَ ؟ قَالَ : وَاحِدَةً ، قَالَ : اللَّهُ ؟ قَالَ : اللَّهُ . قَالَ : هُوَ عَلَى مَا أَرَدْتَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ رُكَّانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لِأَنَّهُمْ أَهْلُ بَيْتِهِ وَهُمْ أَهْلُ بَيْتِهِ . وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ رَوَاهُ عَنْ بَعْضِ بَنِي أَبِي رَافِعٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(ش) (السند) (الزبير بن سميد) بن سليمان بن سميد بن نوفل الهاشمي أبو القاسم ، أو أبو هاشم المديني نزل المدائن . روى عن عبد الحميد بن سالم والقاسم بن محمد وعبد الرحمن بن القاسم وابن المنكدر وغيرهم . وعنه ابن المبارك وسميد بن زكريا المدائني وعبد الله بن الحارث ومطرف المديني وأبو عاصم وكثيرون . وثقه ابن معين : وذكره ابن حبان في الثقات . وقال النسائي وزكريا الساجي وابن المديني : ضعيف . وقال الحاكم أبو أحمد : ليس بالقوي . وقال الديلمي : روى حديثاً منكراً في الطلاق ، وهو هذا الحديث . وقال في التقريب : لين الحديث من السابعة مات سنة بضع وخمسين ومائة هـ . روى له أيضاً الترمذي وابن ماجه . و (عبد الله بن علي بن يزيد) تقدم ص ١٢٦ . و (عن أبيه عن جده) ظاهره أن عبد الله روى الحديث عن أبيه علي . وعلى رواه عن جده ركانة . (قال) الذهبي : كان عبد الله أراد بقوله عن جده الجد الأعلى .

(المعنى) (أنه) أي ركانة (فقال) صلى الله عليه وسلم لركانة (ما أردت) بقولك لامرأتك : أنت طالق البتة ؟ (قال) ركانة : أردت بها طلقة (واحدة قال) له صلى الله عليه وسلم (الله) بدم همزة الاسفهام . أصله أو الله بهمزة الاستفهام وواو القسم (قال) ركانة (الله) وهذا على المشاكلة . وأصله والله . فالهمزة الأولى زائدة (قال) صلى الله عليه وسلم له (هو على ما أردت) أي أن الطلاق وقع واحدة على وفق ما أردت (قال أبو داود : وهذا) أي حديث نافع بن مجير السابق رقم ٢٦ ص ١٥٢ . وحديث عبد الله بن علي بن يزيد هذا رقم ٢٨ . وفيهما : أن ركانة طلق امرأته

البتة (أصح من حديث) عبد الملك بن عبد العزيز (ابن جريج) السابق رقم ١٩ ص ١٢٣ وفيه : طلق عبد يزيد أبو ركانة أم ركانة . فقول المصنف هنا (أن ركانة) صوابه : أن أبا ركانة (طلق امرأته ثلاثاً) كما قال في حديث ابن جريج : إني طلقته ثلاثاً . وبين المصنف وجه أن حديثي الباب أصح من حديث ابن جريج بقوله (لأنهم) أى الرواة الذين رووا أن ركانة طلق امرأته البتة . وهما نافع بن عجير وعبد الله بن علي (أهل بيته وهم أعلم به) أى بالخبر من غيرهم (وحديث ابن جريج رواه عن بعض بنى أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس) وبعض بنى أبي رافع مجهول . وقد تقدم بص ١٢٧ أن قول المصنف : وهذا أصح من حديث ابن جريج أنه طلق امرأته ثلاثاً لا يدل على أن الحديث عنده صحيح ، فإن حديث ابن جريج ضعيف . وهذا ضعيف أيضاً ، فهو أصح الضعيفين عنده . وقال ابن القيم في إغاثة اللامهان : إن أبا داود إنما رجح حديث البتة على حديث ابن جريج لأنه روى حديث ابن جريج من طريق فيها مجهول .

(الفقه) دل الحديث على أن من قال لزوجه أنت طالق البتة يقع عليه طلاق واحدة إذا لم ينوبها أكثر من واحدة . فإن نوى بها أكثر لزمه ما نواه عند الحنفيين والشافعي وعطاءو الثوري . واختلاف فيما إذا لم ينوبها أكثر من واحدة . فقال الشافعي : إنها تعتبر طلاق واحدة رجعية وهو روى عن سميد بن جبير . وقال الحنفيون : إنها تقع طلاقاً بائنة بينونة صغرى . وقال ربيعة ومالك : إن البتة تقع طلاقاً ثلاثاً في المدخول بها ، لقول عائشة رضي الله عنها : جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عنده فقالت : يا رسول الله إني كنت تحت رفاعة القرظي فطلقني البتة فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وإنه والله يا رسول الله ما معه إلا مثل هذه المدبة وأخذت هدبة من جلبابها فقال : تريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا . حتى تذوق عسيلته ويذوق عسياتك . أخرجه النسائي^(١) [٣٢] قال الباجي : وجه الدلالة أنها قالت كنت تحت رفاعة فطلقني البتة ثم أجابها صلى الله عليه وسلم أنها لا ترجع إليه حتى يمسه غيره . وهذا يقتضي أن هذا حكم طلاق البتة . ولو اختلف حكم البتة لما منعهما حتى سألهما عن أى أنواع البتة كان طلاقه إياها . ودليلنا من جهة المعنى أن معنى البتة القطع . وهذا يقتضي قطع العصمة بينهما والمبالغة في ذلك . وإذا كان ذلك معنى هذه اللفظة ومقتضاها فلا يكون ذلك في المدخول بها إلا بالثلاث . وأما غير المدخول بها فإن نوى الثلاث أو لم ينو شيئاً فلا خلاف في المذهب أنها ثلاث . وإن نوى واحدة ففيه روايتان . إحداهما تلزم الثلاث وبه قال

(١) ص ٩٧ ج ٢ مجتبى (طلاق البتة) .

سحنون وابن حبيب : الثانية أنه يُنَوَّى وبه . قال مالك^(١) (وقال) الترمذى : وقد اختلف أهل العلم في طلاق البتة . فروى عن عمر بن الخطاب أنه جمل البتة واحدة وروى عن حلى أنه جعلها ثلاثا . (وقال) مالك بن أنس في البتة : إن كان قد دخل بها فهي ثلاث تطايقات (وقال) الشافعى : إن نوى واحدة فواحدة يملك الرجعة . وإن نوى ثنتين فثنتين . وإن نوى ثلاثا فثلاث^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا الترمذى وابن ماجه والحاكم وقال : ولزبير بن سعيده متابع يصح به الحديث . وأخرجه البيهقى والدارقطنى^(٣) (قال) الحافظ فى التلخيص : واختلفوا هل هو مسند ركانة أو مرسل عنه . وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم . وأعله البخارى بالاضطراب . وقال ابن عبد البر فى التمهيد : ضعفه . قال المنذرى : فى إسناده الزبير بن سعيده الهاشمى وقد ضعفه غير واحد . وذكر الترمذى عن البخارى أنه مضطرب فيه . تارة قيل فيه ثلاثا وتارة قيل فيه واحدة . وأظنه طلقها البتة وأن الثلاث ذكرت فيه على المعنى^(٤) .

﴿ ١٥ — باب فى الوسوسة بالطلاق ﴾

أى فى بيان حكم من حدثته نفسه بطلاق زوجته ولم يتركلم به . فالوسوسة حديث النفس .

(٢٩) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمِّي عَمَّا لَمْ تَتَّكِلْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ وَبِمَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا .

﴿ ش ﴾ (هشام) بن أبى عبد الله الدستوائى . و (قتادة) بن دحامة .

(المعنى) (إن الله تجاوز لأمتى) وفى رواية للبخارى : إن الله تجاوز عن أمتى أى عفا (عما لم تتكلم به) (إن كان قولها) (أو تعمل به) (إن كان فعلها) (وبما حدثت به نفسها) بالنصب على المفعولية يقال

(١) ص ٧٤٦ ج ٤ — المتن شرح الموطأ للبايى (اختلف أصحابنا فى البتة) .

(٢) ص ٢١٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما جاء فى الرجل طلق امرأته البتة) .

(٣) ص ٢٠٩ منه . و ص ٣٢٣ ج ١ سنن ابن ماجه (طلاق البتة) و ص ١٩٩ ج ٢ مستدرک . و ص ٣٤٢

ج ٧ سنن البيهقى (كنىات الطلاق .) و ص ٤٣٩ سنن الدارقطنى (كتاب الطلاق)

(٤) ص ٣١٩ تلخيص الحبير .

حدثت نفسى بكذا . أو بالرفع على الفاعلية يقال حدثت نفسى بكذا . وحديث النفس ما يقع في النفس من التردد بين فعل الشيء وتركه .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الله تعالى تجاوز لهذه الأمة عما حدثت به أنفسها من الشر . وهذا خاص بالأمة الحمدية بخلاف غيرها من الأمم السابقة فإنهم كانوا يؤخذون بذلك . وقيل إن هذا كان في أول الإسلام ثم نسخ بقوله تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » .

(ب) على أن الرجل إذا طلق امرأته بقلبه ولم يتكلم به بلسانه لا يقع طلاقه . وهو مذهب الحنفيين ومطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وقتادة والحسن والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق . (وقال) الزهري : إذا طلق زوجته في نفسه ولم يتكلم به لزمه الطلاق . وهو رواية أشهب عن مالك . ووجه هذا القول ابن العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر . ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من رأى آى بعمله ومن قذف مسلماً بقلبه . وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان (قال) الخطابي . والحديث حجة عليهم . وقد أجمعوا على أنه لو عزم على الظهار لم يلزمه حتى يلفظ به . وهو بمعنى الطلاق . وكذلك لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفاً ولو حدث نفسه في الصلاة لم يكن عليه إعادة . وقد حرم الله تعالى الكلام في الصلاة . فلو كان حديث النفس بمعنى الكلام لكانت صلاته تبطل^(١) .

(ج) على أنه إذا كتب الرجل بطلاق امرأته وقع الطلاق بمجرد الكتابة لأنها عمل وحاصل مذهب الحنفيين أن الطلاق بالكتابة المستبينة المرسلة إلى الغائب يقع بها الطلاق وإن لم ينوه . وكذا يقع بالمستبينة غير المرسلة إن نوى الطلاق وهي ما يكتب على الورق والحائط والرمل على وجه يمكن فهمه وقراءته . أما غير المستبينة وهي ما يكتب على الهواء أو الماء ولا يمكن فهمه وقراءته فلا يقع بها الطلاق وإن نواه ما لم يتلفظ . وقال الشافعي والنخعي والزهري : إذا كتب الطلاق ونواه طلقت زوجته . وهو قول مالك والشافعي . وذكر بعض أصحابه أن له قولاً آخر أنه لا يقع به طلاق وإن نواه لأنه فعل من قادر على التطليق فلم يقع به الطلاق كالإشارة . ووجه الأول أن الكتابة حروف يفهم منها الطلاق . فإذا أتى فيها بالطلاق وفهم منها ونواه وقع كاللفظ ولأن الكتابة تقوم مقام قول الكاتب بدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مأموراً بتبليغ رسالته فحصل ذلك في حق البعض بالقول وفي آخرين بالكتابة إلى ملوك الأطراف . فأما إن كتب ذلك من غير نية ففيه روايتان عن أحمد . إحداهما يقع والثانية . لا يقع إلا بنية . وهو قول أبي حنيفة ومالك ومنصوص الشافعي لأن الكتابة محتملة فإنه قد يقصد بها

(١) ص ٢٤٩ ج ٣ معالم السنن (باب الوسوسة في الطلاق) .

تجربة القلم وتجويد الخط وغم الأهل . فلا يقع من غير نية ككنايات الطلاق . فإن نوى بذلك تجويد خطه أو تجربة قلمه لم يقع وإن كتبه بشيء لا يبين بأن كتبه بأصبعه على وسادة أو في الهواء فظاهر كلام أحمد أنه لا يقع . لأن الكتابة التي لا تبين كالممس بالقم بما لا يبين ونم لا يقع فهذا أولى ولا يثبت الكتاب بالطلاق عند مالك وأحمد إلا بشاهدين عدلين أن هذا كتابه . وظاهر كلام أحمد أن الكتاب يثبت عند المرأة بشهادتهما بين يديها وإن لم يشهدا به عند الحاكم لأن أثره في حقها في العدة وجواز التزويج بعد انعقادها . وهذا معنى يختص بها لا يثبت به حق على الغير فاكثفى فيه بسماحها للشهادة . ولو شهد شاهدان أن هذا خط فلان لم يقبل لأن الخط يزور . ولهذا لم يقبله الحاكم أفاده ابن قدامة^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضا باقي السبعة . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح^(٢) .

﴿ ١٦ - باب في الرجل يقول لامرأته يا أختي ﴾

أى في بيان أنه إذا قال الرجل لزوجته يا أختي هل يكون ذلك طلاقا ؟

(٣٠) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادٌ وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ وَخَالِدُ الطَّحَّانُ الثَّمَعِيُّ كُلُّهُمُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْمَجْنِيِّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِامْرَأَتِهِ : يَا أُخْتِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخْتِكَ هِيَ ؟ فَكَرِهَ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ .

﴿ ش ﴾ (حماد) بن سلمة . و (أبو كامل) فضيل بن حسين الجحدري . و (عبد الواحد) بن زياد . و (خالد الطحان) بن عبد الله الواسطي (المعنى كلهم عن خالد) أى روى كل من حماد بن سلمة وعبد الواحد بن زياد . وخالد الطحان الحديث (عن خالد) الحذاء ومعنى حديثهم واحد وإن اختلفت بعض ألفاظهم . و (أبو تيممة) مصنف هو طريف بن مجالد البصري (المجيمى) مصنف .

(المعنى) (أن رجلا قال لامرأته) لم نقف على اسمه ولا على اسم امرأته (يا أختي) بضم الهمزة تصغير أخت (أختك هي ؟) أى أختك هي . فهو على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى (فكره ذلك ونهى عنه) وفى رواية عبد الرزاق : مر النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لامرأته

(١) ملخص من ص ٤١٢ - ٤١٥ ج ٨ معنى (الخلاف في وقوع الطلاق بالكتابة) .

(٢) ص ٣١٧ ج ٩ فتح البارى (الطلاق في الإغلاق ٠٠) و ص ١٤٦ ج ٢ نووى مسلم (تجاوز الله عن

حديث النفس) و ص ١٠٠ ج ٢ مجتبى (من طلق في نفسه) و ص ٣٢١ ج ١ سنن ابن ماجه . و ص ٢١٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (من محدث نفسه بطلاق امرأته) .

يا أختية فزجره^(١) وإنما نهاه صلى الله عليه وسلم عن قول هذا اللفظ مخافة أن يعتاده الداس فيقعوا في الظهار فتلزمهم الكفارة أو ينفوا به الطلاق فتقع بسببه الفرقة « قال » ابن بطال : ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير بذلك مظاهرا إذا قصد ذلك . فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب هذا اللفظ المشكل^(٢) . ولا يشكل على هذا قول سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام لزوجته سارة : إنها أختي لأنه عليه الصلاة والسلام أراد أنها أخته في الدين . فن قال ذلك ونوى أخوة الدين فلا لوم عليه .

(الفقه) دل الحديث على أنه يكره للرجل أن يقول لزوجته يا أختي ومثله يا أمي ويا بنتي . وإنما كره صلى الله عليه وسلم ذلك من أجل أنه مظنة التحريم وذلك أن من قال لامرأته أنت كأختي وأراد بها الظهار كان ظهارا كاملا لو قال أنت كأمي . وكذلك هذا في كل امرأة من ذوات المحارم . وأكثر أهل العلم متفقون على هذا إلا أن ينسوي بهذا الكلام الكرامة لزوجته فلا يلزمه الظهار . وإنما اختلفوا فيه إذا لم يكن له نية فقال كثير منهم لا يلزمه شيء « وقال » أبو يوسف : إذا لم يكن له نية فهو تحريم . وقال محمد بن الحسن : هو ظهار إذا لم يكن له نية . فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القول لثلاث يلحقه بذلك ضرر في أهل أو يلزمه كفارة في ماله . قاله الخطابي^(٣) ويكره أن يسمى الرجل امرأته بمن تحرم عليه كأمه أو أخته ، لحديث الباب ولأنه لفظ يشبه لفظ الظهار . ولا تحرم زوجته بهذا ولا يثبت به حكم الظهار ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل له حرمت عليك . ولأن هذا اللفظ ليس بصريح في الظهار ولا نواه به فلا يثبت به التحريم . أفاده ابن قدامة^(٤) .

(والحديث) أخرجه أيضا عبد الرزاق بلفظ تقدم . وأخرجه البيهقي من طريق المصنف^(٥) .

(٣١) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ ثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ يَنْبُغِيُّ ابْنُ حَرْبٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ : يَا أُخْتِي فَنَهَاهُ .

(١) (٢ ، ١) س ٣١٢ ج ٩ فتح الباري . الدرر (إذا قال لامرأته وهو مكره : هذه أختي فلا شيء عليه) .

(٣) س ٢٤٩ ج ٣ معالم السنن (باب الرجل يقول لامرأته يا أختي) .

(٤) س ٥٦٦ ج ٨ مغني (كراهة تسمية امرأته بمن تحرم عليه)

(٥) س ٣٦٦ ج ٧ سنن البيهقي (ما يكره من ذلك) أي من قول الرجل لامرأته يا أختي .

(ش) (السند) (محمد بن إبراهيم) بن سليمان بن محمد بن أسباط أبو جعفر الكوفي الضريير (البزاز) نزيل مصر . روى عن عبد السلام بن حرب والمطلب بن زياد وجماعة . وعنه أبو داود وجماعة . قال أبو حاتم والحافظ في التقريب : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال مسلمة بن قاسم : ثقة ، توفي بمصر في ذي الحجة سنة ٢٤٨ هـ روى له أبو داود . و (أبو نعيم) الفضل بن دكين . و (أبو تيمية) مصنف هو طريف الهجيمي . و (رجل من قومه) هو أبو جرى بالتصغير أو بفتح الجيم وكسر الراء الهجيمي اسمه جابر بن سليم كما قال البخاري . وقيل سليم ابن جابر . والأول أصح . له صحبة وهو من بني أنمار بن هجيم بن عمرو بن تميم . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه أبو تيمية الهجيمي وسهم بن المعتز وعبيدة أبو خدش وعقيل السلمي وقرة بن موسى الهجيمي وابن سيرين وغيرهم . روى له البخاري في الأدب المفرد والترمذي والنسائي .

(المسمى) (أنه) أى الرجل من قومه (سمع النبي صلى الله عليه وسلم) وقد (سمع) صلى الله عليه وسلم (رجلاً) لم أقف على اسمه (يقول لامرأته : يا أخية) تصغير أخت (فنهاه) صلى الله عليه وسلم ، لما تقدم من أن قول الرجل لامرأته يا أختي مظنة التحريم ^(١) .

(والحديث) أخرجه البيهقي معلقاً قال : ورواه عبد السلام بن حرب عن خالد الحذاء . وقال الحافظ : وقد أخرجه أبو داود من طرق مرسله . وفي بعضها عن أبي تيمية عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا متصل ^(٢) .

(ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي تَيْمِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ خَالِدِ بْنِ رَجُلٍ عَنْ أَبِي تَيْمِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) هذان معلقان مرسلان ذكرهما أيضاً البيهقي ^(٣) (السند) (عبد العزيز بن المختار) أبو إسحاق الأنصاري أو أبو إسماعيل الدباغ البصري مولى حفصة بنت سيرين . روى عن ثابت

(١) تقدم من ١٦٠ (فقه الحديث رقم ٣٠) .

(٢) من ٣٦٦ ج ٧ سنن البيهقي (باب ما يكره من ذلك) و من ٣١٢ ج ٩ فتح الباري (إذا قال لامرأته وهو مكره هذه أختي فلا شيء عليه) .

(٣) من ٣٦٦ ج ٧ سنن البيهقي (باب ما يكره من ذلك) أى من قول الرجل لامرأته يا أختي . (م — ١١ فتح الملك المعبود ج ٤)

البناني وعاصم الأحول وهشام بن عروة وغيرهم . وعنه يحيى بن حماد الشيباني وأحمد بن إسحاق الحضرمي وأبو كامل الجحدرى وكثيرون . وثقه ابن معين والمجلى والدارقطنى . وقال أبو زرعة والنسائى : لا بأس به . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان يخطى . روى له الجماعة . و (خالد) الحذاء . و (أبو عثمان) الهنذى . و (أبو تميم) طريف المهجيمى . و (شعبة) بن الحجاج . و (عن رجل) لم يسم . وغرض المصنف من سوق هذه الطرق تقوية الحديث « وهى » وإن كانت رسالة ماعدا طريق عبد السلام بن حرب ^(١) لكثرتها « يقوى » بعضها بعضا ، « وأما زيادة » (أبى عثمان) بين خالد الحذاء وبين أبى تميم فى رواية عبد العزيز بن المختار . وزيادة رجل مبهم بينهما فى رواية شعبة « فلا يستلزم » أن يكون فى الطريق الأول والثانى انقطاع ^(٢) لاحتمال أن يكون خالد رواه عن أبى تميم تارة مباشرة وبواسطة أبى عثمان تارة أخرى . ويحتمل أن خالدا لم يروه عن أبى تميم إلا بواسطة أبى عثمان . وعليه فيسكون فى الطريقين الأولين انقطاع فتحصل القوة للحديث بمجموع طرقه .

(٣٢) (ص) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ثَمَّاءُ عَبْدُ الْوَهَّابِ ثَمَّاءُ هِشَامُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكْذِبْ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثًا نِثْنَانِ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى : قَوْلُهُ إِنِّى سَقِيمٌ وَقَوْلُهُ : بَلْ قَعْلُهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا . وَبَيْنَمَا هُوَ بِسَيْرٍ فِي أَرْضِ جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَّارَةِ إِذْ نَزَلَ مِنْزِلًا فَأَتَى الْجَبَّارُ فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ نَزَلَ هَاهُنَا رَجُلٌ مَعَهُ امْرَأَةٌ هِيَ أَحْسَنُ النَّاسِ قَالَ : فَأَرْسَلْ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ : إِنَّهَا أُخْتِي فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْهَا قَالَ : إِنَّ هَذَا سَأَلَنِ عَنْكَ فَأَنْبَأْتُهُ أَنَّكَ أُخْتِي وَإِنَّهُ لَيْسَ الْيَوْمَ مُسْلِمٌ غَيْرِى وَغَيْرُكَ وَإِنَّكَ أُخْتِي فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَا تُسَكِّدِينِى مِنْهُ وَصَاقَ الْحَدِيثِ .

(ش) (عبد الوهاب) بن عبد الحميد الثقفى . و (هشام) بن حسان . و (محمد) بن سيرين .

(المعنى) (أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام) هو أبو الأنبياء خايل الرحمن . وأبوه تاريخ . و ولد سام بن نوح عليه الصلاة والسلام . وآزر اسم صنم غلب على تاريخ لخدمته الصنم . وقيل آزر هم إبراهيم

(١) عبد السلام بن حرب بسند الحديث رقم ٣١ بالمصنف ص ١٦٠ .

(٢) الطريق الأول سند الحديث رقم ٣٠ والثانى سند الحديث رقم ٣١ . ص ١٦٠ والمنقطع ما سقط

من سنده راو واحد قبل الصحابى .

وهو اسم سرياني ومعناه أب رحيم وقيل : مشتق من البرهمة وهي شدة النظر . ولد صلى الله عليه وسلم بالسوس من أرض الأهواز ونقله أبوه إلى بابل أرض النمرود . وبينه وبين نوح عليهما الصلاة والسلام ٢٦٤٠ أربعون وستائة وألفا سنة . ولم يكن بينهما من الأنبياء إلا هود وصالح . وكان قبل نوح ثلاثة إدريس وشيث وآدم . فجعل الأنبياء قبل إبراهيم ستة . وهو أفضل أولى العزم أى الثبات والقوة بعد نبينا صلى الله عليه وسلم . وم خمسة وترتيبهم في الأفضلية كما قال القائل :

محمد إبراهيم موسى كليمه * فميسى فنوح م أولو العزم فاعلم

أنزل الله عليه عشر صحائف . وهو أول من قاتل بالسيف وأول من اختتن من الرجال وأول من لبس السماديل وأول من جز شاربه وقص أطافره ورأى الشيب وأول من أضاف الضيوف وثرى الثريد واستاك واستنجدى بالساء . عاش ١٧٥ خمسة وسبعين ومائة سنة . ومات فجأة ودفن بمزرعة حبرون عند قبر سارة . هذا ونمرود بن كنعان من ولد حام بن نوح عليه الصلاة والسلام ، أحد الملوك الذين ماسكوا الأرض وهم أربعة : مؤمنان وكافران . فأما المؤمنان فسلیمان بن داود وذو القرنين عليهما السلام . وأما الكافران فنمرود وبختنصر . قال السدي : رأى نمرود في مقامه كأن كوكبا طالع فذهب بضوء الشمس والقمر حتى لم يبق لهما ضوء . ففرغ من ذلك فزعاً شديداً ودعا السحرة والسكان وسألهم عن ذلك فقالوا هو مولود يولد في ناحيتك هذه السنة . فأمر نمرود بعزل الرجال عن النساء وجعل على كل عشرة رجلا رقيباً أميناً . فإن حاضت المرأة خلى بينه وبينها إذا أمن موافقتها . فإذا طهرت عزل الرجل عنها . فرجع أبو إبراهيم فوجد امرأته قد طهرت من الحيض فوقع عليها في طهرها فحملت بإبراهيم صلى الله عليه وسلم « قال » ابن إسحاق : لما وجدت أم إبراهيم الطلق خرجت ليلاً إلى مغارة كانت قريباً منها فولدت فيها إبراهيم عليه الصلاة والسلام وأصلحت من شأنه ما يصلح بالمولود . ثم سدت عليه المغارة ورجعت إلى بيتها . ثم كانت تطالعه في المغارة فتجده حياً يمص لمهامه . فنظرت ذات يوم إلى أصابعه فوجدته يمص من أصبع ماء ومن أصبع لبن ومن أصبع سمدا . وكان اليوم على إبراهيم عليه الصلاة والسلام في الشباب كالشهر والشهر كالسنة . ولم يمكث في المغارة إلا خمسة عشر يوماً . ثم جاء إلى أبيه فأخبره أنه ابنه وأخبرته أمه بما كانت تصنع في شأنه فسر أبوه بذلك وفرح فرحاً شديداً . ولما شب إبراهيم عليه الصلاة والسلام قال لأمه : من ربى ؟ قالت أنا . قال : فن ربك ؟ قالت أبوك . قال : فن رب أبى ؟ قالت نمرود . قال : فن رب نمرود ؟ قالت له اسكت فسكت . ثم أتاه أبوه . فقال له إبراهيم عليه الصلاة والسلام : يا أباؤه من ربى ؟ قال أمك قال فن رب أمى ؟ قال أنا . قال فن ربك ؟ قال نمرود قال فن رب نمرود ؟ فلطمه لطمه وقال اسكت . وذلك

قوله عز وجل : « وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ هَادِينَ » . ثم قال أخرجاني فأخرجاه من السرب فانطلق به حتى غابت الشمس . فنظر إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلى الإبل والبقر والغنم والخليل يراح بها فسأل أباه ما هذه ؟ فقال : إبل وخيل وبقر وغنم فقال : ما هذه بدء من أن يكون لها رب خالق . ثم نظر وتفكر في خلق السموات والأرض وقال : إن الذي خلقني ورزقني وأطعمني وسقاني لربي مالى إله غيره . ثم نظر فإذا كوكب المشتري قد طلع ويقال الزهرة وكانت تلك الليلة في آخر شهر فرأى الكوكب قبل القمر فقال : هذا ربي . فذلك قوله تعالى : « فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ : هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ : لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ [٧٦] فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ : هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ : لئن لم يهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ [٧٧] فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ : هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ : يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ [٧٨] إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ [٧٩] » وكان إبراهيم عليه السلام يستهزئ بقومه وبما هم عليه من الضلالة والجهالة ويعيب أصنامهم ولما فشاعبيبه إياها واستهزاؤه بها في قومه وأهل قريته حاجه قومه في دينه ، قال : اتَّخَذُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا . أَمْ لَا تَعْلَمُونَ [٨٠] وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُ؟ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا . فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ [٨١] الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ [٨٢] وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ [٨٣] » حتى خصمهم وغلهم بالحجة . ثم إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام دعا أباه إلى دينه . فقال : يَا بَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا [٨٤] يَا بَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا [٨٥] يَا بَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا [٨٦] يَا بَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا [٨٧] قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا [٨٨] قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا [٨٩] وَأَعِزَّنَا لَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا [٩٠] فَلَمَّا آفَزَ لَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ

وَكَلَّا جَعَلْنَا نَبِيًّا [٤٩] (١). فلما امتنع أبوه من الإجابة جاهر إبراهيم عليه الصلاة والسلام قومه بالبراءة مما كانوا يعبدون وأظهر دينه فقال: أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ [٧٥] أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدُمُونَ [٧٦] فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ [٧٧] قَالُوا فَمَنْ تَعْبُدُ أَنْتَ؟ قال: أعبُد رب العالمين. قالوا: تعنى نمرود فقال: لا الذي خلقني فهو يهدين [٧٨] والذي هو يُطِيعُنِي وَيَسْتَقِينِ [٧٩] وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ [٨٠] وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ [٨١] وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ [٨٢] (٢) إلى آخر القصة. ففشا أمره في الناس حتى بلغ نمرود الجبار فدعاه فقال له يا إبراهيم: أرايت إلهك الذي بعثك وتدعو إلى عبادته وتذكر من قدرته التي تعظمه بها على غيره ما هو؟ قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ربي الذي يحيي ويميت. قال نمرود: أنا أحيي وأميت. قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام: كيف تحيي وتميت؟ قال آخذ رجلين قد استوجبا القتل في حكي فأقتل أحدهما فأكون قد أمتته ثم أعفو عن الآخر فأتركه فأكون قد أحييته. فقال إبراهيم عليه الصلاة والسلام عند ذلك: فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت عند ذلك نمرود ولم يرجع إليه شيئا ولزمته الحجة. فذلك قوله تعالى: فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٣) (لم يكذب) إبراهيم صلى الله عليه وسلم (قط) بضم الطاء مشددة ظرف لما مضى من الزمان (إلا ثلاثا) وعند أحمد والشيخين: إلا ثلاث كذبات بفتح الذال جمع كذبة بسكونها. ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا من باب الكذب الحقيقي الذي يذم فاعله. وإنما أطلق الكذب على هذا تجوذا. قال الحافظ: وأما إطلاق الكذب على الأمور الثلاثة فليكونه قال قولاً لا يمتدحه السامع كذبا لكنه إذا حقق لم يكن كذبا، لأنه من باب المعارض المحتملة للأميرين فليس بكذب محض (٤) على ما يأتي بيانه (ثنتان) منهن (في ذات الله) تعالى. خصهما بذلك لأن قصة سارة وإن كانت أيضا في ذات الله لكن تضمنت حظا لنفسه ونفعا له بخلاف الثنتين الأخيرتين فإنهما في ذات الله محضا. وفي رواية هشام بن حسان: أن إبراهيم لم يكذب قط إلا ثلاث كذبات كل ذلك في ذات الله. وفي حديث ابن عباس عند أحمد: والله إن جادل بهن إلا عن دين الله. قاله الحافظ (٥) وقال النووي: قال العلماء: والواحدة التي في شأن سارة هي أيضا في ذات الله تعالى لأنها سبب لدفع كافر ظالم عن مواجهة فاحشة عظيمة. وقد جاء ذلك مفسرا في غير رواية مسلم فقال:

(١) سورة مريم من آية ٤٢ - ٤٩. (٢) سورة الشعراء من آية ٧٥ - ٨٢.

(٣) البقرة عجز آية ٢٥٨ وصدرها: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه.

(٤ ، ٥) (٥) ص ٢٤٦ ج ٦ فتح الباري الشرح (قوله: واتخذ الله إبراهيم خليلا).

ما فيها كذبة إلا بما حل بها عن الإسلام أى يجادل ويدافع . وإنما خص الثنتين بأنهما فى ذات الله تعالى لسكون الثالثة تضمنت نفعاً له وحظاً مع كونها فى ذات الله تعالى^(١) وأولى الثلاث (قوله إني سقيم) وعند أحمد : قوله حين دعى إلى آلهتهم إني سقيم . أراد سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام أن يرى قومه ضعف الأوثان التى يعبدونها من دون الله تعالى وعجزها ليلزمهم الحجة . وقد كان لهم فى كل سنة عيد يجتمعون فيه . وفى سنة قال نمرود وغيره لإبراهيم عليه الصلاة والسلام : إن خرجت معنا إلى عيدنا أحجبك ديننا فخرج معهم إبراهيم فلما كان ببعض الطريق نظر نظرة إلى النجوم وألقى نفسه بالأرض . وقال إني سقيم فتولوا عنه مدبرين . فلما مضوا نادى فى آخرهم وقد بقي ضعفاء الناس : **وَتَأَلَّفَ لَا كَيْدَنَّ أَصْنَمَكُمْ بَعْدَ أَنْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ^(٢)** .

ورى إبراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله : إني سقيم ولم تكن به علة ولا مرض ولكنه كان سقيم النفس كاسف البال حزينا على إشراك قومه ، لأنهم لم يلبوا نداءه ولم يصيخوا إلى دعوته وكانوا يعتقدون أن السقيم هو المطعون وكانوا يفرون من الطاعون فراراً عظيماً فتركوه ومضوا . ثم رجع إبراهيم عليه الصلاة والسلام من الطريق إلى بيت الآلهة . وكانوا نحو السبعين صنماً كل صنم أصغر من الذى يليه . وإذا هم قد صنعوا طعاماً فوضوه بين يدي الآلهة وقالوا : إذا رجعنا وقد باركت الآلهة فى طعامنا أكلنا . فلما نظر إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلى الأصنام وإلى ما بين أيديهم من الطعام قال لهم على سبيل الاستهزاء : ألا تأكلون ؟ فلما لم تجبه قال : مالكم لا تنطقون ؟ فراغ عليهم ضرباً بالجبين وجعل يكسرهن بفأس فى يده حتى لم يبق إلا الصنم الأكبر . ثم هاق الفأس فى عنقه ثم خرج فذلك قوله عز وجل : **فَجَعَلْنَاهُمْ جُذَاءً إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ أَعْلَاهُ إِلَهُ يَرْجِعُونَ^(٣)** فلما جاء القوم من عيدهم إلى بيت آلهتهم ورأوها بتلك الحالة قالوا : من فعل هذا بألهتنا إنه لمن الظالمين . قالوا : سمعنا ذى يذكرهم يقال له إبراهيم . هو الذى نظنه صنع هذا فبلغ ذلك نمرود الجبار وأشراف قومه فقالوا : فأتوا به على أعين الناس لعلمهم بشهودن عليه أنه هو الذى فعل ذلك وكرهوا أن يأخذوه بغير بيعة . فلما أحضروه قالوا له : أأنت فعلت هذا بألهتنا يا إبراهيم ؟ (و) الثانية (قوله بل فعله كبيرهم هذا) غَضِبَ من أن تعبدوا معه هذه الأصنام الصغار وهو أكبر منها فكسرها وأراد بذلك إقامة الحجة عليهم فذلك قوله : فاسألوهم إن كانوا ينطقون . فلما قال لهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام ذلك رجعوا إلى

(١) ص ١٢٤ ج ١٥ شرح مسلم (فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم) .

(٢ ، ٣) سورة الأنبياء آية ٥٧ ، ٥٨ .

أنفسهم فقالوا : إنكم أنتم الظالمون هذا الرجل في سؤالكم إياه . وهذه آلهتكم التي فعل بها ما فعل حاضرة فاسألوها . فقال قومهم : ما نراه إلا كما قال . ثم نكسوا على رؤوسهم متحيرين في أمره وعلووا أن الأصنام لا تنطق ولا تبطلش . فقالوا لإبراهيم عليه الصلاة والسلام : لقد علمت ما هؤلاء ينطقون . فلما رأى أن الحجة قد اتجهت عليهم قال لهم : أفتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئاً ولا يضركم أف لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تمقلون ؟ فلما لم تتمهم الحجة وهجروا عن الجواب قالوا حرقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين . فلما أجمعوا على إحراق إبراهيم عليه الصلاة والسلام حبسوه في بيت وبنوا له بنياناً كالخطيرة فذلك قوله عز وجل : قالوا ابنوا له بنياناً فألقوه في الحميم . قال ابن إسحاق : مكثوا يجمعون الخطب شهراً ثم أشعلوا فيه النار فاشتعلت واشتدت حتى إن كان الطير ليربها فيحترق من شدة وهجها . فأوقدوا عليها سبعة أيام ثم عمدوا إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام فرفعوه على رأس البنيان وقيدوه ثم وضعوه في المنجنيق مقيداً مغلولاً فصاحت السماء والأرض ومن فيهما من الملائكة وجميع الخلق - إلا الثقلين - صيحة واحدة أي ربنا إبراهيم خليلك يلقي في النار وليس في أرضك أحد يعبدك غيره فأذن لنا في نصرته فقال الله تعالى : إن استغاث بشيء منكم أو دعاه فلينصره فقد أذنت لكم في ذلك . وإن لم يدع غيره فأنا أعلم به وأنا وليه ففعلوا ببنى وبينه . فلما أرادوا إلقاءه في النار أتاه خازن المياه فقال : إن أردت أخذت النار . وأتاه خازن الرياح فقال : إن شئت طيرت النار في الهواء . فقال إبراهيم عليه الصلاة والسلام : لا حاجة لي إليكم - حسبي الله ونعم الوكيل « روى » أبي بن كعب أن إبراهيم حين أو تقوه ليلقوه في النار قال : لا إله إلا أنت سبحانك رب العالمين لك الحمد ولك الملك لا شريك لك . ثم رموا به بالمنجنيق إلى النار فاستقبله جبريل فقال : يا إبراهيم ألك حاجة ؟ فقال : أما إليك فلا . فقال جبريل : فاسأل ربك . فقال إبراهيم : حسبي من سؤالي علمه بحالي . قال الله تعالى : قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ . قال ابن عباس رضي الله عنهما : لو لم يقل وسلاماً لمت إبراهيم من بردها . قاله البغوي^(١) [٢٦] ثم قال : قال السدي : فأخذت الملائكة بضمى إبراهيم عليه الصلاة والسلام فأنعدوه على الأرض فإذا عين ماء عذب وورد أحمر ونرجس . قال كعب : ما أحرقت النار من إبراهيم إلا وثاقه وأقام إبراهيم في النار سبعة أيام . قال المنهال بن عمرو قال إبراهيم : ما كنت أياماً قط أنعم مني عبداً من الأيام التي كنت فيها في النار . قال ابن يسار : وبعث الله ملك الظل في صورة إبراهيم فقعد فيها إلى جنب إبراهيم يؤنسُهُ وبعث الله جبريل عليه السلام إليه بقميص من حرير الجنة وطفنفة

(١) س ٤٩٧ ج ٥ معالم التنزيل (قالوا حرقوه وانصروا آلهتكم) .

فألْبسه القميص وأتعمده على الطنفسة وقعد معه يحذنه وقال جبريل: يا إبراهيم إن ربك يقول لك: أما علمت أن النار لا تضر أحبائي؟ ثم نظر نمرود وأشرف على إبراهيم من مسرح له عال فرآه جالسا في روضة والملك قاعد إلى جنبه وحوله نار تحرق ما جمعوا من الحطب. ففاداه نمرود: يا إبراهيم كبير آلهم الذي بلغت قدرته أن حال بينك وبين النار حتى لم تضرك يا إبراهيم هل تستطيع أن تخرج منها؟ قال نعم. قال: هل تخشى إن أمت فيها أن تضرك؟ قال لا قال فقم فاخرج منها. فقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام يمشي فيها حتى خرج منها فلما خرج إليه قال له: يا إبراهيم من الرجل الذي رأيته معك في مثل صورتك قاعدا إلى جنبك؟ قال: ذاك ملك الظل أرسله إلى ربى ليؤنسني فيها. فقال نمرود: يا إبراهيم إنى مقرب إلى آلهم قربانا لما رأيته من قدرته وعزته فيما صنع بك حيث أبيت إلا عبادته وتوحيده. إنى ذابح له أربعة آلاف بقرة. فقال له إبراهيم عليه الصلاة والسلام: لا يقبل الله منك شيئا ما كنت على دينك حتى تفارقه إلى ديني. فقال: لا أستطيع ترك ملتي وملسكى ولا سكون سوف أذبجها له فذبجها وقربها ثم كف عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومنعه الله منه^(١) (و) الثالثة (بينما هو يسير في أرض جبار) هو عمرو بن امرئ القيس بن سبأ وكان على معسر (إذ نزل) إبراهيم صلى الله عليه وسلم (منزلا فأتى) مبنى المفعول (الجبار فقيل له) أى أناه آت فقال له (إنه نزل ها هنا رجل) قال ذلك للجبار رجل كان إبراهيم عليه الصلاة والسلام يشتري منه القمح فتمّ عليه عند الملك. وعند البخارى: بينما هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبار من الجبابرة فقيل له: إن هذا رجل (معه امرأة) هى سارة إنى رأيتهما تطحن (هى أحسن الناس) والد سارة اسمه هاران قيل هو ملك حرّان وأن إبراهيم تزوجها لما هاجر من بلاد قومه إلى حران (قال) النبى صلى الله عليه وسلم (فأرسل) الجبار (إليه) أى إلى إبراهيم صلى الله عليه وسلم فاتاه (فسأله عنها) أى عن المرأة التى معه (فقال) إبراهيم صلى الله عليه وسلم (إنها أختي فلما رجع) إبراهيم صلى الله عليه وسلم من عند الملك (إليها) أى إلى سارة (قال إن هذا) أى الملك (سأنى عنك فأنبأته أنك أختي) أى فى الإسلام. واختلف فى السبب الذى حمل إبراهيم على هذه الوصية. فقيل كان من دين ذلك الملك ألاّ يعرض إلا لدوات الأزواج. وذكر المنذرى فى حاشية السنن عن بعض أهل الكتاب أنه كان من رأى الجبار المذكور أن من كانت متزوجة لا يقربها حتى يقتل زوجها فلذلك قال إبراهيم: هى أختي لأنه إن كان عادلا خطبها منه ثم يرجو مدافعتة عنها وإن كان ظالما خاص من القتل. وليس هذا ببعيد (وإنه ليس اليوم مسلم غيرى وغيرك) استشكل هذا بأن لوطا عليه السلام كان مؤمنا مع إبراهيم عليه الصلاة والسلام. ويمكن أن يجاب بأن المراد بالأرض أرض هذا

(١) لمس ٤٩٩ ج ٥ معا التنزيل (قلنا يا ناركونى بردا وسلاما على إبراهيم).

الجبار . ولم يكن معه لوط إذ ذاك فيها . أفاده الحافظ^(١) (وإنا لك أخى في كتاب الله) أى في الإسلام لقوله تعالى إنما المؤمنون إخوة . وهذا منه بيان لسارة لوجه التورية وأنه لم يرد أنها أخته حقيقة (فلا تكذبني عنده) أى عند هذا الجبار (وساق الحديث) تمامه عند البخارى : فأرسل إليها فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ فقال ادعى الله لى ولا أضرك فدعت الله فأطلق . ثم تناولها الثانية فأخذ مثلها أو أشد فقال : ادعى الله لى ولا أضرك فدعت الله تعالى فأطلق فدعا بعض حبيبه فقال إنك لم تأتني بإنسان إنما أتيتني بشيطان فأخدمها هاجر فأتت إبراهيم وهو قائم يصلى فأرواً بيده فهمت فقالت رد الله كيد الكافر أو الفاجر فى نحره وأخدم هاجر . قال أبو هريرة تلك أمكم يا بنى ماء السماء^(٢) .

(الفقه) (١) فى الحديث معجزة لسيدهنا إبراهيم صلى الله عليه وسلم وكرامة لزوجه سارة رضى الله عنها حيث حفظهما الله من وصمة العار ونجأهما من الظلم والعدوان (ب) دل الحديث بظاهره على جواز وقوع الكذب من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . ومحله فى غير الأمور التبليغية عن الله عز وجل (قال) المازرى : أما الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله تعالى فالأنبياء معصومون منه سواء كثيره وقايله . وأما ما لا يتعلق بالبلاغ ويعد من الصفات كالأكذبة الواحدة فى حقير من أمور الدنيا فى إمكان وقوعه منهم وعصمتهم منه القولان المشهوران للسلف والخلف . « قال » القاضى عياض : الصحيح أن الكذب فيما يتعلق بالبلاغ لا يتصور وقوعه منهم سواء جاوزنا الصغائر منهم وعصمتهم منها أم لا قل الكذب أم كثير ، لأن منصب النبوة يرتفع عنه وتجويزه يرفع الوثوق بأقوالهم . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : ننتين فى ذات الله وواحدة فى شأن سارة فمعناه أن الكذبات المذكورة إنما هى بالنسبة إلى فهم المخاطب والسامع . وأما فى نفس الأمر فليست كذباً مذموماً لوجهين . أحدهما أنه ورى بها فقال فى سارة إنها أختى فى الإسلام . وهو صحيح فى باطن الأمر . الوجه الثانى أنه لو كان كذباً لا تورية فيه لكان جائزاً فى دفع الظالمين . وقد اتفق الفقهاء على أنه لو جاء ظالم يطلب إنساناً مخفياً ليقنله أو يطلب وديعة لإنسان ليأخذها غصباً وسأل عن ذلك وجب على من علم ذلك إخفاؤه وإنكاره العلم به . وهذا كذب جائز بل واجب لكونه فى دفع الظالم . فنبه النبي صلى الله عليه وسلم على أن هذه الكذبات ليست داخلية فى مطلق الكذب المذموم^(٣) . (ج) على ثبوت أخوة الإسلام ومشروعيتها

(١ ، ٢) ص ٢٤٧ ج ٦ فتح البارى (قوله تعالى : واتخذ الله إبراهيم خليلاً - أحاديث الأنبياء) و (يا بنى ماء السماء) خاطب أبو هريرة رضى الله عنه بذلك العرب لكثرة ملازمتهم للقبوات التى بها مواقع المطر لربى دوابهم ففقه متمسكين بزعم أن العرب كلهم من ولد إسماعيل عليه السلام وقبل أراد بناء السماء زمزم لأن الله أنجبها لهاجر فعاش ولدها بها فصاروا كأنهم أولادها .

(٣) ص ١٢٤ ج ١٥ شرح مسلم (فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم) .

وعلى الرخصة في الانقياد لظالم الفاصب ارتكاباً لأخف الضررين على حد قوله تعالى : « مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَسِكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَذْرًا فَعَلَيْنَاهُمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ »^(١) أى من أكره على الكفر وتكلم به وقلبه مطمئن بالإيمان وكاره للكفر لا يضره ذلك (د) على أن الله تبارك وتعالى يبطل عباده الصالحين لرفع درجاتهم وإظهاراً لفضلهم . وعلى قبول هدية المشرك وعلى أن من أخاص الله تعالى ودعاه استجاب له .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والشيخان . وكذا الترمذى مختصراً^(٢) .

(ص) قال أبو داود: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

(ش) هذا المعلق وصله البخارى قال: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : هاجر إبراهيم عليه الصلاة والسلام بسارة فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك أو جبار من الجبابرة ف قيل له : دخل إبراهيم بامرأة هي من أحسن النساء فأرسل إليه أن يا إبراهيم من هذه التي معك ؟ قال أختي ثم رجع إليها فقال : لا تكذبى حبيبى فإني أخبرتكم أنك أختي والله إن على الأرض مؤمن غيرى وغيرك . فأرسل بها إليه . فقام إليها فقامت توضاً وتصلى فقالت : اللهم إن كنت آمنت بك وبرسولك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على الكافر ففُط حتى ركض برجله . قال الأعرج : قال أبو سلمة بن عبد الرحمن إن أبا هريرة قال : قالت اللهم إن يمت يقال هي قتلتك فأرسل . ثم قام إليها فقامت توضاً وتصلى وتقول : اللهم إن كنت آمنت بك وبرسولك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على هذا الكافر ففُط حتى ركض برجله . قال عبد الرحمن قال أبو سلمة قال أبو هريرة : فقالت اللهم إن يمت فيقال هي قتلتك . فأرسل في الثانية أو في الثالثة فقال : والله ما أرسلتم إلى إلا شيطاناً ارجعوها إلى إبراهيم عليه السلام وأعطوها أجر فرجعت إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام فقالت : أشعرت أن الله كُتبت الكافر وأخدم وليدة^(٣) .

(١) سورة النحل آية ١٠٦ .

(٢) ص ٥٠ ج ٢٠ - الفتح الربانى . و ص ٢٤٦ ج ٦ فتح البارى (قول الله تعالى : واتخذ الله إبراهيم خليلاً) و ص ١٢٣ ج ١٥ نووى مسلم . و ص ١٤٨ ج ٤ تحفة الأحوذى (سورة الأنبياء) .

(٣) ص ٢٨٠ ج ٤ فتح البارى (شراء الملوك من الحربى وحبته وعقته) .

﴿ ١٧ - باب في الظهار ﴾

أى فى بيان أحكام الظهار . وهو بكسر الظاء المعجمة لغة مصدر ظاهرته إذا قابلت ظهره بظمه
 وشرعا تشبيهه مسلم مكلف زوجته أو جزءا منها بهربه عن السكل كالرقبة والرأس والوجه أو تشبيهه
 جزءا شائعا منها كنصفها وثلاثها بعضو يحرم عليه نظره من امرأة محرمة عليه على التأبيد . فقوله : أنت
 أُمى أو أختى ليس بظهار اتفاقا . وكذا لو شبهها بظهر أبيه أو ابنه أو بأخت امرأته أو بمطالقة ثلاثا
 لا يكون مظاهرا عند الجمهور . وعن أحمد أنه ظهار . وطرده فى كل ما يحرم عليه وطؤه حتى فى البيهية .
 وخص الظهار بالذكر دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالبا فشبهت الزوجة بذلك لأنها مركوب
 الزوج . ويأتى لهذا مزيد بيان فى فقه الباب إن شاء الله تعالى . هذا والظهار محرم لقوله تعالى : وَإِنْهُمْ
 لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا .

(٣٢) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ لَعَنَى قَالَا : ثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءَ . قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ : بَنِي عُلَقَمَةَ بْنِ هَيَّاشٍ
 عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ . قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ : الْبَيَاضِيُّ قَالَ : كُنْتُ امْرَأً أُصِيبُ
 مِنَ الدَّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي فَلَمَّا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ خِفْتُ أَنْ أُصِيبَ مِنْ أَمْرٍ أَنِى شَبَّامًا
 يُتَابِعُ بِي حَتَّى أَصْبَحَ فَظَاهَرْتُ مِنْهَا حَتَّى يَنْسَلِخَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَبَيْنَمَا هِىَ تَخْدُمُنِى ذَاتَ
 آيَةٍ إِذْ تَكْشَفُ لِي مِنْهَا شَيْءٌ فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ تَزَوْتُ عَلَيْهَا فَلَمَّا أُصْبَحْتُ خَرَجْتُ إِلَى قَوْمِي
 فَأَخْبَرْتُهُمْ الْخَبَرَ وَقُلْتُ : امْشُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا : لَا وَاللَّهِ فَاَنْطَلَقْتُ
 إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ : أَنْتَ بِذَلِكَ يَا سَلَمَةُ ؟ قُلْتُ أَنَا بِذَلِكَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ وَأَنَا صَابِرٌ لِأَمْرِ اللَّهِ فَأَخَذَكُمْ فِي بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ قَالَ : حَرِّزْ رَقَبَةً . قُلْتُ
 وَالَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَمْلِكُ رَقَبَةً غَيْرَهَا وَضَرَبْتُ صَفْحَةَ رَقَبَتِي . قَالَ : فَهَمْ شَهْرَيْنِ
 مُتَعَاتِلَيْنِ قَالَ : وَهَلْ أُصِيبْتُ الَّذِى أُصِيبْتُ إِلَّا مِنَ الْعِيَامِ قَالَ : فَأَطْعِمِ وَسَقَا مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِّينَ
 مِسْكِينًا قَالَ : وَالَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَقَدْ بَنَيْنَا وَخَشَيْنَا مَا لَنَا طَعَامٌ قَالَ : فَاَنْطَلَقْتُ إِلَى صَاحِبِ
 صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَلْيَدْفَعْهَا إِلَيْكَ فَأَطْعِمِ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَسَقَا مِنْ تَمْرٍ وَكُلْ أَنْتَ
 وَعِيَالُكَ بِقِيَّتِهَا فَرَجَعْتُ إِلَى قَوْمِي فَقُلْتُ لَهُمْ وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الْحَقِيقَ وَسُوءَ الرَّأْيِ وَوَجَدْتُ

عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّعَةِ وَحُسْنِ الرَّأْيِ وَقَدْ أَمَرَ لِي بِهَدَفَتِكُمْ . زَادَ ابْنُ الْعَلَاءِ
قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ : بَيَاضَةُ بَطْنٍ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ .

(ش) (السند) (ابن إدريس) عبد الله . و (محمد بن عمرو بن عطاء) تقدم ص ١٣٢ ج ٥
منهل (قال) محمد (ابن العلاء) أحد شيوخ المصنف في روايته : محمد بن عمرو بن عطاء (بن علقمة
ابن عياش) وهو هكذا في جميع النسخ . لكن قال الحافظ في تهذيب التهذيب : محمد بن عمرو بن
عطاء بن عباس بن علقمة بإبدال عياش بالشين المعجمة بعباس بالسين المهملة وتقديمه على علقمة . فلعل
ما في المصنف انقلب على ابن العلاء أو وقع الغلط فيه من النسخ . و (سلمة بن صخر) ويقال سلمان
وسلمة أصح كما قال البخاري . وهو ابن الصمة بن حارثة الأنصاري الخزرجي البياضي نسبة إلى بني
بياضة بطن من زريق . كان حليفا لهم . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال البغوي : لا أعلم له حديثا
مسندا إلا حديث الظهار . روى له أيضا الترمذي وابن ماجه (قال ابن العلاء) في روايته (البياضي)
صفة سلمة بن صخر .

(المعنى) (قال) سلمة بن صخر (كفت امرأ أصيب من النساء ما لا يعيب غيرها) هو
كناية عن كثرة الجماع لقوته وكثرة شهوته (فلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرأتى
شيئا) من الجماع (بتابع) بقاء فتاء فياء مكسورة (بى) أى يلزمنى شره (حتى أصبح) غاية
لقوله أصيب من امرأتى أى أخشى أن أجامع زوجتى ليلا في رمضان فلا أقدر أن أنزع منها حتى
أصبح فيفسد صومى فأقع في الشر (فظاهرت منها) مؤقتا (حتى ينسلخ شهر رمضان فبينما هى
تخدمنى ذات ليلة) بالإضافة البينائية أى ذات هى ليلة (إذ تسكشف) أى انكشف وظهر
(لى منها) أى من محاسنها وجمالها (شئ) وفي رواية الحكم بن أبان عن عكرمة الآنية قال :
رأيت بياض ساقها في القمر (فلم ألبث أن نزوت عليها) يعنى وطئتها حتى أصبحت وعند
أحمد : فوثبت عليها (فلما أصبحت خرجت إلى قومى فأخبرتهم الخبر) أى قصتى (وقلت امشوا
معى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا لا) أى لا نطابق معك (والله فانطلقت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فأخبرته) بقصتى وعند ابن ماجه : فأخبرتهم خبرى وقلت لهم : سلوا لى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا : ما كنا نفعل إذا ينزل الله فينا كتابا أو يكون فينا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم قول فيبقى علينا عاره ولكن سوف نسلمك بجريرتك اذهب أنت فاذا ذكر شأنك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نخرجت حتى جئته فأخبرته الخبر (فقال) رسول الله صلى الله

عليه وسلم توبيخه له (أنت بذاك يا سلمة ؟) أى أنت الملم بذلك الذنب والفاعل له . فهو على حذف الاستفهام التوبيخى (قلت أنا بذاك يا رسول الله مرتين وأنا صابر لأمر الله) عز وجل فى شأنى (فاحكم فى بما أراك الله) وفى بعض النسخ : فاحكم فى ما أراك الله (قال حرر) أى أعتق (رقبة) ذكرنا كان أو أنى (قلت والذى بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها) يعنى رقبة نفسه . كفى به عن كونه فقيراً لا يملك شيئاً (وضربت صفحة رقبتى) بيدي . (قال) صلى الله عليه وسلم (فصر شهرين متتابعين) أى متواليين بحيث لا يفطر ولا يقرب فيها أسرته (قال) سلمة (وهل أصبت) بضم الهمزة من الإصابة (الذى أصبت إلا من) أجل (الصيام) وعند أحمد : وهل أصابنى ما أصابنى إلا فى الصيام . وعند ابن ماجه : وهل دخل على ما دخل من البلاء إلا بالصوم ؟ (قال) صلى الله عليه وسلم (فأطعمم وسقاً من تمر) الوسق ستون صاعاً . والصاع أربعة أمداد . وتقدم بيانه فى الوضوء والزكاة (بين ستين مسكيناً قال) سلمة (والذى بعثك بالحق لقد بقنا وحشين) تثنية وحش بفتح فسكون . أى جائع . أى والله لقد بت أنا وزوجتى خاليتين جائعتين (ما لنا طمام) وعند ابن ماجه : لقد بقنا لياتنا هذه ما لنا عشاء (قال) صلى الله عليه وسلم (فانطلق إلى صاحب صدقة بنى زريق) أى العامل عليها . ولم نقف على اسمه (فليدفعها إليك فأطعمم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها . فرجعت إلى قومي فقالت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأى . ووجدت عند النبی صلى الله عليه وسلم السمة وحسن الرأى . وقد أمر لى بصدقتكم) باللام . وبدون شك كذا فى بعض النسخ . وفى بعضها : وقد أمرنى أو أمر لى بالنون فى الأولى واللام فى الثانية مع الشك . وعند أحمد والترمذى : فادفعوها إلى فادفعوها إلى . (زاد) أحد شيخى المصنف محمد (بن العلاء) فى روايته (قال) عبد الله (بن إدريس) قوله (بياضة بطن من بنى زريق) بتقديم الزاى على الراء .

(الفقه) دل الحديث (ا) على أن الظهار المؤقت ظهار كالمطلق . وعن الشافعى أنه ليس بظهار . فلو قال لامرأته : أنت على كظهر أمى إلى الليل . فإذا أصابها قبل مضي المدة لزمته الكفارة . وإذا برّ فلم يحث . فقال مالك وابن أبى لیلی : تلزمه الكفارة . وقال الحنفيون والجمهور : لا شيء عليه إذا لم يقربها (ب) فيه حجة لمن قال يجوز صرف الصدقة لصف واحد من مصارف الصدقة (ج) دل قوله : حرر رقبة على أنه يكفى إعناق رقبة ولو صغيرة أو معيبة عيباً لا يفوت كل المفعة كالمور والمرج وقطع يد ورجل من خلاف والصمم الذى

لا يمنع سماع الصياح . وهذا متفق عليه . وكذا يكفي عتق الكفارة عند الحنفيين لإطلاق الأدلة في غير كفارة القتل . وقال الأئمة الثلاثة والجمهور : يشترط أن تكون الرقبة مؤمنة حلالاً للمطابق من الأدلة على المقيد في آية كفارة القتل . (د) دل قوله صلى الله عليه وسلم : فأطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً . على أن المظاهر إذا هجز عن الصيام أعطى ستين مسكيناً كل واحد صاعاً من تمر أو شعير أو زبيب أو نصف صاع من بر أو قيمة ذلك أو أطعمهم أكلتين مشبعتين عند الحنفيين . وإن أعطى فقيراً واحداً طعام شهرين في يوم لا يكفي إلا عن يوم واحد . وإن أطعم فقيراً شهرين لإباحة أو تمليكاً صح ، لأن المعتبر دفع حاجة الفقير ، وهي تتجدد بتجدد اليوم . (وقال) مالك والشافعي : يعطى كل مسكين مُدّاً من غالب قوت البلد . كما في كفارة الصيام لقوله صلى الله عليه وسلم : لفروة بن عمرو : أعطه « أى سلمة بن صخر » ذلك للعرق وهو مكمل يأخذ خمسة عشر صاعاً لإطعام « أى ليطعم » ستين مسكيناً . أخرجه الترمذي وحسنه ^(١) [٣٣] . وقال أحمد : يعطى كل مسكين مُدّاً من بر أو نصف صاع من تمر أو شعير . قال أبو زيد المدني : جاءت امرأة من بني بياضة بنصف وسق شعير . فقال النبي صلى الله عليه وسلم للمظاهر : أطعم هذا فإن مدى شعير مكان مُدّ بر . أخرجه أحمد ^(٢) [٣٤] . (هـ) ظاهر الحديث أن كفارة الظهار لا تسقط بالعجز عن جميع أنواعها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعان الرجل بما يكفر به بمد أن أخبره بمجزئه عن الخصال الثلاث . وهذا قول الجمهور . ومنهم الحنفيون ومالك والشافعي . وروى عن أحمد . وقال قوم : تسقط الكفارة عن العاجز . وقال قوم : تسقط كفارة رمضان فقط ، لحديث على رضي الله عنه أن رجلاً أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله هلكت . فقال : وما أهلكك ؟ قال : أتيت أهلي في رمضان . قال : هل تجد رقبة ؟ قال : لا . قال : فصم شهرين متتابعين . قال : لا أطيق الصيام . قال : فأطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مد . قال : ما أجد . فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر صاعاً . قال : أطعمه ستين مسكيناً . قال : والذي بعثك بالحق ما بالمدينة أهل بيت أحوج منا . قال : فانطلق فكله أنت وعيالك ، فقد كفر الله عنك . أخرجه الدارقطني ^(٣) [٣٥] . وفي سننه المنذر بن محمد بن المنذر ليس بقوى .

(١) ص ٢٢٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (كفارة الظهار) .

(٢) ص ٦٨ ج ٣ مفتي ابن قدامة (فإن لم يستطع فأطعم ستين مسكيناً . .)

(٣) ص ٢٥١ سنن الدارقطني (باب الإفطار في رمضان لحكبر) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والحاكم وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم . وأخرجه البيهقي والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح . قال محمد « يعني البخاري » سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر^(١) . أى فهو منقطع . وصححه ابن خزيمة . وفي سنده محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عمنه .

(٣٤) (ص) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عَنْ خُوَيْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَتْ : ظَاهَرَ مِنِّي زَوْجِي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ . فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْكُو إِلَيْهِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجَادِلُنِي فِيهِ وَيَقُولُ : اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ . فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى نَزَلَ الْفُرْقَانُ : قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا إِلَى الْفُرْصِ . فَقَالَ : يُنْفِقُ رَقَبَةً . قَالَتْ : لَا يَجِدُ . قَالَ : فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ . قَالَ : فَلْيُطْعِمِ سِتِّينَ مِسْكِينًا . قَالَتْ : مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ . قَالَتْ : فَأَنَّى سَأَعْتِذُ بِعَرَقٍ مِنْ تَمَرٍ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنِّي أُعِينُهُ بِعَرَقٍ آخَرَ . قَالَ : قَدْ أَحْسَنْتِ ، أَذْهَبِي فَأُطْعِمِي بِهِمَا عَنْهُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ . قَالَ : وَالْعَرَقُ سِتُّونَ صَاعًا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : عِنْدِي فِي هَذَا أَنَّهَا كَثُرَتْ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْتَأْمِرَهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا أَخُو عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ .

(ش) (السند) (ابن إدريس) عبد الله . و (معمر بن عبد الله بن حنظلة) الحجازي . روى عن يوسف بن عبد الله بن سلام وخولة بنت ثعلبة . وعنه محمد بن إسحاق بن يسار . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن القطان : مجهول الحال وتبعه الذهبي وقال : تفرد به ابن إسحاق . وقال في التقريب : مقبول من الخامسة . و (خويلة) بالتصغير ويقال خولة . ويقال خولة بنت دليج . ويقال جميلة (بنت مالك بن ثعلبة) بن أصرم بن فهر . ويقال بنت ثعلبة بن مالك الأنصارية الخزرجية « قال » أبو عمر بن عبد البر : روينا من وجوه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خرج ومعه الناس فر بمجوز فاسقوقفه فوقف فجعل يمدنها ويحمد الله فقال له رجل : يا أمير المؤمنين

(١) ص ٢٢ ج ١٧ — الفتح الرباني . و ص ٣٢٤ ج ١ سنن ابن ماجه (الظهار) و ص ٢٠٣ ج ٢ مستدرك . و ص ٣٧٥ ج ٧ سنن البيهقي (لا يقرها حتى يكفر) . و ص ١٩٤ ج ٤ تحفة الأحوذى (سورة المجادلة) .

حبست الناس على هذه المعجوز . فقال : ويلك أتدري من هي ؟ هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات^(١) هذه خولة بنت ثعلبة التي أنزل الله فيها : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكى إلى الله . والله لو أنها وقفت إلى الليل ما فارقتها إلا للصلاة . ثم أرجع إليها^(٢) .

(المعنى) (ظاهر منى) أى قال لى أنت طلق كظهر أمى (زوجى أوس بن الصامت) ابن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن سالم بن عوف بن الخزرج الأنصارى . شهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم . مات زمن عثمان رضى الله عنهما . وله خمس وثمانون سنة (نجيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكوا إليه) سوء خلق زوجي وغفلته (ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول اتقي الله) بظاعة زوجك ولا تذكره بسوء (فإنه ابن عمك) فقد تقدم أن جدما أصرم بن فهر (فابرح حتى نزل) في (القرآن) وهو قوله تعالى (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) أوس بن الصامت (إلى) آخر آيات (الفرض) . أى المفروض من كفارة الظهار . وتمام الآيات وتشتكى إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير^(١) الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لعفو غفور^(٢) والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير^(٣) فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ذلك لقومؤوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم^(٤) (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) (من فوق سبع سموات) هذا من المنشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله عز وجل . وللسلف والخلف فيه مذهبان مشهوران تقدم بيانهما في شرح « حديث الجارية في باب تسميت العاطس في الصلاة » ص ٣٣ ج ٦ المنهل العذب .

(٢) ص ٧٢٢ ج ٢ الاستيعاب (خولة بنت ثعلبة) .
(١ - ٤) هذه الآيات نزلت في خولة بنت ثعلبة كانت تحت أوس بن الصامت وكانت حسنة الجسم وكان به لم « أى شدة إلحاح النساء والتوفان إليهن » فأرادها فأبت فقال لها : أنت على كظهر أمى . ثم ندم على ما قال وكان الظهار والإيلاء من طلاق أهل الجاهلية فقال لها : ما أظنك إلا قد حرمت على . فقالت : والله ما ذاك طلاق فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن زوجي أوس بن الصامت تزوجني وأنا شابة غنية ذات أهل ومال حتى إذا أكل مالي وأفنى شبابي وتفرق أهلي وكبر سني ظاهر منى وقد ندم فهل من شيء يجمعني وإياه تنعشني به ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حرمت عليه » . فقالت : يا رسول الله والذي أنزل عليك الكتاب ما ذكر طلاقاً وإنه أبو ولدي وأحب الناس إلى . فقال صلى الله عليه وسلم : « حرمت عليه » . فقالت : أشكوا إلى الله فاقني . ووحدني قد طالت له صحبتي ونفضت له بطني . فقال صلى الله عليه وسلم : « ما أراك إلا قد حرمت عليه ولم أومر في شأنك بشيء » . فجعلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا قال لها حرمت =

(يعتق) أوس بن الصامت (رقبة) ناويا العتق . فلو لم ينو أو نوى بعد لم يجزى . (قالت) خولة (لا يجزى) ما يعتق لمجزه عن الرقبة حساً لعدم وجودها . وشرعاً بأن لم يجز ثمنها أو وجوده واحتاج إليه للمثونة . (قال) صلى الله عليه وسلم (فيصوم) المظاهر لزوماً (شهرين متتابعين) بلا إفطار يوم . ولا جماع فيهما . وليس فيهما رمضان لعدم التقابع لأن رمضان في حق الصحيح المقيم لا يسع غير فرض الوقت . أما إذا كان مسافراً أو مريضاً فصام شعبان ورمضان بنية الكفارة أجزأه عند أبي حنيفة لأن لها صوم رمضان عن واجب آخر . وقال مالك والصاحبان : صيام رمضان يجزى عن رمضان سافراً وحضراً ويقطع التقابع في الكفارة . ولا يكون في الشهرين يوم منى عن صيامه كيوم العيد وأيام التشريق لأن صومها حرام فلا يقادى به الفرض . فإن وطئ المظاهر المظاهر منها في الشهرين ليلاً أو نهاراً ، استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد . وهو الصحيح لأن النص يقتضى كون الصوم قبل المسيس وكونه خالياً عنه . وقال أبو يوسف : الشرط عدم فساد الصوم . فلو وطئها ليلاً ولو حامداً أو نهاراً ناسياً لا يستأنف . ولو أفطر المظاهر ولو بعذر كسفر ومرض استأنف الصوم اتفاقاً لعدم التقابع (قالت) خويلة : (يا رسول الله إنه) أى أوس (شيخ كبير ما به) قوة (من صيام) أى عليه . (قال) صلى الله عليه وسلم : (فليطعم ستين مسكيناً) . قالت : ما عنده من شيء يتصدق به (أى في كفارة الظهار) . (قالت) خويلة : (فأتى) رسول الله صلى الله عليه وسلم (ساعتئذ بعرق) بفتح الراء . وهو مكثل - كنبير - يسع خمسة عشر صاعاً . كما يأتي في أثر أبي سلمة . وما يأتي في المصنف (١) من أنه ستون صاعاً فهو مفكر تفرد به يحيى بن آدم (ب) أنه مكثل يسع ثلاثين صاعاً فهو مفكر أيضاً^(١) . (من سمر) فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم أوساً ليكفر به . ولما كان هذا القدر يكفي نصف الكفارة فقط . قالت خولة : (قلت : يا رسول الله فإنني أعيته بعرق آخر . قال) صلى الله عليه وسلم : (قد أحسنت اذهبي فأطعمي بهما) أى بالمرقين من التمر (هـ) أى عن كفارة

عليه هفت وقالت أشكو إلى الله فأتى وحدثني وشدة حالي . وإن لي صبية صفارا إن ضممتهم إلى جاءوا وإن ضممتهم إليه ضاعوا وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول : اللهم إني أشكو إليك اللهم فأُنزل على لسان نبيك فرجى . وكان هذا أول ظهار في الإسلام فقالت خويلة : انظر في أمرى جعلني الله فداك يا نبي الله . فقالت عائشة : أقصرى حديثك وبجاء ذلك أما ترين وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تغير . وكان صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه الوحي أخذته مثل السبات أى النوم . فلما قضى الوحي قال : ادعى زوجك فدعته فتلا عليه صلى الله عليه وسلم : (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) . الآيات إلى قوله : (وللكافرين هذاب أليم) . قاله البغوي انظر ص ٢٤٩ ج ٨ معالم التنزيل .

(١) أثر أبي سلمة يأتي رقم ١١ ص ١٧٩ . وكون العرق ستين صاعاً يأتي آخر الحديث . وكونه ثلاثين صاعاً يأتي بالحديث رقم ٣٥ ملك ص ١٧٨ .

أوس (ستين مسكينا) أو فقيراً أو غيرهما من مصارف الزكاة . وقد تقدم بيان المذاهب فيما يعطى في الكفارة لكل فقير (وارجى إلى ابن عمك) أوس بن الصامت . (قال) بجى بن آدم (والعرق ستون صاعاً) تقدم أن هذا منكر والصواب أنه خمسة عشر صاعاً (قال أبو داود : عندي في هذا أنها كفرت عنه من غير أن تستأمره) . أى أن المصنف يرى أن خويلة أدت كفارة الظهار عن زوجها بغير إذنه وعلمه . ورد بأن الحديث يدل على أنها كفرت عنه بأذنه لأنهما كانا عند النبي صلى الله عليه وسلم لما أعانه بعرق كما يدل عليه سائر روايات الحديث .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف . وأخرجه أحمد مطولاً . وفي سننه محمد بن إسحاق وهو ثقة مدلس . وقد صرح بالتحديث عند أحمد . قال حدثنا معمر^(١) فأنفت علة القديس . سكن معمر بن عبد الله فيه مقال كما علمت في ترجمته .

(٣٥) مك (ص) حدثنا الحسن بن علي ثنا عبد العزيز بن يحيى أبو الأصبغر الحراني ثنا محمد بن سلمة عن ابن إسحاق بهذا الإسناد نحوه إلا أنه قال : والعرق مكنل بسع ثلاثين صاعاً . قال أبو داود : وهذا أصح من حديث يحيى بن آدم .

(ش) (بهذا الإسناد) . أى إسناد محمد بن إسحاق عن معمر بن حنظلة إلى خويلة (نحوه) . أى نحو الحديث السابق . ولفظه عند البيهقي : عن يوسف بن عبد الله بن سلام . قال : حدثني خويلة بنت ثعلبة . وكانت تحت أوس بن الصامت أخت عبادة بن الصامت . قالت : دخل على فكلمني بشيء وهو فيه كالضجر فرادته ففضب وقال : أنت على كظهر أمي . ثم خرج إلى نادى قومه . ثم رجع إلى فراودني على نفسي فأبيت فشادني فشادته فقلبت به المرأة الرجل الضعيف . فقلت : والذي نفس خويلة بيده لا تصل إلى حتى يحكم الله فيّ وفيك . فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم أشكو إليه ما أقيت ، فقال : زوجك وابن عمك اتقى الله وأحسن صحبته . فما برحت حتى أزل الله عز وجل . قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها إلى الكفارة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مريه فليعتق رقبة . قالت : والله ما عنده رقبة يملكها . قال : فليصم شهرين متتابعين . قلت : يا رسول الله شيخ كبير ما به من صيام . قال : فليطعم ستين مسكيناً ،

(١) س ٣٩١ ج ٧ سنن البيهقي (لا يجزى أن يطعم أقل من ستين مسكيناً ..) وس ٤١٠ ج ٦ مسند أحمد (حديث خولة بنت ثعلبة رضى الله عنها) .

فقلت : يا نبي الله ما عنده ما يطعم قال : بلى ستمينه بعرق . والعرق المكمل يسع ثلاثين صاعا من التمر . فقلت : يا رسول الله وأنا أعيينه بعرق آخر . قال قد أحسنت مريه فليصدق^(١) (إلا أنه) .
 أى محمد بن سلمة (قال) في روايته (والعرق مكمل) ككثير (يسع ثلاثين صاعا) لا ستين كما قال يحيى بن آدم (قال أبو داود : وهذا أصح من حديث يحيى بن آدم) . قيل وجه أنه أصح من جهة تفسير العرق فإنه لو كان العرق ستين صاعا . كما قال يحيى بن آدم في الحديث السابق لما احتاج الأمر إلى معاونة خويلة لزوجها بعرق آخر في الكفارة فالأصح أن العرق الذى أنى إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان يسع ثلاثين صاعا .

(وهذه الرواية) أخرجها البيهقي مبينة بلفظ تقدم وأخرجها بلفظ المصنف^(٢) .

(١١) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا أَبَانٌ ثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : يَغْنَى بِالْعَرَقِ زَنْبِيلًا يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا .

(ش) هذا أثر في بيان قيمة العرق . و (أبان) بن يزيد العطار . و (يحيى) بن أبي كثير (المعنى) (قال) يحيى بن أبي كثير (يعنى) أبا سلمة (بالعرق) بفتححتين (زنبيلًا يأخذ) أى يسع (خمس عشرة صاعا) .

(وهذا) الأثر أخرجه البيهقي من طريق المصنف وذكره الترمذى ضمن حديث سلمان بن صخر البياضى . وهو سلمة بن صخر المتقدم حديثه أول الباب ولفظ الترمذى : ثنا أبو سلمة ومحمد بن عبد الرحمن أن سلمان بن صخر الأنصارى أحد بنى بياضة جعل امرأته عليه كظلم أمه حتى يمضى رمضان . فلما مضى نصف من رمضان وقع عليها ليلا فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعتق رقبة . قال : لا أجدها . قال : فعم شهرين متتابعين . قال : لا أستطيع . قال : أطعم ستين مسكينا . قال : لا أجده . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقروة بن عمرو : أعطه ذلك العرق وهو مكمل يأخذ خمسة عشر صاعا أو ستة عشر صاعا إطعام ستين مسكينا وحسنه^(٣) وتفسير العرق من أبي سلمة بن عبد الرحمن .

(١) ص ٣٨٩ ج ٧ سنن البيهقي (من له الكفارة بالصيام) .

(٢) ص ٣٩٢ ج ٧ سنن البيهقي (لا يجزى* أن يطعم أقل من ستين مسكينا) .

(٣) ص ٣٩٠ منه و ص ٢٢١ ج ٢ تحفة الأخوذى (كفارة الظهار) ولعل فروة بن عمرو هو عامل صدقة بنى زريق المبهق في رواية المصنف أول الباب .

(فتحصل) من مجموع الروايات أن العرق مختلف في تقديره وسعته فرواية يحيى بن آدم تدل على أنه ستون صاعا . ورواية محمد بن سلمة تفيد أنه ثلاثون صاعا . ورواية أبي سلمة بن عبد الرحمن تفيد أنه خمسة عشر صاعا . أما من حيث العرق في ذاته فلا خلاف في الواقع لأنه قد يكون كبيراً بسبع ستين صاعا . وقد يكون متوسطاً بسبع ثلاثين صاعا . وقد يكون صغيراً بسبع خمسة عشر صاعا . وأما اختلاف الروايات في تقديره فإنه يدل على اضطراب الحديث وضعفه لأن الظاهر أن قصة أوس مع خويلة واحدة لم تتمدد .

(٣٦) مك (ص) حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي هَيْمَةَ وَعَرَوُ بَنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيرِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِسَارٍ بِهَذَا الْخَبَرِ : قَالَ فَأَتَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا ، قَالَ : تَصَدَّقْ بِهَذَا . فَقَالَ عَلَى أَفْقَرٍ مِنِّي وَمِنْ أَهْلِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلْهُ أَنْتَ وَأَهْلُكَ .

(ش) (ابن السرح) أحمد بن عمرو . و (ابن وهب) عبد الله . و (ابن لهيعة) عبد الله (المعنى) (بهذا الخبر) . أى روى سليمان بن يسار حديث سلمة بن صخر البياضى المذكور أول الباب (قال) سلمة بن صخر : (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فأعطاه) أى التمر (إياه) أى سلمة بن صخر (وهو قريب من خمسة عشر صاعاً قال) صلى الله عليه وسلم (تصدق بهذا فقال) سلمة (على أفقر) أى على أحوج (منى) فهو على حذف الاستفهام . وقد صرح به فى بعض النسخ (ومن أهلى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كله أنت وأهلك) « ولا ينافى » هذا ما تقدم أول الباب عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر من أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يذهب إلى عامل صدقة بنى زريق فيأخذها منه فيؤدى الكفارة منها ويأكل بقيتها « لاحتمال » أنه صلى الله عليه وسلم أتى بهذا التمر أولاً فأمر سلمة أن يأخذه ويتصدق به . فلما أخبره بشدة حاجته وحاجة أهله أمره أن يأكله هو وأهله وأن يذهب إلى عامل صدقة بنى زريق فيأخذ منه صدقاتهم فيؤدى تلك الكفارة منها ويأكل باقياها هو وأهله أيضاً .

(وهذه) الرواية مرسله أخرجها البيهقي من طريق المصنف . وقال : فهذه الرواية عن سليمان موافقة لرواية أبي سلمة بن عبد الرحمن وابن ثوبان فى قصة سلمة بن صخر فهى أولى^(١) .

(١) س ٣٩١ ج ٧ سنن البيهقي (لا يجزى أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا) .

(٣٧) (ص) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَرَأْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ وَزِيرِ الْمَعْرِيِّ قُلْتُ لَهُ : حَدَّثَكُمْ بَشْرُ بْنُ بَكْرٍ ثَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ ثَمَّا عَطَاءٌ عَنْ أَوْسٍ أَخِي عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَعَطَاءٌ لَمْ يُدْرِكْ أَوْسًا وَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَذْرِ قَدِيمِ الْمَوْتِ . وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ أَوْسًا .

(ش) (السند) (محمد بن وزير) المهرى . روى عن بشر بن التميمي ومحمد بن إدريس الشافعي وسميد بن كثير بن عفير وعلى بن عبد الملك الإسكندراني وغيرهم . وعنه المصنف . قال في التقريب : مقبول من الحادية عشرة . وقال صاحب الميزان : ما رأيت أحداً روى عنه سوى أبي داود . و (حدثكم) بتقدير حرف الاستفهام . و (بشر بن بكر) أبو عبد الله التميمي البجلي الدمشقي . روى عن جرير بن عثمان وعبد الرحمن الأوزاعي وسميد بن عبد العزيز . وعنه دحيم وابن السرح والحيمدي وابن وهب والشافعي وجماعة . وثقه العجلي وأبو زرعة والعميلي والدارقطني وقال مرة : ليس به بأس ما علمت إلا خيراً وقال أبو حاتم : ما به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة يفرغ من التامة قيل مات سنة ٢٠٥ هـ خمس ومائتين . روى له أيضاً البخاري والذسائي وابن ماجه . و (الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو . و (عطاء) بن أبي رباح .

(المعنى) (أعطاه) أي أوساً (خمس عشرة صاعاً من شعير) هي (إطعام ستين مسكيناً) وهذا لا ينافي ما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أوساً ستين أو ثلاثين صاعاً من تمر « لا احتمال » أن يكون أعطاه هذا وذاك . وعلى فرض عدم تعدد إعطائه صلى الله عليه وسلم فترجح الروايات السابقة للمصرحة بإعطائه التمر « لأن هذه » فيها انقطاع كما أشار له المصنف بقوله (وعطاء لم يدرك أوساً والحديث مرسل) ومراده بالمرسل ما سقط من سنده واحد سواء أكان الصحابي أم غيره . والمشهور أن المرسل ما سقط منه الصحابي .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف^(١) .

(١٢) (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَمَّا حَمَّادٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ جَمِيلَةَ كَانَتْ تَحْتَ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ وَكَانَ رَجُلًا بِهِ لَمَمٌ فَلَمَّا كَانَ إِذَا اشْتَدَّ لَمَمُهُ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَانِهِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهِ كَفَّارَةُ الظُّلُمَاتِ .

(١) ص ٣٩٢ ج ٧ سنن البيهقي (لا يجرى أن يطعم أقل من ستين مسكيناً كل مسكين مداً .)

﴿ش﴾ هذا أثر . و (حماد) بن سلمة (المعنى) (أن جميلة) اسم آخر أو لقب لخويلة بنت مالك ابن ثعلبة المقدمة في سند الحديث رقم ٣٤ ص ١٧٥ (كانت تحت أوس بن الصامت وكان رجلاً به لم) الأصل في اللعم أنه نوع من الخبل والجنون . والمراد به هنا الإلساء بالنساء وشدة الحرص على الجماع ولو كان المراد به هنا الجنون لم يلزمه شيء من الكفارة . كذا قاله الخطابي « وقيل » وينافيه ما في طبقات ابن سعد عن عمران بن أنس قال : كان أول من ظاهر في الإسلام أوس بن الصامت وكان به لم وكان يفيق منه أحياناً فلاحى امرأته خولة بنت ثعلبة في بعض صحواته فقال : أنت على كظهر أُمى ثم ندم « الحديث » فظاهره أن أوساً كان به جنون ويفيق منه أحياناً وأن الظهار وقع منه في حال إفاقته . لكن يرد قول المصنف (فكان إذا اشتد لمه ظاهر من امرأته) . فالراجح الأول . (فأنزل الله تعالى فيه كفارة الظهار) .

(وهذا الأثر) مرسل وقد أخرجه عن عائشة الحاكم وصححه والبيهقي وقال : ورواه موسى بن إسماعيل عن حماد فأرسله ^(١) .

(١٣) مك ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ .

﴿ش﴾ هذا أثر . و (محمد بن الفضل) السدوسي المعروف بمارم .

(المعنى) (مثله) وألفظه عند الحاكم والبيهقي عن عائشة أن جميلة كانت امرأة أوس بن الصامت وكان أوس امرأ به لم فإذا اشتد به لمه ظاهر من امرأته فأنزل الله فيه كفارة الظهار . وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم ^(٢) .

(٣٨) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْنِ إِسْمَاعِيلَ الطَّلَقَانِيُّ ثَنَا سُفْيَانُ ثَنَا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ وَقَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ : مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ ؟ قَالَ رَأَيْتُ بَيَاضَ سَاقَيْهَا فِي الْقَمَرِ قَالَ : فَأَنْزَلَهَا حَتَّى تُكْفَرَ عَنْكَ .

﴿ش﴾ (سفیان) بن عیینة . و (عكرمة) مولى ابن عباس .

(المعنى) (أن رجلاً ظاهراً من امرأته) هو سلمة بن صخر البياضى (ثم واقعها قبل أن يكفر) كفارة الظهار (فأنى النبى صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال) صلى الله عليه وسلم (ما حلك على ما صنعت ؟) الظاهر أنه استفهام للتوبيخ والجزع. ولكنه فهم من ظاهره السؤال (قال رأيت بياض ساقها) وفي بعض النسخ ساقها بالإفراد (فى القمر) فلم أملك نفسى فواقعته (قال) صلى الله عليه وسلم (فاعتزلها حتى تسكفر عنك) أى عن ظهارك .

(الفقه) دل الحديث على أنه يحرم على المظاهر الوطء قبل التكفير وهو مجمع عليه وأن الكفارة واجبة عليه لا تسقط بالوطء قبل إخراجها. والواجب عليه كفارة واحدة عند الأئمة الأربعة والجمهور. واختلاف فى مقدمات الجماع كالتهويل والمس والنظر إلى فرجها بشهوة هل تحرم كالوطء قبل التكفير ؟ قال النورى والشافعى فى أحد قوليه : إن المحرم هو الوطء قبل التكفير لا المقدمات وقال الجمهور ومنهم الحنفيون تحرم المقدمات كما يحرم الوطء واستدلوا بقوله تعالى (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا) والتماس شامل للوطء ودواعيه ولا موجب للحمل على الحجاز وهو الوطء. وخروج المس بغير شهوة بالإجماع لا يقتضى الحل على الحجاز . وهذا إذا لم يكن الظهار مؤقتاً وإلا سقط بمضى الوقت كما تقدم . وتعليق الظهار بمشيئة الله تعالى يبطله بخلاف تعليقه بمشيئة فلان فإنه لا يبطله بل إن شاء فلان فى المجلس كان ظهاراً .

(والحديث) مرسل . أخرجه البيهقى من طريق المصنف . وأخرجه النسائى من طريق معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة قال : تظاهر رجل من امرأته فأصابها قبل أن يكفر فذكر ذلك لنبى صلى الله عليه وسلم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : ما حلك على ذلك ؟ قال : رحك الله يا رسول الله رأيت خلخالها أو ساقها فى ضوء القمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فاعتزلها حتى تفعل ما أمرك الله عز وجل^(١) وهذه الرواية وإن كانت مرسله يعضدها الرواية المتصلة الآتية وما تقدم من الروايات فى الباب . وقال النسائى : المرسل أولى بالصواب من المسند .

(٣٩) (ص) حَدَّثَنَا الزُّعْفَرَانِيُّ ثَمَّاءُ سُهَيْبَانُ بْنُ عَمِيْنَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَرَأَى بَرِيقَ سَاقِهَا فِي الْقَمَرِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَأَنَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ أَنْ يُكَفِّرَ .

﴿ش﴾ هذا الحديث ساقط من بعض النسخ . و (الزعفراني) الحسن بن محمد بن الصباح .

(المعنى) (أن رجلاً) هو سلمة بن صخر (ظاهر من امرأته) ظهاراً مؤقتاً حتى ينسأخ رمضان (فرأى بريق) أى لمعان وحسن (ساقها في القمر فوق عايبها) أى جامعها . (فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يكفر) كفارة الظهار .
(والحديث) لم أقف على من أخرجه غير المصنف .

(٤٠) مك ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ ثَنَا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرِ السَّاقَ .

﴿ش﴾ (إسماعيل) بن إبراهيم المعروف بابن علية . و (عن ابن عباس) ذكر في نسخ المصنف ولكن البيهقي ذكر الحديث بسند المصنف وليس فيه عن ابن عباس .

(المعنى) (نحوه) أى نحو حديث سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان (ولم يذكر) إسماعيل ابن علية في روايته (الساق) أى قصته .
(وهذه) الرواية أخرجه البيهقي من طريق المصنف^(١) .

(٤١) مك ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ الْمُخْتَارِ حَدَّثَهُمْ ثَنَا خَالِدٌ حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْحَوِرُ حَدِيثِ سَفِيَّانَ .

﴿ش﴾ (أبو كامل) فضيل بن حسين الجحدري . و (عبد العزيز بن المختار) تقدم ص ١٦١ .
(وحدثهم) أى حدث عبد العزيز أباً كامل ومن معه من القلاميذ و (خالد) الخذاء (حدثني) يحدث (هكذا في أكثر النسخ) . وفي بعضها حدثني محمد . وعلى فرض صحتها فالظاهر أنه ابن سيرين لأنه من مشايخ خالد الخذاء . ذكره في تهذيب التهذيب .

(المعنى) (ينحو حديث سفيان) بن عيينة مرسل لم يذكر فيه ابن عباس .
(والحديث) لم أقف على من أخرجه غير المصنف .

(٤٢) مك ﴿ص﴾ قَالَ أَبُو ذَاوُدَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى يُحَدِّثُ بِهِ ثَنَا الْمُفْتَمِرُ قَالَ : سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ أَبَانَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنَ عَبَّاسٍ .

(ش) (محمد بن عيسى) بن الطباع (يحدث به) أى بالحديث المتقدم في قصة سلمة بن صخر البياضى . و (المعتمر) بن سليمان (يحدث) أى الحكم بن أبان (بهذا الحديث) عن عكرمة (ولم يذكر) المعتمر (ابن عباس) .

(وقد أخرج) النسائى هذا الحديث عن المعتمر قال : سمعت الحكم بن أبان قال : سمعت عكرمة قال : أتى رجل نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبي الله إنه ظاهر من امرأته ثم غشيها قبل أن يفعل ما عليه . فقال : ما حملك على ذلك ؟ قال : يا نبي الله رأيت بياض ساقها في القمر . قال نبي الله صلى الله عليه وسلم : فاعتزل حتى تغضى ما عليك^(١) .

(٤٣) مك (ص) قال أبو داود : كَتَبَ إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) (الحسين بن حريث) المروزي تقدم ص ١٧٣ ج ٣ تكملة المنهل . و (معمر) بن راشد (بمعناه) وأفظه عند النسائى والترمذى والحاكم عن ابن عباس : أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم قد ظاهر من امرأته فوقع عليها فقال : يا رسول الله إني ظاهرت من امرأتى فوقعت عليها قبل أن أكفر . قال : وما حملك على ذلك يرحمك الله ؟ قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر . فقال : لا تقربها حتى تفعل ما أمر الله عز وجل .

(والحاصل) أن المصنف روى حديث سلمة بن صخر من عدة طرق كلها مرسله ما عدا الأخير فإنه مسند . ولعل غرضه بهذا ترجيع المرسل على المسند . وكذلك فعل النسائى فأخرجه مرسلًا ومسندًا . ثم قال : والمرسل أولى بالصواب من المسند .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى الأربعة والحاكم . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح غريب^(٢) . وقال ابن حزم : رواه ثقات ولا يضر إرساله .

(٢) ص ١٠٣ منه و ص ٢٢١ ج ٢ تحفة

(١) ص ١٠٣ ج ٢ مجتبى (الظاهر) .

الأحوذى (الظاهر يوافق قبل أن يكفر) و ص ٣٢٥ ج ١ سنن ابن ماجه (الظاهر يجمع قبل أن يكفر) و ص ٢٠٤ ج ٢ مستدرک .

(الفقه) دلت أحاديث الباب (١) على أن من قال لزوجته أنت على كظهر أمي كان مظاهراً منها وهو مجمع عليه فإن شبهه عضواً من زوجته بمعضو من أعضاء أمه كأن قال لها: فرجك أو ظهرك أو رأسك أو جلدك على كظهر أمي أو جلدها أو رأسها أو يدها فهو مظاهر كذلك . وبهذا قال الحنفيون ومالك والشافعي وهو رواية عن أحمد إلا أن الحنفيين استثنوا الأعضاء التي يحل النظر إليها كالوجه واليد فقالوا إذا شبه امرأته بها لا يكون مظاهراً لأنه شبهها بمعضو لا يحرم النظر إليه فلم يكن مظاهراً كما لو شبهها بمعضو زوجة له أخرى . وإن شبه زوجته بشعر أمه أو سننها أو ظفرها لم يكن مظاهراً لأنها ليست من أعضاء الأم الثابتة ولا يقع الطلاق بإضافته إليها فكذلك الظهار . وكذلك من قال لزوجته: ريقك أو دمعك أو عرقك على كريق أمي أو دمعها أو عرقها . ولو قال لزوجته: أنت على كظهر جدتي أو عمتي أو خالتي أو أختي فهذا ظهار في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء والنخعي والزهرى والأوزاعي ومالك وإسحاق والحنفيون والشافعي في الجديد (وقال) في القديم : لا يكون الظهار إلا بأم أو جدة لأنها أم أيضاً واللفظ الذي ورد به القرآن مختص بالأم فإذا عدل عنه لم يتعلق به ما أوجبه الله تعالى فيه (وأجاب) الجمهور بأن المذكورات محرمات بالقربة فأشبهن الأم . ومثل المذكورات المحرمات على التأبيد من حيث المصاهرة والرضاع كأن الزوجة وابنتها والأم من الرضاعة والأخت من الرضاعة وحلائل الآباء وحلائل الأبناء . (قال) أبو محمد عبد الله بن قدامة : وإن قال لزوجته أنت على كأمي أو مثل أمي ونوى به الظهار فهو ظهار في قول عامة العلماء منهم الحنفيون والشافعي وإسحاق . وإن نوى به السكرامة والتوقير أو أنها مثلها في السكر أو الصفة فليس بظهار والقول قوله في نيته . وإن أطلق فقال أبو بكر : هو صريح في الظهار . وهو قول مالك ومحمد بن الحسن (وقال) ابن أبي موسى : فيه روايتان أظهرهما أنه ليس بظهار حتى ينويه . وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لأن هذا اللفظ يستعمل في السكرامة أكثر مما يستعمل في التحريم فلم ينصرف إليه بغير نية ككفايات الطلاق . ووجه الأول أنه شبه امرأته بمجمل أمه فكان مشبهاً لها بظهرها فيثبت الظهار كما لو شبهها به منفرداً . والذي يصح عندي في قياس المذهب أنه إن وجدت قرينة تدل على الظهار مثل أن يخرج مخرج الحلف فيقول: إن فعلت كذا فأنت على مثل أمي أو قال ذلك حال الخصومة والغضب فهو ظهار؛ لأنه إذا خرج مخرج الحلف فالحلف يراد للامتناع من شيء أو الحث عليه . وإنما يحصل ذلك بتحريمها عليه . ولأن كونها مثل أمه في صفتها أو كرامتها لا يتعلق على شرط فيدل على أنه إنما أراد الظهار . ووقوع ذلك في حال الخصومة والغضب دليل على أنه أراد به ما يتعلق بأذاها ويوجب اجتنابها وهو الظهار . وإن عدم هذا فليس بظهار لأنه محتمل لغير الظهار احتمالاً كثيراً

فلا يتهين الظهار فيه بنفي دليل وهكذا لو قال: أنت على كأمي أو مثل أمي أو قال أنت أمي أو امرأتي أمي مع الدليل المصارف له إلى الظهار كان ظهاراً إما بنية أو ما يقوم مقامها . وإن قال: أمي امرأتي أو مثل امرأتي لم يكن ظهاراً لأنه تشبيه لأمه ووصف لها وليس بوصف لامرأته . وإذا قال لزوجته: أنت على حرام فإن نوى به الظهار كان ظهاراً في قول عامة العلماء وبه يقول أبو حنيفة والشافعي . وإن أطلق ففيه روايتان إحداهما هو ظهار نص عليه أحمد . وروى عن أحمد ما يدل على أن التحريم يمين . وروى عن ابن عباس أنه قال: إن التحريم يمين في كتاب الله عز وجل قال الله عز وجل: « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ » . ثم قال: « قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ » وأكثر الفقهاء على أن التحريم إذا لم ينو به الظهار ليس بظهار . وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي^(١) (ثم قال) وإن قال لزوجته: أنت على كظهر أمي حرام فهو صريح في الظهار لا ينصرف إلى غيره سواء أنوى الطلاق أم لم ينو . وليس فيه اختلاف لأنه صرح بالظهار وبينه بقوله حرام . وإن قال أنت على حرام كظهر أمي أو كأمي فكذلك وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي (والقول الثاني) إذا نوى الطلاق فهو طلاق وهو قول أبي يوسف ومحمد إلا أن أبا يوسف قال: لا أقبل قوله في نفي الظهار . ووجه قولهم أن قوله أنت على حرام إذا نوى به الطلاق فهو طلاق وزيادة قوله كظهر أمي بعد ذلك لا تنفي الطلاق كما لو قال أنت طالق كظهر أمي . وإن قال أنت طالق كظهر أمي طلقت وسقط كظهر أمي لأنه أنى بصريح الطلاق وألا وجعل قوله كظهر أمي صفته فإن نوى بقوله كظهر أمي تأكيد الطلاق لم يكن ظهاراً كما لو أطلق^(٢) (ب) على أن من ظاهر من امراته يحرم عليه وطؤها حتى يؤدي الكفارة وليس في ذلك اختلاف إذا كانت الكفارة عتقا أو صوما لقول الله تعالى: « فَيَحْرِيرُ رَقَبَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا » وقوله سبحانه: « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا » . وأكثر أهل العلم على أن التكفير بالإطعام مثل ذلك وأنه يحرم عليه وطؤها قبل التكفير منهم الحنفيون وعطاء والزهرى والشافعي (وقال) أبو نؤير: يباح الجماع قبل التكفير بالإطعام وروى عن أحمد لأن الله تعالى لم يمنع المسيس قبله ويؤيد الأول ما تقدم عن ابن عباس . وفيه لا تقر بها حتى تفعل ما أمر الله عز وجل^(٣) ولأنه مظاهر لم يكفر فحرم عليه جماعها كما لو كانت كفارته العتق أو الصيام . وترك النكاح عليها لا يمنع قياسها على المنصوص الذي في معناها وأما التلذذ منها بما دون الجماع من القبلة واللمس والمباشرة فيما دون الفرج قبل الكفارة فقد تقدم بيان المذاهب فيه . هذا ولا يصح الظهار من أمته

(١) (٢، ١) س ٥٥٩ ج ٨ معنى (حكم التشبيه بالأم) وس ٥٦٢ منه (ألفاظ الظهار) .

(٣) تقدم في شرح حديث ٤٣ س ١٨٥ .

ولأم ولده عند الحنفيين والشافعي وأحمد والجمهور . لقول الله تعالى : وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ خَفَسَنَ بِهِ وَلَئِنَّ لَفْظَ يَتَعَاقُ بِهِ تَحْرِيمَ الزَّوْجَةِ فَلَا تَحْرَمُ بِهِ الْأُمَّةُ كَالطَّلَاقِ . وقال الثوري ومالك : من ظاهر من أمته فعلية كفارة لأنها مباحة فصح الظهار منها كالزوجة . وإن قال لأمته : أنت على حرام فعلية كفارة يمين لقول الله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ، إلى قوله : قَدْ فَرَضَ اللَّهُ أَلَكُمْ تَحْلَةً أَيْمَانِكُمْ . نزلت في تحريم النبي صلى الله عليه وسلم لجاريته .

(ج) ذات آيات وأحاديث الباب على أن خصال كفارة الظهار على الترتيب . فمن قدر على الإعتاق لا يجزئه الصيام . ولا الإطعام . ومن عجز عن الإعتاق وقدر على صيام الشهرين متتابعين لا يجزئه الإطعام بالإجماع . وعلى أنه يجزى عتق أى رقبة كانت مؤمنة أو كافرة . وبه قال الحنفيون فلو كان الإيمان شرطاً في كفارة الظهار لبينه الله تعالى كما بينه في كفارة القتل . ولا يجزى المرتد لأنه يقتل ويجزى المرتدة لأنها لا تقتل . ولا يجزى عتق الحربى في دار الحرب . وقال مالك والشافعي وإسحاق والحسن : يشترط في الرقبة أن تكون مؤمنة . وهو ظاهر مذهب أحمد مستدلين بأن الآية والأحاديث المطلقة مقيدة (١) بكفارة القتل وهى قوله تعالى : وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مؤمنة (ب) بما روى معاوية بن الحكم السلمي قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله إن لى جارية كانت ترعى غنماً لى فجئتها وقد فقدت شاة من الغنم فسألتها عنها . فقالت أكلها الذئب فأسفت عليها وكنت من بنى آدم فلطمت وجهها وعلى رقبة أفاعقها ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله ؟ قالت فى السماء . فقال من أنا ؟ فقالت : أنت رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعتقها فإنها مؤمنة . أخرجه مالك والشافعي وهو مجز حديث عند أحمد ومسلم وأبى داود والنسائى (١) [٣٦] .

(وأجاب) الحنفيون (١) بأن المنصوص عليه في كفارة الظهار إعتاق رقبة وهى اسم لذات مرفوعة بمملوكة من كل وجه . وقد وجد هذا فى الكفارة أيضاً . والتقيد بالإيمان زيادة وهى نسخ فلا يجوز بالقياس . ولأن فيه قياس المنصوص عليه على المنصوص وهو باطل لأن من شرط

(١) م ٢٥٢ ج ٣ زرقانى الموطن (ما يجوز من العتق فى الرقاب الواجبة) وم ١٣٢ ج ٢ بدائع المن وم ٤٤٨ ج ٥ مسند أحمد . (حديث معاوية بن الحكم ..) وم ٢٠٠ ج ٥ نووى مسلم (تحريم الكلام فى الصلاة) وم ٧٨ ج ٦ — المنهل العذب (تشميت العاطس ..) وم ١٧٩ ج ١ بتجنى (الكلام فى الصلاة) وقد رواه مالك والشافعي عن عمر ابن الحكم قال ابن عبد البر : وهو وهم عند علماء الحديث وليس فى الصحابة عمر بن الحكم وإنما هو معاوية بن الحكم . وهذا الحديث من أحاديث الصفات يجب الإيمان به من غير خوض فى معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثل شئ وتزبيحه عن صفات المخلوقات .

القياس أن يتمدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره كقياس الذبيذ على الخمر . ولا نص فيه والقياس حجة ضعيفة لا يصار إليه إلا عند عدم النص أو شبهته حتى صار مؤخراً عن قول الصحابي . وهنا نص يمكن العمل به . وهو إطلاق قوله تعالى : فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لسلمة بن صخر وأوس بن الصامت : أعتق رقبة . ولأن الفرع وهو الظهار ليس نظير الأصل وهو قتل النفس فإنه أعظم من الظهار . ولهذا لم يشرع فيه الإطعام : أفاده الزيلعي^(١) (ب) من حديث معاوية بن الحكم بأن العتق فيه ليس عن كفارة ظهار . فالظاهر القول بعدم اشتراط الإيمان في كفارته لقوة أدلته . هذا ولا يجزى في الكفارة إلا رقبة سليمة من العيوب المضرّة بالعمل ضرراً بينا باتفاق الأئمة فلا يجزى الأعمى لأنه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع ولا المشلول ولا المقعد ، ولا المجنون جنونا مطبقاً لأنه وجد فيه المعنيان ذهاب منفعة الجنس وحصول الضرر بالعمل . ولا مقطوع اليد أو الرجل ولا أشلها ولا مقطوع لإبهام اليد أو سبابتها . أو الوسطى لأن نفع اليد يذهب بذلك . ولا يجزى مقطوع الخفصر والبصر من يد واحدة لأن نفع اليدين يزول أكثره بذلك . وإن قطعت كل واحدة من يد جاز لأن نفع الكفّين باق . وقطع أئمة الإبهام كقطع جميعها . فإن نفعها يذهب بذلك لكونها أئمتين . وإن كان من غير الإبهام لم يمنع لأن منفعتها لا تذهب فإنها تصير كالأصابع القصار حتى لو كانت أصابعها كلها غير الإبهام قد قطعت من كل واحدة منها أئمة لم يمنع . وإن قطع من الأصبع أئمتان فهو كقطعها لأنه يذهب بمنفعتيها . وهذا مذهب الشافعي وأحمد . وقال مالك : لا يجزى عتق مقطوع الأصبع . ويجزى مقطوع أئمة الإبهام ومقطوع أئمتين من غيره . (وقال) أبو حنيفة يجزى مقطوع إحدى اليدين أو إحدى الرجلين . ولو قطعت يده ورجله جميعاً من خلاف أجزأت لأن منفعة الجنس باقية فأجزأت في الكفارة كالأعور فأما إن قطعتا من جانب واحد لم يجزى لأن منفعة المشي تذهب . ولا يجزى الأعرج إذا كان عرجاً كثيراً فاحشاً لأنه يضر بالعمل فهو كقطع الرجل . ويجزى الأعور في قولهم جميعاً لأن العور لا يضر بالعمل فأشبهه قطع إحدى الأذنين . ويجزى مقطوع الأذنين عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد (وقال) مالك وزفر : لا يجزى لأنهما عضوان فيهما الدية فأشبهها اليدين . وللاولين أن قطعها لا يضر بالعمل الضرر البين فلم يمنع كمنقص السمع . ويجزى مقطوع الأنف لذلك ويجزى الأعم إذا فهم بالإشارة . ويجزى الأخرس إذا فهمت إشارته وفهم بالإشارة عند الشافعي وأبي ثور (وقال) الحنفيون وأحمد : لا يجزى لأن منفعة الجنس ذاهبة فأشبهه زائل العقل . وأكثر الناس

لا يفهم إشارته فيترك استعماله فأما المريض فإن كان مرجو البرء كالخلى وما أشبهها أجزاً في الكفارة . وإن كان غير مرجو الزوال كالسل ونحوه لم يجزى لأن زواله يندر . ولا يتمكن من العمل مع بقائه . ويجزى الأحق وهو الذى يصنع الأشياء لغير فائدة . ويرى الخطأ صواباً أفاده ابن قدامة^(١) .

(١٨ - باب فى الخلع)

أى فى بيان أحكامه . وهو بضم الخاء لغة النزاع والإزالة . وشرعاً لإزالة ملك الفكا ح ببدل بالفظ الخلع ونحوه كالمباراة والبيع والشراء . وعلم من التعريف صحة خلع المطلقة رجعيّاً لأن الرجعى لا يزىل الملك . وهو مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة عند الحاجة بأن تخاضع الزوجان وعلماً عدم قدرتهما على القيام بالحقوق قال الله تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ »^(٢) . وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ما أعقب على ثابت فى خلق ولا دين ولا كن أكره الكفر فى الإسلام . فقال صلى الله عليه وسلم أنردّين عليه حديقته ؟ قالت : نعم . فقال صلى الله عليه وسلم : اقبل الحديقة وطلقها تطليقة . أخرجه البخارى والنسائى^(٣) [٣٧] ويسن اجتماع أهلها للإصلا ح بينهما فإن لم يصطلحا جاز الطلاق والخلع . قال تعالى : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأُتَبَعُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا »^(٤) . وضمير يريدان للحكمين أو الزوجين وضمير بينهما للزوجين . وقيل : للحكمين . فإذا تبين للحكمين ظلم أحدهما منهاه عن ظلمه . وإن لم يتمتع رفعا أمره للحاكم لينمعه عن ظلمه . وليس لها ولا للقاضى التفريق بينهما بلا توكيل . وهو قول الحسن البصرى والحنفين وأحمد والأصح عند الشافعى .

وعمل المحاكم الآن فى الشقاق بين الزوجين بالمواد الآتية من قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م وهى .

مادة ٦ — إذا ادعت الزوجة لإضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز

(١) ملخص من ص ٥٨٦ — ٥٨٩ ج ٨ معنى (لا يجزى فى الكفارة إلا رقة سليمة من الميوب) .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٣) ص ٣٢٠ ج ٩ فتح البارى . و ص ١٠٤ ج ٢ مجبى (الخلع) .

(٤) سورة النساء آية ٣٥ .

لها أن تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلقها القاضى طليقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما وإن لم يثبت الضرر بعث القاضى حكيم وقضى على الوجه المبين بالمواد بعد.

مادة ٧ — يشترط فى الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا فن غيرهم ممن له خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

مادة ٨ — على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهودهما فى الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرراها .

مادة ٩ — إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة إلى الزوج أو منهما أو جهل الحال قررا التفريق بطليقة بائنة .

مادة ١٠ — إذا اختلف الحكمان أمرهما القاضى بمادة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما .

مادة ١١ — على الحكمين أن يرفعا إلى القاضى ما يقررانه . وعلى القاضى أن يحكم بمقتضاه وهذه المواد مأخوذة من مذهب الإمام مالك غير أن المنصوص عليه فيه .

(١) أن مطلق ما يعد ضررا بحسب العادة لا يبيح للزوجة طلب التطابق لأجله . بل ذلك فى أمر لم يوافق الشرع . أما ما وافق الشرع كمنعها من الخروج للحمام أو للرياضة أو مشاهدة مهرجان طلوع الحمل ونزوله وفتح الخليج أو زيارة المعرض الزراعى أو غير ذلك من الأمور التى أصبح غالب نساء هذا الزمان يرين أن الخروج لها من الضروريات وأن المنع من ذلك مضارة . وليس بإضرار شرعا ولا يباح للمرأة أن تطلب الطلاق لشيء من ذلك أصلا ولا للقاضى أن يسمع دعواها بذلك .

(ب) أن بعث الحكمين مشروط بتكرار شكواها من الزوج وأمر الحاكم للزوج أن يسكن بها بين قوم صالحين ليتعرف بواسطتهم أى الزوجين يضار صاحبه . فإن عجز القاضى عن الإصلاح بعث حكيم . وقال ابن عرفة: إن بعث الحكمين لا يلزم أن يكون بعد تكرار الشكوى وهو ضعيف لتمكن إطلاق الآية يؤيده ولا يشهد لاشتراط إسكانهما بين قوم صالحين .

(٤٤) (ص) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أُنَيْسَةَ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَعَرَّامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ .

(ش) (سليمان بن حرب) أبو أيوب البصري . و (حماد) بن زيد . و (أيوب) بن أبي تميمه السخيتاني . و (أبو قلابة) عبد الله بن زيد الجرمي . و (أبو أسماء) الرحبي عمرو بن مرثد . و (ثوبان) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(المعنى) (أيما) ما زائدة (امرأة سألت زوجها طلاقاً) لها أو لضررتها سواء أكان الطلاق بمعوض أم بغير عوض (في غير ما) ما زائدة . وعند الترمذى : من غير (بأس) أى من غير شدة تلجئها إلى سؤال المفارقة (لحرام) أى ممنوع (عليها) أى عنها (رائحة الجنة) أى لا تشم ريحها ولا تجده أول ما يجده المحسنون أولاً تجده أصلاً . وهذا من المبالغة في التهديد . والظاهر أن المراد أنها لا تستحق أن تدخل الجنة مع من يدخل أولاً .

(الفقه) دل الحديث على أنه يحرم على المرأة طلب الطلاق من زوجها بلا مهر .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذى وحسنه . والبيهقى والحاكم وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ^(١) .

(٤٥) (ص) حدثنا القعنبي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة بن عبد الرحمن ابن سعد بن زرارة أنها أخبرته عن حبيبة بنت سهل الأنصارية أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن ثمال وأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى الشئب فوجد حبيبة بنت سهل عند أبيه في المجلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من هذه ؟ فقالت : أنا حبيبة بنت سهل . قال : ما شأنك ؟ قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس لزوجهما . فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه حبيبة بنت سهل وذكرت ما شاء الله أن تذكر . وقالت حبيبة : يا رسول الله كل ما أعطاني عندي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس : خذ منها . فأخذ منها . وجاءت في بيت أهلها .

(ش) (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسلمة . و (مالك) بن أنس . و (يحيى بن سعيد)

(١) ص ٣٢٣ ج ١ سنن ابن ماجه (كراهية الخلع للمرأة) و ص ٢١٧ ج ٢ تحفة الأحوذى (في المختلعات) و ص ٣١٦ ج ٧ سنن البيهقى (بكره للمرأة سألها طلاق زوجها) و ص ٢٠٠ ج ٢ مستدرک .

ابن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة الأنصاري البخاري قاضي المدينة . روى عن أنس وابن المسيب والقياس وعراك بن مالك وخلق . وعنه الزهري والأوزاعي ومالك والسفيانان والحادان وجريز بن حازم وجريز بن عبد الحميد وغيرهم قال ابن المديني : له نحو ثمانمائة حديث . وقال ابن سعد : ثقة حجة وقال أحمد : أثبت الناس . قال القطان : مات سنة ثلاث وأربعين ومائة هـ روى له أيضاً البخاري في الأدب المفرد . و (حبيبة بنت سهل) بن ثعلبة (الأنصارية) البخارية صحابية . روى عنها عمرة بنت عبد الرحمن . روى لها أيضاً النسائي . وفي حديث الربيع بنت معوذ عند النسائي والطبراني أنها جميلة بنت عبد الله ابن أبي . وبه جزم بن سعد في الطبقات فقال : جميلة بنت عبد الله بن أبي أسلمت وبايعت وكانت تحت حفظة بن أبي عامر فقتل عنها بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حفظة فخلف عليها ثابت ابن قيس فولدت له ابنه محمداً ثم اختلعت منه فتزوجها مالك بن الدخشم ثم خبيب بن إساف . أفاده الحافظ^(١) ثم قال قال ابن عبد البر : اختلف في امرأة ثابت بن قيس فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي وذكر المدنيون أنها حبيبة بنت سهل . والذي يظهر أنهما قصتان وقعتا لامرأتين لشهرة الخبرين وصحة الطريقتين واختلف السيقان^(٢) .

(المعنى) (أها) أى حبيبة (كانت تحت) زوجها (ثابت بن قيس بن شماس) أبى عبد الرحمن أو أبى محمد الخزرجي المدني من فضلاء الصحابة قال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا ثابت أما ترضى أن تعيش حميداً وتقتل شهيداً وتدخل الجنة ؟ ذكره ابن عبد البر^(٣) (وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى) صلاة (الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في القلنس) بالعين المعجمة وفتح اللام، خلعة آخر الليل المختلطة بضوء الصباح (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه ؟ فقالت أنا حبيبة بنت سهل قال) صلى الله عليه وسلم (ما شأنك ؟ قالت لا أنا) مجتمعة مع ثابت (ولا ثابت بن قيس) مجتمع معي (زوجها) فخر لا الثانية محذوف . ويحتمل أن لا الثانية زائدة مؤكدة الأولى ، أى لا يكون اجتماع بيني وبينه (فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل) زوجها (وذكرت ما شاء الله أن تذكر) في شكواها منك . ولم يذكر له النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكرته منما لفترته (وقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني) من صداق (عندي) أى وأنا مستعدة لرده إليه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس خذ منها) ما أعطيتها وخالمها على ذلك

(١ ، ٢) ص ٣٢٠ ، ٣٢١ ج ٩ فتح الباري . الترمذ (الخلع) .

(٣) ص ٧٥ ج ١ — الاستيعاب (ثابت بن قيس) .

(فأخذ) ثابت (منها) ما أعطاها وفارقها (وجلس في بيت أهلها) أي حتى انقضت عدتها ثم تزوجها أبي بن كعب رضي الله عنهما .

(الفقه) (١) دل قوله صلى الله عليه وسلم: خذ منها على أنه أخذ من امرأته كل ما كان أعطاها . وقد اختلف العلماء في ذلك . فقال الحنفيون: إن كان النشوز من قبلها لا يكره أن يأخذ الزوج ما لا يزيد عن المهر اتفاقاً لقوله تعالى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» وكذا لا يكره أخذ الزائد على رواية الجامع الصغير لقوله تعالى: «فَإِنْ طَبِئَ لَكُمُ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا» وما روى نافع عن مولاة اصفية بنت أبي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك ابن عمر رضي الله عنهما . أخرجه مالك^(١) والأولى عدم أخذ الزيادة، لحديث عطاء أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقال: أتدين عليه حديثه التي أصدقك؟ قالت نعم وزيادة قال: أما الزيادة فلا . أخرجه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل والدارقطني مرسلًا^(٢) [٢٩] وإن كان النشوز من قبله حرم عليه أخذ شيء ولو قل لقوله تعالى: «فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِيدًا» وهذا هو الصواب خلافاً لمن قال بكراهة الأخذ (وقال) مالك والشافعي والجمهور: لا يكره أخذ أكثر من المسمى (وقال) أحمد: يكره الخلع على أكثر من المسمى: لقوله صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا .

(ب) دل الحديث على أن الخلع فسخ وليس بطلاق ولو كان طلاقاً للزم فيه شروط الطلاق من وقوعه في طهر لم تمس فيه المطلقة ومن كونه صادراً من الزوج بلارضاً المرأة . وبه قال ابن عباس رضي الله عنهما . واحتج بقول الله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ» قال: ثم ذكر الخلع فقال: «فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» ثم ذكر الطلاق فقال: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» فلو كان الخلع طلاقاً لسكان الطلاق أربعا . وهذا قول أحمد وإسحاق وأبي نور وقول للشافعي . وعن علي وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم أن الخلع تطليقة بائنة . وبه قال الحسن وإبراهيم النخعي وابن المسيب وسفيان الثوري والحنفيون ومالك والأوزاعي وهو أصح قول الشافعي مستدلين «أولاً» بما روى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل

(١) س ٤٨ ج ٣ زرقاني الموطن (في الخلع) .

(٢) س ٣٤٤ ج ٣ نصب الراية (الخلع) و س ٤٢٤ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

الخلع تطليقة بائنة . أخرجه الدارقطني والبيهقي^(١) [٤٠] (ثانياً) بما روت أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتوا عثمان رضى الله عنه فأجاز ذلك وقال : هى طلقة بائنة إلا أن تكون سميت شيئاً فهو على ما سميت . أخرجه البيهقي ونسبه الزيلعي إلى مالك^(٢) [٢٧] وعليه أجمع الصحابة رضى الله عنهم بعد . وإنما يقع بالخلع طلاق بئن عند الحنفين إذا كان بلفظ الخلع أو بيع النفس ولو بلا بدل أو كان بلفظ بيع الطلاق مع ذكر العوض وثمره الخلع من حيث إنه طلاق بئن أن المرأة تملك به بضعها لأنها استخلصته ولا رجعة للزوج عليها في العدة لانقطاع سلطته عليها بالبينونة المانعة من تسلطه على بضعها إلا بمقد جديد عليها بأركانها وشروطه (ج) دل قوله : وجلست في بيت أهلها على أنه لا سكنى للمختلعة على الزوج . وقال مالك : يسقط بالخلع النفقة والإيرت ، لأنه طلاق بئن والمبانة في الصحة لا تراث اتفاقاً . ولا تسقط به السكنى . فلو خالعهما على خروجها من المسكن الذي طلقها فيه لا تخرج لأن السكنى حق الله تعالى لا يجوز إسقاطه . وحاصل مذهب الحنفيين .

(١) أن الخلع إن كان بعوض غير المهر أو بلفظ المفاعلة كالمالك يسقط به حقوق الزوجين المتعلقة بهذا الذكاح . فلو حصل الخلع على غير المهر أو بقوله : خالعتك وقبلت لزمتها الدوس ولا تطالب فيهما بما لم تقبضه من المهر ولا بنفقة مفروضة ماضية ولا بكسوة ولا بتمتع تستحقها لسكونه خالعهما قبل الدخول ولم يكن سمى لها مهرأ ولا يطالبها الزوج بنفقة مجملها ولا بمهر سلمه إليها ولا يبرأ من نفقة العدة وأجرة السكن فلا يسقطان بالخلع فلمها مطالبته بهما لأن كلا منهما ليس ثابتاً وقت الخلع بل يثبت بعده فإن العدة التي تجب بها النفقة والسكنى إنما تكون بعد الخلع لسكن لو نص ليهما وقت الخلع سقطتا ولو خالعهما على إسقاط نفس السكنى لا تسقط لأنها حق الله تعالى . والقضاء الآن بالمسادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وهى تقضى بأن دين النفقة لا يسقط بالطلاق ولو خلعا . فللمطلقة ولو مختلعة الحق فيما تجمع لها حال قيام الزوجية ما لم يكن عوضاً عن الطلاق أو الخلع وهو قول صاحبين .

(ب) وإن لم يكن الخلع بعوض ولا بلفظ المفاعلة فلا يسقط به شيء من الحقوق عند الإمام . وقال صاحبان : لا يسقط به إلا ما سمياه . والإبراء كالخلع في إسقاط الحقوق عند أبي حنيفة وأبي يوسف .

(١) ص ٤٤٤ سنن الدارقطني . و ص ٣١٦ ج ٧ سنن البيهقي (الخلع فسخ أم طلاق) .

(٢) ص ٣١٦ منه . و ص ٢٤٣ ج ٣ نصب الراية (الخلع)

فإن قالت : بارئني على كذا فقال لها : بارأئك أو قال لها : بارأئك على كذا. فقالت : قبلت سقطت حقوق الزوجين عندهما وقال محمد : لا يسقط في الخلع والمبارأة إلا ماسمياه .

(والحديث) أخرجه أيضا الأئمة والنسائي والبيهقي وصححه ابن خزيمة وحبان^(١) .

(٤٦) (ص) حدثنا محمد بن مَعْمَرٍ ثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو ثَنَا أَبُو عَمْرِو السَّدُوسِيُّ اللَّدِّيْنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ فَضَرَبَهَا فَكَسَرَ بَعْضَهَا فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَأَشْتَكَتْهُ إِلَيْهِ فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَابِتًا . فَقَالَ خُذْ بَعْضَ مَا لَهَا وَفَارِقْهَا . فَقَالَ وَيَضْلُجُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَإِنِّي أَصْدَقْتُهُمَا حَدِيثَيْنِ وَهُمَا بِيَدِهَا . فَقَالَ : النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خُذْهُمَا فَفَارِقْهَا فَقَعَلَ .

(ش) (السند) (أبو عمرو) قيل اسمه سعيد بن سلمة بن أبي الحسام (السدوسي) نسبة إلى سدوس قبيلة (اللدني) بياض قبل النون . وفي تهذيب التهذيب : اللدني بمحذف الياء . روى عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . وعنه أبو عاصم عبد الملك بن عمرو العقدي . قال النسائي : شيخ ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في القريب : مجهول من الثامنة . وقال البخاري في تاريخه : هو مولى آل عمر بن الخطاب . و (عمرة) بنت عبد الرحمن في سند الحديث السابق .

(المعنى) (فكسر بعضها) بالوحدة بعدها عين مبهمة . وفي بعض النسخ فكسر نفسها بضم الفون وفتحها بعدها غين معجمة ساكنة أى كسر أعلى كتفها . وقيل : النفض العظم الرقيق الذى على طرف الكتف . وعند البيهقي فضربها حتى بلغ أن كسر يدها (فأتت) حببية (النبي صلى الله عليه وسلم بعد) صلاة (الصبح فاشتكتها) أى ثابته (إليه) صلى الله عليه وسلم . وظاهر هذه الراوية أنها اشتكتها للضرب فتكون معارضة بما فى صحيح البخاري : إني ما أعتب عليه فى خلق ولا دين « وأجيب » بأنها لم تشتكه هنا للضرب بل لسبب آخر وهو أنه

(١) ص ٤٧ ج ٣ زرقاني الموطأ (المنع) و ص ٣٨٢ ج ٢ بدائع المن . و ص ١٦ ج ١٧ - الفتح الرباني . و ص ١٠٤ ج ٢ مجتبى (المنع) و ص ٣١٢ ج ٧ سنن البيهقي (الوجه الذى تحمل به القدية) .

كان دميم الخلقة . فقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « عبد الله بن عمرو » قال : كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلاً دميماً . فقالت : يا رسول الله والله لولا مخافة الله إذا دخل على ابصقت في وجهه . فقال صلى الله عليه وسلم : أتردن عليه حديثه ؟ قالت : نعم فردت عليه حديثه وفرق بينهما صلى الله عليه وسلم . أخرجه ابن ماجه ^(١) [٤١] ولا منافاة بين هذه الروايات لاحتمال أنها كانت تسكره قبل أن يضربها لدمامته فلما ضربها وكسر بعض أعضائها اشتد بها الغيظ فقالت ما قالت حتى خشيت على نفسها الكفر إن بقيت معه (فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتاً) فجاء (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم (خذ بعض مالها) هو ما أعطاهما ثابت مهراً وهو الحديقتان (وفارقها) بصيغة الأمر (فقال) ثابت (ويصالح) أى وهل يجوز (ذلك) يا رسول الله ؟ قال (صلى الله عليه وسلم) (نعم قال) ثابت (فإني أصدقها حديثين) تنذية حديثه وهى البستان . وعند ابن ماجه ، فقال أنردن عليه حديثه ؟ قالت : نعم فردت عليه حديثه . ولا منافاة بينهما لإمكان الجمع بأن قوله عند ابن ماجه : حديثه مفرد مضاف فيعم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذها) أى الحديقتين (ففارقها) بصيغة الأمر وهو أمر بإرشاد لا إيجاب (ففعل) . أى أخذ ثابت الحديقتين وفارقها .

(الفقه) دل الحديث على أن المرأة إذا كرهت زوجها لسوء خلقه جاز لها أن تطلب مفارقه على عوض تبذله له . ومثل ذلك ما لو كان كبيراً أو مريضاً أو فاسقاً . وبهذا قال جميع الفقهاء لأحاديث الباب ولقول الله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ) الخطاب فيه للحكام ومن توسط لمثل هذا الأمر . وترك إقامة حدود الله تعالى هو استغفاف المرأة بحق زوجها وسوء طاعتها إياه . قاله ابن عباس ومالك وجمهور الفقهاء . وقال الشعبي : ألا يقيما حدود الله ، ألا يطيعا الله تعالى . وقال عطاء بن أبي رباح : يحل الخلع والأخذ أن تقول المرأة لزوجها ، إني أكرهك ولا أحبك ونحو هذا . قاله القرطبي ^(٢) .

(فائدة) شرط الخلع كالأطلاق وهو كون الزوج مكلفاً والمرأة محلاً للأطلاق منجزاً أو معلقاً على الملك ولا يشترط في صحته ذكر البذل . وركنه - إذا كان بعوض أو بلفظ المفاصلة أو الإبراء - الإيجاب والقبول بافغلى

(١) ص ٣٢٤ ج ١ سنن ابن ماجه (المختلعة ترد ما أعطاهما) .

(٢) ص ١٣٨ ج ٣ — الجامع لأحكام القرآن (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) .

الماضي لأنه عقد على الطلاق بعوض فلا تقع الفرقة ولا يستحق العوض بدون القبول بخلاف ما إذا قال خالمتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فإنه يقع وإن لم تقبل ، لأنه طلاق بلا عوض فلا يفتقر إلى القبول . والظاهر أن خالمتك بلفظ المفاعلة إنما يتوقف على القبول لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به فإنه لا فرق في الوقوع بين خالمتك وخالمتك .

هذا والخلع صريح وكفاية . فالصريح ثلاثة ألفاظ . (أ) خالمتك . لأنه حقيقة فيه . (ب) والمفاداة ، لأنه ورد به القرآن بقوله سبحانه : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ) . (ج) وفسخت نسكاحك . لأنه حقيقة فيه . فإن أتى بأحد هذه الألفاظ وقع من غير نية . وما عدا هذه مثل باراتك وأبرأتك وأبنتك فهو كفاية ، لأن الخلع أحد نوعي الفرقة فسكان له صريح وكفاية كالطلاق عند أحمد . وهذا قول الشافعي إلا أن له في لفظ الفسخ وجهين فإن طلبت الخلع وبذلت العوض فأجابها بصريح الخلع أو كفايته صح من غير نية لأن دلالة الحال من سؤال الخلع وبذل العوض صارفة إليه فأغنى عن النية فيه . وإن لم يكن دلالة حال فأتى بصريح الخلع وقع من غير نية . سواء قلنا هو فسخ أم طلاق . ولا يقع بالسكناية إلا بنية . ولا يحصل الخلع بمجرد بذل المال وقبوله من غير لفظ الزوج عند أحمد وقال إبراهيم النخعي والحنفيون : أخذ المال تطليقة بائنة . وإن خالمتها على غير عوض كان خلعا ولا شيء له عند الحنفين ومالك . وروى عن أحمد ، لأن الخلع قطع للنكاح فصح من غير عوض كالطلاق وهو طلاق بائن لارجمة فيه عند الحنفين ومالك . وعن أحمد لا يكون خلع إلا بعوض إلا أن يكون نوى الطلاق فيكون مانوى . فإن تلفظ به بغير عوض ونوى الطلاق كان طلاقا رجعيا لأنه يصلح كفاية عن الطلاق . وإن لم ينو به الطلاق لم يكن شيئا وهو قول الشافعي ، لأن الخلع إن كان فسخا فلا يملك الزوج فسخ النكاح إلا بعيب المرأة . وكذلك لو قال : فسخت النكاح ولم ينو به الطلاق لم يقع شيء بخلاف ما إذا دخله العوض فإنه يصير معاوضة فلا يجمع له العوض والمعوض . وإن قلنا الخلع طلاق فليس بصريح فيه اتفاقا إنما هو كفاية والسكناية لا يقع بها الطلاق إلا بنيته أو بذل العوض فيقوم مقام النية . ثم إن وقع الطلاق فإذا لم يكن بعوض لم يقتض البيئونة عند الشافعي وأحمد . وقال الحنفيون ومالك : يقع بلفظ الخلع ولو بغير عوض طلاق بائن .

(والحديث) أخرجه أيضا البيهقي من طريق عبد الله بن أبي بكر عن عائشة رضي الله عنها

أن حبيبة بنت سهل تزوجت ثابت بن قيس فأصدقها حديقتين له . وكان بينهما اختلاف فضر بها حتى بلغ أن كسر يدها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر فوقفت له حتى خرج دليها ، فقالت يا رسول الله هذا مقام العائذ من ثابت بن قيس بن شماس قال : ومن أنت ؟ قالت : حبيبة بنت سهل قال : ما شأنك تربت يداك ؟ قالت : ضربني فدها النبي صلى الله عليه وسلم ثابت بن قيس فذكر ثابت ما بينهما . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ماذا أعطيتها ؟ قال : قطعتين من نخل أو حديقتين . قال : فهل لك أن تأخذ بعض مالك وتترك لها بعضه ؟ قال : هل يصلح ذلك يا رسول الله ؟ قال : نعم فأخذ إحداها ففارقها . ثم تزوجها أبي بن كعب رضى الله عنه فخرج بها إلى الشام فتوفيت هناك^(١) .

(٤٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَزَّازُ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ الْقَطَّانُ ثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً تَابَتْ ابْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدْيَهَا حَيْضَةً .

﴿ش﴾ هذا الحديث والأثر بعده قد ذكرا هنا في بعض النسخ وهو المناسب . وفي بعضها ذكرنا في آخر « باب الرجل يقول لزوجته يا أختي » وتقدم التنبيه على ذلك في أول باب الظهار . و (محمد بن عبد الرحيم البزاز) بزاين نسبة إلى البز وهو نوع من الثياب . و (علي بن بحر) ابن برمي (القطان) تقدم ص ١٦٥ ج ١ تكملة المنهل . و (هشام بن يوسف) الصنعاني أبو عبد الرحمن . و (معمر) ابن راشد . و (عمرو بن مسلم) الجندی بفتح الجيم والنون اليماني . تقدم ص ١٥٦ ج ٣ تكملة المنهل . و (عكرمة) مولى ابن عباس .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الخلع فسخ وليس بطلاق على ما تقدم بيانه^(٢) والحق أن الخلع طلاق لأن الله تعالى ذكر أحكام الخلع بعد قوله تعالى : الطلاق مرتان . والضمائر من آيات الاختلاع راجعة إلى ذلك كقوله تعالى : (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) وقوله : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا قِيمًا افْتَدَتْ بِهِ) وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم طلاقاً كما في صحيح البخاري وغيره فإنه قال لثابت بن قيس : اقبل الحديقة وطلقها تطليقة ولا يمارضه ما روى في سنن

(١) ص ٣١٥ ج ٧ سنن البيهقي (الرجل ينالها بضرب فيا تمنعه من الحق ثم يخالها)

(٢) تقدم ص ١٩٤ (فقه الحديث رقم ٤٥ بالطلاق) .

النسائي أنه صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بحيضة . وكذلك في سنن أبي داود . لأنه لا ملازمة بين الاعتداد بحيضة وبين الفسخ بل إذا ورد في بعض المطلقات ما يدل على مخالفة عدتها لعدة سائر المطلقات المصرح بها في القرآن كان ذلك مخصصاً لعموم العدة : قال العلامة صديق بن حسن^(١) وإذا اصطالح الزوجان بعد وقوع الخلع ودفع العوض ورد عليها الزوج ما أخذ منها وأراد أن يراجعها في العدة لا يجوز له ذلك عند الأئمة الأربعة وكثيرين . فلا بد من عقد جديد . سواء أكان الخلع فسخاً أم طلاقاً . وقال ابن القيم : وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سميد بن المسيب أنه قال في المختلعة : إن شاء أن يراجعها فليرد عليها ما أخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها . وكان الزهري يقول ذلك . قال قتادة : وكان الحسن يقول لا يراجعها إلا بخطبة . ولقول سميد بن المسيب والزهري وجه دقيق من الفقه لطيف المأخذ غير أن العمل على خلافه . فإن المرأة ما دامت في العدة فهي في حبس الزوج وياحقها صريح طلاقه المنجز عند طائفة من العلماء فإذا تقايلا فقد الخلع وتراجعا إلى ما كانا عليه بقرائهما لم تمنع قواعد الشرع ذلك وهو بخلاف ما بعد العدة فإنها قد صارت منه أجنبية محضة فهو خاطب من الخطاب . ويدل على هذا أن له أن يتزوجها في عدتها منه بخلاف غيره^(٢) (ب) دل الحديث على أن عدة المختلعة حيضة واحدة . وهو قول من قال إن الخلع فسخ وقال من قال إنه طلاق : عدة المختلعة كعدة المطلقة ثلاثة قروء . وقد تقدم دليل كل وأن الحق أنه طلاق .

(والحديث) أخرجه أيضاً الحاكم وقال : هذا حديث صحيح الإسناد . وأخرج الترمذي نحوه عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . فأمرها أن تعتد بحيضة وقال : هذا حديث حسن غريب . واختلف أهل العلم في عدة المختلعة فقال أكثرهم : إن عدة المختلعة عدة المطلقة ، وهو قول الثوري وأهل السكوفة . وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال بعضهم : عدة المختلعة حيضة وهو مذهب قوي^(٣) .

(ص) قال أبو داود : وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا .

(ش) (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (مرسلاً) بإسقاط ابن عباس في رواية عبد الرزاق عن معمر . وأما هشام بن يوسف عن معمر فقد أسند الحديث بذكر ابن عباس .

(١) ص ٦١ ج ٢ — الروضة الندية (الخلع) .

(٢) ص ٣٥ ج ٤ زاد المعاد (تسمية الخلع فدية) .

(٣) ص ٢٠٦ ج ٢ مسدرك . و ص ٢١٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (ما جاء في الخلع) .

وساق المصنف هذا المعلق تقوية للحديث . وقد وصله الحاكم بسنده إلى إسحاق بن إبراهيم : أنبأ عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة^(١) .

(١٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ : عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ حَيْضَةٌ .

﴿ش﴾ هذا أثر . و (القعنبي) عبد الله بن مسلمة بن قعنب . و (مالك) بن أنس .

(الفقه) دل هذا الأثر على ما دل عليه حديث ابن عباس السابق .

(استدراك) ذكر العلامة الباجوري أن الخلع لا يكره في صور (منها) أن يحالف بالطلاق الثلاث على عدم فعل شيء لا بد له من فعله كدخول الدار فيخالع امرأته ليخلصه من الطلاق الثلاث ثم يفعل المحلوف عليه^(٢) . وهذا باطل لا دلائل عليه . قال العلامة ابن القيم : وهذه الحيلة باطلة شرعاً لأن هذا خلع لم يشرعه الله ولا رسوله . وهو تعالى لم يمكن الزوج من فسخ النكاح متى شاء فإنه لازم . وإنما ممكنه من الطلاق . ولم يجعل له فسخه إلا عند التشاجر والتباذخ إذا خاف ألا يقبها حدود الله . فشرع لها التخلص بالافتداء . وبذلك جاءت السنة . ولم يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زمن أصحابه قط خلع حيلة ولا في زمن التابعين ولا تابعيهم . ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة . ولا جعله أحد منهم طريقاً للتخلص من الخلف . ثم قال : هذا والمتأخرون أحدثوا حيلة لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ونسبوها إلى الأئمة . وهم مخطئون في ذلك . ولهم مع الأئمة موقف بين يدي الله عز وجل . ومن عرف سيرة الشافعي وفضله ومكانه من الإسلام ، علم أنه لم يكن معروفاً بالحيل ولا بالدلالة عليها . ولا كان يشير على مسلم بها . وأكثر الحيل التي ذكرها المتأخرون المنتسبون إلى مذهبه من تصرفاتهم . (قال) الإمام أبو عبد الله بن بطه : سألت أبا بكر الآجري عن هذا الخلع الذي يفتى به الناس . وهو أن يحالف رجل بالطلاق ثلاثاً ألا يفعل شيئاً ولا بد له من فعله فيقال له : اخلع زوجتك وافعل ما حلفت عليه ثم راجعها . فقال : سئل أبو عبد الله الزبيري عن هذا . فقال : ما أعرف

(١) ص ٢٠٦ ج ٢ مستدرک .

(٢) ص ١٣٩ ج ٢ حاشية الباجوري على ابن قاسم (أحكام الخلع) .

هذا من قول الشافعي . ولا بلغني أن له في هذا قولاً معروفاً . ولا أرى من يذكر هذا عنه إلا محتملاً . والزبيرى أحد الأئمة الكبار من الشافعية . فإذا كان هذا قوله وتنزيهه للشافعي عن خلع اليمين . فكيف يحيل الربا الصريح وحيل التحليل وحيل إسقاط الزكاة والحقوق وغيرها من الحيل المحرمة^(١) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا أول الجزء الرابع عشر من تجزئة الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى .

﴿ ١٩ - باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد ﴾

أى في بيان حكم الأمة المتزوجة حرّاً أو عبداً . تعتق وهي تحته . هل يثبت لها الخيار في فسخ نكاحها منه بمجرد عتقها ؟

(٤٨) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَّادُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُفَيْثًا كَانَ عَبْدًا فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اشْفَعْ لِي إِلَيْهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بَرِيرَةُ اتَّقِي اللَّهَ فَإِنَّهُ زَوْجُكَ وَأُو وَلَدِكَ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا مُرْنِي بِذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ . فَكَانَتْ دُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى خَدَّيْهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي عَبَّاسٍ : أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُفَيْثٍ بَرِيرَةَ وَبُغْضِهَا إِيَّاهُ .

﴿ ش ﴾ (حماد) بن سلمة .

(المعنى) (أن مفنيثاً) بضم فسكسر (كان عبداً) أسود لبني المغيرة . وحاصل قصته مع زوجه أن بريرة كانت مولاة لعائشة رضى الله عنها . فلما أعتقتها خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بقائها مع مفنيث وبين فراقه فاخترت فراقه . وكان مفنيث يحبها حباً شديداً . فجعل يمشى

(١) ملخص من ص ٢١٨ ، ٢١٩ ج ٣ إلام الموقنين (من الحيل الباطلة الحيلة على التخلص من الحنث بالخلع)

خلفها في طرق المدينة يبكي عليها ويترضاها لتختاره . فلم تقبل (فقال) مغيث (يا رسول الله اشفع لي إليها) أى اطلب من بريرة أن تبقى معي (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بريرة انتقي الله) فلا تفارقي مغيثا (فإنه زوجك وأبو ولدك) وعند ابن ماجه : لو راجعته ؟ أى هلا رجعت إلى مغيث واخترت البقاء معه في عصمته . فلو للتخصيض (فقالت) بريرة : (يا رسول الله أناأمرنى بذلك ؟) أى أأمرك لي يا رسول الله بالبقاء مع مغيث على سبيل الحتم والإلزام ؟ (قال) صلى الله عليه وسلم (لا إنما أنا شافع) أى أقول لك ذلك على سبيل الشفاعة لمغيث . لا على سبيل الحتم عليك والإلزام (فكانت دموعه تسيل على خده) . وفي لفظ للترمذى عن ابن عباس : والله لكأنى به في طرق المدينة ونواحيها . وإن دموعه لتسيل على لحيته يترضاها لتختاره فلم تفعل (ألا تعجب من حب مغيث بريرة الخ) قيل : إنما ندب صلى الله عليه وسلم العباس إلى التعجب من حال مغيث مع بريرة ، لأن العادة الغالبة أن من أحب شخصاً أحبه هو أيضاً .

(الفقه) الحديث أصل في اعتبار الكفاءة في النكاح . وهي من جهة الزوج شرط من شروط لزوم النكاح عند الحنفيين . وهي حق الولي والمرأة . فلوزوجت نفسها من رجل لم يعلم أنه حر أو عبد فبان أنه عبد مأذون في النكاح فلا خيار لها . ولو زوجها الولي برضاها ولم يعلم بعدم الكفاءة ثم علم فلا خيار له إذا لم يشترطها . أما إذا اشترطها أو عقد على أنه حر فبان أنه عبد فله الخيار . ولو تزوجت غير كفء بغير رضا الولي فله أن يفرق بينهما دفعا لضرر العار عن نفسه . هذا وقد دل الحديث .

(ا) على أن الأمة إذا كانت تحت عبد فعتقت فلها الخيار اتفاقاً ، لأن المرأة إذا صارت حرة وكان الزوج عبداً لم يكن كفءاً لها . وأما إذا كانت من عتقت تحت حر ، فقال مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد : لا خيار لها . وقال الشعبي والنخعي والحنفيون وسفيان الثوري : لها الخيار في الفسخ لأن الزوج كان يملك عليها طلقتين فلما صارت حرة صار يملك عليها طلاقاً ثالثة وفيه ضرر لها فلما سكت رفع أصل المقدم لدفع زيادة الضرر عنها .

(ب) في قوله صلى الله عليه وسلم : إنما أنا شافع دليل على أنه لا إثم في رد شفاعة الصالحين .

(والحديث) أخرجه نحوه البخاري وابن ماجه والترمذى . وقال : هذا حديث حسن

صحيح (١)

(١) ص ٣٢٩ ج ٩ فتح البارى (شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة) و ص ٣٢٧ ج ١ سنن ابن ماجه (خيار الأمة إذا عتقت) و ص ٢٠٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (الأمة تعتق ولها زوج - الرضاع)

(٤٩) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا عَفَّانُ ثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُسَمَّى مُفَيْمًا فَخَبَّرَهَا بِذُنُوبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ .

(ش) (عفان) بن مسلم . و (همام) بن يحيى العوذى و (قنادة) بن دعامه .

(المعنى) (أن زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى مفيمًا) بضم فكسر فأعققت عائشة بريرة (خبرها) أى بريرة (بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم) بين البقاء مع زوجها مفيم في عصمة نكاحه وبين فراقه . (و) لما اختارت مفارقة (أمرها) النبي صلى الله عليه وسلم (أن تعتد) عدة الحرة كما صرح به عند أحمد والبيهقي ، وهى ثلاث حيض . «قالت» عائشة رضى الله عنها : أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض . أخرجه ابن ماجه بسند صحيح^(١) [٤٢] .

(الفقه) دل الحديث على أن المعتقة وزوجها عبد تخير . وإذا اختارت نفسها تعتد عدة الحرة .

(والحديث) أخرجه البيهقي مطولاً عن أبى بكر اليمسبورى بسنده إلى حبان بن هلال قال ثناهم سمعت قنادة يحدث عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن عائشة رضى الله عنها اشترت بريرة فأعتقتها واشترطت الولاء فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق رخيرها فاختارت نفسها ففرق بينهما وجعل عليها عدة الحرة . قال أبو بكر : جود حبان في قوله عدة الحرة ، لأن عفان ابن مسلم وعمر بن عامر روياه فقالا : وأمرها أن تعتد ولم يذكر عدة الحرة^(٢) .

(٥٠) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ قَالَتْ : كَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا فَخَبَّرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرْهَا .

(ش) (جرير) بن عبد الحميد (المعنى) (في قصة بريرة) أى في قصة عتقها . وقد رواها جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كانت بريرة على نفسها بتسع أواق في كل سنة بأوقية فأنت عائشة نسقها فقالت : لا إلا أن يشاءوا أن أعدها لهم عدة واحدة ويكون الولاء لى

(١) ص ٣٢٧ ج ٢ سنن ابن ماجه (خيار الأمة إذا اعتقت) .

(٢) ص ٤٥١ ج ٧ سنن البيهقي (عدة المعتقة تحت عبد إذا اختارت فراقه) .

فذهبت بريرة فكلّمت في ذلك أهلها فأبوا عليها إلا أن يكون الولاء لهم فجات إلى عائشة - وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك - فقالت لها ما قال أهلها . فقالت : لاها الله إذا إلا أن يكون الولاء لي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما هذا ؟ فقالت : يا رسول الله إن بريرة أتتني تستعين بي على كتابتها فقالت : لا إلا أن يشاءوا أن أعدها لهم عدة واحدة ويكون الولاء لي فذكرت ذلك لأهلها فأبوا عليها إلا أن يكون الولاء لهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابتاعها واشترطى لهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق . ثم قام فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله عز وجل يقولون : أعتق فلانا والولاء لي . كتاب الله عز وجل أحق وشروط الله أوثق وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط . فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها . وكان عبداً فاختارت نفسها . قال عروة : فلو كان حراً ما خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجه النسائي^(١) [٤٣] هذا وقصة بريرة كانت في السنة التاسعة من الهجرة لأن العباس رضى الله عنه إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف . وكان ذلك في أواخر سنة ثمان . ويؤيده أيضاً قول ابن عباس : إنه شاهد ذلك . وهو إنما قدم المدينة مع أبيه . قاله الحافظ^(٢) (ولو كان حراً لم يخيرها) هو مدرج من قول عروة كما علمته من رواية النسائي المذكورة .

(الفقه) في الحديث دلالة على أن زوج بريرة كان عبداً حين ختمت من وجهين « أحدهما » قول عائشة رضى الله عنها : إنه كان عبداً وهى صاحبة القضية . « الثانى » قول عروة ابن أختها : ولو كان حراً لم يخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والترمذى وقال : حديث عائشة حديث حسن صحيح^(٣) وتقدم عند النسائي مطولاً .

(٥١) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ شَيْبَةَ ثَنَا حُسَيْنُ بْنُ قَلِيٍّ وَالْوَلِيدُ بْنُ عُفَيْمَةَ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَرِيرَةَ خَيْرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ زَوْجَهَا عَبْدًا .

(١) ص ١٠٢ ج ٢ - مجتبي (خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك) (لاها الله) لا نافية أى لا أشتري ولا أعد الدرام . وما بدل من واو القسم يقال : ها الله موضع وأنته بقطع الهمزة مع اثبات ألفها وحذفه . و (اذا) أى إذ شرطوا الولاء لأنفسهم .

(٢) ص ٣٣٠ ج ٩ فتح الباري . الشرح (شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة) .

(٣) ص ١٤٦ ج ١٠ نووى مسلم (الولاء لمن أعتق) وص ٢٠٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (الأمة تعتق ولها زوج) .

﴿ش﴾ (حسين بن علي) الجعفي و (الوليد بن عقبة) بن المغيرة الشيباني تقدم ص ٨٣ ج ٢ تكملة المنهل . و (زائدة) بن قدامة . و (عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم . هذا وقصة بريرة رواها المصنف عن ابن عباس وعائشة من عدة طرق كما ترى . وذلك دال على قوة الحديث .

(الفقه) دل الحديث على أن الأمة إذا أعتقت وهي متزوجة عبداً ثبت لها الخيار في فسخ نكاحها منه أو بقائها في عصمته . وهذا مجمع عليه . ويثبت لها الخيار على الفور، لما في بعض طرق الحديث أنها عتقت فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فغيرها فاختارت نفسها^(١) وثبت لها الخيار لأنه لا تكافؤ بين الحر والعبد .

(والحديث) أخرجه مسلم والنسائي والبيهقي مطولاً^(٢) .

﴿ ٢٠ — باب من قال كان حراً ﴾

أى في بيان قول من قال زوج بريرة كان حراً حين أعتقت .

(١٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ حُرًّا حِينَ أُعْتِقَتْ وَأَنَّهَا خَيْرٌ فَقَالَتْ: مَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ مَعَهُ وَإِنْ لِي كَذًّا وَكَذًّا .

﴿ش﴾ هذا أثر (ابن كثير) محمد . و (سفيان) الثوري . و (منصور) بن المَعْتَمِر . و (إبراهيم) النخعي . و (الأسود) بن يزيد .

(المعنى) (أن زوج بريرة كان حراً) هذا من قول الأسود لا من قول عائشة . قاله البيهقي . (حين أعتقت) أعتقتها عائشة رضي الله عنها (وأنها) أى بريرة (خيرت) بين فسخ نكاحها من زوجها وبين بقائها في عصمته (فقالَتْ: مَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ مَعَهُ) أى مع مغيث في عصمته (وإن لي كذا كذا) أى وإن أعطيت ما لا كثيراً . وذلك لشدة بفضها إياه .

(١) ص ٣٣٣ ج ٩ فتح الباري . الشرح (باب) فيه قصة بريرة .

(٢) ص ١٤٦ ج ١٠ شرح مسلم (الولاء لمن أعتق) و ص ١٠٢ ج ٢ مجتبى (خيار الأمة) و ص ٢٢٠ ج ٧ سنن البيهقي (الأمة تعتق وزوجها عبد)

(الفقه) في هذا الأثر دلالة على أن الأمة إذا اعتقت وهي تحت حر يثبت لها الخيار في فسخ نكاحها وعدمه كما لو كانت تحت عبد . وبه قال الحنفيون وحامد بن أبي سليمان مستدلين بهذا الأثر (وأجابوا) عن الأحاديث المفيدة أن منفيًا كان عبدًا بأن هذا كان قبل عتق بريرة وإن هذا الأثر محمول على أنه كان حرًا حين اعتقت بريرة . أفاده البدر العيني^(١) (وقال) مالك والشافعي وأحمد والجمهور : إن الأمة إذا اعتقت وزوجها حر لا يثبت لها الخيار لوجود الكفاءة بينهما حينئذ ولأن الأصل في النكاح اللزوم ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع وإنما يثبت في العبد فبقى الحر على الأصل . ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهي حرة في المقام تحت حر وإنما يكون ذلك إذا أقامت تحت عبد فأثبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر . قاله النووي^(٢) (وأجابوا) عن الأثر المذكور بأنه مختلف فيه هل هو من قول الأسود بن يزيد أو رواه عن عائشة أو قول غيره ؟ قال الإمام أحمد : إنما يصح أنه كان حرًا عن الأسود وحده . وما جاء عن غيره فليس بذلك . وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدًا . ورواه علماء المدينة . وإذا روى علماء المدينة شيئًا وعملوا به فهو أصح شيء . وإذا عتقت الأمة تحت الحر فمقدها المتفق على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه ؟ قال البخاري : قول الأسود منقطع وقول ابن عباس رأيه عبدًا أصبح . وحاول بعض الحنفيين ترجيح رواية من قال : كان منفيًا حرًا حين اعتقت بريرة على رواية من قال كان عبدًا فقال : الرق تعقبه الحرية بلا هكس وهو كما قال . لكن محل طريق الجمع بين الأحاديث إذا تساوت الروايات في القوة أما مع التفرد في مقابلة الاجتماع فتسكون الروايات المنفردة شاذة والشاذ مردود . ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين هاتين الروايتين مع قولهم : إنه لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع . والذي يتحصل من كلام محققهم أن محل الجمع إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروايتين . قاله الحافظ^(٣) وقال الخطابي : اختلفت الروايات في الحديث عن عائشة رضي الله عنها . فروى عنها أهل الحجاز أنها قالت : كان زوج بريرة عبدًا . كذلك رواه عروة بن الزبير والقاسم بن محمد . وروى أهل الكوفة أن زوجها كان حرًا كذلك رواه الأسود ابن يزيد عنها . ورواية أهل الحجاز أولى ، لأن عائشة رضي الله عنها حرة القاسم وخالة عروة وكانها يدخلان عليها بلا حجاب والأسود يسمع كلامها من وراء حجاب . وقد قيل : إن قوله : كان زوجها حرًا إنما هو من كلام الأسود لا من قول عائشة . وحديث ابن عباس في هذا لم يعارضه شيء وهو يخبر

(١) ص ٢٦٧ ج ٢٠ عمدة القارى (خيار الأمة تحت العبد) .

(٢) ص ١٤١ ج ١٠ شرح مسلم (الولاء لمن أعتق) .

(٣) ص ٣٢٨ ج ٩ فتح البارى . الشرح (خيار الأمة تحت العبد) .

أنه كان عبداً فدل ذلك على صحة رواية أهل الحجاز^(١) وبهذا ظهر الغلط في هذا الأثر .
(وقد أخرجه) أيضاً البيهقي وقال : وقوله كان زوجها حراً من قول الأسود لا من قول عائشة . وأخرجه
الترمذي وقال : وروى أبو عوانة هذا في قصة بريرة قال الأسود : وكان زوجها حراً والاصل على هذا عند
بعض التابعين ومن بعدهم وهو قول الثوري وأهل السكونة . وأخرجه النسائي مطولاً عن عائشة
قالت : اشترت بريرة فاشتري أهلها ولاءها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : أعتقها
فإنما الولاء لمن أعطى الوريق فأعتقتها فدعاها صلى الله عليه وسلم فخيرها من زوجها . قالت : لو أعطاني
كذا وكذا ما أقت عنده فاختارت نفسها وكان زوجها حراً^(٢) .

﴿ ٢١ - باب حتى متى يكون لها الخيار ﴾

أى في بيان مدة خيار الأمة تمتع تحت العبد .

(٥٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى الْحَرَّانِيُّ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَمِينٍ ابْنُ سَلَمَةَ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَعَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ . وَعَنْ هِشَامِ
ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَرِيرَةَ أُعْتِقَتْ وَهِيَ عِنْدَ مُنَيْثٍ عَبْدٍ لِّأَبِ
أَحْمَدَ فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ لَهَا : إِنْ قَرَبَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ .

﴿ش﴾ (السند) (محمد بن سلمة) المرادى . و (أبو جعفر) لم نقف على اسمه وهو ابن محمد بن
ركانة . روى عن أبيه ومجاهد بن جبر . وعنه محمد بن إسحاق وأبو الحسن المسقلاني . روى له أيضاً
الترمذي (وعن أبان بن صالح) عطف على أبي جعفر . وأبو جعفر وأبان روي (عن مجاهد) بن جبر اللخمي (وعن
هشام بن عروة) عطف على أبان أى روى محمد بن إسحاق عن أبي جعفر وعن أبان وعن هشام (عن
أبيه) عروة (عن عائشة) وبجملته القول أن ابن إسحاق روى هذا الحديث من طريقين «أحدهما» عن
أبي جعفر وعن أبان بن صالح عن مجاهد بن جبر عن عائشة رضى الله عنها «والثاني» عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها . فالطريقان متصلان . أما الثاني فسلم . وأما الأول فيؤيد اتصاله
ما قاله صاحب الجوهر النقي عن البيهقي أنه قال : رواه ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن
مجاهد عن عائشة .

(١) ص ٢٥٦ ج ٣ معالم السنن (الملوك تمتع ومى تحت حر أو عبد) .

(٢) ص ٢٢٣ ج ٧ سنن البيهقي (من زعم أن زوج بريرة كان حراً يوم أعتقت) و ص ٢٠٢ ج ٢ تحفة

الأحوذى (الأمة تمتع ولها زوج) و ص ١٠٢ ج ٢ مجتبى (خيار الأمة تمتع وزوجها حر) و (الوريق) بفتح فسكر الفضة .

(المعنى) (وهى) أى بريرة (عند منيث عبد لآل أبى أحمد) وفى رواية الترمذى : إنه كان عبداً أسود لبنى المغيرة . وهى أثبت لصحة إسنادها . أفاده الحافظ^(١) . (غيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى خبر بريرة بعد أن أعتقت بين بقائها تحت منيث وبين مفارقتها إياه (وقال لها : إن قربك) بضم الراء وكسرهما . أى إن جامعتك (فلا خيار لك) يقال : قرب بالضم قرباً ، وقرب بالـكسر قرباناً . والـكل بمعنى دنا . وعند الدارقطنى : إن وطئتك فلا خيار لك .

(الفقه) دل الحديث على أن الأمة إذا عتقت تحت العبد ثبت لها الخيار على التراخى إلى أن يطأها زوجها ، فإن وطئها فلا خيار لها . وهو مذهب مالك وأحمد والأوزاعى والزهري وسليمان بن يسار ونافع وقتادة . وروى عن ابن عمر . وهو قول للشافعى . أخذاً بحديث الباب . وبما روى الحسن بن عمرو بن أمية قال : سمعت رجلاً يتحدثون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا عتقت الأمة فهى بالخيار ما لم يطأها إن شئت فارقتها وإن وطئها فلا خيار لها » أخرجه أحمد^(٢) [٤٤] . وقال الحنفيون : لها الخيار ما دامت فى مجلس العتق ، فإن فارقتها بطل خيارها ولزمها البقاء مع زوجها . وكذا يبطل خيارها باختيارها البقاء معه ، ولو كانت فى المجلس . وللشافعى قولان آخران : أحدهما أن لها الخيار إلى ثلاثة أيام . ثانيهما أنه على الفور . (والظاهر) القول الأول لقوة أدلته . واختلاف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار . هل يسقط خيارها ؟ فمند الحنبلية يسقط . وعند الشافعية تعذر بالجهل فلا يسقط خيارها . أفاده الحافظ^(٣) . فإذا وطئها وادعت الجهالة بالعتق وهى ممن يخفى ذلك عليها ، كأن يمتقها سيدها وهو فى بلد آخر . فالقول قولها مع يمينها ، لأن الأصل عدم ذلك . وإن كانت ممن لا يخفى ذلك عليها لسكونهما فى بلد واحد وقد اشتهر ذلك لم يقبل قولها ، لأنه خلاف الظاهر . وإن علمت بالعتق وادعت الجهالة بثبوت الخيار فالقول قولها ، لأن ذلك لا يعلمه إلا خواص الناس . والظاهر صدقها فيه . وللشافعى - فى قبول قولها فى ذلك - قولان . قاله ابن قدامة^(٤) .

(١) ص ٣٢٩ ج ٩ فتح البارى . الشرح (خيار الأمة تحت العبد) .

(٢) ص ٥٩٣ ج ٧ معنى ابن قدامة (فإن أعتق قبل أن تختار أو وطئها بطل خيارها) .

(٣) ص ٣٣٣ ج ٩ فتح البارى . الشرح (باب) فى قصة بريرة .

(٤) ص ٥٩٤ ج ٧ معنى (إن وطئها بطل خيارها) .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق المصنف وفي سنده محمد بن إسحاق ، وهو مدلس وقد عنعنه .
وأخرج الدارقطني مجزءه من طريق شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبريرة : إن وطنك فلا خيار لك . وقال مجاهد :
إن قربك فلا خيار لك^(١) .

﴿ ٢٢ - باب في المملوكين يعتقان مملأ هل تخير امرأته ؟ ﴾

أى فى بيان حكم الأمة تحت العبد يعتقان مملأ . هل يثبت لها الخيار ؟

(٥٣) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَنَعْرُ بْنُ عَلِيٍّ . قَالَ زُهَيْرٌ : ثَنَا
عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَوْهَبٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ
عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَتَعَاقَ مَمْلُوكَيْنِ لَهَا زَوْجٌ . قَالَ : فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَبْدَأَ بِالرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ . قَالَ نَعْرُ : أَخْبَرَنِي أَبُو عَلِيٍّ
الْحَنَفِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

﴿ش﴾ (السند) (قال زهير) بن حرب أحد شيوخ المصنف فى روايته (ثنا عبيد الله بن
عبد المجيد) أبو على الحنفى . أى أنه روى عن شيخه بالتحديث بخلاف الشيخ الثانى نصر بن على .
فإنه رواه عن عبيد الله بن عبد المجيد بصيغة الإخبار وبذكر كنيته . وهو قد رواه عن شيخه
ابن موهب بالنعمة . كما سيذكره المصنف بعد . و (عبيد الله بن عبد المجيد) هكذا فى أكثر النسخ .
وفى نسخة عبد الله بن عبد المجيد أبو على الحنفى . و (عبيد الله بن عبد الرحمن) بن عبد الله (بن
موهب) التميمى القرشى المدنى . ويقال : عبد الله . قال ابن سعد : يكنى أبا محمد . روى عن على بن
الحسين وشريك بن أبى نمر ومحمد بن كعب القرظى وشهر بن حوشب وغيرهم . وعنه عيسى بن
يونس وسجاد بن مسعدة وابن أبى فديك والثورى وآخرون . وثقه ابن معين والمجلى . وذكره
ابن حبان فى الثقات . وضعفه يحيى القطان ويعقوب بن شعبة . وقال أبو حاتم : صالح الحديث .
وقال البخارى فى التاريخ الأوسط : كان ابن عيينة يضمنه . وقال فى التقريب : ليس بالقوى من

(١) ص ٢٢١ ج ٣ سنن البيهقي (وقت الخيار) . و ص ٤١٣ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

السابعة . وقال النسائي : ليس بذلك القوي . وقال ابن عدى : حسن الحديث يكتب حديثه . مات سنة ١٠٤ هـ . روى له أيضاً البخارى فى الأدب والنسائي وابن ماجه . و (القاسم) بن محمد ابن أبى بكر .

(المعنى) (أنها) أى عائشة (أرادت أن تعتق مملوكين لها) ولفظ النسائي : كان لعائشة غلام وجارية قالت : فأردت أن أعتقهما (الحديث) ولفظ ابن ماجه : عن عائشة أنها كان لها غلام وجارية (الحديث) و (زوج) أى كل واحد منهما زوج الآخر ، لأن الزوج فى الأصل يطلق على شيئين بينهما ازدواج وعند الخطابي : عن عائشة رضى الله عنها أنها أرادت أن تعتق مملوكين لها . يعنى زوجين . (قال) (القاسم) (فسألت) عائشة رضى الله عنها (النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) أى عن كيفية الإعتاق أعتقهما معا أم مرتبين ؟ (فأمرها) صلى الله عليه وسلم (أن تبدأ بالرجل) فعتقه (قبل المرأة) وذلك لفضله على المرأة . ولأن إعتاقه قبل زوجته لا يترتب عليه فسخ النكاح بخلاف إعتاقها هى قبله فإنه قد يترتب عليه ذلك (قال نصر) بن على شيخ المصنف (أخبرنى أبو على الحنفى) كنية عبيد الله بن عبد الحميد (عن عبيد الله) بن عبد الرحمن فذكر نصر شيخه بكنيته وأنه روى عن شيخه بلفظ عن .

(الفقه) فى الحديث دلالة (١) على أن الخيار بالعتق إنما يكون للأمة إذا كانت تحت عبد ولو كان لها خيار إذا كانت تحت حر لم يكن لتقديم عتق الرجل عليها معنى ولا فيه فائدة . قاله الخطابي (٢) . (ب) على أنه يستحب لمن له عبد وأمة متزوجان فأراد عتقهما البداة بالرجل اثلاً يثبت للمرأة خيار عليه فيفسخ نكاحه . فإن أعتق العبد والأمة دفعة واحدة فلا خيار لها والنكاح بحاله سواء أعتقهما رجل واحد أم رجلان . نص عليه أحمد . وعنه لها الخيار . والأول أولى ، لأن الحرية الطارئة بعد عتقها تمنع الفسخ . فالمقارنة أولى كإسلام الزوجين . قاله ابن قدامة (٣) .

(والحديث) أخرج نحوه النسائي وابن ماجه . وفى سننه عبيد الله بن عبد الرحمن . وفيه مقال كما علمت (٣) .

(١) ص ٢٥٧ ج ٣ معالم السنن (باب المملوكين يعتقان معا هل تخير المرأة؟) .

(٢) ص ٥٩٥ ج ٢ معنى (حكم ما لو أعتق العبد والأمة دفعة واحدة) .

(٣) ص ١٠١ ج ٢ مجتبى (خيار المملوكين يعتقان) و ص ٥٧ ج ٢ سنن ابن ماجه (من أراد عتق عبداً

رجل وامرأته فليبدأ بالرجل) .

﴿ ٢٣ - باب إذا أسلم أحد الزوجين ﴾

أى فى بيان حكم ما إذا أسلم أحد الزوجين . ثم علم أن الآخر كان قد أسلم معه .

(٥٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً بَعْدَهُ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّهَا قَدْ كَانَتْ أَسْلَمَتْ مِنِّي . فَرَدَّهَا عَلَيْهِ .

﴿ش﴾ (وكيع) بن الجراح . و (إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي . و (سماك) ابن حرب . و (عكرمة) مولى ابن عباس .

(المعنى) (أن رجلاً جاء مسلماً إلخ) لم نقف على اسمه ولا على اسم امرأته (فردّها عليه) الذي صلى الله عليه وسلم . وفى نسخة : فرّدها على . بصيغة الطالب . وفيها الفغات من النفيّة إلى التسلّم .

(الفقه) دل الحديث على أن الزوجين إذا أسلما معاً فمما على نكاحهما الأول . ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الإسلام هل وقع صحيحاً ؟ وهذا مجمع عليه . وعمله إذا لم يكن المبطل قائماً كما لو كانت أخته من نسب أو رضاع .

(والحديث) أخرجه أيضاً الترمذى وقال : هذا حديث صحيح^(١) .

(٥٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنِي أَبُو أُحْمَدَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : أَسْلَمَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَزَوَّجَتْ فَبَاءَ زَوْجُهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَسْلَمْتُ وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي فَأَنْتَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ وَرَدَّهَا إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ .

(١) س ١٩٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (فى الزوجين للمعركين أسلم أحدهما) .

(ش) (أبو أحمد) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري (المعنى) (أسلمت امرأة) لم أقف على اسمها وجاءت المدينة مهاجرة (فتزوجت) رجلاً آخر (لخاء زوجها) الأول ولم يعرف اسمه . (فقال : يا رسول الله إني قد كنت أسلمت) في دار الحرب (وعلمت) المرأة (بإسلامي فأنزمتها) . أي أبطل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) نكاحها (من زوجها الآخر) لأنه وقع باطلاً (وردها إلى زوجها الأول) .

(الفقه) دل الحديث على أن المرأة إذا أسلمت مع زوجها كانت في عصمته . ولو تزوجت بغيره كان نكاحها باطلاً وتنزع من هذا الزوج وتضم إلى زوجها الأول سواء أكان قبل الدخول أم بعده . وهذا متفق عليه (قال) ابن قدامة : وإذا كان إسلام أحدهما بعد الدخول ففيه عن أحمد روايتان إحداها يقف على انقضاء العدة فإن أسلم الآخر قبل انقضائها فهما على النكاح . وإن لم يسلم حتى انقضت العدة وقعت الفرقة منذ اختلاف الدينان . فلا يحتاج إلى استئناف العدة . وهذا قول الزهري والليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن . والرواية الثانية تتمجّل الفرقة . وهو اختيار الخلال وقول الحسن وطاوس وعكرمة وقتادة . وقول أبي حنيفة ها هنا كقوله فيما قبل الدخول إلا أن المرأة إذا كانت في دار الحرب فانقضت عدتها وحصلت الفرقة لزمها استئناف العدة . وقال مالك : إن أسلم الرجل قبل امرأته عرض عليها الإسلام . فإن أسلمت وإلا وقعت الفرقة . وإن كانت غائبة تمجّل الفرقة . وإن أسلمت المرأة قبله وقفت الفرقة على انقضاء العدة . واحتج من قال بتمجّل الفرقة بقوله تعالى : وَلَا تُمْسِكُوا بِعَمَمِ الْكَوَافِرِ . ولأن ما يوجب النكاح لا يختلف بما قبل الدخول وبمده كالرضاع^(١) . (ب) دل على أن النكاح متى علم بين زوجين فادعت المرأة الفرقة فالقول قول الزوج وقولها في إبطال النكاح غير مقبول والشك لا يزحم اليقين . ولا خلاف في هذا إذا لم يتقدم إسلام أحد الزوجين لإسلام الآخر . وإذا كانت المرأة مدخولاً بها ثم أسلم الآخر قبل انقضاء العدة فهما على الزوجية عند الزهري والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال مالك : إذا أسلم الرجل قبل امرأته وقعت الفرقة إذا عرض عليها الإسلام فلم تقبل . وقال سفيان الثوري في المرأة إذا أسلمت عرض على زوجها الإسلام فإن أسلم فهما على نكاحهما . وإن أبي أن يسلم فرق بينهما . وبهذا قال الحنفيةون إذا كانا في دار الإسلام . وإن أسلمت المرأة ثم لحق الزوج بدار الكفر

(١) س ٥٣٤ ج ٧ معنى (حكم ما إذا أسلم أحد الزوجين بعد الدخول) .

فقد بانت منه لا فتراق الدين فإن أسلمت وها في دار الحرب ولم يخرجها أو أحدها إلى دار الإسلام فهو أحق بها إن أسلمت قبل أن تنقضى العدة . فإذا انقضت فلا سبيل له عليها . قاله الخطابي^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي والترمذي . وقال : هذا حديث صحيح^(٢) .

﴿ ٢٤ — باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها ﴾

أى فى بيان المدة التى يجوز للمرأة أن ترجع فيها إلى زوجها إذا أسلم بعدها .

(٥٦) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيْلِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الرَّازِيُّ ثَنَا سَلَمَةُ يَعْنِي ابْنَ الْفَضْلِ ح وَثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا يَزِيدُ الْمَعْنَى كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِالنِّسْكَاحِ الْأَوَّلِ لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو فِي حَدِيثِهِ : بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ . وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ : بَعْدَ سَنَتَيْنِ .

﴿ش﴾ (الحسن بن على) الحلوانى . و (يزيد) بن هارون (المعنى كلهم) أى روى الحديث كل من محمد بن سلمة المرادى وسلمة بن الفضل ويزيد بن هارون (عن) محمد بن إسحاق بالمعنى وقد اختلفت بعض ألفاظهم .

(المعنى) (رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته زينب) رضى الله عنها (على) زوجها (أبى العاص) واسمه لقيط أو مقسم أو القاسم (بن الربيع) وقد تقدمت ترجمته وقصة زواجه بالسيدة زينب كبرى بنات النبي صلى الله عليه وسلم وأسرته بيد وفدائه وإسلامه ، ورد زينب إليه (بالنكاح الأول) وكان قبل البعثة^(٣) (لم يحدث شيئاً) أى لم يحدد عقدا ولا مهر ولا شهادة .

(١) ص ٢٥٨ ج ٣ معالم السنن (باب إذا أسلم أحد الزوجين) .

(٢) ص ٢٠٢ ج ١٦ — الفتح الربانى . و ص ١٨٨ ج ٧ سنن البيهقي (لا يفسخ النكاح بينهما بإسلام أحدهما . . .) و ص ١٩٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (فى الزوجين المشركين يسلم أحدهما) .

(٣) افطر ص ١٣ ج ٦ — المنهل المذهب (العمل فى الصلاة) .

ففي رواية أحمد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص . وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين - على النكاح الأول لم يحدث شهادة ولا صداق (قال محمد ابن عمرو) أحد شيوخ المصنف (في حديثه) رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص (بعد ست سنين) أي من تاريخ هجرتها من مكة إلى المدينة فلما هاجرت سنة اثنتين من الهجرة بعد وقعة بدر وأطلق سراح زوجها فانصرف إلى مكة . فلما كان قبيل الفتح أسر ثانياً وأخذ ماله فاستجار بزوجه زينب فأجارته فطلب أن يأخذ جميع المال الذي كان قد أخذ منه فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم فأخذه وذهب إلى مكة وأعطى لكل واحد حقه منه . ثم جاء إلى المدينة مسلماً قبيل الفتح سنة ثمان من الهجرة (وقال الحسن بن علي) الحلواني أحد شيوخ المصنف في روايته لهذا الحديث : إن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب رضي الله عنها على أبي العاص (بعد سنتين) من نزول قوله تعالى : فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ^(١) المفيد تحريم المسلمات على الكفار . فإن هذه الآية إنما نزلت سنة ست من الهجرة بعد الحديبية . فبين نزول الآية وبين إسلام أبي العاص سنتان فلا منافاة بين هذه الرواية وبين التي قبلها . وهذا لا يستلزم أن إسلام زينب رضي الله عنها كان حين هجرتها سنة اثنتين من الهجرة كما قاله بعضهم بل هي أسلمت من حين البعثة مع أمها خديجة رضي الله عنهما . أفاده الميثمي^(٢) . وقال ابن القيم : رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع وهو إنما أسلم زمن الحديبية وهي أسلمت أول البعثة فبين إسلامهما أكثر من ثمان عشرة سنة^(٣) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن اختلاف الدارين لا تأثير له في الفقرة بين الزوجين . وذلك أن أبا العاص كان بمكة بعد أن أطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفك أسره وطلب منه أن يرسل زينب إليه ففعل وقدمت زينب على أبيها وأقامت بالمدينة . وقد تكلم الناس في تزويجه صلى الله عليه وسلم زينب من أبي العاص وهي مسلمة وهو كافر . ووجه ذلك أنه صلى الله عليه وسلم إنما زوجها منه قبل نزول قوله تعالى : وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا^(٤) ثم أسلم أبو العاص فرداها إليه النبي

(١) سورة الممتحنة من آية ١٠ وصدرها (يأيتها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) .

(٢) ص ٢١٣ ج ٩ بحم الزوائد (فضل زينب بنته صلى الله عليه وسلم) .

(٣) ص ١٤ ج ٤ زاد المعاد (حكمه صلى الله عليه وسلم في إسلام أحد الزوجين قبل الآخر) .

(٤) سورة البقرة من آية ٢٢١ وصدرها (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) .

صلى الله عليه وسلم فاجتمعا في الإسلام والنكاح معاً (ب) على أن المرأة إذا أسلمت قبل زوجها ترجع إليه بالعصمة الأولى من غير تجديد مهر ولا عقد ولو كان إسلامه بعد انقضاء عدتها إذ يبعد كل البعد أن زينب رضي الله عنها لم تنقض عدتها في المدة المذكورة . وبهذا قال علي بن أبي طالب وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وبعض أهل الظاهر مستدلين بحديث الباب (وقال) الجمهور من السلف والخلف: إن أسلم الزوج قبل انقضاء عدتها رجعت إليه على النكاح الأول وإن أسلم بعد انقضاء عدتها لا ترجع إليه إلا بعقد ومهر جديدين، لما روى حجاج بن أرطاة عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد. أخرجه أحمد وقال: هذا حديث ضعيف أو قال واه ولم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب وإنما سمعه من محمد بن عبد الله المزني ولا يساوي حديثه شيئاً . وأخرجه الترمذي وقال: هذا حديث في إسناده مقال^(١) [٤٥] (وأجاب الجمهور) بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وإن لم تجر العادة غالباً به ولا سيما إذا كانت المدة سنتين فإن الحيض قد يبطل عن ذوات الأقراء لعارض علة أحياناً وهو أولى ما يمتد في ذلك قاله الحافظ^(٢) وقال: وأحسن المسالك في هذين الحديثين «ترجيح» حديث ابن عباس كارجعه الأئمة «وحله» على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ولا مانع من ذلك . وأغرب ابن حزم فقال: إن قوله ردها إليه بعد كذا مراده جمع بينهما وإلا فإسلام أبي العاص كان قبل الحديبية وذلك قيل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك. هكذا زعم وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المفازي أن إسلامه كان بعد نزول آية التحريم^(٣).

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والحاكم وصححه وابن ماجه والبيهقي والترمذي وقال: هذا حديث ليس بإسناده بأس^(٤) (وقال) ابن كثير في الإرشاد: وهو حديث جيد قوى .

﴿ ٢٥ — باب فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان ﴾

أى في بيان حكم من أسلم وهو متزوج أكثر من أربع نسوة هل يؤمر بمفارقة ما زاد ؟ وبيان حكم من أسلم وهو متزوج بامرأة وأختها هل يؤمر بمفارقة واحدة ؟ . .

(١) س ٢٠١ ج ١٦ — الفتح الرباني . وس ١٩٥ ج ٢ تحفة الأحوذى (في الزوجين المشركين يسلم أحدهما)
(٢) س ٣٤٢ و ٣٤٣ ج ٩ فتح الباري . الشرح (إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذى أو الحرى) .
(٣) س ٢٠١ ج ١٦ — الفتح الرباني . وس ٣١٧ ج ١ سنن ابن ماجه (باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر) وس ١٨٧ ج ٧ سنن البيهقي (لا يفسخ النكاح بينهما بإسلام أحدهما حتى تنقضى العدة) وس ١٩٦ ج ٢ تحفة الأحوذى (في الزوجين المشركين يسلم أحدهما) .

(٥٧) (ص) حدثنا مسدد بن مسرهد و(هشيم) بن عمار و(ابن أبي أوفى) بن وهب بن بريقية أخبرنا هشيم بن عمار عن أبي أيوب عن حمزة بن عمار بن السمير عن الحارث بن قيس . قال مسدد : ابن عميرة . وقال وهب : الأسدي قال : أسلمت وعندي ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اختر منهن أربعة .

(ش) (السند) (مسدد) بن مسرهد و(هشيم) بن عمار و(ابن أبي أوفى) بن وهب بن بريقية أخبرنا هشيم بن عمار عن أبي أيوب عن حمزة بن عمار بن السمير عن الحارث بن قيس . قال مسدد : ابن عميرة . وقال وهب : الأسدي قال : أسلمت وعندي ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اختر منهن أربعة .

(حمية) بن عمار و(السند) (مسدد) بن مسرهد و(هشيم) بن عمار و(ابن أبي أوفى) بن وهب بن بريقية أخبرنا هشيم بن عمار عن أبي أيوب عن حمزة بن عمار بن السمير عن الحارث بن قيس . قال مسدد : ابن عميرة . وقال وهب : الأسدي قال : أسلمت وعندي ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اختر منهن أربعة .

(حمية) بن عمار و(السند) (مسدد) بن مسرهد و(هشيم) بن عمار و(ابن أبي أوفى) بن وهب بن بريقية أخبرنا هشيم بن عمار عن أبي أيوب عن حمزة بن عمار بن السمير عن الحارث بن قيس . قال مسدد : ابن عميرة . وقال وهب : الأسدي قال : أسلمت وعندي ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اختر منهن أربعة .

(حمية) بن عمار و(السند) (مسدد) بن مسرهد و(هشيم) بن عمار و(ابن أبي أوفى) بن وهب بن بريقية أخبرنا هشيم بن عمار عن أبي أيوب عن حمزة بن عمار بن السمير عن الحارث بن قيس . قال مسدد : ابن عميرة . وقال وهب : الأسدي قال : أسلمت وعندي ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اختر منهن أربعة .

(المعنى) (قال) الحارث بن قيس (أسلمت وعندي) أي في عصمتي (ثمان نسوة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال) صلى الله عليه وسلم (اختر منهن أربعة) ظاهره أن الاختيار في ذلك إلى الزوج بمسك أربعة منهن سواء أكان عقد على الجميع في عقد واحد أم في عقود متفرقة لا يعتبر المتقدمة في العقد ولا المتأخرة منهن ، لأنه صلى الله عليه وسلم قد فوض إلى الزوج الاختيار من غير أن يستفصل منه . ويأتي تمام الفقه .

(والحديث) أخرجه البيهقي من طريق وهب بن بريقية^(١) .

(٥٨) مك ﴿ص﴾ وحدثنا أحمد بن إبراهيم ثنا هشيم بهذا الحديث فقال : قيس ابن الحارث مكان الحارث بن قيس قال أحمد بن إبراهيم : هذا هو الصواب يعني قيس بن الحارث .

﴿ش﴾ (أحمد بن إبراهيم) أبو عبد الله الدورقي (بهذا الحديث) يأتي لفظه في التخريج (فقال) أحمد بن إبراهيم في سنده (قيس بن الحارث) الأسدي (مكان الحارث بن قيس) ولذا . قال في التزيين ويقال : الحارث بن قيس صحابي له حديث .

(والحديث) أخرجه أيضاً ابن ماجه عن ابن أبي ليلى عن حميضة بنت الشمردل عن قيس بن الحارث قال : أسلمت وعندى ثمان نسوة فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ذلك له فقال : اختر منهم أربعة^(١) وتقدم أن لفظ « بنت الشمردل » لعله تصحيف من الناسخ وفي سنده ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن . وقد ضعفه غير واحد من الأئمة . وقال أبو عمر النري : الحارث بن قيس ليس له إلا حديث واحد وهو هذا . ولم يأت به من وجه صحيح .

(٥٩) مك ﴿ص﴾ حدثنا أحمد بن إبراهيم ثنا بكر بن عبد الرحمن قاضي الكوفة عن عيسى بن المختار عن ابن أبي ليلى عن حميضة بنت الشمردل عن قيس بمكانه .

﴿ش﴾ (السند) (أحمد بن إبراهيم) الدورقي . و (بكر بن عبد الرحمن) بن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو عبد الرحمن (قاضي الكوفة) ويقال : بكر بن عبيد . روى عن قيس بن الربيع وهريم بن سفيان البجلي ومعه عيسى وغيرهم . وعنه عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة وابن نمير ويعقوب بن سفيان وأبو كريب وكثيرون . وثقه الدارقطني . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التزيين : ثقة من التاسعة . قيل مات سنة ٢١٢ هـ . روى له أيضاً النسائي وابن ماجه . و (عيسى ابن المختار) بن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي . روى عن طاحه بن مصرف والنهال بن عمرو وعبد الكريم بن أبي أمية ومحمد بن عبد الرحمن . وعنه ابن عمه بكر بن عبد الرحمن . وثقه ابن شاهين والدارقطني . وقال ابن معين : صالح . وقال الذهبي : مقل تفرد عنه

ابن عمه بكر بن عبد الرحمن . وقال في التتريب : ثقة من القاسمة . روى له أيضاً النسائي وابن ماجه و (ابن أبي ليلى) محمد بن عبد الرحمن . و (قيس) بن الحارث .

(المعنى) (بمعناه) أى روى الحديث عيسى بن المختار بمعنى حديث هشيم بن بشير المتقدم . وساق المصنف الحديث بهذا السند ليقوى ما قاله أحمد بن إبراهيم عن هشيم : إن الصواب قيس بن الحارث لا الحارث بن قيس (وهذه الرواية) ذكرها البيهقي من طريق المصنف ثم قال : ورواه موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة عن مغيرة عن قيس عن عبد الله بن الحارث قال أسلم جدى . وهذا يؤكد رواية الجمهور عن هشيم حيث قالوا الحارث بن قيس ^(١) .

(الفقه) دلت أحاديث الباب (١) على أن أنكحة الكفار تعتبر صحيحة بعد إسلامهم بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر من الحارث بن قيس عن صحة النكاح ولم يأمره بتجديد العقد . ومحله إذا لم يكن فى أنكحتهم ما لا يحل كنكاح الأخنتين (ب) على أن الرجل إذا أسلم وفى عصمته من النساء أكثر من أربع فله أن يختار أربعاً ممنهن . وعليه أن يفارق ما زاد على ذلك . وهذا مذهب مالك والشافعى وأحمد والليث وإسحاق والحسن البصرى ومحمد بن الحسين . مسند ابن محمد فى الباب ، وبما روى ابن عمر قال : أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ منهن أربعاً وفارق سائرهن . أخرجه الشافعى وأحمد وابن ماجه والحاكم والترمذى والبيهقى وقال ابن كثير : إسناده على شرط الشيخين ^(٢) [٤٦] « وقال » أبو حنيفة وأبو يوسف والثورى والأوزاعى والزهرى : لا يُقر من أنكحة الكفار إلا ما وافق أحكام الإسلام قالوا : فإذا تزوج أكثر من أربع ثم أسلم فله أن يختار الأربع الأول ويرسل ما زاد . وإن كان قد تزوج الجميع فى عقد واحد فنكاح الجميع باطل . لإجراء لأحكام المسلمين على الكافرين . لكنه قياس فى مقابلة النص فلا يعول عليه . فالراجح ما ذهب إليه الجمهور لقوة أدلته (قال) أبو محمد عبد الله بن قدامة : ويجب عليه أن يختار أربعاً فما دون ويفارق سائرهن أو يفارق الجميع لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر غيلان وقيسا بالاختيار . وأمره يقتضى الوجوب . ولأن المسلم لا يجوز أقراره على نكاح أكثر من أربع فإن أبى أجبر بالحبس والتعزير إلى أن يخفاره ، لأن هذا حق عليه يمكنه إيفاءه وهو ممتنع منه فأجبر عليه

(١) ص ١٨٣ ج ٧ سنن البيهقى (من أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) .

(٢) ص ٣٥ ج ٢ بدائى المنى . و ص ١٩٩ ج ١٦ — الفتن الربانى . و ص ٣٠٨ ج ١ سنن ابن ماجه (الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع) . و ص ١٩٣ ج ٢ مستدرک . و ص ١٩٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (الرجل يسلم وعنده عشر) و ص ١٨١ ج ٧ سنن البيهقى .

كإبقاء الدين . وليس للحاكم أن يختار عنه لأن الحق ها هنا لغير معين . وإنما تتمين الزوجات باختياره وشهوته وذلك لا يعرفه الحاكم فينوب عنه فإن جن خلى حتى يعود علة ثم يجبر على الاختيار . وعليه نفقة الجميع إلى أن يختار لأنهن محبوسات عليه . ولأنهن في حكم الزوجات أيتن اختار جاز . ولو زوج الكافر ابنة الصغير أكثر من أربع ثم أسلموا جميعاً لم يكن له الاختيار قبل بلوغه فإنه لا حكم لقوله . وإيس لأبيه الاختيار عنه لأن ذلك حق يتعلق بالشهوة فلا يقوم غيره مقامه فيه . فإذا بلغ الصبي كان له أن يختار حينئذ وعليه النفقة إلى أن يختار . فإن مات قبل أن يختار لم يرق وارثه مقامه لما ذكرنا في الحاكم . وعلى جميعهن العدة لأن الزوجات لم يتمين منهن فمن كانت منهن حاملاً فعدتها بوضه . ومن كانت آيسة أو صغيرة فعدتها أربعة أشهر وعشر، لأنها أطول العدتين في حقها . وإن كانت من ذوات القروء فعدتها أطول الأجلين من ثلاثة قروء أو أربعة أشهر وعشر لتقضى العدة بيقين لأن كل واحدة منهن يحتمل أن تكون مختارة أو مفارقة . وعدة المختارة عدة الوفاة وعدة المفارقة ثلاثة قروء فأوجبنا أطولهما لتقضى العدة بيقين . وهذا مذهب الشافعي . فأما الميراث فإن اصطلاحن عليه فهو جائز كيفما اصطلاحن لأن الحق لمن لا يخرج عنهن . وإن أبين الصلح فقياس المذهب أن يقرع بينهما فتكون الأربع منهن بالقرعة . وعند الشافعي يوقف الميراث حتى يصطلاحن^(١) .

(ج) دلت الأحاديث على أنه لا يجوز للرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع نسوة . وهذا مذهب الجماهير من السلف والخلف . وعليه حل قوله تعالى : فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ . أى انكحوا من شئتم من النساء إن شاء أحدكم ثنتين . وإن شاء ثلاثاً . وإن شاء أربعاً . قال الشافعي : دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المبينة عن الله عز وجل أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة . وهذا يجمع عليه إلا ما حكى عن الظاهرية وبعض الشيعة أنه يباح للرجل أن يجمع في عصمته تسماً من النساء . أخذوا بظاهر الآية . قالوا : الواو فيها للجمع فجعلوا مثنى مثل اثنين . وكذلك ثلاث ورباع . قالوا : ولأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في عصمته بين تسع نسوة (وأجاب) الجمهور (١) عن الآية بأنها معروفة عن ظاهرها بأحاديث الباب (ب) وعن زواجه صلى الله عليه وسلم أكثر من أربع بأنه من خصوصياته (قال) القرطبي : اعلم أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة التسع خلافاً لمن بعد فهمه للكتاب والسنة وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة وزعم أن الواو جامعة .

وعتد ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم ينكح نسكح نسما وجمع بينهما في عصمته . والذي صار إلى هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر فحملوا مثنى مثل اثنين وكذلك ثلاث ورباع . وذهب بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منها . فقالوا : بإباحة الجمع بين ثمانى عشرة . تمسكاً منه بأن العدد في تلك الصيغ يفيد التكرار والواو للجمع . فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع . وهذا كله جهل باللسان والسنة ومخالفة لإجماع الأمة إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع . وأما ما أبيع من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فن خصوصياته^(١) . هذا وقد اختلف العلماء في العبد أنه أن يجمع في عصمته بين أربع نسوة أم لا؟ قال بالأول الزهري وربيعه ومالك وطاوس ومجاهد وأبو ثور . قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : ينكح العبد أربع نسوة كالحر . أخرجه مالك وقال : وهذا أحسن ما سمعت في ذلك^(٢) [٢٨] واستدلوا بعموم قوله تعالى : فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ الْآيَةَ . قالوا : ولأن النكاح طريقه الشهوة واللذة فساوى فيه العبد الحر كالأكل (وقال) الحنفيون والشافعي وأحمد والحسن وقتادة والشمسي والثوري وعطاء : لا يباح للعبد أكثر من زوجتين . وهو قول عمر وعلي وعبد الرحمن ابن عوف . ولم يعرف لمؤلفي الصحابة مخالف في عصرهم فكان إجماعاً (وقال) عمر رضى الله عنه : ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين . فإن لم تكن تحيض فشهريين أو شهراً ونصفاً . أخرجه الشافعي^(٣) [٢٩] وقال الحسك بن عتيبة : أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين . ويقويه ما روى الإمام أحمد بإسناده عن محمد ابن سيرين أن عمر رضى الله عنه سأل الناس كم يتزوج العبد ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف باثنتين وطالقه باثنتين [٣٠] فدل هذا على أن ذلك كان بمحض من الصحابة وغيرهم فلم يُنكر . وهذا يخص عموم الآية . على أن فيها ما يدل على إرادة الأحرار . وهو قوله تعالى : أو ما ملكت أيمانكم . أفاده ابن قدامة^(٤) . ومنه يعلم أن هذا القول هو الراجح .

(٦٠) (ص) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَلِيشَانِيِّ عَنْ

(١) ص ١٧ ج ٥ — الجامع لأحكام القرآن (العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة نسح) .

(٢) ص ٢٦ ج ٣ زرقاني الموطأ (نكاح العبيد) .

(٣) ص ٣٥٢ ج ٢ بدائع المنن (نكاح العبد والعدد المباح له) .

(٤) ص ٤٣٧ ج ٧ مغل (ليس للعبد أن يجمع إلا اثنتين) .

الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ قَالَ طَلَّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ .

(ش) (السند) (وهب بن جرير) تقدم هو وأبو جرير بن حازم ص ٥٧ ج ١ منهل .
و (أبو وهب) اسمه الديلم بن الحوشع . قاله البخاري والترمذي . وقال ابن يونس اسمه عبيد بن شرحبيل . روى عن عبد الله بن عمرو وأبي خراش . وعنه عمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب وإسحاق ابن عبد الله بن أبي فروة وابن لهيعة والليث بن سعد . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن القطان : مجهول الحال . وقال في التقريب : مقبول من الرابعة . و (الجيشاني) بفتح فسكون ففتح نسبة إلى جيشان مَخْلَق بالين . روى له أيضاً الترمذي وابن ماجه . و (الضحاك بن فيروز) الديلمي نسبة إلى الديلم بلدة معروفة الأنباري . ويقال للفلسطين . روى عن أبيه . وعنه عروة بن غزية وكثير الصنعاني . قال البخاري : لا يعرف سماعه من أبيه . وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن القطان : مجهول وصحيح الدارقطني حديثه . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة . روى له أيضاً الترمذي وابن ماجه . و (أبوه) فيروز الديلمي أبو عبد الله اليماني قاتل الأسود العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة بالين . ويقال أبو الضحاك اليماني . قال ابن سعد : هو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى إلى الحبشة . وقد وفد على النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عنه أحاديث . وعنه بنوه الضحاك وعبد الله وأبو الخير سرمد بن عبد الله اليزني وأبو خراش الرعيني وبشر المؤذن . قيل مات في زمن عثمان بن عفان . وقيل : في زمان معاوية سنة ٥٣ هـ . روى له أيضاً الترمذي .

(المعنى) (طلق أيتهما شئت) وعدد الترمذي : اخترايتهما شئت .

(الفقه) دل الحديث (١) على تحريم الجمع بين الأختين في عصمة واحدة . ويؤيده قوله تعالى : وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ . وأجمعت الأمة على هذا (ب) على أن من أسلم وهو متزوج أختين . وقد أسلمتا معه تعين عليه مفارقة إحداها لا فرق بين المتقدمة منهما والمتأخرة أو كان تزوجهما في عقد واحد . وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد والحسن والأوزاعي وإسحاق . لحديث الباب . وهكذا الحكم في المرأة وعمتها وخالتها لأن المعنى في الجميع واحد (وقال) أبو حنيفة وأبو يوسف والثوري وجماعة : إن كان تزوجهما في عقد واحد تعين عليه مفارقتهم جميعاً . وإلا تعين عليه مفارقة الأخيرة منهما لإجراء الأحكام الإسلامية على الكفار . لكنه قياس في مقابلة النص . فلا يعمول عليه . فالظاهر ما ذهب إليه الجمهور ، لأنه صلى الله عليه وسلم ترك الاستفصال من فيروز . وهو ينزل منزلة العموم .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والبيهقي . وأخرجه الترمذى من طريق ابن لهيعة . وقال : هذا حديث حسن غريب^(١) .

﴿ ٢٦ ﴾ - باب إذا أسلم أحد الزوجين لمن يكون الولد ؟

(٦١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ أَخْبَرَنَا عَيْسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ وَأَبَتْ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَتْ : ابْنَتِي وَهِيَ فَطِيمٌ أَوْ شَبْهَةٌ . وَقَالَ رَافِعٌ : ابْنَتِي . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اقْعُدِي نَاحِيَةً . وَقَالَ لَهَا : اقْعُدِي نَاحِيَةً . وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّةَ بَيْنَهُمَا . ثُمَّ قَالَ : ادْعُوَاهَا . فَمَأَلَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ اهْدِهَا . فَمَأَلَتْ إِلَى أَبِيهَا فَأَخَذَهَا .

﴿ش﴾ (السند) (عيسى) بن يونس . و (عبد الحميد بن جعفر) بن عبد الله (وأبوه) جعفر ابن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصارى أبو عبد الحميد . قيل : إن رافعاً جد جعفر لأمه . روى عن عمه عمر بن الحكم ومحمود بن لبيد وعقبة بن عامر وغيرهم . وعنه يزيد بن أبي حبيب وعمر بن الحارث والليث بن سعد ويحيى بن سعيد وكثيرون . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال البخارى فى التواريخ : رأى أنسا . وقال فى التقريب : ثقة من الثالثة . روى له أيضاً البخارى فى الأدب ومسلم وباقي الأربعة . و (رافع بن سنان) الأنصارى أبو الحكم المذنى . يقال : إنه من ذرية عامر بن ثعلبة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه حفيد ابنه جعفر ابن عبد الله .

(المعنى) (فأتت) امرأة رافع (فقالت) هذه (ابنتي وهى فطيم) أى منطومة عن الرضاع (أو شبهه) أى تشبه الفطيم لصغرهما (وقال رافع : ابنتي) يعنى وأنا أحق بها واسمها عميرة . كما عند الدارقطنى فى رواية أبى عاصم النبيل (فقال له) أى لرافع (النبي صلى الله عليه وسلم : اقعدى ناحية . وقال لها) أى للمرأة (اقعدى ناحية) أخرى (واقعدى الصبية) وسطاً (بينهما

(١) ص ٢٠١ ج ١٦ — الفتح الربانى . و ص ٣٠٨ ج ١ سنن ابن ماجه (الرجل يسلم وعنده أختان) و ص ١٩٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (الرجل يسلم وعنده أختان) و ص ١٨٤ ج ٧ سنن البيهقى (من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة)

ثم قال (النبي صلى الله عليه وسلم (ادعواها) أى البنت (فالت الصبية إلى أمها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اهداها) فالت الصبية إلى أبيها (إجابة لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم (فأخذها) أبوها .

(الفقه) دل الحديث بظاهره على أنه لو أسلم الرجل وبقيت المرأة على كفرها وبينهما طفل صغير يجوز أن تتولاه أمه وهى على كفرها . وأن الأولى أن يتولاه المسلم منهما . وبهذا قال الحنفيون . وأبو ثور وابن القاسم المالكي أخذوا بظاهر الحديث . « وقال « مالك والشافعي وأحمد : لا يجوز ولاية الكافر على الطفل الصغير ، لعدم قوله تعالى : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » ووجهه أن الكافر يفتنه عن دينه ويخرجه عن الإسلام بتعليمه الكفر وتزيينه له وتربيته عليه ، وهذا أعظم الضرر . « وأجابوا » عن حديث الباب بأن فيه اضطراباً فقد رواه النسائي من طريق عبد الحميد بن سلمة الأنصاري عن أبيه عن جده أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم . فجاء ابن لها صغير لم يبلغ الحلم . فأجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب ها هنا والأم ها هنا . ثم خيره . فقال : اللهم اهده . فذهب إلى أبيه . وأخرج نحوه ابن ماجه^(١) . قال السندي : وفي الزوائد إسناد ضعيف عبد الحميد بن سلمة وأبوه وجده لا يعرفون . « والجواب » عن هذا بإمكان تعدد القصة . وهذا لا يقتضي الاضطراب . والظاهر عدم المنع من بقاء الطفل مع أحد أبويه وهو على كفره إلا أن الأحوط تسليمه للمسلم منهما ، كما يؤخذ من دعائه صلى الله عليه وسلم للصبية بالهداية حين مالت لأمها . وسيأتى زيادة لهذا في « باب من أحق بالولد » إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والدارقطني^(٢) . وعبد الحميد بن جعفر ثقة وكذا أبوه .

﴿ ٢٧ - باب في الامان ﴾

أى فى بيان حكم التلاعن بين الزوجين وهو يكون إذا رمى الرجل امرأته بالزنا فيشهد عند الحاكم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فيما رماها به . ويقول فى الخامسة لعنة الله على من كذبت من

(١) س ١٠٨ ج ٢ مجتبى (إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد) وس ٣٢ ج ٢ سنن ابن ماجه (تخيير الصبي بين أبويه - الأحكام) .

(٢) س ٦٤ ج ١٧ - الفتح الرباني . وس ٤٤٣ سنن الدارقطني . (كتاب الطلاق) .

الكاذبين عليها في ذلك. وكذلك تشهد امرأته أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين عليها فيما رماها به من الزنا. وتقول في الخامسة: إن غضب الله عليّ إن كان هو من الصادقين. فاللعان والملاعنة والتلاعن من اللعن وهو الطرد والإبعاد عن الخير. سمي بذلك لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه ويحرم الفكاح بينهما على القابيد. كما سيأتي في فقه حديث عياض بن عبد الله القهري^(١). بخلاف المطلق والمظاهر. قال النووي: قال العلماء: واختير لفظ اللعن على لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية السكرية وفي صورة اللعان، لأن لفظ اللعنة مقدم في الآية السكرية وفي صورة اللعان، ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانب المرأة، لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها، ولأنه قد يدفع لعانه عن لعانها ولا ينعكس^(٢).

(٦٢) (ص) حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سفيان الساعدي أخبره أن عويمر بن أشقر المجلاني جاء إلى عاصم بن عدي فقال له: يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلوه فقتلوه أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك. فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم. فسكره رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسائل وهابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر فقال: يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال عاصم: لم تأتني بخبر قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة التي سأله عنها. فقال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها. فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو وسط الناس فقال: يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلوه فقتلوه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد أنزل فيك وفي صاحبك قرآن فاذهب فأت بها. قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغاً قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها. فطلقها عويمر فلما قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن شهاب: فكانت تلك سنة المتلاعنين.

(٢) س ١١٩ ج ١٠ شرح مسام (اللعان) .

(١) هو الحديث رقم ٦٧ س ٢٣٥

(ش) (السند) (عويمر بن أشقر) هكذا عند المصنف . لكن قال الحافظ في الإصابة : عويمر بن أبي أبيص المجلاني . وقال الطبراني : عويمر بن الحارث بن زيد بن جابر بن الجد ابن المجلان . وأبيض لقب لأحد آبائه . وما في رواية القعنبي أنه عويمر بن أشقر المجلاني . قيل : إنه خطأ وأن عويمر بن أشقر آخرمازني . وهو غير هذا . وعلى فرض أنهما واحد فلفل أحد آباء عويمر المجلاني كان يلقب أبيض فأطلق عليه الراوي أشقر^(١) . و (عاصم بن عدى) تقدم ص ١٣١ ج ٢ تكملة المنهل . وهو ابن عم والد عويمر .

(المعنى) (أرأيت رجلاً) أى أخبرني عن رجل (وجد مع امرأته رجلاً) أجنبيًا . وتحقق أنه زنى بها (أبقتله ؟) بهمة الاستفهام (فتقتلونه) قصاصاً . والخطاب فيه لأولياء الأمور . وفي بعض النسخ : فيقتلونه بالمشقة التحمية أى يقتله أولياء المتوفى . وعند مسلم عن ابن مسعود : جاء رجل من الأنصار فقال : لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم بجلده أو قتل قتلته . وإن سكت سكت على غيظ (أم كيف يفعل) أى أى شيء يفعل . وأم يحتمل أن تكون متصلة بمعنى إذا رأى الرجل هذا المنكر الشنيع والأمر الفظيع وثارت عليه الفيرة أبقتله فتقتلونه أم يصبر على ذلك الشفآن والمار . ويحتمل أن تكون منقطعة . سأل أولاً عن القتل مع القصاص ثم أضرب عنه إلى سؤال آخر تقديره : أيصبر على ذلك العار أو يحدث الله له أمراً آخر ؟ فلذا قال (سألني يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) وإنما طلب عويمر من عاصم ذلك ، لأنه كان سيد بنى المجلان . ولما قيل من أن امرأة عويمر هى بنت عاصم بن عدى أو ابنة أخيه . واسمها خولة (فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذه (المسائل وعابها) . سبب كراهته صلى الله عليه وسلم ذلك ما قال الشافعي : كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة ، لئلا ينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرماً فيحرم . ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح : أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله [٤٧] ذكره الحافظ . وقال النووي : المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لاسيما ما كان فيه هنك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شناعة عليه . وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت . فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجيبهم صلى الله عليه وسلم بنير كراهة . فلما كان في سؤال عاصم شناعة ويترتب عليه تسليط اليهود والمخالفين على أعراض المسلمين كره مسأله . وربما كان في المسألة تضيق . وكان صلى الله عليه وسلم

يحب التيسير على أمته^(١) . (حتى كبر) بضم الموحدة أى عظم (على عامم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم) من كراهيته لهذا السؤال (فلما رجع عامم) بن عدى (إلى أهله جاءه عويمر) المجلاني (فقال) له (يا عامم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم) جواباً عن السؤال ؟ (فقال عامم) لعويمر (لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة التي سألتك عنها) وعابها (فقال عويمر : والله لا أنتهي) أى لا أمتنع عن السؤال (حتى أسأله) صلى الله عليه وسلم (عنها) إلحاحه في السؤال لاحتمال أنه عاب المقدمات بخاف الوقوع في السكره ، وقد كان ، فعند مسلم قال إن الذي سألتك عنه وقع (فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو وسط) بفتح السين وسكونها (الناس فقال) عويمر (يا رسول الله أرأيت) أى أخبرني . فعبر بالإبصار عن الإخبار ، لأن الرؤية سبب العلم لو أن (رجلاً وجد مع امرأته رجلاً) زنى بها (أيقضه ففقتلونه) قصاصاً بصيغة الخطاب . وفي رواية فيقتلونه بصيغة الغيبة أى يقتله أولياء المقتول (أم كيف يفعل ؟) . زاد في حديث ابن عمر عند مسلم : فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال : إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به . فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور : « وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ » فتلاهن عليه . وعظه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل) بصيغة المجهول . وفي نسخة : أنزل الله (فيك وفي صاحبك) أى امرأتك خولة بنت قيس على المشهور أو بنت عامم بن عدى المذكور أو بنت أخيه (قرآن) وهو قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ نُسُوءٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » الآيات . والرجل الذي رُميت به هذه المرأة : الصحيح أنه شريك بن سحاء . ولا ينافيه ما سيأتى المصنف عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحاء^(٢) لاحتمال أنه اتهم بكل من المرأتين (فاذهب فأت بها) زاد في رواية الأوزاعي : فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاءمة . (قال سهل) بن سعد (فتلاعنا) في المسجد كما في رواية ابن جريج عند البخاري^(٣) (وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي حديث ابن عمر عند مسلم : فتلاهن أى الآيات عليه . وعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة . قال : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها . ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة . قالت :

(١) من ٣٦٣ ج ٩ فتح الباري . الشرح (باب الدعاء) .

(٢) يأتي بالحديث رقم ٧١ من ٢٤١ .

(٣) من ٣٦٦ ج ٩ فتح الباري (التلاعن في مسجد) .

لا والذي بعثك بالحق إنه كاذب . فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ثم نفي بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين . ثم فرق بينهما^(١) . (فلما فرغا) من تلاعهما (قال عويمر) المجلاني (كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها) في عصمتي . وفي رواية الأوزاعي : إن حبستها فقد ظلمتها وأكون كاذباً فيما رميتها به (فطلقها عويمر ثلاثاً) ظناً منه أن اللعان لا يحرمها عليه فقال : هي طالق ثلاثاً (قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم) بطلاقها (قال ابن شهاب) الزهري (فكانت تلك) الفرقة (سنة) أى طريقة متبعة بين المتلاعنين (فلا تحمل له تلك الزوجة بعد اللعان أبداً .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه ينبغي لمن وقع في شيء من النقائص أن يسأل عنه أهل العلم مباشرة ولا يوسط أحداً في ذلك مبالغة في الستر وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره كثرة السؤال مخافة وقوع الأمة في الحرج . وأنه لا ينبغي السؤال إلا عند الداعية إلى ذلك . وقد كره جماعة من السلف السؤال عما لم يقع لئلا يكثر عمل الأئمة على خلافه . وفيه أن الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى . وفيه أن المحتاج إلى معرفة الحكم لا يرد كراهة العالم لما سأل عنه ولا غضبه ولا جفاؤه له بل يعاود ملاطفته إلى أن يقضى حاجته . وأن السؤال مما يلزم من أمور الدين مشروع سراً وجهراً وأنه لا عيب في ذلك على السائل ولو كان المسئول عنه مما يستعجب ذكره . أفاده الحافظ^(٢) .

(ب) في الحديث دليل على أن من قتل رجلاً في داره وادعى أنه وجده مع امرأته يقتل فيه ولا يقبل قوله إذ لو قبل قوله لأهدرت الدماء وكان كل من أراد قتل رجل أدخله داره وادعى أنه وجده مع امرأته (قال) النووي : وقد اختلف العلماء فيمن قتل رجلاً وزعم أنه وجده قد زنى بامرأته فقال الجمهور : لا يقبل قوله بل يلزمه القصاص إلا أن تقوم بذلك بيعة أو يعترف به ورثة القاتل . والبيعة أربعة من عدول الرجال يشهدون على نفس الزنا ويكون القاتل محصناً وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان صادقاً فلا شيء عليه . وهو الصواب^(٣) .

(١) ص ١٢١ ج ١٠ شرح مسلم (كتاب اللعان) .

(٢) ص ٣٧٣ ج ٩ فتح الباري (قول الإمام اللهم بين) .

(٣) ص ١٢١ ج ١٠ نووى مسلم (كتاب اللعان) .

(ج) دل الحديث على طلب ارتكاب أخف الضررين بترك أنفelmما لأن مفسدة الصبر على خلاف ما توجبه الغيرة مع قبحة وشدة أسهل من الإقدام على القتل الذي يؤدي إلى الافتصاص من القاتل وقد نهج له الشارع سبيلا إلى الراحة منها إما بالطلاق وإما باللعان^(١) .

(د) دل الحديث مع آيات اللعان على مشروعية اللعان لمن رمى امرأته بالزنا ولم يكن له بيعة على دعواه . واللعان واجب ومكروه وحرام . فالواجب أن يراها زوجها تزني أو تقر له أنها زنت فصدقها وذلك في طهر لم يجامعها فيه ثم اعتزلها مدة العدة فأنت بولد ، لزمه قذفها لنفي الولد لئلا يلحقه فيترتب عليه مفسد . والمكروه أن يرى أجنبيا يدخل عليها بحيث يغلب على ظنه أنه زنى بها فيجوز له أن يلاعنها لئلا لو ترك لكان أولى للاستل لأنه يمكنه فراقها بالطلاق . والحرام ما عدا ذلك لئلا لو استفاض الخبر وانتشر بذلك فوجهان لأصحاب الشافعي وأحمد بالجواز والمنع . أفاده الحفاظ^(٢) وإن لم يتم البيعة ولم يلاعنها استحق أن يقام عليه الحد كما يأتي في حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية^(٣) .

(هـ) دل أيضا على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره فلو تراضيا بمن يلاعن بينهما فلاعن لم يصح لأن في اللعان من التغليظ ما يقتضى أن يختص به الحكم (و) دل أيضا على أنه يستحب أن يكون اللعان بحضور جماعة من المسلمين لأن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد حضروه مع حدائنه أسنانهم فدل ذلك على أنه حضره جمع كثير لأن الصبيان إنما يحضرون المجالس تبعا للرجال . ولأن اللعان بنى على التغليظ مبالغة في الردع به والزجر . وفعله في الجماعة أبلغ في ذلك . ويستحب ألا ينقص حاضروه عن أربعة لأن بيعة الزنا الذي شرع اللعان من أجل الرمي به أربعة . ويستحب أن يتلاعنا قياما فيبدأ الزوج فيلتمن وهو قائم فإذا فرغ قامت المرأة فالتمنت وهي قائمة لما يأتي في قصة هلال ابن أمية أنه صلى الله عليه وسلم قال له قم فاشهد أربع شهادات . ولأنه إذا قام شاهده الناس فكان أبلغ في شهرته . وبهذا كله قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد ولا نعلم فيه مخالفا . هذا ولا يستحب التغليظ في اللعان بمكان ولا زمان . وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد لأن الله تعالى أطلق الأمر بذلك ولم يقيد بزمان ولا مكان فلا يجوز تقييده إلا بدليل . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الرجل بإحضار امرأته ولم يخصه بزمان . ولو خصه بذلك لقل ولم يهمل . وقال أبو الخطاب : يستحب أن يتلاعنا في الأزمان

(١) ص ٣٧٣ ج ٩ فتح الباري . الشرح (قول الإمام اللهم بين) .

(٢) ص ٣٦٠ ج ٩ فتح الباري . الشرح (باب اللعان) .

(٣) يأتي رقم ٧١ ص ٢٤١ .

والأماكن التي تعظم . وهذا مذهب الشافعي إلا أن عبده في التغليظ بالمكان قواين : أحدهما أن التغليظ به مستحب كالزمان . والثاني أنه واجب لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن عند المنبر فكان فعله بياناً للعان . ومعنى التغليظ بالمكان أنهما إذا كانا بمكة لا عن بينهما بين الركن والمقام فإنه أشرف البقاع . وإن كان بالمدينة فعند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي بيت المقدس عند الصخرة وفي سائر البلدان في جوامعها . وأما الزمان فعند العصر لقول الله تعالى : « تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ »^(١) وأجمع المفسرون على أن المراد بالصلاة صلاة العصر . قاله ابن قدامة^(٢) . (ز) دل قوله (فطلقها عويمر ثلاثاً) على أن إيقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد مباح وواقع ولو كان محرماً لرد النبي صلى الله عليه وسلم قوله في ذلك . بل يأتي عن سهل بن سعد قال : فطلقها ثلاث تطلقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنفذه صلى الله عليه وسلم . (الحديث)^(٣)

قال السكال ابن الهمام : وأيضاً في حديث ابن عمر فإنه قال فيه : فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني أمضى ذلك الطلاق وهو حجة على من قال إن الطلاق الثلاث لا يقع أو يقع واحدة^(٤) وقد يحتج بقوله (فطلقها عويمر ثلاثاً) من يرى أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان حتى يفرق بينهما الحاكم . وذلك أن الفرقة لو كانت واقعة بينهما لم يكن للتطبيقات الثلاث معنى . وقد يحتج به أيضاً من يرى أن الفرقة بنفس اللعان على وجه آخر وذلك أن الفرقة لو لم تكن واقعة باللعان لكانت المرأة في حكم المطلقات ثلاثاً وقد أجمعوا على أنها ليست في حكم المطلقات ثلاثاً تحمل له بعد زوج آخر . فدل على أن الفرقة واقعة قبل التفريق . ويشبهه أن يكون إنما دعا عويمر إلى هذا القول أنه لما قيل له لا سبيل لك عليها وجده من ذلك في نفسه فقال : كذبت عليها إن أمسكتها هي طالق ثلاثاً يريد بذلك تحقيق ما مضى من الفرقة وتوكيده . قاله الخطابي^(٥) وقد اختلف العلماء في وقت الفرقة باللعان . قال مالك والأوزاعي وأحمد وزفر والجمهور : إذا لا عن الرجل والمرأة جميعاً وقعت الفرقة وروى عن ابن عباس . وقال الشافعي وسحنون إذا لا عن الرجل حصلت الفرقة ولا يتوقف على لعان الزوجة لأنها فرقة حاصلة بالقول كالطلاق وهو رواية عن أحمد . وقال أبو حنيفة ومحمد والثوري : الفرقة إنما تقع بتفريق الحاكم بينهما بعد أن يتلاعنا معا وهو أظهر الروايتين عن أحمد لما يأتي عن ابن عمر

(١) سورة المائدة من آية ١٠٦ وصدرها (يأبى الدين آمنوا شهادة بينكم) .

(٢) من ٦٠ ج ٩ مضي (يستحب كون اللعان بحضور جماعة مسلمين) .

(٣) يأتي بالمصنف رقم ٦٧ من ٢٣٥

(٤) من ٢٥٥ ج ٣ فتح القدير (اللعان) .

(٥) من ٢٦٤ ج ٣ معالم السنن (باب اللعان) .

رضى الله عنهما أن رجلا لا عن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (الحديث) ^(١) دل على أن الفرقة لا تقع بلعان الزوج ولا بلعانها إذ لو وقعت لما احتتم التفريق من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وقوع الفرقة بينهما بنفس اللعان . وتماه في بدائع الصنائع ^(٢) واختلفوا أترفع الفرقة بتكذيب الزوج نفسه ؟ فقال الحنفية : تترفع فإذا أ كذب نفسه جلد الحد وكان له أن يتزوجها وهي رواية عن أحمد . وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه : هي فرقة مؤبدة لا تترفع بحال . واختلفوا في فرقة اللعان أم هي طلاق أم فسخ فقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : هي طلاق بئن لا يتأبد بها التحريم وإن أ كذب نفسه جاز له تزوجها . وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف : هي فسخ تقتضي تحريماً مؤبداً كالرضاع فلا تحل له أبداً . وبه قال عمر وعلي وابن مسعود وعطاء والزهرى والأوزاعي . وهذا ما تؤيده الأدلة .

(والحديث) أخرجه أيضاً الأئمة وباقي الستة إلا الترمذي ^(٣) .

(٦٣) (ص) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ : أَمْسِكِ الْمَرْأَةَ هُنَاكَ حَتَّى تَلِدَ .

(ش) (عبد العزيز بن يحيى) الحراني . و (محمد بن سلمة) المرادي . و (عباس بن سهل) تقدم ص ١٣٦ ج ٥ منهل . و (أبوه) سهل بن سعد .

(المعنى) (أمسك المرأة) هي زوجة عويمر المجلاني التي لاهنت زوجها (عندك حتى تلد) ، وإنما أمر صلى الله عليه وسلم عاصماً بإمسكها عنده لأنه كان سيد المجلانيين . وكانت تلك المرأة ابنته أو ابنة أخيه كما تقدم . وهو صريح في أن اللعان وقع منهما وهي حامل . ويؤيده ما قال ابن عباس لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المجلاني وامرأته . وكانت حبلى . أخرجه النسائي ^(٤) [٤٨] .

(١) يأتي بالمصنف رقم ٧٦ (آخر باب للعان) .

(٢) ص ٢٤٥ ج ٣ بدائع الصنائع (حكم اللعان) .

(٣) ص ٤٩ ج ٣ زرقاني الموطأ (اللعان) و ص ٣٨٩ ج ٢ بدائع المن . و ص ٢٨ ج ١٧ — الفتح الرباني و ص ٣٦٠ و ٣٦١ ج ٩ فتح الباري (اللعان) و ص ١١٩ ج ١٠ نووى مسلم (اللعان) و ص ١٠٤ ج ٢ مجتبى (بدء اللعان) و ص ٣٢٥ ج ١ سنن ابن ماجه (باب اللعان) .
(٤) ص ١٠٤ ج ٢ مجتبى (اللعان بالحبل) .

(الفقه) دل الحديث على جواز لعان الحامل .

(والحديث) أخرجه أحمد مطولا عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعامم ابن عدى : أقبضها إليك حتى تلد عندك . فإن تلده أحمر فهو لأبيه الذى انتفى منه لعويمر . وإن ولدته قطط الشعر أسود اللسان فهو لابن السحماء . قال عامم : فلما وقع أخذته إلى فإذا رأسه مثل فروة الحمل الصغير . ثم أخذت بفقمة فيه فإذا هو أحيمر مثل النبقة واسعة باني لسانه أسود مثل التمرة فقات صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) .

(٦٤) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : حَضَرْتُ لِعَانَهُمَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً وَسَاقَ الْحَدِيثَ قَالَ فِيهِ : ثُمَّ خَرَجَتْ حَامِلًا فَكَانَ الْوَلَدُ يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ .

(ش) (ابن وهب) عبد الله . و (يونس) بن يزيد الأيلي .

(المعنى) (حضرت لعانها) أى لعان عويمر وامرأته (وأنا ابن خمس عشرة سنة) وفي نسخة أبى اليمان عن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد . قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي صلى الله عليه وسلم . لكن جزم الطبرى وأبو هاشم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع . وجزم به غير واحد من المتأخرين . والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لا تسع وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة باتفاق فيلتزم حينئذ مع حديث سهل بن سعد . قاله الحافظ^(٢) (وصاق الحديث) أى ساق يونس بن يزيد الحديث المتقدم في قصة اللعان . و (قال) أى زاد (فيه) ثم خرجت حاملا) . أى خرجت امرأة عويمر من بيته وحملها ظاهر في بطنها (فكان الولد) بعد ذلك (يدعى) . أى ينسب (إلى أمه) . ولم ينسب إلى عويمر لأنه نفاه وتبرأ منه كما صرح به في رواية المصنف

(١) ص ٣١ ج ١٧ — الفتح الرباني . و (القطط) بفتح تين ، الشديد الجمودة (فلما وقع) على الأرض بوضعه و (الحمل) بفتح تين ولد الضأن في السنة الأولى . و (الفقم) بالضم والفتح اللحي . و (النبقة) بكسر الباء وسكونها ثمر السدر .

(٢) ص ٣٦١ ج ٩ فتح البارى . الفرح (باب اللعان) .

الآتية^(١) . ولم ينسب إلى من رميت به لقوله صلى الله عليه وسلم : الولد للفراش وللعاهر الحجر^(٢) . أى الولد لصاحب الفراش أى الزوج والزوجة وهنا قد تبرأ منه الزوج فبقيت نسبته إلى أمه فقط . وقوله : وللعاهر الحجر أى للزاني الرجم بالحجارة إن كان محصنا . وسيأتى تمام الكلام على هذا فى (باب الولد للفراش) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يستحب كون اللعان بحضور جماعة من المؤمنين (ب) على أن ولد اللعان ينسب لأمه . (وهذه) الرواية أخرج الشافعى صدرها بسنده إلى سهل بن سعد . قال : شهدت المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة . ثم ساق الحديث . وأخرجها البيهقى . وقال : رواه البخارى عن على بن سفيان^(٣) . وأخرج نحوها مطولاً مسلم والبيهقى من طريق ابن وهب بسنده إلى سهل بن سعد قال : إن عويمرا الأنصارى أتى عاصم بن عدى فذكر الحديث بمعنى حديث مالك^(٤) إلا أنه . قال : فلما فرغا من تلاعنها قال : يا رسول الله كذبت عليها إن أمسكنها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم فكان فراقه إياها بعد سنة في المتلاعنين وزاد فيه : قال سهل فكانت حاملاً فكان ابنها يدعى إلى أمه ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها^(٥) .

(٦٥) (ص) حدثنا محمد بن جعفر الوركانى أخبرنا إبراهيم بن يحيى بن سعد عن الزهرى عن سهل بن سعد فى خبر المتلاعنين قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : أبصروها فإن جاءت به أذعج العيتين عظيم الأليتين فلا أراه إلا قد صدق . وإن جاءت به أخيمر كأنه وحره فلا أراه إلا كاذباً . قال : فجاءت به على النعت المكروه .

(ش) (محمد بن جعفر الوركانى) بفتح الواو وكسر الراء نسبة إلى وركان محلة بأصبهان .

(المعنى) (أبصروها) بفتح الهمزة أى انظروا إلى مولود امرأة عويمر بعد أن تلده وتأملوا صفاته

(١) يأتى فى الحديث رقم ٦٩ ص ٢٣٧ .

(٢) يأتى فى الحديث رقم ٩٠ (باب الولد للفراش) .

(٣) ص ٣٩٦ ج ٢ بدائع المت . وص ٤٠٣ ج ٧ سنن البيهقى (لعان الزوجين بحضور طائفة من المؤمنين)

(٤) (حديث مالك) تقدم بالمصنف رقم ٦٢ ص ٢٢٥

(٥) ص ١٢٣ ج ١ نووى مسلم (اللعان) وص ٤٠٠ ج ٧ سنن البيهقى (سنة اللعان ونفى الولد وإلحاقه بالأم)

(فإن جاءت به أدعج العينين) وعند الشافعي وأحمد: فإن جاءت به أسحم «أى أسود» أدعج أى فى عينيه دمع بفتح العين أى أن سواد عينيه كان شديداً. وقيل: الدهج شدة سواد العين مع شدة بياضها (عظيم الألتين) بفتح الهمزة ثنية ألية وهى المعجزة. ولا تُقل إلية بالسكسر ولا إلية (فلا أراه) بضم الهمزة أى فلا أظن عويمرا (إلا قد صدق) فى قذفه امرأته (وإن جاءت به أحيمر) تصغير أحر (كأنه وحره) بفتح العين هى دويبة حمراء تلتزق بالأرض وهى الوزغة. أى إن ولد الولد شبيها بالوحره (فلا أراه) أى لا أظن عويمرا (إلا كاذبا) فى قذفه امرأته فإن عويمرا كان أحر (لجأت به) أى بالولد (على الفم المكروه) يعنى جاء شبيها بمن رميت به. وعند البخارى: لجأت به على الفم الذى نمت صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر.

(وهذه الرواية) أخرجه أيضاً الشافعي. وذكرها أحد رواة فى قصة عويمر العجلاني وكذا البيهقي. وقال رواه البخارى عن إسحاق عن محمد بن يوسف^(١).

(٦٦) مك (ص) حدثنا محمود بن خالد الدمشقي ثمنا الفريابي عن الأوزاعي عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي بهذا الخبر. قال: فكان يذنى يعنى الولد لأمه.

(ش) (الفريابي) محمد بن يوسف. و (الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو.

(المعنى) (بهذا الخبر) أى حدث الأوزاعي بخبر المتلاعنين عويمر العجلاني وامرأته. وافظه عند البخارى: عن سهل بن سعد أن عويمراً أتى عاصم بن عدى، وكان سيد بني مجلان، فقال: كيف تقولون فى رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقته فقتلونه أم كيف يصنع؟ سل لى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك. فأتى عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله. فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل. فسأله عويمر فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها. قال عويمر: والله لا أتمى حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك. فجاء عويمر فقال: يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقته فقتلونه أم كيف يصنع؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد أنزل الله القرآن فيك وفى صاحبك. فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاينة بما سمي الله فى كتابه. فلاعنها ثم قال: يا رسول الله إن حبستها

(١) س ٣٩٠ ج ٢ بدائع المنن. وس ٢٩٠ ج ١٧ — الفتح الربانى. وس ٤٠٠ ج ٧ سنن البيهقي (سنة العان)

فقد ظلمتها فطلقها فكانت سنة لمن كان بعدها في المتلاعنين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
انظروا فإن جاءت به أسحم أدعج العينين عظيم الألتين خدّ الساجين فلا أحسب عويمرا إلا قد
صدق عليها. وإن جاءت به أحيمر كأنه وحرّة فلا أحسب عويمرا إلا قد كذب عليها فجاءت به على
الذمت الذى نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر فكان بعد ينسب إلى أمه^(١).

(٦٧) (ص) حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح ثنا ابن وهب عن عياض بن
عبد الله الفهرى وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر قال فطأقها
ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنفذه رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم سنة قال سهل حضرت هذا عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما
ثم لا يجتمعان أبداً.

(ش) (السند) (ابن وهب) عبد الله. و (عياض بن عبد الله الفهرى) اللدنى نزىل مصر .
روى عن أبى الزبير ومخرمة وسعد بن إبراهيم وإبراهيم بن عبيد بن رفاعه وغيرهم . وعنه صدقة بن
السمين والليث وعبد الله بن وهب وابن لهيعة قال أبو حاتم : ليس بالقوى وقال يحيى بن معين :
ضعيف الحديث وقال البخارى : منكر الحديث . وقال فى التقريب : فيه لين من السابعة . وقال
أبو صالح : ثبت له بالمدينة شأن كبير فى حديثه شىء . مات على رأس المائة . روى له أيضاً مسلم
والنسائى وابن ماجه (وغيره) أى من تلاميذ الزهرى المذكورين فى هذا الباب . ومنهم الزبيدى كما
أخرجه الدارقطنى فى سننه من طريق الأوزاعى عن الزبيدى عن الزهرى .

(المعنى) (فى هذا الخبر) أى خبر المتلاعنين عويمر وامراته (فأنفذه) أى أمضى الطلاق
(رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع) من طلاق الملاعن (عند النبي صلى الله عليه وسلم سنة)
حيث أقره . وهذا ظاهر فى أن الامان ليس بفسخ وأنه لا يوجب الفرقة وأن عويمرا لزمه الطلاق
الثلاث حين أوقعه بحضرة صلى الله عليه وسلم بعد الملاعنة . وبه قال عثمان البقى (قال) الحافظ :
واعقل بأن الفرقة لم تذكر فى القرآن . وبأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذى طلق ابتداء . ويقال

(١) ص ٣١٣ ج ٨ فتح البارى (والدين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاداء الآية) و (خدج) بفتح خاء
فقد اللام مفتوحة أى عظيم (السابقين) .

إن عثمان تفرد بذلك . لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه^(١) وقال الجمهور : اللعان فسخ يقتضي التحريم المؤبد . ولذا (قال سهل حضرت هذا) اللعان (عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما) بأن يطلق الزوج فإن لم يطلق فرق القاضي بينهما (ثم لا يجتمعان أبدا) عند الجمهور ولو أكذب أحدهما نفسه لأن اللعان يوجب تحريماً مؤبداً فكان فسخاً كالرضاع ، ولأنه ليس بهريح في الطلاق ولا نوى به الطلاق فلم يكن طلاقاً كسائر ما يفسخ به النكاح . ولأنه لو كان طلاقاً لوقع بلعان الزوج دون لعان المرأة^(٢) وقال الحنفية : لا يجتمعان مادام على لعانتهما فإن أكذب أحدهما نفسه كان له أن يتزوجها .

(والحديث) أخرجه أيضاً الدارقطني من طريق يونس بن عبد الأهلى قال : حدثنا عبد الله بن وهب (الحديث) وأخرجه البيهقي من طريق المصنف^(٣) .

(٦٨) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَوَهْبُ بْنُ بَيَانَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ وَعَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ مُسَدَّدٌ : قَالَ : شَهِدْتُ الْمُتْلَاعِنِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا حِينَ تَلَّعْنَا . وَتَمَّ حَدِيثُ مُسَدَّدٍ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : إِنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنِينَ فَقَالَ الرَّجُلُ : كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُمَهَا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقُلْ عَلَيْهَا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : لَمْ يُقَابِسْ ابْنَ عُيَيْنَةَ أَحَدٌ عَلَى أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنِينَ .

(ش) (مسدد) بن مسرهد . و (سفیان) بن عيينة .

(المعنى) (قال مسدد) في حديثه (قال) سهل بن سعد (شهدت المتلاعنين) بصيغة التكلم (ففرق بينهما) رسول الله صلى الله عليه وسلم (حين تلاعنا) أى فرغا من لعانتهما (وقال الآخرون) أى وهب بن بيان وابن السرح وعمرو بن عثمان في حديثهم (إنه) أى سهل بن سعد (شهد النبي صلى الله عليه وسلم)

(١) ص ٣٦١ ج ٩ فتح الباري . الشرح (باب اللعان ومن طلق بعد اللعان) .

(٢) ص ٣٢ ج ٩ مغنى ابن قدامة (فرقة اللعان فسخ) .

(٣) ص ٤٠٥ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) و ص ٤٠١ ج ٧ سنن البيهقي (باب سنة اللعان ونفى الولد) .

الله عليه وسلم فرق (بضمير الغيبة) بين المتلاعنين (وزاد هؤلاء) فقال الرجل (أى هو يمر) كذبت عليها (فى القذف) يا رسول الله إن أمسكتها (فى عصمتي وطلقها ثلاثا كما تقدم) وبعضهم لم يقل عليها (أى أن بعض الرواة أسقط لفظ عليها (لم يتابع) سفيان (بن عيينة) بنصب ابن مفعولا يتابع (أحد على أنه) صلى الله عليه وسلم (فرق بين المتلاعنين) ولعل هذا بالنسبة لما وقع المصنف فلا ينافى أن الزبيدي قد وافق ابن عيينة على هذه الزيادة كما رواه الدارقطني وفيه : فتلاعنا ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال : لا يحقهما أن أبدا^(١) .

(وهذه الرواية) أخرج الشافعي صدرها عن سفيان وأخرج البيهقي من طريق المصنف قوله : لم يتابع ابن عيينة أحد وقال يعنى بذلك فى حديث الزهرى عن سهل إلا ما روينا عن الزبيدي عن الزهرى^(٢) .

(٦٩) (ص) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْقَتَيْبِيُّ نَحْنَا فُلَيْحٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَكَانَتْ حَامِلًا فَأَنكَرَ حَمْلَهَا فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَيْهَا ثُمَّ جَرَتِ السِّنَةُ فِي الْمِيرَاثِ أَنْ يَرِثَهَا وَتَرِثَ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهَا .

(ش) (المتكى) بفتح تين و (فليح) بضم الفاء مصفرا ابن سليمان .

(المعنى) (هذا الحديث) أى حديث قصة عويمر المجلاني وامرأته . وقد رواه البخاري فى التفسير مطولا بسند المصنف عن سهل بن سعد أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت رجلا رأى مع امرأته رجلا أيقظه فقتلوه أم كيف يفعل ؟ فأنزل الله فيهما ما ذكر فى القرآن من التلاعن فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد قضى فيك وفى امرأتك قال : تلاعنا وأنا شاهد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ففارقها فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين (فكانت حاملا الحديث) (فأنكر حملها) أى نفاه عنه فى إياها (فكان ابنها) بعد أن ولدته أمه (يدعى) أى ينسب (إليها) أى إلى أمه فقط لتحققه منها ولم ينسب إلى زوجها لأنه نفاه عنه فى الملاعنة (ثم جرت السنة فى الميراث) أى استمرت سنته صلى الله عليه وسلم بين الناس (أن يرثها) أى أن ولد المتلاعنة يرثها (وترث) هى (منه ما فرض الله عز وجل لها) منه إذا مات . وهو الثلث إذا لم يكن له ولد ولا إخوة وترث السدس منه إن كان له ولد أو إخوة .

(١) من ٤٠٥ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

(٢) من ٣٩٦ ج ٢ بدائع المنى . و من ٤٠١ ج ٧ سنن البيهقي (باب سنة اللعان ونفى الولد) .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز الملاعبة حال حمل المرأة . وعلى جواز نفى حملها في الإمان . وبهمذا قال مالك والشافعي وجماعة من الحجاز أخذوا بظاهر هذا الحديث وأشباهه وهو رواية عن أحمد (وقال) الحنفيتون وسفيان الثوري وأحمد في رواية وابن الماجشون : لا يجوز نفى الحمل إلا بعد الوضع لأنه غير متيقن فيحتمل أن يكون نفاخا ونفيه مشروط بوجوده . ولا يجوز تعليق الإمان بشرط . وأجابوا عن الحديث بأن الإمان فيه كان بالقذف لا بنفى الحمل^(٢) (والظاهر) القول الأول لقوة أدلته . قال ابن عبد البر : الآثار الدالة على صحة هذا القول كثيرة . وأوردوها ، ولأن الحمل مظنون بأمارات تدل عليه . ولهذا ثبتت للحامل أحكام تخالف بها الحائض من النفقة والنفار في الصيام وترك إقامة الحد عليها حتى تضع وتأخير القصاص عنها وغير ذلك . ويصح استلحاق الحمل . فكان كالولد بعد وضعه . وهذا القول هو الصحيح لموافقته ظواهر الأحاديث . وما خالف الحديث لا يعمأ به^(٣) (ب) على أن الملاعن إذا نفى الحمل انقطع نسبه منه وثبتت نسبته إلى أمه فقط فيرثها وترث منه ما فرض الله لها . وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بينه وبين أمه وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه وهم لإخوته وأخواته من أمه وجداته من أمه . ثم إذا دفع إلى أمه فرضها أو إلى أصحاب الفروض وبقي شيء فهو لبيت المال . هذا تفصيل مذهب الشافعي وبه قال الزهري ومالك وأبو ثور . وقال الحسك وحماة : ترثه ورثة أمه . وقال آخرون عصبه أمه . روى هذا عن علي وابن مسعود وعطاء وأحمد وقال : فإن انفردت الأم أخذت جميع ماله بالمصوبة . قاله النووي^(٤) « وقال » أبو حنيفة : إذا انفردت أخذت الجميع الثلث بالفرض والباقي بالرد ، الحديث واثله بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عنه . أخرجه الأربعة وحسنه الترمذي^(٥) [٤٩] .

(والحديث) أخرجه البخاري بلفظ تقدم^(٥) .

(٧٠) (ص) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَمَّاءُ جَرِيرٌ عَنْ الْأَنْعَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : إِنَّا لِلَّيْلَةِ مُجْمَعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ

(١) ص ٧٧ ج ١٩ عمدة القارى (باب والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) .

(٢) ص ٤٦ ج ٩ مفتى ابن قدامة (إن نفى الحمل في إيمانه هل ينتفى عنه) .

(٣) ص ١٢٣ ج ١٠ شرح مسلم (الإمان)

(٤) ص ١٢٥ ج ٣ سنن أبي داود (ميراث ابن الملاعنة) و ص ٨٧ ج ٢ سنن ابن ماجه (تحوز المرأة ثلاث موارث)

و ص ١٨٦ ج ٣ تحفة الأحوذى (باب من يرث الولاء) .

(٥) ص ٣١٣ ج ٨ فتح البارى (باب والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين)

المسجد . فقال : لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم به جلدنموه أو قتل قتلتنموه فإن سككت على غيظي والله لأسألن عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان من الغد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله . فقال : لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم به جلدنموه أو قتل قتلتنموه أو سككت سككت على غيظي . فقال : اللهم افتح وجعل يدعو فنزلت آية اللعان والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم . هذه الآية فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاعنا فشهد الرجل أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . ثم آمن الخامسة عليه إن كان من الكاذبين قال : فذهبت لثمتين . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : مه فأبت ففعلت فلما أدبرا قال : لعنهما أن تجيء به أسوداً جعداً فجاءت به أسوداً جعداً .

(جرير) بن عبد الحميد . و (الأعمش) سليمان بن مهران . و (إبراهيم) بن يزيد النخعي . و (علقمة) بن قيس . و (عبد الله) بن مسعود رضى الله عنه .

(المعنى) (إنا ليلة الجمعة) بكسر اللام أى إنا فى ليلة الجمعة فاللام بمعنى فى . وعند مسلم إنا ليلة الجمعة (فى المسجد) أى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم (إذ دخل رجل المسجد) ظاهر السياق أنه هلال بن أمية ويؤيده رواية مسلم أنه كان أول رجل لاعن فى الإسلام (فقال) لمن بالمسجد (لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً) أجديا زنى بها (فتكلم به) أى بزناها (جلدنموه) حد القذف (أو قتل) الزانى (قتلتنموه) قصاصاً (فإن سككت سككت على غيظي والله لأسألن عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فسأله) صلى الله عليه وسلم مثل ما سأل الناس (فقال) صلى الله عليه وسلم (اللهم افتح) أى بين لنا الحكم فى هذه القضية (وجعل) أى شرع صلى الله عليه وسلم (يدعو) الله تعالى أن يبين هذا الحكم (فنزلت آية اللعان والذين يرمون) أى يقذفون (أزواجهن) بالزنا (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) بالرفع بدل من شهداء (هذه الآية) أل فيها للجنس فتصدق بالواحد والمتعدد ويدل لذلك أنها آيات كما صرح بذلك فى رواية مسلم : فنزلت آية اللعان . والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم هذه الآيات . وتماها : فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدروا

عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ . هذا وقد اختلف العلماء فيمن نزلت فيه هذه الآيات . فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر . ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال بن أمية . ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف مجيء عويمر المجلاني فنزلت في شأنهما معا في وقت واحد . قاله الحافظ^(١) . وقال في موضع آخر : وظاهر لى الآن احتمال أن يكون عامم سأل قبل النزول . ثم جاء هلال فنزلت عند سؤاله فجاء عويمر في المرة الثانية فوجد الآية نزلت في شأن هلال فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنها نزلت فيه . يعنى أنها نزلت في كل من وقع له ذلك لأن ذلك لا يختص بهلال . وكذا يجاب عن سياق حديث ابن مسعود « يعنى حديث الباب » بأنه يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم لما شرع يدعو بعد توجه المجلاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت فجاء عويمر . فقال صلى الله عليه وسلم : قد نزل فيك وفي صاحبك^(٢) (فابتلى به) أى بوقوع هذا الأمر لزوجته (ذلك الرجل) عويمر المجلاني أو هلال بن أمية (من بين الناس فجاء هو وامرأته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاعنا فشهد الرجل أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين) فيما قذف به امرأته من الزنا (ثم لعن) أى أوقع اللعنة (الخامسة) أى المرة الخامسة (عليه) أى على نفسه (إن كان من الكاذبين) فيما رماها به من الزنا (قال) ابن مسعود رضى الله عنه (فذهبت) أى شرعت المرأة (لتلعن) أى لتلاعن زوجها (فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : مه) أى كفى عن الملاعة (فأبت) إلا أن تلacen (ففعلت) أى فادت الشهادات الأربع وقالت في الخامسة غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا (فلما أدبرا) أى فلما ذهب المتلاعنان من عنده صلى الله عليه وسلم (قال لعلها) أى المرأة (أن تجيء به) أى بالولد (أسود جعداً) بفتح فسكون أى في شعره التواء وتقبض وهو ضد السبوطه وهى استرسال الشعر (فجاءت به) أى ولدت هذه المرأة ولداً (أسود جعداً) على صفة من رميت به

(الفقه) في قوله صلى الله عليه وسلم — لعن أن تجيء به أسود جعداً — دليل على أن المرأة كانت حاملاً وأن لعان الرجل كان على نفى الحمل . وهو قول مالك والشافعى ورواية عن أحمد . وقال الحنفيون : لا يلاعن بنفى الحمل إلا بعد وضع الحمل وتقدم تمامه .

(٢٠١) ص ٣١٤ ج ٨ فتح البارى (باب ويدراً عنها العذاب الآية) و ص ٣٦٤ ج ٩ مرقه . المرح (باب اللعان)

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم وابن ماجه . وأخرجه أحمد مختصراً^(١) .

(٧١) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى ثَنَا أَنبَاءُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْبَيْئَةُ أَوْحَدٌ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا رَجُلًا عَلَى امْرَأَتِهِ يَلْتَمِسُ الْبَيْئَةَ ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْبَيْئَةَ وَالْأُفْحَدُ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ هِلَالٌ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا إِنِّي لَصَادِقٌ وَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ فِي أَمْرِي مَا يُبْرِئِي ظَهْرِي مِنَ الْخُدَّةِ فَتَزَلَّتِ وَالَّذِينَ يَزْمُونُ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَسْكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ مِنَ الصَّادِقِينَ . فَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا فَجَاءَا فَقَامَ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا مِنْ تَائِبٍ ؟ ثُمَّ قَامَتِ فَشَهِدَتْ فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْخَامِسَةِ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَقَالُوا لَهَا إِنَّهَا مُوجِبَةٌ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَلَسَّكَاتٌ وَتَكَلَّصَتْ حَتَّى ظَنَّمَا أَنَّهُمَا سَتَرَجِعُ فَقَالَتْ : لَا أَنْصَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ قَمَضَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَبْعِرُوها فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ سَابَغَ الْأَلْيَتَيْنِ خَدَّيْ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لَشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا مَا مَغَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَسَكَّانَ لِي وَلَهَا شَأْنُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا بِمَا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ حَدِيثُ ابْنِ بَشَّارٍ حَدِيثُ هِلَالٍ .

(ش) (ابن أبي عدى) محمد بن إبراهيم .

(المعنى) (أن هلال بن أمية) الأنصاري الواقفي من بنى وافت وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم حين تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة ثم نزل فيهم قوله تعالى : « وَطَى الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ

(١) س ١٢٧ ج ١٠ نووى مسلم (العمات) وس ٣٢٦ ج ١ سنن ابن ماجه . وس ٢٤ ج ١٧ - الفتح الرباني .

(م) — ١٦ فتح الملك للمبود ج ٤

عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ
التَّوَّابُ الرَّحِيمُ» (قذف امرأته) خولة بنت عاصم (عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء)
بفتح السين المهملة بعدها حاء مهملة. قيل إن سحماء أمه وكانت حبشية. وقيل كانت يمنية وأما أبوه
فهو عبدة المجلاني ابن عم عاصم بن عدى (فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة) بالنصب أى أحضر البينة
وروى بالرفع. والتقدير إما البينة (أو) يقع عليك (حد في ظهرك) وبينة القذف بالزنا أربعة يشهدون
أنهم رأوا الذكر في الفرج، لما سيأتى المصنف عن جابر بن عبد الله وفيه: فدعا رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالشهود فجاءوا بأربعة شهداء فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المسكحلة فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم برجمهما^(١) [٥٠] فإن عجز الزوج عن إقامة البينة أقام الحاكم عليه الحد وهو
ثمانون جلدة (فقال) هلال (يا رسول الله إذا رأى أحدنا رجلا على امرأته) يزني بها أ (يلتمس
البينة ؟) على تقدير أداة الاستفهام وهذا استغراب واستبعاد من هلال بن أمية لطالب البينة في تلك
الحالة وليس ردًا لقول النبي صلى الله عليه وسلم ولا مخالفة له (فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول
البينة وإلا فحد في ظهرك) أى وإن لم تقم البينة فجزاؤك حد في ظهرك. وفيه دليل على أن آية
حد القذف نزلت قبل ذلك (فقال هلال) بن أمية (والذى بعثك بالحق نبيا إني لصادق) في قذفى إليها
(ولينزلن) بفتح اللام وضم التحتية وسكون النون وكسر الزاى (الله فى أمرى ما) أى قرآنًا
(يبرىء) بتشديد الراء وتخفيفها (ظهرى) أى ذاتى (من الحد) فالمراد من الظاهر هنا الذات وعبر به
مشكلة لقوله فحد في ظهرك (فنزلت والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) وعند
البخارى: فنزل جبريل وأنزل عليه والذين يرمون أزواجهن أفادت هذه الرواية أن آيات اللعان
نزلت في شأن هلال. وأفاد حديث سهل بن سعد أنها نزلت في عويمر المجلاني وفيه: فأقبل عويمر
فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقضه فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ فقال صلى الله
عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك قرآن فتلاعنا^(٢) وتقدم وجه الجمع بين الروایتين^(٣) (فقرأ)
صلى الله عليه وسلم (حتى بلغ) والخامسة أن غضب الله عليها إن كان (من الصادقين فانصرف النبي
صلى الله عليه وسلم فأرسل إليهما) أى إلى هلال وامرأته (فجاء) بالفظ التقنية وعند البخارى: فأرسل
إليها فجاء هلال (فقام هلال بن أمية فشهد) أى لا عن بأربع شهادات (والنبي صلى الله عليه وسلم

(١) س ١٥٦ ج ٤ سنن أبى داود (رجم اليهوديين — الحدود).

(٢) حديث سهل تقدم بالمصنف رقم ٦٢ س ٢٢٥.

(٣) تقدم الجمع بفتح الحديث رقم ٧٠ س ٢٤٠.

يقول: الله يعلم أن أحدهما كاذب فهل منكما من تائب؟ ظاهره أنه قال هذا الكلام في أثناء شهادة هلال. وقال الداودي: قال صلى الله عليه وسلم ذلك قبل اللعان تحذيراً لهما منه وهذا أولى لما فيه من الموعظة قبل الوقوع في المصيبة. أفاده الحافظ^(١) ويؤيده ما سيأتى المصنف في رواية عباد بن منصور أنه صلى الله عليه وسلم وعظهما وذكرهما قبل الملاءنة^(٢) وسيأتى له أيضاً عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين: حسابكما على الله أحدهما كاذب لا سبيل لك عليها. فظاهر هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم وعظهما بعد الملاءنة^(٣) ولا منافاة بين هذه الروايات لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم ذكرهما قبل الملاءنة وبعدها (ثم قامت) المرأة (فشهدت) أربع شهادات (فلما كان) أى وجد لعانها وعند البخارى فلما كانت (عند) المرة (الخامسة أن غضب الله عليها إن كان) زوجها (من الصادقين) فيما قذفها به وعظها الصحابة رضى الله عنهم (وقالوا لها إنها) أى الشهادة الخامسة (موجبة) للماذب الأليم إن كانت كاذبة (قال ابن عباس فتلكأت) بنشد السكاف بعدها همزة أى توقفت وتبطأت ساعة كما فى الرواية الآتية (ونسكصت) أى رجعت وتأخرت. والمعنى أنها سكنت بعد الشهادة الرابعة حينما قيل لها إنها الموجبة لغضب الله تعالى عليك إن كنت كاذبة (حتى خلفنا أنها سترجع) عما قالته من تكذيب زوجها (فقات لا أفصح قوى) أى بالرجوع عن الملاءنة (سائر اليوم) أى سائر الزمان (فضت) أى فى تمام اللعان (فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها) بهمزة قطع مفتوحة أمر من الإبصار أى انظروها وتأملوها فى ولدها بعد أن تلد (فإن جاءت به أكل العيفين) وهو الذى يعلو جفون عينيه سواد مثل الكحل من غير اكتحال (سابق) أى ضخم (الآيتين) بفتح الهمزة (خدلج) بجاء معجمة ثم دال مهملة ثم لام مشددة مفتوحات أى عظيم (الساقين) ولا ينافى هذا ما عند النسائى عن أنس فى وصف شريك من أنه حمش الساقين أى دقيقةهما فإن دقة الساقين إنما تناسب هلالاً لأنه كان ضعيف الجسم بخلاف شريك بن سحماه فإنه كان جسيماً كما يعلم من سياق القصة. فلعل ما فى رواية النسائى سبق قلم أو اشتباه من بعض الرواة (فهو لشريك بن سحماه) أى إن جاء الولد موصوفاً بما ذكر فهو إن رميت به (فجاءت به كذلك) أى ولدت ولداً يشبه شريكاً (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله) أى لولا ما سبق من حكمه تعالى (بدرء الحد عن المرأة بلعانها) (سكان لى ولها شأن) أى لأقت الحد عليها أو المعنى لولا أن القرآن حكم بعدم الحد على المتلاعنين وعدم التعزير لفعلت بها ما يكون عبرة للناظرين وتذكراً

(١) ص ٣٧٠ ج ٩ فتح البارى . المرح (قول الإمام المتلاعنين أحدهما كاذب فهل منكما من تائب) .

(٢) يأتى بالحديث رقم ٧٣ ص ٢٤٥ . (٣) حديث ابن عمر يأتى رقم ٧٤ ص ٢٥٢ .

للسامعين . وفي ذكر الشأن وتفكيره تهويل وتفخيم لما كان صلى الله عليه وسلم يريد أن يفعله بها لتضاعف ذنبها (وهذا) أي حديث ابن بشار (كما تفرد به) أي من الأحاديث التي تفرد بها (أهل المدينة) ولم يروها غيرهم . وكان المصنف يشير بهذا إلى عدم اشتها قصة هلال بن أمية . (و حديث ابن بشار) بيان لهذا أي لم يرو محمد بن بشار إلا (حديث) أي (قصة هلال) بن أمية ولم يرو قصة عويمر العجلاني .

(الفقه) دل الحديث على أن القذف بالزنا من الكبائر . وأن من قذف زوجته بذلك لزمه أحد أمرين إما البينة وهي أربعة شهداء كما ذكر أو اليمين فإن مجز عن إقامة البينة وامتنع من اليمين حُدَّ حدُّ القذف ثمانين جلدة وحكم بفسقه ورد شهادته . وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور لحديث الباب ولعموم قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون » وقال الحنفزيون : إن مجز عن البينة لزمه اليمين فإن لم يلاعن حبس حتى يلاعن فلا يحد حد القذف أو يكذب نفسه أو تبين معه بطلاق أو غيره فيحد للقذف . ولا يجوز العفو ولا الصلح لكن مع العفو لاحد بالقذف لا لصحة العفو بل لترك الطالب حتى لو عاد المقذوف وطالب يحد القاذف . ولا دليل لهم على هذا .

(والحديث) أخرجه أيضاً البخاري وابن ماجه (١) .

(٧٢) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الشَّعْبِيُّ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ رَجُلًا - حِينَ أَمَرَ الْمُتَلَاعِنِينَ أَنْ يَتْلَاعَنَا - أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ عِنْدَ الْخَامِسَةِ يَقُولُ . إِنَّهَا مُوجِبَةٌ .

(ش) (مخلد) كـ كتب (بن خالد الشميري) . (و سفيان) بن عيينة . (و عاصم بن كليب) ابن شهاب الجرمي تقدم هو وأبوه ص ١٢٨ ج ٥ منهل .

(المعنى) (أمر رجلا) لم تقف على تسميته (حين أمر المتلاعنين) أي هلال بن أمية وزوجته (أن يتلاعنا أن يضع) الرجل (يده على فيه) أي على فم هلال (عند) الشهادة (الخامسة) يحذره (يقول إنها موجبة) لسخط الله عليك وبعذك عن رحمة إن كنت كاذبا فيما رميت به زوجتك .

(الفقه) دل الحديث على أن اليمين لا يتم إلا بخمس شهادات .

(١) ص ٣١٤ ج ٨ فتح الباري (ويدرأ عنها المذاهب الآتية) و ص ٣٢٦ ج ١ سنن ابن ماجه (باب اليمين) .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائي^(١).

(٧٣) (ص) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ثَنَا عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَ هِلَالُ بْنُ أُمِيَّةَ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عِشَاءً فَوَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا فَرَأَى بِعَيْنَيْهِ وَصَمِعَ بِأُذُنَيْهِ فَلَمْ يَهْجُهُ حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ غَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي جِئْتُ أَهْلِي عِشَاءً فَوَجَدْتُ عِنْدَهُمْ رَجُلًا فَرَأَيْتُ بِعَيْنِي وَصَمِعْتُ بِأُذُنِي فَسَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا جَاءَ بِهِ وَاشْفَقَ عَلَيْهِ فَزَلَّتْ : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ « الْآيَتِينَ كَلِمَتَيْنِمَا . فَسُرِّي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَبَشِّرْ يَا هِلَالُ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكَ فَرَجًا وَخَرَجًا . قَالَ هِلَالٌ : قَدْ كُنْتُ أَرْجُو ذَاكَ مِنْ رَبِّي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْسِلُوا إِلَيْهَا فَجَاءَتْ فَتَلَا عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَهُمَا وَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ عَذَابَ الْآخِرَةِ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا ، فَقَالَ هِلَالٌ : وَاللَّهِ لَقَدْ صَدَقْتَ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ قَدْ كَذَبَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا عِنُوَا بَيْنَهُمَا فَقِيلَ لِهِلَالٍ اشْهَدْ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ فَلَمَّا كَانَتْ الْخَامِسَةُ . قِيلَ لَهُ : يَا هِلَالُ اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ عِقَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ وَإِنْ هَذِهِ الْمَوْجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ الْعَذَابَ . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا يُعَذِّبُنِي اللَّهُ عَلَيْهَا كَمَا لَمْ يُجْلِدْنِي عَلَيْهَا فَشَهِدَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . ثُمَّ قِيلَ لَهَا : اشْهَدِي فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . فَلَمَّا كَانَتْ الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ وَإِنْ هَذِهِ الْمَوْجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ الْعَذَابَ فَتَمْلِكُكَ سَاعَةً . ثُمَّ قَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَفْضَحُ قَوْلِي فَشَهِدَتْ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا وَقَضَى أَلَا يُدْعَى وَلِذَلِكَ لِأَبٍ وَلَا تُرْمَى وَلَا يُرْمَى وَلِذَلِكَ وَمَنْ رَمَاهَا أَوْ رَمَى

وَلَدَهَا قَعْلَيْهِ الْخُدَّ وَقَصَى الْأَ بَيْتَ لَهَا عَلَيْهِ وَلَا قُوتَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا مَتَوَفَى عَنْهَا وَقَالَ : إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَصْنِيْبَ أَرْيَصِيْحَ أَثْنِيْبِيْحَ خَشَّ السَّاقِيْنِ قَهْوُ لِهَلَالٍ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَوْزَقَ جَعْدًا جُمَالِيًّا خَدَلَجَ السَّاقِيْنِ سَابِيْعَ الْآلِيَتَيْنِ قَهْوُ لِلَّذِي رُمِيَتْ بِهِ فَجَاءَتْ بِهِ أَوْزَقَ جَعْدًا جُمَالِيًّا خَدَلَجَ السَّاقِيْنِ سَابِيْعَ الْآلِيَتَيْنِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَلَّا الْإِيْمَانُ لَسَكَانُ لِي وَلَهَا شَانُ قَالَ عِكْرِمَةُ : فَسَكَانَ بِمَدِّ ذَلِكَ أَمِيرًا عَلَى مُصَرٍّ وَمَا يُدْعَى لِأَبٍ .

(ش) (الحسن بن علي) اللؤلؤ الحلواني . و (عباد بن منصور) البصري .

(المعنى) (جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الخ) والثاني صرارة بن الربيع والثالث كعب ابن مالك الأنصاري . وكانوا قد تخلفوا عن غزوة تبوك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم إنهم صدقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبب تخلفهم ولم يكذبوا فهي القاس عن كلامهم حسين يوما . ثم أنزل الله تعالى توبتهم بقوله : وَطَلَّى الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ . ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ^(١) . وستأتي قصتهم مبسطة في الجهاد في «باب إعطاء البشير» إن شاء الله تعالى (نجاه) هلال (من أرضه عشاء) بكسر المهملة أى وقت العشاء (فوجد عند أهله رجلا) هو شريك بن صحماء . وسبب زنا شريك بامرأة هلال ما في رواية الحاكم الآتية في التخریج عن محمد بن سيرين قال وكان شريك يأوى إلى منزل هلال ويكون عنده (فراى بعينه وسمع بأذنيه) ما وقع بين شريك امرأة هلال من الزنا (فلم يهجه) . بفتح فكسر أى لم يزهجه . يقال هاجه وأهاجه وهيجه بالتشديد مبالغة إذا أزهجه ونفره (ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فأخبره بما رأى وسمع من شريك وصديقه (فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به) هلال (واشدد عليه) بأن توعده إما بإقامة البينة على ما ذفها به من الزنا وإلا فليجلده ثمانين جلدة حد القذف . ولعل سبب كراهيته صلى الله عليه وسلم واشتداده على هلال أنه صلى الله عليه وسلم صدق هلالا فيما قذف به امرأته ومع صدقه فسيحد حد القذف لادم البينة لأن آية اللعان لم تكن نزلت (فنزلت والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء) على زناها (إلا أنفسهم فشهادة أحدهم الآيتين كليهما) ولعل الراوى اعتبر أن المتعاق بالرجل آية وبالمراة آية أخرى وإلا فآيات اللعان أربع (فسرى) بكسر الراء المشددة أى كشف وأزيل (عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم) ما كان يحده من الشدة في نزول الوحى أو ما كان يحده من الكراهة والاشتداد في قصة هلال (فقال) صلى الله عليه وسلم (أبشر يا هلال قد جعل الله لك فرجا) أى كشف الله عنك هذه الغمة (و) جعل لك (مخرجا) من تلك الورطة يقال فرج الله الغم بالتشديد إذا كشفه (قال هلال قد كنت أرجو ذاك) الفرج والمخرج (من ربى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلوا إليها) أى إلى امرأة هلال (فجاءت فتلا عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم) آيات اللعان (وذكرهما) من التذكير أى وعظهما (وأخبرهما أن عذاب الآخرة) أى على الكذب والزنا من المرأة أو على الكذب والقذف من الزوج (أشد من عذاب الدنيا) وهو حد الرجل للقذف وحد المرأة للزنا (فقال هلال : والله لقد صدقت عليهما) فيما قذفتهما به (فقالت : قد كذب) أى فيما رمانى به من الزنا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاعنوا بينهما) هو أمر لمن حضره من وجوه الصحابة رضى الله تعالى عنهم (فقال هلال : اشهد ، فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فلما كانت) الشهادة (الخامسة قيل له : يا هلال اتقى الله فإن عقاب الدنيا) وهو حد القذف (أهون من عذاب الآخرة) على القذف كاذباً (وإن هذه) أى الشهادة الخامسة (الموجبة التى توجب عليك العذاب) أى إن كنت كاذباً (فقال) هلال (والله لا يعذبني الله) أى فى الآخرة (عليها) أى على الشهادة الخامسة (كما لم يجلدنى عليها) فى الدنيا حيث جعل لى مخرجا من ذلك بالملاعنة (فشهد الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ثم قيل لها) أى المرأة (اشهدى فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين فلما كانت) الشهادة (الخامسة قيل لها : اتقى الله فإن عذاب الدنيا) وهو حد الزنا (أهون من عذاب الآخرة) على الكذب والزنا (وإن هذه) أى الشهادة الخامسة (الموجبة التى توجب عليك العذاب) أى إن كنت كاذبة (فقل كأت) أى تبطأت (ساعة) زمانية (ثم قالت : والله لا أفصح قولى فشهدت الخامسة أن غضب الله عليها خصت بالغضب لعظم ذنبها) (إن كان من الصادقين) فيما رماها به من الزنا (ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى) أى حكم صلى الله عليه وسلم (ألا يدعى) أى لا ينسب (ولها لأب) فلا ينسب لزوجها ، لأنه نفاه عنه فى لعانه وإنما ينسب لأمه فقط (و) قضى أنها (لا ترمى) أى لا يجوز لأحد أن يرميها بالزنا (ولا يرمى ولها) بأنه ابن زنا (ومن رماها) بالزنا (أو رمى) أى قذف (ولها) بأنه ابن زنا (فعلية الحد) أى حد القذف ثمانون جلدة . وذلك لأنه لم يتبين صدق ما قاله زوجها . والأصل عدم الوقوع فى الحرم . ومجرد وقوع الملاعنة لا يخرجها عن العقاب . والأعراض بحجة عن العيب ما لم يحصل اليقين (وقضى ألا بيت) أى لا سكنى (لها عليه) أى على زوجها (ولا قوت) أى لا نفقة لها (من أجل أنهما يفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها)

والسكنى إنما تجب للزوجة إذا طلقت أو مات عنها زوجها . وكذلك النفقة إنما تجب لها إذا طلقت طلاقاً رجبياً أو كانت حاملاً (وقال) صلى الله عليه وسلم (إن جاءت به) أى بالولد (أصيب) تصغير أصهب من الصهبة ، وهى حمرة فى الشعر يعلوها سواد . و (أريصح) تصغير أروصح بالراء والصاد والحاء المهملات أى خفيف الأليتين . وقيل : نأتى الأليتين . وروى أريسخ بالسين . و (أثبيج) تصغير أثبج بالثاء المثلثة أى نأتى الشبج . وهو ما بين السكتين ووسط الظاهر . وهو ما يسمى بين العامة بالقتب . و (خش الساقين) بفتح فسكون أى دقيقمها (فهو) أى الولد (لهلل) بن أمية (وإن جاءت به أورك) بفتح فسكون أى أسمر . و (جمداً) بفتح فسكون أى فى شعره التواء وتقضب . و (جالياً) بضم الجيم آخره ياء مشددة أى ضخم الأعضاء . يقال : ناقة جالية أى مشبهة بالجل عظاماً وبدانة . و (خدلج) بفتح خين فشد اللام أى عظيم (الساقين) (سابغ) أى عظيم (الأليتين فهو) أى الولد (للذى رميت به فجاءت به أورك) بفتح فسكون (جالياً) بفتح فسكون (الساقين) سابغ الأليتين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا الأيمان (أى الشهادات التى شهدت بها أنها ما زنت وأن زوجها كاذب عليها فيما رماها به من الزنا) لكان لى ولها شأن . قال عكرمة (مولى ابن عباس) ولد الملاعنة (بعد ذلك) الزمان (أميراً على مصر) بالضاد المعجمة القبيلة المشهورة . وفى بعض النسخ وعند أحمد : أميراً على مصر بالصاد المهملة . وعند الطيالسى : قال عباد : سمعت عكرمة يقول : لقد رأيته أميراً على مصر من الأمصار . قال الحافظ : وظن بعض شيوخننا أنه أراد مصر البلد المشهور . وفيه نظر ، لأن أمراء مصر معروفون معدودون وليس فيهم هذا . وفى هذا دلالة على أن ابن الملاعنة المذكورة عاش زماناً طويلاً . ولا ينافيه ما وقع فى حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد فى الطبقات أن ولد الملاعنة عاش بعد ذلك سنتين . ومات لأن القصة متعددة^(١) (وما يدعى) أى لا ينسب الولد (لأب) . وعند أحمد : وكان يدعى لأمه وما يدعى لأبيه .

(الفقه) فى الحديث دلالة (١) على أنه ينبغى البداة بالرجل فى اللعان قبل المرأة . واختلاف العلماء فى حكمه فذهب الجمهور إلى أن ذلك واجب منهم الشافعى وجماة وأشهب المالكي . ورجحه ابن العربي . واستدلوا بأحاديث الباب وظاهر ترتيب آيات اللعان فإن الله تعالى بدأ بالرجل قبل المرأة . وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالوا : فلو لاعت المرأة قبله لم يصح .

(١) س ٣٦٨ ج ٩ فتح البارى الشرح (قول النبى صلى الله عليه وسلم : لو كنت راجا بنير بينة) .

(وقال) الحنفيون ومالك وابن القاسم : البداءة بالرجل مستحبة فلو ابتدئ بالمرأة صح ذلك واعتد به . واحتجوا بأن الله تعالى عطف ما يتعلق بالمرأة على ما يتعلق بالرجل بالواو وهي لانقضى ترتيباً ولا تعقيباً . والظاهر القول الأول ، لأنه الذي تشهد له الأحاديث وظاهر الآيات المذكورة ، ولأن اللعان إنما شرع لدفع الحد عن الرجل . ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لهلال : البينة وإلا حد في ظهرك . فلو بدئ بالمرأة لسكان دفعاً لأمر لم يثبت ولأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتمن فيندفع عن المرأة بخلاف ما لو بدأت به المرأة . قاله الحافظ^(١) .

(ب) فيه الحض على التوبة ومشروعية وعظ المتلاعنين وتخويفهما من عذاب الله تعالى . وفي مشروعية اللعان ستر على المؤمنين وأن الأحكام مبنية على الظاهر والله يقول السرائر ولو ظهرت أمارات تدل على ضد الحكم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم حينما جاء ابن الملاعة على نعت من رميت به : لولا الأيمان لكان لي ولها شأن .

(ج) دل مفهوم قوله تعالى : « وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ » إلخ على أن المرأة لو امتنعت عن الملاعة ثبت عليها حد الزنا . وأل في العذاب للمهد والممهود العذاب المذكور في قوله تعالى : « وَلَيَشْهَدَنَّ عَنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » وعلى أن لمان الزوج منزل منزلة أربع شهادات على زناها ومضموم إليه نكولها في تلك الحالة . وبهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور ومكحول وأهل الحجاز وابن المنذر (وقال) الحنفيون والحسن وأحمد والأوزاعي : إنها إن امتنعت من الملاعة حبست حتى تلاعن فلا تحد أو تقر بالزنا فتحد أو تصدق الملاعن فيرتفع اللعان ولا تحد للزنا بالتصديق ، لأنه ليس بإقرار قصداً فلا يعتبر في وجوب الحد . ولا ينتفى النسب لأنه حق الولد فلا يصدقان في إبطاله . وذلك لأنها لا تحد إلا إذا تحقق زناها بإقرار أو بيعة . وليس هنا شيء من ذلك . وبجرد لمان الزوج وحده ليس بيعة صريحة فلا يتحقق به زناها . والعذاب المذكور في الآية لا ينحصر في الحد . بل يحتمل أن يكون الحبس وغيره (وأجاب) الجمهور عن ذلك بأن الحد إنما يجب عليها بمجموع لمان الزوج ونكولها لا بمجرد لمان الزوج . وأل في العذاب للمهد والممهود هو حد الزنا المذكور في قوله تعالى : « وَلَيَشْهَدَنَّ عَنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ولو كان المراد غيره لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ تأخير البيان لا يجوز . فالظاهر القول الأول لقوة أدلته . وروى عن أحمد : أنها إن امتنعت عن الملاعة لا تحبس ويغلى سبيلها .

(١) س ٣٥٩ ج ٩ فتح الباري . الفرح (يبدأ الرجل بالتلاعن) .

(د) دل الحديث أيضاً على أن ولد الملاعة لوجاء شبيها بمن رميت به لا يقوم هذا الشبه .
مقام البينة فلا يقام عليها الحد بل يكتفى بما شرعه الله تعالى من اللعان ويؤيده ما في رواية للبخاري
عن ابن عباس : فجاءت به شبيها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجدته . فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم
بينهما . قال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو رجعت أحداً بغير
بينة رجعت هذه ، فقال : لا تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء ^(١) ، ولم يبين على هذا الشبه
حكم لا حتمال أن يكون مجيء هذا الولد على هذه الصفة تبعا لبعض أجداده نزعاً عرق له .

(هـ) دل أيضاً على أن الملاعة لا سكنى لها على زوجها ولا نفقة . وهو مذهب
الشافعي وأحمد وأبي يوسف لأن اللعان فسخ عندهم . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : اللعان
تطليقة بائنة ولها السكنى والنفقة في العدة « وأجابوا » عن الحديث بأنه من رواية
عباد بن منصور . وهو ضعيف . وقالت المالكية : إذا كان اللعان لنفي الحل فلا نفقة
للملاعة على الملاعن للحمل لأنه لا يلحق به . ولها السكنى لأنها محبوسة بسببه أما إذا كان
اللعان لرؤية الزنا فلمها النفقة والسكوة والسكنى إذا كانت حاملاً وإلا فلا نفقة لها ^(٢) .

(و) دل قوله صلى الله عليه وسلم لولا الأيمان لكان لي ولها شأن ، على أن اللعان أيمان لا شهادات
وهذا مذهب مالك والشافعي وسعيد بن المسيب والحسن البصري . قالوا : يصح اللعان من كل زوجين
مكلفين سواء أكانا مسلمين أم كافرين عدلين أم فاسقين . فإن الأيمان تصح من جميع هؤلاء .
مستدلين بحديث الباب . وبما عند الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم لهلال : احلف بالله الذي لا إله
إلا هو إني لصادق . يقول ذلك أربع مرات ^(٣) . ويؤيده أن اليمين ما دل على حث أو منع أو تحقيق
خبر وهو هنا كذلك . وسميت في الآية وكثير من الأحاديث شهادات لقول الملاعن فيها أشهد بالله
فسمى ذلك شهادة وإن كان يميناً قالوا : ولو كان اللعان شهادة لما تكرر لفظه لأن الشهادة لا تكرر
بخلاف اليمين فإنها قد يشرع فيها التكرار كالأيمان القسمات وهي خمسون يميناً يملقها من ادعى الدم
على شخص وقامت قرينة على صدق مدعاه (وقال) الحنفية وسفيان الثوري والأوزاعي والزهري
اللعان شهادات . وهو رواية عن الشافعي وأحمد لقوله والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم
شهداء إلا أنفسهم دلت الآية على ذلك من ثلاثة أوجه أحدها أنه سبحانه استثنى أنفسهم من الشهداء .

(١) من ٣٦٨ ج ٩ فتح الباري (قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعاً بغير بينة) .

(٢) من ٤٥٩ ج ٢ الفرج الكبير لشيخ أحمد الدردير وحاشية الدسوقي عليه .

(٣) من ٢٠٢ ج ٢ مستدرک (حكاية هلال بن أمية) .

وهذا استثناء متصل قطعا ولهذا جاء مرفوعاً . الثاني أنه صرح بأن التعانها شهادة . ثم زاد سبحانه هذا بيانا فقال : ويدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والثالث أنه تعالى جعله بدلا من الشهود وقائما مقامهم عند عدمهم . قاله ابن القيم^(١) ، واستدلوا أيضاً بظاهر أحاديث الباب . قالوا : فلا يصح اللعان إلا من عدلين مسلمين غير محدودين في قذف فإن هؤلاء هم أهل الشهادة « وأجابوا » عن قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب : لولا الأيمان لكان لي ولها شأن « بأنه » من رواية عباد بن منصور . وهو ضعيف . كما تقدم في ترجمته ص ٦٦ ج ٢ منهل والحفوظ في هذا الحديث كما في الصحيحين : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن . وقد استقرت قاعدة الشريعة أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه . والزوج هاهنا مدع فيكون لعانه شهادة لأنه قائم مقام البينة . ولو كان اللعان يميناً لم يشرع في جانب المدعى . وعلى فرض صحة رواية عباد هذه ، فالمراد من قوله لولا الأيمان ، الشهادات جميعا بين الروايات (قال) الحافظ : وقيل اللعان شهادة فيها شائبة اليمين . وقيل بالعكس . ومن ثم قال بعض العلماء ليس بيمين ولا شهادة . ثم قال : والذي تحرر لي أنه من حيث الجزم بنفي الكذب وإثبات الصدق يمين لكان أطلق عليه شهادة لا شتراط أنه لا يكتفى في ذلك بالغان بل لابد من وجود علم كل منهما بالأمرين علما يصح معه أن يشهد به . ويؤيد كونه يميناً أن الشخص لو قال أشهد بالله لقد كان كذا وكذا لعدداً خالفاً . وقد قال القفال في محاسن الشريعة : كررت أيمان اللعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام على المرأة الحد ومن ثم سميت شهادات^(٢) « قال » ابن القيم والصحيح أن اللعان يجمع الوصفين اليمين والشهادة . فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ويمين مغلظة بلفظ الشهادة والتكرار لا اقتضاء الحال تأكيد الأمر^(٣) .

(فائدة) إذا قذف امرأته بالزنا برجل بيمينه فقد قذفهما . وإذا لاعنها سقط الحد عنه لهما سواء أذكر الرجل في لعانه أم لم يذكره . وإن لم يلاعن فلا بكل واحد منهما المطالبة بالحد وأيهما طالب حد له . ومن لم يطالب فلا يحده كما لو قذف رجلا بالزنا بامرأة معينة . وقال بعض الحنفية : القذف للزوجة وحدها ولا يتعلق بغيرها حق في المطالبة ولا الحد لأن هلال بن أمية قذف زوجته بشريك ابن سحمام فلم يحده النبي صلى الله عليه وسلم ولا عزّره له . وقال بعض أصحاب الشافعي : يجب الحد

(١) ص ٩٥ ج ٤ ، زاد المعاد (واستفيد من الحكم النبوي) .

(٢) ص ٣٥٩ ج ٩ فتح الباري . الفرح (إخلاف الملاعن) .

(٣) ص ٩٥ ج ٤ ، زاد المعاد (حكمه صلى الله عليه وسلم في اللعان) .

إن لم يلاعن . وهل يجب حد واحد أو حدان ؟ على وجهين . وقال بعضهم : لا يجب إلا حد واحد قولاً واحداً . ولا خلاف بينهم أنه إذا لاعن وذكر الأجنبية في لعانه أنه يسقط عنه حكمه . وإن لم يذكره فعلى وجهين . وتماه في المغنى ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي من طريق المصنف . وأخرجه أحمد والطحاوي معطولين . وأخرجه الحاكم من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال : لما قذف هلال بن أمية امرأته قيل له : والله ليجلدنك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانين جلدة . قال : الله أعلم من ذلك أن يضربني ثمانين جلدة . وقد علم أني رأيت حتى استيقنت وسمعت حتى استثبت لا والله لا يضربني أبداً . فنزلت آية الملاءمة فدعا بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزلت الآية . فقال : الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب ؟ فقال هلال : والله إنني لصادق فقال احلف بالله الذي لا إله إلا هو إنني لصادق يقول ذلك أربع مرات فإن كنت كاذباً فعلى لعنة الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قفوه عند الخامسة فإنها موجبة لحلف . ثم قالت « يعني المرأة » أربعاً والله الذي لا إله إلا هو إنه لمن الكاذبين . وإن كان صادقاً فعليها غضب الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قفوها عند الخامسة فإنها موجبة فرددت وهمت بالاعتراف . ثم قالت لا أفصح قومي (الحديث) وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ^(٢) .

(٧٤) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ نَسَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ : سَمِعَ عَمْرُوَ سَمِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُتَلَاعِنِينَ : حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي قَالَ لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوَّ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا . وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ .

(ش) (عمرو) بن دينار .

(المغنى) (حسابكما على الله) أى لا نعلم الصادق منكما من الكاذب بل الله تعالى هو الذى

(١) ص ٦٦ ج ٩ مغنى ابن قدامة (قذف امرأته بالزنا برجل قذف لهما) .

(٢) ص ٤٠٩ ج ٧ سنن البيهقي (ما يكون بعد الثمان الزوج من الفرقة) و ص ٢٥ ج ١٧ — الفتح الرباني . و ص ٣٤٧ مستند الطحاوي . و ص ٢٠٢ ج ٢ مستدرک .

يعلم ذلك فهو الذى يتولى جزاء كما فيجزى الصادق بالخير والكاذب بالشر (أحدكما كاذب) فى نفس الأمر إذ لا يتأتى صدقهما ولا كذبهما كما لا يخفى . وظاهره أنه صلى الله عليه وسلم قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان . والمراد بيان أنه يلزم الكاذب التوبة . وقال الداودى : إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لهما منه . والأول أظهر وأولى بسياق الكلام . وفيه رد على من قال من الفحاة إن لفظ أحد لا يستعمل إلا فى النفي وعلى من قال منهم لا يستعمل إلا فى الوصف ولا يقع موقع واحد . وقد وقع فى الحديث فى غير نفي ولا وصف وقع موقع واحد . وقد أجازوه المبرد . ويؤيده قوله تعالى : « فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ » . وفى هذا الحديث أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما . وإن علمنا كذب أحدهما على الإيهام . قاله النووي ^(١) ، (لا سبيل لك عليها) أى لا تحمل لك بعد اللعان أبداً (قال) الزوج (يا رسول الله ما لى) أى أطلب منها ما لى الذى أعطيتها إياه مهراً (قال) صلى الله عليه وسلم (لا مال لك) عليها (إن كنت صدقت عليها) فى دعواك الزنا (فهو) أى فالمال (بما استحللت) أى استباحت (من فرجها) أى فالمهر عوض عن وطئها (وإن كنت كذبت عليها) فى ذلك (فذلك) أى طلبك المهر وعوده إليك (أبعد لك) من مطالبتها به لأنه لا يجتمع عليها الظلم فى عرضها ومطالبتها بمال قبضته منك فى نظير استمتاعك بها .

(الفقه) دل الحديث على أن للحاكم أن يحكم بما ظهر له ويكل بواطن الأمور إلى الله تعالى . وعلى أنه ينبغي له أن يمرض المتلاعنين على أن يتوب الكاذب منهما . وعلى أن اللعان يوجب الفرقة المؤبدة بين المتلاعنين . وتقدم تمام الكلام على هذا . وعلى أن الملاعة المدخول بها تستحق المهر كله ولا يرجع الزوج عليها بشيء ما ، وعليه اتفاق العلماء . وأما إن كانت غير مدخول بها ، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعى والأوزاعى : لها نصف المهر . وقال الحنك ومحمد : لها الكل « قال » النووي : وفيه أنها لو صدقت وأقرت بالزنا لم يسقط مهرها ^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا الشافعى وأحمد والشيخان والنسائى ^(٣) .

(١ ، ٢) س ١٢٦ ج ١٠ شرح مسلم (اللعان) .

(٣) س ٣٩٢ ج ٢ بدائع المن . و س ٣٣ ج ١٧ — الفتح الربانى . و س ٣٧٠ ج ٩ فتح البارى (قول

الإمام للتلاعنين أحدكما كاذب .) و س ١٢٦ ج ١٠ نووى مسلم و س ١٠٦ ج ٢ مجتبى (اجتماع المتلاعنين) .

(٧٥) (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ ثَمَّاسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَمَّاسُ بْنُ أَيُّوبَ عَنْ سَمِيعِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : رَجُلٌ قَذَفَ امْرَأَتَهُ قَالَ : فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْمُجَلَّانِ وَقَالَ : اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ ؟ يُرَدُّهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَبَيَا فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

(ش) (إسماعيل) بن إبراهيم المعروف بابن غلية . و (أيوب) السخيتاني .

(المعنى) (قالت لابن عمر رجل قذف امرأته) أى أخبرنى عن الحكم فى رجل قذف امرأته ولو عن بينهما كما صرح بذلك فى رواية أحمد ومسلم (قال) ابن عمر (فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوى بنى المجلان) أى عويمر وامرأته . وفيه تغليب الرجل على المرأة (يرددها) أى يكرر النبي صلى الله عليه وسلم قوله فهل منكما تائب (ثلاث مرات فأبيا) أى لم يعترف واحد منهما بالكذب (ففرق) النبي صلى الله عليه وسلم (بينهما) أى بعد حصول اللعان والإصرار عليه .

(الفقه) دل الحديث على أنه لو اعترف أحدهما بكذب نفسه وتاب إلى الله تعالى ارتفعت الحرمة المؤبدة بينهما وعادت إليه زوجته بمقد جديد بناء على أن اللعان يوجب فسخ الكاح كما قاله سميد بن المسيب والشافعى وأحمد . وعلى أنه طلاق وكانت فى العدة ترجع إليه بدون عقد . وإن خرجت من العدة عادت إليه بمقد . وعلى كل فالزوج يحدُّ حدَّ القذف ثمانين جلدة حينئذ . وإن أ كذبت هى نفسها بعد الملاءنة تحدُّ حد الزنا فترجم إن كانت محصنة وإن كانت أمة تجلد خمسين جلدة ولو كانت محصنة . وسيأتى لذلك مزيد بيان فى الحدود إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرج نحوه أحمد والبخارى والنسائى مطولاً^(١) .

(٧٦) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ .

(١) س ٣٠ ج ١٧ - الفتح الربانى . و س ٣٦٨ ج ٩ فتح البارى (صدق الملاعة) و س ١٠٦ ج ٢ مجتهى (استتابة للملاحين بعد اللعان) .

(ش) (القنعبي) عبد الله بن مسleme .

(المعنى) (أن رجلاً) هو عويمر المجلافي (لا عن امرأته) خوله بنت قيس (وانتفى) بالياء . وعند مالك : وانتقل باللام أى تبرأ (من ولدها) وأنكر أن يكون منه (ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) أى بين المتلاعنين تنفيذاً لما أمر الله من المباحة بينهما (والحق الولد بالمرأة) أى فى النسب والميراث فينسب إليها فقط وترثه ويرثها . وفى بعض النسخ زيادة [قال أبو داود : الذى تفرد به مالك قوله : وألحق الولد بالمرأة . وقال يونس عن الزهرى عن سهل بن سعد فى حديث اللعان وأنكر حاملها - كان ابنها يدعى إليها] و (الذى تفرد به مالك إلخ) وافق المصنف على هذا الدارقطنى . وتفرد مالك بذلك لا يضر لأنه ثقة إمام حافظ . على أن هذه الجملة قد جاءت من أوجه أخرى فى حديث سهل بن سعد كما تقدم من رواية يونس عن الزهرى عند المصنف بلفظ : ثم خرجت حاملاً - كان الولد يدعى إلى أمه^(١) ومن رواية الأوزاعى عن الزهرى بلفظ : فكان يدعى يعنى الولد إلى أمه^(٢) (والحق الولد بالمرأة) أى صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما . وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها كما فى حديث سهل بن سعد . وتقدم مزيد بيان لهذا فى فقه حديث سهل هذا^(٣) .

(الفقه) بالحديث استدلل الحنفيون على أن مجرد اللعان لا يحصل به التفريق بين المتلاعنين بل لا بد من حكم الحاكم بالتفريق . وقال الجمهور : التفريق يقع بينهما بنفس اللعان إلا أنه لما جرى التلاعن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم نسب التفريق إلى فعله كما تقوم البينة إما بالشهادة أو بإقرار المدعى عليه فيثبت الحق بهما عليه ثم يضاف الأمر فى ذلك إلى قضاء القاضى ولو أن التفرقة لا تكون إلا بأمر الحاكم لوجب ألا ينفى الولد عن الزوج إلا بحكم الحاكم لأنه قد عطف عليه فى الذكر فقيل : فرق رسول الله بين المتلاعنين وألحق الولد بالأم . فإذا جاز له أن يلحق الولد بالأم وينقطع نسبه عن الأب من غير حكم الحاكم جاز أن تقع الفارقة بينهما بلا حكمه . وإنما معنى قوله : فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين أى بين أن الفارقة وقعت بينهما باللعان . أفاده الخطابى^(٤) .

(١) تقدم بالمصنف رقم ٦٤ ص ٢٣٢ (باب فى اللعان)

(٢) تقدم رقم ٦٦ مكرر ص ٢٣٤

(٣) تقدم بالمصنف رقم ٦٩ ص ٢٣٧ وفقهه بس ٢٣٨

(٤) ص ٢٧٠ ج ٣ معالم السنن (باب اللعان) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وباقي الجماعة وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح^(١)

﴿ ٢٨ — باب إذا شك في الولد ﴾

أى في بيان حكم ما إذا شك الزوج في الولد الذى ولدته زوجته وكان لونه مخالفاً للون أبويه .

(٧٧) ﴿ص﴾ حدثنا ابن أبي خالف ثنا سفيان عن الزهري عن سميعة عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من بني فزارة فقال : إن امرأتى جاءت بولد أسود : فقال : هل لك من إبل ؟ قال نعم قال : ما ألوانها قال حمر . قال فهل فيها من أورك ؟ قال إن فيها لوزفاً قال : فأنى تراه ؟ قال : عسى أن يسكون نزعته عرق قال : وهذا عسى أن يسكون نزعته عرق .

﴿ش﴾ (ابن أبي خالف) محمد بن أبي خلف السلمي . و (سفيان) بن عيينة . و (الزهري) محمد ابن مسلم بن شهاب . و (سميعة) بن المسيب .

(المعنى) (جاء رجل) هو ضخم بن قتادة (فقال إن امرأتى جاءت بولد أسود) يريد بذلك التعريض بغيره كما في الرواية الآتية (قال) صلى الله عليه وسلم (ما ألوانها؟ قال) الرجل (حمر) وعند الدارقطني : قال رمك . والأرمك الأبيض إلى حمرة (قال) صلى الله عليه وسلم (فهل فيها من أورك) بوزن أحر من الورقة بالضم وهى سواد ليس بصاف . ومنه قيل للرماد أورك وللحمامة ورقاء . وجمع الأورك ورق كأحر وحر (قال) الرجل (إن فيها لوزفاً) بضم الواو وسكون الراء جمع أورك . وإنما أنى بضمير الجمع للدلالة على السكثرة (قال) صلى الله عليه وسلم (فأنى تراه) بضم التاء أى كيف تظنه . وعند البخاري : فأنى ذلك . والمعنى من أين أنت هذه الورقة لإبلاك . وهى

(١) ص ٣٩٢ ج ٢ بدائم المن . و ص ٥٢ ج ٣ زرقاني الموطأ (اللعان) . و ص ٣٣ ج ١٧ — الفتح الرباني . و ص ٣٧١ ج ٧ فتح الباري (يلحق الولد بالملاعنة) . و ص ١٢٧ ج ١٠ نووى مسلم (اللعان) . و ص ١٠٦ ج ٢ مجتبى (نفي الولد باللعان وإلحاقه بالأم) . و ص ٣٢٦ ج ١ سنن ابن ماجه (اللعان) . و ص ٢٢٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (باب ما جاء في اللعان) .

لون مخالف للون آبائها ؟ هل هو بسبب خلل آخر نزا عليها من غير لونها أو لأمر آخر ؟ (قال) الرجل (عسى أن يكون) هذا اللون (نزع) أى سرى به إلى الفروع (عرق) أى أصل من أصولها البعيدة (قال) صلى الله عليه وسلم (وهذا) الغلام (عسى أن يكون نزع) أى سرى إليه هذا اللون (عرق) أى أصل من أصوله البعيدة . فالمراد بالعرق الأصل من النسب . شبهه بعرق الشجرة . ومنه قولهم فلان عريق في الأصالة أى أصله متناسب . ويقال فلان عريق في السكرم أو الاثوم . وأصل النزع الجذب وقد يطلق على الميل .

(الفقه) في الحديث (١) دلائل على أن الرجل إذا ولدت امرأته ولداً فقال ليس منى لم يعمر قاذفاً لها بنفس هذا القول لجواز أن يكون ليس منه لكن غيره بوطء شبهة أو من زوج متقدم . وفيه دليل على أن الحد لا يجب بالكنايات وإنما يجب بالقذف الصريح . أفاده الخطابي^(١) .

(ب) وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه لون أبويه « قال » القرطبي : لا خلاف في أنه لا يحمل نفى الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالأدمة والسمرية ولا في البياض والسواد إذا كان قد أفر بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء . وكأن القرطبي أراد في مذهبه وإلا فالخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا : إن لم ينضم إليه قرينة زنا لم يحز النفي فإن اتهمها فأتت بولد على لون الرجل القذى اتهمها به جاز النفي على الصحيح . وفي حديث ابن عباس السابق في الامان^(٢) ما يقويه . وعند الحنفية يجوز النفي مع القرينة مطلقاً (ج) وفي الحديث تقديم حكم الفراش على ما يشمر به مخالفة الشبه . وفيه الاحتياط الأنساب وإبقائها مع الإمكان . وفيه الزجر عن تحقيق ظن السوء . وفيه أن التعريض بالقذف لا يثبت به حكم القذف حتى يقع التصريح خلافاً للمالكية . وأجاب بعضهم أن التعريض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من التصريح . وهذا الحديث لا حجة فيه لدفع ذلك فإن الرجل لم يرد قذفاً بل جاء سائلاً مستفتياً عن الحكم لما وقع له من الريبة فلما ضرب النفي صلى الله عليه وسلم المثل أذعن . قاله الحافظ^(٣) .

(١) س ٢٧٢ ج ٣ معالم السنن (باب إذا شك في الولد) .

(٢) تقدم للمصنف رقم ٧٣ س ٢٤٥ (باب في الامان) .

(٣) س ٣٥٩ ج ٩ فتح الباري . الشرح (إذا مرض بنى الولد) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وباقي السبعة إلا الترمذي^(١).

(٧٨) مك (ص) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ قَالَ : وَهُوَ حِينَئِذٍ يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ .

(ش) (الحسن بن علي) الخلال الحلواني . و (عبد الرزاق) بن همام . و (الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب (بإسناده ومعناه) أى روى الحديث معمر بن راشد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بمعنى حديث سفيان بن عيينة المتقدم . ولفظه عند النسائي من طريق يزيد بن زريع قال : حدثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : جاء رجل من بنى فزارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن امرأتى ولدت غلاما أسود وهو يريد الانتفاء . منه فقال : هل لك من إبل ؟ قال نعم قال ما ألوانها ؟ قال حمر قال : هل فيها من أورك ؟ قال فيها ذؤودٌ وزرق . قال فما ذاك ترى ؟ قال لعله أن يكون نزعها عرق . قال : فلهل هذا أن يكون نزعها عرق . قال : فلم يرخس له في الانتفاء منه^(٢) (قال) الراوى (وهو) أى الرجل الفزارى (حينئذ يعرض) من التمريض (بأن ينفيه) أى الولد . ووجه التمريض أنه قال : إن امرأتى ولدت غلاما ما أسود أى وأنا أبيض فكيف يكون منى ؟ (وهذه) الرواية أخرجهما أيضاً مسلم والنسائي^(٣) .

(٧٩) مك (ص) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ وَإِنِّي أَنْسِكُرُهُ فَذَكَرَ مَعْنَاهُ .

(ش) (ابن وهب) عبد الله . و (يرنس) بن يزيد الأيلي . و (ابن شهاب) محمد بن مسلم .

(المعنى) (وإني أنسكروه) ولفظ مسلم وإني أنسكرت أى استغفرته بقاى أن يكون منى لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه (فذكر معناه) أى ذكر يونس بن يزيد الحديث المتقدم . ولفظه عند مسلم : عن

(١) س ٣٩٨ ج ٢ بدائع المن . و س ٣٤ ج ١٨ — الفتح الرباني . و س ٣٥٧ ج ٩ فتح الباري (باب إذا مرض بنى الولد) . و س ١٣٣ ج ١٠ نووى مسلم (اللعان) . و س ١٠٦ ج ٢ مجتبى (إذا عرض بإمرأته ..) و س ٣١٦ ج ١ سنن ابن ماجه (الرجل يشك في ولده) .

(٢) س ١٠٦ ج ٢ مجتبى . و (الدود) من الإبل من الثنتين أو الخمس إلى التسع . وقيل من الثلاث إلى العشر .

(٣) س ١٣٣ ج ١٠ نووى مسلم (اللعان) . و س ١٠٦ ج ٢ مجتبى (إذا عرض بإمرأته وشك في ولده وأراد الانتفاء منه) .

أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن أعرابياً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وإني أنكرته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل لك من إبل ؟ قال نعم . قال : ما ألوانها ؟ قال حمراء . قال فهل فيها من أورك ؟ قال نعم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنى هو ؟ قال لعله يا رسول الله يكون نزع عرق له . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : وهذا لعله يكون نزع عرق له ^(١) .

﴿ ٢٩ - باب التغليظ في الانتفاء ﴾

أى فى بيان ما ورد من الوعيد الشديد لمن أنكر ولده ونفاه عنه وهو يعلم أنه ولده .

(٨٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَمْنَى ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتْلَاعَيْنِ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَأَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَعَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَقَضَحَهُ عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ .

﴿ش﴾ (السند) (ابن وهب) عبد الله . و (ابن الهاد) يزيد بن عبد الله . و (عبد الله بن يونس) حجازى . روى عن سعيد المقبرى ومحمد بن كعب القرظى . وعنه يزيد بن عبد الله بن الهاد . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال ابن القطان : مجهول الحال . وقال فى التقريب : مجهول الحال من السادسة . روى له أيضاً النسائى هذا الحديث لا غير . و (سعيد المقبرى) هو ابن أبى سعيد .

(المعنى) (حين نزلت آية المتلاعنين) أى الآيات المبين فيها حكم اللعان وهى قوله تعالى : **وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ** ، الآيات . وتقدم تفسيرها وافيًا ^(٢) (أيما) ما زائدة والمعنى أى (امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم) بأن زنت سرّاً لحملت ولداً فنسب إلى زوجها فيعامل معاملة الابن . وهو فى الحقيقة أجنبي من الزوج فيترتب على ذلك عدة

(١) ص ١٣٤ ج ١٠ نوى مسلم (كتاب اللعان) .

(٢) انظر ص ٢٢٩ شرح الحديث رقم ٧٠ (باب فى اللعان) .

مفاسد كالتوارث والاطلاع على نساء لسن له بمحرم في الحقيقة (فليست) تلك المرأة (من) دين (الله) تعالى أو من رحمته (في شيء). وهذا تدليظ ووعيد شديد لمن فعلت ذلك. وأكده صلى الله عليه وسلم بقوله (وإن يدخلها الله جنته) وفي بعض النسخ: ولن يدخلها الله الجنة. وظاهر هذا أن من فعلت ذلك كافرة. ومحله إذا استباحث ذلك وإلا فالمراد أنها لا تدخل الجنة مع السابقين (وإيما) أى مازائده والمعنى أى (رجل جحد ولده) أى نفاه وأنكره (وهو) أى الرجل (ينظر إليه) أى يعلم أن ذلك الغلام ولده. ويحتمل أن يكون هو عائداً على الولد فيكون كناية عن قلة شفقة ذلك الرجل وغلظته وقساوة قلبه. والأول أظهر. وذكر النظر تحقيق لسوء صنيعه وتعميم للذنب الذى ارتكبه حيث لم يرض بالفرقة حتى أطاق جباباب الحياء عن وجهه. و(احتجب الله منه) يعنى منعه من رحمته وأبعد عنه جزاء وفاقاً وإلا فالله سبحانه وتعالى لا يحجبه شيء (وفضحه). أى أخزاه الله تعالى وأظهر جريمته يوم القيامة (على رموس). أى بمرأى (الأولين والآخرين) والعياذ بالله عز وجل.

(الفقه) دل الحديث على التحذير من الزنا. وعلى الوعيد الشديد للمرأة التى تحمل من الزنا فتكتم ذلك حتى تلد فينسب مولودها إلى زوجها وهو غير أب له في الحقيقة. فيترتب على ذلك من المفاسد ما لا يحصى. وعلى الوعيد الشديد أيضاً للرجل الذى يفتنى من ولده ويقبراً منه والحال أنه يعلم أنه ولده فينقطع نسبه عن أبيه وأقاربه ويترتب عليه مظنة الفاحشة بأم الولد. وذلك لا يستلزم قذفها بالزنا، لاحتمال أن يكون ذلك الولد جاء من وطء شبهة وقد ورد في التفسير من ذلك أحاديث «منها» حديث ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من انتفى من ولده ليفضحه في الدنيا فضحه الله تبارك وتعالى يوم القيامة على رموس الأشهاد قصاص بقصاص. أخرجه أحمد والطبرانى في الكبير والأوسط. ورجال الطبرانى رجال الصحيح خلا عبد الله بن أحمد وهو ثقة إمام. قاله الهيثمى^(١) [٥١] «وحديث» معاذ بن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تعالى عباداً لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم. قيل: من أولئك يا رسول الله؟ قال متبرئ من والديه راغب عنهما ومتبرئ من ولده ورجل أنعم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم. أخرجه أحمد والطبرانى وزاد: ولهم عذاب أليم. قال الهيثمى: وفيه زبان بن فائد ضعفه أحمد وابن معين. وقال أبو حاتم: صالح [٥٢] ^(٢).

(١) من ٤٢ ج ١٧ — الفتح الربانى. و من ١٥ ج ٥. مجمع الزوائد (فمن يبرأ من ولده أو والده).

(٢) من ١٥ منه. و من ٤٤٠ ج ٣ مسند أحمد (حديث معاذ بن أنس الجهني رضى الله عنه).

(والحديث) أخرجه أيضا الشافعي والنسائي والدارمي والحاكم . وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم^(١) . ورد بأنه ضعيف لأن في سنده عبد الله بن يونس وهو مجهول كما علمت . قال الحافظ : وصححه الدارقطني في العلل مع اعترافه بتفرد عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري وأنه لا يعرف إلا بهذا الحديث .

﴿ ٣٠ — باب في ادعاء ولد الزنا ﴾

أى فى بيان حكم من زنى بامرأة وجاءت منه بولد فادعى أنه له هل تقبل دعواه ؟

(٨١) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ سَلْمِ بْنِ أَبِي الذَّبَالِ حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْ سَأَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ لَحِقَ بِمَسْئَتِهِ وَمَنْ ادَّعَى وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ فَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ .

﴿ش﴾ (السند) (يعقوب بن إبراهيم) الدورقي . و (معتمر) بن سليمان التيمي . و (سلم) بفتح فسكون (يعنى ابن أبي الذبالب) بالذال المعجمة والفتحية النقلة آخره لام . واسم أبي الذبالب هجلان البصرى . روى عن الحسن البصرى وابن سيرين وسعيد بن جبيرة وحديد بن هلال وغيرهم . وعنه إسماعيل بن مسلم والمعتمر بن سليمان قال أحمد : ثقة صالح الحديث ما أصلح حديثه ، ما سمعت أحداً يحدث عنه غير معتمر . وقال مرة : أحاديثه متقاربة ووثقه ابن معين . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال : كان متقناً . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال فى التقريب ثقة قليل الحديث من السابعة . روى له أيضا البخارى فى الأدب . وكذا مسلم حديثاً واحداً . و (بعض أصحابنا) لم نقف على اسمه .

(المعنى) (لا مساعاة) أى لا زنا جائز (فى الإسلام) وكان الأصمى يخص المساعاة بالإماء دون الحرأثر لأنهن كن يسمين لمواليهن فيكسبن لهم بغرائب كانت عليهن . يقال : ساءت المرأة إذا فجرت وساءها فلان إذا فجرها . وهو مفاعلة من السمى كأن كل واحد منهما يسمى لصاحبه

(١) ص ٣٩٣ ج ٢ بدائع الن . و ص ١٠٧ ج ٢ تحنى (التغليظ فى الانتفاء من الولد) . و ص ١٥٣ ج

٢ سنن الدارمى (من جدد ولده وهو يعرفه) . و ص ٢٠٢ ج ٢ مسهدرك .

في حصول غرضه فأبطل الإسلام ذلك (من ساعى) أى من زنى (فى الجاهلية) بامرأة نجأت منه بولد (فقد لحق) الولد (بمصبته) أى الزانى . وهذا غير مراد لما سيأتى المصنف من قوله صلى الله عليه وسلم : الولد للفراش وللاماهر الحجر^(١) . فالمراد من الحديث والله أعلم أن أهل الجاهلية كانوا يشتركون الإمام فيطعنونهم ويحلمونهم على الزنا لفرائب يأخذونها منهم . فإذا جاءت بولد وتنازعه السيد والزانى ينسب للسيد ، لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش . وأبطل النبي صلى الله عليه وسلم المساعدة فى الإسلام ولم يلحق النسب بها وعفا عما كان منها فى الجاهلية وألحق النسب بالسيد (ومن ادعى ولداً من غير رشدة) بكسر الراء وفتحها وسكون الشين أى بغير نكاح صحيح بأن زنى بامرأة وجاءت منه بولد وادعاه ذلك الزانى (فلا يرث) ذلك الوالد المدعى من ولده (ولا يورث) أى لا يرث ذلك الولد من والده الزانى لأن الزنا لا يثبت به نسب .

(والحديث) أخرجه أيضا أحمد . وفى سنده رجل لم يسم فهو ضعف^(٢) .

(٨٢) (ص) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ وَثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ - وَهُوَ أَشْبَعُ - عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : إِنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ كُلُّ مُسْتَلْحَقٍ اسْتَلْحَقَ بَعْدَ أَبِيهِ الَّذِي يُدْعَى لَهُ ادِّعَاءُهُ وَرَثَتُهُ فَقَضَى أَنْ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ يَمْلِكُهَا يَوْمَ أَصَابَهَا فَقَدْ لَحِقَ بِمَنْ اسْتَلْحَقَهُ وَلَيْسَ لَهُ بِمِمَّا قُسِمَ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ وَمَا أُذْرِكَ مِنْ مِيرَاثٍ لَمْ يُقَسَّمْ فَلَهُ نَصِيبُهُ وَلَا يُلْحَقُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرَهُ . وَإِنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ لَمْ يَمْلِكُهَا أَوْ مِنْ حُرِّهِ عَاهَرَ بِهَا فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِهِ وَلَا يَرِثُ وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُدْعَى لَهُ هُوَ ادِّعَاءُهُ فَهُوَ وَلَدُ زَنْيَةٍ مِنْ حُرِّهِ كَانَ أَوْ أُمَّةً .

(ش) (السند) (محمد بن راشد) المكحولى الخزاعى أبو عبد الله تقدم ص ٣٠٠ ج ٣ تكملة المنهل (وهو) أى حديث الحسن بن على الحلوانى (أشبع) أى أتم من حديث شيبان بن فروخ .

(١) يأتي فى الحديث رقم ٩٠ (باب الولد للفراش) .

(٢) ص ٣٨ ج ١٧ - الفتح الربانى (إلتحاق الولد ودعوى النسب) .

و(سليمان بن موسى) أبو أيوب الأموي الدمشقي الأشدق فقيه أهل الشام ويقال: أبو الربيع أو أبو هشام. روى عن واثلة بن الأسقع والزهرى وطاوس ومكحول وغيرهم. وعنه الأوزاعي وابن جريج وأبو معبد وعبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن عبد العزيز وزيد بن واقد وكثيرون. وثقه دُحَيْمُ وابن مدين. وقال أبو حاتم: محله الصدق وفي حديثه بعض الاضطراب ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفتقه منه ولا أثبت منه. وقال النسائي: هو أحد الفقهاء وليس بالقوى في الحديث. وقال ابن عدى: فقيه راو حدث عنه الثقات وهو أحد علماء الشام وهو عندى ثبت صدوق. وقال ابن سعد: كان ثقة أنثى عليه ابن جريج. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقريب: صدوق فقيه في حديثه لين وخطأ قبل موته بقليل. روى له أيضاً باقى الأربعة ومسلم. و(جده) هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما.

(المعنى) (قضى) أى أراد أن يحكم (أن كل مستلحق) بفتح الحاء المهملة اسم مفعول وهو الولد الذى طلب الورثة إلحاقه بهم ونسبته إلى مورثهم (استلحق) مبنى للمفعول صفة لقوله مستلحق (بعد أبيه) أى بعد موت أبى ذلك الولد المستلحق (الذى يدعى) بالتخفيف أى ينسب الناس ذلك المستلحق (له) أى لأبيه ولم ينكره الأب حتى مات. و(ادعاه) أى ادعى المستلحق (ورثته) أى الأب (فقضى) صلى الله عليه وسلم (أن كل من كان) ولد (من أمة يملكها) سيدها (يوم أصابها) أى جامعها (فقد لحق) الولد (بمن استلحقه) يعنى إن لم يفكر السيد ذلك الولد فى حياته (وليس له مما قسم) بضم القاف مبنى للمفعول (قبله) أى قبل أن يستلحقه الورثة (من الميراث شيء) لأنه لم يثبت نسبه من السيد إلا يوم الاستلحاق (وما أدرك) الولد (من ميراث لم يقسم) بين الورثة (فله نصيبه) يعنى إن استلحقوه قبل قسمة التركة كلها أو بعضها فله نصيبه منها على حسب ما يخصه فقط، لأن نسبه ثبت قبل القسمة. وهذا نظير من أسلم بعد موت قريبه المسلم وقبل القسمة فإنه يرثه عند أحد وإن أسلم بعد قسمة الميراث فلا شيء له (و) إذا استلحق ورثة السيد ولداً (لا يلحق) أى الولد بالسيد (إذا كان أبوه الذى يدعى) أى ينسب (له) الولد (أنكره) قبل موته فاستلحقهم لا يفيد (وإن كان) الولد (من أمة لم يملكها) السيد بل زنى بها (أو) كان الولد (من حرة عاهر) أى زنى (بها) فولدت منه ولداً (فإنه لا يلحق به) سواء استلحقه هو أو ورثته (ولا يرث) هو ولا من استلحقه لفساد ماء الزنا وعدم ثبوت النسب به. وإعنا يلحق ذلك الولد بأمه وأهلها فقط (وإن) وصلياً (كان) الزانى (الذى يدعى) أى ينسب (له) الولد (هو ادعاه) لنفسه لا يلحق به فهو غاية

لما قبله . وهذه الجملة هي وجه مناسبة الحديث للترجمة (فهو ولد زنية) بكسر الزاى وقد تفتح اسم من الزنا وهو تعليل لعدم الحقوق (من حرة كان) الولد (أو) من (أمة) .

(الفقه) دل الحديث على أنه إذا كان للرجل زوجة عقد عليها أو مملوكة وطئها فأنت بولد منه لمدة الإمكان . وهي ستة أشهر من حين اجتماعهما صارت فراشاً له يلحقه الولد ويرثه سواء أكان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً . فإن مات الرجل ثم استلحق الورثة الولد لحق به ، لكنه لا يرث أباه ولا يشارك إخوته الذين استلحقوه في ميراثهم من أبيهم إذا كانت القسمة قد تمت قبل أن يستلحقه الورثة . وأما من أدرك ميراثاً لم يكن قد قسم إلى أن ثبت نسبه باستلحاق الورثة إياه كان شريكهم فيه أسوة بمن يساويه في النسب منهم . فإن مات من إخوته بعد ذلك أحد ولم يخلف من يحجبه عن الميراث ورثه . وإن كان سيد الأمة أنكر الحمل وكان لم يدهه فإنه لا يلحق به . وليس لورثته أن يستلحقوه بعد موته . أفاده الخطابي (١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وفي سننه محمد بن راشد المسكحول ضعه بعضهم . ووثقه الإمام أحمد وابن معين والنسائي . فالحديث حسن (٢) .

(٨٣) مك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ زَادَ وَهُوَ وَلَدُ زِنَا لِأَهْلِ أُمِّهِ مَنْ كَانُوا حُرَّةً أَوْ أَمَةً وَذَلِكَ فِيمَا اسْتُلْحِقَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ فَمَا افْتَدَسِمَ مِنْ مَالٍ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَقَدْ مَضَى .

(ش) (السند) (محمود بن خالد) بن يزيد أبو علي الدمشقي . و (أبوه) خالد بن يزيد السلمي أبو هاشم الأزرق الدمشقي . روى عن المطعم بن مقدم وليث بن أبي سليم والنوري وغيرهم . وعنه صفوان بن صالح وسلمان بن عبد الرحمن ودحيم . ذكره ابن حبان في الثقات وقال : صدوق في حديثه مناكير . وقال النسائي : ليس بثقة ووثقه أحمد بن صالح وأبو زرعة . مات سنة ١٨٥ خمس وثمانين ومائة هـ . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة . روى له أيضاً ابن ماجه

(بإسناده) أى روى الحديث خالد بن يزيد بالإسناد السابق وهو محمد بن راشد المسكحول عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ومعناه) أى لا بلفظه (المعنى) (زاد) أى خالد بن يزيد

(١) س ٢٦٤ ج ٣ معالم السنن (باب ادعاء ولد الزنا) .

(٢) س ٣٧ ج ١٧ — الفتح الرباني (الحلق الولد ودعوى النسب) .

زاد في روايته (وهو ولد زنا) ينسب (لأهل أمه) أى ولأمه من باب أولى (من كانوا) أى على أى حال كانوا . فأبائهما أجداده وإخوتها أخواله وأولادها إخوته سواء أكانت (حرة أو أمة وذلك) الحكم (فيما) أى فى ولد (استلحق) مبنى للمفعول أى طلب الورثة إلحاقه بهم ونسبته إلى مورثهم كان ذلك (فى أول الإسلام فما اقتسم) بين الورثة (من مال قبل الإسلام فقد مضى) أى نفذ فلا يضر له فى الإسلام بالنقض .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه لا ينسب ولد الزنا إلى الزانى . ولو ادّعاء فلا يرث كل منهما الآخر . وهذا مذهب الجمهور من السلف والخلف (ب) على أن ولد الزنا ينسب إلى أمه وأقاربها فيرثهم ويرثونه على حسب ما تقتضيه قواعد الميراث . وهالك ما قال العلماء فى هذا : روى الأثرم عن أحمد : أن من لا أب له ترثه أمه وذوو الفرض منه وعصبة أمه إن لم يكن له فرع وارث ، لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاؤلى رجل ذكر » أخرجه أحمد والشيخان والترمذى ^(١) [٥٣] . وأولى الرجال بمن لا أب له أقارب أمه . وعن أحمد : أن أم من لا أب له عصبته فإن لم تكن فعصبتها عصبته . وهو قول ابن مسعود ، لقول مكحول : جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاءنة لأمه ولورثتها من بعدها . أخرجه أبو داود ^(٢) [٥٤] وقال زيد بن ثابت ومالك والشافعى والجمهور : ترث الأم من لا أب له . كما ترث من غيره وليست عصبته له ولا عصبتها عصبته . فإن لم يكن له ذو فرض سوى الأم فلها الثلث . والباقي لبيت المال . وقال الحنفيون : الرد مقدم على ذوى الأرحام وبيت المال ، لأن الميراث إنما ثبت بالنص ولا نص فى توريث الأم أكثر من الثلث فتأخذ فرضاً والباقي ردّاً . قال حماد بن سلمة : أخبرنا قتادة أن عليّاً وابن مسعود قالوا فى ولد الملاءنة ترك جدته وإخوته لأمه : للجدّة الثلث والإخوة الثلثان ^(٣) [٣١] .

(ولم نقف) على من أخرج هذه الرواية سوى المصنف .

(١) س ٨ ج ١٢ فتح البارى (ميراث الولد من أبيه) . و س ٥٢ ج ١١ نووى مسلم (الفرائض) و س ١٨٠ ج ٣ تحفة الأحوذى (العصبية) .

(٢) س ١٢٥ ج ٣ سنن أبى داود (ميراث ابن الملاءنة) .

(٣) س ١٣٧ إرشاد الرائض إلى علم الفرائض (من لا أب له) . و (للجدّة الثلث) فرضاً ورداً وكذا (وللأخوة الثلثان) أى فرضاً ورداً .

(٣١ - باب في القافة)

أى فى بيان ما يتعلق بالقافة جمع قائف وهو الذى ينبع الآثار ويعرف بها شبه الرجل بأخيه وأبيه .

(٨٤) (ص) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْمَعْنَى وَابْنُ السَّرْحِ قَالُوا : ثنا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ مُسَدَّدٌ وَابْنُ السَّرْحِ : يَوْمًا مَسْرُورًا . وَقَالَ عُثْمَانُ : تُعْرَفُ أُسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ : أَيْ عَائِشَةُ أَلَمْ تَرَى أَنَّ حُجْرًا لِدُلْجَى رَأَى زَيْدًا وَأَسَامَةً قَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا بِقَطِيفَةٍ وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : كَانَ أُسَامَةُ أَسْوَدَ وَكَانَ زَيْدٌ أَبْيَضَ .

(ش) (مسدد) بن مسرهد . و (المعنى) أى معنى حديث مسدد وعثمان واحد وإن اختلفا فى بعض الألفاظ (وابن السرح) أى وحدنا ابن السرح أحمد بن عمرو . ولعل المصنف فصله عن مسدد وعثمان لخالفه حديثه حديثهما فى بعض المعانى و (سفیان) بن عيينة (قال مسدد وابن السرح) فى روايتهما عن عائشة : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم (يوما مسرورا وقال عثمان) بن أبى شيبه فى روايته عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم (تعرف أسارير وجهه) هى الخطوط التى تجتمع فى الجبهة وتكثر واحدا سرّا أو سرّار وجمعها أسرار وأسيرة وجمع الجمع أسارير . والمراد هنا ما يظهر من الإضاءة والبريق على وجه من سره أمر . وإنما سر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، لأن أهل الجاهلية كانوا يطعمون فى نسب أسامة بن زيد لسكونه أسود شديد السواد وكان أبوه زيد بن حارثة أبيض أزهر اللون . فلما قضى هذا القائف بإلحاق نسب أسامة مع اختلاف اللون وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف ، فرح النبي صلى الله عليه وسلم به لسكونه زاجراً لهم عن الطعن فى النسب (فقال) صلى الله عليه وسلم (أى) حرف نداء للقريب (عائشة ألم تَرَى) بفتح القاء والراء وسكون الياء أصله تَرَأَيْتَ بفتح تاء حركة الهمزة حذف الهمزة تخفيفاً فتحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم حذفت الفون للجازم . والمعنى أعلمت يا عائشة والاستفهام فيه للمعجب . ورأى علمية أى اعلمى (أن حجزاً) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاى المشددة وحكى فتحها . وقيل إنه محرز بإسكان الحاء المهملة وبعدها راء . والصواب الأول . و (المدلجى) بضم

الميم نسبة إلى بنى مدلج ابن مرة بن عبد مناف وكانت القيافة فيهم وفي بنى أسد . والعرب تعترف لهم بذلك وليس خاصاً بهم على الصحيح (رأى زيداً) أى ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى نزل فيه قول الله تعالى : « وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ » الآية^(١) وتقدمت قصته ص ١٩٦ ج ٣ تسكلة المنهل (وأسامة) بن زيد بن حارثة الحب ابن الحب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدمت ترجمته ص ٥٩ ج ٢ تسكلة المنهل (قد غطيا رهوسهما بقطيفة) هى كساء له خمل (وبدت أقدامهما فقال) المدلجى (إن هذه الأقدام بعضها من بعض) وفى رواية للبخارى : إن هذه الأقدام بعضها لمن بعض (كان أسامة) بن زيد (أسود) لأن أمه بركة كانت حبشية سوداء (وكان) ابنها (زيد) بن حارثة (أبيض) ولا يطمئن فى هذا لأنه ثبت أن بركة أم أسامة كانت سوداء فلا ينكر سواد ابنها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود .

(الفقه) يأتى بعد الرواية الآتية إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقى السبعة إلا الترمذى^(٢) .

(٨٥) مك حداثاً فتنبيةً ثنّا اللّيثُ عن ابنِ شهابٍ بإسنادِهِ وَمَعْنَاهُ قَالَ قَاتٌ دَخَلَ عَلَى مَسْرُورٍ تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَأَسَارِيرُ وَجْهِهِ لَمْ يَحْفَظْهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَأَسَارِيرُ وَجْهِهِ هُوَ تَذْلِيسٌ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ إِنَّمَا سَمِعَ الْأَسَارِيرَ مِنَ غَيْرِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : وَالْأَسَارِيرُ فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ يَقُولُ : كَانَ أُسَامَةُ أَشْوَدَ شَدِيدَ السَّوَادِ مِثْلَ الْقَارِ وَكَانَ زَيْدٌ أَبْيَضَ مِثْلَ الْقَطَنِ .

(ش) (فتنبية) بن سعيد (بإسناده) أى روى الحديث المتقدم الليث بن سعد عن الزهرى بإسناده السابق هو عروة عن عائشة (ومعناه) ولفظه عند الشيخين والنسائى عن عائشة أنها قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال ألم ترى أن مجزاً نظار

(١) سورة الأحزاب آية ٣٧ .

(٢) ص ٣٩ ج ١٧ — الفتح الربانى . و ص ٤٤ ج ١٢ فتح البارى (القائف — الفرائض) . و ص ٤٠ ج ١٠

نووى مسلم (العمل بالحقائق القائف الولد) . و ص ١٠٨ ج ٢ مجتبى (القافة — النكاح) و ص ٣٢ ج ٢ سنن ابن ماجه (القافة — الأحكام) .

آنفًا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: إن بعض هذه الأقدام لمن بعض (قال) عروة (قالت) عائشة (دخل) صلى الله عليه وسلم (على مسروراً تبرق) بضم الراء أى تضيء وتستنير (أسارى وجهه) من السرور والفرح (وأسارى وجهه لم يحفظه) أى لم يبقه (ابن عيينة) حيث عزاه إلى الزهرى فى الحديث السابق وهو من رواية الليث بن سعد عن الزهرى عند الشيخين والنسائى (وأسارى وجهه هو تدليس إلخ) غرض المصنف بهذا الإشارة إلى أن سفيان بن عيينة حفظ لفظ أسارى من الليث ابن سعد عن الزهرى فأسقط الليث وعزاه إلى الزهرى (كان أسامة أسود شديد السواد مثل القار) أى البياض الذى تطل به السفن (وكان زيد) بن حارثة (أبيض مثل القطن) « قال » الحافظ : وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة وهى أم أيمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت سوداء فلم هذا جاء أسامة أسود . وقد وقع فى الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله ابنه وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشى فولدت له أيمن فكسيت به واشتهرت بذلك وكان يقال لها أم الطباء ^(١) .

(الفقه) دل الحديث (١) على اعتبار القافة شرعاً وجواز الاستدلال بها . وعلى صحة إلحاق الولد بها . وبه قال مالك والشافعى وأحمد والأوزاعى والليث بن سعد وأبو ثور وحماد بن الخطاب وابن عباس وأنس بن مالك وعامة أصحاب الحديث . أخذوا (أولاً) بظاهر حديث الباب فإنه صلى الله عليه وسلم سر بقول مجزئ المدلجى وظهرت عليه علامات الفرح والرضا . (ثانياً) بما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم فى شأن هلال بن أمية حينما لاهن امرأته : أبصروها فإن جاءت به أكحل العينين سابغ الأليتين خدج الساقين فهو لشريك بن سحماء فجاءت به كذلك . فقال صلى الله عليه وسلم : لولا مامغى من كتاب الله - كان لى ولها شأن ^(٢) « وقال » الحنفىون والثورى والسكرافىون لا يجوز العمل بالقافة والحكم بها باطل لأنها ظان وتحمين ولا يجوز ذلك فى الشريعة لقوله تعالى : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » ^(٣) وأجابوا « أولاً » عن حديث الباب بأنه معارض بما تقدم أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى جاءت بولد أسود فقال صلى الله عليه وسلم : وهذا عسى أن يكون نزهه هرق ^(٤) . ولم يمكنه من نفيه عنه ولم يجعل للشبه أنراً « ثانياً » عن حديث الامان بأنه لو كان لا شبه أنر

(١) س ٤٥ ج ١٢ فتح البارى (القائف) .

(٢) تقدم المصنف بالحديث رقم ٧١ س ٢٤١ (باب فى الامان) .

(٣) سورة الإسراء آية ٣٦ .

(٤) تقدم بالحديث رقم ٧٧ س ٢٥٦ (باب إذا شك فى الولد) .

لا يكنفى به عن اللعان وإن كان ينتظر ولادته . ثم يلحقه بصاحب الشبه ويستغنى بذلك عن اللعان بل كان لا يصح نفي الولد عن الملاعن مع وجود الشبه به . وقد دلت السفة الصحيحة الصريحة على نفي الولد عن الملاعن ولو جاء الولد شبيها به . فإن النهي صلى الله عليه وسلم قال : أبصروها فإن جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن أمية . وإن جاءت به كذا وكذا فهو لشريك ابن سحماء . وهذا قاله صلى الله عليه وسلم بعد اللعان ونفى الولد عنه كما تقدم . فعلم أنه لو جاء الولد على الشبه المذكور لم يثبت نسبه إليه به . وإنما كان مجيئه على شبهه دليلا على كذبه لا على لحوق الولد به (قال) الحنفيون : وأما قصة أسامة وزيد فالمنافقون كانوا يقطعون في نسبه من زيد بمخالفة لونه لون أبيه . ولم يكونوا يكتفون بالفراش وحكم الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ابنه فلما شهد به القائف ووافقت شهادته حكم الله ورسوله سر به النبي صلى الله عليه وسلم موافقتها حكمه واتكذيبها قول المنافقين لا لأنه أثبت نسبه بها فأين في هذا لإثبات النسب بقول القائف . قالوا : وهذا معنى الأحاديث التي ذكر فيها اعتبار الشبه فإنما اعتبر فيها الشبه بنسب ثابت بغير القافة . ونحن لا ننكر ذلك . قالوا : وكيف تقولون بالشبه ولو أقر أحد الورثة بأخ وأنكره الباقون . والشبه موجود لم تثبتوا النسب به وقتلتم إن لم تتفق الورثة على الإقرار به لم يثبت النسب .

(وأجاب) الجمهور بأن قصة من ولدت غلاما أسود حجة على الحنفيين ومن وافقهم لأنها دليل على أن المادة التي فطر الله عليها الناس اعتبار الشبه وأن خلافه يوجب ريبة وأن في طباع الخلق إنكار ذلك وإن كان لما عارض ذلك دليل أقوى منه وهو الفراش كان الحكم للدليل القوي . وأما تقديم اللعان على الشبه وإلغاء الشبه مع وجوده فكذلك أيضا إنما هو من تقديم أقوى الدلائل على أضعفها وذلك لا يمنع العمل بالشبه مع عدم ما يعارضه كالبينة تقدم على وضع اليد والبرائة الأصلية ويعمل بها عند عدمها . وأما ثبوت نسب أسامة من زيد بدون القافة فالجمهور لم يثبتوا نسبه بالقافة . والقافة دليل آخر موافق للدليل الفراش فسرور النبي صلى الله عليه وسلم وفرحه بها واحتفائه له أدلة النسب وتظاهرها لا لإثبات النسب بقول القائف وحده . ولو لم تصلح القافة دليلا لم يفرح ولم يسر . وأما إذا أقر أحد الورثة بأخ وأنكره الباقون فإنما لم يثبت نسبه لجرد الإقرار . فأما إذا كان هناك شبه يستند إليه القائف فإنه لا يعتبر إنكار الباقين^(١) (ب) على أنه يكنفى في العمل بالقافة واحد (قال) النووي : واتفق المائلون

(١) اه ملخصا من ص ١١٨ ج ٤ زاد المعاد (حكمه صلى الله عليه وسلم في النسب بالقافة) .

بالقافة على أنه يشترط في القائف العدالة . واختلفوا هل يكتفى بواحد ؟ والأصح عند أصحابنا الاكتفاء بواحد . وبه قال ابن القاسم المالكي . وقال مالك : يشترط اثنان . وبه قال بعض أصحابنا . وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد . واختلف أصحابنا في اختصاصه ببني مدج . والأصح أنه لا يختص . واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً بهذا مجرباً . واتفق القائلون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل من وطأين محترمين كالشترى والبائع يطئان الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول فتأتى بولد لسته أشهر فصاعداً من وطء الثاني ولدون أربع سفين من وطء الأول . وإذا رجعا إلى القائف فألحقه بأحدهما لحق به . فإن أشكل عليه أو نفاه عنهما ترك الولد حتى يبلغ فينفسب إلى من يميل إليه منهما . وإن ألحقه بهما فذهب عمر بن الخطاب ومالك والشافعي أنه يترك حتى يبلغ فينفسب إلى من يميل إليه منهما . واختلف النافون للقائف في الولد المتنازع فيه . فقال أبو حنيفة يلحق بالرجلين المتنازعين فيه . ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما . وقال أبو يوسف ومحمد : يلحق بالرجلين ولا يلحق إلا بامرأة واحدة . وقال إسحاق يقرع بينهما^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشيخان والنسائي^(٢) .

﴿ ٣٢ - باب من قال بالقرعة إذا تنازعا في الولد ﴾

أى في بيان دليل من قال إذا تنازع جماعة في ولد كل يقول إنه ابنه وليس مع أحدهم مرجح على دعواه من إقرار أو بيعة أو شبهة ، يقرع بينهم ويعطى لمن خرجت له القرعة . وذلك كأن يؤتى بأوراق على عدد المتنازعين ويكتب اسم ذلك الولد المتنازع فيه على واحدة منها وتوضع الأوراق في نحو جراب ويأخذ كل من المتنازعين ورقة من ذلك الجراب فمن خرجت في يده الورقة المكتوب عليها اسم الولد فهو ولده .

(٨٦) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا يَحْيَى بْنُ الْأَجْلَحِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَلِيلِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَمَنِ . فَقَالَ : إِنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ اتُّوا عَلِيًّا يَخْتَصِمُونَ

(١) س ٤١ ج ١٠ شرح مسلم (باب العمل بإلحاق القائف الولد) .

(٢) س ٤٠ منه نووى مسلم . وس ٤٤ ج ١٢ فتح الباري (القائف - الفرائض) وس ١٠٨ ج ٢ مجنبى

(القائف - النكاح) .

إِلَيْهِ فِي وَلَدٍ وَقَدْ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طَنْبَرٍ وَاحِدٍ . فَقَالَ لِأَنْثَتَيْنِ مِنْهُنَّ طَيْبًا بِالْوَلَدِ
 لِهَذَا فَفَلَمَّا . ثُمَّ قَالَ لِأَنْثَتَيْنِ مِنْهُنَّ طَيْبًا بِالْوَلَدِ لِهَذَا فَفَلَمَّا . ثُمَّ قَالَ لِأَنْثَتَيْنِ طَيْبًا
 بِالْوَلَدِ لِهَذَا فَفَلَمَّا . فَقَالَ أَنْتُمْ شُرَكَاهُ مُتَشَاكِسُونَ إِنِّي مُفَرِّعٌ بَيْنَكُمْ فَمَنْ قُرِعَ
 فَلَهُ الْوَلَدُ وَعَلَيْهِ إِصْحَابُيْهِ ثُلُثًا الدِّيَّةِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَجَعَلَهُ لِمَنْ قُرِعَ فَصَحَّحَكَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَضْرَاسُهُ أَوْنُوا جِدُّهُ .

(ش) (السند) (يحيى) القطان . و (الأجلح) لقب ليحيى بن عبد الله السكندى ابن
 حُجَيْبٍ بِمَاءٍ مَهْمَلَةٍ ثُمَّ جِيمٌ بِوَزْنِ عُلَايَةٍ . رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ وَعَامِرَ الشَّعْبِيِّ وَأَبِي الزَّيْبِ
 وَيَزِيدَ بْنِ الْأَسَمِ وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَشُعْبَةُ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَجَعْفَرُ
 ابْنُ عَوْنٍ وَجَاعَةُ . قَالَ الْقَطَّانُ : فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ . وَقَالَ أَحْمَدُ : أَجْلَحٌ وَجَاهِلٌ مُتَقَارِبَانِ فِي الْحَدِيثِ .
 وَقَدْ رَوَى الْأَجْلَحُ غَيْرَ حَدِيثٍ مَنكُورٍ . وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : صَالِحٌ وَقَالَ مَرَّةً ثِقَةٌ وَقَالَ مَرَّةً لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ .
 وَقَالَ الْمَجْلِيُّ : كُوفِي ثِقَةٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : لَيْسَ بِالْقَوِي يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ .
 وَقَالَ النَّسَائِيُّ : ضَعِيفٌ لَيْسَ بِذَاكَ . وَكَانَ لَهُ رَأْيٌ سَوْءٌ . وَقَالَ ابْنُ عَدَى : لَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ .
 وَيُرْوَى عَنْهُ السَّكُونِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ وَلَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثًا مَنكُورًا مَجَاوِزًا لِلْحَدِّ لَا إِسْنَادًا وَلَا مَقْنًا وَهُوَ عِنْدِي
 مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : ضَعِيفٌ . وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : كَانَ ضَعِيفًا جَدًّا . وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ :
 رَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ أَحَادِيثَ مُضْطَرِبَةً . وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ : ثِقَةٌ . وَقَالَ فِي الْقُرَيْبِ : صَدُوقٌ
 شَيْعِيُّ مِنَ السَّابِغَةِ . مَاتَ سَنَةَ ١٤٥ هـ . رَوَى لَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ وَبَاقِي الْأَرْبَعَةِ . وَ (الشَّعْبِيُّ)
 عَامِرٌ . وَ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْخَلِيلِ) الْحَضْرَمِيُّ أَبُو الْخَلِيلِ . رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهْبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ
 ابْنِ أَرْقَمٍ . وَعَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْيِيُّ وَالْأَعْمَشُ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ رَجَاءٍ وَعَامِرُ الشَّعْبِيِّ . قَالَ الْحَافِظُ :
 وَهُوَ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْخَلِيلِ . قَالَ فِي الْقُرَيْبِ : مَقْبُولٌ مِنَ الثَّانِيَةِ . وَفَرَّقَ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ
 بَيْنَ الرَّوَايَةِ عَنْ عَلِيٍّ . فَقَالَ فِيهِ : ابْنُ أَبِي الْخَلِيلِ وَالرَّوَايَةُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ . فَقَالَ فِيهِ : ابْنُ الْخَلِيلِ .
 وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ . رَوَى لَهُ أَيْضًا بَاقِي الْأَرْبَعَةِ . وَ (زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ) صَحَابِيُّ
 جَلِيلُ الْقَدَرِ .

(المعنى) (قال) زيد بن أرقم (لجاء رجل من اليمين) لم نفق على اسمه (أن ثلاثة نفر)
 أي ثلاثة رجال (من أهل اليمين أتوا عليًا) رضى الله تعالى عنه حينما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم
 إلى اليمين سنة عشر من الهجرة . قال رضى الله عنه : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمين

فقلت : يا رسول الله تبغنى وأنا شاب أفضى بينهم ولا أدري ما القضاء . فغرب بيده ثم قال : اللهم اهد قلبه وثبت لسانه . قال : فاشككت بعد في قضاء بين اثنين . أخرجه ابن ماجه ^(١) [٥٥] (يختصمون إليه في ولد) كل يدعى أنه ولده (وقد وقعوا على امرأة في طهر واحد) لعل هذه المرأة كانت أمة مملوكة لهؤلاء الثلاثة فوطئوها بشبهة الملك كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مفتي الأخبار حيث ذكر هذا الحديث في «باب الشركاء يطئون الأمة في طهر واحد» ثم إن هذا الوطء محرم ويمرر فاعله ويثبت به النسب . وأما إذا كان الوطء من زنا فلا يثبت به النسب على ما تقدم بيانه في «باب ادعاء ولد الزنا» (فقال) على رضى الله عنه (لاثنين منهم) هكذا في بعض النسخ . وفي بعضها : فقال لاثنين بإسقاط الجار والمجرور . و (طيبيا) بصيغة الأمر من طابت نفسه بالأمر تطيب إذا سمحت به من غير كراهية (بالولد لهذا) الثالث . وسأني في الرواية الآتية . فسأل اثنين : أنقران لهذا بالولد ؟ قالوا : لا (فعلينا) بالياء التحية . أى صاحبا وتخاصما ولم يرضيا بذلك (ثم قال) على رضى الله عنه (لاثنين : طيبيا بالولد لهذا) الثالث (فعلينا) ثم قال لاثنين : طيبيا بالولد لهذا فعلينا) ولم يقبلا . وعند أحمد : عن زيد بن أرقم أن نفرأ وطئوا امرأة في طهر . فقال على رضى الله عنه لاثنين : أتطيبان نفساً لذا ؟ فقالوا : لا . فأقبل على الآخرين فقال : أتطيبان نفساً لذا ؟ فقالوا : لا (فقال) على رضى الله عنه (أنتم شركاء متشاكسون) أى متنازعون . فلما أبوا أن يجعلوا الولد لواحد منهم قال لهم على كرم الله وجهه (إني مقرع) أى قاض (بينكم) بالقرعة على الولد (فن قرع) . أى للمفعول أى خرجت القرعة باسمه (فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدية) لكل واحد منهما ثلث . والمراد بالدية قيمة أم هذا الولد . فإنها انتقلت إلى صاحب القرعة من يوم وقع عليها . ويؤيده ما في رواية الحميدى في مسنده بلفظ : فأغرمه ثلثي قيمة الجارية لصاحبيه (فأقرع) على رضى الله عنه (بينهم فجعله) أى الولد (لمن قرع) أى خرجت القرعة باسمه . وعند أحمد : فرفع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم (فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أضراسه أو نواجذه) بالشك من الراوى . والأضراس جمع ضرس . وهى الأسنان سوى الثنانيا التى في مقدم الفم . والنواجذ جمع ناجذ الضواحك من الأسنان وهى ما تبدو عند الضحك . ويحتمل أن يراد بها آخر الأضراس فيحمل على المبالغة في ضحكه صلى الله عليه وسلم تعجباً من فطنة على رضى الله عنه وشدة ذكائه .

(الفقه) يأتي بعد الحديث رقم ٨٨ إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي^(١) وهو ضعيف لأن في سنده الأجلح وهو متسكلم فيه كما علمت . لكن يعضده الرواية الآتية .

(٨٧) (ص) حَدَّثَنَا خُشَيْشُ بْنُ أُمِّرَمَ ثَمَّا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ
صَالِحِ الِهْمْدَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ : أُنِيَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ بِثَلَاثَةِ وَهَوَ بِالْيَمَنِ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ ، فَسَأَلَ اثْنَيْنِ أَتَقْرَانِ لِهَذَا
بِالْوَلَدِ ؟ قَالَا : لَا . حَتَّى سَأَلَهُمْ جَمِيعًا فَجَمَلُوا كُلُّهُمْ سَأَلَ اثْنَيْنِ قَالَا : لَا . فَأَفْرَعَ بَيْنَهُمْ
فَأُلْحِقَ الْوَلَدَ بِالَّذِي صَارَتْ عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ وَجَمَلَ عَلَيْهِ ثُمَانِي الدِّبَةِ قَالَ : فَذَكَرَ ذَلِكَ
لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ .

(ش) (السند) (خشيش) بضم الخاء المعجمة مصفرا (بن أمرم) و (عبد الرزاق) بن همام .
و (الثوري) سفيان . و (صالح) بن صالح بن حي وقيل : صالح بن صالح بن مسلم بن حي أبو حيان الثوري
(الهمداني) السكوني . وقد ينسب إلى جده حي . فيقال صالح بن حيان . روى عن عامر الشعبي وعاصم
الأحول وسمك بن حرب وسلمة بن كهيل وغيرهم . وعنه شعبة والسفيانان ويحيى بن أبي زائدة وابن المبارك
وجاعة . قال أحمد : ثقة ثقة . وثقه ابن معين والنسائي والمجلى وقال مرة : يكتب حديثه ليس بالقوي .
وذكره ابن حبان وابن خالفون في الثقات . مات سنة ١٥٣ هـ روى له الجماعة . و (عبد خير) هو
عبد الرحمن بن يزيد . وتقدم شرح الحديث في الذي قبله .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه^(٢) .

(٨٨) مك (ص) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ثَمَّا أَبِي ثَمَّا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ
بْنِ شَيْخٍ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْخَلِيلِ أَوْ ابْنِ الْخَلِيلِ قَالَ : أُنِيَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي امْرَأَةٍ وَلَدَتْ
مِنْ ثَلَاثَةِ نَحْوِهِ لَمْ يَذْكُرِ الْيَمَنَ وَلَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا قَوْلَهُ طَيْبًا بِالْوَلَدِ .

(١) س ٣٨ ج ١٧ — الفتح الرباني . وس ١٠٨ ج ٢ مجتبى (القرعة في الولد إذا تنازعوا فيه) .

(٢) س ٣٨ ج ١٧ — الفتح الرباني . وس ١٠٧ ج ٢ مجتبى (القرعة في الولد إذا تنازعوا فيه) وس ٣١ ج ٢

سنن ابن ماجه (القضاء بالقرعة) .

(ش) (عبيد الله بن معاذ) بن معاذ. و (شمعة) بن الحجاج و (سلمة) بن كهيل. و (الشمعي) عامر. و (الخليل) هو عبد الله بن الخليل المتقدم في سند الحديث رقم ٨٦ (أو ابن الخليل) شك من الراوى عن الخليل أو ابن الخليل.

(المعنى) (قال) عبد الله بن الخليل (أتى على) بن أبي طالب (رضى الله عنه) أى أتاها ثلاثة (في) شأن (امراة ولدت من ثلاثة) رجال فادهوه (نحوه) أى روى سلمة بن كهيل عن الشمعي نحو الحديث المتقدم. و (لم يذكر) في روايته (اليمين) أى أن علياً رضى الله عنه كان باليمن (ولا) أن رجلاً أنى (النبي صلى الله عليه وسلم) وأخبره بتلك القصة (ولا قوله) أى قول على رضى الله عنه لكل رجلين منهم (طيباً بالولد) لثالث بخلاف الأجلح عن الشمعي فإنه ذكر هذه الثلاثة. ولفظ الحديث عند النسائي عن سلمة بن كهيل قال: سمعت الشمعي يحدث عن أبي الخليل أو ابن أبي الخليل أن ثلاثة نفر اشتركوا في طهر فذكر نحوه ولم يذكر زيد بن أرقم ولم يرفعه قال أبو عبد الرحمن «يعنى النسائي» هذا صواب. وقوله «اشتركوا في طهر» أى اشتركوا في وطء امرأة في طهر لم يخ ما تقدم.

(الفقه) دلت أحاديث الباب على أن الولد لا ينسب لأكثر من أب وعلى أنه إذا اشترك ثلاثة في وطء أمة في طهر واحد وكانوا يملكونها وجاءت بولد من ذلك الوطاء وادعاه كل منهم لنفسه ولا مرجح لأحدهم أقرع بينهم. فمن خرجت له القرعة كان الولد له. وعليه لصاحبيه ثلثا قيمة أمه على ما تقدم بيانه. وبهذا قال إسحاق بن راهويه وقال: هو السنة في دعوى الولد. وهو قول الشافعي في القديم. أفاده الخطابي «وقال» مالك والشافعي في الجديد وعطاء والليث والثوري وأحمد: إن النسب لا يلحق بالقرعة بل يلحق بالقافة «قال» أبو محمد عبد الله بن قدامة: إذا وطئ رجلان امرأة في طهر واحد وطئاً يلحق النسب من مثله فأتت بولد يمكن أن يكون منهما مثل أن يطلق رجل امرأته فيتزوجها غيره في عدتها ويوطئها. أو يوطئ إنسان امرأة آخر بشبهة في الطهر الذى وطئها فيه زوجها ثم تأنى بولد يمكن أن يكون منهما فإنه يرجع في ذلك إلى القافة. فإن الحق به أحدهما لحق به. وإن نفته عن أحدهما لحق الآخر. وسواء ادعى أو لم يدعى أو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر. وإن الحق به القافة بهما لحقهما. وكان ابنهما. وهذا قول الأوزاعي والثوري وأبي ثور وأحمد. ورواه بعض أصحاب مالك عنه. وكان مالك لا يرى ولد الحرة للقافة بل يكون لصاحب الفراش الصحيح دون الواطئ بشبهة. وقال الشافعي: لا يلحق بأكثر من واحد. وتماه فيه^(١). وقال الحنفيون: لا يثبت النسب بالقافة

ولا بالقرعة . هذا وقد ورد العمل بالقرعة في مواضع . منها في إلحاق الولد . ومنها ما تقدم عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه (الحديث)^(١) . وهكذا ثبت اعتبار القرعة في الشيء الذي وقع فيه التنازع إذا تساوت البيئات . ومنها في قسمة الميراث مع الالتباس لأجل إفراز الحصص بها . وفي مواضع أخرى . فمن العلماء من اعتبر القرعة في جميعها ومنهم من اعتبرها في بعضها . وقد قال بعضهم : إن حديث القرعة منسوخ . ومن المخالفين في اعتبار القرعة الحنفيتون والمهادوية . وقالوا : إذا وطئ لشركاء الأمة المشتركة في طهر واحد وجاءت بولد وادعوه جميعا ولا مرجح للإلحاق بأحدهم ، كان الولد ابنا لهم جميعا يرث كل واحد منهم ميراث ابن كامل . ويرثونه جميعا ميراث أب واحد . أفاده الشوكاني^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضا النسائي بلفظ تقدم^(٣) وهو مرسل لأنه سقط صحابيه زيد بن أرقم كما علمت وبعضه الروايات السابقة .

﴿ ٣٣ - باب في وجوه النكاح التي كان يفتكح بها أهل الجاهلية ﴾

أى في بيان طرق نكاح أهل الجاهلية قبل الإسلام .

(٨٩) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ثَنَا عَنبَسَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ بَرِيدٍ قَالَ : قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوَّجَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّكَاحَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْعَامٍ : فَنِكَاحٌ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلِيَّتُهُ فَيُعْصِدُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا . وَنِكَاحٌ آخَرُ كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِأَمْرَأَتِهِ إِذَا طَهُرَتْ مِنْ طَمَنِيهَا : أَرْسِلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ . وَيُعْتَزِلُهَا زَوْجُهَا وَلَا يَمْسُهَا أَبَدًا حَتَّى يَبْقِيَنَّ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ . فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِنْ أَحَبَّ . وَإِنَّمَا يَقْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ يُسَمَّى

(١) تقدم للمصنف رقم ٨٣ بالنكاح ص ٢٧ (باب في القسم بين النساء) .

(٢) ص ٢٩ ج ٧ ليل الأوطار (الشركاء يطئون الأمة في طهر واحد) .

(٣) ص ١٠٨ ج ٢ مجتي (القرعة في الولد إذا تنازحوا فيه) .

نِكَاحُ الْإِسْتِبْضَاعِ . وَنِكَاحُ آخَرَ يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ دُونَ الْعَشْرَةِ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ كُلُّهُمْ بِصِيبِهَا . فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ وَمَرَّ لَيَالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا أُرْسِلَتْ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَسْتَطِيعَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا فَتَقُولُ لَهُمْ : قَدْ عَرَفْتُمْ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ . وَقَدْ وَلَدْتُ وَهُوَ ابْنُكَ يَا فَلَانُ فَتُسَمَّى مَنْ أَحَبَّتْ مِنْهُمْ بِاسْمِهِ فَيُلَقَّبُ بِهِ وَلَدُهَا . وَنِكَاحُ رَابِعٌ يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ لَا تَمْتَنِعُ بِمَنْ جَاءَهَا وَهِيَ الْبَغَايَا . كُنَّ يَنْصِفْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ تَسْكُنُ عَلَيْهَا لِمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ . فَإِذَا حَمَلَتْ فَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا وَدَعَوْا لَهُمْ الْقَافَةَ ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ فَالْقَاطِلُ وَدُعِيَ ابْنُهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ . فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدَمَ نِكَاحَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْيَوْمَ .

(ش) (المعنى) (أن النكاح كان في الجاهلية على أربعة أنواع) جمع نحو أى كان على أربعة أضرب قال الداودي : بقى على عائشة أنحاء لم تذكرها « الأول » نكاح الخلدن بكسر فسكون . وهو في قوله تعالى : وَلَا تَتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ . أى أصدقاء يزنون بهن سرا . كانوا يقولون ما استتر فلا بأس به وما ظهر فهو لوم « الثانى » نكاح المتعة وهو أن الرجل كان يتزوج المرأة لأجل معلوم كشهر أو سنة . وتقدم بيانه مستوفى في بابهِ^(١) « الثالث » نكاح البذل قال أبو هريرة : كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل : تنزل لى عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتى وأزيدك . (الأثر) أخرجه الدارقطنى بسند ضعيف جداً^(٢) [٣٧] . وهذا لا ينافى ما ذكرته عائشة رضى الله عنها . فإن العدد لا مفهوم له . وعلى فرض أن له مفهوما فقد أخبرت بما وصل إليه عليها (فنكاح منها) أى من أنكحة الجاهلية (نكاح الناس اليوم) وبيانه (يخطب الرجل إلى الرجل وليته) فعيلة بمعنى مفعولة أى من له الولاية عليها كابنته وأخته (فيصدقها) بضم أوله من أصدق أى يعين مهرها (ثم ينكحها) بفتح أوله أى يصدق عليها (ونكاح) بالقنوين (آخر) وفي لفظ البخارى : ونكاح الآخر بالآلف واللام (كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت) بصيغة الغائبة (من طهرتها) بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثلثة ، أى حيضها (أرسل إلى فلان فاستبضعى منه)

(١) تقدم س ٢٧٣ ج ٣ نكحة المنهل (نكاح المتعة) .

(٢) س ٣٨٠ سنن الدارقطنى (كتاب النكاح) .

بموحدة بعدها ضد معجزة أى اطلبى منه أن يباضعك أى يجامعك لتحمل منه (ويعتزلها زوجها)
 بعد الاستبضاع (ولا يمسها) أى لا يجامعها (أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذى تستبضع
 منه) وترك جاعها إلى تبين الحمل لئلا يشك في نسب الولد أنه من الزوج أو من المستبضع منه
 (فإذا تبين حملها) من المستبضع منه تبين أن الولد منه . و (أصابها زوجها إن أحب وإنما يفعل)
 بصيغة المعلوم أى الزوج أو بصيغة المجهول (ذلك) أى الاستبضاع (رغبة في نجابة الولد) أى ذكائه
 وذلك أنهم كانوا يختارون لذلك من كان مشهوراً بينهم بالشجاعة أو السكرم أو نحو ذلك .
 ولعل السر في إرسال المرأة إلى ذلك الرجل عقب طهرها من الحيض أن يسرع علوقها وحملها منه
 (فكان هذا النكاح يسمى نكاح) بالنصب (الاستبضاع) وعند البخارى : فكان هذا النكاح نكاح
 « بالنصب أى يسمى أو بالرفع أى هو نكاح » الاستبضاع (ونكاح آخر) وهو النوع الثالث (مجتمع الرهط)
 أى الجماعة من الرجال (دون المشرة) وقيل الرهط إلى الأربعين ولا تسكون فيهم امرأة .
 ولا واحد له من لفظه ويجمع على أرهط وأرهاط وجمع الجمع أرهط . ولما كان هذا النكاح مجتمع
 عليه أكثر من واحد كان لابد من ضبط العدد الزائد لئلا ينتشر (فيدخلون على المرأة) واحداً واحداً
 (كلهم يصيبها) أى كل واحد يطؤها على التتابع . والظاهر أن ذلك كان عن رضا منها وتواطؤ
 بينهم وبينها (فإذا حملت ووضعت) الحمل (ومر ليال بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم) تدعوم
 (فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع) عن المجيء إليها فيحضرون (حتى يجتمعوا عندها فقول لهم قد
 عرفتم الذى كان من أمركم وقد ولدت) بصيغة المتكلم (وهو ابنك) هذا إذا كان المولود ذكراً .
 وأما إذا كان أنثى فإنها تقول هى بنتك . ويحتمل أنها إذا جاءت بأنثى لا تقول ذلك لما عرف
 من كراهية أهل الجاهلية للبنات . فقد كان منهم من يقتل ابنه الذى يتحقق أنها منه فضلاً عن تجمعه
 بهذه الصفة^(١) (يا فلان فذسى من أحببت منهم باسمه فيلحق به) أى بالرجل الذى سمته (ولدها
 ونكاح رابع مجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها) وعند البخارى : لا تمتنع
 من جاءها (وهن البغايا) جمع بنى وهى الزانية (كن ينصبن على أبوابهن رايات تـكـن) تلك
 الرايات (علما) وعند البخارى : تسكون علما أى تسكون تلك الرايات على أبواب هؤلاء البغايا
 علامات على أنهن زانيات يعرفن بها (لمن أرادهن دخل عليهن فإذا حملت فوضعت حملها
 جهموا) مبنى للمفعول أى ترسل لهم من يجممهم عندها (ودعوا لهم القافة) جمع قائف وهو الذى
 يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار كما تقدم في بابه (ثم ألحقوا ولدها بالذى يرون) أى الذى يرى القافة

(١) ص ١٤٦ ج ٩ فتح البارى . المرح (باب من قال لا نكاح إلا بولي) .

أنه ابنه (فالتاطله) أى استلحقه ذلك الرجل وألصقه بنفسه يقال : لاط به يلبط ويلوط لوطا ولبطاً لصق به . وعند البخارى فالتاطله أى ألحقته القافة وألصقته بذلك الرجل (ودعى) ذلك الولد (ابنه لا يمتنع من) نسبة (ذلك) الولد إليه (فلما بعث الله) تعالى نبيه (محمداً صلى الله عليه وسلم هدم) أى أبطل (نكاح أهل الجاهلية كله) وحكم بفساده . فدخل في ذلك ما ذكرت عائشة رضى الله عنها وما استدرك به عليها مما تقدم (إلا نكاح أهل الإسلام اليوم) وهو أن يخاطب الرجل إلى الرجل من له الولاية عليها بمهر فيزوجه إياها على السكينة المبينة في أول النكاح .

(الفقه) (١) احتج بقوله إلا نكاح الناس اليوم وهو أن يخاطب الرجل إلى الرجل فيزوجه من قال باشرط الولي في النكاح وتمقرب بأن عائشة رضى الله عنها التي روت الحديث كانت تجيز النكاح بغير ولي ، كما روى مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما قدم قال : مثل يفتات عليه في بناته [٣٣] وأجيب بأنه لم يرد في الأثر التصريح بأنها باشرت العقد ، فيحتمل أن تكون البنت المذكورة ثيباً وخطبت إلى كفاء وأبوها غائب فانتقلت الولاية إلى الولي الأبعد أو إلى السلطان . وقد صح عن عائشة أنها أنكحت رجلاً من بنى أخيها ففهربت بينهم بستر ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح ثم قالت : ليس إلى النساء نكاح . أخرجه عبد الرزاق^(١) [٣٤] (ب) دل الحديث أيضاً على فساد أنكحة أهل الجاهلية التي كانت قبل البعثة النبوية بحيث لا يعمل بها بعدها . وعلى أن الأحكام إنما تثبت بالشرع لا بالعقل إذ لا يخفى فساد ما كانوا عليه في الجاهلية .

(والحديث) أخرجه أيضاً البخارى والدارقطنى^(٢) .

﴿ ٣٤ — باب الولد للفراش ﴾

أى في بيان أن الولد لصاحب الفراش عند التنازع . والفراش هو الزوج أو السيد . وقد تسمى المرأة فراشاً لأن الزوج يفترشها . ويطلق الفراش أيضاً على كل من الرجل والمرأة كما يطلق على كل منهما لباس .

(١) ص ١٤٦ ج ٩ فتح البارى . الشرح (باب من قال لا نكاح إلا بولي) .

(٢) ص ١٤٥ منه . و ص ٣٧٩ سنن الدارقطنى (كتاب النكاح) .

(٩٠) (ص) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُنْصُورٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا : ثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ : اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ابْنِ أُمِّةٍ زَمْعَةَ فَقَالَ سَعْدٌ : أَوْصَانِي أَخِي عُمَيْبَةَ إِذَا قَدِمْتُ مَكَّةَ أَنْ أُنْظَرَ إِلَى ابْنِ أُمِّةٍ زَمْعَةَ فَأَقْبِضَهُ فَإِنَّهُ ابْنُهُ . وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَخِي ابْنُ أُمِّةٍ أَبِي وَلَدَ طَلْحَةَ فَرَأَشِ أَبِي . فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَهًا بَيْنَهُمَا بِمُتَبِّةٍ فَقَالَ : الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ وَاحْتَجِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ . زَادَ مُسَدَّدٌ فِي حَدِيثِهِ فَقَالَ : هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ .

(ش) (مسدد) بن مسرهد . و (سفیان) بن عیینة كما فی رواية لمسلم . و (الزهري) محمد بن مسلم .

(المعنى) (اختصم سعد إلخ) كانت هذه الحادثة بمكة عام الفتح كما فی رواية البخاری^(١) . و « سعد بن أبي وقاص » أحد العشرة المبشرين بالجنة المذكورين فيما رواه عبد الرحمن بن عوف قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة وسعد بن أبي وقاص في الجنة وسعيد بن زيد في الجنة وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة . أخرجه أحمد والترمذي^(٢) [٥٦] . و (عبد بن زمعة) ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري أخو سودة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها . أسلم عام الفتح كان من سادات الصحابة (فی ابن أمة زمعة) المتنازع فيه اسمه عبد الرحمن . ولم نقف على اسم أمه . وكانت أمة يمانية . وزمعة بفتح الزاى وسكون الميم وقد تفتح . والجاری على السنة الحديثين النسكين فی الاسم والتحرير في النسبة . وهو زمعة بن قيس بن عبد شمس العامري والد سودة أم المؤمنين رضى الله عنها (فقال سعد) بن أبي وقاص (أوصاني أخى عتبة) بعين مهملة بعدها مثناة فوقية ثم موحدة هو ابن أبي وقاص . وهو الذى كسر رباية النهي صلى الله عليه وسلم يوم أحد ومات كافرا « قال » الحافظ : وفى رواية معمر عن الزهري عند أحمد : فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام وعرفه بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخى ورب السكمبة^(٣) (إذا قدمت مكة أن أنظر) بصيغة المضارع (إلى ابن أمة زمعة

(١) ص ٢٠٥ ج ٤ فتح الباری (تفسير للشبهات — البيوع) .

(٢) ص ١٩٣ ج ١ مسند أحمد (حديث عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه) . و ص ٣٣٤ ج ٤ تحفة الأحوذى (مناقب عبد الرحمن بن عوف) .

(٣) ص ٢٥ ج ١٢ فتح الباری . الشرح (الولد للفراش حرة كانت أو أمة) .

فأقبضه) بصيغة المضارع أيضاً . ويحتمل أنهما بصيغة الأمر . ويكون في قوله (فإنه ابنه) أى ابن عتبة الثقات من التكلم إلى الغيبة (وقال عبد بن زمة) هو (أخى ابن أمة أبى ولد على فراش أبى) من جاريته زاد في رواية الليث : قال انظر إلى شبهه يارسول الله (فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فى ابن أمة زمة (شبهاً بيننا) فى الصورة (بعتبة) وفى رواية يونس : فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبى وقاص . وأصل هذه القصة أن أهل الجاهلية كانوا يقتنون الولائد ويفر بوزعاهن الضرائب فيكتسبن بالفجوز وكانوا يلحقون النسب بالزناة إذا ادعوا الولد كافى النكاح . وكان لزمة أمة كان يلم بها فظهر بها حمل كان يُظن أنه من عتبة بن أبى وقاص فعمد إلى أخيه سعد أن يستلحق الحمل الذى بان فى أمة زمة . وكان لزمة ابن يقال له عبد نخاصم سعد عبد بن زمة فى الغلام الذى ولدته الأمة . فقال سعد : هو ابن أخى على ما كان عليه الأمر فى الجاهلية . وقال عبد بن زمة : بل هو أخى ولد على فراش أبى على ما استقر عليه الأمر فى الإسلام . ففضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم امبد بن زمة وأبطل صلى الله عليه وسلم حكم الجاهلية^(١) (فقال) صلى الله عليه وسلم (الولد للفراش) أى لصاحبه وهو الزوج أو السيد (وللعاهر) الزانى اسم فاعل من عهر يعمر عهراً وعموراً إذا أتى المرأة ليلاً للفجور بها ثم غلب على الزنا مطلقاً والمعنى لاحظ للزانى فى الولد وإنما هو لصاحب الفراش (وللعاهر الحجر) أى له الخيبة ولا حق له فى الولد . وعادة العرب أن تقول : له الحجر وبقيته التراب ونحو ذلك يريدون له الخيبة . وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرحم بالحجارة . وهو ضعيف لأنه ليس كل زان يرحم وإنما يرحم المحسن خاصة (واحتجى منه) أى من عبد الرحمن ابن أمة زمة (ياسودة) هى أم المؤمنين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة بعد موت خديجة رضى الله عنها . وتوفى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتقدم تمام قصتها فى النكاح^(٢) وإنما أمرها صلى الله عليه وسلم بالاحتجاب من ابن أمة زمة على سبيل التدب احتياطاً مع أنه أخوها بالفراش ، لما رأى من شبهه بعتبة (قال) الحافظ : فى رواية معمر : قالت عائشة فوالله ما رأها حتى ماتت . وفى رواية الليث : فلم تره سودة قط يعنى فى المدة اتى بين هذا القول وبين موت أحدهما . واستفيد من هذا أنها امتثلت الأمر وبالفى فى الاحتجاب منه حتى إنها لم تره فضلاً عن أن يراها لأنه ليس فى الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته^(٣) (زاد مسدد فى حديثه فقال) صلى الله عليه وسلم (هو أخوك يا عبد) هو تأكيد لقوله صلى الله عليه عليه

(١) من ٢٧٨ ج ٣ معالم السنن (باب الولد للفراش) .

(٢) تقدم (أولاً) بالحديث رقم ٦٥ بالشرح من ٣١٢ ج ٣ تسكيلة النهل (باب فى تزويج الصغار)

(ثانياً) بس ٢١ ج ٤ منه (باب فى القسم بين النساء) .

(٣) من ٢٩ ج ١٢ فتح البارى . الشرح (باب الولد للفراش حرة كانت أو أمة) .

وسلم: الولد للفراش . وفي رواية للبخاري : هو لك يا عبد بن زمعة بضم الدال وفتحها وأما ابن فتيمة بن فيه النصب . واللام في قوله هو لك يا عبد للاختصاص لا للتملك .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الوصي يجوز له أن يستأحق ولد موصيه إذا أوصى إليه بذلك ويكون كالوكيل عنه في ذلك . وأنه إذا وقع التنازع في ولد بين صاحب الفراش وغيره ألحق بصاحب الفراش . وأن الأمة تصير فراشاً للسيد بمجرد وطئه إياها . قال النووي : معنى قوله صلى الله عليه وسلم : الولد للفراش أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشاً له فأنت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد وصار ولداً له يجري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة سواء أكان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً . ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين أمكن اجتماعهما . أما ما تصير به المرأة فراشاً فإن كانت زوجة صارت فراشاً بمجرد عقد النكاح ونقلوا في هذا الإجماع . وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش . فإن لم يمكن بأن نسكح للغربي مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطئه ثم أنت بولد لستة أشهر أو أكثر ، لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه . هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان بل اكتفى بمجرد العقد قال : حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لستة أشهر من العقد لحقه الولد . وهذا ضعيف ظاهر الفساد . ولا حاجة له في إطلاق الحديث لأنه خرج على الغالب وهو حصول الإمكان عند العقد . هذا حكم الزوجة . وأما الأمة فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً بالوطء ولا تصير فراشاً بمجرد الملك حتى لو بقيت في ملكه سنين وأنت بأولاد ولم يطأها ولم يقر بوطئها ، لا يلحقه أحد منهم فإذا وطئها صارت فراشاً فإذا أنت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه . « وقال » أبو حنيفة لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستأحقته فإنا نأتي به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه . قال : لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت بمقد الملك كالزوجة^(١) وتامه في شرح مسلم (ب) دل الحديث أيضاً على أنه ينبغي للمرأة أن تجتنب من محرّمها إذا كان في محرّميته شبهة (ج) دل قوله صلى الله عليه وسلم : واحتجبي منه بأسودة ، على أن من زنى بامرأة حرمت على أصوله وفروعها وحرم عليه أصل مزنيته وفروعها ، لأن كل تحريم تعالى بالوطء الحلال يتعلق بالوطء الحرام ، واللحس بشهوة من أحدهما ولو بحائل وجد معه حرارة الملموس سواء أكان عمداً أم سهواً أم خطأ أم كرهاً ، يوجب حرمة المصاهرة كالنكاح ، لأنه من دراعى الوطء . وبهذا قال جمهور الصحابة والتابعين والحنفيون وسفيان الثوري والأوزاعي وأحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى للشبه بعتبة علم أنه من مائه فأجراه في التحريم مجرى النسب ، وأمرها بالاحتجاب

منه . وقال مالك في المشهور عنه والشافعي وأبو ثور : لا أثر لوطء الزنا ، بل لازاني أن يتزوج أم مزنيته وبناتها وزاد الشافعي وابن الماجشون : والبنات التي تلدها المزني بها ولو عرفت أنها منه . قال النووي : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحل لها أن تظهر له سواء ألحق بالزاني أم لا ، فلا تعلق له بمسألة البنات المخلوقة من الزنا . قال الحافظ : وهو رد للفرع برد الأصل ، وإلا فالبناء الذي بدوه صحيح^(١) وقد تأولوا قوله صلى الله عليه وسلم لسودة : احتجبي منه على معنى الاستحباب والاستظهار بالنزاهة عن الشبه ، ولأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب ما ليس لغيرهن من النساء لقوله تعالى : « يا نساء النبي استن كآحدهن من النساء » أفاده الخطابي^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وباقي الجماعة إلا الترمذي^(٣) .

(٩١) (ص) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَمَّاءُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فُلَانًا ابْنِي عَاهَرْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا دِفْعَةَ فِي الْإِسْلَامِ ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْمَآهَرِ الْحَجَرُ .

(ش) (المعنى) (قال) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما (قام رجل) لم نقف على اسمه (إن فلانا ابني عاهرت بأمة في الجاهلية) أي زنيته بها (لادعوة في الإسلام) بكسر الهمزة المهملة وهي ادعاء الولد . قد كانوا يفعلونه في الجاهلية فنهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وقال (ذهب) أي زال وبطل (أمر الجاهلية الولد) ينسب (للفراش) أي لصاحبه (وللمآهر) أي الزاني (الحجر) أي الحرمان والخبية .

(الفقه) دل الحديث على عدم احترام ماء الزنا وأنه لا يصح إلحاق الولد بالزاني وإنما يلحق بصاحب الفراش . وتقدم لذلك مزيد بيان في « باب ادعاء ولد الزنا » . (ولم نقف) على من أخرج هذا الحديث غير المصنف .

(١) س ٣٠ ج ١٢ فتح الباري — الشرح (باب الولد للفراش حرة كانت أو أمة) .

(٢) س ٢٨٠ ج ٣ معالم السنن (باب الولد للفراش) .

(٣) س ٤٠٠ ج ٢ بدائع اللحن . وس ٢٠١ ج ٣ زرقاني الموطن (القضاء بإلحاق الولد بأبيه) . وس ٣٦

ج ١٧ — الفتح الرباني . وس ٢٠٥ ج ٤ فتح الباري (تفسير الشبهات) وس ٣٦ ج ١٠ نووي مسلم (الولد للفراش وتوفى الشبهات) وس ١٠٧ ج ٢ مجي (فراش الأمة) .

(٩٢) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو يَحْيَى ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمْدٍ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ رَبَاحٍ قَالَ : زَوَّجَنِي أَهْلِي أُمَّةٌ لَهُمْ رُومِيَّةٌ فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا فَوَلَدْتُ غُلَامًا أَسْوَدَ مِثْلِي فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ اللَّهِ ثُمَّ وَقَعْتُ عَلَيْهَا فَوَلَدْتُ غُلَامًا أَسْوَدَ مِثْلِي فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ اللَّهِ ثُمَّ طَلَبَ لَهَا غُلَامٌ لِأَهْلِي رُومِيٍّ يُقَالُ لَهُ يُوحَنَّا فَرَاطَهَا بِإِسَانِهِ فَوَلَدْتُ غُلَامًا كَأَنَّهُ وَزَغَةٌ مِنَ الْوَزَغَاتِ فَقُلْتُ لَهَا : مَا هَذَا ؟ فَقَالَتْ : هَذَا لِیُوحَنَّا فَرَفَعْنَا إِلَى عُثْمَانَ أَحْسِبُهُ قَالَ مَهْدِيُّ قَالَ : فَسَأَلْتُمَا فَأَعْتَرَفَا فَقَالَ لَهُمَا : أَنْتَرَضِيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ وَأَحْسِبُهُ قَالَ : فَجَلَدَهَا وَجَلَدَهُ وَكَانَا مَمْلُوكَيْنِ .

﴿ش﴾ (السند) (محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب) التيمي البصري وقد ينسب إلى جده .
 روى عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجاء بن حيوة وعبد الله بن شداد ومحمد بن عبد الرحمن وغيرهم .
 وعنه هشام بن حسان وشعبة وعثمان بن عبد الحميد اللاحقي وواصل مولى ابن عيينة وجماعة .
 وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي والمجلى وابن نمير وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من السادسة .
 روى له الجماعة . و(الحسن بن سعد) الهاشمي السكوني . روى عن أبيه وابن عباس وابن جعفر .
 وعنه أبو إسحاق الشيباني والحجاج بن أرطاة وجماعة . وثقه النسائي والمجلى وابن نمير .
 وقال في التقريب : ثقة من الرابعة . روى له أيضاً مسلم والنسائي وابن ماجه والبخاري في الأدب .
 (مولى الحسن بن علي) ويقال مولى علي (بن أبي طالب) و(رباع) السكوني . من اللوالم . روى عن عثمان بن عفان هذا الحديث . وعنه الحسن بن سعد . ذكره ابن حبان في الثقات وقال : لا أدرى من هو ولا ابن من هو ؟ مجهول من الثالثة .

(المعنى) (فوقعت عليها) أي جامعتها (ثم طلع) بكسر الباء وفتحها أي فطن (لها) يقال : طلعن لكذا طليناً وطليانة إذا فطن له . هذا إذا روى بكسر الباء . وإن روى بالفتح كان معناه خبيها على زوجها وأفسدها (غلام ... يقال له يوحنة) بضم أوله وسكون الواو وفتح المهملة وتشديد النون بعدها هاء ساكنة . وعند أحمد : يوحنس بالسین بدل الهاء (فراطها) من الرطانة بكسر الراء وفتحها وهي الكلام باللغة الأجممية . تقول : رطن من باب كتب رطانة ورطانه أيضاً إذا كله بالأجممية (بإسانه) أي كلمها بإسان المعجم فأما لها إلى نفسه (فولدت غلاماً كأنه وزغة) بفتححات (من الوزغات) وهي

دويبة لها قوائم تعدو في أصول الحشيش وهي ما يقال له سام أبرص . يريد أن لون الغلام أبيض أشقر (فقلت لها ما هذا ؟) أى من أين هذا الشبه ولم لم يكن على لوني (فقلت) الأمة (هذا) الولد (ليوحنه) أى من وطنه إياها (فرفعنا) بفتح الراء مبغيا للفاعل أى لما وقع النزاع بيننا رفعنا أمرنا (إلى عثمان) رضى الله عنه . قال المصنف (أحسبه) أى أظن موسى بن إسماعيل قال (قال مهدي) بن ميمون (قال) محمد بن عبد الله شيخه . وعند أحمد : قال مهدي أحسبه قال سألهما . وهى واضحة (فسألهما) أى سأل عثمان رضى الله عنه الأمة ويوحنه (فاعترفا) بالزنا (فقال) عثمان (لها) أترضيان أن أقضى بينكما (لخ) لعل عثمان رضى الله عنه عرض لهما بالاستفهام لأنهما كانا روميين ولو كانا مسلمين لحكم بينهما بدون استفهام (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الولد للفرش) أى لصاحبه وهو الزوج . وزاد أحمد : وللعاهر الحجر . قال المصنف (وأحسبه) أى وأظن موسى بن إسماعيل قال (قال) مهدي بن ميمون : وأحسب محمد بن عبد الله قال (فجلدها) أى جلد عثمان رضى الله عنه الأمة (وجلده) أى يوحنه جلد كلا خمسين جلدة نصف حد البكر الحر (وكانا مملوكين) لقوله تعالى : « فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب »^(١) أى إذا تزوج الإمام « فإن أتبن بفاحشة » أى زنا « فعليهن نصف ما على المحصنات » أى الحرائر الأبكار إذا زنبن « من العذاب » فيجلدن خمسين جلدة . وإنما قيدنا المحصنات بالحرائر الأبكار لأن حد الثيب من الأحرار الرجم وهو لا يتنصف .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الولد يلحق بالزوج وإن اعترفت الأم بأنه من زنا وصدقها الزنى (ب) على أن الأمة إذا زنت تجلد خمسين جلدة بكراً كانت أو ثيباً . ومثلها العبد .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد بسند حسن^(٢) .

﴿ ٣٥ — باب من أحق بالولد ﴾

أى فى بيان من هو أحق بمضانة الولد من أم وأب وغيرها .

(٩٣) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الشَّامِيُّ ثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو يَنْفِي الْأَوْزَاعِيَّ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ امْرَأَةً

(١) من آية ٢٥ من سورة النساء وأولها : ومن لم يستطع منكم طولا .

(٢) س ٣٦ ج ١٧ — الفتح الرباني .

قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ وَتَذَنِي لَهُ سِقَاءٌ وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ . وَإِنْ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِّي . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْفَكِي .

(ش) (الوليد) بن مسلم القرشي مولى بنى أمية أبو العباس الدمشقي عالم الشام .
و(أبو عمرو) عبد الرحمن بن عمرو (الأوزاعي) .

(المعنى) (أن امرأة الخ) لم نقف على اسمها (إن ابني هذا كان بطنى له وعاء) بكسر الواو، أى كان ظرفاً له مدة حمل إياه (وتذني له سقاء) أى مدة الرضاع (وحجري) مثلث الحاء المهملة أى كان حضني (له حواء) بكسر المهملة أى مكاناً يحويه ويحفظه . نبيت بهذا إلى أنها أحق بالحضانة من أبيه (وإن أباه طلقني .. فقال لها صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنفكي) بفتح أوله وكسر ثالثه أى أنت أحق بحضانة ولدك من أبيه ما لم تنزجي . فإذا تزوجت فقد سقط حقت فيها .

(الفقه) دل الحديث (١) على مشروعية حضانة الطفل ورعايته وهى واجبة (ب) على أنه إذا طلق الرجل امرأته وله منها طفل فهي أحق بحضانتها من أبيه ما لم تنزوج . فإن تزوجت سقط حقها في الحضانة مطلقاً . وهذا مذهب الجمهور لحديث الباب . وهو وإن كان من رواية عمرو بن شعيب وهو متكلم فيه إلا أن محل ذلك ما لم يصرح بشعيب بحده عبد الله بن عمرو ابن العاص رضى الله عنهما كما هنا . وهذا الحكم مما احتاج الناس فيه إلى حديث عمرو بن شعيب ولم يجدوا بدا من الاحتجاج به هنا . ومدار الحديث عليه . وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في سقوط الحضانة بالتزوج غيره . وبه قال الأئمة الأربعة وغيرهم . واحتج به البخارى في غير الصحيح . وصحح حديثه . وحكى الحاكم في علوم الحديث الاتفاق على صحة حديثه . واستدلوا أيضاً بما رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : كانت عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرأة من الأنصار فولدت له عاصم بن عمر ثم إن عمر فلرقها فجاء عمر قباء فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد فأخذ بمعضده فوضعه بين يديه على الدابة فأدركته جدة الغلام فبازعته إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه . فقال عمر : ابني وقالت المرأة : ابني فقال أبو بكر رضى الله عنه : خل بينها وبينه . فراجعهم عمر الكلام [٣٥] . قال ابن عبد البر : هذا أثر مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة تلقاه أهل العلم بالقبول والعمل . أفاده

ابن القيم^(١) . (قال) الشوكاني : فإن حصل منها النكاح بطلت حضانتها . وبه قال مالك والشافعية والحنفية . وحكى ابن المنذر الإجماع على هذا . وروى عن عثمان أن حضانة الأم لا تبطل بنكاحها وبه قال الحسن البصري وابن حزم . واحتجوا بما روى أن أم سلمة تزوجت بالنبي صلى الله عليه وسلم وبقي ولدها في كفالتها . وبما يأتي في حديث ابنة حمزة^(٢) « ويحب » عن الأول بأن مجرد البقاء مع عدم المنازع لا يصلح للاحتجاج به على محل النزاع ، لاحتمال أنه لم يبق لولدها قريب غيرها « وعن الثاني » بأن ذلك في الحالة ولا يلزم في الأم مثله^(٣) . وقال الحنفيون : لا تسقط حضانتها إذا تزوجت بمحرم لذلك الطفل كما إذا تزوجت بعم الطفل أو فقدت الأم وحضنته الجدة وكان زوجها جد ذلك الطفل أو كانت الحاضنة له هي الحالة وزوجها عمه فلا يسقط الزواج حق الحضانة لانقضاء الضرر عن الطفل في هذه الحالة بخلاف ما إذا كان الزوج أجنبيا « روى أبو سلمة » ابن عبد الرحمن أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : أنكحني أبي رجلا لا أريده وترك عم ولدي فأخذ مني ولدي فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه فقال : أنت الذي لا نكاح لك اذهبي فانكحي عم ولدك . أخرجه عبد الرزاق^(٤) [٥٧] ففيه دلالة على بقاء الحضانة لها إذا تزوجت بمحرم من ولدها . لكن في سند هذا الحديث أبو الزبير وهو مدلس . وقد عمنه وفيه أيضاً رجل مجهول . وعن أحمد أن الأم أحق بحضانة البنت وإن تزوجت إلى أن تبلغ . وهذا لم نرمأ يدل عليه . فالراجح ما ذهب إليه الجمهور من أن الأم يسقط حقها في الحضانة بالتزوج مطلقا لقوة أدلته (ج) في قوله صلى الله عليه وسلم المرأة : أنت أحق به ما لم تنكحي - دليل على أن الحضانة حق للأم . وقد اختلف الفقهاء هل هي حق للحاضن أو عليه ؟ على قولين عند أحمد ومالك رحمهما الله تعالى . وينبغي عليهما هل لمن له الحضانة أن يسقطها فينزل عنها ؟ على قولين وأنه لا يجب عليه خدمة الولد أيام حضنته إلا بأجرة إن قلنا الحق له . وإن قلنا الحق عليه وجب خدمته مجانا . وإن كان الحاضن فقيرا فله الأجرة على القولين . وإذا وهبت الحاضنة للأب وقلنا الحق لها لزمته الهبة ولم ترجع فيها . وإن قلنا الحق عليها فلها العود إلى طلبها . هذا كله كلام أصحاب مالك رحمه الله وتفريعهم . والصحيح أن الحضانة حق لها وعليها

(١) ص ١٢٢ ج ٤ زاد المعاد (حكاه صلى الله عليه وسلم في الحضانة ومن أحق بها) .

(٢) يأتي بالمتن رقم ٩٥ ص ٢٨٩ (باب من أحق بالولد)

(٣) ص ١٣٩ ج ٧ نيل الأوطار (من أحق بكفالة الطفل ؟) .

(٤) ص ١٣٠ ج ٤ زاد المعاد (سقوط الحضانة بالنكاح) .

إذا احتاج الطفل إليها ولم يوجد غيرها . وإن اتفقت هي وولي الطفل على نقلها إليه جاز . قاله ابن القيم ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي والحاكم وصححه والدارقطني ^(٢) .

(٩٤) (ص) حدثنا الحسن بن عليّ الحلواني ثنا عبد الرزاق وأبو عاصم عن ابن جريج أخبرني زياد عن هلال بن أسامة أن أبا ميمونة سلمى مولى من أهل المدينة رجل صدق قال : بينما أنا جالس مع أبي هريرة جاءت امرأة فارسية معها ابن لها فادعياه وقد طلقها زوجها فقالت : يا أبا هريرة رطنت له بالفارسية زوجي يريد أن يذهب بابني . فقال أبو هريرة : فاستهما عليهما . ورطن لها بذلك فجاء زوجها فقال : من يحاقتني في ولدي ؟ فقال أبو هريرة : اللهم إني لا أقول هذا إلا أني سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعد عنده فقالت : يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استهما عليهما فقال زوجها : من يحاقتني في ولدي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيدي أيهما شئت فأخذ بيدي أمه فانطلقت به .

(ش) (السند) (أبو عاصم) الضحاك بن مخلد النبيل و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز و (زياد) بن سعد . و (هلال بن) علي بن (أسامة) ويقال هلال بن أبي ميمونة العامري تقدم ص ٢٩ ج ٦ منهل و (أبو ميمونة) لم يقل أحد إن اسمه (سلمى) إلا المصنف . وقيل اسمه سليم وقيل سلمان وقيل أسامة الفارسي الأبار . روى عن معاوية وأبي هريرة وسمرة بن جندب . وعنه يحيى بن أبي كثير وهلال ابن أبي ميمونة وأبو النضر . قال ابن معين صالح . وقال المعجلي : مدني تابعي ثقة . وقال النسائي : ثقة وقال في التقريب ثقة من الثالثة . روى له أيضاً باقي الأربعة .

(المعنى) (جاءته امرأة فارسية) لم نقف على اسمها (معها ابن لها فادعياه) أي ادعى كل من المرأة والرجل

(١) ص ١٢٩ ج ٤ زاد المعاد (حكمه صلى الله عليه وسلم في الحضنة ومن أحق بها) .

(٢) ص ٦٤ ج ١٧ - الفتح الرباني . و ص ٤ ج ٨ سنن البيهقي (الأم تزوج فيسقط حقها في الحضنة)

و ص ٢٠٧ ج ٢ مستدرک . و ص ٤١٨ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

الولد ليحضنه (وقد طلقتهم أزواجهن فقالت يا أبا هريرة رطفت له) من الرطانة بكسر الراء أى تكلمت مع أبي هريرة (بالفارسية) قائلة له (زوجي) طلقني و (يريد أن يذهب بابني فقال أبو هريرة فاستهما) أى اقترعا (عليه) فن خرجت له القرعة فهو أحق به (ورطن) أبو هريرة (لها بذلك) أى قال لها باللغة الفارسية: استهما عليهما. (لجاء زوجها فقال من يحاقني) بضم أوله وتشديد القاف المضمومة أى من يخاصمني ويفازعني (في ولدي؟ فقال أبو هريرة) مستدلا على ما ذكره (اللهم إني لا أقول هذا إلا أنى سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني الماء (من بئر أبي عتبة) بكسر ففتح ثم موحدة، بئر بالمدينة يقال إنه على ثلاثة أميال منها (وقد نفعتني) تريد أن ابنها بلغ مبلغا تنفع به وبخدمته وأنه كان مميزا بين الضار والنافع. (فقال صلى الله عليه وسلم استهما عليهما فقال زوجها من يحاقني في ولدي؟) لعل هذا الرجل قال هذا الكلام استغرابا واستعظاما لخالفه هذا الحكم ما جرت به العادة من أن الولد إنما يضم إلى أبيه ولا يفازعه فيه منازع، لا أنه يريد بذلك رد حكمه صلى الله عليه وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) (هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت) خيره صلى الله عليه وسلم بين أبيه لأنه أدفع للشبهة وأوقع للخصم (فأخذ الغلام (بيد أمه) هذا في الغلام الذي قد عقل واستغنى عن الحضانة. وإذا كان كذلك خير بين والديه، (فانطلقت) أمه (به).

(الفقه) دل الحديث على أنه إذا طلقت المرأة من زوجها وكان لها منه غلام مميز واختصما فيه إلى الإمام أو نائبه، يقرع بينهما فأيهما خرجت له القرعة أخذه، أو يخير الغلام بينهما فأيهما اختار سلم إليه. وقد اختلف العلماء فيه. فقال أحمد: الغلام إذا بلغ سبع سنين وليس بمعتوه يخير بين أبيه وإذا تفازعاه. فمن اختاره منهما فهو أولى به، قضى بذلك الخلفاء الراشدون وأبو هريرة وشريح لحديث الباب، ولقول عمارة الجرمي: خيرني على بن أبي طالب بين عمي وأمي وكنت ابن سبع أو ثمان سنين أخرجه الشافعي^(١) [٣٦] ولأن التقديم في الحضانة لحظ الولد فيقدم من هو أشفق به لأن حظه عنده أكثر. ومتى اختار أحدهما فسلم إليه ثم اختار الآخر رد إليه. فإن عاد فاختار الأول أعيد إليه. وهكذا أبدا كلما اختار أحدهما صار إليه. فإن كان الأب معدوما أو ليس من أهل الحضانة قام مقامه غيره من العصبات كالأخ والعم وابنه فيخير الغلام بين أمه وعصبته. والجارية إذا بلغت سبع سنين فالأب أحق بها ولا تخير، لأن الفرض من الحضانة مصلحة المحضون والمصلحة للجارية

(١) ص ٢٣ ج ٢ بدائم المن (ما جاء في الحضانة) و (عمار) بضم العين. و (الجرمي) بفتح فسكون.

بعد السبع أن تكون عند أبيها لأنها تحتاج إلى الحفظ . والأب أولى بذلك ولأنها إذا بلغت السبع قاربت الصلاحية للزواج . وإنما تخطب من أبيها ، لأنه وليها والمالك لتزويجها وهو أعلم بالكفاءة وأقدر على البحث فينبغي أن يقدم على غيره . ولا تحير لأن الشرع لم يرد به فيها ولا يصح قياسها على الغلام ، لأنه لا يحتاج إلى الحفظ والتزويج كحاجتها إليه . أفاده ابن قدامة^(١) وقال الشافعي : الأم أحق بالطفل ذكرًا وأنثى إلى أن يبلغا سبع سنين فإذا بلغا سبعاً وهما بعقلان خير كل منهما بين أبيه وأمه وكان مع من اختاره . واستدل بما تقدم في حديث رافع بن سنان أنه تنازع هو وامرأته في ابنتها فأقدمه النبي صلى الله عليه وسلم ناحية وأقدم المرأة ناحية وأقدم الصبية بينهما وقال : ادعوا فالت إلى أمها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم أهدها فالت إلى أبيها فأخذها^(٢) قال ابن القيم : ولو لم يرد هذا الحديث لكان حديث أبي هريرة رضى الله عنه « حديث الباب » والآثار المتقدمة حجة في تحيير الأنثى ، لأن كون الطفل ذكرًا لا تأثير له في الحكم فهي كالذكر^(٣) وقال مالك : لا يحير الولد ذكرًا أو أنثى والأم أحق بالغلام حتى يحتمل والأنثى حتى تتزوج . وقال الحنفية : الأم أحق بالغلام حتى يستغنى عنها بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده . وقدر ذلك الخصاص بسبع سنين وعليه الفتوى اعتباراً للغالب . وقدره أبو بكر الرازي بقس سنين . والأم أحق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة وقدره محمد بن الحسن بقس سنين وبه يفتى ، لاحتياجها إلى الحفظ والأب عليه أقدر . وعند الإمام وأبي يوسف تبقى الجارية عند أمها حتى تبلغ وهو ظاهر الرواية لاحتياجها قبل البلوغ إلى معرفة آداب النساء وأعمال المنزل والمرأة على ذلك أقدر . والقضاء اليوم بأنه للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين له أن مصلحتها تقتضى ذلك . انظر مادة ٢٠ من قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بناء على أن الغلام قد لا يستغنى عن الحضانة إلا وهو ابن تسع سنين وأن الجارية قد لا تشتغل إلا إذا بلغت إحدى عشرة سنة . وبعد انتهاء مدة الحضانة يضم المحضون ذكرًا أو أنثى جبراً إلى الولي أبا أو وصياً أو غيرها لأن صيانة المحضون في هذا . ولا يحير المحضون لأنه لقصور عقله قد يختار من عنده الراحة لتخليته بينه وبين اللعب وهذا قبل البلوغ . أما بعده فيخير بين أبويه وله الانفراد إذا كان رشيداً مأموناً على

(١) اه ما خلاص من ص ٣٠١ — ٣٠٣ ج ٩ مفتي (كلما اختار الغلام أحد أبويه سلم إليه) .

(٢) تقدم في الحديث رقم ٦١ بالطلاق ص ٢٢٣ (إذا أسلم أحد الأبوين مع من يكون الولد ؟) .

(٣) ص ١٣٦ ج ٤ زاد المعاد (ما قاله الأئمة رضى الله عنهم في الحضانة) .

نفسه وإلا ضمه الأب أو الجد إليه لدفع فتنة أو عار وتأديبه على ما فرط منه . وإن لم يكن أب ولا جد ضم إلى قريب مأمون عليه قادر على حفظه .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والبيهقي . وأخرجه مختصراً الشافعي والترمذي وقال : حديث حسن صحيح (١) .

(٩٠) (ص) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ ثَنَا قَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو ثَنَا قَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَجْبَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ إِلَى مَسْكَةٍ فَقَدِمَ بِابْنَةِ حَزْرَةَ فَقَالَ جَعْفَرٌ : « أَنَا آخِذُهَا أَنَا أَحَقُّ بِهَا ابْنَةُ عَمِّي وَعِنْدِي خَالَتُهَا وَإِنَّمَا الْخَالَةُ أُمٌّ فَقَالَ عَلِيٌّ : أَنَا أَحَقُّ بِهَا ابْنَةُ عَمِّي وَعِنْدِي ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ أَحَقُّ بِهَا . فَقَالَ زَيْدٌ : أَنَا أَحَقُّ بِهَا أَنَا خَرَجْتُ إِلَيْهَا وَسَافَرْتُ وَقَدِمْتُ بِهَا فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ حَدِيثًا قَالَ : وَأَمَّا الْجَارِيَةُ فَأَقْضَى بِهَا لِلْجَعْفَرِ تَسْكُونُ مَعَ خَالَتِهَا وَإِنَّمَا الْخَالَةُ أُمٌّ .

(ش) (السند) (العباس بن عبد العظيم) العنبري . و (عبد الملك بن عمرو) العنبري . و (عبد العزيز بن محمد) الدراوردي . و (يزيد بن) عبد الله بن أسامة (بن الهاد) و (محمد بن إبراهيم) التميمي . و (نافع بن مجبر) تقدم ص ١٢٦ . و (أبو) مجبر بنهم المهمة مصفراً ابن عبد يزيد بن هاشم ابن المطلب أخو ركانة . له محبة . روى عن علي بن أبي طالب حديث الباب وعنه ابنه نافع . قال ابن عبد البر : كان من مشايخ قريش . وذكره ابن سعد فيمن أسلم عام فتح مكة .

(المعنى) (خرج زيد بن حارثة) بن شراحيل السكابي . تقدم ص ١٩٦ ج ٣ تسكلة المنهل (إلى مكة) وكان خروجه من بطن يأجج . وهو مكان على ثلاثة أميال من مكة نزل فيه النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة . وتقدم بيانها ص ١٦٤ ج ٢ تسكلة المنهل (تقدم) زيد بن حارثة من مكة إلى بطن يأجج (بابنة حمزة) واسمها أمامة وقيل حمارة وقيل سلمى

(١) ص ٦٤ ج ١٧ - الفتح الرباني . و ص ١٠٩ ج ٢ مجتبى (إسلام أحد الزوجين وتغيير الولد) . و ص ٣ ج ٨ سنن البيهقي (الأبوان إذا افتراقا فالأم أحق بولدها . . .) و ص ٤٢٢ ج ٢ بدائش المت . و ص ٢٨٦ ج ٢ تحفة الأخوذى (تغيير الغلام بين أبويه إذا افتراقا) .

وقيل أمة الله وقيل فاطمة. والمشهور الأول. « حمزة » هو ابن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخوه من الرضاعة. أرضعتهما ثويبة مولاة أبي لهب. وكان يقال له أسد الله وأسد رسوله أسلم سنة اثنتين من البعثة. وقيل سنة ست. وكان أسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين. شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم بدرًا وقتل بها شيبه بن ربيعة وطعيمة بن هدي واشترك في قتل عتبة بن ربيعة مع علي رضي الله عنهما. وعقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء وشهد أحدًا سنة ثلاث فاستشهد فيها رضي الله عنه. قتله وحشى بن حرب. وتقدم تمام الكلام على ذلك ص ٢٩١ ج ٨ المنهل العذب (فقال جعفر) بن أبي طالب: أبو عبد الله كان من السابقين إلى الإسلام أسلم بعد خمسة وعشرين رجلاً وقيل بعد واحد وثلاثين. وكان أكبر من علي رضي الله عنهما بعشر سنين. روى عكرمة عن أبي مسيرة رضي الله عنه قال: ما احتذى الفعالم ولا ركب المطايا ولا وطئ التراب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من جعفر بن أبي طالب. أخرجه الترمذي وقال: هذا حسن صحيح وأخرجه الحاكم وقال: صحيح على شرط البخاري^(١) [٣٧] هاجر إلى الحبشة ومكث بها نحو أربع عشرة سنة وأسلم النجاشي بها على يديه. ثم قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ست في خير فلقاه النبي صلى الله عليه وسلم واعتنقه وقال: ما أدري بأيهما أنا أشد فرحاً بقدم جعفر أم بفتح خيبر؟ ثم بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثمان في غزوة مؤتة مع زيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة فاستشهدوا هناك جميعاً رضي الله عنهم وتقدمت القصة مبسطة ص ٢٦٢ ج ٨ منهل (أنا آخذها أنا أحق بها) أي بابتنة حمزة لوجهين الأول هي (ابنة عمي) حمزة (و) الثاني (عندى خالتها) هي أسماء بنت حميس رضي الله عنها. كانت من السابقات إلى الإسلام وهاجرت مع زوجها جعفر رضي الله تعالى عنهما إلى الحبشة وبعد أن قتل عنها زوجها أبو بكر الصديق رضي الله عنه ثم بعد وفاته تزوجها علي رضي الله عنه. وهي أخت ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها وأخت لبابة أم الفضل زوج العباس رضي الله عنه (ولمّا الخالة أم) أي بمنزلتها في الشفقة (فقال علي) رضي الله عنه (أنا أحق بها) لأنها (ابنة عمي) حمزة (وعندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) فاطمة (وهي أحق بها) أي لأنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال زيد) بن حارثة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنا أحق بها) أنا خرجت إليها) أي من بطن يأجج. وفي رواية البخاري: وقال زيد بنت أخي. وكان صلى الله عليه وسلم أخى بيته وبين حمزة رضي الله عنهما حين آخى بين المهاجرين (وسافرت) أي انتقلت من بطن يأجج إلى مكة (وقدمت بها) من مكة إلى بطن يأجج (فخرج النبي صلى الله عليه وسلم)

(١) ص ٣٣٨ ج ٤ تحفة الأخوذى (مناقب جعفر بن أبي طالب أخى هل.) و ص ٢٠٩ ج ٣ مستدرک .

إلى المدينة (فذكر حديثاً) لعل المراد به حديث البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعل : أنت منى وأنا منك . وقال الجعفر : أشبهت خلقي وخلُقتي . وقال يزيد : أنت أخونا ومولانا أخرجه البخاري^(١) [٥٨] (قال) صلى الله عليه وسلم (وأما الجارية) هى أمامة بنت حمزة (فأفصى بها الجعفر) بن أبى طالب (تكون مع خالتها) أسماء بنت حميس (وإنما الخالة أم) وعهد أحمد : والجارية عند خالتها فإن الخالة والددة . وكانت هذه الخصومة بعد أن وصلوا إلى المدينة كما يأتى المصنف فى حديث على رضى الله عنه وفيه عند أحمد : فلما قدمنا المدينة اختصمنا فيها « يعنى فى بنت حمزة » أنا وجعفر وزيد بن حارثة^(٢) .

(الفقه) دل الحديث على أن الخالة فى الحضانة بمنزلة الأم . وقد ثبت بالإجماع أن الأم أولى الحواضن فتمتضى التشبيه أن تكون الخالة تلى الأم فى الحضانة وتكون أحق بها من الأب والعمات قال الحافظ : ويؤخذ منه أن الخالة فى الحضانة مقدمة على العمة ، لأن صفية بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ . وإذا قدمت الخالة على العمة مع كونها أقرب العصبات من النساء فعلى مقدمة على غيرها . ويؤخذ منه تقديم أقارب الأم على أقارب الأب . وعن أحمد أن العمة مقدمة فى الحضانة على الخالة . وأجيب عن هذه القصة بأن العمة لم تطلب . فإن قيل والخالة لم تطلب . قيل : قد طلب لها زوجها فكما أن لقرىب المحضون أن يمنع الحاضنة إذا تزوجت فلزوج أيضاً أن يمنعها من أخذ المحضون فإذا وقع الرضا سقط الحرج . وفيه من الفوائد أيضاً تعظيم صلة الرحم بحيث تقع المحاصمة بين السكبار فى التوصل إليها وأن الحاضنة إذا تزوجت بقرىب المحضون لا تسقط حضانتها إذا كانت المحضونة أنثى أخذاً بظاهر هذا الحديث . قاله أحمد . وعنه لا فرق بين الأنثى والذكر ولا بشرط كونه محرماً لسكن بشرط أن يكون مأموناً . وأن الحاضنة لا تسقط حضانتها إلا إذا تزوجت بأجنبي . والمعروف عن الشافعية والمالكية اشتراط كون الزوج جداً المحضون . وأجابوا عن هذه القصة بأن العمة لم تطلب وأن الزوج رضى بإقامتها عنده وكل من طلبت حضانتها لبنت حمزة كانت متزوجة فرجع جانب جعفر بكونه زوج الخالة^(٣) « وقال الشوكانى » واستشكل كثير من الفقهاء وقوع القضاء منه صلى الله عليه وسلم للجعفر وقالوا : إن كان القضاء له فلايس بمحرم لبنت حمزة وهو وعلى سواء فى قرابتها وإن كان القضاء للخالة فعلى متزوجة وتقدم أن زواج الأم مسقط لحقها فى الحضانة فسقوط الخالة

(١) م ٣٥٧ ج ٧ فتح البارى (عمرة القضاء) .

(٢) يأتى المصنف رقم ٩٧ م ٢٩٤ .

(٣) م ٣٥٦ ج ٧ فتح البارى . الشرح (عمرة القضاء) .

بالزواج أولى . وأجيب عن ذلك بأن القضاء للخالة . والزواج لا يسقط حقها من الحضانة مع رضا الزوج عند أحمد والحسن البصري وابن حزم . وقيل إن النكاح إنما يسقط حضانة الأم وحدها إذا كان المنازع لها الأب ولا يسقط حق غيرها ولا حق الأم حيث كان المنازع لها غير الأب . وبهذا يجمع بين حديث على هذا وحديث : أنت أحق به ما لم تنكحى . وبه قال ابن جريج ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي مختصراً ^(٢) ، وهو وإن كان في سنده نافع بن مجبر عن أبيه وفيهما مقال ، يقويه الأحاديث الآتية .

(٩٦) مك (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي قُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي آتِلَى بِهَذَا الْخَبَرِ وَلَيْسَ بِتَمَامِهِ . قَالَ : وَقَضَى بِهَا لَجَفَرٍ لِأَنَّ خَالَتَهَا عِنْدَهُ .

(ش) (السند) (محمد بن عيسى) أبو جعفر بن الطباع و (سفيان) بن عيينة و (أبو فروة) مسلم بن سالم النهدي الكوفي الأصغر . ويعرف بالجهني لنزوله في جهينة قبيلة . روى عن عبد الله ابن حكيم الجهني وعيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن يسار وأبي الأحوص الجشمي وجماعة . وعنه حفص بن عمر بن مسلم وفطر بن خليفة وزيد البكائي وأبو عوانة والسفيانان وآخرون . وثقه ابن معين . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال يعقوب بن سفيان : لا بأس به . روى له أيضاً الشيخان والنسائي وابن ماجه .

(المعنى) (بهذا الخبر) أى روى الحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن على بن أبي طالب رضى الله عنه مختصراً (وليس بتامه) أى ليس لفظه تاماً كالروايات السابقة . وهو وإن كان ظاهره الإرسال فقد رواه أبو بكر الإسماعيلي في مسند على رضى الله عنه مصرحاً فيه بالاتصال ، فقال الهيثم بن خلف : حدثنا عثمان بن سعيد المقرئ حدثنا يوسف بن عدى حدثنا سفيان عن أبي فروة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن على كرم الله وجهه أنه اختصم هو وجعفر وزيد . وذكر الحديث «فما قاله» ابن حزم من أن الحديث مرسل «مردود» بهذه الرواية «وقوله» إن أبا فروة ليس بالمعروف «مردود» فقد عرفه سفيان بن عيينة وغيره وخرج له في الصحيحين وغيرهما

(١) س ١٣٨ ج ٧ نيل الأوطار (من أحق بكفالة الطفل) وحديث أنت أحق به . تقدم بالمصنف رقم ٩٣ . س ٢٨٤

(٢) س ٦ ج ٨ سنن البيهقي (الحالة أحق بالحضانة من العصبية) .

(قال) على رضى الله عنه (وقضى) صلى الله عليه وسلم (بها) أى ببنت حمزة (لجعفر) ابن أبى طالب (لأن خالتها) أسماء بنت عميس (عنده) .

(٩٧) مك (ص) حدثنا عباد بن موسى أن إسماعيل بن جعفر حدثهم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني وهبيرة عن علي قال : لما خرجنا من مكة تيمنا ببنت حمزة تنادي يا عم يا عم فقتلوا علي فأخذ بيدها وقال دؤنك بنت عمك فحملتها فقص الخبر قال : وقال جعفر : ابنة عمي وخالتها تحتي فقصي بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الأم .

(ش) (السند) (عباد بن موسى) أبو محمد الخثلي . و (إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي . و (أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي . و (هاني) بن هاني الهمداني الكوفي . روى عن علي . وعنه أبو إسحاق السبيعي . قال النسائي : ليس به بأس . وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة وقال : كان يتشيع . وقال ابن المديني : مجهول . وقال في التقريب : مستور من الثالثة . روى له أيضاً البخاري في الأدب والترمذي وابن ماجه . و (هبيرة) بالنصير ابن يريم بفتح الياء بوزن عظيم الشيباني . ويقال الخار في أبو الحارث الكوفي . روى عن علي وطلحة وابن مسعود والحسن بن علي وابن عباس . وعنه أبو إسحاق السبيعي وأبو فاختة . قال أحمد : لا بأس بحديثه هو أحسن استقامة من غيره يعنى من الذين تفرد أبو إسحاق بالرواية عنهم . وقال النسائي : ليس بالقوى . وقال مرة أرجو ألا يكون به بأس كان معروفاً وليس بذلك . وقال يحيى بن معين : هو مجهول . وقال في تهذيب التهذيب : قد روى غير حديث منكر . وقال أبو حاتم : شبيه بالمجهول . وقال ابن خراس : ضعيف وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : قد عيب بالتشيع من الثانية . روى له أيضاً باقي الأربعة .

(المعنى) (لما خرجنا من مكة) أى بعد الفراغ من عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة . وقد بين البراء بن عازب سبب خروجهم من مكة قال : أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثة أيام في عمرة القضاء ، فلما كان اليوم الثالث قالوا لعل بن أبى طالب رضى الله عنه : إن هذا آخر يوم من شرط صاحبك ففره فليخرج . فحدثه بذلك فقال نعم فخرج (الحديث) أخرجه البيهقي^(١) [٥٩]

(تهمتنا) أمامة (بنت حمزة) رضى الله عنه (تنادى) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا عم) بكسر الميم مشددة . أصله يا عمى فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة (يا عم) كرر للتأكيد . وإنما قالت له يا عم مع أنه ابن أخى أبيها وأبوها عمه ، لأنه صلى الله عليه وسلم أخو حمزة من الرضاعة كما تقدم . أو أنها قالت ذلك إجلالا وتعظيما له على عادة العرب (فتناولها على) رضى الله عنه (فأخذ بيدها وقال) لفاطمة رضى الله عنها (دونك) أى خذى (بنت عمك) من الرضاع (فحملتها) بصيغة الماضى . وعند أحمد : فتناولها على فأخذ بيدها وقال لفاطمة : دونك ابنة عمك فحولها فاختصم فيها على وزيد وجعفر (الحديث)^(١) (فقص) على رضى الله عنه (الخبر) أى خبر بنت حمزة وانفضه عند أحمد قال « يعنى عليا » فلما قدمنا المدينة اختصمنا فيها « أى فى بنت حمزة » أنا وجعفر وزيد بن حارثة ، فقال جعفر : ابنة عمى وخالتها عندى يعنى أسماء بنت عميس . وقال زيد : ابنة أخى وقلت : أنا أخذتها وهى ابنة عمى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما أنت يا جعفر فأشبهت خلقى وخلقى وأما أنت يا على فبنى وأنا منك . وأما أنت يا زيد فأخونا ومولانا والجارية عند جالتها فإن الخالة والدة . قلت يا رسول الله ألا تزوجها ؟ قال : إنها ابنة أخى من الرضاعة (قال) على رضى الله عنه (وقال جعفر ابنة عمى) حمزة (وخالتها) أسماء بنت عميس (تحتى) أى زوجى (ففضى بها) أى ببنت حمزة (النبى صلى الله عليه وسلم لخالتها) أسماء بنت عميس (وقال : الخالة بمنزلة الأم) فى الحنو والشفقة .

(الفقه) دل الحديث على أن نكاح الخالة لا يسقط حتما فى الحضانة إذا كان زوجها قريبا للمحزون ورضى بالحضانة وأن الخالة كالأم تستحق الحضانة بعدها وتقدم تمام الفقه .
(خاتمة) فى ترتيب من له حق الحضانة . قال أبو الفرج عبد الرحمن بن قدامة : أحق الناس بحضانة الطفل والمعنونه أمه وأولى الناس بعد الأم أمهات الأقرب فالأقرب يقدم على سائر الأقارب من النساء والرجال ، لأنهن نساء ولادتهن متحققه فهن فى معنى الأم . وعن أحمد أن أم الأب مقدمة على أم الأم لأنها تدلى بمصبة . فعلى هذه الرواية يكون الأب أولى بالتقديم لأنهن يدلين به . فيكون الأب بعد الأم ثم أمهات وإن علون ثم أبو الأب ثم جد الأب ثم أمهاته وإن لم يكن وارثات ، لأنهن يدلين بمصبة من أهل الحضانة بخلاف أم أبى الأم . وإذا عدم من يستحق الحضانة من الآباء والأمهات وإن علون ، انتقلت إلى الأخوات وقد من على سائر القرابات من الخالات والعلمات وغيرهن لأنهن

(١) م ١١٥ ج ١ (مسند على رضى الله عنه) (فحولها) أى حولى بنت حمزة من مكة إلى المدينة .

شاركين في النسب فقدمن في الميراث . وأولى الأخوات من كانت لأبوين لقوة قرابتهما ثم من كانت لأب ثم من كانت لأم وهو ظاهر مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : الأخت من الأم أولى من الأخت من الأب وهو قول المزني وابن شريح ، لأنها أدلت بالأم فقدمت على المدلية بالأب كأم الأم مع أم الأب . ولنا أن الأخت للأب أقوى في الميراث فقدمت كالأخت من الأبوين . وعن أحمد أن الأخت من الأم والحالة أحق من الأب فتكون الأخت من الأبوين أحق منه ومنهما ومن جميع المصبات . وجه هذه الرواية أن هؤلاء نساء يدلن بالأم فكأن أولى من الأب كالجندات . فإن اجتمع أخ وأخت قدمت الأخت في الحضانة لأنها امرأة من أهل الحضانة فقدمت على من في درجتها من الرجال كتقديم الأم على الأب وأم الأب على أبي الأب لأنها تلي الحضانة بنفسها والرجل لا يليها بنفسه . فإذا انقرض الإخوة والأخوات صارت الحضانة للإخالات وتقدم على العمة لأنها تدلى بالأم . وبعدهن العمات في الصحيح عنه لأنها أخوات الأب فتقدم العمة من الأبوين ثم العمة من الأب ثم العمة من الأم كالأخوات . ويقدمن على الأعمام لأنهن نساء من أهل الحضانة فيقدمن على من في درجتهن من الرجال . فإن استوى اثنتان في الحضانة كالأختين قدمت إحداها بالقرعة . وأما عمات الأم فلا حضانة لهن لأنهن يدلن بأبي الأم وهو رجل من ذوى الأرحام ولا حضانة له ولا لمن يدل به . وفيه وجه أن لهم حضانة . وهذا وللرجال من المصبات مدخل في الحضانة وأولاهم الأب ثم الجد أبو الأب وإن علا ثم الأخ من الأبوين ثم الأخ من الأب ثم بنوهم وإن سفلوا على ترتيب الميراث ثم العمومة ثم بنوهم كذلك ثم عمومة الأب ثم بنوهم . وهذا قول الشافعي . وقال بعض أصحابه : لا حضانة لغير الأب والأجداد لأنهم لا معرفة لهم بالحضانة ولا لهم ولاية بأنفسهم فلم تسكن لهم حضانة كالأجانب . ولنا أن عليا وجعفر اختصما في بنت حمزة فلم يسكن عليهما النبي صلى الله عليه وسلم ادعاء الحضانة ولأن لهم ولاية وتمصيبا بالقرابة فثبت لهم الحضانة كالأب والجد . وأحقهم بالحضانة أحقهم بالميراث بعد الآباء والأجداد ويقومون مقام الأب في التخيير للصبي بينه وبين الأم أو غيرها ممن له الحضانة من النساء ويكونون أحق بالجارية إذا بلغت سبعا . والجارية ليس لابن عمها حضانتها . فإذا بلغت سبعا لم تسلم إليه لأنه ليس محرما لها . وإن امتنعت الأم من حضانتها مع استحقاقها انتقلت إلى أمها في أظهر الوجوه . وهكذا الحكم في الأب إذا سقط حقه هل يسقط حق أمهاته ؟ على وجهين . فإن كانت أخت من أبوين وأخت من أب فأسقطت الأولى حقها لم يسقط حق الأخت من الأب لأن استحقاقها من غير جهتها . وإن عدم هؤلاء كلهم فهل للرجال من ذوى الأرحام حضانة ؟ على وجهين أحدهما لهم حضانة لأن لهم رحما

وقرابة يرثون بها عند عدم من هو أولى منهم فأشبهوا البعيد من العصبات . والثاني لاحق لهم في الحضانة وينتقل الأمر إلى الحاكم لأنهم ليسوا ممن يحضن بنفسه ولا لهم ولاية لعدم تمصيبهم فأشبهوا الأجانب فعلى الوجه الأول يكون أبو الأم وأمهاته أحق من الخلال ، لأنه يسقط في الميراث وفي تقديمهم على الأخ من الأم وجهان أحدهما يقدم الأخ لأنه يرث الفرض ويسقط ذوى الأرحام كلهم فيقدم عليهم في الحضانة . والثاني أبو الأم وأمهاته أولى منه لأن أبا الأم يدلى إليها بالأبوة والأخ يدلى بالبنة . والأب يقدم في الولاية على الابن فقدم في الحضانة لأنها ولاية^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد بلفظ تقدم والحاكم وقال : هذا حديث حسن صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه الألفاظ إنما اتفقا على حديث أبي إسحاق عن البراء مختصراً وأقره الذهبي^(٢) ، وهو وإن كان في سنده نافع بن مجير وأبوه وفيهما كلام ، يقويه ما تقدم من الروايات فنثبت صحته .

(٣٦ - باب في عدة المطلقة)

أى في بيان ابتداء مشروعية عدة المرأة المطلقة . والعدة بكسر العين لغة الإحصاء وشرها انتظار يلزم المرأة أو الرجل عند وجود سببه . واصطلاحاً انتظار يلزم المرأة عند زوال الفساح أو شبهته .

(٩٨) (ص) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الحمِيدِ البَهْرَانِيُّ ثَنَا بِمُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُنْمَاءَ بِنْتِ بَزِيدِ ابْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّهَا طَلَّقَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَكُنِ الْمَطْلُوقَةُ عِدَّةً فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ طَلَّقَتْ أُنْمَاءَ بِالْعِدَّةِ لِلطَّلَاقِ فَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ أَنْزَلَتْ فِيهَا الْعِدَّةُ الْمَطْلُوقَاتِ .

(ش) (السند) (سليمان بن عبد الحميد) بن رافع أو ابن سليمان الحنكي أبو أيوب الحمصي . روى عن أبي اليمان وعبد الله بن عبد الجبار الحمصي وحيوة بن شريح ومحمد بن إسماعيل بن عياش

(١) ١ ملخصاً من ص ٥١٨ — ٥٢٠ ج ١١ الشرح الكبير (الحضانة) .

(٢) ص ٩٨ ج ١ مسند أحمد (مسند على بن أبي طالب رضى الله عنه) .

وغيرهم . وعنه عبد الله بن أبي داود وأبو عوانة ومحمد بن جرير الطبري وخيثمة بن سليمان وجماعة . قال أبو حاتم : صدوق . وقال النسائي : كذاب ليس بثقة ولا مأمون . وقال مسلمة بن قاسم : ثقة وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : صدوق رُئى بالنصب من الحادية عشرة . قال في القاموس : وأهل النصب المتدينون بِبُغْضَةِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لأنهم نصبوا له أى عاوه مات سنة ٢٧٤ هـ . و (البهراني) نسبة إلى بهراء بالمد وقد يقصر قبيلة . و (يحيى بن صالح) أبو زكريا أو صالح الشامي الوُحَاظِي بضم الواو وتخفيف الحاء وظاء معجمة . روى عن الحسن ابن أيوب الحضرمي ومالك ابن أنس ومحمد بن الحسن الشيباني وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعبيد الله ابن عمرو الرقي وغيرهم . وعنه البخاري وأبو حاتم ويحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وجماعة . وثقه ابن معين والخليلي . وقال أبو عوانة : كان حسن الحديث واسكنه صاحب رأى . وقال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن عدي في جماعة من ثقات أهل الشام . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : صدوق من أهل الرأي من صفار القاسعة . وقال الساجي : هو عندهم من أهل الصدق والأمانة . مات سنة ٢٢٢ هـ . روى له أيضاً البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه . و (عمر بن مهاجر) بن أبي مسلم الأنصاري الدمشقي أبو عبيد . رأى أنسا ووائلة . روى عن عمر بن عبد العزيز وعن عباس بن سالم اللخمي . وعنه عبد الله بن العلاء ويحيى بن حمزة الحضرمي وغيرهم . وثقه ابن معين ودحيم والمصنف والمجلى ويعقوب بن سفيان . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من الخامسة . مات سنة ١٣٩ هـ . روى له أيضاً ابن ماجه والبخاري في خلق أفعال العباد . و (أبو هـ) مهاجر بن أبي مسلم ديفار الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن . روى عن مولاته ومعاوية بن أبي سفيان وتبيع الحميري والوليد بن سليمان . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : مقبول من السادسة . روى له أيضاً ابن ماجه والبخاري في الأدب . و (أسماء بنت يزيد بن السكن) مدنية تسكنى أم سلمة أو أم عامر . كانت من ذوات العقل والدين . قال ابن عبد البر : روى عنها أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني رسول من ورأى من جماعة نساء المسلمين كلهن يقلن بقولي وعلى مثل رأيي : إن الله تعالى بعثك إلى الرجال والنساء فآمنابك واتبعنك . ونحن معشر النساء مقصورات مخدرات قواعد بيوت ومواضع شهوات الرجال وحاملات أولادهم وإن الرجال فضلوا بالجمعات وشهود الجنائز والجهاد . وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم وورثنا أولادهم أفنشاركمهم في الأجر يا رسول الله ؟ فالتفت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه إلى أصحابه فقال : هل سمعتم مقالة امرأة أحسن سؤالاً عن دينها من هذه ؟ قالوا لا والله يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انصرفي يا أسماء وأعلمي من وراءك من النساء أن حسن تبطل

إحدا كن لزوجها وطلبها لمرضاته واتباعها لموافقة يمدل كل ما ذكرت لرجال . فانهضرت أسماء وهي تهال وتكبر استبشاراً بما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) [٦٠] وتقدمت ترجمتها ص ١٦٠ ج ٨ المنهل العذب .

(المعنى) (ولم يكن المطلقه عدة) أى فى صدر الإسلام وإنما شرعت العدة المطلقة من حين طلاق أسماء بنت يزيد (فأنزل الله عز وجل حين طلقت أسماء بالعدة للطلاق) أى أنزل قوله تعالى : وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٢) لمشروعية العدة (فكانت) أسماء (أول من أنزلت فيها العدة المطلقات) ومعنى يتربصن ينتظرن بعد الطلاق عن التزوج بالغير ثلاثة قروء . ثم تتزوج إن شامت . والقروء الأطهار أو الحيض على ما ستعرفه فى الباب الآتى إن شاء الله تعالى . وظاهر هذا الحديث يدل على أن سبب نزول هذه الآية طلاق أسماء بنت يزيد .

(الفقه) دل الحديث على مشروعية العدة المطلقة . وهذا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فهذه الآية ، وقوله تعالى : وَاللَّائِي يَتَّبِعْنَ مِنَ الْمُحْضِينَ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ . وَأُولَاتُ الْأُنْحَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضْمَنَّ حَمْلَهُنَّ^(٣) ، وقوله تعالى : وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(٤) . وأما السنة فمنها ما يأتى المصنف من قوله صلى الله عليه وسلم — لفاطمة بنت قيس — اعتدى فى بيت ابن أم مكتوم^(٥) . ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً^(٦) . والأحاديث فى هذا كثيرة وأجمعت الأمة على وجوب العدة على المطلقة فى الجملة . وإنما اختلفوا فى أنواع منها قال المحدث الدهلوى : اعلم أن العدة كانت من المشهورات المسلمة فى الجاهلية وكانت مما لا يكادون يتذكرونه وكان فيها مصالح كثيرة «منها» معرفة براءة رحم المرأة من ماء الزوج لئلا تختلط الأنساب فإن النسب أحد ما يتشاح به ويطلبه العقلاء وهو من خواص الإنسان ومما امتاز به عن سائر الحيوان

(١) ص ٧٠٦ ج ٢ — الاستيعاب (أسماء بنت يزيد بن السكن) .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة الطلاق آية ٤ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٤ .

(٥) يأتى رقم ١٠٠ (باب فى نفقة المبتوتة) .

(٦) يأتى بالمصنف رقم ١٠٩ (باب إحداد المتوفى عنها زوجها) .

وهو المصاحبة المرعية في باب الاستبراء «ومنها» التنويه بفخامة أمر النكاح حيث لم يكن أمراً ينظم إلا بجمع رجال ولا ينفك إلا بانتظار طويل ولولا ذلك لكان بمنزلة لعب الصبيان ينظم ثم يُفك في الساعة «ومنها» أن مصالح النكاح لا تتم حتى يوطنا أنفسهما على إدامة هذا العقد ظاهراً فإن حدث حادث يوجب فك النظام لم يكن بدمن تحقيق صورة الإدامة في الجملة بأن تتربص مدة تجد لتربصها بالا وتقاسي لها عناء^(١). (وقال) ابن القيم: وجبت عدة الطلاق ليتمكن الزوج فيها من الرجعة ففيها حق للزوج وحق لله وحق للولد وحق للمرأة وحق للفناكح الثاني. لحق الزوج ليتمكن من الرجعة في العدة قال تعالى: «وَبُؤَسَاتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ»^(٢). وحق الله لوجوب ملازمتها المنزل كما نص عليه الله سبحانه وتعالى. وهو مذهب أحمد وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى. وحق الولد لثلاث يضيع نسبه ولا يدري لأى الواطنين. وحق المرأة لما لها من النفقة زمن العدة لكونها زوجة ترث وتورث^(٣).

(والحديث) أخرجه أيضاً البيهقي وابن أبي حاتم وابن كثير. وقال: هذا حديث حسن غريب^(٤) وفي سنده سليمان بن عبد الحميد وإسماعيل بن عياش وفيهما مقال.

﴿ ٣٧ - باب في نسخ ما استثنى به من عدة المطلقات ﴾

أى في بيان نسخ ما استثنى من آية «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء». فإنها عامة تشمل ذوات الأقراء والآبسات والصغار اللاتى لم يحضن والحوامل وغير الحوامل والمطلقات قبل المسيس. فاستثنى من هذا العام الآبسات والصغار. ثم نسخ من المستثنى المذكور بمضيه وهن اللواتى لم يدخل بهن. وتسمية هذا نسخاً رأى لابن عباس وجماعة. والجمهور أن هذا يسمى تخصيصاً لا نسخاً.

(١٦) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنِى عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ النَّخْوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ

(١) ص ١٠٦ ج ٢ حجة الله البالغة (العدة)

(٢) سورة البقرة من آية ٢٢٨ وأولها «والمطلقات يتربصن بأنفسهن». و (أحق) لا تفضيل فيه لأنه لاحق لغير الزوج في رجعتهم. و (في ذلك) أى في زمن العدة.

(٣) ص ٢٠٩ ج ٤ زاد المعاد (عدة المطلقة).

(٤) ص ٤١٤ ج ٧ سنن البيهقي (سبب نزول الآية في العدة). و ص ٥٣٢ ج ١ تفسير ابن كثير.

ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ . قَالَ : وَاللَّائِي يَيْئِسْنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، فَتَسِيخَ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ : وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا .

{ش} هذا أثر (عن أبيه) هو حسين بن واقد . و (يزيد الفحوى) بن أبي سعيد . و (عكرمة) مولى ابن عباس .

(المعنى) (والمطلقات) جمع مطلقة وهى من طلقها زوجها رجعيًا أو بائنًا (يتربصن) أى لينتظرن فهو خبر بمعنى الأمر . وأخرج فى صورة الخبر تأكيدًا وإشارة إلى أنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله وأن المرأة لا تتوقف فى ذلك على حكم حاكم فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص (بأنفسهن) قيل يحتمل أن الباء زائدة . وأنفسهن تأكيدون النسوة . ويحتمل أنها للمقدمة . وفى ذكر الأنفس تهيج للمطلقات على التربص مدة العدة لأن أنفسهن طوامع إلى الرجال فأمرن أن يُقِمَّعُنَّ عن الطموح إلى الرجال وأن يغلبنها على ذلك فينتظرن مدة (ثلاثة قروء) تمضى من حين الطلاق . أو ينتظرن مضى ثلاثة قروء . فعلى الأول ثلاثة منصوب على الظرفية . وعلى الثانى مفعول به . والقروء جمع قرء بفتح القاف . وإن ضمت يجمع على أقراء كقفل وأقفال . ويطلق القرء على كل من الطهر والحيض . وللعلماء فى المراد به فى هذه الآية أقوال يأتى بيانها فى الفقه . ومعنى الآية أنه يجب على المطلقة أن تمتكث من حين الطلاق مدة ثلاثة قروء لا تزوج بغير مطلقها حتى تمضى هذه المدة . فإذا أخبرت أنها مضت عليها ثلاثة قروء ، صدقت فى ذلك لأنها أمانة على فرجها إذا مضت مدة تحتمل ذلك فى العادة . وأل فى المطلقات يحتمل أن تكون للاستغراق فيكون اللفظ عاما فيشمل كل مطلقة مدخولا بها أو غير مدخول بها صغيرة أو آيسة أو حاملا . ونجرت الآية والصغيرة بقوله تعالى : « واللأى يئسن من الحيض من نساكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأى لم يحضن » . وخرجت الحامل بقوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلمن أن يضمن حملهن » فعدتهن بوضع الحمل . وخرجت غير المدخول بها بقوله تعالى : « يأسياها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها » ويحتمل أن تكون أل فى المطلقات للجنس . ويراد منه ذوات الحيض المدخول بهن بدليل قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » وعليه فلا تخصيص فى الآية . وعلى الأول جرى ابن عباس (قال واللأى) اسم موصول مبتدأ . و (يئسن) صلته (من الحيض) أى الحيض أى بلفظ سن الهأس من الحيض وهو

خمس وخمسون سنة وقيل ستون . و (من نساءكم) حال من الضمير في يئسن . و (إن ارتبتم) أى إن شككنكم في عدة الآيسة أو جهلتم ذلك . وقيل إن ارتبتم في دم النساء اللاتي بلغن سن اليأس أهو دم حيض أم استحاضة ؟ (فعدتهن ثلاثة أشهر) وإذا كانت هذه عدة المشكوك في دسها فغير المشكوك فيها أولى . وقال مجاهد : الآية واردة في المستحاضة التي أطبق بها الدم لا تدري أهو دم حيض أم دم علة ؟ وقيل إن ارتبتم أى إن تيقنتم إياسهن من الحيض . والارتياب من الأضداد . فيستعمل بمعنى التردد وبمعنى التيقن . وهذا الشرط لا يفهم له فإن الآيسة عدتها ثلاثة أشهر على أى حال كان . وسبب نزول هذه الآية ما رواه أبى بن كعب رضى الله عنه قال : لما نزلت الآية التي في سورة البقرة في عدد من عدد النساء قالوا قد بقي عدد من عدد النساء لم يذكر : الصغار والكبار ومن انقطع عنهن الحيض وذوات الحمل ، فأُنزل الله تعالى في سورة النساء « يعنى سورة الطلاق » واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن أخرجه الحاكم وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه [٣٨] ^(١) (واللاتي لم يحضن) أى والزوجات الصغار اللاتي لم يبلغن سن الحيض وهو نحو خمس عشرة سنة أى فعدتهن ثلاثة أشهر كآيسة (فنسخ) أى استثنى (من ذلك) أى من ذوات الحيض والآيسات المطلقات ، من طلقت منهن قبل الجماع فإنه لا عدة عليها (وقال) ابن عباس مستدلا (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) أى تجمعهن (فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) وهو مقتبس من آية : « يأتياها الذين ءامنوا إذا نسكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » ^(٢) فنسخت هذه الآية من آية عدة المطلقات غير المسوسة فإنه ليس عليها عدة . وتقدم أن تسمية هذا نسخا رأى لابن عباس ومن وافقه . وقال الجمهور : هذا يسمى تخصيصا .

(الفقه) (١) ذات الآية الأولى وهى قوله : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » على أن المطلقة من ذوات الحيض المدخول بها عدتها ثلاثة قروء . وهذا متفق عليه بين العلماء إلا أنهم اختلفوا في المراد بالقروء فى الآية أهى الأطهار أم الحيض ؟ فقال الحنفيون وأحمد : المراد بها الحيض وهو قول أكابر الصحابة : الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأبى موسى الأشعرى وابن عباس ومعاذ بن جبل رضى الله تعالى عنهم . وبه قال سعيد بن جبیر وطاوس وسعيد بن المسيب . واستدلوا « أولا » بما روت زينب بنت أم سلمة أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدع الصلاة أيام

(١) م ٤٩٢ ج ٢ مستدرک (سورة الطلاق) .

(٢) سورة الأحزاب آية ٤٩ .

أقراؤها ثم تنفصل وتصلى . أخرجه أبو داود^(١) [٦١] « وثانيا » بأن ظاهر قوله تعالى : « يَتَرَبَّعْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » وجوب التربص ثلاثاً كاملة ومن جمل القراء الأطهار لم يوجب ثلاثة بل يكفي بطهرين وبعض الثالث فيخالف ظاهر هذا النص . ومن جعلها الحيض أوجب ثلاثة كاملة فيوافق ظاهر النص « وثالثاً » بظاهر قوله تعالى : « واللاتى يئسن من الحيض من نساءكم » الآية ففقدان سبحانه وتعالى عند عدم الحيض إلى الاعتداد بالأشهر فدل ذلك على أن الأصل الحيض ولأن المعمود في لسان الشرع استعمال القراء بمعنى الحيض . ولأن المقصود من المدة اعتباراً رحم المرأة وهو إنما يكون بالحيض . قاله أبو محمد عبد الله بن قدامة^(٢) (وقال) مالك والشافعي والفقهاء السبعة^(٣) : الأقراء الأطهار وهو رواية عن أحمد . واستدلوا « أولاً » بقول الله عز وجل : « فطلقوهن لعدتهن » أى فى أول عدتهن وهو الطهر الذى لم يجامعها فيه . « وثانياً » بما تقدم المصنف فى قصة طلاق ابن عمر امرأته حائضاً من قوله صلى الله عليه وسلم لعمر : مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض (الحديث)^(٤) (قال) القرطبي : وهو نص فى أن زمن الطهر هو الذى يسمى عدة وهو الذى تطلق فيه النساء . ولا خلاف أن من طلقت فى حال الحيض لم تعتمد بذلك الحيض ومن طلقت فى حال الطهر فإنها تمتد عند الجمهور بذلك الطهر إذا لم يكن جامعها فيه فكان ذلك أولى . قال أبو بكر بن عبد الرحمن : ما أدركنا أحداً من فقهاءنا إلا يقول بقول عائشة : إن الأقراء هى الأطهار فإذا طلق الرجل « امرأته » فى طهر لم يبطأ فيه اعتدت بما بقى منه ولو لحظة ثم استقبات طهرأ ثانياً بعد حيضة ثم ثالثاً بعد حيضة ثالثة فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة حلت للأزواج وخرجت من العدة^(٥) « قال الشوكاني » بعد ذكر أدلة كل من الفريقين : وعندى أنه لا حجة فى بعض ما احتج به أهل القولين جميعاً . أما قول الأولين إن النهي صلى الله عليه وسلم قال : دعى الصلاة أيام أقرائك فغاية ما فى هذا أن النهي صلى الله عليه وسلم أطلق الأقراء على الحيض . ولا نزاع فى جواز ذلك كما هو شأن اللفظ المشترك فإنه يطلق تارة على هذا وتارة على هذا وإنما النزاع فى الأقراء المذكورة فى هذه الآية . وأما استدلال أهل القول الثانى بقوله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » فيجواب عنه بأن النزاع فى اللام فى قوله تعالى : « لعدتهن » يصير ذلك محتملاً . ولا تقوم الحجة

(١) ٧١ ج ٣ المنهل المذنب (باب فى المرأة تستحاض ومن قال تدعى الصلاة فى عدة الأيام التى كانت تحيض).

(٢) ٨٤ ج ٩ منى (أقوال الأئمة فى معنى القراء).

(٣) م : سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير . والقاسم بن محمد . وأبو بكر بن عبد الرحمن . وخارجة بن زيد ابن ثابت . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وسليمان بن يسار .

(٤) تقدم رقم ٥ بالطلاق س ٩٠ (باب فى طلاق السنة) .

(٥) س ١١٥ ج ٣ الجامع لأحكام القرآن (فطلقوهن لعدتهن) .

بمجهول . وأما استدلالهم بقوله صلى الله عليه وسلم لعمر مره فليأرجعها فهو في الصحيح . ودلالته قوية على ما ذهبوا إليه . ويمكن أن يقال إنها تنقضي العدة بثلاثة أطهار أو بثلاث حيض . ولأمانع من ذلك فقد جوز جمع من أهل العلم حل للمشترك على معنييه . وبذلك يجمع بين الأدلة ويرتفع الخلاف ويدفع النزاع^(١) . (ب) دل قوله تعالى « وَاللَّائِي يَتُسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ » إلخ على أن المرأة المطلقة إذا بلغت سن اليأس من الحيض فعدتها ثلاثة أشهر . واختلف العلماء في سن اليأس فقال الحنفية في المشهور عندهم : إنه خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى وقالت المالكية : إنه سبعون سنة . وإن نزل عليها دم من الخمسين إلى السبعين يسأل فيه النساء فإن قلن ليس بحيض اعتدت بالأشهر . وأما من انقطع حيضها بعد الخمسين فلا عدة عليها إلا بالأشهر اتفاقاً . ذكره الصارم^(٢) (وقالت) الشافعية : سن اليأس ثنتان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون . والأصح الأول . واختلفت الرواية عن أحمد في سن الإياس فمنه أوله خمسون سنة لأن عائشة قالت : إن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد خمسين سنة . ومنه إن كانت من نساء المعجم فخمسون سنة . وإن كانت من نساء العرب فستون ، لأنهن أقوى طبيعة . والصحيح أنه متى بلغت المرأة خمسين سنة فانقطع حيضها عن عاداتها مرات لغير سبب فقد صارت آيسة لأن وجود الحيض في حق هذه نادر فتمتد بالأشهر وإن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها فهو حيض في الصحيح ، لأن دلائل الحيض وجود الدم في زمن الإمكان . وهذا يمكن وجود الحيض فيه وإن كان نادراً وإن رآته بعد الستين فقد يتيقن أنه ليس بحيض لأنه لم يوجد ذلك فتمتد بالأشهر ولا تعمل على ذلك الدم^(٣) (ج) دل قوله تعالى : « وَاللَّائِي » لم يحضن على أن الصغار المطلقات اللاتي لم يبلغن سن الحيض وهو نحو خمس عشرة سنة عدتهن ثلاثة أشهر كالأيسات . واستظهر أبو حيان شموله من لم يحضن لصغر ومن لا يكون لهن حيض أبية كبعض النساء يمشن إلى أن يمتن ولا يحضن ومن أتى عليها زمن الحيض ولم تحض^(٤) « وقال » الخازن : أما الشابة التي كانت تحيض فارتفع حيضها قبل بلوغ سن الإياس فذهب أكثر أهل العلم إلى أن عدتها لا تنقضي حتى يماودها الدم فتمتد بثلاثة أقراء أو تبلغ سن الإياس فتمتد بثلاثة أشهر . وهو قول عثمان وعلى وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود والشافعي والحنفيين . وحكى عن عمر أنها تتر بص تسعة أشهر . فإن لم تحض فتمتد بثلاثة أشهر وهو قول مالك . وقال الحسن : تتر بص سنة فإن

(١) س ٢١٠ ج ١ فتح القدير للشوكاني (الكلام على المطلقات وعدتهن) .

(٢) س ٥٨٧ ج ١ بلغة السالك لأقرب السالك (العدة وأحكامها) .

(٣) س ٩٢ ، ٩٣ ج ٩ مغني (ما روى عن أحمد في سن الإياس) .

(٤) س ٨٨ ج ٩ روج المعاني (واللاتي لم يحضن) .

لم تحض فتعقد بثلاثة أشهر^(١) هذا وعمل الحاكم الآن — بمقتضى المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ — على أنه لا نسمع الدعوى بنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق . بقاء على ما تقدم عن عمر والحسن البصرى ومالك رضى الله عنهم (د) دل قوله تعالى - « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا » - على أن من طلقت قبل أن يجامعها زوجها لا عدة عليها . وهذا مجمع عليه إذا لم يخل بها الزوج واختلف العلماء فيما إذا خلا بها ولم يجامعها « فقال » الحنفيون ومالك والثوري وزهري وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق والشافعى فى القديم : إنه إذا عقد على امرأة وخلا بها خلوة صحيحة فى نكاح صحيح^(٢) ولم يجامعها ثم طلقها، لزمتها العدة « قال ابن قدامة » ويدل لذلك إجماع الصحابة عليه . فقد روى الإمام أحمد والأثرم بإسنادهما عن زرارة بن أوفى قال : قضى الخلفاء الراشدون أن من أرخى ستراً أو أغلق باباً فقد وجب المهر ووجبت العدة [٣٩] وهذه قضايا اشتهرت فلم تنكر فصارت إجماعاً ولأن العقد على الزوجة عقد على المنافع فالتمسكن فيه بالخلوة يجرى مجرى الاستيفاء فى الأحكام المتعلقة به . والآية مخصوصة بما ذكرنا^(٣) « وقال » الشافعى فى الجديد : إن المرأة المذكورة لا عدة عليها، لإطلاق الآية « ويحجب » عما استدلل به الأولون بأنه لا يصلح تخصيصاً إذ تخصيص القرآن إنما يكون بقرآن أو سنة كما هو مقرر فى الأصول . وهذا فى الحرة . وأما الأمة فإن كانت مدخولاً بها وكانت من ذوات الحيض وطلقت فإنها تعقد بمحضتين عند الجمهور من السلف والخلف منهم عمر وعلى وابن عمر وسعيد بن المسيب والحنفيون ومالك والثوري والشافعى وأبو ثور وإسحاق وأحمد مستدلين « أولاً » بما رواه مظاهر بن أسلم قال : حدثني القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) س ٣٠٠ ج ٤ لباب التأويل (واللائ يثنى من الحيض) .

(٢) الخلوة الصحيحة هى أن يخلو الزوج بالمرأة فى مكان آمنين من إطلاع الغير عليهما بلا إذنهما ويتمكن من الوطء بلامانع (أ) حمى كرض لأحدهما يتم الوطء ولو حكماً كأن ياحقه به ضرر وكثالث معهما ولو نائماً أو أعمى أو صبياً يغفل (ب) أو مانع شرعى كصوم رمضان وإحرام بحج أو عمرة أو فرض صلاة ولومن أحدهما وكبش ونفاس ولوحكياً كالطهر بين الدين (ج) أو مانع طبيعى كرتق « بفتحتين » وهو انسداد فرج المرأة فلا يستطاع جماعها . « وكفرن » بفتحتين أو بفتح فسكون . وهو لحم أو عظم يكون فى مدخل الذكر « وصغر » ولو بزواج لا يطاق معه الجماع . « وقال مالك : خلوة الصبي كالعدم ولو وطئ الزوجة . وتنحقق الخلوة الصحيحة بما ذكر ولو كان الزوج خصياً أى منزوع البيضتين . أو عنيلاً لا يقدر على الجماع . وكذا لو كان مجبواً أى مقطوع الذكر والأنثيين عند أبى حنيفة لأن المقدور لها التسليم ليساقها وقد أنت به . وقال صاحبان ومالك : خلوة المحبوب كالعدم إذا كانت الزوجة مطيعة للوطء .

(٣) س ٨٠ ج ٩ معنى (عدة من طلقها زوجها وقد خلا بها) .

قال : طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان . أخرجه الترمذى وقال : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم ولا نعرف له في العلم غير هذا الحديث . وتقدم نحوه المصنف ^(١) «ثانيا» بالقياس على حرّها فإن الأمة تعد نصف حد الحرّة «وقالت» الظاهرية : عدة الأمة كمدة الحرّة ، لأن الله تعالى هللنا المدد في الكتاب فقال : «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» . وقال : «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» وقال : «وَاللَّائِي يُمْسِنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأُنْحَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضْمَنَّ حَمْلُهُنَّ» . وقد علم الله تعالى - إذ أباح لنا الإمام - أن عليهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بين حرّة ولا أمة في ذلك . وما كان ربك نسيا . وتعقب استدلال الظاهرية بالآيات بأنها كلها في الزوجات الحرّات فإن قوله تعالى : «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» في حق الحرّات . فإن افتداء الأمة إلى سيدها لا إليها وكذا قوله تعالى : «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ أَنْ يَتَرَاجَعَا» فحمل ذلك إلى الزوجين . والمراد به العقد . وفي الأمة ذلك يختص بسيدها . وكذا قوله : «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ» ^(٢) والأمة لا فعل لها في نفسها . ذكره العلامة الصفهاني وقال : قلت أسكنها إذالم تدخل الأمة في هذه الآيات ولا تثبت فيها سنة صحيحة ولا إجماع ولا قياس ناهض هنا فماذا يكون حكمها في عدتها ؟ فالأقرب أنها زوجة قطعا فإن الشارع قسم من أحل لنا وطأها إلى زوجة أو ما ملكت اليمين في قوله : «إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» وهذه التي هي محل النزاع ليست ملك يمين قطعا فهي زوجة فشمّلها الآيات وخروجها عن حكم الحرّات فيما ذكر من الافتداء والعقد والفعل بالمعروف في نفسها لا ينافي دخولها في حكم العدة ، لأن هذه أحكام آخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرّة الصغيرة بالولي . فالراجح أن الأمة كالحرّة تطليقا وعدة ^(٣) وأما إذالم تسكن الأمة من ذوات الحيض بأن كانت صغيرة أو آيسة فاختلف العلماء في عدتها «فقال» الحنفيون والنووي : عدتها شهر ونصف . وهو رواية عن الشافعي وأحمد وعلي وابن عمر رضي الله عنهم ، لأن عدة الأمة نصف عدة الحرّة . وعدة الحرّة ثلاثة

(١) ص ٢١٤ ج ٢ تحفة الأحوذى (طلاق الأمة تطليقتان) وتقدم نحوه رقم ١٣ بالطلاق ص ١٠٨ (باب في سنة طلاق العبد) .

(٢) سورة البقرة من آية ٢٣٤ وصدرها : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن) .

(٣) ص ٢٨٤، ٢٨٥ ج ٣ سبل السلام (شرح الحديث رقم ١٢ - باب العدة والإحداد) .

أشهر فنهضها شهر ونصف . وإنما كلفنا لذات الحيض حيضتين لتمذر تبعيض الحيضة فإذا صرنا إلى
الشهور أمكن التخصيف فوجب المصير إليه كما في عدة الوفاة « وقال » عطاء والزهرى وإسحاق : عدة الأمة
غير الحائض شهران وهو رواية عن الشافعى وأحمد ، لقول عمر رضى الله عنه : عدة أم الولد حيضتان ولو لم
تحض كانت عدتها شهرين . رواه الأثرم [٤٠] ولأن الأشهر بدل عن القروء . وعدة ذات القروء قرءان
فبدلها شهران ولأنها معدة بالشهور عن غير الوفاة فكان عددها كعدد القروء « وقال » إبراهيم الفخيمى
والحسن البصرى ومالك وعمر بن عبد العزيز : عدتها ثلاثة أشهر . وهو القول الثالث للشافعى ورواية
لأحمد ، لموم قوله تعالى : « فَمَدَّيْنِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ » ولأن اعتبار الشهور ها هنا للعلم ببراءة الرحم
ولا يحصل هذا بدون ثلاثة أشهر فى الحرة والأمة جميعاً ، لأن الحمل يكون نقطة أربعين يوماً وعلقة
أربعين يوماً ثم يصير مضغة ثم يتحرك ويعلو بطن المرأة فيظهر الحمل وهذا معنى لا يختلف بالرق
والحرية ولذلك كان استبراء الأمة فى حق سيدتها ثلاثة أشهر . ومن رد هذه الرواية قال : هى مخالفة
لإجماع الصحابة ، لأنهم اختلفوا على القولين الأولين . ومتى اختلف الصحابة على قولين لم يحز لإحداث
قول ثالث ، لأنه يفضى إلى تخطئتهم وخروج الحق عن قول جميعهم . ولا يجوز ذلك ولأنها معدة
بغير الحمل فكانت دون عدة الحرة كذات القرء المتوفى عنها زوجها . قاله أبو محمد عبد الله بن قدامة ^(١)
(والأثر) أخرجه أيضاً النسائى بأنهم منه . قال : عن عكرمة عن ابن عباس فى قوله : مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ
نُنْزِلُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا وقال : « وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ » الآية
وقال : « يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْزِلُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ » فأول ما نسخ من القرآن القبله .
وقال : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ
اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ » إلى قوله : إن أرادوا إصلاحاً . وذلك بأن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق
برجمتها وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك وقال : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ
بِإِحْسَانٍ » ^(٢) .

(١) س ٩١ ، ٩٢ ج ٩ مئى (عدة الأمة) .

(٢) س ١١٧ ج ٢ مجئى (نسخ المراجعة بعد التطبيقات الثلاث) (فأول ما نسخ من القرآن القبله) قال
ابن عباس رضى الله عنهما فى هذا : صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً ثم
صرفت القبله (أى إلى السكبة) أخرجه أحمد والبيهقى بسند صحيح س ١١٦ ج ٣ - الفتح الربانى [٦٢] وقال ابن عمر
رضى الله عنهما : بينما الناس فى قباء فى صلاة الصبح إذ أتاهم آت فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم أنزل عليه قرآن
القبله وقد أمر أن يستقبل السكبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى السكبة أخرجه أحمد
والشيخان . س ١١٦ ج ٣ - الفتح الربانى [٤١] .

﴿ ٣٨ — باب في المراجعة ﴾

أى فى بيان مشروعية مراجعة الرجل زوجته إذا طلقها طلاقاً رجعياً بلا استئناف عقد إذا لم تنقض عدتها كأن يقول راجعت زوجتى إلى عصمتى .

(٩٩) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الزُّبَيْرِ الْعَسْكَرِيُّ، ثَنَا بِحَيْثُ بْنُ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَثْمِيلٍ عَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَّقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا .

﴿ش﴾ (السند) (سهل بن محمد بن الزبير العسكرى) أبو سعيد أو أبو داود . روى عن حفص بن غياث وأبي بكر بن عياش وعبد الله بن إدريس . وعنه العباس بن عبد العظيم المعبرى وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو موسى المعزى وغيرهم . قال أبو حاتم : صدوق ثقة . ووثقه مسلمة ابن قاسم . وقال النسائي : ثبت . وقال فى التقريب : ثقة من العاشرة . مات سنة ٢٢٧ هـ . روى له أيضاً النسائي . و (صالح بن صالح) بن حى الهمداني . تقدم ص ٢٧٣ .

(المعنى) (طلق حفصة) أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنهما وسبب طلاقه صلى الله عليه وسلم إياها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه . فلما كان يوم حفصة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى زيارة أبويها فأذن لها . فلما خرجت أرسل إلى جاريته مارية القبطية فأدخلها بيت حفصة فوقع عليها . فلما رجعت حفصة وجدت الباب مغلقاً فجلست عند الباب ففرج النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه يقطر عرقاً وحفصة تبكى . فقال لها : ما يبكيك ؟ فقالت : إنما أذنت لى من أجل ذلك أدخلت أمتك بيتى ثم وقعت عليها فى يومى على فراشى . أمارأيت لى حرمة وحقا ؟ فقال : أليست هى جاريتى قد أحلها الله لى ؟ وهى حرام على التمس بذلك رضاك ولا تخبرى بهذا امرأة منهن . فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذى بينها وبين عائشة . فقالت ألا أبشرك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم عليه جاريته مارية . وإن الله قد أراحنا منها وأخبرتها بما رأت وكاننا متصادقتين متظاهرتين على سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

(١) س ٢١٩ ج ٤ حاشية الصاوى على تفسير الجلالين (سورة التحريم) .

وهذا هو المراد من قول الله تعالى : وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فلما نبأت به وأظهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض . فلما نبأها به قالت : من أنبأك هذا الخ أى أن الله تعالى أطلع نبيه صلى الله عليه وسلم على أن حفصة أفشت سره صلى الله عليه وسلم إلى عائشة فتفيظ منها صلى الله عليه وسلم فطلقها (ثم راجعها) بأمر جبريل عليه السلام «روى» قيس بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة بنت عمر فدخل عليها خالها : قدامة وعثمان ابنا مظعون فبكت وقالت : والله ما طلقني عن شيع وجاء النبي صلى الله عليه وسلم فتجلببت . فقال قال لى جبريل : راجع حفصة فإنها صوامة قوامة وإنها زوجتك فى الجنة . أخرجه الطبرانى وأبو نعيم فى الحلية ورجاله رجال الصحيح^(١) [٦٣] .

(الفقه) دل الحديث على مشروعية مراجعة الرجل زوجته المطلقة طلاقا رجعيا من غير عقد جديد إذا لم تنقض عدتها . وهى مشروعة بالسكاب والسنة والإجماع . قال الله تعالى : (وَبُعُوثَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا)^(٢) . أى أزواجهن أحق بمراجعتهن فى العدة . وقال تعالى : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ)^(٣) . أى إذا قاربن بلوغ انقضاء عدتهن فأمسكنهن أى أرجعنهن . وأما السنة فحديث الباب وما تقدم المصنف فى قصة طلاق امرأة عبد الله بن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم لعمر : مره فليراجعها^(٤) . (قال) القرطبي : وأجمع العلماء على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة — وكانت مدخولا بها — تطليقة أو تطليقتين أن له مراجعتها ما لم تنقض عدتها وإن كرهت المرأة . فإن لم يراجعها المطلق حتى انقضت عدتها فهى أحق بنفسها وتصير أجنبية منه لا تحل له إلا بسكاح مسةأنف بولى وإشهاد^(٥) . وتقدم تمام الكلام على المراجعة والإشهاد عليها^(٦) .

(والحديث) أخرجه أيضا الدارمى^(٧) .

(١) س ٢٤٥ ج ٩ مجمع الزوائد (فضل حفصة بنت عمر رضى الله عنهما) .

(٢) سورة البقرة من آية ٢٢٨ وصديها : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن) .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٣١ .

(٤) تقدم رقم ٥ بالطلاق س ٩٠ (باب فى طلاق السنة) .

(٥) س ١٤٠ ج ٣ الجامع لأحكام القرآن (وبموتهن أحق بردهن) .

(٦) تقدم فى فقه الأثر رقم ٢ بالطلاق س ١٠٢ (باب الرجل يراجع ولا يشهد) .

(٧) س ١٦٥ ج ٧ سنن الدارمى (الرجعة) .

﴿ ٣٩ - باب في نفقة المبتوتة ﴾

أى في بيان حكم نفقة المرأة المطلقة طلاقاً بائناً ثلاثاً أو غير ثلاث . فالمبتوتة اسم مفعول من البت وهو القطع .

(١٠٠) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ ابْنِ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَلِمَهُ بِشَعِيرٍ فَتَسَخَّطَتْهُ . فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهَا : لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ تِلْكَ امْرَأَةً يَفْشَاكُمَا أَصْحَابِي اعْتَدَى فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ نِيَابَكَ وَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِنِي قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ . وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُومُوكَ لَا مَالَ لَهُ أَنْ يَكْفِيَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ قَالَتْ : فَكَرِهْتُهُ . ثُمَّ قَالَ : أَنْ يَكْفِيَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَتَسَخَّطَتْهُ فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطُ بِهِ .

﴿ش﴾ (السند) (القعنبي) عبد الله بن مسleme . و (عبد الله بن يزيد) الخزومي اللدني الأعور أبو عبد الرحمن (مولى الأسود بن سفيان) ويقال مولى الأسود بن عبد الأسد . روى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وزيد بن أبي هياش وعروة بن الزبير . وعنه يحيى بن أبي كثير ومالك بن أنس وصفوان بن سليم وأسماء بن ليث الربذي وغيرهم . وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة ١٤٨ هـ روى له الجماعة . و (فاطمة بنت قيس) بن خالد الأكبر ابن وهب الفهرية القرشية : أخت الضحاك بن قيس . كانت من المهاجرات الأول وكانت ذات عقل وجمال وكال . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عنها القاسم بن محمد وأبو بكر بن أبي الجهم وسعيد بن المسيب وكنيرون . و (أبو عمرو بن حفص) بن المنيرة . وقيل أبو حفص بن المنيرة الخزومي القرشي . قيل اسمه أحمد وقيل عبد الحميد وقيل اسمه كنيته . خرج

مع على رضي الله عنه إلى اليمين في عهده صلى الله عليه وسلم فطلق امرأته وبعث إليها بطلاقها ثم مات هناك .

(المعنى) (طلقها ألبتة) يعنى بها آخره الثلاث التطليقات كما جاء ذلك مفسراً في رواية لمسلم . وليس المراد أنه طلقها بلفظ ألبتة . وإنما سمي آخره الثلاث ألبتة ، لأنها طالقة بقت العصمة حتى لم تبق منها شيئاً . ولما كملت هذه الطلقة الثلاثة عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث . والرواية المفسرة قاضية على غيرها وهي الصحيحة^(١) . والرواية التي فيها أنه طلقها ثلاثاً وأنه طلقها آخر ثلاث ستأني للمصنف^(٢) . قال النووي : الجمع بينها أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين ثم طلقها الطلقة الثالثة . فمن روى أنه طلقها مطلقاً أو طلقها واحدة أو طلقها آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر . ومن روى ألبتة فمراده طلقها طلاقاً صارت به مبتوتة بالثلاث . ومن روى ثلاثاً أراد تمام الثلاث^(٣) (وهو) أى زوجها (غائب) باليمين . ويخالف هذا ما أخرجه الطحاوى عن أبي الزبير المسكى أنه سأل عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو بن حفص عن طلاق جده أبي عمرو فاطمة بنت قيس . فقال له عبد الحميد طلقها ألبتة . ثم خرج إلى اليمين الخ وأخرج أيضاً من حديث ابن جريج عن عطاء في هذه القصة أنه طلقها ثلاثاً وخرج إلى بعض المغازي^(٤) . ويمكن الجمع بأن أبا عمرو طلقها بالمدينة ولم يظهر أمر الطلاق حتى خرج مع على رضي الله عنه فوقع النزاع بينها وبين وكيله عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام في وجوب النفقة لها فأظهرها أمر طلاقها حينئذ فظن أنه طلقها الآن . أو يقال إنه طلقها اثنتين قبل السفر مع على ثم خرج معه إلى اليمين فأرسل بطلاقها الثالثة كما يدل عليه ما يأتى للمصنف في زواية الزهرى عن عبيد الله^(٥) (فأرسل إليها وكيله) المراد به عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام كما يأتى صريحاً في رواية الزهرى عن عبيد الله . فهو مفرد مضاف فيعم (بشعير) في نفقة العدة . وقال أبو بكر بن أبي جهم : سمعت فاطمة بنت قيس تقول أرسل إلى زوجي - أبو عمرو بن حفص - عياش بن أبي ربيعة بطلاقى وأرسل معه خمسة أصع تمر وخمسة أصع شعير (الحديث) أخرجه مسلم^(٦) (فتسخطقه) أى استقلته وغضبت عليه ورأت أنها تستحق

(١) من ٦٤ ج ٣ زرقاني الموطن (نفقة المطلقه) .

(٢) رواية الثلاث تأني ، رقم ١٠١ ص ٣١٤ ورتن ١٠٢ ص ٣١٥ ورواية آخر ثلاث تأني رقم ١٠٥ ص ٣١٩ .

(٣) من ٩٥ ج ١٠ شرح مسلم (المطلقه البائن لا نفقة لها) .

(٤) من ٣٨ ج ٢ شرح معاني الآثار (المطلقه طلاقاً بائناً ماذا لها على زوجها) .

(٥) يأتى رقم ١٠٦ آخر حديث في (باب في نفقة المبتوتة)

(٦) من ١٠٥ ج ١٠ نووى مسلم . ويأتى تاماً في شرح معاني أبي بكر بن أبي جهم ص ٣١٨ .

أكثر من ذلك (فقال) لها الوكيل (والله مالك علينا من شيء) أى وما هذه النفقة منا إلا مجرد عطية لك وتبرع « فقد روى » هذه القصة ابن جريج عن عطاء وفيها : أن زوج فاطمة طلقها ثلاثا وخرج إلى بعض المغازى وأمر وكيله أن يعطيها بعض النفقة فاستقلتها فانطلقت إلى إحدى نساء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهى عندها فقالت : يا رسول الله هذه فاطمة بنت قيس طلقها فلان فأرسل إليها بعض النفقة فردتها وزعم أنه شيء تطول به . قال صدق (الحديث) أخرجه الطحاوى^(١) (لجأت) فاطمة بنت قيس (رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك) الحال (له فقال) صلى الله عليه وسلم (لها ليس لك عليه نفقة) قال الشعبي : دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : طلقها زوجها البتة فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت : فلم يجعل لى سكنى ولا نفقة . وقال : إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة . أخرجه الدارقطنى بسند صحيح^(٢) (وأمرها أن تمتد فى بيت أم شريك) الأنصارية واسمها غزية أو غزيلة بضم ففتح مصغرا . وكانت غزية صالحة قليل هى التى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (إن تلك) أى أم شريك (امرأة يفساها أصحابي) لأنها كانت كثيرة الضيفان عظيمة النفقة فى سبيل الله تعالى (اعتدى فى بيت) عمرو (ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى) قال النووي : ومعنى الحديث أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يزورون أم شريك ويكثرزون التردد إليها لصلاحها . فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أن على فاطمة فى الاعتداد عندها حرجا من حيث أنه يلزمها التحفظ من نظرم إليها ونظرها إليهم وانكشف شيء منها . وفى التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة فأمرها صلى الله عليه وسلم بالاعتداد عند ابن أم مكتوم، لأنه لا يبعثرها ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك^(٣) (تضمن ثيابك) عنده . وفى رواية لمسلم : فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك (وإذا حلت) أى خرجت من العدة (فأذنيني) بهمزة ممدودة أى فأعلمني بذلك . وسيأتى فى رواية يحيى بن أبى كثير : لا تسبقينى بنفسك . وفى رواية محمد بن عمرو الآتية : ولا تفوتينى بنفسك (قالت فاطمة فلما حلت) أى خرجت من العدة (ذكرت له) أى للنبي صلى الله عليه وسلم (أن معاوية ابن أبى سفيان وأبا جهم خطباني) وخطبها أيضا أسامة بن زيد كما صرح بذلك فى رواية

(١) س ٣٨ ج ٢ شرح معاني الآثار . ويأتى تاما فى شرح معاني عطاء بن أبى رباح ص ٣١٨ .

(٢) س ٤٣٤ سنن الدارقطنى (كتاب الطلاق) .

(٣) س ٩٦ ج ١٠ شرح مسلم (المطلقة البائن لا نفقة لها) .

أبي بكر بن أبي الجهم عند مسلم . وستأتي بتامها في شرح معلى أبي بكر المذكور^(١) (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم) عامر أو عبيد بن حذيفة القرشي . أسلم عام الفتح وكان معظما في قريش مقدما فيهم . وفيه وفي بنييه شدة . وهو الذي أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم خيصة لها أعلام فشغلته في الصلاة فردها إليه . وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (فلا يضع عصاه عن عاتقه) وفي رواية لمسلم : وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء (وأما معاوية فصملوك) بضم الصاد وسكون العين المهملتين أى فقير (لا مال له) وفي رواية لمسلم : إن معاوية ترب خفيف الحال بفتح القاء وكسر الراء أى فقير قليل المال . وستأتي هذه الرواية بتامها عند ذكر معلى أبي بكر بن أبي الجهم^(٢) (انكحى) بهمة وصل مكسورة وكسر الكاف أى تزوجى (أسامة بن زيد) . وقد تقدمت ترجمته ص ٥٩ ج ٢ تسكلة المنهل (قالت فـكرهته) أى لـكونه مولى أسود جداً . وإنما أشار عليها النبي صلى الله عليه وسلم بنكاح أسامة لما علمه من دينه وفضله وحسن شمائله نصيحة لها (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (انكحى أسامة بن زيد) كرر عليها ذلك لما علم من مصلحتها في زواجها به . (فنكحته) وكان كذلك ولذا قالت (فجعل الله تعالى فيه خيراً واغبطت به) بفتح القاء والباء الموحدة مبنيًا للفاعل تعنى أنها حصلت على زوج كريم الأخلاق والسجايا يقتضى النساء أن يفلن مثله مع دوامه لها .

(الفقه) دل الحديث (١) على جواز طلاق الغائب . وجواز التوكيل في الحقوق في القبض والدفع . وجواز سماع كلام الأجنبية في الاستفتاء . وعلى استحباب زيارة الرجال المرأة الصالحة بحيث لا يبخش فتنه ولا خلوة محرمة ، لقوله صلى الله عليه وسلم في أم شريك : تلك امرأة يفشاها أصحابي . وعلى استحباب ضيافة الزائر وإكرامه سواء أكان المضيف رجلاً أم امرأة (ب) على أنه ينبغي المرأة المبانة أن تعتد في مكان تأمن فيه على نفسها وعرضها وما لها ، لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة : اعتدى في بيت ابن أم مكتوم فإنه ابن عمها كما في رواية لمسلم . ومن فضلاء الصحابة الكرام الذين أثنى الله تعالى عليهم (ج) على جواز ذكر الغائب بما فيه من العيوب التي يكرهها إذا كان على سبيل النصيحة (قال) للنفوس في الأذكار : اعلم أن الغيبة وإن كانت محرمة فإنها تباح في أحوال المصلحة . والجوز لها غرض صحيح شرعى لا يمكن الوصول إليه إلا بها وهو أحد أسباب « منها » الظلم فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضى وغيرها ممن له ولاية أوله قدرة على إنصافه من ظلمه فيذكر أن فلانا ظلمنى وفعل بى كذا وأخذ لى كذا^(٣) .

(د) على استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهها لعدم ظهور مصلحته فيها إذا كان الناصح من أهل الفضل والمعرفة والصلاح (هـ) على قبول نصيحة أهل الفضل فإنه يرجى فيها المأقبة المحمودة فإن فاطمة كرهت أولاً أن تتزوج بأسماء ثم لما قبلت نصيحته صلى الله عليه وسلم وتزوجت به اغتبطت وفرحت فرحاً كثيراً حتى قالت في رواية لمسلم : فتزوجته فشرفتني الله وكرمني بآبى زيد . تعنى أسماء رضى الله عنه (و) على أن اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالأزمة التقوى يرفع مقام الإنسان ولو كان مولى فيلتحق بالأكابرة . فإن فاطمة قرشية وأسماء ابن زيد مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فالتقوا ومزيد صلاحه كان حجة له صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تتزوج به (ز) دل قوله صلى الله عليه وسلم : إذا حلت فأذني . على جواز التعريض بخطبة المعدة من الطلاق البائن . أما الرجعية فقال الشافعي : لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة في المدة . والحاصل أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتقدات والتعريض مباح لمن مات زوجها . وحرام في الرجعية يختلف فيه في البائن . ومن صرح بالخطبة في المدة ولم يعقد إلا بعد انقضائها صح العقد وإن ارتكب النهي بالتصريح المذكور ، لاختلاف الجملة . ويندب عند مالك فراقها ولو دخل بها . ودل أيضاً على جواز خطبة الرجل المرأة على خطبة الغير إذا لم يحصل للأول إجابة منها ، لأن فاطمة أخبرته صلى الله عليه وسلم أن معاوية وأبا الجهم خطباها ولم ينكره صلى الله عليه وسلم (ح) دل على أنه لا نفقة ولا سكنى للمطلة البائن . وسيأتى تمام ذلك آخر الباب إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً الأئمة ومسلم والطحاوي والبيهقي وباقي الأربعة مطولاً ومختصراً^(١) .

(١٠١) مك (ص) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنُ الْمُعِيقَةِ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَسَاقَ الْحَدِيثَ فِيهِ وَأَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَفَرَّاقًا مِنْ بَنِي تَخْزُومٍ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ أَبَا حَفْصٍ بَنَ

(١) ص ٦٤ ج ٣ زرقاني الموطأ (نفقة المطلقة) . و ص ٤١٤ ج ٢ بدائيم المتن . و ص ٤١٢ ج ٦ . سند أحمد (حديث فاطمة بنت قيس) . و ص ٩٤ ج ١٠ نووى مسلم (الطائفة البائن لا نفقة لها) . و ص ٣٨ ج ٢ شرح معاني الآثار (المطلقة طلاقاً بائناً ماذا على زوجها) . و ص ٤٧١ ج ٧ سنن البيهقي (المبتونة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً) . و ص ١١٥ ج ٢ مجتبى (الرخصة في خروج المبتونة من بيتها في عتبتها لسكنائها) . و ص ٢١٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة) . و ص ٣٢١ ج ١ سنن ابن ماجه .

الْمَغِيرَةُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَإِنَّهُ تَرَكَ لَهَا نَفَقَةً بِسِيرَةٍ . فَقَالَ : لَا نَفَقَةَ لَهَا وَسَأَى الْحَدِيثَ . وَحَدِيثُ مَالِكٍ أَثَمٌ .

﴿ش﴾ (أبو حفص بن المغيرة) قيل إنه اسم زوج فاطمة بنت قيس والأكثر على أن اسمه أبو عمرو بن حفص بن المغيرة .

(المعنى) (طلقها ثلاثاً) المراد طلقها طليقة واحدة متممة لثلاث . فقد روى أحمد الحديث عن عمران بن أبي أنس بسنده إلى فاطمة قالت : كنت عند أبي عمرو . وكان قد طلقني تطليقتين . ثم إنه سار مع علي بن أبي طالب إلى اليمن حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فبعث إلى بتطليقتي الثالثة (الحديث)^(١) (وساق) يحيى بن أبي كثير (الحديث) السابق (فيه) أى فى طلاق فاطمة بنت قيس . وقد ذكره مسلم عن يحيى بن أبي كثير أخبرني أبو سلمة أن فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس أخبرته أن أبا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثاً ثم انطلق إلى اليمن . فقال لها أهله : ليس لك علينا نفقة (الحديث) (وأن خالد بن الوليد ونفراً) أى جماعة من الرجال دون العشرة (من بنى مخزوم) قبيلة من قريش (أتوا النبي صلى الله عليه وسلم) فى بيت ميمونة (فقالوا يا نبي الله إن أبا حفص بن المغيرة طلق امرأته ثلاثاً) وفى الحديث السابق : طلقها ألبتة (وإنه ترك لها نفقة بسيرة) تقدم أن تلك النفقة كانت خمسة أصع تمر وخمسة أصع شعير . وعند مسلم : فهل لها من نفقة ؟ (فقال) صلى الله عليه وسلم (لا نفقة لها) وعليها العدة (وساق) يحيى (الحديث) ولفظه عند مسلم : وأرسل إليها أن لا تسبقيني بنفسك وأمرها أن تنتقل إلى أم شريك . ثم أرسل إليها أن أم شريك يأتيها المهاجرون الأولون فانطلقى إلى ابن أم مكتوم الأعمى فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك فانطلقت إليه . فلما مضت عدتها أنكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد بن حارثة (وحديث مالك أثم) من حديث يحيى بن أبي كثير .

(وهذه) الرواية أخرجهما مسلم^(٢) .

(١٠٢) مك ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ثَنَا الْوَلِيدُ ثَنَا أَبُو عَمْرِو عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا

(١) ص ٤١٣ ج ٦ مسند أحمد (حديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها) .

(٢) ص ٩٩ ج ١٠ نووى مسلم (المطالبة بالبائن لا نفقة لها) .

ثَلَاثًا وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَخَبَرَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ قَالَ : فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا مَسْكَنٌ قَالَ فِيهِ : وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا تَسْبِقِي بِنَفْسِكَ .

﴿ش﴾ (الوليد) بن مسلم أبو الوليد الدمشقي . و (أبو عمرو) عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي . و (يحيى) بن أبي كثير . و (أبو سلمة) بن عبد الرحمن .

(المعنى) (طلقها) أى فاطمة بنت قيس (ثلاثاً وساق) أى ذكر أبو عمرو الأوزاعي (الحديث) السابق (و) ساق (خبر خالد بن الوليد) بخبر بالنصب معطوف على الحديث . وخبر خالد هو ما تقدم أنه ونفراً من بنى مخزوم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم (الحديث) (قال) (الأوزاعي) فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليست لها نفقة ولا مسكن (فزاد : ولا مسكن) (قال) (الأوزاعي) (فيه) أى فى الحديث (وأرسل إليها) أى إلى فاطمة (رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تسبقين بنفسك) أى لا تمدى أحداً بالنكاح قبل مشورتى وهو من التعريض بالخطبة وهو جائز فى عدة الوفاة وكذا البائن بالثلاث لهذا الحديث واقوله تعالى : وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ .

(والحديث) أخرجه الطحاوى بسنده إلى أبى سلمة قال : حدثنى فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص الخزومى طلقها ثلاثاً فأمر لها بنفقة فاستقلتها . وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعته نحو اليمن فانطلق خالد بن الوليد فى نفر من بنى مخزوم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى بيت ميمونة . فقال : يا رسول الله إن أبا عمرو بن حفص طلق فاطمة ثلاثاً فهل لها نفقة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس لها نفقة ولا سكنى . وأرسل إليها أن تنتقل إلى أم شريك . ثم أرسل إليها أن أم شريك يأتيها المهاجرون الأولون فانتقل إلى ابن أم مكتوم فلأنك إذا وضعت خمارك لم يرك^(١) .

(١٠٣) مك ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو . عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ ثُمَّ سَاقَ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ قَالَ فِيهِ : وَلَا تَفُوتِي بِنَفْسِكَ .

(١) س ٤١٣ ج ٦ مسند أحمد (حديث فاطمة بنت قيس .) وس ٣٨ ج ٢ شرح معاني الآثار (المطلقه بائنا ماذا لها على زوجها ؟ س) وس ٤٧٢ ج ٧ سنن البيهقي (المبتوتة لا نفقة لها . . .) وس ١٠٠ ج ١٠ نووي مسلم (المطلقه البائن لا نفقة لها) .

﴿ش﴾ غرض المصنف من سوق هذه المعلقات الأربعة تقوية الأحاديث المقدمة التي فيها أن زوج فاطمة طلقها ثلاثاً (السند) (الشعبي) عامر بن شرحبيل . وقد وصل المصنف معلقه في الحديث بعد (والبهيّ) بفتح فسكسر وهو لقب لعبد الله بن يسار بالثناة التحقّية كما في تهذيب التهذيب «فما تقدم» في ترجمته ص ٧٢ ج ١ مهمل من أنه عبد الله بن يسار بالباء الموحدة بعدها شين معجمة ، «تحرّيف» من الناسخ . ومعلقه وصله مسلم والبيهقي قال مسلم : حدثنا حسن بن علي الحلواني حدثنا يحيى بن آدم حدثنا الحسن بن صالح عن السدي عن البهيّ عن فاطمة بنت قيس قالت : طلقني زوجي ثلاثاً فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة^(١) (وعطاء) بن أبي رباح وصل معلقه النسائي قال : أخبرنا عبد الحميد بن محمد حدثنا مخلد حدثنا ابن جريج عن عطاء قال : أخبرني عبد الرحمن بن عاصم أن فاطمة بنت قيس أخبرته وكانت عند رجل من بني مخزوم أنه طلقها ثلاثاً (الحديث) بنحو رواية مالك المذكورة أول الباب^(٢) . و (عبد الرحمن بن عاصم) بن ثابت حجازي روى عن فاطمة بنت قيس . وعنه عطاء بن أبي رباح . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : مقبول من الثالثة . روى له أيضاً النسائي . (وأبو بكر) بن عبد الله (بن أبي الجهم) صخير أو عبيد بن حذيفة العدوي فنسبه المصنف إلى جده . روى عن عمه محمد بن أبي الجهم وابن عمر وفاطمة بنت قيس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وغيرهم وعنه شعبة والثوري وأبو العميس وعلي بن صالح وشريك . قال ابن معين : ثقة . وقال ابن حبان : صدوق وذكره في الثقات . وقال الزبير بن بكار : كان فقيهاً . وقال ابن سعد : كان قليل الحديث . وقال في التقريب : ثقة فقيه من الرابعة . روى له أيضاً مسلم والنسائي وابن ماجه والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام ومعلقه . وصله مسلم قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير العدوي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول : إن زوجها طلقها ثلاثاً (الحديث) ذكره بنحو رواية مالك المقدمة^(٣) .

(المعنى) (وكذلك) أي كما روى الحديث السابق أبو سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس (رواه الشعبي والبهّي و) (رواه (عطاء عن عبد الرحمن بن عاصم) عنها بواسطة عبد الرحمن (و) (رواه (أبو بكر) بن عبد الله (بن أبي الجهم) معطوف على الشعبي (كلهم) أي كل من الشعبي والبهّي وعبد الرحمن بن عاصم وأبي بكر روى الحديث (عن فاطمة بنت قيس) مباشرة

(١) س ١٠٦ ج ١٠ نووى مسلم (الطالقة البائن لا نفقة لها) وص ٤٧٤ ج ٧ سنن البيهقي .

(٢) س ١١٥ ج ٢ مجتبى (الرخصة في خروج للبتوتة من بيتها في عدتها لسكنائها) .

(٣) س ١٠٤ ج ١٠ نووى مسلم (الطالقة البائن لا نفقة لها) .

بخلاف عطاء فإنه رواه عنها بواسطة عبد الرحمن بن عامر (أن زوجها طلقها ثلاثاً) أى ولم يقولوا في رواياتهم طلقها ألبتة .

(١٠٤) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَرْثَدَةَ بِنْتِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَقَهَا ثَلَاثًا فَلَمْ يَحْمِلْ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَقَةً وَلَا سُكْنًى .

(ش) (سفيان) بن سعيد الثوري . و (الشعبي) عامر بن شرحبيل .
(وهذه الرواية) أخرجها أيضاً مسلم وابن ماجه . وأخرجها الطحاوي وزاد : فذكرت «أى الشعبي» ذلك لإبراهيم «النخعي» فقال : قد رفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فقال : لا ندع كتاب ربنا عز وجل وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لها السكنى والنفقة^(١) .

(١٠٥) (ص) حَدَّثَنَا بَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ الرَّمْلِيُّ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ أَبِي حَفْصٍ بْنِ الْمَغِيرَةِ وَأَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنُ الْمَغِيرَةِ طَلَقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَرَعَمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَفْتَتْهُ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى فَأَبَى مَرْوَانَ أَنْ يُصَدِّقَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّاقَةِ مِنْ بَيْتِهَا .

(ش) (الليث) بن سعد . و (عقيل) بالتصغير ابن خالد . تقدم ص ٢٢٨ ج ٢ منهل .
(و) (أبو سلمة) بن عبد الرحمن .

(المعنى) (فاستفتته في خروجها من بيتها) أى لخوفها من أن يقتحم عليها الفجار . فعند مسلم والنسائي عن فاطمة قالت : قلت يا رسول الله زوجي طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتحم عليّ فأمرها فتحوّل (فأمرها أن تنتقل إلى) بيت (ابن أم مكتوم الأعشى) وفي هذه الرواية اختصار فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أولاً أن تعتد عند أم شريك ثم أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما تقدم

(١) ص ١٠٣ ج ١٠ نووى مسلم . (المطلقة البائنة لا نفقة لها) . و ص ٣٢١ ج ١ سنن ابن ماجه .
و ص ٣٩ ج ٢ شرح معاني الآثار (المطلقة طلاقاً بائناً ماذا لها على زوجها في عدتها ؟)

التصريح بذلك في كثير من الروايات (فأبى) أى امتنع (مروان) بن الحسك (أن يصدق حديث فاطمة) بنت قيس (في) جواز (خروج المطلق) بائناً (من بيتها) وسبب إبانته أنه فهم أن حديث فاطمة بنت قيس المضمن أنه لا سكنى ولا نفقة للبائنة منافع لمعوم قوله تعالى : « لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ » وقوله تعالى : « أَسْكَنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائى^(١) .

﴿ص﴾ قَالَ عُرْوَةُ : وَأُنْكَرْتُ عَائِشَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ .

﴿ش﴾ هذا معاق وصله المصنف في الباب الآتى^(٢) .

﴿ص﴾ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَلِكَ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ وَإِنْ جُرَيْجٍ وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ كُلُّهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَاسْمُ أَبِي حَمْزَةَ دِينَارٌ وَهُوَ مَوْلَى زِيَادٍ .

﴿ش﴾ غرض المصنف من ذكر هذه المعلقات الثلاثة تقوية قصة فاطمة من طريق عقيل في السند السابق .

(المعنى) (وكذلك) أى كما روى الحديث السابق عقيل بن خالد عن ابن شهاب (رواه صالح بن كيسان) (و) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج وشعيب بن أبي حمزة كلهم) يروى الحديث (عن) ابن شهاب (الزهري) (التخريج) (١) معاق ابن كيسان وصله مسلم قال: حدثنا حسن بن على الحلوانى وعبد بن حميد جميعا عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبى عن صالح عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أن فاطمة بنت قيس أخبرته أنها كانت تحت أبى عمرو ابن حفص بن المغيرة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فزعمت أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستفتيه في خروجها من بيتها فأمرها أن تنقل إلى ابن أم مكتوم الأعمى فأبى مروان أن يصدقه في خروج المطلق من بيتها . وقال عروة : إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس^(٣) .

(١) ص ١١٦ ج ٢ مجنى (الرخصة في خروج المبتونة من بيتها في عدتها لسكناها) .

(٢) ياتى بالأثر رقم ١٩ (باب من أنكر ذلك على فاطمة) .

(٣) ص ١٠٠ ج ١٠ نووى مسلم (الطَّلَاقُ الْبَائِنُ لَا نَفَقَةَ لَهَا) (و) (أن يصدقه) أى حديث فاطمة .

(ب) معلق ابن جريج وصله الإمام أحمد قال : ثنا روح ثنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن فاطمة بنت قيس ، فذكر الحديث كرواية مسلم^(١) . ووصله أيضا الدارقطني من طريق حجاج حدثنا ابن جريج قال : حدثني ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس . فذكره كرواية مسلم وقال في آخره : وزعم عروة أن عائشة كانت تنهى المطلقة أن تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها^(٢) (ج) معلق شعيب بن أبي حمزة وصله النسائي قال : أخبرنا عمرو بن عثمان ابن سعيد قال حدثنا أبي عن شعيب قال قال الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله ابن عمرو بن عثمان طلق ابنة سعيد بن زيد - وأما حفصة بنت قيس - ألبنة فأمرتها خالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال من بيت عبد الله بن عمرو . وسمع بذلك مروان فأرسل إليها فأمرها أن ترجع إلى مسكنها حتى تنقضي عدتها فأرسلت إليه تخبره أن خالتها فاطمة أفتتها بذلك وأخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتاها بالانتقال حين طلقها أبو عمرو بن حفص الخزرمي (الحديث) مطولا^(٣) .

(١٠٦) (ص) حدثنا محمد بن خالد ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله قال : أرسل مروان إلى فاطمة فسألتها فأخبرته أنها كانت عند أبي حفص وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر علي بن أبي طالب يعني علي بن أبي طالب فخرج معه زوجها فبعثت إليها بتطليقها كانت بقيت لها وأمر عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام أن ينفقا عليها فقالا : والله مالها نفقة إلا أن تكون حاملا فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملا واشتأذنته في الانتقال فأذن لها فقالت : أين أنتقل يا رسول الله ؟ فقال : عند ابن أم مكتوم وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يبهيرها فلم تزل هناك حتى مضت عدتها فأناكحها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة فرجع فبيعت فأخبره بذلك فقال مروان لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة فسنأخذ بالمعصية التي وجدنا الناس

(١) ص ٤١٦ ج ٤ مسند أحمد (حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها) .

(٢) ص ٤٣٧ سنن الدارقطني (كتاب الطلاق) .

(٣) ص ١١٦ ج ٧ مجتبى (نفقة الحامل البتة) .

عَلَيْهَا فَقَالَتْ فَاطِمَةُ حِينَ بَلَغَهَا ذَلِكَ : بَيِّنْ لِي كِتَابُ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ » حَتَّى لَا تَذَرِيَ أَمَلًا اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . قَالَتْ : فَأَيُّ أَمْرٍ يُحَدِّثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ ؟

(ش) (مخلد بن خالد) بن يزيد الشعمري . و (عبد الرزاق) بن همام . و (معمر) بن راشد . و (عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود .

(المعنى) (أرسل مروان) قبيصة بن ذؤيب (إلى فاطمة) بنت قيس (فسألهما) عن قصة طلاقها من أبي عمرو بن حفص كما في رواية مسلم (فأخبرته أنها كانت عند أبي حفص) بن المغيرة (وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر) من التأخير (على بن أبي طالب) رضى الله عنه (يعنى على بعض اليمن) كان لإرساله صلى الله عليه وسلم علياً رضى الله عنه إلى اليمن في رمضان سنة عشرة هـ وتقدم بيان ذلك في «باب من قال بالقرعة إذا تنازعا في الولد» (نفرج معه) أى مع على رضى الله عنه (زوجها) أبو عمرو بن حفص (فبعث إليها) أى إلى فاطمة بنت قيس (بتطليقة) الثالثة (كانت بقيت لها وأمر) زوجها (عياش بن أبي ربيعة) عمر بن المغيرة الخزومي . هاجر المجرتين وكان من المستضعفين مات سنة خمس عشرة هـ (والحارث بن هشام) بن المغيرة الخزومي أبو عبد الرحمن صحابي . نزل الشام مجاهداً أسلم يوم الفتح واستشهد يوم اليرموك سنة ١٨ هـ (أن ينفقا عليها) أى على فاطمة بنت قيس (فقالا والله ما لها نفقة إلا أن تكون حاملاً) قالوا ذلك استنباطاً من قوله تعالى : «وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن» (فأتت) فاطمة (النبي صلى الله عليه وسلم فقال) لها (لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملاً واستأذنته) صلى الله عليه وسلم (في الانتقال) من بيت زوجها (فأذن لها فقالت : أين أنتقل يا رسول الله ؟ فقال) صلى الله عليه وسلم (عند ابن أم مكتوم وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يبصرها فلم تزل هناك) أى عند ابن أم مكتوم (حتى مضت عدتها فأنكحها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة) بن زيد (فرجع قبيصة) إلى مروان بن الحكم (فأخبره بذلك فقال مروان لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة) «فإن قلت» كذا من الأحاديث روى عن النساء : عائشة وغيرها وتلقاها الأمة بالقبول فكيف جاز لمروان أن يرد الحديث الذى بلغته فاطمة بنت قيس «فالجواب» عنه أن مروان لما علم أن الحديث ورد في قصة شاعت في ذلك العصر وقضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحضر من الصحابة رضى الله عنهم ولم يروه إلا امرأة وقد سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم علم أن الناس كلهم قالوا بخلاف ذلك فظن أن الإجماع خالف ذلك

الحديث فلم يقبله وقال (فسنأخذ بالعصمة) بكسر العين أى بالنفقة والحيلة (التي وجدنا الناس عليها) وهو أن المطلقة لا تخرج من بيتها رجعية كانت أو بائنة (فقلت فاطمة حين بلغها ذلك) أى قول مروان من رد حديثها (بينى وبينكم كتاب الله قال الله تعالى : فطلقوهن لعدتهن) أى فى أول عدتهن (حتى) أى قرأت فاطمة الآية إلى قوله تعالى : (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وانفقت الآية : «يأياها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً» ومراد فاطمة رضى الله عنها أن هذه الآية لا تنال المطلقة البائن وإنما هى للمطابقة رجعية لأن الأمر الذى يرجي أن يحدثه الله بعد الطلاق هو الرجعة لاسواها ولذا (قالت فأنى أمر يحدث بعد الثلاث) وقد وافق فاطمة - على أن المراد بقوله تعالى : «لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً» مراجعتها - قتادة والحسن البصرى والسدى والضحاك رواه الطبري عنهم. وروى عن الضحاك فى هذه الآية يقول : «لعل الرجل يراجعها فى عدتها»^(١) [٤٢] وروى عن ابن زيد فى هذه الآية قال : «لعل الله يحدث فى قلبك تراجع زوجتك»^(٢) [٤٣] .

(والحديث) أخرجه أيضاً مسلم والبيهقى^(٣) .

﴿ص﴾ قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ .

﴿ش﴾ أى كما روى حديث فاطمة معمر بن راشد عن الزهرى ، رواه يونس بن زيد الأبلى عنه (ولم نقف) على من وصل هذا المعلق .

﴿ص﴾ وَأَمَّا الزُّبَيْدِيُّ فَرَوَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعاً حَدِيثَ عُبَيْدِ اللَّهِ بِمَعْنَى مَعْمَرٍ وَحَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ بِمَعْنَى عُثْمَانَ .

﴿ش﴾ (السند) (الزبيدى) بضم الزاى محمد بن الوليد بن عامر الحمصى أحد الأعلام. روى عن مكحول والزهرى ونافع وغيرهم . وعنه الأوزاعى وشعيب بن أبى حمزة ومحمد بن حرب وغيرهم . وثقه

(٢٠١) ص ٨٨ ج ٢٨ جامع البيان (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) .

(٣) ص ١٠١ ج ١٠ نووى مسلم (المطلقة البائن لا نفقة لها) . و ص ٤٧٢ ج ٧ سنن البيهقى (المبينة لانفقة لها إلا أن تكون حاملاً) .

ابن معين والمجلى . وقال النسائي : ثقة ثبت . وقال أبو داود : ثقة ليس في حديثه خطأ . مات سنة ١٤٨ هـ . روى له أيضاً الشيخان والنسائي وابن ماجه .

(المعنى) (فروى) الزبيدي (الحديثين جميعاً حديث عبيد الله) بن عبد الله بن عتبة عن الزهري (بمعنى) حديث (معمر) بن راشد عن الزهري المتقدم^(١) لا بلفظه (و) روى الزبيدي عن الزهري (حديث أبي سلمة) بن عبد الرحمن عن ابن شهاب (بمعنى) حديث (عقيل) بن خالد عن ابن شهاب المتقدم^(٢) لا بلفظه (ولم نقف) على من وصل هذين المعلقين .

﴿ص﴾ وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ قَبِيصَةَ بْنَ ذُوَيْبٍ حَدَّثَهُ بِمَعْنَى ذَلِكَ عَلَى خَبَرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حِينَ قَالَ : فَرَجَعَ قَبِيصَةُ إِلَى مَرْوَانَ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ .

﴿ش﴾ (قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة (بن ذؤيب) الخراعى .

(المعنى) (أن قبيصة بن ذؤيب حدثه) أى حدث الزهري بهذه القصة (بمعنى دل على خبر عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة دون لفظه (حين قال) أى عبيد الله (فرجع قبيصة) . (وهذا المعلق) وصله الإمام أحمد قال : حدثنا يعقوب « يعنى ابن إبراهيم بن سعد » حدثنا أبى عن ابن إسحاق قال : وذكر محمد بن مسلم الزهري أن قبيصة بن ذؤيب حدثه أن بنت صعيد بن زيد بن عمرو ابن نفيل وكانت فاطمة بنت قيس خالتها وكانت عند عبد الله بن عمرو بن عثمان . طلقها ثلاثاً فبعثت إليها خالتها فاطمة بنت قيس فمقلتها إلى بيتها ومروان بن الحسك على المدينة قال قبيصة : فبعثنى إليها مروان فسألتها ما حملها على أن تخرج امرأة من بيتها قبل أن تنقض عتبتها قال : فقالت : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنى بذلك قال : ثم قصت على حديثها ثم قالت : وأنا أخاصمكم بكتاب الله . يقول الله عز وجل فى كتابه : « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن وأحصوا المدّة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » إلى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . ثم قال عن رجل : « فإذا بلغن أجلهن — الثالثة — فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » والله ما ذكر الله بعد الثالثة حبساً مع ما أمرنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فرجعت إلى مروان فأخبرته خبرها فقال : حديث امرأة . حديث امرأة . قال ثم أمر بالمرأة

فردت إلى بيتها حتى انفقت عدتها^(١) (والحاصل) أن المصنف روى حديث فاطمة بنت قيس من ستة طرق موصولة وثمانية معلقة . وأن قصتها رويت من وجود صحاح متواترة . ورواها مسلم من طرق متعددة . وأخرجها الطحاوي من ستة عشر طريقاً كلها صحاح . أفاده البدر العيني^(٢) .

(الفقه) دل الحديث بجميع رواياته (١) على أن المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ولا سكنى على مطلقها إذا لم تكن حاملا . وفي المسألة خلاف «قال بهذا» ابن عباس والحسن البصري ومرو بن دينار وعكرمة والشعبي وأحمد وإسحاق في رواية والظاهرية وكافة أهل الحديث «وقال» مالك والأوزاعي والليث ابن سعد والشافعي : البائن غير الحامل لها السكنى ولا نفقة لها . أما الحامل فلها السكنى والنفقة حتى تضع الحمل . واحتجوا بقوله تعالى : **أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ** . فأوجب السكنى مطلقا . وأما نقل النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس من بيت زوجها إلى بيت ابن أم مكتوم فليس فيه إبطال السكنى وإنما هو اختيار لموضعها . واختلف في سبب ذلك فقالت عائشة : كانت فاطمة في مكان وحش نخيف عليها فرخص لها النبي صلى الله عليه وسلم في الانتقال . وقال ابن المسيب : إنما نقلت لطول لسانها وهو معنى قوله تعالى : **وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ** . قاله الخطابي^(٣) . «وقال» النخعي والثوري والحنفيون : لها النفقة والسكنى حاملا أو غير حامل مستدلين «على النفقة» بقوله تعالى : **فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ** وهذا في الحامل وبالإجماع في الرجعية على أنها تجب لها النفقة «وعلى السكنى» بقوله تعالى : **أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ** . وهو مذهب عمر وابن مسعود رضي الله عنهما .

(وأجاب) من لم يقل بحديث فاطمة بأنه قدرده غير واحد من الصحابة «فقد رواه» المغيرة ابن شعبه عن الشعبي قال : قالت فاطمة بنت قيس : طلقني زوجي ثلاثا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا سكنى لك ولا نفقة . قال المغيرة فذكرته لإبراهيم فقال : قال عمر : لا ندع كتاب الله وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم بقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت . فكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة . أخرجه الترمذي^(٤) [٦٤] .

«وقال» أبو إسحاق : كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي

(١) ص ٤١٥ ج ٦ مسند أحمد (حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها) .

(٢) ص ٣٠٧ ج ٢٠ عمدة القارى (قصة فاطمة بنت قيس) .

(٣) ص ٢٨٤ ج ٣ معالم السنن (باب في نفقة المبتوتة) .

(٤) ص ٢١٢ ج ٢ تحفة الأحوذى (المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة) .

حدثت الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة فأخذ الأسود كفا من حمى فخصبه به . وقال : ويلاك تحدث بمنزل هذا . قال عمر : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة . قال الله تعالى : لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . أخرجه مسلم والطحاوي^(١) [٦٥] .

« قال » ابن عباس رضى الله عنهما : الفاحشة المبينة بذاعة لسانها على أقارب زوجها . وقيل : أن تزنى فتخرج لإقامة الحد عليها ثم ترد إلى منزلها (ب) دل الحديث على أن المبتوتة أن تعتد حيث شئت . روى ذلك عن ابن عباس وجابر وعطاء وطاوس وعكرمة . وكان مالك يقول : المتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً وتقيم إلى قدر ما يهدأ الناس بعد العشاء ثم تنقل إلى بيتها . وهو قول الليث والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : تخرج المتوفى عنها زوجها نهاراً ولا تبين إلا في بيتها ولا تخرج المطلقة ليلاً ولا نهاراً . وقال محمد بن الحسن : لا تخرج المطلقة ولا المتوفى عنها زوجها ليلاً ولا نهاراً ما دامت في العدة . ومنع قوم خروج المبتوتة من بيتها منهم ابن مسعود وطائفة وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وقالوا تعتد في بيت زوجها حيث طلقها . وقام الإجماع على أن الرجعية تستحق السكنى والنفقة إذ حكمها حكم الزوجات في جميع أمورهن . هذا وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن أربعة « الأول » كون الراوى امرأة لم تأت بشاهدين عدلين يقابلمانها على حديثها (وهذا) طعن باطل والعلماء قاطبة على خلافه فإنهم لا يختلفون في أن السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل . وكمن سنة تلقاها الأئمة بالقبول عن امرأة من الصحابة . فاذنب فاطمة بنت قيس دون نساء العالمين^(٢) « الثانى » أن حديث فاطمة يخالف لكتاب الله تعالى (والجواب) أن هذا ليس بصحيح فإن الذى فهمه السلف من قوله تعالى : لا تخرجوهن من بيوتهن ، هو ما فهمته فاطمة من كونه في الرجعية ، لقوله تعالى في آخر الآية « لَمْ يَحْدِثْ بِعَدَّةِ ذَلِكَ أَمْرًا ، لأن الأمر الذى يرجى إحداثه هو الرجعة لاسواها وحكام الطبرى عن قتادة والحسن والسدى والضحاك ولم يحك عن غيرهم خلافه كما تقدم . ولو سلم العموم في الآية لكان حديث فاطمة بنت قيس مخصصاً له وبه يظهر أن العمل به ليس بترك لكتاب الله العزيز « الثالث » أن خروجها من المنزل لم يكن لأجل

(١) ص ١٠٤ ج ١٠ نووى مسلم (المطلقة البائن لا نفقة لها) . و ص ٣٩ ج ٢ شرح معاني الآثار (المطلقة بائنا ماذا لها على زوجها في عدتها ؟) .

(٢) ص ١٦٠ ج ٤ زاد المعاد (تصحيح حديث فاطمة بنت قيس) .

أنه لاحق لها في السكنى، بل لا يذاتها أهل زوجها بلسانها (والجواب) أن هذا طمن بارد بعيد عن الصواب فإن المرأة من خيار الصحابة رضى الله عنهم وفضلاتهم ومن لا يحملها رقة الدين وقلة التقوى على غش يوجب إخراجها من دارها ويمنع حقها الذي جعله الله لها ونهى عن إضاعته . ولو كانت تستحق السكنى لما أسقطه النبي صلى الله عليه وسلم لبذاءة لسانها وأقال لها : اتقى الله وكفى لسانك عن أذى أهل زوجك واستقرى في مسكنك وكيف يعدل عن هذا إلى قوله : لا نفقة لك ولا سكنى وإلى قوله : إنما السكنى والنفقة للمرأة إذا كان زوجها عليها رجعة . وتماه في زاد المعاد^(١) .

« الرابع » أن رواية فاطمة معارضة برواية عمر رضى الله عنه وهي قوله : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا . وهذا يدل على أنه رضى الله عنه قد حفظ في ذلك شيئا من السنة يخالف قول فاطمة ، لما تقرر أن قول الصحابي : من السنة كذاله حكم الرفع (والجواب) أن الأئمة صرحوا بأنه لم يثبت شيء من السنة يخالف قول فاطمة « وما وقع » في بعض الروايات عن عمر رضى الله عنه أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لها السكنى والنفقة « فقد أنكره » أحمد بن حنبل وجعل يُقسِم ويقول : وأين في كتاب الله بإيجاب النفقة والسكنى المطلقة ثلاثا . وقال : هذا لا يصح عن عمر . وقال الدارقطني : السنة بيد فاطمة قطعا وأيضا فتلك الرواية عن عمر من طريق إبراهيم النخعي ومولده بعد موت عمر بسنتين . وتماه في النيل^(٢) ومنه يعلم أن الراجع ما دلت عليه أحاديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها من أنه لا نفقة ولا سكنى للبهانة إذا لم تسكن حاملا .

(فوائد) (الأولى) تقدم أن من حق المرأة على زوجها النفقة من مأكل وملبس ومسكن على حسب حاله من يسر أو عسر أو حال الزوجين^(٣) . فإن امتنع المוסر عن الإنفاق عليها يرغم عليه بالتمزيق الحبس والاستدانة على الزوج حتى يثوب إلى رشده ويؤدى ما عليه . ولا يفرق للقاضى بينهما لعجز الزوج عن النفقة أو إباته الإنفاق بل يتحرى للقاضى الأمر ويفرض لها النفقة على الزوج عند غير مالك . وحمل الحاكم الآن على مذهب مالك وهو أنه إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته، فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وإن لم يكن له مال ظاهر طلق عليه القاضى بطلبها فيما يأتى (١) إذا تصادق الزوجان على الإحصار أو أنكرته الزوجة

(١) من ١٦١ ج ٤ زاد المعاد (تصحيح حديث فاطمة بنت قيس) .

(٢) من ١٠٦ ج ٧ نيل الأوطار (ما جاء في نفقة البتونة وسكنائها) .

(٣) انظر الأحاديث بالنسكاح رقم ٨٧ من ٣٦ ورقم ٨٨ من ٣٧ ورقم ٨٩ من ٣٨ والظرفه هذه الأحاديث

من ٣٩ (باب في حق المرأة على زوجها) .

وأثبتته الزوج . وفي هذه الحال يمتل مدة لا تزيد على شهر فإن أنفق فلا تطليق وإلا طلق عليه القاضي بقوله للزوجة : فسخت نكاحك منه أو طلقته منه (ب) إذا ادعى الإعسار ولم يثبت له بمصادقة ولا بينة (ج) إذا سكت ولم يقل إني معسر أو مومر أو قال إني مومر وأصر على عدم الإنفاق . وفي هاتين الحالتين يطأق عليه القاضي بلا إمال . وهذا ما تضمنته المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ م ونصها : إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته ولم يكن له مال ظاهر ولم يقل إنه معسر أو مومر ولا كنه أصره على عدم الإنفاق ، طلق عليه القاضي في الحال . وكذا إن ادعى العجز ولم يثبت له فإن أثبتته أمهله مدة لا تزيد على شهر فإن لم ينفق بعد مضيتها طلق عليه . (الفائدة الثانية) تسقط نفقة شهر فأكثر مضي ولم تصل النفقة إلى الزوجة لعجزه أو تعنته وقد أنفقت من مالها إلا أن تكون النفقة قضى بها القاضي أو اصطالح الزوجان على مقدارها بشيء معلوم منها لكل شهر أو سنة فتجب فيهما لما مضى مادام حيين ، لأن النفقة صلة للزوجة جزاء احتباسها . قال الله تعالى : وَكَوْنُوا لِلرِّزْقِ كَالْعَمَلُونَ وَالرِّزْقُ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَوْنُوا لِلرِّزْقِ كَالْعَمَلُونَ . فلا تملك إلا بالقبض أو بقضاء القاضي أو بالتزام الزوج بالتراضى وحينئذ لا تسقط كما لا تسقط نفقة ما قل من شهر إذ لو سقطت بمضي يسير من الزمن ما تمت سكت من الأخذ أصلا . فإن حصل القضاء بالنفقة أو التراضى على مقدارها ثم مات أحد الزوجين أو نشزت المرأة أو طلقت طلاقا بائنا لسوء أخلاقها - لا رجوعها على الأصح - قبل قبض الزوجة النفقة من زوجها ، سقطت النفقة المفروضة لأنها صلة تسقط قبل القبض كالمهية . واعتمد الشيخ ابن نجيم الحنفى عدم سقوط النفقة بالطلاق ولو بائنا إلا إن استدانها الزوجة بأمر القاضي فلا تسقط بالنشوز ولا بالبينونة على الصحيح . وعمل الحاكم الآن بمذهب مالك وهو (أولا) أن نفقة الزوجة أو المطلقة لا يشترط في اعتبارها ديناً في ذمة الزوج القضاء أو التراضى بل تعتبر ديناً من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه عليه (ثانياً) أن دين النفقة من الديون الصحيحة التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء . ويترب على هذين الحكمين ما يأتي (١) أن للزوجة أو المطلقة أن تطالب الحكم لها بالنفقة الماضية على زوجها ولو لأكثر من شهر إذا أثبتت أنه تركها بلا نفقة مع وجوبها لها عليه (ب) أن دين النفقة لا يسقط بموت أحد الزوجين ولا بالطلاق ولو خلعا ولا بالنشوز الطارىء فللمطلقة مطلقا الحق فيما تجب لها من النفقة حال قيام الزوجية ما لم يكن عوضا عن الطلاق أو الخلع . وهذا مضمون المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ (الفائدة الثالثة) لو ادعت المعتدة امتداد الطهر فلها النفقة حتى تحيض ثلاثاً أو تباع سن الإياس ثم تعد بثلاثة أشهر ما لم يحكم القاضي بانقضائها . فإن حكم به بأن أقام الزوج بينة على إقرارها به ، يرى منها . وإذا ادعت الحبل فلها النفقة إلى سفتين فلو مضتا ثم قالت ظننت الحبل

ولم أحض وأنا ممتدة الطهر . وقال الزوج : قد ادعيت الحبل وأكثره سنتان فلا يلتفت إلى قوله وتلزمه النفقة حتى تحيض ثلاثا أو تبلغ سن الإياس . ثم تعد بثلاثة أشهر . ولو أقرت أن عدتها انقضت منذ كذا وأنها لم تسكن حاملا ، رجع عليها بما أخذت بعد انقضاء عدتها . ومن حاضت ثم امتد طهرها سنة فأكثر ، ثم طلقت فعدتها ثلاثة أقراء إن رأت الدم وإلا فتلاثة أشهر بعد بلوغها سن الإياس عند الحنفيين . وعمل الحاكم الآن على أنه لا تسمع الدعوى بنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق بمقتضى المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ بقاء على (١) ما في مذهب الإمام مالك من أن من تأخر حيضها لغير رضاع تنتظر بعد الفرقة تسعة أشهر ثم تعد بثلاثة أشهر لكنه خاص بغير الموضع كما ترى (ب) ما في شرح الوهبانية من انقضاء عدة ممتدة الطهر بتسعة أشهر لكنه غريب يخالف لجميع الروايات في مذهب الحنفيين . (ج) ما ذهب إليه الظاهرية من أن أكثر مدة الحمل تسعة أشهر . ويرد هذا (أولا) ما روى جريح عن جميلة بنت سعد عن عائشة رضى الله عنهما قالت : لا يكون الحمل أكثر من سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل . أخرجه الدارقطني والبيهقي^(١) [٤٤] ومثله لا يعرف إلا سماعا لأن المقادير الشرعية لا مدخل للرأى فيها (ثانيا) ما نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٥١٧٥ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ أن وزارة الحفانية أرسلت تستفهم من أطباء القصر العيني عن أقصى مدة يمكنها الحمل في بطن أمه فجاءها الرد أنه يمكن الحمل سنتين (الفائدة الرابعة) مَنْ سَكَرَ فزال عقله بتعاطي مخمر أو حشيش أو أفيون أو بنج اختياراً لغير تداوٍ فطلق امرأته وقع طلاقه عند الحنفيين وهو الصحيح عند مالك والشافعي ، لأنه أزال عقله بما هو معصية فاعتبر العقل باقيا حكما زجراً له ولما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : لا قيلولة في الطلاق^(٢) . وأما مَنْ سَكَرَ بسبب مباح كن شرب مكرها أو لإساعة لقمة أو لتداوٍ ، لا يقع طلاقه . واختار السرخي والطحاوي ومحمد بن سلمة عدم وقوع طلاق السكران ولو متمددا وهو قول زفر والصحيح عند أحمد وقول ضعيف عند مالك والشافعي ، لأنه أسوأ حالا من النائم لأنه إذا أوقف استيقظ بخلاف السكران ولقول عثمان رضى الله عنه : ليس لمجنون ولا سكران طلاق . أخرجه البخاري معلقا وابن أبي شبة موصولا^(٣) [٤٥] ولقول ابن عباس رضى الله عنهما : طلاق السكران والمستكره ليس يباحث . أخرجه البخاري

(١) من ٤٢٥ سنن الدارقطني (آخر كتاب السكاح) و من ٤٤٣ ج ٧ سنن البيهقي (أكثر الحمل) .

(٢) تقدم بالشرح رقم ١٧ بالطلاق ص ١١٨ (دليل من قال بوقوع طلاق المسكره) .

(٣) من ٣١٤ ج ٩ فتح الباري (الطلاق في الإغلاق والسكره والسكران والمجنون) .

مملقا ووصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بالسند إلى ابن عباس رضى الله عنهما قال : ليس
أسكران ولا مضطهد طلاق^(١) [٤٦] وعمل الهاكم الآن على هذا .

﴿ باب من أنكر ذلك على فاطمة ﴾

أى فى ذكر إنكار من أنكر على فاطمة بنت قيس ما تضمنته قصة طلاقها من أن المطلقة
البائن لا نفقة لها ولا سكنى وهم عمر بن الخطاب وعائشة وسليمان بن يسار وسعيد بن المسيب
رضى الله عنهم .

(١٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ ثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ مَعَ الْأَسْوَدِ . فَقَالَ : أَنْتَ فَاطِمَةُ بِنْتُ
قَيْسِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَقَالَ : مَا كُنَّا لِنَدَّعَ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ
نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَذَرِي أَحْفِظَتْ أَمَ لَا .

﴿ش﴾ هذا أثر و (نصر بن على) الجهضمي . و (أبو أحمد) محمد بن عبد الله الزبيرى بضم
الزاي . و (عمار بن رزيق) بتقديم الراء على الزاي أبو الأحوص التميمي . تقدم ص ٤٤ ج ٢ تسكلة
المنهل . و (أبو إسحاق) السبيعي .

(المعنى) (قال) أبو إسحاق (كنت فى المسجد الجامع) فى الكوفة (مع الأسود) بن يزيد
ابن قيس النخعي (فقال أنت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب رضى الله عنه) فقالت له : إن
الذى صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها نفقة ولا سكنى كما عند مسلم . ففى المصنف اختصار (فقال)
عمر رضى الله عنه (ما كنا لندع كتاب ربنا) يريد قوله تعالى : لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ
فإنه عام يشمل المطلقة مطلقا رجعيا كان أو بائنا . وقصة فاطمة تفيد تخصيص هذه الآية بالمطلقة
الرجعية وإخراج البائن . فيرتب عليه تخصيص الكتاب بخبر امرأة . وتخصيص الكتاب بخبر الواحد
مختلف فيه . والراجح جوازه . ولذا قال عمر رضى الله عنه لفاطمة بنت قيس : إن جئت بشاهدين
يشهدان أنهما سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا لم نترك كتاب الله - لقول امرأة - .

لا تخرجوهن من بيوتهن الآية . هذا مجز حديث أخرجه النسائي^(١) (وسنة نبينا) قال الدارقطني: هذا غير محفوظ وال محفوظ لا ندع كتاب ربنا. قال الحافظ: وكان الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة . لكن ذلك لا يرد رواية النفقة . ولعل عمر رضى الله عنه أراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ما دلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا . ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر . فإن قوله (لا ندرى أحفظت أم لا) قد ظهر مصداقه في أن فاطمة أطلقت في موضع التقييد أو عممت في موضع التخصيص كما تقدم بيانه^(٢) . وقيل لعل المراد بقول عمر رضى الله عنه: سنة نبينا ما رواه حماد بن سلمة عن حماد عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا فأتت النبي صلى الله عليه وسلم . فقال: لا نفقة لك ولا سكنى قال: فأخبرت بذلك الأنخى . فقال: قال عمر بن الخطاب - وأخبر بذلك - لسنا بتاركى آية من كتاب الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعلمها أوهمت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لها السكنى والنفقة . أخرجه الطحاوى^(٣) . [٦٦] والأنخى إبراهيم بن يزيد ولم يدرك عمر رضى الله عنه فإنه ولد بعد وفاته بسنتين . وهذا منقطع لا تقوم به حجة .

(والأثر) لم أقف على من أخرجه غير المصنف .

(١٨) (ص) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ عَابَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ أَشَدَّ الْعَيْبِ يَنْفِي حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ وَقَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَسْكَانٍ وَخَشٍ فَخِيفَ عَلَى نَاحِيَتَيْهَا فَلِذَلِكَ رَخَّصَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(ش) هذا أثر . و (ابن وهب) عبد الله .

(المعنى) (قال) عروة (لقد عابت ذلك) وعند البخارى: عابت (عائشة أشد العيب) وفسر المصنف اسم الإشارة (ذلك) بقوله (بغى حديث فاطمة بنت قيس) أى أنكرته عائشة أشد الإنكار (وقالت إن فاطمة) إنما أذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانتقال من بيت الزوج لأنها

(١) ص ١١٦ ج ٢ مجتى (الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها في حديثها .)

(٢) ص ٣٨٩ ج ٩ فتح البارى (قصة فاطمة بنت قيس) .

(٣) ص ٤٩ ج ٢ شرح معاني الآثار (المطلقة طلاقاً بائناً ماذا لها على زوجها ؟) .

(كانت في مكان وحش) بفتح فسكون أى خال لا أنيس به فكان يخشى أن يقتحم الفجار عليها فيه. لا أن البائن لا سكنى لها ولا نفقة مطلقاً (نخيف على ناحيتها) أى جانبها (فلذلك رخص لها) أى لفاطمة (رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الانتقال تعنى عائشة أنه كان واجبا عليها أن تسكن بيتها الذى طلقت فيه أيام عدتها. ولكن أذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في الخروج للمعذر المذكور.

(الفقه) دل الأثر على أن سبب استئذان فاطمة في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها. وعلى أن السكنى لم تسقط لذاتها. وإنما سقطت للسبب المذكور. أفاده الحافظ^(١).

(وهذا الأثر) أخرجه البيهقي من طريق المصنف. وأخرجه البخاري معلقاً عن ابن أبي الزناد وطعن فيه ابن حزم بأنه ضعيف جداً وحكم على روايته هذه بالبطلان. وتمتع بأنه مختلف فيه ومن طعن فيه لم يذكر ما يدل على تركه فضلاً عن بطلان روايته. وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الفاس في هشام بن عروة. وهذا من روايته عن هشام. قاله الحافظ^(٢).

(١٩) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قِيلَ لِعَائِشَةَ: أَلَمْ تَرَى إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ قَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ.

(ش) هذا أثر. و (سفيان) الثوري. و (القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم.

(المعنى) (قيل لعائشة) القائل عروة كما في رواية مسلم (ألم ترى) بفتح القاء والراء وإسكان الياء (إلى قول فاطمة) في رواية المصنف اختصار. فقد روى مسلم عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: قال عروة بن الزبير لعائشة: ألم ترى إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها ألبتة فخرجت. فقالت: بئس ما صنعت. فقال: ألم تسمعي إلى قول فاطمة (قالت) عائشة (أما إنه لا خير لها في ذكر ذلك)^(٣) أى لا خير لفاطمة في ذكر قصتها دليلاً على أن البائن لا سكنى لها ولا نفقة، لأن خروج فاطمة كان رخصة لها كما تقدم.

(١، ٢) ص ٣٨٨ ج ٩ فتح الباري (قصة فاطمة بنت قيس) . و ص ٤٣٣ ج ٧ سنن البيهقي (ما جاء في قول الله تعالى: لا أن يأتين بفاحشة مبينة).

(٣) ص ١٠٧ ج ١٠ نووى مسلم (باب المطلقة البائن لا نفقة لها).

(الفقه) دل الأثر على جواز إنكار المفتي على مفت آخر خالف النص أو هم ما هو خاص، لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت قيس تعميمها ألا سكنى للبعثوتة لأن انتقال فاطمة من مسكنها إنما كان لعذر من خوف افتحامه عليها أو لبذاتها أو نحو ذلك .

(والأثر) أخرجه مسلم بلفظ تقدم .

(٢٠) (ص) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ ثَنَا أَبِي عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ فِي خُرُوجِ فَاطِمَةَ قَالَتْ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ .

(ش) هذا أثر . و (هارون بن زيد) بن أبي الزرقاء . و (سفيان) الثوري .

(المعنى) (في خروج فاطمة) بنت قيس من بيت زوجها (قال) سليمان بن يسار (إنما كان ذلك) أي خروجها (من) أجل (سوء الخلق) وبذاتها على أهل زوجها .

(والأثر) أخرجه البيهقي من طريق المصنف^(١) .

(٢١) (ص) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَهُمَا يَذْكُرَانِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ بْنَ الْعَاصِ طَلَّقَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَكَمِ الْبَيْتَةَ فَأَنْتَقَلَمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فَقَالَتْ لَهُ : اتَّقِ اللَّهَ وَارْزُقِ الْمَرْأَةَ إِلَى بَيْتِهَا فَقَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ : إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ غَلَبَنِي . وَقَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ : أَوْ مَا بَلَغَكَ شَأْنُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَا يَغُضُّكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ فَقَالَ مَرْوَانُ : إِنْ كَانَ بِكَ الشَّرُّ فَحَسْبُكَ مَا كَانَ بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ .

(ش) هذا أثر . و (القعنبي) عبد الله بن مسلمة بن قعنب . و (يحيى بن سعيد) الأنصاري .

(المعنى) (أنه سمعهما) أي يحيى بن سعيد سمع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وسليمان بن يسار (يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص) بن أمية أخا عمرو بن سعيد الأشدق (طلق) حمرة

(بنت عبد الرحمن بن الحكم ألبتة) أى طلاقاً باتاً (فانتقلها) أى نقلها أبوها (عبد الرحمن) من بيت الزوج إلى بيته (فأرسلت عائشة رضى الله عنها) حين أخبرت بنقل حمرة (إلى مروان بن الحكم) عم حمرة (وهو أمير المدينة) إذ ذاك من قبل معاوية (فقالت له) أى لمروان (اتق الله) فى نقل حمرة من بيت زوجها قبل انقضاء عدتها فإنه لا يحل المطلقة أن تنتقل من بيتها حتى تنقضى عدتها (واردد المرأة إلى بيتها) تعتد فيه (فقال مروان) فى جواب عائشة رضى الله عنها (فى حديث سليمان) بن يسار (إن عبد الرحمن) بن الحكم والدحمرة (غلبنى) فى نقلها من بيت زوجها أى لم يطعنى فى إبقائها هناك . وقيل المراد غلبنى بالحجة وهى الشر الذى كان بينها وبين زوجها (وقال مروان) فى جواب عائشة (فى حديث القاسم) بن محمد (أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس) أى قصة طلاقها وانتقالها من بيت زوجها بعد طلاقها ألبتة ولم تعتد فيه (فقالت) له (عائشة لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة) هذا محتجاً به على جواز نقل المطلقة البائن من بيت زوجها قبل انقضاء عدتها لأن انتقال فاطمة من بيتها قبل انقضاء عدتها كان لأن بيتها كان مخوفاً يخشى أن تتعدى الناس عليها فيه . وما كان كذلك لا يعم بل يكون مختصاً بمحل توجد الملة فيه (فقال مروان) لعائشة رضى الله عنها (إن كان بك) أى إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة من بيت زوجها (الشر) الذى وقع بينها وبين أقارب زوجها (فحسبك) أى يكفيك فى جواز انتقال حمرة (ما كان بين هذين) أى يحى ابن سعيد وحمرة بنت عبد الرحمن (من الشر) فلذا أخرجت حمرة من بيت يحى . وفى هذا رجوع من مروان عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكره عليها كما تقدم بالحديث رقم ١٠٦ أنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم فى الانتقال من بيت زوجها فأذن لها فى الانتقال عند ابن أم مكتوم . فأرسل إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث لخدمته به فقال مروان : لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة فسأخذ بالعصمة التى وجدنا الناس عليها . فكان مروان أنكر خروج المبانة مطلقاً من منزل الطلاق ثم قال بمجوازه لعارض يقتضيه أفاده الحافظ^(١) . (والأثر) أخرجه أيضاً الشافعى والبخارى والبيهقى^(٢) .

(٢٢) (من) حديث أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا جعفر بن برقان ثنا ميمون ابن مهران قال : قدمت المدينة فذهبت إلى سعيد بن المسيب فقلت فاطمة بنت

(١) م ٣٨٧ ج ٩ فتح البارى . الشرح (قصة فاطمة بنت قيس) والحديث رقم ١٠٦ بالمصنف تقدم م ٣٢١

(٢) م ٤١٦ ج ٢ بدائع المن. و م ٣٨٧ ج ٩ فتح البارى (قصة فاطمة بنت قيس) و م ٤٣٣ ج ٧ سنن البيهقى

(فى قوله تعالى : إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) .

قَيْسٍ طَلَّقَتْ فَخَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا . فَقَالَ سَعِيدٌ : تِلْكَ امْرَأَةٌ فَتَنَّتِ النَّاسَ إِنَّهَا كَانَتْ لَسِنَّةً فَوَضِعَتْ عَلَى يَدَيِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى .

(ش) (هذا أثر) (السند) (زهير) بن حرب أبو خيثمة النسائي الحافظ . و (جعفر بن برقان) بضم الموحدة وسكون الراء أبو عبد الله الجزري . و (ميمون بن مهران) أبو أيوب الرقي الفقيه نشأ بالكوفة ثم نزل بالرقعة . روى عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعائشة وأم الدرداء وجماعة . وعنه حميد الطويل وأيوب السختياني وجعفر بن أبي وحشية وحلى بن الحكم البناني والحكم بن عتيبة ويزيد بن سنان وطائفة . وثقه أحمد والمجلى وأبو زرعة والنسائي وابن سعد وقال : كان قليل الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن خراش : جليل . وقال في التقريب : فقيه من السابعة يرسل . قيل مات سنة ست عشرة ومائة هـ . روى له أيضاً البخاري في الأدب ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه .

(المعنى) (قدمت المدينة) من الرقة (فدفت) بضم الدال مبنياً للمفعول أى أرسلت (إلى سعيد ابن المسيب) فقلت فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها (في العدة) (فقال سعيد تلك) أى فاطمة (امرأة فتنت) أى أوقعت (الناس) في الفتنة بجديتها (إنها كانت لسنة) أى تؤذى الناس بلسانها (فوضعت على يدي ابن أم مكتوم الأعشى) أى أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيته لأنه كان ابن عمها وكان أمي فلا يراها حين تضع ثيابها (الفقه) دل الأثر على أن ابن المسيب يرى أنه يجوز للبعثونة أن تعتد في غير بيت زوجها لعذر كاستطالتها على أقارب زوجها .

(والأثر) أخرجه الطحاوى والبيهقي مطولاً بالسند إلى عمرو بن ميمون عن أبيه قال قالت لسعيد بن المسيب : أين تعتد المطلقة ثلاثاً ؟ فقال في بيتها فقلت له : أليس قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ؟ فقال تلك المرأة فتنت الناس واستطالت على أحمائها بلسانها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وكان رجلاً مكفوف البصر . قال الطحاوى : فكان ما روت فاطمة بنت قيس - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله لها : لا سكنى ولا نفقة - لا دليل فيه عند سعيد بن المسيب إلا نفقة المطلقة ثلاثاً ولا سكنى إذا كان قد صرف ذلك إلى المعنى الذي ذكرناه عنه وقال البيهقي : قال الشافعي رحمه الله

فماتشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر ويؤيد ابن المسيب تبين استقطاتها على أحاديثها^(١) (والحاصل) أن عائشة وسليمان بن يسار وسعيد بن المسيب لا يقولون بالعمل بحديث فاطمة بنت قيس من أن المبتوتة لا سكنى لها ولا نفقة بل يقولون: لها السكنى والنفقة. واختلفت عباراتهم في بيان السبب الذي أذن النبي صلى الله عليه وسلم لها في الانتقال من بيت زوجها لأجله. أما عائشة رضي الله تعالى عنها فحصل كلامها أن فاطمة كانت في مكان مخوف فكان يخشى من اقترحام الفجار عليها وإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالانتقال منه رخصة لها لذلك. وأما سليمان بن يسار وابن المسيب فحصل كلامهما أنها إنما أخرجت من بيت زوجها سوء خلقها وتطاولها باسانها على أقارب زوجها. وبالجملة ففي هذه الآثار دلالة على أن المطلقة البائن لها السكنى والنفقة. وبه قال الحنفيون وجماعة تقدم ذكرهم في فقه الباب السابق. ومال ابن القيم إلى ترجيح القول بأنها لا سكنى لها ولا نفقة.

﴿ ٤١ — باب في المبتوتة تخرج بالنهار ﴾

أى في بيان أنه يجوز المرأة المطلقة ثلاثاً أن تخرج من مسكنها في مدة العدة بالنهار للحاجة. فالمبتوتة من البت وهو القطع. والمراد المطلقة ثلاثاً كما في الحديث.

(١٠٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ نَحْنَا بِمَخْنِي بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : طَلَّقْتُ خَاتَمِي ثَلَاثًا فَخَرَجَتْ تَجِدُ نَخْلًا لَهَا فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فَتَهَاها فَأَنْتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهَا : اخْرُجِي فَجَدِّي نَخْلَكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَصَدَّقِي مِنْهُ أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا .

﴿ش﴾ (يحيى بن سعيد) القطان . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . و (أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس المسكي . و (جابر) بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري .

(المعنى) (طلقت خاتمي ثلاثاً) لم تنف على اسمها (فخرجت تجد نخلاً لها) بفتح المثناة الفوقية وضم الجيم آخره دال مهملة . ويقال بالمعجمة أى تقطع ثمرة نخلها يقال : جد يجد من باب قتل إذا

(١) س ٤٠ ج ٢ شرح معاني الآثار (المطلقة بائناً ماذا لها على زوجها ؟) . و س ٤٢٣ ج ٢ سنن البيهقي (ما جاء في قوله تعالى : (لا أر يأتين بفاحشة مبينة) .

قطع (فلقيها رجل) لم نقف على اسمه (فنهاها) أى عن الخروج من بيتها زمن العدة (فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له) أى أخبرته صلى الله عليه وسلم بما وقع من نهى ذلك الرجل إياها عن الخروج لجدّ نخلها (فقال لها) صلى الله عليه وسلم (أخرجي فجدى نخلك لعلك أن تصدق منه) أى تصدق فهو على حذف إحدى التامين تخفيفاً (أو تفعلى خيراً) أو للتدوين « ولا يقال » إن الصدقة داخلة في فعل الخير « لا احتمال » أن يراد بالصدقة الزكاة الواجبة إن بلغ الثمر نصاباً . ويكون المراد من فعل الخير التطوع كالهديّة والإحسان . ووجه مناسبة الحديث لترجمة أن العادة في جد النخل ألا يحد إلا نهاراً . وقد نهى عن جداد الليل . ونخل الأنصار قريب من دورهم فهي إذا خرجت بكرة للجداد رجعت إلى بيتها المبيت وهذا في المعتدة من الطلاق الثلاث . فأما الرجعية فإنها لا تخرج ليلاً ولا نهاراً، لأنها زوجة حكماً أفاده الخطابي^(١) .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يجوز المعتدة من الطلاق الثلاث أن تخرج نهاراً للحاجة . وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد والثوري والليث وقالوا : الحديث مخصص لعموم آية : « لَا تُخْرِجُونَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ » وكذا قالوا : يجوز لها الخروج في عدة الوفاة . ووافقهم الحنفية في عدة الوفاة وقالوا في البائن : لا يجوز لها الخروج من بيتها إلا للضرورة كخوف على نفس أو مال أو عرض . مستدلين بالآية المذكورة (ب) على استحباب الصدقة من الثمر عند جداده والهديّة واستحباب التعريض لصاحب النخل بفعل ذلك وتذكيره بالمعروف والبر .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي^(٢) .

(٤٢) — باب نسخ متاع المتوفى عنها زوجها بما فرض لها من الميراث {

أى في بيان نسخ ما كان يجب للمرأة التي مات عنها زوجها من النفقة والكسوة سنة كاملة بما فرض الله تعالى لها من ميراثها منه . وهو الربع إن لم يكن له ولد والثلث إن كان له ولد .

(١) س ٢٨٥ ج ٣ معالم السنن (باب المبتوتة تخرج بالنهار) .

(٢) س ٥٤ ج ١٧ — الفتح الرباني . و س ١٠٨ ج ١٠ نووى مسلم (خروج المعتدة البائن والمتوفى عنها زوجها) وس ١١٦ ج ٢ مجتبى (خروج المتوفى عنها بالنهار) . وس ٣٢٠ ج ١ سنن ابن ماجه (هل تخرج المرأة في عدتها ؟) وس ٤٣٦ ج ٧ سنن البيهقي (كيفية سكني المطلقة والمتوفى عنها) .

(٢٣) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّوَدِيُّ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَنُسخَ ذَلِكَ بِآيَةِ الْمِيرَاثِ بِمَا فُرِضَ لَهُنَّ مِنَ الرَّبْعِ وَالْثَمَنِ . وَنُسخَ أَجَلَ الْحَوْلِ بِأَنْ جُعِلَ أَجَلُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .

﴿ش﴾ هذا أثر . وقد تقدم سنده بأثره ص ١٢١ .

(المعنى) (والذين يتوفون منكم ويذرون) أى يتركون (أزواجا وصية) بالنصب أى فليوصوا وصية (لأزواجهم) وقرئ بالرفع أى كتب عليهم وصية (متاعاً) مفعول محذوف أى ممتوهن متاعاً . وهو بيان الموصى به وهو نفقة سنة وكسوتها وسكنائها (إلى) تمام (الحول) من حين وفاة الزوج (غير إخراج) حال من الزوجات أى غير مخرجات أى لا يجوز إخراجهن من مساكنهن التى كن فيها قبل وفاة الزوج . نزلت هذه الآية فى رجل من أهل الطائف يقال له حكيم بن الحارث هاجر إلى المدينة وله أولاد ومعه أبواه وامراته فأتى فأنزل الله هذه الآية فأعطى الله صلى الله عليه وسلم والديه وأولاده من ميراثه ولم يعط امرأته شيئاً وأمرهم أن ينفقوا عليها من تركه زوجها حولا كاملاً . وكانت عدة الوفاة فى ابتداء الإسلام حولا . وكان يحرم على الوارث إخراجها من البيت قبل تمام الحول . وكانت نفقتها وسكنائها واجبة فى مال زوجها سنة ما لم تخرج . ولم يكن لها الميراث فإن خرجت من بيت زوجها سقطت نفقتها . وكان على الرجل أن يوصى بها فكان كذلك حتى نزلت آية الميراث^(١) (فنسخ ذلك) أى نسخ الله تعالى التمتع المذكور والوصية لهن (بآية الميراث) وهى قوله تعالى : « ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم »^(٢) (بما فرض لهن) أى للزوجات (من الربع) إن لم يكن للزوج ولد (والثمن) إن كان له ولد (ونسخ أجل الحول) أى نسخ الله تعالى اعتداد التوفى عنها زوجها سنة كاملة (بأن جعل أجلها) أى مدة العدة (أربعة أشهر وعشراً) وهذا إذا لم تكن المرأة حاملاً وإلا فعدتها بوضع حملها كما سيأتى فى « باب عدة الحامل » إن شاء الله تعالى .

(١) ص ٥٨٧ ج ١ معالم التنزيل للنبوى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم . .)

(٢) سورة النساء آية ١٢ .

(الفقه) دل هذا الأثر (١) على أنه كان في صدر الإسلام يجب على الزوج قبل وفاته أن يوصي زوجته بما يكفيها مدة عدتها وهي سنة كاملة ثم نسخ الله تعالى هذا بأية الميراث. ولا نعلم في هذا خلافاً.
(ب) على أن عدة المتوفى عنها زوجها في صدر الإسلام كانت حولا كاملا ثم نسخ الله تعالى هذا بجعل عدتها أربعة أشهر وعشر. وعلى هذا أجمعت الأئمة سلفاً وخلفاً. واتفقوا على أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر. واختلفوا في قوله غير إخراج. فالجمهور على أنه نسخ أيضاً.
أفاده الحافظ^(٢).

(والأثر) أخرجه أيضاً النسائي^(٣).

{ ٤٣ } — باب إحداد المتوفى عنها زوجها {

أى في بيان مشروعية ترك المرأة التي مات عنها زوجها الزينة والطيب أربعة أشهر وعشر ليال مع أيامهن. والإحداد بكسر الهمزة من أحذت المرأة إذا لبست ثياب الحزن وتركت الزينة والطيب.

(١٠٨) { ص } حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ . قَالَتْ زَيْنَبُ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُوَيْبَانَ فَدَعَتْ بِطِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ خَلَقُ أَوْ غَيْرُهُ فَدَهَنَتْ مِنْهُ جَارِيَةً ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِهَا ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا لِيَ بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . قَالَتْ زَيْنَبُ : وَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا فَدَعَتْ بِطِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا لِيَ بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ - وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ - لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . قَالَتْ زَيْنَبُ :

(١) ص ٣٩٨ ج ٩ فتح الباري . الشرح (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا . .)

(٢) ص ١١٥ ج ٢ مجتبى (نسخ متاع المتوفى عنها بما فرض لها من الميراث) .

وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ : جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ اشْتَكَيْتُ فَيَنْهَا أُنْفِكَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ : لَا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ . قَالَ حُمَيْدٌ فَقُلْتُ لِزَيْنَبَ : وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ : كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا وَلَبِسَتْ شَرًّا نِيَابَهَا وَلَمْ تَمْسَ طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَلَمَةُ ثُمَّ تُؤْتَنِي بِدَابَةِ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَائِرٍ فَتَفْتَضُّ بِهِ فَقَلَمًا تَفْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ ثُمَّ تَخْرُجُ فَتَهْطِلُ بِعَرَّةٍ فَتَرْمِي بِهَا ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدُ مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : الْحِفْشُ : بَيْتٌ صَفِيرٌ .

(ش) (السند) (القنعبي) (عبد الله بن مسلمة) و (عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم . و (حميد بن نافع) أبو أفلح الأنصاري المدني مولى صفوان بن أوس أو ابن خالد . ويقال مولى أبي أيوب الأنصاري . روى عن أبي أيوب وعبد الله بن عمرو وزينب بنت أبي سلمة وغيرهم . وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري وبكير بن الأشج وأيوب بن موسى القرشي وشعبة وغيرهم . وفرق ابن المديني بين حميد بن نافع الذي يروي عن زينب بنت أبي سلمة وبين الذي يروي عن أبي أيوب وعبد الله بن عمرو ورجحه البخاري . وجعلهما أبو حاتم واحداً . وثقه النسائي وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : ثقة من الثالثة . روى له الجماعة . و (زينب) بنت أبي سلمة . بيبة النبي صلى الله عليه وسلم .

(المعنى) (أنها أخبرته) أي أن زينب أخبرت حميد بن نافع (بهذه الأحاديث الثلاثة) وهي حديث أم حبيبة حينما جاءها نبي أبيها وحديث زينب بنت جحش حينما جاءها نبي أخيها وحديث أم سلمة في قصة المرأة التي اشتكت بنتها واستأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في إكفها لها (قالت زينب) في الحديث الأول (دخلت على أم حبيبة) رملة أم المؤمنين رضي الله عنها (حين توفي أبوها أبو سفيان) صخر بن حرب . أسلم عام الفتح وشهد حديقاً معه صلى الله عليه وسلم (فدعت بطبيب فيه صفرة خلوق أو غيره) بإضافة صفرة إلى خلوق من إضافة الصفة إلى الموصوف . ويحتمل أنه بالرفع صفة لصفرة والخلوق بفتح المعجمة بوزن صبور، نوع من أنواع الطوب يدهن به (فدهنت منه جارية) لم أنف على

اسمها (ثم مست بعارضها) أى مسحت أم حبيبة جانبي وجهها بالصفرة (ثم قالت والله مالى بالطيب من حاجة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم توفى (غير أنى) ما مسست الطيب إلا إظهارا لترك الإحداد على أبى ، لأنى (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفى بمعنى انتهى للتأكيد . والوصف بالإيمان مشعر بالتعليل فالإيمان بحمل صاحبه على أنه لا يجترى على ارتكاب ما نهى الله عنه (أن تحمد) بضم القاء وكسر الحاء المهملة من الرباعى ويجوز فتح أوله وضم ثانيه من الثلاثى . وأنكره الأصمى . ومعنى الإحداد منع الحدة نفسها من الزينة والطيب فى بدنها ومنع الخطاب من خطبتها (على ميت) قريبا أو أجنبيا (فوق ثلاث ليال) فلمأ أن تحمد على غير الزوج ثلاثا فأقل (إلا على زوج) فتحد عليه (أربعة أشهر وعشرأ) من الأيام والليالى عند الجمهور . فلا تنتهى عدتها حتى تدخل الليلة الحادية عشرة . وقال الأوزاعى وغيره : المراد عشر ليال فتحد فى اليوم العاشر . وهذا فى غير الحامل . وأما الحامل فعدتها بوضع الحمل . (قالت زينب) بنت أبى سلمة بالسند السابق فى الحديث الثانى (ودخلت على زينب بنت جحش) زوج النبي صلى الله عليه وسلم - وأمها أميمة عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت عبد المطلب - تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة خمس من الهجرة . وبسببها نزلت آية الحجاب وهى قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ إِلَيْكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ الْآيَةُ^(١) . وكانت قبله صلى الله عليه وسلم عند زيد بن حارثة رضى الله تعالى عنه ماتت سنة عشرين من الهجرة وعمرها خمسون أو ثلاث وخمسون سنة^(٢) . (حين توفى أخوها) يحتمل أنه عبيد الله بن جحش أسلم قديما وهاجر بزوجه أم حبيبة بنت أبى سفيان إلى الحبشة . ثم تمصر هناك ومات . فتزوج النبي صلى الله عليه وسلم بعده أم حبيبة^(٣) . ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره (فدعت) زينب (بطيب فست منه) أى شيئا من جسدها (ثم قالت والله مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - وهو على المنبر - لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد على ميت فوق ثلاث ليال) أباح الشارع للمرأة أن تحمد على غير الزوج ثلاثة أيام ، لما يقاب عليها من لوعة الحزن . وليس هذا واجبا للاتفاق على أن الزوج لو طلبها للجماع حينئذ لم يحمل لها منه (إلا على زوج) فتحد عليه

(١) سورة الأحزاب آية ٥٣ .

(٢) انظر ترجمتها ص ٣٦٦ ج ٥ الدين الخالص (ترجمة زينب جحش) .

(٣) انظر قصة زواجه صلى الله عليه وسلم أم حبيبة ص ٢٥٠ ج ٣ تكملة المنهل . و ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ منه .

(أربعة أشهر وعشرا) من الأيام والليالي على ما تقدم (قالت زينب) بنت أبي سلمة بالسند السابق .
 في الحديث الثالث (وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة) هي عائشة بنت نعيم بن عبد الله
 (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابنتي) لم تنف على اسمها (توفى عنها
 زوجها) المفيرة المخزومي كما في الطبراني (وقد اشتكت عينها) بالنصب . ورجحه المنذرى . ويجوز
 الرفع . ورجحه النووي ، لأن في بعض أصول مسلم اشتكت عينها (أفكحلمها ؟) بضم الحاء .
 وقد تفتح من بابي نصر ومنع . (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) تسكتحلينها (مرتين
 أو ثلاثا) أى سألته مرتين أو ثلاثا (كل ذلك يقول لا) تأكيداً للمنع . ولعل سؤالها كان عن
 كل مخصوص وهو كل الزينة . وأما ما لا زينة فيه من الأكحال كالصبر وما يسمونه بالقطرة
 وأشباهاها فالظاهر أنه لا مانع منه لإباحة التداوى من الأمراض لاسيما ما يؤدي تركه إلى الضرر .
 (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هي) أى العدة (أربعة أشهر وعشر) بالرفع . هكذا
 في بعض النسخ . وفي بعضها بالنصب على حكاية لفظ القرآن . والظاهر النسخة الأولى لموافقتها
 القواعد . والمعنى لا تستكثرى مدة العدة ومنع الاكتحال فيها فإنها قليلة (وقد كانت إحداكن
 في الجاهلية) وفي صدر الإسلام تعتد بعد وفاة زوجها سنة كاملة تخفف الله تعالى عنك ذلك وجعلها
 أربعة أشهر وعشراً . وكانت (ترى بالبعرة) بفتح الموحدة وإسكان العين المهملة أو بفتحها وهى
 روثة ذى الخلف والظلف والجمع أبعاد (على رأس الحول) أى بعد تمام السنة من الوفاة (قال حميد)
 ابن نافع بالسند السابق (فقلت لزيب) بنت أبي سلمة (وما) معنى قوله صلى الله عليه وسلم
 (ترى بالبعرة على رأس الحول ؟ فقالت زيب كانت المرأة) في الجاهلية (إذا توفى عنها زوجها
 دخلت حفشاً) بكسر فسكون وهو بيت صغير كما قاله المصنف بعد . وفسره مالك بأنه البيت الرديم
 وعند النسائي : عمدت إلى شر بيت لها فجلست فيه (ولبست ثيابها) أى أردأها . وفي رواية
 الشيخين فقال : لانكسحل قد كانت إحداكن تمسكت في شر أحلاسها أو شر بيتها . والأحلاس جمع
 حلس بكسر فسكون ، ثوب أو كساء رقيق . والمراد أنها كانت تلبس ثياباً ثقلة . (ولم تمس طيباً ولا
 شيئاً) يشبهه (حتى تمر بها سنة) وهى مدة عدة الوفاة حينئذ (ثم توفى) بضم فسكون ففتح (بداية)
 بالتفوين (حمار) بالجر بدل من دابة (أو شاة أو طائر) أو للتفوين . وإطلاق الدابة عليهما حقيقة لغوية
 والدابة في الأصل ما دب من الحيوان وغلب على ما يركب (فتفتض به) من الافتضاخ بالثناة الفوقية
 بعدها فاء ثم مثناة فوقية آخره ضاد معجمة أى تمسح به جلدها . وقال ابن وهب معناه تمسح بيدها
 عليه أو على ظهره . وقيل معنى تفتض به تغتسل بالماء المذب للإبقاء حتى تصير كالفضة (فقلما

تفتض بشيء) مما ذكر . وما مصدرية أى قل افتضاها بشيء (إلامات ثم تخرج) من حفتها (فتعطى) بضم التاء وفتح الطاء المهملة مبنيا للمفعول (بكرة) من بحر الإبل أو الغنم (فترى بها) أمامها فيكون ذلك إحلالا لها . وفي رواية ابن وهب عن مالك : فترى ببعرة من بحر الغنم من وراء ظهرها . وفي رواية شعبة عند البخاري : فإذا كان حول فر كلب رمت ببعرة . وظاهره أن رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب سواء أطال زمن انتظار مروره أم قصر . وبه جزم بعضهم (ثم تراجع) بضم الفوقية وكسر الجيم (بعد) أى بعد ما ذكر من الافتضاخ والرى (ما شاءت من طيب أو غيره) مما كانت ممنوعة منه في العدة . وهذا التفسير لم تسفده زينب وساقه شعبة عن حميد بن نافع مرفوعا ولفظه في الصحيحين : عن زينب عن أمها أن امرأة توفى زوجها تخافوا على عينيها فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنوه في السكحل فقال : لا كانت إحداكن تسكون في شرب بيتها في أحلاسها . فإذا كان حول فر كلب رمت ببعرة فخرجت أفلا أربعة أشهر وعشرا ؟

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه لا يجوز للمرأة أن تحمد على ميت أكثر من ثلاث ليال بأيامها إلا إن كان زوجها ولا نعلم في ذلك خلافا (قال) الحافظ : وأخذ من الحصر في قوله إلا على زوج أنه لا يزداد على الثلاث في غير الزوج أبان كان أو غيره « وأما ما أخرجه » أبو داود في المراسيل من رواية عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن تحمد على أبيها سبعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام [٦٦] « فلو صح » لكان خصوص الأب يخرج من هذا العموم ، لكنه مرسل أو معضل ، لأن جل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين لم يرو عن أحد من الصحابة إلا الشيء اليسير عن بعض صفار الصحابة^(١) . (ب) دل أيضاً على مشروعية إحداد المرأة على زوجها أربعة أشهر وعشرا . واختلاف العلماء في الإحداد أهو واجب أم لا ؟ فالجمهور من السلف والخلف على أنه واجب على الزوجة المتوفى عنها زوجها مستدلين بما تقدم في الحديث عن أم سلمة في قصة التي اشتكت بنتها عينا أن النبي صلى الله عليه وسلم منعهما من الاكتحال بقوله : لا مرتين أو ثلاثا . وقال الحسن البصري : لا يجب عليها الإحداد ، لما روى عبد الله بن شداد عن أسماء بنت حميس قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب . فقال لا تحمدى بعد يومك هذا . أخرجه أحمد وصححه ابن حبان^(٢) [٦٧] « قال » ابن المنذر وقد دفع أهل

(١) ص ٣٩٣ ج ٩ فتح الباري . الشرح (تحمد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا) .

(٢) ص ٣٦٩ ج ٦ مسند أحمد (حديث أسماء بنت حميس رضى الله عنها) .

العلم هذا الحديث بوجوه . وقال أحمد وإسحاق : هذا الشاذ من الحديث لا يؤخذ به ^(١) . وقال الحافظ : إن البيهقي أعلّ الحديث بالانقطاع . فقال : لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء بنت عيسى . وهذا تعليل مدفوع فقد صحح الحديث أحمد : لكن قال إنه يخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد (قلت) وهو مصير منه إلى أنه يعله بالشذوذ ^(٢) .

(ج) دل قوله لا يحل لامرأة بمفهومه على أنه لا إحداد على الصغيرة وبه قال الحنفيون ، لأنها غير مكلفة (وقال) الجمهور : لإحداد واجب عليها كالكبيرة . وأجابوا عن التقييد بالمرأة بأنه خرج مخرج الغالب . وعن كونها غير مكلفة بأن الخطاب بمنعها مما تمنع منه الحدة هو وليها . وظاهر الحديث عدم الفرق بين كون المرأة مدخولا بها أو غير مدخول بها حرة كانت أو أمة إذا مات عنها زوجها لا سيدها لتقييده صلى الله عليه وسلم في الحديث بقوله إلا على زوج خلافا للحنفيين . قاله الحافظ ^(٣) (د) وبظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، استدلل الحنفيون على أن الذمية لا إحداد عليها وبه قال أبو ثور وبعض المالكية ، لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الإحداد من أحكام من يؤمن بالله واليوم الآخر فلا تدخل فيه الذمية . ولذا ترجم على حديث الباب النسائي بقوله « ترك الزينة للحادة المسلمة دون اليهودية والنصرانية » قالوا : ودردله صلى الله عليه وسلم عن اللفظ العام إلى الخاص المقيد بالإيمان ، يقتضى أن هذا من أحكام الإيمان وواجباته فكأنه قال من التزم الإيمان فهذا من شرائعه وواجباته « وقال » الجمهور : إن الإحداد كما يجب على المؤمنة يجب على الذمية أيضاً ، لأن حقوقها في النكاح تحقّق المسلمة فكذلك فيما عليها فإنه يتعلق به حق الزوج المسلم فيلزمها كما تلزمها العدة ولهذا لا يلزمونها بالإحداد في عدتها من الذمي المتوفى عنها ولا يتعرض لها فيها قصار هذا كعمودهم مع المسلمين فإنهم يلزمون فيها بأحكام الإسلام يتعرض لعمودهم مع بعضهم بعضاً « والحديث » يرجع مذهب الأولين ودل قوله : أن تمد على ميت على أنه لا إحداد على زوجة المفقود ، لأنه لم تتحقق وفاته خلافاً للمالكية ^(٤) . وهذا بالنسبة للمتوفى عنها زوجها . وأما المطلقة فإن كانت رجعية فلا إحداد عليها اتفاقاً . وأما البائن فقال مالك والشافعي وابن المنذر : إن المطلقة بائناً لا إحداد عليها ، لأن نص الحديث في المتوفى عنها زوجها لا في المطلقة « وقال » الحكم بن عتيبة والحنفيون وأبو ثور : إن المطلقة ثلاثاً يجب عليها الإحداد . وهو قول ضعيف للشافعي قياساً على المتوفى عنها زوجها وذلك لأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه ولا ريب

(١) س ١٨١ ج ٣ الجامع لأحكام القرآن (وأجمع الناس على وجوب الإحداد) .

(٢) س ٣٩٤ ج ٩ فتح الباري . الشرح (قصة فاطمة بنت قيس) . (٣ ، ٤) س ٣٩٢ وس ٣٩٣ منه .

أن الإحداد معقول المعنى وهو أن إظهار الزينة والطيب والحلى مما يدعو المرأة إلى الرجال ويدعو الرجال إليها فلا تؤمن أن تكذب في انقضائها عدتها استعجالاً لذلك فنفعت من دراعى ذلك وصدت إليه الذريعة . وهذا مع أن الكذب في عدة الوفاة يتعذر غالباً بظهور موت الزوج وكون العدة أياماً معدودة بخلاف عدة الطلاق فإنها بالأقراء رهى لانعلم إلا من جهتها . فكان الاحتياط لها أولاً . قاله ابن القيم^(١) (وأجاب) الجمهور بأن هذا قياس عقلي في مقابلة النص وهو حديث الباب فلا يعول عليه (وظاهر) حديث أم سلمة نهى المحدث عن الأكل كحال . ولو احتاجت إليه (قول) الحافظ : وقد حمل بعضهم النهى في حديث الباب على التنزيه جمعاً بين الأدلة . وسيأتى مزيد لذلك في « باب ما تجتنبه المعتدة » إن شاء الله تعالى .

(والحديث) أخرجه أيضاً الشافعي وباقي الجماعة^(٢) .

﴿ ٤٤ ﴾ — باب في المتوفى عنها زوجها تنتقل

أى هل تنتقل المرأة التي توفى عنها زوجها زمن العدة من بيت زوجها ؟

(١٠٩) ﴿ ص ﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ عَمِّهِ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّ الْفُرَيْمَةَ بِنْتَ مَالِكِ ابْنِ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِ خُدْرَةَ فَإِنْ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أُغْبِدٍ لَهُ أَبْقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرَفِ الْقُدُومِ لِحَقِّهِمْ فَقَتَلُوهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فَإِنِّي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنِ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ قَالَتْ : فَخَرَجْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ

(١) ص ٢٢٢ ج ٤ زاد المعاد (إحداد المعتدة) .

(٢) ص ٤١١ ج ٢ بدائع المن . و ص ٨٠ ج ٣ زرقاني الموطأ (ما جاء في الإحداد) . و ص ٤٧ ج ١٧ الفتح الرباني . والحديث عند أحمد مجمل . و ص ٣٩٢ ج ٩ فتح الباري (تحدد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً) . و ص ١١١ ج ١٠ نوى مسلم (الإحداد في عدة الوفاة) . و ص ١١٤ ج ٢ مجتبى (ترك الزينة للحادة للمسلمة دون اليهودية والنصرانية) . و ص ٢٢٠ ج ٢ تحفة الأحوذى (عدة المتوفى عنها زوجها) . و ص ٣٢٨ ج ١ سنن ابن ماجه (كراهية الزينة للمتوفى عنها زوجها) والحديث عنده مجمل .

أَوْ فِي الْمَسْجِدِ دَعَانِي أَوْ أَمَرَنِي فَدُعِيتُ لَهُ ، فَقَالَ : كَيْفَ قُلْتَ ؟ فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي . فَقَالَ : امْكُنِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ السِّكِّابُ أَجَلَهِ قَالَتْ : فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ أُرْسِلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَأَتْبَعَهُ وَقَضَى بِهِ .

(ش) (السند) (سمد بن إسحاق) وعند أحمد سعيد . ولعله تحريف من الناسخ . و (زينب بنت كعب بن حجرة) الأنصارية ذكرها ابن فتحون وابن الأثير في الصحابة . ويؤيده ما روى ابن عبد البر عنها قالت : اشتكى الناس عليا رضي الله عنه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا فسمته يقول : أيها الناس لا تشكروا عليا غواؤه إنه لأخشى في ذات الله من أن يشككي به . ذكره ابن إسحاق^(١) [٦٨] وذكرها غيرها في التابعين . روت عن زوجها أبي سعيد الخدري وأخته الفريمة بنت مالك . وعنها ابنا أخويها سمد بن إسحاق وسليمان بن محمد ابنا كعب بن حجرة . ذكرها ابن حبان في الثقات . وقال في التقريب : مقبولة من الثانية . روى لها أيضا أحمد وباقي الأربعة . و (الفريمة) بضم الفاء مصفورة (بنت مالك) الخدرية نسبة إلى بني خدرية قبيلة من الأنصار . شهدت بيعة الرضوان . وفي سنن النسائي في سياق حديثها : الفارعة . وعند الطحاوي : الفرعة . وأما حبيبة بنت عبد الله بن أبي . روى لها أيضا باقي الأربعة .

(المعنى) (أخبرتها) أي أخبرت الفريمة زينب بنت كعب بن حجرة (أنها) أي الفريمة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرية) بضم فسكون (فإن زوجها) لم نقف على اسمه (خرج في طلب أعبده) بفتح الميم وضم الموحدة جمع عبد . وعند أحمد وابن ماجه قالت : خرج زوجي في طلب أعلاج له جمع عالج وهو القوي الضخم من كفار المعجم (أبقوا) بفتح الميم والموحدة أي هربوا يقال أبق يأبق من باب ضرب ويقال من بابي قتل وتمب (حتى إذا كانوا بطرف القدوم) بفتح القاف وتشديد الدال المهملة وتخفيفها ، موضع على ستة أميال من المدينة (لحقهم فقتلوه) قالت فريمة (فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي) أي بيت أبي (فإني) وعند مالك : فإن زوجي (لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة) ولفظ أحمد : فقتلوه فأتاني نعيمه وأنا في دار شاسعة من دور أهلي فأنيت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فذكرت ذلك له فقالت : إن نمتي زوجي أتاني في دار شاسعة من دور أهلي ولم يدع لي نفقة ولا مال لورثته وليس المسكن له فلو تحوات إلى أهلي وأخوالي لسكان أرفق بي في بعض شأني . قال : تحولى (الحديث) (قالت) فريضة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) أى تحولى (قالت فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد) ولفظ أحمد : فلما خرجت إلى المسجد أو إلى الحجرة . وأولئك من أحد الرواة . ولعل المراد بالحجرة هنا محن الدار (دعاني) صلى الله عليه وسلم (أو أمر بي فدعيت له فقال كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة) أى أعدتها عليه (فقال) صلى الله عليه وسلم (امكثي في بيتك) الذى جاءك فيه نمتي زوجك (حتى يبلغ) أى ينتهى (الكتاب) المقدّر للعدة وهو أربعة أشهر وعشر ليال (أجله) أى آخره . وهو اقتباس من قوله تعالى : ولا تمزقوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله « فإن قيل » كيف أذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في الانتقال من بيتها أولاً ثم أمرها ثانياً بالمقام فيه ؟ وكيف أمرها بالمقام في ذلك البيت مع أنه لم يكن ماسكاً لزوجها ولم يترك لها نفقة ولا مال لورثته ؟ « فالجواب » لعنه صلى الله عليه وسلم أمرها أولاً بالانتقال من ذلك البيت لظهور أن الحالة حالة ضرورة تفضى لها بالانتقال منه . فلما استفصل منها ثانياً تحقق أنه لا ضرورة تدعوها إلى الانتقال بل يجوز لها أن تخرج بالنهار لأداء ضروراتها وحاجاتها . ثم ترجع وتبيت فيه . وتقدم نظير ذلك في « باب المبتوتة تخرج بالنهار » (قالت فامتدّرت فيه أربعة أشهر وعشراً) من الليالي (قالت فلما كان) زمن (عثمان بن عفان) رضى الله عنه . وقعت عنده حادثة تشبه قصة الفريضة . وكان رضى الله عنه قد بلغه قصتها (أرسل إلى فسلّني عن ذلك فأخبرته) بما قضى لي به رسول الله صلى الله عليه وسلم (فأتبعه) عثمان (وقضى به) رضى الله تعالى عنه .

(الفقه) دل الحديث على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت زوجها الذى بلغها نعيه وهى فيه ولا تعتد في غيره . وبه قال الأئمة الأربعة والأوزاعى وإسحاق وجماعة من الصحابة والتابعين . منهم عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسعيد بن المسيب . قال الخطابي : فيه أن المتوفى عنها زوجها السكنى وأنها لا تعتد إلا في بيت زوجها . وقال أبو حنيفة : لها السكنى ولا تبيت إلا في بيتها وتخرج نهاراً إذا شامت . وبه قال مالك والثوري والشافعي وأحمد . وقال محمد بن الحسن : المتوفى عنها لا تخرج في العدة وعن عطاء وجابر والحسن وعلى وابن عباس وعائشة تعتد حيث شامت^(١) .

(١) من ٢٨٧ ج ٣ معالم السنن (باب في المتوفى عنها تنتقل) .

(والحديث) أخرجه أيضا الأئمة وباقي الأربعة والحاكم وصححه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح^(١) .

﴿ ٤٥ - باب من رأى التحول ﴾

أى فى بيان دليل من قال إن المتوفى عنها زوجها لا يلزمها الاعتداد فى بيته بل تعتد حيث شاعت .

(٢٤) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّوْزِيُّ ثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ ثَنَا شَيْبُلٌ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ قَالَ : قَالَ عَطَاءٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا فَمَتَّعْتُ حَيْثُ شَاءَتْ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرَ إِخْرَاجٍ . قَالَ عَطَاءٌ : إِنْ شَاءَتْ اعْتَدْتُ عِنْدَ أَهْلِهَا وَسَكَدَتْ فِي وَصِيَّتِهَا وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ . قَالَ عَطَاءٌ : ثُمَّ جَاءَ الْمِيرَاثُ فَذَسَخَ السُّكْنَى تَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ .

﴿ش﴾ هذا أثر (السند) (موسى بن مسعود) أبو حذيفة النهدي بفتح النون وسكون الهاء البصري . روى عن الثوري وعكرمة بن عمار وزهير بن محمد وغيرهم . وعنه الذهلي وأبو حاتم ويعقوب بن سفيان ومحمد بن غالب وأبو مسلم السكبي وجماعة . وثقه العجلي وقال : صدوق . وقال أبو حاتم : صدوق معروف . وذكره ابن حبان فى النقائ ، وقال : يخطئ . وقال ابن خزيمة لا يحتج به . وقال الحاكم : ليس بالقوى عندم . وقال ابن قانع : ضعيف . وقال الحاكم أبو عبد الله : كثير الوم سى الحفظ . وقال الدارقطني : كثير الوم تسكلموا فيه . وثقه ابن سعد . وقال فى التقريب : صدوق سى الحفظ من صفار القاسعة . مات سنة ٢٢٠ هـ روى له أيضا البخارى والترمذى وابن ماجه . و (شبل) بكسر فسكون هو ابن عباد المسكى القارى . روى عن أبى الطوفل وهب بن سهل الساعدي وعمر بن دينار وأبى الزبير وجماعة . وعنه ابن المبارك وابن هبينة وروح

(١) س ٧٥ ج ٣ زرقانى الموطأ (مقام المتوفى عنها زوجها فى بيتها حتى تحل) . وس ٤٠٩ ج ٢ بدائم الآن . وس ٣٧٠ ج ٦ مسند أحمد (حديث فريفة بنت مالك رضى الله عنها) وس ٣٢٠ ج ١ سنن ابن ماجه (أبى تعتد المتوفى عنها زوجها) . وس ٢٢٤ ج ٢ تحفة الأحوذى . وس ١١٣ ج ٢ مجتبى (مقام المتوفى عنها فى بيتها حتى تحل) . وس ٢٠٨ ج ٢ مستدرک .

ابن عبادة وسعد بن إبراهيم وعبد الله بن زياد المسكي وطائفة . وثقه أحمد وابن معين والمصنف . وقال : إلا أنه يرى القدر . وذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني : ثقة . وقال في التقریب : ثقة روى بالقدر من الخامسة . روى له أيضاً البخاري والنسائي وابن ماجه في التفسير . قيل مات سنة ١٤٨ هـ . و (ابن أبي نجيع) بفتح النون وكسر الجيم ، اسمه عبد الله بن يسار المسكي . و (عطاء) ابن أبي رباح .

(المبنى) (نسخت هذه الآية) وهي قوله تعالى : « فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ »^(١) (عدتها) أى عدة المرأة المتوفى عنها زوجها (عند أهلها) أى كانت سكنها في عدة الوفاة عند أهل زوجها واجبة نسخ ذلك بقوله تعالى : « فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » (فتمتد) المرأة المتوفى عنها زوجها (حيث شئت) عند أهل زوجها أو في بيت أبيها ، لأن السكنى تبع للعدة (وهو) أى المنسوخ حكمه (قول الله عز وجل غير إخراج) فصدر الآية منسوخ بمجرها (قال عطاء) مفسراً لما رواه عن ابن عباس (إن شئت اعتدت عند أهله) أى أهل زوجها . وفي رواية للبخاري : عند أهلها . ورواية المصنف أولى (وسكنت في وصيتها) المذكورة في قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَقَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ » أى ليس لأهل زوجها أن يخرجوها (وإن شئت خرجت) من بيت زوجها فتمتد حيث شئت (أقول الله عز وجل فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ) لدلالته على التخيير (قال عطاء) ثم جاء الميراث (أى قوله تعالى : « وَلَمَنْ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ » (فنسخ) أى الميراث (السكنى) وترك الوصية فلا سكنى لها على أهل زوجها (تمتد حيث شئت) زاد البخاري : ولا سكنى لها . قال ابن كثير : هذا القول الذى عول عليه مجاهد وعطاء من أن هذه الآية لم تدل على وجوب الاعتداد سنة كما زعمه الجمهور حتى يكون ذلك منسوخا بأربعة أشهر وعشر . وإنما دلت على أن ذلك كان من باب الوصية بالزوجات أن يمكن من السكنى في بيوت أزواجهن بعد وفاتهم حولا كاملا إن اخترن ذلك . ولهذا قال وصية لأزواجهم أى يوصيكم الله بهن وصية^(٢) هذا وقد تقدم في «باب نسخ متاع المتوفى عنها بما فرض لها من الميراث» عن ابن عباس أنه نسخ أجل إلزامها

(١) سورة البقرة آية ٢٤٠ وصدرها : (والذين يتوفون منكم) .

(٢) س ٥٨٨ ج ١ تفسير ابن كثير (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهن الآية) .

بالمدة حولاً كاملاً بقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً »^(١) .

(الفقه) دل الأثر (١) على أن المتوفى عنها زوجها كانت في صدر الإسلام ملزمة بالاعتداد في بيت أهل زوجها ، لقوله تعالى (غير لإخراج) فـنسخ الله تعالى هذا بقوله : « فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن » الآية فصارت مخيرة بين أن تعتد عند أهلها أو في بيت أهلها (ب) على أنه كان في صدر الإسلام من توفي زوجها تلزم ورثته بالإفراق عليها مدة العدة ثم نسخ الله تعالى هذا بقوله « ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لهن ولد » الآية فصار لاحق لها في السكنى في بيت أهل زوجها الاكتفاء بما استحقته من الميراث . وبهذا قال ابن عباس وعلي بن أبي طالب وجابر وعائشة رضي الله عنهم . وطاوس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز . أخذوا بهذا الأثر « وأجابوا » عن حديث الفريضة بأنه أهله ابن حزم وعبد الحق بجهالة حال زينب بنت كعب بن حجرة الراوية له عن الفريضة « وأجيب » بأن زينب المذكورة وثقها الترمذي وذكرها ابن فتحون وغيره في الصحابة « وأما ما روى » عن علي بن المديني من أنه لم يرو عنها غير سعد بن إسحاق « فردد » بما في مسند أحمد من رواية سليمان بن محمد بن كعب بن حجرة عن عمته زينب في فضل الإمام علي كرم الله وجهه . قاله الشوكاني^(٢) . وقد أعل الحديث أيضاً بأن في سننه سعد بن إسحاق . وتعقبه ابن القطان . بأنه قد وثقه النسائي وابن حبان ووثقه أيضاً يحيى بن معين والدارقطني . وقال أبو حاتم : صالح الحديث وروى عنه جماعة من أكابر الأئمة ولم يتكلم فيه بمرح . وغاية ما قاله فيه ابن حزم وعبد الحق أنه غير مشهور . وهذه دعوى باطلة . فإن من يروى عنه مثل سفيان الثوري وحاد بن زيد ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد والداروردي وابن جريج والزهري وغيرهم ، كيف يكون غير مشهور^(٣) ومن هذا يعلم أن الراجع ما دل عليه حديث الفريضة بنت مالك^(٤) من أن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت زوجها لا في غيره . وهو قول الأئمة والجمهور .

(والأثر) أخرجه أيضاً الطبري وأخرجه النسائي مختصراً والبخاري معلقاً^(٥) .

(١) تقدم بالمصنف أثر ٢٣ من ٣٣٨ (باب نسخ متاع التوفى عنها بما فرض لها من الميراث) .
 (٢) لعله يريد الحديث المتقدم بالشرح عن ابن إسحاق رقم ٦٨ من ٣٤٦ (زينب بنت كعب بن حجرة) .
 (٣) من ١٠١ ج ٧ نيل الأوطار (باب أين تعتد المرأة للتوفى عنها ؟)
 (٤) هو الحديث رقم ١٠٩ بالمصنف من ٣٤٥ (باب في التوفى عنها زوجها تنتقل) .
 (٥) من ٣٦٢ ج ٢ جامع البيان . ومن ١١٣ ج ٢ مجتبى (الرخصة للتوفى عنها زوجها أن تعتد حيث شاءت)
 ومن ٣٩٨ ج ٩ فتح الباري (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً) .

(٤٦) - باب فيما تجتنبه المعتدة في عدتها

أى في بيان الأشياء التى تنهى المرأة المتوفى عنها زوجها عن استعمالها .

(١١٠) (ص) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي إِسْرَاهِيمَ الدَّورِيُّ ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ ح وَثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ الْقُمِسْتَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ بَكْرِ السَّمْعِيُّ عَنْ هِشَامٍ وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْجَرَّاحِ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُحِدُّ الْمَرْأَةُ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّمَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَغَشْرًا وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْنُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَسْكُنُ حِلًّا وَلَا تَمَسُّ حَبِيبًا إِلَّا أُذُنَى طُحْرَتِهَا إِذَا طُهِرَتْ مِنْ مَحِيضِهَا بِبُذَّةٍ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ . قَالَ يَزِيدُ بْنُ مَكَانَ عَصَبٌ : إِلَّا مَنْسُولًا . وَزَادَ يَزِيدُ بْنُ مَكَانَ وَلَا تَخْتَضِبُ .

(ش) (السند) (يحيى بن أبى بكير) أبو زكريا السكرمانى . و (عبد الله بن الجراح) بن سعد التميمى أبو محمد . سكن نيسابور . روى عن حماد بن زيد ومالك وحفص بن غياث ووكيع وجماعة . وعنه محمد بن عبد الوهاب وأبو زرعة وأبو حاتم وإبراهيم بن أبى طالب وطائفة . قال أبو زرعة : صدوق وقال أبو حاتم : كان كثير الخطأ ومحل الصدق . ووثقه النسائى وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : مستقيم الحديث . وقال الحاكم : محدث كبير سكن نيسابور وبها انتشر علمه . وقال فى التقريب : يخطئ من العاشرة . مات سنة ٢٣٢ هـ روى له أيضاً مالك وابن ماجه . و (القمستانى) بضم القاف والماء بعدها مهملة ثم مثناة فوقية نسبة إلى قمستان بضم القاف والماء . بلد بالعجم بين هراة ونيسابور . فتحها عبد الله ابن عامر بن كرزى أيام عثمان بن عفان رضى الله عنه سنة ٢٩ من الهجرة . أفاده فى معجم البلدان . و (عبد الله بن بكر) أبو وهب الباهلى المصرى سكن بغداد . وفى بعض النسخ عبد الله بن أبى بكر . ولعله تحريف من النسخ روى عن حميد الطويل وسعيد بن أبى عروبة وبهز بن حكيم ومبارك بن فضالة وجماعة . وعنه أحمد وعلى بن المدينى وبشر بن آدم ومحمد بن حاتم وطائفة . وثقه أحمد وابن معين والمجلى . وقال ابن معين وأبو حاتم : صالح وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقا . وقال الدارقطنى : ثقة مأمون . وقال ابن قانع : ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال فى التقريب : امتنع من القضاء ثقة حافظ من التاسعة . مات سنة ٨٨ هـ . و (السمعى) نسبة إلى سهم قبيلة . و (حفصة) بنت سيرين . و (أم عطية) نسبة بنت الحارث صحابية جليلة القدر .

(المعنى) (لا تحم المرأة) بضم الدال المهملة نفي بمعنى النهى ويجوز أن يكون بفتح الدال لتخلص من القاء الساكنين على أن لا ناهية . والإحداد امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة والطيب . وأل في المرأة للاستغراق فتشمل كل امرأة كبيرة كانت أو صغيرة . وفي بعض النسخ : لا تحم امرأة ، بالنسكيز وهو يفيد التعميم لوقوعه في سياق النفي أو النهى (على ميت) أى ميت قريباً كان أو بعيداً (فوق ثلاث) من الليالى والأيام (إلا على زوج فإنها تحم عليه) أى تترك الزينة عليه إذا مات (أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس) بالرفع أو الجزم (ثوباً مصبوغاً) أى بما يؤدي إلى الزينة كالمصفر والزعفران والخضرة والزرقة (إلا ثوب عصب) بإضافة ثوب إلى عصب بفتح فسكون، نوع من البرود اليمنية يعصب غزلها أى يجمع ويشد ثم يصيغ وينسج فيكون بعضه مصبوغاً وبعضه أبيض لم يصل إليه الصبغ لأنه صيغ مصبوباً (ولا تسكتحل) أى بكحل يؤدي إلى الزينة أو ما فيه طيب كالإند . وأما ما لا يؤدي إلى الزينة كأنواع القطرة والششم فإنه يجوز وكذا ما يؤدي إلى الزينة إذا توقف عليه علاج العين فإنه يجوز حينئذ للضرورة . وتقدم مزيد لذلك (ولا تمس طيباً) أى لا يجوز للمعدة أن تتطيب بأى نوع من أنواع الطيب (إلا أدنى طهرتها) أى عند قرب طهرها والقاء في طهرتها زائدة للتأكيد . وعند أحمد والنسائي : ولا تمس طيباً إلا عند طهرها . وعند ابن ماجه : ولا تتطيب إلا عند أدنى طهرها (بنبهة) بضم الفون وإسكان الموحدة بعدها ذال معجمة أى شئ يسير (من قسط) بضم القاف ضرب من الطيب . وقيل هو العود . وهو معروف في الأدوية طيب الريح يقبخر به النفساء والأطفال (أو أظفار) بأو . وفي بعض النسخ بالواو وهو نوع من الطيب لا واحد له من لفظه . وقيل واحد ظفر . وقيل هو شئ من العطر أسود . والقطعة منه شبيهة بالظفر (قال يعقوب) الدورق أحد شئى المصنف في روايته (مكان) قول عبد الله بن الجراح في روايته إلا ثوب (عصب) قال يعقوب مكانه (إلا) ثوباً (مفسولاً) والمعنى أنه يرخص للمعدة أن تلبس الثوب المصبوغ إذا كان مفسولاً لذهاب رونقه وبهجته بالنسل (وزاد يعقوب) في روايته (ولا تحتضب) أى في يد أو غيرها بالخضاب وهو الحفاء . ولا نافية أو ناهية على ما تقدم .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه يجوز للمرأة أن تحم على زوجها المتوفى عنها أربعة أشهر وعشر ليال بأيامها . وأنه لا يجوز لغير الزوجة أن تحم على ميت فوق ثلاث ليال . وتقدم تمام الكلام على ذلك في «باب إحداد المتوفى عنها زوجها» (ب) على أنه لا يجوز للمعدة أن تلبس ثوباً مصبوغاً يتزين به كالمصبوغ بالزعفران والمصفر ونحو ذلك . وأنه يجوز لها أن تلبس ما لا يؤدي إلى الزينة كالمصوب الذى صيغ بعضه وترك بعضه الآخر . ويلحق به ما شاكله مما صيغ بالسواد وما ذهب صفه قال

ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبغة إلا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي ، لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن . ورخص جمهور العلماء في الثياب البيض ومنع بعض متأخري المالكية جيد البيض الذي يتزين به وكذلك جيد السواد وقالت الشافعية : يجوز كل ما صبغ ولا تقصد به الزينة . ويجوز لها لبس الحرير في الأصح ويحرم على الذهب والفضة وكذا اللؤلؤ وفي وجه أنه يجوز . أفاده النووي^(١) وفي قوله صلى الله عليه وسلم : ولا تكتحل دليل على تحريم الاكتحال على الحادة سواء احتاجت إليه أم لا . ويأتي في حديث أم سلمة : نتكتحلن بالليل وتمسحينه بالنهار^(٢) ووجه الجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل لها وإن احتاجت لم يحز بالنهار ويجوز بالليل والأولى تركه فإن فعلته مسحته بالنهار لحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام . وحديث النهي محمول على عدم الحاجة . وحديث التي اشتكت عينها فنهاها رسول الله صلى الله عليه وسلم محمول على أنه نهى تنزيهه . وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عينها . وقد اختلف العلماء في اكتحال الحدة فقال سالم بن عبد الله وساجان بن يسار ومالك في رواية عنه : يجوز إذا خافت على عينها بكحل لا طيب فيه وجوزه بعضهم عند الحاجة وإن كان فيه طيب . ومذهب الشافعي جوازه ليلا عند الحاجة بما لا طيب فيه^(٣) .

(والحديث) أخرجه أيضاً باقي السبعة إلا الترمذي^(٤) .

(١١١) مك (ص) حدثنا هارون بن عبد الله ومالك بن عبد الواحد القسبي قالوا : ثنا يزيد بن هارون عن هشام عن حفصة عن أم عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهَذَا الحديث وأيس في تمام حديثيهما قال القسبي قال يزيد ولا أعلمه إلا قال فيه : ولا تحتضب وزاد فيه هارون : ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوباً عصب .

(١) ص ١١٨ ج ١٠ شرح مسلم (وجوب الإحدا في عدة الوفاة) .

(٢) يأتي بالمصنف رقم ١١٣ ص ٣٥٥

(٣) ص ١١٤ ج ١٠ شرح مسلم (وجوب الإحدا في عدة الوفاة) .

(٤) ص ١٤٩ ج ٧ — الفتح الرباني . و ص ٣٩٧ ج ٩ فتح الباري (القسط للحادة عند الطهر) . و ص ١١٨ ج ١٠ نووي مسلم (الإحدا في عدة الوفاة) . و ص ١١٤ ج ٢ مجتبى (ما تجتنبه الحادة من الثياب المصبغة) و ص ٣٢٨ ج ١ سنن ابن ماجه (هل تحل المرأة على غير زوجها) .

(ش) (مالك بن عبد الواحد) أبو غسان (المسمى) بكسر الميم فسكون السين ففتح الميم .
(و) هشام بن حسان . و (حفصة) بنت سيرين .

(المعنى) (بهذا الحديث) المتقدم (وليس) حديث هارون ومالك عن يزيد بن هارون
(في تمام حديثهما) أى حديث يعقوب الدورقي وعبد الله بن الجراح عن يزيد بن هارون . وقد
أخرج أحمد حديث يزيد بن هارون من رواية محمد بن عبد الرحمن الطفاوى تماماً مثل حديث
يعقوب وابن الجراح . فلعل حديث يزيد عند المصنف من رواية هارون ومالك غير تام مثل حديثهما
(قال) مالك بن عبد الواحد (المسمى) أحد شيوخ المصنف في حديثه (قال يزيد) بن هارون
(ولا أعلمه) أى هشام بن حسان (إلا قال فيه) أى في الحديث (ولا تحتضب وزاد فيه هارون)
ابن عبد الله (ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) وغرض المصنف بهذا بيان الفرق بين لفظ
شيخه هارون والمسمى بأن الفرق بينهما في لفظين « الأول » أن المسمى قال في حديثه عن شيخه
يزيد بن هارون عن هشام : ولا تحتضب بطريق الجزم وأما هارون فالظاهر أنه رواه عن يزيد بطريق
الشك « الثانى » أن هارون زاد في روايته قوله : ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلى آخره . والمسمى
لم يذكر هذه الجملة في روايته .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد بسنده عن أم عطية الأنصارية قالت : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : لا تحم المرأة فوق ثلاث إلا على زوج فإنها تحم عليه أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس
ثوباً مصبوغاً إلا عصباً ولا تسكتحل ولا تنمس طيباً إلا عند طهرها فإذا طهرت من حيضها نهضة
من قسط وأظفار^(١) .

(١١٢) (ص) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ
ابْنُ طَهْمَانَ حَدَّثَنِي بُدَيْلٌ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : أَلْتَوَفَى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَرَّ وَنَ
النَّيَابَ وَلَا الْمُشَقَّةَ وَلَا الْحِلْيَ وَلَا تَحْتَضِبُ وَلَا تَسْكُتَحِلُ .

(ش) (زهير بن حرب) أبو خيثمة . و (بديل) بالقصير ابن ميسرة . و (الحسن بن مسلم)
ابن يناف بفتح الياء وتشديد النون آخره قاف المسكى .

(١) ص ٨٥ ج ٥ مسند أحمد (حديث أم عطية رضى الله عنها) و (نهضة) مفعول لفعل محذوف أى أخذت بهضة

(المعنى) (المتوفى عنها زوجها) المتوفى مبتدأ خبره جملة (لا تلبس) في أيام عدتها . ولا نافية . وهو نفى بمعنى النهى . والمعنى لا تلبس الحدة (المعصفر) أى المصبوغ بالمعصر بضم العين والفاء وهو نبت أصفر يضرب لونه إلى الحمرة (من الثياب ولا المشقة) بضم الميم على صيغة اسم المفعول أى لا تلبس الحدة من الثياب ما كان مصبوغا بالمشق بكسر الميم وهو الطين الأحمر المسمى بالمقرة . وأنتها نظراً للجمع (ولا الحلى) بضم المهملة وكسر اللام ونشديد الياء آخر الحروف جمع حلى بفتح فسكون وهو اسم لكل ما يزين به من الذهب والفضة (ولا تخضب) بالحناء (ولا تكتحل) بالسكحل الأسود .

(الفقه) دل الحديث على أنه لا يحل للمتوفى عنها زوجها لبس المعصفر من الثياب ولا المشق ولا الحلى ولا الاختضاب بالحناء ولا الاكتحال بما يؤدي إلى الزينة كالإئتمد إلآ إذا دعت إليه ضرورة فتكتحل به ليلاً وتمسحه نهاراً . وأما ما لا يؤدي إلى الزينة فلا تمتنع منه . قال الخطابي : واختاف فيما تجتنبه الحدة من الثياب فقال الشافعى : كل صبغ كان زينة أو وشى كان لزينة فى ثوب من اللعصب والحبرة فلا تلبسه الحادة غليظاً كان أورقيقاً . وقال مالك : لا تلبس مصبوغاً بمعصر أو ورس أو زعفران . ولا يكره على مذهبهم لبس المعصب والحبر ونحوه . وهو أشبه بالحديث من قول من منع منه ولا تلبس شيئاً من الحلى لا خاتماً ولا حلة . والخصاب مكروه فى قول الأكر^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والنسائى والبيهقى^(٢) .

(١١٣) (ص) حدثنا أحمد بن صالح بن وهب أخبرني نخرمة عن أبيه قال سمعت الميرة بن الصالح يقول : أخبرني أم حكيم بنت أسيد عن أمها أن زوجها توفى وكانت تشتكى عينيها فتكتحل بالجلأ قال أحمد : الصواب يكحل بالجلأ فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة فأتتها عن كحل الجلأ فقالت : لا تكتحلي به إلآ من أمر لا بد منه بشئ عليك فتكتحلي بالليل وتمسحينه بالنهار ثم قالت عند ذلك أم سلمة : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفى

(١) س ٢٨٨ ج ٢ معالم السنن (باب ما تجتنب المعتدة) (والحبرة) كعنة ثوب من قطن غطط والجمع جبر كعنب.

(٢) س ٤٦ ج ١٧ — الفتح الربانى . وس ١١٤ ج ٢ مجتبه (ما تجتنب الحادة من الثياب) . وس ٤٤٠ ج ٧

سنن البيهقى (صكيف الإحداد) .

أَبُو سَلَمَةَ وَقَدْ جَمَلْتُ عَلَى عَيْفَى صَبْرًا فَقَالَ : مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ ؟ فَقَالَتْ إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ طَيْبٌ . قَالَ : إِنَّهُ يَشِبُّ الْوَجْهَ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَتَنْزِعِيهِ
بِالنَّهَارِ وَلَا تَمْنَشِيهِ بِالطَّيِّبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ فَإِنَّهُ خِضَابٌ قَالَتْ : قُلْتُ يَا أُمَّ سَلَمَةَ
أَمْنَشِطُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ بِالسَّدْرِ تُغْلِفِينَ بِهِ رَأْسَكَ .

(ش) (السند) (أحمد بن صالح) المصري . و (ابن وهب) عبد الله . و (مخرمة) بن بكير .
(أبوه) بكير بن عبد الله بن الأشج . و (المغيرة بن الضحاك) بن عبد الله بن خالد بن حزام
بكسر الحاء المهملة القرشي الأسدي الخزاعي المدني . روى عن عم جده حكيم بن حزام مرسلًا وعن
أم حكيم بنت أسيد حديث الباب . وعنه بكير بن عبد الله بن الأشج . ذكره ابن حبان في الثقات .
وقال في التقريب : مقبول من السادسة . روى له أيضاً النسائي . و (أم حكيم بنت أسيد) بفتح الهمزة
وكسر المهملة . روت عن أمها هذا الحديث وعن المغيرة بن الضحاك . قال في التقريب : لا يعرف
حالتها من السادسة . روى لها أيضاً النسائي . و (أمها) قال الحافظ لم أقف على اسمها .

(المعنى) (أن زوجها توفي) لم نقف على اسمه (وكانت تشتكى عينيها فتكتحل بالجللاء)
بفتح الجيم وكسرها مع المد وقد يقصر . وهو الإنمذ بكسر الهمزة والميم وهو نوع من الكحل يجلو
البصر وينفع العين لاسيما من كان كبير السن ضعيف البصر (قال أحمد) بن صالح شيخ المصنف
(الصواب بكحل الجللاء) قال في القاموس : الجللاء بالكسر الكحل أو كل خاص . فهذا صريح
بأن إطلاق الجللاء بدون لفظ الكحل صحيح وصواب أيضاً (فأرسلت) والدة أم حكيم (مولاة
لها إلى أم سلمة) رضى الله عنها (فسألتهما عن كل الجللاء فقالت) أم سلمة (لا تكتحلي) هكذا في
أكثر النسخ بإثبات ياء الخطابية . والمعنى أن أم سلمة قالت لهذه الخادمة قولي لسيدتك لا تكتحلي
بالجللاء (إلا من أمر لا بد منه يشهد عليك) ذلك الأمر (فتكتحلي) منه (بالليل وتمسحينه
بالتنهار) ثم قالت عند ذلك أم سلمة (مستدلة على فتواها) (دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين توفي أبو سلمة) عبد الله بن عبد الأسد بن هلال القرشي الخزاعي . وأمه برة بنت عبد المطلب
ابن هاشم . كان من السابقين إلى الإسلام وهاجر إلى أرض الحبشة بأمر سلمة هند بنت أبي أمية .
ثم شهد بدرًا . وجرح يوم أحد جرحاً مات منه رضى الله عنه . وكانت وفاته لثلاث مضين من جمادى
الآخرة سنة ثلاث من الهجرة (وقد جمعت على عيى صبرا) بكسر الموحدة ولا تسكن إلا في
ضرورة الشعر ، دواء معروف . (فقال) صلى الله عليه وسلم (ما هذا يا أم سلمة) وأنت محدة (فقالت

إنما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب قال (صلى الله عليه وسلم) (إنه) أى الصبر (يشب) بفتح الياء وكسر الشين المعجمة وتشديد الموحدة أى يحسن (الوجه) ويزينه . والمحدة ممنوعة مما يؤدى إلى الزينة (فلا تجعله إلا بالليل وتنزع عنه) بإثبات الفون هكذا فى كثير من النسخ . وفى بعضها وتنزع به بمحذف الفون على خلاف الأصل (بالنهار ولا تمتشط بالطيب) أى لا تجعل على شعرك شيئاً من الطيب وقت الامتشاط (ولا) تلتصق شعرك (بالحناء فإنه خضاب) والخضاب من الزينة (قالت) أم سلمة (قلت بأى شيء أمتشط يا رسول الله ؟ قال بالسدر) أى بورقه تسحقينه . (وتلفين) بضم التاء وكسر اللام من التغليف . وروى بفتح أوله بمحذف إحدى التاءين أى تفتطين وتلطخين (به) أى بورق السدر (رأسك) وتعملينه كالغلاف لها والمراد تسكين منه على شعرك ثم تفسلين رأسك بالماء وتمشطين بعد ذلك .

(الفقه) دل الحديث (١) على أنه لا يحل للمحدة الاكتحال إذا لم تحتج إليه . وإن احتاجت إليه لا يحل نهاراً ويحل ليلاً . قال الخطابي : واختلف فى السكحل فقال الشافعى كل كحل كان زينة لا خير فيه كالإئتمد ونحوه مما يحسن موضعه فى عينها . فأما السكحل الفارسمى ونحوه إذا احتاجت إليه فلا بأس إذ ليس فيه زينة بل يزيد العين مرضاً وقبحاً . ورخص فى السكحل للضرورة الحنفيون ورخص مالك فى السكحل الأسود . ونحوه عن عطاء والنخعي ^(١) (ب) على أنه يجوز للمحدة أن تجعل على وجهها الصبر بالليل وتنزعه بالنهار لأنه يحسن الوجه فلا يجوز فعله فى الوقت الذى تظهر فيه الزينة . ويجوز فعله بالليل لأنها لا تظهر فيه (ج) على أنه لا يجوز للمحدة أن تمتشط بشيء من الطيب أو تتحلل بما فيه زينة كالحناء ولسكنها تمتشط بالسدر .

(والحديث) أخرجه أيضاً النسائى وفى سننه المفيرة بن الضحاك عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها . وقد أعله عبد الحق والمزنى بجمالة حال المفيرة بن الضحاك ومن فوقه وحسنه الحافظ فى بلوغ المرام ^(٢) .

(١) س ٢٨٩ ج ٣ معالم السنن (باب ما تحتجب المعتدة) .

(٢) س ١١٥ ج ٢ مجتبى (الرخصة للعادة أن تمتشط بالسدر) .

﴿ ٤٧ - باب في عدة الحامل ﴾

أى فى بيان أن عدة المرأة الحامل التى توفى عنها زوجها بوضع الحمل .

(١١٤) (ص) **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الزَّهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزَّهْرِيُّ يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اسْتَفْتَتْهُ فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْمَى وَهُوَ يَمْنُ شَهِدَ بِذَرِّهَا فَتَوُفِّيَ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ . فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّفَايِلِ بْنُ بَنَسَكٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ . فَقَالَ لَهَا : مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً لَعَلَّكِ رَجُلٌ تَجْنِينَ النِّسَاحَ إِنَّكِ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِفَاكِسٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ قَالَتْ سُبَيْعَةُ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَعَمْتُ عَلَى نِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ فَأَنْبِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَقْتَنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي وَأَمَرَنِي بِالنِّزَاجِ إِنْ بَدَأَ لِي . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَنْزَوِّجَ حِينَ وَضَعْتَ وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرُ .**

﴿ ش ﴾ (السند) (ابن وهب) عبد الله و (يونس) بن يزيد الأيلي . و (ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري . و (عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) تقدم ص ٢٢٨ ج ٢ منهل (وأبوه) عبد الله ابن عتبة . تقدم ص ٣٠٣ ج ٣ تسكفة المنهل . و (عمر بن عبد الله بن الأرقم) بن عبد يغوث ابن وهب بن عبد مناف بن زهرة (الزهري) المدني . روى عن سبيعة الأسلمية وعنه عبد الله ابن عتبة بن مسعود وابنه عبيد الله . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال فى التقريب : مقبول من الثالثة . روى له أيضاً الشيخان والنسائي .

(المعنى) (يأمره) أى يأمر عبد الله بن عتبة عمر بن عبد الله بن الأرقم (أن يدخل) ابن

الأرقم (على سبيعة) بسين مهملة مضمومة ثم موحدة بعدها مثناة تحتية ثم عين مهملة آخره هاء مصدر سبيع (بنت الحارث الأسلمية) قال الحافظ: ذكرها ابن سعد في المهاجرات. ووقع في رواية لابن إسحاق عند أحمد سبيعة بنت أبي برزة الأسلمى. فإن كان محفوظا فهو أبو برزة آخر غير الصحابي المشهور. وهو إما كنية للحارث والسبيعة أو نسبت في الرواية المذكورة إلى جد لها^(١) روت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الباب ورواه عنها فقهاء المدينة وأهل السكوفة. روى لها أيضا الشيخان والنسائي وابن ماجه (فيسألها عن حديثها) أى عن قصتها (وعما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استفتته) هذا ظاهر في أن عبد الله بن عتبة علم من غير سبيعة بقصتها. وقد أخرج أحمد حديثها من طريق معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله قال: أرسل مروان عبد الله بن عتبة إلى سبيعة بنت الحارث يسألها عما أفتاها به رسول الله صلى الله عليه وسلم «الحديث» وهذا يدل على أن عهد الله بن عتبة سمع الحديث من سبيعة بغير واسطة (فكتب عمر بن عبد الله) بن الأرقم (إلى عبد الله بن عتبة يخبره) في جوابه (أن سبيعة أخبرته) أى عمر بن عبد الله (أنها كانت تحت) أى كانت زوجة (سعد بن خولة) القرشى (وهو من بنى عامر بن لؤى) وقيل كان فارسيا من اليمن وكان حليف بنى عامر (وهو ممن شهد بدرًا فتوفى عنها) أى عن سبيعة بمكة (في حجة الوداع) سنة عشر. وهذا رأى الأكثر. وذكر ابن سعد أنه مات قبل الفتح. وذكر الطبرى أنه مات سنة سبع (وهى حامل فلم تنشب) بفتح التاء وسكون النون بعدها شين معجمة مفتوحة من باب تعب، أى فلم تلث سبيعة بعد موت زوجها (أن وضعت حملها) من سعد بن خولة (بعد وفاته). وفي رواية للبخارى عن المسور بن مخرمة أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بلهال (فلما تملت) بفتح المثناة الفوقية والعين المهملة وتشديد اللام وفي بعض النسخ: فلما تملت بشد اللام. وهما بمعنى مأخوذ من قولهم: تملأ الرجل أو تملأ من علته إذا برى أى خرجت (من نفاسها) وطهرت (تجمعات) أى تزينت وظهرت عليها علامات الخروج من العدة (للخطاب) بضم المعجمة جمع خاطب وهو من يطالب التزوج (فدخل عليها أبو السنابل) جمع سنبله قيل اسمه عمرو. وقيل عامر. وقيل اسمه كنيته (بن بعلك) بموحدة وعين مهملة بوزن جعفر. كان من المؤلفة قلوبهم (رجل من بنى عبد الدار) بالرفع بدل من أبو السنابل (فقال لها) أى لسبيعة (مالى أراك متجملعة لملك ترتجمن) أى تريدن (النكاح إنك والله ما أنت بناكح) أى لا يجوز لك النكاح، لأن عدة الوفاة لم تتم (حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر) فتم العدة فيجوز لك النكاح

(١) س ٣٨١ ج ٩ فتح البارى. الشرح (باب وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن).

(قالت سبيعة . فلما قال) أبو السنابل (لى ذلك جمعت على ثيابى) أى لبستها (حين أمسيت فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسيألتنه عن ذلك) أى عما قال لى أبو السنابل (فأفتانى بأنى قد حلت حين وضعت حملى) أقوله تعالى : وأولات الأحمال أجلمن أن يضمن حملن (وأمرنى) صلى الله عليه وسلم (بالتزويج إن بدالى قال ابن شهاب) الزهرى (ولا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كانت فى دمها) أى دم نفاسها لأن العدة هى المانعة من الفكاح ولما وضعت انقضت عدها فلم يبق مانع من الفكاح (غير أنه) أى الزوج (لا يقربها) أى لا يجامعها (زوجها حتى تطهر) لأن النفاس مانع من الوطء .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن المتوفى عنها زوجها تنقض عدها بوضع الحمل ولما أن تزوج وهذا قال الحنفىون ومالك والشافعى وأحمد وسفيان الثورى وعمر وابنه وابن مسعود . أخذاً بحديث سبيعة . وهو مخصص لمعوم قوله تعالى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ومبين أن قوله تعالى : وأولات الأحمال أجلمن أن يضمن حملن ، عام فى المطلقة والمتوفى عنها . هذا . وقد تعارض عموم هاتين الآيتين . وإذا تعارض العمومان وجب الرجوع إلى مرجح لتخصيص أحدهما . وقد وجدنا حديث سبيعة المخصص لأربعة أشهر وعشراً وأنها محمولة على غير الحامل ^(١) « وروى » عن على بن أبى طالب وابن عباس أنها تمتد بأقصى الأجابين فإن مات زوجها وهى حامل فوضعت قبل مغيب أربعة أشهر وعشراً كانت عدها لهذه المدة لا بوضع الحمل . وإن تأخر وضع الحمل عن هذه المدة كانت عدها بوضع الحمل . واختاره سحنون المالكي قال ابن عبد البر : وقد روى أن ابن عباس رجع إلى حديث سبيعة لما اجتج عليه به . ويؤيد ذلك أن أصحابه أفقوا بحديث سبيعة كما هو قول أهل العلم قاطبة . ووجه ما روى عن على أنه قصد الجمع بين قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وبين قوله تعالى : وأولات الأحمال أجلمن أن يضمن حملن . وذلك أنها إذا قدمت أقصى الأجلين . فقد عملت بمقتضى الآيتين . وإن اعتدت بوضع الحمل فقد تركت العمل بآية عدة الوفاة . والجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول . وهذا نظر حسن لولا ما يعكّر عليه من حديث سبيعة الأصلية فقد بين أن قوله تعالى : وأولات الأحمال أجلمن أن يضمن حملن ، محمول على عمومها فى المطلقات والمتوفى عنهن أزواجهن . وأن عدة الوفاة مخففة بغير الحامل ويعتقد هذا بقول

ابن مسعود : من شاء باهله أن آية النساء القصرى نزلت بعد آية عدة الوفاة . وكذلك قصة سبيعة متأخرة عن آية عدة الوفاة لأنها كانت بعد حجة الوداع . قاله القرطبي^(١) (وقال) الحافظ بعد أن حكى مذهب علي وموافقيه : وهو مردود لأنه إحداث خلاف بعد استقرار الإجماع^(٢) .

(ب) دل قول سبيعة : فأفتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنى قد حلت حين وضعت الح على أن المنوف عنها زوجها يجوز العقد عليها بمجرد وضع الحمل ولولم تطهر من دم النفاس إلا أنه لا يجوز لزوجها وطؤها إلا إذا طهرت من النفاس . وهذا مذهب الجمهور من السلف والخلف (وقال) الشعبي والنخعي والحسن : لا تنكح النفساء مادامت في دم نفاسها فاشتراطوا شرطين وضع الحمل والطهر من دم النفاس . واستدلوا بقوله في حديث الباب : فلما تملت من نفاسها تجمعت للخطاب . أى فلما طهرت من نفاسها تجمعت للخطاب . قال القرطبي : والحديث حجة عليهم . ولا حجة لهم في قوله : فلما تملت من نفاسها تجمعت للخطاب ، لأن تملت وإن كان أصله طهرت من دم النفاس فيحتمل أن يكون المراد به هنا تملت من آلام نفاسها أى استقلت من أوجاعها . وعلى تقدير تسليم الأول فلا حجة فيه أيضاً لأنها حكاية واقعة سبيعة . والحجة إنما هي في قول النبي صلى الله عليه وسلم لسبيعة : قد حلت حين وضعت . فملق حل النكاح على الوضع وقصره عليه ولم يقل إذا طهرت ولا إذا انقطع دمك . فصح ما قاله الجمهور^(٣) (ج) في قصة سبيعة من الفوائد أن الصحابة كانوا يفتنون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم . وأن المفتي إذا كان له ميل إلى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه لئلا يحمله الميل إليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لأبي السنبال حيث أفتى سبيعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فتمتته . ورجا أنها إذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضي المدة حضر أهلها فرغبوها في زواجه دون غيره . ودل على ما كان في سبيعة من الشهامة والفتنة حيث ترددت فيما أفتاها به أبو السنبال حتى حملها ذلك على استمضاح الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه أن الحامل تنقضي عدتها بوضع الحمل على أى صفة كان من مضنة أو عاققة سواء استبان خلق الأذى فيه أم لا ، لأنه صلى الله عليه وسلم رتب الحل على الوضع من غير تفصيل . وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحمل القائم المتعلق .

(١) س ١٧٥ ج ٣ - الجامع لأحكام القرآن (والنساء القصرى) سورة الطلاق . ويأتى الأثر بالمصنف رقم ٣٦٢ .

(٢) س ٣٨٤ ج ٩ فتح البارى . الشرح (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) .

(٣) س ١٧٥ ج ٣ - الجامع لأحكام القرآن (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) .

وأما خروج المضة أو العلقه فهو نادر . والحمل على الغالب أقوى . ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضة ولا خفية (وأجاب) الجمهور بأن المقصود من انقضاء العدة براءة الرحم . وهو حاصل بخروج المضة أو العلقه . وفيه جواز تحمل المرأة بعد انقضاء عدتها لمن يخطبها لقول أبي السائب : مالى أراك متجملت لعلك ترنجين النكاح . أفاده الحافظ^(١) .

(والحديث) أخرجه أيضا مسلم والنسائي^(٢) .

(٢٥) (من) حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء . قال عثمان حدثنا وقال ابن العلاء : أخبرنا أبو معاوية ثمال الأعشى عن مسلم عن مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : مَنْ شَاءَ لَا فَنِيَهُ لَا نَزَاتِ سَوْرَةُ النِّسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَعَشْرٍ .

(ش) هذا أثر (قال عثمان) بن أبي شيبة في روايته (حدثنا) أبو معاوية (وقال) محمد (بن العلاء) أخبرنا أبو معاوية (محمد بن خازم الضرير) وتقدم أن التحديث أقوى من الإخبار فإن التحديث يدل على المشافهة . وأما الإخبار فإنه يحتمل المشافهة وأن يكون هناك واسطة . و (الأعشى) سليمان بن مهران . و (مسلم) بن صبيح أبو الضحى . و (مسروق) بن الأجدع . و (عبد الله) بن مسعود .

(المعنى) (من) يخالفني في عدة الحامل . و (شاء) الملاعبة (لاعتته) وعند عبد الرزاق : من شاء باهلة أو لاعتته وهي المباهلة أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فية ولوا لعتة الله على الظالم منا . (لأنزلت) اللام للقسمة أي والله لأنزلت (سورة النساء القصص) أي سورة الطلاق (بعد) نزول آية (الأربعة الأشهر وعشر) هكذا يجر عشر عطفا على الأربعة . وفي بعض النسخ وعشراً بالنصب على قصد حكاية لفظ القرآن الكريم في قوله تعالى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً . هذا وقد بلغ ابن مسعود رضى الله عنه أن عليا كرم الله وجهه

(١) س ٣٨٥ ج ٤ فتح الباري . الشرح (وأولات الأحال أجلهن أن يضمن حملهن) .

(٢) س ١٠٨ ج ١٠ نووى مسلم (انقضاء عدة التوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل) و س ١١٢ ج ٧

يجنبى (عدة الحامل التوفى عنها زوجها) .

يرى أن الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأقصى الأجلين على ما تقدم . فقال ابن مسعود :
هذا الأثر .

(الفقه) دل الأثر على أن ابن مسعود يرى كالجهور أن عدة الحامل مطلقا وضع الحمل وأن
آية : وأولات الأحمال أجلمن أن يضمن حملن ، مخصصة للموم آية : يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشراً .

(والأثر) أخرجه أيضا عبد الرزاق عن ابن مسعود قال : من شاء باهله أو لاعنته أن الآية
التي في سورة النساء القصوى : وأولات الأحمال أجلمن أن يضمن حملن نزلت بعد الآية التي
في سورة البقرة : والذين يتوفون منكم قال : وبلاغه «أى ابن مسعود» أن عليا قال هي «أى عدة المتوفى
عنها زوجها» آخر الأجلين فقال ذلك . ذكره ابن عبد البر^(١) .

﴿ ٤٨ — باب في عدة أم الولد ﴾

أى في بيان مقدار عدة أم الولد وهى الجارية التى ولدت من سيدها .

(١١٥) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ ح وَفَنَّا
ابْنَ الْمُثَنَّى فَمَّا عَهِدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ مَطَرٍ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ
ذُوَيْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : لَا تَلْبَسُوا عَلَيْنَا سُذْنَةَ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : سُنَّةُ نَبِيِّنَا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ بِعَنِي أُمُّ الْوَلَدِ .

﴿ش﴾ (ابن المثنى) محمد . و (عبد الأعلى) بن عبد الأعلى . تقدم هو وشيخه سعيد بن أبى
عروبة ص ٦٩ ج ١ منهل . و (مطر) بن طهمان الوراق . و (قبيصة) بفتح فكسر
(بن ذؤيب) الخزاعى .

(المعنى) (لا تلبسوا) بفتح المنة الفوقية وكسر الواحدة الخفيفة من لبس يلبس من باب
ضرب . ويجوز بالتشديد مبالغة . أى لا تخطوا (علينا سنته) صلى الله عليه وسلم . وهذا لفظ قتيبة أحد
شيخى المصنف . و (قال ابن المثنى) لا تلبسوا علينا (سنة نبينا صلى الله عليه وسلم عدة المتوفى عنها)

زوجها وعند ابن ماجه : عدة أم الولد (أربعة أشهر وعشر يعني أم الولد) أى يقصد عمرو بن العاص بهذا أن عدة أم الولد أربعة أشهر وعشر وهذه العناية من أحد الرواة .

(الفقه) دل الحديث على أن أم الولد إذا مات سيدها تعتد كالحرّة أربعة أشهر وعشرا . وإلى هذا ذهب سعيد بن المسيب وابن جبير وابن سيرين ومجاهد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه . وهو رواية عن أحمد ، للحديث ولأنها بمجرد وفاة سيدها صارت حرة فتعتد عدة الحرّة . وهى المذكورة فى قوله تعالى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا « وقال » مالك والشافعى : إنها تعتد بحیضة وهو مروى عن عثمان وابن عمر وعائشة والحسن . وهو رواية ثانية عن أحمد ، لما روى نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها حیضة أخرجه الشافعى ومالك . وقال : وهو الأمر عندنا . فإن لم تسكن من تحيض فعدتها ثلاثة أشهر^(١) [٤٩] ولأنها اعتقت بموت سيدها فهى كبقية المعتقات إن كانت من ذوات الحيض تستبرى بحیضة واحدة « وقال » الحنفیون : وعطاء والثورى والنخعى : أم الولد إذا أعتقت بإعتاق سيدها أو بموته فإنها تعتد بثلاثة قروء ، لما روى عن عمر وغيره من الصحابة أنهم قالوا : عدة أم الولد ثلاث حیض ذكره الكاسانى [٥٠] وقال : وهذا نص فيه وبه تبين أن الواجب عدة وليس باستبراء لأنهم سموه عدة والمدة لا تقدر بحیضة^(٢) . وروى يحيى بن أبى كثير أن عمرو بن العاص أمر أم ولد أعتقت أن تعتد ثلاث حیض وكتب إلى عمر فكتب بحسن رأيه . أخرجه ابن أبى شيبه^(٣) [٥١] هذا . ومن اكتفى بحیضة قال : ولا بد من حیضة كاملة . فإن مات عنها وهى طاهر فلا تحل إلا إذا طهرت من الحيضة التالية . وإن مات وهى حائض لم تعتد ببقية تلك الحيضة حتى تطهر وتحيض حیضة مستقبلة وتطهر منها . وروى عن الشافعى أنه قال : يكفى طهر كامل فلو مات فى أثناء حیضتها ثم رأت الدم من الحيضة التالية حلت وتم استبرأؤها . وروى نحو هذا عن مالك . « وروى » عن قتادة وطاوس أنها تعتد بشهرين وخمسة أيام . وهى رواية ثالثة عن أحمد قالوا : لأنها حين موت سيدها أمة فكانت عدتها عدة الأمة كالومات رجل عن زوجته الأمة فمقت بعد موته فإنها تعتد بشهرين وخمسة أيام . وهذا فيما إذا لم تسكن أم الولد حاملا وإلا فعدتها بوضع الحمل على ما هو الممول عليه كما تقدم .

(١) من ٤٠٧ ج ٢ بدائم المتن . و من ٧٧ ج ٣ زرقانى الموطأ (عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها) .

(٢) من ١٩٣ ج ٣ بدائع الصنائع (بيان مقادير المدة وما تنقضى به) .

(٣) من ٢٥٨ ج ٣ نصب الرأية (باب المدة) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد والحاكم وصححه وأخرجه ابن ماجه عن عمرو بن العاص قال : لا تفسدوا علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عدة أم الولد أربعة أشهر وعشر^(١) وفي سنده مطر الوراق ضعفه غير واحد .

﴿ ٤٩ ﴾ - باب المبتوتة لا يرجع إليها زوجها حتى تنكح زوجاً غيره ﴿

أى فى بيان أن المرأة التى طلقها زوجها ثلاثاً لا يحل له أن ينزوج بها حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً . فالمبتوتة من البت وهو القطع كما تقدم . والمراد بها هنا المطلقة ثلاثاً كما فى الحديث .

(١١٦) ﴿س﴾ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ يَمْنَى ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَهَا أَنْحُلَ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ ؟ قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَةَ الْآخِرِ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا .

﴿ش﴾ (مسدد) عبد الله بن مسleme و (أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير . و (الأعمش) سليمان بن مهران . و (إبراهيم) بن يزيد النخعي . و (الأسود) بن يزيد النخعي .

(المعنى) (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته إلخ) هذا الرجل رفاعة بن سمود القرظى . فى البخارى أن رفاعة القرظى تزوج امرأة ثم طلقها فتزوجت آخر (الحديث) واسم هذه المرأة تميمه القرظية (فتزوجت زوجاً غيره) هو عبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاى (فدخل) أى خلا (بها) ثم طلقها) بعد الخلوة (قبل أن يواقعها أنحل لزوجها الأول قالت) عائشة (قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل الأول حتى تذوق) المرأة (عسيلة) تصغير عسلة أو عسل لأنه يؤنث ويذكر . والمراد به حتى تذوق لذة جماع (الآخر ويذوق) الرجل الآخر (عسيلتها) أى لذة جماعها والتصغير إشارة إلى أنه يكنى فى تحليلها للأول أقل ما ينطلق عليه اسم الجماع وهو تنقيب الحشفة فى الفرج .

(١) س ٤٥ ج ١٧ - الفتح الربانى . و س ٢٠٩ ج ٢ مستدرک . و س ٣٢٨ ج ١ سنن ابن ماجه (عدة أم الولد) .

(الفقه) دل الحديث على أن من طلق زوجته ثلاثاً لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً لا بقصد التحليل للأول . ودل قوله صلى الله عليه وسلم : حتى تذوق عسيلة الآخر على أنه إن واقمها وهي نائمة أو مغمى عليها لا تحس بالذلة لا تحمل الأول . قال القرطبي : قال علماؤنا : ويفهم من قوله صلى الله عليه وسلم : حتى يذوق كل منهما عسيلة صاحبه استواؤهما في إدراك لذة الجماع . وهو حجة لأحد القولين عندنا في أنه لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم تحمل مطلقاً لأنها لم تذوق العسيلة إذ لم تدركها^(١) (وقال) الحافظ : واستدل بالحديث على جواز رجوعها لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط المسالكية ألا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها للأول . ونقل هذا عن عثمان وزيد بن ثابت . وقال الأكثر : إن شرط ذلك في العقد فسد وإلا فلا . واتفقوا على (١) أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يكن للتحليل . وشذ الحـكم فقال يكفي . (ب) وأن من تزوج أمة ثم بت طلاقها ثم ملكها لم يحل له أن يطأها حتى تزوج غيره . وقال ابن عباس والحسن البصري : تحمل له بملك اليمين . واختلفوا فيما إذا وطئها حائضاً أو بعد أن طهرت قبل أن تنفصل أو أحدهما صائم أو محرماً^(٢) .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي^(٣) .

﴿ ٥٠ - باب في تعظيم الزنا ﴾

أى في بيان ما ورد من الوعيد الشديد لمن وقع في الزنا . ولعل وجه مناسبة ذكر المصنف هذا الباب بعد للنكاح والطلاق الإشارة إلى تعظيم أمر النكاح وذلك (١) لأنه يحفظ الإنسان من الزنا وبه يكمل دين المرء «روى» أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من تزوج فقد استكمل نصف الإيمان فليتق الله في النصف الباقي . أخرجه الطبراني في الأوسط . وفي سنده يزيد الرقاشي وجابر الجعفي وكلاهما ضعيف وقد وثق^(٤) [٦٩] (ب) ولأن الطلاق موجب للفرقة بين الزوجين وكان قد سبق بينهما ألفة

(١) من ١٤٨ ج ٣ - الجامع لأحكام القرآن (فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) .

(٢) من ٢٧٨ ج ٩ فتح الباري . الشرح (إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسه) .

(٣) من ١٧ ج ١٧ - الفتح الرباني . و من ٤ ج ١٠ نووى مسلم (لا تحمل المطلقة ثلاثاً مطلقاً حتى تنكح غيره) و من ٩٧ ج ٢ مجتبى (إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي تحمل به) .

(٤) من ٢٥٢ ج ٤ مجمع الزوائد (الحث على النكاح ..) وقد تقدم نحوه رقم ٣ بهرح النكاح من ١١٦ ج ٣ نكحلة المنهل (التحريض على النكاح)

ومودة فربما كتبنا أمر الطلاق فيقمان في الزنا. فذكر المصنف هذا الباب عقب الطلاق تنفيذاً وتحذيراً من الزنا وإلا فلا نسب أن يذكر هذا الباب في كتاب الحدود .

(١١٧) (ص) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحَبِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ : أَنْ تَجْمَلَ لِلَّهِ نِدَاً وَهُوَ خَلْقَكَ . قَالَ : قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشِيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَمْلَكَ . قَالَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ قَالَ : وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَصْدِيقَ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ الْآيَةَ .

(ش) (السند) (سفيان) (الثوري) . و (منصور) بن المعتمر . و (أبو وائل) (شقيق بن سلمة) و (عمرو بن شرحبيل) بضم أوله الحمداني السكوفي أبو ميسرة . روى عن عمر وعلى وحذيفة وعائشة والنعمان بن بشير وآخرين . وعنه أبو إسحاق السبيعي ومسروق والقاسم بن غيمرة ومحمد بن المنقشر وجماعة . وثقة ابن معين وأبو ميسرة وقال : كان من أفاضل أصحاب ابن مسعود : وذكره ابن حبان في الثقات . وقال : كان من العباد . وقال في التقريب : ثقة عابد مخضرم أي لم يخف من وأمضى نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام أو من أدركهما . روى له أيضاً باقي الخمسة . مات سنة ٦٣ هـ . و (عبد الله) هو ابن مسعود .

(المعنى) (قلت يا رسول الله) ظاهره أن السائل ابن مسعود . وفي رواية للبخاري عن عمرو بن شرحبيل قال : قال عبد الله قال رجل يا رسول الله أي الذنب أكبر عند الله ؟ ولا منافاة لاحتمال أن ابن مسعود في هذه الرواية أراد بالرجل نفسه . وعلى فرض أنه غيره تكون القصة متعددة (أي الذنب أعظم) أل في الذنب للاستفراق . ولذنب الإنثم والمعصية وما يذم فاعله شرعاً وهو أربعة أقسام قسم لا يغفر بلا توبة وهو الشرك . وقسم يرجى أن يغفر بالاستغفار وسائر الحسنات وهو الصغائر . وقسم يغفر بالتوبة وبدونها يكون تحت المشيئة وهو الكبائر من حق الله تعالى كترك الصلاة والزكاة . وقسم يتعلق بحقوق العباد كأخذ أموالهم والتعدي عليهم والخروج منه في الدنيا إما برد المظالم إلى أربابها أو مساحتهم إياهم^(١) فإن لم يفعل استوفى المظلوم حقه منه بين يدي الله تعالى يوم القيامة بأن يأخذ من حسناته على قدر حقه . فإن لم تكن له حسنات طرح من سيئات المظلوم على الظالم بقدر حقه وأبقى

فى النار والعماذ بالله تعالى . « روى » أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أتدرون ما المفلس ؟ قالوا : المفلس فىنا من لا درهم له ولا متاع . قال : إن المفلس من أمتى من يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتى قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا فیه طی هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنیت حسناته قبل أن يقضى ما علیه أخذ من خطاياهم فطرحت علیه ثم طرح فى النار . أخرجه مسلم ^(١) [٧٠] (قال) صلى الله عليه وسلم (أن تجعل لله نداً) أى مثلاً فى الدعاء والعبادة (وهو خلقك) الجملة حالیه من لفظ الجلالة . وفيه إشارة إلى وجه استحقاقه تعالى للألوهية والربوبية وأنه هو المستحق للعبادة دون سواه فإن الخالق للعالم هو المستحق للعبادة بخلاف غيره فإنه لا يستحق أن يُعبد لمجزئه عن إصلاح نفسه فضلاً عن غيره . والمراد أن أكبر الكبائر هو الشرك بالله تعالى بل الكفر مطلقاً . وأما خص الشرك بالذكر لأنه أعظم أنواع الكفر . قال الله تعالى : إن الشرك لظلم عظيم (قال) ابن مسعود (قلت ثم أى ؟) أى ثم أى الذنوب يلى الشرك فى العظم . فالتموزين فيه عوض عن المضاف إليه وثم للترتيب فى الرتبة فإن المعطوف بها قد يكون أدنى مرتبة كما هنا . خلافاً لما قاله الطيبي من أن المعطوف بثم يجب أن يكون أعلى مرتبة من المعطوف عليه (قال) صلى الله عليه وسلم (أن تقتل ولدك مخافة) وفى نسخة خشية (أن يأكل مملك) وفى رواية للبخارى : أن تقتل ولدك من أجل أن يطعم مملك . والمعنى أن قتل الولد أكبر من سائر الذنوب بعد الشرك بالله والعماذ بالله عز وجل . وقتله من خوف أن يطعم معه ذنب آخر ، لأنه حينئذ لا يرى أن الرزق من الله تعالى وهذه غفلة عظيمة . وبيان ذلك أن قتل النفس المؤمنة بغير حق من أعظم الكبائر . وألفحش أنواعه قتل القريب لما يضم إليه من قناعة الرحم . وألفحش أنواع قتل القريب قتل الوالد فإن حرمة أشد من حرمة الولد . وقد نبه صلى الله عليه وسلم فى الحديث على هذا بالطريق الأولى على حد قوله تعالى : « فلا تقتل لما أف » . ثم قتل الولد . فـكون قتل الولد من أكبر الكبائر إنما هو بضم العلة المذكورة فى الحديث وهى خشية أن يأكل معه فإنها تتضمن انتفاء التوكل على الله تعالى وعدم رؤية الرزق منه تعالى وتضمن عدم الاعتماد عليه فى أموره مع دلائله على كمال قسوته بقتل نفس زكية . وقوله : مخافة أن يأكل مملك لا مفهوم له فإن قتل الولد من أكبر الكبائر بعد الشرك خاف أن يأكل معه أو لم يخف . ولا شك أن القتل لهذه العلة أعظم من القتل لغيرها (قال) ابن مسعود (قلت ثم أى قال) صلى الله عليه وسلم (أن تزنى حليلة جارك) أى أن تزنى بـزوجة جارك . والمزاينة مفاعلة من الجانبين . وهذا فيما إذا زنى بها باختيارها وأقبل منه ما إذا كان منه لامنها

بأن ينشأها وهي نائمة أو مكرهة . وحليلة فعيلة من الحل يقال : حل يحل بالكسر فهو حلال إذ كل من الزوجين حلال للآخر . أو من الحلول يقال : حل يحل بالغم لأن كل واحد منهما يحل عند الآخر « قال » النووي : معنى تزاني حليلة جارك أى تزنى بها برضاها . وذلك يتضمن الزنا وإفسادها على زوجها واستمالة قلبها إلى الزنا . وذلك أغش . وهو مع امرأة الجار أشد قبحاً وأعظم جرماً لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه ويأمن واثقه ويعطى إليه . وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله به وسلم بإكرامه والإحسان إليه . فإذا قابل هذا كله بالزنا بامرأته وإفسادها عليه مع تمسكه منها على وجه لا يتمكن غيره منه كان في غاية من القبح^(١) (وأرسل الله تعالى تصديق قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم) تصديق مفعول لأجله . وظاهره أن نزول هذه الآية كان بعد إجابته صلى الله عليه وآله وسلم ابن مسعود على ما سأل « ولا ينافيه » رواية ابن مسعود عند النسائي والترمذي وفيها : وتلا هذه الآية : « فإن قول ابن مسعود » وتلا هذه الآية يحتمل أنها لم تنزل إلا بعد أن قال صلى الله عليه وآله وسلم هذه القصة فتلاها لابن مسعود . ويحتمل أن الآية أنزلت قبل ذلك ويكون المراد من قوله تصديق قول النبي أن كلامه لابن مسعود اقتباس من قوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون الآية) التي ذكرها الله تعالى في سورة الفرقان في صفات الصالحين فبعد أن وصفهم الله تعالى بـ « عباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً » إلخ وصفهم باجتنب المنهيات ومعنى « لا يدعون مع الله إلهاً آخر » لا يعبدون غيره . بل يفرّدونه تعالى بالعبادة « ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق » أى إلا قتلاً متلبساً بالحق وهو استحقاقها لذلك بسبب قتل أوزنا محصن أو ردة عن الإسلام . « ومن يفعل ذلك يلقى أثاماً » أى يلقى جزاء إثمه ومصيبته وهو العقوبة . وقيل أثاماً واد في جهنم .

(الفقه) دل الحديث (١) على أن الشرك بالله تعالى أكبر الكبائر وأقبحها . وهذا مجمع عليه . قال الله تعالى : « وإذا قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم »^(٢) . وقال تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد

(١) م ٨١ ج ٢ شرح مسلم (أعظم الذنوب بعد الشرك) .

(٢) سورة لقمان آية ١٣ .

افترى إنما عظيماً^(١) (ب) على أن قتل الولد مخافة الفقر من أعظم الكبائر وأنه يلى الكفر فى العظم ويؤيده قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً »^(٢) « ولذا قال » ابن عباس رضى الله عنهما : إن قاتل المؤمن مغلداً فى النار أبداً لهذه الآية . وحملها الجمهور على من استحل ذلك . أو هو كناية عن طول مكثه فى النار لقوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » . (ج) على أن الزنا بزوجة الجار من أكبر الكبائر وأنه فى القبح والشفاعة يلى قتل الولد . « قال » المقداد بن الأسود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : ما تقولون فى الزنا ؟ قالوا : حرمه الله ورسوله فهو حرام إلى يوم القيامة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يزنى الرجل بمشر نسوة أيسر عليه من أن يزنى بامرأة جاره (الحديث) أخرجه أحمد^(٣) [٧١] أى عقوبة الزنا بمشر نسوة أخف من عقوبة الزنا بزوجة الجار .

(والحديث) أخرجه أيضاً أحمد وباقي الخمسة^(٤) .

(٢٦) (ص) حدثنا أحمد بن إبراهيم عن حجاج بن ابن جريج قال : وأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : جاءت مسيكة لبعض الأنصار فقالت : إن سيدي يسكره في على البغاء فنزل في ذلك : ولا تذكروا فتيانكم على البغاء .

(ش) هذا أثر (أحمد بن إبراهيم) لم نقف على تعيينه ويحتمل أن يكون المراد به أحمد بن إبراهيم الموصلى أو الدورق . و (حجاج) بن محمد الأعمش . و (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز . (قال) ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار عن عكرمة (وأخبرني أبو الزبير) محمد بن مسلم بن تدرس المكي . قالوا فى قوله : وأخبرني عاطفة على محذوف وهو عمرو بن دينار عن عكرمة كما صرح بذلك ابن جرير الطبري قال : حدثنا الحسن بن الصباح قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج .

(٢٤١) سورة النساء آية ٤٨ وآية ٩٣ .

(٣) ص ٨ ج ٦ مسند أحمد (بقية حديث المقداد بن الأسود رضى الله عنه) .

(٤) ص ٢٢٣ ج ١٨ - الفتح الربانى . و ص ٣٤٨ ج ٨ فتح البارى (قوله والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر...)

و ص ٨٠ ج ٢ نووى مسلم (أعظم الذنوب بعد الشرك) . و ص ١٥٢ ج ١ تيسير الوصول (سورة الفرقان) .

قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : جاءت مسيكة (الأثر) ثم قال : قال ابن جريج : وأخبرني عمرو بن دينار عن عكرمة عن أمة لعبد الله بن أبي^(١) ، وهذا يدل على أن ابن جريج روى الأثر عن أبي الزبير وعمرو بن دينار وهو المعطوف عليه المحذوف هنا (أنه) أي أبا الزبير (سمع جابر بن عبد الله يقول جاءت مسيكة) بضم الميم مصفرة . هكذا في أكثر النسخ . وفي بعضها : جاءت مسكينة والصواب الأول كما في مسلم (لبعض الأنصار) هو عبد الله بن أبي بن سلول رأس المنافقين (فقات) للنبي صلى الله عليه وسلم (إن سيدي) ابن أبي (يكرهني على البغاء) أي الزنا (فنزّل في ذلك ولا تسكروها فتياتكم على البغاء) هذه الآية في سورة النور . وتامها : **إِنْ أَرَدَنْ تَحَصَّنَا لِيَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يَكْرِهْنِ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ** . وقوله تعالى : **إِنْ أَرَدَنْ تَحَصَّنَا** ، لا مفهوم له بل يحرم الإكراه على الزنا وإن لم يردن التحصن فإن حرمة الزنا ثابتة مطلقا . وهذا مجمع عليه . وإنما عبر بهذا الشرط لأنه الواقع من عبد الله بن أبي بن سلول .

(والأثر) أخرجه أيضاً مسلم عن جابر بن عبد الله أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيكة وأخرى يقال لها أميمة فكان يريدان على الزنا فشككتا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل : **وَلَا تَسْكُرُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدَنْ تَحَصَّنَا إِلَى غَفُورٍ رَحِيمٍ**^(٢) .

(٢٧) ﴿ص﴾ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ : **وَمَنْ يُكْرِهْنِ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ** . قَالَ : قَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ : **غَفُورٌ لَهُنَّ الْمَسْكِرَاتِ** .

﴿ش﴾ هذا أثر (السند) (عبيد الله بن معاذ) بن معاذ . و (معتمر) بن سليمان (وأبوه) سليمان التيمي . و (سعيد بن أبي الحسن) اسم أبي الحسن يسار الأنصاري مولاهم البصري . وسعيد أخو الحسن البصري . روى عن علي وابن عباس وأبي هريرة وعبد الرحمن بن سمرة وكثيرين . وعنه أخوه الحسن وقتادة وسليمان التيمي وخالد الحذاء وابن عون وطائفة . وثقه النسائي وأبو زرعة

(١) س ١٠٣ ج ١٨ جامع البيان (ولا تسكروها فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا) .

(٢) س ١٦٣ ج ١٨ نووى مسلم (كتاب التفسير) .

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: تابعي ثقة. وقال في التقريب: ثقة من الثالثة مات بفارس سنة مائة هجرية على الصحيح روى له الجماعة.

(المعنى) (ومن يكرههم) أى من يكره الإمام على الزنا فعليه إنهم ذلك ولا إنهم على المكروهات (فإن الله من بعد ما كراههم غفور رحيم) لمن. والإنهم على من أكرههم (قال) سليمان التيمي (قال سعيد بن أبي الحسن) البصري (غفور لمن المكروهات) بالجر بدل من الضمير في لمن (ولم نقف) على من أخرج هذا الأثر سوى المصنف.

(فائدتان) (الأولى) اشتمل كتاب الطلاق وتوابعه من الظهار والخلع واللعان وتعميم الزنا — من سنن الإمام أبي داود السجستاني — على خمسين بابا فيها (أولا) ١١٧ سبعة عشر ومائة حديث موصول. المكروه منها خمسة وعشرون حديثا (ثانيا) ٢٨ ثمانية وعشرون حديثا معلقا (ثالثا) ٢٧ سبعة وعشرون أثرا موقوفا منها أثر مكرر.

(الثانية) اشتمل شرح كتاب الطلاق على ١٢٢ اثنين وعشرين ومائة دليل من السنة غير ما بالمصنف. منها ٧١ أحد وسبعون حديثا سرفوعا وواحد وخمسون أثرا موقوفا. والله تعالى ولى التوفيق والهداية.

تم بمون الله تعالى وحسن توفيقه إعداد الجزء الرابع من فتح الملك المعبود تسكلة المنهل المذهب المورود شرح سنن الإمام أبي داود السجستاني في شهر رمضان المبارك سنة ١٣٨٢ هجرية ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الخامس وأوله (كتاب الجهاد) نسأل الله تعالى أن يوفقنا لإتمامه بمونه وفضله إنه ولى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه.

(تنبيه) قد بينا أهم المراجع التي استعملناها في تخريج أحاديث هذا الجزء ومراجع النصوص العلمية بصفتي ٢٥٢ و ٢٥٣ من الجزء الأول من فتح الملك المعبود تسكلة المنهل المذهب المورود. فلتنظر.

دليل

أحاديث وآثار سنن الإمام أبي داود السجستاني برابع تسكيلة المنهل العذب للورود
مرتبة حسب حروف الهجاء باعتبار النطق

الصدر	ص	المصدر	ص
الهمزة			
انت حركك أنى حثت	٣٧	أما إنه لا خير لها في ذكر ذلك (أثر)	٣٣٢
أبشر يا هلال قد جعل الله لك فرجا	٢٤٥	أمرني رسول الله أن أدخل امرأة على زوجها	١١
أبصروها فإن جاءت به أدعج العينين	٢٣٣	أمسك للمرأة عندك	٢٣١
أبغض الحلال إلى الله الطلاق	٨٩	أن إبراهيم لم يكذب قط إلا ثلاثا	١٦٢
أعلم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة ؟	١٣٧	إن أحق الشروط أن توفوا به	٣١
انق الله وردد المرأة إلى بيتها (أثر)	٣٣٣	أنت أحق به ما لم تنكحني	٢٨٥
انق الله فإنه ابن عمك	١٧٥	أنت بذلك ياحلمة ؟	١٧١
أنى طى ثلاثة وهو باليمن فذكر ذلك للنبي	٢٧٣	أن تطعمها إذا طعمت وتنكسوها	٣٦
أنى طى في امرأة ولدت من ثلاثة نحوه	٢٧٣	أن تجعل لله ندا	٣٦٧
اختر منهن أربعا	٢١٧	إن ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا عليا	٢٧٠
أختك هي ؟	١٥٩	أن رجلا لاهن امرأته في زمان للنبي صلى الله	
أخرجني فجدى نخلك	٣٣٦	عليه وسلم ففرق بينهما	٢٥٤
إذا أصابها في أول الدم فدينار (أثر)	٧٠	إن قربك فلا خيار لك	٢٠٨
إذا تزوج أحدكم امرأة	٦٢	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث يوم حنين	٥٥
إذا تزوج البكر على الثيب (أثر)	٥	إن رسول الله يأمرك أن تعزل امرأتك	١٤٤
إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه	٣٤	إن فاطمة كانت في مكان وحش (أثر)	٣٣١
إذا طهرت ثلبطلق أو ليمسك	٩٨	إن الله تجاوز لامق عما لم تنكح به	١٥٧
إذا قال أنت طالق ثلاثا بغم واحد (أثر)	١٣٠	إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا	٥٢
أرايت لو مررت بقبري أكنت تسجد له ؟	٣٢	إن المرأة تقبل في صورة شيطان	٥٠
استهما عليه	٢٨٧	إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يضع	٢٤٤
أصرف بصرك	٤٦	إن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ١٥ صاعا	١٨١
أطعموهن مما تأكلون	٣٨	إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها	٣٠٨
أعزل عنها إن شئت	٧٨	إنما الأعمال بالنية	١٤٠
أعطها درهك	٩	إنما كان ذلك من سوء الخلق (أثر)	٣٣٣
أعطها شيئا	٧	إن النكاح كان على أربعة أنحاء	٢٧٥
لا أخذ (ص) صفة أقام عندها ثلاثا	٤	أنها طلقت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٩٧
أقعد ناحية	٢٢٣	إنه يشب الوجه فلا تجلبه إلا بالليل	٣٥٥

الصفحة	المصدر	ص	المصدر
	(الطاء)	٢٦	إني لا أستطيع أن أدور بينك
١٠٨	طلاق الأمة تطليقتان	٢٦٦	أي عائشة ألم ترى أن مجزأ
٢٢٢	طلق أيتها شئت	٢٥٩	أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم
١٠٢	طلقت لغير سنة	١٩١	أيما امرأة سألت زوجها طلاقا
١٢٧	طلقها ففعل	١١	أيما امرأة نسكت على صداق أو حياء
	(المين)		الحلى بال
٢٠١	عدة المختلعة حيضة (أثر)	٢٥٤	الله يعلم أن أحدا كاذب
١٢٧	عصيت ربك وبانت منك امرأتك	٢٤١	البينة أو حد في ظهرك
	(الفاء)		للتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر
٣١٩	فاستفتته صلى الله عليه وسلم في خروجها من بيتها	٢٥٤	اللهم افتح وجعل يدعو
٣٥٨	فأفثنى بأني قد حلفت	٢٣٩	اللهم هذا قسمي فيما أملك
١٨٣	فأمره أن يكفر	١٩	الولد للفراش وللعاهر الحجر
٢١٠	فأمرها أن تبدأ بالرجل قبل المرأة	٢٧٩	الباء
٢٣٥	فأنقذه رسول الله صلى الله عليه وسلم		بارك الله لك وبارك عليك
٤٢	فإن خفتهم نشوزهن	١٢	بقيت لك واحدة قضى به الرسول صلى الله عليه وسلم
٢١٢	فأنزعهما رسول الله (ص) من زوجها الآخر	١٠٦	بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا
١٩٩	فجعل النبي (ص) عدها حيضة	١٣٥	(التاء)
٢٠٤	فغيرها يعني النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعتد		تصدق بهذا فقال علي أفقر مني ؟
٢٠٤	فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها	١٨٠	تلك امرأة فتنت الناس
٢٩٤	فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها	٣٣٥ (أثر)	الثاء
٣١٩	فلم يجعل لها النبي (ص) نفقة ولا سكنى		ثلاث جدهن جد وهزلهن جد
٧١	فلم يفعل أحدكم ؟	١١٩	(الجيم)
	(القاف)		جاءت مسيكة لبعض الأنصار
٢٢٥	قد أنزل فيك وفي صاحبك قرآن	٣٧٠ (أثر)	جامعوهم في البيوت
٢٦٢	قضى (ص) أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه	٦٩	(الحاء)
٢٨٣	قضى (ص) أن الولد للفراش		حسابكم على الله أحد كما كاذب
	(الكاف)	٢٥٢	(الحاء)
٧٠	كان النبي (ص) إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه		خذ بعض مالها وفارقها
٢٧	كان رسول الله ص إذا أراد سفره أقرع بين نسائه	١٩٦	خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه
٢٠	كان رسول الله ص لا يفضل بعضنا على بعض	١٤٧	(الراء)
٢٤	« من يستأذنتنا إذا كان في يوم للمرأة منا »		رد رسول الله ص ابنته زينب على أبي العاص
٧٢	كذبت يهود	٢١٤	(السين)
٩٦	كم طلقت امرأتك ؟ فقال : واحدة (أثر)		سنة نبينا صلى الله عليه وسلم عدة المتوفى عنها
٩٦	كنت أنا ورسول الله ص نبيت في الشعار الواحد	٣٦٣	(الشين)
	(اللام)		شهدت الثلاثين على عهد رسول الله ففرق بينهما
٥٧	أهل صاحبها ألم بها ؟	٢٣٦	

الصدر	ص	الصدر	ص
لكل ابن آدم حظه من الزنا	٥٤	(الواو)	
لها الصداق بما استحلتت من فرجها	١٤	والله ما أردت إلا واحدة ؟	١٥٢
لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله	٦٢	وقضى بها لجعفر	٢٩٢
ليس بك على أهلك هوان	٢	وأما الجارية فأقضى بها لجعفر	٢٩٠
ليس لك عليه نفقة	٣١٠	والعرق مكتمل بسبع ثلاثين صاعا	١٧٨
ليست لها نفقة ولا مسكن	٣١٦	والذين يتوفون منكم	٢٣٨
ليس منا من خيب امرأة على زوجها	٨٦	والملقات يقرصن بأنفسهن (أثر)	١٢١
(الليم)		ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر	٦١
		ولا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله	١١٥
		(لا)	
ما أحل الله شيئا أبغض من الطلاق	٨٨	لا تبأثر المرأة للمرأة لتنعها لزوجها	٤٨
ما حلك على ما صنعت ؟	١٨٢	لا تعد المرأة فوق ثلاث	٣٥١
ما عليكم ألا تفعلوا	٨٣	لا تحل للأول حق تذوق عسيلة الآخر	٢٦٥
ما كنا لندع كتاب ربنا (أثر)	٣٣٠	لا تحل له حق تنكح زوجا غيره (أثر)	١٣١
مره فليراجعها ثم ليسكها حق تطهر	٩١	لا تسأل المرأة طلاق أختها	٨٧
» » » » » »	٩٥	لا تضربوا إماء الله	٤٤
» » » » » »	٩٤	لا توطأ حامل حتى تضع	٥٨
» » » » » »	٩٦	لا دعوة في الإسلام	٢٨٢
ملعون من أتى امرأته في دبرها	٦٤	لا طلاق إلا فيما تملك	١١٠
من أحس الفق الدوسى ؟	٧٩	لا طلاق ولا عتاق في إغلاق	١١٦
من حلف على معصية فلا يمين له	١١٣	لا مساعاة في الإسلام	٢٦١
من شاء لاعتته لأزوات (أثر)	٣٦٢	لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملا	٢٧١
من كانت له امرأتان فمال إلى إحداها	١٨	لا نفقة لها	٣١٥
من هذه ؟ فقالت أنا حبيبة	١٩٢	لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد	٣٩
(النون)		لا يجل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن	
نسخت هذه الآية عدتها (أثر)	٣٤٨	يسقى ماءه زرع غيره	٥٩
نعم امكئ في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله	٣٤٥	لا يسأل الرجل فيها ضرب امرأته	٤٥
نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٠٥	(ي)	
(الهاء)		يا بريرة اتقي الله فإنه زوجك وأبو ولدك	٢٠٢
هل لك من إبل ؟ قال نعم	٢٥٦	يا رسول الله إنها قد أسلمت مئى فردها عليه	٢١٢
هو على ما أردت	١٥٥	يا على لا تقبض النظرة النظرة	٤٧

ص	الصدر	ص	الصدر
١٤٨	إن اختارت نفسها فواحدة (أثر)		(الهمزة)
١١٣	إن خرجت فقد بدت منه (أثر)		أبشر يا كعب
٢١	إن صدقت رؤياك لأموتن (أثر)	١٤٥	أبو بكر في الجنة
١٣٠	إن عمك عصي الله فأندمه (أثر)	٢٧٩	أجعل أمي عرضة ليمينك؟
٦٨	إنا كنا معشر قريش نجوي للنساء (أثر)	١١٣	أتدرون ما المفلس؟
٦٣	إن الذي يجامع ولا يسمى (أثر)	٢٦٨	أتدري فيم أزلات؟
٢٦٠	إن لله عبدا لا يكلمهم الله (أثر)	٦٧	أتريدن أن تكفري مثل هاروت؟ (أثر)
٢٨٦	أنت الذي لا نكاح لك	١١٣	أتريدن عليه حد يفته؟
٢٩٢	أنت مني وأنا منك	١٩٠	» » » »
١٣٢	إنما أنت قاص الواحدة تبيينها (أثر)	١٩٧	أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا؟
١٣٤	إنما الربا في النسبة	٨٣	إذا أتى الرجل أهله فليقل باسم الله
٨٣	إن من أشبر الناس عند الله مغزلة	٦٣	إذا تزوجت الحرة على الأمة قسم لها (أثر)
٣٧	إن لقي الله ومهرها في عنقه أحب إلى (أثر)	٣٠	أذات زوج أنت؟
٨	إن الله أمرني أن أزوج فاطمة	٣٤	إذا الرجل دعا زوجته لحاجته فلتأته
١١٧	إن الله وضع عن أمي الخطأ	٣٥	إذا حلف أحدكم على يمين قرأى غيرها خيرا
١١٠	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات	١١٤	إذا عتقت الأمة فهي بالخيار
٣٢٦	إن رسول الله (ص) لم يجعل لها سكنى	٢٠٩	إذا كانت الأمة عذراء
٧٧	أن النبي (ص) أظار على بني المصطلق	٥٩	أذهي فاذا كرهها على
١٩٤	» » » جعل الخلع تطليقة بائنة	٢١	أراه كما قالت
٣٤٣	» » » رخص للمرأة أن تحب على أبيها	١٥١	ارتجعها إن شئت
٢١٦	» » » رد ابنته زينب على أبي العاص	١٥٠	أسرعكن لحاقا بي
٢٨	» » » كان إذا أراد سفرا أقرع	٥٠	أطعم هذا فإن مدى شعير مكان مدبر
	أن أم حبيبة استحيضت فأمرها النبي (ص) أن	١٧٤	أعتقها فإنها مؤمنة
٣٠٢	تدع الصلاة أيام أقرأها	١٨٨	أعطه ذلك العرق
٧٢	إنها لا تكون موءودة حتى تمر (أثر)	١٧٤	أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم
٣٩	ألا فاصتوصوا بالنساء خيرا	٢٢٦	أقام رسول الله (ص) بمكة ثلاثة أيام ... نعم
٣٤	أي الناس أعظم حقا على المرأة؟	٢٩٤	أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا
١٠٤	أيما امرأة زوجها وليان فهي الأولى	٤١	ألقوا الفرائض بأهلها
١٣٩	أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند الأقراء	٢٦٥	إليك يا عائشة إنه ليس يومك
٣٤٦	أيها الناس لا تشكوا عليا	٢٣	أما ثلاث فتحرم عليك امرأتك
	الحلى بال	١٢٩	أمر أم ولد أعتقت أن تعتد
١٢٢	(هامش) القسريح بإحسان	٣٦٤	أمرت ببريرة أن تعتد بثلاث حيض
١٣٤	التمر بالتمر والحنطة بالحنطة	٢٠٤	أما الزيادة فلا
١٤٢	الحلال بين	١٢٨	إن أبا عباس لا يستطيع أن يحل لك (أثر)
٩٠	(أثر) الإطلاق في طهر من غير جماع	١٤٠	إن أباكم لم يثق الله ... بأن منه

ص	الصدر	ص	الصدر
	(العين)	٢٣٨	للأمة تهوز ثلاثة مواريث
٣٦٤	عدة أم الولد إذا توفي سيدها (أثر)	٥١	للأمة عورة
٣٦٤	عدة أم الولد ثلاث حيض (أثر)	٢٧٢	اللهم اهد قلبه
٣٠٧	عدة أم الولد حيضتان (أثر)	١٣	اللهم بارك لهم
١٢٨	عصيت ربك وبانت امرأتك (أثر)		(الباء)
٤٣	علموم وأدبوم (أثر)	٢٢١	بائنتين وطلاقه (أى العبد) بائنتين (أثر)
	(الفاء)	١٢	بالرطاء والبنين (أثر)
٨٣	فإن كان ذلك لم تحلى له حق يذوق من عسيلتك	٣٠٧	بينما الناس في قباء (أثر) (هامش)
٢٤٢	فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بالشهود فأمر برجمها		(التاء)
	(القاف)	١٢٩	تأخذ ثلاثا وتدع ٩٩٧ (أثر)
٥٣	قال الله تعالى: النظرة سهم مسحوم	١٣٠	تأخذ ثلاثا وتدع ٩٧ (أثر)
٢٠٩	قال لي جبريل : راجع حفصة		(الثاء)
٣٠٥	قضى الخلفاء أن من أرخى سترها (أثر)	٣٥	ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم
	(الكاف)	١٢٠	ثلاثة لا يجوز فيهن اللعب
٢٧٦	كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل (أثر)		(الجيم)
٨٤	كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها (أثر)	٢٦٥	جعل النبي ص ميراث ابن الملاعة لأمه
٧١	كان النبي ص يكره عشر خلال		(الحاء)
٧٤	كان رسول ص إذا أراد سفرا أقرع	٩٧	حسبت على بتولية (أثر)
١٤٢	كان فينا رجل خطب امرأة (أثر)		(الحاء)
١٤٥	كان من خبري حين تخلفت في غزوة تبوك	٢١٩	خذ منهن أربعاً
٣١	كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل	٤١	خذى من ماله بالمعروف
٨٢	كل عين زانية	٢٨٥	خل بينها وبينه (أثر)
	(اللام)	٤١	خيركم خيركم لأهله
٨٦	لأن ألقى الله وصداقها بدمق خير (أثر)	٢٨٨	خيرني على بين عمى وأمى (أثر)
٢٦٥	للجدة الثلث (أثر)		(الزاء)
٣٢٣	لعل الله يحدث في قلبك تراجع زوجتك (أثر)	٤٣	رحم الله عبداً علق في بيته سوطاً
٣٢٣	لعل الرجل يراجعها في عدتها (أثر)		(الصاد)
٣٠٢	لما نزلت الآية في عدد من عدد النساء (أثر)	٣٠٧	صلى النبي عليه السلام إلى بيت المقدس (هامش)
٢٥	لم يمت ص حتى أحل الله له أن يتزوج من شاء		(الطاء)
٣٣١	لها السكنى والنفقة		طلق « ابن عمر » امرأته وهى حائض فأمره
١٦٧	لو لم يقل وسلاماً لآل إبراهيم (أثر)	١٠٦	رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها
٢٧٨	ليس إلى النساء نكاح (أثر)	٣٢٩	طلاق السكران والمستكره ليس يجاز (أثر)
٣	ليس بك على أهلك هوان	٩٠	طلاق السنة أن يطلقها طاهراً (أثر)
٩٩	ليس ذلك بشيء	١١٢	طلق مالا يملك
٣٣٠	ليس لسكران ولا مضطهد طلاق (أثر)		طلق امرأته وهى حائض فردها عليه رسول
٣٢٩	ليس لمجنون ولا سكران طلاق (أثر)	١٠١	الله صلى الله عليه وسلم

الصدر	ص	الصدر	ص
(لليم)		ما احتذى النعال . . أنضل من (أثر)	٢٩١
ما تقولون في الزنا ؟	٣٧٠	ما من بني آدم مولود إلا بعسه الشيطان	٦٣
ما هذا ؟ ابتاعها . . واشترطى	٢٠٥	مثلى يفتات عليه ؟ (أثر)	٢٧٨
مر عبد الله فليراجعها	٩١	مره فليراجعها	١٠١
مضت السنة في القى يطلق امرأته (أثر)	١٠٤	من ابتاع جارية قد بلغت الحيض (أثر)	٥٨
من اتقى من ولده ليفضحة	٢٦٠	من تزوج فقد استكمل نصف الإيمان	٣٦٦
من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا	١١٤	من عمل عملا ليس عليه امرنا	١٤٢
من نذر أن يطيع الله فليطعه	١١٥	(النون)	
نية للمؤمن خير من عمله	١٤٢	(الماء)	
هل تجرد رقية ؟	١٧٤	هل سمعتم مقالة امرأة أحسن من هذه ؟	٢٩٨
هل يفعل ذلك أحد ؟ (أثر)	٦٨	هن حولى كما ترى	١٤٨
هو كما قال	١١١	هو الواد الحنفى	٧٣
هي امرأة الأول	١٠٤	هي للمرأة تكون عند الرجل	٢٣
هي طالقة بائنة	١٩٥		
هي واحدة (أثر)	١١٣	يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله	١٠٢
(الواو)		يا بنية أما ترضين أنك سيدة نساء العالمين	٨
والله ما كان ابن عباس يجعلها إلا واحدة (أثر)	١٣٤	يا ثابت أما ترضى أن تعيش حميدا	١٩٣
والقى نفسى بيده ما من رجل يدعو امرأته	٣٥	يا رسول الله إني طلقته امرأتى وهى حبلى	١٢٢
والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه	١٤١	ينسكح العبد أربع نسوة (أثر)	٢٢١
(لا)		ينسكح العبد امرأتين (أثر)	٢٢١
لا تأتوا النساء في أدبارهن	٦٥		
لا تحدى بعد يومك هذا	٢٤٣		
لا تسأل المرأة طلاق أختها	٨٧		
لا سكنى لك ولا نفقة	٣٢٥		
لا عن النبي ص بين العجلانى وامرأته	٢٣١		
لا قيلولة في الطلاق	١١٨		
لا نذر في معصية	١١٥		
لا نرى أن تنسكحها حتى تنسكح غيرك (أثر)	١٣٢		
لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد	٤٣		
لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط	٤٣		
لا يحل لمسلم أن يدخل على امرأته (أثر)	١٠		
لا يعتد بذلك (أثر)	٩٩		
لا يكون الحلل أكثر من سفتين (أثر)	٣٢٩		
لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل	٤٨		
(الياء)			
يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله	١٠٢		
يا بنية أما ترضين أنك سيدة نساء العالمين	٨		
يا ثابت أما ترضى أن تعيش حميدا	١٩٣		
يا رسول الله إني طلقته امرأتى وهى حبلى	١٢٢		
ينسكح العبد أربع نسوة (أثر)	٢٢١		
ينسكح العبد امرأتين (أثر)	٢٢١		

مفتاح الجزء الرابع من فتح الملك للعبود تسكعة للنهل المذهب المورود

تسهيلاً للمراجعة وإتماماً للفائدة وضع هذا المفتاح مشتملاً على :

(أ) دليل عام لأبواب هذا الجزء وموضوعاته

(ب) دليل خاص بتراجم الرجال على ترتيب الحروف

(أ) دليل الأبواب والموضوعات

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	(باب في اللقاع عند البكر)	٣٠	حكم الدخول على الضرة في نوبة غيرها
٣	ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج	٣١	(باب في الرجل يشترط لها دارها)
	عندها عقب الزفاف	٣٢	أقسام الشروط في النكاح
٤	مذهب الحنفيين في هذا	٢٢	(باب في حق الزوج على المرأة)
٥	من تزوج ثيباً خصها بثلاث وهل يقضى لغيرها ؟	٣٤	عظم حقه عليها
٧	(باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن يتقدمها)	٣٥	بعض ما ورد في تحذير المرأة من مجر فراش زوجها
٨	خطبته صلى الله عليه وسلم في تزويج طي بفاطمة		
	رضي الله عنهما	٣٦	(باب في حق المرأة على زوجها)
١٠	المذاهب في حكم ما يقدمه الرجل لامرأته	٤٠	حكمة وجوب نفقة للمرأة على الزوج . للعتبر في فرضها
	قبل الدخول		
١١	للرأة ترضى بالدخول بها قبل أن يعطيها شيئاً	٤٢	(باب في ضرب النساء)
١٢	حكم هدايا الزوج للمرأة وأوليائها	٤٣	تأديب الرجل امرأته على ترك الصلاة وغيرها من الفرائض
	(باب ما يقال للمتزوج)		
١٣	تهنئة الزواج للشريعة وغير المشروعة	٤٦	(باب ما يؤمر به من غش البصر)
١٤	(باب الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلى)	٤٧	نظرة العجأة معفو عنها
١٥	المذاهب في حكم هذا النكاح	٤٨	يحرم مباشرة المرأة للمرأة لنصفها لزوجها
١٧	يجوز نكاح الزانية . لا يفسخ النكاح بالزنا	٤٩	حد العورة . تحريم النظر إليها لغير الزوجين
		٥٠	حكم كشفها في الخلوة
١٨	(باب في القسم بين النساء)	٥١	التحذير من النظر إلى المرأة الأجنبية
١٩	هل قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أزواجه واجب ؟	٥١	تحذير المرأة من الخروج من بيتها لغير ضرورة
		٥٢	ما قيل في تفسير اللحم
٢٠	كان يعدل بينهن تفضلاً منه	٥٣	الترغيب في غش البصر والترهيب من إطلاقه
٢٢	قانون تحديد نكاح الزوج (هامش)	٥٤	زنا العين والاذن واللسان واليد والرجل
٢٣	وهبت صفة بنت حيي يومها لعائشة	٥٥	(باب في وطء السبايا)
٢٤	للرأة أن تهب حقها من القسم لزوجها	٥٦	المذاهب في فسخ نكاح الأمة إذا سببت أو يمت
٢٥	ما قيل في تأويل آية ترجى من تشاء منهم	٥٨	من ملك أمة يحرم عليه وطؤها قبل الاستبراء
٢٦	حكم قسمه صلى الله عليه وسلم بين أزواجه	٦٠	لا يحل وطء الحبلى من غير الواطئ
٢٧	سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة	٦١	(باب في جامع النكاح)
٢٨	حكم القرعة بين الأزواج للسفر	٦٢	الدعاء عند الجماع وشراء البعير ونحوه . ثمرة
٢٩	هل طي من سافر بإحدى نسائه بلا قرعة قضاء للبواقي ؟	٦٣	كلام العلماء في الضرر المنقضي بالتسمية والدعاء عند الجماع

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٦٤	التنغير من الوطء في الدبر	١٠٩	للذاهب في المعتبر في الطلاق والمدة
٦٦	يباح وطء المرأة في قبلها من أى جهة	١١٠	(باب في المطلاق قبل النكاح)
٦٨	يحرم وطء النساء في أدبارهن	١١١	الطلاق للمنعز والعنق لا يقع قبل النكاح وللملك
٦٩	(باب في إتيان الحائض ومباشرتها)		للذاهب في الطلاق المعلق
٧٠	(باب في كفارة من أتى حائضا)	١١٢	الجواب عما يفيد عدم وقوع الطلاق للمعلق
٧١	(باب ما جاء في العزل)	١١٣	الطلاق للمعلق في النكاح أو في عدته .
٧٢	تكذيب اليهود في زعمهم أن العزل وأد		الفضاء بأن الطلاق للمعلق الذي لم
٧٣	الجمع بين رواية إباحة العزل ومنعه		يقصد به الطلاق لا يقع
٧٤	غزوة بني المصطلق . قصة الإفك	١١٤	ما يطلب بمن حلف على ترك واجب أو فعل معصية
٧٧	هل يجري الرق على مشركي العرب رجالا وغيرهم ؟	١١٥	لا يصح النذر إلا إذا كان نذرا قرينة
٧٨	للذاهب في حكم العزل	١١٦	(باب في الطلاق على غيظ)
٧٩	(باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون	١١٧	من قال طلاقا للسكره غير واقع
	من إصابته أهله)	١١٨	عمل المحاكم على عدم وقوعه . شروط تحقق
٨٢	نهي الزوجين عن إفشاء ما يقع بينهما حال الجماع		الإكراه
٨٤	مشمولات كتاب النكاح (كتاب الطلاق)	١١٩	السكره بحق يقع طلاقه (باب في الطلاق
٨٥	تربيته . حكمة مشروعيته وكونه ثلاثا		على المزل)
٨٦	وجوبه . كراهته . حرمة (باب فيمن خيب	١٢٠	النكاح والطلاق والرجعة يستوى فيها الجبد
	امراة على زوجها)		والمزل)
٨٧	(باب في المرأة تسأل زوجها طلاقا امرأة له)	١٢١	(باب في نسخ للراجعة بعد التطليقات الثلاث)
٨٨	(باب في كراهية الطلاق)	١٢٣	المطلقة الحائض الحائض تعدد بثلاثة قروء
٩٠	مق يباح (باب في طلاق السنة)	١٢٥	عمل المحاكم على أن الطلاق الثلاث بلفظ
٩١	ما يطلب بمن طلق امرأته وهي حائض		واحد يقع واحدة وعامة العلماء على أنه
٩٢	يحرم طلاقها وهي حائض وفي طهر مسها فيه		يقع ثلاثا
٩٤	من طلق حائضا وقع طلاقه ولزمه مراجعتها	١٢٨	وهو رأى ابن عباس رضى الله عنهما أخيرا
٩٥	هل طلاق الحامل سني ؟ للزوج أن يستقل بالرجعة	١٣٠	فتواء بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع
٩٩	دليل أن طلاق الحائض لا يقع . الجواب عنه		واحدة
١٠٠	الحق أنه واقع وهو حرام	١٣٢	يرى أبو هريرة وابن عمرو أن الطلاق الثلاث
١٠٢	(باب الرجل يراجع ولا يشهد)		يقع ثلاثا وهو قول ابن عباس أخيرا
١٠٣	حكم الإشهاد على الطلاق والرجعة . بم تكون ؟	١٣٣	مذاهب العلماء في حكم المطلقة ثلاثا قبل الدخول
١٠٤	ما يجوز اطلاع الزوج عليه من المطلقة		بها وبعده
	الرجعية في العدة	١٣٤	رجع ابن عباس عن جملة الطلاق الثلاث واحدة
١٠٥	(باب في سنة طلاق العبد)		وعن قوله إنه لا ربا إلا في النسبة
١٠٦	العبد إذا عتق هل له طلقة ثالثة ؟ لا	١٣٦	الحق أن الطلاق الثلاث يقع ثلاثا ولو كانت غير
١٠٧	هل الرق مؤثر في عدد الطلاق ؟ نعم		مدخول بها
١٠٨	الأمة إذا كانت تحت عبد فطلقها فثنتين لا تحل	١٣٧	نداء عمر رضى الله عنه بوقوع الطلاق
	له إلا بعد زوج		الثلاث ثلاثا

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٣٨	حديث ابن عباس في جعل الطلاق الثلاث واحدة مضطرب أو منصرف إلى طلاق البتة	١٦٩	الأنبياء معصومون من الكذب وما نسب إلى إبراهيم عليه السلام ليس كذبا في الواقع
٣٩	الطلاق الثلاث كان يعتبر واحدا ثم نسخ في عهده صلى الله عليه وسلم	١٧٠	أجاب الله دعاء سارة وأنجأها من الغرود (باب في الظهار)
١٤٠	(باب فيما عني به من الطلاق والنيات) لم شرعت النية؟ أقسام المجرة	١٧١	هل الظهار المؤقت كالظهار المطلق؟ نعم عند الجمهور
١٤١	وجه أن حديث إنما الأعمال بالنية ثلث الإسلام . نية الطلاق	١٧٣	المذاهب في مقدار كفارة الظهار من الطعام لا تسقط كفارته بالعجز عند الجمهور
١٤٢	أقسام الطلاق باعتبار ما يقع به . عمل الحاكم على أن الفاظ السكناية يقع بها طلاق رجعية	١٧٤	مذهب الخلف والسلف في التشابه
١٤٣	هل يكتفى في أول رمضان بنية واحدة؟	١٧٦	مالايصام في كفارة الظهار . ما يقطع التابع فيها لا يجزئ فيها إطعام أقل من ستين مسكينا
١٤٤	حديث توبة كعب بن مالك	١٧٧	سبب نزول آية الظهار
١٤٥	يشترط لوقوع الطلاق إضافته للمرأة	١٧٩	يحرم على المظاهر الوطء ومقدماته قبل التكفير
١٤٦	عمل الحاكم على إلغاء الطلاق إذا لم يصف المرأة (باب في الخيار)	١٨٢	المذاهب في ألفاظ الظهار . ما يحتاج منها إلى نية من ظاهر من امرأته حرم عليه وطؤها حتى يكثر
١٤٧	إذا خير الرجل امرأته فاختارت نفسها ماذا يقع؟	١٨٣	يشترط الإيمان فيما يعتق في كفارة الظهار عند الجمهور
١٤٨	(باب في أمرك بيدك)	١٨٦	لا يجزئ فيها إلا رقبة سليمة من العيوب (باب في الخلع) تعريفه . حكمه . دليله
١٤٩	المذاهب فيما يقع بقول الرجل لامرأته أمرك بيدك	١٨٧	القضاء بمذهب مالك في تفريق القاضى بين الزوجين بالشقاق
١٥٠	(باب في البتة)	١٨٨	يحرم على المرأة طاب الطلاق من زوجها بالامبر
١٥٢	المذاهب فيما يقع بأنث طالق البتة	١٨٩	المذاهب في حكم ومقدار ما يأخذه الخالع من الخالعة . دليل أن الخلع فسخ أو طلاق
١٥٣	الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثا	١٩٠	الحق أنه طلاق بائن المذاهب فيما يسقط به وبالمباراة . القضاء بأن دين النفقة لا يسقط بالطلاق ولو خلعا
١٥٤	(باب في الوسوسة بالطلاق)	١٩١	يجل للمرأة طلب الخلع لمبرر . شرط الخلع ركنه هو صريح وكناية . المذاهب فيما يقع به الحق كونه طلاقا . دليله
١٥٧	الخلاف في وقوع الطلاق بحديث النفس وبالكتابة	١٩٢	إذا تقابل الزوجان الخلع وأراد الزوج مراجعتها في العدة لا يجوز له ذلك
١٥٨	(باب في الرجل يقول لامرأته يا أختي)	١٩٤	بطلان الحيلة على التخلص من وقوع الطلاق الثلاث بالخلع
١٥٩	حكم قول الرجل لامرأته يا أختي ويا أمي	١٩٥	(باب في الملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد)
١٦٠	أبو سيدنا إبراهيم تاريخ وآزر اسم صنم أو عمه ترتيب أولى العزم في الأفضلية . ميلاد سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام	١٩٧	
١٦٢	سيدنا إبراهيم عليه السلام يذكر لقومه أدلة التوحيد ويخلصهم بالحجة	١٩٨	
١٦٣	حاج إبراهيم عليه السلام الغرود فبهت الذي كفر قال سيدنا إبراهيم لقومه إني سقيم وأراد أنه سقيم النفس حزين على شركهم	١٩٩	
١٦٤	جعل الله النار بردا وسلاما على إبراهيم	٢٠٠	
١٦٥	اعتراف الغرود بقدره الله تعالى	٢٠١	
١٦٦		٢٠٢	

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٠٣	السكفاء شرط في لزوم النكاح الأمة إذا عتقت وهي تحت عبد فلها الخيار	٢٢٣	يستحب كون اللعان بحضور جماعة من المؤمنين دليل أن فرقة اللعان فسخ
٢٠٤	هذه إذا اختارت نفسها تعد عدة الحرة	٢٢٦	إذا أنكر الملاعن الولد نسب إلى الأم وورثها وورثته
٢٠٥	دليل أن زوج بريرة كان عبدا	٢٢٧	المذاهب في أن من نفى الحمل في لعانه هل ينفى عنه ؟
٢٠٦	(باب من قال كان حرا)	٢٣٨	قصة هلال بن أمية في اللعان
٢٠٧	الأمة إذا عتقت وهي تحت حر هل لها الخيار ؟	٢٣٩	المذاهب فيما يلزم القاذف إذا عجز عن البينة
٢٠٨	(باب حق متى يكون لها الخيار)	٢٤٤	توبة الله على الثلاثة المتخلفين عن غزوة تبوك
٢٠٩	المذاهب في مدة خيار الأمة إذا عتقت تحت عبد	٢٤٦	اللعان لا يتم إلا بخمس شهادات
٢١٠	(باب في المملوكين يمتقان معاهل تغير المرأة ؟)	٢٤٧	حكم البداء بالرجل في اللعان
٢١٢	(باب إذا أسلم أحد الزوجين)	٢٤٨	إذا امتنعت المرأة عن الملاعنة هل تعد للزنا ؟
٢١٣	إذا أسلمت للمرأة مع زوجها فتزوجت بغيره فهذا نكاح باطل	٢٤٩	هل لها على الملاعن سكنى ونفقة ؟
٢١٤	(باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها)	٢٥٠	من قذف امرأته بالزنا برجل فقد قذفها لعان الزوج يوجب الفرقة
٢١٥	الاختلاف في المدة التي رد النبي صلى الله عليه وسلم فيها ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع	٢٥٢	ما تستحقه الملاعنة المدخول بها وغيرها
٢١٦	إذا أسلمت للمرأة قبل زوجها ففي رد إليه بلا عقد ؟ ومتى لا ترد إلا بعقد ؟	٢٥٣	تكذيب أحد المتلاعنين نفسه برفع الحرمة بينهما هل مجرد اللعان يقتضي الفرقة أولا تكون إلا بحكم الحاكم ؟
٢١٧	من أسلم وتحت أكثر من أربع يختار منهن أربعاً	٢٥٤	(باب إذا شك في الولد)
٢١٩	أنكحة الكفار تعتبر صحيحة بعد إسلامهم	٢٥٦	لا يجوز للرجل نفى الولد بالظن
٢٢٠	إذا لم يكن فيها مالا يحل عندنا الإجماع على أنه لا يحل للرجل الجمع بين أكثر من أربع	٢٥٧	التعريض بنفى الولد لا يعد قذفا
٢٢١	الرد على من زعم أن مشى وثلاث ورباع يدل على إباحة تسع	٢٥٨	(باب التغليب في الانتفاء)
٢٢٢	من أسلم وهو متزوج أختين أسلمتا معه لزمه مفارقة إحداها	٢٥٩	وعيد من يبرأ من والده أو ولده
٢٢٣	(باب إذا أسلم أحد الزوجين لمن يكون الولد ؟)	٢٦٠	(باب في ادعاء ولد الزنا)
٢٢٤	(باب في اللعان) كيفيته	٢٦١	لا يثبت النسب بادعاء ولد بلا نكاح صحيح
٢٢٧	وعظ للمتلاعنين وتذكيرها بأن عذاب الدنيا أهون	٢٦٢	إذا عقد على امرأة فانت بولد لاحتة أشهر لحقه الولد وورثه
٢٢٨	من قتل رجلا وزعم أنه زنى بامرأته لا يقبل قوله	٢٦٤	المذاهب في إرث من لا أب له
٢٢٩	اللعان واجب ومكروه وحرام ويكون عند الحاكم	٢٦٥	(باب في القافة)
٢٣٠	حكم التغليب في اللعان بالزمان وللأسكان وقت الفرقة باللعان	٢٦٦	هل يجوز العمل بالقافة أو الحكم بها باطل
٢٣١	أترفع الفرقة بتكذيب الزوج نفسه . المذاهب في أنها طلاق أم فسخ	٢٦٨	(باب من قال بالقرعة إذا تنازعا في الولد)
		٢٧٠	إذا اشترك ثلاثة في وطء أمة فجاءت بولد أثبت نسبه بالقرعة أم بالقافة ؟
		٢٧٤	(باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها أهل الجاهلية)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٧٧	منها نكاح الاستبضاع ونكاح البغايا	٣١٤	حكم التصريح والتعريض بخطبة العتدة
٢٧٨	(باب الولد للفراش)	٣٢١	لا نفقة للمطلقة بائنا إلا أن تكون حاملا
٢٧٩	العشرة المبشرون بالجنة	٣٢٢	سبب إنكار مروان حديث فاطمة بنت قيس
٢٨٠	اختصاص سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة	٣٢٣	رد فاطمة عليه ومن وافقه على رد حديثها
	في ابن أمة زمعة	٣٢٥	أدلة أن المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ولا سكنى
٢٨١	يحرم بالزنا ما يحرم بالنكاح عند الحنفيين وأحمد		أولها ذلك أو بعضه
٢٨٢	لا يحرم بالزنا ما يحرم بالنكاح عند مالك والشافعي	٣٢٦	المبتوتة تعتد حيث شئت . رد ما طعن به
٢٨٤	(باب من أحق بالولد ؟)		في حديث فاطمة
٢٨٥	إذا طلق الرجل امرأته وله منها ولد فمهر أحق	٢٢٧	الراجع أنه لا نفقة ولا سكنى للمبانة غير
	بعضائه ما لم تزوج		الحامل . القضاء بمذهب مالك في أن القاضي
٢٨٦	هل الحضنة حق للعاضن أو عليه ؟		يطلق على الزوج لعدم الإنفاق
٢٨٨	إذا طلق الرجل امرأته ولها منه غلام مميز	٢٢٨	سقوط نفقة الزوجة . القضاء بمذهب مالك في
	واختصاصا فيه يقرع بينهما أو يغير الولد		أن نفقتها دين على المورس ولو بلا تراض
٢٨٩	المذاهب في مدة الحضنة		أو قضاء
٢٩٢	الأم أولى الحواضن . أقاربها مقدمة على	٣٢٩	عدة ممتدة الطهر . القضاء على أنه لا تسمع
	أقارب الأب		الدعوى بنفقة عدة تزيد على سنة من تاريخ
٢٩٥	مضى لا يسقط نكاح الخالة حقها في الحضنة ؟		الطلاق . القضاء في أن طلاق السكران
٢٩٦	ترتيب العصبية في الحضنة بعد النساء		ولو متعديا لا يقع
٢٩٧	(باب في عدة المطلقة)	٣٣٠	(باب من أنكر ذلك على فاطمة)
٢٩٩	دليل مشروعية العدة . ما فيها من المصالح	٢٣١	بيان عائشة أن بنت قيس رخص لها في الانتقال
٣٠٠	(باب في نسخ ما استثنى به من عدة المطلقات)		من بيت الزوج لعذر
٣٠٢	المطلقة الحائض المدخول بها عدتها ثلاثة قروء	٣٣٢	عائشة تقول : لا دليل في حديث بنت قيس
٣٠٣	دليل من قال إن القراء هو الطهر		على أن البائني لا سكنى لها ولا نفقة
٣٠٤	تعتد البائس والصغيرة بثلاثة شهور	٣٣٣	سليمان بن يسار يقول : إن خروج بنت قيس
٣٠٥	المذاهب في أنه هل تلزم العدة بالخلوة الصحيحة ؟		من بيت زوجها إنما هو لسوء الخلق
٣٠٦	الراجع أن الأمة الحائض كالحررة في الطلاق	٣٣٤	رجوع مروان بن الحكم عن رد حديث فاطمة
	والعدة		بنت قيس
٣٠٧	يم تعتد الأمة التي لا تحيض ؟	٣٣٥	عائشة ومروان وابن المسيب يرون أن للمبانة
٣٠٨	(باب في الرجعة) قصة طلاق النبي صلى الله		أن تعتد في غير بيت زوجها لعذر
	عليه وسلم زوجته حفصة	٣٣٦	(باب في المبتوتة مخرج بالنهار)
٣٠٩	دليل مشروعية الرجعة	٣٣٧	(باب نسخ متاع المتوفى عنها زوجها بما فرض
٣١٠	(باب في نفقة المبتوتة)		لها من الميراث)
٣١١	المطلقة طلاقا بائنا ماذا لها على زوجها	٣٣٩	(باب إحداد المتوفى عنها زوجها)
٣١٢	لا نفقة لها ولا سكنى	٣٤١	الإحداد على غير الزوج ليس واجبا
٣١٣	المرأة المبانة تعتد في مكان مأمون . ما يباح	٣٤٢	معتدة الوفاة لا تسكتحل للزينة وتسكتحل
	من النية		للتداوى

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٤٣	مدة إحداد المتوفى عنها . إحدادها على الزوج واجب	٢٦٠	المتوفى عنها زوجها تنقض عدتها بوضع الحمل ويحل لها الزواج
٣٤٤	هل على الصغيرة والذمية والمبانة إحداد ؟	٣٦٣	(باب في عدة أم الولد)
٣٤٥	(باب في المتوفى عنها زوجها تنتقل)	٣٦٤	المذاهب في عدتها إذا مات عنها سيدها
٣٤٧	المتوفى عنها زوجها لها السكنى ولا تعتد إلا في البيت الذي تسكنه وقت موته	٣٦٥	(باب للمتوفى لا يرجع إليها زوجها حتى تنكح زوجها غيره)
٣٤٨	(باب من رأى التحول)	٣٦٦	(باب في تعظيم الزنا)
٣٤٩	المتوفى عنها زوجها تمكن من السكنى في بيته حولا إن شئت	٣٦٧	الذنب أربعة أقسام
٣٥١	(باب فيما يجنبه المعتدة في عدتها)	٣٦٨	أخش أنواع القتل قتل الولد ثم قتل الولد
٣٥٢	لا تلبس الهدية ثوبا مصبوغا يزين به ولها لبس مالا يزين به	٣٦٩	التمرك أكبر الكبائر
٣٥٣	الجمع بين الأحاديث في حكم اكتحال الهدية ما يجنبه المتوفى عنها زوجها	٣٧٠	قتل الولد من أعظم الكبائر بعد الكفر
٣٥٥	للمذاهب في حكم اكتحال الهدية . لا تمتشط بما فيه طيب	٣٧٢	مشمعات كتاب الطلاق
٣٥٧	(باب في عدة الحامل)	٣٧٣	دليل أحاديث وآثار سنن الإمام أبي داود التي رابع تسكئة للمهل العذب للمورود
		٣٧٦	دليل الأحاديث والآثار التي بالشرح .
		٣٧٩	دليل أبواب وموضوعات هذا الجزء
		٣٨٤	دليل تراجم الرجال به على ترتيب الحروف

(ب) دليل تراجم رجال سنن الإمام أبي داود السجستاني التي بالجزء الرابع من فتح الملك المعبود تسكئة للمهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود على ترتيب الحروف

صفحة	الاسم	صفحة	الاسم
١١٠	ابن الصباح محمد الجرجرائي أو غيره	٢٢٣	أبوه جعفر بن عبد الله الأنصاري
٣١٨	أبو بكر بن أبي الجهم	٢٢٢	أبوه فيروز الديلمي
٢٠٨	أبو جعفر بن محمد بن ركانة	٢٩٨	أبوه مهاجر بن أبي مسلم
٣٤	أبو حازم سليمان السكوفي	٢٢٢	أبو وهب الديلم العيشاني
٤٢	أبو حرة حنيفة الرقاشي	٢٧١	الأجلع يحيى السكندی
١٠٥	أبو حسن مولى بن نوفل	٤٤	أحمد بن أبي خلف البغدادي
٤٧	أبو ربيعة عمرو الإيادي	٣٩	أحمد بن يوسف المهلب
٣١٠	أبو عمرو بن حفص بن المغيرة	٤٧	إسماعيل بن موسى الفزاري
١٩٦	أبو عمرو سعيد السدوسي	٤٤	إياس بن عبد الله بن أبي ذباب
٢٩٣	أبو فروة مسلم النهدي		(الباء)
٥٩	أبو مرزوق حبيب التجيبي	١٨١	بشر بن بكر الدمشقي
٢٨٧	أبو ميمونة سلمى أو أسامة أو سلمان الفارسي	١٤	بصرة بن أكنم الأنصاري
١٣٥	أبو النعمان محمد بن الفضل	١٢٤	بعض بن أبي رافع محمد بن عبيد الله
		٢١٨	بكر بن عبد الرحمن السكوفي

الاسم	ص	الاسم	ص
شيخ من طفاوة	٨٠	الهي عبد الله بن يسار	٣١٨
الصاد		الجيم	
صالح بن صالح الهمداني	٢٧٣	جعفر بن أبي طالب	٢٩١
الضاد		الحاء	
الضحاك بن فيروز الديلمي	٢٢٢	الحارث بن قيس الأسدي	٢١٧
العين		الحارث بن عجله الأنصاري	٦٤
عبد الحميد بن رافع الأنصاري	١٢٩	الحسن بن سعد الهاشمي	٢٨٣
عبد الرحمن بن أيمن الخزومي	٩٨	حمزة بن عبد المطلب	٢٩١
عبد الرحمن بن جبير بن نفير	٥٧	حميد بن نافع الأنصاري	٣٤٠
عبد الرحمن بن حبيب المدني	١١٩	حميضة بن الشمردل الكوفي	٢١٧
عبد الرحمن بن عاصم حجازي	٣١٨	حنش بن عبد الله الصنعاني	٥٩
عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب	١٤٤	الحاء	
عبد الرحمن الكوفي المسلي	٤٥	خالد بن يزيد السلمي	٢٦٤
عبد العزيز بن عبد الصمد	١١٠	الذال	
عبد العزيز بن المختار	١٦١	داود الوراق أبو سليمان البصري	٣٩
عبد الله بن أبي السائب	١٥٣	الراء	
عبد الله بن بكر السهمي	٣٥١	رافع بن سنان الأنصاري	٢٢٣
عبد الله بن الجراح القهستاني	٣٥١	رباح الكوفي	٢٨٣
عبد الله بن الحليل الحضرمي	٢٧١	رجل من قومه أبو جري الهجيمي	١٦١
عبد الله بن الزبير المكي	١٥٤	رفاعة بن عوف	٧٢
عبد الله بن علي بن يزيد	١٢٦	ركانة بن عبد يزيد بن هاشم	١٥٣
عبد الله بن كثير الداري	١٢٧	الزاي	
عبد الله بن كعب بن مالك	١٤٤	الزيدي محمد بن الوليد الحنصلي	٣٢٣
عبد الله بن يزيد الخزومي	٣١٠	الزبير بن سعيد الهاشمي	١٥٥
عبد الله بن يونس حجازي	٢٥٩	السين	
عبد الملك بن أبي بكر الأنصاري	٢	سعيد بن أبي الحسن البصري	٣٧١
عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب	٢١٠	سعيد بن حكيم بن معاوية القشيري	٣٩
هجير بن عبد يزيد بن هاشم	٢٩٠	سعيد بن يزيد البصري	١٦
عدى بن عدى السكندري	١١٦	سلم بن أبي الديال هجلان البصري	٢٦١
علي بن يزيد بن ركانة	١٢٦	سلمة بن صخر البياضي	١٧٢
عمار بن رزيق التيمي	٨٦	سليمان بن عبد الحميد الحسكي	٢٩٧
عمر بن عبد الله بن الأرقم	٣٥٨	سليمان بن موسى الدمشقي	٢٦٣
عمر بن عبد الله بن رزين	٣٩	سهل بن محمد بن الزبير العسكري	٣٠٨
عمر بن معتب المدني	١٠٥	سيف بن سليمان الخزومي	١٢٨
عمرو بن سعيد القرشي	٤٦	الشين	
عمرو بن هرحيل الكوفي	٣٦٧	هبل بن عباد المكي	٣٤٨

الاسم	ص	الاسم	ص
المغيرة بن الضحاك القرشي	٢٥٦	عمرو بن مهاجر الأنصاري	٢٩٨
موسى بن مسعود النهدي	٢٤٨	عويمر بن أشقر	٢٢٦
ميمون بن مهران الرقي	٢٣٥	عباس بن عبد الله الفهرى	٢٣٥
النون		عيسى بن المختار الكوفي	٢١٨
نافع بن مجير	٢١٦	الفهيف	
الهاء		غيلان بن أنس الدمشقي	٩
هانيء بن هانيء الحمداني	٢٩٤	القاف	
هيرة بن يريم الغيباني	٢٩٤	قيس بن سعد الأنصاري	٣٣
هلال بن أمية الأنصاري	٢٤١	الكاف	
الياء		كثير مولى ابن سمرة	١٤٩
بهي بن سعيد بن قيس الأنصاري	١٩٣	الميم	
بهي بن صالح الضامي	٢٩٨	مالك بن الحارث الرقي	١٣٠
يزيد بن إبراهيم البصري	٩٧	محمد بن إبراهيم البزاز	١٦١
يزيد بن بابنوس البصري	٢٧	محمد بن أبي بكر الأنصاري	٢
يزيد بن نعيم الأسلمي	١٦	محمد بن إلياس المدني	١٣١
الفساء		محمد بن عبد الله النخعي	٢٨٣
أسماء بنت يزيد بن السكن	٢٩٨	محمد بن عبد الملك بن مروان	١٣٥
أم حكيم بنت أسيد	٣٥٦	محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي	١١٦
حبيرة بنت سهل الأنصارية	٢٩٣	محمد بن علي بن شافع المكي	١٥٢
خويلة بنت مالك بن ثعلبة	١٧٥	محمد بن وزير المصري	١٨١
زينب بنت كعب بن هجرة	٣٤٦	مرحوم بن عبد العزيز العطار	٢٦
سبيعة بنت الحارث الأسلمية	٣٥٩	مظاهر بن أسلم المدني	١٠٨
فاطمة بنت قيس القرشية	٣١٠	معاوية بن أبي عياش الزرق	١٣٢
الفريرة بنت مالك الحدرية	٣٤٦	معمر بن عبد الله بن حنظلة الحجازي	١٧٥

تم مفتاح هذا الجزء والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . والصلاة والسلام على سيد الكائنات وآله الأطهار ومحجابه الأخيار

صواب	خطأ	الجزء	صفحة	صواب	خطأ	الجزء	صفحة
افتدت	افتدت	١٦	١٩٧	تفضلا	تفضلا	٣	٢٠
إذا شرطوا	إذ شرطوا	٨٣	٢٠٥	[٤٥]	[٤٤]	١٨	٣٠
زينب	زينت	٨٢	٢١٥	آخر	آحر	١٩	٤٩
ابن	ابن	١٢	٢٤١	الفاط	العلط	١٠	٦٥
ونكصت	ونكصت	١٣	٢٤١	مكبوبة	مكبوبة	١٤	٦٦
عينية	عينية	١١	٢٥٦	[٩٧]	[٩٨]	٢٢	٧٦
(وأبما) ما	(وإبما) أى ما	٥	٢٦	وأنقلب	وأنقلب	١٠	٨١
ضعيف	ضعف	١١	٢٦٢	القمعي	قمعي	٢	٩٧
من ابن	من ابن	١٤	٢٦٧	وثقه	وثقة	٥	٩٧
ادعياء	ادعياء	٢١	٢٧٤	سواء	سوا	٧	١٠٧
خالها	جالها	١١	٢٩٥	[١٠]	[٩]	٥	١١٣
يتربصن	يتربصن	١	٣٠٣	[١١]	[١٠]	٦	١١٣
لأقرب	لأقرب	٨٢	٣٠٤	[١٢]	[١١]	٩	١١٣
الحاكم	الحاكم	١	٣٠٥	[١٣]	[١٢]	١٦	١١٣
تمسوهن	تمسوهن	٤	٣٠٥	ضعيف	ضعيف	١٢	١١٦
وجوه	وجود	٢	٣٢٥	إن لم	أن لم	١٨	١١٨
الصواب	الصواب	٢	٣٢٧	ما أردت	ما أردت	١٩	١٤٣
يأتين	يأتين	٨٢	٣٣٦	مفنى	مفنى	٨٥	١٤٦
اكتحالها	اكتحالها	٢١	٣٤٠	يمد	يمد	١٢	١٤٧
زينب بنت جحش	زينب جحش	٨٢	٣٤١	كثير	كثيرة	١٠	١٤٩
فاخذت	فاخذت	١٤	٣٤٧	سمر	سمر	١٠	١٤٩
طيبا	صيبا	٨	٣٥١	ألفاظهم	ألفاظهم	١٨	١٥٩
الصبح	الصبح	٩	٣٥١	يمن	يمن	٨٩	١٧٦
				إذا	إذا	٦	١٨٧

كتب قيمة

هل علمت -أيها القارئ الكريم- أن الشيخ الإمام فقيه الإسلام رحمه الله تعالى وخليفته، قد أظهر لك كنوزاً علمية تبقى ما بقي الدهر ؟ وهل حرصت على اقتنائها والاطلاع عليها ، لتعلم طريق الهدى والسعادة والفلاح ، وتهتدي بهدى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ هاأنذا أدلك على هذه الثروة العلمية ، لعلك تقبل عليها بقلب خالص وصدر منشرح فتفوز وتسعد .

١ - المنهل المذهب المورد شرح سنن الإمام أبي داود (عشرة أجزاء ومفتاحه وتكملته أربعة أجزاء) .

٢ - الدين الخالص ثم منه تسعة أجزاء . القاسع إرشاد الفاسك إلى أعمال المفاسك .

٣ - هداية الأمة المحمدية في الحكم الحمودية السنية (خطب منبرية) ومعه المنع الإلهية بتخريج أحاديث هداية الأمة المحمدية (الطبعة الثانية) .

٤ - فتاوى أئمة المسلمين بقطع لسان المبتدعين . ومعه فتح الملك المبين ، بإيضاح وتقديم فتاوى أئمة المسلمين (الطبعة الثالثة) .

٥ - إتحاف الكائنات ، ببيان مذهب السلف والخلف في المنشآت .

٦ - تعجيل القضاء المبرم ، لمحق من سعى ضد سنة الرسول الأعظم .

٧ - المعضب الثمين ، في محور أعداء الدين .

٨ - المقالة الشرعية للرئاسة الإسلامية .

٩ - تحفة الأبصار والبصائر ، في بيان كيفية السير مع الجفازة إلى المقابر .

١٠ - غاية التبيين ، لما به ثبوت الصيام والإفطار في شهر رمضان .

١١ - إرشاد الرائض ، إلى علم الفرائض .

١٢ - مدحة الرحمن ، في فقه الغمان .

١٣ - الرسالة القدسية في الآداب والأخلاق والطريقة الصوفية .

١٤ - المقامات العلمية، في النشأة الفخيمة النبوية. ومعه الإتحافات الإلهية ، ببيان المقامات العلمية .

١٥ - الرسالة البديعة الرفيعة ، في الرد على من طنى نخفاف الشريعة

ويمكن الحصول على هذه الكتب القيمة وغيرها من مركز الجمعية الشرعية الرئيسية رقم ١٠ عطفة

الشيخ السبكي شارع الخيامية . تليفون ٥٧٣٦٣

(١)

فهرس (الكتب والأبواب)

يحتوى على : —

(١) أبواب المتن وقد توخينا إضافة الأبواب الزائدة فى بعض المتن والشروح

لئلا يفوت على الباحث منها شىء

(٢) كل أبواب كتاب مرقومة برقم خاص مسلسل مسبوقة باسم الكتاب

مرقوماً برقمه العام

(٣) قد وضع أمام كل كتاب وباب صفحته من جزء المنهل الذى هو مرجع

بحث الباحث ، فكل موضع من مواضع الكتاب فى المفتاح يكون محصوراً

بين صفحتين من صفحات جزء المنهل . وعليه يتيسر للباحث الحصول على

مقصوده من كل مطبوع أو مخطوط من سنن الإمام أبى داود وشراحها .

ص المنهل	الأبواب	ص المنهل	الأبواب	ص المنهل
٧٩		٥٤	الوضوء مرة مرة	٢
٨٠		٥٥	في الفرق بين المضمضة والاستنشاق	٢
٨١		٥٦	في الاستنثار	٢٦٨
٩٣		٥٧	في تحليل اللحية	٢٧١
٩٥		٥٨	المسح على العمامة	٢٨٠
٩٩		٥٩	غسل الرجلين	٢٨٣
١٠١		٦٠	المسح على الخفين	٢٨٥
١٢٥		٦١	التوقيت في المسح	٢٨٨
١٣٣		٦٢	المسح على الجوربين	٢٩٠
١٣٩		٦٣	(باب) أى في المسح على النعلين	٢٩٣
١٤٣		٦٤	كيف المسح	٣٠١
١٥١		٦٥	في الانتضاح	٣٠٦
١٥٤		٦٦	ما يقول الرجل إذا توضأ	٣٠٩
١٦٢		٦٧	الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد	٣١٥
١٦٩		٦٨	تفريق الوضوء	٣٢٤
١٧٥		٦٩	إذا شك في الحدث	٣٢٧
١٨١		٧٠	الوضوء من القبلة	٣٣٣
١٩٠		٧١	د من مس الذكر	
١٩٧		٧٢	الرخصة في ذلك	
٢٠٠		٧٣	في الوضوء من لحوم الإبل	٢
٢٠٨		٧٤	د من مس اللحم النيء وغسله	٢٣
٢١١		٧٥	في ترك الوضوء من مس الميتة	٢٥
٢١٣		٧٦	في د د مما مست اللز	٣٣
٢٢٣		٧٧	التشديد في ذلك	٣٤
٢٢٨		٧٨	الوضوء من اللبن	٣٥
٢٢٩		٧٩	الرخصة في ذلك	٣٩
٢٣٠		٨٠	الوضوء من الدم	٤١
٢٣٧		٨١	في د د النوم	٤٥
٢٥٢		٨٢	في الرجل يطأ الأذى	٥٢
٢٥٥		٨٣	في فيمن يحدث في الصلاة	٦١
الجزء الثالث				
١٠٠	في الغسل من الجنابة	٢		
١٠١	في الوضوء بعد الغسل	٢٣		
١٠٢	في المرأة هل تقض شعرها عند الغسل ؟	٢٥		
١٠٣	في الجنب يغسل رأسه بالخطمي	٣٣		
١٠٤	فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء	٣٤		
١٠٥	مواكلة الحائض بمجامعها	٣٥		
١٠٦	الحائض تناول من المسجد	٣٩		
١٠٧	في د لا تقضى الصلاة	٤١		
١٠٨	في إتيان الحائض	٤٥		
١٠٩	في الرجل يصيب منها ما دون الجماع	٥٢		
١١٠	المرأة تستحاض و من قال تدع الصلاة الخ	٦١		

(5)

ص المنهل	الأبواب	ص المنهل	الأبواب	ص المنهل
٧٧	ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد	٢١	٢٤٤	٥١
٤		٢٢	٤	٥٢
٨٣	في فضل القعود في المسجد	٢٣	٢٤٧	٥٣
٨٦	في كراهية إنشاد الضالة في	٢٤	٢٥٧	٥٤
٩٠	في د البزاق في د	٢٥	٢٥٨	٥٥
١٠٧	في المشرك يدخل في د	٢٦	٢٦٢	٥٦
١١١	المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة	٢٧	٢٦٣	٥٧
١١٨	الهي عن الصلاة في مبارك الإبل	٢٨	٢٦٨	٥٨
١١٩	متى يؤمر الغلام بالصلاة ؟	٢٩	٢٧١	٥٩
١٢٥	بدء الأذان	٣٠	٢٧٦	٦٠
١٢٩	كيف الأذان ؟	٣١	٢٨٤	٦١
١٦٣	ما جاء في الإقامة	٣٢	٢٩١	٦٢
١٦٧	الرجل يؤذن ويقم آخر	٣٣	٢٩٣	٦٣
١٦٩	من أذن فهو يقيم	٣٤	٢٩٤	٦٤
١٧٢	رفع الصوت بالأذان	٣٥	٢٩٦	٦٥
١٧٧	ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت	٣٦	٣١٠	٦٦
١٨٠	الأذان فوق المنارة	٣٧	٣١٤	٦٧
١٨٢	في المؤذن يستدير في أذانه	٣٨	٣١٦	٦٨
١٨٦	ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة	٣٩	٣١٨	٦٩
١٨٨	ما يقول إذا سمع المؤذن	٤٠	٣١٨	٧٠
٢٠٣	د الإقامة	٤١	٣١٩	٧١
٢٠٤	في الدعاء عند الأذان	٤٢	٣٢٣	٧٢
٢٠٦	ما يقول عند أذان المغرب	٤٣	٣٢٦	٧٣
٢٠٨	أخذ الأجر على التأذين	٤٤	٣٣٥	٧٤
٢١٠	في الأذان قبل دخول الوقت	٤٥	٣٤١	٧٥
٢١٦	الأذان للأعمى	٤٦	٣٤٦	
٢١٧	لخروج من المسجد بعد الأذان	٤٧		
٢١٩	في المؤذن ينتظر الإمام	٤٨		
٢٢٠	في التثويب	٤٩		
٢٢٢	في الصلاة تقام ولم يأت الإمام الخ	٥٠		
٢٣١	التشديد في ترك الجماعة			
الجزء الخامس				
٧٦	الإمام يتطوع في مكانه	٢		
٧٧	د يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة	٣		

ص المنهل	الأبواب	ص المنهل	الأبواب	ص المنهل
٥	في تحريم الصلاة وتحليلها	٧٨	الخط إذا لم يجد عصا	٧٩
٥	ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام	٧٩	الصلاة إلى الراحة	٨٣
٦	ما جاء في التشديد فيمن يرفع قبل الإمام الخ	٨٠	إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه ؟	٨٤
١٠	فيمن ينصرف قبل الإمام	٨١	الصلاة إلى المنحذين والنيام	٨٥
١١	جماع أبواب ما يصلى فيه	٨٢	الدنو من السترة	٨٦
١٣	الرجل يعقد الثوب في قفاه ثم يصلى	٨٣	ما يؤمر المصلى أن يدرأ عن الممر بين يديه	٨٩
١٧	د يصلى في ثوب بعضه على غيره	٨٤	ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصلى	٩٤
١٨	د د في قيص واحد	٨٥	ما يقطع الصلاة	٩٦
١٨	إذا كان ثوبا ضيقا	٨٦	سترة الإمام سترة لمن خلفه	١٠٢
٢٠	الإسبال في الصلاة	٨٧	من قال المرأة لا تقطع الصلاة	١٠٥
٢٢	من قال يتزر به إذا كان ضيقا	٨٨	» » الحمار لا يقطع الصلاة	١١٠
٢٥	في كم تصلى المرأة ؟	٨٩	من قال الكلب لا يقطع الصلاة	١١٤
٢٧	المرأة تصلى بغير خمار	٩٠	من قال لا يقطع الصلاة شيء	١١٥
٣٠	السدل في الصلاة	٩١	أبواب تفريع استفتاح الصلاة	١١٨
٣٢	الصلاة في شعر النساء	٩٢	رفع اليدين	١١٨
٣٤	الرجل يصلى عاقصا شعره	٩٣	افتتاح الصلاة	١٣١
٣٥	الصلاة في النعل	٩٤	من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من اثنتين	١٤٩
٣٧	المصلى إذا خلع نعليه أين يضعهما ؟	٩٥	من لم يذكر الرفع عند الركوع	١٥٣
٤٤	الصلاة على الخمرة	٩٦	وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة	١٥٨
٤٦	الصلاة على الحصى	٩٧	ما تستفتح به الصلاة من الدعاء	١٦٧
٤٦	الرجل يسجد على ثوبه	٩٨	من رأى الاستفتاح بسبحانك	١٨٦
٤٩	في تسوية الصفوف	٩٩	السكنة عند الافتتاح	١٩٠
٥٠	الصفوف بين السواري	١٠٠	من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم	١٩٦
٦١	من يستحب أن يلي الإمام في الصف	١٠١	من جهر بها	٢٠٣
٦٣	مقام الصبيان من الصف	١٠٢	تخفيف الصلاة الأمر يحدث	٢٠٩
٦٦	صف النساء وكرامة التأخر عن الصف الأول	١٠٣	ما جاء في نقصان الصلاة	٢١٠
٦٩	مقام الإمام من الصف	١٠٤	تخفيف الصلاة	٢١٢
٧٢	الرجل يصلى وحده خلف الصف	١٠٥	القراءة في الظهر	٢١٩
٧٤	د بر كع دون الصف	١٠٦	تخفيف الآخرين	٢٢٥
٧٦	ما يستر المصلى	١٠٧	قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر	٢٢٨

ص	المنهل	الأبواب	ص	المنهل	الأبواب
١٠٩	في السلام	١٩٥	٢٢٤	ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة	٢٢٥
٦	الرد على الإمام	٩٦	٦	اللبس للجمعة	٢٢٦
١١٩	التكبير بعد الصلاة	١٩٧	٢٢٦	التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة	٢٢٧
١٢٠	حذف السلام	١٩٨	٢٣٢	اتخاذ المنبر	٢٢٨
١٢٢	إذا أحدث في صلاته	١٩٩	٢٣٥	موضع المنبر	٢٢٩
١٢٣	في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه	٢٠٠	٢٣٩	الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال	٢٣٠
١٢٦	السجود في السجدة	٢٠١	٢٤١	وقت الجمعة	٢٣١
١٤٤	إذا صلى خمسا	٢٠٢	٢٤٤	الدعاء يوم الجمعة	٢٣٢
١٥٠	إذا شك في الثنتين والثلاث	٢٠٣	٢٥٠	الإمام يكلم الرجل في خطبته	٢٣٣
١٥٧	من قال يتم على أكثر ظنه	٢٠٤	٢٥٢	الجلوس إذا صعد المنبر	٢٣٤
١٦٠	من قال بعد التسليم	٢٠٥	٢٥٤	الخطبة قائما	٢٣٥
١٦١	من قام من ثنتين ولم يشهد	٢٠٦	٢٥٦	الرجل يخطب على قوس	٢٣٦
١٦٤	من نسي أن يشهد وهو جالس	٢٠٧	٢٦٨	رفع اليدين على المنبر	٢٣٧
١٧٠	يجد في السجود فيهما تشهد وتسليم	٢٠٨	٢٧٠	إقصار الخطب	٢٣٨
١٧٣	انصراف النساء قبل الرجال من الصلاة	٢٠٩	٢٧١	الدنو من الإمام عند الموعظة	٢٣٩
١٧٤	كيف الانصراف من الصلاة ؟	٢١٠	٢٧٢	الإمام يقطع الخطبة الأمر يحدث	٢٤٠
١٧٦	صلاة الرجل التطوع في بيته	٢١١	٢٧٤	الاحتباء والإمام يخطب	٢٤١
١٧٨	من صلى لغير القبلة ثم علم	٢١٢	٢٧٧	الكلام والإمام يخطب	٢٤٢
١٨٠	تفريع أبواب الجمعة	٢١٣	٢٨١	استئذان المحدث الإمام	٢٤٣
١٨٠	فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة	٢١٤	٢٨٢	إذا دخل الرجل والإمام يخطب	٢٤٤
١٨٨	الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة	٢١٥	٢٨٥	تخطي رقاب الناس يوم الجمعة	٢٤٥
١٩١	فضل الجمعة	٢١٦	٢٨٧	الرجل ينص والإمام يخطب	٢٤٦
١٩٤	التشديد في ترك الجمعة	٢١٧	٢٨٨	الإمام يتكلم بعد ما ينزل من المنبر	٢٤٧
١٩٦	كفارة من تركها	٢١٨	٢٩٠	من أدرك من الجمعة ركعة	٢٤٨
١٩٨	من يجب عليه الجمعة ؟	٢١٩	٢٩١	ما يقرأ في الجمعة	٢٤٩
٢٠٢	الجمعة في اليوم المطير	٢٢٠	٢٩٤	الرجل يأتي بالإمام وبينهما جدار	٢٥٠
٢٠٤	النخاف عن الجماعة في الليلة الباردة	٢٢١	٢٩٥	الصلاة بعد الجمعة	٢٥١
٢٠٨	الجمعة للمملوك والمرأة	٢٢٢	٣٠٥	صلاة العيدين	٢٥٢
٢١٥	في القرى	٢٢٣	٣٠٧	وقت الخروج إلى العيد	٢٥٣
٢١٩	إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد	٢٢٤	٣٠٩	خروج النساء إلى العيد	٢٥٤

ص المنهل	الأبواب	ص المنهل	الأبواب	ص المنهل
٢٨٢	الجمع بين الصلاتين	٢٥٥	الخطبة يوم العيد	٣٢٢
٢٨٣	قصر قراءة الصلاة في السفر	٢٥٦	يخطب على قوس	٦
٢٨٤	التطوع في السفر	٢٥٧	ترك الأذان في العيد	٣٢٢
٢٨٥	التطوع على الراحة والوتر	٢٥٨	التكبير في العيدين	٣٢٥
٢٨٦	الفريضة على الراحة من عذر	٢٥٩	ما يقرأ في الإضحية والفطر	٣٣٥
٢٨٧	متى يتم المسافر؟	٢٦٠	الجلوس للخطبة	٣٣٦
٢٨٨	إذا أقام بأرض العدو يقصر	٢٦١	الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق	٣٣٧
٢٨٩	صلاة الخوف	٢٦٢	إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد	٣٣٨
٢٩٠	من قال يقوم صف مع الإمام وصف وجاه العدو	٢٦٣	الصلاة بعد صلاة العيد	٣٤٠
٢٩١	إذا صلى ركعة وثبت قائماً أتوا أنفسهم الخ	٢٦٤	يصل بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر	٣٤٢
٢٩٢	يكبرون جميعاً وإن كانوا مستديرين	الجزء السابع		
٢٩٣	يصل بكل طائفة ركعة ثم يسلم الخ			
٢٩٤	ثم يسلم الخ			
٢٩٥	ولا يقضون			
٢٩٦	ركعتين	٢٦٥	تفريع صلاة الاستسقاء	٢
٢٩٧	صلاة الطالب	٢٦٦	في أي وقت يحول رداه إذا استسقى	٨
٢٩٨	تفريع أبواب التطوع وركعات السنة	٢٦٧	رفع البدن في الاستسقاء	٨
٢٩٩	باب ركعتي الفجر	٢٦٨	صلاة الكسوف	٢٠
٣٠٠	في تخفيفهما	٢٦٩	من قال أربع ركعات	٢٥
٣٠١	الاضطجاع بعدها	٢٧٠	القراءة في صلاة الكسوف	٣٦
٣٠٢	إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر	٢٧١	أين أدى فيها بالصلاة؟	٣٩
٣٠٣	من فاتته متى يقضيها؟	٢٧٢	الصدقة فيها	٤٠
٣٠٤	الأربع قبل الظهر وبعدها	٢٧٣	العق فيها	٤٠
٣٠٥	الصلاة قبل العصر	٢٧٤	من قال يركع ركعتين	٤١
٣٠٦	بعد	٢٧٥	الصلاة عند الظلة ونحوها	٤٥
٣٠٧	من رخص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة	٢٧٦	السجود عند الآيات	٤٦
٣٠٨	الصلاة قبل المغرب	٢٧٧	تفريع أبواب صلاة السفر	٤٧
٣٠٩	صلاة الضحى	٢٧٨	صلاة المسافر	٤٧
٣١٠	صلاة النهار	٢٧٩	متى يقصر المسافر؟	٥٢
٣١١	صلاة التيسيع	٢٨٠	الأذان في السفر	٥٦
		٢٨١	المسافر يصل وهو يشك في الوقت	٥٨

ص المنهل	الأبواب	ص المنهل	الأبواب	ص المنهل
٢١٦	باب ركعتي المغرب أين تصليان ؟	٢١٢	من لم ير السجود في المفصل	٣٣٩
٧	الصلاة بعد العشاء	٣١٣	من رأى فيها سجوداً	٣٤٠
٢٢٠	نسخ قيام الليل	٣١٤	السجود في إذا السماء انشقت واقرأ	٣٤١
٢٢١	قيام الليل	٣١٥	السجود في ص	٣٤٢
٢٢٧	الناس في الصلاة	٣١٦	في الرجل يسمع السجدة وهو راكب	
٢٣٣	من نام عن حظه	٣١٧	أو في غير صلاة	٣٤٣
٢٣٦	د نوى القيام فنام	٣١٨	ما يقول إذا سجد	٣٤٤
٢٣٨	أي الليل أفضل ؟	٣١٩	فيمن يقرأ السجدة بعد الصبح	٣٤٥
٢٣٩	وقت قيام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل	٣٢٠	تفريع أبواب الوتر	٣٤٦
٢٤٥	افتتاح صلاة الليل بركعتين	٣٢١	استحباب الوتر	٣٤٧
٢٥٢	صلاة الليل مثنى مثنى	٣٢٢	فيمن لم يوتر	٣٤٨
٢٥٥	رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل	٣٢٣	كم الوتر ؟	٣٤٩
٢٥٧	في صلاة الليل	٣٢٤	ما يقرأ في الوتر	٣٥٠
٢٦٣	ما يؤمر به من القصد في الصلاة	٣٢٥	القنوت في الوتر	٣٥١
٣٠١	تفريع أبواب شهر رمضان	٣٢٦	الدعاء بعد الوتر	٣٥٢
٣٠٥	في قيام شهر رمضان	٣٢٧	الوتر قبل النوم	٣٥٣
٣٠٦	في ليلة القدر	٣٢٨	في وقت الوتر	٣٥٤
٣٢١	فيمن قال ليلة إحدى وعشرين	٣٢٩	في نقض الوتر	٣٥٥
٣٢٧	باب آخر	٣٣٠	القنوت في الصلوات	٣٥٦
٣٣٠	من روى أنها ليلة سبع عشرة	٣٣١	فضل التطوع في البيت	٣٥٧
٣٣٢	د د د في السبع الاواخر	٣٣٢	(باب) أي في فضل القيام في النافلة	٣٥٨
٣٣٣	من قال سبع وعشرون	٣٣٣	(باب) طول القيام في النافلة	٣٥٩
٣٣٤	د د د في كل رمضان	٣٣٤	الحث على قيام الليل	٣٦٠
٣٣٤		٣٣٤	في ثواب قراءة القرآن	٣٦١
	الجزء الثامن		في فاتحة الكتاب	٣٦٢
			من قال هي من الطول	٣٦٣
٢	في كم يقرأ القرآن ؟	٣٣٥	ما جاء في آية الكرسي	٣٦٤
٦	تحزيب القرآن	٣٣٦	في سورة الصمد	٣٦٥
١٨	في عدد الآي	٣٣٧	في المعوذتين	٣٦٦
١٩	تفريع أبواب السجود. كم سجدة في القرآن ؟	٣٣٨	كيف يستحب الترتيل ؟	٣٦٧

ص المنزل	ص الكتاب	الأبواب	ص المنزل	ص الكتاب	الأبواب
١٣٥	٨	التشديد فيمن حفظ القرآن ونسبه	٣٦٨	٨	ما يستحب من حسن الظن بالله
١٣٦	١٣٦	إنزال القرآن على سبعة أحرف	٢٤٩	١٧	ما يستحب من تطهير ثياب الميت
١٤٣	١٤٣	الدعاء	٢٥٠	١٨	ما يستحب أن يقال عند الميت
١٦٣	١٦٣	التسبيح بالحصي	٢٥١	١٩	في التلقين
١٧٠	١٧٠	ما يقول الرجل إذا سلم	٢٥٤	٢٠	تغميض الميت
١٧٨	١٧٨	في الاستغفار	٢٥٥	٢١	في الاسترجاع
١٩١	١٩١	النهي أن يدعو الإنسان على أهله	٢٥٦	٢٢	في الميت يسجي
١٩٢	١٩٢	الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم	٢٥٧	٢٣	في القراءة عند الميت
١٩٤	١٩٤	الدعاء بظهر الغيب	٢٦٢	٢٤	الجلوس عند المصيبة
١٩٦	١٩٦	ما يقول الرجل إذا خاف قوما	٢٦٥	٢٥	التعزية
١٩٧	١٩٧	الاستخارة	٢٧٣	٢٦	الصبر عند المصيبة
٢٠١	٢٠١	الاستعاذة	٢٧٥	٢٧	في البكاء على الميت
٢١٥	٢١٥	(٣ - كتاب الجنائز)	٢٨٠	٢٨	في النوح
٢١٥	٢١٥	الأمراض المكفرة للذنوب	٢٨٧	٢٩	صنعة الطعام لاهل الميت
٢١٨	٢١٨	إذا كان الرجل يعمل صالحا	٢٨٨	٣٠	الشهيد يغسل
٢١٩	٢١٩	عبادة النساء	٢٩٨	٣١	ستر الميت عند غسله
٢٢٣	٢٢٣	في العيادة	٣٠٢	٣٢	كيف غسل الميت
٢٢٦	٢٢٦	في عيادة الذمي	٣٠٧	٣٣	في الكفن
٢٢٧	٢٢٧	المشي في العيادة	٣١٣	٣٤	كراهية المغالة في الكفن
٢٢٧	٢٢٧	في فضل العيادة	٣١٦	٣٥	كفن المرأة
٢٣١	٢٣١	في العيادة مرارا	٣١٩	٣٦	في المسك للبيت
٢٣٢	٢٣٢	في العيادة من الرمد	٣٢٠	٣٧	تعجيل الجنازة
٢٣٣	٢٣٣	في الخروج من الطاعون	٣٢١	٣٨	الفصل من غسل الميت
٢٣٧	٢٣٧	الدعاء للمريض بالشفاء	٣٢٤	٣٩	في تقبيل الميت
٢٤١	٢٤١	كراهية تمنى الموت	٣٢٥	٤٠	الدفن بالليل
٢٤٢	٢٤٢	موت النجاة	٣٢٦	٤١	الميت يحمل من أرض إلى أرض
٢٤٣	٢٤٣	فضل من مات بالطاعون	٣٢٨	٤٢	في الصفوف على الجنازة
٢٤٤	٢٤٤	المريض يؤخذ من أطرافه	٣٢٩	٤٣	اتباع النساء الجنائز
			٣٣١	٤٤	فضل الصلاة على الجنازة
			٣٣٥	٤٥	النار يتبعها الميت

ص المنهل	الأبواب	ص المنهل	الأبواب	ص المنهل
			الجزء التاسع	
٢	القيام للجنائز	٧٧	الميت يصلى على قبره بعد حين	٧٤
٨	الركوب في الجنائز	٩	البناء على القبر	٧٥
١٠	المشي أمام الجنائز	٧٩	كراهية القعود على القبر	٧٦
١٢	الإسراع بالجنائز	٨٣	المشي بين القبور بالتعل	٧٧
١٦	الإمام يصلى على من قتل نفسه	٨٩	تحويل الميت من موضعه	٧٨
١٨	الصلاة على من قتلته الحدود	٩٠	الثناء على الميت	٧٩
١٩	الصلاة على الطفل	٩٣	زيارة القبور	٨٠
٢١	الصلاة على الجنائز في المسجد	١٠٢	زيارة النساء القبور	٨١
٢٥	الدفن عند طلوع الشمس	١٠٣	مايقول إذا زار القبور أو مر بها	٨٢
٢٦	إذا حضر جنازة رجال ونساء	١٠٩	كيف يصنع للمحرم إذا مات ؟	٨٣
٢٨	أين يقوم الإمام من الميت ؟	١١٣		
٣٣	التكبير على الجنائز		(٤ - كتاب الزكاة)	
٣٧	مايقرا على الجنائز	١٢٣	مايجب فيه الزكاة	١
٤٠	الدعاء للميت	١٣٢	العروض إذا كانت للجنائز	٢
٤٥	الصلاة على القبر	١٣٤	السكنز ماهو ؟ وزكاة الحلي	٣
٤٩	الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك	١٣٩	في زكاة السائمة	٤
٥٣	جمع الموتى في قبر والقبر يعلم	١٨٧	رضا المصدق	٥
٥٥	الحفار يجد العظم هل يتسكب ؟	١٩١	دعاء المصدق لأهل الصدقة	٦
٥٦	في اللحد	١٩٢	تفسير أسنان الإبل	٧
٥٧	كم يدخل القبر ؟	١٩٥	أين تصدق الأموال	٨
٥٩	كيف يدخل الميت قبره ؟	١٩٦	الرجل يبتاع صدقة	٩
٦١	كيف يجلس عند القبر ؟	١٩٧	صدقة الرقيق	١٠
٦٢	الدعاء للميت إذا وضع في قبره	١٩٨	صدقة الزرع	١١
٦٣	الرجل يموت له قرابة مشرك	٢٠٥	زكاة العسل	١٢
٦٧	تعميق القبر	٢٠٩	خرص العنب	١٣
٦٩	تسوية القبر	٢١١	في الخرص	١٤
٧٣	الاستغفار عند القبر	٢١٤	متى يخرص التمر	١٥
٧٦	كراهية الذبح عند القبر	٢١٥	مالايجوز من الثمرة في الصدقة	١٦
		٢١٨	زكاة الفطر	١٧
		٢٢٠	متى تؤدى ؟	١٨
		٢٢٢	كم يؤدى في صدقة الفطر ؟	١٩

ص المنهل	الآبواب	ص المنهل	الآبواب	ص المنهل
١١٣	الصائم يبلغ الريق	٣٤	٢٠٨	١٠
١١٥	كراهيته للشاب	٣٥	٢٠٩	١٠
١١٦	فيمن أصبح جنباً في شهر رمضان	٣٦	٢١٠	١٠
١٢٠	كفارة من أتى أهله في رمضان	٣٧	٢١٢	١٠
١٣٥	التغليظ فيمن أفطر عمداً	٣٨	٢١٣	١٠
١٣٨	من أكل ناسياً	٣٩	٢١٥	١٠
١٤٠	تأخير قضاء رمضان	٤٠	٢١٧	١٠
١٤٣	فيمن مات وعليه صيام	٤١	٢٢١	١٠
١٤٦	الصوم في السفر	٤٢	٢٢٣	١٠
١٥١	من اختار الفطر	٤٣	٢٢٦	١٠
١٥٥	فيمن اختار الصيام	٤٤	٢٢٨	١٠
١٥٨	متى يفطر المسافر إذا خرج ؟	٤٥	٢٢٨	١٠
١٦٠	قدر مسيرة ما يفطر فيه	٤٦	٢٣٥	١٠
١٦٢	من يقول صمت رمضان كله	٤٧	٢٣٩	١٠
١٦٣	في صوم العيدين	٤٨	٢٤٦	١٠
١٦٦	صيام أيام التشريق	٤٩	٢٥٥	١٠
١٦٨	النهى أن يخص يوم الجمعة بصوم	٥٠	٢٥٦	١٠
١٧٠	النهى أن يخص يوم السبت بصوم	٥١	٢٥٦	١٠
١٧٢	الرخصة في ذلك	٥٢	٢٥٦	١٠
١٧٣	في صوم الدهر	٥٣	٢٦٠	١٠
١٨٠	في صوم أشهر الحرم	٥٤	٢٦٨	١٠
١٨٣	في صوم المحرم	٥٥	٢٦٩	١٠
١٨٤	صوم رجب	٥٦	٢٧٠	١٠
١٨٨	في صوم شعبان	٥٧	٢٧١	١٠
١٩٠	في صوم ستة أيام من شوال	٥٨	٢٧٤	١٠
١٩٢	كيف كان يصوم النبي صلى الله عليه وسلم ؟	٥٩	٢٧٦	١٠
١٩٣	في صوم الإثنين والخميس	٦٠	٢٧٨	١٠
١٩٥	في صوم العشر	٦١	٢٨٩	١٠
١٩٨	في فطر العشر	٦٢	٢٩٢	١٠
١٩٨	في صوم عرفة بعرفة	٦٣	٢٩٥	١٠
٢٠١	في صوم يوم عاشوراء	٦٤		
٢٠٥	ماروى أن عاشوراء اليوم التاسع	٦٥		
(٦ - كتاب المناسك)				
١	فرض الحج	٢٥٦	٢٥٦	١٠
٢	المرأة تحج بغير محرم	٢٦٠	٢٦٠	١٠
٣	لا ضرورة في الإسلام	٢٦٨	٢٦٨	١٠
٤	التزود في الحج	٢٦٩	٢٦٩	١٠
٥	التجارة في الحج	٢٧٠	٢٧٠	١٠
٦	باب (أى في تعجيل الحج)	٢٧١	٢٧١	١٠
٧	في الكرى	٢٧٤	٢٧٤	١٠
٨	الصبي يحج	٢٧٦	٢٧٦	١٠
٩	المواقيت	٢٧٨	٢٧٨	١٠
١٠	الحائض تهل بالحج	٢٨٩	٢٨٩	١٠
١١	الطيب عند الإحرام	٢٩٢	٢٩٢	١٠
١٢	التليد	٢٩٥	٢٩٥	١٠
تم فهرس الأبواب وبليته فهرس الأحاديث القولية				

(٢)

فهرس (الأحاديث القولية)

—**—

تنبيه : الأحاديث مرتبة باعتبار أوائلها على حروف المعجم بحسب النطق بها

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٨ ٢٧٣	اتق الله واصبري	١٠ ٦	بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٥ ٦٠	أتموا الصف المقدم	٦ ٣٦	فصل (١) الهمزة
٣ ٣٤٣	أنتظرون هذه الصلاة ؟	٦ ٢٩	أجرك الله أما أنك لو كنت أعطيتها الخ
٩ ١٣٧	أتؤذين زكاتهن ؟	٩ ٢٧٧	آمين
****		٧ ٢١٠	اتقني بها - أين الله ؟ - من أنا ؟
١٠ ٢	اجعلوها في قرابتك	٩ ٢٧٧	اتقني بهما - من يشتري هذين ؟
٨ ٧٦	اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً	٧ ٢١٠	اتقني غداً أحبك وأثيبك وأعطيك
٦ ١٧٦	اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم	٤ ٢٧٥	إيتوا الصلاة وعليكم السكينة
٨ ٩٤	اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم	٤ ٦٤	إيتوه فصلوا فيه
٥ ٣١٤	اجعلوها في ركوعكم	٤ ٢٦٦	إئذنوا للنساء إلى المساجد
٥ ٣١٤	اجعلوها في سجودكم	٤ ٢٦٦	إئذنوا لمن
٦ ٥٦	أجل ولكني لست كأحد منكم	٩ ١٧	أأنت رأيته ؟ - إذا لا أصلي عليه
١٠ ١٥٣	اجلس أحدثك عن الصلاة	****	أبا المنذر أرى آية معك ؟
١٠ ١٢٠	اجلس - تصدق به	٨ ١٠٨	أبدان بيمانها ومواضع الوضوء
١٠ ١٣٠	- خذ هذا فتصدق به	٨ ٣٠٦	أبرد - أبرد - إن شدة الحر من فيح جهنم
١٠ ١٣٤	- ابن المحرق ؟	٣ ٣١٣	أبشرى يا أتم العلاء
١٠ ١٥٣	- فأصب من طعامنا هذا	٨ ٢٢٠	أبوذر وما أهلكك ؟
٦ ١٢٥	- فإنه لم يهلك أهل الكتاب الخ	٣ ١٨١	أسمع حتى على الصلاة ؟
٦ ٢٨٥	- فقد آذيت	٤ ٢٤٢	أشهد أن لا إله إلا الله ؟
٦ ٢٥٠	اجلسوا - تعال يا عبد الله	١٠ ٦٢	أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ؟
٩ ٧	اجلسوا خالفوهم	١٠ ٦٢	أشهد أن محمداً رسول الله ؟
****		٨ ٢١٦	أعجبون لرحم أم الأفراخ فراخها ؟
١٠ ٢١٠	أحب الصيام إلى الله صيام داود	٩ ١٣٤	أعطين زكاة هذا ؟ - أيسرك ؟
٨ ١٦٢	أحد أحد	٩ ٥٣	أعلم بها قبر أخي
٦ ٢٧١	احضروا الذكر وادنوا من الإمام	١ ٩٨	اتقوا اللاعنين
٩ ٦٨	احضروا أو سعوا واجعلوا الرجلين الخ	١ ١٠٠	اتقوا الملاعن الثلاث
٤ ٢٩	احفظوا علينا صلاتنا		

٨ ١٦٣	أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا		
٨ ٧٣	أخذ هذا بالحزم - أخذ هذا بالقوة		
٥ ٢٤٣	أخرج فناد في المدينة		

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٧ ٢٥٨	أخفص من صوتك	٤ ٢٦١	إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء
٥ ١١٦	ادرموا ما استطعتم	٢ ٩٢	د توضأت فضمض
٣ ٥٧	أدنى مني - وأن أكنفى عن فخذيك	٨ ٣١٠	د توفي أحدكم فوجد شيئاً فليكنفن
١٠ ٢١٨	أذنيه	٥ ٤٠	د جاء أحدكم المسجد فلينظر
٣ ١٩٩	إذا أتى أحدكم إلى الجمعة	٤ ٧٧	د جاء أحدكم المسجد فليصل بحدتين
٢ ٢٨٤	إذا أتى أحدكم أهله	٦ ٢٨٤	د جاء أحدكم المسجد والإمام يخطب
٦ ٢٨١	إذا أحدث أحدكم في صلاته	٨ ٢٤٠	د جاء الرجل يعود مريضاً فليقل اللهم
١ ٢٦	إذا أراد أحدكم أن يبول	١٠ ٧٤	د جاء الليل من مهنا وذهب النهار
١ ٢٩١	إذا أراد أحدكم أن يذهب	٥ ٧٧	د جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرحل
١ ٣٣٢	إذا استيقظ أحدكم	٦ ٧٠	د جلس أحدكم فليقل التحيات
٣ ٣١٦	إذا اشتد الحر فأبردوا	٥ ٣٣٨	د جئتم إلى الصلاة ونحن سجدوا فاسجدوا
٣ ٢٣١	إذا أصاب إحداكم كثر الدم	٤ ٢٨٩	د جئت إلى المسجد فوجدت الناس
٨ ٢٥٥	إذا أصابت أحدكم مصيبة	٤ ٣٠٧	د حضرت الصلاة فأذنا ثم أقبنا
٩ ٢٨٥	إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأله فكل	٨ ٢٥٠	د حضرت الميت فقولوا خيراً
٣ ٨٣	إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة	٩ ٢١١	د خرصتم فجدوا ودعوا الثلث
٤ ٢٧١	إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها	٤ ٧٣	د دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي ﷺ
٤ ٢٢٢	إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا	٨ ١٩٤	د دعا الرجل لأخيه بظهر الغيب
٧ ١٥٤	إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة	١٠ ٢٢٨	د دعى أحدكم إلى طعام وهو صائم
٤ ٣٤١	إذا أم الرجل القوم فلا يقيم	١ ١٤٦	د ذهب أحدكم إلى الغائط
٦ ٢٩	إذا أقرن الإمام فأقنوا	١٠ ٢٠٦	د رأيت هلال المحرم فاعد
٥ ٣٠٦	إذا أنت قمت في صلاتك فكبر	١٠ ٧٥	د رأيت الليل قد أقبل من هاهنا
١٠ ٥٦	إذا انتصف شعبان فلا تصوموا	٩ ٢	د رأيت جنازة فقوموا لها
٩ ٣٣٦	إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها	٥ ٣٣٤	د ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات
٩ ٣٣٩	إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها	٧ ٢١٠	د زال النهار فقم فصل أربع ركعات
٧ ٢٣٢	د أيقظ الرجل أهله من الليل	٨ ١٥٣	د سألت الله فأسأله بيطون أكرمكم
١ ١١٩	د بال أحدكم فلا يمس ذكره	٥ ٢٨٠	د سجد أحدكم فلا يبرك
٩ ٣	د تبعم الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع	٥ ٣٥٠	د سجد أحدكم فلا يفرش
٢ ٨١	د توضأ أحدكم فليجعل في أنفه	٥ ٣٤٣	د سجد العبد سجد معه
٤ ٢٥٩	د توضأ أحدكم فأحسن وضوءه	١٠ ٧٣	د سمع أحدكم النداء والإناء على يده
		٤ ١٨٨	د سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول
		٤ ١٩١	د سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٨ ٢٣٤	إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه	٦ ٥٠	إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة
٦ ١٤٦	• شك أحدكم في صلاته	٧ ٢٥٢	• قام أحدكم من الليل فليصل
٦ ١٥٠	• شك أحدكم في صلاته	١ ٣٢٦	• قام أحدكم من الليل فلا يغمس
٦ ١٥٤	• شك أحدكم في صلاته	٧ ٢٣٥	• قام أحدكم من الليل
٦ ١٥٥	• شك أحدكم في صلاته	٦ ١٦٤	• قام الإمام في الركعتين
٥ ٨٧	• صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها	٤ ٩٣	• قام الرجل إلى الصلاة
٥ ٩٣	• صلى أحد إلى شيء يستره	٥ ٣	• قضى الإمام الصلاة
٥ ٩٩	• صلى أحدكم إلى غير ستره	٢ ٢٧٧	• قعد بين شعبها الأربع وألق
٧ ١٤٥	• صلى أحدكم الركعتين	٦ ٢٧٧	• قلت أنصت والإمام
٥ ٤٥	• صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذيهما	٦ ٧٧	• قلت هذا أو قضيت هذا
٥ ٤٤	• صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه	٥ ٢٩٩	• قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء
٦ ١٥٨	• صلى أحدكم فلم يدر زاد أم نقص	٥ ٢٩٩	• قمت إلى الصلاة فكبر
٨ ١٤٦	• إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله	٥ ٣٠٥	• قمت فوجهت إلى القبلة
٥ ٧٩	• صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه	١٠ ٧٨	• كان أحدكم صائماً
٥ ٩٢	• صلى أحدكم فليصل إلى ستره	٢ ١٨٠	• كان أحدكم في الصلاة فوجد في دبره
٥ ١٥	• صلى أحدكم في ثوب فليخالف	٥ ٨٩	• قام أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر
٥ ٢١٧	• صلى أحدكم للناس فليخفف	٥ ٢٨	• كان الدرع سابقاً فيغطي
٥ ٢١٨	• صلى أحدكم للناس فليخفف	٨ ٢١٨	• كان العبد يعمل عملاً
٤ ٣٢٩	• صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً	١ ٢٢٨	• كان الماء قلتين فإنه لا ينجس
٤ ٣٣٤	• صلى قاعداً فصلوا قعوداً	١ ٢٢٣	• كان الماء قلتين لم يحمل الخبث
٦ ٣٠٢	• صليت الجمعة فصلوا بعدها	٣ ٨٦	• كان دم الحيضة فإنه
٩ ٤٠	• صليت على الميت فأخلصوا له الدماء	٣ ١٢٦	• كان دم الحيض فإنه
٦ ٧٩	• صليت فأقيموا صفوفكم	٥ ٢٥	• كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما
٤ ١٢٤	• عرف يمينه من شماله	٥ ٢١	• كان واسماً يخالف بين طرفيه
٦ ٣٥	• عطست فأحمد الله	٦ ١٩٢	• كان يوم الجمعة غدت الشياطين
٦ ٩٧	• فرغ أحدكم من التشهد	٨ ٣٠٧	• كفن أحدكم أخاه
٢ ٢٥٥	• فسا أحدكم في الصلاة	٦ ١٥٧	• كنت في صلاة فشككت
٦ ١٢٣	• فسا أحدكم في الصلاة	٩ ١٧	• إذا لا أصلي عليه
٥ ٢٨٩	• قال الإمام سمع الله لمن حده	١٠ ١٤٥	• مرض الرجل في رمضان
٦ ٣٨	• قال الإمام غير المغضوب عليهم	٦ ٤٨	• نابكم شيء في الصلاة
٤ ١٩٩	• قال المؤذن الله أكبر	٧ ٢٣٣	• نعت أحدكم في الصلاة

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٦ ٢٨٧	إذا نمت أحدكم وهو في المسجد	٨ ١٦٠	اسم الله الأعظم في هاتين
٤ ١٧٤	د نودي بالصلاة أدبر الشيطان	****	أشاهد فلان ؟
٨ ١٩٧	د هم أحدكم بالامر فليركع	٤ ٢٤٤	اشتر بأحدهما طعاماً
٢ ٢٥٩	د وجد أحدكم ذلك فليضح فرجه	٩ ٢٧٧	أشركنا يا أخى في دعائك
٣ ٢٦٥	د وطئ أحدكم بنعله الأذى	٨ ١٦٢	أشعرنا إياه
٣ ٢٦٧	د د الأذى بخفيه	٨ ٣٠٢	اشهدوا أن الله على كل شيء قدير
٣ ٥٠	د وقع الرجل بأهله	****	أصاب الله بك يا ابن الخطاب
١ ٢٦٠	د ولغ الكلب	٦ ١٢٥	أصبت السنة - لك الأجر
١ ٢٦١	د د في الإناء	٣ ١٩٤	أصبحوا بالصبح
٩ ٢٧٨	أذهب فاحطب وبع	٣ ٣٥٠	أصدق ؟ -
٥ ٢٤	د فتوضاً أذهب فتوضاً	٦ ١٤٣	د ذو الدين ؟
٩ ٦٣	د فوارأباك ثم لا تتحدث	٦ ١٢٧	أصليت شيئاً - صل ركعتين
****	أرأيت لو مضمت من الماء	٦ ٢٨٣	د معنا - فما منعك
١٠ ١١٣	د لو وضعت في غير حلم	٦ ٤	د يا فلان - قم فاركع
٧ ١٨٧	أربع قبل الظهر	٦ ٢٨٣	أصمت أمس ؟ - تريد أن تصوم غدا
٧ ١٦١	أربعون خصلة - أعلام	١٠ ١٧٢	اصنعوا لآل جعفر طعاماً
٩ ٣٣٣	أرجع فأحسن وضوءك	٨ ٢٨٧	****
٢ ١٧١	د فصل فإنك لم تصل	٢ ٢٢١	أطابت برمتك
٥ ٢٩٩	أرضوا مصدقيكم - أرضوا مصدقيكم	١٠ ١٣٨	أطعمك الله وسقاك
٩ ١٩٠	****	٨ ٢٣٨	أطعموا الجائع وعودوا المريض
٨ ١٤٢	اسأل الله معافاته ومغفرته	٧ ٣٣٢	أطلبوها ليلة سبع عشرة
٢ ٨٤	أسبغ الوضوء	٨ ٣١٩	أطيب طيبكم المسك
٩ ٩٣	استأذنت ربي تعالى على أن أستغفر	****	اعتدلوا سوا صفوفكم
٥ ٣٥١	استعينوا بالركب	٥ ٥٩	د في السجود ولا يفتش
٩ ٧٣	استغفروا الأخيكم	٥ ٣٤٨	أعتقها فانها مؤمنة
٢ ٨٣	استنثروا مرتين بالغتین	٦ ٢٩	اعتكف وصم
٥ ٥٩	استووا واعدلوا صفوفكم	١٠ ٢٥٣	أعتموا بهذه الصلاة
٩ ١٢	أسرعوا بالجنائز فإن تك سالحة	٣ ٣٤٥	أعط السواك أكبرهما
٢ ٥٥	اسكني لي وضوءاً	١ ١٨٠	أعطاك الله ذلك كله
٨ ٢٢٦	أسلم - الحمد لله الذي أنقذه	٤ ٢٤٨	أعطى ولا تحصى فيحصى
		١٠ ١٨	

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
١٨ ١٠	أعطى ولا توكل فيوكى عليك	١٦ ٨	أقرأ ثلاثاً من ذوات الزاء
٢٠٢ ٥	أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان	٢ ٨	أقرأ في خمس عشرة
١٨٦ ٥	د د د د د	٥ ٨	أقرأ في ثلاث
٧٥ ٤	د العظم وبوجهه	٤ ٨	د د سب
٢٩ ١	د من الخبث والخبائث	٢٦٣ ٥	أقرأوا فكل حسن
١٧٤ ٥	د الشيطان من نفخه	٢٥٧ ٨	د (يس) على موتاكم
٣٣٠ ٥	د النار	٢٤٦ ٥	د يقول العبد (الحمد لله رب العالمين)
٣٢٧ ٥	د برضاك من سخطك	٣٢٢ ٥	أقرب ما يكون العبد من ربه
	****	٢١٤ ٢	أقصه لك على سواك
١٠٣ ٣	أغتسل لكل صلاة	٤٠ ٤	أقم الصلاة
٣٠٢ ٨	أغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر	٢٠ ٤	د للذكرى
١١٢ ٩	أغسلوه وكفوه	٢٧٥ ٩	أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة
٢٧٠ ٣	أغسل هذه وأجفها وأرسل إلى	٥٦ ٥	أقيموا الصفوف وحاذوا
	****	٥٢ ٥	د صفوفكم ثلاثاً
٤٣ ٧	أف أف - رب ألم تعدني		****
٢١٢ ٥	أفان أنت أفان أنت	٣٠٤ ٤	أكثركم جمعاً للقرآن
١٨٣ ١٠	أفضل الصيام بعد شهر رمضان	٢٠ ٤	أكلنا لنا الليل - يا بلال
٩٤ ١٠	أفطر الحاجم والمحجوم	٣٠١ ٧	أكفوا من العمل ما تطيقون
٩٦ ١٠	د د د	٢١٩ ١٠	أكنت تقضين شيئاً فلا يضرك
٩٧ ١٠	د د د		****
٩٨ ١٠	د د د	٢٤٧ ٤	الابتعد فالابتعد من المسجد
٤١ ٤	أفعلوا كما كنتم تفعلون	١٤٢ ٤	الأذان الله أكبر
١٦ ٨	أفلق الرويحل مرتين	١١٦ ٤	الأرض كلها مسجد إلا الحمام
٢٧٦ ٣	أفلق إن صدق أو دخل الجنة	١٧٧ ٤	الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن
٢٨١ ٣	د وأيه إن صدق	٢٨٩ ٩	الأيدي ثلاثة فيد الله العليا
	****	٣٠٦ ٩	ألا أخبرك بخير ما يكثر المرء
٢٠٣ ٤	أقامها الله وأدامها	٤٥ ٩	ألا آذتموني به
١٨ ٦	أقلوا الأسودين في الصلاة	١٨٧ ٨	ألا أعلمك كلمات تقولين
١٣٦ ٨	أقرأ هكذا أنزلت	٢١٠ ٤	ألا إن العبد قد نام
٢ ٨	أقرأ القرآن في شهر	٢٦٢ ٧	ألا إن كلكم مناج ربه
٥ ٨	د د د	٣٢ ٤	ألا إنا نحمد الله أنا لم نسكن
١٦ ٨	أقرأ ثلاثاً من المسبحات	٢٧٩ ٩	ألتابعون رسول الله صلى الله عليه وسلم

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٥ ٥١	لا تصفون كما تصف الملائكة	٨ ٢٤٤	الشهادة سبع سوى القتل
٤ ٢٧٦	ألا رجل يصدق على هذا فيصلي	١٠ ٢٣	الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا
٦ ٢٠٥	ألا صلوا في زحالكم	٣ ١٧٥	الصعيد الطيب وضوء المسلم يا أباذر
٦ ٢٠٦	د د د	٤ ٣١٦	الصلاة المكتوبة واجبة
٥ ١٠	ألا يخشى أحدكم إذا رفع رأسه	٤ ٤	الصلاة في أول وقتها
٤ ٩١	البزاق في المسجد خطيئة	٤ ٢٥٥	الصلاة في جماعة تعدل خمسا
٦ ٨٢	التحيات الطيبات الصلوات والملك لله	٧ ٢٠٤	الصلاة متى متى
٦ ٨١	المباركات الصلوات الطيبات لله	١٠ ٨٨	الصيام جنة إذا كان أحدكم
٦ ٧٨	التحيات لله الصلوات الطيبات	٣ ٢٠٦	الفصل يوم الجمعة على كل
٦ ٧٠	التحيات لله والصلوات والطيبات	٣ ٢٢٤	ألقى عنك شعر الكفر
٦ ٤٣	التسبيح للرجال والتصفيق للنساء	٤ ١٦٧	ألقه على بلال فأقم أنت
٦ ٤٩	د د د د	٥ ٩٦	الكلب الأسود شيطان
٤ ٩٠	النفل في المسجد خطيئة	٩ ٥٦	اللحد لنا والشق لغيرنا
٦ ٣٢٦	التكبير في الفطر سبع	٥ ٣٢٠	الله أكبر ثلاثا ذو المسكوت
٧ ٣٢٨	التسويها في العشر الأواخر	٤ ١٣٥	الله أكبر الله أكبر الله أكبر
٧ ٣٣١	د د د د	٤ ١٤٧	د د د د د
٧ ٢٦٣	الجاء بالقرآن كالجاء بالصدقة	٤ ١٤٦	د د د الصلاة خير
٦ ٢٠٨	الجمعة حق واجب	٥ ١٧٤	د كبير د
٦ ٢٠٠	د على كل من سمع النداء	٨ ١٨٢	اللهم آتنا في الدنيا حسنة
٨ ٢٢٦	الحمد لله الذي أنقذه من النار	٧ ٢٨٤	اجعل في قلبي نوراً
٧ ١٣	الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم	٨ ٢٤١	أحيني ما كانت الحياة
٨ ١٠٤	د د د أم القرآن	٧ ١٨	اسق عبادك
٨ ١٠٥	د د د وهي السبع	٧ ١٨	اسقنا
٥ ٢٦٤	الحمد لله كتاب الله واحد	٧ ١٠	د غيثاً مغنيا
٦ ٢٥٩	د نستعينه ونستغفره	٨ ٢٣٧	اشف سعداً وأتم له هجرته
٨ ١٤٣	الدعاء هو العبادة	٨ ٢٤٠	د عبدك يتكأ لك عدواً
٣ ٣٣٦	الذي تفوته صلاة العصر	٨ ١٨٥	د أغني على ذكرك
٨ ١٠٠	د يقرأ القرآن وهو ماهر به	٩ ٤١	د اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا
٩ ١١	الراكب يسير خلف الجنابة	٥ ٣٢٦	د لي ذنبي كله
٩ ٣٣٧	الرطب تأكله وتهديته	٨ ١٧٤	د ما قدمت وما أخرت
٩ ١٠٣	السلام عليكم دار قوم مؤمنين	٥ ١٦٧	د د د

الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج
اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر	٥ ٣٢٨	اللهم اغفر لي ما قدمت	٥ ١٧٢
اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم	٦ ٩٧	د د د وارحني وعافني	٥ ٢٩٢
اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم	٨ ٢٠٤	اللهم اغفر لي واهدني	٥ ١٧٦
اللهم اهدني فيمن هديت	٨ ٥٤	د افتح لي أبواب رحمتك	٤ ٧٣
اللهم باعد بيني	٥ ١٩٣	د اقطع أثره	٥ ١٠٠
اللهم رب جبريل وميكائيل	٥ ١٧٧	د ألف بين قلوبنا	٦ ٧٥
اللهم ربنا ورب كل شيء	٨ ١٧٣	د اللهم فن لم يفعل فهي خداج	٧ ٢٠٤
اللهم صل على آل فلان	٩ ١٩١	د إن فلان ابن فلان في ذمتك	٩ ٤٢
اللهم صل على محمد النبي الأمي	٦ ٩٤	د إنا نجعلك في نحورهم	٨ ١٩٦
اللهم صل على محمد النبي وأزواجه	٦ ٩٥	د أنت السلام ومنك السلام	٨ ١٧٦
اللهم صل على محمد وآل محمد	٦ ٩٠	د الملك	٥ ١٦٧
د صل على محمد وعلى آل محمد	٦ ٩٠	د ربها وأنت خالقها	٩ ٤٠
د صل على محمد	٦ ٩٠	د إني أسألك بأن لك الحمد	٨ ١٥٨
د صل على محمد وعلى آل محمد	٦ ٩٠	د د من فضلك	٤ ٧٣
د صل على محمد وأزواجه وذريته	٦ ٩١	د أستخيرك بعلمك	٨ ١٩٧
د لاخير إلاخير الآخرة	٤ ٥٣	د أشهد أنك	٨ ١٥٧
د ربنا لك الحمد	٦ ٧٩	د أعوذ برضاك من سخطك	٨ ٥٩
د لك أسلمت	٥ ١٨٠	د أعوذ بك - أعوذ	١ ٣٣
د لك الحمد أنت نور السموات	٥ ١٨٠	د د د د	١ ٢٩
د لك ركعت	٥ ١٦٧	د من الأربع	٨ ٢٠٧
د لك سجدت	٥ ١٦٧	د البرص	٨ ٢١٣
د لك صمت وعلى رزقك	١٠ ٨١	د الجوع	٨ ٢٠٧
د نوح الوليد بن الوليد	٨ ٨٠	د العجز	٨ ٢٠٢
د ألم أحدث أنك - قم ونم وصم	١٠ ١٧٩	د الشقاق	٨ ٢٠٦
د تسلم يا زيد - فامنعك	٤ ٢٨٩	د الهدم	٨ ٢١١
د تعلموا ما لقي صاحب بني إسرائيل	١ ٨٥	د الهم	٨ ٢٠٣
د يقل الله تعالى (يا أيها الذين	٨ ١٠٠	د الهم والحزن	٨ ٢١٣
د يكن شفاء العي السؤال	٣ ١٩٢	د د زوال نعمتك	٨ ٢٠٥
الماء	٩ ٣٣٠	د شر ما عملت	٨ ٢٠٩
د - الملح - إن تفعل الخير	٩ ٣١٦	د سمعي	٨ ٢١٠
د ظهور لا ينجسه	١ ٢٣٢	د صلاة	٨ ٢٠٩

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٢ ٢٧٦	الماء من الماء	٦ ٤٨	إن حضرت صلاة العصر
٢ ٢٧٩	د من الماء	٩ ٢٦٢	إن شئنا أعطيتكما
٨ ١٥٥	المسألة أن ترفع يديك حذو	٦ ٣٠٠	أن لا توصل صلاة بصلاة
٩ ٢٧٤	المسائل كدوح يكدح	٩ ٣١٤	إن لم تجدى له شيئاً تعطينه
٢ ١٢٥	المسح على الخفين للمسافر	٩ ٢٥٣	أن يكون له شيع يوم وليلة
٩ ١٨٦	المتدى في الصدقة كأنها	٤ ١٠٢	إن أحدكم إذا قام يصلي فإن الله
٤ ٨٣	الملائكة تصلي على أحدكم	٦ ١٥٩	إن أحدكم إذا قام يصلي د د
٤ ١٧٢	المؤذن يغفر له مدى صوته	٦ ١٥٩	إن أحدكم إذا قام يصلي
٨ ٢٤٤	الموت - إن الله عز وجل قد أوقع أجره	٤ ١٦٩	إن أذا صلاه هو أذن
٨ ٢٤٩	الميت يبعث في ثيابه	٨ ١٩٥	إن أسرع الدعاء إجابة
٨ ٤٨	الوتر حق على كل مسلم	١٠ ١٩٣	إن أعمال العباد تعرض يوم
٨ ٤٤	الوتر حق فمن لم يوتر	٦ ٢٠٧	إن الجمعة عزمة وإن كرهت
٢ ٢٢٣	الوضوء مما أنضجت النار	٤ ٦٧	(إن الحصة لتناشد الذي يخرجها)
٩ ٢٨٧	اليدين العليا خير من اليدين السفلى	٩ ٣٣٥	إن الخازن الأمين
٣ ٢٦٤	أليس بعدها طريق هي أطيب	٥ ٢٠٢	إن الذين جاءوا بالإفك
٣ ٣١	أما الرجل فليثر رأسه	٥ ٣٢٨	إن الرجل إذا غرم حدث فكذب
٣ ٢	أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً	٧ ٣١٣	إن الرجل إذا صلى مع الإمام
٩ ٢٤٢	أما شعرت أن عم الرجل صنو الأب	٥ ٢١٠	إن الرجل لينصرف
٨ ٢٢١	أما علمت يا عائشة	٧ ٤٠	إن الشمس والقمر لا يخسفان
٩ ٢٧٧	أما في بيتك شيء	٧ ٢٠	إن الشمس والقمر لا ينكسفان
٥ ٢٦٥	أما هذا فقد ملا يده	٣ ١٨١	إن الصعيد الطيب طهور
٥ ١٠	أما يخشى أو لا يخشى	٧ ٣٩	إن الصلاة جامعة
٩ ١١٤	أمرت أن أقاتل الناس حتى	٩ ٨٨	إن العبد إذا وضع في قبره
٥ ٣٤٠	أمرت أو أمر نبيكم أن يسجد	٨ ٤٣	إن الله تعالى قد أمركم بصلاة
٣ ٦٧	امكثي قدر ما كانت تحبسك	٩ ٢٥٥	إن الله تعالى لم يرض بحكم نبي
٣ ٢٨٢	أمنى جبريل عند البيت	١٠ ١٥٣	إن الله تعالى وضع شطر الصلاة
٩ ٢٧٩	أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً	٨ ١٩١	إن الله حرم على الأرض أجساد
٣ ١٠٦	أن تغتسل عند كل صلاة	٦ ١٨٥	إن الله عز وجل حرم على الأرض
٣ ١١١	أن تغتسل عند كل صلاة	٨ ٢٤٤	د د د أوقع أجره
٣ ١٢٦	أن تنتظر أيام أفرائها	٨ ٤٣	د د د قد أمركم
		٤ ٢٢٧	د د د وملائكته

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٥ ٥٤	إن الله عز وجل وملائكته	٨ ٢٨٢	إن صاحب هذا ليعذب وأهله يكون
٤ ٣٥	إن الله قبض أرواحكم حيث شاء	١٠ ٦٥	د فصل ما بين صيامنا وصيام
٤ ٩٥	إن الله قبل وجه أحدكم	٦ ٢٠	د في الصلاة لشغلا
٦ ٣٠٥	إن الله قد أبدلكم بها	٧ ٢٨٤	(إن في خلق السموات والأرض
٩ ٣٠٦	إن الله لم يفرض الزكاة إلا لطيب	٣ ٣٢٩	إن قبلها صلاتين وبعدها
٥ ٥٤	إن الله وملائكته يصلون	١٠ ١٨٩	إن لاهلك عليك حقا
٥ ٦٥	» » » »	٢ ٢٢٨	إن له دسما
٨ ١٤٢	د د د د يا مراك أن تقرئ أمتك على حرف	٤ ١٥٢	إن معاذ قد سن لكم سنة
٨ ١٤٢	د د د د يا مراك أن تقرئ أمتك على سبعة	٤ ٢٩٥	إن من أشرط الساعة
٦ ٢١	د د د د يحدث من أمره	٦ ١٨٥	إن من أفضل أيامكم
١ ٢٣٨	د الماء طهور	٨ ١٩١	إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة
١ ٢٤٠	د الماء لا يجنب	١ ١٩٢	إن من الفطرة المضمضة
٩ ٢٧٨	د المسألة لا تصلح إلا لثلاثة	٤ ٢٤٤	إن هاتين الصلاتين
٩ ٢٧٥	د د لا تحل إلا لأحد	٨ ١٣٦	إن هذا القرآن أنزل على سبعة
٢ ٣٠٦	د المسلم لا ينجس	٦ ٢٩	إن هذه الصلاة لا يحل فيها
٩ ٨	د الملائكة كانت تمشي	١ ٣٤	إن هذه الحشوش محضرة
٨ ٢١٥	د المؤمن إذا أصابه السقم	٣ ٨٢	إن هذه ليست بالحیضة
٩ ٥	د الموت فزع	٣ ٩٨	إن هذه ليست بالحیضة
٨ ٢٨٢	د الميت ليعذب بيبكاه أهله عليه	١٠ ٧٠	إن وسادتك إذا لعريض
٣ ٣٤٦	إن الناس قد صلوا وأخذوا	٤ ١١٠	أنا ابن عبد المطلب
٥ ٣٤٤	د الدين تسجدان كما يسجد	١٠ ٣١	إنا أمة أمة لانكتب
٥ ٣٠٩	د أول ما يحاسب الناس	٨ ٢٩٨	أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة
٩ ٩٠	د بعضكم على بعض شهيد	٦ ٢٣٦	إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة
٣ ٢٠	د تحت كل شعرة جنابة	٤ ٢٠٨	أنت إمامهم واقعد بأضعفهم
٥ ٤٠	د جبريل عليه السلام أتاني	٩ ١٨٤	إنك تأتي قوما أهل كتاب
٦ ٢٣٩	د جهنم تسجر إلا يوم الجمعة	١٠ ١٥٠	إنكم تصبحون عدوكم
٣ ٤٠	د حيضتك ليست في يدك	٧ ١٣	د شكوتكم جذب دياركم
٩ ٣٢٧	د خير الصدقة ما ترك غنى	١٠ ١٥٠	د قد دنوتم من عدوكم
٩ ٢١٦	د رب هذه الصدقة يأكل	٨ ١٨٩	د لاتنادون أصم ولا غابا
٨ ١٥٤	د ربكم حي كريم يستحي		
٣ ٣١٣	د شدة الحر من فيح جهنم		

الأحاديث النبوية	مر ج	الأحاديث النبوية	مر ج
*****		*****	
إنه سيكون في هذه الآتية	١ ٣١٣	إنما الصبر عند الصدمة	٨ ٢٧٤
طراً على حزبي من القرآن	٨ ٧	الصلاة لقراءة القرآن	٦ ٣٥
كان يصلي وهو مسبل	٥ ٢٢	النساء شقائق الرجال	٢ ٣٢٤
لاتم صلاة لأحد من الناس	٥ ٣٠٣	الوضوء على من نام مضطجعا	٢ ٢٤٦
لا تفريط في النوم	٤ ٢٩	أنا بشر أنسى كما تنسون	٦ ١٤٩
لا صلاة إلا بقراءة فاتحة	٥ ٢٤٤	أنا بشر وإن كنت جنباً	٢ ٣١٩
لم يميت - إنه لم يميت	٩ ١٦	أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم	١ ٤٣
لم يمنعني أن أردّ عليه	٣ ١٧١	بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين	٣ ٢٥٥
لو حدث في الصلاة شيء	٦ ١٤٦	جعل الإمام ليؤتم به	٤ ٣٢٦
ليس لنبي أن يومض	٩ ٢٩	د د د د د	٤ ٣٣٠
ليغان على قلبي وإنّي	٨ ١٧٩	د د د د د	٤ ٣٣٢
من عقد لحية	١ ١٣٣	د د د د د	٤ ٣٣٣
*****		ذلك عرق	٣ ٦٩
إنها رحمة يضعها الله في قلوب	٨ ٢٧٥	د د د	٣ ٧٨
ستكون عليكم بعدى	٤ ١٧	كان يكفيك أن تضرب يديك	٣ ١٦٤
لاتم صلاة أحدكم	٥ ٣٠٤	د د د د د	٣ ١٥٧
لرويا حق	٤ ١٢٩	كان يكفيك أن تقول هكذا	٣ ١٥٩
ليست بنجس	١ ٢٦٤	كان يكفيك هكذا	٣ ١٦٢
د د د	١ ٢٦٦	د د د	٣ ١٦٣
من السنة	٩ ٣٧	و ضرب النبي ﷺ	٣ ١٩٠
*****		كان يكفيه أن يتيمم	٣ ١٩٠
لأنهما يعذبان	١ ٧٨	مثل هذا مثل الذي	٥ ٣٧
*****		هذه الآيات يخوف الله	٧ ٣٣
إنّي أقول مالي أنازع القرآن	٥ ٢٥٨	هذه ركعة من ركضات	٣ ٩٠
أواصل إلى السحر	١٠ ١٠١	هو سواد الليل وبيض النهار	١٠ ٧٠
صائم	١٠ ٢١٧	د د د	٣ ١٠٧
كرهت أن أذكر الله إلا	١٠ ٦٨	د د د	٨ ٣١
كنت ركعت ركعتي الفجر	٧ ١٤٠	يجزئك من ذلك الوضوء	٢ ٢٦٤
لاقوم إلى الصلاة وأنا	٥ ٢٠٩	يفسل من بول الأثني	٣ ٢٥٠
لاأرى طلحة إلا قد حدث	٨ ٣٢٠	يكفيك أن تحفّض عليه	٣ ٢٥
لست كهيئتكم إنّي أطعم وأسقى	١٠ ٨٤	يلبس هذا من لا خلاق له	٦ ٢٢٦
د د د	١٠ ٨٥	يلي الرجل أهله	٩ ٥٧
لم أكسها لتلبسها	٦ ٢٢٦		

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٢٨ ٩	إني لم أمسك عنه منذ اليوم	٢٩٨ ٨	أيهما أكثر أخذاً للقرآن
٢١٦ ٥	إني ومعاذ أحول هاتين	٩٩ ٤	أيسر أحدكم أن يصدق في
٧٥ ١٠	أنزل فأجدح لنا	١٣٤ ٩	أيسرك أن يسورك الله بهما
٣٢٦ ٧	أنزل ليلة ثلاث وعشرين	١٢٣ ٦	أيمجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر
٢٠١ ٥	أنزلت على آتفا سورة	٢٩٨ ٣	أين السائل عن وقت الصلاة؟
٢٩ ٤	انظروا - احفظوا علينا	٢٩ ٦	أين الله؟
٥٧ ٧	انظروا إلى عبدى هذا يؤذن ويقيم	١٣٣ ١٠	أين المحترق؟
٩١ ٣	أنمت لك الكرسف	٣٤٨ ٢	أين كنت يا أبا هريرة؟
١٧٧ ١	أه - إه		
٤٢ ٦	أوجب إن ختم	٤١ ٦	بآمين فإنه إن ختم بآمين
١٨٥ ٨	أوصيك يا معاذ ولا تدمن	٧٥ ٨	بادروا الصبح بالوتر
١٦ ٥	أوكلكم يحدثنون	٩٣ ١٠	بالغ في الاستنشاق
١٦ ٥	أولكلكم ثوبان	١٤٩ ١	بثلاثة أحجار ليس فيها
١٤٧ ١٠	أى ذلك شئت يا حمزة	٦٢ ٩	بسم الله وعلى سنة رسول الله
٢٢٠ ٨	آية آية يا عائشة	٢٥٧ ٤	بشروا المشائير في الظلم
١٦ ١٠	إياكم والشح فإنما ملك من كان قبلكم	١٢٤ ٢	بل نت نسيت بهذا امرى
٧٦ ٥	أيكم الذى ركع دون الصف	٢٥٧ ١٠	بل مرة واحدة فمن زاد
١٧٣ ٥	المتكلم بالكلمات	٢٣٧ ٦	بلى
٢٦١ ٥	قرأ - قد عرفت	١٨٥ ٧	بين كل أذانين صلاة
٢٦٢ ٥	د بسج	٢٦٤ ٦	بمس الخطيب أنت
١٠٥ ٤	د يجب أن يعرض الله عنه		
١٠٢ ٨	د د يغدو		
٢١١ ٢	د د أن هذا له		
٣٣١ ٩	أيما مسلم كسا مسلما ثوبا	١٤٠ ٣	تأخذ سدرها وماءها
٢١٩ ٣	أيها الناس إذا كان هذا	١٤٣ ٣	تأخذين ماءك فتطهرين
٣١٢ ٧	د أما والله ما بئ ليلى	٧٠ ٣	ترك الصلاة - ندع الصلاة
٢٥٧ ٦	د إنكم لن تطيعوا		
٢٣٥ ٦	د إنما صنعت هذا لتأتموا	٣٣٣ ٧	تحمروا ليلة القدر في السج
٢٩٤ ٨	أيهم أكثر قرآنا	٢٧ ٤	تحولوا عن مكانكم

فصل (ب) الباء

فصل (ت) التاء

(۲۷)

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٤٢ ٥	فصل (خ) الخاء	٢٢٠ ٨	الأحاديث النبوية
١٢٣ ٩	خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم	١٧٤ ١٠	ذاكم العرض بإعائشة من نوقش الحساب
٣٢٦ ٩	خذوا ما بال عليه من التراب	٣٥ ٥	ذلك صوم داود
٣٢٦ ٩	مقاعدكم	٨٠ ١٠	ذهب الظمأ وابتلت العروق
١٣٠ ١٠	خمس صلوات افترضهن الله		فصل (ر) الراء
٢٥٩ ٣	د كنهن الله	١٧٤ ٨	رب أغني ولا تمن علي
٣٤٦ ٣	د - لا - إلا إن تطوع	٣٢٠ ٥	اغفر لي رب اغفر لي
٢ ٤	د من جاء بهن	١٧٩ ٨	د د د وتب علي
٤٦ ٨	د من جاء بهن	١٦٢ ٧	رحم الله امرأ صلى قبل العصر
٢٧٦ ٣	د من جاء بهن	٢٣١ ٧	د رجلا قام من الليل فصلى
٩ ٤	د من جاء بهن	٩٦ ٨	د د د د د
٢٤٨ ٩	د من جاء بهن	٣٣٥ ٤	ردوا هذا في وعائه وهذا في سقائه
٢٣٩ ٤	د من جاء بهن	٥٧ ٥	رصوا صفوفكم وقاربوا بينها
٦٠ ٥	د من جاء بهن	٣٢ ٤	روبدأ روبدأ - من كان منكم
٣٢٥ ٩	د من جاء بهن		فصل (ز) الزاي
٣١٦ ٨	د من جاء بهن	٧٥ ٥	زادك الله حرصا ولا تعدم
٦٩ ٥	د من جاء بهن	٧٦ ٥	د د د د
١٨٠ ٦	د من جاء بهن	٢٢٢ ٩	زكاة الفطر من رمضان صاع
٩٧ ٨	د من جاء بهن	١٢٧ ٨	زينوا القرآن بأصواتكم
	فصل (د) الدال		فصل (س) السين
١٠٩ ٢	دع الخفين فإني	٩٠ ٣	سأمرك بأمرين
٢٤٣ ٨	دهن فإذا وجب فلا تبكين	٣٠٨ ٢	سبحان الله إن المسلم لا ينجس
	فصل (ذ) الذال	١٤٣ ٣	قطهرى بها
١٨٣ ٩	ذلك الذي عليك فإن تطرعت		
٢٦٦ ٢	الذى		
٢٨ ٦	شيء يحدونه في صدورهم		

(۲۹)

الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج
فصل (غ) الغين		صم إن شئت وأفطر إن شئت	١٠ ١٤٦
غسل يوم الجمعة واجب	٣ ٢٠١	د ثلاثة أيام - صم من المحرم	١٠ ١٨٠
غسلوا بها رأسه واجعلوا	٨ ٣١٥	د شهر الصبر ويوما من كل شهر	١٠ ١٨١
غفرانك	١ ١١٦	د من المحرم واترك	١٠ ١٨١
غلبنا عليك يا أبا الربيع	٨ ٢٤٣	د كل شهر ثلاثة أيام	٨ ٣
		د يوما وأفطر يوما	٨ ٣
		د يومين - صم ثلاثة أيام	١٠ ١٨١
		صتم يومكم هذا - فأتوا بقية يومكم	١٠ ٢٠٨
		صوموا الشهر وسره	١٠ ٤٨
		د وسره	١٠ ٤٨
فصل (ف) الفاء		فصل (ض) الضاد	
فأتوا بقية يومكم	١٠ ٢٠٨	ضع هذه الآية في السورة	٥ ٢٠٤
فاذا أفطرت فصم يوما	١٠ ٤٥	ضعهن عنك	٨ ٢١٦
د خلقت ذلك	٣ ٦٤		
د خلفته وحضرت الصلاة	٣ ٦٤	فصل (ط) الطاء	
د كان العام المقبل	١٠ ٢٠٦	طهور إناء أحدكم	١ ٢٥٢
د كانت لك مائتا درهم	٩ ١٦٤	طول القيام	٧ ٢٥٤
د نسي أحدكم فليسجد سجدتين	٦ ١٤٨	د	٨ ٩٥
فاذبح لنا مكانها شاة	٢ ٨٤		
فأعني على نفسك بكثرة السجود	٨ ٢١	فصل (ع) العين	
فأقم آيت	٤ ١٦٧	عجل هذا - إذا صلى أحدكم فليبدأ	٨ ١٤٦
فإن أنام وأصلي وأصوم	٧ ٣٠٣	عرضت على أجور أمتي	٤ ٦٨
فذلك له سهم جمع	٤ ٢٩١	عشر من الفطرة	١ ١٨٣
فصم يوما وأفطر يومين	١٠ ١٧٩	على رسلكما إنها صفة بنت حبي	١٠ ٢٤٣
فطلقها إذا	٢ ٨٤	على كل محتمل رواح الجمعة	٣ ٢٠٢
فقال الملك الذي معي قل على حرفين	٨ ١٤١	عمدا صنعته	٢ ١٦٥
فلا تأتهم	٦ ٢٩		
فلا وأنا أقول مالي ينازعني	٥ ٢٥٥		
فلترك الصلاة قدر ذلك	٣ ٦٥		
فلتتظر قدرا ما كانت تحيض	٣ ٨٠		

الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج
قد عرفت أن بعضكم	٥ ٢٦١	فلعلك بلغت مهم الكدى	٨ ٢٦٥
قد عفوت عن الخيل والريق	٩ ١٦٧	فله الحد	٤ ١٣٠
قد علمت أن بعضكم	٥ ٢٦٢	فما غيرك	١٠ ١٨١
قد غفر له قد غفر له ثلاثا	٦ ٩٨	فما منعك أن تدخل مع الناس	٤ ٢٨٩
قد قلت بعدك اربع كلمات	٨ ١٦٦	فرما (يقول) عظمها	٢ ٨٤
قد كنت أنهارك عن حب يهود	٨ ٢٢٤	فن شهد منكم الشهر فليصمه	٤ ١٥٢
قد وجب أجرك ورجعت	٩ ٢٩٧	فهذه بهذه	٣ ٢٦٤
قدر ما يغديه ويعشيه	٩ ٢٥٣	فهل تجد ماتت رقبة	١٠ ١٢١
قرأت جزءا من القرآن	٨ ٦	فول وجهك شطر المسجد الحرام	٦ ١٧٩
قزى في بيتك	٤ ٣١٠	فوالذى بعثنى بالحق لله أرحم	٨ ٢١٥
قطع صلاتنا قطع الله أثره	٥ ١٠١	في أربعين يوما	٨ ١١
د د د د د	٥ ١٠٢	د شهر - أقرأه في سبع	٨ ٤
قل إذا أصبحت وإذا أمسيت	٨ ٢١٣	د كل سائمة إبل في أربعين	٩ ١٧٠
د الله أكبر الله أكبر الله أكبر	٤ ١٤٦	فيما سقت الأنهار والعيون العشر	٩ ٢٠٢
قل اللهم ارحمني وارزقني	٥ ٢٦٥	د السماء والأنهار والعيون	٩ ١٩٨
د اللهم إني أعوذ بك من شر	٨ ٢١٠	فه ولدت وفيه أنزل على القرآن	١٠ ١٧٨
قل سبحان الله والحمد لله	٥ ٢٦٥		
قل كما يقولون	٤ ١٩٥	فصل (ق) القاف	
قل لله ما أخذ وما أعطى	٨ ٢٧٥	قال الله تعالى أنا الرحمن وهو الرحمن	١٠ ١١
قم أو اذهب فبئس الخطيب	٦ ٢٦٤	د د د د د إني فرضت على أمتك	٤ ١٢
قم عنا فليست منا	٨ ٢١٥	د د د د د عز وجل قسمت الصلاة بيني	٥ ٢٤٦
قم فاركع	٦ ٢٨٢	د د د د د يا ابن آدم لا تمجزي	٧ ١٩٢
قم ونم وصم وأفطر	١٠ ١٧٩	قتلوه قتلهم الله - ألا سالوا	٣ ١٩٠
قولوا اللهم صل على محمد	٦ ٨٣	د د د د د ألم يكن	٣ ١٩٢
د د د د د وأزواجه	٦ ٩١	قد أجبتك سل عما بدا لك	٤ ١٠٧
د د د د د النبي الأي	٦ ٩٤	قد اجتمع في يومكم هذا عيدان	٦ ٢٢٢
قولى اللهم اغفر له	٨ ٢٥٠	قد أصبتم أو قد أحسبتم	٢ ١٠٢
قوموا فلاصلى لكم	٤ ٣٤١	قد رايت الذى صنعت	٧ ٣٠٩

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
			فصل (ك) الكاف
٧ ٣٢٤	كأن لله حاجة كم الليلة	٦ ٢٩	كان نبي من الأنبياء بخط
٩ ٥٥	كسر عظم الميت ككسره حياً	٩ ١٠٩	كفوه في ثوبه واغسلوه بماء وسدر
١٠ ٩	كنى بالمرءة إنما أن يضع من يقوت	٦ ١٤١	كل ذلك لم أفعل
٧ ٢٥٩	كلكم قد أصاب	١٠ ١٣٢	كله أنت وأهل بيتك وصم يوم ما واستغفر
١٠ ٦٩	كلوا واشربوا ولا يهينكم	١٠ ١٣٣	كلوه
٢ ٣١٩	كما أتم	٧ ٣٢٤	كم الليلة - هي الليلة
٢ ٢٣١	كونا بقم الشعب	٤ ١٥	كيف بكم إذا أنت عليكم
٥ ٢١٦	تصنع يا ابن أخي إذا	٥ ٢١٦	تقول في الصلاة
			فصل (ل) اللام
٨ ١٠٥	لاعلنك أعظم سورة	٩ ١٨٧	لا
٤ ١٦٩	لا	٤ ١٦٩	لا - إن أعا صدام هو أذن
٦ ١٤٩	لا - إنما أنا بشر	٤ ٢٤١	لا أجد لك رخصة
١٠ ١٧٩	لا أفضل من ذلك	٣ ٢٧٦	لا إلا أن تطوع
٦ ١٨٦	لا تأخذ من راضع ابن		
٨ ١٧١	لا إله إلا الله وحده لا شريك له		
٩ ١٧٥	لا تأخذ من راضع ابن		
٥ ٦	لا تبادروني بركوع ولا بسجود		
٩ ١٩٦	لا تتبعه ولا تعد في صدقتك		
٨ ٢٩٩	لا تبرز نخذك ولا تنظر إلى نخذك		
٨ ٣٣٦	لا تتبع الجنابة بصوت		
٥ ٣٠٤	لا تم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك		
٦ ١٠٨	لا تجلس هكذا فإن هكذا يجلس الذين		
٩ ٨٥	لا تجلسوا على القبور		
٢ ٨٤	لا تحسبن أنا من أجلك ذبحناها		
٩ ٢٦٤	لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة		
٩ ٢٦٧	لا تحسب		
٩ ٢٧١	لا تحسب		
٥ ٢٩٨	لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره		
٥ ٥٤	لا تختلفوا فتختلف قلوبكم		
٢ ٢٩٥	لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة		
٨ ١٩١	لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا		
٨ ٢٥٤	لا تدعوا		
٧ ١٤١	لا تدعوهما وإن طردتكم الخيل		
٣ ٣٤٠	لا تزال أمتي بخير		
١٠ ٣٦٣	لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها		
٨ ١٦١	لا تسبخي عنه		
٨ ١٥٠	لا تستروا الجدر - من نظر في كتاب		
٧ ١٧٨	لا تصلوا بعد الفجر إلا بمحذتين		
٥ ٨٥	لا تخلف النائم		
٤ ٢٩٢	لا صلاة في يوم مرتين		
٢ ٢٠٠	لا في مبارك الإبل		
٤ ١١٩	لا		
١٠ ٢٢٣	لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد		
١٠ ٢٢٥	لا امرأة إلا بإذن زوجها		

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٨ ٣١٣	لا تغالوا في الكفن فإنه يسلبه	١ ٣٢٤	لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله
٢ ٢٥٧	لا تفعل إذا رأيت المذى فاعسل	١ ٢٤٣	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم
٤ ٢٨٥	لا تفعلوا إذا صلى	١ ٢٤٨	» » » » »
٥ ٢٥٢	» إلا بفاتحة الكتاب	١ ١٠٤	» » » مستحمة
١٠ ٤٤	لا تقدموا الشهر بصيام	٨ ٢٤٢	لا يتمنن أحدكم الموت
١٠ ٤٣	» » حتى تروا	٦ ١٧٥	لا يجعل أحدكم نصيبا للشيطان
١٠ ٥٤	» صوم رمضان	٩ ١٧٧	لا يجمع بين مفترق ولا
٦ ٧٠	لا تقولوا السلام على الله	١٠ ٢٦١	لا يحل لامرأة تؤمن بالله
٤ ٤٦	لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس	١٠ ٢٦٠	» » مسلبة تسافر
٦ ٥١	لا تمسح وأنت تصلي	١٠ ٢٦٣	» » تؤمن
٤ ٢٦٣	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله	١ ٣٠٠	» لرجل يؤمن بالله
٤ ٢٦٥	» » » » »	١٠ ١٣	لا يدخل الجنة قاطع رحم
٤ ٢٦٥	» نساءكم المساجد	٨ ٢٤١	لا يدهون أحدكم بالموت لضر نزل به
٨ ١٦٢	لا تنسنا يا أخى من دعائك	٤ ١٨٦	لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة
١٠ ٨٥	لا تواصلوا فأبكم أراد أن يواصل	٤ ٨٤	لا يزال أحدكم في صلاة
٤ ٢١٥	لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر	١٠ ٧٦	» الدين ظاهراً ما يحل الناس الفطر
٢ ٢٠٠	لا توضئوا منها	٤ ٨٥	» العبد في صلاة ما كان في مصلاه
٩ ١٩٥	لا جلب ولا جنب	٦ ٥	» الله عز وجل مقبلاً على العبد
٨ ١٨٨	لا حول ولا قوة إلا بالله	٥ ٧٠	» قوم يتأخرون عن الصف الأول
٨ ٧	لا سواء كنا مستضعفين	٩ ٣٢٢	لا يسأل بوجه الله إلا الجنة
١٠ ١٧٤	لا صام ولا فطر	٥ ١٤	لا يصلي أحدكم في الثوب
٧ ١٧٠	لا صلاة بعد صلاة الصبح	٥ ٢	لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه
٥ ٢٥١	» لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب	١ ٢٩٥	» بحضرة الطعام
١ ٣٢٠	» » لا وضوء له	٤ ١٠٣	» لكم - نعم
٩ ٧٦	لا غفر في الإسلام	١٠ ١٦٨	لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم
٦ ٢٨	لا غرار في تسليم ولا صلاة	١٠ ١٠٢	لا يفطر من قام ولا من احتلم
٦ ٢٧	» في صلاة ولا تسليم	٨ ١١	لا يفقه من قرأ القرآن في أقل
٢ ٣٢٤	لا غسل عليه	٨ ٤	» » قرأه في أقل من ثلاث
٩ ٢٨٤	لا وإن كنت سائلاً فسل الصالحين	١ ٢١٠	لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
٨ ٧٧	لا وتران في ليلة	٥ ٣٠	» » حائض إلا بخمار
		١ ٢٠٧	» » عز وجل صدقة من

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٥ ١١٥	لا يقطع الصلاة شيء وادرموا	٣ ١٩٤	لك الأجر مرتين
٨ ١٤٨	لا يقوان أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت	٢ ٢٦٨	لك ما فوق الإزار
١٠ ١٦٢	» » إلى صمت رمضان كله	٦ ١٦٩	لكل سهو سجدتان
٤ ٦	لا يابح النار رجل صلى قبل طلوع الشمس	٩ ٣٠٨	للسائل حق وإن جاء على فرس
١٠ ٦٨	لا يمنع أحدكم أذان بلال	٦ ١٢٧	لم أنس ولم تقصر - أصدق ذو اليمين
١٠ ٦٧	» من سحورك أذان بلال	٨ ٢٦٦	لم تزال في مصلاك هذا - قد قلت
٨ ٢٤٩	لا يموت أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله	١٠ ١٨٠	لم عذبت نفسك
٢ ١٧٥	لا يفتل (أو) لا ينصرف	١٠ ١٧٤	لم يصم ولم يفطر
٤ ٤٣	لا تخرقها كما زخرقت	٨ ٢٦٥	لو بلغت معهم الكدى
٥ ٥٣	لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله	٤ ٢٧١	» تركنا هذا الباب للنساء
٧ ٢٣٥	لتصل ما أطاقت	٤ ٧١	» » » » »
٣ ٦٢	لتنظر عدة الليالي والأيام	٩ ٢١٧	» شاء وب هذه الصدقة - إن رب
٥ ٣٢٠	لرب الحمد	٥ ٩٤	» يعلم الماز بين يدي المصلي
٥ ٢٥١	لعلكم تقيمون خلف إمامكم	١ ١٦٨	لولا أن أشق على المؤمنين
٩ ٨٦	لقد أدرك هؤلاء خيراً كثيراً	١ ١٧١	» » » » »
٤ ١٥١	» أراك الله خيراً	٨ ٢٩٤	» تجد صفية في نفسها لتركته
٤ ١٥١	» أعجبنى أن تكون صلاة	٩ ٢٩٤	» أنى أخاف أن تكون صدقة لا كلتها
٣ ٢٥٥	» تحجرت واسعاً - إنما	٧ ١٧٨	ليبلغ شاهدكم غائبكم
٥ ٣٣٩	» » » » »	١٠ ١٠٣	ليتقه الصائم
٨ ١٥٨	» دعا الله باسمه العظيم	٢ ٢٣٧	ليس أحد ينتظر الصلاة غيركم
٥ ١٧٣	» رأيت اثني عشر ملكاً	٩ ٢٥٩	» المسكين الذي ترده
٥ ١٧٩	» » بضعة وثلاثين	١٠ ١٤	» الواصل بالمكافئ ولكن
٨ ١٥٧	» سألت الله باسمه الأعظم	٩ ١٩٨	» على المسلم في عبده
٨ ١٥٧	» » » بالاسم الذي مثل	٩ ١٩٧	» في الخيل والرقيق زكاة
٩ ٨٥	» سبق هؤلاء خيراً كثيراً	٤ ٣٦	» النوم تفريط
٤ ٢٣٣	» هممت أن آمر بالصلاة	٩ ١٢٣	» فيما دون خمس ذود
٤ ٢٣٦	» » » » »	٩ ١٣٠	» فيما دون خمسة أوساق
٤ ١٥٨	لقها بلالا	٨ ٢٨٥	» من آمن خلق ومن سلق ومن خرق
٨ ٢٥٢	لقنوا موتاكم قول لا إله إلا الله	٨ ١٢٩	» » » لم يتغن بالقرآن

(२०)

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٧ ٣١٧	ما هؤلاء؟ - أصابوا ونعم ما صنعوا	١ ١٢٧	من اكتحل فليوتر
٢ ٨٤	ما ولدت يا فلان	٦ ١٠٠	د السنة أن يحني التشهد
٩ ٢٨٢	ما يكون عندى من خير فلن أذخره عنكم	٥ ١٨٥	د القائل الكلمة؟
٩ ٢٤٢	ما ينقم ابن جميل إلا إن كان فقيراً	٦ ٣٥	د المتكلم؟ - إنما الصلاة
٨ ٧٣	متى توتر - متى توتر - أخذ هذا؟	٥ ١٧٩	د ؟ - لقد رأيت
٨ ٤٨	متى توتر - متى توتر - أخذ هذا؟	٥ ١٨٣	د ؟ في الصلاة؟
٧ ٢٥٨	مررت بك وأنت تصلى رافعا	٤ ٢٩٣	د أم الناس فأصاب الوقت
٤ ١١٩	مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع	٦ ٢٨	د أما - أعتقها؟
٤ ١٢١	د أولادكم	٨ ٩٥	د أمريق دمه وعقر جواده
٦ ٢٣٥	مرى غلامك النجار	٨ ٣٣١	من تبع جنازه فصلى عليها فله قيراط
١ ٢١١	مفتاح الصلاة الطهور	٦ ١٩٦	د ترك الجمعة من غير عذر
٥ ٥	د د د	٦ ١٩٤	د ثلاث جمع تهاونا
٢ ٣٢١	مكانكم	٣ ٢٢	د موضع شعرة من جنبه
٤ ٨٥	من أتى المسجد لشيء فهو حظه	٩ ٢٨١	د تكفل لى أن لا يسأل الناس شيئاً
٢ ١١٥	د أدرك الفرد من الصلاة	٢ ١٩	د توضأ دون هذا كفاه
٦ ٢٩٠	د ركعة د فقد أدرك	٨ ٢٢٧	د فأحسن الوضوء
٣ ٣٣٠	د من العصر ركعة	٦ ١٩١	د الوضوء ثم أتى الجمعة
١٠ ١٥٨	د أدركه رمضان في السفر	٤ ٢٦٢	د وضوءه ثم راح
١٠ ٢٧١	د أراد الحج فليتعجل	٥ ٣٥٤	د فأحسن وضوءه
٥ ٢٤	د أسبل إزاره	٣ ٢٢١	د فيها ونعمت
٥ ٩٣	د استطاع منكم أن لا يحول بينه	١ ٢٢٠	د على طهر كتب الله
٩ ٣٢٣	د استعاذ بالله فأعيذوه	٢ ٢	د مثل وضوئى هذا
٨ ٩٧	د استيقظ من الليل	٨ ٩٥	من جاهد المشركين بماله ونفسه
٦ ٤٢	د أشار في صلاته إشارة تفهم	٦ ١٨١	د جلس مجلساً ينتظر الصلاة
٩ ٢٨٣	د أصابته فاقة فأنزلها بالناس	٧ ١٦٠	من حافظ على أربع ركعات
٣ ٢٠٤	د اغتسل يوم الجمعة ولبس	٤ ٢٥٠	من خرج من بيته متطهراً
٣ ٢١١	د د د ومس	٨ ٣٣٤	د مع جنازة من بيتها وصلى عليها
١٠ ١٣٥	د أفطر يوماً من رمضان	٤ ٩٢	من دخل هذا المسجد فبقر فيه
		٦ ٣١٥	من رأى منكراً فاستطاع
		٢ ٢٣٠	د رجل يكلؤنا؟ - كونوا بغم الشعب
		٤ ٣١٩	من زار قوما فلا يؤثمهم

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٨ ١٨٢	من سأل الله الشهادة صادقاً	٧ ١٩٠	من قعد في مصلاه حين ينصرف
٩ ٢٥١	» منكم وله أوقية	٨ ٢٥١	من كان آخر كلامه لا إله إلا الله
٩ ٢٥٢	» وله قيمة أوقية فقد	٧ ٣٢٨	» اعتكف معي فليعتكف
٩ ٢٥٣	» وعنده ما يغنيه	٩ ٣٠٦	» عنده فضل ظهر فليعده
٩ ٢٤٨	» وله »	٦ ٣٠٢	» مصلياً بعد الجمعة
٩ ١٠	» سرّه أن يبسط له في رزقه	٤ ٣١	» منكم ركع ركعتي الفجر
٦ ٩٥	» » » يكتال بالمكيال الآوفي	٥ ٢٩٣	» منكن تؤمن بالله واليوم الآخر
٤ ٢٣٩	» سمع المنادي فلم يمنعه	١٠ ١٥٧	» كانت له حيلة تأوى إلى شيع فليصم
٤ ٨٧	» » رجلاً ينشد ضالة في المسجد	٨ ١٨١	من لزم الاستغفار جعل الله له
٦ ٢١٩	من شاء أن يصلي فليصل	١٠ ٢١٥	» لم يجمع الصيام قبل الفجر
٦ ١٦٠	» شك في صلاته فليسجد سجدة	١٠ ٨٧	» يدع قول الزور والعمل
٧ ٣٠٨	من صام رمضان إيماناً	١٠ ١٤٣	من مات وعليه صيام صام
١٠ ١٩٠	» » » ثم أتبعه بست	٢ ١٩٠	من مس ذكره فليتوضأ
٤ ٢٤٦	» صلى العشاء في جماعة	٦ ٤٤	من نابه شيء في صلاته
٥ ٢٤٦	» » صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن	٨ ٦٨	» نام عن وتره
٩ ٢٤	» » على جنازة في المسجد فلا شيء	٧ ٢٣٧	» » » حزيه
٨ ١٩٠	» » على واحدة صلى الله عليه عشرأ	٤ ٢٠	» نسي صلاة فليصلها إذا
٧ ١٣٣	» » في يوم ثلثي عشرة ركعة	٤ ٣٧	» » » »
٨ ٢٣٩	من عاد مريضاً لم يحضر أجله	٨ ٢٢١	» نوقش الحساب هلك
٨ ٣٢٢	من غسل الميت فليغتسل	٨ ٩٥	من هجر ما حرم الله
٣ ٢١١	» » رأسه يوم الجمعة واغتسل	٩ ٢٧٧	من يريد هلي درهم؟
٣ ٢٠٩	» » غسل يوم الجمعة واغتسل	٩ ٢٧٧	من يشتري هذين - من يريد؟
٦ ١٩٧	من فاتته الجمعة من غير عذر	٤ ٤٢	من يكلؤنا؟ - افعلوا
٨ ١٨٠	من قال أستغفر الله الذي	٨ ٢٤٣	موت الفجأة أخذه أسف
٨ ١٩٠	» » رضيت بالله رباً	٩ ٢٩١	مولي القوم من أنفسهم
٤ ١٩٧	» » حين يسمع المؤذن		
٤ ٢٠٤	» » » النداء		
٨ ١٤	» قرأ الآيتين من آخر سورة	٧ ٣٢٤	ناولي نعلي
٨ ٩٩	» » القرآن وعمل بما فيه	٣ ٣٩	ناوليني الخمرة من المسجد
٥ ٣٣٥	» » منكم (والتين والزيتون)		

فصل (ن) النون

ناولي نعلي

ناوليني الخمرة من المسجد

الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج
هل أصبتم شيئا أو أمر لكم بشيء؟	٢ ٨٤	نحن أولى بموسى منكم	١٠ ٢٠٤
هل تدبرون ما الكوثر؟	٥ ٢٠١	نزل جبريل فأخبرني وقت الصلاة	٣ ٢٩٠
هل تسمع النداء؟ - لا أجد	٤ ٢٤١	نزلت هذه الآية في أهل قباء	١ ١٦١
هل تفرمون إذا جهرت؟	٥ ٢٥٥		
هل صمت من شهر شعبان؟	١٠ ٤٥	نعم إن شئت	٤ ١٧
هل سرر؟	١٠ ٤٦	هل إنك آذيت الله	٤ ١٠٣
هل عندكم طعام؟ - إني صائم	١٠ ٢١٧	هل إنما النساء شقائق الرجال	٣ ٣٢٤
هل فيكم أحد أطعم اليوم مسكينا؟	٩ ٣٢٠	هل فصلى أمك	٩ ٣١٥
هل قرأ معي أحد منكم آتفا؟	٥ ٢٥٨	هل فلتغتسل إذا وجدت	٢ ٣٢٧
هل هو إلا مضغة منه؟	٢ ١٩٧	هل وازرره ولولبشوكه	٥ ١٨
هل أذكر تنبها	٦ ٢	هل وما بدا لك	٢ ١٣٠
هل إلى الغداء المبارك	١٠ ٦٥	هل ومن لم يسجد هما فلا يقرأهما	٨ ٢٢
هل كهيئة الدهر	١٠ ٢١١	هل - يومان ويومين	٢ ١٣٠
هل هو اختلاس يختلسه الشيطان	٦ ٦	هل نيتكم عن زيارة القبور فزوروها	٩ ١٠١
هل الطهور ماؤه	١ ٢٧٦	فصل (هـ) الماء	
هل حسبك من النار	٩ ١٣٧	هل اتوا ربيع العشر من كل أربعين	٩ ١٥٨
هل لها صدقة ولنا هدية	٩ ٢٩٦	هل هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة	٩ ٢٧٨
هل من أمر اليهود	٤ ١٢٦	هل من السنة	٩ ٦٠
هل النصرى	٤ ١٢٦	هل يوم من أيام الله	١٠ ٢٠٤
هل في كل رمضان	٧ ٣٣٥	هل هذه ثم ظهور الحصر	١٠ ٢٥٩
هل ما بين أن يجلس الإمام	٦ ١٨٩	هل صلاة البيوت	٧ ٢١٦
فصل (و) الواو		هل قبلتنا	٥ ١٠٢
هل وإذا أقت فقلها	٤ ١٤٠	هل السنة	٩ ٢٦
هل واغزى قرونك عند كل حفنة	٣ ٢٨	هل هكذا أزكى وأطيب	٢ ٢٨٣
هل والذي نفسى بيده إنها لتعدل	٨ ١١٢	هل الوضوء فن زاد	٢ ٧٢
هل والله إني لأرجو أن أكون	١٠ ١١٩	هل أمرني ربي	٢ ٩٣
هل وأن اكشفي عن نخذيك	٣ ٥٦	هل أنزلت - اقرأ هكذا أنزلت	٨ ١٣٦
هل وإن الله لا يقبل صلاة رجل مسبل	٥ ٢٢	هل صلاة أمتي	٥ ٦٦

(۲۹)

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٣ ١٨٤	يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب	٢ ٣٢٤	يقنسل لاغسل عليه إنما
٧ ١٥١	يا فلان أيتها صلاتك التي صليت	٣ ٢٥٣	يقنل بول الجارية
٥ ٢١٢	يا معاذ أتان أنت أتان أنت	٣ ٢٥١	من بول الجارية
٥ ٢١٤	لا تكن فانا	٩ ٢٥١	يفضب على أن لا أجد ما أعطيه
٨ ١٨٥	والله إني لأجك	٤ ٨٥	يفسو أو يضطر
٥ ١٧	يا معشر النساء لا ترفن رؤسكن	٥ ٩٨	يقطع الصلاة المرأة
٣ ٤٥	يتصدق بدينار أو نصف دينار	٥ ٩٦	صلاة الرجل
٦ ٢٨٠	يحضر الجمعة ثلاثة نفر	٢ ٢٦٤	يكفيك بأن تأخذ كما
٧ ٢٦٠	يرحم الله فلانا	٤ ١٩	يكون عليكم أمراء من بعدى
٨ ١٤٩	يستجاب لأحدكم ما لم يجعل	٧ ٢٣٩	ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة
٧ ١٨٧	يصبح على كل سلامى من ابن آدم	٤ ٢٩٦	يؤتم القوم أقرؤم
٧ ١٨٩	أحدكم	٤ ٣٠٠	يؤتمكم أقرؤكم
٧ ٥٦	يعجب ربك من رأي غم	٦ ١٨٨	يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة
٧ ٢٢٧	يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم	٣ ٣٢٢	الحندق حبسونا عن صلاة الوسطى
٥ ٢٨١	يعمد أحدكم في صلاته فيرك	١٠ ١٦٧	عرفة وبوم النحر

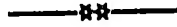
تم فهرس أوائل الأحاديث القولية
وبليه فهرس أوائل الأحاديث الفعلية

(٣)

فهرس

(أوائل الأحاديث الفعلية)

يشتمل على أحاديث الشئائل وغيرها



- تنبيه (١) الأحاديث مرتبة باعتبار أوائلها على حروف المعجم بحسب النطق بها
(٢) الجيم بين قوسين هكذا (ج) تدل على ذكر الجواب عن السؤال الذي
ذكر لفظه بعد الجيم كما في حديث: بالسواك

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٩ ٢٤٦	أخذناها من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله	٢ ٢١٨	آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار
١٠ ٦١	اختلف الناس في آخر يوم من رمضان	٨ ٢٤٦	ابتاع بنو الحارث من طامرخيا
١ ٢٦٩	اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء	٩ ٦٩	أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ
٥ ١٦٥	أخذ الأكف على الأكف في الصلاة	٩ ١٧٨	ابن أخي فاني أحدثك أني كنت في شعب
٨ ٣٠٩	أدرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب حبرة	٥ ١٢٤	أنا رسول الله ﷺ ونحن في بادية
١٠ ٢٠٦	إذا رأيت هلال المحرم فاعد	٩ ١٧٧	مصديق النبي ﷺ فأخذت يده
٥ ٣١٣	إذا وقع أحدكم فليفرش ذراعيه	١٠ ١٥٨	اترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣ ١١٠	استحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢ ٤٨	اتي رسول الله ﷺ بوضوء فتوضأ
٧ ٥	استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيصة	١ ٩٠	د د د سباطة قوم
٦ ٢٢٠	أصاب السنة (ابن عباس في ابن الزبير)	٣ ٢٢٣	اتيت النبي ﷺ أريد الإسلام فأمرني
١٠ ٢٥٥	اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه	٥ ١٣١	د د د في الشفاء
١٠ ٨٢	أفطرنا يوما في رمضان في غيم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥ ٢٤٩	د د د من خلفه فرأيت بياض
٧ ٩٦	أقام رسول الله ﷺ بتيوك عشرين يوما	١٠ ٢٨٨	د رسول الله ﷺ وهو بمي
٧ ٩٠	د د د بمكة عام الفتح	٤ ١٠٥	د د د وهو يصلي فبزع
٣ ١٧٣	أقبل د د د من الغائط	١ ١٧٧	أتينا د د نستحمه
٣ ١٦٨	د د د نحو بئر جمل	١٠ ٢٩	أنبتت للحبلى والمرضع
٥ ١١٠	أقلت راكبا على أمان	١ ٣٦	أجل لقد نهانا صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة
٤ ٢٢٩	أقيمت الصلاة ورسول الله صلى الله عليه وسلم		

ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية
٢ ٢٤٤	أقيمت صلاة العشاء فقام رجل فقال يا رسول الله	٧ ٣٤	ان الشمس كسفت
٦ ٦٣	أكان رسول الله ﷺ يقرأ السورة في ركعة قالت المفصل	٤ ٢٢٥	د الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ
٢ ٢١٦	أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم كتفا	٤ ٤٨	د المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢ ٨٠	الآخبركم بوضوء رسول الله ﷺ	٩ ٢٤٤	د العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل الصدقة
٥ ١٥٣	الأصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ	١٠ ٢٧٥	د الناس في أول الحج كانوا يبقاعون
٨ ١٥٥	المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك	١٠ ٢٧٦	د ما كان الحج
٣ ١٢٤	المستحاضة إذا انقض حيضها اغتسلت	٨ ١٩	د النبي ﷺ أقرأ خمس عشرة سجدة
٤ ٦٣	أما بعد فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا	٩ ٣٠٥	د أمر من كل جاد عشرة أو سق
٩ ١٣٢	أما هذا فقد عصى أبا القاسم	٤ ٤٧	د أمره أن يجعل مسجد الطائف
٤ ٢١٧	أمر بلال أن يشفع الأذان	٨ ١٦٥	د أمر من أن يراعي بالتكبير
٤ ١٦٣	أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب	٢ ٦١	د توفأ فادخل
٩ ٢٠٩	أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب	١ ٣٠٧	د فأنى بآناه فيه ماء
٤ ٦١	أمر نبيكم ﷺ أن يسجد على سبعة	٢ ٧٦	د مرتين مرتين
٨ ٢٨٩	أمرنا النبي د أن نرد على الإمام	١ ٦٥	د تيمم ثم ردد على الرجل السلام
٥ ٣٤٠	أن نقرأ بفاتحة الكتاب	٥ ١٢	د حضهم على الصلاة
٦ ١١٩	أن نقرأ بفاتحة الكتاب	٢ ١٧٣	د رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدمه
٥ ٢٤٢	رسول الله صلى الله عليه وسلم أن	٢ ٢٩١	د رخص للجنب إذا كل أو شرب
٩ ٥٢	تطلق إلى أرض النجاشي	٥ ٢٣٠	د سجد في صلاة الظهر
٦ ٢٧٠	رسول الله ﷺ بأقصار الخطب	٨ ٢٥٦	د سجد في ثوب حبرة
٩ ٢٢٠	بزكاة الفطر	٦ ١٥٣	د سجد في السهو المرغبتين
٨ ١٨٦	أمرني د أن أقرأ بالمعوذات	٦ ١٤٠	د صلى الظهر فسلم في الركعتين
٨ ٦٥	أن أبي بن كعب أهمهم يعني في رمضان	٧ ١٠٤	د صلى بأصحابه في خوف لجمعهم
٥ ١٤٤	إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥ ٧٩	د صلى بهم بالطحاء
٩ ٢٠٥	إن أدى إليك ما كان يؤدى إلى رسول الله	٦ ١٧٠	د صلى بهم فسها فسجد بسجدتين
٦ ٢٤٤	أن الأذان كان أوله حين يجلس الإمام	٩ ٧٨	د صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين
		٥ ١٨	د صلى في ثوب بعضه على
		٣ ٢٤٠	د صلى وعليه مرط
		٩ ٦	د قام في الجنازة ثم قدم بعد
		٦ ٣١٧	د قام يوم الفطر فبدأ بالصلاة
		٢ ١٨٦	د قبل امرأة من نسائه

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج
٧ ١٣٩	أن النبي ﷺ قرأ في ركعتي الحج قل يا أيها	٣ ٢١٢	أن النبي ﷺ (عليه السلام) كان يغتسل من أربع	
٨ ٩١	كنت شم أثم تركه	٨ ٣٢١	كان يغتسل من أربع	
١ ٢٤	كان إذا أراد البراز انطلق	١٠ ١١٤	كان يقبلها وهو صائم ويص لسانها	
٢ ٢٩٠	كان إذا أراد أن يأكل	٨ ٧٩	كان يقنت في صلاة الصبح	
٢ ٢٨٨	كان إذا أراد أن ينام	٥ ٢٢٥	كان يقوم في الركعة الأولى	
١ ٥٩	كان إذا أراد حاجة وهو جنب	٦ ٣٢٨	كان يكبر في الفطر	
٣ ٥٩	كان إذا أراد من الخائض شيئاً	٩ ٢٩٤	كان يمر بالتمر العائرة	
٧ ٣١٥	كان إذا دخل العشر أحيا	١ ١٩٩	كان يوضع له وضوءه	
٨ ١٥٦	كان إذا دعا فرفع يديه	٥ ٢٠٧	كان لم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم الخ	
١ ٢٢	كان إذا ذهب المذهب أبعد	٩ ١٧٢	لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ	
٧ ٧٧	كان إذا عجل به أمر في سفر	٨ ٢٩٧	مر بحمزة وقد مثل به	
٢ ١٨٢	كان في غزوة تبوك إذا ارتحل	٢ ٦٠	مسح برأسه من فضل ماء	
٧ ١٣٧	كان قبلها ولم يتوضأ	٢ ١٣٦	مسح على الخفين	
٧ ١١	كان لا يدع أربعاً قبل الظهر	١ ١١٤	نهى أن يبال في الجحر	
١ ٢٠٠	كان لا يرفع يديه في شيء	١ ٢٧٣	نهى أن يتوضأ الرجل	
٣ ٣٣٩	كان لا يرقد من ليل ولا نهار	٧ ١٦٨	بفضل طهور المرأة	
٣ ٥٢	كان لا يصل في ملاحقنا	٧ ١٦٨	نهى عن الصلاة بعد	
١ ١٢٢	كان يباشر المرأة من نساها	٦ ٣٢٢	المصر إلا والشمس	
٧ ١٢	كان يجعل يمينه لطعامه	٦ ١٧٨	نول يوم العيد قوساً	
٦ ١٠٩	كان يستسقي هكذا	٦ ١٧٨	وأصحابه كانوا يصلون	
٦ ١٠٣	كان يسلم عن يمينه	٩ ٢٧٢	نحويت المقدس	
٦ ٤٩	كان يشير بأصبعه	٧ ١٩٤	وداه بمائة من إبل الصدقة	
٥ ٨٣	كان يشير في الصلاة	٧ ١٩٤	يوم فتح مكة اغتسل في بيتها	
٧ ٢٩٢	كان يصلي إلى بعيره	٣ ١٠١	أن أم حبيبة استحضت سبع سنين	
٦ ٦١	كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة	٣ ١٠٢	بنت جحش استحضت	
٥ ١٠٤	كان يصلي جالساً	٣ ١٢٦	بنت جحش استحضت	
٧ ١٦٣	كان يصلي فذهب جدي		فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم	
١٠ ٢٣٠	كان يصلي قبل العصر ركعتين			
١٠ ٢٣٥	كان يعكف العشر الآخر			
١ ٣٠٢	كان يعكف العشر الآخر			
	كان يغتسل بالصاع			

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج
٦ ٢١٥	أن أول جمعة جمعت في الإسلام	٦ ٧	أن رسول الله ﷺ روى على جبهته وعلى أرنبته	
١٠ ١١٥	ن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة	٥ ٣٤٥	روى وعلى جبهته وعلى أرنبته	
١٠ ٩٨	أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم	٢ ٢٢٩	شرب لبناً فلم يضمن	
١٠ ١٠٠	احتجم وهو صائم محرم	٧ ٢٩٣	صلى العشاء ثم صلى ثمانى	
٦ ٣٣٧	أخذ يوم العيد في طريق	٦ ٣٢٤	صلى أميد بلا أذان	
٦ ٢٠٤	إذا كانت ليلة باردة	٧ ١١٦	صلى يا حدى الطائفتين	
٧ ٩١	أقام بمكة سبع عشرة	٧ ٢٧	صلى في كسوف الشمس	
٢ ٢١٣	أكل كتف شاة	٦ ١٥٠	صلى يوماً فسلم وقد بقيت من الصلاة	
٧ ٨٩	أقام سبع عشرة بمكة	٢ ٢٨٠	طاف ذات يوم	
١ ١٧٣	أمر بالوضوء لكل صلاة	٧ ٧٣	غابت له الشمس	
٤ ٣٣٨	أمه وامرأة منهم	١٠ ١٠٨	قاه فأفطر	
٢ ٢١٧	انتبس من كتف ثم صلى	٨ ٢٥	قرأ سورة النجم	
٢ ٢٧١	إنما جعل ذلك رخصة للناس	٨ ٣٢	عام الفتح بمكة	
٢ ١٥٤	بال ثم توضأ	٧ ٣٨	قراءة طويلة	
٢ ٥٨	توضأ عندهما	٥ ١٥٥	فجهر بها	
٢ ١٣٤	توضأ ومسح على الجوربين		كان إذا افتتح الصلاة	
٢ ١٠٧	توضأ ومسح ناصيته		كان إذا خرج يوم العيد	
٧ ٨	خرج إلى المصلى ليستسقى		كان إذا سافر فأراد أن يتطوع	
٧ ٢	خرج بالناس يستسقى		كان إذا سجد جافى عضديه	
٩ ٧٧	خرج يوماً فصلى على أهل أحد			
٢ ٣١٥	دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده			
٥ ٧٢	رأى رجلاً يصلى خلف الصف			

ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج
٧ ٧٠	أن رسول الله ﷺ كان إذ عجل به أمر	٦ ٣٢٥	أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر	١ ١٩٩
٥ ٢٩٤	كان إذا قام من الليل	٢ ١٤٣	كان يمسح على الخفين	٧ ٦٣
٧ ٦٣	كان يمسح يده وركوعه	٧ ٢٨١	كان يوتر بتسعة	٤ ٣٨
٤ ٣٨	كان في غزوة تبوك	٢ ٣٢١	كبر في صلاة	٢ ٣٠١
٢ ٣٠١	كان في مسير له فناموا	٨ ٢٣	لم يسجد في شيء	٦ ٢٥٤
٦ ٢٥٤	كان يخرج من الخلا	٩ ١٨	من المفصل	٣ ٣١٩
٣ ٣١٩	كان يخطب قائماً	٧ ١٣٧	لم يصل على ماعز	٧ ٢٨٢
٣ ٣١٧	كان يصلي العصر	٦ ٥٣	ابن مالك الخ	٧ ١٨٠
٧ ٢٨٢	والشمس	٦ ٣١١	لم يكن على شيء	٥ ١٠٧
٧ ١٨٠	كان يصلي العصر	٩ ٣٣	من التوافل الخ	٧ ١٣٦
٥ ١٠٧	والشمس	٩ ٤٩	لما أسن وحمل	٧ ٢٦٤
٧ ١٣٦	كان يصلي بالناس	٦ ٢٧٤	اللحم	٧ ٢٨١
٧ ٢٦٤	كان يصلي بعد العصر	٥ ٣٢	لما قدم المدينة جمع	٦ ١٢
٧ ٢٨١	كان يصلي صلاته	١٠ ١٦٣	نساء الأنصار	٨ ١٨٦
٦ ١٢	كان يصلي قبل الظهر	٨ ٢٨٠	مزبقر رطب	٢ ٣٣٣
٨ ١٨٦	ركعتين	١٠ ٢٨٣	نعمي للناس النجاشي	٦ ٢٩٥
٢ ٣٣٣	كان يصلي من الليل	٧ ١٩٣	نهي عن الحبة	٥ ٢٢٩
٦ ٢٩٥	إحدى عشرة	٦ ١٢١	نهي عن السدل	٦ ٢٩١
٥ ٢٢٩	كان يصلي من الليل	٣ ١١١	وأن يغطي	٦ ٢٩٣
٦ ٢٩١	ثلاث عشرة	٨ ٢٩٠	نهي عن صيام هذين	٦ ٢٢٤
٦ ٢٩٣	كان يصلي وهو		اليومين	
٦ ٢٢٤	حامل أمانة		نهانا عن النياحة	
	كان يعجبه أن يدعو		وقت لأهل العراق	
	ثلاثاً		ذات هرق	
	كان يغتسل من		يوم الفتح صلى	
	إناء هو الفرق		سبعة الفضي	
	كان يفعل ذلك		أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس	
	كان يقرأ في الظهر		ركباً جاؤوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم	
	كان يقرأ في العيدين		سهلة بنت سهيل أستحيضت فأنت	
	كان يقرأ في صلاة		النبي صلى الله عليه وسلم	
	الجمعة		أن شهداء أحد لم يفسلوا	
	كان يقرأ في			

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٧ ١٠٨	إن صلاة الخوف أن يقوم الإمام وطائفة	٦ ٣٤٢	إنه أصابهم مطر في يوم عيد فصرى بهم
٧ ١٠٧	د طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو		النبي صلى الله عليه وسلم
٣ ١٨٧	د عمرو بن العاصي كان على سرية	٧ ٢٩٩	د بات عند ميمونة زوج النبي ﷺ
١٠ ٢٤٦	د كان النبي صلى الله عليه وسلم يعود المريض وهو معتكف	٥ ١٩١	د حفظ عن رسول الله ﷺ سكتين
		٦ ٣١٩	د خرج يوم فطر فصلى ثم خطب
٣ ٣٤٨	د رسول الله ﷺ يصلي الصبح	٧ ٨	د رأى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي عند أحجار الزيت
٧ ٢٤٥	د ليوقظه الله عز وجل	٢ ١٣٩	د رأى رسول الله ﷺ أنى كظامه قوم
١٠ ١٤٠	د ليكون على الصوم فما أستطيع	٢ ٤٧	د فدكرو ضوئه
٧ ٤٥	د كانت الريح لتشتد فبادر المسجد	٥ ١٢٦	د يرفع يديه بعد التكبير
٧ ١٤٢	د كثيرا ما كان يقرأ رسول الله ﷺ	٧ ١٤٣	د سمع النبي ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر
٤ ٥١	د مسجد النبي ﷺ كانت سواريه	٦ ٢٠٢	د شهد زمن الحديبية في يوم الجمعة
٤ ٣٢٣	د معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم	٩ ٢٦	د جنازة أم كلثوم وابنها
٢ ٥٢	د معاوية توفى للناس كما رأى رسول الله	٦ ٣٧	د صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم لجهنم بآمين
١٠ ٢٠٠	د ناسا تماروا عندها يوم عرفة في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم	٧ ٢٩	د في كسوف الشمس فقرأ ثم ركع
٧ ٢٦٨	د نبي الله ﷺ كان يصلي من الليل ثلاث عشرة	٦ ١٧٤	د مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينصرف عن شقيه
٢ ١٠٧	د كان يمسح على الخفين	٩ ٢٢٦	د فرض صدقة الفطر صاعا من شعير
٥ ١٣٨	د أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ	٦ ٢١٧	د كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم
٦ ٦٦	د كونا قد فرغنا ساعتنا هذه	٥ ١٤٩	د قام إلى الصلاة كبر
٦ ٣٠٨	د	٦ ١٠٨	د في الركعتين الأولين
٢ ٣٤	د إنما أحببت أن أرىكم تطهرون رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥ ١٩١	د يسكت سكتين إذا استفتح
٤ ١٦٥	د كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥ ١٥٩	د يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فراه النبي صلى الله عليه وسلم
	د صلى الله عليه وسلم	٣ ٣٣	د يغسل رأسه بالخطمي وهو جنب
٥ ١٢٦	د إنه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة	١٠ ٥٥	د لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما إلا الخ
		٢ ١٣٧	د مسح على الجوربين

الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج
صلى الله عليه وسلم من الليل بت عند خالي ميمونة فأخذ برأسي أو بذواتي	٤ ٣٤١	إنها أبصرت أم سلة تعصب الماء على بول الغلام	٣ ٢٥٥
» عند خالي ميمونة فقام النبي ﷺ يصلى من الليل	٧ ٢٩٧	» أنت بابت لها صغير	٣ ٢٤٦
» عنده ليلة وهو عند ميمونة فام حتى إذا	٧ ٢٩٧	» كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم	٣ ٢٤٤
» في بيت خالي ميمونة بنت الحارث	٧ ٢٨٩	» كانت مستحاضة وكان زوجها يجمعها من السنة	٣ ١٣١
فصلى النبي صلى الله عليه وسلم » ليلة عند النبي ﷺ فلما استيقظ	١ ٢٠١	» لهم تمسحوا وهم مع رسول الله ﷺ	٣ ١٤٨
» بزق رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه	٣ ٢٧٢	» خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك	٧ ٥٩
» بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن	٩ ١٧٤	» أهم كانوا إذا رفعوا رؤوسهم	٥ ٧
» بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد	٢ ٩٥	» » يصلون مع رسول الله ﷺ	٥ ٩
» بعثني أبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم	٩ ٢٩٥	» في رأيت رسول الله ﷺ يصل في قبص	٥ ١٩
» في ليل أعطاه إياه	٧ ٨٥	» صحبت » في السفر	٧ ٧٩
» بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة	٧ ٨٥	» صليت خلف رسول الله ﷺ	٨ ٣٨
» بلى - إنما نهى عن ذلك في الفضاء	١ ٥١	» انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	٧ ٢٨
» بينا نحن في المسجد جلوس إذ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم	٦ ١٣	» أوتي رسول الله ﷺ سبعة من المثاني	٨ ١٠٧
» بينا أنا أترى بأسهم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم	٧ ٤٤	» أوجدتم في كل أربعين درهما درهم	٩ ١٣١
» أنا و غلام من الأنصار نرمي غرضين	٧ ٣٠	» أوصاني خليلي ﷺ بثلاث	٨ ٧٠
» نحن ننتظر رسول الله ﷺ للصلاة	٦ ١٥	» » ثلاث لأدعهن	٨ ٧٢
حرف (ت) التاء		حرف (ب) الباء	
» تراهي الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٠ ٦٣	» بالسواك (ج) بأي شيء كان يبارك رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته	١ ٢٠٥
» تلك صلاة المغضوب عليهم	٦ ١٠٧	» بت في بيت خالي ميمونة فقام رسول الله	٤ ٣٣٩

الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يستدقي غول	٧ ٤	حرف (ث) الثاء	
خرجت مع النبي ﷺ لصلاة الصبح	٧ ١٥٠	ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا	٩ ٢٥
خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى نجد	٧ ١١٢	توب بالصلاة يعني صلاة الصبح لجعل	٦ ١١
خرج رسول الله ﷺ في بعض غزوانه	١٠ ١٥٦	رسول الله ﷺ يصلي	
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل	٩ ٦٢	حرف (ج) الجيم	
خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر	٧ ٧٨	جاءنا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء	١ ٣١٩
خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة	٧ ٩٢	جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء	٧ ٦٨
خسفت الشمس فصر رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه	٧ ٣٨	جئت أنا وغلان	٥ ١١٢
خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ	٧ ٢٦	حرف (ح) الحاء	
خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل الفطر بيومين	٩ ٢٣٩	حانت من رسول الله ﷺ نظرة	٩ ٨٦
حرف (د) الدال		حزننا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥ ٢٢٧
دخلت على النبي ﷺ وهو يتوضأ	٢ ٨٠	حرف (خ) الخاء	
دعا عائشة فقلت يا أمه	٩ ٧٢	خرج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى بلغ عسفان	١٠ ١٤٨
دفن مع أبي رجل مكان في قصى	٩ ٨٩	خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستدقي وحول	٧ ٨
حرف (ر) الراء		خرج رسول الله ﷺ إلى قباء	٦ ٢٦
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ	٢ ٦٦	خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعا	٧ ٦
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبته	٥ ٢٧٥	خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر فصلى ركعتين	٦ ٣٤٠
رأيت النبي ﷺ حين افتتح الصلاة	٥ ١٣٠		
رأى أبا بكر وعمر يشون	٩ ١٠		
أمام الجنازة			

الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج
رايت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة	٨ ١٢٦	رايت النبي ﷺ واضعاً ذراعه اليمنى	٣ ١٠٥
رايت علياً رضي الله عنه أتى بكرسي فقع عليه	٢ ٣٠	د د د بخطب قائماً ثم يقعد قعدة	٦ ٢٥٦
ربما أوتر أول الليل وربما أوتر من آخره	٨ ٧٥	د د د يصلي يوم الفتح	٥ ٣٨
ربما أوتر في أول الليل وربما أوتر في آخره	٢ ٢٩٣	د رسول الله ﷺ أتى كظامة قوم	٢ ١٣٩
ربما جهزه وربما خفت	٢ ٢٩٣	د د د إذا استفتح الصلاة	٥ ١١٨
د د د		د د د تواضاً بذلك	٢ ٩٩
رمقت النبي ﷺ في صلاته	٥ ٣٣٣	د د د بال ثم اضم فرجه	٢ ١٥٣
رمقت محمداً ﷺ في الصلاة	٥ ٢٩٦	د د د تواضاً	٢ ٥١
رمى رجل سهم في صدره أو حلقة	٨ ٢٨٩	د مثل ما رأيت موني	٢ ٢٣
حرف (س) السين		د مثل وضوئي	٢ ٢
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن التيمم	٣ ١٦٦	د رفع يديه حين افتتح	٥ ١٥٧
سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان	١٠ ١٤٩	د فعل هذا	٢ ٢٥
سبي هوازن أعتقهم رسول الله ﷺ	١٠ ٢٥٤	د يتوضأ	٢ ٥٩
سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم	٨ ٢٧	د وعليه عمامة فطرية	٢ ٩٨
في (إذا السماء انشقت)		د يدهو هكذا	٨ ١٥٤
سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ	٥ ١٩٢	د يرفع إبهاميه في الصلاة	٥ ١٤٣
سمعت النبي ﷺ يقول من ان يقعد على القبر	٩ ٧٩	د يستاك وهو صائم	١٠ ٩٠
د د د يهل ملبداً	١٠ ٢٩٥	د يصلي وفي صدره	٥ ٣٥٣
د رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها	٩ ٧١	د حافياً ومتمتلاً	٥ ٤٣
د د د يقرأ بالطور	٥ ٢٣٤	د على حمار	٧ ٨٤
في المغرب		د في ثوب واحد	٥ ١٥
حرف (ش) الشين		د للناس وأمامة	٦ ١٥
شهدت مع معاوية بيت المقدس	٦ ٢٧٥	د بنت	
حرف (ص) الصاد		د يصنع كما صنعت	٦ ١٦٦
صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم	٧ ٧٩	د يقعد التسيح	٨ ١٦٦
ثمانية عشر سقراً		د يفعله	٤ ١٠٦
		د يقبل عثمان	٨ ٣٢٤
		د ابن مظعون	
		د يمسح رأسه مرة	٢ ٦٢
		د واحدة	
		د ينزل من المنبر	٦ ٢٨٨

الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج
عهد البنا رسول الله ﷺ أن نفسك للرؤية	١٠ ٥٩	صف القدمين ووضع اليد على اليد	٥ ١٥٨
عدان اجتماع في يوم واحد لجمعهما جميعا	٦ ٢٢١	صلى النبي صلى الله عليه وسلم على ابن الدحداح ونحن شهود	٩ ٨
حرف (غ) الغين		صلى النبي ﷺ في خوف الظهر	٧ ١٢٦
غسل رسول الله ﷺ على والفضل	٩ ٥٧	صلى بنا ابن الزبير في يوم عيد	٦ ٢٢٠
حرف (ف) الفاء		صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح بمكة	٥ ٣٩
فأمر النبي صلى الله عليه وسلم مناديه ان الصلاة في الرحال	٦ ٢٠٢	د د د بالمدينة ثمانيا	٧ ٧٢
فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدع الصلاة	٣ ٧١	د د د صلاة الخوف	٧ ١١٩
فأمرها أن تقعد الايام التي كانت تقعد	٣ ٧٠	د د د فسلم في الركعتين	٦ ١٤٢
فأمرهم أن يصلوا في رحالهم	٦ ٢٠٣	د د د الظهر والعصر جميعا	٧ ٦٥
فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما يوم الجمعة	٦ ٢٩٢	صلى على رضى الله عنه الغداة ثم دخل الرحبة	٢ ٢٨
فرض الله عز وجل الصلاة على لسان نبيكم	٧ ١٢٥	صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين	٦ ١٦١
فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر	٩ ٢١٨	صليت الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله ﷺ	٧ ١٨٣
فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا	٩ ٢٢٥	صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم	٤ ٣٤٦
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر	٩ ٢٤٠	د مع النبي ﷺ الصبح بمكة	٤ ٢٨٨
فرضت الصلاة ركعتين ركعتين	٧ ٤٧	د رسول الله ﷺ فكان إذا كبر	٥ ١٢٣
فعدل الناس بعد نصف صاع من بر	٩ ٢٢٨	د د د الظهر بالمدينة	٧ ٥٦
في المزمّل قم الليل إلا قليلا نصفه نسخها الآية	٧ ٢٢٢	د د د غير مرة	٦ ٣٢٤
في قوله عز وجل (كانوا قليلا...)	٧ ٢٥١	د وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة	٩ ٣٣
في كل صلاة يقرأ فإسمعنا رسول الله ﷺ	٥ ٢١٩	حرف (ض) الضاد	
في هذه الآية (تجافى جنوبهم عن المضاجع)	٧ ٢٥٠	ضفت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة	٢ ٢١٤
حرف (ق) القاف		حرف (ع) العين	
قال رجل من الأنصار يا رسول الله إني رجل ضخم	٥ ٤٦	عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان بعيني	٨ ٢٣٢
		عام غزوة نجد قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى صلاة العصر	٧ ٢١١
		علمنا رسول الله ﷺ الصلاة فكبر	٥ ١٥٢

الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج
كان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلوا العتمة	٢١ ١٠	قال عمر لسعد قد شكك الناس	٥ ٢٢٦
كان الناس مهان أنفسهم فيروحون إلى الجمعة	٢١٨ ٣	قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً	٩ ٢٣٨
كان الناس يتأبون الجمعة من منازلهم	١٩٩ ٦	فأمر بصدقة الفطر	
النبي ﷺ إذا أتى الخلائق أتيتهم بما	١٦٣ ١	فدأى بالبرود لكنهم رذره ولم يكفوه	٨ ٣١٢
حزبه أمر صلى	٢٤٧ ٧	قد صام النبي ﷺ وأفطر من شاء صام	١٠ ١٤٨
دخل الخلاء وضع	٧٤ ١	قد كان يصيبنا الحيض على عهد رسول الله	٣ ٢٢٩
خاتمه		صلى الله عليه وسلم	
إذا صلى ركعتي الفجر فإني	١٤٨ ٧	قد كان يكون لإحدانا الدرع فيه تحيض	٣ ٢٣٥
لا يعرف فصل السورة	٢٠٨ ٥	قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم	٣ ٣٢٠
محفوظا	٢٤٨ ٢	المدينة فكان يؤخر	
يأمر بالعنافة في صلاة	٤٠ ٧	قرأت على رسول الله ﷺ النجم فلم يسجد	٨ ٢٣
الكسوف		فربت للنبي	٢ ٢١٧
يبعث عبدالله بن رواحة	٢١٤ ٩	قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى	٥ ١٢٧
يتوضأ بأناء يسع رطلين	٣١٠ ١	الله عليه وسلم	
لكل صلاة	١٦٢ ٢	فنت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً	٨ ٨٢
يتوذن من خمس	٢٠١ ٨		
يخفف الركعتين قبل	١٣٨ ٧	حرف (ك) الكاف	
صلاة الفجر		كأنني أسمع صوت النبي ﷺ يقرأ في صلاة	٥ ٢٤٠
يخطب خطبتين	٢٥٢ ٦	أفطر إلى ويص المسك في مفرق	١٠ ٢٩٢
يصل المغرب ساعة	٣٤٠ ٣	كان أحب الشهور إلى رسول الله صلى	١٠ ١٨٨
تقرب الشمس		الله عليه وسلم أن يصوم شعبان	
يصنع ذلك	٩٦ ٧	كان أحداً يكلم الرجل إلى جنبه في الصلاة	٦ ٥٥
يصنعه	١٤٥ ٥	إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى	٦ ١٠١
يعتكف كل رمضان	٢٣٩ ١٠	بيمينه جاني بين يديه	٥ ٣٤٨
عشرة أيام		سمع الصراخ قام فصلى	٧ ٢٤٥
يعودني ليس براكب بغلا	٢٢٧ ٨	أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢ ٢٤٢
يقبل في شهر الصوم	١١٢ ١٠	ينظرون العشاء	
يمر بالمريض وهو معتكف	٢٤٦ ١٠	كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان	١ ٢٧٠
كان أهل اليمن أو أناس من أهل اليمن يحجون	٢٦٩ ١٠	رسول الله صلى الله عليه وسلم	
بلا يؤذن ثم يهل	٢١٩ ٤	كان الرجل إذا صام فنام لم يأكل إلى مثلها	١٠ ٢٣

ص	الاحاديث النبوية	ص ح	الاحاديث النبوية	ص
٦ ٢٣٩	كان بين منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الحائط	١٠ ٢١٣	كان رسول الله ﷺ يأمركم ان اصوم ثلاثة	
٥ ٨٨	بين مقام النبي ﷺ وبين القبلة	١٠ ٤٢	يتحفظ من شعبان	
٣ ١٠	رسول الله ﷺ إذا أراد أن يغتسل	٣ ٥	يتوضأ وضوءه للصلاة	
٧ ٧٦	ارتحل قبل أن يرتفع			
١٠ ٢٣٩	اعتكف يدي إلى رأسه	١ ٧١	يذكر الله تعالى على كل أحيائه	
٣ ٨	اغتسل من الجنابة	٧ ٨٢	يسبح على الراحة	
٣ ٤		٨ ١٤٧	يستحب الجوامع من الدعاء	
٢ ١٥١	بال يتوضأ وينتضع	١ ١٨٠	يسن	
٧ ٥٢	خرج مسيرة ثلاثة أميال	٥ ٥٥	يسوى صفوفنا	
٥ ٢٢٩	دحضت الشمس	١٠ ١١٦	يصبح جنباً من جماع	
٥ ١٥٨	دخل في الصلاة	٦ ٢٤١	يصلى الجمعة إذا ماتت الشمس	
٦ ١٧٣	سلم مكث قليلاً			
٥ ١٣١	قام إلى الصلاة	٣ ١٠٦	يصلى الظهر إذا زالت	
٥ ١٢٢		٣ ٢٤١	بالليل وأنا إلى جنبه	
٥ ١٤٩	في الركعتين كبر	٧ ٢٦٨	يصلى بالليل ثلاث عشرة	
٧ ١٤٦	أقضى صلاته من آخر الليل	٦ ٣٠٢	يصلى بعد الجمعة ركعتين	
٦ ١٠٢	فعد في الصلاة جعل	٥ ٢٢٠	يصلى بنا فيقرأ في الظهر	
٥ ١٤٣	كبر للصلاة	٧ ٢٩٢	يصلى ثلاث عشرة ركعة	
٧ ٥٨	نزل منزلاً لم يرتحل	٥ ٤٨	على الحصيرو القروة	
٤ ٢٣٠	حين تقام الصلاة	٧ ١٦٩	في أثر كل صلاة	
٥ ٣٥	لا يصل في شعرنا	٧ ٢٦٤	فيما بين أن يفرغ	
٣ ٢٣٨		٦ ٦٢	ليلاً طويلاً	
٦ ٢٧١	لا يطيل الموعظة	٧ ٢٦٦	من الليل ثلاث عشرة	
٣ ٣٤	يأخذ كفاً من ماء	٧ ٢٦٣	عشر ركعات	
٣ ٥٤	يأمر أحداً إذا كانت	٥ ٤٦	وأنا حذاءه	
٣ ٦٠	يأمرنا في فوح	٦ ١٩	والباب عليه مغلق	
	حيضتنا			

الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج
كان يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل	٧ ٢٩٥	كان رسول الله ﷺ يصلها لسقوط القمر	٣ ٣٤٢
كان يصلي صلاة العشاء في جماعة	٧ ٢٧٨	د بصوم تسع ذى الحجة	١٠ ١٩٥
كان يصلي قبل الظهر أربعاً في بيتي ثم يخرج	٧ ١٣٤	د ثلاثة أيام من الشهر	١٠ ٢١٢
كان يصوم حتى نقول لا يفطر	١٠ ١٨٤	د حتى نقول لا يفطر	١٠ ١٩٢
كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان	١٠ ٢٢٩	د يعني مزغرة كل شهر	١٠ ٢١١
كان يعلم انقضاء صلاة رسول الله ﷺ	٦ ١٢٠	د يضع رأسه في حجرى	٣ ٣٨
كان يغتسل من الجنابة في أول الليل	٢ ٢٩٣	د يده اليمنى	٥ ١٦٦
أوفى آخره		د يطيل القراءة في الركعتين	٧ ٢١٨
كان يقال إن الرجل إذا أخرج الحصى	٤ ٦٦	د يغتسل بالصاع	١ ٣٠٥
كان يقرأ بهل أنك حديث العاشية	٦ ٢٩٢	د ويصلي الركعتين	٣ ٢٣
كان يقرأ فيهما بقى والقرآن المجيد	٦ ٣٢٥	د يفطر على رطبات	١٠ ٧٩
كان يكبر أربعاً تكبيره على الجنائز	٦ ٣٢٨	د يفعل ذلك	٦ ٣٠١
كان يمدّ مداً	٨ ١٢٤	د يقبل وهو صائم	١٠ ١٠٩
كان يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ	٦ ٢٤٧	د يقبلني وهو صائم	١٠ ١١٢
د يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث	٧ ٢٩٤	د يقرأ علينا السورة	٨ ٣٣
د يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش	١٠ ٢٠٢	د يقرأ علينا القرآن	٨ ٣٤
كانت إحداها إذا أصابها جنابة	٣ ٢٩	د يكبرها	٩ ٣٦
د الصلاة خمسين	٣ ١٨	د يكون معتكفاً	١٠ ٢٤٢
د المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد	٣ ١٣٥	د يمسح الماسقين	٢ ٦٧
د في النفاس		د ينام وهو جنب	٢ ٢٩٨
د النفاء على عهد رسول الله صلى	٣ ١٣٣	د يوتر بسبح اسم ربك	٨ ٥١
د الله عليه وسلم تقعد		د كان عبد الله بن الزبير يهل في دبر كل صلاة	٨ ١٧٢
د أم حبيبة تستحاض فكان زوجها	٣ ١٣٠	د كان عمله ديمة وأبكم يستطيع	٧ ٣٠٤
د رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة	١٠ ٢٩	د كان فيما أخذ علينا رسول الله ﷺ	٨ ٢٨٦
د صلاة رسول الله ﷺ قصداً	٦ ٢٦٦	د كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان	١٠ ٢٣٩
د قدر صلاة رسول الله ﷺ	٣ ٣١١	د كان لرسول الله ﷺ خطبتان	٦ ٢٥٥
د قراءة النبي ﷺ بالليل يرفع طوراً	٧ ٢٥٧	د كان للنبي ﷺ قدح من عیدان	١ ٩٥
د قراءة النبي ﷺ على قدر ما يسمعه	٧ ٢٥٧	د كان نبي الله ﷺ يستاك فيعطيني	١ ١٨٢
د يد رسول الله ﷺ النبي لظهوره	١ ١٢٥	د كان نهى عن عقب الشيطان	٥ ٢٠٠
د كانوا لا يتجرون بنى فأمروا بالتجارة	١٠ ٢٧٠	د كان يخرج يقضى حاجته فأتيه بالماء	٢ ١١٥
		د كان يصلي الظهر بالهجرة	٣ ٣٠٤

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج
٣٧ ٣	كنت أنعرق العظم	٦١ ٥	كنتنق هذا على عهد رسول الله ﷺ	
٥٨ ٣	إذا حضت نزلت عن المئال	٢٧١ ١	تتوضأ نحن والنساء ونغتسل من إناء واحد	
٣٠٩ ٣	أصلى الظهر مع رسول الله ﷺ	٢٢٩ ٩	نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة	
٢٩٢ ١٠	أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه	٢٩٨ ٩	نعد الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم	
٣١٧ ١	أغتسل أنا ورسول الله ﷺ في تور	٣٠ ٣	نغتسل وعلينا الضماد	
٣٣٣ ٢	أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد	٢٤٣ ٦	نقيل وتغذى بعد الجمعة	
٢٦٨ ١	أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد	٢٦٩ ٥	نصلي التطوع ندعو قياما	
٣٣٩ ٦	أغدوم مع أصحاب رسول الله ﷺ	٣٣٩ ٣	المقرب مع النبي صلى الله عليه وسلم	
٢٤٣ ٣	أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم	٨ ٥	مع النبي ﷺ فلا يحنو	
١٠٩ ٥	أكون نائمة ورجلاي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٤٢ ٦	رسول الله ﷺ الجمعة	
٥٥ ٣	أنا ورسول الله ﷺ نبيت في الشعار	٤٩ ٥	في شدة الحر	
١٠٩ ٥	أنا وأنام معترضه في قبلة رسول الله صلى الله عليه وسلم	١١٥ ٧	كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبرت الطائفة الذين صفوا	
٣١٧ ٨	فيمن غسل أم كلثوم وابنة رسول الله ﷺ	١٥٣ ٩	كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فلم يخرج به	
٢٢٠ ٤	مع عبد الله بن عمر قثوب رجل في الظهر	٧٧ ١٠	كذلك كان يصنع رسول الله ﷺ	
٣٤٦ ٤	كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ	٤١ ٧	كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ	
٥٨ ٧	إذا كنا مع رسول الله ﷺ في السفر	٣٦ ٧	فأمر	
٣٢٦ ٨	حملنا القتل يوم أحد لندفهم	٣٩ ٧	رجلا	
٢٥٣ ٢	لا تتوضأ من موطئ ولا تكف شعرا	٣١١ ٨	كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب	
١٢٨ ٣	لا نعد الكدرة والصفرة بعد الظهر شيئا	٣١٢ ٨	نجرانية	
٩٩ ٧	مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وعلى المشركين	٧٤ ٨	كل ذلك قد فعل أو تراول الليل ووسطه	
		٧٥ ٨	كان يفعل ربما أسروا وربما جهر	

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج
١٠ ١٦٦	كل فهد الأيام التي كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمرنا	٢ ٢٤١	لقد رأيتني وأنا أفرك من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم	
		٥ ٢٧٠	لقد صلى هذا قبل أو قال لقد صلى بنا	
		٣ ٤٢	د كنا نحض عند رسول الله ﷺ	
		٣ ٢٢٧	د كنت أحض د	
٧ ٢٩٨	لأمرقن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الليلة	٨ ١١	لكن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ النظائر السورتين	
٦ ٦٣	لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ	٧ ٨٦	لم يرخص لمن وذلك في شدة ولا رخاء	
٩ ٢٣٢	لا أخرج أبدا إلا صاعا إنا كنا نخرج على عهد	٦ ٢٤٩	د يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مؤذن واحد بلال	
٥ ٢٣٢	لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر	٨ ٢٩٩	لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالوا والله ما ندري	
٧ ١٩٦	لا إلا أن يجيء من مغيبه (ج) على هل كان يصلي الضحى	٨ ٢٣١	لما أصيب سعد بن معاذ فضرب عليه رسول الله	
٥ ١٧٨	لا بأس بالدعاء في الصلاة	١٠ ٣٨	لما صنامع النبي ﷺ تسعا وعشرين أكثر	
٧ ٢٣٠	لا تدع قيام الليل فإن رسول الله ﷺ	٨ ٢٦٢	د قتل زيد بن حارثة ... جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم	
٥ ٣١٣	لا تصنع هذا فإننا كنا نفعله فنهينا عن ذلك	٩ ٢٠	د مات إرادم بن النبي صلى الله عليه وسلم	
١٠ ٥٠	لا - هكذا أمرنا رسول الله ﷺ	٧ ٢٢٦	د نزلت أول المزمّل كانوا يقومون نحواً	
٩ ١٥٧	لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع	١٠ ٢٦	د هذه الآية وعلى الذين يطيقون	
٥ ٢٩١	لا يقول القوم خلف الإمام سمع الله لمن حمده	٨ ٢٨١	لعم رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة	
		٩ ١٠٢	د زائرات القبور	
		١ ٥٣	لقد ارتقيت ظهر البيت فرأيت رسول الله	
		١٠ ٩٢	د رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب على رأسه	
		٦ ٢٦٨	لقد رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر	
		٥ ١٠٨	د يصلي وأنا معترضة	
		٩ ١٣	د رأيتنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نرمل رملا	

ص ج	الأحاديث النبوية	ص ج	الأحاديث النبوية
٨ ٣٠	ليس ص من عزائم السجود وقدر أيت (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم)	١٠ ٢٧٠	
فصل (م) الميم			
٦ ٢٦٧	ما أخذت ق إلا من في رسول الله ﷺ	٢ ١١٨	ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة
٧ ٢٤٦	ما أنفاه السحر عندي إلا أنا	٩ ١٩	ما أت إبراهيم بن النبي ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهرا
٧ ٦٤	ما جمع رسول الله ﷺ بين المغرب	٦ ٢٦٥	ما حفظت ق إلا من في رسول الله ﷺ
٧ ١٨٥	ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما	٦ ٢٦٩	ما رأيت رسول الله ﷺ شاهرا يديه
١٠ ١٩٨	ما صلي رسول الله ﷺ صلاة العشاء قط	٥ ٨٤	ما صلي رسول الله ﷺ صلاة العشاء قط
٦ ٢٠	ما صلي رسول الله ﷺ صلاة العشاء قط	٦ ٢٠	ما صلي رسول الله ﷺ صلاة العشاء قط
٧ ١٩٨	ما صلي رسول الله ﷺ صلاة العشاء قط	٧ ٢٢٠	ما صلي رسول الله ﷺ صلاة العشاء قط
٥ ٢٩٤	ما صليت خلف رجل أوجز صلاة من رسول الله ﷺ	٥ ٣٣٧	ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ
٧ ٢٦٩	ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان	٣ ٢٢٧	ما كان لإحدا أنا لا توب واحد تحضن فيه
١ ٢٨٦	ما كان معه منا أحد - من كان منكم مع رسول الله ؟	١٠ ٢١٤	ما كان يبالى من أي أيام الشهر كان يصوم
١٠ ٢١٤	ما كان يبالى من أي أيام الشهر كان يصوم	١٠ ١٠١	ما كنا ندرع الحجة للصائم إلا كراهية الجهد
٢ ١٤٦	ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالغسل		
فصل (ن) النون			
٨ ٨٧	نعم (ج) على هل قنت في صلاة الصبح	٣ ٢٣٦	إذا لم يرفه أذى
٥ ٢٢٣	باضطراب لحية صلى الله عليه وسلم	٢ ٤٢	فدعا بوضوء فأفرغ
٧ ٢٠١	كثير أفسكان لا يقوم من مصلاه الذي	٦ ٢٢٣	ولولا منزلتي منه ما شهدته من الصغر
١٠ ٢٨٩	نفس أفساء بنت عيسى بمحمد بن أبي بكر	٦ ١٠٦	هي أن يصلي الرجل وهو معتمد على يده
٦ ١٠٦	أن يعتمد الرجل على يده إذا نهض	١ ٢٧٢	رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل

الاحاديث النبوية	ص ج	الاحاديث النبوية	ص ج
هكذا كان رسول الله ﷺ يتطهر	١٧ ٣	نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين	١ ٥٠
..... يسجد	٣٤٧ ٥	يجلس الرجل	٦ ١٠٦
..... يصنع	٩٥ ٧	يصل في لحاف	٥ ٢٦
****		يمتشط أحدنا	١ ١١١
هي السنة - هي سنة نيك ﷺ	٢٨٣ ٥	عن الاختصار في الصلاة	٦ ٥٢
فصل (و) الواو		الجعرورولون	٩ ٢١٥
والذي نفسى بيده إلى لأقربكم شها	٢٧١ ٥	الحقيق	
واقه إلى لأصلي وما أريد الصلاة ولكني	٢٨٢ ٥	صيام يومين	١٠ ١٦٥
..... إلى لأريد الصلاة ولكني أريد	٢٨١ ٥	نقرة القراب	٥ ٣٠٧
أن أريكم		عن التحاق قبل الصلاة يوم الجمعة	٦ ٢٣٢
..... لأقربن بكم صلاة رسول الله ﷺ	٧٩ ٨	الشراء والبيع في المسجد	٦ ٢٣٢
..... لقد صلى رسول الله صلى الله عليه	٢٢ ٩	صوم يوم عرفة بعرفة	١٠ ١٩٨
وسلم على ابني يضاء		نهي الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بيول	١ ٥٦
..... ماصلى رسول الله صلى الله عليه	٢١ ٩	نهانا رسول الله ﷺ أن نتمسح بعظم	١ ١٤٠
وسلم على سهيل بن البيضاء		نهينا أن نبيع الجناز ولم يعزم علينا	٨ ٣٢٩
****		فصل (هـ) الهاء	
وقت رسول الله ﷺ لأهل اليمن	٢٨٠ ١٠	هذا الصلب في الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥ ٣٥٢
..... المدينة	٢٧٩ ١٠	من السنة	٩ ٦٠
ذالحليفة		هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم	٩ ١٣٩
..... المشرق	٢٨٥ ١٠	نسخة كتاب رسول الله ﷺ	٩ ١٥٥
العقيق		****	
****		هكذا تواضاً رسول الله ﷺ	٢ ٣٣
ومالك وصلاته كان يصلى وينام	١٢٥ ٨ رأيت	٤ ٣٤٤
فصل (ي) الياء	 يصلى	٥ ٣٠٨
يا ابن عباس ألا أريك كيف كان يتوضأ	٣٥ ٢ فعل	٦ ٢٩٥
يا بني لقد ذكرتني بقرائك هذه السورة	٢٣٣ ٥	كان وضوء رسول الله ﷺ	٢ ٣١

يدعو عند أحجار الزيت باسطاً كفيه	١٣ ٧		
تم فهرس الاحاديث الفعلية			
ويليه فهرس الالفاظ			

(٤)

فهرس (الألفاظ)

- (١) هذا الفهرس دليل يهdy الناظر إلى الأحاديث التي اشتملت على هذه الكلمات في أبوابها وقد لاحظنا فيه أن يكون سهل المأخذ فرتناه هذا الترتيب وليس قصدنا سوى معرفة موضع الكلمة من غير عناء ولا مشقة
- (٢) ويشتمل على الألفاظ اللغوية وأسماء العلويات والسفليات والطبيعات والزمن والحيوانات والنباتات والمعادن والإنس والجن والأعضاء والأطعمة والملابس والأسلحة والأواني والملل والمكايل والموازين والنقود وأسماء المعاني كالروح والنفس وغير ذلك
- (٣) ملاحظات : —

- (١) الكلمات الموضوعية بين قوسين هي الألفاظ المرتبة على حروف المعجم وبجوارها ما قبلها أو ما بعدها للدلالة عليها
- (٢) الشرطة بين الأسطر هكذا — تدل على انتقال المعنى أو اختلاف اللفظ ، وهكذا —**— تدل على انتقال الحرف الثالث من كل كلمة بين قوسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب (ا) الألف

اب ط

وتنف (الإبط) ١: ١٨٣
إلى المناكب و (الآباط) ٣: ١٤٨
ومن بطون أيديهم إلى (الآباط) ٣: ١٥٢
حتى بداياض (إبطيه) ١١ و ١٢ و ١٣: ٧

اب ق

بقولون (أبق) أبي ٨: ٦٦

اب ل

رعاية (إبنا) ٢: ١٥٥
الوضوء من لحم ال (إبل) ٢: ٢٠٠
من ال (إبل) والغنم ٩: ١٣٩
سائمة (إبل) ٩: ١٧٠

اب ن

عن (إبان) زمانه ٧: ١٣

اب ا

(أبي) أنت وأمي ٤: ٢٠ و ١٩٣: ٥

ات ن

فإن (أبت) نضح ٧: ٢٣١ و ٩٦: ٨
أقبلت راكباً على (أتان) ٥: ١١٠

ا ث ر

أباهيرة (يأثره) عن رسول الله ٤: ٢٣٦
وينسأ له في (أثره) فليصل رحمه ١٠: ٩

ا ث م

أعوذ بك من (المأثم) والمغرم ٥: ٣٢٨
ألم يكن (يأثم) ٧: ١٨٧

بغير (أثم) بالله ٧: ١٠٢

كفى بالمرء (أثماً) أن يضيع ١٠: ٩

فبنا: (الآجر) ٥١: ٤

ا ج ر

مثل (أجر) من صلاها لا ينقص ٤: ٢٦٢

فله (أجران) ٨: ١٠٠

الدير: (الآجور) يصلون ٨: ١٦٨

(مؤثراً بها) فله أجرها ٩: ١٧٠

كان لها (أجر) ما أنفقت ولزوجها

أجر ما اكتسب ٩: ١٣٦

كان أعظم (أجرك) ١٠: ٦

وثبت (أجر) إن شاء الله تعالى ١٠: ٨٠

ا ج ل

يتعجلونه ولا (يتأجلونه) ٥: ٢٦٣

يتعجل أجره ولا (يتأجله) ٥: ٢٦٤

ا ح د

أسألك يا الله (الأحد) الصمد ٦: ٩٨

فقال (أحد أحد) وأشار بالسبابة ٨: ١٦٢

ا خ ر

براهة من (آخر) ما نزل من القرآن ٥: ٢٠٤

إنها (لآخر) ما سمعت من رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقرأ بها ٥: ٢٣٣

هي (آخر) ساعة من يوم الجمعة ٦: ١٨١

من (آخر) سورة البقرة ٨: ١٤

لأن اليهود والنصارى (يؤخرون)

١٠: ٧٦

(والآخر يؤخر) الإفطار ١٠: ٧٧

يا ابن (أخي) إذا صليت ٥: ٢١٦	ارب	وأبيكم يملك (أرْبَه) ٣: ٦٠
أشركنا يا (أخي) في دعائك ٨: ١٦٢		كان أملك ا (أرْبَه) ١٠: ١٠٩
يا ابن (أخي) أنظن أني لم أحفظه ٥: ٣٣٦		سجد معه سبعة (آرَاب) ٥: ٣٤٣
قبة حراء من (أَدَم) ٤: ١٨٢	ادم	أسفل ا (أَرْض) ١: ١٢٣
فيه خلق (آدَم) ٦: ١٨٥	ارض	جعلت لي (الأرض) مسجداً ٤: ١١١
على كل سلامي من ابن (آدم) صدقة ٧: ١٨٧		إذا زلزلات ا (أَرْض) زلزلاها ٥: ٢
يا ابن (آدم) لا تعجزني من أربع ركعات ٧: ١٩٢		حرم الله على (الأرض) أجساد الأنبياء ٨: ١٨٥ و ٦: ١٩١
ما في (إِدَاوَتِكَ) قال نبيذ ١: ٢٨٢	ا د ا	متقبلاً ا (أَرْض) بشيء من ثيابه ٧: ٢٢٠
من ا (إِدَاوَة) ففعل كفيه ٢: ١٠١	ارم	وقد (أَرَمْتَ) ٦: ١٨٥ و ٨: ١٩١
لا طية ذات (أذنين) ٦: ٥٣	ازر	ما فوق ا (إِزَار) ٢: ٢٦٨
وحاذي بإهاميه (أذنيه) ٥: ١٢٦	اذن	إذا كان عليها (إِزَار) إلى أنصاف ٣: ٥٢
رفع يديه حيال (أذنيه) ٥: ١٣٠		وأعطني (إِزَارَكَ) ٣: ٢٥٠
إلى شحمة (أذنيه) ٥: ١٤٣		فأطلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إِزَارَه) ٥: ٥٦
أو صوتاً به (أذنه) ٦: ١٥٨		عاقدي (أَزْرِهِمْ) في أعناقهم ٥: ١٧
حتى حاذتاً به (أذنيه) ٦: ٦٤		فأشار إلى أن (أَتَرْتُ) بها ٥: ٢١
يشرن إلى (آذَانِهِنَّ) وحولقهن ٦: ٣٢٣		مسبل (إِزَارَه) ٥: ٢٣
من الحق به (إِذْنِكَ) إنك تهدي ٥: ١٧٧		وشدَّ (المُتَزَر) ٧: ٣١٥
رياح (أَذَى) بذلك بعضهم بعضاً ٣: ٢١٩	اذى	يعني (إِزَارَه) ٨: ٣٠٢
بنعله ا (أَذَى) فإن التراب ٣: ٢٦٥	ازز	(أَزِيزٌ كَأَزِيزٍ) الرحي ٥: ٣٥٣
قذى أو (أَذَى) فليمسحه ٥: ٤٠		(آسَفٌ كَمَا تَأْسَفُونَ) ٦: ٢٩
وإماطته ا (أَذَى) عن الطريق ٧: ١٨٧	اسرف	

<p>فن ثم اتخذها ال (أمرأة) ٥: ٧٨ أن (أمير) مكة خطب ١٠: ٥٩</p>		<p>أخذة (أسف) ٨: ٢٤٢</p>	
<p>لا (يؤتم) رجل قرماً فيخص ١: ٢٩٧ (أمتي) جبريل ٣: ٢٨٢</p>	م م	<p>(أسوة) حسنة ٧: ٨٠ و ٧: ٢٧١ بكرة و (أصيلاً) ٥: ١٧٤</p>	اس ا اصل ا
<p>من (أمت) الناس فأصاب الوقت ٤: ٢٩٣ فكنت (أؤمهم) وأنا ابن سبع سنين ٤: ٣٠٠</p>		<p>ما نجد لها (أصلاً) في القرآن ٩: ١٣١ عند (أضاه) بني غفار ٨: ١٤٢</p>	اضر ا
<p>(أمت) الناس بالمدائن على دكان ٤: ٣٢٠ جاء (يؤم) قومه فقرأ البقرة ٥: ٢١٢</p>		<p>يقولون على (الاطام) ينادون ٤: ١٥١ فقلت (أف) لك ٢: ٣٢٧</p>	اط م اف ف
<p>(أقمت) المؤمنين ٦: ٩٥ يا (أمتاه) كيف كان بصلي ٧: ٢٨٢ فقلت يا (أمة) اكشفي لي ٩: ٧٢</p>		<p>ثم قال رب ألم تعدني ٧: ٤٣ يسود (الافق) وربما آخرها ٣: ٢٩٠ من (الافق) اسودت ٧: ٣٠ ولا يياض (الافق) ١٠: ٦٧</p>	اف ق
<p>كرامة أن أشق على (أمة) ٥: ٢٠٩ ثم قرأ: (أمت) القرآن ٥: ٢٤٦ و ٢٠٥ قرأ فيها: (أمت القرآن) ٧: ٢٩٧ و ١٣٨ الحمد... (أمت القرآن) وأم الكتاب ٨: ١٠٤</p>		<p>وذكر (الإفك) ٥: ٢٠٢ أو صاعاً من (أقط) ٩: ٢٢٩ أو (أقط) أو زبيب ٩: ٢٢٢</p>	اف ك اق ط
<p>يقرأ فيهن: (أم الكتاب) وسورة ٧: ٢٧٨ و (أم الكتاب) والسبع المثاني ٨: ١٠٤ ما يجزئ ال (أمتي) ٥: ٢٦٣ النبي ال (أمتي) ٦: ٩٤</p>		<p>واللهم (ألف) بين قلوبنا ٦: ٧٥ ومن قام: (ألف) آية ٨: ١٥ ولا (ألو) ما اقتديت به ٥: ٢٢٦ لا (يألون) ٧: ١١٥</p>	ال ف ال ل
<p>أن تقرئ (أمتك) على حرف ٨: ١٤٢ إنأمة (أمية) ١٠: ٣١</p>		<p>يكون عليكم (أمرأة) من بعدى ٤: ١٩</p>	ام ر

ام ن	فقلوا (آمين) ٦: ٢٨ و ٣٥ إذا (أمن) الإمام فأتوا - ٦: ٣٩ —**—	(أول) ما يحاسب الناس به ٥: ٣٠٩ اغفر لي (يتأول) القرآن ٥: ٣٢٥ —**—
ا م ا	كضربك (أُمتك) ٢: ٨٤ لا تمنعوا (إمام) الله ٤: ٢٦٥ و ٢٦٣ —**—	وهو يقول (أه) يعني يتبع ١: ١٧٧ —**—
ان ث	ليغسل ذكره و (أنثية) ٢: ٢٦٢ من بول (أنثى) ٣: ٢٥٠ —**—	حتى (تاوى) له ٥: ٣٤٩ ثم (ياوى) إلى فراشه ٧: ٢٧٨ حولة (تاوى) إلى شيع ١٠: ١٥٧ —**—
ان س	إلا الجن و (الإنس) ٦: ١٨١ لحاجة (الإنسان) ١٠: ٢٣٩ الشیطان يجرى من (الإنسان) ١٠: ٢٤٣ —**—	(أيش) أصلها أى شيء ويقول (أيش) هذا طلحة ٢: ٦٢ —**—
ان ف	أنزلت على (آفأ) سورة ١٧٩ و ٢٠١ فأمكن (أنفه) ٥: ١٣٨ إلا وجد ربحاً (أنفه) ٦: ١٥٨ وعلى جهته و (أنفه) أثر طين ٧: ٣٢٨ —**—	حتى (آضت) كأنها تنومة ٧: ٣٠ باب (ب) الباء
ان ا	وال (إنام) على يده ١٠: ٧٣ دعا (إنام) ١٠: ١٤٨ الوليدة (إنام) فيه شراب ١٠: ٢١٩ —**—	فإنه لم يقل (بأساً) ٥: ١٨٥ وأن (تبأس) وتمسكن ٧: ٢٠٤ —**—
ا ه ا	من (أهل) البادية ٨: ٤٨ تأتى قوماً (أهل) كتاب ٩: ١٨٤ وصام (أهل) الكتاب ١٠: ٦٥ ليس لا (آل) محمد منها شيء ٩: ١٧٠ اللهم صل على (آل) فلان ٩: ١٩١ —**—	ومن قطعها (بتتة) ١٠: ١١ —**—
ا و ل	أيهم يكتبها (أول) ٥: ١٧٩ فأمد في (الأولين) ٥: ٢٢٦	إننا نركب (البحر) ١: ٢٧٦ مثل زبد (البحر) ٨: ١٦٨ رودس جزيرة في (البحر) ٩: ٧١ رأت الدم (البحر آنى) فلا تصلى ٣: ٨٨ —**—
		قللت (بج بخ) ما أجود منه - ٢: ١٥٥ —**—
		أمرهم بال (بخل فبخلوا) ١٠: ١٦ —**—

<p>ب ر أ</p> <p>إن عمدتم إلى (براعة) ٥: ٢١٤</p>		<p>ب د د</p> <p>إلا لما لا (بد) منه ١٠: ٢٤٦</p>	
<p>(الاستبراء) من البول ١: ١١٩ و ٧٨</p>		<p>ب د ر</p> <p>فإن عجلت به (بأدرة) فليقل بثوبه ٤: ١٠٢</p>	
<p>و السماء ذات (البروج) ٥: ٢٢٩</p>	<p>ب ر ج</p>	<p>ما في فضيلته (لأبتدرتموه) ٤: ٢٤٤</p> <p>(لا تبادروني) بركوع ولا بسجود ٥: ٦٥</p>	
<p>وغسل (البرأجم) ١: ١٨٣</p>	<p>ب ر ج م</p>	<p>اثني عشر ملكًا (يبتدرونها) ٥: ١٧٢</p>	
<p>خاف الجنب (البرد) ٣: ١٨٥</p>	<p>ب ر د</p>	<p>أخرج بنا فإن هذه (بدعة) ٤: ٢٢٠</p>	<p>ب د ع</p>
<p>ذات (برد) ويرج ٦: ٢٠٥</p>		<p>(بديع) السموات والأرض ٨: ١٥٨</p>	
<p>بالثج والماء (والبرد) ٥: ١٩٤</p>		<p>إني قد (بدنت) ٥: ٦</p>	<p>ب د ن</p>
<p>لموته بسفي حتى (برد) ٧: ١٣٠</p>		<p>لما (بدن) قال له تميم الداري ٦: ٢٣٧</p>	
<p>حله حمراء (برود) يمانية ٤: ١٨٢</p>		<p>حتى (بدن) ونقص من التسع ٧: ٢٧٩</p>	
<p>أوقههم وعلى (بردة) لي صغيرة ٤: ٣٠٠</p>		<p>فكأنما قرب (بدنة) ٣: ٢١٥</p>	<p>ب د ا</p>
<p>في (بردة) موصلة ٤: ٣٠٣</p>		<p>ونحن في (بادية) لنا ٥: ١١٤</p>	
<p>وكانت على (ردة) ذهبت أخالف ٥: ٢١</p>		<p>إن لي (بادية) أكون فيها ٧: ٣٢٥</p>	
<p>في ثوبين و (برد) حبرة ٨: ٣١٢</p>		<p>فلحق (بياديته) ٧: ٣٢٦</p>	
<p>قدأى (بالبرد) ولكنهم ردوه ٨: ٣١٢</p>		<p>كأنه (بدوي) ٢: ١٩٧</p>	
<p>إلا أنه قال (بريدا) ١٠: ٢٦٢</p>	<p>ب ر ذ ن</p>	<p>مامن ثلاثة في قرية ولا (بدو) لا تقام ٤: ٢٣١</p>	<p>ب د ا</p>
<p>بغلا ولا (برذونا) ٨: ٢٢٧</p>	<p>ب ر ر</p>	<p>يعني (البداءة) قال فطلقها ٢: ٨٤</p>	<p>ب د ا</p>
<p>كساء رقيق على (بريدنة) ٩: ٢٨</p>		<p>(متبدلاً) متواضعا متضرعا ٧: ٦</p>	<p>ب د ا</p>
<p>و (البر) والزكاة ٦: ٧٨</p>			
<p>ليس من (البر) الصيام في السفر ١٠: ١٥١</p>			

و (برُس) خَز - ٥٣ : ٦		(آلبر) تردن ١٠ : ٢٣١	
—**—		الكرام (البرزة) ٨ : ١٠٠	
(بازغة) حتى ترتفع - ٢٥ : ٩	بزغ	نصف صاع من (بر) ٩ : ٢٢٨	
—**—		من (بر) ٢٣٢ و ٢٣٥ : ٩	
(بَزَق) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثوبه ٣ : ٢٧٢	بزق	خلف كل مسلم (براً) كان أو فاجراً ٤ : ٣١٦	
(البزاق) في المسجد ٤ : ٩١		—**—	
(فَبَزَق) فيه أو تنخم - ٩٢ : ٤		إذا أراد (البراز) انطلق ١ : ٢٤	برز
فلا (يَبْزُقن) أمامه - ٩٣ : ٤		(فَبَزَز) ثم جاء - ١٠٢ : ٢	
فلا (يَبْزُق) بين يديه - ٩٥ : ٤		فلما (برز) منها أمر المؤذن ٤ : ١١٣	
(فَبَزَق) تحت قدمه اليسرى ٤ : ١٠٥		—**—	
—**—		أعوذ بك من (البرص) ٨ : ٢١٣	برص
طلع نابه فهو (بَازِل) - ١٩٢ : ٩	بزل	—**—	
—**—		حَلَّة (إِسْتَبْرَق) - ٢٢٩ : ٦	برق
أقامني عن يمينه على (بِساط) ٤ : ٣٣٥	بس ط	فرعدت و (برقت) ثم أمطرت ٧ : ١٣	
فيصلى على (بساط) لنا وهو حصير ٥ : ٤٨		—**—	
—**—		(تباركت) ربنا وتعاليت ٧ : ٥٤	برك
(قَبَسَم) رسول الله ﷺ - ١٦ : ٧	بس م	صلوا فيها فإنها (بركة) ٤ : ١١٩ و ٢ : ٢٠٠	
—**—		ودعا في ماله (بالبركة) - ١٨٣ : ٩	
فتح لي باب (البستان) فأدخلني ١ : ٢٤٠	بس ن	نهي عن الصلاة في (مبارك) (الإبل) ٤ : ١١٩ و ٢ : ٢٠٠	
—**—		—**—	
إنما أنا (بَشْر) أنسى كما تنسون - ١٤٦	بش ر	أطابت (برمتك) ٢ : ٢٢١ - ٤	بر م
و ١٤٩ : ٦		—**—	
أصاب (البشرة) أو أنقى البشرة ٣ : ٨		وعليهم (برانس) وأكسية ٥ : ١٣٠	برن س
—**—			
من (مبشرات) النبوة إلا الرؤيا ٥ : ٣٢٣			
(مباشرة) الحائض - ٢٦٨ : ٢			
(يُبَاشِر) المرأة من نسائه - ٥٢ : ٣			

<p>حتى لصق (بَطْنُهُ) بالجدار - ٥: ١٠٣</p> <p>كفه وجعل (بَطْنَهُ) أسفل - ٦: ٢٧</p> <p>وجعل (بطونهما) مائلي الأرض - ٧: ١٢</p> <p>ثم مسح صدرى و (بطنى) - ٨: ٢٣٧</p>	بطن	<p>(يباشر) وهو صائم - ١٠: ١٠٩</p> <p>سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن (المباشرة) للصائم - ١٠: ١١٥</p> <p>ولا يمس امرأة ولا (يباشرها) - ١٠: ٢٤٦</p>	
<p>والبَطُونُ (شديد) - ٨: ٢٤٤</p> <p>أن (بَطْنًا) من فهم - ٩: ٢٠٨ و ٢٠٧</p> <p>فإنها بُئِست (البَطَانَةُ) - ٨: ٢٠٧</p> <p>ما ظهر منها وما (بَطَنَ) - ٦: ٧٥</p>		<p>ثم رفع (بَصْرَهُ) إلى السماء - ٢: ١٦١</p> <p>يشخصون (أَبْصَارَهُمْ) - ٦: ٧</p> <p>يرفعون () - ٦: ٨</p> <p>فرماني القوم (بأبصارهم) - ٦: ٢٩</p> <p>لا يجاوز (بَصْرَهُ) - ٦: ١٠٤</p> <p>فرفع فينا (البَصْرَ) وخفضه - ٩: ٢٦٢</p>	بصير
<p>أن تسمع بعظم أو (بَعْرٍ) - ١: ١٤٠</p> <p>فتسترت إلى (بَعِيرٍ) فاغتسلت - ٣: ١٨١</p> <p>كما يبرك (البَعِير) - ٥: ٢٨٠</p> <p>إلا وأنا أعرف () (الذي حججت عليه) - ٥: ٣٣٦</p> <p>كان (كالبَعِير) عقله - ٨: ٢١٥</p> <p>كذا وكذا (بَعِيرًا) - ٩: ١٣١</p> <p>لجأه في رجلان على (بَعِيرٍ) - ٩: ١٧٨</p> <p>من الغنم و (البَعِير) من الإبل - ٩: ٢٠٣</p> <p>أترجى على (بَعِيرٍ) - ٩: ٢٠٥</p>	بعر	<p>قال أنت (أَبْصَرُ) - ١٠: ٨</p> <p>أن (يَبْصُقَ) في وجهه - ٤: ٩٩</p> <p>و (ليصق) عن يساره - ٤: ١٠٠</p> <p>فلا (يَبْصُقَنَّ) قبل وجهه - ٤: ١٠٢</p> <p>أم قوما (فبصق) - ٤: ١٠٣</p> <p>(بَصَقَ) على البورى - ٤: ١٠٦</p>	بصق
<p>و (بَعْلًا) شاهد - ١٠: ٢٢٣</p> <p>أو كان (بَعْلًا) - ٩: ١٩٨</p> <p>عن (البَعْل) يقال الذي يسقى - ٩: ٢٠٣</p>	بعل	<p>أو قال (بَضْعَةٌ) منه - ٢: ١٩٧</p> <p>فتناول منها (بَضْعَةً) فلم يزل - ٢: ٢٢١</p> <p>لقد رأيت (بَضْعَةً) وثلاثين - ٥: ١٧٩</p> <p>و (بَضْعَةً) أهله صدقة - ٧: ١٨٧</p>	بضع
<p>ولا لا طئة (مَبْطُوحَةٌ يَطْحَأُ) العرصة - ٩: ٧٢</p> <p>(فَيُطَّحُ) لها بقاع قرقر - ٩: ٢٩٩</p>		<p>ولا لا طئة (مَبْطُوحَةٌ يَطْحَأُ) العرصة - ٩: ٧٢</p> <p>(فَيُطَّحُ) لها بقاع قرقر - ٩: ٢٩٩</p>	بطح

بغل	براكب (بَغْلًا) ولا بردونا ٨: ٢٢٧	بلط	على (البَلَّاط) وهم يصلون ٤: ٢٩١
	عليهم (بَغْلَتُهُ) وأهوى بالسوط ٩: ١٤		***
بغى	وانصرنى على من (بَغَى) على ٨: ١٧٤	بلغ	عبدًا مأمورًا (بَلَّغ) ما أرسل به ٥: ٢٣١
	أن (تَبْتَغُوا) فضلاً من ربكم ١٠: ٢٧٠		(لِيُبَلِّغَ) شاهدكم غائبكم ٧: ١٧٨
بقر	فكأنما قرب (بَقْرَةً) - ٣: ٢١٥		صادقاً (بَلَّغَهُ) الله منازل الشهداء ٨: ١٨٢
	يعقرون عند القبر يعنى (بِقَرَّة) ٩: ٧٦	بلل	(بالغ) فى الاستنشاق إلا ١٠: ٩٣
	وفى (البَقَر) فى كل ثلاثين ٩: ١٥٨		***
بقع	ثم أرى فيه (بُقْعَةٌ أَوْ بُقْعًا) ٣: ٢٤٥		يحد (البَلَّة) ولا يذكر احتلاماً ٢: ٣٢٤
	***		ولا يحد (البَلَّل) قال لا غسل ٢: ٣٢٤
بقل	الخبز و (البَقْل) والرطب ٩: ٣٣٧	بلى	و (أَبْلَتَ) العروق - ١٠: ٨٠
بقى	(أَبْقَيْنَا) النبى صلى الله عليه وسلم فى صلاة العتمة - ٣: ٣٤٤	بن و	قال يقولون (بَلَيْتَ) ١٨٥: ١٩١ و ٦: ١٩١
	***		وفى يده عرجون (ابن) طاب ٤: ١٠٢
بك	ثم (بَكَرَ وَأَبْكَرَ) ومشى ٣: ٢٠٩	بنى	وأن يقصص و (بَنَى) عليه ٩: ٧٩
	(بُكَرَةً) وأصيلاً - ٥: ١٤٧		فأمر (بِنَنَائِهِ) فضرب ١٠٠ أمرت
	فصلاهما ركعتين (بُكَرَةً) لم يزد عليهما - ٦: ٢٢١		بِنَائِي - ١٠: ٢٣١
	***	بهل	و (الْأَبْنَهَالُ) أن تمديدك ٨: ١٥٥
بكع	أن (تَبْكَعَنِي) بها - ٦: ٧٩	بهم	ثم ألقم (إِبْهَامِيهِ) - ٢: ٣٥
	***		وحاذى (إِبْهَامِيهِ) - ٥: ١٢٦
بكى	فأسمع (بُكَاءً) الصبي فأتجوز ٥: ٢٠٩		(الإِبْهَام) واليسرى - ٥: ١٢٨
	كأزيز الرحي من (البُكَاء) ٥: ٢٥٣		خلق (الإِبْهَام) والوسطى - ٦: ٦٤
	أنت النبى ﷺ (بَوَاكِي) ٧: ١٠		فاذا ولد الراعى (بَهْمَةً) ذبحنا ٢٠: ٨٤
	فصاح النسوة و (بَكِينَ) ٨: ٢٤٤		بَهْمَةً - ٥: ١٠٣
	***		لجأت (بَهْمَةً) تمر بين يديه - ٥: ١٠٣
بلد	وأحى (بَلَدَكَ) الميت - ٧: ١٨		لأن (بَهْمَةً) - ٥: ٣٤٨
	يا أهل (الْبَلَد) - ٧: ٨٨		

<p>لا يَبْتِهَا أَهْلُ (بَيْت) أَفْقَرْنَا ١٠: ١٢١ فَإِنَّا أَهْلُ (بَيْت) قَدْ عَرَفْنَا ذَاكَ ١٠: ٢٢٥ - فَلَمْ يَجَاوِزْ (الْبَيْوت) ... أَلَسْتَ تَرَى (الْبَيْوت) - ١٠: ١٥٨</p>	<p>اسْقِ عِبَادَكَ وَ (بِهَاتَمِكَ) - ٧: ١٨ --- حَتَّى (يَتَبَاهَى) النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ ٤: ٤٤ --- (يَتَبَوَّأُ) لَبُولَهُ - ١: ٢٥ --- الْمَلَائِكَةُ فَتَجْلِسُ عَلَى (بَابِ) الْمَسْجِدِ</p>	<p>ب ١٥ ب و أ ب و ب</p>
<p>فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ (بَيْضَةً) - ٣: ٢١٥ أَنَّ نَصُومَ (الْبَيْضَ) ثَلَاثَ عَشْرَةَ ١٠: ٢١١ - هَذَا (الْبَيْضُ) الْمُسَكَّنُ - ٤: ١٠٧ مِنَ الْأَصْفَرِ مِنَ (الْبَيْضِ) ٥: ٩٦ وَفِيكُمْ (الْبَيْضُ) وَفِيكُمْ الْأَسْوَدُ ٥: ٢٦٤ -</p>	<p>٦: ١٩٢ - فَلَمْ تَجِدْ عَلَى (بَابِهِ بَوَّابِينَ) - ٨: ٢٧٤ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى (الْبَابِ) يَارَسُولَ اللَّهِ ١٠: ١١٩ - --- بَصُقَ عَلَى (الْبُورِيِّ) ثُمَّ مَسَحَهُ ٤: ١٠٦ --- مَا (بَالَ) الْأَسْوَدُ مِنَ الْأَحْمَرِ ٥: ٩٦ أَمَامَ الصَّفِّ فَمَا (بَالَاهُ) - ٥: ١١٢ مَا (بَالَ) أَقْوَامٌ - ٦: ٨ مَا (بَالَ) أَحَدُكُمْ - ٦: ١١٧ وَمَا (تَبَالَى) أَنْتَ بِمَصِيتِي - ٨: ٢٧٣</p>	<p>ب و ر ب و ل</p>
<p>حَتَّى رَأَيْتَ (بِيَاضَ) خَدَيْهِ - ٦: ٣٧ سَوَادَ اللَّيْلِ وَ (بِيَاضَ) النَّهَارِ ١٠: ٧ --- (أَتَّبَعْتُ) هَذِهِ فَتَجَمَّلَ بِهَا - ٦: ٢٢٩ امْرَأَةٌ مِنْ (الْمُبَايَعَاتِ) - ٨: ٢٨٦ لَا (يَبَايَعُهُ) لَبْنِي الرَّجُلِ - ٩: ٢٨ --- وَلَمْ (يُبَيِّنْ) لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا - ٥: ٢٠٧</p>	<p>٦: ٨٥ - (يَبُولُ كَمَا تَبُولُ) قَطَعُوا مَا أَصَابَهُ (الْبُولُ) مِنْهُمْ ١: ٨٦ وَوَسَلَ (الْبُولُ) مِنَ الثُّوبِ مَرَّةً ٣: ١٨ وَأَشْكُ فِي (أَبْوَالِهَا) - ٣: ١٨١ (الْأَبْوَالُ) كُلُّهَا سِوَاهُ - ٣: ٢٥٣ --- و (يُوتَنُ) خَيْرَ لَهْنٍ - ٤: ٢٦٥ إِذَا صَلَّى عَلَيْنَا أَهْلُ (الْبَيْتِ) ٦: ٩٥ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي (بَيْتِهِ) أَفْضَلُ ٦: ١٧٨ وَهُوَ يَطُوفُ (بِالْبَيْتِ) ٨: ١٤</p>	<p>بى ع بى ن بى ت</p>
<p>بَابُ (ت) التَّامِ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ (تَبِيعٌ) - ٩: ١٥٨ ثَلَاثِينَ (تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً) - ٩: ١٧٢ وَالْجَنَازَةُ (مَتَبُوعَةٌ وَلَا تُتَّبَعُ) ٩: ١٥ وَأَعْلَمُكُمْ بِمَا (أَتَّبَعُ) - ١٠: ١١٩</p>	<p>٤: ٢٦٥ - (يُوتَنُ) خَيْرَ لَهْنٍ ٦: ٩٥ - (الْبَيْتِ) ٦: ١٧٨ - (بَيْتِهِ) أَفْضَلُ ٨: ١٤ - (بِالْبَيْتِ)</p>	<p>بى ت</p>

تجر	كانوا لا (يتجرون) بنى فأمرنا بالتجارة - ١٠ : ٢٧٠	بَعَرَقَ فِيهِ (تَمْر) ١٢١ و ١٣٠ : ١٠ (التَّمْرَة) العائرة - ٢٩٤ : ٩
ترب	ولم يقبضوا من (التراب) شيئا ١٥٢ : ٣ ما بال عليه من (التراب) فالقوه - ٢٥٩ : ٣ فإن (التراب) له طهور ٢٦٥ : ٣	وكان (تَور) رسول الله ﷺ ٢٦٥ : ٦ وفيه (تيب) عليه - ١٨٠ : ٦
ترج	ماله (تَرَبَّتْ) يده - ٢١٤ : ٢ (تَرَبَّتْ) يمينك يا عائشة - ٣٢٧ : ٢	بماء في (تَوْر) أوركوة - ١٦٢ : ١ في (تور) من شبه - ٣١٧ : ١ فأتيناه (بتور) فيه ماء - ٣٥ : ٢
تفل	ورأيت (أترجة) على بعير ٢٠٥ : ٩ (التَّفْل) في المسجد خطيئة - ٩٠ : ٤ أن (يَتَفَلَّ) في ثوبه ثم يرد بعضه ١٠٠ : ٤ وهن (تَفَلَّات) - ٢٦٣ : ٤	فقرا كعب (التوراة) - ١٨١ : ٦ ولا (تيس) الغنم - ١٤٠ و ١٥٦ : ٩ ولا (تيس) إلا أن يشاء المصدق ١٥٨ : ٩ (بالتين) والزيتون - ٧٨ : ٧
تدل	فيه (التلؤلؤ) - ٣١٣ : ٣	باب (ث) الثاء
تمر	تعديل صاعا من (تَمْر) ٢٥٦ : ٦ و ٢٢٩ : ٩ صدقة النخل (تمرا) - ٢٠٩ : ٩ لوتين من (تمر) المدينة - ٢١٥ : ٩ من رمضان صاع من (تمر) ٢٢٢ : ٩ يعطى (التمر) - ٢٢٨ : ٩ (د) فاعوز - ٢٢٨ : ٩ فليفطر على (التمر) - ٧٨ : ١٠ فعلى (تمرات) - ٧٩ : ١٠	ثبتت وسلوا له (التثيت) فإنه الآن يسأل - ٧٣ : ٩ و (يَبْطُونَهُم) عن الجمعة - ١٩٢ : ٦ إنما (أُنْجِجَ) - ٩١ : ٣ ثم (لَتَسْتَفْرِ) بثوب - ٦٢ : ٣ كأنى أنظر إلى (نُقْب) فيه ينبع الماء منه - ٢٢٠ : ٧

الاثنتين والخميس و (الاثنتين) من الجمعة الأخرى - ٢١٢ - ١٠	ثوب	لولا أن (تَنْقَل) على أمي ٣: ٣٤٣	ثقل
تعرض يوم (الاثنتين) ١٠: ١٩٣		فقال (نَكَلْتِكَ) أمك - ٣: ١٧٥	ثكل
يصوم يوم (د) - ١٠: ١٩٣		وا (نَكَل) أمياه - ٦: ٢٩	
أولها (الاثنتين) والخميس ١٠: ٢١٣			
إذا (ثُوبَ) بالصلاة أدبر ٤: ١٧٤	ثوب	(الثلج) والماء والبرد - ٥: ١٩٤	ثلج
إذا قضى (الثوب) أقبل - ٤: ١٧٥		أمر (الإيمد) المروح - ١٠: ١٠٣	ث م د
(فتوب) رجل في الظهر أو في العصر - ٤: ٢٢٠		(تَأْمُونِي) بمخاطكم - ٤: ٥٣	ث م ن
قال (ثُوب) بالصلاة يعني صلاة الصبح - ٦: ١١		لا نطلب (ثمنه) إلا إلى الله ٤: ٥٣	
احبوك و (أثيبك) وأعطيك ٧: ٢١٠		لا (يَسْتَنِي) - ٧: ٣٢٢	ث ن ي
من المعافى (ثياب) تكون باليمن - ٩: ١٧٢		فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت (ثَنَائَاه) ١٠: ١٢١	
كما ينق (الثوب) الأبيض ٥: ١٩٣		وهي من (المَثَانِي) - ٥: ٢٠٤	
من قتلى أحد في (ثوب) واحد ٨: ٢٩٨		والسبع (د) - ٨: ١٠٤	
حتى (ثَارَتْ) منهم رياح - ٣: ٢١٩	ث و ر	وهي السبع (د) - ٨: ١٠٥	
من أهل نجد (ثائر) الرأس ٣: ٢٧٦		وألقي بثنية فهو حينئذ (ثَنِي) حتى يستكمل - ٩: ١٩٢	
باب (ج) الجيم		فألاعناقا جذعة أو (ثَنِيَّة) ٩: ١٧٨	
فضاق كما (جَبَّتْ) - ٢: ١٠٢	ج ب ب	لنعمتك (مُثْنِينَ) بها قابليها - ٦: ٧٥	
بقيصه (جَبَذَهُ) فلما فرغ - ٤: ٣٢٠	ج ب ذ	(اثْنِي) على عبيد - ٥: ٢٤٦	
ذى (الجَبَرُوتِ) - ٥: ٣١٩	ج ب ر	كلها علا (الثَّنِيَّة) نادى - ٨: ١٨٩	
		أول (اثنتين) من الشهر - ١٠: ١٩٥	

ج د ب	أن (جبريل) عليه السلام قد أخبر ٢٩٠ : ٣	ج د ب	شكوتهم (جذب) دياركم - ١٣ : ٧
ج د ب	اللهم رب (جبريل) وميكائيل وإسرافيل - ١٧٧ : ٥	ج د ب	انزل (فاجدح) لنا - ٧٥ : ١٠
ج د ب	فأناه (جبريل) - ١٤٢ : ٨	ج د ب	إذا (جد) به السير صلى - ٧٤ : ٧
ج ب ل	بالفسطاط على (جبل) - ١٣٨ : ١	ج د ب	ولا ينفع ذا (الجد منك الجد)
ج ب ن	فكأنى ألقيت عنى (جبلًا) - ١٧٥ : ٣	ج د ب	٨ : ١٧١ -
ج ب ن	شظية (بجبل) يؤذن للصلاة ٥٦ : ٧	ج د ب	أمر من كل (جاء) عشرة أوسق
ج ب ن	يتعوذ من (الجن) والبخل - ٢٠١	ج د ب	٩ : ٣٠٥ -
ج ب ن	و ٢١٤ : ٨	ج د ب	وتعالى (جذك) - ١٨٦ : ٥
ج ب ن	و(الجن) والبخل والهرم ٢٠٢ : ٨	ج د ب	ذا (الجد منك الجد) - ٢٨٧ : ٥
ج ب ن	ولكنه اجترأ و (جبنًا) - ١٤٥ : ٧	ج د ب	دعا بتياب (جود) فلبسها ٢٤٩ : ٨
ج ب ن	وضع (جهته) - ٩ : ٥	ج د ب	هو (أجدر) أن تحصوا ما فرض الله
ج ب ن	ويمكن () - ٣٠٤ : ٥	ج د ب	عليكم - ٢٢٢ : ٧
ج ب ن	رؤى وعلى (جهته) وعلى أرنبتة	ج د ب	فأتى دمثاني أصل (جدار) فبال ٢٦ : ١
ج ب ن	- ٣٤٥ : ٥ و ٦ : ٧ و ٣٢٨ : ٧	ج د ب	حتى أتى على (جدار) ففسح - ١٦٩ : ٣
ج ب ن	فتكوى بها (جهته) وجنبه ٢٩٩ : ٩	ج د ب	وبنى (جداره) بالحجارة - ٤٨ : ٤
ج ب ن	نهي أن يبال في (الجحر) - ١١٤ : ١	ج د ب	فصلى إلى (جدار) - ١٠٣ : ٥
ج ب ن	(فجحش) شقه الأيمن - ٢٢٦ : ٤	ج د ب	لا تستروا (الجدر) - ١٥٠ : ٨
ج ب ن	عن أصحاب (الجحيم) - ١٤٣ : ٧	ج د ب	في (المجدور) يتيم - ١٨٩ : ٣
ج ب ن	وهو (مجنح) قد ترج - ٣٤٩ : ٥	ج د ب	فر (بجدي) أسك ميت ٢١١ : ٢
ج ب ن		ج د ب	فذهب (جدي) يمر بين يديه ١٠٤ : ٥

جذب	فذكرت حين (جَذَبْتَنِي) - ٤: ٣٢٠		(يجرى... مجرى) الدم ١٠: ٢٤٣
جذب	(الْجُنُودُ) ودعوا الثالث - ٩: ٢١١	جذر	رودس (جَزِيرَةٌ) في البحر - ٩: ٧١
جذع	من (جُذُوعِ) النخل أعلاه - ٤: ٥١	جذر	لجعل (يجز) لى بها منه - ٢: ٢١٤ وكان (يجز) شجرة - ٣: ٢٢ لا (يجز) ناصيته - ٤: ١٤٠
	إحدى وستين فقيها (جَذَعَةٌ) ٣: ١٣٩ قالا عناقا (جَذَعَةٌ) أو ثنية ٩: ١٧٨ (والجذُوعَة) وقت من الزمن ٩: ١٩٢ فهى (جَذَعَةٌ) - ٩: ١٩٢ فابن اللبون الحق والحق (جَذَعٌ) - ٩: ١٩٢	جذع	من (جَزَع) ظفار - ٣: ١٥٢
جذم	على (جِذَمِ) نخلة فانفكت ٤: ٣٢٩	جشش	ويغسل سائر (جَسَدِه) ٣: ١٩٠ و ٢٥ حرم الله على الأرض (أجساد) الأنبياء - ٦: ١٨٥
	يوم القيامة فهو (أجذَم) - ٨: ١٣٥ أعوذ بك... والجنون و(الْجُذَامُ) - ٨: ٢١٣	جصص	رجل (أَجَشَّ) الصوت ٤: ١٥ القصة (الجص) - ٤: ٤٨
جرا	ولكنه (اجْتَرَأَ) وجَبْنًا - ٧٠: ١٤٥	جعر	عن (الْجُعْرُورِ) ولون الحقيق ٩: ٢١٥
جرح	على (جُرْحِه) خرقه ١٩٠ و ١٩٢: ٣	جفف	اغسلى هذه و (أَجْفِيَا) - ٣: ٢٧٠
جرد	وسقفه (بالْجَرِيدِ) - ٤: ٤٨ و(بِجَرِيدِ) النخل ثم أنها نخرت ٤: ٥١ والله ماندرى (أَجْرَدُ) رسول الله ﷺ - ٨: ٢٩٩	جفن	في (جَفَنَةٍ) جاء النبي ﷺ - ١٠: ٢٤٠
	(الجوار) الكنس - ٥: ٢٤٠	جفا	(فيجافى) يديه عن جنبيه - ٥: ١٣١ (جافى) بين يديه - ٥: ٣٤٨ و ٣٠٨ إنا لنراه (جَفَاءً) بالرجل ٥: ٢٨٤ (تَجَافَى) جنوبهم - ٧: ٢٥٠
جرب		جلب	لا (جَلَبَ) ولا جنب - ٩: ١٩٥
		جلح	ليس فيها عقصاء ولا (جَلَحَام) - ٩: ٢٩٩

ج ل د		قال (جلد) أحدهم - ١: ٨٩	
من (جماع) غير احتلام - ١٠: ١١٦		فأدخل يده بين (الجلد) واللحم ٢: ٢٠٩	
غفر له ما بين (الجمعة إلى الجمعة) - ٦: ١٩١		فأمسه (جلدك) - ٣: ١٧٥	
إن أول (جمعة جمعت) - ٦: ٢١٥		وأن ينزع عنهم الحديد و (الجلود) ٨: ٢٨٩	
أجزأه من (الجمعة وإنما يجمعون) - ٦: ٢٢٢		حتى تخلص إلى (جلده) ٩: ٨٣	
والعتق ولا (جمعة) علينا - ٦: ٣١١		فرآنا (جلدين) فقال إن شئتما ٩: ٢٦٢	
ففي كل (جمعة) مرة - ٧: ٢٠٦		***	
والاثنتين من (الجمعة) الأخرى ١٠: ٢١٢		(جل) ذكره - ٥: ١٨٥	ج ل ل
يوم (الجمعة) وهي صائمة.... قال ١٠: ١٧٢		دقه و (جله) - ٥: ٣٢٦	
فأطرى - ١٠: ١٧٢		امرأة (جليلة) كأنها من نساء مضر ٩: ٣٣٧	
وكل (جمع) موقف - ١٠: ٤١		***	
(يجمع) أو يحمل عظامك ٦: ٢٣٧		حتى (تجلت) الشمس - ٧: ٢٠	ج ل ا
ولا يفرق بين (يجمع) ٩: ١٥٧		***	
يستحب (الجوامع) من الدعاء ٨: ١٤٧		على (جمرة) فتحرق ثيابه - ٩: ٨٣	ج م ر
ولا اعتكاف إلا في مسجد (جامع) ١٠: ٢٤٧		من (جمرة) جهنم - ٩: ٢٥٣	
فصلوا جلوسا (أجمعون) ٤: ٣٢٦		وترى (بالجمار) - ١٠: ٢٧٤	
فلما كانت الثالثة (جمع) أهله ونسائه ٧: ٣١٤		***	
والناس فقام بنا - ٦: ٢٢٩		والمرأة تموت (بجمع) شهيدة - ٨: ٢٤٤	ج م ع
(تجعل) بها للعبد - ٦: ٢٢٩		إنك (تجمع) لهذا الرجل - ٧: ١٣٠	
لركعتيها وأحسنتهما و (أجملتهما) ٧: ١٤٠		هل كان رسول الله ﷺ... في الثوب الذي (يجامعها) فيه - ٣: ٢٣٦	
ج م ل		فاختان رجل نفسه (تجامع) امرأته ١٠: ٢١	

ليس عليكم (جَنَاحٌ) ٢٧٠ و ٢٧٤: ١٠

ج ن ح

كما يبرك (الْجَلُّ) - ٢٨١: ٥

إنما هي (جَنَازَةٌ) يهودى - ٥: ٩

ج ن ز

طروقة (الْجَلُّ) - ١٥٨: ٩

قام في (الْجَنَازَةِ) ثم قعد بعد ٦: ٩

ج ن ن

من نحو بئر (جَمَلٌ) - ١٦٨: ٣

ج ن ب

ولم يكن عن القرآن شيء ليس

(الْجَنَابَةِ) - ٣٠١: ٢

إنما مساكن (الْجَنِّ) - ١١٤: ١

قال له ليلة (الْجَنِّ) - ٢٨٢: ١

والغسل من (الْجَنَابَةِ) سبع مرار -

٣: ١٨

إلا (الْجَنِّ) - ١٨١: ٦

فتصيب (الْجَنَابَةِ) فأصلى بغير طهور

٣: ١٨١

الصيام (جَنَّةٌ) - ٨٨: ١٠

من أربع من (الْجَنَابَةِ) ويوم الجمعة

٨: ٣٢١

وَجَبَتْ لَهُ (الْجَنَّةُ) ٣٥٥: ٥ و ١٩٠: ٨

حتى يؤخر في (الْجَنَّةِ) وإن دخلها -

٦: ٢٧٢

فأمر (بِجَنَبٍ) فسوى - ٢١٤: ٢

من كان آخر كلامه دخل

(الْجَنَّةِ) - ٢٥١: ٨

لا جَلَبَ ولا (جَنَبٌ) - ١٩٥: ٩

لا يدخل (الْجَنَّةَ) قاطع رحم ١٣: ١٠

وتصدق موعودها إلا أدخله الله بها

و (الْجَنَبُ) ... لا يَجْنُبُ أصحابها -

٩: ١٩٦

(الْجَنَّةِ) - ٣٣٣: ٩

فإن لم يستطع فعلى (جَنَبٍ) - ٥٩: ٦

ج ن د

قوى (بِجَنَبِهِ) - ١٦٥: ٧

فلما (جَهَّدها) ذلك - ١١١: ٣

أصابنا قرح و (جَهْدٌ) - ٦٨: ٩

(جُهْدٌ) المقل - ٣٢٨: ٩

تتجافى (جَنُوبُهُمْ) - ٢٥٠: ٧

إلا كراهية (الْجُهْدِ) ١٠١: ١٠

ثم يضع (جَنَبُهُ) فربما جاء بلال -

٧: ٢٨٣

قضيت (جِهَازَكَ) - ٢٤٤: ٨

ج ن هـ

فتكوى بها جبهته و (جَنَبُهُ) ٢٩٩: ٩

وصاحب ذات (الْجَنَبِ) شهيد

٨: ٢٤٤

حدثوا عهد (بجاهلية) - ٢٩: ٦

ج ن هـ ل

أن يعتكف في (الجاهلية) ليلة

١٠: ٢٥٣

و (جَنَبْنَا) الفواحش - ٧٥: ٦

<p>أعوذ بك من (الجُوع) - ٨: ٢٠٧ أطعم مسلماً على (جُوع) - ٩: ٣٣٢ فوالله إنا (لجِيع) مالنا شيء ١٠: ١٣٤</p>	ج و ج	<p>ما هذان اليومان ... نلعب فيهما في (الجاهلية) - ٦: ٣٠٥ وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه في (الجاهلية) - ١٠: ٢٠٢</p>	
<p>جَوْف (الليل الآخر) - ٧: ١٧٢ في (جَوْف) - ٧: ٢٧٨ قام إلى الصلاة من (جوف) الليل ٥: ١٨٠</p>	ج و ف	<p>ولا (يَجْهَلُ) فإن امرؤ - ١٠: ٨٩ من عذاب (جَهَنَّمَ) ٩٧: ٦ و ٨: ٢٠٤ إن (جَهَنَّمَ) تَسْجَرُ - ٦: ٢٣٩ فإن (جَهَنَّمَ) تسجر وتفتح أبوابها ٧: ١٧٢ - يحمي عليها في نار (جَهَنَّمَ) فتكوى ٩: ٢٩٩</p>	ج ٥٨م
<p>إني (أَجْتَوَيْتُ) المدينة - ٣: ١٨١ ولا نشق (جَبِيًّا) - ٨: ٢٨٦ لا ينبغي (لجَيِّفَةٍ) مسلم - ٨: ٣٢٠</p>	ج و ي ج ب ج ف	<p>ووعدكم أن (يستجيب) لكم ٧: ١٣ ادعوني (أستجب) لكم - ٨: ١٤٣ اسمع و (أستجب) الله أكبر - ٨: ١٧٣ لا توافقوا من الله ساعة ... (فلا تستجيب) لكم - ٨: ١٩٢</p>	ج و ب
<p>باب (ح) الحاء</p>			
<p>فيه رجال (يحبون) أن يتطهروا ١: ١٦١ فألقيت عليه (مَحَبِّي) - ٤: ١٥ يامعاذ الله إني (لأحبك) - ٨: ١٨٥ خذ (الحب من الحب) - ٩: ٢٠٣</p>	ح ب ب	<p>ورجل أصابته (جائحة فاجتاحت) ماله - ٩: ٢٧٥</p>	ج و ح
<p>فليكن في ثوب (حَبْرَةٍ) ٨: ٣١٠ و ٣٠٩ و ٢٥٦ وبرد (حَبْرَةٍ) - ٨: ٣١٢</p>	ح ب ر	<p>وحبل (جَوَارِك) فقه من فتنة القبر ٩: ٤٣ -</p>	ج و ر
<p>فر به (حَبْر) من اليهود - ٩: ٧</p>		<p>ومسح على (الجوربين) والنعلين ٢: ١٣٤</p>	ج و ر ب

<p>فإنها ليس بينها وبين الله (حجاب) ٩ : ١٨٤</p>	ح ج ب	<p>وقال^١ (حَبَسَتْ) الناس - ١٥٢ : ٣ (أَتَحْتَسِبُونَ) عن الصلاة؟ - ١٩٨ : ٣ تظلمون خالدا فقد (احتبس) أدراعه ٩ : ٢٤٣</p>	ح ب س
<p>إذا غاب (حَاجِبًا) - ٣٤٠ : ٣ حتى بدا (حاجب) الشمس ١٣ : ٧</p>		<p>ولون (الْحَيِّقِ) - ٢١٥ : ٩</p>	ح ب ق
<p>إلا جعله عن (حَاجِبِهِ) الأيمن ٨٤ : ٥ (حَاجِبُ) ابن عمر - ٢٠٦ : ١٠</p>		<p>ما هذا (الْحَبْلُ؟) - ٢٣٥ : ٧ و (حَبْلُ) جوارك - ٤٣ : ٩</p>	ح ب ل
<p>ستين (حِجَّةٌ ... حججت) عليه ٣٣٦ : ٥ وثبت (حُجَّتِي) واهد قلبي ١٧٥ : ٨ مختوما (بالْحِجَابِ) - ١٣٠ : ٩</p>	ح ج ح	<p>و (الْحُبْلَى) والمرضع - ٢٩ : ١٠ وعن المرضع أو (الحبلى) ١٥٣ : ١٠</p>	
<p>في مر كن في (حُجْرَةٍ) أختها زينب ٣ : ٩٨ والشمس في (حُجْرَتِهَا) قبل أن تظهر ٣ : ٣١٩</p>	ح ج ر	<p>ولو (حَبَّوًّا) على الركب - ٢٤٤ : ٤ نهي عن (الْحَبْوَةِ) يوم الجمعة ٦ : ٢٧٤ فرايتهم (مُحْتَبِينَ) والإمام يخطب ٦ : ٢٧٥ وأن (يَحْتَبِي) الرجل في الثوب الواحد ١٠ : ١٦٥</p>	ح ب ا
<p>أفضل من صلاتها في (حجرتها) ٢٦٩ : ٤ ثم دخل (الحُجْرَةَ) فقام إليه ١٤٣ : ٦ ما يسمعه من في (الحُجْرَةِ) ٢٥٧ : ٧ من خلال (الحجرة) - ٢٤٢ : ١٠ في (حُجْرَتِي) أذنيه - ٦١ : ٢</p>		<p>ألا أمنحك ألا (أُحْبُوكَ) ٢٠٦ : ٧ غدا (أُحْبُوكَ) وأنيك - ٢١٠ : ٧</p>	
<p>لقد (تَحَجَّرَتْ) واسعا - ٢٥٥ : ٣ و ٣٣١ : ٥ فوضع الصبي في (حَجَرٍ) رسول الله ٨ : ٢٧٥</p>		<p>قالا (حُتَيْهِ) واقْرصيه - ٢٣٣ : ٣ (حُتَيْهَا) بالعرجون - ١٠٢ : ٤ تحى عليه ثلاث (حُتَيَاتٍ) من ماء ٢٥ : ٣</p>	ح ت ت
<p>صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ٢٧٥ : ٨</p>		<p>ح ث ا</p>	

ح د د	و (حَدَّ) مرفقه اليمنى - ٦: ٦٤ (يَسْتَحِدُّ) بها - ٨: ٢٤٦ وَأَنْ يَنْزِعَ عَنْهُمْ (الْحَدِيدَ) وَالْجُلُودَ ٨: ٢٨٩ *** (فَأَنحَدَرَ) لِلسُّجُودِ - ٧: ٢٢ ثُمَّ (انْحَدَرَ) إِلَى مَسْجِدِهِ - ٨: ٧٧ *** سَعْلَةً (حَذَفَ) فَرَكَعَ - ٥: ٣٩ و (أَحْذَفُ) فِي الْآخِرِينَ ٥: ٢٢٦ (حَذَفُ) السَّلَامُ سَنَةً - ٦: ١٢٢ كَأَنَّهُا (الْحَذَفُ) - ٥: ٥٧ *** (بِحَذَائِكَ) وَجْهًا - ٧: ١٨ أَنْ تَرْفَعَ (حَذَوُ) مِنْكِيكَ - ٨: ١٥٥ *** أَمْرًا (بِالْحَرْبَةِ) فَتَوْضَعُ - ٥: ٧٨ *** لِبَنِي النَّجَارِفِيهِ (حَرَثٌ) وَنَحْلٌ - ٤: ٦٠ *** وَمَنْ لَا فَلَاحَ (حَرَجٌ) - ١: ١٢٧ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ (أُخْرِجَكُمُ) ٦: ٢٠٧ أَرَادَ أَنْ لَا (يُخْرِجَ) أُمَّتَهُ ٧: ٦٨ *** وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ (مُحَرَّرُهُ) - ٤: ٣١٤ فِي (حَرٍّ) شَدِيدٍ - ١٠: ١٥٦	ح د د	بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ (أَحْجَارٍ) أَوْ نَسْتَنْجِي ٣٦ و ٤٣ و ١٤٦: ١ فَأَصَابَ رِجْلَا مَنَا (حَجَرٌ) فَشَجَّهُ ٣: ١٩٠ وَبَنَى جِدَارَهُ (بِالْحِجَارَةِ) - ٤: ٤٨ وَجَعَلُوا أَعْضَادَتِيهِ (حِجَارَةً) - ٤: ٥٣ عَلَى قَذْفَةٍ (بِحَجَرٍ) - ٥: ٩٩ عِنْدَ (أَحْجَارٍ) الزَّيْتِ - ٧: ١٣ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رِجْلَا أَنْ يَأْتِيَهُ (بِحَجَرٍ) - ٩: ٥٣ *** أَوْ قَالَ (يَحْجِزُهُ) عِزُّ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ٢: ٣٠١ *** وَمِنْ (الْحِجَامَةِ) ٨: ٣٢١ و ٣: ٢١٢ أَفْطَرَ (الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ) - ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨: ١٠ نَهَى عَنْ (الْحِجَامَةِ) ١٠: ١٠١ مَا كُنَّا بِنَدْعُ (الْحِجَامَةَ) لِلصَّائِمِ إِلَّا ١٠: ١٠١ مَنْ قَاهُ وَلَا مَن (اِحْتَجِمَ) ١٠: ١٠٢ *** ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي (الْحِجْيِ) مِنْ قَوْمِهِ ٩: ٢٧٥ *** (لِتَحْذِثُوا تَنَا بِأَحَادِيثَ) مَا نَجِدُهَا أَصْلًا فِي الْقُرْآنِ ٩: ١٣١ وَقَعْدَ (فَأَحْدَثَ) قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ ٥: ٣	ح د د	ح ج ز ح ج م ح ج ا ح د ث
-------	--	-------	--	-------	----------------------------------

<p>وصاحب (الحريق) شهيد ٨: ٢٤٤ أين (المحترق) ٩ - ١٠: ١٣٤ هلال (المحرم) ١٠: ٢٠٦</p>	حرم	<p>فقلت (أحرورية) أنت ٩ - ٤٢: ٣ إلى الشعب من الليل (يحرُس) ١١: ٦ وقام الآخرون (يحرسونهم) ٩٩: ٧</p>	حرس
<p>في المسجد (الحرام) فسأله ١٠: ٢٠٦ فمات وهو (محرم) ٩: ١٠٩ حتى (أحرم) بالصلاة - ٢: ٢٢١</p>	حرم	<p>زادك الله (حرصاً) ولا تعد ٧٥ و ٧٦: ٥ فكنا (تتحرف) عنها ونستغفر الله ١٠: ٤٧</p>	حرس
<p>رجل ذو (حرمة) منها - ١٠: ٢٦٠ إذا صلوا العتمة (حرم) عليهم الطعام والشراب والنساء - ١٠: ٢١</p>	حرم	<p>فكان إذا انصرف (أنحرف) ٤: ٣٤٦ ألقى على الأذان (حرفاً حرفاً) - ٤: ١٤٧</p>	حرف
<p>إذا شك في صلاته (فليتحر) الصواب ٦: ١٤٦ (تَحَرَّوْا) ليلة القدر - ٧: ٣٣٣</p>	حرا	<p>تعت قراءته (حرفاً حرفاً) ٨: ١٢٥ على سبعة (أحرف) ٨: ١٢٦ إنما هذه (الأحرف) في الأمر الواحد ٨: ١٤٠</p>	حرس
<p>من نام عن (حزبه) - ٧: ٢٢٧ حتى يفرغ من (حزبه) - ٧: ٢٤٥ إذا (حزبه) أمر صلى - ٧: ٢٤٧</p>	حزب	<p>أن تُقرئ أمتك على (حرف) ٨: ١٤٢ فأبما (حرف) قرءوا عليه فقد أصابها ٨: ١٤٢</p>	حرس
<p>كيف (تُحزبون) القرآن ٧: ٧ طراً على (حزبي) من القرآن ٧: ٨ و (حزب) المفصل وحده - ٨: ٧</p>	حزب	<p>حتى بلغ سبعة (أحرف) -- ٨: ١٤٢ و ١٤١ فقيس لي على (حرف أو حرفين) - ٨: ١٤١</p>	حرس
<p>(خزنا) قيامه في الركعتين ٥: ٢٢٧ (د) في ركوعه عشر تسبيحات ٥: ٣٣٧ (خزرت) قراءته فرأيت - ٧: ٣٧</p>	حزر	<p>(فأحرق) عليهم بيوتهم بالنار - ٤: ٢٣٦ و ٢٣٣ من الغرق و (الحرق) والحرم ٨: ٢١١</p>	حرق

<p>ثم (حَسَرَ) عن ذراعيه فضاك كما جثته ٢: ١٠٢ -</p>	ح س و	<p>(حَزَرْتُ) قيامه في كل ركعة ٧: ٢٩٧ ***</p>	ح ز م
<p>ويدعو حتى (حُسِرَ) عن الشمس ٧: ٤٤</p>	ح س و	<p>معهم (حُزِمَ) من حطب إلى قوم لا يشهدون - ٤: ٢٣٣ ***</p>	ح ز م
<p>و(حَسَرَ) عن ذراعيه - ٩: ٥٣ ***</p>	ح س و	<p>أعوذ بك من الهم والحزن (الْحَزَنُ) ٨: ٢١٤ و ٢٠٣</p>	ح ز ن
<p>اللهم آتنا في الدنيا (حَسَنَةً) - ٨: ١٨٢ ***</p>	ح س ن	<p>إنا بك يا إبراهيم (لحزونون) ٨: ٢٧٨ ***</p>	ح ز ن
<p>فإن لم تكن (حَسَا حُسَوَاتٍ) من ماء ١٠: ٧٩ ***</p>	ح س ا	<p>أنطاك الله ما (أَحْتَسَبْتُ) كله أجمع ٤: ٢٤٨</p>	ح س ب
<p>حتى (يُحْشَرُ) من بطونها - ٨: ٢٩٤ ***</p>	ح ش ر	<p>ما أحدثكموه إلا (أَحْتَسَابًا) ٤: ٢٦١ من قام رمضان إيماناً و (أَحْتَسَابًا)</p>	ح س ب
<p>إن هذه (الْحُشُوشُ) مُحْتَضِرَةٌ ١: ٣٤ ***</p>	ح ش ش	<p>٧: ٣٠٦ ورزقه من حيث (لا يُحْتَسَبُ) ٨: ١٨١</p>	ح س ب
<p>يا كل (الْحَشَفِ) يوم القيامة ٩: ٢١٧ وقد علق رجل منّا (حَشَفًا) ٩: ٢١٧ ***</p>	ح ش ف	<p>اللهم عندك (أَحْتَسِبُ) مصيبي ٨: ٢٥٦ وصيام عرفة إني (أَحْتَسِبُ) على الله</p>	ح س ب
<p>ورفعوا أصواتهم و (حَصَبُوا) بابه ٨: ٩٣ ***</p>	ح ص ب	<p>١٠: ١٧٤ ولا يأخذ بهذا (الْحَسَابُ) ١٠: ٣٣</p>	ح س ب
<p>نزلت عن المثال على (الْحَصِيرِ) ٣: ٥٨ فقمتم إلى (حَصِيرٍ) لنا قد اسود ٤: ٣٤١</p>	ح ص ر	<p>و (حسابه) على الله - ٩: ١١٤ فعلى (حساب) ذلك - ٩: ١٥٨ (فبحساب) ذلك - ٩: ١٦٤</p>	ح س ب
<p>فتضحوا له طرف (حَصِيرٍ) ٥: ٤٧ و ٤٨ فضربت له (حَصِيرًا) ٧: ٣١٢</p>	ح ص ر	<p>لا يُفَرِّقُ إِبِلَ عَنْ (حَسَابِهَا) ٩: ١٧٠ لأنكتب ولا (نَحْسَبُ) ١٠: ٣١</p>	ح س ب
<p>هذه ثم ظهور (الْحَصْرِ) ١٠: ٢٥٩</p>	ح ص ر	<p>هو (حَسْبُكَ) من النار - ٩: ١٣٧ ***</p>	ح س ب

ح ص ن	مرابط (بِحَصْنٍ) باب اليُون ١: ١٣٨	ح ط ب	معهم حُزِمَ من (حَطَبٍ) إلى قوم ٤: ٢٣٣
ح ص ا	فأخذ قبضة من (الحصى) لتبرد ٣: ٣٠٩		فيجمعوا إلى حُزْمًا من (حَطَبٍ) ثم آتَى - ٤: ٢٣٦
	فإن الرحمة تواجهه فلا يسح (الحصى) ٦: ٥٠		أذهب (فَاَحْطَبْ) وبع - ٩: ٢٧٨
	فواحدة تسوية (الحصى) - ٦: ٥١	ح ط م	قالت حين (حَطَمَهُ) الناس - ٦: ٦٣
	وأنا أعبث (بالْحَصَى) في الصلاة ٦: ١٠١		فيدقنا و (يَحْطِمُنَا) فهزمهم الله ٩: ٢٨
	ومن مَسَّ (الحصى) فقد لغا ٦: ١٩١	ح ظ ط	يلغو وهو (حَطَّه) منها - ٦: ٢٨٠
	كفأ من (حَصَى) أو تراب ورفعه إلى وجهه - ٨: ٢٥	ح ف ر	أو تنخم (فَلْيَحْفِرْ) وليدفعه ٤: ٩٢
	نوى أو (حَصَى) ٨: ١٦٣		(أَحْفَرُوا) وأوسعوا - ٩: ٦٨
	هو أجدر أن (تُحْصُوا) ما فرض الله عليكم - ٧: ٢٢٢	ح ف ز	وقد (حَفَزَهُ) النفس - ٥: ١٧٣
	أعطى ولا (تُحْصِي فَيُحْصِيَ) عليك ١٠: ١٨	ح ف ف	فأخرجته من (مُحَفَّنَهَا) فقالت ١٠: ٢٧٧
	ملا أعد ولا (أُحْصَى) - ١٠: ٩٠	ح ف ن	فأخذ (حَفَنَةً) من ماء فضرب بها ٢: ٣٥
ح ضر ر	إن هذه الحشوش (مُحْتَضَرَّة) ١: ٣٤	ح ف ا	يصلى (حَافِيًا) ومُتَعَلِّيًا - ٥: ٤٣
	إن ابنتي أو ابني قد (حُضِرَ) ٨: ٢٧٥	ح ق ب	ونزلت عن (حَقِيَّةٍ) رحله ٣: ١٣٧
	لا يصلى (بِحَضَرَةِ) الطعام - ١: ٢٩٥	ح ق ق	ففيها (حَقَّة) - ٩: ١٣٩
	(أَحْضَرُوا) الذكور وادنوا - ٦: ٢٧١		ثلاث سنين فهو (حَقٌّ وَحَقَّة) ٩: ١٩٢
ح ض ض	إن النبي ﷺ (حَضُّهُمْ) على الصلاة ٥: ١٢		فابن اللبون (الحق والحق) جذع ٩: ١٩٢
			أنت (الحق وقولك الحق) ٥: ١٨١

<p>(وَحَلَقُ) الْعَانَةُ - ١: ١٨٣ شعر الكفر يقول (احْلُقْ) ٣: ٢٢٤ من (حَاقَ) ومن سلق - ٨: ٢٨٥ يشرن إلى آذانهم و(حُلُوقُهُنَّ) ٦: ٣٢٣</p>	ح ل ق	<p>فعرفت أنه (الحَقُّ) - ٩: ١١٤ (حُقُوق) المال - ٩: ٢٩٨ غنم لا يؤدى (حقها) إلا جاءت ٩: ٢٩٩ إن لآهلك عليك (حقاً) صم ١٠: ١٨٩</p>	
<p>ثنتين و(حَلَقَ حَلَقَةً) - ٦: ٦٤ ونسى عن (التحلق) قبل الصلاة ٦: ٢٢٢ أو (حَلَقَةً) - ٩: ٢٨٩</p>		<p>أبصلى وهو (حَاقِنٌ) ؟ - ١: ٢٩٠ وهو (حَقِنٌ) حتى يتخفف ١: ٢٩٧</p>	ح ق ن
<p>رمى رجل بسهم ... أو (حَلَقَهُ) فمات - ٨: ٢٨٩</p>		<p>فاشدد على (حَقُوكِ) - ٥: ٢١ فألقى إلى (حَقْوَهُ) قالى شقيقه ٥: ٣١ فأعطانا (حَقْوَهُ) - ٨: ٣٠٢</p>	ح ق ا
<p>وعليه (حَلَّةٌ) حرام - ١٨٢: ٤ و ٨: ٣١٢ في (حَلَّةٍ) عَطَّارَدَ - ٦: ٢٢٦ رأى (حَلَّةً) سِيرَاءَ - ٦: ٢٢٦ (حَلَّةٌ) إستبرق تباع - ٦: ٢٢٩ (الحَلَّةُ) ثوبان - ٨: ٣١٢ خير الكفن (الحَلَّةُ) - ٨: ٣١٦</p>	ح ل ل	<p>(الحِقَاءُ) ثم الدرع - ٨: ٣١٧ (حَكْمِيهِ) بَضْلَعَ - ٣: ٢٣٤ فتغيظ على الناس ثم (حَكْمَهَا) ٩٥: ٩٩ و ٤ دعا بشيء نحو (الحَلَّابِ) - ٣: ٤ ومن حقها (حَلْبُهَا) يوم وُرْدَهَا ٩: ٣٠٢</p>	ح ك ك
<p>فذكر الله (انْحَلَّتْ) عُقْدَةٌ - ٧: ٢٢٧ في تعجيل الصدقة قبل أن (تَحِلَّ) ٩: ٢٤٤</p>		<p>(حِلْسٌ) نلبس بعضه - ٩: ٢٧٧ فنزلت (الْأَحْلَافُ) على المعيرة ٨: ٧ (اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ) لى صدقته ٨: ١٨٣</p>	ح ل ب
<p>حَالَةٌ (حَلَّتْ) له المسألة - ٩: ٢٧٥ لا (أَحِلَّ) المسجد لحائض ولا جنب ٢: ٣٠٩</p>		<p>(خَوَّافٌ) أنى لا أنتهى حتى أهرب دما ٢: ٢٣٠</p>	ح ل ف

<p>كلها مسجد إلا (الحمام) والمقبرة ٤: ١١٦</p> <p>---**---</p> <p>(تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً) فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ٩: ٢٧٥</p> <p>وهو (حامل) أمانة - ١٢ و ١٣: ٦</p> <p>حتى (اِحْتَمَلَنِي) ذلك - ٦: ٣٥</p> <p>لو كنا (حَمَلْنَا) عليهم في الصلاة ٧: ٩٩</p>	ح م ل	<p>واجب على كل (مُحْتَمِل) - ٢٠٢ و ٢٠١ ٣: ٢٠٦</p> <p>ومن كل (حَالِمٍ) يعني محتلماً - ١٧٢ و ١٧٤: ٩</p> <p>إِلَيْيَ مِنْكُمْ أُولُوا (الاحلام) والنهي ٥: ٦٣</p> <p>ناهزت (الاحتلام) - ٥: ١١٠</p> <p>(احتلمت) في ليلة باردة - ٣: ١٨٤</p>	ح ل م
<p>له (حَوَلَةٌ) تَأْوِي إِلَى شَيْع - ١٠: ١٥٧</p> <p>---**---</p> <p>سأله أن (يَحْمِي) وأديا يقال له سَلْبَةٌ ٩: ٢٠٥</p> <p>و(حَمَى) لهم وأديهم - ٩: ٢٠٨</p> <p>---**---</p> <p>ولا (تُحْنَطُوهُ) - ٩: ١١١</p>	ح م ي	<p>لو اشتريت (حَمَارًا) تركبه - ٤: ٢٤٨</p> <p>أن يحول الله رأسه رأس (حمار) ٥: ١٠</p> <p>يمر.... المرأة (والحمار) - ٥: ٧٩</p> <p>آخرة الرجل (الحمار) والكلب الأسود - ٥: ٩٦</p> <p>بين يديه سترة و(حمارة) لنا - ٥: ١١٤</p> <p>وأن لا تنزى (الحمار) على الفرس ٥: ٢٣١</p>	ح م ر
<p>أوصاع (حِنْطَةٍ) أو نصف - ٦: ١٩٧</p> <p>و كثرت (الحِنْطَةُ) جعل عمر - ٩: ٢٢٧</p> <p>---**---</p> <p>فطر السموات والأرض (حَنِيفًا) ٥: ١٦٧</p>	ح ن ط	<p>يصل على (حمار) وهو متوجه - ٧: ٨٤</p> <p>وهي خير لكم من (حُمُر) النعم - ٨: ٤٣</p> <p>يسوق (حَمَارًا) عليه طعام - ١٠: ١٣٤</p> <p>ييطأه العَرَصَةُ (الحمراء) - ٩: ٧٢</p>	ح م ر
<p>فأدخله تحت (حَنَكِهِ) فخلل - ٢: ٩٣</p> <p>---**---</p> <p>فلا (يَحْنُو) أحدنا ظهره - ٥: ٨</p> <p>و (حَنِتُّ) عليه حتى دَفِنِي ونام - ٣: ٥٧</p>	ح ن ك	<p>حتى يعترض لكم (الاحمر) - ١٠: ٦٩</p> <p>---**---</p> <p>أو (حُمَةً) - ١: ١٤١</p> <p>لا يوان أحدكم في (مُسْتَحْمَةٍ) ١: ١٠٤</p>	ح م ر

رافعا أصبعه السبابة قد (حَنَّاها) شيئا ٦: ١٠٥ ***	حوب	و (حَوَّلَ) رداؤه - ٢ و ٤ و ٨ و ٥٠
واغْسِلْ (حَوَّيْتِي) - ٨: ١٨٥ ***	حوج	من يقيم (الْحَوَّلَ) يصيبها - ٧: ٣٢٢ و (حال عليها الحول) - ٩: ١٦٤ ولا (حَوْلَ) ولا قوة إلا بالله ٨: ١٦٣
ماأحد (أَحْوجَ) منى فضحك - ١٠: ١٣٠ ***	حور	يقوم (حِبَالٌ) عجيزتها - ٩: ٢٩ ثم قال (حَوَّالِنَا) ولا علينا ٧: ١٧ ***
ثم أجفيا (فَأَحْرَتْهَا) إليه - ٣: ٢٧٠ ***	ح و ط	أُهدى لنا (حَيْسٌ) - ١٠: ٢١٨ *** وهل أتى على الإنسان (حَيْنٌ) من الدهر - ٦: ٢٢٤
يسمى (الحوار) ثم الفَصِيل - ٩: ١٩٢ ***	ح و ط	ليصلح بينهم و (حَاتٍ) الصلاة ٦: ٤٤ ثم (حانت) من رسول الله ﷺ نظرة - ٩: ٨٦ وقد (حان) ولادها - ٩: ١٧٨ ***
دخل (حائطا) ومعه غلام - ١: ١٥٨ أهوى بهما إلى (حَائِطٍ) - ٣: ١٠ لأرينكم أثر يد رسول الله ﷺ في (الحائط) - ٣: ١١ ضرب يديه على (الحائط) ومسح ١٧١ و ١٧٤ : ٣ ثامنوني (بحائطكم) هذا - ٤: ٥٣ وبين (الحائط) كقدر ممر الشاة - ٦: ٢٣٩ وليس (للحيطان) فيء - ٦: ٢٤٢ ***	ح و ط	لعل (الحَيَاةَ) ستطول بك ١: ١٣٣ اللهم (أحيني ما كانت الحياة) ٨: ٢٤١ في (حَيٍّ) يقال لهم بنو عمرو - ٤: ٥٢ فقام قتي من (الحَيِّ) يشتد إلى أهله ٤: ١٠٢ إن شيخنا من (الحَيِّ) - ١٠: ٩٧ والشمس (حَيَّةٌ) - ٣: ٣١٧ و ٣٠٤ أسمع (حَيٍّ) على الصلاة - ٤: ٢٤٢
لا يصلى الإمام ... حتى (يتحول) ٥: ٢ أن (يحول) الله رأسه رأس حمار - ٥: ١٠ إن القبلة قد (حوّلت) إلى الكعبة ٦: ١٧٩ من زوال نعمتك و (تحويل) عافيتك ٨: ٢٠٥	ح و ط	

<p>قال الوسق ستون صاعا (مختوما) بالججاجي - ١٣٠ : ٩ سقاها الله عز وجل من الرحيق (المختوم) - ٣٣٢ : ٩</p>		<p>حتى على الفلاح (خَيْيلاً) ٢٤٢ : ٤ لا (يَسْتَحْيِي) من الحق - ٣٢٧ : ٢ لم يمنعهم (الحَيَاء) أن يسألن عن الدين - ١٤٣ : ٣ إن ربكم (حَيِّ كَرِيم يَسْتَحْيِي) ١٥٥ : ٨</p>	
<p>إذا دخل الخلاء وضع (خَاتَمَهُ) ٧٤ : ١ اتخذ (خَاتَمًا) من ورق ثم ألقاه ٧٥ : ١ تلقى القُرط و (الخَاتَم) في ثوب بلال ٣٢٠ : ٦ فذكر نحو حديث (الخَاتَم) - ١٣٨ : ٩ زعم أن أبا بكر... وعليه (خاتم) رسول الله ﷺ - ١٣٩ : ٩</p>		<p>باب (خ) الخاء مطوآعاً إليك (خُبْتَا) - ١٧٥ : ٨ —**— اللهم إني أعوذ بك من (الخُبْثِ والخَبَائِث) - ٢٩ : ١٠ فليقل أعوذ بالله من (الخُبْثِ والخَبَائِث) ٣٤ : ١ وهو يدفعه (الْأَخْبَتَان) - ٢٩٥ : ١ قال فيهما (خَبْتَا) - ٤٢ : ٥</p>	<p>خ ب ت خ ب ث</p>
<p>قال (اخْتَمَهُ) بَيَّامِينَ - ٤١ : ٦ أوجب إن (خَتَمَ) - ٤٢ : ٦ مالم (تَخْتِمَ) آية عذاب برحمة - ١٤١ : ٨ —**— إعفاء اللحية زادو (الْحَتَان) - ١٩٢ : ١٠ وذكر إعفاء اللحية (والْحَتَان) ١٩٨ - ١ وألزق (الْحَتَان بِالْحَتَان) - ٢٧٧ : ٢ ألق عنك شعر الكفر و (اخْتَتِنِ) ٢٢٥ : ٣ بذت جَحَش (خَتَنَهُ) رسول الله ﷺ ٨٢ و ٩٨ : ٣</p>	<p>خ ت ن</p>	<p>كما تذهب النار (خَبَثَ) الذهب والفضة - ٢٢٠ : ٨ وإلا أصبح (خَبِيثَ) النفس ٢٢٨ : ٧ —**— قربت للنبي ﷺ (خَبْرًا) ولحماً - ٢١٧ : ٢ —**— وأعوذ بك أن (يتخبطني) الشيطان ٢١١ : ٨ —**— والوسق ستون (مختوماً) - ١٣٠ : ٩</p>	<p>خ ب ز خ ب ط خ ت م</p>

خ د ج	فهى (خَدَاجٌ) فهى خداج - ٥ : ٢٤٦ وتقول اللهم اللهم فهى (خَدَاجٌ) - ٧ : ٢٠٤	خ ر ر	فأطال القيام حتى جعلوا (يَخْرُونَ) ٧ : ٢٥ (نَخْرٌ) ساجدا - ٧ : ٤٦
خ د د	حتى رأيت يياض (خَدَّة) - ٦ : ٣٧ يسلم عن يمينه ... حتى يرى يياض (خَدَّة) - ٦ : ١٠٩ ثم سلم عن يمينه حتى رأينا يياض (خَدَّيْهِ) - ٦ : ١٢٥	خ ر ج خ ر ص	من كل ضيق (مَخْرَجًا) - ٨ : ١٨١ تلقى (خُرَصَهَا) وسخَّابَهَا - ٦ : ٣٤٠ أن (يُخْرَصَ) العنب - ٩ : ٢٠٩ إذا (خَرَصْتُمْ) لَجَدُوا - ٩ : ٢١١ إلى يهود (فَيُخْرَصُ) النخل - ٩ : ٢١٤
خ د ر	أن نخرج ذوات (الخدور) يوم العيد ٦ : ٣٠٩	خ ر ف	وما (الخرِيف) قال العام - ٨ : ٢٢٧ وكان له (خَرِيف) فى الجنة - ٨ : ٢٢٨ قال أبو داود الثلث (للخرقة) - ٩ : ٢١٤
خ د ش	خُوش أو (خُدُوش) أو كُدُوح ٩ : ٢٤٨	خ ر ق	على جرحه (خِرْقَة) ثم يمسح - ٣ : ١٩٠ على رأسه (خِرْقَة) تقيه من الشمس ٩ : ٢٨
خ د ع	وصلاتها فى (مَخَدَّعِهَا) أفضل - ٤ : ٢٦٩	خ ز ر	ومن ساق ومن (خَرَقَ) - ٨ : ٢٨٥ فأمرت لنا (بمخزيرة) - ٢ : ٨٤ وقال عصيدة مكان (خَزِيرَة) - ٢ : ٩١ و (الخنزير) واليهودى - ٥ : ٩٩
خ د م	كنامع رسول الله ﷺ (خُدَّام) أنفسنا - ٢ : ١٥٥ وكان (يخدم) النبي ﷺ - ٤ : ٤٠ ولا تدعوا على (خُدَمِكُمْ) - ٨ : ١٩٢ تصدق به على (خَادِمِك) - ١٠ : ٨	خ ز ز	وكان فيه (خَرَبٌ) وكانت فيه نخل ٤ : ٥٣

وبك (خَاصَمْتُ) وإليك حاكت ٥: ١٨١ ***	خ ص م	(خَسَفَت) الشمس - ٧: ٢٦	خ س ف
كساه الله من (خُضِر) الجنة - ٩: ٣٣٢ ***	خ ضرر	لا (يُخَسِّفَان) لموت أحد - ٧: ٤٠ ***	
بعس (يَتَخَضَّضُ) - ٣: ١٨١ ***	خ ضرر	ثم قام إلى (خَشْبَةٍ) في مقدم المسجد ٦: ١٢٧	خ ش ب
في المسجد (خَطِيئَةٌ) - ٤: ٩٠ ***	خ ط أ	وعنده من (خَشَب) النخل ٤: ٤٨ ***	
وكان لا (يُحْطُّهُ) صلاة في المسجد ٤: ٢٤٨		(خَشِيَّةً) أن يتخذها الناس سنة ٧ - ١٨١	خ ش ي
أو حط بها عنه (خَطِيئَةٌ) ٤: ٢٥٢		فقال (أَتَخَشَّيْنِ) أن أقتله - ٨: ٢٤٦	
باعديني وبين (خَطَايَا) - ٥: ١٩٣		بين متفرق (خَشِيَّة) الصدقة ٩: ١٥٨	
إلا أن (أُخْطِئَ) شيئاً لا أريده ٧: ١٧٢		أن أكون (أَخْشَاكُم) لله - ١٠: ١١٩ ***	خ ص ر
(خَطَاَاهُ) وعمده - ٧: ٢٠٦		بدى على (خَاصِرَتِي) - ٥: ٣٥٢	
يذهب الله به (خطاياها) - ٨: ٢٢٠ ***		نهى رسول الله ﷺ عن (الاختصار) في الصلاة - ٦: ٥٢ ***	
أقبل حتى (يَخْطُرَ) بين المرء ونفسه ٤: ١٧٥ ***	خ ط ر	وما (اختصنا) دون الناس بشيء إلا - ٥: ٢٣١	خ ص ص
عصا (فليخطط خطاً) ثم لا يضره ٥: ٧٩	خ ط ط	هل كان (يَخْصُ) شيئاً من الأيام؟ ٧: ٣٠٤	
فذكر حديث (الخط) - ٥: ٨١		كان هذا رخصته له (خَاصَّةً) ١٠: ١٢٨ ***	
ومنا رجال (يَخْطُون) - ٦: ٢٩		إلا بثلاث (خِصَال) - ٥: ٢٣١	خ ص ل
أو (خَطِيئَةٌ) - ٧: ٢٨٩ ***		ألا أفعل بك عشر (خِصَال) - ٧: ٢٠٦	
أو (لَتُخْطَفَنَّ) أبصارهم - ٦: ٨	خ ط ف	أربعون (خَصْلَةً) أعلاهن ٩: ٣٣٣	
		فما استطعنا أن نبليغ خمس عشرة (خَصْلَةً) - ٩: ٣٣٣	

خ ط م	يفسل رأسه (بالخَطْمِ) وهو جنب ٣: ٢٣	خ ف ق	حتى (تُخَفِّقَ) رُغُوسُهُم - ٢: ٢٤٢
		خ ف ي	أسمعناكم وما (أَخَفَى عَلَيْنَا أَخْفَيْنَا) عليكم - ٥: ٢١٩
خ ط ا	بكل (خُطْوَةٍ) عمل سنة ٣: ٢٠٩	خ ل ج	من السنة أن (يُخَفِّيَ) التشهد - ٦: ١٠٠ ولا (خَفِيَ) على مكانكم - ٧: ٣١٢
	لم (يَخْطُ خُطْوَةً) إلا رفع له بها ٤: ٢٥٢	خ ل س	عرفت أن بعضكم (خَالَجَنِيهَا) ٥: ٢٦١
	ولم (يَتَخَطَّ) أعناق الناس ٣: ٢٠٤	خ ل ط	هو (اختلاس يَحْتَلِسُهُ) الشيطان ٦: ٦ فسأله عنه (يَخْطُطُ) عليه - ٨: ٥١ أن (الخليطين) إذا كان - ٩: ١٩٢
خ ف ف	ثم تواضاً على (خُفْيِهِ) ثم ركب ٢: ١٠٢	خ ل ف	نَخَرَتْ فِي (خِلَافَةٍ) أَبِي بَكْرٍ - ٤: ٥١ نَخَرَتْ فِي (خِلَافَةٍ) عُمَانَ - ٤: ٥١ ثم كان الأمر على ذلك في (خِلَافَةٍ) أبي بكر - ٧: ٣٠٦ وصدرا من (خِلَافَةٍ) عمر - ٧: ٣٠٦
	الآذَى (يُخَفِّيهِ) فَطَهَّورَهَا التراب ٣: ٢٦٧		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (اسْتَخْلَفَ) ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ - ٤: ٣١٨ لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ و(اسْتَخْلَفَ) أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ - ٩: ١١٤
	في نعالهم ولا (خَفَافِهِمْ) - ٥: ١٢ فَتَطَّوُّهَا (بِأَخْفَافِهَا) - ٩: ٢٩٩		ما يريد هذا الرجل من أمرنا إلا (خَالَفْنَا) فِيهِ - ٣: ٣٥ (خَالَفُوا) الْيَهُودَ - ٥: ٤٢ وَاللَّهُ لَتَقِيمَنَّ صِفْوَكُمْ أَوْ (لَيُخَالَفَنَّ) اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ - ٥٢ و ٥٣ : ٥
	وَقَالَ لَعَلَّهُ (يُخَفِّفُ) عَنْهُمَا - ١٠: ٧٨ ولا يصلي وهو حَقِيفٌ حَتَّى (يَتَخَفَّفَ) - ١: ٢٩٧ (فَلْيُخَفِّفْ) فَإِنْ فِيهِمُ السَّقِيمُ ٥: ٢١٧ و ٢١٨ (يُخَفِّفُ) الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الفجر - ٧: ١٣٨		

يامروان (خَالَفَتْ) السَّنة - ٦: ٣١٥
فلما (اختلفوا) ألقى الله عليهم النوم

٨: ٢٩٩

اجلسوا (خالفوهم) - ٩: ٧

و (الْخِلْفَةُ) الحامل - ٩: ١٩٢

رأى رجلا يصلي (خَلَفَ) الصف

٥: ٧٣

لا تصلوا (خَلَفَ) النائم - ٥: ٨٥

لعلكم تقرءون (خَلَفَ) إمامكم

٥: ٢٥٢

وما (يَخْلَفُ) عنها إلا منافق بين

النفاق - ٤: ٢٣٧

و (يُخْلَفُ) عام ومُخْلَفٌ عامين

٩: ١٩٢

و (اخْلُفْهُ) في عَقْبِهِ في الغابرين

٨: ٢٥٤

إن في (خلق) السموات والأرض

١: ٢٠١

فيه (خُلِقَ) آدم - ٦: ١٨٥

واهدي لأحسن (الأخلاق)

٥: ١٦٧

أعوذ بك من... وسوء (الأخلاق)

٨: ٢٠٦

فجاء (بِخُلُوقٍ) في راحته - ٤: ١٠٢

خ ل ق

خ ل ل

خ ل ل

جعلتم (الْخُلُوقَ) في مساجدكم

٤: ١٠٢

أوصاني (خَلِيْلِي) ﷺ بثلاث

٨: ٧٠

ومن أكل فما (تَخَلَّلَ) فليَلْفِظْ

١: ١٢٧

من (خَلَّلَ) الصف - ٥٦ و ٥٧: ٥

وسُدُّوا (الْحَلَّلَ) - ٥: ٧٢

من (خَلَّلَ) الْحُجْرَةَ - ١٠: ٢٤٢

و (خَلَّلَ) الْأَصَابِعَ - ٢: ٨٤

(تَخَلَّلَ) بِهِ لِحِيته - ٢: ٩٣

إذا دخل (الْخَلَاءَ) - ١: ٢٩

إذا أتى أحدكم (الْخَلَاءَ) - ١: ٣٤

إذا دخل (الْخَلَاءَ) وضع خاتمه

١: ٧٤

إذا أراد... إلى (الْخَلَاءِ) وقامت

الصلاة - ١: ٢٩١

(التَّخَلَّى) عند قضاء الحاجة - ١: ٢٢

فوجدته (مُخَلِّيًا) وهو على نخذه

٨: ٢٤٦

فانتظرت (خُلُوتَهُ) فلما خلا سألته

١٠: ١٥٠

فرحبوا بهم و (خَلَوْا) بينهم

٩: ١٨٨

خ م ر	وسدرو لا (تَحْمَرُوا) رأسه - ٩: ١٠٩	خ ن ز ر	والحمار و (الْحَنَزِيرِ) واليهودى ٥: ٩٩
	ناولبنى (الْحُمْرَةَ) من المسجد ٣: ٣٩	خ ن س	(فَاخْتَنَسْتُ) فذهبت فاغتسلت - ٢: ٣٠٨
	وكان يصلى على (الْحُمْرَةِ) - ٥: ٤٦		فلا أقسم (بِالْحَنْسِ) الجوار - ٥: ٢٤٠
	في (الْحَمَارِ) والدَّرْع - ٥: ٢٨ و ٢٧		و (حَنْسٍ) سليمان أصبعه - ١٠: ٣١
	لا يقبل الله صلاة حائض إلا (بِحِمَارٍ) ٥: ٣٠	خ ن ص ر	يدلك أصابع رجله (بِحَنْصَرِهِ) - ٢: ٩٩
	ثم (الْحِمَارُ) ثم الملقحة - ٨: ٣١٧		بت فى بيت (خَاتَنِ) ميمونة - ٧: ٢٨٩
خ م س	ويوم (الْحَمِيسِ) قال فيه ولدت ١٠: ١٧٨	خ ول	لو كنت أعطيتها (أَخْوَالكِ) ١٠: ٦٠
	وكل أربعاء و (خميس) - ١٠: ١٨٩		فبادر المسجد (مَخَافَةَ) القيامة - ٧: ٤٥
	يصوم يوم الاثنين ويوم (الْحَمِيسِ) ١٠: ١٩٣	خ وف	إن (خِفْتُمْ) أن يفتكم - ٧: ٥٠
	أول اثنين من الشهر و (الْحَمِيسِ) ١٠: ١٩٥		انظروا إلى عبدى ... (يَخَافُ) منى
	يصوم ... الاثنين و (الْحَمِيسِ) ١٠: ٢١٢		قد غفرت له - ٧: ٥٧
	فقال (خَمَشًا) هذه - ٥: ٢٣٠		كان إذا (خاف) قومًا قال اللهم ٨: ١٩٦
خ م ش	أن لا (يَخْمَشَ) وجهها - ٨: ٢٨٦		والجبل والمرضع إن (خَافَتَا) على
	أو (خُمُوشٍ) أو كُدُوح - ٩: ٢٤٨		أولادهما - ١٠: ٢٩
خ م ص	في (خَمِصَةٍ) لها أعلام - ٦: ٩	خ ون	وأعوذ بك من (الْخِيَانَةِ) فإنها ٨: ٢٠٧
	يا رسول الله (الْخَيْصَةُ) كانت خيرا - ٦: ١١		أنكم كنتم (تَخْتَانُونَ) أنفسكم - ١٠: ٢١
	استسقى رسول الله ﷺ وعليه (خَمِصَةٌ) له سوداء - ٧: ٥	خ ب	(فَاخْتَنَ) رجل نفسه فجاءه ١٠: ٢١
			فقالت (خَيْيَةً) لك - ١٠: ٢٣

باب (د) الدال	يعلمنا (الاستخارة) - ٨: ١٩٧	خ. ي. ر.
وما ينوبه من (الدواب) والسباع -	(فَتَخَيَّرْتُ) عليه إبله - ٩: ١٧٥	
١: ٢٢٣	لا (خَيْرَ إِلَّا خَيْرٌ) الآخرة - ٤: ٥٣	
وما من (دَابَّةٌ) إِلَّا وَهِيَ مُسَيِّخَةٌ	(خَيْرٌ) صفوف الرجال - ٥: ٦٩	
٦: ١٨٠	(خير) يوم طلعت فيه الشمس -	
أَنْ يُصَلِّينَ عَلَى (الدَّوَابِّ) - ٧: ٨٦	٦: ١٨٠	
وجد (دابته) على باب المسجد ٧: ٣٢٦	قد أبدلكم الله (خَيْرًا) منهما يوم	
أَتَى (بِدَابَّةٍ) فركب - ٩: ٨	الآضحى - ٦: ٣٠٥	
***	إذا حضرتم الميت فقولوا (خَيْرًا)	
تكبر الله (دُبْرُ) كل صلاة - ٨: ١٦٨	٨: ٢٥٠	
لا تَدْعُنْ فِي (دُبْرٍ) كل صلاة ٨: ١٨٥	فمن تَطَوَّعَ (خَيْرًا) فهو خيرٌ له - ١٠: ٢٧	
أَنْ أَقْرَأَ بِالْمَعْزُودَاتِ (دُبْرٍ) كل صلاة	***	
٨: ١٨٦	حتى يتبين لكم (الْحَيْطُ) الأبيض -	خ. ي. ط.
فوجد حركة في (دُبْرِهِ) أحدث	١٠: ٦٩	
٢: ١٨٠	***	
(فَأَدْبَرَ) الرجل وهو يقول - ٣: ٢٧٦	من أسبل إزاره (خِيَلًا) - ٥: ٢٤	خ. ي. ل.
نودى بالصلاة (أَدْبَرَ) الشيطان وله	ركعات يُحْيِلُ) إِلَى أَنَّهُ يَسْقَى بَيْنَهُنَّ -	
٤: ١٧٤	٧: ٢٨٢	
أَتَى الصَّلَاةَ (دَبَّارًا) والدُّبَارَ - ٤: ٣١٤	أَذْنَابُ (خَيْلٍ) شَمْسٍ - ٦: ١١٧	
وأعوذ... في سبيلك (مُدْبِرًا) -	لا تَدْعُوهُمَا وَإِنْ طَرَدْتُمْ (الْحَيْلَ) -	
٨: ٢١١	٧: ١٤١	
وكانت (دَبَّرَتْ) غلاما لها وجارية	رَأَيْنَا (خَيْلَنَا) وراء ظهورنا - ٩: ٢٨	
٤: ٣١٠	ليس في (الْحَيْلِ) وَالرَّقِيقِ - ٩: ١٩٧	
***	عَفَوْتُ عَنْ (الْحَيْلِ) وَالرَّقِيقِ - ٩: ١٦٧	
الحصير والفروة (المدبوغه) ٥: ٤٨	***	
***	(خَيْمَةً) فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ - ٨: ٢٣١	خ. ي. م.

د ث ر	في ركة و (الْمُدَّر) والمزمل - ٨:١٢	د ر ع	(فَدَّرَج) بُنِيَ لها وهي غافلة ٩: ٢٤٦
	ذهب أصحاب (الدُّثُور) بالأجور - ٨: ١٦٨		احتبس (أَدْرَاعَهُ) - ٩: ٢٤٣
د ج ج	فكانما قَرَّبَ (دَجَاجَةً) - ٣: ٢١٥		يكون لإحدانا (الدَّرْعُ) ٣: ٢٣٥
د ج ل	ومن شر المَسِيحِ (الدَّجَالِ) - ٦: ٩٧		و (الدَّرْعُ) السانغ - ٥: ٢٧
	من فتنة المَسِيحِ (الدَّجَالِ) - ٨: ٢٠٤		إذا كان (الدَّرْعُ) سابغا يغطي - ٥: ٢٨
د ح س	بين الجلد أو اللحم (فَدَحَسَ) - ٢: ٢٠٩	د ر ق	ثم (الدَّرْعُ) ثم الخنار - ٨: ٣١٧
د ح ض	إذا (دَحَضَت) الشمس - ٣: ٣١٦	د ر ن	ومعه (دَرَقَةٌ) ثم استبر بها - ١: ٨٥
د خ ر	من خير فلان (أَدَّخَرَهُ) عنكم - ٩: ٢٨٢		ولا يعطي الهرمة ولا (الدَّرَنَةُ) ٩: ١٨١
د خ ن	(والدُّخَانُ) وإذا الشمس كَوَّرت - ٨: ١٢	د ر ه م	فليتصدق (بدرهم) أو نصف ٦: ١٩٧
د ر أ	(وَلْيَدْرَاهُ) ما استطاع - ٥: ٨٩		في كل أربعين (درهما درهم) - ١٣١ و ١٥٨ و ٩: ١٦٧
	فما زال (يُدَارِئُهَا) حتى لَصِقَ - ٥: ١٠٣		والأوقية أربعون (درهما) - ٩: ٢٥١
	و (أَدْرِغُوا) ما استطعتم فإنما هو شيطان - ٥: ١١٥		خير من أربعين (درهما) - ٩: ٢٥٢
	(أَدْرِغُوا) ما استطعتم فإنه شيطان ٥: ١١٦		عشرين (درهما) - ٩: ١٤٠
د ر ج	في سُوْقِهِ خمساً وعشرين (دَرَجَةً) وذلك - ٤: ٢٥٢	د ر م	ففيها خمسة (دراهم) - ٩: ١٦٤
	(فَادْرِجْ) في ثيابه - ٨: ٢٨٩	د ع أ	من يزيد على (درهم) - ٩: ٢٧٧
	قالت (أَدْرِجْ) رسول الله ﷺ - ٨: ٣٠٩		وقد أصاب عشرة (دراهم) - ٩: ٢٧٨
	ثم الملحفة ثم (أَدْرِجَتْ) بعد ٨: ٣١٧		ثم قال إن له (دَسَمًا) - ٢: ٢٢٨
			وكان مُجَاب (الدَّعْوَةُ) - ٧: ٧٦
			فجعلت (تَدْعُو) على من سرقها ٨: ١٦١
			وأنا (أَدْعُو) بأصبعي - ٨: ١٦٢
			أى (دعوة كان يدعو) بها النبي

وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ ۚ ١٨٢ و ١٨٣ : ٨

أكثر (دَعْوَةٌ يَدْعُو) بها اللهم آتنا ٨١: ٨٢
إنكم لا (تَدْعُونَ) أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا -

٨ : ١٨٨

لا (تَدْعُوا) على أنفسكم - ١٩١ و

٨ : ٢٥٤

إذا (دَعَا) الرجل لأخيه بظهر الغيب

٨ : ١٩٤

إن أسرع (الدُّعَاءُ) إجابة - ١٩٥ : ٨

ثلاث (دَعَوَاتٍ) مستجابات ٨ : ١٩٥

فيهدى لك أو (يَدْعُوكَ) - ٢٧١ : ٩

فَيَتَّخِذْنَهُ (دَعْلًا) - ٢٦٦ : ٤

أن (يتدافع) الناس - ٢٩٥ : ٤

في أمته حَدَّثَنَا قَالَ (فَدَفَعْنَا) فَاِذَا هُوَ - ٣٠ : ٧

فليحفر (لِيَدْفِنَهُ) - ٩١ و ٩٢ : ٤

لذي فقر (مُدْقِعٍ) أولدى - ٢٧٨ : ٩

يحمل علينا (فَيَدْفِنُنَا) وَيَحْطِمُنَا - ٢٨ : ٩

ثَرًّا كَثْرًا (الدَّقْلُ) - ١١ : ٨

أم الناس بالمداين على (دُكَّانٍ) - ٣٢٠ : ٤

وقام على (دُكَّانٍ) يصلى - ٣٢١ : ٤

إذا تَوْضَأَ (يَدْلُكُ) أصابع رجله

بمخصره - ١٠٠ : ٢

(يدلك) يده بالأرض إذا استنجى ١٠٦٣ : ١

ووضعه على فيه ثم (دَلَّكَه) ١٠٢ : ٤

ثم (دَلَّكَه) بنعله - ١٠٦ : ٤

و (يَدْلُكُونَهُ) بالقميص - ٢٩٩ : ٨

فنتظر إلى (دَلَّه) - ٥٣ : ٦

ماحق الإبل ؟ ... وإعارة (دَلَّوْهَا)

٩ : ٣٠٤

عارية (الدَّلْوُ) والقدر - ٢٩٨ : ٩

فأتى (دَمِثًا) في أصل جدار - ٢٦ : ١

في الذي يأتي امرأته ... يتصدق

(بدينار) - ٤٥ : ٣

إذا أصابها في أول الدم (فدينار) ٤٨ : ٣

وقع الرجل بأهله ... بنصف

(دينار) - ٥٠ : ٣

أن يتصدق بخمسة (دينار) - ٥١ : ٣

حتى يكون لك عشرون (دينارا)

٩ : ١٦٤

ومن كل حالم ... (دينارا) أو عدله

٩ : ١٧٢

كالثوب الأبيض من (الدَّنَسِ) ١٩٤ : ٥

إني لأحسن (دَنَدَنَتَكَ) وَلَا دَنَدَنَةً

معاذ - ٢١٦ : ٥

حَوَّلَهُمَا (نَدْنَدُنْ) - ٢١٦ : ٥

وإني لأدري ما (دَنَدَنَتُكَ) وَلَا

د ل ل

د ل ا

د م ث

د ن ر

د ن س

د ن ن

د غ ل

د ف ع

د ف ن

د ق ع

د ق ق

د ق ل

د ك ن

د ل ك

ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في (دورهم) - ۹: ۱۹۵	دول	دَنَدَنَةٌ (مَعَاذ - ۵: ۲۱۶) وبعد ما يرضى من أمر (الدنيا)	دن ۱
(نُدَالُ عَلَيْهِمْ وَيُدَالُونَ) علينا ۷: ۸ لا يبولن أحدكم في الماء (الدائم) - ۲۴۳ و ۱: ۲۴۸	دوم	والآخرة - ۵: ۱۸۵ ينزل ربنا ... إلى سماء (الدنيا) - ۷: ۲۳۹ كما كنت ترتل في (الدنيا) فإن منزلك - ۸: ۱۲۳	
أحب العمل إلى الله (أدومه) ۷: ۳۰۲ يسمع (دوى) صوته ولا يفقهه ۳: ۲۷۶	دوى	فقال كلمة ما يسرني أن تلي بها (الدنيا) - ۸: ۱۶۲	
كان عمله (ديمة) - ۷: ۳۰۴	دى م	حين من (الدهر) - ۶: ۲۲۴ لم يقض عنه صيام (الدهر) - ۱۰: ۱۳۶	دهر
وضلّع (الدين) وغلبة الرجال ۸: ۲۰۳ همك وقضى عنك (دينك) ۸: ۲۱۳	دى ن	فهذا صيام (الدهر) - ۱۰: ۱۷۴ كيف بمن يصوم (الدهر) - ۱۰: ۱۷۴	
فعالجا عن (دينك) - ۲: ۳۰۱		وذلك مثل صيام (الدهر) - ۱۰: ۱۷۹ فإذا أنت قد صمت (الدهر) - ۱۰: ۱۸۹	
لو كان (الدين) بالرأى - ۲: ۱۴۵ أن يسألن عن (الدين) - ۳: ۱۴۳		بست من شوال فكأنما صام (الدهر) - ۱۰: ۱۹۰	
فأهمني (ديني) - ۳: ۱۸۱		وقال هن كهينة (الدهر) - ۱۰: ۲۱۱	
مالك يوم (الدين) - ۵: ۲۴۶ رضينا بالله رباً وبالإسلام (ديناً) ۱۰: ۱۷۴		من هذا (الدهقان)؟ قالوا هذا أنس ۹: ۲۸	دهقون
باب (ذ) الذال		مع رسول الله ﷺ في (دار) رجل - ۲: ۲۲۱	دور
فإنما يأكل (الذئب) القاصية - ۴: ۲۳۱ فإذا (الذئب) قد ذهب بشاة - ۶: ۲۹	ذاب	ببناء المساجد في (الدور) - ۴: ۶۱ شاسع (الدار) - ۴: ۲۴۱	
فأخذ برأسي أو (بذؤابتي) - ۴: ۳۴۱	ذئب	لقد هممت أن أبث رجلاً في (الدور) - ۴: ۱۵۱	
لها (ذباب) فنكستها - ۵: ۲۱		شكوتهم جذب (دياركم) - ۷: ۱۳	
هو (ذباب) غيث - ۹: ۲۰۵		السلام عليكم (دار) قوم مؤمنين ۹: ۱۰۳	

ذخر	على رجليه من (الإذخر) - ٨: ٣١٥ —**—	فما (ذَنِي) أن كنتُ حفظت ونسوا ٧: ١٤٥
ذرع	فليفرش (ذراعيه) على نخديه - ٥: ٣١٣ ولا يفترش (ذراعيه) - ٥: ٣٤٨ واضـما (ذراعه) (البنى على نخذه البنى - ٦: ١٠٥	أوقال (ذَنُوبًا) من ماء - ٣: ٢٥٥ كأنها (أذنان) خيل شمس - ٦: ١١٧ —**— إذا ذهب (المذهب) أبعد - ١: ٢٢
ذرا	من (ذَرَعَهُ) قِيء - ١٠: ١٤٦ ثم (ذَرَعَتْهُ) فإذا عرضها سته أذرع - ١: ٢٤٠ (فأذرعهما أذراعًا) ثم أهويت - ٢: ١٠٩ —**— قدرق و(الذاريات) - ٥: ٢٦٩ والطور و(الذاريات) في ركعة - ٨: ١١ —**—	يذهب الله به خطاياهم... خَبَثَ (الذهب) والفضة - ٨: ٢٢٠ مَسْكَنَانِ غُلِيظَتَانِ مِنْ (ذَهَبٍ) ٩: ١٣٤ أَلْبَسَ أَوْضاحاً مِنْ (ذَهَبٍ) ٩: ١٣٦ يعني في (الذهب) حتى يكون لك ٩: ١٦٤ وما الغني؟ ... أو قيمتها من (الذهب) - ٩: ٢٤٨ جاء رجل بمثل بيضة من (ذهب) - ٩: ٣٢٤ —**—
ذفر	فلتغتسل و(لَتَسْتَذْفِرْ) بثوب - ٣: ٦٥ —**—	فأمر لي رسول الله صلى الله عليه
ذقن	مأمنهم رجل إلا و(ذَقْنَهُ) في صدره - ٨: ٢٩٩ —**—	وسلم (بذود) وبغتم - ٣: ١٨١ ليس فيما دون خمس (ذود) صدقة - ٩: ١٢٣
ذكر	فإذا نسيت (فذكروني) - ٦: ١٤٦ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله - ١: ٣٢٤ و ٣٢٠	في كل خمس (ذود) شاة - ٩: ١٣٩ —**— إني امرأة أظيل (ذيلي) وأمشي - ٣: ٢٦٢
ذنب	المذني فاغسل (ذَكَرَكَ) - ٢: ٢٥٧ ليغسل (ذَكَرَهُ) وأثنيته - ٢: ٢٦٢ —**— غفرله ما تقدم من (ذنبه) - ٢: ٢ و ٧: ٣٠٦	باب (ر) الرأ خمس كلها في (الرأس) - ١: ١٩٧ توضأ عندها فمسح (الرأس) كله ٢: ٥٨

سمى الذِّكْرُ (رَبَاعِيًّا وَالْأُنْثَى رَبَاعِيَّةً)

٩: ١٩٢

وكل (أربعاء) وخميس ١٠: ١٨٩

فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ (تَرْتَعُ) - ٥: ١١٠

اقْرَأْ (أَرْتَقِ) وَرَتِّلْ - ٨: ١٢٣

وَأَرْتَقِ وَ (رَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ) -

٨: ١٢٣

رَثَ الْبَيْتِ (رَثُ) الْهَيْئَةِ - ٨: ١٣١

وَهُمْ (يَرْجِزُونَ) - ٤: ٥٣

أَوْسْتَنْجِي (بِرَجِيعٍ) أَوْ عَظْمٌ - ١: ٣٦

أَوْسْتَنْجِي (بِرَجِيعٍ) دَابَّةٌ - ١: ١٣٣

بِسُورَةِ الْفَتْحِ وَهُوَ (يَرْجِعُ) - ٨: ١٢٧

فَلَمْ يَجِبْهُ (فَاسْتَرْجَعَ) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ تَلِيَهُ وَسَلَّم - ٨: ٢٤٣

فَلْيَقُلْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ (رَاجِعُونَ) -

٨: ٢٥٦

خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ (يَرْجِعْ) مِنْ

ذَلِكَ بَشِيءٌ - ١٠: ١٩٦

بِالصَّلَاةِ أَوْ حَزَكَ (بِرَجْلِهِ) - ٧: ١٥٠

يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ (فَارْجُلُهُ) - ١٠: ٢٣٩

(فَارْجُلُهُ) وَأَنَا حَائِضٌ - ١٠: ٢٤٢

فَسَحَّ مَقْدَمَ (رَأْسِي) قَالَ تَقُولُ - ٤: ١٣٥

فَأَخَذَ (بِرَأْسِي) أَوْ بَذُوَابِي - ٤: ٢٤١

أَنْ يَحُولَ اللَّهُ (رَأْسُهُ رَأْسُ) حِمَارٍ - ٥: ١٠

وَضَعَ (رَأْسَهُ) بِذَلِكَ الْمَنْزِلَ مِنْ بَيْنِ

يَدَيْهِ - ٥: ١٢٧

وَكَانَ إِذَا رَكِعَ لَمْ يُشْخَصْ (رَأْسُهُ) -

٥: ١٩٩

فَوَضَعَتْ يَدِي عَلَى (رَأْسِي) فَقَالَ

مَالِكُ؟ - ٦: ٥٦

لَوْ كَانَ الدِّينَ (بِالرَّأْيِ) لَكَانَ - ٢: ١٤٥

أَشْيَ سَمِعْتَهُ؟ ... أَمْ شَيْءٌ مِنْ (رَأْيِكَ)؟

١٠: ٤٧

لِأَنهَا (الرُّوْيَا) حَقٌّ فَقِمَ مَعَ بِلَالٍ - ٤: ١٣٠

وَسَمِيَ نَصْرًا صَاحِبَ (الرُّوْيَا) - ٨: ١٥٨

إِلَّا أَنْ يَشَاءَ (رَبُّهَا) وَفِي الرَّقَّةِ - ٩: ١٤٠

فَيَرْمُونَ النَّاسَ (بِالتَّرَايُثِ) - ٦: ١٩٢

أَوْ (الرَّبَائِثُ) - ٦: ١٩٢

الصَّلَاةِ فِي (مَرَابِضِ) الْغَنَمِ - ٢: ٢٠٠

وَيَصِلُ فِي (مَرَابِضِ) الْغَنَمِ - ٤: ٥٣

فِي (مَرَابِضِ) الْغَنَمِ فَقَالَ صَلُّوا فِيهَا -

٤: ١١٩

(مَرَابِطُ) بِحُضْنِ بَابِ الْيُونِ - ١: ١٣٨

(أَرْبِعُوا) عَلَى أَنْفُسِكُمْ - ٨: ١٨٩

رت ع

رت ق

رت ل

رت ث

رج ز

رج ع

رج ل

رأى

رب ب

رب ث

رب ض

رب ط

رب ع

وينسأله في أثره فليصل (رحمة) ١٠:٩
أنا الرحمن وهي (الرحم) شقت -

١٠:١١

لايمز بآية (رحمة) إلا وقف - ٥:٣١٩
إلى الصلاة فإن (الرحمة) تواجهه ٦:٥٥
أتعجبون (لرحم) أم الأفراخ فراخها -

٨:٢١٦

لأنها (رحمة) يضعها الله في قلوب -

٨:٢٧٥

أزيز كآزيز (الرحي) من البكاء ٥:٣٥٣

إن الماء من الماء كانت (رخصة)

رخصاً - ٢:٢٧٦

فأنزل الله تعالى (رخصة)

التطهر - ٣:١٥٢

لو (رخص) لهم في هذا لا وشكوا -

٣:١٥٧

ما نجدك (رخصة) وأنت تقدر على

الماء ؟ - ٣:١٩٠

فهل لي (رخصة) أن أصلي في بيتي؟ ٤:٢٤١

أن يصلين على الدواب قالت لم

(يرخص) - ٧:٨٦

و (رخص) في الركعتين بعد العصر -

٧:١٨٥

في تعجيل الصدقة قبل أن تحل

(فرخص) له - ٢:٤٤

من قبل (رجلي) القبر - ٩:٦٠

بخصلة منها (رجاء) ثوابها - ٩:٣٣٣

والله إني (لأرجو) أن كون - ١٠:١١٩

(فرحبوا) بهم واخلوا بينهم - ٩:١٨٨

فوجدنا (مرأحيض) قد بنيت - ١:٤٧

من (الرحيق) المنخوم - ٩:٣٣٢

صلى الظهر ثم (ارتحل) - ٧:٥٨

أناخ (راحته) ثم جاس يبول إليها -

١:٥١

واستترت (بالراحلة) واغتسلت -

٣:١٨٥

وهو مستند إلى (راحته) - ٤:٢٠

يسبح على (راحته) أي وجهه - ٧:٨٢

وقصته (راحته) فسات - ٩:١٠٩

على حقيية (رحله) - ٣:١٣٧

قد صلينا في (رحالنا) - ٤:٢٨٥

مثل مؤخرة (الرحل) فلا يضرك -

٥:٧٧

فنادى الصلاة في (الرحال) - ٢:٢٠٢

٢٠٤ و ٢:٢٠٥

ليصل من شاء منكم في (رحله) - ٦:٢٠٦

بغير إثم ولا قطع (رحم) قالوا - ٨:١٠٢

ر ج ا

ر ح ب

ر ح ض

ر ح ق

ر ح ل

ر ح ي

ر ح ص

ر ح م

وَقَلْبَ أَوْ حَوْلَ (رِدَاءَهُ) وَهُوَ - ٧: ١٣ ثُمَّ لَبَّيْتَهُ (بِرِدَائِي) فَجَنَّتْ بِهِ - ٨: ١٣٦ *** شماله يمينه على (الرُسْغ) فوق السرة ٥: ١٦٤ على ظهر كفه... و (الرُسْغ) والساعد - ٥: ١٢٩ *** وهو يقرأ و (المُرْسَلَات) عُرْفًا ٥: ٢٣٣ ومن قرأ و (المرسلات) فبلغ ٥: ٣٣٥ على (رُسْلِكًا) إنها صفية - ١٠: ٢٤٣ *** (فَرَشَّ) على رجله اليمنى وفيها النعل - ٢: ٧٧ فلم يكونوا (يُرْشُون) شيئاً - ٣: ٢٦٠ *** يتمون الصّفوف... و (يترأصون) في الصف - ٥: ٥١ *** (رَضَخَ) لنا من النّبيء - ٣: ١٣٧ *** كأنه على (الرّضف) - ٦: ١٠٨ *** شهد عندي رجال (مَرْضِيُونَ) - ٧: ١٧٠ (رَضِيتُ) بالله ربّاً وبالإسلام ٨: ١٩٠ ثم (رَضْنِي) به - ٨: ١٩٧ إن الله تعالى لم (يَرْضَ) بحكم نبي ولا غيره في الصدقات - ٩: ٢٥٦	رس غ	رس ل	رش ش	ر ص ص	رض خ	رض ف	رض ي
يُسْرًا لِمَن بَقِيَ و (رُخْصَةً) ومنفعة - ١٠: ٢١ كانت (رُخْصَةً) للشيخ الكبير والمرأة ١٠: ٢٩ وكان إبراهيم (يرُخِّصُ) أن يكتحل الصائم - ١٠: ١٠٦ فإذا الذي (رُخِّصَ) له شيخ... شاب - ١٠: ١١٥ ولإنما كان هذا (رُخْصَةً) له خاصة - ١٠: ١٢٨ يوماً من رمضان في غير (رُخْصَةٍ (رُخِّصَهَا) الله ١٠: ١٣٦ فلما قدم على رأى (رُخِّصَ) السّعر - ٩: ٢٤٠ *** حتى تطمئن مفاصله و (تسترخي) - ٥: ٣٠٤ في شدة ولا (رَخَاءً) - ٧: ٨٦ *** وأبو بكر (رَدِّفَهُ) وملاً بنى النّجار - ٤: ٥٣ كان (يَرْدِفُ) مولاه - ١٠: ٢٦٤ *** وأعوذ بك من (التّردي) ٨: ٢١١ طارق به (رِدَاءَهُ) فاشتمل - ٥: ١٦ مُغْضِبًا يجر (رِدَاءَهُ) - ٦: ١٤٣ وحول (رِدَاءَهُ) ورفع يديه - ٧: ٢							
				رخ ١		رد ف	رد ي

ر ط ب	يُفْطِرُ عَلَى (رُطَبَاتٍ) قَبْلَ أَنْ يَصْلَى - ١٠: ٧٩	ر ف د	فَلَا (يُرْفُثُ) وَلَا يَجْهَلُ - ١٠: ٨٩ —**— نَفْسُهُ (رَافِدَةً) عَلَيْهِ كُلَّ عَامٍ - ٩: ١٨١ —**— فَمَا رَأَيْتَ مَعْلَمًا قَطُّ (أَرْفَقَ) مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦: ٣٥
ر ط ل	وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ (رُطَبٍ) وَيَابِسٍ ٤: ١٧٣ —**— يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءِهِ يَسْعَ (رُطْلَيْنِ) - ١٠: ٣١٠ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ (بِرُطْلَانَا) ... أُرْطَالًا وَتِلْكَ - ٢: ٣٣٤ —**—	ر ف ق	فَقُلْتَ (مُرَافَقَتُكَ) فِي الْجَنَّةِ - ٧: ٢٤٨ إِلَى (الْمُرْفَقِ) ثَلَاثًا - ٢: ٢ وَمَدَّ (مُرْفَقَهُ) الْإِيمَانُ عَلَى نَخْذِهِ ٥: ١٢٨ —**— ثُمَّ غَسَلَ (مُرَافِقَهُ) وَأَفَاضَ عَلَيْهِ ٣: ١٠ —**— وَلَمْ يَتَخَطَّ (رَقَبَةً) مُسْلِمٌ - ٦: ٢٨٠ فَهَلْ تَجِدُ مَا تَعْتَقُ (رَقَبَةً) - ١٠: ١٢١ —**— ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ (رَقَدْنَا) ثُمَّ خَرَجَ - ٢: ٢٣٧
ر ع د	(فَرَعَدَتْ) وَبَرَقَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ ٧: ١٣ (تَرَعَّدُ) فَرَانِصُهُمَا - ٤: ٢٨٥ —**—	ر ف غ	ثُمَّ غَسَلَ (مُرَافِقَهُ) وَأَفَاضَ عَلَيْهِ ٣: ١٠ —**— وَلَمْ يَتَخَطَّ (رَقَبَةً) مُسْلِمٌ - ٦: ٢٨٠ فَهَلْ تَجِدُ مَا تَعْتَقُ (رَقَبَةً) - ١٠: ١٢١ —**— ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ (رَقَدْنَا) ثُمَّ خَرَجَ - ٢: ٢٣٧
ر ع ي	تَتَنَاقَبُ (الرَّعَايَةُ رَعَايَةً) لِابْنَانَا ٢: ١٥٥ يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ (رَاعِي) غَمٍّ ٧: ٥٦ —**—	ر ق ب	ثُمَّ غَسَلَ (مُرَافِقَهُ) وَأَفَاضَ عَلَيْهِ ٣: ١٠ —**— وَلَمْ يَتَخَطَّ (رَقَبَةً) مُسْلِمٌ - ٦: ٢٨٠ فَهَلْ تَجِدُ مَا تَعْتَقُ (رَقَبَةً) - ١٠: ١٢١ —**— ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ (رَقَدْنَا) ثُمَّ خَرَجَ - ٢: ٢٣٧
ر غ ب	(أَتَرَعَبَ) عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٠: ١٥٨ - ٢ إِنْ قَوْمًا (رَغَبُوا) عَنْ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ١٠: ١٦١ —**—	ر ق د	ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ (رَقَدْنَا) ثُمَّ خَرَجَ - ٢: ٢٣٧ عَلَى الْفَرَاشِ الَّذِي (يَرَقُدُ) عَلَيْهِ ٥: ١٠٧ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ (فَارْقُدْ) - ٧: ٢٢٧ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ (رَقَدَ) عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ٨: ٢٨٤ أَوْ قَالَ لَا بَدَّ مِنْ نَوْمَةٍ أَوْ (رَقْدَةٍ) - ١٠: ١٦٣ —**—
ر غ م	وَكَانَتِ السَّجْدَتَانِ (مُرْغَمَتَيْنِ) الشَّيْطَانِ ٦: ١٥٠ سَمِيَ سَجْدَتِي السَّهْوِ (الْمُرْغَمَتَيْنِ) ٦: ١٥٣ فَالسَّجْدَتَانِ (تَرْغِيمٌ) لِلشَّيْطَانِ ٦: ١٥٤ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَهِيَ (رَاغِمَةٌ) مَشْرُكَةٌ ... أَفَاصِلُهَا ٩: ٣١٥ - ٢ —**—	ر ق ع	عَلَى الْفَرَاشِ الَّذِي (يَرَقُدُ) عَلَيْهِ ٥: ١٠٧ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ (فَارْقُدْ) - ٧: ٢٢٧ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ (رَقَدَ) عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ٨: ٢٨٤ أَوْ قَالَ لَا بَدَّ مِنْ نَوْمَةٍ أَوْ (رَقْدَةٍ) - ١٠: ١٦٣ —**—
ر ف ث	أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ (الرَّفْثُ) إِلَى نَسَائِكُمْ - ١٥٢: ٤ و ١٠: ٢٣ مِنَ اللَّغْوِ وَ (الرَّفْثُ) وَطُعْمَةٌ ٩: ٢١٨	ر ق ق	غَزْوَةٌ ذَاتُ (الرَّقَاعِ) فَأَصَابَ ٢: ٢٣٠ —**— عَفَوْتُ عَنِ الْخَيْلِ وَ (الرَّقِيقِ) فَهَاتُوا ٩: ١٦٧ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَ (الرَّقِيقِ) زَكَاةٌ ٩: ١٩٧

إلا زكاة الفطر في (الريق) - ٩: ١٩٧		الشیطان - ٣: ٩١	
فَاتَّخَذَ مِنْهَا (مِرْقَاتَيْنِ) - ٦: ٢٣٧	رقى	فَرَأَيْتَ (مِرْكَنَهَا) لَأَن دَمَا - ٣: ٦٧	ركن
لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ اللَّيْلِ ١: ٥٣		تَغْتَسِلُ فِي (مِرْكَنٍ) فِي حَجَرَةٍ أَخْتَهَا - ٣: ٩٨	
فَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا دُونَ السُّرَّةِ وَفَوْقَ (الرُّكْبَةِ) - ٤: ١٢٣	ركب	أَوْ (رَكْوَةٍ) فَاسْتَنْجَى - ١٠: ١٦٤	رك ١
إِذَا سَجَدَ وَضَعَ (رُكْبَتَيْهِ) قَبْلَ يَدَيْهِ - ٥: ٢٧٥		إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ قَيْدَ (رُحْمَيْنِ) ٧: ٣٠	رم ح
فَلَمَّا سَجَدَ وَقَعْنَا (رُكْبَتَاهُ) إِلَى الْأَرْضِ - ٥: ٢٧٩		فَتَرَفَعَ قَيْسَ (رُحْمًا أَوْ رُحْمَيْنِ) - ٧: ١٧٢	
وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِيَنَا عَلَى (الرُّكْبِ) - ٥: ٣١٣		حَتَّى يَبْدُلَ (الرُّحْمُ) ظِلَّهُ - ٧: ١٧٢	رم د
وَأَعْتَمَدَ عَلَى (رُكْبَتَيْهِ) وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ - ٥: ٣٤٧		حَمَارًا تَرْكَبُهُ فِي (الرَّمْضَاءِ) وَالظُّلَّةِ - ٤: ٢٤٨	رم ض
فَقَالَ اسْتَعِينُوا (بِالرُّكْبِ) - ٥: ٣٥١		شَهْرَ (رَمَضَانَ) الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ - ٤: ١٥٨	
فِي (رُكْبَةٍ) وَمَعِيَ إِدَاوَةٌ - ٢: ١٠٩		مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي (رَمَضَانَ) - ٧: ٢٦٩	
سَيَأْتِيَكُمْ (رُكْبٌ) مُبْغَضُونَ - ٩: ١٨٨		يُرْغَبُ فِي قِيَامِ (رَمَضَانَ) مِنْ غَيْرِ - ٧: ٣٠٦	
فَلَتَقِ (رُكْبًا) فَسَلِمَ عَلَيْهِمْ - ١٠: ٢٧٦		صَمْنَا... (رَمَضَانَ) فَلَمْ يَقُمْ بِنَاشِئِنَا - ٧: ٣١٣	
ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ وَجَّهَهُ (رُكْبَاهُ) ٧: ٨٣		أَنَاسٌ فِي (رَمَضَانَ) يَصْلُونَ فِي نَاحِيَةٍ - ٧: ٣١٧	
إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ... أَعْنَاقِ (رُكَابِكُمْ) ٨: ١٨٨		ثُمَّ يَصُومُ لِرُؤْيَا (رَمَضَانَ) - ١٠: ٤٢	
فَلَمْ أَكُنْ (لَا رُكْبًا) وَهُمْ يَمْشُونَ - ٩: ٨		اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ	
الماء (الرَّاكِدِ) - ١: ٢٤٣	رك د		
إِنَّمَا هَذِهِ (رُكُضَةٌ مِنْ رُكُضَاتِ)	ركض		

(أَرَمْتُ) - ٨: ١٩١		(رمضان) - ١٠: ٦١	
وعلى (أَرَنْبَتِهِ) أثر طين - ٥: ٣٤٥	رن ب	يُصْبِحُ جُنْبًا فِي (رَمَّضَانَ) مِنْ جَمَاعٍ - ١٠: ١١٩	
٦: ٧٧		لَا يَقُولُونَ أَحَدُكُمْ إِنِّي صَمْتُ (رَمَضَانَ)	
ولقد (رَهَبْتُ) أَنْ تَبْكَفَنِي بِهَا - ٦: ٤٩	ره ب	كله - ١٠: ١٦٣	
ذَا كَرَا لَكَ (رَاهِبًا) لَكَ مَطْوَاةٌ - ٨: ١٧٤		حَقًا صَمُ (رَمَضَانَ) وَالَّذِي يَلِيهِ - ١٠: ١٨٩	
وهو في (رَهْطٍ) مِنْ أَصْحَابِهِ - ٣: ١٨١	ره ط	يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ (رَمَضَانَ) - ١٠: ٢٢١ و ٢٢٩	
أَجَلٌ أُرْسِلْنِي إِلَيْكَ (رَهْطٌ) - ٧: ٣٢٤		وجعل رسول الله ﷺ (يرمقني)	رم ق
وينهى عن (الرَّوْثِ) والرَّمة - ١: ٤٣	روث	وَأَنَا لَا أَشْعُرُ - ٥: ٢١	
إِنَّهُ أَمْنُكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ (رَوْتَةٍ)		(رَمَقْتُ) مُحَمَّدًا ﷺ فِي الصَّلَاةِ - ٥: ٢٩٦	
١: ١٤١		قَالَ (لَا رَمَقَنَّ) صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ٧: ٢٩٨	
إِنْ أَلَّهِ قَبْضُ (أَرْوَاحِكُمْ) حَيْثُ شَاءَ - ٤: ٣٥	روح	إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ (رَمَلٍ) - ١: ١٢٧	
رب الملائكة و(الروح) - ٥: ٣١٨		ونحن مع رسول الله ﷺ (نَرْمَلُ رَمَلًا) - ٩: ١٣	
وَأَنْتَ قَبَضْتَ (رُوحَهَا) وَأَنْتَ أَعْلَمُ - ٩: ٤٠		وينهى عن الروث و(الرَّمة) - ١: ٤٣	رم م
فجاء بخلوق في (رَاحَتِهِ) - ٤: ١٠٢		قَالَ (فَأَرَمْتُ) الْقَوْمَ - ٦: ٧٨	
ويضع (رَاحَتِيهِ) عَلَى رَكْبَتَيْهِ - ٥: ١٣١		وقد (أَرَمْتُ) ^(١) قَالَ يَقُولُونَ بَلِيَّتْ - ٦: ١٨٥	
فضع (راحتيك) على ركبتيك - ٥: ٣٠٥		وكيف تُعْرَضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ	
أَنَّهُ أَمْرٌ بِالْأَمْدِ (الْمُرُوحِ) - ١٠: ١٠٣		(١) وَضَعَ هَذَا الْفِعْلُ هُنَا بِنَاءً عَلَى مَا لَرِضَاءُ	
(فَرَوْحَتَهَا) بِالْعَشَى فَأَدْرَكَتْ - ٢: ١٥٥		صَاحِبِ الْنَهَايَةِ فِي مَادَّةِ رَمَ	
أَلَا مَا وَجَدَ (رِيحًا) بِأَنْفِهِ - ٦: ١٥٨			

باب (ز) الزاى			
<p>وتؤخذ زكاته (زَيْبًا) - ٩: ٢٠٩ أوتمر أو سلت أو (زَيْب) - ٩: ٢٢٧ أو شعير أو أقط أو (زَيْب) - ٩: ٢٣٢ فقدم ... شعير و (زَيْب) فقسم - ٩: ٢٥١</p>	ز ب ب	<p>في ليلة ذات برَد و (رِيح) - ٦: ٢٠٥ فهاجت (رِيح) ثم أنشأت - ٧: ١٦ إن كانت (الرَّيْح) لتشتد فنبادر المسجد - ٧: ٤٥ إذ غشيتنا (رِيح) وظلمة - ٨: ١١٧ حتى (يرأوح) بين رجله من طول القيام - ٨: ٧</p>	
<p>وإن كانت أكثر من (زَيْد) البحر - ٧: ١٩٠ ولو كانت مثل (زَيْد) البحر - ٨: ١٦٨</p>	ز ب د	<p>إذا بال أحدكم (فَلْيَرْتَد) لبوله - ١: ٢٦ (رُويْدًا رُويْدًا) حتى إذا تعالت الشمس - ٤: ٣٢</p>	رود
<p>وإن السماء لمثل (الزجاجة) فهاجت - ٧: ١٦</p>	ز ج ج	<p>فقليل له انصب (رَايَةً) عند حضور الصلاة - ٤: ١٤٦</p>	روى
<p>(فَزَجَرَ) النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْبِرَ الرَّجُل ليلا - ٨: ٣٠٨</p>	ز ج ر	<p>غدت الشياطين (بِرَايَاتِهَا) إلى الأسواق - ٦: ١٩٢ إذ رفعت لنا (رايات) وألوية - ٨: ٢١٥</p>	
<p>وإن كان قد فر من (الزحف) - ٨: ١٨٠</p>	ز ح ف	<p>في المرأة ترى ما (يَرِيهَا) بعد الطهر - ٣: ١٠٧</p>	رى ب
<p>رأى رجلا يظلل عليه و (الزحام) عليه - ١٠: ١٥١</p>	ز ح م	<p>ليطير له النَّصْل و (الرَّيش) - ١: ١٣٣ مُغِيثًا مَرِيثًا (مَرِيْعًا) نافعا - ٧: ١٠</p>	رى ش
<p>(لَتَزْخَرْقُهَا) كما زخرقت (اليهود والنصارى - ٤: ٤٣</p>	ز خ ر ف	<p>شيء من دم بلته (بَرِيْقَهَا) - ٣: ٢٢٨ فتقصعه (بَرِيْقَهَا) - ٣: ٢٢٨ و ٣: ٢٣٥</p>	رى ع
<p>و (أَزْرَرَهُ) ولو بشوكة - ٥: ١٨</p>	ز ر ر		رى ق
<p>فدعا (بِرَعْفَرَان) فطخ به - ٤: ٩٥</p>	ز ع ف ر		

<p>يحبون ولا (يَتَزَوَّدُونَ) ويقولون - ١٠: ٢٦٩</p>		<p>كتابا (زَعَمَ) أن أبا بكر كتبه لانس - ١٣٩: ٩</p>	<p>ز ع م</p>
<p>و (تَزَوَّدُوا) فإن خير الزاد التقوى - ١٠: ٢٦٩</p>		<p>الرجل مع الرجل (أَزْكَى) من صلاته وحده - ٢٤٤: ٤</p>	<p>ز ك ا</p>
<p>من لم يدع قول (الزور) والعمل به - ١٠: ٨٧</p>	<p>ز و ر</p>	<p>فلا أدري أكره (النزكية) - ١٠: ١٦٣</p>	
<p>من (زَارَ) قوما فلا يؤمهم - ٤: ٣١٩ فأتيته (أزوره) ليلا - ١٠: ٢٤٣</p>		<p>إن الله لم يفرض (الزكاة) إلا ليطيب ما بقى - ٩: ٣٠٦</p>	
<p>واتخذت صوفة فيها سمن أو (زيت) - ٣: ١٢٤</p>	<p>ز ي ت</p>	<p>أقرت الصلاة بالبرو (الزكاة) - ٦: ٧٩</p>	<p>ر م ل</p>
<p>فابعثوا (زيت) يسرج في قناديله - ٤: ٦٤</p>		<p>ابن عباس قال في (المزمل) قم - ٧: ٢٢٢ ابن عباس قال لما نزلت أول (المزمل) كانوا - ٧: ٢٢٦</p>	
<p>عند أحجار (الزيت) باسطا كفيه - ٧: ١٣</p>		<p>ألست تقرأ القرآن يا أيها (المزمل) - ٧: ٢٧١</p>	
<p>من قرأ منكم بالتين و (الزيتون) فاتتهى - ٥: ٣٣٥</p>		<p>والمدثرو (المزمل) في ركعة - ٨: ١٢</p>	
<p>فقرأ في إحدى الركعتين بالتين و (الزيتون) - ٧: ٧٨</p>		<p>في رجل وامرأة (زَنِيَا) منهم - ٤: ١١١</p>	<p>ز ن ي</p>
<p>قبل أن (تَزِيغَ) الشمس آخر الظهر - ٧: ٧٦ و ٧٧</p>	<p>ز ي غ</p>	<p>فياخذنا قتين كوماوين (زَهْرَاوَيْنِ) - ٨: ١٠٢</p>	<p>ز ه ر</p>
<p>ترك ركعتين إذا (زاغت) الشمس قبل الظهر - ٧: ٧٩</p>		<p>وأي آية أعظم من ذهاب (أزواج) النبي ﷺ - ٧: ٤٦</p>	<p>ز و ج</p>
<p>(زينوا) القرآن بأصواتكم - ٨: ١٢٧ صنعتن (أَتَزَيْنُ) لك يا رسول الله - ٩: ١٣٧</p>	<p>ز ي ن</p>	<p>صلى الله عليك وعلى (زوجك) - ٨: ١٩٢</p>	<p>ز و د</p>

سأر	باب (س) السين	سبب	وخلق بشر... وأشار (بالسبابة) -
	(سُورُ) الكلب - ١: ٢٥١		٦: ٦٤ و ٥: ١٢٨
	(سُورُ) الهزة - ١: ٢٦٤		أحد أحد وأشار (بالسبابة) - ٨: ١٦٢
	***		ومدّ يحيى بأصبعيه (السبابتين) -
سأل	فلم يزل رسول الله ﷺ (يَسْأَلُ)		١٠: ٦٨
	حتى جعلت - ٣: ١٨		(فَسَبَّه) وغضب عليه - ٤: ٢٦٦
	قتلوه... ألا (سألوا) إذ لم يعلموا -		ماضربني ولا كهرني (ولا سبني) -
	٣: ١٩٠		٦: ٢٩
	ونصفها لعبدي ولعبدى ما (سأل) -		لعله يذهب يستغفر (فيسب) نفسه -
	٥: ٢٤٦		٧: ٢٣٣
	فلا (تسأل) عن حسنهن وطولهن -	سبب ت	يا صاحب (السببتين) ويحك -
	٧: ٢٦٩		٩: ٨٦
	إلا أن (يسأل) الرجل ذا سلطان -		لا تصوموا يوم (السبت) - ١٠: ١٧٠
	٩: ٢		هذا في صوم يوم (السبت) - ١٠: ١٧٣
	تلك (المسألة فسأل) حتى يصيب -		واجعل صلاتك معهم (سُبْحَة) -
	٩: ٢٧٥	سبب ح	٤: ١٥
	أن رجلا من الأنصار... (يسأله)		(سبوح) قدوس - ٥: ٣١٨
	فقال أما في بيتك شيء؟ - ٩: ٢٧٧		(سبحان) الله ذي الجبروت
	وأسر كلمة خفية قال: ولا (تسألوا)		والملكوت - ٥: ٣١٩
	الناس - ٩: ٢٧٩		إذا قرأ (سبح) اسم ربك الأعلى
	(أسأل) يا رسول الله؟... فسل		قال - ٥: ٢٣١
	الصالحين - ٩: ٢٨٤		في الصلاة يعني في (السبحة) - ٦: ١٢٤
	إذا أعطيت... أن (تسأله) فكل -		يوم الفتح صلى (سُبْحَة) الضحى ثمانى -
	٩: ٢٨٥		٧: ١٩٣
	وإن يعقدن بالأنامل فإنهن		ما (سبح رسول الله ﷺ سُبْحَة)
	(مستولات) - ٨: ١٦٥		***

يوما - ٣٢٩ : ٩		الضحى قَط - ١٩٨ : ٧	
***		صلاة (التسبيح) - ٢٠٦ : ٧	
لا يقبل صلاة رجل (مُسْبِل) إزاره -	س ب ل	إن لك في النهار (سَبْحًا) طويلا -	
٥ : ٢٣		٧ : ٢٢٢	
من (أَسْبِل) إزاره في صلاته - ٥ : ٢٤		و(بِسُبْحَةٍ) الضحى في الحضر والسفر -	
واهدنا (سَبْل) السلام - ٧٥ - ٦		٨ : ٧٢	
ثم يرى (سَبِيلُهُ) إماما إلى الجنة - ٩ : ٢٩٩		إنا كنا قد فرغنا ... وذلك حين	
لغنى إلا في سبيل الله وابن (السَّيْلِ) -		(التسبيح) - ٣٠٨ : ٦	
٩ : ٢٧١		فأدخل أصبعيه (السَّبَّاحَتَيْنِ) - ٢ : ٧٢	
***		***	
(سَبِي) هو وزن أعتقهم رسول الله	س ب ا	لا (تُسَبِّحْ) عنه - ١٦١ : ٨	س ب خ
ﷺ - ١٠ : ٢٥٤		***	
***		***	
كان لا (يَسْتَر) من بوله - ١ : ٨٤	س ت ر	أنى و ، الله ﷺ (سُبَّاطَةٌ) قوم -	س ب ط
ومعه درقة ثم (استتر) بها - ١ : ٨٥		١ : ٩٠	
إذا صلى أحدكم إلى (سُتْرَةٍ) فليدن -		***	
٥ : ٨٧		وما ينوبه من الدواب و (السَّبَّاع) -	س ب ع
فليصل إلى (سترة) وليدن منها -		١ : ٢٢٣	
٥ : ٩٢		إن المدينة كثيرة الهوام و (السَّبَّاع) -	
يجهرون بالقراءة فكشف (الستر) -		٤ : ٢٤٢	
٧ : ٢٦٢		عن نقرة الغراب واقتراش (السَّيْع) -	
***		٥ : ٣٠٧	
***		***	
وكاه (السَّه) العينان - ٢ : ٢٥١	س ت ه	(أَسْبَغُوا) الوضوء - ٣١٥ : ١	س ب غ
إذا سجدتُ خرجت (أَسْتِي) - ٤ : ٣٠٣		(أَسْبَغ) الوضوء وخلل - ٢ : ٨٤	
***		أمرنا أن (نَسْبِغ) الوضوء - ٥ : ٢٣١	
إلا في (مسجد) جامع - ١٠ : ٢٤٧	س ج د	إلى الصلاة (فَأَسْبِغ) الوضوء - ٥ : ٢٩٩	
إن اليدين (تسجدان كما يسجد) الوجه		فَيَسْجُدُ (وَيَسْبِغ) الوضوء - ٧ : ٢٧٨	
٥ : ٣٤٤		***	
		اليوم (أَسْبِقُ) أبا بكر إن سبقته	س ب ق

فإذا رآوه قد (سجد سجدوا) - ٥: ٧		فليواصل حتى (السحر) - ١٠: ٨٥	
أقرأه خمس عشرة (سجدة) في القرآن -		إني أوصل إلى (السحر) - ١٠: ١٠١	
٨: ١٩		ما الفلاح؟ قال (السحور) - ٧: ٣١٤	
س ج ل		دعا نرسول الله ﷺ إلى (السحور)	
صبوا عليه (سجلاً) من ماء - ٣: ٢٥٦		١٠: ٦٥	
حتى إن (سجلاً) الماء لينصب عليهم -		لا يمتنعن من (سحورك) أذان بلال -	
٧: ٢٠		١٠: ٦٧	
كانت (سجلاً) الحرب بيننا وبينهم -		أذان بلال من (سحوره) فإنه - ١٠: ٦٨	
٨: ٧		فجعلت المرأة تلتقي خرسها و (سجلاً)	س خ ب
أن النبي ﷺ (سجى) في ثوب حبرة -		٦: ٣٤٠	
٨: ٢٥٦		أعوذ برضاك من (سخطك) - ٥: ٣٢٧	س خ ط
فأنشأ الله (سحابة) فرعدت - ٧: ١٣		ويجتنب (سخطه) فإنما نجح به وله -	
فهاجت ريح ثم أنشأت (سحابة) -		٦: ٢٦٣	
٧: ١٦		اللهم إني أعوذ برضاك من (سخطك)	
فنظرت إلى (السحاب) يتصدع -		٨: ٥٩	
٧: ١٧		ونجاة نقتلك وجميع (سخطك) -	
فإن حال دون منظره (سحاب) - ١٠: ٣٣		٨: ٢٠٥	
يا قبيصة (سخت) ياكلها صاحبها سوتا		ومعه (سختة) تيعر - ٢: ٨٤	س خ ل
٩: ٢٧٥		واسل (سختة) قلبي - ٨: ١٧٥	س خ م
فيأتني (بسحر) فيجلس - ٤: ١٨٠		أن يمسحوا على العصاب و (التسخين)	س خ ن
فأجى (السحر) حتى يفرغ - ٧: ٢٤٥		٢: ٩٦	
ما ألفاه (السحر) عندي - ٧: ٢٤٦		حتى (نسخن) لك شيئا فنام - ٤: ١٥٢	
انتهى وتره حين مات إلى (السحر)			
٨: ٧٤			
وصيام أهل الكتاب أكلة (السحر)			
١٠: ٦٥			

س د د	وسطوا الإمام و(سُدُّوا) الخلل - ٥: ٧٢	س ذ ج	خفين أسودين (سَازَجَيْنِ) - ٢: ١٢١ ***
	لن تطيقوا.... ولكن (سَدُّوا) وأبشروا - ٦: ٢٥٧	س ر ج	فأبعثوا بريت (يُسْرَجُ) في قنابله - ٤: ٦٤
	واهد قلبي و(سَدِّ) لساني ٨: ١٧٥ قواما من عيش أوقال (سَدَادًا) من عيش - ٩: ٢٧٥	س ر د	والمتهذبن عليها المساجد (والسُرَجُ) - ٩: ١٠٢ ***
س در	فوضع عند (السِّدْرَةِ) فقضى حاجته ١: ١٥٨	س ر ر	إني رجل (أَسْرُدُ) الصوم ١٠: ١٤٦ ***
	تأخذ (سِدْرَهَا) وماءها فتوضأ ٣: ١٤٠ فأمرني أن أغتسل بماء و(سِدْرٍ) - ٣: ٢٢٣		قدح من عيدان تحت (سَرِيرَه) يبول فيه - ١: ٩٥
	واغسله بماء و(سِدْرٍ) - ٣: ٢٣٤ بماء و(سِدْرٍ) واجعلن في الآخرة - ٨: ٣٠٢		فلا ينظر إلى مادون (السُّرَّةِ) - ٤: ١٢٣ وضع الكف... تحت (السُّرَّةِ) - ٥: ١٦٣
	يفسل (بالسِّدْر) مرتين - ٨: ٣٠٧ واغسلوه بماء و(سِدْرٍ) ولا تخمروا - ٩: ١٠٩		على الرنخ فوق (السُّرَّةِ) - ١٦٤ و ٤: ١٦٥
	أى أن في الفسَلات كلها (سِدْرًا) - ٩: ١١١ ***		من (سَرَّة) أن يكتال بالمكيال - ٦: ٩٥
س د س	فهو (سَدِيسٌ وسَدَسٌ) إلى تمام الثامنة - ٩: ١٩٢ ***		و (المُسِّرُ) بالقرآن كالمُسِّرِ بالصدقة - ٧: ٢٦٣
س د ل	نهي عن (السِّدْلِ) في الصلاة - ٥: ٣٢ ***		ربما (أَسْرُ) وربما جهر - ٨: ٧٥ و (أَسْرُ) كلمة خُفْيَةٍ - ٩: ٢٧٩
			هل صمت من (سَرَرٍ) شعبان ؟ - ١٠: ٤٦
			صوموا الشهر و (سِرَّة) - ١٠: ٤٨ ***

س ر ع	ثم خرج (سَرَعَانُ) الناس - ١٦٧ : ٦	س ع ل	أَخَذَتِ النَّبِيَّ ﷺ (سُعْلَةً) فَحَذَفَ - ٥ : ٣٩ —**—
س ر ف	فلما رَأَى النَّبِيَّ ﷺ (أَسْرَعًا) ... عَلَى رَسْلِكَا - ٢٤٣ : ١٠ —**—	س ف ر	وَصَلَّى بِي الْفَجْرِ (فَأَسْفَرَ) ٣ : ٢٨٣ ثم صلى مرة أخرى (فَأَسْفَرَ) بِهَا - ٣ : ٢٩١
س ر ق	وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا (أَسْرَفْتُ) - ١٦٧ : ٥ —**—	س ر ق	فَجَعَلْتُ تَدْعُو عَلَى مَنْ (سَرَقَهَا) - ٨ : ١٦١ —**—
س ر و ل	أَنْ يَصِلَى فِي (سَرَاوِيلٍ) وَلَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ - ٢٦ : ٥ —**—	س ف ن	فَلَمْ يَجَاوِزِ الْبُيُوتَ حَتَّى دَعَا (بِالسَّفَرَةِ) ١٠ : ١٥٨ —**—
س ر ا	بَعَثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (سَرِيَّةً) فَأَصَابَهُمْ - ٩٥ : ٢ —**—	س ق ط	فِي (سَفِينَةٍ) مِنَ الْفُسْطَاطِ - ١٠ : ١٥٨ —**—
س ر ط ر	أَنْ عَمَرُو بَنِ الْعَاصِ كَانَ عَلَى (سَرِيَّةٍ) ٣ : ١٨٧ —**—	س ق ف	يَصْلِيهِمَا (لِسُقُوطِ) الْقَمَرِ ثَلَاثَةَ - ٣ : ٣٤٢ —**—
س ر ط ع	وَحَبْلٌ مَدُودَيْنِ (سَارِيَتَيْنِ) ٧ : ٢٣٥ —**—	س ق م	وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَدْعَى - ٩ : ١١ —**—
س ر د	وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا (سَطْرٌ) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - ٢٠٤ : ٥ —**—		وَكَانَ مَسْجِدُهُمْ ضَيْقًا مُقَارِبَ (السَّقْفِ) - ٢١٩ : ٣ —**—
	وَلَا يَهْدِنَاكَ (السَّاطِعُ) الْمُصْعَدُ - ١٠ : ٦٩ —**—		مَبْنِيًا بِاللَّبْنِ وَ(سُقْفُهُ) بِالْجَرِيدِ - ٤ : ٤٨ —**—
	ثُمَّ مَسَحَ ... إِلَى نِصْفِ (السَّاعِدِ) - ٣ : ١٦٢ —**—		وَلَوْلَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَ(سُقْمٌ السَّقِيمِ) - ٣٤٦ : ٣ —**—
	لِيَاكَ وَ(سَعْدَيْكَ) وَالْخَيْرُ كُلُّهُ - ٥ : ١٦٧		فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَ(السَّقِيمُ) ٥ : ٢١٧ وَالْجَذَامُ وَمَنْ سَيِّئُ (الْأَسْقَامِ) - ٨ : ٢١٣

س ق ي	وهذا في (سِقَائِهِ) فَإِنِّي صَائِمٌ ٤: ٢٣٥	س ك ن	حتى تروني وعليكم (السَّكِينَةُ) ٤: ٢٢٤
	وما (سُقِيَ) بالسَّوَانِي - ٩: ٢٠٢		وعليكم (السَّكِينَةُ) فَصَلُّوا مَا أَدْرَكْتُمْ -
	الَّذِي (يُسْقَى) بِمَاءِ السَّمَاءِ - ٩: ٢٠٣		٤: ٢٧٤
س ك ب	(فَسَكَبْتُ) لَهُ وَضُوءًا - ١: ٢٦٤		إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ (السَّكِينَةُ) وَغَشِيَتْهُمْ -
	قَالَ (اسْكُبِي) لِي وَضُوءًا - ٢: ٥٥		٨: ١٠١
	(فَسَكَبْتُ) عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِذَاوَةِ - ٢: ١٠٢		وَلَكِنِ (الْمُسْكِينِ) الَّذِي لَا يَسْأَلُ -
س ك ت	قَالَ (سَكَّتَانِ) حَفَظْتُهُمَا عَنْ		٩: ٢٦٠
	رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ٥: ١٩٢		وَلَكِنِ (الْمُسْكِينِ) الْمُتَعَفِّفُ - ٩: ٢٦١
	أَرَأَيْتَ (سُكُوتَكَ) بَيْنَ التَّكْبِيرِ -		٩: ٣١٤
	٥: ١٩٣	س ل ب	أَوْ تَطْعَمَ سَتِينَ (مُسْكِينًا) - ١٠: ١٣١
	فَلَمَّا رَأَيْتَهُمْ (يُسْكُتُونَ) لَكِنِّي سَكَتُ -		لَا تَفْغَالُوا فِي الْكَفَنِ فَإِنَّهُ (يُسَلَّبُهُ
	٦: ٢٩		سَلْبًا) - ٨: ٣١٣
	فَأَمَرْنَا (بِالسُّكُوتِ) وَنَهَيْنَا عَنْ		عَشُورِ نَخْلِهِ فَاحْمِ لَهُ (سَلْبَةً) - ٩: ٢٠٥
	الْكَلَامِ - ٦: ٥٥		وَادِ يُقَالُ لَهُ (سَلْبَةً) - ٩: ٢٠٥
	فَكَيْفَ نَفَعَنِي عَلَيْكَ (فَسَكَتُ)	س ل ت	مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ (سُلْتُ) - ٩: ٢٢٧
	رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ٦: ٩٣		فَأَشْتَرِي بِهِ (السَّلَاحَ) وَأَغْزُو - ٧: ٢٧٠
	وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَأْنِصَاتُ وَ(سَكُوتٌ) -	س ل ح	مَرْبِعًا لَمْ يَكُنْ وَهُوَ (يَسْلُخُ) شَاةً - ٢: ٢٠٩
	٦: ٢٨٠		وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ (وَسُلْطَانُهُ) الْقَدِيمِ -
	لَا ضَرْبَ مِنْ عُنُقِهِ (فَسَكَتُ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - ٩: ٢٨	س ل خ	٤: ٧٥
	فَرَجَدِي (أَسَكَّ) مَيْتٌ - ٢: ٢١١	س ل ط	وَلَا يُؤْتِمُّ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي (سُلْطَانِهِ)
س ك ك	حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي		٤: ٢٩٦
	(السَّكَّةِ) - ٣: ١٧١		إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ ذَا (سُلْطَانٍ) -
	كُنْتُ فِي (سَكَّةٍ) الْمَرْبَدِ - ٩: ٢٨		٩: ٢٧٤

س ل ق	من حَلَقَ ومن (سَلَقَ) - ٨: ٢٨٥ ***	س ن ن	إن في خلق (السّموات) والأرض - ٧: ٢٨٤
س ل ل	في غزوة ذات (السّلاسل) ٣: ١٨٤ وأعوذ بك من النار و(سلاسلها) - ٨: ١٤٤ و (اسلُل) سخيمة قلبي - ٨: ١٧٥ ***		فطرت (السّماء) ... وكان المسجد على عريش - ٧: ٣٢٨ أوسقت (السّماء) العُشْر - ٩: ١٥٩ فما سقت (السّماء) والأنهار - ٩: ١٩٨ الْكَبُوس الذي يَنْبِت من ماء (السّماء) ٩: ٢٠٣
س ل م	يصبح على كل (سُلَامِي) من ابن آدم - ٧: ١٨٧ يصبح على كل (سلامي) من أحدكم - ٧: ١٨٩ على جدار ... ثم رَدَّ عليه (السلام) - ٣: ١٦٩ قال دخلت في (الإسلام) فأهمني - ٣: ١٨١ ***		لقد سألت الله (بالاسم) الذي - ٨: ١٥٧ ... (باسمه) الأعظم - ٨: ١٥٧ لقد دعا الله (باسمه) العظيم - ٨: ١٥٨ قال (اسم) الله الأعظم في هاتين الآيتين ٨: ١٦٠ ***
س م د	قال هذا (السّمود) - ٤: ٢٢٧ ***	س ن ن	(يَسْتَن) وعنده رجلان أحدهما أكبر - ١: ١٨٠
س م ر	من (سَمَرَاء) الشّام تَعْدِل - ٩: ٢٢٩ ***		فتوضأ و(اسْتَن) ثم قرأ - ٧: ٢٨٧
س م ن	واتخذت صوفة فيها (سَمْن) - ٣: ١٢٤ فأتوه (بِسَمْن) وتمر - ٤: ٣٣٥ ***		كلما بَلَّت ... ولو فعلت لكانت (سُنَّة) - ١: ١٥٢
س م ا	لك الحمد ملء (السّموات) وملء الأرض - ٥: ٢٨٥ أين الله؟ قالت في (السّماء) - ٦: ٢٩ تفتح لهن أبواب (السّماء) - ٧: ١٦١ ينزل ... إلى (سما) الدنيا ٧: ٢٣٩ وحُبِس خاتمتها في (السّماء) اثني عشر - ٧: ٢٧١		إن معاذاً قد (سَنَ لَكُمْ سُنَّة) - ٤: ١٥٢ خطبنا فعملنا وبين لنا (سُنَّتاً) - ٦: ٧٩ أترغب عن (سُنَّة) رسول الله ﷺ - ١٠: ١٥٨
			فإذا تابين (اسْتَنان) الإبل - ٩: ١٤٠ وفي الأربعين (مُسَنَّة) - ٩: ١٥٨ ومن كل أربعين (مُسَنَّة) - ٩: ١٧٢

<p>وفصول الأسنان عند طلوع سُهَيْلٍ ٩: ١٩٢</p>	س هـ	<p>وفصول (الأسنان) عند طلوع سُهَيْلٍ ٩: ١٩٢</p>	
<p>إذا (سُهَيْلٍ) أول الليل طلع - ٩: ١٩٢ —**— أنه ريثة للقوم فرماه (بِسَهْمٍ) ٢: ٢٣١ كما يقوم (السَّهْمُ) يتعجل أجره - ٥: ٢٦٤</p>	س هـ	<p>فليؤمهم أكبرهم (سَنًا) - ٤: ٢٩٦ لما (أَسَنَ) وحل اللحم - ٦: ٥٣ حتى دخل في (السَّن) فكان يجلس ٦: ٦١</p>	
<p>بينما أنا أترمي (بأسهم) في حياة رسول الله ﷺ - ٧: ٤٤ رمى رجل (بسهم) في صدره - ٨: ٢٨٩ فذلك له (سَهْمٌ) جمع - ٤: ٢٩١ —**—</p>	س هـ	<p>فلما (أَسَنَ) وأخذ اللحم أوتر بسبع ٢٧١ و ٧: ٢٧٦ تلك صلاته حتى (أَسَنَ) أو لحم ٧: ٢٨٢ —**— ما الكوماه؟ قال عظيمة (السَّنامِ) - ٩: ١٧٥ —**—</p>	س ن م
<p>هكذا الوضوء... فقد (أساء) وظم - ٢: ٧٣ اللهم إني أعوذ بك... و (سُوء) الأخلاق - ٨: ٢٠٦ اللهم إني أعوذ بك... ومن (سَيِّء) الأسقام - ٨: ٢١٣ تصيبه النسكة أو الشوكه فيكافأ (بأسوأ) عمله - ٨: ٢٢١ —**—</p>	س و أ	<p>وإن لم تجد الماء إلى عشر (سنين) ٣: ١٨١ ذلك في كل (سَنَةٍ) يوم - ٦: ١٨١ فإن لم تفعل ففي كل (سَنَةٍ) مرة - ٧: ٢٠٦ وكان بين أولها وآخرها (سَنَةً) ٧: ٢٢٦ اللهم اجعلها عليهم (سِنِينَ كَسَنِي) يوسف - ٨: ٨٠</p>	س ن هـ
<p>من حجارة منقوشة وسقفه (بالسَّاجِ) ٤: ٤٨ —**— أقتلوا (الأسودين) في الصلاة - ٦: ١٨ —**—</p>	س و ج	<p>لم يكن يصوم من (السَّنَةِ) شهر - ١٠: ٥٥ يا رسول الله الحج في كل (سَنَةٍ) أو مرة واحدة ٩ - ١٠: ٢٥٧ —**—</p>	
<p>كانت (سَوَارِيه) على عهد رسول الله ﷺ - ٤: ٥١</p>	س و ر	<p>وفيا سقى (بِالسَّوَانِي) - ١٩٨ ٩: ٢٠٢</p>	س ن ا

<p>(الساعة) - ٧: ٢١٠</p>		<p>فدفعنا إلى (السَّوَارِي) فتقدمنا - ٥: ٦١</p>	
<p>لا توافقوا من الله (سَاعَةً) نِيلَ فِيهَا -</p>		<p>أيسرك أن (يُسَوِّرَكَ) الله بهما -</p>	
<p>٨: ١٩٢</p>		<p>٩: ١٣٤</p>	
<p>ثلاث (ساعات) كان رسول الله ﷺ</p>		<p>ويقول له ضع هذه الآية في (السُّورَةِ)</p>	
<p>ينها - ٩: ٢٥</p>		<p>٥: ٢٠٤</p>	
<p>وعن الصلاة في (ساعتين) - ٩: ١٦٥</p>		<p>—**—</p>	س و ط
<p>لا تقوم (الساعة) حتى يتباهى -</p>		<p>فلحقنا أبو بَكْرَةَ فرفع (سَوَظَهُ) -</p>	
<p>٤: ٤٦</p>		<p>٩: ١٣</p>	
<p>إن من أشرط (الساعة) أن يتدافع</p>		<p>خمل عليهم بَغْلَتَهُ وأهوى (بالسَّوْطِ)</p>	
<p>٤: ٢٩٥</p>		<p>٩: ١٤</p>	
<p>والنارحقو (الساعة) حق - ٥: ١٨١</p>		<p>يسقط (سَوَظُهُ) فما يسأل أحدا -</p>	
<p>وفيه تقوم (الساعة) - ٦: ١٨٠</p>		<p>٩: ٢٧٩</p>	
<p>كان يقرأ فيهما... واقتربت (الساعة)</p>		<p>—**—</p>	س و ع
<p>٦: ٣٣٥</p>		<p>وإذا رأت الطهر ولو (ساعة) -</p>	
<p>—**—</p>		<p>٣: ٨٨</p>	
<p>فسقته قدحامن (سَوِيقٍ) فدعا ٢: ٢٢٤</p>	س و ق	<p>يصلى المغرب (ساعة) تغرب الشمس</p>	
<p>مر (بالسُّوقِ) داخلا من بعض العالية</p>		<p>٣: ٣٤٠</p>	
<p>٢: ٢١١</p>		<p>لولا... لصليت بهم هذه (الساعة)</p>	
<p>وصلاته في (سُوقِهِ) خمسا وعشرين</p>		<p>٣: ٣٤٣</p>	
<p>درجة - ٤: ٢٥٢</p>		<p>يوم الجمعة ثنتا عشرة يريد (ساعة)</p>	
<p>براياتها إلى (الأسواق) فيرمون -</p>		<p>٦: ١٨٨</p>	
<p>٦: ١٩٢</p>		<p>فالتسوها آخر (سَاعَةٍ) بعد العصر</p>	
<p>حلة لاستبرق تباع (بالسوق) ٦: ٢٢٩</p>		<p>٦: ١٨٨</p>	
<p>—**—</p>	س و ك	<p>في شأن الجمعة يعني (الساعة) ٦: ١٨٩</p>	
<p>و(سواكه) موضوع حتى يبعثه الله</p>		<p>فيكتبون الرجل من (ساعة) والرجل</p>	
<p>٧: ٢٧٨</p>		<p>من ساعتين - ٦: ١٩٢</p>	
<p>—**—</p>	س و م	<p>فشيت معه (ساعة) حتى إذا أمكني</p>	
<p>وفي (سائمة) الغنم إذا كانت - ١٤٠</p>		<p>٧: ١٣٠</p>	
<p>٩: ١٥٦</p>		<p>فإن لم أستطع أن أصلها تلك</p>	
<p>في كل (سائمة) إبل - ٩: ١٧٠</p>			

حولة تأوى إلى (شبع) فليصم -		قال لا (سواء) قلت أشركى - ١٤٧: ٥	س و ا
١٥٧: ١٠		قريامن (السواء) - ٢٩٤ و ٢٩٦: ٥	
إلى أن (تشبك) النجوم - ٣: ٣٤١	ش ب ك	ولا لذى مرة (سوي) - ٢٦٤	
عن الرجل يصلى وهو (مُشَبَّكٌ)		و ٢٦٦: ٩	
يديه - ١٠٧: ٦		إلا وهى (مُسيخة) يوم الجمعة - ١٨٠: ٦	س ي خ
في تور من (شبه) - ١: ٣١٧	ش ب هـ	قد فضلتم على (ساتر) الامم - ٣: ٣٤٥	س ي ر
يا عائشة ومن أين يكون (الشبه؟)		رأى حلة (سيرا) يعنى تباع ٢٢٦: ٦	
٢: ٣٢٧		علوته (بسبني) حتى برد ١٣٠: ٧	س ي ف
إني لأقربكم (شبهاً) بصلاة - ٥: ٢٧١		فقرنه (بسيفه) فعمل به أبو بكر ١٥٣: ٩	
فإن امرؤ قاتله أو (شامته) فليقل -	ش ت م	لجاءوا متقلدين (سيوفهم) ٥٣: ٤	
١٠: ٨٩		حتى (سالت السيول) - ١٣: ٧	س ي ل
وفي (الشتاء) خمسة أقدام - ٣: ٣١١	ش ت ا	والماء (يسيل) من وجهه - ٨٠: ٢	
أتيت النبي ﷺ في (الشتاء) فرأيت		باب (ش) الشين	
٥: ١٣١		حتى بلغ (شؤون) رأسك ١٤٣: ٣	ش أن
(فشجه) في رأسه ثم احتم - ٣: ١٩٠	ش ج ج	فوالله ليُحدثن (شان) هذه الشمس	
... مارأيت رسول الله ﷺ	ش ج ر	٧: ٣٠	
ولا عمود ولا (شجرة) - ٥: ٨٤		في (شباب) من بنى هاشم - ٢٣٠: ٥	ش ب ب
من أصحاب (الشجرة) - ٩: ١٩١		والذى نهاه (شأب) - ١١٥: ١٠	
أعوذ (شجرة) فليمضغه - ١٠: ١٧٠		وقال زياد (شبور) اليهود - ١٢٦: ٤	ش ب ر
فإنما هلك ... (بالشح) - ١٠: ١٦	ش ح ح	قناة بمصر ثلاثة عشر (شبرا) ٢٠٥: ٩	
إلى (شحمة) أذنيه - ٥: ١٤٣	ش ح م	(شبرت) قناة - ٢٠٥: ٩	
بمئلتنا محضا و (شحا) - ٩: ١٧٨		ومن نفس لا (تشبع) - ٨: ٢٠٧	ش ب ع

ش خ ص	وكان إذا ركع لم (يُشخص) رأسه - ٥: ١٩٩ رجال (يُشخصون) أبصارهم - ٦: ٧ —**— وكان الصيام عليهم (شديدا) ٤: ١٥٢ لم يرخص لهم... في (شدة) ولا رخاء - ٧: ٨٦ كبرت سنَى و (اشتدَّ) قلبي - ٨: ١٧ اللهم (اشدد) وطأتك على مضر - ٨: ٨٠ إني لأعلم (أشدَّ) آية في كتاب الله - ٨: ٢٢١ —**— وكان (شاربي) وفي قصصه - ٢: ٢١٤ فوجدناه في (مشرَبة) لعائشة ٤: ٣٢٩ حين حرم الطعام و (الشراب) على الصائم - ٢: ٣٨٢ —**— من (شرَّ) ما عملت ومن شر ما لم أعمل - ٨: ٢٠٩ أعوذ بك من (شر) سمعي - ٨: ٢١٠ —**— إن من (أشراط) الساعة - ٤: ٢٩٥ ولا المريضة ولا (الشَّرَط) اللثيمة - ٩: ١٨١ —**— بيوت أصحابه (شَارِعَة) في المسجد - ٢: ٣٠٩ —**— لا (مُشرَفة) ولا لا طئة - ٩: ٧٢	ش ر ق	وهي أيام (التشريق) - ١٠: ١٦٦ وأيام (التشريق) عيدنا أهل الإسلام - ١٠: ١٦٨ فجمل ينظر إلى ناحية (المشرق) - ٤: ١٦٩ كما باعدت بين (المشرق) والمغرب - ٥: ١٩٣ وأشار بأصبعه قبل (المشرق) - ١٠: ٧٥ —**— وكانت قدر (الشَّرَاك) - ٣: ٢٨٢ فيه قبور (المشركين) ... فنبتت - ٤: ٥٣ وقد (شاركه) الناس في الصلاة كلها - ٧: ١١٥ (أشركنا) يا أخى في دعائك - ٨: ١٦٢ —**— ما لكم تنظرون إلى بأعين (شُرر) - ٦: ٣٥ —**— فلما بلغ السجدة (تَشْرَن) الناس - ٨: ٣١ ولكني رأيتمكم (تَشْرَتُم) للسجود - ٨: ٣١ —**— ضرب البصر (شاسع) الدار - ٤: ٢٤١ —**— لأخرت هذه الصلاة إلى (شَطْر) الليل - ٣: ٣٤٦ فول وجهك (شطر) المسجد الحرام - ٤: ١٥٨ فولوا وجوهكم (شطره) - ٦: ١٧٩ قام بنا حتى ذهب (شَطْر) الليل - ٧: ٣١٣	ش ر ق
-------	---	-------	---	-------

شطن

فإنا آخذوها و(شَطْرَ) ماله عزمة -

٩: ١٧٠

لا تصلوا في مبارك الإبل فإنها من

(الشياطين) ٢: ٢٠٠ و ١١٩: ٤

إني لأرى (الشیطان) يدخل من خلل -

٥: ٥٧

الكلب الأسود (شیطان) - ٩٦: ٥

وادرموا... فإنما هو (شیطان) -

٥: ١١٥

أعوذ بالله من (الشیطان) من نفخه -

٥: ١٧٤

أعوذ بالله... من (الشیطان) الرجيم -

١٨٦ و ٢٠٢: ٥

عن عَقَب (الشیطان) وعن فِرْشَة -

٥: ٢٠٠

فإذا أذاه (الشیطان) فقال - ١٥٨: ٦

لا يجعل أحدكم نصيبا (للشیطان) -

٦: ١٧٥

غدت (الشیاطين) براياتها - ١٩٢: ٦

تطلع بين قرني (شیطان) - ١٧٢: ٧

أوقظ الوسنان وأطرد (الشیطان) -

٧: ٢٥٨

في رأس (شَطِيَّة) بجبل - ٥٦: ٧

كونا بقم (الشَّعْب) - ٢٣١: ٢

وهو يلتفت إلى (الشَّعْب) - ١١: ٦

إني كنت في (شعْب) من هذه الشعاب -

٩: ١٧٨

شظا

شعب

إذا قعد بين (شُعَبٍ) الأربع - ٢٧٧: ٢

إذا كان (شعبان) تسعا وعشرين -

٣٣ - ١٠

يتحفظ من (شعبان) مالا يتحفظ -

٤٢ - ١٠

صمت من سَرَر (شعبان) شيئا؟ -

٤٦: ١٠

كان أحب الشهور... أن يصوم

(شعبان) - ٨٨: ١٠

أكثر صياما منه في (شعبان) -

١٩٢: ١٠

لنصب (الشَّعْرَ) لا يحرك الشعر) عن

هَيْئته - ٥٨: ٢

إن تحت كل (شُعْرَة) جنازة - ٢٠: ٣

حتى يبلغ الماء أصول (شعرها) -

١٤٠: ٣

ألق عنك (شَعْرَ) الكفر - ٢٢٤: ٣

ولا ننشر (شَعْرًا) - ٢٨٦: ٨

إلا (شُعيرات) كن في لحيته - ٨٩: ٩

صاعا من (شعير) أو تمر - ٢٢٧: ٩

صاعا من تمر أو (شعير) - ٢٤٠: ٩

أما (شَعْرَت) أن عم الرجل - ٢٤٢: ٩

نبيت في (الشَّعَار) الواحد - ٥٥: ٣

لا يصلي في (شُعْرًا) أو لحفنا - ٢٣٨: ٣

و ٣٥: ٥

شعر

وعلينا (شِعَارُنَا) وقد ألقينا - ٣: ٢٦٩		يجمع بينهما حين يغيب (الشفق) - ٧: ٩٦	
فقال (أشْعَرْنَهَا) إياه - ٨: ٣٠٢		(شَفَقًا) من الساعة إلا الجن والإنس - ٦: ١٨١	
لها (شُعَاعٌ) حتى ترتفع - ٧: ٣٢٢	ش ع ع	ولو كنت أكلها... حتى (أشَانَهَا) به (شَافَةً) - ٧: ٢٧٦ و ٢٧٢	ش ف ه
إن في الصلاة (لشُّغْلًا) - ٦: ٢٠	ش غ ل	فإنما (شِفَاءٌ) العي السؤال - ٣: ١٩٠	ش ف ي
(فشغلوني) عن الركعتين اللتين - ٧: ١٦٥		ينحر نفسه (بِمَشَاقَصٍ) معه - ٩: ١٧	ش ق ص
فإنه قد أتاهم أمر (يَشْغَلُهُمْ) - ٨: ٢٨٧		أغتسل حتى (تشقق) ظهري - ٢: ٢٥٧	ش ق ق
فألقي (الشُّفْرَةَ) وقال ماله - ٢: ٢١٤	ش ف ر	فجُحش (شَقُّهُ) الأيمن - ٤: ٣٢٦	
حلت عليه (الشفاعة) - ٤: ١٩١	ش ف ع	اضطجع على (شقه) الأيمن - ٧: ٢٦٤	
إلا حلت له (الشفاعة) يوم القيامة - ٤: ٢٠٤		وقد (شَقَّ) بصره فأغمضه - ٨: ٢٥٤	
سورة من القرآن... (تشفع) لصاحبها - ٨: ١٨		لولا أن (أشُقُّ) على أمي - ١٦٨ و ١٧١	
أدرك معه التكبير... (يشفع) فوثب - ٦: ١٢٥		فبدأ (بشَقِّ) رأسه - ٣: ٤	
صلى خامسة (شفعها) بهاتين - ٦: ١٥٤		للحد لناو (الشَّقِّ) لغيرنا - ٩: ٥٦	
فقالا هذه شاة (الشافع) - ٩: ١٧٨		وهي الرحم (شَقَّقْتُ) لها اسمًا - ١٠: ١١	
و(الشافع) التي في بطنها ولد - ٩: ١٨٠		إنما النساء (شقائق) الرجال - ٢: ٣٢٤	
حين غاب (الشفق) وصلى بي الفجر - ٣: ٢٨٢	ش ف ق	أعوذ بك من (الشقاق) والنفاق - ٨: ٢٠٦	
حتى غاب (الشَّفَقُ) فنزل - ٧: ٦٢		ولا (نَشَقُّ) جيبا ولا ننشر - ٨: ٢٨٦	
حتى غاب (الشفق) فصلى العشاء - ٧: ٧٠		فينصرف وهو فيها (شَاكٌ) - ٦: ٢٧	ش ك ك
حتى غاب (الشفق) وتصوبت النجوم - ٧: ٧٤		في صلاة (فشككت) في ثلاث - ٦: ١٥٧	

عند عمار في اليوم الذي (يَشْكُ)	أنا (شهيد) على هؤلاء - ٨: ٢٩٨	
فيه - ١٠: ٥٢	فن (شهد) منكم الشهر فيلصمه - ٤: ١٥٨	
---**---	---**---	
(أشكى) النبي ﷺ فصلينا وراه -	مارأيت... (شاهرا) يديه قط -	ش ه ر
٤: ٣٣٤	٦: ٢٦٩	
---**---	وإن لم يجد الماء (شهر) - ٣: ١٥٧	
(تَشْمِيت) العاطس - ٦: ٢٨	إننا نكون بالمكان (الشهر والشهرين) -	ش م ت
و (تَشْمِيت) العاطس وإمطرة	٣: ١٥٩	
الأذى - ٩: ٣٣٣	ففي كل (شهر) مرة - ٧: ٢٠٦	
---**---	لثني عشر (شهر) ثم نزل آخرها -	
أذنان خيل (شمس) - ٦: ١١٧	٧: ٢٧١	ش م س
كَسَفَت (الشمس) على عهد - ٧: ٢٠	ولانحسب (الشهر) هكذا وهكذا -	
ليحدثن شأن هذه (الشمس) - ٧: ٣٠	١٠ - ٣١	
تُصْبِح (الشمس) صبيحة تلك الليلة -	(شهر) عيد لا ينقصان - ١٠: ٣٩	
٧: ٣٢٢	يصوم من السنة (شهر) تاما إلا شعبان -	
وإذا (الشمس) كورت - ٨: ١٢	١٠: ٥٥	
---**---	كان أحب (الشهور) إلى رسول الله	
وعلى (شملة) لي - ٤: ٣٠٤	ﷺ - ١٠: ١٨٨	
طارق به رداه (فاشتمل) بهما - ٥: ١٦	يصوم... ثلاثة أيام من كل (شهر)	ش م ل
ولا يشتمل (اشتغال) اليهود - ٥: ٢٥	١٠: ١٩٥	
---**---	---**---	
فقام إلى (شَن) فيه ماء - ٧: ٢٩٧	أحدنا يقضي (شهوته) ويكون له ؟ -	ش ه ا
ثم قام إلى (شَن) معلقة - ٧: ٢٩٩	٧: ١٨٧	
---**---	---**---	
(أشهد) أن لا إله إلا الله - ٤: ١٤٣	إذا قام من الليل (يشوص) فاه - ١٠: ١٩٩	ش و ص
فاكتبنا مع (الشاهدين) - ٧: ١٤٣	---**---	
فإن الصلاة (مشهودة) مكتوبة -	وازرره ولو (بشوكه) - ٥: ١٨	ش و ك
٧: ١٧٢	تصيبه النكبة أو (الشوكه) - ٨: ٢٢١	
ليبلغ (شاهدكم) غائبكم - ٧: ١٧٨	---**---	
لأرجو أن تكون (شهيدا) - ٨: ٢٤٤	ثم أتبعه بست من (شَوَال) - ١٠: ١٩٠	ش و ل
	---**---	
	اذبح لنا مكانها (شاة) - ٢: ٨٤	ش و ه

باب (ص) الصاد			
(يصبون) الماء فوق القميص - ٨: ٢٩٩ (لِنَصَبِ) الشَّعْرَ لَا يَحْرُكُ - ٢: ٥٨ —**—	ص ب ب	هَلِكُ الْكَرَاعِ هَلِكُ (الشَّاءُ) فَادْعَ ٧: ١٦ وَمِنْ كُلِّ كَذَا وَكَذَا (شَاةٌ شَاةٌ) - ٩: ١٣١ فِي كُلِّ خَمْسٍ ذُوْدُ (شَاةٌ) - ٩: ١٣٩ إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ قَسَمْتُ (الشَّاءُ) أَثْلَانَا - ٩: ١٥٥	
إِنَّمَا (الصَّبْرُ) عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى - ٨: ٢٧٤ وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ... أَوْسَعَ مِنْ (الصَّبْرِ) - ٩: ٢٨٢ صَمَّ شَهْرَ (الصَّبْرِ) - ١٠: ١٨١	ص ب ر	فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ (شَاةٌ شَاةٌ) - ٩: ١٥٨ مِنَ الْحَبِّ وَ(الشَّاءُ) مِنَ الْغَنَمِ - ٩: ٢٠٣ فَأَنَّى (بِشَاةٍ) فَتَنْحَى بَعْضُ الْقَوْمِ - ١٠: ٥٢ —**— فَأَمْرٌ بِجَنْبِ (قَشْوَى) - ٢: ٢١٤ —**—	ش و ي
يَرْخُصُ أَنْ يَكْتَحِلَ الصَّائِمُ (بِالصَّبْرِ) - ١٠: ١٠٦ —**— تَضْرِبُ (بِأَصْبَعَيْنِ) مِنْ يَمِينِهَا - ٦: ٤٨ وَأَنَا أَدْعُو (بِأَصْبُعِي) فَقَالَ أَحَدٌ - ٨: ١٦٢ —**—	ص ب ع	دَلَّنِي شُعْبَةً عَلَى هَذَا (الشَّيْخِ) - ٢: ٢٢٩ وَتَبَّتْ الطَّعَامُ (لِلشَّيْخِ) الْكَبِيرِ - ٥: ١٥٨ و ٤: ٢١٨ فَقَالَ لِي (شَيْخٌ) مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ - ٤: ٢٢٧	ش ي خ
مَتَى يَصِلِي (الصَّبِي) ؟ - ٤: ١٢٤ مَرَوْا (الصَّبِيَّ) بِالصَّلَاةِ إِذَا بَاغَ - ٤: ١١٩ فِي الصَّلَاةِ كَأَمْثَالِ (الصَّيَّانِ) - ٥: ١٧ فَأَسْمَعُ بِكَاهِ (الصَّبِيِّ) فَأَتَجَوَّزُ - ٥: ٢٠٩ وَهِيَ (صَبِيَّةٌ) يَحْمِلُهَا عَلَى عَاتِقِهَا - ٦: ١٣ أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ تَبْكِي عَلَى (صَبِيٍّ) - ٨: ٢٧٣ —**—	ص ب ا	رَأَيْتُ مَوْذَنَهَا (شَيْخًا) كَبِيرًا - ٤: ٣١٣ فَطَلَبَ هَذَا (الشَّيْخَ) أَبَا مُحَمَّدٍ - ٥: ٨١ (شَيْخٌ) مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ - ٦: ٥٠ إِنْ عَمَلَكِ (الشَّيْخِ) الضَّالَّ قَدْ مَاتَ - ٩: ٦٣ كَانَتْ رِخْصَةً (لِلشَّيْخِ) الْكَبِيرِ - ١٠: ٢٩ إِنْ (شَيْخًا) مِنَ الْحَيِّ - ١٠: ٩٧ فَإِذَا الَّذِي رِخْصَ لَهُ (شَيْخٌ) - ١٠: ١١٥ لَمْ أَتَصُومْ يَوْمَ... وَأَنْتَ (شَيْخٌ) كَبِيرٌ ؟ ١٠: ١٩٣ —**—	
فَصَلَّى فِي (صَحْرَاءٍ) لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ - ٥: ١١٤	ص ح ر	مَا أَمَرْتُ (بِتَشْيِيدِ) الْمَسَاجِدِ - ٤: ٤٣ —**—	ش ي د

ص ح ف	مثل الطابع على (الصحيفة) - ٦٠: ٤١ - ودات هذه (الصحيفة) أن الحسن - ٦٠: ٨٢ كصحيفة (المنس) - ٩: ٢٥٣ أن أكتب لها (مصحفاً) - ٣: ٣٢٧ ---**---
ص خر	وجعلوا ينقلون (الصخر) - ٤: ٥٣ ---**---
ص در	يسيل من وجهه ولحيته على (صدره) - ٢: ٨٠ يرفعون أيديهم إلى (صدورهم) - ٥: ١٣٠ ثم يشد بينهما على (صدره) في الصلاة ٥: ١٦٦ وفي (صدره) أوزير كوزير الرحي - ٥: ٣٥٣ كان النبي ﷺ يتعوذ وفتنة (الصدر) - ٨ - ٢٠١ رمى رجل بسهم في (صدره) ٨: ٢٨٩ قد شرح (صدر) أبي بكر للقتال ٩: ١١٤
ص د م	و(صدراً) من حلاقة عمر - ٧: ٣٠٦ ---**---
ص د ع	إلى السحاب (يتصدع) حول المدينة - ٧: ١٧ إلى أن (يتصدع) الفجر - ٧: ٢٦٤ ---**---
ص د غ	فسح رأسه ... و(صدغته) وأذنيه - ٢ ٥٩ ---**---
ص د ق	أمره أن (يتصدق) بخمسة دينار - ٣: ٥١
ص د م	ويعطيه (المصدق) عشرين درهما - ٩: ١٤٠ فأخذ (المصدق) من الوسط - ٩: ١٥٥ أن شيخاً من الحى ... (مصدقاً) - ١٠: ٩٧ ---**---
ص د م	إنما الصبر عند (الصدمة) الأولى - ٨: ٢٧٤ ---**---
ص د ي	فجعل الرجل (يتصدى) لرسول الله ﷺ - ٩: ٢٩ ---**---
ص د خ	(استصرخ) على صفة - ٧: ٦٢ ليلة (استصرخ) على صفة - ٨: ٦٥ إذا سمع (الصراخ) قام - ٧: ٢٤٦ ---**---
ص د ر	فبعث بها إلى (مصرورة) في يد الغلام - ٣: ٢٧٠ ما (أصر) من استغفر - ٨: ١٧٨ لا (صرورة) في الإسلام - ١٠: ٢٦٨ ---**---
ص د ع	ركب فرسا (فصرع) عنه - ٤: ٣٢٦ ---**---
ص د ع	فضربوا بأكفهم (الصعيد) مرة - ٣: ١٤٨ إن (الصعيد) الطيب طهور - ٣: ١٨١ فتيما (صعيدا) طيبا - ٣: ١٩٤ ---**---
ص د ع	وفيه (الصعقة) فأكثروا - ٦: ١٨٥ ---**---
ص د غ	فجاءت هرة ... (فأصغى) لها الإناء - ١: ٢٦٤

ذلك - ٢٩ : ٦	ص ل ب	فَأَتَى بِمِضَاةٍ (فَأَصْغَاها) عَلَى يَدَيْهِ ٢:٢٠	ص ف ح
إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ (صَلَّيْهُ) رَفْعَهُمَا -		وَلَا (صَافِحٍ) بِخَدِّهِ - ٥ : ١٣٤	
٥ : ١٢٢		وَأَمَّا (التَّصْفِيقُ) لِلنِّسَاءِ - ٦ : ٤٥	
وَيَقِيمُ (صَلَّيْهُ) فَوْصِفَ الصَّلَاةِ -		(التَّصْفِيقُ) لِلنِّسَاءِ تَضْرِبُ بِأَصْبَعَيْنِ -	
٥ : ٣٠٤		٦ : ٤٨	
(فَصَلِّبًا فَكَانَا أَوَّلَ مَصْلُوبٍ)		فَلْيَسْبِغِ الرِّجَالُ وَ (لِيُصَفِّحِ) النِّسَاءُ -	
بِالْمَدِينَةِ - ٤ : ٣١٠		٦ : ٤٨	
هَذَا (الصَّلْبُ) فِي الصَّلَاةِ - ٥ : ٣٥٢		آيَةُ (الصُّفْرِ) - ١ : ٣١٧	ص ف ر
فَعَرَفْتُ أَنَّهُمْ (يُصَمِّتُونِي) - ٦ : ٢٩	ص م ت	فِي تَوْرٍ مِنْ (صُّفْرِ) فَتَوْضَأُ - ١ : ٣١٩	
وَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي (صَمَّاخٍ) أُذُنَيْهِ - ٢ : ٥٢	ص م خ	إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا	
وَلَا (يَصْمُدُّ لَهُ صَمْدًا) - ٥ : ٨٤	ص م د	(صَفْرًا) - ٨ : ١٥٥	
يَا اللَّهُ الْوَاحِدَ (الصَّمَدُ) - ٦ : ٩٨		فَلْتُغَيِّرْهُ بِشَيْءٍ مِنْ (صُّفْرَةٍ) - ٣ : ٢٢٧	
وَاللَّهُ الْوَاحِدَ (الصَّمَدُ) - ٨ : ٥٢		فَكَانَتْ تَرَى (الصُّفْرَةَ) وَالْحُمْرَةَ -	
الْوَاحِدَ (الصَّمَدُ) الَّذِي لَمْ يَلِدْ - ٨ : ١٥٧		١٠ : ٢٥٥	
(صَمْتًا) أَذْنَايَ إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ -	ص م م	مَشُوا وَالتَّهَقُّرَى إِلَى (مَصَافٍ)	ص ف ف
٤ : ٢٣٦		أَصْحَابِهِمْ - ٧ : ١١٣	
إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ (أَصَمَّ) وَلَا غَائِبًا -		وَنَحْنُ فِي (الصُّفَّةِ) فَقَالَ أَيْكُمْ - ٨ : ١٠٢	
٨٠ : ١٨٨		التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَ (التَّصْفِيقُ) لِلنِّسَاءِ -	ص ف ق
إِنَّكُمْ لَا تَنَادُونَ (أَصَمَّ) وَلَا غَائِبًا -		٦ : ٤٣	
٨ : ١٨٩		فَتَخْلُصُ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ (فَصَفَّقَ)	
وَعَنْ لَبْسَتَيْنِ (الصَّمَاءِ) وَأَنْ يَحْتَبِيَ -		النَّاسِ - ٦ : ٤٤	
١٠ : ١٦٥		وَ (التَّصْفِيقُ) لِلنِّسَاءِ مِنْ أَشَارٍ - ٦ : ٤٩	
أَنْ عَمَّ الرَّجُلُ (صِنُ) الْآبِ - ٩ : ٢٤٢	ص ن أ	لَكِنِّي (صَكَّكْتُهَا صَكَّةً) نَعْظُمُ	ص ر ك

ص ٥	ومن قال يوم الجمعة لصاحبه (صَه) - ٦: ١٩٢ ***	ص ح	قد غلب (فصاح) به رسول الله ﷺ - ٨: ٢٤٣
صوب	قطعوا ما (أصابه) البول - ٨٦: ١ (أصاب) الله بك يا ابن الخطاب - ٦: ١٢٥ كلكم قد (أصاب) - ٧: ٢٥٩ فأباحرف قرءوا عليه فقد (أصابوا) ٨: ١٤٢	ص ح	فأغضه (فَصِيح) ناس من أهله - ٨: ٢٥٤ قال فرجع (فَصِيح) عليه فجاء - ٩: ١٦
صوت	و (تَصَوَّبَت) النجوم - ٧: ٧٤ *** إذا قرأ ولا الضالين... ورفع بها (صوته) - ٦: ٣٦ زينوا القرآن (بأصواتكم) - ٨: ١٢٧ أرايت إذا لم يكن حسن (الصوت) ؟ - ٨: ١٣١ ***	ص ح	قال (الصَّيْحَانِي) أطيب - ٢: ٣٣٤ *** ألا وهي (مصيخة) - ٦: ١٨٠ *** قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في (الصيف) - ٣: ٣١١
صوع	كان يقتسل (بالصاع) - ١: ٣٠٢ (صاع) ابن أبي ذئب خمسة أرتال... - ٢: ٣٣٤ من فاتته الجمعة... أو (صاع) حنطة - ٦: ١٩٧ الوسق ستون (صاعاً) - ٩: ١٣٠ فرض زكاة الفطر (صاعاً) - ٢٢٢ ٩: ٢٢٦ كنا نخرج... حر وملوك (صاعاً) من طعام - ٩: ٢٢٩ يعرق فيه تمر قدر خمسة عشر (صاعاً) - ١٠: ١٣٢ ***	ض ج ع	باب (ض) الضاد (اضطجع) المهاجري - ٢: ٢٣١ (اضطجع) على شقه الايمن - ٧: ٢٦٤ وأخذوا (مضاجعهم) وإنكم تزلوا - ٣: ٣٤٦ أن تدفوا القتلى في (مضاجعهم) - ٨: ٣٢٧ وفر قوايئهم في (المضاجع) - ٤: ١٢١ تتجافى جنوبهم عن (المضاجع) - ٧: ٢٥٠ فلم يدري ما يقول (فليضطجع) - ٧: ٢٣٥ ثم (يضاجعها) زوجها - ٣: ٥٤ فإنه يئس (الضجيع) - ٨: ٢٠٧ *** من هي إلا أنت؟ (فضحكك) - ٢: ١٨٦ ولا تقتلوا أنفسكم... (فضحك) رسول الله ﷺ - ٣: ١٨٥
صوف	واتخذت (صوفة) فيما سمن - ٣: ١٢٤ مجهودين يلبسون (الصوف) - ٣: ٢١٩	ض ح ك	

قال يفسو أو (يُضْرَطُ) - ٨٥ : ٤	ض ر ط	إلى أيكن (ضحك) رسول الله ﷺ ؟	
أدبر الشيطان وله (ضَرَاطُ) ١٧٤ : ٤		٧ : ١٣ (فضحك) فقال إن وسادتك ٧٠ : ١٠	
لم يزل في الدعاء و(التضرع) ٦ : ٧	ض ر ع	(فضحك) رسول الله ﷺ حتى	
حتى إنا نبين (ضُرُوعَ) الغنم ١٧٨ : ٩		بدت - ١٢١ : ١٠	
ونحن نُفِيضُ خمسا من أجل	ض ر ف	ويجزئ من ذلك كله ركعتان من	ض ح ا
(الضَّفَرِ) - ٥ : ٣		(الضحي) - ١٨٧ : ٧	
ذلك كفل الشيطان ... يعني مَغْرَزَ		و(أضحاكم يوم تُضْحُون) - ٤١ : ١٠	
(ضُفْرِهِ) - ٣٥ : ٥		إني رجل (ضخم وكان ضخما) - ٤٦ : ٥	ض خ م
و(ضَفَرْنَا) رأسها ثلاثة قرون - ٣٠٥ : ٨		لا يخرج الرجلان (ضربان) الفائط	ض ر ب
حُكِّيهِ (بِضْلَعٍ) واغسله - ٢٣٤ : ٣	ض ل ع	١ : ٦١ قال (باضطراب) لحية ﷺ ٢٢٣ : ٥	
اللهم إني أعوذ بك ... و (ضَلَعٍ)		فأمرني (ضربة) واحدة للوجه ١٦٦ : ٣	
الدين - ٢٠٣ : ٨		(ثم ضرب بهما ضربة) أخرى ١٧١ : ٣	
يَنشُدُ (ضَالَّةً) في المسجد - ٨٧ : ٤	ض ل ل	إذا بلغ عشر سنين (فاضربوه) عليها -	
إن عمك الشيخ (الضَّالُّ) قدمات - ٦٣ : ٩		٤ : ١١٩	
نغتسل وعلينا (الضَّادُ) - ٣٠ : ٣	ض م د	و (اضربوهم) عليها وهم أبناء عشر	
(ضَفْتُ) النبي ﷺ ذات ليلة - ٢١٤ : ٢	ض ي ف	٤ : ١٢١	
وإن (لضيفك) عليك حقا - ٣٠٣ : ٧		(ضرب) رجلى فقبضتهما فسجد -	
وحين (تَضَيَّفَ) الشمس للغروب -		٥ : ١٠٩	
٩ : ٢٥		بأبي وأمي ما (ضربني) ولا كهرني -	
باب (ط) الطاء		٦ : ٢٩	
آمين مثل (الطابع) على الصحيفة ٤١ : ٦	ط ب ع	(تضرب) بأصبعين من يمينها ٤٨ : ٦	
		أما قولها (يضربني) إذا صليت ٢٢٤ : ١٠	
		إني رجل (ضرب) البصر - ٢٤١ : ٤	ض ر ر
		أن يقبر الرجل ليسلا ... إلا أن	
		(يَضْطَرُّ) - ٣٠٨ : ٨	

<p>وإمالة الأذى عن (الطريق) ونحوه - ٩ : ٣٣٣ —**—</p>		<p>من ترك ثلاث جمع تهاونا (طبع) الله على قلبه - ٦ : ١٩٤ —**—</p>	
<p>يا بابه فيه ماء (وطئت) - ٢ : ٢٦ تصبح الشمس... مثل (الطئت) - ٧ : ٣٢٢</p>	ط س ت	<p>والقناع (الطَّبَق) فيه تمر - ٢ : ٨٤ فلما ركع (طَبَق) بين يديه - ٥ : ١٥٢ و (لِطَبَق) بين كفيه - ٥ : ٣١٣</p>	ط ب ق
<p>فربما وضعت (الطَّسَّت) تحتها - ١٠ : ٢٥٥ —**—</p>	ط ع ن	<p>قال (فأطبقت) عليهم السماء - ٧ : ١٠ —**—</p>	
<p>فلا تخرجوا فراراً منه يعني (الطاعون) ٨ : ٢٣٤</p>		<p>لا تدعوهما وإن (طردتكم) الخيل - ٧ : ١٤١</p>	ط ر د
<p>فاذا (طعن) في السابعة سُمي الذكر - ٩ : ١٩٢</p>		<p>أوقظ الوسنان و (أطرد) الشيطان - ٧ : ٢٥٨ —**—</p>	
<p>(فطعن) بالعصا في ذلك القرن - ٩ : ٢١٧ —**—</p>	ط غ ا	<p>بالسما و (الطارق) والسماء ذات البروج - ٥ : ٢٢٩</p>	ط ر ق
<p>حيث كان (طَوَّأَغِيَهُمْ) - ٤ : ٤٧ —**—</p>	ط ل ع	<p>(طَارَقَ) به رداءه فاشتمل - ٥ : ١٦ وفيها حقة (طَرَوْقَةُ) الفحل - ٩ : ١٣٩</p>	
<p>إذ (أطلعتُ عليها إطلاعةً) - ٦ : ٢٩ —**—</p>	ط ل ق	<p>ويقال للحقة (طَرَوْقَةُ) الفحل - ٩ : ١٩٢ وتفقر الظهر و (تُطَرِّقُ) الفحل - ٩ : ٣٠٣</p>	
<p>قال (طلَّقتُ) امرأتى - ٧ : ٢٧٠ —**—</p>	ط ل ا		
<p>و كنا (نَظَّلِي) على وجوهنا الورس - ٣ : ١٣٣ —**—</p>	ط م ث	<p>الذي يتخلى في (طريق) الناس - ١ : ٩٨ البراز... وقارعة (الطريق) والظل - ١ : ١٠٠</p>	
<p>وأنا حائض (طامت) - ٣ : ٥٥ —**—</p>	ط م س	<p>أليس بعدها (طريق) هي أطيب منها - ٣ : ٢٦٤</p>	
<p>ولا تمثالا إلا (طَمَسَتْه) - ٩ : ٦٩ —**—</p>	ط ه ر	<p>وإماطته الأذى عن (الطريق) صدقة - ٧ : ١٨٧</p>	
<p>أتى (طَهُورُهُ) فأخذ سواكه - ١ : ٢٢٠ و ٢٠١</p>			
<p>مز تَوْضاً على (طُهِر) كتب الله له - ٣ : ٨٨</p>			

وإذا زارت (الطهر) ولو ساعة - ٣: ٨٨	ط و ر	كان يتي من (أطول) بيت - ٤: ١٨٠	ط ي ب
فأصلي بغير (طهور) فأمر لي - ٣: ١٨١		(كأطول) ما سجد - ٧: ٣٠	
—**—		عليك ليل (طويل) - ٧: ٢٢٧	
يقرأ (بالطور) - ٥: ٢٣٤	ط و ر	—**—	
يرفع (طوراً ويخفض طوراً) - ٧: ٢٥٧		ومس من (طيب) - ٣: ٢٠٤	ط ي ب
—**—		ويمس من (الطيب) - ٣: ٢٠٦	
صلي بنا ركعتين (تطوعاً) - ٤: ٣٣٥	ط و ع	(أطيب طيبكم) المسك - ٨: ٣١٩	
فن (تطوع) خيراً - ١٠: ٢٧		ولا تقر بوه (طيباً) - ٩: ١١٢	
فن زاد فهو (تطوع) - ١٠: ٢٥٧		—**—	
—**—		(أطابت) برمتك - ٢: ٢٢١	
تلبسها صاحبها (طائفة) من ثوبها - ٦: ٣٠٩	ط و ف	ولا (يستطب) يمينه - ١: ٤٣	
أن (طائفة) صفت معه - ٧: ١٠٧		بثلاثة أحجار (يستطيب) - ١: ١٤٦	
في (طائفة) منهم - ٩: ١٧٧		سئل ﷺ عن (الاستطابة) - ١: ١٤٩	
إنها من (الطوافين) - ١: ٢٦٤		فيخـص النخل حين (يطيب) - ٩: ٢١٤	
إنما هي من (الطوافين) عليكم - ١: ٢٦٧		وفي يده عرجون ابن (طاب) - ٤: ١٠٢	
أو أين كانت (تطوف) يده - ١: ٢٣٢		—**—	
(طاف) ذات يوم على نسائه - ٢: ٢٨٠	ط و ر	(ليطير) له النصل - ١: ١٣٣	
—**—		ومنا رجال (يتطرون) - ٦: ٢٩	
لتصل ما (أطقت) - ٧: ٢٣٥	ط و ق	ولا يياض الأفق... حتى (يستطير) - ١٠: ٦٧	
—**—		—**—	
فجعلتموها في السبع (الطول) - ٥: ٢٠٤	ط و ل	وعلى أرنبتها أثر (طين) - ٥: ٣٤٥	ط ي ن
يقرأ في المغرب (بطولي الطولين) - ٥: ٢٣٥		وعلى أرنبتها أثر (طين) من صلاة - ٦: ٧	
—**—		فتمشون في (الطين) والمطر - ٦: ٢٠٧	
وإذا صلي لنفسه (فليطوّل) ما شاء - ٥: ٢١٧		وعلى جبهته وأنفه أثر (الطين) - ٧: ٣٢٨	
إلا الصبح فإنه كان (يطيلها) - ٥: ٢٢٩		—**—	

باب (ظ) الظاء	ظ ه ر	متكئ بين (ظَهَرَ أَنبَهُم) - ٤: ١٠٧ بين (ظَهَرَ أَنَّى) أهله - ٨: ٣٢٠ على (ظَهَرَ) الخفين - ٢: ١٤٣ أحق بالمسح من (ظاهرهما) - ٢: ١٤٧ كانت له (ظُهِرًا) - ٣: ٢١١ قام (الظَّهِيرَة) - ٩: ٢٥
ظ ع ن ولا تضرب (ظَعَيْتَكَ) - ٢: ٨٤ وترك على قدمه مثل موضع (الظفر) - ٢: ١٦٩		
ظ ل ف من جَزَع (ظَفَّار) - ٣: ١٥٢ وتطوّه (بَاطِلًا فِيهَا) - ٩: ٢٩٩ إن لم تجدى شيئًا... إلا (ظِلْفًا) محرقا - ٩: ٣١٤		حتى تشقق (ظَهْرِي) - ٢: ٢٥٧ والدرع السابغ الذي يُغَيِّب (ظُهُورًا) قدسها - ٥: ٢٧ حتى يقيم (ظَهْرُهُ) في الركوع - ٥: ٢٩٨ ذاك ما لا لبن فيه ولا (ظَهْر) - ٩: ١٨٢ وتُفَقِّر (الظَّهْر) وتُطْرَق - ٩: ٣٠٣ فَضَّل (ظَهْر) - ٩: ٣٠٦ ما كان عن (ظَهْر) غَيٍّ - ٩: ٣٢٥ إني صاحب (ظَهْر) أعالجه - ١٠: ١٤٧ هذه ثم (ظُهُور) الحُصْر - ١٠: ٢٥٩
ظ ل ل طريق الناس أو (ظَلَّهِم) - ١: ٩٨ وقارة الطريق و (الظَّل) - ١: ١٠٠ رأى رجلا (يظلل) عليه - ١٠: ١٥١ تركبه في الرمضاء و (الظَّلَّة) - ٤: ٢٤٨ إذ غشيتنا ريح و (ظَلَّةٌ) - ٨: ١١٧ والذين... أو (ظلموا) أنفسهم - ٨: ١٨٣ وأعوذ بك من أن (أَظْلِمَ أو أَظْلَمَ) - ٨: ٢٠٥		
ظ م أ على (ظَلَمًا) سقاه الله - ٩: ٣٣٢ ذهب (الظَمًا) - ١٠: ٨٠	ع ب أ ع ب ث	صاحب (الْعَبَاء) - ٦: ٢٣ وكلبة (تَعْبَان) - ٥: ١١٤ (أَعْبَثُ) بالحصى - ٦: ١٠١ وإذا زوج... (عَبْدُهُ) - ٤: ١٢٣ في (عَبْدِهِ) ولا في فرسه - ٩: ١٩٨
ظ ن ن (فَظَنَ) أنها تغلّ - ٤: ١٥٢ قال ذاك (الظَّن) بك - ٥: ٢٢٦ وهو بحسن (الظَّن) بالله - ٨: ٢٤٩ حتى (ظننت) أنه يعطيني عطية - ٧: ٢١٠	ع ب د	

ورفع (عَجِزَتَهُ) ... يسجد - ٥: ٣٤٧

فقام عند (عَجِزَتِهَا) - ٩: ٢٨

ولا (تَعَجِزْ) عن نفسك - ٩: ٢٨٩

نقرأ القرآن وفينا الأعرابي

و(الْأَعْجَمِيُّ) - ٥: ٢٦٣

(فَاسْتَعْجَمَ) القرآن على لسانه - ٧: ٢٣٥

وغسل رجله بغير (عَدَدٍ) - ٢: ٥٤

وحيضها مستقيم (فَلْتَعَدِّ) - ٣: ٨٠

مثل (أَعْدَادُهُنَّ) من الإبل - ٨: ١٠٢

إن كنا (لَنَعُدُّ) لرسول الله ﷺ -

٨: ١٧٩

أو (عَدَّةٌ) من صدقة - ١٠: ١٨

أنها ذكرت (عَدَّةً) من مساكين -

١٠: ١٨

أو تكملوا (العِدَّةَ) ثم صوموا - ١٠: ٤٣

مالا (أَعُدُّ) ولا أحصى - ١٠: ٩٠

ولا (تَعْدُوها) شيئا - ٥: ٣٣٨

من الذي (نُعَدُّ) للبيع - ٩: ١٣٢

كنا (نُعَدُّ) الماعون - ٩: ٢٩٨

(تَعْدِلْ) خسا وعشرين - ٤: ٢٥٥

شاهدا (عَدْلٌ) - ١٠: ٥٩

وهو (أَعْدَلُ) الصيام - ١٠: ١٧٩

(اعْتَبِدْ) محررة - ٤: ٣١٤

أروني (عَبِيرًا) - ٤: ١٠٢

وويل للمطففين و(عبس) في ركعة -

٨: ١٢

فتوسدت (عَتَبَتُهُ) - ٧: ٢٩٨

أدراعه و(أَعْتَدَهُ) - ٩: ٢٤٣

على (عَاتِقِهِ) الأيمن - ٧: ٤

(أَعْتَقَهَا) فإنها مؤمنة - ٦: ٢٩

لى جارية (فَأَعْتَقْتُهَا) - ١٠: ٦

سَبِيٍّ هو وزن (أَعْتَقَهُمْ) - ١٠: ٢٥٤

يأمر (بِالْعَتَاقَةِ) - ٧: ٤٠

الْحَيْضُ وَالْعَتَقُ - ٦: ٣١١

في صلاة (الْعَتَمَةِ) فتأخر - ٣: ٣٤٤

صليت ... (الْعَتَمَةَ) فقرأ - ٨: ٢٨

قنت ... في صلاة (الْعَتَمَةِ) شهرا -

٨: ٨٠

وهذا (أَعْجَب) الأمرين إلى - ٣: ٩١

أى الصدقة (أَعْجَب) إليك؟ - ٩: ٣٣٠

(وَالْعَجُوزُ) اللذين لا يستطيعان -

٤: ١٥٨

والنيم وراءه و(العجور) من ورائنا -

٤: ٣٤١

م ج ع

ع د د

ع د ل

أو (عَذْلُهُ) من المعافر - ١٧٢ : ٩	ع د ن	و كُفِرَ مِنْ كُفْرٍ مِنْ (الْعَرَبِ) ١١٤ : ٩	ع ر ج
و صُيِّرَتْ عَلَى مِثْلِ (عَدَائِنِ) - ٢٠٥ : ٩	ع د ن	فَقَدِمَ (اعْرَابِيَانِ) فَشَهِدَا - ٦١ : ١٠	ع ر ج
وَلَهُ أَوْقِيَةٌ أَوْ (عَدْلُهَا) - ٢٥١ : ٩	ع د ن	جَاءَ (اعْرَابِيٌّ) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - ٦٢ : ١٠	ع ر ج
فَإِنْ (عَدَلُوا) فَلَا تَنْفُسُهُمْ - ١٨٨ : ٩	ع د ن	وَلَا (يُعْرَجُ) يَسْأَلُ عَنْهُ - ٢٤٦ : ١٠	ع ر ج
هَذِهِ مِنْ (مَعْدِنِ) - ٣٢٤ : ٩	ع د ن	كَانَ يُحِبُّ (الْعَرَّاجِينَ) - ٩٩ : ٤	ع ر ج
(يَعْتَدُونَ) فِي الطُّهُورِ - ٣١٣ : ١	ع د ن	وَفِي يَدِهِ (عُرْجُونُ) ابْنُ طَابٍ - ١٠٢ : ٤	ع ر ج
ثُمَّ (عَادِيَتِ) رَأْسِي - ٢٢ : ٣	ع د ن	(عَرَّسَ) بِأُولَاتِ الْجِيْشِ - ١٥٢ : ٣	ع ر ج
و (الْعَادِيَاتِ) وَنَحْوَهَا - ٢٣٧ : ٥	ع د ن	أَدْرَكْنَا الْكُرَى (عَرَّسَ) - ٢٠ : ٤	ع ر ج
(الْمُعْتَدِي) فِي الصَّدَقَةِ - ١٨٦ : ٩	ع د ن	إِنَّمَا هُوَ (عَرِيْشٌ) - ٢١٩ : ٣	ع ر ج
إِنْ أَهْلُ الصَّدَقَةِ (يَعْتَدُونَ) عَلَيْنَا - ١٨٧ : ٩	ع د ن	دُونَ (عَرِشِ) الرَّحْمَنِ - ١٨٥ : ٥	ع ر ج
ذَنُوبِهِمْ مِنْ (عَدُوِّكُمْ) - ١٥٠ : ١٠	ع د ن	وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى (عَرِيْشٍ) - ٣٢٨ : ٧	ع ر ج
وَمَا (يُعَذِّبَانِ) فِي كَبِيرٍ - ٧٨ : ١	ع د ن	وَزَنَةَ (عَرَّشِهِ) وَمَدَادٍ - ١٦٦ : ٨	ع ر ج
فَتَهَامُ (فَعَذَّبَ) فِي قَبْرِهِ - ٨٦ : ١	ع د ن	قَالَ ذَاكُمُ (الْعَرَضُ) - ٢٢١ : ٨	ع ر ج
مَا لَمْ تَحْتَمِ آيَةُ (عَذَابِ) - ١٤١ : ٨	ع د ن	وَكَيْفَ (تُعَرِّضُ) صَلَاتَنَا - ١٨٥ : ٦	ع ر ج
ثُمَّ (اعْتَذَرَ) إِلَيْهِ - ٦٨ : ١	ع د ن	حَتَّى (يُعْتَرِضُ) لَكُمْ الْآخِرُ - ٦٩ : ١٠	ع ر ج
مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ (عُذْرٍ) - ١٩٦ : ٦	ع د ن	فَاضْطَجَعْتُ فِي (عَرَضِ) الْوَسَادَةِ - ٢٩٩ : ٧	ع ر ج
مَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ مِنْ غَيْرِ (عُذْرٍ) - ١٩٧ : ٦	ع د ن	إِنْ وَسَادَتْكَ إِذَا (اعْرِضُ) - ٧٠ : ١٠	ع ر ج
وَالْحَايِضُ وَ (عُذْرُ) النَّاسِ - ٢٣٨ : ١	ع د ن	(فَاعْرِضْ) عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - ٣٢٤ : ٩	ع ر ج
أَنْ (أَعْرَابِيًّا) دَخَلَ الْمَسْجِدَ - ٢٥٥ : ٣	ع د ن	وَالْمُرْسَلَاتِ (عُرْفًا) - ٢٢٣ : ٥	ع ر ج
قَالَ (الْأَعْرَابِي) لَقَدْ تَحَجَّجْتُ - ٣٣١ : ٥	ع د ن	الْمَائِدَةِ وَ (الْأَعْرَافِ) - ٢٣٥ : ٥	ع ر ج
أَعِيدَ عَلَى الرَّجُلِ (الْأَعْرَابِي) - ٣٣٦ : ٥	ع د ن		ع ر ج
قُلْتُ رَجُلٌ مِنَ (الْعَرَبِ) - ١٣٠ : ٧	ع د ن		ع ر ج

أهل فارس (بُعْظًا نَهَا) - ٤: ٣٢٩		متوكلنا على (عَصَا) - ٦: ٢٥٦	
والثامنة (عَفْرُوهُ) بالتراب - ١٠: ٢٦١	ع ف ر	جافى (عَضْدِيَّة) - ٥: ٣٤٩	ع ض د
أو عدله من (المعافر) - ٩: ١٧٢		فأخذت (بعضد) صبي - ١٠: ٢٧٧	
ما فوق الإزار و(التعفف) - ٢: ٢٧٠	ع ف ف	وجعلوا (عَضَادَتِيَّة) - ٤: ٥٣	
ومن (يَسْتَعْفِفُ يَعْفُهُ) الله - ٩: ٢٨٢		(فَعَطَسَ) رجل - ٦: ٢٩	ع ط س
يذكر الصدقة و(التعفف) - ٩: ٢٨٧		وإذا (عَطَسَ) العاطس - ٦: ٣٥	
اليد العليا (الْمُعَفَّفَةُ) - ٩: ٢٨٨		يصب ... من (العطاش) - ١٠: ٩٢	ع ط ش
و(إِعْفَاءٌ) للحية - ١٠: ١٨٣	ع ف ا	وجعل (عَطَافَهُ) الأيسر - ٧: ٤	ع ط ف
حتى تأكله (العَافِيَةُ) - ٨: ٢٩٤		أنه (يُعْطِي عَطِيَّة) - ٧: ٢١٠	ع ط ا
حتى كنت عند (عَقْبِهِ) - ١: ٩٠	ع ق ب	برجيع أو (عَظِيم) - ٢٦ و ١٠: ١٣٤	ع ظ م
ويل (لِلْأَعْقَابِ) - ١: ٣١٥		أن تسمع (بِعَظِيم) - ١: ١٤٠	
فنكصوا على (أَعْقَابِهِمْ) - ٧: ١١٥		أن يستنجوا (بِعَظِيم) - ١: ١٤١	
عن (عَقَب) الشيطان - ٥: ٢٠٠		حتى يقر كل (عَظِيم) - ٥: ١٣١	
و(أَعْقَبِي عَقِي) صالحة - ٨: ٢٥٠		ونحي و(عَظَامِي) وعصي - ٥: ١٦٧	
فانقطع (عِقْدٌ) لها - ٣: ١٥٢	ع ق د	كثُر (عَظِيم) الميت - ٩: ٥٥	
و(عَقْدٌ) الوسطى بالإيهام - ٦: ٢٧٠		الآبعد ... (أَعْظُم) أجزا - ٤: ٢٤٧	
(يَعْقُدُ) الشيطان على قافية - ٧: ٢٢٧		صكته (فَعَظَمَ) ذاك - ٦: ٢٩	
فذكر الله انحلت (عقدة) - ٧: ٢٢٧		لو كنت (أَعْظُم) أهل الأرض - ٧: ٢١٠	
وأن (يَعْقِدَنَّ) بالإنامل - ٨: ١٦٥		باسمه (الْأَعْظُم) - ٨: ١٥٧	
لأبيع (عَقَارًا) لي - ٧: ٢٧٠	ع ق ر	نصومه (تَعْظِيْمُهُ) له - ١٠: ٢٠٤	
		يوم (تَعْظُمُهُ) اليهود - ١٠: ٢٠٥	

و(عُقِرَ) جَوَادُهُ - ٨: ٩٥	ع ل ل	فُظِنَ أَنَّهَا (تَعْتَلُّ) - ٤: ١٥٢
لَا وَجَعَتْهُ أَوْ (أَعْقَرَتْهُ) - ٩: ٣٢٥		لَيْسَتْ بِهَمٍّ (عَلَّةٌ) - ٤: ٢٣٦
لَا (عُقِرَ) فِي الْإِسْلَامِ - ٩: ٧٦	ع ل م	أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي (عِلْمِ) اللَّهِ - ٣: ٩١
الْحَيَّةُ وَ(الْعُقْرَبُ) - ٦: ١٨	ع ق ر ب	عَلَى (أَعْلَمَ) النَّاسِ - ٧: ٢٧١
وَرَأْسُهُ (مَعْقُوصٌ) - ٥: ٣٧	ع ق ص	إِلَى الْمَسْجِدِ (فَيَتَعَلَّمُ) آيَتَيْنِ - ٨: ١٠٢
لَيْسَ فِيهَا (عَقَصَاةٌ) - ٩: ٢٩٩		(الْعَلَمُ) الَّذِي عِنْدَ دَارِ - ٦: ٢٢٣
عَلَى جَمَلٍ... ثُمَّ (عَقَلَهُ) - ٤: ١٠٧	ع ق ل	(أَتَعَلَّمُ) بِهَا قَبْرَ أَخِي - ٩: ٥٣
كَالْبَعِيرِ (عَقَلَهُ) أَمَلُهُ - ٨: ٢١٥	ع ل ا	فِي (عُلُوِّ) الْمَدِينَةِ - ٤: ٥٢
ثُمَّ أَتَى بِفَرَسٍ (فَعَقِلَ) - ٩: ٨		تَبَارَكَتْ وَ(تَعَالَيْتَ) ٥: ١٦٧ و ٨: ٥٤
لَوْ مَنَعُونِي (عَقَالًا) - ١١٤ و ١٢١		وَ(تَعَالَى) جَدُّكَ - ٥: ١٨٦
٩: ١٢٣		إِذَا (تَعَالَتْ) الشَّمْسُ - ٤: ٣٢
أَخَذَتْ (عَقَالًا) أَيْضًا - ١٠: ٧٠		كِتَابٍ فِي (عَلِيَيْنَ) - ٤: ٢٥٠
(اعْتَكَفَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - ٧: ٢٦٢	ع ك ف	٧: ١٩١
(يَعْتَكِفُ) الْعَشْرَ الْأَوَسَطَ - ٧: ٣٢٧		وَ(عَمَدُهُ) مِنْ خَشَبِ النَّخْلِ - ٤: ٤٨
(يَعْتَكِفُ) الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ - ١٠: ٢٢٩	ع م د	وَجَعَلَ (عَمَدُهُ) مِنْ حِجَارَةٍ - ٤: ٤٨
(مَعْتَكِفًا) فِي الْمَسْجِدِ - ١٠: ٢٤٢		مَا رَأَيْتَ... وَلَا (عَمُودًا) - ٥: ٨٤
(أَعْتَكَفَ) وَصَمَ - ١٠: ٢٥٣		أَنْ (عَمَدْتُمْ) إِلَى بَرَاءَةٍ - ٥: ٢٠٤
إِنْكَا (عَلْجَانٍ) فَعَالِجًا - ٢: ٣٠١	ع ل ج	أَمْ قَرَأَ ذَلِكَ (عَمْدًا)؟ - ٥: ٢٣٩
صَاحِبُ ظَهْرٍ (أَعَالَجُهُ) - ١٠: ١٤٧		وَإِذَا هُوَ (مُعْتَمِدٌ) عَلَى عَصَا - ٦: ٥٣
فَلَمْ يَزَلْ (يَعْلُكُهَا) - ٢: ٢٢١	ع ل ك	نَهَى أَنْ (يَعْتَمِدَ)... عَلَى بَدْيِهِ ٦: ١٠٦
	ع م ر	فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ (الْمُعْتَمِرِ) - ٤: ٢٥٠

ع ن ب أن يَخْرُصَ (الْعَنْبُ) - ٩: ٢٠٩	ع ن ب	ففي (عمرِك) مرة - ٧: ٢٠٦	
إِلَّا لِحَاءِ (عَنْبٍ) - ١٠: ١٧٠		وسوء (العمر) - ٨: ٢٠١ ---**---	
فأخرج (العَنْزَةَ) - ٤: ١٨٢	ع ن ز	زاد فيه و(أَغْمَقُوا) - ٩: ٦٨ ---**---	ع م ق
وبين يديه (عَنْزَةٌ) - ٥: ٧٩		ثم تَوَخَّذْ (الأعمال) على ذلك - ٣٠٩ و ٥: ٣١٢	ع م ل
وبين القبلية عمر (عَنْزٍ) - ٥: ٨٨		إن أَحَبَّ (الْعَمَلُ) إلى الله - ٧: ٣٠٢	
مَنْبِحة (الْعَنْزِ) - ٩: ٣٣٣ ---**---		(الْعَمَلُ) الصالح فيها أحب - ١٠: ١٩٦	
لوى (عَنْقَهُ) يَمِينًا - ٤: ١٨٢	ع ن ق	فإني قد عَمَلْتُ ... فَعَمَلْتَنِي - ٩: ٢٨٥	
عاقدي أزرهم في (أَعْنَاقِهِمْ) - ٥: ١٧		وليس على (الْعَوَامِلِ) شيء - ٩: ١٥٨	
وحاذوا (بِالْأَعْنَاقِ) - ٥: ٥٧		فلم يخرجْهُ إلى (عُمَّالِهِ) - ٩: ١٥٣	
وأَمَامَةُ ... على (عَنْقِهِ) - ٦: ١٦ و ١٥		لا تحل الصدقة ... أو (لِعَامِلٍ) عليها	
وبين (أَعْنَاقِ) رُكَّابِكُمْ - ٨: ١٨٨		٩: ٢٦٧ ---**---	
لَوْ مَنَعُونِي (عَنْاقًا) - ٩: ١٢١		المسح على (الْعِمَامَةِ) - ٢: ٩٥	ع م ع
(عَنْاقًا) أَوْ جَذَعَةً - ٩: ١٧٨ ---**---		من تحت (الْعِمَامَةِ) فمَسَحَ - ٢: ٩٨	
و (الْعَانِي) الْإِسِيرَ - ٨: ٢٣٨ ---**---	ع ن ا	يَمْسَحُ ... وعلى (عِمَامَتِهِ) - ٢: ١٠٧	
فإِذَا فِي (عَهْدِ) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ٩: ١٧٥	ع ه د	ليس فيها قَيْصٌ وَلَا (عِمَامَةٌ) - ٨: ٣١١	
وَقَرَأَتْ فِي (عَهْدِهِ) - ٩: ١٧٧ ---**---		فَلَفَّهَ فِي (عِمَامَتِهِ) - ٩: ٢٥٣	
قَدَحَ مِنْ (عَيْدَانٍ) - ١: ٩٥	ع و د	عَنْ (عُجُومَةٍ) لَهُ - ٤: ١٢٦	
لَمْ صَنَعَ هَذَا (الْعُودُ) - ٥: ٥٨		يَا (عَمَّاهُ) أَلَا أُعْطِيكَ - ٧: ٢٠٦	
مَا رَأَيْتُ ... يَصِلُ إِلَى (عُودٍ) - ٥: ٨٤		إِنْ (عَمَّكَ) الشَّيْخُ الضَّالُّ - ٩: ٦٣ ---**---	
فِي الْمَنْبَرِ مِمَّ (عُودُهُ) - ٦: ٢٣٥		يَوْمَ النَّاسِ وَهُوَ (أَعْمَى) - ٤: ٣١٨ ---**---	ع م ي

<p>إن (عَيْنِي) تَنَامَان - ٧: ٢٦٩ فَقَاضَتْ (عَيْنَا) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - ٨: ٢٧٥ فَدَمَعَتْ (عَيْنَا) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - ٨: ٢٧٨ فِيهَا سَقَتْ... وَ(الْعَيُونُ) - ١٩٨ و ٩: ٢٠٢ فَإِذَا (أُعْيِتْ) تَعَلَّقَتْ بِهِ - ٧: ٢٣٥ فَإِنَّمَا شَفَاءُ (الْعِيِّ) - ٣: ١٩٠</p>	ع ي ا
باب (غ) الغين	
<p>وَبُرْنُسُ خَزَزَ (أَغْبَرُ) - ٦: ٥٣ وَإِخْلَفَهُ فِي عَقْبِهِ فِي (الْغَابِرِينَ) - ٨: ٢٥٤ فَغَسَلَ (مَغَابِنَهُ) - ٣: ١٨٧ إِلَى (الْغَدَاءِ) الْمُبَارَكِ - ١٠: ٦٥ ثُمَّ قُرْبَ (غَدَاؤُهُ) - ١٠: ١٥٨ وَصَلَاةُ الْغَدَاةِ - ٣: ٢٣ فَصَلَّى (الْغَدَاةَ) - ٣: ٢٦٩ وَهَكَذَا فِي صَلَاةِ (الْغَدَاةِ) - ٥: ٢٢٢ وَالْغَدَاةِ الْقَرَّةَ - ٦: ٢٠٦ لَا يَدْعُ... قَبْلَ صَلَاةِ (الْغَدَاةِ) - ٧: ١٣٧ (غَدَّتِ) الشَّيَاطِينُ رَايَاتَهَا - ٦: ١٩٢ وَمَا سَقَى (بِالْغَرْبِ) - ٩: ١٥٩</p>	<p>غ ب ر غ ب ن غ د ا غ ز ر غ ز ا غ ر ض غ ر ش غ ر ب</p>
<p>عَنْ نَقْرَةِ (الْغُرَابِ) - ٥: ٣٠٧ وَيَغْرُرُ (الرَّجُلُ) بِصَلَاتِهِ - ٦: ٢٧ لَا (غِرَارَ) فِي تَسْلِيمٍ - ٦: ٢٨ أَقْدَأُ صَبْنَا (غِرَّةً) - ٧: ٩٩ مِنْ (غِرَّةٍ) كُلِّ شَهْرٍ - ١٠: ٢١١ وَقَدْ (غَرَزَ) ضُفْرَهُ - ٥: ٣٥ يَعْنِي (مَغْرَزَ) ضُفْرَهُ - ٥: ٣٥ ثُمَّ (غَرَسَ)... لَعَلَّهُ يَخْفَفُ - ١: ٧٨ ثَلَاثَ (غَرَافَاتٍ) بِكَفِّهَا - ٣: ٣١ مَا أَكْثَرَمَا تَسْتَعِيزُ مِنَ (الْمَغْرَمِ) - ٥: ٣٢٨ أَوْ (لِغَارِمٍ) أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا - ٩: ٢٦٧ أَوْ لَذَى (غَرَمٍ) - ٩: ٢٧٨ وَتَمْنَحُ (الْغَزِيرَةَ) - ٩: ٣٠٣ (غَزَوْتُ) مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ٧: ٨٨ فَأَشْتَرَى بِهِ السَّلَاحَ وَ(أَغْزَوْ) - ٧: ٢٧٠ لَا تَحُلُ الصَّدَقَةَ . (لِغَازٍ) - ٩: ٢٦٧ نَزِمِي (غَرَضِينَ) لَنَا - ٧: ٣٠ حَدِيثُ (الْغَاشِيَةِ) - ٦: ٢٩١ رَجَالًا... (لِغَشَى) عَلَيْهِمْ - ٧: ٢٠ فَلَمْ يَنْتَصِفْ... (غَشَى) عَلَيْهِ - ١٠: ٢٣</p>	<p>غ ر ر غ ر ز غ ر س غ ر ف غ ر م غ ز ر غ ز ا غ ر ض غ ر ش</p>

غضب	فَسَبَّهْ وَ (غَضَبَ) عَلَيْهِ - ٢٦٦ : ٤ غير (المغضوب) عليهم - ٢٤٦ : ٥ تلك صلاة (المغضوب) عليهم - ١٠٧ : ٦ يعرف في وجهه (الغضب) - ١٢٧ : ٦ نفرج (مُغَضَّبًا) بجر رداه - ١٤٣ : ٦ (يَغْضَبُ) عَلَى أَنْ لَا أُجِدَ - ٢٥١ : ٩ (فغضب) رسول الله ﷺ - ١١٩ : ١٠ و ١٧٣ : ١٠ --- حتى سمعت (غَطِيطَةً) - ٢٨٩ : ٧ --- أصابتكم فيه (الغفلة) - ٢٧ : ٤ لقد أصبنا (غَفْلَةً) - ٩٩ : ٧ لم يكتب من (الغافلين) - ١٥ : ٨ --- (يَغْلِبُهُ) عَلَيْهَا نَوْمٌ - ٢٣٩ : ٧ غلبنا عليك يَا أَبَا الرَّيْع - ٢٤٣ : ٨ و (غَلَبَتْهُ) عَيْنُهُ - ٢٣ : ١٠ --- وصلى الصبح مرة (بِغَلَسٍ) - ٢٩١ : ٣ --- إِنْ دَمَهَا أَسْوَدَ (غَلِيطٌ) - ٨٨ : ٣ و (غَاظَ) لِسَانِي - ١٧ : ٨ --- صدقة من (غُلُولٍ) - ٢٠٧ : ١ و سلاسلها و (أَغْلَاهَا) - ١٤٤ : ٨ --- ومعه (غلام) معه مِيضَاةٌ - ١٥٨ : ١ و يرش من بول (الغلام) - ٢٥١ : ٣	مصرورة في يد (الغلام) - ٢٧٠ : ٣ فقد موتى وأنا (غلام) - ٣٠٤ : ٤ وصف خلفهم (الغلمان) - ٦٧ : ٥ مُرَى (غُلَامَكَ) النجار - ٢٣٥ : ٦ بينما أنا و (غلام) نرى - ٣٠ : ٧ أَصْلَى (الغلام) - ٢٨٩ : ٧ أَنْ (غلاما) مِنَ الْيَهُودِ - ٢٢٦ : ٨ فَجَعَلَ (الغلام) مَأْبَى الْإِمَامِ - ٢٦ : ٩ --- لَا تَغَالَوَا فِي السَّكْفِنِ - ٣١٣ : ٨ --- (وَأَغْمَزِي) قَرُونِكَ - ٢٨ : ٣ (غَمَزَ) رَجُلِي فَضَمَمْتُهَا - ١٠٨ : ٥ زاد عثمان (غَمَزَنِي) ثُمَّ انْفَقَا - ١١٠ : ٥ (فَغَمَزَ) ذِرَاعِي وَقَالَ اقْرَأْ - ٢٤٦ : ٥ --- فَلَا (يَغْمِسُ) يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ - ٣٢٦ : ١ --- (وَأَغْمَضَهُ) فَصَبَّحَ نَاسٌ - ٢٥٤ : ٨ (تَغْمِيزُ) الْمَيْتِ - ٢٥٤ : ٨ --- وزاد فيه و (الغَمِّ) - ٢١٢ : ٨ فَإِنْ (غَمَّ) عَلَيْكُمْ - ٤٢ و ٣٣ : ١٠ فَإِنْ حَالَ دُونَهُ (غَمَامَةٌ) - ٤٤ : ١٠ --- هل لك...؟ قَالَ قُلْتُ (غَنِيمَةٌ) - ٦ : ٥٣ في مرائب (الغنم) - ٥٣ و ١١٩ : ٤	غلى غ م ز غ م س غ م ض غ م م غ ن م
-----	---	--	--

(۱۳۴)

<p>(في إثر كل صلاة... إلا (الفجر) والعصر - ١٦٩ : ٧ وليس (الفجر) أن يقول هكذا - ١٠ : ٦٨ من لم يجمع الصيام قبل (الفجر) - ١٠ : ٢١٥</p>		<p>(أَفْتَانِ أَنْتَ) ٢ : ٢١٢ - ٥ يامعاذ لا تكن (فَتَانًا) - ٢١٤ : ٥ من (فتنة) المسيح الدجال - ٣٢٨ : ٥ إنما أموالكم وأولادكم (فتنة) - ٢٧٣ : ٦ من (فتنة) الحيا والممات - ٢٠٢ : ٨ من (فتنة) النار - ٢٠٤ : ٨</p>	فتن
<p>—**— وَجَنَّبَا (الفواحش) - ٧٥ : ٦ والذين إذا فعلوا (فاحشة) - ١٨٣ : ٨ —**— وكل (فَحْلٍ) يُمْدَى - ٢٦٦ : ٢ طروقة (الفحل) - ١٣٩ : ٩ و ١٩٢ : ٩ وتطرق (الفحل) - ٣٠٣ : ٩ —**—</p>	فحش	<p>—**— فقام (فَتَى) من الحى - ١٠٢ : ٤ أن أمر (فَتِيَّتِي) فيجمعوا - ٢٣٦ : ٤ وقال... (للفتى) كيف تصنع؟ - ٢١٦ : ٥ يا (فَتَى) ألا أحدثك - ٣٠٩ : ٥ و (الفتاة) التي عند أم سلمة - ٣١ : ٥ ناقة عظيمة (فَتِيَّةٌ) - ١٨٣ : ٩</p>	فتى
<p>ووضع . . . على (فَحْدِهِ) - ١٢٧ : ٥ وليضم (فَحْدِيهِ) ١٤٠ و ١٤٢ و ٣٥٠ : ٥ —**— (فَدِيَّةٌ) طعام مسكين - ١٥٨ : ٤ أن يفطرو (يَفْتَدِي) فعل - ٢٦ : ١٠ —**—</p>	فخذ	<p>—**— (أن) (الْفُتَيَّا) التي كانوا يُفْتُونَ (أن الماء - ٢٧٦ : ٢ فَاسْتَفْتَيْتُ) رسول الله ﷺ - ٩٨ : ٣ وبذلك كان (يفتى) الحسن - ١٢٧ : ٧ وهو (يُفْتَى) الناس وهم مكبون - ١٠ : ١٥٠ —**—</p>	
<p>ثم توضحاً ونضح (فَرَجُهُ) - ١٥٣ و ١٥٤ : ٢ فلينضح (فرجه) وليتوضأ - ٢٥٩ : ٢ وربما كُنْتُ عن (الْفَرَجِ) - ٨ : ٣ ثم يغسل (فرجه) - ١٧ : ٣ ألقى على (فَرَجَهَا) ثوباً - ٥٩ : ٣</p>	فج	<p>—**— (وَالْفَجَاءُ) نَقَمْتُكَ - ٢٠٥ : ٨ موت (الفجأة) اخذة أسف - ٢٤٣ : ٨ —**— وكل (فَجَاحٍ) مكة منحر - ٤١ : ١٠ —**— واجبة خلف... براً كان أو (فَاجِرًا) ٤ : ٣١٦</p>	فجأ
<p>إلا جعل الله للمسلمين ولك فيه (فَرَجًا) - ١٤٥ : ٣</p>		<p>وأمرهم (بالفجور ففجروا) - ١٦ : ١٠</p>	فجج

و (فرش) قدمه النبي - ١٠٢: ٥	ومن كل هم (فرجاً) - ١٨١: ٨	
وعن (فرشة) السبع - ٢٠٠: ٥	ولا نذروا (فرجات) للشيطان - ٥٥٦: ٥	
ولا يفترش... (اقتراش) الكلب - ٣٤٨: ٥	و (فرج) بين أصابعه - ١٣٤: ٥	
فلا (يفترش يديه اقتراش) الكلب - ٣٥٠: ٥	وإذا سجد (فرج) بين يديه - ١٤٠: ٥	
***	***	
ثم تأخذ (فرصتها) - ١٤٠: ٣	أصوات (فراخ) طائر - ٢١٦: ٨	فرح
(فرصة) مُسَكَّة - ١٤٢: ٣	لرحم أم (لأفراخ فراخها) - ٢١٦: ٨	
ترعد (فرأصهما) - ٢٨٥: ٤	***	
***	قد (فر) من الزحف - ١٨٠: ٨	فرر
إنه لا (تفریط) في النوم - ٢٩: ٤	فلا تخرجوا (فراراً) منه - ٢٣٤: ٨	
***	***	
من إناء هو (الفرق) - ٣٣٣: ٢	(فارس) رسول الله ﷺ - ٣٢: ٤	فرس
من الهدى و (الفرقان) - ١٥٨: ٤	أرسل (فارساً) إلى الشعب - ١١: ٦	
يقراً سورة (الفرقان) - ١٣٦: ٨	كما يفعل أهل (فارس) - ٣٢٩: ٤	
وذكر فيه (الفرق) - ١٩٧: ١	لا تنزي الحمار على (الفرس) - ٢٣١: ٥	
لا يجز ناصيته ولا (يفرقها) - ١٤٠: ٤	أتى (يفرس) فعقل - ٨: ٩	
ويص المسك في (مفرق) رسول	حمل على (فرس) في سبيل الله - ١٩٦: ٩	
الله ﷺ - ٢٩٢: ١٠	ولا في (فرسه) صدقة - ١٩٨: ٩	
فما (فارقته) حتى دفته - ١٥: ٤	للسائل حق... على (فرس) - ٣٠٨: ٩	
ولا (يفرق) بين مجتمع - ١٥٣: ٩	***	
***	أو ثلاثة (فراسخ) - ٥٢: ٧	فرسخ
وأنا (أفركه) من ثوب رسول الله	***	
ﷺ - ٢٤١: ٣	ثم رجع إلى (فراشه) - ٢٠١: ١	فرش
***	وليس لها... إلا (فراش) واحد - ٥٧: ٣	
و (الفروة) المدبوعة - ٤٨: ٥	ما تكرمه؟ قال (فراشه) - ٢٩٦: ٤	
	ثم يأوى إلى (فراشه) - ٢٧٨ و ٢٨٢: ٧	

مامن (المَفْضَل) سورة - ٢٣٨ : ٥
 أكان... يقوَأ السُّورَ في ركعة ؟
 قالت (المَفْضَل) - ٦٣ : ٦
 قالت من (المَفْضَل) - ١٩٦ : ٧
 وحِزْب (المَفْضَل) وَحَدَهُ - ٨ : ٧
 إني أقرأ (المَفْضَل) - ١١ : ٨
 منها ثلاث في (المَفْضَل) - ١٩ : ٨
 لم يسجد في شيء من (المَفْضَل) - ٢٣ : ٨
 ---**---
 حتى (فَضَحَهُ) الصبح - ١٤٠ : ٧
 ---**---
 فإذا (فَضَحْتَ) الماء - ٢٥٧ : ٢
 ---**---
 خبث الذهب و(الفضة) - ٢٢٠ : ٨
 ---**---
 آت عمدا الوسيلة و(الفضيلة) -
 ٢٠٤ : ٤
 صلاة المرء في بيته (أَفْضَلُ) - ١٧٨ : ٦
 لاحق لاحدنا في (الْفَضْل) - ٣٠٦ : ٩
 هو أيسر عليك من هذا أو (أَفْضَلُ) -
 ١٦٣ : ٨
 إني أطيق (أَفْضَلُ) من ذلك - ١٧٩ : ١٠
 أن تبتغوا (فَضْلًا) من ربكم -
 ٢٧٠ و ٢٧٤ : ١٠
 فإذا (فَضَّلَ فضله) صَبَّأ - ٨ : ٣
 ولهم (فُضُول) أموال - ١٦٨ : ٨
 من كان عنده (فَضْلُ) ظَهَرَ - ٣٠٦ : ٩
 ---**---

فضح

فضح

فضح

فضل

(فَفَزَعَ) المسلمون فأكثرُوا التسييح -
 ١٠٢ : ٢
 استيقاظا (فَفَزَعَ) رسول الله ﷺ -
 ٢٠ : ٤
 والموسى بيده (فَفَزَعَتْ فَرْعَةً) -
 ٢٤٦ : ٨
 إن الموت (فَرْعٌ) - ٥ : ٩
 ---**---
 (بالْفُسْطَاطِ) على جبل - ١٣٨ : ١
 أو (فُسْطَاطُهُ) فصلى - ٢٩٨ : ٧
 في سفينة من (الْفُسْطَاطِ) - ١٥٨ : ١٠
 إلى قرية عقبه من (الْفُسْطَاطِ) -
 ١٦٠ : ١٠
 ---**---
 إذا (فَسَا) أحدكم - ٢٥٥ : ٢
 قال (يَفْسُو) أو يضطرب - ٨٥ : ٤
 إذا (فَسَا) في الصلاة - ١٢٣ : ٦
 ---**---
 ثم (الْفَصِيلُ إِذَا فُصِّلَ) - ١٩٢ : ٩
 حتى تطمئن (مَفَاصِلُهُ) ثم يقول -
 ٣٠٣ : ٥
 حتى تطمئن (مَفَاصِلُهُ) وتسترخي -
 ٣٠٤ : ٥
 لم يكن بين صلواتهم (فَصْلٌ) - ١٢٥ : ٦
 إن (فَصْلٌ) ما بين صيامنا - ٦٥ : ١٠
 بقصَّار (المَفْصَل) - ٢٣٥ : ٥

فزع

فسطاط

فسا

فصل

فَضْرَا	إِنَّمَا هِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي (الْفَضَاءِ) - ١٠: ٥١	فَقْه	وَأَنْ (يَتَفَقَّهْنَ) فِيهِ - ٣: ١٤٣
	(أَفْضَى) بَوْرَكَ الْيَسْرَى - ٦: ٦٨		وَكَانَتْ الْإِنصَارُ (تَفَقَّهَهُ) - ٤: ٣٢
	---**---		قَدْ أَخَذْنَا ذَلِكَ عَنْهُ وَ(فَقَّهْنَا) - ٥: ٥٣
فَطْر	عَشْرَ مِنْ (الْفِطْرَةِ) - ١: ١٨٣		هُوَ أَجْدَرُ أَنْ (يُقَفَّهُ) فِي الْقُرْآنِ -
	إِنْ مِنْ (الْفِطْرَةِ) - ١: ١٩٢		٧: ٢٢٢
	عَلَى (الْفِطْرَةِ) مَا لَمْ يُوْخَرْ وَالْمَغْرِبِ -		لَا (يُقَفَّهُ) مِنْ قَرَأَ فِي أَقْبَلِ - ٤
	٣: ٣٤١		٨: ١٠ وَ
	لِلَّذِي (فَطَّرَ) السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ -		ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى (أَفَقَهُ) النَّاسِ - ٤: ١٥
	٥: ١٦٧		مِنْ (فَقَّهَاءِ) أَهْلِ الْمَدِينَةِ - ٥: ١٧٢
	(فَاطَرِ) السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ -	فَكَر	---**---
	٥: ١٧٧		(فَقَّكَرَ) سَاعَةً - ٥: ٨١
	---**---	فَكَك	---**---
	إِلَّا زَكَاةَ (الْفِطْرِ) فِي الرِّقِيقِ -	فَلَح	(فَافَقَّكَتْ) قَدَّمَهُ - ٤: ٣٢٩
	٩: ١٩٧		---**---
	فَأَمْرٌ بِصَدَقَةِ (الْفِطْرِ) صَاعِ تَمْرٍ -	فَلَق	خَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا (الْفَلَاحُ) - ٧: ٣١٤
	٩: ٢٣٨		(أَفْلَحَ) الرُّوَيْجِلُ مَرَّتَيْنِ - ٨: ١٧
	---**---		---**---
	ثُمَّ (فَطَنْتُ) بِهِ فَأَشَارَ إِلَى - ٥: ٢١	فَلَن	قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ (الْفَلَقِ) - ٨: ١١٦
	وَلَا (يَفْطَنُونَ) بِهِ فَيُعْطُونَهُ - ٩: ٢٦٠		---**---
	---**---		مَا وَلَدْتُ يَا (فُلَانُ) ؟ - ٢: ٨٤
فَقْد	يَقُمُ الْمَسْجِدَ (فَقَّقَهُ) النَّبِيُّ ﷺ -		أَشَاهِدُ (فُلَانُ) - ٤: ٢٤٤
	٩: ٤٥		أَخْتِمُ يَا (فُلَانُ) بِأَمِينٍ - ٦: ٤٢
	---**---		إِلَى (فُلَانَةٍ) امْرَأَةٍ قَدْ سَمَاهَا - ٦: ٢٣٥
فَقْر	و (تُقَفِّرُ) الظَّهْرَ - ٩: ٣٠٣		يَا (فُلَانُ) أَيَّتُهُمَا صَلَاتُكَ ؟ - ٧: ١٥١
	أَعُوذُ بِكَ مِنْ (الْفَقْرِ) - ٨: ٢٠٥		يَرْحِمُ اللَّهُ (فُلَانًا) - ٧: ٢٦٠
	لِذِي (فَقَّرَ) مَدْفِعٍ - ٩: ٢٧٨	فَلَا	اللَّهُمَّ إِنْ (فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) - ٩: ٤٣
	---**---		---**---
			عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ فِي (الْفَلَاةِ) -
			١: ٢٢٧

و تطوف بالبيت و (تُفِيضُ) ١٠: ٢٧٤		فإذا صلاها في (قَلَاة) - ٢٥٥ : ٤	
باب (ق) القاف		ف م	
وهو في (قُبَّة) حمرأ من آدم - ١٨٢ : ٤	ق ب ب	فيضع (قَهْ) في الموضع الذي فيه	
في (قُبَّة) له - ٨ : ٧		وضعت - ٣٧ : ٣	
(قَبَّحَ) الله هاتين اليدين - ٢٦٨ : ٦	ف ب ح	حتى ألقى (بِفَنَاء) أبي أيوب - ٥٣ : ٤	ف ن ي
ثم يدفنون في (قَبْر) واحد - ٢٩٤ : ٨	ق ب ر	في (فَوْح) حِضْتَنَا - ٦٠ : ٣	ف و ح
فرايته قبل أن (يُقْبِضَ) بعام يستقبلها - ١ : ٥٦	ق ب ض	مالم يسقط (قَوْرُ) الشفق - ٣٠٢ : ٣	ف و ر
خلق آدم وفيه (قُبْض) - ١٨٥ : ٦		أصابته فلانا (الْفَاقَةُ) خلعت - ٢٧٥ : ٩	ف و ق
فعمل به أبو بكر حتى (قُبْض) - ١٥٣ : ٩		من أصابته (فَاقَةُ) - ٢٨٣ : ٩	
اللهم (أَقْبِضْنِي) إليك - ١٦١ : ١٠		فيضع (قَهْ) في الموضع - ٣٧ : ٣	ف و ه
(قَتَبْتُ) إلى الناقة - ١٣٧ : ٣		ووضعه على (فيه) ثم ذلك - ١٠٢ : ٤	
فأخذ (قبضة) من الحصى - ٣٠٩ : ٣		أتبع (قَهْ) هاهنا وهاهنا - ١٨٢ : ٤	
(قَبَلَهَا) ولم يتوضأ - ١٨٢ : ١	ق ب ل	ما حفظت ق إلا من (في) رسول الله	
(يَقْبَلُ) وهو صائم - ١٠٩ : ١٠		ﷺ - ٢٦٥ و ٢٦٧ : ٦	
(يَقْبَلُ) في شهر الصوم - ١١٢ : ١٠		رضخ لنا من (الْفِيء) - ١٣٧ : ٣	ف ي أ
صلى مع رسول الله ﷺ (الْقَبْلَتَيْنِ) - ٢ : ١٣٠		رأينا (فِيء) التلؤلؤ - ٣١٣ : ٣	
(قَبِيلُ) من حمير - ٤٢ : ٦		وليس للحيطان (فِيء) - ٢٤٢ : ٦	
لا (يَقْبَلُ) الله صلاة أحدكم - ٢١٠ : ١		من (فَيْح) جهنم - ٣١٣ : ٣	ف ي ح
من سمع النداء... لم (يَقْبَلْ) منه الصلاة - ٢٣٩ : ٤		(فَعَاظَتْ) عينا رسول الله ﷺ - ٨ : ٢٧٥	ف ي ض
		ثم (يُفِيضُ) على رأسه - ١٠ و ٥ : ٣	
		فأمروا بالتجارة إذا (أَفَاضُوا) - ٢٧٠ : ١٠	

قتر	سحاب أو قترّة) أصبح صائما - ١٠:٣٣ ---**---	وأخرج (قَدَمِيَّة) من ناحية واحدة - ٥: ١٣٤
قثا	شَبَرْتُ (قَثَاةً) بمصر ثلاثة عشر شهرا - ٩: ٢٠٥ ---**---	صَفَّ (القَدَمَيْنِ) ... من السنة ١٥٨: ٥
قحط	شكا الناس ... (قَحُوطَ) المطر - ٧: ١٣ أصاب أهل المدينة (قَحْطٌ) - ٧: ١٦ ---**---	لا يسمع وقع (قَدَمٍ) - ٥: ٢٢٥ حق اتفخت (أقدامهم) ٧: ٢٧١
قحف	لابن أبي (قُحَاةً) - ٦: ٤٤ ---**---	خمس (أقدام إلى سبعة أقدام) - ٣: ٣١٦
ق دح	(قَدَحٌ) من عيدان - ١: ٩٥ فسقته (قَدَحًا) من سويق - ٢: ٢٢٤ فأرسلت إليه (بِقَدَحٍ) لَبَنٍ - ١٠: ٢٠٠	واشترى بالآخر (قُدُومًا) - ٩: ٢٧٧ ---**---
ق ذر	وللآخر (القَدَحُ) - ١: ١٣٣ كما يُقَوِّمُ (القَدَحُ) - ٥: ٥٣ كما يقام (القَدَحُ) يتعجلونه - ٥: ٢٦٣ ---**---	وأمشى في المكان (القَدَر) - ٣: ٢٦٢ فإن رأى في نعليه (قَدَرًا) - ٥: ٤٠ ---**---
ق ذف	ومن قام ليلة (القَدَرِ) إيماناً - ٧: ٣٠٨ طارية الدلو و(القَدَر) - ٩: ٢٩٨ فإن ضم عليكم (فاقدروا) له - ١٠: ٣٣ ---**---	على (قَذَّة) بحجر - ٥: ٩٩ نخسيت أن (يَقْذِفَ) في قلوبكم - ١٠: ٢٤٣ ---**---
ق ذل	سبحان الملك (القدوس) - ٨: ٦٧ بالتكبير و(التقديس) - ٨: ١٦٥ ---**---	حق بلغ (القَدَّال) وهو أول القفا - ٢: ٦٢ ---**---
ق ذا	وسبح (قدوس) - ٥: ٣١٨ سبحان الملك (القدوس) - ٨: ٦٧ بالتكبير و(التقديس) - ٨: ١٦٥ ---**---	حتى (القَدَّاة) يخرجها الرجل - ٤: ٦٨ ---**---
ق را	ومسح على نعليه (وقدَمِيَّة) - ٢: ١٣٩ الذي يغيب ظهور (قَدَمِيًّا) - ٢٧ ٥: ٢٨٥	إذا أتى (قَرُوك) - ٣: ٦٩ أن تدع الصلاة أيام (أقْرَانِيًّا) - ٧١ ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٧ و ٨٥: ٣ تجلس أيام (أقْرَانِيًّا) - ٣: ٨٩ ---**---
ق م د	فكأنما (قَرَب) بدنة - ٣: ٢١٥ فأطلق (القَرَبَة) فتوضأ - ٤: ٣٣٩	قرب

ثم أوكى (القربة) ٤: ٣٣٩		ثم أوكى (القربة) ٤: ٣٣٩	
من عشر (قرب قربة) ٩: ٢٠٨		من عشر (قرب قربة) ٩: ٢٠٨	
رُصوا صفوكم وقاربوا ٥: ٥٧		رُصوا صفوكم وقاربوا ٥: ٥٧	
أصابنا (قرح) وجهه ٩: ٦٨	ق ر ح	أصابنا (قرح) وجهه ٩: ٦٨	
(قرى) فى بيتك ٤: ٣١٠	ق ر ر	(قرى) فى بيتك ٤: ٣١٠	
حتى (يقرب) كل عظم ٥: ١٣١		حتى (يقرب) كل عظم ٥: ١٣١	
فى الليلة (القرة) ٦: ٢٠٥		فى الليلة (القرة) ٦: ٢٠٥	
والغداة (القرة) ٦: ٢٠٦		والغداة (القرة) ٦: ٢٠٦	
بقاع (قرقر) فتطعمه ٩: ٢٩٩		بقاع (قرقر) فتطعمه ٩: ٢٩٩	
دما (فلتقرضه) بشى من ماء ٣: ٢٣٠	ق ر ص	دما (فلتقرضه) بشى من ماء ٣: ٢٣٠	
(فلتقرضه) ثم لتنصحه ٣: ٢٣١		(فلتقرضه) ثم لتنصحه ٣: ٢٣١	
تلقى (القرط) والخاتم ٦: ٣٢٠	ق ر ط	تلقى (القرط) والخاتم ٦: ٣٢٠	
من تبع جنازة... فله (قيراط) ٨: ٣٣١		من تبع جنازة... فله (قيراط) ٨: ٣٣١	
حتى يفرغ منها فله (قيراطان) ٨: ٣٣١		حتى يفرغ منها فله (قيراطان) ٨: ٣٣١	
وقارعة الطريق والظل ١٠: ١٠٠	ق ر ع	وقارعة الطريق والظل ١٠: ١٠٠	
إنه ليسمع (قرع) نعالهم ٩: ٨٨		إنه ليسمع (قرع) نعالهم ٩: ٨٨	
فكانت بين (قرى) شيطان ٣: ٣٣٤	ق ر ن	فكانت بين (قرى) شيطان ٣: ٣٣٤	
تطلع بين (قرى) شيطان ٧: ١٧٢		تطلع بين (قرى) شيطان ٧: ١٧٢	
مشطناها ثلاثة (قرون) ٨: ٣٠٥		مشطناها ثلاثة (قرون) ٨: ٣٠٥	
(يقرب) بين السور ٧: ١٩٦		(يقرب) بين السور ٧: ١٩٦	
(تقرنه) بسيفه ٩: ١٥٣		(تقرنه) بسيفه ٩: ١٥٣	
قرب كبشا (أقرن) ٣: ٢١٥		قرب كبشا (أقرن) ٣: ٢١٥	
وخير الأضحية الكبش (الأقرن) ٨: ٣١٦		وخير الأضحية الكبش (الأقرن) ٨: ٣١٦	
فسح الرأس كله من (قرن) الشعر ٢: ٥٨		فسح الرأس كله من (قرن) الشعر ٢: ٥٨	
واغزى (قرونك) ٣: ٢٨		واغزى (قرونك) ٣: ٢٨	
مقدم رأسها و(قرنيها) ٨: ٣٠٥		مقدم رأسها و(قرنيها) ٨: ٣٠٥	
وضفر نأرأسها ثلاثة (قرون) ٨: ٣٠٥		وضفر نأرأسها ثلاثة (قرون) ٨: ٣٠٥	
ما من ثلاثة فى (قربة) ولا بدو ٤: ٢٣١	ق ر ا	ما من ثلاثة فى (قربة) ولا بدو ٤: ٢٣١	
(قربة من قرى) عبد القيس ٦: ٢١٥		(قربة من قرى) عبد القيس ٦: ٢١٥	
(فقسمه) على فقراء المسلمين ٦: ٣٢٠	ق س م	(فقسمه) على فقراء المسلمين ٦: ٣٢٠	
فأرسلت (نقسم) عليه فأماها ٨: ٢٧٥		فأرسلت (نقسم) عليه فأماها ٨: ٢٧٥	
كانت صلاة رسول الله ﷺ (قصدًا) ٦: ٢٦٦	ق ص د	كانت صلاة رسول الله ﷺ (قصدًا) ٦: ٢٦٦	
من (القصد) فى الصلاة ٧: ٣٠١		من (القصد) فى الصلاة ٧: ٣٠١	
أمرنا... (يا قصار) الخطب ٦: ٢٧٠	ق ص ر	أمرنا... (يا قصار) الخطب ٦: ٢٧٠	
صاحب (المقصورة) ٨: ٣٣٣ و ٥: ٥٨		صاحب (المقصورة) ٨: ٣٣٣ و ٥: ٥٨	
صليت معه الجمعة فى (المقصورة) ٦: ٣٠٠		صليت معه الجمعة فى (المقصورة) ٦: ٣٠٠	

يلعب (بمقاعد) بني آدم - ١٠: ١٢٧		وكان شارب وفي (قَصَّه) - ٢: ٢١٤	ق ص ص
وجلس على (مَقْعَدَه) - ٦: ٦٧		من الفطرة (قَص) الشارب - ١: ١٨٣	
—**—		(القَصَّة) الجِص - ٤: ٤٨	
ولا ينظر في (تَمَر) بيت - ١: ٢٩٧	ق ع ر	وَأَنْ (يُقَصِّصَ) وَيُنَبِّئَ عَلَيْهِ - ٩: ٧٩	
—**—		فذكر هذه (القَصَّة) - ٢: ١١٤	
ونفسه (تَقَعَّقُ) ففاضت عينا رسول	ق ع ع	—**—	
الله ﷺ - ٨: ٢٧٥		ثُمَّ (قَصَّعَتْهُ) بِرِيقِهَا - ٣: ٢٢٨	ق ص ع
—**—		من دم (فَقَصَّعَتْهُ) بِرِيقِهَا - ٣: ٢٣٥	
فيطرح لها (بَقَاع) قَرَقَر - ٩: ٢٩٩	ق و ع	فدعوت (بِقَصْعَتِي) - ٣: ٢٧٠	
—**—		—**—	
حين (قَلَّلَ) من غزوة خيبر - ٤: ٢٠	ق ف ل	فإنما يأكل الذئب (القَاصِيَةَ) - ٤: ٢٣١	ق ص ا
—**—		—**—	
فَأَمَرُهُمَا حَتَّى بَلَغَ (الْقَفَا) ثُمَّ رَدَّاهَا - ٢: ٥١	ق ف ا	كَانَ مُقَضًّا (قَاضِي) مَصْر - ٧: ٧٦	ق ض ي
وهو أول (الْقَفَا) - ٢: ٦٢		—**—	
ولني (قَفَاكَ) فَأُولِيهِ قَفَاي - ٣: ٢٥١		تَرَى فِيهِ (قَطْرَةً) مِنْ دَم - ٣: ٢٣٥	ق ط ر
على (قَافِيَةٍ) رَأْسِ أَحَدِكُمْ - ٧: ٢٢٧		بُرُودِ بِيَانِيَةِ (قَطْرِي) - ٤: ١٨٢	
—**—		—**—	
ثُمَّ قَتَّ (فَانْقَلَبَتْ) فقام معي ليقبني - ٧: ٢٤٣	ق ل ب	قَالَ (اقْطُ)؟ قُلْتُ نَعَمْ - ٤: ٧٥	ق ط ط
ولا ينام (قَلْبِي) - ٧: ٢٦٩		—**—	
يُقْبَلُ عَلَيْهِمَا (بِقَلْبِهِ) وَوَجْهَهُ - ٢: ١٥٥		(قَطَعَ) صَلَاتَنَا - ٥: ١٠١	ق ط ع
فَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ (قَلْبِهِ) دَخَلَ الْجَنَّةَ - ٤: ٢٠٠		وَأَمَرَهُمُ (بِالْقَطِيعَةِ) ففقطعوا - ١٠: ١٦	
ومن (قَلْب) لَا يَخْشَع - ٨: ٢٠٧		فَنَهَاها (بِقَطِيفَةٍ) لَهَا حَتَّى مَاتَتْ - ٤: ٣١٠	ق ط ف
وَيَحْزَنُ (الْقَلْبُ) - ٨: ٢٧٨		—**—	
—**—		و (قَعْبٌ) نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ - ٩: ٢٧٧	ق ع ب
أَوْ (تَقَلَّدَ) وَتَرَا - ١٠: ١٣٣	ق ل د	—**—	
فَجَامُوا (مُتَقَلِّدِينَ) سَيُوفَهُمْ - ٤: ٥٢		فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ (مُقْعَدٍ) - ٥: ١٠٢	ق ع د

<p>وقوموا لله (قانتين) - ٣: ٣٢٧ ومن قام... كتب من (القانتين) - ٨: ١٥</p>	<p>قنت</p>	<p>في طلب (قلادة) أضلَّتها - ٣: ١٤٥ فوضع (قلنسوة) بين يديه - ٥: ٨٢ فإذا عليه (قلنسوة) لاطية - ٦: ٥٣</p>	<p>قلس</p>
<p>(قنت) رسول الله ﷺ شهر - ٨: ٨٢ فابعثوا بزيت يُسرج في (قناديله) - ٤: ٦٤</p>	<p>قندل</p>	<p>(يَتَقَلَّعُ) يَتَكَفَّأ - ٢: ٩١ إذا كان الماء (قلتين) - ٢٢٣ و ١: ٢٢٨</p>	<p>ق ل ع</p>
<p>ومن قام بألف آية كتب من (المُقَنِّطَرِينَ) - ٨: ١٥</p>	<p>قنطر</p>	<p>من الفقر و (الْقَلَّة) - ٨: ٢٠٥ جهد (المُقَلِّ) وأبدأ - ٩: ٣٢٨</p>	<p>ق ل ل</p>
<p>و (القِنَاعُ) الطبق فيه تمر - ٢: ٨٤ أفلم تر عمر لم (يَقْنَعِ) بقول عمار - ٣: ١٥٧</p>	<p>قنع</p>	<p>من أذنه موضع (القَلَم) - ١: ١٧١ إن الشمس و (القَمَر) لا ينكسفان - ٧: ٢٠</p>	<p>ق ل م</p>
<p>ولا يصب رأسه ولا (يُقْنِعُ) - ٥: ١٣١ و (تُقْنِعُ) يديك وتقول - ٧: ٢٠٤ قد كره (القُنْعُ) يعني الشُّبُور - ٤: ١٢٦</p>	<p>ق ن ا</p>	<p>فأصلى في (القَمِيصِ) الواحد - ٥: ١٨ الحسن والحسين عليهما (قيصان) - ٦: ٢٧٣</p>	<p>ق م ر</p>
<p>وقد علق رجل منا (قَنًّا) حَشَفًا - ٩: ٢١٧ من التمر (يَقْنُو) يعلق - ٩: ٣٠٥</p>	<p>ق ن ه</p>	<p>فأنزع رسول الله ﷺ (قَبِيضَهُ) فأعطاه إياه - ٨: ٢٢٤ فغسلوه وعليه (قَبِيضُهُ) - ٨: ٢٩٩</p>	<p>ق م ص</p>
<p>ثم نزل (القَهْقَرَى) فسجد - ٦: ٢٣٥ مشوا (القَهْقَرَى) إلى مصاف أصحابهم - ٧: ١١٣</p>	<p>ق ه ر</p>	<p>ليس فيها (قَبِيضٌ) ولا عمامة - ٨: ٣١١ أن امرأة سوداء... كان (يَقْمُ) المسجد - ٩: ٤٥</p>	<p>ق م م</p>
<p>يمشون (القَهْقَرَى) حتى قاموا من ورائهم - ٧: ١١٥ كنى بالمرء إنما أن يضيع من (يُقَوْتُ)</p>	<p>قوت</p>	<p>فاجتهدوا في الدعاء (فَقَمْنٌ) أن يستجاب لكم - ٥: ٣٢٣</p>	<p>ق م ن</p>

قود	ولى (قَائِدٌ) لا يلاومنى - ٤: ٢٤١	قود	أن رسول الله ﷺ (قَاءَ) فأفطر - ١٠: ١٠٨
قوس	متكثرا على عصا أو (قوس) - ٦: ٢٥٦	قىد	بين يديه (قَيْدٌ) آخره الرخل - ٥: ٩٦
قوض	نُؤْل يوم العيد (قَوْسًا) - ٦: ٣٢٢	قىس	إذا كانت الشمس (قَيْدٌ) رعين - ٧: ٣٠
قول	فأمر بينائه (فَقَوْضَ) - ١٠: ٢٣١		حتى تطلع الشمس فترفع (قَيْسَ) رُح - ٧: ١٧٢
	(فَقَالَ) بأصبغه هكذا - ٨: ٤٨		
	من وافق (قَوْلُهُ قَوْلَ) الملائكة - ٦: ٣٨		
	أقوم (قِيْلًا) - ٧: ٢٢٢		
قوم	كانوا (يَقُومُونَ نَحْوًا من قيامهم) في شهر رمضان - ٧: ٢٢٦	كيبب	وم (مُكِبُّونَ) عليه - ١٠: ١٥٠
	ثم لم (يَقُمْ) بنا بقية الشهر - ٧: ٣١٤	كبر	أن (كَبَّرَ) أعط السواك أ كَبَّرَ هُما - ١٠: ١٨٠
	حتى يصيب (قَوَامًا) من عيش - ٩: ٢٧٥		إذ (كَبَّرَ) الناس فقال ما هذا؟ - ١٠: ٢٥٤
	سألت (قِيمَ) بئر بضاعة - ١: ٢٣٩		واجبة خلف كل مسلم... وإن عمل (الْكَبَائِرَ) - ٤: ٣١٦
	يا حى يا (قِيُومُ) - ٨: ١٥٨		فقال (كَبَّرَتْ) سَنَى - ٨: ١٧
	ويتعوذ من ضيق (المَقَامِ) يوم القيامة - ٥: ١٧٦	كبس	الْبَعْل (الْكَبُوسُ) الذى ينبت من ماء السماء - ٩: ٢٠٣
	فنبادر إلى المسجد مخافة (القيامة) - ٧: ٤٥	كبش	فكأنما قرب (كَبِشًا) أقرن - ٣: ٢١٥
قوى	أخذ هذا بالحزم وقال لعمري أخذ هذا (بِالْقُوَّةِ) - ٨: ٧٣		وخير الأضحية (الْكَبِشُ) الأقرن - ٨: ٣١٦
قيا	من ذرعه (قِيًا) وهو صائم - ١٠: ١٠٦	كتب	موضع القلم من أذن (الكاتب) - ١٠: ١٧١
	لا يفطر من (قَاءَ) - ١٠: ١٠٢		

لا تُعَدُّ (الْكُدْرَةُ) وَالصُّفْرَةُ - ٣: ١٢٨ *** فلعلك بلغت معهم (الْكُدَى) - ٨: ٢٦٥ *** فليقل (كَذَبْتَ) إلا ما وجد ريحا - ٦: ١٥٨ *** ألا أعلمك ... تقولينهن عند (الْكَرْبِ) ٨: ١٨٧ *** يا رسول الله الخبيصة كانت خيرا من (الْكُرْدَى) - ٦: ١١ *** أتى (بِكُرْسِيٍّ) فقعده عليه - ٢: ٣٠ *** أنعت لك (الْكُرْسَفَ) - ٣: ٩١ زاد من (كُرْسُفَ) - ٨: ٣١٢ *** يا رسول الله هلك (الْكُرَاعُ) - ٧: ١٦ *** على (تَسْكِرَتِهِ) إلا ياذنه - ٤: ٢٩٦ *** فياياك و (كِرَائِمِ) أموالهم - ٩: ١٨٤ تعطى (الْكِرِيمَةَ) وتمنح الغزيرة - ٩: ٣٠٣ *** إذا أدركنا (الْكِرَى) عرس - ٤: ٢٠ أعالجه أسافر عليه و (أَكْرِيه) - ١٠: ١٤٧	ك د ر ك دى ك ذب ك رب ك رد ك رس ك رسف ك رع ك رم ك رى	لينصرف وما (كُتِبَ) له إلا عشر - ٥: ٢١٠ الحمد لله (كتاب) الله - ٥: ٢٦٤ وأما عِيْنَةُ فَأَخَذَ (كِتَابَهُ) - ٩: ٢٥٣ إن أمانة أمة لا (نكتب) - ١٠: ٣١ وصيام أهل (الكتاب) أكلة السحر ١٠: ٦٥ *** أكل (كُتِفَ) شاة - ٢: ٢١٣ أكل رسول الله ﷺ (كُتِفًا) ثم مسح - ٢: ٢١٦ *** مثل الذى يصلى وهو (مَكْتُوفٌ) ٥: ٣٧ *** (أَفَنَكُنَّ) من أموالنا بقدر ما يعتدون؟ - ٩: ١٨٧ *** إلا أن يجمع (كُثِبًا) من رمل - ١٠: ١٢٧ *** هل تدرون ما (الْكُوْثُرُ)؟ - ٥: ٢٠١ *** رماه رجل فى (الْأَكْحَلِ) - ٨: ٢٣١ كان (يكتحل) وهو صائم - ١٠: ١٠٥ يعنى حديث (الْكُحْلِ) ١٠: ١٠٣ يرخص أن (يكتحل) الصائم بالصبر - ١٠: ١٠٦ *** أو (كُدُوْحٌ) فى وجهه - ٩: ٢٤٨ المسائل (كُدُوْحٌ) يَكْدَحُ بها الرجل ٩: ٢٧٤	ك ت ف ك ت م ك ت ب ك ت ر ك ت ح ك ت دح
---	--	---	---

<p>أَيُّهَا مُسْلِمٌ... (كَسَا) مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرَى - ٩: ٣٣٢ **</p>		<p>كنت رجلاً (أَكْرَى) في هذا الوجه - ١٠: ٢٧٤ **</p>	
<p>(كَاشَفَيْنِ) عن عورتها يتحدثن - ١: ٦١ **</p>	كشرف	<p>فوجدت (كِسْرَةً) خبز - ٩: ٣٢٠ (كَسَرُ عَظْمٍ) كَسَرَهُ (حيا - ٩: ٥٥ **</p>	كسر
<p>أَنِي (كَطَامَةٌ) قوم يعنى الميضأة - ٢: ١٣٩ **</p>	كظم	<p>(كَسَفَتِ) الشمس - ٢٠ و ٢٢ و ٢٥ ٧: ٣٣ **</p>	كسرف
<p>فرايت الرجل يلزق منكبه... (كَعْبُهُ بِكَعْبِهِ) - ٢: ٣٤ و ٥: ٥٢ **</p>	كعب	<p>في (الإِكْسَالِ) - ٢: ٢٧١ **</p>	كسرل
<p>(أَكْفَأُ) الإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ - يَتَقَلَعُ (يَتَكَفَّفُ) - ٢: ٩١ **</p>	كفأ	<p>فَإِذَا (كَسَلَتْ) أَوْ قَتَرَتْ أَمْسَكَتْ - ٧: ٢٣٥</p>	
<p>كَانَتْ (كَفَّارَةً) لِمَا بَيْنَهُمَا ٣: ٢٠٤ من نسي صلاة... لا (كَفَّارَةً) لَهَا إِلَّا - ٤: ٣٧ التَّغْلُ... وَ (كَفَّارَتُهُ) أَنْ يُوَارِيَهُ - ٤: ٩٠</p>	كفد	<p>إِذَا مَرَضَ أَوْ (كَسَلَ) صَلَّى قَاعِدًا - ٧: ٢٣٠ وَالْإِصْبَحُ خَيْثُ النَّفْسِ (كَسَلَانَ) - ٧: ٢٢٨ **</p>	
<p>وَلَمْ يُوْذْ أَحَدًا فَهُوَ (كَفَّارَةٌ) إِلَى الْجَمْعَةِ - ٦: ٢٨٠</p>		<p>وَقَدْ أَلْقَيْنَا فَوْقَهُ (كَسَاءً) - ٣: ٢٦٩ لَمْ (أَكْسِكْهَا) لَتَلْبَسْهَا - ٦: ٢٢٧</p>	كسأ
<p>كَانَ (كَفَّارَةً) لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ - ٨: ٢١٥</p>		<p>وَجَعَلَ بِلَالٌ يَجْعَلُهُ فِي (كَسَائِهِ) - ٦: ٣٢٠</p>	
<p>لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدَمٌ (التَّكْفِيرِ) - ١٠: ١٢٨ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ (يَكْفُرَ) السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَهُ - ١٠: ١٧٤</p>		<p>قَدُبُطْلُهُ (كَسَاءً) وَهُوَ جَالِسٌ عَلَيْهِ - ٨: ٢١٥ فَلَفَفْتُهُنَّ (بِكِسَائِي) فَهِيَ أَوْلَامِي - ٨: ٢١٦</p>	
<p>وَلَوْ تَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ (لَكَفَرْتُمْ) - ٤: ٢٣٧</p>		<p>عَلَيْهِ (كَسَاءً) رَقِيقٌ عَلَى بُرَيْذِنَةٍ - ٩: ٢٨</p>	

<p>خير (الْكَفَن) الحلة - ٨: ٣١٦ (يُكْفَنُونَ) في الثوب الواحد - ٨: ٢٩٤</p>	كفن	<p>بين قرني شيطان ويصلي لها (الْكُفَّارُ) - ٧: ١٧٢ فلقد رأيته بعد ذلك قتل (كَافِرًا) - ٨: ٢٦</p>	
<p>—**— مَنْ رَجُلٌ (يَكُونُ) ؟ فانتدب - ٢: ٢٣١</p>	كل أ	<p>و (كَفَّرَ مَنْ كَفَّرَ) من العرب - ٩: ١١٤</p>	
<p>من (يَكُونُ) ؟ فقال بلال - ٤: ٤٢ وقال بلال (الْكَلْبُ) لنا الليل - ٤: ٢٠ —**— وهي يربلتي فيها لحوم (الكلاب) - ١: ٢٣٨</p>	كلب	<p>واجعلن في الآخرة (كَافُورًا) - ٨: ٣٠٢ والثالثة بالماء و (الْكافور) - ٨: ٣٠٧ —**— ثم يقعد (يَسْتَكْفِ) الناس ٩: ٣٢٥</p>	كف
<p>إذا وأغ فيه (الْكَلْبُ) - ٢٥٢ ١: ٢٦١ (الْكَلْبُ) الأسود شيطان - ٥: ٩٦ وحارة لنا و (كَلْبَة) تعبثان - ٥: ١١٤ ولا يفترش ... افترش (الْكَلْبُ) - ٥: ٣٤٨ و ٥: ٣٥٠ —**— وكنا نطلي ... تعني من (الْكَلَفِ) - ٣: ١٣٣</p>	كل ف	<p>ولا (يَكُفُّ) شعرا ولا ثوبا - ٥: ٣٤٠ أخذ (كَفًّا) من ماء فأدخله تحت حنكه - ٢: ٩٣ واستنشق من (كَفٍّ) واحدة - ٢: ٤٦ من السنة وضع (الْكَفِّ) على (الْكَفِّ) - ٥: ١٦٣ أخذ (الْكُفِّ) على (الْكُفِّ) في الصلاة - ٥: ١٦٥ فيقطع ما زاد على (الْكَفِّ) - ١٠: ٨٠ —**— ذلك (كِفْلُ) الشيطان - ٥: ٣٥</p>	كف
<p>(اِكْلَفُوا) من العمل ما تطيقون - ٧: ٣٠١ —**— يتصدع حول المدينة كأنه (اِكْلِيلُ) - ٧: ١٧</p>	كل ل	<p>ولم يبلغ كأن له (كِفْلَانِ) - ٦: ١٩٢ كان له (كِفْلٌ) من أجر - ٦: ١٩٢ من (تَكْفُلُ) لي أن لا يسأل الناس - ٩: ٢٨١</p>	كف
<p>يا بني الله إنا (كَلٌّ) على آباءنا - ٩: ٢٣٧ —**— قد أحدث أن لا (تَكَلَّمُوا) في الصلاة - ٦: ٢١</p>	كل م		

ك ه ن	وما رجال يأتون (الْكُهَّانَ) - ٦: ٢٩	فإنه لم يمتنع أن (أَكْلَكَ) إلا أتى كنت في الصلاة - ٦: ٢٥	ك م م
ك و ر	وإذا الشمس (كُوِّرَتْ) في ركة - ٨: ١٢	من (المُتَكَلِّم) ؟ قيل هذا الأعرابي - ٦: ٢٣٥	
ك و ز	فقسام عمر خلفه (بِكُوزٍ) من ماء - ١٠: ١٥٢	ثم (كَلِمَتُهُمْ مُكَلِّمٌ) من ناحية البيت - ٨: ٢٩٩	
ك و ع	ثم أتى (بِكُوزٍ) من ماء - ٢: ٣٠	فضائق (كَا) جَبَّتْهُ فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ - ٢: ١٠٢	
ك و م	ثم غسلهما إلى (الْكُوعَيْنِ) - ٢: ٢٤	ألا أدلك على (كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ) الجنة - ٨: ١٨٨	ك ن ز
	فياخذ ناقتين (كُومًا وَيْنِ) زهراوين - ٨: ١٠٢	ما بلغ أن تؤدى ... فليس (بِكَنْزٍ) - ٩: ١٣٦	
	فمعد رجل منهم إلى ناقة (كُومًا) - ٩: ١٧٥	يا رسول الله أ (كَنْزٌ) هو ؟ - ٩: ١٣٦	
ك ي د	لقد رأيته (بِكَيْدٍ) بنفسه - ٨: ٢٧٧	ما من صاحب (كَنْزٍ) لا يؤدى - ٩: ٢٩٩	
ك ي ل	من رآه أن (يَكْتَنَالَ) بالمسكيات الأولى - ٦: ٩٥	ألا أخبرك بخبر ما (يَكْنِزُ) المرء ؟ - ٩: ٣٠٦	
باب (ل) اللام		والناس (كَنْفَتِيَّةٌ) فرجى - ٢: ٢١١	ك ن ف
ل أ م	ولا الشَّرَط (اللَّيْمَةُ) - ٩: ١٨١	فلما رأى سرعتهم إلى (الْكِنِّ) ضحك - ٧: ١٣	ك ن ن
ل ب ب	ولي قائد لا (يَلَاوُمُنِي) - ٤: ٢٤١	فصرفت القدي (يَكْنِي) عنه رسول الله ﷺ - ٣: ١٤٠	ك ن ي
ل ب د	سمعت النبي ﷺ يهل (مَلْبَدًا) - ١٠: ٢٩٥	ما ضربني ولا (كَهْرَفِي) ولا سَبِي - ٦: ٢٩	ك ه ر

لبس	(لَبَسَ) من صالح ثيابه - ٣: ٢١١ لم أكسكها (لَتَلْبَسَا) - ٦: ٢٢٧ (الْبَسَ) والداء تاجا يوم القيامة - ٨: ٩٩ وعن (لَبَسَتَيْنِ) الصَّامِ - ١٠: ١٦٥ فَلَتَلْبَسَتْ (عليه القرامه) - ٥: ٢٥٥ فقرأ فيها (فَلَبَسَ) عليه - ٦: ٣ إلى حصير لنا... ما (لَبَسَ) فضجته - ٤: ٣٤١	لبى	قلت (لَبَيْكَ) يا رسول الله - ٥: ٢١ (لَبَيْكَ) وسعديك والخير كله بيدك - ٥: ١٦٧ فإن الله يبعثه يوم القيامة (يُلبى) - ٩: ١٠٩ وضوء لم (يَلْبَسْ) منه التراب - ٤: ٤٠ فأتينا على رجل قد (أَلْحَ) في المسألة - ٦: ٤١ إلى أحدهما قدمه في (اللَّحْدِ) - ٨: ٢٩٨ حق توضع في (اللَّحْدِ) - ٩: ٧ و ٤ (اللَّحْدُ) لنا والشفق لغيرنا - ٩: ٥٦ فاتمينا إلى القبر ولم (يُلْحَدْ) بعد - ٩: ٦٢ لا يصل في شمرنا أو (لُحْفَنًا) - ٣: ٢٣٨ لا يصل في (مَلَا حِفْنًا) - ٣: ٢٣٩ أن يصل في (لُحَا فِ) لا يتوشح - ٥: ٢٦ ثم (التَّحَفَ) ثم أخذ شماله يمينه - ٥: ١٢٣ سرق (مُلْحَفَةً) لها جعلت تدعو - ٨: ١٦١ ثم الخمار ثم (المُلْحَفَةُ) - ٨: ٣١٧ فقد سأل (الْحَافَا) - ٩: ٢٥١ من سأل... فقد (أَلْحَفَ) - ٩: ٢٥٢
لبن	شرب (لَبَنًا) فدعا بماء - ٦: ٢٢٨ فاستقباهما هدية من (لَبَنٍ) - ٣: ٣٥ فقال لي اشرب من (الْبَانِيَا) - ٣: ١٨١ وتطرق الفحل وتبقى (اللَّبَنَ) - ٩: ٣٠٣ فأرسلت إليه بقَدَحٍ (لَبَنٍ) - ١٠: ٢٠٠ فابن (لَبُونٍ) ذَكَرَ - ٩: ١٣٩ ومن بلغت... ابنة (لبون) - ٩: ١٤٠ ولا ابن (لَبُونٍ) فعشرة دراهم - ٩: ١٥٩ فاذا دخلت في الثالثة فهي ابنة (لبون) - ٩: ١٩٢	لبى	لح ح لح د لح ف

لحم

وَيَأْكُلُ مَعْنَا (اللَّحْمَ) - ٢: ٣٠١

لَمَّا أَسْنَّ وَحَمَلُ (اللَّحْمَ) اتَّخَذَ - ٦: ٥٣

فَلَمَّا أَسْنَّ وَأَخَذَ (اللَّحْمَ) - ٢٧١

و٢٧٦: ٧

حَتَّى أَسْنَّ أَوْ (لَحْمَ) - ٧: ٢٨٣

فَتَأْكُلُونَ مِنْ (لَحْمٍ) نَسَكُكُمْ - ١٠: ١٦٣

إِلَّا (لَحَاءً) عِنَبٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ -

١٠: ١٧٠

عَشْرَ مِنَ الْفِطْرَةِ... وَإِعْفَاءَ (اللَّحِيَةِ) -

١٨٣ و١٩٢ و١٩٧ و١٩٨: ١٠

بِمَ كُنْتُمْ...؟ قَالَ بَاضْطِرَابٍ (لَحِيَّتِهِ)

٣: ٢٢٣

يَقْبِضُ عَلَى (لَحِيَّتِهِ) فَيَقْطَعُ مَا زَادَ -

١٠: ٨٠

وَأَعُوذُ بِكَ أُرَامُوتَ (لَدِيغًا) - ٨: ٢١١

إِذَا قَعْدَ... وَ (لُزَقَ) الْخِتَانُ بِالْخِتَانِ

٢: ٢٧٧

وَمَا لَكَ (بِلِسَانِهِ) فَلْيَبْتَلِغْ - ١٠: ١٢٧

فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ عَلَى (لِسَانِ)

نَبِيِّهِ - ٦: ٧٩

وَاشْتَدَّ قَلْبِي وَغَلِظَ (لِسَانِي) - ٨: ١٧

فَاسْتَعْجَمَ الْقُرْآنُ عَلَى (لِسَانِهِ) - ٧: ٢٣٥

وَاجْعَلْ فِي (لِسَانِي) نُورًا - ٧: ٢٨٤

لطا

وَاهْدِ قَلْبِي وَسَدِّدْ (لِسَانِي) - ٨: ١٧٥

يَقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ وَيَمْنُصُ (لِسَانَهُ) -

١٠: ١١٤

فَانْسُوا (لَا طِيَّةً) ذَاتِ أُذُنَيْنِ - ٦: ٥٣

لَا مَشْرِفَةَ وَلَا (لَا طِيَّةً) - ٩: ٧٢

فَدَعَا زَعْفَرَانَ (فَلَطَخَهُ) بِهِ - ٤: ٩٥

ثُمَّ (لَطَخَ) بِهِ عَلَى أَثَرِ النَّخَامَةِ - ٤: ١٠٢

فَإِنَّ الشَّيْطَانَ (يَلْعَبُ) بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ -

١: ١٢٧

(لَعَنَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسِخَةَ

وَالْمُسْتَمْعَةَ - ٨: ١٨١

اتَّقُوا (الْأَلَاغِينَ) - ١: ٩٨

اتَّقُوا (الْمَلَأَعِينَ) الثَّلَاثَ - ١: ١٠٠

فِي أَرْضِ بَابِلَ فَإِنَّهَا (مَلْعُونَةٌ) - ٤: ١١٣

وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَ (يَلْعَنُ) الْكَافِرِينَ -

٨: ٧٩

عَلَى الْعَصْرِينَ وَمَا كَانَتْ مِنْ (لُعْتَنَاتٍ) -

٤: ٨

وَلَمْ (يَلْغُ) كَانَتْ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ -

٣: ٢٠٩

وَلَمْ (يَلْغُ) عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ - ٣: ٢١١

عَلَى أَثَرِ صَلَاةٍ لَا (لَغَوَ) بَيْنَهُمَا - ٤: ٢٥٠

وَمِنْ مَسِّ الْحَصَى فَقَدْ (لَغَا) - ٦: ١٩١

لطح

لعب

لعن

لغ

لحي

لدغ

لزق

لسن

باب (م) الميم		
م أى	أن عَمَدْتُمْ إِلَى بَرَاءةٍ وَهِيَ مِنَ (الْمِثْنِ) ٥: ٢٠٤	إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِبِلِ ابْنَةٌ (مَخَاضٍ) - ٩: ١٥٩
م هـ	فَقَدْ أَبْغَضَهُمْ سَعْدُ بْنُ زُرَّارَةَ (فَه) ٩ - ٨: ٢٢٤	ابْنَةُ (مَخَاضٍ) وَذَلِكَ مَا لَا ابْنَ فِيهِ - ٩: ١٨٢
م ثل	لَا بَأْسَ بِهِ، ثُمَّ اتَّفَقَا قَالَ (فَه) ٩ - ١٠: ١١٣	يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ (بِالْمَدِّ) - ١: ٣٠٥ و ٣٠٢
م ج د	إِذَا حَضَتْ نَزَلَتْ عَنْ (الْمَثَالِ) - ٣: ٥٨ مَرَّ عَلَى حِمْرَةٍ وَقَدْ (مَثَلَتْ) ٤ - ٢٩٤ ٨: ٢٩٧ و	فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرْتُ لَتَلِي (الْمَدُّ) - ١: ٣٠٧
م ج س	وَلَا (تَمَثَّلَا) إِلَّا طَمَسَتْهُ - ٩: ٦٩ فَلْيَبْدَأْ (بِتَمْجِيدِ) رَبِّهِ وَالتَّوَهُدِ عَلَيْهِ - ٨: ١٤٦	إِلَّا أَنَّهُ قَالَ (مَدًّا) أَوْ نَصَفَ مَدًّا - ٦: ١٩٨
م ح ص	يَقْطَعُ صَلَاتَهُ ... وَالْيَهُودِي (وَالْمَجُوسِي) - ٥: ٩٩	إِنِّي أَرَى أَنْ (مَدِينٍ) مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ - ٩: ٢٢٩
م ح ص	فَفَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... وَقَدْ (أَخْصَتِ) الشَّمْسُ - ٧: ٤٣	وَزَنَةَ عَرْشِهِ وَ (مَدَادٍ) كَلِمَاتِهِ - ٨: ١٦٦
م ح ص	فَعَمِدَتْ إِلَى شَاةٍ ... مَمْلُوكَةٍ (مَخْضَا) ٩: ١٧٨	عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ كَانَ (يَمْدُّ) مَدًّا - ٨: ١٢٤
م خ خ	خَشَعْتُكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَ (مَخْيَ) - ٥: ١٦٧	الْمَوْذُنُ يَغْفِرُ لَهُ (مَدْيٌ) صَوْتُهُ - ٤: ١٧٣
م خ ض	فَقِيَامُ ابْنَتِ (مَخَاضٍ) - ٩: ١٩٢ و ١٣٩	لَا تَفْعَلْ إِذَا رَأَيْتَ (الْمَدْيَ) فَاغْسِلْ - ٢: ٢٥٧
م ر أ		إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَخَرَجَ مِنْهُ (الْمَدْيُ) مَاذَا - ٢: ٢٥٩
		كُنْتُ أَلْقَى مِنْ (الْمَدْيِ) شِدَّةً - ٢: ٢٦٤
		فَقَالَ ذَاكَ (الْمَدْيُ) وَكُلُّ لُحْلٍ يَمْدَى - ٢: ٢٦٦
		اللَّهُمَّ اسْقِنَا غِيَا مَغْنِيَا (مَرِيئًا) - ٧: ١٠

أن ناسا (تَمَارُوا) عندها - ١٠: ٢٠٠

—**—

ثم مسح يده (بِمَسْحٍ) كان تحته - ٢: ٢١٦

(فَمَسَحَ) بوجهه ويديه ثم رد عليه -

٣: ١٦٩

فإذا فرغتم (فَامَسَحُوا) بها وجوهكم -

٨: ١٥١

وأعوذ بك من فتنة (المسيح) الدجال -

٨: ٢٠٤ و ٥: ٣٢٨

—**—

فإذا وجدت الماء (فَامَسَّهُ) جلدك -

١٧٥ و ٣: ١٨١

السنة على المعتكف ... ولا (يَمَسُّ)

امرأة - ١٠: ٢٤٦

—**—

فرصة (مَسَكَةً) - ٣: ١٤٢

أطيب طيبكم (المِسْكُ) - ٨: ٣١٩

كأنى أنظر إلى ويبض (المِسْكُ) -

١٠: ٢٩٢

وفي يد ابنتها (مَسْكَتَانِ) غليظتان -

٩: ١٣٤

—**—

نسى ... أن (يَمْتَشِطَ) أحدا كل

يوم - ١: ١١١

وأما (المُمْتَشِطَةُ) فكانت إحداها -

٣: ٢٢٩

قالت (مَشْطَنَاهَا) ثلاثة قرون - ٨: ٣٠٥

—**—

ألا أحبرك بخير ما يمكن (الْمَرْءُ) -

٩: ٣٠٦

(المرأة) الصالحة إذا نظر إليها سرت به -

٩: ٣٠٦

أرايت (المرأة) إذا زارت في المنام -

٢: ٣٢٧

—**—

غنم إلى (الْأَرَاخِ) ومعه سحلة - ٢: ٨٤

—**—

لا تحل الصدقة ... ولا لذي (مِرَّةٍ)

سوى - ٩: ٢٦٤

لذي (مِرَّةٍ) قوى ... لذي مِرَّةٍ سوى -

٩: ٢٦٦

—**—

فإن (مَرَضَ) المسلم يذهب الله به

خطايه - ٨: ٢٢٠

يمز (بالمريض) وهو معتكف -

١٠: ٢٤٦

—**—

وعليه (مِرْطٌ) وعلى بعض أزواجه -

٣: ٢٤٠

وعلى (مِرْطٌ) وعلى بعضه - ٣: ٢٤١

متلفعات (بِمِرْطَاهُنَّ) - ٣: ٣٤٨

—**—

غيثا غيثا مرينا (مَرِيْعًا) نافعا - ٧: ١٠

—**—

(قَمَرَعَتْ) في الصعيد كما تتمرغ الدابة

٣: ١٥٧

—**—

وقد (أَمْتَرُوا) في المنبر - ٦: ٢٣٥

م س ح

م س س

م س ك

م ش ط

م ر ح

م ر ر

م ر ض

م ر ط

م ر ع

م ر غ

م ر ا

م ش ي	بشر (الْمُشَانِينَ) فِي الظُّلَمِ - ٤: ٢٥٧		الله عليه وسلم - ٣: ١٥٩	
	(فَتَشَى) فَتَفْتَحْ لِي ثُمَّ رَجِعْ إِلَى صَلَاةٍ - ٦: ١٩	م ع ن	كُنَّا نَعُدُّ (الْمَاعُونَ) عَلَيَّ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ٩: ٢٩٨	
	(فَتَمْشُونَ) فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ - ٦: ٢٠٧	م ق ت	يَضْرِبَانِ الْغَائِطُ ... فَإِنَّ اللَّهَ (يَمَقِّتُ) عَلَى ذَلِكَ - ١: ٦١	
	ثُمَّ (يَمْشِي) أَنْفَسُ مِنْ ذَلِكَ - ٦: ٣٠٤	م ك ك	يَتَوَضَّأُ (بِمَكُوكٍ) - ١: ٣١١	
م ص ص	إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ (تَمْشِي) فَلَمْ أَكُنْ لِأَرْكَبْ - ٩: ٨	م ل أ	و(أَلَّا) بَنَى النَّجَارُ حَوْلَهُ - ٤: ٥٣	
	كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ وَ(يَمْصُ) لِسَانَهَا - ١٠: ١١٤	م ل ح	فَاطْرَحِي فِيهِ (مِلْحًا) ثُمَّ اغْسِلِي - ٣: ١٣٧	
م ض غ	هَلْ هُوَ إِلَّا (مُضْغَةٌ) مِنْهُ؟ - ٢: ١٩٧		مَا لَشَيْءٍ الَّذِي لَا يَحِلُّ مِنْعُهُ؟ قَالَ (الْمَلِيحُ) - ٩: ٣١٦	
	وَلَا تَلْمِزْ أَحَدَكُمْ ... شَجَرَةً (فَلْيَمِضْغَةً) - ١٠: ١٧٠	م ل ك	تَبَارَكَ الَّذِي يَدُهُ (الْمَلَكُ) - ٨: ١٨	
م ط ر	أَنْ يَوْمَ حُنَيْنٍ كَانَ يَوْمٌ (مَطَرٌ) - ٦: ٢٠٢		ذِي الْجَبُرُوتِ وَ(الْمَلَكُوتِ) - ٥: ٣١٩	
	إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ أَوْ (مَطِيرَةٌ) - ٦: ٢٠٤		مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ (الْمَلَائِكَةِ) - ٥: ٢٨٩	
	وَإِنِّي كَرِهْتُ ... فِي الطَّيْنِ وَ(الْمَطَرِ) - ٦: ٢٠٧		مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ (الْمَلَائِكَةِ) - ٦: ٣٩	
	أَنَّهُ أَصَابَهُمْ (مَطَرٌ) فِي يَوْمِ عِيدٍ - ٦: ٣٤٢		إِنَّ (الْمَلَائِكَةَ) كَانَتْ تَمْشِي - ٩: ٨	
	وَلَقَدْ (مَطَرْنَا) مَرَّةً بِاللَّيْلِ - ٧: ٢٢٠		إِلَّا أَرْبَعَةَ عِبْدٍ وَ(مَمْلُوكٌ) أَوْ امْرَأَةً - ٦: ٢٠٩	
	(فَقَطَرَتْ) السَّمَاءُ مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ - ٧: ٣٢٨		إِنَّهُ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ... عَلَى ... وَ(الْمَمْلُوكُ) - ٩: ٢٢٦	
م ع ر	(فَتَمَعَّرَ) وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ٣: ٣٥		زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ ... حُرٍّ وَ(مَمْلُوكٍ) - ٩: ٢٢٩	
م ع ك	فَأَمَّا أَنَا (فَتَمَعَّكَتُ) فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى			

م ل ل	فَأَمَلْتُ عَلَى حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ - ٣: ٣٢٧	ونفخه الكبر وهمزه (المُوتَةُ) - ٥: ١٧٤
م ن ح	فَإِنَّ اللَّهَ (لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمْلُؤُوا) - ٧: ٣٠٢ و (تَمْنَحُ) الغزيرة وتُفْقِر الظَّهْر - ٩: ٣٠٣	موس فاستعار من ابنة الحارث (مُوسَى) يستحدها - ٨: ٢٤٦
م ن ن	فعددنا ما دون (مَنِيعَةٍ) العنز - ٩: ٣٣٣ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ (الْمُنَّانُ) بديع السموات - ٨: ١٥٨	م وق كان رسول الله ﷺ يمسح (الْمَاقِينَ) - ٢: ٦٧
م ن ي	أَفْرَكَ (الْمَنَى) من ثوب رسول الله ﷺ - ٣: ٢٤٣ تغسل (الْمَنَى) من ثوب رسول الله ﷺ - ٣: ٢٤٥ ومن شر قلبي ومن شر (مَنِيٍّ) - ٨: ٢١٠	م ول م وه ورأيت فيها (ماء) متغير اللون - ١٠: ٢٤٠ إن (الماء) لا يجنب - ١: ٢٤٠ وعن (الماء يكون بعد الماء) - ٢: ٢٦٦ أن (الماء من الماء) كانت رخصة - ٢: ٢٧٦
م ه ر	الذي يقرأ القرآن وهو (مَاهِرٌ) به - ٨: ١٠٠	إني كنت أعزب عن (الماء) - ٣: ١٨١ فكأنني أنظر إلى ثقب فيه ينبع (الماء) منه - ٧: ٢٢٠
م ه ن	كان الناس (مُهَانًا) أنفسهم - ٣: ٢١٨ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته - ٦: ٢٣٠	ما الشيء الذي لا يحمل منعه ؟ قال (الماء) - ٩: ٣١٦ أى الصدقة أعجب إليك ؟ قال (الماء) - ٩: ٣٣٠
م و ت	فاغتسل (فَمَاتَ) فلما قدمنا - ١٩٠ و ٣: ٢٩٣ أمرأه (يُمَيِّتُونَ) الصلاة - ٤: ١٣ إن (الْمَوْتَ) فزع - ٩: ٥	م ي د إنما كان ذلك قبل نزول (المائدة) - ٢: ١١٨ ما طولى الطوليين (المائدة) والاعراف - ٥: ٢٣٥

مىز	فقراً فهن البقرة... و (المائدة) - ٥: ٣٢٠ —**— يصلى بعد الجمعة (فَيُحَاجُّ) عن مصلاه - ٦: ٣٠٤ —**— مىط (وَأَمَّا طَهُ) الأذى عن الطريق - ٧: ١٨٧ و (إِمَاطَةٌ) الأذى عن الطريق - ٩: ٣٣٣ —**— مىل إذا خرج مسيرة ثلاثة (أَمْيَالٍ) - ٧: ٥٢ قال بينهما عشرة (أَمْيَالٍ) - ٧: ٧٣ من القسطنطين وذلك ثلاثة (أَمْيَالٍ) - ١٠: ١٦٠	نبر	سمعت علياً رضى الله عنه على (منبر) الكوكة - ٦: ١٩٢ يقول ذلك على (المنبر) - ٦: ٢٣١ فسجد فى أصل (المنبر) ثم عاد - ٦: ٢٣٥ ألا أتخذ لك (منبراً) يا رسول الله - ٦: ٢٣٧ كان بين (منبر) رسول الله ﷺ وبين الحائط - ٦: ٢٣٩ حين يجلس الإمام على (المنبر) يوم الجمعة - ٦: ٢٤٤ استوى رسول الله ﷺ يوم الجمعة على (المنبر) - ٦: ٢٥٠ فأمر (بمنبر) فوضع له فى المصلى - ٧: ١٣
نأى	فإن (نَأَى) وجلس حيث لا يسمع - ٦: ١٩٢ —**— نبت وفى (النَّبَاتِ) ماسقته الأنهار - ٩: ١٥٩ —**— نبح اذهبوا بها إلى أبى جهنم واتونى (بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ) - ٦: ٩ —**— نبد ما فى إداوتك؟ قال (نَبَذَ) - ١: ٢٨١ إذ كسفت الشمس (فَنَبَذَتْ) - ٧: ٤٤ اشترى بأحدهما طعاماً (فَأَنْبَذَهُ) إلى أهلك - ٩: ٢٧٧ إذا رجل (مُنْبَذٌ) بصدرة - ٥: ٥٣	نبر	فأمر... بقبور المشركين (فَنَبَشَتْ) - ٤: ٥٣ و (نَبَشَ) قبور المشركين - ٤: ٦٠ —**— نعب ثقب فيه (يَنْبَعُ) الماء - ٧: ٢٢٠ —**— نبل ثم نرمى فبرى أحداً موضع (نَبْلَةٍ) - ٣: ٣٣٩ —**— نبه ألا (أَنْبَهْتَنِي) أول مارى - ٢: ٢٣١ —**— نبا هذا وقت (الأنبياء) من قبلك - ٣: ٢٨٣

اللهم (نَجِّ) الوليد بن الوليد - ٨:٨٠		إنه لم يبق من مبشرات (النبوة) - ٥: ٣٢٣	
فقام (ينجيه) حتى نفس القوم - ٢: ٢٤٤		إنما هي توبة (نبي) ولكني رأيتكم - ٨: ٣١	
ورسول الله ﷺ (نجي) رجل - ٤: ٢٢٩		---**---	
أسمعت من (نَجَّيتُ) يا رسول الله - ٧: ٢٥٨		و غسل البراجم و (تَنَفَّ) الإبط - ١٠: ١٨٣	نتف
إن كلمكم (مُناج) رب - ٧: ٢٦٢		---**---	
فليدفع في (نَحْرِهِ) فإن أبي - ٥: ٩٣	ن حر	بئر يطرح فيها ... ولحم الكلاب (والتَّنَن) ١: ٢٣٢	نتن
اللهم إنا نجعلك في (نُحُورِهم) - ٨: ١٩٦		إن لنا طريقا (مُنْتَنَةً) فكيف نفعل ؟ ٣: ٢٦٤	
(يَنحُرُ) نفسه بمشاقص - ٩: ١٧		---**---	
وكل مني (منحَر) - ١٠: ٤١		فليجعل في أنفه ماء ثم (لَيْسَنُر) ٢: ٨١ (استنثروا) مرتين بالفتين - ٢: ٨٣ أما الرجل (فَلْيَبْثُر) رأسه - ٣: ٣١	نثر
بعشور (نَحْل) له وكان سأل - ٩: ٢٠٥	ن حل	و (نَثَرَا كَثْرًا) الدَّوْل - ٨: ١١	
فقال (تَنَحَّوْا) عن هذا المكان - ٤: ٣٩	ن ح ا	---**---	
وأي (نَحْو) تأخذون - ٩: ١٧٨		ضحك النبي ﷺ حتى بدت (نَوَاجِذُهُ) ٧: ١٣	ن ج ذ
ثم إنها (نَحَرَتْ) في خلافة أبي بكر - ٤: ٥١	ن خر	---**---	
(النُّخَاعَةُ) في المسجد ٩٢: ٤	ن خ ع	مرى غلامك (التجار) أن يعمل لي - ٦: ٢٣٥	ن ج ر
بذات الرقاع من (نَحْل) لقي جمعا - ٧: ١١٣	ن خل	---**---	
نزل بقبوك إلى (نَحْلَةٍ) فقال هذه - ٥: ١٠٢		غربت الشمس وبدت (النجوم) - ٧: ٦٢	ن ج م
		وتصوبت (النجوم) - ٧: ٧٤	
		قرأت على رسول الله ﷺ (النَّجْم) فلم يسجد - ٨: ٢٤	
		---**---	
		أو (نستنجي) برجيع أو عظم - ١: ٣٦	ن ج ا

<p>(نُسَخْتُمَا) الآية التي فيها علم أن لن تحصوه - ٢٢٢: ٧ أن يفطر ويقتدى ... الآية التي بعدها (فَنَسَخْتُمَا) - ٢٦: ١٠</p>		<p>فصرعه على جذم (نخلة) فانفكت - ٣٢٩: ٤ كما يُخْرَص (النَّخْلُ) - ٢٠٩: ٩ فيخرص (النخل) حين يطيب - ٢٤١: ٩</p>	
<p>هذه (نُسَخَةٌ) كتاب رسول الله ﷺ - ١٥٥: ٩ وهي التي (أُنْسَخَ) عمر بن عبد العزيز - ١٥٦: ٩</p>		<p>—**— أو (تَنَخَّمَ) فليحضر وليدنه - ٩٢: ٤ —**— كانوا لا يرون (بالمنديل) بأسا - ١٢: ٣</p>	<p>ن خ م ن د ل</p>
<p>ن س ك إن صلاتي و(نُسُكِي) وحياي وعماتي - ١٦٧: ٥ شاهدا عدل (نَسَكْنَا) بشهادتهما - ٥٩: ١٠</p>		<p>فذاولته (المنديل) فلم يأخذه - ١٢: ٣ —**— فليؤذَن به فإنه (أُنْذِيَ) صوتا منك - ١٣٠: ٤</p>	<p>ن د ا</p>
<p>فأكلون من لحم (نُسُكِكُمْ) - ١٦٣: ١٠ —**— بل أنت (نَسِيتَ) بهذا أمرني ربي - ١٢٤: ٢</p>	<p>ن س ا</p>	<p>—**— إن على (نَذْرًا) إن جاء الله بالرجل - ٢٨: ٩ وإن (نذر) قضى عنه وليه - ١٤٥: ١٠ —**— اقتلتا ... (قزع) إحداهما عن الآخري - ١١٣: ٥</p>	<p>ن ذ ر ن ز ع</p>
<p>فلا أدري (أَنْسَى) رسول الله ﷺ - ٢٣٩: ٥ أنا بشر (أَنْسَى) كما تنسون - ١٤٦: ٦ يقرأ القرآن ثم (ينساه) إلا لقي - ١٣٥: ٨</p>		<p>—**— فكان لا (يَسْتَرْه) من البول - ٧٨: ١ —**— وأن لا (تُنْزَى) الحمار على الفرس - ٢٣١: ٥</p>	<p>ن ز ه ن ز ا</p>
<p>لا (تَنْسَنَا) يا أخِي من دعائك - ١٦٢: ٨ فقال (النَّسَاءُ) أعلم بذلك - ٩٠: ٣ نعم (النَّسَاءُ نِسَاءُ) الأنصار: ١٤٣: ٣ انذنوا (للنَّسَاءِ) إلى المساجد - ٢٦٦: ٤ أمنعه (نِسَاءُ) بني إسرائيل - ٢٦٨: ٤</p>		<p>—**— و(يُنْسَأُ) له في أثره - ٩: ١٠ —**— (فَنَسَبَنِي) فانتسبت له - ٣٠٩: ٥ —**— وهذا يدل على أن ذاك (مَنْسُوخٌ) - ٢٣٧: ٥</p>	<p>ن س ا ن س ب ن س خ</p>

لو أدرك ... ما أحدث (النساء) -	نصرت	(أَنْصَتُ) للقرآن - ٢٦١ : ٥
٤ : ٢٦٨		فإذا قرأ (فَأَنْصَتُوا) - ٨٠ : ٦
وَلْيَصْفَحْ (النساء) ٤٨ : ٦		ثم أتى الجمعة فاستمع و (أَنْصَتَ) -
كي ما يَنْفُذَ (النساء) قبل الرجال -		١٩١ : ٦
٦ : ١٧٢		إذا قلت (أَنْصَتُ) والإمام يخطب -
ثم أتى (النساء) ومعه بلال - ٣١٩ : ٦		٢٧٧ : ٦
فجعل (النساء) يُشِرْنَ إلى آذانهم -		ورجل حضرها (يَا نَصَاتِ) وسكوت -
٦ : ٣٢٣		٢٨٠ : ٦
فصاح (النساء) وبكين - ٢٤٤ : ٨	نصرت	---**---
حرم عليهم الطعام والشراب		(فَأَنْصُرِ) الانصار والمهاجرة -
و (النساء) - ٢١ : ١٠		٥٣ : ٤
---**---		كان بي (النَّاصُورُ) فسألت النبي صلى
و (نَاشِئَةُ) الليل أوله - ٢٢٢ : ٧		الله عليه وسلم - ٥٩ : ٦
---**---		الفطر لأن اليهود و (النصارى)
فلم (نَنْشَبْ) أن جاء رسول الله صلى		يؤخرون - ٧٦ : ١٠
الله عليه وسلم - ٩١ : ٢		إنه يوم تعظمه اليهود و (النصارى) -
---**---		٢٠٥ : ١٠
من سمع رجلا (يَنْشُدُ) ضالة - ٨٧ : ٤		---**---
إذا خرج ا-لخصى من المسجد		وإن كان أحدا ليطير له (النَّصْلُ) -
(يُنَاشِدُهُ) - ٦٦ : ٤	نصرت	١٣٣ : ١
فَنَاشِدَتُهُ) فانه طلق معي - ٢٧١ : ٧		---**---
---**---		قبضة من ماء فصبها على (ناصيته) -
ولا نشق جييا ولا (نَنْشُرُ) شعرا -	نصرت	٣٥ : ٢
٨ : ٢٨٦		على الخفين وعلى (ناصيته) وعلى
---**---		عمامة - ١٠٧
فأصبح (نَشِيْطًا) طيب النفس -		فكان أبو مخذورة لا يجز (ناصيته) -
٧ : ٢٢٨		١٤٠ : ٤
لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ (نَشَاطُهُ) - ٢٣٥ : ٧		---**---

نضج	الوضوء بما (أَنْضَجَتْ) النار - ٢: ٢٢٣ —**—	نطع	فطر حناله (نَطَعًا) فكأن أنظر - ٧: ٢٢٠ —**—
نضج	ولنما نحن أصحاب (نَوَاضِحَ) - ٥٠: ٢١٢	نطف	فخرج علينا (يَنْطَفُ) رأسه وقد اغتسل - ٢٠: ٢٢١ —**—
	وفيا سقى بالسواني أو (النَّضِجِ) - ٩: ١٩٨	نطق	فإنهم مسئولات (مستنطقات) - ٨: ١٦٥ —**—
	زاد والختان قال و (الاتضاح) - ١: ١٩٢	نطا	(أَنْطَاكَ) الله ما احتسبت كله أجمع - ٤: ٢٤٨ —**—
	بال ثم توصاً و (نَضَجَ) فرجه - ١٥١ و ١٥٣ و ١٥٤: ٢	نظر	كان يقرأ (النَّظَّارِ) السورتين في ركعة - ٨: ١١ —**—
	إذا وجد أحدكم ذلك (فَلْيَنْضَحْ) فرجه - ٢: ٢٥٩	نعت	فقال (أَنْعَتْ) لك الكرُسُف - ٣: ٩١ فاذا هي (تَنْعَتْ) قراءته حرفاً حرفاً - ٨: ١٢٥ —**—
	و (لَتَنْضَحْ) ما لم تر وتصلّى فيه - ٣: ٢٣٠	نعس	فقام يناجيه حتى (نَعَسَ) القوم - ٢: ٢٤٤ إذا (نَعَسَ) أحدكم وهو في المسجد - ٦: ٢٨٧
	من طول ما لبس (فَنَضَحَتْ) بماء - ٤: ٣٤١		إذا (نَعَسَ) أحدكم في الصلاة - ٧: ٢٣٣ —**—
	(فَنَضَحُوا) له طرف حصير - ٥: ٤٧	نعش	وعليها (نَعَشُ) أخضر - ٩: ٢٨ لأنه لم تكن (النَّعُوشُ) فكان - ٩: ٢٩ —**—
	فإن أبت (نَضِجَ) في وجهها الماء - ٨: ٩٦	نعل	حَفْنَةٌ من ماء... وفيها (النَّعْلُ) فقتلها - ٢: ٣٥ توضأ ومسح على الجوربين و (النعلين) - ٢: ١٣٤
نضرا	وأيقظت زوجها فإن أبي (نَضَحَتْ) - ٧: ٢٣١ —**—		
	لِيَأْخُذُ (نَضُو) أخيه على أن له - ١: ١٣٣ —**—		
نطح	بقاع قرقر (فتنطحه) بقرونها - ٧: ٢٩٩ —**—		

<p>فَضْرِبْ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَ (نَفَخَ) - ٣: ١٦٦ قَالَ نَفَثَهُ الشَّعْرَ (وَنَفَخَهُ) الْكَبِيرَ - ٥: ١٧٤ ثُمَّ (نَفَخَ) فِي آخِرِ سَجُودِهِ فَقَالَ أَفَ - ٧: ٤٣</p>	ن ف خ	<p>مِنَ الْمَاءِ فَرَشَ ٠٠٠٠ وَفِيهَا (النَّعْلُ) - ٢: ٧٧ إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ (بِنَعْلِهِ) الْأَذَى - ٣: ٢٦٥ ثُمَّ دَلَّكَهُ (بِنَعْلِهِ) - ٤: ١٠٦ وَوَضَعَ (نَعْلَيْهِ) عَنْ يَسَارِهِ - ٥: ٣٨ فَإِنْ رَأَى فِي (نَعْلَيْهِ) قَذْرًا - ٥: ٤٠ خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يَهْلُونَ فِي (نَعَالِهِمْ) - ٥: ٤٢</p>	
<p>فَقَامَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى (أَنْتَفَخَتْ) أَقْدَامُهُمْ - ٧: ٢٧١ وَفِيهِ (النَّفْخَةُ) وَفِيهِ الصَّعْقَةُ - ٦: ١٨٥ —**— فَأَعْطَاهُمْ حَتَّى إِذَا (تَفِدَّ) مَا عِنْدَهُ - ٩: ٢٨٢ —**—</p>	ن ف د	<p>فَلَا يَضَعُ (نَعْلَيْهِ) عَنْ يَمِينِهِ - ٥: ٤٤ يُخْلَعُ (نَعْلَيْهِ) فَلَا يُؤْذِبُهُمَا أَحَدًا - ٥: ٤٥ ثُمَّ لَوْنِي (نَعْلِي) فَقَامَ وَقَمْتُ مَعَهُ - ٧: ٣٢٤ وَلَوْلَا مَا أَنَا فِيهِ ٠٠٠ حَتَّى أَهْلَ (نَعْلَيْهِ) - ٩: ٥٢</p>	
<p>فِي (نَفَرٍ) مِنْ قَوْمِهِ فَعَلِبَهُمُ الصَّلَاةَ - ٤: ٣٠٠ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ (نَفَرٍ) مِنْ أَصْحَابِ - ٦: ٦٧ يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةَ (نَفَرٍ) رَجُلٍ - ٦: ٢٨٠ فَلَقِيتَ (نَفَرًا) مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ٧: ٢٧٠ بَعْضُ أَوْلَئِكَ (النَّفَرِ) يَسْقُطُ سَوِطُهُ - ٩: ٢٧٩ —**—</p>	ن ف ر	<p>يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ (نَعْلَانِ) - ٩: ٨٦ لَئِنْ لَيْسَ لَكَ قَرَعٌ (نَعَالِهِمْ) - ٩: ٨٨ —**— فَقَرَأْ فِيهِنَّ الْبَقْرَةَ ٠٠٠ أَوْ (الْأَنْعَامَ) - ٥: ٣٢٠ قَالَ الْأَعْرَافُ وَ (الْأَنْعَامُ) - ٥: ٢٣٥ وَهِيَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ (النَّعَمِ) - ٨: ٤٣</p>	ن ع م
<p>وَإِذَا شَرِبَ فَلَا يَشْرِبُ (نَفْسًا) وَاحِدًا - ١: ١١٩ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَمْرِو ٠٠٠ ثُمَّ يَمْشِي (أَنْفَسَ) مِنْ ذَلِكَ - ٦: ٣٠٤</p>	ن ف س	<p>(نَعِمَ) الْمَرْءُ كَانَ عَامِرًا - ٧: ٢٧١ (نَعِمَ) النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ - ٣: ١٤٣ —**— (نَعِ) لِلنَّاسِ النَّجَاشِيُّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ - ٩: ٤٩ —**— مِنْ نَفْخِهِ وَ (نَفْثِهِ) وَهَمْزُهُ - ٥: ١٧٤</p>	ن ع ي ن ف ث

<p>تلك صلاة (المنافقين) - ٣: ٣٣٤ وما يتخلف عنها إلا (منافق بين النفاق) - ٤: ٢٣٧ أنقل الصلوات على (المنافقين) ٤: ٢٤٤ فاعتزل رجل ... فقال ما (نَافَقْتُ) - ٥: ٢١٢ إني أعوذ ... و (النفاق) وسوء - ٨: ٢٠٦</p>	ذ ف ق	<p>مالك ؟ لعلك (نَفَسْتَ) قلت نعم - ٣: ١٣٧ (نَفَسْتُ) أسماء بنت عميس - ١٠: ٢٨٩ تصدق به على (نَفَسِكَ) - ١٠: ٨ ولا تقتلوا (أنفُسَكُمْ) - ٣: ١٨٥ لعله كان يقرأ في (نَفْسِهِ) - ٥: ٢٣٠ فقال لي من قَبْلِ (نَفْسِهِ) المائدة - ٥: ٢٣٥ افرا بها يا فارسي في (نَفْسِكَ) - ٥: ٢٤٦ طبيب (النفس) وإلا أصبح - ٧: ٢٢٨ إذا صلى وهو ناعس ... فيسب (نَفْسُهُ) - ٧: ٢٣٣ فأعني على (نَفْسِكَ) بكثرة السجود - ٧: ٢٤٨</p>	
<p>صل الصلاة لوقتها ... فإنها لك (نَافِلَةٌ) - ٤: ١٣ فصل معهم ... تكن لك (نافلة) وهذه مكتوبة - ٤: ٢٨٩ إن رسول الله ﷺ ... على شيء من (الزواقل) أشد - ٧: ١٣٧ فقلت يا رسول الله لو (نَفَلْتَنِي) قيام هذه - ٧: ٣١٣</p>	ن ف ل	<p>أعوذ بك ... ومن (نَفْسٍ) لا تشيع - ٨: ٢٠٧ لا تدعوا على (أنفُسِكُمْ) إلا بخير - ٨: ٢٥٤ زكاة ماله طيبة بها (نَفْسُهُ) - ٩: ١٨١ إن الخازن .. طيبة بها (نَفْسُهُ) - ٩: ٢٣٥</p>	
<p>وكانت (الأنفال) من أول منازل - ٥: ٢٠٤ الحمد لله الذي (أنقذه) من النار - ٨: ٢٢٦</p>	ن ق ذ	<p>زكاة ماله طيبة بها (نَفْسُهُ) - ٩: ١٨١ إن الخازن .. طيبة بها (نَفْسُهُ) - ٩: ٢٣٥</p>	
<p>تلك صلاة المنافقين ... (فَنَقَرِ) أربعا - ٣: ٣٣٤ نهى رسول الله ﷺ عن (نَقَرَةٍ) الغراب: ٥: ٣٠٧</p>	ن ق ر	<p>قبضة من الماء ثم (نَفَضَ) يده - ٢: ٧٧ وضرب يده على الأرض (فَنَفَضَهَا) - ٣: ١٥٧</p>	ن ف ض
<p>يقومون على الآطام ... حتى (نَقَسُوا) - ٤: ١٥١</p>	ن ق س		

<p>ليس على (نكبه) منه شيء - ٥: ١٤ يلزق (منكبه) بمنكب صاحبه - ٥: ٥٢ رفع يديه حتى تكونا حذو (منكبه) - ٥: ١٢٢ فوثب إليه صر فأخذ (بمنكبه) ففزع - ٦: ١٢٥ المسألة أن ترفع يديك حذو (منكبه) - ٨: ١٥٥</p>		<p>فذكر له (الناقوس) - ١٢٦ : وأنا نائم رجل يحمل (ناقوسا) - ٤: ١٣٠ — — — فن زاد على هذا أو (نقص) فقد أساء - ٢: ٧٣ أيام حيفتها ... لجعلت (أنقص) حتى بلغت - ٣: ٩٠ فقد تمت صلاتك وما (انقصت) من هذا - ٥: ٢٩٩ انظروا في صلاة عبدى أمتها أم (نقصا) - ٥: ٣٠٩</p>	نقص
<p>أن المسلم تصيبه (النكبة) أو الشوكه - ٨: ٢٢١ — — —</p>		<p>ف قيل له (نقصت) الصلاة فصلى ركعتين - ٦: ١٤٠ وإن كانت (ناقصة) كانت الركعة - ٦: ١٥٠ — — —</p>	
<p>خير لك من أن تهجم المسألة (نكتة) في وجهك - ٩: ٢٧٨ — — —</p>	نكت	<p>يقال له (نقيع) الحَضَمَات - ٦: ٢١٨ — — —</p>	نق ع
<p>أصوم وأفطر و (أنكح) النساء - ٧: ٣٠٣ — — —</p>	نكح	<p>أعوذ بك ... ولجأة (نقمتك) - ٨: ٢٠٥ ما (ينقم) ابن جميل - ٩: ٢٤٢ — — —</p>	نق م
<p>فارسلت الإتان ... فلم (ينكر) ذلك أحد - ٥: ١١٠ (فأنكر) إبطاء الإمام - ٣: ٣٠٨ من رى منك (منكرا) فاستطاع - ٦: ٣١٥ — — —</p>	نكر	<p>فاغسلوا الشعر و (أنقوا) البشر - ٣: ٢٠ إذا رأيت أنك قد طهرت و (استنقأت) ٣: ٩١ — — —</p>	نق ق
<p>وكانت على بردة ... (فنكستها) - ٥: ٢١ — — —</p>	نكس	<p>فسحوا بأيديهم كلها إلى (المنالك) - ٣: ١٤٨</p>	نكب
<p>(فنكصوا) على أعقابهم يمشون القهقري - ٧: ١١٥</p>	نكص		

اللهم اشف عبدك (يَنكأ) لك عدواً - ٨: ٢٤٠	نكس
ولم يكن له إلا (نَمْرَة) كنا إذا عَطِينَا - ٨: ٣١٥	نم ر
وَأَنْ يَمَقِّدَنَ (بِالْأَنَامِلِ) فَاظْنَنَ - ٨: ١٦٥	نم ل
حتى نزلت سورة (النَّحْل) - ٥: ٢٠٧	نم م
وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِي (بِالْبَيْمَةِ) - ١: ٧٨	نم ر
(فَأَتَهَرَّيْ) استعظما له - ٢: ٢٥٠ لا تعجزني من أربع ركعات في أول (نهارك) - ٧: ١٩٢	نم هـ
ما لك كثر...؟ فإنه (نَهْرٌ) وَعَدَنِيهِ - ٥: ٢٠١	نم ز
وفي النبات ماسقته (الأنهار) - ١٥٩ و ١٩٨ و ٢٠٢ و ٩:	نم هـ
وَلَا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً - ٤: ٢٥٢	نم هـ
وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ (نَاهَزْتُ) الْإِحْتِلَامَ - ٥: ١١٠	نم هـ
(أَنْتَهَسَ) مِنْ كَتَفَيْهِ صَلَّى - ٢: ٢١٧	نم هـ
(أَتَهَسَ) مِنْ كَتَفَيْهِ صَلَّى - ٢: ٢١٧	نم هـ
وإذا (نَهَضَ) رفع يديه - ٥: ٢٧٥	نم هـ
إذا كان في وتر من صلاته لم (يَنْهَضْ) - ٥: ٢٨٢	نهي
قد كنت (أَنَهَاكَ) عن حب يهود - ٨: ٢٢٤	نهي
أولوا الأحلام و(النهي) - ٥: ٦٣	نهي
ما (تَنَاهَتْ) دون عرش الرحمن - ٥: ١٨٥	نهي
مس اللحم (النهي) وغسله - ٢: ٢٠٨	نهي
وعليك توكلت وإليك (أَنْتَبْتُ) - ٥: ١٨١	نهي
مطوَّاعاً إِلَيْكَ حُجَيْنَا أَوْ (مُنِيَّاً) - ٨: ١٧٥	نهي
كان الناس (يَنْتَابُونَ) الجمعة - ٦: ١٩٩	نهي
من (نَابَهُ) شيء في صلاته فليسبح - ٦: ٤٥	نهي
إذا (نَابَكُمْ) في الصلاة - ٦: ٤٨	نهي
أن رسول الله ﷺ نهانا عن (النَّيَاحَةِ) - ٨: ٢٨	نهي
لعن رسول الله ﷺ (النَّايحة)	نهي
والمستمعة - ٨: ٢٨١	نهي
(أَنَاحَ) راحلته مستقبة قبل القبلة - ١: ٥١	نهي
فَعَدَلْتُ مَعَهُ (فَأَنَاحَ) النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ	نهي
عليه وسلم - ٢: ١٠٢	نهي
على جمل (فَأَنَاحَهُ) في المسجد - ٤: ١٠٧	نهي

<p>(ناقى) الياقونة هى خير - ٩: ٢٥٢ إذ جاء رجل على (ناقة) له - ٩: ٣٠٦ —**—</p>		<p>أنت (نُورُ) السموات والأرض - ٥: ١٨٠</p>	ن و ر
<p>(نُول) يوم العيد قوسا - ٦: ٣٢٢ (فيناو لنى) رأسه من خَلَلِ الحجرة - ١٠: ٢٤٢ —**—</p>	ن و ل	<p>الأذان فوق (المَنَارَةِ) - ٤: ١٨٠ الوضوء مما أنضجت (النار) - ٢: ٢٢٣ توضؤا مما غيرت (النار) - ٢: ٢٢٤ والجنة حق و (النار) حق - ٥: ١٨١ أسألك الجنة وأعوذ بك من (النار) - ٥: ٢١٦</p>	
<p>إذا رأت فى (المنام) ما يرى الرجل - ٢: ٣٢٧ الصلاة خير من (النوم) - ١٣٥ ١٤٠ و ١٤٧: ٤ فاقام إلى الصلاة حتى (نام) القوم ٤: ٢٢٩</p>	ن و م	<p>أعوذ بالله من (النار) ويل لأهل النار - ٥: ٣٣٠ من حافظ ... حرم على (النار) - ٧: ١٦٠</p>	
<p>إن عني (تَنَامَانٌ وَلَا يَنَامُ) قلبي - ٧: ٢٦٩ مجلس يمسح (النوم) عن وجهه - يده - ٧: ٢٩٩</p>		<p>من نظر فى كتاب أخيه بغير ... فإنما ينظر فى (النار) - ٨: ١٥١ هو حَسْبُكَ من (النار) - ٩: ١٣٧ —**—</p>	
<p>ويذبه (نَأْتِمُكُم) - ١٠: ٦٨ —**—</p>		<p>فصلى بصلاته (نَاسٌ) ثم صلى - ٧: ٣٠٩ —**—</p>	ن و س
<p>وبين يديها (نَوَى) أو حصى تسبيح به - ٨: ١٦٣ —**—</p>	ن و ي	<p>فَتَقَبَّضْتُ إلى (الناقة) - ٣٠: ١٣٧ استقبل (بناقة) القبله - ٧: ٨٣</p>	ن و ق
<p>فهو بازل أى بزل (نَابَهُ) - ٩: ١٩٢ حتى بدت (أَنَابَهُ) - ١٢١ و ١٣٠: ١٠ —**—</p>	ن و ب	<p>أقود برسول الله ﷺ (ناقة) فى السفر - ٨: ١١٦ يوم فتح مكة وهو على (ناقة) يقرأ - ٨: ١٢٧</p>	
<p>لا توافقوا من الله ساعة (نِيل) فيها عطا - ٨: ١٩٢</p>	ن و ل	<p>وقصت برجل محرم (ناقة) - ٩: ١١٢ فَعَمَدَ رجل منهم إلى (ناقة) كوماه - ٩: ١٧٥</p>	
<p>باب (هـ) الهاء</p>		<p>ولكن هذه (ناقة) فَتِيَّة - ٩: ١٨٢</p>	
<p>لم يبق من أسنانها غير (الهُج) - ٩: ١٩٢</p>	ه ب ع		

هـ ت ا	(هَاتُوا) ربع العشور - ٩: ١٥٨ (فَهَاتُوا) صدقة الرقة - ٩: ١٦٧	هرس	أن مولاتها أرسلتها (بَهْرِيَسَة) إلى عائشة - ١: ٢٦٦
هـ ج د	أن رسول الله ﷺ كان في (التمجد) يقول - ٥: ١٨٢	هـ ر ق	وقد (أَهْرَاقَ) الماء فدعا بوضوء - ٢: ٣٥
هـ ج ر	كان يصلي الظهر (بالهاجرة) - ٣٠٤ و ٣: ٣٢٩		خلف أنى لا أنتهى حتى (أَهْرِيْقَ) دما - ٢: ٢٣٠
هـ ج ع	فليؤتهم أقدسهم (مَجْرَة) - ٤: ٢٩٦ كانوا قليلا من الليل ما (يَهْجَعُونَ) - ٧: ٢٥١		أن امرأة كانت (تَهْرَاقُ) الدماء - ٣: ٦١ فأى القتل أشرف؟ قال من (أَهْرِيْقَ) دمه - ٨: ٩٥
هـ د م	(تَهْدَمَت) البيوت فادع الله - ٧: ١٦ اللهم إني أعوذ بك من (الْهَدْمِ) - ٨: ٢١١ والذى يموت تحت (الْهَدْمِ) - ٨: ٢٤٤	هـ ر م	إني أعوذ بك من ... (والْهَرَمِ) - ٨: ٢١١ و ٢٠٢ ولا يؤخذ في الصدقة (هَرَمَة) - ٩: ١٥٦ و ١٤٠
هـ د ي	فإن من سَنَ (الْهَدَى) - ٤: ٢٣٧ وإن الرجل (لِيَهَادَى) بين الرجلين - ٤: ٢٣٧		ولا يُعْطَى (الْهَرَمَة) ولا الدَرَنَة - ٩: ١٨١
	فاستقبلتهما (هَدِيَة) من ابن - ٣: ٣٥ جار فقير يتصدق عليه (فِيْهْدَى) لك - ٩: ٢٧١	هـ ز ز	فوثب إليه عمر فأخذ بمنكبيه (فَهَزَهُ) ٦: ١٢٥
	(أَهْدَا كَهْذَ) الشَّعْر - ٨: ١١	هـ ز م	جمع بنا في (هَزَمَ) البيت من حَرَة - ٦: ٢١٨
هـ ذ ذ	وإذا وُلغ (الْهَرُ) غسل مرة - ١: ٢٥٨ لجأت (هرة) فشربت - ١: ٢٦٤ لجأت (هرة) فأكلت - ١: ٢٦٦	هـ ز ش	قال عمر بن الخطاب (هَشَشْتُ) فقبَلْتُ - ١٠: ١١٣
هـ ر ر		هـ ص ر	ثم (دَصَرَ) ظهره غير مَقْنَع - ٥: ١٣٤

هل ك	(هَلَكْتُ) يارسول الله قال وما أهلكك؟ - ١٨١: ٣ فأشفقت إن اغتسلت أن (أهلك) - ١٨٤: ٣ فإنه لم (يهلك) أهل الكتاب إلا أنهم - ١٢٥: ٦ (هَلَكْتُ) قال وما شأنك؟ - ١٢١: ١٠ —**— وصف الخط .. عَرَضًا مثل (الهلل) ٨١: ٥ يشهدون أنهم رأوا (الهلل) ٣٢٨: ٦ إلا أن تروا (الهلل) - ٣٨ و ٤٣ ٤٧ و ٥٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣: ١٠ و (هَلَلْ) عشرا واستغفر عشرا - ١٧٦: ٥ و (يُهَلِّلُ) قدرق والذاريات - ٢٦٩: ٥ و ٤٤: ٧ وتكبر عشرا و (تُهَلِّلُ) عشرا - ٢١٠: ٧ أمرهن أن يراعين ... (التهليل) - ١٦٥: ٨ ولا تقربوه طيباً فإنه يُبعث (يُهَلِّلُ) - ١١٢: ٩ من (أَهْلٌ) بحجة أو عمرة - ٢٨٦: ١٠ (يُهَلِّلُ) مُلَبِّدًا - ٢٩٥: ١٠ —**— (هَلُمَّ) إلى الغذاء المبارك - ٦٥: ١٠ —**— أعوذ بالله من ... نفخه ونفثه و (هَمَزَه) - ١٧٤: ٥	م م م	لقد (هَمَمْتُ) أن أبث رجالا - ١٥١: ٤ لقد (هَمَمْتُ) أن آمر بالصلاة - ٢٣٣: ٤ فذهبت امرأته لتبكي أو (تَهْم) به - ٢٨٤: ٨ من لزم الاستغفار ... ومن كل (هَمٍّ) فرجا - ١٨١: ٨ أعوذ بك من (الهم) والحزن - ٢٠٣: ٨ كلاما إذا قلته أذهب الله (هَمَّكَ) - ٢١٣: ٨ —**— (لَيْتَنِي) لك يَا أبا المنذر - ١٠٨: ٨ —**— فساروا (هَنِيئَةً) ثم نزلوا - ٢٩: ٤ ثم أمهل (هَنِيئَةً) - ١٥٨: ٤ فلما رفع رأسه ... قام (هَنِيئَةً) - ٩٢: ٨ —**— فقال (اليهود) ما يريد هذا الرجل؟ - ٣٥: ٣ كنت أنهارك عن حب (يهود) - ٢٢٤: ٨ إنما مر النبي ﷺ على قبر ... (يهودي) - ٢٨٢: ٨ إنما هي جنازة (يهودي) - ٥: ٩ فر به حَبْرَن (اليهود) - ٧: ٩ قاتل الله (اليهود) اتخنوا - ٨٢: ٩ إلى (يهود) فيخرص النخل - ٢١٤: ٩	ه ن أ ه ن و ه و د
------	---	-------	---	-------------------------

يا أهل القرآن (أوتروا فإن الله وتر)	ما يحل الناس الفطر لأن (اليهود)	
٨: ٤٠	١٠: ٧٦	
ولا أمام إلا على (وتر) - ٨: ٧٢	وجد (اليهود) يصومون عاشوراء -	
أو تقلد (وترًا) أو استنجدى برجيع	١٠: ٢٠٤	
١: ١٣٣	إنه يوم تعظمه (اليهود) والنصارى -	
—**—	١٠: ٢٠٥	
(فوثب) إليه عمر - ٦: ١٢٥	—**—	هـ و ع
—**—	وهو يقول أه أه يعني (ييهوع) -	
إلا قد (أوجب) فقلت بخ بخ - ٢: ١٥٥	١: ١٧٧	
فإذا (وجب) فلا تبكين باكية -	—**—	هـ و م
٨: ٢٤٤	إن المدينة كثيرة (الهوم) - ٤: ٢٤٢	
—**—	—**—	هـ و ن
حتى ظننا أن قد (وجد) عليهما - ٣: ٣٥	من ترك ثلاث جمع (تأوتأ) - ٦: ١٩٤	
—**—	—**—	هـ و ب
و (أوجعه) البرد فقال ادنى منى -	وجعل (باب) رسول الله ﷺ -	
٣: ٥٧	٩: ٢٩	
—**—	—**—	هـ و ت
فتمعر (وجه) رسول الله ﷺ -	انظر هتا	
٣: ٣٥	—**—	هـ و ج
ووضع (وجهه) بين كفيه - ٥: ١٢٣	لمثل الزجاجة (نهاجت) ريح - ٧: ١٦	
(وجهت وجهي) الذي فطر	—**—	هـ و د
السموات - ٥: ١٦٧	ولا (يهدنكم) الساطع المضعد -	
فإذا وضع أحدكم (وجهه) فليضع -	١٠: ٦٩	
٥: ٣٤٤	—**—	هـ و ش
فولوا (وجوهكم) شطره - ٦: ١٧٩	وليامكم (هيشات) الآواق - ٥: ٦٥	
وطائفة (وجاه) العدو - ٧: ١٠٧	باب (و) الواو	
وسلوا الله يبطون... فامسحوا بها	كأنى أنظر إلى (ويص) المسك -	هـ و ب م ن
(وجوهكم) - ٨: ١٥١	١٠: ٢٩٢	
من أن تجي المسألة نكتة في (وجهك)	—**—	هـ و ت
٩: ٢٧٨	فكأنما (وتر) أهله وماله - ٣: ٣٣٦	

وحد	(فواحدة) تسوية الخصى - ٦:٥١ فصلينا (وَحَدَانَا) - ٦:١٢٠ يا فلان أيهما صلاتك التي صليت (وَحَدَكَ)؟ - ٧:١٥١ - ** - (فَأَوْحَى) إليه في فضل السواك - ١:١٨٠ - ** -
ودع	في حجة (الوداع) هذه ثم ظهور الحصر - ١٠:٢٥٩ - ** -
ودى	أن النبي ﷺ (وداه) بمائة من إبل الصدقة - ٩:٢٧٢ يعنى (دية) الأنصارى الذى قتل بخير - ٩:٢٧٢
وزر	أن يحصى (وَادِيًا) يقال له سَلْبَةٌ - ٩:٢٠٥ وحى لهم (وَادِيَتِهِمْ) - ٩:٢٠٨ - ** -
وذر	ولا (تَذَرُوا) فرجات للشيطان - ٥:٥٦ - ** -
ورد	البراز في (الموارد) وقارعة الطريق - ١:١٠٠ - ** -
ورس	وكننا نطلى على وجوهنا (الورس) - ٣:١٣٣ - ** -
ورق	اتخذ خاتما من (ورق) ثم ألقاه - ١:٧٥ فراى في يدي فتحات من (ورق) - ٩:١٣٧ وفي (الرقة) ربع العشر - ٩:١٤١
ورك	فها توار صدقة (الرقة) - ٩:١٦٧ - ** - وقعد (مُتَوَرِّكًا) على شقه الأيسر - ٥:١٣٢ أفضى (بوركه) اليسرى - ٦:٦٨ و ٥:١٣٤ ثم كبر فقام ولم (يتورك) - ٥:١٣٦ - ** - حتى إذا كاد الرجل أن (يتواري) - ٣:١٧١ التفل في المسجد ... وكفارته أن (يُؤَارِيَهُ) - ٤:٩٠ اذهب (فوار) أباك - ٩:٦٣ - ** - كان عليه كفلان من (وزر) - ٦:١٩٢ ولا (تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ) أخرى - ٨:٢٨٢ - ** - يصلون في المسجد في رمضان (أَوْزَاعًا) - ٧:٣١٢ - ** - لو (وُزِنَتْ بِمَا قُلْتَ لَوَزَنَتْنِ) - سبحان الله - ٨:١٦٦ - ** - فاضطجعت في عرض (الوسادة) - ٧:٢٩٩ إن (وَسَادَتَكَ) إذا عريض - ١٠:٧٠ - ** - (فَوَسَدَتْ) عتبه أو فسطاطة - ٧:٢٩٨ وهو (متوسد) رده في المسجد - ١٠:٢٠٦ - ** - (وَسَطُوا) الإمام وسدوا الخلل - ٥:٧٢
ورى	
وزع	
وزن	
وسد	
وسط	

لأنك (تَوَاصَلْ) إلى السحر - ١٠: ١٠١		لقد تحجرت (وَأَسْعَا) - ٣: ٢٥٥	وسع
نهى عن الحجاماة و (المواصلة) ١٠: ١٠١		و ٥: ٣٣١	
—**—		قد (ارسع) الله عليكم فلو جعلتموها	
(أوصيك) بامعاذ لا تدعن - ٨: ١٨٥	وصى	- ٩: ٢٤٠	
—**—		وليس فيادون خمسة (أوسق) صدقة	وسق
ومعه غلام معه (مبضأة) - ١: ١٥٨	وضأ	- ٩: ١٢٣	
—**—		و (الوسق) ستون تحتوما - ٩: ١٣٠	
كنت ألبس (أوضاحاً) من ذهب	وضح	من كل جاذ عشرة (أوسق) - ٩: ٣٠٥	
- ٩: ١٣٦		—**—	
—**—		ثم سلوا الله لي (الوسيلة) - ٤: ١٩١	وسل
إذا (وطئ) أحدكم بنعله الأذى - ٣: ٢٦٥	وطأ	آت محمداً (الوسيلة) - ٤: ٢٠٤	
اللهم اشدد (وطأتك) على مضر - ٨: ٨٠		—**—	
—**—		ليس عايكم جناح... في (مواسم)	وسم
وأن (يوطن) الرجل المكان في	وطن	الحج - ١٠: ٢٧٥	
المسجد - ٥: ٣٠٧		—**—	
—**—		أوقظ (الوسنان) وأطرد الشيطان	وسن
كان... لا يطيل (الموعظة) يوم	وعظ	- ٧: ٢٥٨	
الجمعة - ٦: ٢٧١		—**—	
—**—		لا يبول أحدكم... فإن عامة	وسوس
(فوعيتها) على وجهها وهي التي انفسخ	وعى	(الوسواس) منه - ١: ١٠٤	
عمر - ٩: ١٥٥		—**—	
—**—		في لحاف لا (يتوشح) به - ٥: ٢٦	وشح
كنت (وافد) بنى المنتفق - ٢: ٨٤	وفد	—**—	
فانطلق أبى (وافدا) إلى رسول الله		فلا انفتل (توشوش) القوم - ٦: ١٤٩	وشوش
صلى الله عليه وسلم - ٤: ٣٠٠		—**—	
فلبستها يوم الجمعة و (لوفد) - ٦: ٢٢٦		أؤمهم في بردة (موصلة) - ٤: ٣٠٣	وصل
تجمل بها للعيد و (لوفود) - ٦: ٢٢٩		أن لا (توصل) صلاة بصلاة حتى	
—**—		تتكلم - ٦: ٣٠٠	
وكما يطهرن (مقات) حيضهن	وقت	ويواصل وينهى عن (الواصل) ٧: ١٨١	
وطهرهن - ٣: ٩١		فأيكم أراد أن (يواصل فليواصل)	
—**—		- ١٠: ٨٥	
ثم (تواقصت) عليها لا تسقط - ٥: ٢١	وقص		
لجمل (يتوقص) به ونحن نسعى - ٩: ٨			

لا (بَاجُ) النار رجل صلى قبل طلوع الشمس - ٦ : ٤	ولج	(وَقَصَّتْ) راحلته فمات - ١٠٩ : ٩	
إنما أوالكم (أولادكم) فنته - ٢٧٣ : ٦	ولد	(وَقَصَّتْ) برجل محرم ناقته - ١١٢ : ٩	وقع
ولا تدعوا على (أولادكم) لا توافقوا - ١٩٢ : ٨		(وَقَعْتُ) على امرأتى فى رمضان - ١٢١ : ١٠	
تصدقت على أمى (بولىده) - ٢٩٧ : ٩		(نَقَّه) فنته القبر - ٤٣ : ٩	وقى
فجأت (الوليدة) بإناء فيه شراب - ٢١٩ : ١٠		وقال : (لَيْتَنَّهُ) الصائم - ١٠٣ : ١٠	
إذا (ولَغ) فيه الكلب - ٢٥٢ : ١	ولغ	خمس (أواق) صدقة - ١٢٣ : ٩	
والله (لَنُؤَيِّنَنَّكَ) من ذلك ما توليت - ١٥٩ : ٣	ولى	(والأوقية) أربعون درهما - ٢٥١ : ٩	
(فلنولينك) قبله ترضاها - ١٥٨ : ٤		وله (أوقية) أو عدلها - ٢٥١ : ٩	
وحيث ما كنتم (فَوَلَّوْا) وجوهكم شطره - ١٧٩ : ٦		ناقى الياقوتة هى خير من (أوقية) - ٢٥٢ : ٩	
وسجد الصف الذى (يَلُونَهُ) - ٩٩ : ٧		رأى رجلا (يتكىه) على يده اليسرى - ١٠٨ : ٦	وكأ
فقال له (مَوْلَاهُ) لم تصوم يوم الاثنين؟ - ١٩٣ : ١٠		فقام (متوكئا) على عصا - ٢٥٦ : ٦	
وإن نذر قضى عنه (وَلِيَّهُ) - ١٤٥ : ١٠		وهو (يتوكأ) على يد بلال - ٣١٧ : ٦	
و ٢٦٤ : ١٠		على عريش (فوكيف) المسجد - ٢٢٨ : ٧	وكف
(مَوْلَى) القوم من أنفسهم - ٢٩١ : ٩		أن (يتكلوا) أو أحب أن لا يتكلوا - ٣٢٢ : ٧	وكل
من مات وعليه صيام صام عنه (وَلِيَّهُ) - ١٤٣ : ١٠		ويقولون نحن (المتوكلون) - ٢٦٩ : ١٠	
(فأوما) إليه أن يمضى - ١١٤ : ٢	ومأ	(وكاء) إلهه العينان - ٢٥١ : ٢	وكى
و (يومئ) برأسه - ٢٥ : ٦		ثم (أوكى) القرية - ٣٣٩ : ٤	
(فأوما) أى نعم - ١٢٧ : ٦		أعطى ولا (توكى) فيوكى عليك - ١٨ : ١٠	
وأنا أصلى (أومئ إيماء) - ١٣٠ : ٧			

من هذا الذى (أوماً) إليه الأمير ؟ -

١٠ : ٥٩

ليس لنبى أن (بومض) - ٩ : ٢٩

فقمنا (وهلين) لصلاتنا - ٤ : ٣٢

فقال (وهل) تعنى ابن عمر - ٨ : ٢٨٢

قام حتى نقول قد (أوم) - ٥ : ٢٩٥

(وبحك) ألقى سببتيك - ٩ : ٨٦

(ويل) للأعقاب من النار - ١ : ٣١٥

لأملك (الويل) فدعالي - ٣ : ١٧٥

ولا ندعو (ويلا) - ٨ : ٢٨٦

باب (ى) الياء

وصفقت أنا و (القيم) وراءه - ٤ : ٣٤١

فررت بين (يدى) بعض الصف -

٥ : ١١٠

فلم يرفع (يديه) إلا مرة واحدة -

٥ : ١٥٣

إذا دخل في الصلاة رفع (يديه) مدا -

٥ : ١٥٨

والخير كله في (يديك) - ٥ : ١٦٧

(اليد) الغليا المنفقة - ٩ : ٢٨٨

و (يد) المعطى التى تليها ويد السائل

السفلى - ٩ : ٢٨٩

أما هذا فقد ملأ (يديه) من الخير -

٥ : ٢٦٥

ومض

وهل

ومم

وىح

وىل

ى تم

ى دى

ى سر

ى عر

ى من

ى وم

قد فزع بين (يديه) - ٥ : ٣٤٩

الخرباق وكان طويل (اليدى) - ١٣٧

٦ : ١٤٣

يتكئ على (يده) اليسرى - ٦ : ١٠٨

رفع (يديه) إلى قريب من أذنيه -

٥ : ١٥٥

ووضع (اليد على اليد) من السنة -

٥ : ١٥٨

ليضع (يده) على رأسه - ١٠ : ١٥٦

إنما بعثتم (ميسرين) - ٣ : ٢٥٥

فأراد الله أن يجعل ذلك (يسرا) -

١٠ : ٢١

فوضع يده اليمنى على (اليسرى) -

٥ : ١٥٩

ومعه سحلة (تيعر) - ٢ : ٨٤

كان يجعل (يمينه) لطعامه - ١ : ١٢٢

لوى عنقه (يميناً) وشمالاً - ٤ : ١٨٢

إن الله ولائكته يصلون على (ميامن)

الصفوف - ٥ : ٦٥

و (أيم) الله ما قام فى مالى - ٩ : ١٨٢

هذا (يوم من أيام) الله - ١٠ : ٢٠٤

صتم (يومكم) هذا ؟ - ١٠ : ٢٠٨

لا يحل لامرأة . . . أن تسافر (يوماً)

وليلة - ١٠ : ٢٦٢

تم فهرس الألفاظ وبليه

فهرس الموضوعات والأعلام

(٥)

فهرس (الموضوعات والأعلام)

يحتوى على : —

(١) عناوين مباحث الكتب

(٢) الأَبواب

(٣) الأحكام المستنبطة من كل حديث

(٤) ذكر الأعلام : (رجال ونساء ومدن ...)

(٥) ملاحظات : —

(١) الفهرس مرتب على حروف المعجم بحسب النطق لأصل المادة

(٢) لم يراع التعريف بأل ، ولا واو العطف ، ولا حرف الجر

(٣) الشرطة بين الرقمين هـ كذا (٣٢٦ - ٣٢٩) تدل على أن الموضوع يشغل

صحائف الرقمين وما بينهما

(٤) تركنا ذكر كثير من الاصطلاحات لذكاه القارئ وفطنته

بسم الله الرحمن الرحيم

حرف الألف

(الله عز وجل)

* دليل أنه تعالى لا يحب عليه إثابة المطيع

ولا تعذيب العاصى - ٤ : ٤

* حمده تعالى عند حصول الخير - ١٣٣ : ٤

* التحذير من الجمع بينه تعالى وبين رسوله ﷺ

في ضمير واحد - ٢٦٤ : ٦

* استحباب حسن الظن به تعالى عند الموت -

٢٤٨ : ٨

* عطية من سأل بالله عز وجل - ٣٢٣ : ٩

* كراهية المسئلة بوجهه تعالى - ٣٢١ : ٩

(الآثار)

* مشروعية التبرك بآثار الصالحين - ١٨٦ : ٤

و ٢٢٤ : ٨ - وانظر أيضا : الجمع بين الآثار

(آدم . الآدمى . ابن آدم)

* آدم - خلقه - ١٨٥ : ٦

* آدم - توبته - ١٨٠ و ١٨٢ : ٦

* الآدمى - عدم نجاسته حيا وميتا - ٣٠٧ : ٢

* الآدمى - وانظر أيضا السترة

* ابن آدم - ركعتا الضحى تجزئ عن صدقة

مفاصله - ١٨٩ : ٧

(الآل)

* آل أبى أوفى - ١٩٠ : ٩

* آل جعفر - ٢٨٧ : ٨

* آل النبي صلى الله عليه وسلم - المراد بهم - ٨٥ : ٦

* آل النبي صلى الله عليه وسلم - الذين لا تحل لهم

الصدقة - ٢٩٢ : ٩

* آل النبي صلى الله عليه وسلم - والصدقة على

مواليهم - ٢٩٣ : ٩

* الآل إذا امنوا من حقهم في سهم ذوى القربى

هل يعطون من الزكاة ؟ - ٢٩٤ : ٩

(آمين) - انظر : التأمين

(الآنية . الإناء)

* آنية الصفر - الوضوء منها - ٣١٧ : ١

* الإناء - يبول فيه الرجل ليلا ويضعه عنده -

٩٥ : ١

* الإناء - كيفية تطهيره من ولوغ الكلب فيه -

٢٥٢ : ١

* الإناء - تطهير ما ولغ فيه الكلب بالصابون

وغيره - ٢٥٢ : ١

* الإناء الواحد - يتوضأ منه الرجل والمرأة معا -

٢٧١ : ١

* الإناء - حكم غسل اليد قبل إدخالها فيه - ٣٢٦ :

٣٢٩ : ١

(آى . آية)

* الآى - عدها - ١٨ : ٨

* آيتا الرحمة والعذاب - السؤال عند قراءة

الأولى والنعوذ عند قراءة الثانية فى الصلاة -

٣١٧ : ٥

* آية - تتجافى جنوبهم عن المضاجع - المراد

منها - ٢٥٠ : ٧

(الإبل)

- الوضوء من أكل لحومها - ٢٠٠ و ٢٠١ : ٢
- الصلاة في معاطنها - ٢٠٤ : ٢
- النهي عن الصلاة في مباركها - ١١٨ : ٤
- الإجماع على أن الواجب في ٢٥ من الإبل بنت مخاض - ١٦٢ : ٩
- بيان أسنان الإبل - ١٩٢ : ٩
- معاني أسماء الإبل - ١٩٤ : ٩

(ابن أبي ابن سلول)

- صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على عبد الله بن أبي ابن سلول - ٢٢٥ : ٨

(ابن أم مكتوم)

٢١٦ و ٣١٨ : ٤

(ابن جميل)

٢٤٣ : ٩

(ابن حزم)

- كلامه في عدم اشتراطه الخطبة لصلاة الجمعة - ٢٦٠ : ٦

(ابن الدحاح)

٨ : ٩

(ابن الزبير)

١٤٣ : ٥

(ابن صياد)

انظر : الدجال

(ابن عباس)

- حديثه في انعقاد صلاة الجماعة بالصبي المميز - ٣٤٠ : ٤

• حديثه في تقديم الثناء على الدعاء - ١٨٢ : ٥

• حديثه في اهتمام سيدنا عثمان والصحابة بجمع

القرآن - ٢٠٦ : ٥

• حديثه في صدق رؤيا المؤمن والترغيب في

• آية «ربنا آتنا في الدنيا حسنة» - المراد منها -

١٨٢ : ٨

• آية الكرسي - ماجاء فيها - ١٠٨ : ٨ - ما اشتملت

عليه - ١٠٩ : ٨ - فضلها - ١١٠ : ٨

• آية «وعلی الذين يطيقونه» - نسخها - ٢٦

١٠ : ٣١ و

• آية «أحل لكم ليلة الصيام» - سبب نزولها -

١٠ : ٢٥

• آية السجدة - قارئها كالإمام للستمع - ٢٥ : ٨

• آية السجدة - حكم تكريرها - ٣٩ : ٨

(الآب . الأبوان)

• الآب - مشروعية زجره ابنته المزدوجة - ١٥٣ : ٣

• الآب - وانظر أيضا : النسب . الرحم

• الأبوان الشريهان - انظر : النبي صلى الله عليه

وسلم . أبوطالب . الوالدان الشريهان

(الابتداع)

- انظر : البدع

(الابتهاال)

• آداب الدعاء والاستغفار والابتهاال - ١٥٥ : ٨

(إبراهيم عليه السلام)

• تشبيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بالصلاة عليه - ٨٥ : ٦

(إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم)

• حديث الكسوف - ٢٢ : ٧ و ٢٧٧ : ٨

• موته ١٩ : ٩ - الصلاة عليه - ٢٠ : ٩

(الإبط)

• تنفه - ١٩٠ : ١

(الأبطح)

١٨٢ : ٤

الدعاء حال السجود - ٥ : ٣٢٥

* تشهد ابن عباس وحكمة اختيار الشافعي له - ٦ : ٨١

* فتوى ابن عباس وعمر بن عبد العزيز في أن من نسي التشهد الأول يسجد للسهو بعد السلام -

٦ : ١٦٨

* هل يرى ابن عباس أن يوم عاشوراء هو اليوم

التاسع من المحرم ؟ - ٢٠٦ و ٢٠٧ : ١٠

* قوله لما وية أفلا تكتفي برؤية الهلال ؟ قال لا -

١٠ : ٥٠ - وانظر أيضا : النسخ

(ابن عمر)

* ما دل عليه حديثه في تخفيف الله تعالى على هذه

الأمة - ٢٠ : ٣

* ما دل عليه حديث ابن عمر من تنظيف المسجد

وتطيبه وغير ذلك - ٩٩ : ٤

* تشهد ابن عمر - ٦ : ٧٨

* مذهبه في أن الأفضل ترك الجمع للمسافر - ٦٥ : ٧

* ابن عمر - ١٧٣ : ١ و ٧١ : ٢ و ٨٠ : ١٠

(ابن عمرو)

* ما كان عليه ابن عمرو من الجد في الطاعة -

١٠ : ١٧٨

(ابن قطن) - انظر : الدجال . المسيح

(ابن القيم)

* حديثه ، مفتاح الصلاة الطهور ، وتحقيق ابن

القيم فيما اشتمل عليه من الأحكام - ٢١٥ : ١

* غسل الرجلين في النعلين وكلام نفيس لابن

القيم في ذلك - ٣٨ : ٢

(ابن مسعود)

* وجود ابن مسعود مع النبي صلى الله عليه وسلم

ليلة الجن - ٢٨٤ و ٢٨٥ : ١

* تشهده - ٧٠ : ٦

* مذاهب العلماء في المراد بتحرى الصواب في

حديث ابن مسعود المتعلق بالشك في الصلاة

وحكم سجود السهو - ١٤٧ : ٦

(ابنا بيضاء) - ٢٢ : ٩

**

(أبو أيوب الأنصاري)

* حديثه في كراهة تأخير صلاة المغرب إلى اشتباك

النجوم - ٣٤١ : ٣ و ٥٣ : ٤

(أبو بكر الصديق رضي الله عنه)

* الحكمة في عدم استمراره إماما بالناس حينما

جاء النبي صلى الله عليه وسلم من صلح بني عمرو -

٦ : ٤٥

* استحقاقه الخلافة - ٤٧ : ٦

* وفاة النبي صلى الله عليه وسلم واستخلاف

أبي بكر - ١١٤ : ٩

* حكمة تعجيل مبايعته قبل استشارة علي رضي

الله عنهما - ١١٥ : ٩

* مبايعة علي له - ١١٦ : ٩

* قوله ولو منعوني عقالا - ١٢١ : ٩

* أبو بكر رضي الله عنه - ١٥٢ : ٣ و ٤٨ و ٥١

٥٣ و ٣٣٤ : ٤ و ٣٢٣ : ٥ و ٤٤ و ٧٢ و ٢٤٤

٢٤٧ و ٦ : ٢٥٨ و ٧ : ١١٤ و ١٥٣ و ٣٢٩ : ٩

وانظر أيضا : الخلفاء . الزكاة . المال

(أبو جحيفة)

* حديثه في التبرك بآثار الصالحين - ١٨٦ : ٤

(أبو جهم) - ١١٩ : ٦

(الابواب) = موضع - ١١٧ : ٨

(أبي بن كعب)

* حديثه في أن التأخر عن الجماعة في صلاة العشاء
والفجر من علامات المنافقين - ٢٤٥ : ٤
* بيان قرابته من أبي طلحة - ١٠ : ٥ و ١٩٠ : ٥
و ٣١٧ : ٧ و ٢ : ١٠

(الإثم) - انظر : السكل

(الاثنين) = اليوم

* فضل صومه والخمس - ٣٠٥ : ٧ و ١٩٣ : ١٠
* صوم النبي صلى الله عليه وسلم من كل شهر : الاثنين
والخمس والاثنين الذي بعده - ٢١٢ : ١٠
(الاثنان في صلاة) انظر : الإمام والمأموم

(الإجابة)

* الإجابة في أى ساعة من يوم الجمعة ؟ -
١٨٨ و ١٩٠ : ٦

* إجابة الدعوة - ٣٤٣ : ٤

* المؤذن - ١٨٩ : ٤

* إجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان
في صلاة الفريضة - ١٠٧ : ٨

(الاجتهاد)

* وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم - ١٦١ : ٣

(الأجر)

* أيعطى على التأذين أجر ؟ - ٨٨ : ١ و ٢٠٨ : ٤
* د قراءة القرآن أجر ؟ - ٢٦١ : ٨
* أجر الخازن - ٣٣٥ : ٩

(الآجل) = (العمر)

* معنى التأخير فيه - ١٠ : ١٠

(الاحتباء)

* الاحتباء والإمام يخطب - ٢٦٤ : ٦

* د - النهي عنه - ١٦٥ : ١٠

(الاحتلام) انظر : المسجد . البلل . النساء

* الاحتلام للصائم نهارا في رمضان - ١٠٢ : ١٠

(أحجار الزيت) = (موضع) - ٨ : ٧

(الأحجار) - انظر : الحجر . الاستنجاء

(أحد)

* غزوة أحد وما ورد في صلاة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على قتلاها - ٢٩١ و ٢٩٢ : ٨
* أحد - ٢٩ : ٦ و ٢٩٠ و ٢٩٨ و ٣٣١ و

٣٣٣ : ٨ و ٧٧ و ٧٨ : ٩

(أريحاء) = (قرية) - ٢٥ : ١٠

(الأحكام)

* حكم الاشتغال بتعليمها - ٩٨ : ٨

* وانظر أيضا : الاجتهاد ووقوعه من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم

(الاختتان) = انظر : الحتان .

إبراهيم صلى الله عليه وسلم

(الاختلاف)

* اختلاف عمر وهشام بن حكيم في آية من

الفرقان - ١٣٧ : ٨

(أذخر) - (ثنية أذخر) - ٥: ١٠٣

(الأذن)

- * هل البياض الذي بين الأذن والعدار من الوجه ؟ - ٢: ٣٦
- * حكم مسح الأذنين في الوضوء - ٢: ٢٢
- * الأذنان - هل هما من الرأس ؟ - ٢: ٦٩ و ٤٠
- * - كيفية مسحهما - ٢: ٥٠
- * - مسحهما مع الرأس - ٢: ٥٩
- * - إدخال السبابتين في باطنهما في الوضوء - ٢: ٦١

(الأذان)

- * الأذان والإقامة للصلاة الحاضرة والفائتة - ٤: ٢٣
- * الأذان - حكمه - ٤: ١٢٩
- * - بدؤه - ٤: ١٢٥
- * - قاعدا - ٤: ١٢٩
- * كيفية الأذان - ٤: ١٢٩
- * تريع التكبير وثنية أول الأذان والترجيع فيه - ٤: ١٣٢
- * مشروعية رفع الصوت به - ٤: ١٣٣
- * ترتيب كلمات الأذان والإقامة - ٤: ١٣٣
- * بيان أنه جامع لعقائد الإيمان - ٤: ١٣٤
- * قول حى على خير العمل في اليوم المطير أو الممطر - ٤: ١٣٧
- * الصلاة خير من النوم في أذان الصبح - ٤: ١٣٧
- * عدد كلمات الأذان - ٤: ١٤٤

- * الأذان من رجل والإقامة من آخر - ١٦٧ و ٤: ١٦٨
- * ومن أذن فهو يقيم - ٤: ١٦٩
- * رفع الصوت بالأذان - ٤: ١٧٢
- * الأذان لصلاة الجماعة - ٤: ١٧٣
- * الحكمة في هروب الشيطان عند سماعه دون القرآن - ٤: ١٧٦
- * الأذان والإقامة - أيهما أفضل ؟ - ٤: ١٧٨
- * من يختار الأذان ؟ - ٤: ١٧٨
- * أذان المحدث والصبي - ٤: ١٧٩
- * الأذان فوق المنارة - ٤: ١٨٠
- * ما يقول من سمع المؤذن - ٤: ١٨٨
- * فصل جملة بعضها عن بعض بسكتات لطيفة - ٤: ٢٠١
- * الحكمة في إبدال السامع الحيعلتين بالحو فلانين - ٤: ٢٠٢
- * الدعاء عند سماعه - ٤: ٢٠٤
- * ما يقال عند أذان المغرب - ٤: ٢٠٦
- * الأذان لا يجوز قبل دخول الوقت إلا في الفجر - ٤: ٢١٠
- * الأذان قبل الفجر - ٤: ٢١١
- * أذان الأعمى - ٤: ٢١٦
- * الخروج من المسجد بعد الأذان - ٤: ٢١٧
- * مقدار ما بين الأذان والإقامة - ٤: ٢٢٠
- * الأذان يوم الجمعة وأنه خارج - حد - ٦: ٢٤٧
- * ترك الأذان والإقامة في صلاة - ٦: ٣٢٢
- * الأذان في السفر - ٧: ٥٦
- * الأذان والإقامة والترغيب فيهما - ٧: ٥٧

(الأذكار)

- بعض الأذكار الواردة بعد الصلاة وعند النوم
- ١٦٩: ٦ - وانظر أيضا الذكر

(الأذى)

- الأذى يطؤه الرجل - ٢: ٢٥٢
- يصيب الذيل وتطهيره - ٣: ٢٦٢
- النعل - ٣: ٢٦٥

(الأرض)

- الأرض - ذلك اليد بها عند الاستنجاء -
- ١: ١٦٣
- الأرض - يصيبها البول - ٣: ٢٥٥
- - كيفية تطهيرها - ٣: ٢٥٧
- - أظهر بالجفاف من غير إراقة الماء عليها - ٣: ٢٦٠ و ٢٦١
- الأرض - يحمل منها الميت إلى أرض أخرى -
- ٨: ٣٢٦

- الأرض - اتقاء حرها في الصلاة - انظر سجود المصلي

- الأرض - السجود عليها وغيرها - ٥: ٤٩
- مبدأ خلق السموات والأرض - ٦: ٣٣١
- الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء - ٦: ١٨٦
- أرض العدو والقصر فيها - ٧: ٩٦
- أرض بابل - انظر الصلاة

(الإزار)

- الإزار - الترهيب من إرخته تخايلا - ٥: ٢٤

(الاستبراء)

- الاستبراء من البول - ٧٨ و ١٥٢: ١

- الاستبراء - كراهية مس الذكر باليمين -
- ١: ١١٩

(الاستنار)

- الاستنار في الخلاه - ١: ١٢٧
- - عدم كشف العورة في الخلوة والجلوة - ٣: ٢٥٢

(الاستحاضة)

الحيض . الحائض

(الاستحسان)

- الاستحسان - ذمة في الدين وبطلانه - ١٩١: ٤

(الاستخارة)

- الاستخارة - الإذن فيها - ٨: ١٩٧
- - صلاتها وما يقرأ فيها - ٨: ١٩٨
- - ما يباح وما لا يباح منها - ٨: ١٩٨
- - تكريرها ثلاثا أو سبعا إذا لم تظهر ثمرتها - ٨: ٢٠٠

(الاسترجاع)

- الاسترجاع عند المصيبة - ٨: ٢٥٥

(الاستسقاء)

- تفريع أبواب صلاتها - ٧: ٢
- حكمة تحويل الرداء والجهر في صلاتها - ٧: ٣
- رفع اليدين في دعائها - ٧: ٨
- وقت تحويل الرداء - ٧: ٨
- الدعاء في صلاتها - ٧: ١٠

- الجمع بين أحاديث رفع اليدين في الاستسقاء وغيره - ٧: ١١

- كيفية رفع اليدين في صلاة الاستسقاء وغيرها - ٧: ١٢

* خطبة الاستسقاء وصلاتها - ١٣ : ٧

* وقت صلاتها وما تفتتح به خطبتها - ١٤ : ٧

* الاستسقاء بالدعاء في خطبة الجمعة - ١٦ : ٧

* أنواع الدعاء ومن يستسقى به - ١٩ : ٧

(الاستعاذة)

* باب في الاستعاذة - ٢٠١ : ٨

* الاتيان بها عند الشروع في قضاء الحاجة - ٣١ : ١

* الاتيان بها قبل القراءة في الصلاة - ١٨٧ : ٥

* الاستعاذة من العجز والكسل والجبن

والبخل وغيرها - ٢٠٨ : ٨

* الاستعاذة من الهم والحزن وغلبة العدو

وشماته - ٢٠٣ : ٨

* الاستعاذة من عذاب جهنم والقبر وفتنة

المسيح الدجال - ٢٠٤ : ٨

* الاستعاذة من الفقر والذلة وزوال النعمة

وغیرها - ٢٠٥ : ٨

* الاستعاذة من الشقاق والنفاق وسوء

الأخلاق - ٢٠٦ : ٨

* الاستعاذة من الجوع والخيانة ومن علم

لا ينفع وغيرها - ٢٠٧ : ٨

* الاستعاذة من عدم قبول الدعاء والصلاة

ومن الشر - ٢٠٩ : ٨

* الاستعاذة من شر الحواس والقلب - ٢١٠ : ٨

* الاستعاذة من التردى والفرق والحرق

وغیرها - ٢١١ : ٨

* الاستعاذة من شر الشيطان والفرار من صف

القتال ومن اللدغ - ٢١٢ : ٨

* الاستعاذة من البرص والجنون والجذام - ٢١٣ : ٨

(الاستغفار)

* فضله وفضل الصبر - ٢٨٢ : ٩

(الاستغفار)

* الإشارة فيه بالسبابة - ٥٥ : ٨

* الاستغفار عقيب الصلوات - ١٧٧ : ٨

* الحث على الإكثار منه - ١٧٩ : ٨

* ما جاء من أن ملازمته تفرج الكرب وتيسر

الرزق - ١٨١ : ٨

* ما جاء من طلبه عند القبر المبيت - ٧٣ : ٩

(الاستفتاح)

* الاستفتاح في الصلاة - ١١٨ : ٥

* الاستفتاح بسبحانك اللهم - ١٨٦ : ٥

* السكنة بعده - ١٩٠ : ٥

* ما يستفتح به في الصلاة - ١٩٥ : ٥

(الاستنثار)

* بابه - ٨١ : ٢ - حكمه - ٨٢ : ٢

(الاستنجاء)

* بالأحجار وما في معناها وكيفيته - ١٤٦ و ١٤٢ : ١

* ما يجزئ فيه - ١٤٨ : ١

* ما لا يستنجى به - ١٢٣ : ١

* النهى عن الاستنجاء بالنجاسة - ١٤٤ : ١

* الاستنجاء بثلاثة أحجار - ١٤٩ : ١

* الاستنجاء بالماء - ١٥٨ : ١

* الجمع بين الماء والحجر في الاستنجاء - ١٦٠ : ١

و ١٦٢ : ١

* استنجاء النبي صلى الله عليه وسلم بالماء -

١ : ١٦٠

﴿الاسم الأعظم﴾

* الترغيب في الدعاء به - ١٥٧ : ٨

* ما قيل فيه - ١٦٠ : ٨

﴿أسيد بن حضير﴾ - ٣٣٤ : ٤

—**—

﴿الإشارة﴾

* المصلي يرد السلام بالإشارة ومذاهب العلماء

في ذلك - ٢٤ و ٦٣ : ٦

* الإشارة في الصلاة للحاجة تعرض - ٢٦ و

٦٠ : ٤٩

* الإشارة في التشهد بالسبابة وموضعها - ١٠١ : ٦

* جواز الاستدلال بها - ٣٢ : ١٠

﴿الأشهر الحرم﴾ - ١٨٠ : ١٠

—**—

﴿الأصابع﴾

* غسل عقدهما في الوضوء - ١٨٩ : ١

* تخليلها - ٨٩ : ٢

﴿الأصل﴾

* يعمل به حتى يتبين خلافه - ٢٢٧ : ٣

—**—

﴿أضاة بنى غفار﴾ - (مستنقع) ١٤٢ : ٨

﴿الأضحية﴾

* عدم الاعتداد بها إذا ذبحت قبل صلاة العيد -

٦ : ٣٢٢

﴿الاضطجاع﴾ - ١٤٥ و ١٤٧ : ٧

﴿الإعادة﴾

* إعادة الصلاة من النجاسة تكون في الثوب -

٣ : ٢٦٩

* رد قول من منع الاستنجاء بالماء - ١٦٠ : ١

* قوله تعالى (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) -

١٦٢ : ١

* ذلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء - ١٦٣ : ١

﴿الاستنشاق﴾

* تعريفه - ١٨٩ : ١

* الفرق بين المضمضة والاستنشاق - ٨٠ : ٢

﴿الاستياك﴾

وانظر أيضا : السواك

* حكمه - ١٦٩ : ١

* الأوقات التي يطلب فيها - ١٦٩ : ١

* طلبه عند كل صلاة - ١٧٠ : ١

* السواك للصائم بعد الزوال وآفوال العلماء

فيه - ١٧٠ : ١

* حكمه في المسجد - ١٧٢ : ١

* استياك النبي ﷺ لكل صلاة - ١٧٥ : ١

* فوائده - هل يسن للنساء؟ - ١٨٩ : ١

﴿الإسراف﴾ - انظر : الوضوء . الماء

﴿إسرائيل﴾ - ٨٥ : ١

﴿إسرا فيل﴾ - ١٧٧ : ٥

﴿أسعد بن زرارة﴾ - ٢١٧ : ٦

﴿الإسفار﴾ - انظر : الفجر

﴿الإسلام﴾ - انظر : الفطرة

* الإسلام والإيمان ومذاهب الأئمة - ٢٧٨ : ٣

* الإسلام - أركانها - ٩ : ٤

* الإسلام - الأمر بالغسل بعده - ٢٢٣ : ٣

﴿أسلم﴾ - (قبيلة) - ٢٠٨ : ١٠

* إعادة الصلاة في الجماعة - ٢٨٤ - ٢٨٦ : ٤

* من صلى في جماعة ثم أدرك أخرى أيعيد؟ -

٢٩١ - ٢٩٢ : ٤

* إعادتها إذا صلاها مأموما - ٢٢٣ : ٤

* إعادة السورة الواحدة في ركعتين - ٢٣٩ : ٥

﴿الاعتدال﴾

* الاعتدال من الركوع والسجود وأنه فرض

من فرائض الصلاة لا تصح إلا به والرد على

من خالف ذلك - ٣٠١ : ٥

* الاعتدال في السجود - ٣٤٨ : ٥

﴿الاعتكاف﴾

* مشروعيته - ٢٦٢ : ٧

* بابه - ٢٢٨ : ١٠

* تأكيده في العشر الأواخر - ٣٣٠ : ٧

* أقله - ٢٢٩ : ١٠

* قضاؤه - الصوم فيه - ٢٣٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ : ١٠

* تركه لعارض - أية قضى؟ - ٢٣٣ : ١٠

* أين يكون؟ - ٢٣٥ : ١٠

* سطح المسجد كالمسجد وهل رحبته منه؟ -

٢٣٦ : ١٠

* ما يباح للمعتكف وما لا يباح - ٢٣٧ : ١٠

* أحوال المندور منه - ٢٤٨ - ١٠

* هل تعتكف المستحاضة؟ - ٢٥٥ - ١٠

﴿الاعجمي والاممي﴾ - ٢٦٣ : ٥

﴿الأعضاء﴾

* تعميمها بالماء في الوضوء - ٢٠ : ٢

* أعضاء الوضوء - تغسل مرة ومرتين وثلاثا -

٢ : ٤٤

* أعضاء السجود - ٣٤٠ : ٥

* الأعضاء السبعة والسجود عليها - ٣٤١ : ٥

* استعمالها في الطاعة - ١٦٥ : ٨

﴿الإعطاء﴾

* الترغيب والترهيب من السؤال - ٢٨٩ : ٩

﴿الإعلام﴾

* الإعلام بالموت - ٣٢١ : ٨

* (الاعمى) - ٢١٦ و ٣١٨ : ٤

* (الأعمال) - ٢٠٨ و ٢١٨ : ٨

﴿الاقتراح﴾

* اقتراح الصلاة - ١٣١ : ٥

* اقتراح صلاة الليل بركعتين - ٢٥٢ : ٧

﴿الاقتراش﴾

* الاقتراش للصلاة في جلوسها الأوسط - ٢٠٠ : ٥

* اقتراش الذراعين في السجود والنهي عنه

٢٠٠ و ٣٤٨ : ٥

* التورك في التشهد - ٦٧ : ٦

* (الافرنج) - ٢٦ : ٥

﴿الإفطار﴾

* الإفطار والضوم برؤية الهلال - ٣٣ : ١٠

* ما يفطر عليه - ٧٨ : ١٠

* الإفطار على التمر والحكمة في ذلك - ٧٩ : ١٠

* ما يقال عند الإفطار - ٨٠ : ١٠

* الترغيب من الإفطار في رمضان من غير

عذر والوعيد فيه - ١٣٥ : ١٠

* (الإفك) - قصته - ٢٠٣ : ٥

(الإفلاس)

* من توقف دعواه على يئنه ومن لا تتوقف -

٩ : ٢٧٧

(الأقارب)

* أقارب النبي ﷺ والمراد بهم - ١٠ : ٣

(الإقامة)

* الفصل بينها وبين تكبيرة الإحرام - ٢ : ٢٤٥

٤ : ٢٢٧

* إفرادها - ٣ : ٢٢٣

* ما جاء فيها - ٤ : ١٦٣

* الحسكة في إفرادها وتثنية الأذان - ٤ : ١٦٥

* إقامة غير المؤذن - ٤ : ١٦٧

* ما يقول من سمعها - ٤ : ٢٠٣

* الترغيب في الأذان والإقامة - ٧ : ٥٧

* مدة إقامة النبي (صلى الله عليه وسلم) في مكة

وضواحيها في حجة الوداع - ٧ : ٩٢

* مدة الإقامة في السفر - ٧ : ٩٣

* حكم الشروع في صلاة بعد الإقامة للحاضرة -

٧ : ١٥٤

(الاقتداء)

* الاقتداء بمن دخل الصلاة منفردا - ٤ : ٢٨٤

* اقتداء المعترض بالمتفل والعكس والخلاف

ق في ذلك - ٤ : ٣٢٤ - ٧ : ١٢٧

* اقتداء المقيم بالمسافر - ٧ : ٨٩

* (الأقرع بن حابس) - ٩ : ٢٥٣

(الإقعاء)

* كراهيته في الصلاة - ٥ : ٢٠٠

* الإقعاء بين السجدين - ٥ : ٢٨٣

* حكمه - ٥ : ٣٥٢

(الاكتحال)

* طلب الإيتار فيه - ١ : ١٢٧

(الإكسال)

* نسخة - ٢ : ٢٧١

(الأكل)

* جواز الأكل في اليوم مرتين - ٢ : ٢١٨

* العود إليه بعد الصلاة - ٢ : ٢١٧

* الأكل من طعام الغير إذا رضى - ٢ : ٢٢٣

* أكل الجنب - ٢ : ٢٨٨

* الأكل ناسيا في رمضان - ١٠ : ١٣٨

(الالتفات)

* التحذير منه في الصلاة - ٦ : ٥

* جوازه للضرورة - ٦ : ١١

* الالتفات يمتنع ويسره عند التسليم من الصلاة -

٦ : ١١

* (الألحان) - ٨ : ١٣٠

* (أليون) - (اسم مدينة مصر) - ١ : ١٣٨

(الأم)

* وحرص سيدنا سعد بن عباد على برها بعد

موتها - ٩ : ٣٣١

(أم حبيبة)

* حديثها في نجاسة المتى - ٣ : ٢٣٧

(أم سلة)

* حديثها في جواز صلاة المرأة في ثوب الحيض - ٣: ٢٣٠

* حديثها في غسل المستحاضة - ٣: ٦٢

* أم سلة - ١٠: ٢٤٥

(أم كلثوم) = (ابنة رسول الله ﷺ)

* ٨: ٣١٧

(أم كلثوم) = (ابنة علي بن أبي طالب)

* ٩: ٢٦

(الإمارة)

* التهريب منها - ٤: ١٧١

(أمّامة بنت زينب) - ٦: ١٣ و ١٢

(الإمام)

١ - (في الجنائز)

* أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ؟

٢٨ و ٣١ و ٣٢٩ : ٩

٢ - (في الخطبة)

* الإمام يتكلم حال الخطبة للحاجة تعرض -

٦: ٢٥٠

* الإمام يقطع الخطبة الأمر يحدث - ٦: ٢٧٢

* الاحتياط . الكلام والإمام يخطب - ٢٧٤

و ٢٧٧ : ٦

* دخول المصلّي المسجد والإمام يخطب -

٦: ٢٨٢

* صلاة تحية المسجد للداخل والإمام يخطب -

٦: ٢٨٤

* النعاس حال الخطبة - ٦: ٢٨٧

* كلام الإمام للحاجة بعد نزوله من المنبر -

٦: ٢٨٨

٣ - (في الخوف)

* الإمام وموقفه في صلاة الخوف - ٤: ١٠٧

٤ - (في الرعية)

* الدنو منه عند الموعظة - ٦: ٢٧١

* قبول عطيته - ٩: ٢٨٥

٥ - (في السهو)

* متابعة الإمام في سجود السهو - ٦: ١٦٢

٦ - (في الصلاة)

* تهريب الإمام أن يختص نفسه بدعاء دون

المأمومين - ٢٩٩ و ٣٠٢ : ١

* الإمام يحدث بعد رفع رأسه من سجود

آخر ركعة - ٢: ٣

* الإمام الراتب وصلاة المأمومين أول الوقت

إذا تأخر - ٢: ١٠٥

* الإمام إعلامه بدخول وقت الصلاة -

٢: ٢٢٣

* الإمام إذا أخر الصلاة عن الوقت - ١٣ : ٤

* ينبغي أن يكون الإمام من خيرة الناس -

٤: ١٧٨

* الإمام ينتظره المؤذن - ٢١٩ : ٤

* إذا أقيمت الصلاة ولم يأت الإمام انتظره

المأمومون - ٢٢٢ : ٤

* الإمام يؤم قوما وهم له كارهون - ٣١٤

و ٣١٥ : ٤

* الإمام يكون أرفع من القوم - ٣١٩ : ٤

* يصلي من قعود لعذر - ٣٢٦ : ٤

* ارتفاع الإمام على المأمومين بقصد التعليم -

٦ : ٢٣٦

* الإمام يستأذنه المحدث - ٦ : ٢٨٧

* الجدار بينه وبين المأموم - ٦ : ٢٩٤

٧ - (في العيد)

* إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من

الغد - ٦ : ٣٣٨

(الإمامان)

* الإمامان في الصلاة الواحدة أحدهما بعد

الآخر - ٦ : ٤٦

(الأئمة)

* ترهيبهم من التفريط في شيء من الصلاة -

٤ : ٢٩٣

(الإمامة)

* الإمامة والأذان - أيهما أفضل؟ - ٤ : ١٧٨

* فضلها - ٤ : ٢٩٣

* كراهية التدافع عنها وعليها - ٤ : ٢٩٤

* من أحق بها؟ - ٢٩٦ و ٢٩٩ : ٤

* إمامة الصبي والبالغين - ٤ : ٣٠١

* النساء - ٤ : ٣١٠

* البر والفاجر - ٣ : ٢١٦

* الأعمى والزائر - ٤ : ٣١٨

* من صلى بقوم وقد صلى تلك الصلاة

مأموما - ٤ : ٣٢٣

(الإمامية)

* رد قولهم الفرض في الوضوء مسح الرجلين -

٢ : ١٣

* الإمام يصلى بآخر كيف يقومان؟ - ٤ : ٣٣٥

* يصلى برجل وامرأة - ٤ : ٢٣٨

* يصلى بثلاثة - ٤ : ٣٤١

* يصلى باثنين - ٤ : ٣٤٤

* لاى جهة ينحرف بعد التسليم - ٢٤٦

و ٤ : ٣٤٧

* الإمام يتطوع في مكانه الذى صلى فيه

الغريضة - ٥ : ٢

* حكم من ينصرف قبل الإمام - ٥ : ١١

* الإمام يصلى بغير رداء - ٥ : ٢٠

* من يصلى في الصف الذى خلف الإمام - ٥ : ٦٣

* قرب المتفقه من الإمام - ٥ : ٦٤

* الإمام مقامه من الصف - ٥ : ٧٢

* الإمام سترته ستره لمن خلفه - ٥ : ١٠٢

* انتظار الإمام راكعا لمن يريد الصلاة معه -

٥ : ٢١٠

* مراعاة حال المأمومين مع إتمام الأركان -

٥ : ٢١٤

* الإمام يقول سمع الله لمن حمده والمأموم

يقول ربنا ولك الحمد - ٥ : ٢٨٩

* ما يصنع المأموم إذا أدرك الإمام وهو ساجد؟

٥ : ٣٣٨

* اعتداد المأموم بالركعة التى يدرك فيها الإمام

راكعا - ٥ : ٣٣٩

* الفتح على الإمام في الصلاة - ٦ : ٢

* النهى عن تلقينه - ٦ : ٤

* تسليم الإمام عن اليمين واليسار - ٦ : ١١٠

* رد المأموم السلام على الإمام - ٦ : ١١٩

(الآمنة)

* أداؤها - أقسامها - ١١ : ٤

(الامتشاط)

* حكمة النهي عن كثرتة - ١١٣ : ١

(الامر)

* الامر يسأل عنه عند الاشتباه - ١٢٤ : ٢

* تخفيف الصلاة لأمر يحدث - ٢٠٩ : ٥

* الامر بالمعروف والنهي عن المنكر -

الاتفاق على وجوبهما وبيان صفة تغيير المنكر -

٦ : ٣١٦

(الأمراء)

* انظر : الإمام . الفاسق

(الأمراض)

* الأمراض المكفرة للذنوب - ٢١٥ : ٨

* وانظر أيضا المريض

(الآمة) = (الإسلامية)

* حرص النبي ﷺ على هدايتها - ١٠٩ : ١

* لم يجعل شفاؤها فيما حرم عليها - ٢٠٦ و ٢٠٨ : ٢

* تخفيف الله تعالى عليها - ٢٠ : ٣

* تخصيصها بالتيمم - ١٤٤ : ٣

* طلب النبي صلى الله عليه وسلم عدم عذابها

٧ : ٤٣-

(الأمي)

* مايجزئه من القراءة - ٢٦٣ : ٥

(الأنبياء)

* تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم - ٢٤٩ : ٢

* أقوال الآمنة في السهو والنسيان عليهم -

٦ : ١٢٩

* عدم أكل الأرض أجسادهم وكذا أجساد

الشهداء - ١٨٦ : ٦

(الانتضاح)

* مشروعيته بعد الوضوء - ١٥١ و ١٥٢ : ٢

(الإنزال) - ٢٧١ و ٢٧٣ و ٢ : ١١١ - ١٠ :

(أنس بن مالك)

* حديثه في تحريم وطء الحائض - ٣٧ : ٣

* د في الهجرة - ٩٢ : ٤

* د في السفر للتعليم - ١٠٧ : ٤

* د في مناجاة الغير بحضرة الجماعة -

٤ : ٢٣٠

(الأنصار)

* الشناء على نساءهم لحرصهن على معرفة أحكام

الدين - ١٤٣ : ٣

(الانصراف)

* مشروعية انصراف المصلي بعد السلام يمينا

وشمالا - ١٧٤ : ٦

(الأنف)

* السجود على الأنف والجهة - ٣٤٥ : ٥

* د عليه - ٧ : ٦

(الأهل)

* النهي عن الدعاء عليهم - ١٩١ : ٨

(أهل البصرة) - ١٢١ : ٢ و ١٨٤ : ٣ و ٦ : ٤

٣٢٨ و ٦ : ٣٠ و ١٨ و ٢٤٠ : ٢٤٩ و ٣٨٩ : ١٠

(أهل الذمة) - الصدقة عليهم - ٩: ٣١٥

(أهل زياد) - ٩: ١١

(أهل الشام) - ميقاتهم - ١٠: ٢٧٩

(أهل الصدقة) دعاء المصدق لهم - ٩: ١٩١

(أهل العراق) - ٣: ٢١٩

* ميقاتهم - ١٠: ٢٨٨ و ٢٨٣

(أهل فارس) - ٤: ٣٢٩

(أهل الفترة) ما ورد في احتجاجهم واختبارهم

يوم القيامة - ٩: ٩٥

* أقسامهم - ٩: ٩٩

(أهل الفضل) جواز خدمتهم . جواز اقتداء

الفاضل بالمفضول - ٢: ١٠٢

* استحباب قربهم من الإمام - ٥: ٦٤

* السجود لموت عظيم منهم - ٧: ٤٧

* استحباب حضورهم عند المحتضر وتسلية

أهله - ٨: ٢٧٧

(أهل السكوة) - ٤: ٢٢٧

* اقترائهم على سعد بن أبي وقاص - ٥: ٢٢٦

(أهل المدينة) - ٢٤٨: ١٧٢ و ٥: ٥٠٥ و ٦: ١٦ و ٧: ٢٤٠

* ميقاتهم - ١٠: ٢٧٩

(أهل المشرق) - ميقاتهم - ١٠: ٢٨٥

(أهل مكة) - ميقاتهم - ١٠: ٢٨٠

(أهل الميت) صنع الطعام لهم - ٨: ٢٨٧

(أهل نجد) وافدهم إلى النبي ﷺ - ٢: ٢٧٦

* ميقاتهم - ١٠: ٢٧٩

(أهل اليمن) يقولون نحن المتروكلون - ١٠: ٢٦٩

* ميقاتهم - ١٠: ٢٧٩

(أوس الثقي)

* حديثه في الرواح ماشيا يوم الجمعة - ٣: ٢١٠

(الأوقية)

* الأوقية الحجازية - ٩: ١٢٤

(أولات الجيش) = (وضع) - ٣: ١٥٢

(أول)

* أول جمعة جمعت - ٦: ٢١٧

(الأولاد)

* الحث على التفريق بينهم في المضاجع إذا بلغوا

عشر سنين - ٤: ١٢١

* نفقتهم - ٩: ٢٢٧

—**—

(الأيام) - انظر: يوم

(الأيام البيض) - انظر: الصوم

(أيام التشريق)

* صيامها - ١٠: ١٦٦

(الإيتار) - انظر: الوتر . الميت

* طلبه في الاكتحال والاستنجاء - ١: ١٢٧

* جوازه بخمس ركعات بسلام واحد - ٧: ٢٥٦

* جوازه بركة - ٧: ٢٦٥

* جوازه بتسع ركعات بتشهدين وسلام واحد -

٧: ٢٨١

* جوازه بخمس ركعات أو بسبع بسلام

واحد - ٧: ٢٨٩

(الإيماء)

* الإيماء في صلاة الفرض لخوف خروج

وقته - ٧: ١٣١

(الإيمان)

- * الإيمان والإسلام حقيقتهما - ٣ : ٢٧٨
- * الإيمان بالله والترغيب فيه - ٤ : ٩
- (الانتماء والأئمة) - انظر : الإمام

(حرف الباء)

- (باب أليون) - ١ : ١٣٨
- (باب المجد... باب أم سلمة) - ١٠ : ٢٤٥
- (بابل) - ٤ : ١١٣

(البحر)

- * جواز التطهر بمائه - ١ : ٢٧٦

- * دوابه - ١ : ٢٧٦

- * حكم ميته - ١ : ٢٧٩

- (البحرين) = (بلاد) - ٦ : ٢١٥

(البخل)

- * الترهيب منه - ٤ : ١٨٧

- * التحذير منه وذمه - ١٠ : ١٧

- (بدر) = (غزوة) - ٤ : ٣١٠

(البدع والبدعة)

- * ذمها والعاملين بها وأنها ليست من الدين -

٢ : ١٤٦

- * ذم الابتداع وأهله - ٤ : ٢٢١

- * البدعة والتنفير منها والترغيب في السنة -

٨ : ٢٣٨

- * بدع يوم عاشوراء - ١٠ : ٢٠٩

- (البدل الإفرنجية) - ٥ : ٢٦

(البراء بن عازب)

- * ما يدل عليه حديثه من الأحكام - ٢ : ٢٠٨

- * حديثه في إطالة الركوع والسجود والرفع

منهما - ٥ : ٢٩٧

(البر والفاجر)

- * إمامتهما - ٤ : ٣١٦

(البرد)

- * التيمم لخوفه - ٣ : ١٨٤

(البروك)

- * كراهته في الصلاة - ٥ : ٢٨٠

- (بريرة) = (امراة) - ٩ : ٢٩٦

(البزاق)

- * الخلاف في طهارته - ٣ : ٢٧٣

- * كراهته في المسجد - ٤ : ٩١

- * جهة القبلة واليمين - ٤ : ٩٤

- * جوازه حال الصلاة لضرورة - ٤ : ٩٥

(البسمة)

- * عدم الجهر بها - ٥ : ١٩٦

- * البسمة في الصلاة - ٥ : ١٩٦

- * الجهر بها - ٥ : ٢٠٣

- * استحباب بدء الرسائل بها - ٥ : ٢٠٧

(البشرة)

- * إنقاؤها في الغسل من الجنابة - ٣ : ٢٠

(البصاق)

- * التحذير منه جهة القبلة ومنع النبي ﷺ من

فعله من الإمامة - ١٠٣ : ٤

—**—

﴿البصرة﴾ - ١٠٢٥

—**—

﴿البطحاء﴾ = (موضع) - ٥ : ٧٩

﴿بطحان﴾ = (واد) - ٨ : ١٠٢ و ٦ : ٣٣٩

﴿بقيع الفرقد﴾ = (مقبرة المدينة) - ٩ : ٢٥١

و ١٠ : ٩٦

—**—

﴿البكاء﴾

* البكاء في الصلاة - ٥ : ٣٥٣

* د على الميت - ٨ : ٢٧٥

* جوازه بلانوح وحزن القلب بلاسخط -

٨ : ٢٧٨

* بيان كيف يعذب الميت يبكاء أهله - ٨ : ٢٨٢

—**—

﴿البلاء﴾

* يدفع للطاعات - ٧ : ٢٢

﴿بلاد الشرك﴾

* الصلاة على مسلم مات فيها - ٩ : ٤٩

﴿بلال﴾ - ٧ : ٢٥٩ - انظر : الأذان

﴿البلد﴾

* حكم الهلال إذا روى في بلد قبل غيرها

بليلة - ١٠ : ٥٠

* حمل الزكاة من بلد إلى أخرى - ٩ : ٢٤٦

﴿البلوغ﴾ - ٤ : ١٢٤

﴿البلّة﴾

* البلل - ما على من وجده بعد الانتباه من النوم -

٣٢٤ و ٢ : ٣٢٥

﴿البناء﴾

* بناء المساجد - ٤ : ٤٣

* البناء على القبر - ٩ : ٧٩

* البناء على ماصلى إذا سلم ساهيا - ٦ : ١٣٤

﴿بنت :﴾

* بنت اللبون دفعها في الزكاة بدل بنت المخاض

وأخذ الفرق - ٩ : ١٦٣

* بنت المخاض تعين ابن اللبون عند فقدها -

٩ : ١٤٢

﴿البنطالون﴾ - ٥ : ٢٦

﴿بنو :﴾

﴿بنو أسد﴾ - ٩ : ٢٥١ و ٢ : ٣٠١

﴿بنو إسرائيل﴾ - ٤ : ٢٦٨

﴿بنو بجيلة﴾ - ٦ : ١٠٥

﴿بنو بياضة﴾ - ٦ : ٢١٨

﴿بنو الحرث﴾ - ٨ : ٢٤٦

﴿بنو حرام﴾ - ٧ : ١٦٤

﴿بنو دالان﴾ - ٥ : ٣٣١

﴿بنو زريق﴾ - ٤ : ٨٢

﴿بنو سعد بن بكر﴾ - ٤ : ١٠٩

﴿بنو سلة﴾ - ٧ : ٣٢٤ و ٦ : ١٧٩

﴿بنو سليم﴾ - ٨ : ٨٣ و ٧ : ٩٩

﴿بنو صداه﴾ - ٩٠ : ٢٥٦ - إسلامهم

﴿بنو عامر﴾ - ٣ : ١٨١

﴿بنو عبد الأشهل﴾ - ٧ : ٢١٧

﴿بنو عبد الله بن كعب﴾ - ١٠ : ١٥٣

- * البول في الماء الراكد - ١ : ٢٤٣
- * حكمة النهى عنه - ١ : ٢٤٤
- * حكم البول في الماء الدائم والاغتسال فيه - ١ : ٢٤٥
- * حديث النهى عن البول فيه ليس على إطلاقه - ١ : ٢٤٧
- * بول النبي ﷺ قائما - حكمته - ١ : ٩٣
- * بول ما يؤكل لحمه وروثه - أقوال العلماء فيه - ٢٠٥ و ١٨٢ : ٣
- * بول الصبي يصيب الثوب - ٣ : ٢٤٦
- * أقوال العلماء في كيفية تطهيره - ٣ : ٢٤٨
- — —
- (البئر)
- * حكمة بدء النبي ﷺ بالسواك عند دخوله - ١ : ٢٠٧
- * استحباب النافلة فيه - ٤ : ٢٢٠ و ١٧٦ : ٦
- ٨ : ٩٢ و
- * جواز أداء المكتوبة فيه - ٤ : ٢٥٤
- * المعتكف يدخله لحاجته - ١٠ : ٢٣٩
- * (بيت الزوج) - حكم تصدق المرأة منه - ٩ : ٣٣٦
- * (بيت المقدس) - حكم استقباله عند قضاء الحاجة - ١ : ٥٠
- * شد الرحال اليه - ٤ : ٦٥
- * مدة استقبال النبي ﷺ له في الصلاة - ٤ : ١٥٩
- * (بيت المقدس) - ١ : ٥٣ و ٦٤ و ١٥٧ : ٤
- ١٧٩ و ٢٧٥ : ٦
- (البئر)
- * (بئر بضاعة) - ماجاء فيها - ٢٣٢ و ٢٣٩ : ١

- (بنو عبد المطلب) - ٥ : ١١٢
- (بنو عذرة) - ٥ : ٨١
- (بنو عمرو بن عوف) - ٤ : ٥٢ و ٤٤ : ٦
- * صلحهم - ٦ : ٤٥
- (بنو غفار) - ٣ : ١٣٧ و ١٤٢ : ٨
- (بنو فزارة) - ٩ : ٣١٦
- (بنو قشير) - ١٠ : ١٥٣
- (بنو مالك) - ٨ : ٧
- (بنو متمان) - ٩ : ٢٠٥
- (بنو مخزوم) - ٩ : ٢٩١
- (بنو المضطاق) - ٦ : ٢٥
- (بنو المنتفق) - ٢ : ٨٤
- (بنو النجار) - ٤ : ١٨٠ و ٥٢ : ٤
- (بنو هاشم) - حكم الصدقة عليهم - ٩ : ٢٩١
- — —
- (البول)
- * النبوة له - ١ : ٢٥
- * البول يصيب الأرض - ٣ : ٢٥٩
- * أيرد السلام حال البول ٦ - ١ : ٦٤
- * الاستبراء من البول - ١ : ٧٨
- * البول قائما - ١ : ٩٠
- * حكمه - ١ : ٩٣
- * البول في الإناء ليلا - ١ : ٩٥
- * المواضع التي نهى عن البول فيها - ١ : ٩٧
- * البول في المستحم - ١ : ١٠٣
- * حكمة النهى عنه - ١ : ١٠٨
- * البول في الجحر - ١ : ١١٣

* مساحتها - ٢٤٠ : ١

* أقوال العلماء فيها - ٢٤٦ : ١

* (بئر جل) - ١٦٨ : ٣

(البيع)

* حكم شراء الرجل صدقته - ١٩٦ : ٩

* بيع المزايدة والمعاونة - ٢٧٩ : ٩

(حرف التاء)

(التأذين) - انظر : الأذان

* أخذ الأجرة عليه - ٢٠٨ : ٤

(التأسي) - انظر : النبي ﷺ

(التألف) - انظر : المعاونة

(التأمين)

* التأمين وراء الإمام تأمينه - اختلاف العلماء في

الجمهور به - ٣٦ و ٣٩ : ٦

* الترغيب في ختم الدعاء بآمين - ٤٢ : ٦

(التأوه)

* حكمه في الصلاة - ٤٣ : ٧

(التأويل) - ٢٤١ : ٧

(التاريخ)

* جواز الاستدلال به عند الحاجة إليه - ١٢٠ : ٢

(التبليغ)

* مشروعيته عند الحاجة إليه - ٣٣٤ : ٤

(تبوك) = (موضع) - ١٠١ : ٢ و

١٠٠ و ١٠٢ : ٥ و ٥٩ و ٦٨ و ٩٦ : ٧

(التثويب) - ٢٢٠ : ٤

* بيان أنه في غير أذان الفجر بدعة - ٢٢١ : ٤

(التجارة)

* التجارة في الحج - ٢٧٠ : ١٠

* التجارة في العروض - هل فيها زكاة؟ - ١٣٢ : ٩

—**—

(التحرى والصواب) - انظر : الشك

(التحلق)

* التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة - ٢٣٢ : ٦

* (التحميد والتسميع) - ٢٨٩ : ٥ و ١٦٦ : ٨

(تحية المسجد)

* تحية كل مسجد الصلاة إلا المسجد الحرام

فتحيته الطواف - ٨١ : ٤

—**—

(التخصر والإقعاء)

* حكمهما - ٣٥٢ : ٥

(التخطي)

* تخطي الرقاب يوم الجمعة - ٢٠٦ : ٣ و ٢٨٥ : ٦

(التخفيف)

* التخفيف في المغرب - ٢٣٧ : ٥

* تخفيف الصلاة للأمر يحدث - ٢٠٩ و ٢١٥ : ٥

* تخفيف الآخرين - ٢٢٥ : ٥

(التخلف)

* التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة - ٢٠٤ : ٦

(التخلق)

* التخلق بآداب القرآن - ٢٧٣ : ٧

(التخلي)

* التخلي عند قضاء الحاجة - ٢٢ : ١

* النهي عن الاستقبال في القضاء حال التخلي -

١٠٥١

(التخليل)

* تخليل الأسنان - استحبابه بعد الأكل - ١: ١٣٠

* تخليل اللحية - أقوال الأئمة فيه - ٩٣ و ٩٤ و ٢:

(التداوى)

* مشروعيته - ٣: ٩٤

(التراب)

* التراب - هل يقوم غيره مقامه في تطهير

ما ولغ فيه السكب - ١: ٢٥٢

* من لم يذكر التراب - ١: ٢٦٠

(التراخي)

* ١٠: ٢٧٢

(التراويح)

* حكمة عدم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

على صلاتها في المسجد - ٧: ٣٠٧

* الجمع بين حديث «إلا أنى خشيت اقتراض

قيام رمضان» وحديث «من خمس في

الفعل» الخ - ٧: ٣١٠

* المذاهب في حكم صلاتها في المسجد - ٧: ٣١١

* الأفضل للقارئ أن يصليها منفردا - ٧: ٣١٧

* أقوال العلماء في عدد ركعاتها - ٧: ٣١٨

* الجمع بين الروايات الواردة فيه - ٧: ٣١٩

* بيان وقت صلاتها وما يقرأ فيها - ٧: ٣٢٠

* بيان ما عليه أئمة الزمان وما كان عليه السلف

الصالح في صلاة التراويح وغيرها - ٧: ٣٢١

* الأفضل صلاتها جماعة في المسجد - ٨: ٩٤

(التربيع) = في الصلاة - ٦: ٥٩

(الترتيب)

* الترتيب في الوضوء - ٢: ١٥

* اشتراط الترتيب في التيمم - ٣: ١٥٨

(التسبيح)

* صلاة التسبيح - ٧: ٢٠٦

* التسبيح في صلاة التسابيح قبل القراءة

وبعدها - ٧: ٢٠٨

* بيان طرق حديث ابن عباس في صلاتها - ٧: ٢١٣

* الصحابة الذين رووا صلاتها - ٧: ٢١٥

* حال أحاديث صلاتها وأقوال العلماء - ٧: ٢١٦

* التسبيح في الركوع والسجود - ٥: ٣١٥

* التسبيحات في الركوع والسجود ودليل من

قال إنها عشر - ٥: ٣٣٧

* التسبيح للرجال في الصلاة لحاجة - ٦: ٤٣

* التسبيح والتحميد والترغيب فيهما - ٨: ١٦٦

* التسبيح عند التعجب - ٣: ١٤٤

* التسبيح - عده بالنوى والحصى - ٨: ١٦٤

* التسبيح ونحوه دبر الصلوات - ٨: ١٦٨

(التسليم)

انظر: السلام

* التسليم من الصلاة ومذاهب العلماء - ١٥٨

و ١: ٢١٩

* التسليم على المصلي - رده السلام بالإشارة - ٦: ٢٤

* من قال المأموم يسلم ثلاث تسليمات . ما يقصد

بالتسليم من الصلاة - ٦: ١١٩

* زيادة وبركاته في التسليمة الأولى من الصلاة -

٦: ١١٦

* التسليمتان للإمام وغيره - ٦: ١١٠

(التسمية)

* التسمية قبل التعوذ عند قضاء الحاجة - ١: ٣١

- * التسمية على الوضوء - ٣٢٠ و ٣٢١ : ١
- * التسمية على الوضوء - لفظها الوارد - ٣٢٢ : ١
- * ما يدل على عدم طلبها في الوضوء - ٣٢٣ : ١

(التشبه)

- * التشبه بالكافرين - النهى عنه - ٢٥ : ٥ و ٣٠٦ : ٦
- * التشبه بالحيوانات في الصلاة - ٢٠٠ و ٣٤٨ : ٥

(التشبيك)

- * النهى عنه حال الذهاب إلى الصلاة والحكمة في ذلك - ٢٦٠ : ٤

- * الترويب منه في الصلاة - ١٠٧ : ٦

(التشديد)

- * التشديد في الوضوء مما مست النار - ٢٢٣ : ٣
- * في تأخير صلاة العصر إلى الاصفرار - ٣٣٤ : ٣

- * التشديد في تفويت صلاة العصر - ٣٣٦ : ٣
- * في الرفع والخفض قبل الإمام - ١٠ : ٥
- * في ترك الجمعة - ١٩٤ : ٦

(التشريق)

- * حكم صوم أيامه - ١٦٦ : ١٠

(التشميت)

- * تشميت العاطس في الصلاة - ٦٨ : ٦

(التشهد)

- * كيف الجلوس فيه ؟ - ٦٣ : ٦

- * المذاهب في حكمه - ٧٤ : ٦

- * الدعاء بعده - ٧٥ : ٦

- * الصلاة على النبي ﷺ بعده - ٨٣ : ٦

- * التعوذ بعده - ٩٧ : ٦

- * إخفاؤه - ١٠٠ : ٦

- * الإشارة فيه - ١٠٠ : ٦

- * كيفية قبض أصابع اليمنى والإشارة بالسبابة فيه - ١٠١ : ١

- * وقت قبض الأصابع فيه - ١٠٤ : ٦

- * تخفيف القعود فيه - ١٠٨ : ٦

- * من قام من نيتين ولم يتشهد - ١٦١ : ٦

- * التشهد الأول - حكمه والجلوس له - ١٦٢ : ٦

- * من نسيه وهو جالس - ١٦٤ : ٦

- * الخلاف فيمن نسيه ثم تذكره قبل أن يستوى قائماً أو بعد الاستواء - ١٦٥ : ٦

- * فتوى ابن عباس وعمر بن عبد العزيز في أن من نسيه يسجد للسهو بعد السلام - ١٦٨ : ٦

- * تشهد ابن مسعود رضي الله عنه - ٧٠ : ٦

- * ابن عمر وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما - ٧٨ : ٦

- * تشهد سيدنا عمر رضي الله عنه واختيار مالك له - ٨١ : ٦

- * تشهد ابن عباس رضي الله عنه وحكمة اختيار الشافعي له - ٨١ : ٦

- * (التشيع للجنابة) - ٣٣٢ : ٨ و ٤ و ٦٤ : ٩

(التصفيق والتسديد)

- * التصفيق في الصلاة - ٤٣ : ٦

(التطبيق)

- * التطبيق للدين في الصلاة - ١٥٢ : ٥

(التطهر)

- * التطهر بفضل طهور المرأة وعكسه - ٢٧٥ : ١

- * تطهير ثياب الميت - ٨: ٢٤٩
- (التطوع)
- * الترغيب في الإكثار منه - ٥: ٣٠٩
- * تطوع الإمام في مكانه - ٥: ٢
- * قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه» - ٥: ٣٠٩
- * التطوع في مكان المكتوبة - ٦: ١٢٣
- * في البيت - ٦: ١٧٦
- * في السفر - ٧: ٧٩
- * على الراحة (أي صلاة الوتر) - ٧: ٨١
- * - تفريع أبوابه وركعات السنة - ٧: ١٣٣
- * - فضل القيام في صلاته - ٧: ٢٥٤
- * الأفضل فيه أطول القيام أم كثرة الركوع والسجود - ٧: ٢٥٥
- * فضله في البيت - ٨: ٩٢
- * الحث على صدقته والعطف على المساكين - ٩: ٣٠٥
- * التطوع من الصيام أفضل صيام داود - ١٠: ٢١٠
- (التطير والطيرة)
- * النهى عنه - ٦: ٣١
-
- (التعاون)
- * التعاون على مساعدة المحتاج - ٩: ٣٠٦
- (التعاونيد)
- * تعليقها وكتابتها - ٢: ٣٠٤
- (التعجيل)
- * التعجيل بالجنازة - ٨: ٣٢٠
- (التعزية)
- * التعزية - ٨: ٢٦٥
- * بعض ماورد في فضلها - ٨: ٢٦٦
- * ألقاها ووقتها - ٨: ٢٦٧
- * الجلوس لخصوص التعزية - المنكرات المرتبة عليه - ٨: ٢٦٨
- * بعض المخالفات التي تنشأ عن الجلوس لها - ٨: ٢٧١
- (التعفف)
- ٩: ٢٨٢ و ٢: ٢٧٠ و ٢٦١ و ٢٨٢
- (التعليم والتعلم)
- * جوازه لمن في الصلاة - ٦: ١٨٠
- (التعمق)
- ٧: ٣٠٢
- (التعمير)
- * تعمير القيام من الركعتين بالتكبير وأقوال العلماء في ذلك - ٥: ١٣٧
- (التعميم)
- * استحباب تعمير الدعاء - ٥: ٣٣١
- (التعوذ)
- * التعوذ بعد التشهد من أربع - ٦: ٩٧
-
- (التغاييس)
- انظر الفجر
- (التغليظ)
- * التغليظ على من أفطر عمدا في رمضان - ١٠: ١٣٥
- (التغريض)
- * تغريض الميت - ٨: ٢٥٤
- (التغنى)
- المراد من التغنى بالقرآن - ١٢٩ و ٨: ١٣٤
-
- (التفسير)
- انظر الفاتحة
- * تفسير آية: «ونفخ في الصور» - ٦: ١٨٥

﴿التفكير﴾

* التفكير في خالق السموات والأرض - ١: ٢٠٣

—**—

﴿التقيل﴾ - انظر: القُبلة

* تقبيل الميت - ٨: ٣٢٤

—**—

﴿التكبير﴾

* حكم افتتاح الصلاة به - ١: ٢١٨

* تمامه - ٥: ٢٧٠

* التكبير في الصلاة عند كل خفض ورفع -

٥: ٢٧٢

* التكبير بعد الصلاة - ٦: ١٢٠

* في العيدين - محله . عدده - ٦: ٣٢٥

* المواالة بين تكبيرات صلاة العيد . رفع

اليدين عند كل تكبيرة . حكم التكبيرات . سجود

السهو وتركها . ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

كيفية حكم الجهر به أيام العيد - ٦: ٣٣١

* التكبير في صلاة الخوف ومن قال يكبرون

جميعاً في صلاته - ٧: ١١٠

* التكبير في صلاة الجنائز - الخلاف في عدده -

٩: ٣٤

* التكبير في صلاة الجنائز - الإجماع على

الاقتصار فيه على أربع - ٩: ٣٥

﴿التكبيرة﴾

* التحريم - جواز الفصل بينها وبين الإقامة

٤: ٢٢٧ و ٢: ٢٤٥

* رفع اليدين حالها - ٥: ١٢٦

* الإحرام لسجود السهو - ٦: ١٣٧

* تكبيرة القنوت ورفع اليدين فيها - ٨: ٥٨

﴿التلاوة﴾ - انظر: سجود التلاوة

* سجودها - ٨: ٣٥

﴿التليد﴾

* التليد - ١٠: ٢٩٥

* من لبس شعره الإحرام - هل يتعين عليه الحلق

عند التحلل ؟ - ١٠: ٢٩٦

﴿التلقين﴾

* النهي عنه في الصلاة - ٦: ٤

* تلقين الميت - ٨: ٢٥٣ و ٢٥١

* المحتضر بلا إله إلا الله - ٨: ٢٥٢

—**—

﴿التثيل﴾ - ٨: ٢٩٤

﴿التمر﴾

* متى يخرص ؟ - ٩: ٢١٤

* ما لا يجوز منه في الصدقة - ٩: ٢١٥

﴿تميم الدار﴾ - ٦: ٢٣٧

﴿التنبؤ﴾

* قتال من تنبأ بعد وفاة النبي ﷺ - ٩: ١١٧

﴿التنشيف﴾

* حكمه بعد الوضوء والغسل - ٣: ١٦

﴿التنفل﴾

* التنفل قبل صلاة العيد وبعدها - ٦: ٣٤١

* بعد صلاتي الصبح والعصر - ١٦٦ و

١٧٠ و ١٨٠

* التنفل يوم الجمعة وقت الاستواء - ٧: ١٧٦

* بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته -

٧: ١٧٨

* التنفل قبل المغرب وغيره - ٧: ١٨٥ و ١٨٦

* بعد الوتر - ٢٦٩ : ٧ *

—**—

(التهجد)

* انظر : داود ، رهضان ، قيام الليل

—**—

(التوبة)

* التوبة تكفر الذنوب ولو كانت كبائر - ١٨٠ : ٨

* الخلاف في قبولها من الزنديق - ١٢٠ : ٩

(التوحيد) - ٢٥٢ : ٨ و ١١٤ : ٩

(التوراة) - ١٨١ : ٦

(التورك)

* التورك في الرابعة - ٦٥ : ٦

(التوقيت) - انظر : وقت . المسح

* التوقيت في المسح على الخفين - ١٢٥ : ٢

(التوكل)

* التوكل المحمود - ٢٦٩ : ٦

—**—

(التيمم) انظر : الجمع ، الماء

* بابه - دليل أنه من خصائص هذه الأمة -

١٤٤ : ٣

* الإجماع على مشروعيته - ما يستباح به -

١٤٥ و ١٤٨ : ٣

* ما يتيمم به - ١١٢ : ٤

* الخلاف في الضربتين فيه - ١٤٩ : ٣

* سبب مشروعيته ضياع عقد عائشة - ١٥٢ : ٣

* الترتيب فيه - ١٥٨ : ٣

* الاقتصار فيه على ضربة واحدة - ١٥٩ : ٣

* التيمم في الحضر ، جوازه للمندوب مع القدرة

على الماء - ١٦٨ : ٣

* التيمم للجنب - ١٧٤ : ٣

* جوازه للجنابة والعيد إذا خاف فواتهما -

١٧٩ : ٣

* التيمم للجنب إذا خاف البرد - ١٨٤ : ٣

* التيمم مخافة البرد وما يبيح التيمم - ١٨٦ : ٣

* التيمم للمجروح - ١٨٩ : ٣

* ما على من صلى بالتيمم ثم وجد الماء

في الوقت - ١٩٥ : ٣

* جواز اقتداء المتوضئ بالتيمم - ١٨٧ : ٣

* المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت -

١٩٤ : ٣

(حرف الثاء)

(ثقيف) - ٧ : ٨

—**—

(الثمرة)

* الثمرة - ما لا يجوز منها في الصدقة - ٢١٥ : ٩

—**—

(الثناء) - انظر : المدح

* تقديمه على الدعاء في الصلاة - ١٨٢ : ٥

* الثناء بسبحانك - من رأى الاستفتاح به

في الصلاة - ١٨٦ : ٥

* الثناء على الميت - ٩٠ : ٩

(ثنية أذاخر) = (موضع) - ١٠٣ : ٥

(الثنية) = (الطريق العالي) - ١٨٩ : ٨

—**—

(الثواب) انظر : القرآن . القراءة . الميت

(الثوب) انظر : المرأة ، القميص

* الثوب - نضجه من إصاصة المذي - ٢٦٤ : ٢

* غسل المرأة الثوب الذي تلبسه في

(حرف الجيم)

(جابر بن عبد الله)

* حديثه في جواز الصلاة على الدابة في السفر ٧: ٨٥

* حديثه في غزوة ذات الرقاع - ٢: ٢٣٠

* حديثه في ذم من ألقى بغير علم - ٣: ١٩١

(الجارية)

* حديثها في المتشابه - مذهب السلف والخلف

فيه - ٦: ٣١

(الجاهلية) - ٢: ٢٠٢ و ١٠: ٢٠٤

(الجبائر) - ٣: ١٩١

(جبريل عليه السلام)

* ظهوره في صورة رجل للآتيناس - ٣: ٢٩٣

* جبريل - ٣: ٢٨٢ و ٥: ٤٠ و ١٤٢: ٨

(الجبل)

* جبل أحد وفضله - ٨: ٣٢٣

(الجهة)

* السجود على الألف والجهة - ٥: ٣٤٥

(الجر)

* النهي عن البول فيه - ١: ١١٤

(الجحفة) = (موضع) - ٨: ١١٧

(الجدار)

* الجدار يكون بين الإمام والمأموم وحكمه -

٦: ٢٩٤

(جديلة قيس) = (قبيلة) - ١٠: ٥٩

(جرم) = (مدينة) - ٤: ٣٠٤

حيضها - ٣: ٢٢٦

* صلاة الرجل في ثوب يصيب أهله فيه -

٣: ٢٣٦

* المني يصيب الثوب - ٣: ٢٤١

* صلاة الذي يصيبه بول الصبي - ٣: ٢٤٦

* صلاة الذي يصيبه البزاق - ٣: ٢٧٢

* إعادة الصلاة من النجاسة تكون في الثوب -

٣: ٢٦٩

* جماع أبواب ما يصلي فيه - ٥: ١٣

* جواز الصلاة في ثوب واحد - ٥: ١٣

* الخلاف فيه وحكم النهي عنه - ٥: ١٤

* حكم جعل طرفيه على العاتقين في الصلاة -

٥: ١٥

* عقد الرجل الثوب في قفاه ثم يصلي - ٥: ١٧

* الصلاة في ثوب بعضه على الغير - ٥: ١٨

* الثوب الضيق ينزرب به في الصلاة -

٥: ٢٥ و ٢٠

* سجود الرجل على ثوبه - ٥: ٤٩

* كراهية الصلاة في ثوب مخطط - ٦: ٩

* حكم لبس الثياب الضيقة والإفرتجة - ٢: ١١٣

* استحباب عدم كف الثياب في الصلاة -

: ٢٥٣

* الثياب والأيدي وجواز غسلهما بالمطعومات

٣: ١٤١

* الثياب ولبس أحسنها يوم الجمعة - ٣: ٢٠٤

* ثياب الميت - تطهيرها - ٨: ٢٤٩

* الترغيب في الصلاة في ثوبين - ٥: ٢٥

(الجريد)

* حكمة وضعه على القبر - ١: ٨١

* حكم وضعه على القبر - ١: ٨٣

(جعفر بن أبي طالب) - ٨: ٢٦٢

(الجلوس والجلسة)

* جلسة الاستراحة في الصلاة - ٥: ٢٨١

* كيف يكون في التشهد - ٦: ٦٣

* الجلوس على المنبر - ٦: ٢٥٢

* الجلوس للخطبة - ٦: ٣٣٦

* في مكان صلاة الصبح إلى ارتفاع

الشمس - ٧: ١٩١

* الجلوس عند المصيبة - ٨: ٢٦٢

* كيف يجلس عند القبر - ٩: ٦١

(الجماع)

* حكم الجماع بدون إنزال - ٢: ٢٧٣

* عدم كراهة كثرة عند القوة - ٢: ٢٨٠

* أعطى النبي ﷺ قوة ثلاثين - ٢: ٢٨١

* الترغيب في الغسل بعد كل جماع - ٢: ٢٨٣

* الجماع في رمضان - ١٠: ١٢٠

* عمد أو نسيانا في نهار رمضان -

١٠: ١٢٥

* الغسل بين الجماعين ليس بواجب - ٢: ٢٨٢

(الجماعة)

* التشديد في تركها - ٤: ٢٣١

* الشيطان يتساقط على من فارقتها - ٤: ٢٣١

* انتظار الإمام - ٤: ٢٣١

* الخلاف في حكم صلاتها - وهل هي شرط

في صحة الصلاة - ٤: ٢٣٤

* فضل صلاتها - ٤: ٢٤٤

* ما يدرك به فضل الجماعة - ٤: ٢٧٢

* صلاتها في المسجد بعد الراتب - ٤: ٢٧٧

* من صلى في منزله ثم أدر كها - أيا يصلي مهم -

٤: ٢٨٤

* الجماعة في النافلة - ٤: ٢٣٠ و ٧: ٢٩٠

* التخلف عنها في الليلة الباردة - ٦: ٢٠٤

* التخلف عنها في البرد والرياح والمطر - ٦: ٢٠٥

* الترغيب في جماعة الصبح والعشاء - ٧: ٢١٤

(الجمع)

* الجمع بين الغسل والتيمم - ٣: ١٩١

* الجمع في المسجد مرتين - ٤: ٢٧٦

* الجمع بين الصلاتين - ٥٩ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٤ و ٧: ٦٤

* جمع المسافرين المغرب والعشاء جمعا صوريا -

٦٢ و ٧١ و ٧٢ و ٧: ٧٢

* الجمع - تركه أفضل وهو مذهب ابن عمر -

٧: ٦٥

* الجمع بين الصلاتين للبطر - ٧: ٦٦

* الجمع بين الصلاتين لمرض أو لعذر آخر -

٧: ٦٧

* ما قيل في جواز الجمع في الحضر بلا عذر -

٧: ٦٩

* الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء

لنحو مطر جمعا صوريا - ٧: ٧٢

* الجمع بين المغرب والعشاء في غير المزدلفة -

٧: ٧٣

- * القول في اختصاصه في السفر بحال السير - ٧٠٧٤
- * جمع التأخير بين الصلاتين في السفر - ٧: ٧٥
- * جمع التأخير لا يختص بمن جذبه السير - ٧: ٧٦
- * أدلة جمع التقديم في السفر - ٧: ٧٧
- * الجمع بين سورتين في ركعة واحدة - ٧: ١٩٧
- * الجمع بين الآثار في الجهر بالقرآن والإسرار به - ٧: ٢٦٣
- * الجمع بين حديث سعيد بن جبير وعيره في قيام الليل - ٧: ٢٩٠
- * الجمع بين حديث خشية أتراس قيام رمضان، وحديث دهى خمس في الفعل، - ٧: ٣١٠
- * الجمع بين الله ورسوله في ضمير واحد - ٦: ٢٦٤
- ﴿الجمعة﴾
- * الغسل يومها - ٣: ١٩٨
- * الرخصة في ترك الغسل يومها - ٣: ٢١٨
- * تفريع أبوابها - فضل يومها وليلتها - ٦: ١٨٠
- * ساعة الإجابة فيها - ٦: ١٨٨
- * فضل الجمعة - ٦: ١٩١
- * الترغيب في المبادرة إلى صلاتها والدنو من الخطيئة والتحذير من اللغو وعدم الإنصات - ٦: ١٩٢
- * التشديد في تركها - ٦: ١٩٤
- * كفارة من تركها - ٦: ١٩٦
- * على من تجب - ٦: ١٩٨
- * أقوال العلماء في وجوب الجمعة على من كان خارج البلد - ٦: ٢٠١
- * الجمعة في اليوم المطير - ٦: ٢٠٢
- * حكم صلاتها - ٦: ٢٠٩

- * ما انعقد به - ٦: ٢١٠
- * الجمعة للملوك والمرأة - ٦: ٢٠٩
- * حكمها بالنسبة للعبد والمرأة والصبي والمريض - ٦: ٢٠٩
- * الجمعة في القرى - ٦: ٢١٥
- * الموضع الذي تصلى فيه وبيان عدم اشتراط البلد والمسجد لصحتها - ٦: ٢١٦
- * إذا وافق يومها يوم عيد - ٦: ٢١٩
- * هل تجزئ صلاة العيد عن الجمعة - ٦: ٢٢٢
- * اللبس لها - ٦: ٢٢٦
- * وقتها - ٦: ٢٤١
- * الكلام في صلاتها قبل الزوال - ٦: ٢٤٣
- * تخلى الرقاب يومها - ٦: ٢٨٥
- * ما يقرأ فيها - ٦: ٢٩١
- * حكم من أدرك ركعة منها - ٦: ٢٩٠
- * ما يقرأ فيها وبيان الحكمة في قراءة سورة الجمعة والمناقين فيها - ٦: ٢٩٣
- * الصلاة بعدها وتحقيق أنه ليس لها سنة قبلية - ٦: ٢٩٥
- * مشروعية سنتها البعدية وعدد ركعاتها - ٦: ٣٠٤
- **—
- ﴿الجنائز﴾
- * الجنائز - ٨: ٢١٥
- * حكم اتباع النساء لها - ٨: ٣٢٩
- * فضل الصلاة عليها وتشيعها - ٨: ٣٣١
- * إذا حضرت جنازة (رجال ونساء) - من يقدم منهم - ٩: ٢٦
- * الخلاف فيمن يلي الإمام عن ذكر - ٩: ٢٧
- ﴿الجنائز﴾
- * تعجيلها - ٨: ٣٢٠

(الجنب) انظر : الملائكة . القرآن

- * الجنب يعود - ٢٨٠ : ٢
- * ينام - ٢٨٥ : ٢
- * وضوء الجنب إذا أراد النوم - ٢٨٧ : ٢
- * الجنب يأكل - ٢٨٨ : ٢
- * مشروعية اقتصاره على غسل اليدين إذا أراد الأكل - ٢٨٩ : ٢
- * استحباب الوضوء له إذا أراد الأكل - ٢٩٠ : ٢
- * يؤخر الغسل - ٢٩٣ : ٢
- * جواز نومه قبل أن يغتسل أو يتوضأ - ٢٩٨ : ٢
- * قراءته القرآن - ٣٠١ : ٢
- * مسه المصحف - ٣٠٣ و ٣٠٤ : ٢
- * مصاحفته - ٣٠٦ : ٢
- * دخوله المسجد - ٣٠٩ و ٣١١ : ٢
- * صلاته بالقوم وهوناس - ٣١٥ : ٢
- * غسل رأسه بخطمي - ٣٣ : ٣
- * تيممه - ١٧٤ و ١٨٤ : ٣
- * من يصبح جنباً في شهر رمضان - ١١٦ و ١١٨ : ١٠

(الجنبان)

- * الرخصة في عدم تفريج اليدين عنهما حال السجود - ٣٥١ : ٥

(الجن)

- * الكلام عليهم - ١١٥ : ١
- * اجتماعهم برسول الله ﷺ - ٢٨٢ : ١
- * ليثهم وقصة ابن مسعود - ٢٨٤ و ٢٨٥ : ١
- * فائدة في دفع أذاهم - ١٧٦ : ٤

* الصفوف عليها - ٣٢٨ : ٨

- * متى ينال الأجر كاملاً من شيع الجنابة وصلى عليها - ٣٣٢ : ٨
- * النهي عن اتباعها بصوت أو نار - ٣٣٦ : ٨
- * حكم رفع الصوت بالذكر أمامها - ٣٣٧ : ٨
- * القيام لها - ٢ : ٩
- * الركوب فيها - ٨ و ٩ : ٩
- * المشي أمامها وكيف السير معها؟ - ١٠ : ٩
- * كيف يسير الراكب والمشي معها؟ - ١١ : ٩
- * الإسراع بها - ١٢ : ٩
- * حكمه وكيفية - ١٣ : ٩
- * الجنابة متبوعة لا تابعة - فالمشي خلفها أفضل - ١٦ : ٩
- * الصلاة عليها في المسجد - ٢١ : ٩
- * بيان حال حديث ومن صلى على جنازة في المسجد لأشياء - ٢٤ : ٩
- * الخلاف في الصلاة عليها في أوقات الكراهة - ٢٥ : ٩
- * الخلاف في موقف الإمام حال صلاتها - ٣١ : ٩
- * الأفضل وقوف الإمام عند رأس الرجل ووسط المرأة - ٣٢ : ٩
- * التكبير عليها - ٣٣ : ٩
- * الخلاف في عدد التكبير في صلاتها - ٣٤ : ٩
- * الاتفاق على الاقتصار فيها على أربع تكبيرات - ٣٥ : ٩
- * المذاهب في رفع اليدين عند التكبير - ٣٦ : ٩
- * ما يقرأ عليها - ٣٧ : ٩

(الجنة)

- * الترغيب في طلبها في الصلاة - ٢١٦ و ٣١٧ : ٥
- * رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة والنار في صلاة الكسوف - ٢٤ : ٧
- * الترغيب في التحلي بما هو سبب لدخول الجنة - ٣٣٣ و ٣٣٤ : ٩

—**—

(الجهر)

- * الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم - ١٩٦ : ٥
- * ما يجهر ويسرفه من الصلوات - ٢١٩ : ٥
- * الجهر - جوازه آية في الصلاة السرية - ٢٢٠ : ٥
- * الجهر والإسرار بالقراءة في صلاة الليل - ٢٦٠ : ٧

(جهينة) = (قبيلة) - ٢٣٩ : ٥

—**—

(جؤاني) = (قرية) - ٢١٥ : ٦

(الجوانية) = (موضع) - ٢٩ : ٦

—**—

(الجوربان)

- * المسح عليهما - ١٣٣ و ١٣٥ و ١٣٨ : ٢

—**—

(جيش الأمراء) - ٣٢ : ٤

(حرف الحاء)

(الحائض) انظر : الحيض

- * إتيانها ومباشرتها ومواكبتها - ٢٦٨ : ١
- * جواز مباشرتها فوق الإزار - ٢٧٠ : ٢
- * تمتنع دخول المسجد - ٣١١ : ٢
- * مواكبتها ومجايعتها - ٣٥ : ٣

* تحريم وطئها - ٣٧ - ٣

* إعطاؤها من بالمسجد - ٣٩ : ٣

* لا تقضى الصلاة - ٤١ : ٣

* تدخل يدها المسجد - ٤١ : ٣

* تقضى الصوم دون الصلاة والحكمة في ذلك - ٤٤ : ٣

* إتيانها - ٤٥ : ٣

* ما على من جامع امرأته حائضا - ٤٦ : ٣

* الرجل يصيب منها ما دون الجماع - ٥٢ : ٣

* أقسام مباشرتها وأقوال الفقهاء - ٥٣ : ٣

* وجوب الغسل عليها بعد انقطاع حيضها - ٦٤ : ٣

* كفارة من أتاها - ٤٦ : ٣

* تهل بالحج - ٢٨٩ : ١٠

(الحاجة) = (الفاطر والتبرز) انظر : القبلة

* التخلي عند قضائها - ٢٢ : ١

* حكمة طلب الاستعاذة عند قضائها - ٣١ : ١

* حكم ذكر الله تعالى عند قضائها - ٣١ : ١

* كيف التكشف عند قضائها - ٥٩ : ١

* كراهية الكلام عند قضائها - ٦١ : ١

* حكم قضائها في الطريق أو الظل - ٩٩ : ١

* الحكمة في طلب المغفرة بعد قضائها - ١١٨ : ١

* ما ورد فيها يقال بعد قضائها - ١١٩ : ١

(الحارس)

* شروعية اتخاذه للامور المهمة - ٢٧ : ٤

(الحاضرة) = (الصلاة)

* حكم الشروع في صلاة بعد الإقامة للحاضرة

غيرها - ١٥٤ : ٧

(الحاقن)

* أَيْصَلِي؟ وما حكم صلاته؟ - ١: ٢٩٠

(الحج) انظر: المناسك. المرأة

* فرضه - تعريفه - حكمة مشروعيته - ١٠: ٢٥٦

* حج المرأة بغير محرم - ١٠: ٢٦٠

* الخلاف فيمن نواه عن غيره وهو لم يؤد

فرض الحج - ١٠: ٢٦٩

* التجارة فيه - ١٠: ٢٧٠

* التزود فيه - ١٠: ٢٦٩

* تعجيله - ١٠: ٢٧١

* الخلاف في أنه فرض على المستطيع فوراً

أو على التراخي - ١٠: ٢٧٢

* أدلة القول بوجوبه على التراخي - ١٠: ٢٧٣

* الجواب عن أدلة الفورية - ١٠: ٢٧٣

* شرط جواز تأخيرها عن أول زمن الإمكان -

١٠: ٢٧٤

* حج الصبي - ١٠: ٢٧٦

* إهلال الحائض به - ١٠: ٢٨٩

(الحجامة) - انظر: الصائم

(الحجر)

* شدة على بطن النبي صلى الله عليه وسلم من الجوع

١٠: ٨٥

(الحجرة)

* حكم اتخاذها في المسجد للاعتكاف - ٨: ٩٣

* حجر أزواج النبي ﷺ - صفتها - ٣: ٢٢٠

(حجة الوداع)

* مدة إقامة النبي ﷺ في مكة أو ضواحيها -

١٠: ٢٥٩ - ٧: ٩٠

(الحد والحدود)

* الصلاة على من قتلته الحدود - ٩: ١٨

* أقوال العلماء في ذلك - ٩: ١٩

(الحدّث)

* الشك فيه - ٢: ١٧٥

* الدليل على أن الطهارة لا تنتقض بالشك -

٢: ١٧٥

* الحدّث في الصلاة - ٢: ٢٥٥

* من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدّث - ٣: ١٢٦

* حدّث الإمام بعد ما يرفع رأسه من آخر

الركعة - ٥: ٣

* من أحدث في الصلاة - ٦: ١٢٣

(الحديثية) - ٤١: ٤١ و ٢٠٣: ٦

(الحديث) = (كلام الرسول ﷺ)

* حكم روايته بالمعنى وأقوال العلماء في ذلك -

٢: ٩٢

(حديث:)

* حديث: ابن عباس في الصيام عن الميت -

١٠: ١٤٥

* حديث: داحتهم النبي ﷺ وهو صائم -

١٠: ١٠٠

* حديث: أسامة بن زيد - ٨: ٢٩٧

* دأطر الحاجم والمحجوم - تخريجها -

١٠: ٩٩ - ٩٥

* حديث - الإيتار بخمس ركعات بسلام

واحد وجواب الحنفية عنه - ٧: ٢٦٧

(الحديد) - ٢٨٩ : ٨

—**—
(الحذف)

* حذف التسليم - ١٢٢ : ٦

(حذيفة) - ٣٢١ : ٤

—**—

(الحُرّ) = (تند العبد)

* التحذير من اتخاذ عبدا - ٣١٥ : ٤

(الحرمة)

* حرمة الاجتماع على طعام يعمله أهل الميت -

٨ : ٢٨٨

(الحُرّة) انظر : العورة

(حرّة بنى يياضة) = (قربة) - ٢١٨ : ٦

(الحرّة) = (موضع) - ٦٢ : ١٠

(الحرير)

* الترهيب من لبسه للرجال - ٢٢٨ : ٦

—**—

(الحزب) - ٢٣٦ : ٧

—**—

(الحساب الآخروي)

* الجمع بين آية : «فسوف يحاسب حسابا يسيرا»

وحديث : «من حوسب عذب» - ٢٢٣ : ٨

(الحساب) = (التقدير) - ١٢٠ : ١٢٠ و ١٠٥١ : ١٠

(حسان بن ثابت)

* حسان بن ثابت وأبي بن كعب وبيان قرابتهما

من أبي طلحة - ٥٥٢ : ١٠

(الحسن البصري)

* الخلاف في سمائه من سمرة بن جندب -

٢٢٢ : ٣ و ١٢٧ : ٧

* حديث : «الصلاة مثني» - تخريجه وبيان

حاله - ٢٠٥ : ٧

* حديث المسيء صلاته - ٢٩٩ : ٥

* حديث المغيرة - ١٠١ - ١١٤ : ٢

* النزول والجمع بين رواياته - ٢٤٢ : ٧

* «والرذع على من أنكر صحته» - ٢٤٤ : ٧

* «إن الله وضع شطر الصلاة...» وبيان

اضطراب سنده - ١٥٥ : ١٠

* حديث : «إن وسادك لعريض» والمراد منه -

١٠ : ٧١

* حديث سرية خبيب بن عدي وقتله - ٢٤٧ : ٨

* حديث شد الحجر على بطن النبي ﷺ

من الجوع ورد دعوى ضعفه - ٨٥ : ١٠

* حديث : «شهر اعيد لا ينقصان» معناه - ٤٠ : ١٠

* حديث : «عشر من الفطرة» - ١٨٣ : ١

* حديث : «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا

إليها» - ٤٨ : ٩

* حديث : «لا تسافر المرأة يوما وليلة...» -

الاختلاف في سنده - ٢٦٢ : ١٠

* حديث - «لا خير في دين لا صلاة فيه» - ٩ : ٨

* حديث : «للسائل حق...» ورد دعوى

وضعه - ٣١٤ : ٩

* حديث : «ليس الواصل بالمكافى» - ١٤ : ١٠

* حديث - «ليس منّا من حلق ومن سلق ومن

خرق» وبيان المراد منه - ٢٨٥ : ٨

* حديث : «من لم يدع قول الزور والعمل

به» - معناه - ٨٨ : ١٠

(الحديث) = (كلام الناس)

* التحدث والسمير - حكمه بعد العشاء - ٣٠٧ : ٣

(الحسن بن علي رضي الله عنهما) - ٥ : ٣٥

و ٦ : ٢٧٣

(الحسن والحسين رضي الله عنهما) - ٦ : ٢٧٣

و ٣ : ٢٥١

(الحسين بن علي رضي الله عنهما)

* مناقبه رضي الله عنه - ٩ : ٣٠٩

* قدومه كربلاء وقلته - ٩ : ٣١١

* ما حدث لقلته وانتقام الله في الدنيا من قلته -

أين رأسه الشريفة ؟ - ٩ : ٣١٢

* الحسين - ٣ : ٢٥١ و ٢٥٠

(الحسنات)

* المؤمن يجزي بها في الدنيا والآخرة ويجزي

بها الكافر في الدنيا فقط - ٨ : ٢٢٢

(الحصاة)

* تناشد من يخرجها من المسجد - ٤ : ٦٧

(الحصر) = (حبس البول والغائط) - ١ : ٢٩٢

(الحصى)

* مسحه في الصلاة - ٦ : ٥٠

* التسبيح به - ٨ : ١٦٣

* حصى المسجد - انظر : المسجد

(الحصير)

* حكم الصلاة عليها - ٥ : ٤٦

(الحفر والحفّار)

* الحفار يحد العظم هل يتنكب ذلك المكان ؟ - ٩ : ٥٥٩

(الحق) - انظر : السائل

* حقوق الزوجة والضيف والنفس والحث

على القيام بها - ٧ : ٣٠٤

(الحكم بن حزن الكلبي)

* حديثه في استحباب المكث عند العالم

للاستفادة منه - ٦ : ٢٥٦

(الحل والمنع)

* الحل - مالا يجوز منعه عن الغير - ٩ : ٣١٦

(الحلف)

* جوازه من غير استحلاف - ٣ : ٢٨١

(الحلق) = (للشعر) - ٣ : ٢٢٤

(حلوان الكاهن) - ٦ : ٣١

(الحمار)

* من قال إنه لا يقطع الصلاة - ٥ : ١١٠

(الحمد)

* استحبابه لمن عطس وهو في الصلاة - ٥ : ١٨٣

(الجدلة) - ٦ : ٣٢٠

(حمزة بن عبد المطلب) انظر : الشهداء

* التمثيل به وحديث قلته - ٨ : ٢٩٧ و ٢٩٤

(حمن) - ٢ : ٢٧٠ و ٤٧ و ١٠ : ١٧٣

(حنة بنت جحش) - ٧ : ٢٣٥

(خير) - ٦ : ٤٢

(الحنفية) = (أصحاب المذهب)

* كلامهم في الفاتحة - ٥ : ٢٤٤

(حنين) - ٦ : ٢٠٢ و ٩ : ٢٨

(الحيض)

* المذاهب في علامة إداره وشروط تمييزه - ٣ : ٧٩

* الاغتسال منه - ۱۲۷ : ۳

* غسل المرأة الثوب الذي تلبسه فيه - ۲۲۶ : ۳

* نجاسة دمه وأنه لا يضر بقاء أثره بعد الغسل

- ۲۲۷ : ۳

* الحيض . وانظر أيضا : الحائض . الاستحاضة

﴿الحیضة﴾

* الحيضة - من روى أنها إذا أدبرت لا تدع

الصلاة - ۷۸ : ۳

* الحيضة - إذا أقبلت تدع المرأة الصلاة - ۸۰ : ۳

﴿الحیطة والحوقة﴾ - ۲۰۲ : ۴

﴿الحيوان﴾ - ۸۳ : ۵

﴿حرف الخاء﴾

﴿الخاتم﴾

* الخاتم - ۷۴ و ۷۵ و ۱ : ۳۶۰ و ۶ : ۱۳۸ و

۹ : ۱۳۹

﴿الخادم﴾

الخدم - الرأفة - ۳۴ : ۶

﴿الخازن﴾

* أجره - شرط استحقاقه ثواب تسليم الصدقة

- ۳۳۵ : ۹

﴿خالد بن سفيان الهذلي﴾

* حديث قله - ۱۳۰ : ۷

﴿خالد بن الوليد﴾ - انظر الزكاة

* خالد بن الوليد - ۹۹ : ۷ و ۲۴۳ : ۹

﴿خباب بن الارت﴾

* حديثه في القراءة في الظهر والعصر - ۲۲۳ : ۵

﴿خبر الواحد﴾

* دليل من قال بقبوله والعمل به - ۱۷۸ : ۶

﴿خبيب بن عدي﴾

* حديث سريته - قتله - ۲۴۷ : ۸

﴿الختان﴾

* حكمه - وقته - ۱۹۵ : ۱

* كيفيته - ۱۹۶ : ۱

* الختان للخنثى - ۱۹۶ : ۱

* الختان - مشروعيته لمن أسلم - ۲۲۵ : ۳

﴿ختم الصلاة﴾ - ۱۶۸ : ۸

﴿خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم﴾

* زواجها بالنبي صلى الله عليه وسلم - ۶۴ : ۹

﴿الخراباق عمير﴾ = (ذواليدن) - ۱۴۳ : ۶

﴿الخرص﴾ = (تقدير ماعلى النخل والسكرم

من الثمرة)

* الخرص - بابه - ۲۱۱ : ۹

* التوسعة بترك بعض الثمرة بلا خرص -

۹ : ۲۱۲

* الخلاف في حكمه وما يكون فيه - ۲۱۳ : ۹

* متى يخرص التمر؟ - ۲۱۴ : ۹

* خرص العنب - ۲۰۹ : ۹

﴿الحسوف﴾

* انظر : الكسوف . صلاة الكسوف

﴿الحشوع﴾ انظر : الصلاة

(الخصال)

* الخصال - لبعض الأحكام - ١ : ١٩٤

* الخصال التي هي سبب لدخول الجنة والترغيب في التحلي بها ووجه عدم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لها كلها - ٣٣٣ و ٣٣٤ : ٩

(الخصائص) انظر: التيمم . الأمانة

(الخصوصية) انظر: النبي ﷺ

(الخصومات) = (موضع) ٢١٨ : ٦

(الخط)

* الخط إذا لم يجد عصي - ٧٩ : ٥

* مذاهب العلماء في جعله سترة للبصلي إذا لم يجد غيره - ٨٠ : ٥

(الخطأ) انظر: الهلال . الصائم

(الخطب)

* إقصارها - ٢٧٠ : ٦

(خطب النبي صلى الله عليه وسلم)

* ذكر بعضها - ٢٦٠ : ٦

(الخطبة)

* الإمام يخطب ويكلم الرجل فيها - ٢٥٠ : ٦

* الخطبة قائما - ٢٥٤ : ٦

* حكم قراءة القرآن فيها - ٢٥٥ : ٦

* الخطبة على قوس - ٢٥٦ و ٢٢٢ : ٦

* أقوال العلماء بطلان القول باعتماد خطيب

الجمعة على سيف - ٢٥٧ : ٦

* الخطبة - واختلاف الأئمة في ابتدائها بالحمد

لله وفي شروطها وأركانها وفي عدم اشتراطها

لصلاة الجمعة - ٢٦٠ : ٦

* الخطبة يقطعها الإمام للأمر يحدث - ٢٧٢ : ٦

* كلام الخطيب بما ليس من جنسها -

٢٧٣ : ٦

* الاحتباء في وقتها - ٢٧٤ : ٦

* الكلام أثناء الخطبة - ٢٧٧ : ٦

* الرجل يدخل وقتها - ٢٨٢ : ٦

* الناس وقتها - ٢٨٧ : ٦

* الخطبة في يوم العيد - ٣١٤ : ٦

* من قدّمها على صلاة العيد - ٣١٥ : ٦

* اتفاق علماء الأمصار وأئمة الفتوى على أن

صلاة العيد قبل الخطبة والخلاف في إعادتها

إذا وقعت قبل الصلاة وتحقيق أن خطبة العيد

وغيره تفتتح بالحمد لله - ٣٢٠ : ٦

* الجلوس لها يوم العيد - ٣٣٦ : ٦

* الخطبتان - حكمهما وحكم الجلوس بينهما

يوم الجمعة - ٢٥٢ : ٦

(الخطيب)

* تحذيره من أن يجمع بين الله ورسوله في

ضمير واحد - ٢٦٤ : ٦

(الخطوة والخطوات)

* الخلاف فيما يغفر منها للبصلي - ٧٦ : ٥

(الخطي)

* الجنب يغسل رأسه به - ٣٣ : ٣

(الخصال - الخفاف)

* الخفاف - المسح عليهما - ١٠١ : ٢

* أقوال العلماء في المسح عليهما - ١٠٣ : ٢

* اشتراط تقدم انطهارة الكاملة على مسحهما -

٢: ١١١

* شروط أخرى للمسح عليهما - ٢: ١١٢

* الخلاف في القدر المجزئ في مسحهما - ٥: ١١٣

* الخفاف السود - جواز لبسها - ٢: ١٢١

—**—

(الخلا) = (المرحاض)

* ما يقول الرجل إذا دخله - ١: ٢٩

* كراهية الكلام عنده - ١: ٦١

* دخوله مع الخاتم فيه ذكر الله تعالى - ١: ٧٤

* ما يقوله الرجل إذا خرج منه - ١: ١١٦

* الاستنار فيه - ١: ١٢٧

* طلب الإيتار فيه - ١: ١٢٧

(الخلافة والاستخلاف) - ٤: ٣١٨ و

٩: ١١٤

(الخلف) = (ضد السلف)

* بيان مادعاهم إلى التأويل التفصيلي - ٧: ٢٤١

(الخلفاء)

* متابعتهم على كتاب النبي ﷺ في الزكاة -

٩: ١٥٦

—**—

(الخنار)

* حكم صلاة المرأة بغيره - ٥: ٣٠

(الخنزة) = (الحصير)

* حكم الصلاة عليها - ٥: ٤٦

(الخنيس والاثنين)

* صومهما - ١٠: ١٩٣ و ٧: ٣٠٥

* من قال بصومهما من كل شهر - ١٠: ٢١٢

(الخنثى)

* اختانها - ١: ١٩٦

(الخنق) - ٨: ٢٣١ و ٣: ٣٢٢

—**—

(الخراطر) - ٥: ٣٥٤ و ٢: ١٤

(الخوف) انظر: صلاة الخوف

* الدعاء لمن خاف قوما - ٨: ١٩٦

—**—

(خير)

* قصة فتحها - ٣: ١٣٩

* قصة قتيلها وودى النبي ﷺ له - ٩: ٢٧٣

* خير - ٣: ١٣٧ و ٧: ٨٤ و ٢١٤ و ٩: ٢٧٢

(الخيال) - ٩: ١٦٧

(حرف الدال)

(الدابة)

* جواز الصلاة عليها في السفر - ٦: ٢٦

* جواز التنفل عليها في السفر مطلقا - ٧: ٨٥

(الدار)

(دار أسامة بن زيد) - ١٠: ٢٤٣

(دار كثير بن الصلت) - ٦: ٣٢٣

(داود عليه السلام) - ١٧٤ و ١٧٩ و ١٠: ٢١٠

—**—

(الدجال) - أنظر التعوذ

* مشروعية التعوذ من فتنته - ٣: ٢٢٨ و ٨: ٢٠٤

* صفته - ٧: ٣٣

—**—

(دحية الكلبي) - ١٠: ١٦٠

—**—

(الدخان) = (ورق التنباك)

* حكم شربه - ٨: ٢٦٩

- * الدعاء حال السجود والترغيب فيه - ٥ : ٣٢٥
- * د في الصلاة - ٥ : ٣٢٨
- * الترغيب في ختمه بآمين - ٦ : ٤٢
- * الدعاء بعد التشميد - ٦ : ٩٩ و ٧٤
- * د بالرحمة للنبي ﷺ والأئمة - ٦ : ٩٦
- * استحبابه لمن صنع معروفا - ٧ : ٢٦١
- * الدعاء الوارد عقب صلاة الليل وألفاظه - ٧ : ٢٨٧
- * الدعاء في الصلاة على قوم بأسمائهم - ٨ : ٨٢
- * د بظهر الغيب - ٨ : ١٩٤
- * الأدعية المأثورة في القنوت - بعضها - ٨ : ٩٠
- * الدعاء بعد الوتر - ٨ : ٦٧ و ٥٩
- * الدعاء في الوتر - ٨ : ١٤٣ و ٦٧
- * بعض ماورد في فضله - ٨ : ١٤٤
- * الاعتداء فيه - ٨ : ١٤٥
- * بدؤه بالثناء على الله تعالى والصلاة على الرسول ﷺ - ٨ : ١٤٦
- * الدعاء بما يجمع خيري الدارين - ٨ : ١٤٧
- * الهى عن تعليقه بالمشيئة - ٨ : ١٤٨
- * النهى عن استعجال إجابته وأنواع إجابته - ٨ : ١٤٩
- * فائده وشروط إجابته - ٨ : ١٥٠
- * آدابه - ٨ : ١٥٥
- * رفع اليدين حاله وبعض ماورد فيه - ٨ : ١٥٢
- * المطلوب فيه رفع الكفين إلى السماء - ٨ : ١٥٣
- * مشروعية مسح الوجه واليدين بعده - ٨ : ١٥٦
- * الترغيب فيه بالأسم الأعظم - ٨ : ١٥٧
- * صيغته باسم الله العظيم - ٨ : ١٥٨

- * كلام بعض السادة الخنفية فيه - ٨ : ٢٨٠
- (الدرم) - انظر: المرورين يدي المصلي
- (الدرجة والدرجات) = (المنزلة)
- * ما يقتضى رفعها - ٤ : ٢٥٣
- (الدرع) - انظر: الخمار المرأة
- (الدرهم)
- * الدرهم الشرعى لا بد أن يكون معلوما ووزن الدرهم المتعارف - ٩ : ١٢٤
- * الدرهم الشرعى - وزنه ووزن المثقال الشرعى والخلاف فيهما وسببه - ٩ : ١٢٥
- * الدرهم المعتبر في الزكاة وغيرها هو درهم الوزن المتعارف - ٩ : ١٢٦
- * الدرهم المعتبر وزنه - ٩ : ١٢٧
- **—
- (الدعاء) = (مطلقا)
- * الدعاء المعتاد عند غسل أعضاء الوضوء لأصل له - ٢ : ١٥٨
- * الدعاء على من يستحقه - ٢ : ٢١٦
- * استحباب تعميم الدعاء - ٣ : ٢٥٨
- ٥ : ٣٣١
- * الدعاء بين الأذان والإقامة - ٤ : ١٨٦
- * د عند الأذان - ٤ : ٢٠٤
- * د أذان المغرب - ٤ : ٢٠٦
- * جوازه على من مر بين يدي المصلي وسترته
- ١٠٢ و ١٠ : ٥
- * ما يستفتح به في الصلاة - ٥ : ١٦٧
- * الدعاء في الركوع والسجود - ٥ : ٣٢٢
- * د بين السجدين - ٥ : ٢٩٢

(الدعوة)

- * ماجاء في إجابتها وأقوال المذاهب - ٢٢٧ : ١٠
- * مشروعية إجابتها - ٣٤٣ : ٤

(الدعوى)

- * من ادعاها بحضرة جمع لا يعمل بدعواه من غير تثبت من الجماعة - ١٣٤ : ٦

—**—

(الدفن) انظر : التلقين . النبي ﷺ

- * الدفن بالليل - ٣٠٨ و ٣٢٥ : ٨
- * عند طلوع الشمس وعند غروبها

٩ : ٢٥

- * الدفن في أوقات الكراهة والخلاف فيه - ٢٦ : ٩
- * دفن أكثر من واحد في قبر للضرورة -

٨ : ٢٩٦

—**—

(الدقيق) انظر : صدقة الفطر

—**—

(الكان)

- * الصلاة عليها - ٣٢٠ : ٤

—**—

(الدلك)

- * الدلك في الوضوء والغسل - حكمه - ١٨ : ٢

—**—

(الدم)

- * بيان ما يعنى عنه وما لا يعنى وغيره من

النجاسات - ٢٣٢ : ٣

- * الوضوء منه - ٢٣٠ : ٢

- * الخلاف في نقض الوضوء وعدمه - خروجه

من الجسد - ٢٣٣ : ٢

- * الدم المسفوح - الإجماع على نجاسته -

- * الدعاء على الظالم يخفف عنه الإثم - ١٦١ : ٨

- * استجباب طلبه من الصالحين والتعميم فيه -

٨ : ١٦٢

- * الدعاء الوارد بعد الصلاة - ١٧٣ : ٨

- * النهى عن رفع الصوت به - ١٨٨ : ٨

- * الدعاء عند الخوف - ١٩٦ : ٨

- * الاستعاذة من عدم قبوله - ٢٠٩ : ٨

- * الدعاء للمريض - ٢٣٧ و ٢٣٨ : ٨

- * النهى عنه بالشر عند الموت وطلب الدعاء

بالخير - ٢٥٥ : ٨

- * الدعاء للبيت إذا وضع في قبره - ٤٠ و ٦٢ : ٩

- * ليس له محل خاص في الصلاة عليه -

٩ : ٤٥

- * الجهر والإسرار به فيها - ٤٢ : ٩

- * النهى عن الدعاء على الأهل والمال - ١٩١ : ٨

- * حكم الدعاء باللعن - ١٠٠ : ١

- * كيفية رفع اليدين في دعاء الاستسقاء وغيره -

٨ : ١٥٤

- * دعاء الإفطار من الصوم - ٨١ : ١٠

- * الكرب - ١٨٧ : ٨

- * المصدق لأهل الصدقة - ١٩١ : ٩

- * مأثور في صلاة الجنازة - ٤٤١ و ٤٤٢ : ٩

- * الاستفتاح - ١٧١ - ٥

- * النبي ﷺ للمستضعفين - ٨٠ : ٨

- * الدعوة المستجابة : انظر سعد بن أبي وقاص

- * دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رجل

وذكر أن - ٨٣ : ٨

- * الدعوات المستجابة - ١٩٥ : ٨

٣: ٢٣١

(دمشق) ١٠٦: ٤ و ٨٢: ٦ و ١٦٠: ١٠

(الدنيا) انظر: القرآن

* التهيب من التوسع فيها - ١٨٧: ٤

* التحذير من التفكير في أمورها أثناء الصلاة -

٢: ١٥

* الدليل على حقارتها - ٢: ٢١١

(الدهر)

* صومه تطوعا - ١٧٣: ١٠

(الدور)

* اتخاذ المساجد فيها - ٦١: ٤

(دير مسجل) ٤٧: ١٠

(الدين) انظر: المكلف

* ذم الاستحسان فيه - ١٩١: ٤

* بيان أصوله وفروعه - ١٩٨: ٤

* حديث ولاخير في دين لاصلاة فيه، - ٩: ٨

(الدين) انظر السؤال

* مشروعية التعوذ منه في الصلاة - ٣٢٨: ٥

(حرف الذال)

(ذات الرقاع) = (غزوة) - ٢٣٠: ٢ و ١٠٧

و ١١٣: ٧

(ذات السلاسل) = (غزوة) - ١٨٤: ٣

(الذبايح) انظر: الاضحية

* تعليم النبي ﷺ الأمة سلاح ذبايحهم - ٢: ٢٠٩

* الذبح - كراهية عند القبر - ٧٦: ٩

(الذراع) = (العضو)

* الذراعان - كراهية افتراشهما حال السجود -

٢٠٠ و ٢٤٨: ٥

(الذرية)

* ذرية النبي ﷺ وأزواجه - من آل بيته

أم لا ٩٢: ٦

(الذكر)

* حكمه على غير طهر - ٧١: ١

* حكمه عند قضاء الحاجة - ٢١: ١

* حكم رفع الصوت به عقب الصلوات - ١٢٢: ٦

* الذكر الوارد عقب النوم - ٢٣٠: ٧

* الذكر والصلاة سبب في تفرج الهم - ٢٤٨: ٧

(الذكر) = العضو

* كراهية مسه باليمين في الاستبراء - ١١٩: ١

* حكمة الهى عن مسه باليمين - ١٢٠: ١

* عدم نقض الوضوء من مسه - ١٩٧: ٢

* الوضوء من مسه - ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٦: ٢

(ذكوان) = (بطن) ٨٣: ٨

(الذمة)

* الصدقة على أهل الذمة - ٣١٥: ٩

(الذنب والذنوب)

* الأمراض المكفرة لها - ٢١٥: ٨

* الوضوء والصلاة سيان لغفرانها - ١٨٣: ٨

* الذنوب تكفرها التوبة ولو كانت كبائر - ١٨٠: ٨

(ذو الحجة) انظر: صوم - ٢٩٠: ٣

(ذو الحليفة) - ٧: ٥٦

(ذو اليمين أو ذو الشمالين) - ٦: ١٣١

(الذيل)

* الأذى يصيبه - ٣: ٢٦٢

* تطهير ذيل المرأة إذا أصابته نجاسة الطريق

- ٣: ٢٦٣

(حرف الراء)

(الرأس)

* استحباب تجديد الماء لمسحها - ٢: ٤٨

* جواز مسحها بما فضل من غسل الذراعين

- ٢: ٦٠

* صفة مسحها في الوضوء وأقوال العلماء

في ذلك - ٤٤ و ٥٢ و ٥٦ و ٥٨ - ٢:

* مذاهب العلماء في عدد مسحات الرأس

في الوضوء - ١١ - ٢

* ترجيح أن مسح امرأة واحدة - ٢٠ و ٢٣ - ٢:

* استحباب تخفيف مسحها وعدم المبالغة فيه

- ٣٢ - ٢

* الجنب يغسل بخطمى أجزائه ذلك - ٣ - ٣٣

(الرافة) انظر: الخادم

(الرأى)

* مشروعية زجر وتأديب من يقدم رأيه على

السنة المطهرة - ٢٦٦ - ٤

(الراحلة) انظر: الدابة

* الصلاة إليها - ٨٣ - ٥

* التطوع عليها والوتر - ٨١ - ٧

* الفريضة عليها من عذر - ٨٦ - ٧

* كيفية التنفل عليها - ٨٢ - ٧

* تطوع النبي صلى الله عليه وسلم عليها - ٨٣ - ٧

(الراكب) انظر: الركوب

* الراكب يسمع آية السجدة - ٣٢ - ٨

(الراية والرايات)

* بيان أن وضعها على المنبر بدعة مذمومة - ١٩٤ - ٦

(الربذة) = (قربة) - ١٧٥ و ٣: ٢٨٦ و ٨:

(الربوية)

* فضل الإقرار بها - ١٩٠ - ٨

(ربيعة بن أبي عبد الرحمن)

* بيانه أن المراد بذكر اسم الله على الوضوء

النية - ٣٢٤ و ٣٢٦ - ١

(رجب) انظر: صوم

(الرجل والأرجل)

* الرجلان - تأخير غسلهما في الوضوء الذي

قبل الغسل - ١٥ - ٣

* غسلهما - ٩٩ - ٢

وجوب غسلهما في الوضوء - ١٢ - ٢

غسلهما وهما في النعلين - ٣٨ - ٢

* رد قول الإمامية في مسحهما في الوضوء - ١٣ - ٢

* مشروعية غسلهما في الوضوء وإنقائهما - ٤٨ - ٢

(الرجيع) انظر: الاستنجاء

(الرحال) شذما - انظر: بيت المقدس

(الرحم)

* صلته - ٩ و ١١ و ١٥ - ١٠

* بيان المراد بالرحم التي توصل - ١٠ - ١٠

* المراد من وعيد قاطعه بعدم دخول الجنة - ١٢ - ١٠

(الرحمة)

* حكم الدعاء بها للنبي ﷺ - ٩٦ : ٦

(الرخصة والترخيص) انظر : الذكر ، القبلة

* الرخصة في الصلاة في ثياب النساء -

٣ : ٢٣٩

* الرخصة في عدم التفريج حال السجود -

٥ : ٣٥١

* الرخصة في التصديق بال الرجل - ٣٢٨ : ٩

* د النظر والالتفات في الصلاة -

٦ : ١١

* الرخصة في ترك المضمضة من شرب اللبن -

٢ : ٢٢٩

* الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة - ٢١٨ : ٣

* الترخيص : عدمه في ترك الجماعة لمن أمكنه

سماع الأذان - ٢٤١ - ٤

(الرداء) انظر : الإمام ، الاستسقاء

(الردة)

* قتال من ارتد بعد وفاة النبي ﷺ - ١١٧ : ٩

(الرزق) انظر : الاستغفار

(الرسالة والرسائل والرسول)

انظر : النبي صلى الله عليه وسلم

* فضل الإقرار بها للنبي ﷺ - ١٩٠ : ٨

* الرسائل - استحباب بدنها باسملة - ٢٠٧ : ٥

* الرسول - التحذير من الجمع بين الله ورسوله

في ضمير واحد - ٢٦٤ : ٦

* الرسول - معرفة آثاره من أعظم النعم - ٢٨ : ٢

(الرسخ) - بيانه - ٢٤ : ٢

(رضى المصدق) - ١٨٧ : ٩

(الرطب)

* زكاة ما يحف منه ومن الغنم - ٢١٠ : ٩

(رعل وذكوان) = (بطون)

انظر : دعاء النبي صلى الله عليه وسلم - ٨٣ : ٨

(الرعية)

* الحث على القيام بمصلحتهم - ٩ : ١٠

(الرفع والوضع)

* الرفع عند الركوع - لم يذكره - ١٥٣ : ٥

* الرفع والوضع قبل الإمام - التشديد فيه -

٥ : ١٠

(الرقبة والرقاب) انظر : الجمعة ، الوضوء

(الرقة) = (مدينة) ٥٣ : ٦

(الرقيق) انظر : زكاة

* صدقته - ١٩٧ : ٩

(الركبة)

* الركبتان - وضعهما قبل يديه في الصلاة -

٥ : ٢٧٥

* الركبتان - وضع اليدين عليهما في الركوع

والسجود - ٣١٣ : ٥

(الركعة والركعتان والركعات والركوع)

* الركعة - من أدركها من الصلاة قبل خروج

الوقت - ٣٣١ : ٣

* الركعة الواحدة - من أدركها من الجمعة - ٢٩٠ : ٦

الركعة الأولى - مذاهب العلماء في تطويلها
عن الثانية - ٢٢٠ : ٥

* الركعتان بعد العصر - من رخص فيهما إذا
كانت الشمس مرتفعة - ١٦٨ : ٧
* ركعتا الفجر - من أدرك الإمام ولم يصلهما -
١٥١ : ٧

* ركعتا الفجر - الاضطجاع بعدهما وقبلهما -
١٤٥ و ١٤٧ : ٧

* ركعتا الفجر - المحافظة عليهما - ١٢٧ : ٧
* ركعتا الفجر - من فاتته متى يقضيهما؟ - ١٥٦ : ٧
* ركعتا المغرب - أين يصليان؟ - ٢١٦ : ٧
* ركعتا الوضوء - استحبابهما والإخلاص
فيهما - ١٤ : ٢

* الركوع - تفريع أبوابه - ٣١٣ : ٥
* ما يقال فيه - ٣١٤ : ٥
* الدعاء فيه - ٣٢٢ : ٥

* ما يقال عند الرفع منه - ٢٨٥ : ٥
* من لم يذكّر الرفع عنده - ١٥٣ : ٥
* مقداره - ٣٣٣ و ٣٣٥ : ٥
* الركوع دون الصف - ٧٤ : ٥

* * * والسجود والاعتدال منهما - من
فرائض الصلاة لا تصح إلّا بها - ٣٠١ : ٥

* الركوع - كمال التسبيح فيه عشر - ٣٣٧ : ٥
* الركوعان في ركعة : انظر الكسوف
* الركوعات الأربعة في ركعة واحدة
انظر : صلاة الكسوف

* الركوعات الخمسة في ركعة واحدة
انظر : صلاة الكسوف

(الركوب) انظر : الجنازة

—**—
(رمضان) = (شهر رمضان)

* تفريع أبوابه - ٣٠٥ : ٧

* قيامه - ٣٠٦ : ٧

* شهادة الواحد على رؤية هلاله - ٦٢ : ١٠

* وصل شعبان به - ٥٤ : ١٠

* تأخير قضائه - ١٤٠ : ١٠

* من يقول صمت رمضان كله - ١٦٢ : ١٠

* كفارة من أتى أهله فيه - ١٢٠ : ١٠

* الغالب فيه أن يكون تسعة وعشرين يوماً - ٢٩ : ١٠

* الحكمة في النهي عن الصوم قبله - ٤٤ : ١٠

* ما يثبت به هلاله وشوال وغيرهما - ٦٤ و ٦٥ : ١٠

* النهي عن تقدمه بالصوم - ٥٧ : ١٠

* استحباب الإكثار من الطاعة في العشر

الأواخر منه - ٣١٦ : ٧

—**—
(الرمل)

* النهي عن ضربه في التيمم - ٣٢ : ٦

—**—
(الرهبان) وصفهم للأنبياء ﷺ قبل البعثة - ٩٩ : ٩

—**—
(الرواتب)

* هل هي أفضل من صلاة الليل؟ - ١٨٣ : ١٠

(الروث) - ٤٣ و ١٤١ : ١٠

(الروح)

* الروح والنفس - أهم شيء واحد أم لا؟ - ٢٢ : ٤

(رودس) = (جزيرة) - ١٧ : ٩

(الروم) - ١٠٩ و ٧١ : ٩

(الرؤيا) = (المنامية)

* رؤيا المؤمن - دليل صدقتها - ٥ : ٣٢٥

—**—

(الريح) = (من الدبر) : انظر المسجد

(الريح) = (الطبيعية من الآيات)

* الريح والظلمة - ١٦ و ٤٥ : ٧ و ١١٧ : ٨

(الريح) = (المتصاعدة من الجسم)

انظر : الجمعة . المسجد . الجماعة

(الريق) انظر : البصاق

* بلغ الصائم الريق - ١٠ : ١١٤

(الرئيس)

* حشه على الاهتمام بأمر مرءسيه - ٧ : ٢٤٩

(حرف الزاي)

(الزائر) - انظر : القبر ، القبور

* حكم إمامته - ٣١٨ و ٣١٩ : ٤

* الزائر للقبور - ما يقوله إذا مر بها - ١٠٣ : ٩

—**—

(الزيب) انظر : الزكاة

—**—

(الزجر) انظر : الأب ، السنة ، الرأي

—**—

(الزعر)

صدقته - ١٩٨ : ٩

* المذاهب فيما تجب فيه زكاة الزرع - ٢٠٠ : ٩

* قدر المفروض فيها - وجوبها في كل ما يقصد

بالزرع وإن لم يبلغ نصابه - ١٩٩ : ٩

—**—

(الزخرفة) انظر : المساجد

—**—

(الزكاة)

* تعريفها ومتى فرضت وسببها وحكمها

مشروعيتها وشروطها - ١١٣ : ٩

* ما يجب نحو تاركها - ١٢٠ : ٩

ما تجب فيه - ١٢٣ : ٩

* قتال مانعها - ١٢٢ : ٩

* حديث على فيها - ١٥٨ : ٩

* هل تجب في الماشية العاملة - ١٦٢ : ٩

* من له ولاية قبضها - ١٧٢ : ٩

* الترغيب في إخراجها عن طيب نفس -

٩ : ١٨١

* هل تجب في عروض التجارة - ١٣٢ : ٩

* لا يجاب العامل عليها إذا طلب غير الواجب -

٩ : ١٤١

* ما يؤخذ فيها إذا لم يوجد السن المطلوب -

٩ : ١٤٥

* المعيب الذي لا يجزئ فيها - ١٤٧ : ٩

* الجمع فيها بين المفترق وعكسه - ١٤٨ : ٩

* هل للخلطة أثر في وجوبها - ١٤٩ : ٩

* هل تتعلق بالروص - ١٥٢ : ٩

* عمل الخلفاء بكتاب النبي ﷺ فيها -

٩ : ١٥٦

* كتاب النبي ﷺ فيها المروى عن ابن عمر -

٩ : ١٥٣

* دفع المالك أعلى من الواجب عليه فيها -

٩ : ١٨٣

* تفسير مالك قول عمر : ولا يجمع بين مفترق

ولا يفرق بين مجتمع - ١٥٧ : ٩

* دليل أن القيمة لا تجزئ فيها - ٢٠٣ : ٩

* حجة من قال إن القيمة تجزئ فيها - ٢٠٤ : ٩

* التنفير من إخراج الردى فيها - ٢١٧ : ٩
 * تعجيلها - ٢٤٢ و ٢٤٥ : ٩
 * نقلها من بلد إلى بلد - ٢٤٦ : ٩
 * كم يعطى الرجل الواحد منها ؟ - ٢٧٢ : ٩
 * خطأ المزكى في صرفها بأن دفعها لمن ظهر
 أنه غنى - ٢٧٠ : ٩
 * رد دليل أن على السيد المسلم زكاة عبده الكافر
 ٢٢٧ : ٩
 * الاعتذار عن خالد بن الوليد والعباس رضى
 الله عنهما في عدم إعطائهما الزكاة - ٢٤٣ : ٩
 * كيف تؤخذ من ماله ؟ - ٢٤٤ : ٩
 * المذاهب في حكم تعجيلها - ٢٤٥ : ٩
 * المذاهب في حكم نقلها - ٢٤٧ : ٩
 * صرفها للأصناف الثمانية إلا المؤلفة قلوبهم -
 ٢٥٧ : ٩
 * المذاهب في وجوب صرفها لكل صنف
 من الثمانية - ٢٥٨ : ٩
 * الراجح أنه لا يلزم صرفها للكل - ٢٥٩ : ٩
 * مدح المسكين المتعفف عن السؤال وأنه
 أولى بها - ٢٦١ : ٩
 * الخلاف في إعطاء القادر على الكسب منها -
 ٢٦٣ : ٩
 * الخلاف في الغنى يمنع الأخذ منها - ٢٦٤ : ٩
 * شروط العامل عليها . المذاهب في قدر
 ما يعطاه - ٢٦٨ : ٩
 * التنفير من منعها - ٢٩٩ : ٩
 * عقوبة مانعها - ٣٠٠ : ٩
 * الدليل على إباحة جمع المال مع تأدية

الزكاة - ٣٠٧ : ٩
 * حكم دفعها للكافر والأصل - ٣١٦ : ٩
 ﴿زكاة :﴾
 (١) - (الإبل)
 * هل تتعين الغنم في زكاتها إذا لم تبلغ ٢٥ ؟ -
 ١٤٢ : ٩
 * ما يجب فيها إذا زادت على مائة وعشرين - ١٤٣ : ٩
 * الكلام على حديث عمرو بن حزم وحديث
 أنس بن مالك فيها - ١٤٤ : ٩
 (٢) - (البقر)
 * زكاتها - ١٧٢ : ٩
 * الخلاف في استواء المسن والمسته في زكاتها -
 ١٧٢ : ٩
 * بيان ما يجب في البقر إذا زاد على أربعين -
 ١٦١ : ٩
 (٣) - (التجارة)
 * المذاهب في اشتراط تمام النصاب أثناء
 الحول في زكاتها - ١٣٣ : ٩
 (٤) - (الجدع والثلج) - ١٧٩ : ٩
 (٥) - (الحلى)
 * زكاته - ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٧ : ٩
 (٦) - (الحلطة)
 * زكاة الحلطة عند الشافعى والحنابلة - ١٥٠ : ٩
 (٧) - (الخيل)
 * المذاهب في زكاتها - ١٦٧ : ٩
 * الواجب فيها عند من قال فيها زكاة - ١٦٨ : ٩
 * روايات آخر الحديث على في عدم الزكاة فيها
 وفي الرقيق - ١٦٩ : ٩

(٨) - (الزراع)

* الخلاف في اشتراط النصاب في زكاته - ٩: ١٢٩

* المذاهب فيما يجب فيه - ٢٠٠ و ٢٠١ : ٩

(٩) - (السائمة)

* زكاة السائمة - ١٣٩ : ٩

(١٠) - (الصغار من النعم)

* لا يؤخذ صغارها ولا خيارها في الزكاة والخلاف في زكاة الصغار منها - ١٧٦ : ٩

(١١) - (العروض)

* زكاتها - ١٣٢ : ٩

(١٢) - (العسل)

* زكاته - ٢٠٥ : ٩

(١٣) - (الفطر)

* زكاة الفطر - ٢١٨ و ٢١٩ : ٩

* هل تجب على الصغير ومتى تؤدى ؟ - ٢٢٠ : ٩

* المذاهب في وقت وجوبها - ٢٢١ : ٩

* لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد ولزوم قضائها - ٢٢٢ : ٩

* الأفضل تأديتها قبل صلاة العيد - ٢٢٥ : ٩

* اهتمام السلف بإخراجها من أجود ما عندهم - ٢٢٩ : ٩

* الخلاف في أجزاء الأقط فيها - ٢٣٠ : ٩

* رد القول بأنها إنما تجب على المكاءين - ٢٤١ : ٩

(١٤) - (الماشية)

* هل يشترط السوم في زكاتها ؟ - ١٤٦ : ٩

(١٥) - (مايجف)

* زكاة مايجف من الرطب والعنب وما لا يجف منهما - ٢١٠ : ٩

(١٦) - (المغشوش)

* زكاة المغشوش - ١٥٩ و ١٦٥ : ٩

(١٧) - (النعم)

* زكاة النعم - ١٧٦ : ٩

(١٨) - (النقد)

* هل في زكاته عفو ؟ - ١٥٩ و ١٦٠ : ٩

(١٩) - (القدن)

* اشتراط الحول في زكاتها - ١٦٥ : ٩

—**—

(الزلازل والزلازل)

* الزلازل - الصلاة لها ونحوها - ٤٦ : ٧

—**—

(الزمن الغابر)

* حال المحتاج فيه وحال الشحاذين الآن - ٢١٣ : ٩

—**—

(الزندق)

* الخلاف في قبول توبته - ١٢٠ : ٩

—**—

(الزوال)

* انظر : يوم الجمعة

* تأدبه مع والد زوجته - ٢٦١ : ٢

* حقه على المرأة - ٢٢٦ : ١٠

* تصدق المرأة من بيته - ٢٣٦ : ٩

* المستحاضة يغشاها زوجها - ١٣٠ : ٣

(الزوجان)

* استحباب إيقاظ كل منهما الآخر للصلاة

آخر الليل - ١٤٨ : ٧

(الزوجات)

* الحكمة في كثرة زوجات النبي ﷺ -

٢ : ٢٨١

* صفة حجرهن - ٣ : ٣٢٠

* هل زوجات النبي ﷺ وذريته من آل بيته ؟ -

٦ : ٩٢

(الزور)

* معنى حديث من لم بدع قول الزور - ١٠ : ٨٨

(الزوراء) - ٦ : ٢٤٤ و ٧ : ٨٩

(زياد بن أبي سفيان)

٩ : ٢٤٦

(الزيادة)

* المذاهب فيمن زاد في صلاته ركعة أو

أكثر ساهيا - ٦ : ١٤٥

(زيارة القبور)

* زيارة القبور - ٩ : ٩٣

* أدلة الجواز والمنع والجمع بينهما - ٩ : ١٠٣

(زيد بن حارثة)

* قتله ومن معه في غزوة مؤتة - ٨ : ٢٦٣

(حرف السين)

(سالم أبي النضر)

* حديثه في مشروعية انتظار الإمام كثرة

الجماعة - ٤ : ٢٣٠

(سالم مولى أبي حذيفة) - ٤ : ٣٠٥

(السائل) - انظر : السؤال

* رد دعوى حديث للسائل حق ولو جاء على

فرس - ٩ : ٣١٤

* عطية من سأل بالله - ٩ : ٣٢٢

* حق السائل - ٩ : ٣٠٨

(السائمة)

* زكاتها - ٩ : ١٣٩

(السارية)

* أين يجعلها المصلي إذا صلى اليها ؟ - ٥ : ٨٤

(الساعة الزمنية)

* ساعة الإجابة في يوم الجمعة - ٦ : ١٩٠ و ١٨٨

(الساعي)

* تحذيره من ظلم المالك بأخذ زائد على

الواجب - ٩ : ١٨٦

* ينبغي لأرباب الأموال تحسين الظن بالساعة -

٩ : ١٨٩

(السب)

* التنفير منه - ٤ : ٧

(سبحان ربّي الأعلى) انظر : التسبيح

* استحبابه عند قراءة سورة الأعلى - ٥ : ٣٣١

(سبحانك) - انظر : الاستفتاح

(السبعة)

* حكم اتخاذها - ٨ : ١٦٤

(السبعة) = (العدد)

* القرآن أنزل على سبعة أحرف - ٨ : ١٣٦

* السبعة الأحرف التي نزل بها - ٨ : ١٣٨

(السبق) - انظر : المسبوق

(السنائر)

* النهى عن التفاخر بسنائر الجدران -
٨: ١٥١

(السَّتر والاستتار) - انظر: الميت

(السترة للصلاة)

* سترة المصلي - ٧٦: ٥
* الخلاف في مقدارها - ٧٧: ٥
* مشروعية اتخاذها حضرا وسفرا - ٧٨: ٥
* جعل الخط سترة إذا لم يجد عصا - ٧٩: ٥
* جعلها جوارا أو آدميا أو غيره - ٨٣: ٥
* جعلها يمينا أو شمالا: كراهية جعلها تلقاء وجهه - ٨٤: ٥

* الدنو منها - ٨٦: ٥
* حكم من صلى إلى غيرها وقد مر بين يديه نحو المرأة والكلب - ٩٧: ٥
* اتخاذها عند أمن المرور - ١١٤: ٥
* سترة الإمام سترة من خلفه - ١٠٢: ٥

(الستة) = (العدد)

* صيامها من شوال - ١٩٠: ١٠

—**—

(السجع) - انظر: الشعر

(السجود) - انظر: القيام، القرآن

* تفریع أبوابه - ٣١٣: ٥ و ١٩: ٨
* صفته - ٣٤٧: ٥

* أعضاؤه - ٣٤٠: ٥

* ما يقال فيه - ٣١٤: ٥

* مقداره - ٣٢٣ و ٣٣٥: ٥

* الدعاء فيه - ٣٢٢: ٥

* السجود على الأنف والجهة - ٣٤٥: ٥

* السجود على غير الأرض - ٤٩: ٥

* السجود على الثوب - ٤٩: ٥

* من يدرك الإمام فيه كيف يصنع؟ -

٣٣٨: ٥

* الدعاء فيه - ٣٢٥: ٥

* السجود على الأعضاء السبعة - ٣٤١: ٥

* دليل من قال إن تسبيحاته عشر - ٣٣٧: ٥

* تطويله - انظر: الكسوف

* مشروعية الاعتدال فيه والنهي عن اقتراش

الذراعين فيه على الأرض والحكمة في ذلك -

٣٤٨: ٥

* السجود على الأنف - ٧: ٦

* السجود عند الآيات - ٤٦: ٧

* استحباب إطالته في قيام الليل - ٢٦٥: ٧

* السجود لموت عظيم من أهل الفضل -

٤٧: ٧

* من لم يره في المفصل - ٢٣: ٨

* السجود في إذا السماء انشقت وقرأ - ٢٧: ٨

* السجود في ص - ٣٠: ٨

* من رآه في النجم - ٢٤ و ٢٥: ٨

* السجود والركوع والاعتدال منهما من فرائض

الصلاة والرد على من خالف ذلك - ٣٠١: ٥

(سجود:)

(١) - (سجود التلاوة)

* سجود التلاوة - ٣٥: ٨

* اشتراط الطهارة فيه - ٣٦: ٨

* ما يقال فيه - ٣٧ : ٨

* سجود التلاوة في أوقات النهي - ٣٩ : ٨

* قضاؤها وقيام ركوع الصلاة وسجودها

مقامه - ٤٠ : ٨

* من سجد للتلاوة في الصلاة ينبغي له أن يقرأ

شيئا من القرآن قائما قبل أن يركع - ٤٠ : ٨

(٢) - (سجود السامع)

* سجود سامع آية السجدة إذا لم يسجد القارئ -

٣٥ : ٨

* سجود السامع لسجود القارئ هل يشترط

لذلك قصد السامع ؟ - ٣٤ : ٨

(٣) - (سجود السهو)

* لا يكون على المسبوق ببعض الصلاة -

١١٤ : ٢

* من قال به على من أدرك الفرد من الصلاة

والرد عليه - ١١٥ : ٢

* مذاهب العلماء في محله - ١٣٢ : ٦

* حكمة تأخيرها لآخر الصلاة - ١٣٤ : ٦

* تكبيرة الإحرام له - ١٣٧ : ٦

* حكمه - ١٤٧ : ٦

* حكم متابعة المأموم لإمامه فيه - ١٦٢ : ٦

* من قال هو بعد التسليم - ١٦٠ : ٦

* هل يتكرر بتكرر السهو ؟ - ١٧٠ : ٦

* صفة السلام منه وفي التشهد له وفيما يسجد

له المصلي من السهو - ١٧١ : ٦

(٤) - (سجود المصلي)

* جواز سجوده على ثوبه المتصل به وبالارض

لاتقاء حرها - ٣١٠ : ٣

(السجدة)

* سجدة التلاوة - ما يقول فيها - ٣٧ : ٨

* من يقرأها بعد الصبح - ٣٨ : ٨

* السجدة يسميها الركب ومن هو في غير

صلاة - ٣٢ : ٨

* السجدة الواحدة - جواز التقرب بها إلى

الله تعالى - ٢٦٦ : ٨

(السجدتان)

* سجدتا السهو فيها تشهد وتسليم - ١٧٠ : ٦

* السهو في السجدتين - ١٢٦ : ٦

(السجدات)

* سجدات القرآن - كم هي ؟ - ١٩ و ٢٠ : ٨

* دليل من قال إن في سورة الحج سجدتين -

٢٢ : ٨

—**—

(السحر)

* الرد على منكر سحر النبي ﷺ - ١١٨ : ٨

* لامعارضة بين حديث السحر وآية وقال

الظالمون إن تدعون إلا رجلا مسحورا -

١١٩ : ٨

* تعريفه - المذاهب في أنه حقيقة أو خيال ؟

وحكم العمل به - ١٢٠ : ٨

* جزاء الساحر - حكم تعليمه وتعليمه - ١٢١ : ٨

(السحور)

* وقته - ٦٧ : ١٠

* الترغيب فيه - حكمه - ٦٦ : ١٠

* من سماه الغداء - ٦٥ : ١٠

* توكيده - ٦٤ : ١٠

—**—

﴿ السدل في الصلاة ﴾ - ٥ : ٢٢

﴿ السُّرُور ﴾

* السُّرُور - ٤٦ و ٤٨ : ١٠

﴿ السُّرَّاجُ وَالسُّرُجُ ﴾

* السُّرُجُ فِي الْمَسَاجِدِ - ٦٤ : ٤

﴿ سَرَفٌ ﴾ = (موضع) - ٧٣ : ٧

﴿ السَّرِيَّةُ ﴾

* حَدِيثُ سَرِيَّةِ خُبَيْبِ بْنِ عَدَى وَقَتْلُهُ - ٢٤٧ : ٨

﴿ السَّاعَةُ ﴾ انظر : الساعى

﴿ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ﴾

* بَطْلَانُ مَا اقْتَرَاهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ عَلَيْهِ وَيَبَيَّنُ أَنَّهُ

مَجَابُ الدَّعْوَةِ - ٢٢٦ : ٥

﴿ سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ ﴾

* حَرَصَهُ عَلَى بَرِّ أُمِّهِ حَتَّى بَعْدَ مَوْتِهَا - ٢٣١ : ٩

﴿ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ﴾ - ٢٣١ : ٨

﴿ السَّعْيُ ﴾ - انظر : الحج

* السَّعْيُ إِلَى الصَّلَاةِ - ٢٧١ : ٤

* شَرَطَ صِحَّتَهُ فِي الْحَجِّ - ٢٩١ : ١٠

* آيَةٌ « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » -

٢٦٠ : ٨

﴿ السَّقَرُ ﴾

* انظر : المرأة . الصلاة . القصر . الجمع

* مَشْرُوعِيَّتُهُ لِتَعَلُّمِ الْعِلْمِ - ١٠٩ : ٤

* التَّطَوُّعُ فِيهِ - ٧٩ : ٧

* قَصْرُ الْقِرَاءَةِ فِيهِ - ٧٨ : ٧

* صَلَاتُهُ - ٤٧ : ٧

* الْإِذَانُ فِيهِ - ٥٦ : ٧

* تَأْدِيَةُ الرُّوَاتِبِ فِيهِ - ٨٠ : ٧

* تَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا فِيهِ - ٩٥ : ٧

* الصَّوْمُ فِيهِ - ١٤٦ و ١٥٥ : ١٠

* مِنْ اخْتَارَ الْفِطْرَ فِيهِ - ١٥١ : ١٠

* الْمَذَاهِبُ فِي مَسَافَتِهِ الَّتِي يَبَاحُ فِيهَا الْفِطْرُ

لِلْمَسَافِرِ - ١٦١ : ١٠

﴿ السَّفِينَةُ ﴾ - ١٥٨ : ١٠

﴿ السَّقَايَةُ ﴾ انظر : الحج

﴿ سَقَى الْمَاءَ ﴾

* فَضْلُهُ - ٣٣٠ : ٩

﴿ السَّقَطُ ﴾

* الْمَذَاهِبُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ - ١٢ : ٩

﴿ السَّكَنَةُ وَالسَّكَنَاتُ ﴾ - انظر الأذان

* السَّكَنَةُ عِنْدَ الْإِسْتِفْتَاحِ - ١٩٠ : ٥

* السَّكَنَاتُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَبَعْدَهَا -

١٩٢ : ٥

﴿ السَّكِينُ ﴾ انظر : اللحم

﴿ السَّلَامُ ﴾

* انظر : التسليم . المأموم

* السَّلَامُ - رَدُّهُ - ٣٢٣ : ٩

* د - أَيْرِدُ عِنْدَ الْبُولِ ؟ - ٦٤ : ١

* السَّلَامُ - ١٠٩ : ٦

* فَرْضِيَّتُهُ - ٤ : ٥

* جَوَازُ رَدِّهِ بِالْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ - ٢٣ : ٦

* رده من المصلي بالإشارة إذا سلم عليه - ٦: ٢٤

* ما يقول الرجل إذا سلم - ٨: ١٧٠

* حذفه، أى عدم تطويله - ٦: ١٢٢

* رده في الصلاة - ٦: ٢٠

* السلام من صلاة الخوف والاختلاف فيه ٧: ١٣٦

—**—
(السلطان) - ٩: ٢٧٤

(السلف والخلف)

* مذمهم في حديث الجارية - ٦: ٣١

* رغبهم في التصديق بأحد ما لهم - ٩: ١٧٨

* اهتمامهم بإخراج زكاة الفطر من أجود

ما عندهم - ٩: ٢٢٩

(سلمان البياضي) = (الرجل المبهمة في الحديث)

١٠: ١٢٠

(سليمة بن هشام) - ٤: ٨٠

—**—
(السموات والأرض)

* مبدأ خلقهما وما فيهما - ٦: ٣٣١

* السماء. النظر إليها حال الصلاة والتحذير منه -

٦: ٨

—**—
(سمرة بن جندب) - ٥: ١٩٠

* الخلاف في سماع الحسن البصري منه -

٣: ٢٢٢

—**—
(السنة والسنن)

* "سنن المؤكدة" - ٧: ١٣٤

* تفريع أبواب السنة وركعاتها - ٧: ١٣٣

* زجروا ثايب بن بقدوم رأيه عليها - ٤: ٢٦٦

* السنة التحذير من تركها - ٨: ٤٥

* الترغيب فيها - ٨: ٣٣٨

* بيان أن فيها تفصيل ما أجمل في القرآن -

٩: ١٣١

—**—
(سهل بن سعد)

* حديثه في أفضلية الصلاة أول وقتها - ٦: ٤٧

* حديثه في جواز ارتفاع الإمام في الصلاة

على المأمومين للتعليم - ٦: ٢٣٦

(السهو)

* السهو في السجدة: أى في الركعتين -

٦: ١٢٦

* سجدهاتهما تشهد وتسليم - ٦: ١٧٠

* السهو في النفل والفرص - ٦: ١٧١

(سهيل بن البيضاء) - ٩: ٢٢

—**—
(السؤال والمسئلة)

* التنفير منه عند عدم الحاجة - ٩: ٢٥١

* أحكامه والآخذون الصدقة - ٩: ٢٦٦

* ما تجوز فيه المسألة - ٩: ٢٧٤

* حكم سؤال السلطان من خاصة ماله وإعطائه

بلا سؤال - ٩: ٢٧٥

* جوازه لتسديد الدين ودفع الحاجة -

٩: ٢٧٦

* بيان من يحل لهم - ٩: ٢٧٨

* الترغيب في تركه سؤال الناس - ٩: ٢٨١

* جوازه للحاجة - ٩: ٢٨٢

- * الترغيب في سؤال الله تعالى - ٢٨٣ : ٩
- * التنفير من سؤال الناس - ٢٨٤ : ٩
- * جواز سؤال الصالحين عند الضرورة -

٢٨٤ : ٩

- * قبول المدطى بلا سؤال - ٢٨٦ : ٩
- * السؤال والإعطاء - حكمه ٣٢١ : ٩
- * عطية من سأل بالله عز وجل - ٣٢٢ : ٩
- * السؤال عن ظهر غنى - ١٧١ : ٤
- * سؤال القبر - انظر : القبر

﴿السور﴾

- * سور الكلب - حكم الوضوء به - ٢٥١ : ١
- * د الهرة - المذاهب فيه - ٢٦٤ و ٢٦٥ : ١
- * د الهرة - الروايات بعدم طهارته - ٢٦٧ : ١
- * السور - انظر : أيضا المرأة

﴿السواري﴾ انظر : الصفوف

﴿السواك﴾

- * فوائده - ١٦٧ : ١
- * أقوال العلماء فيه - ١٧٠ : ١
- * كيف يستاك به - ١٧٧ : ١
- * د يمسك السواك ؟ - ١٧٩ : ١
- * السواك من الفطرة - ١٨٢ : ١
- * التسوك بسواك الغير - ١٨٠ : ١
- * غسله - ١٨٢ : ١
- * السواك لمن قام بالليل - ١٩٨ : ١
- * حكمة بدنه ﷺ بالسواك عند دخول البيت - ٢٠٧ : ١
- * السواك للأصائم والمذاهب فيه ورد القول

بالكراهة له بعد الزوال - ٩٠ و ٩١ : ١٠

—**—

* (سودة بنت زمعة أم المؤمنين) - ٧٦ : ٣

—**—

﴿السورة والسور﴾

- * الخلاف في الاختصار على بعض السورة في الصلاة - ٤٠ : ٥
- * السورة التي فيها آية سجدة - قراءتها في الصلاة وأقوال العلماء في ذلك - ٢٩ : ٨
- * حكم قراءتها بعد الفاتحة في صلاة الجنازة - ٣٩ : ٩

- * إعادتها في ركعتين. الخلاف في ذلك - ٢٣٩ و ٢٤٠ : ٥
- * جمع السورتين في ركعة واحدة - ١٩٧ : ٧
- * الرد على من كره أن يقال سورة البقرة وآل عمران - ٣٢٠ : ٥

* قراءتهما في صلاة الكسوف - ٣٧ : ٧

* ماورد في فضل البقرة - ١٥ : ٨

- * سورة آل عمران - قراءة آخرها (إن في خلق السموات ...) عقب القيام من النوم وحكمته - ٢٨٤ و ٢٨٥ : ٧

- * سورة الأعراف - جواز قراءتها في المغرب - ٢٣٥ : ٥

- * سورة الحج - دليل من قال إن فيها سجدتين - ٢٢ : ٨

* سورة يس - حكمة قراءتها عند المحتضر -

بعض ماورد في فضلها - ٢٥٨ : ٨

* سورة ق - استحباب قراءتها في خطبة الجمعة -

٢٦٥ : ٦

(السيادة)

- * الإتيان بها في الصلاة على النبي ﷺ -
٩ : ٩٦

(السيد)

- * منعه من النظر إلى ما بين سرة أمته وركبتها
إذا زوجها لعبده أو أجيره - ١٢٣ : ٤

(السيوطي)

- * كلامه في ذم محاريب المساجد وأنها من
علامات القيامة - ٩٦ : ٤

(حرف الشين)

(الشارب)

- * كيفية قصه وحكمه - ١٨٥ : ١

(الشام)

- ٣٠٢ و ٤٧ : ١ و ٤٦ : ٨ و ٢٢٩ : ٩ و ٥٠ : ١٠

—**—

- * (شبابه) = (بطن) - ٢٠٧ : ٩

—**—

(الشح)

- * تعريفه - ١٦ : ١٠

—**—

(الشراء)

- * شراء المتصدق صدقته - ٢٦٩ : ٩

(الشرب)

- * النهي عنه في نفس واحد - ١٢١ : ١

(الشرع والشرعية)

- * من رأى شيئاً مخالفاً له أن يقف على حقيقة
من فعله ولو عظيماً - ٢٤٧ : ٢

- * سورة النجم - أقوال العلماء في سجودها -

٨ : ٢٤

- * سورة النجم - من رأى السجود فيها - ٨ : ٢٥

- * الجمعة - حكمة قراءتها في الجمعة -

٦ : ٢٩٣

- * سورة المنافقين - حكمة قراءتها في الجمعة -

٦ : ٢٩٣

- * سورة القيامة - ما يقال عند آخرها (أليس

ذلك بقادر...) - ٣٣٥ : ٥

- * سورة والمرسلات - ما يقال عند آخرها (فبأي

حديث...) - ٣٣٥ : ٥

- * سورة إذا السماء انشقت - السجود فيها -

٨ : ٢٧

- * سورة الأعلى - استجاب قول سبحانه ربني

الأعلى عند قراءتها - ٣٣١ : ٥

- * سورة والتين - ما يقال عند آخرها (أليس

الله بأحكم الحاكمين) - ٣٣٥ : ٥

- * سورة اقرأ - السجود فيها - ٨ : ٢٧

- * والعاديات - مشروعية صلاة المغرب

بنحوها - ٢٣٧ : ٥

- * سورة الكوثر - سبب نزولها - ٢٠١ : ٥

- * الصمد - بيان أنها تعدل ثلث القرآن -

٨ : ١١٣

- * سورة الصمد - بعض ماورد في فضلها -

٨ : ١١٤

(السوق)

- * جواز أداء المكتوبة فيه - ٢٥٤ : ٤

—**—

* الشريعة - الخلاف في أن الكفار مخاطبون بفروعها - ١٨٥ : ٩

(الشرك)

* الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك - ٤٩ : ٩

(الشركة)

* معنى الشركة في النار والماء - ٣١٩ : ٩

* الشركة في الكلاء - ٣١٨ : ٩

—**—

(شعبان) = (الشهر)

* استحباب صيام أكثره - ٣٠٥ : ٧

* الخلاف في لزوم إكائه إذا لم ير الهلال ليلة

الثلاثين لمانع - ٣٤ : ١٠

* المذاهب في صوم يوم الثلاثين منه إذا لم

ير الهلال - ٣٧ : ١٠

* الخلاف في حكم صيام آخره - ٤٣ : ١٠

* الجمع بين حديث وهل صمت من سر شعبان ؟

وأحاديث النهي - ٤٦ : ١٠

* الاعتذار من معاوية في صومه آخر شعبان

مع النهي عنه - ٤٨ : ١٠

* من يصله برضان - ٥٤ : ١٠

* الجمع بين ما ورد في صيامه - ٥٥ : ١٠

* كراهية وصله برضان - ٥٦ : ١٠

* الجمع بين النهي عن الصوم في النصف الثاني

منه والنهي عن تقديم رمضان بالصوم - ٥٧ : ١٠

* شعبان - صومه - ١٨٨ : ١٠

(الشعر)

* شعر الإنسان والميتة .. أقوال العلماء فيها

- ١٧٢ : ١

* استحباب عدم كفه في الصلاة - ٢٥٣ : ٢

* مشروعية حلقه لمن أسلم - ٢٢٤ : ٣

* تخليله في الغسل - ٩ : ٣

* مشروعية المبالغة في غسله - ٢٠ : ٣

* نقضه عند الغسل - ٢٦ : ٣

* شعر المرأة - هل تنقضه عند الغسل - ٢٥٩ : ٣

* د - د - جواز عدم نقضه في الغسل إذا

وصل الماء أصول شعرها - ٢٣٠ : ٣

* الصلاة والشعر معتموص - ٣٥ و ٣٦ : ٥

* النهي عن كف الشعر في الصلاة - ٣٤١ : ٥

(شعر النساء) = (غطاء النوم)

* ٢٣٧ : ٣ و ٣٤ : ٥

(الشعر)

* إنشاد النبي صلى الله عليه وسلم الشعر - ٥٩ : ٤

—**—

(الشفاء)

* لم يجعله الله في محرم - ٢٠٦ : ٢

(الشفاعة)

* شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأبويه - ٩٧ : ٩

(الشفق)

* الشفق الذي يعيوبته يدخل وقت صلاة

العشاء - ٢٨٤ : ٣

—**—

(الشك)

* الشك في الحدث - ١٧٥ : ٢

* الشك في طهارة المائعات وغيرها - ١٧٨ : ٢

* الشك في الصلاة والمراد بتحري الصواب

١٤٧ : ٦

* الشك في الثنتين والثلاث . من قال يلقي

* الشك - ١٥٠ : ٦

* المذاهب فيمن شك في الصلاة وفيمن كان

الشك عادة له - ١٥١ : ٦

* دليل من قال من شك في صلاته ثم زال

شكه يسجد للسجود قبل السلام - ١٥٥ : ٦

* المذاهب فيمن شك أزداد أم نقص في صلاته؟

- ١٥٩ : ٦

* من قال سجوده بعد التسليم - ١٦٠ : ٦

* شك المسافر في الوقت - ٥٨ : ٧

* كراهية صوم يوم الشك - ٥٢ : ١٠

(الشمس)

* الدف عند طلوعها وغروبها - ٢٥ : ٩

* المذاهب في الصلاة وقت طلوعها واستوائها

وغروبها - ١٧٥ : ٧

* الفطر قبل غروبها - ٨٢ : ١٠

(الشهادة والشهيد)

* سبب الشهادة الآخروية - ٢٤٥ : ٨

* الأمور التي تكون بها الشهادة - ٢٤٥ : ٨

* شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان - ٦٢ : ١٠

* شهادة رجلين على رؤية هلال شوال - ٥٩ : ١٠

* شهادة الأحياء الأموات وقولهم بعد الصلاة

على الميت ما تشهدون فيه بدعة - ٩٢ : ٩

* الشهيد - يغسل - ٢٨٨ : ٨

* شهيد المعركة لا يغسل ولا يصل عليه ، المذاهب

في ذلك - ٢٩٠ : ٨

* الراجح عدم الصلاة عليه - ٢٩٣ : ٨

* لم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على أحد من

الشهداء غير حمزة - ٢٩٧ : ٨

(الشهر والشهور)

* الترغيب في صيام ثلاثة أيام من كل شهر

- ٧١ : ٨ و ٢١٠ : ١٠

* الشهر يكون تسعا وعشرين - ٣١ : ١٠

* الشهر إذا أغمى - ٤٢ : ١٠

* شهر رمضان وما يتعلق به - انظر : رمضان

* من أصبح فيه جنبا - ١١٦ و ١١٨ : ١٠

(شوال)

* صيام ستة أيام منه - ١٩٠ : ١٠

* ما ثبت به هلال شوال ورمضان وغيرهما

٦٠ و ٦٤ : ١٠

(الشیطان)

* الحكمة في هروبه عند سماع الأذان - ١٧٦ : ٤

* البعد عن الأمكنة التي يظن أنها مأوى

الشياطين - ٢٧ : ٤

* تساطه على من فارق الجماعة - ٢٣١ : ٤

* عقده على قافية ابن آدم - ٢٢٧ : ٧

(حرف الصاد)

(ص) = (سورة)

* السجود فيها - ٣٠ : ٨

(الصاع) = (مكيال)

* مقداره وأقوال العلماء في ذلك - ٣٠٤ و

٣٠٥ : ٩ و ٢٢٣ : ٩

(الصحابة)

* أكانوا عليه من المسارعة إلى الخير -

٩: ٣٢٦

أخو (صداء) = (زياد بن الحرث) - ١٦٩: ٤

(الصدقة)

* الصدقة في صلاة الكسوف - ٤٠: ٧

* الجمع بين حديثي: أفضل الصدقة ... ودخير

الصدقة ... - ٩٥: ٨

* انتفاع الميت بها - ٢٥٩: ٨

* صدقة الأموال وأين تصدق ؟ - ١٩٥: ٩

* الرجل يتناع صدقته - ١٩٦: ٩

* دعاء المصدق لأهلها - ١٩١: ٩

* من يعطى الصدقة ؟ وحد الغنى - ٢٤٨: ٩

* ما لا يجوز من الثمرة منها - ٢١٥: ٩

* الأخذ منها وأحكام السؤال - ٢٦٦: ٩

* حكم شراء المنتصدق صدقته - ٢٦٩: ٩

* إرث الصدقة - ٢٦٩: ٩

* من يجوز له أخذها وهو غني ؟ - ٢٦٧: ٩

* المراد بال النبي صلى الله عليه وسلم الذين لا تحل

لهم الصدقة - ٢٩٢: ٩

* من تصدق بها ثم ورثها - ٢٩٧: ٩

* الصدقة على بني هاشم - ٢٩١: ٩

* الصدقة الفقير يهديها إلى الغني - ٢٩٦: ٩

* الصدقة على أهل الذمة - ٣١٥: ٩

* إلتفيع من التصدق بكل المال ممن لم يبلغ

درجة الصديق في اليقين - ٣٢٥: ٩

* الحث عليها في المسجد وما كان عليه الصحابة

* قول الإمام أحمد فيه - ٣١٢: ١

* من روى أنه نصف صاع من قمح في صدقة

الفطر - ٢٣٥: ٩

(الصبح) = (صلاة)

* الصبح - وقته - ٣٤٨: ٣

* ما يقرأ في صبح يوم الجمعة - ٢٢٤: ٦

* الترغيب في الجلوس في مكان صلاتها إلى

ارتفاع الشمس - ١٩١: ٧

* من يقرأ السجدة بعده - ٣٨: ٨

(الصبر)

* الصبر عند الصدمة أو المصيبة - ٢٧٣: ٨

* والتعفف - فضلهما - ٢٨٢: ٩

(الصبي والصبيان)

* بوله يصيب الثوب - ٢٤٦: ٣

* منعه من دخول المسجد - ٨٩: ٤

* أمر وليه بالصلاة لسبع وضربه عليه العشر -

١٢٦: ٤

* الصبي يبلغ أثناء الوقت وقد صلى هل يعيدها ؟ -

١٢٤: ٤

* انعقاد صلاة الجماعة به - ٣٤٠: ٤

* الصبي - يحج - ٢٧٦: ١٠

* حجه صحيح لكنه لا يكفي عن حجة

الإسلام بعد بلوغه - ٢٧٧: ١٠

* المذاهب فيما يترتب على ارتكابه محظورا في

حجه - ٢٧٨: ١٠

* مقام الصبيان من الصف - ٦٨٦: ٥

* مذاهب الأئمة في حملهم في الصلاة - ١٦: ٦

- من المسارعة إلى الخير - ٣٢٦ : ٩
- * الترغيب فيها بعد الكفاية - ٨ : ١٠
- * ما تأملك به الصدقة - ٤ : ١٠
- * صدقة التطوع - الحث عليها والتعطف على المساكين - ٣٠٥ : ٩
- * صدقة التطوع - جواز أخذ الغنى منها - ٤ : ١٠
- * صدقة الرقيق - ١٩٧ : ٩
- * صدقة الزرع - ١٩٨ : ٩
- * د الفطر - كم يؤدى فيها ؟ - ٢٢٢ : ٩
- * روايات فيها لحديث ابن عمر - ٢٢٦ : ٩
- * من روى فيها نصف صاع من قمح - ٢٣٥ : ٩
- * الخلاف في قدر الواجب لإخراجه من القمح فيها - ٢٣٣ : ٩
- المذاهب في أجزاء الأقط والدقيق والسويق فيها - ٢٣٤ : ٩
- * الخلاف في جواز دفع القيمة - ٢٣٥ : ٩
- * المذاهب فيمن تلزمه صدقة الفطر - ٢٣٦ : ٩
- * صدقة المرأة من بيت زوجها - ٣٣٦ و ٣٣٧ : ٩
- * د المفصل - ١٧٩ : ٧
- **---
- (صرمة بن قيس) ١٥٧ : ٤ و ٢٣ : ١٠
- (الضرورة) = (الرجل الذي لم يحج ولم يتزوج)
- * لا ضرورة في الإسلام - ٢٦٨ : ١٠
- **---
- (الصفوف)
- * الصف الأول - المبادرة إليه - ٢٢٧ : ٤
- * كراهية التأخر عنه - ٦٩ : ٥
- * الترغيب في المبادرة إليه - ٧٠ : ٥
- * الترغيب في الصلاة في ميمنة الصف - ٦٦ : ٥
- * مقام الإمام من الصف - ٧٢ : ٥
- * الصلاة خلف الصف - ٧٢ : ٥
- * حكم صلاته - ٧٣ : ٥
- * مقام الصبيان فيه - ٦٦ و ٦٨ : ٥
- * الركوع دون الصف - ٧٤ : ٥
- * من يستحب له أن يلي الإمام فيه وكراهية التأخر عنه - ٦٣ : ٥
- * قيام صف مع الإمام وصف وجاه العدو في صلاة الخوف - ١٠٤ : ٧
- * صف النساء - تأخيرهن عن الرجال - ٣٣٧ : ٤
- * صف النساء - وكراهية التأخر عن الصف الأول - ٦٩ : ٥
- * الصفوف وتسويتها - ٥٠ : ٥
- * الترهيب من اعوجاجها وحكم تسويتها - ٥٢ : ٥
- * الصفوف بين السواري - ٦١ : ٥
- * الصفوف على الجنازة - ٣٢٨ : ٨
- * اصطفاة الرجال مع المرأة ، أيبطل صلاتهم ؟ - ٣٣٨ : ٤
- (الصفرة والكدرة) - انظر : المرأة
- (صفوان بن المعطل) ٢٢٤ : ١٠
- (صفية بنت حيي) ٢٤٣ : ١٠
- (صفية مولاة ابن عمر) ٢٦٤ : ١٠
- **---
- (الصلاة)
- * توقف صحتها على الطهارة - ٢٠٨ : ١
- * الصلاة بلا طهارة - حكمها - ٢٠٩ : ١
- * ما تفتتح به الصلاة - ٢١٧ : ١
- * حكمة افتتاحها بالتكبير - ٢١٨ : ١
- * الصلاة مع مدافعة الأخبثين - ٢٩٢ : ١
- * د بحضرة الطعام وما يشغل القلب - ٢٩٦ : ١

- * حكمة كراميتها بحضرة الطعام وما يشغل القلب - ٢٩٧ : ١
- * حكم صلاة الحاقن - ٢٩٠ : ١
- * الصلاة في مواطن الإبل - النهى عنه - ٢٠٤ : ٢
- و ١١٨ : ٤
- * الصلاة في مرائب الغنم - ٢٠٥ : ٢
- * الصلاة - الحدث فيها - ٢٥٥ : ٢ و ١٢٣ : ٦
- * الحائض لا تقضيها - ٤١ : ٣ انظر أيضا الحائض
- * من روى بتركها أيام الحيضة - ٨٧ : ٣
- وانظر أيضا الحيض والحائض
- * تدعها الحائض إذا أقبلت الحيضة - ٨٠ : ٣
- * من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة - ٩٨ : ٣
- * الصلاة في الثوب الذي يصيب فيه أهله - ٢٣٦ : ٣
- * الصلاة في شعر النساء - ٢٣٧ : ٣ و ٣٤ : ٥
- * الصلاة تجنبها فيما تظن نجاسته - ٢٣٨ : ٣
- * جوازها في ثياب النساء - ٢٣٩ : ٣
- * إعادتها من النجاسة تكرر في الثوب - ٢٦٩ : ٣
- * الإجماع على قتيل منكراها وأقوال العلماء
- فيمن تركها كسلا - ٢٧٤ : ٣
- * ابتداء فرضيتها وحكمة مشروعيها - ٢٧٥ : ٣
- * وقت صلاة النبي ﷺ وكيف كان يصلها - ٣٠٤ : ٣
- * استحباب أدائها أول وقتها إلا الظهر لشدة الحر والعشاء لا تظار الجماعة - ٣٠٦ : ٣
- * الصلاة الوسطى - ٣٢٢ و ٣٢٣ : ٣
- * دليل من قال إنها الظهر - ٣٢٩ : ٣
- * الصلاة - المحافظه على وقتها - ٢ : ٤
- * الترغيب في إيقاعها أول وقتها - ٤ : ٤
- * إذا أخرها الإمام عن الوقت ، إذا يصنع المأموم ١٣٩ : ٤
- * جوازها خلف الأمير الفاسق - ١٩ : ٤
- * الصلاة - من نام عنها أو نسيها يصلها مرتين أم لا ٢٠٤ و ٣٠ : ٤
- * تأخيرها بسبب النوم لالتم فيه - ٣١ : ٤
- * عدم جواز صلاة أحد عن أحد وبطلان ما يفعله كثير من الناس من إسقاط الصلاة عن الميت - ٣٨ : ٤
- * الصلاة المفضية كالمؤداة في السر والجهر - ٤٢ : ٤
- * الصلاة - جوازها على الحصر - ٣٤٣ : ٤
- و ٤٦ : ٥
- * الصلاة - جوازها في غير المساجد - ٦٠ : ٤
- * الصلاة عند دخول المسجد - ٧٧ : ٤
- * الصلاة - المواضع التي لا تجوز فيها - ١١١ و ١١٦ : ٤
- * الصلاة - التنفير من الصلاة في أرض بابل - ١١٣ : ٤
- * الصلاة في المقابر - ١١٤ : ٤
- * الصلاة في الحمام - ١١٦ : ٤
- * متى يؤمر الغلام بالصلاة ؟ - ١١٩ : ٤
- * تغييرات الصلاة والصيام في ابتداء الأمر - ١٥٢ : ٤
- * الصلاة تقام ولم يأت الإمام ينتظرونه قعودا - ٢٢٢ : ٤
- * جواز تأخيرها عن أول وقتها - ٢٣٠ : ٤
- * فضل المشي إليها - ٢٤٧ : ٤
- * جواز أدائها في البيت والسوق - ٢٥٤ : ٤
- * فضيلتها في الصلاة وحكمة ذلك - ٢٥٦ : ٤

* ما جاء في المشى إليها في الظلم - ٢٥٧: ٤

* ما جاء في الهدى في المشى إليها - ٢٥٨: ٤

* من خرج يريدها فسبق بها - ٢٦٢: ٤

* السعى إليها - ٢٧١: ٤ و ٢٧٢: ٤

* إعادتها لمن صلى في المنزل ثم أدرك الجماعة -

٢٨٤ و ٢٨٦: ٤

* جواز المكتوبة خارج المسجد - ٢٨٨: ٤

* إعادتها جماعة أخرى - ٢٩١: ٤

* التحذير من إخراجها عن وقتها - ٣١٥: ٤

* إعادتها بقوم إماما وقد صلاها - ٣٢٣: ٤

* كيف يقوم الثلاثة في الصلاة - ٣٤١: ٤

* استحبابها في مكان دعوة الولية - ٣٤٣: ٤

* الصلاة - افتتاحها - ١٣١: ٥

* ما يستفتح فيها من الدعاء - ١٦٧: ٥

* تخفيف الآخرين منها - ٢٢٥: ٥

* وجوب إعادتها على من أخل بشيء من

واجباتها - ٣٠٣: ٥

* النهى عن نقرها وعن التشبها فيها بالحيوانات

العجم - ٣٠٧: ٥

* دليل عظم شأنها - ٣١٢: ٥

* صلاة العاقص شعره - ٣٥: ٥

* تحريمها وتحليلها - ٥: ٥

* حديث كل صلاة لا يتمها صاحبها -

٣٠٩: ٥

* مشروعية التعوذ فيها من عذاب القبر وفتنة

الدجال ومن الدين - ٣٢٨: ٥

* كراهية الوسوسة وحديث النفس فيها -

٣٥٤: ٥

* الترغيب في الإخلاص فيها - ٣٥٤: ٥

* تخفيفها في الأمر بحث - ٢٠٩ و ٢١٢: ٥

* وضع اليمنى على اليسرى فيها - ١٥٨ و ١٥٩: ٥

* الأسبال فيها - ٢٢: ٥

* الصلاة إلى المتحدثين والنيام - ٨٥ و ٨٦: ٥

* السدل فيها - ٣٢ و ٣٣: ٥

* الصلاة في ثوب بعضه على الغير - ١٨: ٥

* الصلاة مع عقد الثوب في القفا - ١٧: ٥

* ما يقطعها - ٩٦: ٥

* من قال لا يقطعها شيء - ١١٥: ٥

* الصلاة بين السوارى - ٦٢: ٥

* من قال لا يقطعها السكب - ١١٤: ٥

* الصلاة إلى الراحلة - ٨٣: ٥

* صلاة الرجل خلف الصف - ٧٢: ٥

* الصلاة على الخثرة - ٤٦: ٥

* الصلاة في الثوب الواحد - حكمة النهى

عنه - ١٤: ٥

* الصلاة في الثياب التي تحدد العورة - ٢٦: ٥

* مع جعل طرفي الثوب على العاتقين -

١٥: ٥

* ما جاء في نقصانها - ٢١٠: ٥

* الحشوع فيها - ٢١١: ٥

* من ترك القراءة فيها - ٢٤٢: ٥

* الصلاة إلى السارية أو نحوها - أين يجعلها

منه - ٨٤: ٥

* الدعاء فيها - ٣٢٨: ٥

* قراءة ما تيسر بعد الفاتحة - ٢٤٢: ٥

* الخلاف في الاختصار على بعض السورة فيها

- ٥ : ٤٠ -
- * من قال لا يقطعها الحمار - ١١٠ : ٥
- * البكاء فيها - ٣٥٣ : ٥
- * أبواب ما يصل فيه - ١٣ : ٥
- * جوازها في ثوب واحد - ١٣ : ٥
- * استحبابها على الفروة المدبوغة - ٤٨ : ٥
- * جواز القراءة فيها بطوال وقصار المفصل
- ٥ : ٢٣٨ -
- * من قال المرأة لا تقطعها - ١٠٥ و ١٠٧ : ٥
- * من علم بالنجاسة وهو فيها - ٤١ : ٥
- * الصلاة في النعل - ٣٧ : ٥
- * الصلاة خير من النوم - انظر: الأذان
- * الفتح على الإمام فيها - ٢ : ٦
- * النهي عن التلقين فيها - ٤ : ٦
- * الالتفات فيها - ٥ : ٦
- * النظر فيها - ٧ : ٦
- * كراهتها في الثوب المخطط - ٩ و ١١ : ٦
- * العمل فيها - ١٢ : ٦
- * رد السلام فيها - ٢٠ : ٦
- * تسميت العاطس - ٢٨ و ٢١ : ٦
- * التصفيق فيها - ٤٣ : ٦
- * الصلاة الواحدة بإمامين لغير موجب - ٤٦ : ٦
- * الصلاة - فضلها في أول وقتها - ٤٧ : ٦
- * الإشارة فيها - ٤٩ : ٦
- * مسح الحصى فيها - ٥٠ و ٥١ : ٦
- * صلاة الرجل مختصراً - ٥٢ و ٥٣ : ٦
- * صلاة الرجل معتمداً على عصا - ٥٣ : ٦
- * الصلاة - النهي عن الكلام فيها - ٥٥ : ٦
- * الصلاة بعضها من قيام وبعضها من قعود - ٥٩ : ٦
- * الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد - ٨٣ و ٨٥ : ٦
- * صفة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم - ٩٤ : ٦
- * كراهية الاعتماد على اليد فيها - ١٠٦ : ٦
- * التكبير بعد الصلاة - ١٢٠ : ٦
- * حكم من صلى خمسا - ١٤٤ : ٦
- * انصراف النساء قبل الرجال بعدد - ١٧٣ : ٦
- * كيف الانصراف منها - ١٧٤ : ٦
- * من صلى إلى غير القبلة ثم علم - ١٧٨ : ٦
- * الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال - ٢٣٩ : ٦
- * الصلاة بعد الجمعة - ٢٩٥ : ٦
- * اختلاف العلماء في الصلاة في المقصورة - ٣٠١ : ٦
- * الصلاة بعد صلاة العيد - ٣٤٠ : ٦
- * الصلاة - القصد فيها - ٣٠١ : ٧
- * * للزلازل ونحوها - ٤٦ : ٧
- * * مثنى مثنى - ٢٠٥ : ٧
- * * حكم الشروع في صلاة بعد الإقامة - ١٥٤ : ٧
- * الصلاة جامعة - أنظر: صلاة الكسوف
- * الصلاة - النعاس فيها - ٢٣٣ : ٧
- * التأوه فيها - ٤٣ : ٧
- * القصد فيها - ٣٠١ : ٧
- * إذا أقيمت فلا صلاة إلا المكتوبة - ١٥٣ : ٧
- * الصلاة عند الظلمة ونحوها - ٤٥ : ٧
- * المسافر يشك في الوقت فيها - ٥٨ : ٧
- * الصلاة - قصر قراتها في السفر - ٧٨ : ٧
- * * قبل العصر - ١٦٢ : ٧

- * الصلوات - ما يجهر ويسر فيه منها - ٢١٩ : ٥
- * الجمع بين الصلاتين - ٥٩ : ٧
- * القنوت فيها - ٧٩ : ٨
- (صلاة :)
- (صلاة الاستخارة)
- * ما يقرأ فيها - ١٩٨ : ٨
- (صلاة الاستسقاء)
- * تفريع أبوابها - ٢ : ٧
- * الجهر فيها والحكمة في تحويل الرداء - ٣ : ٧
- * كيفية الخروج لها وكيفية صلاتها - ٦ و ٧ : ٧
- **—
- (صلاة التراويح) - ٣٠٧ : ٧
- (صلاة التسديح) - ٢٠٦ : ٧
- (صلاة التطوع) - انظر : التطوع
- * صلاة التطوع في البيت - ١٧٦ : ٦
- * كيفية صلاة الاربع قبل الظهر وأين تؤدي الرواتب ؟ - ١٣٥ : ٧
- **—
- (صلاة الجماعة)
- * التخلف عنها في الليلة الباردة - ٢٠٤ : ٦
- * الخلاف في حكمها - ٢٣٤ : ٤
- * الأعذار المبيحة للتخلف عنها - ٢٤٠ : ٤
- * لا يرخص في تركها لمن أمكنه سماع الأذان - ٢٤١ : ٤
- * فضلها - ٢٤٤ : ٤
- * التأخر عن الجماعة في العشاء والفجر من علامات المنافقين - ٢٤٥ : ٤
- * صلاتها في المسجد بعد الإمام الراتب ومعه - ٢٧٧ : ٤
- * انعقادها بالصبي المميز - ٣٤٠ : ٤

- * الصلاة بعد العصر - ١٦٤ : ٧
- * قبل المغرب - ١٨١ و ١٨٢ : ٧
- * بعد العشاء - ٢٢٠ : ٧
- * حكم التماذي فيها من غلبه النوم وحكمة أمره بالنوم - ٢٣٤ : ٧
- * حديث « لا خير في دين لا صلاة فيه » - ٨ : ٩
- * الصلاة والوضوء سيان - لغفران الذنوب - ١٨٣ : ٨
- * الرغبة في الصلاة على النبي ﷺ - ١٩١ : ٨
- * فضل صلاة الجنازة - ٣٣١ : ٨
- * الصلاة على غير النبي ﷺ - ١٩٢ : ٨
- * الصلاة على السقط - ١٢ : ٩
- * الصلاة على من قتل نفسه - ١٧ : ٩
- * الصلاة على من قتل حدا - ١٨ و ١٩ : ٩
- * على الطفل - ١٩ : ٩
- * صلاة الجنازة في المسجد - ٢١ : ٩
- * الصلاة على الميت وكيف يقوم الإمام ؟ - ٢١ : ٩
- * الصلاة على النبي ﷺ في صلاة الجنازة - ٣٩ : ٩
- * الصلاة على القبر - ٤٥ و ٧٧ : ٩
- * الصلاة على مسلم مات في بلاد الشرك - ٤٩ : ٩
- * تأخير الصلاة لغلبة النوم - ٢٢٥ : ١٠
- * الصلوات بوضوء واحد - ١٦٢ : ٢
- * الصلوات - المحافظة على وقتها - ٢ : ٤
- * الرغبة في المحافظة على صلاتي الصبح والعصر - ٦ : ٤

(صلاة الجنب)

* صلاته بالقوم وهو ناس - ٢: ٣١٥

(صلاة الخوف)

* كيفيتها والعدو في القبلة - ٧: ٩٨

* كيف صلاها النبي ﷺ بعسفان - ٧: ٩٩

* يسكن في مشروعاتها ترقع هجوم العدو -

٧: ١٠٠

* ما قيل في غزوة بني سليم - ١٠١ و ١٠٢: ٧

* من قال يقوم صف مع الإمام وصف وجاه

العدو - ١٠٤: ٧

* كيفية صلاتها والعدو في غير القبلة - ١٠٤: ٧

* من قال إذا صلى ركعة وثبت قائما - ١٠٦: ٧

* ما اختاره غيره في كيفيتها - ١٠٨: ٧

* من قال يكبرون جميعا وإن كانوا مستدبرين

القبلة - ١١٠: ٧

* من قال يصلي بكل طائفة ركعة - ١١٦: ٧

* ما اختاره الحنفيون في كيفيتها - ١١٧: ٧

* من قال يصلي بكل طائفة ركعة ثم يسلم -

١١٩: ٧

* من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون

١٢١: ٧

* المذاهب في اقتصار كل طائفة فيها على ركعة -

١٢٢: ٧

* من قال يصلي بكل طائفة ركعتين - ١٢٦: ٧

* حاصل كيفياتها - ١٢٩: ٧

(صلاة الرسول ﷺ)

* صفتها - ١٣١: ٥

(صلاة السفر) - ٧: ٤٧

(صلاة الصبح)

* وقتها - ٣: ٣٤٨

* ما يقرأ فيها يوم الجمعة - ٦: ٢٢٤

(صلاة الضحى) - ٧: ١٨٧

* ركعتاه تجزئ عن صدقة مفاصل الإنسان -

٧: ١٨٩

* صلاة الضحى الترغيب فيها - ٨: ٧١

* الترغيب في صلاتها وغيرها - ٧: ١٩٠

(صلاة الطالب) - ٧: ١٣٠

* صلاة الطالب والمطلوب وأقوال المذاهب

في ذلك - ٧: ١٣٢

(صلاة الظهر) وقته - ٣: ٣٠٩

(صلاة العاجز)

* صلاة العاجز عن القيام والقعود في الفرض -

٦: ٥٩

* صلاة العتمة) - ٣: ٣٤٤ و ٢٨ و ٨٠: ٨

(صلاة العشاء)

* وقت صلاتها - ٣: ٣٤٢

* المذاهب في تعجيلها وتأخيرها - ٣: ٣٠٥

(صلاة العصر) - ٣: ٣١٧

* حكم المبادرة بها وأقوال الأئمة في ذلك -

٣: ٣١٨

* تأخيرها إلى الاصفرار - ٣: ٢٣٤

* التشديد في تفويتها - ٣: ٣٢٦

* الصدقة فيها والعق ٤٠ : ٧

* من قال يركع ركعتين - ٤١ : ٧

* تكريرها حتى تنجلي الشمس - ٤١ : ٧

* رفع اليدين والتسبيح والتهليل والدعاء حال

صلاتها - ٤٤ : ٧

(صلاة الليل) - ٢٦٣ : ٧

* نسخ وجوبها - ٢٨١ : ٣

* افتتاحها بركعتين والحكمة في تخفيفهما -

٢٥٢ : ٧

* صلاة الليل مثنى مثنى - ٢٥٥ : ٧

* رفع الصوت فيها - ٢٥٧ : ٧

* الحث على ختمها بالوتر - ٧٦ : ٨

(صلاة المصلين)

عرضها على النبي ﷺ في قبره - ١٨٦ : ٦

(صلاة المغرب)

* وقتها - ٣٣٩ : ٣

* كراهية تأخيرها إلى اشتباك النجوم - ٣٤١ : ٣

* ما يقال عنها - ١٧٤ : ٦

* كيفية صلاتها في الخوف - ١٢٨ : ٧

(صلاة المكتوبة)

المذاهب فيمن صلاها وحده ثم أعادها مع الإمام

وأقوال العلماء في ذلك - ١٤ : ٤

(صلاة من تيمم بخافة البرد)

المذاهب في ذلك - ١٨٦ : ٣

(صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود)

* - ٢٩٨ : ٥

(صلاة النبي ﷺ)

* صفة صلاته ﷺ ليلا - ١٢٥ : ٨

(صلاة العيدين) - ٣٠٥ : ٦

(صلاة فاقد الطهورين)

* أقوال العلماء في ذلك - ١٤٦ : ٣

(صلاة الفجر)

* المذاهب في التغليس والإسفار بها - ٣٤٩ : ٣

* مشروعيتها تطويل القراءة فيها - ٣٨ : ٥

* ما يقال عقبها - ١٧٤ : ٦

(صلاة الفرض)

صلاة الفرض بالإيماء لخوف خروج وقته

١٣١ : ٧

(صلاة القاعد) - ٥٦ : ٦

(صلاة الكسوف والخسوف) - ٢٠ : ٧

* من قال أربع ركعات - ٢٥ : ٧

* حديث صلاتها فيه - ٢٦ : ٧

* حديث صلاتها ركعتين في كل ركعة خمسة

ركوعات - ٢٧ : ٧

* من صفتها أن تصلي ركعتين في كل ركعة

أربع ركوعات - ٢٩ : ٧

* المذاهب بالجهر والسري بالقراءة فيها - ٣١ : ٧

* حديث صلاتها ركعتين كصلاة الصبح -

٣٣ : ٧

* كيفيتها - ٣٤ و ٣٦ : ٧

* جواز العمل بكل ما ثبت فيها - ٣٥ : ٧

* القراءة فيها - ٣٦ : ٧

* قراءة البقرة وآل عمران فيها - ٣٧ : ٧

* أينادى فيها بالصلاة ؟ (أى الصلاة جامعة) -

٣٩ : ٧

(صلاة النفل)

صلاة النفل جالساً على النصف من صلاته قائماً
لغير عذر - ٥٧ : ٦

(صلاة النهار) ٢٠٢ : ٧

(الصلاة)

* صلاة الأصل ولو كافراً - ٣١٥ : ٩

* صلاة الرحم - ٢ : ١٠

(الصيام)

* النهى عن لبستها - ١٦٥ : ١٠

(الصمد)

* سورة الصمد - ١١٢ : ٨

(صنعاء) ٢٢١ : ٢

(الصواب والتحريم) ١٤٧ : ٦

(الصوت)

* رفع الصوت بالذكر عقيب الصلوات -

١٢٢ : ٦

* رفع الصوت في المسجد - ٨٨ : ٤

* رفع الصوت في صلاة الليل - ٢٥٧ : ٧

(الصورة والتصوير)

* الصورة - ذمها ومذاهب الأئمة في ذلك -

٢٩٦ : ٢

* الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة

- ٢٦٣ : ١

(الصوم ^(١))

(الاثنين) صوم الاثنين والخميس والاثنين

(١) رتبنا المطالب على الحروف لقلنا

الذي بعده من كل شهر - ٢١٢ : ١٠

* فضل صوم الاثنين - ١٧٨ : ١٠

(الاحتلام)

* احتلام الصائم نهاراً - ١٠٢ : ١٠

(الأربعاء والخميس)

* فضل صيامهما - ١٨٩ : ١٠

(الأشهر الحرم)

* صوم الأشهر الحرم وكيفية صومها -

١٨٠ و ١٨٢ : ١٠

(الأضحية)

* الصيام والفطر والأضحية تعتبر بما عليه

الناس - ٤١ : ١٠

(الإفطار والصوم)

* لزومهما لرؤية الهلال - ٣٣ : ١٠

(الأكل)

* الخلاف في مبدأ تحريم الأكل على الصائم -

٧٢ : ١٠

(الإنزال)

* إنزال الصائم بمباشرة أو نظر أو فكر -

١١١ : ١٠

(الأيام البيض)

* صومها - ٢١١ : ١٠

(أيام التشريق) - ١٦٦ : ١٠

(أى الأيام الثلاثة بعد يوم النحر)

* صيام أيام التشريق - ١٦٦ : ١٠

* جوازها للتمتع - ١٦٧ : ١٠

(تبرد الصائم بالماء) - ٩٣ : ١٠

(التشبيه)

* بيان التشبيه في كتب عليكم الصيام - ٢٢ : ١٠

(الطوع)

- * إباحة فطر الصائم المتطوع - ٢١٩ : ١٠
- * المذاهب في حكم فطر الصائم المتطوع وقضائه -

٢٢٠ و ٢٢٢ : ١٠

- * أفضل الصيام صيام داود - ٢١٠ : ١٠
- * تقدم رمضان بصوم آخر شعبان - ٤٥ : ١٠
- * فضل صيام ثلاثة أيام من كل شهر - ٢١٠

١٧٧ و ١٠ : ٨٠

- * من قال في الاثنين والخميس والاثنين الذي بعده - ٢١٢ : ١٠

- * كيفية صيام ثلاثة أيام من كل شهر - ٢١٣ : ١٠
- * من قال لا يبالى من أي الشهر صامها - ٢٣ : ١٠

(الجماع) - ١٢٥ و ١٢٠ : ١٠

(الحاج)

- * صيام يوم عرفة والخلاف فيه - ١٩٩ : ١٠

(الحامل)

- * المذاهب فيما يلزم الحامل والمرضع إذا شق عليهما الصوم - ٢٩ : ١٠

(الحائض) - ٤٤ : ٣

(الحجامة للصائم) - ٩٤ : ١٠

(الخطأ)

- * حكم وصول ماء المضضة إلى الجوف خطأ - ٩٣ : ١٠

(داود عليه السلام)

* فضل صيامه - ١٧٩ : ١٠

(الدعوة)

- * دعوة الصائم إلى وليمة - ٢٢٦ : ١٠
- * ما يقوله إذا دعي للطعام - ٢٢٨ : ١٠

(الدهر)

- * صومه - ١٧٣ : ١٠
- * الخلاف في حكم صيامه - ١٧٥ : ١٠
- * من أباح صيامه - ١٧٦ : ١٠

(رجب)

- * صومه - ١٨٤ : ١٠
- * رد الأحاديث الواردة في فضل صيامه وأقوال العلماء في ذلك - ١٨٧ : ١٠
- * بعض ما ورد في صيام رجب من الأحاديث التي لم تثبت - ١٨٥ : ١٠

(رمضان)

- * مبدأ فرض صيامه - ٢٠ : ١٠
- * الترغيب في الإخلاص في صيام رمضان وإحياء ليلة القدر بالطاعة - ٣٠٨ : ٧

(الريق)

- * حكم بلع الصائم الريق - ١١٤ : ١٠

(الستة أيام من شوال)

- * صومها - ١٩٠ و ١٩١ : ١٠

(السفر)

- * الصوم في السفر - ١٤٦ و ١٥٥ و ١٦١ : ١٠
- * الخلاف في حكم صوم المسافر - ١٥٢ : ١٠

(السواك)

- * هل يجوز للصائم؟ - ٩٠ : ١٠

(شعبان)

* فضل صومه . حكمة إكثار النبي ﷺ الصوم فيه - ١٨٨ : ١٠

(الشك)

* صوم يومه أقوال العلماء في حكمه - ٥٣ : ١٠

(شوال)

* صوم ستة أيام منه - ١٩٠ : ١٠

* الخلاف في حكمه . كيفية صومها - ١٩١ : ١٠

—**—

(الصوم)

* تعريفه - ١٩ : ١٠

* مبدأ فرضه - ٢٠ : ١٠

* حكمة شروعيته - ٢٠ : ١٠

* الخلاف في أنه هل فرض صيام قبل رمضان؟ - ٢٠ : ١٠

* رد القول بأنه لم يفرض علينا صوم قبل رمضان - ٢١ : ١٠

* الصوم غير خاص بهذه الأمة - ٢٢ : ١٠

* الحكمة في النهي عنه قبيل رمضان - ٤٤ : ١٠

* سبب نزول آية : وأحل لكم ليلة الصيام - ٢٥ : ١٠

* التشديد فيه أولا وسبب التخفيف فيه - ٢٣ : ١٠

* الصوم والصلاة - تغييرهما في ابتداء الأمر - ١٥٢ : ٤

* الصوم والفطر في الأضحية - العبرة فيه بما - ٤١ : ١٠

* صوم يوم وفطر يوم - ٢٠٩ : ١٠

—**—

(عاشوراء)

* فضل صوم يومه - ٢٠٨ : ١٠

* هل كان فرضاً تم نسخت فرضيته؟ - ٢٠٣ : ١٠

* التمييز في صيامه وسبب تعظيمه - ٢٠٤ : ١٠

* كيف صامه النبي ﷺ بإخبار اليهود؟ - ٢٠٥ : ١٠

(العشر)

= (أى صوم تسع ذى الحجة وعاشوراء)

* ١٩٥ : ١٠

* الفطر في عشر ذى الحجة - ١٩٨ : ١٠

(العطش)

* الصائم يصب عليه الماء من العطش - ٩٢ : ١٠

(العيدين)

* صومهما - ١٦٣ : ١٠

—**—

(الغيبة)

* التشديد فيها تقع من الصائم - ٨٧ : ١٠

(الفطر)

* وقته للصائم - ٧٤ : ١٠

* استحباب تعجيله - ٧٦ : ١٠

* الحكمة في تعجيله - ٧٧ : ١٠

—**—

(القبلة) - ١٠٩ و ١١٠ : ١٠

(القضاء)

* وجوبه على من أفسد صيامه - ١٣٢ : ١٠

(التي عمدا) - ١٠٦ : ١٠

—**—

(الكحل) - ١٠٣ و ١٠٥ : ١٠

(الكفارة) - ١٢٠ : ١٠

(ليلة الصيام)

* سبب نزول آية: «أحل لكم ليلة الصيام» -

١٠: ٢٥

—**—

(الماء) - ٩٢ و ٩٣ : ١٠

(المباشرة) = (ماء اداء الجماع)

* كراهيتها للشباب الصائم - ١١٥ : ١٠

(المتنع)

* جواز صيامه أيام التشريق - ١٦٧ : ١٠

(المحرم) = (الشهر)

* الترغيب في صيامه - ١٨٣ : ١٠

(المرأة)

* تصوم بغير إذن زوجها - أيجوز لها أم لا ؟ -

١٠: ٢٢٣

(المرضع)

* أقوال المذاهب فيما يلزم المرضع والحامل إذا

شق عليهما الصوم - ٢٩ : ١٠

(المسافر)

* صومه - ١٥٢ : ١٠

(المضمنة)

* للصائم - ٩٣ : ١٠

(الميت)

* من مات وعليه صوم - أيصوم عنه وليه ؟ -

١٠: ١٤٥ و ١٤٣

—**—

(النبي ﷺ)

* كيف كان يصوم النبي ﷺ ؟ - ١٩٢ : ١٠

(النسيان) - ١٢٥ و ١٣٨ : ١٠

(النفل)

* كيفية صيامه والتخفيف فيه - ١٨١ : ١٠

* نيته نهارا - ٢١٨ : ١٠

(النية)

* الخلاف في وجوب نية الصوم لكل يوم من

رمضان - ٢١٦ : ١٠

* هل يلزم تبييتها ؟ - ٢١٥ : ١٠

* الرخصة في تركها ليلا - ٢١٧ : ١٠

(الهلال)

* ما يثبت به - ٣٣ : ١٠

—**—

(الوصل والوصال) - ١٨١ : ١٠ و ٨٥ و ١٠١ : ١٠

(الولية)

* ما يقول الصائم إذا دعي إلى وليمة - ٢٢٦ : ١٠

—**—

(يوم ويوم) = (أي صوم يوم وفطر يوم)

١٠: ٢٠٩

(يوم الإثنين) - ٢١٢ : ١٠

(يوم الجمعة)

* النهى عن صوم يوم الجمعة - ١٦٨ : ١٠

(يوم الخميس) صومه - ٢١٢ : ١٠

(يوم السبت)

* النهى عن صوم يوم السبت - ١٧٠ : ١٠

(يوم الشك)

* كراهية صومه - ٥٢ : ١٠

(يوم عاشوراء)

* بيان حكم صومه ونسخه - ٢١٠ : ١٠

* فضل صومه - ٢٠٨ : ١٠

* صومه هل كان فرضاً ثم نسخت فرضيته ؟ -

١٠: ٢٠٣

(يوم عرفة)

* حكم صيامه للحاج بها - ١٩٨ : ٢٠

* يوم عرفة، فضل صومه - ١٧٧ : ١٠

(حرف الضاد)

(الضالة)

* كراهية إنشادها في المسجد - ٨٦ : ٤

* ضجَّان = (جبل أو موضع) - ٢٠٤ : ٦

(الضحى)

* صلاتها - ١٨٧ و ١٩٠ : ٧

(الضرب)

* ضرب الغلام والدابة والزوجة عند الحاجة -

٢ : ٨٨

(الضرر)

* مشروعية ارتكاب أخف الضررين -

٣ : ٢٥٨

* (ضمام بن ثعلبة) - ١١٠ : ٤

(الضيافة)

* مشروعيتهما - ٢١٦ : ٢

(حرف الطاء)

(الطاعة)

* استحباب التوسط في العمل وكراهة التعمق

فيها - ٣٠٢ : ٧

* هي سبب لدفع البلاء - ٢٢ : ٧

* تقى صاحبها عذاب القبر - ٧٥ : ٩

* فضلها في عشر ذي الحجة - ١٩٦ : ١٠

(الطاعون)

* الخروج منه وتعريفه وسببه - ٢٢٣ : ٨

* فضل من مات فيه - ٢٤٣ : ٨

* حكمة النهي عن الدخول في بلده - ٢٣٤ : ٨

* أقوال العلماء في الخروج من بلده وحكمة النهي

عنه - ٢٣٥ و ٢٣٦ : ٨

* (الطالب) = (صلاة الطالب) - ١٣٠ و ١٣٢ : ٧

* (الطائف) = (بلد) - ٤٧ : ٤ و ٢٢٠ : ٦

* (طبرستان) = (بلاد بالجم) - ١٢٢ : ٧

(الطريق)

* قضاء الحاجة فيه وأقوال العلماء في ذلك -

١ : ٩٩

* أذى الطريق يصيب الذيل والنعل - تطهيره -

٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٥ : ٣

* أذى الطريق - إماطته عنه - ١٨٧ : ٧

* الخروج يوم العيد من طريق والرجوع من

آخر - ٣٣٧ : ٦

(الطعام)

* جواز طبخ الطعام وغيره بروت البقر

ونحوه - ٢٠٨ : ٢

* ما يقوله الصائم إذا دعى إليه - ٢٢٨ : ١٠

* صنعته لأهل الميت - ٢٨٧ : ٨

* حرمة الاجتماع على طعام أهل الميت -

٨ : ٢٨٨

(الطفل)

* الصلاة على الطفل - صلاة النبي ﷺ على ابنه إبراهيم عليه السلام - ٩: ١٩

(طلحة بن عبيد الله)

* حديثه ونسخ وجوب صلاة الليل - ٣: ٢٧٩
* حديثه في أن العبادة مقصورة على الوارد -

٣: ٢٨٩

(الطهارة)

* استحباب تطويلها في الركوع والسجود والرفع منها - ٥: ٢٩٧

(الطهارة - الطهور - الطهوران - التطهر)

* الطهارة - كتابها - ١: ٢٢
* الكاملة - اشتراط تقدمها على المسح على الخفين - ٢: ١١١

* الطهارة - توقف صحة الصلاة عليها - ١: ٢٠٨

* متى فرضت؟ - ١: ٢٠٨

* سبب وجوبها - ١: ٢٠٩

* الدليل على أنها لا تنتقض بالشك حتى يتيقن الحدث - ٢: ١٧٥

* الطهارة - اشتراطها في سجود التلاوة -

٥: ٢٩٧

* الطهور - مفتاح الصلاة - ١: ٢١٥

* الطهوران - قد هما أقوال العلماء في ذلك -

١: ٢٠٩

* الطهوران - حكم صلاة من قد هما - ٣: ١٤٦

* التطهر بفضل طهور المرأة وعكسه - ١: ٢٧٥

* تطهير ثياب الميت - ٨: ١٤٩

* المتطهر - بيان أحواله - ١: ٣١١

—**—

(طلحة بن البراء) - ٨: ٣٢٠

(الطواف)

* شرط صحته - ١٠: ٢٩١

—**—

(الطيب والطيب)

* الطيب يوم الجمعة - ٣: ٢٠٤

* الطيب عند الإحرام - ١٠: ٢٩٢

* طيب المرأة وطيب الرجل - ٣: ٢٠٦ و ٢٠٥

* الطيب قبل الإحرام بما سبق أثره بعده -

١٠: ٢٩٣

* الرد على من منع ذلك - ١٠: ٢٩٤

(الطيرة) - ٦: ٣١

(حرف الظاء)

(الظفر والأظفار)

* قصها - ١: ١٨٩

* يؤخذ منها للمريض - ٨: ٢٤٦

—**—

(الظل)

* قضاء الحاجة فيه وأقوال العلماء في ذلك -

١: ٩٩

* ضبط وقى الظهر والعصر به - ٣: ٣١١

(الظلم والظالم)

* الظالم - الدعاء عليه يخفف عنه الآثم - ٨: ١٦١

(الظلمة والظلم)

* الصلاة عند الظلمة وبعدها - ٧: ٤٥

—**—

(الظن)

* حسن الظن بالله عند الموت - ٨ : ٢٤٨

* من قال يتم على أكثر ظنه الصلاة - ٦ : ١٥٧

**
(الظهر)

* وقته - ٣ : ٣٠٩

* قدر القراءة فيه - ٥ : ٢٢٨

* القراءة فيه - ٥ : ٢١٩

* الأربع قبله - ٧ : ١٣٥

* بعده - ٧ : ١٥٩

* راتبته القبلية ركعتان أو أربع - ٧ : ١٣٦

* الترغيب في صلاة أربع قبله بتسليمة - ٧ : ١٦١

(حرف العين)

(عاشوراء)

* ماروى أنه التاسع - ١٠ : ٢٠٥

* فضل صيام يومه - ١٠ : ٢١٠ و ٢٠٨

(العالم والعلماء)

* سكوته على المنكر لا يبيع ارتكابه - ٩ : ١٠٧

* استحباب المكث عنده للاستفادة منه -

٦ : ٢٥٩

(العالية) = (أما كن بأعلى أراضى المدينة)

* ٢ : ٢١١

(العامل) انظر : الزكاة

(العانة)

* حلقها - ١٠ : ١٩٠

* يؤخذ منها للمريض - ٨ : ٢٤٦

(عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها)

* حديثها في صفة الغسل المسنون - ٣ : ٢٤

* حديثها في سؤال المرأة العالم فيما يستحي منه -

٣ : ٧٩

* حديثها في استعمال الطيب المرأة في حيضها -

٣ : ١٤١

* حديثها في جواز التسييح عند التعجب

وغيره - ٣ : ١٤٤

* حديثها في جواز سفر المرأة مع زوجها في

الجهاد - ٣ : ١٤٧

* حديثها في نجاسة دم الحيض - ٣ : ٢٢٧

* حديثها في استحباب الاقتراش في جلسات

الصلاة - ٥ : ٢٠٠

* قصة عقدها - ٣ : ١٥٢

**
(العبادة والتعبد)

* التنفير من التبتل والانتقطاع لها - ٧ : ٢٧٢

* الترغيب في إكثارها يوم الجمعة - ٦ : ١٨٠

* العبادات - دليل أنها مقصورة على الوارد

من عند الله تعالى وأن النبي ﷺ ليس مشرعا

من قبل نفسه - ٣ : ٢٨٩

(عبادة بن الصامت)

* حديثه : من أن الله تعالى لا يحب عليه إثم

المطيع ولا تمزيب العاصي - ٤ : ٤

(العباس) = (عم النبي ﷺ) - ٩ : ٢٤٣

**
(العبد)

* التحذير من هروبه من سيده - ٤ : ٣١٥

(عبد القيس) = (قبيلة) - ٧ : ١٦٥، ٦ : ٢١٥

(الْعَذْرُ وَالْأَعْذَارُ)

* الأعذار المبيحة للتخلف عن صلاة الجماعة -
٤ : ٢٤٠

(العراق) = (العربي) ٣ : ٢١٩

(العرج) = (قربة) ١٠ : ٩٢

—**—

(عَرَقَة) = (موضع بني)

* فضل صوم يومها - ١٧٧ و ١٩٨ : ١٠

* ٤١ و ١٦٧ و ١٧٤ و ٢٠٠ : ١٠

(عرفات) = (الموضع) الذي تقف به

الحجاج يوم عرفة - ١٣٠ : ٧

(عُرْنَة) = (بطن الوادي من أرض الحرم)

٧ : ١٣٠

(العُرُوضُ)

* العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة ؟ -

٩ : ١٣٢

مسجد (الغريان) ٤ : ١٦٦

—**—

(عُسْفَان) = (قربة) ٧ : ٩٩ و ١٤٨ : ١٠

(العسل)

* ما جاء في زكاته - ٢٠٥ و ٢٠٧ : ٩

—**—

(العشاء)

* الصلاة بعدها - ٢٢٠ : ٧

* العشاء الآخرة - وقت صلاتها - ٣ : ٣٤٢

(العشر)

* صومه ١٩٥ : ١٠ وفطره ١٩٨ : ١٠

* العشر الآخر من رمضان - استحباب

لا كثار من الطاعة فيها - ٧ : ٣١٦

(عبد الله بن ثابت) - ٨ : ٢٤٣

(عبد الله بن الحرث الباهلي) - ١ : ١٨١

(عبد الله بن الحرث الزبيدي)

* حديثه بإعلام الإمام بدخول وقت الصلاة

وغيره - ٢ : ٢٢٣

(عبد الله بن رباح الأنصاري) - ٤ : ٣٢

(عبد الله بن رواحة) - ٨ : ٢٦٢ و ١٠ : ١٥٦

(عبد الله بن زيد)

* حديثه - في مشروعية رفع الصوت بالأذان

- ١٢٦ و ١٣٣ : ٤

(عبد الله بن عمر) - ٧ : ١٤٥

(عبد الله بن عُمَيْر)

(عبد الله بن مسعود) - ١٠ : ٧٧

(عبد المطلب) - ٤ : ١٠٧

—**—

(العَتَقُ)

* العتق في الكسوف - ٧ : ٤٠

—**—

(عثمان رضي الله تعالى عنه)

* مناقبه - ٢ : ٣

* اهتمامه والصحابة رضوان الله عليهم بجمع

القرآن في المصحف - ٥ : ٢٠٦

* ٤٨ و ٥١ و ٤٠٤ و ٢٠٤ و ٢٤٤ : ٦

(عثمان بن مظعون)

* فضائله - ٨ : ٣٢٥ و ٩ : ٥٤

* ٧ : ٣٠٣ و ٨ : ٣٢٤ و ٩ : ٥٣

—**—

(عَدَدُ الْآيِ) - ٨ : ١٨

(العَدُوُّ) انظر : القصر

—**—

(العَصْبَةُ) = (موضع بقاء) ٤ : ٣٠٥

(العَصَى وَالْعَصَى)

* إذا لم توجد العصا يخط خط سترة للصلاة -

٥ : ٧٩

* العصا يتكأ عليها في الصلاة - ٥٣ و ٥٤ : ٦

(العصر)

* وقت صلاته - ٣ : ٣١٧

* قدر القراءة فيه - ٥ : ٢٢٨

* الصلاة قبله - ٧ : ١٦٢

* الصلاة بعده - ٧ : ١٦٤

* من رخص في صلاة ركعتين بعده إذا كانت

الشمس مرتفعة - ٧ : ١٦٨

* الترغيب في صلاة أربع قبله وهل الأفضل

أن تكون بسلام ؟ - ٧ : ١٦٢

(عطاء)

* قوله في التبيذ - ١ : ٢٨٧

(العطاس والعاطس)

* استحباب الحمد لمن عطس وهو في الصلاة -

٥ : ١٨٣

* العاطس - تشميته في الصلاة - ٢٨ و ٣١ : ٦

(العطش)

(العطية)

* الترغيب في قبولها من الإمام - ٩ : ٢٨٥

* المذاهب في قبولها بلا سؤال - ٩ : ٢٨٦

* عطية من سأل بالله تعالى - ٩ : ٣٢٢

(العظم)

* عظم الميت يحده الحفار هل يتنكب ذلك

المكان ؟ - ٩ : ٥٥

(عُقْبَةُ بَنِ عَامِرٍ)

* ما دل عليه حديثه من المسائل - ٢ : ١٥٩

(العقوبة)

* المعاقبة - جوازها بالمال - ٤ : ٢٣٦ و ٩ : ١٧٠

* عقوبة مانع الزكاة : وما ورد فيه - ٣٠٠

و ٩ : ٣٠١

* لم خصت الجهة والجنب والظهر بالكي

في العقوبة ؟ - ٩ : ٣٠٠

(العقيق) = (واد بالمدينة) ٨ : ١٠٢

كروم (عَاقَم) = (موضع) ١ : ١٣٣

(عَاقَمَاء) = (بلدة) ١ : ١٣٣

(العلم والتعلم)

* مشروعية السفر للتعلم - ٤ : ١٠٩

(علي بن أبي طالب)

* حرصه على اتباع السنة - ٢ : ١٤٥

٦ : ٢٩٢

(عمار بن ياسر)

* حديثه في مشروعية البحث عن المال

الضائع - ٣ : ١٥٤

* حديثه في جواز الاقتصار في النعيم على ضربة

واحدة - ٣ : ١٥٩

* حديثه في وقوع الاجتماع زمن النبي ﷺ -

٣ : ١٦١

﴿العمامة﴾

* المسح عليها - ٩٥ و ١٠٧ : ٢

* ذهاب الأئمة في المسح عليها - ٩٧ : ٢

* جواز إبقائها على الرأس حال الوضوء وتكميل

المسح عليها - ٩٩ : ٢

﴿عمر بن الخطاب رضى الله عنه﴾

* قنوته في الوتر - ٦٥ : ٨

* اختيار مالك لشهده - ٨١ : ٦

* اختلافه مع هشام في آية من الفرقان - ١٣٧ : ٨

* ١٥٢ : ١ و ١٥٥ و ١٦٥ و ٢٤٩ : ٢ و ٧١

و ٤٨ و ٧٢ و ١٢٦ و ١٣٠ و ١٥١ و ١٥٢

و ٣٠٥ و ٣١٠ : ٤ و ٢٢٦ : ٥ و ١٢٥ و ٢٢٦

و ٢٤٤ و ٢٤٧ : ٦ و ٢٥٨ : ٧ و ٦٦ : ٨ و ٧٢

و ١١٤ و ٢٢٧ و ٣٠٦ و ٣٢٩ : ٩ و ١١٣

و ١٧٤ : ١٠

﴿عمر بن عبد العزيز﴾

* فتواه فيمن نسي التشهد الأول - ١٦٨ : ٦

* ٢٩٠ : ٣ و ٣٣٧ : ٥ و ١٥٦ : ٩ و ٣٨ : ١٠

﴿عمرو بن عبسة﴾

* قصته - ١٧٣ : ٧

﴿عمران بن حصين﴾ - ١٩٠ : ٥ و ١٣١ : ٩

﴿عمير - أبو بهيسة﴾ = (الرجل المجهول

في الحديث) ٣١٦ : ٩

﴿العمل﴾

* التفسير من القول بلا عمل - ٢٠٨ : ٨

* العمل الصالح يعطى الرجل أجره إذا منع منه

مرض أو سفر - ٢١٨ : ٨

* الإنسان مجزى بعمله إن خيرا نفي . . .

٢٢١ : ٨

* العمل في الصلاة - ١٢ : ٦

﴿العملة﴾

* العملة الذهبية والفضية - قدر النصاب فيها -

١٢٧ : ٩

﴿العمومات﴾

* دليل من قال إنها حجة صحيحة - ١٨٤ : ٣

﴿الغيب﴾

* خرصه - ١٠٩ : ٩

* زكاة ما يحف منه ومن الرطب - ٢١٠ : ٩

﴿العوالي﴾ = (القرى التي في شرق المدينة)

٣ : ٣١٧

﴿العورة﴾

* النهى عن الصلاة فيما يحددها كالبدل

الأفرنجية - ٢٦ : ٥

* عورة الحرة والأمة - الفرق بينهما - ٣٠ : ٥

* النهى عن النظر إلى عورة الميت - ٢٩٩ : ٨

﴿العبادة﴾

* عبادة الرجل للمرأة وما يطلب من العائد وحكم

ذلك - ٢٢٠ : ٨

* عبادة النساء - ٢١٩ : ٨

* عبادة الذمي - ٢٢٦ : ٨

* فضل العبادة وفضل المشي فيها - ٢٢٧ : ٨

* استحباب الوضوء لها - ٢٢٨ : ٨

* استغفار الملائكة للعائد - ٢٢٨ : ٨

- * بعض ماورد في فضل عيادة المريض - ٢٣٠ : ٨
- * العيادة مرارا - ٢٣١ : ٨
- * العيادة من الرمد - ٢٣٢ : ٨
- * استحباب وضع يد العائد على المريض والدعاء له - ٢٣٨ : ٨
- * حكمها وحكمتها وبعض الأدعية الواردة فيها - ٢٣٩ : ٨

(العيد)

- * إذا وافق يوم الجمعة - ٢١٩ : ٦
- * هل صلاته تجزئ عن صلاة الجمعة - ٢٢٢ : ٦
- * وقت الخروج اليه - ٢٠٧ : ٦
- * خروج النساء اليه - ٣٠٩ و ٣١٢ : ٦
- * حكم صلاته - ٣١٢ : ٦
- * خطبته - ٣١٤ : ٦
- * ذكر من أخرج المنبر إلى المصلى يومه - ٣١٥ : ٦
- * ذكر من قدم الخطبة على صلاته - ٣١٥ : ٦
- * وعظ النبي ﷺ للنساء بعد الخطبة - ٣١٨ : ٦
- * لا أذان فيه ولا إقامة - ٣٢٢ و ٣٢٤ : ٦
- * الخطبة فيه على قوس - ٣٢٢ : ٦
- * الخروج لصلاة العيد من طريق والرجوع من آخر - ٣٣٧ : ٦
- * إذا لم يخرج الإمام من يومه يخرج من الغد - ٣٣٨ : ٦
- * حكم الصلاة بعده - ٣٤٠ : ٦
- * حكم التنفل قبله وبعده - ٣٤١ : ٦
- * صلاته بالمسجد المطر - ٣٤٢ : ٦

- * المذاهب في مكان صلاته - ٣٤٣ : ٦
- * صلاة العيدين - ٣٠٥ : ٦
- * التكبير فيهما - ٣٢٥ : ٦
- * صوتهما - ١٦٣ : ١٠
- * حكمة تحريم صوتهما - ١٦٤ : ١٠
- * هل ينعقد نذر صوتهما - ١٦٤ : ١٠
- * القراءة فيهما - ٣٣٥ : ٦
- (عيسى عليه السلام) - ٣٩ : ٥ و ٥٢ : ٩
- (عبيدة بن حنن) - ٢٥٣ : ٩

(حرف الغين)

- (الغابة) = (وضع) - ١٦٢ : ١٠
- (غاضرة قيس) = (قبيلة) - ١٨١ : ٩
- (الغائب)
- * المذاهب في صلاة الجنازة عليه - ٤٩ : ٩
- * جواب من لم ير الصلاة عليه عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي - ٥٠ : ٩
- ***
- (الغرق) = (شجر له شوك) - ٢٥١ : ٩
- ***
- (الغزوات)
- (غزوة بدر)
- * سبها - ٣١١ : ٤
- (غزوة بني سليم)
- * ما قيل فيها، احتمال تعددها - ١٠١ : ٧
- (غزوة تبوك)
- * - ١٠١ و ١٤٩ و ٢٠ و ٥٩ و ٦٣ و ٧٧ : ٧
- (غزوة الخندق) - ٢٢٢ : ٣
- (غزوة خيبر) - ٢٠ : ٤

(غزوة ذات الرقاع)

* بيان أنها كانت بعد خيبر - ١١٢ : ٢٣٠ و ٧ : ٢٣٠

(غزوة ذات السلاسل) - ١٨٤ و ١٨٥ : ٣

(غزوة مؤتة)

* قتل زيد بن حارثة ومن معه - ٣٦٣ : ٨

* صلاة النبي ﷺ على قوادها - ٥١ : ٩

(غزوة نجد) - ١١١ : ٧

(الغسل والاغتسال)

* مقدار الماء الذي يجزئ فيه - ٣٠٦ : ١ و

٣٣٣ : ٢

* النية فيه - ١٧ : ٢

* إدخال اليد في الماء قبل الغسل - ٣٢٦

٣٢٩ : ١

* الغسل بين الجماعين - ٢٨٢ : ٢

* الجنب يؤخر الغسل - ٢٩٣ : ٢

* حكم الغسل من الجنابة - ٢ : ٣

* تثليث غسل الرأس في الغسل - ٣ : ٣

* استحباب التيامن في الغسل - ٤ : ٣

* الوضوء قبل الغسل - ٦ : ٣

* الاستعانة بالغير في إحضار مائه - ١٧ : ٣

* المضمضة والاستنشاق فيه - ١٧ : ٣

* الغسل قبل الوضوء - ٢٣ : ٣

* هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ؟ -

٢٥ : ٣

* صفته . فرائضه . أقوال الأئمة في ذلك -

٢٤ : ٣

* من قال المستحاضة تغتسل لكل صلاة من طهر

إلى طهر - ٩٨ و ١٠٥ : ٣

* من قال المستحاضة تجمع بين الصلاتين

وتغتسل لهما غسلا - ١٠٩ : ٣

* الغسل من الحيض - ١٣٧ : ٣

* الغسل والنييم - جمعهما وأقوال العلماء في

ذلك - ١٩١ : ٣

* الغسل يوم الجمعة - ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٠٣

و ٢٠٤ : ٣

* الرخصة في تركه - ٢١٨ : ٣

* الغسل من غسل الميت - ٢١٢ : ٣ و ٣٢١ : ٨

* الغسل من الحجامة - ٢١٢ : ٣

* أمر من أسلم بالغسل - ٢٢٢ و ٢٢٣ : ٣

* حكم الغسل للإحرام - ٢٩١ : ١٠

* غسل الشهيد - ١٨٨ : ٨

* ستر الميت عند غسله - ٢٩٨ : ٨

* كيف يغسل الميت ؟ - ٣٠٢ : ٨

* كيف غسل النبي ﷺ عند الوفاة ؟ - ٢٩٩ : ٨

* المذاهب في تغسيل الرجل امرأته وبالعكس -

٣٠١ : ٨

(الغضب)

* مشروعيته على من ارتكب مالا يليق -

٣٧ : ٣

(غطفان) = (قبيلة) - ١١٣ : ٧

بنو (غفار) - ١٣٧ : ٣

(الغلام)

* متى يؤمر بالصلاة ؟ - ١١٩ : ٤

(الغسل والتغليس)

* فضل التغليس بصلاة الفجر - ٣ : ٢٩٤

(الغنى والغنى)

- * حد الغنى ومن يعطى الصدقة ؟ - ٩ : ٢٤٨
- * الغنى الذى لا يحل معه السؤال - ٩ : ٢٥٠
- * متى يجوز للغنى أخذ الصدقة ؟ - ٩ : ٢٦٧
- * الفقير يهدى له من الصدقة - ٩ : ٢٩٦

(الغيب)

* الدعاء بظهور الغيب - ٨ : ١٩٤

(الغيبة)

* الغيبة لا تبطل الصوم - ١٠ : ٨٩

(الغيم) ١٠ : ٤٣

(حرف الفاء)

(الفأل) - ٦ : ٣١

(الفاتنة) - جواز قضائها بعد صلاة الصبح والعصر - ٧ : ١٧١

(الفاتحة)

- * باب فاتحة الكتاب - ٨ : ١٠٤
- * كلام الحنفية فى أنها ليست من أركان الصلاة والرد عليهم - ٥ : ٢٤٤
- * الخلاف فى قراءتها فى كل ركعة - ٥ : ٢٤٥
- * تفسيرها - ٥ : ٢٤٩

* دليل وجوب قراءتها فى الصلاة - ٥ : ٢٥١

* متى يقرؤها المأموم ؟ - ٥ : ٢٥٥

* من كره قراءة المأموم فى الجهرية - ٥ : ٢٥٨

* حكم قراءتها فى غير القيام الأول من صلاة

الكسوف - ٧ : ٢٣

* وجه اشتغالها على مقاصد القرآن - ٨ : ١١٤

* فضلها - ٨ : ١٠٥

* من قال هى من الطول - ٨ : ١٠٧

* المذاهب فى حكم قراءتها فى صلاة الجنائز - ٩ : ٣٨

(الفاجر)

* إمامته - ٤ : ٣١٦

(فارس) - ٥ : ٢٤٦ و ٤ : ٣٢٩

(الفاسق)

* جواز الصلاة خلفه إذا كان من الأمراء - ٤ : ١٩

* الخلاف فى الصلاة خلفه - ٤ : ٣١٦

(فاطمة بنت أبى حبيش) - ٣ : ٦٦

(فاطمة الزهراء عليها السلام)

* كيف كان نعشها ؟ - ٩ : ٣٠

* ١٠ : ٢٦٥ و ٨ : ٢١٩

(الفتح فى الصلاة)

* الفتح على الإمام فى الصلاة - ٦ : ٢

(الفتح) = (فتح مكة) ٥ : ٣٨ و ٢ : ١٦٥

و ٩٠ و ١٩٣ و ٧ : ٢٢ و ٨ : ٢١٩ و ١٠ : ٢١٩

(الفتوى والمفتى)

* الإجابة بأكثر من السؤال تعميماً للفائدة - ١ : ٢٧٨

* ذم الفتوى بغير علم - ٣ : ١٩١

* لا قود على المفتى ولا دية إذا أخطأ فى فتواه - ٣ : ١٩١

* فتوى ابن عباس فى التشهد الأول - ٦ : ١٦٨

(الفجاءة)

* موت الفجاءة - ٨ : ٢٤٢

(الفجر)

* الإسفار بصلاته - ٣ : ٢٤٩

* القراءة في الفجر - ٥ : ٢٤٠

* ركعتا الفجر - ٧ : ١٣٧

* حكمهما - تخفيفهما - ٧ : ١٣٨

* الحكمة في تخفيف القراءة فيهما - ٧ : ١٣٩

* حرص النبي ﷺ على تأديتهما - ٧ : ١٤٠

* الحث على تأديتهما ولومع العذر - ٧ : ١٤١

* التنكيس في قراءة ركعتيه - ٧ : ١٤٣

* المذاهب فيما يقرأ في ركعتي الفجر - ١٣٩

و ٧ : ١٤٤

* الاضطجاع بعدهما وأقوال العلماء في ذلك -

١٤٥ و ٧ : ١٤٩

* الاضطجاع قبلهما - ٧ : ١٤٧

* حكم الكلام بعدهما - ٧ : ١٥٠

* من أدرك الإمام في الفجر ولم يصل ركعتيه -

٧ : ١٥١

* حكم صلاة ركعتيه والإمام في الفريضة - ٧ : ١٥٥

* متى تقضيان إذا فاتته ١٥٦ ٧ :

* المذاهب في قضائهما ١٥٨ ٧ :

(الفداء والتفدية)

* نسخ قول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه

فدية - ١٠ : ٢٦

(الفرجة والفرج)

* سدما في الصلاة - ٢٢٧ - ٤

(الفرض والفريضة)

* فرض الوضوء - ١ : ٢٠٧

* الصلاة - مبدؤه - ٣ : ٢٧٤

* الزكاة - مبدؤه - ٩ : ١١٣

* الصوم - مبدؤه - ٢ : ٢٠

* الحج - مبدؤه - ١٠ : ٢٠٦

* الفريضة على الراحلة من عذر - ٧ : ٨٦

* الفريضة جالسا - ٦ : ٥٩

(الفروة)

* استحباب الصلاة عليها - ٥ : ٤٨

(الفرق) = (مكيال)

* تقدير الإمام أحده - ٢ : ٣٣٤

(الفساء والضراط)

* - ٢ : ٢٢٥ و ٤ : ٨٥ و ٦ : ١٢٣

(الفصل) = (القطع)

* الفصل الطويل بين الإقامة وتكبيرة الإحرام

- ٢ : ٣٢٣

* مشروعيته بين الصلاة المكتوبة والنافلة

- ٦ : ٣٠٠

* مقدار الفصل بين الصلاة وسجود السهو

- ٦ : ١٣٤

* مقدار الفصل بين الفريضة والنافلة - ٦ : ١٢٦

١ - (الفضل) = (البقية)

* فضل طهور المرأة - الوضوء به - ١٠ : ٢٦٨

٢ - (الفضل) = (ضد النقص)

* فضل الجمعة - ٦ : ١٩١

* فضل المشي إلى الصلاة - ٤ : ٢٤٧

* فضل من مات في الطاعون - ٨: ٢٤٣

(الفضة)

* قدر النصاب بها وبالذهب - ٩: ١٢٧

* لا زكاة فيما نقص عن النصاب - ٩: ١٥١

—**—

١ - (الفطر) = (الإفطار)

* وقت فطر الصائم - ١٠: ٧٤

* تعجيل الفطر والحكمة في ذلك - ١٠: ٧٧ و ٧٦

* ما يفطر عليه الصائم - ١٠: ٧٨

* الفطر قبل غروب الشمس - ١٠: ٨٢

* التغليظ في الفطر عمدا - ١٠: ١٣٥

* ترغيب المجاهد فيه - ١٠: ١٥٠

* اختيار الفطر في السفر - ١٠: ١٥١

* لإباحة الفطر للمسافر بعد النية - ١٠: ١٤٩

* عدم قبول القضاء بمن أفطر عمدا والخلاف

في ذلك - ١٠: ١٣٦

* إظهار الرئيس للمسافر الفطر ليقضى به -

١٠: ١٤٨

* حكمة جعل كفارة الفطر في رمضان العتق

وأخويه - ١٠: ١٢٤

* الخلاف فيمن نوى الصوم ثم سافر -

١٠: ١٦٠

* المذاهب في مساقاة السفر التي يباح فيها

الفطر للمسافر - ١٠: ١٦١

* قدر مسيرة ما يفطر فيه - ١٠: ١٦٠

* متى يفطر المسافر إذا خرج - ١٠: ١٥٨

* فطر المشر من ذي الحجة - ١٠: ١٩٨

٢ - (الفطر) = (صدقة الفطر)

* متى تؤدي زكاته - ٩: ٢٢٠

* كم يؤدي في صدقته - ٩: ٢٢٢

* من روى أن صدقة الفطر نصف صاع من

قمح - ٩: ٢٣٥

* زكاة الفطر - ٢١٨ و ٢١٩

٣ - (الفطرة) = (البدن)

* وجوبها على العبد والمرأة واشتراط الإسلام

فيمن تجب عليه - ٩: ٢٢٤

* دليل إجزاء نصف صاع من بر في الفطرة -

٩: ٢٢٨

* بيان الوهم في حديث أبي سعيد بذكر نصف

صاع من بر - ٩: ٢٣٢

* الخلاف في أنه هل على الزوج فطرة امرأته

وهل عن الصغير فطرة - ٩: ٢٣٧

٤ - (الفطرة) = (الخلفة)

* السواك من الفطرة - ١: ١٨٢

—**—

(الفقير)

* المذاهب في معناه والمسكين - ٩: ٢٦٠

* الفقير يهدي للغنى من الصدقة - ٩: ٢٩٦

—**—

(الفلاة) = (أرض لا ماء فيها)

* فضل الصلاة فيها والحكمة في ذلك - ٤: ٢٥٦

(الفلاسفة)

* قولهم في سبب الخسوف والكسوف لا يتناقض

مع السنة - ٧: ٤٢

—**—

(فهم) = (قبيلة) - ٩: ٢٠٨ و ٢٠٧

—**—

(الفوائد) - ٧: ١٧١

(حرف القاف)

(القارئ)

* قارئ آية السجدة كالإمام للسمع - ٨٠:٢٥

(القاعد)

* صلاة القاعد في الصلاة - ٦:٥٦

(القائد) - انظر : غزوة

—**—

* (قُبَاهُ) = (موضع) - ١٦١:١ و ٢٦٦:٦

(القبر والقبور)

* ماورد في عذابه - ١:٨٢

* اتخاذ القبور مساكن ومزارع إذا اندرست

٤:٥٧

* مشروعية التعوذ من عذاب القبر في الصلاة -

٥:٣٢٨

* الصلاة على القبر - ٩:٤٥

* المذاهب في صلاة الجنائز على القبر - ٩:٤٦

* رد القول بأنها خاصة بالنبي ﷺ - ٩:٤٧

* جمع الموتى في قبر. وضع علامة عليه - ٩:٥٣

* كم يدخله ؟ - ٩:٥٧

* كيف الجلوس عنده ؟ - ٩:٦١

* حكم تنظية بابه عند إدخال الميت فيه -

٩:٦١

* تعميقه وحده - ٩:٦٧

* تسويته - ٩:٦٩

* النهي عن رفعه وما يترتب عليه من المفاسد

والمسكرات - ٩:٧٠

* كيفية قبر النبي ﷺ وصاحبه - ٩:٧٢

* هل تسنم القبر أفضل أم تسطيعه - ٩:٧٣

* الاستغفار للبيت عند القبر - ٩:٧٣

* التنفير من المشي عليه وقضاء الحاجة فيه -

٩:٧٤

* سؤال القبر - ٩:٧٤

* الطاعات تقى صاحبها من عذابه - ٩:٧٥

* كراهية الذبح عند القبور - ٩:٧٦

* حكم البناء على القبر - ٩:٧٩

* حكم إعداد القبر - ٩:٨٠

* النهي عن الكتابة عليه والزيادة فيه - ٩:٨١

* حكمهما - ٩:٨٢

* قبور الانبياء والاولياء - منع الصلاة اليها

والنهي عن اتخاذها مساجد - ٩:٨٣

* كراهية القعود على المقابر - ٩:٨٣

* الخلاف في حكم الجلوس عليه - ٩:٨٤

* المشي في الحذاء بين القبور - ٩:٨٥

* الخلاف في حكمه والراجع لإباحته - ٩:٨٧

* سؤال القبر وعذابه - ٩:٨٨

* زيارة القبور - ٩:٩٣

* حكمه نهيه ﷺ أو لا عن زيارتها - ٩:١٠١

* زيارة النساء القبور - ٩:١٠٢

* ما يقول الزائر ومن مر بها - ١٠٣ و ١٠٤:٩

* صفة زيارتها وما يلزم الزائر اجتنابه - ٩:١٠٥

* حكم قراءة القرآن عند القبر - ٩:١٠٨

(القبلة) - انظر : الخط - العصا

* كراهية استقبالها عند الحاجة - ١:٣٥

* حكمه النهي عن استقبالها وأقوال العلماء

في ذلك - ١:٣٩

(القراءة)

- * تطويل القراءة في صلاة الفجر - ٥ : ٣٨
- * القراءة في الظهر - ٥ : ٢١٩
- * القراءة بعد الفاتحة في الأخيرتين من الرباعية وثلاثة المغرب - ٥ : ٢٢٠
- * القراءة في الظهر والعصر - ٥ : ٢٢٨
- * د د المغرب - ٥ : ٢٣٣
- * القراءة في الفجر - ٥ : ٢٤٠
- * حكم من ترك القراءة في صلاته - ٥ : ٢٤٢
- * القراءة خلف الإمام - ٥ : ٢٥٢
- * من كره القراءة إذا جهر الإمام - ٥ : ٢٥٨
- * من رأى القراءة إذا لم يجهر الإمام - ٥ : ٢٦١
- * ما يجزئ من القراءة الأعمى والأبص - ٥ : ٢٦٣
- * ما يجزئ العاجز عن القراءة في الصلاة - ٥ : ٢٦٦
- * القراءة في الجمعة - ٦ : ٢٩١
- * د د الأضحية والفطر - ٦ : ٣٣٥
- * د د صلاة الكسوف - ٧ : ٣٦
- * قصر القراءة في السفر - ٧ : ٧٨
- * رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل - ٧ : ٢٥٧
- * كيف يستحب الترتيل في القراءة ؟ - ٨ : ١٢٣
- * بيان المراد من الترجيع في القراءة - ٨ : ١٢٧
- * القراءة بالألحان والتطريب - ٨ : ١٣٠
- * الاتفاق على حرمة القراءة الخارجة عن قانون القراء - ٨ : ١٣١
- * المراد بالتغني تحسين الصوت بالقراءة - ٨ : ١٣٤ و ١٢٩

- * منع استقبالها واستدبارها عند الحاجة ولو في المكان المعتد لها - ١ : ٤٩
- * الرخصة في استقبالها عند قضاء الحاجة - ١ : ٥٣
- * الخلاف في صلاة من انحرفت أصابعه عن القبلة - ٥ : ١٣٥
- * حكم من صلى إلى غير القبلة ثم علم - ٦ : ١٧٨

(القبلة والتقبيل)

- * الوضوء من القبلة - ٢ : ١٨٢
- * القبلة للصائم - ١٠ : ١١٢ و ١٠٩
- * كراهية القبلة للشباب في رمضان - ١٠ : ١١٥
- * (قبصة بن مخارق) - ٩ : ٢٧٥

—**—

(القتل والمقاتلة) انظر : الدرة

- * الصلاة على من قتل نفسه والخلاف فيه - ٩ : ١٧ و ١٦

- * قتل خالد بن سفيان الهذلي وجديته - ٧ : ١٣٠
- * قتل أحد - بعض ماورد في صلاة النبي ﷺ عليهم وما قيل في ذلك - ٨ : ٢٩٢ و ٢٩١

—**—

(القدح) = (مكيال)

- * مقدار القدح - ٩ : ٢٢٣

(القدر والمقدار) انظر : القراءة

(القدم) = (مقياس)

- * ضبط وقتي الظهر والعصر بالقدم - ٣ : ٢١١

—**—

(القذف) = (السب)

- * التنفير منه - ٤ : ٧

—**—

(القراءات)

- * القراءات المكتوبة في المصحف والسبب في اختلافها - ١٣٩ : ٨
- * ما وقع لبعض الصحابة من الاختلاف في القراءة - ١٤٠ : ٨
- * القراءة عند الميت - ٢٥٧ : ٨
- * المذاهب في وصول ثواب القراءة للميت وما قيل في آية وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - ٢٦٠ : ٨
- * ما به يصل ثواب القراءة للميت باتفاق - ٢٦١ : ٨
- * القراءة على الجنازة - ٣٧ : ٩

(قراءة :)

- * قراءة الفاتحة - ٢٤٥ : ٥
- * قراءة ما تيسر بعد الفاتحة في الصلاة - ٢٤٢ : ٥
- * الراجح وجوب قراءة المأموم في الصلاة مطلقا - ٢٥٤ : ٥
- * استحباب التوسط في قراءة الليل - ٢٥٨ : ٧
- * قراءة آيات من عدة سور في الصلاة وحكم ذلك - ٢٦٠ : ٧

* قراءة النظائر في ركعة - ١١ : ٨

* قراءة آخر البقرة والترغيب فيه - ١٤ : ٨

* قراءة سورة فيها آية سجدة في الصلاة - ٢٩ : ٨

* كيفية قراءة النبي صلى الله عليه وسلم - ١٢٤ : ٨

(القرآن) انظر : السنة

- * الجنب يقرأ القرآن - ٣٠١ : ٢
- * المحدث حدثا أصغرا يقرأ القرآن - ٣٠١ : ٢
- * جواز قراءة القرآن للجنب بقصد الذكر والتحسين - ٣٠٢ : ٢

- * جواز قراءته مضطجعا ومتكئا على امرأته الحائض - ٣٩ : ٣
- * الترهيب من نسيان شيء منه بعد حفظه - ٦٨ و ٧٠ : ٤ و ٢٦١ : ٧ و ١٣٥ : ٨
- * الحكمة في عدم نزوله جملة واحدة - ١٦٢ : ٤
- * الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان دون القرآن - ١٧٦ : ٤
- * اهتمام سيدنا عثمان والصحابة رضي الله عنهم بجمعه في المصحف - ٢٠٦ : ٥
- * الرغبة في قراءته لله تعالى والترهيب من جعله وسيلة إلى طاب الدنيا - ٢٦٤ : ٥
- * ترجمته إلى غير العربية - ٢٦٦ : ٥
- * قراءته في الركوع والسجود - ٣٢٤ : ٥
- * حكم قراءته في الخطبة - ٢٥٥ : ٦
- * فضل قراءة القرآن ليلا - ٢٢٣ : ٧
- * الجمع بين الآثار في الجهر والإسرار به - ٢٦٣ : ٧
- * تخلق النبي صلى الله عليه وسلم بأدابه - ٢٧٣ : ٧
- * في كم يقرأ القرآن - ٢ : ٨
- * اهتمام السلف بقراءته وعادتهم في قراءته - ٣ : ٨
- * المستحب أن لا يقرأ في أقل من ثلاث - ٤ : ٨
- * الجمع بين الروايات الواردة في المدة التي يقرأ فيها القرآن - ٦ : ٨
- * تحزيب القرآن - ٦ : ٨
- * بيان أنه سبعة أحزاب - ١٠ : ٨
- * الترغيب في قراءته ومدارسته - ١٥ و ٩٧ : ٨

* كم سجدة: ١٩٩: ٨

* حكم الاشتغال بتعلم القرآن والأحكام -

٨: ٩٨

* الترغيب في حفظه وتعليمه والعمل بأحكامه -

٨: ١٢٤ و ٩٩

* أجر قارئة - ١٠٠: ٨

* بعض ماورد في فضله - ١٠٣: ٨

* استحباب ترتيله - ١٢٣: ٨

* الحث على تحسين الصوت به - ١٢٧: ٨

* أنزل على سبعة أحرف - ١٣٦: ٨

* اللغات التي نزل بها - ١٣٨: ٨

* كيفية نزوله على سبعة أحرف - ١٤١: ٨

* حكم جعل كلمة منه موضع مناسبها - ١٤٢: ٨

* حكم قراءته بأجر - ٢٦١: ٨

* ما يطلب من سامعه - ٢٦٩: ٨

* حكم قراءته عند القبر - ١٠٨: ٩

(القرابة والقربى)

* المذاهب في المراد بالأقارب - ٣: ١٠

(القراءة) = (الجبانة)

* اتفاق العلماء على هدم ما في قراءة مصر من

المباني - ٨٠: ٩

(القرى)

* حكم صلاة الجمعة فيها - ٢١٥: ٦

(قريش)

٢٢٩: ٣ و ١٨٠: ٤ و ١١٦: ٥ و ٧٥: ٨ و ٢٠٢: ١٠

(قرية عقبة) - ١٦٠: ١٠

(القصد) = (التوسط)

* القصد في الصلاة - ٣٠١: ٧

(القصر) = (التخفيف)

* الخلاف في قصر الصلاة أهو عزيمة أم

رخصة؟ - ٤٨: ٨

* أدلة من قال إنه عزيمة - ٤٩: ٧

* حديث يدل على أنه رخصة - ٥٠: ٧

* متى يقصر المسافر؟ - ٥٢: ٧

* المذاهب في مسافة القصر - ٥٣: ٧

* تقدير المسافة بالميل والمتر وغيرهما - ٥٤: ٧

* أدلة تحديد المسافة - ٥٥: ٧

* لا يقصر المسافر إلا اذا فارق بناء البلد -

٥٦: ٧

* قصر قراءة القرآن في السفر - ٧٨: ٧

* القصر لمسافر أقام بجهة منتظراً قضاء حاجة -

٨٨: ٧

* القصر لمن أقام بأرض العدو - ٩٦: ٧

(القصر الأبيض) = (من قصور الجنة)

٣١٣: ١

(القصاص والقصة)

* قصة الإفك - ٢٠٣: ٥

* تطويل معاذ الصلاة وإنكار النبي ﷺ

عليه - ٢١٢: ٥

* إسلام أبي العاص زوج بنت النبي

ﷺ - ١٣: ٦

* قصة ذي اليمين أو الشمالين - ١٣١: ٦

* قنوم عمرو بن عبسة على النبي ﷺ

بمكة والمدينة - ١٧٣: ٧

* قصة دوم وفد ثقيف على النبي ﷺ - ٨: ٨

* قصة ماعز بن مالك - ١٨ : ٩

* قتيل خير عبد الله بن سهل الذي وداه
النبي صلى الله عليه وسلم - ٢٧٣ : ٩

—**—

﴿القضاء﴾ = (للصلوات) انظر : الفوائد
* قضاء سنة الفجر بعد الشمس إذا فاتت مع
الفرض - ٣٠ : ٤

﴿القضاء﴾ = (للصوم)

* وجوب القضاء على من أفطر ظانا الغروب
ومن أكل بعد الفجر ظانا بقاء الليل فتبين
خلافه - ٨٣ : ١٠

* مضاعفة الأجر لمن قضى صيام رمضان -
١٣٧ : ١٠

* الخلاف في أنه يلزم القضاء من تناول مفطرا
في رمضان ناسيا ؟ - ١٣٩ : ١٠

* تأخير قضاء رمضان - ١٤٠ : ١٠
* قضاء ما فات من رمضان لعذر أو غيره
وهل يلزم فيه التتابع ؟ - ١٤١ و ١٤٢ : ١٠

—**—

﴿القيود﴾ = (في الصلاة)

* صلاة الإمام من قيود - ٣٢٦ : ٤
* القيود في صلاة الفرض - أفضل هيئته -
٥٩ : ٦

* تخفيف القيود في الصلاة أي في التشهد -
١٠٨ : ٦

—**—

﴿القفا﴾

* عقد الثوب عليه في الصلاة - ١٧ : ٥

—**—

﴿الْقَاسُ﴾ - ٢٣٦ : ٢

﴿القلة والقلال﴾

* مقدار القلة من الماء - ٢٢٣ : ١

* الاستدلال بحديث القلتين - ٢٢٥ و ٢٢٩
و ٢٣٠ و ٢٣١ : ١

* الجمع بين حديث القلتين وسائر أحاديث
الماء - ٢٣٦ : ١

* الجمع بين حديث القلتين وأقوال الحنفية
وغيرهم - ٢٤٦ : ١

﴿الْقَلَمُ﴾ - ١٧١ : ١

﴿الْقَلَسُوةُ﴾ - ٨٢ : ٥ و ٥٣ : ٦

—**—

﴿الْقَمَحُ﴾ - ٢٣٥ : ٩

﴿الْقَمِيصُ﴾ انظر : النبي ﷺ . السكف
* الصلاة في القميص الواحد - ١٨ : ٥

—**—

﴿الْقَنَاعَةُ﴾

* الترغيب فيها - ١٨٧ : ٤

﴿الْقَنُوتُ﴾

* القنوت في الوتر - ٥٤ : ٨

* شرح ألفاظه - ٥٦ : ٨

* زمنه ومحلّه - ٥٧ : ٨

* تكبيرته ورفع اليدين فيها - ٥٨ : ٨

* الاختلاف في حديث سعيد بن أبي عروبة
فيه - ٦١ : ٨

* الاختلاف في حديث عيسى بن يونس عن

فطر وحديث حفص بن مسعر فيه - ٦٣ : ٨

* رد تضعيف أحاديث القنوت في الوتر - ٦٤ : ٨

* القنوت في النصف الأخير من رمضان -

٦٥ : ٨

* القنوت في الصلوات - ٧٩ : ٨

* القنوت في العشاء وللنازلة - ٨٢ : ٨

* الحجة مع من قال بأن القنوت في الصبح

خاص بالنوازل - ٨٥ : ٨

* بيان حال حديث القنوت في الصبح وأن

الاختلاف في قنوته من الاختلاف المباح -

٨٦ : ٨

* الجهر به وتأمين المأمومين على دعاء الإمام

فيه - ٨٧ : ٨

* الجمع بين الأحاديث الواردة في القنوت قبل

الركوع وبعده - ٨٩ : ٨

* بعض أدعيته المأثورة - ٩٠ : ٨

* المذاهب في رفع اليدين حال دعاء القنوت -

٩١ : ٨

(قنوت :)

* قنوت الوتر - حجة من قال إنه قبل الركوع -

٦٠ : ٨

* قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه في الوتر -

٦٥ : ٨

* قنوت الصبح عند عدم النوازل - ٨٤ : ٨

* قنوت النوازل والمذاهب في أنه بعد الركوع

أو قبله والراجح كونه بعده - ٨٨ : ٨

(القوس)

* الرجل يخطب على قوس - ٢٥٦ : ٦

* الخطبة عليه في العيد - ٣٢٢ : ٦

(القول)

* القول بلا عمل - بعض ماورد في التنفير منه -

٢٠٨ : ٨

(القوم)

* يؤمهم الرجل وهم له كارهون - ٣١٤ و ٣١٥ : ٤

(القي)

* القي والقلس - الخلاف في الوضوء منهما -

٢٣٦ - ٢

* القي عمدا من الصائم - ١٠٦ : ١٠٩ و ١٠ : ١٠٩

١ - (القيام) = (من النوم)

* القيام من النوم والترغيب في الذكر والوضوء

والصلاة عقيب - ٢٢٩ : ٧

٢ - (القيام) = (في الصلاة)

* مشروعية تعمير القيام من الركعتين بالتكبير

والرد على من قال لا يكبر حتى يستقل قائما -

١٣٧ : ٥

* طول القيام من الركوع وبين السجدة -

٢٩٤ : ٥

* الرد على من قال تطويلهما مبطل للصلاة -

٢٩٥ : ٥

* إطالة القيام أفضل أو كثرة الركوع

والسجود ؟ - ٣٢٢ : ٥

* القيام في الصلاة مستنداً على نحو عصا - ٥٤ : ٦

* المدار في صلاة الفريضة جالسا إماما على العجز

عن القيام أو على حصول المشقة ، وصلاة من

عجز عن القيام والقعود ، تأدية الصلاة بعضها

من قيام وبعضها من قعود - ٥٩ : ٦

* القيام من ثنتين بلا تشهد - ١٦١ : ٦

* من نوى القيام فنام - ٣٣٨ : ٧

* فضل تطويل القيام في صلاة التطوع - ٢٥٤ : ٧

* القيام في النافلة وفضل طوله - ٩٥ : ٨

٣ ﴿القيام﴾ = (للجنازة) - ٩: ٢

• رد القول بنسخه - ٩: ٣

• قيام المسيح حتى توضع - ٩: ٤

• حكمته - ٩: ٦ و ٥

• سجة من قال بالنسخ - ٩: ٧

٤ - ﴿قيام﴾ :

• نسخ قيام الليل - ٧: ٢٢١

• - أقوال العلماء فيه - ٢٢٥ و ٢٢٧ و ٧

• الترغيب فيه والتعاون على قيامه - ٢٣١

و ٧: ٢٥١

• قيام النبي ﷺ من الليل - وقته - ٧: ٢٤٥

• استحباب إطالة السجود فيه - ٧: ٢٦٥

• قيام النبي ﷺ صفته ووتره - ٧: ٢٧١

• قيام الليل بإحدى عشرة ركعة - ٧: ٢٩٢

• الجمع بين أحاديث عائشة - ٧: ٢٩٥

• كراهة قيام كل الليل - ٧: ٣٠٣

• قيام شهر رمضان والحث عليه - ٧: ٣٠٦

• صلاته في جماعة - ٨: ٦٦

﴿القيامة﴾

• من علاماتها أن تقام الصلاة ولا يجدون

إماما يصلي بهم - ٤: ٢٩٥

﴿حرف الكاف﴾

﴿كابل﴾ = (عاصمة بلاد أفغان) - ٧: ١٢١

﴿الكافر والكفار﴾

• القول في تكليفه وعدمه - ١٥٢ و ١٨٥ و ٩

• الأمر بصلة الأصل منهم - ٩: ٣١٥

• النهي عن التشبه بالكافرين - ٥: ٢٥

• الكافر إذا حلف أو نذر ثم أسلم هل يلزمه

الوفاء والكفارة؟ - ١٠: ٢٥٢

﴿الكافور﴾

• الحكمة في جملة آخر غسل الميت - ٨: ٣٠٤

﴿الكاهن﴾

• حلوان الكاهن - ٦: ٣١

—**—

﴿البكائر﴾ انظر: التوبة. الذنوب

—**—

﴿الكتاب﴾ = (القرآن)

• فاتحته - ٨: ١٠٤

﴿الكتاب﴾ = (المكتوب)

• النهي عن النظر في كتاب الغير - ٨: ١٥١

• كتاب النبي ﷺ في الزكاة المروى عن

ابن عمر - ٩: ١٥٣

﴿الكتابة﴾

• هل كتب النبي ﷺ بيده؟ - ٦: ٩٤

—**—

﴿كثير بن أبي الصلت﴾ - ٦: ٣٢٣

—**—

﴿الكحل﴾

• الكحل في الصوم - ١٠: ١٠٣ و ١٠: ١٠٥

—**—

﴿الكراء﴾

• كراء الدواب للتجارة والنسب للحاج -

١٠: ٢٧٥

• الكري - ١٠: ٢٧٤

(الكراهية والكرهية)

* انظر القبلة ، اليد ، الموت ، الذبح ، القبر ، يوم
الشك ، الكلام ، الحاجة ، الذكر ، المسألة ،
الوسوسة ، المباشرة

(الكرب والكرب)

* رفعها - ١٨١ : ٨

(الكُرسوع)

* يئانه - ٢٤ : ٢

(الكُرسى)

* جواز الجلوس على الكرسي حال الوضوء -

٢ : ٣١

* ما جاء في آية الكرسي - ١٠٨ : ٨

(الكسوف)

* صلاة الكسوف - ٢٠ : ٧

* الرد على من يزعم أن الكسوف يكون

لموت كبير أو حدوث أمر عظيم - ٢١ : ٧

* حكم صلاته - ٢٢ : ٧

* حديث الكسوف يوم موت إبراهيم بن النبي

ﷺ - ٢٢ : ٧

* حكم قراءة الفاتحة وغيرها فيها - ٢٣ و ٣٦ : ٧

* تطويل السجود والجلوس بين السجدين

فيها - ٢٣ : ٧

* حديث رؤية النبي ﷺ الجنة والنار

في صلاته - ٢٤ : ٧

* من قال أربع ركعات - ٢٥ : ٧

* ينادى فيها بالصلاة جامعة - ٣٩ : ٧

* الصدقة والعق فيها - ٤٠ : ٧

* من قال بر كع ركعتين - ٤١ : ٧

(كعب) = (كعب الاحبار) - ١٨١ : ٦

(الكعبة)

٤٧ : ١ و ١٥٨ : ٤ و ١٧٩ : ٦ و ٢٥٣ : ١٠

(الكفارة)

* كفارة ترك الجمعة - ١٩٦ : ٦

* من أتى أهله في رمضان - ١٢٠ و ١٢٩

و ١٣٤ : ١٠

* كفارة رمضان - هل تجوز بعق رقبة

كافر ؟ - ١٢٢ : ١٠

* كفارة رمضان - لزوم التتابع في صيامها -

١٢٢ : ١٠

* كفارة الفطر في رمضان - قدر الطعام الذي

يعطى لكل مسكين - ١٢٣ و ١٣٠ : ١٠

* الخلاف في لزوم الترتيب في خصالها وهل

تلتزم المرأة ؟ - ١٢٦ : ١٠

* هل تسقط بالإعسار ؟ - ١٢٧ : ١٠

* الزهري يرى إن جامع في رمضان وأعطاه

النبي ﷺ الطعام فهو كفارة عنه خاصة -

١٢٨ : ١٠

* حديث التكفير بالإطعام - ١٣٣ : ١٠

(الكفن)

٣٠٧ : ٨

* تكفين رجلين في ثوب واحد للضرورة -

٢٩٦ : ٨

* طلب تحسين الكفن ومم يكون ؟ - ٣٠٨ : ٨

* كفن الضرورة ثوب يعم جميع البدن - ٣١٠ : ٨

* كفن السنة والمذاهب في جعل التعميص

والعمامة من الكفن - ٨: ٣١١

* كراهية المفالة فيه - ٨: ٣١٣

* بيان معنى حديث (خير الكفن الحلة) - ٨: ٣١٦

* كفن المرأة - ٨: ٣١٦

﴿الكلأ﴾

* الثمرة فيه - ٩: ٣١٨

﴿الكلام﴾

* كراهيته عند قضاء الحاجة - ٦١ و ٦٣ : ١

* كلام الناس والسامع في الصلاة - ٦: ٢٢

* النهي عن الكلام في الصلاة - ٦: ٥٥

* الكلام في الصلاة لمصلحتها - ٦: ١٢٩

* الكلام والإمام بخطب - ٦: ٢٧٧

* ما يستحب أن يقال عند الميت - ٨: ٢٥٠

﴿الكلب والكلاب﴾

* الوضوء بسوره - ١: ٢٥١

* مذاهب العلماء في نجاسته - ١: ٢٥٧

* انتفاء كلب الصيد والغنم - ٢٦١ و ٢٦٢ : ١

* حكمة الأمر بقتلها وبيان نسخه - ١: ٢٦٢

* الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب - ١: ٢٦٣

* من قال لا يقطع الصلاة مرور الكلب - ٥: ١١٤

﴿الكناية والكنائيات﴾

* استحباب استعمال الفاظها فيما يتحاشى التصريح

ب - ١: ٣٣٠ و ٣: ١٤٤

﴿الكنز﴾

* الكنز ماهو وزكاة الحلي - ٩: ١٣٤

* تفسير الكنز المتواعد عليه في القرآن -

٩: ١٣٦

* بيان الكنز - ٩: ٢٩٩

﴿الكنس﴾

* كنس المسجد - ٤: ٦٨

﴿الكوع﴾

* بيانه - ٢: ٢٤

﴿الكوة﴾

* ٤: ٢٢٧ و ٥: ١٥٦ و ٦: ١٩٢ و ٦: ٢٩٢

٨: ٦٢ و

﴿كوم شريك﴾ = (موضع) - ١: ١٣٣

﴿حرف اللام﴾

﴿لا :﴾

﴿لا إله إلا الله﴾

* قولها - ٨: ٢٥١ و ٩: ١١٤

* الأمر بتلقينها للمحتضر - ٨: ٢٥٢

﴿لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها﴾

* بيان المراد منه - ٩: ٤٨

﴿لا ضرورة في الإسلام﴾

* معناه - ١٠: ٢٦٨

﴿لا غرار في صلاة ولا تسليم﴾

* معناه - ٦: ٢٧

﴿اللباس﴾

* اللبس للجمعة - ٦: ٢٢٦

* لباس الحرير - ٦: ٢٢٨

﴿اللحد﴾ - ٩: ٥٦

* آ للحد أفضل أم الشق ؟ - ٩: ٥٧

(اللحم)

- * لحوم الإبل - الوضوء منها - ٢: ٢٠١ و ٢٠٠
- * اللحم النيء - الوضوء من مسه - ٢: ٢٠٨
- * مشروعية عدم الوضوء من مسه وغسل اليد فقط - ٢: ٢٠٩

* حكم قطعه بالسكين - ٢: ٢١٦

(الحن والالحن) انظار : القراءة

(اللحية)

* عقد اللحية - ١: ١٣٣

* تسريحها في المسجد وأقوال العلماء في ذلك -

١: ١٧٢

* ماورد في إعفائها - ١: ١٨٥

* حرمة حلقها - ١: ١٨٦

* تخليلها - ٢: ٩٣

(اللعن)

* حكم الدعاء به - ١: ١٠٠

(اللغات) - ٥: ٢٦٦

(اللغو) - انظار الجمعة

(الليل)

* قيامه ، الحث عليه - ٧: ٢٦٣ و ٧: ٩٦ و ٨:

* السراك لمن قام منه ١: ١٩٨

* نسخ قيامه - ٧: ٢٢١

* فضل قراءة القرآن فيه - ٧: ٢٢٣

* أي الليل أفضل ؟ - ٧: ٢٣٩

* افتتاح صلاته بركعتين - ٧: ٢٥٢

* صلاته مثنى مثنى ٧: ٢٥٥

* رفع الصوت في صلاته - ٧: ٢٥٧

* هل صلاته أفضل من صلاة الرواتب ؟

١٨٣ : ١٠

* الدفن ليلا ٣٠٨ و ٣٢٥ : ٨

* التخلف عن الصلاة في الليلة الباردة - ٦: ٢٠٤

(ليلة الجمعة)

* فضلها - ٦: ١٨٠

(ليلة القدر) - ٣٢١ و ٣٣٠ : ٧

* الترغيب في إحيائها بالطاعة - ٧: ٣٠٨

* بيان وقتها - ٧: ٣٢٢

* علاماتها - ٧: ٣٢٣

* اهتمام الصحابة بمعرفة وقتها - ٧: ٣٢٤

* من قال إنها ليلة الثالث والعشرين من رمضان

٧: ٣٢٦

* الحث على طلبها في العشر الأواخر من

رمضان - ٧: ٣٢٧

* من قال هي ليلة إحدى وعشرين - ٧: ٣٣١

* الصحيح أنها في الأوتار من العشر الأواخر

من رمضان - ٧: ٣٣١

* من روى أنها ليلة سبع عشرة - ٧: ٣٣٢

* من روى أنها في السبع الأواخر - ٧: ٣٣٣

* الجمع بين الأحاديث الواردة في تعيينها

٧: ٣٣٣

* من قال هي ليلة سبع وعشرين - ٧: ٣٣٤

* د د د في كل رمضان - ٧: ٣٣٤

* حاصل ١٠ ورد في وقتها - ٧: ٣٣٥

(حرف الميم)

(الماء)

- * الاستنجاء به - ١٥٨ : ١
- * ما ينجسه - ٢٢٣ : ١
- * الماء الذي لا ينجس إلا بالتغير ، مقداره
- * ومذاهب العلماء فيه - ٢٢٤ : ١
- * حد الماء القليل - ٢٣٥ : ١
- * الراجح أن الماء لا ينجس إلا بالتغير ولو قليلا - ٢٣٦ : ١
- * الماء لا ينجب - ٢٤٠ : ١
- * الماء الراكد - حكم البول فيه - ٢٤٣ : ١
- * الماء المستعمل ٢٤٤ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ : ١
- * الماء الدائم - حكم البول والاعتسال فيه ٢٤٥ : ١
- * دليل الحنفية على تنجس الماء ، وحلول النجاسة وإن كان قلتين - ٢٤٦ : ١
- * دليل المقيد - ٢٨٨ : ١
- * المذاهب في التطهر بالماء المخلوط بطاهر - ٢٨٩ : ١ و ٣٣ : ٣
- * ما يجزئ من الماء في الوضوء - ٣٠٢ : ١
- * الإسراف فيه - ٣١٤ : ١
- * مقدار ما يجزئ منه في الغسل - ٣٣٣ : ٢
- * حكم نفث الماء عن الجسد بعد الغسل والوضوء - ١٦ : ٣
- * ما يفيض من الماء بين الرجل والمرأة - ٣٤ : ٣
- * الماء يجده المتيمم بعد ما يصل في الوقت - ١٩٤ : ٣

* نبع الماء من بين أصابع النبي صلى الله عليه وسلم - ١٧٢ : ٤ و ٢٥٧ : ٩

* حكم بذل فضله وشروط وجوب بذله وأقسامه - ٣١٧ : ٩

* الماء المحرز وغيره - ٣١٨ : ٩

* الماء والنار - معنى الشراكة فيهما - ٣١٩ : ٩

* فضلى سقى الماء - ٣٣٠ : ٩

* الماء يصبه الصائم عليه من العطش - ٩٢ : ١٠

(ماء :)

* الوضوء بماء البحر - ٢٧٦ : ١

* ماء البحر المالح - جواز التطهر به - ٢٨١ : ١

* ماء الغسل وماء الوضوء ليس لهما مقدار محدود - ٣٠٦ : ١

(المآثم)

* منكراتها - ٢٧٢ : ٨

(المأموم) - انظر : التأين

* المأموم يتصرف قبل الإمام - ١١ : ٥

* صلاة المأمومين أول الوقت إذا تأخر الإمام

الراتب - ١٠٥ : ٢

* هل تصح صلاة المأموم إذا تبين فساد صلاة

إمامه - ٣١٧ : ٢

* متى يقوم مريدو الصلاة وقت الإقامة ؟ - ٢٢٢ : ٤

* ما يدرك به المأموم فضيلة الجماعة وهل هو

أول صلاته ؟ - ٢٧٢ : ٤

* أيتابع المأموم إمامه الذى يصل من قعود ؟ - ٣٢٧ : ٤

* تأخير المأموم تكبيرة الإحرام والسلام

عن الإمام - ٣٣١ : ٤

- * أمر المأموم باتباع الإمام - ٦ : ٥
- * التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يصلي قبله - ١٠ : ٥

- * حكم من ينصرف قبل إمامه - ١١ : ٥
- * الخلاف في تحويل صورة من سبق إمامه وفي حكم صلاته ودواه من يريد مسابقة الإمام - ١١ : ٥

- * المذاهب في قراءته خلف الإمام - ٢٥٢ : ٥
- * الراجح وجوب قراءته في الصلاة مطلقاً - ٢٥٤ : ٥

- * متى يقرأ الفاتحة ؟ - ٢٥٥ : ٥
- * متابعة إمامه في سجود السهو - ١٦٢ : ٦

(المائعات وطهارتها)

- * الشك في طهارة المائعات وغيرها - ١٧٨ : ٢
- * إزالة النجاسة بكل مائع طاهر - ٢٢٨ : ٣

(الماترين يدي المصلي)

- * درؤه وترهيبه من المرور بين يدي المصلي - ٩٥ و ٩٠ و ٨٩ : ٥

(ماعز بن مالك)

- * قصته - ١٨ : ٩

(مالك بن هبيرة) - ٤٧ : ١٠

(الماعون)

- * بيانه - ٢٩٨ : ٩

(المافان والموق)

- * تعاهدهما في الوضوء - ٦٩ : ٢
- * الخلاف في المسح على الموق - ١١٧ : ٢

(المال)

- * المال الحرام - حكم التصديق به - ٢٠٩ : ١
- * المال الضائع - مشروعية البحث عنه - ١٥٤ : ٣
- * مشروعية تنمية المال - ١٨٠ : ٣
- * أتجوز العقوبة بالمال ؟ - ٢٣٦ : ٤ - ١٧٠ و ١٧١ : ٩

- * النهي عن أن يدعو الإنسان على أهله وماله - ١٩١ : ٨

- * ينبغي لأرباب الأموال تحسين الظن بالسعاة - ١٨٩ : ٩

- * أين تصدق الأموال ؟ - ١٩٥ : ٩

- * حقوق المال - ٢٩٨ : ٩

- * مشروعية الزكاة والميراث - الدليل على إباحة جمع المال - ٣٠٧ : ٩

- * الرجل يخرج من ماله - ٣٢٤ : ٩
- * التنفير من التصديق بكماله لمن لم يبلغ درجة الصدق في اليقين - ٣٢٥ : ٩

- * الرخصة في ذلك - ٣٢٨ : ٩

- * شرط إباحته - ٣٢٩ : ٩

(مال :)

- * التنفير من أخذ مال الغير بلا إذنه - ٢٠٨ : ١
- * التنفير من أكله ظلماً - ٧ : ٤

(المالك) انظر : الزكاة

- * ما يجوز للولد والوالد التصديق به بلا إذن المالك - ٣٣٨ : ٩

—**—

(المباشرة) = (مادون الجماع)

- * ٢٦٨ و ٢٧٠ : ٢ و ١٠٩ و ١١٥ و ٢٤٦ : ١٠

(المبايعة والبيعة)

انظر: أبو بكر، النبي ﷺ، النساء

(المتابعة) - ٤: ٣٢٧

(المتحدثون) انظر: الحديث، الصلاة

(المتر) = (مقياس) - ٧: ٥٤

(المتشابهات) انظر الجارية

* قول السلف والخلف فيها - ٧٦ : ٤

و ١٦٩ : ٥ و ٣١ : ٦

(المتطهر)

* بيان أحواله - ١: ٣١١

(المتوضئ)

* جواز اقتدائه باليتيم - ٣: ١٨٧

(المجاهد)

* ترغيبه في الفطر - ١٠: ١٥٠

(المجروح)

* المجروح يتيم - ٣: ١٨٩

(المحاذاة) - ٤: ٣٣٨

(المحاريب) - ٤: ٩٦

(المحتضر)

انظر: أهل الفضل والتلقين ويس

(المحدث) انظر: المصحف، الحدث

* استئذانه الإمام - ٦: ٢٨١

(المحرم) = (بالحج)

* المحرم بموت - وكيف يحجز ١٠٩٩ و ١١٠٠

* المحرم الذي وقصته دابته - ٩: ١١٢

(المحرم) = (من الحرمة)

انظر: الحرمة، المرأة، الشفاء

(محمد ﷺ) انظر: النبي ﷺ

(المحيرة) انظر: المستحاضة

(المخالفات) انظر: التعزية

(المختوم) = (الصاع) ٩: ١٣٠

(المذ) = (مكيال)

* مقـداره وأقوال العلماء في ذلك - ٣٠٣

و ٣٠٤ : ١ و ١٢٩ و ٢٢٣ : ٩

(المدافعة)

* مدافعة الأخبثين في الصلاة - ١: ٢٩٢

* المـأزأمام المصلي - ٨٩ و ٩٠ و ٩٥ : ٥

(المدائن) = (مدائن كسرى)

* ٣٢٠ و ٣٢١ : ٤

(المدح) - انظر: المسكين

(المدرک) - انظر: الفجر، الجمعة

(المدينة) - انظر: النبي ﷺ

* المدينة - ٢: ٣٠٦ و ١٨١ و ٣٠٦ و ٣٢٠ : ٣

و ٣٢ و ٥٢ و ١٥٢ و ١٥٧ و ٢٤٢ و ٣١٠

و ٣٢٩ و ٤٠٤ و ٢٠٤٣ و ٣٠٩ و ١٧٥ و ٢٠٦

و ٢١٥ و ٣٠١ و ٣٠٥ و ٣١١ و ٦ و ٦٣ و ٣٣

و ٥٦ و ٦٨ و ٧٢ و ٩٢ و ٢٧٠ و ٢٨٢ : ٧

و ٢٣ و ٣٨ و ١٦٢ و ١٨٧ و ٨٠ و ٢١٥

و ٢٤٠ و ٩٠ و ١٤٨ و ٢٠٢ و ٢٠٤ : ١٠

(المذی)

* تعريفه وأقوال العلماء فيه - ٢٥٧ و ٢٥٨

و ٢٦٦ : ٢

(المرأة)

- انظر : النساء ، السترة ، الجمعة ، المعتكف .
 * الوضوء بفضل وضوئها - ١ : ٢٦٨
 * النهي عن الوضوء بفضل وضوئها - ١ : ٢٧٢
 * ترى المرأة ما يرى الرجل - ٢ : ٣٢٧
 * هل تنقض شعرها عند الغسل ؟ - ٣ : ٢٥
 * طهارة سؤرها حال حيضها - ٣ : ٣٨
 * مشروعية محدثتها الزوج - ٣ : ٤١
 * الرجل يصيب منها ما دون الجماع - ٣ : ٥٢
 * استحباب تجنبها فراش زوجها حال حيضها - ٣ : ٥٨
 * سؤالها عن أمر دينها ما يستحي منه - ٣ : ٧٩
 * استحباب استعمالها الطيب في حيضها - ٣ : ١٤١
 * ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر - ٣ : ١٢٨
 * جواز سفرها مع زوجها في الجهاد وغيره - ٣ : ١٤٧
 * تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها - ٣ : ٢٢٦
 * جواز صلاتها في الثوب الذي كانت تحيض فيه ولم يصبه دم - ٣ : ٢٣٠
 * فضل صلاتها في بيتها - ٤ : ٢٦٥
 * التحذير من أن تغضب زوجها - ٤ : ٣١٥
 * اصطفاؤها مع الرجال في الصلاة . أتبطل صلاتهم أم لا ؟ - ٤ : ٣٣٨
 * في كم تصلي من الثياب ؟ - ٥ : ٢٧
 * ما يجب عليها من ستر بدنها حال الصلاة - ٥ : ٢٩
 * تصلي بغير خمار - ٥ : ٣٠
 * من قال إنها تقطع صلاة الرجل إذا مرت

أمامه - ١٠٥ و ١٠٧ : ٥

- * المرأة يعودها الرجل - ٨ : ٢٢٠
 * المرأة تغسل زوجها والعكس - ٨ : ٣٠١
 * كفنها - ٨ : ٣١٦ و ٣١٧
 * فائدة جالبة تنهاق بغسلها وكفنها - ٨ : ٣١٨
 * فضل المرأة الصالحة ومنافعها - ٩ : ٣٠٨
 * هل لها أجر إذا تصدقت من مال زوجها بلا إذنه الصريح ؟ - ٩ : ٣٤٠
 * تبرعها من مالها بلا إذن زوجها - ١٠ : ٧
 * صومها بغير إذن زوجها - ١٠ : ٢٢٣
 * نهيها عن إدخال أحد نيت زوجها إلا بإذنه - ١٠ : ٢٢٤
 * الخلاف في أنها إذا لم تجد محرماً ولا زوجاً هل تحج مع النساء أو مع مأمون ؟ - ١٠ : ٢٦١
 * و ١٠ : ٢٦٧
 * حديث : لا تسافر المرأة يوماً وليلة ...
 * والاختلاف في سنده - ١٠ : ٢٦٢
 * لا تسافر المرأة إلا مع زوج أو ذي رحم محرم نسباً أو رضاعاً أو مصاهرة - ١٠ : ٢٦٣
 * الخلاف في المدة التي لا تسافر بها إلا مع زوج أو محرم - ١٠ : ٢٦٤
 * دليل الحنفية على جواز سفرها أقل من ثلاثة أيام بلا محرم ولا زوج - ١٠ : ٢٦٥
 * دليل جواز سفرها بلا محرم مع رفقة بأمانة ومناقشته - ١٠ : ٢٦٨
 * (المرتد) - ٩ : ١١٧

(المرض والمريض) انظر : العمل . والجمعة
 * المرض نعمة للمؤمن دون المنافق - بعض

ما ورد في ذلك - ٢١٧ : ٨

* عيادة المريض الذمي - ٢٢٦ : ٨

* الدعاء للمريض عند العيادة - ٢٣٧ : ٨

* المريض يؤخذ من أظفاره وعانته - ٢٤٦ : ٨

* المعتكف يعود المريض - ٢٤٦ : ١٠

(المرضع) - ٢٩ : ١٠

(مروان بن الحكم)

١٩١ : ٢ و ٣١٥ : ٦ و ١١١ : ٧

(المرور بين يدي المصلي)

* ما قبل فيه - ٨٩ و ٩٤ : ١١٧ : ٥

(مريم عليها السلام) - ٥٢ : ٩

—**—

* (مُزَبَّنة) = (قبيلة) - ١١٠ : ٤

—**—

(المس) انظر : المرأة . الذكر

(المسألة)

* كراهيتها - ٢٧٩ : ٩

* المسألة في المساجد - ٣٢٠ : ٩

* كراهيتها بوجه الله تعالى - ٣٢١ : ٩

(المساجد) انظر : المسجد . القبور

(المسافر) انظر : السفر . القصر . الجمعة

* متى يقصر ؟ - ٥٢ : ٧

* صلاته وهو يشك في الوقت - ٥٨ : ٧

* متى يتم الصلاة ؟ - ٨٨ : ٧

* اقتداء المقيم به - ٨٩ : ٧

* متى يفطر إذا خرج ؟ - ١٥٨ : ١٠

(المسافة) انظر : القصر

(المساوي) انظر : الميت

(المسبوق)

* المسبوق ببعض الصلاة - ليس عليه سجود

السهو - ١١٤ : ٢

* من خرج للصلاة فسبق بها - ٢٦٢ : ٤

(المستحاضة)

* من قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت

تحيضها - ٦١ : ٣

* حكم وطئها - ٦٣ : ٣

* ردها إلى عاداتها - ٦٣ : ٣

* الخلاف في ذلك - ٦٣ : ٣

* الخلاف في رد المستحاضة المميزة إلى تمييزها -

٨٦ : ٣

* الخلاف في المبتدأة والمعتادة الناسية لعاداتها -

٩٦ : ٣

* من رأى أنها تغتسل لكل صلاة - ١٠٥

٩٨ : ٣

* الخلاف في أنها تغتسل غسلا واحدا للصلاتين

المشتركتين الوقت - ١٠٩ و ١١٢ : ٣

* من قال تغتسل من طهر إلى طهر - ١١٤ و

١١٨ : ٣

* من قال تغتسل من ظهر إلى ظهر - ١٢٢ : ٣

* د د د كل يوم مرة ولم يقل عند

الطهر - ١٢٤ : ٣

* من قال تغتسل بين الأيام - ١٢٥ : ٣

* من قال تتوضأ لكل صلاة - ١٢٥ : ٣

* يغشاها زوجها - ١٣٠ : ٣

* هل تعتكف ؟ - ٢٥٥ : ١٠

(المستحرم)

* حكم البول فيه - ١: ١٠٣

(المستضعفون)

* دعاء النبي ﷺ لهم - ٨: ٨٠

* بعض ما وقع لسلمة بن هشام - ٨: ٨١

(المسجد)

انظر: المعتكف. البيت. العيد. الجمعة. القبر

* المسجد يدخله الجنب - ٢: ٣٠٩

* الاحتلام والنوم فيه - ٢: ٣١٣ و ٤: ٨٣

* الحائض تنازل منه - ٣: ٣٩

* حصى المسجد - ٤: ٦٥

* كنس المسجد - ٤: ٦٨

* ما يقال عند دخوله - ٤: ٧٣

* الصلاة عند دخوله - ٤: ٧٧

* المذاهب في تحيته - ٤: ٧٧ و ٦: ٢٨٤

* من دخله مجتازا أيطالب بتحيةة ؟ - ٤: ٨١

* من دخله يبدأ بالصلاة ثم يسلم على من فيه -

٤: ٨١

* فضل القعود فيه - ٤: ٨٣

* حكم إخراج الريح فيه - ٤: ٨٣

* لراية إنشاد الضالة فيه - ٤: ٨٦

* رفع الصوت والتنفل فيه - ٤: ٨٨ و ٧: ٢٦٢

* منع الصبي من دخوله - ٤: ٨٩

* كراهية البزاق فيه - ٤: ٩١

* تنظيفه وتطيبه - ٤: ٩٩

* هل يدخله المشرك ؟ - ١٠٧ و ٤: ١٠٩

* الخروج منه بعد الأذان - ٤: ٢١٧

* الترهيب من الخروج منه بعد الأذان إلا لعذر

* كوجود البدع فيه - ٤: ٢١٨

* الترغيب في المكث فيه عقيب الصلاة -

٤: ٢٥٤

* خروج النساء إليه - ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٤: ٢٦٨

* الجمع فيه مرتين - ٤: ٢٧٦

* صلاة الجمعة فيه بعد الإمام الراتب وأقوال

الأئمة في ذلك - ٤: ٢٧٧

* البيع والشراء فيه - ٦: ٢٣٢

* النهي عن إنشاد الضالة والشعر فيه - ٦: ٢٣٢

* من دخل المسجد حال الخطبة - ٦: ٢٨٢

* مشروعية تحيته لمن دخله والإمام يخطب -

٦: ٢٨٤

* صلاة العيد فيه يوم المطر - ٦: ٣٤٢

* الصلاة على الجنازة فيه - ٢١ و ٩: ٢٣

* صلاة النبي ﷺ على ابني بيضاء فيه - ٩: ٢٢

* بيان روايات وحال حديث : د من صلى على

جنازة في المسجد - ٤: ٢٤

(المسجد الحرام) ٤: ١٥٨ و ١٠: ٢٠٦

* تحيته الطواف - ٤: ٨١

(مسجد الأكبر) - ٤: ١٦٦

(مسجد الخيف) - ٥: ١٤٤

(مسجد العريان) - ٤: ١٦٦

(مسجد مصر) - ٢: ٢٢١

(المسجد النبوي)

* الأمر بسد أبواب البيوت التي كانت تفتح

إليه - ٢: ٣٠٩

* مسجد النبي ﷺ - صفته في عهد الخلفاء

الراشدين : ٤: ٤٨

* بناؤه وتجديده - ٥٢ : ٤

(المساجد)

* بناؤها : ٤٣ : ٤

* ذم زخرفها وما ورد في ذلك - ٤٤ : ٤

* جعل أماكن عبادة الكافرين مساجد إذا

آل أمرها إلى المسلمين - ٤٨ : ٤

* عدم جواز إدخال شيء من أملاك الناس

فيها غضبا ولو بدفع القيمة - ٤٩ : ٤

* اتخاذ مكان قبور المشركين مساجد - ٥٧ : ٤

* جواز اتخاذها في الدور - ٦١ : ٤

* السرج فيها - ٦٤ : ٤

* اعتزال النساء الرجال فيها - ٧١ : ٤

* المسألة فيها - ٣٢٠ : ٩

(المسح)

* انظر : المساقن . الناصية . الرقبة

١ - (المسح على الخفين)

* ١٠١ و ١٢٠ : ٢

* مذاهب الأئمة في المسح عليهما في الوضوء -

٩٧ : ٢

* توقيت المسح عليهما - ١٢٥ : ٢

* الخلاف في تحديد مدته - ١٢٦ : ٢

* الخلاف في ابتداء وقته - ١٢٧ : ٢

* كيف يكون المسح ١٤٣ و ١٤٤ : ٢

* الخلاف في القدر الواجب فيه - ١٤٤ : ٢

* مسح أعلاهما وأسفلهما - ١٤٩ و ١٥٠ : ٢

٢ - (المسح على الجوربين) - ١٣٣ : ٢

٣ - (المسح على العمامة) - ٩٥ : ٢

٤ - (المسح على الثعلين) - ١٣٩ : ٢

* مسح النبي ﷺ عليهما والخلاف في ذلك -

١٤٠ : ٢

٥ - (المسح على الجباثر) - ١٩١ : ٣

٦ - (مسح الحصى في الصلاة) - ٥٠ : ٦

(المسك) - ٣١٩ : ٨

(المسكن والمسكن) - ٥٧ : ٤

(المسكين) انظر : الفقير

* مئذنة المسكين المتعفف عن السؤال وأنه

أولى بأخذ الزكاة - ٢٦١ : ٩

(المسلم) انظر : الهجر

* الصلاة على من مات في بلاد الشرك -

٤٩ : ٩

* تجهيز المسلم قريبه الكافر والمذاهب في ذلك -

٦٦ : ٩

(مسلم بن عقيل)

* قتله بالكوفة - ٣١١ : ٩

(المسئء صلاته)

* وجوب إعادة الصلاة - ٢٩٩ : ٥

(المسيح الدجال)

* ٣٢٨ : ٥ و ٩٧ : ٦ و ٢٠٤ : ٨

—**—

(المشرك والمشركون) انظر : المسجد

* الخلاف في وضوئه قبل إسلامه - ٢٢٢ : ٣

(المشقة) - انظر : السواك . القيام

(المشي)

* فضل المشي إلى الصلاة - ٢٤٧ و ٢٥٧ : ٤

* كيفيته - ٢٥٨ : ٤

* - ٦: ٣٠٠ و ٩: ٢١٩ و ٤٧ و ١٠: ٥٠

(المعتكف) - انظر الاعتكاف

* متى يخرج من معتكفه في رمضان ؟ - ٧: ٣٢٩

* متى يدخل معتكفه ؟ ووقت خروجه - ٢٣١

و ١٠: ٢٣٢

* حكم صمته وزواجه وتطهه وتطيه - ١٠: ٢٣٨

* متى يدخل البيت لحاجته ؟ - ١٠: ٢٣٩

* ما يباح له الخروج له وما يباح له في المسجد -

٢٤٠ و ٢٤٤ و ١٠: ٢٤٨

* هل يخرج لعيادة مريض وحضور جنازة ؟ -

١٠: ٢٤٦ و ٢٤١

* مشروعية زيارة المرأة زوجها في معتكفه

١٠: ٢٤٣

* الفرائض التي يرى ابن حزم الخروج لها

ولا يبطل به اعتكافه - ١٠: ٢٤٩

* الآثار فيها يخرج له - ١٠: ٢٥٠

* حكم مسه وجماعه امرأته - ١٠: ٢٥٠

* حكم ما لو نذر اعتكافا متتابعاً وشرط الخروج

لعارض - ١٠: ٢٥٥

(المعركة) - ٨: ٢٩٠

(المعروف والمنكر) - ٦: ٣١٦

(المعلم والمتعلم)

* يمان المصحف وهما محران حدثاً أصفر

والخلاف في ذلك - ٢: ٣٠٤

(المعقودتان) = (سورة الفلق والناس) -

٨: ١١٣

* بيان مشتملاتهما - ٨: ١١٧

* بيان أنهما من القرآن - ٨: ١٢٢

* بعض ماورد في فضائهما - ٨: ١٢٣

* قراءتهما دبر كل صلاة - ٨: ١٨٦

(المعيب) - ٩: ١٤٧

—**—

(المغالة) - أنظر الكفن

(المغرب) = (الصلاة)

* دليل من قال أن لها وقتين مختلفين - ٣: ٢٩٩

* وقتها - ٣: ٣٣٩

* الدعاء عند أذانها - ٤: ١٠٦

* قدر القراءة فيها - ٥: ٢٣٣

* قراءة سورة الأعراف فيها - ٥: ٢٣٥

* من رأى التخفيف فيها - ٥: ٢٣٧

* مشروعية صلاتها بنحو سورة «العاديات»

- ٥: ٢٣٧

* تأخيرها عن أول وقتها في السفر - ٧: ٩٥

* الصلاة قبلها - ٧: ١٨١

* مكار صلاة ركعتي المغرب البعدية - ٧: ٢١٦

* تطويل القراءة في الركعتين بعدها وجواز

صلاتهما في المسجد - ٧: ٢١٨

* المغرب والعشاء والعرب في كثرة الصلاة

بينهما - ٧: ٢٥١

(المغيرة بن شعبة)

* حديثه وما دل عليه من الأحكام - ٢: ١٠٦

* في كراهة لبس البدل الإفرنجية - ٢: ١١٣

* في الضيافة وقطع اللحم بالسكين - ٢: ٣١٦

—**—

(المفترض) - أنظر الاقتداء

(المتفرق والمفترق) - أنظر الزكاة

(المفصل) = (السورالكثيرة الفصول)

* المذاهب في أوله وأقسامه - ٥ : ٢٣٥

* القراءة بطواله وقصاره في الصلاة المكتوبة

- ٥ : ٢٣٨

* قراءة سورة منه في ركعة - ٦ : ٦٣

* من لم ير السجود فيه - ٨ : ٢٣

* من رأى السجود فيه - ٨ : ٨٥

(المفصل والمفاصل) - ٧ : ١٨٩

(المقبرة) - انظر : القبر

(المقصورة) - ٦ : ٣٠٠

(المقل) = (الفقير)

* الجمع بين حديثي : «أفضل الصدقة جهد المقل»

و «خير الصدقة ...» - ٨ : ٩٥

(المكان) أنظر : العيد . والمسجد . المواضع

* قيام الإمام بمكان أرفع من مكان القوم -

٤ : ٣١٩

* التطوع في مكان المكتوبة - ٦ : ١٢٣

* البعد عن الامكنة التي يظن أنها مأوى

الشياطين - ٤ : ٢٧

(المكافأة)

* الحث على مكافأة المحسن والدعاه له - ٩ : ٣٢٤

(المكتوبة) = (الفريضة)

* انظر : صلاة . السوق . البيت . المفصل ،

التطوع

(المكلف) - انظر : زكاة الفطر

* المكلف أمين على دينه في الأمور التي لا تعلم

إلا من جهته - ٣ : ٩٤

(مكة)

* قصة فتحها - ٢ : ١٦٦

* - ١٨٢ : ٤ و ٣٩ : ٥ و ٢٢٧ و ٣٠١ : ٦

٦٢ و ٧٣ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ١٩٤ : ٧ و ٧

و ١٢٧ و ٢٣٧ : ٨ و ٤١ و ٥٩ و ١٤٨ و ٢١٩

و ٢٦٤ : ١٠

(الملائكة) - انظر : العيادة

* لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة - ١ : ٢٦٣

و ٢٩٧ و ٢٩٨ : ٢

* ماورد في أكثرهم - ٢ : ٢٩٥

(الملح)

* الملح من الماعون الذي لا ينبغي منعه -

٩ : ٣١٩

(المملوك) - انظر : الجمعة

(المناجاة)

* جوازها بحضرة الجماعة - ٢ : ٢٤٥ و ٢٣٠ : ٤

(المنارة)

* الأذان فوقها - ٤ : ١٨٠

* صفتها في عهد السلف وذم ما أحدث فيها

الآن - ٤ : ١٨١

(المناسك) - ١٠ : ٢٥٦

(المنافق) - ٨ : ٢١٧

(المناقب) - انظر : الحسين

(المنام)

* الرجل يجد البلة في منامه - ٢ : ٣٢٤

(المنبر)

- * وضع الرايات عليه بدعة مذمومة - ٦: ١٩٤
- * اتخاذ المنبر - ٦: ٢٣٥
- * منبر النبي ﷺ - صفته وبيان أن ما كان على خلافها فهو محدث وبدعة مذمومة - ٦: ٢٣٨
- * موضع المنبر - ٦: ٢٣٩
- * الجلوس عليه - ٦: ٢٥٢
- * رفع اليدين عليه حال الخطبة - ٦: ٢٦٨
- * من أخرجه إلى المصلى يوم العيد - ٦: ٣١٥

(المنجمون)

- * عدم التعويل في إثبات الشهور على حسابهم - ١٠: ٣٥

(المندوبات)

- * المندوبات المحمودة شرعا وحكم الزيادة فيها - ٨: ١٧٠

(المنديل)

(المنزل)

(المنع) = (ضد الإعطاء)

- * ما يجوز منه وما لا يجوز - ٩: ٣١٦

(المنكر) = (ضد المعروف)

- * - ٩: ١٠٧ و ٦: ٣١٦

(المنى)

- * نجاسته - ٣: ٢٣٧

- * المنى يصيب الثوب - ٣: ٢٤١

- * صفة تطهيره إذا أصاب الثوب - ٣: ٢٤٢

(منى) = (موضع قرب مكة)

- * منى - ٤: ٢٢٧ و ٥: ١١٥ و ٤١ و ٢٧٠ و ٢: ١٦٩

و ٢٧٥ و ٢٨٨ : ١٠

(المنجحة)

(المؤذن)

- * من أذن فهو يقيم - ٤: ١٦٩

- * تعاهده الوقت - ٤: ١٧٧

- * استدارته في الأذان - ٤: ١٨٢

- * وضع أصبعيه في أذنيه حال الأذان والتفاتة

- حال الإقامة وأقوال الفقهاء في ذلك - ٤: ١٨٤

- * ما يقال إذا سمع - ٤: ١٨٨

- * المؤذن ينتظر الإمام - ٤: ٢١٩

- * مؤذن الرسول ﷺ يوم الجمعة - بيان

- أنه كان واحدا لا ثلاثة - ٦: ٢٤٩

(مؤنة) (قرية في طرف الشام) - ٨: ٢٦٣

(المؤلفة قلوبهم) أنظر: الزكاة

(المؤمن) أنظر: الرؤيا، المرض، الحسنات

(المواسم) - أنظر: التشبيه

(المواضع) - أنظر: الجمعة

- * المواضع التي ينزل فيها النبي ﷺ عن البول

فيها - ١: ٩٧

- * المواضع التي لا تجوز الصلاة فيها - ٤: ١١١

- * تحويل الميت من موضعه للأمر يحدث - ٩: ٨٩

(المواقيت)

٢٨٢ : ٣ و ٢٧٨ : ١٠

(الموالاة)

- * حكم الموالاة في الوضوء والغسل - ١٨ و

* من قال بوجوبها في الوضوء - ١٧٣ : ٢

(الموالى)

* الصدقة على موالى آل النبي ﷺ - ٢٩٣ : ٩

(الموت)

* السجود لموت عظيم من أهل الفضل -

٤٧ : ٧

* طلب الإعلام به ٣٢١ : ٨

* كراهية تمى الموت - ٢٤١ : ٨

* موت الفجأة - ٢٤٢ : ٨

* حكم رفع الصوت بالبكاء قبله وبعده - ٢٤٤ : ٨

* حسن الظن بالله عند الموت - ٢٤٨ : ٨

(موسى عليه السلام)

* ٣٩ : ٥ و ١٠٧ : ٨ و ٢٠٤ : ١٠

(الموعظة)

٢٧١ : ٦

== (الموق) = (طرف العين) - ٦٩ و ١١٧ : ٢

(الميامن والمياسر)

أنظر الغسل ، الذكر ، اليمين ، اليسار

(الميت)

أنظر : يس ، المحتضر ، الحرم ، الجنازة

* غسل من غسله - ٢١٢ : ٣ و ٣٢١ و ٣٢٤ : ٨

* بطلان ما يفعله الكثير من إسقاط الصلاة

عنه - ٣٨ : ٤

* فضل من مات في الطاعون - ٢٤٣ : ٨

* تطهير ثيابه - ٢٤٩ : ٨

* ما يستحب أن يقال عنده من الكلام - ٢٥٠ : ٨

* تغميضه - ٢٥٤ : ٨

* تسجيته - ٢٥٦ : ٨

* القراءة عنده - ٢٥٧ : ٨

* انتفاعه بالدعاء والصدقة وأنواع الخير -

٢٥٩ : ٨

* المذاهب في وصول ثواب القراءة له وما قيل

في آية : د وأن ليس للإنسان ... - ٢٦٠ : ٨

* ما به يصل ثواب القراءة اليه باتفاق - ٢٦١ : ٨

* البكاء عليه - ٢٧٥ : ٨

* تألمه بنياحة أهله وأحوال الناس في ذلك -

٢٨٣ : ٨

* كيف يعذب يبكاء أهله ؟ المذاهب في تعذيبه

بالبكاء عليه وبعض ماورد في ذلك - ٢٨٢

و ٢٨٤ : ٨

* صنعة الطعام لأهله - ٢٨٧ : ٨

* ستره عند غسله - ٢٩٨ و ٣١٠ : ٨

* النهى عن النظر إلى عورته - ٢٩٩ : ٨

* كيف يغسل ؟ - ٣٠٢ : ٨

* الحكمة في جعل الكافور آخر غسله -

٣٠٤ : ٨

* تسريح شعره والمذاهب فيه - ٣٠٥ : ٨

* المذاهب في مضمضة واستنشاق الميت -

٣٠٦ : ٨

* استحباب الإيتار في غسله إلى السبع والخلاف

في الزيادة عليها - ٣٠٧ : ٨

* جعل المسك في كفنه - ٣١٩ : ٨

* تقييله - ٣٢٤ : ٨

* نقله من بلد إلى بلد - ٣٢٧ و ٣٣٦ : ٨

* لكل عمل من أعمال تجهيز الميت ثواب

خاص - ٣٣٣ : ٨

* الترغيب في كثرة المصلين عليه - ٣٣٥ : ٨
* النهي عن اتباع الجنائز بصوت أو نار -

٣٣٦ : ٨

* الخلاف في الصلاة عليه في المسجد - ٢٣ : ٩
* أين يقوم الإمام إذا صلى عليه - ٢٨ : ٩
* الدعاء له - ٤٠ : ٩

* الحفار يجد العظم في المكان - هل يتكبه - ؟

٥٥ : ٩

* النهي عن إهاتته - ٥٥ : ٩

* كيف يدخل القبر - ؟ ٥٩ و ٦٠ : ٩

* الدعاء له إذا وضع في قبره - ٦٢ : ٩

* الميت يموت وله قرابة مشركون - ٦٣ : ٩

* الاستغفار له عند القبر - ٧٣ : ٩

* الصلاة على قبره بعد حين - ٧٧ : ٩

* شعوره بما يقع من الأحياء - ٨٨ : ٩

* تحويله من موضع إلى موضع الأمر يحدث -

٨٩ : ٩

* الثناء عليه - ٩٠ : ٩

* الجمع بين حديث ذكره بالشر وحديث الأمر

بالكف عن مساوئه - ٩١ : ٩

* شهادة الأحياء له وقولهم بعد الصلاة عليه

ما تشهدون فيه بدعة - ٩٢ : ٩

* ما يصنع بالحرم إذا مات - ١٠٩ : ٩

* الميت يموت وعليه صوم - ١٤٣ : ١٠

* الموتي جمعهم في قبر والقبر يعلم - ٥٣ : ٩

(الميتة)

* المذاهب في ميتة البحر - ٢٧٩ : ١

* ضابطها عند الشافعية - ٢٨٠ : ١

(الميراث) انظر : الصدقة

* الميراث والزكاة مشروعتهما دليل على
إباحة جمع المال مع تأدية الزكاة - ٣٠٧ : ٩

(الميقات) = (المكان)

* ميقات المدنيين والشاميين والنجديين واليمنيين -

٢٧٩ : ١٠

* الخلاف فيمن مر به ولم يرد نسكا - هل

يلزمه الإحرام من الميقات - ؟ ٢٨١ : ١٠

* لا يجوز مجاوزة الميقات لمن أراد نسكا بلا

إحرام - ٢٨٢ : ١٠

* ميقات أهل العراق ذات عرق - ٢٨٣ : ١٠

* بيان أن ميقات أهل العراق العقيق -

٢٨٥ : ١٠

* الترغيب في تقديم الإحرام على الميقات -

٢٨٦ : ١٠

(مينكايل) - ١٧٧ : ٥

(الميل) - ٥٤ : ٧

(ميمونة أم المؤمنين)

* حديثها في الاستعانة بالغير في الغسل وغيره -

١٧ : ٣

(ميمونة مولاة النبي ﷺ)

* حديثها في شد الرحال إلى بيت المقدس - ٦٥ : ٤

(حرف النون)

(النار)

* ترك الوضوء مما مسته النار - ٢١٣ : ٢

* التشديد في الوضوء مما مسته النار - ٢٢٣ : ٢

- * تعوذ المصلي عند قراءة آية فيها ذكر النار - ٥ : ٣١٧
- * الترغيب في طلب الاستعاذة منها - ٥ : ٢١٦
- * بيان أن نار الآخرة أشد من نار الدنيا بسبعين ضعفا - ٥ : ٣٣٠
- * رؤية النبي ﷺ النار والجنة في صلاة الكسوف - ٧ : ٢٤
- * معنى الشركة في النار والماء - ٩ : ٣١٩
- (النازلة) - انظر : القنوت
- (الناس) - انظر : السؤال
- (الناسي) - انظر : النسيان . الكلام
- (الناصية) = (أعلى الجبهة)
- * استحباب وضع غرفة من ماء الوضوء عليها - ٢ : ٣٧
- * مشروعية مسحها - ٢ : ١٠٧
- (الناقلة) - انظر التنقل . النفل
- * الكلام في صلاتها جماعة - ٣٣٠ : ٤ و ٣١١ : ٧
- * الفصل بين النافلة والفريضة - ١٢٦ و ٦ : ٣٠٥
- * حكم صلاتها والإمام في الفريضة - ٧ : ١٥٢
- * استحباب صلاتها في البيوت - ٧ : ٢١٧
- (الناحية) - ٨ : ٢٨١
- (النائم) - انظر : النوم
- (النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ^(١))
- انظر : القرآن ، الوالدان ، الزكاة ، الوتر ، الأنبياء . النسيان ، السيادة ، الرحمة

- * حكمة استعاذته ﷺ عند الحاجة - ١ : ٣١
- * حرصه ﷺ على هداية الأمة - ١ : ١٠٩
- * تبرؤه ﷺ من عقده لحيته أو تقلد رترا . . . - ١ : ١٣٣
- * صفة وضوئه ﷺ - ٢ : ٢
- * التنفير من الخروج عن الوارد عنه ﷺ - ٢ : ٧٥
- * صلاته ﷺ خلف غيره - ٢ : ١٠٧
- * تواضعه ﷺ وتعليم الأمة ما تحتاج إليه - ٢ : ٢٠٩
- * الحكمة في كثرة زوجاته ﷺ - ٢ : ٢٨١
- * جواز الأعراض البشرية التي لانقص فيها عليه ﷺ - ٣ : ٥٨
- * النبي ﷺ ليس مشرعا من قبل نفسه - ٣ : ٢٨٩
- * كيف كان يصلي ﷺ ؟ - ٣ : ٣٠٤
- * إنشاد النبي ﷺ الشعر - ٤ : ٥٩
- * مبدأ قدومه ﷺ المدينة مهاجرا وبناء مسجده - ٤ : ٥٢
- * مدة استقباله ﷺ بيت المقدس في الصلاة - ٤ : ١٥٩
- * نبع الماء من بين أصابعه ﷺ - ٤ : ١٧٢
- و ٩ : ٢٥٧
- * صفة صلاته ﷺ - ٥ : ١٣١ و ٥ : ٦٥
- * قوله ﷺ : كل صلاة لا يتمها صاحبها تم من تطوعه - ٥ : ٣٠٩
- * الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد - ٦ : ٨٣
- * تشبيه الصلاة عليه ﷺ بالصلاة على سيدنا

(١) رتبت المطالب على حسب الصفحات لاعلي أدوار حياته صلى الله عليه وسلم

- * كيفية تغسيله ﷺ عند الوفاة - ٨ : ٢٩٩
- * غسل في قميصه ﷺ ، حفظه من ظهور
- فضلات بعد الموت - ٨ : ٣٠٠
- * من تولى غسله ﷺ - ٨ : ٣٠١
- * تكفينه ﷺ في قميصه الذى مات فيه -
- ٨ : ٣١٢
- * صلاته ﷺ على ابنى بيضاء في المسجد -
- ٩ : ٢٢
- * من تولى دفنه ﷺ - ٩ : ٥٩
- * كفالة عمه له ﷺ وتناؤه عليه ووصيته -
- باتباعه - ٩ : ٦٤
- * زواجه ﷺ بالسيدة خديجة - ٩ : ٦٤
- * وصف الرهبان له ﷺ قبل البعثة - ٩ : ٩٩
- * وفاته ﷺ - ٩ : ١١٤
- * حرصه ﷺ على إرشاد أصحابه وأمه -
- ٩٠ : ٢٨٠
- * شد الحجر على بطنه ﷺ من الجوع ورد
- دعوى ضعف الحديث - ١٠ : ٨٥
- * الخلاف في حكم الاقتداء بفعله ﷺ -
- ١٠ : ١٢٠
- * كيف كان صومه ﷺ ؟ - ١٠ : ١٩٢
- * الحرص على معرفة أحواله ﷺ والتأسي
- به فيها - ١٠ : ٢٠٠
- * كيف صام صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء
- ياخبر اليهود ؟ - ١٠ : ٢٠٥
- (النبيذ)
- * الوضوء به - ١ : ٢٨١
- * أقوال العلماء في التطهر به - ١ : ٢٨٣

- إبراهيم الخليل عليه السلام - ٦ : ٨٥
- * المذاهب في المراد بآله ﷺ - ٦ : ٨٥
- * أزواجه وذريته ﷺ من آل بيته أم لا ؟ -
- ٦ : ٩٢
- * هل كتب ﷺ بيده ؟ - ٦ : ٩٤
- * عرض صلاة المصلين عليه ﷺ في قبره -
- ٦ : ١٨٦
- * ذكر بعض خطبه ﷺ - ٦ : ٢٦٠
- * مبايعته ﷺ النساء بغير صلابة - ٦ : ٣١٤
- * وعظه ﷺ النساء بعد خطبة العيد -
- ٦ : ٣١٨
- * طلبه ﷺ عدم عذاب أمته - ٧ : ٤٣
- * مدة إقامته ﷺ بمكة وضواحيها في حجة
- الوداع - ٧ : ٩٢
- * صلاته ﷺ الضحى يوم فتح مكة - ٧ : ١٩٤
- * صلاته ﷺ الضحى قبل يوم فتح مكة
- وبعده - ٧ : ١٩٤
- * وقت قيامه ﷺ من الليل - ٧ : ٢٤٥
- * صلاته ﷺ بالليل ثلاث عشرة ركعة -
- ٧ : ٣٠٠
- * وصيته ﷺ لأبى الدرداء - ٨ : ٧٢
- * الرد على منكر حديث سحره ﷺ - ٨ : ١١٨
- * كيفية قراءته وصلاته ﷺ ليلا - ٨ : ١٢٥
- * الترغيب في الصلاة عليه ﷺ - ٨ : ١٩١
- * الصلاة على غيره ﷺ - ٨ : ١٩٢
- * ما ورد في صلاته ﷺ على ابن أبى بن سلول -
- ٨ : ٢٢٥
- * صلاته ﷺ على قتلى أحد - ٨ : ٢٩١ و ٢٩٢

* قول عطاء فيه - ٢٨٧ : ١

* أثر أبي العالية في منع التطهر به - ٢٨٩ : ١

* (النجاسة) - انظر : المذى ، النسخ

* نجاسة الماء - ١٢٢ : ١

* لا وضوء على من وطئ النجاسة برجله - ٢٥٣ : ٢

* الخلاف في عدد غسلاتها - ١٩ : ٣

* إزالة النجاسة بكل مائع طاهر والخلاف في

ذلك - ٢٢٨ : ٣

* ما يعفى عنه من النجاسات وما لا يعفى - ٢٣٢ : ٣

* إعادة الصلاة من النجاسة تكون في الثوب -

٢٦٩ : ٣

* إزالة النجاسة شرط في صحة الصلاة - ٢٧١ : ٣

* النجاسة المشكوك فيها والكلام في تطهيرها -

٣٤٢ : ٤

* ما يصنع من علم بها وهو في الصلاة - ٤١ : ٥

* (النجاشي ملك الحبشة)

* سبب إسلامه - ١٢٢ : ٢

* حديث إسلامه والأمر بالهجرة إليه - ٥٢ : ٩

* ١٢١ : ٢ و ٤١ : ٤ و ٢٠ : ٦ و ٤٩ : ٩

* (نجد) - ٢٧٦ : ٣ و ١١١ و ١١٣ : ٧

* (نجران) = (بلدة باليمن) - ٣١٢ : ٨

* (النداء) = (الأذان)

* النداء يوم الجمعة - ٢٤٤ : ٦

* الرجل يسمع النداء والإناء على يده في

السحور - ٧٣ : ١٠

* (النذر)

انظر العيدين ، الكافر ، المعتكف

* بطلانه للأولياء وكونه لهم مضرة ومفسدة -

١٠٦ : ٩

* (النزول) = (الهبوط)

* حديث النزول - ٢٤٢ : ٧

* (النساء) - انظر : الأنصار ، المرأة

* جواز الاحتلام عليهن ووجوب الغسل اذا

رأين البلل - ٢٢٨ : ٢

* جواز الصلاة في شعرهن - ٢٣٧ : ٣

* جواز ذهابهن الى المساجد بشرط أمن الفتنة

والتشديد في ذلك - ٢٦٥ : ٣ و ٢٦٣ و ٢٦٤

و ٢٦٨ : ٤

* اتزاهن الرجال في المساجد - ٧١ : ٤

* بعض البدع والمنكرات التي تقع من نساء

هذا الزمان - ٢٦٨ : ٤

* إمامتهن - ٣١٠ : ٤

* اتخاذهن مؤذنا - ٣١٢ : ٤

* صف النساء وكراهة تأخرهن عن الصف

الأول - ٦٩ : ٥

* نهين عن رفع رءوسهن من السجدة قبل

الرجال - ٢٩٣ : ٥

* انصرفهن قبل الرجال من الصلاة - ١٧٣ : ٦

* خروجهن يوم العيد - ٣٠٩ : ٦

* مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم لهن بغير

مصالحة - ٣١٤ : ٦

* وعظ النبي صلى الله عليه وسلم لهن بعد خطبة

العيد - ٣١٨ : ٦

* عيادتهن في المرض - ٢١٩ : ٨

- * أخذ العهد عليهن ألا يرتكبن ما يدل على السخط وعدم الرضا بالقدر - ٨: ٢٨٦
- * اتباعهن الجنائز - ٣٢٩ و ٨: ٣٢٠
- * الخلاف فيمن يلي الإمام إذا حضرت جنازة رجال ونساء - ٩: ٢٧
- * زيارتهن القبور - ٩: ١٠٢
- * الجمع بين أدلة الجواز وأدلة المنع - ٩: ١٠٣

—**—
﴿النسخ﴾ = (الإزالة)

- * جواز نسخ السنة بالسنة - ٢: ٢٧١
- * نسخ الصلوات المكتوبة من خمسين الى خمس وغسل الجنابة من سبع إلى واحدة وكذا غسل النجاسة - ٣: ١٨
- * نسخ وجوب صلاة الليل - ٣: ٢٨١ و ٧: ٢٢١
- * نسخ الأحكام بعضها ببعض - حكمته - ٤: ١٥٧

* نسخ قوله تعالى: «وعلى الذين يطيقونه...»
٢٦ و ١٠: ٢٧

- * هل ابن عباس يقول بنسخها؟ - ١٠: ٢٨
- * من قال هي مثبتة للشيخ والحلي - ١٠: ٢٩

﴿النسيان﴾

- انظر: الجنب، الصوم، المستحاضة
- * جواز النسيان على النبي صلى الله عليه وسلم في العبادات للتشريع - ٢: ٣١٩
- * نسيان الصلاة والنوم عنها - ٤: ٢٠
- * من نسي أن يتشهد وهو جالس - ٦: ١٦٤
- * التشديد على من نسي القرآن بعد حفظه - ٨: ١٣٥

—**—

﴿النصف﴾ - ٦: ٥٧

﴿النصاب﴾ = (ما يقبض)

- * قدر النصاب في الذهب والفضة - ١٢٦ و ٩: ١٢٩
- * الخلاف في اشتراطه في زكاة الزروع - ٩: ١٢٩
- * المذاهب في اشتراط تمامه أثناء الحول في زكاة التجارة - ٩: ١٣٣

- * لازكاة فيما نقص عن نصاب - ٩: ١٥١
- * حكم الناتج من النصاب والمستفاد أثناء الحول - ٩: ١٦٦

﴿النصاري﴾ - ٧٦ و ١٠: ٢٠٥

﴿النضح﴾ - ٢: ٢٦٤

- ﴿النظار﴾ = (السور المتباعدة في المعاني)
- * بيانها - ٨: ١٢

﴿النظر﴾

- * النظر في الصلاة - ٦: ٧
- * النظر إلى السماء حال الصلاة والتحذير من ذلك - ٦: ٨
- * المذاهب في موضع نظر المصلي حال صلاته - ٦: ١٠٤

—**—

﴿النعاس﴾

- * النعاس حال الخطبة - ٦: ٢٨٧
- * النعاس في الصلاة - ٧: ٢٢٣
- ﴿النعش﴾ - ٩: ٣٠

﴿النعل﴾ - انظر: القبر، المسح

- * النعل يصيبه الأذى - ٣: ٢٦٥

﴿النفل والنوافل﴾ - انظر : النفل ، النافلة

* النفل والنوافل - هل تلزم بالشروع فيها ؟ -

٣ : ٢٧٩

* صلاة النفل قاعداً لغير عذر على النصف من

صلاته قائماً - ٦ : ٥٧

* حكمة مشروعية النوافل - ٧ : ١٣٣

* كيفية صلاة النفل ليلاً أو نهاراً والمذاهب

في ذلك - ٧ : ٢٠٢

• التخفيف في صيام النفل - ١٠ : ١٨١

﴿النقد﴾ - انظر : الزكاة

﴿نقر الصلاة﴾ - ٣ : ٣٣٤

﴿نقيع الخَضَمَات﴾ = مستنقع بالمدينة - ٦ : ٢١٨

﴿النيمة﴾

* الترهيب من عدم الاستبراء منها - ١ : ٧٨

﴿النهر﴾

* كيفية انتفاع الشركاء بمائه - ٩ : ٣١٨

﴿النهوض﴾

* كيفية النهوض من الركعة الفرد - ٥ : ٢٨١

﴿النهى﴾

* النهى عن البول في الحجر - ١ : ١١٣

* النهى عن الوضوء بفضل وضوء المرأة - ١ : ١٧٢

* النهى عن الصلاة في مبارك الإبل - ٤ : ١١٨

* د التلقين - ٦ : ٤

* د الكلام في الصلاة - ٦ : ٥٥

* د أن يدعو الإنسان على أهله وماله

٨ : ١٩١

* سفة تطهيره إذا أصابته نجاسة - ٣ : ٢٦٦

و ٤٣ : ٥

* حكم الصلاة في النعل - ٣٧ و ٤٢ : ٥

* استحباب وضع النعابين عن يسار المصلي -

٣٨ و ٤٤ : ٥

﴿النعم﴾ - انظر : الزكاة

﴿النعمى﴾ - = (الإخبار بالمرت)

* المشروع من النعمى وغيره - ٩ : ٥١

﴿النفس والنفساء﴾

* ما جاء في وقته - ٣ : ١٣٢

* أكثر مدته وأقله - ٣ : ١٣٤

* النفس والحيض لا ينعمان شيئاً من أعمال

الحج إلا الطواف - ١٠ : ٢٩٠

﴿النفاق﴾ - ٨ : ٢٠٦

﴿النفخ﴾ - ٣ : ١٦٦ و ٥ : ١٧٤ و ٧ : ٤٣

﴿النفخ في الصور﴾ - ٦ : ١٨٥

﴿النفس﴾ - انظر : الحق ، الزكاة

* أقسام الخواطر الواردة على النفس وما

يؤاخذ به وما يعفى عنه - ٢ : ١٤

* النفس والروح أحماشئ واحد أم لا ؟ - ٤ : ٢٢

* كراهية حديث النفس والوسوسة في الصلاة

٥ : ٣٥٤

• الحث على مجاهدتها - ٧ : ٢ : ٩

* الخلاف في الصلاة على من قتل نفسه - ٩ : ١٧

﴿النفض﴾ = (النثر للماء) - ٣ : ١٦

﴿النفقة﴾

* الخلاف في نفقة الأولاد المكففين - ٩ : ٣٢٧

* غلبة النوم عذر في تأخير الصلاة عن وقتها - ١٠: ٢٢٥

(النوى) - ٨: ١٦٤

(النية) - انظر: الفطر، السفر

* تفسير ذكر اسم الله تعالى في الوضوء بالنية - ٣٢٤ و ٣٢٦

* حكم النية في الوضوء والغسل - ١٧: ٢

* التلفظ بالنية بدعة بالإجماع - ١٨: ٢

* الحث على تحسين النية حين الذهاب إلى المسجد - ٨٧: ٤

* النية في الصوم - ١٠: ٢١٥

* الرخصة في ترك النية فيه - ١٠: ٢١٧

(حرف الهاء)

(هارون عليه السلام) - ٥: ٣٩

(الهبة)

* متى تكون الهبة لذى الرحم أفضل من العتق؟ - ١٠: ٧

(الهجر والهجران)

* متى يباح هجر المسلم؟ - ٧: ٢٧٥

(الهجرة) انظر: النبي ﷺ

* مشروعيتهما إلى بلاد الإسلام - ٤: ٦٠

(الهدية)

* مشروعية قبولها - ١٢١: ٢

* استحباب التفريق منها - ٣: ٣٧

* هدية الفقير ودعوته - ٢٧١ و ٢٩٦: ٩

* النهي عن أن يخص يوم الجمعة بصوم - ١٠: ١٦٨

* النهي عن أن يخص يوم السبت بصوم - ١٠: ١٧٠

(النوح) - ٢٧٨ و ٢٨٠: ٨

* النائحة والمستمعة شريكتان في الإثم - ٨: ٢٨١

* نياحة الأهل تؤلم الميت وأحوال الناس في ذلك - ٨: ٢٨٣

(النوم والنيام)

انظر: الإنبياء، المسجد، الصلاة

* الوضوء من النوم - ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٤٠: ٢

* النوم مضطجماً فيه الوضوء - ٢: ٢٤٧

* نوم الجنب - ٢: ٢٨٥

* هل يتوضأ الجنب إذا أراد النوم؟ - ٢: ٢٨٧

* النوم قبل صلاة العشاء - ٣: ٣٠٧

* من نام عن الصلاة أو نسيها - ٤: ٢٠

* الصلاة إلى النيام - ٥: ٨٥

* استحباب إيقاظ النائم وقت الصلاة - ٧: ١٥١

* الترغيب في الذكر والوضوء والصلاة عقيب

القيام من النوم - ٧: ٢٢٩

* حكم التماذى في الصلاة من غلبه النوم وحكمة

أمره بالنوم - ٧: ٢٣٤

* من نام عن حظه - ٧: ٢٣٨

* من نوى القيام فنام - ٧: ٢٣٨

* استحباب قراءة آخر آل عمران عقب القيام

من النوم - ٧: ٢٨٤

* النوم قبل الوتر - ٨: ٧٠

(الهزة)

* سورها - ٧٥ و ٢٥٨ و ٢٦٤ و ٢٦٦ : ١

(مزمز النبوت) = (وضع) - ٢١٨ : ٦

(الهلل)

* إذا أخطأ القوم الهلال - ٤٠ : ١٠

* إذا أغشى الشهر - ٤٢ : ١٠

* من قال فإن غم عليكم فصوصه واثلاثين - ٤٣ : ١٠

* إذا روى في بلد قبل الآخرين بيلة - ٥٠ : ١٠

* هل يعتبر اختلاف المطالع في رؤيته ؟

المذاهب في ذلك - ٥١ : ١٠

* شهادة رجلين على رؤية هلال شوال -

٥٩ : ١٠

* شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان -

٦٢ : ١٠

(الهمم)

* تفريج الهموم بالصلاة والذكر - ٢٤٨ : ٧

(هوآزن)

٢٥٤ : ١٠

(حرف الواو)

(الواحد) انظر : الجمع ، الله تعالى

* دليل من قال بقبول خبر الواحد والعمل به -

١٧٨ : ٦

(وادى القرى) - ١٩٣ : ١٠

(الوارد)

* التنفير من الخروج عن الوارد عن النبي

٧٥ : ٢

(الوالد والوالدان)

* انظر : الأب ، المالك

* ما يدل على نجاه والذى النبي ﷺ - ٩٤ : ٩

* رد القول بكفرهما وما يدل على إيمانها -

١٠٠ : ٩

* إيمان والدته - ٩٦ : ٩

* شفاعته ﷺ لهما - ٩٧ : ٩

* ما جاء في أن أباه وجدته كانوا موحدين -

٩٨ : ٩

(الوتر)

* جواز تأديته أول الليل وآخره وأيهما

أفضل ٢٩٢ : ٢ و ٧٠ و ٧٣ : ٨

* بيان أنه لا يلزم في صحته تقديم نفل عليه

والخلاف في أقله - ٢٥٦ : ٧

* بيان أن الأمر بختم صلاة الليل به للندب -

٢٦٨ : ٧ و ٧٦ : ٨

* الخلاف في التنفل بعده - ٢٦٩ : ٧

* وتر النبي ﷺ وقيامه بالليل - ٢٧١ : ٧

* حديث : كان يوتر بأربع وثلاث وست ،

وجواب الحنفية عنه - ٢٩٤ : ٧

* تفريع أبوابه - ٤٠ : ٨

* وقته - ٤٠ و ٤٤ و ٧٤ : ٨

* حكمه - ٤١ : ٨

* الترغيب في تأديته - ٤٣ : ٨

* من لم يوتر - ٤٤ : ٨

* ترجيح أنه سنة وأدلة ذلك - ٤٥ : ٨

* استدلال عبادة بن الصامت على عدم وجوبه -

٤٧ : ٨

* كم الوتر ؟ - ٤٨ : ٨

* عدد ركعاته - ٤٩ : ٨

* الكيفيات الواردة في صلاته - ٥٠ : ٨

* ما يقرأ فيه - ٥١ : ٨

* قراءة أكثر من سورة في كل ركعة من

ركعاته - ٥٣ : ٨

* القنوت فيه - ٥٤ : ٨

* الدعاء فيه وبعده - ٥٩ و ٦٧ : ٨

* حجة من قال إن قنوته قبل الركوع - ٦٠ : ٨

* ردّ تضعيف أحاديث القنوت فيه - ٦٤ : ٨

* قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه - ٦٥ : ٨

* المذاهب في وقت قضائه - ٦٨ : ٨

* كيفية القراءة فيه - ٧٥ : ٨

* من قال بجواز نقضه - ٧٦ و ٧٧ : ٨

* جوازه على الراحة - ٨١ : ٨

(الوتر) = (مطلق الحبل)

* منع التقليد بالوتر - ١٣٣ : ١

* (الوجه) - ٣٥ : ٣ و ١٢٣ و ١٦٧ و ٣٤٤ :

٥ و ١٧٩ : ٦ و ١٥١ : ٨ و ٢٩٨ : ٩

* كراهة المسألة بوجه الله تعالى - ٣٢٢ : ٩

—**—

(الورد) = (الحزب)

* استحباب المواظبة على الأوراد وقضائها إذا

فاتت - ٢٧٦ : ٧

(الورق) = (الفضة) - انظر : الزكاة

—**—

(الوسق) = (مكيال)

* مقداره - ١٢٩ : ٩

(الوسوسة)

* ذم الوسواس وأهله - ١٠٩ : ١

* كراهية الوسوسة وحديث النفس في

الصلاة - ٢٥٤ : ٥

(الوسيلة)

* طلبها للنبي صلى الله عليه وسلم - ١٩١ : ٤

(الوصل والوصال)

* الحكمة في النهي عنه - ٨٤ : ١٠ و ١٨١ : ٧

* المذاهب في حكمه - ٨٦ و ١٠١ : ١٠

* كراهية وصل صيام شعبان برمضان - ٥٦ : ١٠

* من قال به في شعبان - ٥٤ : ١٠

(الوصية)

* وصية النبي ﷺ لأبي الدرداء - ٧٢ : ٨

* وصية النبي ﷺ لمعاذ بن جبل - ١٨٥ : ٨

—**—

(الوضع والرفع) - انظر : المأموم

* وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة - ١٥٨ : ٥

(الوضوء)

* الوضوء في المسجد - ١٧٢ : ١

* فرضه - ٢٠٧ : ١

* تجديده من غير حدث - ٢٢٠ : ١

* الوضوء بسؤر الكلب - ٢٥١ : ١

* الوضوء بفضل طهور المرأة - ٣٦٨ و ٣٧٢ :

* الوضوء بماء البحر - ٢٧٦ : ١

* الوضوء بالنيذ - ٢٨١ : ١

* ما يجزئ فيه من الماء - ٣٠٢ : ١

* بيان أنه ليس له مقدار محدد - ٣٠٦ : ١

* الإسراف فيه - ٣١٣ : ١

- * الوضوء في آنية الصفر - ١: ٣١٧
- * التسمية عليه - ١: ٣٢١ و ٣٢٠
- * لفظ التسمية الوارد فيه - ١: ٣٢٢
- * صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم - ٢: ٢
- * وجوب غسل المرفقين فيه - ٢: ٨
- * حكم النية فيه - ٢: ١٧
- * حكم تعميم أعضائه ودليله - ٢: ١٦٩ و ٢٠
- * حكم مسح الأذنين فيه - ٢: ٢٢
- * ما دل عليه حديث علي في صفته - ٢: ٤٠
- * مسح الرقبة فيه - ٢: ٦٤ و ٦٥
- * الوضوء ثلاثاً ثلاثاً - ٢: ٧٢
- * ذم من خالف فيه بزيادة أو نقص - ٢: ٧٤
- * الوضوء مرتين مرتين - ٢: ٧٦
- * الوضوء مرة مرة - ٢: ٧٩
- * جواز الاستعانة فيه - ٢: ١٠٢
- * ما يقول الرجل عند الوضوء - ٢: ١٥٤
- * الدعاء المعتاد عند غسل أعضائه لأصله - ٢: ١٥٨
- * الإتيان بالشهادتين عقبه - ٢: ١٦٠
- * رفع البصر إلى السماء عقبه عند قول الشهادتين - ٢: ١٦١
- * الوضوء الواحد للصلوات الخمس - ٢: ١٦٢
- * الوضوء لكل صلاة - ٢: ١٦٣ و ١٦٤
- * تفريق الوضوء (أي عدم موالاته) - ٢: ١٦٩
- * الوضوء من القبلة - ٢: ١٨١
- * الوضوء من مس المرأة وأقوال العلماء في ذلك - ٢: ١٨٢
- * الوضوء من مس الذكر - ٢: ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٦
- * الوضوء من لحوم الإبل - ٢: ٢٠٠ و ٢٠١
- * الوضوء من مس اللحم النيء وغسله - ٢: ٢٠٨
- * ترك الوضوء من مس الميتة - ٢: ٢١١
- * ترك الوضوء مما مست النار - ٢: ٢١٣
- * الوضوء مما غيرت النار - ٢: ٢١٩
- * التشديد في الوضوء مما مسته النار - ٢: ٢٢٣ و ٢٢٥
- * الوضوء من شرب اللبن - ٢: ٢٢٨
- * الوضوء من الدم، المذاهب فيه - ٢: ٢٣٠ و ٢٣٣
- * الوضوء من القيء والفلس - ٢: ٢٣٦
- * الوضوء من النوم - ٢: ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٤٠
- * الوضوء من نوم المضطجع - ٢: ٢٤٧
- * الوضوء لمن أراد أن يعود إلى الجماع - ٢: ٢٨٣
- * من قال الجنب يتوضأ - ٢: ٢٩٠
- * الوضوء قبل الغسل - ٣: ٦
- * الوضوء بعد الغسل - ٣: ٢٣
- * من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث - ٣: ١٢٦
- * من قال المستحاضة تتوضأ لكل صلاة - ٣: ١٢٥
- * الوضوء للمسلم قبل إسلامه - ٣: ٢٢٤
- * التغيب في إحسانه - ٥: ٣٥٤
- * الوضوء والصلاة سيان لغفران الذنوب - ٨: ١٨٣
- * استحبابه للعبادة - ٨: ٢٢٨

—**—

(الوطء)

* الترهيب من وطء الحائض قبل اغتسالها
من الحيض - ٣٧ و ٤٩ : ٣

---**---
(الوعيد) - ١٠ : ١٢

(الوعظ والموعظة) - ٢٧١ و ٣١٨ : ٦

---**---
(الوفاء) - ٢٥٢ : ١٠

(الوفد والوفود) - انظر الجمعة

* (وفد ثقيف) - قدومهم على النبي صلى الله عليه وسلم - ٧ و ٨ : ٨

* إسلامهم - ٩ : ٨

* (إسلام وفد بني صدام) - ٢٥٦ : ٩

* (وفد نصيبين) - ١٤٣ : ١

* (وفد الجن) - ١٤١ : ١

* (وفد بني المنتفق) - ٨٤ : ٢

* (وفادة عمرو بن سلمة) مع أبيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم - ٣٠٠ : ٤

---**---
(الوقت والأوقات) انظر: المواقيت. الجنائز، الدفن

* المحافظة على وقت الصلاة - ٤ : ٢

* وقت المغرب - ٢٨٧ و ٣٣٩ : ٣

* وقت العشاء - ٢٨٧ و ٣٤٢ : ٣

* وقت الصبح - آخره - ٢٨٨ و ٣٤٨ : ٣

* وقت الظهر - ٢٨٥ و ٣٠٩ : ٣

* وقت صلاتي الظهر والعصر - ضبطه بالظل

والقدم - ٣١١ : ٣

* وقت العصر - ٢٨٥ و ٣١٧ : ٣

* وقت الوتر - ٧٤ : ٨

* وقت الجمعة - ١٤١ : ٦

* وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان يصلي - ٢ : ٣٠٤

* وقت قيام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل - ٢٤٥ : ٧

* وقت الخروج إلى العيد - ٣٠٧ : ٦

* وقت فطر الصائم - ٧٤ : ١٠

* وقت السحور - ٦٧ : ١٠

* وقت الاستواء - مشروعية التغفل فيه يوم الجمعة - ١٧٦ : ٧

* الأوقات المنهى عن الصلاة فيها - ١٧٢ : ٧

الحكمة في ذلك - ١٧٤ : ٧

* سجود التلاوة في أوقات النهي - ٣٩ : ٨

---**---
(الوقص) انظر: الزكاة

(الولد) انظر: الأولاد، الأب

(الوليد بن الوليد) - ٨٠ : ٨

(الوليمة) انظر: الدعوة

* الوليمة يدعى إليها الصائم - ٢٢٦ : ١٠

(حرف الياء)

(الياقوتة) = (ناقة) - ٢٥٢ : ٩

(اليد واليدان)

* تكون اليمين للطعام والشراب واللباس ونحوها - ١٢٢ : ١

* تكون اليسرى للاستنجاء وما كان من أذى - ١٢٢ : ١

* إدخالها في الإناء قبل غسلها - ٣٢٦ و ٣٢٩ :

٢ : ٢٢ و ١

(يزيد بن الأسود)

* حديثه في جواز تأدية الصلاة المكتوبة

خارج المسجد - ٢٨٨ : ٤

(يزيد بن عامر) - ٢٨٩ : ٤

(يس) = (السورة)

* حكمة قراءتها عند المحتضر وبعض ماورد

في فضائها - ٢٥٨ : ٨

(اليسار) انظر اليد

(يلم) = (جبل) - ٢٧٩ : ١٠

(اليمين) - ١٥ : ٤ و ١٧٢ و ١٨٤ و ٢٠٣ : ٩

(اليمين واليمنى) انظر اليد

* كراهية مس الذكر بها عند الاستبراء - ١١٩ : ١

* وضعها على اليسرى في الصلاة - ١٥٨ : ٥

(اليمين) = (الجهة) - ١٧٤ : ٦

(اليهود)

* الترغيب في مخالفتهم - ٤٢ : ٥

* ٣٥ : ٣ و ٢٨٢ و ٢٨٤ : ٨ و ٧ و ٨٢ و

٢١٤ : ٩ و ٧٦ و ٢٠٤ و ٢٠٥ : ١٠

(اليوم) - انظر: الايام

(يوم :)

* (يوم الاثنين والخميس) - ١٩٣ : ١٠

* (يوم الاربعاء) - ١٨٩ : ١٠

* (يوم الخميس) - ١٨٩ و ١٧٨ و ١٩٣ و ١٩٥

و ٢١٢ : ١٠

* (يوم الجمعة) - انظر: الجمعة

* تخطى الرقاب فيه - ٢٠٦ : ٣ و ٢٨٥ : ٦

* جواز مسحها بعد الأكل من غير غسل -

٢١٦ : ٢

* استحباب غسلها قبل الطعام وبعده - ٢٢٩ : ٢

* مشروعية مسحها بالتراب ودلكها بالأرض

بعد الاستنجاه - ١٦٣ : ١ و ١١٩ : ٣

* كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة - ١٠٦ : ٦

* اليد العليا - اختلاف الرواة في تفسيرها -

٢٨٨ : ٩

* أنواعها من حيث الإعطاء والاختذ - ٢٩٠ : ٩

* رفع اليدين في الصلاة - ١١٨ : ٥

* رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع

منه وحكمته - ١١٨ و ١٢٥ : ٥

* مقارنة رفعهما لتكبيرة الإحرام - ١٢٦ : ٥

* الخلاف في رفعهما عند الرفع من السجدة

الأولى - ١٤٥ : ٥

* رفعهما للقيام من اثنتين - ١٤٩ : ٥

* نسخ تطييبهما بين الركبتين حال الركوع -

١٥٢ : ٥

* دليل عدم رفعهما عند الركوع والرفع منه

والقيام من الركعتين وبيان حاله - ١٥٣ : ٥

* متى يوضعان ويرفعان حال السجود والرفع

منه - ٢٧٥ : ٥

* وضعهما على الركبتين في الركوع

والسجود - ٢١٣ : ٥

* الرخصة في عدم تفريجهما من الجنين حال

السجود - ٣٥١ : ٥

* رفعهما في الاستسقاء - ٨ : ٧

* رفعهما على المنبر - ٢٦٨ : ٦

- * حكم غسل المسافر فيه - ٣: ٢٠٨
- * الرواح ماشياً لمعلاة الجمعة - ٣: ٢١٠
- * تأكد السواك فيه - ٣: ٢٠٨
- * الدنو من الخطيب - ٣: ٢١٠
- * التكلم وقت الخطبة - ٣: ٢١٠
- * الساعات المطلوب الرواح فيها - ٣: ٢١٥
- * الترغيب في الإكثار من العبادة فيه ولا سيما بعد عصره - ٦: ١٨٠
- * ما يقرأ في صلاة صبحها - ٦: ٢٢٤
- * ما ورد في الترغيب في الاغتسال ولبس أحسن الثياب ولبس الطيب فيه - ٦: ٢٣٠
- * التحاق فيه قبل الصلاة والنهي عنه - ٦: ٢٣٢
- * الصلاة فيه قبل الزوال - ٦: ٢٣٩
- * النداء فيه - ٦: ٢٤٤
- * ما يفعله المؤذنون فيه من الأولى والثانية بدعة وضلالة - ٦: ٢٤٥
- * اتفاق الأئمة على أن الأذان يكون خارج المسجد - ٦: ٢٤٧
- * بيان أن مؤذن الرسول فيه كان واحداً لا ثلاثة - ٦: ٢٤٩
- * حكم الخطبتين والجلوس بينهما - ٦: ٢٤٢
- * النهي أن يخص بصوم - ٦: ١٦٨ و ١٦٩
- * (يوم السبت)
- * النهي أن يخص بصوم - ١٠: ١٧٠
- * الرخصة في صومه - ١٠: ١٧٢
- * (يوم الشك) كراهية صومه - ١٠: ٥٢
- * (يوم عاشوراء) - انظر : عاشوراء
- * (يوم عرفة)
- * النهي عن صومه بمعرفة - ١٠: ١٩٨
- * (يوم العيد) - انظر : العيد
- * (يوم المطر)
- * صلاة العيد فيه بالمسجد - ٦: ٣٤٢
- * (يوم أحد) - ٧: ٢٧١ و ٣١٥ و ٣٢٦ و ٨: ٦٨ و ٩
- * (يوم بدر) - ٨: ٢٤٦
- * (يوم بنى سليم) - ٧: ٩٩
- * (يوم حنين) - ٢: ٢٠٠
- * (يوم الخندق) - ٣: ٣٢٢ و ٨: ٢٣١
- * (يوم ذات الرقاع) - ٧: ١٠٧
- * (يوم الفتح) - ٥: ٣٨ و ٧: ١٩٣ و ١٢٧
- و ٨: ١٩٤ و ١٠: ٣١٩
- (يوسف عليه الصلاة والسلام) - ٨: ٨٠
- **—
- (يونس عليه الصلاة والسلام) - ٢: ٢٤٩

(تم فهرس الموضوعات والأعلام ويليها فهرس جوامع الأعداد)

(٦)

فهرس *(جوامع الأعداد)*

— * * —

يحتوى على جميع الأعداد المذكورة فى كل حديث وأجزائها بحيث إذا
رغب الباحث مثلاً الوصول إلى معرفة الحديث المذكور فيه (وإن يوماً
عند ربك كآلف سنة) ترجع إلى العدد (١٠٠٠) المذكور فى الحديث
فتجد بغيته وهكذا باقى الأعداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(العدد - ٣)

- * جزء - ١ : ٣٦ و ١٤٦ و ١٤٩ و ٢٩٧ و ٣٣٢ و ٣٢٦
- * جزء - ٢ : ١٩ و ٧٣ و ١٢٥ و ١٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٩
- * جزء - ٣ : ٢ و ٥ و ٨ و ١٢ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٩ و ٣١ و ٣٠٤ و ٢١٥ و ٢٢٧ و ٢٢٩ و ٣١١ و ٣١٣ و ٣١٨ و ٣٤٢
- * جزء - ٤ : ٦ و ٢٩ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٧ و ١٥٨ و ٣١ و ٣١٤
- * جزء - ٥ : ٥٢ و ١١٦ و ١٧٤ و ١٨٦ و ٢٣١ و ٢٩٩ و ٣١٦ و ٣٣٤
- * جزء - ٦ : ١٤٣ و ١٥٤ و ١٥٧ و ١٩١ و ١٩٤ و ٢٨٠
- * جزء - ٧ : ٢٠ و ٢٢ و ٣٠ و ٥٢ و ٧٠ و ١٢٧ و ٢٢٧ و ٢٦٩ و ٢٨٤
- * جزء - ٨ : ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١٧ و ١٩ و ٣٨ و ٤٨ و ٧١ و ٧٢ و ١٠٢ و ١٤١ و ١٦٦ و ١٧٧ و ١٨٦ و ١٩٥ و ٢٤٩ و ٢٩٤ و ٣٠٢ و ٣٠٥ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣٢٨
- * جزء - ٩ : ٢٥ و ٦٨ و ٧٢ و ٨٥ و ١٨١ و ٢٧٨ و ٢٨٩
- * جزء - ١٠ : ١٦٠ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٩٥ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٦٣

(العدد - ٤)

- * جزء - ١ : ٢٧٢
- * جزء - ٢ : ٢٤٩ و ٢٧٧
- * جزء - ٣ : ٢١٢ و ٢١٥ و ٣١٨ و ٣٣٤
- * جزء - ٥ : ٣٠٤ و ٣٠٨ و ٣٢٠
- * جزء - ٦ : ٩٧ و ١٥٤ و ١٥٧ و ٢٠٩ و ٢٩٥ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٣٢٨
- * جزء - ٧ : ٢٢ و ٢٥ و ٨٨ و ١٢٥ و ١٢٧ و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٠٦ و ٢١٠ و ٢٢٠ و ٢٦٩ و ٢٧٨
- * جزء - ٨ : ١٠٧ و ١٦٦ و ٢٠٧ و ٢٢١
- * جزء - ٩ : ٢٨ و ٣٣ و ٣٦ و ٤٩ و ٥٨ و ١٤٠ و ١٥٣

(العدد - ٥)

- * جزء - ١ : ١٩٧ و ٣١٢
- * جزء - ٢ : ١٦٥ و ٣٣٤
- * جزء - ٣ : ٥ و ١٨ و ٩٠ و ١٧٥ و ٢١٥ و ٢٧٦ و ٢٩٠ و ٣١١
- * جزء - ٤ : ٢ و ٨ و ٩ و ١٢ و ٢٣٧
- * جزء - ٦ : ١٤٤ و ١٤٩ و ١٥٢ و ٣٢٥ و ٣٢٦
- * جزء - ٧ : ٢٨ و ٢٦٧ و ٢٨٧ و ٢٨٩
- * جزء - ٨ : ٣ و ٧ و ٤٨ و ٢٠١ و ٣٠٢
- * جزء - ٩ : ٣٦ و ١٢٣ و ١٣٩ و ١٥٣ و ١٦٤ و ١٨٤ و ١٦٧ و ٢٦٧ و ٢٧٩
- (العدد - ٦)
- * جزء - ١ : ٢٤٠

(العدد - ٩)

- * جزء - ٦ : ٢٥٦
- * جزء - ٧ : ٢٧٨ و ٢٧١ و ١٣٤
- * جزء - ٨ : ٧
- * جزء - ٩ : ٢٧٩
- * جزء - ١٠ : ٢٠٦

(العدد - ١٠)

- * جزء - ١ : ١٨٣ و ٢٢٠
- * جزء - ٣ : ١٧٥ و ١٨١ و ٢٠٤
- * جزء - ٤ : ١١٩ و ١٢١ و ١٩١
- * جزء - ٥ : ١٣١ و ١٧٦ و ٢٣٧
- * جزء - ٦ : ٢٨٠ و ٦٦
- * جزء - ٧ : ٧٣ و ٩٢ و ٢٠٦ و ٢١٠ و ٢٦٣ و ٢٨٧ و ٢٩٩ و ٢٢٧
- * جزء - ٨ : ٢ و ١١ و ١٥ و ١٩٠
- * جزء - ٩ : ١٥٣ و ١٥٩ و ٢٠٨ و ٢٧٨
- و ٣٠٥

(العدد - ١١)

- * جزء - ٧ : ٢٦٤ و ٢٦٩ و ٢٧١ و ٢٩٧
- * جزء - ٨ : ٧ و ٢١

(العدد - ١٢)

- * جزء - ٥ : ١٧٣
- * جزء - ٦ : ١٨٨
- * جزء - ٧ : ١٣٣ و ٢٧١

(العدد - ١٣)

- * جزء - ٤ : ١٥٧

* جزء - ٢ : ٢٢١

* جزء - ٣ : ٩١ و ١٧٥

* جزء - ٧ : ٢٢ و ١٢٧ و ٢٢٠ و ٢٧١

و ٢٧٩ و ٢٨٤

* جزء - ٨ : ١٠٧

* جزء - ٩ : ٨٩

* جزء - ١٠ : ١٩٠

(العدد - ٧)

* جزء - ١ : ٢٥٢ و ٢٦٠ و ٢٦١

* جزء - ٢ : ١٣٢ و ٢٢١

* جزء - ٣ : ١٧ و ١٨ و ٨٢ و ٩١ و ٩٨

و ١٠١ و ٣١١

* جزء - ٤ : ٢٩ و ١١٩ و ١٢١ و ٣٠٠

* جزء - ٥ : ٢٠٤ و ٣٤٠ و ٣٤٣

* جزء - ٦ : ٢٥٦ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٨

* جزء - ٧ : ٧٢ و ٢٧١ و ٢٧٩ و ٢٩٤

و ٣١٣

* جزء - ٨ : ٢ و ٤ و ٧ و ١١ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٧ و ١٤١ و ١٢٢ و ٢٣٩ و ٢٤٤

و ٣٠٦

* جزء - ٩ : ٢٧٩

(العدد - ٨)

* جزء - ١ : ٢٦١

* جزء - ٢ : ١٥٥ و ٣٣٤

* جزء - ٤ : ٣٠٠

* جزء - ٧ : ٧٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ٢٦٨

و ٢٧١

* جزء - ٩ : ٧٨ و ٢٥٦ و ٢٧٩

(العدد - ٢٠)

- * ج - ٤ : ١٢٦
- * ج - ٧ : ٩٦
- * ج - ٨ : ٢ و ١١ و ٦٦
- * ج - ٩ : ١٤٠ و ١٥٣ و ١٦٤
- * ج - ١٠ : ١٣٥ و ٢٣٠ و ٢٣٩

(العدد - ٢١)

- * ج - ٧ : ٣٢٤ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٣١

(العدد - ٢٢)

- * ج - ٧ : ٣٢٤

(العدد - ٢٣)

- * ج - ٣ : ٩١
- * ج - ٧ : ٣٢٤ و ٣٢٦ و ٣٣١

(العدد - ٢٤)

- * ج - ٣ : ٩١

(العدد - ٢٥)

- * ج - ٤ : ١٧٣ و ٢٥٢ و ٢٥٥
- * ج - ٧ : ٣٣١
- * ج - ٩ : ١٣٩ و ١٥٣

(العدد - ٢٧)

- * ج - ٧ : ٣٢٢

(العدد - ٢٩)

- * ج - ١٠ : ٣٢ و ٣٣ و ٣٩ و ٤٤

(العدد - ٣٠)

- * ج - ٥ : ١٧٩ و ٢٢٧

- * جزء ٧ : ٢٦٣ و ٢٦٦ و ٢٦٨ و ٢٩٢

٢٩٨ و ٢٩٤

- * جزء ٨ : ٧

- * جزء ٩ : ٢٠٥

- * جزء ١٠ : ٢١١

(العدد - ١٤)

- * جزء ٤ : ٥٢

- * جزء ١٠ : ٢١١

(العدد - ١٥)

- * جزء ٧ : ٩٠ و ٢٠٦

- * جزء ٨ : ٢ و ١١ و ١٩

- * جزء ٩ : ١٥٣ و ٢٧٨ و ٣٣٣

- * جزء ١٠ : ١٣٢ و ٢١١

(العدد - ١٦)

- * جزء ٢ : ٣٣٤

(العدد - ١٧)

- * ج - ٤ : ١٤٢

- * ج - ٧ : ٨٩ و ٩١ و ٣٣٢

(العدد - ١٨)

- * ج - ٧ : ٧٩ و ٨٨

- * ج - ٩ : ١٩

- * ج - ١٠ : ٩٦

(العدد - ١٩)

- * ج - ٤ : ١٤٢

- * ج - ٧ : ٩٠

ج - ٦ : ٦١ *

ج - ٨ : ١٨ *

ج - ٩ : ١٥٨ و ١٧٢ *

ج - ١٠ : ٣٢ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٤ *

(العدد - ٢٢)

ج - ٨ : ١٦٨ *

(العدد - ٢٥)

ج - ٩ : ١٣٩ و ١٣٥ *

(العدد - ٢٦)

ج - ٩ : ١٣٩ *

(العدد - ٢٩)

ج - ٩ : ١٥٨ *

(العدد - ٤٠)

ج - ٣ : ١٣٣ و ١٣٥ *

ج - ٥ : ٩٤ و ٦١ *

ج - ٦ : ٢١٨ *

ج - ٨ : ١١ و ٣٣٥ *

ج - ٩ : ١٣١ و ١٤٠ و ١٥٣ و ١٥٧ *

١٥٨ و ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٢ و ٢٥١ و ٢٥٢ *

و ٢٣٣

(العدد - ٤٥)

ج - ٩ : ١٣٩ و ١٥٣ *

(العدد - ٤٦)

ج - ٩ : ١٣٩ *

(العدد - ٥٠)

ج - ٣ : ١٨ *

ج - ٤ : ٢٥٥ *

ج - ٧ : ٢٦٤ *

ج - ٩ : ١٤٠ و ١٥٣ *

(العدد - ٦٠)

ج - ٣ : ٣٠٦ *

ج - ٥ : ٣٢٦ *

ج - ٩ : ١٣٠ و ١٣٩ و ١٥٣ *

ج - ١٠ : ١٢١ و ١٣٠ و ١٣١ *

(العدد - ٦١)

ج - ٩ : ١٣٩ *

(العدد - ٧٠)

ج - ٨ : ١٧٨ و ٢٢٧ *

ج - ٩ : ٢١ *

(العدد - ٧٥)

ج - ٧ : ٢٠٦ *

ج - ٩ : ١٣٩ و ١٥٣ *

(العدد - ٧٦)

ج - ٩ : ١٣٩ *

(العدد - ٩٠)

ج - ٩ : ١٤٠ و ١٥٣ *

(العدد - ٩١)

ج - ٩ : ١٤٠ *

(العدد - ١٠٠)

ج - ٢ : ٨٤ *

ج - ٣ : ٣٠٦ *

ج - ٨ : ١٥ و ١٧٩ *

(١٧٠)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٧٩)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٨٠)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٨٩)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٩٠)

ج-٩: ١٤٠ و ١٥٦ و ١٦٧ *

(١٩٩)

ج-٩: ١٥٦ *

(٢٠٠)

ج-٩: ١٤٠ و ١٥٣ و ١٥٦ و ١٥٨ و

١٦٤ و ١٦٧

(٢٠٠)

ج-٩: ١٤٠ و ١٥٣ *

(١٠٠٠)

ج-٨: ١٥ *

(٢٠٠٠)

ج-٦: ٢٥٤ *

(٥٠٠٠٠)

ج-٩: ٢٩٩ *

(٧٠٠٠٠)

ج-٨: ٢٢٨ *

ج-٩: ١٤٠ و ١٥٣ و ٢٧٢ *

(١٠١)

ج-٩: ١٠٧ *

(١٢٠)

ج-٩: ١٤٠ و ١٥٣ *

(١٢١)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٢٩)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٣٠)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٣٩)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٤٠)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٤٩)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٥٠)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٥٩)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٦٠)

ج-٩: ١٥٦ *

(١٦٩)

ج-٩: ١٥٦ *

(أجزاء الواحد)	ج* ٩ : ١٤٠ و ١٤٨ و ٢١١
$(\frac{1}{3})$	$(\frac{1}{5})$
ج* ٣ - ٤٨	ج* ٥ - ٢١٠
ج* ٥ - ٢١٠	$(\frac{2}{5})$
ج* ٦ - ١٩٦ و ١٩٧	ج* ٣ - ١٥
ج* ٧ - ٥٨ و ٢٢٢ و ٢٩٧	$(\frac{1}{6})$
ج* ٨ - ٦٥	ج* ٥ - ٢١٠
ج* ٩ - ١٥٩ و ١٦٤ و ١٩٨ و ٢٠٢	ج* ١٠ - ٢١٠
ج* ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣٢ و ٢٤٠ و ٢٢٩ و ٢٣٩	$(\frac{1}{7})$
ج* ١٠ - ١٥٣٠ و ٢١٠	ج* ٥ - ٢١٠
$(\frac{1}{3})$	$(\frac{1}{8})$
ج* ٢ - ٣٣٤	ج* ٥ - ٢١٠
ج* ٣ - ٢٨٢ و ٣٠١ و ٣٠٦ و ٣٤٣	$(\frac{1}{9})$
ج* ٥ - ٢١٠	ج* ٥ - ٢١٠
ج* ٧ - ٢٣٩ و ٢٩٧ و ٣١٣	$(\frac{1}{10})$
ج* ٨ - ١١٢	ج* ٥ - ٢١٠
ج* ٩ - ١٥٥ و ٢١١	$(\frac{1}{4})$
ج* ١٠ - ٢١٠	ج* ٥ - ٢١٠

(تم فهرس جوامع الأعداد ، وبه تم المفتاح)

وكان الفراغ من ترتيب هذا المفتاح ، وتنسيقه على هذا التركيب يوم
السبت ١٤ من شهر المحرم سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٣٧
والحمد لله وحده . هداانا الله للأصواب . آمين

مؤلفات المغفور له إمام أهل السنة الشيخ محمود خطاب

(١) أعذب المسالك المحمودية ، في التصوف والأحكام الفقهية . أربعة أجزاء (٢) حكمة البصير ، على مجموع الأمير في فقه الإمام مالك . أربعة أجزاء (٣) هداية الأمة المحمدية ، في الحكم المحمودية السنية ، وخطب منبرية ، (٤) إصابة السهام فؤاد من حاد عن سنة خير الأنام . كتاب عظيم أتى على مباحث هامة لا يستغنى عن معرفتها أولو الألباب . فقد أبان سننا كثيرة قد اندثرت وأحيانا بعد موتها وحث العقلاء على التحلي بها ليفوزوا برضا ربهم . وأفاض في بيان بدع فشت وظنها الناس أنها من الدين وليست منه كبدع الأفراح والمآتم والمساجد ، وما إلى ذلك بما لم يكن عليه الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه ولا الصحابة الأجلاء ولا الأئمة المجتهدون رضي الله عنهم أجمعين وحض على اجتنابها حضا أكيدا ، وبين أن من تركها ودعا إلى اجتنابها كان من أهل الهداية والسعادة دنيا وأخرى . وعلى الجملة فقد بين ما يطلب فعله من المكلفين نحو ربهم ونبيهم وسلفهم ونحو بعضهم بعضا من رؤساء ومرموسين . وفقنا الله للعمل على ذلك (٥) تحفة الأبصار والبصائر ، في بيان كيفية السير مع الجنائز إلى المقابر (٦) الرسالة البديعة الرفيعة ، في الرد على من طغى نخالف الشريعة (٧) حاشية ديباجة الرسالة البديعة (٨) المقالة الشرعية ، للرأسة الإسلامية (٩) غاية التبيان لمآبه ثبوت الصيام والإفطار في شهر رمضان (١٠) العهد الوثيق ، لمن أراد سلوك أحسن طريق (١١) النصيحة الزونية ، في الحث على العمل بالشريعة المحمدية (١٢) تعجيل القضاء المبرم ، لمحق من سعى ضد سنة الرسول الأعظم (١٣) فتاوى أئمة المسلمين ، بقطع لسان المتبدعين (١٤) سيوف إزالة الجهالة ، عن طريق سنة صاحب الرسالة (١٥) فصل القضية في المرافعات وصور التوثيق والدعوى الشرعية (١٦) المقامات العلية ، في النشأة الفخيمة النبوية ومولده (١٧) السم الفعال ، في أمعاء فرق الضلال (١٨) الصارم الرنان ، من كلام سيد ولد عدنان (١٩) العضب المنظوم ، للذب عن سنة المعصوم (٢٠) الرياض القرآنية ، في الخطب المنبرية (٢١) خلاصة الزاد ، لمن أراد سلوك سبيل الرشاد (٢٢) رسالة البسمة (٢٣) رسالة مبادئ العلوم (٢٤) الحكم الإلهية ، بالدلائل القرآنية في الخطب المنبرية (٢٥) إتحاف الكائنات ، ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات (٢٦) المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود . طبع منه عشرة أجزاء تنتهي إلى باب الهدى من كتاب الحج وهو الذي وضع له هذا المفتاح (٢٧) الدين الخالص . أول إرشاد الخلق إلى دين الحق : كتاب جليل انتظم عدة مباحث قيمة فيها حياة المكلفين فقد اشتمل : ١ — على ما يجب على المكلف اعتقاده نحو الله تعالى من واجب ومستحيل وجائز ونحو رسله عليهم الصلاة والسلام كذلك . وأبان ما اشتمل عليه اليوم الآخر من بعث وحشر ونشر وصراط وميزان وحوض وجنة ونار إلى غير ذلك من سائر السمعيات كل أولئك بعبارة طليقة وأدلة قائمة مستقيمة : ١ — الطهارة والعبادات من صلاة وزكاة وصيام وحج مع بيان حكمة التشريع وأسرار الأحكام وأدلتها . وعلى الجملة فقد أتى على ما يجب على المكلف معرفته ولا يسعه جهله ويجب عليه عمله ونحو ربه . وقد ظهر منه الجزء الأول والثاني وجار طبع الثالث (٢٨) محور الوصول إلى حضرة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم